جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

تم تصويب الأخطاء واستيفاء الملاحظات الواردة في رسالة العالمية (الدكتوراه) بعنوان:

(شرح المفصل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون ت (٦٤٩هـ) من أول الكتاب إلى نهاية فصل (الأسماء المضافة إضافة معنوية) تحقيقا ودراسة)

للباحث: محمد السيد عبده علي علي قياسة.

أعضاء اللجنة:

الاسم		التوقيع
أ.د/ عادل محمد الطنطاوي أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة ورئيس قسم اللغويات بالدراسات العليا وعضو اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة	مشرفا أساسيا	عادل الطنطاوي
أ.د/ السعيد عبد العظيم السعيد نصر أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة	مشرفا شاركا	السعيد عبد العظيم
أ.د/ السيد مصطفى شحاتة أستاذ ورئيس قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة	عضوا داخليا	
أ.د/ عبد الحميد محمود حسان الوكيل الأستاذ المتفرغ بكلية اللغة العربية بشبين الكوم	عضوا خارجيا	عبد الحميد الوكيل

عميد الكلية

أ.د/ إبراهيم حامد الإسناوي

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالمنصورة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

شرح المفصل لمحمَّد بن محمَّد بن أبي عليّ بن أبي سعيد بن عمرون ت (٦٤٩هـ) من أول الكتاب إلى نهاية فصل (الأسماء المضافة إضافة معنوية)

تحقيقا ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه)

إعداد الباحث

محمد السيد عبده علي علي قياسة

إشراف

أ.د. عادل محمد الطنطاوي
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالمنصورة
ورئيس قسم اللغويات بكلية الدراسات العليا
وعضو اللجنة الدائمة لترقية الأساتذة
مشرفا أساسيا

أ.د. السعيد عبد العظيم السعيد
الأستاذ المساعد بكلية
اللغة العربية بالمنصورة
مشرفا مشاركا

العام الجامعي
١٤٣٨هـ - ٢٠١٦/٢٠١٧م

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: (شرح المفصَّل لمحمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عَمْرُون ت (٦٤٩هـ) من أول الكتاب إلى نهاية فصل الأسماء المضافة إضافة معنوية) تحقيقا ودراسة .

اسم الباحث: محمد السيد عبده علي علي قياسة .

درجة الرسالة: العالمية (الدكتوراه) .

هدف الرسالة: تحقيق ودراسة لنصف مخطوط شرح المفصل لابن عمرون .

تخطيط الرسالة: تنقسم الرسالة قسمين ، قسم للدراسة ، وقسم للتحقيق:

أما قسم الدراسة: فقد تناولت فيها ترجمة موجزة للزمخشري ، وترجمة مفصلة لابن عمرون وجوانب حياته العلمية ومؤلفاته ، وتناولت شرحه للمفصل بصورة موضوعية من هدف التأليف وسمات الشرح وموقفه من الزمخشري وغيره من العلماء ، وموقفه من أصول النحو والعلة والحدود واتجاهه النحوي ، وأخيرا علاقته بشرحي ابن يعيش وابن الحاجب للمفصل .

وأما التحقيق: فقد بينت في مقدمته منهج التحقيق معتمدا على أسس التحقيق التي ارتضاها أرباب هذا الفن ، ثم قمت بتحقيق (٢٨٨) لوحة ، وهذا هو نصف مخطوط شرح المفصل لابن عمرون الذي مات ولم يكمل شرح المفصل .

ثم أتبعت ذلك بخاتمة ، وفهارس علمية متنوعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

****

يطيب لي في مقدمة بحثي أن أُقَدِّمَ خالصَ الشكرِ والتقديرِ وعِرفانِ الجميلِ إلى فضيلةِ:

الأستاذ الدكتور

عادل محمد الطنطاوي

أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة

ورئيس قسم اللغويات بكلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر

وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة

مشرفا أساسيا

الذي أشرف على هذه الرسالة ، وأفادني من فيض علمه ، ولم يألُ جهدا في نصحي وإرشادي حتى خرج البحث على هذا النحو.

كما أُقَدِّمُ أيضا موفورَ الشكرِ للأستاذ الدكتور:

السعيد عبد العظيم السعيد

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة

مشرفا مشاركا

على ما قدم لي من جميل النصح والإرشاد مما عاد عليَّ وعلى البحث بالخير العميم.

وأوجه كذلك الشكرَ العميقَ للأستاذ الدكتور :

رمضان خميس القسطاوي

أستاذ اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بكفر الشيخ

الذي كان مشرفا مشاركا قبل سفره إلى الخارج على ما بذل من جهد وإرشاد ، أعاده الله إلى وطنه وأهله وطلابه بعافية وخير. واللهَ أسأل أن يديم موفور الصحة وتمام العافية على أساتذتي ، وينفع بهم وبعلمهم، ويجزيهم عني وعن طلابهم وعن العربية خيرا.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمدَ مَنْ عَلِمَ عجزَه عن مكافأةِ نِعَمِه بالحمدِ ، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ العظيمِ الخُلُقِ محمدٍ ، وعلى آله وصحابته أولي العزةِ والمجدِ ، أما بعدُ:

فإِنَّ الله مَنَّ عليَّ إبَّانَ بحثي عن موضوعٍ لتسجيل درجة الدكتوراه ، وهداني لمخطوط (شرح المفصل لابن عمرون ت٦٤٩هـ) ، فتقدمت به إلى قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة، وبعدَ الموافقة عليه سجَّلت الدكتوراه بعنوان: **(شرح المفصل لمُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي عَليّ بن أبي سعيد بن عمرون ت (٦٤٩هـ) من أول الكتاب إلى نهاية فصل الأسماء المضافة إضافة معنوية تحقيقا ودراسة)**.

وتتمثل أهمية شرح المفصل لابن عمرون في نقطتين:

الأولى: أن الكتاب هو التراث النحوي بل العلمي الوحيد لابن عمرون .

الثانية: أن ابن عمرون نظر بعينٍ بصيرةٍ ناقدةٍ لشروحِ المفصل السابقة ثم قام بتأليف كتابه بعد أن بلغ من النضوج العلمي ما يكفي ، فكشف عن عقلية نحوية مميزة ممتلكة لناصية النحو.

وقد قسَّمتُ البحثَ قسمين:

القسم الأول: الدراسة . القسم الثاني: النص المحقق .

وقد اشتملت الدراسة على تمهيد وثمانية فصول:

التمهيد: تحدثت فيه عن الإمام الزمخشري بإيجاز ، وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: الدراسات السابقة ، ذكرت فيه بعض الدراسات السابقة التي تناولت بالتفصيل الجوانب العلمية المتعددة للإمام الزمخشري ، كما ذكرت بحثين تناولا ابن عمرون بالدراسة.

الثاني: الزمخشري حياته وآثاره بإيجاز ، تناولت فيه باختصار حياة الزمخشري ومكانته ، وأهم شيوخه ، وأهم تلاميذه ، وأهم مؤلفاته .

الثالث: المفصل دراسة موضوعية ، تناولت فيه سبب تأليف المفصل ، وتقسيمه ، وشواهده ، وشروحه .

فصول الدراسة:

الفصل الأول: ابن عمرون حياته وآثاره ، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عصر ابن عمرون ، تحدثت فيه عن الحالة السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية في هذا العصر .

المبحث الثاني: التعريف بابن عمرون ، تحدثت فيه عن اسمه ونسبه ، وحياته وعلمه ، ومولده ووفاته .

المبحث الثالث: شيوخه .

المبحث الرابع: تلاميذه .

المبحث الخامس: مؤلفاته وآثاره .

الفصل الثاني: **شرح المفصل لابن عمرون دراسة موضوعية ، وفيه ستة مباحث:**

المبحث الأول: الهدف من التأليف وزمنه.

المبحث الثاني: منهجه في الشرح ، بينت فيه أسلوبه في الشرح وشخصيته .

المبحث الثالث: مصادره ، وهذه المصادر تنوعت بين مصادر نحوية ولغوية ومصادر في الفقه وأصوله والحديث والقراءات .

المبحث الرابع: موقفه من الزمخشري ، واتضح أنه تارة كان يدافع عن الزمخشري ، وتارة يعترض عليه ، وتارة يستدرك عليه .

المبحث الخامس: موقفه من النحويين ، وتجلى ذلك في اعتراضه على النحاة ، وذكره للخلاف النحوي ، وإفادته من النحاة السابقين له وخاصة سيبويه.

المبحث السادس: تأثير ابن عمرون فيمن جاء بعده من النحاة ، وقد تناولت تناقل العلماء لآرائه وشرحه للمسائل ، وخاصة عند ابن النحاس ، وأبي حيان ، وابن هشام ، وناظر الجيش ، والشيخ خالد الأزهري ، والسيوطي .

الفصل الثالث: موقفه من الأصول النحوية ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأدلة النقلية ، وهي السماع: القرآن ، والحديث ، والآثار ، وكلام العرب شعرا ونثرا.

المبحث الثاني: الأدلة العقلية ، وهي القياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال أو الأصل.

الفصل الرابع: موقفه من الحدود النحوية والعلة ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفه من الحدود النحوية حيث تعرض للحدود التي ذكرها الزمخشري إما

ناقدا أو مكملا أومصوِّبا ، وذكر حدودا أخرى لم يذكرها الزمخشري.

المبحث الثاني: موقفه من العلة ، حيث اهتم ابن عمرون بتعليل الأحكام وذكرا كثيرا من أنواع العلل كعلة السماع ، والتشبيه ، والاستغناء وغيرها.

الفصل الخامس: اختياراته واتجاهه النحوي ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اختياراته النحوية ، وفيه رصدت – ما استطعت – آراء ابن عمرون واختياراته في شرحه مع ذكر مَنْ وافقَ من العلماء السابقين عليه.

المبحث الثاني: اتجاه ابن عمرون النحوي ، وهو غالبا ما يوافق سيبويه وعموم البصريين في الأحكام بل قد يتلمس طريقا لتفسير الكلام ليتناسب مع ما يقوله سيبويه .

الفصل السادس: بين ابن عمرون (٦٤٩هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ).

تناولت في هذا الفصل علاقة ابن عمرون وتأثره بشرح ابن يعيش وابن الحاجب للمفصل وهما أكثر شرحين تأثر بهما ، وذلك من خلال كلام ابن عمرون نفسه ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بين ابن عمرون وابن يعيش ، بينت فيه تأثر ابن عمرون بشرح ابن يعيش وتعليلات ابن يعيش النحوية ، ونقله عن شيخه ابن يعيش ، وكذلك نقده لابن يعيش .

المبحث الثاني: بين ابن عمرون وابن الحاجب ، وأظهرت فيه اطلاع ابن يعيش على كتب ابن الحاجب ، ونقله عنه ، والأهم انتقاده لابن الحاجب .

الفصل السابع: التقويم (المحاسن والمآخذ) ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المحاسن ، بينت فيه ما عنَّ لي من محاسن في شرح ابن عمرون مستدلا على استقلالية ابن عمرون وقوته العلمية .

المبحث الثاني: المآخذ ، وفيه بعض ما جانب ابن عمرون فيه الصواب أو الدقة .

الفصل الثامن: مخطوط شرح المفصل لابن عمرون دراسة موضوعية ، وفيه عدة نقاط:

توثيق نسبة الكتاب ، ووصف المخطوط ، وصفحة الغلاف ، والتملكات ، والأختام وخاتمة المخطوط ، والناسخ وتاريخ النسخ ، وتوثيق نسخة المخطوط ، وخطه ، وحواشي المخطوط ، ورموز المخطوط .

هذا ويبلغ عدد لوحات المخطوط خمسمائة وإحدى وسبعون (٥٧١) لوحة كل لوحة

صفحتان متقابلتان ، كان نصيبي من التحقيق فيها مائتين وثمان وثمانين (٢٨٨) لوحة ونصف صفحة .

القسم الثاني: النصَّ المحقق .

وقد ذكرت منهج التحقيق ونماذج مصورة من أول المخطوط ونهايته قبل النص المحقق ، وأتبعت التحقيق بخاتمة ثم بفهارس فنية وهي: فهرس القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف ، والآثار ، وأمثال العرب ، وأقوال العرب وأمثلة النحاة ، والقوافي ، واللغة ، والأماكن ، والقبائل ، والأعلام ، والكتب الواردة في النص ، والمصادر والمراجع ، والموضوعات.

واللهَ أسأل أن أكون قد وفقت إلى سلوك جَادَّةِ الصوابِ في هذا البحث ، والله الموفق والمستعان .

الباحث

محمد السيد عبده علي علي قياسة

قسم الدراسة

تمهيد

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة عن الزمخشري وابن عمرون .

المبحث الثاني: الزمخشري حياته وآثاره بإيجاز .

المبحث الثالث: المفصل دراسة موضوعية: (سبب تأليفه ـ تقسيمه شواهده ـ شروحه) .

تمهيد

سبقني كثير من الباحثين والدارسين إلى الحديث عن الإمام الزمخشري ؛ ولذا فقد رأيتُ أن أتحدثَ بإيجاز عنه ، وأسلِّطَ الضوءَ على كتاب المفصل ، وقد جاء التمهيد في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة عن الزمخشري وابن عمرون:

ومن الدراسات السابقة عن الإمام الزمخشري:

١- الزمخشري للدكتور أحمد محمد الحوفي ط دار الفكر أولى ١٩٦٦م .

٢- جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية ، عبد الرحمن محمد شاهين ماجستير دار العلوم القاهرة ١٩٧٠م .

٣- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري[١] للدكتور فاضل السامرائي ط مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٧١م .

٤- نحو الزمخشري في الكشاف وأثره في الدراسات اللغوية فؤاد حطاب دكتوراه لغة عربية القاهرة ١٩٧٩م.

٥- نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق زكريا شحاته الفقي ماجستير آداب الإسكندرية ١٩٨١م.

٦- النحو بين الزمخشري والعكبري أحمد عبد العزيز عبد الله دكتوراه لغة عربية القاهرة ١٩٨٣م.

٧- النحو في كشاف الزمخشري دراسة نقدية مفصلة رسالة دكتوراه للباحث غالب ياووز جامعة البنجاب بلاهور ١٩٩١م .

٨- دراسة نحوية وصرفية مقارنة بين آراء العلامة الزمخشري في كتابيه الكشاف والمفصل عبد الحميد محمد دكتوراه دار العلوم القاهرة ١٩٩٥م .

٩- تحقيق ديوان الزمخشري ودراسة لشعره رسالة دكتوراه للباحث علي عبد الله عمرو بجامعة الأزهر ١٩٧٩م ، وحققه أيضا الدكتور: عبد الستار ضيف بعنوان الزمخشري حياته وشعره ط عالم الكتب ١٩٩٤م ، ونشر أيضا بدار صادر بتحقيق فاطمة يوسف الخيمي ٢٠٠٨م .

---

(١) كان هذا الكتاب رسالة دكتوراه ثم طبعها المؤلف .

١٠- التفسير والمفسرون لمحمد حسين الذهبي ط مكتبة وهبة ، السابعة ٢٠٠٠م والكلام فيه عن الكشاف ١/٣٠٤ (١).

١١- كتاب الأنموذج في علم العربية للزمخشري دراسة وتحقيق للدكتور: السعيد عبد العظيم السعيد نصر ط ١٩٩٨م .

١٢- كتاب شرح الأنموذج في علم العربية للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ لجمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي المعروف بغني زاده المتوفى سنة ١٠٣٦هـ دراسة وتحقيق للدكتور: السعيد عبد العظيم السعيد نصر ط ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م .

ومن الدراسات السابقة عن ابن عمرون:

الأولى: ابن عمرون النحوي آراؤه واجتهاداته للدكتور إبراهيم بن صالح حندور نشر بمجلة كلية دار العلوم بالقاهرة سنة ٢٠٠١ وبجامعة أنديانا سنة ٢٠٠٢م وهو ١٧٦ صفحة.

الثانية: آراء ابن عمرون النحوي للدكتور: خالد سماحة ، وهو بحث رصد فيه آراء ابن عمرون من خلال كتاب التعليقة لابن النحاس تلميذ ابن عمرون ، ونُشِرَتْ مقدمة البحث وخاتمته على الانترنت ، وهي أربع صفحات ، وقد اطلعت عليها .

المبحث الثاني: الزمخشري حياته وآثاره بإيجاز:

الزمخشري هو: محمود بن عمر بن أحمد أبو القاسم جار الله الزمخشري(٢) ، ولد في خوارزم بزمخشر يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة ، وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة(٣) .

كان رحمة الله عليه قد قُطِعَتْ إحدى رجليه ، وكان إماما في اللغة والتفسير والنحو والأدب واسع العلم متفنِّنًا في علوم شتَّى .

---

(١) وينظر تاريخ النحو والنحاة من نشأته حتى الآن للدكتور علي محمد فاخر ص ٣٣١ ط أولى مكتبة الآداب ٢٠١٥م ففيه (١٦) رسالة حول الزمخشري ذكرت بعضها .

(٢) ينظر في ترجمته الأنساب للسمعاني ٦/٣١٥ ونزهة الألباء ص ٢٩٠ والمنتظم ١٨/٣٧ ومعجم الأدباء ٦/٢٦٨٧ وإنباه الرواة ٣/٢٦٥ ووفيات الأعيان ٥/١٦٨ وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١ وتاريخ الإسلام للذهبي ١٣/١٣٧ ومرآة الجنان ٣/٢٠٥ ولسان الميزان ٦/٤ وبغية الوعاة ٢/٢٧٩ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٢٠ وطبقات المفسرين للداودي ٢/٣١٤ .

(٣) ينظر نزهة الألباء ص ٢٩٢ فقد روى تاريخ ميلاد الزمخشري ووفاته عن ابن أخت الزمخشري .

وكانت خوارزم "تموج بالاعتزال حتى ليندرَ أنْ نجدَ خوارزميا ليس معتزليا"[١] وقد كان الزمخشري معتزليا مجاهرا بذلك ، حنفيا ، وكان يَعُدُّ الاعتزالَ من جملة فضائل أهل خوارزم .

كما كان تقيا صالحا ، ولم يتزوج قط بل رأى أن الكمال "أن تعيش حصورا[٢] وإن عُمِّرْتَ عصورا"[٣] .

وكان محبًّا للعرب وللعربية ، ويتبين ذلك من مقدمة المفصل حيث قال:" اللهَ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية ، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية." [٤]

نزل الزمخشري بغداد أثناء رحلته إلى مكة ، ولقي في بغداد أبا السعادات ابن الشحري وجرى بينهما ثناء طيب .

وجاور بيت الله الحرام في مكة ، وبذا سُمِّيَ جار الله ، وله شعر ، قيل: كشعر النحاة ، ويرى الباحث: علي عبد الله أن الزمخشري "قد استطاع أن يجيد في مطالع قصائده ، وفي حسنِ التخلُّصِ من غرض إلى غرض وفي حسن المقطع ...أما بالنسبة لمعانيه فقد جاءت مكررة وتقليدا لما سبقه ... ومع أن معظم شعره واضح إلا أن هناك بعض الغموض في قصائده ومقطوعاته وكانت عاطفته متنوعة ... أما أسلوبه فكان رصينا جزلا لا تحس فيه بضعف أو تهافت ... أما الصورة فقد اعتمدت على التشبيه والاستعارة والكناية ، وجاءت تكرارا لما رَسَمَ سابقوه"[٥].

أهم شيوخه:

أخذ العلم عن شيوخ خوارزم ، وأشهرهم:

أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني النحوي توفي (٥٠٧ هـ)[٦] ، كان فريد دهره وأوانه في علوم اللغة والنحو والطب ، يُضرَبُ به المثل في أنواع الفضائل ، وكان أعظم أساتذة الزمخشري أثرا في نفسه ، رثاه الزمخشري بقوله:

---

(١) الزمخشري للدكتور: أحمد الحوفي ص ٢٤ .

(٢) الحصور: "هو الذي لا إِرْبَةَ له في النساء ... هو الذي لا يشتهي النساء ولا يقربهن" لسان العرب ١٩٤/٤ بتصرف.

(٣) أطواق الذهب ص ٣٥ ط نخبة الأخبار ١٣٠٤هـ .

(٤) المفصل ص ٤٣ ط مكتبة الآداب .

(٥) ينظر تحقيق ديوان الزمخشري ص ٢٣٣ دكتوراه للباحث علي عبد الله بتصرف.

(٦) ينظر في ترجمته معجم الأدباء ٢٦٨٥/٦ وبغية الوعاة ٢٨٦/٢ والأعلام ١٦٧/٧ .

وقائلـــةٍ مـــا هــــذه الـــدررُ الـــتي تســاقطُ مِـنْ عينيـكَ سِمْطَـينِ سِمْطَـينِ
فقلتُ لها الـدرُّ الـذي كـان قـد حَشَـا أبـو مضـرٍ أُذْنِي تسـاقطُ مـن عيـنِي[1]

ومن شيوخه: أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري الأندلسي ، توفي (٥١٨ هـ)[2] ، كان فقيها أصوليا نحويا ، قرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه .

أهم تلاميذه:

ومن أشهر تلاميذ الزمخشري:

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون العمراني الخوارزمي توفي (٥٦٠هـ)[3] لقب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ .

ومن تلاميذه: محمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي الخوارزمي الآدمي النحوي ، الملقب بزين المشايخ توفي (٥٦٢هـ)[4].

أهم مؤلفاته:

وقد ألف الزمخشري كتبا كثيرة دلَّتْ على مكانته العلمية في علوم متنوعة ، قال الدكتور خالد إسماعيل عن قائمة كتب الزمخشري: "وأكبر القوائم التي وصلت إلينا أوردها ياقوت ، ذكر فيها واحدا وخمسين كتابا ، وأوسع القوائم في عصرنا الحديث قدمتها الدكتورة بهيجة باقر الحسني – المتخصصة في الزمخشري – أحصت فيها ستة وخمسين كتابا ، واستطاع الأستاذ هلال ناجي أن يصل بمصنفاته إلى ثمانية وستين ، منها مطبوع ومخطوط ومفقود."[5]

ومن أشهر مؤلفاته:

- أساس البلاغة طبع بدار الكتب المصرية ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م ، وبتحقيق: محمد باسل عيون السود ط دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(١) بيتان من الطويل ينظر ديوان الزمخشري ص ٥٥٨ ط دار صادر ، والسِّمْطُ: "الخيط ما دام فيه الخَرَزُ" الصحاح ١١٣٤ ، والقلادة ينظر المعجم الوسيط ص ٤٤٩.

(٢) ينظر في ترجمته تاريخ الإسلام ٢٥٣/١١ والبلغة ص ١٧١ وبغية الوعاة ٤٦/٢ .

(٣) ينظر في ترجمته معجم الأدباء ١٩٦١/٥ وبغية الوعاة ١٩٥/٢ وطبقات المفسرين للداوودي ٤٣٣/١ .

(٤) ينظر في ترجمته معجم الأدباء ٢٦١٨/٦ وبغية الوعاة ٢١٥/١ وطبقات المفسرين للداوودي ٢٣١/٢ .

(٥) المفصل ص ١٧ ، ١٨ ط الآداب .

- الأنموذج في النحو حققه د: السعيد عبد العظيم السعيد ١٩٩٨م ، وكذا حققه سامي بن حمد المنصور ط أولى ١٩٩٩م.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار حققه عبد الأمير مهنا منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ١٩٩٢م.
- القسطاس في علم العروض حققه الدكتور فخر الدين قباوة ط مكتبة المعارف بيروت ١٩٨٩م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، وهو في تفسير القرآن العظيم ، طبع بالمطبعة البهية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٣هـ ، وبتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، وبتحقيق: خليل مأمون شيحا وعليه تعليقات كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين بن منير المالكي ط ثالثة دار المعرفة بيروت ١٤٣٠هـ — ٢٠٠٩م.
- المحاجاة بالمسائل النحوية تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني طبعة بغداد ١٩٧٣م.
- المستقصى في أمثال العرب طبع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ١٩٦٢م .
- الفائق في غريب الحديث طبع في حيدر أباد ١٣١٤هـ ، وبمطبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٤٥-١٩٤٨م وبتحقيقهما في دار الفكر بيروت ١٩٩٣م.
- المفصل طبع كتاب المفصل أكثر من مرة ، ومما اطلعت عليه من طبعات: طبعة دار الجيل بدون ، وبذيل هذه الطبعة شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، وطبعة مكتبة الهلال ببيروت أولى ١٩٩٣م بتحقيق د: علي بو ملحم ، وطبعة دار عمار بالأردن أولى ٢٠٠٤م دراسة وتحقيق د: فخر صالح قدارة ، وطبعة مكتبة الآداب طبعة ثانية ٢٠٠٩م بتحقيق د: خالد إسماعيل حسان.
- مقامات الزمخشري ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢م .
- نوابغ الكلم ، وهي حكم قصار طبعت بمصر ١٩١٤م ، وطبع سنة ١٩٧٢ .

وله ديوان شعر ، وغير ذلك .

المبحث الثالث: المفصل دراسة موضوعية: (سبب تأليفه – تقسيمه – شواهده – شروحه) :

سبب تأليفه:

أما عن سبب تأليف الزمخشري للمفصل فقد بيَّنَ الزمخشري أسباب تأليفه للمفصل في مقدمة المفصل قائلا: " ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأَرَبِ إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحَدَبِ على أشياعي من حَفَدَةِ الأدب لإنشاءِ كتابٍ في الإعراب محيطٍ بكافة الأبواب مرتَّبٍ ترتيبا يبلغ بهم الأمَدَ البعيدَ بأقرب السعيِ ، ويملأُ سجالَهم بأهونِ السقيِ ."[١]

فحاجة المسلمين وخاصة غير العرب لمعرفة كلام العرب وشفقة الزمخشري على متعلمي العربية جعله يؤلف المفصل وييسر ترتيبه ، كما أن الزمخشري قد وضَّحَ قبل ذلك فضل العربية ودراستها ، وأجمل ذلك بقوله:" وذلك أنهم لا يجدون عِلْمًا من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بيِّنٌ لا يُدفعُ ، ومكشوفٌ لا يتقنَّعُ"[٢].

تقسيم المفصل:

تعرض الدكتور فاضل السامرائي لقضية تطور التأليف النحوي منذ نشأته حتى عصر الزمخشري[٣] ، وقال عند الحديث عن طريقة الزمخشري في تأليف المفصل:" عرضنا سابقا لتطور التأليف النحوي ، وعرفنا أنه بدأ مختلطا غير منسق حتى القرن الرابع ، ثم وجدنا أن التنسيق والتنظيم يظهر عند أبي علي الفارسي في كتابه الإيضاح ، وعند تلميذه ابن جني في كتابه اللمع ... وعرفنا أنه لم يكن ثمة اتفاق على ترتيب معين في التأليف ، وإنما هو أمر راجع إلى اجتهاد المؤلف وإلى ما يلحظه ، وما يراه من أسس .

ألف الزمخشري كتابه المفصل وأنهاه في غرة المحرم سنة ٥١٥ هـ ، وسماه: المفصل في صنعة

---

(١) المفصل ص ٤٧ ط الآداب .

(٢) السابق ص ٤٥ .

(٣) ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٣ وقد خصص بابا كاملا لذلك تناول فيه تطور التأليف النحوي من حيث ترتيب الموضوعات ، والشواهد ، وأثر المنطق والفقه وعلم الحديث في النحو وأصولِه والتعليل والعامل والقياس .

العربية ، ومعلوم أنه ليس مختصا بالإعراب وصنعته ، وإنما يشمل بحوثا صرفية ولغوية إضافة إلى البحوث النحوية ، ولأول مرة نجدُ أَنَّ المؤلف يعرِضُ منهجه في التأليف في مقدمة الكتاب مما لم نعهدُه عند المؤلفين السابقين له في هذا الباب." (١)

فالدكتور فاضل السامرائي يقول بأن الزمخشري أول نحوي في مراحل التأليف النحوي يعرض منهجه في التأليف في مقدمة كتابه ، يقول الزمخشري:" فأنشأتُ هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوما أربعة أقسام: القسم الأول: في الأسماء ، القسم الثاني: في الأفعال ، القسم الثالث: في الحروف ، القسم الرابع: في المشترك من أحوالها ، وصنفتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفا ، وفصَّلت كلَّ صنف تفصيلا." (٢)

وهنا يعنُّ لي أن أقول: إن الزمخشري ربما سمى كتابه المفصل ؛ لأنه فصَّلَ وقسَّمَ النحو أبوابا مرتبة ترتيبا حسنا يُيَسِّرُ الدرس النحوي ، فلذا سماه المفصل .

شواهد المفصل:

استشهد الزمخشري في المفصل بالقرآن الكريم وقراءاته ، والحديث ، وأقوال العرب وأمثالهم وشعرهم ، وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الزمخشري استشهد:" في كتابه بـ ٤٢٤ (أربعة وعشرين وأربعمائة) شاهدا شعريا فيها أكثر من تسعين شاهدا لم يُعْرَفْ لها قائل ، وأكثر من ثمانين شاهدا مختلفا في نسبته إلى قائل بعينه ، فيكون فيه أكثر من مائة وسبعين شاهدا مما لا يعرف قائله الحقيقي."(٣)

واستشهاد الزمخشري بالشواهد من القرآن والشعر والأمثال وأقوال العرب لا مشكلة فيه(٤) والأهم هو النظر إلى استشهاده بالحديث ، "وفي الحق أن يوضع الزمخشري في أوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوي الشريف في النحو واللغة." (٥)

و" لم يصرح الزمخشري برفض الاستشهاد بالحديث الشريف بل استشهد به في مواضع

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) المفصل ص ٤٨ ط الآداب .

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١١٠ .

(٤) ينظر موقفه من الشواهد في الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري الباب الثالث ص ١٦٧ وينظر النحو في كشاف الزمخشري ص ٨٤٢ .

(٥) ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٨١ .

عديدة تصل إلى العشرين حديثا ...إن الأحاديث التي استشهد بها الزمخشري كانت في مواضع لغوية وليست نحوية ." (١)

ولخص الدكتور فاضل السامرائي رأي الزمخشري في الشواهد بما يلي:

" ١- يستشهد بالقرآن الكريم وبالقراءات.

٢- يرجح بعض القراءات على بعض ، ويستعين ببعضها على بعض ، ويلحن بعضها ويرد البعض الآخر ، وربما يذهب إلى أن القراءة تؤدي بحسب الرأي والمعنى ، وهو في موقفه ذلك لا يختلف عن سائر النحاة(٢) .

٣- ينسب أحيانا إلى الرواة الوهم والخطأ في رواية القراءات .

٤- يستشهد بالحديث النبوي في النحو وفي اللغة ، وهو في ذلك مخالف لغالبية النحاة .

٥- ينسب أحيانا إلى رواة الحديث الوهم واللحن .

٦- يستشهد بكلام العرب الفصحاء من شعر ونثر شأنه في ذلك شأن سائر النحاة .

٧- كان يستأنس بما يسمعه من الأعراب في زمنه للوصول إلى معنى وتثبيت حكم .

٨- كان يستأنس ويستشهد بأشعار علماء العربية من المولدين ممن لا يحتج بشعرهم من أمثال أبي تمام والمتنبي والبحتري ، بحيث يبدو أن ذلك سمة بارزة في بحوثه ولا يصنع ذلك مع سائر المولدين." (٣).

شروح المفصل:

تحدث كثير من الدارسين عن عناية العلماء بالمفصل ، حيث شرحه كثيرون ، وشرحت أبياته ، واختصر بل ورُدَّ على صاحبه ، ومن ذلك ما ذكره بروكلمان من شروح المفصل وشروح شواهده واختصاره وتقليده(٤) ، ومن الدراسات المستوعِبة ما قدمه الدكتور: عبد الرحمن بن

---

(١) المفصل ص ٢٤ ط الآداب ، ومثل هذا ذهب الباحث: غالب ياووز في النحو في كشاف الزمخشري فلم يرصد في الكشاف استشهاد الزمخشري بالحديث على القاعدة النحوية إلا في مسألتين ، ينظر ص ٨٤٨ .

(٢) ربما يقصد الدكتور فاضل النحاة البصريين ، فقد كانوا لا يستدلون في غالبهم بالقراءات وربما لحنوها وخطؤوها ، وكان الكوفيون أكثر قبولا للقراءات والمتأخرون من النحاة ردوا على جمهور البصريين ومنهم ابن مالك . ينظر الاقتراح ص ٧٩ وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٥٧ .

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ١٩١ .

(٤) ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٢٥/٥ ولم يذكر بروكلمان ابن عمرون من شراح المفصل.

سليمان العثيمين في دراسته في أول تحقيقه للتخمير ، حيث أورد تحت الفصل الثاني بعنوان عناية العلماء بالمفصل (شروح المفصل وشروح أبياته ومختصراته ونَظْم المفصل وتقليده والرد عليه)[١] ، وقد ذكر مواضع وجود هذه الشروح ، وكذلك ما جمعه الدكتور علي محمد فاخر من رسائل علمية حُقِّقَتْ لبعض شروح المفصل[٢].

ومن أهم شروح المفصل وحواشيه[٣]:

١- شرح للزمخشري (٥٣٨هـ) باسم حواشي الزمخشري ، ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين أنه توجد نسخة مختصرة من هذه الحواشي كثيرة الخروم في ليدن رقم ١٦٤ وفيينا ١٥٤ [٤].

٢- المحرر في شرح المفصل لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) ذكره ابن عمرون وأبو حيان في تذكرة النحاة ص ٦٨٨ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، وقيل إنه لم يتمه ، وعاب عليه ابن النحاس وتلميذه أبو حيان أنه اعتمد في هذا الشرح طريقة غريبة بعيدة من مصطلح أهل النحو ومن مقاصدهم[٥].

٣- شرح عرائس المحصل من نفائس المفصل لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) حقق في عدة رسائل بكلية اللغة العربية بالقاهرة وكلية دار العلوم ، وقد شكك الدكتور عبد الرحمن العثيمين في نسبة هذا الكتاب للرازي ، واستدل بأن المؤلف قد نقل عن الخوارزمي (٦١٧هـ) الذي ألف كتابه التخمير سنة (٦١١هـ) أي بعد وفاة الرازي[٦].

---

(١) ينظر التخمير ١/٤٣ .

(٢) ينظر تاريخ النحو العربي منذ نشأته إلى الآن د: علي محمد فاخر ص ١٧٨ .

(٣) ينظر في هذه الشروح التخمير ١/٤٧ وتاريخ النحو العربي منذ نشأته إلى الآن د: علي محمد فاخر ص ١٧٨ .

(٤) وذكر الدكتور علي محمد فاخر في تاريخ النحو ص ١٧٨ أن هناك رسالة بعنوان: المفصل وحواشي الزمخشري عليه تحقيق عبد الرحيم بن الخياط دكتوراه لغة عربية القاهرة ، وذهبت إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة فوجدت الباحث قد فُصِلَ منذ سنة ١٩٩٢م ولا توجد رسالة.

(٥) لم يذكره بروكلمان ينظر تاريخ الأدب له ٥/٢٢٥ ، وقال د: عبد الرحمن العثيمين أنه رأى نسخة منه لم يذكر مكانها التخمير ١/٤٧ .

(٦) ضعَّفَ الدكتور علي فاخر هذا الدليل ينظر تاريخ النحو ص ١٨٤، وأظن الصواب ما ذكره الدكتور عبد الرحمن لقوة دليله واحتمالية اطلاع الرازي على التخمير قبل وفاته تقتضي أن يؤلف صدر الأفاضل كتابه قبل وفاة الرازي=

٤- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل (٦١٧هـ) تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين جامعة أم القرى ط دار الغرب الإسلامي .

٥- شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ) وقد طبع بإدارة الطباعة المنيرية بدون ، وبتحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب ط دار الكتب العلمية ٢٠٠١م .

٦- شرح للسخاوي علم الدين (٦٤٣هـ) بعنوان: سفر السعادة وسفير الإفادة حققه د: محمد أحمد الدالي ط دار صادر بيروت ١٩٩٥م.

٧- شرح آخر للسخاوي بعنوان : المفضل في شرح المفصل حقق الجزأين الأول والثاني عبد الكريم جواد كاظم ١٩٧٩م ، وحقق الجزء الثالث يوسف محمد محمود عبد النبي ١٩٨١م ، وحقق الجزء الرابع محمود محمود الدريني ، وحقق الجزء الخامس أحمد ريد سعيد ، وكل الرسائل في جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة.

٨- حواشي المفصل من كلام أبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) وقد حققه جماد بن محمد الثمالي ماجستير بجامعة أم القرى .

٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٦٤٦هـ) تحقيق د: موسى بناي العليلي ط مطبعة العاني ببغداد ، وطبع بتحقيق د: إبراهيم محمد عبد الله ط دار سعد الدين دمشق ٢٠٠٥م .

١٠- الْمُفْضِلُ على المفضَّلِ في دراية المفصل لكمال الدين عبد الواحد الزَّمْلَكَانِي (٦٥١هـ) والموجود منه هو الجزء الثاني فقط وهو محقق في رسالة دكتوراه بالرياض للباحث: خالد بن سعود العصيمي .

١١- غاية المحصل في شرح المفصل للزَّمْلَكَاني ، يوجد كاملا في مكتبة فيض الله رقم (٢٠٠٩) وهو اختصار لشرحه السابق.

١٢- المحصل في شرح المفصل للأندلسي اللورقي (٦٦١هـ) حقق في عدة رسائل في

=٦٠٦هـ بوقت كاف لانتشار الكتاب ، وابن عمرون نقل عن الرازي بعض الآراء ، نص في ص ٦٦ من التحقيق بالنقل عن المحرر ووجدت ما يشبه كلام المحرر في العرائس ، وذكر ابن عمرون خمسة مواضع أخرى عن الرازي فيها اثنان من الممكن توثيقها من العرائس لكن بتصرف في النصوص مع مراعات فارق اختلاف ألفاظ النصوص، لكن المعاني موجودة ، وتبقى ثلاثة نصوص لم أستطع العثور عليها في مواضعها في عرائس المحصل .

جامعة الأزهر للباحثين عبد الباقي عبد السلام الخريجي ١٩٨٢م ، محمد السيد محمد الشرقاوي ، وبعضها في المملكة العربية السعودية .

١٣- المقتبس في توضيح ما التبس لأبي عاصم الإسفندري (٦٩٨هـ) حقق في عدة رسائل بجامعة أم القرى.

١٤- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمرو الجندي (٧٠٠هـ) حققه د: محمود أحمد علي أبو كفة وطبعته جامعة الإمام بالمملكة السعودية.

١٥- المكمَّل في شرح المفصل لمظهر الدين الشريف الرضي (٧٢٧هـ) حقق في رسالتي دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة للباحثين: أحمد عبد الوهاب ، حسن عبد العزيز حسن .

١٦- شرح ليحيي بن حمزة العلوي (٧٤٩هـ) وحقق في رسالتين الجزء الأول في القاهرة لخالد عبد الحميد أبو جندية ١٩٨٢م ، والجزء الثاني في الرياض لسليمان بن سليمان الراجح .

١٧- التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب لمحمد بن علي ابن هطيل اليمني (٨١٢هـ) وحقق في عدة رسائل بالقاهرة الجزء الأول منها بكلية البنات جامعة الأزهر ، والباقي بكلية اللغة العربية للباحثين: عبد الله مجدي عبد العزيز، مصطفى إسماعيل عبد العال ، نبوي عشماوي محمد ، محمد يحي إبراهيم.

١٨- المكلل بفرائد معاني المفصل للمهدي لدين الله أحمد بن يحي المرتضى (٨٤٠هـ) حقق في رسالتين بكلية اللغة العربية بالقاهرة للباحث: عبده علي أحمد (قسم الأسماء) والباحث: عبد الملك عبد الوهاب أنعم (من قسم الأفعال حتى آخر الكتاب).

١٩- شرح المفصل لابن عمرون ت (٦٤٩هـ) وهو هذا الكتاب الذي أتناوله بالبحث .

القسم الأول الدراسة

وتشتمل على ثمانية فصول :

الفصل الأول: ابن عمرون حياته وآثاره .

الفصل الثاني: شرح المفصل لابن عمرون دراسة موضوعية .

الفصل الثالث: موقفه من الأصول النحوية.

الفصل الرابع: موقفه من الحدود النحوية والعلة.

الفصل الخامس: اختياراته واتجاهه النحوي.

الفصل السادس: بين ابن عمرون وابن يعيش وابن الحاجب.

الفصل السابع : التقويم (المحاسن والمآخذ) .

الفصل الثامن: مخطوط شرح المفصل لابن عمرون دراسة موضوعية.

الفصل الأول: ابن عمرون حياته وآثاره .

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: عصر ابن عمرون .

المبحث الثاني: التعريف بابن عمرون .

المبحث الثالث: شيوخه .

المبحث الرابع: تلاميذه .

المبحث الخامس: مؤلفاته وآثاره .

الفصل الأول: ابن عمرون حياته وآثاره

المبحث الأول: عصر ابن عمرون

ابن عمرون أحد نحاة القرن السابع الهجري ، وهذا القرن شَكَّلَ حكمَ الأيوبيين في مصر والشام ، وهذه نبذة عن عصر ابن عمرون سياسيا واجتماعيا وعلميا:

أولا: الحالة السياسية:

ولد ابن عمرون سنة (٥٩٦هـ) تقريبا ، وكانت حلب في حكم الملك الظاهر بن صلاح الدين الأيوبي ، وكان الغالب في هذا العصر القلاقل السياسية والحروب بين أبناء صلاح الدين فالظاهر وأخوه الأفضل كانا يحاصران عمهما الملك العادل حاكم دمشق في هذا العام إلا أنهما لم يفلحا في فتح دمشق وعادا عنها.

وذهب الملك العادل في جند له ، واستولى على الحكم في مصر ، وتم له الأمر ، ثم دخل الظاهر حاكم حلب تحت طاعته.

واستولى الظاهر على مَنْبِجٍ وقلعة نَجْمٍ سنة (٥٩٧هـ) ، وسعى في هذه السنة الظاهر لفتح دمشق ولم يفلح أيضا ، ثم صالح عمه الملك العادل مرة أخرى ، وفي (٦٠٦هـ) اتفق مع صاحب الموصل وإِرْبِل ونقض عهده مع عمه الملك العادل ، وحاول الملك العادل سنة (٦٠٧هـ) تنحية الظاهر عن حلب ولكنه لم يفلح ، وفي سنة (٦٠٨هـ) جدد الظاهر ولاءه لعمه ، واستعطفه ، وخطب ابنته ضَيْفَةَ فَرَضِيَ عنه وزوجها له ، وفي (٦١٠هـ) ولدتْ له العزيز غياث الدين محمد ، وفي جمادى الآخرة (٦١٣هـ) توفي الظاهر ، وولي ولده عبد العزيز ، وهو ابن ثلاث سنين ، وكان الظاهر جعل مربِّيَه وخادمه روميًّا اسمه طُغْرُبْلُ ، ولقَّبه: شهاب الدين فأحسن شهاب الدين هذا القيام بالأمر وتولى تصريف الأمور ، بل إن ابن الأثير مدح شهاب الدين هذا ووصفه بأنه كان أحسن سيرة ، وأعف عن أموال الرعية ، ومات الملك العادل سنة (٦١٥هـ) ، وحكم مصر بعده ابنه الملك الكامل ، وفي سنة (٦٢٩هـ) استقل الملك العزيز بحكم حلب ، وفي (٦٣٠هـ) استولى العزيز على شَيْزَرٍ .

وفي سنة (٦٣٤هـ) توفي العزيز صاحب حلب وحفيد صلاح الدين ، وتولى بعده ولده الناصر يوسف وهو ابن سبع سنين ، وكان المرجع في الأمر لأم العزيز ضيفةَ خاتونَ الملكِ العادلِ ، وفي (٦٣٨هـ) تسلمت ضيفة قلعة جعبر من أخيها الملك الحافظ بعد مرضه وخوفه

من المماليك الخوارزمية ، وفي هذه السنة تمكن الخوازمية من هزيمة جند حلب في قلعة جَعْبَرٍ ، وتوفيت الملكة ضيفة في (٦٤٠هـ) ، واستقل الناصر بالحكم وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، وفي (٦٤٦هـ) استولى الناصر على حمص ، وتوفي ملك مصر وغالب الشام الصالح أيوب (٦٤٧هـ) ، ثم ولي ولده تورانشاه المقيم بحصن كِيْفَا ، ولم تدم مدته أكثر من شهرين وأياما ، ثم جاءت شجرة الدر زوجة الصالح أيوب ، وساندتها المماليك البحرية ، ثم ملك الناصر دمشق وبعلبك وعَجْلُون وشَمِيمِيس بمساعدة المماليك القيمرية ، ثم توجه الناصر إلى مصر مطالبا بالسلطنة من المماليك البحرية إلا أنه انهزم ووقع الصلح بينه وبين المماليك سنة (٦٥١هـ) .

هذا كله غير ما جرى بين هؤلاء الملوك والأمراء وبين الإفرنج وهجماتهم المتكررة على الشام.

هذه هي الأحوال السياسية لحلب والشام عموما في المدة ما بين (٥٩٦ — ٦٤٩هـ) وهي حياة ابن عمرون ، وهي فترة قلاقل وحروب[١].

ثانيا: الحالة الاجتماعية:

" حين دخل العرب الشام وجدوا فيها أخلاطا من أجناس شتى لموقعها على أبواب آسيا الغربية ، وفي قلب الشرق القديم ، ولكثرة من نزلوها من الكنعانيين الفينيقيين ، ومن الفلسطينيين الأوربيين القدماء ، وكثرة المهاجرين إليها من البابليين والكلدانيين والحيثيين والآشوريين والآراميين والعبرانيين واليونانيين والرومانيين ، ومن العرب أنفسهم الغساسنة وغير الغساسنة ، وهذا الخليط من الأجناس ربما هو الذي هيأها من قديم لأن تكثر فيها الدويلات والمدن المستقلة بعضها عن بعض."[٢].

وخضع الناس في القرنين السادس والسابع لنظام الإقطاع ، وبدأ هذا النظام في الشرق أيام السلاجقة ، فكان كل أمير وقائد جند يأخذ إقطاعا ، ويتولى كل ما يتصل به من نواحي إدارية ومالية وعسكرية ، ويخضع للسلطان مباشرة ، على أن يكون هذا القائد وجنوده في خدمة السلطان وقت الحروب ، وقد أدى هذا النظام إلى قيام تنظيم عسكري قوي دقيق طالما وقف

---

(١) ينظر الكامل لابن الأثير ٢٦٩/١٠ ، وما بعدها ومفرج الكروب ١٠٢/٣ وما بعدها وخطط الشام ٩٤/٢ – ١٠٢.

(٢) عصر الدول والإمارات (الشام) د: شوقي ضيف ص ٣٧ ط الثانية دار المعارف .

في وجه أوروبا طيلة الحروب الصليبية[1].

وأدى هذا النظام إلى تقسيم المجتمع طبقتين متباينتين في المجتمع: طبقة الأثرياء وطبقة الفقراء الذين لا يملكون شيئا ، وكان هناك حِرَفِيُّون وصناع مع نشاط حركة التجارة ، ومع كون هذا العصر عصر الحروب الصليبية إلا أن التجارة لم تنقطع بين الشرق والغرب ، وكثرت المكوس والضرائب مما أثقل كاهل الصناع والتجار ، إلا أن محمود الدين زنكي وصلاح الدين خفَّفَا الضرائب عن الناس كثيرا ، كما اهتم الأيوبيون عموما بالزراعة ، ومع ذلك فقد حدثت بعضُ هزات اقتصادية ، انتشر على إثرها الكساد بل والمجاعات والأوبئة ، ومن ذلك ما حدث سنة ٥٧٤هـ في مصر والجزيرة والشام ، وكانت أشد المجاعات فتكا ما حدث في عهد الملك العادل من مجاعة من سنة ٥٩٦هـ إلى ٥٩٩هـ ، ، كما أن كثرة الحروب كان لها أثرها في حياة الناس الاقتصادية[2].

ومع هذه الصورة التي تبدو قاتمة فقد قامت كثير من أعمال الإنشاء والتعمير على يد بعض السلاطين الأقوياء مثل نور الدين محمود وصلاح الدين[3].

وارتفع الشعور الديني عند المسلمين خاصة في مواجهة الغزو الصليبي ، وساعد الحكام على تنمية هذا الشعور ، وشجعوا على بناء المساجد والمدارس العلمية لنشر العلوم الإسلامية وانتشرت الصوفية والروابط والخوانق والتكايا ، وتفشَّت مفاهيم الصوفية من الرغبة في التقشف واليأس من الحياة والتطلع لنعيم الآخرة ، وتملَّكَ بعض الناس الزهد كردٍّ فِعْلٍ على الفساد والفوضى ، وكانت الصوفية أكثر المذاهب انتشارا[4].

ثالثا: الحياة العلمية:

" كان عصر الأيوبيين عصر إحياء للفكر والثقافة الإسلامية والعربية كما كان عصر إحياء سياسي ، وتمثل هذا الإحياء في بعث العلوم الشرعية والاهتمام بالقرآن والحديث اهتماما

---

(١) ينظر الأدب في العصر الأيوبي د: محمد زغلول سلام ص ٥٣ ط منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٠م .

(٢) ينظر في الحالة الاقتصادية في العصر الأيوبي السابق ص ٦٢ وعصر الدول والإمارات (الشام) ص ٣٧ وخطط الشام ٦٣/٥ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٠ .

(٤) ينظر المزيد عن المذاهب والعقائد في الأدب في العصر الأيوبي ص ٧٠ وعصر الدول والإمارات ص ٤٥ وخطط الشام ٢٠٥/٦ .

بالغا"[1].

وهناك عدة عوامل ساعدت على هذا الإحياء العلمي ، ومنها:

- تشجيع الحكام للعلم والعلماء والإغداق عليهم واستمالتهم.
- دخول التتار بغداد سنة (٦٥٦هـ) ونزوح كثير من العلماء لمصر والشام.
- الحروب الصليبية وما أثارته من تحدٍّ حضاري أمام المسلمين.
- محاولة استعادة المسلمين السنة مقاليد الأمور من الشيعة وما دار بينهم.

لهذه الأسباب ولغيرها قامت حركة علمية من الممكن القول بأنها شملت كل مناحي العلوم وخاصة الإسلامية ، في بداية الدولة الأيوبية وحتى نهايتها ، ونبغ عدد كثير من العلماء وخلَّدوا ذكرهم في التاريخ.

ويبدأ هذا الازدهار العلمي بسبب حماس السلاجقة السُنِّيِّين لإحياء شعائر أهل السنة وذلك على إثر فترة من الزمن طَغَتْ فيها سيطرة الثقافة اليونانية البعيدة عن روح الإسلام كفلسفة الدهريين والمناطقة ، وكذا المذهب الشيعي ، ويأتي الوزير نظام الملك ت (٤٨٥هـ) كأبرز من اهتم بالعلم والعلماء والمدارس ، وبنى بدعم من السلطان السلجوقي العظيم ملكشاه كثيرا من المساجد والمدارس الكبرى ، وكانت تسمى بالمدارس النظامية ، وكان بناء مدرسة من أهم أعمال السلاطين السلاجقة وأمرائهم ووزرائهم.

وبنى نور الدين محمود زنكي صاحب حلب مدرسة كبيرة في دمشق لأصحاب أبي حنيفة وبنى صلاح الدين مدرسة لأصحاب الشافعي بالقاهرة ، وتابع أبناء صلاح الدين وأخوه العادل وبنوه هذا الاهتمام بالعلم والعلماء ، وكان الظاهر في حلب يؤوي كثيرا من العلماء الأفاضل ومنهم: القاضي ابن شداد الذي آثر صحبة الظاهر بعد وفاة صلاح الدين ، ومنهم: القاضي جمال الدين القفطي ، وأسعد بن مماتي الشاعر. ومن أمراء بني أيوب الملك المعظم عيسى بن العادل وكان محبا للعلم والعلماء حتى سُمِّي بمأمون بني أيوب ، وأخذ العلم على كبار علماء عصره ، وشارك العلماءُ الأمراءَ في النهضة العلمية ، فبنى القاضي الفاضل مدرسة له في القاهرة سماها باسمه ، ووقف عليها أوقافا .

وكانت المدارس بمثابة جامعات كبرى تدرس فيها مختلف العلوم ، ويُوكَلُ بكل علم أستاذ

---

(١) الأدب في العصر الأيوبي ص ٨٥ .

من مشاهير العلماء يقوم بالتدريس فيه ، فهناك أستاذ للفقه وآخر للتفسير وأستاذ للحديث وللغة إلخ ، وكان بعض المدارس مستقلا وبعضها ملحقا بالمساجد ، وبها أماكن لإقامة الطلاب المغتربين ، ومما انفرد به هذا العصر إنشاء ثلاث مدارس للطب ومدرسة للهندسة في دمشق ، فكان في دمشق أعظم جامعة إسلامية حوت علوم الدين والدنيا .

ولم يقتصر الأمر على المدارس في نشر العلم والثقافة بل شاركتها المكتبات الخاصة والعامة فقد كان الاهتمام بالغا باقتناء الكتب في قصور الأمراء والسلاطين ، ومن أشهر خزائن كتب الأمراء الخزانة التي وقفها بحلب نور الدين محمود زنكي على مدرسته ، كما وقف على البيمارستان الذي أنشأه في دمشق جملة كثيرة من الكتب الطبية ، وجمع جمال الدين بن القفطي في حلب ما لا يوصف من الكتب ، وكان الملك الناصر بن الملك المعظم عيسى معنيًّا بتحصيل الكتب النفيسة ، ووقف الملك الأشرف موسى كتبه بالمدرسة الأشرفية بدمشق ، واشتهرت خزانة ابن أبي أصيبعة وتلميذه ابن القُفِّ بدمشق ، وكانت للكتب أسواق تباع وتشترى فيها في الحواضر الكبرى(١).

وبالنسبة للنحو فقد برز في هذا العصر عدد من النحاة في الشام ومصر ، منهم ابن معط توفي بالقاهرة (٦٢٨هـ) صاحب ألفية ابن معط تنقل بين دمشق والقاهرة ، وابن يعيش ويعدُّ من أشهر نحاة الشام في هذا العصر شرح المفصل وتوفي بحلب (٦٤٣هـ) ، وعلم الدين السخاوي شرح المفصل وتوفي بدمشق (٦٤٣هـ) ، وجمال الدين ابن الحاجب وقد شرح المفصل وله الكافية في النحو والشافية في الصرف توفي بالإسكندرية (٦٤٦هـ) ، وكذا تلميذُ ابنِ يعيش ابنُ عمرون توفي (٦٤٩هـ) ، وابن الناظم ولد بدمشق ثم أقام ببعلبك ثم استدعي لدمشق بعد وفاة أبيه ومات بها (٦٨٦هـ) ، وابن النحاس ألف التعليقة على المقرب وتوفي بمصر (٦٩٨هـ)(٢).

ووجود هذه الأعلام دليل واضح على ما كان من اهتمام بعلم النحو في هذا العصر.

---

(١) ينظر في الحياة العلمية في العصر الأيوبي ، الأدب في العصر الأيوبي ص ٨٥ وعصر الدول والإمارات (الشام) ص ٦٠ وخطط الشام الحركة العلمية في ٣٧/٤ والمدارس في ٦٦/٦ ودور الكتب في ١٨٦/٦ .

(٢) وينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ط دار المعارف ص ٢١١ وما بعدها .

المبحث الثاني: التعريف بابن عمرون

اسمه ونسبه[(١)]:

ابن عمرون هو محمد بن محمد بن أبي علي[(٢)] بن أبي سعيد بن عمرون .

كنيته: أبو عبد الله .

لقبه: جمال الدين و الحلبي النحوي .

حياته وعلمه:

لم يذكر العلماء الذين ترجموا لابن عمرون شيئا عن حياته ، أما عن علمه ومكانته ، فقد وصفوه بأنه " كان نحويا حافظا محصِّلًا خيّرا ، أقرأَ النحوَ بحلب ، وتخرَّجَ عليه كثير من أهلها."[(٣)] وبأنه "برع في العربية ، وتصدر لإقرائها ، وتخرَّج به جماعة."[(٤)] فهو" إمام النحو بحلب" [(٥)] ، فابن عمرون إمام من أئمة النحو وتصدر لتعليمه بحلب ، فهو حلبي .

ومن معرفة شيوخه وخاصة الذين ذكرهم في المخطوط يتضح لنا أن ابن عمرون تلقى علم النحو عن ابن يعيش كما أنه قرأ عليه شرحه على المفصل ، حيث قال:" ونَاقَشْتُ شَيْخِي العَلَّامَةَ فَرِيدَ دَهْرِهِ ، ووَاحِدَ عَصْرِهِ مُوَفَّقَ الدِّينِ ابنَ عَلِيٍّ بنِ يَعِيشَ - رَحِمَهُ اللهُ - وَقْتَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ ، وبَحْثِي مَعَهُ شَرْحَهُ أَتَمَّ مُنَاقَشَةٍ"[(٦)] . كما أنه قرأ المفصل أيضا على ضِيَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ بْنِ الحُسَينِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ العَجَمِيِّ .

وكذا فقد ذكر سماعه لصحيح البخاري[(٧)] وكذا صحيح مسلم[(٨)] كما أنه قرأ الصحاح

---

(١) ينظر في ترجمة ابن عمرون تذكرة النحاة ص ٥٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ٦٢٧/١٤ وسير أعلام النبلاء ٢٥١/٢٣ والوافي بالوفيات ١٦١/١ والبلغة في تراجم أئمة النحو ص ٢٨٣ وبغية الوعاة ٢٣١/١ وتاريخ الخلفاء ص ٣٣٥ ومعجم المؤلفين ٦٦٠/٣ .

(٢) في البلغة: بن علي . ينظر ص ٢٨٣ .

(٣) تذكرة النحاة ص ٥٢ .

(٤) تاريخ الإسلام ٦٢٧/١٤ وينظر الوافي ١٦١/١ وبغية الوعاة ١م٢٣١ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٥١/٢٣ وينظر البلغة ص ٢٨٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٤ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٥ .

للجوهري[1] ، وكانت له معرفة بالقراءات ، فقد نصَّ على أنه قرأ المبهج في القراءات الثمان على شيخين وهما من شيوخه[2] ، وقال أيضا: " وقرأتُ به مِنْ طريقِ التيسيرِ لأبي عمرٍو الدانيِّ رحمَه اللهُ ، عاصمٌ والكسائيُّ بالتنوينِ"[3].

وكان له اطلاع على علم الفقه وأصول الفقه والتفسير ، فقد عرف هذه العلوم في شرحه لمقدمة الزمخشري[4] ، وقال أيضا:" وإنَّما قلنا: أَنَّه لَمَّا نهاه عُلِمَ ؛ لأَنَّ النهيَ عن الشيءِ أمرٌ بضدِّه ؛ لأَنَّ النهيَ تكليفٌ ، وتكليفُ العَدَمِ محالٌ ؛ لأَنَّه ليس مقدورًا ، وإذا ثَبَتَ أَنَّ متعلّقُ التكليفِ ليس العدمَ ثبتَ أَنَّه أمرٌ وجوديٌّ ينافِي المنهيَّ عنه وهو الضدُّ على ما قُرِّرَ في أصولِ الفقهِ" [5].

كما كانت له معرفة بالعروض ، فقد قال: "تُرْوَى هذه القصيدةُ مطلقةً مرفوعةً ومقيدةً ، وهي مَنَ المتقاربِ ، فمَنْ أطلقَها فهي عندَه مِنَ الضربِ الأَوَّلِ فَعُولُنْ عِصِيْ يُو ، ومَنْ قيَّدَها فهي عندَه مِنَ الثالثِ منه ، وهو المحذُوفُ فَعَل عِصِي."[6] وقال:" لولا ما يلزمُ من اختلافِ الرِّدْفِ بالألفِ والياءِ"[7].

فابن عمرون إجمالا نحوي بارع على اطلاع بالقراءات وباللغة وبالشعر وبالعروض وبالأمثال وبالفقه وأصوله وبالحديث وبالتفسير .

مولده ووفاته:

ذكر العلماء أن ابن عمرون ولد سنة ست وتسعين وخمسمائة تقريبا (٥٩٦هـ) [8] .

أما تاريخ وفاته ، فاتفقوا أنه توفي بحلب سنة تسع وأربعين وست مائة (٦٤٩هـ) وذكر

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٧ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩١ .

(٣) ينظر السابق ص ٢٦٣ .

(٤) ينظر السابق ص ٢٩ .

(٥) ينظر السابق ص ٥٣٢ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٣ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧٨ . وذكر أيضا مصطلحي الطي والزحاف في ص ٢٦٥ .

(٨) ينظر تاريخ الإسلام ٦٢٧/١٤ والوافي ١٦١/١ وبغية الوعاة ٢٣١/١ .

بعضهم أنه في ربيع الأول ، ونص بعضهم أنه في الثالث من ربيع الأول(١) . وعلى هذا يكون قد عاش حوالي (٥٣) سنة تقريبا .

المبحث الثالث: شيوخه:

أخذ ابن عمرون العلم عن شيوخ أجلاء وعلماء فضلاء لهم مكانتهم العلمية ، ونصَّ في شرحه للمفصل على بعضهم ، وهؤلاء الشيوخ هم:

١- عمر بن محمد بن معمَّر بن يحيى بن أحمد بن حسان بن طَبَرْزَد وفي بعض المصادر طبرزذ ، وطبرزد السكر ، أحد شيوخ الحديث في عصره ، حدث ببغداد وبإربل والموصل وحران وحلب ودمشق ، وكان ظريفا كثير المزاح ولد (٥١٦هـ) وتوفي (٦٠٧هـ)(٢) .

٢- قال ابن عمرون: " أخبرنا به الشيخُ الصالحُ الثقةُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلْوَانَ الأسدِيِّ"(٣) ، وهو شيخ صالح زاهد ورع توفي بحلب سنة (٦١٧هـ)(٤) .

٣- قال ابن عمرون: " حدَّثنَا الشيخُ الثقةُ أبو سعدٍ ثابتُ بنُ مُشَرَّفِ بنِ أَبِي سعدٍ البَنَّا سنةَ سِتَّ عشرةَ وستمائةٍ قدمَ علينا حَلَبًا فسمعنَا عليه صحيحَ البخارِي وغيرَه"(٥) ، وهو أحد علماء الحديث حدَّث بدمشق وحلب ، وهو شيخ صعب الأخلاق ظاهر العامية ، توفي (٦١٩هـ)(٦) .

٤- قال ابن عمرون: "وإنَّ مِنْ أَجْمَعِهَا لَمُفَصَّلُ الزَّمَخْشَرِيِّ ، مُنِيْتُ بِإِقْرَائِهِ بَعْدَ أَنْ

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام للذهبي ٦٢٧/١٤ وسير أعلام النبلاء ٢٥١/٢٣ والوافي بالوفيات ١٦١/١ والبلغة ص ٢٨٣ وبغية الوعاة ٢٣١/١ وتاريخ الخلفاء ص ٣٣٥ .

(٢) ينظر التقييد لابن نقطه ص ٣٩٧ ووفيات الأعيان ٤٥٢/٣ وسير أعلام النبلاء ٥٠٧/٢١ وتاريخ الإسلام ١٦٧/١٣ والأعلام ٦١/٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٧ .

(٤) ينظر بغية الطلب في تاريخ حلب ٩٢٢/٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ٤٩٢/١٣ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٤ .

(٦) ينظر تكملة الإكمال ١٧٠/٣ والتقييد لمعرفة الرواة ٢٦٩/١ وسير أعلام النبلاء ١٥٢/٢٢ وشذرات الذهب ١٥٠/٧ .

قَرَأْتُهُ رِوَايَةً عَلَى الشَّيْخِ المفْتِي الإِمَامِ العَلَّامَةِ شَمْسِ الأَفَاضِلِ وزَيْنِ الأَمَاثِلِ ضِيَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ العَجَمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ"(١) وهو أول من درس بالمدرسة الظاهرية الشافعية التي أنشأها السلطان الظاهر غازي سنة (٦١٠هـ) ، ولد سنة (٥٦٤هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٦٢٥هـ) عند عودته من الحجاز ، ودفن بحلب(٢).

٥- قال ابن عمرون: "فيما قرأتُه في المبهجِ على الشيخين الإمامِ العدلِ كمالِ الدينِ عبدِ المجيرِ بنِ محمدٍ بنِ عشائرَ القَبِيصِي ثم الموصلِي رحمه الله"(٣) ، وهو خطيب ومقرئ وفقيه مجيد أخذ عنه القراءات بالإجازة عبد الصمد بن أبي الجيش ، توفي بحلب (٦٣١ هـ)(٤) .

٦- قال ابن عمرون: " أخبرنا الشيخُ الصالحُ الثقةُ الأمينُ الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلْوَانَ الأسديِّ في سنةِ خمسَ عشرةَ وستمائةٍ بسماعِه مِنْ مشايخِه الأربعةِ"(٥) ، وهو المعروف بابن الأستاذ ، وهو ثِقَة فَاضل توفّي فِي عَاشر جُمَادَى الآخر من سنة (٦٣٢هـ) (٦).

٧- يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا ، موفق الدين ، من كبار العلماء النحويين بحلب ودمشق ، كان ظريفا محاضرا ، شرح المفصل ، وشرح الملوكي لابن جني ، أخذ عنه ابن عمرون النحو ، ولد (٥٥٣هـ) وتوفي بحلب (٦٤٣هـ)(٧).

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤ .

(٢) ينظر بغية الطلب ١٣٦٠/٣ ، ١٣٦٣ وكنوز الذهب ٣١٨/١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩١ ، وص ٥٤٦ .

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٤٩/١٤ وغاية النهاية لابن الجزري ٤٦٦/١ مكتبة ابن تيمية .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٥ .

(٦) سمع ببغداد لما قدمهَا لِلحجّ من الشريف أبي العبَّاس أحمد بن مُحَمَّد بن عبد العَزِيز العباسي المكِّيّ وبدمشق من عبد الواحد بن مُحَمَّد بن الْمُسلم بن هِلَال في جماعة ، ينظر تكملة الإكمال ١٣٤/١ وتاريخ الإسلام ٧٤٠/١٣ وسير أعلام النبلاء ٣٠٣/٢٢ وشذرات الذهب ١٨٩/٧ .

(٧) ينظر إنباه الرواة ٤٥/٤ ووفيات الأعيان ٤٦/٧ والبلغة ص ٣١٩ وبغية الوعاة ٣٥١/٢ والأعلام ٢٠٦/٨ ونص ابن عمرون بقراءته على ابن يعيش وتلمذته له ينظر قسم التحقيق ص ٥ .

٨- قال ابن عمرون: " فيما قرأتُه في المبهجِ على الشيخين ... والشيخِ الإمامِ العالِمِ تاجِ الدينِ أَبِي القاسمِ أحمدَ بنِ هبةَ اللهِ بنِ سعدِ اللهِ البحترِي المعروفِ بابنِ الجَبْرانِي الحلبِي المقرِي النحوِي اللغوِي"[١] ولد سنة (٥٦١ هـ) ، وهو نحوي مقرئ فاضل إمام شاعر ، كان يقرئ العلم بجامع حلب ، توفي (٦٦٨ هـ)[٢].

المبحث الرابع: تلاميذه:

تلمذ لابن عمرون بعض العلماء الأفاضل ، وهم :

١- محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي ، ولد سنة (٦٠٠هـ) أو (٦٠١هـ) نزل دمشق ، وجالس بحلب ابن يعيش وابن عمرون ، صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية ، وأربى على المتقدمين ، كان إماما في القراءات وعللها ، واللغة وغريبها ، والنحو والتصريف ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها فكان الأئمة يتحيرون من أين يأتي بها ، مع دين وتقوى وكمال عقل ، وتصانيفه النحوية أشهر من أن تروى ، توفي (٦٧٢هـ)[٣] .

٢- محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين ابن النحاس ، شيخ العربية بمصر في عصره أخذ النحو عن ابن عمرون وقرأ عليه من شرحه للمفصل ، كان حسن الأخلاق معروفا بحل المشكلات موثوقا بديانته جميل الخط ، وهو شيخ أبي حيان النحوي الأندلسي ، مولده بحلب سنة (٦٢٧هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (٦٩٨ هـ) وألف التعليقة على المقرب[٤] .

٣- عبد المؤمن بن خلف الدمياطي ، حافظ للحديث من أكابر الشافعية ، ولد بدمياط (٦١٣هـ) ، كان مليح الهيئة حسن الخلق فصيحا لغويا مقرئا كبير النفس مفيدا جدا في المذاكرة ، من كتبه كشف المغطى في تبيين الصلاة

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩١ .

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٨٥٢/١٣ والوافي بالوفيات ١٤٧/٨ وبغية الوعاة ٣٩٤/١ .

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٢٤٩/٢ والوافي ١٦٥/١ والبلغة ص ٢٦٩ وبغية الوعاة ١٣٠/١ .

(٤) ينظر الوافي ١٠/٢ والبلغة ص ٢٤٨ وغاية النهاية ٤٣/٢ وبغية الوعاة ١٣/١ وشذرات الذهب ٧٧٢/٧ .

الوسطى ، وقبائل الخزرج ، والعقد المثمن فيمن اسمه عبد المؤمن وغيرها ، توفي بالقاهرة سنة (٧٠٥هـ)[١].

المبحث الخامس: مؤلفاته وآثاره:

لم يذكر العلماء الذين ترجموا لابن عمرون مؤلفات له غير شرحه على المفصل ، ونصَّ بعضهم أنه لم يتمه[٢] ، ونص أبو حيان تلميذ ابن النحاس تلميذ ابن عمرون على آخر ما وقف عنده ابن عمرون من الشرح ، فقال:" وشرح ابن عمرون المفصل ، وانتهى فيه إلى قوله: الوزن الرابع عشر: مَحمدة في المصادر ، وعاق عن إكماله موته رحمه الله." [٣]

ونقل السيوطي عن تذكرة ابن مكتوم (٧٤٩هـ) أن ابن عمرون شرح المفصل "وانتهى فيه إلى قوله: الوزن الرابع عشر نجده في المصادر"[٤] .

---

(١) ينظر فوات الوفيات ٤٠٩/٢ وشذرات الذهب ٢٣/٨ والأعلام ١٦٩/٤ .

(٢) ينظر البلغة ص ٢٨٣ .

(٣) ينظر تذكرة النحاة ص ٥٣ .

(٤) الأشباه والنظائر ٢٩٩/٥ .

الفصل الثاني: شرح المفصل لابن عمرون دراسة موضوعية .

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الهدف من التأليف وزمنه .

المبحث الثاني: منهجه في الشرح (أسلوبه وشخصيته) .

المبحث الثالث: مصادره .

المبحث الرابع: موقفه من الزمخشري .

المبحث الخامس: موقفه من النحويين .

المبحث السادس: تأثير ابن عمرون فيمن جاء بعده من النحاة .

المبحث الأول: الهدف من التأليف وزمنه:

الهدف من التأليف:

بيَّنَ ابن عمرون سبب تأليفه لشرحه على المفصل ، فقد ذكر أنه قرأ المفصل على ضِيَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ العَجَمِيِّ ، وكذا قرأه على ابن يعيش بل إنه "بحث معه شرحه أتم مناقشة"(١) ، وهذا يعني أنه تلقى المفصل جيدا قراءة ، وتلقى شرح ابن يعيش ، فما الذي دعاه وجعله يشعر بحاجته إلى شرح المفصل ، يقول ابن عمرون:" فَصِرْتُ أَحْتَاجُ إِلَى الشَّيءِ لا أَجِدُهُ فِيهِ ، فَتَتَبَّعْتُ غَيْرَهُ مِنَ الشُّرُوحِ فَلَمْ أَظْفَرْ بِبُغْيَتِي ، ولا حَصَّلْتُ مُنْيَتِي ، فَعَلِمْتُ أَنْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ خَلَقَ يَفْرِي ، وأَنْ لَنْ يَحُكَّ جِلْدِي مِثْلُ ظُفْرِي ، فَسَأَلْتُ اللهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يُسَدِّدَ قَلَمِي – لا كلَّ– ويُثَبِّتَ قَدَمِي – لا زَلَّ – واسْتَخَرْتُهُ فِي شَرْحٍ لَعَلَّ لا يَقُولَ فِيهِ النَّاظِرُ: كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلآخِرِ ، تَتَبَّعْتُ فُصُولَهُ فَبَيَّنْتُهَا ، وأُصُولَهُ فَتَمَّمْتُهَا ، وإِنْ وَجَدْتُ لِغَيْرِي عَلَيْهِ مَا لا أَرْتَضِيهُ بَيَّنْتُ مَا عِنْدِي ... فَجَاءَ بِحَمْدِ اللهِ كَمَا أَمَّلْتُ ، وعَلَى الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ عَوَّلْتُ ، ولَوَلا قَوْلُ الأَوَّلِ: (٣/أ) «كُلُّ فَتَاةٍ بَأَبِيْهَا مُعْجَبَةٌ» لَتَمَثَّلْتُ بِقَولِ أَبِي الطَّيِّبِ :

وَمَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حولَكِ في الدُّجَى   إِلَى قَمَرٍ مَا وَاجِدٌ لَكَ عَادِمُهْ

فَإِنْ حَلِيَ كِتَابِي بِعَينِكَ ؛ فَاشْكُرِ اللهَ تَعَالَى ، وتَرَحَّمْ عَلَى مَنِ اجْتَهَدَ فِي أَنْ بَلَغْتَ مَرَادَكَ ، وَاجْعَلْ كِتَابِي وِسَادَكَ ، وإِنْ كَانَتِ الأُخْرَى ؛ فَعَاوِدْهُ بِحُسْنِ نَظَرٍ ، فَإِنْ أَبَى ؛ فَارْثِ لِمَنْ ضَيَّعَ أَوقَاتَهُ ، ولَمْ يَعْبَأْ بَعْدَ تَحْصِيلِ مَا تَرَاهُ عَلَى مَا فَاتَهُ ، فَلَقَدْ ضَيَّعَ أَوقَاتاً رُبَّمَا حَصَّلَ فِيهَا مَا فَازَ بِهِ صَاحِبُهُ دُنْيَا وآخِرَةً ، ولَكِنْ كَشَفَ الصَّادِقُ بِقَولِهِ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» ، وإِنْ سَمَتْ هِمَّتُكَ إِلَى إِصْلَاحِ شَيءٍ مِنْهُ فَانْسُبْهُ إِلَى نَفْسِكَ ، فَلَعَمْرِي كُلُّ امْرِئٍ أَعْرَفُ بِوَسْمِ قِدْحِهِ ، ولَقَدْ تَفَرَّى لَيْلُ المفَصَّلِ بِكِتَابِي هذا عَنْ صُبْحِهِ ، نَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَ أَقْوَالَنَا وأَفْعَالَنَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ إِنَّهُ المنَّانُ الرَّحِيمُ "(٢).

فابن عمرون بعد اطلاعه على شرح ابن يعيش ، وعلى غيره من الشروح التي كانت في هذا العصر – وقد بان أثناء التحقيق أنه اطلع على حواشي الزمخشري وشرح فخر الدين الرازي

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥ ، ٦، ٧ .

والسخاوي وصدر الأفاضل وابن يعيش وابن الحاجب ونقل عنهم وانتقدهم ، وخاصة ابن الحاجب – بعد ذلك رأى أن يشرح المفصل ليكون شرحه أتم وأفضل .

وكان منصفا عادلا مع قارئه حيث طلب منه أن يشكر الله ويترحم على ابن عمرون إن وجد الشرح جيدا ، وإن وجد القارئ اجتهادا آخر فلينسبه القارئ لنفسه فكلٌّ أولى باجتهاده ، وهذا دليل على شخصية منصفة تفكر بعقل حصيف .

وربما شهادة ابن عمرون لنفسه فيها شيء لكن تلميذه ابن النحاس نقل في كتابه التعليقة عن شرح ابن عمرون بابا كاملا (الممنوعَ من الصرف) ، وشهد لشيخه بأنه يكاد يكون قد تفوق في شرح هذا الباب على كل من سبقه[1] .

وهذا يثبت أن ابن عمرون لم يكن مدعيا حين رأى أن يشرح المفصل ليثبت في شرحه ما عنَّ له ولم يجده في غيره من الشروح ، كما أنها شهادة من نحوي كبير لنحوي كبير .

زمن التأليف:

لا أستطيع أن أحدد متى شرع ابن عمرون في تأليف شرحه على المفصل لكن لما تعددت المصادر التي تفيد أنه مات قبل أن يتم الشرح ، وأنه لا مانع له غير المنية من إتمام شرحه ، فهذا يدل أنه ألف هذا الكتاب واحتشد له في أخريات حياته التي بلغت تقريبا (٥٣) ثلاثا وخمسين سنة تقريبا ، ولما كان آخر من نقل عنهم ابن عمرون هو ابن الحاجب (٦٤٦هـ) وقد رجح الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر محقق شرح ابن الحاجب على كافيته أن ابن الحاجب أتم شرح المفصل والكافية قبل سنة (٦١٧هـ)[2] ، هذا وقد أخذ ابن عمرون عن شيخه ابن يعيش (٥٥٣ – ٦٤٣ هـ) شرحه على المفصل ، وابن يعيش ذكر في مقدمة شرحه على المفصل أنه بدأ التأليف في شرح المفصل ثم شغلته الشواغل وما أحدثته السبعون ، فلما تولى الملك العزيز ابن الملك الظاهر حلب بدأ ابن يعيش في استكمال شرحه على المفصل[3] ، كل هذا يشير إلى

---

(١) ينظر التعليقة ص ٤٥٠ .

(٢) ينظر شرح المقدمة الكافية ٦٠/١ .

(٣) ينظر ابن يعيش ٢/١ ، والملك العزيز تولى الحكم ٦١٣هـ ينظر مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ٢٤٨/٣ ط وتوفي ٦٣٤هـ ينظر مفرج الكروب ١١٤/٥ وبلغ ابن يعيش السبعين ٦٢٣هـ ، وهذا يفيد أن ابن يعيش أتم شرحه على المفصل بعد ٦٢٣هـ .

أن ابن عمرون انتظر حتى نضج فكره ، ثم ألف شرحه فعاجلته المنية ، والله أعلم .

المبحث الثاني: منهجه في الشرح (أسلوبه – شخصيته):

تتجلى سمات كثيرة عند ابن عمرون في طريقة شرحه للمفصل وهذه السمات هي:

- تابع ابن عمرون الزمخشري في تبويب الكتاب ولم يغير في ذلك شيئا .
- يذكر ابن عمرون نص مفصل الزمخشري مبتدئا بـ (قال صاحب الكتاب) ، ولا يذكر الفصل كاملا كابن يعيش ويذكر جزءا من بداية الفصل ثم يقول: (الفصل) ، ثم يبدأ حديثه بقوله: (محمد) ، وبعد ذلك يذكر ما يعلق عليه من كلام الزمخشري مبتدئا بـ (قوله). مثال: (**قَالَ صاحبُ الكتابِ** : «**ومِنْ أصنافِ الاسمِ العلمُ وهو ما عُلِّقَ علَى شيءٍ بعينِه الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: **قَولُهُ**: «**ما عُلِّقَ علَى شيءٍ بعينِه**». يَفصِلُ العلَمَ مِنِ اسمِ الجنسِ ، و **قَولُهُ**: «**غيرُ متناوِلٍ ما أشبَهَه**». يفصِلُه مِنْ باقِي المعارفِ) [1] ولم يخالف ذلك إلا نادرا ففي مواضع قليلة لم يذكر في بداية شرحه كلمة: محمد[2] .

- أحيانا ما يكون كلام الزمخشري واضحا فلا يشرحه ابن عمرون ، ومن ذلك قوله: "كلامُه في هذا الفصلِ بَيِّنٌ لا يحتاجُ مع ما تقدَّمَ إلى شرحٍ"[3] ، وقال:" وقوله ... مستغن عن الشرح"[4]
- اهتم ابن عمرون بشرح المفردات الغامضة وخاصة في شرح مقدمة الزمخشري ، قال:" يُقَالُ: جَبَلَ اللهُ الخَلْقَ عَلَى كَذَا أي: طَبَعَهُم ، وهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الجِبِلَّةِ ، وهِيَ الطَّبِيعَةُ ، يُقَالُ: ذَلِكَ لِلرَّجُلِ إِذَا ثَبَتَ عَلَى أَمْرٍ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ"[5] ، وقال:" أَبَى أي: كَرِهَ"[6] ويفسر كذلك بعض الكلمات الواردة في الشواهد الشعرية نحو: "

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٠ و ٦٢٨ و ٦٦٤ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٢٨ .

(٤) ينظر السابق ص ٦٣٠ ، وينظر ص ٧٦٨ .

(٥) ينظر السابق ص ١٢ .

(٦) ينظر السابق ص ١٢ .

إِذَا هِـيَ لَمْ تَسْـتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ تُنُخِّـلَ فَاسْـتَاكَتْ بِـهِ عُـودُ إِسْـحِلِ

...ومعنَى تُنُخِّلَ اُخْتِيرَ ، والأراكُ أفضلُ ما يُسْتَاكُ به ، والإِسْحِلُ واحدتُه إِسْحِلَةٌ يَنبتُ بالحجازِ ، وقضبانُه سُمْرٌ طيبةٌ مستويةٌ وتُشَبَّهُ به أصابعُ النسوانِ ، وَصَفَها بأنها مَصُونَةٌ في خِدْرِهَا لا تُمْتَهَنُ فهي تستعملُ ما يزيدُها حُسْنًا وطِيبًا "(١).

– كان أسلوب ابن عمرون في الشرح وتعبيراته وألفاظه واضحة ، وهي سمة غالبة في الشرح.

– اهتم بشرح الشواهد وتبيان موضع الشاهد ، ومن ذلك: "ويُقَوِّي ما ذكرَه ابنُ جنيٍّ ما أنشدَه سيبويه :

مَشَـائِيمُ لَيْسُـوا مُصْـلِحِينَ عَشِـيرَةً وَلَا نَاعِـــبٍ إِلَّا بِبَـــيْنٍ غُرَابُهَـــا

فجرَّ ناعبٍ على توهُّمِ دخولِ الباءِ في خبرِ ليس مع عدمِ وجودِها وإذا وُجِدَتْ ٩٨/أ كانتْ زائدةً"(٢). ومن ذلك: " ثم **قال:** «**ومنه قولُ طفيلٍ ١٠١/أ أنشدَه سيبويه رحمهُ اللهُ:**

وَكُمْتًـا مُـدَمَّاةً كَـأَنَّ مُتُونَهَـا جَـرَى فَوقَهَـا وَاسْتَشْـعَرَتْ لَـونَ مُـذْهَبِ»

ويُرْوَى واستشرفتْ لونَ مذهبِ ، شاهدًا على إعمالِ الثاني وأضمرَ في جَرَى فاعلًا على شريطةِ التفسيرِ ، وهو ضميرُ اللونِ ، ولو رفعَه بِجَرَى لقالَ: جَرَى فوقَها واستشعرتْهُ لونُ مُذْهَبِ ويجوزُ رفعُ اللونِ بجرى مع حذفِ الضميرِ مِنَ استشعرت ، وقد رُوِيَ كذلك ... كُمْتٌ جمعُ كُمَيتٍ ، الذكرُ والأنثَى سواءٌ ، وهو تصغيرُ أكمتَ تصغيرَ الترخيمِ ، وواحدُها في القياسِ أَكْمَتُ كأحمرَ وحُمْرٌ ولم يُنْطَقْ بأكمتَ ، وقولُه: مدماةً أي مُشْرَبَةٌ سَرَاتِها حمرةً ، وكُلَّمَا انحدرتْ إلى مرافقِها كانت أشدَّ ، كأنَّ متونَها المتونُ جمعُ مَتْنٍ وهو الظهرُ والهاءُ في فوقِها ترجعُ إلى المتونِ، واستشعرتْ أي لَبِسَت منه شِعَارًا ، وهو الثوبُ الذي يَلِي الجسدَ ، ويقالُ لِمَا يُلْبَسُ فوقَه دِثَارٌ ، والمُذْهَبُ صفةٌ لمحذوفٍ أي لونُ شيءٍ مُذْهَبٍ أو لونُ صَبْغٍ مُذْهَبٍ ، فيكونُ على بابِه مِنَ الصفةِ . وقيل: المُذْهَبُ الذهبُ بعينِه"(٣).

– اهتم بالرد على الافتراضات ، فدائما ما يقول: فإن قيل كذا فالجواب أو فإن قلتَ قلتُ

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

نحو: " فإنْ قلتَ: إنَّ بعضَ الأبوابِ لا يحتاجُ إليه قلتُ: لأنَّ المرادَ مِنَ الكلامِ الإفادةُ وذلك بالتركيبِ ، ومع التركيبِ يكونُ الإعرابُ"(١) ، ونحو قوله: " فإنْ قيل: لو رُوعِيَ ما ذكرتَ بعد التنكيرِ لرُوعِيَ في حالِ العلميةِ . والجواب: إذا كان عَلَمًا ففيه علتانِ غيرُ الوصفِ فلم يَحْتَجْ إلى الوصفِ وإنْ كان فيه شيءٌ منه "(٢).

- ومن منهجه العام التزامه القواعد النحوية ومحاولة حل المسائل والغوامض بما يتناسب مع أصول القواعد ، وعدم الجنوح للغريب من الآراء ، قال ابن عمرون:" فإنْ وقعَ ما يوهمُ ظاهرُه خلافَ ذلك فَالْطُفْ له حتى تردَّه إلى القاعدةِ كما ذكرنا في هذا زيدٌ قائمًا ، وذا دَأْبُ العالمِ إذا جاءَ ما يوهمُ خَرْمَ القاعدةِ تَلَطَّفَ به حتى يردَّه إليها ، وقَلَّ أَنْ يسلمَ بابٌ مِنْ مشكلٍ يَرِدُ ، وفيه يتفاضلُ العلماءُ"(٣) فهو متمسك بالقاعدة لا يخرمها لسبب واه .
- في بعض المواضع حين ينقل كلام عالم ويستطرد أثناء النقل ثم يعود ليكمل النقل يبدأ بكلمة: رجع (٤).
- في بعض المواضع حين يتناول أمرا قد تناوله من قبل أو سيأتي فإنه يحيل عليه ولا يكرر كلامه ، ومن ذلك : ((قولُه: (وعندَ) بفتحِ العَيْنِ وكسرِها وضمِّها ، وهي تلزمُ الإضافةَ لشدَّةِ إبهامِها ؛ لأَنَّها تقعُ على الجهاتِ الستِّ ما قَرُبَ منها وما بَعُدَ ، وتقدَّمَ الكلامُ عليها في الظروفِ))(٥) ونحو: (((ولَدُنْ) وقد ٢٨٦/ب نَصَبَتْ بها العربُ غُدْوَةَ وحدَها ويأتِي الكلامُ عليها في الظروفِ المبنيَّةِ))(٦) .

المبحث الثالث: مصادره:

تنوعت مصادر ابن عمرون ونقوله التي اعتمد عليها في شرحه نحوا وغيره ، وكانت له بعض السمات في نقوله من هذه المصادر منها:

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ١٦٥ ، وينظر ص ١٨٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٠٥ .

(٤) ورد هذا الأمر مرتين: ينظر قسم التحقيق ص ١٩٧ ، وفي ص ٥٣٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦٠ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦٠ .

- لم يكن غالبا يصرح بأسماء الكتب ، وهذه سمة في كثير من كتب القدماء ، ومن ذلك قوله: "وما تكلفه عبد القاهر من أنه يخبر عن معناه"(١) ، ومنه: "يجوز بالياء والتاء؛ لأن الكلام والجملة معناهما واحد"(٢) ، ومما نص فيه على الكتاب الذي نقل منه قوله: " قال صاحب الصحاح: النوع أخص من الجنس"(٣).
- لم يكن كثيرا يلتزم بذكر العالم الذي نقل منه خاصة عند انتقاده للآراء ، فربما اكتفي بقوله: قال بعضهم أو وقيل ، ومن ذلك: "وقال بعض الناس"(٤) .
- حين ينقل من عالم له كتب كثيرة لم يكن غالبا يحدد الكتاب الذي نقل منه فمثلا يقول: قال أبو علي ، أو ابن الحاجب دون أن يحدد كتابا معينا ، وربما ينص على الكتاب كما فعل في نقله عن الهيتيات أو القصريات لأبي علي أو ينص على نقله من الخصائص لابن جني ، إلا أن مسألة عدم النص على الكتاب كانت فاشية على ما أظن في مؤلفات المتقدمين ، فلم يظهر التوثيق بدقة كاملة إلا متأخرا .
- لم يكن ابن عمرون ينقل من كتاب العالم مباشرة دائما أو كلامه مباشرة بل ربما نقل من مصدر وسيط كنقله من ابن برهان كلامَ أبي علي الفارسي(٥).

أما عن مصادره فهي:

النحو:

اعتمد ابن عمرون في مصادره النحوية على علماء كثيرين ، وإذا راجعنا فهرس الكتب الواردة في النص في الفهارس وجدنا أن الكتب التي صرح بذكرها قليلة ، ولكن مع متابعة العلماء الذين ذكرهم ومراجعة آرائهم يتبين أنه نقل عن:

الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه (١٨٠هـ) ويونس (١٨٢هـ) والكسائي (١٨٩هـ) وقطرب (٢٠٦هـ) والفراء (٢٠٧هـ) والأخفش (٢١٥هـ) والجرمي (٢٢٥هـ) والمازني (٢٤٩هـ) والزيادي

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣ وهو كلام ابن الحاجب .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٨ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٢ .

(٢٤٩هـ) والمبرد (٢٨٥هـ) والزجاج (٣١١هـ) وابن السراج (٣١٦ هـ) والسيرافي (٣٦٨هـ) وأبي علي (٣٧٧هـ) ومحمد بن طوس القصري (بدون تاريخ وفاة تلميذ أبي علي) والرماني(١) (٣٨٤هـ) وابن جني (٣٩٢هـ) والربعي (٤٢٠هـ) والواحدي (٤٦٨هـ) وابن بابشاذ (٤٦٩هـ) وعبد القاهر (٤٧١هـ) والأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) ويحيى بن علي التبريزي (٥٠٢هـ) وابن الشجري (٥٤٢هـ) وابن الخشاب (٥٦٧هـ) ومحمد بن أحمد اللخمي (٥٧٧هـ) وفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) والكزولي (٦٠٧هـ) وابن خروف (٦٠٩هـ) والعكبري (٦١٦هـ) وصدر الأفاضل (٦١٧هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ) والسخاوي (٦٤٣هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ) .

أما الكتب التي اهتمت بالمسائل النحوية ، فيمكن القول بأنه اعتمد على كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء ومعاني القرآن للأخفش ، والمقتضب والمسائل المشروحة من كتاب سيبويه والأصول لابن السراج ، وشرح الكتاب للسيرافي ، والإيضاح والإغفال وبعض كتب المسائل كالقصريات والهيتيات لأبي علي الفارسي ، وشرح الكتاب وشرح الأصول للرماني ، والخصائص وسر صناعة الإعراب والمنصف والمبهج والتمام والتنبيه لابن جني ، شرح مختصر الجرمي للربعي والمغرب للواحدي ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، والمقتصد والجمل لعبد القاهر الجرجاني ، والنكت وتحصيل عين الذهب للأعلم ، وكتاب الأدوات للميداني ، وحواشي المفصل للزمخشري وأمالي ابن الشجري ، والعوني لابن الخشاب ، وشرح المفصل للرازي ، والمقدمة الجزولية والتمشية للجزولي ، وشرح الجمل وشرح كتاب سيبويه لابن خروف ، وشرح المفصل لصدر الأفاضل ، وشرح المفصل لابن يعيش وشرح المفصل للسخاوي وشرح الكافية والمفصل لابن الحاجب .

مصادر غير نحوية:

ونقل ابن عمرون أيضا عن علماء ومصادر أخرى لغوية وغيرها :

---

(١) أميل إلى القول بأن ما نقله ابن عمرون عن الرماني نقله من كتاب شرح أصول ابن السراج للرماني ، فنقوله عن الرماني موجودة في شرح الرماني لكتاب سيبويه بمعناها لا بألفاظها ، كما أنه وجدت قطعة لشرح أصول ابن السراج للرماني محققة في رسالة ماجستير للباحث: محسن بن سالم العميري ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م بجامعة أم القرى وهي من باب التثنية إلى باب المصادر وهي في الأصول من ٤١٧/٢ إلى ١١٦/٣ وهي في الأبواب الصرفية ، وأسلوب الرماني فيما نقله عنه ابن عمرون هو أسلوبه فيما وجد من شرحه لأصول ابن السراج .

مصادر لغوية :

نقل ابن عمرون عن العين للخليل (١٧٥هـ) والأصمعي (٢١٦هـ) فيما تلحن فيه العامة ونوادر ابن الأعرابي (٢٣١هـ) وما تلحن فيه العامة لأبي حاتم السجستاني (٢٤٨هـ) وعن كراع النمل (٣٠٩هـ) وابن دريد (٣٢١هـ) وشرح رسالة أدب الكاتب للزجاجي (٣٣٧هـ) والفارابي في ديوان الأدب (٣٥٠هـ) والإقناع للسيرافي(٣٦٨هـ) وتهذيب اللغة للأزهري (٣٧٠هـ) والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة والتنبيه لابن جني (٣٩٢هـ) والصحاح للجوهري (٣٩٣هـ) والرَّدُّ عَلَى مَنْ نَهَى عَنِ النَّظَرِ في الأَدَبِ وعَابَ عُلُومَ العَرَبِ لابن فارس (٣٩٥هـ) والتبريزي (٥٠٢هـ) والحريري في درة الغواص (٥١٦هـ) ومجمع الأمثال للميداني (٥١٨هـ) ومختصر العمدة لابن السراج الأندلسي (٥٤٩هـ) والإيضاح في شرح مقامات الحريري للمطرزي (٦١٠هـ).

الفقه وأصوله:

ومن المصادر الفقهية التي اعتمد عليها ابن عمرون وذكرها في شرحه: الجامع الكبير لمحمد ابن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) واللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ) والبرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين (٤٧٨هـ) وقواطع الأدلة للسمعاني (٤٨٩هـ) وفتاوى الغزالي والمستصفى (٥٠٥هـ) وفتاوى الشاشي (٥٠٧هـ) والمحصول في علم أصول الفقه للرازي (٦٠٦هـ) .

الحديث:

ومن مصادره في علم الحديث أبو سعدٍ ثابتُ بنُ مُشَرَّفِ بنِ أَبِي سعدٍ البَنَّا (٦١٩هـ) سمع عليه صحيحَ البخارِي وغيرَه ، وقد ذكر عنه قولا في البخاري ، ومنها صحيح مسلم ، وذكر شيخَه أبا محمدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلْوَانَ الأسديِّ (٦٣٢هـ) ، وروى عنه حديثا في مسلم بسنده .

التفسير:

وذكر من كتب التفسير الموضح لقوام السنة (٥٣٥هـ) .

القراءات:

ذكر ابن عمرون كتاب اللوامح في القراءة ، وهو لعبد الرحمن بن الحسن أبي الفضل المقري

المتوفى (٤٥٤هـ) .

وكتاب المبهجِ في القراءات الثمان وقرأه على الشيخين كمالِ الدينِ عبدِ المجيرِ بنِ محمدٍ بنِ عشائرَ القَبيصِي الموصلِي (٦٣١ هـ) وتاجِ الدينِ أَبِي القاسمِ أحمدَ بنِ هبةَ اللهِ بنِ سعدِ اللهِ البحترِي المعروفِ بابنِ الجَبْرَانِي الحلبِي (٦٦٨ هـ) .

وذكر أنه قرأ على عبد المجير السابق كتاب سوق العروس .

ومن مصادره في القراءات ما ذكره من أنه" قرأت به من طريق التيسير لأبي عمرو الداني"[1] فقد قرأ على بعض الشيوخ كتاب التيسير لأبي عمرو .

المبحث الرابع: موقفه من الزمخشري:

يشرح ابن عمرون كتاب المفصل للزمخشري ، ولم يقف من الزمخشري موقف الشارح فقط بل وقف منه موقف الشارح والناقد والمستدرِك ، فقد شرح مسائل كتابه شرحا جيدا ، وانتقده في بعض المواضع واستدرك عليه في أخرى ودافع عنه أمام مَنِ انتقدوه حين رأى أنَّ انتقاداتهم جانبها الصواب ، وهذا مما يدل على استقلالية شخصية ابن عمرون النحوية ، وذلك كما يلي:

دفاعه عن الزمخشري:

دافع ابن عمرون عن الزمخشري في بعض المواضع ، ومنها:

- اعترض صدر الأفاضل على كلمة (بالوضع) في تعريف الزمخشري للكلمة ، وقد رد ابن عمرون هذا الاعتراض مع أنه لم يصرح باسم صدر الأفاضل ، يقول:" وقيلَ: لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ المحرَّفَ خرجَ بقولِه : الدالّ ؛ لأنَّ شرطَ الدالِّ أنْ يَعْرَى ١٧/أ عَنِ الخَطأِ.

مُحَمَّدٌ: إنَّما يَرِدُ هذا إذا أردْنَا بالتعريفِ العهدَ ، أمَّا إنْ أردْنَا به الجنسَ فلا"[2].

- ورد على اعتراض للرازي ، قال:" وقالَ ١٨/أ فخرُ الدينِ: «لو كانتِ الكلمةُ جنسًا لهذه الثلاثةِ لكانَ امتيازُ كلِّ واحدٍ من هذه الثلاثةِ بفصلٍ وجوديٍّ على ما يُقَرَّرُ في العلومِ الحَقِيقِيَّةِ لكنَّك ستعرفُ أنَّ امتيازَ الحرفِ عن الاسمِ والفعلِ بقيدٍ عدميٍّ»[3].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٨ .

مُحَمَّدٌ: قولُه: امتيازُ الحرفِ بقيدٍ عدميٍّ فيه نظرٌ ، فإنَّا نقولُ الحرفُ كلمةٌ دلَّت علَى معنًى في غيرِها ، وهذا فصلٌ ثبوتيٌّ ثمَّ قالَ فخرُ الدينِ : ((اللهمَّ إلَّا إذا عُنِيَ بالجنسِ القدرُ المشتركُ بينَ هذه الثلاثةِ فحينئذٍ يستقمُ))"(١)

- ورد أيضا عن الزمخشري فقال:" وقيل: ٢٨٦/أ قولُه: ((إذا شُهِرَ المضافُ)) غيرُ صحيحٍ ؛ لأَنَّ المضافَ هو غيرٌ ، والمرادُ إذا أضيفَ غيرٌ إلى ما له ضِدٌّ واحدٌ ، وأردتَ نفيَ المضافِ إليه وإثباتَ ضدِّه كقولِك: زيدٌ البصيرُ غيرُ زيدٍ الأعمَى ، والصادقِ غيرُ الكاذبِ ، وغيرٌ مضافةٌ إلى ما بعدَها ، وهي صفةٌ لِمَا قبلَها ، والصفةُ هي الموصوفُ وبذلك يصحُّ أَنَّ المضافَ شُهِرَ بمغايرةِ المضافِ إليه ، فتَدَبَّرْهُ"(٢) .

اعتراضاته على الزمخشري:

كما دافع ابن عمرون عن الزمخشري فقد اعترض عليه حين وجد أنه يختلف معه ، ومن ذلك:

١- اعترض ابن عمرون على وضع الحديث عن الكلمة في بداية كلام الزمخشري فقال: "موضعُ هذا الفصلِ المشتركُ علَى ما رتَّبَ كتابَه ، والعُذْرُ في تقديمِهِ الحاجةُ في معرفةِ النوعِ إلى جنسِهِ ، فإنَّ الكلمةَ جنسٌ علَى ما يأتي ١٦/أ بيانُه ، والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ لها ، ومِنَ ضرورةِ معرفةِ النوعِ معرفةُ جنسِه"(٣) .

٢-اعترض على دخول التاء في اللفظة في تعريف الزمخشري للكلمة ، وقال" ودخولُ التاءِ سهوٌ ؛ لأنَّه مصدرٌ علَى ما وَضَحَ ودخولُ التاءِ تكونُ للوَحْدَةِ في المصادرِ ، واللفظُ يقعُ علَى كُلِّ ما يُتلفَّظُ به حركةً كانَ أو حرفًا ، فإنْ أرادَ بالوَحْدَةِ أيَّ وَحْدَةٍ كانَ فهو باطلٌ ؛ لأنَّ الحركةَ الواحدةَ ليستْ كلمةً ، وإنْ أرادَ وحدةً مخصوصةً فليس في اللفظِ إشعارٌ بذلك ١٦/ب وإنْ أرادَ خصوصيَّةَ الحرفِ ، فيلزَمُ أن لا يكونَ كلمةٌ أكثرَ مِنْ حرفٍ واحدٍ ، ولا قائلَ به"(٤) .

---

(١) ينظر السابق ص ٦٨ ، وينظر ٧٦ و ٢٩٦ و ٣٧٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٩ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣ .

(٤) ينظر السابق ص ٦٤ .

٣-اعترض على حذف الموصوف في الحد ، فقال:" **مُحَمَّدٌ**: **قولُه**: ((**هو المركَّبُ**)) فيه تسامحٌ ؛ لأنَّ هذا حَدٌّ ١٨/ب للكلامِ ومرادُه اللفظُ المركَّبُ ، وحذفُ الموصوفِ لا يليقُ بالحدودِ."[١].

٤- اعترض على استعمال (ما) وهي مبهمة في الحدود[٢].

٥-اعترض على تعريف اسم الجنس وصوَّبه[٣].

٦-اعترض عليه في تعريف المرتجل القياسي[٤].

٧-اعترض عليه بأن قوله: إنه لا يجوز إضافة العلم المضاف إلى لقبه لأن الأعلام لا يجوز التصرف فيها يشكل بإجازته إضافة العلم المفرد إلى لقبه ، ورد الاعتراض[٥].

٨-اعترض على أحد اعتذاريه لذكر المعرب في الأسماء[٦].

٩- قال ابن عمرون:" أطلقَ السببَ على غيرِ المستقلِّ ، وذا فيه نظرٌ"[٧].

١٠- اعترض عليه في قوله في الكشاف إن من نون عزيرا جعله عربيا[٨].

١١- قال ابن عمرون:" **وقولُه**: ((**لا يقعُ منفصلًا بحالٍ**)). ليس بجيِّدٍ"[٩].

١٢- قال ابن عمرون:" وقال الزمخشريُّ في حواشِيه في قولِه تعالى:﴿**فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾[١٠]: ((إنَّ أنتم مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ)). **مُحَمَّدٌ**: وذا سَهْوٌ عن القاعدةِ"[١١].

---

(١) ينظر السابق ص ٦٩ .

(٢) ينظر السابق ص ٧٦ و ٨٥ و ٢٧٤ .

(٣) ينظر السابق ص ٨٥ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١٠٧.

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ١١٣ .

(٦) ينظر السابق ص ١٦٤ .

(٧) ينظر السابق ص ٢٥٧ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٦٤ .

(٩) ينظر السابق ص ٢٦٦ .

(١٠) من الآية (٩١) من سورة المائدة .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٧ .

١٣- اعترض على الزمخشري جمعه المبتدأ والخبر في تعريف واحد[١].

١٤- قال ابن عمرون: "وهذا لا يكفي لتخصيص هذه بالذكر"[٢] يقصد أن اشتراط التجريد في المبتدأ والخبر لا يستدعي تحديد تجردهما من (كان) و(إن) و(ظن) فقط ، فإن زيد نشيط إذا دخل عليه فعل نحو: جاء زيد نشيطا فقد يغير حاله أيضا فلا داعي للتخصيص الذي ذكره الزمخشري.

١٥- قال ابن عمرون:" الوجهِ الثاني: إنَّ سواءً خبرٌ مقدَّمٌ على ما ذكرَ في المفصَّلِ فغيرُ صحيحٍ أيضًا"[٣].

١٦- اعترض على حده للمفعول المطلق بما هو أعم منه وهو المصدر[٤].

١٧- اعترض على ذكره هنيئا مريئا في المصادر المنصوبة بفعل مضمر ، وقال: "فذكره له في المصادر لا وجه له"[٥].

١٨- وتمثيلُه البدلَ يا زيدُ زيدُ فيه شيءٌ[٦].

١٩- قال ابن عمرون: " هذا هو الصحيحُ لا ما أطلقَه الزمخشريُّ في حواشِيه"[٧] وهنا صوب ما نسبه الزمخشري للمبرد من أن المبرد منع الترخيم في غير النداء للضرورة والصواب أنه أجازه بشرط عدم إرادة المحذوف .

٢٠- ذكر الزمخشري أن من شروط الترخيم ألا يكون المرخم مندوبا فاعترض عليه ابن عمرون وقال : "ولو قال: الثالثةُ أَنْ يكونَ مبنيًّا في النداءِ كانَ أَقَلَّ كُلْفَةً"[٨].

٢١- وقال : "والظاهرُ أَنَّ التسويةَ بينَ المسألتين سهوٌ وقعَ للزمخشري "[٩] أي بين:

---

(١) ينظر السابق ص ٣١٣ .

(٢) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٤ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٤ .

(٥) ينظر السابق ص ٤٣٤.

(٦) ينظر السابق ص ٤٧١ .

(٧) ينظر السابق ص ٥١٤ .

(٨) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٩) ينظر السابق ص ٥٣٢ .

انته أمرا قاصدا و﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[1].

٢٢- وقال: "وموضع هذا البيت عند قوله: بعد إذا وحيث"[2].

٢٣- اعترض على عطف الجملة بحتى[3].

٢٤- اعترض على تمثيله بـ: إن زيدا تره تضربه[4].

٢٥- اعترض على تمثيله لمجيء ظرف الزمان مصدرا بمقدم الحاج[5].

٢٦- وقال:" وقول الزمخشري: «إنَّ جاء هنا بمعنى كانَ كما في قولهم: ما جاءَت حاجتُك» ليس بشيءٍ لنصِّ سيبويه أَنَّه لا يقاسُ"[6].

٢٧- اعترض على حد الزمخشري للحال المؤكدة[7].

٢٨- وقال:" ولذا **قال:** «**إلا ما شَذَّ**» يعني من مجيءِ الجملةِ الاسميةِ بغيرِ واوٍ ، والصحيحُ أَنَّه ليس بشاذٍّ"[8].

٢٩- وقال: "وما ذكَره من التخريجِ لا حاجةَ إليه"[9]..

٣٠- وقال: "ولو قال بعَدَا لكان أجود"[10].

٣١- وقال: "وقوله: إِنَّه قوله: فأسرِ. ليس بجيّدٍ"[11].

٣٢- اعترض عليه في ذكره للمبرد منفردا في مسألة كأنه يخالف النحاة مع أنه لم يفعل ذلك[12].

---

(١) من الآية (١٧١) من سورة النساء.

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٩ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٦١٨ .

(٧) ينظر السابق ص ٦٢١ .

(٨) ينظر السابق ص ٦٢٣ .

(٩) ينظر السابق ص ٦٢٥ .

(١٠) ينظر السابق ص ٦٤٧ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦١ .

(١٢) ينظر السابق ص ٧٢٧ .

٣٣- وقال: "لم أقفْ لغيرِ الزمخشريِّ على أَنَّ عَمَلَ (لا) عَمَلَ ليس لغةُ أهلِ الحجازِ ، ولا أعلمُ غيرَ أَنَّه قليلٌ"[١].

٣٤- وقال: "وظاهرُ كلامِ الزمخشريِّ أَنَّه مجرورٌ بمعنى حرفِ الجرِّ ، فيكونُ المعنى يَعملُ جرًّا ، وليس عاملُ الجرِّ أمرًا معنويًّا"[٢].

٣٥- وقال: "وقولُ الزمخشري: (في الأمرِ العامِّ) ليس بشيءٍ"[٣].

٣٦- وقال: "فكيف يكونُ ما ظنَّه الرُّماني والزمخشري عنه؟"[٤].

استدراكاته على الزمخشري:

استدرك ابن عمرون على الزمخشري مسائل لم يذكرها أو يتعرض لها ، بل واستدرك عليه بعض الفصول التي أغفلها في المفصل ، ومن ذلك :

١-استدرك عليه التسمية بالجملة الاسمية ، قال:" واعلمْ أنَّ التسميةَ تكونُ أيضًا بالجملةِ الاسميةِ ، ولم يتعرَّضْ لها الزمخشريُّ ، ومثالُ ذلك لو سَمَّيْنَا رجلًا: زيدٌ منطلقٌ"[٥].

٢- ولم يتعرض له صاحب المفصل يقصد جهة عموم المبتدأ النكرة في سياق النفي[٦].

٣-وذكر أن الزمخشري لم يستوعب مواضع الابتداء بالنكرة في هذا الفصل[٧].

٤- قال ابن عمرون: "والمجرورُ كالظرفِ في هذا الحكمِ ، ولم يصرِّحْ به الزمخشري ؛ لأَنَّه عند النحاةِ بمنزلةِ الظرفِ"[٨].

٥-صحح ابن عمرون خلافا ذكره الزمخشري بين الأخفش وصاحب الكتاب[٩].

٦- وقال: "هذه قاعدةٌ ، وهو أَنَّ الظرفَ يرفعُ الظاهرَ ، ولم يبيِّنْ متى يعملُ ولا بأيِّ

---

(١) ينظر السابق ص ٧٢٩ .

(٢) ينظر السابق ص ٧٣٧ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٤٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٩٥ .

(٦) ينظر السابق ص ٣١٨ .

(٧) ينظر السابق ص ٣٢٠ .

(٨) ينظر السابق ص ٣٦٥ .

(٩) ينظر السابق ص ٣٦٩ .

المذاهبِ فيها يتمسَّكُ؟"[1].

٧- وقال: " **قوله:** ((**واللازمُ التمامِ بنونِ الجمعِ**)) ليس على إطلاقِه بل في العددِ"[2].

واستدرك عليه في باب الممنوع من الصرف أسماء القبائل والأحياء[3] وأسماء السور[4].

واستدرك عليه الإخبار بالجثة والحدث[5] ، والجار والمجرور التام والناقص والعامل فيه[6] ، والخلاف في كون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه[7] ، ومجيء استثناءين فأكثر[8].

المبحث الخامس: موقفه من النحويين:

يتجلى موقف ابن عمرون من النحويين في عدة نقاط:

أولا: اعتراضاته على النحاة ، ثانيا ذكره الخلاف النحوي ، ثالثا: إفادته من السابقين .

أولا: اعتراضاته على النحاة:

لم يكن ابن عمرون مجرد ناقل لآراء السابقين عليه من النحاة بل كان مناقشا وناقدا ، فكثرت اعتراضاته على النحاة ، وبلغت أكثر من مائة اعتراض ، وبعض هؤلاء النحوين نص عليهم وبعضهم لم ينص ، وكثرت اعتراضاته على ابن الحاجب خاصة ، وهذه مواضع الاعتراضات:

اعتراضه على الخليل (١٧٠هـ):

قال ابن عمرون:" وميمُ المكانِ أصليةٌ ، ولا نظرَ إلى قولِ مَنْ أخذَه من الكونِ ، وحَكَمَ بزيادةِ الميمِ لقولِ العَرَبِ تمكَّنَ "[9].

---

(١) ينظر السابق ص ٦٢٤ .

(٢) ينظر السابق ص ٦٤٠ .

(٣) ينظر السابق ص ٢٦٧ .

(٤) ينظر السابق ص ٢٦٨ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٠ .

(٦) ينظر السابق ص ٣٣٢ .

(٧) ينظر السابق ص ٦٩٢ .

(٨) ينظر السابق ص ٦٩٣ .

(٩) هو قول الخليل ونسب إلى ثعلب ، وينظر قسم التحقيق ص ١٨٤ .

اعتراضه على سيبويه (١٨٠هـ):

اعترض عليه في أن جواز الابتداء بـ(شر) في: شر أهر ذا ناب ؛ لأنه في معنى الفاعل ، وقال: "وليس بشيء"[١].

اعتراضه على خلف الأحمر (١٨٠هـ):

اعترض على رأيه أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وقال:"وذا لا يعول عليه "[٢].

اعترض على قوله العامل في المفعول به معنى المفعولية ، وقال: "وليس بشيء"[٣].

اعتراضه على يونس (١٨٢هـ):

قال ابن عمرون: " **وإذا فَصَلْتَ فقلْتَ: لا يدين بها لك ولا أَبَ فيها لك امتنعَ الحذفُ**)) يعنِي حذفَ نونِ التثنيةِ ((**والإثباتِ**)) يعنِي امتنعَ إثباتُ الألفِ في أَبَ ((**عند سيبويه وأجازَهما يونسُ**)) فيما لا يَتِمُّ به الكلامُ ؛ لأَنَّ الفصلَ بين المضافِ بالجارِّ والمجرورِ والظرفِ والمضافِ إليه يجوزُ في الشعرِ فأجازَهما يونسُ في غيرِ الشعرِ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأَنَّ الفصلَ باللامِ شاذٌّ ٢٦٩/أ وبشيءٍ آخرَ أضعفُ"[٤].

اعتراضه على الكسائي (١٨٩هـ):

اعترض على تعليله لإعراب المنادى ، وقال: "وذا يكادُ يَسْتَغْنِي عن رَدٍّ لسقوطِه"[٥].

اعترض عليه في تقديره لإعراب: (انتهوا خيرا) ووصفه بأنه ممنوع[٦].

اعرض على قوله: إن المستثنى منصوب بإضمار أن وقال: "وهو منتف بالإجماع"[٧].

اعتراضه على الفراء (٢٠٧هـ):

اعترض على تعليله لإعراب المنادى "وذَا أيضًا ساقطٌ لادِّعَائِه أشياءَ لا برهانَ عليها"[٨].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٩ وهو قول سيبويه والسيرافي وغيرهما.

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤١ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٤ .

(٥) ينظر السابق ص ٤٥٩ .

(٦) ينظر السابق ص ٥٣٣ .

(٧) ينظر السابق ص ٦٧٢ .

(٨) ينظر السابق ص ٤٥٩ .

اعترض عليه في تقديره لإعراب: (انتهوا خيرا) وقال: "والذي يُبَيِّنُ فسادَ ما ذهبَا إليه"[١] يقصد الكسائي والفراء.

اعترض على الفراء دعواه تركيب (إلا) وقال: "وذا في غاية البعد"[٢].

اعتراضه على الأخفش (٢١٥هـ):

اعترض على توجيهه نصب المفعول معه وقال: "وهو ضعيف "[٣].

قال ابن عمرون: " وذهبَ أبو الحسنِ والمبردُ إلى أنَّ غيرَ المنصرفِ مبنيٌّ في حالِ جرِّه تمسُّكًا بقولِ سيبويه: ((مفتوح)). وليس بشيءٍ "[٤].

قال ابن عمرون: " وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أَنَّ الواوَ الخبرُ كما لو صرَّحَ بمع ١٢٦/ب وليس بشيءٍ "[٥].

قال ابن عمرون: " وأبو الحسنِ لَمَّا رآها تكونُ غيرَ شرطٍ جَوَّزَ بعدَها وقوعُ المبتدإِ ؛ لأَنَّها ليستْ إِنِ التي لا تفارقُ الشرطِ ومَنْ خَرَّجَ كلامَ سيبويه أَنَّ آتيكَ إذا زيدٌ جَلَسَ أَنَّه مبتدأٌ وَضَّحَ لأَنَّ خبرَه فعلٌ ، فليس بشيءٍ "[٦].

اعتراضه على الأصمعي (٢١٦هـ):

قال ابن عمرون: " أباه الأصمعيُّ ، ورواه بالواوِ ، وقيل: إِنَّ الدَّخُولَ أماكنُ فصحَّتْ إضافةُ بينَ إليه ، والعَجَبُ من الأصمعيِّ لم ينازِعْ في فتُوضِحَ فالْمِقْرَاةِ"[٧].

اعتراضه على الجرمي (٢٢٥هـ):

قال: " ودخلتُ البيتَ ، وليس البيتُ مفعولًا به كما ظَنَّهُ الجرميُّ "[٨].

اعتراضه على المبرد (٢٨٥هـ):

---

(١) ينظر السابق ص ٥٣٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧١ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٠ .

(٤) ينظر السابق ص ١٨٦ .

(٥) نسب للأخفش وابن خروف ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٦ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٩ .

(٧) ينظر السابق ص ٧٦٢ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٢ .

قال ابن عمرون في: أمت في حجر لا فيك: "وزعمَ المبردُ أنه دعاءٌ ، وليس كذلك"[١].

قال ابن عمرون: " وبهذا يُعْلَمُ ضعفُ قولِ مَنْ قالَ: إنَّ إلا لا تكونُ صفةً إلا في الموضعِ الذي يجوزُ أَنْ يكونَ فيه استثناءٌ "[٢].

اعتراضه على ابن كيسان (٢٩٩):

اعترض عليه في أنه ربما نصب المنادى بغير تنوين وأتبع بصفته[٣].

اعتراضه على الزجاج (٣١١هـ):

اعترض على الزجاج وغيره لقولهم: إن الممنوع من الصرف إن دخلته اللام أو الإضافة انصرف[٤].

اعترض على قوله: إن باب العدل المعارف ، وقال: " وليس هذا بشيء "[٥].

اعترض على الزجاج في قوله: إن سكران موافق لحمراء ، وقال: "ليس بشيء"[٦].

اعترض على قوله: العامل في المضاف إليه حرف الجر المقدر وقال: "وهو ضعيف"[٧].

اعتراضه على ابن السراج (٣١٦هـ):

اعترض على ابن السراج في عدم احترازه من حروف الجر الزوائد في تعريف المبتدأ[٨].

اعتراضه على الزجاجي (٣٣٧هـ):

اعترض عليه أنه نسب لسيبويه إنشاد شطر بيت ليس في كتاب سيبويه[٩].

قال ابن عمرون: " الزجاجي: جعلوا الابنَ مُقْحَمًا كقول سيبويه في: يا زيدُ زيدَ عمرٍو. ولا

---

(١) ينظر السابق ص ٣٢٠ .

(٢) قاله المبرد ينظر السابق ص ٦٧٧ .

(٣) قاله المبرد ينظر السابق ص ٤٦٩ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١٨٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢١ .

(٦) ينظر السابق ص ٢٤٦ .

(٧) ينظر السابق ص . وهو قول الزجاج وابن يعيش وابن الحاجب ٧٣٨ .

(٨) ينظر السابق ص ٣١٢ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٧ والشطر: يا عَدِيًّا لقلبِك الْمُهْتَاجِ.

أراه"[1].

اعتراضه على ابن درستويه (٣٤٧هـ):

اعترض على رأي منسوب (لابن درستويه) بأن الإعراب نفس الحركات[2].

اعتراضه على السيرافي (٣٦٨هـ):

اعترض على طريقته في تفسير المكان المبهم ، ووصفها بالضعف[3].

اعترض عليه في تعليله امتناع تقدم التمييز على عامله الفعل لأنه فاعل في المعنى[4].

اعترض على تقديره خلا زيدا بجاوز بعضهم زيدا[5].

ذكر أن قول السيرافي: " وقال السيرافي: «بينما هو زمانٌ يُضافُ إلى ما بعدَه من ابتداءٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ "[6] يحتاج إلى تحقيق.

اعتراضه على الفارسي (٣٧٧هـ):

اعترض على أبي علي في جعله أُخَرَ جمعا[7].

اعترض على رأيه في قول كثير: (وعزة ممطول معنى غريمها) وذكر أنه لا يعول عليه[8].

اعترض على قول الفارسي :"لا يكون الحذف من الأول إلا في الشعر"[9].

اعتراضه على الرماني (٣٨٤هـ):

اعترض على الرماني بأن تفسيره فيه إثبات علة زائدة على علل منع الصرف[10].

وقال ابن عمرون عنه: فكيف يكونُ ما ظنَّه الرُّماني والزمخشري عنه؟[11].

---

(١) ينظر السابق ص ٤٧٤ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٧٣ .

(٣) ينظر السابق ص ٥٦١ .

(٤) وهو قول السيرافي وصدر الأفاضل وابن يعيش وابن الحاجب ينظر قسم التحقيق ص ٦٤١ .

(٥) ينظر السابق ص ٦٤٩ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦٤ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٠٨ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٨٨ .

(٩) ينظر السابق ص ٣٢٦ .

(١٠) ينظر السابق ص ٢٥٨ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٤ ، ويقصد ابن عمرون ما ظنه الرماني والزمخشري عن سيبويه في أنه يوجب جر زيد=

اعتراضه على ابن جني (٣٩٢هـ):

اعترض على ابن جني ، فقال: " وقالَ ابنُ جنّي في الخصائصِ في قولِ سيبويهِ: هذا بابُ علمِ ما الكلمُ منَ العربيةِ: «إنَّه أرادَ تفسيرَ ثلاثةِ أشياءَ مخصوصةٍ، وهي الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ فجاءَ بما يخصُّ الجمعَ وهو الكلمُ وتركَ ما لا يخصُّ وهو الكلامُ». **مُحَمَّدٌ:** وذا فيه نظرٌ لأنَّ سيبويهِ قالَ أيضًا: «هذا بابُ أقلِّ ما يكونُ عليه الكلمُ» ، وذكرَ في هذا البابِ واوَ العطفِ وفاءَه، فإنْ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منْ هذا يُسمَّى كَلِمًا فلا يكونُ واوُ العطفِ أقلَّ ما يكونُ عليه الكلمُ؛ لأنَّا إذا جعلناه لا يقعُ إلَّا علَى ثلاثِ كلماتٍ وما زادَ لا يقعُ علَى واوِ العطفِ"(١).

اعترض عليه في إجازة: حلو هذا حامض(٢).

اعترض على رأيه أن واو المعية لا تستعمل إلا في موضع يصلح أن تكون فيه عاطفة(٣).

اعترض عليه في إجازة: هذا رجل مع امرأة ملتزمين(٤).

اعتراضه على ابن فارس (٣٩٥هـ):

اعترض على منع ابن فارس للترادف ، والقول بأن بين (جلس) و(قعد) فرقا(٥).

اعتراضه على الربعي (٤٢٠هـ):

اعترض على تجويزه عطف الجمل بـ(حتى) (٦).

اعتراضه على ابن باب شاذ (٤٦٩هـ):

اعترض على قول ابن باب شاذ: «لو سَمَّيتَ رجلًا يدانِ ولم تَحْكِ التثنيةَ لصرفتَ»(٧).

اعترض على رأيه في: إياك الطريق(٨).

=في: الضاربو زيد ، وسيبويه يجعل الجر راجحا ، ويجيز النصب على لغة من قال: الحافظو عورةَ العشيرة.

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٩ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٠ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٠١ .

(٦) ينظر السابق ص ٥٤٣ .

(٧) ينظر السابق ص ٢٤٧ .

(٨) ينظر السابق ص ٥٢٤ .

اعتراضه على عبد القاهر الجرجاني(٤٧٤هـ):

رد على عبد القاهر في قوله بصحة الإسناد إلى معنى (كيف) و(أين)[١].

وقال عنه: ووهم عبد القاهر في (سوى) [٢].

اعترض على قوله بأن الإضافة في: رئيس القوم بمعنى (من) [٣].

اعتراضه على الأعلم (٤٧٦هـ):

اعترض على قول له في قول الشاعر: صددتِ فأطولتِ الصدودَ ....إلخ [٤].

اعترض على قوله: إن (مثلَ) لا تتعرف بالإضافة[٥].

اعتراضه على التبريزي (٥٠٢هـ):

اعترض قوله: «إنَّ الألفَ والنونَ إذا كانتا في آخِرِ الاسمِ ، وكانتْ النونُ رابعةً فهي أصلٌ نحو: زمانٍ ومكانٍ» [٦].

اعتراضه على ابن الخشاب (٥٦٧هـ):

اعترض على حكمه على (هامان) مرة بزيادة الألف والنون ومرة بالعجمة[٧].

اعترض على رأيه في بيت: فكان وإياها كحران لم يفق ....إلخ[٨].

اعتراضه على ابن الدهان (٥٦٩هـ):

اعترض على رأيه أن خبر (إنَّ) مع الظرف يقدر مؤخرا[٩].

اعتراضه على اللخمي (٥٧٧هـ):

اعترض عليه في قوله:" وقال اللخمِيّ: وأجازَ أبو زيدٍ الحالَ مِنَ المضافِ إليه وإِنْ لم يكنْ

---

(١) ينظر السابق ص ٧٠ .

(٢) ينظر السابق ص ٥٦٧ .

(٣) ينظر السابق ص ٧٤٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٧ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٩ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٦ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤١ .

(٨) ينظر السابق ص ٥٨٠ .

(٩) ينظر السابق ص ٣٧٤ .

فاعلًا ولا مفعولًا"[1].

اعتراضه على ابن خروف (٦٠٩هـ):

رد على ابن خروف قوله: إنَّ مذهبَ سيبويه أَنَّ العاملَ في الظرفِ النصبَ المبتدأُ[2].

واعترض على قوله: إن (إياك) في التحذير تتضمن الضمير ، وقال عنه: "وهو سهو"[3].

منع ما ذكره في: انته خيرا[4].

قال ابن عمرون: " وتسويةُ ابنِ خروفٍ بين (إذا) و(حيثُ) في أَنَّ المرفوعِ بعدهما بإضمارِ فعلٍ ليس بجيِّدٍ "[5].

اعتراضه على العكبري (٦١٦هـ):

قال ابن عمرون: "ولذا سَهَا بعضُ المتأخرين في أُبَاتِرَ فقال: «ينصرفُ بكلِّ حالٍ ؛ لأنَّه كَثُرَ في الأسماءِ نحو: دُلَامِصٍ»[6].

اعتراضه على صدر الأفاضل (٦١٧هـ):

ومن اعتراضاته على صدر الأفاضل قال ابن عمرون: " وما ذكرَه صَدْرُ الأفاضلِ مِنَ الاعتراضِ بالصفةِ ومعمولِها في قولِهم: رجلٌ ضاربٌ أبوه أنَّنَا نُعربُ فليسَ بشيءٍ "[7].

وقال ابن عمرون: " ولا التفاتَ إلى ما قالَه صدرُ الأفاضلِ تركتُ ذكرَه لأَنَّه لا يسوي حكايتَه "[8].

وقال: " وقال بعضُ المتأخرين: إنَّ شعثًا معطوفٌ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ في قولِه: إلى نسوةٍ ، وليس ممَّا يُعَرَّجُ عليه "[9].

---

(١) ينظر السابق ص ٥٩٩ .

(٢) ينظر السابق ص ٣٣٤ .

(٣) ينظر السابق ص ٥٢٤ .

(٤) ينظر السابق ص ٥٣٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٩ .

(٦) هو العكبري ينظر قسم التحقيق ص ١٩٥ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٣ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٤٣٤ .

(٩) هو صدر الأفاضل ينظر قسم التحقيق ص ٥١٠ .

وقال: "ولا يغرنك ما قاله في التخمير"(١).

وقال:"لَمَّا لم يقفْ على المسألةِ نسبَ القومَ إلى السهوِ"(٢)

اعتراضه على السخاوي (٦٤٣هـ):

قال ابن عمرون: " وقال السخاويُّ: ((هَزَمة بهاءٍ مفتوحةٍ وزايٍ)). والذي ذكرَه أئمةُ اللغةِ ، ونقلَه الأخبارُ قيسٌ بنُ هَذَمَةَ بفتحِ الهاءِ والذالِ بنِ عَنَّابٍ "(٣).

واعترض على قول نقله السخاوي عن بعض النحاة(٤).

واعترض عليه في قوله عن الجملة الاسمية الحالية: لابد فيها من الواو(٥).

اعتراضه على ابن يعيش(٦٤٣هـ):

ومن اعتراضاته على ابن يعيش قال ابن عمرون: " وجعلَ الشيخُ ابنُ يعيشَ القبحَ في اعتقادِ رفعِه بالابتداءِ فليتَ شعرِي هل للاعتقادِ مدخلٌ في الضرورةِ ؟ وما يُنْتَفَعُ بالاعتقادِ في الوزنِ." (٦).

وقال: " وقال بعضُهم: ما نُصِبَ بفعلٍ مضمرٍ إنْ كان يجوزُ ظهورُه فلا ضميرَ في الاسمِ المنصوبِ به ، وإنْ كان ممَّا لا يجوزُ ظهورُه كان الاسمُ المنصوبُ به مُتَحَمِّلًا ضميرًا. وكأَنَّه ادَّعَى ما ذكرناه مِنْ أَنَّ إيَّاك مُتَحَمِّلٌ للضميرَ ، وقد أبطلناه"(٧).

واعترض علي قوله في المفعول معه: " وقال بعضُهم: ((لا يكونُ إلا بعد ٢١٥/ب فعلٍ لازمٍ أو مُنْتَهٍ في التعدِّي))" (٨).

وقال: " وقولُ بعضِ شُرَّاحِ المفصَّلِ: ((أنت مخيَّرٌ إنْ شئتَ فرَّقْتَ بينَهما)). لا يجوزُ التفريقُ

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٨ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٢٤ ، وينظر اعتراضات أخرى في ٦٦٢ و ٧٠٣ ومعه ابن يعيش وابن الحاجب ، ٧٤٩ ومعه ابن يعيش .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ١٥٥ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٢٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٧ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٦ .

(٨) ينظر السابق ص ٥٧٨ .

إذا اتفقَ اللفظُ إلا في ضرورةٍ "[١].

اعتراضاته على ابن الحاجب (٦٤٦هـ):

ومن اعتراضاته على ابن الحاجب اعترض على ابن الحاجب ، قال:" قالَ ابنُ الحاجبِ : ((والتأنيثُ أحسنُ ؛ لأنَّ الجملةَ مؤنثةٌ وهي خبرٌ ٢٠/ب عنها)) **مُحَمَّدٌ:** قوله: خبرٌ عنها فيه شيءٌ ؛ لأنَّ سمَّى ليسَ مفعولاه مبتدأً وخبرًا في الأصلِ كظننتُ وإنَّما أصلُ الثاني أنْ يكونَ بالباءِ ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ فلا يكونُ الثاني خبرًا"[٢].

وقال: " وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّه يريدُ بالإسنادِ الإخبارَ ، وليسَ كذلك "[٣].

ورد على ابن الحاجب رأيه في سبحان[٤].

واعترض على ابن الحاجب في مثال: ستة ضعف ثلاثة[٥].

وردَّ ابن عمرون قول ابن الحاجب عن الأمثلة التي يوزن بها: ((إنِ استُعْمِلَتْ للأفعالِ كان حكمُها حكمَ موزوناتِها ، تقولُ: اِسْتَفْعَلَ حكمُه كذا وكذا)) [٦].

قال ابن عمرون: " وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّ المانعَ في جُمَعَ وبابِه ((العدلُ والصفةُ الأصليةُ المقدَّرةُ ....فاعجب لقوله: صفة"[٧].

اعترض عليه فيما فهم من كلامه من أن المانع لصرف أجمع التعريف ، وقال: "ليس بشيء"[٨].

اعتراضات أخرى:

١-رد على رأي لبعض الناس "وقالَ بعضُ الناسِ: ((إنَّ معنَى قولِ سيبويهِ : أَنَّ ما كانَ

---

(١) ينظر السابق ص ٥٩٤ ، وينظر اعتراضه على ابن يعيش أيضا في ٦٢٩ و ٦٤٠ و ٧٢٦ و ٧٤٧ و ٧٦٨ .

(٢) ينظر السابق ص ٧٣ .

(٣) ينظر السابق ص ٨٢ ، وهو رأي ابن الحاجب وابن يعيش .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١٢٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ١٣٢ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ١٣٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ١٨٩ بتصرف .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ١٩٠ بتصرف . وينظر اعتراضات أخرى في ٢٠٠ و ٢٨٩ و ٣١٧ و ٣٤٥ و ٣٨٣ و ٣٩٩ و ٤٠٧ و ٤١٣ و ٤١٨ و ٥٧٨ و ٥٩٦ ومعه ابن يعيش و ٦٣٠ و ٦٣٨ و ٦٧٨ و ٦٨١ و ٧١٤ .

يُقالُ كالخُطْبَةِ والقَصِيدةِ يكونُ منصوبًا يقولُ: قُلتُ شعرًا وما لايُقَالُ يكونُ محكيًّا كقولك قُلتُ: زيدٌ منطلقٌ ٢١/ب وذلك لا يُفهمُ منه الفَرْقُ ؛ لأنَّ الكلامَ أيضًا يُقالُ له قولٌ فلو حُمِلَ علَى الفرقِ يصيرُ كأنَّه قالَ: ما كانَ قولًا لا قولًا فإنْ حُمِلَ علَى بعضَ الأقوالِ فذلك تكلُّفٌ)). **مُحَمَّدٌ**: ليسَ بتكلُّفٍ ؛ لأنَّ هذا ذكرَه سيبويهِ فيما يُحكَى فلابُدَّ منْ معرفةِ ذلك"[١].

٢-رد على رأي بقوله ليس بشيء ، " و**قَولُهُ**[٢]: معانِيها في غيرِها ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّها لو كانتْ كذلك لافتقرتْ في كونِها مفيدةً إلى غيرِها كالحرفِ"[٣].

٣-وقال ابن عمرون: " وقالَ أهلُ الكوفةِ: مَثْنَى معرفةٌ لامتناعِه مِنَ الألفِ واللامِ . وليس بشيءٍ"[٤].

٤-رد على بعض الظاهرية توهمه جواز التزويج بتسع[٥].

٥-وقال: " وقال بعضُ النحاةِ: إنه لَمَّا حُذِفَتِ الحركةُ مِنَ الياءِ نَقَصَ البناءُ وصار على وزنِ رُبَاعَ فوجبَ أنْ ينصرفَ . وذا ليس بشيءٍ "[٦].

٦-وألزم بعض النحاة رأيا ثم رد على الإلزام[٧].

٧-وقال: " ومنهم مَنْ يقولُ: هو فَعْلَانُ مِنْ شاطَ يَشِيطُ إذا هَلَكَ ، وذلك غيرُ صحيحٍ"[٨].

٨-له اعتراضات جيدة وردود جيدة على مسألة إعمال الثاني في التنازع[٩].

٩-وقال: " وليس قولُ مَنْ قال: إنما تكونُ للتشبيهِ إذا [كان] خبرُها اسمًا ، وأَمَّا إذا كان

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥ .

(٢) يقصد في رأي من قال: ينتقض بالصفات والنسب .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٢ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٣ .

(٧) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٩ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٢ .

فعلا أو ظرفا أو حرفَ جرٍّ فظَنٌّ وتَخَيُّلٌ ليس بشيءٍ "[١].

١٠- وقال:" وذهبَ بعضُهم إلى أَنَّ يا زيدُ ليس بجملةٍ ، والجملةُ ما بعده ، وليس ينبغِي " [٢].

ويتضح بعد عرض بعض الاعتراضات يتضح أنَّ ابن عمرون اعترض على كثير من النحويين على اختلاف آرائهم وانتماءاتهم النحوية ، فمنهم بصريون وكوفيون ومنهم متأخرون ، كما يتضح لنا تتبعه شراح المفصل بوضوح ، وهذا يدل على أنه حين ألف المفصل لاحظ بدقة شروح السابقين عليه واستوعبها .

ثانيا: ذكره الخلاف النحوي:

ذكر ابن عمرون كثيرا من الآراء النحوية في مسائل عديدة ، وذلك على ضربين :

الأول: ذكر آراء النحويين في المسائل:

ومن ذلك الخلاف في المرفوعات أيها أول ؟ " واختلفَ أَيُّها أَوَّلُ؟ فقال بعضُهم: المبتدأُ ؛ لأنَّه مُعَرًّى مِنَ العواملِ اللفظيةِ ، وتَعَرِّي الاسمِ مِنْ غيرِه قبلَ أَنْ يقترنَ به غيرُه ، ولأنَّ المبتدأَ والخبرَ جملةٌ اسميةٌ ، والفاعلُ مِنْ جملةٍ فعليةٍ ، والاسمُ قبلَ الفعلِ فوجبَ أَنْ يكونَ قبلَ الفعليةِ ٩٣/أ وقيل: الفاعلُ أولَى ، وهو مذهبُ الزمخشريِّ ؛ لأنَّ الإعرابَ دخلَ للفرقِ بين المعاني على ما قُرِّرَ ، والفاعلُ رُفِعَ للفرقِ بينه وبين المفعولِ ، والرفعُ في المبتدإِ ليس للفرقِ فكانَ رفعًا على الفاعلِ ، ولأنَّ الجملةَ الفعليةَ أشبهُ بالمفردِ ؛ لأنَّ الفاعلَ يتنزَّلُ منزلةَ الجزءِ مِنَ الفعلِ ، وليس كذلك المبتدأُ والخبرُ ، والمفردُ قبلَ المركَّبِ"[٣].

والخلاف في وقوع الجملة فاعلا، قال: " وقال ابنُ وَلَّادٍ في قولِه تعالَى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ ٩٤/أ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[٤]: ((إنَّ يسجُنُنَّه جملةٌ في موضعِ الفاعلِ ؛ لأنَّ أفعالَ العِلْمِ وما قاربها في معناها يجوزُ فيها مثلُ هذا ألا ترى أنك تقولُ: قد بانَ لهم أيُّهم أفضلُ

---

(١) نُسِبَ إلى الكوفيين والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد ، ينظر قسم التحقيق ص ٣٨١ .

(٢) هذا قول حكاه دون نسبة ابن الحاجب ، ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٢ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٢ .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة يوسف .

فهذه الجملةُ في موضعِ قولِك: ذلك ، وإنْ شئتَ جعلتَها في موضعِ الاسمِ الذي يقومُ مقامَ الفاعلِ ، فتقولُ: قد عُلِمَ أَزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو». ... وفَرَّقَ ابنُ جنِّي بين الفاعلِ والمبتدإِ ، فقال: «الفاعلُ لا يكونُ إلا اسمًا صريحًا محضًا وهو على إمحاضِه اسمًا أشدُّ مِنْ جميعِ الأسماءِ ، ألا ترَى أَنَّ المبتدأَ قد يقعُ غيرَ اسمٍ محضٍ في: «تسمعَ بالمعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تراه» . وذكرَ أبو عليٍّ في إيضاحِ الشعرِ:

وَمَا رَاعَنَا إِلَّا يَسِيرُ

فقال: «هذا على حذفِ أَنْ ، وتقديرُه ما راعنا إلا سيرُه» ، وأنشدَ:

أَوَلَيسَ مِنْ عَجَبٍ أَسَائِلُكَمْ

فقال: «يجوزُ أنْ يريدَ أنْ أسائلَكم» . فحذفَ أنْ ، فقد استوَى المبتدأُ والفاعلُ ، ولأنَّ الفاعلَ كالجزءِ مِنَ الفعلِ ، ولا يمكنُ جعلُ الجملةِ كالجزءِ لاستقلالِها ، والفاعلُ في الآيةِ الكريمةِ المصدرُ ، تقديرُه – واللهُ أعلمُ – :ثم بَدَا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ بُدُوٌّ ، ... وقال أبو عليٍّ: «موضعُ ليسجُنُنَّه نصبٌ على المعنَى ؛ لأنَّ المعنَى أنَّه معلومٌ ؛ لأنَّ بدا كظهرَ وعَلِمَ كأنك قلت: علموا ليسجننه» ذكره في القَصْرِيَّاتِ"[1].

والخلاف في كفاني ولم أطلب[2] ، والخلاف في ناصب المفعول المطلق الذي لا يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق[3] ، والخلاف في التابع في: يا عمر والحارث[4] ، وغير ذلك.

الثاني: الخلاف بين البصريين والكوفيين:

وذكر بعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ومن ذلك:

- اشتقاق الاسم[5].
- الخلاف في منع السبب الواحد الصرف في الشعر[6].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٤ بتصرف .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٢ .

(٣) ينظر السابق ص ٣٩٨ .

(٤) ينظر السابق ص ٤٧٠ .

(٥) ينظر السابق ص ٧٨ .

(٦) ينظر السابق ص ٢٥٢ .

- الخلاف في إعمال الأول أو الثاني في باب التنازع[1].
- تحمل الخبر المفرد الجامد للضمير[2].
- تقديم الخبر على المبتدأ[3].
- الخلاف في الاسم الواقع بعد لولا[4].
- الخلاف في ناصب الحال في ضربي زيدا قائما[5].
- الخلاف في عبدالله والريح يباريها[6].
- الخلاف في رافع خبر إن وأخواتها[7].
- الخلاف في حذف خبر إن وأخواتها[8].
- الخلاف في نصب الجزأين بليت[9].
- الخلاف في أصل المشتقات[10].
- الخلاف في يا عبد الله وزيدا[11].
- الخلاف في إلحاق الهاء للمندوب في الوصل[12].
- الخلاف في ترخيم المضاف[13].

---

(١) ينظر السابق ص ٣٠١ .
(٢) ينظر السابق ص ٣٢٣ .
(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٢ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٤٩ .
(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٣ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٧ .
(٧) ينظر السابق ص ٣٧٠ .
(٨) ينظر السابق ص ٣٧٥ .
(٩) ينظر السابق ص ٣٧٧ .
(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٣٩٥ .
(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٥ .
(١٢) ينظر السابق ص ٤٩٨ .
(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥١٤ .

- الخلاف في زيدا ضربته[١].
- الخلاف في ظرفية الظرف المستغرِق[٢].
- الخلاف في تقدير فاعل عدا وخلا[٣].
- الخلاف في إلا في الاستثناء المنقطع[٤].

ثالثا: إفادته من النحاة السابقين[٥]:

أفاد ابن عمرون من النحاة السابقين ، وقد مرت المصادر التي نقل منها واعتمد عليها ، وذا يكشف مدى ما أفاده ابن عمرون ممن سبقوه بل ومدى ثقافته النحوية ووقوفه على دقائق الفن ، لكن هنا أتكلم عن علاقة ابن عمرون بسيبويه ، فقراءة شرح ابن عمرون يتضح منها قوة صلة ابن عمرون بكتاب سيبويه خاصة مع كثرة نقوله عنه وذكره له ويتجلى ذلك في عدة أمور :

- قرأ ابن عمرون كتاب سيبويه بعناية ، ووقف على أسراره ، ولذا كان يجل سيبويه إجلالا ومن ذلك قوله:" وقَدْ أُلِّفَ فِيهِ كُتُبٌ مِنْ أَكْثَرِهَا فَائِدَةً وأَعْظَمِهَا عَائِدَةً الكِتَابُ الَّذِى شَهِدَ بِفَضْلِ مُنْشِئِهِ مَنْ رُزِقَ حَظًّا مِنَ الْفَهْمِ فِيهِ كِتَابُ سَيْبَوَيْهِ"[٦] وقوله:" فللهِ درُّ الخليلِ وسيبويه ما أطلعَهما على المعانِي"[٧] ، وقال عنه :" فقد جمعَ الوجهينِ في أوجزِ لفظٍ ، فللهِ دَرُّهُ "[٨] وكثيرا ما يستشهد بكلام سيبويه مؤيدا ما يقول بل ربما اكتفي في شرح المسألة بنقلها كاملة وافية من سيبويه[٩] .
- ومن عناية ابن عمرون بكتاب سيبويه أنه كان يقارن بين نسخ الكتاب أحيانا ،

(١) ينظر السابق ص ٥٤٠ .
(٢) ينظر السابق ص ٥٦٨ .
(٣) ينظر السابق ص ٦٤٧ .
(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٥٧ .
(٥) ينظر ذلك في مصادر ابن عمرون ص ٣٨ .
(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤ .
(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٣ .
(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥١ .
(٩) قال ابن عمرون:" ولما كان الخليل قد لخص هذا الموضع لسيبويه أحببت الاقتصار عليه" ص ٤٦٦ .

يقول:" وقولُ سيبويه: ((وممَّا يقبُحُ بعده ابتداءُ الاسمِ (إذا) و(حيثُ)) هكذا في أكثرِ النسخِ، وليس ذلك في بعضِها"[1]

- اجتهد في إزالة اللبس وشرح ما يتوهم فيه اللبس من كتاب سيبويه ، وتأويل مذهب سيبويه إذا رأى ذلك[2].
- كان يجعل مذهب سيبويه هو مدار الصحة وعلى ذلك فقد يكون من أدلته في الترجيح أن سيبويه لم يقل بذلك ، قال في نقضه لابن بابشاذ :" وذا شيءٌ لم يَصِرْ إليه سيبويه ، فما أعلمُ مِنْ أين يأخذُه؟"[3] ، ويقول أيضا:" ويُضَعِّفُ هذه الطريقةَ أَنْ سيبويه لا يجعلُ الطريقَ ظرفًا إلا في الشاذِّ"[4]
- قال ابن عمرون :" قال أبو العباس المبرد: وقوعُ الماضي موقعَ الحالِ من غيرِ قد قبيحٌ ، وأجازَه الأخفشُ وقَبَّحَهُ ، ولم يعرضْ له سيبويه." [5]

المبحث السادس: تأثير ابن عمرون فيمن جاء بعده من النحاة:

كان لابن عمرون أثر فيمن جاء بعده من النحاة الذين عرفوا قدره ونقلوا عنه وأفادوا من علمه وشرحه ، ومن هؤلاء:

ابن النحاس (٦٩٨هـ):

يأتي في مقدمة العلماء الذين نقلوا عن ابن عمرون تلميذه ابن النحاس والذي نقل عن شرح المفصل لابن عمرون بابا كاملا وهو باب (الممنوع من الصرف) وقد أشاد بما صنعه ابن عمرون في هذا الباب[6] ، وتكمن أيضا أهمية نقول ابن النحاس أنه لم يطلع فقط أو يدرس ما ألفه ابن عمرون من شرح المفصل على شيخه بل إنه أيضا ناقشه وسمع منه وتعلم على يديه وبذا يمكنه أن ينقل لنا من آراء ابن عمرون ما لم يسعف الزمان ابن عمرون لتسجيله في شرح المفصل ، وهذا أهم ما في نقول ورواية ابن النحاس لآراء شيخة ، وإذا كان من أهمية لتتبع أثر

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٩ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٨٢ و ٧٥٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٢٤ .

(٤) ينظر السابق ٥٦١ ، وينظر ٦١٨ و ٦٨١ .

(٥) ينظر السابق ٦٢٧ .

(٦) ينظر التعليقة ص ٤٥٠ .

وآراء ابن عمرون عند من تلوه من النحويين ، فابن النحاس هو أهمهم على الإطلاق وسوف أحصر – ما وفقني الله – آراء ابن عمرون في التعليقة لابن النحاس ، وهي:

١- نقل عن ابن عمرون رأي خلف في رافع الفاعل وهو معنى الفاعلية[١].

٢- نقل عن ابن عمرون تعليله للبصريين وجوب إقامة المفعول به نائب فاعل عند اجتماعه مع غيره من المفاعيل[٢].

٣- نقل عنه أن العامل في الخبر هو تجرده بناء من ابن عمرون على فهمه لنص الزمخشري في المفصل وقد عضد كلامه بكلام للسيرافي وسيبويه[٣].

٤- نقل عنه ضابط الابتداء بالنكرة[٤].

٥- نقل عنه أن الجزولي والواحدي يجيزان تأخر الخبر الظرف عن المبتدأ النكرة على ضعف[٥] .

٦- نقل عنه كلاما لأبي علي وإن لم يصرح بالنقل إلا أن النقل متطابق مع ما ذكره ابن عمرون ، قال ابن النحاس:" قال أبو علي – رحمه الله –: إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة"[٦].

٧- نقل عنه رأي الكوفيين في تقدير خبر ضربي زيدا قائما ونصَّ على نقله من شرح المفصل لابن عمرون وقال:"وكذا أخذناه عنه – رحمه الله – وقت القراءة عليه"[٧].

---

(١) ينظر التعليقة ص ٨١ وابن عمرون ص ٢٨٠ .

(٢) ينظر التعليقة ص ١٣٦ ولم يصل ابن عمرون في شرحه للفعل المبني للمفعول ، ولم أجد لما نقله ابن النحاس صدى في باب الفاعل عند ابن عمرون.

(٣) ينظر التعليقة ص ١٤٦ ، ١٤٧ وقد نقل عن ابن عمرون ثلاثة نقول في الصفحتين مفادها ما ذكرته ، وابن عمرون ص ٣١٢ .

(٤) ينظر التعليقة ص ١٤٨ ولم أجد النص الذي ذكره ابن النحاس بنصه في مواضع الابتداء بالنكرة عند ابن عمرون ، وربما اكتسب ابن النحاس ذلك في المجالس .

(٥) ينظر التعليقة ص ١٥٠ وابن عمرون ص ٣٢٠ .

(٦) ينظر التعليقة ص ١٥٥ وابن عمرون ص ٣٣٦ .

(٧) ينظر السابق ص ١٦٣ وابن عمرون ص ٣٥٥ .

٨- نقل عنه توضيح مسألة : ضربي زيدا قائما[١].

٩- نقل عنه أن أولى الظروف بالماضي (إذ) وبالمستقبل (إذا)[٢].

١٠- نقل عنه توضيح كلام لابن جني[٣].

١١- نقل عنه موافقة ابن عمرون لابن خروف في مثال: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته[٤].

١٢- نقل عنه اعتراضا له على أبي علي وابن جني[٥].

١٣- نقل عنه أن من أجاز عطف (حتى) للجمل كلامه غير محقق[٦].

١٤- ذكر أنه يرى أن (هنَّا) تأتي للزمان[٧].

١٥- نقل عنه أن: يا زيدُ الطويلُ بحمل الصفة على لفظ المنادى من المواضع العجيبة ونقل عنه كلام الخليل لحل هذا الإشكال[٨].

١٦- ذكر أن ابن عمرون يرى أنَّ (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي[٩].

١٧- نقل عنه جواز بناء صفة اسم (لا) التي للجنس المفرد مع اسم (لا) وجعلهما اسما واحدا دخلت عليه (لا)[١٠].

١٨- نقل عنه نصا في قوله: جئته من عَلٍ[١١].

١٩- نقل عنه تعليلا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف[١٢].

---

(١) ينظر السابق ص ١٦٧ وابن عمرون ص ٣٥٥ .

(٢) ينظر السابق ص ١٦٨ وابن عمرون ص ٣٥٣ .

(٣) ينظر السابق ص ١٧٤ وابن عمرون ص ٣٢٢ .

(٤) ينظر السابق ص ١٨٨ وابن عمرون ص ٥٤٢ .

(٥) ينظر السابق ص ١٨٩ وابن عمرون ص ٥٤٥ .

(٦) ينظر السابق ص ١٨٩ وابن عمرون ص ٥٤٣ .

(٧) ينظر السابق ص ٢١٤ وابن عمرون لوحة ٣٠٢/أ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٧٦ وابن عمرون ص ٤٦٦ .

(٩) ينظر السابق ص ٢٨٩ وابن عمرون ص ٣٨٦ .

(١٠) ينظر التعليقة ص ٢٩٠ وابن عمرون ص ٧١٦ .

(١١) ينظر السابق ص ٣١٦ وابن عمرون لوحة ٤١٦/ب .

(١٢) ينظر السابق ص ٣١٧ وابن عمرون لوحة ٣٠٤/ب .

٢٠- نقل عنه معنى إضافة أسماء الزمان إلى الفعل وفائدة الإضافة[١].

٢١- نقل عنه إجازة إرادة المكان بـ(حيث) في بيت شعر استدل به الأخفش على أن (حيث) فيه للزمان[٢].

٢٢- نقل عنه تضعيفه لرأي أن العامل في المضاف إليه حرف الجر المقدر[٣].

٢٣- نقل عنه القول في تعريف الذي والآراء فيه حوالي صفحة كاملة ولم يذكر أنه نقل من ابن عمرون لكنه في نهاية النقل كتب انتهى[٤].

٢٤- نقل عنه اختلاف العلماء في العامل في التوابع ، ولم يذكر أنه نقل من ابن عمرون لكنه في نهاية النقل كتب انتهى[٥].

٢٥- نقل عنه اعتراضه على ابن الحاجب حيث أجاز العطف على عاملين مطلقا[٦].

٢٦- نقل عنه نصا في حذف المضاف إليه[٧].

٢٧- نقل عنه نقلا في البدل حيث ذكر أنه لا يجوز في إبدال المظهر من المضمر أن يكون الأول أعرف المعارف في بدل الكل[٨].

٢٨- نقل عنه توجيها لبيت: (فلو أن ما أسعى)[٩].

٢٩- ونقل عنه توجيهه لرأي لابن خروف[١٠].

٣٠- نقل عنه رأيا للفراء وهو منع إضمار الفاعل في الأول في: ضربك وضربته[١١].

---

(١) ينظر السابق ص ٣١٨ وابن عمرون لوحة ٣٠١/أ . ونقل عنه نقلين في الصفحة وفي نفس المكان عند ابن عمرون.

(٢) ينظر السابق ص ٣٢٠ وابن عمرون لوحة ٤١٧/ب .

(٣) ينظر السابق ص ٣٢٤ وابن عمرون ٧٣٨ .

(٤) ينظر السابق ص ٣٣٣ وابن عمرون لوحة ٣٧٣/أ .

(٥) ينظر السابق ص ٣٤٠ وابن عمرون لوحة ٣١٨/أ .

(٦) ينظر السابق ص ٣٦٢ ولم أجده عند ابن عمرون .

(٧) ينظر السابق ص ٣٧٣ وابن عمرون لوحة ٣١٠/أ وهو نقل يقارب صفحة كاملة.

(٨) ينظر السابق ص ٣٧٧ وابن عمرون لوحة ٣٣٦/أ وهو حوالي نصف صفحة .

(٩) ينظر التعليقة ص ٣٨٥ وابن عمرون ص ٣٠٢ .

(١٠) ينظر السابق ص ٢٨٦ وفيه نقلان وابن عمرون ص ٣٠٣ .

(١١) ينظر السابق ص ٣٩١ وابن عمرون ص ٢٩٤ .

٣١- نقل عنه إجازة بعضهم التنازع في (لعل) و(عسى)[١].
٣٢- نقل عنه أن أيًّا معرفة في الاختصاص وتوضيح ذلك[٢].
٣٣- نقل اختيار ابن عمرون أن يكون: (ماز رأسك والسيف) من تسمية المخاطب بمازن ثم ترخيمه[٣].
٣٤- نقل عنه معنى: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب[٤].
٣٥- نقل عنه نصا في ضرورة الواو في نحو: رأسك والحائط[٥].
٣٦- نقل عنه اعتراضا على رأي ابن خروف في: انته خيرا[٦].
٣٧- نقل عنه ترجيح القول بأن (لم) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي[٧].
٣٨- نقل باب الممنوع من الصرف[٨].
٣٩- نقل عنه جواز بناء وإعراب اسم الزمان إذا أضيف إلى جملة فعلها ماض[٩].
٤٠- نقل رأيه في اسم الزمان إذا أضيف إلى فعل مضارع[١٠].
٤١- نقل رده على من ضعف رأي الفراء بأن (هلم) مركب من (هل) و(أم) بأن هل للاستفهام ولا مدخل له هنا[١١].
٤٢- نقل عنه أن بعضهم حكى : هلمين ، ورأى أن هذا شاذ[١٢].

---

(١) ينظر السابق ص ٤٠٧ وابن عمرون ص ٣٠٣ .
(٢) ينظر السابق ص ٤١١ وابن عمرون ص ٥٠٧ .
(٣) ينظر السابق ص ٤١٢ وابن عمرون ص ٥٢٨ .
(٤) ينظر السابق ص ٤١٢ وابن عمرون ص ٥٢٦ .
(٥) ينظر السابق ص ٤١٣ وابن عمرون ص ٥٢٦ .
(٦) ينظر السابق ص ٤١٦ وابن عمرون ص ٥٣٣ .
(٧) ينظر السابق ص ٤٣٩ ولم أجده عند ابن عمرون .
(٨) ينظر السابق من ص ٤٥٠ إلى ص ٥٢٤ وابن عمرون من ص ١٧٦ إلى ٢٦٩ .
(٩) ينظر السابق ص ٥٣٣ وتحدث ابن عمرون عن إضافة أسماء الزمان إلى الفعل في لوحة ٣٠١/أ ولم يذكر ذلك .
(١٠) ينظر السابق ص ٥٣٣ ونص ابن النحاس أن ابن عمرون لم يذكر ذلك في كتابه وربما يشمل ذلك المسألة السابقة.
(١١) ينظر التعليقة ص ٥٥٣ وابن عمرون ٣٩٧/أ .
(١٢) ينظر السابق ص ٥٥٣ وابن عمرون ٣٩٧/ب .

٤٣- نقل عنه أن من أبرز الضمير في (هلم) غلَّب جانب الفعلية[١].

٤٤- نقل عنه رأيا في الحكاية[٢].

٤٥- نقل عنه كلاما في قول الشاعر: (أَتَوا نَارِي فقلتُ: مَنُونَ أنتم)[٣].

٤٦- نقل عنه كلاما في : مع منين[٤].

٤٧- نقل عنه قوله: وعندي لو قال: رأيت الجمل إلخ[٥].

٤٨- ذكر عنه أنه أنكر إدغام الشين في السين[٦].

٤٩- ذكر كلاما قاله له ابن عمرون عن إنكار بعض النحاة على أحد القراء السبعة[٧].

٥٠- نقل عنه نقد ابن عمرون للزمخشري في بيت: (جارية من قيس بن ثعلبة)[٨].

أبو حيان (٧٤٥هـ):

ذكر أبو حيان ابن عمرون في ارتشاف الضرب مرة حيث نقل عنه رأيا للجزولي والواحدي[٩].

وأما في تذكرة النحاة فقد ذكره في مواضع:

١- عرف أبو حيان بابن عمرون تعريفا مختصرا[١٠] .

٢- نقل عنه نقلا من شرح المفصل في توجيه قول الحسن البصري: (كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل)[١١].

---

(١) ينظر السابق ص ٥٥٣ وابن عمرون ٣٩٧/أ .

(٢) ينظر السابق ص ٥٥٧ وابن عمرون ٣٨٦/أ .

(٣) ينظر السابق ص ٥٦١ وابن عمرون ٣٨٦/أ .

(٤) ينظر السابق ص ٥٦٣ وابن عمرون ٣٨٥/ب .

(٥) ينظر السابق ص ٥٦٤ وابن عمرون ٣٨٧/أ .

(٦) ينظر السابق ص ٥٦٥ ولم يصل ابن عمرون لباب الإدغام .

(٧) ينظر السابق ص ٥٦٦.

(٨) ينظر السابق ص ٥٧٣ وابن عمرون ص ٤٧٦ .

(٩) نقل عنه أن الجزولي والواحدي يجيزان تأخر الخبر الظرف عن المبتدأ النكرة على ضعف ، ينظر الارتشاف ١١٠٦/٣ وابن عمرون ص ٣٢٠ .

(١٠) ينظر تذكرة النحاة ٥٢ ، ٥٣ .

(١١) ينظر تذكرة النحاة ص ٥٣ وابن عمرون ص ٣٨١ .

٣- ونقل أبو حيان عنه أيضا إجازة بعضهم التنازع في (لعل) و(عسى)[١] .

٤- نقل عنه في ص ٣٦٣ مرتين الأولى رأي له بأن أيًّا معرفة في الاختصاص[٢] ، والثاني نقد من ابن عمرون للسيرافي[٣] .

٥- نقل رده على من ضعف رأي الفراء بأن (هلم) مركب من (هل) و(أم) بأن (هل) للاستفهام ولا مدخل له هنا[٤] .

٦- ونقل عنه رأي الكوفيين في تقدير خبر ضربي زيدا قائما[٥].

٧- ونقل عنه تعليله لترجيح رأي البصريين في مسألة ضربي زيدا قائما[٦].

ونقل عنه في التذييل والتكميل رأيه في تقدير خبر ضربي زيدا قائما ، ورأيه في إعراب: (كأنك بالدنيا لم تزل)[٧] .

ابن هشام (٧٦١هـ):

ذكر ابن هشام ابن عمرون في المغني في عدة مواضع:

١- ذكر اعتراضه على إعراب :﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[٨] .

٢- ذكر إعرابه لـ(كأنك بالدنيا لم تكن)[٩].

٣- ذكر رأي ابن عمرون في تعلق غداة البين في بيت كعب بن زهير[١٠] .

---

(١) ينظر تذكرة النحاة ص ٣٦١ وابن عمرون ص ٣٠٣ .

(٢) ينظر ابن عمرون ص ٥٠٧ .

(٣) ينظر السابق ص ٥٠٧ .

(٤) ينظر تذكرة النحاة ص ٣٦٨ وابن عمرون ٣٩٧/أ .

(٥) ينظر تذكرة النحاة ص ٦٤٤ ونقل نفس الرأي في ص ٦٥٦ وابن عمرون ص ٣٥٥ .

(٦) ينظر تذكرة النحاة ص ٦٤٧ وابن عمرون ٣٥٥ ، وذكر أبو حيان هذا النقل في التذييل والتكميل ٣٩١/٣ .

(٧) ينظر الأول في التذييل والتكميل ٣٩١/٣ والثاني في ١٩/٥ ، وهذا من الجزء المطبوع من التذييل وهو ١٢ مجلد إلى الآن وصل فيهم إلى باب عطف البيان ، وهذا يعني أنه لم يكثر من النقل عنه لأن ذلك يستغرق أكثر مخطوط ابن عمرون .

(٨) من الآية (٦) من سورة البقرة . وينظر المغني ١٦٢/١ وانتقد ابنَ عمرون ، وابن عمرون ص ٣٤٣.

(٩) ينظر المغني ٢١٧/١ وابن عمرون ص ٣٨١ .

(١٠) بيت: وما سعاد غداة البين إذ رحلوا) ينظر المغني ٥٠٦/٢ وابن عمرون ٦٠٢ وقد تابع ابنُ هشام ابنَ عمرون في رأيه.

٤- ذكر رأيه في: جاء زيد والشمس طالعة أن الجملة بعد الواو حال تقديرها مبكرا[١].

ناظر الجيش (٧٧٨هـ):

يعد ناظر الجيش هو أكثر من نقل عن ابن عمرون ، فقد ذكره في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد كثيرا ، وصرح باسمه في ما يزيد عن ستين موضعا ، هذا بخلاف قوله مثلا: وقال ، ويقصد بذلك ابن عمرون ، ولما كانت المواضع كثيرة فسأذكر منها عشر نماذج وأشير إلى المواضع الباقية ، فمن ذلك:

١- نقل عنه أنه روي: (على أطرُقا) بضم الراء[٢].

٢- نقل عنه رأيه في انقسام العلم إلى اسم ولقب وكنية[٣].

٣- نقل عنه رأيا للزجاج وهو جواز الإتباع إذا اجتمع علم غير مضاف ولقب[٤].

٤- نقل عنه أنه لا يعتبر لحاق لام التعريف للعلم المثنى لازم ، وأن ذلك مقتضى كلام الزمخشري[٥].

٥- نقل عنه تعليل اقتصار الزمخشري على تعريف العلم المثنى والمجموع باللام[٦].

٦- نقل عنه نقلا في تعليل أعلام الجناس كأسامة[٧].

٧- نقل عنه توضيح مسألة : ضربي زيدا قائما[٨].

٨- نقل عنه توضيح كلام لابن جني[٩].

٩- نقل عنه ردا لكلام ابن خروف في تفسير كلام لسيبويه[١].

---

(١) ينظر المغني ٥٣٧/٢ وابن عمرون ٦٢٤ .

(٢) ينظر تمهيد القواعد ٥٩٤/٢ وابن عمرون ١٠٣ .

(٣) ينظر السابق ٦٠١/٢ وابن عمرون ٨٩ وقد رجح ناظر الجيش تقسيم ابن الناظم على تقسيم ابن عمرون .

(٤) ينظر السابق ٦٠٣/٢ وابن عمرون ١١٠ .

(٥) ينظر تمهيد القواعد ٦٢٢/٢ وابن عمرون ١٥٠ .

(٦) ينظر السابق ٦٢٣/٢ وابن عمرون ١٥١ ، ونقل ناظر الجيش في هذا الموضع عن ابن عمرون بصيغة وذكر .

(٧) ينظر السابق ٦٢٦/٢ وابن عمرون ٨٨ .

(٨) ينظر تمهيد القواعد ٨٩٠/٢ وابن عمرون ٣٥٥ ، ونقل ناظر الجيش في نفس الصفحة نقلا آخر بصيغة ثم قال.

(٩) ينظر السابق ٩٣١/٢ ، ٩٣٢ وابن عمرون ٣٢٢ .

١٠- نقل عنه توضيح الفرق بين الخبر والصلة إذا كانا شبه الجملة في تقدير الفعل استقر[٢].

الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ):

ذكر الشيخ خالد ابن عمرون في بعض المواضع في التصريح:

١- ذكر أنه منع كون أأنذرتهم مبتدأ وسواء خبر ؛ لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه[٣] .

٢- نقل عنه أن بعضهم يجيز التنازع في (لعل) و(عسى)[٤] .

٣- ونقل عنه أنه قال: بمذق مثل لون الذئب[٥].

٤- ونقل عنه شرح تقييد الزمخشري لمعنى شتان بالافتراق في المعاني والأحوال[٦].

السيوطي (٩١١هـ):

ذكر السيوطي في الهمع أن ابن عمرون نقل عن الكوفيين تقدير الخبر بثابت أو موجود بعد قائما من: ضربي زيد قائما[٧] ، ونقل عن قوم من الكوفيين أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل

---

(١) ينظر السابق ١٠٠٢/٢ وابن عمرون ٣٣٥ .

(٢) ينظر السابق ١٠٠٣/٢ وابن عمرون ٣٣٣ . ونقل ناظر الجيش عن ابن عمرون أيضا في ٦٠٥/٢ و ٦١٩/٢ و ٦٢٤/٢ و ٨٨٥/٢ و ٩٢١ و ١٠٠٨/٢ و ١٠٤٤/٢ و١٠٥٧/٢ و ١٦٣٠/٤ و ١٦٩٢/٤ و ١٧٢٤/٤ و ١٧٨٢/٤ و ١٩١١/٤ و ١٩١٢/٤ و ٢١٤٠/٥ و ٢٢٤٩/٥ و ٢٢٥٠/٥ و ٢٣١٤/٥ و ٢٣١٦/٥ و ٢٣٢٣/٥ و ٢٣٣٨/٥ و ٢٣٣٩ و ٢٣٤٠/٥ و ٣٠٤٦/٦ و ٣٢٢٣/٧ و ٣٢٢٤/٧ و ٣٥٠٤/٧ و= =٣٥٤١/٧ و ٣٥٦٠/٧ و ٣٥٦١/٧ و ٣٥٦٢/٧ و ٣٥٦٦/٧ و ٣٥٧١/٧ و ٣٥٧٢/٧ و ٣٥٧٣/٧ و ٣٥٧٦/٧ و ٣٥٧٨/٧ و ٣٥٧٩/٧ و ٣٥٨١/٧ و ٣٥٨٤/٧ و ٣٥٨٥/٧ و ٣٥٨٦/٧ و ٣٥٨٧/٧ و ٣٦٦٨/٧ و ٣٦٧٦/٧ و ٣٦٧٧/٧ و ٣٦٧٨/٧ و ٣٦٧٩/٧ و ٤٠٤٥/٨ و ٤٥٥٣/٩ . وفي بعض هذه المواضع ذكره أو نقل عنه أكثر من مرة .

(٣) ينظر التصريح ١٥٥/١ وابن عمرون ٣٤٣ .

(٤) ينظر التصريح ٣١٧/١ وابن عمرون ٣٠٣ .

(٥) ينظر التصريح ١١٢/٢ وابن عمرون ٣٢٧/أ . وذكر الشيخ خالد هذا الموضع في شرحه على التسهيل ١٠٤٧/٣ وهو الموضع الوحيد الذي ذكر فيه ابن عمرون في شرحه على التسهيل .

(٦) ينظر التصريح ١٩٦/٢ وابن عمرون ٤٠٧/أ

(٧) ينظر الهمع ٤٦/٢ وابن عمرون ٣٥٥ .

ونقل السيوطي عنه أيضا رأي خلف في أن الفاعل ارتفع بما فيه من معنى الفاعلية[١].

أما في الأشباه والنظائر فله عدة مواضع:

١- نقل عنه رأيَ خَلَفٍ في رافع الفاعل[٢].

٢- نقل عنه ترجيح القول بأن (لم) دخلت على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي بناء على قاعدة وضع الشيء موضع الشيء لا يؤخذ بقياس[٣].

٣- نقل عن ابن عمرون اعتراضا على الزمخشري[٤].

٤- نقل عن ابن النحاس نقله عن ابن عمرون ضابط الابتداء بالنكرة وهو قربها من المعرفة[٥].

٥- ذكر أن ابن عمرون أوَّل: جاء زيد والشمس طالعة بجاء مبكرا[٦].

٦- نقل عن تذكرة ابن مكتوم نصا لابن عمرون يتحدث فيه عن قول الحسن البصري: «كأَنَّك بالدنيا لم تكنْ وبالآخرةِ لم تَزَلْ» [٧].

٧- ذكر قول الحسن السابق وأن ابن عمرون نسبه للحسن البصري صراحة[٨].

٨- ذكر أن ابن عمرون يجيز أن تكون الكاف في كأنك في القول السابق اسم كأن وبالدنيا الخبر وكذا بالآخرة ، ولم تكن ولم تزل جملتان في موضع الحال[٩].

---

(١) ينظر الهمع ٢٥٤/٢ وابن عمرون في رافع الفاعل ذكر رأي خلف لكنه لم يذكر الرأي الذي أورده السيوطي عن قوم من الكوفيين ينظر ابن عمرون ٢٨٠ ونسبة رأي الكوفيين لنقل ابن عمرون خطأ بل قال ابن النحاس إن بعض المغاربة هم من نقلوا رأي الكوفيين ، ينظر التعليقة ص ٨٠ .

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ٢٤٤/٢ ولم ينسب الرأي الذي حكاه في الهمع عن قوم من الكوفيين لنقل ابن عمرون ، ونقل رأي خلف عن ابن النحاس في التعليقة وليس من شرح المفصل لابن عمرون ، وينظر ابن عمرون ٢٨٠ .

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ٤٢٢/٢ ولم أجده عند ابن عمرون وهو في التعليقة بصيغة وهو الذي كان يراه شيخنا رحمه الله ص ٤٣٩ .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ٥٢/٣ وابن عمرون ٣٤٤/أ .

(٥) ينظر الأشباه والنظائر ١٠٧/٣ والتعليقة ص ١٤٨ وسبق الكلام عليه عند ابن النحاس .

(٦) ينظر الأشباه والنظائر ١٧٧/٣ وابن عمرون ٦٢٤ .

(٧) ينظر الأشباه والنظائر ٢٩٩/٥ وابن عمرون ٣٨١ .

(٨) ينظر الأشباه والنظائر ٥٨/٧ وابن عمرون ٣٨١ .

(٩) ينظر الأشباه والنظائر ٦٣/٧ وابن عمرون ٣٨١ و ٣٨٢ .

٩- ذكر ابن عمرون عرضا حين ذكر رأيا عكس رأي ابن عمرون السابق[١].

١٠- ذكر رأي ابن عمرون في بيت للحريري وجعله متجها[٢] .

١١- رجح قول ابن عمرون في إعرابه بيت الحريري[٣] .

١٢- ونقل عنه أيضا إجازة بعضهم التنازع في (لعل) و(عسى)[٤] .

ويظهر مما سبق أن ابن عمرون له ذكر وحضور عند من تلاه من العلماء ، وقد اهتم كل من ابن النحاس وتلميذه أبي حيان وتلميذ أبي حيان ناظر الجيش بالنقل عن ابن عمرون سواء في شرحه للقواعد أو التعليل لها أو بعض الآراء عن النحاة ، كما يظهر في نقل غير ابن النحاس وناظر الجيش أن المسائل التي نقلت عنه محددة ومتشابهة .

ولا أدعي أن من سبق هم فقط من نقلوا آراء ابن عمرون لا ، ولكن هذا ما وفقت لتتبعه من آرائه وأظن أن فيمن ذكر كفاية للتعرف على اهتمام العلماء بابن عمرون كنحوي وبشرحه وآرائه والله أعلم .

وبقي هنا سؤال:

هل نسب العلماء رأيا لابن عمرون لم يقله أو لم يذكره في شرح المفصل أو ذكر ما يخالفه؟

مما سبق يتبين أنه لم ينسب لابن عمرون رأيا خطأ يتضمن رأيا خاصا له ، ولكن السيوطي نسب إليه نقله لرأي للكوفيين في رافع الفاعل تبين أن ابن النحاس ذكر أن هذا نقل لبعض المغاربة[٥] ، كما تبين أن ابن النحاس نص في مسألة أن ابن عمرون لم يذكرها في شرح المفصل بل سمعها منه ، وأظن أن مسألة ضابط الابتداء بالنكرة ودخول لم على المضارع وإدغام الشين في السين كذلك ، فلم أتمكن من تبيان موضعها من شرح المفصل فضلا عن أنها قد تكون في أبواب وفصول لم يصل إلى شرحها ابن عمرون رحمه الله .

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨١.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ٦٦/٧ وابن عمرون ٣٨٢ .

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ٦٧/٣ .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ٢٦٧/٣ وابن عمرون ٣٠٣ .

(٥) ينظر ص ٧١ من الدراسة .

الفصل الثالث: موقفه من الأصول النحوية.

وفيه مبحثان:
المبحث الأول: الأدلة النقلية.
المبحث الثاني: الأدلة العقلية.

موقفه من الأصول النحوية:

الأصول جمع أصل ، والأصل في اللغة: أسفل الشيء ، يقال قعد في أسفل الجبل ، وأصل الحائط ، وقلع أصلَ الشجرة ، وأصل كل شيء ما يستند في وجوده إليه ، ويقال: رجل أصيل الرأي أي ثابت(١).

وأما أصول النحو عند النحاة ، فقد عرفها أبو البركات الأنباري ، فقال:" أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"(٢).

وقال السيوطي:" أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل"(٣).

فأصول النحو تمثل المصادر والأسس التي اعتمد عليها النحويون في تقعيد القواعد النحوية وعليها المعول في ترجيح الآراء عند التعارض ، واعتمد عليها العلماء في إثبات صحة أقوالهم عند الاختلاف .

"وفي الاستخدام المعاصر للمصطلح يمكن التمييز بين دلالتين:

الأولى: ظلت تحافظ على دلالته في أن أصول النحو بمعنى الأدلة الكلية للنحو .

الثانية: وسعت هذه الدلالة لتشمل المفاهيم المنهجية الأساسية للنحو العربي كالعامل والتعليل والتأويل"(٤).

ويتكون علم أصول النحو من أربعة أصول:

السماع أو النقل ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، وإليك بيان موقفه من كلٍّ:

المبحث الأول: الأدلة النقلية:

موقفه من السماع:

---

(١) ينظر لسان العرب ١٦/١١ وتاج العروس ٤٤٧/٢٧ (أ ص ل).

(٢) لمع الدلة ص ٨٠ .

(٣) الاقتراح ص ١٣ تحقيق د:محمود سليمان ياقوت ط دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٦م .

(٤) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ص ٣٣ تأليف عصام عيد فهمي ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م .

المقصود بالسماع هو الكلام المسموع عن العرب الخلَّص بنقلٍ صحيحٍ في زمن معين ومكان معين ، وهو ما قامت عليه القواعد واعتمده العلماء ، قال أبو البركات الأنباري:" النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة"(1).

ومن كلام أبي البركات يتبين أن الكلام الذي يؤسس للقواعد يجب أن يكون فصيحا تكلمت به العرب الأقحاح ، ومنقولا بصورة صحيحة ويبلغ من الكثرة بحيث يصلح أن يؤسس القاعدة ، ولذا فقد حدد العلماء فترات زمنية وهي "الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثة قرون منها ١٥٠ سنة قبل الإسلام ، و ١٥٠ سنة بعده ، وقال الأصمعي (٢١٦هـ) في هذا الشأن: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (توفي ١٧٦هـ) وهو معاصر لسيبويه (١٨٠هـ)" (2).

وأما عن الحدود المكانية للكلام الفصيح "فقد نظر اللغويون إليه على أساس مبدأ التأثير والتأثر أو التغيير ، فكانت البوادي ومعاييرها والحضر وحدودها فلابد لأهل الوبر أن يحافظوا على انعزالهم ، ولابد لأهل المدر الفصحاء ألا يخالطوا غيرهم"(3) وهذا يحقق عدم الاختلاط مع الشعوب الأخرى التي تتكلم غير العربية مما قد يؤثر في لسان العربي ، ويبعده عن السلامة اللغوية التي هي هدف الاستقراء وجمع المادة الخام للتقعيد اللغوي بمختلف مستوياته.

بل لقد حدد العلماء القبائل التي تؤخذ منهم اللغة ، و" هم: قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"(4).

وقسم العلماء المنقولَ إلى متواتر وآحاد:

" فأما المتواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من

---

(١) لمع الأدلة ص ٨١ .

(٢) أصول النحو العربي د: محمد خان ص ١٧ ط جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر ٢٠١٢م .

(٣) أصول النحو العربي ص ٢٠ .

(٤) الاقتراح ص ١٠١ ، ١٠٢ .

أدلة النحو يفيد العلم"[1].

"وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد في شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به"[2].

ما سبق تعريف إجمالي بأهم قضايا السماع من تعريفه وشروطه وأقسامه بعيد عن اختلاف العلماء ، وتبين أن السماع يتكون من القرآن والحديث النبوي وكلام العرب شعرا ونثرا ، وقبل تناول هذه الشواهد عند ابن عمرون أذكر بعض العبارات التي تشكل مفهوم ابن عمرون وموقفه من السماع ، ومن ذلك:

"كذا رويته وروته الجماعة"[3]. اهتم بالرواية المتفق عليها فلا داعي للخروج عليها .

" ودخولُ اللامِ ليس بقياسٍ بل مسموعٌ "[4].

"هذا في مقابلةِ النقلِ والنقلُ راجحٌ ، وقد حكاه سيبويه على ما ذكرنا"[5].

"والمعدول بابه السماع"[6].

اعتمد على السماع في جواز أحاد إلى عشار[7].

تجاهل السماع فحكم بأن شراحيل لها مفرد وهو شرحال[8] ، ولم يرد في السماع.

"إذا صحت الرواية وساعد القياس قُبِلَ خالف من خالف"[9]. وهذه قاعدة عامة في تأسيس الرأي النحوي.

" والطعنُ في الروايةِ ليس بسهلٍ ؛ لأنَّ فتحَ بابِ التكذيبِ لا يبقَى معه لأحدٍ روايةٌ ، وإنَّما

---

(١) لمع الأدلة ص ٨٣ .

(٢) السابق ص ٨٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٤ .

(٤) ينظر السابق ص ١٤٥ .

(٥) ينظر السابق ص ٢٠٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٠ .

(٧) ينظر السابق ص ٢١٥ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٢٧ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٦ .

يُطلبُ روايةُ العدلِ ، وقد حَصَلَتْ ، فقد رواهُ مُسلمٌ في صحيحِه"[1].

"لا سبيلَ إلى رَدِّ ما نقلَه الجماعةُ"[2].

"وإلا فلا سبيل إلى رد ما ثبت عن العرب"[3].

"ومِنْ سَقْيًا إلى هذا المكانِ نَصَّ سيبويه أَنَّ العربَ جعلتْ هذه المصادرَ بدلا مِنْ أفعالها ، وذا بابُه السماعُ ، فلذا تتبَّعْتُه على ما ذكره سيبويه لَمَّا لم أجدْ له ضابطًا"[4].

"وذكرَ الخليلُ أَنَّ أكثرَ العربِ ترفعُ ، فهذا مِنْ جهةِ السماعِ"[5].

"بل السماعُ في هذه الأوقاتِ التي مضتْ"[6].

قال ابن عمرون:" ثم **قال**: ((**وهذا البابُ قياسٌ عندَ بعضِهم**)) لكثرةِ ما جاءَ عن العربِ"[7] فعلل القياس بكثرة الورود.

"وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين ؛ لأَنَّه لم يردْ به سماعٌ "[8].

"ولم تَقُلْهُ العربُ"[9].

"ومذهبُ المبردِ دعوًى لا دليلَ عليه إِنَّما لجَأَ إلى القياسِ ولا يُعَارِضُ السماعَ"[10].

"ولا مبالاةَ بمنعِ الفارسيِّ مع صحةِ الروايةِ"[11].

"دليل الحصر الاستقراء"[12].

ومما سبق يتبين أن السماع حظي بعناية ابن عمرون بل اعتمد عليه في أحكامه ، بل

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٤ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٨ .

(٣) ينظر السابق ص ٢٩٤ .

(٤) ينظر السابق ص ٤١٢ .

(٥) ينظر السابق ص ٤٧٠ .

(٦) ينظر السابق ص ٥٦٤ .

(٧) ينظر السابق ص ٥٨٦ .

(٨) ينظر السابق ص ٦٥٤ .

(٩) ينظر السابق ص ٧٠٧ .

(١٠) ينظر السابق ص ٧٢٦ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٦١ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٦ و ٣٢٣ و ٣٩٨ و ٥٥٧ و ٦٣٤ و ٦٤٦ .

جعله أقوى من القياس حين ضعف رأي المبرد [١]بأنه اعتماد على القياس والقياس لا يعارض السماع ، ومع ذلك فقد سها ابن عمرون ولم يتأكد من مصدر السماع حين حكم على شراحيل بأنها جمع مفردها شرحال ولم يذكر علماء اللغة مجيء شرحال .

القرآن:

ليس هناك أجلُّ من القرآن ، ولا أصحُّ من لغته عند المسلمين والعرب ، ولا يخلو كتاب نحوي من الاستشهاد بآياته ، وكذا فعل ابن عمرون بل إنه عارض الزمخشري مثبتا حكما نحويا لأنه جاء في آية قرآنية ، يقول ابن عمرون:" وقول المصنِّفِ: فالواوُ. يُفْهَمُ منه أَنَّه لابدَّ ، ولذا **قال:** ((**إلا ما شَذَّ**)) يعني من مجيءِ الجملةِ الاسميةِ بغيرِ واوٍ ، والصحيحُ أَنَّه ليس بشاذٍّ بدليلِ مجيئِه في الكتابِ العزيزِ في مواضعَ منها قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٢٣٤/ب ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[٢] فوجوهُهم مسودَّةٌ جملةٌ اسميةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ ولا واوَ ، والقرآنُ نختارُ له لا عليه"[٣].

قال السيوطي: " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أو آحادا أم شاذا.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى" [٤].

وقد استشهد ابن عمرون بالكثير من الشواهد القرآنية ، فقد استشهد بما يقارب المائتين وخمسة وعشرين شاهدا من القرآن فضلا عن تكرار بعضها في بعض المواضع وهذا بالرواية المشهورة لدينا وهي رواية حفص عن عاصم ، ويذكر ابن عمرون موضع الشاهد من الآية غالبا دون التزام بذكر الآية كاملة ، وربما يذكر بعض آية مع الآية التي تليها أو ربما ذكر عدة

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٢٦ .

(٢) من الآية (٦٠) من سورة الزمر .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٢٣ .

(٤) الاقتراح ص ٧٥ وينظر أصول النحو العربي ص ٣٢.

آيات ، فقد كان اهتمامه منصبا عموما على موضع الشاهد.

ولم تكن الآيات الكريمة كلها شواهد نحوية بل ربما ذكرها ابن عمرون لمعنى من المعاني ، ومن ذلك قوله عند تفسير الشعوبية: " سُمُّوا بِذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِمْ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾[1]"[2] ، وقال عن آله :" وقِيلَ: المرَادُ الأَتْبَاعُ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَدْخِلُوٓا ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾[3]"[4].

واستشهاده بالآيات الكريمة في المسائل النحوية كثير وواضح ومن ذلك: " ولذلك سُمِّيَتْ الكلمةُ لفظةً ؛ لأنَّها ملفوظٌ بها تسميةً للمفعولِ بالمصدرِ كقولِه تعالَى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[5] أيْ مخلوقُ اللهِ"[6] ، ونحو: " **قَوْلُهُ:** ((**والإضافةِ**)). يريدُ أنْ يكونَ مضافًا لا مضافًا إليه ؛ لأنَّه قد أُضِيفَ إلى الفعلِ في نحو: قولِه تعالَى : ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[7]"[8] ، ونحو: " قال تعالى:﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[9] فلَمْ يُصرفْ للتأنيثِ والتعريفِ"[10].

وهناك قضية فقهية بناها بعض الظاهرية على آية كريمة ، وقام ابن عمرون بالرد عليهم ، قال: "وممَّا يتعلقُ بهذا ٧٣/أ الموضعِ وَهْمُ بعضِ الظاهريةِ في جوازِ التزويجِ بتسعٍ عملًا بقولِهِ تعالَى: ﴿فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾[11] وأنَّه بالواوِ وهي للجمعِ ، ولو كان كما ظنَّ لقالَ: تُسَاعَ أو تُسَعَ ولم يحتجْ إلى هذا التكريرِ ، ومعنَى الكلامِ – واللهُ أعلمُ – لينكحْ بعضُكم اثنينِ

---

(١) من الآية (١٣) من سورة الحجرات .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٣ .

(٣) من الآية (٤٦) من سورة غافر .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٠ .

(٥) من الآية (١١) من سورة لقمان.

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٦٤ .

(٧) سورة المائدة من الآية (١١٩) .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤ .

(٩) الآية (٢٦) من سورة المدثر .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ١٩٢ .

(١١) سورة النساء من الآية (٣) .

وبعضُكم ثلاثةً وبعضُكم أربعًا مَنْ شاءَ فَعَلَ ما شاءَ مِنْ هذا ، ولا يجوزُ الجمعُ لا لغةً ولا شرعًا؛ لأنه غَفَلَ عن مَثْنَى ، وأنه على هذه الصفةِ ، وإذا تزوَّجَ في زمانٍ واحدٍ بتِسْعٍ لا يكون مَثْنَى ولا ثُلَاثُ ولا رُبَاعَ بل تُسَاعَ"[1].

وأما القراءات فقد استشهد بما يقارب أربعا وعشرين قراءة ، وغالبا ما يذكرُ قراءاتِ غير حفص ليدل على القاعدة دون الحكم عليها بشيء ، وقد يحكم على القراءة بالشذوذ قال:" ﴿لَا تُرَى﴾ [2] بضمِّ التاءِ ﴿إلا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ بالرفعِ ، وهي شاذَّةٌ"[3] ، وقد يكون وجه القراءة من العربية مقبولا فيرجحه على الحكم عليها بالشذوذ ، قال: "وحَمْلُ القراءَةِ على لغةِ مَنْ كسرَ نونَ الجمعِ أولى ممَّا قالَه الفراءُ"[4] مع أن الفراء حكم على القراءة بالشذوذ .

وبالنسبة لعزو القراءات فقد عزا حوالي إحدى عشرة قراءة ، ولم يعزُ اثنتي عشرة قراءة.

ومن القراءات التي عزاها قوله:" وقال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[5] وفي قراءةِ عبدِ اللهِ الظالمون"[6] ، ومنها: " وكذا قولُه تعالى:﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[7] رَفَعَهما نافعٌ وابنُ عامرٍ والكوفيون"[8].

ومن القراءات التي لم يعزها قوله: " ومنه قولُه تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[9] يُرْوَى برفعِ كلماتٍ ونصبِها"[10] ، ومنها: " وعلى هذا قراءةُ مَنْ قرأَ: ﴿فَشَرِبُواْ

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٢ .

(٢) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف .

(٣) قسم التحقيق ص ٦٦٨ وحدث ذلك في هذه القراءة فقط .

(٤) قسم التحقيق ص ٧٥٧ .

(٥) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة .

(٦) قسم التحقيق ص ٢٨١ .

(٧) من الآية (٢٥٤) من سورة البقرة .

(٨) قسم التحقيق ص ٧٢٢ وينظر القراءات التي عزاها في ١٣٠ و ٢٦٣ و ٢٤٩/أ و ١٩٢ و ٣٠٥ و ٤٩٠ و ٥٤٦ و ٦٢٦ و ٧٣٠ .

(٩) من الآية (٣٧) من سورة البقرة .

(١٠) قسم التحقيق ص ٢٨١ .

مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1] فيمَنْ رَفَعَ قليلًا"[2].

الحديث:

اختلف النحاة في جواز الاستشهاد بأحاديث النبي ﷺ على قولين :

الأول : عدم جواز الاحتجاج بالحديث ، وممن قال بذلك ابن الضائع (٦٨٠هـ) وأبو حيان (٧٤٥هـ) ، واحتج أصحاب هذا الرأي بما يلي :

- أن النحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث .
- أن الحديث يجوز روايته بالمعنى ؛ ولذا قد تقع القصة في زمانه ﷺ وتنقل بألفاظ مختلفة نحو : (زوجتكها بما معك من القرآن) ، وفي رواية (ملكتكها بما معك من القرآن) ، و (خذها بما معك من القرآن) .
- أنه وقع اللحن أحيانا فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيرا من الرواة غير عرب ، فوقع اللحن في كلامهم .[3]

الثاني : جواز الاحتجاج بالحديث ، وممن قال بذلك ابن السكيت (٢٤٤هـ) وابن الطراوة (٥٢٨هـ) والسهيلي (٥٨١هـ) وابن خروف (٦٠٩هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ) والرضي (٦٨٨هـ) وابن هشام (٧٦١هـ) والدماميني (٨٢٧هـ) والبغدادي (١٠٩٣هـ) ، وقد رد العلماء المجيزون ما احتج به المانعون بما يلى :

- أما جواز الرواية بالمعنى ، فالأصل هو رواية الحديث بلفظه ، وبعض العلماء لا يجيز الرواية بالمعنى ، وقد تختلف الرواية لأن النبي يكرر كلامه لإفهام السامع ثم إن المغيِّرَ لفظاً بلفظٍ عربيٌّ مطبوعٌ ويُسْتَدَلُّ بكلامه في اللغة ، وعلماء الحديث اهتموا بضبط الأحاديث بدقة.

- وأما وقوع اللحن في الأحاديث فقليل، وهو على قلته لم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بالحديث .

---

(١) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٢) قسم التحقيق ص ٦٨٠ وينظر القراءات التي لم يعزها في ٧٢٢ و ٧٦١ و ٢٩٦ و ٤١٧ و ٦٥٦ و ٤٥٢ و ٥٢٢ و ٤٦٨ و ٤٧٠ و ٥٥٧ و ٧٥٦ و ٦٦٨ و ٢٦٤ .

(٣) ينظر في أصول النحو ص ٤٨ والحديث النبوي في النحو العربي د: محمود فجال ص ١١٥ط أضواء السلف وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د: خديجة الحديثي ص ٢٠ط دار الرشيد .

- وأما عدم استدلال النحاة الأقدمين بالحديث فهو في ذاته لا دليل فيه على منعهم ذلك ، كما أنه لا عجب أن يتدارك الآخرون ما فات الأقدمين بل ذلك هو المنتظر.(١)

وقد اتخذ مجمع اللغة العربية قرارا يميل في مجمله للاستشهاد بالحديث النبوي فقرر:

أولا: لا يحتج في العربية إلا بالأحاديث التي دونت في الصدر الأول وهى الكتب الست الصحاح فما قبلها .

ثانيا: يحتج بالأحاديث المدونة في الكتب الست على النحو التالي:

- الأحاديث المتواترة والمشهورة.
- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
- كتب النبي ﷺ .
- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كلَّ قوم بلغتهم.
- الأحاديث التي رواها من لا يجيزون الرواية بالمعنى.
- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.(٢)

وقد ورد في شرح المفصل لابن عمرون عدة أحاديث نبوية بلغ عددها عشرين حديثا ، وبعض الآثار والتي بلغت أحد عشر أثرا ، ولم تكن كل الأحاديث والآثار دلائلَ على قاعدة نحوية ، أما الأحاديث:

ذكر ابن عمرون حديثا عن أهمية الإعراب ، قال ﷺ : ((أَعْرِبُوا الكَلَامَ كي تُعْرِبُوا القُرآنَ))(٣).

واستدل على القاعدة النحوية بالحديث ، ومن ذلك قوله ﷺ : ((أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ ومالٍ وكانت في الجاهليةِ فهي تحتَ قدميَّ هاتين))(٤) فقد استدل بدخول الفاء في خبر المبتدإ مع دخول إنَّ ، وقوله ﷺ : ((أقربُ ما يكونُ العبدُ مِنْ ربِّه وهو ساجدٌ))(٥) دليل على جواز سد

---

(١) ينظر فيض نشر الانشراح ٤٥٣/١ وفي أصول النحو ص ٤٩ والحديث النبوي في النحو العربي ص ١٢٠ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٢٤ .

(٢) ينظر مجلة المجمع ٧/٤ ط بولاق ١٩٣٩م.

(٣) ينظر ص ٢ ومن ذلك قوله ﷺ في ص ٣ : ((عَرَبِيَّتُهُ فَالتَمِسُوهَا في الشِّعْرِ)) .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٣٧٠ .

(٥) أظن ابن عمرون نقل هذا الحديث عن ابن خروف ، ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٤ .

الحال مسد الخبر وهي بالواو ، وليست مفردا منتصبا ، وقوله ﷺ: ((خمسُ صلواتٍ كتبهن اللهُ عليكم في اليومِ والليلةِ)) (١) دليل على جواز الابتداء بالنكرة المخصصة بإضافة.

واستدل بالحديث الشريف على توضيح المعنى ، فقد ذكر أن النبي ﷺ سئل عن سبحان الله فقال: ((إِنْكَافُ اللهِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ)) (٢) أو بمعنى : ((براءَةُ اللهِ مِنَ الشَرِّ)) (٣).

وذكر حديثا ليوضع اقتباس الزمخشري منه ، قال ﷺ : ((بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ و الأَسْوَدِ))(٤).

وذكر حديث: ((كَذَبَ النَّسَّابُونَ فِيمَا بَعْدَ عَدْنَانِ))(٥) لتوضيح نسبة النبي لعدنان ووقوفه عند هذا الجد في نسبه ﷺ .

وذكر حديث آخر وهو ((كُلٌ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ))(٦).

وذكر خلافا في حديث شريف بنى عليه العلماء حكما فقهيا بناء على خلافهم في تقدير الإعراب والمعنى ، قال: " وعلى هذين التأويلين حملَ العلماءُ قولَه صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فيما روَى أبو سعيدٍ قال: ((قلنا: يا رسولَ اللهِ نَنْحَرُ الناقةَ ونذبحُ الشاةَ والبقرةَ في بطنِها الجنينُ نُلْقِيهِ أم نأكلُه ، فقال: كلُوهُ إنْ شئتُم ، فإنَّ ذكاتَه ذكاةُ أمِّه)). يُرْوَى برفعِ ذكاةِ الثانيةِ ونصبِها ، والرفعُ هو الكثيرُ ، فحملَه أبو حنيفةَ رضيَ اللهُ عنه على أَنَّ تقديرَه مثلُ ذكاةِ أمِّه ، وأوجبَ ذبحَ الجنينِ ، وحملَه الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه على أَنَّ ذكاةَ أمِّه تغنِي عن ذكاتِه إنْ لم يمكنْ ذبحُه ، أَمَّا إنْ أمكنَ فلابدَّ مِنْ ذبحِه على أَنَّ إحدَى الذكاتين هي الأخرَى ، فأغنتْ عنها ، وقال ابنُ جنيٍّ مرجِّحًا لمذهبِ أبي حنيفةَ رضي الله عنه: ((إذا حُمِلَ على ما قالَه أبو حنيفةَ يكونُ المجازُ وقعَ في الخبرِ ، وهو الكثيرُ ، فكان الحملُ عليه أولَى)). **مُحَمَّدٌ**: لكنْ سياقُ الخبرِ وسؤالُهم نلقِيه أم نأكلُه لم يكنْ لأنهم شكُّوا أَنَّ ما أُدْرِكَ ذكاتُه وذُكِّيَ مِنْ هذا الصنفِ المأكولِ يحلُّ أكلُه ، وإنما سألوه عمَّا تعذَّرَ فيه الذبحُ ، فوجبَ حملُه على ذلك ليكونَ الجوابُ وفيًّا لجوابِ ما سألوا عنه ، وأَمَّا مَنْ نصبَ ، فلأنه أعملَ فيه الذكاةَ الأولَى ؛ لأنها مصدريةٌ ، فكأنه قال – واللهُ أعلمُ –:

---

(١) ينظر ص ٣٢١ وينظر أحاديث أخرى في ٤٧ و ٨٢ و ٢١٨ و ٢٢٥ و ٣٢٨ و ٤٣٧ و ٦١٨ و ٧٦١ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٢٥ .

(٣) ينظر السابق نفس الصفحة وينظر أحاديث أخرى في ١٦٢ و ٥٢٩ .

(٤) ينظر السابق ص ١٨ .

(٥) ينظر السابق ص ١٧ .

(٦) ينظر السابق ص ٧ .

فإنَّ ذكاةَ الجنينِ ذكاةً مثلَ ذكاةِ أمِّه ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: واجبةٌ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: وقتَ ذكاةِ أمِّه ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه ، فانتصبَ على الظرفِ ، ولا يحتاجُ ١١٤/ب إلى حذفٍ ، وذا يُقوِّي قولَ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه ؛ لأَنَّ الثاني إنما يكونُ وقتًا للأوَّلِ إذا أغنَى الفعلُ الثاني عن الأولِ ، وإلا فمِنَ المحالِ وقوعُ الذكاةِ الأولى في وقتِ الثانيةِ ، ومَنْ قال: إنَّ النصبَ بتقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرِّ فليس بشيء ؛ لأنه يلزمُ منه زيدٌ عمرًا أي كعمرٍو ، وقائلُ مثلِ هذا لا يُتَشَاغَلُ به "[1].

وأما الآثار فقد استدل بأثر عن عمر في التحذير ، وهو قوله: ((إيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ ولكن لِيُذِلَّ لكم الأسلُ الرماحُ والسهامُ))[2] ، وبقول ابن عباس: ((بالإيواءِ والنصرِ إلا جلستم))[3] وعمر: ((عزمْتُ لَمَّا ضربتَ كاتبَك سوطًا))[4] على وقوع الفعل بعد (إلا) وهما من شواهد الزمخشري .

واستدل بقول عمر: ((تُبْ تُقْبَلُ شهادتُك))[5] على أن معناه مؤيد لحكم نحوي ، واستدل بأثر للشافعي وآخر لعمر بن الخطاب في تفسير معنى آله أي آل النبي[6].

وذكر كلام على بن أبي طالب كأول من وضع علم النحو: ((الكلامُ كُلُّهُ))[7].

ومما سبق يتبين أن الأحاديث والآثار على قلتها أوردها ابن عمرون للاستشهاد على القاعدة النحوية أو لأغراض أخرى كتفسير معنى .

النثر:

المقصود بالنثر كلام العرب المحتج بكلامهم وهو مقابل الشعر ، وقد ذكرت زمان ومكان الاحتجاج ، وهذا النثر إما أن يأتي في صورة مثل أو كلام حكاه العلماء عن العرب ، وقد ذكر ابن عمرون كثيرا من كلام العرب الذي حكاه العلماء الذين سمعوا عن العرب.

---

(١) قسم التحقيق ص ٣٢٧ .

(٢) السابق ص ٥٢٦ .

(٣) السابق ص ٦٩٠ .

(٤) السابق ص ٦٩٠ وينظر الآثار في ٣٧٩ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٤٩٧ .

(٥) السابق ص ٧٢٨ .

(٦) السابق ص ١٩ و ٢٢ .

(٧) السابق ص ٤ .

أما بالنسبة للأمثال ، فقد ذكر حوالي ثمانية وعشرين مثلا ، ضرب بعضها لغير شاهد نحوي ، فمثلا قال الزمخشري:" وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا"[1] ليدل على أهمية ونفع الإعراب وتعلم النحو .

ويضرب بعضها كشاهد نحوي نحو: " أسائرَ اليومِ وقد زالَ الظهرُ"[2] شاهد على نصب سائر بعامل مضمر ، ونحو: "أصبحْ ليلُ"[3] فحذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، ونحو: " إِلَّا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ"[4] ، ونحو:" أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك"[5].

ويضرب بعضها ليفسر بعض الكلمات ، فقد ذكر أن الزبابة فأرة ، فذكر مثلا تضربه العرب لها وهو: "أسرق من زبابة"[6] .

وكان ابن عمرون يذكر أحيانا مضرب المثل ، قال: "((**الشَّعِيرُ يُؤكَلُ ويَذَمُّ**)) **مُحَمَّدٌ**: هَذَا المَثَلُ يُقَالُ لِكُلِّ شَيءٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ويُجَازَى بِالقَبِيحِ ؛ لأَنَّ الشَّعِيرَ يَدْفَعُ الجَوعَ فَتُقْضَى بِهِ الحَاجَةُ ، ومَعَ ذَلِكَ مَذْمُومٌ"[7] ، وقال:" ((**وفي مَثَلٍ للعربِ لو ذاتُ سُوَارٍ لَطَمَتْنِي**)) ... المثلُ لحاتمٍ وقد لطمتْهُ جاريةٌ ، يريدُ لو حُرَّةٌ لطمتني لهَانَ عليَّ . وقيل: بل لامرأةٍ شريفةٍ لطمتها أَمَةٌ ، فقالتْ ذلك أي لو لطمتني حرةٌ ذاتُ حُلِيٍّ لاحتملتُها"[8].

بل إنه قد يذكر قصة المثل كما وردت في كتب الأمثال ، قال:" **وقولُهم**: ((**كِلَيهما وتمرًا أي أعطِني**)). فكليهما مفعولُ أعطِني ، الميداني: ((أولُ مَنْ قال ذلك عمرٌو بنُ حُمْرَانَ الجعدِي ، بينما هو يوما إذ دُفِعَ إليه رجلٌ قد أضرَّ به ١٩٦/أ العطشُ والسُّغُوبُ وعمرٌو قاعدٌ بين يديه زُبْدٌ وتمرٌ وتامِكٌ ، فدنَا منه الرجلُ وقال: أطعمنِي مِنْ هذا الزبدِ والتامكِ ، فقال عمرٌو: نَعَمْ كلاهما وتمرًا فذهبتْ كلمتُه مثلًا ، فرفعَ وقال: كلاهما أي لك كلاهما ، ونصبَ تمرًا على معنى

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص٤٩ ، ومثله ما جاء في ص ٥٢ .

(٢) السابق ص ٥٧٣ .

(٣) السابق ص ٥٠٢ ومثله أطرق كرا وافتد مخنوق ص ٥٠٢ و ٥٠٣ .

(٤) السابق ص ٦٩٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٠ ومثله ما جاء في ٧٢ و ٣٢٢ و ٤١٧ و ٦٠٢ وغير ذلك .

(٦) السابق ص ص ٣٧٥ .

(٧) السابق ص ٣٦ .

(٨) السابق ص ٣٠٨ بتصرف وينظر الأمثال في ٣١٠ و ٤٠٩.

وأزيدُك تمرًا ، ومَنْ روَى كليهما ، فإنَّما نصبَه على معنى أُطْعِمُك كليهما وتمرًا ، وقال قومٌ: مَنْ رفعَ حكى أَنَّ الرجلَ قال: أنلنِي ممَّا بين يديك ، فقال عمرٌو: أَيُّما أحبُّ إليك زُبْدٌ أم سَنَامٌ ، فقال الرجلُ: كلاهما وتمرًا أي مطلوبي كلاهما وأريدُ تمرًا أو وزَوِّدْنِي تمرًا»[1].

أما أقوال العرب فقد روى منها العديد من الأقوال ، ومن ذلك: "وحكَى أهلُ اللغةِ عن الكسائي: أَلِمْتَ بطنَك ورَشِدْتَ أمرَك ، وفي الفصيحِ لثعلبٍ: وغُبِنَ رأيَه "[2] ، ونحو: " ومِمَّا يدلُّ على قوةِ المتقدِّمِ قولُ العربِ: «عندي ثلاثٌ مِنَ الخيلِ ذكورٍ وثلاثةٌ ذكورٌ مِنَ الخيلِ»"[3]. ونحو: اللهم ضبعا وذئبا[4].

الشعر:

الشعر ديوان العرب ، وما نقل عن العرب من الشعر أكثر بكثير مما روي عنهم من النثر وذلك لمكانة الشعر عند العرب ، قال ابن سلام : "وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به يأخذون ، وإليه يصيرون ... قال عمر: كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه"[5]. وكثر نقل الشعر أيضا ؛ لأنه أسهل حفظا ورواية من النثر ، ولذا فقد كثر استشهاد النحاة في كتبهم بالشعر في مقابلة النثر ، " وإذا كان النحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله أن يكون:

١- منتميا إلى عصر الفصاحة (منذ الشاعر المهلهل ت ٥٢٥م إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة ت ١٧٦هـ) .

٢- معلوم القائل .

٣- مطردا ، وهذا شرط البصريين"[6].

ولم يلتزم كل العلماء هذه الشروط ، فقد وقع بينهم خلاف في تطبيقها كذلك اختلفت

---

(١) قسم التحقيق ص ٥٣٠ وينظر أيضا ٥٧٤ .

(٢) السابق ص ٦٣٦ .

(٣) السابق ص ٣٠٠ .

(٤) السابق ص ٤٤٧ وغير ذلك كثير وينظر فهرس أقوال العرب.

(٥) طبقات فحول الشعراء ٢٤/١ بتصرف .

(٦) أصول النحو العربي ص ٤١ وينظر في أصول النحو ص ٦٢ .

بعض نظرات المتأخرين عن المتقدمين[1].

أما بالنسبة للأبيات الشعرية مجهولة القائل فقد ذكر بعض العلماء أنه لا يجوز الاستشهاد بالبيت مجهول القائل خشية أن يكون لمولد أو غير فصيح ، "والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظريا ؛ لأنه موجود في كتب النحاة أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاج وابن الأنباري والزمخشري وابن هشام ، وقد نص العلماء على جهلهم لخمسين بيتا من شواهد سيبويه ، ولا أحد من النحاة خطأ ما تأسس عليها من قواعد"[2].

كما أن بعض الأبيات اختلفت رواياتها مما يؤدي إلى وجود الشاهد على رواية دون أخرى ويرى السيوطي أن الشاعر ربما أنشد البيت مرة برواية وأخرى برواية أخرى ، ويرى ابن هشام أن العرب كانت تنشد شعر بعضها وكل يتكلم حسب ما تقتضيه سجيته ، فإن ثبت أن الشاعر الواحد هو من أنشد الروايتين صح الاستشهاد بهما[3].

وأما عن شواهد ابن عمرون الشعرية فقد اهتم ابن عمرون بالشواهد الشعرية وقد ذكر أبياتا شعرية كثيرة في شرحه ، وبالنسبة للجزء الذي أحققه وهو نصف المخطوط تقريبا فسوف أتناول موقف ابن عمرون من الشاهد الشعري في عدة نقاط:

أولا : الشاهد الشعري النحوي:

ذكر الزمخشري شواهد شعرية في كتابه المفصل وبالتالي فقد تناول ابن عمرون هذه الشواهد وضمنها شرحه ، وزاد على ذلك شواهد أخرى وبلغ عدد الشواهد النحوية في ما درسته من شرحه ما يقارب ثلاثمائة وأربعين شاهدا ، وأتحدث عنها في عدة نقاط:

شواهد منسوبة إلى قائليها:

نسب ابن عمرون كثيرا من الشواهد الشعرية إلى قائليها ونص على ذلك ومن ذلك:

قالَ الطُّهَوِيُّ :

---

(١) ينظر أصول النحو العربي ص ٤٢ ، فقد خطأ بعض العلماء الفرزدق ت ١١٠هـ وهو واقع في عصر الاحتجاج بل وصفه بعضهم بأنه محدث ، واستشهد آخرون بشعر من تخطى سنة ١٥٠ هـ إلخ .

(٢) السابق ص ٤٨ .

(٣) ينظر الاقتراح ص ١٦١ وألف أ.د: علي محمد فاخر كتاب تغيير النحويين للشواهد ط أولى ١٩٩٦م جمع فيه ما يزيد على مائتي بيت جمع رواياتها ومصادرها وخاصة دواوين الشعراء مثبتا ما غير منها لإثبات القواعد .

إِنَّ لَهَـــا مُرَكَّبًـــا إِرْزَبَّا   كَأَنَّـــهُ جَبْهَـــةُ ذَرَّى حَبَّـــا[١]

وقالَ الأَسَدِيّ :

كَـذَبْتُمْ وَبَيْـتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَـا   بَنِي شَـابَ قَرْنَاهَـا تَصُـرُّ وَتَحْلُـبُ[٢]

وقال أبو ذؤيب:

عَلَـى أَطْرِقَـا بَالِيَـاتِ الخِيَـا   مِ إِلَّا الثُّمَـامُ وَإِلَّا العِصِـيُّ[٣]

وقال كثير:

وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[٤]

وقال العجاج:

جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي[٥]

شواهد مختلف في نسبتها:

وذكر ابن عمرون في بعض الشواهد خلافا في نسبتها ، ومن ذلك:

قال ابن عمرون: "وأمَّا البيتُ ففي فَصِّ المفصَّلِ للنَّمِرِ ، وهذه روايةُ ابنِ دُرَيْدٍ ، قالَ النَّمِرُ بنُ تَولَبٍ في بنِي سعدٍ وهُمْ أخوالُه وكانُوا أغارُوا على إبلِه ، فقال:

إِذَا كُنْـتَ فِي سَـعْدٍ وَأُمُّـكَ مِـنْهُمُ   غَرِيبًـا فَـلَا يَغْـرُرْكَ خَالُـكَ مِـنْ سَـعْدِ

إِذَا مَـا دَعَـوا كَيْسَـانَ كَانَـتْ كُهُـولُهُمْ   إِلَى الغَـدْرِ أَدْنَى مِـنْ شَـبَابِهِمُ الْمُـرْدِ

فَـإِنَّ ابْـنَ أُخْـتِ القَـومِ مُصْـغًى إِنَاؤُهُ   إِذَا لَمْ يُـــزَاحِمْ خَالَـــهُ بِأَبٍ جَلْـــدِ

وقيلَ: هي لعَسَّانَ بنِ وَعْلَةَ ، ورواه ابنُ الأعرابيِّ في نوادرِه لضُمْرَةَ بنِ ضُمْرَةَ"[٦].

وقال أيضا: " «**قولُ عُمَرَ بنِ أبِي ربيعةَ**» وقالَ الأصمعيُّ: هو لطفيلٍ الغنويّ ، وفي شعرِه بيتٌ مِنْ روايةِ يعقوبَ بنِ السِّكِّيتِ ، ونَسَبَه الجَرْمِيُّ للمُقَنَّعِ الكِنْدِيّ:

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٩٢ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) السابق ص ١٠٣ .

(٤) السابق ص ٢٨٨ .

(٥) السابق ص ٥٠٣ .

(٦) السابق ص ١٢٦ .

إِذَا هِـيَ لَمْ تَسْـتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ تُنُخِّـلَ فَاسْـتَاكَتْ بِـهِ عُـودُ إِسْـحِلِ"[1]

وقال ابن عمرون: " ومثلُه بيتُ الكتابِ ، وهو لنَهْشَلٍ يَرثي يزيدَ بنَ نَهْشَلٍ ، وقيل: للحارثِ بنِ نَهِيكٍ ، وقيل للحارثِ بنِ ضِرَارٍ النَّهْشَلِيّ ، وقيل: لمزَرِّدٍ ، وقيل: لمهَلْهِلٍ:

سَـقَى جَـدَثًا أَمْسَـى بِدَومَـةَ ثَاوِيًا مِـنَ الـدَّلْوِ وَالجَـوْزَاءِ غَـادٍ وَرَائِـحُ

لِيُبْـكَ يَزِيــدُ ضَـارِعٌ لِخُصُـومَةٍ وَمُخْتَـبِطٌ مِمَّـا تُطِـيحُ الطَّـوَائِحُ"[2]

شواهد لم ينسبها وقد نسبتها:

وهناك شواهد لم ينسبها ابن عمرون ، وقد وُفِّقْتُ لنسبتها وهي كثيرة أيضا ، فكان يكتفي بقوله قال الشاعر أو وقال الآخر ، ومن ذلك :

قال ابن عمرون: " كقولِ الشاعرِ :

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو"[3]

وقال: " وقولُ الآخرِ:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ"[4]

وقال:" وأمَّا قولُ الآخرِ أنشدَه سيبويه:

سُـبْحَانَهُ ثُمَّ سُـبْحَانًا نَعُـوذُ بِـهِ وَقَبْلَنَـا سَـبَّحَ الجُـودِيُّ وَالجُمُـدُ"[5]

وقال:" وقال آخرُ:

هَنِيئًـا لِأَرْبَابِ البُيُـوتِ بُيُـوتُهُمْ وَلِلْآكِلِينَ التَّمْـرَ مَخْمَـسَ مَخْمَسَـا"[6]

أبيات بلا نسبة:

وهناك أبيات لم ينسبها هو ولا غيره من العلماء فهي بلا نسبة ، ومن ذلك:

قول ابن عمرون: " وأنْ لا يكونَ الساقطُ قد رُدَّ كما في غَدٍ في قولِ بعضِهم:

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٩٩ .

(٢) السابق ص ٣٠٥ . وينظر ٣٨٤ و ٤٨١ و ٤٨٩ و ٦٧٧ و ٦٨٢ و ٧١٩ و ٧٢٣ .

(٣) السابق ص ٧٢ ، وهو لعروة بن الورد .

(٤) السابق ص ٨٣ ، ينسب إلى الفرزدق .

(٥) السابق ص ١٢٤ ، وهو لأمية بن الصلت .

(٦) السابق ص ٢١٦ ، ونسبه ابن السيرافي إلى أبي الغِطْرِيف الهَدَّادِي ، ومثل هذا كثير عند ابن عمرون .

أَخَاهُ غَدْوًا"(١)

وقال: " قال الشاعرُ:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَادَى كُـلُّ مَـولَى قَرَابَـةٍ فَمَـا عَطَفَـتْ يَومًـا عَلَيـكَ العَوَاطِـفُ

وقال:

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ وَلَا وَجَـدَ النَّهْـدِيُّ قَبْـلِ جَمِيـلُ"(٢)

وقال ابن عمرون: " قال الشاعرُ:

لَـولَا الإِلَـهُ مَـا سَـكَنَّا خَضَّـمَا وَلَا ظَلِلْنَـا بِالمشَـائِي قُيَّمَـا"(٣)

وقال: " وأنشدَ ما عُزِيَ فيه إلى أنه موضوعٌ منه أبياتًا مِنْ جملتِها:

وَثُـلَاثًا وَرُبَاعًـا وَخُمَاسًـا فَأَطَعْنَـا

وَسُدَاسًـا وَسُـبَاعًا وَثُمَـانًا فَاجْتَلَـدْنَا

وتُسَـاعًا وعُشَـارًا فَأَصَـبْنَا وَأُصِـبْنَا"(٤)

شواهد نحوية من غير عصور الاحتجاج:

ذكرت فيما سبق تحديد العلماء للفترات الزمانية والمكانية ، ومع ذلك فقد ذكر ابن عمرون بعض الشواهد الشعرية لشعراء بعد عصر الاحتجاج ، ومن ذلك:

قولُ المتنبِّي :

وَذِرَاعُ كُلِّ أَبِي فُلَانٍ كُنْيَةً(٥)

وقوله:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادٍ(٦)

---

(١) قسم التحقيق ص ١٧٢ جزء من بيت من الرجز تمامه:

لا تقلواهـا وادلواهـا دلـوا إن مـع اليـوم أخـاه غـدوا

(٢) السابق ص ١٨١ .

(٣) السابق ص ٢٠١ .

(٤) السابق ص ٢١٧ .

(٥) السابق ص ١٦٠ .

(٦) السابق ص ٢١٩ .

وقوله:

جَاءَتْــكَ تَطْفَــحُ وَهِــيَ فَارِغَــةٌ مَثْـــنَى بِـــهِ وَتَظُنُّهَـــا فَـــرْدًا[١]

وقوله:

سُيُوفُ بَنِي طُغْجَ[٢]

وقوله:

عُمَ بْنَ سُلَيْمَانَ[٣]

وقول البحتري:

وَغَــدَوْتَ خَيْــرَ حِيَاطَــةً مِــنِّي عَلَــى نَفْسِــي وَأَرْأَفُ بِي هُنَالِــكَ مِــنْ أَبِي[٤]

وقوله:

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ[٥]

وقول أبي تمام:

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلَاتِ لُعَابُهُ[٦]

وقوله:

مِـــنْ كُـــلِّ فَـــرْجٍ للعَـــدُوِّ كَأَنَّـــهُ فَـــرْجٌ حِمًـــى إِلَّا مِـــنَ الأَكْفَـــاءِ[٧]

وقول أبي العلاء المعري:

وَهَاجَتْــهُ الجَنُــوبُ لِوَصْــلِ حَــيٍّ أَقَـــامَ وَيَمَّمُـــوا دَارًا طَرُوحَـــا[٨]

وقول بعض المحدثين:

---

(١) قسم التحقيق ص ٢١٩ .

(٢) السابق ص ٢٦١ .

(٣) السابق ص ٥١٥ .

(٤) السابق ص ٢٠٦ .

(٥) السابق ص ٣٨٢ .

(٦) السابق ص ٣٥٨ .

(٧) السابق ص ٦٦٨ .

(٨) السابق ص ٥٣٨ .

كُــــلُّ عِنْـــدٍ لَـــكَ عِنْـــدِي   لَا يُسَـــاوِي نِصْـــفَ عِنْـــدِي[1]

الأبيات التي ذكر معها أبياتا أخرى:

وهناك شواهد نحوية لم يذكرها منفردة بل ذكر معها أبياتا قبلها أو بعدها وربما عدة أبيات أو يذكر مناسبة الأبيات ، ومن ذلك:

قال ابن عمرون: " قالَ النَّمِرُ بنُ تَولَبٍ في بنِي سعدٍ وهُمْ أخوالُه وكانُوا أغارُوا على إبلِه ، فقال:

إِذَا كُنْــتَ فِي سَــعْدٍ وَأُمُّــكَ مِــنْهُمُ   غَرِيبًــا فَــلَا يَغْــرُرْكَ خَالُــكَ مِــنْ سَــعْدِ

إِذَا مَــا دَعَــوا كَيْسَــانَ كَانَــتْ كُهُــولُهُمْ   إِلَى الغَــدْرِ أَدْنَىٰ مِــنْ شَــبَابِهِمُ الْمُــرْدِ

فَــإِنَّ ابْــنَ أُخْــتِ القَــومِ مُصْــغًى إِنَاؤُهُ   إِذَا لَمْ يُــزَاحِمْ خَالَــهُ بِأَبٍ جَلْــدِ"[2]

وقال: " عن الإمامِ مسلمٍ يرفعُه إلى العباسِ بنِ مرداسٍ :

أَتَجْعَـــلُ نَهْـــبِي وَنَهْـــبَ العُبَيـــــ   ـــدِ بَـــيْنَ عُيَينَـــةَ وَالأَقْـــرَعِ

٨٥/ب فَمَـا كَـانَ حِصْـنٌ وَلَا حَـابِسٌ   يَفُوقَـــانِ مَـــرداسَ فِي مجمـــعِ

وَمَـــا كنـــتُ دونَ امـــريءٍ منهمـــا   وَمَـنْ تخفـضُ اليـومَ لا يُرفَـعِ"[3]

وقال: " كقولِ عبدِ يغوثَ وقد أسرتْه تيمُ اللاتِ وكانوا يطلبونه بدمِ رجلٍ منهم فعرضَ عليهم عشرَ دياتٍ فأبَوا إلا قتلَه ، فناحَ على نفسِه بهذا القصيدِ ، وقيل: لعبدِ يغوثَ بن وقاصٍ ١٦٦/أ الحَدْثِي ، ويغوثُ صنمٌ نُسِبَ إليه ، ووقاصٌ اسمُ فاعل مِنْ قولك: وَقَصْتُ عنقَه إذا كسرْتَها ، فهو منقولٌ مِنَ الصفةِ ، أُسِرَ يومَ الكُلَابِ أسرته تيمُ الرِّبَابِ ، وكانوا يطلبونه بدمِ رجلٍ منهم يقال له: النعمانُ بنُ حسانَ، فأيقنَ أَنَّه مقتولٌ ، فقال هذا الشعرَ ينوحُ على نفسه، وأولُه:

أَلَا لَا تَلُومَـانِي كَفَـى اللَّـوْمَ مَـا بِيَـا   فَمَـا لَكُمَـا فِي اللَّـوْمِ خَيْـرٌ وَلَا لِيَـا

أَلَمْ تَعْلَمَـــا أَنَّ الْمَلَامَـــةَ نَفْعُهَـــا   قَلِيـلٌ وَمَـا لَـوْمِي أَخِـي مِـنْ شِمَالِيَـا

---

(١) قسم التحقيق ص ٥٦٦ .

(٢) السابق ص ١٢٦ .

(٣) السابق ص ٢٥٥ .

فَيَــا رَاكِبًــا إِمَّــا عَرَضْــتَ فَبَلِّغَــا   نَـدَامَايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَـا"[1]

اهتمامه بتفسير الغريب في الشواهد:

اهتم ابن عمرون في بعض الشواهد بتفسير الغريب ، ومن ذلك:

قوله: "وقال الأخطلُ :

جَـزَى اللهُ عَـنِّي الأَعْـوَرَينِ مَلَامَـةً   وفَــرْوَةَ ثَفْــرَ الثَّــورَةِ المُتَضَــاجِمِ

فروةُ اسمُ رجلٍ ، وثَفْرُ الثَّورَةِ لقبُه ، وأجرَاهُ عليه فنصبَه ، والثَّفْرُ مِنَ السباعِ وكلِّ ذِي مِخْلَبٍ بمنزلةِ الحَيَا مِنَ الناقةِ ثُمَّ استُعِيرُ لغيرِها ، وإنَّما لقَّبَه بذلك لاعوجاجِ فمِه ، والضَّجَمُ اعوجاجُ الفمِ"[2].

وقوله: " قالَ ابنُ أحمرَ ، وقيلَ للطِّرِمَّاحِ:

وَإِنْ قَـالَ غَـاوٍ مِـنْ تَنُـوخَ قَصِـيدَةً   بِهَـا جَـرَبٌ عُـدَّتْ عَلَـيَّ بَزَوْبَـرَا

... غَاوٍ اسمُ فاعلٍ مِنْ غَوَى يَغْوِي ضِدُّ رَشِدَ ، وقولُهُ: بها جَرَبٌ أي عيبٌ أو هجاءٌ. قولُهُ: عُدَّتْ أي نُسِبَتْ بكمالها إليَّ ، ... ويقالُ: أخذتُ الشيءَ بزوبرِهِ أي كلِّهِ وبزابرِهِ وبزغبَرِهِ فيكونُ مِمَّا تعاقبَ عليه تعريفانِ"[3].

وقوله: " وما أنشدَه مِنْ قولِه:

لَمْ تَتَلَفَّــعْ بِفَضْــلِ مِئْزَرِهَــا   دَعْـدٌ وَلَمْ تُسْـقَ دَعْـدُ فِي الْعُلَـبِ

... التلفُّعُ التقنُّعُ والتردِّي ، والعُلَبُ جمعُ عُلْبَةٍ كظُلْمَةٍ وظُلَمٍ ، وهو إناءٌ مِنْ جِلدٍ يشربُ بها الأعرابُ ، يصفُها بأنها حضريةٌ رقيقةُ العيشِ لا تَلْبَسُ ما تلبَسُه العربُ ولا تشربُ ما يشربون"[4].

وقوله: " **قال:** «**ومنه قولُ طفيلٍ ١٠١/أ أنشدَه سيبويه رحمهُ اللهُ:**

وَكُمْتًـا مُـدَمَّاةً كَـأَنَّ مُتُونَهَـا   جَــرَى فَوقَهَــا وَاسْتَشْــعَرَتْ لَــونَ مُــذْهَبِ»

... كُمْتٌ جمعُ كُمَيتٍ ، الذكرُ والأنثى سواءٌ ، وهو تصغيرُ أكمتَ تصغيرَ الترخيمِ ،

---

(١) قسم التحقيق ص ٤٥٤ .

(٢) السابق ص ١١٢ .

(٣) السابق ص ١٢٨ بتصرف.

(٤) السابق ص ٢٦٥ بتصرف .

وواحدُها في القياسِ أَكْمَتُ كأحمرَ وحُمْرٌ ولم يُنْطَقْ بأكمتَ ، وقولُه: مدماةً أي مُشْرَبَةٌ سَرَاتِها حمرةً ، وكُلَّمَا انحدرتْ إلى مرافقِها كانت أشدَّ ، كأنَّ متونَها المتونُ جمعُ مَتْنٍ وهو الظهرُ والهاءُ في فوقِها ترجعُ إلى المتونِ ، واستشعرتْ أي لَبِسَت منه شِعَارًا ، وهو الثوبُ الذي يَلِي الجسدَ ، ويقالُ لِمَا يُلْبَسُ فوقَه دِثَارٌ ، والمذْهَبُ صفةٌ لمحذوفٍ أي لونُ شيءٍ مُذْهَبٍ أو لونُ صَبْغٍ مُذْهَبٍ ، فيكونُ على بابِه مِنَ الصفةِ . وقيل: المذْهَبُ الذهبُ بعينِه"(١).

شواهد بروايات متعددة:

ونبه ابن عمرون أن هناك بعض الشواهد لها روايات متنوعة ، ومن ذلك:

قوله: "قولِه:

نُبِّئْـــتُ أَخْـــوَالِي بَـــنِي يَزِيـــدُ ... ظُلْمًـــا عَلَيْنَـــا لَهُـــمْ فَدِيـــدُ

أنشدَه خلفُ الأحمرِ ، ويُروَى أُنْبِئْتُ وهو فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه"(٢).

وقوله: " وقالَ الشاعرُ:

عَـلَا زَيْـدُنَا يَـوْمَ النَّقَـا رَأْسَ زَيْـدِكُم ... بِأَبْـيَضَ مَاضِـي الشَّـفْرَتَينِ يَمَـانِ

ويُروَى: بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحديدِ يَمَانِ"(٣).

وقوله: " وكذا قولُ ابنِ مَيَّادَةَ:

رَأَيْـتُ الْيَزَيـدَ بْـنَ الْوَلِيـدِ مُبَارَكًـا ... شَـدِيدًا بِأَحْنَـاءِ الخِلَافَـةِ كَاهِلُـه

ويُروَى: وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ

ويُروَى: رَأَيْتُ الْيَزِيدَ بْنَ الوَلِيدِ"(٤).

وقوله: " ومنها قولُ العباسِ بنِ مرداسٍ:

يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

..... وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ :

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٩٤ بتصرف.

(٢) السابق ص ٩٢ .

(٣) السابق ص ١٤٨ .

(٤) السابق ص ١٤٩ .

يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ"[1]

وقوله: " وقال الأعشى ميمونُ بنُ قيسٍ يمدحُ سلامةَ ذا فائشٍ:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلَا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَى مَهْلَا

ويُرْوَى إذ مضوا وما مضوا وإذ غدوا ، ويُرْوَى أيضا مثلا مكانَ مهلا"[2].

العروض والشواهد:

تناول ابن عمرون مسائل عروضية في بعض الشواهد ، وهي قليلة ، وهي:

قوله: "

عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيُّ

تُرْوَى هذه القصيدةُ مطلقةً مرفوعةً ومقيدةً ، وهي مَنَ المتقاربِ ، فمَنْ أطلقَها فهي عندَه مِنَ الضربِ الأوَّلِ فَعُولُنْ عِصِيْ يُو ، ومَنْ قيَّدَها فهي عندَه مِنَ الثالثِ منه ، وهو المحذُوفُ فَعَل عِصِي"[3].

وقوله: " ، أنشدَ أحمدُ بنُ يحيَى:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

ولولا قوةُ هذا المذهبِ في نفسِه لعَدَلَ إلى الإقواءِ"[4].

وقوله: " ويُرْوَى:

يَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا بَنِي عَمِّنَا مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

ويكونُ قد خرمَه ؛ لأَنَّ أصلَه فَعُولُن فحذَفَ فاءَه ، بَقِيَ عَولُن ، فنُقِلَ إلى فَعِلُن"[5].

وقوله: "

وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى وَإِنْ ضَنَّتْ بِهَا سَتُفَرَّقَانِ

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُو أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٥٤ .

(٢) السابق ص ٣٧٥ .

(٣) السابق ص ١٠٣ .

(٤) السابق ص ٢٣٢ .

(٥) السابق ص ٤٥٦.

شاهدُه وصفُ كُلٍّ بقولِه: إلا الفرقدان ، ولو قال: إلا الفرقدين على أَنْ ٢٥٥/أ يكونَ صفةً لأخٍ لجازَ لولا ما يلزمُ من اختلافِ الرِّدْفِ بالألفِ والياءِ"(١).

وبقيت بعض الملاحظات على استشهاد ابن عمرون بالشعر وهي:

- قال في نقد بيت إنه مجهول لا يعرف : " وقولُ الشاعر:

فَمَــــــــــا وَالَ وَلَا وَاسَ وَلَا وَاحَ أَبُــــــــو هِنْـــــــدِ

مجهولٌ لا يُعْرَفُ قائلُه"(٢). مع أنه استشهد بأبيات لا يعرف قائلها .

- كان يراجع دواوين بعض الشعراء وينص على أنه لم يجد البيت في ديوانهم نحو: " وما أنشدَه مِنْ قولِه:

لَمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْــــلِ مِئْزَرِهَــــا دَعْـدٌ وَلَمْ تُسْـقَ دَعْـدُ فِي الْعُلَـبِ

البيتُ لجريرٍ ، وقال السخاويُّ: لابنِ قيسِ الرقياتِ. ولم أجدْه في ديوانِه"(٣). ونحو: "وأنشد سيبويه ، قال الشنتمري: ((هو لأبي ذؤيبٍ)). **مُحَمَّدٌ:** لم أجدْه في ديوانِه ، وأكثرُ أهلِ العِلْمِ أَنَّه لخُزَزِ بنِ لَوذَانِ السَّدُوسِي :

يَا صَــاحِ يَا ذَا الضَّــامِرُ الْعَــنْسِ والرَّحْـلِ والأَقْتَـابِ والحِلْـسِ"(٤)

- روى بيتا بغير رواية الديوان وعلى رواية الديوان فلا شاهد قال: " **مُحَمَّدٌ:** وعلى ذا قولُ عَمْرَةَ أختِ ذي الكلبِ:

فَاجْزُوا تَأَبَّطَ قَرْضًا لَا أَبَا لَكُمُ

فقيل: رخمتْ في غيرِ النداءِ شاذًّا ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مِمَّا حُذِفَ في الشعرِ وليس ترخيمًا ، وإِنَّما لم يُرَخَّمْ ؛ لأَنَّ المسمَّى بجملةٍ يُرَاعَى فيها معنى الجملةِ ، فلو حُذِفَ منها شيءٌ لاختلَّ ذلك المعنَى"(٥).

- مع معرفته بالعروض إلا أنه زاد حرفا في قول الشاعر :

---

(١) قسم التحقيق ص ٦٧٧ .

(٢) السابق ص ٤٣١ .

(٣) السابق ص ٢٦٥ .

(٤) السابق ص ٤٨١ .

(٥) السابق ص ٥٢١ ورواية الديوان: فاحزوا تأبط شرا ، فلاخذف فيها في الاسم المركب .

فَعَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[1]

- أجاز الاستشهاد في المعاني بقول المحدث ، قال: " وقال أبو تمَّامٍ :

مِـــنْ كُـــلِّ فَـــرْجٍ للعَـــدُوِّ كَأَنَّـــهُ   فَـــرْجٌ حِمًـــى إِلَّا مِـــنَ الأَكْفَـــاءِ

ويجوزُ الاستشهادُ في المعاني بقولِ المحدَثِ"[2]. ومع ذلك فقد مر استشهاده ببعض أشعار المحدثين في النحو ، وقد ذكرتُ أحد عشر بيتا من غير عصر الاحتجاج اللغوي[3].

ثانيا: الشواهد الشعرية غير النحوية:

ذكر ابن عمرون عددا من الأبيات الشعرية التي استدل بها على غير القضايا النحوية ، فقد ذكرها لإثبات معنى أو التمثل بها ، ومن ذلك:

قوله:

بِـذِي الغَبَـاوَةِ مِـنْ ذِكْـرِي لها ضَـرَرٌ   كَمَـا تَضُـرُّ رِيَاحُ الـوَرْدِ بِالجُعَـلِ[4]

وقوله: " ولَولَا قَولُ الأَوَّلِ: ٣/أ «كُلُّ فَتَاةٍ بَأَبِيْهَا مُعْجَبَةٌ» لَتَمَثَّلْتُ بِقَولِ أَبِي الطَّيِّبِ:

ومَـا حَاجَـةُ الأَظْعَـانِ حَولَـكِ فِي الـدُّجَى   إِلَى قَمَـرٍ مَـا وَاجِـدٌ لَـكَ عَادِمَـهْ"[5]

وقوله: "وقيل: كانتْ مضرُ تلبسُ في الحربِ العمائمَ الحمرَ ، وترفعُ الراياتِ الحمرَ ، وكانتِ اليمنُ تجعلُ الأصفرَ في العمائمِ والراياتِ ، وإلى هذا أشارَ حبيبٌ في قولِهِ:

مُحَمَّـــرَةً مُصَـــفَّرَةً فَكَأَنَّهَـــا   عُصَـــبٌ تَـــيَمَّنُ فِي الـــوَغَى

وقوله: " ومنه قولُهم في صفةِ صوتِ المرأةِ أو كلامِها: رخيمٌ ، قال ذو الرُّمةِ:

لَهَـا بَشَـرٌ مِثْـلُ الحَرِيـرِ وَمَنْطِـقٌ   رَخِـيمُ الحَوَاشِـي لَا هُـرَاءٌ وَلَا نَـزَرُ"[7]

وقوله: " وقولُ النعمانِ بنِ المنذرِ ، وقيل: تَمَثَّلَ به لَمَّا قال لبيدٌ :

---

(١) قسم التحقيق ص ٤٨٤ و ٥٨١ .

(٢) السابق ص ٦٦٧ .

(٣) ينظر ص ٩١ من هذه الدراسة .

(٤) السابق ص ٦ .

(٥) السابق نفس الصفحة .

(٦) السابق ص ١٤٨ .

(٧) السابق ص ٥١١ .

مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهْ إِنَّ اسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

فأمسَك النعمانُ عن الأكلِ ، فقال الربيعُ: أبيتَ اللعنَ إِنَّه كاذبٌ ، فقال النعمانُ:

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الأَبَاطِيلَا
قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا
فَالحَقْ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الأَرْضَ وَاسِعَةً فَانْشُرْ بِهَا الطَّرْفَ إِنْ عَرْضًا وَإِنْ طُولَا"(١)

المبحث الثاني: الأدلة العقلية:

موقفه من القياس:

القياس في اللغة مصدر قاس الشيءَ يقيسه قَيسًا وقياسا إذا قدَّره ، والمقياس المقدار ، والقِيس والقاس القَدْرُ(٢).

وعرفه أبو البركات فقال: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"(٣).

ويتكون القياس من أربعة أركان:

المقيس عليه وهو الأصل ، والمقيس وهو الفرع ، والحكم ، والعلة ، وهي الجامع.

وقسم أبو البركات القياس ثلاثة أقسام:

١- قياس العلة وهو " أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"(٤).

٢- قياس الشبه "أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل"(٥).

(١) قسم التحقيق ص ٦٩٧ .

(٢) ينظر لسان العرب ١٨٧/٦ وتاج العروس ٤١٦/١٦ (ق ي س) .

(٣) لمع الدلة ص ٩٣ .

(٤) السابق ص ١٠٥ .

(٥) السابق ص ١٠٧ .

٣- قياس الطرد " هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة"(١).

وقال السيوطي:" القياس في العربية على أربعة أقسام:

حمل فرع على أصل ، حمل أصل على فرع ، حمل نظير على نظير ، حمل ضد على ضد"(٢).

فالسيوطي قسم القياس من جهة طرفيه ، وهما المقيس والمقيس عليه ، اما أبو البركات فقد قسمه من جهة الحمل نفسه .

وذكر العلماء أنه لا يقاس على الشاذ ، ويقاس على الكثير وكذا القليل كما أنه يجوز تعدد الأصول المقيس عليها ، وغير ذلك من قضايا القياس(٣) .

وأما عن موقف ابن عمرون من القياس ، فقد جعل القياس من أدلته النحوية وتمثل ذلك في:

عرف ابن عمرون القياس فقال:" فهذه قاعدةُ جميعِ العلومِ لقياسِ غيرِ المعلومِ على المعلومِ إذا وُجِدَ الجامعُ بينهما على شرائطِه"(٤). وقال: " القياسيُّ ما وافقَ مقاييسِ كلامِ العربِ"(٥).

ومع أهمية القياس إلا أنه يرده حين يتعارض مع النقل ، فقال عن قياسٍ لبعض العلماء: "هذا في مقابلةِ النقلِ والنقلُ راجحٌ"(٦).

وذكر ابن عمرون أقسام الشاذ فقال: "فاعلمْ أنَّ الشاذَّ علَى ضروبٍ منها الشاذُّ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا وهو ما ذكرَه في اسمِ المفعولِ في إتمامِ ما عينُه واوٌ نحو: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ علَى ما يُذكرُ في موضعِه. الثاني شاذٌّ في الاستعمالِ غيرُ شاذٍّ في القياسِ نحو: استعمالِ ماضِي يَذَرُ ويَدَعُ استغنُوا عن وَذَرَ بِتَرَكَ ونحو: تصريحِهم بالاسمِ في خبرِ عسَى علَى ما يأتِي بيانُه في موضعِه. الثالثُ شاذٌّ في القياسِ غيرُ شاذٍّ في الاستعمالِ نحو: ما ذكرَ من قولِهم: أَغْيَلَتِ المرأةُ

(١) السابق ص ١١٠ والإخالة قال السيوطي:" لأن بها يُخالُ أي يُظَنُّ" الاقتراح ص ٣٢٣ .

(٢) الاقتراح ص ٢٢٠ .

(٣) ينظر الاقتراح ص ٢٠٣ وما بعدها .

(٤) قسم التحقيق ص ١٦٨ .

(٥) السابق ص ١٠٧ .

(٦) السابق ص ٢٠٣ وينظر ٤٠٩ و ٦١٠ و ٧٢٦ .

واستحوذَ علَى ما يأتِي في موضعِه"[١].

ولما كانت الضرورة الشعرية خروجا عن القياس[٢] فقد وضع لها ضابطا يقول: " لأنَّ الشعرَ لَمَّا كانَ كلامًا موزونًا ، فالزيادةُ فيه والنقصُ منه يخرجُه عن الوزنِ ، ويحيلُه عن طريقِ الشعرِ المقصودِ مع صحةِ معناه استجيزَ فيه لتقويمِ وزنِه ما لا يستجازُ في غيرِ الشعرِ ، وليس في شيءٍ مِنْ ذلك رفعُ منصوبٍ ولا نصبُ مخفوضٍ ولا لفظٌ يكونُ المتكلِّمُ به لَاحِنًا ، ومتى وُجِدَ هذا في شعرٍ كان ساقطًا ولم يَدخلْ في ضرورةِ ٨٤/أ الشعرِ ، وهذا أصلٌ يُقَرَّرُ به ما يجوزُ للضرورةِ"[٣].

حَكَمَ في بعض المسائل بأنها شاذة في القياس ، ومن ذلك دخول (أل) التعريف على الفعل[٤] ، وعلل هذا الشذوذ بأن" دخولَ حرفِ التعرفِ بمنزلةِ الوصفِ ، والوصفُ لا يكونُ إلَّا للاسمِ"[٥] فالعلة التي من أجلها أوجد الحكم ليست موجودة هنا ، وقال :" فشاذٌّ لا يعوَّلُ عليه وليس بقياسٍ فينقضه"[٦].

وذكر أنه أحيانا ما يخالف القياس لكثرة الاستعمال نحو نداء لفظ الجلالة الله[٧].

وعلل القياس بكثرة الاستعمال ، قال: "ثم **قال:** «**وهذا البابُ قياسٌ عندَ بعضِهم**» لكثرةِ ما جاءَ عن العربِ"[٨].

وجعل القياس موجبا للحكم النحوي نحو: أن تتحول هَنَةُ إلى الاسم فيلزمها القياس وتفتح نونها[٩] ، وقال: " قياسُ جمعاءَ جَمَاعَى ثم عُدِلَ إلى جُمَعَ"[١٠] ، وقال: " لو سُمِّيَ بمدائنَ محاريبَ

---

(١) السابق ص ١٠٨ .

(٢) قال ابن عمرون : "وإن كان الطعن ؛ لأنه خلاف القياس واستعمال الفصحاء فذا شأن الضرورة" ٢٥٦ .

(٣) السابق ص ٢٥٠ .

(٤) قسم التحقيق ص ٨٣ .

(٥) السابق ص ٨٢ .

(٦) السابق ص ٢٢٧ . ومن الشاذ في القياس ٢٣٨ .

(٧) السابق ص ٤٨٥ .

(٨) السابق ص ٥٨٦ .

(٩) السابق ص ١٩٤ .

(١٠) السابق ص ٢١٣ .

فقيل: حكمُه الإضافةُ ؛ لأنَّ بابَ الإضافةِ أوسعُ مِنْ بابِ الأسماءِ المركَّبةِ ، ولو أُجْرِيَ على طريقةِ حضرموتَ كان قياسُه أنْ يُصرفَ في النكرةِ"[١] ، وقال: "وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كندمان" [٢].

واهتم بذكر المسائل التي لا تقاس ، فقد ذكر أن النحت ليس قياسا لا في النسب ولا غيره[٣] ، وذكر أن دخول اللام على العلم المشتق كالحارث ليس بقياس بل مسموع[٤] ،

وذكر مقتضى القياس أحيانا وإن خولف بعد ، يقول: " فمقتضَى القياسِ ألَّا يُثَنَّى العَلَمُ ولا يُجْمَعُ لكنَّ العربَ وَضَعَتِ التثنيةَ والجمعَ اختصارًا ؛ لأنَّ أصلَها العطفُ ، والعَلَمُ أولَى بذلك لكثرتِه"[٥] ، وقال:" فمقتضَى ما ذكرْنَا مِنَ القياسِ أنْ يكونَ كالمقصورِ لكنْ فيه مِنَ اللبسِ أكثرُ ممَّا في العصا"[٦].

ويرد ابن عمرون على قياس غيره من العلماء ، ومن ذلك قوله: " فإنْ قيل: المبتدأُ محدَّثٌ عنه ويجوزُ حذفُه فوجبَ حذفُ الفاعلِ قياسًا ، والجوابُ أَنَّ المبتدأَ والخبرَ اسمان والاسمُ مقدَّرٌ فيه الاستقلالُ بالوجودِ والفعلُ لا يستقِلُّ بل هو تابعٌ للاسمِ وإنْ وردَ عليك ما ليس يظهرُ فيه فاعلٌ فتَلَطَّفْ ٩٨/ب له فإنْ لم تَجِدْ في الكلامِ ظاهرًا يَعُودُ إليه فقدِّرْهُ عائدًا"[٧] ، ورد على الزمخشري قياسه عمل التجرد وهو معنى في المبتدأ والخبر على معنى كأن وهو التشبيه في اسمها وخبرها ، قال ابن عمرون: " وإنَّما يُعمِلُ كأَنَّ في الجزءين البصريُّ ، فذا حجةٌ عليه ، ولأنَّ ما ذكره معنًى اختصَّ بهما فوجبَ أَنْ يعملَ بالقياسِ على العاملِ اللفظيِّ ، والجامعُ بينهما ما يشتركانِ فيه مِنْ معنَى الاختصاصِ"[٨].

وذكر القياس في صياغة بعض الكلمات مع أنه لم يسمع ، يقول: " كُمْتٌ جمعُ كُمَيتٍ ،

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٣٨ .

(٢) السابق ص ٢٤٤ . وينظر أيضا ٢٦٤ و ٣٦١ و ٤٥٨ .

(٣) السابق ص ١٣٧ وينظر نفس الرأي في النحت في ٢٢٠ .

(٤) السابق ص ١٤٥ .

(٥) السابق ص ١٥٢ .

(٦) السابق ص ١٧١ . وينظر ٥٠١ .

(٧) السابق ص ٢٨٥ .

(٨) السابق ص ٣١٤ وينظر بعض ردوده على قياس غيره في ٣٣٣ و ٣٥١ و ٤٦٣ و ٦٦٠ .

الذكرُ والأنثى سواءٌ ، وهو تصغيرُ أكمتَ تصغيرَ الترخيمِ ، وواحدُها في القياسِ أَكْمَتُ كأحمرَ وحُمْرٌ ولم يُنْطَقْ بأكمتَ"(١) وقال في أولات: " وقياسُ واحدِهِ أُلُ ولم يُسْتَعْمَلْ"(٢).

واستخدم ابن عمرون تعبير الأقيس مرة واحدة فقال في إجازة ضم الأول من المنادى المكرر المضاف نحو: يا تيمُ تيمَ عدي: "وهو الأقيس ؛ لأَنَّه منادًى مفردٌ معرفةٌ ، والثاني مضافٌ وهو عطفُ بيانٍ أو بدلٌ فيلزمُ النصبَ ، إمَّا بإضمارِ أعني أو منادًى حُذِفَ عنه حرفُ النداءِ"(٣) .

مما تقدم تبين أن ابن عمرون اهتم بالقياس واستخدمه بصور متنوعة بل وعرَّفَه وتمثله كأصل نحوي تمثلا جيدا في شرحه.

موقفه من الإجماع:

الإجماع أصل من الأصول النحوية ، وعرفه السيوطي قائلا:" والمراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"(٤).

واشترط ابن جني ألا يخالف الإجماع السماع والقياس ، فقال:" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"(٥).

وما قاله ابن جني صحيح فإجماع النحاة على حكم نحوي لا يمكن أن يخالف السماع أو القياس الصحيح على المسموع ، وبالتالي فالإجماع مترتب على السماع والقياس ، وإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز الخروج على الإجماع؟

يجيب ابن جني على هذا السؤال ، فيقول:" فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ... وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسِه وأبا عمرٍو فكرِهِ . إلا أننا – مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٩٥ .

(٢) السابق ص ٧٦٧ و ٧١٣ .

(٣) السابق ص ٤٨٩ .

(٤) الاقتراح ص ١٨٧ .

(٥) الخصائص ١/١٨٩ .

– لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ... إلا بعد أن يناهضه إتقانا ويثابته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره"(١).

فيجوز مخالفة الإجماع إذا ظهر الدليل وكان المخالف ممن أتقنوا العلم كما وضح ابن جني.

وأما ابن عمرون فقد استدل بالإجماع في عدة مواضع ومن ذلك:

١–ذكره كأصل من أصول الفقه ، قال: " **مُحَمَّدٌ**: قَالَ إِمَامُ الحَرَمَينِ: ((أُصُولُ الفِقْهِ أَدِلَّتُهُ ، وأَدِلَّتُهُ البَرَاهِينُ السَّمْعِيَّةُ ، وَأَقسَامُهَا نَصُّ الكِتَابِ وَالسُّنَّةُ المتَوَاتِرَةُ وَالإِجْمَاعُ ٧/ب وَمُسْتَنَدُ جَمِيعِهَا قَولُ اللهِ تَعَالَى، وَمِنْ هَذِهِ الجِهَةِ يُسْتَمَدُّ أُصُولُ الفِقْهِ مِنَ الكَلامِ))" (٢).

٢–وقال:" وذلك أنَّه إذا سُمِّيَ بحمراءَ ونُكِّرَ لا ينصرفُ بالإجماعِ"(٣).

٣– وذكر أن حذف الواو من فبيناه مجمع عليه(٤).

٤–وقال: " فحَذَفَ تنوينَ ذاكرَ لَمَّا التقَى ساكنان ، ونصبَ اسمَ اللهِ تعالَى ، وهو غيرُ ضرورةٍ بالإجماعِ"(٥).

٥–وقال: " فإنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ جائزٌ في الشعرِ بالإجماعِ"(٦).

٦–وقال: " واعلمْ أنَّ أحمرَ قبل أنْ يُسمَّى به لا ينصرفُ بالإجماعِ للوزنِ والوصفِ ، فإنْ صارَ عَلَمًا لا ينصرفُ أيضا بالإجماعِ للتعريفِ والوزنِ"(٧).

٧–وذكر: " أَنَّ نَقَلَ الشيءِ عن أصلِه لو كان مُخرِجًا له بالكليّةِ للَزِمَ أنْ لا ينصرفَ أربعٌ إذا وُصِفَ به في قولِك: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، وهو خلافُ الإجماعِ"(٨).

٨–وقال: "لأنَّه إذا كانتْ موجودةً [الصفة] وسَمَّيتَ به [أفضل] ثم نَكَّرْتَه لا ينصرفُ

---

(١) السابق ١/١٨٩ – ١٩٠ بتصرف .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٣ .

(٤) ينظر السابق ص ٢٥٢ .

(٥) ينظر السابق ص ٢٥٣ .

(٦) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٧) ينظر السابق ص ٢٥٧ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٨ .

بالإجماعِ"[1].

٩-وقال: " ولأنه لو تحمَّلَ [الخبر المفرد] ضميرًا لجازَ وقوعُ العَلَمِ صفةً ، وذلك منتفٍ بإجماعٍ"[2].

١٠- وقال: "ولأَنَّ لا تقتضيهما فوجبَ أَنْ تعملَ فيهما ، أَمَّا الاسمُ فبإجماعٍ"[3].

١١- وقال: " والجوابُ إرادةُ الحدثِ منتفيةٌ بالإجماعِ"[4].

١٢- وقال: " ويَشْكُلُ بحرفِ التنبيهِ في هذا وهو ها ، وهو حرفٌ يحرِّكُ به المنبَّهُ ، وليس بعاملٍ في اسمِ الإشارةِ بالإجماعِ"[5].

١٣- وقال: " ومثلُ ذلك إمالةُ بلى لَمَّا جاز حذفُ الفعلِ بعدها في الجواب أمالوها وإِنْ لم تكنْ عاملةً بالإجماع"[6].

١٤- صفة المنادى المفرد معربة بإجماع[7].

١٥- وقال: " وردَّه السيرافي بأَنْ قال: بالإجماعِ يجوزُ يا مَنْصُ ، وليس في الأوزانِ يا مَفْعُ"[8].

١٦- يمتنع بالإجماع جعل المفعول له اسم ما لم يسم فاعله[9].

وقال: " ويلزمُ منه أَنْ يُنصبَ المستثنى أبدًا ، وهو مُنْتَفٍ بالإجماعِ"[10].

استصحاب الحال أو الأصل:

تعريفه لغة واصطلاحا:

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٨٦ .

(٤) ينظر السابق ص ٣٩٦ .

(٥) ينظر السابق ص ٤٥١ .

(٦) ينظر السابق ص ٤٥٣ .

(٧) ينظر السابق ص ٤٦٥ .

(٨) ينظر السابق ص ٥١٨ .

(٩) ينظر السابق ص ٥٨٩ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٦٧٢ .

الاستصحاب لغة مصدر على زنة استفعال ، وهو من (ص ح ب) ، وصَحِبَهُ يصْحَبُهُ صُحْبَةً وصَحابة عاشره ، واستصحبَ الرجلَ: دعاه إلى الصُّحْبة ، وكلُّ ما لازم شيئا فقد استصحبه(١).

والمقصود هنا استدامة حكم أوحالٍ كان موجودا أصلا .

وأما في **اصطلاح النحويين** ، فقد عرفه أبو البركات بقوله:" وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه ، فكان باقيا على الأصل في البناء"(٢).

وقال:" واعلم أن استصحاب الأصل من الأدلة المعتبرة"(٣).

مكانته بين الأدلة العقلية:

ضعَّف العلماء الاعتماد على استصحاب الأصل ، قال أبو البركات:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه"(٤).

ويأتي هذا الضعف من وجهة نظري أن الأصل حكم لا يصح الخروج عليه دون دليل قوي لهذا الخروج عن الأصل وإقامة حكم جديد بعلة جديدة فعند فقد السبب أو العلة الموجبة لحكم جديد لا يبقى سوى أن يبقى حكم الأصل كما هو دون تغيير ، فاستصحاب الأصل دليل عدمي أو سلبي كقول النحويين: إن الفعل المضارع يرفع إذا لم يدخله ناصب أو جازم ، فعدم المغير لحكم الإعراب أوجب بقاء الإعراب ، وبالتالي لا يقوى هذا السبب العدمي على الاستمرار حين يكون هناك سبب وجودي ؛ لأن السبب الوجودي سيغير الحكم ، فمثلا إذا دخلت (لم) الجازمة على المضارع أزال حكم الأصل .

ولذا قال أبو البركات: " ومن تمسك بالأصل خرج عن عُهْدةِ المطالبة بالدليل ، ومنْ عدل

---

(١) ينظر لسان العرب ٥١٩/١ وتاج العروس ١٨٥/٣ (ص ح ب) .

(٢) الإغراب ص ٤٦ .

(٣) لمع الدلة ص ١٤١ ، وينظر الإنصاف ٣٠٠/١ ، ٣٩٦ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٤) لمع الأدلة ص ١٤٢ .

عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل"(١) ، وما ذكره أبو البركات أورد ابن عمرون نحوه ، فقال: " فالجوابُ أنَّ الانتقالَ عن حالِ الأصلِ إلى حالِ الفرعيةِ يفتقرُ إلى دليلٍ يُرَجَّحُ على الأصلِ إذ لو تساويَا لم يكنِ الانتقالُ أولَى مِنَ البقاءِ"(٢).

ومن هنا يأتي قلة الاعتماد عليه كدليل قوي موجب لحكم نحوي .

واستدل ابن عمرون باستصحاب الأصل ، ومن ذلك:

قال ابن عمرون في إجازة الزمخشري إضافة الاسم إلى اللقب إذا كان أحدهما مضافا والآخر مفردا: " فإن قيل: كونُ كلٍّ واحدٍ منهما بمنزلةِ بعضِ الاسمِ يقتضِي ألَّا يُعْرَبَ . قلنَا: لَمَّا كان في الأصلِ مضافًا ومضافًا إليه ونُقِلَا وسُمِّيَ بهما بَقِيَ الإعرابُ علَى حالِه نظرًا إلى أصلِه"(٣).

وقال: " ودخولُ اللامِ ليس بقياسٍ بل مسموعٌ ، فقد قالوا: حارثٌ والحارثُ ، ولم يقولوا: المحمدُ ولا العليُّ ، وإنْ كانَا منقولَينَ مِنَ الصفةِ فما سُمِعَ فيه اللامُ فقد رَاعَتْ العربُ فيه الأصلَ، وما لم يُسمعْ لم يُرَاعَ"(٤).

وقال: "أَمَّا المؤنثُ إنْ لم يكنْ منقولا مِنْ مذكَّرٍ نحو: امرأةٍ سميتَها زيدًا أو عمرًا فالوجهُ منعُ الصرفِ لاجتماعِ السببين فيه وقد يَصرفُه بعضُهم لخفَّتِه بسكونِ وسطِه مع قِلَّةِ حروفِه ، فكأنَّ الخفةَ قاومتْ أحدَ السببين فانصرفَ ، وفيه رَدٌّ إلى الأصلِ"(٥).

وقال: " تسميتُه مصدرًا يدلُّ أَنَّ الفعلَ مشتقٌّ منه ؛ لأَنَّ المصدرَ الموضعُ الذي تصدرُ عنه الإبلُ على ما بَيَّنَّا ، فيكونُ عنه صادرٌ وهو الفعلُ. فإنْ قيل: لا نسلِّمُ أَنَّه للموضعِ ، والجوابُ أَنَّه الموضعُ بالنقلِ أَنَّه يطلقُ ، ويُرَادُ به الموضعُ ، فإنْ قيل: يحتملُ أَنْ يكونَ عَلَمًا على الحدثِ ، فنقول: صحةُ دخولِ اللامِ والإضافةِ عليه يمنعان العلمية ، ولأَنَّ كونَه علمًا يفتقرُ إلى نقلٍ الأصلُ عدمُه ويلزمُ منه النقلُ أو الاشتراكُ ، والأصلُ عدمُ كلِّ واحدٍ منهما"(٦).

---

(١) الإنصاف ١/٣٠٠ .

(٢) قسم التحقيق ص ١٨٧ .

(٣) السابق ص ١١٤ .

(٤) السابق ص ١٤٥ .

(٥) السابق ص ٢٦٤ .

(٦) السابق ص ٣٩٥.

الفصل الرابع: موقفه من الحدود النحوية والعلة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفه من الحدود النحوية.

المبحث الثاني: موقفه من العلة

المبحث الأول: موقفه من الحدود النحوية:

الحد في اللغة :" الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه."[١]

قال ابن فارس :" الحاء والدال أصلان: الأول المنع ، والثاني طَرَفُ الشيء ، فالحد: الحاجز بين الشيئين"[٢].

وقال ابن سيده :" الحَدُّ: الفَصْلُ بَين الشيئَيْنِ لئلا يَخْتَلط أَحدهمَا بالآخر أَو لئلا يتعدَّى أَحدهمَا على الآخر وجمعُه حُدُودٌ"[٣].

أما الحد في اصطلاح النحاة فهو :" الدال على حقيقة الشيء ."[٤] و " الحد: هو الكاشف عن حقيقة المحدود "[٥].

قال الفاكهي :" اعلم أن الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا"[٦].

وأما العلماء المحدثون فيرون " أن التعريف عبارة عن : مجموعة من الكلمات أو الرموز لتوضيح معنى كلمة أو رمز لغوي ، ويضم أي تعريف طرفين رئيسين أولهما اللفظ المراد تعريفه ويسمى المعرَّف ، والطرف الآخر التعريف وربما يحدد بمجموعة من الكلمات أو الرموز"[٧].

أما عن موقف ابن عمرون من الحدود النحوية فإنه وهو يشرح المفصل تعرض للحدود التي ذكرها الزمخشري إما ناقدا أو مكملا أومصوِّبا ، وذكر حدودا أخرى لم يذكرها الزمخشري ، ويتمثل موقفه من الحدود في عدة نقاط :

- دعا إلى عدم تكلف حد الواضحات في النحو يقول:" والزمانُ والمكانُ مفهومان ،

---

(١) الصحاح للجوهري ٤٦٢/٢ .وينظر لسان العرب لابن منظور ٧٩٩/٢ .

(٢) مقاييس اللغة ٣/٢ (ح د د).

(٣) المحكم ٥٠٤/٢ (ح د د) .

(٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٤٦ .

(٥) مسائل خلافية في النحو للعكبري ص ٤٩ .وذكر عدة تعريفات للحد منها : اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء.

(٦) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٤٩ تحقيق د: المتولي الدميري ط مكتبة وهبة .

(٧) الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا) جنان التميمي ص ١٢ رسالة ماجستير جامعة الملك سعود ١٤٢٨هـ .

فلا حاجةَ إلى تكلُّفِ حدِّهما في النحوِ"[١].

- عرف الحد ووضح المقصود منه فقال: " واعلمْ أنَّ المرادَ مِنَ الحدِّ الكشفُ التامُّ ؛ فلذا لَزِمَ ذكرُ الجنسِ والفصلِ ؛ لأنَّ بهما يحصُلُ ، وذكرُ الجنسِ القريبِ تَقِلُّ معه الفصولُ ، فيسهُلُ الوقوفُ علَى حقيقةِ المحدودِ"[٢]. ومن هذا الحد يظهر تأثر ابن عمرون بالمنطق واستخدام المصطلحات المنطقية في الحدود النحوية ، بل إن ابن عمرون حد الفصل[٣] ، والجنس[٤] والنوع[٥].
- قد يرتضي حد عالم آخر فيكتفي بنقله ومن ذلك نقله تعريف الاستثناء المتصل من ابن السراج[٦].
- لم يكتف ابن عمرون بشرح الحدود التي ذكرها الزمخشري بل نقدها وكَمَّلَها[٧] ، ومن ذلك :" **قولُه:** ((**هو المركَّبُ**)) فيه تسامحٌ ؛ لأنَّ هذا حَدٌّ ١٨/ب للكلامِ ومرادُه اللفظُ المركَّبُ ، وحذفُ الموصوفِ لا يليقُ بالحدودِ"[٨]. وقال أيضا: " **قولُه:** ((**ما دَلَّ**)). ما مُبْهَمةٌ ولا يَلِيقُ دخولُها في الحدِّ ، والصحيحُ كلمةٌ ؛ لأنَّها الجنسُ القريبُ"[٩]. ومن تصويبه لحدود الزمخشري ما ذكره عن حد اسم الجنس: " فصوابُه اسمٌ عُلِّقَ علَى شيءٍ ، وعلَى كُلِّ ما أشبَهَه"[١٠] ، ومن تكميله لحدود الزمخشري ما ذكره في حد المفعول المطلق حيق قال : " وتمامُه أَنْ يقالَ: هو المصدرُ الذي يُذْكَرُ مع فعلِه أو ما قامَ مقامِ فعلِه فضلةً"[١١].

---

(١) قسم التحقيق ص ٥٦٠ .

(٢) السابق ص ٦٣ .

(٣) السابق الصفجة نفسها .

(٤) السابق ص ٦٨ عند المناطقة والنحويين .

(٥) السابق ص ٦٨ .

(٦) السابق ص ٦٤٥ .

(٧) ينظر اعتراضاته على الزمخشري ص ٤٣ .

(٨) السابق ص ٦٩ .

(٩) السابق ص ٧٦ وينظر نفس الاعتراض في ٨٥ و ٢٧٤ .

(١٠) السابق ص ٨٥ .

(١١) السابق ص ٣٩٤ ومن ذلك تكميل حد المفعول به ٤٣٩ .

- حد ابن عمرون كثيرا من المواضع وذلك نحو حده للعامل أكثر من مرة فقال: " والعاملُ في عرفِ النحاةِ كُلُّ ما رفعَ أو نصبَ أو جرَّ مِنْ نحو: جاءَ ورأيتُ والباءِ في جاءَني زيدٌ ومررت بزيدٍ ورأيتُ زيدًا سواءً في ذلك اللفظيِّ والمعنويِّ"[١] وقال: " العاملَ ما به يَتَقَوَّمُ المعنَى المقتضَى"[٢] ، وعرف الكلم فقال: " فالكلمُ : اسمُ جنسٍ بينه وبينَ واحدِه التاءُ كتمرٍ وتمرةٍ"[٣] وعرف القول فقال:" والقولُ: كلُّ ما مَذِلَ به اللسانُ تامًّا كانَ أو ناقصًا"[٤] ، ومما حده : حد الأشياء الدالة[٥]، واسم العين واسم المعنى والصفة[٦]، والنقل في الأعلام[٧]، والعدل في الممنوع من الصرف[٨]، ، ذكر ضابط التنازع[٩] وحد الخبر[١٠]، وحد الجملة[١١]، وحد المصدر[١٢]، وحد الظرف[١٣].
- قال ابن عمرون عن عدم حد الزمخشري للاستثناء:" لَمَّا كان حدُّه يليقُ بأصولِ الفقهِ تجاوزَ عنه ، واشتغلَ بإعرابِهِ الذي هو خاصٌّ بالنحوِ"[١٤] ، وأظن أنه لما كان لباب الاستثناء ارتباط ببعض المسائل الفقهية جنح ابن عمرون إلى ما قال لكن الاستثناء باب نحوي ينبغي أن يحده النحاة .

---

(١) قسم التحقيق ص ١٦٦ .

(٢) السابق ص ٤٤٠ ، وحده في ٢٨١ .

(٣) السابق ص ٧٣ .

(٤) السابق ص ٧٤ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣ .

(٦) ينظر السابق ص ٨٦ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٩٧ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٠٩ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٢٨٧ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٣ .

(١١) ينظر السابق ص ٣٢٩ .

(١٢) ينظر السابق ص ٣٩٤ .

(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٥٩ .

(١٤) السابق ص ٦٤٦ .

مما سبق يتضح اهتمام ابن عمرون بالحدود تعريفا وشرحا ونقدا وتكميلا وضبطا .

المبحث الثاني: موقفه من العلة:

تعريف العلة وفائدتها :

جمع العلماء مادة النحو مما استنبطوه من كلام العرب ، وراعوا حكم الأغلب الأعم ، وقد علل العلماء لهذه الأحكام بما يبين سببها ويشرح غرضها ، والعلة " أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه ، وهى السبب الذى تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما ، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه ."[1]

" وفائدة العلة العلم بأن الحكم في غاية الوثاقة ."[2]

وأشار الدكتور علي أبو المكارم أنه "لابد أن تضع في الاعتبار مجالات ثلاثة في العلة النحوية تركت آثارها في الصورة الكلية لقضية التعليل كما شكلت بمفاهيمها الأبعاد الحقيقية لما فيه من تفاصيل ، وهذه المجالات الثلاثة هي:

أولا: نوع العلة .

ثانيا: مسلك العلة .

ثالثا: سلامة العلة" [3].

أقسام العلة :

تنوعت آراء العلماء حول أقسام العلة، فمنهم من يقسمها إلى :

١-علة تعليمية : هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب .

٢-علة قياسية : كأن يقال لمن قال : لم نصبت زيدا بـ (إن) ، في قوله : إن زيدا قائم : ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لَمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا .

٣-علة جدلية : وهو كل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي

---

(١) أصول التفكير النحوي د: على أبو المكارم ص ١٠٨ .

(٢) ارتقاء السيادة للشيخ المغربي ص ٦٩ ط دار الأنبار ١٩٩٠م .

(٣) أصول التفكير النحوي ص ١٩٣ .

جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟[1].

فهذه العلل كما يقول الدكتور: على أبو المكارم " علة تقف عند الواقع اللغوي لا تتجاوزه، وعلة تبدأ من الواقع فتتجاوزه في محاولتها طرد الأحكام ، وعلة تبدأ من العلل لتدلل على صحتها وتحاول أن تسبغ علاقتها بالاتساق"[2].

وهناك من يقسم العلة إلى بسيطة ومركبة ، فالعلة " إما أن تكون واحدا أو أمورا متعددة مركبة ، فإذا كانت أمرا واحدا كانت بسيطة ، وإذا تعددت – بحيث إذا أسقط أحد أطرافها فسد التعليل- كانت مركبة"[3].

وهناك من يقسمها بالنظر إلى إطارها الخارجي نحو : علة سماع ، ومشابهة ، وفرق ، ونظير ونقيض ، وحمل على المعنى ، ومشاكلة إلخ[4].

مسلك العلة:

قال الدكتور علي أبو المكارم: " يعني هذا المصطلح عند النحاة الطريق الذي اتخذته العلة الجزئية حتى دلت على صحة ما سيقت لتبريره وإساغته"[5].

ومسالك العلة هي:

- الإجماع بأن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا.
- النصُّ بأن ينص العربي على العلة.
- الإيماء أي الإشارة إلى العلة بما يفيدها مع عدم التصريح بها.
- السبر والتقسيم ، بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه.
- المناسبة ويلحق فيها الفرع بالأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.
- الشبه وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د: مازن المبارك ط دار النفائس ٦٤-٦٥.

(٢) أصول التفكير النحوي ص ١٩٣ .

(٣) أصول التفكير النحوي ص ١٩٤ .

(٤) ينظر هذه التقسيمات وأنواعها في أصول التفكير النحوي من ١٩٣ – ١٩٨ ، والاقتراح ص ٢٥٦ .

(٥) أصول التفكير النحوي ص ١٩٨ .

الحكم في الأصل.

- الطرد وهو وجود الحكم في جميع المواضع مع فقدان المناسبة في العلة.
- إلغاء الفارق ، وهو بيان أن الفرع لم يخالف الأصل فيما لا يؤثر[1].

سلامة العلة:

إذا ذكر العالم علة الحكم ومسلكها فإن العلة يجب أن تسلم من الاعتراض عليها بما يضعفها ، ولذا بحث العلماء ما أسموه قوادح العلة ، وهي:

١-النقض بمعنى أن العلة يجب أن تكون مطردة فلا يصح أن يوجد الحكم ولا توجد معه العلة التي عللوا بها وجوده في مكان آخر ، ومن العلماء من يرى تخصيص العلة بمعنى أن العلة إذا تخلفت فهذا يكون بسبب آخر وبوجود هذا السبب ليس مضطرا لأن يفسر غياب العلة ، وجمهور النحاة على أن العلة يشترط أن تكون مطردة.

٢- تخلف العكس ، والعكس هو انتفاء الحكم عند عدم العلة ، وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة .

٣-عدم التأثير وهو كون الوصف لا مناسبة فيه ، أي أنه غير مؤثر ، فمثلا لو قال قائل في منع صرف حبلى امتنع صرفها لوجود ألف التأنيث المقصورة ، فإن وصف المقصورة لا دخل له في العلة ؛ لأن ألف التأنيث منعتِ الصرفَ لكونها للتأنيث فقط سواء مقصورة أم لا .

٤-القول بالموجب وذلك بأن يسلِّمَ للمستدل بالعلة بما اتخذه موجبا للعلة ثم يبنى عليها ما يبقى الخلاف ، كأن يجيز البصري جواز تقدم الحال على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، وذو الحال اسم ظاهر نحو: راكبا جاء زيد ، فيقول الكوفي أسلم بهذه العلة وأقول بموجبها ويجيز الحكم مع كون صاحب الحال مضمر نحو: راكبا جاء .

٥-فساد الاعتبار وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص .

٦-فساد الوضع وهو أن يعلق حكما على العلة هذا الحكم ضد ما تقتضيه العلة.

٧-المنع للعلة ، ويمكن التعبير عنه بأنه بناء العلة على ما يمنع عند الآخر ، ويكون في

---

(١) ينظر الاقتراح ص ٣١٠ وأصول التفكير النحوي ١٩٨ .

الأصل والفرع .

٨-المطالبة بتصحيح العلة ، وهو أن يطلب المعارض لصاحب العلة منه دليلا على صحتها.

٩-المعارضة ، وهي أن يعارض المعترض علة المستدل بعلة مبتدأة [١].

هذه هي أهم النقاط في قضية العلة النحوية ، وأما عن موقف ابن عمرون من العلة ، فقد اهتم ابن عمرون بتعليل الأحكام النحوية ، وكذا قام بالاعتراض على علل من خالفهم من النحاة ، وهو في هذا لا يخرج عن عامة أهل هذا الفن .

وأما علل ابن عمرون الأحكام النحوية ونقل عن غيره عللا متنوعة ومن ذلك:

- ذكر ابن عمرون علة السماع ، ومن ذلك: . وكلامُ الزمخشريِّ يُشعرُ بأنَّه موضعُ خِيَرَةٍ ، وليس كذلك بل هو مسموعٌ[٢]، وأنهم لا يقولون ذات شهر لأن ذات لا تضاف إلا إلى أوقات مسموعة وليس منها شهر[٣]، وقال: " وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين[٤] ؛ لأَنَّه لم يردْ به سماعٌ ٢٤٦/ب"[٥] ، رد قول المبرد لأنه لا يقوى على معارضة السماع[٦].
- وذكر علة التشبيه ، ومن ذلك علل تسمية الحيوان بالتشبيه بالإنسان[٧]، وقال: "ويجوزُ يا أَبَةُ ويا أُمَّةُ بضمِّ التاءِ على التشبيهِ بتا طلحةَ غيرَ مُرَخَّمٍ"[٨] ، وقال "وحَذْفُ الياءِ مختصٌّ بيا ابنَ أمِّ ويا ابن عمِّ ؛ لأَنهما كَثُرَ استعمالُهما فتنزَّلا منزلةَ الكلمةِ

---

(١) ينظر الاقتراح ص ٣٣٢ وأصول التفكير النحوي ص ٢٠٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٤٥ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٤ .

(٤) يقصد أن البصريين لا يجيزون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام وهي من مسائل الخلاف ينظر الإنصاف ٢٧٣/١ والتبيين ص ٤٠٦ وائتلاف النصرة ص ١٧٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٥٤ .

(٦) ينظر السابق ص ٧٢٦ .

(٧) ينظر السابق ص ١٦١ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٥ .

١٨١/ب الواحدةِ ، فجازَ حذفُ الياءِ تشبيهًا بيا غلامِ."[١] ، وقال "وأجاز الفراءُ ضمَّ الهاءَ وكسرَها في الوصلِ ، فالكسرُ على حدِّ التقاءِ الساكنين ، والضمُّ تشبيهًا لها بهاءِ الضميرِ في نحو: عصاه مِنْ جهةِ أَنَّها وقعتْ بعد ألفٍ"[٢] ، وقال: " لأَنَّ هذه الحروفَ لَمَّا جُعِلَ فيها معنَى التحضيضِ واستدعاءِ الفعلِ صارتْ ٢٠٦/ب كأَنَّها أفعالٌ ، فجازَ إيلاءُ الاسمِ إيَّاها تشبيهًا بالفعلِ"[٣].

- وذكر علة الاستغناء ، ومن ذلك: علل إضافة الاسم إلى اللقب وعدم جواز العكس بعلة استغناء[٤]، و " حَذَفَ مفعولَ الذاكراتِ استغناءً بذكرِ المفعولِ الأوَّلِ"[٥] ، وقال:" فإنْ ذكرتَ الفعلَ فلا مانعَ ، وإنْ حذفتَه فللاستغناءِ بالقرينةِ الدالةِ عليه"[٦] ، وقال: "كأَنَّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه إلا أَنَّك لا تُبْرِزُهُ استغناءً عنه بتفسيرِه"[٧] .
- ذكر علة الاستثقال ومنها: وأَمَّا المنقوصُ فحُذِفَتِ الحركةُ في الرفعِ والجرِّ للاستثقالِ[٨] ، وعلل لعدم دخول الجر الفعل بعلة مركبة ومنها علة استثقال[٩] وذكر علة الاستثقال عن حذف حركة جوار[١٠].
- وذكر علة الفرق ومن ذلك :" فلا يُقالُ: الدَّبَرَانِ لكلِّ دَابرٍ ؛ لأنَّ الكلمتينِ وإنْ جَمَعَهُمَا اشتقاقٌ فقد يختصُّون أحدَ البنائينِ بشيءٍ لا يكونُ للآخرِ للفرقِ ، أَلَا تراهُم خصُّوا بلفظِ عَدْلٍ لِمَا يُعادلُ مِنَ المتاعِ وعَدِيلٍ لِمَا يعادلُ مِنَ الأناسيِّ"[١١].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٩٩ .

(٣) ينظر السابق ص ٥٥٥ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ١١١ .

(٥) ينظر السابق ص ٢٩٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٤٢ .

(٧) ينظر السابق ص ٥٤٠ .

(٨) ينظر السابق ص ١٦٨ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٨٤ .

(١٠) ينظر السابق ص ٢٣٤ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ١٤١ .

وقال:" وأسماءُ الحركاتِ والسكونِ في حالةِ الإعرابِ والبناءِ ، فمتَى كان بعاملٍ سُمِّيَ رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا ، وإنْ كان بغيرِ عاملٍ سُمِّيَ فتحًا وضمًّا وكسرًا ووقفًا للفَرْقِ"[١] ، وقال: " وسُمِّيَ بمصدرِ نَوَّنَ إذا كَتَبَ نُونًا ؛ ليقعَ الفرقُ بينه وبينَ النونِ المتحرِّكةِ"[٢] ، وقال :" والفاعلُ رُفِعَ للفرقِ بينه وبين المفعولِ"[٣] ، وقال:" وقُدِّمَ المنصوبُ فرقًا بينها وبين الفعلِ مِنْ حيثُ كان الفعلُ ١٣٢/ب الأصلَ في العملِ جرَى على سننِ قياسِه في تقدُّمِ المرفوعِ على المنصوبِ" [٤].

- وذكر علة التوكيد ، ومن ذلك: " ١٠/أ أَمَّا التَّكرَارُ فَكَالتَّوكِيدِ"[٥] ، وقال عن المعدول:" له فائدتان توكيدُ المعنَى المشتقِّ منه في المسمَّى بالعَمَارةِ والزَّفْرِ"[٦] ، وقال:" وكما جاء في الخبرِ: ((صلاةُ الليلِ مثنَى مثنَى)). فالجوابُ: أنَّ تكريرَ مثنَى في الخبرِ للمبالغةِ في التوكيدِ"[٧]، وقال: " لأنَّ الباءَ الزائدةَ في خبرِ ليس لتوكيدِ النفيِّ"[٨].
- وذكر علة التعويض ، ومن ذلك: " وأَمَّا التثنيةُ وجمعُ المذكرِ السالمِ فقد صَرَّحَ بأنَّ النونَ عوضٌ مِنَ الحركةِ "[٩]، وقال عن إعراب الأسماء الستة: " أنَّها أقلُّ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ ليكونَ إعرابُها بالحروفِ كالعوضِ"[١٠]، وقال:" لأنَّ الاسمَ إذا كان فيه علامةُ الجمعِ وَجَبَ أنْ يكونَ معها النونُ ؛ لأنَّ النونَ عوضٌ مِنَ الحركةِ والتنوينِ"[١١] ، وقال: " لكنْ ما اعتلَّ آخرُه ينوَّنُ في الرفعِ والجرِّ للعوضِ"[١٢]، وقال:" وليس

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ١٧٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٧٩ .

(٣) ينظر السابق ص ٢٧٢ .

(٤) ينظر السابق ص ٣٧١ .

(٥) ينظر السابق ص ٣٩ .

(٦) ينظر السابق ص ٢١٢ .

(٧) ينظر السابق ص ٢١٨ .

(٨) ينظر السابق ص ٦٨٢ .

(٩) ينظر السابق ص ١٧٠ .

(١٠) ينظر السابق ص ١٧٢ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٠٥ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣١ .

كذلك لا عبدَ اللهِ ؛ لأَنَّ الألفَ واللامَ قد صارتا عِوَضًا من همزةِ الوصلِ فكما جاز يا أللهُ اغفرْ لي ، ولم يَجُزْ يا الرحمنُ كذلك هذا"[١].

- وذكر علة النظير ، ومن ذلك: " ويُنْسَبُونَ إِلَى الشُّعُوبِ ، وهُوَ جَمْعُ شَعْبٍ ... ونَظِيرُهُ مِنَ النَّسَبِ إِلَى الجَمْعِ أَبْنَاوِيٌّ في النَّسَبِ إِلَى أَبْنَاءِ فَارِسٍ"[٢] ، وقال: " لأَنَّا إذا قلنا: لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك ، فإِنَّا لم نَنْفِ غلامَ رجلٍ على الإطلاقِ بحيثُ لا يوجدُ ، وإنما غرضُنا أَنْ نَنْفِيَ أَنْ يفضُلَه غلامُ رجلٍ ، فهو نظيرُ مفعولي ظننت"[٣] وقال:" لا نسلِّمُ أَنَّ قولَه: ناداه تفسيرٌ ليا زيدُ بل إخبارٌ بأَنَّه نادَاه ونظيرُ ذلك أَنَّه يصحُّ أَنْ يقالَ لِمَنْ قال ما فَعَلَ زيدٌ بعد قوله: قُمْ أَنَّه أمرَ وأمرَ خبرٌ وليس الأمرُ بخبرٍ"[٤] ، وقال:" فالجوابُ أَنَّ جعلَه ماضيًا إخراجٌ له في صورةِ ما قد ثَبَتَ فيكونُ أقوى في جهةِ الطلبِ ، ولذا لم يأتِ بلفظِ الأمرِ ، نظيرُ ذلك الدعاءُ بلفظِ الخبرِ تفاؤُلًا بأَنَّه تحقَّقَ"[٥].
- وذكر علة نقيض ، ومن ذلك عمل لا عمل إن ، قال: " لأنَّ لا تحْذُوٌ بها حَذْوَ إِنَّ مِنْ حيثُ إنها نقيضتُها ؛ لأنَّ إنَّ للإثباتِ ولا للنفيِ وهو نقيضُ الإثباتِ ، والعربُ تَحْمِلُ الشيءَ على نقيضِه كما تحملُه على نظيرِه"[٦].
- وذكر علة الحمل على المعنى ، ومن ذلك: " وأذني سمعتاه فتعبِّرُ عن العضوين بواحدٍ ، وتثنِّي الخبرَ حملا على المعنى"[٧] ، وقال: " وذلك في قولِهم: مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدين ، فقاعدين صفةٌ لرجلٍ ، وليس فيه ضميرٌ يعودُ إلى رجلٍ ولَمَّا كان معناه لا قاعدٍ أبواه صَحَّ حملا على المعنى فالخبرُ أولى"[٨].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٠ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٣ .

(٣) ينظر السابق ص ٣٨٦ .

(٤) ينظر السابق ص ٤٥١ .

(٥) ينظر السابق ص ٦٨٩ .

(٦) ينظر السابق ص ٣٨٦ .

(٧) ينظر السابق ص ٣٢٥ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٠ .

- وذكر علة التغليب ، ومن ذلك :" وأَضَافُوا إِلَى الجَمْعِ لِغَلَبَتِهِ عَلَى الجِيلِ الوَاحِدِ"[١] ، وغلبة نحو ابن عمر على واحد فقط[٢]، و" منها ما هو لازمٌ دخولُ لامِ التعريفِ لا يفارقُه وهو ما كان منها عَلَمًا بالغلبةِ نحو: النجمِ للثريَّا"[٣] ، و "وإذا اجتمعَ المذكَّرُ والمؤنثُ غُلِّبَ المذكَّرُ فدلَّ على أنَّه الأصلَ ، والمؤنثُ فرعٌ عليه"[٤].
- وذكر علة الاختصار ، ومن ذلك: " لأَّنَ الحَذفَ والإِضمَارَ لِلاختِصَارِ"[٥] ، وقال: " ألَّا يُثَنَّى العَلَمُ ولا يُجْمَعُ لكنَّ العربَ وَضَعَتِ التثنيةَ والجمعَ اختصارًا ؛ لأنَّ أصلَها العطفُ"[٦] ، وقال: " وقد حُذِفَ عاملُه للاختصارِ والعِلْمِ به"[٧] ، وقال: " يريدُ أَنَّ الآلةَ تُنْصَبُ على المصدرِ أيضا تقديرُه ضربتُه ضربةَ سوطٍ ثم حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه للاختصارِ"[٨].
- وذكر علة دلالة الحال ، ومن ذلك: " كأنِّي أبصرُ بك إلا أَنَّه تَرَكَ الفعلَ لدلالةِ الحالِ"[٩] ، ونقل :" لأَنَّهم نُهُوا عن الكفرِ ، والدعاءُ إلى الإيمانِ قائمٌ ، فلَمْ يحتجْ إلى إظهارِهِ لدلالةِ الحالةِ عليه"[١٠].
- ذكر علة التخفيف في أكثر من موضع ومن ذلك: علل حذف (لذي) من (الذي) تخفيفا[١١]، وذكر علة حذف الحركة من (أبوك) عند سيبويه للتخفيف[١٢] ،

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ١٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٣٦ .

(٣) ينظر السابق ص ١٣٩ .

(٤) ينظر السابق ص ١٩١ .

(٥) ينظر السابق ص ٣٩ .

(٦) ينظر السابق ص ١٥٢ .

(٧) ينظر السابق ص ٣٣٨ .

(٨) ينظر السابق ص ٤٠٣ .

(٩) ينظر السابق ص ٣٨٢ .

(١٠) ينظر السابق ص ٥٣٢ .

(١١) ينظر السابق ص ٨٣ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٦٨ .

وحذف الألف من ذلذالا (ذلذلا) للتخفيف[١] ، و في عيني رأته الإفراد للتخفيف[٢] ، وحذف ألف أبتي وأمتي تخفيفا[٣]، وغير ذلك من المواضع.

- وذكر علة الأصل ، ومن ذلك إثبات ياء غلامي في النداء وهو الأصل[٤]، وقال: "ولم يقولوا: المحمدُ ولا العليُّ ، وإنْ كانَا منقولَينَ مِنَ الصفةِ فما سُمِعَ فيه اللامُ فقد رَاعَتْ العربُ فيه الأصلَ"[٥]، وقال:" فإنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ جائزٌ في الشعرِ بالإجماعِ ، وإنْ كان يُلْبِسُ بالمنصرفِ ، فإنْ قال: لأنَّ فيه ردًّا إلى الأصلِ"[٦]، وقال: " ولأنَّ الخبرَ إمَّا أَنْ يكونَ مركَّبًا تركيبًا يفيدُ الاستقلالَ وهو الجملةُ ، وإمَّا أَنْ لا يكونَ ، وهو المفردُ ، وبدأَ بالمفردِ ؛ لأنه الأصلُ"[٧].
- وذكر علة الأولى ومن ذلك ، " وتَعَلُّقُهُ بالأَقْرَبِ أَولَى"[٨]، ونقل: " وقيل: أُخِّرَ اللقبُ لشهرتِه ، وإضافةُ الأوَّلِ تقتضِي سلبَ تعريفِه ، والاسمُ أقلُّ شهرةً فكانَ سلبُ تعريفِه أولَى"[٩]، وقال: " والذي في آخرِه ألفٌ لا يمكنُ تحريكُ الألفِ ، فلذلك قلنا: الإعرابُ مُقَدَّرٌ ، فإنْ كان منصرفًا حَذَفْتَ الألفَ لالتقاءِ الساكنينِ الألفِ والتنوينِ ، وكان حذفُ الألفِ أولَى ؛ لأنَّ الفتحةَ تدلُّ على الألفِ وليس للتنوينِ ما يدلُّ عليه"[١٠]، وقال: " فانتفاءُ فعلانةٍ أولَى ؛ لأنَّه أعمُّ ، فينبغِي أنْ يُحملَ عليه"[١١]، وقال: " هذا مع كونِ العلميةِ قائمةٌ فإذا نُكِّرَ كان اعتبارُها أولى"[١٢].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٤ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٥ .

(٣) ينظر السابق ص ٤٩٥ .

(٤) ينظر السابق ص ٤٩٠ .

(٥) ينظر السابق ص ١٤٥ .

(٦) ينظر السابق ص ٢٥٣ .

(٧) ينظر السابق ص ٣٢٣ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٦ .

(٩) ينظر السابق ص ١١١ .

(١٠) ينظر السابق ص ١٦٨ .

(١١) ينظر السابق ص ٢٤٥ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٥٩.

من النماذج السابقة لأنواع العلل يتضح اهتمام ابن عمرون بالعلة النحوية ويتبقى إشارتان أشار فيهما ابن عمرون إلى تخصيص العلة ، وأن علل النحو ليست مقصودة عند العرب:

فقد ذكر ما يدل على أنه يخصص العلة ، قال:" وشُرِطَ تقديمُ الخبرِ ؛ لأنه لو تأخَّرَ لاحتملَ أَنْ يكونَ الظرفُ والجارُّ والمجرورُ صفةً ، ولم يتعيَّنْ للخبرِ به ... وبالتقديمِ يتعيَّنُ الخبرُ ، فلو قيل: رجلٌ في الدار احتملَ الصفةَ ، فيبقَى الخبرُ منتظِرًا ، ولا يلزمُ مِنْ جوازِ في الدارِ رجلٌ مع نفيِ الاحتمالِ جوازُ رجلٌ في الدار مع بقاءِ الاحتمالِ ، وأُورِدَ على هذه العلةِ زيدٌ القائمُ ، فإنَّ القائمَ يحتملُ الصفةَ ، ولو اقتصرَ عليه لعُلِمَ أنَّه خبرٌ ، والجواب أَنَّ التردُّدَ مَنَعَ فيما هو على خلافِ الأصلِ بخلافِ الابتداءِ بالمعرفةِ ، فإنَّه على الأصلِ ، ولا يلزمُ مِنْ كونِ الاحتمالِ مانعًا فيما جاءَ على خلافِ القياسِ أَنْ يكونَ مانعًا فيما جاءَ على القياسِ"(١).

وقال: "**قوله:** «**وقد جوَّزُوا في الوصفِ التنوينُ للضرورةِ**». أَتَرَاهُ يظنُّ أَنَّ العربَ كانت تعرفُ أوضاعَ النحاةِ مِنَ الوصفِ والبدلِ وغيرِ ذلك؟ فكيف يُحْمَلُ على الضرورةِ؟ بل يجبُ على النحويِّ أَنَّه إذا وجدَ محمَلا صحيحا حَمَلَه عليه ، ولا يعدلُ إلى الضرورةِ إلا إذا عَجَزَ عن غيرِها"(٢) وفي ذلك إشارة أن العرب ما كانت تقصد العلل النحوية ، فلو لم تكن تعرف أوضاع النحاة في إعراب الكلمات فهل ستعرف علل النحو.

---

(١) قسم التحقيق ص ٣١٩ بتصرف .

(٢) السابق ص ٤٧٥ .

الفصل الخامس: اختياراته واتجاهه النحوي.

وفيه مبحثان:
المبحث الأول: اختياراته النحوية.
المبحث الثاني: اتجاهه النحوي.

المبحث الأول: اختيارات ابن عمرون النحوية:

يتبين اتجاه العالم النحوي من خلال اختياراته النحوية ، فلابد من الحديث عن اختيارات ابن عمرون ، وقد حرص ابن عمرون على إثبات رأيه أو اختياره في ثنايا كلامه ، وقد وافق آراء من سبقه من النحويين ، ومن ذلك :

موافقته لسيبويه (١٨٠هـ):

من المواضع التي وافق فيها سيبويه:

- اختار أن يكون سبحان علم مصدر موافقا سيبويه – لم يذكر رأيه – والزمخشري[١].
- يرى أن الأسماء الستة والمثنى والجمع معرب بحركات مقدرة موافقا سيبويه ومخالفا الزمخشري الذي أعربها بالحروف[٢].
- (وهو الجيد) اختار تسمية الممنوع من الصرف إذا دخله (ال) أو أضيف مجرورا وليس مصروفا وهو وصف سيبويه[٣].
- رجح أن الحال في ضربي زيد قائما سدت مسد الخبر لا أن الخبر بجملته محذوف موافقا سيبويه[٤].
- رجح كون القرفصاء منصوبا بقعد في: قعد القرفصاء وهو قول سيبويه[٥].
- (والصحيح الأول) اختار أن المنادى مفعول وهو قول سيبويه وجمهور البصريين[٦].
- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه أي: منع وصف اللهم[٧].
- والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وذلك في إعراب: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[٨].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ١٢٤ .

(٢) ينظر السابق ص ١٧٠ .

(٣) ينظر السابق ص ١٨٢ .

(٤) ينظر السابق ص ٣٥٥ .

(٥) ينظر السابق ص ٤٠٣ .

(٦) ينظر السابق ص ٤٥٠ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٥ .

(٨) من الآية (١٧١) من سورة النساء ، ينظر قسم التحقيق ص ٥٣٢ .

- قال ابن عمرون: ":﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[١] ، والصحيحُ أَنَّه حالٌ مِنَ الكافِ في أرسلناك والهاءُ للمبالغةِ"[٢] ليوافق مذهب سيبويه في عدم تقدم الحال على صاحبه المجرور.
- اختار ابن عمرون في قوله: (ولا خارجا من فيَّ) ، كون (خارجا) حالا موافقا سيبويه ومخالفا الزمخشري الذي جعل خارجا صفة وقعت موقع المصدر[٣].
- قال ابن عمرون في: كلمته فاه إلى فيَّ :" والصحيحُ أَنَّ الجارَّ والمجرورَ يتعلَّقُ بفاه ؛ لأَنَّه واقعٌ موقعَ مشافهةٍ"[٤] موافقا سيبويه والبصريين.
- (والأول أجود) وهو أن العامل في الحال في: هو الحق بيِّنًا فعل مقدر نحو: أُثْبِتُ موافقا سيبويه[٥].
- وقال: (والصحيح أنه ليس بشاذ) ، وهو مجيء الجملة الاسمية حالا دون واو موافقا سيبويه، وقد أطلق الزمخشري الشذوذ على القلة[٦].
- وقال: " والصحيحُ ما قال سيبويه: ((واعلمْ أَنَّ المضافَ ينجرُّ بثلاثةِ أشياءَ: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ ، وبشيءٍ يكونُ ظرفًا ، وباسمٍ لا يكونُ ظرفًا))" [٧].
- وقال: "والصحيحُ ما ذهبَ ٢٨٤/ب إليه سيبويه بالقياسِ على المظهرِ "[٨] فاختار ابن عمرون تعليل سيبويه لحذف التنوين والنون من اسم الفاعل المتصل به ضمير متصل .

موافقته للمبرد (٢٨٥هـ):

رجح كون سبحان لم ينون في: سبحان من علقمة ؛ لأنه نوي فيه الإضافة موافقا المبرد

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة سبأ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٦٠٦ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٠٩ .

(٤) ينظر السابق ص ٦١٣ .

(٥) ينظر السابق ص ٦٢٢ .

(٦) ينظر السابق ص ٦٢٣ .

(٧) ينظر السابق ص ٧٣٩ .

(٨) ينظر قسم التحقيق ص ٧٥٥ .

ومخالفا سيبويه الذي قال بأن منع التنوين لعدم الصرف ، ومتأولا كلام سيبويه[١].

موافقته لابن السراج (٣١٦هـ):

اختار أن العلم إذا نودي لا ينكر ثم يعرف بالنداء والقصد وقال: لا داعي للتنكير موافقا ابن السراج[٢].

موافقته للسيرافي (٣٦٨هـ):

- اختار كون رافع المبتدأ والخبر التجرد موافقا السيرافي[٣].
- وقال: "وَاخْتُلِفَ في أَنَّ المستثنى يجبُ أَنْ يكونَ أقلَّ من ٢٦٠/ب نصفِ ما تقدَّمَ، والصحيحُ أَنَّه لا يجبُ"[٤] وهو قول السيرافي.

موافقته للرماني (٣٨٤هـ):

- يرى عدم وجوب حذف الخبر بعد (لولا) موافقا الرماني[٥].
- والصحيح ما أشار إليه الرماني ، حيث اختار ابن عمرون تعليل الرماني لمنع تقدم التمييز على عامله الفعل ، وضعف التعليلات الأخرى[٦].

موافقته لابن جني (٣٩٢هـ):

- (والصحيح أنها بعده) ، حيث اختار كون الحركة بعد الحرف ، وهو رأي ابن جني[٧].
- والصحيح أنها أي الحركة فرع على الحرف وهو قول ابن جني[٨].
- (والصحيح هو الأول) ، اختار تعدد الحال للواحد موافقا ابن جني وجماعة[٩].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٤٢٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦٠ .

(٣) ينظر السابق ص ٣١٢ .

(٤) ينظر السابق ص ٦٩٢ .

(٥) ينظر السابق ص ٣٤٩ .

(٦) ينظر السابق ص ٦٤٢ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ١٧٥ .

(٨) ينظر السابق ص ١٩٣ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٥ .

موافقته للجوهري (٣٩٣هـ):

والصحيح ما نقله الجوهري أن سائرا بمعنى جميع[(١)].

موافقته لابن فارس (٣٩٥هـ):

والصحيحُ ما قاله ابنُ فارسٍ في المجملِ: «الهاويةُ اسمٌ مِنْ أسماءِ جهنَّمَ» [(٢)].

موافقته للزمخشري (٥٣٨هـ):

قال في: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه: إن الأجود حمل الجملة على الصفة بعد النكرة وإن وجدت الواو ، فاختار رأي الزمخشري القائل بجواز دخول الواو على جملة الصفة[(٣)].

موافقته لابن الشجري (٥٤٢هـ):

والصحيح أن (جمعاء) معدول من (فعالى) وقال به ابن الشجري وابن الأثير[(٤)].

موافقته لابن الخشاب (٥٦٧هـ):

قال ابن عمرون: "والذي ذكرَه ابنُ الخشَّابِ هنا هو الجيِّدُ"[(٥)] ، وهو إنكار الإضافة بمعنى في.

موافقته للسهيلي (٥٨١هـ):

يرى أن الظرف والجار والمجرور لا يرفع الظاهر في صورة وسبقه السهيلي[(٦)].

موافقته لابن خروف (٦٠٩هـ):

- "والذي أراه ما ذكره ابن خروف أن العلة إن كانت مما تمنع من الصرف وحدها لم ينصرف في النكرة ، وكذلك إذا كان آخر المركب أحد هذه الأسماء" [(٧)].
- الصحيح أن الاشتقاق هو الذي يحدد الألف والنون الزائدة وليس أن يكون

---

(١) ينظر السابق ص ١٦٥ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ١٩٢ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٨٧ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢١٣ .

(٥) ينظر السابق ص ٧٤٣ .

(٦) ينظر السابق ص ٣٣٩ و ٦٢٥.

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٩ .

قبلهما ثلاثة أحرف موافقا لابن خروف[١].

- وافق ابنُ عمرون ابنَ خروف في نسبة كلام موجود في نص سيبويه للأخفش[٢].
- "والذي ذكره ابن خروف أجود"[٣] ، فقد ذكر في: إن خيرا فخير أن التقدير: يكن جزاؤه خيرا أو جزي خيرا ، وهذا غير تقدير سيبويه.

موافقته لابن يعيش (٦٤٣هـ):

- وقال في الممنوع من الصرف "والصحيحُ أنَّ التنوينَ حُذِفَ بطريقِ الأصلِ والجرُّ تَبَعًا"[٤] وهو قول نسب للمحققين منهم أبو البركات الأنباري وابن يعيش.
- (أل) في الشعوب للمح الصفة ، وهو قول ابن يعيش[٥] .

موافقته لابن الحاجب (٦٤٦هـ):

- (وهو صحيح) اختار موافقة ابن الحاجب في زيادة (بوضع واحد) في تعريف العلَم[٦].
- اختار أن يكون شرط منع صرف فعلان انتفاء فعلانة ووصفه بأنه أولى موافقا ابن الحاجب[٧].

موافقته للبصريين:

- في كلامه على بيت للمتنبي: (لييلتنا المنوطة بالتناد) أشار إلى أنه لا يرى مجيء التصغير للتعظيم موافقا البصريين[٨].
- ورجح الأول ، وهو رأي البصريين في التنازع على إعمال الثاني[٩].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤٧ .

(٢) ينظر السابق ص ٥٥٠ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٩٦ .

(٤) ينظر السابق ص ١٨٠ .

(٥) ينظر السابق ص ١٢٥ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٨٨ .

(٧) ينظر السابق ص ٢٤٥ .

(٨) ينظر السابق ص ٢١٩ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٠٠ .

- قائم زيد ، زيد مبتدأ على الصحيح موافقا البصريين في ضرورة اعتماد الوصف الرافع لفاعل سد مسد الخبر[1].
- الخبر الجامد لا يتحمل الضمير ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون[2].
- والصحيح أن الخبر هو وجد أو استقر في : زيد من الكرام ، وهو قول البصريين[3].
- والصحيح ما ذهب إليه البصريون من إجازة الظرفية في الظرفِ المستغرِقِ[4].
- هذا هو الصحيح أي: أن الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو موافقا البصريين[5].

موافقته لجمهور النحاة:

والصحيح أن الإعراب دخل الكلام للحاجة وهو قول الجمهور[6].

ما انفرد به:

تأتي الواو بمعنى (من) ، وهو قول انفرد به[7].

مواضع أخرى:

١) رأيه في واضع النحو حيث قال: " ووَضَعَ أَمِيْرُ المؤْمِنِينَ عَلِيٌّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ – ٢/ب أَصْلَهُ ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ: «الكلامُ كُلُّهُ» ، تَبِعَهُ السَّلَفُ والخَلَفُ."[8] فقد جزم بالقول إن الواضع هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

٢) (وهو الصحيح) اختار أن تكون (أل) في (بالوضع) في تعريف الكلمة للجنس[9].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٧ .

(٢) ينظر السابق ص ٣٢٤ .

(٣) ينظر السابق ص ٣٣٣ .

(٤) ينظر السابق ص ٥٦٨ .

(٥) ينظر السابق ص ٥٨٠ .

(٦) ينظر السابق ص ١٧٥ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٢٥ .

(٨) السابق ص ٣ .

(٩) ينظر السابق ص ٦٥ .

٣) (وهو الصحيح) اختار أن يكون الكلام اسما للمصدر[١].

٤) (والصحيح) اختار أن علة عدم دخول الجر على الفعل ألا يجمع بين ثقل الفعل والجر[٢].

٥) والذي ذكرنا أولى ، اختار أن يكون تغلب ويشكر علمين منقولين من المضارع مخالفا ابن جني[٣].

٦) (وهو الأجود) أي: كون كيسان من قبيل تسميتهم الأسود أبا البيضاء[٤].

٧) "بل الصحيحُ أنْ يقالَ: كُلُّ اسمٍ مفتوحِ الأولِ وثالثُه ألفٌ وبعدَ ألِفِه حرفان أو ثلاثةٌ والحرفُ الذي بعدَ الألفِ مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا كسرةً أصليةً سَلِمَ مِنْ تاءِ التأنيثِ أو ياءِ نَسَبٍ حقيقيٍّ"[٥] ، في حدِّ صيغة منتهى الجموع في الممنوع من الصرف.

٨) والصحيح أنه مصروف أي: عزير موافقا بعض النحاة الذين جعلوه مصغرا[٦].

٩) والجيِّدُ أَنَّ (سواءً عليهم) مبتدأٌ و(أأنذرتهم) الخبر ، قاله مخالفا الزمخشري[٧].

١٠) اختار تأييد وجود ظاهرة الترادف وحكم على المانع بالبطلان[٨].

١١) فسر (زَكَنْتَ) بـ (ظننت) ، وجعله الوجه ، أظن لأنه الأنسب في هذا المقام وقال به بعض أهل اللغة منهم ابن جني والرماني[٩].

١٢) حمل ابن في بيت (جارية من قيس بن ثعلبة) على البدل أو عطف البيان أولى مخالفا الزمخشري[١٠].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٤ .

(٢) ينظر السابق ص ٨٤ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٩٩ .

(٤) ينظر السابق ص ١٢٦ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢٨ .

(٦) ينظر السابق ص ٢٦٤.

(٧) ينظر السابق ص ٣٤٤ .

(٨) ينظر السابق ص ٤٠١ .

(٩) ينظر السابق ص ٤٤٣ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٤٧٦ .

١٣) والصحيحُ أَنْ ما كان مِنَ الظروفِ أصلُه غيرُ ظرفٍ ثم نُقِلَ إلى الظرفِ لم يجزِ الاتساعُ فيه(١).

١٤) اختار إطلاق المفعول له بدلا من المفعول لأجله ، قال: " والجيدُ هو الأولُ لأَنَّ مِنْ والباءَ إذا دخلا في هذا البابِ فالمعنى معنى اللامِ فهي الأصلُ ، وهي الدَّالَّةُ على العِلّيةِ"(٢).

١٥) (والأول أجود لقلة الحذف) ، اختار أن يكون الحذف في : ليس إلا وليس غير تقديره: ليس الأمر إلا ذا ، وليس غيره صحيحا(٣).

١٦) وقال في (أما أنت ذا نفر): " والجيّدُ في تقديرِ الفعلِ بَقِيتَ أو سَلِمْتَ لأَنْ كنتَ ذا نفرٍ فإِنَّ قوميَ لم تأكلْهُم الضبعُ"(٤).

١٧) وقال: "وأجودُ مِنَ ٢٦٦/ب الوجهينِ أَنْ يكونَ لا مِنْ قولِه: ولا خُلَّةً زائدةً لتأكيدِ النفيِ"(٥).

١٨) وقال : " ورُوِيَ : بينَا تَعَانُقُه بالرفعِ على أَنْ يكونَ مبتدأً ، والخبرُ محذوفُ ، ويُرْوَى: تَعَنُّقِهِ الكماةَ ، وهو الصوابُ ؛ لأَنَّ تَفَاعَلَ لا يتعدَّى ، وتَفَعَّلَ يتعدَّى"(٦).

ومن خلال هذه الاختيارات يتبين لنا أن ابن عمرون تعددت ألفاظه التي يختار بها آراءه النحوية نحو (وهو الصحيح ، وهو الجيد ، وهو الصواب ، والأول أجود إلخ) وأيضا فإن ابن عمرون يختار من الآراء ما يظنه صوابا ، كما أن اختياراته لا تتعلق كلها بالأحكام النحوية بل أحيانا في نسبة بعض الآراء أو تعليل الأحكام .

المبحث الثاني: اتجاه ابن عمرون النحوي:

انقسم النحاة في العصور الأولى إلى فريقين واضِحَيِ المعالم والقسَمات ، هما البصريون والكوفيون ، وذكر العلماء أن المدرسة الأولى ختمت بالمبرد ت ٢٨٥هـ والثانية بثعلب ٢٩١هـ

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٥٦٦ .

(٢) ينظر السابق ص ٥٨٦ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٩١ .

(٤) ينظر السابق ص ٧٠٠ .

(٥) ينظر السابق ص ٧٠٧ .

(٦) ينظر السابق ص ٧٦٥ .

وبين المدرستين مسائل خلاف عديدة ، ولكل مدرسة مصطلحاتها .

وجاء العلماء من بعدُ ، يقول الدكتور فاضل السامرائي: " إن الذي يمكن أن يقال: إنه بعد زوال رجال الطبقات نشأ في بغداد من تلامذتهم أو ممن تلمذ لتلامذتهم نحويون أخذوا بهذا المذهب أو ذاك أو مزجوا بينهما ولا يعني ذلك تشكل مدرسة نحوية مستقلة ."(١)

فالعلماء بعد المدرستين البصرية والكوفية إما أصحاب ميل لأحداهما أو أصحاب استنباطات تدور في فلكهما وفلك أدلتهما عموما ، بل وربما داعمين لأحداهما بمزيد من التعليل .

أَمَّا عن المدرسة الشامية فتقول الدكتورة خديجة الحديثي: " أما خصائص النحو في الشام فقد تغلبت عليها روح النحو الأندلسي الذي هو مزيج من النحوين البصري والكوفي مع بعض آراء المدرسة البغدادية وذلك ؛ لأن معظم النحاة الذين وجدوا في الشام منذ سيف الدولة كانوا بصريين يخلطون نحوهم ببعض المصطلحات أو الآراء الكوفية مضيفين إلى هذا وذاك بعض ما استنبطوه هم من آراء جمعوا فيها مذهبي المدرستين ... ولذلك لم يبق للنحو في أية بيئة من بيئاته في المشرق أو المغرب روح مستقلة أو منهج متميز بل أصبح نحوا عاما يغلب عليه المنهج البصري."(٢)

وتأمل ما استطعت جمعه من ترجيحات واختيارات ابن عمرون يدل على هذه الحقيقة ، فهو غالبا ما يوافق سيبويه وعموم البصريين في الأحكام بل قد يتلمس طريقا لتفسير الكلام ليتناسب مع ما يقوله سيبويه ، وبعد اختياراته في الأحكام لا يبقى إلا اختياراته في تعليل الأحكام أو تصويب نسبة رأي ، أو تصحيح حد من الحدود ، فهو إجمالا نحوي يميل لرأي البصريين .

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٣١٨ .

(٢) المدارس النحوية د: خديجة الحديثي ص ٣٥٠ بتصرف .

الفصل السادس: بين ابن عمرون (٦٤٩هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ).

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بين ابن عمرون (٦٤٩هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ).

المبحث الثاني: بين ابن عمرون (٦٤٩هـ)وابن الحاجب (٦٤٦هـ).

يعدُّ شرحُ المفصل لابن يعيش وابن الحاجب هما أكثر شرحين تأثر بهما ابن عمرون ؛ ولذا سأتناول نقاط اتصال ابن عمرون بهذين الشرحين من خلال كلام ابن عمرون .

المبحث الأول: بين ابن عمرون (٦٤٩هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ):

تأثر ابن عمرون بابن يعيش واضح ، فقد ذكر ابن عمرون في مقدمة شرحه أنه ناقش شيخه ابن يعيش حين كان يقرأ عليه شرحه للمفصل أتم مناقشة ، ويمكن إجمال التأثر في عدة نقاط:

- تأثر به في تفسير الكلمات الغامضة وخاصة في شرح مقدمة الزمخشري في تفسير الكلمات ومن أمثلة ذلك قوله: " والحَمْدُ: الثَّنَاءُ عَلَى الرَّجُلِ بِمَا فِيهِ مِنْ حَسَنٍ ، يُقَالُ: حَمِدْتُ الرَّجُلَ أَحْمَدُهُ حَمْداً، و الفَرْقُ بَيْنَهُ و بَيْنَ الشُّكْرِ أَنَّ الشُّكْرَ لا يَكُونُ إلا عَنْ مَعْرُوفٍ ، يُقَالُ: حَمِدْتُهُ عَلَى مَا فِيهِ و شَكَرْتُهُ عَلَى مَا مِنْهُ ، و قَدْ يُوضَعُ أَحَدُهُمَا مَوضِعَ الآخَرِ لِتَقَارُبِ مَعْنَيَيْهِمَا"[١] وقال ابن عمرون:" والمَذْهَبُ: المَأْخَذُ ، وأَصْلُهُ مَكَانُ الذَّهَابِ".[٢] وقال:" المنَوَّرِ: ذُو النُّورِ أي: هُوَ ضِيَاءٌ يُهْتَدَى بِهِ".[٣] ، وغير ذلك .
- تأثر به في شرح المسائل وتعليله للأحكام ، وقد يذكر ذلك نقلا عن ابن يعيش ، وقد لا يصرح بالنقل عنه ، فمما صرح فيه بذكر ابن يعيش: " وقال شيخِي مُوَفَّقُ الدِّينِ يَعِيشُ رَحِمَه اللهُ: «الفرقُ بينَ العدلِ والاشتقاقِ الذي ليس بعدلٍ أنَّ الاشتقاقَ يكونُ لمعنًى آخرَ أُخِذَ مِنَ الأوَّلِ كضاربٍ مِنَ الضربِ ، فذا ليس بعدلٍ ؛ لأنَّه اشتقَّ مِنَ الأصلِ لمعنَى الفاعلِ ، وهو غيرُ معنَى الأصلِ الذي هو الضربُ ، والعدلُ أنْ تريدَ لفظًا ثم تعدلُ عنه إلى لفظٍ آخرَ فيكونُ المسموعُ لفظًا والمرادُ غيرُه»"[٤] ، وذكر أيضا: "قال الشيخُ مُوَفَّقُ الدِّينِ يَعِيشُ: «والأسماءُ الأعجميَّةُ تُعْرَفُ بعلاماتٍ منها خروجُ الكلمةِ عن أبنيةِ العربِ نحو: إسماعيلَ وجبريلَ ، ومنها مقاربةُ ألفاظِ العجمِ إلا أنَّها غُيِّرَتْ نحو:

---

(١) قسم التحقيق ص ١٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١ .

(٢) السابق ص ١٤ وابن يعيش ٥/١ .

(٣) السابق ص ١٨ وابن يعيش ٧/١ .

(٤) السابق ص ٢١٠ .

إبراهام إذا قالوا: إبراهيم على الإخلاصِ ، ومنها تركُ الصرفِ كإبليسَ – لعنَه اللهُ – ولو كانَ غَرِيبًا انصرفَ ، ومَنْ زعمَ أنَّه مِنْ أَبْلَسَ إذا يَئِسَ فقد غَلِطَ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ لا يكونُ في الأعجميةِ))"[١] ، ونقل عنه: " وقال شيخِي يعيشُ: ((إنَّ النصوصَ الواردةَ ليس رَدُّهَا بالسهلِ ، فللضرورةِ اعْتُبِرَ مطلقُ الثقلِ ، وفي الاختيارِ اعْتُبِرَ ثقلٌ مخصوصٌ ، وإذا اعتبرتَ النصوصَ في هذا كانَ أكثرُها أعلامًا ، فامتنعَ للضرورةِ بسببٍ واحدٍ ، فلو جاءَ مثلُ فرسٍ ورجلٍ وأُريدَ منعُه للضرورةِ لم يجزْ عندِي))"[٢].

وقد لا يصرح ابن عمرون بذكر شيخه ، قال:" والتمييزُ إنْ وقعَ بعد عددٍ كان واحدًا؛ لأَنَّ العددَ قد دلَّ على الكَمِّيَّةِ ، ولم يبقَ حاجةٌ إلَّا إلى بيانِ نوعِ ذلك فاكْتُفِيَ فيه بالواحدِ"[٣] ، وقال:" وهو ضعيفٌ ؛ لكثرةِ الحذفِ تَحذفُ حرفَ الجرِّ والفعلَ العاملَ فيه"[٤] .

- كان ينقل بعض آراء النحاة السابقين من ابن يعيش كمرجع وسيط ، وذلك نحو: " ونقلَ الشيخُ ابنُ يعيشَ عن ابنِ جنيٍّ جوازَ إظهارِهِ"[٥] ، وقال: " وقال الشيخُ مُوَفَّقُ الدِّينِ يعيشُ رحمه الله: ((هو مذهبُ سيبويه))"[٦] ، ونقل عن شيخه ابن يعيش نقلا عن كتاب للأصمعي ، قال:" وَلَا تَكَادُ تَسْتَعْمِلُ العَرَبُ هَذهِ اللفْظَةَ إِلَّا مَنْفِيّةً نَحْو: مَا قَضَيتُ العَجَبَ مِنْ كَذَا ؛ لأَنَّهُم يُرِيدُونَ المبَالَغَةَ فِي تَفْخِيمِ الأَمرِ ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَوفِيَةُ العَجَبِ حَقَّهُ لِعِظَمِهِ كَذَا ذَكَرَهُ الأَصْمَعِيُّ فِي كِتَابِ مَا تَلْحَنُ فِيهِ العَامَّةُ"[٧].
- لم يقف ابن عمرون من شيخه موقف التهيب ولم يتهجم عليه بل انتقده واعترض عليه بالدليل ومن ذلك قوله:" وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّه يريدُ بالإسنادِ الإخبارَ ، وليسَ

---

(١) قسم التحقيق ص ٢٤٠ .

(٢) السابق ص ٢٥٦ .

(٣) السابق ص ٦٣٨ وهذا تعليل ابن يعيش ينظر ٢/ ٧٠ ، ٧١ .

(٤) السابق ص ٦٩٨ وهذا حكم وتعليل ابن يعيش ينظر ٢/ ٩٨ .

(٥) السابق ص ٣٣٥ .

(٦) السابق ص ٤٠١ .

(٧) السابق ص ٢٧ ونقل ابن عمرون من ابن يعيش ١/ ٨ .

كذلك ؛ لأنَّه أعمُّ منه"[1] وكذلك قوله:" فكقولِك: ملءُ الإناءِ عسلًا لا يجوزُ ملءُ عسلٍ ، قيل: لأَنَّ المضافَ والمضافَ إليه معًا هو المقدارُ المبهمُ الذي وقعَ التمييزُ له ، وهذا فيه شيءٌ ؛ لأَنَّ المجرورَ لم يُفَسَّرْ ، وإنَّما فُسِّرَ الأولُ فحسبُ"[2] بل إنه قال عن ابن يعيش في فصل انتصاب الحال بعامل مضمر :" والظاهرُ أَنَّه بَعُدَ عليه ذلك الفصلُ"[3] . وبلغ عدد اعتراضات ابن عمرون على شيخه ابن يعيش ما يقارب خمسة عشر اعتراضا بعضها يشترك ابن يعيش فيها مع غيره من النحاة[4] .

المبحث الثاني: بين ابن عمرون (٦٤٩هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ):

اطلع ابن عمرون على الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب اطلاعا واعيا ، وبرز ذلك خاصة في انتقاده لابن الحاجب ، وربما نقده لابن الحاجب أبرز سمة وملمح من ملامح صلة ابن عمرون بشرح ابن الحاجب على المفصل ، في حين أن ابن عمرون لم يغض الطرف عن مؤلفات ابن الحاجب الأخرى بل نجده ينقل آراء ابن الحاجب من شرح ابن الحاجب للمقدمة الكافية ، وبلغت انتقاضات ابن عمرون لابن الحاجب ما يقارب أربعة وعشرين اعتراضا[5] .

ومن اعتراضات ابن عمرون على ابن الحاجب:

قال ابن عمرون: "قالَ ابنُ الحاجبِ : «والتأنيثُ أحسنُ ؛ لأنَّ الجملةَ مؤنثةٌ وهي خبرٌ ٢٠/ب عنها». **مُحَمَّدٌ**: قوله: خبرٌ عنها فيه شيءٌ ؛ لأنَّ سمَّى ليسَ مفعولاه مبتدأً وخبرًا في الأصلِ كظننتُ وإنَّما أصلُ الثاني أنْ يكونَ بالباءِ ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ فلا يكونُ الثاني خبرًا"[6].

و أحيانا لا يصرح ابن عمرون بابن الحاجب بل يورد رأيه دون نسبة ثم يرد عليه ، قال: "وقد أنكرَ بعضُهم أنْ يكونَ سبحانُ اسمًا للتسبيحِ ، قالَ: «لأنَّ معنَى سَبَّحَ: قالَ سبحانَ اللهِ ، فمدلولُ سَبَّحَ لفظٌ ، ومدلولُ سبحانَ تنزيهٌ لا لفظٌ» ، ثم قالَ: «وأجيبُ بأنَّه لو لم يَرِدْ بمعنَى

---

(١) قسم التحقيق ص ٨٢ .

(٢) السابق ص ٦٤٠ .

(٣) السابق ص ٦٢٩ . .

(٤) ينظر اعتراضات ابن عمرون على النحاة ص ٥٦ من هذه الدراسة.

(٥) ينظر السابق نفس الصفحة .

(٦) قسم التحقيق ص ٧٣ .

التنزيهِ لكانَ كذلك ، فأمَّا إذ وَرَدَ فلا إشكالَ)). **مُحَمَّدٌ: قولُهُ:** ((مدلولُ سَبَّحَ لفظٌ)) ليس بشيءٍ"[١] .

وأحيانا يكون الاعتراض في الحدود النحوية ، قال ابن عمرون: " وقد أضافَ بعضُهم في ضابطِ التنازعِ أَنْ يَتنازعَا ظاهرًا بعدَهما ، وقال: ((لأنهما إذا وُجِّهَا إلى مضمرٍ استويَا في حَدِّ الإضمارِ فيهما فلم يتنازعا شيئًا ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَجِبُ له مثلُ الآخرِ)). **مُحَمَّدٌ:** لم يَعلمْ أَنَّ شرطَ التنازعِ أَنْ يكونَ مع العواملِ حَذْفٌ أو إضمارٌ دَلَّ عليه الكلامُ ."[٢] .

وأحيانا يكون الاعتراض غير نحوي بل لغوي ، قال ابن عمرون: " ذكرَ بعضُ شراحِ المفصلِ أَنَّ معنَى يقرمطُ يُرَدِّدُ ، ولم أجدْ في كتبِ اللغةِ قَرْمَطَ بمعنَى رَدَّدَ ، وفيها قرمطَ الخَطَّ إذا قاربَه وقرمطَ في العَدْوِ إذا قاربَ الخَطْوَ"[٣] .

بل إنه قد يعترض عليه انفراد ابن الحاجب بالرأي ، قال ابن عمرون:" وذهبَ بعضُ المتأخرين إلى أَنَّه مُشَبَّهٌ بالمضافِ ، وليس بمضافٍ ، قال:((لفسادِ المعنى مِنْ وجهينِ: أحدِهما: أَنَّا نقطُع بأَنَّ قولَهم: لا أَبَا لك بمعنَى لا أَبَ لك ، ولا خلافَ أَنَّ الأبَ غيرُ مضافٍ يعني في الصورةِ الثانيةِ ، فوجبَ أَنْ تكونَ الأخرَى مثلَه)). **مُحَمَّدٌ:** وذا بناءٌ منه أَنَّ النحاةَ اعتقدُوا الإضافةَ معنويةً وذا ما لم يَقُلْهُ أحدٌ منهم عَلِمْتُه بل هي غيرُ محضةٍ"[٤] .

ومع أن ابن عمرون معتدل في نقده للعلماء و لا يميل لاستخدام الكلمات التي توحي بالانتقاص من غيره غالبا إلا أنه قد خالف ذلك مع ابن الحاجب ونسبه للجهل ، قال:" فتَبَيَّنَ أَنَّ ما فَرَّ إليه لا فائدةَ فيه سوى أَنَّه أعلَمَنَا أَنَّه يجهلُ الحكمَ في المضافِ"[٥].

ونقل ابن عمرون بعض النقول عن ابن الحاجب ، ومن ذلك ما نقله عنه في إضافة الاسم إلى اللقب: " وقد أشارَ ابنُ الحاجبِ أيضًا إلى هذا التعليلِ فقال: ((ولا يجوزُ إضافةُ الأوَّلِ ؛ لأنَّه بعضُ الاسمِ وبعضُ الاسمِ لا يضافُ)) "[٦].

---

(١) قسم التحقيق ص ١٢٥ .

(٢) السابق ص ٢٨٩ .

(٣) السابق ص ٤٠٧ .

(٤) السابق ص ٧١٤ .

(٥) السابق ص ٣٨٣ واستخدم ابن عمرون كلمة يجهل مرة أخرى مع عبد القاهر ينظر ٥٦٧ .

(٦) السابق ص ١١٤ والإيضاح لابن الحاجب ٨٢/١ .

وقال: " قال ابنُ الحاجبِ: ((ولا يعنِي أنَّها بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ باعتبارِ تلك النسبةِ كما يُشْتَرَطُ في المعرَّفِ باللامِ أنْ تكونَ كذلك ، فابنُ عمرَ قبلَ غلبتِه كان صالحًا للإطلاقِ على كلِّ واحدٍ مِنْ أولادِ عمرَ بشرطِ أنْ يكونَ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ فيمَنْ يطلِقُه عليه معنًى بالنسبةِ التي يتخصَّصُ بقصدِه كما في قولِك: الرجلُ والغلامُ إمَّا باعتبارِ الوجودِ وإمَّا باعتبارِ الذهنِ ، وإذا غلبَتْ على أحدِهم صار علمًا عليه غيرَ منظورٍ فيه إلى تفصيلٍ باعتبارِ جزئيَّتِه ، ولا إلى نسبةِ أحدِهما إلى الآخرِ بل يصيرُ كلُّ واحدٍ مِنْ جُزْئَيهِ كآحادِ حروفِ جعفرٍ ، ولَمَّا صَحَّ إطلاقُ الرجلِ على الواحدِ باعتبارِ العهدِ الذهنيِّ صَحَّ إطلاقُ المضافِ إلى معرفةٍ بذلك)) "(١).

وينقل ابن عمرون أحيانا من ابن الحاجب ليدعم رأيا ، قال:" وقال ابنُ الحاجبِ: ((ظاهرُ كلامِ النحويينَ أنَّ هذه القسمةَ حاصرةٌ ، وتفسيرُهم كلَّ واحدٍ مِنَ القسمينِ يَنْفِي الحصرَ)) وهذا يؤنسُك بما قلناه"(٢).

ونقل عنه ليثبت بعض الاختلافات في نص المفصل ، قال: " ابنُ الحاجبِ: ((ويقعُ في بعضِ النسخِ وما شرا أي ما رأيت شرا ، وإضمارُ الفعلِ ١٦١/ب بعد النفيِ مِنْ غيرِ تفسيرٍ ضعيفٌ)) "(٣).

ونقل عنه كمرجع وسيط ، قال: " ابنُ الحاجبِ: ((قد صرَّحَ الفراءُ والكسائي بتجويزِ يا رجلًا راكبًا لمعيَّنٍ جعلُوه مِنَ المشبَّهِ بالمضافِ ، ومِنْ ثم أجازا يا راكبًا لمعيَّنٍ ، وفي كلامِ سيبويه ما يشعرُ بجوازه ، وفيه إشكالٌ فإنَّه يستلزمُ جوازَ لا رجلًا راكبًا))(٤).

ونقل بعض تعليلاته دون ذكر اسمه ، قال: " **قولُه:** ((**هو المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بمعنى مع**)) إنَّما احتاجَ إلى قولِه المنصوبِ ليُخْرِجَ نحوَ كُلُّ رجلٍ وضيعتُه"(٥) ، وقال: " **قَولُهُ:** ((**الكَلِمَةُ هي اللفظةُ الدَّالَّةُ على معنًى مفردٍ بالوضعِ**)) .

مُحَمَّدٌ: موضعُ هذا الفصلِ المشتركُ علَى ما رتَّبَ كتابَه ، والعُذْرُ في تقديمِهِ الحاجةُ في معرفةِ

---

(١) قسم التحقيق ص ١٣٦ والإيضاح لابن الحاجب ٩٨/١ – ٩٩ بتصرف .

(٢) السابق ص ١٧٧ والإيضاح لابن الحاجب ١٢٤/١ .

(٣) السابق ص ٤٤٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢٤٧/١ .

(٤) السابق ص ٤٦٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢٥٨/١ .

(٥) السابق ص ٥٧٧ هذا تعليل ابن الحاجب في الإيضاح ٣٢٤/١ .

النوعِ إلى جنسِهِ"[1].

وأضاف ابن عمرون قيدا على تعريف الزمخشري لاسم الجنس ، وهذا القيد هو لابن الحاجب ، قال ابن عمرون: " فإنْ أُضيفَ إليه بعينِه فقيلَ: ما عُلِّقَ علَى شيءٍ لا بعينِه وعلَى كلِّ شيءٍ ما أشبَهَه خرجتِ المعارفُ"[2].

ونقل عن ابن الحاجب زيادته قيدا في تعريف العلم ووافقه عليه: " وزادَ بعضُهم بوضعٍ واحدٍ ، وهو صحيحٌ يَحتَرِزُ به مِنْ زيدٍ إذا سُمِّيَ به رجلٌ ثم سُمِّيَ به آخرٌ فإنَّ هذا بوضعٍ آخرَ"[3].

---

(١) قسم التحقيق ص ٥٧٧ وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٩/١ .

(٢) السابق ص ٨٥ وزيادة (بعينه) كقيد هو قول ابن الحاجب ينظر الإيضاح ٦٨/١ .

(٣) السابق ص ٨٨ وهو قول ابن الحاجب ينظر الكافية ص ٣٧ .

الفصل السابع : التقويم (المحاسن والمآخذ) .

وفيه مبحثان:
المبحث الأول: المحاسن .
المبحث الثاني: المآخذ .

المبحث الأول: المحاسن:

شرح المفصل لابن عمرون خلاصةَ ذهنِ عقليةٍ نحويةٍ مستقلة ودقيقة ، عقليةٌ نظرت فيما وصل إليها من شروح المفصل ، وهي ستة شروح على الأقل وهي حواشي المفصل للزمخشري وشرح الرازي وصدر الأفاضل والسخاوي وابن يعيش وابن الحاجب ، ثم شرع في شرح المفصل محاولا أن يكون شرحه الأفضل ، وقد تجلت بعض المحاسن التي تؤكد هذا الكلام ، ومن أهمها:

- يظهر من كلام ابن عمرون في شرحه استقلاله الفكري فهو يتكلم بالدليل ويوافق ويخالف بالأدلة والتعليلات النحوية دون مهابة أو تهجم ، وهذا دليل على قوة شخصيته النحوية وامتلاكه للعقلية العلمية والبحثية .
- طريقة ابن عمرون وأسلوبه في شرحه سهل واضح غالبا.
- يلتزم ابن عمرون الأدب في نقده للعلماء في الأغلب حتى أنني أميل إلى القول بأنه تعمد في كثير من اعتراضاته بنسبتها إلى (بعضهم) دون التصريح باسم العالم مع تمكنه من ذلك كالتزام منه بأدب الاعتراض، وربما كان هذا هو السائد عند النحويين آنذاك .
- كَمَّلَ ابنُ عمرون بعض المسائل النحوية والفصول التي لم يذكرها الزمخشري فمثلا في باب الممنوع من الصرف ذكر أسماء القبائل والأحياء وأسماء السور[(١)]، وتحدث عن الخبر الجثة والحدث[(٢)] ، والجار والمجرور التام والناقص والعامل فيه[(٣)]، الخلاف في كون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه[(٤)] ، مجيء استثناءين فأكثر[(٥)].
- نقل ابن عمرون من بعض الكتب المفقودة حتى الآن ومنها: المغرب للواحدي[(٦)] والقصريات[(٧)] =

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٦٧ و ٢٦٨ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٠ .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٢ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩٣ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٢٠ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٢٧٦ و ٣٤٠ و ٣٦٠ .

=والهيتيات[1] والعوني لابن الخشاب[2] وشرح الرماني لأصول ابن السراج[3] والمحرر للرازي[4] .

- يصلح شرح ابن عمرون أن يكون مرجعا لحواشي الزمخشري على المفصل وقد أكثر من النقل عنه[5] .
- كان يحقق المسألة النحوية ولا يكتفي بالنقل فقط ، من ذلك مسألة خلافية بين الأخفش وسيبويه[6].
- راجع ابن عمرون أكثر من نسخة للمفصل أثناء شرحه وتجلى ذلك في بعض المواضع، قال: "وفي بعض نسخ المفصل وقبلي"[7] ، وقال: "ويقع في بعض نسخ المفصل"[8].
- يذكر أحيانا أنه أوفى الكلام في المسألة بما لم يسبق إليه نحو قوله: "وهذا موضع قل أن ترى أحدا يخوض فيه"[9] ، وقال: " لم أجدْ لأحدٍ من العلماءِ كَشْفَهُ كما ينبغِي، ويحتملُ أَنْ يقالَ"[10]، وقال:" وها أنا ذا أكشفُ لك قناعَ هذه المسألةِ وأُبَيّنُ ما أرادوا وإِنْ لم يذكرْه أحدٌ مفصَّلًا لتأخذَها مِنْ كُتُبٍ"[11]، وقال: " ولم أرَ أحدًا كَشَفَ هذا الموضعَ إلى هذه الغايةِ"[12] ، وقال:" ولم أَرَ أحدًا تَتَبَّعَ هذا التَّتَبُّعُ"[13].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦٥ و ٦٦٦ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٢٤١ و ٥٠١ .

(٣) ينظر السابق ص ١٤٢.

(٤) ينظر السابق ص ٦٦ .

(٥) ذكر الدكتور : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين أن نسخة حواشي المفصل في ليدن وهو نسخة كثيرة الخروم ، وهنا ومع كثرة نقل ابن عمرون عن حواشي المفصل يصلح أن يستعان بها في تصحيح نسخة الحواشي . ينظر التخمير ٤٧/١ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٢٥/٥ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٣٦٨ .

(٧) ينظر السابق ص ١٥٤ .

(٨) ينظر السابق ص ٢٥٠ .

(٩) ينظر السابق ص ١٨٥ .

(١٠) ينظر السابق ص ٦٢٠ .

(١١) ينظر السابق ص ٤١٧ .

(١٢) ينظر السابق ص ٧٠٤ .

(١٣) ينظر قسم التحقيق ص ٧١٥ .

- يفسر كلام سيبويه ويزيل اللبس منه[١] ، وقد اهتم بسيبويه اهتماما بالغا يدل على تمكنه من قراءة أصول هذا الفن.
- كان ينظر لنصوص الزمخشري بعين النحوي ، قال:" ودخولُ الفاءِ في فحكمُه زائدةٌ ؛ لأنَّ المبتدأَ وإنْ كانَ موصولًا فقدْ فُقِدَ شرطُ دخولِ الفاءِ ؛ لأنَّ مِنْ شروطِه كونَ الصلةِ جملةً فعليةً أو ظرفيةً وهما مفقودان ٨٦/أ هنا"[٢] هذا بالإضافة إلى اعتراضاته واستدراكاته على الزمخشري.
- ينص أحيانا أنه لم يجد البيت في ديوان الشاعر المنسوب إليه البيت ، ويدل ذلك على مراجعته لبعض الدواوين للتأكد من الشواهد[٣].
- يفتح شرح ابن عمرون الباب لتسليط الباحثين الضوء على شخصيته النحوية ومن أهم الملامح فيها صلته بكتاب سيبويه ، واعتراضاته على النحاة وخاصة شراح المفصل السابقين له وأهمهم ابن الحاجب الذي يمكن أن يقال عنه: إن ابن عمرون تتبعه أثناء شرحه ناقدا لآرائه .

المبحث الثاني: المآخذ:

لا يخلو عمل بشري من بعض السهو والزلل ، فالكمال لا يدركه البشر ، ومن هنا كان لابن عمرون بعض ما يجب أن ينبه عليه ، ومن ذلك :

١- ذكر حديثا عن رافع بن عبد الحارث والصواب نافع بن عبد الحارث[٤]، وأخطأ في اسم أحد العرب قيس أبي معدي كري[٥] .

٢- قدم وأخر بعض عبارات الزمخشري في مقدمة المفصل أثناء شرحه لها[٦] .

٣- استشهد ببعض أبيات المحدثين في النحو .

٤- ينقل أحيانا عن العلماء دون إشارة مع أنه كثيرا ما ينسب ما ينقله ، ومن ذلك

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٢٣٥ و ٣٣٤ و ٣٤٠ ..

(٢) السابق ص ٢٥٦ .

(٣) ينظر قسم الدراسة ص .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٢٢ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٥٦ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٣ .

نقله عن ابن الحاجب[١] ، وعنه نقل ضابط الاشتغال ، ولم ينسب[٢] ، وعن ابن يعيش[٣] ، ولم يكن ابن عمرون وحيدا في ذلك بل كان ذلك منتشرا عند العلماء في هذه العصور .

٥- لم يرجع إلى المعاجم العربية في بعض الأحيان مع أن المقام كان يقتضي ذلك نحو: ذكره أن (فقعس) من الفقعسة عن بعضهم ولم يعلق بشيء وهي لم ترد في اللغة[٤] ، وقال ": أصلُ تصرُّفِ رَخَمَ في لغةِ العربِ القطعُ والحذفُ"[٥] ولم يذكر العلماء ذلك في المعاجم ، وقال: إن (أعد) يتعدى بحرف جر[٦] والحق غير ذلك.

٦- خالف في نسبة بعض النصوص والآراء ، والصواب غير ما ذكره ، نحو: نسب إلى أبي علي قوله: لم يصنع المازني شيئا . والصواب أن العبارة للمبرد[٧]، ونسب إلى المبرد رأيا والصواب أن المبرد حكاه ولم يقل به هو ، ثم ردَّ على ما نسبه إلى المبرد بصيغة: وقيل في جوابه ، مع أن هذا الرد هو من كلام المبرد[٨]، ونسب إلى الفراء رأيا هو في الحق لأبي زيد والفارسي[٩]، وذكر عن الأخفش رأيا لم أجد من نسبه إليه[١٠]، ونسب إلى الفراء القول بجواز وصف اللهم ولم أجد من نسب ذلك إليه[١١]، ونسب إلى سيبويه نصا وهو للسيرافي[١٢] ، وأخطأ في نسبة رأي

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٧٣ .

(٢) ينظر قسم التحقيق ص ٩٦ .

(٣) ينظر السابق ص ٩٦ و ١٤٠ .

(٤) ينظر السابق ص ١٠٨ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٥١١ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٣ .

(٧) ينظر السابق ص ١٣٣ .

(٨) ينظر السابق ص ٤٤٧ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٤٦١ .

(١٠) ينظر السابق ص ٤٩١ .

(١١) ينظر السابق ص ٥٠٥ .

(١٢) ينظر قسم التحقيق ص ٥٨٢ .

فنسبه إلى أبي بكر (ابن السراج) وهو لأبي عمرو الجرمي[١] ، كما أنه نسب إلى الجرمي والفارسي والربعي الجر بـ (عدا) ، وما اشتهر عنهم هو الجر بـ (ما عدا) على زيادة (ما)[٢] ، نقل قولا عن الأخفش ولم أجده له بل للسيرافي[٣].

٧- قد ينقل عبارة مبتورة أو ناقصة مما يترتب عليه القول برأي غريب ثم يرد عليه ولا داعي لذلك ، قال: "وقيل: سِنَّورٌ يُحْلَبُ منه الكافورُ ، وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ الكافورَ مِنَ النباتِ"[٤].

٨- تجاهل السماع فحكم بأن شراحيل لها مفرد وهو شرحال، ولم يرد في السماع[٥].

٩- قد ينقل رأيا لابن الحاجب أو غيره ويختصره بطريقة مخلة تجعله مبهما من ذلك ما جاء في اعتراضه على الزمخشري جمعه المبتدأ والخبر في حد واحد[٦] وقد أخذه من ابن الحاجب في الإيضاح لكن ابن الحاجب أفضل بيانا. ولخص اعتراض ابن الحاجب بإيجاز شديد[٧]، وأخذ كلاما من ابن يعيش فأبهمه[٨].

١٠- قد يروى بيتا برواية مخالفة لما وردَ تخرجُه من محلِّ الشاهد مثل: أما القتال[٩].

١١- علل لتنكير الحال بشبهه للتمييز ثم علل لتنكير التمييز بشبهه للحال[١٠].

١٢- هناك أخطاء نحوية أظنها من الناسخ نحو: "من كون سواء مصدر" وكلمة (مصدر) خبر كون[١١]، وقال: "وهذا مستغني عن الشرح"[١٢] بإثبات الياء.

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٦٤٨ .

(٢) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٣) ينظر قسم التحقيق ص ٦٩١ .

(٤) ينظر السابق ص ١٢٢ .

(٥) ينظر السابق ص ٢٢٧ .

(٦) ينظر السابق ص ٣١٣ .

(٧) ينظر السابق ص ١٧٧ .

(٨) ينظر السابق ص ٤٨١ .

(٩) ينظر قسم التحقيق ص ٣٣٧ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٥٩٢ و ٦٣٥ .

(١١) ينظر السابق ص ٣٤٣ .

(١٢) ينظر السابق ص ٢٩٤ ، ومثله كلمة: بمقوِّي كتبها بالياء ، والصواب: بمقوٍّ ، ينظر ص ٣١٥ .

١٣- أحيانا ينسب قولا لأحد النحاة لم يقله إنما قال ما يدل عليه ، فيستخلص ابن عمرون منه قولا وينسبه إليه وهذا تساهل ، نحو قوله: إن ابن جني أجاز حلو هذا حامض والحق أن ابن جني لم ينص على المثال إنما أجاز شيئا شبيها به[١].

١٤- تحامل على ابن الحاجب في مسألة اشتراط اتحاد المصدر والفعل معنى[٢].

١٥- مع استشهاد ابن عمرون بأبيات مجهولة إلا أنه اعترض على الاستشهاد بأحد الأبيات لأنه مجهول القائل[٣].

١٦- هناك اختلاف في نسبته لبعض الأبيات ، فقد ينسب البيت لأحد الشعراء وليس له ، ومن ذلك ما نقله عن الشنتمري أنه قال أن بيت: يا ذا الضامر العنس لأبي ذؤيب ولم يقل الشنتمري ذلك[٤].ونسب بيت: يا زيد زيد اليعملات لبعض السعديين ولم أجد من قال بذلك[٥].

١٧- وذكر بيت علفتها تبنا بزيادة فاء ، فقال: فعلفتها[٦].

١٨- أحيانا هناك تعديلات في كلام سيبويه ونقل منه لكلام خطأ[٧].

١٩- وروى في بيت: تأبط قرضا ، وفي الديوان تأبط شرا[٨].

٢٠- قال في تقدير السيرافي: أما زيدا فضربت فضربته ولم أجده عند السيرافي[٩].

٢١- أخطأ في اسم أحد تلاميذ عبد الكريم بن عبد الصمد المقرئ[١٠].

٢٢- أدخل الفاء على خبر المبتدإ غير المفهم للشرط أو العموم[١١].

---

(١) ينظر قسم التحقيق ص ٣٥٩ .

(٢) ينظر السابق ص ٣٩٩ وينظر تعليقي عليه في الهامش رقم (٨) .

(٣) ينظر السابق ص ٤٣١ .

(٤) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨١ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٩ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٤٨٤ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٥٠٨ .

(٨) ينظر السابق ص ٥٢١ .

(٩) ينظر السابق ص ٥٤٥ .

(١٠) ينظر قسم التحقيق ص ٥٤٦ .

(١١) ينظر قسم التحقيق ص ٣١٨ .

٢٣- يستدل أحيانا بأمثلة لسيبويه وهي في الكتاب مختلفة[١].

٢٤- ذكر أن الزمخشري تحدث عن (إذا) في الحروف والصواب أن الحديث في الأسماء في الظروف ولعلها كلمة محرفة[٢].

٢٥- قال: "والعلم لأن" وهو خطأ في التعبير[٣].

٢٦- نقل نص المفصل ناقصا وقد أكملته في ثنايا شرحه[٤].

٢٧- اعتذر عن الزمخشري لعدم حده للاستثناء باعتذار ضعيف بقوله:" لَمَّا كان حدُّه يليقُ بأصولِ الفقهِ تجاوزَ عنه ، واشتغلَ بإعرابِه الذي هو خاصٌّ بالنحوِ"[٥] والحق أن الاستثناء باب من أبواب النحو والنحاة بحده أولى .

٢٨- قال عن إعراب سي: "ولم أقف عليه لأحد" وهذه مسألة كانت تحتاج منه إلى ضبط[٦] .

٢٩- ذكر أن التمييز يقال له: ترجمة ، ويطلق الكوفيون لفظ الترجمة على البدل في مقابلة عطف البيان[٧].

---

(١) ينظر السابق ص ٣٤٠ .

(٢) ينظر السابق ص ٣٤٧ .

(٣) ينظر السابق ص ٤٧٧ .

(٤) ينظر السابق ص ٦٢٥ .

(٥) ينظر قسم التحقيق ص ٦٤٦ .

(٦) ينظر قسم التحقيق ص ٦٦٦ .

(٧) ينظر قسم التحقيق ص ٦٣٤ .

الفصل الثامن
مخطوط شرح المفصل لابن عمرون دراسة موضوعية.

ويشتمل على:

- **توثيق نسبة الكتاب.**
- **وصف المخطوط.**
- **صفحة الغلاف والتملكات والأختام وخاتمة المخطوط.**
- **الناسخ وتاريخ النسخ.**
- **توثيق نسخة المخطوط وخطه.**
- **حواشي المخطوط.**
- **رموزه.**
- **منهج التحقيق.**

توثيق نسبة الكتاب:

أجمع المترجمون لابن عمرون على أن ابن عمرون شرح المفصل للزمخشري ، ولم يذكر أحد منهم اسما خاصا للكتاب بل اكتفوا بقولهم: وشرح المفصل ، ولذا فإن تسمية الكتاب شرح المفصل لابن عمرون هي الأقرب وهي مكتوبة على ورقة الغلاف[1] .

وصف المخطوط:

توجد مخطوطة شرح المفصل لابن عمرون بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٠ نحو خليل أغا، وميكروفيلم رقم ٤٢١٧ ، ومع أن المخطوط مرقم بعدد اللوحات وترقيمه كما هو موجود فيه ٥٦٩ لوحة إلا أن عدد اللوحات حقيقة ٥٧١ لوحة لأنه يوجد لوحتان لم يتم ترقيمهما وهما اللوحة الواقعة بين ٤٠١ ، ٤٠٢ واللوحة الواقعة بين ٥٤٥ و ٥٤٦ ، وكل لوحة مكونة من صفحتين متوسط عدد الأسطر في كل صفحة ١٩ تسعة عشر سطرا ، ومتوسط الكلمات في السطر ١١ إحدى عشرة كلمة .

وهناك لوحة زائدة في نهاية المخطوط ، وليست من شرح المفصل لابن عمرون بل كتب في بدايتها من كتاب الصحاح في اللغة ، وهي صفحة كاملة وسطران في الصفحة المقابلة .

ويبدأ المخطوط بمقدمة بدأها ابن عمرون بالبسملة ثم عبارة "وهو حسبي وبه توفيقي"[2] ثم قال:" قال الفقير إلى ربه محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي غفر الله له."[3] فالمخطوط منسوب بوضوح لابن عمرون . وبيَّنَ ابن عمرون في المقدمة سبب تأليفه للكتاب لكنه توفي قبل إتمام الشرح ، جاء في نهاية المخطوط :"إلى هاهنا انتهى التصنيف وعاجلته المنية قبل درك الأمنية رحمه الله رحمة واسعة ورضي عنه ، والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل."[4] وهذا ما أكده العلماء فقد نصوا – كما ذكرت في ترجمة ابن عمرون – على أنه لم يتم الشرح بسبب وفاته ، ونصَّ أبو

---

(١) ينظر مؤلفات ابن عمرون ص ٣٢ ، ولم يذكر بروكلمان ابن عمرون في شراح المفصل ولم يترجم له ينظر شروح المفصل في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٢٥ ط دار المعارف .

(٢) ينظر لوحة ٢/أ .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر لوحة ٥٧١/ب .

حيان تلميذ ابن النحاس تلميذ ابن عمرون على آخر ما وقف عنده ابن عمرون من الشرح ، فقال:" وشرح ابن عمرون المفصل ، وانتهى فيه إلى قوله: الوزن الرابع عشر: مَحمدة في المصادر، وعاق عن إكماله موته رحمه الله." [١]

والمخطوط بحاله جيدة واطلعت على النسخة الورقية منه وكذا الميكروفيلم ، ولا يوجد به خروم ويوجد به بياض في بعض المواضع القليلة منه خاصة المقدمة .

صفحة الغلاف والتملُّكات والأختام وخاتمة المخطوط:

صفحة الغلاف عليها ثلاثة عناوين ، الأول: ((شرح كتاب سيبويه للإمام الفاضل محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي غفر الله له ولوالديه)).

الثاني: ثم جاءت عبارة: ((هذا خطأ والصواب أنه شرح مفصل الزمخشري لابن عمرون الأندلسي رحمه)) الله تعالى . والميم من كلمة مفصل كتبت ممدودة كذا (مـــ) وكتب فوقها ((الشهير بفخر الدين الرازي)) وأظن الكاتب يقصد : بفخر خوارزم أي الزمخشري .

العنوان الثالث كتب في وسط صفحة الغلاف تقريبا وهو واضح ، وهو ((شرح المفصل لابن عمرون الأندلسي)) .

وعلى الغلاف أيضا أنه وقف من الأمير خليل أغا ففي أسفل الغلاف: ((وقف وحبس وسبل هذا الكتاب المسمى بشرح كتاب سيبويه للزمخشري سعادة الأمير خليل أغا باشا أغاي ...[٢]والدة الخديو الأعظم وجعل مستقرَّه خزينة كتبه بمدرسة سعادته بجوار سيدنا الحسين وقفا صحيحا شرعيا لا يباع ولا يرهن ولا يستبدل فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه والله سميع عليم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين)) .

وعلى يمين الغلاف تملكان الأول ورد فيه: ((من كتب القصر على ما فرض الله القدير ... [٣] السيد محمد راغب غفر لهما)) ، والثاني: ((ثم انتقل إلى يد الفقير مصطفي شوكت ...[٤])) .

وعلى الغلاف ثلاثة أختام ، الأول كتب فيه مصطفي شوكت، والثاني وهو أسفل

---

(١) ينظر تذكرة النحاة ص ٥٣ .

(٢) هنا قدر كلمتين لم أستطع استبانتهما .

(٣) هنا قدر كلمتين لم أستطع استبانتهما .

(٤) هنا قدر كلمتين لم أستطع استبانتهما .

الصفحة وتكرر في مواضع عديدة من المخطوط وكتب فيه: أوقفه الخليل أغا ، والثالث: خاتم دار الكتب المصرية .

وكتب على الغلاف أيضا ٥٢٤/ ١٩٣٣ .

وفي آخر لوحة من المخطوط وردت عبارة: "أنهاه مطالعة الفقير إلى الله تعالى عمر على الحنفي عفا الله تعالى عنهما ورحم مؤلفه وكاتبه وجميع المسلمين" وهذا يعني أنه طالعه فقط وربما تملكه .

الناسخ وتاريخ النسخ:

من الواضح أن ابن عمرون ألف الكتاب في آخر حياته ، وأنه لم يكمله لأن المنية حالت دون ذلك ، ولم أجد ما يدل على تاريخ نسخ المخطوط ، فلم يكتب الناسخ متى نسخه أو مَنْ نسخه ومِنْ أيِّ نسخةٍ نسخَ ؟

توثيق نسخة المخطوط وخطه:

المخطوط مكتوب بخط النسخ الواضح ، وهو مضبوط بالشكل بصورة كبيرة ، وقد التزمت هذا الضبط غالبا إلا في بعض مواضع يسيرة .

وهناك خلاف في رسم بعض الكلمات عما اعتدنا عليه في عصرنا الحالي ، ومن ذلك:

كلمة قائم ومسائل يكتبها بالياء كذا قايم و مسايل .

ورسم الهمزة المفتوحة في وسط الكلمة هكذا المسئلة .

أما عن نسخة المخطوط فإننا أمام عدة مقدمات يمكن أن تهدينا إلى توثيق نسخة المخطوط:

أولا: نقل ابن النحاس تلميذ ابن عمرون باب الممنوع من الصرف كاملا من شرح المفصل وأشار ابن النحاس أن ابن عمرون أتقن هذا الباب "إتقانا جاوز الحد ، ولولا خوف النسبة إلى التعصب لقلت إنه سبق فيه مع تأخره المتقدمين أجمعين ، وإذ أوافق عليه بأن مصداق ما قلت فأذكره بلفظه وألفاظ ما ذكره صاحب المفصل رحمه الله لا أزيد لفظا ولا أنقص ، ولا أغير شيئا من ألفاظه"(١) وهذا يعني أحد احتمالين أن ابن النحاس اطلع اطلاعا وثيقا على نسخة شيخه

---

(١) التعليقة لابن النحاس ص ٤٥٠ .

أو أنه تملك نسخة من شرح المفصل لابن عمرون إما أن نسخة شيخه بعد وفاته آلت إليه أو أنه بما عرف عنه من جودة الخط نسخ نسخة لنفسه من نسخة شيخه .

ثانيا: في لوحة ١٠/ب في الهامش العلوي حاشية بخط المصنف أي ابن عمرون .

ثالثا: في لوحة ٤١/ب حاشية ذكر الناسخ أنها من خط ابن النحاس وقد نقله الناسخ. فهذا يعني أن الناسخ نقل من نسخة كان عليها خط ابن النحاس ، وأن ابن النحاس قرأ النسخة وامتلكها ، وربما هو الذي دفعها للناسخ كي ينسخها .

رابعا: في لوحة ٤٩٣/ب في الهامش: ابن النحاس غفر الله له . وهو تعليق واضح من ابن النحاس نقله الناسخ ، وهذا يؤيد ما ذكرته .

مما سبق يتضح أن شرح المفصل لابن عمرون اطلع عليه ابن النحاس ، والناسخ نقل حاشية بخط ابن عمرون وحاشية نص أنها من خط ابن النحاس ، وحواش أخرى بدأها بقوله: ابن النحاس غفر الله له ، ويغلب ظني والله أعلم أن النسخة الأولى كانت بخط ابن عمرون ثم آلت إلى ابن النحاس والذي ترك عليها بعض الحواشي ثم دفعها إلى ناسخ قام بنسخها ، ثم استقر الأمر على ذلك ، وإذا كان ابن النحاس توفي ٦٩٨هـ فإن هذا المخطوط يعود إلى قريب من هذا التاريخ .

ويبقى سؤالان: لماذا لا نقول إن الناسخ ابن النحاس ؟

لأنه لو كان كذلك لما قال في ٤١/ب "قال ذلك ابن النحاس غفر الله له من خطه نقلته"

ولماذا نظن أن الناسخ عاصر ابن النحاس؟

لأنه لو لم يعاصر ابن النحاس فمن أين عرف خط ابن النحاس ؟ كما أنه نص في حاشية أنها بخط المؤلف ، فلدينا في المخطوط خطان أحدهما للمؤلف والآخر لابن النحاس .

عموما نحن أمام احتمالين أظن أنه لا ثالث لهما أن المخطوط إما نُسِخَ من نسخة بخط المؤلف أو نسخة تلميذ المؤلف الذي قرأ الشرح على شيخه كما سبق . كما أن الناسخ قد قابل النسخة على الأصل الذي نقل عنه ، وكان يصحح ما أخطأ فيه ويكتب الكلمات الناقصة مثلا كما في ٦/أ و ٩/أ و ١١/أ وغيرها ، كما أنه كان يشير كل عدة صفحات إلى أن ما سبق قد تمت مقابلته ويكتب في الهامش «بلغ مقابلة»[١] ، وهذا يدل على مقابلة

---

(١) وينظر في طرق مقابلة النسخة على الأصل مناهج تحقيق التراث د/ رمضان عبد التواب ص ٤٤ .

الناسخ لما نسخه على الأصل .

ويوجد يسار أسفل كل صفحة يمنى من المخطوط " التعقيبة ، وهي كلمة تكتب في ذيل الورقة تبدأ بها الورقة التالية ، وكانوا يفعلون ذلك ليتهدوا إلى ترتيب الأوراق عند اضطراب هذا الترتيب."[(١)] فالمخطوط صحيح الترتيب ، كما أن لوحاته مرقمة كما سبق ، ولا أدري من قام بالترقيم .

كما أن كل عشر لوحات من المخطوط تكوِّنُ ملزمة أو كراسة ، وقد رقم الناسخ هذه الكراسات في اللوحة العاشرة أعلى اللوحة يسارا ، وبلغ عددها في كل المخطوط سبعا وخمسين.

حواشي المخطوط:

يوجد على هامش المخطوط كاملا عدة حواش وتعليقات ، فهناك تعليقان في ٢/أ و ٣/أ الأول ذهب معظمه والثاني ذهبت بدايته ، وهناك ثلاث تعليقات في ٧/ب تعليقان وآخر في ٣٩٩/ب بخط مغاير لخط الناسخ وفي آخرها رسمت (ل) وهناك تعليقان في ٤٢١/ب و ٤٤٣/ب ليس في آخرهما شيء .

وبلغت الحواشي حوالي أربع عشرة حاشية واحدة نص الناسخ أنها بخط المصنف في ١٠/ب واثنان بدأهما بـ ابن النحاس وهما في ٥/ب و ٤٩٣/ب والباقي في ٤/ب و ٦/ب و ٧/ب و ١٤/أ و ١٨/أ و ٢٣/أ و ٣٩/أ و ٤١/ب و ٩٧/ب و ١٤٧/أ و ١٨٩/أ .

ومما يلاحظ على الحواشي أن بها ذكر لبعض العلماء وترجمت لهم وتتبعت وفياتهم ولم أجد أحدا منهم توفي بعد وفاة ابن عمرون مما يدعم أن زمن نسخ المخطوط بعد وفاة ابن عمرون مباشرة وأن الأصل الذي نسخ عنه إما نسخة ابن عمرون أو ابن النحاس .

وهناك تعليقان في ٢٤٤/أ أحدهما على اليمين والآخر على اليسار وفيه انتقاد لابن عمرون دون نسبة أي تعليق منهما .

رموزه:

وردت عدة رموز في المخطوط من الفائدة ذكرها:

١) يضع علامة تضبيب وهي (صـ) وهي حين توضع فوق الكلمة تدل على

(١) مناهج تحقيق التراث ص ٨٨ .

شك الناسخ في صحة الكلمة .

٢) يضع الناسخ (مـ) فوق الكلمتين ليدل على تغاير مكان الكلمتين وأن كل واحدة منهما ينبغي أن تكون مكان الأخرى .

٣) أحيانا يضبط الناسخ حرفا ضبطين بالفتح والكسر مثلا ثم يكتب فوقها (معا) ليدل على جواز الضبطين .

٤) حين تسقط كلمة ويراد تصحيحها في الهامش يأتي لمكان سقوطها ويرسم خطا مائلا تجاه الهامش الذي سيكتب فيه التصويب يشير به للهامش نحو (ˎ) أو (ˏ) ثم يكتب الساقط ويضع في نهايته صح .

٥) يكتب فوق بعض الكلمات: خف . كرمز للتخفيف .

قسم التحقيق

منهج التحقيق:

اتبعت في التحقيق الأصول العامة التي تعارف عليها جلُّ أرباب هذا الفن ، فكان المنهج التالي:

١- نقل النص وإخراجه وفق القواعد الإملائية المعروفة ، ولذا لم أثبت في الهوامش اختلافات الرسم الإملائي في نسخ المخطوط مثل: قايم ومسئلة وغيرها .

٢- عند وجود خطأ واضح في كلمة في النص أثبت ما أظنه الصواب في صلب النص وأضع الكلمة التي في أصل المخطوط في الهامش ، وذلك في أضيق الحدود .

٣- هناك كلمات قام الناسخ بتصحيحها عند مقابلة نسخته ، وقد صححها في الهامش ونص على ذلك حسب قواعد النسخ في ذلك العصر وحسب ما رصد كبار المحققين في العصر الحديث ، وقد أثبت هذه التصحيحات في صلب النص دون أقواس أو إشارة لأنها من صلب النص فليست زيادات من الهامش تحتاج إلى تنبيه .

٤- ترقيم لوحات المخطوط وكل لوحة مكونة من أ ، ب ، نحو: (٢/ أ) ، (٢/ب) .

٥- تخريج الآيات القرآنية ، وتوثيق القراءات من كتب القراءات ، وتخريج الأحاديث النبوية والآثار ، والشواهد الشعرية والنثرية والأمثال كل من كتبه المتخصصة.

٦- عزو الأقوال النحوية وغيرها إلى أصحابها من خلال كتبهم ما تيسر ذلك وإلا فمن الكتب المعتمدة .

٧- وضع عناوين داخل الأبواب والفصول لتعين على الاطلاع ووضعتها بين معقوفين [ ] وقد أفدت بصورة واضحة من عناوين المفصل التي وضعها الزمخشري ومن العناوين التي وضعها الدكتور بديع إميل يعقوب في تحقيقه لشرح المفصل لابن يعيش وخالفتُ في القليل من العناوين .

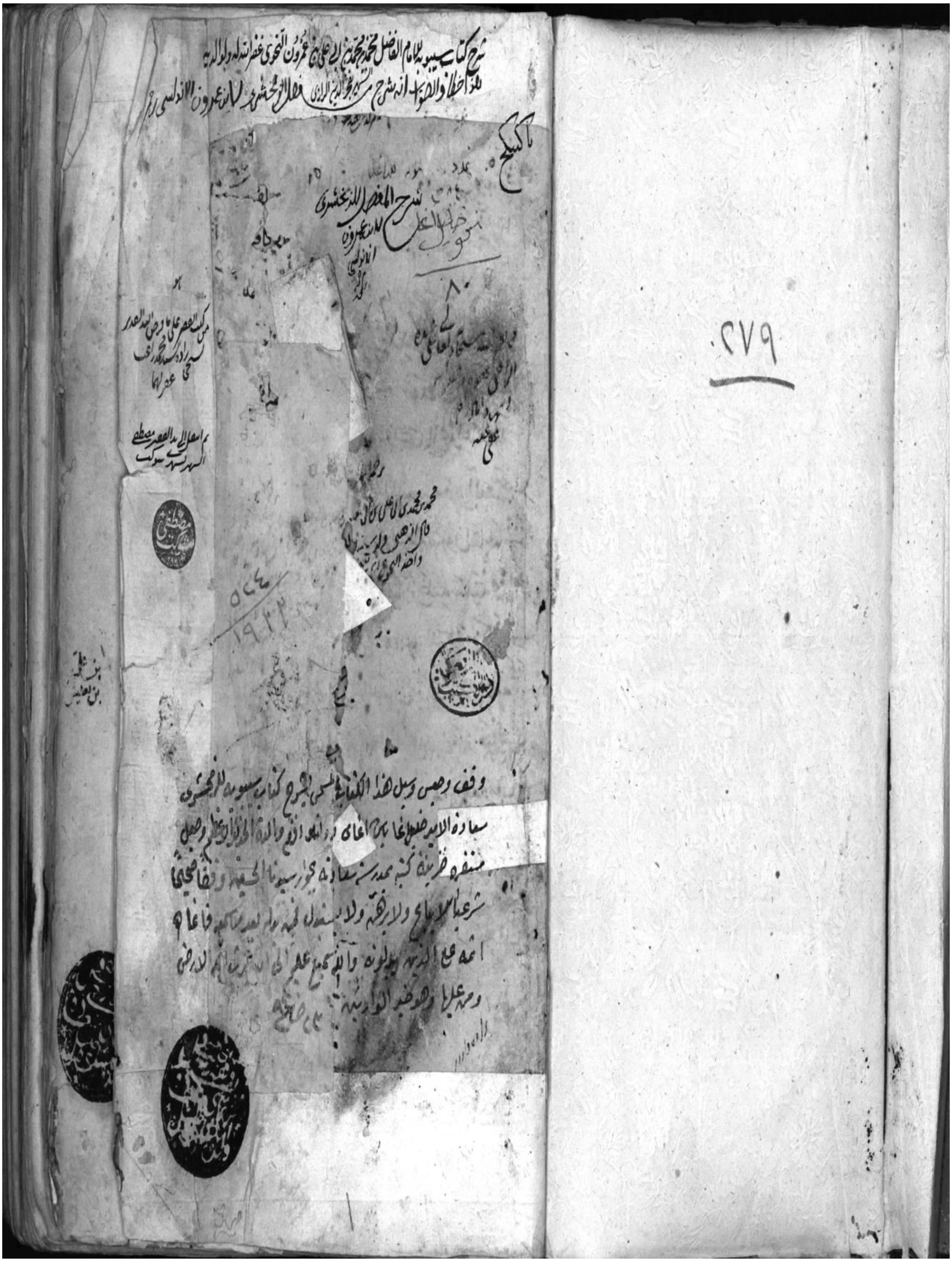
٨- تفسير الألفاظ الغامضة في الحواشي وتوثيقها من المعاجم اللغوية .

٩- ترجمة الأعلام الذين ذكرهم ابن عمرون .

١٠- التعليق على النص كلَّما اقتضت الضرورة أو ظننت أن التعليق قد يفيد إمَّا توضيحا أو إزالة إشكال أو غير ذلك ، ولم أعتقد في نفسي للتعليقات كثرة ولا قلة ، وإنما فعلت ذلك حسب ما منَّ الله من توفيق ظنًّا للفائدة .

١١- لم يذكر ابن عمرون نص المفصل كاملا بل كان يكتفي بذكرِ قَدْرٍ يسير من بداية الفصل ثم يعلق بما يريد ناثرا بعض كلمات وجمل الفصل في شرحه ، فوضعت نص المفصل كاملا قبل كل فصل شرحه ابن عمرون وهذه كانت طريقة ابن يعيش ليكون نص المفصل معينا لفهم ومتابعة كلام ابن عمرون ، وبدأت نص المفصل بقولي: قال الزمخشري.

١٢- صناعة فهارس علمية للبحث ، وهي فهرس القرآن والقراءات والحديث والآثار وكلام العرب شعرا ونثرا ، وأقوال العرب وأمثلة النحاة واللغة والأماكن والقبائل والكتب الواردة في النص المحقق والأعلام والمصادر والمراجع والموضوعات.



لوحة الغلاف من المخطوط



... بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وبه نستعين
قال ... الفقير إلى ربه محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون النحوي
غفر الله له الحمد لله ناظم أولي العلم في سلك الشهادة وجاعل
درجاتهم تنبيها [illegible] وقارن مدادهم في الوزن بدم أهل الشهادة
أحمده حمدا [illegible] وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له شهادة من جعلها عتاده وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
[illegible] عن مخالفة أمره صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
الذين سادوا [illegible] عن حوزة الدين ذادوا صلاة تكون لقائلها ذخرا
[illegible] اختاره من خلقه صفيه محمد صلى
[illegible]
[illegible] اللسان العربي [illegible]
[illegible] من الكتاب العزيز بغير ضياء
العربية [illegible] حروفه ومبانيه
[illegible] عن الرسول [illegible]
[illegible] الأخبار [illegible] رضي الله عنهم [illegible]
[illegible]
[illegible] وروي ابن عباس رضي الله عنه
[illegible] صلى الله عليه وسلم أي علوم القرآن أفضل قال
[illegible] علي بن أبي طالب رضوان الله عليه

أصله فهو أول من قال الكلام كله تبعه السلف والخلف هذا وإن علم
العربية زين في المحافل وإن من أكثر المعاني كافل وقد ألف فيه كتب من
أكثرها فائدة وأعظمها عائدة الكتاب الذي شهد بفضل منشيه من رزق
حظا من الفهم فيه كتاب سيبويه رحمه الله غير أن قصر همم أهل زماننا
أوجب لهم الولوع بالمتوسطات والمختصرات وإن من أجمعها المفصل
للزمخشري مبينا إقرائه بعد أن قرأته رواية على الشيخ المفتي الإمام
العلامة شمس الأفاضل وزين الأماثل ضياء الدين محمد بن الحسين بن
أسعد بن عبد الرحمن بن العجمي رحمه الله عن برهان الدين ناصر بن أبي المكارم
عبد السيد بن علي المطرزي عن الصدر الكبير أبي المؤيد موفق بن أحمد
المكي عن مصنفه رحمهم الله وناقشت شيخي العلامة فريد دهره ووحيد
عصره موفق الدين يعيش رحمه الله وقت قراءتي عليه وتحقيقه شرحه
أتم مناقشته فصرت أحتاج إلى الشيء لا أجده فيه فتتبعت غيره من
الشروح فلم أظفر ببغيتي ولا حصلت منيتي فعلمت أن ليس كل من خلق
يفري وإن كان جلدي مثل ظفري فسألت الله سبحانه أن يسدد قلمي
لكل [illegible] وثبت قدمي لا زال واستخرته في شرح لعل الله يوفق فيه الناظر
كم ترك الأول للآخر تتبعت فصوله فبينتها وأصوله فتممتها وإن وجدت
لغيري عليه ما لا أرتضيه بينت ما عندي فيه
بذي الغباوة من ذكري لها ضرر كما تضرر رياح الورد بالجعل
فجاء بحمد الله كما أملت وعلى الاستعانة بالله عولت ولا أقول الحول

اللوحة الأولى من المخطوط

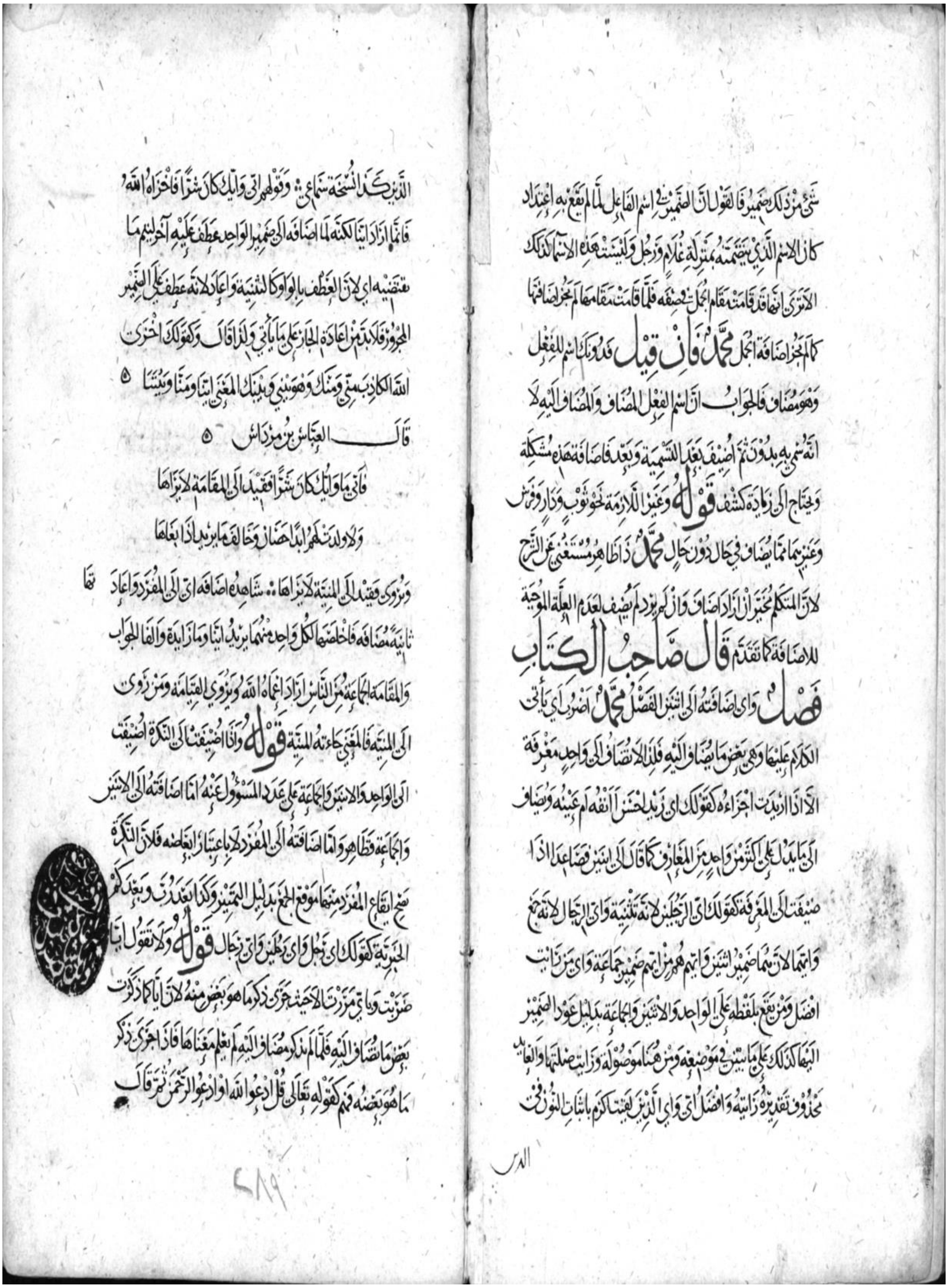


كل فتاة بابيها معجبة ٥ لتمثلت بقول ابي الطيب
وما حاجة الاظعان حولك في الدجى الى قمر ما واجد لك عادمه
فان حلي كتابي بعينك فاشكر الله تعالى وترحم على من اجتهد في ان بلغت
مراده واجعل كتابي وسادك وان كانت الاخرى فعاوده بحسن نظر فان
ابى فاذن لمن ضيع اوقاته ولو بعثنا بعد تحصيل ما نراه على ما فاته فلقد ضيع
اوقاتا نادرة بما حصل فيها ما فاز به صاحبه دنيا وآخرة ولكن كشف الصادق
بقوله كل ميسر لما خلق له وان سمت بمتد الى الاصلاح شي منه فانسبه الى
نفسك فلعمري كل امرء اعرف بوسم قدحه ولقد تفرى ليل المفصل بكابي
هذا عن صبحه نسأل الله العظيم ان يجعل اقوالنا وافعالنا لوجهه الكريم
انه المنان الرحيم قوله الله احمد على ان جعلني من علماء العربية محمد
قدم مفعول احمد للاهتمام به قال سيبويه العرب تقدم ما هم ببيانه
اعنى ومن ادعى ان التقدم يفيد الحصر فلا دليل عليه ويأتي الكلام على
لفظ الله في موضعه والحمد الثنا على الرجل بما فيه من حسن يقال
حمدت الرجل احمده حمدا والفرق بينه وبين الشكر ان الشكر لا يكون
الا عن معروف يقال حمدته على ما فيه وشكرته على ما منه وقد يوضع
احدهما موضع الاخر لتقارب معنييهما وجعلني جعل هنا بمعنى صير وهو
يتعدى الى مفعولين ومن علماء العربية المفعول الثاني وجعل تكون على
اقسام تاتي في موضعها والعلما جمع عالم كشاعر وشعرا او عليم وان كان
ابلغ الا انا حملناه على عالم مع قلته ما جاء من جمع فاعل على فعلاء لان علما

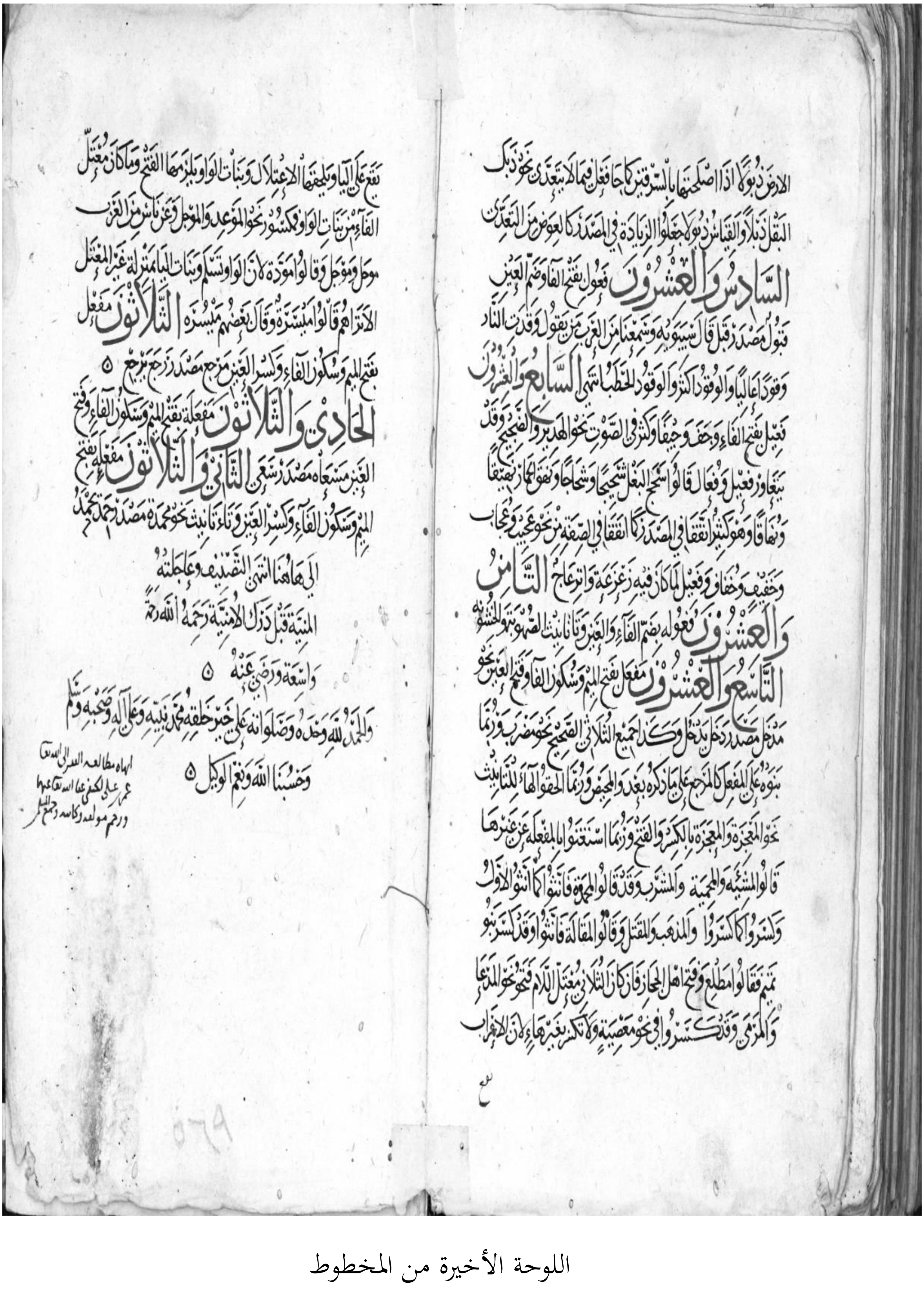
يقوله من ليس من لغته عليم فعلم انه جمع عالم والمراد بالعربية اللغة العربية
وان كانت العربية اعم من اللغة لان اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب
والعربية تقع على المفرد والمركب وجعل جعله من علماء العربية نعمة لما فيها
من فهم معاني كتاب الله سبحانه ومعاني سنة رسوله صلى الله عليه وسلم
والتوصل بها الى ادراك الاحكام الشرعية وكل علم اسلامي وقوله
وجبلني على الغضب للعرب والعصبية محمد يقال جبل الله الخلق على كذا
اي طبعهم وهو ماخوذ من الجبلة وهي الطبيعة يقال ذلك للرجل اذا ثبت
على امر لا ينتقل عنه والغضب خلاف الرضا تقول غضبت له اذا كان حيا
وغضبت به اذا كان ميتا ومعنى جبلني على الغضب للعرب اي على الانتصار
لهم لان الغضب من اجل هضم الشي سبب للانتصار له والعصبية التعصب
ماخوذ من قولهم عصب القوم بفلان اذا احاطوا به وبه سميت العصبة وهم
قرابة الرجل لابيه واصل ذلك العصب وهي اطناب المفاصل وحقيقة العصبية
الخصلة المنسوبة الى العصبة وهم قرابة الرجل وقوله وابى ان
انفرد عن صميم انصارهم وامتاز محمد ابى كره ويأتي الكلام على فتح عينه في
المضارع انفرد يقال انفرد بالامر اذا قام فيه وحده من غير مشارك وانفرد
عنه اذا تركه ماخوذ من الفرد وهو الوتر والصميم الخالص من كل شيء لانه لم
يشب فكانه كثيف به صم وصميم الحر اشده واصله العظم الذي هو قوام
العظام والانصار الاعوان واحدهم نصير والنصير والناصر بمعنى وجمع على
افعال كشريف واشراف وامتاز افتعل من مزت الشي اميزه والمراد انعزل

اي
يقبل

اللوحة الثانية من المخطوط



اللوحة الأخيرة من رسالتي في المخطوط



الأرض ذبولا إذا أصلحتها بالسرقين كما جاء فعل فيما لا يتعدى نحو ذبل
البقل ذبلا والقياس ذبولا جعلوا الزيادة في المصدر كالعوض من التعدي
السادس والعشرون فعول بفتح الفاء وضم العين
قبول مصدر قبل قال سيبويه وسمعنا من العرب من يقول وقدت النار
وقودا عاليا والوقود أكثر والوقود الحطب انتهى السابع والعشرون
فعيل بفتح الفاء وجف وجيفا وكثر في الصوت نحو الهدير والضجيج وقد
تبعا وزن فعيل وفعال قالوا شحج البغل شحيجا وشحاجا ونهق الحمار نهيقا
ونهاقا وهو كثير اتفقا في المصدر كما اتفقا في الصفة من نحو عجيب وعجاب
وخفيف وخفاف وفعيل لما كان فيه زعزعة وانزعاج الثامن
والعشرون فعولة بضم الفاء والعين وتاء التأنيث الصهوبة والخشونة
التاسع والعشرون مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو
مدخل مصدر دخل يدخل وكذا جميع الثلاثي الصحيح نحو مضرب وربما
بنوه على المفعل كالمرجع على ما ذكره بعد والمحيض وربما ألحقوا الهاء للتأنيث
نحو المعجزة والمعجزة بالكسر والفتح وربما استغنوا بالمفعلة عن غيرها
قالوا المشيئة والمحمية والمشربة وقد قالوا المحمدة فأنثوا كما أنثوا الأول
وكسروا كما كسروا والمذهب والمقتل وقالوا المقالة فأنثوا وقد كسر بنو
تميم فقالوا المطلع وفتح أهل الحجاز فإن كان الثلاثي معتل اللام فتح نحو المدعا
والمرمى وقد كسروا في نحو معصية ولا تكسر بغير هاء لأن الإعراب
يقع

يقع على الياء ويلحقها الاعتلال وبنات الواو يلزمها الفتح وما كان معتل
الفاء من بنات الواو فمكسور نحو الموعد والموجل وعن ناس من العرب
موجل وموجل وقالوا المودة لأن الواو تسلم وبنات الياء بمنزلة غير المعتل
ألا تراهم قالوا ميسرة وقال بعضهم ميسرة الثلاثون مفعل
بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين مرجع مصدر رجع يرجع ٥
الحادي والثلاثون مفعلة بفتح الميم وسكون الفاء وفتح
العين مسعاة مصدر سعى الثاني والثلاثون مفعلة بفتح
الميم وسكون الفاء وكسر العين وتاء التأنيث نحو محمدة مصدر حمد يحمد
إلى هاهنا انتهى التصنيف وعاجلته
المنية قبل درك الأمنية رحمه الله رحمة
واسعة ورضي عنه ٥
والحمد لله وحده وصلواته على خير خلقه محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم
وحسبنا الله ونعم الوكيل ٥

انهاه مطالعة الفقير إلى الله تعالى
عمر علي الكفوي عفا الله تعالى عنهما
ورحم مؤلفه وكاتبه وجميع المسلمين

اللوحة الأخيرة من المخطوط

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ

و هُوَ حَسْبِي و بِهِ تَوفِيقِي

[مقدمة الشارح ابن عمرون]

قَالَ الفَقِيرُ إلى رَبِّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ عَمْرُونَ[١] النَّحْوِيُّ غَفَرَ اللهُ لَهُ: الحَمْدُ للهِ نَاظِمِ أُولِي[٢] العِلْمِ فِي سِلْكِ الشَّهَادَةِ ، وجَاعِلِ دَرْسِهِم تَسْبِيحاً ونَومِهِم عِبَادَةً[٣]، وقَارِنِ مِدَادِهِم فِي الوَزْنِ بِدَمِ أَهْلِ الشَّهَادَةِ ، أَحْمَدُهُ حَمْدَ [مَنْ][٤] بَذَلَ فِي [ذلك][٥] اجْتِهَادَهُ ، وأَشْهَدُ أنَّ لا إلهَ إلا اللهَ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةَ مَنْ جَعَلَهَا عَتَادَهُ ، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ و رَسُولُهُ

---

(١) في الأصل : عُمْرُون بضمتين بينهما سكون ٢/أ ، وفي إعراب عَمْرُون وما أشبهه مما سمي به من جمع المذكر السالم أقوال :

الأول: أن يجري إعرابُه كما كان قبل التسمية ، فيقال فيمن سُمِّي بمسلِمِينَ : هذا مسلمونَ ، و رأيتُ مسلمينَ ، و مررت بمسلِمينَ .

الثاني: أن يُجْعَلَ النونُ معتقبَ الإعرابِ مصروفا مع لزومه الياء ، فنقول : هذا مسلمينٌ ، ورأيت مسلميناً ، ومررت بمسلمينٍ .

الثالث: وهو مثل القول السابق لكن مع منعه من الصرف ، فنقول : هذا مسلمينُ ، ورأيت مسلمينَ ، ومررت بمسلمينَ ، وقد يجيء في هذا القول الواو مع الياء في أسماء المواضع فقد ورد: فَلَسْطُون ، وفَلَسْطِين ، وقِنِّسْرُون ، وقِنِّسْرِين .

الرابع: أن يُجْعَلَ كهارون في التزام الواو ، ويُجْعَلَ الإعراب على النون غيرَ مصروفٍ للعلمية والعجمة.

الخامس: التزام الواو وفتح النون مطلقا ، فنقول : هذا مسلمونَ ، ورأيت مسلمونَ ، ومررت بمسلمونَ .

ينظر الكتاب ٣٩٢/٣ تحقيق: عبد السلام هارون ط الثالثة ١٩٨٨م مكتبة الخانجي ، شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤ ، ٤ تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، على سيد على ط الأولى ٢٠٠٨م دار الكتب العلمية ، شرح الرضى على الكافية ٢٦٦/٣ وما بعدها تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ط الثانية ١٩٩٦م منشورات جامعة قاريونس وهمع الهوامع للسيوطي ١٧٠/١ تحقيق: عبد السلام هارون ، د: عبد العال سالم مكرم ط مؤسسة الرسالة ١٩٩٢م .

وعلى هذا يجوز في (عَمْرُونَ) أن تكون مضافة وإعرابها على النون وهي حينئذ ممنوعة من الصرف على القول الثالث والرابع أو تكون على القول الخامس .

(٢) في الهامش ٢/أ تعليق مكتوب بطول الصفحة وقد سقط معظمه ومُحِيَ فما تبقى منه إلا قليل : في الله..وأولو.. باللفظ.

(٣) في الأصل بياض مكان حرف العين والباء من : عبادة ٢/أ .

(٤) مَنْ مطموسة في الأصل ٢/أ ، وما وضعته بين قوسين زيادة لاستقامة الكلام .

(٥) كلمةٌ غيرُ واضحةٍ في الأصل ٢/أ ، وما وضعته بين قوسين زيادة لاستقامة الكلام .

أَقْسَمَ بِعَمْرِهِ[١] ، ونَهَى عَنْ مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ[٢] ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعَلَى آلِهِ وصَحْبِهِ الَّذِينَ شَادُوا ، وعَنْ حَوْزِهِ[٣] الَّذِينَ ذَادُوا[٤] صَلَاةً تَكُونُ لِقَائِلِهَا فَخْراً ، وفِي القِيَامَةِ ذُخْراً .

و بَعْدُ [فإِنَّ اللهَ][٥] اخْتَارَ مِنْ خَلْقِهِ صَفِيَّهُ مُحَمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ ، و[اخْتَارَ لَهُ][٦] خيرَ الأَهْلِ والأَصْحَابِ المبَرَّئِينَ مِنْ كُلِّ عَابٍ ، أَنْزَلَ عَلَيْهِ القَرْآنَ [وهو أُمِّيٌّ ، وحَازَ][٧] لَهُ اللِّسَانَ العَرَبِيَّ ضَمَّنَهُ أَحْكَامَهُ ، [و][٨] بَيَّنَ فِيهِ حَلَالَهُ وحَرَامَهُ ، فَمَنْ رَامَ اسْتِنْبَاطاً مِنَ الْكِتَابِ العَزِيزِ بِغَيْرِ ضِيَاءِ العَرَبِيَّةِ ضَلَّ ، وعَنْ بَيْضَاءِ المحَجَّةِ زَلَّ ، بها تُحَاطُ حُرُوفُهُ ومَبَانِيهِ ، ويُنَاطُ فَهْمُ مَعَانِيهِ [وكَذَا][٩] مَا وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ – بُلِّغْتُ مِنْ شَفَاعَتِهِ القَبُولَ – مِنَ الأَخْبَارِ ، ومَا وَرَدَ مِنَ الآثَارِ عَنْ أَصْحَابِهِ الأَخْيَارِ ﷺ ؛ ولِذَا كَانَتْ [أَوْلَى بِالرِّعَايَةِ][١٠] ، ووَجَبَتْ بِها ولها العِنَايَةُ ، وأَمَرَ بها سَيِّدُ البَشَرِ ، [فَقَالَ: «أَعْرِبُوا الكَلَامَ][١١] كي تُعْرِبُوا القُرآنَ»[١٢].

---

(١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِى سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ . سورة الحجر من الآية (٧٢) .

(٢) قال تعالى : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ . سورة الحشر من الآية (٧) .

(٣) الحَوْزُ: المِلكُ ، وكل من ضم إلى نفسه مالا أو غيره فقد حَازَهُ حَوْزاً ، والموضِعُ يحوزه الرجل ، وهو يحمى حَوْزَتَهُ أي: ما يليه ويحوزه . ينظر لسان العرب ٣٤١/٥ ط دار صادر (ح و ز) وتاج العروس ١٢٠/١٥ ط حكومة الكويت ١٩٧٥م (ح و ز). وهى في الأصل بفتح الزاي ٢/أ .

(٤) في العبارة تقديم المعمول عن العامل ، والأصل : والذين ذادوا عن حوزه ، وقدم وأخر للتناسب بين الفواصل .

(٥) كلمتان غير واضحتين في الأصل ٢/ب ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(٦) كلمتان غير واضحتين بالأصل ٢/ب ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(٧) ما بين [ ] غير واضح بالأصل ٢/أ ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(٨) زيادة غير موجودة بالأصل ٢/أ ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(٩) غير واضحة بالأصل ٢/أ ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(١٠) ما بين [ ] غير واضح بالأصل ٢/أ ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(١١) ما بين [ ] غير واضح بالأصل ٢/أ ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(١٢) الحديث أخرجه أبو عُبيد القاسم بن سلاّم في (فضائل القرآن) ٣٤٩/١ ط دار ابن كثير دمشق ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م ، وأبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ٢٢/١ تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ – ١٩٧١م ، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال وقال: ابن الأنباري في الوقف والمرهبي في فضل العلم عن أبي جعفر معضلا . ٦٠٧/١ (٢٧٨٣) ط مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ/١٩٨١م .وضعفه السيوطي في الجامع الصغير من حديث البشير النذير ٧٤/١ (١١٥٠) ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

ورَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ[(١)] ﷺ [أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ][(٢)] النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ عُلُومِ[(٣)] القُرْآنِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: ((عَرَبِيَّتُهُ فَالتَمِسُوهَا فِي الشِّعْرِ))[(٤)]، ووَضَعَ أَمِيْرُ][(٥)] المؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[(٦)] – رِضْوَانُ اللهِ

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، الصحابي الجليل ، حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، ولد ٣ ق هـ ، روى الأحاديث عن النبي ﷺ له في الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثا توفي بالطائف ٦٨هـ . ينظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٦/٥ ط دار إحياء التراث ١٩٥٢م ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ١٦٦٩/٣ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي ط أولى دار الوطن للنشر بالرياض ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م والأعلام ٩٥/٤ ط الخامسة عشرة دار العلم للملايين ٢٠٠٢م .

(٢) ما بين [ ] غير واضح بالأصل ٢/أ .

(٣) في البحر المحيط : عِلْمِ . ١١٨/١ تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ: علي محمد معوض ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

(٤) الحديث بهذا اللفظ ذكره أبو حيان في البحر المحيط ١١٨/١ ، ولم أجده مسندا ، وقد وجدته بلفظ آخر قريب ذكره المتقي الهندي رحمه الله في كنز العمال بلفظ : ((إن من الشعر حكمة، وإذا التبس عليكم شيء فالتمسوه من الشعر، فإنه عربي)) (ق عن ابن عباس) وقال : إن اللفظ الثاني يحتمل أن يكون من قول ابن عباس فأدرج في الحديث ٥٨٠/٣ أهـ ، ورمز (ق) هنا معناه (البيهقي في السنن الكبرى) والكلام المذكور بعده هو كلام البيهقي رحمه الله ، وقد وجدته في السنن الكبرى للبيهقي (٤٠٧/١٠) ط دار الكتب العلمية، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن من الشعر حكمة وإذا التبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه من الشعر فإنه عربي)) وقال البيهقي بعده: يحتمل أن يكون من قول ابن عباس فأدرج في الحديث، فيشبه هذا الحديث أن يكون موقوفا على ابن عباس وأخطأ فيه سماك فرفعه وهو ما رجحه البيهقي رحمه الله ، ومما يؤكد وقفه أن السمعاني رحمه الله أخرجه في كتاب أدب الإملاء والاستملاء (ص ٨٦) للإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني شرح ومراجعه سعيد محمد اللحام الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م بيروت – دار ومكتبه الهلال ، بلفظ آخر قريب موقوفا على ابن عباس رضي الله عنهما فقال: أخبرنا أبو بكر واقد بن أحمد بن محمد الجوزداني بأصبهان أنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطيان أنا إبراهيم بن عبد الله التاجر أنا عمر بن أحمد بن علي القطان ثنا محمد بن إسماعيل الحساني ثنا وكيع ثنا أسامة بن زيد الليثي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((إذا قرأتم شيئا فلم تدوروا ما تفسيره فالتمسوه في الشعر فإنه ديوان العرب)) .

فهذا الأثر بهذا اللفظ الأخير الذي ذكرتُه مشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أما لفظ الحديث المذكور في تفسير أبي حيان وهو:(سئل النبي صلى الله عليه وسلم أيُّ عِلْمِ القرآن أفضل؟ فقال: عربيته فالتمسوها في الشعر) فلم أجده مسندا وإنما يذكره بعض أهل اللغة وأهل التفسير هكذا بغير إسناد.

(٥) ما بين [ ] غير واضح بالأصل ٢/أ ، وهي زيادة لاستقامة الكلام .

(٦) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ولد ٢٣ ق هـ ،وهو رابع الخلفاء الراشدين وابن عم النبي وزوج ابنته فاطمة توفي بالكوفة دار خلافته بعد أن قتله عبد الرحمن بن ملجم ٤٠هـ. ينظر الطبقات الكبرى ٢٩١/٢ تحقيق د: علي محمد عمر ط مكتبة الخانجي ٢٠٠١م ومعرفة الصحابة ١٩٦٨/٤ والأعلام ٢٩٥/٤.

عَلَيْهِ – (٢/ب) أَصْلَهُ[١] ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ: ((الكلامُ كُلُّهُ))[٢] ، تَبِعَهُ السَّلَفُ والخَلَفُ. هذا مَعَ أَنَّ عِلْمَ العَرَبِيَّةِ زَيْنٌ في المحَافِلِ ، وبِإبرَازِ أَكْثَرِ المعَانِي كَافِلٌ، وقَدْ أُلِّفَ[٣] فِيهِ كُتُبٌ مِنْ أَكْثَرِهَا فَائِدَةً وأَعْظَمِهَا عَائِدَةً الكِتَابُ الَّذِى شَهِدَ بِفَضْلِ مُنْشِئِهِ مَنْ رُزِقَ حَظًّا مِنَ الْفَهْمِ فِيهِ كِتَابُ سَيْبَوَيْهِ[٤] رَحِمَهُ اللهُ.

غَيْرَ أَنَّ قِصَرَ هِمَمِ أَهْلِ زَمَانِي أَوْجَبَ لَهُم الوَلُوعَ[٥] بالمتَوَسِّطَاتِ والمخْتَصَرَاتِ ، وإِنَّ مِنْ أَجْمَعِهَا لَمُفَصَّلُ الزَّمَخْشَرِيّ ، مُنِيتُ[٦] بِإِقْرَائِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَأْتُهُ رِوَايَةً عَلَى الشَّيْخِ المفْتِي الإمَامِ العَلَّامَةِ شَمْسِ الأَفَاضِلِ وزَيْنِ الأَمَاثِلِ ضِيَاءِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَينِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ العَجَمِيّ رَحِمَهُ اللهُ[٧] عَنْ بُرْهَانِ الدِّينِ نَاصِرِ بْنِ أَبِي المكَارِمِ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ عَلِيٍّ المطَرِّزِيّ[٨] عَنْ

---

(١) في الأصل : أصلُهُ بضم اللام والهاء ٢/ب .

(٢) يقصد أول مَنْ تكلم في النحو فكتب في ورقة كما روي: الكلام كلم اسم وفعل وحرف. ثم تبعه السلف والخلف في الكلام على النحو ، ويظهر من هذا أن ابن عمرون يرى أن واضع النحو هو الإمام على كرم الله وجهه ، والخلاف في واضع النحو أهو الإمام علي أم أبو الأسود الدؤلي ؟ مشهور ، وينظر في روايات هذه القضية وتحليلها مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية ص ١٩ دكتور: علي أبو المكارم ط دار غريب للطباعة ٢٠٠٨م .

(٣) يجوز تأنيث الفعل ؛ لأن الفاعل جمع تكسير (كُتُب) ، فيجوز أن يقول : أُلِّفَتْ فيه كُتُبٌ ؛ لأن جمع التكسير في معنى الجماعة وهى مؤنث مجازي . ينظر أوضح المسالك لابن هشام ١١٦/٢ ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بدون .

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر أبو بشر الملقب بسيبويه إمام النحاة ولد في إحدى قرى شيراز ، وقدم البصرة ولزم الخليل ، وألف كتاب سيبويه وهو أشهر النحاة وكتابه أشهر كتب النحو . ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣٧ تحقيق: طه محمد الزيني ، محمد عبد المنعم خفاجي ط أولى مصطفي الحلبي ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري تحقيق د: إبراهيم السامرائي ص ٥٤ ط الثالثة مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الفكر والأعلام ٨١/٥ .

(٥) في الأصل : الوُلُوع ٢/ب ، قال صاحب لسان العرب :" وَلِعَ به وَلَعاً و وَلُوعاً الاسم والمصدر جميعا بالفتح فهو وَلِعٌ و وَلُوعٌ " ٤١٠/٨ ، وينظر تاج العروس ٣٧٣/٢٢ . والوَلوع: العَلاقَةُ .

(٦) مُنِيَ لكذا: وفِّقَ له ، وبكذا: ابتُلِيَ به . المعجم الوسيط ص ٨٨٩ ط مكتبة الشروق الدولية .

(٧) ترجم له في شيوخ ابن عمرون ينظر الدراسة ص ٢٩ .

(٨) هو ناصر بن عبد السيد أبي المكارم بن علي ، أبو الفتح برهان الدين الخوارزمي المطرزي ، أديب ، وعالم باللغة وفقيه حنفي ، ولد ٥٣٨هـ بخوارزم ، وتوفي بها، كان رأسا في الاعتزال ، من كتبه الإيضاح في شرح مقامات الحريري ، المغرب في اللغة ، المصباح في النحو طبع بتحقيق د : عبد الحميد السيد طلب ، وتوفي المطرزي ٦١٠هـ . ينظر=

الصَّدْرِ الكَبِيْرِ أَبِي المؤَيِّدِ مُوَفَّقِ بْنِ أَحْمَدَ المكِّيِّ(١) عَنْ مُصَنِّفِهِ رَحِمَهُمُ اللهُ ، ونَاقَشْتُ شَيْخِي العَلَّامَةَ فَرِيدَ دَهْرِهِ ، ووَاحِدَ عَصْرِهِ مُوَفَّقَ الدِّينِ [ابنَ عَلِيِّ بنِ](٢) يَعِيشَ – رَحِمَهُ اللهُ – وَقْتَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ ، وبَحْثِي مَعَهُ شَرْحَهُ أَتَمَّ مُنَاقَشَةٍ ، فَصِرْتُ أَحْتَاجُ إِلَى الشَّيءِ لا أَجِدُهُ فِيهِ ، فَتَتَبَّعْتُ غَيْرَهُ مِنَ الشُّرُوحِ فَلَمْ أَظْفَرْ بِبُغْيَتِي ، ولا حَصَّلْتُ مُنْيَتِي ، فَعَلِمْتُ أَنْ لَيْسَ كُلُّ مَنْ خَلَقَ يَفْرِي(٣) ، وأَنْ لَنْ يَحُكَّ جِلْدِي مِثْلُ ظُفْرِي(٤) ، فَسَأَلْتُ اللهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يُسَدِّدَ قَلَمِي – لا

=إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٣٣٩/٣ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط أولى دار الفكر العربي ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خِلِّكَان ٣٦٩/٥ تحقيق د : إحسان عباس ط دار صادر بدون ومرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ١٧/٤ تحقيق: خليل منصور ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م وبغية الوعاة ٣١١/٢ والفوائد البهية للكنوي ص ٢١٨ ط دار المعرفة ببيروت بدون والأعلام للزِّرِكْلِي ٣٤٨/٧.

(١) هو الموفق بن أحمد المكي الخوارزمي أبو المؤيد ، المعروف بأخطب خوارزم ولد في حدود ٤٨٤هـ ، ألف كتاب مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ،كان فقيها أديبا له خطب وشعر ، أخذ العربية عن الزمخشري بخوارزم وتولى الخطابة بجامعها ، توفي ٥٦٨هـ ، ينظر انباه الرواة ٣٣٢/٣ ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء القرشي ٥٢٣/٣ تحقيق د: عبد الفتاح محمد الحلو ط ثانية دار هجر ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، بغية الوعاة ٣٠٨/٢ ، الأعلام ٣٣٣/٧ .

(٢) زيادة من الهامش ٢/ب .

(٣) جاءت هذه العبارة والتي تليها في المقامة الزيدية من مقامات الحريري حيث قال : " فلما رأيت النخَّاسين ناسين أو متناسين علمت أن ليس كل من خَلَقَ يَفْرِي ، وأن لن يحكَّ جلدي مثل ظُفْرِي " ، ومعنى يفري : يقطع ، والمقصود: ليس كل من خلق أي : بدأ أمرا يقطعه وينهيه ، ينظر شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشَّرِيشِي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ط المكتبة العصرية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ١٢٦/٤ ، وهذه العبارة إشارة إلى بيت زُهَيْرِ بنِ أبي سَلْمَى :

وَلَأَنْــتَ تَفْــرِي مَــا خَلَقْــتَ و بَعْــــ ... ـضُ القَومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٥٦ شرحه وقدم له الأستاذ : على حسن فاعور ط الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م دار الكتب العلمية ، وجاء البيت في جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، عبد المجيد قطامش ٥٠/٢ ط دار الجيل بيروت ، دار الفكر ط الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

(٤) تقدم ذكر هذه العبارة ، وفي المثل : ما حَكَّ ظهري مثل يَدِي ، يضرب في ترك الاتكال على الناس . ينظر مجمع الأمثال للميداني ٢٦٨/٢ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط السنة المحمدية ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م ، وفي ٣١٨/٢ ما حكَّ ظهري مثل ظفري . وجاء في ديوان الإمام الشافعي :

مَــا حَــكَّ جِلْــدَكَ مِثْــلُ ظُفْــرِكَ ... فَتَــــوَلَّ أَنْــــتَ جَمِيــــعَ أَمْــــرِكَ=

كلَّ[1] – ويُثَبِّتَ قَدَمِي – لا زَلَّ – واسْتَخَرْتُهُ في شَرْحٍ لَعَلَّ لا يَقُولَ فِيهِ النَّاظِرُ: كَمْ تَرَكَ الأَوَّلُ لِلْآخِرِ[2] ، تَتَبَّعْتُ فُصُولَهُ فَبَيَّنْتُهَا ، وأُصُولَهُ فَتَمَّمْتُهَا ، وإِنْ وَجَدْتُ لِغَيرِي عَلَيْهِ مَا لا أَرْتَضِيهُ بَيَّنْتُ مَا عِنْدِي فِيهِ :

١– بِـذِي الغَبَـاوَةِ مِـنْ ذِكْـرِي لهـا ضَـرَرٌ ‌ ‌ كَمَـــا تَضُـــرُّ رِيَاحُ الـــوَرْدِ بِالجُعَـــلِ[3]

فَجَاءَ بِحَمْدِ اللهِ كَمَا أَمَّلْتُ ، وعَلَى الاسْتِعَانَةِ بِاللهِ عَوَّلْتُ ، ولَولَا قَولُ الأَوَّلِ: (٣/أ) ((كُلُّ فَتَاةٍ بِأَبِيْهَا مُعْجَبَةٌ))[4] لَتَمَثَّلْتُ بِقَولِ أَبِي الطَّيِّبِ[5] :

=ديوان الإمام الشافعي ص ١١٤ إعداد وتعليق وتقديم : محمد إبراهيم سليم مكتبة ابن سينا بدون .

(١) جملة (لا كَلَّ) جملة دعائية ، ومثلها : (لا زلَّ) الآتية .

(٢) هذا عجز بيت جرى مجرى المثل ، وهو من السريع لأبي تمام ، وتمامه:

يقـــولُ مَـــنْ تَقْـــرَعُ أَسْمَاعَـــهُ ‌ ‌ كَـــمْ تَـــرَكَ الأوَّلُ للآخِـــرِ

ينظر ديوان أبي تمام ١٦١/٢ شرح التبريزي ط دار المعراف و الخصائص ١٩١/١ والعمدة لابن رشيق ٩١/١ والمثل السائر ٥٨/٢ ط دار نضة مصر وتمهيد القواعد ١٢١/١ وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٧٧/٣ . والمقصود بالمثل أَنَّ الأَوَّلَ قد أتَى بما يُعْجِزُ مَنْ بعدَه .

(٣) البيت من بحر البسيط للمتنبي ، ينظر شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ١٦٨/٣ ط دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م ، وفي الديوان : إنشَادِها بدلا من : ذكرى لها .

الجُعَل: حيوان كالخنفساء لسان العرب ١١٢/١١ (ج ع ل) .

والمعنى كما قال البرقوقي : "إذا أنشد الجاهل شعري تضرر به ؛ لأنه لا يعرفه ويغيظه ذلك ، فيظهر عليه من أثر الجهل والغيظ ما يظهر على الجُعَلِ إذا أصابه ريح الوَرْدِ فإنه ينال منه كل النيل ."

لا يستشهد ابن عمرون بهذا البيت نحويا ، إنما يتمثل به على مَنْ ينظر في شرحه ولا يفهم آراءه فيما لا يرتضيه ويأخذه على الشراح الآخرين للمفصل .

(٤) مثل يضرب في عُجْبِ الرجل برَهْطِهِ و عَشِيرته ، ينظر جمهرة الأمثال ١٤٢/٢ ومجمع الأمثال ١٣٤/٢ .

وفي الهامش تعليق من ثلاث كلمات: وأول من... علقمة... ٣/أ . وفي مجمع الأمثال أن المثل : للعجفاء بنت علقمة السعدى. و هامش الأصل ناقص لا ريب .

(٥) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب المتنبي ، أحد أشهر شعراء العربية ولد بالكوفة ٣٠٣هـ ، وقال الشعر صبيا ، ومدح سيف الدولة الحمداني وكان أثيرا عنده ، ومَضَى إلى مصر ومدح كافور الإخشيدي ، ومدح عضد الدولة بن بويه بشيراز ، ثم عاد يريد بغداد فالكوفة فعرض له فاتك بن أبي جهل الأسدي ومع كل منهما جماعة فاقتتلا فقتل المتنبي في الجانب الغربي من سواد بغداد ٣٥٤ هـ ، وديوانه مشهور مطبوع وعليه شروح متنوعة . ينظر وفيات الأعيان ١٠٢/١ ولسان الميزان لابن حجر ٤٤٠/١ تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة ط أولى دار البشائر الإسلامية ٢٠٠٢م والأعلام ١١٥/١ .

٢–ومَا حَاجَةُ الأَظْعَانِ حَولَكِ في الدُّجَى إِلَى قَمَرٍ مَا وَاجِدٌ لَكِ عَادِمهْ[١]

فَإِنْ حَلِيَ كِتَابِي بِعَينِكَ ؛ فَاشْكُرِ اللهَ تَعَالَى ، وتَرَحَّمْ عَلَى مَنِ[٢] اجْتَهَدَ في أَنْ بَلَغْتَ مَرَادَكَ ، وَاجْعَلْ كِتَابِي وِسَادَكَ[٣] ، وإِنْ كَانَتِ الأُخْرَى ؛ فَعَاوِدْهُ بِحُسْنِ نَظَرٍ ، فَإِنْ أَبَى ؛ فَارْثِ لِمَنْ ضَيَّعَ أَوقَاتَهُ ، ولَمْ يَعْبَأْ بَعْدَ تَحْصِيلِ مَا تَرَاهُ عَلَى مَا فَاتَهُ ، فَلَقَدْ ضَيَّعَ أَوقَاتاً رُبَّمَا حَصَّلَ فِيهَا مَا فَازَ بِهِ صَاحِبُهُ دُنْيَا وآخِرَةً ، ولَكِنْ كَشَفَ الصَّادِقُ بِقَولِهِ: ((كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ))[٤]، وإِنْ سَمَتْ هِمَّتُكَ إِلَى إِصْلَاحِ شَيءٍ مِنْهُ فَانْسُبْهُ[٥] إِلَى نَفْسِكَ ، فَلَعَمْرِي كُلُّ امْرِئٍ[٦] أَعْرَفُ بِوَسْمِ قِدْحِهِ ، ولَقَدْ تَفَرَّى لَيْلُ المفَصَّلِ بِكِتَابِي هذا عَنْ صُبْحِهِ[٧] ، نَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ أَنْ يَجْعَلَ أَقْوَالَنَا وأَفْعَالَنَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ إِنَّهُ المنَّانُ الرَّحِيمُ .

---

(١) البيت من بحر الطويل للمتنبي ، شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ٤٨/٤ .

المعنى : إن المسافرين معكِ لا يحتاجون إلى قمر في الظلماء ؛ لأن مَنْ وَجَدَكِ لم يعْدِم القمر .

لا يستشهد ابن عمرون بالبيت بل نصَّ على أنه يتمثل به ، وهو يتمثل به على عِظَمِ شرحه للمفصل بين سائر شروحه .

(٢) يقصد ابن عمرون بـ منْ اجتهد : نفسه .

(٣) الوِسَادُ : المِخَدَّةُ ، و المتَّكَأ . لسان العرب ٤٥٩/٣ (و س د) .

(٤) هذا جزء من حديث ورد في مواضع كثيرة منها ما أخرجه البخاري عن مصرِّف بن عبد الله عن عمران قال: ((قلت يا رسول الله فيما يعمل العاملون ؟ قال: كل ميسر لما خلق له)) . صحيح البخاري حديث رقم ٧٥٥١ ٤١٦/٤ تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين ط أولى المكتبة السلفية ١٤٠٠هـ وصحيح مسلم حديث رقم ٢٦٤٧ ٢٠٣٩/٤ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء الكتب العربية نشر دارا لكتب العلمية ط أولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م وسنن أبي داود حديث رقم ٤٧٠٩ ٢٢٨/٤ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بدون.

وفي هامش المخطوط : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : ((اعملوا وسَدِّدُوا وقَارِبُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَه)) وهذا اللفظ ورد في كتاب: حز الغلاصم في إفحام المخاصم عند جريان النظر في أحكام القدر لابن الحاج القفطي ت ٥٩٨هـ تحقيق: عبد الله عمر البارودي ، ط الأولى مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ص ١٢٢ .

(٥) نَسَبَهُ ينسُبُ و ينسِبُ نَسَباً ، ينظر لسان العرب ٧٥٥/١ (ن س ب) .

(٦) في الأصل: امرء دون ياء ٣/أ .

(٧) من أول : فلعمري كل امرئ ، تلك العبارة و التي تليها وردتا في مقامات الحريري حيث يقول : " فقال : كلُّ امرئ أَعْرَفُ بِوَسْمِ قِدْحِهِ ، و سيتفَرَّى الليلُ عن صبحِهِ " قال الشَّرِيشِي شارح المقامات : " وَسْم : علامة ، قِدْحِه : سهمه ، يريد قِدَاحَ الميسِرِ ، وكان كل رجل يَعْمَلُ في قِدْحِهِ علامةً يُعْرَفُ بها .... سيتفَرَّى : سيتَكَشَّفُ " شرح مقامات الحريري للشريشي بتصرف ٢٣٠/١ وما بعدها .

[شَرْحُ مُقَدِّمَةِ المُفَصَّلِ]

قال الزمخشري: « قال الأستاذ الإمامُ الأجلُّ فخرُ خوارزمَ رئيسُ الأفاضلِ أبو القاسمِ محمودٌ بنُ عمرَ الزمخشريُّ رحمة الله عليه: اللهَ أحمدُ على أَنْ جعلني من علماءِ العربيةِ ، وجَبَلني على الغضبِ للعربِ والعصبيةِ ، وأبَى لي أَنْ أنفردَ عن صميمِ أنصارِهم وأمتازُ ، وأنضويَ إلى لفيفِ الشعوبيةِ وأنحازَ ، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلا الرشقَ بألسنةِ اللاعنين والمشقَ بأسنَّةِ الطاعنين ، وإلى أفضلِ السابقين والمصلِّين أوجِّهُ أفضلَ صلواتِ المصلِّين محمدٍ المحفوفِ من بني عدنان بجماجِمها وأرحائِها ، النازلِ من قريشٍ في سُرَّةِ بطحائِها المبعوثِ إلى الأسودِ والأحمرِ بالكتابِ العربي المنوَّرِ ، ولآلِه الطيِّبين أدعو اللهَ بالرضوانِ ، وأدعوه على أهلِ الشقاقِ لهم والعدوانِ .

ولعلَّ الذين يغضون من العربيةِ ، ويضعون من مقدارِها ، ويريدون أَنْ يخفِضُوا ما رفعَ اللهُ من منارِها حيثُ لم يجعلْ خِيَرَةَ رُسُلِه وخَيرَ كتبِه في عَجَمِ خلقِه ، ولكن في عَرَبِه لا يَبْعُدُون عن الشعوبيةِ منابذةً للحقِّ الأبلجِ وزيغًا عن سواءِ المنهجِ. والذي يُقْضَى منه العجبُ حالُ هؤلاء في قلَّةِ إنصافِهم وفرطِ جَورِهم واعتسافِهم ، وذلك أَنهم لا يجدون عِلْمًا من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمَيْ تفسيرِها وأخبارِها إلا وافتقارُه إلى العربية بَيِّنٌ لا يُدفعُ ومكشوفٌ لا يتقنَّعُ ، ويرون الكلامَ في معظمِ أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علمِ الإعراب ، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين ، والاستظهارُ في مآخذ النصوص بأقاويلهم ، والتشبُّثُ بأهدابِ فَسْرِهم وتأويلِهم .

وبهذا اللسانِ مناقلتُهم في العلم ومحاورتُهم وتدريسهم ومناظرتهم ، وبه تَقْطُرُ في القراطيسِ أقلامُهم ، وبه تَسْطُرُ الصكوكَ والسِّجِلَّاتِ حكَّامُهم ، فهم ملتبسون بالعربية أيَّةً سلكُوا غيرَ منفكِّين منها أينما وجهَّوا ، كَلٌّ عليها حيثما سيَّرُوا .

ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خَصْلَها ، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، وينهون عن تعلُّمِها وتعليمها ، ويمزِّقون أديمَها ، ويمضغون لحمها فهم في ذلك على المثل السائرِ: «الشعير يؤكل ويذم» ، ويدَّعون الاستغناء عنها ، وأنهم ليسوا في شِقٍّ منها ، فإنْ صحَّ ذلك فما بالهم لا يطلِّقون اللغة رأسًا والإعرابَ ، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب ، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما وينفضوا من أصول الفقه غبارهما ، ولا يتكلموا في الاستثناء فإنَّه نحو وفي الفرقِ بين المعرف والمنكر فإنه نحو وفي التعريفين تعريف الجنس وتعريف العهد فإنهما نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها وفي الحذف والإضمار وفي أبواب الاختصار والتكرار وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين أن وإن وإذا ومتى وكلما وأشباهها مما يطول ذكره فإن ذلك كله من النحو .

وهلا سفَّهُوا رأي محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله فيما أودع كتاب الإيمان ، وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحِلَقِ المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالا وأُبَّهَةً؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبَّهة؟ وهل انقلبوا هُزْأَةً للساخرين وضُحْكَةً للناظرين؟

هذا وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديد الحصى ، ومن لم يتق الله فى تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير مُعْرِبٍ فقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء وقال ما هو تقوُّلٌ وافتراء وهراء ، وكلام الله منه براء ، وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان ، المطلع على نكت نظم القرآن ، الكافل بإبراز محاسنه ، الموكل بإثارة معادنه ، فالصادُّ عنه كالسادِّ لطُرقِ الخيرِ كيلا تُسْلَك ، والمريد بموارده أَنْ تُعافَ وتترَكَ.

ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأَرَبِ إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحَدَبِ على أشياعي من حفدَةِ الأدبِ لإنشاء كتابٍ في الإعرابِ محيطٍ بكافَّةِ

الأبوابِ مرتبٍ ترتيبًا يبلغ بهم الأمدَ البعيدَ بأقربِ السعي ، ويملأُ سجالَهم بأهونِ السقيِ فأنشأتُ هذا الكتاب المترجمَ بكتابِ: المفصل في صنعة الإعراب مقسوما أربعة أقسام القسم الأول في الأسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها.

وصنفت كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفا ، وفصلت كل صنف منها تفصيلا حتى رجع كل شيء إلى نصابه ، واستقر في مركزه ، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفرائد المتناثرة مع الإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل مناصحة لمقتبسيه. أرجو أن أجتني منها ثمرتي دعاء يستجاب وثناء يستطاب ، والله سبحانه وعز سلطانه ولي المعونة على كل خير والتأييد والمليء بالتوفيق فيه والتسديد».

قَولُهُ : «اللهَ أَحْمَدُ أَنْ جعَلَنِي مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ» .

مُحَمَّدٌ : قَدَّمَ مَفْعُولَ (أَحْمَدُ) لِلاهْتِمَامِ بِهِ ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: «العَرَبُ تُقَدِّمُ مَا هُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى»(١). ومَنِ ادَّعَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيْدُ الحَصْرَ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ(٢) ، و يَأْتِي الكَلَامُ عَلَى لَفْظِ اللهِ فِي مَوضِعِهِ ، والحَمْدُ: الثَّنَاءُ عَلَى الرَّجُلِ بِما فِيهِ مِنْ حَسَنٍ ، يُقَالُ: حَمِدْتُ الرَّجُلَ أَحْمَدُهُ حَمْداً، والفَرْقُ بَيْنَهُ وبَيْنَ الشُّكْرِ أَنَّ الشُّكْرَ لا يَكُونُ إلا عَنْ مَعْرُوفٍ ، يُقَالُ: حَمِدْتُهُ عَلَى مَا فِيهِ

---

(١) قال سيبويه :"كأنّهم إنَّما يُقَدِّمُونَ الذي بَيَانُهُ أَهَمُّ لهم و هُمْ بِبَيَانِهِ أَعْنَى " الكتاب ٣٤/١. وتقديم المفعول على فعله للاهتمام به والعناية بذكره أولا من أغراض البلاغة ، ينظر مفتاح العلوم للسكاكي تحقيق: نعيم زرزور ص ٢٣٦ ط ثانية دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧/١ تحقيق : الدكتور : موسى بناي العليلي مطبعة العاني ببغداد بدون . والحصر المعنى الغالب في التقديم ، وليس واجبا بل يرد التقديم في المفعول لأغراض أخرى كالمحافظة على الفواصل والتنغيم الصوتي ، قال تعالى :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ ۝ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [سورة المدثر] وقد يكون التقديم للتوكيد والاهتمام بالمقدم ، قال تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [سورة الضحى] ، ينظر علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني الجزء الأول د: بسيوني فيود ص ٢٥٠ ط مكتبة وهبة بدون .

وشَكَرْتُهُ عَلَى مَا مِنْهُ ، و قَدْ يُوضَعُ أَحَدُهُمَا مَوضِعَ الآخَرِ لِتَقَارُبِ مَعْنَيَيْهِمَا[٣]. و((**جَعَلَنِي**)) جَعَلَ هُنَا بِمَعْنَى صَيَّرَ ، وهُوَ يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُولَيْنِ ، و((**مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ**)) المفْعُولُ الثَّانِي ، وجَعَلَ تَكُونُ عَلَى أَقْسَامٍ تَأْتِي فِي مَوضِعِهَا ، و العُلَمَاءُ جَمْعُ عَالِمٍ كَشَاعِرٍ وشُعَرَاءٍ ، وعَلِيمٌ وإِنْ كَانَ أَبْلَغَ إِلَّا أَنَّا حَمَلْنَاهُ عَلَى عَالِمٍ مَعَ قِلَّةِ مَا جَاءَ مِنْ جَمْعِ فَاعِلٍ عَلَى فُعَلَاءِ[٤] ؛ لِأَنَّ عُلَمَاءَ (٣/ب) يَقُولُهُ مَنْ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِ عَلِيم ، فَعُلِمَ أَنَّهُ جَمْعُ عَالِمٍ ، و المرَادُ بِالعَرَبِيَّةِ الُّلغَةُ العَرَبِيَّةُ ، وإِنْ كَانَتِ العَرَبِيَّةُ أَعَمَّ مِنَ الُّلغَةِ ؛ لِأَنَّ الُّلغَةَ تَقَعُ عَلَى كُلِّ مُفْرَدٍ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ ، والعَرَبِيَّةُ تَقَعُ عَلَى المفْرَدِ والمرَكَّبِ[٥]. وجَعَلَ جَعْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ نِعْمَةً ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ فَهْمِ مَعَانِي كِتَابِ اللهِ

---

(٣) قال الأزهري : " وقال الأخفش: الحمدُ لله: الشكرُ لله ، قال: والحمد أيضا الثَّناءُ ، قلتُ: الشكر لا يكون إلا ثناءً ليدٍ أَوليتَهَا ، والحمد قد يكون شكرا للصَنِيعةِ و يكون ابتداءً للثناءِ على الرجل ، فحمدُ الله الثناء عليه ، ويكون شكرا لنعمه التي شملت الكلَّ ." تهذيب اللغة ٤٣٥/٤ (ح م د) ط الدار المصرية للتأليف والترجمة ، وينظر لسان العرب ١٥٥/٣ (ح م د) ، ٤٢٣/٤ (ش ك ر) ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١ .

(٤) الغالب في جمع فَاعِل إذا كان صفةً فُعَّل ، و يُكَسَّرُ أيضاً كثيرا على فُعَّال نحو: جَاهِل فجمعه جُهَّل وجُهَّال ، ويأتي على فُعَلَاء ، ولكن هذا الجمع ليس متمكنا في باب فَاعِل صفةً . ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٥٥/٢ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد و آخرَين ط دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م وهمع الهوامع ١٠١/٦ أَمَّا الغالب في تكسير الصفة التي على وزن فَعِيل فهو فُعَلَاء ، وفِعَال نحو: كريم كُرَمَاء و كِرَام . ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٣٧/١ وهمع الهوامع ١٠٤/٦ . و كلام ابن عمرون منقول من ابن يعيش في شرحه للمفصل ٤/١ .

(٥) من أول قوله: والمراد بالعربية هذا من كلام شيخه ابن يعيش في شرحه على المفصل ٤/١ يقصد باللغة المفردات اللغوية وينظر المخطوط ٩/أ ، ٣٥/ب ، ويقصدُ بالعربية المفرداتِ اللغويةَ العربيةَ واللغةَ المركبةَ المفيدةَ فهي أعم ، وتناول الدكتور محمود فهمي حجازي هذه المسألة في كتابه أسس علم اللغة العربية ، فذكر أن العلماء القدماء كانوا يطلقون اللغة على معرفة المفردات اللغوية ودلالاتها ، واللغوي هو الباحث في هذه المفردات جمعا وتصنيفا وتأليفا ، و أن بعض العلماء القدماء استخدموا مصطلح علم اللغة بقصد دراسة الألفاظ مصنفةً في موضوعات مع بحث دلالاتها ، وقد قسم طاشكبري زاده والتهاوني علوم العربية قسمين : الأول : دراسة المفردات ويضم علم مخارج الحروف (الأصوات) و علم اللغة (المفردات ومعانيها) وعلم الوضع (دراسة الدلالات التي وضعت لها الألفاظ) وعلم الاشتقاق (كيفية خروج الكلم بعضها من بعض) وعلم الصرف، والقسم الثاني : المركبات: ويضم النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي . ينظر أسس علم اللغة العربية د: محمود فهمي حجازي ص ٦٦ وما بعدها ، ط دار الثقافة للطباعة والنشر ٢٠٠٣م ، ولعل هذا يكشف النقاب عن عبارة ابن عمرون التي تابع فيها شيخه ابن يعيش. وقد عَرَّفَ ابنُ جني اللغةَ، فقال : " أصواتٌ يعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم" الخصائص ٣٣/١ تحقيق: محمد على النجار ط المكتبة العلمية ، وقد عَرَّفَ المعجمُ الوسيطُ اللغةَ بنفسِ تعريفِ ابن جني ص ٨٣١ ، وهذا=

سُبْحَانَهُ ومَعَانِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، والتَّوَصُّلِ بِهَا إِلَى إِدْرَاكِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وكُلِّ عِلْمٍ إِسْلَامِيٍّ[٦].

و قَوْلُهُ : ((**وجَبَلَنِي عَلَى الغضَبِ لِلْعَرَبِ و العَصَبِيَّةِ**[٧])) .

مُحَمَّدٌ : يُقَالُ: جَبَلَ اللهُ الخَلْقَ عَلَى كَذَا أي: طَبَعَهُم ، وهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ الجِبِلَّةِ ، وهِيَ الطَّبِيعَةُ ، يُقَالُ: ذَلِكَ لِلرَّجُلِ إِذَا ثَبَتَ عَلَى أَمْرٍ لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ[٨] ، و((**الغَضَبُ**)) خِلَافُ الرِّضَا تَقُولُ: غَضِبْتُ لَهُ إِذَا كَانَ حَيًّا ، وغَضِبْتُ بِهِ إِذَا كَانَ مَيِّتًا[٩] ، ومَعْنَى ((جَبَلَنِي عَلَى الغَضَبِ لِلْعَرَبِ)) أي: عَلَى الانْتِصَارِ لَهُم ؛ لِأَنَّ الغَضَبَ مِنْ أَجْلِ هَضْمِ الشيءِ[١٠] سَبَبٌ لِلِانْتِصَارِ لَهُ[١١] و((**العَصَبِيَّةُ**)): التَّعَصُّبُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَولِهِم: عَصَبَ[١٢] القومُ بِفُلَانٍ إِذَا أَحَاطُوا بِهِ ، وبِهِ سُمِّيَتِ العَصَبَةُ وهُمْ قَرَابَةُ الرَّجُلِ لِأَبِيهِ ، وأَصْلُ ذَلِكَ العَصَبُ ، وهيَ أَطْنَابُ المَفَاصِلِ ، وحَقِيقَةُ العَصَبِيَّةِ الخَصْلَةُ المَنْسُوبَةُ إِلَى العَصَبَةِ ، وهُمْ قَرَابَةُ الرَّجُلِ[١٣] .

وقَوْلُهُ : ((**وأَبَى لِي أَنْ أَنْفَرِدَ عَنْ صَمِيمِ أَنْصَارِهِمْ وأَمْتَازَ**)) .

مُحَمَّدٌ : ((**أَبَى**)) أي: كَرِهَ[١٤] ، ويَأْتِي الكَلَامُ عَلَى فَتْحِ عَيْنِهِ فِي المضَارِعِ. ((**أَنْفَرِدَ**)) يُقَالُ:

=التعريف مازال محل إعجاب علماء اللغة المحدثين ينظر مدخل إلى علم اللغة د: محمود فهمى حجازي ص ١٠ ط دار قباء بدون ، في علم اللغة العام د: عبد الصبور شاهين ص ٢٢ ط السادسة مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .

(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧/١ .

(٧) أي: لهم .

(٨) ينظر لسان العرب ٩٨/١١ (ج ب ل) وتاج العروس ١٧٧/٢٨ (ج ب ل) وجَبَلَهُ: يجبِلُه و يجبُلُه ، الجِبْلَةُ والجُبْلَةُ والجَبْلَةُ بالحركات الثلاث: طبيعة الشيء ، والجِبِلَّةُ: الخِلْقَةُ . وقد نقل ابن عمرون من ابن يعيش ٤/١.

(٩) ينظر لسان العرب ٦٤٨/١ (غ ض ب) وتاج العروس ٤٨٥/٣ (غ ض ب) . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١ والإيضاح في شرح المفصل ٤٧/١ .

(١٠) هَضَمَ فلاناً : ظَلَمَهُ و غَصَبَهُ و قَهَرَهُ ، و هَضَمَ الشيءَ : كَسَرَهُ ، ينظر لسان العرب ٦١٣/١٢ (هـ ض م) .

(١١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧/١ .

(١٢) ضبطها في لسان العرب كـ ضَرَبَ و سَمِعَ ٦٠٥/١ وتاج العروس ٣٨٥/٣ ، وضبطت في الأصل عَصَّبَ بتشديد الصاد ٣/ب .

(١٣) ينظر تهذيب اللغة ٤٩/٣ (ع ص ب) ولسان العرب ٦٠٦/١ (ع ص ب) . وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١.

(١٤) ينظر لسان العرب ٤/١٤ .

اِنْفَرَدَ بِالأَمْرِ إِذَا قَامَ فِيهِ وَحْدَهَ مِنْ غَيرِ مُشَارِكٍ ، وَانْفَرَدَ عَنْهُ إِذَا تَرَكَهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الفَرْدِ وهُوَ الوِتْرُ(١).

والصَّمِيمُ: الخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيءٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ [يَقْبَلْ](٢) شَوْبًا فَكَأَنَّهُ كَثِيفٌ بِهِ صَمَمٌ، وصَمِيمُ الحَرِّ أَشَدُّهُ ، وأَصْلُهُ العَظْمُ الَّذِى هُوَ قِوَامُ العِظَامِ(٣) ، والأَنْصَارُ: الأَعْوَانُ وَاحِدُهُمْ نَصِيرٌ، والنَّصِيرُ والنَّاصِرُ بِمَعْنىً ، وجُمِعَ عَلَى أَفْعَال كَشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ ، ((**وأَمْتَازَ**)): أَفْتَعِلَ مِنْ مِزْتُ الشَّيءَ أَمِيزُهُ(٤) ، والمرَادُ: أَنْعَزِلُ (٤/أ) مِنْ جُمْلَتِهِمْ .

قَوْلُهُ : ((**و أَنْضَوِي إِلَى لَفِيفِ الشُّعُوبِيَّةِ وأَنْحَازَ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**أَنْضَوِي**)): أَنْضَمُّ(٥)((**إِلَى لَفِيفِ**)) ، واللَفِيفُ: مَا اِجْتَمَعَ مِنْ قَبَائِلَ شَتَّى(٦) ، و((**الشُّعُوبِيَّةُ**)) بِضَمِّ الشِّينِ: قَوْمٌ يُصَغِّرُونَ شَأْنَ العَرَبِ ، ويُنْسَبُونَ إِلَى الشُّعُوبِ ، وهُوَ جَمْعُ شَعْبٍ ، و هُوَ مَا تَشَعَّبَ مِنْ قَبَائِلِ العَرَبِ والعَجَمِ ، ونَظِيرُهُ مِنَ النَّسَبِ إِلَى الجَمْعِ أَبْنَاوِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى أَبْنَاءِ فَارِسٍ ، وقِيلَ: جَازَ النَّسَبُ إِلَى لَفْظِ الجَمْعِ لَمَّا لَمْ يُرَدْ مَعْنَى الجَمْعِ إِنَّمَا أُرِيدَ لَفْظُ شُعُوبٍ فَلَمْ يَكُنْ نَسَباً إِلَى الجَمْعِ ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِمْ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾(٧) وقِيلَ: الشُّعُوبِيَّةُ بِلَفْظِ الجَمْعِ غَلَبَ عَلَى جِيلٍ مِنَ العَجَمِ حَتَّى قِيلَ لِمُحْتَقِرِ أَمْرِ العَرَبِ: شُعُوبِيٌّ وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ ، وأَضَافُوا إِلَى الجَمْعِ لِغَلَبَتِهِ عَلَى الجِيلِ الوَاحِدِ(٨) =

---

(١) فَرِدَ بالأمر مثلثة الراء ، و أَفْرَدَ ، اِنْفَرَدَ ، اِسْتَفْرَدَ : استبد به ولم يُشْرِك معه أحدا ، ينظر لسان العرب ٣٣٣/٣ (ف ر د) وتاج العروس ٤٨٤/٨(ف ر د) والمعجم الوسيط ص ٦٧٩ (ف ر د) . وابن يعيش ٤/١ .

(٢) زيادة من الهامش في الأصل ٣ب .

(٣) ينظر تهذيب اللغة ١٢٨/١٢ (ص م م) ولسان العرب ٣٤٧/١٢ (ص م م) وتاج العروس ٥١٧/٣٢ (ص م م).

(٤) يقال: مِزْتُ الشيءَ من الشيءِ إذا فَرَّقْتُ بينهما فانمازَ و امْتَازَ ، ومَيَّزْتُهُ فَتَمَيَّزَ . لسان العرب ٤١٣/٥ (م ي ز).

(٥) ضَوَى إليه ، وانضوى إليه : انضمَّ ، ينظر لسان العرب ٤٩٠/١٤ (ض و ى) .

(٦) جاء في الصحاح: اللفيف: ما اجتمع من الناس من قبائل شتى . ١٤٢٧/٤ (ل ف ف) الصحاح للجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ط الثالثة دار العلم للملايين ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م . وابن يعيش ٥/١ .

(٧) من الآية (١٣) من سورة الحجرات .

(٨) قال الرضي: " فإنما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعني رِبابا لكونه بوزن الواحد لفظا ، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه وقوعه عليه لغة على جماعة معينين فصار كالعلم نحو: مدائني، وأما أبناوي في النسب إلى أبناء، وهم بنو سعد بن=

= كَقَولِهِمْ: أَنْصَارِيٌّ[1].

و((أَنْحَازَ)) أَعْتَزِلُ ، وانْحَازَ عَنْهُ أي: عَدَلَ[2].

وقَولُهُ : ((**وعَصَمَني مِنْ مَذْهَبِهِمْ الَّذِى لَمْ يُجْدِ عَلَيهِمْ إِلَّا الرَّشْقَ بِأَلْسِنَةِ اللاعِنِينَ**)).

مُحَمَّدٌ: ((**عَصَمَنِي**)) أي: مَنَعَنِي ، والمذْهَبُ: المأْخَذُ ، وأَصْلُهُ مَكَانُ الذَّهَابِ[3] ، ((**الَّذِي لَمْ يُجْدِ عَلَيهِمْ**)) أي: لَمْ يُعْطِهِمْ ، وأَصْلُهُ مِنَ الجَدَا ، وهُوَ المطَرُ العَامُّ ، يُقَالُ : أَجْدَى عَلَيهِ أي: أَعْطَاهُ[4] ومَعْنَاهُ لَمْ يَأْتِهِمْ بِجَدْوَى أي: بِنَفْعٍ ، والاِسْتِثْنَاءُ فِي قَولِهِ: ((**إِلَّا الرَّشْقَ**)) مُنْقَطِعٌ ، والرَّشْقُ الإِصَابَةُ بِالمكْرُوهِ ، يُقَالُ: رَشَقَهُمْ بِالكَلَامِ إِذَا نَالَ مِنْهُمْ بِهِ ، مِنَ الرَّشْقِ بِالسَّهْمِ أي: الرَّمْيِ[5] ، والأَلْسِنَةُ جَمْعُ لِسَانٍ ، فَمَنْ ذَكَّرَ ذَهَبَ بِهِ إِلَى العُضْوِ وجَمَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةٍ ، ومَنْ أَنَّثَ ذَهَبَ إِلَى الجَارِحَةِ وجَمَعَهُ عَلَى أَلْسُنٍ كَذِرَاعٍ و أَذْرُعٍ[6] ، واللاعِنُونَ جَمْعُ لَاعِنٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ ، واللعْنُ: الطَّرْدُ والبُعْدُ يُقَالُ لِلطَّرِيدِ: لَعِينٌ[7] .

و قَولُهُ : ((**والمَشْقَ بِأَسِنَّةِ الطَّاعِنِينَ**)) .

مُحَمَّدٌ : ((**المَشْقُ**)) مَعْطُوفٌ عَلَى الرَّشْقِ ، والمشْقُ: سُرْعَةُ الطَّعْنِ والضَّرْبِ[8] ، والأَسِنَّةُ جَمْعُ

=زيد مناة وأنصاري في النسبة إلى الأنصار ، فللغبة المذكورة ولمشابهة لفظ أفعال للمفرد حتى قال سيبويه: إن لفظه مفرد." شرح الشافية للرضي ٢/٧٩ .

(١) ينظر لسان العرب ١/٥٠٠ (ش ع ب) . وينظر في تفسير الشعوبية وأقوال العلماء فيها شرح المفصل لابن يعيش ٥/١ ، فقد نقل ابن عمرون عن شيخه .

(٢) ينظر الصحاح ٣/٨٧٦ (ح و ز) .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١ .

(٤) ينظر الصحاح ٦/٢٢٩٩ (ج د ى) .وتكتب : جدا بالألف والياء ، وأَجْدَاه وأَجْدَى عليه : أعطاه ، والجَدْوَى: العَطِيَّةُ ، ينظر لسان ١٤/١٣٤ (ج د ا) .

(٥) ينظر لسان ١٠/١١٦ (ر ش ق) . ونقله ابن عمرون عن ابن يعيش ٥/١ .

(٦) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٤ تحقيق د: رمضان عبد التواب ط دار التراث بدون والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٤ تحقيق د: رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ط دارا لكتب ١٩٧٠ ، الصحاح ٦/٢١٩٥ (ل س ن)، لسان العرب ١٣/٣٨٥ (ل س ن) . ونقل ابن عمرون عن ابن يعيش ٥/١ .

(٧) ينظر الصحاح ٦/٢١٩٦ (ل ع ن) . وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١.

(٨) مَشَقَ يَمْشُقُ ، و المشْقُ: السرعة في الطعن والضرب والأكل والكتابة . الصحاح ٤/١٥٥٥ (م ش ق) . وابن يعيش ٥/١ .

سِنَانٍ[١] .

و«**الطَّاعِنِينَ**» جَمْعُ طَاعِنٍ ، يُقَالُ: طَعَنَ (٤/ب) بِالقَولِ[٢] يَطْعَنُ طَعَنَاناً ، وطَعَنَ بِالرُّمْحِ يَطْعُنُ بالضَّمّ طَعْناً[٣] ، والمرَادُ أَنَّ الَّذِينَ يَبْغَضُونَ العَرَبَ ولُغَاتِهِمْ لَمْ يَكْتَسِبُوا بِهَذَا المذْهَبِ إِلَّا السُّقُوطَ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ ، وقَدْ أَلَمَّ بِهَذَا المعْنَى الحَيْص بَيْصَ[٤] في قَوْلِهِ:

٣–لَا تَضَعْ مِنْ عَظِيمِ قَدْرٍ و إِنْ كُنـ ـتَ مشَاراً إِلَيهِ بِالتَّعْظِيمِ

٤–فَالكَبِيرُ العَظِيمُ يَصْغُرُ قَدْراً بِالتَّجَرّي عَلَى الكَبِيرِ العَظِيمِ

---

(١) السنان: نصل الرمح . تاج العروس ٢٤١/٣٥ (س ن ن) .

(٢) في ٤/ب هامش أعلى اللوحة: حاشية ابن الجواليقي... وقال آخرون... فيما قال ال...يقول: يَطعَن...يَطعُن وقال... .

وابن الجواليقي هو : موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقيّ توفي ٥٤٠هـ . له شرح أدب الكاتب والمعرَّب وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة . ينظر نزهة الألباء ص ٢٩٣ وإنباه الرواة ٣٣٥/٣ والأعلام ٣٣٥/٧.

ومن الكلمات المتبقية في الحاشية يتضح أنه يتحدث عن الفعل : طَعَنَ ومضارعه ، ويتضح أنها نقلٌ من شرحه لأدب الكاتب، قال :" وقال آخرون يَطعُنُ ويطعَنُ طَعْناً وطَعَناناً فيهما جميعا، قال الكسائي: لم أسمع أحدا من العرب يقول: يطعَن بالرمح ولا في الحَسَب إنما سمعت يطعُن، وقال الفراء: سمعت أنا يطعَن بالفتح" شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٢ تحقيق د: طيبة حمد بودى مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م .

(٣) طَعَنَهُ بالرمح يَطْعُنُهُ ويَطْعَنُهُ طَعْناً ، وطَعَنَهُ بلسانه وطَعَنَ عليه يَطْعُنُ ويَطْعَنُ طَعْناً وطَعَاناً ، وقيل: الطَّعْنُ بالرمح ، والطَّعَنَانُ بالقول ، وقيل: يَطْعُنُ بالرمح ، ويَطْعَنُ بالقول ، وقال الخليل : كلاهما بالضم أي ضم العين في المضارع ، ينظر العين للخليل ١٥/٢ (ط ع ن) تحقيق د: مهدى المخزومي ، د: إبراهيم السامرائي بدون والصحاح ٢١٥٧/٦ (ط ع ن) ولسان العرب ٢٦٥/١٣ (ط ع ن) .

(٤) هو سعد بن محمد بن سعد بن الصَّيفي التميمي شاعر مشهور من أهل بغداد ، كان يلقب بأبي الفوارس، نشأ فقيها وغلب عليه الأدب والشعر، وكان يلبس زيّ أمراء البادية، ويتقلد سيفا، ولا ينطق بغير العربية الفصحى. وتوفي ببغداد عن ٨٢ عاما. له ديوان شعر مطبوع ، توفي ٥٧٤ هـ ، وإنما قيل له حيص بيص ؛ لأنه رأي الناس يوما في حركة مزعجة وأمر شديد فقال: ما للناس في حيص بيص فبقي عليه هذا اللقب ، ومعنى حيص بيص الشدة والاختلاط . ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ٢٥٣/١٨ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، مصطفى عبد القادر عطا ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م ووفَيَات الأعيان ٣٦٢/٢ ولسان الميزان لابن حجر ٣٤/٤ والأعلام ٨٧/٣ .

٥-وَلَـعُ الخَمْـرِ بِالعُقُـولِ رَمَـى الخَمْــ ـــــــــرَ بِتَنْجِيسِــــــهَا و بِالتَّحْــــــرِيمِ[١]

قَولُهُ: ((وإِلَى أَفْضَلِ السَّابِقِينَ والمُصَلِّينَ أُوَجِّهُ أَفْضَلَ صَلَوَاتِ المُصَلِّينَ)) .

مُحَمَّدٌ : ((**السَّابِقِينَ**)) جَمْعُ سَابِقٍ ، ومِنهُ السَّابِقُ مِنَ الخَيلِ يَأْتِي فِي الحَلْبَةِ أَوَّلاً[٢] ، و((**المُصَلِّينَ**)) جَمْعُ مُصَلٍّ ، وهُوَ فِي أَسْمَاءِ خَيلِ الحَلْبَةِ أَيْضاً ، وهُوَ الَّذِى يَتْلُو السَّابِقَ ؛ لِأَنَّ رَأْسَهُ يَكُونُ عِنْدَ صَلَا السَّابِقِ ، والصَّلَا مَغْرِزُ الذَّنَبِ[٣] ، وكَنَى بِالسَّابِقِينَ عَنِ الأَوَّلِينَ ، وبِالمصَلِّينَ عَنِ الآخِرِينَ ، و((**إِلَى أَفْضَلِ**)) مُقَدَّمٌ عَلَى عَامِلِهِ عَلَى طَرِيقَةِ اللهِ أَحْمَدُ ، ((**أُوَجِّهُ**)) أَنْحُو نَحْوَهُ مِنَ الوَجْهِ الَّذِى هُوَ الجِهَةَ و((**أَفْضَلُ صَلَوَاتِ المُصَلِّينَ**)) أي: دُعَاءُ الدَّاعِينَ ، يُرِيدُ صَلَاتَهَمْ عَلَى نَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَولُهُ : ((**مُحَمَّدٍ المَحْفُوفِ مِنْ بَنِي عَدْنَانَ بِجَمَاجِمِهَا و أَرْحَائِهَا**)) .

قُلْتُ: ((**مُحَمَّدٍ**)) ﷺ بَدَلٌ مِنْ أَفْضَلِ ، وهُوَ مُفَعَّلٌ مِنَ الحَمْدِ ، والتَّكْرِيرُ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ[٤] ، و((**المَحْفُوفُ**)) يَعْنِي المحُوطَ ، ومَعْنَاهُ المسْتَدَارُ حَولَهُ ؛ لِأَنَّ الحِفَافَ الجَانِبُ[٥] ، ((**مِنْ بَنِي**

---

(١) الأبيات من الخفيف ، وهي في ديوان حيص بيص ٣٣٢/٢ تحقيق: مكي السيد جاسم وشاكر هادي شكر منشورات وزارة الإعلام بالعراق ١٩٧٤م . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١ ووفيات الأعيان ٣٦٤/٢ وذكر مناسبة الأبيات وهى أن القاسم ابن الفضل وقيل : على بن الأعرابى الموصلي ، قال في حيص بيص :

كـــم تَبَـــادى وكـــم تُطَـــوِّلُ طُرْطُـــو رَكَ ؟ مـــا فيـــك شـــعرةٌ مـــن تمـــيمِ

فَكُـــلِ الضَّـــبَّ واقـــرطِ الحَنْظَـــلَ اليـــا بِـــسَ واشـــربْ مـــا شـــئت بَـــولَ الظلـــيمِ

لـــيس ذا وجـــهُ مَـــنْ يُضـــيفُ ولا يَقْـــ ـــــرِي ولا يـــدفعُ الأذى عـــن حـــريمِ

فردَّ حيص بيص بالأبيات الواردة . والبيت الثاني مختلف في الديوان :

فالشـــريفُ الكـــريمُ يَـــنقُصُ قَـــدْراً بالتَّعَـــدِّي علـــى الشـــريفِ الكـــريمِ

(٢) يقال للذي يَسْبِقُ من الخيل: سابِق ، وسَبُوق . ينظر تهذيب اللغة ٤١٧/٨، (س ب ق) لسان العرب ١٥١/١٠ (س ب ق) .

(٣) ينظر في معنى المصلِّي تهذيب اللغة ٢٣٨/١٢ (ص ل ى) . ومعنى السابقين والمصلين في ابن يعيش ٥/١ .

(٤) ينظر الصحاح ٤٦٦/٢ (ح م د) ولسان العرب ١٥٧/٣ (ح م د) . و نقل ابن عمرون من ابن يعيش ٥/١ .

(٥) ينظر الصحاح ١٣٤٥/٤ (ح ف ف) ولسان العرب ٥٠/٩ (ح ف ف) .

عَدْنَانَ)) هُوَ عَدْنَانُ بْنُ أُدٍّ[١] أَبُو مَعَدٍّ[٢] جَدُّ النَّبِيِّ ﷺ الأَعْلَى ، اِنْتَسَبَ إِلَيهِ ثُمَّ قَالَ ﷺ: ((كَذَبَ النَّسَّابُونَ فِيمَا بَعْدَ عَدْنَانٍ))[٣] ، و((**بِجَمَاجِمِهَا**)) جَمَاجِمُ العَرَبِ قَبَائِلُهَا الَّتِي تَجْمَعُ البُطُونَ فَيُنْسَبُ إِلَيهَا دُونَهُمْ نَحْوَ: كَلْبُ بْنُ وَبَرَةَ[٤] إِذَا قُلْتَ: كَلْبِيٌّ اِسْتَغْنَيتَ أَنْ تَنْسِبَ إِلَى شَيءٍ مِنْ بُطُونِهِ[٥] ، و((**أَرْحَائِهَا**)) (٥/أ) أَرْحَاءُ العَرَبِ التِي تَسْتَقِلُّ بِأَنْفُسِهَا وتَسْتَغْنِي عَنْ غَيرِهَا[٦] ، وسُمِّيَتْ أَرْحَاءً ؛ لأَنَّهُم لا يَنْتَجِعُونَ غَيْرَ أَرْضِهِمْ ، ولا يُفَارِقُونَ مَنَازِلَهُمْ بَل يَتَرَدَّدُونَ فِيهَا كَمَا تَدُورُ الرَّحَا[٧] ، وذَلِكَ لِاسْتِغْنَائِهَا بِمَنَازِلِهَا عَنِ النُّجْعَةِ إِلَى غَيرِهَا[٨].

قَوْلُهُ : ((**النَّازِلِ مِنْ قُرَيشٍ فِي سُرَّةِ بَطْحَائِهَا**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**قُرَيشٌ**))[٩] كُلُّ مَنْ وَلَدَهُ النَّضْرُ[١٠] .

---

(١) ينظر أنساب الأشراف ١٢/١ والمعارف لابن قتيبة ص ٦٣ ومعجم قبائل العرب ٧٦١/٢ .

(٢) ينظر نسب قريش ص ٥ والمعارف ص ٦٣ وجمهرة أنساب العرب ص ٩ .

(٣) أخرج بن سعد في طبقاته عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه مَعَدَّ بن عدنان بن أُدد ثم يمسك ، ويقول : كَذَبَ النسَّابون ، قال الله ﷻ :﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴾ . والآية من سورة الفرقان (٣٨) الطبقات الكبير لابن سعد ٣٨/١ تحقيق د: على محمد عمر ط أولى الخانجي ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م ، وينظر طبقات خليفة بن خياط ص٢ تحقيق: أكرم ضياء العمري ط أولى مطبعة العاني ببغداد ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

(٤) كلب بن وَبَرَة بن تغلب بن حُلْوان بن عِمران بن الحافي بن قضاعة . ينظر نسبد معدّ واليمن ٥٥٤/٢ وجمهرة أنساب العرب ص ٤٥٥ ومعجم قبائل العرب ٩٩١/٣ .

(٥) ينظر الصحاح ١٨٩١/٥ (ج م م) ونقل ابن عمرون نص الصحاح .وهو في ابن يعيش ٦/١ .

(٦) ينظر الصحاح ٢٣٥٣/٦ (ر ح ى) ، لسان العرب ٣١٤/١٤ ، و أَرْحَاءُ : جمع رحا .

(٧) قال ابن سيده :" والرحا التي يُطْحَنُ فيها تكتب بالألف والياء ؛ لأنه يُقالُ: رَحَوتُ الرحا ورَحَيْتُها ، وقالوا: رَحَوَان ورَحَيَان ، وجمعها أرحاء فهذا هو الجمع المشهور حتى إن سيبويه قال: ولا نعلمه كُسِّرَ على غير ذلك." المخصص ١٦٩/١٥ ط دار الكتب العلمية ، وينظر لسان العرب ٣١٢/١٤ .

(٨) ينظر في معنى الجماجم والأرحاء عجالة المبتدي و فضالة المنتهي في النسب لأبي بكر الهمداني تحقيق: عبد الله كنون ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م ص ٥ .

(٩) قَرَشَ يَقْرِشُ ، يَقْرُشُ قَرْشاً واقْتَرَشَ وتَقَرَّشَ: جمع واكتسب ، والقَرْشُ: الجمع والكسب والضم من ههنا وههنا ، وبه سُمِّيَتْ قريش .لسان العرب ٣٣٤/٦ .

(١٠) ينظر نسب قريش ص ١٢تحقيق: أ ليفي بروفنسال ط الثالثة دار المعارف ، وقريش: هو فِهْر بن مالك بن النضر ، و من لم يلدْ فِهرٌ فليس من قريش . و قريش أيضا: قريش بن بدر بن يخلُد بن النضر ، وكان دليل بنى كنانة في تجارتهم ، فكان يقال : قدمت عير قريش، فسميت قريش بذلك . ينظر نسب قريش ص ١٢ . والنضر هو ابن=

وسُرَّتُهَا وَسَطُهَا مَأْخُوذٌ مِنْ سُرَّةِ الإِنْسَانِ[١] ، والمرَادُ أَنَّهُ مِنْ صَمِيمِ قُرَيشٍ ، ووَسَطُ كُلِّ شَيءٍ أَعْدَلُهُ ، ومِنْهُ وَاسِطَةُ القِلَادَةِ لِلْجَوهَرِ الَّذِي يَكُونُ في وَسَطِهَا ، وهُوَ أَجْوَدُهَا[٢] ، والبَطْحَاءُ مَا اتَّسَعَ مِنَ الأَرْضِ ، وقِيلَ: البَطْحَاءُ المسِيلُ الوَاسِعُ ، و قُرَيشُ البِطَاح مَنْ نَزَلَ مَكَّةَ وبَطْحَاءُ الوَادِي مَسِيلٌ فِيهِ دُقَاقُ الحَصَى[٣]، وقُرَيشُ الضَّوَاحِي مَنْ خَرَجَ عَنْهَا ، والنَّازِلُونَ البَطْحَاءَ خَيْرُهُمْ ، والنَّازِلُونَ وَسَطَهَا خَيْرُ الخَيْرِ.

قَولُهُ : ((**المَبْعُوثِ إِلَى الأَسْوَدِ و الأَحْمَرِ**)) .

قُلْتُ : ((**المَبْعُوثِ**)) صِفَةٌ لِمُحَمَّدٍ ﷺ ، يُرِيدُ المرْسَل إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ عَرَبِهِمْ وعَجَمِهِمْ ، والمرَادُ بـ((**الأَسْوَدِ**)) العَرَبُ ؛ لِأَنَّ الغَالِبَ عَلَيهِمْ السُّمْرَةُ والسَّوَادُ ، وبـ((**الأَحْمَرِ**)) العَجَمُ ؛ لِأَنَّ الغَالِبَ عَلَيهِمْ الشُّقْرَةُ ، يُقَالُ: أَتَانِي كُلُّ أَسْوَدَ وأَحْمَرَ ، ولا يُقَالُ: أَبْيَضَ[٤] ، ومِنْهُ الحَدِيثُ: ((بُعِثْتُ إِلَى الأَحْمَرِ و الأَسْوَدِ))[٥].

قَولُهُ : ((**بِالكِتَابِ العَرَبِيِّ المُنَوَّرِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**المُنَوَّرِ**)) ذُو النُّورِ أي: هُوَ ضِيَاءٌ يُهْتَدَى بِهِ[٦] ، يَعْنِي الكِتَابَ العَزِيزَ جَلَّ مُنْزِلُهُ.

=كنانة بن خزيمة ، ينظر نسب قريش ص ١١ وأنساب الأشراف ٣٨/١ .

(١) ينظر اللسان ٣٥٩/٤ (س ر ر) .

(٢) ينظر الصحاح ١١٦٧/٣ (و س ط) . وكلام ابن عمرون مختصر من ابن يعيش ٦/١ .

(٣) ينظر الصحاح ٣٥٦/١ (ب ط ح) والإيضاح لابن الحاجب ٥١/١ ، والدقاق: فتات كلِّ شيء. الوجيز ص ٢٣١.

(٤) ينظر في معنى الأسود والأحمر لسان العرب ٢٠٩/٤ (ح م ر) . وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٥١/١ .

(٥) جزء من حديث عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ إِنَّمَا يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ مَسِيرَةِ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ، فَلْيُصَلِّ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ " مسند الإمام أحمد ١٦٥/٢٢ تحقيق: شعيب الأرناؤوط ط مؤسسة الرسالة بدون ، وقد ورد هذا الجزء في أحاديث أخري ينظر سنن الدارمي ١٦٠٣/٣ تحقيق: حسين سليم أسد ط أولى دار المغني ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م والمعجم الأوسط للطبراني ٢٥٧/٧ تحقيق: طارق بن عوض الله ، عبد المحسن بن إبراهيم ط دارا لحرمين ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م والإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٣٧٥/١٤ تحقيق: شعيب الأرناؤوط ط أولى ١٤١٢هـ — ١٩٩١م مؤسسة الرسالة .

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١ فقد نقل منه .

قَوْلُهُ: ((**و لِآلِهِ الطَّيِّبِينَ أَدْعُو اللهَ بِالرِّضْوَانِ**)) .

مُحَمَّدٌ: آلُهُ ﷺ: أَهْلُ بَيتِهِ ، ورَوَى الأَزْهَرِيُّ[1] في تَهْذِيبِ اللُغَةِ بِإِسْنَادٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ[2] رضي الله عنه ((لَمَّا قَالَ ﷺ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ دَلَّ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ هُمُ الَّذِينَ حَرُمَتْ عَلَيهِمْ الصَّدَقَةُ ، وعُوِّضُوا مِنْهَا الخُمْسَ ، وهُمْ صَلِيبَةُ[3] بَنِي هَاشِمٍ وبَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ ، وهُمُ الَّذِينَ اِصْطَفَاهُمُ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ (٥/ب) السَّلَامُ))[4]. والأَلِفُ في (آلِ) مُنْقَلِبَةٌ عَنْ هَمْزَةٍ هِيَ بَدَلٌ مِنْ هَاءِ أَهْلٍ ، وحَكَى الكِسَائِيُّ[5] في تَصْغِيرِهَا =

---

(١) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهر الأزهري الهروي الشافعي ، ولد بهراة ٢٨٢هـ ، وبها توفي ٣٧٠هـ ، عالم لغوى وفقيه شافعي وعارف بالحديث من أهل العلم والورع ، أخذ عن نفطويه وابن السراج، ورد بغداد وأَسَرَتْه القرامطة وبقى فيهم زمنا ، ألف تهذيب اللغة ، وهو معجم مطبوع ، وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء ، وتفسير القرآن ، وفوائد منقولة من تفسير للمازني ، وشرح شعر أبى تمام . ينظر إنباه الرواة ١٨٠/٤ ومعجم الأدباء ٢٣٢١/٥ ووفيات الأعيان ٣٣٤/٤ ومرآة الجنان ٢٩٧/٢وبغية الوعاة ١٩/١والأعلام ٣١١/٥ .

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي أبو عبد الله أحد الأئمة الأربعة في الفقه وإليه نسبة الشافعية كافة ، ولد بغزة ١٥٠هـ ، وزار بغداد ومصر ، كان بارعا في اللغة والأدب وأيام العرب والقراءات والفقه ، وبرع أيضا في الرمي ، وأفتى وهو ابن عشرين ، ألف الأم في الفقه ، المسند في الحديث ، أحكام القرآن ، السنن ، الرسالة في أصول الفقه ، اختلاف الحديث ، وكلها مطبوعة ، وله غير ذلك المواريث ، السبق والرمي ، فضائل قريش ، توفي بالقاهرة ٢٠٤هـ . ينظر الثقات لابن حبان ٣٠/٩ وتاريخ بغداد ٣٩٢/٢ وتاريخ دمشق لابن عساكر ٢٦٧/٥١ تحقيق: محب الدين أبى سعيد عمرو بن غرامة العمروي ط أولى دار الفكر ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ومعجم الأدباء ٢٣٩٣/٦ ومرآة الجنان ١١/٢ ووفيات الأعيان ١٦٣/٤ وتاريخ الإسلام ١٤٦/٥ وسير أعلام النبلاء ٥/١٠ والوافي بالوفيات ١٢١/٢ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧١/٢ تحقيق د: محمود محمد الطناحي ، د: عبد الفتاح محمد الحلو ط الثانية هجر للطباعة والنشر ١٤١٣هـ والأعلام ٢٦/٦.

(٣) "الصَّلِيبُ: الخالِصُ النَّسَبُ يقال عَرَبِيٌّ صَلِيبٌ أي خالص لم يلتبس به غير عَرَبِيّ ،و صَلِيبَةُ الرجل: مَنْ كان مِنْ صُلْبِ أبيه ، و منه قيل آلُ النبي – عليه الصلاة و السلام – الذين تَحْرُمُ عليهم الصدقة هم صَلِيبَةُ بني هاشم و بني عبد المطَّلبِ يعني: الذين مِنْ صُلْبِهِمْ" المغرب في ترتيب المعرب ٤٧٨/١ تحقيق: محمود فاخوري ، عبد الحميد مختار ط مكتبة أسامة بن زيد حلب .

(٤) تهذيب اللغة ٤٣٩/١٥ بتصرف ، وفي التهذيب: دلَّ على أن ، وفيه : بعد نبيه ﷺ . وينظر لسان العرب ٣٨/١١.

(٥) ينظر رأي الكسائي في تهذيب اللغة ٤٣٨/١٥ ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٦/١ تحقيق: ياسين محمد السواس ط ثانية دار مأمون للتراث بدون وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣ ، وقيل هو قول يونس ينظر التصريف الملوكي ص ٢٥ ط أولى شركة التمدن الغربية بمصر بدون ، وتابعه ابن الباذش ينظر الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٢٢٥/١ تحقيق د: عبد المجيد قطامش ط أولى ١٤٠٣هـ ، و على قولهم فهو من (أ و ل) على وزن أَوَلَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وحجتهم: أن الهاء لم يثبت قلبها ألفا ، وأنه حُكِيَ أُوَيل عن=

=أُوَيْلٌ[١] ، ولا تُسْتَعْمَلُ في كُلِّ مَوضِعٍ إِنَّمَا يَخُصُّونَ بِهِ الأَشْرَفَ[٢] ، وقِيلَ: المرَادُ الأَتْبَاعُ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى:﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ﴾[٣] أي: مَنْ كَانَ مُشَايِعاً لَهُ عَلَى دِينِهِ ، وقَالَ الأَعْشَى[٤] :

=العرب حكاها الكسائي وروى عن يونس ، وأنه يوجد فرق في المعنى بين آل وأهل فهما مختلفان معنى ومبنى، وجمهور النحويين على أن أصلها أهل فقلبت الهاء همزة فصارت أأْل ثم الهمزة الساكنة ألفا فصارت آل ؛ ولذا فهم لا يقولون بإبدال الألف من همزة ، ولأن آل الألف فيه بدل من بدل فلم تستخدم في كل مواضع أهل ، ينظر سر صناعة الإعراب ١/١٠٠ ، تحقيق د: حسن هنداوي ط الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م دار القلم . وقيل : لا تضاف آل للضمير ، وقد ورد ذلك وصححه السيوطي في الهمع ٤/٢٨٦ ، وذكر قول عبد المطلب جدّ الرسول:

وَانْصُـــرْ عَلَــى آلِ الصَّلِيـــبِ اليَــومَ آلَـــك

وينظر ارتشاف الضرب ١/٢٦٤ تحقيق د: رجب محمد عثمان ط أولى الخانجي ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٣ ط عيسى الحلبي وشرح التصريح ١/١١ ط دار إحياء الكتب العربية .

والكسائي هو: على بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي أبو الحسن الكسائي ، إمام في اللغة والنحو والقراءة ، ولد في إحدى قرى الكوفة ، ألف معانى القرآن ، القراءات ، مختصر في النحو ، المصادر ، ما يلحن فيه العوام وهو مطبوع وتوفي بالريِّ ١٨٩هـ . ينظر إنباه الرواة ٢/٢٧٠ ومعجم الأدباء ٥/١٧٣٧ ووفيات الأعيان ٣/٢٩٥ وبغية الوعاة ٢/١٦٢ والأعلام ٤/٢٨٣ .

(١) هناك حاشية في الهامش ٥/ب : ابن النحاس غف... وكذلك حكى ابن جنى ... الجزء الثاني من الخا...رحمه الله عن يونس ..أن كان يقول في تحقير أ... أويل . ومكان النقط غير موجود .

(٢) قاله ابن يعيش ، ينظر شرحه على المفصل ١/٧ .

(٣) من الآية (٤٦) من سورة غافر . وينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٥١ .

(٤) ميمون بن قيس بن جندل من بنى قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير المعروف بأعشى قيس ، ويقال له أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير ، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات ، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس وليس أحد ممن عرف قبله أكثر منه شعرا ، عاش عمرا طويلا وأدرك الإسلام ولم يسلم مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة قرب مدينة الرياض ، ومطلع معلقته :

مَـــا بُكَـــاءُ الكبـــيرِ بِالأَطْـــلَالِ وَسُـــؤَالِي ومَـــا تَـــرُدُّ سُـــؤَالِي

له ديوان شعر مطبوع . ينظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/٥٢ تحقيق: محمود محمد شاكر ط دار المدني جدة بدون والأعلام ٧/٣٤١ .

٦- فَكَــذَّبُوهَا بِمَــا قَالَــتْ فَصَــبَّحَهُمْ   ذُو آلِ حَسَّــــــــــــانَ[١] [٢]

يَعْنِي جَيْشَ تُبَّعٍ[٣] ، ويَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَ الآلُ والأَهْلُ فِيمَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفِقَا فِيهِ مِنَ العُمُومِ ، وأَغْلَبُ أَحْوَالِ الأَهْلِ قَرَابَتُهُ ونَسَبُهُ ، وأَغْلَبُ أَحْوَالِ الآلِ طَائِفَتُهُ وشِيعَتُهُ ، ثُمَّ يُخَصُّ بِهِمَا بَعْدُ حَسْبَ مَا يُرَادُ ، فَيُجْعَلُ الآلُ الأَهْلَ خَاصَّةً لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[٤] أي: أَهْلِهِ وذُرِّيَّتِهِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُ الرَّجُلِ ، ومَا تَنَاسَلَ مِنْهُ ، كَقَولِ الشَّاعِرِ وذَكَرَ[٥] خَيْلاً :

٧- مِــنَ الجـرْدِ مِــنْ آلِ الوَجِيــهِ وَلَاحِــقٍ   تـــــذَكِّرُنَا أَوتَارَنَا حِـــينَ تَصْــــهَلُ[٦]

---

(١) حَسَّان بن أسعد تُبَّع أحد الملوك التبابعة من ملوك صنعاء باليمن ، سموا تبابعة لأنهم يَتْبَعُ بعضُهم بعضاً ، والهاء فيها للنسب ، وقيل: إن حسان هذا أول من كسا الكعبة ، وينظر في شأن حسان والتبابعة تاريخ ابن خلدون ٥٧/٢ وما بعدها تحقيق: خليل شحادة ط دار الفكر ١٤٣١هـ — ٢٠٠١م . وينظر جمهرة أنساب العرب ص ٤٣٨ لسان العرب ٣١/٨ .

(٢) جزء بيت بيت من البسيط ، وهو في ديوان الأعشى ص ١٠٣ تحقيق د: محمد محمد حسين ط مكتبة الآداب، ولسان العرب ٣٨/١١ وهو بتمامه في الديوان :

فَكَــذَّبُوهَا بِمَــا قَالَــتْ فَصَــبَّحَهُمْ   ذُو آلِ حَسَّــانَ يُزْجِــي المــوتَ والشَّــرَعَا

والشَّرَع : جمع شِرْعَةٍ وهى الحبالة التي يصيد بها الصائد .

الشاهد : يستشهد ابن عمرون بهذا البيت على استعمال آل بمعنى الأتباع .

(٣) تبع بمعنى الملك وأظنه يقصد جيش بنو تبع ، وينظر لسان العرب ٣١/٨ .

(٤) من الآية (٦) سورة يوسف عليه السلام.

(٥) هنا بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للكميت في ديوانه ٣٢٩ تحقيق د: محمد نبيل طريفي ط أولى دار صادر ٢٠٠٠م وفيه :

نَجَائِــبُ مِــنْ آلِ الوَجِيــهِ ولَاحِــقٍ   تُــذَكِّرُنَا أَحْقَــادَنَا حِــينَ تَصْــهَلُ

وفي شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي رياش القيسي ص ١٧٢ ، تحقيق د: داود سلوم ، د: نوري حمودي القيسي ط الثانية عالم الكتب ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م ، وروايته هي التي ذكرها ابن عمرون ، وينظر نسب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي ص ٣٤ تحقيق د: نوري حمودي ، د: حاتم صالح الضامن ط المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥م ، وروايته كالديوان ولكن فيه: أحقادنا بدلا من أحفادنا وتاج العروس ٣٥٠/٢٦ وروايته كرواية نسب الخيل .

الجُرْد: مفردها أجرد والأنثى جرداء ، وهو الفرس قصير الشعر ، الوجيه ، لاحق : كلاهما اسم لفرس . أوتارنا: مفردها وَتْر وهو الذَّحْلُ أي الحقد والثأر . ينظر شرح الهاشميات ص ١٧٢.

والمعنى: يصف خيله بأنها من سلالة خيل عريقة وأن صهيلها يشبه الحنين فتُذَكِّرُ الشاعر قتلاه فيقاتل قتالا .

الشاهد: حيث استخدم الشاعر آل للفرس بمعنى ما تولد منه .

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا فِي شِيعَتِهِ وقَرَابَتِهِ وأَنْصَارِهِ ، ويَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ بِهِ الأَنْصَارُ كَقَولِ عُمَرَ(١) رضي الله عنه لِرَافِعِ بْنِ عَبْدِ(٢) الحَارِثِ(٣): ((مَنِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَى آلِ اللهِ))(٤). يَعْنِي أَهْلَ حَرَمِهِ ،

---

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوى ، ولد ٤٠ ق هـ ، وهو ثاني الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمير المؤمنين يضرب به المثل في العدل ، وفتح في عهده الشام والعراق ومصر والقدس والمدائن ، وأمر ببناء الكوفة والبصرة ، وهو أول من وضع التاريخ الهجري ، وأول من اتخذ بيتَ مالٍ للمسلمين ، وأول من دَوَّنَ الدواوين ، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غِيْلَةً بطعنة في خاصرته وهو يصلِّي الصبح وتوفي بعدها بثلاث ليال سنة ٢٣ هـ . ينظر معجم الصحابة للبغوي ٣٠٨/٤ تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني ط أولى دار البيان بالكويت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ونسب قريش ص ٣٤٧ والتاريخ الكبير للبخاري ١٣٨/٦ تحقيق: هاشم الندوي وآخرون ط دارا لكتب العلمية بدون وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٣/٤٤ وأسد الغابة ١٣٧/٤ تحقيق: على محمد عوض ، عادل أحمد عبد الموجود ط دارا لكتب العلمية والوافي بالوفيات ٢٨٣/٢٢ تحقيق: أحمد الأرناؤوط ، تركي مصطفى ط أولى دار إحياء التراث العربي ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م والإصابة في تمييز الصحابة ٢١٢/٧ تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط أولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية والأعلام ٤٥/٥ .

(٢) يوجد أعلى كلمة عبد في المخطوط علامة تضبيب وهى :صـــ ، وهذا يدل على شك الناسخ أو المؤلف إذا كان الناسخ نقل هذه العلامة من نسخة المؤلف في صحة كلمة : عبد ، وهذا يعنى أنه يظن أن الاسم : رافع بن الحارث ويأتي في الهامش التالي أن الصواب نافع بن عبد الحارث وذكرُ قصة نافع مع عمر رضي الله عنهما ، وذكرَ ابنُ حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٢٧/١١ نافع بن الحارث الخزاعي و لم يترجم له وأحاله إلى نافع بن عبد الحارث ترجم لنافع بن عبد الحارث في ٣١/١١ ، وقال : ((ووقع في رواية إبراهيم الحربيّ نافع بن الحارث بإسقاط عبد. والصّواب إثباته)) ٣٢/١١ ، فلا داعي للشك من المؤلف أو الناسخ في كلمة عبد ؛ لأنها صحيحة في نسب نافع مع أنه ذكر أنه رافع ، و سيتبين صحة الواقعة في تاريخ نافع وليس رافع .

(٣) هو رَافِعُ بن عُنْجُدَةَ الأنصاري الأوسي ، وقيل: عَنْجَدَة وقيل: عَنْجَرَةَ ، وهى أُمُّه ، و اسمُ أبيه عبد الحارث ، شهد بدرا وأُحُدا والخندق ، آخى النبيُّ ﷺ بينه وبين الحصين بن الحارث بن المطلب ، وقيل: لا عَقِبَ له ، وهو من بني أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ، وقيل: هو رافع بن عنترة ، ولم يُذْكَرْ له تاريخ وفاة . ينظر السيرة النبوية لابن هشام ٦٨٨/١ تحقيق: مصطفى السقا وآخرين ، ط دار إحياء التراث العربي و كتاب الطبقات الكبير لابن سعد ٤٢٧/٣ ومعرفة الصحابة لأبى نعيم ١٠٥٧/٢ والاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤٨٤/٢ لابن عبد البر تحقيق: عادل مرشد ط أولى دار الأعلام بالأردن ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م وأسد الغابة ٢٤٢/٢ والإصابة في تمييز الصحابة ٤٧٠/٣ .

(٤) أخرج أبو يعلى في مسنده ١٨٥/١ : عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَلْمَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ ابْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَقَدِمَ عُمَرُ فَاسْتَقْبَلَهُ نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ، وَاسْتَخْلَفَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبْزَى، فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى قَامَ فِي الْغَرْزِ، فَقَالَ: أَتَسْتَخْلِفُ عَلَى آلِ اللَّهِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبْزَى؟ قَالَ: إِنِّي وَجَدْتُهُ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَفْقَهَهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ، فَتَوَاضَعَ لَهَا عُمَرُ حَتَّى اطْمَأَنَّ عَلَى رَحْلِهِ، فَقَالَ: لَئِنْ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَرْفَعُ بِهَذَا الدِّينَ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ» ، و الذي في الحديث نافع بن عبد الحارث وليس رافع كما ذكر ابن=

وإنَّمَا سَاغَ دُخُولُ هَذِهِ الأَصْنَافِ فِيمَا يَدْخُلُ عَلَيهِ لِعُمُومِهَا ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الرَّجُلِ إِذَا انْفَرَدُوا كَانُوا لَهُ شِيعَةً وأَنْصَارًا ، وكَذَلِكَ أَهْلُهُ ، وأَصْلُهُ كُلُّهُ مِنْ آلِ الخَيْمَةِ[1] ، وهِيَ خَشَبَاتٌ يُبْنَى عَلَيْهَا الخَيْمَةُ ، الوَاحِدَةُ آلَةٌ ، والجَمْعُ آلاتٌ ، وهِيَ أَدَاةٌ لَهَا وعَونٌ ، وبِهَا تَقُومُ ، ومِنْهُ :

٨- فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آلُ خَيْمٍ مُنَضَّدِ[2]

أي: بَقِيَّةُ أَعْوَادٍ مِنْ آلَةِ الخِيَامِ ، واللَامُ في الآلِ مُتَعَلِّقَةٌ بـ(أَدْعُو) لَا بـ(الرِّضْوَانِ)[3] ؛ لِأَنَّ

=عمرون ، مسند أبي يعلى ط أولى دار مأمون للتراث تحقيق: حسين سليم أسد ، وينظر أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ص ٢٣٨ تحقيق: إسماعيل حسن حسين ط أولى دار الوطن الرياض ١٩٩٧م والسيرة النبوية وأخبار الخلفاء لأبي حاتم الدارمي ٤٩٣/٢ تحقيق: السيد عزيز بك وآخرون ط الثالثة الكتب الثقافية بيروت ١٤١٧هـ والاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٩٠/٤ وأسد الغابة ٢٨٤/٥ وفيهما ترجمة نافع وهو: نَافِع بن عبد الحارث بن حِبَالَة بن عمير بن غُبْشَان – واسمه الحارث – بن عبد عَمْرو بن بُوَي بن مِلْكان بن أفصى الخزاعي وتاريخ الإسلام للذهبي ٨٥٤/٢ تحقيق د: بشار عواد معروف وسير أعلام النبلاء ٢٠١/٣ ط الرسالة . وبنسبة القصة إلى نافع بن عبد الحارث يتضح أن الصواب نافع بن عبد الحارث ، وليس كما ورد في المخطوط رافع بن عبد الحارث .

(١) ينظر الصحاح ١٦٢٧/٤ (أ و ل) ، لسان العرب ٣٩/١١ (أ و ل) .

(٢) عجز بيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى ديوانه ص ٣٦ وصدره:

أَرَبَّتْ بها الأرواحُ كلَّ عَشِيَّةٍ

وروى هذا الشطر صدرا لبيتٍ وعجزُه:

وسُفْعٌ على آسٍ ونُؤْيٌ مُعَثْلَبُ

وينظر الجيم لأبي عمرو الشيباني ٢٠/٢ تحقيق: إبراهيم الإبياري ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م وتاج العروس ١٣٢/٣٢ ، وقيل: هو للنابغة وليس في ديوانه ، والذي في الديوان هو العجز في الشعر المنحول للنابغة ص ٢٢٨ مأخوذا من لسان العرب تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف ، وينظر الجيم لأبي عمرو ٣٠٢/٢ والمنجد في اللغة لكراع النمل ١٠٩/١ تحقيق د: أحمد مختار عمر ، د: ضاحي عبد الباقي ط الثانية عالم الكتب القاهرة ١٩٨٨م وتهذيب اللغة ٦٠٨/٧ ومقاييس اللغة ١٦١/١ تحقيق: عبد السلام هارون ط دارا لفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٣١٠٥/٥ تحقيق د: حسين عبد الله العمري وآخرين ط أولى دار الفكر المعاصر بيروت ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ولسان العرب ١٩/٦ وتاج العروس ٤٢٦/١٥ ، ١٣٢/٣٢ . ويروى عجزه: وثُمٍّ على عرش الخيام غسيل . بلا نسبة في لسان العرب ٨٠/١٢ وتاج العروس ٣٦٥/٣١ ، ١٣٢/٣٢ .

والخَيْمُ : الخيمة ، منضد : مرصوص .

المعنى : لم يتبق من أثر ديار الأحبة إلا خشبات الخيام المرصوصة .

الشاهد: مجيء آل بمعنى الخشبات التي تبنى عليها الخيام .

(٣) الذى أميل إليه هو كون (لآل) متعلق بأدعو وليس الرضوان ، وذلك لأمرين :=

الرِّضْوَانَ مَصْدَرٌ والمِصْدَرُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ مَعْمُولُهُ[١] ، والمعْنَى أَسْأَلُ اللهَ (٦/أ) لَهُمْ الرِّضْوَانَ عَنْهُمْ ومَوضِعُهُ نَصْبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ أي مِنْ أَجْلِهِم ، والرِّضْوَانُ الرِّضَا[٢].

=الأول : أنه لا يجوز على رأي الجمهور تقدم معمول المصدر عليه ، وكذا قال ابن عمرون .

الثاني : أنه جاء في اللغة : رَضِيَهُ وبه وعنه وعليه ، ورضيه له : رآه أهلا له ، رضي منه كذا : اكتفي فهو راضٍ ينظر المعجم الوسيط ٣٥١ ، وجاء أيضا : دعا الله لفلان: طلب له الخير ينظر المعجم الوسيط ٣١٦ ، والمقصود : أنه يطلب من الله أن يرضى عن آل النبي ﷺ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٧/١ زيادة : لهم ، بعد الرضوان في نص المفصل ، وهى أوضح في المعنى المراد ، وليست هذه الزيادة في المفصل ص ٢ ط دار الجيل ، ولا في ط مكتبة الآداب ص ٤٤ ، ولم ينبه د: خالد محقق ط مكتبة الآداب فى الهامش على ورودها في أيٍّ من نسخ المخطوط مع أن المحقق ذكر اعتماده على ثلاث مخطوطات ، وذكر أنه عند المقارنة بين المخطوطات اعتمد على المراجع الثانوية وتتمثل في شروح المفصل وذكر منها شرح ابن يعيش ينظر المفصل تحقيق د: خالد إسماعيل ص ٣٢ ، ومع ذلك فقد فاته أن ينبه على زيادة لفظ : لهم. في شرح ابن يعيش في هذا الموضع.

(١) يعمل المصدر عمل فعله لازما ومتعديا في موضعين: الأول: أن يكون نائبا عن فعله نحو: ضربا زيدا ، فزيدا منصوب بـ ضربا النائبِ عن اضرب ، والثاني: أن يقدر المصدر بـ (أن) المخففة أو المشددة والفعل أو بـ (ما) والفعل ، والمقصود هنا الموضع الثاني ، ولا يجوز تقدم معمول المصدر على المصدر ؛ لأنه مقدر بحرف مصدري والفعل وما بعد الحرف المصدري كالصلة له فلا يتقدم عليه ، ولا يعمل ما بعده فيما قبله ، هذا رأي الجمهور ، و ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢٢٥٦/٥ والسيوطي في الهمع ٦٩/٥ أن ابن السراج يجيز تقدم معمول المصدر عليه نحو: يعجبني عمرا ضربُ زيدٍ ، وقد قال ابن السراج في الأصول: " وتقول: أعجبني اليومَ ضربُ زيدٍ عمراً ، إن جعلت اليومَ نصبا بأعجبني فهو جيد ، وإن نصبته بالضرب كان خطأ ؛ وذلك لأن الضرب في معنى : أن اضرب ، وزيد وعمرو من صلته ، فإذا كان المصدر في معنى : إن فعل أو أن يفعل فلا يجوز أن ينصب ما قبله ، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه ." الأصول ١٣٩/١ تحقيق د: عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة ، ولكن الرضي أجاز تقديم معمول المصدر عليه إن كان ظرفا أو شبهه ، قال: " وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه ، نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوِّك البراءة، وإليك الفرار ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٌ﴾ وقال: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ﴾ وفي نهج البلاغة: ((و قَلَّتْ عنكم نَبْوَتُهُ)) ومثله في كلامهم كثير ، وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أُوِّلَ به ، فلا مانع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لا يلزمه أحكامه ، بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله ، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل." شرح الكافية للرضي ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ تحقيق د: يوسف حسن عمر ط الثانية جامعة قاريونس ببنغازي ١٩٩٦م ، والجمهور يقدر عاملا قبل المعمول المتقدم حُذِفَ لدلالة المصدر الموجود عليه . ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٣/٣ تحقيق د: عبد الرحمن السيد ، د: محمد بدوي المختون ط أولى هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م وحاشية الصبان ٢٩١/٢ .

(٢) ينظر الصحاح ٢٣٥٧/٦ (رض ى) ، والرِّضوان ، الرُّضوان ، المرْضَاة مصدر رَضِيَ لسان العرب ٣٢٤/١٤ .

قَوْلُهُ : ((**وأَدْعُوه عَلَى أَهْلِ الشِّقَاقِ لَهُم والعُدْوَانِ**)) .

مُحَمَّدٌ : ((أي: أَدْعُو اللهَ لِنُصْرَتِهِم عَلَى مَنْ شَاقَّهُم وعَدَا عَلَيهِم ، والشِّقَاقُ المخَالَفَةُ[1] ، والعُدْوَانُ الظُّلْمُ الصُّرَاحُ[2]))[3] ، و(لَهُم) مَعْمُولُ الشِّقَاقِ ؛ لأنَّ الشِّقَاقَ مَصْدَرٌ ، وأَتَى بِاللَّامِ و إِنْ كَانَ العَامِلُ مُتَقَدِّماً ؛ لأنَّ العَامِلَ لَمَّا كَانَ غَيرَ فِعْلٍ لَم تَضْعُفْ[4] تَقْوِيَتُهُ بِاللَّامِ .

قَولُهُ : ((**ولَعَلَّ الَّذينَ يَغُضُّونَ مِنَ العَرَبِيَّةِ**)) .

مُحَمَّدٌ : يُقَالُ: غَضَّ مِنْهُ يَغُضُّ إِذَا وَضَعَ مِنْهُ وعَابَهُ[5] .

قَولُهُ : ((**ويَضَعُونَ مِنْ مِقْدارِهَا**)) .

مُحَمَّدٌ : الوَضْعُ مِنَ الشَّيءِ الانتِقَاصُ مِنْهُ والحَطُّ مِنْ قَدْرِهِ[6] ، يُقَالُ: قَدْرٌ وقَدَرٌ بِفَتحِ العَينِ وسُكُونِهَا ، وَهْوَ مَبْلَغُ الشَّيءِ[7] ، ومَعْنَاهُ يَحُطُّونَ مِنْ قَدْرِهَا .

قَولُهُ : ((**ويُرِيدُونَ أَنْ يَخْفِضُوا مَا رَفَعَ اللهُ مِنْ مَنَارِهَا**)) .

مُحَمَّدٌ : الخَفْضُ ضِدُّ الرَّفْعِ وَهْوَ الانحِطَاطُ[8] ، والمنَارُ الأَعْلَامُ تُوضَعُ عَلَى الطَّرِيقِ لِيُهْتَدَى بِهَا[9] ، يُقَالُ لِكُلِّ شَيءٍ ذِي قَدْرٍ مَشْهُورٍ رَفِيعُ المنَارِ[10] .

قَولُهُ : ((**حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ خِيرَةَ رُسُلِهِ وَخَيْرَ كُتُبِهِ فِي عَجَمِ خَلْقِهِ ، ولَكِنْ فِي عَرَبِهِ**)) .

مُحَمَّدٌ : (حَيثُ) ظَرْفُ مَكَانٍ يَأْتِي الكَلامُ عَلَيهَا فِي الظُّرُوفِ المبنيةِ ، وَهى مُتَعَلِّقَةٌ بِقَولِهِ: ((**يَضَعُونَ**)) ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ((**يَغُضُّونَ**)) .

---

(١) المشَاقَّةُ والشِّقَاقُ: الخِلافُ والعداوةُ . الصحاح ١٥٠٣/٤ (ش ق ق) .

(٢) العدوان: الظلم الصُّرَاحُ . كذا في الصحاح ٢٤٢١/٦ (ع د و) .

(٣) ابن يعيش ٧/١ .

(٤) في الهامش كلمتان وهما: لم يضعف ، ويبدو أنه تعليق لكن تكملته غير موجودة ٦/أ .

(٥) ينظر الصحاح ١٠٩٥/٣ (غ ض ض) ، لسان العرب ١٩٨/٧ (غ ض ض) .

(٦) ينظر الصحاح ١٣٠٠/٣ (و ض ع) ، لسان العرب ٣٩٧/٨ (و ض ع) .

(٧) ينظر تهذيب اللغة ١٩/٩ (ق د ر) ، الصحاح ٧٨٦/٢ (ق د ر) ، لسان العرب ٧٦/٥ (ق د ر) ، وابن يعيش ٧/١ .

(٨) ينظر الصحاح ١٠٧٥/٣ (خ ف ض) .

(٩) ينظر الصحاح ٨٣٩/٢ (ن و ر) ، لسان العرب ٢٤١/٥ (ن و ر) .

(١٠) ينظر شرح الإيضاح لابن الحاجب ٥١/١ .

وتَعَلُّقُهُ بِالأَقْرَبِ أَولَى[1] ، يَعْنِي يَفْعَلُونَ ذَلِكَ حَيثُ لَم يُبْعَثْ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ العَجَمِ ، ولا نَزَلَ الكِتَابُ العَزِيزُ بِلِسَانٍ غَيرِ العَرَبِيّ[2] ، وجَعَلَهُ الحَامِلَ لَهُم عَلَى البُغْضِ ، والخِيَرَةُ بِفَتحِ اليَاءِ اِسمُ الشَّيءِ المخْتَارِ[3] ، ((**وخَيْرَ كُتُبِهِ**)) تَفْضِيلٌ لَهُ عَلَى الكُتُبِ السَّابِقَةِ ، والرَّسُولُ هُوَ الَّذِى يُبْعَثُ مَعَهُ كِتَابٌ[4] ، والعَجَمُ خِلافُ العَرَبِ ومَدَارُ التَّرْكِيبِ عَلَى الإبهَامِ و الإِخْفَاءِ ، ومِنْهُ رَجُلٌ أَعْجَمُ إِذَا كَانَ لَا يُفْصِحُ[5] .

قَولُهُ : ((**لَا يَبْعُدُونَ عَنِ الشُّعُوبِيَّةِ مُنَابَذَةً لِلْحَقِّ (٦/ب) الأَبْلَجِ وَزَيغاً عَنْ سَوَاءِ المَنْهَجِ**)).

مُحَمَّدٌ : ((**لَا يَبْعُدُونَ**)) خَبَرُ لَعَلَّ ، وَقَد بَالَغَ حَتَّى نَاقَضَ[6] ؛ لأنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كُفْراً ومُرَاغَمَةً وَقَد أَخْبَرَ أَنَّهُم لَا يَبْعُدُونَ عَنِ الشُّعُوبِيَّةِ ، فَأَثْبَتَ لَهُم الكُفْرَ ثُمَّ جَعَلَهُم بِهِ دُونَ الشُّعُوبِيَّةِ[7] ،

---

(١) نص المفصل هو:" ولعل الذين يغضون من العربية ، ويضعون من مقدارها ، ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها حيث لم يجعل خِيَرَةَ رسله وخير كتبه في عجم خلقه ولكن في عربه." المفصل ص ٢ ط الجيل ، فالأقرب أن تتعلق (حيث) بـ (يخفضوا) أو (يريدون) .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١ .

(٣) ينظر الصحاح ٦٥٢/٢ (خ ي ر) ، لسان العرب ٢٦٦/٤ (خ ي ر) .

(٤) اختلف العلماء في تعيين معنى النبي والرسول على أقوال أشهرها :

الأول : أنه لا فرق بين النبي والرسول .

الثاني : الرسول صاحب الوحي بواسطة الملك ، والنبي تكون نبوته إلهاما أو مناما .

الثالث : النبي أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ، والرسول أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه .

الرابع : النبي من أتاه الوحي من الله ، ونزل عليه الملك بالوحي ، والرسول من يأتي بشرع على الابتداء أو ينسخ بعض أحكام شريعة قبله . الخامس : الرسول من جمع إلى المعجزة كتابا منزلا عليه ، والنبي من لا كتاب له .

ينظر في الفرق بين النبي والرسول أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للدكتور: محمد بن عبد الرحمن الخميس ص ٤٦٧ وما بعدها ط أولى دار الصميعي بالرياض ١٩٩٦م ، معجم التعريفات للجرجاني ص ٩٦ (رسول) وص ٢٠١ (نبي) تحقيق: محمد صديق المنشاوي ط دار الفضيلة بدون.

(٥) ينظر مقاييس اللغة ٢٣٩/٤ (ع ج م) .

(٦) في الهامش ٦/ب: حاشية هذا الذى ذ[كره] ومَن شَرَحَ هذا الـ[كتاب] مِنْ أن كلام المصنف متناقض إنما يصح على [جعل] حيث متعلقة بيضعون أو يغضون كما ذكر الشيخ – رحمه الله– أَمَّا إذا جعلنا حيث متعلقة برفع في قوله: ما رفع الله من منارها ، فلا مناقضة حينئذ . ومابين [ ] تكملة من عندي .

(٧) ينظر شرح المفصل لابن الحاجب ٥١/١ .و قد أشار إليه المحشِّي في الحاشية السابقة بـ (مَنْ شَرَحَ هذا الكتابَ).

وَالبُعْدُ ضِدُّ القُرْبِ ، يُقَالُ: بَعُدَ بِالضَّمِّ يَبْعُدُ إِذَا تَبَاعَدَ ، وبَعِدَ بِالكَسْرِ إِذَا هَلَكَ(١) ، و((**مُنَابَذَةً**)) أي: مُكَاشَفَةً ومُجَاهَرَةً ، يُقَالُ: نَابَذَهُ الحَرْبَ أي كَاشَفَهُ(٢) ، وانتِصَابُهُ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَوضِعِ الحَالِ نَحْوَ قَتَلْتُهُ صَبْراً ، أي: نَابِذِينَ الحَقَّ أي مُجَاهِرِينَ ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ وتَمْيِيزاً ، والحَقُّ خِلافُ البَاطِلِ(٣) ، والأَبْلَجُ الوَاضِحُ(٤) ، والزَّيْغُ المَيْلُ(٥) ، وَهو مَعْطُوفٌ عَلَى مُنَابَذَةٍ ، و((**سَوَاءُ المَنْهَجِ**)) وَسَطُهُ ، والمَنْهَجُ الطَّرِيقُ البَيِّنُ(٦) .

قَولُهُ: ((**وَالَّذِي يُقْضَى مِنْهُ العَجَبُ حَالُ هَؤلاءِ فِي قِلَّةِ إِنْصَافِهِم وفَرْطِ جَورِهِم وَاعْتِسَافِهِم**)).

مُحَمَّدٌ: ((**يُقْضَى**)) أي: يُوَفَّى مِنْهُ العَجَبُ حَقَّهُ أَو مِنْ قَضَيتُ كَذَا إِذَا فَعَلْتَهُ أَو مِنْ قَضَيتُ كَذَا أي حَكَمْتُ بِهِ(٧) ، ولَا تَكَادُ تَسْتَعْمِلُ العَرَبُ هَذهِ اللفْظَةَ إِلَّا مَنْفِيّةً نَحْو: مَا قَضَيتُ العَجَبَ مِنْ كَذَا ؛ لأَنَّهُم يُرِيدُونَ المبَالَغَةَ فِي تَفْخِيمِ الأَمرِ ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَوفِيَةُ العَجَبِ حَقَّهُ لِعِظَمِهِ كَذَا ذَكَرَهُ الأَصْمَعِيُّ(٨) فِي كِتَابِ مَا تَلْحَنُ فِيهِ العَامَّةُ(٩) ، وقَالَ بَعضُهُم:

---

(١) ينظر الصحاح ٤٤٨/٢ (ب ع د) .وفي اللسان: بَعُدَ الرجلُ بالضم ، بَعِدَ بالكسر بُعْداً و بَعَداً فهو بعيد و بُعَاد ، بَعِدَ بَعَداً هلك واغترب . ٨٩/٣ (ب ع د) .

(٢) ينظر الصحاح ٥٧١/٢ (ن ب ذ) ، لسان العرب ٥١٢/٣ (ن ب ذ) .

(٣) ينظر الصحاح ١٤٦٠/٤ (ح ق ق) .وفي لسان العرب: الحق نقيض الباطل. ٤٩/١٠ (ح ق ق) .

(٤) ينظر لسان العرب ٢١٦/٢ (ب ل ج) .

(٥) ينظر الصحاح ١٣٢٠/٤ (ز ي غ) .

(٦) ينظر الصحاح ٣٤٦/١ (ن هـ ج) وابن يعيش ٨/١ .

(٧) ينظر لسان العرب ١٨٦/١٥ (ق ض ى) .

(٨) هو عبد الملك بن قُرَيْبٍ بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي ، راوية العرب ، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، نسبته إلى جده أصمع ، ومولده ووفاته في البصرة (١٢٢-٢١٦ هـ) . كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة، أخباره كثيرة جدا. وكان الرشيد يسميه: شيطان الشعر . وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. ومن مؤلفاته: الإبل ، وخلق الإنسان ، و المترادف ، و الفرق، أي الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان، و الخيل ، و الشاء ، و الدارات ، و النبات والشجر . ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافي ص ٤٥ والفهرست ص ٦٠ تحقيق: رضا تجدد وإنباه الرواة ١٩٧/٢ ووفيات الأعيان ١٧٠/٣ والوافي بالوفيات ١٢٦/١٩ وبغية الوعاة ١١٢/٢ والأعلام ١٦٢/٤ .

(٩) لم أجد في ترجمة الأصمعي مَنْ نسب له تأليف كتاب بهذا العنوان ولا في الفهرست . وقد تابع ابن عمرون شيخه=

«لَم [يُوَافِقْ][1] الأَصْمَعِي عَلَى ذَلِكَ» [2]. و لَقَولُ المصَنِّفِ وَجِيهٌ ؛ أَنَّهُ أَرَادَ الإِكْثَارَ مِنَ العَجَبِ [تَفْخِيمًا][3] لِسَبَبِهِ ، والإنصَافُ[4] النَّصَفَةُ[5] ، وَهوَ مِنَ النِّصْفِ الَّذِى هوَ أَحَدُ الشِّقَّينِ كَأَنَّه [لَزِمَ النِّصْفَ][6]لَم يَتَعَدَّ إِلَى جَانِبِ صَاحِبِهِ ، والفَرْطُ تَجَاوُزُ الحَدِّ[7] ، والجَورُ الميلُ عَنِ القَصْدِ[8] ، والاِعْتِسَافُ الأَخْذُ عَلَى غَيرِ القَصْدِ ، يُقَالُ: عَسَفَ وَاعْتَسَفَ إِذَا مَالَ عَنْ طَرِيقِهِ[9] .

قَولُهُ : «**وذَلِكَ أَنَّهُم لَا يَجِدُونَ عِلْماً مِنَ العُلُومِ الإِسلَامِيَّةِ فِقْهِهَا وَكَلَامِهَا وعِلْمَيْ تَفْسِيرِهَا وأَخْبَارِهَا (٧/أ) إِلَّا وَافْتِقَارُهُ إِلَى العَرَبِيَّةِ بَيِّنٌ لَا يُدْفَعُ ومَكْشُوفٌ لَا يَتَقَنَّعُ**» .

مُحَمَّدٌ: المرَادُ بِالعُلُومِ الإِسْلامِيَّةِ:[10] الفِقْهُ[11] ، وأُصُولُ الفِقْهِ والدِّينِ ، والأَخْبَارُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ ، وعِلْمُ الكِتَابِ العَزِيزِ. وَإِنَّمَا اِقْتَصَرَ عَلَى الفِقْهِ وَالكَلامِ ؛ لِأَنَّ الفِقْهَ يَشْتَمِلُ عَلَى عِلْمِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ ، وقَيَّدَ بِالإِسْلَامِيَّةِ لِيَحْتَرِزَ عَنْ عُلُومِ الأَوَائِلِ كَالفَلْسَفَةِ وغَيرِهَا مِنْ عُلُومِهِم وَالعُلُومُ الإِسْلامِيَّةُ لَا تُعْرَفُ عَلَى الحَقِيقَةِ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ أَلفَاظِهَا ، وَالوَصْلَةُ إِلَى ذَلِكَ بِالعَرَبِيَّةِ[12] ،

=ابن يعيش في ذكر هذا الكتاب للأصمعي وفي كلامه عن لفظ يقضى. ونقل ابن عمرون من ابن يعيش ٨/١ .

(١) ليست واضحة في الأصل ٦/ب ، والتصويب من الإيضاح شرح المفصل ٥٣/١ .

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٣/١ .

(٣) غير واضحة بالأصل ٦/ب والأقرب ما أثبته وهو منسجم مع المراد بالعبارة .

(٤) في الهامش ٦/ب : مطلب الإنصاف .

(٥) ينظر الصحاح ١٤٣٢/٤ (ن ص ف) .

(٦) غير واضح بالأصل ٦/ب . والتصويب من الإيضاح شرح المفصل ٥٣/١ ، لأن الفاء في ابن عمرون مشكولة بالفتحة فكان نص ابن الحاجب أقرب إلى المراد .

(٧) ينظر الصحاح ١١٤٨/٣ (ف ر ط) .

(٨) ينظر الصحاح ٩١٧/٢ (ج و ر) .

(٩) ينظر الصحاح ١٤٠٣/٤ (ع س ف) . وينظر في الفرط ، والجور ، والاعتساف شرح المفصل لابن يعيش ٨/١ فالعبارات واحدة .

(١٠) هذه الكلمة في الأصل ٧/أ بها بياض في موضع الألف والميم والياء ، إلا أنها واضحة المراد .

(١١) في الهامش ٧/أ : مطلب في الف . و بقية كلمة الفقه ممحوة .

(١٢) ينظر من أول المراد بالعلوم الإسلامية إلى هنا شرح المفصل لابن يعيش ٨/١ فقد لخص ابن عمرون منه. وتوسع ابن عمرون في تعريف الفقه وأصوله أكثر من ابن يعيش .

وَالفِقْهُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ فَهْمِ غَرَضِ المتَكَلِّمِ مِنْ كَلامِهِ[١] ، وَفِي الِاصْطِلَاحِ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الأَحْكَامِ الشَّرعِيَّةِ ، قَالَ إِمَامُ الحَرَمِينِ[٢]: ((الفِقْهُ العِلْمُ بِأَحكَامِ التَّكْلِيفِ))[٣]. وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ[٤]: ((الفِقْهُ في اصْطِلاحِ العُلَمَاءِ عِبَارَةٌ عَنْ العِلْمِ بِالأَحكَامِ الشَّرعِيَّةِ العَمَلِيَّةِ المسْتَدَلِّ عَلَى أَعيَانِهَا بِحَيثُ لَا يُعْلَمُ كَونُهَا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورةِ))[٥]. والكَلَامُ لَيسَ لَهُ حَدٌّ[٦] بَلْ مَقصُودُهُ

(١) الفقه : الفهم . الصحاح ٢٢٤٣/٦ (ف ق هـ) ، العلم بالشيء والفهم له اللسان ٥٢٢/١٣ (ف ق هـ) .

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجُوَيْني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعيّ. ولد في جوين من نواحي نيسابور ٤١٩هـ ، ورحل إلى بغداد، فمكة ، وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فيها ، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء ، له مصنفات كثيرة، منها: غياث الأمم والتياث الظلم ، و العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، البرهان في أصول الفقه ، نهاية المطلب في دراية المذهب في فقه الشافعية ، الشامل في أصول الدين على مذهب الأشاعرة ، الإرشاد في أصول الدين، الورقات في أصول الفقه، مغيث الخلق توفي بنيسابور ٤٧٨هـ . ينظر وفيات الأعيان ١٦٧/٣ والوافي بالوفيات ١١٦/١٩ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٦٥/٥ والأعلام ١٦٠/٤ .

(٣) ينظر هذا التعريف بنصه في البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ٨٥/١ تحقيق د: عبد العظيم الديب ط أولى ١٣٩٩هـ قطر .

(٤) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، ولد في الري ٥٤٤ هـ ، وتوفي في هراة ٦٠٦ هـ ، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها ، وكان يحسن الفارسية ، من تصانيفه: مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم ، لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات ، معالم أصول الدين ، المسائل الخمسون في أصول الكلام ، المطالب العالية في علم الكلام ، المحصول في علم الأصول ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، الأربعون في أصول الدين ، نهاية العقول في دراية الأصول ، وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظا بارعاً باللغتين . ينظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٤ والوافي بالوفيات ١٧٥/٤ وطبقات الشافعية للسبكي ٨١/٨ والبداية والنهاية ١١/١٧ تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط أولى دار هجر ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م وطبقات الشافعية لابن قاضى شهبة ٨١/٢ تحقيق د: الحافظ عبد العليم خان ط أولى وزارة المعارف الهندية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ولسان الميزان لابن حجر ٣١٨/٦ وطبقات المفسرين للسيوطي ١١٥ تحقيق: على محمد عمر ط أولى مكتبة وهبة ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م والأعلام ٢١٣/٦.

(٥) المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين محمد بن عمر الرازي تحقيق د: طه جابر فياض العَلواني ط مؤسسة الرسالة بدون ٧٨/١ .

(٦) علم الكلام: علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته و أحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام. معجم التعريفات للشريف الجرجاني ص ١٥٥ ، وهو علم يُقْتَدَرُ معه على إثبات الحقائق الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها . مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده ١٣٢/٢ ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

مَعْرِفَةُ انْقِسَامِ العَالَمِ إِلَى: الجَوَاهِرِ[1] ، وَالأَعْرَاضِ[2]. والعِلْمُ بِحُدُوثِهَا ومُحْدِثِهَا تَعَالَى وصِفَاتِهِ الأَزَلِيَّةِ ومَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ ومَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي أَحكَامِهِ ، ثُمَّ يَتَّصِلُ بِذَلِكَ بَعْثُ الرُّسُلِ ، ثُمَّ مَا يَجُوزُ وُرُودُ الشَّرْعِ بِهِ مِنَ الكُلِّيَاتِ ، فَآخِرُ هذا العِلمِ يَتَّصِلُ بِأَوَّلِ الفِقْهِ. وعِلْمُ التَّفْسِيرِ هُوَ تَفْسِيرُ القُرْآنِ جَلَّ مُنَزِّلُهُ. وعِلْمُ الأَخْبَارِ عِلْمُ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَالِافْتِقَارُ الِاحْتِيَاجُ ، وَهْوَ مِنَ الفَقْرِ[3] ، وَافْتِقَارُ هذِهِ العُلُومِ إِلَى العَرَبِيَّةِ ظَاهِرٌ لَا يُمْكِنُ جُحُودُه وَبَادٍ لَا يَسَعُ سَتْرُهُ.

قَوْلُهُ: «**ويَرَونَ الكَلَامَ في مُعْظَمِ أَبْوَابِ أُصُولِ الفِقْهِ وَمَسَائِلِهَا مَبْنِيًّا عَلَى عِلْمِ الإِعْرَابِ**».

مُحَمَّدٌ: قَالَ إِمَامُ الحَرَمَينِ: «أُصُولُ الفِقْهِ أَدِلَّتُهُ ، وأَدِلَّتُهُ البَرَاهِينُ السَّمْعِيَّةُ ، وَأَقسَامُهَا نَصُّ الكِتَابِ وَالسُّنَّةُ المُتَوَاتِرَةُ وَالإِجْمَاعُ (٧/ب) وَمُسْتَنَدُ جَمِيعِهَا قَولُ اللهِ تَعَالَى ، وَمِنْ هَذِهِ الجِهَةِ يُسْتَمَدُّ أُصُولُ الفِقْهِ مِنَ الكَلامِ»[4]. ومَسَائِلِهَا جَمْعُ مَسْأَلَةٍ ، والإِعْرَابُ يَأْتِي تَفسِيرُهُ فِي مَوضِعِهِ.

قَوْلُهُ: «**والتَّفَاسِيرَ مَشْحُونَةً بِالرِّوَايَاتِ عَنْ سِيبَوَيهِ وَالأَخْفَشِ[5] والكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ[6]**

---

(١) الجوهر: "ما قام بنفسه ، فهو متقوم بذاته ، ومتعين بماهيته" المعجم الفلسفي ص ٦٤ مجمع اللغة العربية بالقاهر.

(٢) العرض: " ما قام بغيره ، ويقابل الجوهر والذات ، فالجسم جوهر ، واللون عرض" السابق ص ١١٨ .

(٣) ينظر تاج العروس ٣٣٦/١٣ (ف ق ر) .

(٤) البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ٨٥/١ .

(٥) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الخفش الأوسط ، قرأ النحو عن سيبويه ، وكان أسنَّ منه ، وكان معتزليا ، وحدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم السجستاني ، ودخل بغداد وأقام بها مدة ، وكان معلما لأبناء الكسائي ، ألف معانى القرآن ، القوافي ، شرح أبيات المعاني ، الاشتقاق ،كتاب الملوك ، معانى الشعر ، توفي ٢٠٧هـ وقيل: ٢١٠ ، وقيل : ٢١٥ وهو أشهر وقيل : ٢٢١ هـ . ينظر أخبار النحويين البصريين ص ٣٩ وطبقات النحويين واللغويين ص ٧٢ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف ونزهة الألباء ص ١٠٧ وإنباه الرواة ٣٦/٢ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٤٥ للفيروزآبادي تحقيق: محمد المصري ط أولى دار سعد الدين بدمشق ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م وبغية الوعاة ٥٩٠/١ والأعلام ١٠١/٣ .

(٦) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ ، أبوزكريا المعروف بالفراء ، إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال ، توفي في طريق مكة ٢٠٧هـ ، من كتبه: المقصور والممدود ، معاني القرآن ، المذكر والمؤنث ،كتاب اللغات ، الفاخر في الأمثال ، ما تلحن فيه العامة ، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف ، الجمع والتثنية في القرآن ، وغير ذلك ، ولما مات وجد كتاب سيبويه تحت رأسه فقيل: إنه كان يتتبع=

وَغَيرِهِم مِنَ النَّحوِيّينَ البَّصرِيّينَ وَالكُوفِيّينَ)) .

مُحَمَّدٌ: ((**التَّفَاسِيرُ**)) مَنْصُوبٌ بِالعَطْفِ عَلَى الكَلامِ ، و((**مَشْحُونَةٌ**)) مَمْلُوءَةٌ[١] ، وخَصَّ هَؤُلاءِ الأَرْبعَةِ ؛ لأنَّ المشْهُورَ مِنْ مَذَاهِبِ النُّحَاةِ البَصْرِيُّ والكُوفيُّ ، وسِيبَوَيْهِ رَئِيسُ البَصْرِيّينَ ، والأَخْفَشُ تِلْمِيذُهُ ، والكِسَائِيُّ مُقَدَّمُ الكُوفِيّينَ ، والفَرَّاءُ تِلْمِيذُهُ .

قَولُهُ: ((**والِاسْتِظْهَارَ فِي مَآخِذِ النُّصُوصِ بِأَقَاوِيلِهِم ، والتَّشَبُّثَ بِأَهْدَابِ فَسْرِهِم وتَأْوِيلِهِم**)).

مُحَمَّدٌ: ((**الِاسْتِظْهَارُ**)) اِسْتِفْعَالُ مِنَ الظَّهِيْرِ وَهْوَ المعِينُ[٢] ، وَالمآخِذُ جَمعُ مَأْخَذٍ لِمَكَانِ الأَخْذِ كَالمقْتَلِ لِمَكَانِ القَتْلِ ، و((**النُّصُوصُ**)) جَمعُ نَصٍّ ، وَهو بِمَعْنَى مَنْصَوصٍ عَلَيْهِ ، وَأَصْلُ النَّصِ الرَّفْعُ[٣] ، يُقَالُ نَصَّ الحَدِيثَ إِذَا رَفَعَهُ إِلَى صَاحِبِهِ ، ونَصَّ النَّاقَة يَنُصُّهَا إِذَا رَفَعَهَا فِي السَّيْرِ ، وَأَقَاوِيلُ جَمْعُ أَقْوَالٍ جَمْعِ قَولٍ ، وَ((**التَّشَبُّثُ**)) التَّعَلُّقُ[٤] ، وَالأَهْدَابُ جَمْعُ هُدْبٍ وَهُدْبَةٍ وَهِيَ الخَمْلَةُ[٥] ، وَالتَّفْسِيرُ تَفْعِيلٌ مِنَ الفَسْرِ ، وَهْوَ الكَشْفُ[٦] ، وَالتَّأوِيلُ تَفْعِيلٌ مِنْ آلَ يَؤُولُ إِذَا رَجَعَ[٧] ، وَهو صَرْفُ اللفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ[٨] ، فَالتَّفْسِيْرُ[٩] أَعَمُّ مِنَ التَّأوِيلِ

=خطأه ويتعمد مخالفته . ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١ ونزهة الألباء ص ٨١ وإنباه الرواة ٧/٤ ووفيات الأعيان ١٧٦/٦ والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٣١٣ وبغية الوعاة ٣٣٣/٢ والأعلام ١٤٥/٨ .

(١) ينظر الصحاح ٢١٤٣/٥ (ش ح ن) .

(٢) ينظر الصحاح ٧٣١/٢ (ظ هـ ر) وابن يعيش ٩/١.

(٣) النصُّ: رفعك الشيء . لسان العرب ٩٧/٧ (ن ص ص) .

(٤) ينظر الصحاح ٢٨٤/١ (ش ب ث) .

(٥) ينظر الصحاح ٢٣٧/١ (هـ د ب) . وهُدْب الثوب وهُدَّاب الثوب ما على أطرافه .و الخَمْلَةُ: القَطِيفَةُ اللسان ٢٢١/١١ (خ م ل) .

(٦) الفسر : البيان . الصحاح ٧٨١/٢ (ف س ر) .

(٧) ينظر الصحاح ١٦٢٨/٤ (أ و ل) .

(٨) هكذا ذكره الشريف الجرجاني وزاد: إذا كان المحتمل الذى يراه موافقا بالكتاب والسنة. معجم التعريفات ٤٦ ، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ٣٧٦/١ .

(٩) التفسير في الشرع : توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها ، والسبب الذى نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة . معجم التعريفات ص ٥٧ ، وذكر التهاوني له تعريفات كثيرة والفرق بينه وبين التأويل في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٤٩١/١ .

لأنَّ كُلَّ تَأوِيلٍ تَفسِيرٌ ، وَلَيسَ كُلُّ تَفسِيرٍ تَأوِيلاً[١] .

قَولُهُ: ((**وَبِهَذَا اللسَانِ مُنَاقَلَتُهُم في العِلمِ ومُحَاوَرَتُهُم وَتَدرِيسُهُم ومُنَاظَرَتُهُم**)) .

مُحَمَّدٌ: المنَاقَلَةُ المحَادَثَةُ[٢] ، والمحَاوَرَةُ المجَاوَبَةُ[٣] ، وَهْوَ مُرَاجَعَةُ الجَوَابِ ، وَالتَّدْرِيسُ ذِكْرُ الدَّرْسِ مَأخُوذٌ مِنْ دَرْسِ الحِنْطَةِ[٤] وَغَيرِهَا ، وَهو دَوسُهَا ، وَهو مَصْدَرُ دَرَّسَ يُدَرِّسُ تَدْرِيساً ، والتَّضْعِيفُ فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ ، وَالمنَاظَرَةُ المجَادَلَةُ[٥] ، وَهْوَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ النَّظَرِ ؛ لأنَّ (٨/أ) كُلَّ وَاحِدٍ يَنظُرُ فِيمَا يَفْلُجُ[٦] بِهِ عَلَى صَاحِبِهِ ، وقِيلَ: هُوَ مِنَ النَّظِيرِ وَهْوَ المِثْلُ ، فَمَعْنَى المنَاظَرَةِ المماثَلَةُ[٧]

---

(١) في الهامش ٧/ب : حاشية : قال الشيخ تاج الدين عبد الغفور الكَرْدَرِي رحمه الله في أخذه على جواب علاء الدين أبي محمد عبد الرحمن الغزنوي رحمه الله عن مسألة أُستُفتِيَ فيها التفسير قطعٌ على مراد المتكلم من اللفظ المحتمل للمعاني ، والتأويل ترجيحُ أحدِ محتملَي اللفظ بدليلٍ مُغَلِّبٍ للظن لا قطعيٍّ مع تجويز أن يكون المراد غيره ، وقال تاج الدين أيضا رحمه الله : التفسير كاسمه كشف وإبانة عن حقيقة الشيء وماهيته مأخذه من سَفْرِ الوجه و إسفار الصبح . ل .

أمَّا تاج الدين فهو: عبد الغفور بن لقمان بن محمد ، شرف القضاة ، تاج الدين، أبو المفاخر الكردري من أئمة الحنفية أصله من كردر قرية بخوارزم تولى قضاء حلب ، وتوفي فيها ٥٦٢هـ ، له كتاب في أصول الفقه ، شرح التجريد، شرح الجامع الصغير ، شرح الجامع الكبير ، حيرة الفقهاء جمع فيه ما يحار في حله العلماء . ينظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٤٤٣/٢ تحقيق د: عبد الفتاح محمد الحلو ، ط هجر للطباعة ٩٩٣م ، الأعلام ٣٢/٤ .

وأمَّا علاء الدين فهو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن جعفر الغزنوي أبو الفتح وقيل: أبو محمد الملقب بعلاء الدين ، انتهى إليه التدريس في المدرسة الحلاوية عام ٥٤٨هـ ، وبقي إلى أن توفي بحلب عام ٥٦٤هـ . ينظر الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة لابن شداد تحقيق: يحيى زكريا عبَّادة ط منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٩١م ص ٢٦٧.

وينظر في كلام ابن عمرون من أول والاستظهار إلى هنا شرح المفصل لابن يعيش ٨/١ ، ٩ ، فقد لخص منه ابن عمرون.

(٢) ينظر لسان العرب ٦٧٦/١١ (ن ق ل) .

(٣) ينظر الصحاح ٦٤٠/٢ (ح و ر) .

(٤) في الهامش ٧/ب : حاشية : دَرسُ الحنطة طريقٌ إلى تحصيل الحبِّ منه وتخليصه من قشره ، وكذا درسُ العلم طريق إلى تحصيله . ل .

وينظر لسان العرب ٧٩/٦ (د ر س) .

(٥) ينظر لسان العرب ٢١٩/٥ (ن ظ ر) ، ١٠٥/١١ (ج د ل) .

(٦) فَلَجَ الرجلُ على خصمه يَفْلُجُ فَلْجًا ظَفِرَ وفاز ، والفَلْجُ: الفوز . ينظر لسان العرب ٣٤٧/٢ (ف ل ج).

(٧) فسر القاسم بن سلام: لا تُنَاظِرْ بكتاب الله بقوله: لا تجعل شيئا نظيرا لكتاب الله. ينظر غريب الحديث لأبي عبيدة ٥٢٧/٥ تحقيق د: حسين محمد محمد شرف ، ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٨٤ .

فِيمَا هُمْ فِيهِ[١] ، ويَجُوزُ أُنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: دُورُهُمْ مُتَنَاظِرَةٌ أَيْ مُتَقَابِلَةٌ[٢] ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ المُنَاظِرَينَ مُقْبِلٌ عَلَى صَاحِبِهِ .

قَوْلُهُ: ((**و به تَقْطُرُ فِي القَرَاطِيسِ أَقْلَامُهُم**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**وَبِهِ**)) الهَاءُ تَرْجِعُ إِلَى عِلْمِ العَرَبِيَّةِ ، و((**تَقْطُرُ**)) تَسِيلُ ، وقَطَرَ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وغَيرَ مُتَعَدٍّ[٣] ، و((**القَرَاطِيسُ**)) جَمْعُ قِرْطَاسٍ ، وَهْوَ مَا يُكْتَبُ فِيهِ ، يُقَالُ بِكَسْرِ القَافِ وضَمِّهَا، ويُقَالُ: قَرْطَسٌ[٤].

قَوْلُهُ: ((**و بِهِ تَسْطُرُ الصُّكُوكَ والسِّجِلَّاتِ حُكَّامُهُم**)) .

مُحَمَّدٌ: ((تَسْطُرُ)) تَكْتَبُ ، وأَصْلُهُ الصَّفُّ ، يُقَالُ: بَنَى سَطْرًا وغَرَسَ سَطْرًا ، والكِتَابَةُ تُعْمَلُ صُفُوفًا[٥] ، و((**الصُّكُوكُ**)) جَمْعُ صَكٍّ ، وَهْوَ الكِتَابُ[٦] ، و((**السِّجِلَّاتُ**)) جَمْعُ سِجِلٍّ ، وَهْوَ الكِتَابُ مَأْخُوذٌ مِنَ السَّجْلِ ، وَهْوَ الدَّلْوُ المَمْلُوءَةُ ؛ لأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ أَحْكَامَهَا[٧] ، والحُكَّامُ: القُضَاةُ .

قَوْلُهُ: ((**فَهُم مُلْتَبِسُونَ بِالعَرَبِيَّةِ أَيَّةَ سَلَكُوا غيرَ مُنْفَكِّينَ عَنْهَا أَيْنَمَا وَجَّهُوا**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**مُلْتَبِسُونَ**)) أَيْ: مُخَالِطُونَ مِنْ قَولِهِم: تَلَبَّسْتُ بِالأَمْرِ أَيْ: خَالَطْتُهُ[٨] ، و((**أَيَّةَ سَلَكُوا**)) أَيَّ طَرِيقٍ و أَيَّ سَبِيلٍ ؛ لأَنَّ السَّبِيلَ يُذَكَّرُ و يُؤَنَّثُ [٩]، و(أَيٌّ) قَدْ تُؤَنَّثُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُؤَنَّثٍ ، وتَرْكُ التَّأنِيثِ أُكْثَرُ[١٠] ، و((**سَلَكُوا**)) أَيْ: مَضَوا ، يُقَالُ: سَلَكْتُ الشَّيءَ فِي

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٤/١ .

(٣) ينظر لسان العرب ١٠٥/٥ (ق ط ر) . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٤) ينظر الصحاح ٩٦٢/٣ (ق ر ط س) . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٥) ينظر الصحاح ٦٨٤/٢ (س ط ر) . وهكذا في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٦) ينظر الصحاح ١٥٩٦/٤ (ص ك ك) . وكذا في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٧) ينظر الصحاح ١٧٢٥/٥ (س ج ل) . وكذا ذكره ابن يعيش ٩/١ .

(٨) ينظر الصحاح ٩٧٤/٣ (ل ب س) . وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٩) ينظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٧ والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٥ وابن يعيش ٩/١ .

(١٠) أيةَ: أيُّ هنا شرطية والعامل فيها الفعل بعدها (سلكوا) وقد حُذِفَ المضاف إليه، وهو كما قدره ابن عمرون: سبيل أو طريق ، وحذفُ المضاف إليه من أيٍّ لا يكون إلا عندما تأتي شرطا أو استفهاما ، والجواب مقدَّر يدل عليه ما قبله ، و تؤَنثُ جوازا إذا أضيفت إلى مؤنث ولا تمنع الصرف خلافا لأبي عمرو . ينظر الكتاب ٤٠٧/٢=

الشَّيءِ إِذَا أَنْفَذْتَهُ[١] ، و((**مُنْفَكِّينَ**)) أَيْ: مُزايِلِينَ[٢] ، و((**أَيْنَمَا وَجَّهُوا**)) مَعْنَاهُ تَوَجَّهُوا ، والمِعْنَى وَجَّهُوا كَلَامَهُم أَوْ وَجَّهُوا رِكَابَهَم في طَلَبِ العِلْمِ أو وجَّهُوا وُجُوهَهُم ، وفي بَعْضِ النُّسَخِ تَوَجَّهُوا[٣] .

قَوْلُهُ: ((**كَلٌّ عَلَيْهَا حَيْثُ سَيَّرُوا**)) .

مُحَمَّدٌ: الكَلُّ: العِيَالُ[٤] ، و((**سَيَّرُوا**)) بِمَعْنَى سَارُوا ، والتَضْعَيفُ لِلتَّكْثِيرِ[٥] ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى سَيَّرُوا الرِّكَابَ .

قَوْلُهُ: ((**ثُمَّ إِنَّهُم في تَضَاعِيفِ ذَلِكَ يَجْحَدُونَ فَضْلَهَا**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**تَضَاعِيفُ ذَلِكَ**)) أَيْ: في أَثْنَاءِ مَا ذَكَرَ مِنِ اسْتِعْمَالِهِم العَرَبِيّةَ ، وَهْوَ جَمْعُ تَضْعِيفٍ (٨/ب) مَصْدَرُ ضَعَّفْتُهُ إِذَا زِدْتَهُ مِثْلَهُ أو أَكْثَرَ ، وجَمَعَ ، والمِصَادِرُ لا تُجْمَعُ[٦] ؛ لأَنَّهُ أَرَادَ أَنْوَاعًا مِنَ التَّضْعِيفِ مُخْتَلِفَةً كَمَا يُقَالُ: العُلُومُ والأَشْغَالُ[٧] ، و((**يَجْحَدُونَ**)) أَيْ: يُنْكِرَونَ ، ولا يَكُونُ الجُحُودُ إِلَّا مَعَ عِلْمِ الجَاحِدِ[٨] ، والفَضْلُ الزِّيَادَةُ[٩] ، والمِعْنَى أَنَّهُم يُنْكِرُونَ زِيَادَةَ نَفْعِهَا[١٠] .

قَوْلُهُ: ((**ويَدْفَعُونَ خَصْلَهَا**)) .

=والمقتضب ٣٠١/٢ والأصول ٣٩٦/٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧١/٣ ط دار الكتب العلمية وشرح الكافية للرضي ٢٢/٣ والتذييل والتكميل ١٤٣/٣ تحقيق د: حسن هنداوى ط أولى دار القلم ٢٠٠٠م .

(١) ينظر الصحاح ١٥٩١/٤ (س ل ك) . وكذا في ابن يعيش ٩/١ .

(٢) ينظر لسان العرب ٤٧٧/١٠ (ف ك ك) ، و المزايلة : المفارقة ، ينظر الصحاح ١٧٢٠/٤ (ز ي ل) .

(٣) ينظر المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تحقيق د: خالد إسماعيل حسان ص ٤٥ ط مكتبة الآداب هامش رقم ٤ .

(٤) ينظر الصحاح ١٨١١/٥ (ك ل ل) .وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩/١ .

(٦) المصدر المبهم الذي يذكر في الجملة لمجرد التوكيد نحو: قمتُ قياما لا يجمع ولا يثنى ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، أما المصدر المختص وهو الذي يدل مع المصدرية على العدد نحو ضربتين ، فهذا يثني ويجمع بلا خلاف ، والمصدر الذي يدل مع المصدرية على النوع نحو: ضربتُ ضربَ الأمير ، ففي تثنيته وجمعه خلاف ، أجاز ذلك ابن مالك قياسا على ما سمع منه نحو : العقول والألباب والحُلُوم ، ومنعه آخرون منهم الشلوبين . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٠/٢ والمساعد لابن عقيل ٤٦٥/١ ، ٤٦٦ والهمع ٩٦/٣ .

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١ .

(٨) ينظر الصحاح ٤٥١/٢ (ج ح د) وكذا ذكره ابن يعيش ١٠/١.

(٩) ينظر لسان العرب ٥٢٥/١١ (ف ض ل) .

(١٠) كذا ذكره ابن يعيش ١٠/١ .

مُحَمَّدٌ: الخَصْلُ: الغَلَبُ في السِّبَاقِ والنِّضَالِ ، يُقَالُ: أَحْرَزَ فُلَانٌ خَصْلَهَا أَيْ: غَلَبَ ، وتَخَاصَلَ القَومُ تَرَاهَنُوا في الرَّمْيِ ، ثُمَّ غُلِّبَ في الفَضْلِ والغَلَبَةِ لِكَونِهِ عَنْهُ[١] .

قَوْلُهُ: ((**ويَذْهَبُونَ عَنْ تَوقِيرِهَا و تَعْظِيمِهَا**)) .

مُحَمَّدٌ: يُقَالُ: ذَهَبْتُ عَنْهُ إِذَا أَعْرَضْتُ عَنْهُ[٢] ، والتَّوقِيرُ والتَّعْظِيمُ وَاحِدٌ[٣] ، ولَمَّا اخْتَلَفَ اللفْظُ جَازَ عَطْفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ ، وإِنْ كَانَ المِعْنَى[٤] وَاحِدًا ، ومِثْلُهُ قَولُ الشَّاعِرِ:

٩- وأَلْفَى قَولَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا[٥]

والكَذِبُ المَيْنُ[٦] .

قَوْلُهُ: ((**ويَنْهَونَ عَنْ تَعَلُّمِهَا وتَعْلِيمِهَا**)) .

مُحَمَّدٌ: التَّعَلُّمُ مَصْدَرُ تَعَلَّمَ وَهْوَ صِفَةُ المتَعَلِّمِ ، والتَّعْلِيمُ مَصْدَرُ عَلَّمَ وَهْوَ صِفَةُ المعَلِّمِ ، وَهْوَ تَبْيِينُ مَا يَصِيرُ بِهِ المرْءُ عَالِمًا[٧] .

---

(١) ينظر الصحاح ١٦٨٥/٤ (خ ص ل) ، لسان العرب ٢٠٦/١١ (خ ص ل) .والإيضاح لابن الحاجب ٥٤/١.

(٢) ينظر تاج العروس ٤٥٠/٢ (ذ ه ب) .

(٣) التوقير: التعظيم والترزين . الصحاح ٨٤٩/٢ (و ق ر) ، التعظيم: التبجيل . الصحاح ١٩٨٨/٥ (ع ظ م).

(٤) في الأصل : المعني ٨/ب .

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره:

وقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ

وهو لعدى بن زيد العبادي ، ينظر ديوانه ١٨٣ حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد ط دار الجمهورية بغداد ١٩٦٥م ، الشعر والشعراء ٢٢٧/١ تحقيق: أحمد محمد شاكر ط دار المعارف والأوائل لأبي هلال العسكري ص ٨١ تحقيق د: محمد السيد الوكيل ط دار البشير طنطا ١٩٨٧م ونقد الشعر لقدامة ص ١٨٢ تحقيق د: محمد عبد المنعم خفاجي ط دارا لكتب العلمية والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص ٣١ تحقيق: محمد حسين شمس الدين ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٩٥م وسر الفصاحة ص ١٨٦ ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٨٢م والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢٤٣/١ ط أولى دار المعارف العثمانية ١٩٦٢م وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٧١ والحور العين لنشوان الحِمِيري ص ١٥١ تحقيق: كمال مصطفى ط ثانية دار آزال للطباعة والنشر ١٩٨٥م وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١ ومغنى اللبيب ٤١٢/٢ وهمع الهوامع ٢٧٦/٤ ومعاهد التنصيص ٣١٠/١ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط عالم الكتب.

الشاهد: كذبا ومينا حيث عطف الشاعر المين على الكذب وهو من عطف الاسم على مرادفه لاختلاف اللفظين .

(٦) ينظر الصحاح ٢٢١٠/٦ (م ي ن) ، و ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١ .

(٧) ينظر تاج العروس ١٢٨/٣٣ (ع ل م) .

قَوْلُهُ: ((**وَيُمَزِّقُونَ أَدِيمَهَا ، وَيَمْضَغُونَ**[١] **لَحْمَهَا**)) .

مُحَمَّدٌ: التَّمْزِيقُ: التَّخْرِيقُ[٢] ، والأَدِيمُ: الجِلْدُ[٣] ، و((**يَمْضَغُونَ**)) أَيْ: يَأْكُلُونَ لَحْمَهَا بِالغَيْبَةِ ، فَيَكُونُ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٤] .

قَوْلُهُ: ((**فَهُم فِي ذَلِكَ عَلَى المَثَلِ السَّائِرِ:** ((**الشَّعِيرُ يُؤكَلُ وَيُذَمُّ**)) [٥])) .

مُحَمَّدٌ: هَذَا المَثَلُ يُقَالُ لِكُلِّ شَيءٍ يُنْتَفَعُ بِهِ وَيُجَازَى بِالقَبِيحِ ؛ لأَنَّ الشَّعِيرَ يَدْفَعُ الجَوعَ فَتُقْضَى[٦] بِهِ الحَاجَةُ ، ومَعَ ذَلِكَ مَذْمُومٌ .

قَوْلُهُ: ((**وَيَدَّعُونَ الاِسْتِغْنَاءَ عَنْهَا وَأَنَّهُم لَيسُوا فِي شِقٍّ مِنْهَا**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**يَدَّعُونَ**)) يَفْتَعِلُونَ مِنَ الدَّعْوَى[٧]، والشِّقُّ: الجَانِبُ[٨]، مُرَادُهُ أَنَّهُم يَتَبَرَّءُونَ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (٩/أ) ((**فَإِنْ صَحَّ [ذلك]**[٩] **فَمَا بَالُهُم لَا يُطَلِّقُونَ اللُّغَةَ رَأْسًا والإِعرَابَ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**فَمَا بَالُهُم**)) فَمَا حَالُهُم ، وأَصلُ الطَّلَاقِ الإِرْسَالُ ، يُقَالُ: نَاقَةٌ طُلُقٌ إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً تَرْعَى حَيثُ شَاءَتْ[١٠] .

و((**اللُّغَةُ**)) عِبَارَةٌ عَنِ العِلْمِ بِالكَلِمِ المفْرَدَةِ[١١] ، ((**رَأْسًا**)) مَنصُوبٌ عَلَى المِصْدَرِ ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى البَتَّة ؛ لأَنَّ رَأْسَ الشَّيءِ مُنتَهَاهُ[١٢] ، فَلِذَلِكَ أَقَامُوا رَأْسًا مَقَامَهَا ، و((**الإِعْرَابُ**)) يَأْتِي تَفسِيرُهُ .

قَوْلُهُ: ((**وَلَا يَقْطَعُونَ بَينَهُمَا وبَيْنَهُم الأَسبَابَ**)) .

---

(١) مَضَغَ يَمْضَغُ و يَمْضُغُ مَضْغًا . لسان العرب ٨/٤٥٠ (م ض غ) .

(٢) ينظر الصحاح ٤/١٥٥٤ (م ز ق) . ذكره ابن يعيش ١/١٠ .

(٣) ينظر لسان العرب ١٢/١٠ (أ د م) . ذكره ابن يعيش ١/١٠ .

(٤) سورة الحجرات من الآية (١٢) .

(٥) ينظر جمهرة الأمثال ٢/٤٢٥ ، مجمع الأمثال ١/٣٦٥ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠ .

(٦) في الأصل فتقضي ٨/ب .

(٧) ادَّعيتُ الشيءَ: زعمته لي حقا كان أو باطلا. لسان العرب ١٤/٢٦١ (د ع و) ، وكذا في ابن يعيش ١/١٠.

(٨) ينظر لسان العرب ١٠/١٨٢ (ش ق ق) . ذكره ابن يعيش ١/١٠ .

(٩) زيادة في المفصل ط دارا لجيل ص ٣ ، وكذا ط مكتبة الآداب ص ٤٦ ، وكذا في ابن يعيش ١/١٠ .

(١٠) ينظر الصحاح ٤/١٥١٨ (ط ل ق) .

(١١) كذا فسَّرَ ابنُ يعيش المرادَ باللغة ١/١١ .

(١٢) ينظر لسان العرب ٦/٩١ (ر أ س) .

مُحَمَّدٌ: ((**الأَسْبَابُ**)) الوُصْلَاتُ(١) .

قَولُهُ: ((**فَيَطمِسُوا مِنْ آثَارِ القُرْآنِ آثَارَهُمَا**)) .

مُحَمَّدٌ: يُقَالُ: طَمَسَ الطَّرِيقُ وطَمَسْتُهُ ، وفِي المضَارِعِ بِضَمِّ العَينِ وَكَسرِهَا انمحَى ودَرَسَ(٢) ، ونَصَبَهُ عَلَى جَوَابِ النَّفيِ ، ومَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَابُدَّ في التَّفسِيرِ مِنَ اسْتِعْمَالِ العَرَبِيَّةِ إِذْ كَانَ مُنَزَّلًا بِاللسَانِ العَرَبِيّ ، والآثَارُ جَمعُ أَثَرٍ ، وجَعَلَ مَا في التَّفسِيرِ مِنَ النَّحْوِ والعَرَبِيَّةِ آثارًا ؛ لأَنَّ ذَلِكَ شَيءٌ يَسِيرٌ.

قَولُهُ: ((**ويَنفُضُوا مِنْ أُصُولِ الفِقْهِ غُبَارَهُمَا**)).

مُحَمَّدٌ: النَّفْضُ مَعرُوفٌ(٣) ، وجَعَلَ ما في أُصُولِ الفِقْهِ مِنْ ذَلِكَ كَالغُبَارِ مِنَ التُّرَابِ كُلُّ ذَلِكَ ذَكَرَهُ تنبِيهًا عَلَى حَاجَةِ ما ذَكَرَهُ إِلَى العَرَبِيَّةِ ؛ ولِذَلِكَ كَانَتْ شَرطًا في الاجتِهَادِ(٤).

قَولُهُ: ((**وَلَا يَتَكَلَّمُوا فِي الاستِثنَاءِ فَإِنَّهُ نَحْوٌ**)).

مُحَمَّدٌ: ((**الاستِثنَاءُ**)) يُذْكَرُ في مَوضِعِهِ ، وخَصَّهُ ؛ لأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ به أَحكَامٌ لا تُحَقَّقُ إِلَّا بِهِ ، ومِنْ مَسَائِلِهِ فِي الإِقرَارِ لَو قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ غَيرَ دِرهَمٍ بِنَصبِ غَيرٍ كَانَ مُقِرًّا بِتِسعَةٍ وتِسعِينَ ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ استِثنَاءً ، والاستِثنَاءُ إِخرَاجٌ فَيَخْرُجُ الدِّرهَمُ ، وإِذَا رَفَعَ كَانَ مُقِرًّا بِمائَةٍ ؛ لأَنَّهُ يَكُونُ صِفَةً والصِّفَةُ لَا تُخرِجُ شَيئًا فَتَبقَى كَامِلَةً(٥) .

قَولُهُ: ((**وفِي الفَرقِ بَينَ المُعَرَّفِ والمُنَكَّرِ فَإِنَّهُ نَحْوٌ**)) .

مُحَمَّدٌ: الفَرقُ بَينَ المعَرَّفِ والمنَكَّرِ يُذكَرُ في المعرِفَةِ والنَّكرةِ وتَتَعلَّقُ(٦) بها مَسَائِلُ مِنْ جُملَتِهَا

---

(١) في الأصل: الوَصُلات ٩/أ ، وأظن الصواب: الوُصْلَات ، وقال الخليل: "كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وُصْلَةٌ " العين ١٥٢/٧ ، ولسان العرب ٧٢٧/١١ (و ص ل) .

(٢) ينظر الصحاح ٩٤٤/٣ (ط م س) .

(٣) جاء في لسان العرب:" النفض: أن تأخذ بيدك شيئا فتنفُضَه تزعزعه و تترتره و تنفُضُ التراب عنه". ٢٤٠/٧ (ن ف ض) .

(٤) اشترط الأصوليون أن يكون المجتهد عالما بالعربية ويريدون بذلك النحو والصرف والمفردات (معاني الألفاظ ودلالاتها) وعلوم البلاغة؛ لأن القرآن الكريم نزل باللغة العربية ولا يفهم إلا بها والنبي ﷺ عربي ولا يفهم كلامه إلا بعلم العربية ينظر المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ٢٤/٦ والموافقات للشاطبي ١١٤/٤ ط دار الفكر العربي.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/١ ، ويكون المعنى على الرفع أن المائة ليست دراهما بل هي شيء آخر .

(٦) في الهامش: أيضا . ٩/أ .

مَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ وَلَمْ (٩/ب) يَتَمَكَّنْ مِنْ[١] أَدَائِهِ فِي هَذِه السَّنَةِ سَقَطَ عَنهُ ، وإِنْ قَدَرَ بعدَ ذَلِكَ لَم يَجِبْ ؛ لأَنَّ النَّذْرَ اخْتَصَّ بتلكَ السَّنَةِ ، فلَا يَجِبُ فِي سَنَةٍ أُخرَى إِلَّا بِنَذْرٍ آخَرَ ، وَلَو نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ فِي سَنَةٍ لا يَسقُطُ إِلَّا إِذَا لَم يَتمكَّنْ فِي سَنَةٍ مَا .

قَوْلُهُ: ((**وفِي التَّعرِيفَينِ تَعرِيفِ الجِنسِ وتَعرِيفِ العَهدِ فَإِنَّهُمَا نَحْوٌ**)) .

مُحَمَّدٌ: تَعرِيفُ العَهدِ يَفتَقِرُ إِلَى تَقَدُّمِ عَهدٍ ، فَإِنْ لَم يَكُنْ فَلِلجنسِ ، ويَتَعَلَّقُ بِهَا أَحكَامٌ مِنْ جُملَتِهَا مَا إِذَا قَالَ: واللهِ لَا أَرَى مُنكَرًا إِلَّا رَفَعتُهُ إِلَى القَاضِي ، فَهَل يَتَعيَّنُ المنصُوبُ فِي الحَالِ أَمْ يَبَرُّ بِالرَّفعِ إِلَى كُلِّ مَنْ يُنصَبُ بَعدَهُ فِيهِ وَجهَانِ لِتَرَدُّدِ الأَلِفِ واللامِ بَينَ تَعرِيفِ العَهدِ والجِنسِ[٢].

قَوْلُهُ: ((**وفِي الحُرُوفِ كَالوَاوِ والفَاءِ ولَامِ المِلكِ و (مِنِ) التَّبعِيضِ ونَظَائِرِهَا**)).

مُحَمَّدٌ: الكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الحُرُوفِ يَأتِي فِي فَصلِ الحُرُوفِ ، ويَتَعلَّقُ بِهِ مِنْ مَسَائِلِ الفِقْهِ مَا لَوْ قَالَ لِعَبدِهِ: إِنْ دَخَلتَ الدَّارَ وَكَلَّمْتَ زَيدًا فَأَنتَ حُرٌّ ، فَلا يَعتِقُ إِلَّا بِوُقُوعِ الفِعلَينِ ، ولا يُرَاعَى التَّرتِيبُ ، ولو قَالَه بِالفَاءِ لم يَعتِقْ إِلَّا بِوُقُوعِ الفِعلَينِ [مُرَتَّبَينِ][٣] ، وأَمَّا اللامُ فَلَو كَانَ عِندَهُ عَبْدٌ فَقَالَ: هُوَ لَزَيدٌ وفَتَحَ اللامَ لَم يَكُنْ مُقِرًّا لِزَيدٍ بِهِ ؛ لأَنَّ اللامَ لِلابتِدَاءِ ، وإِنَّمَا أَخبَرَ أَنَّ اسمَهُ زَيدٌ ، ولَو كَسَرَ اللامَ كَانَ مُقِرًّا لِزَيدٍ ؛ لأَنَّ المكسُورَةَ لَامُ الجرِّ وَهِيَ لِلمِلكِ ، وأَمَّا مِنْ فَلَو قَالَ: واللهِ لا آكلُ مِنْ طَعَامِ زَيدٍ حَنِثَ بِأَكلِ شَيءٍ مِنهُ ، وَلو قَالَ لَا آكُلُ طَعَامَ زَيدٍ لَم يَحْنَثْ

---

(١) كتبت: (من) بصورة مختلفة أعلى نون يتمكن ، وأظن أنها من استدراك الناسخ أثناء المقابلة .

(٢) تأتي (أل) حرف تعريف وقد تفيد العهد: وهي التي عُهِدَ مصحوبها ، وهي ثلاثة أقسام: أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ (المزمل)، أو يكون معهودا ذهنيا نحو قوله تعالى:﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ التوبة الآية (٤٠) ، أو يكون حضوريا نحو: جاءني هذا الرجل.

وقد تكون (أل) تعريفا للجنس وهي ثلاثة أقسام : أن تكون لاستغراق الأفراد ، وهي التي تخلفها كلّ حقيقة نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ النساء الآية (٢٨)، أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهي التي تخلفها كلّ مجازا نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ البقرة (٢)، أو لتعريف الماهية نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ الأنبياء (٣٠)، ينظر الجنى الداني ص ١٩٣ ، ومغنى اللبيب ٦١/١ .

(٣) في الأصل٩/ب : مرتبا ، وما أثبته هو الصواب ؛ لأن الحال يجب أن تطابق صاحبها إفرادا وغيره وتذكيرا وتأنيثا.

إِلَّا بِأَكْلِ الجَمِيعِ[1] .

قَوْلُهُ: ((**وفِي الحَذفِ والإِضمَارِ وفِي أَبوَابِ الاِختِصَارِ والتَّكرَارِ**)).

مُحَمَّدٌ: الحَذفُ مِثلُ قَولِهِ تَعَالَى :﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2] يُرِيدُ أَهلَهَا ، والإِضمَارُ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَـٰتٍ﴾[3] يُرِيدُ مُرسَلًا فِي تِسعِ آياتٍ ، والاِختِصَارُ يَدخُلُ فِيهِ القِسمَانِ اللذَانِ ذَكَرنَاهُمَا ؛ لأَنَّ الحَذفَ والإِضمَارَ لِلاختِصَارِ (١٠/أ) أَمَّا التَّكرَارُ فَكَالتَّوكِيدِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[4] ويَتَعَلَّقُ بِهِ لو قُلْتَ لِلمَدْخُولِ بها: أَنتِ طَالِقٌ أَنتِ طَالِقٌ، فَإِنْ قَصَدَ التَّكْرَارَ وَقَعَ الثَّلَاثُ ، وإِنْ قَصَدَ التَّأْكِيدَ لم يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةٌ .

قَوْلُهُ: ((**وفِي التَّطلِيقِ بِالمَصدَرِ وَاسْمِ الفَاعِلِ**)).

مُحَمَّدٌ: التَّطلِيقُ بِاسْمِ الفَاعِلِ فِي قَولِهِ: أَنتِ طَالِقٌ صَرِيحٌ بلا خِلَافٍ ، وبِالمصدَرِ أَنتِ الطَّلَاقُ فِيهِ خِلَافٌ بَينَ الفُقَهَاءِ[5] ، مِنهُم مَنْ يَجْعَلُهُ صَرِيحًا لِكَثرَةِ وُقُوعِ المصدَرِ مَوضِعَ اسْمِ الفَاعِلِ ومِنهُم مَنْ يَجْعَلُهُ كِنَايَةً فَلَا يَقَعُ إِذَا لم يَنْوِ[6] .

قَوْلُهُ: ((**وفِي الفَرقِ بَينَ (إِنْ) و(أَنْ) و(إِذَا) و(مَتَى) و(كُلَّمَا) وأَشْبَاهِهِمَا مِمَّا يَطُولُ ذِكرُه فإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ نَحْوٌ**)).

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/١ .

(٢) من الآية (٨٢) من سورة يوسف عليه السلام . وهنا مجاز مرسل علاقته المحلّية حيث عبر بالمحل وأراد الحالَّ فيه . ينظر بغية الإيضاح ص ٤٧٠ ط مكتبة الآداب والتحرير والتنوير ٤٠/١٣ .

(٣) من الآية (١٢) من سورة النمل .

(٤) الآية (٣٠) من سورة الحجر والآية (٧٣) من سورة ص .

(٥) قال ابن قدامة : "فإن قال: أنت الطلاق ، فقال القاضي: لا تختلف الرواية عن أحمد في أنَّ الطلاق يقع به نواه أو لم ينْوِه ، وبهذا قال أبو حنيفةَ ومالك ، ولأصحاب الشافعي فيه وجهان أحدهما: أنه غير صريح ؛ لأنه مصدر والأعيان لا توصف بالمصادر إلا مجازا ، والثاني: أن الطلاق لفظ صريح ، فلم يفتقر إلى نية كالمتصرف منه ، وهو مستعمل في عرفهم ... وقولهم: إنه مجازٌ ، قلنا: نعم إلا أنه يتعيَّنُ حمله على الحقيقة ولا مَحْمَلَ له يظهر سوى هذا المحمل ، فيتعيَّنُ فيه ." المغنى لابن قدامة ٣٥٨/١٠ بتصرف تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، د: عبد الفتاح محمد الحلو ط ثالثة عالم الكتب بالرياض ١٩٩٧م .

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/١ .

مُحَمَّدٌ: الفَرقُ بَينَ (إنْ) و(أَنْ) يُذكَرُ في الحُرُوفِ ، و(إذَا) و(مَتَى) و(كُلَّمَا) في أَمَاكِنِهِ ، ومِمَّا يَتعلَّقُ بهِ مِنَ الفِقْهِ ما يُحْكَى أَنَّ الكِسَائِيَّ سَأَلَ أَبَا يُوسُفَ[1] بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ[2] فَقَالَ: لو قَالَ لِزَوجَتهِ: أَنتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتِ الدَّارَ بِفَتحِ هَمزَةِ أَنْ ، فَقَالَ: تَطْلُقُ إنْ دَخَلَتِ الدَّارَ ، فَقَالَ الكِسَائِيُّ: أَخطَأْتَ ؛ لأنَّهَا إِذَا فُتِحَتْ كَانَتْ لِلتَّعلِيلِ فَلَا يَتَوقَّفُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ بِخِلَافِ المكسُورَةِ[3] ؛ لأنَّهَا للشَّرطِ فَيَتَوقَّفُ الطَّلاقُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ ، وأَمَّا إِذَا فَظَرفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ يَكُونُ فِيهِ مَعنَى الشَّرطِ ؛ ولِذَلِكَ اسْتَوَتْ هي و(إنْ) في التَّعلِيقِ بهما ، ويَفتَرِقَانِ في أَشيَاءَ مِنهَا: إِذَا قَالَ لِزَوجَتهِ: إِذَا لم أُطَلِّقْكِ فَأَنتِ طَالِقٌ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِمُضِيِّ زَمَانٍ يُمْكِنَ أَنْ تُطَلَّقَ فيهِ ولم يُطَلِّقْ ، وإنْ قَالَ: إنْ لم أُطَلِّقْكِ فَأَنتِ طَالِقٌ فهو عَلَى التَّرَاخِي لا يَقَعُ إِلَّا بِموتِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ (إِذَا) لِلوَقْتِ ومَعنَاهُ: أيُّ وَقتٍ ، و(إنْ) لَيسَ لِلوَقْتِ ، وَكَذَلِكَ (مَتَى) في قَولِهِ: مَتَى لَم أُطَلِّقْكِ .

---

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه. كان فقيها علامة، من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة ١١٣هـ ، وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبا حنيفة ، فغلب عليه الرأي وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته ١٨٢هـ ببغداد، من كتبه: الخراج والآثار وهو مسند أبي حنيفة، والنوادر واختلاف الأمصار وأدب القاضي والأمالي في الفقه والرد على مالك ابن أنس ، وغيرها . ينظر طبقات ابن سعد ٣٣٢/٩ والثقات لابن حبان ٦٤٥/٧ وتاريخ بغداد ٣٥٩/١٦ ووفيات الأعلام ٣٧٨/٦ وسير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨ والجواهر المضية ٦١١/٣ والأعلام ١٩٣/٨.

(٢) هو هارون بن محمد بن منصور العباسى ، أبو جعفر هارون الرشيد ، خامس الخلفاء العباسيين ، ولد بالري ١٤٩هـ ، و نشأ ببغداد ، وبويع بالخلافة سنة ١٧٠هـ بعد وفاة أخيه المهدي ، كان عالما بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه فصيحا له شعر شجاعا كثير الغزوات ، وكان حازما كريما ، ولم يجتمع على باب خليفة ما اجتمع على بابه من العلماء والشعراء والكتاب والندماء ، توفي في سناباذ من قرى طوس ١٩٣هـ . ينظر تاريخ الرسل والملوك للطبري ٣٤٧/٨ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف وتاريخ بغداد ٩/١٦ وتاريخ دمشق لابن عساكر ٢٨٥/٨٧ وسير أعلام النبلاء ٢٨٦/٩ وفوات الوفيات ٢٢٥/٤ تحقيق د: إحسان عباس ط دار صادر والوافي بالوفيات ١١٨/٢٧ والبداية والنهاية ٢٧/١٤ ط دار هجر وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٢٥ ط دار ابن حزم والأعلام ٦٢/٨ .

(٣) ينظر قصة الكسائي مع أبي يوسف في مجالس العلماء للزجاجي ص ٢٥٧ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٢٧ ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٧٤١/٤ تحقيق د: إحسان عباس ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م والموافقات للشاطبي ٨٤/١ . وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٥/١ .

ولَيسَ يَقتَضِي هَذِهِ الكَلِمُ التَّكرَارَ إِلَّا (كُلَّمَا) ؛ لأَنَّهُ إذا قَالَ: (١٠/ب) كُلَّمَا[١] دَخَلتِ الدَّارَ أَنتِ طَالِقٌ طَلَقَتْ بِكُلِّ دُخُولٍ إِلَى أَنْ يَنتَهِي عَدَدُ الطَّلَاقِ ؛ لأَنَّ (ما) مِنْ (كُلَّمَا) معَ ما بَعدَهَا مَصدَرٌ ، فإِذَا قَالَ: كُلَّمَا دَخَلتِ فَمَعنَاهُ كُلُّ دُخُولٍ ، و(كُلُّ) مَعنَاهَا الإِحَاطَةُ ، فَلِذَلكَ تَتَنَاوَلَ كُلَّ دُخُولٍ[٢] ، وبعدُ فَدَفْعُ فَضِيلَةِ الأَدَبِ شَيءٌ لم يَزَلْ يَطْرُقُ الأُدَبَاءَ ، ولابنِ فَارِسٍ[٣] فِيهِ مُصَنَّفٌ سَمَّاهُ: الرَّدُّ عَلَى مَنْ نَهَى عَنِ النَّظَرِ في الأَدَبِ وعَابَ عُلُومَ العَرَبِ[٤] ، وفِيهِ أَشيَاءُ لا يُمكِنُ استِيعَابُهَا خَوفَ الإِطَالَةِ ، مِنهَا قَولُهُ: ولَأَعلَمتُهُ أَنَّ استِنبَاطَهُ لِدَقَائِقِ الفِقهِ وغَوصَهُ عَلَى مُخَبَّآتِهِ وإِثَارَتَهُ لِدَفَائِنِهِ إِنَّمَا هُوَ بِعِرْفَانِهِ اللغَةَ وعِلمِهِ بِمَوضُوعِ كَلامِ العَرَبِ ، ولولا ذَلِكَ لَمَا فَرَّقَ بَينَ أَشيَاءَ مِنهَا الخَاصُّ والعَامُّ ، ولا عَرَفَ الاستِعَاذَةَ والإِيمَاءَ والبَدَلَ والإِشبَاعَ والاكتِفَاءَ وغَيرَهَا ، هَذِهِ ضُرُوبٌ أَنزَلَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بها كِتَابَهُ وأَتَتْ في القُرآنِ والسُّنَّةِ ، ولَمَا دَرَى طُرُقَ الجَدَلِ وأَسَالِيبَ النَّظَرِ ، ولَعَرَّفْتُهُ أَنَّ أَهلَ اللغَةِ الرُّءُوسَ ، وأَنشَدَ:

---

(١) في الهامش: حاشية بخط المصنف رحمه الله : نصبُ كُلَّمَا ظرفٌ لطالق . ١٠/ب .

(٢) ينظر في الحديث عن (إنْ) و(إذا) و(كلَّما) شرح المفصل لابن يعيش ١٣/١ .

(٣) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني الرازي من أئمة اللغة والأدب ، كان عالما في علوم شتى وخصوصا اللغة ، وكان نحويا على مذهب الكوفيين ، وكان فقيها شافعيا ثم صار مالكيا ، وكان جوادا كريما ربما سئل فيهب ثيابه وفرشه ، وتتلمذ له بديع الزمان الهمذاني ، توفي بالري ٣٩٥هـ ، ومن تصانيفه: مقاييس اللغة ، المجمل ، الصاحبي ، الإتباع والمزاوجة ، متخير الألفاظ ، ذم الخطأ في الشعر ، أوجز السير لخير البشر ، جامع التأويل في تفسير القرآن ، فتيا فقيه العرب ، وغير ذلك . ينظر وإنباه الرواة ١٢٧/١ ومعجم الأدباء ٤١٠/١ ووفيات الأعيان ١١٨/١ وتاريخ الإسلام للذهبي ٧٤٦/٨ وسير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧ والبلغة ص ٨٠ وبغية الوعاة ٣٥٢/١ والأعلام ١٩٣/١ .

(٤) لم أجد من ذكر هذا التصنيف بهذا اللفظ لابن فارس ، ولكن العلماء ذكروا أن ابن فارس " كان يحثّ الفقهاء دائمًا عَلَى معرفة اللُّغة، ويلقي عليهم ويُخْجِلُهم ليتعلّموا اللُّغة، ويقول: من قَصُرَ علمُه عن اللغة وغُولط غَلِطَ" تاريخ الإسلام للذهبي ٧٤٧/٨ ، وأنه ألف العديد من الرسائل ، ومنها فتيا فقيه العرب، وهي مطبوعة في مجلة المجمع العلمي بدمشق الجزء الأول المجلد الثالث والثلاثون ١٩٥٨م من ص ٤٤٣ – ٦٥٦ ، ولم أجد فيها ما ذكره ابن عمرون هنا ، وربما كانت هذه إحدى رسائل ابن فارس التي لم تصل إلينا ، والعلماء ذكروا أن له رسائل ولم يذكروا كل أسمائها، ينظر وفيات الأعيان ١١٨/١ ، سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧ .

١٠- فَلَــولاَ دِفَــاعِي عَــنْكُمُ إذ عَجَــزْتُمُ وَبِاللهِ أَحْمِــــي عَــــنْكُمُ وَأُدَافِـــــعُ
١١- لَضَــاعَتْ أُمُــورٌ مِــنْكُمُ لاَ أَرَى لَهَــا كُفَـــاةً وَمَـــا لاَ يَحْفَـــظُ اللهُ ضَــــائِعُ
١٢-فَسَــمُّوا لَنَـا مَــنْ طَحْطَـحَ[1] النَّـاسَ عَـنْكُمُ وَمَـــنْ ذَا الَّـــذِي تُحْـــنَى عَلَيْـــهِ الأَصَــــابِعُ
١٣- وَمَــا زَالَ مِنَّــا قَــدْ عَلِمْــتُمْ عَلَــيْكُمُ عَلَـــى الـــدَّهْرِ إِفْضَـــالٌ يـــرَى وَمَنَـــافِعُ
١٤- وَمَــا زَالَ مِــنْكُمْ أَهْــلُ غَــدْرٍ وَجَفْــوَةٍ وَبِاللهِ مُغْتَــــــرٌّ وَلِلـــــرَّحْمِ قَــــــاطِعٌ[2]
١٥- وَإِنَّا لَنَرْعَـــاكُمْ وَتَرْعَـــونَ شَـــاءَكُمُ كَـــذَاكَ أُمُـــورٌ خَافِضَـــاتٌ وَرَافِـــعُ[3]
١٦- وَدَبَّ رِجَـــالٌ لِلرِّيَاسَـــةِ مِــــنْكُمُ كَمَـــا دَرَجَـــتْ تَحْـــتَ الغَـــدِيرِ الضَّـــفَادِعُ[4]

مُحَمَّدٌ: لَكِنَّ قَولَهُ: لَكِنِّي أَجْنَحُ إِلَى الأَحْسَنِ وأَمِيلُ إِلَى الأَجمَلِ ولَا أُضِيعُ مِنْ ذِمَامِ الفِقهِ (١١/أ) مَا أَضَاعَهُ هُوَ[5] مِنْ ذِمَامِ الأَدَبِ ، و أَقُولُ ما قَالَهُ:

١٧- وَعَــوراءُ جَــاءَتْ مِــنْ صَــدِيقٍ يَقُولُهَــا تَصَــامَمْتُ عَنْهَــا أَوْ طَوَيــتُ لَهَــا كَشْــحِي
١٨- وَإِنِّي لَيَلْقَــانِي الصَّـــدِيقُ كَعَهْـــدِهِ فَأَمْنَحــــهُ[6] مَـــالِي وَأُفْرِشـــهُ[7] نصْـــحِي

---

(١) طَحْطَحْتُ الشيءَ كسرتُهُ وفرَّقْتُهُ . الصحاح ٣٨٦/١ (ط ح ح) .

(٢) في تاريخ الطبري ٩٥/٨ زيادة بيت بين هذا البيت والذي يليه ، وهو :

وإن نحـــنُ غبنـــا عــــنكم وشــــهدتم وقـــائع مـــنكم ثَمَّ فيهـــا مقـــانِعُ

(٣) في تاريخ الطبري ٩٥/٨ شأنكم بدلا من: شاءكم ، روافع بدلا من : ورافع . وهناك بيت بين هذا البيت والذي يليه وهو:

وهـــل تَعْلُـــوَنْ أقـــدامُ قـــومٍ صـــدورَهم وهـــل تعلمـــون فـــوق السَّـــنام الأكـــارعُ

(٤) الأبيات من بحر الطويل ، وهي لسُبيع بن ربيعة بن معاوية اليربوعي ، وهي بتمامها في تاريخ الطبري ٩٥/٨ بزيادة بيتين نبهت إليهما ، والبيت الأول في الحلة السيراء ٣٥/١ تحقيق د: حسين مؤنس ط الثانية دار المعارف ١٩٨٥م.

(٥) كتبت كلمة: هو فوق كلمة أضاعه ، وأظنها استدراك من الناسخ أثناء المقابلة .

(٦) ضبط النون من أمنحه في الأصل بالفتحة والكسرة معا، وجاء مَنَحَ يمنَحُ ، ويمنِحُ ينظر الصحاح ٤٠٨/١ (م ن ح).

(٧) قال الزبيدي:" أَفْرَشَ فلانا بِسَاطا بسطه له في ضيافته كفَرَشَه فَرشا وفرَّشَه بساطا تفريشا" تاج العروس ٣٠٨/١٧ .

١٩- وَإِنْ ذَلَّ لَمْ أَجْهَلْ وَدَاوَيْتُ خُرْقَهُ دَوَاءَ الشَّمُوسِ بِالتَّذَلُّلِ وَالمَسْحِ[١]

فِي غَايَةِ الحُسْنِ .

قَوْلُهُ: ((**وهَلَّا سَفَّهُوا رَأْيَ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ**[٢] **رَحِمَهُ اللهُ فِيمَا أَودَعَ كِتَابَ الأَيْمَانِ**)).

مُحَمَّدٌ: ((**سَفَّهُوا**)) أَيْ: نَسَبُوهُ إِلَى السَّفَهِ ، وإِنَّمَا عَيَّنَ مُحَمَّدًا بنَ الحَسَنِ ﷺ لِمَا ضَمَّنَهُ كِتَابَهُ المعرُوفَ بِالجَامِعِ الكَبِيرِ ، فَإِنَّ فِيهِ عِلمًا جَمًّا ، وفِيهِ مَسَائِلُ كَثِيرةٌ مَبنِيَّةٌ عَلَى عِلْمِ العَرَبِيَّةِ لا يَتَمَكَّنُ مِنهَا إِلَّا مَنْ رَسَخَ قَدَمُهُ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ ، ومِنْ مَسَائِلِهِ الَّتِي عَلِقَ بِهَا ابنُ جِنِّي[٣] وغَيرُهُ قَوْلُهُ: لو قَالَ: أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فَهُو حُرٌّ فَضَرَبَهُ الجَمِيعُ عَتَقُوا ، ولو قَالَ: أَيُّ[٤] عَبِيدِي

---

(١) الأبيات من بحر الطويل ، وجاء في لباب الآداب لابن منقذ ص ٣٢٤ قال أبو الجارود:

وعَوراءَ مِنْ عِندِ امرِيءٍ ذي قَرَابةٍ تصَامَمْتُ عنْهَا أو طَوَيْتُ لهَا كَشْحِيْ

ودَاوَيْتُ منهُ الضِّغْنَ حتَّى ردَدْتُهُ دَواءَ الشَّمُوسِ بالتَّذلُّل والمسحِ

(٢) هو محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان أبو عبد الله إمام بالفقه والأصول، وهو الّذي نشر علم أبي حنيفة نشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة ، وغلب عليه مذهبه وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد القضاء بالرقة ثم عزله ، ولَمَّا خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في الري ١٨٩هـ ، قال الشافعيّ: (لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد ابن الحسن، لقلت، لفصاحته) ، له كتب كثيرة في الفقه والأصول، منها: المبسوط في فروع الفقه، الزيادات ، الجامع الكبير ، الجامع الصغير ،الآثار ، السير ، الموطأ ، الأمالي ، المخارج في الحيل ، الأصل ، الحجة على أهل المدينة . ينظر تاريخ بغداد ٥٦١/٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ٩٥٤/٤ وسير أعلام النبلاء ١٣٤/٩ والوافي بالوفيات ٢٤٧/٢ والجواهر المضية في طبقات الحنفية ١٢٢/٣ ولسان الميزان لابن حجر ٦٠/٧ والأعلام ٨٠/٦.

(٣) هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح ، من أئمة الأدب والنحو، ولد بالموصل وتوفي ببغداد ٣٩٢هـ عن نحو ٦٥ عاما ، وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، لزم أبا على الفارسي أربعين سنة ولما مات أبو علي تصدر ابن جني مكانه ببغداد ، من تصانيفه : رسالة في من نسب إلى أمه من الشعراء ، شرح ديوان المتنبي المبهج في اشتقاق أسماء رجال الحماسة ، المحتسب في شواذ القرآت ، سر الصناعة ، الخصائص ، اللمع في النحو، التصريف الملوكي ،التنبيه في شرح ديوان الحماسة ، التمام في تفسير أشعار هذيل، وغير ذلك وهو كثير. وكان المتنبي يقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس . ينظر نزهة الألباء ص ٢٤٤ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢ ومعجم الأدباء ١٥٨٥/٤ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ وتاريخ الإسلام ٧١٥/٨ وبغية الوعاة ١٣٢/٢ والأعلام ٢٠٤/٤ .

(٤) في الأصل ضبطها بالرفع والنصب وكتب فوقها : معا ، أي جواز الضبطين معا .

ضَرَبْتَهُ(١) فَهُو حُرٌّ فَضَرَبَ الجَمِيعَ لم يَعْتِقْ إِلَّا الأَوَّلُ ، وعَلَّلَهُ ابنُ جِنِّي بما تَبِعَهُ فِيهِ غَيرُهُ وَهْوَ أَنَّ الفِعلَ فِي المسأَلَةِ الأُولَى عَامٌّ ؛ لأَنَّهُ مُسنَدٌ إِلَى عَامٍّ ، وهو ضَمِيرُ (أَيٍّ) ، وفي الثَّانِيةِ خَاصٌّ ؛ لأَنَّهُ مُسنَدٌ إِلَى ضَمِيْرِ المخَاطِبِ وهو خَاصٌّ ، والفَاعِلُ كَالجُزءِ مِنَ الفِعلِ ؛ لأَنَّهُ لا يَسْتَغنِي عَنهُ ويَسْتَغنِي عَنِ المفعُولِ ، فَكَانَ كَأَحَدِ أَجزَائِهِ الَّتِي لا يَسْتَغنِي عَنهَا(٢) ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ عَمَّ الفِعلُ لِعُمُومِ فَاعِلِهِ ولا كَذَلِكَ المفعُولُ ، فَإِنَّهُ لا يَعُمُّ الفِعلُ لِعُمُومِهِ ، ولِتَنزِيلِ الفَاعِلِ مَنزِلَةَ الجُزءِ أَدِلَّةٌ تُذكَرُ فِي مَوضِعِهَا ، وَاعلَمْ أَنَّ هذه المسأَلَةَ قد عَلِقَ بها العُلَمَاءُ(٣) ، ولَابُدَّ مِنْ أَنْ نُقَدِّمَ قَولًا ، فَاعلَمْ أَنَّهُ ما مِنْ مُتَكَلِّمٍ إِلَّا مَأخُوذٌ مِنْ كَلامِهِ ومَترُوكٌ إِلَّا اللهَ سُبحَانَهُ والرَّسُولَ ﷺ ، وأَمَّا غَيرُهُمَا فَكُلُّ مَنْ هُوَ غَيرُ مَعْصُومٍ فَلَابُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِلعَالِمِ فِي كُلِّ مَا يَرِدُ مِنْ جِهَتِهِ ، ولا يُقَلِّدُ فِي (١١/ب) كُلِّ شَيءٍ ، فَإِنَّ مِنَ الأَشيَاءِ ما لا يَجُوزُ التَّقلِيدُ فِيهَا ، واللهُ سُبحَانَهُ لم يَسْلُبْ ثَوَابَ الاجتِهَادِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ العُلمَاءِ ، وإِنْ أَخْطَأَ، وهَذِهِ المسأَلَةُ أَصحَابُ الشَّافِعِيّ ﷺ لا يَأخُذُونَ فِيهَا بما قَالَهُ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ ﷺ ، فَلَقَدْ نُقِلَ فِي فَتَاوَى مُحَمَّدِ بنِ أَحمَدَ الشَّاشِيِّ(٤): إِذَا قَالَ

---

(١) ينظر الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ص ٣٩ تحقيق: أبو الوفا الأفغاني ط الاستقامة بحيدر أباد بالهند ١٣٥٦هـ .وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤/١ .

(٢) ذكر ابن يعيش مسألة أي عبيدي ضربك ١٤/١ . وقال ابن يعيش مستدلا على كون الفاعل كالجزء من الفعل:" ويدل على ذلك أمور منها: أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل سكن آخره نحو ضربْت وضربْنا ، وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لوازم لو قيل ضربَتُ ، ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فضله فهو كالأجنبي . الثاني: أنك تقول قامت هند وقعدت زينب فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله ... الثالث: أنك تقول: يضربان وتضربان ويضربون وتضربون فالنون في هذه الأفعال علامة الرفع وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل ... فلو لم يكن الفاعل والفعل عندهم كشيء واحد لما جاز الفصل بين الفعل وإعرابه بكلمة أخرى ." ابن يعيش ١٤/١ بتصرف .

(٣) تحدث عن هذه المسألة كثير من علماء أصول الفقه ، ينظر أصول السرخسي ١٦١/١ تحقيق: أبو الوفا الأفغاني ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٩٣م والفروق للكرابيسي ٢٣٢/١ تحقيق د: محمد طموم ط أولى وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٨٢م وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢٢/٢ ط الشركة الصحافية العثمانية ٣٠٨ هـ والأشباه والنظائر للسبكي ١٢١/٢ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٩١م والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول ٢٠٨ تحقيق د: محمد حسن هيتو ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٩٨١م والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٧٩/٣ تحقيق د: عمر سليمان الأشقر ط ثانية وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٩٢م .

(٤) هو محمد بن أحمد بن الحسين بن عمر، أبو بكر الشاشي القَفَّال الفَارقيّ الملقب فخر الإسلام المستظهري رئيس الشافعية بالعراق في عصره ، ولد بميافارقين ، ورحل إلى بغداد فتولى فيها التدريس بالمدرسة النظامية سنة ٥٠٤هـ=

الرَّجُلُ: أَيُّ عَبِيدِي [ضربَكَ][1] فَهُوَ حُرٌّ هل يَتَكَرَّرُ العِتْقُ بِتَكَرُّرِ الضَّارِبِ ؟ وإِنْ قَالَ: أَيُّ عَبِيدِي ضَرَبْتَ فَهُو حُرٌّ فهل يَتَكَرَّرُ بِتكْرِيرِ الضَّربِ ؟

الجَوَابُ وبِاللهِ التَّوفِيقُ: إِنَّ مُقتَضَى ذَلِكَ تَكَرُّرُ العِتْقِ بِتَكْرِيرِ العَبِيدِ والضَّربِ[2] .

وذَكَرَ الغَزَالِيُّ[3] في فَتَاوِيهِ:((إِذَا قَالَ: أَيُّ عَبِيدِي حَجَّ فهو حُرٌّ هل يَنصِرَفُ ذَلِكِ إِلَى جَمَاعَتِهِم حَتَّى لو حَجَّ العَبِيدُ كُلُّهُم عَتَقُوا ؟

الجَوَابُ: هَذَا اللفظُ في غَايَةِ الإجمال وفيهِ قَرِينَةُ كَونِهِ مُجَازَاةً قَرِينَةٌ تُظهِرُ التَّعمِيمَ ، ولَكِنْ لا يَزُولُ عَنْ نِيَّةِ التَّعمِيمِ عِندَ قَصْدِ المجَازَاةِ ، فَإِذَا فُرِضَ السُّؤَالُ في المطلَقِ الخَالِي عَنِ النِّيَّةِ ، وتَعَارَضَ الاحتِمَالُ فَالتَّنزِيلُ عَلَى المستيقَنِ أَولَى ، وَهْوَ تَرْكُ التَّعمِيمِ ، وإِذَا قَالَ لِوَكِيلِهِ: أَيُّ رَجُلٍ دَخَلَ المسْجِدَ فَأَعطِهِ دِرهَمًا فَالتَّجوِيزُ لِوَاحِدٍ مُستَيقَنٌ والبَاقِي مَشكُوكٌ فِيهِ ، واللفظُ مُحتَمِلٌ فَينبَغِي أَنْ نَقتِصَرَ عَلَى المستَيقَنِ لاسِيَّمَا واللفظُ وَاسِعٌ والكُلُّ مُحتَمِلٌ))[4] انتهَى .

وأَقُولُ: الفِعلُ يَتَقَيَّدُ بمعمُولِهِ سَواءً كَانَ فَاعِلًا ومَفعُولًا ، وبَيَانُهُ أَنَّ الفِعلَ يَدُلُّ عَلَى المصدَرِ والزَّمَانِ ، والمصدَرُ جِنسٌ فَيَعُمُّ ، ونُرِيدُ بِالعُمُومِ عَدَمَ التَّقيِيدِ وكَونُهُ بَاقِيًا عَلَى إِطلَاقِهِ ألا تَرَى أَنَّ الفِعلَ يَقَعُ عَلَى القَلِيلِ والكَثِيرِ بِدَلِيلِ ضَرَبْتُ ضَربَةً وضَرَبْتُ أَلفَ ضَربَةٍ فَلَولَا أَنَّ ضَرَبَ يَدُلُّ

=واستمر إلى أن توفي ٥٠٧ هـ ، من كتبه: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، صنفه للإمام المستظهر بالله المعتمد وهو كالشرح له ، الشافي شرح مختصر المزني ، الفتاوى صغير يعرف بفتاوى الشاشي ،العمدة في فروع الشافعية ، تلخيص القول في مسألة تتعلق بالطلاق . ينظر وفيات الأعيان ٢١٩/٤ وتاريخ الإسلام ٩١/١١ وسير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٩ والوافي بالوفيات ٢١١/٧ وطبقات الشافعية للسبكي ٤٥/٦ والأعلام ٣١٦/٥.

(١) زيادة من عندي لاستقامة الكلام ، وينظر نفس المثال في كلام محمد بن الحسن السابق .

(٢) ينظر الأشباه والنظائر للسبكي ١٢١/٢ ، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ٣٠٨ ، البحر المحيط للزركشي ٧٩/٣ .

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد الغَزَالي الطوسي، أبو حامد حجة الإسلام ، فيلسوف متصوف له نحو مئتى مصنف، مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان) توفي ٥٠٥هـ ، رحل إلى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر ، وعاد إلى بلدته ، من كتبه: إحياء علوم الدين ، تهافت الفلاسفة ، الاقتصاد في الاعتقاد ، مقاصد الفلاسفة ، المنقذ من الضلال ، بداية الهداية ، فضائح الباطنية ، التبر المسبوك في نصيحة الملوك ، وغير ذلك . ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٠٠/٥٥ ووفيات الأعيان ٢١٦/٤ وتاريخ الإسلام ٦٢/١١ وسير أعلام النبلاء ٣٢٢/١٩ والوافي بالوفيات ٢١١/١ وطبقات الشافعية للسبكي ١٩١/٦ والأعلام ٢٢/٧ .

(٤) ينظر فتاوى الإمام الغزالي ص ١٢٩ بتصرف تحقيق د: مصطفى محمود أبو صوى ط المعهد العالي للفكر والحضارة الإسلامية كوالا لمبور ١٩٩٦م .

عَلَيهِمَا لَمَا بُيِّنَ بِالقَلِيلِ والكَثِيرِ ، وَذَا شَأنُ المطلَقِ غَيرَ أَنَّهُ يَتَخَصَّصُ بمعمُولِهِ [و][1] لا يَعُمُّ بمعمُولِهِ ، فَإِذَا قُلتَ: ضَرَبَ زَيدٌ اختَصَّ الضَّربُ بِهِ دُونَ (١٢/أ) غَيرِهِ وبَقِيَ عَامًّا بالنِّسبَةِ إِلَى المفعُولِ ، فإذا قُلتَ : ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا تَقيَّدَ بعَمرٍو ، وَكَذَا الظَّرفُ مِنْ يَومِ الجُمعَةِ وعَنْدَ زَيدٍ غَيْرَ أَنَّ تَعَلُّقَهُ بِالفَاعِلِ أَشَدُّ لانعِقَادِهِ به كَلامًا ، وذَلِكَ لا يَقطَعُ عَنهُ تَعَلُّقَهُ بغَيرِهِ وإذا ثَبَتَ ما قُلنَا فلا فَرقَ بَيْنَ المسأَلَتينِ[2] ، والَّذِي يَكشِفُ لَكَ عَنِ المرادِ قَولُ العبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ[3] في الرَّسُولِ ﷺ في شِعرِهِ :

٢٠- وَمَنْ تَخْفِضُ اليَومَ لَا يُرْفَعِ[4]

لَيْتَ شِعرِي لَمَّا كانَ الفَاعلُ غَيرَ عَامٍّ خَرَجَ أَنْ يَكُونَ عَامًّا فِي كُلِّ مَنْ يَخفِضُهُ الرَّسُولُ ﷺ

---

(١) ما بين [ ] مطموس في الأصل ١١/ب .

(٢) مسألة : أيُّ عبيدي ضربك فهو حر ، ومسألة : أيُّ عبيدي ضربتَ فهو حر .

(٣) هو العباس بن مِرْدَاس بن أبي عامر السُّلميّ، من مُضَر، أبو الهيثم: شاعر فارس، من سادات قومه أمه الخنساء الشاعرة، أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم ، ويدعى فارس العُبَيدِ – بالتصغير – وهو فرسه ، وكان بدويا قُحًّا، لم يسكن مكة ولا المدينة، وإذا حضر الغزو مع النبي ﷺ لم يلبث بعده أن يعود إلى منازل قومه ، وكان ممن ذَمَّ الخمرَ وحرَّمها في الجاهلية ،ومات في خلافة عمر حوالي ١٨ هـ . ينظر معجم الصحابة للبغوي ٣٩٤/٤ تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود ط أولى دار البيان بالكويت ٢٠٠٠م والثقات لابن حبان ٢٨٨/٣ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٢٦٢ ط ثانية دارا لكتب العلمية ١٩٨٢م والاستيعاب لابن عبد البر ٨١٧/٢ وتاريخ دمشق ٤٠٢/٢٦ والإصابة لابن حجر تحقيق د: عبد التركي ٥٨٠/٥ والأعلام ٢٦٧/٣ .

(٤) عجز بيت من المتقارب ، وهو للعباس بن مرداس وصدره :

وما كنتُ دونَ امريءٍ منهما

وهو في ديوانه ص ١١٢ تحقيق د/ يحي الجبوري ط أولى مؤسسة الرسالة ١٩٩١م وفيه تضع بدلا من تخفض ، وينظر سيرة ابن هشام ٤٩٤/٢ والشعر والشعراء ٣٠٠/١ وزهر الآداب ١٠٠٩/٤ ط الرابعة دار الجيل والاستيعاب ٨١٨/٢ والدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر ص ٢٤٧ تحقيق د: شوقي ضيف ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٦م وسمط اللآلي ٣٣/١ تحقيق: عبد العزيز الميمني ط لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦م وتحرير التحبير لابن أبي الإصبع ٢٥١/٢ تحقيق د: حفني محمد شرف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والحماسة البصرية ٥٢٨/١ تحقيق د: عادل سليمان جمال المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٨٧م وخزانة الأدب ١٥٣/١ تحقيق: عبد السلام هارون ط الرابعة مكتبة الخانجي ١٩٩٧م.

الشاهد : تخفض ويُرفع ، فإن ابن عمرون استشهد على عموم المفعول لعدم ذكره فليس الفعل متعلقا بمفعول معين ، وحذف المفعول للتعميم من الأغراض البلاغية ينظر بغية الإيضاح ص ٢٠٣ ط مكتبة الآداب ، وعلم المعاني للدكتور بسيوني فيود الجزء الأول ٢٣٦ .

هذا ما لا يَسْبِقُ إِلَى ذِهْنٍ ، ويُؤَيِّدُ ذلك حَدِيثُ مُسْلِمٍ[1] عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ[2] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ((اللهُمَّ إِنِّي أَتَّخِذُ عِندَكَ عَهدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ فإِنَّما أَنَا بَشَرٌ فَأَيُّ[3] المسلِمِينَ آذَيتُهُ و[4]شَتَمْتُهُ لَعَنْتُهُ جَلَدْتُهُ فَاجعَلهَا له صَلاةً وزَكَاةً وقُربَةً تُقَرِّبُهُ بها إِلَيكَ يومَ القِيَامَةِ))[5] أَفتَرَى هذا مَخصُوصًا بأَحَدٍ مِنَ المسلِمِينَ أَوَّلٍ[6] أو غَيرِ أَوَّلٍ؟ ومِمَّا يَنبَغِي أَنْ يُنظَرَ فِيهِ في هذهِ المسأَلَةِ إلى (أَيِّ) ومَنْ أَطْلَقَ عَلَيهَا العُمُومَ أَهُوَ مُصَيبٌ أَمْ لا ؟ فَقَدْ ذَكَرَ فَخرُ الدِّينِ[7] والشَّيخُ أَبُو إِسحَاق[8] أَنَّها مِنْ

(١) هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوريّ أبو الحسين ، حافظ من أئمة المحدثين ، ولد بنيسابور ، ورحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق ، وتوفي بظاهر نيسابور ٢٦١هـ ، أشهر كتبه صحيح مسلم جمع فيه اثني عشر ألف حديث، وهو أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة، في الحديث، وقد شرحه كثيرون ، ومن كتبه المسند الكبير رتبه على الرجال، الجامع مرتب على الأبواب، الكنى والأسماء ، الأفراد وأوهام المحدثين ، الطبقات، أفراد الشاميين ، ينظر تلخيص تاريخ نيسابور ص ٣٤ ط كاتبخانة طهران وتاريخ بغداد ١٢١/١٥ وطبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء ٤١٣/٢ تحقيق د: عبد الرحمن العثيمين وتاريخ دمشق ٨٥/٥٨ والتقييد لمعرفة الرواة والسنن و المسانيد ٢٥٠/٢ ط دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٩٨٣م ووفيات الأعيان ١٩٤/٥ وتاريخ الإسلام ٤٣٠/٦ وطبقات الحفاظ للسيوطي ٢٦٤ ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٨٣م والأعلام ٢٢١/٧.

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بأبي هريرة صحابي جليل ، وقد اختلفوا في اسمه واسم أبيه وهذا أصحُّ ما قيل فيهما ، كان أكثر الصحابة حافظا للحديث ورواية له ، نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية ، وقدم المدينة ورسول الله ﷺ بخيبر فأسلم سنة ٧ هـ ولزم صحبة النبي ، فروى عنه أحاديث كثيرة ، ووَلِيَ إمرة المدينة مدة ، ولَمَّا صارت الخلافة إلى عمر استعمله على البحرين، وكان يفتي ، وقد جمع شيخ الإسلام تَقِيّ الدِّين السُّبْكي جزءا سمي فتاوى أبي هريرة ، واختلف العلماء في تاريخ وفاته قيل: ٥٧ وقيل: ٥٨ وقيل: ٥٩ هـ . ينظر الثقات لابن حبان ٢٨٤/٣ وتاريخ دمشق ٢٩٥/٦٧ وأسد الغابة ٤٥٧/٣ وتاريخ الإسلام ٥٦٠/٢ وسير أعلام النبلاء ٥٧٨/٢ والوافي بالوفيات ٩١/١٨ والإصابة ٤٩٨/٦ وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١٧ والأعلام ٣٠٨/٣ .

(٣) في الأصل ضبطها بالضمة والفتحة إشارة إلى جوازهما ، وكُتِبَ فوق أيّ : معا ، أي يجوز الضبطان معا ، ١٢/أ .

(٤) في مسلم دون واو . وفي روايةٍ : آذيته أو شتمته أو لعنته أو جلدته .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه ٢٠٠٨/٤ وهو في مسند أحمد ٥٢٠/١٣ مسند أبي يعلى ٢٠٣/١١ تحقيق: حسين سليم أسد ط أولى دار المأمون للتراث ١٩٨٧م الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٤٤٧/١٤ شرح السنة للبغوي ٨/٥ تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، زهير الشاويش ط الثانية المكتب الإسلامي ١٩٨٣م.

(٦) ضبطت في الأصل بفتحة دون تنوين وبكسرة بتنوين وكذا أول التي تليها . ١٢/أ .

(٧) ينظر المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي ٣١١/٢ .

(٨) ينظر اللمع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ص ٦٩ تحقيق: محيي الدين ديب ، يوسف علي بديوي ط أولى دار ابن كثير بيروت ١٩٩٥م .

وأبو إسحاق هو : إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق العلامة المناظر ، ولد في فيروزاباد=

أَلفَاظِ العُمُومِ .

ولم يَذكُرْهَا الغَزَالِيُّ في المسْتَصْفَى(١) ولا إِمَامُ الحَرَمَينِ فى البُرهَانِ في صِيَغِ العُمُومِ(٢) ، وقَالَ السَّمعَانِيّ(٣) في قَوَاطِعِ الأَدِلَّةِ: ((وأَمَّا أَلفَاظُ النَّكِرَاتِ نَحْوَ: رَجُلٍ فَإِنَّهُ عَامٌّ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ غَيرُ عَامٍّ عَلَى الجَمْعِ))(٤) ، ((وأَمَّا (أَيُّ) فقد قِيلَ: هِيَ بمنزلَةِ النَّكِرَةِ لأَنَّهَا تَصْحَبُ النَّكِرَةَ لفظًا في قَولِكَ: أَيُّ رَجُلٍ ، وهي نَكِرَةٌ مَعنًى لأنَّ المرادَ بها وَاحِدٌ مِنهُم))(٥).

مُحَمَّدٌ: فَاعْلَمْ أنَّ أيًّا بَعضُ ما تُضَافُ إِلَيهِ غَيرَ أَنَّهَا مُبْهَمَةٍ لا يُدْرَى أَيُّ الأبعاضِ هو ؛ ولِذَا كَانَ الجَوَابُ بِالبَعضِ صَحِيحًا ، وبهذا يُعْلَمُ أَنَّه لا يَقْتَضِي تَعْمِيمَ (١٢/ب) ما يُضَافُ إِلَيهِ إِنَّمَا يَكُونُ مُجْمَلًا كما ذَكَرَهُ الغَزَالِيُّ في الفَتَاوَى(٦) ، وهو الحقُّ لكنَّهَا مُبْهَمَةٌ لا يَتَعَيَّنُ بعضٌ دونَ بعضٍ ؛ فَلِذَا صَحَّ أَنْ يُشْرَطَ بِهَا ويُسْتَفْهَمَ ، فالشَّرْطُ بَابُهُ الإبهامُ ، وقَولُه: إِنَّ الأَوَّلَ مُسْتَيقَنٌ صَحِيحٌ ، وقَولُه: إذا لم تَكُنْ نِيَّةٌ صَحِيحٌ، أَمَّا إذا كانَ لهُ نِيَّةٌ أو ظَهَرَ إِرَادَتُهُ كما في الحَدِيثِ

=(بفارس) وانتقل إلى شيراز ، فقرأ على علمائها وانصرف إلى البصرة ومنها إلى بغداد ، وظهر نبوغه في علوم الشريعة الإسلامية، فكان مرجع الطلاب ومفتي الأمة في عصره، واشتهر بقوة الحجة في الجدل والمناظرة ، ، عاش فقيرا صابرا ، وكان حسن المجالسة طلق الوجه فصيحا مناظرا ينظم الشعر ، وله تصانيف كثيرة منها: التنبيه ، المهذب في الفقه ، التبصرة في أصول الشافعية ، طبقات الفقهاء ، اللمع في أصول الفقه ، وشرحه ، الملخص ، المعونة في الجدل مات ببغداد ٤٧٦هـ . ينظر وفيات الأعيان ٢٩/١ وتاريخ الإسلام للذهبي ٣٨٣/١٠ وسير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٨ والوافي بالوفيات ٤٢/٦ وطبقات الشافعية للسبكي ٢١٥/٤ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥١/١ والأعلام ٥١/١ .

(١) ينظر المستصفى للغزالي ٢١٨/٣ فقد تحدث عن ألفاظ العموم ولم يذكر أيّ .

(٢) ينظر البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين ٣١٨ وما بعدها .

(٣) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعيّ أبو المظفر مفسر من العلماء بالحديث ، من أهل مرو مولدا ووفاة ، كان مفتي خراسان قدمه نظام الملك على أقرانه في مرو ، له تفسير السمعاني ، الانتصار لأصحاب الحديث ، القواطع في أصول الفقه، المنهاج لأهل السنّة ، الاصطلام في الرد على أبي زيد الدبوسي ، و غير ذلك ، وهو جد السَّمْعَاني صاحب الأنساب عبد الكريم بن محمد ، توفي ٤٨٩هـ . ينظر تاريخ الإسلام ٦٤٠/١٠ وسير أعلام النبلاء ١١٤/١٩ والوافي بالوفيات ١٩٩/١٨ وطبقات الشافعية للسبكي ٣٣٥/٥ والأعلام ٣٠٣/٧ .

(٤) ينظر قواطع الأدلة للسمعاني ٣١٧/١ تحقيق د: عبد الله بن حافظ بن أحمد ط مكتبة التوبة بالسعودية ١٤١٩هـ.

(٥) ينظر قواطع الأدلة ٣٢٠/١ وقد نقل ابن عمرون كلام السمعاني بتصرف .

(٦) ينظر فتاوى الغزالي ص ١٢٩ .

المتقدِّمِ ، فالمرَادُ الكُلُّ وخَصَّ كتابَ الأيمانِ لِمَا فيه مِنْ مَسَائلِ النَّحوِ ، وقد شَرَحَهُ فيما حُكِيَ لِي الشَّيخَانِ أبو عَلِيّ[1] والسِّيرَافِيُّ[2] لجلَالَتِهِ وما فيه مِنْ فَنِّ العَرَبيَّةِ .

قَوْلُهُ: ((**هذا وإِنَّ الإِعرَابَ أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ العَصَا**[3])) .

مُحَمَّدٌ: ((**هذا**)) مبتدأٌ والخبرُ مَحْذُوفٌ، والمعنَى هذا فَصْلٌ ثُمَّ ابتدأَ كَلامًا آخرَ، فَقَالَ: ((**وإِنَّ الإِعرَابَ أَجْدَى**)) مِنَ الجَدَا وهي العَطِيَّةُ[4] أي: أَنْفَعُ مِنْ تَفَارِيقِ العَصَا ؛ لأنَّ العَصَا كُلَّمَا كُسِرَتْ صَلَحَتْ لمنفعَةٍ ، قَالتْ عِنَبَةُ[5] الكِلَابِيَّةُ ، وكانَ لها وَلَدٌ شَاطِرٌ[6] يُلاعبُ الصَّبيانِ فيَشُجُّونَهُ فتأخذُ أَرْشَ[7] الشِّجَاجِ حتَّى استَغْنَتْ ، فَقَالتْ:

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل أبو علي أحد الأئمة في علم العربية ، ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد ، وحلب ، وصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب الإيضاح في قواعد العربية ، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها ٣٧٧هـ ، من كتبه التذكرة في علوم العربية، عشرون مجلدا، التعليقة على كتاب سيبويه ، الشعر ، الحجة في علل القراآت، الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني المقصور والممدود، العوامل في النحو ، ، المسائل العسكريات ، المسائل البصريات ، الحلبيات ، البغداديات. ينظر تاريخ العلماء النحويين ص ٢٦ وتاريخ بغداد ٢١٧/٨ وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ومعجم الأدباء ٨١١/٢ ووفيات الأعيان ٨٠/٢ والوافي ٢٩٠/١١ والبلغة ص ١١٢ وبغية الوعاة ٤٩٦/١ والأعلام ١٧٩/٢.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد نحوي عالم بالأدب ، أصله من سيراف من بلاد فارس ، تفقه في عمان ، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها ٣٦٨هـ ، وكان معتزليا متعففا لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها ، له الإقناع في النحو ، أخبار النحويين البصريين ، صنعة الشعر ، البلاغة ، شرح المقصورة الدريدية ، شرح كتاب سيبويه . ينظر تاريخ العلماء النحويين ص ٢٩ وتاريخ بغداد ٣١٦/٨ وإنباه الرواة ٣٤٨/١ ومعجم الأدباء ٨٧٦/٢ ووفيات الأعيان ٧٨/٢ وبغية الوعاة ٥٠٧/١ والأعلام ١٩٥/٢ .

(٣) جاء في جمهرة الأمثال ٢٥٢/١ أبقى من تفاريق العصا ، وخير من تفاريق العصا ، وفي ١٧٦/٢ أكثر من تفاريق العصا ، وفي مجمع الأمثال ٣٧/١ خير من تفاريق العصا ، ١١٨/١ أبقى ، ١٧٠/٢ أكثر ، المستقصى للزمخشري ٢٦/١ أبقى ، ٢٨٩/١ أكثر. وهو مثل يضرب في كثرة منافع الشيء.

(٤) ينظر الصحاح ٢٢٩٩/٦ (ج د ي) .

(٥) هكذا كُتِبتْ وضُبطتْ في الأصل ١٢/ب ، والذي في مصادر البيت أن اسمها غَنِيَّة الكلابية ، وضبطها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه لمجمع الأمثال ٣٧/١ بضم الأول ، وأكثر المصادر بفتح الأول. وفي التذكرة الحمدونية عُتْبَة الأعرابية ٣٨٣/٣ ط دار صادر .

(٦) الشاطِر: الذي أعيا أهلَه خبثا . الصحاح ٦٩٧/٢ ، اللسان ٤٠٨/٤ (ش ط ر) .

(٧) الأَرْشُ : دية الجراحات . الصحاح ٩٩٥/٣ (أ ر ش) .

٢١- أَحْلِـفُ بِالمَـرْوَةِ يَومًـا والصَّـفَا   إِنَّـكَ أَجْـدَى مِـنْ تَفَـارِيقِ العَصَـا[١]

ويُرْوَى:

أَحْلِفُ بِالمَرْوَةِ ثُمَّ بِالصَّفَا

ويُرْوَى :

أَشْهَدُ بِالمَرْوَةِ حَقًّا

وسُئِلَ أَعْرَابِيٌّ[٢] عَنْ قَولِهَا: أَجْدَى مِنْ تَفَارِيقِ العَصَا ، فَقَالَ: العَصَا تُقْطَعُ سَوَاجِيرَ للأُسَارَى والكِلَابِ[٣] ، ثُمَّ تُقْطَعُ السَّوَاجِيرُ أَوتَادًا ثُمَّ تُقْطَعُ الأَوتَادُ أَشِظَّةً[٤] فإنْ جَعَلُوا رَأْسَ الشِّظَاظِ كَالفَلْكَةِ[٥] صَارَ مِهَارًا[٦] للبُخْتِيِّ[٧] ، فإنْ فُرِّقَ المِهَارُ صَارَ منه تَوَادٍ[٨] ، وهي

---

(١) البيت من الرجز ، وهو لغَنِيَّةَ الكِلابِيَّة ينظر البيان والتبيين ٤٩/٣ ط مكتبة الخانجي وبلا نسبة في العقد الفريد ٧١/٤ ط دار الكتب العلمية وبلا نسبة الصحاح ١٥٤٠/٤ وبلا نسبة في جمهرة الأمثال ٢٥٣/١ وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص ٦٢٧ ط دار المعارف ومجمع الأمثال ٣٧/١ والمستقصى للزمخشري ٢٧/١ والتذكرة الحمدونية ٣٨٣/٩ والتخمير ١٤٩/١ وابن يعيش ١٥/١ والمفصل لابن الحاجب ٥٧/١ ولسان العرب ٣٠١/١٠ ونهاية الأرب للنويري ١١/٣ ط دار الكتب العلمية والقاموس المحيط ٩١٨/١ وتاج العروس ٢٩٦/٢٦ . ورواية يوما في البيان والتبيين ، التذكرة الحمدونية و اللسان ، ورواية حقا في العقد الفريد ، جمهرة الأمثال ، ثمار القلوب ، المستقصى ، نهاية الأرب .

الشاهد: أورد ابن عمرون البيت في معرض حديثه عن مثل: أجدى من تفاريق العصا .

(٢) اختلف العلماء في تعيين قائل نص العصا تقطع إلخ فبعضهم ينسبه لأعرابي جاء ذلك في العقد الفريد ٧١/٤ ومجمع الأمثال ٣٧/١ والمستقصى ٢٦/١ ونهاية الأرب ١١/٣ وتاج العروس ٢٩٦/٢٦ ، وبعضهم ينسبه لابن الأعرابي وهو راوية لغوي ت ٢٣١هـ جاء ذلك في البيان والتبيين ٤٩/٣ والصحاح ١٥٤٠/٤ وثمار القلوب ص ٦٢٨ والتذكرة الحمدونية ٣٨٣/٩ ولسان العرب ٣٠١/١٠ .

(٣) الساجور: خشبة تجعل في عنق الكلب . الصحاح ٦٧٧/٢ واللسان ٣٤٧/٤ (س ج ر) .

(٤) جمع الشظاظ وهو العود الذي يدخل في عروة الجُوَالِقِ . الصحاح ١١٧٣/٣ (ش ظ ظ) .

(٥) كل مستدير فَلْكَةٌ . لسان العرب ٤٧٨/١٠ (ف ل ك) .

(٦) عود غليظ يجعل في أنف البختي . لسان العرب ١٨٥/٥ (م هـ ر) .

(٧) جمعها بُخْتٌ وهي معربة وهي الإبل الخراسانية ، ينظر لسان العرب ٩/٢ (ب خ ت) .

(٨) ومفردها تَوْدِيَةٌ ، ينظر الصحاح ٢٥٢١/٦ (و د ي) .

خَشَبَاتٌ تُشَدُّ عَلَى خِلْفِ النَّاقَةِ إذا صُرَّتْ ، وإنْ كَانَتْ العَصَا قَنَاةً[١] فَكُلُّ شِقَّةٍ منها جُلَاهِقٌ وهو قَوسُ البُنْدُقِ[٢] ، فإنْ فُرِّقَتِ الشِّقَّةُ صَارتْ سِهَامًا ، فإنْ فُرِّقَتِ السِّهَامُ صَارتْ حِظَاءً والحِظَاءُ جمع حِظْوَةٍ[٣] ،وهو السَّهمُ الصَّغِيرُ ، فإنْ فُرِّقَت (١٣/أ) الحِظَاءُ صَارتْ مَغَازِلَ[٤] ، فإنْ فُرِّقَتِ المِغَازِلُ شَعَبَ بها الشَّعَّابُ[٥] أَقْدَاحَهُ المِصْدُوعَةَ[٦] فكيف ما تَفَرَّقَتْ فإِلَى نَفْعٍ ، وفي قَولِه: أَجْدَى نَظَرٌ ؛ لأنَّ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا لا يُبْنَى إلَّا مِنْ ثُلاثِيٍّ ، ويجوزُ أنْ يُحْمَلَ عَلَى قَولِهِم: مَا أَعطَاهُ للدَّرَاهِمِ عَلَى مَا يُبَيَّنُ في مَوضِعِه[٧].

قَولُهُ: ((**وآثارُهُ الحَسَنةُ عَدِيدُ الحَصَى**)) .

مُحَمَّدٌ: الآثَارُ ما بَقِيَ مِنْ رَسْمِ الشَّيءِ[٨] ، وسُنَنُ رَسُولِ اللهِ ﷺ آثارُهُ ، والعَدَدُ والعَدِيدُ وَاحِدٌ[٩] ، وأَرَادَ المبالَغَةَ في الكَثْرَةِ .

---

(١) القناة : الرمح . الصحاح ٢٤٦٨/٦ (ق ن ي) .

(٢) الجُلاهِقُ : البندق ومنه قوس الجلاهق . الصحاح ١٤٥٤/٤ (ج ل ه ق) .

(٣) كذا ضبطت في الأصل ١٢/ب بكسر الحاء ، وضبطها الجوهري في الصحاح حَظْوَة ونص على أنها بالفتح ٢٣١٦/٦ (ح ظ و) ، وضبطها صاحب اللسان بالفتح والضم ١٨٥/١٤ (ح ظ و) ، وجاء بالفتح والكسر في مقاييس اللغة ٨٠/٢ ، وذكر في تاج العروس أنه نقل فيه التثليث ٤٤٦/٣٧ .

(٤) جمع مُغْزَل ، مِغْزَل وهو ما يُغْزَلُ به . ينظر الصحاح ١٧٨١/٥ (غ ز ل) .

(٥) الشَّعْبُ: الإصلاح ، والشعَّاب: هو من يصلح الأقداح . اللسان ٤٩٨/١ (ش ع ب) .

(٦) القدح: إناء للشرب قيل: صغيرا أو كبيرا . اللسان ٥٥٤/٢ (ق د ح) ، ومن قوله : وسئل أعرابي ، في المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢٦/١ ، ٢٧ ، وذكره صاحب التخمير ١٥٨/١ وابن يعيش ١٥/١.

(٧) الفعل أجدى فعل رباعي ، وهو بمعنى أعطى ، وبمعنى أصاب الجدوى أي: الفائدة ينظر الصحاح ٢٢٩٩/٦ (ج د ي) ، والنحاة يشترطون لصياغة أَفْعَل التفضيل أن يصاغ من فعل ثلاثي ، وأجاز بعضهم أن يصاغ أيضا من الفعل الذي على وزن : أَفْعَلَ ، وهم في ذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول : لا يجوز ذلك مطلقا .

الثاني : يجوز مطلقا ، لورود ذلك فقد رُوِيَ : هو أعطاهم للدينار والدرهم ، وأولاهم للمعروف .

الثالث : يجوز إن كانت همزة أَفْعَلَ لغير النقل ، فإن كانت للنقل لا يجوز .

ينظر في هذه الآراء شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٦ وارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ وأوضح المسالك ٢٦٦/٣ والهمع ٤٢/٦ .

(٨) ينظر الصحاح ٥٧٥/٢ (أ ث ر) . وابن يعيش ١٥/١ .

(٩) ينظر الصحاح ٥٠٥/٢ (ع د د) والإيضاح لابن الحاجب ٥٨/١ .

قَولُهُ: ((**ومَنْ لَمْ يَتَّقِ اللهَ في تَنْزيلِهِ فاجْتَرَأَ عَلَى تعَاطِي تأوِيلِهِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**يَتَّقِ**)) يَجْعَل بَينَهُ وبَينَ عَذَابِهِ ما يَقِيهِ ، والتَّنزيلُ يُرَادُ به القُرآنُ العَزِيزُ جَلَّ مُنَزِّلُهُ ، وهو مَصدَرٌ أُرِيدَ به المفعولُ نحوُ: ضَرْبِ الأَميرِ أي مَضْرُوبِهِ ، واجترأَ أَقْدَمَ مِنَ الجُرْأَةِ[١] ، والتَّأوِيلُ تَقدَّمَ تَفسِيرُه ، والتَّعَاطِي الخَوضُ[٢] .

وقَولُهُ: ((**وهو غيرُ مُعْرِبٍ رَكِبَ[٣] عَمْيَاءَ**)) أي: نَاقَةً عَمْيَاءَ ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِالعَمياءِ البَاطِلَ ؛ لأنَّ العَمَايَةَ والعَمْيَاءَ البَاطِلُ[٤] والخَبْطُ الضَّرْبُ[٥] .

قَولُهُ: ((**خَبْطَ عَشْوَاءَ[٦]**)) ، قال الخَلِيلُ[٧]: ((العَشْوَاءُ النَّاقَةُ التي لا تُبْصِرُ ما أَمَامَهَا فَهِيَ تَخْبِطُ بِيَدَيْهَا كَلَّ شَيءٍ))[٨].

قَولُهُ: ((**وقالَ ما هُوَ تَقَوُّلٌ وافْتِرَاءٌ وهُرَاءٌ كَلَامُ[٩] اللهِ مِنهُ بَرَاءٌ**)) .

مُحَمَّدٌ: التَّقَوُّلُ البَاطِلُ[١٠] ، ويَأتِي شَرْحُ هذا البناءِ ، وهو مَصْدَرُ تَقَوَّلَ عليه إذا كَذَبَ عليه

---

(١) ينظر الصحاح ٤٠/١ (ج ر أ) . وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٨/١ .

(٢) ينظر الصحاح ٢٤٣١/٦ (ع ط و) .

(٣) في المفصل : فقد ركب . ط دارا لجيل ص ٤ ، ط مكتبة الآداب ص ٤٧ .

(٤) ينظر لسان العرب ٩٧/١٥ (ع م ي) . والإيضاح ٥٨/١ .

(٥) ينظر الصحاح ١١٢١/٣ (خ ب ط) .

(٦) جاء في المثل: ((يخبط خبط عشواء)) أي: يفعل الأمور فيصيب مرة ويخطيء أخرى دون قصد منه. ينظر جمهرة الأمثال ٤٤١/١ ومجمع الأمثال ٢٦١/١ ، ٤١٤/٢ والمستقصى ٩٤/١ . وجعل ابن يعيش ((ركب عمياء وخبط خبط عشواء)) مثلا يضرب لمن يصيب مرة ويخطئ أخرى . ينظر ابن يعيش ١٦/١.

(٧) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفا بها ، وهو أستاذ سيبويه ، ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرا صابرا ، قال النَّضْر بن شُمَيْل: ما رأى الراؤون مثل الخليل ولا رأى الخليل مثل نفسه ، له كتاب العين ، معاني الحروف ، جملة آلات العرب ، تفسير حروف اللغة ، كتاب العروض ، النقط والشكل ، النغم ، وفكر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة، فدخل المسجد وهو يعمل فكره، فصدمته سارية وهو غافل ، فكانت سبب موته سنة ١٧٠هـ ينظر معجم الأدباء ١٢٦٠/٣ ووفيات الأعيان ٢٤٤/٢ وسير أعلام النبلاء ٤٢٩/٧ والوافي ٢٤٠/١٣ والبلغة ص ١٣٣ وبغية الوعاة ٥٥٧/١ والأعلام ٣١٤/٧ .

(٨) ينظر العين ١٨٨/٢ (ع ش و) وابن يعيش ١٦/١ .

(٩) في المفصل : وكلام الله . ط دار الجيل ص ٤ ، ط مكتبة الآداب ص ٤٧ .

(١٠) ينظر لسان العرب ٥٧٤/١١ (ق و ل) .

والافْتِرَاءُ اِفْتِعَالٌ مِنَ الفِرْيَةِ والخَلْقِ وهو الكَذِبُ[١] والهُرَاءُ المَنْطِقُ الفَاسِدُ[٢] ، والبَرَاءُ بمعنى البَرِيءُ[٣] ، وقيلَ: هو مَصْدَرٌ مثلُ سَمِعَ سَمَاعًا[٤] ، وأصلُ الكَلامِ ذُو بَرَاءٍ .

قَوْلُهُ: ((**وما لَهُم لم يَتَرَاطَنُوا في مَجَالِسِ التَّدْرِيسِ وحِلَقِ المُنَاظَرَةِ**[٥])) .

مُحَمَّدٌ: التَّرَاطُنُ التَّكَلُّمُ بالعَجَمِيَّةِ[٦] ، قالَ الشَّاعِرُ: (١٣/ب)

٢٢- أَصْوَاتُهُ كَتَرَاطُنِ الفُرْسِ[٧]

و((**مَجَالِسُ التَّدرِيسِ**)) أَمَاكِنُهُ ، و((**حِلَقُ المُنَاظَرَةِ**)) الجَمَاعَةُ يَجْتَمِعُونَ للمُنَاظَرَةِ وغَيرِهَا ، قيل لهم ذلك ؛ لِتَحَلُّقِهِم أي: اسْتِدَارَتِهِم ، يُقَالُ حَلْقَةٌ بِسُكُونِ اللامِ والجَمعُ حَلَقٌ بِفَتحِ الحاءِ واللامِ وهو عَلَى غَيرِ قِيَاسٍ ، وقالَ الأَصْمَعِيُّ: ((الجمعُ حِلَقٌ بِكَسرِ الحاءِ وفَتحِ اللامِ كَبَدْرَةٍ وبِدَرٍ))[٨] ،

---

(١) ينظر لسان العرب ١٥/١٥٤ (ف ر ي) ، وابن يعيش ١/١٦ .

(٢) ينظر لسان العرب ١/١٨١ (هـ ر أ) .

(٣) ينظر العين ٨/٢٨٩ .

(٤) قاله الفراء في معاني القرآن ٣/٣٠ والجوهري في الصحاح ١/٣٦ (ب ر أ) .

(٥) قَدَّمَ ابنُ عمرون وأخَّرَ في كلام الزمخشري فمن أول : وما لهم لم يتراطنوا إلى آخر وضُحْكَة للناظرين بعد قوله: فيما أودعَ كتاب الأيمان .

وهذا نص الزمخشري ليستبين موضع وترتيب الجمل ، قال الزمخشري: " وهلَّا سفهوا رأيَ محمدٍ بنِ الحسنِ الشيباني رحمه اللهُ فيما أودعَ كتابَ الأيمانِ ، وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحِلَقِ المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالا وأبهة؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة ؟ وهل انقلبوا هزأة للساخرين وضحكة للناظرين ؟ هذا وإن الإعراب أجدى من تفاريقِ العصا ، وآثارُه الحسنةُ عديدُ الحصى ، ومَنْ لم يتقِ اللهَ فى تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب فقد ركبَ عمياءَ ، وخَبَطَ خَبْطَ عشواءَ ، وقال ما هو تَقَوُّلٌ وافتراءٌ وهُرَاءٌ ، وكلام الله منه براء " المفصل ص ٤ ط دار الجيل ، ص ٤٦ ط مكتبة الآداب .

(٦) ينظر الصحاح ٥/٢١٢٤ (ر ط ن) ، وابن يعيش ١/١٥ ، والإيضاح ١/٥٦ .

(٧) عجز بيت من الكامل ، وهو لطرفة بن العبد ، وصدره:

فَأَثَارَ فَارِطُهُم غَطَاطًا جُثَّمًا

ينظر ديوانه بشرح الأعلم ص ١٦٤ ط ثانية المؤسسة العربية بيروت ٢٠٠٠م وفيه أصواتهم ، وغريب الحديث لأبي عبيدة ١/١٧٢ ط المطابع الأميرية ١٩٨٤م وتهذيب اللغة ١٣/٣٣١ والصحاح ٥/٢١٢٤ ومجمل اللغة ١/٣٨٢ ومقاييس اللغة ٢/٤٠٤ والمحكم ٩/١٥٥ ابن يعيش ١/١٥ ولسان العرب ٧/٣٦٢ وتاج العروس ١٩/٥١٢ .

(٨) ينظر تهذيب اللغة ٤/٦٠ والصحاح ٤/١٤٦٢ (ح ل ق) ، وقد نقل منه ابن عمرون منه . وجمع حَلْقة بسكون اللام فيه كلام عن العلماء يجمُل تلخيصه في نقطتين :

أولا : جاء في اللغة : حَلْقة بسكون اللام ، وحَلَقة بفتحتين ، وإن كانت الأولى أعمُّ وأشهر .=

والْمُنَاظَرَةُ مُفَاعَلَةٌ مِنَ النَّظَرِ[١] .

قَوْلُهُ: ((**ثُمَّ نَظَرُوا هل تَرَكُوا لِلعلمِ جَمَالًا وأُبَّهَةً ؟**))

مُحَمَّدٌ: ثُمَّ فَكَّرُوا، والجَمَالُ الحُسْنُ، والأُبَّهَةُ بِضَمِّ الهَمزَةِ وتَشْدِيدِ البَاءِ الجَلَالُ والعَظَمَةُ[٢].

قَوْلُهُ: ((**وهل أَصْبَحَتِ الخَاصَّةُ بِالعَامَّةِ مُشَبَّهَةٍ ؟**))

مُحَمَّدٌ: ((**الخَاصَّةُ**)) خِلَافُ العَامَّةِ[٣] .

قَوْلُهُ: ((**وهَلِ انْقَلَبُوا هُزْأَةً لِلسَّاخِرِينَ وضُحْكَةً لِلنَّاظِرِينَ ؟**))

مُحَمَّدٌ: ((**انْقَلَبُوا**)) أي: رَجَعُوا ، ((**هُزْأَةً**)) بِسُكُونِ الزَّايِ أيْ يُهْزَأُ بهم[٤] ، والضُّحْكَةُ الذي يُضْحَكُ منه[٥] .

قَوْلُهُ: ((**وهو المِرْقَاةُ المَنصُوبَةُ إلى عِلْمِ البَيَانِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**المِرْقَاةُ**)) الدَّرَجَةُ بفتحِ الميمِ وكسرِهَا ، فَمَنْ فَتَحَ فَلأَنَّهُ مَوضِعٌ يُعْمَلُ فيه ، ومَنْ كَسَرَهَا فلأَنَّهُ كَالآلةِ التي يُعْمَلُ بها[٦] يُرِيدُ أَنَّ الإعرابَ مِرْقَاةٌ إلى عِلْمِ البَيَانِ ، والبَيَانُ الكَشْفُ والبَيَانُ الفَصَاحَةُ واللسَنُ[٧] ؛ لأَنَّ بهما يَكُونُ الكَشْفُ .

وقالَ المطَرِّزِيُّ: ((قالَ صاحبُ الكَشَّافِ: البَيَانُ هو المَنْطِقُ الفَصِيحُ المعْرِبُ عَمَّا في

=ثانيا : جمعُ حلْقة بسكون اللام على حِلَاق لأن فَعْلَة تجمع على فِعَال ، وتجمع على حِلَق بوزن فِعَل كبَدْرَة و بِدَر ، و ضَيْعَة و ضِيَع ، أما جمعها على حَلَق فهو قليل عند سيبويه ، واعتبره السيرافي شاذًّا .

أما جمع حَلَقَة بفتح اللام فهو على حَلَق بفتحتين قياسا .

ينظر الكتاب ٥٨٣/٣ وإصلاح المنطق ص ١٨٣ ط دار المعارف وشرح الكتاب للسيرافي ٣١٤/٤ ط دار الكتب العلمية وتهذيب اللغة للأزهري ٦٠/٤ والمحكم لابن سيده ٦/٦ تحقيق د: عبد الحميد هنداوي والإيضاح لابن الحاجب ٥٧/١ وابن يعيش ١٥/١ .

(١) المناظَرَةُ: أَن تُناظِرَ أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معا كيف تأتيانه . لسان العرب ٢١٧/٥ (ن ظ ر) .

(٢) ينظر الصحاح ٢٢٢٣/٦ (أ ب هـ) .

(٣) ينظر السابق ١٠٣٧/٣ (خ ص ص) .

(٤) ينظر السابق ٨٤/١ (هـ ز أ) .

(٥) ينظر السابق ١٥٩٧/٤ (ض ح ك) .

(٦) ينظر السابق ٢٣٦١/٦ (ر ق ي) .

(٧) ينظر السابق ٢٠٨٢/٥ (ب ي ن) .

الضَّمِيرِ[١] ، وقالُوا في تَفْسِيرِ قَوِلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[٢] أيْ: آدمَ عَلَيْهِ وعَلَى نَبِيِّنَا السَّلامُ أَسماءَ كلِّ شَيءٍ ، وقِيلَ: الأَنْباءَ كُلَّهَا))[٣]. وقِيلَ: أَرَادَ بِعِلْمِ البَيَانِ عِلْمَ البَدِيعِ نحو الجِنَاسِ وغَيرِ ذلك[٤] ، وقِيلَ: البَيَانُ في المَنْطِقِ إِبرَازُ المعنى بألفاظٍ تُزِيلُ اللبسَ مَأْخُوذٌ مِنْ بَانَ الشَّيءُ إذا ظَهَرَ ، وقِيلَ: البَيَانُ هو الفَصَاحَةُ مَعَ اللسَنِ وذَكَاءِ القَلبِ[٥] ، وقِيلَ: ما يَحصُلُ به الإِفْهَامُ[٦] وقِيلَ: (١٤/أ) إبرازُ المعنَى بِعبارةٍ مُبيِّنةٍ عَنِ الحَقيقةِ مع الإيجازِ .

قَولُهُ : ((**المُطْلِعِ**[٧] **علَى نُكَتِ نَظْمِ القُرآنِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**المُطْلِعُ**)) المظْهِرُ[٨] ، و((**نُكَتٌ**)) جمعُ نُكْتَةٍ ، وهي المعنَى الدَّقِيقُ المفهومُ مِنَ القُرآنِ الكرِيمِ[٩] .

قَولُهُ: ((**الكَافِلِ بإبرازِ محاسنِهِ المُوَكَّلِ بإثارةِ مَعَادِنِهِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**الكَافلُ**)) الضَّامنُ[١٠] مِنْ كَفَلَ اليتيمَ إذا كَفَاهُ ، وهو هاهنا بمعنَى التَكَفُّلُ ؛ ولذا

---

(١) ينظر الكشاف للزمخشري ٥/٦ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، عادل أحمد عوض ط أولى مكتبة العبيكان ١٩٩٨م .

(٢) سورة الرحمن من الآية (٤) .

(٣) الإيضاح شرح مقامات الحريري تحقيق : خورشيد حسن ص ٩٥ رسالة دكتوراه بجامعة بنجاب بلاهور باكستان ٢٠٠٥م ، و ينظر تفسير القرطبي ١١٣/٢٠ تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط أولى مؤسسة الرسالة ٢٠٠٦م .

(٤) ينظر ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/١ ، ولفظ ابن يعيش لا يدل على ما ذكره ابن عمرون ، قال ابن يعيش:" والبيان الفصاحة المراد به ههنا علم الكلام المنثور نحو الجناس والطباق ونحوهما. "

أقول: وتمثيل ابن يعيش لعلم الكلام المنثور بالجناس والطباق وهما من علم البديع لا دلالة قاطعة فيه أنه يريد علمَ البديع ، بل أقرب الظن أنه أراد بعلم الكلام المنثور ما يراعى في الكلام من طرق البلاغة والبيان والله أعلم .

(٥) ينظر لسان العرب ٦٨/١٣ (ب ي ن) .

(٦) ينظر في البيان بمعنى الإفهام البيان والتبيين ٧٦/١ .

(٧) ضبطت في الأصل بالكسرة والضمة معا ، ١٤/أ .

(٨) ينظر تاج العروس ٤٤٧/٢١ (ط ل ع) .

(٩) النُّكتة : هي اللطيفة المؤثرة في القلب . تاج العروس ١٢٨/٥ (ن ك ت) ، وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٨/١.

(١٠) ينظر الصحاح ١٨١١/٥ (ك ف ل) والإيضاح لابن الحاجب ٥٨/١ ،كَفَلَ يتعدى بنفسه وتكفَّل يتعدى بالباء ، ينظر اللسان ٥٩٠/١١ وتاج العروس ٣٣٥/٣٠ (ك ف ل) .

عَدَّاه بالباءِ ، بإبرازِ محاسِنِ نظمِ القُرآنِ أو محاسنِ القُرآنِ ، والإبرازُ الظُّهورُ[١] ، والمحاسِنُ ضِدُّ المساوِىءِ والمُوَكَّلُ أي المُعْتَمَدُ مِنَ الوَكِيلِ[٢] ، ((**بإثارةِ**)) أي: بإظهارِ ، مِنْ أَثَرْتُ الحديثَ إذا أَظْهَرتُه[٣] ، والمعادِنُ جمعُ مَعْدِنٍ بكسرِ الدَّالِ ، ومركزُ كُلِّ شَيءٍ مَعدِنُهُ[٤] .

قَوْلُهُ: ((**فالصَّادُّ عنهُ كالسَّادِّ لِطُرُقِ الخيرِ كي لا تُسْلَكَ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**الصَّادُّ**)) الصَّادِفُ[٥] ، والهاءُ في ((**عنه**)) تَعُودُ إلى الإعْرابِ ، والسَّادُّ المانِعُ[٦] ، والخيرُ ضِدُّ الشرِّ[٧] ، والسُّلُوكُ النُّفُوذُ [٨]، ومعناه المانعُ مِنْ تَعَلُّمِ النحوِ كسَادِّ طُرُقِ الخيرِ[٩] .

قَوْلُهُ: ((**والمُرِيدِ بمواردِهِ أَنْ تُعَافَ وتُتْرَكَ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**المُرِيدُ**)) فاعِلٌ مِنَ الإرادَةِ ، والمواردُ الطُّرُقُ ، والهاءُ في ((**بمواردِهِ**)) تَعُودُ على الخيرِ ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ المورِدُ مَوضِعَ الوُرُودِ[١٠] ، وهو أَلْيَقُ ؛ لقوله: ((**أنْ تُعَافَ**)) ، ومعنَى تُعَافَ تُكْرَهُ[١١] ، وأنْ تُعَافَ مفعولُ مُرِيدٍ .

قَوْلُهُ: ((**ولقد نَدَبَنِي ما بالمسلمِينَ مِنَ الأَرَبِ إلى معرفةِ كلامِ العَرَبِ[١٢]**)) .

---

(١) ينظر تاج العروس ١٩/١٥ (ب ر ز) .

(٢) ينظر الصحاح ١٨٤٥/٥ (و ك ل) . وابن يعيش ١٦/١ .

(٣) ينظر الصحاح ٥٧١/٥٢ (أ ث ر) .

(٤) ينظر لسان العرب ٢٧٩/١٣ (ع د ن) ، وابن يعيش ١٦/١ .

(٥) ينظر الصحاح ٤٩٥/٢ (ص د د) .

(٦) ينظر تاج العروس ١٨٠/٨ (س د د) .

(٧) ينظر الصحاح ٦٥١/٢ (خ ي ر) .

(٨) ينظر الصحاح ١٥٩١/٤ (س ل ك) .

(٩) ينظر ابن يعيش ١٦/١ .

(١٠) ينظر اللسان ٤٥٧/٣ (و ر د) .

(١١) ينظر الصحاح ١٤٠٨/٤ (ع ي ف) .

(١٢) في الهامش ١٤/أ : حاشية يقول الملتجي إلى الله جلَّت قدرتُه محمدُ بنُ النحاسِ غفر الله له: وجدت بخط الإمام الشريف عزّ الدين أبي الحسن عليّ بنِ المرتضَى بن عليّ العلويّ الحَسَني رحمه الله ما صورته : علوم العرب عشرة وهي: النحو واللغة... والاشتقاق ... والعروض والقوافي والنسب والأمثال ... والأشعار ومعرفة الأشعار تنقسم على ضربين: معرفة الصنعة ... ومعرفة الألغاز والمعمي ، ووجدت في بعض التعاليق ما صورته حكى ... الوليد بن خيرة رحمه الله في برنامج ... كان أبو مروان بن سراج رحمه الله يقول علوم اللسان عشرة : نحو ، لغة ، محاورات العرب ، أوصافهم ، ... ، نسب ، عروض ، قوافٍ ، ... ، غريب قرآن ، غريب حديث .=

مُحَمَّدٌ: ((**نَدَبَنِي**)) دَعَانِي[١] ، و((**الأَرَبُ**)) الحاجَةُ[٢] ، وخَصَّ المسلمِينَ بذلك ؛ لأنَّه وسيلةٌ إلى معرفةِ الكتابِ العزيزِ – جَلَّ مُنَزِّلُهُ – وسنةِ رسولِهِ ﷺ اللذَينِ هما عِمَادُ الإسلامِ[٣] .

قَوْلُهُ: ((**وما بِي مِنَ الشَّفَقَةِ والحَذَبِ علَى أشياعِي مِنْ حَفَدَةِ الأَدَبِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**الشَّفَقَةُ**)) بمعنَى الحَدَبِ ، يُقَالُ: أَشْفَقْتُ عليهِ إذا خَشِيْتُ عليهِ[٤] ، و((**الحَدَبُ**)) التَّعَطُّفُ[٥] ، والأَشْياعُ الأحزابُ[٦] ، والحَفَدَةُ (١٤/ب) الخَدَمُ واحدُهُم حَافِدٌ[٧] .

قَوْلُهُ: ((**لإنشاءِ كتابٍ في الإعرابِ محيطٍ بكافَّةِ الأبوابِ**)) .

مُحَمَّدٌ: الإنشاءُ الاختراعُ[٨] ، والمحيطُ المحْدِقُ[٩] ، وقولُهُ: ((**بكَافَّةِ الأبوابِ**)) شَاذٌّ ؛ لأنَّه لا

=وعز الدين أبو الحسن هو : عَليّ بن المرتضى بن عَليّ بن مُحَمَّد بن الدَّاعي بن زيد يَنْتَهِي إِلَى الْحسن بن عَليّ بن أبي طَالب الأميرُ السَّيِّد أَبُو الْحسن بن أبي الْحسن بن أبي الْحسن نَشأ بأصبهان والدُه وَقدم بغداد فولد لَهُ عَليّ هَذَا وَقَرَأَ الْفِقْه لأبي حنيفَة وبرع فِيهِ وَفِي الْخلاف وَقَرَأَ الأَدَب وحصَّل مِنْهُ طرفا وَسمع الحَدِيث وَولي التدريس بِجَامِع السُّلْطَان وانتهت إِلَيْهِ الْحَنَفِيَّة وَكَانَ متديّناً زاهداً فِي الولايات كريم النَّفس دَاره مجمع الْفُضَلَاء وَكَانَ يكْتب خطًّا مليحاً وَله كتب كَثِيرَة أصُول بخطوط الْمَشَايِخ حدَّث باليسير ولد سنة إِحْدَى وَعشْرين وَخمْس مائَة وتوفِّي سنة ثمانٍ وَثَمَانِينَ وَخمْس مائَة . الوافي بالوفيات ١١٩/٢٢ .

وعبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج مولى بني أمية، أبو مروان: وزير، أديب، من بيت علم ووقار في قرطبة. أطنب ابن بسام في الثناء عليه. وأشار إلى تقدمه في علوم اللغة، وأنه أحيي كتبا كثيرة كاد يفسدها جهل الرواة، واستدرك فيها أشياء من أوهام مؤلفيها أنفسهم، ككتاب البارع لأبي علي البغدادي القالي، وشرح غريب الحديث للخطابي، وأبيات المعاني للقتبي، والنبات لأبي حنيفة توفي ٤٨٩هـ ، ينظر سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٩ ، الأعلام ١٥٩/٤ .

و أَبُو الْوَلِيد مُحَمَّد بن عبد الله بن خيرة الْقُرْطُبِيّ توفي ٥٥١هـ ، ينظر تكملة الإكمال ٤٦١/٢ تحقيق د: عبد القيوم عبد رب النبي ، محمد صالح عبد العزيز ط أولى جامعة أم القرى ١٩٨٧م.

(١) ينظر الصحاح ٢٢٣/١ (ن د ب) ، وابن يعيش ١٧/١ .

(٢) ينظر لسان العرب ٢٠٨/١ (أ ر ب) . وفيه لغات: إِرْب ، إِرْبَة ، أَرَب ، مَأْرَبَة ، مَأْرُبَة .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١ .

(٤) ينظر تاج العروس ٥٠٨/٢٥ (ش ف ق) وابن يعيش ١٧/١ وفيه: الشفقة بمعنى الحذر .

(٥) ينظر الصحاح ١٠٨/١ (ح د ب) .

(٦) شيعة الرجل أتباعه وأنصاره . تاج العروس ٣٠٢/٢١ (ش ي ع) .

(٧) ينظر الصحاح ٤٦٦/٢ (ح ف د) ، ابن يعيش ١٧/١ ، الإيضاح لابن الحاجب ٥٨/١ .

(٨) ينظر الصحاح ٧٧/١ (ن ش أ) ، ابن يعيش ١٧/١ .

(٩) ينظر الصحاح ١١٢١/٣ (ح و ط) .

يُسْتَعْمَلُ إلَّا حَالًا واستعمَلَهُ أيضًا في غَيرِ الأَنَاسِيِّ[١] .

قَوْلُهُ: ((**مُرَتَّبٍ تَرتِيبًا يَبْلُغُ بِهِم الأَمَدَ البعيدَ بأقربِ السَّعيِ**)) .

مُحَمَّدٌ: الترتيبُ أنْ تضعَ كُلَّ شيءٍ في رُتْبَتِهِ[٢] ، و((**الأَمَدُ**)) الغايةُ[٣] ، و((**أقربُ السَّعيِ**)) أدناهُ ، وأرادَ بالسَّعيِ هُنا العملَ .

قَوْلُهُ: **ويملأُ سِجَالَهم بأَهوَنِ السَّقْيِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**السَّجْلُ**)) الدَّلْوُ الملأَى[٤] ، ومعنى ((**يملأُ سِجَالَهم**)) يُتِمُّهَا بعدَ أنْ كانتْ ناقصةً ، و((**السَّقيُ**)) مصدرُ سَقَيْتُ في القِرْبَةِ وغِيرِها إذا جَعَلْتَ فيها الماءَ[٥] .

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١ ، و هذه المسألة مؤسسة على أمرين : استعمالُ كافة مخصوصٌ بالأناسي وكونها لا تستعمل إلا حالا ، ولتوضيح ذلك أقول :

أولا: لم ينص اللغويون نصًّا على استعمال كافة للأناسي فقط ، قال الخليل: والناس كافة : كلهم ٢٨٣/٥ ، وقال الجوهري : الكافة الجميع من الناس ١٤٢٢/٤ ، الكافة : الجماعة وقيل: الجماعة من الناس لسان العرب ٣٠٥/٩ وينظر أيضا تهذيب اللغة ٤٥٤/٩ والقاموس المحيط ص ٨٤٩ وتاج العروس ٣٢٠/٢٤ ، فالأشبه أنهم حين ذكروا معناها ذكروا ذلك مقرونا بالناس ، لكن ربما لا يقتضي ذلك النصَّ على عدم استخدامها في غير الناس ، هذا وقد أطلق ابن منظور فقال: الكافة : الجماعة . فأجاز أن يقصد بها مطلق الجماعة ، وهذا يعني أن الغالب في كافة أن يراد بها جماعة من الناس أو تقرن بالأناسي فتلزم كونها جماعة من الناس ، هذا الغالب .

الثاني: استعمال كافة حالا .

يرى أكثر النحويين أن كافة لا تستعمل إلا حالا ، ولم يرد استعمالها غير ذلك ، ينظر معاني القرآن للزجاج ٤٤٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/١ والبحر المحيط ١١٨/٢ ، ٤١/٥ ، ٢٦٩/٧ ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ .

ويرى الزمخشري أنها قد تخرج عن الحالية فقد أعربها نعتا لمنعوت محذوف في قوله تعالى :﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ سبأ الآية (٢٨) ينظر الكشاف ١٢٣/٥ ، وجرها هنا في مقدمة المفصل بالباء ، فكأنه لا يلتزم كونها حالا . والذي دعا الزمخشري إلى القول بوقوعها نعتا في آية سبأ حتى لا تقع حالا من الناس فتتقدم الحال على صاحبها ، ورُدَّ بأن جواز ذلك مذهب جماعة من النحاة ، وقيل: هي حال من الكاف في أرسلناك ، ينظر اللباب للعكبري ٢٩٢/١ ط دار الفكر بيروت ١٩٩٥م ، الدر المصون ١٨٥/٩ تحقيق د: أحمد محمد الخراط ط دارا لقلم دمشق .

(٢) ينظر اللسان ٤٠٩/١ (ر ت ب) .

(٣) ينظر الصحاح ٤٤٢/٢ (أ م د) .

(٤) ينظر الصحاح ١٧٢٥/٥ (س ج ل) وابن يعيش ١٧/١ .

(٥) ينظر تاج العروس ٢٨٩/٣٨ (س ق ي) .

قَوِلُهُ: ((**فأنشأْتُ هذا الكتابَ المُتَرْجَمَ بكتِابِ المُفَصَّلِ في صَنْعَةِ الإِعرَابِ**)) .

مُحَمَّدٌ: الفاءُ في ((**فأنشأْتُ**)) مُتْبِعَةٌ ، ومعناه أنَّ ما تقدَّمَ كانَ سببًا للإنشاءِ ، وأنشأْتُ وضعْتُ ، و((المتَرْجَمُ)) الملَقَّبُ ؛ لأنَّ اللقبَ يُفَسِّرُ ما تحتَهُ[١] ، والصَّنْعَةُ عَمَلُ الصَّانِعِ[٢] .

قَوِلُهُ: ((**مَقْسُومًا أربعةَ أقسامٍ ، القسمُ الأوَّلُ في الأسماءِ ، القسمُ الثاني في الأفعالِ ، القسمُ الثالثُ في الحروفِ ، القسمُ الرابعُ في المشتركِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**مَقْسُومًا**)) منصوبٌ علَى الحالِ مِنْ هذا الكتابِ ، والعاملُ فيه أنشأْتُ ، وقَسَّمَهُ هذا التقسيمَ ؛ ليَسْهُلَ علَى طالبِ المسألةِ إذا رَامَهَا فَتَّشَ عليها في فصلِهَا[٣] ، وقَدَّمَ الاسمَ ؛ لأنَّه يُخْبَرُ به وعنه ، وتلاه بالفعلِ ؛ لأنَّه يُخْبَرُ به ، وجعلَ الحرفَ ثالثًا ؛ لأنَّه جِيءَ به لمعنًى فيهما ، وجعلَ المشتركَ رابعًا ؛ لأنَّه اشتركَ فيه قَبِيلانِ أو أكثرُ ، والمختَصُّ أَحَقُّ بالتقديمِ ؛ فلذلك أَخَّرَ المشتركَ.

قَوِلُهُ: ((**وصَنَّفْتُ كُلًّا مِنْ هذه الأقسامِ تصنيفًا**)) .

مُحَمَّدٌ: الصِّنفُ النَّوعُ[٤] ، وقولُه: ((**صَنَّفْتُ**)) أيْ: جَعَلْتُ كُلَّ صِنْفٍ منها علَى حِدَةٍ .

قَوِلُهُ: ((**وفَصَّلْتُ كُلَّ صِنْفٍ منها (١٥/أ) تفصيلًا**)) .

مُحَمَّدٌ: يَعنِي جعلتُهُ فُصُولا ، وهو فَعَلْتُ من الفَصْلِ ، والفَصْلُ ما يقعُ به التمييزُ بين الأشياءِ ، ومنه قولُهم: عِقْدٌ مُفَصَّلٌ وذلك أنْ يُجعلَ الخَرَزُ بين الدُّرِّ[٥].

قَوِلُهُ: ((**حتَّى رجعَ كلُّ شيءٍ في**[٦] **نِصَابه واستقرَّ في مركزِه**)) .

مُحَمَّدٌ: (حتَّى) هنا حرفُ ابتداءٍ ، والنِّصَابُ الأصلُ ، واشتقاقه مِنْ نَصَبْتُ الشيءَ إذا أَقَمْتَهُ[٧] ، و((**استقرَّ**)) أيْ: حَصَلَ في مركزه أيْ: موضعه ، ومنه مركزُ الجُنْدِ كأنَّه موضعُ رَكْزِ

---

(١) ينظر تاج العروس ٣٢٧/٣١ (ت ر ج م) .

(٢) ينظر الصحاح ١٢٤٥/٣ (ص ن ع) .

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١ .

(٤) ينظر الصحاح ١٣٨٨/٤ (ص ن ف) .

(٥) ينظر الصحاح ١٧٩٠/٥ (ف ص ل) .

(٦) في المفصل : إلى ، ط دار الجيل ص ٥ ، ط مكتبة الآداب ص ٤٨ .

(٧) ينظر لسان العرب ٧٦١/١ (ن ص ب) .

الرماحِ(١).

قَولُهُ: ((**ولم أدَّخرْ فيما جمعتُ فيه مِنَ الفوائدِ المُتَكَاثِرَةِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**أَدَّخِرُ**)) أَفْتَعِلُ من الذُّخْرِ فأُبْدِلَتِ التاءُ دالًا وأُدغِمَتِ الذَّالُ في الدَّالِ(٢) علَى ما يأتِي بيانُه ، و((**الفوائدُ**)) جمعُ فائدةٍ ، وهو ما تَحَصَّلَ مِنْ علمٍ أو مالٍ(٣) ، ومعناه لم أُبْقِ شيئًا مما قَدَرْتُ عليه إلَّا وذكرته فيه .

قَولُهُ: ((**ونَظَمْتُ مِنَ الفَرَائِدِ المتناثرةِ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**نظمتُ**)) جَمَعتُ ، ومنه نَظْمُ الخَرَزِ(٤) ، و((**الفرائدُ**)) جمعُ فريدةٍ ، وهو الكبارُ مِنَ الدُّرِّ(٥) ، و((**المتناثرةُ**)) المتبدِّدَةُ(٦) ، ومرادُه أنَّه جَمَعَ فيه ما كان متفرِّقا في كثيرٍ مِنَ الكتبِ.

قَولُهُ: ((**مع الإيجازِ غيرِ المخلِّ والتلخيصِ غيرِ المملِّ**)) .

مُحَمَّدٌ: ((**الإيجازُ**)) إِقلالُ الكلماتِ مع تمامِ المعنَى(٧) ، و((**المخلُّ**)) المهْمِلُ كأنَّه مأخوذٌ من الخَلَلِ ، وهي الفُرْجَةُ بينَ الشيئينِ(٨) ، و((**التلخيصُ**)) التبيينُ(٩) ، و((**المملُّ**)) من المللِ ، وهو السَّأْمَةُ(١٠).

قَولُهُ: ((**مُنَاصَحَةً لِمُقْتَبِسِيهِ**)).

مُحَمَّدٌ: ((**مناصحةً**)) منصوبٌ بـ(أَدَّخِرُ) مفعولٌ له ، ويحتملُ أنْ يكونَ مفعولا به أيْ: لم أَدَّخِرْ مناصحةً ، وهي مُفَاعَلَة من النُّصْحِ ، والنُّصْحُ خِلافُ الغِشِّ(١١) ، والمقْتَبِسُ المستفيدُ ،

(١) ينظر الصحاح ٨٨٠/٣ (ر ك ز) .
(٢) ينظر الصحاح ٥٢١/٢ (ف ي د) .
(٣) ينظر لسان العرب ٣٠٢/٤ (ذ خ ر) .
(٤) ينظر الصحاح ٢٠٤١/٥ (ن ظ م) .
(٥) ينظر السابق ٥١٨/٢ (ف ر د) .
(٦) ينظر لسان العرب ١٩١/٥ (ن ث ر) .
(٧) ينظر الصحاح ٩٠٠/٣ (و ج ز) .
(٨) ينظر السابق ١٦٨٧/٤ (خ ل ل) .
(٩) ينظر السابق ١٠٥٥/٣ (ل خ ص) .
(١٠) ينظر السابق ١٨٢٠/٥ (م ل ل) .
(١١) ينظر تاج العروس ١٧٥/٧ (ن ص ح) .

وجَمَعَهُ جمعَ السَّلامةِ ، يُقَالُ : اقتبستُ منه علمًا واقتبستُهُ نارًا ، وقالَ الكسائيُّ : ((اقتبستُ الرجلَ علمًا ونارًا سواءٌ))[1].

قَوْلُهُ: ((**وأرجُو أنْ أجتنيَ منها ثمرتَيْ دعاءٍ يُستجابُ وثناءٍ يُستطابُ**)) . **(١٥/ب)**

مُحَمَّدٌ: ((**أرجُو**)) آمُلُ[2] ، يُقَالُ: جَنَيْتُ الثمرةَ وَاجْتَنَيْتُهَا اِقتطفتُها ، وثمرٌ جَنِيٌّ حِينَ يُقْطَفُ[3] ، والثمرةُ واحدةُ الثمارِ ، وثمرةُ كلِّ شيءٍ ما يَنْتِجُهُ[4] ، والطَّلبُ إذا كانَ ممنْ هو أَعْلى يُسمَّى دعاءً تأدُّبًا[5] ، و((**يُستجابُ**)) أيْ: يُجابُ[6] ، والثَّنَاءُ الكلامُ الجميلُ ، ولا يُستَعمَلُ إلَّا في الخيرِ ، والثناء في الخير والشرِّ[7] .

قَوْلُهُ: ((**واللهُ عزَّ سلطانُه وَلِيُّ المعونةِ علَى كلِّ خيرٍ والتأييدِ ، والمليءُ بالتوفيقِ له[8] والتسدِيدِ**)).

مُحَمَّدٌ: ((**عَزَّ**)) أيْ غَلَبَ[9] ، والسلطانُ الحجَّةُ ، والسلطانُ القاهرُ من التَّسَلُّطِ وهو القَهْرُ[10] ، ((**وَلِيُّ المعونةِ علَى كلِّ خيرٍ**)) أيْ: الذي يتولَّى ذلك ، والمعونةُ الإعانةُ[11] ، وحينَ أضافَ كلًّا إلَى خيرٍ استغرقَتْ لأنَّ معنَى كُلِّ الإحاطةُ .

---

(١) ينظر لسان العرب ١٦٧/٦ (ق ب س) .

(٢) ينظر الصحاح ٢٣٥٢/٦ (ر ج و) .

(٣) ينظر الصحاح ٢٣٠٥/٦ (ج ن ي) .

(٤) ينظر لسان العرب ١٠٦/٤ (ث م ر) .

(٥) إذا كان فعل الأمر قد استعمل من الأعلى للأدنى فهو أمر وطلب ، ومن الأدنى للأعلى فهو دعاء ، و بين المتساويين فهو التماس ، ويأتي الأمر لمعان عديدة منها: التمني ، التخيير ، الإباحة ، التسخير ، التهديد ، التسوية وغيرها ، ينظر بغية الإيضاح ص ٢٦٩ ط مكتبة الآداب ، علم المعاني للدكتور بسيوني فيود الجزء الثاني ص ٨٦ .

(٦) ينظر الصحاح ١٠٤/١ (ج و ب) .

(٧) يستعمل الثناء في الحديث عن الشخص بالمدح والذم : قال ابن منظور :" الثناء ما تصف به الإنسان من مدح أو ذم ، وخصَّ بعضهم به المدح ." لسان العرب ١٢٤/١٤ (ث ن ي) ، وينظر جمهرة اللغة ١٠٣٦/٢ ، تهذيب اللغة ١٤٣/١٥ ، تاج العروس ٢٩٨/٣٧ .

وكلام ابن عمرون يشير إلى أنه ممن يخصونه بالخير ، ثم أشار إلى إلى أنه ربما يأتي في الخير والشر .

(٨) في المفصل: فيه . ينظر ص ٥ ط دار الجيل ، وص ٤٨ ط الآداب .

(٩) ينظر الصحاح ٨٨٦/٣ (ع ز ز) .

(١٠) ينظر الصحاح ١١٣٣/٣ (س ل ط) .

(١١) ينظر الصحاح ٢١٦٨/٦ (ع و ن) .

و«**التأييدُ**» تَفْعِيل مِنَ الأَيْدِ ، وهو القوة[1] ، والمليءُ بالشيءِ القَوِيُّ عليه من قولهم: مَلُؤَ الرجلُ صارَ مَلِيئًا[2] ، و«**التوفيقُ**» المصادفةُ ، وهو مصدرُ وَفَّقَكَ اللهُ أيْ: جعلَكَ مصادِفًا للإصابةِ[3] ، والهاءُ في «له» تعودُ علَى الكتابِ الذي نَبَّهَ عليه بقولِه : فأنشأتُ هذا الكتابَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: «واللهُ وَلِيُّ المعونةِ» في موضعِ الحالِ ، وتكونُ الهاءُ في «له» عائدةً علَى كُلِّ خيرٍ ، ويحتملُ أنْ تعودَ الهاءُ علَى الطَّالِبِ ، وإِنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ للعلمِ به.

(١) ينظر الصحاح ٢/٤٤٣ (أ ي د) .

(٢) ينظر الصحاح ١/٧٣ (م ل أ) .

(٣) ينظر الصحاح ٤/١٥٦٧ (و ف ق) .

[تعريف الكلمة]

قال الزمخشري: ((**فصل في معنى الكلمة والكلام . الكلمةُ هي اللفظةُ الدَّالةُ على معنًى مفردٍ بالوضعِ**)) .

قالَ صاحبُ الكتابِ : ((**فَصْلٌ**)) .

مُحَمَّدٌ: اعلمْ أنَّ الفصلَ ما يقعُ به التمييزُ(١)، ولَمَّا كانتْ أبوابُ النحو ومسائلُهُ كُلُّ واحدٍ منها غيرُ الآخرِ ، وكذا المسائلُ سمَّى كُلَّ واحدٍ منها فصلًا ؛ لأنَّ غرضَه مِنْ ذكرِ ذلك أنْ يَذكرَ مِنَ الأحكامِ ما ينفصلُ به عَنِ الآخَرِ .

قَولُهُ: ((**الكَلِمَةُ: هي اللفظةُ الدَّالَّةُ على معنًى مفردٍ بالوضعِ**)) .

مُحَمَّدٌ: موضعُ هذا الفصلِ المشتركُ علَى ما رتَّبَ كتابَه ، والعُذْرُ في تقديمِهِ الحاجةُ في معرفةِ النوعِ إلى جنسِهِ(٢) ، فإنَّ الكلمةَ جنسٌ(٣) علَى ما يأتي (١٦/أ) بيانُه ، والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ لها ، ومِنَ ضرورةِ معرفةِ النوعِ معرفةُ جنسِه ، وبما بُيِّنَ صارَ نوعًا وهو الفصلُ ، واعلمْ أنَّ المرادَ مِنَ الحدِّ الكشفُ التامُّ ؛ فلذا لَزِمَ ذكرُ الجنسِ والفصلِ ؛ لأنَّ بهما يحصُلُ ، وذكرُ الجنسِ القريبِ تَقِلُّ معه الفصولُ ، فيسهُلُ الوقوفُ علَى حقيقةِ المحدودِ(٤) ، والأشياءُ الدالَّةُ العَقْدُ والخَطُّ والإشارةُ والنِّصْبَةُ واللفظُ(٥) ، واللفظُ هو الجنسُ القريبُ للكلمةِ ، وبذكرِهِ يتبيَّنُ عدمُ

---

(١) الفصل في اللغة: الحاجز بين الشيئين ، وفَصَلْتُ الشيء فانفصل أي: قطعتُه فانقطع . ينظر الصحاح ١٧٩٠/٥ وتاج العروس ١٦٢/٣٠ (ف ص ل) . وعلماء المنطق يقولون: الفصل: كلي يحمل على الشيء في جواب: أيُّ شيء؟ ، وهو في جوهره كالناطق والحساس . ينظر التعريفات للجرجاني ص ١٤٠ وحاشية الصبان على شرح السلم للملوي ص ٦٩ ط الثانية مصطفي الحلبي ١٩٣٨م .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٩/١ .

(٣) سيأتي تعريفه للجنس والنوع .

(٤) قال الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات ص ٧٤ :" الحد التام: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق" . والحد عند النحاة: ما يميز الشيء عمَّا عداه ، وعند المنطقيين له أربعة أنواع منها الحد التام السابق الذكر ، والحد الناقص: ما تركب من الفصل القريب وحدَه ، ورسم تام: وهو ما تركب من الخاصَّة والجنس القريب ، ورسم ناقص: وهو ما تركب من الخاصة وحدها . ينظر شرح الحدود للفاكهي ص ٤٩ ، والكليات للكفوي ص ٣٩١ ط الثانية مؤسسة الرسالة ١٩٩٨م .

(٥) قال الجاحظ:" وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد أولها: اللفظ ثم الإشارة ثم العَقْد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نِصْبَة ، والنِّصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف."=

إرادةِ غيرِه مِنَ الأشياءِ الدالَّةِ ، أمَّا اللفظُ فقالَ الأزهريُّ: ((قالَ الليثُ[1]: اللفظُ أنْ ترمِيَ بشيءٍ كانَ بفِيكَ))[2].

مُحَمَّدٌ: ولذلك سُمِّيَتْ الكلمةُ لفظةً ؛ لأنَّها ملفوظٌ بها تسميةً للمفعولِ بالمصدرِ كقولِه تعالَى: ﴿هَـٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾[3] أيْ: مخلوقُ اللهِ ، والمصدرُ جنسٌ يقعُ علَى القليلِ والكثيرِ ، فإنْ دخلتْهُ التاءُ دلَّتْ علَى الوَحْدَةِ كما في ضَرْبَة ، وقالَ صاحبُ الصحاحِ: ((اللفظُ واحدُ الألفاظِ))[4].

مُحَمَّدٌ: إنَّما جمعَه ؛ لأنَّه أرادَ به المفعولَ ، فجُمِعَ كالمصدرِ إذا أُريدَ به النوعُ[5] ، وذِكْرُهُ اللفظَ يريدُ إمَّا حقيقةً وإمَّا حكمًا ؛ ليدخلَ فيه ما أُضمرَ في نحو: قُمْ ، فإنَّه وإنْ لم يكنْ ملفوظًا به لكنَّه لَمَّا كانَ مرادًا كانَ في حكمِ الملفوظِ به ، وذكرَ الزمخشريُّ في حواشِيه علَى المفصلِ: ((اللفظَة ما يُتلفَّظُ به سواءً كانَ مهملًا أو مستعملًا)) . ثمَّ قالَ: ((هذا قولُ سيبويه)) .

مُحَمَّدٌ: لم أقفْ عليه في كتابِ سيبويه[6] ، ودخولُ التاءِ سهوٌ ؛ لأنَّه مصدرٌ علَى ما وَضَحَ ودخولُ التاءِ تكونُ للوَحْدَةِ في المصادرِ ، واللفظُ يقعُ علَى كُلِّ ما يُتلفَّظُ به حركةً كانَ أو حرفًا فإنْ أرادَ بالوَحْدَةِ أيَّ وَحْدَةٍ كانَ فهو باطلٌ ؛ لأنَّ الحركةَ الواحدةَ ليستْ كلمةً ، وإنْ أرادَ وحدةً

=البيان والتبيين ٧٦/١ وابن يعيش ١٩/١.

(١) اختلف العلماء في اسم الليث فقال بعضهم: الليث بن المظفر ، وقال آخرون: الليث بن نصر بن سيار أو (يسار) الخرساني و كان من أكتبِ أهل زمانه بارع الأدب بصيرا بالغريب والشعر والنحو ، وأخذ عن الخليل النحو واللغة وقيل: إن الخليل خصه بكتابه العين ، وقد اختلف العلماء فمنهم من نسب العين إلى الخليل ، ومنهم من نسبه إلى اليث ومنهم من قال: إن الخليل وضعه وسدد الليث فيه بعض مواضع الخلل أو أنه أكمله ، والأزهري ممن ينسبون العين إلى اليث صراحة ، ولم يذكر العلماء تاريخ وفاة لليث . ينظر تهذيب اللغة للأزهري ٢٨/١ وإنباه الرواة ٤٢/٣ ومعجم الأدباء٥/٢٢٥٣ والوافي بالوفيات ٣١٣/٢٤ والبلغة ص ٢٤٢ ولسان الميزان ٤٣٤/٦ وبغية الوعاة ٢٧٠/٢ وينظر في قضية نسبة العين إلى الخليل أو الليث المعجم العربي نشأته وتطوره د: حسين نصار ص ٢١٩ ط رابعة دار مصر للطباعة ١٩٨٨م .

(٢) ينظر تهذيب اللغة ٣٨١/١٤ (ل ف ظ) والعين ١٦١/٨ .

(٣) من الآية (١١) من سورة لقمان.

(٤) ينظر الصحاح ١١٧٩/٣ (ل ف ظ) .

(٥) ذكر ابن عمرون ذلك من قبل ص ٣٤ .

(٦) ولم أقف عليه أيضا .

مخصوصةً فليس في اللفظِ إشعارٌ بذلك (١٦/ب) وإنْ أرادَ خصوصيَّةَ الحرفِ ، فيلزَمُ أن لا يكونَ كلمةٌ أكثرَ مِنْ حرفٍ واحدٍ ، ولا قائلَ به[١] ؛ لأنَّ الكلمةَ الواحدةَ تبلُغُ سبعةَ أحرفٍ نحو: اِشْهِيبَابٍ[٢] ، ولَمَّا كانَ اللفظُ يقعُ علَى المهمَلِ والمستعمَلِ ذكرَ (الدَّالَّ) فصلًا ليُخرِجَ نحوَ: دَيْزٍ قَلْبَ زيدٍ ، ومعنَى الدالِّ أنْ يكونَ العلمُ به يلزَمُ منه أمرٌ آخرُ[٣] ، والدالُّ كذلك ؛ لأنَّه يلزمُ مِنَ العلمِ به العلمُ بالمعنَى ، وعدَّاهُ بـ(علَى) ؛ لأنَّ الدالَّ مُسْتَعْلٍ علَى المدلولِ .

و **قَوْلُهُ:** ((**معنًى**)) هو مَفْعَل يحتملُ المصدرَ والمكانَ ، فإنْ أريدَ المصدرُ كانَ علَى حذفِ مضافٍ أيْ: ذِي معنًى أو علَى أنَّه أوقعَهُ علَى المفعولِ كقولِنا في اللفظِ ، فيكونُ المقصودُ إليه باللفظِ أو مكانُ القصدِ .

و **قَوْلُهُ:** ((**مفردٍ**)) فصلٌ مِنَ المركَّبِ سواءً كانَ مركبًا تركيبَ الجملِ نحو: قامَ زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ وغيرَه نحو: المضافِ والمضافِ إليه والمتبوعِ والتابعِ ، ونحو: الرجل ، فإنَّه مركَّبٌ من كلمتينِ حرفٍ واسمٍ ، وكذا المضارعُ مركبٌ من حرفِ المضارعةِ والفعلِ ؛ لأنَّ المفردَ ما لا يدلُّ جزؤُه علَى جزءِ معناه[٤].

و **قَوْلُهُ:** ((**بالوضعِ**)) فصلٌ آخرُ ، وهو مصدرُ وَضَعَ يَضَعُ وَضْعًا[٥] ، ومعناه في ذا المكانِ الاصطلاحُ علَى كونِه بمعنًى مخصوصٍ ، فيدخلُ فيه المسمَّى بالجُملِ نحو: تأبَّطَ شرًّا ، والألفُ واللامُ إمَّا للجنسِ فيدخلُ فيه كُلُّ وضعٍ ، وهو الصحيحُ ، ويكونُ احترازًا عمَّا يدلُّ بالطبعِ كغَطِيطِ[٦] النائمِ أو بالعقلِ كما إذا سمعْنا لفظًا مهملًا فإنَّه يدلُّ أنَّه قامَ بمتكلمٍ ، ولا يسمَّى

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٥٩/١ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٣٠/٤ ، واشهِيباب مصدر للفعل اِشْهابَّ ، و"الشين والهاء والباء أصل واحد يدل على بياض في شيء من سواد ، لا تكون الشُّهبة خالصة بياضا ، من ذلك الشهبة في الفرس هو بياض يخالطه سواد" مقاييس اللغة ٢٢٠/٣ وينظر تاج العروس ١٦٤/٣ ..

(٣) "الدلالة: هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال ، والثاني هو المدلول" التعريفات للجرجاني ص ٩١ .

(٤) ينظر ابن يعيش ١٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ٦٠/١ .

(٥) ينظر الصحاح ١٢٩٩/٣ (و ض ع) .

(٦) " غطيط النائم والمخنوق نخيره." الصحاح ١١٤٦/٣ (غ ط ط) .

كلمةً[1] ، وقيلَ: للعهدِ ، فينصرفُ إلى واضعِ اللغةِ أو مَنْ مَكَّنَهُ واضعُ اللغةِ ، وذلك في الأعلامِ وفي الإلحاقِ علَى ما يأتِيك بيانُه في موضعِه ، ويَخرجُ به المحرَّفُ ، وقيلَ: لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ المحرَّفَ خرجَ بقولِه: الدالّ ؛ لأنَّ شرطَ الدالِّ أنْ يَعْرَى (١٧/أ) عَنِ الخَطأِ[2].

مُحَمَّدٌ: إنَّما يَرِدُ هذا إذا أردْنَا بالتعريفِ العهدَ ، أمَّا إنْ أردْنَا به الجنسَ فلا ، فإنْ قيلَ: اللفظُ المفردُ لا يدلُّ علَى معنًى البتةَ ؛ لأنَّه ما لم يُعْلَمْ كونُ اللفظِ موضوعًا لمعنًى لم ينتقلِ الذهنُ عندَ سماعِها إلى معناها ؛ ولذا الجاهلُ بلغةٍ لا يُفِيدُه سماعُها ، فالجوابُ: إنَّ هذا في مقابلةِ الضرورةِ فلا يُسْمَعُ ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يكونُ غافلًا عن شيءٍ فإذا سَمِعَ اسمَه حَضَرَ ذلكَ في ذهنِه.

قَوْلُهُ: «الجاهلُ بلغةٍ لا يُفِيدُه سماعُها» ، **قلنا**: لم لا يُقالُ: سَابِقُهُ الوضعِ شرطٌ؟[3] علَى أنَّ هذا السؤالَ منه يَظْهَرُ الجوابُ ، بيانُه أنَّ المركبَ مِنَ المفرداتِ يتركَّبُ فلو كانت المفرداتُ غيرَ دالَّةٍ لم يكنْ فرقٌ بينَ المستعملِ والمهملِ ، فإنَّ المهملَ إذا رُكِّبَ لا يُفيدُ ، فيلزمُ أن لا يكونَ شيءٌ مِنَ الألفاظِ دالًّا ، وذا غايةُ الجهلِ ، وذكرَ فخرُ الدينِ في المحرَّرِ[4] ردًّا علَى الزمخشريّ ، فقالَ: «قولُه: اللفظةُ الدالّةُ علَى معنًى مفردٍ فيه إشكالٌ ؛ لأنَّ صيغةَ الماضي كلمةٌ مع أنَّها ليستْ دالّةً علَى معنًى مفردٍ ؛ لأنَّها دالّةٌ علَى اقترانِ حدثٍ بزمانٍ ، فتكونُ دالّةً علَى الحدثِ والزمانِ والاقترانِ ، فالمدلولُ أمورٌ ثلاثةٌ ، وكذا أسماءُ الأفعالِ نحو: هيهاتَ دالّةٌ علَى الجملِ فإنْ قلتَ: الحدثُ المقترنُ بالزمانِ إذا أخذتَه مِنْ حيثُ هو هذا المجموعُ كانَ واحدًا ، وكذا الجملةُ التي هي مدلولُ هيهاتَ ، وعلَى هذا يستحيلُ وجودُ معنًى مقترنٍ ، فلا يبقَى لتقييدِ المعنَى بالفرديَّةِ فائدةٌ ، والحقُّ أنَّه سهوٌ وقعَ لهذا القائلِ ، وأنَّ المفردَ يجبُ جعلُه صفةً للفظِ لا

---

(١) ينظر ابن يعيش ١٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ٦٠/١ .

(٢) هذا اعتراض صدر الأفاضل ينظر التخمير ١٥٥/١ . والمحرف: هو المغَيَّرُ ، فإن اللفظ إذا غُيِّرَ لم يَعُدْ دَالًّا على ما أُرِيدَ به قبل التغييرِ .

(٣) يريد أن الكلمة لابد أن تكون معروفة المعنى الذي وضعت له عند السامع والمتكلم ، ولذا لا داعي لذكر أنَّ منْ لا يعرف لغةَ قومٍ لا يعرف معنى الكلمة المفردة ، وما يترتب عليه من أنْ تكون (أل) للعهد ، بل المراد أن الكلمة لها معنى وضعت له على العموم ، ولا عبرة لسامع بعينه فتكون (أل) للجنس على ما رأى ابن عمرون. وأظن أنه يكفي في الرد أن التعريف إنما هو للكلمة عند العرب ومتكلمي العربية .

(٤) المحرر غير موجود ، وينظر الحديث عنه في الدراسة ص ١٧ .

للمعنَى)).

مُحَمَّدٌ: الأدبُ يقتضِي أنَّ فخرَ الدينِ ذكرَ هذا للبحثِ لا أنَّه الحقُّ ؛ لأنَّ صاحبَ المفصلِ أرادَ بقولِه: ((معنًى)) المعنَى المدلولَ عليه بالمطابقةِ ، ولم (١٧/ب) يُرِدْ دلالةَ التضمُّنِ ولا الالتزامِ[١] والفعلُ الماضِي معناه بالمطابقةِ اقترانُ حدثٍ بزمانٍ ، فهو اقترانٌ مخصوصٌ ، ودلالتُه علَى الحدثِ والزمانِ بالتضمُّنِ ، ولو اعتبرنا أيَّ دلالةٍ كانَ لزمَ ما قالَ ، وأمَّا أسماءُ الفعلِ فمسمَّاها لفظُ الفعلِ ؛ لأنَّ هيهاتَ مسمَّاه بَعُدَ ، وهو لفظٌ مفردٌ .

و **قَولُهُ**[٢]: ((إن المفردَ يجبُ جعلُه صفةً للفظِ لا للمعنَى)). لم يُبيِّنْ لِمَ ذاكَ؟ فإنْ كانَ لأنَّ الإفرادَ إنَّما يُقيَّدُ به ما يصحُّ فيه التركيبُ ، فإنَّ اللفظَ أيضًا لا يصحُّ فيه التركيبُ حقيقةً ، وقد سَلَّمه في اللفظِ ؛ لأنَّ التركيبَ ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ ، ومِنْ ضرورةِ ذلك بقاءُ الأولِ إلى وقتِ وجودِ الثاني ، واللفظُ لا يُتصوَّرُ فيه ذلك بل زمانُ الثاني عُدِمَ الأولُ ، وإنَّما لقُربِ ما بَينَ الزمانين يبقَى للذهنِ شعورٌ بالأولِ ، فأطلَقَ عليه التركيبَ مجازًا ، وهذا بعينِه موجودٌ في المعنَى ، وإنْ كانَ لأمرٍ آخرَ فلمْ يُبَيِّنْهُ .

فإنْ قيلَ: قولُه: ((**علَى معنًى مفردٍ**)) يُشْكِلُ بالأسماءِ التي تضمَّنتْ معنَى الحرفِ كأسماءِ الاستفهامِ وغيرِها ، فإنَّها دلَّتْ علَى معنيين فإنَّ قولَك: مَنْ قام ؟ دلَّ علَى الشخصِ والاستفهامِ ، والجوابُ إنَّ دلالَتها علَى الاستفهامِ ليسَ بأصلٍ بل لتضمُّنِهَا معنَى الحرفِ علَى ما يأتي في المبنياتِ .

[أقسام الكلمة]

قال الزمخشري: ((وهي جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواعٍ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ)) .

قال صاحب الكتاب : ((وهي جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواعِ الاسمُ والفعلُ والحرفُ)) .

---

(١) "الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تُخُيِّلَ فُهِمَ منه معناه للعلم بوضعه ، وهي المنقسمة إلى المطابقة والتضمُّن والالتزام ؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمُّن وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان ، فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمُّن وعلى قابل العلم بالالتزام ." التعريفات للجرجاني ص ٩٢ .

(٢) يقصد قول فخر الدين الرازي .

مُحَمَّدٌ: الجنسُ عندَ بعضِهم هو المقولُ علَى كثيرينَ مختلفينَ بالنوعِ في جوابِ ما هو؟[1] ، وعندَ النحاةِ يقالُ علَى شيئينِ: أحدُهما: ما قالَه صاحبُ المفصلِ هو الواقعُ علَى شيءٍ وعلَى كُلِّ ما أشبَهَه علَى ما نُحَرِّرُه في موضعِه ، فالكلمةُ جنسٌ بهذينِ الاصطلاحينِ ، والثاني: ما ذكرَه في المذكرِ والمؤنثِ في قوله في دخولِ التاءِ:((وللفرقِ بينَ الجنسِ والواحدِ منه كتمرةٍ))[2]. وقالَ (١٨/أ) فخرُ الدينِ: ((لو كانتِ الكلمةُ جنسًا لهذه الثلاثةِ لكانَ امتيازُ كلِّ واحدٍ من هذه الثلاثةِ بفصلٍ وجوديٍّ على ما يُقَرَّرُ في العلومِ الحَقِيقِيَّةِ لكنَّك ستعرفُ أنَّ امتيازَ الحرفِ عن الاسمِ والفعلِ بقيدٍ عدميّ))[3].

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((امتيازُ الحرفِ بقيدٍ عدميٍّ)) فيه نظرٌ ، فإنَّا نقولُ الحرفُ كلمةٌ دلَّت علَى معنًى في غيرِها ، وهذا فصلٌ ثبوتيٌّ . ثمَّ قالَ فخرُ الدينِ : ((اللهمَّ إلَّا إذا عُنِيَ بالجنسِ القدرُ المشتركُ بينَ هذه الثلاثةِ فحينئذٍ يستقمُ))[4] .

وقَوْلُهُ: ((**ثلاثةُ أنواعٍ**)). قالَ صاحبُ الصحاحِ:((النوعُ أخصُّ منَ الجنسِ))[5]. ومرادُه أنَّها محصورةٌ أعنِي الأنواعَ ، ودلائلُ الحصرِ كثيرةٌ منها: الاستقراءُ ، ومنها أنَّ الكلمةَ علَى ما حُدَّ لابدَّ أنْ تدلَّ علَى معنًى فذلك المعنَى إمَّا أنْ يكونَ في نفسِها أو لا ، فإنْ كانَ الثاني فهو الحرفُ ، وإنْ كانَ الأوَّلَ فإنْ دلتْ علَى زمانِ وجودِ ذلك المعنَى منْ ماضٍ أو غيرِه فهي الفعلُ ، وإنْ لم تدلّ فهي الاسمُ[6] ، وهذه قسمةٌ دائرةٌ بينَ النفيِ والإثباتِ ، فتكونُ صحيحةً ويجوزُ في

---

(١) هذا قول المنطقيين ينظر حاشية الصبان على شرح السلم للملوي ص ٦٩ و التعريفات للجرجاني ص ٧٠ . وقال ابن يعيش: " الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام وكل لفظ عمَّ شيئين فصاعدا ، فهو جنس لِمَا تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف ، وعند آخرين لا يكون جنسا حتى يختلف بالنوع ." ١٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ٦٠/١ .

(٢) ينظر المفصل ص ١٩٦ ط دار الجيل .

(٣) في الهامش ١٨/أ حاشية : إذا أردتَ أنْ تُقِيمَ مقامَ لفظِ النفيِ في الفصولِ لفظَ إيجابٍ تقولُ: مجردًا أو صافيًا أو خاليًا أو عاريًا عن كذا .

(٤) لأنه لو أراد بكون الكلمة جنس القدر الذي يشترك فيه الاسم والفعل الحرف كان تعريف أحدها يستوجب خلوه مما يتعرف به الآخر كي يتعرف بما يخصه ولا يشترك فيه مع غيره ، وهذا قيد عدمي .

(٥) ينظر الصحاح ١٢٩٤/٣ (ن و ع) .

(٦) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٦٠/١ وينظر في أدلة الحصر التخمير ١٥٧/١ وشرح الكافية للرضي ٣٠/١ والأشباه والنظائر ٥/٣ .

إعرابِ الاسمِ والفعلِ والحرفِ[١] الجرُّ والرفعُ ، فالجرُّ علَى البدلِ منْ أنواعٍ ، والرفعُ منْ وجهينِ أحدُهما: البدلُ منْ ثلاثةٍ ، والآخرُ: الاستئنافُ ، وحينئذٍ إمَّا أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُه جارٌّ ومجرورٌ مقدمٌ عليه في التقديرِ تقديرُه منها اسمٌ ، وإمَّا أنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ تقديرُه أحدُهما اسمٌ ، واعلمْ أنَّ البدلَ مشروطٌ في صحتِه تمامُ العددِ فإنْ نقصَ فلا بدلَ ، وقدَّمَ الاسمَ لاستغنائِه عنهما ؛ لأنَّه يستقلُّ منه جملةٌ بانضمامِ اسمٍ إلى اسمٍ ، ولا كذلك الفعلُ والحرفُ ، وثنَّى بالفعلِ ؛ لأنَّه يوجدُ أحدَ جزئَيْ جملةٍ ، ولا كذلك الحرفُ فلذا أُخِّرَ .

[تعريف الكلام]

قال الزمخشري: ((**والكلامُ هو المركَّبُ من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتَّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبِشْرٌ صاحبك ، أو في فعلٍ واسمٍ نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ ، وتسمى الجملة**)) .

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**والكلامُ هو المركبُ منْ كلمتينِ أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى**)).

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**هو المركَّبُ**)) فيه تسامحٌ ؛ لأنَّ هذا حَدٌّ (١٨/ب) للكلامِ ومرادُه اللفظُ المركَّبُ ، وحذفُ الموصوفِ لا يليقُ بالحدودِ[٢] .**وقَولُهُ:** ((**من كلمتينِ**)) فصلٌ من ما رُكِّبَ منْ غيرِهما كالمركَّبِ منَ المهملِ ومنْ حروفِ الهجاءِ.

وقَولُهُ: ((**أُسْنِدَتْ إحداهُما إلى الأُخرى**)) ، قالَ في حواشِي المفصلِ: ((معنَى إسنادِ الشيءِ إلى الشيءِ جعلُه أخصَّ مذكورٍ به ، معنَى ذلك أنَّ أحدَ اللفظينِ يحصُلُ له اختصاصٌ بالثاني علَى وجهِ الاستقلالِ بالفائدةِ ، وقولي: علَى وجهِ الاستقلالِ بالفائدةِ تَحَرُّزٌ من تركيبِ الإضافةِ فإنَّه علَى وجهِ التقييدِ وكذا تركيبُ الصفةِ مع الموصوفِ)).

وقَولُهُ: ((**أُسْنِدَتْ**)) فصلٌ ثانٍ منَ التركيبِ لا للإسنادِ ، كتركيبِ المضافِ والمضافِ إليه وتركيبِ الاسمِ مع الحرفِ في لا رجلَ وتركيبِ خمسةَ عشرَ وبعلبكّ وغيرِه .

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**وذلك لا يأتِّي إلّا في اسمينِ كقولِك : زيدٌ أخوك ، وبِشْرٌ**

---

(١) يقصد إعرابها في قول الزمخشري: " وهي جنسٌ تحته ثلاثةُ أنواعٍ الاسمُ والفعلُ والحرفُ" .

(٢) قال ابن يعيش: " فالمراد بالمركب اللفظ المركب فحذف الموصوف لظهور معناه" ١/ ٢٠ .

صاحبُك أو في فعلٍ واسمٍ نحو: قولك: ضربَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ ، وتُسَمَّى الجملةُ» .

مُحَمَّدٌ: قولُه: «**ذلك**» إشارةٌ إلى الإسنادِ الذي دلَّ عليه أُسْنِدَتْ ، فإنَّ الفعلَ يدلُّ علَى مصدرِه ومنه قولُ العربِ: «منَ كذَبَ كانَ شرًّا له»[1] أيْ: كانَ الكذبُ شرًّا فأضمَرَ الكذبَ وإنْ لم يتقدَّمْ ذكرُه لَمَّا تقدمَ الفعلُ الدالُّ عليه .

وقَولُهُ: «**لا يتأتَّى إلا في اسمينِ أو فعلٍ واسمٍ**» ليسَ مرادُه أنْ يكونَ كلامًا مطلقًا ؛ لأنَّه إذا دخلَ عليهِ حرفُ الشرطِ صارَ كالمفردِ فلا يفيدُ إلا بجملةٍ أخرَى ، وكذا القَسَمُ ، ودليلُ الحصرِ تقدّمَ ، والذي يمكنُ اجتماعُه منها منْ غيرِ ترتيبٍ ستةٌ ، منها اثنانِ مفيدانِ اسمٌ مع اسمٍ كما مثَّلَه بقولِه: «**زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبُك**» لوجودِ المسندِ والمسندِ إليه ، وليسَ المرادُ أنَّ كلَّ اسمٍ يصحُّ أنْ يكونَ مسندًا ومسندًا إليه في حالةٍ واحدةٍ (١٩/أ) هذا محالٌ ، ولا أنَّ كلَّ اسمٍ له حالتانِ يسندُ في أحدِهما وفي الأخرى يسندُ إليه ؛ لأنَّ منَ الأسماءِ ما لا يصحُّ أنْ يسندَ إليه نحو: أينَ وكيفَ وإذا[2] ، وما تكلَّفه عبدُ القاهرِ[3] منْ أنَّه يُخبرُ عنْ معناه[4] ؛ لأنَّا إذا قلنا: ما جازَ الإخبارُ عنه أردْنا به ما جازَ الإخبارُ عن معناه ، ويصحُّ الإخبارُ عنْ معنى إذا لأنَّك إذا قلتَ: آتيكَ إذا طلعتِ الشمسُ كانَ المرادُ آتيكَ وقتَ طلوعِ الشمسِ ، والوقتُ ممَّا يصحُّ

---

(١) ينظر قول العرب في الكتاب ٣٩١/٢ والمقتضب ١٣٤/٢ والأصول ٧٩/١.

(٢) قال عبد القاهر :" وليس الإخبار بمطرد في جميع الأسماء ؛ لأجل أنَّ كيف وأين ومتى وإذ وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف ، والإخبار عنها ممتنع " المقتصد في شرح الإيضاح ٧٠/١ تحقيق د: كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢م وينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص ١٢٧ تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانِيّ النحويّ الإمام المشهور أبو بكر ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارِسِي ولم يَأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده ، وكان من كبار أئمَّة العربيَّة والبَيَان شافعيا أشعريا ، صنّف الْمُغنِي فِي شرح الْإِيضَاح والمقتصد فِي شَرحه وإعجاز الْقُرْآن الْكَبِير وَالصَّغِير والعوامل الْمِائَة والْعُمْدَة فِي التصريف ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. توفي ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ . ينظر نزهة الألباء ص ٢٦٤ وإنباه الرواة ١٨٨/٢ وتاريخ الإسلام ٣٣٢/١٠ وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ والبلغة ص ١٨٥ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ والأعلام ٤٨/٤ .

(٤) نص عبد القاهر:" ما جاز أن يخبر عن معناه" وينظر كلام عبد القاهر في شرحه لجمله ص ٣ ، ٤ تحقيق: خديجة محمد حسين ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٠٧- ١٤٠٨ هـ . وكلام عبد القاهر تعليل لصحة تعريف أبي علي للاسم بأنه ما جاز الإخبار عنه . وأظنُّ أن حتى الحروف يجوز الإخبار عن معناها ، ففي إما أن يكون معناها حرف أو الظرفية وكلاهما صالح للإخبار عنه ، ولو قال عبد القاهر: الاسم ما جاز الإخبار عنه معنى ومبنى مع سلامة المراد. لتجنب ما حاول دفعه ، كما أن بعض الأسماء لا يخبر عنها وقد قرر هو ذلك .

الإخبارُ عنه ، فثبتَ أنَّه يصحُّ الإخبارُ عنْ معنَى إذا ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّ إذا والوقتُ إمَّا أنْ يكونا مترادفينِ بحيثُ لا يفيدُ أحدُهما إلا عينَ ما يفيدُه الآخرُ أو ليسا كذلك ، الأولُ باطلٌ ؛ لأنَّه لو كانَ كذلك لوجبَ صحةُ الإخبارِ عنْ إذا كما يصحُّ عنِ الوقتِ ؛ لأنَّ المخبَرَ عنه في الموضعينِ المعنَى فإذا كانَ المعنَى واحدًا لزمَ ما ذكرناه ، وثانيا: فلأنَّ النحويينَ اتفقوا علَى أنَّ إذا اسمٌ للوقتِ بشرطِ الظرفيةِ[1] ، والنسبةُ بينَ الشيئينِ مغايرةٌ لهما ، فالظرفيةُ مغايرةٌ للوقتِ مغايرةَ المركبِ للبسيطِ ، فثبتَ أنَّ مفهومَ إذا غيرُ مفهومِ الوقتِ ، فلم يلزمْ منْ صحةِ الإخبارِ عنِ الوقتِ صحةُ الإخبارِ عنْ إذا ، فإنْ قلتَ: وإنْ كانَ الأمرُ كما ذكرتَ لكنَّك سلَّمتَ الإخبارَ عنْ أحدِ مفهومَيْ إذا[2] وهذا يكفِي في كونِه اسمًا قلتُ: إنْ كفَى ذلك في تحقُّقِ الاسميةِ يلزمُ أنْ يكونَ الفعلُ اسمًا لأنَّ الفعلَ يدلُّ علَى اقترانِ حدثٍ بزمانٍ ، وذاتُ الحدثِ يصحُّ الإخبارُ عنها فأحدُ مفهومَيْ الفعلِ يصحُّ الإخبارُ عنه ، فليكنْ الفعلُ اسمًا .

الثاني: اسمٌ معَ فعلٍ: ضربَ زيدٌ ، وانطلقَ بكرٌ ، أفادَ لوجودِ المسندِ وهو الفعلُ والمسندُ إليه وهو الاسمُ ، ومتى وُجِدَ فعلٌ واسمٌ وإسنادٌ حصَلتِ الفائدةُ (١٩/ب) ما لم يدخُلْ عليه حرفُ الشرطِ كما ذكرنا ، فأمَّا الأفعالُ الناقصة فإنَّما لم تفدْ مع اسمٍ واحدٍ ؛ لأنَّها سُلِبَتِ الدلالةُ علَى الحدثِ لِمَا نذكرُه في فصلِ الفعلِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى ، وصارَ الخبرُ عوضًا منه فلذلك لا يفيدُ إلا بانضمامِ الخبرِ ، فذا شيءٌ عارضٌ ، والأصلُ فيها ما ذكرنا .

بقيَ منَ المفيدِ[3] ما لم يذكرْه ، وهو ما كانَ في معنَى الفعلِ والاسمُ كقولِنا: يا زيدُ علَى ما يأتِي في موضعِه .

أَمَّا الفعلُ مع الفعلِ [فـ]لا يفيدُ في صورةٍ مَا لعدمِ المسندِ إليه؛ لأنَّ الفعلَ يقتضِي فاعلًا ومع فاعلِه يكونُ مركَّبًا، والمركَّبُ لا يُسندُ إليه؛ لأنَّه يلزمُ منه أنْ يكونَ جزءُهُ دالًّا علَى جزءِ معناه منْ جهةِ أنَّه مركَّبٌ، ومنْ جهةِ أنَّه مسندٌ إليه يكونُ مفردًا فيتنافيانِ، ولذا قالَ فخرُ الدينِ: «المركبُ إمَّا أنْ يكونَ ناقصَ الدلالةِ أو تامَّ الدلالةِ ، أَمَّا الناقصُ فكقولنا: في الدارِ ، ولا إنسان فإنَّه لا شكَّ فيه معنًى لكنَّه إنَّما يفيدُ الفائدةَ التامةَ عندَ اقترانِ شيءٍ آخرَ به، وأمَّا

---

(١) ينظر الكتاب ٢٣٢/٤ والمغني ١٠٨/١ والهمع ١٧٨/٣ .

(٢) يقصد أن إذا تفيد الوقت والظرفية ، فأحد مفهوميها وهو الوقت اسم ؛ ولذا فإن إذا مركبة والوقت بسيط .

(٣) أي من الكلام المفيد .

التامُّ فإمَّا أنْ يكونَ منْ مفردينِ كزيدٌ منطلقٌ أو قامَ زيدٌ أو منْ مركبينِ كالشرطيةِ كقولنا: إنْ كانتِ الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ ، فإنَّك إذا أدخلتَ حرفَ الشرطِ علَى جملةٍ وحرفَ الجزاءِ علَى أخرَى صارتِ الجملتانِ جملةً واحدةً ، أَمَّا منَ المفردِ والمركبِ فمحالٌ» ولهذا المعنَى قالَ النحاةُ: لا يصحُّ فِي الفاعلِ أنْ يكونَ جملةً ، وعلَّلُوه بأنَّ الفاعلَ يُضْمَرُ والجملةُ لا تُضْمَرُ ، قلتُ: ولا مبتدأً ، وتحقيقُ العلَّةِ ما ذكرتُه[1] ، فإنْ قيلَ: فقد أُسْنِدَ إلى الفعلِ في قولِ العربِ: «تسمعُ بالمعَيدِيِّ خيرٌ منْ أنْ تراه»[2] ، فأُخْبِرَ بخبرٍ عنِ الفعلِ الذي هو تسمعُ ، فالجوابُ من وجهينِ : أحدُهما: أنْ يكونَ حَذَفَ أنْ كأنَّه قالَ: (٢٠/أ) أنْ تسمعَ ، وأنْ وما بعدها في تأويلِ المصدرِ كأنَّه قالَ: سماعُك بالمعيديِّ خيرٌ من رؤيتِه ، والثاني: أنَّه نَزَّلَ الفعلَ منزلةَ المصدرِ ، كقولِ الشاعرِ :

٢٣- وَقَالُوا مَا تَشَاءُ؟ فَقُلْتُ أَلْهُو[3]

كأنَّه نَزَّلَ أَلهُو منزلةَ لهوًا ، فكذلك يجوزُ أنْ يُنَزَّلَ تسمعُ منزلةَ سماعُك ، فأمَّا مَنْ رَوَى أنْ تسمعَ فلا إشكالَ فيه .

حرفٌ مع حرفٍ غيرُ مفيدٍ لعدمِ المسندِ والمسندِ إليه ؛ لأنَّ الحرفَ معناه في غيرِه فما لم يُوجَدْ غيرُه لا يظهرُ معناه ، فلا يصحُّ الإسنادُ ، وإذا ظهرَ غيرُه حينئذٍ يكونُ مركبًا ، والمركبُ لا يسندُ ولا يسندُ إليه ، أمَّا لا يسندُ إليه فلِمَا تقدمَ ، وكذا لا يسندُ فإنْ قلتَ: الخبرُ يكونُ جملةً فالجوابُ أنَّه في تأويلِ المفردِ ، فلذا صحَّ أنْ يكونَ مسندًا ، وما أُورِدَ علَى النحاةِ في قولِهم:

---

(١) هو قوله: "أنَّ الفعلَ يقتضِي فاعلًا ومع فاعلِه يكونُ مركَّبًا ، والمرَكَّبُ لا يُسندُ إليه ؛ لأنَّه يلزمُ منه أنْ يكونَ جزءُهُ دالًّا علَى جزءِ معناه منْ جهةِ أنَّه مركَّبٌ و ومنْ جهةِ أنَّه مسندٌ إليه يكونُ مفردًا فيتنافيانِ" .

(٢) هذا مثل ورد في جمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ومجمع الأمثال ١٢٩/١ والمستقصى ٣٧٠/١ ويروى: أن تسمع ، ولأن تسمع . ويضرب لمن خَبَرُه خيرٌ مِنْ مَرْآهُ .

(٣) صدر بيت من الوافر وهو لعروة بن الورد وعجزه :

إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ

وهو في ديوانه ص ٣٢ ط دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٢م ، والأغاني للأصفهاني ٥٤/٣ ط دار صادر وكتاب الشعر لأبي على الفارسي ص ٤٦٠ ط أولى الخانجي ١٩٨٨م والخصائص ٤٣٣/٢ وابن يعيش ٩٥/٢ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٣٦ والهمع ١٣/١ . وآثر ذي أثير: أول كل شيء . اللسان ٩/٤ .

الشاهد : تنزيل الفعل ألهو منزلة المصدر لهوا .

الفعلُ والحرفُ لا يُخبَرُ عنه منْ قولهم: ماهيَّةُ الفعلِ أو ماهيَّةُ الحرفِ أو ما يعنِيه النحاةُ أو الفعلُ والحرفُ كلٌّ ذلك مستقلٌ غيرُ مركبٍ ؛ لأنَّه ليسَ فيما ذكرُوه ما يَرفعُ فاعلًا ولا يَجُرُّ بكونِه حرفَ جرٍّ فبَانَ أنَّ ما ذكرُوه ليسَ المرادَ ، اسمٌ مع حرفٍ غيرُ مفيدٍ إلَّا في النداءِ وتقدمتِ الإشارةُ إليه ، وإنَّما لم يفدْ لعدمِ المسند ، والاسمُ وإنْ صحَّ أنْ يسندَ في بعضِ الصورِ لكنْ إذا كانَ معه ما يصحُّ أنْ يسندَ إليه . فعلٌ مع حرفٍ لا يفيدُ لعدمِ المسندِ إليه ، وقَدَّمَ الاسمَ علَى الفعلِ والحرفِ لِمَا تقدَّمَ . **قَوْلُهُ:** ((**وتُسمَّى**)) ((يجوزُ بالياءِ والتاءِ ؛ لأنَّ الكلامَ والجملةَ معناهما واحدٌ ، وكلٌّ لفظينِ وضعَا لذاتٍ واحدةٍ أحدُهما مذكرٌ والآخرُ مؤنثٌ وتوسَّطَهما ضميرٌ جازَ تأنيثُ الضميرِ وتذكيرُه))[١] ، قالَ ابنُ الحاجبِ : ((والتأنيثُ أحسنُ ؛ لأنَّ الجملةَ مؤنثةٌ وهي خبرٌ (٢٠/ب) عنها))[٢].

مُحَمَّدٌ: قوله: خبرٌ عنها فيه شيءٌ ؛ لأنَّ سمَّى ليسَ مفعولاه مبتدأً وخبرًا في الأصلِ كظننتُ وإنَّما أصلُ الثاني أنْ يكونَ بالباءِ ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ فلا يكونُ الثاني خبرًا[٣] .

[تعريف الكلم والقول]

ولابدَّ منْ بيانِ الكلمِ والقولِ ؛ لأنَّ الكلامَ والكلمةَ قد بُيِّنَا ، فالكلمُ: اسمُ جنسٍ بينه وبينَ واحدِه التاءُ كتمرٍ وتمرةٍ ، ومقتضَى كونِه جنسًا وقوعُه علَى القليلِ والكثيرِ كعسلٍ وماءٍ ، ولهذا ينتصبانِ علَى التمييزِ في قولِك: عندي رَطْلٌ[٤] تمرًا ورَطْلٌ عسلًا ، وأكثرُ المصنِّفينَ يقولُ: إنَّ الكلمَ لا يقعُ علَى أقلِّ من ثلاثِ كلماتٍ ، وقالَ ابنُ جنِّي في الخصائصِ في قولِ سيبويهِ: هذا بابُ علمِ ما الكلمُ منَ العربيةِ: ((إنَّه أرادَ تفسيرَ ثلاثةِ أشياءَ مخصوصةٍ ، وهي الاسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ ، فجاءَ بما يخصُّ الجمعَ وهو الكلمُ ، وتركَ ما لا يخصُّ وهو الكلامُ))[٥].

مُحَمَّدٌ: وذا فيه نظرٌ ؛ لأنَّ سيبويهِ قالَ أيضًا: ((هذا بابُ أقلِّ ما يكونُ عليه الكلمُ))[٦] ،

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٦٢/١ . قال بعض النحاة: إن الكلام والجملة مترادفان وقيل: الجملة أعم . الهمع ٣٧/١ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) الفعلُ تُسَمَّى في الأصلِ عائدٌ على المركَّبِ وهو مذكرٌ ، والجملةُ مؤنثةٌ والضمير المستتر في الفعل: هي مؤنث .

(٤) ضبطها في الأصل بفتح الراء وكسرها ٢٠/ب وينظر لسان العرب ٢٨٥/١١ (ر ط ل) .

(٥) ينظر الخصائص ٢٥/١ .

(٦) قال سيبويه : "هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم " ثم قال : " وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد" الكتاب ٢١٦/٤ .

وذكرَ في هذا البابِ واوَ العطفِ وفاءَه ، فإنْ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منْ هذا يُسمَّى كَلِمًا فلا يكونُ واوُ العطفِ أقلَّ ما يكونُ عليه الكلمُ ؛ لأنَّا إذا جعلناه لا يقعُ إلَّا علَى ثلاثِ كلماتٍ وما زادَ لا يقعُ علَى واوِ العطفِ .

والقولُ: كلُّ ما مَذَلَ[1] به اللسانُ تامًّا كانَ أو ناقصًا[2] ، وبالاشتقاقِ يظهرُ معناه ، قالَ ابنُ جنّي : ((إنَّ (ق و ل) أينَ وُجدتْ وكيفَ وقعتْ منْ تقدُّمِ بعضِ حروفِها علَى بعضٍ وتأخرِه عنها إنَّما هو للخفوفِ والحركةِ ، من ذلك القولُ ؛ لأنَّ الفمَ واللسانَ يخفَّانِ فيه ويَقْلَقَانِ ، وهو ضدُّ السكوتِ الذي هو داعيةٌ إلى السكونِ))[3] ، ثم استوفَى تقاليبَه الستةَ تركنَا ذكرَها خوفَ الإطالةِ ، وقالَ في اشتقاقِ الكلامِ: ((إنَّ جميعَ تقاليبَ (ك ل م) مشعرٌ بالشدةِ والتأثيرِ بالقوةِ))[4].

الكلمُ وهو (٢١/أ) الجرحُ ظاهرٌ ، وكَمَلَ الشيءُ ؛ لأن الكمالَ تصحبُه القوةُ ، ومَلَكَ لا يكونُ إلا عنْ تسلُّطٍ بالتصرفِ ، وبئرٌ مَكُولٌ إذا قَلَّ ماؤُها ، فإذا قَلَّ ماؤُها كُرِهَ موردُها ، وتلك شدةٌ ، والَّلكْمُ ظاهرٌ في القوةِ ، وتركَ (لَمَكَ) ، فقالَ لم يستعملْ ، وقد جاءَ منه ما ذُقْتُ لَمَاكًا ولَمَاجًا[5] أيْ شيئًا منَ الطعامِ ، ومع الأكلِ تكونُ القوةُ ، واختُلِفَ في الكلامِ ، والصحيحُ أنَّه اسمٌ للمصدرِ[6] ؛ لأنَّ المستعملَ منْ فعلِه كَلَّمَ ومصدرُه الجارِي التَّكلِيمُ ، وتَكَلَّمَ ومصدرُه تَكَلُّمٌ وكَالَمَ ومصدرُه مُكَالَمَةٌ وكِلَامٌ ، وكلُّها ذواتُ زوائدٍ ، ومصادرُ ذواتِ الزوائدِ تجرِي علَى أفعالِها ، وليسَ الكلامُ جاريًا علَى واحدٍ منها[7] ، وإعمالُه في قولِ الشاعرِ :

٢٤- أَلَا هَــلْ إِلَى رَيَّا سَــبِيلٌ وَسَــاعَةٌ   تُكَلِّمُــنِي فِيهَــا مِــنَ الــدَّهْرِ خَالِيَــا

---

(١) مَذِلَ: قَلِقَ وضَجِرَ و مَذِلَ ومَذَلَ بسرّهِ : أفشاه. الصحاح ١٨١٨/٤ واللسان ٦٢١/١١ وتاج العروس ٤٠٠/٣٠.

(٢) ينظر ابن يعيش ٢١/١ .

(٣) الخصائص ٥/١ . وينظر في تقليب (ق و ل) العين ٢١١/٥ .

(٤) الخصائص ١٣/١ وما بعدها ، وينظر العين ٣٧٨/٥ وما بعدها .

(٥) ينظر لسان العرب ٤٨٤/١٠ (ل م ك) وتاج العروس ٣٢٥/٢٧ .

(٦) وقيل: هو مصدر ونسب إلى الكوفيين وفعله كَلَّمَ وجاء محذوف الزوائد . ينظر ابن يعيش ٢٠/١ وتمهيد القواعد ١٤٢/١ .

(٧) ينظر ابن يعيش ٢١/١ .

٢٥- فَأَشْـفِيَ نَفْسِـي مِـنْ تَبَـارِيحِ مَـا بِهَـا   فَـــإِنَّ كَلَامِيهَـــا شِـــفَاءٌ لِمَـــا بِيَـــا[١]

لكونِه اسمَ مصدرٍ ، واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ المصدرِ ، وإنْ لم يكنْ مصدرًا لَمَّا كانَ اسمًا للمصدرِ ، قالَ شيخِي رحمَه اللهُ: ((فإذا كانَ اسمَ المعنَى كانَ عبارةً عمَّا يُتَكَلَّمُ به منَ المعنَى وإذا كانَ مصدرًا كانَ عبارةً عن فعلِ جارحةِ اللسانِ ، وهو المحصِّلُ المعنَى المتكلَّم به ، وإذا كانَ اسمًا للمصدرِ كانَ عبارةً عن التكليمِ الذي هو عبارةٌ عنْ فعلِ جارحةِ اللسانِ))[٢].

مُحَمَّدٌ: ثُمَّ نُقِلَ إلى الجملةِ المفيدةِ ، وخُصَّ بالمفيدِ إمَّا بالاصطلاحِ ، فقد قالَ سيبويهِ: ((اعلمْ أَنَّ (قُلْتُ) في كلامِ العربِ إنَّما وقعتْ علَى أنْ يُحكَى بها ، وإنَّما يُحكَى بعدَ القولِ ما كانَ كلامًا لا قولًا))[٣]. ومنَ المعلومِ أنَّه إنَّما يُحكَى بعدَ القولِ الجملةُ المفيدةُ ، وقالَ بعضُ الناسِ: ((إنَّ معنَى قولِ سيبويهِ: أَنَّ ما كانَ يُقالُ كالخُطْبَةِ والقَصِيدةِ يكونُ منصوبًا يقولُ: قُلتُ شعرًا وما لا يُقَالُ يكونُ محكيًّا كقولك قُلتُ: زيدٌ منطلقٌ (٢١/ب) وذلك لا يُفهمُ منه الفَرْقُ ؛ لأنَّ الكلامَ أيضًا يُقالُ له قولٌ فلو حُمِلَ علَى الفرقِ يصيرُ كأنَّه قالَ: ما كانَ قولًا لا قولًا فإنْ حُمِلَ علَى بعضِ الأقوالِ فذلك تكلُّفٌ))[٤].

مُحَمَّدٌ: ليسَ بتكلُّفٍ ؛ لأنَّ هذا ذكرَه سيبويهِ فيما يُحكَى فلابُدَّ منْ معرفةِ ذلك[٥] ، وما ذَكَرْنَا صالحٌ فوجبَ حَمْلُه عليه ، وإمَّا لأنَّ ما ذكرْنَا منَ الاشتقاقِ يقتضِي أنْ يكونَ مُؤَثِّرًا ، وتأثيرُ الذهنِ لا يحصُلُ إلا بجملةٍ مفيدةٍ ؛ ولأنَّ قولَنا: كلامُ اللهِ أكثرُ فائدةٍ منْ كلامِ غيرِه ، وهذا التفاوتُ لا يكونُ إلا في الجملِ ، ولو كانتْ المفرداتُ تسمَّى كلامًا لَمَا صدقتِ القضيةُ المذكورةُ علَى الإطلاقِ لامتناعِ وقوعِ التفاوتِ في الفائدةِ بينَ المفرداتِ .

---

(١) بيتان من الطويل ، وهما لأعرابي في معجم البلدان لياقوت ٤٥٢/٣ ط دار صادر ، وبلا نسبة في ابن يعيش ٢١/١ . الشاهد: إعمال كلام وهو اسم مصدر و فأضافه للفاعل ووصل به ضمير المفعول وهو الهاء .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١ .

(٣) الكتاب ١٢٢/١ بتصرف .

(٤) لم أجد هذا الكلام في السيرافي ٤٥٧/١ ، ولا في شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الأول ص ٣٥٠ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى للباحث: محمد إبراهيم يوسف شيبة ١٤١٤-١٤١٥ هـ ولا في النكت للأعلم ٣٥٤/١ ، ولم يذكر أبو علي في التعليقة هذا الباب .

(٥) قال السيرافي في تفسير الكلام الذي يحكى بعد القول:" ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض." وفي تفسير قوله: لا قولا: " يعني لا مصدرا له ؛ لأنه يعمل في مصدره" ٤٥٧/١ و ونقل الأعلم كلام السيرافي ينظر النكت ٣٥٤/١.

[قسم الأسماء – تعريف الاسم]

قال الزمخشري: ((**الاسمُ: هو ما دلَّ على معنًى في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران**))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**القسمُ الأوَّلُ منَ الكتابِ وهو قسمُ الأسماءِ ، الاسمُ: ما دَلَّ علَى معنًى في نفسِه دلالةً مجردةً عنِ الاقترانِ**)) .

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**ما دَلَّ**)). (ما) مُبْهَمةٌ ولا يَلِيقُ دخولُها في الحدِّ ، والصحيحُ: كلمةٌ ؛ لأنَّها الجنسُ القريبُ[1]، **وقولُه:** ((**في نفسِه**)). فصلٌ من الحرفِ ؛ لأنَّ الحرفَ معناه في غيرِه علَى ما يُقَرَّرُ في موضعِه ، والهاءُ في نفسِه تعودُ إلى (ما) ؛ لأنَّه أطلقَها ، ويريدُ الكلمةَ وَضْعًا للعَامِّ موضعَ الخاصِّ[2] ، والكلمةُ لفظٌ ، فكأنَّه قالَ: كلمةٌ دَلَّتْ علَى معنًى في نفسِها أيْ في نفسِ الكلمةِ ، ومرادُه بالنظرِ في نفسِها لا باعتبارِ أمرٍ خارجٍ كالحرفِ ، فإنَّ معناه في كلمةٍ أخرَى غيرِ الحرفِ ، وقِيلَ: يُنْتَقَضُ ما ذكرتُ بالصفاتِ والنَّسَبِ ، فإنَّ معانِيها حاصلةٌ في غيرِها ، قلنا: أولا قولُك: النَّسَبُ داخلٌ في الصفاتِ فلا حاجةَ إلى ذكرِه ، وقَولُهُ[3]: معانِيها في غيرِها ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّها لو كانتْ كذلك لافتقرتْ في كونِها مفيدةً إلى غيرِها كالحرفِ ، فإنْ قيلَ: غايةُ ما ذكرتَ أَنَّه مستقِلٌّ بالمعلوميةِ ، وهو باطلٌ طردًا[4] وعكسًا[5] ، أما الطردُ ؛ فلأنَّ كلَّ ما كانَ معلومًا فإنَّه لابُدَّ وأنْ يكونَ مستقلًّا بالمعلوميةِ ؛ لأنَّ الشيءَ ما لم يُتَصَوَّرْ (٢٢/أ) ماهيَّتُهُ استحالَ أَنْ يُتَصَوَّرَ مع غيرِه قُلنا: هذا غيرُ مُسَلَّمٌ ؛ لأنَّ منَ الأشياءِ المعلُومةِ النِّسَبُ فإنَّ تصوُّرَها لا يمكنُ إلا بعدَ تصوُّرِ المنتسِبَينَ ، نَظِيرُ ذلك نِسبةُ الخبرِ إلى المبتدأِ لا يُعْلَمُ إلا بعدَ معرفةِ المبتدإِ والخبرِ ، فادعاؤُه أنَّه لابُدَّ غيرُ مسلَّمٍ ، وثانيها: أنَّ النحاةَ قالوا: الباءُ للإلصاقِ[6] ،

---

(١) يتألف الحدُّ التام من الجنس القريب للمعرَّف والفصل أو الفصول الذاتية التي تميزه عن غيره مما شاركه في جنسه القريب . ينظر علم المنطق ص ٥١ أحمد عبده خير الدين ط أولى ١٩٣٠م مطبعة الرحمانية بمصر . وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٦٣/١ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٢٣/١ .

(٣) يقصد في رأي من قال: ينتقض بالصفات والنسب .

(٤) الطرد: "ما يوجب الحكم لوجود العلة ، وهو التلازم في الثبوت" التعريفات ص ١١٩ ،

(٥) العكس: " هو التلازم في الانتفاء بمعنى كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل العكس: عدم الحكم لعدم العلة" التعريفات ص ١٢٩ .

(٦) ينظر رصف المباني ص ١٤٣ والجنى الداني ص ٣٦ والمغني ١١٨/١ .

وهذا يقتضِي أنْ يكونَ المفهومُ منَ الباءِ ومِنِ الإلصاقِ واحدًا ، وذاك إنْ كانَ مُسْتَقِلًّا فلتكنْ الباءُ اسماً ، وإنْ لم يكنْ مستقلًّا وجبَ أنْ يكونَ التصوُّرُ حرفًا ، وجوابُه أنَّ الباءَ ليستْ لماهيَّةِ الإلصاقِ بل لإلصاقِ شيءٍ مذكورٍ بشيءٍ مذكورٍ حالَ ما يُحاوِلُ التصاقَ أحدِهما [ب]الآخرِ ، ولفظُ الإلصاقِ لا يدلُّ علَى ذلك ، فثبتَ أنَّ المفهومَ ليسَ واحدًا ، وأَمَّا العكسُ فهو أَنَّ (كيفَ) ومَا أشبهَهَا اسمٌ مع أَنَّ مفهومَها غيرُ مستقلٍ بالتصوُّريَّةِ ، وهذا تقدَّم الجوابُ عنه ، ثمَّ قالَ: وكذا الموصولاتُ غيرُ مستقلّةٍ بالتصوُّرية وكذا الأسماءُ الدَّالَّةُ على النِّسَبِ مفهوماتُها غيرُ مستقلّةٍ بالتصوريةِ .

الجوابُ: أَمَّا الأسماءُ المتضمنةُ لمعنَى الحرفِ فقد تقدَّمَ الجوابُ عنها ، وكذا الدالَّةُ علَى النِّسَبِ ، وأَمَّا الموصولاتُ فقولُه: غيرُ مستقلَّةٍ بالتصوُّريةِ ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّ الصلةَ موضِّحةٌ فهي بمنزلةِ الصفةِ ، وتَبْيِينُ الشيءِ يقتضِي أنْ يكونَ تامًّا ، والدليلُ علَى تمامِهَا تثنيتُها وجمعُها وإعرابُها لاسيَّمَا فِي (أَيّ) .

وقَولُهُ : ((**دلالةً مجردةً عن الاقترانِ**)). فصلٌ ثانٍ، ويريدُ بقولِه: ((**اقترانِ**)) اقترانُه بالزمنِ المعيَّنِ يعنِي أنَّه ماضٍ أو غيرُ ماضٍ ، وبتفسيرِنا تندفعُ نُقُوضٌ كثيرةٌ منها ما يُورَدُ منَ المصادرِ نحو: مَقْدَمِ الحاجّ وأسماءِ الزمانِ نحو: مشتَى وكذا الصَّبُوحُ للشربِ في الصباحِ ، فإنَّه لا يُفهَمُ منها أنَّها ماضيةٌ (٢٢/ب) أو غيرُ ماضيةٍ[١] فإنْ قِيلَ : الأفعالُ التي لا تتصرَّفُ مثلُ (عَسَى) ، فإنَّها تدلُّ علَى معنًى فِي نفسِها ولا تدلُّ علَى زمانِه ، فالجوابُ أنَّها فِي أصلِ الوضعِ دالَّةٌ علَى الزمنِ للدلالةِ علَى فعليَّتِها ، وإنَّما سُلِبَتْ ذلك لمعنًى يُذكرُ فِي موضعِه[٢] فإنْ قيلَ: (المستقبلُ)

---

(١) قال ابن يعيش :" وربما أوردوا نقضا مقدم الحاج وخفوق النجم ، والحق أنه لا يحتاج إلى التعرض لقوله: (محصَّلٍ) ؛ لأنا نريد بالدلالة الدلالة اللفظية ، والمصادر لا تدل على الزمن من جهة اللفظ ، وإنما الزمان من لوازمها وضروراتها وهذه الدلالة لا اعتداد لها فلا يلزم التحرز عنها ، ألا ترى أن جميع الأفعال لابد من وقوعها في مكان ولا قائل أن الفعل دال على المكان كما يقال: إنه دال على الزمن ، وأما خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم ، فالزمن مستفاد من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على أنا نقول: المضرب والمقدم زمن الضراب والقدوم ، وإنما يبين بإضافته إلى الحاج والشَّول ، وذلك الزمن معلوم بالعرف لا مفهوم من اللفظ ، ألا ترى أنك لو أخليته من الإضافة فقلت: أتيتُ مقدما لم يفهم من ذلك زمان ، فعلمت أن هذه الألفاظ مجردة عن الاقتران أنفسها " ابن يعيش ٢٣/١ ، وينظر التخمير ١٥٨/١ والإيضاح لابن الحاجب ٦٣/١ .

(٢) قال ابن الحاجب :" والجواب أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة في أصل الوضع تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها=

و(الماضِي)[١] كلُّ واحدٍ منهما يدلُّ على الحدثِ والزمانِ ، والجوابُ أَمَّا (المستقبلُ) فلا دلالةَ له بالوضعِ علَى الزمانِ ، وإنَّما يدلُّ منْ حيثُ المفعولِ لأنَّه بمعنَى الاستقبالِ ، هذا إنْ جعلنا المستقبلَ مصدرًا ، وإنْ جعلناه اسمَ مفعولٍ ، فلا دلالةَ له على الحدثِ إلا بالاشتقاقِ ، ولا نَظَرَ إلى ذلك إنَّما النظرُ إلى الدلالةِ بالوضعِ ، وأَمَّا (الماضِي) فهو اسمُ فاعلٍ فدلالتُه علَى الحدثِ بالاشتقاقِ ، وأَورَدَ بعضُهم فعلَ الأمرِ ، وقال: صيغةٌ دالةٌ علَى معنًى في نفسِها دلالةً مجردةً عنِ الاقترانِ ، فقولُه: مجردةً عنِ الاقترانِ غيرُ مسلَّمٍ ، وأَوردَ أيضًا أسماءَ الفعلِ ، وقالَ: إنَّها دالةٌ علَى الفعلِ والفعلُ يدلُّ علَى اقترانِ حدثٍ وزمانٍ ، والدالُّ علَى الشيءِ دالٌّ علَى ما يدلُّ عليه ذلك الشيءُ ، قلنا: مسلَّمٌ أنَّه دالٌّ لكنْ لا بالمطابقةِ ، فلا يَرِدُ .

واشتقاقُ (اسمٍ) عندَ البصريينَ منَ السُّمُوِّ لأنَّه سَمَا علَى الفعلِ والحرفِ؛ لأنَّه يُسندُ ويسندُ إليه، ولأنَّ قولَهم في تصغيرِهِ: سُمَيٌّ، وأَصلُه سُمَيْوٌ، فاجتمعتِ الياءُ والواوُ، فقلبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتْ، وكذا قولُهم في جمعِهِ أسماءٌ ، وأصلُه أَسْمَاوٌ ، فوقعتِ الواوُ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ فقلبتْ همزةً، وكذا قولُهم في الفعلِ: أسميْتُ، وأصلُه: أسمَوْتُ، فوقعتِ الواوُ رابعةً، فانقلبتْ ياءً علَى حدِّ أغزيْتُ، فظهورُ حرفِ العلةِ آخرَ كلِّ كلمةٍ منْ هذِه الكلمِ دليلٌ علَى أنَّ المحذوفَ لامٌ.

وذهبَ الكوفيونَ إلَى أنَّه مشتقٌّ منْ سِمَةٍ وهي العلامَةُ ولو كانَ كمَا زعمُوا لقيلَ في تصغيرِه: وُسَيْمٌ ، وفي جمعه أَوسَامٌ (٢٣/أ) ، وفي الفعلِ أَوْسَمْتُ ، فلمَّا لمْ يُقَلْ دلَّ علَى ما قُلْنَا ، فإنِ ادُّعِيَ فيهِ القلبُ ، وقد جاءَتْ منهُ ألفاظٌ منها قِسِيٌّ وأَشياءُ[٢] علَى مذهبِ الخليلِ ، وحَكَى السيرافيُّ[٣] عنِ الأخفشِ عنْ حمادِ بنِ الزِّبرِقَانِ النحويّ[٤] أنَّه قالَ في النسبِ إلى شِيَةٍ: شِيَوِيّ ،

=والألفاظ إذا خرجت عن دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدّها وإعرابها ، ألا ترى أنك إذا قلت: بعتُ وأنت تريد الإنشاء ، فإنه لا دلالة على زمان أصلا ، ومع ذلك فإنك تحكم بأنه فعل ماضٍ." الإيضاح لابن الحاجب ١/ ٦٤ وينظر شرح الكافية له ٢٢٧/١.

(١) يقصد لفظي المستقبل والماضي . وينظر في الكلمتين والجواب عن هذا الإشكال الإيضاح لابن الحاجب ٦٥/١ .

(٢) قِسِيٌّ جمع قوس على وزن فُعُول وأصله قُوُوس فقدمت اللام على العين وقلبت الواو المتطرفة ياء فاجتمعت الواو والياء فقلبت الواو ياء وكسرت السين فصارت قسي وأشياء اسم جمع على وزن لفعاء. شرح الشافية للرضي ٢١/١.

(٣) ينظر شرح السيرافي ١٩٢/٤ .

(٤) حماد بن الزبرقان النحوي البصري، ذُكِرَ عنه أن يونس بن حبيب كان يفضله، ولم يذكر له تاريخ وفاة. ينظر الشعر والشعراء ٢٦٧/٢ وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ٦٩ وأخبار النحويين البصريين ص ٣٥ وإنباه الرواة ٣٦٥/١ .

فردَّ الذاهبَ منْ آخرِه ، فقالَ الأخفشُ: «كأنَّهم قلبوا فجعلوا أولَّه آخرَه ، وعلَى هذا لو صغَّرناه لقلنا: شُوَيَّةٌ»[1] ، فالجوابُ أنَّه إنَّما يُصَارُ إلى القلبِ إذا لم يكنْ منهُ بُدٌّ مع أنَّ القلبَ إذا وَقَعَ في كلمةٍ فلابُدَّ منَ الرجوعِ إلى الأصلِ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ نحو: طَأْمَنَ فإذا صرَّفتَه قلت: اطمأنَّ ومطمئنٌّ وطمأنينةٌ ، فيرجِعُ إلى الأصلِ ، وليسَ الاسمُ كذلك[2].

ولغاتُه سِمٌ بكسرِ السينِ منْ غيرِ همزٍ[3] ، وبضمِّها منْ غيرِ همزٍ ، حذفوا اللامَ ولم يقصِدُوا العوضَ ، وبالهمزةِ مع كسرتِها ؛ لأنَّها همزةُ وصلٍ علَى ما يأتِي بيانُه في موضعِه ، وبضمِّ الهمزةِ ، وقيل: إنَّ فيه لغةً خامسةَ ، وأنشدوا:

٢٦– وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكَا[4]

وذا فيهِ احتمالٌ ؛ لأنَّه منصوبٌ ، ويكونُ علَى لغةِ منْ ضمَّ السينَ ، وقالَ ابنُ جِنِّي: «فأَمَّا ما أنشدَه أبو زيدٍ[5] منْ قولِ الشاعرِ :

---

(١) ينظر شرح السيرافي ١٩٢/٤ .

(٢) ينظر في رأي البصريين والكوفيين وأدلتهما الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط الرابعة مطبعة السعادة ١٩٦١م والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص ١٣٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ والتعليقة لابن النحاس ص ٥٩ تحقيق د: جميل عبد الله عويضة ط أولى وزارة الثقافة عمان ٢٠٠٤م و ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص ٢٧ تحقيق د: طارق الجنابي ط أولى عالم الكتب ١٩٨٧ م .

(٣) في الهامش : حاشية : ابن النحاس غفر الله له ، روى جمال الدين بن إياس رحمه الله في شرح الفصول له : سِمًا بكسر أوله كرِضًا .

أقول: قول ابن النحاس : (ابن إياس) أظن أنه ابن إياز ، ولم أجد في بروكلمان ٣٠٧/٥ جمال الدين بن إياس من شراح فصول ابن معط بل هو جمال الدين بن إياز توفي ٦٨١هـ ، وينظر رواية سِمًا في المحصول في شرح الفصول لابن إياز ص ١٦ تحقيق : محمد صفوت محمد علي رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر .

(٤) صدر بيت من الرجز ، وهو لأبي خالد القناني وعجزه:

آثرك الله به إيثاركا

ينظر إصلاح المنطق ص ١٣٤ والزاهر في معاني كلمات الناس ١٤٨/١ والصحاح ٢٣٨٣/٦ والمحكم ٦٢٥/٨ تحقيق هنداوي وأمالي ابن الشجري ٢٨١/٢ واللسان ٤٠١/١٤ وأوضح المسالك ٣٤/١ والمقاصد النحوية ٢٠٤/١ ط دار السلام تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرَين والتصريح ٥٤/١ .

الشاهد: مجيء سُمًا بوزن هُدًى لغة في الاسم .

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ، وهو من ثقات اللغويين =

٢٧- فَدَعْ عَنْكَ ذِكْرَ اللّهْوِ وَاعْمِدْ لِمَدْحَةٍ لِخَيرِ مَعَدٍّ كُلِّهَا حَيثُمَا انْتَمَى

٢٨- لِأَعْظَمِهَا قَدْرًا وَأَكْرَمِهَا أَبًا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنِهَا سُمَا[(١)]

ويُروَى بكسرِ السينِ ، فمنْ كَسَرَ السينَ فالألفُ عندَه للوصلِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ لامَ الفعلِ ؛ لأنَّا لم نعلَمْهُم قالوا: سِمًا بوزنِ رِضًى ، وأَمَّا منْ ضمَّ السينَ فقولُه عندِي يحتملُ أمرينِ: أحدُهما: ما عليهِ الناسُ ، وهو أنْ تكونَ الألفُ للوصلِ بمنزلتِها فيمنْ كَسَرَ ، والوجهُ الآخرُ: أنْ يكونَ لامَ الفعلِ بمنزلةِ الألفِ في القافيةِ التي (٢٣/ب) قبلَها ، ويكونُ هذا التأويلُ علَى قولِ منْ قالَ: هذا سُمًا بوزنِ هُدًى إلا أنَّه حذفَ اللامَ لالتقاءِ الساكنينِ))[(٢)] ، فهذا منِ ابنِ جِنّي يدلُّ أنَّه قد سَمِعَ سُمًا ، وقد حكَى[(٣)] أبو عليٍّ عنْ أحمدَ بنِ يحيَى[(٤)] عنِ ابنِ الأعرابِيّ[(٥)] أنَّه قالَ:

=وقال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عنى أبا زيد و توفي بالبصرة ٢١٥هـ ، ومن تصانيفه كتاب النوادر والهمز والمطر واللبأ واللبن . ينظر تاريخ بغداد ١٠٩/١٠و إنباه الرواة ٣٠/٢ ومعجم الأدباء ١٣٥٩/٣ و وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٣٥/١ والأعلام ٩٢/٣ .

(١) بيتان من الطويل ، وهما لرجل من كَلْبٍ في نوادر أبي زيد ص ٤٦٢ والمقتضب ٣٦٥/١ والمنصف لابن جني ٦٠/١ والأصول ٣٢٣/٣ وأمالي بن الشجري ٢٨٠/٢ وشرح الشافية للرضي ١٧٧/٤ .

الشاهد: مجيء سُمًا بوزن هُدًى لغة في الاسم . ووضع الناسخ ضمة وكسرة على السين وكتب فوقها: معها .

(٢) المنصف ٦٠/١ بتصرف .

(٣) قال ابن جني :" وحدثنا أبوعلي عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه يقال: سُمًى بوزن هُدًى." المنصف ٦٠/١ .

(٤) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ بالولاء أبو العباس المعروف بثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، كان راوية للشعر محدثا مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة ثقة حجة ، ولد ومات في بغداد ، وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة فتوفي على الأثر ٢٩١هـ . من كتبه الفصيح وقواعد الشعر وشرح ديوان زهير وشرح ديوان الأعشى ومجالس ثعلب ومعاني القرآن وما تلحن فيه العامة ومعاني الشعر والشواذ وإعراب القرآن وغير ذلك. ينظر تاريخ بغداد ٤٤٨/٦ ونزهة الألباء ص ١٧٣ ومعجم الأدباء ٥٣٦/٢ وإنباه الرواة ١٧٣/١ ووفيات الأعيان ١٠٢/١ والأعلام ٢٦٧/١ .

(٥) هو محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي أبو عبد الله ، راوية ناسب علامة باللغة من أهل الكوفة ، قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان و كان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب ، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط ، وهو ربيب المفضَّل بن محمد صاحب المفضليات ، مات بسامراء ٢٣١هـ. له تصانيف كثيرة منها: أسماء الخيل وفرسانها وتاريخ القبائل والنوادر في الأدب وتفسير الأمثال وشعر الأخطل ومعاني الشعر والأنواء رسالة والبئر رسالة والفاضل وأبيات المعاني . ينظر تاريخ بغداد ٢٠١/٣ ونزهة الألباء ص ١١٩ ومعجم الأدباء ٢٥٣٠/٦ وإنباه الرواة ١٢٨/٣ ووفيات الأعيان ٣٠٦/٤ والأعلام ١٣١/٦ .

((يُقالُ: سُمًى بوزنِ هُدًى))[1].

[علامات الاسم]

قال الزمخشري: ((**وله خصائصُ ، منها جوازُ الإسنادِ إليه، ودخولُ حرفِ التعريفِ والجرّ والتنوينِ والإضافةِ**)).

قالَ صاحبُ الكتابِ : ((**وله خصائصُ ، منها جوازُ الإسنادِ إليهِ ودخولُ حرفِ التعريفِ والجرِ والتنوينُ والإضافةُ**)) .

مُحَمَّدٌ: الخصائصُ جمعُ خَصِيصَةٍ[2] ، وهي تأنيثُ الخَصِيصِ بمعنَى الْمُخَاصِّ[3] في الأصلِ ، ثمَّ جُعِلَ اسمًا للشيءِ الذي يختصُّ الشيءَ ، فجُعِلَ علامةً علَى وجودِ ما اختصَّ به ، ودلالةُ[4] الخاصَّةِ[5] تَطَّرِدُ ولا تَنعكسُ ، ودلالةُ الحدِّ تطَّردُ وتَنعكسُ[6] ؛ لأنَّه يلزمُ منَ انتفاءِ قولِنا: كلمةٌ دلَّتْ على معنَى في نفسِها غيرِ مقترنٍ بزمانٍ معيَّنٍ انتفاءُ الاسمِ ، ولا كذلك انتفاءُ العلامةِ ؛ لأنَّ كُلَّ ما أسندَ إليه فهو اسمٌ ، وليس كلُّ ما لم يسندْ إليه فليسَ باسمٍ لِمَا بيَّنَا منْ نحو: (أينَ)

---

(١) حكاه ابن جني في المنصف ٦٠/١ وينظر في لغات اسم: إصلاح المنطق ص ١٣٤ والمنصف ٦٠/١ والزاهر في معاني كلمات الناس ١٤٨/١ والصحاح ٢٣٨٣/٦ والإنصاف ١٦/١ وابن يعيش ٢٣/١ والتعليقة لابن النحاس ص ٥٩ ولسان العرب ٤٠١/١٤ وشرح الشافية للرضي ١٧٦/٤ .

(٢) ينظر المعجم الوسيط ص ٢٣٨ ، وقال الدكتور أحمد مختار عمر : " خَصَائِص الجذر: (خ ص ص) مثال: خصائص الأشياء. الرأي: مرفوضة عند بعضهم و السبب لأن هذا الجمع لم يرد في المعاجم القديمة ومع شهرته في الاستعمال والصواب. والرتبة: خصائص الأشياء فصيحة و خواصُّ الأشياء فصيحة . التعليق: خواصّ جمع خاصة و أما خصائص فهي جمع خصيصة و وقد وردت في كلام الجاحظ والزمخشري ، وسمَّى ابن جني أحد كتبه الخصائص . وفي العصر الحديث أقر مجمع اللغة المصري اعتبار خصائص جمعًا لخصيصة بمعنى الصفة التي تميز الشيء وتحدد هو وأدخلها في معجمه الوسيط " معجم الصواب اللغوي ص ٣٥١ .

(٣) في ابن يعيش ٢٤/١ : بمعنى الخاص . والأقرب ما قاله ابن يعيش ، حيث جاء خصّ الشيءُ ، وخصَّ فلانا فهو خاصٌّ . ينظر تاج العروس ٥٥٢/١٧ والمعجم الوسيط ص ٢٣٧ .

(٤) " الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول" التعريفات ص ٩١.

(٥) " الخاصة هي صفة أو عدة صفات كلية يتصف بها أفرادُ حقيقةٍ واحدة " علم المنطق ص ٤١ و"خاصة الشيء ما لا يوجد بدون الشيء والشيء قد يوجد بدونها مثلا الألف واللام لا يوجدان بدون الاسم ، والاسم يوجد بدونهما كما في: زيد" التعريفات ص ٨٤ ، وهذا التعريف الأخير يوضح معنى كون الخاصة تطرد ولا تنعكس .

(٦) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٦٦/١ وابن يعيش ٢٤/١ وشرح الكافية للرضي ٤٣/١ .

و(كيفَ) ونحو ذلك ، وكذا جميعُ الخواصِّ ، فمِنْ خواصِّ الاسمِ الإسنادُ إليه ، وقيَّدَه بقولِه: ((**إليه**)) لِئَلَّا يُشَارِكُه الفعلُ ، وقد بُيِّنَ لِمَ لَمْ يسندْ إلى الفعلِ والحرفِ؟ وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّه يريدُ بالإسنادِ الإخبارَ[1] ، وليسَ كذلك ؛ لأنَّه أعمُّ منه ، ويمكنُ حملُه علَى حقيقتِه فلا حاجةَ إلى أنْ يريدَ به الإخبارَ ؛ لأنَّ الاستفهامَ يُقالُ فيه إسنادٌ ولا يُقالُ خبرٌ ؛ لأنَّ الخبرَ إنَّما يُقالُ فيما احتمَلَ الصدقَ والكذبَ بالنظرِ إلى الخبرِ لا إلى المخبِرِ ، وكذا في الأمرِ والنهيِ لا يُقالُ إخبارٌ ، وخواصُّ الاسمِ معنويَّةٌ ولفظيةٌ فقدَّمَ الإسنادَ لكونِه معنويًّا ، وهو أقوَى منَ اللفظِيّ ؛ لأنَّ اللفظَ إنَّما أُتِيَ بهِ ليدلَّ علَى المعنَى ، فالعنايةُ بالمعنَى أقوَى ؛ لأنَّه المطلوبُ قصدًا ، والعلامةُ المعنويةُ تكونُ إسنادًا وغيرَه نحو: التعريفِ والتنكيرِ وغيرِ (٢٤/أ) ذلك لكنْ اكتفَى بالإسنادِ لأنَّه أعمُّها .

قَوْلُهُ: ((**ودخولُ حرفِ التعريفِ**)). إنَّما قالَ: حرفِ لِيَشملَ لغةَ مَنْ قالَ : ((ليسَ مِنِ امبرِّ امصيامُ في امسفرِ))[2] على ما يُذكرُ في فصلِ الحرفِ ، ويَدخلُ فيه اختلافُ النحاةِ في المعرِّفِ أهوَ اللامُ وحدَها أم الألفُ واللامُ ؟ على ما يحقَّقُ في فصلِ الحرفِ[3] ، وإنَّما اختصَّ حرفُ التعريفِ بالدخولِ علَى الاسمِ ليختصَّ الاسمُ فيفيدُ الإسنادُ إليه ، ولأنَّ دخولَ حرفِ التعرفِ بمنزلةِ الوصفِ[4] ، والوصفُ لا يكونُ إلَّا للاسمِ ، فأمَّا ما رواهُ أبو زيدٍ مِنْ قولِ الطُّهَوِيِّ[5] :

٢٩- أَتَانِي وَعِيدُ التَّغْلِبِيِّ بنِ دَيْسَقٍ ... فَفِي أَيِّ هذا وَيحَهُ يَتَتَرَّعُ

---

(١) ينظر الفصول الخمسون لابن معط ص ١٥١ ، وهو رأي ابن الحاجب في الإيضاح ٦٦/١ وابن يعيش ٢٤/١ .

(٢) حديث شريف أخرجه الشافعي في مسنده ص ١٥٧ ومسند الحميدي ١١٣/٢ والكفاية في علم الرواية ص ١٨٣.

(٣) ينظر التخمير ١٥٨/١ وابن يعيش ٢٤/١ . واختلفوا في حرف التعريف ، فقال الخليل هو (أل) وهمزته همزة قطع ، وقال سيبويه هو (ال) وهمزته وصل ، وقيل: اللام وحدها ، وقيل الهمزة وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . ينظر الجنى الداني ص ١٣٨ ، ١٩٢ ، والتصريح ١٤٨/١ .

(٤) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٦٧/١ .

(٥) هو ذو الخِرَقِ الطُّهَوِيُّ ، وهناك ثلاثة شعراء لقبُهم ذو الخرق: خليفة بن حمل بن عامر بن حميري ، وقرط بن قرط وشمير بن عبد الله بن هلال ، ينظر المؤتلف والمختلف ١٠٩ و ١١٩ وسمط اللآلي ٧٤٧/٢ والمقاصد النحوية ٤٣١/١ ، وسماه دينار بن هلال ، واعترض عليه البغدادي في الخزانة ٤٣/١ قائلا: "ولا أدري من أين نقله؟" خزانة الأدب ٤٢/١ .

٣٠- يَقُـولُ الخَنَـا وَأَبْغَـضُ العُجْـمِ نَاطِقًـا   إِلَى رَبِّنَـــا صَـــوتُ الحِمَـــارِ اليُجَـــدَّعُ[1]

وقولُ الآخرِ:

٣١- مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ[2]

وقولُ الآخرِ:

٣٢- وذُو المَـالِ يُـؤْتِي مَالَـه دُونَ عِرْضِـهِ   لِمَـــا نَابَـــهُ والطَّـــارِقُ اليَتَعَمَّـــدُ[3]

فشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ ، والذي شجَّعَه أنَّه رَأَى الألفَ واللامَ يَدخلُ الصفاتِ بمعنَى (الذي) نحو: الضَّاربِ بمعنَى الذي ضربَ ، فاستعمَلَها في الفعلِ ، وقِيلَ: الألفُ واللامُ هُنا أصلُها (الذي) ثُمَّ حُذِفَ (لَذِي) تخفيفًا فبقِيتْ لامُه[4] والفعلُ صلتُها ، واعلمْ أنَّ العلاماتِ مِنْ أوَّلِه كثيرةٌ لكنَّه اقتصرَ علَى حرفِ التعريفِ لقُربِ تناولِه .

---

(١) بيتان من الطويل ، وهما لذي الخِرَقِ الطُّهوي ، ينظر النوادر ص ٢٧٥ وفيه: كلام الثعلبي بثاء فعين . الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ١٥ والصحاح ١١٩٤/٣ وسر الفصاحة ص ٨٤ والإنصاف ١٥١/١ وضرائر الشعر ص ٢٨٩ وشرح الكافية للرضي ٤٤/١ ولسان العرب ٤١/٨ والمقاصد النحوية ٤٣١/١ وخزانة الأدب ٣٤/١ .

اللغة : يتترع: تَتَرَّعَ أي تسرع. الصحاح ١١٩١/٣ (ت ر ع) و يُجَدَّعُ : يقطع. اللسان ٤١/٨ (ج د ع) والمقصود الحمار المقطوع الأذن .

الشاهد: دخول (أل) على الفعل يجدع وهو شاذ ، وقيل: أراد الذي يجدع فـ(أل) موصولة ، وقيل: إن (أل) باقية من (الذي) بعد حذف (لذي) فهي أيضا اسم موصول .

(٢) صدر بيت من البسيط ، ينسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، وعجزه :

ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ

ينظر الإنصاف ٥٢١/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٦٧/١ وضرائر الشعر ص ٢٨٨ وشرح الكافية الشافية ١٦٣/١ والجنى الداني ص ٢٠٢ وتوضيح المقاصد ٢٨٤/١ والمقاصد النحوية ١٧٤/١ وخزانة الأدب ٣٢/١ .

الشاهد: دخول (أل) على الفعل ترضى وهو شاذ ، وقيل: أراد الذي ترضى فـ(أل) موصولة ، وقيل: أن (أل) باقية من (الذي) بعد حذف (لذي) فهي أيضا اسم موصول .

(٣) بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ص ٢٨٨ وفيه: اليتعهد ، وخزانة الأدب ٣٢/١ وفيه: اليتعمل ، وكذا في شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٩٣/١ .

الشاهد : دخول (أل) على الفعل يتعمد ، وقد بينه ابن عمرون .

(٤) قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ص ٢٨٩ : " ومن النحويين من ذهب إلى أن هذه الألف واللام الداخلة على الفعل ليست الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول بل هي مبقاة من (الذي) ، وذلك باطل بدليل أنها لو كانت مبقاة لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي كما يقع في صلة (الذي) ، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المشبه لاسم الفاعل وهو المضارع دلَّ ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام ."

قَولُهُ: ((**والجرّ**)). إعرابُه الخفضُ بالعطفِ علَى حرفِ التعريفِ ، وكذا إعرابُ التنوينِ والإضافةِ والجرُّ مِنْ خواصِ الأسماءِ ؛ لأنَّ الجرَّ لا يكونُ إلَّا بالإضافةِ ، والمضافُ مُخبَرٌ عنه مِنْ جهةِ المعنَى وغيرُ الاسمِ لا يصحُّ الإخبارُ عنه ، والصحيحُ أنَّه ثقيلٌ منه بُدٌّ فلَمْ يجمعُوا بينَ ثِقَلِ الفعلِ (٢٤/ب) وبينَه[(١)] .

قَولُهُ: ((**والتنوينِ**)). ضروبُه تأتِي في فصلِ الحرفِ ، وهي مختصةٌ بالاسمِ إلا تنوينَ الترنُّمِ[(٢)] والغالِي[(٣)] ؛ لأنَّهَا[(٤)] لمعانٍ لا تصحُّ إلَّا في الاسمِ وتلكَ المعانِي تُذكرُ في مواضعِها .

قَولُهُ: ((**والإضافةِ**)). يريدُ أنْ يكونَ مضافًا لا مضافًا إليه ؛ لأنَّه قد أُضِيفَ إلى الفعلِ[(٥)] في نحو: قولِه تعالَى : ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[(٦)] ولِئلَّا يَلْزَمُ التَّكرارُ ؛ لأنَّه لو أُرِيدَ الثانِي لأغنَى عنه الجرُّ ؛ لأنَّه لا يكونُ إلا بالإضافةِ .

[تعريف اسم الجنس]

قال الزمخشري: ((**ومن أصنافِ الاسمِ اسمُ الجنسِ، وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبهَه. وينقسمُ إلى اسمِ عينٍ واسمِ معنًى. وكلاهما ينقسمُ إلى اسمٍ غيرِ صفةٍ، واسمٍ هو صفةٌ. فالاسمُ غيرُ الصفةِ نحو: رجلٍ وفرسٍ وعِلْمٍ وجَهلٍ. والصفةُ نحو: راكبٍ وجالسٍ ومفهومٍ ومُضْمَرٍ**)) .

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**ومِنْ أصنافِ الاسمِ اسمُ الجنسِ ، وهو ما عُلِّقَ الفَصلُ**)) .

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٦٧/١ .

(٢) هو اللاحق للقوافي المطلقة التي في آخرها حرف مَدٍّ ، ومنه قول الشاعر:

أقلـــي اللـــوم عـــاذل والعتـــابن   وقـــولي إن أصـــبت لقـــد أصـــابن

أصله: والعتابا ، وأصابا ، ينظر أوضح المسالك ١٥/١ ، والأشموني ١٢/١ .

(٣) هو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن ولذا سمي بالغالي ، ومنه:

قالـــت بنـــات العـــم يا ســـلمى وإنـــن   كـــان فقـــيرا معـــدما قالـــت وإنـــن

أصله: وإن ، ينظر أوضح المسالك ١٧/١/ والأشموني ١٢/١ .

(٤) أي : ضروب التنوين باستثناء الترنم والغالي .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٦٧/١ .

(٦) سورة المائدة من الآية (١١٩) .

مُحَمَّدٌ: إنَّما قدَّمَ اسمَ الجنسِ علَى العَلَمِ ؛ لأنَّه نكرةٌ والعلَمُ معرفةٌ ، والنكرةُ قبلَ المعرفةِ ، وقد تقدَّمَ كلامُنا في دخولِ (مَا) في الحدِّ فلا نُعيدُه ، فصوابُه اسمٌ عُلِّقَ علَى شيءٍ ، وعلَى كُلِّ ما أشبَهَه. ثُمَّ **قَولُهُ**: ((**عُلِّقَ علَى شيءٍ وعلَى كلِّ ما أشبَهَه**)). مِنَ المعارفِ ما يَدخُلُ في هذا الحدِّ وليستْ أجناسًا ، فإنَّ ضميرَ المتكلمِ الذي هو أعرفُ المعارفِ يصلُحُ لكلِّ متكلمٍ ، وكذا أسماءُ الإشارةِ تصلحُ لكلِّ مشارٍ إليه ، وكذا غلامُ زيدٍ يصلحُ لكلِّ مَنْ هو غلامُ زيدٍ ، وكذا المعرَّفُ المعهودُ نحو: الرجلِ يصلحُ لكلِّ رجلٍ معهودٍ ، فإنْ أُضيفَ إليه بعينِه فقيلَ: ما عُلِّقَ علَى شيءٍ لا بعينِه[1] وعلَى كلِّ ما أشبَهَه خرجتِ المعارفُ . ثم **قَولُهُ**: ((**وعلَى كلِّ ما أشبَهَه**)). ليسَ بجيِّدٍ ؛ لأنَّه إنْ أرادَ بقولِه أشبَهَه في جميعِ الأمورِ ، فهو باطلٌ ؛ لأنَّه يلزمُ منه أنَّ هذا ذلك ، فلا يكونانِ شيئينِ ، وإنْ أرادَ في أمرٍ مَا فهو باطلٌ ؛ لأنَّ كلَّ شيئينِ يشتبِهَانِ مِنْ حيثُ أنَّهما شيءٌ، وإنْ أرادَ في أمرٍ خاصٍّ فلَمْ يُبَيِّنْ ذلك الخاصَّ ، والأولَى أنْ يقولَ: وعلَى ما أشبَهَه في الحقيقةِ التي وُضِعَ اللفظُ بإزائِها (٢٥/أ) وإلى نحوٍ مِنْ هذه الزيادةِ أشارَ في حواشِي المفصلِ فقالَ: ((اسمُ الجنسِ دالٌّ علَى حقيقةٍ موجودةٍ في ذواتٍ كثيرةٍ كقولِنا: رجلٌ وفرسٌ)) ، والجنسيةُ المرادُ بها الحقيقةُ المشتركُ فيها ، وقسَّمَ ابنُ السَّراجِ[2] الجنسَ قسمينِ فقالَ: ((اسمُ الجنسِ الذي يفصلُه مِنْ جنسٍ آخرَ ، والواحدُ مِنَ الجنسِ الأوَّلِ الدَّالُّ علَى كلِّ ما له ذلك الاسمُ ، ويتساوَى الجميعُ في المعنَى نحو: الرجلِ والإنسانِ والدرهمِ والضربِ والأكلِ ، وجميعُ ما أردْتَ به العمومَ لِمَا يتفقُ مِنَ المعنَى بأيِّ لفظٍ كانَ فهو جنسٌ ، وإذا قلتَ: ما هذا؟ فقيلَ لك: إنسانٌ ، فإنَّما يُرادُ به الجنسُ ، فإذا قالَ: الإنسانُ فالألفُ واللامُ لعهدِ الجنسِ ، وليستْ بتعريفٍ لإنسانٍ بعينِه ، وإنَّما هي للفرقِ بينَ إنسانٍ موضوعٍ للجنسِ وبينَ إنسانٍ هو واحدٌ))[3] ، ثمَّ قالَ: ((الثاني

---

(١) زيادة (بعينه) كقيد هو قول ابن الحاجب ينظر الإيضاح ٦٨/١ .

(٢) هو محمد بن السري بن سهل أبو بكر ، أحد أئمة الأدب والعربية من أهل بغداد ، كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا ويقال: ما زال النحو: مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله ، مات شابا و وكان عارفا بالموسيقى ، من كتبه: الأصول في النحو وشرح كتاب سيبويه والخط والهجاء والمواصلات والمذكرات في الأخبار والموجز في النحو والعروض توفي ٣١٦هـ . ينظر طبقات النحويين ص ١١٢ ونزهة الألباء ص ١٨٦ ومعجم الأدباء ٢٥٣٤/٦ ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤ والبلغة ص ٢٦٥ وبغية الوعاة ١٠٩/١ والأعلام ١٣٦/٦ .

(٣) الأصول لابن السراج ١١١/٢ بتصرف .

وهو الواحدُ مِنَ الجنسِ نحو: رجلٍ وفرسٍ وضربةٍ وأكلةٍ))[1].

قَولُهُ: ((**ويَنقسِمُ إلى اسمِ عينٍ**)). يُرِيدُ بالعينِ ما كانَ شخصًا كرجلٍ وفرسٍ ، والأجودُ أنْ يُقالَ في العينِ هو ما يقومُ بنفسِه ، واسمُ المعنَى هو الذي يقومُ بغيرِه كالعلمِ والجهلِ ونحوها مِنَ المصادرِ، ولم يتعرَّضْ لأسماءِ الزمانِ نحو: اليومِ والليلةِ ،وهي تلتحقُ بالمعانِي لَمَّا لم تكنْ مستقرةً.

قَولُهُ: ((**وكلاهما ينقسمُ إلى اسمٍ غيرِ صفةٍ**)). تقدَّمَ بيانُه واسمٍ هو صفةٌ ، فالصفةُ ما كانَ مشتقًا مِنْ مصدرٍ نَصَّ عليه في الإيضاحِ أبو عليٍّ ، فقالَ: ((وهي في الأمرِ العامِّ لا يخلُو مِنْ أنْ يكونَ اسمَ جنسٍ كأسدٍ وثورٍ وفهمٍ وفضلٍ أو مشتقَّةً مِنْ ذلك))[2]. يُرِيدُ مِنَ اسمِ الجنسِ وهو المصدرُ نحو: اسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبَّهةِ ، وأمَّا النسبُ فهو في معنَى المشتقِّ ؛ لأنَّه في تأويلِ معنًى منسوبٍ ، والصفةُ اسمٌ دالٌّ علَى ذاتٍ قامَ بها معنًى من المعانِي نحو: قائمٍ فإنَّه دلَّ (٢٥/ب) علَى ذاتٍ قامَ بها قيامٌ فدلالتُها علَى الذاتِ دلالةُ تسميةٍ ودلالتُها علَى المعنَى دلالةُ اشتقاقٍ[3] ، فصفةُ العينِ نحو: راكبٍ وجالسٍ ، ألا تراكَ تقولُ: جاءَنِي رجلٌ راكبٌ ، وكذا تكلَّمَ رجلٌ جالسٌ ، وصفةُ المعانِي نحو: مفهومٍ ؛ لأنَّك تقولُ: هذا معنًى مفهومٌ ، وكذا مضمرٌ يُقالُ: حديثٌ مضمرٌ أيْ: غيرُ بادٍ للأفهامِ ، وفي النفسِ سِرٌّ مضمرٌ ، وهذا المثالُ ليسَ يختصُّ بالمعانِي فإنَّه يكونُ صفةً للأعيانِ ، قالَ الشاعرُ :

٣٣- وَعَلَـــى الجِيَـــادِ المُضْـــمَرَا تِ فَـــوَارِسٌ مِثْـــلُ الصُّـــقُورِ[4]

وَاعلمْ أنَّ الصفةَ جنسٌ لوجودِ حدِّ الجنسِ فيها ، ولفظُ الشيخِ أبِي عليٍّ في الإيضاحِ يُفْهَمُ منه أنَّ الصفةَ غيرُ جنسٍ ؛ لأنَّه قالَ ما حَكَيْتُهُ عنه: ((أو مشتقةً)) ، فعطفُها بـ(أو) يدلُّ أنَّها عندَه غيرُ جنسٍ ، وقالَ عبدُ القاهرِ في شرحِ هذا الموضعِ: ((اِعلمْ أنَّ الأسماءَ المتمكنةَ منقسمةٌ

---

(١) الأصول لابن السراج ١١٢/٢بتصرف .

(٢) الإيضاح لأبي علي ص ٧٤ بتصرف .

(٣) ينظر ابن يعيش ٢٦/١ .

(٤) بيت من مجزوء الكامل ، وهو للمنخَّل بن عامر بن ربيعة بن عمرو اليشكري . ينظر الأصمعيات ص ٥٩ تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون ط خامسة دار المعارف بدون وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٢٦ تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون ط أولى دار الجيل بيروت ١٩٩١م .

الشاهد: استشهد ابن عمرون بهذا البيت على أن المضمر يأتي صفة للأعيان .

إلى هذه الأقسامِ الثلاثةِ ، فالأوَّلُ: اسمُ الجنسِ ، والثاني: ما كانَ مشتقًّا))[١]. فجَعَلَ المشتقَّ قسِيمًا لاسمِ الجنسِ ، وهذا يُفْهَمُ منه أنَّها عندَه غيرُ جنسٍ معَ أنَّه قبلَ هذا حَدَّ اسمَ الجنسِ بحدٍّ يَدخلُ فيه الصفةُ ، فقالَ: ((اسمُ الجنسِ هو الشائعُ في أمَّتِه كقولِك: أسدٌ))[٢] وفرسٌ ، ألَا ترَى أنَّ ذلك لا يخصُّ واحدًا بعينِه ، والصفةُ داخلةٌ تحتَ هذا الحدِّ ، وقالَ فخرُ الدينِ: ((ونازعَ بعضُ المتكلمينَ ، فزعمَ أنَّ المشتقَّ خارجٌ عَنِ القسمينِ وذكرَ التقسيمَ ، الاسمُ إمَّا أنْ يدلَّ علَى الصفةِ كالضاربِ أو علَى الماهيةِ ، ثم الماهيةُ إمَّا أنْ تكونَ مانعةً مِنَ الشركةِ وهو العَلَمُ أو لا يمنعُ وهو اسمُ الجنسِ)) ثمَّ قالَ: ((وهذا النزاعُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ حاصلَه أنَّ الاسمَ المشتقَّ هلْ يُسَمَّى جنسًا أم لا؟)) وقالَ ابنُ السراجِ: ((الثالثُ: ما اشتُقَّ للوصفِ مِنْ (٢٦/أ) جنسٍ مِنَ الأجناسِ التي لا أشخاصَ لها نحو: ضاربٍ مشتقٌّ للوصفِ من الضربِ وحَسَنٌ مشتقٌّ مِنَ الحُسنِ وهذه كلُّها صفاتٌ تجرِي علَى الموصوفينَ فإنْ كانَ الموصوفُ جنسًا فهي أجناسٌ ، وإنْ كانَ واحدًا منكورًا مِنَ الجنسِ فهو واحدٌ منكورٌ نحو: القائمِ وقائمٍ والحسنِ وحسنٍ))[٣].

[العَلَمُ]

قال الزمخشري: ((ومن أصنافِ الاسمِ العلمُ، وهو ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينِه غيرَ متناوِلٍ ما أشبهَه. ولا يخلُو من أن يكونَ اسما كزيدٍ وجعفر، أو كنيةً كأبي عمرو وأمِّ كلثوم، أو لقبا كبطةٍ وقفةٍ. وينقسمُ إلى مفردٍ ومركَّبٍ ومنقولٍ ومرتجلٍ. فالمفردُ نحو: زيد وعمرو، والمركبُ إمَّا جملةٌ نحو: برقَ نحرُه وتأبط شراً وذرَّي حبًّا وشاب قرناها ويزيدُ في مثل قوله:

نُبِّئْـــتُ أخـــوالي بـــني يَزيـــدُ ظُلمـــاً علينـــا لهـــمُ فَديـــدُ

وأما غيرُ جملةٍ اسمان جُعِلا اسماً واحداً نحو: معد يكرب وبعلبَّك وعمرويه ونفطويه أو مضاف ومضاف إليه كعبدِ منافٍ وامرئِ القيسِ والكني . والمنقول على ستةِ أنواعٍ، منقولٌ عن اسمِ عَيْنٍ كثور وأسد، ومنقولٌ عن اسمِ معنى كفضلٍ وإياس، ومنقولٌ عن صفةٍ كحاتمٍ ونائلةٍ، ومنقولٌ عن فعلٍ إمَّا ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبَ، وإمَّا مضارعٌ كتَغْلِبُ ويَشْكُرُ، وإمَّا أمرٌ كإصمتْ في قول الراعي:

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٩/١ بتصرف تحقيق د: كاظم بحر مرجان ط وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٢م .

(٢) السابق ١٠٩/١ .

(٣) الأصول لابن السراج ١١٢/٢ و ١١٣ بتصرف .

أشـلى سَـلوقيةً باتَـتْ وبات بهـا   بـوحش إصـمِت في أصـلابها أوَدُ

وأَطْرِقَا في قول الهذلي:

علــى أطْرِقــا باليــاتُ الخيــامِ   إلا الثمــــام وإلا العِصِــــيّ

ومنقولٌ عن صوتٍ كبَبَّةٍ، وهو نَبْزُ عبدِ الله بن الحارث بن نوفل ، ومنقولٌ عن مركَّبٍ وقد ذكرناه. والمرتجلُ على نوعين قياسيّ وشاذٍّ. فالقياسيُّ نحو: غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحَنتَف، والشاذُّ نحو: محْبَب ومَوهَب ومَوظَب ومَكْوَزة وحَيْوَة » .

قَالَ صاحبُ الكتابِ : «**ومِنْ أصنافِ الاسمِ العلمُ وهو ما عُلِّقَ علَى شيءٍ بعينِه الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: قَولُهُ: «**ما عُلِّقَ علَى شيءٍ بعينِه**». يَفصِلُ العلَمَ مِن اسمِ الجنسِ ، و **قَولُهُ:** «**غيرُ متناولٍ ما أشبَهَه**». يفصِلُه مِنْ باقِي المعارفِ ، وزادَ بعضُهم بوضعٍ واحدٍ[1] ، وهو صحيحٌ يَحتَرِزُ به مِنْ زيدٍ إذا سُمِّيَ به رجلٌ ثم سُمِّيَ به آخرُ فإنَّ هذا بوضعٍ آخرَ[2]. وعَلَمُ الجنسِ وُضِعَ لشيءٍ بعينِه ، قالَ سيبويه: «إذا قلتَ: هذا أبوالحَارثِ فأنتَ تُريدُ هذا الذي سمعتَ باسمِه أو الذي عرفتَ أشباهَهُ»[3] ، فقولُ سيبويه: «هذا» إشارةٌ إلى أنَّه لشيءٍ بعينِه ، وهو معنَى قولِ الزمخشريّ: «**كأنَّك قلتَ: الضربُ الذي مِنْ شأنِه كَيْتَ وكَيْتَ . فقولُهُ: الضربُ**»[4]. أيْ: المعهودُ بما وصفَه بقولِه: «الذي مِنْ شأنِه كَيْتَ وكَيْتَ» فصارَ أسامةُ يُغنِي عَنْ هذا كما أنَّ زيدا يُغنِي عَنْ قولِك: الرجلُ المعروفُ بكذا وكذا ، وكونُ أسامةَ واقعًا على كلِّ أسدٍ إنَّما كانَ ؛ لأنَّ التعريفَ فيه للحقيقةِ وهي موجودةٌ فيه ، وقريبٌ مِنْ هذا يا رجلُ إذا أردتَ واحدًا مُعَيَّنًا فأيُّ رجلٍ أقبلتَ عليه وناديتَه كانَ معرفةً لوجودِ القصدِ إليه ، فكذا أسامةُ أيُّ أسدٍ رأيتَه فإنَّك تريدُ هذه الحقيقةَ المعروفةَ بكذا ، فالتعدُّدُ ليسَ بطريقِ الأصلِ ، وإنَّما أُحْتِيجَ إلى هذا ؛ لأنَّ العربَ مَنَعَتْ بعضَه الألفَ واللامَ (٢٦/ب) وبعضَه الصرفَ ونَصَبَتْ عنه الحالَ في قولِهم: «هذا ابنُ

---

(١) هو قول ابن الحاجب ينظر الكافية ص ٣٧ ط مكتبة الآداب تحقيق د: صالح عبد العظيم الشاعر .

(٢) ينظر شرح الكافية لابن ا لحاجب ٢٤٥/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٩٤/٢ بتصرف .

(٤) ينظر المفصل ص ٩ ط دار الجيل .

عِرْسٍ[1] مقبلًا»[2] ، والحالُ عَنِ النكرةِ ضعيفةٌ فلا يُحمَلُ عليه ، واشتقاقُه إِمَّا مِنْ عَلَمِ الثوبِ ؛ لأنَّ به يُعرَفُ أو عَلَمِ الأميرِ أو العَلَمِ الذي هو الجبلُ ؛ لأنَّ الجبالَ يُعلَمُ بها غالبًا الطرقُ ، والاسمُ العَلَمُ يُعرَفُ به مَنْ تحتَه مِنَ الأشخاصِ[3] ، وقالَ عبدُ القاهرِ: «كُلُّ اسمٍ وُضِعَ في أوَّلِ أحوالِه لشيءٍ بعينِه لا يَقَعُ علَى كلِّ ما يُشبِهُهُ فهو عَلَمٌ»[4] .

مُحَمَّدٌ: وهذا حَدُّ المرتجلِ مِنَ الأعلامِ فحَسْبُ ، والمنقولُ لا يَدخُلُ فيه . وإعرابُ (غيرٍ) مِنْ قولِ الزمخشريِّ: «**غيرُ متناولٍ**» يجوزُ نصبُ (غيرٍ) علَى الحالِ مِنَ الضميرِ في عُلِّقَ ، ويجوزُ رفعُ (غيرٍ) علَى أنَّه خبرٌ بعدَ خبرٍ ، والباءُ في (بعينِه) تتعلَّقُ بـ(عُلِّقَ) فالمعنَى: عُلِّقَ علَى الشيءِ بالتعيينِ ، ويجوزُ أنْ تتعلَّقَ الباءُ بمحذوفٍ ويكونُ صفةً لشيءٍ أيْ: علَى شيءٍ متعيَّنٍ أيْ: مخصوصٍ ، والضميرُ يرجعُ إلى شيءٍ .

قولُهُ: «ولا يخلُو مِنْ أنْ يكونَ اسمًا كزيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ».

قولُهُ: «ولا يخلُو مِنْ أنْ يكونَ اسمًا». المرادُ بالاسمِ هُنَا قولُك: ما اسمُ هذا ؟ والمرادُ بقولِه: «**ومِنْ أصنافِ الاسمِ العَلَمُ**» الاسمُ الذي هو قسيمُ الفعلِ والحرفِ .

وقولُهُ: «أو كنيةً». الكنيةُ لم يكنْ علمًا في الأصلِ ، «وإنَّما كانتْ عادتُهم أنْ يدعُوا الإنسانَ باسمِه ، وإذا وُلِدَ له ولدٌ دُعِيَ باسمِ ولدِه توقيرًا له وتفخيمًا لشأنِه[5] ، فيُقَالُ: أبُو ولذلك استقبحُوا أنْ يَكْنِيَ الإنسانُ نفسَه ، وقد يَكْنُونَ الوليدَ تفاؤلًا بالسلامةِ إلى بلوغِ سنِّ الولادةِ» [6] ، ويَكْنُونَ إيماءً إلى الضدِّ كأبِي يحيَى لملَكِ الموتِ ، وهي مِنَ الكنايةِ أيْ: التوريةِ ، وأصلُه مِنْ (كَنَّ) إذا سَتَرَ[7] ، وقيلَ: كَنَى ، فأبدلَ مِنَ النُّونِ حرفَ العلةِ لثِقَلِ التضعيفِ ، ويُقَالُ: اِكْتَنَى بأبِي عمروٍ ، ولا يُقَالُ: اِكْتَنَى بعمروٍ ، ولا (٢٧/أ) يكونُ فيما يُكْرَهُ ، ومعنَى

---

(١) ابن عِرْس : دويبة كالفأرة تفتك بالدجاج ونحوها . المعجم الوسيط ص ٥٩٢ .

(٢) ينظر تهذيب اللغة ٨٦/٢ .

(٣) ينظر لسان العرب ٤١٩/١٢ (ع ل م) وتاج العروس ١٣٢/٣٣ (ع ل م) وابن يعيش ٢٧/١ .

(٤) قال عبد القاهر موضحا المقصود بالتعريف في باب الممنوع من الصرف:" أن يكون الاسم علما موضعا لشيء بعينه." شرح الجمل في النحو لعبد القاهر ص ١٧ .

(٥) ينظر التخمير ١٦٣/١ .

(٦) ينظر ابن يعيش ٢٧/١ بتصرف .

(٧) جاءت الكنية من كنى ينظر لسان العرب ٢٣٣/١٥ (ك ن ي) وتاج العروس ٤٢١/٣٩ (ك ن ي) .

قولِهم: أبو عمروٍ أبو البقاءِ ، والبقاءُ الحياةُ أيْ: هذا الرجلُ صاحبُ بقاءٍ ؛ لأنَّهم يجعلُونَ مَنْ لَابَسَ شيئًا وصَاحَبَه أو دَامَ له أو تَكرَّرَ منه أو زَادَ في فعلِه أبًا له وأمًّا له ، ويُحْتَمَلُ أنْ يُريدُوا التَّفَأُّلَ بسلامتِه إلى أنْ يُولَدَ له عمروٌ ، والكُلْثُومُ الكثيرُ لحمِ الخدينِ والوجهِ(١) ، ومعنَى أمِّ كلثومٍ أمُّ ولدٍ كلثومٍ أو أمُّ وجهٍ كلثومٍ ، والْمُكَلْثَمَةُ التي لها وجنتانِ ولا جُهُومَةَ لوجهِها ، وذَكَرَ مثالينِ أبوعمروٍ للمذكر وأمُّ كلثومٍ للمؤنثِ. والكنيةُ مِنَ الأعلامِ وإنْ كانتْ مضافةً ، ولذلك قالَ الشاعرُ:

٣٤- حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عمروِ بْنَ عَمَّارِ(٢)

فحذفَ التنوينَ مِنْ أبِي عمروٍ كما تحذفُه مِنْ هذا زيدُ بنُ عمروٍ(٣) .

قولُهُ: ((**أو لقبًا**)). اللقبُ النَّبْزُ(٤) يكونُ في الخيرِ لقولِهم: أوَّلُ لقبٍ في الإسلامِ عَتِيقٌ(٥) لُقِّبَ به أبوبكرٍ الصديقُ(٦) رضي الله عنه وفي الشرِّ لقولِه تعالَى: =

---

(١) ينظر لسان العرب ٥٢٥/١٢ (ك ل ث م) وتاج العروس ٣٧٤/٣٣ (ك ل ث م) .

(٢) عجز بيت ، من البسيط نسب إلى الفرزدق وهو في ديوانه ٣٨٢/١ ط الصاوي وصدره:

ما زلتُ أُغْلِقُ أبوابًا وأفتحُها

ينظر الكتاب ٥٠٦/٣ والبيان والتبيين ٣٢١/١ وأدب الكاتب ص٤٦١ والأصول ١١٩/٣ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٣٧/٢ تحقيق د: محمد علي الريح هاشم ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٤م وسر صناعة الإعراب ٤٥٦/٢ وابن يعيش ٢٧/١ شرح الشافية للرضي ٩٣/١ ولسان العرب ٢٩١/١٠ وتاج العروس ٢٥٩/٢٦ .

الشاهد: حذف التنوين من عمرو لأن الكنية من الأعلام . والعلم إذا وصف بابن مضافا إلى علم وجب حذف التنوين من العلم الأول . ينظر الهمع ٥٥/٣ .وفيه استخدام أفعلتُ بمعنى فعَّلْتُ ، تحصيل عين الذهب ص ٥٥٠ .

(٣) ينظر ابن يعيش ٢٧/١ .

(٤) ينظر لسان العرب ٧٤٣/١ (ل ق ب) و هو في ابن يعيش ٢٧/١ .

(٥) قال ابن حجر: " سُمِّيَ أبو بكر عتيقا لشرفه أو لحسنه أو لعتقه من النار ، وقيل: بل هو علم شخص ، سمَّاه أبوه عبد الله وأمه عتيقا" هدي الساري ص ١٥٣ ط المكتبة السلفية .

(٦) هو عبد الله بن أبي قُحَافَة عثمان بن عامر ابن كعب التيمي القرشي أبو بكر أول الخلفاء الراشدين ، وأول من آمن برسول الله ﷺ من الرجال ، ولد بمكة ، ونشأ سيدا من سادات قريش ، وبويع بالخلافة يوم وفاة النبي ﷺ سنة ١١ هـ فحارب المرتدين والممتنعين من دفع الزكاة ، وافتتحت في أيامه بلاد الشام وقسم كبير من العراق. وكان موصوفا بالحلم والرأفة بالعامة ، مدة خلافته سنتان وثلاثة أشهر ونصف شهر. وتوفي في المدينة ١٣هـ . ينظر التاريخ الكبير للبخاري ١/٥ والطبقات الكبرى لابن سعد ١٥٥/٣ وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٥/٣٠ ووفيات الأعيان ٦٤/٣ والأعلام ١٠٢/٤ .

=﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِ﴾[1]. **وقولُهُ**: ((**كبَطَّةٍ**)). بطَّةٌ لَقَبٌ وفي أهلِ الحديثِ ابنُ بطةٍ[2] ، والبَطَّةُ مِنْ طَيرِ الماءِ ، ((**وقُفَّةٍ**)) قفةٌ لَقَبٌ ، والقفةُ كاليقطِينةِ تُتَّخَذُ مِنَ الخُوصِ يُشَبَّهُ بها الكبيرُ ، يقالُ: شيخٌ كالقفةِ[3] ، وقيلَ: الشجرةُ الباليةُ[4]. وإنَّما انقسمَ العَلَمُ إلى هذه الثلاثةِ ؛ لأنَّ العَلَمَ إمَّا أنْ يُقصدَ به التعظيمُ أو التحقيرُ ، وإمَّا أنْ لا ، فإنْ لم يُقصدْ أحدُهما فهو الاسمُ ، وإنْ قُصِدَ فهو اللقبُ ، واللقبُ والاسمُ إمَّا أنْ يُضَافُ إليهما أبٌ أو أمٌّ ، وإمَّا أنْ لا يُضَافُ ، فإنْ أُضيفَ فهو الكنيةُ ، وإلا فهو الاسمُ .

قولُهُ: ((**وينقسمُ إلى مفردٍ**)). فالمفردُ كلمةٌ ، وقدَّمَه لأنَّه الأصلُ نحو: زيدٍ مصدرِ زادَ وعمروٍ مصدرِ عَمَرَ فنُقِلَا إلى العَلَمِيَّةِ. ((**ومرَّكبٍ**)) (٢٧/ب) المركبُ مِنَ الأعلامِ الذي يدلُّ علَى حقيقةٍ ، وقبلَ النقلِ يدلُّ علَى أكثرَ[5] ، ولا يكونُ المركبُ في أسماءِ الأجناسِ ، وهو على ثلاثةِ أضربٍ: جملةٌ وهي كلمتانِ بينَهما ارتباطٌ إسناديٌّ اتصلَتْ بهما فضلةٌ أو لم تتصلْ ، وبدأَ بالجملةِ ؛ لأنَّ تركيبَها في اللفظِ والمعنَى نحو: برقَ نحرُه ، وهو فعلٌ وفاعلٌ سُمِّيَ به رجلٌ نحرُه يبرقُ فغلبَ عليه ، وتأبَّطَ شرًّا جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّه قَدِمَ علَى الحيِّ وكانَ تحتَ إبطِه حيَّةٌ ، وقيلَ: جعلَ سيفَه تحتَ إبطِه يومًا وخرجَ فسُئِلَتْ عنه أمُّه فقالتْ: لا أدرِي إلا أنَّه تأبَّطَ شرًّا.

وذَرَّى حَبًّا بتشديدِ الراءِ والباءِ جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ سُمِّيَ بذلك لأنَّه كانَ يُذَرِّي الحَبَّ فغلبَ عليه ، قالَ الطُّهَوِيُّ :

---

(١) من الآية (١١) من سورة الحجرات .

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان أبو عبد الله العكبريّ المعروف بابن بطة ، عالم بالحديث فقيه من كبار الحنابلة من أهل عكبرا مولدا ووفاة ، رحل إلى مكة والثغور والبصرة وغيرها في طلب الحديث ، ثم لزم بيته أربعين سنة فصنف كتبه وهي تزيد على مئة ، منها: الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ، والسنن والإنكار على من قضى بكتب الصحف الأولى ، والتفرد والعزلة . توفي ٣٨٧هـ . ينظر تاريخ بغداد ١٠٠/١٢ وطبقات الحنابلة ٢٥٦/٣ وتاريخ دمشق لابن عساكر ١٠٥/٣٨ وتاريخ الإسلام ٦١٢/٨ وسير أعلام النبلاء ٥٢٩/١٦ والوافي بالوفيات ٢٧١/١٩ والأعلام ١٩٧/٤ .

(٣) ينظر العين ٢٨/٥ ومجمل اللغة ٧٢٩/٣ .

(٤) ينظر الصحاح ١٤١٨/٤ (ق ف ف) ولسان العرب ٢٨٧/٩ (ق ف ف) وهو في ابن يعيش ٢٧/١ .

(٥) ينظر ابن يعيش ٢٨/١ .

٣٥- إِنَّ لَهَـــــا مُرَكَّبًـــــا[١] إِرْزَبَّا كَأَنَّـــــهُ جَبْهَـــــةُ ذَرَّى حَبَّـــــا[٢]

وشَابَ قرنَاها مِنْ فعلٍ وفاعلٍ أيْ: شابَ جانِبَا رأسِها ، وقرنَاها تثنيةُ قَرْنٍ وهي الخُصْلَةُ مِنَ الشَّعْرِ ، قالَ الأَسَدِيّ :

٣٦- كَـــذَبْتُمْ وَبَيْـــتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَـــا بَـــنِي شَـــابَ قَرْنَاهَـــا تَصُـــرُّ وَتَحْلُـــبُ[٣]

ويُروَى لا تأخذونها ، ويزيدُ في قولِه:

٣٧- نُبِّئْـــتُ أَخْـــوَالِي بَـــنِي يَزِيـــدُ ظُلْمًـــا عَلَيْنَـــا لَهُـــمْ فَدِيـــدُ[٤]

---

(١) ضبطت في الأصل مُرَكَّبًا بالباء ، ومُرَكَّنًا بالنون ، وروي البيت بالروايتين ، وروي لِرَكَبًا .

(٢) بيت من الرجز ، وهو لرجل من بني طهية في الكتاب ٣٢٦/٣ وبلا نسبة في المقتضب ٩/٤ وجمهرة اللغة ٣٠٨/١ والمحكم ٥٤٩/٢ والنكت للأعلم ٥١٥/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٧١/١ وابن يعيش ٢٨/١ ولسان العرب ٢٩٦/١ و٤١٧ وتاج العروس ٢٣١/٢ . ورواية مُرَكَّنًا في الكتاب والمقتضب والمحكم والنكت واللسان و وروي لِرَكَبًا في جمهرة اللغة وابن يعيش وتاج العروس .

اللغة: مركَّبا ورَكَبًا كلاهما بمعنى واحد والمراد بهما الفرج ينظر الصحاح ١٣٩/١ (ر ك ب) وإرزبا : ضخما الصحاح ١٣٥/١ (ر ز ب) و مُرَكَّنًا: المركَّن من الضروع العظيم . الصحاح ٢١٢٦/٥ (ر ك ن) .

الشاهد: مجيء ذَرَّى حَبًّا علما مركبا وهو منقول من جملة كما أوضح ابن عمرون .

(٣) بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٨٥/٢ ولعبد الله بن الزبير الأسدي في الكامل ٤٩٧/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٩/٤ وبلا نسبة في الخصائص ٣٦٧/٢ و أمالي المرتضى ٢٧٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٧٢/١ وابن يعيش ٢٨/١ وللأسدي في اللسان ٣٣٣/١٣ وبلا نسبة في المقاصد الشافية ٦٤٩/٥ والتصريح ١١٧/١ وخزانة الأدب ١٩٦/٦.

اللغة: تصرُّ: صررتُ الناقةَ شددتُ عليها الصِرَارَ ، وهو خيط يُشَدُّ فوق الخِلْفِ والتودِيَةِ لئلا يرضعها ولدُها . الصحاح ٧١١/٢ (ص ر ر) .

الشاهد: مجيء شاب قرناها علما مركبا وهو منقول من جملة كما أوضح ابن عمرون .

(٤) بيت من الرجز ، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤٣٨/٤ والمحكم ٣٩٦/٦ وشمس العلوم ٥٠٧٢/٨ والتخمير ١٦٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٠/١ وابن يعيش ٢٨/١ وشرح الكافية الشافية ٢٤٨/١ ولسان العرب ٢٠٠/٣ وتوضيح المقاصد ٣٩٥/١ والمقاصد النحوية ١٨٤٦/٤ والتصريح ١١٧/١ وخزانة الأدب ٢٧٠/١ .

اللغة : فَدِيد : الجلبة والصياح شمس العلوم ٥٠٧٢/٨ (ف د د) .

الشاهد: مجيء يزيد علما وهو منقول من فعل وفاعله المستتر ، وإعرابه على الحكاية . وينظر التخمير ١٦٦/١ .

أنشدَه خلفُ الأحمرِ(١) ، ويُروَى أُنْبِئْتُ ، وهو فعلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والتاءُ اسمُ مالم يُسَمَّ فاعلُه ، وأخوالِي مفعولٌ به ، وبنِي منصوبٌ بدلًا مِنْ أخوالِي(٢) ، وضعَّفَه بعضُهم(٣) «لأنَّ الثانِي في البدلِ هو المقصودُ علَى ما يأتِي بيانُه في البدلِ ، وإذا جُعِلَ بدلًا احتاجَ إلى موصوفٍ هو الأخوالُ أو ما يقومُ مقامُهم ولا حاجةُ إلى هذا مع الاستغناءِ (٢٨/أ) عنه»(٤) ، وقيلَ: صفةٌ لأخوالِي ، وقيلَ: عطفُ بيانٍ ، ويزيدُ في موضعِ خفضٍ بالإضافةِ ، ولم يظهرِ الجرُّ لأنَّه سُمِّيَ بالفعلِ وفيه ضميرٌ فصارَ جملةً ، والجملةُ إذا سُمِّيَ بها لا تُعربُ ، وما ذكرَه صَدْرُ الأفاضلِ(٥) مِنَ

---

(١) هو خلف بن حيان أبو محرز المعروف بالأحمر راوية عالم بالأدب شاعر من أهل البصرة ، قال معمر بن المثنى: خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة. وقال الأخفش: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف والأصمعي. وكان يضع الشعر وينسبه إلى العرب ، قال صاحب مراتب النحويين: وضع خلف على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا ، وعلى غيرهم ، وله ديوان شعر وكتاب جبال العرب ومقدمة في النحو ، توفي نحو ١٨٠هـ . ينظر طبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٤٦ ونزهة الألباء ص ٥٣ ومعجم الأدباء ١٢٥٤/٣ وإنباه الرواة ٣٨٣/١ وتاريخ الإسلام ٦١٤/٤ والوافي بالوفيات ٢١٩/١٣ وبغية الوعاة ٥٥٤/١ والأعلام ٣١٠/٢ .

(٢) هو قول ابن يعيش ٢٨/١ .

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٧١/١ .

(٤) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٧١/١ بتصرف ، وينظر أمالي لابن الحاجب ٣٣٩/١ .

قال عبد القادر البغدادي بعد ذكر رأي ابن الحاجب :" وفيه نظر فإنه على تقدير كونه بدلا لا يحتاج إلى موصوف ، فإنه مذكور ، وهو أخوالي ، وليس معنى الإبدال أن يكون المبدل منه لغوا ساقطا في الاعتبار كيف؟ وقد يعود الضمير عليه في نحو: : قُطِعَ زيدٌ إِصْبَعُه فلو كان في حكم الساقط بالكلية لجهل مرجع الضمير ، ولم يقل أحد إنه راجع إلى زيد مقدر مع وجوده ." خزانة الأدب ٣٧١/١ .

وقال مستكملا نقده لابن الحاجب :" وقد نقض ابن الحاجب ما عدَّه قبيحا هنا بقوله في أماليه : والأحسن أن يكون بني يزيد بدلا من أخوالي ؛ لأن البدل إنما يكون بالأسماء الموضوعة للذوات بخلاف ابن فإنه موضوع لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو البنوة ." الخزانة ٣٧٢/١ .

والحق أن البغدادي جانبه الصواب في نقده الأخير لسببين :

الأول: أن عبارة ابن الحاجب في أماليه : " والأحسن ألا يكون بدلا " ٣٣٩/١ فأسقط البغدادي (لا) فغير المعنى .

الثاني: أن معنى بقية كلام ابن الحاجب وتعليله بقوله : "لأن البدل إنما يكون بالأسماء الموضوعة للذوات بخلاف ابن فإنه موضوع لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو البنوة" لا يدل على ما يريده البغدادي بل يدل على اتساق رأي ابن الحاجب في الإيضاح والأمالي .

(٥) هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي مجد الدين الملقب بصدر الأفاضل عالم بالعربية ، من فقهاء الحنفية ومن أهل خوارزم و ولد ٥٥٥هـ . له كتب منها: ثلاثة شروح لمفصل للزمخشري التخمير وهو بسيط والسبيكة وهو وسيط والمجمرة صغير وله ضرام السقط في شرح سقط الزند للمعري والتوضيح في شرح المقامات وبدائع الملح=

الاعتراضِ بالصفةِ ومعمولِها في قولِهم: رجلٌ ضاربٌ أبوه أنَّنَا نُعربُ[١] فليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الصفةَ مع معمولِها ليسَ بجملةٍ لِمَا يُقَرَّرُ في موضعِه ، و(يزيدُ) بالياءِ منقوطةً من تحتُ وبعدَها زايٌ كذا رَوَيتُه ورَوَتْهُ الجماعةُ ، وقالَ السَّخاوِيُّ[٢]: «كذا ذكرَه أبو عليٍّ[٣] وثعلبٌ[٤] ومَنْ زعمَ أنَّ نقطتَيهِ مِنْ فوقُ فليسَ له أصلٌ يُعوَّلَ عليه»[٥]. وظلمًا مفعولٌ ثانٍ لأُنبِئتُ ، فإنْ قيلَ: الثاني في هذا يكونُ عبارةً عَنِ الأوَّلِ وليسَ هنا كذلك قلتُ: فيه وجوهٌ منها: أنَّه علَى حذفِ المضافِ تقديرُه ذَوِي ظلمٍ ، ومنها: أنَّه جعلَهم نفسَ الظلمِ مبالغةً كما قالَ الشاعرُ:

=والزوايا والخبايا في النحو: والسر في الإعراب وله نظم . قتله التتار ٦١٧هـ . ينظر معجم الأدباء ٢١٩١/٥ وتاريخ الإسلام ٥١٣/١٣ والجواهر المضية ٧٠٣/٢ والبلغة ص ٢٣٦ وبغية الوعاة ٢٥٢/٢ والأعلام ١٧٥/٥ .

(١) ينظر التخمير ١٦٦/١وخصه بالجملة التي وقعت موقع المفرد إذا كان أول أجزائها قابل للإعراب فالإعراب يظهر فيه.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمدانيّ المصري السخاوي الشافعيّ أبو الحسن علم الدين ، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير ، أصله من صخا بمصر سكن دمشق وتوفي فيها ، من كتبه جمال القراء وكمال الإقراء في التجويد وهداية المرتاب منظومة في متشابه كلمات القرآن مرتبة على حروف المعجم والمفضل شرح المفصل للزمخشري والمفاخرة بين دمشق والقاهرة وسفر السعادة وشرح الشاطبية وهو أول من شرحها ، وكان سبب شهرتها ومنير الدياجي في شرح الأحاجي للزمخشري ، توفي ٦٤٣ هـ . ينظر وفيات الأعيان وتاريخ الإسلام ٤٦٠/١٤ وسير أعلام النبلاء ١٢٢/٢٣ والوافي بالوفيات ٤٣/٢٢ وطبقات الشافعية للسبكي ٢٩٧/٨ والبلغة ص ٢١٦ وبغية الوعاة ١٩٢/٢ والأعلام ٣٣٢/٤.

(٣) لم أجده في كتب أبي علي و وربما يكون في التذكرة له .

(٤) ينظر مجالس ثعلب ٢١٢ .

(٥) ينظر المفضل في شرح المفصل للسخاوي الجزء الأول والثاني دكتوراه للباحث: عبد الكريم جواد كاظم كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٩م ١٠٤/١ ، وقال ابن يعيش :" وفي نسخ المفصل يزيد بالياء وصوابه تزيد بالتاء المعجمة بثنتين من فوقها و وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة إليه تنسب البرود التزيدية ." ٢٨/١ وقال ابن الحاجب :" وقول بعضهم : إنما هو نبئت أخوالي بني تزيد بالتاء تنطّع عنه وتبجح بأنه قد علم أن في العرب تزيد بالتاء وإليه تنسب البرود التزيدية ، وهو مردود من وجهين أحدهما: أن الرواية الصحيحة هنا بالتحتية ، والثاني: أن تزيد بالفوقية في كلامهم مفرد لا جملة ." الإيضاح ٧٣/١ . وينظر الخزانة ٢٧٣/١ وقد أفاض البغدادي في الكلام على هذا الأمر فليُنظَرْ هناك ، وجلُّ المصادر تروي البيت: يزيد .

٣٨- تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[١]

يَصفُ ظبيةً فجعلَها نفسَ الإقبالِ والإدبارِ مبالغةً، ومنها: أنَّه أوقعَ المصدرَ موقعَ اسمِ الفاعلِ أيْ: ظالمين ، كما في قولِهم: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ[٢] ، فسواءٌ مصدرٌ وقعَ موقعَ مستوٍ ، و(لهم فديدُ) في موضعِ نصبٍ علَى الحالِ والعاملُ فيه (نُبِّئْتُ) ، والفديدُ: الصياحُ[٣] ، ويجوزُ أنْ يكونَ قولُه: لهم فديدُ تفسيرًا للظلمِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ المفعولِ لـ(نبئتُ) ويكونَ نصبُ (ظلمًا) علَى المفعولِ المطلقِ كأنَّه قالَ: يظلموننا ظلمًا ؛ لأنَّ (لهم فديدُ) يدلُّ علَى (يظلموننا) ، ويجوزُ أنْ يكونَ (ظلمًا) مفعولًا له ، والناصبُ له فعلٌ تقديرُه يَفِدُّونَ علينا ويدلُّ عليه فديدُ ولا يجوزُ أنْ ينصبَه فديدُ ؛ لأنَّه مصدرٌ فلا يتقدمُ معمولُه عليه والناصبُ له (٢٨/ب) الذي هو يَفِدُّونَ العاملُ في علينا أيضًا ، ويجوزُ أنْ يكونَ المقدَّرُ يَحْمِلُونَ علينا ؛ لأجلِ الظلمِ ؛ لأنَّ معنَى (لهم فديدُ) يَحْمِلُون ، وهو العاملُ أيضًا في (علينا) ، ويجوزُ أنْ يكونَ (ظلمًا) منصوبًا علَى أنَّه مصدرٌ في موضعِ الحالِ ، والناصبُ له (نُبِّئْتُ) أو الفعلُ المقدَّرُ ، ويجوزُ أنْ ينتصبَ (ظلمًا) علَى التمييزِ أيْ: يَضِجُّونَ الذي هو معنَى يَفِدُّونَ ظلمًا لا عدلًا وإنصافًا ، و(علينا) يحتملُ أنْ يكونَ معمولًا لِ(لَهُم) لأنَّه خبرُ مبتدإٍ ، وإذا كانَ الظرفُ والجارُّ والمجرورُ خبرًا لمبتدإٍ صَحَّ أنْ يعملَ في ا لجارِّ والمجرورِ .

واعلمْ أنَّ التسميةَ تكونُ أيضًا بالجملةِ الاسميةِ ، ولم يتعرَّضْ لها الزمخشريُّ[٤] ، ومثالُ ذلك لو سَمَّيْنَا رجلًا: زيدٌ منطلقٌ ، وكذا ما هو في حُكْمِ الجملةِ لم يذكرْه أيضًا ، كما لو سُمِّيَ رجلٌ: إنَّ زيدًا أو وزيدًا مِنْ قولِك: رأيتُ زيدًا وعمرًا ، ولو سَمَّيْتَه بالمعطوفِ والمعطوفِ عليه أعربْتَ كرجلٍ سُمِّيَ: زيدًا وعمرًا ، والفرقُ بينَهما أنَّ زيدًا الأوَّلَ ليسَ معه عاملٌ ولا ما يقومُ مقامَه فهو

---

(١) بيت من البسيط ، وهو للخنساء وهو في ديوانها بشرح ثعلب ص ٣٨٣ تحقيق د: أنور أبو سويلم ط أولى دار عمار بعمان ١٩٨٨م والكتاب ٣٣٧/١ والبيان والتبيين ٢٠١/٣ ومقتضب ٢٣٠/٣ و ٣٠٥/٤ والبغداديات ص ٢٠٥ وشرح أبيات سيبويه ١٨٨/١ والخصائص ٢٠٣/٢ والمنصف ١٩٧/١ والمحكم ٤٢٧/٦ وشمس العلوم ٤٠٦/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥٦/٢ ولسان العرب ٥٣٨/١١ وخزانة الأدب ٤٣١/١ . الشاهد: وصف الناقة بالمصدر إقبال وإدبار على سبيل المبالغة. والصواب أنه وصف للناقة وليس للظبية كما في شرح ثعلب.

(٢) ينظر المثال في الكتاب ٣١/٢ والأصول ٢٨/٢ .

(٣) ينظر الصحاح ٥١٨/٢ (ف د د) .

(٤) قال أبو حيان: "وإنما جوزوا التسمية بالجملة الاسمية بالقياس على الجملة الفعلية" الارتشاف ٨٩٣/٢ .

معربٌ والمعطوفُ عليه تابعٌ له ، وأَمَّا (وزيدًا) فإنَّ الواوَ قامَ مقامَ العاملِ فأشبَهَ الجملةَ ، أو بحرفينِ كرجلٍ سُمِّيَ (أَلَمْ) أو (لَولَا) ، وكذا لو سُمِّيَ بجارٍّ ومجرورٍ لا يُفْرَدُ الجارُّ بالجملةِ[1] بالتسميةِ إِلَّا مُغَيَّرًا كرجلٍ سُمِّيَ (بزيدٍ) إِلَّا نحو: (في زيدٍ) ؛ لأنَّك لو أفردْتَ (في) لغيَّرْتَ ، ومع ذلك هو معربٌ فتقولُ: فيٌّ زيدٍ، وأَمَّا (عَمَّ) ففيه وجهانِ: الحكايةُ ؛ لأنَّ في هذا الموضعِ صارَ هو والمجرورُ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، وإنْ شئتَ أعربتَ وأتممتَ مَا فتقولُ: هذا عَنُ مَاءٍ، وكذا لو سَمَّيتَ رجلًا (حيثُما) أو (أنتَ) أو (هذا) حَكَيتَه ، ومثلُه الفعلُ مع الحرفِ تحكِيهِ وإنْ أخلَيتَه مِنَ الفاعلِ.

والإضافةُ بمنزلةِ الألفِ واللامِ لا تجعلُ الاسمَ حكايةً إنَّما المضافُ إليه (٢٩/أ) داخلٌ في الاسمِ وبَدَلٌ مِنَ التنوينِ فكأنَّه الألفُ واللامُ ، قالَ سيبويه: ((فهذا كلُّه يُتْرَكُ علَى حالِه))[2].

مُحَمَّدٌ: قيلَ: ((إنَّما سَمُّوا بالجملِ ؛ ليُشَبِّهُوا حالَ المسمَّى بها بحالِ مَنْ يُوصفُ بالجملةِ ، وهذا يَقتضِي الحكايةَ ؛ لأنَّه يجرِي مجرَى المثلِ فحَكَوا الكلامَ كما كانَ في أوَّلِ حالٍ))[3].

قَولُهُ: ((**وإمَّا غيرُ جملةٍ اسمانِ**)). وهو ضربانِ: اسمانِ ليسَ بينَهما ارتباطٌ بل رُكِّبَ الأوَّلُ مع الآخرِ فصارَا كاسمٍ واحدٍ ، آخِرُ الأوَّلِ مبنيٌّ علَى الفتحِ ما لم يكنْ ياءً لِمَا نذكرُه في موضعِه. والثاني: غيرُ منصرفٍ لِمَا يُذكرُ في موضعِه . ومَعْدِي ساكنُ الياءِ لِمَا يُذكرُ في موضعِه ، ووزنُه مَفْعِلٌ[4] وهو شاذٌّ ؛ لأنَّ بابَه لم يأتِ إلا مفتوحَ العينِ إلا ما فيه التاءُ ويَحتملُ أنْ يكونَ مَفْعُولًا مِنْ عُدِيَ كمَرْعِيٍّ مِنْ رُعِيَ ، وحُذِفَ لامُه ، والكَرِبُ: الفسادُ أيْ: عَدَاه الفسادُ، ويَحتملُ أنْ يكونَ مشتقًّا مِنَ الكُرْبَةِ[5]. وبَعْلَ: صَنَمٌ ، وبَكَّ: مصدرُ بَكَّ عنقَه أيْ: دقَّها ، والمجموعُ اسمُ بلدٍ[6].

قَولُهُ: ((**وعَمْرَوَيهِ ونِفْطَوَيهِ**)). وهما مبنيانِ ، الأوَّلُ ؛ لأنَّه بمنزلةِ صدرِ الكلمةِ مِنْ عَجُزِها

---

(١) يوجد أعلى كلمة بالجملة في المخطوط علامة تضبيب وهي :صـــ و وهذا يدل على شك الناسخ في صحة هذه الكلمة في هذا الموضع ، وأغلب الظن أن كلمة بالجملة زائدة في هذا الموضع والأولى أن تحذف لاستقامة الكلام .

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٦/٣ باب الحكاية التي لا تُغَيَّرُ فيه الأسماء عن حالها في الكلام .

(٣) هذه العلة لابن يعيش ينظر ابن يعيش ٢٩/١ .

(٤) في الأصل: مفعلًا . وأظن الصواب ما أثبته .

(٥) ينظر في معدي كرب الصحاح ٢١٢/١ ولسان العرب ٧١٥/١ وتاج العروس ١٤١/٤ (ك ر ب) . والمحكم ٤١/٢ (م ع د) . والقول بأنه لعله مشتق من الكربة لصدر الأفاضل ينظر التخمير ١٦٧/١ .

(٦) ينظر في بعلبك اللسان ٤٠١/١٠ وتاج العروس ٧٩/٢٧ (ب ع ل ب ك) . وينظر التخمير ١٦٨/١ .

والثاني ؛ لأنَّه صوتٌ ، أَمَّا عمروٌ فمصدرٌ ، والنِّفْطُ: معروفٌ[١] ، و وَيْهِ: صوتٌ[٢] ، وحُكِيَ إعرابُ آخرِه كإعرابِ بَعْلَبَكَّ.

الضربُ الثاني: اسمانِ بينَهما ارتباطٌ تَقْيِيدِي لا إسنادِي ، وهو ضربانِ كُنْيَةٌ وقد تقدَّمَ ، وغيرُ كنيةٍ نحو: عبدِ منافٍ ، العبدُ: معروفٌ ، ومَنَافٌ منقولٌ مِنْ نَافَ الشيءُ يَنُوفُ إذا طالَ[٣]. وامرؤُ القيسِ المرءُ: معروفٌ ، والقيسُ منقولٌ مِنْ قَاسَ الشيءَ يَقِيسُه قَيْسًا[٤] .

قَوْلُهُ: ((**ومنقولٌ**)). عطفُهُ بالواوِ يُوهِمُ أنَّ المنقولَ قسيمُ المفردِ والمركبِ ، وليسَ كذلك بل مرادُه أنَّ العَلَمَ ينقسمُ قسمةً أخرَى إلى منقولٍ وقسيمُه المرتجلُ ، ومعنَى النقلِ هنا (٢٩/ب) أنْ يكونَ اللفظُ قبلَ العَلَمِيَّةِ بإزاءِ شيءٍ ثم نُقِلَ إلى العَلَمِيَّةِ[٥] ، والنقلُ علَى ضربينِ أحدُهما: يُوجَدُ في غيرِ العَلَمِ كاختصاصِهم الصومَ والصلاةَ في استعمالِ الشرعِ ، والرفعَ والجرَّ في استعمالِ النحاةِ ، والمنقولُ إليه مشارِكٌ للأصلِ المنقولِ منه[٦] ، الثاني: المختصُّ بالأعلامِ ولا يكونُ بينَهما مشاركةٌ أصلًا ويُنقَلُ إلى العلميةِ مِنْ أشياءَ مِنَ الأجناسِ وهي أربعةٌ علَى ما تقدَّمَ: اسمُ

---

(١) النفط: بالفتح وبالكسر ، وهو أفصح ، قيل: دُهن ، والذي تطلى به الإبل للجرب ، و قيل: هو عامة القَطِران. اللسان ٤١٦/٧ (ن ف ط) .

(٢) ينظر الصحاح ٢٢٥٨/٦ والمحكم ٤٥٤/٤ (و ي ه) . وينظر التخمير ١٦٨/١ . قال الأستاذ عبد السلام هارون في مَعْرِضِ تفسيره لكلمة سيبويه :" ومعنى هذا أن ويه لاحِقَةٌ من اللواحق الأعجمية لها شبه باللفظ العربي ويه التي هي اسم فعل ؛ فلذا عوملت معاملة أسماء الأصوات التي تنون عند التنكير ، وتترك منه عند التعريف كقولهم: غاق غاق . فالعرب والعجم قديما قد ألحقوا هذه الزائدة بالأسماء للتلميح أو للتشبيه أو للنسب ." مقدمة تحقيق الكتاب ص ٤ .

(٣) ينظر لسان العرب ٣٤٢/٩ وتاج العروس ٤٤٠/٢٤ (ن و ف) .

(٤) ينظر اللسان ١٨٧/٦ وتاج العروس ٤١٨/١٦ (ق ي س) وقال ابن منظور:" القَيْسُ: الشدة ، ومنه امرؤ القيس أي رجل الشدة" ١٨٧/٦.

(٥) قال ابن يعيش:" ومعنى النقل أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها في الأصل." ٢٩/١ .

(٦) وهو الاصطلاح ، وقال الشريف الجرجاني:" الاصطلاح عبارةٌ عن اتفاقٍ قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول .

الاصطلاح : إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى ، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد ، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين." معجم التعريفات ص ٢٧ .

عينٍ كثورٍ وأسدٍ ، اسمُ معنًى كفَضْلٍ مصدرِ فَضَلَ فَضْلًا ، وإيَاسٍ مصدرِ آسَهُ يَؤُوسُه إِيَاسًا وأَوْسًا إذا أعطاه[١] ، صفةُ عينٍ كحاتمٍ فاعِلٍ مِنْ حَتَمْتُ الأمرَ إذا أحكمْتُه ، ومنه قيلَ للغرابِ حاتمٌ ؛ لأنَّه يحتِمُ بالفراقِ أيْ: يحكُمُ أو مِنَ الحَتْمِ وهو القضاءُ[٢] ، ونائلةٍ مِنْ نالَ يَنُولُ إذا أعطا أو مِنْ نالَ يَنَالُ إذا وَجَدَ[٣] ، صفةُ المعنَى كمفهومٍ لو سُمِّيَ به ، ولم يُمَثِّلْهُ الزمخشريُّ ، ومِنْ صوتٍ كبَبَّةٍ[٤] وهو نَبْزُ عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ[٥] بنِ نوفلٍ[٦] لُقِّبَ بَبَّةَ ؛ لأنَّه قالَ في صباه بَبَّةَ كما يقولُه الصبيان فسُمِّيَ بذلك . قالتْ أمُّه بنتُ أبي سفيانِ[٧] تُرَقِّصُه :

٣٩- لَأُنْكِحَـــــنَّ بَبَّـــــهْ جَارِيَـــــــةً خِدَبَّـــــــهْ

٤٠- مُكْرَمَــــــةً مُحَبَّـــــهْ تَجُـــــبُّ أَهْـــــلَ الكَعْبَـــــهْ[٨]

وكونُ حروفِهِ كلِّها مِنْ مخرجٍ واحدٍ اِحْتُمِلَ ؛ لأنَّه صوتٌ ، ومِنْ فِعْلٍ إمَّا مَاضٍ كشَمَّرَ

---

(١) ينظر الصحاح ٩٠٦/٣ و اللسان ١٧/٦ (أ و س) .

(٢) ينظر الصحاح ١٨٩٢/٥ واللسان ١١٣/١٢ (ح ت م) . وكذا في التخمير ١٧٠/١ وابن يعيش ٢٩/١ .

(٣) ينظر اللسان ٦٨٣/١١ وتاج العروس ٤٢/٣١ (ن و ل) . وكذا في التخمير ١٧٠/١ وابن يعيش ٢٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٤/١.

(٤) جاء في الصحاح " يقال للأحمق الثقيل بَبَّة " ٨٩/١ (ب ب ب) . وينظر التخمير ١٧٣/١ وابن يعيش ٣٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٨/١ .

(٥) في الأصل ٢٩/ب الحرث .

(٦) هو عَبْد اللَّهِ بْن الحارث بْن نوفل بْن الحارث بْن عَبْد المطلب بْن هاشم بْن عَبْد مناف ويكنى أبا مُحَمَّد ويلقب بَبَّه وأمه هند بنت أَبِي سفيان ، وقد صحب عَبْد اللَّهِ بْن الحارث عُمَر بْن الخطاب، وروى عنه وعن عثمان بْن عفان أيضا، وكان من أفاضل المسلمين ،تحول إِلَى البصرة فسكنها وبنى بها دارا. وخرج عَبْد اللَّهِ بْن الحارث إِلَى عمان فمات بها ٨٤هـ . ينظر الطبقات الكبرى ٢٨/٧ وطبقات خليفة ص ١٩١ ومعجم الصحابة ١٧/٤ والثقات لابن حبان ٩/٥ وأسد الغابة ٢٠٨/٣ وتاريخ بغداد ٥٨٠/١ وابن عساكر ٣١٧/٢٧ والإصابة ١٣/٨ .

(٧) هي هند بِنْت أبي سُفْيَان بن حرب بْن أمية ، وأمها صفية بنت أبي عَمْرو بْن أمية بْن عَبْد شمس. تزوجها الحارث بن نوفل بن الحارث فولدت له عبد الله ومحمدًا الأكبر وربيعة وعبد الرَّحْمَن ورملة وأم الزُّبَير. وهي أم المغيرة وظريبة. ينظر الطبقات الكبرى ٢٢٨/١٠ والثقات لابن حبان ٤٣٩/٣ والإصابة ٢٦٥/١٤ .

(٨) بيتان من مجزوء الرجز ، وهما لهند بنت أبي سفيان ترقص ابنها ، ينظر المُنَجَّد في اللغة لكراع النمل ص ١٨١ وجمهرة اللغة ٦٣/١ والصحاح ٨٩/١ والمحكم ٥٥٢/١٠ والتخمير ١٧٣/١ وابن يعيش ٣٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٨/١ واللسان ٢٢١/١ والقاموس المحيط ٦٠/١ .

اللغة: خِدَبَّة : ضخمة الصحاح ١١٨/١ (خ د ب) و تجب: المقصود تغلبهن حسنا القاموس ٦٠/١.

الشاهد: استشهد ابن عمرون بهذا البيت على مجيء بَبَّة لقبا .

بتشديدِ الميمِ اسمِ رجلٍ منقولٍ مِنْ شَمَّرَ إزارَه إذا رفعَه أو شَمَّرَ في الأمرِ خَفَّ[١] ، قالَ امرؤُ القيسِ[٢]:

٤١- فَهَـلْ أَنَا مَـاشٍ بَـيْنَ شَـوْطٍ وَحَيَّـةٍ وَهَـــلْ أَنَا لَاقٍ حَـــيَّ قَـــيْسِ بْـــنِ شَمَّـــرَا[٣]

واسمِ فَرَسٍ غَيرِ مصروفٍ ، قالَ:

٤٢- وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[٤]

وكَعْسَبَ وهو مِنَ الكَعْسَبَةِ وهو العَدْوُ السريعُ ، وقيلَ: العَدْوُ الشديدُ بِقَرْعٍ[٥] (٣٠/أ) وقيلَ: إذا أسرعَ وقَارَبَ الخُطَى ، وإمَّا مضارعٍ[٦] كتَغْلِبَ[٧] اسمِ قبيلةٍ ، وكذا يَشْكُرُ[٨] وهما مضارعُ غَلَبَ وشَكَرَ ، وقالَ أبو الفتحِ: ((إنَّه منقولٌ مِنَ الحاضِرِ))[٩] ، والذي ذكرْنَا أولَى ؛ لأنَّه

---

(١) ينظر الصحاح ٧٠٣/٢ (ش م ر) .

(٢) هو امرؤ القيس بن حُجر الحارث الكندي من بني آكل المرار ، أشهر شعراء العرب ، يماني الأصل ، مولده بنجد أو بمخلاف السكاسك باليمن ، كان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر ، ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه فثأر لأبيه منهم ، توفي بأنقرة بعدما مرض بقروح ظهرت في جسده ٨٠ ق هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٥١ والمؤتلف والمختلف ص ٩ وتاريخ ابن عساكر ٢٢٢/٩ وبغية الطلب ٢٠٠٥/٤ والأعلام ١١/٢ .

(٣) بيت من الطويل ، ينظر ديوان امرئ القيس ص ٣٩٣ والإيضاح لابن الحاجب ٧٤/١وتاج العروس ٢٤٠/١٢.

الشاهد: مجيء (شمر) علما منقولا من فعل ماض .

(٤) عجز بيت من الطويل وصدره:

أبوكَ حُبَابٌ سارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٢٣ ط دار بيروت والعقد الفريد ١٥٠/٦ والمحكم ٦٤/٨ والتخمير ١٧٠/١واللسان ٤٢٩/٤ وشرح شذور الذهب ص ٤٦٠ ط دار الطلائع وتاج العروس ٢٤٠/١٢ وحاشية الصبان ١٣١/١ .

الشاهد: مجيء (شمرا) علما لفرس .

(٥) ينظر اللسان ٧٢٠/١ وتاج العروس ١٥٦/٤ (ك ع س ب) .كذا في التخمير ١٧٠/١ وابن يعيش ٣٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٤/١ .

(٦) ضبطها في الأصل ٣٠/أ بالرفع والجر و وكتب فوقها: معا .

(٧) تغلب بن وائل ، إليه تنسب قبيلة عظيمة كانت تسكن الجزيرة الفراتية بجهات سنجار ونصيبين ، وكانت قبيلة حربية وقصتها مع بني بكر مشهورة . ينظر الاشتقاق ص ٣٣٥ ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة ١٢٠/١ .

(٨) يشكر بن بكر بن وائل ، من العدنانية ، وكانوا يقطنون اليمامة . ينظر الاشتقاق ص ٣٣٩ ومعجم قبائل العرب ١٢٦٥/٣ .

(٩) ينظر المبهج لابن جني ص ٧ .

الظاهرُ ، وإمَّا أمرٍ كإِصْمِتَ في قولِ الرَّاعِي – واسمُه عُبَيْدُ بْنُ حُصَينِ بْنِ معاوية[1] – مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها عبدَ اللهِ بنِ معاويةَ[2] أوَّلُها:

٤٣–طَافَ الخَيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا   مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لَا نَحْوٌ وَلَا صَدَدُ[3]

يَقولُ فيها :

٤٤– أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا   بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ[4]

أَشْلَى دَعَا[5] ، قَالَ:

٤٥– أَشْلَيْتُ عَنْزِي وَمَسَحْتَ قَعْبِي[6]

وقالَ ابنُ فارسٍ: «ويُقالُ أيضًا: أشليتُه أغريتُه بالصيدِ . قالَ الأعجمُ[7] :

---

(١) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، أبو جندل شاعر من فحول المحدثين ، كان من جلّة قومه ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد ، وقيل: كان راعي إبل ، من أهل بادية البصرة عاصر جريرا والفرزدق ، وكان يفضل الفرزدق مذ هجاه جرير هجاءاً مرًّا. توفي ٩٠هـ . ينظر سمط اللآلي ٥٠/١ وبغية الطلب ٤٧٣٠/١٠ وتاريخ الإسلام ٤٣/٣ والوافي بالوفيات ٢٨٣/١٩ والأعلام ١٨٨/٤ .

(٢) الذي في الديوان أنه يمدح عبد الله بن يزيد بن معاوية ، وهو: عبد الله الأكبر ويقال الأوسط ابن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان القرشي الأموي ، وهو المعروف بالأسوار ، لقِّب بذلك لجودة رميه ، وأمه أم كلثوم بنت عبد الله بن عامر. ينظر مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر تأليف جمال الدين بن منظور ١٤٣/١٤ تحقيق: روحية النحاس وآخرين ط أولى دار الفكر سوريا ١٩٨٤م .

(٣) بيت من البسيط ، وهو للراعي النميري في قصيدة يمدح بها عبد الله بن يزيد بن معاوية في ديوانه ص ٦٧ و وعَلْوَانُ في الديوان بفتح أوله .

(٤) ينظر ديوان الراعي ص ٦٩ والتخمير ١٦٩/١ وابن يعيش ٣٠/١ واللسان ٥٥/٢ .

الشاهد: استعمال إِصْمِتَ علما منقولا من فعل أمر . والبيت قد وضحه ابن عمرون في الشرح .

(٥) ينظر اللسان ٤٤٣/١٤ (ش ل ا) .

(٦) صدر بيت من الرجز عجزه:

ثُمَّ تَهَيَّأْتُ لِشُرْبِ قَأْبِ

وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٦٠ و ٢٨٣ وأدب الكاتب ص ٤٠ والصحاح ٢٣٩٥/٦ والمجمل ٥١٠/١ ومقاييس اللغة ٢٠٩/٣ وشمس العلوم ٣٥٣٢/٦ ونسب في اللسان إلى أبي نخيلة٦٥٧/١ و ٤٤٣/١٤ .

اللغة: القعب: القدح العظيم اللسان ٦٨٣/١ و قأب: قَأَبَ الطعام أكله والشرابَ شربه وقيل شرب كل ما في الإناء اللسان ٦٥٧/١ .

الشاهد : استعمال أشلى بمعنى دعا .

(٧) هو زياد بن سليمان أو سليم الأعجم ، أبو أمامة العبديّ ، مولى بني عبد القيس ، من شعراء الدولة الأموية ، جزل=

٤٦- أتينَا أبَا عمروٍ فأشلَى كلابَه   علينا فكِدْنَا بينَ بيتَيْهِ نُؤكَلُ[1])[2]

وفاعلُ (أشلَى) ضميرٌ يعودُ إلى الصائدِ ، وسلوقيةٌ مفعولٌ به ، وهي نِسْبَةٌ إلى سَلُوقَ قريةٍ باليمنِ[3] تُنسَبُ إليها السيوفُ والكلابُ، والضميرُ في (باتتْ) يرجعُ إلى سلوقيةٍ[4]، وفي (باتَ) [ضمير][5] يعودُ إلى الصائدِ ، و(إصْمِتَ) فلاةٌ بعينِها منقولٌ مِنْ فعلِ الأمرِ[6] مِنْ صَمَتَ يَصْمِتُ إذا سكتَ كأنَّ إنسانًا قالَ لصاحبِه: اِصْمِتْ ؛ لتسمعَ حِسًّا فسُمِّيَ المكانُ بالفعلِ خاليًا مِنَ الضميرِ ؛ ولذا أعربَه ولم يصرفْهُ للتأنيثِ والتعريفِ غيرَ أنَّ المسموعَ في مضارعِ صَمَتَ ضَمُّ الميمِ ، والروايةُ في البيتِ بكسرِها ، فإمَّا أنْ تكونَ لغةً رُفِضَتْ ، وإمَّا مِنْ تَغييرِ الأعلامِ ولذا قُطِعَتْ همزتُها لأنَّك متى سمَّيتَ بالفعلِ وفيه همزةُ وصلٍ قَطَعْتَ لأنَّه لَمَّا صارَ اسمًا لَزِمَه حكمُ الأسماءِ ويقالُ: لقيتُه بوحشِ إصمتَ أيْ: بمكانٍ قفرٍ ، والوحشُ الخَلَا[7] ، وببلدِ إصمتَ وبصحراءِ إصمتَ .

=الشعر فصيح الألفاظ ، كانت في لسانه عجمة فلقب بالأعجم ، عاصر المهلب بن أبي صفرة وله فيه مدائح ومراث وكان هجاءاً يداريه المهلب ويخشى نقمته ، وأكثرُ شعرِه في مدح أمراء عصره وهجاء بخلائهم ، وكان الفرزدق يتحاشى أن يهجو بني عبد القيس خوفا منه ، ويقال: إنه شهد فتح إصطخر مع أبي موسى الأشعري. وله وفادة على هشام بن عبد الملك ، توفي ١٠٠هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ٦٩٣/٢ وتاريخ ابن عساكر ١٤٦/١٩ ومعجم الأدباء ١٣٢٩/٣ وبغية الطلب ٣٩١٨/٩ وتاريخ الإسلام ٤٦/٣ وفوات الوفيات ٢٩/٢ والوافي ١٦٤/١٤ والأعلام ٥٤/٣ .

(١) بيت من الطويل لزياد الأعجم يهجو شخصا يدعى أبو عمرو ، ينظر ديوان زياد ص ٨٩ ط دار المسيرة ١٩٨٣م تحقيق د: يوسف حسين بكار ، والبيت في المجمل ٥١٠/١ ومقاييس اللغة ٢١٠/٣واللسان ٤٤٣/١٤ .

الشاهد: استشهد به على أن أشلا بمعنى أغرى كلابه بالصيد .

(٢) مقاييس اللغة ٢٠٩/٣ وينظر المجمل ٥١٠/١ (ش ل و) .

(٣) ينظر معجم البلدان ٢٤٢/٣ ط دار صادر بيروت .

(٤) ضبطها في الأصل ٣٠/أ بالجر والنصب وكتب فوقها: معا . والأخير على حكاية لفظها كما جاء في البيت .

(٥) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٦) قال ياقوت:" إصمت: بالكسر وكسر الميم ، وتاء مثناة: اسم على البرية ... وقال بعضهم: العلَم هو وحش إصمت الكلمتان معا ، وقال أبو زيد: يقال: لقيته بوحش إصمت ، وببلدة إصمت بمكان قفر." معجم البلدان ٢١٢/١. وينظر في إصمت ومعانيها الصحاح ٢٥٧/١ ولسان العرب ٥٥/٢ وتاج العروس ٥٩٣/٤ (ص م ت) .

(٧) يقال: إنه لحلو الخلا أي: حلو الكلام. وأظن ابن عمرون يقصد: الخلاء بمعنى القفر ، وقد جاء: وحش بمعنى قفر . ينظر تاج العروس ٤٢٢/١٧ (و ح ش) و ١٥/٣٨ (خ ل و) .

وقالَ الهُنَائِيُّ[1]: «ببلدِ إصمتَ»[2] (٣٠/ب) وبلدٍ إصمتَ[3] ، ويحتملُ أنْ يكونَ هذا الاسمُ مأخوذًا مِنَ القَفْرِ ؛ لأنَّ الذي وُضِعَ له صامتٌ لا يُسْمَعُ له صوتٌ ؛ لأنَّه خالٍ ليسَ فيه آدميٌّ ولا غيرُه ، فيُشْبِهُ أنْ يكونَ علمًا علَى الجنسِ في الأصلِ أو علَى مثلٍ: وحشِ إصمتَ ، وربَّما أنَّثُوا فقالُوا: إصمتَةُ ، وجَرَّأَهم علَى ذلك تأنيثُ المسمَّى وهو المفازةُ ، وليُعْلِمُوا أنَّه قد فارقَ موضعَه مِنَ الفعليةِ مِنْ حيثُ كانتْ هذه التاءُ لا تلحقُ هذا المثالَ فعلًا ، فصارتْ إصمتةُ في اللفظِ بعدَ النقلِ كإِجْرِدَةٍ[4]. وفي البيتِ تقديمٌ وتأخيرٌ تقديرُه: باتتْ الكلابُ بوحشِ إصمتَ وباتَ هو أيضًا بها ، والأصلابُ: جمعُ صُلْبٍ وهو الظهرُ[5] ، والأَوَدُ: الاعوجاجُ[6]، وفي أصلابِها أودٌ مبتدأٌ وخبرٌ ، قيلَ: في موضعِ الحالِ مِنْ وحشِ إصمتَ يعنِي أنَّها موحشةٌ ، والأجودُ أنَّها صفةٌ لسلوقيةٍ ، ومرادُه أنَّ في ظهورِها اعوجاجًا ، وذلك دليلُ قوَّتِها ، ولأنَّ كلابَ الصيدِ مخروطةُ الأوساطِ .

قَوْلُهُ: «**وأَطْرِقَا**». قالَ أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيّ[7] مِنْ قصيدةٍ أوَّلها :

---

(١) هو علي بن الحسن الهُنائي الأزدي أبو الحسن ، عالم بالعربية مصري لقب كراع النمل ؛ لقصره أو لدمامته ، له كتب منها المنضد في اللغة والمنتخب المجرد والمنجَّد وأمثلة غريب اللغة والمصحّف والمنظم و الأوزان ، توفي ٣٠٩ هـ . ينظر معجم الأدباء ١٦٧٣/٤ وإنباه الرواة ٢٤٠/٢ والوافي ٢٠٩/٢٠ والبلغة ص ٢٠٧ وبغية الوعاة ١٥٨/٢ والأعلام ٢٧٢/٤ .

(٢) قال كراع :" ويقال: لقيته ببلدةِ إصمتَ ، وهي القفر ، وبوحش إصمت مثله" المنتخب من كلام العرب ٣٩٢/١ وينظر اللسان ٥٥/٢ .

(٣) نسب إلى أبي زيد في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٤٤٢ .

(٤) قال نشوان :" الإجْرِد: نبت ينبت في أصول الكمأة يُستدلُّ به عليها واحدته إجْرِدَة بالهاء." شمس العلوم ١٠٤٦/٢ وينظر لسان العرب ١١٩/٣ (ج ر د) . وهي في اللسان بتشديد الدال : إجردَّة ، وبالتخفيف في شمس العلوم ، وبالتشديد في التهذيب ٦٤١/١٠ ، وقال الزَّبِيدِي:" الإجْرِدُّ بالكسر كإِكْبِرٍّ أي مشددة الراء وقد يخفَّف فيكون كإثمد نبت يدل على الكمأة." تاج العروس ٤٩٤/٧ . وبذا فالضبطان جائزان وقد ضُبِطَتْ في الأصل ٣٠/ب بالتخفيف وقد التزمتُ هذا الضبطَ .

وينظر في علة لحاق التاء بإصمت وكونها نظيرة لإجردة التذييل والتكميل ٣١٠/٢ .

(٥) ينظر الصحاح ١٦٣/١ (ص ل ب) .

(٦) ينظر الصحاح ٤٤٢/٢ (أ و د) .

(٧) هو خويلد بن خالد بن محرّث أبو ذؤيب من بني هذيل بن مدركة من مضر ، شاعر فحل مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وسكن المدينة ، واشترك في الغزو والفتوح و وعاش إلى أيام عثمان ، أشهر شعره عينية رثى بها خمسة=

٤٧- عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ةِ يَزْبِرُهَا الكَاتِبُ الحِمْيَرِيُّ[١]

يقولُ فيها :

٤٨- عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَا مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيُّ[٢]

تُرْوَى هذه القصيدةُ مطلقةً مرفوعةً ومقيدةً ، وهي مِنَ المتقاربِ ، فمَنْ أطلقَها فهي عندَه مِنَ الضربِ الأوَّلِ فَعُولُنْ عِصِيْ يُو[٣] ، ومَنْ قيَّدَها فهي عندَه مِنَ الثالثِ منه ، وهو المحذُوفُ فَعَل عِصِي[٤] ، و(أَطْرِقَا) اسمُ بلدٍ معروفٍ[٥] ، قالَ الأصمعيُّ: «كأنَّ ثلاثةً قالَ أحدُهم لصاحبَيْهِ أَطْرِقَا أيْ: اسكتا فسُمِّيَ المكانُ بذلك»[٦] ، وهي جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ ، فينبغِي أنْ يُذكرَ مع الجُمَلِ المحكيَّةِ نحو: تأبَّطَ شرًّا ، والعُذْرُ (٣١/أ) بأنَّ أَطْرِقَا أمرٌ وجملةٌ فأوردَها هنا لكونِها أمرًا ، وذكرُها في الجمل جائزٌ .

وموضعُ (علَى أَطْرِقَا) نصبٌ علَى الحالِ مِنَ الديارِ ، وكذا نصبُ بالياتٍ علَى الحالِ ، ويُرْوَى أطرُقا بضمِّ الراءِ علَى أنَّه جمعُ طريقٍ[٧] ، ويكونُ (عَلَا) فِعْلًا مِنَ العُلُوِّ ، واعتَقَدَ تأنيثَ

=أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد ، مطلعها: (أَمِنَ المُنُونِ وريبِه تتوجَّعُ) وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته فأدركه وهو مسجّى ، وشهد دفنه ، توفي نحو: ٢٧هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١ وابن عساكر ٥٣/١٧ والوافي ٢٧٤/١٣ والإصابة ٢٢٤/١٢ والأعلام ٣٢٥/٢ .

(١) هذا البيت من المتقارب ، وهو مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٦٤/١ ط دارا لكتب المصرية ١٩٩٥م. والتخمير ١٧٢/١وابن يعيش ٣١/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٤/١.

والزَّبْرُ: الكتابة. ينظر الصحاح ٦٦٧/٢.

(٢) بيت من المتقارب ، وهو لأبي ذؤيب ديوان الهذليين ٦٥/١ وينظر الصحاح ١٥١٦/٤ والمحكم ٢٧٦/٦ والتخمير ١٦٩/١ وابن يعيش ٣١/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٦/١ واللسان ٢٢٤/١٠ و القاموس المحيط ٩٠٤/١ وخزانة الأدب ٣٤٢/٧ و تاج العروس ٧٧/٢٦ وحاشية الصبان ١٣٢/١.

الشاهد: استعمال أطرقا علما منقولا من فعل الأمر ، ويجوز أن يكون منقولا من جملة فعل الأمر والفاعل .

(٣) فالضرب هنا صحيح (فعولن) ، مع أن العروض دخله الحذف (فعو) . ينظر الكافي للتبريزي ص ١٢٩ .

(٤) فيكون كل من العروض والضرب محذوف. وينظر السابق .

(٥) أطرقا اسم موضع بالحجاز . معجم ما استعجم ١٦٧/١ .

(٦) ينظر جمهرة اللغة ٧٥٧/٢ والمحكم ٢٧٧/٦ واللسان ٢٢٤/١٠ (ط ر ق) بتصرف ، وفيها أن الأصمعي ذكره عن أبي عمرو بن العلاء.

(٧) ينظر المحكم ٢٧٧/٦ .

الطريقِ ؛ لأنَّ فَعِيلًا إذا كانَ مؤنثًا يُجمعُ علَى أَفْعُلٍ نحو: عَنَاقٍ وأَعْنُقٍ[١] ، ويكونُ بالياتُ الخيامِ مِنْ صفةِ أَطْرِقَا ، ويُروَى بكسرِ الراءِ أيضًا ، ووجهُهُ أنَّه قَصَرَه مِنْ أطرقاءَ كصديقٍ وأصدقاءَ[٢] ، ولا شاهدَ فيه علَى هاتينِ الروايتَينِ[٣]. والخيمةُ: أعوادٌ تُنْصَبُ وتُظَلَّلُ[٤] ، ويُروَى الثمامَ والعصيَّ بالنصبِ ؛ لأنَّه استثناءٌ مِنْ مُوجبٍ ، ويُروَى بنصبِ الثمامِ ورفعِ العصيّ بالابتداءِ ، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: والعصيُّ كذلك ، ويُحتَمَلُ أنَّه تَخَيَّلَ مِنَ الأوَّلِ معنَى فعلٍ ؛ لأنَّ قولَه: بالياتِ الخيامِ إلا الثمامَ معناهُ بَقِيَ الثمامُ وبَقِيَتِ العِصِيُّ ، ويُروَى برفعِهما. قالَ الزمخشريُّ: ((إنَّ قولَه: بَلِيَتِ الخِيَامُ إلا الثمامَ في معنَى لم يبقَ منها إلا الثمامُ ، فصارَ الثمامُ مستثنَى مِنْ غيرِ مُوجبٍ)) انتهَى. وهذا تقديرُ الاستثناءِ المفرَّغِ ، فيكونُ الثمامُ فاعلَ لم يبقَ ، والعِصِيُّ عطفٌ علَى الثمامِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الثمامُ مرفوعًا بالابتداءِ ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: إلا الثمامُ والعصيُّ لم تَبْلَ ، وقالَ بعضُهم: ((الرفعُ ليسَ بصوابٍ ؛ لأنَّه إنَّما يجوزُ بناءً علَى وجهينِ: أحدُهما: الاتباعُ حملًا علَى المعنَى ، فقولُه: بالياتِ الخيامِ مرفوعةٌ مِنْ حيثُ المعنَى فكأنَّه قالَ: بالياتٍ خيامُها ، ويكونُ (إلا) بمعنَى غيرٍ))[٥] ثم قالَ: ((وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ شرطَه في الفصيحِ أنْ يكونَ صفةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ منحصرٍ))[٦] .

---

(١) الضابط الذي ذكره ابن عمرون جاء مخالفا لما مثَّلَ به ، حيث ذكر في الضابط فَعِيلا ثم مثل لفَعَال ، والضابط الجامع هو: يطرد في كل اسم مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة ألف أو واو أو ياء نحو: : عناق وذراع ويمين ، فتجمع على أعنُق و أذرُع و أيمُن . ينظر شرح الشافية للرضي ١٢٩/٢ والهمع ٨٨/٦ . قال ابن مالك في الألفية:

لـــ فَعْـــلٍ اسمـــا صـــحَّ عينـــا أَفْعُـــلُ	**وللرباعـــــي اسمـــــا أيضـــــا يُجْعَـــــلُ**
إن كـــــان كـــــ العنـــــاق و الـــــذراع في	**مــــــدٍّ وتأنيــــــث وعــــــدِّ الأحــــــرفِ**

(٢) وعلى هذا يكون أطرقاء جمع طريق أيضا ، وحمَلَه على أصدقاء جمع صديق ، وإنما يأتي على أَفْعِلَاء ما كان من فَعِيل وصف مذكر مضعف كشديد أو منقوص كتَقِيٍّ ، وجمع صديق على أصدقاء شاذ ، وقياسه أن يجمع على فُعَلاء صُدَقاء وقد ورد في اللغة . ينظر اللسان ١٩٤/١٠ والهمع ١٠٤/٦ .

(٣) ينظر ابن يعيش ٣١/١ و ٣٢ فقد نقل عنه ابن عمرون .

(٤) ينظر الصحاح ١٩١٦/٥ (خ ي م) .

(٥) هو ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٧٧/١ .

(٦) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٧٧/١ واشترط ابن الحاجب لمجيء (إلا) وصفا كغير أن تكون تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء . ينظر الكافية ص ٢٦ وأمالي ابن الحاجب ٥٤٥/٢ وشرح الكافية للرضي ١٢٥/٢.=

مُحَمَّدٌ: لا نُسَلِّمُ الشرطيةَ ، كيفَ والبَصريونَ يُخَرِّجُونَ كلَّ ما رُفِعَ مِنَ الاستثناءِ في الإيجابِ (٣١/ب) علَى الوصفِ ، والكوفيونَ يَدَّعُونَ فيه البدلَ؟ وهذا يُحَقَّقُ في موضعِه. ثم قالَ: «الثاني: البدلُ في غيرِ الجنسِ علَى لغةِ بني تميمٍ في نحو: ما جاءَني أحدٌ إلا حمارًا ، وإنَّما يَثْبُتُ في النفيِ علَى ضعفٍ»[١] .

مُحَمَّدٌ: قد بَيَّنَّا وجهَه وما يتعلَّقُ بالتسميةِ بالفعلِ إذا سُمِّيَ بالمضارعِ مِنْ يغزُو ، قيلَ: هذا يغزِي[٢]، وبالأمرِ مِنْ رَمَى قيلَ: هذا إرمِي بقطعِ همزتِه وردِّ يائِه ، ويُنَوَّنُ علَى رأيِ الخليلِ[٣] وبالأمرِ مِنْ وَعَى يقولُ: هذا وَعٍ[٤] آخرُه كآخرِ ارمِ ويُرَدُّ واوُه ، وبالأمرِ مِنْ رَأَى اِرْأَى علَى وزنِ اِرْعَا ، وبِقُلْ تقولُ: هذا قُولٌ ، وبِأَقِمْ هذا أَقِيمُ[٥] ، وبِيَرْدُدُ هذا يَرُدُّ[٦] ، وكذا اِعْضَضْ تقولُ: هذا اِعَضٌّ[٧] يجرِي عليها كلِّها حكمُ الأسماءِ لمفارقتِها الفعلَ. ولم يَذكرْ المنقولَ مِنَ الحرفِ الذي

=فالظاهر أن ابن الحاجب يجعل المنكور غير محصور ليتعذر الاستثناء ويجب جعل (إلا) وما بعدها صفة ، فكأنه لا يجيز الصفة مع إجازة الاستثناء أيضا وهذا مخالف لرأى سيبويه والجمهور حيث يكادون يجمعون على ذلك. ينظر الكتاب ٣٣٤/٢ وشرح الكافية للرضي ١٢٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٨/٢ ط عالم الكتب .

(١) يقصد ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح شرح المفصل ٧٧/١ بتصرف .

(٢) قال سيبويه: " وسألته عن رجل يسمَّى يغزو ، فقال: رأيت يغزِيَ قبلُ ، وهذا يغزٍ ، وهذا يغزِي زيدٍ ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزِي ، وثبات الواو خطأ ؛ لأنه ليس في الأسماء واو وقبلها حرف مضموم وإنما هذا بناء اختص به الأفعال ، ألا ترى أنك تقول: سَرُوَ الرجلُ ، ولا ترى في الأسماء فَعُلَ على هذا البناء . ألا ترى أنه قال: أنا أدلُو حين كان فعلا ثم قال: أَدْلٍ حين جعلها اسما ، فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا." الكتاب ٣١٦/٣ .

(٣) قال سيبويه: " وسألته عن رجل يسمَّى يَرْمِي أو أَرْمِي ، فقال: أُنَوِّنُهُ ؛ لأنه إذا صار اسما فهو بمنزلة قاض إذا كان اسم امرأة ." الكتاب ٣١٢/٣ .

(٤) ينظر شرح السيرافي ٧٩/٤ .

(٥) قال سيبويه: " وإن سمَّيت رجلاً قُلْ أو خَفْ أو بِعْ أو أَقِمْ قلتَ: هذا قُولٌ قد جاء ، وهذا بِيعٌ قد جاء ، وهذا خَافٌ قد جاء ، وهذا أَقِيمٌ قد جاء ؛ لأنَّك قد حرَّكتَ آخرَ حرفٍ وحوَّلتَ هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى ، فإنّما حذفتَ هذه الحروفَ في حالِ الأمرِ لئَّلا ينجزمَ حرفان ، فإذا قلت: قُولَا أو خَافَا أو بِيعَا أو أَقِيمُوا أظهرتَ للتحرُّكِ فهو ههنا إذا صارَ اسماً أجدرُ أنْ يَظْهَرَ ." الكتاب ٣١٩/٣ .

(٦) قال سيبويه: " وكذلك لو سمَّيته بتَرْدُدْ من قولك: إنْ تَرْدُدْ أَرْدُدْ ، وإنْ تَخَفْ أَخَفْ لقلتَ: هذا يخافُ ويَرُدُّ." الكتاب ٣١٩/٣ .

(٧) قال سيبويه: " وإذا سمَّيتَ رجلًا باعضَضْ قلتَ: هذا إِعَضٌّ كما ترى ؛ لأنك إذا حرَّكت اللام من المضاعف أدغمت وليس اسمٌ من المضاعف تُظْهَرُ عينَه ولامَه ، فإذا جعلت إعضَضْ اسماً قطعتَ الألفَ كما قطعتْ ألفُ إِضربْ=

جاءَ لمعنَى ، فإذا سُمِّيَ بشيءٍ مِنْ ذلك إنْ كانَ علَى حرفٍ كالباءِ مِنْ (بزيدٍ) أو علَى حرفينِ الثاني حرفُ علَّةٍ وجبَ أنْ يُزادَ علَى الواحدِ مِنْ جنسِ حركتِه إنْ كانَ متحرِّكًا حرفانِ ، وإنْ كانَ ساكنًا زِدْتَ عليه حرفًا ساكنًا فتكسِرُ لالتقاءِ الساكنينِ ثم يُزَادُ عليه ياءٌ أخرَى بعدَه كذا قالَ السيرافيُّ[(١)] ، ثم قالَ ما معناه: إذا لفظْنَا بالياءِ مِنْ (غلامِي) وجبَ أنْ تقولَ: اَيْ ثم سَمَّيت به ثَقَّلْتَ الياءَ كمَا فعلتَ بِ(فِي)[(٢)] .

مُحَمَّدٌ: وذا يدلُّ أنَّه إنْ كانَ ساكنًا أتينَا بهمزةِ الوصلِ ، ثم إنْ كانَ معتلًّا فعلنَا به كما فعلنَا بـ(فِي) إذا سمَّينَا به ، ويؤيِّدُ ما ذكرتُ ما حكينَاه عَنْ سيبويهِ في الباءِ مِنِ (اضربْ)[(٣)] بإدخالِ همزةِ الوصلِ إلا لامَ التعريفِ ، فإنَّ العربَ كفتْنَا أمرَه فتقولُ: ألْ بهمزةِ الوصل كذا قالَ سيبويهِ[(٤)]. وإنْ كانَ الثاني حرفَ علَّةٍ زِيدَ مثلُه حتَّى يَكْمُلَ ثلاثةَ أحرفٍ كما فعلنَا في (في زيدٍ) إذا سَمَّينَا به ، وإنْ كانَ الثاني حرفًا صحيحًا أو كانَ ثلاثيًّا بَقَّيْتَهُ علَى حالِه كـ(مِنْ)[(٥)] و(إنَّ) المشدَّدَةِ[(٦)] إذا سمينَا به ، ومِمَّا يتعلَّقُ بهذا المكانِ (٣٢/أ) التسميةُ بحرفِ الهجاءِ ، فإنْ كانَ متحرِّكًا ، فسيبويهِ يزيدُ عليه مِنْ جنسِ حركتِه حرفَ علَّةٍ حتَّى يصيرَ ثلاثيًّا سواءٌ كانَ كلمةً ومِنْ كلمةٍ فلا فرقَ عندَه بينَ التسميةِ بالكافِ مِنْ مالِكٍ اسمَ رجلٍ وبينَ الكافِ التي هي ضميرٌ في غلامِكَ[(٧)] ، وإنْ كانَ ساكنًا أتيتَ بهمزةِ الوصلِ فلو سمَّينَا بالباءِ مِنِ (اضربْ) الذي هو أمرٌ

=وأدغمتَ كما تُدْغِمُ أَعَضُّ إذا أردتَ أنا أفعلُ ؛ لأنّ آخرَه كآخرِه ، ولو لم تُدْغِمْ ذا لَمَا أدغمتَ إذا سمَّيتَ بِيَعْضَضْ من قولك: إنْ يَعْضَضْ أَعْضَضْ ولا تَعْضَضْ." الكتاب ٣١٩/٣ و ٣٢٠ .

(١) ينظر شرح السيرافي ٢٩/٤ و ٣٣ و ٨١ .

(٢) ينظر السابق ٨٣/٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٣٢١/٣ .

(٤) ينظر السابق ٣٢٤/٣ والسيرافي ٨٣/٤ .

(٥) قال سيبويه : " وأمَّا (أم) و(من) و(إن) و(مُذْ) في لغة من جَرَّ ، و(أن) و(عنْ) إذا لم تكن ظرفا ، و(لم) ونحوهن إذا كنَّ أسماء لم تُغيَّرْ لأنَّها تشبِهُ الأسماءَ نحو: يدٍ ودمٍ تجريهنَّ إن شئت إذا كن أسماء للتأنيث." الكتاب ٢٦٦/٣ وينظر شرح السيرافي ٤٧/٤ .

(٦) ينظر شرح السيرافي ٣١/٤ .

(٧) ينظر الكتاب ٣٢٢/٣ ، وذكر السيرافي فيما كان الحرف المراد التسمية به متحركا أربعة أقوال:

الأول: قول سيبويه وهو زيادة حرفين من جنس حركة الحرف حتى يصير ثلاثيا وهو أقل الأسماء في العربية فإذا سمينا بالضاد من ضُحى نقول : ضوٌّ ، ومن ضَرَبَ نقول: ضَاءٌ ، ومن ضِرَاب نقول: ضيٌّ . الثاني: قول الأخفش ، ويرى أننا=

قلنَا: هذا اِبٌ بهمزةِ وصلٍ[1]. والمنقولُ مِنَ الصوتِ تقدَّمَ وكذا عَنِ المركَّبِ .

قَولُهُ: ((**والمرتجلُ**)). مِنَ الأعلامِ – لأنَّ الأجناسَ مرتجلةٌ – هو الذي اُخْتُرِعَ للعلميَّةِ ولم يُنْقَلْ مِنْ غيرِها ، مِنَ ارتجالِ الخُطبةِ والقصيدةِ وهو الإتيانُ بها مِنْ غيرِ سابقةِ رويَّةٍ[2] ، كأنَّه أنشأَها في حالِ الإنشادِ وهو علَى رِجْلِه[3].

وقَولُهُ: ((**علَى ضربينِ قياسيٍّ**)). قالَ الزمخشريُّ: ((المرادُ بالقياسيّ أنَّ بناءَه مِنْ أبنيةِ كلامِ العربِ)). وهذا يُشْكِلُ بما ذكرَه مِنَ الشاذِّ ؛ لأنَّ مُحْبَبًا وافقَ مَهْدَدًا في عددِ الحروفِ والحركاتِ والسكناتِ ، والأولَى أنْ يُقالَ: القياسيُّ ما وافقَ مقاييسَ كلامِ العربِ .

=حين نسمي بالباء من (ضَرَبَ) فالضرورة تدعو إلى أن نزيد عليه ما يصيره بمنزلة الأسماء في العربية ، ولما كانت بعض الأسماء قد جاءت على حرفين كـ دمٍ و يدٍ ، فالأولى أن نرد إليه حرف مما كان في الكلمة التي هو منها فنرد الضاد فنقول: ضَبٌ ، ولا نحتاج أن نتكلف أكثر من ذلك . الثالث: وهو قول المازني وهو يرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فيقول: رَبٌ . الرابع: قول المبرد وهو يرد حروف الكلمة كلها فيقول: ضَرَبٌ . ينظر شرح السيرافي ٨١/٤.

(١) ينظر الكتاب ٣٢٢/٣ و وذكر السيرافي فيما كان الحرف المراد التسمية به ساكنا ستة أقوال:

الأول: قول سيبويه إذا سمينا بالباء من (اِضْرِبْ) فعل أمر جئنا بألف الوصل فنقول: اِب وتسقط هذه الألف في الوصل .

الثاني: نقول: رَبٌ وهو قياس قول المازني .

الثالث: ضَبٌ وهو قياس قول الأخفش .

الرابع: اِضْرِبٌ وهو قياس قول المبرد .

الخامس: قول الزجاج يقول: إِبٌ بقطع الهمزة ؛ لأنه لَمَّا نُقِلَ إلى التسمية به قطعت الألف فرقا بين الاسم والحرف كما قُطِعَتْ في (إضرب) إذا سمينا بالفعل لأن الأصل في الأسماء ألا يكونَ فيها ألفات وصل .

السادس: أنه لا يجوز التسمية بـ (اِبِ) لأنه يحتاج إلى تحريك الباء وتحريكها يمنع ألف الوصل .

أقولُ: وهذه الحجة لا تخص اِبٌ فقط بل رَبٌ و ضبٌ و اضرب ، وهي ناقضة لكل الآراء ولأنه عند تحريك الباء فلا حاجة إلى حرف يبتدأ به ، والعلة لا تخص المجيء بهمزة الوصل للنطق بالساكن فقط بل وليتوصَّلُ باللفظِ المرادِ التسميةِ به لأقل ما تأتي عليه الكلمة عند العرب كـ يد ودم ، فهذا الاعتراض اعتراض على جزء العلة وليس على كلِّ العلة ؛ ولذا لما كانوا إذا أرادوا النطق بالحرف الساكن جاؤوا بهمزة وصل فلمَّا سمُّوا به وهو على هذه الحال (اِب) أبقَوه على حاله إذ رأوا أنه كـ يد ودم ، بدليل قول سيبويه: إن همزة الوصل هي الهمزة التي كانت في الفعل اضرب. الكتاب ٣٢٣/٣ ، ومن هنا يترجح – والله أعلم – قول الزجاج فكان يلزمهم عند نقله للاسمية قطع الهمزة. شرح السيرافي ٨٢/٤ .

(٢) ينظر تاج العروس ٤٣/٢٩ (ر ج ل) .

(٣) زَجَلَ به زَجْلا رمى به و الزَّجَلُ : الصوت . ينظر الصحاح ١٧١٥/٤ (ز ج ل) .

قَولُهُ: ((**غطَفَانُ**)). مرتجلٌ مِنَ الغَطَفِ ، وهو سَعَةُ العيشِ ، يُقالُ: عيشٌ أَغْطَفُ[1] ، وغطفانُ مُوَازِنُ نَزَوَانِ ، وهو غطفانُ بنُ سعدِ بنِ قيسِ عَيْلَانِ[2] . وعِمْرَانُ موازنُ سِرْحَانِ ، وحَمْدَانُ موازنُ عَطْشَانِ ، ويحتملُ أنْ يكونَ حمدانُ منقولًا مِنْ تثنيةِ حَمْدٍ علَى مَنْ يجعلُ الإعرابَ فِي النونِ ، ويُلْزِمُ الألفَ كعُثْمَانَ فلا يكونُ مرتجلًا ، وفَقْعَسٌ[3] موازنُ جَعْفَرٍ ، وكذا حَنْتَفٌ ، وفقعسٌ هو فقعسُ بنُ طَرِيفٍ[4] ، وذَكَرَ بعضُهم فَقْعَسَ مِنَ الفَقْعَسَةِ وهي ذِلَّةٌ واسترخاءٌ[5] وأشارَ إليه الزمخشريُّ فِي الحواشِي ، وقالَ: ((فهو على هذا منقولٌ)) [6] ، وحَنْتَفٌ[7] اسمُ رجلٍ ، وهما حَنْتَفَانِ ، حنتفٌ وأخوه سيفٌ ابنا أوسٍ ، وذَكَرَ بعضُهم أنَّ الحنتفَ الجرادُ فهو منقولٌ إذًا. وبابُ (٣٢/ب) عُمَرَ فِي المعدولِ مرتجلٌ لأنَّه لم يُستعملْ قبلَ التسميةِ .

قَولُهُ: ((**والشاذُّ**)). فاعلمْ أنَّ الشاذَّ علَى ضروبٍ ، منها: الشاذُّ فِي القياسِ والاستعمالِ

---

(١) ينظر الصحاح ١٤١١/٤ (غ ط ف) . وفي الأصل ٣٢/أ : أغطف عيش . وعليهما علامة : م . ليشير إلى أن كل كلمة منهما في مكان الأخرى .

(٢) ينظر مختلف القبائل ومؤتلفها ص ٦٩ واللباب في تهذيب الأنساب ٣٨٦/٢ وقبيلة غطفان التي تنسب إليه نزلت الكوفة . وغطفان بن سعد بطن عظيم من قيس بن عيلان من العدنانية ، كانت منازلهم بنجد مما يلي وادي القرى وجبل طيء. ينظر معجم قبائل العرب ٨٨٨/٣ .

(٣) وقال ابن جني:" فقعس مرتجل علما غير منقول." المبهج ص ٢٣ .

(٤) هو فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد . ينظر أنساب الأشراف ١٥٤/١١ ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٣٩٣ .

(٥) لم أجد في المعاجم من ذكر أن فقعس من الفقعسة ، ولم أجد الفقعسة بل قال الأزهري:" ولا أدري ما أصله في العربية." التهذيب ٢٨١/٣ وينظر اللسان ١٦٥/٦ وتاج العروس ٢٤١/١٦ . وبعض المعاجم ذكرت أنه اسم لحيٍّ من العرب فقط. وجاء في التخمير ١٧٣/١ فقعس هو البلادة ، وفي الإيضاح لابن الحاجب فقعس أيْ: ذلَّ ٧٨/١.

(٦) وعلى هذا فلا داعي للاستدراك على الزمخشري بأن فقعس وكذا حنتف الآتي منقولان وينظر ما في التخمير ١٧٣/١. وقال الفيروزآبادي :" فَقْعَسُ بنُ طَرِيفٍ: أبو حَيٍّ من أسدٍ ، عَلَمٌ مُرْتَجَلٌ قِياسِيٌّ. " القاموس المحيط ٥٦٣/١.

(٧) قال ابن منظور :"حَنْتَفٌ: اسْمٌ. الجَوْهَرِيُّ: الحَنْتَفَانِ الحَنْتَفُ وأَخوه سِيفٌ ابْنَا أَوْسِ بْنِ حِمْيَرِيّ بْنِ رِياح بْنِ يَرْبوعٍ. والحَنْتَفُ: الجَراد المُنَتَّفُ المُنَقَّى مِنَ الطَّبخ ، وَبِهِ سمِّي الرَّجُلُ حَنْتَفاً. والحُنْتُوفُ: الَّذِي يَنْتِف لِحْيَتَه مِنْ هَيَجانِ المِرارِ به." اللسان ٥٨/٩ وينظر تاج العروس ١٦٧/٢٣ .

جميعًا ، وهو ما ذكرَه في اسمِ المفعولِ في إتمامِ ما عينُه واوٌ نحو: مِسْكٌ مَدْوُوفٌ[١] علَى ما يُذكرُ في موضعِه. الثاني: شاذٌّ في الاستعمالِ غيرُ شاذٍّ في القياسِ نحو: استعمالِ ماضِي يَذَرُ ويَدَعُ استغنُوا عن وَذَرَ بِتَرَكَ ونحو: تصريحِهم بالاسمِ في خبرِ (عسَى) علَى ما يأتِي بيانُه في موضعِه. الثالثُ: شاذٌّ في القياسِ غيرُ شاذٍّ في الاستعمالِ نحو: ما ذكرَ من قولِهم: أَغْيَلَتِ المرأةُ[٢] واستحوذَ علَى ما يأتِي في موضعِه ، ومنه هنا «**مُحْبَبٌ**» اسمَ رجلٍ وقياسُه مُحَبٌّ بالإدغامِ وليسَ كمَهْدَدٍ ؛ لأنَّه ليسَ في الكلامِ تركيبُ (م ح ب) حتَّى تكونَ الباءُ الثانيةُ للإلحاقِ[٣] ، «**ومَوْهَبٌ**» اسمَ رجلٍ «**ومَوْظَبٌ**» اسمَ مكانٍ قياسُهما أنْ تُكْسَرَ عيناهما ؛ لأنَّ ما فاؤُه واوٌ مَفْعِلُ منه مكسورُ العينِ[٤] علَى ما يُقَرَّرُ في موضعِه ، «**ومَكْوَزَةٌ**» قياسُه مَكَازَةٌ[٥] وقالَ المبرَّدُ[٦]: «صَحَّ مَكْوَزَة لأنَّه عَلَمٌ لم يناسبِ الفعلَ»[٧] ، ويُحَقَّقُ في موضعِه ، «**وحَيْوَةٌ**» قياسُهُ حَيَّةٌ واوُه

---

(١) في الأصل بالذال المعجمة مَذْووف ٣٢/ب . وما أثبتُّهُ الصواب فالكلمة بالدال المهملة ، ينظر الصحاح ١٣٦١/٤ و اللسان ١٠٨/٩ و تاج العروس ٣٠١/٢٣ (د و ف) والدَّوْفُ الخلط والبلل بالماء .

(٢) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حبلى. ينظر اللسان ٥١١/١١ (غ ي ل).

(٣) قال ابن منظور: " ومُحْبَبٌ: اسْمٌ عَلَمٌ جاءَ عَلَى الأَصل لِمَكَانِ الْعَلَمِيَّةِ كَمَا جاءَ مَكْوَزةٌ ومَزْيَدٌ؛ وَإِنَّمَا حَمَلَهُمْ عَلَى أَن يَزِنوا مُحْبَباً بِمَفْعَلٍ دُونَ فَعْلَلٍ ؛ لأَنهم وَجَدُوا مَا تَرَكَّبَ مِنْ (ح ب ب) وَلَمْ يَجِدُوا (م ح ب) وَلَوْلَا هَذَا لَكَانَ حَمْلُهم مُحْبَباً عَلَى فَعْلَلٍ أَولى ؛ لأَنَّ ظُهُورَ التَّضْعِيفِ فِي فَعْلَل هُوَ القِياسُ والعُرْفُ كَقَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ." اللسان ٢٩٢/١ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٣٣/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٨/١ .

(٥) قال ابن منظور: " وكُوَيْز ومَكْوَزَة: اسْمَانِ وشذَّ مَكْوَزَةُ عَنْ حَدِّ مَا تَحْتَمِلُهُ الأَسماءُ الأَعلام مِنَ الشُّذُوذِ نحو: قَوْلِهِمْ مُحْبَبٌ وَرَجَاءُ بْنُ حَيْوَةَ ، وسمَّت الْعَرَبُ مَكْوَزَة ومِكْوازاً . " اللسان ٤٠٣/٥ .

(٦) هكذا ضبط في الأصل ٢٣/ب بتشديد الراء مع فتحها . والفتح والكسر في الراء صحيح والكسر أشهر ، وينظر مقدمة المقتضب للشيخ عضيمة ١٢/١ .

والمبرّد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد ، إمام العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد ٢٨٦هـ . من كتبه: الكامل والمذكر والمؤنث والمقتضب والتعازي والمراثي وإعراب القرآن وطبقات النحاة البصريين ونسب عدنان وقحطان والمقرب. ينظر تاريخ العلماء النحويين ص ٥٣ وتاريخ بغداد ٦٠٣/٤ وتاريخ ابن عساكر ٢٤٦/٥٦ ونزهة الألباء ص ١٦٤ ومعجم الأدباء ٢٦٧٨/٦ وإنباه الرواة ٢٤١/٣ ووفيات الأعيان ٣١٣/٤ وبغية الوعاة ٢٦٩/١ .

(٧) قال المبرد :" فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تام ، وذلك قولك: رجل مِقْوَلٌ ، ومِخْيَطٌ ومِشْوَارٌ – من الشارة والهيئة – ومِسْوَكٌ ، فيَتِمُّ ؛ لأنه إنما اعتل الاسم ؛ لإجرائه على الفعل ، فلما خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء " المقتضب ٢٤٦/١ .

بدلٌ مِنْ يَاءٍ والقياسُ أنَّ الواوَ والياءَ متَى اجتمعَتَا وسَبَقَتْ إحدَاهما بالسكونِ قُلِبَتِ الواوُ ياءً[١] علَى ما يُوَضَّحُ فِي موضعِه. وهذه الأسماءُ وإنْ كانتْ شاذةً فكأنَّهم إنَّما شَذُّوها لِئَلَّا تُلْبِسَ بأسماءِ الأجناسِ.

[اجتماع الاسم واللقب]

قال الزمخشري: ((فصلٌ . وإذا اجتمع للرجلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ أضيفَ اسمُه إلى لقبِه ، فقيل: هذا سعيدُ كرزٍ، وقيسُ قفةٍ، وزيدُ بطةٍ. وإذا كان مضافاً أو كنيةً أجريَ اللقبُ على الاسمِ ، فقيل: هذا عبدُ اللهِ بطةٌ وهذا أبو زيد قفةٌ.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((فصلٌ وإذا اجتمعَ للرجلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((وإذا اجتمعَ)). موضعُ هذا الفصلِ آخرُ الأعلامِ لأنَّه إنَّما يُبَيِّنُ حكمُ المجتَمِعِ إذا انقضَى حكمُ المفردِ لكنْ لَمَّا كانَ هذا الاجتماعُ لا يقعُ لِمَا بعدَ هذا الفصلِ مِنَ الأعلامِ اختَصَّ بما سَبَقَ (٣٣/أ) جُعِلَ عَقِيبَهُ[٢] .

قَوْلُهُ: ((اسمٌ غيرُ مضافٍ ولَقَبٌ)). يريدُ غيرَ مضافٍ أيضًا ، أمَّا بيانُ اللقبِ فقد تقدَّمَ .

وقَوْلُهُ: ((أُضِيفَ)). يدلُّ علَى وجوبِ الإضافةِ ، وهو مذهبُ سيبويه[٣] ، والمبردُ لا يجيزُ غيرَه[٤] ، وقد أجازَ الزجاجُ[٥] الاتباعَ[٦] ، وقال: ((هذا قياسٌ وليسَ مِنْ كلامِ العربِ)) وأجازَ

---

(١) ينظر التخمير ١٧٤/١ وابن يعيش ٣٣/١ والإيضاح لابن الحاجب ٧٨/١.

(٢) هذا تعليل ابن الحاجب في الإيضاح ٧٩/١ .

(٣) قال سيبويه:" إذا لقبتَ مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب ، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل ، وذلك قولك: هذا سعيدُ كُرْزٍ ، وهذا زيدُ قفةَ قد جاء وهذا زيدُ بطةَ." الكتاب ٢٩٤/٣ .

(٤) قال المبرد:" إذا لقبتَ مفردا بمفرد أضفته إليه لا يجوز إلَّا ذلك فَتَقول هذا قيسُ قفةَ يا فتى وهذا سعيدُ كُرْزٍ". المقتضب ١٦/٤ .

(٥) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد ، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره . من كتبه معاني القرآن والاشتقاق وخلق الإنسان والأمالي في الأدب واللغة، وفعلت وأفعلت والمثلث في اللغة وإعراب القرآن ، توفي ٣١١هـ . ينظر تاريخ بغداد ٦١٣/٦ ومعجم الأدباء ٥١/١ وإنباه الرواة ١٩٤/١ وتاريخ الإسلام ٢٣٢/٧ والوافي ٢٢٨/٥ وبغية الوعاة ٤٤١/١ والأعلام ٤٠/١ .

(٦) نُسِبَ جواز الاتباع إلى الزجاج والفراء وقيل: إلى الكوفيين . ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٧٩/١ وشرح الكافية للرضي ٢٦٥/٣ والتذييل والتكميل ٣١٧/٢ والهمع ٢٤٦/١ .

الفراءُ الاتباعَ[1]، ورَوَى ((هذا ثابتٌ قطنةُ[2]))[3] وقال: ((سمعتُ أبا ثَرْوَانٍ[4] يقولُ: قد جاءَكم يحيَى عينانٍ لرجلٍ ضخمِ العينينِ))[5] ثُمَّ قال: ((والإضافةُ أكثرُ))[6]. وذكرَ بعضُهم[7]: ابنُ قيسٍ الرقياتِ[8] فنوَّنَ قيسًا وجعلَ الرقياتِ عطفَ بيانٍ أو بدلًا ، وقال الزمخشريُّ: ((**أضيفَ**)) إمَّا لأنَّه لا يَرَى غيرَه ، وإمَّا لأنَّ الإضافةَ مشكلةٌ لأنَّها في الظاهرِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه . فنصَّ عليه لإشكالِه ، وتركَ الآخرَ لظهورِه[9] .

وقَولُهُ: ((**أضيفَ اسمُه إلى لقبِه**)). ولا يجوزُ العكسُ ؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ اللقبُ استُغْنِيَ عن الاسمِ ، وقيل: أُخِّرَ اللقبُ لشهرتِه[10] ، وإضافةُ الأوَّلِ تقتضِي سلبَ تعريفِه ، والاسمُ أقلُّ شهرةً فكانَ سلبُ تعريفِه أولَى. وأجودُ مِنْ ذلك كلِّه أنَّ اللقبَ يُقْصَدُ به التعظيمُ أو التحقيرُ فتنكيرُه يزيلُ هذا الغرضَ بخلافِ تنكيرِ الاسمِ ؛ فلذا قيلَ: ((**سعيدُ كُرْزٍ**)) ، فأضيفَ الاسمُ إلى

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٠٩/١ .

(٢) هو ثابت بن كعب بن جابر العتكي ، سمي قطنة ؛ لأنه كان قد طعن في عينه ، فكان يجعل مكانها قطن ، وهو من شجعان العرب وأشرافهم ، وله شعر جيد توفي ١١٠هـ . ينظر الاشتقاق ص ٤٨٣ وفوات الوفيات ٢٦٩/١ والأعلام ٩٨/٢ .

(٣) ينظر الارتشاف ١٨١٦/٤ .

(٤) أبو ثروان علي بن إبراهيم العكليّ من بنى عكل ، أعرابيّ فصيح، تعلّم في البادية، كذا ذكره يعقوب ابن السّكيت بخطه ، وله من الكتب: خلق الانسان ومعانى الشعر ، لم يذكر له تاريخ وفاة . ينظر معجم الأدباء ٧٧٥/٢ وإنباه الرواة ١٠٥/٤ والوافي بالوفيات ٧/١١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٠٩/١ بتصرف .

(٦) ليس في معاني القرآن للفراء ينظر ٢٠٩/١ .

(٧) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٨٠/١ .

(٨) عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك، من بني عامر بن لؤيّ شاعر قريش في العصر الأموي ، كان مقيما في المدينة وخرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان ، ثم انصرف إلى الكوفة بعد مقتل ابني الزبير (مصعب وعبد الله) فأقام سنة ، وقصد الشام فلجأ إلى عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، فسأل عبد الملك في أمره، فأمّنه، فأقام إلى أن توفي ،أكثر شعره الغزل والنسيب، وله مدح وفخر. ولقب بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث نسوة، اسم كل واحدة منهن رقية توفي نحو: ٨٥هـ . ينظر تاريخ دمشق لابن عساكر ٨٥/٣٨ وتاريخ الإسلام ٨٥٩/٢ والوافي ٢٦٣/١٩ والأعلام ١٩٦/٤ .

(٩) ينظر في ذلك الإيضاح لابن الحاجب ٨٠/١ .

(١٠) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٨١/١ .

اللقبِ. كانَ اسمُه سعيدًا ولُقِّبَ كُرْزًا ، والكُرْزُ في اللغةِ الخُرْجُ[1] ، فلمَّا جَمَعَ بينهما أُضيفَ الاسمُ إلى اللقبِ ، وكذا «**قيسُ قفةٍ**» ، وقد تقدَّمَ ما القفةُ في اللغةِ[2] ، ومثلُه «زيدُ بطةٍ» ، وإنَّما أضيفَ أحدُهما إلى الآخرِ ؛ لأنَّ أصلَ أسمائِهم إمَّا مفردٌ وإمَّا مضافٌ فلو جمعُوا بينهما غيرَ مضافينِ لخرجُوا عَنْ مِنْهَاجِ أسمائِهم[3] . فإنْ قيلَ: يلزمُ منه إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه . والجوابُ: أنَّا نريدُ بالاسمِ المسمَّى ونريدُ باللقبِ الاسمَ وحينئذٍ يتغايرانِ ، وصارَ كذَاتِ مَرَّةٍ ، فيصيرُ تقديرُه (٣٣/ب) مسمَّى اللقبِ ، وذلك ليسَ بإضافةِ الشيءِ إلى نفسِه[4].

قَولُهُ: «**وإذا كانَ مضافًا**». قالَ سيبويه: «فإذا لقَّبتَ المفردَ بمضافٍ والمضافَ بمفردٍ جرَى أحدُهما علَى الآخرِ»[5] فقيل: هذا عبدُ اللهِ بطةُ ، وهذا أبو زيدٍ قفةُ ، فتُجرِي اللقبَ عليه بيانًا وهو جارٍ[6] علَى منهاجِ أسمائِهم ، وكذا حكمُ اللقبِ مع الكنيةِ .

وقال الأخطلُ[7] :

---

(١) ينظر الصحاح ٨٩٢/٣ (ك ر ز) والخُرْجُ: ما يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه .

(٢) ينظر ص ٩١ من التحقيق .

(٣) تنظر هذه العلة في ابن يعيش ٣٣/١ .

(٤) تنظر هذه العلة في ابن يعيش ٣٣/١ . وأوضح ابن الحاجب هذه العلة فقال:" اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول ، دليله قولك: ذات زيد ، فالذات للمدلول ، وزيد للفظ ، فكذلك يجوز أن يقال: إن زيدا قصد به ههنا قصد الذات ، وقفة قصد به قصد اللفظ ، فكأنه قال: مسمى هذا اللفظ الذي هو قفة ، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيه فتصح الإضافة فيصير بمثابة قولك: غلام زيد ." الإيضاح لابن الحاجب ٨٠/١ .

(٥) قال سيبويه:" فإذا لقَّبت المفرّد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدُهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ، وهذا عبد الله بطَّةُ يا فتى، وكذلك إن لقبت المضاف بالمضاف." الكتاب ٢٩٥/٣ .

(٦) في الأصل ٣٣/ب : جاري .

(٧) غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة ابن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع. اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم. وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير، والفرزدق، والأخطل. نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق ، واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره ، توفي ٩٠هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ١٩٨/٥ والمؤتلف والمختلف ص ٢١ وتاريخ ابن عساكر ١٠٥/٤٨ والأعلام١٢٣/٥ .

٤٩- جَـزَى اللهُ عَـنِّي الأَعْـوَرَينِ مَلَامَـةً وفَـــرْوَةَ ثَفْـــرَ الثَّـــورَةِ المُتَضَـــاجِمِ[(١)]

فروةُ اسمُ رجلٍ ، وثَفْرُ الثَّورَةِ لقبُه ، وأجرَاهُ عليه فنصبَه ، والثَّفْرُ[(٢)] مِنَ السباعِ وكلِّ ذِي مِخْلَبٍ بمنزلةِ الحَيَا مِنَ الناقةِ ثُمَّ استُعِيرُ لغيرِها ، وإنَّما لقَّبَه بذلك لاعوجاجِ فمِه ، والضَّجَمُ اعوجاجُ الفمِ[(٣)]، وخَفَضَهُ علَى الجوارِ ، وكانَ حقُّه النصبَ ؛ لأنَّه صفةُ الثفرِ ، والذَّكَرُ مِنَ البقرِ ثورٌ والأنثَى ثورةٌ[(٤)]. وقال الزمخشريُّ: «إنَّما لم يُضَفِ الاسمُ المضافُ ؛ لأنَّ الإضافةَ تغيّرُه عَنْ سَمْتِهِ ، والأعلامُ مُبْقَاةٌ لا يجوزُ التصرفُ فيها ؛ لأنَّه يجبُ عليك إذا أضفتَ عبدَ اللهِ أَنْ تُنَكِّرَ اسمَ اللهِ تعالَى ، فتقولُ: عبدُ إلهِ بطةَ». وهذا يُشْكِلُ بما ذكرَه أولا في المفردَينِ[(٥)] ، ويمكنُ أَنْ يقالَ: إنَّ الأوَّلَ خُولِفَ به قياسُ العَلَمِيَّةِ ليجرِي علَى منهاجِ كلامِهم كما تقدَّمَ ، وهذا معنَى قولِ سيبويه الذي حكيناه . ثم قال[(٦)]: «فأَمَّا إذا كان اللقبُ مضافًا والاسمُ مفردًا صَحَّتِ الإضافةُ كقولك: فلانُ أنفِ الناقةِ» .

مُحَمَّدٌ: هذا الوجهُ لم يذكرْهُ سيبويه[(٧)] ولا رأيتُه لغيرِه . ثم قال: «وإنَّما أُجْرِيَ اللقبُ علَى المضافِ لتعذُّرِ إضافتِه مرةً ثانيةً» . وقال ابنُ الحاجبِ: «لو أضفتَ ، إمَّا أنْ تضيفَهما أو أحدَهما[(٨)]، وكلاهما باطلٌ ، أَمَّا إضافتُهما ؛ فلأنَّ المضافَ يَعْتَوِرُه الإعرابُ مِنْ رفعٍ ونصبٍ

---

(١) بيت من الطويل ، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٢٦ ط دارا لكتب العلمية ط ثانية ١٩٩٤م وفيه: مذمة بدل ملامة، وعبدة بدل من فروة ، والجيم ١٠٩/١ والحيوان ٢٨٢/٢ والكامل ٣٦٧/١ وجمهرة اللغة ٤٢٢/١ وتهذيب اللغة ٧٦/١٥ والصحاح ٦٠٥/٢ ومقاييس اللغة ٣٨١/١ والمحكم ١٤٠/١٠ واللسان ١٠٦/٤ .

الشاهد: ثفر الثورة حيث إنه لقب مضاف لفروة وأجراه صفة عليه .

(٢) ينظر اللسان ١٠٥/٤ (ث ف ر) .

(٣) ينظر السابق ٣٥٢/١٢ (ض ج م) .

(٤) ينظر الصحاح ٦٠٦/٢ (ث و ر) .

(٥) ذكر الزمخشري في إضافة العلم المفرد إلى لقبه المفرد: أنَّ الإضافةَ مشكلةٌ لأنَّها في الظاهرِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه. ينظر ص ١١١ .

(٦) يقصد الزمخشري .

(٧) ينظر رأي سيبويه فيما سبق ص ١١٢ وقد رأي أن يجري اللقب المضاف على العلم المفرد كالوصف ولم يذكر الإضافة، وسبق نقل نص كلامه .

(٨) هاهنا في الأصل حرف (أو) لكنه مشطوب بخطين .

(٣٤/أ) وجرٍّ ، وهذا في الاسمِ الثاني ممتنعٌ ؛ لأنَّه مجرورٌ بالإضافةِ))[١]. فنقولُ: إنَّما يلزمُ أنْ يكونَ المضافُ يعتورُه الإعرابُ إذا لم يكنْ مضافًا أمَّا إذا كان مضافًا فلا ، ألَا ترَى أنَّك تقولُ: جاءَني راكبُ فرسِ عمرٍو ، فتضيفُ الفرسَ وإنْ كان مضافًا ، ولم يمنعْ مِنْ إضافتِه كونُه مضافًا ، وإنَّما الإضافةُ تقتضِي أنْ يكونَ مستقلًّا بالمعنَى ، وإذا سمَّيتَ بهما لم يكنْ أحدُهما مستقلًّا بمعنًى ؛ لأنَّهما قد نُقِلَا وسُمِّيَ بهما مضافينِ فصارَ كلُّ اسمٍ منهما بمنزلةِ الجيمِ مِنْ جعفرٍ ، وذلك لا يجوزُ إضافتُه ؛ لأنَّه ليس له معنًى حتَّى يضافَ ، وقد أشارَ ابنُ الحاجبِ أيضًا إلى هذا التعليلِ فقال: ((ولا يجوزُ إضافةُ الأوَّلِ ؛ لأنَّه بعضُ الاسمِ وبعضُ الاسمِ لا يضافُ))[٢]. فإن قيل: كونُ كلِّ واحدٍ منهما بمنزلةِ بعضِ الاسمِ يقتضِي ألَّا يُعْرَبَ ، قلنَا: لَمَّا كان في الأصلِ مضافًا ومضافًا إليه ونُقِلَا وسُمِّيَ بهما بَقِيَ الإعرابُ علَى حالِه نظرًا إلى أصلِه ، وليسَ كذلك الإضافةُ ، وقال ابنُ الحاجبِ أيضًا: ((الإضافةُ ممتنعةٌ مِنْ جهةِ المعنَى ؛ لأنَّ الاسمَ إنَّما يضافُ إلى المعرفةِ لِتُعَرِّفَهُ فيتعذَّرُ إضافتُهما جميعًا إلى أمرٍ آخرَ لا فائدةَ فيه إذْ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثاني يُسْتَغْنَى به عَنِ الثاني))[٣].

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((لِتُعَرِّفَه))[٤] إذا بَقِيَ معرفةً ، أَمَّا إذا لم يَبْقَ فلا نسلِّمُ بل يكونُ للتخصيصِ ، ونظيرُ ذلك العَلَمُ إذا أضيفَ تَنَكَّرَ ، وإفادةُ الإضافةِ التخصيصُ كسائرِ النكراتِ وحينئذٍ تصحُّ إضافتُه.

[أعلام الحيوان]

قال الزمخشري: ((فصلٌ. وقد سمُّوا ما يتخذونه ويألفونه من خيلِهم وإبلِهم وغنمِهم وكلابِهم وغيرِ ذلك بأعلامٍ ، كلُّ واحدٍ منها مختصٌّ بشخص بعينه يعرفونه به كالأعلامِ في الأناسيِّ، وذلك نحو: أعوج ولاحق وشَدْقَم وعُلَيَّان وخُطَّة وهَيْلَة وضُمران وكَسَاب.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((فصلٌ وقد سمُّوا ما يَتَّخِذُونَه ويألَفُونه من خيلِهم وإبلِهم

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٨١/١ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٨٢/١ .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٨١/١ .

(٤) يقصد ابن الحاجب .

الفصلُ[(١)]».

مُحَمَّدٌ: اعلمْ أنَّ الأعلامَ وُضِعَتْ لتتميَّزَ بها الأشخاصُ ، وشرطُ وَضْعِ العَلَمِ أنْ يكونَ (٣٤/ب) المسمَّى مألوفًا للواضعِ ، وإلفُ الإنسانِ بنوعِه أكثرُ ؛ فلذا كانتِ الأعلامُ في الأناسيِّ أكثرَ ثم يليه الأشياءُ التي يكثرُ بها انتفاعُه ، ويختصُّ الواحدُ منها بمعنًى لا يوجدُ في غيرِه مِنْ جنسِه ، فلِلحاجةِ إلى ذلك المعنَى الذي اختصَّ به وُضِعَ له العَلَمُ. وأَمَّا التي لا تؤلَفُ فقلَّمَا يوضَعُ للأشخاصِ منها عَلَمٌ ، فمِمَّا يُتَّخَذُ ويؤلفُ نحو: «**أعوجَ**»[(٢)] ، وهو فرسٌ مشهور في العربِ في الجاهليةِ سابقٌ تُنسبُ إليه الأعوجيَّةِ ، كان لكِنْدَةَ[(٣)] ثم لبني سُلَيمٍ[(٤)] ثم لبني هلالٍ[(٥)] ، وليس في خيلِهم أشهرُ منه ولا أكثرُ نسلا منه ، وهو منقولٌ من الصفةِ ، والأعوجُ الضامرُ[(٦)] . و«**لاحقٌ**» [(٧)] فرسُ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ[(٨)] ﷺ واسمُ فرسٍ لزيدِ الخيلِ[(٩)] ، وفرسُ

---

(١) في الأصل ٣٤/أ ضبط الفصل بالضمة والفتحة وكُتِبَ عليها: معا .

(٢) ينظر نسب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها ص ٢٧ والحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام ص ٢٣ . وينظر الصحاح ١/٣٣١ (ع و ج) .

(٣) كِنْدَة بنُ عفَيْر قبيلة عظيمة تنتسب الى كندة، واسمه ثور بن عفير بن عدي بن الحارث بن مرّة بن أدد وسمي كندة لأنه كَنَدَ أباه أي كفر نعمته ، ينظر نسب معد واليمن ١/١٣٦ ومعجم قبائل العرب ٣/٩٩٨ .

(٤) سليم بن منصور قبيلة عظيمة من قيس عيلان من العدنانيين. معجم قبائل العرب ٢/٥٤٣ .

(٥) هلال بن عامر بطن من عامر ابن صعصعة، من هوازن، من قيس بن عيلان، من العدنانية، كانوا يقطنون الحجاز ونجد حول مكة، وفي بسائط الطائف ما بينه وبين جبل غزوان، وأقاموا بالشام، الى أن ظعنوا الى مصر والمغرب. ينظر جمهرة أنساب العرب ١/٢٧٣ ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣/ ١٢٢١

(٦) ينظر لسان العرب ٢/٣٣٣ (ع و ج) .

(٧) ينظر نسب الخيل ص ٣١ والحلبة ص ٥٨ .

(٨) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن بني عبد شمس بن عبد مناف ، صحابي جليل أسلم يوم الفتح وكان من دهاة العرب ، فصيحا حليما وقورا ، وهو مؤسس الدولة الأموية . تولى الخلافة سنة ٤١هـ ، له ١٣٠ حديثا اتفق البخاري ومسلم على أربعة ، وانفرد البخاري بأربعة ومسلم بخمسة توفي ٦٠هـ . ينظر طبقات ابن سعد ٦/١٥ والثقات لابن حبان ٣/٣٧٣ ومعرفة الصحابة ٥/٢٤٩٦ والاستيعاب ٣/١٤١٦ وتاريخ بغداد ١/٥٧٤ وتاريخ ابن عساكر ٥٩/٥٥ والأعلام ٧/٢٦١ .

(٩) زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا من طيء ، من أبطال الجاهلية ، لقب بزيد الخيل لكثرة خيله أو لكثرة طراده بها ، كان جسيما جميلا شاعرا خطيبا ، وفد على النبي ﷺ سنة ٩هـ في وفد طيء وأسلم ثم توفي أثناء عودته إلى نجد. ينظر معجم الصحابة لابن قانع ١/٢٢٧ والاستيعاب ٢/٥٥٩ وابن عساكر ١٩/٥١٧ وأسد الغابة ٢/٣٧٦ والوافي ١٥/٢٥ والأعلام ٣/٦١ .

عنترٍ[(١)] ، واسمُ فحلٍ أيضًا لغَنِيٍّ[(٢)] . و((**شَدْقَمٌ**)) [(٣)] فحلٌ للنعمانِ بنِ المنذرِ[(٤)] ، والشدقمُ: الواسعُ الفمَ[(٥)].

و((**عُلَيَّانُ**))[(٦)] جملٌ لكُلَيْبِ بنِ وائلٍ[(٧)] غيرُ مصروفٍ . و((**خُطَّةُ**))[(٨)] بضمّ الخاءِ. و((**هَيْلَةُ**))[(٩)] عنزا سُوءٍ ، وقيل: هيلةُ شاةٌ كانتْ لقومٍ مِنَ العربِ مَنْ أساءَ إليها دَرَّتْ له لبنَها ، ومَنْ أحسنَ إليها وعلفَها نطحتْهُ ،وفي المثلِ: ((لَعَنَ اللهُ مِعْزًى خيرُها خُطَّةُ))[(١٠)] ، ولا ينصرفان.

---

(١) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة الأولى ، كان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسا ، شهد حرب داعس والغبراء ، وأغرم بابنة عمه عبلة ، توفي نحو ٢٢ ق هـ. ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٥١ والمؤتلف والمختلف للدار قطني ١٧٢٢/٣ والأعلام ٩١/٥.

(٢) هم بطن من بني عروة بن الزبير بن العوام ، وقيل: كانت مساكنهم بالبهنساوية من الديار المصرية . ينظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٣٩٠ ومعجم قبائل العرب ٨٩٥/٣ .

(٣) ينظر الصحاح ١٩٥٩/٥ (ش د ق م) .

(٤) هناك مَلِكَان كل منهما يدعى النعمان بن المنذر أولهما: النعمان الثالث ابن المنذر الرابع ابن المنذر بن امرئ القيس اللخمي ، وهو من أشهر ملوك الحيرة وهو ممدوح النابغة الذبياني وحسان بن ثابت وحاتم الطائي ، وهو باني مدينة النعمانية على ضفة دجلة اليمنى توفي نحو: ١٥هـ .

والثاني: هو النعمان بن المنذر بن الحارث بن جبلة الغساني أمير بلاد الشام ، نشأ في كنف أبيه في بيت الإمارة والملك قاتل الروم بعد غدرهم بأبيه وأسر وعاش أسيرا إلى ما بعد سنة ٥٩٣م ، وتوفي نحو: ٢٨ هـ . ينظر الأعلام ٤٣/٨.

(٥) ينظر الصحاح ١٩٥٩/٥ (ش د ق م) .

(٦) ينظر المستقصى في أمثال العرب ٨٢/٢ وخزانة الأدب ١٦٧/٢ وتاج العروس ٢٤٥/١٩ .

(٧) كليب بن ربيعة بن الحارث بن مرة التغلبي الوائلي ، سيد بني بكر وتغلب في الجاهلية ، من الأبطال الشجعان وأحد الذين تشبهوا بالملوك ، كان مهيبا عزيزا ، وفي المثل: هو في حمى كليب ، قتله جساس بن مرة البكري أخو زوجته نحو ١٣٥ ق هـ . ينظر أنساب الأشراف للبلاذري ٢٠/١ ، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٤١٠/١ ، الأعلام ٢٣٢/٥ .

(٨) ينظر اللسان ٢٩٠/٧ و تاج العروس ٢٥٢/١٩ (خ ط ط) .

(٩) ينظر القاموس المحيط ١٠٧٣ وتاج العروس ١٧٥/٣١ (هـ ي ل) .

(١٠) يضرب هذا المثل لمن له أدنى فضيلة إلا أنها خسيسة ، أو للقوم خيرهم رجل لا خير فيه . ينظر الأمثال لابن سلام ٣٥٥ ط دار مأمون للتراث ١٩٨٠ وجمهرة الأمثال ١٢٤/٢ وفصل المقال ص ٤٨٤ ط مؤسسة الرسالة ومجمع الأمثال ١٨٠/٢ والمستقصى في أمثال العرب ١٨٦/٢ .

و«**ضُمْرَانُ**»[1] مِنَ الضُّمْرِ كلبُ النابغةِ[2]. و«**كَسَابِ**» [3] بكسرِ الباءِ كلبةُ لبيدٍ[4] مِنَ الكَسْبِ[5] .

قَوْلُهُ: «**وغيرُ ذلك**». فقد وَرَدَ في تركةِ رسولِ اللهِ ﷺ قال: كانتْ دُلْدُلُ[6] بغلةُ النبيِّ ﷺ أُولَى بغلةٍ أهداها الْمُقَوقِسُ[7] ، وأهدَى معها حمارًا يقالُ له: عُفَيرٌ[8] ، فكانتْ قد بَقِيَتْ حتَّى زمانِ معاويةَ ، وكان له ﷺ بغلةٌ يقالُ لها: فِضَّةُ[9] فوهَبَها لأبي بكرٍ الصديقِ ﷺ وكانتْ درعُ النبيِّ ﷺ ذاتَ الفضولِ[10] ، وسيفٌ يقال له: العَضْبُ[11] ، فشهدَ بهما بدرًا حتَّى غَنِمَ درعَه

---

(1) ينظر جمهرة اللغة ٧٥١/٢ وتهذيب اللغة ٣٨/١٢ واللسان ٤٩٣/٤ (ض م ر) . وقد ذكره النابغة في معلقته فقال:

وكـــان ضُـــمْرَانُ منـــه حيـــثُ يُوزِعُـــه طَعْـــنَ المعـــارِكِ عنـــدَ المحْجَـــرِ النَّجُـــدِ

ديوان النابغة ص ١٩ ط دار المعارف .

(2) زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني ، أبو أمامة ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاز فيعرض عليه الشعراء أشعارهم فيحكم بينهم ، وكان حظيا عند النعمان بن المنذر ، توفي نحو: ١٨ ق هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٥١ وتاريخ ابن عساكر ٢٢١/١٩ والأعلام ٥٤/٣ .

(3) ينظر معجم ديوان الأدب ٣٧٥/١ والصحاح ٥٢٤/٢ وشمس العلوم ٥٨٢٩/٩ واللسان ٧١٧/١ . وقال لبيد:

فَتَقَصَّـــدَتْ مِنْهَـــا كَسَـــابِ فَضُـــرِّجَتْ بِـــدَمٍ وغُـــودِرَ في المكَـــرِّ سُـــخَامُها

ديوان لبيد ص ٣١٢ تحقيق د : إحسان عباس ط الكويت ١٩٦٢م .

(4) لبيد بن ربيعة بن مالك ، أبو عقيل ، أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية ، ومن أصحاب المعلقات ، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ ، وهو من المؤلفة قلوبهم ، توفي ٤١هـ . ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٧٤ والطبقات الكبرى ١٩٢/٦ وتاريخ الإسلام ٤٣٦/٢ والأعلام ٢٤٠/٥ .

(5) من أول الفصل إلى هنا ينقل ابن عمرون من شيخه ابن يعيش مع توضيحٍ أكثر في علة التسمية بهذه الأعلام ، وتشابه كبير في نسبة كل فرس وجمل وغيره إلى صاحبه ، والأمثلة للزمخشري . ينظر ابن يعيش ٣٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ٨٢/١ . أما ما يأتي من أسماء سيوف ودروع وما يتعلق بالنبي ﷺ فليس مما مثل به ابن يعيش ولا ابن الحاجب .

(6) ينظر تاريخ الطبري ١٧٤/٣ ودلائل النبوة ٢٧٨/٧ وزاد المعاد ١٢٩/١ والبداية والنهاية ٣٧٩/٨ ط دار هجر.

(7) المقوقس بن راعيل ملك مصر على عهد النبي ﷺ . ينظر فتوح الشام للواقدي ٣٤/٢ ط دار الكتب العلمية . وقيل اسمه: جريج بن متَّى . ينظر الرحيق المختوم للمباركفوري ص ٣٢٢ .

(8) ينظر تاريخ الطبري ١٧٤/٣ ودلائل النبوة ٢٧٨/٧ وزاد المعاد ١٢٩/١ والبداية والنهاية ٣٧٩/٨ ط دار هجر.

(9) ينظر تاريخ الطبري ١٧٤/٣ وزاد المعاد ١٢٩/١ .

(10) ينظر سيرة ابن هشام ٤٨/٢ وتاريخ الطبري ١٧٨/٣ والكامل لابن الأثير ١٨١/٢ والبداية والنهاية ٣٨٠/٨ .

(11) ينظر تاريخ الطبري ١٧٧/٣ وزاد المعاد ١٢٦/١ وابن عساكر ٢١٣/٤ وتاريخ الإسلام للذهبي ٧٨٩/١ .

ذا الفقارِ[(١)] يومَ بدرٍ مِنْ مُنَبِّهِ بنِ الحجاجِ[(٢)] (٣٥/ أ) وكانَ له ﷺ قوسٌ تُدْعَى الكَتُومَ[(٣)] مِنْ نَبْعٍ كُسِرَتْ يومَ أُحُدٍ أخذَها قتادةُ بنُ النعمانِ[(٤)] ، واسمُ رايتِه ﷺ العُقَابُ[(٥)] .

[علم الجنس المختص بالحيوان]

قال الزمخشري: «فصلٌ . وما لا يُتَّخَذُ ولا يؤلفُ فيحتاج إلى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناشِ الأرض وغيرِ ذلك فإن العَلَمَ فيه للجنس بأسرِه ليس بعضُه أولى به من بعض. فإذا قلت: أبو براقش وابن دأيه وأسامة وثعالة وابن قترة وبنت طبق، فكأنك قلت: الضربُ الذي من شأنه كيتَ وكيتَ ، ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ واسمُ عَلَمٍ كالأسدِ وأسامة والثعلب وثعالة، وما لا يعرفُ له اسمٌ غيرُ العَلَمِ نحو: ابن مقرض، وحمار قبان .

وقد صنعوا في ذلك نحو: صنيعهم في تسمية الأناسي، فوضعوا للجنس اسما وكنية، فقالوا للأسد: أسامة وأبو الحرث، وللثعلب ثعالة وأبو الحُصَين، وللضبع حَضَاجِر وأم عامر، وللعقرب شَبْوَة وأم عِرْيَط ، ومنها ما له اسم ولا كينة له كقولهم: قُثَم للضبعان، وما له كنية ولا اسم له كأبي براقش وأبي صُبَيرَة وأم رَبَاح وأم عَجْلان.»

قالَ صاحبُ الكتابِ : «فصلٌ وما لا يُتَّخَذُ ويُؤْلَفُ فيُحتاجَ الفصلُ» .

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ حدُّ العَلَمِ[(٦)] ، والجوابُ[(٧)] عنْ عَلَمِ الجنسِ وهو واقعٌ على الجنسِ يختَصُّ كلَّ

---

(١) ينظر السابق .

(٢) منبه بن الحجاج السهمي ، من أشراف قريش في الجاهلية وزنادقتها ، وقاتل في بدر فقتله أبو قيس الأنصاري ، وابنته ريطة زوج عمرو بن العاص ، توفي ٢ هـ . ينظر البداية والنهاية ٣٤٢/٥ والأعلام ٢٨٩/٧ .

(٣) ينظر ابن عساكر ٢١٦/٤ وزاد المعاد ١٢٦/١ وتاريخ الإسلام ٧٩١/١ .

(٤) قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر الأنصاري الظفري الأوسي ، صحابي بدري ، كان من الرماة ، ورمى بقوس النبي في بدر ، وكان يتلقى ﷺ السهام عن النبي ﷺ حتى أصيبت عينه فردها عليه النبي ﷺ ، وهو أخو أبي سعيد الخدري لأمه ، توفي ٢٣هـ عن خمس وستين سنة . ينظر الطبقات الكبرى ٤١٨/٣ ومعجم الصحابة للبغوي ٤٦/٥ والثقات لابن حبان ٣٤٤/٣ والاستيعاب ١٢٧٥/٣ والمنتظم ٣٣٣/٤ وتاريخ الإسلام ١٣٧ والأعلام ١٨٩/٥ .

(٥) ينظر سيرة ابن هشام ٦١٣/١ ودلائل النبوة ٦٨/٥ والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٩٣/٣ والكامل ٢٥٨/٢.

(٦) ينظر حديثه عن العلم ص ٨٨ .

(٧) لم يذكر ابن عمرون الإشكالَ الذي أوردَ له هذا الجواب ، قال ابن الحاجب:" هذا الفصل يرد إشكالا على حدِّ=

شخصٍ مِنْ ذلك الجنسِ نحو: أسامةَ ، فإنَّ هذا يقعُ على كلِّ ما يقعُ عليه أسدٌ ، وغيرُه مِنْ أعلامِ الأجناسِ كذلك ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ لا تَثْبُتُ عندَهم فلا يُحتاجُ إلى الفصلِ بينَ آحادِها، وآحادُها غيرُ معروفةٍ فلا تتعيَّنُ فلا يَحصُرُها الرائي . قالَ الزمخشريُّ: ((كأنَّ الواضعَ أخذَ الجنسَ دفعةً وسمَّاه بأسامةَ ، بخلافِ الأناسيِّ وما يُؤلفُ)) انتهى .

فإذا وقعَ لها عَلَمٌ فهو لكلِّ واحدٍ مِنْ أشخاصِ ذلك الجنسِ ، ولذا قالَ: ((**فإذا قلتَ: أبو بَرَاقِشَ**)) [١] فكأنَّك قلتَ: هذا الضربُ الذي رأيتَه أو سمعتَ به . وذا إشارةٌ إلى ما ذكرَه بعضُهم مِنْ أنَّ العَلَمَ هو الذي يُغنِي عنْ مجموعِ صفاتٍ ، وقد أشرْنا إلى هذا[٢] . وممَّا يَنبغِي أنْ يُنَبَّهَ عليه أنَّه لا يجوزُ أنْ يُقالَ: ما فَعَلَ أسامةُ لِمَنْ بينَك وبينَه أسدٌ معهودٌ ؛ لأنَّ العلميَّةَ في هذا ليستْ لواحدٍ مُعَيَّنٍ .**قَوْلُهُ:** ((**ما لا يُتَّخَذُ ويُؤلفُ**[٣] **فيُحتاجَ**)) . نَصْبُ (فيحتاجَ) على جوابِ النفيِ[٤] .

قوله: ((**كالطيرِ والوحشِ وأحناشِ الأرضِ**)). الحَنَشُ[٥] بالتحريكِ كلُّ ما يُصَادُ مِنَ الطيرِ والهوامِّ والجمعُ الأحناشُ . وإنَّما قالَ: ((**وغيرِ ذلك**)) ؛ لأنَّ قولَهم لضربٍ مِنَ الكَمْأَةِ صغيرٍ أَغْبَرَ أَزْغَبَ ابنُ أَوبَرَ وبناتُ أوبرَ[٦] ليسَ ممَّا تقدَّمَ ، فاحتاجَ إلى غيرِ ذلك ليَعُمَّ ، فأمَّا قولُهم: بناتُ الأوبرِ ، فيجوزُ أنْ يكونَ أوبرُ ممَّا تعاقَبَ عليه تعريفان تعريفُ العلَمِيَّةِ وتعريفُ الألفِ (٣٥/ب) واللامِ[٧] ، ويجوزُ أنَّ مَنْ قالَ ذلك اعتقدَ التنكيرَ في أوبرَ كما يجوزُ اعتقادُ التنكيرِ في الأعلامِ على ما يأتِي بيانُه ، ويجوزُ أنْ يكونَ أَدخلَ الألفَ واللامَ ؛ لأنَّ أوبرَ صفةٌ في الأصلِ فيكونُ

=العلَم ؛ لأن حدَّ العلَم هو الموضوع لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه ، وهذا وُضِعَ لشيء ولِمَا أشبهه ، فقد فُقِدَتْ منه الحقيقة العَلَمِيَّة ." الإيضاح ٨٢/١ وقد ذكر ابن يعيش الجواب الذي ذكره ابن عمرون ٣٥/١ .

(١) أَبو بَراقِش: طائرٌ يَتَلَوَّن ألواناً شبيهٌ بالقُنْفُذ أعلى ريشه أغبر وأوسطه أحمر وأسفله أسود فإذا انْتَفَش تَغَيَّرَ لونه ألوانا شَتَّى . ينظر الصحاح ٩٩٥/٣ والمحكم ٦٠٣/٦ واللسان ٢٦٥/٦ (ب ر ق ش) .

(٢) لم يذكر هذا التعريف في تعريف العلم ينظر ص ٨٨ .

(٣) في المفصل ص ٩ : ولا يؤلف .

(٤) ذكر ذلك صدر الأفاضل في التخمير ١٧٦/١ .

(٥) ينظر الصحاح ١٠٠٢/٣ والمحكم ١١٠/٣ اللسان ٢٨٩/٦ (ح ن ش) .

(٦) ينظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٥ اللسان ٢٧١/٥ (و ب ر) .

(٧) قد يتعاقب على الكلمة تعريفان . ينظر الخصائص ١٩٨/٢ .

كالفَضْلِ[١] ، ولا يجوزُ اعتقادُ الزيادةِ[٢] ؛ لأنَّ ذلك يُوجبُ فتحَ رائِها[٣] .

واعلمْ أنَّ استقصاءَ عَلَمِ الجنسِ بابُه اللغةُ لكنَّا[٤] نذكرُ ما تَعَرَّضَ له صاحبُ كتابِنا . ((**أبو بَرَاقِشَ**)) طائرٌ يتلوَّنُ ألوانًا ، وكأنَّه جمعُ بَرْقَشَةٍ مصدرِ بَرْقَشَهُ إذا زيَّنَه . و((**ابنُ دَأْيَةَ**)) الغرابُ[٥] ، وقيلَ: إنَّما قيلَ له ابنُ دأيةَ ؛ لأنَّه يقعُ على دأيةِ البعيرِ فينقرُها ، والدأيةُ[٦] مِنَ البعيرِ الموضعُ الذي يقعُ عليه خشبُ الرحلِ ، والدأيةُ الفَقَارةُ ، والغرابُ ينقرُها . و((**أسامةُ**)) الأسدُ . و((**ثعالةُ**)) الثعلبُ . و((**ابنُ قِتْرَةَ**)) [٧] لضربٍ مِنَ الحيَّاتِ صغيرٍ، قالَ الأصمعيُّ: ((سألتُ عَنِ ابنِ قترةَ أبا مَهْدِيَةَ[٨] فقالَ: هو بِكْرُ الأفاعِي))[٩] ، وقالَ الزمخشريُّ: ((ابنُ قِترةَ حيةٌ تُشْبِهُ القضيبَ مِنَ الفضَّةِ في قَدْرِ الشِّبرِ إذا قَرُبَ مِنَ الإنسانِ نَزَا في الهواءِ فوقَعَ عليه مِنْ فوقُ)) ، وقترةُ منقولٌ مِنْ تأنيثِ قِتْرٍ ، وهو السهمُ[١٠]. و((**بنتُ طَبَقٍ**)) [١١] ضربٌ مِنَ الحيَّاتِ خبيثٌ إذا شَمَّ نَفَسَهُ الإنسانُ ماتَ قبلَ أنْ يلدغَه ، وإذا نامتْ تكونُ على هيئةِ الطَّبَقِ ، وقيل: بنتُ طَبَقٍ سلحفاةٌ تزعمُ العربُ أنَّها تبيضُ تسعًا وتسعين بيضةً ، وتبيضُ بيضةً تَنْقُفُ عن أسودَ[١٢] ، وقالَ

---

(١) فتكون (أل) للمح الصفة . ينظر المقتضب ٤٨/٤ والمغني ٦٤/١ .

(٢) القول بزيادتها قول الأصمعي . ينظر الخصائص ٥٨/٣ والكوفيين في الإيضاح لابن الحاجب ٨٦/١ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٢٥/١ .

(٣) قال ابن هشام معلقا على القول بزيادتها:" وردَّه السخاوي بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم ، فكان يخفضه بالفتحة ؛ لأن فيه العلمية والوزن ، وهذا سهو منه ؛ لأن (أل) تقتضي أن ينجرَّ الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة فيه ؛ لأنه قد أمن فيه التنوين ." المغني ٦٣/١ .

(٤) في الأصل هنا زيادة: لكن . وهي ملغاة بخط في وسطها .

(٥) ينظر تهذيب اللغة ٢٣٣/١٤ وتاج العروس ٣٠/٣٨ (د أ ي) . وذكره ابن يعيش ٣٦/١ .

(٦) ينظر العين ٩٥/٨ والصحاح ٢٣٣٣/٦ (د أ ي) .

(٧) ينظر تهذيب اللغة ٥٣/٩ واللسان ٧٣/٥ وتاج العروس ٣٦٥/١٣ (ق ت ر) . ذكره ابن يعيش ٣٦/١ .

(٨) هو أفار بن لقيط الأعرابي دخل الحواضر ، واستفاد الناس منه اللغة ، وكان به عارض من مسٍّ ، ولم يذكر له تاريخ وفاة ولا مؤلفات . ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٧ والفهرست ص ٥٢ وإنباه الرواة ١٨٢/٤ والبلغة ص ٢٩٩ .

(٩) ينظر المخصص ٢٠٥/١٣ .

(١٠) ينظر الصحاح ٧٨٥/٢ (ق ت ر) . وذكر ذلك في التخمير ١٧٧/١ .

(١١) ينظر أساس البلاغة ٥٩٤/١ واللسان ٢١٣/١٠ وتاج العروس ٥٣/٢٦ . وينظر ابن يعيش ٣٦/١ .

(١٢) نَقَفَ الفرخُ البيضةَ : نقبها وخرج منها . تاج العروس ٤٣٢/٢٤ (ن ق ف). والمقصود بالأسود: الحية . وينظر=

الزمخشريُّ: «ابنُ طبقٍ حيَّةٌ صفراءُ مِنْ طبعِها أنها تنامُ ستةَ أيامٍ ثم تستيقظُ في السابعِ فلا تنفُخُ في شيءٍ إلا أهلكَتْهُ قبلَ أنْ تتحرَّكَ ، وربَّما مَرَّ بها الرجلُ فيأخذُها كأنَّها سِوَارُ ذَهَبٍ مُلْقًى في الطريقِ ، وربَّما استيقظَ في كفِّهِ فيَخِرُّ الإنسانُ مَيِّتًا» .

قَوْلُهُ: «**ومِنْ هذه الأجناسِ ما له اسمُ جنسٍ واسمُ عَلَمٍ كالأسدِ وأسامةَ ، والثعلبِ وثعالةَ**». لَمَّا كانَ العَلَمُ فيه للجنسِ بخلافِ عَلَمِ الشخصِ كان وضعُه إلى الواضعِ الأوَّلِ فيتوقَّفُ على (٣٦/أ) النقلِ ، ومنها «**ما لا يُعْرَفُ له اسمٌ غيرُ العَلَمِ نحو: ابنِ مِقْرَضٍ**» [١] لدُويبة دونَ الفأرةِ لونُها إلى الغُبْرَةِ وقيل: هي الدَّلَقُ[٢] يقتلُ الحَمَامَ ، وهو ألطفُ جِسْمًا مِنِ ابنِ عِرْسٍ. الزمخشريُّ: «ابنُ مِقْرَضٍ ضربٌ مِنَ الفئران»[٣]. و«**حُمَارُ قَبَّانَ**»[٤] دويبةٌ مستطيلةٌ ذاتُ أرجلٍ المسموعُ فيها تَرْكُ الصرفِ ، فيكونُ مِنْ قَبَّ في الأرضِ إذا ذَهَبَ فيها ، وربَّما صرفَه بعضُهم ويجعلُه فَعَّالًا مِنْ قَبَنَ وهو مثلُ قَبَّ ، وتقولُ في الجماعةِ: رأيتُ حِمَارَ قَبَّانَ[٥] .

قَوْلُهُ: «**وقد صنعُوا في ذلك نحو صنيعِهم في تسميةِ الأَنَاسِيّ ، فوضعُوا للجنسِ اسمًا وكنيةً فقالوا للأسدِ: أسامةُ وأبو الحارثِ**[٦]». قيلَ له: أبو الحارثِ لحرثِه وهو كَسْبُه. «**وللثعلبِ ثعالةُ وأبو الحُصَيْنِ**»[٧] ، كُنِيَ بأبي[٨] الحصين لتَحَصُّنِهِ . «**وللضبعِ حَضَاجِرُ**»[٩] هو منقولٌ مِنْ جمعِ حِضَجْرٍ وهو العظيمُ البطنِ ، والضبعُ سُمِّيَتْ بذلك لعِظَمِ بطنِها ، «**وأمُّ عامرٍ**»[١٠] وكُنِيَتْ بأمِّ عامرٍ ؛ لأنَّه أَفْسَدُ حيوانٍ كما قيل: للدِيغِ سَلِيمٌ . «**وللعقربِ شَبْوَةُ**»[١١]

=الصحاح ٤٩١/٢ (س و د) . ذكر هذا القول ابن يعيش ٣٦/١ .

(١) ينظر العين ٥٠/٥ والمحكم ١٧٧/٦ وتاج العروس ٢٠/١٩ (ق ر ض) . ذكر ذلك ابن يعيش ٣٦/١ .

(٢) ينظر المجمل لابن فارس ٨٨٦/٣ وتاج العروس ٣٠٣/٢٥ (د ل ق)

(٣) أساس البلاغة ٦٩/٢ .

(٤) ينظر الجيم ١٨٤/١ والمخصص ١١٦/٨ .

(٥) ينظر ابن يعيش ٣٦/١ بتصرف .

(٦) ينظر في أبي الحارث تهذيب اللغة ٦٠٣/١٥ (أ ب و) والصحاح ٦٦٦/٢ (ز أ ر) .

(٧) ينظر جمهرة اللغة ٥٤٤/١ (ح ص ن) والتهذيب ٦٠٣/١٥ (أ ب و) واللسان ١٨/٧ (ح ن ب ص) .

(٨) في الأصل بأبو ٣٦/أ .

(٩) ينظر العين ٣٢٦/٣ والصحاح ٦٣٤/٢ (ح ض ج ر) واللسان ٢٠٢/٤ (ح ض ج ر) . وينظر ابن يعيش ٣٦/١.

(١٠) ينظر جمهرة اللغة ١٣٠٢/٣ والتهذيب ٣٨٥/٢ (ع م ر) واللسان ٦٠٩/٤ (ع م ر) .

(١١) ينظر جمهرة اللغة ٣٤٦/١ (ش ب و) والتهذيب ٤٢٨/١١ واللسان ٤٢٠/١٤ (ش ب و) .

عَلَمٌ على ضربٍ مِنَ العقاربِ صغارٍ مِنَ الشَّبَاةِ ، وشَبَاةُ السيفِ حدُّه ، قيلَ لها ذلك لحدَّةِ إبرتِها ، والجمعُ شَبَوَاتٌ ، وقال الزمخشريُّ: ((شَبْوَةُ تَمْرَةُ)) ، ((**وأمُّ عِرْيَطٍ**))[١] كنيةُ العقربِ مرتجلٌ مِنْ قولِهِم: عَرَطَ في الأرضِ إذا ذَهَبَ.

قوله: ((**وما له اسمٌ ولا كنيةَ له كقولِهِم: قُثَمُ[٢] للضِبْعَانِ**)). كعُمَرَ .

قَوْلُهُ: ((**ومنها ما له كنيةٌ ولا اسمَ له كأبي بَرَاقِشَ**)) تقدَّمَ شرحُه ((**وأبي صُبَيْرَةَ[٣]**)). طائرٌ يشبهُ لونُه لونَ الصَّبِرِ فسُمِّيَ بأبي صبيرة لذلك ، والصبيرةُ تصغيرُ صُبْرَةٍ ، وهي القطعةُ من الصَّبِرِ . ((**وأمُّ رَبَاحٍ**))[٤] القردُ في لغةِ اليمنِ[٥] ، وطائرٌ يقالُ له: الرُّبَحُ[٦] ، قالَ كُرَاعٌ: ((هو طائرٌ يأكلُ العِنَبَ))[٧] ، وقيل: سِنَّورٌ[٨] يُحْلَبُ منه الكافورُ ، وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ الكافورَ مِنَ النباتِ (٣٦/ب) لا مِنَ الحيوانِ ، وإنْ أرادَ بالكافورِ الزَّبَادَ فغلطٌ فالزبادُ أيضًا لا يُحْلَبُ كذا ذكَرَه

---

(١) ينظر مقاييس اللغة ٢٦/١ (أ م م) والمحكم ٥٤١/١ (ع ر ط) والقاموس المحيط ٦٧٧/١ . وجاء في المعاجم اعترط الرجلُ: أبعَدَ في الأرض ، ولم أجِد عرط بهذا المعنى . قال الأزهري:"عرط: أهمله اللَّيْث. وَقَالَ أَبُو الْحسن اللِحْياني: العَقْرب يقال لها أُمّ العِرْيَط. ويقال: عَرَط فلَانٌ عِرضَ فلَانٍ واعترطَه إِذا اقترضه بالغِيبة وأصلُ العَرْطُ: الشق حَتَّى يَدْمَى." التهذيب ١٦٤/٢ وينظر اللسان ٣٥٠/٧ (ع ر ط) .

(٢) ينظر العين ١٤٠/٥ والصحاح ٢٠٠٥/٥ (قثم) واللسان ٤٦٢/١٢ (ق ث م) .

(٣) ينظر المخصص ١٧٨/١٣ واللسان ٤٤٣/٤ (ص ب ر) والقاموس المحيط ٤٣٣/١ (ص ب ر) .

(٤) ينظر المخصص ١٨٩/١٣ وفيه أن أم رباح طائر .

(٥) قال نشوان:" الرُّبَّاح بالحاء: القرد، بلغة أهل اليمن." شمس العلوم ٢٣٨٠/٤ . وهذا ما ذكره ابن يعيش ٣٧/١ .

(٦) ينظر الربح في التهذيب ٢٤٩/٤ وفيه: الربح: القرود وأصله: الرباح . والرباح: القرد في الصحاح ٣٦٣/١ (ر ب ح) والربح:طائر الصحاح ٣٦٤/١ و طائر في شمس العلوم ٢٣٧٦/٤ وطائر في اللسان ٦١٧/٢ (ن ص ح) . وفي تاج العروس ٣٨٠/٦ الربح والرباح: القرد الذكر .

(٧) قال كراع: " والرَّبَحُ: طائر يشبه الزَّاغ." المنجَّد ص ٢١٠ .

(٨) قال الجوهري :" والرباح أيضا: دويبة كالسنور. والرَباحُ أيضاً: بلد يُجْلَبُ منه الكافور. والرُبَّاحُ، بالضم والتشديد: الذَكر من القرود." الصحاح ٣٦٣/١ (ر ب ح) وبذا يتضح ما في كلام ابن عمرون من تحريف في النقل فلا داعي لإيراد الرأي القائل بأنه سنور يحلب منه الكافور ، ولا داعي للرد على هذا الرأي من ابن عمرون أو السخاوي ، والصواب أنه قيل: الرباح سنور ، وقيل: بلد يجلب منه الكافور . ويؤكد ذلك قول ياقوت الحموي: "أمّا المقصود ههنا فهو قلعة رباح: مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة استولى عليها الأفرنج منذ سبعين سنة أو نحوها، وهي غربي طليطلة وبين المشرق والجوف من قرطبة ." معجم البلدان ٢٣/٣ ط دار صادر بيروت ١٩٧٧م . وينظر مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٦٠٠/٢ ط أولى دار الجيل بيروت ١٤١٢هـ .

السخاويُّ[١] رحمَه اللهُ . ((**وأمُّ عَجْلَانِ**))[٢] طائرٌ أبيضُ أصلِ الذَّنَبِ مِنْ تحتُ ، وربَّما كانَ أحمَرَ يقالُ له: الفَتَّاحُ[٣] .

[أعلام المعاني]

قال الزمخشري: ((وقد أجروا المعانيَ في ذلك مجرَى الأعيانِ فسمُّوا التسبيحَ بسبحانَ، والمنيةَ بشعوبَ وأمَّ قشعم، والغدرَ بكيسانَ، وهو في لغةِ بني فَهْم. قال:

إذا ما دعوا كيسانَ كانت كهولُهم ... إلى الغدرِ أدنى من شبابِهِم المُرْدِ

ومنه كنَوا الضربةَ بالرِّجلِ على مؤخَّرِ الإنسانِ بأمِّ كيسان، والمَبَرَّة ببَرَّةَ والفَجْرَة بفجارِ، والكُلِّيَّةَ بزَوبَرَ. قال الطِّرماح:

إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدةً ... بها جربٌ عُدَّتْ علي بزوبرا

وقالوا في الأوقات: لقيتُه غُدوةً وبكرةً وسحرَ وفينةً ،وقالوا في الأعداد: ستةٌ ضعفُ ثلاثةٍ وأربعةٌ نصفُ ثمانيةٍ.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((فصلٌ وقد أجرُوا المعانِيَ في ذلك مَجْرَى الأعيانِ فسمُّوا التسبيحَ بسبحانَ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((وقد أجرُوا المعانِيَ في ذلك مجرَى الأعيانِ)). يدلُّ على أنَّ الأعيانَ هي الأصلُ في العَلَمِ ، وإنَّما كانَ كذلك ؛ لأنَّها مشاهدةٌ تُدْرَكُ بخلافِ المعانِي ؛ لأنَّها تحتاجُ إلى دليلٍ تُعْرَفُ به ؛ ولذا كان العَلَمُ للمعانِي قليلًا بالنسبةِ إلى الأعيانِ[٤]. فمنها: ما هو عَلَمٌ للجنسِ كـ(سبحانَ) ، ومنها: ما هو عَلَمٌ على واحدٍ بعينِه كـ(غُدْوَةَ) و(سَحَرَ) ، وعلى الجملةِ فعَلَمُ المعنَى على خلافِ الأصلِ ولولا أنَّه منقولٌ فيها عدمُ الصرفِ لم يعتقدِ النحاةُ فيها العلميةَ .

---

(١) ذكر د: عبد الكريم جواد أنه سقط من مخطوط المفضل للسخاوي من أول الحديث عن المنقول من الأعلام من أقسام العلم إلى بداية الحديث عن(كلا) ينظر المفضل ١٠٦/١ ، وهو في المفصل ط الآداب من ص ٥١ إلى ص ٦٢ .

(٢) ينظر مجمل اللغة ٦٤٩/٣ (ع ج ل) والصحاح ١٧٦٠/٥ (ع ج ل) وتاج العروس ٤٤١/٢٩ (ع ج ل) . هذا ما ذكره ابن يعيش ٣٦/١ .

(٣) قال ابن سيده :" (الفَتَّاح) طائِر أسْودُ يُكثِر تحريكَ ذَنبه أبيضُ أصلِ الذنَبِ من تَحْتَهُ وَمِنْهَا أحمَرُ ويُسَمَّى ابْن عَجْلانَ والفُتَاحة طُوَيْئِرة حمراءُ مُمَشَّقة بحُمْرة ." المخصص ١٦٥/٨ .

(٤) ذكر ابن يعيش هذه العلة في أن أصل الأعلام للأعيان وليس المعاني ٣٧/١ .

قولُهُ: ((**فسمُّوا التسبيحَ بسبحانَ**)). فـ(سبحانُ) عَلَمٌ للمصدرِ وليسَ بمصدرٍ[١] ؛ لأنَّ الفعلَ المستعملَ منه سَبَّحَ بتشديدِ الباءِ ، ومصدرُه التسبيحُ لا سبحانًا ، ومعنَى سبحانَ البراءةُ ولم يُصْرَفْ للعلميةِ وزيادةِ الألفِ والنونِ . قالَ الأعشَى أنشدَه سيبويه:

٥٠- أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ　　　سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[٢]

فلم يَصْرِفْ (سبحانَ) لِمَا ذكرْنَا ، ومِنَ النحاةِ مَنْ قالَ: إنَّ التنوينَ لم يُحذفْ مِنْ (سبحانَ) لمنعِ الصرفِ بل لإرادةِ الإضافةِ[٣] ، أمَّا نصبُه فعلى المصدرِ ؛ لأنَّه لَمَّا كانَ بمعنَى البراءةِ وواقعًا موقعَها انتصبَ ، وأمَّا قولُ الآخرِ أنشدَه سيبويه:

٥١- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ　　　وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ وَالجُمُدُ[٤]

ففي تنوينِ (سبحانَ) وجهان: إمَّا لأنَّه نكرةٌ ، وإمَّا للضرورةِ[٥] ، فإذا قلتَ: سبحانَ اللهِ (٣٧/أ) لم يكنْ عَلَمًا بل معرفةً بالإضافةِ ، و(سبحانُ) مما تَعَرَّفَ تارةً بالعَلَميةِ وتارةً بالإضافةِ ،

---

(١) ذهب سيبويه والسيرافي أن (سبحان) ممنوع من الصرف لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون زائدة ، وذكر السيرافي أن (سبحان) مصدر فعل لم يستعمل وأما سبَّح يسبِّح ففعل ورد على سبحان ينظر الكتاب ٣٢٤/١ ، والسيرافي ٢١٤/٢ ، وذهب ابن مالك والرضي إلى أن (سبحان) اسم للتسبيح وليس علما ينظر شرح الكافية الشافية ٩٥٩/٢ وشرح التسهيل ١٨٥/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٤٧/٣ ، وقال ابن منظور :" سبَّح الرجل قال : سبحان الله " اللسان ٤٧١/٢ ، وقال أيضا :" وسَبَحَ لغةٌ ، حكى ثعلب : سبَّح تسبيحا و سبحانا ، وعندي أن سبحانا ليس بمصدر سبَّح إنما هو مصدر سَبَحَ ." اللسان ٤٧٢/٢ فيرى ابن منظور أن سَبَحَ بالفتح بدون تشديد هي فِعْلُ (سبحان) ، وعلى ذلك فـ(سبحان) ليس علما .

(٢) البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٣ ، وينظر الكتاب ٣٢٤/١ والمقتضب ٢١٨/٣ وأمالي ابن الشجري ١٠٧/٢ والتصريح ٥٢/١ والهمع ١١٥/٣ وخزانة الأدب ١٨٥/١ والصبان ٥٤/١ ، ١٣٥ .

الشاهد: نصب (سبحان) على المصدر ومنعها من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(٣) ذكر ابن الحاجب أنه قيل: إن (سبحان) هنا على تقدير حذف المضاف . الإيضاح ٨٩/١ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لأمية بن الصلت في ديوانه ص ٣٧ تحقيق: سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب ، وفيه: يعود له . وينظر الكتاب ٣٢٦/١ و المقتضب ٢١٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٩٥٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٢ وفيه: نعوذ به و أمالي ابن الشجري ١٠٧/٢ وخزانة الأدب ٢٣٤/٧ .

الجودي: جبل بأرض الجزيرة . الصحاح ٤٦١/٢ (ج و د) ، الجُمُدُ: مكان صلب مرتفع . الصحاح ٤٥٩/٢ (ج م د).

الشاهد: استدل بعض النحاة بنصب (سبحان) هنا على كونه غير علم ، وأوَّلَه القائلون بالعلمية بما ذكره ابن عمرون .

(٥) ينظر ابن يعيش ٣٨/١ ، ونسب ابن الحاجب في الإيضاح ٨٩/١ القول بالضرورة إلى سيبويه ، ولم ينص سيبويه على الضرورة بل اكتفي بالقول بوروده منصوبا في الشعر الكتاب ٣٢٦/١ وينظر السيرافي ٢١٥/٢ .

وهي الغالبةُ عليه . وقد أنكرَ بعضُهم[1] أنْ يكونَ (سبحانُ) اسمًا للتسبيحِ ، قالَ: ((لأنَّ معنَى سَبَّحَ: قالَ سبحانَ اللهِ ، فمدلولُ سَبَّحَ لفظٌ ، ومدلولُ سبحانَ تنزيهٌ لا لفظٌ))[2] ، ثم قالَ: ((وأجيبُ بأنَّه لو لم يَرِدْ بمعنَى التنزيهِ لكانَ كذلك ، فأمَّا إذ وَرَدَ فلا إشكالَ)) [3].

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((مدلولُ سَبَّحَ لفظٌ)) ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ سَبَّحَ فِعْلٌ والفِعْلُ يدلُّ على الحدثِ والزمانِ وهما ليسا بلفظٍ لكنَّ مصدرَ سَبَّحَ التسبيحُ ، والتسبيحُ أحدُ مدلولَي سَبَّحَ ، و(سبحانُ) عَلَمٌ على التسبيحِ لكنَّ التسبيحَ تنزيهٌ ، فيكونُ العَلَمُ الواقعُ على التسبيحِ تنزيهًا بواسطةِ مسمَّاه وتمامُ الكلامِ على (سبحانَ) يأتِي في المصادرِ المنصوبةِ بإضمارِ فِعْلٍ لا يجوزُ إظهارُه .

قولُهُ: ((**والمنيةَ بشَعُوبَ**[4])). (شَعُوبُ) عَلَمٌ على المنيَّةِ لا ينصرفُ للتعريفِ والتأنيثِ ، سُمِّيَتْ بذلك ؛ لأنَّها تَشْعَبُ أيْ تفرّقُ ، ومَنْ[5] أدخلَ عليها الألفَ واللامَ فيحتَمِلُ أمرين اعتقادُ الزيادةِ أو راعَى مذهبَ الوصفيةِ بمنزلةِ العباسِ ، وهو الأجودُ[6] ؛ لأنَّ فَعُولًا مِنْ أمثلةِ الصفاتِ وقد قالوا: حادثةٌ شَعُوبٌ أيْ مفرّقَةٌ موجِعَةٌ ، وكَنُوا عنها بأمِّ قَشْعَمٍ[7] ؛ لأنَّ الإنسانَ إذا قُتِلَ اجتمعتْ عليه القَشَاعِمُ ، وهي النُّسُورُ ، وقيل: كَنُوهَا بأمِّ قشعمٍ ؛ لأنَّ القشعمَ الشَّيخُ المسنُّ جعلوها أمَّهُ ، ولا يقال: أمُّ القشعمِ ، وذا يدلُّ على اعتقادِ العلميةِ[8] .

قولُهُ: ((**والغدرَ بكيسانَ**[9])). وهو في لغةِ بني فَهْمٍ[10] لا ينصرفُ للتعريفِ والألفِ والنونِ الزائدتين[11] قيل: لأنَّ الغدرَ مِنَ الكَيْسِ وهو العَقْلُ ؛ لأنَّ بالغدرِ يَتَوصَّلُ العاقلُ إلى أغراضِه

---

(١) هو ابن الحاجب وينظر كلامه في الإيضاح ٨٨/١ وتابعه ابن مالك ينظر شرح التسهيل ١٨٥/٢.

(٢) ينظر السابق نفس الصفحة .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٨٨/١ .

(٤) ينظر الصحاح ١٥٧/١ ولسان العرب ٥٠١/١ (ش ع ب) . وذكر ابن يعيش القول بأنها تشعَبُ ٣٨/١ .

(٥) في الأصل ٣٧/أ زيادة كلمة: أطلق . لكنها مشطوبة بخط في وسطها .

(٦) وهو اختيار ابن يعيش ٣٨/١ .

(٧) ينظر الصحاح ٢٠١٢/٥ ولسان العرب ٤٨٥/١٢ (ق ش ع م) .

(٨) وهو قول ابن الحاجب في الإيضاح ٨٩/١ .

(٩) ينظر الصحاح ٩٧٣/٣ ولسان العرب ٢٠١/٦ (ك ي س) .

(١٠) بنو فهم: بطن من بني بحر من لخم من القحطانية ، بنو فهم – أيضاً – بطن من شنوءة من الأزد من القحطانية ، بنو فهم – أيضاً – بطن من قيس عيلان من العدنانية . ينظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٣٩٤ .

(١١) في الأصل ٣٧/أ : الزائدتان .

ما لا يَتَوصَّلُ مع غيرِه ، وقيل: إنَّه مِنْ قبيلِ تسميتِهم الأسودَ أبَا البيضاءِ ، وهو الأجودُ ؛ لأنَّ (٣٧/ب) العقلَ يُبَصِّرُ الإنسانَ عواقبَ الأمورِ ، وليس للغدرِ عاقبةٌ محمودةٌ ، وإنَّما الغدرُ يدلُّ أنَّ صاحبَه لا يفكِّرُ إلَّا في وقتِه لا في عاقبتِه ، وليس ذلك حالُ العاقلِ ، وأمَّا البيتُ ففي فَصِّ[1] المفصَّلِ للنَّمِرِ[2] ، وهذه روايةُ ابنِ دُرَيْدٍ[3] ، قالَ النَّمِرُ بنُ تَولَبٍ في بنِي سعدٍ وهُمْ أخوالُه وكانُوا أغارُوا على إبلِه ، فقال:

٥٢- إِذَا كُنْتَ فِي سَعْدٍ وَأُمُّكَ مِنْهُمُ ... غَرِيبًا فَلَا يَغْرُرْكَ خَالُكَ مِنْ سَعْدِ

٥٣- إِذَا مَا دَعَوا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ ... إِلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ

٥٤- فَإِنَّ ابْنَ أُخْتِ القَومِ مُصْغًى إِنَاؤُهُ ... إِذَا لَمْ يُزَاحِمْ خَالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ[4]

وقيلَ: هي لغَسَّانَ بنِ وَعْلَةَ[5] .

---

(١) " فصُّ الأمر: أصله وحقيقته ، وفصُّ الشيء: حقيقته وكنهه" اللسان ٦٦/٧ (ف ص ص) .

(٢) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، شاعر مخضرم. عاش عمرا طويلا في الجاهلية، وكان فيها شاعر الرباب ولم يمدح أحدا ولا هجا ، وكان من ذوي النعمة والوجاهة، جوادا وهّاباً لماله ، أدرك الإسلام وهو كبير السن، ووفد على النبي ﷺ ، توفي نحو: ١٤ هـ . ينظر الطبقات الكبرى ٣٨/٩ ومعجم الصحابة لابن قانع ١٦٥/٣ ومعرفة الصحابة ٢٧٠٦/٥ والوافي ١٠٣/٢٧ والأعلام ٤٨/٨ .

ولم يذكر الزمخشري في المفصل نسبة البيت الذي ذكره، ينظر المفصل ص ١٠ ط دار الجيل، ص ٥٥ ط مكتبة الآداب.

(٣) محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، أبو بكر من أئمة اللغة والأدب ، كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء، ولد في البصرة، ورحل إلى نواحي فارس، فقلده (آل ميكال) ديوان فارس، ومدحهم بقصيدته (المقصورة) ، ثم رجع إلى بغداد، واتصل بالمقتدر العباسي فأجرى عليه في كل شهر خمسين دينارا، ومن كتبه المقصورة الدريدية والاشتقاق في الأنساب والمقصور والممدود و الجمهرة في اللغة وذخائر الحكمة والمجتنى والملاحن والسحاب والغيث وغير ذلك توفي ٣٢١هـ . ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ ومعجم الشعراء ص ٤٦١ وتاريخ العلماء للتنوخي ص ٢٢٥ ومعجم الأدباء ٢٤٨٩/٦ وإنباه الرواة ٩٢/٣ ووفيات الأعيان ٣٢٣/٤ والأعلام ٨٠/٦ .

(٤) أبيات من الطويل ، وهي للنمر في ديوانه ص ٦٠ جمع وتحقيق د: محمد نبيل طريفي ط أولى دار صادر ٢٠٠٠م ، والبيت الثالث هنا في الديوان هو الثاني في ترتيب هذه الأبيات الثلاثة ، وينظر ديوان الحماسة ص ٩٣ ط دار أولى الكتب العلمية ١٩٩٨م والبيان والتبيين ١٣٤/٢ والعقد الفريد ٧٤/١ وجمهرة المثال ٧٩/١ ومجمع الأمثال ٦٥/٢ والمستقصى للزمخشري ٢٦٠/١ .

الشاهد: مجيء كيسان علما على الغدر ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(٥) في الأصل: عسان بالعين المهملة ، ولعله خطأ من الناسخ ، وفي ابن يعيش غسان ٣٨/١ ، وهو غسان بن وعلة أحد بني مرة بن عباد ، ولم أعثر على ترجمة وافية له ، وورد ذكره في ديوان الحماسة لأبي تمام ص ٩٣ والمبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني ص ٣٣ .

ورواه ابنُ الأعرابيّ في نوادرِهِ لضُمْرَةَ بنِ ضُمْرَةَ[1] ، إذا ما دعَوا كيسانَ ، وبعدَه: إذا كنتَ في سعدٍ ، وبعده: فإنَّ ابنَ أختِ القومِ . وقولُهُ: أدنى مِنْ شبابِهِم ويُروَى أسعَى . أنشدَه شاهدًا على تسميةِ الغدرِ بـ(كيسانَ) ، يهجُو قومًا وصَفَهم بانهماكِ الكبيرِ والصغيرِ في الغدرِ ، فالكهولُ أسرعُ إلى الغدرِ من المرْدِ[2] . ويَحْتِمَلُ أنْ يكونَ مشتقًّا مِنْ كَاسَتِ الناقةُ تَكُوسُ[3] إذا مَشَتْ على ثلاثِ قوائمٍ ، ويكونُ أصلُه كَيّسَانَ وكان (كَيْوِسَانَ) اجتمعتِ الياءُ والواوُ والسابقُ منهما ساكنٌ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ ثم بعد ذلك خُفِّفَ كما في رَيْحَانَ ؛ لأنَّها إذا قامتْ على ثلاثٍ فهي مضطربةٌ وكذا حالُ الغادرِ .

قولُهُ: ((**ومنه كَنُوا الضربةَ بالرِّجلِ على مُؤَخَّرِ الإنسانِ بأمِّ كيسانَ**)). يريدُ مِنْ هذا البابِ أو لأنَّ هذا النوعَ مِنَ الضربِ يدلُّ على احتقارٍ أو سوءِ أدبٍ ، وكلاهما خلافُ العقلِ ، فيكونُ كما ذكرنا مِنْ بابِ تسميةِ الأسودِ أبَا البيضاءِ ، ورَوَى بعضُهم أنَّ المهَلَّبَ[4] استدعَى معاويةَ بنَ عمروٍ[5] فجَعَلَ يركلُه برجلِه ، فقالَ: أصلحَ (٣٨/أ) اللهَ الأميرَ اعفِني مِنْ أُمِّ كيسانَ.

وحكَى بعضُهم عَنِ المبرِّدِ[6] الرَّكْبَةُ تُسَمِّيهَا الأَزْدُ: =

---

(١) ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي من بني دارم شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء ، يقال: كان اسمه (شقة بن ضمرة) فسماه النعمان ضمرة ، وهو صاحب يوم (ذات الشقوق) من أيام العرب في الجاهلية ، أغار فيه على بني أسد، وظفر بهم في مكان من ديارهم يسمى ذات الشقوق ،لم يذكر له تاريخ وفاة ينظر المحبر لمحمد بن حبيب ص ٢٢٩ والمعارف لابن قتيبة ص ٥٨١ ونشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ص ٤٥٥ ط مكتبة الأقصى بالأردن والأعلام ٢١٦/٣ .

(٢) ينظر في معنى البيت والاختلاف في نسبته ابن يعيش ٣٨/١ . فقد ذكر ذلك كله .

(٣) ينظر الصحاح ٩٧٢/٣ (ك و س) . ولم يذكر هذا المعنى ابن يعيش ٣٨/١ ولا ابن الحاجب في الإيضاح ٩٢/١.

(٤) المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سراق الأزدي العتكيّ أبو سعيد ، أمير بطاش جواد، قال فيه عبد الله بن الزبير: هذا سيد أهل العراق. ولي إمارة البصرة لمصعب بن الزبير ، وانتدب لقتال الأزارقة ، وكانوا قد غلبوا على البلاد، فأقام يحاربهم تسعة عشر عاما لقي فيها منهم الأهوال، وأخيرا تم له الظفر بهم ، ثم ولاه عبد الملك بن مروان ولاية خراسان، فقدمها سنة ٧٩ هـ ومات فيها. وأخباره كثيرة توفي ٨٣هـ . ينظر الثقات لابن حبان ٤٥١/٥ ومعرفة الصحابة ٣١٧١/٦ والاستيعاب ١٦٩٢/٤ وابن عساكر ٢٨٠/٦١ ووفيات الأعيان ٣٥٠/٥ والأعلام ٣١٥/٧ .

(٥) لم أجد ترجمة لمعاوية بن عمرو ، ووردت هذه القصة في الكامل للمبرد ١٢٥٥/٣ وغريب الحديث للخطابي ١٠٥/٣ والفائق في غريب الحديث ٨٣/٢ والنهاية في غريب الحديث ٢٥٧/٢ واللسان ٤٣٣/١ وتاج العروس ٥٢٨/٢ .

(٦) قال المبرد في الكامل ١٢٥٥/٣:" والركلة تسميها الأزد أم كيسان." وعلق المحقق د: محمد أحمد الدالي على كلمة الركلة بقوله: "في أ و هـ : ((والركبة)) وبهامش (أ) ما نصه : قال ابن شاذان: هكذا قال المبرد: الركبة ، والصواب=

=أُمَّ كيسانَ[1] .

قولُهُ: ((**والمَبَرَّةَ ببَرَّةَ**)). (بَرَّةُ) عَلَمٌ للخُطَّةِ التي هي المَبَرَّةُ[2] .

وقولُهُ: ((**والفَجْرَةَ بفَجَارِ**)). معدولٌ عنْ فَجْرَةَ أو فَاجِرَةٍ[3] عَلَمٌ كحَذَامِ ولذلك قرَنَها بقولِه: بَرَّةَ ، وقولُ بعضِهم: ((فَجَارِ مدلولهُ مدلولُ الفَجْرَةِ))[4] ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ (فجارِ) عَلَمُ الفجرةِ فمدلولُ (فجارِ) الفجْرةُ لكنْ يفيدُ مدلولُ الفجْرةِ بواسطةِ فجارِ .

قولُهُ: ((**والكُلِّيَّةَ بزَوْبَرَ**[5])). اعلمْ أنَّ الكُلِّيَّةَ[6] منْ ألفاظِ المتكلمينَ ، وهي نسبةٌ إلى كُلٍّ مَقِيسٍ غيرِ مسموعٍ ، قالَ ابنُ أحمرَ[7] ، وقيلَ للطِّرِمَّاحِ[8]:

=الركلة وهي الرفسة".

وبهذا يتضح أن نسبة تسمية الركبة بأم كيسان عند الأزد صحيح أنه من كلام المبرد .

(١) ينظر اللسان ٤٣٣/١ وتاج العروس ٥٢٨/٢ (ر ك ب) .

(٢) قال ابن يعيش:" أمَّا بَرَّةَ فعَلَمٌ على المبرَّةِ ، وأنشد سيبويه :

إذا اقتسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بينَنَا ... فحَمَلْتُ بَرَّةَ واحتمَلْتَ فَجَارِ

فبَرَّةُ اسم للخطة التي هي المبرة ." ٣٨/١ ، وبيت: إذا اقتسمنا في الكتاب ٢٧٤/٣ . وبهذا يتضح ما في كلام ابن عمرون من اختصار شديد .

(٣) قال سيبويه :" ففجار معدول عن الفَجْرَة" الكتاب ٢٧٤/٣ ، ٢٧٧ . قال السيرافي:" وقد جعل سيبويه فجار في قول النابغة من المصادر المعدولة ، وجرى على ذلك النحويون بعده ، والأشبه عندي أن تكون صفة غالبة" ٤١/٤.

(٤) هو ابن الحاجب ، قال:" يدل على أنه علم أنَّ مدلولَه مدلولُ الفجْرةِ ، والفجرة معرفة فوجب أن يكون فجار معرفة." الإيضاح ٩٠/١ .

(٥) ينظر اللسان ٣١٧/٤ (ز ب ر) .

(٦) الكلية: "هي الحكم على كل فرد نحو: كل بني تميم يأكلون الرغيف" الكليات للكفوي ص ٧٤٥ و" صفة ما هو كلي ، وكلية الشيء أجمعه ، يقال: أخذه بكليَّتِه" المعجم الفلسفي جميل صليبا ٢٣٩/٢ ط دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢م .

(٧) عمرو بن أحمر بن العمرَّد بن عامر الباهلي أبو الخطاب: شاعر مخضرم. عاش نحو ٩٠ عاما ،كان من شعراء الجاهلية وأسلم ، وغزا مغازي في الروم، وأصيبت إحدى عينيه ، له مدائح في عمر وعثمان وعليّ وخالد ، ولم يلق أبا بكر وهجا يزيد بن معاوية فطلبه يزيد ففرّ منه ، توفي نحو ٦٥ هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٥٨٠ والأغاني ١٦٦/٨ ومعجم الشعراء ص ٢١٤ والأعلام ٧٢/٥.

(٨) الطرماح بن حكيم بن الحكم من طيِّئ ، شاعر إسلامي فحل ، ولد ونشأ في الشام ، وانتقل إلى الكوفة، فكان معلما فيها ، واعتقد مذهب (الشراة) من الأزارقة ، وكان هَجَّاءً، معاصرا للكميت صديقا له، لا يكادان يفترقان ، قال الجاحظ: وكان قحطانيا عصبيا. له ديوان شعر ، توفي نحو: ١٢٥هـ . ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٤٨=

٥٥- وَإِنْ قَـالَ غَـاوٍ مِـنْ تَنُـوخَ قَصِـيدَةً بِهَــا جَــرَبٌ عُــدَّتْ عَلَــيَّ بَزَوْبَــرَا[١]

قالَ السخاويُّ: ((قالَ أبو الفتحِ[٢]: سألتُ أبا عليٍّ -رحمَهم اللهُ- عنْ تركِ صرفِ (زوبرَ) فقالَ: جعلَها عَلَمًا على ما تَضَمَّنَتْهُ القصيدةُ مِنَ المعنَى . (غَاوٍ) اسمُ فاعلٍ مِنْ غَوَى يَغْوِي[٣] ضِدُّ رَشِدَ)) [٤].

وقولُهُ: ((بها جَرَبٌ)) أي: عيبٌ أو هجاءٌ[٥]. قولُهُ: ((عُدَّتْ)) أي: نُسِبَتْ بكمالها إليَّ ، ولم تُصْرَفْ (زوبرُ) لاعتقادِ العلميةِ فيه والتأنيثِ فإنْ قيلَ: هذا في الشعرِ والشعرُ يحتَملُ الضرورةَ ، **قلنا:** لا يحملُ على الضرورةِ ما وُجِدَ غيرُها ، ويقالُ: أخذتُ الشيءَ بزوبرِه أي كلِّهِ وبزابرِه وبزغبَرِه[٦] فيكونُ مِمَّا تعاقبَ عليه تعريفانِ .

وقولُهُ: ((وقالوا في الأوقاتِ لقيتُه غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وسَحَرَ)). إذا أردتَ مِنْ يومٍ بعينِه هي معارفُ ومِنَ النحاةِ مَنْ يقولُ: تعريفُ (غُدوةَ) و(بكرةَ) لفظيٌّ ، وإلا فلا فرقَ بينَ (غُدوةٍ)

=وابن عساكر ٤٦٥/٢٤ و الأعلام ٢٢٥/٣ .

(١) بيت من الطويل ، اختلف في نسبته فقيل هو لابن أحمر وهو في ديوانه ص ٨٥ والألفاظ لابن السكيت ص ٣٦٨ والاشتقاق لابن دريد ص ٤٨ والصحاح ٦٦٧/٢ والجمل ٤٤٧/٢ ومقاييس اللغة ٤٤/٣ المحكم ٣٥/٩ وسمط اللآلي ص ٥٥٤ والمفصل ص ١٠ والإيضاح لابن الحاجب ٩١/١ واللسان ٣١٧/٤ وتاج العروس ٤٠٧/١١ .

وللفرزق في ديوانه ٣٤٩/١ ، ٤٨٣ وفيه: من مَعَدٍّ ، كانت بدلا من عدت ، راوٍ . وتهذيب اللغة ٣٧٥/٣ والإنصاف ٤٩٥/٢ وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢٧٨/١ واللسان ٥١/١٠ وللفرزدق أو ابن أحمر في خزانة الأدب ١٤٨/١ وفيه: عاوٍ وتاج العروس ٤٠٧/١١.

ونسب إلى الطرماح وليس في ديوانه تحقيق د: عزة حسن وابن يعيش ٣٨/١ .

وإلى حميد بن ثور الهلالي في الحماسة البصرية ٢٦٥/٢ ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٩٨٧م .

وبلا نسبة في الخصائص ١٩٨/٢ ، ٣٢/٣ وأمالي ابن الحاجب ٣٣٧/١ .

الشاهد: مجيء (زوبرَ) علما ممنوع الصرف بمعني الكلية ، يقصد أن القصيدة كلها تحمل عليه ويتحمل وزرها .

(٢) ينظر المبهج لابن جني ص ١٢ والخصائص ١٩٨/٢ ط المكتبة العلمية . وقال ابن الحاجب:" يدل على كونها علما منع صرفها وليس فيها إلا التأنيث المعنوي ، فوجب أن تكون العلمية معه ." الإيضاح ٩١/١ .

(٣) ينظر الصحاح ٢٤٥٠/٦ واللسان ١٤١/١٥ (غ و ي) .

(٤) هذا الموضع ساقط من مخطوط المفصل ينظر المفصل ١٠٦/١ .

(٥) قال ابن يعيش:" أي: عيب من هجاء ونحوه." ٣٩/١ .

(٦) ينظر اللسان ٣١٧/٤ وتاج العروس ٤٠٤/١١ (ز ب ر) .

و(غَداةٍ)[1] لكنْ لَمَّا لم تَصْرِفِ العَرَبُ (غُدوةَ) ليكونَ عَدَمُ الصرفِ لِمُوجبٍ ، ويمنع هذا ما ذُكِرَ مِنَ الفرقِ بينَ أسدٍ وأسامةَ ، وقالَ السخاويُّ: «غدوةُ اسمٌ لِمَا بينَ الغداةِ وطلوعِ الشمسِ مِنْ (٣٨/ب) يومِكَ ، ويُضْعِفُ هذا اختلافُ القُرَّاءِ[2] في قولِه: ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾[3] و(الغدوةِ) و(العشيّ) إذ لو اختلفَ معنَى (الغدوةِ) و(الغداةِ) لَمَا اتفقَ معنَى القراءتينِ ، والذي عليه الأكثرُ وهو الصحيحُ أنَّه يكونُ معرفةً إذا[4] أُريدَ به مِنْ يومٍ معينٍ ، وحكَى الفراءُ[5] أنَّ العربَ لا تُضيفُ (غدوةَ) ولا تُدخلُ عليه الألفَ واللامَ»[6] انتهَى .

وقد تُسْتَعْمَلُ نكرةً فيُعَرَّفُ باللامِ ، وعليه قراءةُ ابنِ عامرٍ[7]﴿بالغُدْوَةِ وَالعَشِيِّ﴾.

و(بُكْرَةٌ) فيها خلافٌ منهم مَنْ يعتقدُ فيها التنكيرَ ، ومنهم مَنْ يعتقدُ العلميةَ فيها حملًا على (غدوةَ) حكَى ذلك المبرّدُ[8] ، و(عشيَّة) في قولِ بعضِ العربِ[9] .

---

(١) هو قول ابن الحاجب في الإيضاح ٩٢/١ وابن يعيش ٣٩/١ .

(٢) اختلف القراء في قراءة هذه الآية فقرأ الجمهور (بالغداةِ) بالألف ، وقرأ ابن عامر وأبو عبد الرحمن السلمي ومالك بن دينار والحسن ونصر بن عاصم وأبو رجاء العطاردي (بالغدوة) كذا بالواو ، وروي عن أبي عبد الرحمن أنه قرأ (بالغدوِّ) بغير هاء ، وقرأ ابن أبي عبلة (بالغدوات) بضم الغين والدال وبواو على الجمع ، وقرأ أيضا (بالغُدَات) بضم وفتح الدال ، وقرأ ابن أبي عبلة وبعض الشامين (بالغَدَوات والعشيَّات) ، وكذا يقال في آية سورة الكهف . ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٥٨ والحجة لابن خالويه ص ١٤٠ والمبسوط في القراءات العشر ص ١٩٤ والبحر المحيط ١٣٩/٤ ومعجم القراءات للدكتور: عبد اللطيف الخطيب ٤٣٣/٢ ، و١٩٢/٥ ط أولى دار سعد الدين دمشق ٢٠٠٢م .

(٣) من الآية (٥٢) من سورة الأنعام ، ومن الآية (٢٨) من سورة الكهف .

(٤) في الأصل ٣٨/ب: لِمَا . وقد صححت في الهامش بـ: إذا .

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢ .

(٦) هذا الموضع ساقط من مخطوط المفضل ينظر المفضل ١٠٦/١ ولم ترد الآية في فهرس الآيات القرآنية ، وينظر في غدوة المفضل ٦٠٣/٢ .

(٧) عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي أحد القراء السبعة ، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية " رحاب " وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي فيها. قال الذهبي: مقرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث. توفي ١١٨هـ . ينظر الأعلام ٩٥/٤ .

(٨) قال المبرد:" فأما (بكرة) ففيها قولان: قال قوم: نصرفها؛ لأنا إذا أردنَا بها يوما بعينه فهي نكرة؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد وقال قوم: لا نصرفها؛ لأنَّها في معنى (غدْوَة)" المقتضب ٣٨٠/٣ .

(٩) في الأصل ٣٨/ب : العرب بعض . وقد وضع الناسخ علامة (مـ) على الكلمتين ليدل على الصواب .

وأَمَّا (سَحَر)[١] إذا أُرِيدَ مِنْ يومٍ معينٍ فغيرُ منصرفٍ للعدلِ – عنْ صيغةٍ فيها لامُ التعريفِ كأنَّه كانَ (السَّحَرَ) ، فعُدِلَ عنْ هذه الصيغةِ إلى (سَحَرَ) – والعلميةِ ، فإنْ لم يُرَدْ مِنْ يومٍ معينٍ كانَ نكرةً ، وقالَ بعضُ النحاةِ: ((لو قيلَ إنَّه مبنِيٌّ لتضمُّنِه معنَى لامِ التعريفِ لم يَبْعُدْ عَنِ الصوابِ كـ(أَمْسِ) علَى لغةِ أهلِ الحجازِ ، فلا يكونُ (سَحَر) على هذا علمًا ؛ لأنَّ العَلَمَ إنَّما يكونُ بالقصدِ لا بتقديرِ حرفِ التعريفِ))[٢].

مُحَمَّدٌ: (أَمْسِ) فيه البناءُ وعدمُ الصرفِ ، فعِلّةُ عدمِ الصرفِ العدلُ والتعريفُ ، فلو قالَ: يكونُ فيه الوجهانِ كـ(أمسِ) كانَ أقربَ ، وقولُ النحاةِ: (سحر) عَلَمٌ إذا أُريدَ به مِنْ يومٍ معينٍ يدلُّ أنَّه بالقصدِ ، فيبطُلُ أنَّه غيرُ عَلَمٍ . و(فَيْنَةُ) مِنْ أسماءِ الزمانِ عَلَمٌ ، تقولُ: لقيتُه فينةَ بعدَ الفينةِ يريدُ الوقتَ بعدَ الوقتِ ، معناه النَّدَرَى[٣] ، وحُكِيَ: الفينةَ بعدَ الفينةِ[٤] ، فيكونُ مِمَّا تعاقبَ عليه تعريفانِ ، وليسَ بصفةٍ فلا يُعْتَقَدُ فيها كَمَا اعْتُقِدَ في العباسِ[٥] .

وقولُهُ: ((**وقالوا في الأعدادِ: ستةُ ضِعْفُ ثلاثةَ**)). اعلمْ أنَّ أسماءَ العددِ معرفةٌ ؛ لأنَّها لعددٍ مخصوصٍ لا يَشْرَكُها فيه غيرُها نَصَّ عليه ابنُ السَّرَّاجِ[٦] ، قالَ: ((ولا يجوزُ رُبَّ ثلاثةٍ أكثرَ مِنْ اثنينِ))[٧] انتهَى.

(٣٩/أ) وقد يدخلُها لامُ التعريفِ فيقالُ: الثلاثةُ نصفُ[٨] الستةِ ، فيكونُ مِمَّا يَعْتَقِبُ عليه تعريفانِ ، فإن قلتَ: أَخَذْتُ ثلاثةً كانَ المرادُ المعدودَ لا العددَ ؛ لأن العددَ لا يوجدُ .

وقولُهُ: ((**ستةُ ضعفُ ثلاثةَ**[٩])). (ستةُ) رُفِعَ بالابتداءِ ولم ينصرفْ للتعريفِ والتأنيثِ ، وضعفُ خبرُه ، و(ثلاثةَ) مجرورٌ ، وكذا قولُه: ((**أربعةُ نصفُ ثمانيةَ**)) . وذكرَ بعضُ مَنْ تعرَّضَ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/١ والمقتضب ١٠٣/٣ والأصول ١٩٢/١ والارتشاف ١٣٩٢/٣ والهمع ١٣٩/٣ .

(٢) هو قول ابن الحاجب ينظر الإيضاح ٩٣/١ .

(٣) قال ابن منظور:" ولَقِيَهُ ندْرة وفي النَّدْرة والنَّدَرَة ونَدَرى والنَّدَرى وفي النَّدَرَى أيْ: فيما بين الأيام " اللسان ١٩٩/٥ .

(٤) ينظر جمهرة اللغة ٩٧٢/٢ ومعجم ديوان الأدب ٣١٢/٣ وتهذيب اللغة ٤٧٨/١٥ وابن يعيش ٣٩/١ .

(٥) كذا قال ابن يعيش ٣٩/١ .

(٦) ينظر رأي ابن السراج في تعريف العدد في الأصول ٩٨/٢ .

(٧) السابق نفس الصفحة .

(٨) في الأصل ٣٩/أ : يصف بالياء وهو تحريف واضح . وفي ابن يعيش ١/ ٣٩ : الثلاثة نصف الستة .

(٩) في الهامش : حاشية وقوله: ستة ضعف ثلاثة . غرضه تبيين العدد لا المعدود .

لشرحِ المفصلِ ((ستةُ ضعفُ ثلاثةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ))[١] ثم قال: ((والظاهرُ أنَّه كانَ أثبتَه ثم أسقطَه لضعفِه ، ووجهُ إثباتِه أنَّ (ستةَ) مبتدأٌ فلولا أنَّه علَمٌ لكنتَ مبتدئًا بالنكرةِ مِنْ غيرِ شرطٍ، وأيضًا فإنَّها مرادٌ بها كلُّ ستةٍ))[٢].

مُحَمَّدٌ: وهذا ليسَ بشيءٍ ؛ لأنَّه ليس إلا ستةٌ واحدةٌ ؛ لأنه عددٌ لا معدودٌ فالذي ، يصحُّ أنْ يقالُ فيه: كُلُّ هو المعدودُ لا العددُ . ثم قال: ((فلولا أنَّه عَلَمٌ لكنتَ مستعمِلًا مفردَ النكرةِ لإثباتِ العمومِ ، وإذا كان علمًا وجبَ عدمُ صرفِه ، ووجهُ ضعفِه أنَّه يُؤَدِّي إلى أنْ يكونَ أسماءُ الأجناسِ كلِّها أعلامًا))[٣] .

مُحَمَّدٌ: هذا بِنَاءٌ منه مَا علَى ذكرَهُ منْ كُلِّ ستةٍ وإلا فاسمُ الجنسِ هو الواقعُ على شيءٍ وعلى كُلِّ ما أشبَهَه ، فلَيْتَ شِعْرِي ما يشبهُ ستةً وغيرَها مِنْ أسماءِ العددِ ، ولا تَظَنَّنَ أنَّه يصحَّ أنْ يكونَ جنسًا ولا بالقوةِ ؛ لأنَّه لو وُضِعَ لعددٍ آخرَ لبَطَلَ الغرضُ منه .

[الأعلام الخاصة بالأمثلة التي يوزن بها]

قال الزمخشري: ((ومن الأعلامِ الأمثلةُ التي يُوزنُ بها في قولك: فَعلان الذي مؤنثه فعلى، وأفعل صفة لا ينصرف، ووزنُ طلحةَ وإصبعٍ فعلةُ وأفعلُ.))

قالَ صاحبُ الكتابِ : ((**فَصْلٌ ومِنَ الأعلامِ الأمثلةِ التِي يُوزَنُ بها الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: **قولُهُ**: ((**ومِنَ الأعلامِ الأمثلةِ التي يُوزنُ بها**)) هذه أعلامٌ معلقةٌ علَى معانٍ لإشارتِكَ بها إلى معنًى معروفٍ ، وهي غيرُ صفةٍ وإن مُثِّلَتْ بها الصفاتُ ، واعلمْ أنَّ المثالَ الذي يُمَثَّلُ (٣٩/ب) به الاسمُ أو[٤] الفعلُ أو الصفةُ منزلتُه منزلةُ اسمٍ ليس بصفةٍ[٥]. وقالَ بعضُ النحاةِ: ((إنِ استُعْمِلَتْ للأفعالِ كان حكمُها حكمَ موزوناتِها ، تقولُ: (اِسْتَفْعَلَ) حكمُه كذا وكذا))[٦].

---

(١) هو ابن الحاجب في الإيضاح ١/ ٩٣ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٩٤/١ .

(٤) في الأصل ٣٩/ب: و الفعل . والتصحيح من الهامش .

(٥) ينظر ابن يعيش ٣٩/١ .

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ٩٤/١ وهو قول الخضراوي ينظر الهمع ٢٥٤/١ ويفهم من كلام الخضراوي أنه رأي جماعة من النحاة ، قال السيوطي :"وقال الخضراوي: اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان ....".

وهذا يُفْهَمُ منه أنَّها أفعالٌ إذا مَثَّلْتَ بها الفعلَ ، وهو بعيدٌ[١] ؛ لأنَّها لا تدلُّ على حدثٍ ، ثم إنْ كان المثالُ مقترنًا بشيءٍ يُوجِبُ له حكمًا جرَى مجرَى ما مُثِّلَ به كما ذكرَ سيبويه: ((تقولُ: هذا رجلٌ أَفْعَلُ لم تصرفْه – يعني (أَفْعَلَ) – على حالٍ ؛ لأنَّك مَثَّلْتَ به الوصفَ خاصةً ، فصارَ كقولِك: كُلُّ أَفْعَلَ زيدٌ نَصْبٌ أبدًا ؛ لأنَّك مَثَّلْتَ به الفعلَ خاصةً)) [٢] . وقالَ السيرافيُّ: ((يلزمُ صرفُ (أَفْعَلَ) في ما مُثِّلَ به ؛ لأنَّه ليس أصلُه الوصفَ بخلافِ: كُلُّ أَفْعَلَ زيدٌ ؛ لأنَّه قد رفعَ به فاعلًا ، ولا يَرفعُ فاعلًا إلا وهو فِعْلٌ ، ثم تدخُلُ كُلُّ علَى لفظِ الجملةِ فلا تتغيَّرُ))[٣] ، وقالَ ابنُ السَّراجِ:((فإنْ قلتَ: هذا رجلٌ أَفْعَلُ فلا تصرفْهُ ؛ لأنَّه موضعُ حكايةٍ حَكَيتَ بها رجلًا أحمرَ))[٤]. وإنْ كان موضعُ المثالِ يقتضِي التنكيرَ كان نكرةً ، وإنْ كان يقتضِي التعريفَ كان معرفةً ، ثم إنْ كان في حالةِ التعريفِ أو التنكيرِ ممنوعَ الصرفِ منعتَه وإلا لم تمنَعْهُ ، فتقولُ: كُلُّ (أَفْعَلُ) إذا كان صفةً لا ينصرفُ. قالَ سيبويه: ((قلتُ للخليلِ: كيف تصرفُه وقد قلتَ: لا أصرفُه ، فقالَ: (أفعلُ) هنا ليس بصفةٍ ، وإنَّما زعمتَ أنَّ ما كان على هذا المثالِ وكان وصفًا لا ينصرفُ))[٥]. وسيبويه أرادَ أنْ ينبِّهَ على نفيِ تَخَيُّلِ معنَى الصفةِ في هذا الموضعِ ؛ لأنَّ قولَه: ((كُلُّ أَفْعَلَ)) (أَفْعَلُ) فيه ليس بعَلَمٍ فلا يبقَى لعدمِ الصرفِ علَّةٌ إلا تَخَيُّلُ معنَى الصفةِ ، فنبَّهَ عليه ، ولهذا لَمَّا قالَ المازِنِيُّ في قولِ سيبويه بعدَ ذلك: ((أَفْعَلَ)) وأتَى غيرَ مصروفٍ: ((أخطأَ سيبويه يجبُ عليه أنْ يصرفَه))[٦] قالَ أبو عليٍّ: ((لم يصنعِ المازنيُّ شيئًا))[٧]. اكتفَى أبو عليٍّ في الردِّ بهذا

(١) الذي يظهر أنَّ ابنَ الحاجب لم يقصد كونها أفعالا بل قصد أنها تُحْكَى لفظًا على مثلِ حركاتٍ وسكناتٍ ما هي مثالٌ له ، ونصَّ الخضراويُّ على كونها محكية. ينظر الهمع ١/٢٥٤ ونصَّ الرضيُّ على كونها مع أنها تلزَمُ حركات وسكنات الفعل الذي هي مثال له إلا أنها أعلاما لوصفها بالمعرفة في نحو: (اِفْعَلْ) الذي همزته مكسورة أمرٌ للمخاطبِ . ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٢٥٣ .

(٢) الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٣) السيرافي ٤/ ٤٦٨ بتصرف .

(٤) الأصول ٢/٩٧ .

(٥) هذا معني كلام سيبويه وليس نصه ، قال سيبويه:" تقول: كلُّ (أفعلٍ) يكونُ وصفا لا تصرفُه في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وكلُّ (أفعلٍ) يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلتُ: فكيف تصرفُه ؟ وقد قلتَ: لا تصرفُه. قالَ: لأنَّ هذا مثالٌ يمثلَّ به، فزعمتُ أنَّ هذا المثالَ ما كان عليه من الوصفِ لم يجْرِ، فإنْ كان اسماً وليس بوصف جرَى" الكتاب ٣/٢٠٣ .

(٦) السيرافي ٤/٤٦٨ .

(٧) ينظر السيرافي ٤/٤٦٨ ، وفيه أبو العباس بدلا من أبي علي ، وينظر المقتضب ٣/٣٨٤ واكتفى بذكر رأي المازني=

(٤٠/أ) القولِ ؛ لأنَّ سيبويه قد نبَّهَ على عدمِ الصفةِ في هذا الموضعِ الخاصِّ ، فلا يلزمُه أنْ يكونَ (أَفْعَلُ) منصرفًا أبدًا. و**قولُ الزمخشريّ**: «**فَعْلَانُ الذي مؤنثُه فَعْلَى**» لا ينصرفُ المثالُ ولا الممَثَّلُ إلا أنَّ العلَّةَ مختلفةٌ ، فالمثالُ لا ينصرفُ للتعريفِ ، ولاعتقادِ التعريفِ وَصَفَهُ بقولِه: «الذي» ، وزيادةِ الألفِ والنونِ ، والممثَّلُ لا ينصرفُ للزيادةِ أو لها مع الوصفِ على ما يُقَرَّرُ ، وكذا قولُه: «وأَفْعَلُ صفةً» لا ينصرفُ (أَفْعَلُ) للتعريفِ ووزنِ الفعلِ ، وممَثَّلُهُ لا ينصرفُ للوصفِ والوزنِ ، وقيَّدَهُ بالصفةِ التي تمنعُ موزونَه الصرفَ ليخبرَ عنه بقولِه: «لا ينصرفُ» واستغنَى بالإخبارِ عن أحدِهما عن الإخبارِ عنهما ؛ لأنَّ حكمَهما واحدٌ .

وقولُهُ: «**وزنُ طلحةَ فَعْلَةُ**» لا ينصرفُ (فَعْلَةُ) للتعريفِ والتأنيثِ ، وكذا موزونُه ، وهو طلحةُ.

وقولُهُ: «**ووزنُ إِصْبَعٍ إِفْعَلُ**» لا ينصرفُ (إفعلُ) للتعريفِ ووزنِ الفعلِ ، وموزونُه (إصبعٌ) منصرفٌ لأنَّه ليس بمعرفةٍ ، وذكرَ ابنُ الحاجبِ[1] تفصيلًا لم أَرَهُ لغيرِه فأحببتُ إيرادَه مختصرًا قالَ: «فإنْ وقعتِ الأمثلةُ لغيرِ الأفعالِ فلا يخلُو إمَّا أنْ يُوضعَ لجنسِ ما يُوزنُ بها أوْ لا ، فإنْ وضعتِ لجنسِ ما يُوزنُ بها سواءً كانتْ للأسماءِ أو للأفعالِ فحكمُها حكمُ نفسِها ، فإنْ كان فيها ما يَمنعُ الصرفَ منعتَ ، وإنْ لم تُستعملْ لجنسِ ما يُوزنُ بها فإمَّا أنْ تُوضعَ كنايةً عن موزوناتِها أو لا ، فإنْ وُضِعَ كنايةً كانَ لها حكمُ موزوناتِها لا حكمُ نفسِها على الأكثرِ ، وإنْ لم تُوضعْ كنايةً ، وكان موزونُها مذكورًا معها كقولِنا: وزنُ قائمةٍ فاعلةٌ ، فللنحويينَ فيها مذهبانِ: منهم مَنْ يُجرِيها مجرَى الأوَّلِ فيُجرِي لها حكمَ نفسِها ، ومنهم (٤٠/ب) مَنْ يَجعلُ حكمَها

=ولم يذكر العبارة التي ذكرها ابن عمرون بل قال المبرد:" وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا" هذا وقد ذكر أبو علي الفارسي هذه العبارة ونسبها إلى أبي العباس المبرد ينظر التعليقة ٢٢/٣ ، وبهذا يتضح أن قائل العبارة هو المبرد لا أبوعلي .

(١) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب ، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية كردي الأصل ، ولد في أسنا (من صعيد مصر) ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية. وكان أبوه حاجبا فعرف به. من تصانيفه: الكافية في النحو والشافية في الصرف ومختصر الفقه في فقه المالكية ويسمى جامع الأمهات والمقصد الجليل قصيدة في العروض والأمالي النحوية والإيضاح في شرح المفصل للزمخشري توفي ٦٤٦هـ . ينظر وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ وتاريخ الإسلام ٥٥١/١٤ والوافي ٣٢١/١٩ والبلغة ص ١٣٤ وبغية الوعاة ١٣٤/٢ والأعلام ٢١١/٤ .

حكمَ الثانِي ، فعلَى الأوَّلِ فيه العلميةُ والتأنيثُ ، وهو مذهبُ صاحبِ الكتابِ[1] ، وعلى الثانِي يُصرفُ كقائمةٍ ، ووجهُ الأوَّلِ أنَّه لَمَّا كان عَلَمًا باعتبارِ الجنسِ كأسامةَ وجبَ إجراؤُه علَى كلِّ فردٍ فردٍ كأسامةَ ، ووجهُ المذهبِ الثانِي أنَّ بابَ أسامةَ في جَرْيِهِ على كلِّ فردٍ فردٍ مِنَ المشكلاتِ التي تتحيَّرُ الأفهامُ فيها حتَّى احتِيلَ لها بأنْ قُدِّرَتْ أعلامًا للحقائقِ المعقولةِ ، وصَحَّ إجراؤُها على الآحادِ لوجودِ الحقيقةِ فيها ولم يُرْتَبْ في أنَّه نكرةٌ ، فإذا كان أسامةُ خارجًا عن بابِ الأعلامِ ، فإذا وَضَعَ النحويونَ أعلامًا فإعطاؤُها حكمَ الأعلامِ القياسيةِ أولَى مِنْ إعطائِها حكمَ أسامةَ ، فعلَى هذا لا يكونُ نكرةً[2] (إِفْعَل) في وزنِ إِصْبَعٍ عَلَمًا ، ويَرِدُ على هؤلاء أنْ يكونَ نكرةً فيجبُ أنْ يقالَ: وزنُ طلحةَ فَعْلَةٌ إذ ليسَ فيه مانعٌ مِنَ الصرفِ ، والجوابُ أنَّه وإنْ لم يكنْ عَلَمًا فليسَ اللفظُ مقصودًا في نفسِه وإنَّما الغرضُ معرفةُ موزونِه فأُجْرِيَ مجرَى موزونِه»[3]. وذكرَ غيرُه مِمَّنْ تعرَّضَ للمفصَّلِ «أنَّ إِفْعَلَ في هذا الموضعِ ليس بعَلَمٍ بل الغرضُ وزنُ إِصْبَعٍ لا غيرَ فيكونُ إِفْعَلُ مصروفًا في هذه الصورةِ ، ورأيتُ في كلامِه أيضًا وجدتُ في بعضِ النسخِ ووزنُ طلحةَ منونًا لواحدةِ الطَّلْحِ فَعْلَةٌ وعلَى هذا يخالفُه ، فنقولُ: وزنُ طلحةٍ فَعْلَةٌ بالتنوين فيهما لا غيرَ لأنَّه ليسَ بعَلَمٍ إذِ القصدُ إلى بناءٍ واحدٍ لا إلى سائرِ أمثلتِه»[4] انتهَى .

«وأَمَّا قولُ النحاةِ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً ، وفَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً فإنَّما نُوِّنَ ؛ لأنَّه يَنوِي المماثلةَ لا عِلْمَ الصرفِ لاطِّرادِ الممثَّلِ هناك بخلافِ الممثَّلِ هاهنا فإنَّه لم يطَّرِدْ »[5].

[العلم بالغلبة]

قال الزمخشري: «وقد يغلِبُ بعضُ الأسماءِ الشائعةِ على أحدِ المسمَّيْنِ به فيصير علماً له بالغلبة. وذلك نحو: ابن عمر وابن عباس وابن مسعود، غلبتْ على العبادلةِ دون من عدَاهم من أبناءِ آبائهم، وكذلك ابن الزبير غلبَ على عبد الله دون غيره من أبناء الزبير،

---

(١) يقصد الزمخشري . والمقصود بالكتاب : الكتاب الذي يتعرض لشرحه وهو المفصل .

(٢) الأرجح في ظني أن كلمة نكرة هنا زائدة مقارنة بنص ابن الحاجب ، ولأنها في المخطوط عليها خط أظن أن أصله: صــ وهي علامة على الكلمة التي يشك الناسخ في صحتها .

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٩٤/١ — ٩٦ بتصرف .

(٤) التخمير ١٨٥/١ بتصرف ، وتنظر هذه المسألة وتفصيلها في الكتاب ٢٠٣/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٤ والخصائص ١٩٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٥٠/٣ والهمع ٢٥٣/١ .

(٥) التخمير ١٨٥/١ بتصرف.

وابن الصَّعِق وابن كُرَاع وابن رَألان غالبة على يزيد وسويد وجابر بحيث لا يذهب الوهم إلى أحد من إخوتهم.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ (٤١/أ) وقد يَغْلِبُ بعضُ الأسماءِ الشائعةِ الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((**وقد يغلبُ**)) يريدُ أنَّ ذلك قليلٌ . **وقولُهُ:** ((**الشائعةِ**)) لا يريدُ بالشائعةِ النكرةَ ؛ لأنَّ الأسماءَ التي ذكرَها معرفةٌ بالإضافةِ لكنْ يريدُ الأسماءَ التي تصلُحُ لآحادٍ متعددةٍ باعتبارِ معناها[١] ، قال ابنُ الحاجبِ: ((ولا يعنِي أنَّها بينَ المتكلِّمِ والمخاطَبِ باعتبارِ تلك النسبةِ كما يُشْتَرَطُ في المعرَّفِ باللامِ أنْ تكونَ كذلك ، فـ(ابنُ عمرَ) قبلَ غلبتِه كان صالحًا للإطلاقِ على كلِّ واحدٍ مِنْ أولادِ عمرَ بشرطِ أنْ يكونَ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ فيمَنْ يطلِقُه عليه معنًى بالنسبةِ التي يتخصَّصُ بقصدِه كما في قولِك: الرجلُ والغلامُ إمَّا باعتبارِ الوجودِ وإمَّا باعتبارِ الذهنِ ، وإذا غلبَتْ على أحدِهم صار علمًا عليه غيرَ منظورٍ فيه إلى تفصيلٍ باعتبارِ جزئيَّتِه ، ولا إلى نسبةِ أحدِهما إلى الآخرِ بل يصيرُ كلُّ واحدٍ مِنْ جُزْئَيه كآحادِ حروفِ جعفرٍ ، ولَمَّا صَحَّ إطلاقُ الرجلِ على الواحدِ باعتبارِ العهدِ الذهنيِّ صَحَّ إطلاقُ المضافِ إلى معرفةٍ بذلك))[٢] انتهَى.

وقولُهُ: ((**فيصيرُ علمًا**)) يعنِي لواحدٍ بعينِه لا يَشْرَكُهُ فيه غيرُه .

قولُهُ: ((**وذلك نحو: ابنِ عمرَ**[٣])) يريدُ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ ، وكذا ابنُ عباسٍ وابنُ مسعودٍ[٤].

قولُهُ: ((**غلبتْ**)) هذه في الأصلِ كما ذكرَ يقعُ على كلِّ مولودٍ للمذكورِينَ ثم غلبتْ على

---

(١) من قوله: لا يريد بالشائعة إلى هنا ملخص من كلام ابن الحاجب ينظر الإيضاح ٩٨/١ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٩٨/١ – ٩٩ بتصرف .

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن ، صحابي من أعز بيوتات قريش في الجاهلية ،كان جريئا جهيرا نشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد فتح مكة ، ومولده ووفاته فيها. أفتى الناس في الإسلام ستين سنة. توفي ٧٣ هـ . ينظر طبقات ابن سعد ٣٢١/٢ ومعجم الصحابة لابن قانع ٨٢/٢ والثقات لابن حبان ٢٠٩/٣ معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٧٠٧/٢ والوافي ١٩٧/١٧ والأعلام ١٠٨/٤ .

(٤) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن، صحابي من أكابرهم فضلا وعقلا وقربا من رسول الله ﷺ ، وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. وأورد الجاحظ (في البيان والتبيين) خطبة له ومختارات من كلامه توفي ٣٢هـ . ينظر طبقات ابن سعد ٢٩٥/٢ والثقات ٢٠٨/٣ وتاريخ ابن عساكر ٥١/٣٣ وأسد الغابة ٣٨١/٣ وتاريخ الإسلام ٢٠٥/٢ والأعلام ١٣٧/٨.

مَنْ[1] ذكرَه بالشهرةِ ، والاسمُ إذا غلبَ بالشهرةِ دخلَ في حدِّ العَلَمِ لذَهَابِ الفهمِ فيه إلى شخصٍ معيَّنٍ .

وقولُهُ: «**العبادلةِ**» بُنِيَ مِنَ المضافِ والمضافِ إليه اسمٌ رباعيٌّ نحو: عَبْدَلَ ، ثم جُمِعَ على عَبَادِلَةٍ كصَيَارِفَةٍ كما فعلُوا في[2] النسبِ في قولِهِم: عَبْدَرِيٌّ في النسبِ إلى عبدِ الدارِ ، وليس بقياسٍ لا في ٤١/ب النسبِ ولا في غيرِه ، وذكرَ بعضُهم العبادلةَ[3] مِنْ هذا البابِ ؛ لأنَّه جمعٌ لمِنْ سُمِّيَ بعبدِ اللهِ ، ثم غلبَ على هؤلاءِ الثلاثةِ دونَ غيرِهم ؛ ولذلك لم يَذكرْ ابنَ الزبيرِ[4] وإنْ كان قد شَرِكَهُم في الاسمِ والعلميةِ بالنسبِ إلى أبيهِ .

---

(١) في الأصل ٤١/أ : ما . وفي الهامش : مَنْ صح . فالتصحيح من الهامش .

(٢) في الأصل ٤١/أ: في الضمير في النسب . وكلمة (الضمير) مشطوبه فليست مراده ، ولكنه لم يشطب (في) الثانية لأنها لا داعي لها وقد حذفتها لاستقامة العبارة . وينظر ابن يعيش ٤٠/١ فقد قال: " وقد يفعلون مثل ذلك في النسب قالوا: عبدري وعبشمي في النسب إلى عبد الدار وعبد شمس كأنهم نسبوا إلى (عبدر) و(عبشم) فعلى هذا قياس تكسيره عبادرة وعباشمة وليس ذلك بقياس" ظاهر كلام ابن يعيش أن التكسير من الكلمات بعد نحتها ليس بقياس ، وتصرف ابن عمرون في النص بما يوحي بأن ابن يعيش لا يرى النحت قياسا لا في النسب ولا في غيره ، ومع أن رأيه في النحت موافق لكثير من العلماء إلا أنني أظنه لم يغب عن ناظريه عبارة ابن يعيش ولذا فربما تصرف في عبارة شيخه بما أفضى إلى اختلاف القضية النحوية نفسها ، وربما لم يفعل .

(٣) في الهامش: حاشية: قال الإمام المرحوم تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح رحمه الله في النوع التاسع والثلاثين معرفة الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فيما سمعته على الإمام العلامة قاضي القضاة تقي الدين محمد بن رزين الشافعي مدَّ الله في عمره وهو ... كتاب علوم الحديث وأخبرني به عن مصنفه رحمه الله ، وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قيل له: مَنِ العبادلة ؟ فقال: عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو ، وقيل له: فابن مسعود ، قال: لا ليس عبد الله بن مسعود من العبادلة . قال الحافظ أحمد البيهقي رحمه الله فيما روينا عنه وقرأته بخطه: وهذا لأن ابن مسعود رضي الله عنه تقدم موته وهم عاشوا حتى احتيج إلى علمهم فإذا اجتمعوا على شيء قيل: هذا قول العبادلة وهذا فعلهم ، قال ابن الصلاح رحمه الله: ويلتحق بابن مسعود [في] ذلك سائر العبادلة المسمين بعبد الله [من] الصحابة وهم نحو: مائتين وعشرين نفسا. قال ذلك ابن النحاس غفر الله له . خطه نقلته .

(٤) عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر فارس قريش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة ، وبويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقيب موت يزيد ابن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام، وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة، وكان من خطباء قريش المعدودين، مدة خلافته تسع سنين ، وهو أول من ضرب الدراهم المستديرة. وتوفي ٧٣هـ . ينظر طبقات ابن سعد ٤٧٣/٦ والثقات ٢١٢/٣ معرفة الصحابة ١٦٤٧/٣ الاستيعاب ٩٠٥/٣ وتاريخ ابن عساكر ١٤٠/٢٨ وفيات الأعيان ٧١/٣ والأعلام ٨٧/٤.

وقولُهُ: ((**وكذلك ابنُ الزبيرِ**)) يعنِي صار المضافُ والمضافُ إليه بالشهرةِ عَلَمًا على عبدِ اللهِ دونَ غيرِهِ مِنْ أبناءِ الزبيرِ ، وكذا ((**ابنُ الصَّعِقِ**)) ، والصَّعِقُ رجلٌ مِنْ كِلَابٍ[1] ، واسمُه خُوَيْلِدُ بنُ عمروِ بنِ نُفَيلٍ[2] في عصرِ النعمانِ بنِ المنذرِ ، كان يُطعمُ الناسَ بتِهَامَةَ[3] فهبَّتْ ريحٌ فسَفَتِ الترابَ في جَفَانِه فشتمَها فرُمِيَ بصاعقةٍ قتلتْه فعُرِفَ بالصَّعِقِ ، وغلبَ عليه حتَّى إذا قيل الصعقُ لا يُفهمُ سواه ممَّنْ أصابتْهُ الصاعقةُ ، وعُرِفَ ابنُه يزيدُ[4] بابنِ الصعقِ ، وكان أفضلَ ولدِه فإذا قيل: ابنُ الصَّعِقِ لا يُفهمُ إلا يزيدُ دونَ إخوتِه . **وقولُهُ:** ((**ابنُ كُرَاعٍ**)) هو سُوَيدُ بنُ كُراعٍ العُكْلِيّ[5] لا ينصرفُ إلى غيرِه من بني كراعٍ ، وكراعٌ اسمُ أمِّهِ . و((**ابنُ رَأْلَانِ**)) هو جابرُ بنُ رألانِ الطائيُّ السِّنْبِسِيّ[6] لا يَسبِقُ الوهمُ إلى غيرِه مِنْ إخوتِه[7] .

[دخول لام التعريف على بعض الأعلام]

قال الزمخشري: ((وبعضُ الأعلام يدخلُه لامُ التعريفِ ، وذلك على نوعين لازمٍ وغيرِ لازم ، فاللازمُ في نحو: النجم للثريا والصعق وغير ذلك مما غلبَ من الشائعةِ. ألا ترى أنهما كهذا معرَّفَينِ باللام اسمان لكلِّ نجمٍ عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَبُ ولكلِّ معهودٍ مِمَّنْ أصيبَ بالصاعقة ثم غلبَ النجم على الثريّا ، والصعقُ على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب. فاللام فيهما والإضافة في ابن رألان وابن كراع مثلان في أنهما لا تنزعان. وكذلك الدَّبَرَان والعيُّوق والسماك والثريَّا ؛ لأنها غلبتْ على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبور العَوق والسُّموك والثروة. وما لم يُعرفْ باشتقاق من هذا النوع فمُلحقٌ بما

---

(١) بنو كلاب قبيلة عظيمة من العرب . ينظر الاشقاق ص ٢٠ .

(٢) ينظر في اسمه وتسميته الصعق الاشتقاق لابن دريد ص ٢٩٧ وذكر الصعق في الكتاب ١٠٠/٢ والسيرافي ٤٢٩/٢.

(٣) من التَّهَم وهو شدَّةُ الحر وركود الريح ، :" قال الأصمعي: إذا خلفت عمان مصعدا فقد أنجدت ، فلا تزال منجدا حتى تنزل في ثنايا ذات عرق، فإذا فعلت ذلك فقد أتهمت إلى البحر." معجم البلدان ٦٣/٢ .

(٤) ذكر يزيد في الأصمعيات ص ١٤٤ وينظر ابن يعيش ٤١/١ .

(٥) سويد بن كراع العُكلى ، من بني الحارث بن عوف ، شاعر فارس مقدم ، كان في العصر الأموي صاحب الرأي والتقدم في بني عكل توفي نحو ١٠٥هـ . ينظر الشعر والشعراء ٦٣٥/٢ والوافي ٢٩/١٦ والأعلام ١٤٦/٣ .

(٦) ذُكِرَ ابنُ رألان في النوادر لأبي زيد ص ٢٦٤ والفاخر للمفضل ص ٨٩ والمبهج لابن جني ص ٢٤ والسيرافي ٤٣٠/٢ ، وينظر تاريخ ابن عساكر ١٩٨/١١ .

(٧) ينظر في ابن الصعق وابن كراع وابن رألان شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/١ ، ٤١ .

عُرِفَ. وغيرُ اللازِمِ في نحو: الحرث العباس والمظفر والفضل والعلاء وما كان صفة في أصله أو مصدراً.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وبعضُ الأعلامِ يدخلُهُ لامُ التعريفِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((**وبعضُ الأعلامِ يدخلُه لامُ التعريفِ**)) العَلَمُ معرفةٌ فلا حاجةَ إلى لامِ التعريفِ ولَمَّا دخلَ بعضَها لامُ التعريفِ احتاجَ إلى نظرٍ ، ثم هي على ضربينِ: منها ما هو لازمٌ دخولُ لامِ التعريفِ لا يفارقُه ، وهو ما كان منها عَلَمًا بالغلبةِ نحو: النجمِ للثريَّا ، فالنجمُ أصلُه نجمٌ لواحدِ النجومِ ثم يدخلُ لامُ التعريفِ ، فيقالُ: النجمُ لأيِّ نجمٍ كان بينَ المتخاطبَينِ فيه عهدٌ ثم غلبَ على الثريا لكثرةِ الاستعمالِ (٤٢/أ) واختُلفَ في قولِ الهُذَلِيّ :

٥٦- فَـوَرَدْنَ وَالعَيُّـوقُ مَقْعَـدَ رَابِئِ الضْــ ... ضُــرَبَاءِ خَلْــفَ الــنَّجْمِ لَا يَتَتَلَّــعُ[1]

فقيلَ: النَّجمُ الثُّرَيَّا ، وقالَ الأصمعيُّ[2]: هو الجوزاءُ ، وأنكرَه الرِّيَاشِيُّ[3] ، والعَيُّوقُ لا يكونُ مِنَ النجمِ بهذه الحالةِ إلَّا في زمنِ الصيفِ[4] . **قولُهُ:** ((**والصَّعِقُ**)) تقدَّمَ شرحُه .

وقولُهُ: ((**ألَا ترَى أنَّهما هكذا معرَّفَينِ باللامِ اسمانِ لكلِّ نجمٍ عَهِدَهُ المخاطِبُ والمخاطَبُ ولكلِّ معهودٍ ممَّنْ أُصيبَ بالصاعقةِ**)) تقدَّمَ بيانُه في قولِه ما كانَ منها عَلَمًا بالغلبةِ.

---

(١) البيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٦/١ ، وجمهرة أشعار العرب ص ٥٤١ والعين ٧١/٢ والمفضليات ص ٤٢٤ والكتاب ٤١٣/١ والمقتضب ٣٤٤/٤ ومعجم ديوان الأدب ٤٥١/٢ وابن يعيش ٤١/١ واللسان ٤٢٦/١ وخزانة الأدب ٤١٨/١ . وروي: فوق النجم ، وخلف النجم ، وفوق النظم .

رابئ: رَبَأْتُ القومَ رَقَبْتُهُم ، ورابئ: مرتقب الصحاح ٥٢/١ (ر ب أ) الضُّرَبَاءُ: جمع ضريب وهو الذي يضرب بالقداح وهو الموكل بها الصحاح ١٦٩/١ (ض ر ب) يتتلع: تَتَلَّعَ مدَّ عنقه للقيام والمقصود هنا: يتقدم الصحاح ١١٩٢/٣ (ت ل ع).

الشاهد: غلبة النجم على الثريا واستخدام النجم عَلَمًا مع دخول (أل) عليه ، ونصب مقعد على الظرف مع اختصاصه.

(٢) نقل ابن عمرون رأي الأصمعي واعتراض الرياشي عليه من ابن يعيش ٤١/١ ، ولم أقف عليهما.

(٣) العباس بن الفرج بن علي بن عبد الله الرياشي البصري، من الموالي، أبو الفضل ، لغويّ راوية عارف بأيام العرب ، من أهل البصرة ، قتل فيها أيام فتنة صاحب الزنج . له كتاب الخيل وكتاب الإبل وما اختلفت أسماؤه من كلام العرب وغير ذلك. روى عنه المبرد مَرَّاتٍ في الكامل توفي ٢٥٧هـ . ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ٩٧ وتاريخ العلماء للتنوخي ص ٧٥ وتاريخ بغداد ٢٢/١٤ ومعجم الأدباء ١٤٨٣/٤ وإنباه الرواة ٣٦٧/٢ وبغية الوعاة ٢٧/٢ والأعلام ٢٦٤/٣.

(٤) هذا قول ابن يعيش ٤١/١ .

وقولُهُ: ((**فاللامُ فيهما والإضافةُ في ابنِ رألانَ مِثلانِ في أنَّهما لا يُنزعَانِ**)) لأنَّه إنَّما صارَ عَلَمًا مع وجودِهما فلا يُنزعانِ ، فهما بمنزلةِ الجيمِ مِنَ النجمِ فكما لا تُحْذَفُ الجيمُ لا تُحْذَفُ اللامُ ؛ ((لأنَّ العَلَمِيَّةَ تحظُرُ الزيادةَ والنقصَ))[١] ، ولا نَظَرَ إلى ما قيلَ: إنَّ التعريفَ باللامِ أو بالإضافةِ في (ابنِ رألانَ) ؛ لأنَّه كان معرفةً بذلك قبلَ الغلبةِ ، فلمَّا صارَ عَلَمًا بالغلبةِ لم يَبْقَ تعريفُ اللامِ ولا الإضافةِ ، ولو بَقِيَا لم يكنْ عَلَمًا ، ولو سَمَّيْنا بلفظِ (الرَّجُلِ) وفيه لامٌ فإنَّها ثابتةٌ لا تُنزعُ .

وقولُهُ: ((**كذلك الدَّبَرَانِ**)) والدَّبَرَانِ[٢] مأخوذٌ مِنْ دَبَرَ إذا تأخَّرَ بمعنَى الدَّابِرِ ، وهم يزعمُون أنَّ الدَّبَرَانِ يَتْبَعُ الثُّرَيَّا خاطِبًا لها، وساقَ مهرَها كواكبَ صغارًا تُسَمَّى القِلَاصَ[٣]، قال الشاعر:

٥٧– كَمَا وَفَى بِقِلَاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا[٤]

((**والعَيُّوقُ**)) بينَهما في العرضِ إلى ناحيةِ الشمالِ[٥] ، فكأنَّه يَعُوقُه ، والعَيُّوقُ مأخوذٌ مِنْ عاقَ يَعُوقُ[٦] ، قالوا: عَاقَ الدَّبَرَانِ عَنِ الوصولِ إلى الثريَّا على ما بَيَّنَا ، وقالَ الزمخشريُّ: ((إنَّ العربَ تَزعُمُ أنَّ القمرَ دَامَ المسيرَ فعاقَه عن ذلك فسُمِّيَ العَيُّوقَ)) [٧].((والسِّمَاكُ))[٨] (٤٢/ب) مِنْ سَمَكَ إذا ارتفعَ ، ومنه النجومُ السوامكُ يُرَادُ بالسِّمَاكِ السَّامِكُ. ((والثريَّا))[٩] تصغيرُ الثَّرْوَى فَعْلَى مِنَ الثروةِ سُمِّيَتْ بذلك لكثرةِ كواكبِها ، قالَ الشاعرُ :

---

(١) هذه عبارة ابن يعيش ٤٣/١ .

(٢) ينظر المخصص ١٠/٩ واللسان ٢٧١/٤ (د ب ر) .

(٣) ينظر اللسان ٨٢/٧ وتاج العروس ١٢٥/١٨ (ق ل ص) .

(٤) عجز بيت من البسيط لطفيل الغنوي في ملحقات ديوانه ص ١٤١ وصدره:

أَمَّا ابنُ طَوقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ

وينظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٦٦/٢ والخصائص ٣٧٠/١ ، ٣١٦/٣ وسر صناعة الإعراب ٨٢٩/٢ والحماسة البصرية ٤٤٠/١ وابن يعيش ٤٢/١ واللسان ٨٢/٧ ، ٣٩٨/١٥ وتاج العروس ١٢٥/١٨ ، ٢١٩/٤٠.

الشاهد: استدل ابن عمرون بهذا البيت على معنى قلاص ، وهي الكواكب التي ساقها الدبران مهرا للثريا .

(٥) كذا في المخطوط ، وعبارة ابن يعيش: ناحية السماك . ٤٢/١ .

(٦) ينظر الصحاح ١٥٣٤/٤ واللسان ٢٨٠/١٠ (ع و ق) .

(٧) المستقصى ٢٤/١ .

(٨) ينظر الصحاح ١٥٩٢/٤ والمحكم ٧٣٣/٦ (س م ك) والمخصص ١٢/٩ .

(٩) ينظر المخصص ١٠/٩ وتاج العروس ٢٧٠/٣٧ (ث ر و) . وينظر ابن يعش ٤١/١ .

٥٨- خَلِيلَـــيَّ إِنِّي لِلثُّـــرَيَّا لَحَاسِـــدٌ   وَإِنِّي عَلَـــى رَيْـــبِ الزَّمَـــانِ لَوَاجِـــدُ

٥٩- تَجَمَّـعَ مِنْهَـا شَمْلُهَـا وَهْـيَ سِـتَّةٌ   وَأَفْقِـدُ مَـنْ أَحْبَبْتُـهُ وَهْـوَ وَاحِـدُ(١)

وكانَ أصلُها ثُرَيْوِي فاجتمعتِ الواوُ والياءُ والسابقُ منهما ساكنٌ فقُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتْ على حَدِّ سَيِّدٍ ، ثم دَخلتْ عليها اللامُ للعهدِ ثم غلبتْ على هذه الكواكبِ دونَ سائرِ ما يُوصفُ بالثروةِ ، قالَ ابنُ جنيّ: ((التزمتِ الثريَّا التصغيرَ لخفاءِ عِدَّةِ كواكبِها))(٢). فهذه الأسماءُ وإنْ كانتْ بمعنَى فاعلٍ فلا يجوزُ إطلاقُها على ما يطلَقُ عليه فاعلٌ ، فلا يُقالُ: الدَّبَرَانِ لكلِّ دَابرٍ ؛ لأنَّ الكلمتينِ وإنْ جَمَعَهُمَا اشتقاقٌ فقد يختصُّون أحدَ البنائينِ بشيءٍ لا يكونُ للآخرِ للفرقِ ، ألَا تراهُم خصُّوا بلفظِ (عِدْلٍ) لِمَا يُعادلُ مِنَ المتاعِ و(عَدِيلٍ) لِمَا يعادلُ مِنَ الأناسيّ(٣) ومثل ذلك الثلاثاءُ والأربعاءُ بمعنَى الثالثِ والرابعِ ، ولا يقالُ لكلِّ ثالثٍ ورابعٍ . كما اختصَّ العيوقُ ، وليسَ[تِ] اللامُ في الدَّبَرَانِ والعيوقِ والسماكِ للعهدِ ؛ لأنَّه يقالُ دونَ عَهْدٍ . والشمسُ والقمرُ كهذه النجومِ ؛ ولذلك لم تسقطِ اللامُ في الأكثرِ ، وما سقطتْ منه فإنَّه أُجْرِيَ نكرةً على الأصلِ ولا عهدَ هنا ولا جنسَ ؛ لأنَّه لا يُوصفُ بها المبهمُ ، ويُشارُ بها إلى غيرِ معروفٍ بعهدٍ ، وقال ابنُ السَّراجِ:((وإنْ كان الاسمُ ليسَ بعَلَمٍ ولكنَّه واحدٌ ليس له ثانٍ كان أيضًا الخبرُ منصوبًا كقولِك: هذا(٤) القمرُ منيرًا ، وهذه الشمسُ طالعةً))(٥) انتهى.

فقالَ: ((إنَّه ليس بعَلَمٍ)) ، وقالَ: ((ولكنَّه واحدٌ ليس له ثانٍ)). فقولُهُ: ((ليسَ بعَلَمٍ)) يُوهِمُ

---

(١) بيتين من الطويل اختلف في نسبتهما والأكثر نسبتهما إلى أبي القاسم أحمد بن محمد بن إسماعيل بن طَبَاطَبَا الحسني الرسي نقيب الطالبيين بمصر المتوفي ٣١٥هـ . ينظر يتيمة الدهر ٤٩٨/١ ووفيات الأعيان ١٢٩/١ وتاريخ الإسلام ٨١٧/٧ والوافي بالوفيات ٢٣٨/٧ وتاج العروس ١٢٣/١٦ وقيل: هما للوزير المهلبي الحسن بن محمد بن عبد الله ابن هارون من ولد المهلَّب بن أبي صفرة المتوفي ٣٥٢هـ . ينظر يتيمة الدهر ٢١٩/٢ وزهر الأكم في الأمثال والحكم ٢٩٠/٢. ونسبهما العكبري في شرحه لديوان المتنبي إلى العطوي محمد بن عبد الرحمن بن عطية المتوفي ٢٥٠هـ من شعراء الدولة العباسية ٢٢٨/٣ وبلا نسبة في ابن يعيش ٤١/١ .

الشاهد: يستدل ابن عمرون بالبيت ليوضح كثرة كواكب الثريا ، وأيضا فالثريا عَلَمٌ بالغلبة دخلت عليه (أل) .

(٢) قال ابن جني في الخصائص :" ومنه الثريّا؛ لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل ." ٤٨/٢ .

(٣) ينظر المخصص ١١/٩ . وينظر الكتاب ١٠٢/٢ وابن يعيش ٤٢/١ .

(٤) هنا في ٤٢/ب كلمة: الحبر . وهي كلمة مشطوبة .

(٥) الأصول ١٥٢/١ .

(٤٣/أ) أنَّه جنسٌ ، وقولُهُ: ((ولكنَّه واحدٌ ليس له ثانٍ)) يُوهِمُ العَلَمِيَّةِ ، وقالَ في أوَّلِ البابِ: ((وإنَّما سُمِّيَ نكرةً أنَّك لا تَعرِفُ به واحدًا بعينِه))[١] .

مُحَمَّدٌ: فإذا كان القمرُ واحدًا ليس له ثانٍ فلا يكونُ نكرةً ، وإذا لم يكنْ نكرةً تعيَّنَ أنَّه معرفةٌ ؛ لأنَّه ليس ثَمَّ قِسْمٌ ثالثٌ ، وقال الرُّمَّانِيُّ[٢]: ((القمرُ اللامُ للعهدِ إذِ القمرُ واحدٌ ليس بجنسٍ ، وكذلك هذه الشمسُ طالعةٌ))[٣] ، وقال في أوَّلِ المعرفةِ والنكرةِ: ((النكرةُ هو الاسمُ الذي يُنْبِئُ عن شيءٍ على الاشتراكِ فيه وإذا كان القمرُ واحدًا ليس بجنسٍ يلزمُ أنْ يكونَ علمًا ؛ لأنَّه لا ثَالِثَ))[٤].

قولُهُ: ((**وما لم يُعرفْ باشتقاقٍ مِنْ هذا النوعِ فملحقٌ بما عُرِفَ**)) يريدُ أنَّك لا تجدُ عَلَمًا بالغلبةِ وفيه لامُ التعريفِ لازمةٌ إلَّا وهو مشتقٌ ، فإنْ لم تَعرفِ اشتقاقَه فاحكمْ بأنَّه مشتقٌ حَمْلًا على ما ظَهَرَ مِنْ ذلك ، وإلى هذا أشارَ سيبويه[٥] ولم يُمَثِّلْهُ ، وقد مَثَّلَهُ صدرُ الأفاضلِ بالمشترِي والمرِّيخِ ، فقال:((وإنْ كُنَّا نعلمُ أنَّ المشترِي (فَاعِلٌ) مِنِ اشترى ، والمرِّيخ (فِعِّيلٌ) مِنَ التَّمْرِيخِ[٦] ، وأنَّه لابدَّ أنْ يكونَ معنَى الاشتراءِ والتَّمْرِيخِ موجودًا في الكوكبَينِ دفعًا للاشتراكِ والمجازِ لكنَّا لا نعرفُ بجهةِ التفصيلِ وجودَ المعنيينِ فيهما))[٧]. وهذا معنَى قولِ الزمخشريِّ: ((وما لم يُعرفْ

---

(١) الأصول ١٤٨/١ .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي ، أبو الحسن الرماني ، أصله من سامراء ، ومولده ووفاته ببغداد ، كان معتزليا من كبار النحاة ، صنف شرح أصول ابن السراج ، وشرح كتاب سيبويه ، ومعاني الحروف ، ومنازل الحروف توفي ٣٨٤هـ . ينظر إنباه الرواة ٢٩٤/٢ ووفيات الأعيان ٢٩٩/٣ وبغية الوعاة ١٨٠/٢ والأعلام ٣١٧/٤ .

(٣) لم أستطع الوصول إليه في شرح الكتاب له ، وقال ابن السراج في النكرة والمعرفة: " فإن أردت بالألف واللام المعهود جاز نصب ما بعده ...فإذا كانت الألف واللام في اسم لا يراد به واحد من الجنس ، وهو كالصفة الغالبة نصبت ما بعد الاسم على الحال ، وذلك قولك: هذا العباس مقبلا ، وإن كان الاسم ليس بعلم ولكنه واحد ليس له ثان كان أيضا الخبر منصوبا كقولك: هذا القمر منيرا ، وهذه الشمس طالعة" الأصول ١٥٢/١ .

(٤) ينظر السابق .

(٥) قال سيبويه:" وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك ؛ لأنا جهلنا ما علم غيرُنا ، أو يكون الآخِرُ لم يصل إليه علمٌ وصل إليه الأولِ المسَمِّي." الكتاب ١٠٢/٢.

(٦) "مرَخَه بالدُّهن يمرُخُه مرْخا ومرَّخَه تمريخا دهنه ، وتمرَّخ به ادَّهن." اللسان ٥٣/٣ (م ر خ) .

(٧) التخمير ١٩٠/١ بتصرف .

باشتقاقٍ مِنْ هذا النحو[1] فملحقٌ بما عُرِفَ)). وهذا قولُ سيبويه:((وإنْ كان عربيًّا تعرفُهُ ولا تعرفُ الذي اشتقَّ منه ، فإنَّ ذلك لأنَّا جَهِلْنَا ما عَلِمَ غيرُنا))[2].

مُحَمَّدٌ: يريدُ سيبويه بقولِه: ((غيرُنا)) في ذا الموضعِ مَنْ كان في عصرِه ، ثمَّ قال سيبويه: ((أو يكونُ الآخِرُ لم يَصِلْ إليه عِلْمٌ وَصَلَ إلى الأوَّلِ))[3]. قال صدرُ الأفاضلِ: ((وفي هذه المسألةِ وجهٌ آخرُ إليه ذهبَ سيبويه وهو أنَّ السِّمَاكَ والدَّبَرَانِ إنَّما يلزمُه اللامُ مِنْ قِبَلِ أنَّه (٤٣/ب) عندَهم الشيءَ بعينِه كالصفاتِ الغالبةِ ، وإنَّما أُزيلَ عن لفظِ السَّامِكِ كما فُصِلَ بينَ العِدْلِ والعَدِيلِ. ومحصولُ المعنَى أنَّ المقصودَ بهذه الأعلامِ هو الفاعلُ إلَّا أنَّ الفرارَ إلى (أَفْعَالٍ) و(فَعِيلٍ) لدفعِ الاشتباهِ))[4] .

قولُهُ: ((**وغيرُ اللازمِ في نحو: الحارثِ**)) وهو منقولٌ من الصفةِ مِنْ قولِهم: حَرَثَ[5] إذا كَسَبَ كأنَّه يَحرثُ لدنياه . وعَبَّاسٌ[6] (فَعَّالٌ) مِنَ العُبُوسِ . ومُظَفَّرٌ[7] (مُفَعَّلٌ) مِنْ ظَفَّرَهُ اللهُ . والفَضْلُ[8] منقولٌ مِنْ مصدرِ فَضَلَ فَضْلًا . وكذا العلاءُ منقولٌ مِنْ مصدرِ عَلِيَ[9] عَلَاءً فهذه أعلامٌ بدليلِ[10] قولِهم: أبو عمرِو بنِ العلاءِ[11] ، ومحمدُ بنُ الحسنِ بطرحِ التنوينِ مِنْ عمرٍو

---

(١) في المفصل: النوع . وقد ذكرها ابن عمرون سابقا .

(٢) الكتاب ١٠٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٠٣/٢ .

(٤) التخمير ١٩٠/١ بتصرف .

(٥) ينظر الصحاح ٢٧٩/١ (ح ر ث) . وذكره ابن يعيش ٤٣/١ .

(٦) ينظر اللسان ١٢٨/٦ (ع ب س) .

(٧) ينظر اللسان ٥١٩/٤ (ظ ف ر) . وذكره ابن يعيش ٤٣/١ .

(٨) ينظر اللسان ٥٢٤/١١ (ف ض ل) .

(٩) قال الجوهري:" عَلَا في المكان يعلُو عُلُوًّا ، و عَلِيَ في الشرف بالكسر يَعْلَى عَلَاءً ، ويقال عَلَا بالفتح يَعْلَى." الصحاح ٢٤٣٤/٦ (ع ل ا) .

(١٠) ذكر ابن يعيش هذا الدليل ٤٣/١ .

(١١) زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصر، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء ، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة ، قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية ، توفي ١٥٤هـ . ينظر الثقات لابن حبان ٣٤٥/٦ وطبقات النحويين ص ٣٥ ومعجم الأدباء ١٣١٦/٣ وإنباه الرواة ١٣١/٤ ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣ وبغية الوعاة ٢٣١/٢ والأعلام ٤١/٣ .

ومحمدٍ ، ولو كان تعريفُ العلاءِ باللامِ لوَجَبَ ثبوتُ التنوينِ كقولِنا: عمرٌو ابنُ الغلامِ على ما يُبَيَّنَ في موضعِه ، وإذا كُنَّ أعلامًا لم يَحْتَجْ إلى اللامِ ، فلمَّا كانتْ في أصلِها صفاتٌ أو مصادرٌ والمصادرُ يوصفُ بها وهي أجناسٌ جازَ دخولُ اللامِ نظرًا إلى أصلِها ، وهو كونُها أجناسًا لا اختصاصَ لها بالصفةِ والمصدرِ ، ودخولُ اللامِ منوطٌ بكونِه جنسًا ، وكذا لو قلتَ: بنُو الليثِ في ليثِ بنِ نصرِ بنِ سَيَّارٍ[1] جازَ نظرًا إلى أصلِه ، وهذا معنَى قولِ الخليلِ: «جعلَها الشيءَ بعينِه»[2] أيْ جعلَها نفسَ الجنسِ ، واتفقَ أنَّ اسمَ الجنسِ هنا صفةٌ أو مصدرٌ ، فإذا كان صفةً فكأنَّه تحقَّقَ فيه معناها ، ومَنْ لم يُدْخِلْ لم يَنظرْ إلى ذلك ، وذكرَ بعضُهم فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يُلْحَظْ في اسمِ الجنسِ المسمَّى به معنَى التنكيرِ فيدخلُ عليه لامُ التعريفِ ، فيُقال: الثورُ والأسدُ كما قيل: الحَسَنُ؟ قيل: الصفةُ إذا سُمِّيَ بها لا تخلُو مِنْ قصدِها في الاسمِ فكأنَّه باقٍ على صفتِه فدخلتِ اللامُ ، وأمَّا النكرةُ إذا سُمِّيَ بها فليستْ مقصودةً .

مُحَمَّدٌ: وذا يَشْكُلُ بما ذكرنا مِنَ الليثِ ، وحقيقةُ القولِ (٤٤/أ) أنَّ اسمَ الجنسِ بإزاءِ حقيقةٍ فيجوزُ أنْ ينظرَ إلى تلك الحقيقةِ ، وأنَّها محققةٌ في الشخصِ المسمَّى باسمِ الجنسِ ، وكلامُ ابنِ جنِّي[3] يظهرُ منه اختصاصُها بما يوصفُ به ؛ لأنَّه قال في جابرِ بنِ الثعلبِ[4]: قال:

---

(١) لم أجد له ترجمة وافية وذُكِرَ في أكثر من كتاب وغالبا في ترجمة ابنه رافع توفي ١٩٥هـ ينظر معجم الأدباء ٢٢٦٥/٥ والبداية والنهاية ٦٧٤/١٣ ط دار هجر وتاريخ ابن خلدون ٢٦٠/٣. وهو ابن نصر بن سيار توفي ١٣١هـ أحد الولاة والشجعان العرب ينظر الأعلام ٢٣/٨ .

(٢) الكتاب ١٠١/٢ .

(٣) قال ابن جني:" فأما قولهم في المنية شعوب بغير لام، والشعوب بلام؛ فقد يمكن أن يكون صفة في الأصل؛ لأنه من أمثلة الصفات بمنزلة قَتُولٍ وصَبُورٍ وضَرُوبٍ، وإذا كان كذلك؛ فاللام فيها بمنزلتها في العباس والشمردل والحسن والحارث. ويؤكد هذا عندك أنهم قالوا في اشتقاقها: إنها سميت شعوب ؛ لأنها تشعب أي: تفرق، وهذا المعنى يؤكد مذهب الوصفية فيها، وهذا أقوى في نفسي من أن تُجعلَ اللامُ زائدةً، ومن قال: شعوب بلا لام؛ فقد خلصت عنده اسمًا صريحًا، وعَرَّاها في اللفظ من مذهب الصفة؛ فلذلك لم يلحقها اللام كما فعل ذلك من قال: عباس وسعيد وحارث وحسن إلا أن روائح الصفة فيه على كل حال وإن لم تكن فيه لام." سر صناعة الإعراب ٣٦٧/١ ، ويظهر أنه قول أبي علي قال:" ولم يتمكن إلحاقُ اللام في المصادر غير الصفات ، إذا سمِّي بها نحو: زيد وعون وعمرو ؛ لأن الأصل في إلحاق اللام إنما هو الصفات ؛ لأنها تصير بمنزلة الوصف الغالب ، نحو: النابغة." كتاب الشعر ص ٣٨ .

(٤) من شعراء ديوان الحماسة وينظر المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني ص ٢٦ .

((ثعلبٌ أشياءُ)) ، ثمَّ قال:((وليس في هذه الأشياءِ ما يُشَابِهُ الوصفَ إلَّا الثعلبَ لِمَا فيه مِنَ الخُبْثِ والخِبِّ[1]))[2] .

مُحَمَّدٌ: وكذا (الليثُ) لِمَا فيه مِنَ المعنَى ، وقال أبو عليٍّ في إيضاحِ الشعرِ:((والذي ألحقَ اللامَ فقال: (الاثنانُ) جعلَه بمنزلةِ (الأحدِ) ؛ لأنَّه عددٌ ، وقد أدخَلُوا اللامَ فكأنَّه أرادَ الشيءَ بعينِه في العددِ كما يريدُه في الصفةِ))[3]. ودخولُ اللامِ ليس بقياسٍ بل مسموعٌ ، فقد قالوا: حارثٌ والحارثُ ، ولم يقولوا: المحمدُ ولا العليُّ ، وإنْ كانَا منقولَينَ مِنَ الصفةِ فما سُمِعَ فيه اللامُ فقد رَاعَتْ العربُ فيه الأصلَ ، وما لم يُسمعْ لم يُرَاعَ . وكلامُ الزمخشريِّ يُشعرُ بأنَّه موضعُ خِيَرَةٍ وليس كذلك بل هو مسموعٌ ، وفي الجملةِ المنقولُ مِنَ الصفةِ لا يخلُو مِنْ روائحِ[4] الصفةِ ؛ ولذا سَمُّوا الخبزَ جابرًا[5] ، فقد ترَى فيه معنَى الخيرِ ؛ لأنَّه يَجْبُرُ الجائعَ . وقال سيبويه في (وَاسِطَ) للبلدةِ: ((سَمُّوا بذلك ؛ لأنَّه وَسَطٌ ما بينَ العراقِ والبصرةِ))[6]. فلَمَحَ فيه معنَى الصفةِ ، وإنْ كان عَلَمًا[7]. وقيل: إنَّ لغةَ قريشٍ بغيرِ لامٍ ، وكان عبدُ اللهِ بنُ حسنٍ بنِ حسنٍ[8] يَضْرِبُ على اللامِ مِنْ أبيهِ وجدِّه ، فكُوتِبَ ، فقالَ: ما هاتان ؟

[تأويلُ العَلَمِ بالمفردِ]

قال الزمخشري: ((وقد يُتَأَوَّلُ العلمُ بواحد من الأمة المسماة به ، فلذلك من التأوُّلِ

---

(١) الخِبُّ: الخِدَاعُ . ينظر الصحاح ١١٧/١ (خ ب ب) .

(٢) ينظر المبهج لابن جني ص ٢٦ .

(٣) ينظر كتاب الشعر لأبي علي ص ٣٧ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٤٣/١ .

(٥) قال أبو زيد:" وقالوا للخبز جابر بن حبَّة." النوادر ص ٦٠٢ .

(٦) قال سيبويه:" وإنَّما سمي واسطاً، لأنه مكانٌ وَسَطَ البصرةَ والكوفةَ." الكتاب ٢٤٣/٣ . وما ذكره ابن عمرون هو النص الذي ذكره ابن يعيش ٤٣/١ ، وينظر معجم ما استعجم ١٣٦٣/٤ .

(٧) في الأصل: عالما . وأظن الصواب ما أثبته .

(٨) عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، وأمه فاطمة بنت حسين بن علي بن أبي طالب كان عبد الله بن حسن يكنى أبا محمد ، كان من العباد وكان له شرف وعارضة وهيبة ولسان شديد ، وأدرك دولة بني العباس ، ووفد على أبي العباس بالأنبار وكان عبد الله بن حسن يوم مات ابن اثنتين وسبعين سنة وكان موته قبل مقتل ابنه محمد بن عبد الله بأشهر وقتل محمد بن عبد الله آخر سنة ١٤٥هـ في شهر رمضان . ينظر الثقات ١/٧ وتاريخ ابن عساكر ٣٦٩/٢٧ .

يُجْرَي مُجْرَى رجلٍ وفرسٍ فيُجْتَرَأُ على إضافتِه وإدخالِ اللامِ عليه. قالوا: مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة. وقال:

علا زيدُنا يوم النَّقا رأس زيدِكم ... بأبيضَ ماضي الشفرتين يمانِ

وقال أبو النجم:

باعد أمَّ العمرِو من أسيرها ... حراسُ أبوابٍ على قصورِها

وقال الآخر:

رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً ... شديداً بأحناءِ الخلافةِ كاهلُه

وقال الأخطل:

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمِّهِ ... أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعارك

وعن أبي العباس إذا ذكرَ الرجلُ جماعةً اسمُ كلِّ واحدٍ منهم زيدٌ قيل له: فما بين الزيد الأول والزيد الآخر، وهذا الزيد أشرفُ من ذاك الزيد، وهو قليلٌ.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**وقد يُتَأَوَّلُ العَلَمُ بواحدٍ مِنَ الأُمَّةِ المُسَمَّاةِ بهِ . الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((**وقد يُتَأَوَّلُ**)) دخولُ (قد) على المضارعِ يدلُّ على قِلَّتِه[1] ، وقلَّ ؛ لأنَّ العَلَمَ وُضِعَ لشيءٍ بعينِه فتأويلُه[2] بواحدٍ مِنَ الأُمَّةِ المسمَّاةِ به استعمالٌ له على خلافِ ما وُضِعَ له ، والتنكيرُ هنا ليس (٤٤/ب) على حدَّ التنكيرَ في الأجناسِ ؛ لأنَّ الجنسَ يُفيدُ حقيقةً مشتركةً ، فالتنكيرُ فيه يُفيدُ واحدًا مِنْ تلك الحقيقةِ ، والعَلَمُ لشيءٍ بعينِه ، ومُحَالٌ وجودُ شخصٍ آخر هو ذاك بعينِه ، وإلَّا يلزمُ أنْ يكونَ هذا ذاك ، فيكونُ واحدًا لا اثنينَ لكنْ تنكيرُه على معنَى مُسَمَّى وحينئذٍ لا يُفيدُ مُعيَّنًا بل يُفيدُ مُسَمًّى ما بهذا الاسمِ ، وهذا يمكنُ وقوعُ الشِّرْكَةِ فيه ، ويُنَكَّرُ بطريقٍ آخرَ ، وهو أنَّ يَشْتَهِرَ العَلَمُ بمعنًى مِنَ المعانِي فيصيرُ بمنزلةِ الجنسِ الدَّالِّ على ذالك المعنَى كما في قولِهم: ((لِكُلِّ فِرْعَونٍ مُوسَى))[3] أيْ: لكلِّ جَبَّارٍ مُبْطِلٍ قَهَّارٌ مُحِقٌّ ، ولأجلِ أنَّ تنكيرَ العلمِ بتأويلٍ يخرجُهُ عن ما وُضِعَ له لم يصحَّ اعتبارُه إلَّا مع قرينةٍ إمَّا إضافةٌ وإمَّا لامٌ وإمَّا

---

(١) هذا قول ابن الحاجب في الإيضاح ١/١٠٠ ولا يستلزم دخولها على المضارع كونها للتقليل بل التقليل في هذه الحالة أحد معانيها . ينظر الجنى الداني ص ٢٥٥ والمغني ١/١٩٤ .

(٢) التأويلان اللذان سيذكرهما ابن عمرون ذكرهما صدر الأفاضل في التخمير ١/١٩٤ .

(٣) ينظر خزانة الأدب ٧/٢٤٠ وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٢١٨ ، ولم أجده في كتب الأمثال .

غيرُ ذلك كقولِهم: «لا هيثمَ الليلة» على ما يأتي بيانُه لتنبيهِ القرينةِ على المرادِ لَمَّا كانَ خفيًّا ومُخْرِجًا للاسمِ عمَّا وُضِعَ له ، ولِمَا ذكرْنَا مِنْ أمرِ القرينةِ لَمَّا أرادَ النحاة في بابِ ما لا ينصرفُ معرفةً وينصرفُ نكرةً تنكيرَ الاسمِ أدخلُوا (رُبَّ) فقالوا: رُبَّ إبراهيمَ أو قالوا: جاءَنِي إبراهيمُ وإبراهيمٌ آخرُ ، فوصفُوا بالنكرةِ الاسمَ الثانِي دونَ الأوَّلَ لأمرٍ ، وهو أنَّ ذكرَه ثانيًا بعدَ ذكرِه أوَّلًا يُصَيِّرُ الشركةَ مُحَقَّقَةً فيحكمُ عليه بالنكرةِ ، ويُوصفُ بنكرةٍ وليس مُجَرَّدُ الشركةِ العارضةِ موجبةً لتنكيرِ العَلَمِ ، ألَا ترَى أنَّك تصفُه بالمعرفةِ ، وفائدةُ وصفِ المعارفِ إزالةُ الاشتراكِ العارضِ ، ولو كان الاشتراكُ العارضُ يوجبُ التنكيرَ لم يوصفْ بمعرفةٍ ، يدلُّك على أنَّه عندَ العربِ معرفةٌ مع الاشتراكِ العارضِ فيهِ اسْتِثْبَاتُهم عنه بالْمَنِي كما يَسْتَثْبِتُونَ عَنِ المعارفِ[1].

فإنْ قيل: فما بَالُه إذا ثُنِّيَ جازَ دخولُ لامِ التعريفِ عليه قيل: لأنَّ صيغةَ المثنَّى ليستِ العَلَمَ ولو لَزِمَ أنْ يكونَ الاسمُ إذا طَرَأَ عليه (٤٥/أ) الاشتراكُ العارضُ نكرةً مِنْ حيثُ لَحِقَهُ التنكيرُ في التثنيةِ لَزِمَ أنْ يكونَ المفردُ الذي لا اشتراكَ فيه في التسميةِ نكرةً ؛ لأنَّك إذا أَضَفْتَهُ فقلتَ: فرزدقُكَ جاءَ ، كانَ نكرةً ؛ لأنَّك جعلتَهُ مِنْ أُمَّةٍ ، فلَمَّا لم يلزمْ فيما كان غيرَ مشترَكٍ أنْ يكون نكرةً في غيرِ حالِ الإضافةِ ، وإنْ تَنَكَّرَ في حالِ الإضافةِ فكذلك لا يلزمُ مِنْ تنكيرِ المشترَكِ في التثنيةِ تنكيرُه في حالِ الإفرادِ ؛ لاجتماعِ الموضعينِ في أنَّ الاسمَ فيهما على غيرِ الصفةِ التي عُلِّقَ بها على المسمَّى ، وهذه مواضعُ قَلَّ أنْ تقفَ عليها .

قولُهُ: «**فلذلك مِنَ التأويلِ يجرِي مجرَى فرسٍ ورجلٍ ، فيجترأُ على إضافتِه وإدخالِ اللامِ عليه**» فالإضافةُ نحو: مُضَرُ الحمراءِ ، وهو مضرُ بنُ نِزَارٍ[2] ، ولَمَّا ماتَ نِزَارٌ خَلَّفَ مضرَ وربيعةَ وأنمارًا ، وخَلَّفَ تراثًا ناطقًا وصامتًا فأتَوا أفعَى نجرانَ[3] حكيمَ الزمانِ فجعلَ القُبَّةَ الحمراءَ والذهبَ الأحمرَ لمضرَ ، والأفراسَ لربيعةَ ، والشَّاءَ لأنمارٍ ، فأُضيفَ كلُّ واحدٍ إلى ما حَكَمَ له به

---

(١) الاستثبات طلب التثبُّتِ ، فإذا قلتَ: قام رجل ، وأراد المخاطب أن يستثبت ويسأل عن هذا الرجل ، فيقول: مَنُو؟ وإذا قيل: رأيت رجلا ، فالاستثبات مَنَا؟ وفي مررت برجل ، مَنِي؟ وبعض العرب يستثبتون عن النكرات والمعارف بطريقة واحدة ، وبعضهم يفرقون بينهما . ينظر المقرب ٢٩٨/١ والارتشاف ٦٨٢/٢ .

(٢) هو مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وينظر قصته مع أبيه وتقسيم أبيه لماله في أنساب الأشراف للبلاذري ٢٩/١ وتاريخ الطبري ٢٦٨/٢ والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٢٣٣/٢ والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٤٦٩/٤ تأليف د: جواد علي ط ثانية ١٩٩٣م .

(٣) الأفعى بن الحصين بن غنم بن رهم بن الحارث الجرهمي . ينظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٦٣٧/٥ .

تعريفًا له بذلك ، وقيل: كانتْ مضرُ تلبسُ في الحربِ[1] العمائمَ الحمرَ ، وترفعُ الراياتِ الحمرَ ، وكانتِ اليمنُ تجعلُ الأصفرَ في العمائمِ والراياتِ ، وإلى هذا أشارَ حبيبٌ[2] في قولِهِ:

٦٠- مُحَمَّـــرَةً مُصَـــفَّرَةً فَكَأَنَّهَـــا　　　عُصَـــبٌ تَـــيَمَّنُ فِي الـــوَغَى وَتَمَضَّـــرُ[3]

ومِنْ لغتِهم أنْ يضيفُوا بأدنىَ ملابسةٍ ، وقالَ الشاعرُ:

٦١- عَـلَا زَيْـدُنَا يَـوْمَ النَّقَـا رَأْسَ زَيْـدِكُم　　　بِأَبْـــيَضَ مَاضِـــي الشَّـــفْرَتَينِ يَمَـــانِ[4]

ويُروَى: بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الحديدِ يَمَانِ

وبعدَه:

٦٢- فَـإِنْ تَقْتُلُـوا زَيْـدًا بِزَيـدٍ فَإِنَّمَـا　　　أَقَـــادَكُمُ السُّـــلْطَانُ بَعْـــدَ زَمَـــانِ

(٤٥/ب) الشاهدُ فيه إضافةُ زيدٍ إلى المضمرِ ؛ لأنَّه حصلَتْ شَرِكَةٌ صارَ بها شائعًا فعَرَّفَهُ بالإضافةِ في قولِه: زيدُنا ، وكذا قولُه: زيدِكم ، والنَّقَا[5] الكثيبُ مِنَ الرملِ ، وأَلِفُهُ بدلٌ مِنْ واوٍ على قولِ مَنْ قالَ: نَقَوَانِ ، ومِنْ يَاءٍ على قول مَنْ قال: نَقَيَانِ[6] ، والباءُ في (بأبيضَ)

---

(١) في الأصل ٤٥/أ زيادة: في . لكنها مشطوبة .

(٢) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام الشاعر ولد في جاسم (من قرى حوران بسورية) ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته فأقام في العراق ، ثم ولي بريد الموصل، فلم يتم سنتين حتى توفي بها ٢٣١هـ ، كان أسمر طويلا. فصيحا، حلو الكلام، فيه تمتمة يسيرة، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع. له تصانيف منها: فحول الشعراء وديوان الحماسة ومختار أشعار القبائل والوحشيات وهو ديوان الحماسة الصغرى وديوان شعره . ينظر تاريخ بغداد ١٥٧/٩ وتاريخ ابن عساكر ١٦/١٢ ووفيات الأعيان ١١/٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ٨٠٥/٥ والوافي ٢٢٥/١١ والأعلام ١٦٥/٢ .

(٣) بيت من الكامل وهو لأبي تمام ديوانه ١٩٥/٢ تحقيق: محمد عبده عزام ط دار المعارف ، وفيه: مصفرة محمرة ، وأظنه الأولى ليقابل الأول اليمن والثاني مضر . والصحاح ٨١٨/٢ (م ض ر) واللسان ١٧٨/٥ (م ض ر) وروايتهما محمرة مصفرة كابن عمرون .

الشاهد: استدل ابن عمرون بهذا البيت على أن عمائم ورايات مضر في الحرب كانت حُمْرًا .

(٤) بيت من الطويل نسب إلى رجل من طيء ، الكامل ١٠٧١/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٥٢/٢ والمحكم ٨٧/٩ وابن يعيش ٤٤/١ واللسان ٢٠٠/٣ وتوضيح المقاصد ٧٨٨/٢ والمغني ٦٣/١ والمقاصد النحوية ١٢٩٧/٣ والأشباه والنظائر ١٨٩/٣ والخزانة ٢٢٤/٢ .

الشاهد: وقوع اشتراك في العلم (زيد) فأضافه لتعيينه ، وقد ذهبت العلمية بالإضافة .

(٥) ينظر الصحاح ٢٥١٤/٦ (ن ق ا) .

(٦) ذكر ابن يعيش الخلاف في ألف النقا ٤٤/١ .

للملابسةِ ، يُذَكِّرُهُم بحربٍ جَرَتْ بينَهم في ذلك المكانِ ، وكانتْ الغلبةُ لهم . وإدخالُ اللامِ كقولِ أبي النَّجْمِ[1] :

٦٣- بَاعَــدَ أُمَّ الْعَمْــرِ مِــنْ أَسِــيرِهَا حُــرَّاسُ أَبْــوَابٍ عَلَــى قُصُــورِهَا[2]

ويُرْوَى: خَلَّصَ أُمَّ العمرِ.

الشاهدُ فيه إدخالُ اللامِ على عَمْرٍو[3] لَمَّا اعتقدَ الشركةَ ، وأرادَ تعريفَه عَرَّفَه باللامِ ، ويُرِيدُ بأسيرِها نفسَه ؛ لأنَّها بعشقِهِ إيَّاهَا قد أَسَرَتْهُ . وكذا قولُ ابنِ مَيَّادَةَ[4]:

٦٤- رَأَيْـتُ الْيَزَيـدَ بْـنَ الْوَلِيـدِ مُبَارَكًـا شَـــدِيدًا بِأَحْنَــاءِ الْخِلَافَــةِ كَاهِلُــه[5]

ويُرْوَى: وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ

ويُرْوَى: رَأَيْتُ الْيَزِيدَ بْنَ الوَلِيدِ[6]

---

(١) الفضل بن قدامة العجليّ، أبو النجم، من بني بكر بن وائل: من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام ، قال أبو عَمْرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت توفي ١٣٠هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ٧٣٧/٢ معجم الشعراء ص ٣١٠ وابن عساكر ٣٥٠/٤٨ وتاريخ الإسلام ٢٩٦/٣ والوافي ٤٣/٢٤ والأعلام ١٥١/٥ .

(٢) بيت من الرجز نسب إلى أبي النجم وليس في ديوانه ينظر العين ٢٥٧/١ والمقتضب ٤٩/٤ وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١ والمحكم ٣٣٣/١٠ وأمالي ابن الشجري ٥٨٠/٢ وابن يعيش ٤٤/١ واللسان ٢٧٢/٥ والمغني ٦٣/١ الهمع ٢٧٧/١ والأشباه والنظائر ١٨٩/٣ وتاج العروس ٢٩٦/٢١ .

الشاهد: ذكره ابن عمرون .

(٣) في الأصل ٤٥/ب : عمر . وأظن أن الصواب عمرو . والبيت في سر الصناعة ٣٦٦/١ العمرو .

(٤) الرّمّاح بن أبرد بن ثوبان الذبيانيّ الغطفانيّ المضري ، أبو شرحبيل ويقال: أبو حرملة شاعر رقيق، هجاء، من مخضرمي الأموية والعباسية ، وفي العلماء من يرى أنه أشعر الغطفانيين في الجاهلية والإسلام، وأنه كان خيرا لقومه من النابغة. مدح من الأمويين الوليد بن يزيد وعبد الواحد بن سليمان، ومن الهاشميين المنصور، وجعفر بن سليمان. وكان مقامه بنجد، يفد على الخلفاء والأمراء ويعود ، اشتهر بنسبته إلى أمه ميادة. توفي ١٤٩هـ . ينظر ابن عساكر ٢٠١/١٨ ومعجم الأدباء ١٣٠٩/٣ الوافي ٩٦/١٤ والأعلام ٣١/٣ .

(٥) بيت من الطويل وهو لابن ميادة في شعر ابن ميادة ص ١٩٢ جمع وتحقيق د: حنا جميل مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٢م والمحكم ٨٦/٩ والفائق للزمخشري ٢٨٨/٣ والإنصاف ٣١٧/١ وابن يعيش ٤٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٨٠/١ واللسان ٢٠٠/٣ وخزانة الأدب ٢٢٦/٢ . والبيت في هذه المراجع: الوليد بن يزيد .

الشاهد: دخول اللام على (يزيد) لاعتقاد الشركة .

(٦) في الأصل ٤٥/ب: رأيت الوليد بن اليزيد . وعلى كلمة (الوليد) كتب (يزيد) وعلى كلمة (اليزيد) كتبت (مـــــ) وأظن أن ما قبلها: وجدنا الوليد بن اليزيد . ينبغي فيه أيضا تقديم اليزيد على الوليد .=

الشاهدُ إدخالُه اللامَ في (اليزيدِ) والمرادُ يزيدَ ، فأَمَّا (الوليدُ) فمِنْ بابِ الحسنِ ، ولعلَّ الشاعرَ لَمَّا أدخلَ اللامَ في (الوليدِ) مَاثَلَ به (اليزيدَ) فأدخلَها فيهما ، وقولُه: بأحناءِ الخلافةِ. الأحناءُ الجوانبُ . وكذا قولُ الأخطلِ:

٦٥- وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ[١]

الشاهدُ إدخالُ اللامِ على زيدٍ ، وإضافةُ زيدٍ الثاني لاعتقادِ التنكيرِ. وإضافتُه أكثرُ مِنْ دخولِ اللامِ عليه ، ورُبَّمَا اعْتُقِدَ في اللامِ الزيادةُ كاللاتِ والعُزَّى . وإنَّما كانتِ الإضافةُ أكثرَ ؛ لأنَّ الإضافةَ تكونُ في الأعلَامِ نحو: عبدِ اللهِ ومنه الكُنَى ؛ ولأنَّ الإضافةَ قد تُوجدُ غيرَ محضةٍ قياسًا في بابِ الصفةِ إذا أُضيفتْ (٤٦/أ) إلى معمولِها ، وليستِ اللامُ كذلك[٢] ، وقد أشارَ الزمخشريُّ بقولِه: ((**وهو قليلٌ**)) في آخرِ الفصلِ إلى قلَّةِ دخولِ اللامِ ، ونصَّ عليه ابنُ جنيٍّ[٣] في سرِّ الصناعةِ .

قولُهُ: ((**وعن أَبِي العبَّاسِ**)) مَتَى أُطْلِقَ في كتبِ البصريينَ فالمرادُ به المبردُ ، وفي كتبِ[٤]

=وهما: يزيد بن الوليد بن عبد الملك وثب على ابن عمه الوليد بن يزيد وقتله ثم تولى الخلافة سنة ١٢٦هـ وتوفي في نفس السنة. ينظر ابن عساكر ١٢٢/٧٤ وسير أعلام النبلاء ٣٧٤/٥ وفوات الوفيات ٣٣٣/٤ .

والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بويع له بالخلافة بعد عمه هشام بن عبد الملك توفي ١٢٦هـ . ينظر ابن عساكر ٣١٩/٦٣ وسير أعلام النبلاء ٣٧٠/٥ وفوات الوفيات ٢٥٦/٤ .

(١) بيت من الطويل وهو للأخطل ديوانه ص ٢٢١ وأمالي ابن الحاجب ٣٢٣/١ والأشباه والنظائر ١٩٠/٣ .

الشاهد: ذكره ابن عمرون .

(٢) ذكر ابن يعيش هاتين العلتين ٤٥/١ .

(٣) قال ابن جني:" فإن قلتَ: فإذا كان الزيدان والعمران إنما تعريفهما عندك كتعريف الرجلين والغلامين بما أوردته من الأدلة في ذلك فهلا جاء عنهم وكثر في كلامهم: مررتُ بالزيد ، وضربتُ البكر ، كما كثر عنهم مررتُ بالغلام ، وضربتُ الرجل؟ فالجواب: أن زيدا وعمرا ونحوهما من الأعلام إذا انتُزِعَ ما فيهما في بعض الأحوال من التعريف فحصلا نكرتين ، ثم أريد بعد ذلك تعريفهما فأخلَقُ أحوالهما بهما أن يردا إلى ما كانا عليه من العلمية الأصلية ، فيقال: جاءني زيد ، ومررت بعمرو ، وليس بالحسن إدخال اللام عليهما لئلا يصيرا في قولك: مررت بالعمرو وجاءني الزيد بصورة ما عرِّفَ باللام من الأجناس البتة ، ولم يكن له أصل في العلمية ، فيرد عند تعريفه إليهما وذلك نحو: الغلام والجارية والثوب والدار ، فلهذا استنكروا في كلامهم أن يقولوا: الزيد والبَكر فاعرفه." سر صناعة الإعراب ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ . وذكر صدر الأفاضل أن ابن جني نصَّ عليه التخمير ١٩٥/١ ، وربما نقل منه ابن عمرون ولذا لم يذكر نصَّ ابن جني .

(٤) في الأصل ٤٦/أ زيادة: العراقيين . وهي كلمة مشطوبة .

الكوفيينَ فالمرادُ به ثعلبٌ . إذا ذَكَرَ الرجلُ جماعةً اسمُ كلِّ واحدٍ منهم زيدٌ قيل: فما بينَ الزيدِ الأوَّلِ والزيدِ الثانِي ، وهذا الزيدُ أشرفُ مِنْ ذلك الزيدِ ، وهو على ما ذُكِرَ مِنَ اعتقادِ التنكيرِ[1].

[تعريفُ المثنَّى والمجموعِ مِنَ الأعلامِ باللامِ]

قال الزمخشري: ((**وكلُّ مثنًّى أو مجموعٍ من الأعلام فتعريفه باللام نحو: أبانين وعمايتين وعرفات وأذرعات. قال:**

وقبلي مات الخالدان كلاهما ... عميدُ بني جحوان وابنُ المضلل

أراد خالد بن نضلة وخالد بن قيس بن المضلل ، وقالوا لكعب بن كلاب وكعب بن ربيعة، وعامر بن مالك بن جعفر وعامر بن الطفيل، وقيس ابن عَتَّاب وقيس بن هرمة، الكعبان والعامران والقيسان. وقال:

أنا ابنُ سعدٍ أكرمَ السعدينا

وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، هؤلاء المحمدون بالباب. وقالوا: طلحة الطلحات، وابن قيس الرقيات. وكذلك الأسامتان والأسامات، ونحو: ذلك.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وكلُّ مثنًّى أو مجموعٍ مِنَ الأعلامِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((**وكلُّ مثنًّى أو مجموعٍ مِنَ الأعلامِ**)) يريدُ ما لم يكنْ مضافًا فتعريفُه باللامِ ، أدخلَ الفاءَ[2] ليُعْلِمَ أنَّ التثنيةَ والجمعَ سببان في جوازِ تعريفِه إذا أُرِيدَ ، ولا يُحملُ على لزومِ اللامِ[3] إذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ لقولِ سيبويه: ((إذا سمَّيتَ بزيدٍ فإنْ شئتَ قلتَ: زيدون ، وإنْ شئتَ قلتَ: أزيادٌ ، وإنْ شئتَ قلتَ: الزيودُ))[4]. فلَمْ يلتزمْ اللامَ ، وأنشدَ بيتينِ عَنِ العربِ :

---

(١) ربما نقل ابن عمرون هذه الحكاية عن أبي العباس من ابن يعيش ٤٥/١ ولم أجدها عند المبرد .

(٢) ذكر علة دخول الفاء ابن الحاجب في الإيضاح ١٠١/١ .

(٣) في الأصل ٤٦/أ : لزوم على . ووضع على كل كلمة (م) للدلالة على اختلاف موضع الكلمتين .

(٤) الكتاب ٣٩٥/٣ بتصرف .

٦٦- رَأَيْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وَكَانُوا مِنَ الشَّنَآنِ قَدْ صَارُوا كِعَابَا[١]

وأنشدَ الآخَرُ:

٦٧- رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ[٢]

وقالَ:((إذا سمَّيتَ بأحمرَ إنْ شئتَ قلتَ: أحمرون))[٣]. ولأنَّ الزمخشريَّ قال: ((فتعريفُه باللامِ)) ولم يقلْ: فتَلْزَمُ اللامُ ، وتقييدُه التعريفَ باللامِ ، وإنْ كانَ يجوزُ بالإضافةِ أيضًا نحو: زيدُوكم وزيُودُكم ؛ لأنَّ العَلَمَ التعريفُ فيه بالوضعِ على واحدٍ مخصوصٍ ، ولامُ العهدِ يُفيدُ واحدًا مخصوصًا بالعهدِ[٤] ، فكانَ ذلك خَلَفًا مِنْ تعريفِ العلميَّةِ ، وهو الكثيرُ . وإنَّما كانا سببينِ ؛ لأنَّ العَلَمَ إنَّما وُضِعَ عَلَمًا في (٤٦/ب) حالِ إفرادِه فمقتضَى القياسِ ألَّا يُثَنَّى العَلَمُ ولا يُجْمَعُ لكنَّ العربَ وَضَعَتِ التثنيةَ والجمعَ اختصارًا ؛ لأنَّ أصلَها العطفُ ، والعَلَمُ أولَى بذلك لكثرتِه ، وإنْ كان يَخْرُجُ بالتثنيةِ والجمعِ عمَّا وُضِعَ له مِنْ وجهين:[٥] – وهذا هو القياسُ الذي مَنَعَ مِنْ تثنيةِ العَلَمِ وجمعِه – أحدُهما: أنَّ العَلَمَ إنَّما يكونُ معرفةً إذا كان مفردًا ؛ لأنَّه لم يَحصلْ عَلَمًا إلَّا على هذه الصيغةِ المعروفةِ ، فإذا زالتْ زالتِ العلميةُ . الثاني: أنَّ التثنيةَ وُضِعَتْ لتدلَّ علَى آخَرَ

---

(١) بيت من الوافر لمعاوية بن مالك في المفضليات ص ٣٥٨ وهو ملفق من بيتين :

رأيتُ الصدع من كعب فأودى وكان الصدع لا يعد ارتئابا

فأمسى كعبها كعبا وكانت من الشنآن قد دعيت كعابا

وفي المخطوط: رأيت ، والصواب : رأبت ، ولمعاوية في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٣٧٤ .

و بلا نسبة في الكتاب ٣٩٧/٣ والمحكم ٢٨٦/١ واللسان ٧٢٠/١ وتاج العروس ١٥٥/٤ .

ولكعب بن مالك في شرح ديوان المتنبي للعكبري ٧٧/١ .

الشاهد: جمع كعب وهو علم قبيلة على كعاب ، ولم يأت بـ(أل) وهذا دليل على عدم لزومها.

(٢) بيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه بشرح الأعلم ص ٩٦ ، وفيه فلم تر عيني ، والاختيارين للأخفش الأصغر ص ٥١٦ وروايته كما ذكر ابن عمرون .

وبلا نسبة في الكتاب ٣٩٦/٣ والمقتضب ٢٢٠/٢ وجمهرة اللغة ٣٤٣/١ ، ٦٤٤/٢ والصحاح ٤٨٨/٢ .

الشاهد: جمع سعد وهو علم على سعود دون (ألأ) وذا يدل على عدم لزوم مجيئها مع العلم إذا جُمِعَ.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٨/٣ .

(٤) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٠٢/١ .

(٥) ينظر السابق ١٠١/١ ، ١٠٢ .

ولم يُوضَعْ[١] العَلَمُ ليدلَّ على ذلك ، فإذا زالتِ العلميةُ بالتثنيةِ والجمعِ على ما بَيَّنَّا ، وأردتَ تعريفَه أضفتَه أو أدخلتَ عليه لامَ التعريفِ ، وتنكيرُه باعتبارِ اشتراكٍ في التسميةِ لا باعتبارِ اشتراكٍ في الحقيقةِ . ولأنَّه نكرةٌ جازَ وصفُه بالنكرةِ في قولِك: جاءَنِي زيدان كريمان .

قولُهُ: ((**إلَّا نحو: أَبَانَين**)) الجيدُ أنَّه استثناءٌ منقطعٌ ؛ لأنَّ (أبانَينِ) وُضِعَ عَلَمًا على الجبلينِ كما لو وضعَ (زيدان) عَلَمًا فإنَّه لا يجوزُ إدخالُ آلةِ التعريفِ عليه ، و(أذرعاتُ) كذلك ؛ لأنَّه ليس أذرعةٌ معروفةً ، ومثلُهُ (عرفاتٌ) ، وإنْ قيل: عرفةٌ[٢] فهي بمعنَى عرفاتٍ لا واحدِ عرفاتٍ ، وهما علمانِ لهذه المواضعِ . وقولُ سيبويه بعدَ أبانينِ: ((وليس هذا في الأناسيّ ولا في الدوابِّ إنَّما يكونُ هذا في الأماكنِ والجبالِ))[٣]. لا يريدُ أنَّه لا يُوضِعُ لفظُ التثنيةِ عَلَمًا إنَّما يُرِيدُ أنَّ العَلَمَ لا يكونُ لشيئينِ بلفظٍ واحدٍ يُفْهَمَانِ منه معًا إلَّا في الأماكنِ ، ولذا قال: ((إنَّ الجبالَ والأماكنَ أشياءُ لا تزولُ فيَصيرُ كلُّ واحدٍ مِنَ الجبلينِ داخلاً[٤] عندهم في مثلِ ما دخلَ فيه صاحبُه مِنَ الحالِ في الثباتِ والخِصْبِ والقَحْطِ ، ولا يُشَارُ إلى واحدٍ منهما بتعريفٍ دونَ الآخرِ ، فصارَ كالواحدِ الذي لا يُزايلُه[٥] منه (٤٧/أ) شيءٌ حيثُ كان في الأناسيّ والدوابِّ ، والإنسانانِ والدابتانِ لا يَثْبُتَانِ أبدا ؛ لأنَّهما يزولان ويتصرفان ويُشَارُ إلى أحدِهما والآخرُ غائبٌ))[٦]. ويَحْتَمِلُ أنْ يريدَ بقولِه: ((كلُّ مثنًّى))[٧] ما لفظُه لفظُ التثنيةِ فيكونُ متصلاً ، وأبانانِ[٨] جبلانِ متقابلانِ أحدُهما أَبَانٌ والآخرُ مُتَالِعٌ . ((**وعرفاتٌ**)) معرفةٌ ؛ لأنَّها اسمٌ لبقاعٍ معلومةٍ غيرُ متفرقةٍ ، ويدلُّ على أنَّها معارفٌ[٩] ما حكاه سيبويه مِنْ قولِهم: ((هذه عرفاتٌ مباركًا فيها))[١٠]. والحالُ

---

(١) في الأصل ٤٦/ب: ولم يوضع ولم يوضع . فحذفتُ التكرار .

(٢) ينظر الإيضاح ١٠٣/١ .

(٣) ينظر الكتاب ١٠٤/٢ .

(٤) في الأصل ٤٦/ب: داخلٌ . وما أثبته الصواب ؛ لأنَّ (داخلا) خبر يصير ، وهو ما في الكتاب لسيبويه ١٠٤/٢ .

(٥) في الأصل ٤٦/ب: يزائله . وما أثبته هو ما في الكتاب ١٠٤/٢ .

(٦) الكتاب ١٠٤/٢ بتصرف .

(٧) هذا من كلام الزمخشري في المفصل .

(٨) ينظر الصحاح ٢٠٦٦/٦ واللسان ٥/١٣ (أ ب ن).

(٩) ذكر ابن يعيش هذا الاستدلال ٤٦/١ .

(١٠) ينظر الكتاب ٢٣٣/٣ .

أكثرُ ما تقعُ مِنَ المعارفِ ، ومَنْ نوَّنَها فهو تنوينُ المقابلةِ ومَنْ لم ينوِّنْ اعتقدَه للصرفِ فحذفَه للتأنيثِ والتعريفِ. ((**وأَذْرِعَاتٌ**))[١] بلدٌ بالشامِ حالُه حالُ عرفاتٍ . قال الأسودُ بنُ يَعْفُرَ[٢]:

٦٨- فَإِنْ يَكُ يَومِي قَدْ دَنَا وَإِخَالُهُ ... كَوَارِدَةٍ يَومًا إِلَى ظِمْءٍ مَنْهَلِ

٦٩ فَقَبْلِي مَاتَ الخَالِدَانِ كِلَاهُمَا ... عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانِ وَابْنَ الْمُضَلَّلِ

٧٠- وَقَيسُ بْنُ مَسْعُودٍ وَقَيسُ بْنُ خَالِدٍ ... وَفَارِسُ يَومِ العَينِ سَلْمَى بْنُ جَنْدَلِ[٣]

وفي نسخِ المفصَّلِ: ((وَقَبْلِي))[٤] ، وأنشدَه ابنُ السِّكِّيتِ[٥] بالفاءِ[٦] ، وقال: ((الخالدانِ

---

(١) قال ياقوت:" بالفتح، ثم السكون، وكسر الراء، وعين مهملة، وألف وتاء. كأنه جمع أذرعة، جمع ذراع جمع قلة: وهو بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان، ينسب إليه الخمر، وقال الحافظ أبو القاسم: أذرعات مدينة بالبلقاء." معجم البلدان ١/١٣٠

(٢) الأسود بن يعفر النهشلي الدارميّ التميمي، أبو نهشل، وأبو الجرّاح ، شاعر جاهلي من سادات تميم ، من أهل العراق. كان فصيحا جوادا ، نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسنّ كف بصره ، ويقال له: أعشى بني نهشل ، جمع الدكتور نوري حمودي القيسي ببغداد ما وجد من شعره في (ديوان – ط) توفي نحو: ٢٢ ق هـ . ينظر الاشتقاق لابن دريد ص ٢٤٣ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٦ والأعلام ١/٣٣٠ .

(٣) أبيات من الطويل وهي للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦ تحقيق: نوري حمودي القيسي ، وفيه: عمرو بن مسعود والبيت الثاني وفيه الشاهد في البخلاء ص ٦٦ ط دار المعارف وابن يعيش ١/٤٧ واللسان ٣/١٦٥ ، ١١/٣٩٦ ، ١٤/١٣٣ وتاج العروس ٨/٦٥ ، ٢٩/٣٥٦ ، ٣٧/٣٢٤ .

وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤٠٣ وجمهرة اللغة ١/٤٤٢ ، ٢/٦٥٧ ، ٢/١٠٣٧ والصحاح ٢/٤٦٩ ، ٥/١٧٤٩ ، ٦/٢٢٩٨ والمحكم ٣/٤٦٢ والمخصص ١٣/٢٢٩ . وبعضهم رواه بالواو والآخر بالفاء ورواه ابن منظور بالواو والفاء وقال:" قال ابنُ بَرِّيٍّ: صوابُ إنشاده: فَقَبْلِي، بالفاء، لأنها جوابُ الشرط في البيت الذي قبله ." اللسان ٣/١٦٥ .

الشاهد: وضحه ابن عمرون .

(٤) ينظر المفصل ص ١٤ . وقال ابن يعيش : " والصواب فقبلي بالفاء." ١/٤٧ .

(٥) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت ، إمام في اللغة والأدب ، أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد ، واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله ٢٤٤هـ . من كتبه إصلاح المنطق والألفاظ والأضداد والقلب والإبدال وشرح ديوان عروة ابن الورد وشرح ديوان قيس ابن الخطيم والأجناس و سرقات الشعراء وغير ذاك . ينظر طبقات النحويين ص ٢٠٢ وتاريخ بغداد ١٦/٣٩٧ وابن عساكر ٧٤/١٤٩ ونزهة الألباء ص ١٣٨ ومعجم الأدباء ٦/٢٨٤٠ وإنباه الرواة ٤/٥٦ وفيات الأعيان ٦/٣٩٥ والأعلام ٨/١٩٥ .

(٦) ورد في إصلاح المنطق ٤٠٣ بالواو .

خالدٌ[١] بنُ نضلةَ بنِ الأشترِ بنِ جحوانِ بنِ فقعسَ ، وخالدٌ[٢] بنُ قيسٍ بنِ المضلَّلِ بنِ مالكِ الأصغرِ بنِ منقذٍ بنِ طريفٍ بنِ عمروٍ بنِ قُعَينٍ[٣]))[٤] ، والشاهدُ أنَّه لَمَّا ثَنَّى فقالَ: خالدان وأرادَ التعريفَ أدخلَ اللامَ للعهدِ ، يقولُ: إنْ كان قد دَنَا يومِي فلستُ بأوَّلِ الموتَى قد[٥] ماتَ الخالدانِ وكانَا سيدينِ ، وإخالُ: أظنُّ[٦] أنَّه قد قَرُبَ وبَقِيَ منه كما بَقِيَ مِنْ مسيرِ الإبلِ إلى الماءِ للشربِ ، والمنهلُ[٧]: الموضعُ الذي يجتمعُ فيه الماءُ .

وقالوا لكعبٍ[٨] بنِ كلابٍ وكعبٍ[٩] بنِ ربيعةَ بنِ عقيلٍ بنِ كعبٍ بنِ ربيعةَ بنِ عامرٍ الكعبانِ ، ولعامرٍ[١٠] بنِ مالكٍ بنِ جعفرَ ، وهو مُلَاعِبُ الأَسِنَّةِ ، وهو أبو براءٍ وعامرٍ[١١] (٤٧/ب) بنِ الطفيلِ بنِ مالكٍ بنِ جعفرَ العامرانِ ، ولقيسٍ[١٢] بنِ عَنَّابٍ بالنونِ ويُروَى عَتَّابٌ بنِ أبي حارثةَ بنِ جُدَيٍّ بنِ تَدُولٍ بنِ بُحْتُرٍ[١٣] بنِ عَتُودٍ وقيسٍ[١٤] بنِ هَذَمَةَ القيسانِ . وقال السخاويُّ: ((هَزَمة بهاءٍ مفتوحةٍ وزايٍ)) [١٥]. والذي ذكرَه أئمةُ اللغةِ ، ونقلَةُ الأخبارُ قيسٌ بنُ هَذَمَةَ بفتحِ الهاءِ والذالِ بنِ عَنَّابٍ ، وفي مُزَيْنَةَ هُذْمَةُ بضمِّ الهاءِ وسكونِ الذالِ ، وهو هُذْمَةُ[١٦]

---

(١) في الأصل: نصلة بالصاد ، ينظر أنساب الأشراف ١٥٦/١١ وفيه نضلة بالضاد ، ومعجم قبائل العرب القديمة ٣٢٨/١ د: عمر كحالة ط مؤسسة الرسالة ١٩٩٤م ، وفيه نضلة بالضاد أيضا .

(٢) ينظر أنساب الأشراف ١٦٣/١١ .

(٣) في الأصل بالفاء ، وفي إصلاح المنطق ص ٤٠٣ : قُعَين ، بقاف مضمومة فعين مفتوحة .

(٤) ينظر إصلاح المنطق ص ٤٠٣ .

(٥) كذا بالأصل وأظن الصواب فقد لأنه معطوف على جواب الشرط .

(٦) ينظر الصحاح ١٦٩٢/٤ (خ ي ل) .

(٧) ينظر الصحاح ١٨٣٧/٥ (ن هـ ل) .

(٨) ينظر إصلاح المنطق ٤٠٣ والصحاح ٢١٣/١ .

(٩) ينظر إصلاح المنطق ٤٠٣ والصحاح ٢١٣/١ .

(١٠) توفي نحو: ١٠ هـ . ينظر أنساب الأشراف ٣٩٤/١١ والاشتقاق ص ٢٩٦ والأعلام ٢٥٥/٣ .

(١١) توفي ١١ هـ . ينظر الاشتقاق ص ٢٩٦ والأعلام ٢٥٢/٣ .

(١٢) ينظر نسب معد واليمن الكبير ص ٢٤٣ تحقيق د: ناجي حسن ط عالم الكتب ١٩٨٨م .

(١٣) في إصلاح المنطق ص ٤٠٣ : بحتر . بالحاء المهملة وكذا تاج العروس ٣٣٣/٣٧ .

(١٤) ينظر نسب معد واليمن الكبير ص ٢٤٣ .

(١٥) هذا الموضع ساقط من مخطوط المفضل ينظر المفضل ١٠٦/١ .

(١٦) ينظر أنساب الأشراف ٣٢٥/١١ .

ابنُ لاطمٍ بنِ عثمانَ انتهى[١] . وقال رؤبةُ[٢]:

٧١- أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينَا[٣]

وبعدَه :

٧٢- إِنَّ تَمِيمًا لَمْ يَكُنْ عِنِّينَا

الروايةِ: بنصبِ (أكرمَ) على المدحِ ، ويجوزُ خفضُه على الصفةِ . الشاهدُ فيه تعريفُ سعدٍ باللامِ لَمَّا جمعَه .

قولُهُ: ((**وفي حديثِ زيدٍ بنِ ثابتٍ**[٤]: **هؤلاءِ المحمدونَ**[٥])) وهم محمدٌ بنُ جعفرَ[٦] ومحمدٌ

---

(١) ينظر في الأعلام المذكورة وتثنيتها إصلاح المنطق ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، المخصص ٢٢٩/١٣ وابن يعيش ٤٧/١ .

(٢) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد ، راجز من الفصحاء المشهورين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. له ديوان رجز ، مات في البادية وقد أسنّ ١٤٥ هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٧٦١ والمؤتلف والمختلف ص١٢١ وابن عساكر ٢١٢/١٨ ومعجم الأدباء ١٣١١/٣ ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢ والأعلام ٣٤/٣ .

(٣) بيت من الرجز المشطور ، وهو في ملحق ديوان رؤبة ص ١٩٣ لكن البيت التالي لهذا البيت ليس في الديوان ، وينظر الكتاب ١٥٣/٢ وابن يعيش ٤٧/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩٦/٣ والمقتضب ٢٢١/٢ وسر الصناعة ٤٦٠/٢.
الشاهد: كما ذكر ابن عمرون . والبيت الثاني في أمالي ابن الحاجب ٣٢٩/١ وهو في الأصل: تمتما .

(٤) زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة ، صحابي من أكابرهم ، كان كاتب الوحي ، كان رأسا بالمدينة في القضاء والفتوى والقراءة والفرائض ، وكان عمر يستخلفه على المدينة إذا سافر، وكان ابن عباس – على جلالة قدره وسعة علمه – يأتيه إلى بيته للأخذ عنه، وكان أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ من الأنصار، وعرضه عليه ، وهو الّذي كتبه في المصحف لأبي بكر، ثم لعثمان حين جهز المصاحف إلى الأمصار. و توفي ٤٥ هـ. له في كتب الحديث ٩٢ حديثا. ينظر طبقات ابن سعد ٣٠٩/٢ ومعجم الصحابة لابن قانع ٢٢٨/٢ والثقات لابن حبان ١٣٥/٣ ومعرفة الصحابة ١١٥١/٣ والأعلام ٥٧/٣ .

(٥) قال صدر الأفاضل:"أُتِيَ عمرُ بحلل من اليمن ، فأتاه محمد بن جعفر بن أبي طالب ومحمد بن أبي بكر الصديق ومحمد بن طلحة بن عبيد الله ومحمد بن حاطب ، فدخل عليه زيد بن ثابت ، فقال: يا أمير المؤمنين ، هؤلاء المحمدون بالباب يطلبون الكسوة." التخمير ١٩٧/١وينظر دلائل الإعجاز ص ١٣ ط الخانجي وابن يعيش ٤٧/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٠٤/١ .

(٦) محمد بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو القاسم ، صحابي ، ولد بأرض الحبشة على عهد النبي ﷺ ، وتزوج أم كلثوم بنت عليّ، بعد عمر. وكان يقول الشعر. وشهد (صفين) واعترك فيها مع عبيد الله بن عمر بن الخطاب فقتل كل منهما الآخر ٣٧ هـ . ينظر الثقات لابن حبان ٣٦٢/٣ ومعرفة الصحابة لأبي نعيم=

ابنُ أبِي بكرٍ[(١)] ، ومحمدٌ بنُ حاطبٍ[(٢)] كان عمرُ يكرمُهم لاسمِهم ، وأدخلَ اللامَ لَمَّا جمعَهم ، وكذا الطلحاتُ في قولِهم: «طلحةُ الطلحاتِ»[(٣)] . قيل: إنَّما سُمِّيَ طلحةَ الطلحاتِ ؛ لأنَّه كان في أجدادِه جماعةٌ اسمُ كلِّ واحدٍ منهم طلحةُ . وقيل: لأنه كان[(٤)] في زمانِه جماعةٌ يُسَمَّى كلُّ واحدٍ منهم طلحةَ فَعَلَاهُم بالكرمِ ، وهم طلحةُ الجودِ وطلحةُ النَّدَى وطلحةُ الخيرِ وطلحةُ الدراهمِ[(٥)]. **وقولُهُ:** «**ابنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ**» فهو عبيدُ اللهِ بنُ قيسِ الرُّقَيَّاتِ ، قيل: إنَّما نُسِبَ قيسٌ إلى الرقياتِ[(٦)] لأنَّه شَبَّبَ بنساءٍ اسمُ كلِّ واحدةٍ منهنَّ رقيةُ ، وقيل: بل لأنَّه كان له عدةُ جدَّاتٍ اسمُ كلِّ واحدةٍ منهنَّ رقيةُ ، وقيل: بل سُمِّيَ بالجمعِ . قال السخاويُّ: «قال ابنُ قتيبةَ[(٧)]: الرقياتُ هو عبدُ اللهِ بنُ قيسٍ ، وثعلبُ يختارُ الإضافةَ فمَنْ أضافَهُ قالَ: قيسُ رقيةَ ،

=١٧٢/١ والاستيعاب ١٣٦٧/٣ وتاريخ الإسلام ١٩٤/٢ والوافي ٢١٥/٢ والأعلام ٦٩/٦ .

(١) محمد بن عبد الله أبي بكر بن عثمان بن عامر التيمي القرشي ، أمير مصر، وابن الخليفة الأول أبي بكر الصديق. كان يدعى عابد قريش ولد بين المدينة ومكة، في حجة الوداع. ونشأ بالمدينة، في حجر علي بن أبي طالب (وكان قد تزوج أمه أسماء بنت عميس بعد وفاة أبيه) وشهد مع علي وقعتي الجمل وصفّين ، وولاه عليّ إمارة مصر، توفي ٣٨ هـ . ينظر معجم الصحابة للبغوي ٥٢٦/٤ ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ١٦٨/١ وأسد الغابة ٩٧/٥ والأعلام ٢١٩/٦ .

(٢) محمد بن حاطب بن الحارث بن معمر القرشي الجمحيّ ، صحابي. عدَّه ابن حبيب من أجواد الإسلام ثم من الحمقى المنجبين ، وهو أول من سمي محمدا في الإسلام ، ولد في سفينة ركبها أبواه، مهاجرين إلى الحبشة، في بدء عصر النبوة. توفي ٧٤ هـ ، وقيل: ٨٦ هـ . ينظر معجم الصحابة لابن قانع ١٦/٣ والثقات لابن حبان ٣٦٥/٣ والاستيعاب ١٣٦٨/٣ وأسد الغابة ٨٠/٥ والأعلام ٧٥/٦ .

(٣) طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ، أحد الأجواد المقدمين ، كان أجود أهل البصرة في زمانه ، ذهبت عينه بسمرقند ، وكان يميل إلى بني أمية، فيكرمونه ، و ولَّاه زياد بن مسلمة على سجستان، فتوفي فيها واليا نحو: ٦٥ هـ. ينظر ابن عساكر ٣١/٢٥ وفوات الوفيات ١٣٤/٢ والوافي بالوفيات ٢٧٥/١٦ والأعلام ٢٢٩/٣ .

(٤) في الأصل ٤٧/ب : أجداده . لكنها كلمة مشطوبة .

(٥) ذكر ابن يعيش الأقوال في تسميته بطلحة الطلحات ٤٧/١ .

(٦) ينظر في الأقوال المتعددة لتسميته بالرقيات خزانة الأدب ٢٧٨/٧ . وينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٠٦/١ وابن يعيش ٤٨/١ .

(٧) ينظر الشعر والشعراء ص ٥٣٩ .

وابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَرِيّ، أبو محمد ، من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد ببغداد وسكن الكوفة. ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها. من كتبه: تأويل مختلف الحديث وأدب الكاتب والمعارف وكتاب المعاني وعيون الأخبار والشعر والشعراء والإمامة والسياسة وغير ذلك ، توفي ببغداد ٢٧٦ هـ . ينظر تاريخ العلماء=

ومَنْ جعلَه نعتًا قال: قيسٌ رقيةٌ»[1].

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: «ومَنْ جعله نعتًا» هو عندَ البصريينَ عطفُ بيانٍ لا نعتٌ . وأنشدَ ثعلبٌ:

٧٣- قُلْ لِابْنِ قَيسٍ أَخِي الرُّقَيَّاتِ[2]

فإنْ قيلَ: كيفَ تجمعُ بينَ هذه الأقوالِ (٤٨/أ) ، قلتُ: لُقِّبَ الابنُ بلقبِ أبيه أو أضيفَ إليه الأبُ ، وجوزَ السيرافيُّ رفعَ التاءِ مِنَ الرقياتِ وجرّها[3] .

قولُهُ: «**وكذلك الأسامتانِ**» يعني فلا فرقَ بينَ تثنيةِ عَلَمِ الشخصِ وعَلَمِ الجنسِ في أنَّه إذا ثُنِّيَ يكونُ نكرةً وإذا أُرِيدَ تعريفُه عُرِّفَ باللامِ .

[أسماء الكناية]

قال الزمخشري: «وفلان وفلانة وأبو فلان كنايات عن أسامي الأناسي وكناهم. وقد ذكروا أنهم إذ كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وأما هن وهنة فللكناية عن أسماء الأجناس . »

قالَ صاحبُ الكتابِ: فصلٌ وفلانٌ وفلانةُ وأمُّ فلانٍ وأمُّ فلانةٍ الفصلُ .

مُحَمَّدٌ: **قولُهُ**: «كنايةٌ[4]» مصدرُ كَنَى عن الشيءِ إذا عَبَّرَ عنه بعبارةٍ أخرَى توريةً ، وكذا سَمَّى بعضُهم المضمرَ كناياتٍ ، وتحتملُ لامُه الواوَ والياءَ كقولِهم: كَنَوتُ وكَنَيتُ ، وتقدَّمَ أنَّ لامَه

=للتنوخي ص ٢٠٩ وتاريخ بغداد ٤١١/١١ ونزهة الألباء ص ١٥٩ وإنباه الرواة ١٤٣/٢ وبغية الوعاة ٦٣/٢ والأعلام ١٧٣/٤ .

(١) هذا الموضع ساقط من مخطوط المفضل ينظر المفضل ١٠٦/١ وبحثت في بقية الرسالة عن مواضع ورود ابن قيس الرقيات فلم أجد ما نقله ابن عمرون.

(٢) صدر بيت من المنسرح وهو لأبي دهبل الجمحي ، وعجزه :

ما أحسنَ العِرفَ في المصيباتِ

لأبي دهبل في ديوانه ص ٥٠ تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن مطبعة القضاء بالنجف ١٩٧٢م والمحكم ١١٠/٢ واللسان ٢٣٨/٩ وتاج العروس ١٤٦/٢٤ .

وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٤٨/٢ والمخصص ١٤٢/١٣ وأساس البلاغة ٦٤٦/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٠٦/١ وخزانة الأدب ٢٨١/٧ . والعرف بالضم والكسر: الصبر ، اللسان ٢٣٨/٩ .

الشاهد: إضافة أخ إلى الرقيات وجعلهما تابعا لقيس .

(٣) ينظر رأيه في التخمير ١٩٨/١ .

(٤) ينظر الصحاح ٢٤٧٧/٦ واللسان ٢٣٣/١٥ وتاج العروس ٤٢٢/٣٩ (ك ن ي) . وينظر ابن يعيش ٤٨/١ .

بدلٌ مِنْ نونِ كَنَّ .

((**وفلانٌ**)) كنايةٌ عن أَعْلَامِ الأناسيِّ ولذلك لا تدخلُه اللامَ ولا يضافُ ، ولم يصرفْ (فلانةُ) ولولا العلميةُ لانصرفَ[1] ، وإنَّما جعلوها أعلامًا للإيذانِ بأنَّ المكنِيَّ عنه عَلَمٌ ، ولولا مراعاةُ المكنِي عنه لَمَا قالوا في المؤنثِ: فلانةُ ؛ ولذا قلنَا: إنَّ هُنَا نكرةٌ لَمَّا كانَ كنايةً عن نكرةٍ ، وهي عَلَمُ جنسٍ كأسامةَ ، ولذلك جازَ أنْ[2] يكونَ كنايةً عن أيِّ عَلَمٍ كانَ ، ومدلُولاتُها أعلامُ الأناسيِّ ، ولها حقيقةٌ كحقيقةِ الأسدِ ، فلمَّا صَحَّ أنْ يُوضعَ لتلك الحقيقةِ عَلَمٌ صَحَّ أنْ يُوضعَ لهذهِ عَلَمُ رؤيةٍ[3]. ووزنُه فُعَالٌ[4] ، وتصغيرُه فُلَيِّنٌ ، وبعضُهم يجعلُه فُعْلَانَ حُذِفَتْ منه واوٌ فتصغيرُه فُلَيَّانٌ ، ويحتجُّ بقولِهم: يا فُلُ ، وليس فُلُ مِنْ تركيبِ فُلانٍ يُبَيِّنُ ذلك ما يُحكَى عن سيبويه[5] ، ومنهم مَنْ يقولُ: يا فُلُ أقبلْ في معنَى يا فلانُ ، فإذا نَسَبْتَ إليه أدخلتَ اللامَ ، فقلتَ: الفلانيُّ ، يريدُ القرشيَّ ؛ لأنَّ المنسوبَ غيرُ المنسوبِ إليه ، فتنكَّرَ فاحتِيجَ إلى اللامِ لَمَّا أُرِيدَ تعريفُه ، وأبو فلانٍ وأمُّ فلانٍ كنايةٌ عن الكُنَى نحو: أبي محمدٍ . قالَ السخاويُّ: ((فلانٌ لا يتنكَّرُ باتفاقِ النحويينَ ، قالَ قومٌ: هو كنايةٌ عن الأعلامِ ، وقالَ قومٌ: إنَّه عَلَمُ الكنايةِ (٤٨/ب) فإذا قلتَ: فلانٌ وفلانٌ آخرُ ، فالثانِي غيرُ نكرةٍ ، وإنْ تنكَّرَ المكنِي عنه ، والفرقُ أنَّك تُرِيدُ في زيدٍ واحدًا ممَّنْ يُسَمَّى بزيدٍ ، ولا يصحُّ مثلُ هذا في فلانٍ))[6].

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٠٧/١ .

(٢) في الأصل ٤٨/أ زيادة: أن . وهي تكرار لما سبقها فحذفتها لاستقامة الكلام .

(٣) ما معنى كلمة رؤية هنا؟ أقرب الظن أنه كما وُضِعَ للحقائق الذهنية أعلاما ، وُضِعَ للتعبير عن الأعلام عَلَمٌ كنايةً. ويكون معنى (رؤية): الحقيقة أو الواقع ، أي: وُضِعَ عَلَمٌ لكناية الأعلام حقيقة .

(٤) هذا قول الخليل وقد ذكرَ الرأيَ الثاني وهو كونه فعلان . ينظر العين ٣٢٦/٨ وتهذيب اللغة ٣٥٤/١٥.

(٥) قال سيبويه:" وأما قول العرب: يا فُلُ أقبل فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم ." الكتاب ٢٤٨/٢ .

وقال في تصغير فُلُ:" ومن ذلك فُلُ تقول: فُلَيْنٌ . وقولهم: فلان دليل على أن ما ذهب لام وأنها نون . وفل وفلان بمعنى واحد." الكتاب ٤٥٢/٣ .

(٦) هذا الموضع ساقط من مخطوط المفصل ينظر المفصل ١٠٦/١ .

مُحَمَّدٌ: وذا فيه نَظَرَانِ ، أحدُهما: أنَّه إذا لم يُنَكَّرْ فلِمَ قالَ: آخرُ ؟ ويَحتملُ إعرابُه البدلَ. الثانِي: لماذا لا يصحُّ تنكيرُه ؟ وما ذُكِرَ مِنَ الفرقِ بينَه وبينَ زيدٍ فنقولُ: يمكنُ أنْ يُقالَ: أردتَ واحدًا ممَّنْ يُكْنَى بفلانٍ. وقولُ المتنبِّي :

٧٤- وَذِرَاعُ كُلِّ أَبِي فُلَانٍ كُنْيَةً(١)

يَدُلُّ علَى جوازِ تنكيرِه ؛ لأنَّ كُلًّا إنَّما تُضافُ إلى واحدٍ إذا كانَ نكرةً . قالَ سيبويه: ((فلانٌ كنايةٌ عن اسمِ خاصٍّ غالبٍ سُمِّيَ به المحدَّثُ))(٢) ، وقد اضطرَّ الشاعرُ فبنَاه . وقالَ أبو النَّجْمِ :

٧٥- فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ(٣)

ابنُ السرَّاجِ: ((لَجَّةٌ كثرةُ أصواتٍ ، معناه أمسكْ فلانًا عن فلانٍ))(٤).

مُحَمَّدٌ: فيكونُ فُلُ كالحَمِي مِنَ الحَمَامِ(٥) إذا قيلَ: إنَّه حَذَفَ الألفَ والميمَ .

---

(١) صدر بيت من الكامل وهو للمتنبي في ديوانه ١٣/٤ بشرح العكبري وعجزه:

حالَتْ فصاحِبُها أبو الأيتامِ

قال العكبري:" وقيل: أبو فلان ليس تقديره كل أبٍ لفلان ؛ لأنه لم يرد بهذا اللفظ هنا حقيقة معناه ، وأنه أب لفلان ، وإنما هذا بمنزلة العلم ، كما إذا كان قوم يسمى كل واحد منهم بزيد ، فتقول: ذراع كل زيد علما ، ثم جعلتَ زيدا نكرة ، وأخرجته عن كونه معرفة ، كذا ههنا أخرجت الكنية عن كونها معرفة ."

وقال العكبري:" المعني يقول: ثم في ذلك الموضع كل ذراع أبي فلان يكنى حالت كنيته بعد أبي بكر أو أبي عمرو أو أبي خالد ورجعت إلى أبي الأيتام ، فصار يكنى أبا الأيتام ؛ لأن ولده يتيم بهلاكه ."

الشاهد: استدل ابن عمرون بهذا البيت على جواز تنكير (فلان) لأنها أضيفت إلى ما أضيف إليه كل ، وكل لا تضاف إلا إلى نكرة إذا كان ما بعدها في معنى الجماعة .

(٢) قال سيبويه:" وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سُمِّيَ به المحدَّثُ عنه، خاص غالب ." الكتاب ٢٤٨/٢ .

(٣) بيت من الرجز لأبي النجم ديوانه ص ٣٥٥ وهو في الكتاب ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ والمقتضب ٢٣٨/٤ والأصول ٣٤٩/١ وسمط اللآلي ٢٥٧/١ وأمالي ابن الشجري ٣٣٧/٢ والإيضاح لابن الحاجب ١٠٩/١ وابن يعيش ٤٨/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣ والمقاصد النحوية ١٧٠٦/٤ وخزانة الأدب ٣٨٩/٢ .

الشاهد: استعمال فل بمعنى فلان للضرورة ؛ لأن فل مما يختص بالنداء .

(٤) الأصول ٣٤٩/١ .

(٥) وقد جاء في قول العجاج:

قَوَاطِنًا مِنْ وُرْقِ الحَمِي

يريد: الحَمَامَ . ينظر الكتاب ٢٦/١ .

وأَمَّا قولُهم: يا فُلُ فليسَ محذوفًا مِنْ فلانٍ بل اسمٌ علَى حرفينِ كَيَدٍ .

قالَ سيبويه: ((لم يجعَلُوه اسمًا حَذَفُوا منه شيئًا يَثْبُتُ في غيرِ النداءِ))[١] الدليلُ علَى ذلك أنَّه ليس أحدٌ يقولُ: يا فُلَا ، فإنْ عَنَوا امرأةً قالوا: يا فُلَةُ ، وهو اسمٌ اختُصَّ به النداءُ ؛ لأنَّ النداءَ موضعُ تخفيفٍ ، ولم يَجُزْ في غيرِ النداءِ ؛ لأنَّه جُعِلَ اسمًا لا يكونُ إلَّا كنايةً لمنادًى ، ومعناه يا رجلُ .

الأزهريُّ: ((بعضُ تميمٍ يقولُ: يا فلاةُ أقبِلي وغيرُهم: يا فلُ أقبلْ ، وللاثنين يا فُلَانِ ، ويا فُلُونَ للجمع ، وللمرأة يا فُلُ يريدُ يا فُلَةُ ويا فُلَتَانِ ويا فُلَاتُ))[٢].

قولُهُ: ((**وقد ذكرُوا أنَّهم إذا كَنُوا عن أعلامِ البهائمِ أدخلُوا اللامَ ، فقالوا: الفلانُ**[٣] **والفلانةُ**[٤])) أبو عليٍّ: ((اللامُ للفرقِ لا للتعريفِ))[٥].

مُحَمَّدٌ: ولذا اختصَّتْ بغيرِ الآدميّينَ لنقصانِها عن درجةِ الأناسيِّ في العلميةِ (٤٩/أ) إذِ العلميةُ فيها إنَّما كانتْ علَى التشبيهِ بالأناسيِّ ، وكانتِ الزيادةُ اللامَ لأنَّها لا تُنَافِي التعريفَ.

قولُهُ: ((**وأَمَّا هَنُ وهَنَةُ فللكنايةِ عن أسماءِ الأجناسِ**)) فـ(هَنُ) في المذكرِ و(هَنَةُ) للمؤنثِ ، وتقولُ: هَنُو زيدٍ تريدُ كتابَه أو ثوبَه ، فيكونُ كنايةً عن مضافٍ ، فإذا قلتَ: هَنُ ، كانتْ عن نكرةٍ وأكثرُ ما يُستعملُ عن المنْكَرَاتِ والشدائدِ ، وقيل: يُوضعُ بإزاءِ المستقبحاتِ .

---

(١) الكتاب ٢٤٨/٢ .

(٢) لم أجد هذا النص في التهذيب ٣٥٤/١٥ حيثُ ذكرَ فلان ، ولكني وجدته في اللسان ٣٢٥/١٣ وليس منسوبا للأزهري بل لابن بزرج ، وكذا في تاج العروس ٥١٣/٣٥ .وعبد الرحمن بن بُزُرْجٍ لغوي له كتاب في النوادر ينظر إنباه الرواة ١٦١/٢ . وذكر صاحب القاموس المحيط ص ١٢٢٢ النص دون نسبة .

(٣) في الأصل ٤٨/ب : لفلان .

(٤) ينظر إصلاح المنطق ص ٢٩٦ والتهذيب ٣٥٤/١٥ والمسائل البصريات ص ٦٢٩ .

(٥) لم أجد هذا القول لأبي علي. وهو قول ابن الحاجب في الإيضاح ١٠٨/١ والرضي في شرح الكافية ٢٥٩/٣ وابن عقيل في المساعد ١٣٥/١ .

وقيل: في هناتٍ خِصَالٍ ؛ لقولِ النبيِّ – صلَّي اللهُ عليه وسلَّمَ –: ((هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ))[١] ولم يكنْ الذِي استدعَى شرًّا.

وقولُهُ: ((كناية)) ليس علَى حدِّ (فلانٍ) ؛ لأنَّ (فلانًا) عَلَمٌ علَى اسمٍ عَلَمٍ ، فمدلولُ (فلانٍ) اسمٌ ، و(هَنُ) بإزاءِ مدلولٍ آخرَ لا أنَّ مدلولَه اسمٌ ، تقولُ: كانتْ بينهم هناتٌ ، ولستَ[٢] تعنِي ألفاظًا وإنَّما تعنِي أشياءَ قبيحةً ؛ ولذلك يُكْنَى بها عن الفرجِ لا عن لفظِ الفرجِ ، وصحَّ كونُه كنايةً ؛ لأنَّه عَدَلَ عن ذلك اللفظِ إلى هذا مِنْ أجلِ استقباحِ ذلك اللفظِ ، وأوردَه ليُعْلِمَ أنَّه ليس مِنْ قبيلِ الأعلامِ ، ولو كانَ عَلَمًا لم ينصرِفْ هَنَةُ ولم يُضَفْ ، وقد يُكْنَى به عن العَلَمِ الذي لا يرادُ الإفصاحُ به ، كقولِ الشاعرِ يخاطبُ حَسَنًا:

٧٦– اللهُ أَعْطَـاكَ فَضْـلًا مِـنْ عَطِيَّتِـهِ عَلَى هَنٍ وَهَنٍ فِيمَا مَضَى وَهَنِ[٣]

---

(١) أخرج الإمام مسلم في صحيحه قال:" وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُوسٍ، أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ، قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ، «أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً»؟ فَقَالَ: «قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَايَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ» " صحيح مسلم ١٠٩٩/٢ ، وينظر مصنف ابن أبي شيبة ٦٩/٤ ط مكتبة الرشد بالرياض والسن الكبرى للبيهقي ٥٥١/٧ ط دار الكتب العلمية ونيل الأوطار ٢٥٨/٦ ط الحلبي .

وبذا يتضح أن هذه العبارة ليست من كلام المصطفي ﷺ وإنما هي من كلام أبي الصهباء لابن عباس ، وقال علماء الحديث أن معنى هات من هناتك : هات من أخبارك وأمورك المستغربة .

(٢) في الأصل ٤٩/أ: وليست. وما ذكرته الصواب .

(٣) بيت من البسيط لابن هرمة ينظر شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ص ٢٢٣ ط مجمع اللغة العربية بدمشق بدون ومجالس ثعلب ص ٢١ والإيضاح لابن الحاجب ١١٠/١والهمع ٢٥٦/١ وخزانة الأدب ٢٦٣/٧ .

الشاهد: استعمال (هنُ) كناية عن علم من يعقل.

يعنِي عبدَ اللهِ وحَسَنًا وإبراهيمَ بنِي حسنٍ ، وكانوا وعدُوه شيئًا فوقَ حَسَنٌ[١].

---

(١) قال ثعلب:" أخبرنا محمد قال: وثنا أبو العباس قال: حدثني عمر بن شبَّة، قال أخبرني أبو سلمة قال أخبرني ابن زَبَنَّجٍ راويةُ ابن هرمة، قال: أصابت ابن هرمة أزمة، فقال لي في يوم حار: اذهب فتَكَارَ لي حمارين إلى ستة أميال. ولم يسم موضعاً، فركب واحداً وركبت واحداً، ثم سرنا حتى انتهينا إلى قصور حسن بن زيد ببطحاء ابن أزهر، فدخلنا مسجده، فلما زالت الشمس خرج علينا مشتملاً على قميصه، فقال لمولى له: أَذِّنْ. فأَذَّنَ ، ثم لم يكلمنا كلمة، ثم قال له: أقم، فأقام، فصلَّى بنا ثم أقبل على ابن هرمة فقال: مرحباً بك أبا سحاق، حاجتَك. قال: نعم، بأبي أنت وأمي! أبيات قلتها – وقد كان عبد الله بن حسن، وحسن، وإبراهيم، بنو حسن بن حسن، وعدوه شيئاً فأخلفوه – فقال: هاتها. فأنشد:

أمَّـــا بنـــو هاشـــم حـــولى فقـــد قَرَعُـــوا ... نَبْلِـــي الصِّـــيَاب الـــتي جمَّعـــتُ في قَـــرَنِ

فمـــــا بيثـــــرب مـــــنهم مَـــــنْ أُعَاتِبُـــــهُ ... إلا عوائـــــدُ أرجُـــــوهنَّ مـــــن حســـــنِ

الله أعطـــــاك فضـــــلاً مـــــن عطيتـــــه ... علـــى هَـــنٍ، وهـــنٍ فيمـــا مضـــى وهَـــنِ

قال: حاجتك! قال: لابن أبي مضرِّس عليَّ خمسون ومائة دينار. قال: فقال لمولى له: أيا هيثم، اركب هذه البغلة فائتني بابن أبي مضرس وذِكْرِ حقِّه. قال: فما صلينا العصر حتى جاء به. فقال: مرحباً بك يا ابن أبي مضرس، أمعك ذكر حقٍّ على ابن هرمة؟ فقال: نعم. قال: فامحُه. قال: فمحاه. ثم قال: يا هيثم، بع ابن أبي مضرس من تمر الخَانِقَينِ بمائة وخمسين ديناراً، وزده في كلِّ دينار ربع دينار، وكِلْ لابن هرمة بخمسين ومائة دينار تمراً، وكِلْ لابن زبنج بثلاثين ديناراً تمراً. قال: فانصرفنا من عنده، فلقيَه محمد بن عبد الله بن حسن بالسيَّالةِ وقد بلغه الشعر، فغضب لأبيه وعمومته. فقال: يا مَاصَّ فِعْلَ أُمِّهِ، أنت القائل: على هن وهن فيما مضى وهن قال: لا والله بأبي، ولكن الذي أقول لك:

لا والـــذي أنـــت منـــه نعمـــةٌ سَـــلَفَتْ ... نرجـــو عواقبَهـــا في آخـــر الـــزمنِ

لقـــد أُبِنْـــتُ بأمـــرٍ مـــا عمـــدتُ لـــه ... ولا تعمَّـــــده قـــــولى ولا سَـــــنَنِي

فكيـــف أمشـــى مـــع الأقـــوام معتـــدلاً ... وقـــد رميـــت بـــرىءَ العـــودِ بالأُبَـــنِ

مـــا غـــيرت وجهـــه أمٌّ مهجَّنـــة ... إذا القتـــام تغشَّـــى أوجـــهَ الهُجُـــنِ

قال: وأم الحسن أم ولد." مجالس ثعلب ص ٢٠ – ٢٢ .

[الاسم المعرب]

قال الزمخشري: «**الكلام في المعرب وإن كان خليقاً من قِبَلِ اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقعَ في القسمِ الرابع، إلا أنَّ اعتراضَ موجِبين صوَّبَ إيرادَه في هذا القسم: أحدهما أنَّ حق الإعراب للاسم في أصلِه ، والفعلُ إنما تطفَّلَ عليه فيه بسبب المضارعة. والثاني أنه لابُدَّ من تقدم معرفة الإعراب للخائضِ في سائر الأبواب**» .

قالَ صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ ومِنْ أصنافِ الاسمِ المعربُ الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: أَوْرَدَ صاحبُ الكتابِ على نفسِه ذِكْرَ المعربِ في فصلِ الاسمِ ، والإعرابُ يشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ ، واعتذرَ بأمرينِ أحدِهما: أنَّ الإعرابَ في الأصلِ للاسمِ ، والفعلُ تَطَفَّلَ عليه؛ لأنَّ (٤٩/ب) الأسماءَ بصيغةٍ واحدةٍ تدلُّ على معانٍ[١] مختلفةٍ ، فلولا الإعرابُ لَالْتَبَسَتْ معانِيهِ بدليلِ ما أَحْسَنَ زيدًا ! إذا تَعَجَّبْتَ ، أو ما أَحْسَنَ زيدٌ إذا نفيتَ ، أو ما أَحْسَنُ زيدٍ؟ إذا استفهمت ، والفعلُ أُعْرِبَ للمضارعةِ على ما يأتِي. ويلزمُه أنَّ الاعتلالَ في الأصلِ للفعلِ وقد أوردَه في المشتركِ ، ولم ينظرْ إلى أصلِه[٢]. الثاني: أنَّ الحاجةَ داعيةٌ إلى معرفةِ الإعرابِ. وهذا هو جوابٌ أيضًا عن تقدُّمِ فصلِ الكلمةِ ، ويُقالُ: ما الحاجةُ التي دعتْ إلى معرفةِ الإعرابِ؟ والجوابُ أنَّه يُذْكَرُ في الأسماءِ عواملُ الأسماءِ ، والإعرابُ أثرُها ، وربَّما كان العاملُ محذوفًا فيدلُّ الإعرابُ عليه ، ولأنَّ الجرَّ مِنْ خواصِّ الأسماءِ[٣] ويُذْكَرُ في قسمِ الاسمِ وهو جزءُ الإعرابِ فلذلك ذكرَه للحاجةِ إليه .

وأَمَّا (سائرٌ) فقالَ الأزهريُّ: «السائرُ الباقِي كأنَّه مَنْ سَئِرَ يَسْأَرُ فهو سائرٌ»[٤]. وقال في الإقناعِ للسيرافِيّ[٥]:«واستعمالُ (سائرٍ) بمعنَى بَقِيَّةٍ لو قلتَ: ضربتُ رجلًا وتركتُ سائرَ النساءِ لم يَجُزْ كما لم يَجُزْ ضربتُ رجلًا وتركتُ بقيةَ النساءِ» ، ثم قال: «واستعمالُ (سائرٍ) بمعنى جميعٍ خطأٌ».

---

(١) في الأصل ٤٩/ب: معاني .

(٢) ذكر ابن الحاجب ذلك ينظر الإيضاح ١١١/١ .

(٣) في الأصل ٤٩/ب زيادة: ولم . لكنها مشطوبة .

(٤) تهذيب اللغة ٤٧/١٣ .

(٥) من الكتب المفقودة للسيرافي ، ولم أجد هذا النقل في المعاجم .

مُحَمَّدٌ: وهذا يُشْكِلُ بقولِهم: سَارٌ ، فحذفُهم الهمزةَ دليلٌ أنَّها همزةُ إعلالٍ ، وليستْ أصلًا والصحيحُ ما نقلَه الجوهريُّ[١] في الصحاحِ أنَّ سائرًا[٢] بمعنَى جميعٍ .

كقولِ الشاعرِ :

٧٧- لَــوَ أَنَّ مَــنْ يَزْجُــرُ بِالحَمَــامِ ٧٨- يَقُــومُ يَــومَ وِرْدِهَــا مَقَــامِي

٧٩- إِذًا أَضَلَّ سَائِرَ الأَحْلَامِ [٣]

يُرِيدُ جميعَ الأحلامِ. فإنْ قلتَ: إنَّ بعضَ الأبوابِ لا يحتاجُ إليه قلتُ: لأنَّ المرادَ مِنَ الكلامِ الإفادةُ ، وذلك بالتركيبِ ، ومع التركيبِ يكونُ الإعرابُ. وقدَّمَ (٥٠/أ) المعرَبَ على الإعرابِ؛ لأنَّ المعربَ محلُّ الإعرابِ ، والمحلُّ قبلَ الحالِّ[٤] .

قال الزمخشري: «والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو بحرف، أو محلاً ، فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه كقولك: جاء الرجل ، ورأيت الرجل ، ومررت بالرجل ، واختلافه لفظاً بحرف في ثلاثة مواضع في الأسماء الستة مضافة وذلك نحو: جاءني أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال، ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقية.

وفي كلا مضافاً إلى مضمر تقول: جاءني كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما.

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر ، أول من حاول الطيران ومات في سبيله ، لغويّ من الأئمة ، وخطه يذكر مع خط ابن مقلة ، أشهر كتبه الصحاح ، وله كتاب في العروض ، ومقدمته في النحو ، وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، ونادى في الناس: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وسأطير الساعة فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه، فتأبط الجناحين ونهض بهما، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلا ٣٩٣ هـ . ينظر نزهة الألباء ص ٢٥٢ ومعجم الأدباء ٦٥٦/٢ وإنباه الرواة ٢٢٩/١ البلغة ص ٨٧ وبغية الوعاة ٤٤٦/١ والأعلام ٣١٣/١ .

(٢) قال الجوهري:" وسائر الناس جميعهم." الصحاح ٦٩٢/٢ (س ي ر) . وذكر الزَّبِيدِيُّ في تاج العروس أن في المسألة خلافا بين اللغويين ، وأن منهم مَنْ يُخَطِّئُ استعمالَ (سائر) بمعنى جميع ، ومنهم من يُصَوِّبُهُ. ٤٨٥/١١ (س أ ر).

(٣) أبيات من مجزوء الرجز أنشدها أبو العلاء المعري في شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٦ تحقيق د: طيبة حمد بودي ط جامعة الكويت ١٩٩٦م وبلا نسبة في المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لعز الدين الأزدي المهلبي ٣٢/٢ تحقيق د: عبد العزيز بن ناصر المانع ط مركز الملك فيصل ٢٠٠٣م . وفيه: يؤجر بالجمام .

الشاهد: استعمال (سائر) بمعنى جميع .

(٤) هذا قول ابن يعيش ٤٩/١ .

وفي التثنية والجمع على حدها تقول: جاءني مسلمان ومسلمون ، ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين.

واختلافه محلاً في نحو: العصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر وهو في النصب كالضارب.»

وأَمَّا **قولُهُ** في حدِّ المعربِ: «**ما اختلفَ آخرُه**» يريدُ مِنَ الأسماءِ .

وقولُهُ: «**آخرُه**» احترزَ به عن غيرِ الآخرِ نحو: تغييرِ التصغيرِ وجمعِ المكسَّرِ ، واحترزَ باختلافِ العاملِ عن بعضِ المبنياتِ نحو: أخذتُ مِنِ ابنِك ومِنَ الرجلِ ومِنْ زيدٍ[١] ، و[٢]كذا ما يُكْسَرُ لأجلِ ياءِ[٣] المتكلِّمِ والنسبِ نحو: غلامِي وهاشميٍّ ، وقلبِ تاءِ التأنيثِ هاءً في الوقفِ ، وقلبِ ألفِ حُبْلَى في الوقفِ ياءً أو واوًا أو همزةً[٤] ، وليس بإعرابٍ لَمَّا لم يكنْ عن عاملٍ. والعاملُ في عرفِ النحاةِ: كُلُّ ما رفعَ أو نصبَ أو جرَّ[٥] مِنْ نحو: (جاءَ) و(رأيتُ) والباءِ في: جاءَني زيدٌ ، ومررت بزيدٍ ، ورأيتُ زيدًا سواءً في ذلك اللفظيّ والمعنويّ. واعلمْ أنَّ قولَ النحويّ: عاملٌ فيه تجوُّزٌ ؛ لأنَّه لا عاملَ في الحقيقةِ إلا المتكلِّمُ فهو الذي رفعَ ونصبَ وجرَّ وجزمَ وأتبعَ ما شاءَ وقطعَ ما شاءَ وتصرَّفَ كيفَ شاءَ لكنِ العملُ أُضيفَ إلى العواملِ لِمَا في ذلك مِنْ بيانِ المعاني إذ صَرْفُ كُلِّ مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ ومجزومٍ إلى ما يتعلَّقُ به وهو مِنْ تمامِهِ فيه تسهيلٌ على المبتدئِ ، فلو أُضيفَ إلى المتكلِّمِ لم يَعْلَمِ المتعلِّمُ معنَى بيتٍ ولا آيةٍ ولا مسألةٍ أبدًا فهذه فائدةُ قولِهم: عاملٌ ومعمولٌ. فإنْ قيلَ: بعضُ ما ذكرَه كافٍ ، وهو ما اختلفَ باختلافِ العاملِ ولا يحتاجُ إلى ذكرِ الآخَرِ[٦] ، والجوابُ أنَّه ليس بكافٍ ؛ لأنَّ راءَ امرئٍ تتغيَّرُ تابعةً لحركةِ الهمزةِ ، وحركةُ الهمزةِ إعرابٌ ، وإدخالُهُ ما في الحدِّ تَسَامُحٌ .

وقولُهُ: «**ما اختلفَ آخرُه باختلافِ العواملِ**» يَتَوقَّفُ على كونِه معربًا ، وكونُه معربًا

---

(١) فـ (مِنْ) حرفٌ مبنيٌّ وقد تغير آخره ، ولكن ليس هذا من فعل العوامل فيه ، بل للاتباع والتقاء الساكنين ، وينظر ابن يعيش ١/ ٥٠ .

(٢) في الأصل ٥٠/أ زيادة: نحو: . لكنها مشطوبة ، وكلمة كذا من الهامش وكتبت: كَذَى .

(٣) في الأصل ٥٠/أ زيادة: الإضافة . لكنها مشطوبة .

(٤) فقلب تاء التأنيث وألف حبلى تغيير ولكنه ليس ناتجا عن عامل .

(٥) هذا تعريف ابن الخباز ، ينظر توجيه اللمع ص ٦٦ تحقيق د: فايز زكي محمد دياب ط ثانية دار السلام ٢٠٠٧م .

(٦) يقصدُ قولَ الزمخشريّ: لفظا بحركة أو بحرف أو محلا .

يتوقفُ على معرفةِ اختلافِ آخرِه باختلافِ العواملِ فيلزمُ مِنْ ذلك الدورُ[١]. (٥٠/ب) ثُمَّ هذا الاختلافُ ما يُعْرَفُ ما قَصَدَ به أهو الاختلافُ المُمْكِنُ[٢] أم اللغويُّ ؟ فإنْ أرادَ الممكنَ فليس بجيدٍ ؛ لأنَّه يمكنُ ذلك في غيرِ الْمُتَمَكِّنِ ، وإنْ أرادَ اللغويَّ فلو أنَّ متعلِّمَ هذا العِلْمَ يَعْرِفُ جميعَ الاختلافِ الذي في كلامِ العربِ ما احتاجَ إلى قواعدَ يُعْرَفُ بها ، ومِنَ المعربِ ما لا عاملَ له وهو صفةُ المنادَى في نحو: يا زيدُ الطويلُ[٣] ، وإذا قُيِّدَ المعربُ بالعاملِ يلزَمُ أنْ يكونَ الطويلُ في صفةِ المنادَى غيرُ معربٍ[٤] ، وهو خلافُ الإجماعِ ، فإنْ زِيدَ في الحدِّ ، فقيلَ: ما تغيَّرَ آخرُه باختلافِ العاملِ أو ما يُشْبِهُ العاملَ[٥] عَمَّ جميعَ المعرباتِ ، والأولَى أنْ يقالَ: في حَدِّ المعرباتِ مِنَ الأسماءِ المتمكنُ المركَّبُ ونعنِي بالمتمكنِ الذي لم يشبهِ الحرفَ ، ولم يتضمَّنْ معناه ، ولم يقعْ موقعَ الفعلِ على ما يُبَيَّنُ في المبنياتِ ، ونعنِي بالمركبِ الذي حَصَلَ فيه تركيبٌ لا ينافِي المتمكنَ، والذي ينافِي التمكنَ يأتِي في المبنياتِ ، وقولُ المصنِّفِ: «**لفظًا أو محلًّا**» . أتَى بـ(أو) بعدَ تمامِ الحَدِّ فلا يَضُرُّ .

وقولُهُ: «**بحركةٍ أو حرفٍ**» تقسيمُ الاختلافِ اللفظيِّ . **وقولُهُ**: «**أو محلًّا**» معطوفٌ على لفظًا تقسيمٌ للاختلافِ ، فصارتْ ثلاثةً: لفظيٌّ بحركةٍ ، لفظيٌّ بحرفٍ ، محليٌّ ، ثم شَرَعَ في كلِّ واحدٍ منها ، فاختلافُه لفظًا بحركةٍ فيما كان حرفُ إعرابِه صحيحًا أو جاريًا مجرَاه ، ونعنِي بالصحيحِ في هذا البابِ ما ليس آخرُه ألفًا ولا ياءً ولا واوًا ، والجارِي مجرَاه قسمانِ ما يجرِي

---

(١) هذا الاعتراض من كلام ابن الحاجب ينظر الإيضاح ١/ ١١٢ ، وأيده الرضي في شرح الكافية ٥٥/١ ، وقد يقال: إن معرفة اختلاف الآخر يتوقف على التركيب ، فإن زيدا معرب حتى ولو لم يتركب ، وكونه معرب يتوقف على صفةٍ هي مخالفةُ المبني ، فالإعراب يقابل البناء ، واختلاف العوامل يأتي بالتركيب ، فأين الدور؟

(٢) يقصد بالممكن: إمكان تغيير آخر الكلمة ، وكل كلمة يمكن تغيير آخرها عقلا ، وإن كان هناك كلمات مبنية لا يتغير آخرها بحسب وضع اللغة واستعمالها . وقال ابن يعيش:" المراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلا لإعراب." ٤٩/١ .

(٣) إذا سَلَّم ابنُ عمرون بما قال من وجودِ معربٍ بلا عامل فقد أوردَ على نفسه أن الاختلاف الحاصل في آخر المعرب ناتج عن عامل ، ولا أظنه يرى ذلك ، والعامل في التابع هو العامل في المتبوع ، ينظر في عامل التابع الهمع ١٦٦/٥ .

(٤) نقل أبو حيان في الارتشاف ٢١٩٩/٤ أن من النحاة من يعتقد بناء الصفة إذا رُفِعَتْ في: يا زيدُ الطويلُ .

(٥) الذي يشبهُ العاملَ أو ينوب عنه كالعامل ، فلا حاجة إلى ما أورده ابن عمرون ولا داعي للقول بأن هناك من المعرب ما هو بلا عامل .

مجرَاه في جميعِ الإعرابِ وهو ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلَها نحو: ظبيٍ وغزوٍ وكرسيٍّ ، وما يجرِي مجرَاه في بعضِ الإعرابِ ، وهو ما آخرُه ياءٌ قبلَها كسرةٌ نحو: قاضٍ ، وهو المنقوصُ ، فهذا في النصبِ كالصحيحِ في كونِه معربًا بالحركةِ ، تقولُ: رأيتُ غازيًا وفي الرفعِ (٥١/أ) والجرِّ معربٌ تقديرًا . ولم يَتَعَرَّضِ المصنفُ للجارِي مجرَى الصحيحِ ، لأنَّه يذكرُه في الاعتلالِ .

وما اختلافُه محلًّا ، فهذه قاعدةُ جميعِ العلومِ لقياسِ غيرِ المعلومِ على المعلومِ إذا وُجِدَ الجامعُ بينهما على شرائطِه ، والذي في آخرِه ألفٌ لا يمكنُ تحريكُ الألفِ ، فلذلك قلنا: الإعرابُ مُقَدَّرٌ ، فإنْ كان منصرفًا حَذَفْتَ الألفَ لالتقاءِ الساكنينِ الألفِ والتنوينِ ، وكان حذفُ الألفِ أولَى ؛ لأنَّ الفتحةَ تدلُّ على الألفِ وليس للتنوينِ ما يدلُّ عليه ، ولأنَّ التنوينَ وحدَه لمعنًى وهو الصرفُ ولا كذلك الألفُ ، ولذا مَثَّلَ المصنفُ بالعصَا ؛ لتثبتَ الألفُ في الدَّرَجِ . وإنْ كان غيرَ منصرفٍ ثَبَتَتْ ألفُه إلَّا أنْ يلقاها ساكنٌ بعدَها . وأَمَّا المنقوصُ فحُذِفَتِ الحركةُ في الرفعِ والجرِّ للاستثقالِ ، ولذا لَمَّا كانتِ الفتحةُ خفيفةً ثبتتْ ، وأَمَّا حَذْفُ الياءِ في المنقوصِ فلالتقاءِ الساكنينِ أيضًا.

وأَمَّا اختلافُه بحرفٍ فمنها الأسماءُ الستةُ ، وكلامُ سيبويه(١) يشيرُ إلى أنَّ الاختلافَ في مواقعِ الأعرابِ في الأسماءِ جميعِها بالحركةِ ، أَمَّا زيدٌ فظاهرٌ ، وأَمَّا أبُوك وأخواتُه فحَذْفُ الحركةِ مِنْ حرفِ العلَّةِ تخفيفًا ، والحركةُ التي قبلَ حرفِ العلةِ للاتباعِ بدليلِ (فِيَّ) إذا أضفتَ الفَمَ إلى ياءِ المتكلِّمِ ،ولو كان حرفُ العلةِ إعرابًا للزمَ أنْ يبقَى اسمٌ معربٌ على حرفٍ واحدٍ في: فِي زيدٍ، وذِي مالٍ ، فإنْ قيل: كَمَا أنَّ هذا محذورٌ فكذلك جَعْلُ اسمٍ معربٍ في آخرِه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها(٢) قلنا: ضَمَّةُ ما قبلَه ليستْ بلازمةٍ ، والمستثقلُ ما لزمَ ضمُّهُ ،ولِلَّازِمِ حكمٌ ليس للعارضِ؛ ولأنَّ ذَا إنَّما يكونُ في الإضافةِ ومع الإضافةِ كأنَّه لم يَصِرْ ظرفًا أو أشبهَ غيرَ الظرفِ . وذهبَ الأخفشُ(٣) في الأسماءِ الستةِ إلى أنَّ حرفَ العلةِ في الأسماءِ (٥١/ب) الستةِ حرفُ إعرابٍ،

---

(١) قال سيبويه:" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين." الكتاب ١٣/١ .

(٢) يقصد أننا حين نقول: فو زيدٍ . فقد أصبح لدينا كلمة آخرها واو مضموم ما قبلها .

(٣) ينظر رأي الأخفش في المقتضب ١٥٢/٢ وتابعه المبرد والبصريات ص ٨٩٦ والإنصاف ١٧/١ والتبيين للعكبري ص ١٩٣ .

ويدلُّ على الإعرابِ في أحدِ قوليهِ إلَّا أَنَّه لا يقولُ إنَّ فيها إعرابًا منويًّا ، وقال الجرميُّ[1]: «انقلابُها بمنزلةِ الإعرابِ»[2]. ويلزمُ أنْ تكونَ في الرفعِ غيرَ معربةٍ ؛ لأنَّه لم يُوجَدُ قَلْبٌ ، وقال المازنيُّ: «هي إشباعٌ لحركةِ الإعرابِ»[3]. والإشباعُ بابُه الضرورةُ ، ويؤدِّي أيضًا كونُها إشباعًا إلى بقاءِ الكلمةِ المعربةِ على حرفٍ واحدٍ . وقال الزِّيَادِيُّ[4]: «هي أنفسُها إعرابٌ»[5]. ويلزمُ منه ما ذكرنا مِنْ بقاءِ الاسمِ المعربِ على حرفٍ واحدٍ. وقال الرَّبْعِيُّ[6]: «معربةٌ بالحركاتِ ، وأنَّ هذه الحروفَ أعنِي الواوَ والياءَ والألفَ لاماتٌ ، فإذا قيل: أبُوك ، ففيه نَقْلُ الحركةِ مِنَ الواوِ إلى ما قبلَها لئلَّا تَنقلبَ ألفًا ، وفي الجرِّ فيه نقلٌ وقلبٌ ، وفي النصبِ قلبٌ»[7]. وفيه ضعفٌ ؛ لأنَّ نقلَ الحركةِ يكونُ إلى ساكنٍ . وقال الكوفيون[8]: معربةٌ مِنْ مكانينِ بالحركةِ والحرفِ ، فإذا قلتَ: أبوك ، فالضمةُ في الباءِ علامةُ الرفعِ والواوُ علامةٌ أخرَى . وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ الإعرابَ أمارةٌ ، والواحدةُ كافيةٌ ، فلا حاجةَ إلى تَكَلُّفِ مزيدٍ[9] .

---

(١) هنا تعليق في الهامش : في الأصل والجرمي يقول .

والجرمي: صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر ، فقيه عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة ، سكن بغداد. له كتاب في السير وكتاب الأبنية وغريب سيبويه وكتاب في العروض ، توفي ٢٢٥ هـ . ينظر طبقات النحويين ص ٧٤ وأخبار النحويين البصريين ص ٥٥ نزهة الألباء ١١٤/١ ومعجم الأدباء ١٤٤٢/٤ وإنباه الرواة ٨٠/٢ وبغية الوعاة ٨/٢ والأعلام ١٨٩/٣ .

(٢) ينظر رأي الجرمي في المقتضب ١٥٢/٢ والتبيين ص ١٩٤ .

(٣) ينظر رأي المازني في الإنصاف ١٧/١ والتبيين ص ١٩٤ .

(٤) هو إبراهيم بن سفيان الزيادي، أبو إسحاق، من أحفاد زياد بن أبيه ، أديب راوية، كان يشبّه بالأصمعي في معرفته للشعر ومعانيه ، له شعر ، وكانت فيه دعابة ومزاح. له من الكتب: النقط والشكل والأمثال وتنميق الأخبار وأسماء السحاب والرياح والأمطار وشرح نكت كتاب سيبويه. توفي ٢٤٩ هـ . ينظر معجم الأدباء ٦٧/١ وإنباه الرواة ٢٠١/١ والوافي ٢٣٣/٥ وبغية الوعاة ٤١٤/١ والأعلام ٤٠/١.

(٥) ينظر رأي الزيادي في شرح الكتاب المجلد الأول للرماني ص ١٢٦ والبصريات ص ٨٩٦ والتبيين ص ١٩٤ .

(٦) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي ، عالم بالعربية ، أصله من شيراز اشتهر وتوفي ببغداد ٤٢٠ هـ. له تصانيف في النحو منها: كتاب البديع وشرح مختصر الجرمي وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ والتنبيه على خطأ ابن جني في فسر شعر المتنبي. ينظر تاريخ العلماء للتنوخي ص ٢٠ ونزهة الألباء ص ٢٤٩ ومعجم الأدباء ١٨٢٨/٤ وإنباه الرواة ٢٩٧/٢ بغية الوعاة ١٨١/٢ والأعلام ٣١٨/٤ .

(٧) ينظر رأي الربعي في الإنصاف ١٧/١ .

(٨) ينظر المقتضب ١٥٣/٢ والإنصاف ١٧/١ .

(٩) التضعيف الذي ذكره ابن عمرون خلف كل رأي هو في الحقيقة لابن يعيش ينظر ٥٢/١ .

وبِلْحَارِثُ[1] يجعلُونَها بالألفِ على كلِّ حالٍ مقصورةً كما قال:

٨٠- إِنَّ أَبَاهَـــــــا وَأَبَا أَبَاهَـــــــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِي الْمَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا[2]

فقولُهُ: غايتاها قد أَجْرَى التثنيةَ ذلك المجرَى ، وحُكِيَ أنَّ منهم مَنْ يحذفُ لاماتِها في كلِّ حالٍ ، فيقولُ: هذا أبُكَ[3].

وأَمَّا التثنيةُ وجمعُ المذكرِ السالمِ فقد صَرَّحَ بأنَّ النونَ عوضٌ مِنَ الحركةِ ، ولو كانَ الإعرابُ بالحرفِ لَمَا احتاجَ إلى عوضٍ ؛ ولأنَّ الإعرابَ حَذْفُهُ لا يُخِلُّ بمعنَى الكلمةِ ، وحذفُ حرفِ التثنيةِ مُخِلٌّ بالتثنيةِ ؛ ولأنَّ حرفَ التثنيةِ كعلامةِ التأنيثِ فلا يكونُ العلامةُ فيهما إعرابًا (٥٢/أ) قياسًا لأحدِهما على الآخرِ ؛ ولأنَّ قولَكَ: اثنانُ في العددِ غيرُ معربٍ ومع ذلك هو مثنًّى ، ولو كان معربًا لاحتاجَ إلى تركيبٍ ، و[4] كذا مِذْرَوَيْنِ[5] وثِنَايَيْنِ[6] لو كان حرفُ التثنيةِ للإعرابِ

---

(١) بلحارث قبيلة كبيرة تنقسم إلي ثلاثة أقسام: بنو الأوس ، وبنو شعيب ، وآل موسى . ينظر معجم القبائل العربية لعمر كحالة ١٠٢/١ .

(٢) بيت من الرجز وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢ وأسرار العربية ص ٤٦ والإنصاف ١٨/١ وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري ص ١٢٧ تحقيق د: عبد الحميد هنداوي وابن يعيش ٥٣/١ وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٤/١ وتوضيح المقاصد ٣١٨/١ والمغني ٤٨/١ والهمع ١٣٤/١ .

ونسب إلى أبي النجم أو رؤبة في المقاصد النحوية ١٩٠/١ والتصريح ٦٥/١ ولرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٤٥٥/٧ .

والبيت في ملحقات ديوان رؤبة ص ١٦٨ وديوان أبي النجم ص ٤٥٠ .

الشاهد: إلزام المثنى الألف في كل أحوال الإعراب على لغة بلحارث ويتضح ذلك في (أباها) الثانية وهي مضاف إليه.

(٣) ينظر في مسألة إعراب الأسماء الستة والخلاف فيها: المقتضب ١٥٣/٢ وإيضاح الوقف والابتداء ٢١١/١ مجالس العلماء للزجاجي ص ٣٢٩ والتعليقة لأبي علي ٢٨/١ والإنصاف ١٧/١ وأسرار العربية ٤٣ والتبيين ص ١٩٣ والنهاية لابن الخباز ٣٢٤/٢ رسالة ماجستير للباحث: عبد الله عمر حاج إبراهيم جامعة أم القرى ١٩٩٢م وابن يعيش ٥٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ١١٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٠/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١ وشرح الكافية للرضي ٧٦/١ والبسيط لابن أبي الربيع ١٨٩/١ ورصف المباني ص ٢١ والارتشاف ٨٣٦/٢ والتذييل والتكميل ١٧٦/١ والهمع ١٢٣/١ .

(٤) في الأصل ٥٢/أ: لأي . وهي مشطوبة ومصححة في الهامش بـ: كَذَى .

(٥) المِذْرَوَان: طرفا الإليتين ، وأيضا ناحيتا الرأس ، ومن السهم الموضعان اللذان يقعان على الوتر. ينظر الصحاح ٢٣٤٦ واللسان ٢٨٥/١٤ (ذ ر ا)

(٦) الثِّنَاءُ: عقال البعير ، والمثنى ثنايين . ينظر الصحاح ٢٢٩٣/٦ واللسان ١٢١/١٤ (ث ن ي) .

لقُلِبَتِ الواوُ ياءً في مذروينِ لوقوعِها طَرَفًا رابعةً ، ولقُلِبَتِ الياءُ في ثنايينِ همزةً لوقوعِها طَرَفًا بعدَ أَلِفٍ زائدةٍ. و(كِلَا) القلبُ فيه ليس بإعرابٍ[١] ؛ لعدمِ وجودِه في حالِ إضافتِه إلى ظاهرٍ ، وإنَّما هو بالحمل على (لَدَى)[٢] و(عَلَى)[٣] في النصبِ والجرِّ دونَ الرفعِ ، إمَّا لأنَّ (لَدَى) و(على) ليس لهما حالةُ رفعٍ ، وإمَّا ليكونَ الفرعُ أنقصَ مِنَ الأصلِ ؛ فلذا بَقِيَ في حالِ الرفعِ ، ولا يكونُ الإعرابُ بالحرفِ في الأسماءِ إنَّما ذاك في يقومانِ وشِبْهِهِ[٤] . وأَمَّا اختلافُ الآخِرِ في التثنيةِ والجمعِ ، فمقتضَى ما ذكرْنَا مِنَ القياسِ أنْ يكونَ كالمقصورِ لكنْ فيه مِنَ اللبسِ أكثرُ ممَّا في العصا ؛ لأنَّ صفةَ المقصورِ لا يلزمُ أنْ تكونَ مقصورةً ، وصفةُ المثنَّى لا تكونُ إلَّا مثنَّاةً[٥] ، وكذا التأكيدُ فلمَّا نَقَصَ عن المقصورِ عَوَّضُوهُ هذا الاختلافَ ولِشَبَهِ هذا الاختلافِ بالإعرابِ جازَ وقوعُ تاءِ التأنيثِ قبلَه ، وأَمَّا الأسماءُ الستةُ فاختلافُها تمهيدٌ لاختلافِ التثنيةِ والجمعِ ، هذا ما نراه تحقيقًا. وبعدَ ذلك فلابدَّ مِنَ الكلامِ على رأيِ مُصَنِّفِ المفصَّلِ ؛ لأنَّه الباعثُ على هذا الكلامِ ، فنقولُ على مسامحتِه: إنَّما أُعْرِبَ التثنيةُ والجمعُ بالحروفِ ؛ لأنَّ معانيها أكثرُ مِنْ معاني المفرداتِ ، فناسبَ أنْ يكونَ إعرابُها أكثرَ مِنْ إعرابِ الواحدِ ، وإعرابُ الواحدِ بالحركةِ ، ولا أكثرُ مِنَ الحركةِ إلَّا الحرفِ ، فأُعربَ بالحروفِ لذلك ، وقولُ الزمخشريِّ[٦]: «**التثنيةِ والجمعِ على حدِّها**». إنْ أرادَ في السلامةِ فيدخلُ جمعُ المؤنثِ (٥٢/ب) السالمِ ، وإنْ أرادَ بقولِه: «**على حدِّها**» أنَّه على هجاءَينِ ، فلا يَرِدُ عليه شيءٌ ، وأُعربتِ الأسماءُ الستةُ بالحروفِ توطئةً لإعرابِ التثنيةِ والجمعِ[٧] ؛ ليكونَ في الأصولِ التي هي الآحادُ شيءٌ من ذلك ، وكذا قال

---

(١) تُعْرَبُ (كِلَا) بالحروف نيابة عن الحركات إذا أضيفت لمضمر ، وذهب البصريون أنها مفرد لفظا مثنى معنى ، والكوفيون يقولون: إنها مثنى لفظا ومفردها: كِلٌ ، وكذا قالوا في (كلتا). ينظر ابن يعيش ٥٤/١ وابن الحاجب في الإيضاح ١٢٠/١ وارتشاف الضرب ٥٥٨/٢ والهمع ١٣٦/١ .

(٢) في الأصل ٥٢/أ: لدا . وكذا كتبها دائما .

(٣) ينظر المقتصد لعبد القاهر ١٠٣/١ . وقال ابن يعيش:" ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم ، وهي لازمة للإضافة كما أن تلك كذلك ، وليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفردا ومضافا ، فجرت مجرى الأدوات نحو: على وإلى والظروف غير المتمكنة نحو: لدى ." ١/ ٥٤ .

(٤) يقصد الأمثلة الخمسة .

(٥) في الهامش: في الأصل: إلا بمثنى .

(٦) في الهامش: في الأصل : المصنف .

(٧) نقله ابن يعيش عن قوم ولم ينسبه إلى أحد معين ٥٢/١ ، وهو اختيار الرضي في شرح الكافية ٧٩/١ .

بعضُهم في إعرابِ (كِلَا) في إضافتِه إلى المضمرِ بالحروفِ ؛ لأنَّ كِلَا معناه التثنيةُ ، فهي أشبهُ بالتثنيةِ ، ويجعلُ قلبَ الألفِ لشبهِهِ بـ(لَدَى) و(على) سببًا لذلك ، وكانت هذه[1] دونَ غيرِها لغيرِ علةٍ . وقيل: إنَّما اِخْتَصَّتْ هذه لأمورٍ منها[2]: أنَّها أقلُّ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ ليكونَ إعرابُها بالحروفِ كالعوضِ ، والساقطُ لامٌ حتَّى يقعَ الإعرابُ في موضعِه ، وهذا غيرُ موجودٍ في فِيكَ وذِي مالٍ ؛ لأنَّ الإعرابَ وقعَ في موضعِ العينِ ، وأنْ يكونَ واوًا ؛ لأنَّ قلبَها ألفًا أو ياءً أخفُّ[3]، وهو غيرُ موجودٍ في فِيكَ ؛ لأنَّ الذاهبَ هاءٌ وذِي مالٍ ؛ لأنَّ الذاهبَ ياءٌ ، وأنْ لا يكونَ الساقطُ قد رُدَّ كما في غَدٍ في قولِ بعضِهم:

٨١- أَخَاهُ غَدْوَا[4]

واعلمْ أنَّ الأسماءَ الستةَ جَرَتْ على قاعدةٍ ، وهو أنَّ الواوَ بدلٌ مِنَ الضمةِ والألفَ بدلٌ مِنَ الفتحةِ والياءَ بدلٌ مِنَ الكسرةِ.

وأَمَّا التثنيةُ والجمعُ فلم تأتِ كذا ؛ لأنَّهم لو فعلوا ذا ألبسَ منصوبُ التثنيةِ بمنصوبِ جمعِ المذكرِ السالمِ فعَدَلُوا عن ذلك إلى أنْ جعلُوا الألفَ لرفعِ التثنيةِ ؛ لأنَّ التثنيةَ أكثرُ استعمالًا مِنَ الجمعِ ؛ لأنَّها تكونُ لِمَنْ يعقِلُ ولِمَا لا يعقِلُ ، والألفُ أخفُّ فجعلُوها لِمَا يكثرُ استعمالُه ، والواوَ للجمعِ ، والياءَ للنصبِ والجرِّ في الموضعينِ ، وفَرَّقُوا بحركةِ ما قبلَها إنْ أمكنَ؛ لأنَّ حركةَ النونِ لا تصلحُ فارقةً ؛ لأنَّها تذهبُ في الوقفِ ، وفي الإضافةِ تذهبُ النونُ أصلًا .

وأَمَّا (كِلَا) و(كِلْتَا) فمعناهما التثنيةُ ، ولفظُهما مفردٌ على ما يأتِي بيانُه في موضعِه ، وقد

---

(١) أظنه يقصد الأسماء الستة ، والمعنى: أنه اخْتُصَّتِ الأسماءُ الستةُ للإعراب بالحروف لغير علة .

(٢) لخص ابن عمرون هذه الأمور من التخمير ينظر ٢٠٥/١ .

(٣) هنا زيادة أشار إليها الناسخ في الهامش وهي: وفيه ضعف ؛ لأنَّ فا زيدٍ الساقط هاء وذا مالٍ الساقط ياء .

أقول: هذه الزيادة مطابقة لما بعدها في المعنى ولا أعرف لمَ هذا التكرار ولذا لم أثبتها في النص .

(٤) جزء من بيت من الرجز تمامه:

لا تقلواهــــــا وادلواهــــــا دلــــــوا   إن مـــــع اليـــــوم أخـــــاه غـــــدوا

وهو بلا نسبة في كتاب الألفاظ ص ١٩٧ والمقتضب ٢٣٦/٢ وجمهرة اللغة ٦٧١/٢ والزاهر ٤٥٠/١ والمنصف ٦٤/١ والصحاح ٢٣٣٩/٦ والمحكم ٤٢٧/٩ وأمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢ والممتع ص ٣٩٦ وشرح الشافية للرضي ٢١٥/٣ واللسان ٢٦٧/١٤ وخزانة الأدب ٤٧٩/٧ .

الشاهد: ردُّ الساقط في غدٍ وهو الواو .

علَّله بعضُ الجماعةِ بأنَّ إضافتَها إلى المضمرِ (٥٣/أ) فرعٌ على إضافتِها إلى الظاهرِ[١] ، فأُعْطِيَ الفرعُ الذي[٢] هو الإعرابُ بالحرفِ في حالِ إضافتِها إلى الفرعِ الذي هو المضمرُ ؛ لمناسبةِ الفرعِ الفرعَ. وقيل: إنَّما ذلك للتوطئةِ ، واعلمْ أنَّ الأسماءَ الستةَ إنَّما يتغيَّرُ بالواوِ والألفِ والياءِ إذا كانتْ مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ غيرَ مصغرةٍ ، ولا مجموعةٍ ، ولا يلزمُه ذكرُ (اثنينِ) و(عشرينِ) وبابُه في العددِ ؛ لأنَّ النحاةَ قالوا: اثنان تثنيةُ اثنٍ ، وعشرون جمعُ عشرٍ ، وسيأتِي الكلامُ عليهما. ولم يَذْكُرْ فيما أُعربَ محلًّا ما أُعربَ بحرفٍ ، وقد أشارَ إليه في إضافةِ الجمعِ إلى ياءِ المتكلِّمِ مثلِ: ضَاربيّ ، وأصلُه ضاربون فحُذِفَتِ النونُ[٣] للإضافةِ ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً على ما يقتضِيه الإعلالُ وإنَّما يلزمُه على قولِ مَنْ قالَ: معربٌ بالحرفِ . فإنْ قيل: لم عُدَّ المقصورُ في المعربِ ، ولم يُعَدَّ المبنيُّ ، والإعرابُ لا يظهرُ فيهما؟ قلنا[٤]: المانعُ مِنْ ظهورِ الإعرابِ في المقصورِ نُبُوُّ حرفِ الإعرابِ عنه ، ولا كذلك المبنيُّ .

ويتعلَّقُ بهذا الفصلِ ما الإعرابُ؟ وممَّا اشْتُقَّ ؟ أَمَّا الإعرابُ فاختلافُ آخرِ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ[٥] أو ما قامَ مقامَه ، وهو أمرٌ معنويٌّ ، والرفعُ اختصاصُ الآخرِ بالضمةِ التي حدثتْ عن عاملٍ ونحوه في النصبِ والجرِّ ؛ لأنَّه جزءُ الإعرابِ الذي هو معنًى ، وإنَّما قلنا: إنَّه هذا ؛ لأنَّه صالحٌ وقد فَعَلَهُ[٦] الحكيمُ ، فيَغْلِبُ على الظنِّ أنَّه هو لمكانِ المناسبةِ ؛ ولأنَّه دارَ معه وجودًا في: قامَ زيدٌ ، وعَدَمًا في: قامَ ، ودورانُه موجبٌ للعليَّةِ ، هذا معنَى الاستقراءِ ، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّه نفسُ الحركاتِ[٧].

---

(١) في الأصل ٥٣/أ: المظهر . وهي مصححه فوقها مباشرة بكلمة: الظاهر . وهو ما أثبته .

(٢) كلمة الذي في الأصل ٥٣/أ مشطوبة وكُتِبَ فوقَها في الهامش: في حال إضافتها إلى الفرع الذي هو المضمر. ولو شطبتُ الذي وكتبتُ ما كُتِبَ فوقَها لأحدث ذلك خللا في السياق ، فأبقيتُ عليها ، وأظنُّ ما فعله الناسخ سهو منه.

(٣) في الأصل ٥٣/أ: نونه . وهي مشطوبة ومصححه في الهامش بـ: النون . وهو ما أثبته .

(٤) ينظر التخمير ٢٠٥/١ .

(٥) ينظر هذا التعريف في السيرافي ٢٦/١ والإيضاح لأبي علي ص ٧٣ وشرح الكتاب للرماني ١١١/١ رسالة دكتوراه للباحث : محمد إبراهيم يوسف شيبة جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ .

(٦) في الهامش: باشره .

(٧) نسبه ابن يعيش إلى ابن درستويه ٧٣/١، وذكر الزجاجي أن الإعراب رفع ونصب إلخ الجمل ص ٢ ونتائج الفكر ص ٦٦ . وينظر في الخلاف في الإعراب لفظي هو أم معنوي اللباب للعكبري ٥٣/١ والتذييل والتكميل=

فقالَ: ((ما به وقعَ الاختلافُ))[1] ، قال: ((لأنَّه اتفقَ النحاةُ على أنَّ الضمةَ في: قامَ زيدٌ رفعٌ)) [2].

مُحَمَّدٌ: هذا الاتفاقُ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ ما ذكرتُ في حدِّه هو معنَى كلامِ عبدِ القاهرِ[3] ، فلا اتفاقَ حينئذٍ (٥٣/ب) ثم قال بعدَ ذلك: ((إذا نَطَقَ أوَّلًا ، فقال: قامَ زيدٌ ، فلا اختلافَ))[4]. **مُحَمَّدٌ**: قوله: ((فلا اختلافَ)) . قلنا: مرادُنا بالاختلافِ الصلاحيةُ للاختلافِ ، ولا شَكَّ في وجودِها ، ثم قال: ((فإنْ تُؤُوِّلَ فهو تَعَسُّفٌ))[5]. **مُحَمَّدٌ**: منه ، فإنَّه دعوَى لا دليلَ عليها ، وأوردَ[6] عليه أنَّهم قالوا: علاماتُ الإعرابِ ، فلو كان الإعرابُ هو الحركةُ للزمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه ، وأجابَ بأنَّ هذا مِنْ إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ ، يعنِي أنَّ العلامةَ أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ للإعرابِ فإضافتُها إلى الإعرابِ للاختصاصِ . **مُحَمَّدٌ**: غايةُ ما أجابَ تسليمُ المغايرةِ ؛ لأنَّ العامَّ غيرُ الخاصِّ ، فلا يكونُ إياه .

والإعرابُ في الأصلِ مصدرُ أَعْرَبَ إِعْرَابًا ، نقلَه أهلُ صناعةِ النحو عن موضوعِه في اللغةِ إلى خُصُوصٍ اصطلحُوا عليها في عُرْفِهم جريًا على سُنَّةِ اللغةِ في الاختصارِ ، وقال قُطْرُبٌ[7]: ((دخلَ الكلامَ تحسينًا))[8] ، ولذا اشتقَّهُ قومٌ مِنْ قولِهم: امرأةٌ عَرُوبٌ للمتحبِّبَةِ إلى زوجِها ،

=١/١١٥والأشباه والنظائر ١/١٧٢ .

(١) قال ابن الحاجب: " ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف" الإيضاح ١/١١٣ ، وقال:" الإعراب: ما اختلف آخره به ؛ ليدل على المعاني المعتورة عليه" الكافية ص ١١ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١/١١٤ .

(٣) ينظر المقتصد ١/٩٨ ، والأصح أن ما ذكره عبد القاهر شرح لتعريف أبي علي للإعراب ، قال أبو علي:" الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل" الإيضاح ص ٧٣ .

(٤) ليس هذا نص ابن الحاجب بل معنى كلامه ، قال: " الاختلاف أمر معقول ، لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب ألا تكون الحركة الأولى في التركيب الأول في كلمتها إعرابا إذ لا اختلاف في حال واحدة" الإيضاح ١/١١٤ .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١/١١٤ .

(٦) أي ابن الحاجب وينظر الإيراد والجواب في الإيضاح له ١/١١٦ واللباب للعكبري ١/٥٤ .

(٧) هو محمد بن المستنير بن أحمد من أهل البصرة كان معتزليا ، من كتبه المثلث والنوادر والأزمنة والأضداد ، توفي ٢٠٦هـ ينظر طبقات النحويين ص ٩٩ ومعجم الأدباء ٦/٢٦٤٦ والأعلام ٧/٩٥ .

(٨) وجهة نظر قطرب أن العرب تسكن آخر الكلم في الوقف ، ولو جعلوا الوصل بالتسكين لكان الكلم ساكنا وصلا ووقفا كما أن التسكين يبطئهم عند الإدراج ، فحركوا الكلم في الوصل ؛ ليعتدل الكلام ، ولم يرتضِ أن يكون الإعراب للفرق بين المعاني ؛ لأنه لو كان كذلك لكان لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول بزواله . وللمزيد عن=

والصحيحُ أنَّه دخلَ للحاجةِ ، لم يَكْتَفُوا بالترتيبِ في كلِّ موضعٍ ؛ لأنَّ بهم حاجةً إلى التقديمِ والتأخيرِ للشعرِ والسجعِ في الخطبِ وغيرِها ، وللاتساعِ في الكلامِ ، فهو إمَّا مِنْ أَعْرَبَ[1] عن نفسِه إذا أبانَ ما فيها ، وكذا الاختلافُ بينَ الفاعلِ مِنَ المفعولِ ، وإمَّا مِنْ أَعْرَبْتُ مَعِدَةَ الفصيلِ إذا أصلحتَها بعدَ الفسادِ[2] ، ففسادُ الكَلِمِ التباسُها ، وبالإعرابِ يزولُ ويتعلَّقُ به معرفةُ حرفِ الإعرابِ ، وقد تُؤُوِّلَ كلامُ سيبويه[3] على وجهينِ: أحدُهما أنَّه آخِرُ الكلمةِ المعربةِ والآخَرُ آخِرُ الكلمةِ إنْ كانتْ معربةً فظاهرٌ وإنْ كانتْ مبنيَّةً ؛ فلأنَّه لو كان فيه إعرابٌ لكانَ في الآخرِ[4] ، وإنَّما كان في الآخرِ دونَ غيرِه ؛ لأنَّ الإعرابَ يدلُّ على أحوالِ الكلمةِ ، والحروفُ تدلُّ على ذاتِ المسمَّى ، وإنّما يُطْلُبُ دليلُ الأحوالِ (٥٤/أ) بعدَ معرفةِ الذاتِ.

ويتعلَّقُ بهذا أيضًا أمرُ الحركةِ والسكونِ ، أينَ محلُّهما مِنَ الحرفِ ؟ واعلمْ أنَّ الحركةَ والحرفَ أعراضٌ ، والعرضُ لا يَحُلُّ العرضَ ، ولكنْ هذا على سبيلِ المسامحةِ ، فذهبَ بعضُهم إلى أنَّ الحركةَ قبلَ الحرفِ بدليلِ أنَّ الساكنَ لا يُبْتَدَأُ به ، فلولا أنَّ الحركةَ قبلَ الحرفِ لم يكنْ فَرْقٌ بينَ المتحرِّكِ والساكنِ في الابتداءِ ، وذهبَ آخرون[5] إلى أنَّها معه[6] بدليلِ قولِهم: شَنْبَاءُ[7] تُقْلَبُ النونُ ميمًا إذا سَكَنَتْ ، فإنْ تَحركتْ لم تُقْلَبْ ، فلو أنَّ الحركةَ متقدمةٌ أو متأخرةٌ لم يكنْ فرقٌ بينَ الساكنِ والمتحرِّكِ ، والصحيحُ أنَّها بعدَه[8] ، وما ذُكِرَ مِنَ التمسُّكِ ، فيقالُ: إنَّ المجَاوِرَ قد يُغَيَّرُ للمُجَاوِرِ ؛ لأنّ المجاورةَ قد يَتَعَدَّى حكمُها ، والدليلُ على أنَّها بعد الحرفِ[9] أنَّك لو

=رأي قطرب ينظر الإيضاح للزجاجي ص ٧٠ والتبيين للعكبري ص ١٥٦ والأشباه والنظائر ١٨٥/١ .

(١) ينظر معاني مادة (ع ر ب) الصحاح ١٧٨/١ واللسان ٥٨٦/١ .

(٢) ينظر أسرار العربية ص ١٨ والمقتصد ٩٧/١ واللباب للعكبري ٥٣/١.

(٣) وذلك في قول سيبويه:" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين." الكتاب ١٣/١ .

(٤) ينظر في تأويل كلام سيبويه السيرافي ٢٣/١ .

(٥) في الهامش ٥٤/أ : في الأصل: بعضهم .

(٦) ممَّن قال بهذا أبو حيان ينظر الارتشاف ٨٣٤/٢ .

(٧) الشَّنَبُ: رقَّة وبَرْدٌ وعذوبة في الأسنان ، وهو أشنب وهي شنباء . ينظر اللسان ٥٠٦/١ (ش ن ب) .

(٨) هذا قول ابن جني وقد أورد الرأيين الأولين وأبطلهما ، ينظر سر صناعة الإعراب ٢٨/١ ، وينظر في هذه المسألة الخصائص ٣٢١/٢ واللباب للعكبري ٦١/١ والنهاية لابن الخباز ١١٠/١ والهمع ٥٨/١ .

(٩) في الأصل ٥٤/أ : بدليل . وهي مشطوبة .

أمرتَ مِنَ الطيِّ والوَجَلِ على الوِلَاءِ[1] لقلتَ: اطوِ يجَلْ ، فلو كانتْ حركةُ الواوِ مِنْ (اطوِ) قبلَ الواوِ أو معها لم تكنْ أقربَ إلى واوِ (وَجِلَ) ، وإذا لم تَكنْ أقربَ لم تُقْلَبْ واوُ (وَجِلَ) ياءً ، والجوابُ عمَّا قالَ الأوَّلَانِ أنَّ المجاورَ قد يُغَيِّرُ مجاورَهُ .

وأسماءُ الحركاتِ والسكونِ في حالةِ الإعرابِ والبناءِ ، فمتَى[2] كان بعاملٍ سُمِّيَ رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا ، وإنْ كان بغيرِ عاملٍ سُمِّيَ فتحًا وضمًّا وكسرًا ووقفًا للفَرْقِ ، ويجوزُ إطلاقُ الثانِي على الأوَّلِ ، وفي إطلاقِ الأوَّلِ على الثانِي خلافٌ ، والأكثرُ يَنْدُرُ[3] ، وفعلُوا ذلك طلبًا للإيجازِ ، فإنَّ قولَهم: رفعٌ أخصرُ مِنْ قولِهِم: ضمةٌ بعاملٍ ، ونصبٌ أخصرُ مِنْ فتحةٍ بعاملٍ .

[نوعا الاسمِ المعربِ مِنْ حيثُ الصرفِ وعدمِه]

قال الزمخشري: ((والاسم المعرب على نوعين: نوع يستوفِي حركات الإعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمَّى المنصرف. ونوع يُخْتَزَلُ عنه الجر والتنوين لشبه الفعل. ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان إلا إذ أضيف أو دخله لام التعريف ويسمى غير المنصرف. واسم المتمكِّن يجمعهما. وقد يقال للمنصرف الأمكن.))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((الاسمُ المعرَبُ على نوعينِ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ[4]: هذا تقسيمُ مَنْ لم يَحْصُرِ الأسماءَ ؛ لأنَّه بَقِيَ جمعُ المذكرِ السالِمِ ، وما أُعْرِبَ

---

(١) " والَى بين الأمرين موالاةً وولاءً بالكسر: تابع بينهما" تاج العروس ٤٠/٢٤٧ .

(٢) أظن أن الأولى بابن عمرون عدم إدخال الفاء هنا لأنها دخلت على خبر مبتدأ لا يشبه الشرط ، والأخفش يجيز دخول الفاء على كل خبر ينظر رأي الأخفش في الهمع ٢/٥٩ ، وابن عمرون صرَّحَ بعدم جواز: زيد فمنطلق ، ولم يجز دخول الفاء إلا على خبر مبتدأ يدل على الشرط . ينظر ص ٣٦٢ .

(٣) قال بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب:" واختلف النحاة رضي الله عنهم هل يطلق أحدهما على الآخر ، فيقال مثلا للمعرَبِ مضموم ، وللمبني مرفوع أم لا ؟ على ثلاثة مذاهب: فمنهم مَنْ قال: لا يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر ؛ لأن المرادَ الفرقُ ، ويجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر يُعْدِمُ الفرقَ ، ومنهم مَنْ قال: يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر ؛ لأن إطلاقه مجاز ، والمجاز لابدَّ له مِنْ قرينة ، فتلك القرينة يَبِينُ بها المعنى ، ومنهم من قال: يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا ينعكس ، فنقول في هذا زيد مثلا: زيد مرفوع ، وإن شئت قلت: زيد مضموم ، وتقول في جئت مثلا: مضموم ، ولا تقول: مرفوع." ص ٦٨ ، ونقل كلامَ ابنِ النحاسِ السيوطيُّ في الأشباه والنظائر ٢/٤١ .

(٤) نقل ابن النحاس باب الممنوع من الصرف كاملا من شرح المفصل لابن عمرون ، ينظر التعليقة ص ٤٥٠ .

بالحروفِ مِنَ الأسماءِ على رأيِ مَنْ يراه[١] ، وإنما أرادَ مِنَ الاسمِ ما هو منصرفٌ ، وما هو غيرُ منصرفٍ ، ولم يتعرَّضْ لِمَا عدَاها ، ولأنَّ الصرفَ التنوينُ على ما يُقَرَّرُ ، وإنما يكونُ فيما يَقْبَلُ التنوينَ ، وما فيه الألفُ (٥٤/ب) واللامُ أو الإضافةُ لا يقالُ فيه: منصرفٌ ؛ لأنَّه لا يَقْبَلُ التنوينَ[٢]، واعلمْ أنَّ هذا التقسيمَ – وإنْ لم يصرّحْ به – الأكثرُ[٣] ، فإنَّ أبا عليٍّ قال في الأحمرِ: لا أقولُ: ((منصرفٌ لوجودِ العلتينِ ، ولا غيرُ منصرفٍ لأنَّ التنوينَ لم يذهبْ))[٤]. وهذا يقاربُ ما ذكرْنَا ، وقال ابنُ الحاجبِ: ((ظاهرُ كلامِ النحويينَ أنَّ هذه القسمةَ حاصرةٌ ، وتفسيرُهم كلَّ واحدٍ مِنَ القسمينِ يَنْفِي الحصرَ))[٥]. وهذا يؤنسُك بما قلناه ، وقال الكُزُولِي[٦]

(١) هذا الاعتراض لابن الحاجب استوفى شرحه في الإيضاح ١٢٤/١ ، ولخصه ابن عمرون بإيجاز شديد ، ووجه الاعتراض أن تفسير النحويين للمنصرف بأنه الذي تدخله الحركاتُ الثلاثةُ والتنوينُ ، وغير المنصرف هو ما لا يدخله الجر والتنوين ، فعلى هذا التفسير تبقى أسماءٌ معربةٌ لا تدخل تحت أيِّ قسم من القسمين منها جمع المذكر السالم والمعرب بالحروف فلا تدخله الحركات الثلاث والتنوين فيعتبر منصرفا ولا يمتنع من الجر والتنوين ويحرك بالفتح فيكون غير منصرف ، وأظنُّ أنَّ العلماء لو زادوا فقالوا: المنصرف ما يدخله الحركات الثلاث وما ينوب عنها والتنوين وما ينوب عنه لحُلَّ الإشكال .

(٢) قال ابن الحاجب:" وأيضا فإن اللام والإضافة يقومان مقام التنوين." الإيضاح ١٢٥/١ .

(٣) قال ابن جني:"ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل وغلامك وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة. وذلك أنها ليست بمنونة، فتكون منصرفة، ولا مِمَّا يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارةً لكونه غير منصرف؛ كأحمد وعمر وإبراهيم، ونحو: ذلك ، وكذلك التثنية والجمع على حدِّها، نحو: الزيدان والعمرين والمحمدون، وليس شيء من ذلك منصرفًا ولا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها." الخصائص ٣٥٧/٢ ، وينظر الهمع ١٢١/١ ونسبه إلى أبي علي الفارسي .

(٤) لم أجد هذا الكلام عند أبي علي الفارسي . وذكر في العسكريات نوعي المعرب منصرف وغير منصرف ولم يذكر نوعا ثالثا ص ١١٠ ، وقال في الإيضاح ص ٧٥ :" وهذه الأسماء المعربة على ضربين منصرف وغير منصرف ." و ذكر ابن الحاجب رأي أبي علي واعترض عليه الإيضاح لابن الحاجب ١٢٥/١ ونسب السيوطي إلى أبي علي التقسيم الذي ذكره ابن جني ، ينظر الأشباه والنظائر ٣٧٤/٢ .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٢٤/١ .

(٦) عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى من علماء العربية ، تصدر للإقراء بالمرية، وولي خطابة مراكش، وتوفي فيها ، من كتبه: الجزولية رسالة في النحو وشرح أصول ابن السراج وشرح قصيدة بانت سعاد والأمالي في النحو ومختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي . قال ابن خلكان: والجزولي، بضم الجيم والزاي، نسبة إلى جزولة ويقال أيضا: كزولة بالكاف، وهي بطن من البربر ، توفي ٦٠٧ هـ . ينظر وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ وتاريخ=

في التَمْشِيَةِ[1]: ((وأَمَّا أقسامُ الأسماءِ مِنْ جهةِ العمومِ فعلى ثلاثةِ أضربٍ منصرفٌ ، وغيرُ منصرفٍ ، وما لا يقالُ منصرفٌ ولا غيرُ منصرفٍ ، وهو أربعةٌ أحدُها: المضافُ وما عُرِّفَ باللامِ والتثنيةُ والجمعُ ، لا يقالُ فيها منصرفةٌ إذ ليس فيها تنوينٌ ، ولا يقالُ فيها غيرُ منصرفةٍ إذا ليس فيها علةٌ تمنعُ الصرفَ)).

قولُهُ: ((**المعرب**)). تقدَّمَ تفسيرُه ، وكذا النوعُ. **قولُهُ:** ((**نوعٌ يَستوفِي حركاتِ الإعرابِ والتنوينَ**)). قدَّمَ الكلامَ على المنصرفِ ؛ لأنَّه الأصلُ بدليلِ أنَّ عَدَمَ الصرفِ يحتاجُ إلى مُوجبٍ بخلافِ الصرفِ ، فعُلِمَ أنَّه الأصلُ ؛ ولأنَّ النحاةَ فَرَّقُوا[2] بينَ صرفِ ما لا ينصرفُ وعدمِ صرفِ ما ينصرفُ بأنْ قالوا: صرفُ ما لا ينصرفُ ردٌّ[3] إلى أصلِه ، ولا كذلك بالعكسِ ؛ ولأنَّ الاسمَ صِلَةٌ يَستحقُّ وجوهَ الإعرابِ للفرقِ بينَ المعاني الطارئةِ عليه بعدَ الدلالةِ على مسمَّاه ، وهو على ضربينِ نكرةٍ ومعرفةٍ ، والنكرةُ الأصلُ والأخفُّ والأمكنُ عندَهم ، والمعرفةُ فرعٌ فألحقُوا النكرةَ التنوينَ دليلا على ذلك ، ولذلك لم يَلْحَقِ الأفعالَ.

قولُهُ: ((**يَستوفِي حركاتِ الإعرابِ**)). ولم يَقُلْ الإعرابَ ؛ لأنَّ مِنَ الإعرابِ (٥٥/أ) الجزمَ ولا يدخلُ الاسمَ ، فلذا عَدَلَ إلى لفظِ الحركةِ .

قولُهُ: ((**والتنوينَ**)). لابدَّ مِنْ تَقَدُّمِ عِلَّةِ دخولِ[4] التنوينِ الأسماءَ. اعلمْ أنَّ الاسمَ أخفُّ مِنَ الفعلِ لوجوهٍ[5] منها: أنَّ الأسماءَ أكثرُ استعمالًا مِنَ الأفعالِ ، والشيءُ إذا كَثُرَ استعمالُه على ألسنتِهم خَفَّ ، وإنما قلنا: إنه أكثرُ استعمالا لأمورٍ منها: الأوزانُ وعددُ الحروفِ أَمَّا في

=الإسلام ١٧٠/١٣ والبلغة ص ٢٢٦ وبغية الوعاة ٢٣٦/٢ والأعلام ١٠٤/٥ .

(١) لم أجد مَنْ ذكر من كتب الجزولي : التمشية ، وربما كانت التحشية بالحاء ؛ لأن هناك من يرى أن المقدمة الجزولية قَصَدَ بها الجزولي التحشية على جمل الزجاجي ، قال الذهبي:" وصنف كتابا في شرح أصول ابن السراج ، والمقدمة المشهورة ، وقصد بها التحشية على الجمل." تاريخ الإسلام ١٧١/١٣ . ولم أعثر على ما ذكره ابن عمرون في المقدمة الجزولية . ونقل كلامَ الجزوليِّ السيوطيُّ في الأشباه والنظائر ٣٧٤/٢ وفيه: الكزولي .

(٢) في الأصل ٥٤/ب زيادة: بينه . وهي كلمة مشطوبة .

(٣) في الأصل: ردًّا .

(٤) في الأصل ٥٥/أ: دخول علة . وعلى كل كلمة حرف (مـ) ليدل على تبادل الكلمتين .

(٥) ذكر ابن يعيش وجهين لخفة الاسم أنه أكثر استعمالا ، وأن الفعل لابد له من فاعل ومفعول فهو كالمركب والاسم كالمفرد والمفرد أخف ، وقد أحسن ابن عمرون تفصيل المسألة هنا . ينظر ابن يعيش ٥٧/١ ، وينظر في كون الفعل فرعا على الاسم اللباب للعكبري ٥٠٠/١ .

الأصولِ ؛ فلأنَّ أصولَ الأسماءِ ثلاثيةٌ ورباعيةٌ وخماسيةٌ ، وليس في الأفعالِ خماسيةٌ ، وأَمَّا بالزيادةِ فالاسمُ يبلغُ بالزيادةِ سبعةً ، والفعلُ لا يُزَادُ على الستةِ ، فقد زادَ عليه في الأصولِ والزيادةِ ، وأَمَّا الأبنيةُ فأبنيةُ الأصولِ في الأسماءِ المجمعِ عليها تسعةَ عشرَ ، وأصولُ الأفعالِ أربعةٌ وما لم يُسَمَّ فاعلُه. وأَمَّا الأبنيةُ بالزيادةِ فالأسماءُ تزيدُ على ثلاثِ مائةٍ ، والفعلُ لا يبلُغُ الثلاثينَ.

ومنها: أنَّ الاسمَ يُفِيدُ مع جنسِه[١] ، والفعلُ لا يُفيدُ إلَّا بانضمامِ الاسمِ ، ومنها: أنَّ الفعلَ يَفتقرُ إلى الفاعلِ فيَثْقُلُ ، ولا كذلك الاسمُ ، فإنْ قلتَ: فإنَّ المبتدأَ يحتاجُ إلى خبرٍ فليكنْ كاحتياجِ الفعلِ إلى فاعلِه ، قلنا: تعلُّقُ الفعلِ بفاعلِه أشدُّ مِنْ تَعلُّقِ المبتدإِ بخبرِه ؛ لأنَّ الفاعلَ يَتَنَزَّلُ منزلةَ الجزءِ مِنَ الفعلِ على ما يأتي بيانُه في موضعِه ، ولا كذلك الخبرُ مِنَ المبتدإِ . ومنها: أنَّ الفعلَ يلحقُه زوائدَ نحو: حروفِ المضارعةِ وتاءِ التأنيثِ ونوني التوكيدِ والضمائرِ فثَقُلَ بذلك. ومنها: أنَّ الأفعالَ مشتقةٌ مِنَ المصادرِ على القولِ المنصورِ على ما يأتِي في موضعِه ، والمشتقُّ فرعٌ على المشتقِّ منه فهي إذا فرعٌ على الأسماءِ ، والفرعُ أثقلُ مِنَ الأصلِ ، فلَمَّا كان الاسمُ أخفَّ ألحقُوه زيادةً مؤذنةً بالخفَّةِ ، وهي التنوينُ[٢] ، وسُمِّيَ بمصدرِ نَوَّنَ[٣] إذا كَتَبَ نُونًا ؛ ليقعَ الفرقُ بينه وبينَ النونِ المتحرِّكةِ ، وسُمِّيَ أيضًا صرفًا ؛ لأنَّه (٥٥/ب) صَرْفُ الخفيفِ عن حكمِ الثقيلِ ، فصرفُوا الاسمَ بأنْ أعطَوهُ التنوينَ ، وقيل: سُمِّيَ صرفًا[٤] ؛ لأنَّه صوتٌ يَتْبَعُ الاسمَ فهو مأخوذٌ مِنْ صريفِ القَعْوِ[٥] ، وهو صوتُ البَكَرَةِ ، قال الشاعرُ:

٨٢- لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ[٦]

---

(١) أي: يفيد الاسم مع الاسم ، نحو: الله ربنا ، ومحمد نبينا .

(٢) ينظر الكتاب ٢٢/١ والإيضاح في علل النحو ص ٩٧ .

(٣) الذي في الصحاح ٢٢١١/٦ ولسان العرب ٤٢٩/١٣ أن نَوَّن الاسم تنوينا ألحقه التنوين ، وفي معجم اللغة العربية المعاصرة : نَوَّنَ النونَ رسمها وكتبها ٢٣١٠/٣ .

(٤) ينظر في معنى الصرف لغويا ، والمعاني التي ذكرها ابن عمرون الصحاح ١٣٨٥/٤ واللسان ١٨٩/٩ وتاج العروس ١١/٢٤ (ص ر ف) .

(٥) قال في الصحاح: "القَعْو: خشبتان في البكرة فيهما المِحور ، فإذا كان من حديد فهو الخُطَّافُ ." ٢٤٦٥/٦ .

(٦) عجز بيت من البسيط وهو للنابغة في ديوانه ص ١٦ ط دار المعارف ، وصدره:

مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا

وينظر الكتاب ٣٥٥/١ والهمع ٣/ ١٢٦ وحاشية الصبان ٢٢٨/٣ .

الدخيس: الكثير المتداخل ، النحض: اللحم ، بازلها: نابها ، المسد: الحبل. ينظر الديوان ص ١٦ .=

وقيل: مأخوذٌ مِنَ الصِّرْفِ وهو الخالصُ ، فكأنَّ الاسمَ خَلَصَ وامتازَ عن غيرِه ، وقيل: مِنْ صريفِ النابِ وهو صوتُ وَقْعِ أنيابِ البعيرِ المسِنّ بعضِها على بعضٍ ، وذهبَ بعضُ النحاةُ[١] إلى أنَّ الصرفَ التنوينُ مع الجرِّ ، قال: لأنَّه زيادةُ تصريفٍ ، ولو كان كما قال لكان تصريفًا لا صرفًا.

قولُهُ: ((**كزيدٍ ورجلٍ**)). لا فرقَ بين ما تدخلُه الحركاتُ لفظًا وما تدخلُه تقديرًا فيدخلُ فيه المعتلُّ . **قولُهُ:** ((**ويُسَمَّى المنصرفُ**)). لأنَّه دخلَه الصرفُ وهو التنوينُ .

قولُهُ: ((**ونوعٌ يُخْتَزَلُ منه**[٢])). يعني يُقْطَعُ منه الجرُّ والتنوينُ ، فإن قيل: لم حُذِفَ منه الجرُّ والتنوينُ قلنا: لأنه أشبَهَ الفعلَ ، وإذا أشبهَ الفعلَ فمُنِعَ بعضَ ما لا يدخلُ الفعلَ ؛ لأنه لولا ذلك لأفضَى إلى تعطيلِ أثرِ هذا الشبهِ . فإن قيل: لم اختَصَّ بهذا الحذفِ الخاصِّ ، فالجوابُ لأنه اكتسبَ بالمشابهةِ للفعلِ ثِقَلا ، فمُنِعَ ما لا يدخلُ الفعلَ لثقلِه ، وهو التنوينُ على ما نُقَرِّرُهُ[٣] ولا يُسْلَبُ عنه معانِ[٤] الأسماءِ مِنْ كونِه فاعلا وغيرِ ذلك ؛ لأنَّا حينئذٍ نكونُ قد أخرجنا الاسمَ[٥] عن حقيقتِه. واختلفَ النحاةُ هل حُذِفَا بطريقِ الأصلِ أو أحدُهما تابعٌ ؟ والصحيحُ أنَّ التنوينَ حُذِفَ بطريقِ الأصلِ والجرُّ تَبَعًا[٦] ؛ لأنَّ التنوينَ علامةُ الخفةِ على ما ذكرنا ، وما لا ينصرفُ ثقيلٌ ، فيُحْذَفُ منه ما هو علامةُ الخفةِ ، ولأنَّ أكثرَ النحاةِ قالوا: فإذا

=الشاهد: استعمال كلمة صرف من قولهم: صريف البكرة أي: صوتها . وفيه شاهد آخر وهو حذف عامل المصدر صريف وجوبا ؛ لأنه وقع مشبَّهًا به .

(١) ينظر المقتضب ٣٠٩/٣ والأصول ٧٩/٢ والإيضاح لأبي علي ص ٧٥ والتبصرة والتذكرة ٥٤٠/٢ واللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري ٧٢/١ والتبيين ص ١٦٤ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٠١ والارتشاف ٨٥٢/٢ والهمع ٧٦/١ .

(٢) في المفصل: يختزل عنه . ص ١٦ ط دار الجيل ، ص ٦٢ ط مكتبة الآداب . وقال الزبيدي:" الاخْتِزالُ: الحَذْفُ قَالَ ابنُ سِيدَه: وَلَا أَعْرِفُه عَن غيرِ سِيبَويه. أَيْضا: الاقتِطاعُ يُقَال: اخْتَزَلَ المالَ: إذا اقْتَطَعَهُ. فِي المحكَم: انْخَزَل عَن جَوابي: إِذا لم يَعْبَأْ بِهِ، انْخَزَلَ فِي كلامِه: انْقطَعَ.." تاج العروس ٤٠٦/٢٨ (خ ز ل) .

(٣) في الأصل ٥٥/ب: تَقَرَّره .

(٤) في الأصل ٥٥/ب: معاني الأسماء.

(٥) في الهامش ٥٥/ب: في الأصل مخرجا الاسم .

(٦) قال أبو البركات في أسرار العربية ص ٣٦ :" فمنع من التنوين ، ومن الجر تبعا للتنوين لما بينهما من المصاحبة." ونسبه ابن يعيش إلى المحققين ٥٨/١ وهو اختيار الرضي في شرح الكافية ١٠٢/١ .

دخلَ الألفُ واللامُ الاسمَ (٥٦/أ) أو أضيفَ أُمِنَ فيه التنوينُ فدخلَه الجرُّ ، ولم يقولوا انصرفَ إلا القليلَ. فإنْ قيل: إذا قرَّرْتُم أنَّ ما لا ينصرفُ إنما حُذِفَ منه بطريقِ الأصلِ التنوينُ فلِمَ حُذِفَ الجرُّ ، قلنا: إنما مُنِعَ الجرَّ لكونه مصاحبًا للتنوينِ ، وذلك أنه شارَكه في الاختصاصِ بالاسمِ وأنَّ [...][1] المجرورَ يقومُ مقامَ التنوينِ على ما تقرَّرَ في العطفِ على الضميرِ المجرورِ ، فلمَّا كان بين الجرِّ والتنوينِ هذه المناسبةُ جعلُوه تابعًا للتنوينِ في الحذفِ ، وقيل[2]: لو جُرَّ الاسمُ الذي لا ينصرفُ مع حذفِ تنوينِه فقيل: مررتُ بأحمدِ لأشبهَ المبنياتِ ، وقيل: لو بَقِيَ الجرُّ بعد حذفِ التنوينِ لالتبسَ الذي لا ينصرفُ بالمضافِ إذا قلتَ: مررتُ بأحمدِ وأنت تريدُ بأحمدِي كما قالوا: مررتُ بغلامِ يريدون بغلامِي ، وهي لغةٌ حكاها المازنيُّ[3] في غيرِ النداءِ ، قال الشاعرُ:

٨٣- وَمِـنْ قَبْـلِ نَادَى كُـلُّ مَـولَى قَرَابَـةٍ ... فَمَـــا عَطَفَـــتْ يَومًـــا عَلَيــكَ العَوَاطِـــفُ[4]

وقال:

٨٤- فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ ... وَلَا وَجَـــدَ النَّهْـــدِيُّ قَبْـــلِ جَمِيـــلُ[5]

أرادَ قبلِي .

---

(١) هنا بياض بالأصل قدر كلمة ، وأظن أن الناسخ ربما محا هذه الكلمة متعمدا ، وجاء في علل النحو: لابن الوراق في تعليله امتناعَ الجر من الفِعْلِ قال:" وَوجه آخر: وهو أَنَّ المجرور يقوم مقام التنوين، والفعل لا يَخْلُو من فاعل، فكان يُؤَدِّي إِلى أَنْ يقوم مقام التَّنوين – وهو وجهٌ واحدٌ ضعيفٌ – شيئان قويان، وهما الفعل والفاعل، فسقط الجرُّ من الفعل، وجعل فِي الاسم، إِذْ كان محلا للإعراب." ص ١٤٥ تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ط مكتبة الرشد الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م .

(٢) نسبه ابن يعيش إلى أبي علي ٥٨/١ .

(٣) لم أجد حكاية المازني ، لكن الأخفش صرح بسماعه لتلك اللغة في معاني القرآن ٧٩/١.

(٤) بيت من الطويل بلا نسبة في الزاهر لابن الأنباري ٣٨٣/٢ وضرائر الشعر ص ١٢٧ وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ وتوضيح المقاصد ٨٢٢/٢ وأوضح المسالك ١٥٤/٣ وشرح الألفية لابن عقيل ٧٢/٣ والمقاصد النحوية ١٣٤٧/٣ والهمع ١٩٥/٣ والتصريح ٥٠/٢ وحاشية الصبان ٢٦٩/٢ .

الشاهد: حذف ما أضيفت إليه قبل مع نيته لفظا .

(٥) بيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٧٩/١ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٥٠/١ والإنصاف ٥٤٥/٢ وضرائر الشعر ص ١٢٧ والهمع ١٩٣/٣ .

الشاهد: حذف ما أضيفت إليه (قبل) ونواه لفظا أو كما قال ابن عمرون والمراد: قبلي .

قولُهُ: ((**يُحَرَّكُ**)). إنما حُرِّكَ ولم يَبْقَ ساكنًا لئلا يلتبسَ بالمشابهِ للحرفِ .

قولُهُ: ((**بالفتحِ**)). لأنه لَمَّا امتنعَ مِنْ بقاءِ الجرِّ فيه ومِنْ سكونِه لم يَبْقَ إلا أنْ يحملَ على شيءٍ فحُمِلَ على المنصوبِ في حركتِه لتواخِيهما في كونِهما حركتَيْ فضلةٍ ، وذهبَ أبو الحسنِ(١) والمبردُ(٢) إلى أنَّ غيرَ المنصرفِ مبنيٌّ في حالِ جرِّه تمسُّكًا بقولِ سيبويه: ((مفتوح))(٣). وليس بشيءٍ ؛ لأنه لا موجبَ للبناءِ ، وقد ذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّ قولَ سيبويه: ((الفتح)) تسامحٌ في العبارةِ ، والصحيحُ أنه ليس كذلك ؛ لأنَّ النصبَ والجرَّ ليسا الحركاتِ ٥٦/ب بل لزومِ آخرِ الاسمِ للفتحةِ إذا اقترنَ بها عاملُ النصبِ والكسرةِ إذا اقترنَ بها عاملُ الجرِّ ، ولا كذلك الفتحُ والكسرُ والضمُّ ؛ لأنَّ الضمَّ يدلُّ على أنك تقصدُ صفةَ اللفظِ ، فهو كقولِك ممدودٌ ، ونحن نعلمُ أنَّ الفتحةَ في ما لا ينصرفُ في الجرِّ ليستْ بعاملِ النصبِ(٤) كما في ضربتُ زيدًا ، وإنما الفتحةُ هنا حركةٌ قامتْ مقامَ أختِها ، فصارَ كقولِنا: يحرَّكُ في موضعِ الجرِّ بالفتحةِ ، ولو قيل: يكونُ في موضعِ الجرِّ منصوبًا لم يصحَّ على الظاهرِ بل يحتاجُ إلى تأويلِ أنَّه على صورةِ المنصوبِ.

قولُهُ: ((**إلا إذا أضيفَ**)). إذا ظرفُ زمانٍ ، والظرفُ إنما يستثنَى مِنْ زمانٍ ، وتحقيقُه ويحذفُ عنه الجرُّ في الأزمانِ كلِّها إلا إذا أضيفَ فهو مستثنَى مفرغٌ ؛ لأنَّا لم نذكرْ في جميعِ الأزمانِ المستثنَى منه .

وقولُهُ: ((**أو دخلَه**)). معطوفٌ على أضيفَ ، وما لا ينصرفُ إذا دخلتْهُ الألفُ واللامُ أو الإضافةُ يقالُ: انجرَّ(٥) ، هذا قولُ أكثرِ النحاةِ ، وهو الجيِّدُ ؛ لأنَّ الصرفَ عبارةٌ عن التنوينِ على ما قرَّرنا ، وإذا دخلتْهُ اللامُ أو الإضافةُ لا تنوينَ . وقيل: انصرفَ(٦) ، وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ

---

(١) رأي الأخفش في ابن يعيش ٥٨/١ وشرح الكافية للرضي ١٠٦/١ ونسبه إلى الزجاج أيضا وينظر ما ينصرف ص ٩ والتذييل والتكميل ١٤٥/١ والهمع ٥٧/١ .

(٢) ينظر المقتضب ٣٨٣/١ وعبر بقوله: فتح . وصرح بأنه يرى بناءه الزجاجيُّ في مجالس العلماء ص ٢٢٠ .

(٣) قال سيبويه:" فيكون في موضع الجر مفتوحا." الكتاب ٢١/١ .

(٤) ينظر السيرافي ١٦٤/١ ط العلمية .

(٥) قال سيبويه: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ." الكتاب ٢٢/١ .

(٦) هو قول الزجاج في ما ينصرف ص ٩ والزجاجي في الجمل ص ٢٢٠ ط الرسالة ، والسيرافي ١٦٩/١ ، وينظر التذييل والتكميل ١٤٩/١ .

المانعَ قائمٌ بدليلِ مساجدَ ، وأنك إذا عرَّفتَها باللامِ فالجمعيةُ باقيةٌ ، وإنْ دخلتْهُ اللامُ فكيف يقالُ انصرفَ ؟ فإنْ قيل: عارضَه دخولُ الألفِ واللامِ ؛ لأنها مِنْ خواصِّ الأسماءِ فتُبْعِدُها عن شبهِ الفعلِ ، قلنا: لو كانت كذلك لكانت حروفُ الجرِّ بأسرِها وجميعُ العواملِ والمعاني المختصةُ بالأسماءِ كالفاعليةِ وغيرِها موجبةً صرفَه ؛ لأنها مِنْ خواصِّ الأسماءِ ، فإنْ قيل: الألفُ واللامُ ينقلان ذاتَ الاسمِ مِنَ الإبهامِ إلى التعيينِ فتغيّرانه ، الدليلُ على ذلك أنَّ جَمْعَ الشاعرِ بين قافيتين في قصيدةٍ واحدةٍ أحدُهما معرفةٌ والأخرَى نكرةٌ لا يكونُ إيطاءً على الصحيحِ[١] ، وكذا (٥٧/أ) الإضافةُ [للتعريف] [٢] إنْ كانت إلى معرفةٍ [أو][٣] التخصيصِ إنْ كانت إلى نكرةٍ ، وإذا غيَّرتْ حقيقتَه صرفتْهُ ؛ لأنها خاصةٌ ، وَلَمَا هذا المعنَى الزائدُ ، وهو تَغْيِيرُ حقيقتِه بخلافِ ما ذُكِرَ مِنَ النقوضِ . فالجوابُ لو كان ما ذكرتُم مُؤَثِّرًا للزمَ أنْ يؤثِّرَ كونُه جمعًا في الصرفِ أيضًا ؛ لأنه تَغْيِيرُ حقيقةِ المفردِ ، والجمعُ من خواصِّ الأسماءِ ، وهو في نفسِه موجبٌ لعدمِ الصرفِ ، فلو كان ما ذكرتُم مؤثِّرًا لَزِمَ أنْ ينصرفَ الاسمُ لتعارضِ كونِ الجمعِ فرعًا وكونُه مِنْ خواصِّ الأسماءِ مؤثِّرًا في حقيقةِ الاسمِ ، فيترجَّحُ الصرفُ بالأصلِ ، ولأنَّ التصغيرَ لا يوجبُ صرفًا وإنْ غَيَّرَ حقيقةً .

قولُهُ: ((**ويُسَمَّى غيرُ المنصرفِ**)). يريدُ مَا اخْتُزِلَ عنه الجرُّ والتنوينُ .

قولُهُ: ((**واسمُ المتمكِّنِ يجمعُهما**)). لأنَّ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ فرعُ المعرَبِ ، والتمكُّنُ رسوخُ القدمِ ، وقلنا المتمكِّنُ معناه الراسخُ في الاسميةِ أيْ: هو بمكانٍ منها[٤] لم يَخْرُجْ إلى شبهِ الحرفِ فيُمْنَعَ الإعرابَ .

قولُهُ: ((**الأمكنُ**)). هو (أَفْعَلُ) مِنْ قولهم: مَكُنَ مَكَانَةً[٥] ، وهو الذي لم يشابِهِ الفعلَ مِنْ

---

(١) قال الخطيب التبريزي :" والإيطاء أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد ، كالرجل ورجل ، فإن كان بمعنيين لم يكن إيطاء نحو: (رجل) نكرة و(الرجل) معرفة ، و(ذهب) بمعنى الفعل و(ذهب) بمعنى الجوهر." الكافي في العروض والقوافي ص ١٦٢ ط الخانجي ، وينظر المعجم المفصل في علم العروض والقافية لإميل بدبع يعقوب ص ٦٥ .

(٢) زيادة من عندي لاستقامة المعنى .

(٣) في الأصل ٥٧/أ زيادة: إلى . ويبدو لي أنها مشطوبة ، وليس واضحا تماما .

(٤) ينظر ابن يعيش ٥٧/١ .

(٥) قال ابن سيده:" وَقد مَكُنَ مَكَانةً، فَهُوَ مَكينٌ، وَالْجمع: مُكَناءُ." المحكم ٧١/٧ .

وجهينِ ، فهو أقوَى ممَّا أشبهَ الفعلَ مِنْ وجهين فنَقَصَ تمكُّنُه ، فالأمكنُ أرسخُ قدمًا مِنْ غيرِه أيْ أثبتُ في مكانِه مِنَ الاسميةِ ، وميمُ المكانِ أصليةٌ[١] ، ولا نظرَ إلى قولِ مَنْ أخذَه من الكونِ[٢] ، وحَكَمَ بزيادةِ الميمِ لقولِ العَرَبِ تمكَّنَ ، ولو كان مِنَ الكونِ لقيل: تكوَّنَ ، وأَمَّا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ فلا اعتدادَ به لقلَّتِه ، ولأنهم قالوا في جمعِه: أَمْكِنَةٍ ، وذا نَصٌّ على أنه فَعَالٌ مثلُ زمانٍ وأزمنةٍ ، والأمكنُ بعضُ المتمكِّنِ ؛ لأنَّ الأمكنَ المنصرفُ ، والمتمكِّنَ المعربُ .

قولُهُ: «**وقد يقالُ**». الظاهرُ أنَّ المضارعَ هنا بمعنَى الماضِي ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾[٣] لَمَّا لم يكنْ حَمَلَه على القليل .

[أسباب منع الصرف]

قال الزمخشري: «**والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها. وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظاً أو معنى في نحو: سعاد وطلحة ووزن الفعل الذي يغلبه في نحو: أفعل فإنه فيه أكثر منه في الاسم أو يخصه في نحو: ضرب إِنْ سُمِّيَ به ، والوصفية في نحو: أحمر؛ والعدل من صيغة إلى أخرى في نحو: عمر وثلاث ؛ لأن فيه عدلاً ووصفية ، وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح، إلا ما اعتل آخره نحو: جوار فإنه في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب، وحضاجر وسراويل في التقدير جمع حضجر وسروالة؛ والتركيب في نحو: معديكرب وبعلبك، والعجمة في الأعلام خاصة، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث في نحو: سكران وعثمان إلا إذا اضطر**

---

(١) إلى هذا ذهب ابنُ يعيش ٥٧/١ .

(٢) قال الخليل:" والمكانُ في أصل تقدير الفعل: مفعل، لأنه موضع للكينونة، غير أنه لما كثر أجروه في التصريف مجرى الفعال، فقالوا: مكناً له، وقد تمكن، وليس بأعجب من تمسكن من المسكين، والدليل على أن المكان مَفْعَل: أن العرب لا تقول: هو مني مكان كذا وكذا إلا بالنصب." العين ٣٨٧/٥ ، ونسب إلى ثعلب في المحكم ٧١/٧ ، واللسان ٤١٤/١٣ ، وينظر في الخلاف في اشتقاق مكان ووزنه تهذيب اللغة ٢٩٤/١٠ .

(٣) من الآية (٦٣) من سورة النور ، والآية (١٨) من سورة الأحزاب . وإذا دخلت (قد) على المضارع صرفت معناه إلى الماضي ، ينظر الهمع ٢٢/١ . وقال السمين الحلبي في آية النور:" (قد) تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى ، فتدل على التحقيق كهذه الآية ، وقد ردها بعضهم إلى التقليل لكن إلى متعلَّقِ العِلْمِ يعني أن الفاعلين لذلك قليل ، فالتقليل ليس في العلم بل في متعلقه." الدر المصون ٤٤٧/٨ وينظر الجنى الداني ص ٢٥٧ .

الشاعر يصرف. وأما السبب الواحد فغير مانع أبداً. وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت. وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير كقولك: رب سعادٍ وقطامٍ لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد إلا نحو: أحمر ، فإن فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين. وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله:

لم تتلفـــع بفضـــل مئزرهـــا دعـد ولم تسـق دعـد في العلـب

وأما ما فيه سبب زائد كماه وجور فإن فيهما ما في نوح ولوط مع زيادة التأنيث فلا مقال في امتناع صرفه، والتكرر في نحو: بشرى وصحراء ومساجد ومصابيح نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلاً بحال، والزنة التي لا واحد عليها منزلة تأنيث ثان وجمع ثان.»

(٥٧/ب) قالَ صاحبُ الكتابِ: «فصلٌ . والاسمُ يمتنعُ من الصرفِ متى اجتمعَ فيه اثنان من أسبابٍ تسعةٍ».

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ أنَّ الفعلَ فرعٌ على الاسمِ ، فمتى كان الاسمُ فرعًا على غيرِه مِنْ وجهين أشبهَ الفعلَ في كونِه فرعًا ، واعلمْ أنَّ في بابِ ما لا ينصرفُ أمورًا لابدَّ مِنْ بيانِها ، أحدُها: أنَّ النحاةَ أطلقُوا على إحدَى العلتين أنها سببٌ ، وإنْ لم تكنْ مستقِلًّا(١) . ومنها: أنَّه ليس كلُّ شبهٍ بين شيئين يوجبُ حكمًا لأحدِهما هو في الأصلِ للآخرِ بل الشبهُ إذا قَوِيَ أوجبَ الحكمَ ، وإذا ضَعُفَ لم يوجبْهُ ، وكلَّما كان الشبهُ أخصَّ فهو أقوَى ، وإذا كان أعمَّ فهو أضعفُ ، فالشبهُ الذي هو أعمُّ كشبهِ الفعلِ للاسمِ مِنْ جهةِ أنَّه يدلُّ على معنًى ، فهذا لا يوجبُ حكمًا ؛ لأنَّه عامٌّ في كلِّ اسمٍ وفعلٍ ، وليس كذلك الشبهُ مِنْ جهةِ أنَّه ثانٍ باجتماعِ سببين ؛ لأنَّ هذا يخصُّ نوعًا مِنَ الأسماءِ فهو خاصٌّ مُقَرِّبٌ للاسمِ مِنَ الفعلِ . ومنها: أنَّ الأسبابَ المانعةَ اعْتُبِرَتْ لأنَّها تدلُّ على مجرَّدِ الفرعيةِ لا لأنَّها تُوجَدُ في الفعلِ ، كيفَ ؟ ومِنَ العللِ التعريفِ ، ولا يُتَوَهَّمُ وجودُه في الفعلِ ، وكذا العدلُ والجمعُ ، ويتعلَّقُ بهذا الموضعِ اختصاصُهم هذه العللَ بأنَّها تُوجِبُ الفرعيةَ دونَ غيرِها ممَّا هو موجودٌ في الأسماءِ ليس بأصلٍ ، وهذا موضعٌ قَلَّ أنْ ترَى

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٢٦/١ .

أحدا يخوضُ فيه ، والذي تحصَّلَ فيه بعدَ العناءِ الطويلِ وبذلِ الجهدِ أنْ يقالَ: إنَّ ما لا ينصرفُ لا يدخلُه جرٌّ ولا تنوينُ ، والفعلُ المضارعُ لا يدخلُه ذلك وهو مُعْرَبٌ لكنَّ إعرابَه فرعٌ على إعرابِ الاسمِ ، فقيل: إنَّ ما لا ينصرفُ أشبهَ إعرابُه إعرابَ الأفعالِ ، وإعرابُ الأفعالِ فرعٌ فناسبَ أنْ يكونَ ذلك الشبهُ لأشياءَ أوجبتْ الفرعيةَ فيما لا (٥٨/أ) ينصرفُ ثمَّ نُظِرَ في الأشياءِ التي تُوجِبُ الفرعيةُ فاعتُبِرَ منها ما كان غيرَ مشترَكٍ بين الاسمِ والفعلِ ؛ ولذا لَمَّا أقمْنا دليلا على فرعيةِ الفعلِ لم نذكرْ إلا شيئا يخصُّ الفعلَ دون ما هو مشترَكٌ بينهما ؛ ولذا لم يُعْتَبَرُ في منعِ الصرفِ العملُ في الأسماءِ ، وإن كان فرعًا على العملِ في الفعلِ(١) ، ولم تَعْتَبِرِ الاشتقاقَ ولا الإعلالَ بل اعتُبِرَ ما هو غيرُ مشترَكٍ ممَّا يدلُّ على الفرعيةِ نحو: العُجْمَةِ والتعريفِ والعدلِ والجمعِ ، وإنْ وُجِدَ في بعضِ عللِ عدمِ الصرفِ ما يَظْهَرُ فيه الاشتراكُ كالوصفِ ، فنقول: الوصفُ بالاسمِ على غيرِ جهةِ الوصفِ بالفعلِ ؛ لأنَّ وصفَ الاسمِ للتقييدِ ، والوصفُ بالفعلِ للإخبارِ فافترقَا ، وكذا التأنيثُ اشترطُوا فيه اللزومَ ليخالفَ التأنيثَ في الفعلِ ، أمَّا وزنُ الفعلِ ، فنقولُ: إذا جاءَ الاسمُ على وزنِ الفعلِ يكونُ فرعًا ؛ لأنَّه جاءَ على غيرِ أوزانِ(٢) الأسماءِ أو على وزنٍ يكثُرُ في غيرِ الأسماءِ ، فجُعِلَ وزنُ الفعلِ ضابطا لذلك ، فإن الوزنَ وإنْ قَلَّ في الأسماءِ لا يكونُ خارجا عن أصولِ الأسماءِ إلا إذا جاءَ على وزنِ غيرِ الأسماءِ. فإنْ قيل: فالتوكيدُ فرعٌ على المؤَكَّدِ ومَا اعْتُبِرَ ، قلنا: فُقِدَ شرطُ الاعتبارِ ؛ لأنَّه مشترَكٌ لأنَّ التوكيدَ اللفظيَّ يدخلُ الفعلَ ، وكذا عطفُ البيانِ يشارَكُ عطفَ النسقِ في مسمَّى العطفِ ؛ ولأنَّ معنَى عطفِ البيانِ ليس لمعنًى يخصُّ الاسمَ بل لإقامتِه مقامَ الصفةِ وليس بصفةٍ ، فكأنَّه ليس بأصلٍ ، فلم يُعْتَدَّ به ، وأمَّا مطلقُ الجمعِ فاعلمْ أنَّ جمعَ التكسيرِ صيغةٌ مستأنفةٌ فهو كالآحادِ ولذا أُعْرِبَ بالحركاتِ ، وبابُ مساجدَ لَمَّا فَارَقَ الواحدَ في الوزنِ تبيَّنَ أنَّه فرعٌ على الواحدِ ؛ ولأنَّه لَمَّا لم يُكَسَّرْ مرةً ثانيةً تأكدَّتْ فيه الجمعيةُ وتأكدتْ (٥٨/ب) الفرعيةُ فأثَّرَتْ .

---

(١) رد ابنُ الحاجب فرعيةَ الاسم على الفعل في العمل بأمرين: الأول: أن كلا منهما أصل في العمل ؛ لأن العمل هو باقتضاءِ الكلمة في المعني ، وكما أن الفعل يقتضي متعلقا فالاسم يقتضي متعلقا كذلك ، والثاني: إذا سلمنا بفرعية الاسم على الفعل في العمل إلا أن المعتبر في منع الصرف معان يصير الاسم بها فرعا على الفعل لا معان يشترك فيها الأصل والفرع . ينظر الإيضاح ١٢٧/١ . بتصرف .

(٢) في الأصل ٥٨/أ زيادة: الفعل . وهي مشطوبة .

قولُهُ: ((**متَى اجتمعَ سببانِ**)). إنْ قيل: لِمْ لَمْ يَكْتَفِ بالسببِ الواحدِ ؟ فالجوابُ أنَّ الانتقالَ عن حالِ الأصلِ إلى حالِ الفرعيةِ يفتقرُ إلى دليلٍ يُرَجِّحُ على الأصلِ إذ لو تساويَا لم يكنِ الانتقالُ أولَى مِنَ البقاءِ ، والشبهُ الواحدُ لا يُرَجِّحُ إلا إذا كان قويًّا كألفِ التأنيثِ وبابِ (مساجدَ) ، فإنَّ لزومَ التأنيثِ كَسَتْهَا قوةً فصارتْ بمنزلةِ سببٍ آخر ، ولو اقتصرَ على مجرَّدِ السببِ ضعيفًا كان أو قويًّا لخرجَ أكثرُ الأسماءِ إلى غيرِ المنصرفِ بل رَاعَيْنَا كلَّ سببٍ على حَسَبِهِ ، فالقويُّ أقمنَاه مقامَ شيئين ، والضعيفُ اشترطنا انضمامَه إلى آخرَ كالتعريفِ فإنَّه موجودٌ في زيدٍ وهو منصرفٌ.

فإن قيل: فلِمَ بَنَيْتُمُ الاسمَ لشبهِه بالحرفِ مِنْ وجهٍ واحدٍ ؟ والجوابُ أنَّ الاسمَ بعيدٌ مِنَ الحرفِ فشَبَهُه به يكادُ يُخْرِجُه عن حقيقتِه ، فلولا قُوَّتُه لم يَظهرْ ذلك فيه ، فلا جرمَ اعتبرناه قولا واحدًا .

وأمَّا حصرُه العللَ في تسعٍ ، فقد ذكرَ جماعةٌ مِنَ النحاةِ منهم السيرافيُّ(١) أنها عشرةٌ ، وزادَ ما فيه ألفُ الإلحاقِ إذا سُمِّيَ به نحو: أَرْطَى(٢) لا ينصرفُ للتعريفِ وشبهِ ألفِ التأنيثِ في امتناعِ لُحُوقِ علامةِ التأنيثِ ، وأَمَّا في النكرةِ فمصروفٌ ، فضَمَّ إلى العللِ شَبَهَ ألفِ التأنيثِ ، وهذه المسألةُ مِنْ فروعِ ألفِ التأنيثِ ، فلذا أكثرُ النحاةِ ذكروها مع ألفِ التأنيثِ ، وأَمَّا على قولِ مَنْ زعمَ أنها (أَفْعَلُ) كأَفْكَلَ لا ينصرفُ في التعريفِ للوزنِ والتعريفِ .

فإن قيل: لِمَ لَمْ تمنعون عِلْبَاءَ(٣) مِنَ الصرفِ إذا سُمِّيَ به لأنَّ آخرَها كآخرِ حمراءَ في اللفظِ والزيادةِ ؟ قيل: حَبَنْطَى(٤) لفظُ الألفِ فيه لفظُ ألفِ التأنيثِ ، والهمزةُ في حمراءَ ليستْ علامةَ

---

(١) قال السيرافي:" ونقصان التمكن في الاسم أن يدخل عليه ما يثقله مما هو فرع فيه غير أصل ، وذلك عشرة أشياء: وزن الفعل وشبهه والصفة والتأنيث والتعريف والجمع والعدل والعجمة وزيادة الألف وحدها والألف والنون في آخر الاسم وجعل الاسمين اسما واحدا." ٤٥٤/٣ ط دار الكتب العلمية .

(٢) نوع من الشجر ينبت في الرمل ، ينظر الصحاح ١١١٤/٣ ، واللسان ٢٥٤/٧ (أ ر ط) ، و ألفه للإلحاق ، ينظر الكتاب ٤١٩/٣ ، ٥٩٧ والمقتضب ١٠٥/٢ ، وذكر الجوهري أنه قيل: إن الألف أصلية ووزنه (أَفْعَل).

(٣) قال الجوهري:" والعِلْبَاءُ: عَصَبُ العنق، وهما عِلباوان بينهما منبت العُرف. وإن شئت قلت عِلباءان، لأنَّها همزة ملحقة، فإن شئت شبهتها بهمزة التأنيث التى في حمراء، أو بالأصلية التى في كساء." ١٨٨/١ (ع ل ب) .

(٤) قال الجوهري :" والحَبَنْطَى: القصير البطين، يهمز ولا يهمز، والنون والالف للإلحاق بسفرجل ." ١١١٨/٣ (ح ب ط) وينظر اللسان ٢٧١/٧ . وأظنُّ أَنَّ ابنَ عمرون يقصِدُ أرطى ، لأن الكلام عليها .

التأنيثِ وإنما علامةُ (٥٩/أ) التأنيثِ الألفُ التي هي منقلبةٌ منه ، فلمَّا كانت الهمزةُ في علباءَ منقلبةً مِنْ ياءٍ ، وفي حمراءَ منقلبةً مِنَ الألفِ – وليست الهمزةُ بعلامةٍ للتأنيثِ – لم يشتركَا في اللفظَ.

قولُهُ: ((**أو تكرَّرَ واحدٌ**)). لأنَّ تكرُّرَ العللِ يوجبُ لها قوةً تستقلُّ بها في منعِ الصرفِ على ما يأتِي بيانُه ، ثم شَرَعَ في العللِ ، **فقال:** ((**العلميةُ**)). وحدُّها تقدَّمَ في الأعلامِ إلا أنه يتعلَّقُ بها أمورٌ لابدَّ مِنْ كَشْفِهَا ، فنقولُ: إنما قدَّمَها[١] لأنها علةٌ وشرطٌ في أكثرِ العللِ ، فإنَّ مِنَ الأسبابِ ما لا يُؤثِّرُ إلا مع العلميةِ ، وهي خمسةٌ: العجمةُ والتركيبُ والتأنيثان بالتاءِ وبالمعنَى والألفُ والنونُ في غيرِ بابِ سكرانَ كعثمانَ ؛ ولذا إذا نُكِّرَ أذربيجانُ انصرفَ مع أنَّ فيه مع العجمةِ التأنيثَ والألفَ والنونَ والتركيبَ ، وتُجَامِعُ العلميةُ وزنَ الفعلِ والعدلَ مؤثِّرةً وهي غيرُ شرطٍ فيهما ؛ لأنَّ[٢] وزنَ الفعلِ يمنعُ مع الوصفِ في بابِ (أحمَرَ) ، والعدلُ منعَ مع الوصفِ في باب (مَثْنَى) ، وقد تُوجدُ غيرَ مؤثِّرةٍ في بابِ (مساجدَ) على المختارِ وأَلِفَي التأنيثِ ، فلمَّا كان للعلميةِ هذه المشاركةُ وكونُها شرطًا في أكثرِ العللِ قُدِّمَتْ ، والدليلُ على أنَّ العلميةَ تُوجِبُ أنْ يكونَ الاسمُ الذي قامتْ به فرعًا ؛ لأنَّ العلميةَ نوعٌ مِنَ التعريفِ ، والتعريفُ مسبوقٌ بالتنكيرِ إذ هو الأصلُ ، يدلُّ على ذلك أشياءُ أحدُها: أنَّ النكرةَ أعمَّ والعامُّ قبلَ الخاصِّ ؛ لأنَّ الخاصَّ يتميَّزُ عن العامِّ بأشياءَ[٣] زائدةٍ على الحقيقةِ المشترَكةِ ، والزيادةُ فرعٌ ؛ فلأنَّ جميعَ الموجوداتِ يقعُ عليها لفظُ شيءٍ ، فإذا أردْتَ بعضَها خصصْتَه بوصفٍ أو ما يقومُ مقامَ الوصفِ ، والموصوفُ سابقٌ على الوصفِ ؛ ولأنَّ التعريفَ يفتقرُ إلى علامةٍ لفظيةٍ (٥٩/ب) أو وضعٍ غيرِ الوضعِ الأوَّلِ[٤] ، والنكرةُ لا تحتاجُ إلى ذلك ، قال سيبويه رحمَه اللهُ: ((واعلمْ أنَّ النكرةَ أخفُّ عليهم مِنَ المعرفةِ وهي أشدُّ تمكُّنًا ؛ لأنَّ النكرةَ أوَّلُ ثم يدخلُ عليها ما تُعَرَّفُ به ، فمِنْ ثم أكثرُ الكلامِ ينصرفُ في النكرةِ))[٥]. والمعارفُ أنواعٌ منها مبنيٌّ ومعرَبٌ ، أمَّا المبنيُّ فهو المضمرُ والمبهمُ

---

(١) كتب في الأصل ٥٨/أ على كلمة قدمها: العلمية .

(٢) في الأصل ٥٩/أ زيادة: وصف . وهي مشطوبة .

(٣) كُتِبَ في الأصل ٥٨/أ على كلمة بأشياء: بأوصاف . وفي الأصل: بأشياء وزائدة .

(٤) كتب فوقها بالأصل: من واضع .

(٥) الكتاب ٢٢/١ .

فلا [مدخلَ لهما][(١)] في ذا البابِ ، وأمَّا المعرَبُ فشيئان: أحدُهما: تعريفُه بالعلامةِ اللفظيةِ كالرجلِ والإضافةِ كغلامَك فلا مدخلَ له أيضًا في منعِ الصرفِ لِمَا تقدَّمَ ، الثاني: وهو ما ليس بعلامةٍ بل بالتضمينِ الذي فيه وهذا معتبَرٌ ، قال ابنُ بَرْهَانَ[(٢)]: ((التعريفُ يؤثِّرُ في منعِ الصرفِ للمعنَى دون اللفظِ وإلا فلا فرقَ بين لفظِ المعرفةِ غيرِ المنصرفةِ ولفظِ النكرةِ المنصرفةِ نحو: يزيدَ ، وهذا بابٌ دلَّتْ فيه اللغةُ على ملاحظتِها تعليقَ الحكمِ بالقصدِ دون مجرَّدِ اللفظِ))[(٣)]. قلتُ: الذي قالَه صحيحٌ لكنَّ الأكثرَ فيما لا ينصرفُ اعتبارُ اللفظِ بدليلِ أنك إذا سميتَ بـ(مساجدَ) رجلًا لا ينصرفُ ، وإنْ كان قد زالَ المعنى ؛ ولذا لم ينصرفْ (حَضَاجِرُ) اسمُ الضَّبُعِ ؛ ولذا لو سمَّيتَ بـ(قِيلَ) انصرفَ قولا واحدا لأنَّ وزنَ الفعلِ بالإعلالِ قد زالَ. ومِنَ التعريفِ الوضعيّ (أجمعُ) وأخواتُه ، فالمانعُ فيه العلميةُ مع العلةِ الأخرَى التي فيه على تفاصيلِها ، وهي علميةُ الجنسِ كأسامةَ. وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّ المانعَ في (جُمَعَ) وبابِه ((العدلُ والصفةُ الأصليةُ المقدَّرةُ كان أصلُه بمعنى مجتمعين ، وقولُ الخليلِ[(٤)] في (جُمَعَ) هو معرفةٌ بمنزلةِ (كلِّهم) . يعنِي أنَّ الإضافةَ في المعنَى مقدَّرةٌ بيانًا[(٥)] لصحةِ جريِه على المعرفةِ توكيدًا لا بيانٌ للمانعِ مِنَ الصرفِ))[(٦)] فَاعْجَبْ لقولِه[(٧)]: ((صفة)) ، وقد قال سيبويه: ((اعلمْ أنَّ المضمرَ لا يكونُ (٦٠/أ) موصوفًا مِنْ قِبَلِ أَنَّك إنَّما تُضْمِرُهُ حين ترَى أنَّ المخاطَبَ قد عَرَفَ مَنْ تعنِي ، ولكنْ لها أسماءٌ يُعْطَفُ عليها تَعُمُّ وتُؤَكِّدُ ، وليستْ صفةً ؛ لأنَّ الصفةَ تحليةٌ نحو: الطويلِ أو قرابةٌ نحو: أخِيك وصاحبِك ، وما أشبهَ ذلك أو نحو: الأسماءِ المبهمةِ ، ولكنَّها معطوفةٌ على الاسمِ يجرِي مجرَاه ، فلذلك قال

---

(١) ما بين [ ] غير واضح بالأصل .

(٢) عبد الواحد بن علي، ابن بَرْهان الأسدي العكبريّ، أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب ، من أهل بغداد ، قال ابن ماكولا: ذهب بموته علم العربية من بغداد ، كان أول أمره منجّما ثم صار نحويا ، من كتبه الاختيار في الفقه وأصول اللغة وشرح اللمع في النحو ، توفي ٤٥٦ هـ . ينظر إنباه الرواة ٢١٣/٢ وفوات الوفيات ٤١٤/٢ وبغية الوعاة ١٢٠/٢ والأعلام ١٧٦/٤ .

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٤٣٥/٢ تحقيق د: فائز فارس ط أولى الكويت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

(٤) قال سيبويه:" وسألتُه عن جُمَعَ وَكُتَعَ فقال: هما معرفة بمنزلة كلِّهم ." الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٥) في الأصل: بيانٌ .

(٦) هو ابن الحاجب في الإيضاح ١٣٦/١ .

(٧) يقصد بعضَ النحويين سالف الذكر وهو ابن الحاجب .

النحويون: صفةً ، وذلك مررتُ بهم كلِّهم أيْ لم أَدَعْ منهم أحدًا))[1]. ثم بعدَ ذلك قال: ((ومنه مررتُ بهم أجمعين))[2]. وقال ابنُ بَرْهَانَ: ((أَمَّا (أجمعُ) فيقال فيه: (أَفْعَلُ) الموضوعُ للتأكيدِ ، ولا يُطلقُ عليه أنَّه اسمٌ ولا صفةٌ كما لا يطلقُ ذلك على (أفضلَ) لَمَّا لم تَقُلْ في مؤنثهِ (فعلاءَ)))[3]. والذي سبقتِ الحكايةُ بالصفةِ عنه قال أيضًا: ((وإنما كان معرفةً بتقديرِ الإضافةِ فيه ، ولكنَّهم التزمُوا تركَ التلفظِ لَمَّا كان ذلك معروفًا فلا حاجةَ أنْ يُجْعَلَ بابًا برأسِه))[4]. قلتُ: قولُه: ((فلا حاجةَ أنْ يُجْعَلَ بابًا برأسِه)) . يُفهمُ منه أنَّ ما ذكرَه مِنَ التعريفِ هو المانعُ لصرفِه ، وقال في موضعٍ آخرَ في ما لا ينصرفُ في العلميةِ: ((وهذا إنما يكونُ إذا لم يَجعلْ بابَ التوكيدِ أصلًا ، فإذا اعتُقِدَ تعريفُ التوكيدِ انضَمَّ إلي العلميةِ تعريفُ التوكيدِ))[5] ، وقال بعضُ المغاربةِ في ما لا ينصرفُ: ((المرادُ بالتعريفِ هنا تعريفُ العلميةِ ، وقد يكونُ التعريفُ باللامِ المقدَّرةِ في (سَحَرَ) والإضافةِ في (أجمعَ)))[6] .

مُحَمَّدٌ: الذي حملَهم على اعتقادِ الإضافةِ ما ذكرَه بعضُ النحاةِ[7] ، وقد بُيِّنَ ما وَجهُهُ ، ومُحَالٌ اعتقادُ الإضافةِ مع جمعِه جمعَ السلامةِ ، وليس بصفةٍ ، وتَمَحُّلُهم له أنَّه على جهةِ العوضِ مِنْ حذفِ المضافِ كما عوَّضُوا مِنْ حذفِ تاءِ التأنيثِ في أَرَضُونَ وتنزيلُهم المضافَ (٦٠/ب) إليه منزلةَ حرفٍ مِنَ الكلمةِ فليس بشيءٍ ؛ لأنَّ مِنَ المضافِ ما حُذِفَ منه المضافُ إليه ولم يُعَوَّضْ بجمعِه جمعَ السلامةِ ، منه قولُه تعالَى:﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[8] والذي يُبَيِّنُ فسادَ ذلك أنَّه لو كان للعِوَضِ لم يكنْ مختصًّا بـ(أجمعَ) ؛ لأنَّ أخواتِه مشاركةٌ له على قولِهم ،

---

(١) الكتاب ١١/٢ .

(٢) السابق نفس الصفحة .

(٣) شرح اللمع لابن برهان ٤٤٢/٢ بتصرف .

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٨٨/٣ .

(٥) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٨٧/١ بتصرف .

(٦) قال ابن خروف:" والمراد بالتعريف هو تعريف العلمية ، وقد يكون تعريف الألف واللام المقدرة أو الإضافة المنوية في (سحر) والإضافة في (أجمع) و(جمعاء) و(أكتع) و(كتعاء) و(جُمَع) و(كُتَع)" شرح الجمل لابن خروف ٩٠٢/٢ . وينظر في تعريف (أجمع) و(سحر) الإيضاح ١٣٤/١ والهمع ٩١/١ ، ٩٢ .

(٧) يقصد ما ذكره الخليل من أنَّ جُمَعَ بمنزلة كلهم .

(٨) من سورة النمل آية (٨٧) .

وتعريفُ هذه الأسماءِ بالوضعِ ، فهي مِنْ قَبِيلِ تعريفِ الأعلامِ فهي عَلَمٌ على مُؤَكِّدَةٍ كما أنَّ (فَعْلَةَ) عَلَمٌ على موزونِه كطلحةَ وحمزةَ . فإنْ قيل: فقد جُمِعَ (أجمعُ) فقيلَ: أجمعون ، والجمعُ يُنَكَّرُ ، فالجوابُ: ليس ذلك بجمعٍ لا على جمعِ اللفظِ بل هو اسمٌ مرتجلٌ في الجمعِ كما أنَّ هذين ليس بتثنيةٍ صناعيةٍ بل صيغةٌ موضوعةٌ للتثنيةِ ، و(سَحَرَ) تقدَّمَ بيانُه أنَّه عَلَمٌ ولم أرَ أحدًا تَتَبَّعَ هذا إلى هذه الغايةِ .

قولُهُ: ((**والتأنيثُ اللازمُ لفظًا أو معنًى نحو: سعادَ وطلحةَ**)).

مُحَمَّدٌ: التأنيثُ فرعٌ على التذكيرِ لأنَّ[1] الغالبَ في التأنيثِ أنْ يكونَ بعلامةٍ ، والزيادةُ دليلُ الفرعيةِ ؛ ولأنَّ الشيءَ مذكَّرٌ ، وهو يَقَعُ على المذكَّرِ والمؤنَّثِ ، وليس لفظٌ مؤنثٌ يَقَعُ عليهما فعُلِمَ أنَّ الأصلَ المذكَّرَ ؛ ولأنَّ الكَلِمَ إذا جُهِلَ أمرُها مِنْ كونها مذكَّرَةً أو مؤنثةً حُمِلَتْ على التذكيرِ ؛ لأنَّه الأصلُ ، وإذا اجتمعَ المذكَّرُ والمؤنثُ غُلِّبَ المذكَّرُ فدلَّ على أنَّه الأصلَ ، والمؤنثُ فرعٌ عليه .

قولُهُ: ((**التأنيثُ**)). **مُحَمَّدٌ:** التأنيثُ على ضربين بعلامةٍ وبغيرِها ، فالعلامةُ على ضربين ألفٌ وسيأتي شرحُها وتاءٌ ، فما أُنِّثَ بالتاءِ فشرطُ منعِه الصرفَ العلميةُ ، وكذا المعنويُّ[2] ؛ ولذلك انصرفَ قائمةٌ مِنْ قولنا: مررتُ بامرأةٍ قائمةٍ ، وفيها الوصفُ والتأنيثُ وكذا جريحٌ مِنْ قولنا: مررتُ بامرأةٍ جريحٍ ، فإذا نُكِّرَا انصرفا ، وإنما كانتِ العلميةُ شرطًا فيهما لأنَّ بالعلميةِ (٦١/أ) يَصِيرُ التأنيثُ لازمًا ، وباللزومِ فَارَقَ تأنيثَ الفعلِ ، وللازمُ[3] مِنَ الثِّقلِ ما ليس للعارضِ ، وإنما كانتِ العلميةُ مُلْزِمَةً ؛ لأنها تَمنعُ الزيادةَ ، وما فيه التاءُ سواءٌ كان لرجلٍ أم كان لامرأةٍ لا ينصرفُ ، وأمثلتُه كثيرةٌ ، منها: قولُه تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾[4] فبَكَّةُ[5] لا ينصرفُ للتأنيثِ والتعريفِ .

---

(١) ينظر ابن يعيش ٥٩/١ .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٢٨/١ .

(٣) في الأصل: واللازم .

(٤) من الآية (٩٦) من سورة آل عمران .

(٥) "البَكُّ: دق العنق. وسميت مكة: بكّة، لأن الناس يبكُّ بعضهم بعضاً في الطواف، [أي]: يدفع بعضهم بعضاً بالازدحام." العين ٢٨٥/٥ وينظر جمهرة اللغة ٥٨/١ والزاهر ١١٧/٢ والصحاح ١٥٧٥/٤ .

وكذا ما رُوِيَ عن وَرْشٍ[١] عن نَافعٍ[٢]: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾[٣] كأنه يَرَى لَيْكَةَ اسمًا ، واللامُ فاؤُه[٤] ، ولا يَعْتَقِدُ أنها للتعريفِ كما في قراءةِ الجماعةِ.

وما ذكره الجوهريُّ في الصحاحِ في قولِه: ((وهاويةٌ اسمٌ مِنْ أسماءِ النارِ ، وهي معرفةٌ بغيرِ ألفٍ ولامٍ ، قالَ تعالَى:﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[٥]))[٦]. فَقَدْ سَهَا لتنوينِها ولو كانتْ علمًا لم تنصرفْ والصحيحُ ما قاله ابنُ فارسٍ في المجملِ: ((الهاويةُ اسمٌ مِنْ أسماءِ جهنَّمَ))[٧]. نعوذُ باللهِ منها ، وإنْ كان التأنيثُ معنويًّا فلا يخلُو الاسمُ مِنْ أنْ يكونَ على ثلاثةٍ أو أكثرَ ، فإنْ كان على ثلاثةٍ فاعتَبِرِ المسمَّى ، إنْ كان مؤنثًا فلا تصرفْهُ ، قال تعالى:﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[٨] فلَمْ يُصرفْ للتأنيثِ والتعريفِ ، وإن سمَّيتَ به مذكَّرًا انصرفَ ؛ لأنَّ تأنيثَه باعتبارِ مسمَّاه ، وقد زالَ ؛ ولذا إذا سمَّيتَ به مذكَّرًا وصغَّرتَه لم تُلْحِقْ تاءَ التأنيثِ ، وأَمَّا (عُيَيْنَةَ) فهو منقولٌ مِنْ تصغيرِ مُؤَنَّثٍ إلى العَلَمِيَّةِ ، وكذا ما كان منه مُتَحَرِّكُ الأوسطِ . فإنْ قيل: الحركةُ قد تَنَزَّلَتْ منزلةَ الحرفِ بدليلِ الفرقِ بين المسَكَّنِ الوسطِ والمتحركةِ ، وكذا في بابِ النسبِ ، تقولُ في حُبْلَى : حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ

---

(١) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري ، من كبار القراء ، غلب عليه لقب ورش ؛ لشدة بياضه ، أصله من القيروان ، ومولده ووفاته بمصر ، توفي ١٩٧ هـ . ينظر تاريخ ابن يونس المصري ٣٣٨/١ ومعجم الأدباء ١٦٠١/٤ وسير أعلام النبلاء ٢٩٥/٩ تاريخ الإسلام ١٢٢٩/٤ والأعلام ٢٠٥/٤ .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، أصله من أصبهان ، اشتهر في المدينة وانتهت إليه رياسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيفا وسبعين سنة، وتوفي بها ١٦٩ هـ . ينظر الطبقات الكبرى ٥٧٨/٧ والتاريخ الكبير للبخاري ٨٧/٨ والثقات ٥٣٢/٧ ووفيات الأعيان ٣٦٨/٥ والأعلام ٥/٨ .

(٣) الآية (١٧٦) من سورة الشعراء . وينظر في قراءة نافع السبعة لابن مجاهد ص ٤٧٣ وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٣٧/٢ والحجة لأبي علي ٣٦٧/٥ والمبسوط في القراءات العشر ص ٢٦١ والتذكرة في القراءات الثمان ٤٧١/٢ والكافي في القراءات السبع ص ١٧٢ و النشر ٣٣٦/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣١٩/٢ ومعجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٤٥٢/٦ .

(٤) قال ابن خالويه:" جعلوا لَيْكَةَ اسم موضع بعينه ، فلم يصرفوها للتأنيث والتعريف ، وتجمع ليكة لَيْكًا مثل بيضة وبيض." إعراب القراءات السبع ١٣٧/٢ ، وينظر معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٤٥٢/٦ .

(٥) الآية (٩) من سورة القارعة .

(٦) الصحاح ٢٥٣٩/٦ (هـ و ى) .

(٧) مجمل اللغة ٨٩٣/٣.

(٨) الآية (٢٦) من سورة المدثر .

وليس في جَمَزَى إلا الحذفُ ، تقول: جَمَزِيٌّ بالحذفِ حملًا على حُبَارِيٍّ إذا نسبتَ إلى حُبَارَى تَحذِفُ الألفَ قولًا واحدًا ، وذا يدلُّ أنَّ الحركةَ تَنَزَّلَتْ منزلةَ الحرفِ[1] ، والجوابُ أنَّ الحركةَ (٦١/ب) وإنْ تَنَزَّلَتْ منزلةَ الحرفِ فليستْ إيَّاه بدليلِ أنَّ الثلاثيَّ المتحرِّكَ الوسطِ نحو: سَقَرَ إذا صُغِّرَ تقول: سُقَيْرَةٌ ، فتأتِي بالتاءِ ، ولو كانتِ الحركةُ كالحرفِ لم تأتِ بالتاءِ كالرباعيّ في عدمِ لُحُوقِ التاءِ ، والصحيحُ أنها فرعٌ على الحرفِ[2] ، فهي فرعُ فرعٍ فتَقْصُرُ عن التاءِ بدرجتين ؛ ولذا انحطَّ حكمُها عن الحرفِ. وأمَّا المسكَّنُ الوسطَ فسيأتِي الكلامُ عليه. وإنْ كان زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ وسُمِّيَ به مؤنثٌ فهو لا ينصرفُ معرفةً ؛ لأنَّ مسمَّاه حَقَّقَ فيه التأنيثُ ، وإن سُمِّيَ به مذكَّرٌ ، فلابدَّ أنْ يكونَ في أصلِه موضوعًا للمؤنَّثِ جنسًا كعقربَ أو عَلَمًا كسعادَ ، ولا يكون منقولًا إلى المؤنثِ عن غيرِه ، ولهذا إذا سَمَّيتَ رجلًا بـ(ربابَ) انصرفَ ، وإنْ كان يَقَعُ اسمًا لمؤنثٍ ؛ لأنَّه في الأصلِ اسمٌ للسَّحَابِ ، وإنْ كَثُرَ استعمالُه في المؤنَّثِ جازَ الصرفُ وتركُه مثلُ كُرَاعَ ، قال سيبويه: «الوجهُ تركُ الصرفِ ، ومِنَ العربِ مَنْ يصرفُه يُشَبِّهُهُ بذراعٍ»[3]. وقال الزمخشريُّ في ابنِ كُرَاعَ: «كُرَاعُ اسمُ أمِّه ، وكُرَاعُ في الأجناسِ الحَرَّةُ»[4] ، وقال: «سَمُّوا الحُرَّةَ باسمِ الحَرَّةِ ، ولو كان اسمَ أبيه لكان يجبُ أنْ يكونَ غيرَ منصرفٍ أيضًا ؛ لأنَّ كُرَاعَ[5] مؤنثٌ في الأجناسِ وزائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ، فلمَّا نُقِلَ إلى العلميَّةِ وَجَبَ مَنْعُ صرفِه» انتهَى. و(حائضٌ) اسمَ رجلٍ ينصرفُ ؛ لأنَّه مذكرٌ وُصِفَ به مؤنثٌ . وأمَّا (شَمَالٌ) و(جنوبٌ) و(دَبُورٌ) ففيه اسمَ رجلٍ وجهان بناءً على أنها صفاتٌ أو أسماءٌ . وقال ابنُ السَّرَّاجِ: «قالوا في أسماءَ اسمَ رجلٍ لا ينصرفُ ، وهو جَمْعُ اسمٍ على أَفْعَالٍ ، وحَقُّ هذا الجمعِ الصرفُ ؛ لأنَّه مِنْ أسماءِ النساءِ ، فلمَّا

---

(١) يُحذفُ في النسب الألفُ خامسة فصاعدا نحو: حبارى ، وكذا إن كانت الألف رابعة وثاني الكمة متحركا نحو: جَمَزَى، وهذا يدل أنهم نزَّلُوا حركة الثاني منزلة الحرف فاعتبروا كأن الألف خامسة في جَمَزَى . وينظر الخصائص ٣١٩/٢ وشرح الشافية للرضي ٣٩/٢ .

(٢) قال ابن جني: " اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو" سر صناعة الإعراب ١٧/١ .

(٣) الكتاب ٢٣٦/٣ .

(٤) الحَرَّةُ: أرض ذات حجارة سود نَخِرَاتٍ ، والأرض الصلبة الغليظة . اللسان ١٧٩/٤ (ح ر ر) . وقال الزمخشري:" وقال الأصمعي: إذا سال أنفٌ من الحَرَّةِ فهو كُراع." أساس البلاغة ١٣١/٢ ، وينظر اللسان ٣٠٧/٨ (ك ر ع) .

(٥) في الأصل: كراعا . وعلى كلامه أنه لا ينصرف سواء كان لمذكر أو مؤنث فلا داعي لصرفه .

سُمِّيَ به الرجلُ لم ينصرفْ ، ولو قال قائلٌ: إنما هو (فَعْلَاءُ) أرادُوا وَسْمَاءَ فأبدلوا الواوَ همزةً كإسادةٍ (٦٢/أ) لكان مذهبًا))[١]. وقال ابنُ خروفٍ[٢]: ((وتأنيثُه حقيقيٌّ))[٣]. فزادَ حقيقيًّا وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ سيبويه قال: ((إنْ سمَّيتَ رجلًا بـ(ثمانٍ)[٤] لم تصرفْهُ))[٥] ؛ لأنَّ ثمانيَ اسمٌ مؤنثٌ كما أنَّك لا تصرفُ رجلا اسمُه (ثلاثُ) ؛ لأن (ثلاثَ) كعناقَ. فهذا شرطُ المؤنثِ المعنويِّ الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ إذا سمِّي به مذكرٌ ؛ لأنَّه إنما يُنْظَرُ فيه إلى اللفظِ ؛ لأنَّ الزائدَ على الثلاثةِ قامَ مقامَ تاءِ التأنيثِ ، وإنما يقومُ الزائدُ مقامَه إذا كان على ما شرطْنا ؛ لأنَّ الزائدَ محمولٌ على علامةِ التأنيثِ ، فلا يجري مجراها إلا بعدَ أنْ يَقَعَ في التأنيثِ ، فكما أنَّ مع وجودِ تاءِ التأنيثِ لا يُنْظَرُ إلا إلى اللفظِ فكذا مع ما قامَ مقامَها ، والدليلُ على أنَّ الزائدَ قامَ مقامَ تاءِ التأنيثِ عَدَمُ ظهورِها في تصغيرِه نحو: عقربَ إلا ما شَذَّ مِنْ قُدَيدِيمَةٍ ونحوه على ما يأتِي بيانُه في التصغيرِ إنْ شاءَ اللهُ ؛ ولأنَّ الهاءَ لا تكونُ في غيرِ المنقوصِ نحو: ثُبَةٍ إلا رابعةً فصاعدًا ، ولا نَظَرَ إلى ما تأنيثُه بالجمعِ كنساءٍ لو سُمِّيَ به رجلٌ انصرفَ . وأمَّا (طاغوتُ) فإذا سُمِّيَ به رجلٌ لا ينصرفُ ؛ لأنَّه اسمٌ واحدٌ مؤنثٌ يقعُ على الواحدِ والجمعِ ، وليس له واحدٌ مِنْ لفظِه فيُكَسَّرُ عليه ، فصارَ بمنزلةِ عَنَاقَ ونحو: (إبلٍ) و(غنمٍ) ممَّا لا واحدَ لها مِنْ لفظِها . و(هَنَةُ)[٦] إذا سُمِّيَ به تُحَرَّكُ نونُه وتثبتُ الهاءُ ؛ لأنَّك لا ترى مختصًّا مؤنثًا على هذه الحالةِ ، وهي قبلَ أنْ تكونَ اسمًا تَسْكُنُ النونُ في الوصلِ ، فإذا تحوَّلتْ إلى الاسمِ لَزِمَه القياسُ ، وكذا إذا سَمَّيتَ بِـ(ضَرَبَتْ)

---

(١) الأصول ٨٤/٢ .

(٢) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ، أبو الحسن عالم بالعربية أندلسي من أهل إشبيلية ، كان يتنقل في البلاد ولا يسكن إلا في الخانات ، ولم يتزوج قط ولا تسرى. وتوفي بأشبيليّة ٦٠٩هـ. له كتب منها: شرح كتاب سيبويه سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب وشرح الجمل للزجاجي. وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. ينظر معجم الأدباء ١٩٦٩/٥ ووفيات الأعيان ٣٣٥/٣ وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ والأعلام ٤/ ٣٣٠ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٩٢٦/٢ .

(٤) في الأصل: بثماني . بإثبات الياء مع أنها مجرورة ، ونص سيبويه: "وإن سميتَ رجلا ثمانيَ" . الكتاب ٢٣٦/٣ .

(٥) قال سيبويه:" وأما ثمانٍ إذا سميت به رجلاً فلا تصرف؛ لأنها واحدة كعناقٍ." الكتاب ٢٣١/٣. وقال:" وإن سمَّيت رجلاً ثماني لم تصرفه لأن ثماني اسم لمؤنث، كما أنك لا تصرف رجلا اسمه ثلاث؛ لأنَّه ثلاثا كعناق." ٢٣٦/٢.

(٦) قال سيبويه:" وإن سميت رجلا بـ(هَنَهْ) وقد كانت في الوصل (هَنْتٌ) قلت: هَنَةٌ يا فتى ، تُحرِّكُ النونَ وتُثبتُ الهاءَ ؛ لأنك لم ترَ مختصا متمكنا على هذه الحال التي تكون عليها (هنة) قبل أن تكون اسما ، تُسكنُ النون في الوصل ، وذا قليل، فإن حولته إلى الاسم لزمه القياس." الكتاب ٢٢٢/٣ .

والتاءُ للتأنيثِ قلتَ: هذا ضَرَبَه فتجعلُها هاءً وتحمِلُها على ما فيه هاءُ التأنيثِ[١]. وأمَّا (بنتُ)[٢] إذا سُمِّيَ به رجلٌ ينصرفُ لأنَّ التاءَ للإلحاقِ ، وليستْ للتأنيثِ بدليلِ سكونِ ما قبلَها وتاءُ التأنيثِ لا يكونُ ما قبلَها ساكنًا إلا أنْ يكونَ ألفًا كقناةٍ فاعلمْ .

قولُهُ: (٦٢/ب) وزنُ الفعلِ الذي يغلبُه في نحو: أَفْعَلَ فإنَّه فيه أكثرُ منه في الاسمِ أو يخصُّه في نحو: ضُرِبَ إنْ سُمِّيَ به .

مُحَمَّدٌ: وجودُ الاسمِ على وزنِ الفعلِ بأحدِ هذين الاعتبارين مُوجِبٌ للفرعيةِ ؛ لأنَّ أصلَ الأسماءِ أنْ يُوجدَ على مثالِ الأسماءِ ، فكونُها على وزنِ الفعلِ فرعٌ على الأسماءِ التي ليستْ على وِزَانِ الفعلِ ، وموازنةُ الاسمِ الفعلَ يراعَى فيه طَرَفُ اللفظِ ، وهو أنْ يكونَ (أحمرُ) على وزنِ (أذهبُ) ، وطَرَفُ المعنَى وهو أنْ لا تكونَ الهمزةُ أصلًا[٣] ، وذا لا يمكنُ معرفتُه إلا بشيء مِنَ التصريفِ ، ولذا سَهَا بعضُ المتأخرين في (أُبَاتِرَ)[٤] فقال: «ينصرفُ بكلِّ حالٍ ؛ لأنَّه كَثُرَ في الأسماءِ نحو: دُلَامِصٍ[٥]»[٦]. **مُحَمَّدٌ**: وأينَ (دُلَامِصٌ) مِنْ (أُبَاتِرَ) ؟ أَوَّلُ دلامصٍ الدالُ وهي غيرُ زائدةٍ ، وأولُ أباترَ الهمزةُ وهي زائدةٌ. فاعلمْ أنَّ الهمزةَ والياءَ لا تَقَعُ واحدةٌ منهما في أوَّلِ الكلمةِ وبعدَها ثلاثةٌ إلا وهي زائدةٌ إلا أنْ يجيءَ أمرٌ يُبَيِّنُ نحو: أَولَقٍ[٧] الزيادةُ فيه الواوُ على المختارِ ، يدلُّك على ذلك قولُهم: رجلٌ مألوقٌ . ولو سمَّيتَ بـ(أَكْلَلٍ) و (أَتْقَقٍ) صرفتَ[٨] ؛ لأنَّ الهمزةَ فيهما ليستْ زائدةً ؛ لأنَّ ظهورَ التضعيفِ إنما كان ؛ لأنَّ الثاني مِنَ المكرَّرِ للإلحاقِ

---

(١) هذا من كلام سيبويه ، وقال:" لأنه لا يحرك ما قبل هذه التاء فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الأسماء فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه هاء التأنيث." الكتاب ٢٢٢/٣ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٢١/٣ .

(٣) ينظر مراعاة طرفي اللفظ والمعنى في المقتصد لعبد القاهر ٩٧٨/٢ والبديع لابن الأثير ٢٦٧/٢ .

(٤) جاء في الصحاح:" ويقال رجل أُباتر بضم الهمزة للذي يقطع رحمه." ٥٨٤/٢ (ب ت ر) .

(٥) البَرَّاقُ اللماع . ينظر تاج العروس ٥٨٨/١٧ (د ل م ص) .

(٦) هو العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٨/١ .

(٧) الأولق: شِبْهُ الجنون ، وهو (أَفْعَلُ) من : أُلِقَ الرجل فهو مألوق . ينظر الصحاح ١٥٦٨/٤ (و ل ق) . وينظر الكتاب ١٩٥/٣ والمقتضب ٣١٦/٣ .

(٨) قال سيبويه:" ولو جاء في الكلام شيء نحو: أَكْلَلٍ وأَيْقَقٍ فسميتَ به رجلا صرفته ؛ لأنه لو كان (أفعلَ) لم يكن الحرف الأول إلا ساكنا مدغما." الكتاب ١٩٥/٣ .

ولولا ذلك لأُدْغِمَ . وأمَّا (أَلْبَبُ)[1] فـ(أَفْعَلُ) ؛ لأنَّ المعنى عليه ؛ لأنَّه مِنَ اللُّبِ ، ومتَى اشتققتَ مِنَ الكلمةِ ما تَسْقَطُ فيه الهمزةُ والياءُ على ما يُسْتَقْصَى في التصريفِ. وأمَّا التاءُ والنونُ فإنْ ظهرَ أمرُهما بالاشتقاقِ أو مخالفةِ أوزانِ الأصولِ فاحكمْ بزيادتِهما وإلا فهما أصلان ؛ لأنَّا نتكلَّمُ إذا وقعتَا أولا ، فتَنْضُبُ إنْ سُمِّيَ به لم يُصرفْ ومَنْ قال: تَنْضُبٌ صَرَفَ وإنْ كانتْ تاؤُه زائدةً[2] . أمَّا (تَأْلَبُ)[3] فـ(تَفْعَلُ) لقولِهم: أَلَبَ الحمارُ يَأْلِبُ[4] ، وهو طردُه طريدتُه ، قيل له: تألبٌ مِنْ ذلك ، والتألَبُ أيضًا شَجَرٌ معروفٌ[5] يُتَّخَذُ منه (٦٣/أ) القِسِيُّ ، الواحدةُ تَأْلَبَةٌ فيجوزُ أنْ يكونَ مشتقًّا مِنْ أَلَبَ ؛ لأنَّ القوسَ تطردُ السهامَ . و(نَهْشَلٌ) (فَعْلَلٌ)[6] ، ومَنْ قال: (نَفْعَلُ) فقد غَلِطَ ؛ لأنه يقالُ: رجلٌ نهشلٌ وامرأةٌ نهشلةٌ ، ولو كانتِ النونُ زائدةً لكان هَشَلَ معروفًا في اللغةِ ، فإذا بَنَيْتَ منه فِعْلًا قلتَ: نَهْشَلَتِ المرأةُ ، وذا دليلٌ على أصالةِ النونِ ؛ لأنه ليس في الكلامِ نَفْعَلَتِ المرأةُ .

رجعنَا إلى التقسيمِ فإذا زالَ أحدُ الطرفين بَطَلَ حكمُ الوزنِ كما في أَوْلَقٍ ، وهو في الظاهرِ كأَوْجَلَ ، وكذا لو بَطَلَ اللفظُ كما لو سَمَّيتَ بـ(قِيلَ) فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه صرفتَه ؛ لأنه بالإعلالِ خَرَجَ إلى وزنِ الاسمِ ، فصار كفِيلٍ ودِيكٍ[7] . واعلمْ أنَّ[8] الفعلَ على أوزانٍ مختلفةٍ منها ما يَمنعُ ومنها ما لا يَمنعُ ، فالذي يَمنعُ شيئان الأولُ ما يَغلِبُ وجودُه في الفعلِ ، قال الرمانيُّ: «وزنُ الفعلِ الذي يغلبُ عليه يجرِي مجرَى الوزنِ الذي يخصُّ الفعلَ ؛ لأنَّ الغالبَ

---

(١) في الكتاب : ألبُب . ١٩٥/٣ .

(٢) قال سيبويه:" ومما يترك صرفه ؛ لأنه يشبه الفعل ولا يُجعَلُ الحرف الأول منه زائدا إلا بثبت نحو: تنضب فإنما التاء زائدة ؛ لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْلُلُ) ، ومن ذلك أيضا: تَرْتُب وتُرتَب وقد يقال: تُرْتُب فلا يُصرفُ ، ومن قال تُرْتُبٌ صرف ؛ لأنه وإن كان أوله زائدا فقد خرج من شبه الأفعال." الكتاب ١٩٦/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١٩٦/٣ .

(٤) ينظر اللسان ٢١٥/١ (أ ل ب) .

(٥) ينظر لسان العرب ٢٢٥/١ (ت أ ل ب) .

(٦) ينظر الكتاب ١٩٦/٣ والمقتضب ٣١٧/٣ والمنصف ١٠٣/١ .

(٧) ينظر ابن يعيش ٦٠/١ .

(٨) في الأصل ٦٣/أ زيادة: (و) . لكنها مشطوبة .

واللازمَ يجريان في العربيةِ مجرًى واحدًا))[1]. **مُحَمَّدٌ**: لكنَّ شرطَ جَرَيَانِ الغالبِ مجرَى اللازمِ هنا الزيادةُ في أوَّلِه ؛ ولذا قال سيبويه: ((كلُّ اسمٍ سُمِّيَ بشيءٍ مِنَ الفعلِ ليستْ في أوَّلِه زيادةٌ وله مثالٌ في الأسماءِ انصرفَ ، وإنْ سمَّيته باسمٍ في أوَّلِه زيادةٌ – **مُحَمَّدٌ**: يريدُ بالزيادةِ أحدَ حروفِ المضارعةِ . رَجَعَ[2] – وأشبَه الأفعالَ لم ينصرفْ))[3]. **مُحَمَّدٌ**: وذا معنَى قولِ الزمخشريِّ: ((وزنُ الفعلِ الذي يغلبُه في (أَفْعَلَ))). وتفسيرُه بالزيادةِ مع الوزنِ لهذا المعنَى . وقال سيبويه أيضًا: ((وإنَّما صارتْ هذه الأسماءُ بهذه المنزلةِ كأنَّهم ليسَ أصلُ الأسماءِ عندهم أنْ يكونَ في أولها الزوائدُ وتكونَ على هذا البناءِ ، ألَا ترَى أنَّ (تَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ) في الأسماءِ قليلٌ ، وكان هذا البناءُ إنما هو في الأصلِ للفعلِ))[4]. **مُحَمَّدٌ**: ثم مع الزيادةِ لابدَّ مِنَ الوزنِ ؛ ولذا قال سيبويه: ((إنَّ كلَّ اسمٍ (٦٣/ب) كانتْ في أوَّلِه زيادةٌ ، ولم يكنْ على بناءِ الفعلِ فهو مصروفٌ نحو: إِصْلِيتٍ))[5] .

قولُهُ: ((**يغلبُه**)). إنَّما قلنَا: إنَّها غالبةٌ في الفعلِ ؛ لأنَّ الهمزةَ الموجودةَ في (أَفْعَلَ) في الأسماءِ لم تُوضعْ في الاسمِ لتدلَّ على معنًى بخلافِ حالِها في الفعلِ ؛ لأنها حرفُ مضارعةٍ دَالٌّ على المتكلِّمِ أو النقلِ في نحو: أَجْلَسَ زيدٌ عمرًا ، وكذا النونُ والتاءُ والياءُ في الفعلِ المضارعِ ، فصارَ لهذه الزياداتِ في الفعلِ ما ليس لها في الاسمِ فاختصَّ الفعلُ بهذا المعنَى فأَوجبَ أنْ يكونَ أغلبَ عليها ؛ ولأنَّ كلَّ فِعْلٍ في الأغلبِ لا يمتنعُ مِنْ أنْ يكونَ لماضِيه مضارعٌ فتدخلُه هذه الهمزةُ ، ولا يَلزمُ في كلِّ صفةٍ ولا اسمٍ عَلَمٍ أو غيرِ عَلَمٍ أنْ يُستعملَ في وزنِه أحمدُ .

مُحَمَّدٌ: وهذا الوزنُ يمنعُ مِنَ العلميةِ مِنْ غيرِ شرطٍ . ولو سمَّيتَ بـ(امرِئٍ) صرفتَ ؛ لأنَّ كونَ حركةِ الراءِ تابعةً لحركةِ الإعرابِ أخرجَ الكلمةَ مِنْ وزنِ الفعلِ . فأَمَّا (يَشْكُرُ) و(تَغْلِبُ) إذا سُمِّيَ به لا ينصرفُ. فإنْ أتبعتَ في مثلِ (يَعْفُرُ) ، فقلتَ: يُعْفُرُ بضمِّ حرفِ المضارعةِ ، فقدِ اخْتُلِفَ فيه ، فمنهم مَنْ يصرفُ لزوالِ وزنِ الفعلِ ، ومنهم مَنْ لا يصرفُ ويُرَاعِي الزيادةَ . وكذا لو

---

(١) لم أجده بنصه في شرح الرماني على كتاب سيبويه ، ولكنه نص على المساواة بين ما يخص الفعل وما يغلب عليه من الأوزان في شرح كتاب سيبويه المجلد الثالث نسخة مصورة من مكتبة فيض الله ٢٢٤/أ مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية.

(٢) يقصد أنه رجع ليُكملَ كلام سيبويه .

(٣) الكتاب ٢٠٨/٣ .

(٤) الكتاب ١٩٧/٣ .

(٥) الكتاب ١٩٩/٣ .

سَمَّيتَ بِ(ارْدُدْ) قطعتَ همزتَه ؛ لأنَّه صارَ اسمًا ، وأَدغمتَ مُضَاعَفَه ، ونقلتَ الحركةَ ، فقلتَ: جاءَنِي أُرُدٌّ ، والخلافُ فيه كالخلافِ فِي (يشكرُ) إذا أتبعتَ ، قال ابنُ بابَ شاذٍ[1]: ((كذا قال أبو الحسنِ))[2] وإنما يتعلَّقُ بهذا المكانِ تصغيرُ أحوَى – على قولِ مَنْ يقولُ أُسَيِّدٌ – أُحَيٌّ بحذفِ الياءِ الأخيرةِ لاجتماعِ الياءاتِ ، وسيبويه لا يصرفُه[3] ، ويجعلُ سقوطَ الياءِ بمنزلةِ النقصِ فِي أَصَمَّ وأصلُه أَصْمَمُ ، وعيسَى بنُ عُمَرَ[4] يصرفُه ، وردَّ عليه سيبويه بأَصَمَّ ، وأبطلَ أبو العباسِ[5] ردَّ سيبويه ؛ لأنَّ أصمَّ لم يذهبْ منه شيءٌ ؛ لأنَّ حركةَ الميمِ الأولى فِي أَصْمَمَ قد أُلْقِيَتْ على الصادِ ، وليسَ قولُه بشيءٍ (٦٤/أ) لأنَّ سيبويه إنَّما أرادَ أنَّ الخفةَ مع ثبوتِ الزائدِ المانعِ مِنَ الصرفِ لا يُوجِبُ صرفَه ،وأَصَمُّ أخفُّ مِنْ أَصْمَمَ الذي هو الأصلُ ،ولم يجبْ صرفُه. وكذا لو سمَّينا رجلًا (يضعُ) لم نصرفْه ، وإنْ كان قد سقطَ حرفٌ مِنْ وزنِ الفعلِ . وسُئِلَ أبو عليٍّ – رحمَه اللهِ – لِمَ صرفتَ جوارٍ ؟ قال: ((لنقصانِ مثالِ (مَفَاعِلَ) ، فإنْ قلتَ: فلِمَ لا تصرفُ أُحَيَّ لنقصانِه عن مثالِ الفعلِ ؟ قال: لأنَّ النقصانَ عن مثالِ الفعلِ لا يُعْتَبَرُ كمَا اعْتُبِرَ

---

(١) طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن إمام عصره في علم النحو ،كان تاجرا في الجوهر ، تعلم في العراق ، وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، ثم استعفى، ولزم بيته بمصر إلى أن سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات لساعته ٤٦٩ هـ ، من كتبه: المقدمة في النحو تعرف بمقدمة ابن بابشاذ، وشرح الجمل للزجاجي وشرح الأصول لابن السراج. ينظر بغية الوعاة ١٧/٢ وإنباه الرواة ٩٥/٢ معجم الأدباء ١٤٥٥/٤ ووفيات الأعيان ٥١٥/٢ والبلغة ص ١٦١ والأعلام ٢٢٠/٣ .

(٢) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤١٨ رسالة دكتوراه للباحث: حسين على لفتة السعدي كلية الآداب جامعة بغداد ٢٠٠٣م .

(٣) ينظر الكتاب ٤٧١/٣ ، ٤٧٢ .

(٤) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء أبو سليمان ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، وأول مَنْ هَذَّبَ النحوَ ورتبه وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه ، وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقفيا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم ، وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثرا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنفا احترق أكثرها، منها: الجامع و الإكمال في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نرَ أحدا رآهما . توفي ١٤٩ هـ . ينظر وفيات الأعيان ٤٨٦/٣ وبغية الوعاة ٢٣٧/٢ والأعلام ١٠٦/٥ .

(٥) قال المبرد:" فأَمَّا مَا ذكرت لك مِمَّا يحذفُ لاجتماع الياءات فقولك فِي تصغير عطاء: عُطَيٌّ فَاعْلَم لأَنَّك حذفت يَاء وَالْأَصلُ: عُطَيِّيٌ فصارَ تصغيره كتصغير مَا كان على ثلاثة أحرف ، فعلى هذا تقول فِي تصغير أَحْوَى أُحَيُّ فاعلَمْ على قولك: أُسَيِّد ، ومَنْ قال: أُسَيْوِد قال: أُحَيْوٍ فاعلَمْ." المقتضب ٢٤٤/٢ .

النقصانُ عن (مفاعلَ) بدلالةِ تركِهم صرفَ يضعُ اسمَ رجلٍ ، وصرفِهم ذَلَذِلًا[1] وإنْ كانتِ الألفُ مرادةً))[2] . ولذا قال سيبويه: ((إذا سمَّيتَ بأربعَ لم تصرفْه))[3] . ويَمنعُ مع الوصفِ أيضًا بشرطِ أنْ لا يكونَ قابلًا لتاءِ التأنيثِ ، وعلى هذا صُرِفَ قولُهم: رجلٌ أُدَابِرٌ[4] ، وفيه الوصف لقولِهم: امرأةٌ أُدَابِرَةٌ بالتاءِ ، فأوجبَ اختلالَ الوزنِ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يدخلُه التاءُ على هذا الحدِّ ، وكذا أرملٌ وأرملةٌ ، ويَعْمَلُ جنسُ يَعْمَلَةَ ، كلُّه مصروفٌ ، وما كان مثلَه ؛ لأجلِ دخولِ تاءِ التأنيثِ ، وقال المبرِّدُ: ((أرملٌ اسمٌ نُعِتَ به ، والدليلُ على ذلك أنَّك تؤنِّثُه ، فتقولُ: أرملةٌ ، ولو كان نعتًا في الأصلِ لكان مؤنَّثُه فَعْلَاءَ ، وكذا أربعٌ))[5]. وكان الأخفشُ لا يصرفُ أرملا[6]، ويزعمُ أنه نعتٌ في الأصلِ. وليس على هذا القولِ أحدٌ مِنَ النحويين . وقال بعضُ المتأخرين: ((شرطُه أنْ يكونَ أوَّلُه زيادةَ الفعلِ غيرَ قابلٍ للتاءِ))[7] ، ثمَّ قال: ((وهذا أولَى مِنْ قولِ النحويين: أو يكونُ غالبًا على الفعلِ ، فإنه غيرُ مستقيمٍ لوجهين: أحدِهما أنه رَدٌّ إلى جهالةٍ إذ لا يَعْرِفُ كثرتَه على الاسمِ إلا بعدَ الإحاطةِ بما وَقَعَ منه في الأسماءِ والأفعالِ))[8] . **مُحَمَّدٌ**: ليس الأمرُ كذلك بل مضبوطٌ بما ذكرْنَا ، ولا جهالةَ بحمدِ اللهِ ، ثم قال: ((الثاني باطلٌ بـ(أَفْعَلَ) ، فإنَّ (أَفْعَلَ) في الأسماءِ أكثرُ منه (٦٤/ب) في الأفعالِ وهو مع ذلك مُعْتَبَرٌ في منعِ الصرفِ ، فلو كان اعتبارُه لغلبتِه في الفعلِ لم يمتنعْ أَفْعَلُ لغلبتِه في الاسمِ ، الدليلُ على ذلك أنَّه ما مِنْ فعلٍ ثلاثيٍّ إلا وله اسمٌ إمَّا للتفضيلِ وإمَّا لغيرِه ، و(أفعلُ) لا يكونُ في الأفعالِ إلا في بعضِ ما جاءَ

---

(١) ذَلاذِلُ القميص: ما يلي الأرضَ من أسافله ، الواحد ذُلْذُلٌ ، والذُّلْذُلُ والذِّلذِلُ والذِّلذِلة والذُّلَذِلُ والذُّلَذِلَةُ مقصور عن الذِّلاذِل الذي هو جمع ذلك كله. ينظر اللسان ٢٥٩/١١ (ذ ل ل) .

(٢) ينظر المسائل البصريات ص ٨٧٦ والإغفال ٢٥٨/٢ والتعليقة ١٢٠/٣ .

(٣) قال سيبويه:" وأربع لا تنصرف في المعرفة ؛ لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال." الكتاب ١٩٤/٣ .

(٤) "يقال رجل أدابر للذي يقطع رحمه مثل أباتر." الصحاح ٦٥٣/٢ .

(٥) ينظر المقتضب ٣٤١/٣ .

(٦) في الأصل ٦٤/أ : أرملَ . ورأي الأخفش في الإيضاح لابن الحاجب ١٣٢/١ .

(٧) اشترطه ابن الحاجب في الكافية ، ينظر الكافية ص ١٣ ط مكتبة الآداب ، وينظر شرحه على الكافية ٣١٠/١ والإيضاح ١٢٩/١ .

(٨) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣١١/١ .

فيه فِعْلٌ ، وفي غيرِ ذلك قليلٌ))[١] .

مُحَمَّدٌ: انظرْ اعتبارَه الثلاثيَّ كأنَّه ظنَّ أنَّ المرادَ بأفعلَ هذا اللفظَ ، فلم يَقِفْ على مُرَادِ أهلِ هذه الصناعةِ ، ليتَ شعرِي ، فَ(افْعُلْ) نحو: اقْتُلْ وَ(افْعِلْ) نحو: اضْرِبْ ما يَعْتَقِدُ فيه ؟ فقد صرَّحُوا بأنَّك لو سمَّيتَ بـ(أَكْلُبٍ) لم ينصرفْ ، وهو ليس بـ(أَفْعَلَ) ، ومضارعُ الرباعيِّ والخماسيِّ والسداسيِّ ، وما حُذِفَ فاؤُه نحو: أَضَعُ كيفَ الحكمُ عنده في جميعِ ذلك ؟ وقولُهُ: غيرَ قابلٍ للتاءِ. أطلقَه ولم يُقَيِّدْهُ ، وقال في موضعٍ آخرَ قولًا قريبًا: ((المعتبرُ زنةُ الفعلِ التي أولُها زيادةٌ مِنْ زياداتِ الفعلِ كأحمرَ)) [٢] ، ثم قال: ((وهذا أولَى مِنْ أخذِنَا الغلبةَ)) [٣] وتمَّمَه بما يُشَابِهُ كلامَه الأوَّلَ في أَفْعَلَ .

الثاني مِنْ وزنِ الفعلِ الذي يَمنعُ الصرفَ ما هو مختصٌّ بالفعلِ نحو: ضُرِبَ ، فإنَّ هذا مثالٌ لم يأتِ في الاسمِ إلا شاذًّا فلا اعتبارَ به ، فإنْ سَكَنَتِ الراءُ انصرفَ ، فقلتَ: جاءَنِي ضُرْبٌ هذا مذهبُ سيبويه[٤] ، وأمَّا المبرِّدُ فيقول: ((ما تسكينُه قبلَ التسميةِ منصرفٌ ، وما تسكينُه بعد التسميةِ فلا ينصرفُ ؛ لأنَّه في نِيَّةِ المنطوقِ به ، وجميعُ أوزانِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ما خلا المعتلَّ الثلاثيَّ والمضاعفَ الثلاثيَّ))[٥]. ومِنَ الخاصِّ (فَعَّلَ) نحو: ضَرَّبَ ، وذا لم يأتِ في الأسماءِ إلا شَلَّمَ[٦] وهو اسمُ بيتِ المقدسِ ، وهو أعجميٌّ ، و(بَقَّمَ)[٧] لهذا الذي يُصْبَغُ به ، وهو أعجميٌّ أيضًا ، قال العجاجُ[٨]: (٦٥/أ)

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣١١/١ .

(٢) السابق الصفحة نفسها.

(٣) السابق الصفحة نفسها .

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٥) لم أجد هذا التقسيم عند المبرد ينظر المقتصب ٣٢٤/٣ ورأي المبرد في ما ينصرف ص ٤٢ والسيرافي ٤٩٣/٣ .

(٦) ينظر الصحاح ١٩٦١/٥ (ش ل م) .

(٧) ينظر الصحاح ١٨٧٣/٥ (ب ق م) .

(٨) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج، راجز مجيد، من الشعراء، ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. وهو والد رؤبة الراجز المشهور أيضا. له ديوان مطبوع توفي نحو: ٩٠ هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ٧٣٨/٢ وتاريخ ابن عساكر ٢١٦/١٨ والأعلام ٨٦/٤ .

٨٥- يَطْعَنُــــهُ نَجْــــلَاءَ فِيهَــــا أَلَمُـــهْ   كَمِرْجَـــلِ الصَّـــبَاغِ جَـــاشَ بَقَّمُـــهْ[١]

و(خَضَّمُ) اسمُ رجلٍ ، وهو خَضَّمُ بنُ عمروٍ[٢] بنِ كلابٍ بنِ تميمٍ[٣] ، قال الشاعرُ:

٨٦- لَـولَا الإِلَـهُ مَـا سَـكَنَّا خَضَّـمَا   وَلَا ظَلِلْنَـــــا بِالمشَـــائِي قُيَّمَـــــا[٤]

يريدُ بلادَ خَضَّمَ[٥] ، و(عَثَّرُ)[٦] اسمُ مكانٍ ، قال زهيرٌ[٧] :

٨٧- لَيْـثٌ بِعَثَّـرَ يَصْـطَادُ الرِّجَـالَ إِذَا   مَـا اللَيْـثُ كَـذَّبَ عَـنْ أَقْرَانِـهِ صَـدَقَا[٨]

---

(١) من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ١٤٧/٢برواية الأصمعي، إلا أنه مؤلف من بيتين ، وهما في الديوان:

نَطْعَنُـــــهُ نجـــــلاءَ فيهـــــا أَلَمُـــــه   تغلِـــــي إذا جاوبهـــــا تُكَلِّمُـــــه

يجـــــيشُ مـــــن بـــــين تراقِيـــــه دمُـــــه   كمِرْجَـــــلِ الصَّـــــبَّاغِ جـــــاشَ بَقَّمُـــــه

وينظر العين ١٨٢/٥ وجمهرة اللغة ٣٧٣/١ والصحاح ١٨٧٣/٥ ومجمل اللغة ١٣١/١ وشمس العلوم ٥٩٠/١ واللسان ٥٢/١٢ وفيه: بطعنة وتاج العروس ٢٩٤/٣١ .

الشاهد: بَقَّمُ اسم لما يصبغ به وهو أعجمي جاء على وزن الفعل ممنوع الصرف .

(٢) في الأصل: عَمْرِ . دون واو .

(٣) ينظر المبهج لابن جني ص ٧ ومعجم الأدباء ٦٦١/٢ .

(٤) من الرجز بلا نسبة في معجم ديوان الأدب ٨٤/١ وتهذيب اللغة ١١٩/٧ والخصائص ١٢٩/٣ والصحاح ١٩١٤/٥ وابن يعيش ٦٠/١ واللسان ١٨٤/١٢ وتاج العروس ١٠٨/٣٢ .

الشاهد: مجيء خضَّم على وزن فعَّل وهو وزن مختص بالفعل فمنع الصرف .

(٥) خضم اسم قرية أو موضع . ينظر معجم ما استعجم ٥٠٢/٢ ومعجم البلدان ٣٧٧/٢ .

(٦) هو وادٍ من أودية العقيق ، ينظر معجم ما استعجم ٩٢١/٣ . أو بلد باليمن ، ينظر معجم البلدان ٨٤/٤ .

(٧) زهير بن أبي سُلْمَى ربيعة بن رياح المزني، من مضر حكيم الشعراء في الجاهلية وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره، وأخته الخنساء شاعرة. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى (الحوليّات) أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم) له ديوان مطبوع ، توفي ١٣ ق هـ . ينظر طبقات ابن سلام ص ٤١ ط دار الكتب العلمية ٢٠٠١م والشعر والشعراء ١٣٧/١ والأغاني ٢٢٦/١٠ ط دار صادر والأعلام ٥٢/٣ .

(٨) من البسيط لزهير بن أبي سلمى ديوانه ص ٧٧ تحقيق على حسن فاعور دار الكتب العلمية ١٩٨٨م ، وينظر جمهرة اللغة ٤٢١/١ ، ١١٦٧/٢ ومعجم ديوان الأدب ٨٤/١ وتهذيب اللغة ١٧٤/١٠ والصحاح ٢١١/١ والفائق في غريب الحديث ٢٥٣/٣ وشمس العلوم ٤٣٦٨/٧ وابن يعيش ٦١/١ واللسان ٧٠٩/١ ، ٥٤٢/٤ وتاج العروس ١٢٤/٤ .

الشاهد: مجيء (عثَّر) على وزن (فعَّل) وهو وزن مختص بالفعل فمنع الصرف .

و(بَذَّرُ)[1] اسمُ مكانٍ ، قال كثيرٌ[2]:

٨٨- سَقَى اللهُ أَمْوَاهًا عَرَفْتُ مَكَانَهَا　　　جُرَابًا وَمَلْكُومًا وَبَذَّرَ وَالغَمْرَا[3]

فأعلامٌ، والعَلَمُ يكونُ منقولا، وما كان بوزنِ (انْفَعَلَ) وسائرِ الأفعالِ التسعةِ التي في أوَّلِها همزةُ الوصلِ[4]. وما هو غيرُ مانعٍ ما ليس بالغالبِ ولا المختصِّ نحو: ضَرَبَ إذا سُمِّيَ به انصرفَ لأنَّ هذا المثالَ يكثُرُ في الأسماءِ والأفعالِ ، فلم يكنِ الفعلُ أولَى به ، وكذا جميعُ ما كان مشترَكًا وعيسى بنُ عمرَ لا يصرفُ رجلًا سُمِّيَ بـ(ضَرَبَ)[5] ويحتجُّ بقولِ سُحَيمِ بنِ وَثِيلٍ[6]:

٨٩- أَنَا ابنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا　　　مَتَى أَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[7]

---

(١) اسم بئر ، ينظر معجم ما استعجم ٢٣٥/١ . حفرها هاشم بن عبد مناف في شعب أبي طالب ، ينظر معجم البلدان ٣٦١/١ .

(٢) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر شاعر متيم مشهور من أهل المدينة أكثر إقامته بمصر ، وفد على عبد الملك بن مروان، فاختص به وبيني مروان، وكان مفرط القصر دميما، في نفسه شمم وترفع ،كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدمون عليه أحدا. أخباره مع عزة بنت حُمَيْلٍ الضمرية كثيرة ، وكان عفيفا في حبه ، توفي بالمدينة ١٠٥ هـ . له ديوان شعر مطبوع . ينظر معجم الشعراء ص ٣٥٠ ووفيات الأعيان ١٠٦/٤ وتاريخ الإسلام ١٤٤/٣ وسير أعلام النبلاء ١٥٢/٥ والأعلام ٢١٩/٥ .

(٣) بيت من الطويل وهو لكثير في ديوانه ص ٥٠٣ تحقي د: إحسان عباس وينظر جمهرة اللغة ٣٠٣/١ والصحاح ٥٨٧/٢ ومجمل اللغة ١٢٠/١ ومقاييس اللغة ٢١٦/١ وإسفار الفصيح ٨٠٢/٢ والمحكم ٦٧/١٠ وابن يعيش ٦١/١ واللسان ٥١/٤ وفيه أن الشطر الثاني كله آبار بمكة وتاج العروس ١٤٨/١٠ .

الشاهد: مجيء (بذَّر) على وزن (فعَّل) وهو وزن مختص بالفعل فمنع الصرف .

(٤) هي صيغ: انفعلَ ، افتعل ، افعلَّ ، استفعل ، افعوعل ، افعَوَّل ، افعالَّ ، افعنلل ، افعَلَلَّ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٦) سحيم بن وثيل بن عمرو، الرياحيّ اليربوعيّ الحنظليّ التميمي ، شاعر مخضرم، ناهز عمره المائة. كان شريفا في قومه، نابه الذكر. له أخبار مع زياد بن أبيه ومفاخرة مع غالب بن صعصعة والد الفرزدق. قال ابن دريد: عاش أربعين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام. أشهر شعره أبيات مطلعها: (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) توفي نحو: ٦٠ هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ٥٧٨/٢ والاشتقاق ص ٢٢٤ الإصابة ٥٨٠/٤ والأعلام ٧٩/٣ .

(٧) بيت من الوافر وهو لسحيم بن وثيل في مصادر كثيرة منها: العين ١٨١/٦ والكتاب ٢٠٧/٣ ومعجم الألفاظ ص ٣٤٥ وجمهرة اللغة ٤٩٥/١ وتهذيب اللغة ١٨٧/١١ والصحاح ٢٣٠٤/٦ ومجمل اللغة ١٩٣/١ ومقاييس اللغة ٣٠٣/١ والمحكم ٥٤٩/٧ وابن يعيش ٦١/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٣١/١ وشرح الكافية الشافية ١٤٦٧/٣ والسان ١٥٢/١٤ والمغني ١٨٢/١ وخزانة الأدب ٢٥٥/١ .

الشاهد: جلا اسم رجل وقد جاء غير منصرف ، وهو على وزن غير مختص بالفعل .

فإنَّه لم يَصرفْ (جَلَا) ، وقال سيبويه: ((وهو خِلَافُ قولِ العربِ ، سمعناهم يصرفون الرجلَ يُسَمَّى بِ(كَعْسَبَ) ، وهو (فَعْلَلَ) مِنَ الكعسبةِ[١] ، وهو العَدْوُ الشديدُ مع تدانِي الخُطَا))[٢] . وخَرَّجَ سيبويه[٣] (جَلَا) في البيتِ على أنَّه لم يُسَمَّ فاعلُه بالفعلِ خاليًا مِنَ الضميرِ إنَّما سُمِّيَ بالجملةِ فحُكِيَ. وقال الرمانيُّ:((ويجوزُ أنْ يُحكَى وإنْ لم يكنْ فيه ضميرٌ ؛ لأنَّ له حالًا قَدِ استقرَّتْ قبلَ التسميةِ جازَ لأجلِها حكايةُ الحالِ أو يكونُ جملةً غيرَ مُسَمًّى بها في موضعِ الصفةِ لمحذوفٍ ، وتقديرُه أنا ابنُ رجلٍ (٦٥/ب) جَلَا))[٤] ، وقد احتجَّ لعيسى بنِ عمرَ[٥] مِنْ جهةِ القياسِ[٦] بأنَّ كونَه فِعْلًا ثِقَلٌ ثانٍ كما أنَّ التأنيثَ كذلك ، وكما أنه لو سُمِّيَ بمؤنثٍ زائدٍ على الثلاثةِ مذكَّرٌ لم يُصرفْ ، فكذا ما كان في الأصلِ فِعْلًا ، ويُقَوِّي ذلك تركُهم يزيدَ لَمَّا نقلُوه وسَمُّوا به مُعَلًّا على ما كان عليه في حالِ الفعليةِ ، ولم تُوجِبِ التسميةُ خروجَه عن الإعلالِ لثباتِ ذلك فيه قبلَ النقلِ ، فكذا لا يُوجبُ نقلُه إلى الاسميةِ إزالةَ ما كان فيه مِنَ الثقلِ ، وكونُه ثانيًا فإذا انضمَّ إليه التعريفُ لم ينصرفْ ، ويدلُّ عليه على ذلك ما حكاه أبو الحسنِ[٧] مِنْ قولِ بعضِهم: يُعْفُرُ فضمَّ ولم يصرفْ ، فكما أنَّ هذا اعتبَرَ كونَه فِعْلًا كذلك عيسى بنُ عمرَ . **مُحَمَّدٌ:** هذا في مقابلةِ النقلِ[٨] والنقلُ راجحٌ ، وقد حكاه سيبويه على ما ذكرنا.

مسألةٌ: (أَبَانُ)[٩] اسمَ رجلٍ لا ينصرفُ للتعريفِ والوزنِ إنْ أُخِذَ مِنْ بَانَ يَبِينُ ، وإنْ أُخِذَ مِنْ أَبَنَهُ يَأْبُنُهُ إذا ذكرَه بسوءٍ أو مِنْ أَبَّنَهُ إذا مدحَه بعد موتِه ينصرفُ ؛ لأنَّ الهمزةَ أصليةٌ حينئذٍ

---

(١) "كَعْسَبَ فلانٌ ذاهِباً إذا مَشَى مِشْيَةَ السَّكْران. وكَعْسَبٌ: اسْمٌ. وكَعْسَبَ وكَعْسَمَ إذا هَرَبَ. وكَعْسَبَ يُكَعْسِبُ إذا عَدا عَدْواً شَدِيدًا، مثل كَعْظَل يُكَعْظِلُ" اللسان ٧٢٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٧/٣ .

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثالث ٢٣٣/أ .

(٥) في الأصل ٦٥/ب زيادة: أبو علي . وهي مشطوبة .

(٦) كتب في الهامش فوق هذه الكلمة: ما ذُكِرَ عن أبي علي .

(٧) ينظر رأي أبي الحسن في الحجة للفارسي ٣٢٩/٣ .

(٨) في الهامش: في الأصل معارض بالنقل عن العرب كما ذكر سيبويه في كعسب .

(٩) في الأصل زيادة: إن . فالجملة: أبان إن اسم رجل لا ينصرف . ولم أجد لـ إن هنا معنى وإن كانت أنْ بفتح الهمزة ، ولو كانت إن الشرطية لاحتاجت زيادة كان ، فحذفتها من النص لاستقامة الكلام .

فتكونُ كسَلَامٍ .

مسألةٌ: إذا سمَّيت بفعلِ الأمرِ نحو: اضربْ قَطعتَ همزتَه[1] بخلافِ ما لو سمَّيتَ بـ(ابنٍ) ؛ لأنَّه قد صارَ مِنْ جنسِ الأسماءِ ، ولم يُصرفْ للتعريفِ ووزنِ الفعلِ ، وإنْ سمَّيتَ بنحو: قُمْ رَدَدْتَ الواوَ المحذوفةَ ؛ لِتَحَرُّكِ الميمِ بحركةِ الإعرابِ ، فزالَ التقاءُ الساكنين ، وصَرَفْتَ ؛ لأنَّه بمنزلةِ سُولٍ فقلتَ: قُومٌ .

مسألةٌ[2]: قولُهُ تعالَى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ ۝٣٥﴾[3] أولى ليس بأفعل من كذا[4] ؛ لأنَّ أبا زيدٍ رَوَى أَولاةُ الآنَ[5] إذا وَعَدُوا ، والتاءُ لا تَدخلُ أَفْعَلَ مِنْ كذا ، فهو مثلُ أضحًى وأضحاةٍ[6] وأرملٍ وأرملةٍ ، وإنما تُرِكَ صرفُه ؛ لأنَّه عَلَمٌ على الوعيدِ[7] على وزنِ الفعلِ ، وهو مِنْ وَلِيَ يَلِي أيْ وَلِيَهُ الشَّرُّ مِنْ أقطارِهِ ، وهو رفعٌ بالابتداءِ (٦٦/أ) ولك خبرُه ولا يكونُ أولَى اسمًا للفعلِ ، و(لك) مثلُ (لكم) مِنْ أُفٍّ لكم ؛ لأنَّا لا نعلمُ اسمًا للفعلِ ارتفعَ بالابتداءِ ، وقالوا: أولاةٌ الآنَ ، فأعربُوا ، وخبرُ ذلك الآنَ ، قال ابنُ بَرْهَانَ: ((هذا قولُ أبي الفتحِ))[8].

مسألةٌ: إذا ساوَى تصغيرُ ما ينصرفُ ما لا ينصرفُ كما لو سمَّينا بـ(تَضَارُبٍ) فإنَّه مصروفٌ ، فإذا صغَّرناه قلنا: تُضَيْرِبُ لم ينصرفْ ؛ لأنَّه صارَ على وزنِ الفعلِ كما إذا ساوَى تصغيرُ ما لا ينصرفُ تصغيرَ ما ينصرفُ انصرفَ ، فأسودُ إذا صُغِّرَ تصغيرَ الترخيمِ انصرفَ ،

---

(١) ينظر الكتاب ١٩٩/٣ والإيضاح لابن الحاجب ١٣١/١ .

(٢) هذه المسألة من كلام ابن برهان في شرح اللمع ٤٧٢/٢ بتصرف .

(٣) الآيتان (٣٤ ، ٣٥) من سورة القيامة .

(٤) قال ابن سيده:" وهذا يدل على أنه اسم لا فِعْلٌ." المحكم ٤٥٨/١٠ .

(٥) ينظر النوادر لأبي زيد ص ٦٠٨ وكتاب الشعر للفارسي ص ١٩ ، وحُكِيَ عن ابن جني في المحكم ٤٥٨/١٠ واللسان ٤١٢/١٥ وتاج العروس ٢٥٥/٤٠ .

(٦) "الأَضْحَى: جمعُ أَضحاة، وهي الشّاةُ الّتي يُضَحَّى بها. وبها سُمِّيَ يومُ الأَضْحَى، ولذلك يجوزُ تأْنيثُه، فيُقال: دنَت الأَضْحى." معجم ديوان الأدب ٣١/٤ ، وينظر تهذيب اللغة ١٥٣/٥ وشمس العلوم ٣٩٣٠/٦ واللسان ٤٧٦/١٤ .

(٧) هذا قول الفارسي في كتاب الشعر ص ١٨ .

(٨) شرح اللمع لابن برهان ٤٧٢/٢ وينظر قول أبي الفتح بن جني في الخصائص ٤٤/٣ .

فقلتَ: هذا سُوَيْدٌ.

مسألةٌ: لو سمَّيت بـ(هَرَاقَ) لم تَصرِفْ ؛ لأنَّ الهاءَ بدلٌ مِنَ الهمزةِ ، وكذلك هَرِقَ ، فأجرِيَ عليها حكمُ الهمزةِ .

مسألةٌ: إنْ سُمِّيَ بـ(ضَرَبُوا) والواوُ ليستْ ضميرًا ، قلتَ: هذا ضربُون قد جاءَ ، يُلْحِقُ النونَ كما تُلْحِقُها في أولي إذا سَّميتَ به رجلا ؛ لأنَّ الاسمَ إذا كان فيه علامةُ الجمعِ وَجَبَ أنْ يكونَ معها النونُ ؛ لأنَّ النونَ عوضٌ مِنَ الحركةِ والتنوينِ ، وقد وجبَ الجرُّ والتنوينُ بالتسميةِ ، فمَنْ قال: هذا مسلمونَ في اسمِ رجلٍ قال: ضربُونَ ، ورأيتَ ضربينَ ، وكذا يضربُوا إنْ سُمِّيَ به قلتَ: يضربونَ ، فإنْ جعلتَ حرفَ الإعرابِ النونَ كما في قولِ مَنْ قال: هذا مسلمينٌ صرفتَ وأبدلتَ مكانَ الواوِ ياءً ؛ لأنَّها قد صارتْ بمنزلةِ الأسماءِ ، وإنما فعلتَ هذا حينَ لم يكنْ[1] ضميرًا ، وكذا إنْ سَّميتَ بضربَا ولم تجعلِ الألفَ ضميرًا ألحقتَ النونَ ، والاختيارُ أنْ تحكيَ لفظَ التثنيةِ ، ويجوزُ أنْ تجعلَ الإعرابَ في النونِ فيكونَ ما قبلها ألفًا على كلِّ حالٍ تُجْرِيهِ مجرَى عثمانَ وإنْ سمَّيتَه بضربنَ أو يضربنَ ولم تعتقدِ النونَ ضميرًا لم تصرفْ ؛ لأنَّه ليس له نظيرٌ في الأسماءِ ، ففيه الوزنُ المختصُّ والتعريفُ. (٦٦/ب) **مسألةٌ**: إنْ سمَّيتَ بالأفعالِ المعتلةِ ممَّا لم يُسَمَّ فاعلُه[2] لم تُشِمَّ حركةَ الأصلِ بل تكسِرُه كسرةً خالصةً ؛ لأنَّ ذاك الإشمامَ إنما يكونُ في الأفعالِ ، وكذا الحكمُ في المضاعفِ نحو: رُدَّ إنْ سُمِّيَ به .

قولُهُ: «**والوصفيةُ في أحمرَ**» . اعلمْ أنَّ الوصفَ فرعٌ على الموصوفِ ؛ لأنَّه يفتقرُ إلى وجودِ الموصوفِ ، وحدُّهَا قد تقدَّمَ في العَلَمِ ، وليستِ الصفةُ مُؤَثِّرةً إلا في (أَفْعَلَ) ومع العدلِ ، أمَّا ما العلميةُ شرطٌ فيه فلا تُجَامِعُه الصفةُ ؛ لأنَّهما متناقضان وهي ثلاثٌ: التركيبُ والعجمةُ والتأنيثُ بالمعنَى والتاءِ .

أمَّا الجمعُ فمستقلٌّ بمنعِ الصرفِ ، وأمَّا الألفُ والنونُ فسيأتِي الكلامُ عليه ، ومع ألفِ التأنيثِ. وَاخْتُلِفَ في ضابطِ الوصفِ المانعِ ، فقيل[3]: (أَفْعَلُ) الذي مؤنثهُ (فعلاءُ) أو كان معه

---

(١) في الهامش ٦٦/أ في الأصل: علامة لإضمار .

(٢) في الهامش ٦٦/ب في الأصل: وأَشَمَّ أو رَامَ لم تنطق في حال التسمية . والإشمام: الإشارة إلى الحركة من غير تصويت والروم: هو النطق ببعض الحركة . ينظر النشر ١٢١/٢ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٠١ وشرح الجمل لابن خروف ٩٠٧/٢ والمنتخب الأكمل للخفاف=

مِنْ ملفوظًا بها أو مقدَّرةُ ، ولم تَحذفْ مِنْ أوَّلِه تَحَرُّزٌ مِنْ خَيرٍ وشَرٍّ ، ونَظَرَ البحتريُّ[1] إلى أصلِه فلم يصرفْهُ ، فقال :

٩٠- وَغَـدَوْتَ خَيْـرَ حِيَاطَـةً[2] مِـنِّي عَلَـى نَفْسِـــي وَأَرْأَفُ بِي هُنَالِـــكَ مِـــنْ أَبِي[3]

فلم يصرفْ خيرَ ، ويَخرُجُ عن هذا الضابطِ ما ذكرَه سيبويه[4] في أدهمَ إذا عَنَيْتَ القيدَ والخلافُ في (أجدلَ) ورفيقَيهِ . والذي لا يُحْرَمُ الصفةُ الأصليةُ في (أفعلَ) كأحمرَ ، فإنْ كانت غيرَ أصليةٍ انصرفَ كوصفِهم بـ(أربعَ) في: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، ويدلُّك على وصفِه لا الصفةِ به قولُه تعالى:﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾[5] وأجدلُ[6] وهو الصقرُ ، وأخيلُ[7] طائرٌ أخضرُ على جناحِه لَمْعَةٌ تخالفُ لونَه واقعًا للحيَّةِ ، فالأجودُ الصرفُ ؛ لبُعْدِ إرادةِ معنَى الصفةِ فيها ، ومِنَ العربِ مَنْ لا يصرفُه ، ويقولُ: أجدلُ مِنَ الجَدْلِ ، وهو شِدَّةُ الخَلْقِ[8] ، وأخيلُ مِنَ الخَيَلانِ ،

=٢١/١ رسالة دكتوراه للباحث: أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله جامعة أم القرى ١٩٩١م .

ولم يذكر ابن عمرون قولا آخر ، وهو لابن السيد قال:" هذا الأصل الذي أصله في (أفعل) فاسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيده شروطا وتقييدا ، فيقول: كل (أفعل) إذا كان صفة ولم تحذف همزته أو شيء من بنائه وما تتم به صفة ولم تلحقه تاء التأنيث ." الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص ٢٧٩ تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي .

(١) الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري شاعر كبير، يقال لشعره: سلاسل الذهب . وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري. ولد بمنبج (بين حلب والفرات) ٢٠٦هـ ورحل إلى العراق، فاتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي، ثم عاد إلى الشام، وتوفي بمنبج ٢٨٤ هـ . له ديوان شعر مطبوع ، وكتاب الحماسة على مثال حماسة أبي تمام. ينظر تاريخ بغداد ٦٢٠/١٥ وابن عساكر ١٨٨/٦٣ ووفيات الأعيان ٢١/٦ وتاريخ الإسلام ٨٤٤/٦ وسير أعلام النبلاء ٤٨٦/١٣ والوافي ٢٧١/٢٧ والأعلام ١٢١/٨ .

(٢) في الأصل بالنصب : حياطةً ، وفي الديوان بالجر : حياطةٍ .

(٣) البيت من الكامل وهو للبحتري ديوانه ص ٨٢ .

الشاهد: عدم صرف خير مراعاة لأصله وهو: أخير ، فهو أَفْعَل .

(٤) ينظر الكتاب ٢٠١/٣ .

(٥) سورة التوبة من الآية (٣٦) .

(٦) ينظر الصحاح ١٦٥٣/٤ .

(٧) ينظر المحكم ٢٦٠/٥ .

(٨) في الأصل: الحلق بحاء مهملة ، وبالرجوع لمادة (ج دل) في المحكم ٣٢٢/٧ ، واللسان ١٠٣/١١ يتبين أن المادة تدل على الشدة والقوة ، ومنها الشدة والقوة في الخَلْقِ .

وأفعَى (أفعلُ)[١] مِنْ فَعْوَةِ السُّمِّ كأنهم توهَّموا فيه معنَى الخبثِ (٦٧/أ) فظنُّوا جَرْيَهُ صفةً في الأصلِ ، وقولُهم: أجادلُ وجُدْلُ فجمعوه جمعَ الأسماءِ والصفاتِ يُحَقِّقُ الوجهين ، وأَمَّا أدهمُ إذا عَنَيْتَ القيدَ والأسودُ إذا عنيتَ الحيَّةَ ، والأرقمُ إذا عنيتَ الحيةَ ، فقال سيبويه: ((لم تصرفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ لم يختلفْ في ذلك العربُ))[٢] . وقال في فصيحِ ثعلبٍ: ((أسودُ سَالِخٌ والأنثى أسودةٌ))[٣].

مُحَمَّدٌ: عدمُ صرفِه مع دخولِ التاءِ في مؤنَّثِه وليس بعَلَمٍ مُشْكِلٌ إلا أنْ يكونَ مِنْ تخليطِ الكوفيين ، وذكرَ ابنُ باب شاذَ[٤] الأجودُ تركُ[٥] الصرفِ ، وقد أجازَ بعضُهم صرفَه .

مُحَمَّدٌ: يشهدُ له قولُهم: أداهمُ ودُهْمُ ، فجمعوه جمعَ الأسماءِ والصفاتِ ، ويمكنُ أنْ يقالَ: لَمَّا لم يكنْ قولُهم: الأباطحُ مُخْرِجًا له عن الصفةِ ، وموجبًا صرفَه لَمَّا ظهر فيه معنَى الوصفية وأنها أصليةٌ فكذلك أداهمُ ، وكذا أقولُ في الأراقِمِ ، لكنْ ربَّما كَثُرَتِ الصفةُ في كلامهم واستُعملتِ استعمالَ الأسماءِ حتى استغنَوا بها عن الأسماءِ كما قالوا: الأَبْغَثُ فهو صفةٌ جُعِلَ اسمًا ، وهو اسمُ طائرٍ للونِه [غُبْرَةٌ] [٦] .

وأَمَّا أَفْعَلُ مِنْكَ فما معه مِنْ لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ بلا خلافَ ؛ لأنَّ منك الدَّالةُ على المفاضلةِ والوصفِ موجودةٌ في الحالين ، فإنْ حَذَفْتَ مِنْ وسمَّيتَ به لم يَخْلُ حذفُها مِنْ أنْ يكونَ تخفيفًا ، وهو مرادٌ أو لا يكونَ مرادًا ، فإنْ كان مرادًا لا ينصرفُ سواءٌ أَسَمَّيْتَ به أم لم تُسَمِّ ، ولذلك لم ينصرفْ آخرُ مِنْ قولِه تعالَى:﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ﴾[٧] لَمَّا كان

---

(١) ينظر الصحاح ٢٤٥٦/٦ والمحكم ٣٧٥/٢ واللسان ١٥٩/١٥ وتاج العروس ٢٤٥/٣٩ ولم أجد فيها فعوة السم .
وقال أبو حيان:" وزعم ابن جني أنها مشتقة من فَوْعَةِ السم وهي حرارته أصله أفوع ثم قلبت." الارتشاف ٨٦٠/٢ ولم أجده عند ابن جني وينظر المخصص ١٠٨/٨ .

(٢) الكتاب ٢٠١/٣ .

(٣) قال ثعلب:" وتقول: أسودُ سالخٌ، ولا تُضِفْ، والأنثى: أَسْوَدةُ، ولا توصفُ بسالخة" الفصيح لثعلب ص ٣١٩ .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ٤٠٢ .

(٥) في الأصل ٦٧/أ زيادة: الأجود . وهي مشطوبة .

(٦) ما بين [ ] زيادة من عندي لاستقامة الكلام ، والبَغَثُ بياض يضرب إلى الحمرة وينظر لسان العرب ١١٨/٢ وتاج العروس ١٧٢/٥ (ب غ ث) .

(٧) سورة المؤمنون من الآية (١١٧) .

معناه آخرَ مِنَ اللهِ ، وأغنَى عن مِنْ كونُه[١] لا يجيءُ إلا بعدَ ذكرِ أوَّلَ مِنْ جنسِه قد ذُكِرَ قبلَه ، ولو تأخرَ حتى يكونَ بعدَه لكانَ آخرَ لذلك المتأخِّرِ ، ولَمَّا استغنَى عن مِنْ صارَ بمنزلةِ ما دخلَه الألفُ (٦٧/ب) واللامُ واستغنَى بهما عن مِنْ ومؤنَّثُهُ كذلك ، قالوا: أخرَى فأنَّثُوا لَمَّا صارَ بمنزلةِ ما فيه الألفُ واللامُ ، وقولُه تعالَى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ﴾[٢] ليستْ مِنْ على حدِّها في قولِك: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو ؛ لأنَّه[٣] في الآيةِ الكريمةِ قد جُمِعَ فثبتَ أنَّ منهم على غيرِ ذلك الحدِّ ، إنَّما هو تَبْيِينٌ ، وقولُه تعالَى: ﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٤] لا ينصرفُ للعدلِ والوصفِ ؛ لأنَّ (أفعلَ) لا يكون مؤنثُه (فَعْلَى) إلا وقد عاقبتِ اللامَ مِنْ نحو: الكُبْرَى والكُبَرِ على ما يأتِي ، وقيل: إنَّ أخرَ معدولٌ عن الآخرِ[٥] ، وفي جَرْيِهِ على النكرةِ إشكالٌ ؛ لأنَّه إذا كان معدولا عن الآخرِ يقتضِي أنْ يكونَ معرفةً كسحرَ على ما تقدَّمَ ، وقال أبو علي في الجوابِ: «لَمَّا لم تظهرِ الألفُ واللامُ في صورةٍ لم يَتَعَرَّفْ أُخَرُ»[٦]. **مُحَمَّدٌ**: ويُشْكِلُ بقولِ كُثَيِّرٍ:

٩١- صَلَّى علَى عَزَّةَ الرَّحْمَنُ وَابنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الأُخَرِ[٧]

وقيل: بل معدولٌ عن آخرَ مِنْ كذا[٨] ، وأَوردَ بأنَّه جرَى وصفًا على الجمعِ فيقتضِي أنْ

---

(١) في الأصل ٦٧/أ: كونه مِنْ . وقد كتب فوق كلٍّ منهما ميما هكذا (مـ) للدلالة على أن كل منهما مكان الأخرى.

(٢) سورة الجمعة من الآية (٣) .

(٣) في الأصل ٦٧/ب: لأنه لأنه . بتكريرها ، وقد حذفتُ أحد اللفظين .

(٤) سورة البقرة من الآية (١٨٤) .

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣ والمقتضب ٣٧٧/٣ وشرح الكافية الشافية ١٤٥٠/٣ والارتشاف ٨٧٣/٢ ونسبه في الهمع إلى أكثر النحويين ٨١/١ .

(٦) ينظر المسائل المنثورة ص ٢٩٠ ط دار عمار ٢٠٠٤م والحجة للفارسي ٨١/٦ ومختار تذكرة أبي علي ص ٢٠٢ و ٢٠٨ .

(٧) بيت من البسيط اختلف في نسبته ، فنسب إلى الراعي النميري وهو في ديوانه ص ١٢٢ ، ونسب إليه في شرح ديوان المتنبي للعكبري ١٠٠/١ ولسان العرب ٤٦٥/١٤ .

ونسبه إلى الراعي أو إلى قَتَّال الكَلْبِيِّ صاحب خزانة الأدب ١٠٨/٩ . وربما نسبه ابن عمرون إلى كثير لأن فيه عزة ، وليس في ديوانه.

وجاء بلا نسبة في المقتضب ٢٤٤/٣ ودرة الغواص ١٤٥ وتصحيح التصحيف ص ٧٠ ط الخانجي .

الشاهد: استشهد ابن عمرون بهذا البيت على ظهور الألف واللام مع أخر اعتراضا على ما قاله أبو علي .

(٨) هو قول أبي علي في المسائل المنثورة ص ٢٩٠ .

يكونَ جمعًا ، وأُجيبُ بأنَّه معدولٌ وليس بجمعٍ له ، فإنْ سمَّيتَ بـ(أخرَ) رجلا فهي منصرفةٌ في قولِ الأخفشِ[١] ، وسيبويه يرَى أنَّه معدولٌ ، قال سيبويه: ((قلتُ: فما بالُ أخرَ لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، فقال: لأنَّها خالفتْ أخواتِها وأصلَها لأنَّها بمنزلةِ الطُّوَلِ))[٢]. على ما ذكرنا ، وإنْ حُذِفَتْ (مِنْ) ولم تُرَدِ انصرفَ في النكرةِ بعد التسميةِ بلا خلافٍ ؛ لأنَّ الذي كان به وصفًا ليس بموجودٍ ولا في حكمِ الموجودِ ، و(مِنْ) يُبَيَّنُ بها المفضولُ ، وليستْ (مِنْ) بمانعتِه التنوينَ كما تمنعُه الإضافةُ كما ذهبَ إليه الكسائيُّ[٣] ؛ لأنَّ خيرًا منك وشرًّا منك منصرفٌ ، وإنْ وُجِدَتْ مِنْكَ ، إنَّما المانعُ الوصفُ والوزنُ . وإذا صَغَّرْتَ (أَفْعَلَ) لم ينصرفْ (٦٨/أ) لأنَّ الوصفَ باقٍ والوزنُ بدليلِ ما أحسنَ في التعجبِ . ثم ذكرَ بعدَ الوصفِ العدلَ لتأثيرِه مع الوصفِ في (مَثْنَى) .

قولُهُ: ((**والعدلُ عن صيغةٍ إلى أخرَى في عُمَرَ وثُلَاثَ**)).

مُحَمَّدٌ: العدلُ مصدرُ عَدَلَ يَعْدِلُ[٤] ، والمعدولُ فرعُ المعدولِ عنه ؛ لأنَّ العدلَ أنْ تَلْفِظَ بكلمةٍ وتريدُ أخرَى وليس هذا بالأصلِ[٥] ، إنما الأصلُ إذا لَفَظْتَ بكلمةٍ أنْ تريدَها لا غيرَها ، قال سَعِيدُ بنُ مَسْعَدَةَ: ((إنهم نَوَوا في هذا العدلِ أنْ يَبْنُوهُ على الأصلِ ثم عَرَضَ له هذا البناءُ بعد النيةِ))[٦]. وحُطَمُ قصدُوا أوَّلًا أنْ يَبْنُوه هذا البناءَ ، والذي يكشِفُ عن مغزاهم بالعدلِ أنْ يتصوَّرَهم بصورةِ[٧] مَنْ غَدَا سائرًا في طريقٍ لغايةٍ رُفِعَتْ له ونَظَرَ إليها ثم عَدَلَ عنها إلى غايةٍ أخرَى لا على السَّمْتِ المسْتَطْرَقِ ، ففَتَحَ بذلك طريقًا فصار إلى المرادِ طريقان ، والعدلُ كان في الأصلِ لغرضٍ زائدٍ ، فالأُولَى عامرٌ والثانيةُ عُمَرُ . قال ابنُ بَرْهَانَ: ((عُمَرُ أبلغُ مِنْ عامرٍ كما كان رحمنُ أبلغَ مِنْ رحيمٍ ، والجارِي على رَحِمَ راحمٌ ، وعلى عَمَرَ عامرٌ))[٨]. وقال أبو عليٍّ:

---

(١) ينظر المقتضب ٣٧٧/٣ والارتشاف٨٧٣/٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٣) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٤٥١/٢ .

(٤) ينظر الصحاح ١٧٦٠/٥ (ع د ل) .

(٥) ينظر الإيضاح للفارسي ص ٢٣٤ وابن يعيش ٦٢/١ ، والهمع ٨١/١ .

(٦) شرح اللمع لابن برهان ٤٤٩/٢ .

(٧) في الأصل ٦٨/أ: بصورة بصورة . بتكرارها ، وقد حذفتُ أحد اللفظين .

(٨) شرح اللمع لابن برهان ٤٥٠/٢ . وفيه: رحمن أبلغ من راحم ، والجاري على رحمن راحم .

((كان ينبغِي أنْ يقعَ الاشتقاقُ لعُمَرَ مِنَ المصدرِ الذي اشتقَّ منه عامرٌ ، فلمَّا اشتقَّ عُمَرُ من عامرٍ سُمِّيَ معدولا ، ولو كان على القياس مشتقًّا مِنَ المصدرِ لَسُمِّيَ مشتقًّا))[1]. وقال شيخِي مُوَفَّقُ الدِّينِ يَعِيشُ رَحِمَه اللهُ: ((الفرقُ بينَ العدلِ والاشتقاقِ الذي ليس بعدلٍ أنَّ الاشتقاقَ يكونُ لمعنًى آخرَ أُخِذَ مِنَ الأوَّلِ كضاربٍ مِنَ الضربِ ، فذا ليس بعدلٍ ؛ لأنَّه اشتقَّ مِنَ الأصلِ لمعنَى الفاعلِ ، وهو غيرُ معنَى الأصلِ الذي هو الضربُ ، والعدلُ أنْ تريدَ لفظًا ثم تعدلُ عنه إلى لفظٍ آخرَ فيكونُ المسموعُ لفظًا والمرادُ غيرُه))[2]. والمعدولُ بابُه السماعَ ، ألا ترَى أنهم لم يقولوا في مالكٍ: مُلَكَ كما قالوا: عُمَرُ وهو (٦٨/ب) مِنْ قبيلِ المرتَجَلِ ؛ لأنه تغييرٌ في حالِ العلميةِ ، فلو نُكِّرَ انصرفَ ، وقال ابنُ خروفٍ في عُمَرَ وزُفَرَ وقُثَمَ: ((لو كانت مرتجلةً لصرفتْ لا محالةَ))[3] .

مُحَمَّدٌ: تفارقُ المرتَجَلَ مِنْ جهةِ أنه إذا قيل: عُمَرُ كان المرادُ عامرًا ، ويشبهُ المرتجلَ مِنْ جهةِ أنها لم تُسْتَعْمَلْ قبلَ التسميةِ . وقالَ السخاويُّ رحمه اللهُ: ((ذهبَ قومٌ إلى أنَّه معدولٌ عن النكرةِ))[4]. وقال ابنُ السَّراجِ: ((فأمَّا ما عُدِلَ في حالِ التعريفِ فنحو: عُمَرَ عُدِلَ عن عامرٍ ؛ لأن هذا البناءَ لم يكنْ إلا في حالِ التعريفِ كما وقعَ فُسَقُ في النداءِ في يا فُسَقُ إذا أرادوا يا فاسقُ))[5].

قولُهُ – يعنِي ابنَ السَّراجِ رحمهما اللهُ – : ((لأنَّ هذا البناءَ)) فُعَلَ المعدولَ ، وليس يريدُ مطلقَ فُعَلَ ؛ لأن هذا الوزنَ يَرِدُ في غيرِ الأعلامِ على ما نُبَيِّنُهُ . وإنما مَنَعَ العدلُ الصرفَ ؛ لأنه تغييرٌ للاسمِ يخرجُه عن التمكنِ بإيجابِه أنه ثانٍ على غيرِ تقديرِ أنه أصلٌ في بابِه لكن على طريقِ المضمَّنِ بغيرِه ، والمغيَّرِ عن صورتِه ، فنَقَصَ تمكُّنُه لتغييرِه عن صورتِه بما ليس له بأصلٍ يطَّرِدُ في بابِه . والعدلُ يكونُ على ضروبٍ ، منها في فُعَلَ ، فاعلمْ أنَّ فُعَلَ كان اسمًا معروفًا في الكلامِ أو صفةً فهو مصروفٌ ، وفُعَلُ على أقسامٍ ، أربعةٌ منها منصرفةٌ ، اسمُ جنسٍ كنُغَرٍ ، جمعُ

---

(١) التعليقة للفارسي ٤٨/٣ بتصرف .

(٢) ابن يعيش ٦٢/١ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٩٠٢/٢ .

(٤) المفضل للسخاوي ١٦١/١ .

(٥) الأصول ٨٨/٢ بتصرف .

تكسيرٍ كغُرَفٍ ، مصدرٌ كهدًى ، صفةٌ كحُطَمٍ ، ويكونُ معدولا في ثلاثةٍ عن فاعلٍ كعُمَرَ إذا لم يكنْ منقولا مِنْ جمعِ عُمْرَةَ ، فهو حينئذٍ منصرفٌ ، وإنْ أريدَ به عامرٌ لم ينصرفْ للعدلِ والتعريفِ ، ونحوه زُفَرُ إنْ أريدَ به زافرٌ لم ينصرفْ للعدلِ والتعريفِ ، وإن أريدَ أنه منقولٌ مِنْ قولِ الشاعرِ:

٩٢- يَأْبَى الظُّلَامَةَ مِنْهُ النَّوفَلُ الزُّفَرُ[١]

(٦٩/أ) انصرفَ ؛ لأنَّ أصلَه الصفةُ كما لو سُمِّيَ بـ(حُطَمٍ). وقُرِيءَ قولُه تعالَى:﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾[٢] بالتنوينِ[٣] فهو كصُرَدٍ ، وبغيرِ تنوينٍ ، وفيه وجهانِ: أحدُهما: أنه عَلَمٌ مؤنثٌ ؛ لأنه اسمُ بقعةٍ فلذا لم ينصرفْ . الثاني: أن يكونَ معدولا عن طاوٍي ، ففيه العدلُ والتعريفُ . فإنْ قيل: إنَّ طاويًا لم يُستعملْ في هذا ، قيل: لا يمتنِعُ أنْ يقدَّرَ العدلُ عمَّا لم يُستعملْ كجُمَعَ ، فإنَّه معدولٌ عمَّا لم يُستعملْ . و(لُبَدُ)[٤] اسمُ النِّسرِ المعروفِ يجوزُ صرفُه وتركُ صرفِه ؛ لأنَّه يحتمِلُ أنْ يكونَ منقولا مِنَ الصفةِ مِنْ قولِه تعالَى: ﴿أَهْلَكْتُ مَالاً لُّبَدًا﴾[٥] أو أنْ يكونَ معدولا عن لابدٍ ، فلا ينصرفُ كزُفَرَ في حالَيهِ .

---

(١) عجز بيت من البسيط وهو لأعشى باهلة ، وصدره:

أخو رغائبَ يُعطيها ويُسْأَلَها

ينظر الصبح المنير ص ٢٦٧ والأصمعيات ص ٩٠ وجمهرة اللغة ١١٧٤/٢ وتهذيب اللغة ٣٥٧/١٥ والصحاح ٦٧١/٢ وأمالي المرتضى ٢١/٢ واللسان ٣٢٥/٤ ، ١١١/٥ وخزانة الأدب ١٨٥/١ وتاج العروس ٤٣٣/١١ .

النوفل: الرجل كثير العطايا . تهذيب اللغة ٣٥٧/١٥ ، الزفر: السيد . تاج العروس ٤٣٣/١١ .

الشاهد: صرف زُفَرَ إذا أخذت من الصفة ، ولم تكن معدولة عن زافر ، فليس فيها حينئذ غير العلمية فقط.

(٢) سورة طه من الآية (١٢) وسورة النازعات من الآية (١٦) .

(٣) قرأ بضم الطاء مع التنوين ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وابن محيصن ، أُوِّلَ بالمكان وجعلوه اسما للوادي فهو مذكر ، فصرفوه . ينظر معاني الفراء ١٧٦/٢ والسبعة ص ٤١٧ والحجة لابن خالويه ص ٢٤٠ والحجة لأبي علي ٢١٩/٥ والمبسوط في القراءات العشر ص ٢٩٣ والنشر ٣١٩/٢ واتحاف فضلاء البشر ٢٤٥/٢ ومعجم القراءات ٤١٥/٥ د: عبد اللطيف الخطيب .

(٤) ينظر اللسان ٣٨٥/٣ (ل ب د) .

(٥) سورة البلد من الآية (٦) .

وجُشَمُ[1] وثُعَلُ[2] وقُثَمُ[3] لم تقعْ إلا معرفةً فهي غيرُ منصرفةٍ ، ألا ترَى أنه لا يُقال: القثمُ والجشمُ[4] . واعلمْ أنه إنما حُكِمَ على هذا بالعدلِ ؛ لأنَّ العربَ منعتْهُ الصرفَ ، ولا يمنعون الصرفَ إلا لعلتينِ ، وليس في الظاهرِ إلا العلميةُ ، فحُكِمَ بالعدلِ لإمكانِه ، ولولا هو للَزِمَ خَرْمُ قاعدةٍ . وذكرَ ابنُ الحاجبِ[5] أنه قد جاءَ (أُدَدٌ) مصروفًا .

مُحَمَّدٌ: قال سيبويه: ((والعربُ تصرفُ أُدَدًا))[6] انتهَى . فلذا لم يُحكمْ عليه بالعدلِ . فإنْ قيل: فما فائدةُ العدلِ؟ فالجوابُ: إنَّ عُمَرَ أخصرُ مِنْ عامرٍ، وقيل: له فائدتان توكيدُ المعنَى المشتقّ منه في المسمَّى بالعَمَارةِ والزَّفْرِ، الثاني: الإعلامُ بأنَّ عامرًا لا يُرادُ به الوصفُ بل التسميةُ. وقالَ السيرافيُّ: ((إنَّ (فُعَلَ) معدولٌ عن (فاعلٍ) ، و(فاعلٌ) عن (فاعلةٍ) معنًى مفهومٌ في كلامِهم يريدون به التوكيدَ والمبالغةَ))[7]. ابنُ الحاجبِ: ((فلو سُمِّيَ بـ(فُعَلَ) ممَّا ليس مسمًّى به في لغةِ العربِ أو لم تَثْبُتْ كيفيةُ استعمالِه ، فقُلْ: الأولَى منعُ صرفِه إجراءً له على الأكثرِ (٦٩/ب) وقيل: الأولَى صرفُه لأنَّه القياسُ وتقديرُ العدلِ على خلافِ القياسِ ، وفي كلامِ سيبويه ما يدلُّ أنَّه إنْ كان مشتقًّا مِنْ فُعَلَ مُنِعَ ، وإلا صُرِفَ))[8] . فإنْ حقَّرتَ صرفتَ ؛ لأنَّ (فُعَيْلًا) لا يكونُ في المحدودِ فلمَّا حقَّرتَ غيَّرتَ البناءَ الذي جاءَ محدودًا عن وجهِه. وممَّا هو معدولٌ (جُمَعُ)

(١) " الجُشَمُ كصُرَد الجوفُ أو الصدر بضلوعه المشتملة عليه .... والثِّقَلُ ... وبنو جشم أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب." تاج العروس ٤٠٦/٣١ بتصرف. " قال السهيلي: وجشم معدول عن جاشم." تاج العروس ٤٠٧ ، وينظر اللسان ١٠٠/١٢ (ج ش م) . وينظر في عدل جُشَم عن جاشم الخصائص ٥٢/١ ، ٧٧ . وعلى مثلِ قولِ ابنِ عمرون في زفر إذا لم يعدل عن زافر فإنه يصرف ، فإن جشم لو لم تعدل عن جاشم وكان أصلها الجوف أو الثقل فإنه مصروف وتدخله أل .

(٢) " وبنو ثُعَلٌ بطن ، وليس بمعدول إذ لو كان معدولا لم يصرف." اللسان ٨٤/١١ (ث ع ل) ، وتاج العروس ١٥٣/٢٨ . ويرى ابن جني أنه معدول ينظر الخصائص ٥٢/١ ، ٧٧ .

(٣) " قُثَمُ اسم رجل معدول عن قاثم." الصحاح ٢٠٠٥/٥ واللسان ٤٦٢/١٢ (ق ث م) .

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٣/١ .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٣٥/١ .

(٦) الكتاب ٤٦٤/٣ . و" أُدَدُ أبو قبيلة من اليمن" الصحاح ٤٤٠/٢ .

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٩/٣ ط دار الكتب العلمية .

(٨) الإيضاح لابن الحاجب ١٣٥/١ .

و(كُتَعُ) و(بُضَعُ) ، فقال بعضُ المتقدمين[١]: (جُمَعُ) معدولٌ عن (جُمْعُ) ؛ لأنَّ قياسَ أحمرَ وحمراءَ (فُعْلٌ) ، فيجبُ أنْ يكونَ جَمْعًا ساكنَ العينِ عُدِلَ إلى جَمْعٍ محرَّكِ العينِ ، وقيل: ليس هذا مِنْ بابِ (حمراءَ) ؛ لأنَّ أحمرَ وحمراءَ صفةٌ وأجمعُ وجمعاءُ[٢] ليس بصفةٍ ، ولأنَّ (أحمرَ) وبابَه لا يجمعُ بالواو والنونِ على المختارِ ، وهذا يجمعُ بالواوِ والنونِ ، ويَحتمِلُ أنْ يقالَ: ليس بجمعٍ بل صيغةٌ مرتجلةٌ كهذين على قولٍ وأنتما لَمَّا لم يصحْ تنكيرُه ، وعلى قولِ مَنْ جعلَه عِوَضًا مِنَ الإضافةِ لا إشكالَ ، وقيل: لا يصحُّ أنْ يكونَ كأحمرَ وحمراءَ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لَمَا اختصَّ بالمؤنثِ ألا ترَى أنَّ حُمْرًا يقعُ على المذكرِ والمؤنثِ ، ولا يكونُ في العدلِ اختصارٌ بل فيه زيادةُ حركةٍ ، والصحيحُ أنه معدولٌ عن (فَعَالَى)[٣] ؛ لأنَّ جمعاءَ كصحراءَ ، وصحراءُ تُجمعُ على صحارَى ، فكذا قياسُ جمعاءَ جَمَاعَى ثم عُدِلَ إلى جُمَعَ ؛ فلذا اختصَّ بالمؤنثِ ، ووُجِدَ في عدلِه اختصارٌ ، وهي فائدةٌ يصلُحُ أنْ يكونَ العدلُ لأجلِها ، وإذا سمَّيتَ بجُمَعَ لم تصرفْ للعلميةِ والعدلِ . وقال الأخفشُ: «إنَّه لا ينصرفُ ؛ لأنَّه إنَّما عُدِلَ في حالِ التوكيدِ لا في حالِ التسميةِ»[٤]. ولو سمَّيتَ بـ(فُسَقَ) و(لُكَعَ) مِنْ قولِك في النداءِ: يا فُسَقُ لصرفتَ ؛ لأن هذا الضربَ لم يُعْدَلْ إلا في حالِ ندائِه ، فليس فيه سِوَى التعريفِ . الثالثُ: (أُخَرُ) تقدَّمَ الكلامُ عليه ، فهذا فُعَلُ الذي (٧٠/أ) لا ينصرفُ ، وبَقِيَ فُعَلُ نحو: فُسَقُ ، وهو مبنيٌّ وموضعُه النداءُ. ويجيءُ العدلُ في غيرِ (فُعَلَ) في (فَعَالِ) ، ويأتِي في المبنياتِ ، وأمَّا (قَطَامِ) على لغةِ مَنْ أعربَ فهو كعُمَرَ في المذكرِ . ويوجدُ أيضا العدلُ في سحرَ وتقدَّمَ[٥] .

قولُهُ: «**ثُلَاثَ**». يُقالُ فيه لفظان (فُعَالُ) و(مَفْعَلُ) ، أُحَادُ ، قال الشاعرُ:

---

(١) هو قول الخليل في الكتاب ٢٢٤/٣ وما ينصرف للزجاج ص ٤٠ والسيرافي ٤٩٠/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٥٦١/٢ ونسبه ابن الشجري في أماليه إلى المازني ٣٤٩/٢ وعُزِيَ في الهمع للأخفش أيضا ٩٠/١ .

(٢) في الأصل ٦٩/ب : جمعا .

(٣) قاله ابن الشجري في الأمالي ٣٥٠/٢ والبديع لابن الأثير ٢٦٤/٢ .

(٤) ينظر الحلل في لإصلاح الخلل ص ٢٨٤ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٦/١ والارتشاف ٨٦٩/٢ .

(٥) ينظر ص ١٩٠ .

٩٣- مَنَـتْ لَـكَ أَنْ تُلَاقِيـنِي المَنَـايَا أُحَـادَ أُحَـادَ فِي شَـهْرٍ حَـلَالِ[١]

ومَوْحَدُ ، قال الشاعر:

٩٤- وَلَكِنَّمَـا أَهْلِـي بِـوَادٍ أَنِيسُـهُ ذِئَابٌ تَبَغَّـى النَّـاسَ مَثْـنَى وَمَوْحَـدُ[٢]

وثُنَاءُ ولامُه ياءٌ مِنْ ثنيتُ ، ومَثْنَى وثُلَاثُ ومَثْلَثُ ورُبَاعُ ومَرْبَعُ ، وفي الزيادةِ إلى العشرةِ خلافٌ[٣] .

حدَّثنَا الشيخُ الثقةُ أبو سعدٍ ثابتُ بنُ مُشَرَّفِ بنِ أَبِي سعدٍ البَنَّا[٤] سنةَ سِتَّ عشرةَ وستمائةٍ قدمَ علينا حَلَبًا فسمعنَا عليه صحيحَ البخارِي وغيرَه قال: حدَّثنا أبو الوقتِ عبدُ الأَوَّلِ بنُ عيسَى بنِ شعيبِ بنِ إسحاقَ السِّجْزِيِّ الهَرَوِيِّ[٥] عن أَبِي الحسنِ عبدِ الرحمنِ بنِ محمدِ بنِ المظفَّرِ الداووديِّ[٦] =

---

(١) بيت من الوافر لعمرو ذي الكلب الهذلي ديوان الهذليين ١١٧/٣ والمقتضب ٣٨١/٣ والزاهر ١٦٨/٢ وتهذيب اللغة ٥٣٠/١٥ والمحكم ٥٥٠/٢ وابن يعيش ٦٢/١ واللسان ٢٩٢/١٥ والهمع ٨٣/١ .

الشاهد: مجيء (أحاد) معدولا على وزن (فُعَال) وهو غير مصروف .

(٢) من الطويل وهو لساعدة بن جؤية الهذلي ديوان الهذليين ٢٣٧/١ والكتاب ٢٢٦/٣ وأدب الكاتب ص ٥٦٧ والمقتضب ٣٨١/٣ واللمع ص ١١٠ تحقيق د: سميح أبو مغلى والصحاح ٢٢٨٣/٦ والمخصص ١٢١/١٧ وابن يعيش ٦٢/١ واللسان ٧٦/١٤ والجنى الداني ص ٦١٩ والمغني ٧٥٣/٢ وتاج العروس ١٨٠/٣٧ .

الشاهد: مجيء (مثنى) و(موحد) معدولين عن (مَفْعَل) غيرَ مصروفين .

(٣) قال السيوطي:" واختلف هل يقاس عليها سُدَاسُ ومَسْدَسُ وسُبَاعُ ومَسْبَعُ وثُمَانُ ومَثْمَنُ وتُسَاعُ ومَتْسَعُ ؟ على مذاهب:

أحدها: لا وعليه البصريون ؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

والثاني: نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس .

والثالث: يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته. " الهمع ٨٤/١ . وقال ابن جني:" ورأيت أبا حاتم قد حكى في كتاب الإبل أنه يقال: أحاد إلى عشار." الفسر شرح ديوان المتنبي الكبير لابن جني ٩٣٦/١.

(٤) ترجم له في شيوخ ابن عمرون ينظر الدراسة ص ٢٩ .

(٥) هو أحد علماء الحديث حدَّث بخراسان وأصبهان وكرمان وهمذان وبغداد ، ازدحم عليه الطلاب ، وممن روى عنه ابن عساكر وأبو الفرج الجوزي ، وكان صبورا على القراءة محبا للرواية ، توفي ٥٥٣هـ . ينظر التقييد لمعرفة الرواة ١٦٣/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٠٣/٢٠ وتاريخ الإسلام للذهبي ٦٣/١٢ والوافي بالوفيات ٧/١٨ والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قُطْلُوبُغا ١٧٢/٦ تحقيق: شادي بن محمد بن سالم ، ط مركز النعمان للبحوث باليمن ٢٠١١م.

(٦) محدث ورع تقي له شهرة في العلم والصلاح ، وهو شيخ خراسان وراوي البخاري عن السرخسي توفي ٤٦٧ هـ . ينظر تكملة الإكمال ٥٨٨/٢ وتاريخ الإسلام ٢٤٩/١٠ وسير أعلام النبلاء ٢٢٢/١٨ وفوات الوفيات=

=عن أَبِي محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ حمويهِ السرخسِيِّ[١] عن أَبِي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ يوسفَ الفَرَبْرِي[٢] عن أَبِي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ البخارِيِّ[٣] قال في صحيحِه في سورةِ النساءِ: «ولا تُجَاوِزُ العربُ رُبَاعَ»[٤]. **مُحَمَّدٌ**: النقلُ عن التَّقِيِّ فيه شيءٌ ؛ لأنَّ حاصلَه أنني لم أسمعْ وهذا لا يدلُّ على أنه لم يكنْ . وقد أجازَه قومٌ إلى عُشَارَ[٥] ، وذكرَ الواحدِيُّ[٦] مَعْشَرَ وعُشَارَ[٧] ، وقد جاءَ في شعرِ الكُمَيتِ[٨] :

=٢/٢٩٥ وطبقات الشافعية للسبكي ١١٧/٥ والثقات لابن قُطْلُوبُغا ٣٠٤/٦ .

(١) عالم محدث نزل فوشنج وهراة ، وهو من رواة البخاري توفي ٣٨١هـ . ينظر الأنساب للسمعاني ٢٣٠/٤ والتقيد لمعرفة الرواة ٦٣/٢ .

(٢) روى الصحيح عن البخاري ، توفي ٣٢٠هـ . ينظر التقييد لمعرفة الرواة ١٣١/١ ووفيات الأعيان ٢٩٠/٤ والوافي ١٦٠/٥ .

(٣) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري والتاريخ والضعفاء في رجال الحديث والأدب المفرد ، ولد في بخارى، ونشأ يتيما، توفي ٢٥٦ هـ . ينظر الثقات لابن حبان ١١٣/٩ وتاريخ بغداد ٣٢٢/٢ وابن عساكر ٥٠/٥٢ والتقييد ٨/١ وتاريخ الإسلام ١٤٠/٦ وطبقات الشافعية ٢١٢/٢ والأعلام ٣٤/٦ .

(٤) صحيح البخاري ٢١٤/٣ ط المكتبة السلفية .

(٥) والمبرد والكوفيون يجيزون إلى تسع شرح الكافية للرضي ١١٤/١ وهو قول الزجاج والكوفيين . ينظر الهمع ٨٤/١ . وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ .

(٦) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي بن مَتُّوية، أبو الحسن الواحدي مفسر، عالم بالأدب، نعته الذهبي بإمام علماء التأويل. مولده ووفاته بنيسابور. له: البسيط والوسيط والوجيز كلها في التفسير، وشرح ديوان المتنبي وأسباب النزول وشرح الأسماء الحسنى وغير ذلك وهو كثير. والواحدي نسبة إلى الواحد بن الديل ابن مهرة توفي ٤٦٨ هـ . ينظر إنباه الرواة ٢٢٣/٢ ومعجم الأدباء ١٦٥٩/٤ ووفيات الأعيان ٣٠٣/٣ طبقات المفسرين للداودي ٣٩٤/١ والأعلام ٢٥٥/٤ .

(٧) لم أجده في التفسير البسيط ينظر ٣٠٢/٦ وما بعدها ، وقال في شرح ديوان المتنبي أن المشهور في لغة العرب ألا يتجاوز فُعَالُ أربعة وحكي نادرا عشار ص ١٣٧ .

(٨) هو الكميت بن زيد بن خنس الأسدي، أبو المستهلّ شاعر الهاشميين ، من أهل الكوفة ، اشتهر في العصر الأموي ، وكان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، أشهر شعره الهاشميات وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين، اجتمعت فيه خصال لم تجتمع في شاعر ،كان خطيب بني أسد، وفقيه الشيعة، وكان فارسا شجاعا، سخيا، راميا لم يكن في قومه أرمى منه. توفي ١٢٦ هـ . ينظر جمهرة أشعار العرب ص ٧٨٣ والشعر والشعراء ٥٨١/٢ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ٣٤٧ والأعلام ٢٣٣/٥ .

٩٥- وَلَمْ يَسْــتَرِيثُوكَ حَــتَّى رَمَيْـــ ـــتَ فَــوقَ الرِّجَــالِ خِصَــالًا عُشَــارَا[١]

(٧٠/ب) وفي شعرِ خِدَاشِ بنِ زُهيرٍ[٢] :

٩٦- تَظَــلُّ الطَّــيرُ عَاكِفَــةً عَلَيْــهِ مُرَنِّقَــــةً وَأَنْجِيَــــةً عُشَــــارَا[٣]

وقال آخرُ:

٩٧- هَنِيئًــا لِأَرْبَابِ البُيُــوتِ بُيُــوتُهُمْ وَلِلْآكِلِــينَ التَّمْــرَ مَخْمَــسَ مَخْمَسَــا[٤]

وذكرَ السخاوِيُّ: ((منهم مَنْ يقولُ: مَوحَدُ إلى مَعْشَرُ ، ومنهم مَنْ يقولُ: أُحَادُ إلى عُشَارُ ومنهم مَنْ يقولُ: وُحْدَانُ إلى عُشْرَانُ))[٥]. وحَكَى الحريريُّ[٦] في دُرَّةِ الغَوَّاصِ: ((رَوَى خلفٌ

---

(١) من المتقارب في ديوان الكميت ص ١٥٢ أدب الكاتب ص ٥٦٧ ومعجم ديوان الأدب ٤٤١/١ والصحاح ٧٤٧/٢ والخصائص ١٨١/٣ والمخصص ١٢٥/١٧ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٣/١ واللسان ٥٧٢/٤ والهمع ٨٤/١ وخزانة الأدب ١٧٠/١ وتاج العروس ٥٠/١٣.

الشاهد: مجيء عشار معدولا عن عشرة في بيت الكميت .

(٢) هو خداش بن زهير العامري، من بني عامر بن صعصعة شاعر جاهلي، من أشراف بني عامر وشجعانهم. كان يلقّب (فارس الضحياء) يغلبُ على شعره الفخر والحماسة. يقالُ: إن قريش قتلت أباه في حرب الفجار، فكان خداش يكثر من هجوها. وقيل: أدرك حنينا، وشهدها مع المشركين. وزاد بعض مترجميه أنه أسلم بعد ذلك. والصحيح أنه جاهليّ. وقال أبو عَمْرو بن العلاء: خداش أشعر من لبيد، وأبى الناس إلا تقدمة لبيد ، ولم يذكر له تاريخ وفاة . ينظر طبقات ابن سلام الجمحي ص ٦١ والشعر والشعراء ٦٤٥/٢ والمؤتلف والمختلف ص ١٠٧ والاشتقاق ص ٢٩٥ وسمط اللآلي ٧٠١/٢ والإصابة ٣٤١/٣ ط هجر والأعلام ٣٠٢/٢ .

(٣) بيت من الوافر ، وهو لخداش في الإيضاح لابن الحاجب ١٣٣/١.

الشاهد: مجيء (فعال) من عشرة .

(٤) بيت من الطويل بلا نسبة في الهمع ٨٣/١ ، وإرشاد الساري للقسطلاني ٤٥٦/١ ط بولاق ١٣٢٣هـ ، وورد في الكتاب ٣١٨/١:

هنيئـــا لأرباب البيـــوت بيـــوتهم وللعَـــزَبِ المســـكين مـــا يـــتلمس

ونسبه ابن السيرافي إلى أبي الغِطْرِيف الهَدَّادِي ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٩٢/١ تحقيق د: محمد علي سلطاني ط دار العصماء بدمشق ٢٠١٠م .

الشاهد: مجيء مخمسا على وزن (مفعَل) من خمسة .

(٥) المفضل ١٧١/١ .

(٦) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية ، ومن كتبه: درة الغواص في أوهام الخواص وملحة الإعراب وصدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور في التاريخ وتوشيح البيان وله شعر حسن ، وكان دميم الصورة غزير العلم ، مولده بالمشان (بليدة فوق البصرة) ووفاته بالبصرة =

الأحمرُ أنهم صاغُوا هذا البناءَ مُتَّسِقًا إلى عُشَارَ ، وأنشدَ ما عُزِيَ فيه إلى أنه موضوعٌ منه أبياتًا مِنْ جملتِها:

٩٨- وَثُـــــلَاثًا وَرُبَاعًـــــا　　　وَخُمَاسًـــــــا فَأَطَعْنَـــــــا

٩٩- وَسُدَاسًـــــا وَسُـــــبَاعًا　　　وَثُمَـــــانًا فَاجْتَلَـــــدْنَا

١٠٠- وتُسَـــاعًا وعُشَـــارًا　　　فَأَصَـــــبْنَا وَأُصِـــــبْنَا» [١]

ولا ينصرفُ هذا لأنَّه معدولٌ وصفةٌ ، أَمَّا عدلُه فهو معدولٌ عن لفظِ العددِ مُكَرَّرًا . وقال الجوهريُّ في صحاحِه فيما أخبرنا به الشيخُ الصالحُ الثقةُ أبو العباسِ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلْوَانَ الأسدِيّ[٢] بحقِّ سماعِه مِنَ الفقيهِ أَبِي محمدٍ عبدِ الدائمِ بن عُمَرَ الكنانيّ العسقلانيّ[٣] عن أَبِي البركاتِ محمدِ بنِ حمزةَ العِرْقِيِّ[٤] عن أَبِي القاسمِ[٥] عليِّ بنِ جعفرِ السعدِيّ المعروفِ بابنِ القَطَّاعِ[٦] عن أَبِي بكرٍ محمدِ بنِ عبدِ[٧] البَرِّ اللغويّ[٨] عن أَبِي محمدٍ إسماعيلَ بنِ محمدِ

=٥١٦ هـ ، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه.ينظر نزهة الألباء ص ٢٧٨ ومعجم الأدباء ٢٢٠٢/٥ وإنباه الرواة ٢٣/٣ ووفيات الأعيان ٦٣/٤ والبلغة ص ٢٣٤ والأعلام ١٧٧/٥ .

(١) أبيات من مجزوء الكامل ينظر درة الغواص ص ١٧٧ تحقيق: عرفات مطرجي ط أولى مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٩٩٨م .

(٢) ترجم له في شيوخ ابن يعيش ينظر الدراسة ص ٢٩ .

(٣) هو عبد الدائم بن عمر بن الحسين أبو محمد الكتاني العسقلاني ، رحل إلى دمشق لطلب العلم ، واستقر بالحجاز ، ولم يذكر ابنُ عساكر له تاريخ وفاة بل قال: ثم رجع إلى الحجاز ، وهو الآن مقيم بها (هذا في زمن ابن عساكر). ابن عساكر ١٠٧/٣٤ .

(٤) هو محمد بن حمزة بن أحمد العرقي ولد ٤٦٥هـ بمصر ، ومات ٥٥٧هـ ، والعِرْقي نسبة إلى عِرْقَة ، وهي بلدة في شرقي طرابلس بالشام . ينظر معجم البلدان لياقوت الحموي ١٠٩/٤ .

(٥) في الأصل ٧٠/ب: القسم .

(٦) هو علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع ، عالم بالأدب واللغة، له تصانيف منها: كتاب الأفعال وأبنية الأسماء والدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة، أي: صقلّيّة ولمح الملح جمع فيه طائفة من شعر الأندلسيين والعروض البارع والشافي في القوافي وغير ذلك . توفي بالقاهرة ٥١٥ هـ . ينظر معجم الأدباء ١٦٦٩/٥ وإنباه الرواة ٢٣٦/٢ وسير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٩ والبلغة ص ٢٠٤ والأعلام ٢٦٩/٤ .

(٧) ما في ترجمة هذا العالم : ابن البر ، وليس عبد البر .

(٨) هو محمد بن علي بن الحسن بن البر أبو بكر النحوي اللغوي ولد بصقلية ، ورحل عنها إلى المشرق لطلب العلم ، كان موجودا إلى سنة ٤٥٠هـ . ينظر إنباه الرواة ١٩٠/٣ وبغية الوعاة ١٧٨/١ .

النيسابوريِّ[1] عن أبِي النصرِ إسماعيلَ بنِ حمادِ الجوهريِّ الفارابِيِّ قال: إذا قلتَ: ((جاءتْ الخيلُ مَثْنَى فالمعنَى اثنينِ اثنينِ أي جاءُوا مُزْدَوِجِينَ ، وكذا جميعُ معدولِ العددِ))[2].

مُحَمَّدٌ: فـ(أُحَادُ) معدولٌ عن واحدٍ واحدٍ . وقال المهدوِيُّ[3] في تفسيرِه في قولِه تعالَى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ ٧١/أ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[4] ((اثنينِ اثنينِ وثلاثةٍ ثلاثةٍ وأربعةٍ أربعةٍ)) . قال الزجاجُ: ((معناه اثنينِ اثنينِ))[5] .

فإنْ قيل: تكريرُهم لهذا المعدولِ يُشْعِرُ بأنَّه معدولٌ عن غيرِ مكرَّرٍ كما جاء في البيتِ الذي أنشدتَه وكما جاء في الخبرِ: ((صلاةُ الليلِ مثنَى مثنَى))[6] . فالجوابُ: أنَّ تكريرَ (مثنَى) في الخبرِ للمبالغةِ في التوكيدِ ، فكأنَّه قيل: صلاةُ الليلِ اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان ، فكرَّرَ أربعَ مراتٍ ؛ لأنَّ مثنَى بمنزلةِ اثنين مرتين ، وهذا التكريرُ بمنزلةِ ضربتُ زيدًا زيدًا ، فإذا كرَّرتَ اثنين اثنين ، فالتكريرُ معنوي لقصدِك اثنين بعدَ اثنين ، ولو كان لفظيًّا لكان سقوطُه وثبوتُه واحدًا ولأشبهَه في أنَّ المعنَى يتفاوتُ بخلافِ (مثنَى) الثانِي في الخبرِ وجازَ تكريرُ (مثنَى) وإنْ قَبُحَ تكريرُ (اثنانِ)

---

(١) هو إسماعيل بن محمد بن عبدوس الدهان أبو محمد النيسابوري ، أنفق ماله على الأدب ، وبرع في النحو: واللغة والعروض ، وأخذ عن الجوهري ، ثم زهد وأعرض عن الدنيا ، لم يُذْكَرْ له تاريخ وفاة . ينظر معجم الأدباء ٧٣٤/٢ والوافي ١٢٤/٩ وبغية الوعاة ٤٥٥/١ .

(٢) الصحاح ٢٧٥/١ (ث ل ث) .

(٣) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس مقرئ أندلسي أصله من المهدية بالقيروان. صنف كتبا منها: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل وهو تفسير كبير للآيات، يذكر القراءات والإعراب، واختصره وسماه التحصيل في مختصر التفصيل وهجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار والتيسير في القراءات. توفي نحو: ٤٤٠ هـ . ينظر إنباه الرواة ١٢٦/١ والبلغة ص ٨٠ وبغية الوعاة ٣٥١/١ وطبقات المفسرين للداوودي ٥٦/١ والأعلام ١٨٤/١ .

(٤) سورة فاطر من الآية (١) .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩/٢ .

(٦) جزء من حديث شريف أخرجه كثير من أصحاب الصحاح ، ينظر موطأ مالك ١٦٨/٢ تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ومسند أحمد ٤٥٧/٨ ط الرسالة وصحيح البخاري ١٦٨/١ وصحيح مسلم ٥١٦/١ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء الكتب العربية وسنن ابن ماجه ٤١٨/١ تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء الكتب العربية وسنن أبي داود ٣٦/٢ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية وسنن الترمذي ٤٥٧/١ تحقيق د: بشار عواد معروف ط دار الغرب الإسلامي والسنن الكبرى للبيهقي ٦٨٤/٢ .

أربعَ مرَّاتٍ لأنَّ (مثنَى) أخصرُ ؛ لأنَّه مفردٌ ، وإذا كان للمبالغةِ فلا يبقَى[١] ما ذكرنا مِنْ أنَّه معدولٌ عن المكرَّرِ ، وإذا ثبتَ ما ذكرنا ، فاعلمْ أنَّه لا يجوزُ أنْ يُعْدَلَ عن غيرِ مكرَّرٍ ، فلا يقال: أخذتُ ثُلَاثَ دراهمٍ على معنَى ثلاثةَ دراهمٍ . وقال عبدُ القاهرِ: ((فإنْ جاءَ شيءٌ منه في الشعرِ معدولا مِنْ غيرِ أنْ يكونَ فيه معنَى التكريرِ كان على خلافِ ما ينبغِي))[٢].

مُحَمَّدٌ: ولذا عِيبَ قولُ المتنبِّي في مدحِه عليَّ بنَ إبراهيمِ التَّنُوخِيّ[٣]:

١٠١- أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادٍ[٤]

لأنَّه أقامَ (أُحَادَ) مقامَ (واحدةٍ) غيرَ مكرَّرٍ وكذا (سُدَاسُ) ، وفي البيتِ غيرُ هذا ممَّا هو مردودٌ عند العلماءِ[٥] . وكذا قولُهُ:

١٠٢- جَاءَتْكَ تَطْفَحُ وَهِيَ فَارِغَةٌ مَثْنَى بِهِ وَتَظُنُّهَا فَرْدًا[٦]

---

(١) هكذا بالأصل ٧١/أ: يبقى . وأظن أن هذا خطأ من الناسخ وأن المراد : ينفي . وبوضع كلمة ينفِي موضع يبقى يستقيم معنى الكلام .

(٢) أظن أن هذا معنى كلام عبد القاهر وليس نصَّ كلامه ، ولم أجد هذا الكلام بنصه في المقتصد ١٠٠٧/٢ وما بعدها حين تحدث عن العدل ، ولا في شرح جمل عبد القاهر ص ٢٠ رسالة ماجستير إعداد: خديجة محمد حسين باكستاني جامعة أم القرى ١٤٠٧هـ / ١٤٠٨هـ ، قال عبد القاهر:" ولو كان هذا الباب يُعْدَلُ بغير معنى تكرير لوجب أن يكون قولك: خرج القوم أحاد بمنزلة خرج القوم واحدا ، وذلك محال ، فالقوم لا يكون واحدا." المقتصد ١٠١١/٢ .

(٣) هو أحد بني القصيص ينظر زهر الآداب ١١٠/١ .

(٤) صدر بيت من الوافر ، وعجزه:

لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ

وهو في ديوانه ٧٤/٢ شرح عبد الرحمن البرقوقي وسر الفصاحة ٩١ ط دار الكتب العلمية وأمالي ابن الحاجب ٦٧٦/٢ ومغني اللبيب ٥٨/١ .

الشاهد: استخدام المتنبي (أحاد) بمنزلة (واحدة) ، ولا يستخدم (أحاد) إلا بمعنى واحدة واحدة مكررا .

(٥) يشير إلى تصغير التعظيم في لُيَيْلَتُنَا ؛ لأن المعنى: هذه الليلة ليلة واحدة أم أنها ست ليال في ليلة واحدة ، أم أن هذه الليلة منوطة بيوم القيامة . وهذا دليل طول الليلة بل المبالغة في طولها ، فكيف يصغرها ؟ إلا إذا أراد تصغير التعظيم وهو مختلف فيه . وينظر الفسر لابن جني ٩٣٦/١ ، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ص ١٣٧ وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥٣/١ .

وقول ابن عمرون: مما هو مردود عند العلماء. يستدل منه أنه لا يرى وقوع التصغير للتعظيم .

(٦) بيت من الكامل وهو للمتنبي في ديوانه ٤٩/٢ بشرح البرقوقي .

الشاهد: استعمال مثنى بمعنى اثنين غير مكرر .

أوقعَ (مثنَى) موقعَ (اثنين) غيرَ مكرَّرٍ. وقالَ أبو عليٍّ في الإغفالِ: ((لا يُوهِمُنَا قولُ (٧١/ب) النحويّينَ: إنَّه عُدِلَ عن اثنين اثنين أنَّهم يريدون معنَى العدلِ عنهما إنَّما ذاك تفسيرٌ للفظةِ المعدولِ عنها كما يفسّرون قولَهم: هو خيرُ رجلٍ في الناسِ ، وهما خيرُ اثنين في الناسِ أنَّ المعنى هما خيرُ اثنين إذا كان الناسُ اثنين اثنين ، وخيرُ الناسِ إذا كان الناسُ رجلًا رجلًا ، فكذلك يريدون بقولِهم: مَثْنَى المعدولُ عن اثنين اثنين أنَّه مرادٌ به اثنين اثنين لا على اللفظتين جميعًا ، وإنَّما المعدولُ عنه لا يكونُ إلا اسمًا مفردًا كالمعدولِ ألا ترَى أنَّ جميعَ المعدولاتِ أسماءٌ مفردةٌ كما أنَّ المعدولَ عنها كذلك))[1].

مُحَمَّدٌ: لقد بَيَّنَ الشيخُ أبو عليٍّ كلَّ البيانِ هنا ؛ لأنَّ العدلَ نوعٌ مِنَ الاشتقاقِ فلا يكونُ مِنْ كلمتين ، وأَمَّا (عبشميٌّ) و(عبقسِيٌّ) فمِنَ القلةِ بحيثُ لا يُنظرُ إليه في قياسٍ ، وإنْ اشتقَّ بعضُ أهلِ اللغةِ كلمةُ مِنْ كلمتينِ فليس تحقيقًا عند أهلِ النظرِ . قال سيبويه: ((وسألتُه عن (أُحَادَ) فقال: هو بمنزلةِ (أخرَ) إنَّما حَدُّهُ وَاحِدًا وَاحِدًا فجاءَ محدُودًا عن وجهِه فتُرِكَ صرفُه ، قلتُ: أفتصرفُه في النكرة؟ قال: لا لأنَّه نكرة[2] . وقال[3]: قال أبو عمرٍو في قولِه تعالَى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[4] صفةٌ كأنَّك قلتَ: أولِي أجنحةٍ اثنين اثنين ، وتصديقُ قولِ أبِي عمرٍو قولُ سَاعِدَةَ بنِ جُؤَيَّةَ[5]:

ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوحَدُ[6]))[7]

انتهَى .

أَمَّا بيانُ تحقيقِ العدلِ فتقدَّمَ ، وأَمَّا الوصفُ فهذا المعدولُ لَزِمَ الوصفيةَ إذ لا يُقالُ: جاءَنِي

---

(١) الإغفال ١٤٨/٢ بتصرف .

(٢) في كتاب سيبويه: لأنه نكرة يوصف به نكرة .

(٣) في نص سيبويه: وقال لي . يقصد قال له الخليل .

(٤) سورة فاطر من الآية (١) .

(٥) ساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب ابن كاهل، من سعد هذيل شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، أسلم وليست له صحبة. قال الآمدي: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة. له ديوان شعر ، لم يُذْكَرْ له تاريخ وفاة. ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٨٣ والإصابة ٥٧١/٤ ط دار هجر والأعلام ٧٠/٣ .

(٦) سبق في ص ٢١٤ برقم ٩٤ .

(٧) الكتاب ٢٢٥/٣ .

ثُلَاثُ إنَّما يقال: جاءَنِي رجالٌ ثُلاثُ ، وإنما امتنعوا مِنْ أنْ يُجْرُوهُ غيرَ صفةٍ ؛ لأنَّه معدولٌ عن مكرَّرٍ كما ذكرنا وكما لا يجوزُ جاءني ثلاثةٌ ثلاثةٌ ؛ لأنَّه (٧٢/أ) لا يكونُ إلا تابعًا لشيءٍ كذلك ثُلَاثُ ، فلَمَّا لم يقعِ إلا تابعًا إمَّا وصفًا أو غيرَ وصفٍ كقولك: خرجَ القومُ مثنَى ؛ فلذا قال النحاةُ: إنَّه صفةٌ ، وَاعْتُدَّ فيه بالوصفيّةِ فصارتْ سببًا بخلافِ (أربعٍ) إذ كانتِ الوصفيةُ في (أربعٍ) عارضةٍ ، فهذا هو القولُ المنصورُ في منعِ صرفِ (مَثْنَى) وبابِه. وقيل[١]: إنَّه عُدِلَ في اللفظِ والمعنَى فكأن فيه عدلين ، أَمَّا عدلُ اللفظِ فذُكِرَ في القولِ الأوَّلِ ، وأَمَّا عدلُ المعنَى فتغييرُ العِدَّةِ المحصورةِ بلفظِ الاثنين إلى أكثرَ مِنْ ذلك . **مُحَمَّدٌ**: يلزمُ مِنْ هذا القولِ أنْ لا يكونَ معدولًا عن المكرَّرِ ، ولعلَّ قائلُ هذا نَظَرَ إلى أنَّ ثلاثةً وأربعةً مِنْ جملةِ الأسماءِ ، وإذا عُدِلَ لَزِمَ الوصفيةَ ، وليس ذا بشيءٍ ؛ لأنَّ أسماءَ العددِ يُوصِفُ بها كثيرًا فإذا عُدِلَتْ كانت صفةً ، وليس العدلُ بمغيّرٍ معنًى إنما يغيّرُ اللفظَ ، ولو كان يكونُ في المعنَى كاللفظِ معدولًا للزِمَ أنْ يكونَ المعنَى في عُمَرَ المعدولِ غيرِ المعنَى الذي في عامرٍ وكذا المثْنَى . ومنهم مَنْ [قال][٢]: إنَّه عُدِلَ وأنَّ عدلَه وقعَ مِنْ غيرِ جهةِ العدلِ ؛ لأنَّ بابَ العدلِ للمعارفِ ، وهذه نكراتٌ . وليس هذا بشيءٍ ؛ لأنَّه إذا كان حقيقةُ العدلِ ما ذكرنا لم يمتنعْ مِنَ النكرةِ . وقيل: إنَّه معدولٌ وجَمْعٌ ؛ لأنَّه بالعدلِ صار أكثرَ مِنَ العدَّةِ الأولَى . وليس بشيءٍ ؛ لأنَّه إنَّما تزدادُ العدَّةُ أَنْ لو كان معدولًا عن غيرِ مكرَّرٍ. وقال الزجَّاجُ: «فيه علتان العدلُ وأنَّه عُدِلَ عن تأنيثٍ»[٣]. **مُحَمَّدٌ**: قولُه: عُدِلَ عن تأنيثٍ. ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ هذا[٤] مذكَّرٌ بدليلِ جَرْيِهِ على المذكَّرِ في قولِه تعالَى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ﴾[٥] وواحدُ الأجنحةِ مذكَّرٌ ، وجَرْيِهِ على النساءِ في قولِه تعالَى: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ (٧٢/ب) ٱلنِّسَآءِ﴾[٦] فالنساءُ غيرُ حقيقيٍّ، وقد جَرَتْ على المذكَّرِ الحقيقيِّ ، قال الشاعرُ:

---

(١) نسب السيوطي هذا الرأي إلى الزجاج الهمع ٨٦/١ ، وينظر معاني القرآن للزجاج ٩/٢ ، ٢٦١/٤ .

(٢) ما بين [ ] زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩/٢ بتصرف .

(٤) في الهامش ٧٢/أ: أخذه من جريه على المؤنث في قوله: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ .

(٥) سورة فاطر من الآية (١) .

(٦) سورة النساء من الآية (٣) .

١٠٣- وَلَقَدْ قَتَلْتُكُمُ ثُنَاءَ وَمَوحَدًا[١]

وقالَ أهلُ الكوفةِ[٢]: (مَثْنَى) معرفةٌ لامتناعِه مِنَ الألفِ واللامِ . وليس بشيءٍ ؛ لأنَّ مِنَ النكراتِ ما لا يدخلُهُ لامُ التعريفِ كأينَ ونصبُه على الحالِ فيما أنشدتُه: ثُنَاءَ وَمَوحَدَا . وجريُه صفةً على الأجنحةِ في الآيةِ الكريمةِ وفي قولِ الشاعرِ:

ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوحَدِ[٣]

قال سيبويه: «وإِنْ صَغَّرْتَ (ثُنَاءَ) و(مَوحَدَ) صرفتَه كما صرفتَ (عُمَرَ) و(أُخَرَ) إذا حقَّرتَهما»[٤]. فإنْ قيل: لم صُرِفَ قَالَ اسمَ رجلٍ وقِيلَ التي هي (فُعِلَ) وهما محدودانِ عن البناءِ الذي هو الأصلُ؟ فليس يَدخُلُ هذا علَى أحدٍ في هذا القولِ مِنْ قِبَلِ أنَّكَ خَفَّفتَ (فَعَلَ) و(فُعِلَ) نفسَه كما خفَّفتَ الحركةَ في عَلْمَ كما أنَّ مَيْتًا محذوفٌ مِنْ مَيِّتٍ ولكنَّه اسمٌ بُنِيَ مِنْ هذا اللفظِ وخُولِفَ به بناءُ الأصلِ يَدلُّك على ذلك أنَّ (مَثْنَى) ليس محذوفًا مِنَ (اثنين) ، ولو تركتَ صرفَ هذه الأشياءِ في التخفيفِ للعدلِ لَمَا صرفتَ (هَارٍ) اسمَ رجلٍ ؛ لأنَّه محذوفٌ مِنْ هَائِرٍ. وقال المبرِّدُ: «(الثلاثاءُ) ليس بمعدولٍ لكنَّه مشتَقٌّ لمعنَى اليومِ كالعِدْلِ والعَدِيلِ»[٥]. فإنْ قيل: ينبغِي أنْ لا يُصرفَ طُوَالًا ؛ لأنَّه معدولٌ عن طَوِيلٍ ، فالجوابُ أنَّ طُوَالًا ليس بمعدولٍ ؛ لأنَّ العَدْلَ إنما يكونُ لفائدةٍ كما في عُمَرَ ، فعامرٌ يكونُ للمعرفةِ والنكرةِ[٦] وعُمَرُ لا يكونُ إلا للمعرفةِ ، وكذا ثُلَاثُ يتضمَّنُ أنَّ الثلاثةَ في جماعاتٍ كلُّ واحدٍ منها ثلاثةٌ ، وطُوَالُ لا يُرَادُ به غيرُ معنَى طَوِيلٍ ، وممَّا يتعلقُ بهذا (٧٣/أ) الموضعِ وَهْمُ بعضِ الظاهريةِ[٧] في جوازِ التزويجِ بتسعٍ

---

(١) صدر بيت من الكامل وهو لصخر بن عمرو السلمي أخي الخنساء وعجزه:

وتركتُ مُرَّةَ مثل أمس المدبرِ

وروي: الدابر ينظر أدب الكاتب ص ٥٦٧ والزاهر ٣٦٩/٢ وتهذيب اللغة ١٤١/١٥ الصحاح ٦٥٤/٢ واللسان ٢٧٠/٤ والهمع ٨٣/١ وخزانة الأدب ٤٤٨/٥ وتاج العروس ٢٦٩/١١ .

الشاهد: جريان ثناء وموحد على المذكر الحقيقي ، هذا يرد على من قال: إن العدل في مثنى ونظائره من التأنيث.

(٢) ينظر ابن يعيش ٦٣/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٣/١ ونسبه إلى لفراء في الهمع ٨٦/١ .

(٣) سبق في ص ٢١٤ برقم ٩٤ .

(٤) الكتاب ٢٢٦/٣ .

(٥) ينظر المقتضب ٣٨٢/٣ .

(٦) في الهامش ٧٢/ب: فإذا سمي بالعدل تخلصه لباب المعرفة .

(٧) نسب هذا الرأي إلى القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي المعروف بالرَّسِّي ت ٢٤٦هـ ينظر ترجمته في=

عملًا بقولِهِ تعالَى: ﴿فَٱنكِحُوا مَا طَابَ لَكُم﴾[1] وأَنَّه بالواوِ وهي للجمعِ ، ولو كان كما ظنَّ لقالَ: تُسَاعَ أو تُسَعَ ولم يحتجْ إلى هذا التكريرِ ، ومعنَى الكلامِ - واللهُ أعلمُ — لينكحْ بعضُكم اثنينِ وبعضُكم ثلاثةً وبعضُكم أربعًا مَنْ شاءَ فَعَلَ ما شاءَ مِنْ هذا ، ولا يجوزُ الجمعُ لا لغةً ولا شرعًا ؛ لأنه غَفَلَ عن مَثْنَى ، وأنه على هذه الصفةِ ، وإذا تزوَّجَ في زمانٍ واحدٍ بتِسْعٍ لا يكون مَثْنَى ولا ثُلَاثُ ولا رُبَاعَ بل تُسَاعَ .

قولُهُ: ((**وأنْ يكونَ جمعًا ليس على زنتِهِ واحدٌ كمصابيحَ ومساجدَ**)) .

مُحَمَّدٌ: منه قولُهُ تعالَى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾[2] ، وقولُهُ تعالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ﴾[3] ، والمانعُ في هذا وزنُ اللفظِ لا وزنُ التصريفِ ؛ لأنَّ في التصريفِ تقابلُ الأصلَ بالأصلِ والزائدَ بالزائدِ ، وهنا لا فَرْقَ بينَ (فَعَالِلَ) و(فَوَاعِلَ) و(أَفَاعِلَ) و(أَفَاعِيلَ) ، وكلُّ ما لم نذكرْهُ على سُكُونِ هذا وحَركتِه وعددِ حروفِه ، فهو غيرُ منصرفٍ ، قال ابن بَرْهَانَ: ((جميعُ ما لا ينصرفُ في حالِ التنكيرِ عِلَّتَاه لفظيتان ، وذلك أحمرُ وحمراءُ وسكرانُ وسكرَى ومساجدُ وقناديلُ ، وذلك أنَّ دلالةَ اللفظِ في هذا الحدِّ آكدُ الدلالاتِ))[4].

مُحَمَّدٌ: والجمعُ فرعٌ ؛ لأنَّه مسبوقٌ بالواحدِ فيكونُ فرعًا ، ومانعُهُ مِنَ الصرفِ عند قومٍ كونُه جمعًا لا نظيرَ له في الآحادِ ، فصارَ لعدمِ النظيرِ كأنَّه جُمِعَ مرتين . وقيل: لَمَّا لم يكنْ له نظيرٌ في الواحدِ صارَ كالأعجميّ نحو: إبراهيمَ . وقيل: لَمَّا لم يحتملِ التكسيرَ صارت له مزيةٌ في البعدِ مِنَ المفردِ عن ما يحتملُ التكسيرَ مِنَ الجموعِ فأشبَه الفعلَ في أنه لا يُكَسَّرُ . وقيل: لَمَّا لم يكنْ له نظيرٌ صار له (٧٣/ب) مِنَ المزيةِ ما لألفِ حُبْلَى ؛ لأنَّ عدمَ النظيرِ يؤكدُ فيه الجمعَ فصار كأنَّه تكرَّرَ الجمعَ فأشبَه تكرَّرَ التأنيثِ في حُبْلَى. وقيل: انضمَّ إلى جمعيَّتِهِ أنَّه خارجٌ عن أمثلةِ الآحادِ ، فكلُّ جمعٍ له نظيرٌ مِنَ الواحدِ فحكمُه حكمُ نظيرِه ، فكِلَابٌ ككتابٍ. وأَورَدَ على

=الأعلام ١٧١/٥، وهو مؤسس القاسمية من الزيدية. ينظر المغني لابن قدامة ٤٧١/٩ والمجموع للنووي ٢١٢/١٧.

(١) سورة النساء من الآية (٣) .

(٢) سورة الحج من الآية (٤٠) .

(٣) سورة سبأ من الآية (١٣) .

(٤) شرح اللمع لابن برهان ٤٥٥/٢ .

قولِنا: لا نظيرَ له (أَفْعُلٌ) و(أَفْعُلَةٌ) فإنه على وزنهما واحدٌ ، وتكلَّفَ له بأجوبةٍ لا تكادُ تَسْلَمُ عندَ التحقيقِ ، أحدُها (أَصْبُعٌ) وهو شاذٌّ و(أَثْمُدٌ)[1] اسمَ مكانٍ في قولِ الشاعرِ:

١٠٤- تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ[2]

و(أَذْرُحٌ)[3] اسمَ مكانٍ أيضًا في قولِه:

١٠٥- فَإِنَّ أَبَا مُوسَى عَشِيَّةَ أَذْرُحِ[4]

وذانِ علمانِ ، والعَلَمُ يكونُ منقولًا في الأكثرِ فلا دلالةَ فيه ، و(أُنْمُلَةٌ) و(أُبْلُمَةٌ)[5] ، وذا أردءُها ؛ لأنَّ الهاءَ إنْ لم تُغَيِّرِ الوزنَ وجبَ أنْ لا ينصرفَ (صَيَاقِلَةُ) ، و(آنُكُ)[6] ، و(آرُزُ)[7] وهما أعجميان. وقيل: وإنْ لم يكنْ لهما نظيرٌ لكن بينَه وبين (أَفْكَلٍ) فتحُ الثالثِ وضمُّه ، وذا التفاوتُ لا يمنعُ.

مُحَمَّدٌ: إذا لم ننظرْ إلى اختلافِ الضمِّ والفتحِ وجبَ التسويةُ بينَ (عُذَافِرٍ) و(مَسَاجِدَ) ؛

---

(١) ينظر معجم البلدان ٩٢/١ .

(٢) صدر بيت من المتقارب وهو لامريء القيس في ديوانه ص ١٨٥ ، وعجزه:

ونامَ الخَلِيُّ ولم ترقدِ

وله في سمط اللآلي ٥٣١/١ والمستقصي ٥٠/٢ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٧/١ ونهاية الأرب ١١٧/٧ ط دار الكتب المصرية ومعاهد التنصيص ١٧٠/١ ط عالم الكتب وخزانة الأدب ٢٨٠/١ .

وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٧٥/٢ وتاج العروس ٤٦٧/٧ .

الشاهد: استعمال أثمد وهو علم اسمَ مكان في قول الشاعر .

(٣) اسم بلد بالشام ، ينظر معجم ما استعجم ١٣٠/١ ومعجم البلدان ١٢٩/١ .

(٤) صدر بيت من الطويل وهو لكَعْبِ بنِ جُعَيلٍ التغلبي ، وعجزه :

يطيف بلقمان الحكيم يواربه

ينظر أنساب الأشراف ١١٩/٣ و معجم البلدان ١٣٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٧/١ .

الشاهد: استعمال أذرح اسم مكان وهو علم .

(٥) قال الجوهري:" والأَبْلَمُ: خُوصُ المقْلِ ، وفيه ثلاث لغات: أَبْلَم وأُبْلُم وإِبْلِم ، والواحدة بالهاء." الصحاح ١٨٧٤/٥.

(٦) الآنك: الرصاص. ينظر اللسان ٣٩٤/١٠ (أ ن ك) .

(٧) كذا في الأصل بتقديم الراء على الزاي ، وما وجدته في المعاجم لا يشير إلى أي عجمه في تركيب (أ ر ز) والآرز لغة في الأرز ، ينظر الصحاح ٨٦٣/٣ واللسان ٣٠٥/٥ وتاج العروس ٧/١٥ ، وأما إذا كان بتقديم الزاي على الراء ، فيكون أعجميا ، فإن آزر اسم عم سيدنا إبراهيم عليه السلام ، ينظر الصحاح ٥٧٨/٢ واللسان ١٨/٤ وتاج العروس ٤٦/١٠. وينظر في آنك وآرز الإيضاح لابن الحاجب ١٣٨/١ .

لأنَّه لا فرقَ بينهما إلا الفتحَ والضمَّ ، والذي يمكنُ أنْ يقالَ فيه: إنَّه وإنْ لم يكنْ له نظيرٌ فهما يشبهانِ الواحدَ ؛ لأنهما يُجمعان مرةً ثانيةً ويصغَّرانِ فلمَّا جُمِعَا وصُغِّرَا أشبَهَا الواحدَ ، ولا يبقَى حينئذٍ شيءٌ مِمَّا ذُكِرَ. فإنْ قيل: إذا صارَ بجمعِه ثانيًا بمنزلةِ ما له نظيرٌ فإنَّ الجمعَ المانعَ قد جُمِعَ في قولِ الشاعرِ:

١٠٦- قَدْ جَرَتِ الطَّيرُ أَيَامِنِينَا[(١)]

و(أَيَامِنُ) مِنَ الجمعِ المعتدِّ به في منعِ الصرفِ ، وكذا قولُهم: «صواحباتُ يوسفَ» [(٢)] ، وكثيرٌ مِنَ العربِ يقولُ: مَوَالِيَاتٌ (٧٤/أ) وأنشدَ للفرزدقِ[(٣)]:

١٠٧- وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوا يَزِيدَ رَأَيتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسِي الأَبْصَارِ[(٤)]

فقد جَمَعَ نواكسَ ، وأنشدَ أبو الحسنِ قولَ العجاجِ:

---

(١) بيت من الرجز المشطور بلا نسبة في كتاب الشعر ص ١٤٩ و الخصائص ٢٣٦/٣ وسمط اللآلي ٦٨١/١ والمحكم ٥١٣/١٠ والإيضاح لابن الحاجب ١٣٩/١ والمقرب ١٢٨/٢ واللسان ٤٥٩/١٣ وخزانة الأدب ٢٠٨/١ وتاج العروس ٣١١/٣٦. والبيت في مصادره: قد جرت ، وفي المخطوط: فقد ، والفاء تكسر البيت .

الشاهد: جمع أيامن بالياء والنون مع أنه جمع تكسير .

(٢) جزء من حديث شريف ، رواه الإمام أحمد في مسنده ٤٧٤/٣٢ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ فَقَالَ: " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ ". فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ. مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ. قَالَ: " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ؛ فَإِنَّكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ " فَأَتَاهُ الرَّسُولُ، فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّاسِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

وينظر صحيح البخاري ٢٢٤/١ وصحيح مسلم ٣١٦/١ وسنن ابن ماجه ٣٨٩/١ وصحيح ابن حبان ٤٨٩/٥ السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٦/٢ . وقد جمع صواحب – وهو جمع صاحبة – على صواحبات .

(٣) هو همَّام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارميّ، أبو فراس، الشهير بالفرزدق شاعر من النبلاء ، من أهل البصرة، من شعراء الطبقة الأولى من الإسلاميين وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر. كان شريفا في قومه، عزيز الجانب، وقد جمع بعض شعره في ديوان مطبوع ، ومن أمهات كتب الأدب والأخبار نقائض جرير والفرزدق ، ولقب بالفرزدق، لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المئة ١١٠ هـ . ينظر معجم الشعراء ص ٤٨٦ وابن عساكر ٤٨/٧٤ ومعجم الأدباء ٢٧٨٥/٦ وتاريخ الإسلام ١٣٤/٣ والوافي ٢٢٤/٢٧ والأعلام ٩٣/٨ .

(٤) بيت من الكامل للفرزدق في ديوانه ٤٩٦/١ وفي الديوان: نواكسَ ، وكذا في الكتاب ٦٣٣/٣ واللسان ٢٤١/٦ وتاج العروس ٥٧٨/١٦ .

وروي نواكسي بالياء في: كتاب الشعر ص ٤٢٤ وخزانة الأدب ٢٠٤/١ .

الشاهد: جمع نواكس –وهو جمع تكسير– جمع سلامة .

١٠٨- جَذْبُ الصَّرَارِيِّينَ بالكُرُورِ[١]

فجمعَ صُرَّاءَ مثلَ حُسَّانَ[٢] على (فَعَاعِيلَ) شبَّهَهُ بكُلَّابٍ وَكَلَالِيبَ[٣] ، وجُمِعَ بالواوِ

---

(١) بيت من الرجز المشطور للعجاج في ديوانه ٣٥٠/١ وإصلاح المنطق ص ١٢٩ وجمهرة اللغة ١٢٦/١ وتهذيب اللغة ٤٤٢/٩ وكتاب الشعر ص ١٤٧ والصحاح ٧١١/٢ والمحكم ١٦٦/٣ واللسان ٥٢٠/١ وخزانة الأدب ٢٠٤/١.

الصراريون: جمع صراريين :الصراريُّ الملَّاح ، ويقال له: الصَّارِي. الصحاح ٧١١/٢ (ص ر ر) والكرور: جمع كَرٍّ وهو حبل الشراع. الصحاح ٨٠٤/٢ (ك ر ر) .

الشاهد: حيث جاء الصراريين جمع سلامة لصُرَّاء ، وصُرَّاء جمع صَارٍ.

قال ابن منظور:" والصَّرارِيُّ: المِلَّاحُ؛ قَالَ الْقَطَامِيُّ:

فِي ذِي جُلُولٍ يِقَضِّي المـوْتَ صاحِبُه ... إذا الصَّرارِيُّ مِنْ أَهْوالِه ارْتَسَما

أَي كَبَّرَ، وَالْجَمْعُ صراريُّونَ وَلَا يُكَسَّرُ؛ قَالَ الْعَجَّاجُ:

جَذْبَ الصَّرارِيِّينَ بالكُرُورِ

وَيُقَالُ للمَلَّاح: الصَّارِي مِثْلَ القاضِي، وَسَنَذْكُرُهُ فِي الْمُعْتَلِّ. قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: كَانَ حَقُّ صرارِيّ أَن يُذْكَرَ فِي فَصْلِ صَرِي الْمُعْتَلِّ اللَّامِ لأَن الْوَاحِدَ عِنْدَهُمْ صارٍ، وَجَمْعُهُ صُرّاء وَجَمْعُ صُرّاءٍ صَرارِيُّ؛ قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ فِي فَصْلِ صَرِيَ أَنّ الصاريّ المِلَّاحُ، وَجَمْعُهُ صُرّاءٌ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: وَيُقَالُ لِلْمَلَّاحِ صارٍ، وَالْجَمْعُ صُرّاء، وَكَانَ أَبو عَلِيٍّ يَقُولُ: صُرّاءٌ وَاحِدٌ مِثْلُ حُسَّانٍ للحَسَنِ، وَجَمْعُهُ صَرارِيُّ؛ وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

أَشارِبُ خَمْرةٍ، وخَدينُ زِيرٍ ... وصُرّاءٌ لفَسْوَتِه بُخَارُ؟

قَالَ: وَلَا حُجَّةَ لأَبي عَلِيٍّ فِي هَذَا الْبَيْتِ لأَن الصَّرَارِيّ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ جَمْعٌ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْمُسَيَّبِ بْنِ عَلَس يَصِفُ غَائِصًا أَصاب دُرَّةً، وَهُوَ:

وتَرَى الصَّرارِي يَسْجُدُونَ لَهَا ... ويَضُمُّها بَيَدَيْهِ للنَّحْرِ

وَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ الْفَرَزْدَقُ لِلْوَاحِدِ فَقَالَ:

تَرَى الصَّرارِيَّ والأَمْواجُ تَضْرِبُه ... لَوْ يَسْتَطِيعُ إِلى بَرِّيَّةٍ عَبَرا

وَكَذَلِكَ قَوْلُ خَلَفِ بْنِ جَمِيلٍ الطَّهْوِيِّ:

تَرَى الصَّرارِيَّ فِي غَبْراءَ مُظْلِمةٍ ... تَعْلُوه طَوْراً ويَعْلُو فَوْقَها تِيَرا

قَالَ: وَلِهَذَا السَّبَبِ جَعَلَ الْجَوْهَرِيُّ الصَّرارِيَّ وَاحِدًا لَمَّا رَآهُ فِي أَشعار الْعَرَبِ يُخْبَرُ عنه كما يخبر عَنِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ الصَّارِي، فَظَنَّ أَن الْيَاءَ فِيهِ لِلنِّسْبَةِ كأَنه مَنْسُوبٌ إِلى صَرارٍ مِثْلَ حَوارِيّ مَنْسُوبٍ إِلى حوارٍ، وحَوارِيُّ الرَّجُلِ: خاصَّتُه، وَهُوَ وَاحِدٌ لَا جَمْعٌ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ لَحَظَ هَذَا الْمَعْنَى كونُه جَعَلَهُ فِي فَصْلِ صَرَرَ، فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْيَاءُ لِلنَّسَبِ عِنْدَهُ لَمْ يُدْخِلْهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ. " لسان العرب ٤٥٤/٤.

(٢) ينظر كتاب الشعر لأبي علي ص ١٤٧ . وحُسَّان وصف مفرد للمبالغة في الحسن ، ينظر تاج العروس ٤١٩/٣٤.

(٣) الكُلَّاب: حديدة معطوفة كالخطاف ، وكلاليب جمع . اللسان ٧٢٥/١ (ك ل ب) .

والنونِ ، ويدلُّ أنَّ صُرَّاءَ واحدٌ مثلُ حُسَّانَ قولُ الفرزدقِ:

١٠٩- أَشَارِبُ قَهْوَةٍ وَخَدِينُ زِيرٍ   وَصُرَّاءٌ لِفَسْوَتِهِ بُخَارُ[١]

فشاذٌّ لا يعوَّلُ عليه وليس بقياسٍ فينقضه ، ووجهُهُ مع شذوذِهِ أنَّه شُبِّهَ بالآحادِ فأُجْرِيَ عليه حكمُ الآحادِ ؛ ولذا قال بعضُهم[٢]: إنهم صرفوه ، وحُمِلَ عليه قولُهُ تعالَى: ﴿قَوَارِيرَاْ﴾[٣]. قال الأخفشُ: «سمعنا مِنَ العربِ مَنْ يصرفُ هذا الجنسَ وجميعَ ما لاينصرفُ ، وهذه لغةُ الشعراءِ ؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعرِ ، فصرفوه فجَرَتْ ألسنتُهم على ذلك»[٤] . وقال ابنُ الحاجبِ: «ولِكَونِ علَّةِ الجمعِ لم تبلُغْ مبلغَ غيرِها جاءَ صرفُه في الشعرِ وفي الكلامِ في الفواصلِ وللتناسبِ مثلِ سلاسلًا وأغلالًا ومثلِ قواريرًا ، الثاني حتى توهَّمَ أنَّ منعَ الصرفِ بها غيرُ مُنْحَتِمٍ»[٥]. وأوردَ الزمخشريُّ[٦] (حَضَاجِرَ) و(سراويلَ) ويأتي الكلامُ عليهما ، وأوردَ غيرُه (شَرَاحِيلَ)[٧] ، وأجيبُ بأنه جمعُ (شِرحالٍ)[٨] .

---

(١) بيت من الوافر للفرزدق في ديوانه ص ٣٨٨ ط الصاوي ، المحكم ١٨١/٥ واللسان ٤٧/٤ ، ٤٥٤ وتاج العروس ١٣٥/١٠ ، ٣١٠/١٢ .

الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أن (صُرَّاءَ) واحد .

(٢) هذا قول الأخفش وكذا العلة قبله ، ينظر الارتشاف ٨٥٣/٢ .

(٣) من الآية (١٥) من سورة الإنسان .

(٤) ينظر رأي الأخفش في الحجة لأبي علي ٣٤٩/٦ والبحر المحيط ٣٨٧/٨. ونُسِبَ إلى الكسائي والفراء في إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٥ ، وينظر مشكل إعراب القرآن ٤٣٦/٢ .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١٣٨/١ .

(٦) وما أورده الزمخشري هو ما أورده سيبويه وردَّ عليه في الكتاب ٢٢٩/٣.

(٧) قال الجوهري:" شَرَاحِيلٌ اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة ؛ لأنه بزنة الجمع ، وينصرف عند الأخفش في النكرة ، فإن حقرته انصرف عندهما ؛ لأنه عربي." الصحاح ١٧٣٤/٥ ، وينظر الكتاب ٢٢٩/٣ وقد أورد سيبويه شراحيل ورد عليها ، والأصول ٨٨/٢.

(٨) في الأصل: سرحال ، وأظنه: شِرْحَال ، ولم أجد له مفردا مع نص سيبويه على جمعية شراحيل وعربيته ، قال ابن دريد:" شرحل: زعم قوم أن منه اشتقاق شراحيل ، وليس بثبت ، وليس للشرحلة أصل في كلامهم." جمهرة اللغة ١١٤١/٢ ، واكتفى بعض العلماء بذكرِ أنه جمعٌ سُمِّيَ به الواحد ، ينظر اللباب للعكبري ٥٠٤/١ وهمع الهوامع ٨٠/١ . وقال الفارسي: " قال أبو عمر: شراحيل لا يُدْرَى ما أصله ، يريد: لا يُدْرَى ما واحده ، فهو جمع في الحقيقة ، ويجوز أن يكون: شَرحول و شِرحال .... والعرب قد نطقت بشُراحيل وليس في كلامهم اسم واحد على هذا الوزن ، وإذا كان هذا هكذا ثبت أنه جمع ، وأنه بمنزلة مساجد." المسائل المنثورة ص ٢٨٨بتصرف. وقال=

ويردُ أيضًا (حَزَابٍ) في قولِهم: رجلٌ حَزَابٌ[1] إذا كان غليظًا إلى القِصَرِ ويأتِي الكلامُ عليه. وعَدَلَ بعضُهم عمَّا ذُكِرَ مِنَ العلةِ لَمَّا صَعُبَ عليه إتمامُها ، وقال: ((المانعُ صيغةُ منتهَى الجموعِ مِنْ غيرِ تاءِ تأنيثٍ ولا يا نِسبةٍ ؛ لأنهما بهما تضعُفُ (٧٤/ب) صيغةُ منتهَى الجموعِ))[2] ؛ لأنَّه بمنزلةِ (أَكَالِبَ) لَمَّا لم يمكنْ جمعُه فكأنَّه تكرَّرَ فيه السببُ ؛ لأنَّ الجمعَ فرعٌ فإذا لم يمكنْ جمعُه مرَّةً أخرَى ، فكأنَّه جُمِعَ مرتين ، وينزلُ منزلةَ ألفِ التأنيثِ في حبلَى. فإنْ قيل: فقد جُمِعَ فيما قدَّمتَ فالجوابُ تقدَّمَ . وإذ قد تلخصَّتِ العلةُ فلابدَّ مِنْ ذكرِ الممنوعِ ما هو؟ فقال بعضُ النحاةِ: كلُّ جمعٍ[3] . ليحترزَ مِنْ نحو: الترامِي وسراويلَ على قولِ مَنْ صرفَه ، أَمَّا (الترامِي) فكسرتُه عارضةٌ ، و(سراويلُ) أعجميٌّ ، وذا غيرُ شاملٍ ؛ لأنَّه لا يدخلُ فيه إذا سُمِّيَ بالجمعِ بل الصحيحُ أنْ يقالَ: كُلُّ اسمٍ مفتوحِ الأولِ وثالثُه ألفٌ وبعدَ ألِفِه حرفان أو ثلاثةٌ والحرفُ الذي بعدَ الألفِ مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا كسرةً أصليةً سَلِمَ مِنْ تاءِ التأنيثِ أو ياءِ نَسَبٍ حقيقيٍّ. فقولي: ((كلُّ اسمٍ)) جنسٌ قريبٌ ، ((مفتوحِ الأولِ)) احترازٌ مِنْ نحو: عُذَافِرٍ و((ثالثُه ألفٌ)) ممَّا ليس كذلك ، وهو كثيرٌ ((وبعد الألفِ حرفان)) مِنْ رجالٍ وغِيَابٍ[4] ونحوه . ((أو ثلاثةٌ)) (أو) للتفصيلِ ليدخلَ بابُ قناديلَ . ((وبعد الألفِ كسرةٌ)) ليخرجَ بابُ التَّفَاعُلِ مصدرُ ضَارَب تَضَارُبًا . ((ولفظًا أو تقديرًا)) ليدخلَ مساجدُ ودوابُّ ، فإن الباءَ مِنْ دوابَّ الأولَى مكسورةٌ تقديرًا ، ويخرجُ لو سُمِّيَ بِ(حَمَارٍّ) مِنْ: حَمَارَّةِ القيظِ[5] ، وكذا (عَبَالٌّ) مِنْ قولهم: ألقَى عليه عَبَالَّتَه[6] ، فهو كبُسْرٍ وبُسْرَةٍ فالحركةُ ليست مقدَّرةً بعد ألفِه ، فليس على وزنِ مساجدَ ، فهو منصرفٌ وإن كان عَبَالٌّ تكسيرًا لم ينصرفْ وتكونُ الحركةُ بعدَ الألفِ مقدَّرةً . وقال الزجاجُ:

=الزجاج:" فأمَّا شراحيل فمن الجمع والواحد شِرحال فهو غير مصروف." ما ينصرف ص ٤٧. وبناء على هذا هل سها ابنُ عمرون عن عدم ورود شرحال سماعا ، أم أنه تجاهلَ ذلك مكتفيا بالقياسِ على سراويل أم تابع الزجاج؟

(١) الحزابيُّ: الغليظ القصير ويقال: حَزَابٌ وحَزَابِيَةٌ. ينظر الصحاح ١٠٩/١ (ح ز ب) .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ١٣٦/١ وشرح الكافية له ٢٩١/١ ، وينظر أيضا الإيضاح للفارسي ص ٢٣٦ والحلل لابن السيد ص ٢٨٠ وشرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٠٨ .

(٣) "كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا" معاني القرآن للأخفش ٣٥٥/١.

(٤) "الغَيْبُ: الشَّكُّ ، وجمعُه غِيَابٌ وغُيُوبٌ." لسان العرب ٦٥٤/١ (غ ي ب) .

(٥) حمارَّةُ القيظ بتشديد الراء وبتخفيفها شدة حرة ، والجمع حَمَارٌّ . لسان العرب ٢١١/٤ (ح م ر) .

(٦) "ألقَى عليه عَبَالَّته بالتشديد أي ثقله والتخفيف فيها لغة." لسان العرب ٤٢١/١١ .

((ينصرفُ أيضًا ؛ لأنها ليس لها أصلٌ في الحركةِ فلم تشبهْ مَرَادَّ الذي أصلُه مَرَادِدُ))[1] .

مُحَمَّدٌ: بعد اعتقادِ أنه جمعُ تكسيرٍ لا وجهَ (٧٥/أ) لِمَا ذكرَه الزجاجُ ، ولابدَّ مِنْ اعتقادِ الحركةِ فيه جَرْيًا على أمثالِه. وأصلية يخرجُ منه بابُ (الترامِي) ، فإنَّ الكسرةَ ليست أصليةً بل عارضةً ؛ لأجلِ الياءِ وأصلُه (تَفَاعُلٌ) كتَضَارُبٍ مصدرِ تَضَارَبَ زيدٌ وعمروٌ . وقولي: ((سَلِمَ مِنْ تاءِ التأنيثِ)) احترازًا مِنْ صياقلةٍ وأمثالِه ؛ لأنه بالتاءِ صار على وزنِ الواحدِ ككراهيةٍ فانصرفَ ، وكذا عباقيةٌ[2] وهو الداهيةُ المنكرُ ، فإنْ سمَّيتَ رجلا بـ(عباقِي) و(علانِي) من عباقيةٍ وعلانيةٍ ، قال الزجاجُ: ((الوجهُ أنْ لا يُصْرِفَ ؛ لأنه على وزنِ مساجدَ ، وجائزٌ أنْ يشبِّهَهَ برَبَاعِي فتَصْرِفُ))[3] انتهَى .

وقال السخاويُّ: ((إذا قلتَ: ركبتُ حزابِيًا صرفتَه ، وإنْ جعلتَه جمعَ حزابيةٍ لم تصرفْ))[4].

مُحَمَّدٌ: لم أرَ هذا التفصيلَ لغيرِه مِنَ النحاةِ ، ولعلَّ الأجودَ حملُ هذا على ما قالَ الزجاجُ في [عَلَانِي][5] مِنْ علانيةٍ ؛ لأنَّ الياءَ فيهما للإلحاقِ وإلا وردَ نقصًا في قولِنا: لا نظيرَ لهذا الجمعِ في الآحادِ. وقولي: ((أو ياءِ نسبٍ)) احترازٌ مِنْ مدائنِيٍّ في النسبِ إلى مدائنَ[6] ، وما كان مثلُه ، وكذا حوارِيٌّ في النسبِ إلى حَوَارٍ[7] . وقال السخاويُّ: ((جميعُ ما لا ينصرفُ متى دخلتْهُ ياءُ النسبِ انصرفَ))[8] نحو: عُمَرِيٍّ وأحمرِيٍّ ، وأَمَّا ثمانِي وشآمِي وتهامِي ورباعِ وشياخِي فمصروفٌ لأن ألفَه بدلٌ مِنْ ياءِ النسبِ ، وأصلُ ثمانِي ثُمْنِيٌّ بضمِّ الثاءِ وإسكانِ الميمِ وكسرِ النونِ وتشديدِ الياءِ منسوبٌ إلى الثُّمُنِ ففتحوا أوَّلَه على المألوفِ مِنْ تغييرِ النسبِ ثم خفَّفُوه بأنْ حذفوا أحدَ ياءَيِ النسبِ وعوَّضُوا عنها ألفًا فصار كقاضِي وكذا أخواتُه . وقد تركَ بعضُ العربِ صرفَ

---

(١) ما ينصرف ص ٤٨ .

(٢) ينظر الصحاح ١٥٢٠/٤ (ع ب ق) .

(٣) ما ينصرف ص ٤٧ .

(٤) المفضل ٢٠٦/١ .

(٥) ما بين [ ] زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٦) سبع مدن على طرف دجلة ، سماها العرب: المدائن ، ينظر معجم البلدان ٧٤/٥.

(٧) ينظر تاج العروس ١٠٣/١١ (ح و ر) . وأصله أن أنصار عيسى عليه السلام كانوا قَصَّارِين أي : يغسلون الثياب أي يُحَوِّرونها . وينظر ما ينصرف ص ٤٧ .

(٨) المفضل ٢٠٤/١ .

ثمانِيَ ، قال الشاعرُ (٧٥/ب):

١١٠- يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعًا بِلِقَاحِهَا[١]

قال سيبويه: «وذا قليلٌ»[٢]. كأنه نظرَ إلى لفظِه فتوهَّمَه جمعَ ثَمْنَى كمَلْهَى ومَلَاهِي[٣] ، ويحتملُ أنْ يكونَ للضرورةِ عند مَنْ يرَى منعَ صرفِ المنصرفِ ، وإنَّما وجبَ الصرفُ بياءِ النسبِ ؛ لأنها تَرُدُّ الجمعَ إلى المفردِ ؛ لأنَّه لا يعودُ صفةً للواحدِ كتميميٍّ ، ألا تراهم قالُوا: روميٌّ ورُومٌ كتمرٍ وتمرةٍ . وقولي: «حقيقيّ» ليخرجَ منه كراسيٌّ في جمعِ كرسِيٍّ ، فإنَّ ياءَ النسبِ ثابتةٌ في الواحدِ ، وليست لنسبٍ حقيقيٍّ ؛ لأنه ليس منسوبًا إلى شيءٍ ، وكذا أُوقِيَّةٌ وأواقِي وأمنيَّةٌ وأمانِي وما كان مثلَه ، فلا يصرفُ شيءٌ مِنْ ذلك ، وزادَ بعضُهم[٤] قيدًا آخرَ ، وهو أنْ لا يكونَ منقوصًا ليحترزَ مِنْ جوارٍ وبابِه فإنَّ منهم مَنْ يقولُ: تنوينُه للصرفِ . فإنْ سمَّيتَ بشيءٍ مِنَ الجمعِ المانعِ معرفةً ثم نكَّرتَه لم ينصرفْ عند سيبويه[٥]. وقال السيرافيُّ[٦] والأخفشُ[٧]: انصرفَ. وقال أبو عليٍّ في الإيضاحِ: «إنه لا ينصرفُ أيضًا على قولِ الأخفشِ»[٨] . وقَسَّمَ عبدُ القاهرِ القولَ بناءً منه على العلّةِ الموجبةِ لعدمِ الصرفِ ، فقال: «إذا سُمِّيَ بـ(مساجدَ) لم ينصرفْ ألأنَّه شابَه الأعجميَّ المعرفةَ على الإطلاقِ أم يجعلُ مشابهةَ الأعجميِّ سببًا والتعريفَ

---

(١) صدر بيت من الكامل ، وهو لابن ميادة في شعر ابن مياده جمع وتحقيق د: حنا جميل حداد ص ٩١ ، وعجزه:

حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيغَةِ الإِرْتَاجِ

ينظر الكتاب ٢٣١/٣ والأصول ٩١/٢ وسر صناعة الإعراب ١٦٤/١ والمحكم ٣٥٥/٧ والإيضاح لابن الحاجب ١٤٤/١وشرح الكافية الشافية ١٥٠٨/٣ ولسان العرب ٢٨٠/٢ توضيح المقاصد ١٢٠٢/٤ .

الشاهد: عدم صرف ثماني في الشعر شذوذا لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع والقياس صرفها .

(٢) ينظر الكتاب ٢٣١/٣ ولم يحكم سيبويه على هذا بالقلة بل اكتفى بروايته عن العرب .

(٣) ينظر شرح السيرافي ٤٩٧/٣ ط دار الكتب العلمية .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٠٨ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٦) ينظر شرح السيرافي ٤٩٤/٣ .

(٧) لم يصرف الأخفش صيغة منتهى الجموع في نكرة ولا معرفة ، إلا أن يكون في آخره هاء كصياقلة فإنه يصرفه في النكرة ينظر معاني القرآن للأخفش ٣٥٥/١ ، والمبرد في المقتضب ٣٤٥/٣ حكى أن الأخفش يصرف ما سمي به من هذا الجمع نكرةً ووافقه على ذلك .

(٨) ينظر الإيضاح للفارسي ص ٢٣٧ .

سببًا ؟ فإن كان للثاني فيجبُ صرفُه على مذهبِ أبي الحسنِ بعدَ التنكيرِ ، وإنْ كان للأوَّلِ كان الأمرُ أنْ لا ينصرفَ بعد التنكيرِ هذا معنَى كلامِه))[1]. والتسميةُ بالجمعِ وإنْ كانت داخلةً تحت ما ذُكِرَ مِنَ الضابطِ فأَعَدْتُه للخلافِ والكلامِ عليه.

قولُهُ: ((**إلا ما اعتلَّ آخرُه نحو: جوارٍ ، فإنه في الرفعِ والجرِّ كقاضٍ وفي النصبِ كضواربَ**)) .

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((**إلا ما اعتلّ**)) . يحتملُ أنْ يكونَ استثناءً (٧٦/أ) متصلاً فيكونُ منصرفًا ؛ ولذا مَثَّلَه بقاضٍ ، وأنْ يكونَ منقطعًا معناه لكنْ ما اعتلَّ آخرُه ينوَّنُ في الرفعِ والجرِّ للعوضِ . وقولُهُ: كقاضٍ . يريدُ أنَّه منوَّنٌ ، واختُلِفَ في مذهبِ سيبويه والخليلِ[2] ، فقال ابنُ جنيٍّ[3] وعبدُ القاهرِ[4] وهو الظاهرُ مِنْ كلامِ الفارسيِّ[5]: إنَّ مذهبَ سيبويه أنَّ تنوينَه للصرفِ ؛ لأنَّه لَمَّا كان جمعًا والجمعُ أثقلُ مِنَ الواحدِ ، وهو الجمعُ الذي تتناهَى إليه الجموعُ زادَه ثِقَلًا ، والياءُ في آخرِهِ مستثقلةٌ ؛ ولذا تُحْذَفُ كثيرًا في المفردِ ، ويُكْتَفَى بالكسرِ كما قالَ تعالَى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ

---

(١) المقتصد ١٠٢٨/٢ . بتصرف .

(٢) قال سيبويه:" اعلم أن كل شيء كانت لامه ياء أو واواً، ثم كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنها تعتلُّ وتحذف في حال التنوين، واواً كانت أو ياءً، وتلزمها كسرة قبلها أبداً، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء.

واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع. وذلّك أنَّهم حذفوا الياء فخف عليهم، فصار التنوين عوضاً. وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرتَ: فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفاً صرفته، وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنَّك تتم في حال النصب كما تتم غير بنات الياء والواو. وإذا كانت الياء زائدة وكانت حرف الإعراب، وكان الحرف الذي قبلها كسراً فإنها بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، إذ كانت حرف الإعراب.

وكذلك الواو تبدل كسرةً إذا كان قبلها حرف مضموم وكانت حرف الإعراب وهي زائدة: تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف وهي حرف الإعراب.

فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسورٌ قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغاز، وهؤلاء جوارٍ. وما كان ما منهن ما قبله مضموم فقولك: هذه أدلٍ وأظبٍ، ونحو: ذلك." الكتاب ٣٠٨/٣ .

(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ص ٥١١ والخصائص ٧٢/٣ .

(٤) ينظر المقتصد ١٠٢٩/٢ .

(٥) ينظر الإيضاح ص ٢٣٧ والبصريات ص ٨٧٧ .

ٱلدَّاعِ﴾[1] فلاجتماعِ هذه الأشياءِ خفَّفُوه بحذفِ يائِه ، وقد جاءَ عن العربِ حذفُها على الإطلاقِ ، أنشدَ أحمدُ بنُ يحيَى:

١١١- لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[2]

ولولا قوةُ هذا المذهبِ في نفسِه لعَدَلَ إلى الإقواءِ[3] ، فصارَ (جوارٍ) بمنزلةِ جَنَاحٍ فدخلَه التنوينُ لنقصانِه بالحذفِ عن (مَفَاعِلَ) . فإنْ قيل: كَسْرُ راءِ جوارٍ في الرفعِ والنصبِ دليلُ الاعتدادِ بالياءِ ، ولولا ذلك لقلتَ: جوارٌ ، وإذا اعتدَّ بها لا تكونُ كسَلَامٍ ، وإذا لم يكنْ كسلامٍ وَجَبَ الاعتدادُ بها في منعِ الصرفِ ؛ لأنَّه حكمٌ لفظيٌّ مَثَّلَه . وسيبويه لم يصرفْ تصغيرَ أَحْوَى فقال[4]: أُحِيُّ ، وخَطَّأَ عيسَى بنَ عمرَ في صرفِه مع أنَّه لم يعتدَّ بالمحذوفِ ، فيُبْقِي الكسرةَ لأجلِه ، فَلَأَنْ لا ينصرفُ نحو: جوارٍ مع كسرِ الراءِ أولَى . ورأيتُ لأبِي عليٍّ حاشيةً تليقُ بهذا الموضعِ ، «قلتُ لأبِي عليّ: لم لا تصرفُ أحيَّ لنقصانِه كما صرفتَ أُعَيْمِيَ ، فقال: لم أصرفْ أعيميَ لنقصِه عن المثالِ بل لأنَّه أشبهَ جوارٍ بنقصانِه (٧٦/ب) في الرفعِ والجرِّ وتمامِه في النصبِ ، فلَمَّا أشبَه جوارٍ وكانتْ تُصْرَفُ صرفتُه بل صرفُه أولَى ؛ لأنَّه ممَّا ينصرفُ في حالٍ ، وهو إذا كان اسمَ رجلٍ منكورٍ ، وجوارٍ لا ينصرفُ على حالٍ إذا كانت تامةً ، وكان قال قبل هذا: إنَّ تنوينَ أعيمِي[5] عوضٌ مِنَ المحذوفِ وليس هو للصرفِ . قلتُ له: فإذا عوَّضتَ مِنَ المحذوفِ مِنْ أعيمِي مع أنَّه يرجعُ في النصبِ فالتعويضُ مِنْ أحيَّ أولَى ؛ لأنَّه لا يرجعُ مع جميعِ الحركاتِ ، قال: امتناعُ رجوعِ المحذوفِ مِنْ أُحَيَّ في النصبِ دلالةٌ على أنَّ حذفَه على غيرِ الحذفِ مِنْ أعيمِي ؛ فلذا لم يجزْ تعويضُه مِنْ حيثُ جازَ تعويضُ أعيمِي ، ولأنَّ رجوعَ المحذوفِ مِنْ أعيمِي دلالةٌ على الاعتدادِ به ، وحذفَه مِنْ أُحَيَّ في النصبِ دلالةٌ على أنَّه لا اعتدادَ به ،

---

(١) سورة القمر من الآية (٦) .

(٢) بيت الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٠٧/١٥ والمحكم ٤٨٣/٥ والكشاف ٩/٦ وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٣/٢ واللسان ١٠٣/٤ وخزانة الأدب ٣٦٥/٧ وتاج العروس ٣٢٢/١٠ .

الشاهد: (ثمان) حيث حذفت الياء وجعل الإعراب على النون .

(٣) هو "اختلاف حركة الروي بالضم والكسر وهو من عيوب القافية" المعجم المفصل في اللغة والأدب ١٩٦/١ .

(٤) ينظر الكتاب ٤٧١/٣ ، ٤٧٢ .

(٥) هكذا في الأصل ٧٦/ب وهي مجرورة بإضافة تنوين إليها فحقها حذف الياء ، ويبدو أنه على الحكاية وسيتكرر ذكرها على الحكاية فيما يأتي من كلامه .

والعوضُ مِنَ الشيءِ إذا اعتُدَّ به ؛ لأنَّ العوضَ كأنَّه المعاضَ منه فعوِّضَ أعيمِي في الجرِّ والرفعِ لقيامِ الدلالةِ على الاعتدادِ به ، ولم يعوَّضْ أحيُّ لقيامِ الدلالةِ على أنَّه لا اعتدادَ بالمحذوفِ ، وقال: كونُه عِوَضًا لا ينافِي الانصرافَ»[1]. وقال بعضُ النحاةِ[2]: إنه لَمَّا حُذِفَتِ الحركةُ مِنَ الياءِ نَقَصَ البناءُ وصار على وزنِ رُبَاعَ فوجبَ أنْ ينصرفَ . وذا ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ حركةَ الإعرابِ لا مدخلَ لها في الوزنِ ، فيقالُ: إنَّ عدمَها موجبٌ للنقصانِ . وقال ابنُ السرَّاجِ[3] والسيرافيُّ[4] والرُّمانيُّ[5] والزمخشريُّ: إنَّ مذهبَ سيبويه أَنَّ التنوينَ عوضٌ مِنَ الياءِ ؛ لأنَّ أصلَه جَوَارِيٌ والتنوينُ لِمَا يستحقُّهُ الاسمُ مِنَ الصرْفِ فاستثقلوا الضمةَ والكسرةَ على الياءِ فأسكنوها فاجتمعَ ساكنان فحذفوا الياءَ لاجتماعِ الساكنين ثم حذفوا التنوينَ لمنعِ هذا البناءِ الصرفَ ؛ لأنَّ الياءَ منويَّةٌ ثم عُوِّضَ مِنَ الياءِ تنوينٌ غيرٌ تنوينِ (٧٧/أ) الصرفِ ، والزمخشريُّ وجَّهَ الدليلَ كما ذكرنا إلا أنَّه قال: والتنوينُ جديرٌ بالسقوطِ لمنعِ الصرفِ فسقطا جميعا ثم عُوِّضَ عن الياءِ فهذا التنوينُ غيرُ التنوينِ الذي للمكانةِ وإنِ اتفقَ اللفظُ . وابنُ السَّرَّاجِ قال: «هذه الياءُ تُحْذَفُ في الوقفِ في الرفعِ والجرِّ فعوِّضتْ بالتنوينِ مِنْ ذلك فإذا وقعَتْ في النصبِ ثبتَتِ الياءُ فلم تَصْرِفْ»[6]. وألزمَ بعضُ النحاةِ هذا المذهبَ أنْ يكونَ في الجرِّ كالنصبِ ؛ لأنَّ حركةَ هذا في الجرِّ الفتحُ فلا تُحْذَفُ الياءُ. والجوابُ إنَّ النظرَ إلى أصلِ الحركةِ لا إلى العارضةِ بعد منعِ الصرفِ كما قُرِّرَ في حذفِ الياءِ أنَّه لالتقائِه مع تنوينِ الصرفِ نظرًا إلى ما يستحقُّه الاسمُ في الأصلِ . وبعضُ النحاةِ قال[7]: مذهبُ سيبويه أنَّه عوضٌ مِنَ حركةِ الياء. وسيبويه قال: «مِنَ الياءِ»[8].

---

(١) ينظر الخاطريات لابن جني ص ٢٨ بتصرف رسالة ماجستير للباحث: سعيد بن محمد بن الله جامعة أم القرى ١٩٩٦م.

(٢) نصَّ الزجاجُ على أن التنوين عوض من الحركة ونسبه إلى المبرد ، ينظر ما ينصرف ص ١١٢ .

(٣) ينظر الأصول ٩١/٢ .

(٤) ينظر شرح السيرافي ٧٥/٤ .

(٥) ينظر شرح الكتاب للرماني المجلد الثالث ١٩٦/ب .

(٦) الأصول ٩١/٢ .

(٧) هو قول الزجاج في ما ينصرف ص ١١٢ وينظر السيرافي ٧٦/٤ .

(٨) الكتاب ٣٠٨/٣ .

فحَمَلَه هذا المتناولُ على حذفِ المضافِ ، وهذا التأويلُ موافقٌ لمذهبِ الزجاجِ[1] ، وعلَّتُه أنه حَذَفَ الحركةَ استثقالا ثم أتَى بالتنوينِ عوضًا منها فاجتمعَ ساكنان الياءُ وتنوينُ العوضِ فحَذَفَ الياءَ لالتقاءِ الساكنين. فإن قيل: لَمَّا لم يجمعِ العربُ بينَ الياءِ والحركةِ صارتِ الياءُ بدلا منها فلا يُعَوَّضُ مِنَ الحركةِ وهناك ما يعاقبُها ، ولو عُوِّضَ مِنَ الحركةِ لوجبَ أنْ يعوَّضَ مِنْ ضمَّةِ واوِ يغزُو وياءِ نقضِي. فإن قيل: إنَّما رفضوه في الفعلِ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يليقُ به التنوينُ ، وتكلَّفَ للجوابِ عن هذا بأنَّ الفعلَ إنَّما يمتنعُ منه تنوينُ التمكينِ أَمَّا غيرُه فلا ، ألا ترَى تنوينَ الترنُّمِ قد دخلَ الفعلَ في نحو قولِه:

١١٢– دَايَنْتُ أَرْوَى والديونُ يُقْضَين[2]

مُحَمَّدٌ: وذا تكلُّفٌ بل الحقُّ تنوينُ غيرِ الترنمِ قد لَحِقَ ما فيه لامُ التعريفِ (٧٧/ب) في نحو: قولِه:

١١٣– يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ[3]

وغيرُ تنوينِ الترنمِ لا يَلحقُ ما فيه لامُ التعريفِ ، فلتنوينِ الترنمِ ما ليس لغيرِه مِنْ ضروبِ التنوينِ بخلافِ العوضِ ، فإنَّه لا يدخلُ الفعلَ كما لم يدخلْ ما فيه اللامُ ، وأَمَّا ادعاءُ[4] المعاقبةِ

---

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢ .

(٢) شطر من الرجز لرؤبة وهو في ديوانه ص ٧٩ ، وعجزه:

فمَطَلَتْ بعضًا وأَدَّتْ بعضَا

ورواية الديوان: تقضى ، وقد جاءت في العين ٤٣٤/٧ والكتاب ١ /٢١٠ والأصول ٣٨٩/٢ وجمهرة اللغة ٥٧/١ ومجمل اللغة ٣٤٢/١ .

وروي: تقضن: في سر صناعة الإعراب ص ٤٩٣ والخصائص ٩٦/٢ والمحكم ٢٦٣/٢ .

وتقضين : في اللسان ٣٤٩/١٤ وخزانة الأدب ٧٠/١ .

الشاهد: دخول تنوين الترنم على الفعل .

(٣) شطر من الرجز للعجاج في ديوانه ٢١٩/٢ وعجزه:

من طللٍ تخالُ المصحفَا

ورواية الديوان: الذُّرَّفَا ، وكذا في شرح الكافية الشافية ١٤٢٨/٣ .

وروي: الذرفن: في الكتاب ٢٠٧/٤ والأصول ٣٨٧/٢ وكتاب الشعر ص ١٤ وشرح الشافية للرضي ٢٤٣/٤ والجنى الداني ص ١٤٦ .

الشاهد: لحاق تنوين الترنم للاسم .

(٤) في الأصل ٧٧/ب: ادعاه . وأظن الصواب ما أثبته .

فغيرُ مُسَلَّمٍ . وقال ابنُ جنيّ: ((لو عُوِّضَ مِنَ الحركةِ لعوَّضُوا في حَبَالَى))[1]. والجوابُ أَنَّ مَدَّ الألفِ يقومُ مقامَ الحركةِ ؛ فلِذَا لم يعوِّضُوا ولابدَّ مِنْ لفظِ سيبويه لتَتَبَيَّنَ الأقوالَ ، فسيبويه ذكَرَ الصرفَ في مواضعَ مِنْ كتابِه في البابِ بعينِه، وذكَرَ العِوَضَ ثم قال: ((وسألتُه – يعني الخليلَ – عن قاضٍ اسمَ امرأةٍ قال: أَصْرِفُها ؛ لأنَّ هذا التنوينَ جُعِلَ عوضًا فيَثبُتُ إذا كان عوضًا كما يثبتُ التنوينةُ في أذرعاتٍ إذ صارتْ كنونِ مسلمِينَ))[2]. **مُحَمَّدٌ** : وليس المانعُ لقاضٍ اسمَ امرأةٍ مِنَ الصرفِ الوزنُ حتَّى يُقالَ فيه ما قيلَ في الجمعِ ، فليتَ شعرِي ما الموجبُ لصرفِه؟ إنَّما أطلقَ سيبويه الصرفَ على مجرَّدِ التنوينِ ثم بَيَّنَ غرضَه بأنَّه تنوينُ العِوَضِ فزالَ بحمدِ اللهِ اللبسُ. ثم قولُه: ((كما يَثبتُ التنوينةُ في أذرعاتٍ))[3]. يُبَيِّنُ لك أنَّه ليس للصرفِ ، ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ[4]: مررتُ بجوارِيَ قبلُ في الخفضِ ، وهي قليلةٌ ، واختارَ ذلك أبو زيدٍ والكسائيّ[5] ، وعلى هذه اللغةِ:

١١٤– فَلَـو كَـانَ عَبْـدُ اللهِ مَـولًى هَجَوتُـهُ وَلَكِـــنَّ عَبْـــدَ اللهِ مَـــولَى مَوَالِيَـــا[6]

ووجهُها أنَّه قدَّرَه مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ ممنُوعًا مِنَ الصرفِ والممنوعُ مِنَ الصرفِ حركتُه الفتحةُ في الجرّ كما في النصبِ ، وعندَ الأَوَّلِ ضرورةٌ .

وقولُه: ((**في النصبِ كضواربَ**)). لا إشكالَ فيه ؛ لأنَّ الياءَ تَثبتُ في النصبِ فيكونُ غيرَ (٧٨/أ) منوَّنٍ فيُحَرَّكُ بالفتحِ في موضعِ الجرّ كضواربَ .

---

(١) قال ابن جني:" فلو كان التنوين في جوار إنما هو عوض من حركة الياء في الرفع والجر لوجب أيضا أن يعوضوا من ضمة الياء والواو في نحو: يقضي ويغزو." سر الصناعة ص ٥١٣ .

(٢) الكتاب ٣١٠/٣ بتصرف .

(٣) السابق ٣١٠/٣ .

(٤) هذا قول يونس ، ولم يروه سيبويه عن العرب ، وخَطَّأَ الخليلُ يونسَ في هذا ، ينظر الكتاب ٣١٢/٣ ، وينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٤٠/١ وشرح الكافية للرضي ١٥٢/١ .

(٥) ينظر رأي أبي زيد والكسائي في ابن يعيش ٦٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٤٠/١ وشرح الكافية للرضي ١٥٣/١ وأوضح المسالك ١٣٩/٤ .

(٦) بيت من الطويل وهو للفرزدق ولم أجده في ديوانه ، وينظر الكتاب ٣١٣/٣ والمقتضب ٢٨١/١ والأصول ٤٤٥/٣ والصحاح ٢٥٣٠/٦ والمحكم ٢٣٣/٢ وابن يعيش ٦٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٤٠ وضرائر الشعر ص ٤٢ واللسان ٤٧/١٥ وخزانة الأدب ٢٣٥/١.

الشاهد: (مواليا) حيث جاءت على لغة من يقول مررت بجواريَ ، وقد وضح ابن عمرون ما في البيت .

قولُهُ: ((**وحَضَاجِرُ وسَرَاوِيلُ في التقديرِ جمعُ حَضْجَرٍ وسِرْوالةٍ**)) .

مُحَمَّدٌ: أوردَ المصنّفُ على قولِه: في الجمعِ ليس على زنتِه واحدٌ كحَضَاجِرَ وهو اسمٌ للضَّبُعِ قال الشاعرُ:

١١٥- هَـلَّا غَضِـبْتَ لِرَحْـلِ جَـا ... رِكَ إِذْ تُجَـرِّرُهُ حَضَـاجِرْ[١]

والجوابُ أَنَّ حَضَاجِرَ منقولٌ مِنَ الجمعِ ؛ لأنَّ الحِضَجْرَ العظيمُ البطنِ وجمعُه حضاجرُ[٢] ، فلِعِظَمِ بطنِ الضَّبُعِ سُمِّيَتْ حضاجرُ ، وهو عَلَمٌ لها ، والأعلامُ تكونُ منقولةً ، فهو بمنزلةِ أنْ تُسَمِّيَ رجلًا بـ(مساجدَ). وأَمَّا سراويلُ لهذا اللباسِ فأعجمِيٌّ لا يَرِدُ نَقْضًا[٣]. واعلمْ أنَّه قدِ اختُلِفَ فيه فسيبويهِ[٤] لم يصرفْهُ وعلَّتُه أنَّه وافقَ مِنْ كلامِ العربِ ما لا ينصرفُ ؛ لأنَّه وافقَ قناديلَ ، وعليه قولُ ابنِ مُقْبِلٍ[٥] :

١١٦- يُمَشِّـي بِهَـا ذَبُّ الـرِّيَاحِ كَأَنَّـهُ ... فَـتًى فَارِسِـيٌّ فِي سَـرَاوِيلَ رَامِـحُ[٦]

والمرادُ فتًى فارسيٌّ رامحٌ في سراويلَ . وقال الزجاجُ: ((وإنَّما هي بالفارسيةِ شِرْوَالٌ فبنَتْها

---

(١) بيت من مجزوء الكامل ، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٥٦ تحقيق د: نعمان محمد أمين طه ، ورواية الديوان: تُنَبِّذُهُ ووردت هذه الرواية في: معجم ديوان الأدب ٣٥١/٢ والصحاح ٦٣٤/٢ والمحكم ٥٠/٤ والمخصص ٧٠/٨ وأساس البلاغة ٢٤١/٢ شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٢٢٣ ولسان العرب ٢٠٢/٤ وتاج العروس ٥٥/١١. ويروى: تمزقه . ينظر جمهرة اللغة ١١٣٣/٢ . ويروى: تهتكه . تهذيب اللغة ٣١٣/٥. ويروى: تجرده: ابن يعيش ٦٤/١. الشاهد: مجيء (حضاجر) اسما للضبع .

(٢) ينظر العين ٣٢٦/٣ والصحاح ٦٣٤/٢ (ح ض ج ر) واللسان ٢٠٢/٤ (ح ض ج ر) .

(٣) في الأصل: نقصا . بالصاد المهملة ، وأظن الصواب: نقضا ، بالضاد المعجمة ، وهو ما أثبته .

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٩/٣ .

(٥) تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب شاعر جاهلي، أدرك الإسلام وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية، عاش نيفاً ومائة سنة، وعدّ في المخضرمين. وكان يهاجي النجاشي الشاعر. له (ديوان شعر – ط) ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧ هـ ، توفي بعد ٣٧ هـ . ينظر طبقات فحول ١٥٠/١ والشعر والشعراء ص ٤٥٥ وجمهرة أنساب العرب ص ٢٨٨ وسمط اللآلي ٦٨/١ وبغية الطلب ٤٦٩٤/١٠ والوافي ٢٥٨/١٠ والإصابة ٢٦/٢ والأعلام ٨٧/٢ .

(٦) بيت من الطويل وهو لابن مقبل في ديوانه ص ٤٨ وفيه: أتى دونها .المنجد في اللغة ٢٠٤/١ وجمهرة اللغة ٦٦/١ والصحاح ١٧٢٩/٥ ومجمل اللغة ٣٥٥/١ والمحكم ٤٢١/٩ وابن يعيش ٦٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ واللسان ٣٨١/١ و ١٨٨/٣ و ٣٣٤/١١ وخزانة الأدب ٢٢٨/١ وتاج العروس ٤٢١/٢. الشاهد: عدم صرف سراويل لأنها وافقت ما لا ينصرف من كلام العرب .

العربُ على ما لا ينصرفُ مِنْ كلامِها»[1]. وذهبَ المبرّدُ[2] إلى أنَّه جمعٌ لسِرْوَالَةٍ وهي قطعةٌ منه وأنشدَ:

١١٧- عَلَيْهِ مِنَ اللؤْمِ سِرْوَالَةٌ[3]

فيكونُ كعِثْكَالَةٍ وعَثَاكِيلَ[4] ، ويُضْعِفُ هذا أنَّه هَجْوٌ وليس المبالغةُ في الهجوِ بأنَّ عليه قطعةٌ منه إنَّما المرادُ أَنَّ السراويلَ تَمَامُ اللباسِ ، فأرادَ أنَّه تَامُّ التردِّي باللؤمِ ، وإنَّما سِروالةٌ لغةٌ في سراويلَ. وقال أبو الحسنِ: «مِنَ العربِ مَنْ يجعلُه واحدًا فيصرفُه»[5] ، وقد أشارَ إليه صاحبُ الصحاحِ[6] ، فإنْ سمَّيتَ به منعتَه الصرفَ (٧٨/ب) البتةَ[7] للتعريفِ والتأنيثِ .

قولُهُ: «**والتركيبُ في نحو: مَعْدِي كَرِبَ وبَعْلَبَّكَ**».

مُحَمَّدٌ: التركيبُ فرعٌ على الإفرادِ ؛ لأنَّ المفردَ قبلَ[8] المركَّبِ ، والتركيبُ على ضروبٍ

---

(١) ما ينصرف ص ٤٦ .

(٢) ينظر المقتضب ٣٤٥/٣ وابن يعيش ٦٤/١ .

(٣) صدر بيت من المتقارب وعجزه:

فليس يَرِقُّ لمستعطِفِ

وهو بلا نسبة في المقتضب والصحاح ١٧٢٩/٥ والمحكم ٤٧٢/٨ وشرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٠٨ والفائق ٣٦٥/١ وابن يعيش ٦٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٠١/٣ وشرح الشافية للرضي ٢٧٠/١ واللسان ٣٣٤/١١ والهمع ٨٠/١ وخزانة الأدب ٢٣٣/١ وتاج العروس ١٩٧/٢٩ .

الشاهد: مجيء سروالة مفردا لسراويل ، وقيل هي لغة فيها .

(٤) " الْعُثْكُولُ، والْعُثْكُولَةُ، بِضَمِّهِما، وَكَقِرْطَاسٍ، واقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ عَلى الأُولَى والأَخِيرَةِ: الْعِذْقُ أَو الشِّمْراخُ وَهُوَ مَا عليهِ البُسْرُ مِن عِيدانِ الْكِباسَةِ، وَهُوَ فِي النَّخْلِ بِمَنْزِلَةِ الْعُنْقُودِ مِنَ الْكَرْمِ، كَما فِي الصِّحاحِ، وَفِي الحديثِ: خُذُوا عِثْكَالاً فِيهِ مائَةُ شِمْرَاخٍ فَاضْرِبُوهُ بِهَا ضَرْبَةً. وعِذْقٌ مُتَعَثْكِلٌ، وتُفْتَحُ الْكَافُ أَيْضا: ذُو عَثَاكِيلَ، وَقد تَعَثْكَلَ الْعِذْقُ، إِذا كَثُرَتْ شَمارِيخُهُ ..... والعُثْكُولُ، والْعُثْكُولَةُ: مَا عُلِّقَتْ عَلى الْهَوْدَجِ، مِنْ عِهْنٍ، أَو زِينَةٍ، أَو صُوفٍ، فتَذَبْذَبَتْ فِي الْهَوَاءِ." تاج العروس ٤٣٠/٢٩ بتصرف . وينظر اللسان ٤٢٥/١١ . وقال الأزهري:" قَالَ أَبُو عبيد: العِثْكال: العِذْق الَّذِي يُسمى الكِبَاسة. وَفِيه لُغَتَانِ: عِثكال وعُثْكول." تهذيب اللغة ٣٠٦/٣ . ولم أجد عثكالة التي ذكرها ابن عمرون وقد ذكرها ابن يعيش ٦٤/١.

(٥) ينظر شرح السيرافي ٤٩٦/٣ وابن يعيش ٦٤/١ .

(٦) ينظر الصحاح ١٧٢٩/٥ .

(٧) " يقال: لا أفعله بتَّةً ، ولا أفعله البتَّةَ ، وألبتَّةَ: قطعا لا رجعة فيه" المعجم الوسيط ص ٣٧ ، وينظر تاج العروس ٤٣١/٤ (ب ت ت) .

(٨) في الأصل ٧٨/ب: قيل .

تقدَّمتْ المانعُ للصرفِ منها أنْ يكونَ اسمانِ لشيءٍ واحدٍ ولا يدلُّ واحدٌ منهما على معنًى يجرِي الثاني مجرَى تاءِ التأنيثِ في أَنَّ آخرَ الحرفِ قبلَها مفتوحٌ[١] أو مُنَزَّلٌ منزلةَ المفتوحِ أو ألفٌ[٢] كنَوَاةٍ أو ما أشبهَ الألفَ كياءِ معدي كربَ ، وأنَّ تاءَ التأنيثِ زيادةٌ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ لها معنًى ينفردُ به ، ولو كان للثاني معنًى ينفردُ به لجرَى مجرَى خمسةَ عشرَ ، وخرجَ عن حدِّ ما هو بمنزلةِ تاءِ التأنيثِ في استحقاقِ الإعرابِ ، وإنَّما فُتِحَ آخرُ الاسمِ الأوَّلِ ؛ لأنَّه تنزَّلَ منزلةَ صدرِ الكلمةِ مِنْ عجزِها فبُنِيَ لذلك . ومعدي كربَ شاذٌّ[٣] ؛ لأنَّ قياسَ (الْمَفْعَلِ) ممَّا لامُه معتلَّةٌ الفتحُ في عينِه نحو: المرمَى فكَسْرُ الدالِ شاذٌّ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مخفَّفًا مِنْ معدِيٍّ كما خُفِّفَ في حِيرِي دهرٍ ، إنَّما أصلُه حِيرِيٌّ ، وتقدَّمَ في الأعلامِ ، وياءُ معدِي ساكنة ؛ لأنهم شبهُوها حينَ ركَّبُوا بياءِ دردبيسٍ[٤] ، وقال الخليلُ: ((شبهوها بألفِ مُثَنًّى))[٥]. ولأنَّ الحركةَ على الياءِ أثقلُ مِنَ الحركةِ على الصحيحِ ، والصحيحُ يُفْتَحُ في التركيبِ ، ولا أخفُّ مِنَ الفتحِ إلا السكونُ ، وحملوها في حالِ الإضافةِ في إسكانِ الياءِ على حالِها في التركيبِ ، وقال الزجاجُ: ((يجوزُ قياسًا فتحُ ياءِ معدِي كربَ ، ولم يُجِزْ ذلك سيبويهِ ، وإنما قلتُه قياسًا))[٦].

مسألةٌ: لو سُمِّيَ بـ(مدائنَ محاريبَ) فقيل: حكمُه الإضافةُ ؛ لأنَّ بابَ الإضافةِ أوسعُ مِنْ بابِ الأسماءِ المركَّبةِ ، ولو أُجْرِيَ على طريقةِ حضرموتَ[٧] كان قياسُه أنْ يُصرفَ في النكرةِ ؛ كذا[٨] ذكرَ الرمانيُّ[٩] ، وقال الزمخشريُّ: ((إذا ركَّبتَ اسمًا مِنْ (كلبَ صفراءَ) قلت: هذا كلبُ صفراءَ فلم يصرفْه للعلميةِ والتركيبِ (٧٩/أ) فإذا نكَّرْتَه صرفتَه فقلتَ: رُبَّ كلبِصفراءَ)) ، وقال ابنُ بابِ شاذ: ((لو سمَّينا رجلا محاريبَ مساجدَ بالكلمتين معًا لكانَ حكمُه كحضرَموتَ ؛

---

(١) في الأصل ٧٨/ب: مفتوحا .

(٢) في الأصل ٧٨/ب: ألفا .

(٣) ينظر وجهي الشذوذ في ابن يعيش ٦٦/١ .

(٤) الدردبيس: العجوز المسترخية ، ينظر العين ٣٤٥/٧ .

(٥) الكتاب ٣٠٦/٣ .

(٦) ما ينصرف ص ١٠٣ ، ١٠٤ بتصرف .

(٧) بلد باليمن ، ينظر معجم ما استعجم ٤٥٥/٢ .

(٨) في الأصل: لذا . وأظن الصواب ما أثبته .

(٩) لم أجد التسمية بمدائن محاريب في شرح الرماني للكتاب ، وينظر حديثه عن هذا الباب في المجلد الثالث ٢٨٠/أ.

لأنَّك لَمَّا أدخلتَ هذا بابَ التركيبِ أعطيتَه حكمَه فصرفتَه في النكرةِ كصياقلَ لا ينصرفُ ، فإذا أدخلتَه تاءَ التأنيثِ انصرفَ في النكرةِ ، ولو سمَّيتَ باسمين مركبين وفي آخرِ الثاني علَّةٌ تقومُ مقامَ علتين مثلُ صاحبَ حمراءِ لصرفتَه في النكرةِ لدخولِه في بابِ ما لا ينصرفُ في النكرةِ ولو ثنَّيتَ لم تقلِبْ همزتَه بل تُقِرُّهَا فتقول: صاحبَ حمراءان))[1] .

مُحَمَّدٌ: والذي أراهُ ما ذكرَه ابنُ خروفٍ: ((أنَّ العلةَ إنْ كانت ممَّا تمنعُ مِنَ الصرفِ وحدَها لم ينصرفْ في النكرةِ وكذلك إذا كان آخرُ المركَّبِ أحدَ هذه الأسماءِ نحو: رام سكرانَ الثاني غيرُ مخفوضٍ بالكسرةِ في المعرفةِ والنكرةِ ؛ لأنَّك لَمَّا نكَّرتَه بَقِيَتْ فيه عِلَّةٌ لا ينصرفُ الاسمُ الذي فيه أبدًا كان مركَّبًا أو غيرَ مركَّبٍ ، وصرفُ مثلِ هذا خطأٌ في النكرةِ ، وكذا تثنيةُ حمراءَ في التركيبِ كتثنيتِها قبلَ التركيبِ ، وإثباتُ الهمزةِ في التثنيةِ فاسدٌ ، وتشبيهُ ابنِ باب شاذ المركَّبَ بصياقلةَ لا وجهَ له ؛ لأنَّ التاءَ دخلتِ الاسمَ الأوَّلَ ورُكِّبَ معها ومنعتْهُ ما يكونُ فيه إذا لم تدخلْ عليه ، و(مساجدَ حمراءَ) لم يدخلْ عليها شيءٌ ، وحمراءُ آخرُ الكلمةِ فلم يُجِزْ فيه حكمُ ما دخلتْهُ تاءُ التأنيثِ ، والذي بمنزلةِ صياقلَ الاسمُ الأوَّلُ ، وعزا ابنُ باب شاذ القولَ إلى الأخفشِ ، وهو فاسدٌ قالَه مَنْ قالَه . وإنْ سمَّيتَ بصاحب سرحان فلا يُجمعُ إلا بالواوِ والنونِ ؛ لأنَّه خرجَ مِنْ بابِه إلى بابِ العلميةِ ، فإنْ لم تُرِدْ بهذا كلِّه التسميةَ بل أردتَ الإضافةَ أجريتَ (٧٩/ب) كلَّ شيءٍ على أصلِه))[2].

مسألةٌ: إذا سمَّيتَ بـ(مائةِ دينارٍ) ففيه خلافٌ ، الأخفشُ[3] لا يصرفُه في المعرفةِ ويصرفُه في النكرةِ ؛ لأنَّه قاسَه على خمسةَ عشرَ في أنَّه قد انتقلَ عن معنَى العددِ ، وصارَ مِنْ بابِ الاسمِ المركَّبِ الذي يتصلُ الثاني بالأوَّلِ كاتصالِ تاءِ التأنيثِ . وابنِ السرَّاجِ[4] يُجرِيه مجرَى المضافِ إذا سُمِّيَ به .

قولُهُ: ((**والعجمةُ في الأعلامِ خاصةً**)) .

مُحَمَّدٌ: العجمةُ مِنَ الأسبابِ المانعةِ الصرفَ ؛ لأنَّها دخيلةٌ على كلامِ العربِ ؛ لأنها تكونُ

---

(١) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٢٥ .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٩٢٨/٢ ، ٩٢٩ بتصرف .

(٣) ينظر رأيه في الأصول ٩٧/٢ .

(٤) ينظر الأصول ٩٧/٢ .

أوَّلا في كلامِ العجمِ ثم تُعَرَّبُ فهي ثانيةٌ له وفرعٌ عليه ، وليس المرادُ مِنْ قولِنا العجمةُ لغةَ فارسٍ فحسبُ بل كلُّ ما ليس مِنْ كلامِ العربِ سواءٌ في ذلك لغةُ فارسٍ والرومِ والتركِ وغيرِهم. قال الشيخُ مُوَفَّقُ الدِّينِ يَعِيشُ: ((والأسماءُ الأعجميَّةُ تُعْرَفُ بعلاماتٍ منها خروجُ الكلمةِ عن أبنيةِ العربِ نحو: إسماعيلَ وجبريلَ ، ومنها مقاربةُ ألفاظِ العجمِ إلا أنَّها غُيِّرَتْ نحو: إبراهام إذا قالوا: إبراهيم على الإخلاصِ ، ومنها تركُ الصرفِ كإبليسَ – لعنَه اللهُ – ولو كانَ عَرَبِيًّا انصرفَ ، ومَنْ زعمَ أنَّه مِنْ أَبْلَسَ إذا يَئِسَ[1] فقد غَلِطَ ؛ لأنَّ الاشتقاقَ لا يكونُ في الأعجميةِ))[2].

مُحَمَّدٌ: الأعجميُّ على ضربين جنسٌ: كإِبْرِيسَمٍ[3] وإِطْرِيفَلٍ[4] فيجرِي مجرَى العربيِّ ؛ لأنَّهم لَمَّا تصرفوا فيه بدخولِ الألفِ واللامِ أحالتْ طبيعتَه فصارَ كالعربيِّ كما أحالتْ طبيعةُ العربِيِّ في رجلٍ والرجلِ حتَّى صار بمنزلةِ رجلٍ وغلامٍ على الأصلِ في القوافِي ، فإذا سمَّيتَ بآجُرٍّ ففيه لغتان مَنْ شَدَّدَ الراءَ صَرَفَ ؛ لأنَّه ليس فيه سِوَى التعريفِ ، ومَنْ خَفَّفَ الراءَ لم يصرفْ ؛ لأنَّه يكونُ على وزنِ الفعلِ نحو: أَقْتُلُ ، وفيه التعريفُ ولا ننظرُ إلى تفصيلِ (٨٠/أ) ابنِ باب شاذ[5] في التسميةِ ببُنْدَارٍ[6] ؛ لأنَّه لم يُنْقَلْ عَلَمًا فهو كإِبْرِيسَمٍ . الثاني: ما هو معتبرٌ في منعِ الصرفِ ما نُقِلَ عَلَمًا أي كان عَلَمًا في كلامِ العجمِ نحو: إبراهيمَ وإسماعيلَ ؛ لأنها إذا كانت أعلاما في الأصلِ لم يتصرَّفُوا فيها كما[7] تصرَّفُوا في القسمِ الأوَّلِ ، فلذا اعتُبِرَ ولأنَّ وضعَ الاسمِ للماهيةِ قبلَ وضعِه للشخصِ ، فكان العَلَمُ كالمتفرِّعِ على اسمِ الجنسِ ، فكانت المشابهةُ بالفعلِ أتمَّ ، ولأنَّه إنما لم ينصرفْ ؛ لأنَّه ثانٍ بتعريبِه في حالِ تعريفِه ولو عُرِّبَ في حالِ تنكيرِه انصرفَ ، وأَمَّا

---

(١) "أَبْلَسَ الرجلُ: قُطِعَ بِهِ ، عن ثعلبٍ ، وأَبْلَس: سَكَتَ ، وأَبْلَسَ مِنْ رَحمةِ اللَّه أَي: يَئِسَ ونَدِمَ، وَمِنهُ سُمِّيَ إِبْلِيسُ ، وَكَانَ اسْمُهُ عزازيلَ" لسان العرب ٢٩/٦ وتاج العروس ٤٦٤/١٥ (ب ل س) .

(٢) ابن يعيش ٦٦/١ .

(٣) هو الحرير ، وقيل: الحرير الخام . تاج العروس٢٧٥/٣١ (ب ر س م) .

(٤) هو نوع من الدواء . لسان العرب ٣٦٧/٢٩ (ط ر ف ل) .

(٥) قال ابن باب شاذ: " ومما يصرف ولا يصرف بندار مَن أدخل عليه الألف واللام كما أدخلها على العباس والحارث صرفه ، ومن لم يدخل عليه الألف واللام بل قال: بندار مثل: عباس لم يصرفه ؛ لأنه أعجمي وعباس عربي" شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤١٦ .

(٦) هو التاجر الذي يلزم المعادن ، وجمعه بنادرة . اللسان ٨١/٤ .

(٧) في الأصل ٨٠/أ زيادة: لو . لكنها مشطوبة .

شرطُ الزيادةِ على الثلاثةِ فسيأتِي .

مسألةٌ: الأسماءُ الأعجميةُ لا توزنُ ولا تشتقُّ ؛ لأنها[١] غيرُ معلومةٍ ، وقال ابنُ خروفٍ: «قولُ ابنِ باب شاذ: لا توزنُ . فاسدٌ بل توزنُ إلا أقلَّها»[٢]. **مُحَمَّدٌ**: لم يَمْنَعْ قولَه: لا تشتقُّ . بل سكتَ عنه ، فإذا لم تشتقَّ كيفَ يُعْرَفُ وزنُها زائدُها مِنْ أصليِّها ؟ وذكرَ ابنُ الخشَّابِ[٣] في العوني[٤]: (هامانَ) لا ينصرفُ للتعريفِ والألفِ والنونِ وكذا (عمرانُ) و(لقمانُ) و(سليمانُ) ، وبعده ذكرَ في الأعجميِّ (سليمانَ) و(هامانَ) فإنْ كان أعجميًّا فمِنْ أين عَلِمَ زيادتَه ؟ وإن لم يكنْ فلِمَ ذكرَه في الأعجميِّ ؟

مسألةٌ: (يأجوجُ) و(مأجوجُ) مِنْ قولِه تعالَى: ﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾[٥] مَنِ اشتقَّه مِنْ أَجَّ يَإِجُّ[٦] صرفَه ، ومَنْ لم يشتقَّه لم يصرِفْ للتعريفِ والعجمةِ ، وكذا (زكرياءُ) مَنْ جعلَه أعجميًّا لم يصرفْه إلا في النكرةِ ، ومَنِ اشتقَّه مِنْ زَكَرَ يَزْكُرُ[٧] كانتِ الهمزةُ زائدةً للتأنيثِ ، ولم يصرِفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وكذا المقصورُ منه مَنْ جعلَه أعجميًّا لم يصرفْ للتعريفِ والعجمةِ ، ومَنْ اشتقَّه لم يصرفْ ؛ لأنَّ آخرَه ألفُ التأنيثِ المقصورةِ ، وفيه لغةٌ ثالثةٌ بتشديدِ الياءِ

---

(١) في هامش الأصل ٨٠/أ: في الأصل : لأنها أبنية لا توافق العربي في الأكثر .

(٢) شرح الجمل لابن خروف ٩١٨/٢ .

(٣) عبد الله بن أحمد ابن الخشاب أبو محمد أعلم معاصريه بالعربية ، من أهل بغداد مولدا ووفاة ، كان عارفا بعلوم الدين مطلعاً على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة، وقف كتبه على أهل العلم قبيل وفاته. من تصانيفه: شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو أربع مجلدات والمرتجل في شرح الجمل للزجاجي والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح ونقد المقامات الحريرية . توفي ٥٦٧ هـ . ينظر إنباه الرواة ٩٩/٢ ومعجم الأدباء ١٤٩٦/٤ ووفيات الأعيان ١٠٢/٣ والوافي ١١/١٧ البلغة ص ١٦٦ وبغية الوعاة ٢٩/٢ والأعلام ٦٧/٤ . ولم أجد من ذكر من هؤلاء العلماء كتاب العوني .

(٤) ذكر ابن النحاس وأبو حيان هذا الكتاب من كتب ابن الخشاب ينظر التعليقة ص ٢٩٣ وتذكرة النحاة ص ١١٨ وذكر ابن الخشاب: عمران وسلمان في (فعلان) في المرتجل ص ٨٧ تحقيق: علي حيدر دمشق ١٩٧٢م .

(٥) سورة الكهف من الآية (٩٤) .

(٦) قال الجوهري:" قال الأخفش: من همز يأجوج ومأجوج ويجعل الألف من الأصل يقول: يأجوج (يفعول) ، ومأجوج (مفعول) ، كأنه من أجيج النار. قال: ومن لا يهمز ويجعل الألفين زائدتين يقول ياجوج من يججت، وماجوج من مججت وهما غير مصروفين." الصحاح ٢٩٧/١ (أ ج ج).

(٧) زَكَرَ الإناءَ : ملأه . ينظر اللسان ٣٢٦/٤ (ز ك ر) .

(٨٠/ب) فهو مصروفٌ ، ولغةٌ رابعةٌ زَكرِي بحذفِ إحدَى الياءَين فيصيرُ مِنْ بابِ عَمٍ منقوصًا وممَّا يحتملُ وجهين ما وُجِدَ مِنَ الأعجميّ له موافقٌ مِنَ العربيةِ نحو: يعقوبَ اسمَ النبيِّ – عليه وعلى نبيّنا السلامُ – مثلُه يعقوبُ العربيّ لذكرِ القَبْجِ[١] ، فالعربيُّ منصرفٌ ، واتفاقُهما في اللفظِ لا يغيّرُ حكمَ كلّ واحدٍ منهما .

مسألةٌ: قال ابنُ بَرْهَانَ: ((قال أبو عليّ[٢]: حمدونُ يمتنعُ صرفُه للتعريفِ والعجمةِ ، وليس بجمعِ حَمْدٍ سُمّيَ به إذا ليس في كلامِهم إعرابان ، ولا يدخلُ على هذا قولُهم: يَبْرِينٌ[٣] ومررتُ بيبرينٍ مِنْ حيثُ لم تختصَّ الياءُ بإعرابٍ واحدٍ فصارَ بمنزلةِ غسلينَ[٤] ، والواوُ فقد اختصَّتْ بالرفعِ فأمَّا زيتونُ فلم تأتِ واوُه إعرابًا قطُّ))[٥] .

قولُهُ: ((**والألفُ والنونُ المضارعتان لألفَي التأنيثِ في نحو:: سكرانَ وعثمانَ**)) .

مُحَمَّدٌ: منه قولُه تعالى:﴿كَالَّذِى اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِى الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾[٦] ومؤنثُه حيرى ، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾[٧].

واعلمْ أنَّ الألفَ والنونَ المضارعتين لألفَي التأنيثِ مِنَ الأسبابِ المانعةِ الصرفَ مِنْ حيثُ كانتا زائدتين ، والزائدُ فرعٌ على المزيدِ عليه ، وَاختُلِفَ في العلَّةِ المانعةِ له مِنَ الصرفِ ، فقيل: الألفُ والنونُ ضارعتا ألفَي التأنيثِ في نحو: صحراءَ فقامتْ هذه العلَّةُ مقامَ علتين كما في صحراءَ[٨] .

---

(١) ينظر اللسان ٦٢٢/١ وتاج العروس ٤٠٥/٣ (ع ق ب) . والقَبْجُ: الحَجَلُ ، والكَرَوانُ . اللسان ٣٥١/٢ .

(٢) لم أستطع العثور عليه .

(٣) هي "قرية كثيرة النخل والعيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين" معجم البلدان ٧١/١ ومعجم ما استعجم ١٣٨٦/٤ .

(٤) هو ما يُغْسَلُ من الثوب ونحوه ، وفي القرآن ما يسيل من جلود أهل النار كالقيح ، وقيل: شجر في النار. تاج العروس ١٠٠/٣٠ (غ س ل) .

(٥) شرح اللمع لابن برهان ٤٧٦/٢ .

(٦) من الآية (٧١) من سورة الأنعام .

(٧)من الآية (١٥٠) من سورة الأعراف .

(٨) علة المضارعة قالها الزمخشري ، وينظر التخمير ٢١٢/١ وابن يعيش ٦٦/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٤٥/١ ونسبه ابن باب شاذ إلى المحققين شرح الجمل له ص ٤٠٥ .

وقيل: النونُ في سكرانَ كالبدلِ مِنَ الهمزةِ في حمراءَ[1]. قال ابنُ بَرْهَانَ: ((المرادُ بالبدلِ هنا أنَّهم لَمَّا رأوا حكمَ سكرانَ كحكمِ صحراءَ في تركِ الصرفِ معرفةً ونكرةً طلبُوا لهذا الحكمِ علَّةً فوجدُوا بينهما مِنَ التشابهِ ما ذكرنا))[2] .

مُحَمَّدٌ: يريدُ ما يأتِي بيانُه مِنْ أوجهِ التشابهِ . ثم قال: ((فجعلُوا ذلك علَّةً فكانتِ الهمزةُ أصلا والنونُ (٨١/أ) فرعًا ؛ لأنَّ النونَ قد يفارقُها هذا الحكمُ))[3] .

مُحَمَّدٌ: يريدُ في ندمانٍ وندمانةٍ ونحوه ، ثم قال: ((ولأنَّ الهمزةَ في حمراءَ لمعنًى والألفُ والنونُ في سكرانَ لغيرِ معنًى فكانتا بالفرعيةِ أَوْلَى))[4]. وذهبَ بعضُ النحاةِ إلى أنَّ المانعَ الصفةُ والزيادةُ وهو قولُ الكوفيين[5] ، وأُورِدَ عليهم ندمانُ ، وهو مصروفٌ وفيه الزيادتان والصفةُ ، ويمكنُ أنْ يُجابَ عن هذا بأنَّا لا نَعْتَبِرُ مطلقَ الزيادتين بل زيادتين مخصوصتين ، وهو أنْ يكونَا مُشَبَّهَينِ لألفَيْ صحراءَ ، وليسا في ندمانٍ كذلك ، ومِمَّا يُقَوِّي افتقارَه إلى سببٍ آخرَ أنَّه وقعَ الاتفاقُ على أنَّ هذا مُشَبَّهٌ بحمراءَ ، فلابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ أضعفَ منه فاحتاجَ إلى علةٍ أخرَى كما نقولُ في عثمانَ: إنَّه مع الزيادتين لابُدَّ مِنَ العلميةِ مع أنَّ قيامَ علةٍ واحدةٍ مقامَ علتينِ على خلافِ الأصلِ لكنَّا احتملنَا ذلك في المجْمَعِ عليه لقوةِ تلك العللِ ، فَمَا عداهُ وجبَ بقاؤُه على الأصلِ ويمكنُ أنْ يقالَ في عثمانَ: إنَّما اعتبرنا التعريفَ ليصحَّ الشبهُ بينه وبين سكرانَ ؛ لأنَّ بالتعريفِ يمتنعُ مِنْ لِحَاقِ التاءِ ولا كذلك الصفةُ فإنَّه لا مدخلَ لها في امتناعِ التاءِ ، فالزيادةُ المشروطةُ كافيةٌ في منعِ الصرفِ حملًا لهما على بابِ حمراءَ .

قولُهُ: ((فلابدَّ أنْ يكونَ أضعفَ منه لأنه مُشَبَّهٌ به)) . قلنا: وهو كذلك لكنَّ الضعفَ يكفِي مِنْ وجهٍ ، وذلك أنَّه إذا سُمِّيَ بحمراءَ ونُكِّرَ لا ينصرفُ بالإجماعِ وبابُ سكرانَ يجرِي مجرَى أحمرَ

---

(١) نسبه ابن باب شاذ إلى المبرد ينظر شرح الجمل له ص ٤٠٥ ، والمبرد في المقتضب نص على أن علة منع سكران وبابه مشابهته لحمراء ، واستدل على المشابهة بإبدال الألف من النون والعكس ، ولم ينص على أن الإبدال هو علة المنع من الصرف ، ينظر المقتضب ٣٣٥/٣ .

(٢) شرح اللمع لابن برهان ٤٤٠/٢ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٠٥ ، ونسب إلى الكوفيين أيضا أن العلة زيادة الألف والنون وامتناع الهاء ينظر ارتشاف الضرب ٨٥٦/٢ والهمع ٩٦/١.

وفيه الخلافُ ، فَذَا أَثَرُ الضعفِ .

وقولُهُ: «إنَّ قيامَ علةٍ واحدةٍ مقامَ علتين على خلافِ الأصلِ» . قلنا: الموجبُ لمخالفةِ الأصلِ موجودٌ ، وهو قوةُ العلةِ فوجبَ أنْ تكونَ مستقلَّةً لئلا تُلْغَى القوةُ (٨١/ب) وأَمَّا مُشابهةُ زيادتِي غضبانَ وبابِه لزيادتِي صحراءَ فمِنْ وجوهٍ[١] ، أحدِها: أنَّ في آخِرِ كلِّ واحِدٍ منهما زيادتين زِيدَتَا[معاً][٢] ، وأَنَّ الأُولَى منهما ألفٌ ، وأنَّ صيغةَ المذكَّرِ فيهما مخالفةٌ لصيغةِ المؤنثِ ، وأنَّ الآخِرَ منهما ممتنعٌ مِنْ لِحَاقِ تاءِ التأنيثِ فكما لا يقالُ حمراءَةٌ لا يقالُ سكرانةٌ إلا في لغةٍ ضعيفةٍ عن بعضِ بنِي أسدٍ غضبانةٌ ، فأَلْحَقَ النونَ تاءَ التأنيثِ ، وفَرَقَ بين المذكَّرِ والمؤنثِ بالعلامةِ لا بالصيغةِ ، وقياسُ هذه اللغةِ الصرفِ في النكرةِ كندمانٍ ، وأنَّ سكرانَ يُجْمَعُ سَكَارَى كما يُجْمَعُ صحراءُ صَحَارَى ، وأنَّ همزةَ التأنيثِ قد تُبدلُ نونًا في صنعانِي فإبدالُها منها يدلُّ على شبهٍ بينهما ، وأنَّ الألفَ والنونَ زائدتان في الصفةِ كما أنَّ ألفَيْ التأنيثِ تزادُ في الصفةِ نحو: حمراءَ ، وأنَّ [ألف][٣] التأنيث في الصفةِ يمنعُ مِنَ الجمعِ بالألفِ والتاءِ فلا يقالُ: حمراواتٌ كما أنَّ الألفَ والنونَ في المذكرِ يمنعُ مِنَ الجمعِ الصحيحِ فلا يقال: سكرانون ، وأنَّ في آخِرِ كلِّ واحدٍ منهما ما يكونُ علامةً للتأنيثِ أَمَّا حمراءُ فظاهرٌ ، وأَمَّا النونُ ففِي فَعَلْنَ النساءُ وأنَّ الزيادةَ جاءتْ بعد سلامةِ الصدرِ . وكونُه على ثلاثةِ أحرفٍ[٤] ، وضابطُ هاتين الزيادتين أنْ يقالَ في مؤنثه: فَعْلَى نحو: عطشانَ وعطشَى وغضبانَ وغضبَى ، قال الزجاجُ: «الغضبانُ هو الممتلئُ [غضبًا] [٥]»[٦]. وقال الزمخشريُّ في الكشافِ: «فإن قيل: (رحمانُ) أتصرفُه أم لا؟ قلتُ: أَقِيسُهُ على أخواتِه مِنْ بابِه أعنِي عطشانَ وعطشَى ولا أصرفُه ، فإنْ قلت: فقدْ شُرِطَ في امتناعِ صرفِ (فَعْلَانَ) أنْ يكونَ له (فَعْلَى) ، واختصاصُه باللهِ سبحانَه (٨٢/أ) يَحْظِرُ أنْ يكونَ

---

(١) ينظر في هذه الوجوه شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٠٥ والتخمير ٢١٢/١ وابن يعيش ٦٧/١ .

(٢) في الأصل بياض قدر كلمة . وينظر في ما أثبته المقتصد ٩٩٧/٢ وابن يعيش ٦٧/١ .

(٣) في الأصل ٨١/ب موضع كلمة غير واضحة .

(٤) كونه على ثلاثة أحرف قبل الزيادتين الألف والنون هو قول ابن السيد في الحلل ص ٢٨٢ وابن باب شاذ في شرح الجمل ص ٤١٩ ، وردَّه ابن خروف لأن منع الصرف للتعريف والزيادة ولا مدخل لعدد الحروف . ينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٢٣/٢ .

(٥) كلمة غير واضحة في الأصل ٨١/ب ، والتصويب من معاني القرآن للزجاج ٤٣/١ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ٤٣/١ .

(فَعْلَانَ) (فَعْلَى) فَلِمَ تمنعُه مِنَ الصرفِ؟ قلتُ: كما حُظِرَ أنْ يكونَ مؤنثُه فَعْلَى ، فقدْ حُظِرَ أنْ يكونَ له مؤنثٌ على (فعلانةَ) كندمانٍ فإذًا لا عبرةَ في امتناعِ التأنيثِ للاختصاصِ العارضِ فوجبَ الرجوعُ إلى الأصلِ قبلَ الاختصاصِ وهو القياسُ على نظائرِه»[1] .

مُحَمَّدٌ: وما ذكرتُه عن الزمخشريّ يكشفُ لك ما يَرِدُ عليك مِنْ هذا ، وإنَّما شُرِطَ أَنَّ مؤنثَه فَعْلَى احترازًا مِنْ (فَعْلَانَ) لا (فَعْلَى) له ، قالوا: رجلٌ سَيْفَانٌ[2] للطويلِ الممشُوقِ ، وامرأةٌ سيفانةٌ[3] ، ولم يقولوا: سَيْفَى ، ورجلٌ ندمانٌ وامرأتُه ندمانةٌ ، وما كان مثلُه فهذه تنصرفُ إلا إذا سُمِّيَ بها فتكونُ كعثمانَ . ومنهم مَنْ قال: «ضابطُه انتفاءُ (فعلانةٍ)»[4]. ليتحقَّقَ سببُها بألفِ التأنيثِ ؛ لأنَّها إذا كانتْ لها (فَعْلَى) فلَمْ يَقُلْ (فعلانةً) ، وإذا انتفتْ (فعلانةٌ) فقدْ انتفَى دخولُ التاءِ عنه فقدْ حَصَلَ الشبهُ ، ووجودُ (فَعْلَى) ليس مقصودًا في نفسِه ، [وليس][5] استواءُ الأمرين[6] ، فانتفاءُ (فعلانةٍ) أولَى ؛ لأنَّه أعمُّ ، فينبغِي أنْ يُحملَ عليه ، ألَا ترَى بابَ سكرانَ أكثرَ مِنْ ندمانٍ[7] ، وقد حكَى بعضُ النحاةِ[8] في رحمانَ الصرفَ وتركَه - وعليه الأكثرُ - وإنَّما يتوجَّه الصرفُ على الضابطِ الأوَّلِ إلا على ما حكيناه عن الزمخشريّ ، وأمَّا سلمانُ وسَلْمَى وعدوانُ وعَدْوَى وشنآنُ وشَنْأَى فَتَلَاقٍ[9] في اللغةِ ، وليس كعطشانَ وعطشَى نَصَّ عليه ابنُ بَرْهَانَ[10] ، [هذا][11] في الصفةِ ، أَمَّا العَلَمُ فنحو: مروانَ وعثمانَ ، وهذه الزيادةُ في الأعلامِ محمولةٌ على بابِ غضبانَ ؛ لأنهما زائدتان فلا تدخلُ عليهما تاءُ التأنيثِ إذا

---

(١) الكشاف ١/١٠٩ .

(٢) في الأصل ٨٢/أ: سفيان . وفي الهامش تصحيحها: سيفان . وينظر الصحاح ٤/٣١٧٩ (س ي ف) .

(٣) في الأصل ٨٢/أ: سفيانة .

(٤) هو قول ابن الحاجب في الكافية ص ١٣ وفي الإيضاح قال: فإن كان مما له فعلى. ١/١٤٦ . .

(٥) كلمة غير واضحة في الأصل .

(٦) قال ابن جماعة:" فإن بني أسد يطلقون فعلانة على كل ما له فعلى ولا يعكسون ، فلا يطلقون فعلى على كل ما له فعلانة." شرح الكافية لابن جماعة ص ٨٢ ، تحقيق د: محمد محمد داود ط دارا لمنار .

(٧) ينظر في تفسير أولوية انتفاء فعلانة شرح الكافية للرضي ١/١٥٩ .

(٨) ينظر الكافية ص ١٣ ، والبحر المحيط ١/١٢٥ والمغني ٢/٥٣٣ .

(٩) في الأصل ٨٢/أ: فتلاقي .

(١٠) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٤٠ ، وفيه: شتَّان وشتَّى .

(١١) كلمة غير واضحة في الأصل .

كُنَّ أعلامًا لا تقولُ: مروانةٌ ؛ لأنَّ العلميةَ تمنعُ مِنَ الزيادةِ ، وليس المانعُ وزنُ فَعْلَانَ – بفتحِ الفاءِ – فحسبُ بل المانعُ الزيادةُ (٨٢/ب) والعلميةُ ، أَلَا ترَى عُثْمَانَ وذُبْيَانَ حكمُهما كعَدنانَ في عدمِ الصرفِ ونحوه: إنسانُ إذا سُمِّيَ به كما في قولِ الشاعرِ:

١١٨– وَكَانُوا بَنُو إِنْسَانَ حِرْزِي وَنَاصِرِي فَأَمْسَى بَنُو إِنْسَانَ قَومًا أَعَادِيَا[١]

ومثلُ هذا ذكرنَا في (أَرْطَى) إذا سُمِّيَ به لا ينصرفُ ؛ لأنَّه يشبهُ ألفَ التأنيثِ في امتناعِ لِحَاقِ علامةِ التأنيثِ له ، فكذا عثمانُ ، وقالَ الزجاجُ: ((موافقةُ سكرانَ لحمراءَ أقوَى مِنْ موافقةِ عُرْيَانَ ؛ لأنَّ سَكرانَ وافقَ في لفظِ الحركةِ وعُثمانَ في مُطْلَقِ الحركةِ))[٢]. وذا ليسَ بشيءٍ بدليلِ مَرجانٍ فإنَّه منصرفٌ وإنْ وافقَ حمراءَ في لفظِ الحركةِ . أَمَّا ما يُعْلَمُ به زيادةُ الألفِ والنونِ فالاشتقاقُ ، قال سيبويه: ((وإنما تُعْتَبَرُ هذه النونَ أزائدةٌ أم غيرُ زائدةٍ؟ بالفعلِ والجمعِ والمصدرِ والمؤنثِ كضبعانَ في ذَكَرِ الضَّبُعِ))[٣]. ومعنَى هذا أَنْ ننظرَ في تصاريفِ الكلمةِ فما اشتقَّ منه ما يذهبُ فيه الحرفُ فهو زائد على ما يُحَرَّرُ في التصريفِ ، ولَمَّا لم يُمْكِنْ الإخلالُ به أشرنا إليه. وقال السيرافيُّ: ((والاشتقاقُ يدلُّ ، وما لم يكنْ له اشتقاقٌ حُمِلَ على الزيادةِ))[٤]. وقال التبريزيُّ[٥]: ((إنَّ الألفَ والنونَ إذا كانتا في آخِرِ الاسمِ ، وكانتْ النونُ رابعةً فهي أصلٌ نحو: زمانٍ ومكانٍ)) [٦].

مُحَمَّدٌ: ذَا ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ نونَ يدانِ رابعةٌ وهي زائدةٌ ؛ لأنَّها زِيدتْ للتثنيةِ وليس قولُ

---

(١) بيت من الطويل بلا نسبة ينظر الزاهر ٤٩٩/١ . وفيه: وكان .

الشاهد: منع إنسان من الصرف لما سُمِّيَ به للعلمية وزيادة الألف والنون .

(٢) ما ينصرف ص ٣٦ . بتصرف .

(٣) الكتاب ٢١٦/٣ .

(٤) شرح السيرافي ٣٨٤/٣ .

(٥) يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا ، من أئمة اللغة والأدب ، أصله من تبريز ، ونشأ ببغداد ورحل إلى بلاد الشام ، ودخل مصر، ثم عاد إلى بغداد، فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي . قرأ على أبي العلاء المعري وابن برهان ، من كتبه: شرح ديوان الحماسة لأبي تمام وتهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت وشرح سقط الزند للمعري وشرح اختيارات المفضل الضبي وشرح اللمع لابن جني ، توفي ٥٠٢هـ. ينظر معجم الأدباء ٢٨٢٣/٦ ووفيات الأعيان ١٩١/٦ والبلغة ص ٣١٥ وبغية الوعاة ٣٣٨/٢ والأعلام ١٥٧/٨.

(٦) أظن النقل عن شرح اللمع للتبريزي وهو مفقود .

ابنِ باب شاذ: ((لو سَمَّيتَ رجلًا (يدانِ) ولم تَحْكِ التثنيةَ لصرفتَ))[١] بشيءٍ ؛ لأنَّا نقطعُ بزيادتِها فكيفَ نصرفُ ؟ نصَّ عليه ابنُ خروفٍ[٢] ، وهو الصحيحُ ثمَّ قال التبريزيُّ: ((فإنْ كانتْ مُجَاوِزَةً للخمسةِ كانتْ زائدةً كزعفرانٍ ، وإنْ كانتْ النونُ خامسةً ، فقد تكونُ زائدةً وأصليةً وعند هذا نحتاجُ إلى نظرٍ (٨٣/أ) واشتقاقٍ إلا أنَّ الظاهرَ أنْ تكونَ زائدةً ، فيجبُ أنْ يُحْكَمَ عليها بالزيادةِ إلا أنْ يمنعَ مانعٌ)) ، وأضافَ ابنُ باب شاذ أنْ تكونَ الكلمةُ غيرَ مضاعفةٍ ، وقال: ((لو سمَّيتَ بـ(جَنْجَانٍ)[٣] لصرفتَه ؛ لأنَّه بوزنِ (قَمْقَام)[٤]))[٥].

ومِنَ الأسماءِ ما يحتملُ أنْ يكونَ مشتقًّا مِنْ أصلينِ يقتضِي أحدهما الزيادةَ والأخرَى عدمَ الزيادةِ ، من ذلك[٦] (مُرَّانٌ) للرِّمَاحِ[٧] مَنْ أخذَه مِنْ (مَرِنَ) الشيءُ إذا لانَ وكذا الرِّمَاحُ[٨] ، و(طَحَّانٌ) مِنَ الطحنِ[٩] ، و(سَمَّانٌ) مِنْ السَّمنِ[١٠] ، و(تَبَّانٌ) مِنَ التبنِ أو التَّبَانةِ[١١] وهي الفطنةُ ، و(حَسَّانٌ) مِنَ الحسنِ[١٢] ، و(غَسَّانٌ) مِنَ الغُسْنَةِ[١٣] وهي الخُصْلَةُ مِنَ الشعرِ ، و(زَبَّانٌ) مِنَ الزَّبْنِ[١٤] و(رُمَّانٌ) على مذهبِ أبي الحسن[١٥] مِنْ (رَمَنَ) الرجلُ بالمكانِ إذا أقامَ

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤١٩ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٢٣/٢ .

(٣) اسم بلد بفارس ، وضبطه ياقوت بفتح أوله وتشديد النون ، معجم البلدان ١٦٨/٢ .

(٤) القمقام: الأمر العظيم ، والعدد الكثير ، ومعظم البحر . تاج العروس ٣٠١/٣٣ (ق م م) .

(٥) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤١٩ . قال السيرافي:" ولو سميت بجَنْجَان يحكم على النون الأخيرة أنها أصل ، يجعل بمنزلة خضخاض وجرجار على التضعيف." ٤٨٣/٣ ، وربما أخذ ابن باب شاذ ذلك من السيرافي .

(٦) ينظر السيرافي ٤٨٣/٣ .

(٧) ينظر تاج العروس ١٦٠/٣٦ (م ر ن) .

(٨) أي: والرماح لينة كذلك .

(٩) ينظر تاج العروس ٣٤٩/٣٥ (ط ح ن) .

(١٠) ينظر لسان العرب ٢٢٠/١٣ (س م ن) .

(١١) ينظر الصحاح ٢٠٨٥/٥ (ت ب ن).

(١٢) ينظر اللسان ١١٧/١٣(ح س ن) .

(١٣) ينظر اللسان ٣١٢/١٣ (غ س ن) .

(١٤) الزَّبْنُ: الدفع . ينظر الصحاح ٢١٣٠/٥ (ز ب ن) .

(١٥) ينظر رأيه في شرح السيرافي ٤٨٣/٣ والإيضاح للفارسي ص ٢٣٣.

به[1] صَرَفَها كلَّها لعدمِ زيادةِ النونِ ، ومَنْ أخذَها مِنْ مَرَّ يَمُرُّ ؛ لأنَّ شأنَ الرمحِ الاضطرابُ والمرورُ ، و(طَحَّانَ) مِنْ الطَّحِّ[2] وهو الهلاكُ .

و(سَمَّانَ) مِنَ السَّمِّ[3] ، و(حَسَّانَ) مِنَ الحِسِّ أو الحَسِّ[4] كما اعتقدَه حَسَّانُ[5] في قولِه:

١١٩- مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ المَقَامِ وَمَظْعَنُ الحَيِّ وَمَبْنَى الخِيَامِ[6]

و(غَسَّانَ) مِنَ الغُسِّ[7] وهو الضعيفُ ، و(زَبَّانَ) مِنَ الأَزَبِّ[8] وهو الكثيرُ الشعرِ ، و(رُمَّانَ) على مذهبِ الخليلِ وسيبويه[9] مِنَ الرِّمِّ[10] وهو الكثرةُ أو مِنَ الرَّمِّ وهو الإصلاحُ ؛

---

(١) لم أجد المعنى الذي ذكره ابن عمرون في التاج ولا اللسان وغيرهما ، لكن العلماء ذكروا أن رمان عند الخليل من (رم م) ، وعند الأخفش من (ر م ن) ، ينظر الصحاح ٢١٢٦/٥ واللسان ١٨٦/١٣ وتاج العروس ١١٢/٣٥(ر م ن). قال سيبويه: "وسألته عن رمان فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف" ٢١٨/٣ ، وقال السيرافي: "إذا كان في آخر الاسم ألف ونون ، وقبلها ثلاثة أحرف حكم عليها بالزيادة حتى يقوم الدليل من اشتقاق أو غيره على أن النون أصلية ، ومن أجل هذا حكم الخليل على نون (رمان) أنها زائدة ، وإن لم يعرف اشتقاقه ؛ لأن الأكثر كذلك ، وإنه لا يعرف لـ (رمن) معنى " السيرافي ٤٨٣/٣ .

(٢) قال ابن منظور:" والطَّحُّ أَيضاً: أَن تَضَعَ عَقِبَك عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ تَسْحَجَه؛ قال الكسائيُّ: طَحَّانُ فَعْلانُ من الطَّحِّ، مُلحَقٌ بباب فَعْلانَ وفَعْلى." اللسان ٥٢٨/٢ .

(٣) السَّمُّ: الودع المنظوم ، وكلُّ خَرْقٍ سمٌّ ، ينظر لسان العرب ٣٠٣/١٢ (س م م) .

(٤) الحَسُّ مصدر حَسَّ بالشيء ، والحيلة ، ومصدر بمعنى القتل ، ينظر الصحاح ٩١٧/٣ واللسان ٤٩/٦ وتاج العروس ٥٣٥/١٥ (ح س س).

(٥) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد ، الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام ، قال أبو عبيدة: فضل حسان الشعراء بثلاثة: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبيّ في النبوّة، وشاعر اليمانيين في الإسلام. وكان شديد الهجاء، فحل الشعر. توفي في المدينة ٥٤ هـ .له ديوان شعر مطبوع. ينظر معجم الصحابة للبغوي ١٥٠/٢ والثقات ٧١/٣ والاستيعاب ٣٤١/١ وأسد الغابة ٦/٢ وتاريخ الإسلام ٤٨٤/٢ والأعلام ١٧٥/٢ .

(٦) من السريع وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٢٤ وينظر نقد الشعر لقدامة بن جعفر ص ٧٨ تحقيق د: محمد عبد المنعم خفاجي ط دار الكتب العلمية وشمس العلوم ١٣٧١/٣ وشرح الأشموني ٥٢٥/٢ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط أولى دار الكتاب العربي ١٩٥٥م .

الشاهد: عدم صرف (حسان) ؛ لاعتقاد أنه من الحس .

(٧) ينظر الصحاح ٩٥٥/٣ وتاج العروس ٣٠٦/١٦ (غ س س) .

(٨) ينظر اللسان ٤٤/١ (ز ب ب) .

(٩) ينظر الكتاب ٢١٨/٣ ، والسيرافي ٤٨٣/٣ .

(١٠) ينظر الصحاح ١٩٣٦/٥ (ر م م) .

لأنه يَرِمُّ المعدةَ لم يصرفْ شيئًا مِنْ ذلك لزيادةِ النونِ .

مسألةٌ: (شَيْطَانٌ) إذا سُمِّيَ به ينصرفُ ؛ لأنَّ نونَه أصليةٌ ؛ لأنَّه مِنْ شَطَنَ إذا بَعُدَ ؛ لأنَّه بَعُدَ عن الرحمةِ ، ووزنُه (فَيْعَالُ) ، قالَ أميةُ[١]:

١٢٠- أَيَّمَا شَاطِنٌ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السِّجْنِ والأَغْلَالِ[٢]

وذا مِمَّا يدلُّ على زيادةِ الياءِ ، وهذا رأيُ جماعةِ المحققين مِنَ النحاةِ كأبِي (٨٣/ب) عليٍّ[٣]. ومنهم مَنْ يقولُ[٤]: هو (فَعْلَانُ) مِنْ شاطَ يَشِيطُ إذا هَلَكَ ، وذلك غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ سيبويه[٥] حكَى: شَيْطَنْتُهُ مثلُ بَيْطَرْتُهُ ، وليس في الكلامِ (فَعْلَنْتُهُ) ، فأَمَّا قولُ طُفَيْلٍ[٦]:

---

(١) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، شاعر جاهلي حكيم، من أهل الطائف ، قدم دمشق قبل الإسلام ، وكان مطلعا على الكتب القديمة، يلبس المسوح تعبدا ، وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبذوا عبادة الأوثان في الجاهلية. أخباره كثيرة، وشعره من الطبقة الأولى . توفي ٥هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٢٦٢ والشعر والشعراء ٤٥٩/١ والمبهج لابن جني ص ٦٦ وابن عساكر ٢٥٥/٩ والأعلام ٢٣/٢.

(٢) بيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت ديوانه ص ٦٥ وينظر نقد الشعر لقدامة ص ٢٠٦ والصحاح ٢١٤٥/٥ والمجمل ٥٠٢/٢ ومقاييس اللغة ١٨٥/٣ واللسان ٢٣٨/١٣ ، ٨٢/١٥ وتاج العروس ٢٧٨/٣٥ .

الشاهد: (شاطن) حيث جاء اسم الفاعل من شَطَنَ بمعنى شيطان فيدل أن النون في شيطان أصلية .

(٣) ينظر المنصف ١٣٥/١ .

(٤) قال ابن جني :" وقد قالوا: تشيْطن الرجل وتشيَّط بمعنى واحد، فينبغي أن يكونا لغتين، ولا يجوز أن تجعل تشيطن تفعْلن؛ لأنه ليس في الكلام تَفَعْلَنَ، وتشيطن أقوى من تشيط؛ لقولهم: شاطن وشَطْن، وأرض شَطُون، وهذا كله من البُعْد، والشيطان مبعد مقصى ، ومن هنا قيل: لعنه الله، أي: أبعده الله وأقصاه ...... فمن هنا قيل له: شيطان؛ لأن الله قد أبعده. فلهذا كان الوجه في شيطان أن يكون فَيْعَالا بمنزلة الغَيْدَاق والقَيَّام، ومَنْ أخذه من تشيّط جعله فَعْلان. ووجهُ الاشتقاق فيه من تشيط، أنهم قد قالوا: غضب فاستشاط أي: احتدّ والْتهَبَ في الغضب وتشيط بمعناه. وهذا المعنى موجود في الشيطان." المنصف ١٠٩/٣ بتصرف.

(٥) لم أجد شيطنته في الكتاب وينظر ٢١٧/٣ ، وقال الخليل:" والشَّيطانُ: فيعال من شطن، أي: بعد. ويقال: شيطن الرَّجلُ، وتشيطن، إذا صار كالشَّيطان. وفعل فعله." العين ٢٣٧/٦ .

(٦) طفيل بن عوف بن كعب، من بني غَنِي، شاعر جاهلي فحل من الشجعان ، وهو أوصف العرب للخيل، وربما سمي: طفيل الخيل ؛ لكثرة وصفه لها. عاصر النابغة الجعديّ، وزهير بن أبي سلمى، ومات بعد مقتل هرم بن سنان نحو ١٣ ق هـ . كان معاوية يقول: خلوا لي طفيلا، وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء . ينظر الشعر والشعراء ٤٥٣/١ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٤٧ وسمط اللآلي ٢١٠/١ والأعلام ٢٢٨/٣ .

١٢١- لَقَـدْ مَنَّـتِ الحَـذْوَاءُ مَنَّـا عَلَـيهِم وَشَـــيْطَانُ إِذْ يَـــدْعُوهُمُ وَيُثَـــوِّبُ[١]

فقالَ أبو عليٍّ: ((إنَّه اسمُ قبيلةٍ فلم يُصْرَفْ للتأنيثِ والتعريفِ))[٢] . وقيلَ: هو في البيتِ اسمُ رجلٍ ، وهو شيطانُ بنُ الحكمِ الغَنَوِيّ[٣] ، ولم يُصرَفْ للعلميةِ والزيادةِ ، ومَنْ قال هذا استدلَّ بقولِه: ((يدعوهم ويثوبُ)) إذ لو كان قبيلةً لقالَ: تدعوهم ويثوب ، وذا ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ القبيلةَ حَيٌّ فذَكَّرَه نظرًا إلى الحيّ ، ويقعُ في بعضِ نُسَخِ[٤] المفصلِ في الجمعِ: ((وقد جُمِعَ فَعْلَانُ اسمًا على فَعَالِينَ نحو: شيطانَ))[٥] ونُبَيِّنُه في موضعِه . وقال في الكشافِ: ((إنَّ سيبويه ذَكَرَه في موضعين في كتابِه أحدُهما (فَعْلَانُ) والآخرُ (فَيْعَالُ)))[٦]. وقال ابنُ السراجِ: ((وأَمَّا دِهْقَانٌ وشَيْطَانٌ فلا تجعلْهُما زائدتين لقولِهم: تَدَهْقَنَ وتَشَيْطَنَ))[٧] .

قولُهُ: ((**إلا إذا اضطرَّ الشاعرُ فصرفَ**)).

مُحَمَّدٌ: قوله: ((**إلا إذا اضطرَّ الشاعرُ**)) مستثنَى مِنْ قولِه: ((والاسمُ يمتنعُ مِنَ الصرفِ)) إلا إذا اضطر الشاعر إلى الصرفِ ؛ لأنَّ ضرورةَ الشعرِ تُتيحُ كثيرًا ما يحظُرُه النثرُ على ما هو مضبوطٌ في أماكنِه ؛ لأنَّ الشعرَ لَمَّا كانَ كلامًا موزونًا ، فالزيادةُ فيه والنقصُ منه يخرجُه عن الوزنِ ، ويحيلُه عن طريقِ الشعرِ المقصودِ مع صحةِ معناه استُجِيزَ فيه لتقويمِ وزنِه ما لا يستجازُ

---

(١) بيت من الطويل لطفيل الغنوي وهو في ديوانه ص ٦٨ تحقيق: حسان فلاح أوغلي ط دار صادر ١٩٩٧م ، وفيه: الخذواء ، بالخاء المعجمة ، وهو اسم فرسه ، وينظر أسماء خيل العرب لابن الأعرابي ص ٥٥ ط عالم الكتب ١٩٨٧م ورسالة الملائكة ص ٢٤٨ ط دار صادر ١٩٩٢م والمحكم ٢٩١/٥ واللسان ٣٤٠/٧ ، ٢٣٩/١٣ وتاج العروس ٤٣١/١٩ .

الشاهد: عدم صرف شيطان، وهذا يدل على أن الألف والنون زائدتان، وقد خرجه بعض العلماء كما ذكر ابن عمرون.

(٢) لم أقف عليه في كتب أبي علي ، وربما كان في تذكرته ، وورد أن أبا علي أنشد هذا البيت ، ينظر المحكم ٢٩١/٥ . ونسب أبو العلاء المعري هذا الرأي إلى أبي علي في رسالة الملائكة ص ٢٤٨ .

(٣) ورد ذكره هو وفرسه في نسب الخيل لابن الكلبي ص ٣٨ وأسماء خيل العرب ص ٥٤ والحلبة في أسماء الخيل ص ٣٩.

(٤) في الأصل ٨٣/ب: النسخ . وقد شَطَبَ الناسخُ (أل) .

(٥) ينظر المفصل ص ٢٤٣ ط الآداب .

(٦) قال الزمخشري:" وقد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابه أصلية، وفي آخر زائدة ." الكشاف ١٨٤/١ وينظر الكتاب ٢١٧/٣ ، ٢١٨ .

(٧) ينظر الأصول ٢٤٠/٣ .

في غيرِ الشعرِ ، وليس في شيءٍ مِنْ ذلك رفعُ منصوبٍ ولا نصبُ مخفوضٍ ولا لفظٌ يكونُ المتكلِّمُ به لَاحِنًا ، ومتى وُجِدَ هذا في شعرٍ كان ساقطًا ولم يَدخلْ في ضرورةِ (٨٤/أ) الشعرِ ، وهذا أصلٌ يُقَرَّرُ به ما يجوزُ للضرورةِ . وجميعُ ما لا ينصرفُ يجوزُ صرفُه في الشعرِ ، وهو مِنْ أحسنِ الضروراتِ ؛ لأنَّه رَدٌّ إلى أصلٍ ولم يُعْبَأْ بالعارضِ ، والدليلُ على ذلك أنَّ ما لا أصلَ له في التنوينِ لا يجوزُ للشاعرِ تنوينُه كالفعلِ. ولأنَّه يجوزُ للشاعرِ العملُ بالقياسِ المهجورِ ، وصرفُ غيرِ المنصرفِ عملٌ بالقياسِ المهجورِ إلا ما كانَ فيه ألفُ التأنيثِ المقصورةِ كحبلَى ، فإنه إذا نُوِّنَ حُذِفَتِ الألفُ فلم يَحصلْ بذلك نفعٌ في وزنٍ ؛ لأنَّك زِدْتَ التنوينَ ، وحُذِفَتِ الألفُ فلم تربحْ إلا كسرَ قياسٍ ، فلذا لا يُصرَفُ ، واستثنَى الكوفيون[1] بابَ أفعلَ منك ، فلم يجيزُوا للشاعرِ صرفَه للضرورةِ ، قال الكسائيُّ: «رأيتُ العربَ قد عُوِّدَتْ صرفَ ما تُرِكَ صرفُه إلا أفعلَ منك»[2]. واحتجُّوا بأنَّ (منك) تجري مجرَى الإضافةِ والألفِ واللامِ[3] ، وقد أبطلنا أنْ يكونَ منك الموجبَ لمنعِ الصرفِ . وإذا نَوَّنْتَ غيرَ المنصرفِ في موضعِ الجرِّ حرَّكتَه بالكسرةِ ؛ لأنَّك تردُّه إلى أصلِه فيُحَرَّكُ بالحركاتِ الثلاثِ ، قال امرؤ القيسِ:

١٢٢- وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ[4]

لَمَّا نَوَّنَ عُنَيْزَةَ وهي مجرورةٌ بالإضافةِ جرَّ .

قولُهُ: «وأَمَّا السببُ الواحدُ فغيرُ مانعٍ أبدًا وما تعلَّقَ به الكوفيون مِنْ إجازةِ منعِه في الشعرِ فليسَ بِثَبْتٍ».

مُحَمَّدٌ: السببُ الواحدُ لا يمنعُ الصرفَ في حالِ الاختيارِ ؛ لأنَّه إذا كان في الاسمِ سببٌ واحدٌ يكونُ متردِّدًا بينَ الأصلِ والفرعِ ، فلم يَرجُحْ السببُ الواحدُ فغَلَبَ الأصلُ لأصالتِه.

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٤٨/١ المساعد ٤٣/٣ والارتشاف ٨٩١/٢ .

(٢) ينظر السيرافي ١٩١/١ وشمس العلوم ٢٩٢١/٥ ونسب إلى الفراء أيضا .

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٤٨/١ .

(٤) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس وعجزه:

فقالتْ لك الويلاتُ إنَّك مُرْجِلِي

وهو في ديوانه ص ١١ ، وينظر جمهرة أشعار العرب ص ١١٩ والشعر والشعراء ١٢٤/١ والمحكم ٥٢٤/١ وضرائر الشعر ص ٢٣ واللسان ٣٨٤/٥ وخزانة الأدب ٤٤٩/٣ .

الشاهد: عنيزة حيث صرفها فجرَّها حينئذ .

قولُهُ: وما تعلَّقَ به الكوفيون في إجازةِ منعِه في الشعرِ فليس بثَبَتٍ(١). مذهبُ أكثرِ البصريين(٢) مَنْعُ عدمِ صرفِ ما ينصرفُ ، والأخفشُ(٣) وأبو عليٍّ(٤) وابنُ بَرْهانَ(٥) وجماعةٌ مِنَ البصريين يختارون مذهبَ الكوفيين هنا .

حجَّةُ مَنْ لا يُجَوِّزُ: ليس فيه رَدٌّ إلى أصلٍ فلا (٨٤/ب) يجوزُ .

الجوابُ: ليس كلُّ ما فيه ردٌّ إلى أصلٍ يجوزُ بدليلِ أنَّ أَنْبَأَ ونَبَّأَ فرعان على نَبَأَ ، ولا يجوزُ استعمالُ نَبَأَ في الشعرِ .

ولا يمتنعُ كلُّ ما ليس فيه رَدٌّ إلى أصلٍ بدليلِ أنَّ حذفَ الواوِ مِنْ قولِه:

١٢٣- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ   لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ(٦)

مجمعٌ عليه وليس فيه رَدٌّ إلى أصلٍ . فإنْ قيل: حَذْفُ الواوِ أيسرُ مِنْ حذفِ التنوينِ ؛ لأنَّ التنوينَ دخلَ لمعنًى فحذفُه مُخِلٌّ بذلك المعنَى ، ولِمَا ذكَرْنا لَمَّا التقَى الساكنان في عصًا وقاضٍ حُذِفَ حرفُ العلَّةِ وبَقِيَ التنوينُ .

والجوابُ لا نسلِّمُ أنَّ حذفَ الواوِ أيسرُ ، وما ذكَره مُعَارَضٌ بقراءَةِ مَنْ حذفَ التنوينَ(٧) في

---

(١) الثَّبَتُ: الحجة . المعجم الوسيط ص ٩٣ .

(٢) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢ والارتشاف ٨٩٢/٢ والمساعد ٤٤/٣ والهمع ١٢١/١ .

(٣) ينظر السابق وشرح اللمع لابن برهان ٤٧٩/٢ .

(٤) ينظر السابق والحجة للفارسي ٢٠٢/٣ .

(٥) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٥٠١/٢ .

(٦) بيت من الطويل للعجير السلولي ، وهو في شعره ص ٢٢٩ وفيه: رخو الملاط طويل . وينظر الأصول ٢٧/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢١٩/١ والخصائص ٦٩/١ والصحاح ٥٥٦/٢ والمحكم ٣٤٥/٤ وأمالي بن الشجري ٥٠٦/٢ والإنصاف ٥١٢/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٦/١ واللباب ٤٨٨/١ وابن يعيش ٦٨/١ وضرائر الشعر ص ١٢٦ ولسان العرب ٤٣٥/٣ وخزانة الأدب ١٥٠/١ .

الملاط: الجنب . الصحاح ١١٦١/٣ (م ل ط) .

الشاهد: (فبيناه) حيث حذف الواو من هو للضرورة .

(٧) هي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة واليزيدي وغيره عن أبي عمرو ، وهي رواية هارون الأعور عن أبي عمرو وأبو جعفر وابن محيصن والأعمش وخلف والأخفش. ينظر السبعة لابن مجاهد ص٣١٣ والحجة لأبي علي ١٨١/٤ والتذكرة لابن غلبون الحلبي ص ٣٥٧ والإقناع لابن الباذش ٦٥٧/٢ ومعجم القراءات للخطيب ٣٦٩/٣ .

قولِه تعالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾[1] تعالَى اللهُ عن قولِهم ، فحَذَفَ التنوينَ وإنْ كانَ لمعنًى . وكذا فَعَلَ الشاعرُ فيما أنشدَه سيبويه:

١٢٤- فَأَلْفَيْتُـــهُ غَيْـــرَ مُسْـــتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِـــــــرَ اللهَ إِلَّا قَلِـــــــيلَا[2]

فحَذَفَ تنوينَ ذاكرَ لَمَّا التقَى ساكنان ، ونصبَ اسمَ اللهِ تعالَى ، وهو غيرُ ضرورةٍ بالإجماعِ ، فإنْ قيلَ: حذفُ التنوينِ يوقعُ لَبْسًا بغيرِ المنصرفِ . والجوابُ: إنَّ هذا هو المتقدِّمُ ؛ لأنَّه إنَّما رَجَحَ إذا كان لمعنًى ؛ لأنَّ حذفَه يُلْبِسُ على أنَّه مُعَارَضٌ بمثلِه ، فإنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ جائزٌ في الشعرِ بالإجماعِ ، وإنْ كان يُلْبِسُ بالمنصرفِ ، فإنْ قال: لأنَّ فيه ردًّا إلى الأصلِ . فالجوابُ ما تقدَّمَ . والجوابُ عن اللبسِ في المكانين أنَّ حالَ الاختيارِ تُبْقِي اللبسَ مع أنَّ حذفَ واوِ ضميرِ المرفوعِ في هو ربما أوقعَ لبسًا في نحو: زيدٌ الجيشَ غزَا هو ، فهو توكيدٌ للمضمرِ في (غزا) ، وإذا حذفتَ الواوَ ربما ألبسَ بالمنصوبِ ، وهذا لا يخصُّ ما فيه علةٌ واحدةٌ (٨٥/أ) بل يجوزُ وإنْ لم يكنْ فيه شيءٌ مِنَ الأسبابِ ، ومِنَ المعلومِ أنَّ مذهبَ الكوفيين منعُ صرفِ ما ينصرفُ مطلقًا[3] ، والزمخشريُّ قَيَّدَه بما فيه سببٌ واحدٌ . وأَمَّا الروايةُ فقد روَى الكوفيون عِدَّةَ أبياتٍ فيها منعُ صرفِ ما ينصرفُ منها مِنْ أبياتِ الحماسةِ:

---

(١)من الآية (٣٠) من سورة التوبة .

(٢) بيت من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي ديوانه ص ٥٤ ط ثانية دار ومكتبة هلال ١٩٩٨م وينظر العين ٧٧/٢ والكتاب ١٦٩/١ والمقتضب ٣١٢/٢ والأصول ٤٥٥/٣ والخصائص ٣١١/١ ومقاييس اللغة ٢٢٧/٤ والمحكم ٥٤/٢ والإنصاف ٦٥٩/٢ واللباب ١٠٠/٢ واللسان ٥٧٨/١ وخزانة الأدب ٣٧٥/١١ .

الشاهد: حذف تنوين ذاكر لالتقاء الساكنين .

(٣) جوز الكوفيون منع صرف ما ينصرف في الضرورة إلا أفعل من ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢ والارتشاف ٨٩١/٢ والهمع ١٢١/١ .

١٢٥-فَأَوفَضْنَ عَنْهَا وَهيَ تَرْغُو حُشَاشَةً بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ يَنْظُرُ[1]

فَمَنَعَ عُرْيَانًا مِنَ الصرفِ وهو منصرفٌ . ومنها قولُ العباسِ بنِ مرداسٍ:

١٢٦- يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[2]

فلم يَصرِفْ (مِرداسَ) ، وهو أبوه ، وقد أُجيبَ عن بيتِ العباسِ بجوابين ، قالوا: يحتملُ أنْ يكونَ جعلَه قبيلةً لتقدمِه وكثرةِ أتباعِه ، والآخرُ الطعنُ في الروايةِ ، وأنَّ الروايةَ الصحيحةَ :

يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي مَجْمَعِ[3]

وشيخُه هو مرداسٌ ، والطعنُ في الروايةِ ليس بسهلٍ ؛ لأنَّ فتحَ بابِ التكذيبِ لا يبقَى معه لأحدٍ روايةٌ ، وإنَّما يُطلبُ روايةُ العدلِ ، وقد حَصَلَتْ ، فقد رواهُ مُسلمٌ في صحيحِه[4] ،

---

(١) بيت من الطويل بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٩٣/٤ والإنصاف ٤٩٧/٢ وخزانة ١٤٨/١ . والرواية : عريان أحمرُ . وقبله:

وَقمت بنصل السَّيْف والبرك هاجد بهَا زره وَالْمَوْت فِي السَّيْف ينظر

فأغضضته الطُّولى سناما وَخَيرهَا بلَاء وَخير الْخَيْر مَا يتَخَيَّر

فأوفضن عَنْهَا وَهِي ترغو حشاشة بِذِي نَفسهَا وَالسيف عُرْيَان أَحْمَر

فربما أدخل كلمة ينظر من البيت الأسبق مكان أحمر .

الشاهد: منع عريان من الصرف مع أنه حقه الصرف لأن مؤنثه بالتاء .

(٢) عجز من المتقارب للعباس بن مرداس وصدره :

وما كان حصن ولا حابس

ديوانه ص ١١٢ ، وينظر الشعر والشعراء ٣٠٠/١ والأصول ٤٣٧/٣ وسر الصناعة ٥٤٦/٢ والصحاح ٩٣٤/٣ وزهر الآداب ١٠٠٩/٤ والاستيعاب ٨١٨/٢ وسمط اللآلي ٣٣/١ وشمس العلوم ٤٣٢٦/٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٠٧/٢ واللباب ٥٢٣/١ وتحرير التحبير ٢٥١/٢ والحماسة البصرية ٥٢٨/١ وابن يعيش ٦٨/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٤٨/١ وضرائر الشعر ص ١٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٣٠/٣ لسان العرب ٩٧/٦ وخزانة الأدب ١٤٧/١. وروي : شيخي في سيرة ابن هشام ٤٩٤/٢ والدرر في اختصار المغازي والسر ص ٢٤٧ .

الشاهد: منع صرف مرداس مع أن حقه الصرف .

(٣) ذكر كثير من النحاة أن الرواية الصحيحة : شيخي ، منهم الأخفش والمبرد وابن السراج وابن عصفور ، ينظر المراجع السابقة .

(٤) ينظر صحيح مسلم ٧٣٨/٢ . قال ابن مالك:" مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره ، وذكر شيخي لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح." شرح التسهيل ٤٣٠/٣ .

وناهيكَ به في الصحةِ .

أخبرنا الشيخُ الصالحُ الثقةُ الأمينُ الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلْوَانَ الأسديّ[١] في سنةِ خمسَ عشرةَ وستمائةٍ بسماعِه مِنْ مشايخِه الأربعةِ ، منهم الشيخُ الثقةُ سراجُ الدينِ أبو بكرٍ محمدٌ بنُ عليٍّ بنِ ياسرٍ الأنصاريّ الحيانيّ[٢] عن أبِي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ الفضلِ الفُرَاوِي[٣]، عن عبدِ الغافرِ بنِ محمدٍ الفارسيّ[٤] عن الجُلُودِيّ[٥] عن إبراهيمَ بنِ سفيان[٦] عن الإمامِ مسلمٍ يرفعُه إلى العباسِ بنِ مرداسٍ :

---

(١) ترجم له في شيوخ ابن عمرون ينظر الدراسة ص ٣٠ .

(٢) هو محمد بن علي بن ياسر أبو بكر الأندلسي الجياني قدم دمشق قبل العشرين وخمسمائة وسكن قنطرة سنان وكان يعلم صبيان ويتردد إلى أبي الفتح نصر الله بن محمد ويسمع منه ثم رحل إلى بغداد سنة عشرين وخمسمائة ، وسمع من أبي القاسم بن الحصين وغيره ثم خرج إلى خراسان وأدرك بها إسنادا حسنا وسمع بها من السيد حمزة الحسيني وأبي بكر بن وأبي عبد الله الفراوي وأبي القاسم الشحامي وغيرهم ، ثم عاد إلى حلب وأقام بها ، ووقف كتبه على أصحاب الحديث ، ومات بحلب في جمادى الأولى سنة ٥٦٣ أو ٥٦٦هـ . ينظر ابن عساكر ٣٩٩/٥٤ وتكملة الإكمال ١٩٦/٢ وسير أعلام النبلاء ٥٠٩/٢٠ ونفح الطيب ٥٨/٢.

(٣) هو محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الصاعدي الفُرَاوي ، عالم بالحديث والفقه، شافعيّ. مولده ووفاته في نيسابور. كان يعرف بفقيه الحرم، لإقامته مدة في الحرمين. له تصانيف، منها مجالس أملاها في الوعظ، أكثر من ألف مجلس، وأربعون حديثا وكتاب في الفقه . نسبته إلى (فراوة) بليدة قرب خوارزم انتقل أبوه منها إلى نيسابور توفي ٥٣٠ هـ. ينظر الوافي ٢٢٩/٤ وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٥٢/١ وشذرات الذهب ١٥٧/٦ والأعلام ٦/ ٣٣٠.

(٤) هو أَبُو الْحُسَيْن عبد الغافر بن مُحَمَّد الْفَارِسِي النَّيْسَابُورِي ، ثِقَة صَالح ، حدث بنيسابور بِكِتَاب صَحِيح مُسلم عَن أبي أَحْمد مُحَمَّد بن عِيسَى الجلودي وَعَن الْخطابِيّ ب غَرِيب الحَدِيث وَحدث عَن بشر بن أَحْمد الإسْفِرَايِينِيّ وَأبي سعد الكنجروذي ، حدث عَنهُ جمَاعَة مِنْهُم أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن الْفضل الفراوي وَإِسْمَاعِيل بن أبي بكر القارىء وَفَاطِمَة بنت عَليّ بن المظفر بن زعبل توفيّ ٤٤٨هـ . ينظر تكملة الإكمال لابن نقطة ٤/ ٥٢٤ والتقييد ١٠١/٢ وسير أعلام النبلاء ١٩/١٨ والعبر ٢٩٢/٢ وشذرات الذهب ٢٠٥/٥ .

(٥) هو أَبُو أَحْمد مُحَمَّد بن عِيسَى الجلودي ، حدث بِكِتَاب الصَّحِيح لمُسلم عَن إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُفْيَان وَهُوَ الشَّيْخ الصَّالح الدّين الزَّاهِد من كبار عباد الصُّوفِيَّة سمع أَبَا بكر مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن خُزَيْمَة ، وَكَانَ ينتحل مَذْهَب سُفْيَان بن سعيد الثَّوْرِيّ ويعرفه . توفيّ سنة ٣٦٨هـ ، وَدفن فِي مَقْبرَة الْحيرَة وَهُوَ ابْن ثَمَانِينَ سنة وَختم بوفاته سَماع كتاب صَحِيح مُسلم بن الْحجَّاج . ينظر الأنساب ٢٨٣/٣ وإكمال الإكمال لابن نقطة ٣/ ٣٣٢ و العبر ١٢٩/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٠١/١٦ والوافي ٢٠٨/٤ وشذرات الذهب ٣٧٠/٤ .

(٦) هو إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن سُفْيَان أَبُو إِسْحَاق النَّيْسَابُورِي الْفَقِيه الزَّاهِد أحد أَصْحَاب أَيُّوب بن الْحسن الزَّاهِد كَانَ مجاب الدعْوَة كثير الْمُلَازمَة لمُسلم توفيّ رَحمَه الله تَعَالَى سنة ٣٠٨هـ . ينظر التقييد ٢١٨/١ وسير أعلام النبلاء ٣١١/١٤ والعبر ٤٥٣/١ والوافي ٨٤/٦ .

١٢٧- أَتَجْعَـــلُ نَهْـــبِي وَنَهْـــبَ العُبَيـــــ ـــــدِ بَـــيْنَ عُيَيْنَـــةَ وَالأَقْـــرَعِ

٨٥/ب فَمَـــا كَـــانَ حِصْـــنٌ وَلَا حَـــابِسٌ يَفُوقَـــانِ مِـــرداسَ فِي مجمـــعِ

وَمَـــا كنـــتُ دونَ امـــرِئٍ منهمـــا وَمَـــنْ تخفـــضُ اليـــومَ لا يُرفَـــعِ

فليتَ[١] الروايةَ الأخرى تعادلُ هذه في الصحةِ ، وإنْ كانَ الطعنُ لأنَّه على خلافِ القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ فذا شأنُ الضرورةِ . وقيل: إنَّ روايةَ شيخِي ينفِي روايةَ مرداسَ ؛ لأنَّه لو كانَ جائزًا لَمَا عَدَلَ عنه لكونِه أقعدَ في المعنَى . والجوابُ أنَّ الشاعرَ الفصيحَ ربَّما عَدَلَ عن مثلِه كراهةَ ارتكابِ الضرورةِ مع أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّه أقعدَ ، وقال شيخِي يعيشُ: «إنَّ النصوصَ الواردةَ ليس رَدُّهَا بالسهلِ ، فللضرورةِ اعْتُبِرَ مطلقُ الثقلِ ، وفي الاختيارِ اعْتُبِرَ ثقلٌ مخصوصٌ ، وإذا اعتبرتَ النصوصَ في هذا كانَ أكثرُها أعلامًا ، فامتنعَ للضرورةِ بسببٍ واحدٍ ، فلو جاءَ مثلُ فرسٍ ورجلٍ وأُريدَ منعُه للضرورةِ لم يجزْ عندِي»[٢] .

مُحَمَّدٌ: إذا صَحَّتِ الروايةُ وساعدَ القياسُ قُبِلَ ، خالفَ مِنْ خالفَ .

قولُهُ: «**وما أحدُ سببَيهِ أو أسبابِه العَلَمِيَّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكيرِ كقولِك: رُبَّ سعادٍ وقطامٍ لبقائِه بلا سببٍ أو على سببٍ واحدٍ إلا نحو: أحمرَ ، فإنَّ فيه خلافًا بينَ الأخفشِ وصاحبِ الكتابِ**».

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: «**وما أحدُ سببيه أو أسبابِه العَلَمِيَّةُ**». يريدُ أنَّه إذا كانتِ العَلَمِيَّةُ مؤثرةً فيه ، فلذا قال: «**أحدُ سببيه**» ، وإلا فالجمعُ يجوزُ أنْ يصيرَ عَلَمًا بالنقلِ لكنْ لا أثرَ للعَلَمِيَّةِ فيه ، لأنه لا ينصرفُ ، فلا يقالُ فيه: أحدُ سببيه العَلَمِيَّةِ . ودخولُ الفاءِ في «**فحكمُه**» زائدةٌ ؛ لأنَّ المبتدأَ وإنْ كانَ موصولًا فقدْ فُقِدَ شرطُ دخولِ الفاءِ ؛ لأنَّ مِنْ شروطِه كونَ الصلةِ جملةً فعليةً أو ظرفيةً وهما مفقودان (٨٦/أ) هنا[٣] . **وقولُه:** «**لبقائِه بلا سببٍ**». يَحتملُ أنْ يريدَ بلا سببٍ

---

(١) في الأصل ٨٥/ب زيادة: شعري . وهي مشطوبة .

(٢) ابن يعيش ٦٨/١ بتصرف .

(٣) تدخل الفاء جوازا في خبر المبتدأ في عدة صور منها: أن يكون المبتدأ موصولا بأل الموصولة ، وإذا كان موصولا بغير أل فيشترط أن تكون الصلة جملة صالحة للشرط أو ظرفا أو جارا ومجرورا ، ولَمَّا كانت جملة الصلة في كلام الزمخشري اسمية جعل ابن عمرون الفاء زائدة وليست لربط الخبر بالمبتدأ ، وقد أجاز ابن الحاج كون جملة الصلة اسمية مع الموصلات غير أل . ينظر الارتشاف ١١٤١/٣ والتذييل والتكميل ٩٨/٤ والهمع ٥٦/٢ .

مستقلٍّ لمنعِ الصرفِ .

وقولُه: ((**أو على سببٍ واحدٍ**)). أطلقَ السببَ على غيرِ المستقلِّ ، وذا فيه نظرٌ ؛ لأنَّ (أذربيجانَ)[1] إذا نُكِّرَ يبقَى أكثرُ مِنْ سببٍ فلا يصحُّ أنْ يقالَ: على سببٍ واحدٍ ، ويحتملُ أنْ يريدَ الأكثرُ كذلك . وأجودُ مِنْ ذلك كلِّه أنْ يكونَ بلا سببٍ فيما العلميةُ شرطٌ في منعِه للصرفِ كالتركيبِ والعجمةِ ، فإنَّك إذا نكرتَ زالتِ العلميةُ ، وهي شرطٌ في العلَّةِ الأخرَى ، فلذلك جاز أنْ يقالَ: بلا سببٍ . **وقولُه:** ((**أو على سببٍ**)). (أو) للتفصيلِ يعني وما يجامعُه العلميةُ وليستْ شرطًا في العلةِ المجامعةِ كالعدلِ ، فإنه يُوجدُ مانعًا مِنْ غيرِ العلميةِ ، فإذا نُكِّرَ بقيَ على سببٍ واحدٍ .

وقولُه: ((**إلا أحمرَ**)). مستثنًى من قولِه: ((فحكمُه الصرفُ)) .

مُحَمَّدٌ: هذا الاستثناءُ ليس مخصوصًا بأحمرَ بل هو في غيرِه كما بيَّنَّا في العللِ المتقدمةِ. واعلمْ أنَّ أحمرَ قبل أنْ يُسمَّى به لا ينصرفُ بالإجماعِ للوزنِ والوصفِ ، فإنْ صارَ عَلَمًا لا ينصرفُ أيضا بالإجماعِ للتعريفِ والوزنِ ، فإذا نُكِّرَ بعد التسميةِ به ففيه الخلافُ ، وأكثرُ الناسِ نقلَ هذا الخلافَ ، وقال ابنُ خروفٍ: ((وقعَ في كتابِ سيبويه طُرَّةٌ للأخفشِ مخالفةٌ لمذهبِ سيبويه ، وهي: قال أبو الحسنِ[2]: ينصرفُ أحمرُ وما أشبهَه في النكرةِ إذا كان اسمًا ؛ لأنَّه مَنَعَه مِنَ الصرفِ أنَّه وصفٌ ، وقد ذهبَ الذي كان يمنعُه. انتهتِ الطرةُ ، وهي مخالفةٌ لما ذَكَرَ في كتابِه ، ولكلامِ العربِ ، وخلافُ العربِ لا سبيلَ إليه ، قال في كتابِه الأوسطِ: وما كان صفةً مِنْ أفعلَ فهو لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ (٨٦/ب) نحو: آدمَ وآخرَ ، وإنما يكونُ معرفةً إذا سمَّيتَ به رجلا ولم ينصرفْ في المعرفةِ ولا النكرةِ ، قال[3]: والقياسُ أنْ يُصرفَ في النكرةِ فهذا نصُّ ما ذهبَ إليه سيبويه[4] ، ثم قاسَ ، وتركُ الصرفِ فيه قياسٌ مِنْ وجهٍ آخرَ ، ولا قياسَ مع ما اجتمعتْ عليه العربُ ، فكلُّ مَنْ حكَى عن الأخفشِ الصرفَ أخطأَ عليه ، وكتابُه يردُّ

---

(١) ينظر ابن يعيش ٧٠/١ ، وهي بلد معروفة ينظر معجم ما استعجم ١٢٩/١ ومعجم البلدان ١٢٨/١ .

(٢) وافق ابنُ يعيش الأخفش ، ينظر ابن يعيش ٧٠/١ .

(٣) أي الأخفش .

(٤) قال سيبويه:" اعلم أن (أفعل) إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم." الكتاب ٣/ ١٩٣ .

عليهم))[١] .

مُحَمَّدٌ: لا سبيلَ إلى رَدِّ ما نقلَه الجماعةُ وإنْ لم يكنْ في الأوسطِ ، فقد ذكرَ الجماعةُ عن المازنيّ أنه سألَ الأخفشَ فأجابَ ، ويكفِي قولُ المازنيّ[٢] . وبعدُ فلابُدَّ مِنَ النظرِ ففيها الدليلُ على عدمِ الصرفِ أَنَّ نَقْلَ الشيءِ عن أصلِه لو كان مُخرِجًا له بالكليّةِ للَزِمَ أنْ لا ينصرفَ أربعٌ إذا وُصِفَ به في قولِك: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ، وهو خلافُ الإجماعِ ، وكما رَاعَوا الأصلَ في أربعٍ فصرفُوه كذلك يجبُ أَنْ يُرَاعُوا الأصلَ في أحمرَ ويمنعُوا الصرفَ . فإنْ قيل: إنَّ أربعًا وإنْ وُصِفَ به لم يَخرُجْ عن دلالتِه على العددِ فلم يَبْطُلْ معنَى الاسميةِ ، ولذلك جازَ دخولُ التاءِ عليه بعدَ جعلِه وصفًا ، وأحمرُ قد بَطَلَتْ وصفيَّتُه حتى يجوزُ أنْ يُسَمَّي به أسودُ ففارقَ بذلك أصلَه. واعلمْ أَنَّ هذا قد ذُكِرَ عن المازنيّ أنَّه سألَ الأخفشُ عن أربعٍ فأجابَ بأنَّ أصلَه الاسميةُ وعلى التحقيقِ هذا لا يلزمُ الأخفشُ ؛ لأنَّه لو قُدِّرَ أنَّه صفةٌ فما العلةُ الثانيةُ ، وأَمَّا وزنُ الفعلِ فليس بموجودٍ لفقدانِ شرطِه في الصفةِ عدمُ قَبُولِ التاءِ كما قُرِّرَ ، فلا حاجةَ إلى تكلّفِ جوابٍ عنه. ووَجَّهَ الرُّمانيُّ كلامَ سيبويه بأنْ قال: ((لا ينصرفُ بعد التنكيرِ ؛ لأنَّه ثانٍ بالنكرةِ كما هو ثانٍ بالصفةِ ، فأشبهتْ حالُه الثانيةُ حالَه الأولَى ، فلم يُصْرَفْ لهذا السببِ))[٣] ، وفَرَّقَ بينَه وبينَ أحمدَ (٨٧/أ) لأنَّ حالَه في النكرةِ لا تُشْبِهُ حالَه قبلَ التسميةِ ؛ لأنَّ الفعلَ بعيدٌ مِنَ الاسمِ .

مُحَمَّدٌ: في هذا إثباتُ علةٍ زائدةٍ على عللِ منعِ الصرفِ وإذا أمكنَ إيضاحُ المسألةِ مِنْ غيرِ زيادةِ علةٍ فهو أولَى . وذكرَ ابنُ دُرُسْتَوَيهِ[٤] ما يدلُّ على تفصيلٍ ، قال: ((لو سُمِّيَ بالتثنيةِ

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢ وتنقيح الألباب لابن خروف ص ٢٩٠.

(٢) قال السيرافي:" وذكر أن المازني سأل الأخفش ، فقال له: لم صرفته؟ ألست تقول: نسوة أربع ، فتخفض الأربع وتنونه وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى ، قال: فلم صرفته وقد اجتمعت فيه علتان وزن الفعل والصفة ؟ قال: لأن أربعا اسم في الأصل ولا أحكم له حكم الصفة ، وإن وصفت به . فقال له المازني: فاحكم للأحمر بحكم الصفة ، وإن سميت به ؛ لأن الأصل فيه الصفة ، فلم يأت الأخفش بمقنع ." السيرافي ٤٦٢/٣.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثالث ٢٢٨/أ .

(٤) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أَبُو محمد من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد ٣٤٧هـ. له تصانيف كثيرة منها: تصحيح الفصيح وكتاب الكُتَّاب والإرشاد في النحو ومعاني الشعر وأخبار النحويين ونقض كتاب العين وشرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال مؤلفا على حروف المعجم. ينظر طبقات النحويين ص ١١٦ وتاريخ بغداد ٨٥/١١ ونزهة الألباء ص ٢١٣ ومعجم الأدباء ١٥١١/٤ وإنباه الرواة ١١٣/٢ وبغية الوعاة ٣٦/٢ والأعلام للزركلي ٤/ ٧٦ .

فالأحسنُ فيه حكايةُ حالِ التثنيةِ ، ويجوزُ إعرابُها كإعرابِ الواحدِ فبَانَ أنَّ التسميةَ لا تزيلُ حكمَ المسمَّى به عَمَّا كان عليه»[١]. يشيرُ دليلُه إلى جوازِ الأمرين فيكونُ كالتثنيةِ ، والزجاجُ[٢] وابنُ الخَشَّابِ[٣] صَرَّحَا بالتفصيلِ لكنَّ هذا مذهبٌ ثالثٌ.

مُحَمَّدٌ: وأجودُ مِنْ ذلك كلِّه أَنَّ سيبويه يَلحظُ الصفةَ ؛ لأنَّ نقلَه مِنَ الوصفيةِ لا يُزِيلُ عنه أحكامَ الوصفيةِ بالكلِّيَّةِ بدليلِ جوازِ دخولِ الألفِ واللامِ عليه في نحو: الأحمرِ والعباسِ وجمعِه على (فُعْلٍ) في قولِ الشاعرِ :

١٢٨– أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا[٤]

ولملاحظةِ الصفةِ فيه جازَ إعمالُه ، وعليه حَمَلَ بعضُهم[٥] قولَه تعالَى:﴿نَزَّاعَةً ﴾[٦] في مَنْ نَصَبَ بما في لظًى مِنْ معنَى التلظِّي ، وإذا عملتْ في الحالِ لَزِمَ أنْ تتحملَ الضميرَ الذي هو صاحبُ الحالِ ، هذا مع كونِ العلميةِ قائمةٌ فإذا نُكِّرَ كان اعتبارُها أولى[٧] . وقالَ ابنُ

---

(١) لم أقف عليه فيما أعلم .

(٢) اختار الزجاجُ رأيَ سيبويه . ينظر ينصرف ص ٨ .

(٣) ابن الخشاب في المرتجل لم يذكر تفصيلا بل اكتفي بذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش ينظر ص ٨٠ .

(٤) بيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٤٩ ، وينظر إصلاح المنطق ص ٤٠١ وجمهرة اللغة ٥٤٤/١ والصحاح ١٠٣٤/٣ وديوان المعاني ٣٦٥/١ والمحكم ٤٧٥/٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٤٥/٢ وشرح الجمل لابن خروف ٩٠٨/٢ وابن يعيش ٢٩/١ واللسان ١٩/٧ وتذكرة النحاة ص ٦٣١ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤ وخزانة الأدب ١٨٣/١.

الشاهد: قال البغدادي:" الأحوص بالنظر إلى الوصفية جمع على الحوص ، وبالنظر إلى نقله إلى الاسمية بالغلبة جمع على الأحاوص." الخزانة ١٨٣/١ . وبملاحظة الوصفية في جمع الأحوص دلل ابن عمرون على أن سيبويه بعد تنكير أحمر بعد نقله إلى الاسمية لاحظ الوصفية فمنعه من الصرف .

(٥) هي قراءة حفص عن عاصم وابن أبي عبلة وأبو حيوة وأبو رزين والزعفراني وابن مقسم واليزيدي والسلمي وعكرمة والحسن ، وهي رواية أبي عمرو عن عاصم ، والمفضل ومجاهد وعمر بن الخطاب . ينظر السبعة ص ٦٥٠ والنشر ٣٩٠/٢ والبحر المحيط ٣٢٨/٨ ومعجم القراءات للخطيب ٨٢/١٠ .

(٦) من الآية (١٦) من سورة المعارج ، قال تعالى: (نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى) .

(٧) قال السمين الحلبي في قراءة النصب:" وفيها وجهان أحدهما: أن ينتصب على الحال . وفي صاحبها أوجه أحدها: أنه الضمير المستكن في لظى ؛ لأنها وإن كانت علما ، فهي جارية مجرى المشتقات كالحارث والعباس ، وذلك لأنها بمعنى التلظي ، وإذا عمل العَلَمُ الصريحُ والكنية في الظروف ، فلأَنْ يعمل العلم الجاري مجرى المشتقات في الأحوال أولى وأحرى ." الدر المصون ٤٥٧/١٠ وينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢.

جنّي: ((إنَّ سيبويه قال في واسطٍ سُمِّيَ بذلك لأنَّه وَسَطٌ ما بين البصرةِ والكوفةِ))[1]. فانظرْ لمحةَ الصفةِ في حالِ العلميةِ . فإنْ قيل: لو رُوعِيَ ما ذكرتَ بعد التنكيرِ لرُوعِيَ في حالِ العلميةِ . والجواب: إذا كان عَلَمًا ففيه علتانِ غيرُ الوصفِ فلم يَحْتَجْ إلى الوصفِ وإنْ كان فيه شيءٌ منه . فإنْ قيل: لو كانتْ الصفةُ تجامعُ العلميةَ لم ينصرفْ قائمٌ اسمَ رجلٍ لاجتماعِ الوصفِ والعلميةِ فلمَّا لم يصحّ اعتبارُها مع العلميةِ لم يصحِّ (٨٧/ب) اعتبارُها بعد التنكيرِ . والجوابُ: قولُه: ((لو كانتْ تجامعُ)) . قلنا: لِمَ قلتُم أنها لا تجامعُ وما ذكرنا مِنَ الأحكامِ يدلُّ على أنها تجامعُ العلميةَ أَمَّا قائمٌ قلنا: إنما لم تُعتبرْ في قائمٍ مع العلميةِ لتنافِي ثبوتهما في التحقيقِ ؛ لأنَّ معنَى الوصفِ أنْ يكونَ الاسمُ لمعنًى يقعُ على كلِّ مَنْ قامَ به ذلك المعنَى ، ووضعُ العَلَمِ أنْ يقعَ على شيءٍ بعينِه غيرَ مُتَنَاوِلٍ ما أشبَهه ، فكرهُوا تقديرَ شيئين متنافيين يُثْبِتَان حكمًا واحدًا بخلافِ ما ذكرنا مِنَ الجمعِ وغيرِه مِنَ الأحكامِ ، فإنها لا تنافِي العلميةَ فلذلك اعْتُبِرَتْ في حالِ العلميةِ فإذا نُكِّرَ نحو: أحمرَ زالتْ العلميةُ التي تتعدَّدُ اعتبارُ الوصفيةِ معها . فإن قيل: لو اعتبرنا الصفةَ الأصليةَ لوجبَ منعُ أفضلَ إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ ، وإجماعُهم على صرفِه دليلُ أنَّه لم تُعْتَبَرْ .

والجوابُ أنهم صرفوا أفضلَ ؛ لأنَّه ليس بوصفٍ ؛ لأنَّه إنما يكونُ وصفًا بـ(مِنْ) ، فإذا فُقِدَتْ[2] فُقِدَتْ الوصفيةُ فلذا صُرِفَ ، وهذه المسألةُ إذا حُقِّقَ النظرُ فيها كانتْ شاهدةً بصحةِ مذهبِ سيبويه ؛ لأنَّه إذا كانتْ موجودةً وسَمَّيتَ به ثم نَكَّرْتَه لا ينصرفُ بالإجماعِ ، فلو كانتْ التسميةُ مزيلةً للصفةِ كما زعمَ الأخفشُ للَزِمَ صرفُه وقد بَيَّنَّا أَنَّ منك ليستْ المانعةَ مِنَ الصرفِ فلا تَتَخَيَّلُه . وعدمُ صرفِ أَبْرَقَ وأَدْهَمَ في النكرةِ يدلُّ على عدمِ صرفِ أحمرَ إذا نُكِّرَ ؛ لأنَّ أدهمَ استُعملَ استعمالَ الأسماءِ ، ومع ذلك لا ينصرفُ عند الأخفشِ وغيرِه في معرفةٍ ولا نكرةٍ فكذا أحمرُ .

قولُه: ((وما فيه سببان مِنَ الثلاثيّ الساكنِ الحشوِ كنوحٍ ولوطٍ ينصرفُ في اللغةِ الفصيحةِ التي عليها التنزيلُ ؛ لمقاومةِ السكونِ أحدَ السببين ، وقومٌ يجرُونه على[3] القياسِ فلا يصرفُونه (٨٨/أ) وقد جمعَهما الشاعرُ في قولِه:

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٦٧/١ وينظر الكتاب ٢٤٣/٣ .

(٢) أي: (مِنْ) .

(٣) في الأصل ٨٧/ب زيادة: الخلا . يقصد الخلاف وهي مشطوبة .

١٢٩- لَمْ تَتَلَفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعْـــدٌ وَلَمْ تُسْـــقَ دَعْـــدُ فِي الْعُلَـــبِ[١]

وأَمَّا ما فيه سببٌ زائدٌ كمَاهَ وجُورَ ، فإنَّ فيهما ما في نوحٍ مع زيادةِ التأنيثِ فلا مقالَ في امتناعِ صرفِه[٢]» .

مُحَمَّدٌ: قولُه: «**وما فيه**» أطلقَ ولم يُقَيِّدْ بالتأنيثِ ، وينبغِي أنْ يُقَيِّدَ ، قال الشيخُ ابنُ يعيشَ: «يُصْرَفُ الأعجميُّ الثلاثيُّ الساكنُ الحشوُ البتةَ»[٣].

مُحَمَّدٌ: أكثرُ النحاةِ يَشترطُ في العجمةِ الزيادةَ على الثلاثةِ ويَصرفُ نوحًا ولوطًا ، والمسمَّى بـ(كُحٍّ) لخفةِ الثلاثي ، قال سيبويه: «كلُّ مُذَكَّرٍ سُمِّيَ بثلاثةِ أحرفٍ مِنْ غيرِ حرفِ تأنيثٍ مصروفٌ أعجميًّا كان أو عربيًّا إلا أنْ يكونَ (فُعَلَ) أو نحو: ضُرِبَ»[٤]. وقال بعضُ المتأخرين[٥]: إنَّه منقوضٌ بسَحَرَ ولم يَذْكُرْهُ .

مُحَمَّدٌ: ويَحتملُ أنْ يقالَ: سَحَرُ معدولٌ ، فلمَّا قالَ: (فُعَلَ) ، شَمِلَ المعدولَ ، ولو قُدِّرَ أنَّه تركَ سَحَرَ يلزمُ أنْ يفوتَه شيءٌ آخرُ ثم يُحكمُ بالفواتِ مِنْ غيرِ نقلٍ عن أحدٍ مِنَ العلماءِ أنَّه لا ينصرفُ . وقال ابنُ السراجِ: «فإنْ كان الاسمُ العلمُ ثلاثيًّا صرفُوه البتةَ نحو: لوطٍ ونوحٍ ينصرفُ على كلِّ حالٍ»[٦]. وقالَ الواحديُّ في شرحِ المتنبِّي في قولِه:

١٣٠- سُيُوفُ بَنِي طُغْجَ[٧]

---

(١) بيت من المنسرح ، وهو لجرير في ملحقات ديوانه ص ١٠٢١ ، وينظر ابن يعيش ٧٠/١.
وورد لعبيد الله بن قيس الرقيات في ما نسب إليه ، ديوانه ص ١٧٨.
وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣ وأدب الكاتب ص ٢٨٢ والخصائص ٦١/٣ شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٢١ ومجمع الأمثال ٣٦١/١ واللباب ٥٠٨/١ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٦٢ ط دارا لطلائع وشرح الأشموني ٥٢٧/٢ .
الشاهد: تنوين (دعد) الأولى وعدم تنوين الثانية ، وذا يدل على أن العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط ، ولم يكن أعجميا أو منقولا عن مذكر ينصرف في اللغة الفصيحة ويجيز قوم عدم صرفه ، كما وضح الزمخشري .

(٢) علة منع (ماه) و(جور) قال بها السيرافي ينظر شرحه ١٣/٤ .

(٣) ينظر ابن يعيش ٧٠/١ .

(٤) الكتاب ٢٢٠/٣ بتصرف .

(٥) هو قول ابن الحاجب في الإيضاح ١٤٧/١ .

(٦) ينظر الأصول ٩٢/٢ .

(٧) جزء من بيت من الطويل ، وهو للمتنبي في ديوانه ٢٤١/٤ بشرح عبد الرحمن البرقوقي ، وتمامه:=

«تَرْكُ صرفِ (طُغْجَ) و(جَفَّ) يجوزُ عند الكوفيين»[1] .

مُحَمَّدٌ: فيَحتملُ أنْ يكونَ الزمخشريُّ اختارَ مذهبَ الكوفيين[2]. فإنْ قيل: لِمَ اعْتُبِرَ التأنيثُ في الثلاثيّ ولم تُعْتَبَرُ العجمةُ . والجوابُ أَنَّ اعتناءَهم بالتأنيثِ أقوَى ، ولذلك جعلُوه علامةً في الأكثرِ بخلافِ العجمةِ ، ثم ما لم تُوجدْ فيه علامةٌ مِنَ المؤنثِ إنْ كان أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ ، فالزائدُ يقومُ مقامَ العلامةِ ، وإنْ كان ثلاثيًّا فالعلامةُ مرادةٌ بدليلِ رَدِّهَا في التصغيرِ (٨٨/ب) ولأنَّ التأنيثَ لا يُسْقِطُ حكمَه الألفُ واللامُ بخلافِ العجمةِ ، وقيل: قولُهم: التأنيثُ أقوَى ملغًى بأنَّ العدلَ المقدَّرَ – **مُحَمَّدٌ**: يريدُ بابَ عُمَرَ – أضعفُ العللِ ؛ لأنَّه أمرٌ تقديريٌّ متوقِّفٌ على السماعِ ، فاعتبارُ العجمةِ أولَى . يريدُ فإذا اعْتُبِرَ العدلُ المقدَّرُ في الثلاثي مع ضعفِه فاعتبارُ العجمةِ أولَى ، وما ذكرَه ملغًى يَصرفُ عُزَيرَ على ما يأتِي . وقال ابنُ الحاجبِ: «أكثرُ الناسِ على صرفِ نوحٍ ولوطٍ وجوبًا كما تقدَّمَ – يشيرُ إلى ما تقدَّمَ له ذكرٌ في العجمةِ – اشتراطُ الزيادةِ أو تَحَرُّكِ الأوسطِ على الأصحّ لِمَا في مخالفِهما مِنَ الخفةِ التي قاومتْ علةً أقوَى منها يعنِي التأنيثَ ، وخالفَهم الزمخشريُّ»[3] .

مُحَمَّدٌ: وعبدُ القاهرِ[4] في جملِه ، ثم قال: «لِشُبْهَةٍ وهي أنهم متفقون على جوازِ صرفِ دَعْدٍ ومنعِ صرفِه ، وصرفُه لمقاومةِ السكونِ أحدَ السببين ، ومتفقون على وجوبِ منعِ الصرفِ في مَاهَ[5] وجُورَ[6] ، فلو كانتِ العجمةُ لا أثرَ لها في الساكنِ الوسطُ كان حكمُ ماهَ وجُورَ

حَمَتْــهُ علــى الأعــداءِ مــن كــلِّ جانــب ... ســيوفُ بــني طُغْــجِ بــنِ جُــفِّ القمــاقمِ

وكلمة : جف ، ضبطت في المخطوط بفتح الجيم ، وفي الديوان بضم الجيم . وطغج وجفّ علمان .

(١) ينظر ديوان المتنبي شرح الواحدي ص ٣١٨ ط برلين ١٨٩١م وشرح العكبري ١١٥/٤ .

(٢) يقصد أن الزمخشري وافق الكوفيين في إجازة منع صرف نحو: نوح ، ورأيهم في الفسر لابن جني ٥٥٨/٣ والارتشاف ٨٧٧/٢ ونسبه ابن قتيبة إلى بعضهم ينظر أدب الكاتب ص ٢٨٢.

(٣) الإيضاح لابن الحاجب ١٥٣/١ .

(٤) أي: ذهب عبد القاهر إلى جواز منع صرف نحو: نوح ، ولم ينص عبد القاهر على ذلك ينظر شرح الجمل لعبد القاهر ص ٢١ رسالة ماجستير للباحثة: خديجة محمد حسين جامعة أم القرى ١٤٠٧-١٤٠٨ هـ . و لم ينص عليه في المقتصد ٩٩٥/٢ . ورأي عبد القاهر موجود في الارتشاف ٨٧٧/٢ .

(٥) "الماه، بالهاء خالصة: قصبة البلد، ومنه قيل ماه البصرة وماه الكوفة وماه فارس، ويقال لنهاوند وهمذان وقمّ ماه البصرة" معجم البلدان ٥/ ٤٨ .

(٦) " مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا" معجم البلدان ٢/ ١٨١ .

حكمُ هندٍ في منعِ الصرفِ وجوازِه ، ولَمَّا اختلفَا دَلَّ على اعتبارِ العجمةِ في الساكنِ ، وهو قويٌّ جدًّا بالنظرِ إلى المعنَى إلا أنَّه لم يُسمعْ منعُ صرفِ نحو: نوحٍ ولوطٍ مع كثرةِ الاستعمالِ ، والمختارُ منعُ صرفِ هندٍ فوجبَ أخذُ قَيْدٍ في الجملةِ ، وهو أنْ يُشترطَ اعتبارُ الزيادةِ أو الحركةِ على القولِ الآخرِ وحينئذٍ يقعُ الفصلُ بين نوحٍ وهندٍ .

والجوابُ عن ماهَ وجُورَ أنَّ الساكنَ إنما يقاومُ التأنيثَ بشرطِ ألا يتقوَّى بالعجمةِ ، ولا يلزمُ مِنْ كونِ العجمةِ مقويَّةً في امتناعِ مقاومةِ السكونِ أنْ يكونَ سببا فيما سكنَ وسطُه أنْ تكونَ معتبرةً في نوحٍ»[١] .

مسألة: ما انصرف من الأعجمية مكبرا انصرف مصغرا ، وما امتنع صرفه مكبرا امتنع مصغرا.

مسألةٌ: مَنِ اعتبرَ الزيادةَ على الثلاثي في العجمةِ (٨٩/أ) يَرِدُ عليه عُزَيْرٌ فيمَنْ لم ينوّنْ.

وقرأتُ به مِنْ طريقِ التيسيرِ[٢] لأبي عمرٍو الدانيِّ[٣] رحمَه اللهُ ، عاصمٌ[٤] والكسائيُّ بالتنوينِ ، الباقون بغيرِ تنوينٍ[٥]، قال في الكشافِ: «بعجمتِه وتعريفِه امتنعَ مِنَ الصرفِ ، ومَنْ نَوَّنَ فقد جعلَه عربيًّا»[٦].

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ١٥٣/١ بتصرف .

(٢) يقصد كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ، ينظر التيسير ص ١١٨ .

(٣) عثمان بن سعيد بن عثمان، أَبُو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره. من أهل دانية بالأندلس ، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده ٤٤٤هـ . له أكثر من مائة تصنيف منها: التيسير في القراءات السبع والمقنع في رسم المصاحف ونقطها والاهتدا في الوقف والابتدا والموضح لمذاهب القراء وجامع البيان في القراءات وطبقات القراء وغير ذلك. ينظر معجم الأدباء ١٦٠٤/٤ وتاريخ الإسلام ٦٥٩/٩ وسير أعلام النبلاء ٧٧/١٨ الوافي ٢٠/٢٠ ونفح الطيب ١٣٥/٢ والأعلام ٤/ ٢٠٦ .

(٤) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر ، أحد القراء السبعة ، تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها ١٢٧هـ. كان ثقة في القراءات، صدوقا في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه. ينظر الثقات لابن حبان ٢٥٦/٧ وابن عساكر ٢٢٠/٢٥ ومعجم الأدباء ١٤٧٤/٤ وفيات ٩/٣ وسير أعلام النبلاء ٢٥٦/٥ والأعلام ٣/ ٢٤٨ .

(٥) ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٣١٣ والتذكرة في القراءات الثمان ٣٥٧/٢ والمبسوط ص ٢٢٦ والنشر ٢٧٩/٢ ومعجم القراءات للخطيب ٣٦٨/٣ .

(٦) الكشاف ٣٣/٣ ، وذكر السيرافي عن أبي عمرو بن العلاء أنه يرى أن عزيرا عربي ، ومن حذف تنوينه فلالتقاء=

مُحَمَّدٌ: قولُه: جعلَه عربيًّا . كان الخِيَرَةُ إلى المتكلِّمِ في جعلِه عربيًّا أو أعجميًّا ، ثم عُزيرٌ مِمَّنْ كان؟ فكيفَ يُظَنُّ أنَّه عربيٌّ؟ ثم قال: «قولُ مَنْ قالَ سَقَطَ التنوينُ لالتقاءِ الساكنين كقراءةِ مَنْ قرأَ ﴿ أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ ﴾[1] أو لأنَّ الابنَ وقعَ صفةً والخبرُ محذوفٌ تقديرُه هو معبودُنا فمُتَمَحَّلٌ عنه مندوحةٌ»[2] . **مُحَمَّدٌ**: بماذا ؟ أَبِمَا قالَه ؟ فما مِنْ صحيحٍ عنه مندوحةٌ إلا غيرَ الصحيحِ إنْ لم يكنْ في المسألةِ وجهان ، فانظرْ إلى ما ذكرَه العلماءُ في حذفِ التنوينِ كيفَ دَفَعَه بغيرِ حجةٍ؟ والصحيحُ أنَّه مصروفٌ[3] ، فمَنْ حَذَفَ التنوينَ فلِمَا ذكرَه مِنْ أقوالِ العلماءِ . أَمَّا المؤنثُ إنْ لم يكنْ منقولا مِنْ مذكَّرٍ نحو: امرأةٍ سميتَها زيدًا أو عمرًا فالوجهُ منعُ الصرفِ لاجتماعِ السببين فيه وقد يَصرفُه بعضُهم لخفَّتِه بسكونِ وسطِه مع قِلَّةِ حروفِه ، فكأنَّ الخفةَ قاومتْ أحدَ السببين فانصرفَ ، وفيه رَدٌّ إلى الأصلِ ، والقياسُ الصرفُ ؛ لأنَّ مراعاةَ اللفظِ فيما لا ينصرفُ هو البابُ ، ألا ترى أنهم قالوا ذَلَذِلًا وجَنَدِلًا فصرفُوا وإنْ كانتِ الألفُ مرادةً ، لكنَّهم حذفوا الألفَ تخفيفًا ، وما حُذِفَ للتخفيفِ في حكمِ المنطوقِ به ، ويؤيدُ أنَّ الألفَ مرادةٌ أنَّه قد اجتمعَ فيها أربعُ متحركاتٍ متوالياتٍ ومع كونِ الألفِ مرادةً هو مصروفٌ لمراعاةِ

=الساكنين ، ينظر السيرافي ١/٢١٥ .

(١) من سورة الإخلاص (١ ، ٢) . قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو في رواية نصير عن أبيه ، وعاصم وحمزة والكسائي أحدٌ بالتنوين ويكسر لالتقاء الساكنين .

وقرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو في رواية يونس والأصمعي وعبيد وهارون وعبد الوارث وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر أحدُ بغير تنوين ، وترك التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ عبيد عن هارون وعباس وروح عن أحمد بن موسى وأبو زيد وعلي بن نصر عن أبيه والمطوعي عن عباس جميعهم عن أبو عمرو (أحدْ اللهُ) يقف على أحد ولا يصل فإن وصل قرأ بالتنوين . وقرأ خالد وعدي كلاهما عن أبي عمرو (أحدُنَ الله) بنصب النون التي بعد الدال في الوصل . ينظر السبعة ص ٧٠١ وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/٥٤٥ والحجة لأبي علي ٦/٤٥٤ والتذكرة في القراءات الثمان ٢/٦٥١ ومعجم القراءات للخطيب ١٠/٦٣٦ .

(٢) الكشاف ٣/٣٣ .

(٣) وهذا بناء منه على أن ما يصرف مكبره يصرف مصغره ، وهذا سواء كان مكبره عَزْر بسكون الوسط أو بتحريكه على قول من صرفه لخفة الثلاثي ، وقال بهذا الرأي أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ومشكل إعراب القرآن ١/٣٢٧ ونسبه في الدر المصون إلى أبي عبيدة ٦/٣٨ .

اللفظِ ، وكان الزجاجُ[١] لا يرَى صرفَ نحو: هندٍ . وإنْ كان منقولًا مِنْ مذكَّرٍ (٨٩/ب) فسيبويه[٢] لا يصرفُه قولًا واحدًا ؛ لأنَّ نقلَه مِنْ المذكرِ إلى المؤنثِ أكسبَه ثِقَلًا ، وغيرُه[٣] يُجرِيه مجرَى هندٍ ، فيَجرِي فيه الوجهان ، قال ابنُ خروفٍ: ((وأَمَّا منعُ أبي إسحاقَ مِنْ منعِ صرفِ هندَ وجُمْلَ فعلَى هذا القياسِ ؛ لأنَّ هندَ قبلَ التسميةِ به مذكرٌ ، وكذلك جُمْلُ وهو الظاهرُ مِنْ كلامِ سيبويه في جميعِ أبوابِه . وأدخلَ سيبويه في تمثيلِ ما فيه الصرفُ وتركُه هندًا وجُمْلًا ، والعذرُ أنَّه غَلَبَ على المؤنثِ فصار بمنزلةِ ما أصلُه مؤنثٌ))[٤]. وما أنشدَه مِنْ قولِه:

لَمْ تَتَلَفَّــــعْ بِفَضْـــــلِ مِئْزَرِهَــــا   دَعْـدٌ وَلَمْ تُسْـقَ دَعْـدُ فِي الْعُلَـبِ[٥]

البيتُ لجريرٍ[٦] ، وقال السخاويُّ: ((لابنِ قيسِ الرقياتِ))[٧]. ولم أجدْه في ديوانِه[٨] ، التلفُّعُ[٩] التقنُّعُ والتردِّي ، والعُلَبُ[١٠] جمعُ عُلْبَةٍ كظُلْمَةٍ وظُلَمٍ ، وهو إناءٌ مِنْ جِلدٍ يشربُ بها الأعرابُ ، يصفُها بأنها حضريةٌ رقيقةُ العيشِ لا تَلْبَسُ ما تلبَسُه العربُ ولا تشربُ ما يشربون ، وليس صرفُه دَعْدًا وعدمُه مِنْ قبيلِ الضرورةِ ؛ لأنَّ البيتَ مِنَ المنسرحِ ، فإذا لم يُصرفْ دعدٌ في الموضعين كان مطويَّ[١١] الأجزاءِ كلِّها ، وبيتُه في الزحافِ:

---

(١) قال الزجاج:" وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث ، فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضا ، وينصرف في النكرة ." ما ينصرف ص ٤٩ .

(٢) قال سيبويه:" فإن سميت المؤنثَ بعمرو أو زيد لم يجز الصرف ." الكتاب ٢٤٢/٣ .

(٣) قال سيبويه:" وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو ؛ لأنه على أخف الأبنية." الكتاب ٢٤٢/٣ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٩٢٥/٢ بتصرف .

(٥) سبق تخريجه في ص ٢٦١ برقم ١٢٩ .

(٦) جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي، من تميم ، أشعر أهل عصره. ولد ومات في اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم ، وكان هجاءاً مرّا ، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. وكان عفيفا، وهو من أغزل الناس شعرا. وقد جمعت (نقائضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء، و ديوان شعره مطبوع. ينظر طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/٢ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ٧١ وابن عساكر ٨٦/٧٢ ووفيات الأعيان ٣٢١/١ وسير أعلام النبلاء ٥٩٠/٤ والوافي ٦٢/١١ والأعلام ٢/ ١١٩.

(٧) المفضل ٢٢٩/١ .

(٨) ذكرتُ في تخريج البيت موضعه من الديوان ص ١٧٨ ، وهو في الشعر المنسوب إليه .

(٩) ينظر اللسان ٣٢٠/٨ (ل ف ع) .

(١٠) ينظر اللسان ٦٢٨/١ (ع ل ب) .

(١١) " الطيُّ: زحاف يتمثل في حذف الرابع الساكن من الجزء (التفعيلة) ، ويسمى الجزء الذي يدخله الطيُّ مطويا

١٣١- إِنَّ سُمَيْرًا أَرَى عَشِيرَتَه[1]

وإذا صرفْنا الأَوَّلَ كان هذا الجزءُ تامًّا ، أَمَّا الثاني فلا يجوزُ صرفُه وفي الذي تقدمَ مِنَ الكلامِ ما يُعلَمُ به . مَاهُ اسمُ بلدةٍ ، وكذا جُورُ اسمُ بلدةٍ هما مِنْ بلادِ فارسٍ.

قولُه: ((**والتكرُّرُ في نحو: بُشْرَى وصحراءَ ومساجدَ ومصابيحَ نزلَ البناءُ على حرفِ تأنيثٍ لا يقعُ منفصلا بحالٍ ، والزِّنَةُ التي لا واحدَ عليها منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمعٍ ثانٍ**)).

مُحَمَّدٌ: هذا الحكمُ ليس مقصورًا على التأنيثِ والجمعِ بل بابُ سكرانَ كذلك على ما نَبَّهْنَا عليه . **قولُه:** ((**والتكرُّرُ**)). التعريفُ (٩٠/أ) للعهدِ ؛ لقولِه في الفصلِ: أو ((تكرُّرُ واحدٍ))[2]. **وقولُه:** ((**لا يقعُ منفصلًا بحالٍ**)). ليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّ ألفَ التأنيثِ يجوزُ حذفُها في تصغيرِ حبارَى ، ويلزمُ في النسبِ لكنَّ لزومَها أشدُّ مِنْ لزومِ التاءِ ، فكان لها مزيةٌ على التاءِ ؛ ولذا يثبتُ في التكسيرِ في قولِهم حُبْلَى وحُبَالَى وصحراءُ وصحارَى ، وألفُ التأنيثِ المقصورةِ والممدودةِ هي المانعةُ مِنَ الصرفِ لا أثرَ للوصفِ إنْ جامعَها بدليلِ حبارَى وصحراءَ لا ينصرفان وإِنْ عَدِمَا الوصفَ ، وأما الأوزانُ التي يقعُ فيها ألفُ التأنيثِ فتجيءُ في موضعِها . وكيفَ طريقُ انقلابِها همزةً ؟ ولِمَ لَمْ تكنْ الهمزةُ علامةَ التأنيثِ؟ والألفُ تشاركُ التاءَ في التأنيثِ ، ويزيدُ عليها باللزومِ فصار لزومُها فيما ذكرنا بمنزلةِ تأنيثٍ ثانٍ فهذا معنَى تكرُّرِ العلةِ ، والجمعُ تركُ عدمِ النظيرِ أو كونُه نهايةَ الجمعِ منزلةُ جمعٍ ثانٍ فتكررتِ العلةُ . ومِنْ عادةِ النحاةِ أَنْ يذكروا فيما لا ينصرفُ أشياءَ لابدَّ مِنْ ذكرِها.

إذا سمَّيتَ بتثنيةٍ لك فيها وجهان أجودُهما الحكايةُ ، فيكونُ في الرفعِ بالألفِ وفي النصبِ بالياءِ ، والآخرُ أنْ يَجعلَ النونَ حرفَ إعرابٍ ويلزمُ الألفُ فتقولُ: رأيتُ رجلانَ ، ويكونُ غيرَ

=ويدخل الطيُّ (مستفعلن) فتصبح (مستعلن) ... وذلك في البسيط ، والسريع ، والمنسرح ، والرجز ، والمقتضب" المعجم المفصل في علم العروض د: إميل بديع ص ٣٢٦ بتصرف .

(١) صدر بيت من المنسرح لمالك بن عجلان ، وعجزه:

قَدْ حَدِبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَنِفُوا

وهو لمالك في جمهرة أشعار العرب ص ٥٠٢ وخزانة الأدب ٢٧٩/٤ وبلا نسبة في العروض لابن جني ص ١٢٩ والعقد الفريد ٣٣٨/٦ والمحكم ٤٩٣/٨ ولسان العرب ٣٧٩/٤ .

الشاهد: دخول زحاف الطي في بيت من المنسرح ، وينظر العروض لابن جني ص ١٢٩.

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٥٤/١ .

منصرفٍ كعثمانَ ، ولا يجوزُ أنْ يُجعلَ الإعرابُ في النونِ ويلزمُ الياءُ لعدمِ النظيرِ بخلافِ الجمعِ ؛ لأنَّه جاءَ غِسلين ، وهو (فِعْلِينَ) .

وإذا سميتَ بجمعِ المذكرِ السالمِ فَلَكَ وجهان أيضًا: أَنْ تُعربَه إعرابَ الجمعِ ، فتقولُ: هذا مسلمونَ ورأيتُ مسلمينَ كقولِ العربِ: هذه قِنَّسْرُون ، ويجوزُ أنْ تقولَ: هذا مسلمينٌ فتجعلُه كسنينَ وعلى ذا قولُ العربِ: فِلَسْطِينٌ ، وقال السيرافيُّ: «وأصحابُنا يرون صرفَ هذا ومِنَ (٩٠/ب) الناسِ مَنْ لا يرَى صرفُه»[١]. ولو سمَّيتَ بـ(مسلماتٍ) رجلًا قلتَ: هذا مسلماتٌ ؛ لأنَّ هذه التاءَ لَمَّا صارتْ في النصبِ والجرِّ على حالةٍ أشبهتْ عندهم الياءَ مِنْ مسلمين ، وصارَ التنوينُ بمنزلةِ النونِ ، قالَ تعالَى:﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[٢] فنوَّنَ ، يدلُّكَ أنها معرفةٌ عدمُ دخولِ الألفِ واللامِ ، ومِنَ العربِ مَنْ لا ينونُ يُشَبِّهُها بتاءِ التأنيثِ ، فالمبردُ[٣] مَنَعَ مِنْ فتحِ التاءِ ومِنَ النحويين[٤] مَنْ لم يُجِزْ إلا الفتحَ واختارَه السيرافيُّ[٥]، ورُوِيَ عن الأصمعيِّ: «تركُ التنوينِ خطأٌ ، وينبغِي أَنْ يُفْتَحَ»[٦].

أَمَّا أسماءُ القبائلِ والأحياءِ فما يضافُ إلى الآباءِ والأمهاتِ منها نحو: هذه تميمُ فإذا قلتَ: هذه تميمٌ إنَّما تريدُ هذه بنو تميمٍ لكنَّك حذفتَ المضافَ ، وأقمتَ المضافَ إليه مقامَه ، كقولِه تعالَى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[٧] وصرفتَ تميمًا في المسألتين ؛ لأنَّك لم تجعلْه اسمًا للقبيلةِ ، وإنْ شئتَ قلتَ: هؤلاء تميمٌ ؛ لأنَّك تقول: هؤلاءِ بنو تميمٍ ، فكما أثبتَّ اسمَ الجمعِ هنا أثبتَّ في هذه تميمٌ ، ولم تقلْ العربُ: هذا تميمٌ ، فيكونُ لفظُه كلفظِه إذا لم تُرِدْ معنَى الإضافةِ ؛ لأنَّهم أرادُوا أنْ يفصلُوا بين الإضافةِ وإفرادِهم الرجلَ فكرهوا اللبسَ ، وإنْ جعلتَ تميمًا وأسدًا اسمَ القبيلةِ لم تَصرفْ ، وعلى ذا قالوا: تميمُ بنتُ مُرٍّ ، وقيسُ بنتُ عَيلانَ ، فإنما قالوا: بنتُ لَمَّا

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤ بتصرف .

(٢) من الآية (١٩٨) من سورة البقرة .

(٣) ينظر المقتضب ٣٧/٤ .

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٤ .

(٥) ينظر السابق ٤/٤ .

(٦) ينظر السابق ٥/٤ .

(٧) من الآية (٨٢) من سورة يوسف .

جعلوه للقبيلةِ ، فإذا قلتَ: ولدُ سَدُوسٍ أو تَميمٍ كذا فمصروفٌ ، وباهلةُ اسمٌ للأمِّ أو القبيلةِ أو الحيّ على السعةِ .

وأَمَّا الأحياءُ فنحو: مَعَدٍّ وقُرَيشٍ ، وكلُّ شيءٍ لا يجوزُ أَنْ تقولَ فيه مِنْ بنِي فلانٍ فهو اسمٌ للحيّ ، وقولُهم: هذه ثقيفٌ يريدون جماعةَ ثقيفٍ أو جماعةً (٩١/أ) مِنْ ثقيفٍ ، ومَنْ قال: هؤلاءِ جماعةُ ثقيفٍ قال: هؤلاءِ ثقيفٌ ، وإنْ أردتَ الحيَّ ولم تُرِدِ الحذفَ ، قلت: هؤلاءِ ثقيفٌ ويجوزُ أنْ يَجعلَ تميمًا اسمًا للحيّ ، وإنْ جعلتَ قريشًا أو ثقيفًا اسمًا للقبيلةِ فجائزٌ حَسَنٌ ، وثمودُ وسبأُ مرةً للقبيلةِ ومرةً للحيّ وكثرتُهما سواءٌ ، وما لم يقعِ اسمًا للقبيلةِ: مجوسٌ وكذا يهودٌ على رأيِ سيبويه[١] ، وغيرُه يقولُ: (يهودُ) مضارعُ هادَ ففيه وزنُ الفعلِ والعلميةِ ، فأَمَّا قولُهم: اليهودُ والمجوسُ ، فأرادوا اليهوديين والمجوسيين ، وحذفوا ياءَ الإضافةِ وشبَّهُوه بزِنْجٍ وزِنْجِيٍّ ، فإنْ أخرجتَ الألفَ واللامَ مِنَ المجوسِ صارَ نكرةً كما لو أخرجتَها مِنَ المجوسيين .

أَمَّا الأمكنةُ فوَاسِطٌ ودَابِقٌ[٢] ومِنًى[٣] وهَجَرٌ[٤] وحَجْرٌ[٥] التذكيرُ والصرفُ أجودُ ، وما لا يكونُ إلا مؤنَّثا نحو: عُمَانَ[٦] والزَّابَ[٧] ، وما لا يكونُ إلى على التذكيرِ نحو: فَلْجٍ[٨] وقُبَاءٍ[٩] وحَزَّاءٍ[١٠] مِنَ العربِ مَنْ يذكرُ ويصرفُ ، ومنهم مَنْ يؤنثُ ولا يصرفُ ، وكذا أُضَاخُ[١١] .

وأسماءُ السورِ[١٢] على ضربين: أحدِهما: لا يتأتَّى فيه الإعرابُ مثالُه (كهيعص) و (المر) فحكمُه الحكايةُ ؛ لتُؤَدِّي عن المقصودِ ، وجعلُه بمنزلةِ بعلبكَّ لا يجوزُ ؛ لأنَّك تَصِلُ خمسةَ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٥٤/٣ .

(٢) مدينة في أقاصي فارس ، معجم ما استعجم ٥٣١/٢ وقرية قرب حلب في معجم البلدان ٤١٦/٢ .

(٣) جبل بمكة ، معجم ما استعجم ١٢٦٢/٤ .

(٤) مدينة بالبحرين ، معجم ما استعجم ١٣٤٦/٤ ، ومعجم البلدان ٣٩٣/٥ .

(٥) مدينة اليمامة ، معجم البلدان ٢٢١/٢ .

(٦) بلد معروف ، ينظر السابق ١٥٠/٤ .

(٧) كورة عظيمة بأرض المغرب ، معجم البلدان ١٢٤/٣ .

(٨) موضع بين البصرة والكوفة ، معجم ما استعجم ١٠٢٧/٣ .

(٩) موضع بآخر المدينة ، وموضع آخر على طريق مكة من البصرة ،ينظر السابق ١٠٤٥/٣ .

(١٠) موضع ذكر في الشعر ، ينظر معجم البلدان ٢٥٢/٢ .

(١١) قرية من قرى اليمامة ، ينظر السابق ٢١٣/١ .

(١٢) ينظر المخصص ٣٦/١٧ فقد أخذ منه ابن عمرون.

أحرفٍ بمثلِها وذا لا يجوزُ ، وإنْ قلتَ: أجعلُ الكافَ والهاءَ اسمًا ثم الياءَ والعينَ اسمًا فإذا صارا اسمين ضممتُ أحدَهما إلى الآخرِ لم يجزْ ؛ لأنَّه لم يجئ مثلُ: حضرموت موصولا بمثلِه ، وذا أبعدُ لأنَّك تريدُ أنْ تصلَه بالصادِ ، فإنْ جعلتَه بمنزلةِ إسماعيل لم يجزْ ؛ لأنَّ إسماعيلَ على عدةِ اِشْهَيْبَابٍ وليس كذلك (كهيعص). الثاني ما يتأتَّى إعرابُه ، وذلك إمَّا أنْ يكونَ فردًا كصادٍ وقافٍ ونُوْنٍ ففيه وجهان: الإعرابُ وإذا أُعربَ ففيه الصرفُ وعدمُه على (٩١/ب) قولِ مَنْ أنثَ حروفَ الهجاءِ ومَنْ ذَكَّرَ لم يَصرفْ على قولِ سيبويه إذا جعلَها اسمًا للسورةِ. الثاني الحكايةُ: ، ومَنْ قال: صادِ فلالتقاءِ الساكنين ؛ لأنَّ الوقفَ لَمَّا استمرَّ أشبهتْ ما اجتمعَ في آخرِه ساكنان ، فعُوملتْ تارةً معاملةَ هؤلاءِ وتارةً معاملةَ الآنَ فتُفْتَحُ ، ومَنْ أَعربَ وفتحَ جعلَها مفعولا به تقديرُه: أقرأُ صادَ . وإمَّا أنْ يكونَ أكثرَ مِنْ فَرْدٍ لكنَّه على زنةِ مفردٍ مثلِ: (حم) و(طسين) وهذا موازنٌ لقابيلَ ، فلا ينصرفُ للعجمةِ والتعريفِ جعلتَه اسما للسورةِ أو أضفتَ ؛ لأنهم أنزلوه منزلةَ قابيلَ وتُضيفُ فتقولُ: قرأتُ حم الطُّولِ ، ويجوزُ الحكايةُ وتتركُه وقفًا ، وإذا حكيتَ وكان ممَّا يُلبسُ وصفتَ وأبدلتَ منها فقلتَ: قرأتَ حم الطُّولِ . وأَمَّا (طاسين ميم) فإنْ جعلتَه اسمًا لم يكنْ بُدٌّ مِنْ تحريكِ النونِ ويكونان كبعلبكَّ ، والإضافةُ جائزةٌ ، وإنْ حكيتَ تركتَ السواكنَ على حالِها ، وأَمَّا (هودُ) فإنْ جعلتَه اسمًا للسورةِ لم تَصرفْ على رأيِ سيبويه ، وإنْ أردتَ حذفَ المضافِ صرفتَ ، ويدلُّك على صحةِ إرادةِ المضافِ قولُهم: ((هذه الرحمنُ))[(١)] ويونسُ ونظائرُه لا ينصرفُ بحالٍ ، وسبحانُ لا ينصرفُ أيضًا ، وتقدمتْ علتُه في الأعلامِ ، واقتربتْ إنْ جعلتَها اسمًا للسورةِ قطعتَ الألفَ حتى تصيرَ كالأسماءِ ، وتَقفُ عليها بالهاءِ ، فتقولُ: اقتربَه ، وفي الوصلِ بالتاءِ غيرَ مصروفٍ ، وإنْ حكيتَ ، فجائزٌ ؛ لأنَّه جملةٌ . آخرُ ما لا ينصرفُ .

(١) ينظر القول في الكتاب ٢٥٧/٣ والمقتضب ٣٥٥/٣ والسيرافي ٢٥/٤ .

المرفوعات

[وجوه إعراب الاسم]

قال الزمخشري: « القول في وجوه إعراب الاسم ، هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا. وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه وللتقريب .

وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه ولمفعول له. والحال التمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول.

والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابةً واحدة. وأنا أسوق إليك هذه الأجناس كلها مرتبة مفصلة بعون الله وحسن تأييده.»

قال صاحبُ الكتابِ : «القولُ في وجوه إعرابِ الاسمِ إلى آخرِه» .

مُحَمَّدٌ: قولُه: «وجوهِ الإعرابِ». يريدُ (٩٢/أ) أنواعَ الإعرابِ ، واختلفتْ وجوهُ الإعرابِ لَمَّا اختلفتْ مدلولاتُها ، ثم **قال: «وهي الرفعُ والنصبُ»**. وسُمِّيَ الرفعُ رفعًا لارتفاعِ اللفظِ به عن موضعِ الياءِ ، وقيل[١]: لأنَّه مِنَ الشفتين وهما أرفعُ الفمِ ، وقيل[٢]: لارتفاعِ الشفتين به. وسُمِّيَ النصبُ نصبًا[٣] لأنه مِنَ الألفِ ، والألفُ قائمةٌ كالشيءِ المنتصبِ . والجرُّ والخفضُ والإضجاعُ[٤] واحدٌ إلا أنَّ البصرين يختارون الجرَّ[٥] .

---

(١) ينظر الإيضاح للزجاجي ص ٩٣ .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٥٦/١ .

(٣) الإيضاح لابن حاجب ١٥٧/١ وقال الزجاجي:" والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى ، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه." الإيضاح للزجاجي ص ٩٣ .

(٤) لم أجد الإضجاع عند النحويين كمصطلح بمعنى الجر ، ولكن الإضجاع يطلق على الإمالة ، ينظر إبراز المعاني ص ٢٣٤ والنشر ٣٠/٢ كشاف اصطلاحات الفنون ٢٥٩/١.

(٥) ينظر الكتاب ١٣/١ والمقتضب ١٤٢/١ ، ويسميه الكوفيون الخفض ينظر اللباب للعكبري ٣٥٢/١ وشرح الحدود للفاكهي ص ٢٧٧ . ويسميها الكوفيون حروف الصفات أيضا ينظر ابن يعيش ٧٤/٤ .

وسُمِّيَ جرًّا[١] للتسفُّلِ الذي فيه مِنْ جَرِّ الحبلِ ، ويجوز أنْ يكونَ مِنَ الجرِّ الذي هو الجذبُ لانجذابِه إلى الياءِ ؛ لأنَّ الكسرةَ مِنَ الياءِ أو لأنَّه يدلُّ على جرِّ معنَى الفعلِ إلى الاسمِ أي:[٢] إيصالِه ، فسُمِّيَ باسمِ مدلولِه[٣] . فإن قيل: الإعرابُ أربعةٌ فلِمَ لَمْ يَذكرِ الرابعَ وهو الجزمُ للاسمِ؟ ولِمَ لَمْ يَدخلْ[٤] ؟ قيل: الاسمُ يلحقُه حركةٌ وتنوينٌ ، فلو دخلَ الرابعُ ، وهو الجزمُ لأبطلَ الإعرابَ الذي هو الحركةُ وزالَ التنوينُ لأنَّه تابعٌ ، وحينئذٍ كان يختلُّ الاسمُ بذهابِ شيئين . فإنْ قيل: فلِمَ لَمْ تُحْذَفِ الحركةُ وحدَها؟ قيل: لأنَّه كان حينئذٍ يلزمُ تحريكُ حرفَ الإعرابِ لسكونِه وسكونِ التنوينِ بعدَه ، ولو فَعَلَ ذلك لعادَ لفظُ الحركةِ. فإن قيل: فهَلَّا دخلَ ما لا ينصرفُ ، قيل: لَمَّا امتنعَ في المنصرفِ امتنعَ في غيرِه طردًا للبابِ ، وقيل: لأنَّ حاجةَ الاسمِ اندفعتْ بالثلاثِ ، فلم يكنْ حاجةٌ إلى غيرِها[٥] ، وقيل: لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ عِوَضٌ مِنَ الجرِّ فلو دخلَ الاسمَ لجُمِعَ فيه بين العوضِ والمعوَّضِ، ولَمَّا لم يَدخلِ الاسمَ لم يذكرْه في فصلِه.

قولُهُ: «**وكلُّ واحدٍ منها عَلَمٌ على معنًى**» لولا ذلك لم تَدْعُ الحاجةُ إليها لأنَّها زيادةٌ ، والحكيمُ لا يَزيدُ إلا لمعنًى . (٩٢/ب) **قولُهُ:** «**فالرفعُ**» قدَّمَ الكلامَ على الرفعِ لأنَّه يَتِمُّ مِنَ المرفوعِ كلامٌ بدونِ منصوبٍ ومجرورٍ[٦] ، تقول: زيدٌ منطلقٌ ، فهذا كلامٌ تامٌّ مِنْ مبتدإٍ وخبرٍ وهما مرفوعان ، ولا يَتِمُّ مِنْ منصوبٍ ولا مجرورٍ كلامٌ . فإن قيل: كونُ المنصوبِ أخفَّ يوجبُ البدايةَ به فتعارضَا ، فنقول: مَعَنَا ما يُوجبُ الترجيحَ ؛ لأنَّ المرفوعَ لابُدَّ منه ولا كذلك المنصوبُ والمجرورُ ، ولأنَّ رتبةَ المرفوعِ قبلَ المنصوبِ والمجرورِ في: ضربَ زيدٌ عمرًا ، ولا يتقدمان عليه . فإنْ قلتَ: ضربَ زيدًا عمرٌو ، فهو متقدِّمٌ والنيةُ التأخُّرُ ، ولا كذلك تقديمُ المرفوعِ على ما يُبَيَّنُ في فصلِ الفاعلِ. فإنْ قيل: فقد تقدَّمَ المنصوبُ في: إنَّ زيدًا منطلقٌ ، وليس مؤخَّرًا في النيةِ ،

---

(١) ينظر اللباب للعكبري ٣٥٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٥٧/١ .

(٢) في الأصل: إلى . وأظن الصواب ما أثبته .

(٣) أي سميَ العمل الذي يلحق الاسم من جذب وإيصال معنى الفعل إلى الاسم جَرًّا .

(٤) أي لِمَ لم يدخل الجزمُ الاسمَ ؟ وينظر في علة عدم دخول الجزم الأسماء الكتاب ١٤/١ والإيضاح للزجاجي ص ١٠٢ والسيرافي ٢٥/١ وعلل النحو لابن الوراق ص ١٤٥ والمقتصد ١٦٩/١ والمرتجل ص ٥٢ واللباب ٦٥/١ وابن يعيش ٧٣/١.

(٥) أميل إلى هذا القول ، وأظنه أولى بالقبول .

(٦) ينظر المقتصد ٢٠٩/١ واللباب ١٢٤/١ .

فنقولُ: تقدمُه في إنَّ ليس بأصلٍ ؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ بالمفعولِ المتقدِّمِ في مثلِ قولِه تعالَى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[1] والمشبَّهُ به الأصلُ ، ولأنَّ الرفعَ مِنَ الواوِ ، وهي أقوَى مِنْ بقيةِ حروفِ المدِّ التي الحركاتُ منها فلقوَّتِه وقعتِ البدايةُ به ، ولأنَّ الرفعَ ثقيلٌ – وذلك يقتضِي التقديمَ ؛ لأنَّ النطقَ به أولا يكونُ واللسانُ مُتَرَفِّهٌ[2] ولا كذلك إذا وقعَ آخِرًا – وجبَ البدايةُ ليكونَ اللسانُ أَرْفَهَ ولأنَّ الرفعَ مِنْ بينِ الشفتين وهو أوَّلُ المخارجِ وجبَ أنْ يُقَدَّمَ كما في المخرجِ .

وَاختُلِفَ في المرفوعاتِ فذهبَ ناسٌ إلى أنها سواءٌ ؛ لأنَّ الرفعَ لَمَّا لم ينعقدِ الكلامُ إلا به في جميعِ الصورِ كان في مرتبةٍ واحدةٍ ، والأكثرُ على خلافِه ؛ لأنهم قالوا: اسمُ كان وخبرُ إنَّ مشبَّهانِ بالفاعلِ فانتفَى أنْ يكونَ المرفوعاتُ متساويةً ، واختلفَ أيُّها أَوَّلُ[3]؟ فقال بعضُهم[4]: المبتدأُ ؛ لأنَّه مُعَرًّى مِنَ العواملِ اللفظيةِ ، وتَعَرِّي الاسمِ مِنْ غيرِه قبلَ أَنْ يقترنَ به غيرُه ، ولأنَّ المبتدأَ والخبرَ جملةٌ اسميةٌ ، والفاعلُ مِنْ جملةٍ فعليةٍ ، والاسمُ قبلَ الفعلِ فوجبَ أَنْ يكونَ قبلَ الفعليةِ (٩٣/أ) وقيل: الفاعلُ أولَى[5] ، وهو مذهبُ الزمخشريّ[6] ؛ لأنَّ الإعرابَ دخلَ للفرقِ بين المعاني على ما قُرِّرَ ، والفاعلُ رُفِعَ للفرقِ بينه وبين المفعولِ ، والرفعُ في المبتدإِ ليس للفرقِ فكانَ رفعًا على الفاعلِ ، ولأنَّ الجملةَ الفعليةَ أشبهُ بالمفردِ ؛ لأنَّ الفاعلَ يتنزَّلُ منزلةَ الجزءِ مِنَ الفعلِ ، وليس كذلك المبتدأُ والخبرُ ، والمفردُ قبلَ المركَّبِ . **قولُهُ:** «**والفاعلُ واحدٌ**» يريدُ كلمةً

---

(١) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة .

(٢) بمعنى مستريح . ينظر تاج العروس ٣٨٥/٣٦ .

(٣) ينظر هذا الخلاف إجمالا في إصلاح الخلل ص ١٤٤ وتوجه اللمع ص ١٠٤ وشرح الكافية للرضي ٦٧/١ والبسيط لابن أبي الربيع ٢٥٩/١ وشرح الكافية لابن جماعة ص ٨٧ وشرح اللمحة لابن هشام ٣٨١/١ والأشباه والنظائر ٩٣/٣ والهمع ٣/٢ .

(٤) هذه العلة في السيرافي ١/ ١٧٥ وينظر اللباب ١٢٤/١ . ونسبه ابن يعيش في ٧٣/١ إلى سيبويه وابن السراج ، وينظر الكتاب ٢٣/١ .

(٥) ينظر ابن يعيش ٧٣/١ وقدمه ابن عصفور في المقرب ٥٣/١ وهو رأي ابن إياز في قواعد المطارحة ص ١٠٣ وابن هشام في شرح شذور الذهب ص ١٨٩.

(٦) ولذا قدَّم الحديث عنه أولا . وقال في الأنموذج:" المرفوعات على ضربين أصل وملحق به ، فالأصل هو الفاعل ... والملحق به خمسة أضرب المبتدأ والخبر ..." الأنموذج ص ١٦ بتصرف تحقيق: سامي بن حمد المنصور ط أولى ١٩٩٩م .

واحدةً ، ولا فرقَ بينَ قامَ زيدٌ ، وقامَ الزيدان والزيدون والعَالَمُ ، وإذا كان واحدًا ؛ لأنَّ الفعلَ مسندٌ ، فلابدَّ مِنْ مسندٍ إليه وإلا لم يُفِدْ فإذا حصلَ مع كلمةٍ مسندٌ إليها فقد حصلتْ فائدةٌ للسامعِ أخرجَ بها المتكلمُ كلامَه عن أنْ يكونَ غيرَ مفيدٍ ، فما بعد ذلك فضلةٌ إنْ شاءَ ذكرَه للزيادةِ في الفائدةِ ، وإنْ شاءَ لم يذكرْه ، ولذا قال النحاةُ[1] في: ضاربَ زيدٌ عمرًا: لابدَّ مِنْ نصبِ أحدِهما ، وأنت مخيَّرٌ في الاسمين أيُّها شئتَ نصبتَ ، ولاترفعهما في حالةٍ واحدةٍ ، وإنْ كانا سواءً في المعنى. فإنْ قلت: مِنَ الأفعالِ ما لا يفيدُ بواحدٍ نحو: اختصمَ ، فالجوابُ غيرُه أكثرُ فجعلوه الأصلَ ثم ألزموا ما ذكرتَ العطفَ إنْ لم يكنْ مُثَنًّا ولا مجموعًا جمعًا بينَ الأمرين.

وقولُه: ((**ليس إلَّا**)) حَذَفَ المستثنى ، يريدُ ليس إلا ذاك إشارةً إلى الواحدِ ، ويأتِي الكلامُ على حذفِ المستثنَى ، وتقييدُه الفاعلَ بالوحدةِ يحتملُ أحدَ أمرين: أحدَهما: أنه بخلافِ المفعولِ ؛ لأنَّ المفعولَ يتعدَّدُ وإنما لم يتعدَّدِ الفاعلُ لِمَا ذكرنا ، ولأنَّ نسبةَ الفعلِ إلى الفاعلِ على جهةِ الإسنادِ غيرُ مختلفةٍ بخلافِ نسبتِه إلى المفعولِ فإنها مختلفةٌ مِنَ المطلقِ وبه وفيه ومعه وله. الثاني: الفرقُ بين الفاعلِ وسائرِ المرفوعاتِ ، فإنَّه يصحُّ تعدُّدُها كالمبتدإِ والخبرِ وغيرِ (٩٣/ب) ذلك ، واسمُ (كانَ) واسمُ مالَمْ يُسَمَّ فَاعلُه فاعلٌ على رأيِ الزمخشريِّ[2] . والمبتدأُ محمولٌ على الفاعلِ ؛ لأنَّه محدَّثٌ عنه ، والخبرُ لأنه جزءٌ وثانٍ ، وخبرُ إنَّ ولا التي لنفيِ الجنسِ ؛ لأنَّه مرفوعٌ جاء مع عاملٍ ومنصوبٍ فأشبهَ الفاعلَ في نحو: ضَربَ زيدًا عمرٌو ، واسمُ ما ولا المشبهتين بليسَ مشبَّهٌ بالفاعلِ في: ضربَ زيدٌ عمرًا .

قولُهُ: ((**والنصبُ عَلَمُ المفعوليةِ**)) لَمَّا ثبتَ أَنَّ الرفعَ في الأصلِ للفاعلِ تعيَّنَ النصبُ للمفعولِ. لكثرةِ المفعولِ جُعِلَ له النصبُ لخفتِه ، والمفعولُ خمسةٌ على ما يأتِي بيانُه وبيانُ ما شُبِّهَ به. ((**والجرُّ عَلَمُ الإضافةِ**)) لَمَّا استبدَّ الفاعلُ والمفعولُ بالرفعِ والنصبِ تَعَيَّنَ الجرُّ للإضافةِ؛ لأنَّ الإضافةَ معنًى ثالثٌ غيرُ معنييهما ، فوجبَ أنْ ينفردَ بعلامةٍ تَفصلُه منهما ، وإنما اختصَّ بالجرِّ لِمَا يأتي بيانُه. ولم يذكرْ مشبَّهًا به ؛ لأنَّ الجرَّ لا يكونُ إلا بالإضافةِ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه .

---

(١) ينظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥٣/٣ واللمحة لابن الصائغ ٣٢١/١ وشرح شذور الذهب ص ١٩١.

(٢) سيفسر ابن عمرون هذه العبارة عما قريب .

وذكرَ بعضُ[1] نحاةِ زمانِنا في: لا أبَا لكَ أنَّه مشبَّهٌ بالمضافِ إليه ، ويأتي الكلامُ عليه .

قولُهُ: ((**وأَمَّا التوابعُ**)) فظاهرُ كلامِ الزمخشريِّ في هذا الموضعِ أنَّ العاملَ فيهما واحدٌ ؛ لأنَّه قالَ: ((**يَنْصَبُّ عملُ العاملِ على القبيلين انصبابةً واحدةً**)) ، ويأتي الكلامُ عليه .

[الفاعل]

[تعريف الفاعل]

قال الزمخشري: ((الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك: ضرب زيد ، وزيد ضارب غلامه ، وحسن وجهه. وحقه الرفع ، ورافعه ما أسند إليه. والأصل فيه أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزء منه ، فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز ضرب غلامَه زيدٌ ، وامتنع ضرب غلامُه زيداً.))

قال صاحبُ الكتابِ : ((فصلٌ: الفاعلُ هو ما كانَ المسندُ إليه الفصلُ)) .

مُحَمَّدٌ: قولُهُ: ((**ما**)) ليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّه مبهمٌ لا يليقُ بالحدِّ لِمَا ذكرنا في حدِّ الاسمِ ، وصوابُه: اسمٌ أو في تأويلِ اسمٍ ؛ لتَدخلَ فيه الحروفُ المصدريةُ فإنها تقعُ فاعلةً لَمَّا كانتْ في تأويلِ الاسمِ نحو: يعجبني ما صنعتَ أي صنيعُك ، وتقدَّمَ بيانُ أنه لا يصلحُ الإسنادُ إلى غيرِ الاسمِ ، وقال ابنُ وَلَّادٍ[2] في قولِه تعالَى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ (٩٤/أ) لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[3]: ((إنَّ (يسجُنُنَّه) جملةٌ في موضعِ الفاعلِ ؛ لأنَّ أفعالَ العِلْمِ وما قاربها في معناها يجوزُ فيها مثلُ هذا ألا ترى أنك تقولُ: قد بانَ لهم أيُّهم أفضلُ ، فهذه الجملةُ في موضعِ قولِك: ذلك ، وإنْ شئتَ جعلتَها في موضعِ الاسمِ الذي يقومُ مقامَ الفاعلِ ، فتقولُ: قد عُلِمَ أَزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو؟))[4]. والذي تريدُه هنا في بيانِ عدمِ صحةِ كونِ الجملةِ فاعلةً ولا قائمةً مقامَ الفاعلِ أَنَّ الفاعلَ عكسُ المبتدإِ ، فلو جازَ أنْ تقومَ الجملةُ مقامَ الفاعلِ لجازَ أنْ يقومَ مقامَ

---

(١) هو ابن الحاجب ينظر الإيضاح ٣٨٨/١ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، أبو العباس ، نحوي مصري ، أصله من البصرة ، له كتب منها: المقصور والممدود وانتصار سيبويه على المبرّد . توفي ٣٣٢هـ . ينظر معجم الأدباء ٤٦٠/١ وإنباه الرواة ١٣٤/١ وتاريخ الإسلام ٦٥٨/٧ والوافي ٦٧/٨ وبغية الوعاة ٣٨٦/١ والأعلام ٢٠٧/١ .

(٣) من الآية (٣٥) من سورة يوسف .

(٤) الانتصار لابن ولاد ص ١٨٧ والأكثرون على منعه وقيل: يجوز إن كان الفعل قلبيا ووُجِدَ معلِّقٌ . المغني ٤٩١/٢.

المبتدإِ ، وفَرَّقَ ابنُ جنّي بين الفاعلِ والمبتدإِ ، فقال: ((الفاعلُ لا يكونُ إلا اسمًا صريحًا محضًا وهو على إمحاضِه اسمًا أشدُّ مِنْ جميعِ الأسماءِ ، ألا ترَى أَنَّ المبتدأَ قد يقعُ غيرَ اسمٍ محضٍ في: ((تسمعَ بالمعَيْدِيّ خيرٌ مِنْ أَنْ تراه)) [(١)]))[(٢)] . وذكرَ أبو عليٍّ في إيضاحِ الشعرِ:

١٣٢- وَمَا رَاعَنَا إِلَّا يَسِيرُ[(٣)]

فقال: ((هذا على حذفِ (أَنْ) ، وتقديرُه ما راعنا إلا سيرُه))[(٤)] ، وأنشدَ:

١٣٣- أَوَلَيسَ مِنْ عَجَبٍ أَسَائِلُكَمْ[(٥)]

فقال: ((يجوزُ أنْ يريدَ أنْ أسائلَكم))[(٦)]. فحذفَ (أنْ) ، فقد استوَى المبتدأُ والفاعلُ ، ولأنَّ الفاعلَ كالجزءِ مِنَ الفعلِ ، ولا يمكنُ جعلُ الجملةِ كالجزءِ لاستقلالِها ، والفاعلُ في الآيةِ الكريمةِ المصدرُ ، تقديرُه – واللهُ أعلمُ – : ثم بَدَا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ بُدُوٌّ ، كما قال الشاعرُ:

١٣٤- بَدَا لَكَ مِنْ بَعْدِ القَلُوصِ بَدَاءُ[(٧)]

---

(١) سبق في ص ٧٢ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/١٨٥ .

(٣) جزء بيت من الطويل وتمامه:

ومـــا راعنـــا إلا يَسِـــيرُ بشُـــرْطَةٍ وعَهْـــدِي بـــه قَيْنًـــا يَفُـــشُّ بِكِـــيرِ

وهو بلا نسبة في كتاب الشعر ص ٤٠٤ ، ٤٩٧ والخصائص ٢/٤٣٤ وابن يعيش ٤/٢٧ وضرائر الشعر ص ٢٦٣ وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ والمغني ٢/٤٩٢ . ونسبه البغدادي إلى رجل من بني أسد اسمه معاوية بن خليل ينظر الخزانة ٥/٣٦٤ ، ٨/٥٨٤ وشرح أبيات المغني ٦/٣٠٤ .

الشاهد: إلا يسير ، فالفعل هنا على حذف (أن) المصدرية منه ، والمصدر المنسبك هو فاعل (راعنا) كما بينه .

(٤) ذكر أبو علي ذلك في موضعين في كتاب الشعر ص ٤٠٤ وص ٤٩٧ .

(٥) صدر بيت من الكامل ، ونسبه أبو علي إلى أسماء بن خارجة وتمامه:

ما خطبُ عاذلتي وما خطبِي

وهو في الأصمعيات ص ٤٩ وكتاب الشعر ص ٥٢٠ وضرائر الشعر ص ٢٦٤ شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣٤ وخزانة الأدب ٨/٥٨٠ .

الشاهد: حذف (أن) المصدرية ولم يبق عملها .

(٦) ينظر كتاب الشعر ص ٥٢١ .

(٧) عجز بيت من الطويل ، وهو للشماخ في ملحقات ديوانه ص ٤٢٧ ، وصدره:

لعلك والموعودُ حقٌّ لقاؤُه

وللشماخ في المحكم ٩/٤٤١ واللسان ١٤/٦٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٤٠ وأمالي ابن الشجري ٢/٣٧ وشرح=

فرفعَ بداءً ؛ لأنَّه فاعلُ بدَا ، وقال أبو عليٍّ: ((موضعُ (ليسجُنُنَّه) نصبٌ على المعنَى ؛ لأنَّ المعنَى أنَّه معلومٌ ؛ لأنَّ (بدا) كظهرَ وعَلِمَ كأنك قلت: علموا ليسجننه))[1] ذكره في القَصْرِيَّاتِ. **وقولُهُ:** ((**كان المسندُ إليه**)) تقدَّم معنَى الإسنادِ . **وقوله:** ((**مِنْ فعلٍ**)) (مِنْ) للتبيينِ ، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ (٩٤/ب) خبرِ (كانَ) ويدخلُ في حدِّه للفاعلِ اسمُ كانَ ، وعادةُ أهلِ العربيةِ إفرادُه ببابٍ لأنهم رأوها لا تدلُّ على الحدثِ ، ولم يُسندْ إلى اسمِها الخبرُ ، والزمخشريُّ رأى الخبرَ عِوَضًا مِنَ المصدرِ فمع وجودِ الخبرِ يصيرُ (كان) الفعلَ التامَّ ، و(كان) مبينةٌ زمانَ الخبرِ ، فصارَ المجموعُ شيئًا واحدًا ، فصحَّ أنْ يقالَ: إنَّ اسمَها مسندٌ إليه الفعلُ مجازًا مع أنَّ (كانَ) لا يَعْرَى عن روائحِ الحدثِ ، ولذا صحَّ إعمالُها في الفضلاتِ على الصحيحِ على ما يُبَيَّنُ في موضعِه ، ويدخلُ أيضًا اسمُ ما لم يسمَّ فاعلُه ، وقد صرَّحَ الزمخشريُّ بأنه فاعلٌ في قولِه: ((وتضافُ الصفةُ إلى فاعلِها كقولِك: معمورُ الدارِ))[2] ، فمعمورٌ اسمُ مفعولٍ ، وهو إنما يرفعُ اسمَ ما لم يسمَّ فاعلُه وقد سمَّاه فاعلا . فإن قيل: لو كان فاعلا لم يُغَيَّرْ له صيغةُ الفعلِ ، فالجواب: تغييرُ الصيغةِ لم يكنْ لعدمِ كونِه فاعلًا صناعيًّا بل لأنَّ الغالبَ مِنْ حالِ الفاعلِ أنْ يُنسبَ إليه الفعلُ على جهةِ أنَّه أوجدَه ، وهنا نُسِبَ إليه على غيرِ تلك الجهةِ ، فكان التغييرُ لهذا المعنَى لا لأنَّه غيرُ فاعلٍ صناعيٍّ ، ويَشْكُلُ كونُه فاعلا بجوازِ مُرَّ بزيدٍ وعمرًا ، فلو كان فاعلا صناعيا لم يُعْطَفْ عليه بالنصبِ . **قولُهُ:** ((**أو شبهُه**)) (أو) للتفصيلِ ، يريدُ بِشِبْهِهِ كلَّ عاملٍ يعملُ عملَ الفعلِ ، وذلك اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والصفةُ والمصدرُ واسمُ الفعلِ والظرفُ والجارُّ والمجرورُ إذا تعلَّقَا باستقرارٍ محذوفٍ على الأصحِّ ولا يدخلُ في ذا الموضعِ ما ولا المشبهتين بليس ولا إِنَّ ولا المشبهة بإِنَّ لعدمِ تضمُّنِها للضميرِ . **قولُهُ:** ((**مقدَّمًا عليه**)) نَصْبُ مُقَدَّمٍ على الحالِ مِنَ الضميرِ في قولِه: ((**مِنْ فِعلٍ**)) ؛ لأنه خبرُ (كان) ويجوزُ أنْ يكونَ (٩٥/أ)

=التسهيل لابن مالك ١٢٢/٢ وشذور الذهب ص ١٩٨ والمغني ٤٤٧/٢ و لمحمد بن بشير الخارجي في خزانة الأدب ٢١٣/٩ . وفي الديوان: في تلك القلوص .

الشاهد: مجيء المصدر (بداء) فاعل (بدا) .

(١) وقال في كتاب الشعر ص ٥٠٧ :" أضمر في قوله سبحانه: (ثمَّ بدا لهمْ) الفاعلَ، وصار (ليسجننَّهُ) كالجواب، لأنَّ (بدا) بمنزلة: علمَ اللهُ، وذاك أنه عِلْمٌ." وينظر الإغفال ٩٩/١ والحلبيات ص ٢٣٩ والعضديات ص ١١٠ .

(٢) قال الزمخشري في باب الإضافة: " واللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها في قولك: هو ضاربُ زيدٍ ...ومعمور الدار" المفصل ص ٨٢ بتصرف ط دار الجيل .

مقدَّمًا الخبرُ ، و«مِنْ فِعْلٍ» معمولُ المسندِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبرًا بعدَ خبرٍ وعليه في موضعِ نصبٍ بمقدَّمٍ ؛ لأنَّه مفعولُه فـ(مقدَّمٌ) اسمُ مفعولٍ ، واحترزَ بـ(مقدَّمٍ) عن المبتدإِ ، فإنَّه مسندٌ إليه خبرُه لكنَّه مؤخرٌ أعني خبرَ المبتدإِ .

وقولُهُ: «**أبدًا**» ظرفٌ لـ(مقدَّمٍ) ، يريدُ لفظًا وتقديرًا يَحْتَرِزُ به عن مثلِ: قائمٌ زيدٌ ؛ لأنه لَمَّا قال: «أو شِبهُه» دخلَ فيه قائمٌ زيدٌ ، فقال: «أبدًا» ؛ لأنَّ زيدًا مقدَّمٌ في النيةِ ؛ لأنه مبتدأٌ على الصحيحِ[1] ، ومثلُه أينَ زيدٌ؟ فزيدٌ بعد (أينَ) ليس بفاعلٍ وإنْ لَزِمَ تقديمُ (أين) ؛ لأنَّ تقديمَه إنما كان لتضمُّنِه معنَى حرفِ الاستفهامِ الذي له صدرُ الكلامِ ، فـ(أين) وإنْ كان مقدَّمًا على زيدٍ لفظًا لكنه مؤخَّرٌ نيةً وتقديرًا .

وأَمَّا ما ذكرَه بعضُ مَنْ تكلَّمَ على أبياتِ سيبويه[2] في قول الشاعر:

١٣٥- صَـــدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الصُّــدُودَ وَقَلَّمَـا وِصَـــالٌ عَلَـــى طُـــولِ الصُّـــدِودِ يَـــدُومُ[3]

---

(١) لأن (قائم) كوصف لم يعتمد على نفي أو استفهام أو يقع صلة أو صفة أو حالا ، وهو مذهب جمهور البصريين إلا الأخفش وكذا الكوفيون ، ينظر شرح الكافية للرضي ٢٢٦/١ والتذييل ٢٧٢/٣ وشرح الألفية لابن عقيل ١٩٢/١.

(٢) هو الأعلم ينظر تحصيل عين الذهب ص ٦٧ ، وينظر السيرافي ٢٤٧/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٤/١ .

(٣) بيت من الطويل للمرار الفقعسي في تحصيل عين الذهب ص ٦٧ وأمالي ابن الشجري ٥٦٧/٢ والمغني ٣٣٧/١ وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣١/١ و١١٥/٣ والمقتضب ٢٢٢/١ والأصول ٢٣٤/٢ والتعليقة ٥٣/١ وكتاب الشعر ٩١ والخصائص ٢٥٧/١ والمنصف ١٩١/١ والصحاح ١٧٥٥/٥ والمحكم ١٣٠/٦ والإنصاف ١٤٤/١ والممتع ص ٣١١ وضرائر الشعر ص ٢٠٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢ واللسان ٤١٢/١١ .

الشاهد: قلما وصال .... يدوم ، حيث تقدم الفاعل على الفعل ، واختلف العلماء في هذا البيت على أقوال:

قيل: البيت ضرورة ، وموضع الضرورة أن قل إذا دخلت عليها ما الكافة يأتي بعدها الفعل مذكورا ، فلما جيء بوصال وهو اسم بعدها قدروا لها فعلا يفسره المذكور (يدوم) ، وقيل الضرورة في تقديم الفاعل وهو وصال على الفعل يدوم وليس بضرورة على رأي الكوفيين لأنهم يجيزون ذلك ، وقيل الضرورة في جعله الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية على اعتبار أن وصال مبتدأ وما بعدها صفة ويدوم خبر ،

وقيل: (ما) زائدة وليست كافة ووصال فاعل لقَلَّ ، ونسب إلى المبرد .

وقيل: (ما) بعد قلَّ مصدرية ، وفاعل قلَّ المصدر المنسبك من (ما) مع ما بعدها .

وقد استشهد ابن عمرون به على رأي الكوفيين الذين يجيزون تقديم الفاعل وذكر آراء العلماء فيه .

إنَّه أرادَ: وقلَّما يدومُ وصالٌ ، فقدَّمَ وأخَّرَ مضطرًّا ويكونُ (وصالٌ) فاعلُ (يدومُ) الموجودِ بعدَه اضطرارًا ، وكذا قولُ الآخرِ:

١٣٦- مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا[١]

---

(١) صدر بيت من الرجز للزباء وتمامه:

أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

وهو في أدب الكاتب ص ٢٠٠ وجمهرة اللغة ١٢٣٧/٣ والصحاح ١٣٨٥/٤ جمهرة الأمثال ٢٣٥/١ ومجمع الأمثال ٢٣٦/١ وشمس العلوم ٧٣٢٨/١١ واللسان ٤٤٣/٣ والمغني ٦٦٧/٢ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٥٨٢/٤ والأشموني ١٦٩/١ وخزانة الأدب ١٠٢٢٨ . وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ١٦٦ ومقاييس اللغة ٧٨/٦ وأساس البلاغة ٣١٦/٢ شرح الكافية الشافية ٣٥٨/١ .

الشاهد: مشيها وئيدا حيث يرى الكوفيون أنه دليل على جواز تقدم الفاعل على الفعل قال الأشموني:" وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدا ، وقيل: ضرورة ، وقد روي مُثَلَّثًا الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أي تمشي مشيها ، والخفض بدل اشتمال من الجمال." الأشموني ١٦٩/١ .

وقد اعترض العلامة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على تخريج البصريين فقال ما ملخصه:

إذا أعرب وئيدا حال سد مسد الخبر ، فإن شرط هذه الحال ألا تصلح أن تكون خبرا ، ووئيدا هنا تصلح أن تكون خبرا فوجب رفعها خبرا ، وما جاء من نحو: حكمك مسمطا فهو شاذ ، وبذا التخريج الأول للبصريين تخريج على شاذ.

إذا أعرب مشيها بدلا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، فإنه يلزمه أمران: الأول: أن الضمير المستكن عائد على ما الاستفهامية والضمير في مشيها عائد على الجمال ، فلا يوجد ضمير من البدل يعود على المبدل منه . الثاني: أن المبدل منه ضمير اسم استفهام فكان ينبغي أن تدخل همزة الاستفهام على البدل .

وذكر الشيخ محي الدين وجها رابعا ذكره الصبان تخريجا للبيت ، وهو أن يجعل مشيها فاعلا بالجار والمجرور لأنه اعتمد على استفهام ، واعترض عليه الشيخ محمد محي الدين بأنه لو كان كذلك لما تحمل الجار والمجرور ضميرا يعود على المبتدأ والخبر المشتق وما في حكمه يجب أن يتحمل ضميرا يعود للمبتدأ .

ثم قال الشيخ:" والظاهر أن بعض المنصفين من العلماء قد رأوا هذه الاعتراضات وجيهة فلم يستطيعوا الخلاص منها إلا بتمحلات لا ترضاها عقولهم ؛ فلهذا حكموا بأن هذا البيت من باب تقديم الفاعل ، ولكنهم لم يجعلوا هذا الحكم مطرد الجواز ؛ لأن البيت الواحد والبيتين لا يعطيان حكما مطردا يسوغ القياس عليه ، وقضوا بأنه ضرورة التجأ إليها الشاعر حين أراد إقامة البيت." شرح الأشموني بتعليق الشيخ محمد محيي الدين ١٤٤/٢ ط البابي الحلبي.

ومن الشواهد التي تؤيد تقدم الفاعل على الوصف قول امرئ القيس:

فظــــل لنـــا يـــوم لذيـــذ بنعمـــة ... فقِـــلْ في مقيـــلٍ نحسُـــهُ متغيّـــبِ

فنحسه فاعل متغيب ومتغيب صفة مقيل ، ومنه قول النابغة:

فلابـــدَّ مـــن هوجـــاءَ تهـــوِي براكـــبٍ ... إلى ابـــنِ الجُـــلاحِ ســـيرُها الليـــلَ قاصـــدِ

أي: قاصدٍ سيرُها الليلَ . والبيتان في المقاصد الشافية ٥٧٤/٢ ، والأول في مجالس العلماء للزجاجي ص ١١٩.

فقال: «مشيُها مرتفعٌ بوئيدٍ الذي بعده»[1] ،فليس بمعمولٍ عليه عند حُذَّاقِ هذه الصناعةِ، ثم قال: «وفيه تقديرٌ آخرُ وهو أنْ يرتفعَ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه الظاهرُ ، وهذا أسهلُ في الضرورةِ والأوَّلُ أصحُّ معنًى»[2].

مُحَمَّدٌ: هذا كلامٌ لا معنَى له ، كأنَّ المعنَى واحدٌ رفعَه بالظاهرِ أو بالمقدَّرِ ، فإنْ قلتَ: فسيبويه جعلَه ضرورةً ، وإذا حملتَه على إضمارِ فعلٍ كان كقولِه تعالَى:﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[3] فلا يكونُ ضرورةً ، والجوابُ أنَّ (قَلَّ) إنما أُدخلَ عليه (ما) وكُفَّ عن العملِ لِيَلِيهِ لفظُ الفعلِ ، وإذا أضمرَه يكونُ مناقضًا لِمَا قصدَه أوَّلًا فلذا كان (٩٥/ب) ضرورةً بخلافِ الآيةِ الكريمةِ ، وهذا تخريجٌ لقولِ سيبويه ، وإلا فقد وُجِّهَ على أنَّ (ما) زائدةٌ و(وصالٌ) فاعلٌ ، وعلى أنَّ (ما) مصدريةٌ والمبتدأُ والخبرُ صلةٌ لها ، وهي فاعلُ (قَلَّ).

وإنما وجبَ تقدُّمُ الفعلِ على الفاعلِ ؛ لأنه عاملٌ في الفاعلِ على ما سيَبِينُ ، ومرتبةُ العاملِ قبل المعمولِ ، ولأنَّ الفعلَ علَّةٌ في تسميةِ ما أُسندَ إليه فاعلًا ، والعلَّةُ تستحقُّ التقدُّمُ على ما هي علةٌ له[4] ، ولأنَّ العربَ لَمَّا لم تقلْ: الزيدان ضربَ بل ضربَا عُلِمَ أنهم لا يرون تقديمَ الفاعلِ ، وللزومِ الفاعلِ للفعلِ لم يجوِّزُوا تقديمَه عليه ؛ لأنَّ الفعلَ عاملٌ على ما سيَبِينُ ، وإذا تقدَّمَ المعمولُ على عاملِه ضَعُفَ العاملُ بدليلِ جوازِ: لَزيدٍ ضربتُ[5] ،ولم يجوِّزوا: ضربتُ لَزيدٍ ، ولولا ضعفُه بالتقدِّمِ عليه لَمَا قَوِيَ بالحرفِ فلم يقدِّموا الفاعلَ لئلا يَضْعُفَ عملُ عاملِه ، ولأنه لو قُدِّمَ لالتبسَ بالمبتدإِ ثم مَثَّلَ ، «**كقولِك: ضربَ زيدٌ**» مَثلُ الفاعلِ الذي أُسندَ إليه فِعْلٌ ، «**وزيدٌ ضاربٌ غلامَه وحَسَنٌ وجهُه**» مثالان لِمَا أسندَ إلى الفاعلِ ما أشبَه الفعلَ.

قولُهُ: «**وحقُّه الرفعُ**» يعنِي الفاعلَ حقُّه الرفعُ مِنَ الإعرابِ للفرقِ بينه وبين المفعولِ. فإنْ

(١) أي الأعلم ينظر تحصيل عين الذهب ص ٦٧ .

(٢) تحصيل عين الذهب ص ٦٧ .

(٣) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٤) ينظر ابن يعيش ٧٤/١ .

(٥) تأتي اللام مقوية وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف عن العمل ، إما بتأخيره نحو: (إن كنتم للرؤيا تعبرون) [يوسف ٤٣] أو بكونه فرعا عن العمل نحو: (فعال لما يريد) [البروج ١٦] ويرى ابن مالك أنها لا تزاد مع عامل يتعدى إلى اثنين. ينظر مغني اللبيب ٢٤٢/١ .

قيل: الفاعلُ يُرْفَعُ ولا مفعولَ معه فعلمتَ أنه ليس للفرقِ ، والجوابُ أنَّه لَمَّا ثبتَ مع ذكرِ المفعولِ طرُدِ البابُ. فإنْ قيل: هلَّا كانَ بالعكسِ والفرقُ حاصلٌ ، والجوابُ مِنْ وجهين هذا يُفضِي إلى الدورِ فلا يُسمعُ. الثاني: أنَّ الفاعلَ أقلُ مِنَ المفعولِ[١] ، والضمُّ أثقلُ فجُعِلَ الأثقلُ للأقلِّ ليقلَّ في كلامِهم ما يستثقلون ، ولأنَّ الفاعلَ أقوى مِنَ المفعولِ ؛ لأنَّه لابدَّ منه والضمُّ أقوَى الحركاتِ (٩٦/أ) لأنَّه مِنَ الواوِ ، ومخرجُ الواوِ أضيقُ مِنْ مخرجِ الألفِ والياءِ ، وإذا ضاقَ المخرَجُ صَلُبَ الصوتُ .

ويلزمُ الفاعلُ الرفعَ إلا إذا كان مرفوعًا بالمصدرِ فإنه يجوزُ إضافةُ المصدرِ إليه مع أنه فاعلٌ في المعنَى ، وإذا دخلَ حرفُ الجرِّ في نحو: ما جاءنِي مِنْ أحدٍ فالجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ ، ومثلُه: كفَى باللهِ شهيدًا ، وأَكْرِمْ بزيدٍ على الأصحِّ .

قولُه: ((**ورافعُه ما أُسْنِدَ إليه**)) يعنِي الفعلَ وما أشبهَ الفعلَ على ما تقدَّمَ ، والإسنادُ شرطٌ لرفعِ الفعلِ الفاعلَ ، وليس الإسنادُ بعاملٍ في الفاعلِ وإنْ جَرَى به لفظُ بعضِ أهلِ هذه الصناعةِ[٢] ؛ لأنَّ الإسنادَ أمرٌ معنويٌّ .

وعاملُ الفاعلِ لفظيٌّ عند النحاةِ[٣] إلَّا خَلَفًا الأحمرَ ، فإنه قال: ((العاملُ في الفاعلِ معنَى الفاعليةِ))[٤]. وذا لا يُعَوَّلُ عليه ؛ لأنَّا إذا قلنا: ضَارَبَ زيدٌ عمرًا ، فإنَّ المنصوبَ هنا في معنَى الفاعلِ ، ولذا خَيَّرَ النحاةُ بينَ رفعِ أيِّهما شئتَ فلولا تساويهما في المعنَى لَمَا خَيَّرُوا ، وكذلك أصبتُ خيرًا أو أصابنِي خيرٌ ، ونِلتُ خيرًا ونالني خيرٌ ، ولَقِيتُ زيدًا ولقيَنِي زيدٌ .

---

(١) ينظر ابن يعيش ٧٥/١ .

(٢) قال أبو علي:" اعلم أن الفاعل رفع ، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدما عليه ... وبهذا المعنى الذي ذكرت ارتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئا." الإيضاح ص ١٠١ ، وقال ابن جني:" وهو مرفوع بفعله ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه" اللمع ص ٣٣ تحقيق د: سميح أبو مغلى ، وينظر أسرار العربية ص ٧٩.

(٣) جمهور النحاة على أن رافع الفاعل الفعل أو ما في معناه ، وقيل الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنويا ، وقيل: شبهه بالمبتدأ من حيث أنه يخبر عنه بفعله ، وقيل: كونه فاعلا في المعنى ، وقيل: يرتفع بإحداثه الفعل ونقله السيوطي عن ابن عمرون منسوبا للكوفيين كما نقل عنه رأي خلف. ينظر الهمع ٢٥٤/٢ .

(٤) نُسِبَ إلى خلف قولان: أحدهما: أن الفاعل ارتفع بكونه فاعلا في المعنى ، ينظر اللباب ١٥١/١ والارتشاف ١٣٢١/٣ والهمع ٢٥٤/٢ والآخر: أن رافع الفعل الإسناد ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢ . ورفع الفاعل لأنه فاعل في المعنى قول ابن قتيبة في تلقين المتعلم من النحو: ص ١٧٢ رسالة ماجستير للباحث: محمد سلامة الله محمد هداية الله جامعة أم القرى ١٩٨٦م .

ومنه قولُه تعالى:﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[1] يُرْوَى برفعِ كلماتٍ ونصبِها[2] ، وقال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3] وفي قراءةِ عبدِ اللهِ (الظالمون)[4] ، وقال تعالى: ﴿وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ﴾[5] وفي موضعٍ آخرَ: ﴿وَقَدۡ بَلَغۡتُ مِنَ ٱلۡكِبَرِ عِتِيّٗا﴾[6].

فكلُّ هذه المنصوباتِ في معنَى الفاعلِ ولم تَرْتَفِعْ ، ولأنَّ العاملَ في اصطلاحِ أهلِ العربيةِ[7] الأمرُ الذي يَتَحَقَّقُ به المعنَى المقتضِي لإعرابٍ مخصوصٍ ، ومعلومٌ أنَّ مقتضَى الرفعِ في الفاعلِ هو الفاعليةُ ، ولا تَتَحَقَّقُ الفاعليةُ إلا بمسندٍ مِنْ فعلٍ أو ما أشبَهَهُ.

قولُهُ: «**والأصلُ أَنْ يَلِيَ الفعلَ**» يريدُ أصلُ الفاعلِ أَنْ يَلِيَ الفعلَ ؛ لأنه يَقَعُ (٩٦/ب) أَوَّلا مِنَ الفاعلِ بخلافِ المفعولِ ، وتقديمُ ما لابُدَّ منه أولَى ، ولأَنَّ الفاعلَ كالجزءِ مِنَ الفعلِ ، وذلك يُوجِبُ تقديمَه على غيرِه مِنْ معمولاتِه ؛ لأَنَّها لم تَتَنَزَّلْ منزلةَ الجزءِ مِنَ الفعلِ ، وإنما قلتُ: إنَّ الفاعلَ كالجزءِ لوجوهٍ منها[8]: وقوعُ إعرابِ الفعلِ بعد الفاعلِ في نحو: يضربان ، ولولا تنزيلُه منزلةَ الجزءِ لَمَا وقعَ إعرابُه بعدَه ، ومنها سكونُ لامِ الفعلِ إذا اتصلَ به ضميرُ الفاعلِ المحرَّكِ ، وإنما سَكَنَ لئلَّا يتوالَى في كلمةٍ واحدةٍ أربعُ حركاتٍ ، ولولا تنزُّلُه منزلةَ الجزءِ لَمَا سكنَ له كما لم يَسْكُنْ مع ضميرِ المفعولِ ، وتسكينُه في (يَضْرِبْنَ) حملا على (ضَرَبْنَ) ، وكذا تسكينُه في غيرِ الثلاثيِّ طَرْدًا للبابِ ، ونحو: عُلَبِطٍ محذوفٌ منه ألفٌ أصلُه عُلَابِطٌ ، ونحو: بقرةٍ تاءُ التأنيثِ في

---

(١) من الآية (٣٧) من سورة البقرة .

(٢) نصب كلمات قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وابن محيصن برفع كلمات ونصب آدم . ينظر معجم القراءات للخطيب ٨٥/١ .

(٣) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة .

(٤) الرفع قراءة أبي رجاء وقتادة والأعمش وابن مسعود وطلحة بن مصرف . ينظر معجم القراءات للخطيب ١٨٩/١ .

(٥) من الآية (٤٠) من سورة آل عمران .

(٦) من الآية (٨) من سورة مريم .

(٧) هذا التعريف لابن الحاجب في الإيضاح ١٥٩/١ ، وينظر في تعريف العامل المصباح للمطرزي ص ٦١ وشرح العوامل المائة ص ٧٣ وشرح الحدود للفاكهي ص ١٧٣.

(٨) ينظر ابن يعيش ٧٥/١ .

حكمِ المنفصلةِ. فإنْ قيل: المضافُ والمضافُ إليه تَنَزَّلا منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ ، وقد يجتمعُ فيهما أكثرُ مِنْ أربعِ حركاتٍ نحو: رُسُلِهِم إذا أتبعتَ الميمَ حرفَ عِلَّةٍ ، والجوابُ اتصالُ الفاعلِ أشدُّ مِنَ اتصالِ المضافِ بدليلِ لزومِ الفعلِ الفاعلَ ولا كذلك المضافُ والمضافُ إليه ، ولذلك وقعَ إعرابُ الفعلِ بعد الفاعلِ ، ولا كذلك المضافُ. فإنْ قيل: جوازُ الفصلِ بغيرِ الظرفِ في اختيارِ الكلامِ بين الفعلِ وفاعلِه وبالظرفِ وعدمُ جوازِ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بغيرِ الظرفِ في الشعرِ ممَّا يدلُّ أَنَّ اتصالَ المضافِ بالمضافِ إليه أشدُّ ، والجوابُ أَنَّ عدمَ الفصلِ في المضافِ لضعفِ عاملِه مع أنَّ الفصلَ أجنبيٌّ مِنَ المضافِ ولا كذلك الفصلُ في بابِ الفعلِ ؛ لأنَّه بمعمولِ الفعلِ أَمَّا لو كان بغيرِه لم يَجُزْ ، ولأنَّه (٩٧/أ) يَلحقُه تاءُ التأنيثِ لتأنيثِ الفاعلِ لا لغيرِه مِنْ معمولاتِه ، ولولا أنَّه كالجزءِ لم يُؤَنَّثْ لتأنيثِه كما لم يُؤَنَّثْ لغيرِه مِنْ معمولاتِه ، وتنزيلُه منزلةَ الجزءِ مَنَعَ مِنْ تقديمِه على الفعلِ . **قولُه:** «**فإذا قُدِّمَ عليه**» يعني على الفاعلِ «**غيرُه مِنْ معمولاتِه كان في النيّةِ مُؤَخَّرًا**» فإنْ قيل: إذا ثبتَ أَنَّ رتبةَ الفاعلِ أَنْ يَلِيَ الفعلَ فلِمَ فُصِلَ بينهما بالمفعولِ؟ والجوابُ أنهم لحاجتِهم إلى السَّجْعِ والقوافِي – وقد لا يُسَاعِدُ إلا بالتقديمِ – جازَ الفصلُ ، ولا يجوزُ إلا عندَ أمنِ اللبسِ ، ولذا لَزِمَ تقديمُ الفاعلِ في نحو: ضربَ موسى عيسى ، وربَّما وقعَ التقديمُ للمفعولِ لازمًا كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[1] وإذا وقعَ الفاعلُ بعد (إلَّا) و(إنَّما) كقولك: ما ضربَ زيدًا إلا أنا ، وإنَّما ضربَ زيدًا أنا ، أو كان المفعولُ ضميرًا متصلا والفاعلُ ظاهرٌ نحو: ضربني زيدٌ. وللعنايةِ به — ولها – جازَ تقديمُ المفعولِ به وغيرِه مِنْ معمولاتِ الفعلِ على الفعلِ نفسِه ، وربَّما بَانَ تَقَدُّمُه على الفعلِ لازمًا ، وهو إذا تضمَّنَ ما له صدرُ الكلامِ. ومرتبةُ المفعولِ به الصريحِ قبلَ مرتبةِ المفعولِ بحرفِ جرٍّ ؛ لأنَّ ما يتعدَّى إليه بنفسِه أقوَى ، ومرتبةُ الأوَّلِ مِنْ مفعولَي أعطيتُ قبلَ الثانِي ، والمبتدأُ قبلَ الخبرِ فنُزِّلَ كُلُّ شيءٍ في مكانِه ، والضمائرُ كما ذكرنا في الفاعلِ مع المفعولِ. **قولُه:** «**ومِنْ ثَمَّ**» ثَمَّ إشارةٌ إلى **قولِه:** «**والأصلُ أَنْ يَلِيَ الفعلَ**» أيْ مِنْ تلكَ الجهةِ ، والجهةُ يُرَادُ بها المكانُ فوَضَعَ ثَمَّ موضِعَها ، لذلك جازَ ضربَ غلامَه زيدٌ ، فيعودُ الضميرُ مِنْ غلامِه إلى زيدٍ ؛ لأنَّه وإنْ كان مُؤَخَّرًا لفظًا ، فهو مقدَّمٌ رتبةً ، وشرطُ مثلِ هذا الضميرِ أَنْ يعودَ إلى شيءٍ قبلَه لفظًا أو رتبةً ،

---

(١) من الآية (١٢٤) من سورة البقرة .

وإنْ اجتمعَا فهو الغايةُ (٩٧/ب) وإذا حَصَلَ التقديمُ بواحدٍ منهما جازَ ، وامتنعَ ضربَ غلامُه زيدًا ؛ لأنَّ الضميرَ في غلامِه لا يَعُودُ إلى ما قبلَه بوجهٍ ؛ فلذا امتنعَ ، وقد جَوَّزَ ابنُ جنيٍّ المسألةَ[1]، وقال: ((لكثرةِ ما جاءَ مِنْ تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ صارَ كالأصلِ))[2] ، وقال: ((إنَّ الفرعَ إذا اطَّرَدَ كان كالأصلِ ، ولمثلِه حَمَلَ سيبويه نصبَ الرجلِ في: الضاربِ الرجلَ على الحسنِ الوجهَ ، ومِنَ المعلومِ أَنَّ الحسنَ إنَّما عَمِلَ بالحملِ على الضاربِ))[3] ومثلُه قولُ الشاعر :

١٣٧- وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ[4]

ومِنَ العادةِ أَنْ يُشَبَّهَ أوراكُ العذارَى بالرملِ ، فهذا جَعَلَ الفرعَ أصلًا وشَبَّهَ به الأصلَ ، ولَمَّا كَثُرَ تقديمُ المفعولِ صارَ كالفاعلِ الذي هو أصلٌ في التقديمِ ، فعادَ إليه الضميرُ على أنَّه مقدَّمٌ ، وحَمَلَ عليه قولَ الشاعرِ :

١٣٨- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ[5]

وقال : ((يجوزُ أَنْ يَعُودَ إلى المفعولِ المؤخَّرِ على وجهِ الضرورةِ))[6] ، وحملَ الأكثرُ الهاء

---

(١) ينظر الخصائص ١/٢٩٤ .

(٢) الخصائص ١/٢٩٧ بتصرف .

(٣) الخصائص ١/٢٩٧ بتصرف .

(٤) صدر بيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢/١١٣١ وعجزه:

إذا جلَّلَتْهُ المظلماتُ الحنادِسُ

وينظر الكامل ٢/١١٠٣ والخصائص ١/٣٠٠ والمحكم ٧/١٤٠ وسمط اللآلي ١/٤٤٣ واللسان ١٠/٥٠٩ وخزانة الأدب ١/٤٤٤ وتاج العروس ٢٧/٣٨٤ .

الشاهد: تشبيه الرمل بأوراك العذارى ، والأصل أن يشبه أوراك العذارى بالرمل .

(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه:

جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

نُسِبَ إلى أبي الأسود الدؤلي وهو في الشعر المنسوب إليه ، ديوانه ص ٤٠١ ، وله في خزانة الأدب ١/٢٧٧ ، وللنابغة في الخصائص ١/٢٩٤ وفي ديوانه ص ١٩١ ، وروايته: جزى الله عبسا في المواطن كلها ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١/١٥٣ وشمس العلوم ١/٩١ وابن يعيش ١/٧٦ والإيضاح لابن الحاجب ١/١٦٠ وضرائر الشعر ص ٢٠٩ ولسان العرب ١٥/١٠٨ وأوضح المسالك ٢/١٢٥ والهمع ١/٢٣٠ .

الشاهد: عود الضمير من (ربه) المتقدم لفظا ورتبة على (عدي) المتأخر لفظا ورتبة ، وهو ضرورة ، وأجازه ابن جني ونسب البغدادي إجازته إلى الأخفش .

(٦) الخصائص ١/٢٩٤ بتصرف .

على[1] أنَّها ضميرُ المصدرِ كقولِ العربِ: ((مَنْ كَذَبَ كانَ شرًّا له))[2] ، وأنشدَ أيضًا :

١٣٩–أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَومُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[3]

وذا أشدُّ مِنْ (جَزَى ربُّه) ، ومثلُه قولُ سَلِيْطِ بنِ سعدٍ[4]:

١٤٠– جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[5]

ويُقَوِّي ما ذكرَه ابنُ جنيٍّ ما أنشدَه سيبويه :

١٤١– مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً   وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[6]

فجرَّ (ناعبٍ) على توهُّمِ دخولِ الباءِ في خبرِ ليس مع عدمِ وجودِها وإذا وُجِدَتْ (٩٨/أ) كانتْ زائدةً ، وإنْ كانَ الأصلُ عدمَها لَمَّا كَثُرَتْ في مثلِ هذا الموضعِ تَوَهَّمَهَا موجودةً ، وذا أبلغُ ؛ لأنها معدومةٌ . وربما رفعتِ العربُ ما هو مفعولٌ في المعنَى ، ونصبتْ ما هو الفاعلُ في

---

(١) في الأصل ٩٧/ب: على الها . وقد كتب الناسخ (م) فوق كل كلمة منهما ليدل على اختلاف مكانيهما .

(٢) قولٌ للعربِ ورد في الكتاب ٣٩١/٢ والمقتضب ١٣٤/٢ والأصول ٧٩/١ والتعليقة ١٥١/٢ والخصائص ٤٧/٣ وابن يعيش ١/ ٧٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٧/١ .

(٣) بيت من الطويل لأبي جندب في ديوان الهذليين ٨٧/٣ وخزانة الأدب ٢٨٠/١ وبلا نسبة في ضرائر الشعر ص ٢٠٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ وشرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ .

الشاهد: عود الضمير من الفاعل قومه على المفعول زهيرا ، وقد أجازه ابن جني وحمله الجمهور على الضرورة.

(٤) سليط بن سعد السالمي ممن رووا عن ابن عمر ، ولم يذكر له تاريخ وفاة ، ينظر التاريخ الكبير للبخاري ١٩٢/٢ والثقات لابن حبان ٣٤٢/٤ .

(٥) في هامش الأصل ٩٧/ب: حاشية سنمار بَنَى في الزمن المتقدم بناء محكما فجعل فيه ذخائره وأشفق من أن يخبر به البنا فقتله .

والبيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد في الأغاني ٩٣/٢ وأمالي ابن الشجري ١٥٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٦٠/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ وشرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ وتذكرة النحاة ص ٣٦٤ وصبح الأعشي ٢٨٥/٢ ط دار الكتب العلمية والأشموني ١٧٨/١ والهمع ٢٣٠/١ وخزانة الأدب ٢٨٠/١ .

الشاهد: عود الضمير من الفاعل المتقدم لفظا ورتبة على المفعول المتأخر لفظا ورتبة ، وهو ضرورة على رأي الجمهور.

(٦) بيت من الطويل ، أنشده سيبويه : ناعب بالجر ، وناعبا بالنصب ، ونسبه مرة إلى الأحوص ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ومرة إلى الفرزدق ٢٩/٣ ، ولم أجده في ديوان الفرزدق ، ونسب إلى الأحوص وقيل: الأخوص في البيان والتبيين ١٦١/٢ وابن يعيش ٥٢/٢ واللسان ٢١٤/١٢ وخزانة الأدب ١٥٨/٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥١ والخصائص ٣٥٤/٢ والصحاح ١٩٥٧/٥ والمحكم ٩٥/٨ وأسرار العربية ص ١٥٥ واللباب ٢١٤/١ وضرائر الشعر ص ٢٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/١ .

الشاهد: جر (ناعب) على توهم دخول الباء في خبر ليس وعلى النصب فلا شاهد فيه .

المعنَى لأمنِ اللبسِ ، ومنه قولُ الشاعرِ:

١٤٢- غَـدَاةَ أَحَلَّـتْ لِابْـنِ أَصْـرَمَ طَعْنَـةً حُصَـيْنٍ عَبِيْطَـاتُ السَّـدَائِفِ وَالخَمْـرُ(١)

فِيمَنْ رَوَى بنصبِ طعنةٍ ورفعِ عبيطاتٍ .

[الفاعل المضمر]

قال الزمخشري: ((**ومضمره في الإسناد إليه كمظهره تقول: ضربت وضربنا وضربوا وضربن ، وتقول: زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلاً وهو ضمير يرجع إلى زيد شبيه بالتاء الراجعة إلى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت**))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**ومضمرُه في الإسنادِ إليه كمظهرِه الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: يريدُ مضمرَ الفاعلِ في الإسنادِ أيْ: في جوازِ الإسنادِ إليه إلا أنَّك إذا أسندتَه إلى ظاهرٍ ظهرَ فيه إنْ لم يَكُنْ مبنيًّا تقول: ضربتُ ، فـ(ضربَ)(٢) مسندٌ إلى التاءِ وهو ضميرٌ مرفوعٌ؛ لأنَّه فاعلٌ ونحوه: ضربتَ ، لا فرقَ في ذلك بين ضميرِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ ونحوه: ضربنا وضربوا وضربْنَ ، ضربَ الفعلُ و (نا) مِنْ ضربنا والواو مِنْ ضربوا والنونُ مِنْ ضربْنَ الفاعلُ ، وتقولُ: زيدٌ ضَرَبَ فتَنْوِي في ضَرَبَ فاعلًا ، وإنما لَزِمَ أَنْ يَنْوِي فاعلًا ؛ لأنَّ زيدًا ليس بفاعلٍ لتقدُّمِهِ ، ولا يجوزُ حذفُ الفاعلِ إلا إذا كان مَكْفُوفًا نحو: قَلَّمَا كما تقدَّمَ أو مع المصدرِ ؛ لأنَّه لا يحتملُ الضميرَ لعدمِ اشتقاقِه ، وإنما حُذِفَ معه إيذانًا باستقلالِ الاسمِ ؛ لأنَّ الفعلَ حديثٌ فلا يكونُ كلامًا إلا بمحدَّثٍ عنه. فإنْ قيل: المبتدأُ محدَّثٌ عنه ويجوزُ حذفُه فوجبَ(٣) حذفُ

---

(١) بيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٤٢٢/١ وله في الكامل ٤٧٦/١ والعقد الفريد ٢٠٩/٦ وسمط اللآلي ٣٦٧/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٧/١ وابن يعيش ٣٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٩/٢/٢ وأوضح المسالك ٩٦/٢ .

عبيطات مفردها عبيطة ، وناقة عبيطة سليمة خالية من العيوب . تاج العروس ٤٦٥/١٩ ، سدائف مفردها سديف وهو السنام . الصحاح ١٣٧٢/٤ .والمعنى أن الطعنة أحلت لابن أصرم وهو حصين اللحم والخمر.

الشاهد: من نصب طعنة ورفع عبيطات فعل ذلك لأمن اللبس لأن الأصل أن تكون الطعنة فاعل ، ومن رفع طعنة ونصب عبيطات ورفع الخمر ، فالخمر فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق وهو أحلت لأن الفعل قد يحذف إذا استلزمه ما قبله .

(٢) في الأصل: فضربت . وأظن الصواب ما أثبته.

(٣) أظن أن الأدقَّ في التعبير: فوجب أن يجوز حذف الفاعل قياسا.

الفاعلِ قياسًا ، والجوابُ أَنَّ المبتدأَ والخبرَ اسمان والاسمُ مقدَّرٌ فيه الاستقلالُ بالوجودِ والفعلُ لا يستقِلُّ بل هو تابعٌ للاسمِ وإِنْ وردَ عليك ما ليس يظهرُ فيه فاعلٌ فتَلَطَّفْ (٩٨/ب) له فإِنْ لم تَجِدْ في الكلامِ ظاهرًا يَعُودُ إليه فقدِّرْهُ عائدًا إلى ما دَلَّ عليه الفعلُ مِنَ المصدرِ أو الظرفِ ، وأَمَّا ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[١] فيأتِي في موضعِه ، فلَمَّا استحالَ تقدُّمُ الفاعلِ وحذفُه وليس ملفوظًا به وجبَ أَنْ يُقَدَّرَ في النيةِ ، وهو ضميرٌ يرجعُ إلى زيدٍ شبيهٍ بالتاءِ الراجعةِ إلى (أنا) في: أنا ضربتُ وأنتَ ضربتَ ، والفرقُ بين زيدٌ ضربَ وأنا ضربتُ في ظهورِ الضميرِ في أحدِهما واستتارِهِ في الآخرِ ، يأتِي في المضمراتِ ، وذكرَ الضميرَ في هذا الفصلِ ليَتَدَرَّجَ به إلى الفصلِ الذي بعدَه والضميرُ متصلٌ ومنفصلٌ مَثَّلَ بالمتصلِ ، والمنفصلُ يقعُ فاعلا في مواضعَ منها نحو: قولِ الشاعرِ:

١٤٣- قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا[٢]

ونحو قولِ الآخرِ:

١٤٤- إِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[٣]

ومنها اسمُ الفاعلِ إذا جَرَى على غيرِ مَنْ هو له على ما يأتِي بيانُه. ومنها أَنْ يكونَ الفاعلُ مخاطبًا ورافعُه مصدرٌ مضافٌ إلى ضميرٍ متكلِّمٍ نحو: ضربي أنتَ حسنٌ أو العطفُ عليه بـ(إِمَّا) نحو: قامَ إِمَّا أنتَ وإِمَّا زيدٌ .

---

(١) من الآية (٣٨) من سورة مريم .

(٢) بيت من السريع لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ١٦٧ ط مجمع اللغة بدمشق وله في الكتاب ٣٥٣/٢ وبلا نسبة في العين ٩٦/٥ وجمهرة اللغة ٧٥٨/٢ ومقاييس اللغة ١٠٥/٥ وابن يعيش ١٠٣/٣ واللسان ١٠٦/٥ والمغني ٣٣٩/١ والأشباه والنظائر ٢٤٣/٧ .

الشاهد: مجيء الفاعل ضميرا منفصلا بعد إلا .

(٣) جزء من الطويل للفرزدق في ديوانه ٣١٥/٢ وتمامه:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وهو له في نتائج الفكر ص ١٣٥ واللسان ٢٠٠/١٥ والجنى الداني ص ٣٩٧ والمغني ٣٣٩/١ وخزانة الأدب ٤٦٥/٤ وبلا نسبة في ابن يعيش ٩٥/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/١ والهمع ٢١٧/١ .

الشاهد: مجيء الفاعل ضميرا منفصلا بعد إنما .

[التنازع]

قال الزمخشري: ((**ومن إضمار الفاعل قولك: ضربني وضربت زيداً، تضمر في الأول اسم من ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير ؛ لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيداً فاعلاً ومفعولا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة ، ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه. ومنه قول طفيل الغنوي أنشده سيبويه:**

وكمتا مدماة كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وكذلك إذا قلت: ضربت وضربني زيد رفعته لإيلائك إياه الرافع، وحذفت مفعول الأول استغناء عنه. وعلى هذا تعمل الأقرب أبداً ، فتقول: ضربت وضربني قومك. قال سيبويه: ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك. وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل قال الله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا) (وهاؤم آقرؤا كتابيه) وإليه ذهب أصحابنا البصريون ، وقد يعمل الأول وهو قليل ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

تنخل فاستاكت به عود إسحل

وعليه الكوفيون. وتقول على المذهبين: قاما وقعد أخواك ، وقام وقعد أخواك وليس قول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلب قليل من المال

من قبيل ما نحن بصدده إذ لم يوجه فيه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، ومن إضماره قولهم: إذا كان غداً فائتني أي إذا كان ما نحن عليه غداً))

قالَ صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ ومِنْ إضمارِ الفاعلِ ضربَنِي وضربتُ زيدًا الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: ضابطُ هذا أَنْ يَجتمعَ أكثرُ مِنْ عاملٍ مِنْ فِعْلٍ أو اسمٍ يَعملُ عملَ الفعلِ ، ويقعُ بعد ذلك كلمةٌ يصحُّ أَنْ يَعملَ فيها كلُّ واحدٍ مِمَّا تقدَّمَ على انفرادِه ، سواء في ذلك ما يَعملُ بنفسِه وبحرفِ جرٍّ وسواءٌ المتعدِّي إلى واحدٍ واثنين وسواءٌ وجودُ حرفِ عطفٍ وعدمِه أنت مخيَّرٌ في إعمالِ أيِّها شئتَ فيها ولا تَفصلُ بينَ الثانِي ومعمولِه (٩٩/أ) بمعمولِ الأوَّلِ ، وإذا رَفَعَ السَّبَبَ لم يَدخلْ في ذا البابِ نحو: زيدٌ قامَ وقعدَ أبوه ، ولا زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه ؛ لأنَّ الأبَ مضافٌ إلى ضميرِ زيدٍ وبه صَحَّ أَنْ يكونَ خبرًا للأوَّلِ فإنْ أضمرتَ في الصفةِ الأولَى على

شريطةِ التفسيرِ صارَ الضميرُ عائدًا إلى زيدٍ ، ولم يكنْ في الكلامِ دليلٌ أنَّه للأبِ ؛ فلذا لم يَجُزْ رَفْعُ المتأخِّرِ إلا بالصفةِ الأولَى ، فبَطَلَ إعمالُ الثانِي في مثلِ هذا ، ولأنَّه يلزمُ أَنْ تُضْمِرَ في الأوَّلِ مضافًا ومضافًا إليه وذلك ممتنعٌ. فإنْ قلتَ: فقد جاءَ :

١٤٥- أَسَالَ البِحَارَ فَانْتَحَى لِلْعَقِيقِ(١)

وخَرَّجَهُ العلماءُ أَنَّه أرادَ سَقْيَا سحابةٍ ، قلتُ: هذا على حذفِ المضافِ مرتين ، وهو غيرُ مُلْبِسٍ هنا ، فجازَ حذفُهما بخلافِ مسئلتِنا ، ولهذا لم يكنْ ما ذكرَه بعضُهم(٢) في قولِ كُثَيِّرٍ :

١٤٦- وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا(٣)

---

(١) عجز بيت من الطويل وصدره:

أيا مَنْ رأى لي رأيَ برقٍ شريق

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٢٧ وله في كتاب الشعر ص ٤٥٥ ومجمل اللغة ١١٧/١ وابن يعيش ٣١/٣ وبلا نسبة في شمس العلوم ٤٣٧/١ ومفتاح العلوم ص ١٣٠ .

شريق: مشرق ، البحار: أراد بها الفجوات مجمل اللغة ١١٧/١ ، العقيق: وادي .

الشاهد: قال أبو علي:" قوله: أسال البحار ، تقديره: أسال سحابُه البحار أي سُقْيَا سحابِه أو مطرُ سحابه أي سحاب البرق ، فحذف ، وصار في (أسال) ضمير البرق ، ويدلك على أن المعنى على حذف المضاف أن البرق لا يُسِيل البحارَ ."كتاب الشعر ص ٤٥٥ .

(٢) هو أبو علي الفارسي قال:" ولا يخلو غريمها من أن ترفعه بـ(ممطول) أو بـ(معنًّى) ، فإن رفعته بـ(معنًّى) وقد جرى الأول على غير من هو له ؛ لأنه جرى على المؤنث وهو للغريم ، فينبغي له أن يظهر الضمير الذي هو (هو) المضمر على شريطة التفسير ، فلما لم يظهره علمنا أنه لم يُرفَعْ بـ(معنًّى) ؛ لأنه لو رفع الغريم بـ(معنًّى) لأظهر الضمير في (ممطول) إذ جرى على غير من هو له ، وحذفُ الفاعل لا يجوز عندنا ، فإذا كان كذلك رفع الغريم بالممطول دون المعنًّى ، فأعمل الأول ، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير: وعزة ممطول غريمها معنًّى ، فلم يحتج إلى الإظهار في الثاني ؛ لأنه جرى على الغريم وهو (هو) فإذا جرى عليه وكان إياه في المعنى ارتفع الضمير فيه به ، ولم يحتج إلى إظهار ؛ لجريه على من هو له ." البصريات ص ٥٢٥- ٥٢٦ .

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره:

قَضَى كلُّ ذِي دَيْنٍ فوفَّ غريمَه

وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣ وله في الصحاح ١٩٩٦/٥ وزهر الآداب ٢٩١/١ وسمط اللآلي ٥٥/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٠/١ وابن يعيش ٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٢ والتعليقة ص ٣٩٠ والتذييل والتكميل ٧١/٧ والارتشاف ٢١٤٠/٤ وأوضح المسالك ١٩٥/٢ والهمع ١٤٧/٥ وخزانة الأدب ٢٢٣/٥ وبلا نسبة في الإنصاف ٩٠/١ وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ .

الشاهد: وعزة ممطول معنى غريمها، فظاهره أن ممطول ومعنى كلاهما يطلب غريمها فاعلا، ولما كان غريمها سببيا من عزة=

أَنَّ غريمَها مِمَّا تنازعَ فيه عاملان مِمَّا يُعَوَّلُ عليه ؛ لأنَّ سيبويه ذَكَرَ في الردِّ على مَنِ ادَّعَى في بعضِ أبوابِ الصفاتِ القلبَ فقال: ((ولقلتَ: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أُمُّهُ لبيبةٍ . أَنَّه لا يَصْلُحُ أَنْ يُقَدَّمَ لبيبةٌ فتُضْمِرَ فيها الأمَّ ثم تقول: عاقلةٍ أُمُّهُ))[٤] ، ويريدُ سيبويه بلا يَصْلُحُ لا يَجُوزُ ؛ لأنَّه ذكرَه رَدًّا على مَنِ ادَّعَى القلبَ ، فلو كان جائزًا لم يكنْ له فيه حجةٌ .

وقد أضافَ بعضُهم[٥] في ضابطِ التنازعِ أَنْ يَتنازعَا ظاهرًا بعدَهما ، وقال: ((لأنهما إذا وُجِّهَا إلى مضمرٍ استويَا في حَدِّ الإضمارِ فيهما فلم يتنازعا شيئًا ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَجِبُ له مثلُ الآخرِ))[٦].

مُحَمَّدٌ: لم يَعلمْ أَنَّ شرطَ التنازعِ أَنْ يكونَ مع العواملِ حَذْفٌ أو إضمارٌ دَلَّ عليه الكلامُ ثم أَوردَ ما ضربَ وأكرمَ إلا أنت ، فقال: ((ذكرَ ذلك بعضُ المتأخرين ، وهو غلطٌ ؛ لأنَّه لو كان مِنْ أصلِ البابِ لوَجَبَ (٩٩/ب) أَنْ يكونَ في أحدِهما ضميرُ المخاطبِ ، فكنتَ تقولَ: ما

=فلو أُسنِدَ أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره لم يكن هناك ما يربط الخبر بالمبتدإ ؛ لأنه لم يرفع ضمير المبتدإ ، بل رفع السببي ، وإذا كان رافعا لضمير غريم فقد جرى الخبر على غير من هو له فوجب إبراز الضمير ، فكان لابد أن يقول: ممطول هو غريمها أو ممطول معنى هو غريمها، ونسب هذا المنع من التنازع في السببي المرفوع إلى ابن السيد وابن خروف وابن مالك وابن هشام ، ويبدو أن ابن عمرون يختاره ، وقال آخرون بجواز ذلك ، وقد مر تفسير الفارسي ، وخرَّج المانعون البيت على أوجه:

الأول: أن يكون غريمها مبتدأ وممطول ومعنى خبران عنه والجملة خبر عزة .

الثاني: أن يكون عزة مبتدأ خبره ممطول ، ومعنى حال من غريمها ، وغريمها مرفوع بممطول ، فيخرج من باب التنازع .

الثالث: أن يكون عزة مبتدأ وممطول خبره وغريمها مرفوع بممطول ومعنى صفة لغريمها .

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد:" لكن هذا الذي ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا: فلأنه أجاز التنازع في السببي المنصوب ، ومن أمثلته قولك: زيد ضربت وأكرمت أخاه ، وهذا المثال يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجويز هذا ومنع ذاك من التحكم ، وأما ثانيا: فلأنه يجوز أن يكون غريمها مرفوعا بالعاملين جميعا على ما هو مذهب الفراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعا للغريم والثاني لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز لظهور المراد وفي هذا القدر كفاية ." أوضح المسالك ١٩٧/٢ – ١٩٨ . أقول: إن مذهب الفراء لا يلزم ابن مالك لأنه قد لا يراه ، وأما تخريج البصريين فهو عين ما ينقده ابن مالك .

(٤) الكتاب ٥١/٢ .

(٥) هو ابن الحاجب في الكافية ص ١٤ وشرحها له ٣٣٩/١ .

(٦) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٩/١ .

ضربتَ وأكرمَ إلا أنت ، وعند ذلك يَفْسُدُ المعنَى وإنَّما هذا كلامٌ محمولٌ على الحذفِ ، وتقديرُه ما ضربَ إلا أنت وما أكرمَ إلا أنت ، فحذفَ ذلك مِنْ أحدِهما تخفيفًا))[1].

مُحَمَّدٌ: ادعاؤُه حذفَ الفاعلِ شيءٌ لم يَصِرْ إليه بصريٌّ ، وحسبُك مِنْ شناعةٍ أَنْ مذهبًا لا يَتِمَّ إلا بالتفريعِ على غيرِه لكنَّه لَمَّا صَعُبَ عليه تقديرُ الضميرِ استراحَ إلى[2] مذهبٍ غيرِ مذهبِ البصريين[3] ، وإنَّما الفاعلُ مستترٌ دَلَّ عليه الثاني وكما دَلَّ مفعولُ الثانِي على فاعلِ الأَوَّلِ كذلك دَلَّ الضميرُ الذي ظهرَ على الذي لم يظهرْ ، وإِنْ كان المخاطبُ ، ورُبَّ تقديرٍ لا يَصِحُّ إظهارُه ، والعَجَبُ مِنْ هذا القائلِ بعد أسطرٍ في كتابِه ، قال: ((لِمَا عُلِمَ أَنَّ العربَ لا تحذفُ الفاعلَ))[4].

فما أَعجلَ ما نَسِيَ صنيعَه ، ولعلَّه غَرَّه أَوَّلا ما ذكرَه الجُزُولِيُّ: ((ولا يتنازعُ فِعْلَا متكلِّمٍ ولا فعلا المخاطبِ ولا فعلان أحدُهما للمتكلِّمِ والآخرُ للمخاطبِ مرفوعًا))[5] انتهى.

والعواملُ تطلبُ معمولاتِها إِمَّا باتفاقٍ نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ ، ومنه:

---

(١) السابق ٣٤٠/١ .

(٢) في الأصل ٩٩/ب زيادة: ضمير غير . لكنهما كلمتان مشطوبتان .

(٣) يوجب البصريون ذكر الفاعل ولا يجوزون حذفه ، وذهب الكسائي والسهيلي وابن مضاء إلى جواز حذفه لدليل. ينظر التذييل والتكميل ٢١٧/٦ والهمع ٢٥٥/٢ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٢/١ .

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٦٥ .

١٤٧- وَهَـلْ يَرْجِـعُ التَّسْـلِيمَ أَوْ يَكْشِـفُ العَمَـى ثَـــــلَاثُ الأَثَافِي وَالــــدِّيَارُ البَلَاقِــــعُ[1]

وذهبَ الفراءُ[2] في مثلِ هذا إلى أَنَّ الفعلين في مثلِ هذه الصورةِ يعملان في زيدٍ الرفعَ ، وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ عاملين لا يعملان في معمولٍ واحدٍ كما لم يَصِحَّ أَنْ يجتمعَ مؤثران على أَثَرٍ واحدٍ. وكذلك: ضربتُ وقتلتَ الكافرَ ، ومررتُ ومَرَّ بي بزيدٍ . وأَمَّا باختلافٍ نحو: أَنْ يكونَ أحدُهما يتعدَّى بنفسِه والآخرُ بحرفِ الجرِّ نحو: كما صلَّيتَ ورَحِمتَ وبَاركتَ على إبراهيمَ ،

---

(١) بيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤/٢ وفيه: والرسوم ، وينظر إصلاح المنطق ص ٣٠٣ والمقتضب ١٧٤/٢ ، ١٤٤/٤ وصناعة الكتاب للنحاس ص ١٣٩ والصحاح ٩٢٥/٣ ودرة الغواص ص ١١١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٤/١ وابن يعيش ١٢٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ ، ٤٠٨ وخزانة الأدب ٢١٣/١ .

الأثافي: جمع أُثْفِيَة وهي القدر . الصحاح ٢٢٩٣/٦ ، البلاقع: البَلْقَعُ والبَلْقَعَةُ: الأرض القفر. الصحاح ١١٨٨/٣.

الشاهد: في البيت شاهدان الأول: ثلاث الأثافي ، حيث أدخل على المعدود (ال) مكتفيا بتعريفه عن تعريف العدد ، والثاني: أن يكون الفعل الثاني معطوف على الأول فيحتاجان إلى فاعل واحد أو يكون العطف عطف جملة على جملة فيكون من باب التنازع .

وأنكر ابن مالك أن يكون هذا من باب التنازع ؛ لأنه يرى أن العطف إذا كان بـ(أو) ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان في العمل ، وقال في هذا البيت :" وليس هذا من باب التنازع ، ولو كان منه لكان أحد الفعلين بتاء ؛ لأن فاعله على ذلك التقدير ضمير مؤنث ، وإنما عمل على أنه أراد وهل يرجع التسليم ما أشاهد ، واستغني بالإشارة كما قالوا: إذا كان غدا فائتني ، أي إذا كان ما نحن عليه فأتني ، ثم أبدل ثلاث الأثافي من الضمير المنوي." شرح التسهيل ١٦٦/٢ ، وسبقه ابن الحاجب في هذا وذكر ما ملخصه: إنه لو أضمر ضمير ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع في أيٍّ من الفعلين لكان ضميرا مؤنثا ؛ لأنه يعود إلى جمع غير عاقل ، ولا يصح كونه مفردا مذكرا ، فكان يقال: يرجعن أو ترجع أو يكشفن أو تكشف ، ولكن ذلك لم يذكره الشاعر ، ويرى ابن الحاجب أن هذا البيت يصلح دليلا للكسائي الذي يرى أنه إذا وجه فعلان إلى ظاهر فأعمل فيه أحدهما وكان الآخر موجها لهذا الظاهر على الفاعلية لا يضمر فيه فاعلا بل يحذف ، وذكر ابن الحاجب أن البيت لو اعتبر من باب التنازع لوجه على وجهين: الأول: أن الفعلين وجها للاسم الظاهر على البدل ، وإنما يضمر في أحدهما الفاعل لو وجهها على الحقيقة ، ونقده ابن الحاجب بأنه لا فرق ، وأن ما قالوه لو كان مستقيما لجاز أن يقال: قام الزيدون أو قعد .

الثاني: أنه يجوز تقدير الإضمار على تقديرٍ كما قيل في قوله تعالى: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النحل ٦٦] فقد رجع الضمير المذكّر على الجمع بتأويل المذكور ، وقال: هذا أجدر . ينظر أمالي ابن الحاجب ٣٥٩/١.

(٢) ينظر رأيه في شرح السيرافي ٣٦٢/١ والحلبيات ص ٢٣٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ وقال: والذي ذهب إليه –أي الفراء – غير مستبعد. ورأي الفراء في الارتشاف ٢١٤١/٤ والهمع ١٣٧/٥.

ونحوه قولُ جُزْءِ بنِ ضرارٍ[1] أخي الشَّمَّاخِ[2] ، وهو مِنْ أبياتِ الحماسةِ: (١٠٠/أ)

١٤٨– أَتَانِي فَلَمْ أُسْرَرْ بِهِ حِينَ جَاءَنِي حَدِيثٌ بِأَعْلَى القُنَّتَيْنِ عَجِيبُ[3]

أعملَ الأوَّلَ ولو أعملَ الثانِي لقالَ: أتانِي فلم أُسْرَرْ حينَ جاءَنِي بحديثٍ ، ولو أعملَ الثالثَ لقالَ: أتاني فلم أُسْرَرْ حين جاءَني حديثٌ. أو أحدُهما فاعلا والآخرُ مفعولا كما مثَّلَه الزمخشريُّ بقولِه: «**ضربني وضربتُ زيدًا**» ، فزيدٌ منصوبٌ بالفعلِ الثاني ، ويجوزُ ضربني وضربتُه زيدًا على البدلِ مِنَ الهاءِ في ضربتُه ، ويُفَسِّرُ البدلُ الضميرين كما فَسَّرَ البدلُ الضميرَ فيما مَثَّلَ به النحاةُ في: مررتُ به المسكينِ بالجرِّ على البدلِ مِنَ الهاءِ في به ، وهو مُفَسِّرٌ ؛ لأنَّه لم يتقدَّمَ اسمٌ يعودُ إليه الضميرُ المجرورُ في به ، وأنشدَ الفراءُ:

١٤٩– لَعَمْرُ أَبِيهَا مَا تَقُولُ ظَعِينَتِي[4] أَلَا فَرَّ عَنِّي مَالِكُ بْنُ أَبِي كَعْبِ[5]

---

(١) جزء بن ضرار شاعر مخضرم مشهور ، لم يذكر له تاريخ وفاة ، ينظر الشعر والشعراء ٣١٩/١ والاشتقاق ص ٢٨٦ والمبهج ص ٢٨ والوافي ٦٤/١١ والإصابة ٢٨٨/٢ .

(٢) الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبيانيّ الغطفانيّ ، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو من طبقة لبيد والنابغة ، كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقا. له ديوان مطبوع ، شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان ٢٢هـ . ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٣٨ والوافي ١٠٣/١٦ والأعلام ٣/ ١٧٥.

(٣) بيت من الطويل ، وهو لجزء بن ضرار ، ينظر ديوان الحماسة ص ٦٥ ط دار الكتب العلمية وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٥/١ ، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٦٣١/٢ وفيه: كتاب .

الشاهد: طلب ثلاثة أفعال لـ(حديث) الأول والثالث يطلبانه فاعلا والثاني يطلبه بحرف جر ، وقد أعمل الأول .

(٤) في الأصل: ضعينتي بالضاد ، ولم أجد (ض ع ن) في لسان العرب ولا تاج العروس ، وأظن الصواب: ظَعِينَتِي بالظاء ومعناه الزوجة ، ينظر تاج العروس ٣٦٤/٣٥ (ظ ع ن) ويقويه رواية: حليلتي ، ورواية عِرْسي .

(٥) بيت من الطويل اختلف في صدره وفي نسبته ، فذُكِرَ لأبي كعب بن مالك في الفاضل للمبرد ص ٥٤ وفيه:

أَلَا لا تَقُلْ عِرْسِي على حينِ ساعةً

ولأبي مالك بن أبي كعب في العقد الفريد ٣٣١/٣ وفيه:

لعَمْرُ أبيها ما تقولُ حَلِيلَتِي

ومثله ولكن بلا نسبة في الموشح في مآخذ العلماء ص ١٠٧ و خليلتي في سر الفصاحة ص ١١٤ . ولمالك بن أبي كعب في البرصان والعرجان ص ٣٨ وفيه:

معاذَ الإلهِ أَنْ تقولَ حَلِيلَتِي

ولمالك بن كعب في حماسة الخالديين ص ٢١ وفيه:

معاذَ إلهي أَنْ تقولَ حَلِيلَتِي

الشاهد: كما ذكره ابن عمرون .

يريدُ أَنَّ ظَعِينَتِي[1] بدلٌ مِنْ فاعلِ تقولُ وهو مفسِّرٌ للمبدَلِ منه وللضميرِ في أبيها . وعلى إعمالِ الأوَّلِ ضربني وضربتُه زيدٌ ويجوزُ حذفُ الهاءِ ؛ لأَنَّ المعنَى تضاربنا فكلٌّ واحدٍ مفعولٌ وفاعلٌ فسُومِحَ في اللفظِ ، ومثلُه قولُه تعالَى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[2] حَذَفَ مفعولَ الذاكراتِ استغناءً بذكرِ المفعولِ الأوَّلِ ، وإِنْ جعلتَ بدلَ زيدٍ قومَك قلتَ: ضربوني وضربتُ قومَك تجعلُ الضميرَ في ضربني مفردًا في معنَى جمعٍ ، قال سيبويه: ((تقديرُه مَنْ ثَمَّ))[3] . وعليه قولُ علقمةَ[4]:

١٥٠- تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ[5]

أرادَ تَعَفَّقُوا لكونِ التفسيرِ جمعًا ، وهو رجالٌ ، وهذا التقديرُ أولَى مِنْ أَنْ تَجعلَ الرجالَ فاعلَ تَعَفَّقَ ، وتُضمرَ في أرادَها مفردًا في معنَى جمعٍ لتقدُّمِ الرجالِ (١٠٠/ب) ولو قيلَ به لَزِمَ ما ذكرْنا ، ومنه:

١٥١- وَمَيَّةُ أَحْسَنِ الثَّقَلَينِ جِيْدًا وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالَا[6]

---

(١) في الأصل: ضعينتي . وأظن الصواب ما أثبته .

(٢) من الآية (٣٥) من سورة الأحزاب .

(٣) الكتاب ٨٠/١ .

(٤) علقمة بن عَبَدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم ، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. كان معاصرا لامرئ القيس، وله معه مساجلات. له ديوان شعر شرحه الأعلم الشنتمري مطبوع ، توفي نحو: ٢٠ ق هـ . ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٥٢ وابن عساكر ١٣٩/٤١ والأعلام ٢٤٧/٤.

(٥) بيت من الطويل ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه بشرح الأعلم ص ٢٦ ، وينظر المفضليات ص ٣٩٣ والمحكم ٢٣٤/١ وشمس العلوم ٤٦٤٠/٧ والرد على النحاة ص ٨٧ ولسان العرب ٢٥٤/١٠ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٣٦/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٧/١ ، ١٧٤/٢ والأشموني ٢٠٤/١ .

الشاهد: وضح ابن عمرون الشاهد ، وقيل: هذا البيت دليل للكسائي على حذف الفاعل ، ورُدَّ عليه بما خرجه ابن عمرون ، وذكر ابن مالك الرد على الكسائي .

(٦) بيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١/٣ وفيه: خدا ، وروي: وجها . وله في الخصائص ٤١٩/٢ والمحكم ٣٥٥/٦ ومجمع الأمثال ٧٩/١ وأساس البلاغة ٤٦٩/١ وابن يعيش ٩٦/٦ واللسان ٨٨/١١ وبلا نسبة في الزاهر ٣١٠/٢ وشرح التسهيل ١٢٨/١ .

السالفة: ناحية مقدَّم العنق من لدن مُعَلَّق القرطِ إلى قَلْتِ التَرقوةِ . الصحاح ٤/ ١٣٧٧. القَذَالُ: جماع مؤخر الرأس الصحاح ١٨٠٠/٥ .

الشاهد: إفراد الضمير في أحسنه لأنه أراد به الجميع .

أَيْ أَحْسَنُ الجميعِ ، فالضميرُ في أحسَنِه مفردٌ لإرادتِه الجميعَ غيرَ أَنَّ ضربوني وضربتُ قومَك أجودُ . ويجوزُ ضربني وضربتُهم ، ويجوزُ ضربوني وضربتُهم قومَك ، تجعلُ قومَك بدلًا مِنَ المنصوبِ ، ويُفَسَّرُ به الضميرين ، وعلى إعمالِ الأَوَّلِ ضربني وضربتُهم قومُك ، فقومُك فاعلُ ضربني ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدلًا منه . وضربوني وضربتُهم قومُك على البدلِ مِنَ الضميرِ في ضربوني وعلى أَنْ تكونَ الواوُ علامةً كالواوِ في: ((أكلوني البراغيث))[(١)] ، و(القومُ) فاعلُ (ضربوني) ، وقولُ الزمخشريِّ: ((**تُضْمِرُ في الأَوَّلِ اسمَ مَنْ ضربَك وضربتَه إضمارًا على شريطةِ التفسيرِ**)) ، هذا مذهبُ البصريين[(٢)] ، وخالفَهم الفراءُ[(٣)] ، ومَنَعَ هذه المسألةَ مع أنَّه رَوَى الأبياتِ المستشهدَ بها على ذلك فيحتملُ أَنْ يكونَ مَنْعُهُ راجعًا إلى القياسِ عليها أو أطلقَ لا يجوزُ ويريدُ لا يحسُنُ ، وإلا فلا سبيلَ إلى رَدِّ ما ثَبَتَ عن العربِ ، وخالفَ الكسائيُّ فيه مع موافقتِه على قياسِه ، فقال: ((إنَّ الفاعلَ محذوفٌ لفظًا فقطْ))[(٤)]. فإنْ أرادَ بقولِه: ((مِنَ اللفظِ فقطْ)) أنَّه يكونُ مضمَرًا وفي موضعِ الجميعِ يُضْمَرُ واحدٌ في معنَى جمعٍ فذا سهلٌ ، وإنْ أرادَ أنَّه حَذَفَ الفاعلَ فهذا ممنوعٌ ، وتقدَّمَ لِمَ لَمْ يُحذفْ فاعلٌ في غيرِ مصدرٍ؟ ثم أخذَ في تقديرِ البابِ ، **فقال**[(٥)]: ((**لأنَّك لَمَّا حاولتَ أَنْ تجعلَ زيدًا فاعلا ومفعولا فوجَّهتَ الفعلين إليه استغنَيتَ بذكرِهِ مَرَّةً ، ولَمَّا لم يكنْ بُدٌّ مِنْ إعمالِ أحدِهما أعملتَ فيه الذي أوليتَه إياه**)).

وهذا مستغنٍ[(٦)] عن الشرحِ ، ثم **قال**: ((**ومنه قولُ طفيلٍ (١٠١/أ) أنشدَه سيبويه رحمةُ اللهُ:**

---

(١) المثال في الكتاب ١٩/١ والأصول ٧١/١ وهي لغة طيء وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب ، ينظر سر الصناعة ٧٠٤/٢ واللسان ٣٠٣/٣ والتذييل ٢٠٣/٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢ والارتشاف ٢١٤٦/٤ والأشموني ١/ ٢٠٣ .

(٣) قال السيرافي:" وكان الفراء لا يضمر الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال التي ذكرنا." السيرافي ٣٦٢/١.

(٤) رأي الكسائي في شرح السيرافي ٣٦٢/١ .

(٥) يقصد الزمخشري .

(٦) في الأصل ١٠٠/ب: مستغني . مع أنها خبر .

١٥٢- وَكُمْتًا مُـدَمَّاةً كَـأَنَّ مُتُونَهَـا جَـــرَى فَوقَهَـــا وَاسْتَشْـــعَرَتْ لَـــونَ مُـــذْهَبِ[١]))

ويُرْوَى واستشرفتْ لونَ مذهبِ ، شاهدًا على إعمالِ الثاني وأضمرَ في جَرَى فاعلًا على شريطةِ التفسيرِ ، وهو ضميرُ اللونِ ، ولو رفعَه بِ(جَرَى) لقالَ: جَرَى فوقَها واستشعرتْهُ لونُ مُذْهَبِ ويجوزُ رفعُ اللونِ بـ(جرى) مع حذفِ الضميرِ مِنَ (استشعرت) ، وقد رُوِيَ كذلك ، يصفُ خيلًا وكُمْتًا معطوفٌ على قولِه :

١٥٣- جَنَبْنَـا مِـنَ الأَعْـرَافِ أَعْـرَافِ غَمْـرَةٍ وَأَعْـــرَافِ لُبْـــنَى الخَيْـــلَ يَا بُعْـــدَ مَجْنَـــبِ[٢]

١٥٤- بَنَـاتِ الغُـرَابِ وَالوَجِيـهِ وَلَاحِـقٍ وَأَعْـــوَجَ تَنْمِـــي نِسْـــبَةَ المُتَنَسِـــبِ

١٥٥- وِرَادًا وَحُـــوًّا مُشْـــرِفًا حَجَبَاتُهَـــا بَنَـــاتِ حِصَـــانٍ قَـــدْ تُعُـــولِمَ مُنْجِـــبِ

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً البيتُ .

كُمْتٌ جمعُ كُمَيتٍ[٣] ، الذكرُ والأنثَى سواءٌ ، وهو تصغيرُ أكمتَ تصغيرَ الترخيمِ ، وواحدُها في القياسِ أَكْمَتُ كأحمرَ وحُمْرٌ ولم يُنْطَقْ[٤] بأكمتَ ، وقولُه: (مدماةً) أي: مُشْرَبَةٌ سَرَاتِها حمرةً ، وكُلَّمَا انحدرتْ إلى مرافقِها كانت أشدَّ ، (كأنَّ متونَها) المتونُ جمعُ مَتْنٍ وهو الظهرُ[٥] والهاءُ في فوقِها ترجعُ إلى المتونِ ، (واستشعرتْ)[٦] أي: لَبِسَت منه شِعَارًا ، وهو الثوبُ الذي يَلِي الجسدَ ، ويقالُ لِمَا يُلْبَسُ فوقَه دِثَارٌ[٧] ، والمُذْهَبُ صفةٌ لمحذوفٍ أي لونُ شيءٍ مُذْهَبٍ أو لونُ صَبْغٍ مُذْهَبٍ ، فيكونُ على بابِه مِنَ الصفةِ . وقيل: المُذْهَبُ الذهبُ

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٣٢ ، وله في الكتاب ٧٧/١ والمحكم ٣٦٦/١ وأساس البلاغة ٢٩٩/١ والإنصاف ٨٨/١ والرد على النحاة ص ٨٩ والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٣ وابن يعيش ٧٨/١ وأمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١ واللسان ٨١/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٧٥/٤ والإيضاح لابن الحاجب ١٦٣/١ والأشموني ٢٠٤/١ .

الشاهد: نصب لون بالعامل الثاني ، ولو أعمل الأول لرفع لون وأضمر ضمير النصب في استشعرت ، وقال: جري فوقها واستشعرته لونُ مذهب .

(٢) في الديوان : جلبنا ، مجلب .

(٣) قال ابن منظور:" الكميت: لون ليس بأشقر ولا أدهم." اللسان ٨١/٢ (ك م ت) .

(٤) ضبطت في الأصل ١٠١/أ: يَنْطِقُ . وينظر اللسان ٨١/٢ .

(٥) ينظر اللسان ٣٩٨/١٣ (م ت ن) .

(٦) ينظر تاج العروس ١٨٩/١٢ (ش ع ر) .

(٧) ينظر السابق ٢٧٢/١١ .

بعينِه . **قولُه:** ((**وكذلك إذا قلتَ: ضربتُ وضربنِي زيدٌ رفعتَ زيدًا لإيلائِك إيَّاه الرافعَ**)). يشيرُ إلى قربِه منه ، وحذفتَ مفعولَ (١٠١/ب) الأولِ استغناءً لقولِه تعالَى: ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[١] فحَذَفَ مفعولَ تعالوا ، تقديرُه – واللهُ أعلمُ – تعالوا إلى رسولِ اللهِ يستغفرْ لكم رسولُ اللهِ ، وَاسْتُدْرِكَ عليه[٢] في **قولِه:** ((**حذفتَ مفعولَ الأوَّلِ**)) ((بالمفعولِ الثاني في بابِ (ظننتُ) إذا كانَ غيرَ مطابقٍ للظاهرِ المذكورِ آخرَ نحو: ظننتُ وظنانِي قائمًا الزيدين قائمين فإنه لا يُضْمَرُ ولا يُحْذَفُ ، أَمَّا عدمُ الإضمارِ فلأنه إذا قيلَ: وظنانيهُ جعلتَ ضميرَ المفردِ للمثنَّى لأنَّه يرجعُ إلى قائمين ولا يجوزُ ، والجوابُ عن هذه أنه يجوزُ وقد جاءَ مثلُه قولُه تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾[٣] ثم قال: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةً﴾[٤] لَمَّا كان المقصودُ الوارثَ فكذا هنا ، لَمَّا كان نسبةُ القيامِ إلى المفعولِ الأولِ))[٥] ، ثم قال: ((وإِنْ قلتَ: وظنانيهما جعلتَ المفعولَ الثاني مثنًّى ، والأولَ مفردًا وذا لا يجوزُ))[٦] . قلنا: مُسَلَّمٌ لكنَّ الأولَ غيرُ مُسَلَّمٍ أنَّه لا يجوزُ ، هذا بيانُ أنه لا يُضمرُ ، وأَمَّا أنه لا يُحذفُ فنقولُ: لِمَ لا يُحذفُ؟ قولُه: ((لا يجوزُ الاقتصارُ))[٧] ، فنقولُ: إذا لم يكنْ ما يدلُّ عليه أَمَّا إذا كان ما يدلُّ فيجوزُ ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرًا﴾[٨] حَذَفَ المفعولَ الأولَ – وهو البخلُ – لدلالةِ يبخلون عليه ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿جَاعِلُ الَّيْلِ سَكَنًا﴾[٩] فسكنًا منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ تقديرُه: وجعلَ الليلَ ، وكذا في مسألتِنَا. ويجوزُ أَنْ

---

(١) من الآية (٥) من سورة المنافقون .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٦٥/١ .

(٣) من الآية (١١) من سورة النساء .

(٤) من الآية السابقة .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ١٦٥/١ بتصرف .

(٦) هو ابن الحاجب ينظر الإيضاح ١٦٥/١ .

(٧) قال ابن الحاجب عن حذف المفعول الثاني هنا:" وأما الثاني [أي الحذف] فلأنه مفعول لا يستغنى عنه فلا يحذف ، وفيه نظر" الإيضاح ١٦٥/١ ، وذكر أن الحذف يجوز لقيام القرينة .

(٨) من الآية (١٨٠) من سورة آل عمران . وفي الأصل تحسِبنَّ ، ينظر معجم القراءات ٦٣١/١ .

(٩) من الآية (٩٦) من سورة الأنعام . وقراءة جاعلُ الليلِ لابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب=

يكونَ في (ضربني) ضميرٌ يكونُ زيدٌ بدلًا منه ومفسِّرًا له ،وقال السخاويُّ: «لم يَرْضَهُ أبو عليٍّ ؛ لأنَّ الظاهرَ مِنَ الجملةِ مفسِّرٌ للمضمرِ في الجملةِ الأولى ، فلا يكونُ مِنْ جملةٍ ثالثةٍ»[1]. **مُحَمَّدٌ:** وما تقدَّمَ مِنْ قولِنا: كما صليتَ ورَحِمْتَ وباركتَ يَرِدُ عليه. ويجوزُ: ضربتُ وضربني زيدًا على إعمالِ الأولِ. (١٠٢/أ) فإنْ وضعتَ موضعَ زيدٍ قومَك فقلتَ: ضربتُ وضربني قومُك ؛ لأنه فاعلٌ وعلى أنَّه بدلٌ ويجوزُ: ضربتُ وضربوني قومُك يجعلُ القومَ بدلًا مِنَ الواوِ وإنْ شئتَ جعلتَ الواوَ علامةً والقومَ فاعلًا ، وإنْ أعملتَ الأوَّلَ نصبتَ قومَك بـ(ضربتُ) و(ضربني)[2] إنْ شئتَ تركتَه على حالِه ويكونُ فيه ضميرٌ واحدٌ في معنَى جماعةٍ ، وإنْ شئتَ قلتَ: ضربوني ، وإذا أعملتَ الأوَّلَ في القومِ وجبَ أَنْ تُضْمِرَ في الثاني غيرَ أَنَّ ضميرَ الجمعِ أولَى مِنَ المفردِ في معنَى الجمعِ ؛ لأنَّ الثاني قبيحٌ وقبحُه لا يمنعُه مِنَ الجوازِ. **قولُه:** «**وعلى هذا تُعْمِلُ الأقربَ أبدًا فتقولُ: ضربتُ وضربني قومُك**». تقدَّمَ تفسيرُه. **قولُه:** «**قالَ سيبويه**[3]**: ولو لم تَحْمِلِ الكلامَ على الآخِرِ لقلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك**» . تقدَّمَ تفسيرُه ، وما يجوزُ فيه . **قولُه:** «**وهو المختارُ الذي وردَ به التنزيلُ**». يعني إعمالَ الثاني قال سبحانَه:﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[4] أعملَ أُفْرِغْ ، وكذا قولُه سبحانه: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[5] فكتابيه منصوبٌ بـ(اقرؤوا) ولو أعملَ الأوَّلَ لقالَ: هاؤموا اقرؤوه كتابيه ؛ لأنَّ الإتيانَ بالضميرِ يقطعُ بأنَّه مفعولُه ولا كذلك حذفُه ، ويجوزُ حذفُ الضميرِ كما قال:

١٥٦- بِعُكَـــاظَ يُعْشِـــي النَّاظِرِيـــ ـــــنَ إِذَا هُـــمُ لَمَحُـــوا شُـــعَاعُه[6]

=في رواية رويس ينظر معجم القراءات ٤٩٥/٢ عبد اللطيف الخطيب .

(١) المفصل ٢٦٨/١ ولم أعثر على رأي أبي علي .

(٢) في الأصل ١٠٢/أ: ضربوني بني . وقد وضع الناسخ خطين على: بوني . ليدل على شطبها .

(٣) ينظر الكتاب ٧٦/١ .

(٤) من الآية (٩٦) من سورة الكهف .

(٥) من الآية (١٩) من سورة الحاقة .

(٦) بيت من الكامل لعاتكة بنت أبي طالب في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٣٠/٢ ، وبلا نسبة في توضيح المقاصد ٦٣٦/٢ وأوضح المسالك ١٩٩/٢ وشرح شذور الذهب ص ٤٣٢ والأشموني ٢٠٦/٢ والهمع ١٤٠/٥ .

الشاهد: إعمال الأول من المتنازعين وحذف ضمير المفعول من العامل الثاني ، والتقدير: لمحوه .

حذفَ الضميرَ الراجعَ مِنْ لمحوه للدليلِ عليه وهو فضلةٌ ؛ لأنَّه ضميرُ مفعولٍ فجازَ حذفُه وقد جَوَّزَ بعضُ النحاةِ أَنْ يكونَ الإتيانُ مِنْ إعمالِ الأوَّلِ على هذا. **قولُه:** ((**وإليه ذهبَ أصحابُنا البصريون**)). يعني إلى أَنَّ الأجودَ إعمالُ الثاني ؛ لأنَّه أكثرُ في الاستعمالِ ، وقيل: إنَّ إعمالَ الأوَّلِ لم يأتِ في الكتابِ العزيزِ (١٠٢/ب) ولأنَّ العربَ تُرَاعِي القُرْبَ أشدَّ مِنْ مراعاةِ الأوائلِ بدليلِ قولِهم: ((هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)) ، فجرُّهم لخربٍ على الجوارِ لضَبٍّ مع أنَّه ليس صفةً للضبِّ دليلٌ على إيثارِهم الأقربَ ، ونحوه مِمَّا حُمِلَ على الجوارِ قولُ امرئ القيسِ :

١٥٧- كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ(١)

ونحوه أيضًا ما أنشدَه سيبويه:

١٥٨- كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ(٢)

١٥٩- وَمَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ(٣)

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره:

كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدْقِهِ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٥ وله في المحكم ٥٣/١ وشرح الكافية الشافية ١١٦٧/٣ واللسان ٢٥٥/١٠ والمغني ٥٩٢/٢ وبلا نسبة في الشيرازيات ٦٠٠/٢ والخصائص ٢٢١/٣ وأمالي ابن الشجري ١٣٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣ .

المفردات: أبانا: جبل ، أفانين: ضروب ، ودقه: المطر ، بجاد: كساء مخطط ، مزمل: ملتف . والمعنى: يشبه الجبل حين غشيه المطر بشيخ وقد التف في بجاد . ينظر الديوان ص ٢٥ .

الشاهد: جر مزمل على الجوار لبجاد مع أنه صفة لكبير . ويرى أبو علي جواز كون مزمل صفة لبجاد أي مزملٍ فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر . ينظر الشيرازيات ٦٠٠/٢ وخزانة الأدب ٩٩/٥ وتابعه ابن جني في الخصائص ٢٢١/٣ .

(٢) بيت من الرجز المشطور للعجاج في ديوانه ٢٤٣/١ وله في الكتاب ٤٣٧/١ والمحكم ٤٤٤/٥ واللسان ٤٩٢/١١ وخزانة الأدب ٨٧/٥ ونسبه ابن مالك إلى رؤبة في شرح التسهيل ٣٠٩/٣ وبلا نسبة في العين ٢٦٦/٨ والزاهر ٤٣٢/١ والخصائص ٢٢١/٣ ومقاييس اللغة ٤٤٢/٢ والإنصاف ٦٠٥/٢ .

الشاهد: جر (المرمل) على الجوار للعنكبوت مع أن المرمل مذكر وهو وصف للنسج والعنكبوت مؤنثه .

(٣) جزء بيت من الكامل وتمامه:

كَذَبَ العَتِيقُ ومَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ ... إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فَاذْهَبِي

وهو لعنترة في شرح ديوانه للتبريزي ص ٢٩ وله سر صناعة الإعراب ٥٢١/٢ ومقاييس اللغة ٢٢١/٤ والمحكم ١٧٩/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢١٤/١ واللسان ٧١٠/١ ونسب إلى الأسعر الجعفي ٥٧٩٢/٩ ونسب إلى الخزز بن=

ولأنَّ إعمالَ الثاني لا يَقَعُ فيه فصلٌ بين العاملِ ومعمولِه ، وإنْ وقعَ كان أقلَّ بالنسبةِ إلى إعمالِ الأوَّلِ فإنَّه لابُدَّ فيه مِنَ الفصلِ . **قولُه:** «**وقد يَعملُ الأوَّلُ وهو قليلٌ**» أشارَ إلى ما ذكرنا مِنْ قِلَّةِ إعمالِ الأوَّلِ في الاستعمالِ . «**ومنه**» يعني مِنْ إعمالِ الأوَّلِ «**قولُ عُمَرَ بنِ أبي ربيعةَ**[1]» وقالَ الأصمعيُّ[2]: هو لطفيلٍ الغنويّ ، وفي شعرِه بيتٌ مِنْ روايةِ يعقوبَ بنِ السِّكِّيتِ ، ونَسَبَه الجَرْمِيُّ[3] [إلى] المقَنَّعِ الكِنْدِيّ[4]:

١٦٠- إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ[5]

أعملَ (تُنُخِّلَ) ورفعَ به عودَ إِسْحِلٍ ، وأضمرَ في الثاني ، فقال: به ، ولو أعملَ الثاني قال: فاستاكتْ بعودِ إسحلٍ ، ويُضمرُ في الأوَّلِ على شريطةِ التفسيرِ ، ولو خفضَ العودَ وجعلَه بدلًا مِنَ المجرورِ جازَ ، ويكونُ في الأوَّلِ ضميرٌ ويجعلُ البدلَ مفسِّرًا للمُضْمَرَينِ ، ومعنَى تُنُخِّلَ

=لوذان في الكتاب ٢١٣/٤ والبرصان والعرجان ص ٢٧٠ واللسان ٥٨٤/١٢ ولهما في البيان والتبيين ٣١٧/٣ وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/١ خزانة الأدب ١٨٣/٦ .

الشاهد: جر (بارد) على الجوار لشن مع أنه وصف لماء .

(١) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبو الخطاب ، أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق ، ولم يكن في قريش أشعر منه. ولد في الليلة التي توفي بها عمر بن الخطاب، فسمي باسمه ، وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه ويقربه. ورُفع إلى عمر ابن عبد العزيز أنه يتعرض لنساء الحاجّ ويشبب بهن، فنفاه إلى دهلك ثم غزا في البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه، فمات فيها غرقا ٩٣ هـ . له ديوان شعر مطبوع . ينظر ابن عساكر ٨٨/٤٥ ووفيات الأعيان ٤٣٦/٣ وتاريخ الإسلام ١١٣/٣ والوافي ٣٠٤/٢٢ والأعلام للزركلي ٥/ ٥٢.

(٢) نقل العيني قول الأصمعي في المقاصد النحوية ١٠٣١/٣ .

(٣) قال العيني: "ونسبه الجرمي في كتاب الفرخ للمقنع الكندي". المقاصد النحوية ١٠٣١/٣ .

(٤) محمد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود بن عبد الله الكندي ، شاعر، من أهل حضرموت. مولده بها في (وادي دوعن) . اشتهر في العصر الأموي. وكان مقنعا طول حياته، و (القناع من سيما الرؤساء) كما يقول الجاحظ. وقال التبريزي في تفسير لقبه: المقنع الرجل اللابس سلاحه، وكل مغط رأسه فهو مقنع، وزعموا أنه كان جميلا يستر وجهه، فقيل له: المقنع، توفي نحو ٧٠ هـ. ينظر المبهج لابن جني ص ٥٣ والوافي ١٤٨/٣ والأعلام للزركلي ٦/ ٣١٩ .

(٥) بيت من الطويل نسب إلى عمر ابن أبي ربيعة وهو فيما نسب إليه في ديوانه ص ٣٠٥ ط دار الكتاب العربي ، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٨٩ ، ولعمر في الكتاب ٧٨/١ والرد على النحاة ص ٨٩ والتبيين ص ٢٥٥ وابن يعيش ٧٩/١ ولعمر أو طفيل في تحصيل عين الذهب ص ١٠١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٧/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/٢ والأشموني ٢٠٥/١ والهمع ٢٣٢/١ .

الشاهد: إعمال الأول من المتنازعين والإضمار في الثاني ، وقد بينه ابن عمرون .

أُخْتِيرَ[١] ، والأراكُ[٢] أفضلُ ما يُسْتَاكُ به ، والإِسْحِلُ[٣] واحدتُه إِسْحِلَةٌ يَنبتُ بالحجازِ ، وقضبانُه سُمْرٌ طيبةٌ مستويةٌ وتُشَبَّهُ به أصابعُ النسوانِ ، وَصَفَها بأنها مَصُونَةٌ في خِدْرِهَا لا تُمْتَهَنُ فهي تستعملُ ما يزيدُها حُسْنًا وطِيبًا .

قولُه: ((**وعليه**)) يعني على اختيارِ إعمالِ الأوَّلِ ((**الكوفيون**)) واحتجُّوا بأنَّ تقدُّمَه دليلُ العنايةِ به ، ولذا قال سيبويه: ((ويقدِّمون ما هم ببيانِه (١٠٣/أ) أعنَى))[٤] فلذا اخترنا إعمالَ الأوَّلِ ، ولهذا لم تقعْ كان زائدةً أوَّلًا ولا ظننتُ ملغاةً ، ولأنَّ التقدُّمَ مع إبطالِ العملِ كأنَّه متناقضٌ فوجبَ أَنْ لا يكونَ راجحًا ، ومِمَّا يدلُّ على قوةِ المتقدِّمِ قولُ العربِ: ((عندي ثلاثٌ مِنَ الخيلِ ذكورٍ وثلاثةٌ ذكورٌ مِنَ الخيلِ))[٥] ، فيُرَاعُونَ الأسبقَ. والجوابُ ما ذكرتُم معارَضٌ بقولِ العربِ: ((علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ))[٦] ، و((علمتُ أَزيدٌ منطلقٌ))[٧] ، و((علمتُ ما زيدٌ في الدارِ))[٨] ، و((قرأتُ بالسورةِ))[٩] ، فإنهم رَاعُوا الأخيرَ مع أنَّا نقولُ: إنْ دَلَّ التقديمُ على العنايةِ فالفصلُ يدلُّ على عدمِها إذ الفصلُ يَضْعُفُ معه العاملُ ثم ما ذُكِرَ ليس كمسألتِنا لأنه لم يجتمعْ عاملان أو شيئان يجوزُ أَنْ يُرَاعَى كلُّ واحدٍ منهما ورُجِّحَ الأوَّلُ ، بل ما ذكرتموه تَعَيَّنَ فيه الأوَّلُ ، ومِمَّا يمكنُ أَنْ يَحتجَّ به الكوفيُّ أنه متى اجتمعَ القسمُ والشرطُ وأَتَى بعدهما جوابٌ إنْ شئتَ جعلتَه للأوَّلِ وهو الأجودُ ، فتقولُ: واللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لا آتيكَ ، وإِنْ شئتَ لا آتِكَ تجعلُه للثاني ، قال الأعشَى:

---

(١) ينظر اللسان ٦٥١/١١ (ن خ ل) .

(٢) الأراك: شجر . الصحاح ١٥٧٢/٤ (أ ر ك) .

(٣) ينظر اللسان ٣٣١/١١ (س ح ل) .

(٤) ينظر الكتاب ٣٤/١ .

(٥) لم أجد هذا بنصه ، وورد: عندي ثلاث من الإبل وثلاث من الغنم ، وثلاث من الغنم ذكور ينظر المقتضب ١٨٤/٢ وينظر سيبويه ٥٦٢/٣ فقد ذكر أمثلة في هذا السياق .

(٦) ينظر المقتضب ٣٤٣/٢ والأصول ٢٤١/١ والسيرافي ٤٦٤/١ .

(٧) ينظر المغني ٤٨١/٢ .

(٨) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢ ، وفيه: علمت ما زيد عندك .

(٩) ينظر التذييل والتكميل ٢٠٥/١١ والمغني ١٢٧/١ .

١٦١- لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عن غِبِّ مَعْرَكَةٍ   لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَومِ نَنْتَفِلُ[١]

فجزمَ (تُلْفِنَا) وراعَى الثاني. والجوابُ أَنَّ هذا أيضًا مِمَّا تعيَّنَ فيه الأَوَّلُ ، والبيتُ الذي في الأعشَى مِنَ القلةِ بحيثُ لا يُفَرَّعُ عليه مع أنَّه شعرٌ ، ويُحْتَمَلُ في الشعرِ للضرورةِ ما لا يُحْتَمَلُ في غيرِها ، ومِمَّا يمكنُ أَنْ يحتجَّ به الكوفِيُّ أَنَّ إعمالَ الثاني يُؤَدِّي إلى الإضمارِ قبلَ الذكرِ بخلافِ إعمالِ الأوَّلِ فكانَ أولَى[أَنْ][٢] لا يُقالَ في الجوابِ بأنَّ الإضمارَ قبلَ الذكرِ أولَى مِنَ الحذفِ كما جَرَتْ عادةُ مَنْ تعرَّضَ للجوابِ عن هذا السؤالِ ؛ لأنَّا نقولُ: مُسَلَّمٌ أنَّه أولى مِنَ الحذفِ ولا تنازعٌ في (١٠٣/ب) هذا المقامِ فيه ، فلِماذا لا يكونُ ما لا يُفْضِي إلى الإضمارِ قبلَ الذكرِ أولَى؟ إنَّما الجوابُ أَنَّ إعمالَ الأوَّلِ يُفْضِي إلى الفصلِ بينَ الفعلِ ومعمولِه[٣] خَرْمًا[٤] بجملةٍ أجنبيةٍ وذا لا نظيرَ له في غيرِ الاعتراضِ ، والإضمارُ قبلَ الذكرِ له نظيرٌ ، فكانَ المصيرُ إليه أولَى. **قولُه**: «**وتقولُ على المذهبَينِ: قاما وقعدَ أخواك**» هذا على اختيارِ البصريّين ، وقام وقعدا أخواك على اختيارِ الكسائيّ ومَنْ تَبِعَه مِنَ الكوفيين ، وعلى مذهبِ الفراءِ قام وقعد أخواك. **قولُه**: «**وليس قولُ امرئ القيسِ**:

(١) من البسيط للأعشى في ديوانه ص ٦٣ وله في معجم ديوان الأدب ٤١٧/٢ وشمس العلوم ٦٧٠٩/١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/٣ وشرح الكافية الشافية ٨٨٩/٢ وتوضيح المقاصد ١٢٩٠/٣ وخزانة الأدب ٣٢٧/١١ . وفي الأصل: في غب ، ورواية الديوان عن ، وكذا في مراجع البيت .

الشاهد: جزم (تلفنا) وهو فعل جاء بعد قسم وشرط ، فجاء جواب للشرط الثاني ، وبذا يمكن أن يستدل على جواز إعمال ثاني المتنازعين قياسا على جواز مراعاة الثاني في اجتماع القسم والشرط .

(٢) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٣) في الهامش ١٠٣/ب : في الأصل وفاعله .

(٤) أظنه يقصد أن الفصل بجملة أجنبية كالخرم للكلام .

١٦٢-فَلَو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[١]

مِنْ قبيلِ ما نحنُ بصددِه» إذ لم يُوَجَّهْ فيه الفعلُ الثاني إلى ما وُجِّهَ فيه الفعلُ الأوَّلُ أي لا يصحُّ نصبُ (قليلٍ) بـ(أطلُبُ) ؛ لأنَّ الواوَ عاطفةٌ على جوابِ (لو) والمعطوفُ على الجوابِ جوابٌ ، وجوابُ (لو) في هذا النحو إذا كان معه حرفُ نفيٍ يكونُ مُثبتًا ، وإنْ لم يكنْ معه يكونُ منفيًّا ضرورةً ؛ أنَّه في الموضعينِ مقدَّرٌ فلو كان موجودًا لم يصحّ تقديرُه ، وإذا كان موجودًا يكونُ طالبًا للقليلِ وهو بعينِه السعيُ لأدنَى معيشةٍ ، وقد قدَّرَه فيلزمُ أَنْ يكونَ منفيًّا ، فيلزمُ مِنَ الأوَّلِ نفيُه ، ومِنَ الثاني إثباتُه فيتنافيان .

ولذا قال سيبويه: «فإنَّما رفعَ ؛ لأنَّه لم يَجعلْ القليلَ مطلوبًا وإنما كان المطلوبُ عندَه الملكَ ، وجعلَ القليلَ كافيًا ، ولو لم يُرِدْ ذلك لنصبَ ، ولو نصبَ فسدَ المعنَى»[٢]. **مُحَمَّدٌ:** ويؤكِّدُه قولُه بعدَه:

١٦٣- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ[٣]

فكيفَ يكونُ طالبًا للقليلِ ؟

فإنْ قيل: فما وَجْهُ ذكرِ أبِي عليٍّ[٤] والمبردِ[٥] له في بابِ التنازعِ ، فالجوابُ ما ذكرَه المازنيُّ

---

(١) بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩ وينظر الكتاب ٧٩/١ والمقتضب ٧٦/٤ والإيضاح للفارسي ص ١٠٤ والخصائص ٣٨٧/٢ وشمس العلوم ١٧٣٤/٣ والإنصاف ٨٤/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٥/١ والتبيين ص ٢٥٦ واللباب ١٥٦/١ وابن يعيش ٧٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٦٥/١ والهمع ١٤٤/٥ والخزانة ٣٢٧/١.

الشاهد: استدل بعض العلماء ونسب إلى الكوفيين أن كفاني ولم أطلب قليل من باب التنازع وأنه أعمل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب قليلا ، وقال آخرون إنه يشترط لصحة التنازع أن يكون طلب الفعلين للمتنازع عليه مصاحبا لصحة المعنى ، وهنا لو اعتبرنا البيت من باب التنازع لفسد المعنى ؛ لأن التقدير سيكون لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه . ولكن المعنى الصحيح وهو ما قصده امرؤ القيس لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك . وقد بين ذلك ابن عمرون .

(٢) الكتاب ٧٩/١ .

(٣) صدر بيت لامرئ القيس وهو تالٍ للبيت السابق وعجزه:

وَقَدْ يُدْرِكُ المجدَ المؤَثَّلَ أمثالِي

(٤) ينظر الإيضاح لأبي علي ص ١٠٤ .

(٥) ينظر المقتضب ٧٦/٤ .

(١٠٤/أ) وهو: «أنَّه لو لم يكنْ إعمالُ الأوَّلِ جائزًا لَمَا وُضِعَ هذا في هذا الموضعِ»[١]. أي لولا جوازُه في أمكنتِه لَمَا جازَ الفصلُ بين الأوَّلِ ومعمولِه بجملةٍ ، وأجازَ بعضُهم[٢] نصبَ قليلٍ وجعلَ في كفاني ضميرًا هو الفاعلُ ، وتكلَّفَ له أنه لم يَجعلِ الواوَ عاطفةً بل حاليةً ، وقال ابنُ خروفٍ: «الحالُ فاسدةٌ»[٣]. **مُحَمَّدٌ**: إنَّما كانتْ فاسدةً لأنها تكونُ مُقَيّدَةً للكفايةِ ؛ لأنَّ المعمولَ يُقَيِّدُ العاملَ ولا يلزمُ مِنَ انتفاءِ المقيَّدِ انتفاءُ المطلَقِ ، ومرادُه أنه لو سَعَى لأدنَى معيشةٍ كفاه القليلُ سواءٌ طلبَه أم[٤] تركَ طلبَه ، وهذا يحتملُ أَنْ يكونَ سِرَّ قولِ سيبويه: «لو نصبَ لفَسَدَ المعنَى»[٥]. وقيل: معنَى لم أطلبْ لم أَسْعَ ، وأسعَى لا يتعدَّى قال: ويدلُّ عليه أنه رُوِيَ ولم أدأبْ[٦]. وعلى هذا لا إشكالَ ، ووُجِّهَ التنازعُ بأَنْ قيل: إنَّ (لو) قد تخرجُ إلى معنَى (إنْ) لاسيَّما عند الفراءِ[٧] نحو: لو استقبلتَ أميرَك بالتوبةِ لكان خيرًا لك ، المعنَى إنِ استقبلتَ فيُحْمَلُ عليه هنا ، فيصيرُ التقديرُ: إنْ سعيتُ لأدنَى معيشةٍ كفاني قليلٌ مِنَ المالِ مِنْ غيرِ أَنْ أطلُبَه. **مُحَمَّدٌ**: وفي هذا ما فيه ومَنَعَ الجَرْميُّ[٨] التنازعَ في ذواتِ المفعولَينِ مثلِ أعلمَ وأجازَه غيرُه ، وأجازَه أبو العباسِ[٩] في التعجبِ ومَنَعَه غيرُه ؛ لكونِه جرَى مجرَى المثلِ فلا يُتَصَرَّفُ فيه بفصلٍ ولا غيرِه ، وجَوَّزَ بعضُهم التنازعَ في (لعلَّ) و(عسى) ، فقال: «لعلَّ وعسى زيدٌ أَنْ يَخْرُجَ على إعمالِ الثاني ، ولو أعملَ الأوَّلَ لقال: لعلَّ وعسى زيدًا خارجٌ ، وليس بواضحٍ إذ لا يقالُ منه عسى زيدٌ خارجًا ، ويلزمُ منه حذفُ منصوبِ عسى»[١٠]. **قولُه: ومِنْ إضمارِه** . يريدُ مِنْ

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) هو ابن الحاجب في الإيضاح ١٧٠/١ .

(٣) البيت ليس في شرح الجمل لابن خروف. وذكر الرضي في شرح الكافية أن الحال مرجوح ٢١٢/١ .

(٤) في الأصل: و ترك . وأظن الصواب ما أثبته .

(٥) الكتاب ٧٩/١ .

(٦) ينظر الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص ٣٨ .

(٧) مجيء (لو) بمعنى (إنْ) قول كثير من النحاة ، ينظر الكتاب ٢٦٩/١ و معاني القرآن للفراء ١٤٣/١ والجنى الداني ص ٢٨٥ والمغني ٢٩٣/١ .

(٨) ينظر السيرافي ٣٦١/١ وفيه أن منع الجرمي لما تعدى إلى ثلاثة والإيضاح لابن الحاجب ١٧١/١ والارتشاف ٢١٤٦/٤ والهمع ١٤٦/٥.

(٩) ينظر المقتضب ١٨٤/٤ .

(١٠) الإيضاح لابن الحاجب ١٧١/١ بتصرف .

إضمارِ «**قولِهم**» يعنِي العربَ «**إذا كانَ غدًا فأتِني أي إذا كان ما نحنُ عليه غدًا**» يشيرُ إلى أنهم كانوا في أمرٍ قد أجمعوا عليه أو قدَّرُوه فقال: (١٠٤/ب) إذا كان الأمرُ الذي نحن[1] عليه في غدٍ ، فاسمُ كان ضميرُ ذلك الأمرِ ، ويجوزُ أَنْ تكونَ كانَ تامةً ، وغدٌ متعلِّقٌ بكان ، وأَنْ تكونَ ناقصةً ، وغدٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ فيكونُ خبرًا .

[إضمار رافع الفاعل]

قال الزمخشري: «وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر ، يقال: من فعل؟ فتقول: زيد بإضمار فعل ومنه قوله تعالى: (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيمن قرأها مفتوحة الباء أي يسبحه رجال وبيت الكتاب:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح

أي ليبكه ضارع. والمرفوع في قولهم: هل زيد خرج؟ فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر وكذلك في قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك) وبيت الحماسة:

إن ذو لوثة لانا

وفي مثل العرب: «لو ذات سوار لطمتني» ، وقوله عز وجل: (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم) على معنى ولو ثبت ، ومنه المثل: «إلا حظية فلا ألية» أي إن لا تكن لك في النساء حظية فإني في غير أليةٍ.»

قالَ صاحبُ الكتابِ: «فصلٌ وقد يجيءُ الفاعلُ ورافعُه مضمرٌ الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: لَمَّا تقدَّمَ إضمارُ الفاعلِ أتبعَه بيانَ إضمارِ الفعلِ وهو على ضربين لازمٌ فيما وُجِدَتْ قرينةٌ تدلُّ على خصوصِ الفعلِ[2] وما لا يصاحبُ الفعلَ ، وجائزٌ فيما فَقَدَ فيه ما لا يصاحبُ الفعلَ فمِنَ الجائزِ قولُك في جوابِ مَنْ فَعَلَ؟ زيدٌ بإضمارِ فعلٍ ، الاختيارُ في زيدٍ هنا الرفعُ على الابتداءِ ليكونَ مطابقًا للسؤالِ ، فالسؤالُ كان جملةً اسميةً ، ويجوزُ أَنْ يُخَالِفَ السؤالَ وعلى ذا يجوزُ رفعُ زيدٍ بالفعلِ المقدَّرِ كما ذكرَه ، ولأنَّ الاستفهامَ في المعنَى عن الفعلِ ، وقولُه

---

(١) في الأصل ١٠٤/ب زيادة: فيه . وهي كلمة مشطوبة .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٧٢/١ .

تعالَى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾[1] فيمَنْ فَتَحَ باءَ يُسَبِّحُ[2] ، وهي قراءةُ ابنِ عامرٍ وأبي بكرٍ[3] فعلَ ما لم يسمَّ فاعلُه ، وأحدُ المجروراتِ الذي بعدَه اسمُ ما لم يسمَّ فاعلُه ، والباقِي في موضعِ نصبٍ ، ورجالٌ لا يصحُّ أَنْ يكونَ اسمَ ما لم يسمَّ فاعلُه ؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى أَنْ يكونَ الرجالُ مُسَبَّحِينَ لا مُسَبِّحِينَ فيرتفعُ حينئذٍ رجالٌ بفعلٍ تقديرُه يُسَبِّحُهُ رجالٌ ؛ لأنَّه لَمَّا قالَ: يُسَبَّحُ عُلِمَ أَنَّ له مُسَبِّحًا ، فصارَ دالًّا على المحذوفِ ، ومثلُه بيتُ الكتابِ ، وهو لنَهْشَلٍ[4] يَرثِي يزيدَ بنَ نَهْشَلٍ[5] ، وقيل: للحارثِ بنِ نَهِيكٍ[6] ، وقيل للحارثِ بنِ ضِرَارٍ النَّهْشَلِيِّ[7] ، وقيل: لمزَرِّدٍ[8] ، وقيل: لمهَلْهِلٍ[9]:

---

(١) من الآية (٣٥-٣٦) من سورة النور .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم يسبِّح بكسر الباء ، وبالياء ، وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة ومعاذ القارئ تسبِّح بالتاء وكسر الباء ، وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم والبحتري عن حفص وغيرهم يُسَبَّح بالياء وفتح الباء لما لم يسم فاعله ، وقرأ أبو جعفر تسبَّح بالتاء وفتح الباء . ينظر السبعة ص ٤٥٦ والحجة للفارسي ٣٢٥/٥ والتذكرة في القراءات الثمان ٤٦٠/٢ والبحر المحيط ٤٢١/٦ ومعجم القراءات للخطيب ٢٧٣/٦ .

(٣) هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي الخياط، أبو بكر ، من مشاهير القراء ، كان عالما فقيها في الدين. توفي في الكوفة ١٩٣ هـ . ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ٣٢٥/١ والأعلام للزركلي ٣/ ١٦٥ .

(٤) هو نهشل بن حَرِّيٍّ بن ضمرة بن جابر بن قطن شاعر فارس من المخضرمين ، ينظر ابن سلام ص ١٧٦ والشعر والشعراء ٦٣٧/٢ والاشتقاق ص ٢٤٤ .

(٥) كان شاعرا وولي صدقات تميم وعدي ، ينظر أنساب الأشراف ١٣٢/١٢ .

(٦) ذُكِرَ في أنساب الأشراف ١٣٢/١٢ .

(٧) ذكر في شرح أبيات سيبويه ٧٦/١ والحماسة البصرية ١٩٣/٢ ، وذكر في أنساب الأشراف أن الذي رثى يزيدَ هو الحارث بن الأزور ١٣٢/١٢ ، وفي أنساب الأشراف أيضا عبد الحارث بن ضرار ذكره في ٣٦٥/١١ .

(٨) مزرد بن ضرار بن حرملة بن صيفي ، أخو الشماخ ، شاعر وفارس ، ينظر الشعر والشعراء ٣١٥/١ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٠ ومعجم الشعراء ص ٤٩٦ .

(٩) هو عديّ بن ربيعة بن مرة بن هبيرة، من بني بجشم، من تغلب، المهلهل ، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية. وهو خال امرئ القيس الشاعر. وكان من أصبح الناس وجها، ومن أفصحهم لسانا. عكف في صباه على اللهو والتشبيب بالنساء، فسماه أخوه كليب زير النساء أي جليسهن. ولما قتل جساس بن مرة كليبا ثار المهلهل، فانقطع عن الشراب واللهو، آلا أن يثأر لأخيه، فكانت وقائع بكر وتغلب، التي دامت أربعين سنة، وكانت للمهلهل فيها العجائب والأخبار الكثير. أما شعره فعالي الطبقة. توفي نحو: ١٠٠ ق هـ . ينظر الشعر والشعراء ٢٩٧/١ ومعجم الشعراء ٢٤٨ والأعلام للزركلي ٤/ ٢٢٠.

١٦٤- سَقَى جَدَثًا أَمْسَى بِدَومَةَ ثَاوِيًا مِنَ الدَّلْوِ وَالجَوْزَاءِ غَادٍ وَرَائِحُ

١٦٥- لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ(١)

(١٠٥/أ) قال سيبويه: ((فقال: ليُبْكَ ثم جاءَ بقولِه: ضارعٌ ؛ لأنَّه قد عُلِمَ أَنَّ له باكيًا إذا قال ليُبْكَ))(٢). **مُحَمَّدٌ:** فكأنَّه قال ليَبْكِيهِ ضارعٌ أي خاضعٌ ذليلٌ ، ومختبطٌ(٣) أي طالبُ معروفٍ ، وأصلُه مِنْ خابطِ الوَرَقِ للرَّعْيِ ، وخصَّهم بالبكاءِ عليه بعد أَنْ عَمَّ ، وهو أبلغُ ، وهذا فائدةُ حذفِه الفاعلِ مِنَ الأوَّلِ ؛ لأنَّه لو سَمَّي فاعلَه(٤) لاقتصرَ البكاءُ على فاعلٍ مخصوصٍ بخلافِ حذفِه ، وخصَّ الضارعَ والمختبطَ لشدةِ حاجتِهم إليه وعطفِه عليهم ، وتطيحُ تُهلِكُ(٥) ، والطوائحُ يريدُ الْمَطَاوِحَ على غيرِ قياسٍ ويقال: طاحَ الشيءُ إذا هَلَكَ وطِحْتُه ، فيكونُ على هذا واحدةُ الطوائحِ(٦) طائحةً ، والأوَّلُ أولَى لتقدُّمِ تطيحُ وهو مِنْ أطاحَ ، ومِمَّا تطيحُ يصحُّ أَنْ يكونَ عذرًا أي يبكِيه هذا وهذا لأجلِ كذا ، ويجوزُ أَنْ تتعلَّقَ مِنْ بمختبطٍ أي ابتداؤُه مِنْ ذلك ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لمختبطٍ ، ولهما ، وقد رواه الأصمعيُّ(٧) ليَبْكِ يزيدَ ، ولا شاهدَ فيه على هذه الروايةِ. **قولُه:** ((**والمرفوعُ في قولِهم: هل زيدٌ خرجَ؟ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسِّرُه الظاهرُ**)).

---

(١) بيتان من الطويل الثاني منهما هو ما فيه الشاهد ، وقد اختلف في نسبته ، فهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ وابن يعيش ٨٠/١ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧٧/١ والحماسة البصرية ١٩٣/٢ ولضرار بن نهشل في معاهد التنصيص ٢٠٢/١ ولنهشل بن حري في الخزانة ٣٠٣/١ ولمن ذكرهم ابن عمرون في إيضاح شواهد الإيضاح ١٠٩/١٠ والخزانة ٣١٣/١ وبلا نسبة في الشعر والشعراء ٩٩/١ والمقتضب ٢٨٢/٣ والأصول ٤٧٤/٣ والتعليقة ١٨٤/١ وشرح ما يقع في التصحيف ص ٢٠٨ والخصائص ٣٥٣/٢ والمحكم ٤٢٧/٣ وأساس البلاغة ٦١٦/١ وشمس العلوم ٢٩٦٢/٥ والإيضاح لابن الحاجب ١٧٣/١وشرح التسهيل لابن مالك ١١٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٥٩٣/٢ واللسان ٢/ ٥٣٦ .

الشاهد: إضمار الفعل الذي رفع ضارع ، فكأنه لما قال: ليبك يزيد ، قيل: مَنْ يبكيه؟ فقال: ضارع . وقيل: البيت صحة روايته: لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ ، قاله الأصمعي كما ذكر أبو هلال العسكري في شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٨ ، وينظر الشعر والشعراء ١٠٠/١ .

(٢) الكتاب ٢٨٨/١ بتصرف ، وينظر السيرافي ٢٥٣/٢ .

(٣) ينظر اللسان ٢٨٣/٧ (خ ب ط) .

(٤) في الأصل ١٠٥/أ زيادة: لانصرف . وهي كلمة مشطوبة .

(٥) ينظر اللسان ذكره في (ط و ح) ٥٣٥/٢ و(ط ي ح) ٥٣٦/٢ .

(٦) ذكر ابن الحاجب في الإيضاح ١٧٤/١ وابن يعيش ٨٠/١ أن مفردها: مُطِيحَة.

(٧) ينظر الشعر والشعراء ١٠٠/١ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٨ والإيضاح لابن الحاجب ١٧٤/١.

قال سيبويه: ((وحروفُ الاستفهامِ لا يلِيها إلا الفعلُ إلا أنهم تَوَسَّعُوا فيها فابتدؤُوا بعدَها الأسماءَ إذا لم يكنْ الخبرُ فعلًا))[١]. كذا قَيَّدَه سيبويه ؛ لأنَّ الاستفهامَ عن الفعلِ يكونُ ، فلذا كان الاختيارُ أنَّه متى وُجِدَ في الجملةِ التي بعد الاستفهامِ فعلٌ أَنْ يَلِيَ الاستفهامَ ، ولا يجوزُ غيرُ ذلك إلا في الهمزةِ ؛ لأنَّها أُمُّ البابِ وإنما صحَّ وقوعُ الجملةِ الاسميةِ إذا كان خبرُها ليس فعلًا لِمَا فيها مِنْ معنَى الفعلِ ، وإذا لم يَجُزْ رفعُ زيدٍ بعد (هل) في ما مثَّلَه بالابتداءِ تَعَيَّنَ أنَّه فاعلُ فعلٍ ، وهو مع ذلك ضرورةٌ ؛ لأنَّه لا يجوزُ أَنْ يَلِيَ الاستفهامَ اسمٌ وبعدَه فعلٌ إلا في ضرورةٍ إلى هذا يشيرُ كلامُ سيبويه ؛ لأنَّه قال: (١٠٥/ب) ((فإِنْ قلتَ: كيفَ[٢] زيدًا رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهبَ؟ قَبُحَ ؛ لأنَّه لَمَّا اجتمعَ الفعلُ والاسمُ حَمَلُوه على الأصلِ ، فإِنْ اضطرَّ شاعرٌ فقدَّمَ الاسمَ نصبَ كما كنتَ فاعلًا بقد ونحوها))[٣] . يريدُ أَنَّ قد لا يلِيها الاسمُ وبعدَه فعلٌ إلا في ضرورةٍ ، ثم قال سيبويه: ((وهو في ذلك – يريدُ في حروفِ الاستفهامِ – أحسنُ ؛ لأنَّه يبتدأُ بعدَها الأسماءَ))[٤]. يريدُ إذا لم يكنْ الخبرُ فعلًا بخلافِ قد فكان في قد أقبحُ .

وجعلَ الشيخُ ابنُ يعيشَ[٥] القبحَ في اعتقادِ رفعِه بالابتداءِ فليتَ شعرِي هل للاعتقادِ مدخلٌ في الضرورةِ ؟ وما يُنْتَفَعُ بالاعتقادِ في الوزنِ. وقال الزمخشريُّ في حواشِيه في قولِه تعالى:﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[٦]: ((إنَّ (أنتم) مرفوعٌ باضمارِ فعلٍ)). **مُحَمَّدٌ:** وذا سَهْوٌ عن القاعدةِ ؛ لأنَّه ليس بعد الاسمِ فعلٌ ثم بماذا يَرْفَعُ منتهونَ حينئذٍ؟ **قولُه:** ((**وكذلك**)). يريدُ أَنَّ المرفوعَ لا يَرْتَفِعُ إلا بإضمارِ فعلٍ في نحو: قولِه تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ

---

(١) ينظر الكتاب ٩٨/١ بتصرف وتقييد سيبويه بالأمثلة .

(٢) في الكتاب: هل .

(٣) الكتاب ٩٩/١ .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) ينظر ابن يعيش ٨١/١ ، ولا أظن الأمر على ما ذكر ابن عمرون بل يرى ابن يعيش أن دخول همزة الاستفهام على المبتدأ حسن جيد ؛ لأنها أم الباب ، أما غيرها فقد قبح ؛ لأن الهمزة تدخل مواضع الاستفهام كلها وغيرها يلزم موضعا ويختص به ، كما ينتقل غيرُ الهمزة من الاستفهام إلى غيره ، فـ(هل) تستعمل بمعنى قد ، هذا ما ذكره ابن يعيش ولم يذكر أن سبب القبح اعتقاد كون ما بعد هل مبتدأ .

(٦) من الآية (٩١) من سورة المائدة .

ٱسۡتَجَارَكَ ﴾[1] فأحدُ فاعلُ فعلٍ يفسِّرُه الظاهرُ لا يجوزُ الجمعُ بينهما مع اعتقادِ التفسيرِ ، وإنما لَزِمَ تقديرُ الفعلِ ؛ لأنَّ إنْ شرطٌ ولا يلِيها المبتدأُ ؛ لأنَّ الشرطَ لا يكونُ إلا بالفعلِ ، فلا يلِيه الابتداءُ خلافًا للفراءِ[2] . وكذا بيتُ الحماسةِ:

١٦٦- إذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحَفِيظَةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا[3]

شاهدُه رفعُ ذو بإضمارِ فعلٍ كالآيةِ الكريمةِ ، وخُشُنٌ جمعُ أَخْشَنَ ، وحقُّ الشينِ السكونُ وتحريكُها ضرورةٌ ، والحفيظةُ الغضبُ[4] ، واللُّوثةُ[5] الضعفُ والاسترخاءُ أي يَخْشُنُونَ إذا لَانَ الضعيفُ ، وحُكِيَ أَنَّ السماعَ مِنَ الزمخشريّ بفتحِ لامِ لُوثَةٍ ، وقد رواه غيرُه ومعناه حينئذٍ القوةُ وذا أبلغُ في المعنَى ، وجازَ الفصلُ بينَ (١٠٦/أ) (إنْ) والفعلِ الماضِي لعدمِ تأثيرِ إنْ في لفظِه ، فأَمَّا مع المستقبلِ فلم يَجِئْ إلا في شعرٍ ، وقد تَجَنَّبُوا الفصلَ بينَ متى والفعلِ ، ومع غيرِها مِنْ حروفِ الجزاءِ ، فلا يُوجَدُ إلا في ضرورةٍ ، ومنه:

١٦٧- فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ[6]

قولُه: «**وفي مَثَلٍ للعربِ: لو ذاتُ سُوَارٍ لَطَمَتْنِي**[7]». ذاتُ رَفْعٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: لو

---

(١) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٢) حُكِيَ في الإنصاف عن الأخفش ٦١٦/٢ ، وفي الارتشاف عن الكسائي ١٨٧٠/٤ .

(٣) بيت من البسيط لرجل من بني العنبر في عيون الأخبار ١٨٨/١ ولقريط بن أنيف في شرح الحماسة للتبريزي ٧/١ والخزانة ٤٤١/٧ ، ٤٤٥/٥ وتاج العروس ٢٢٠/٢٠ ، وبلا نسبة في العقد الفريد ٣٣٢/٢ ومقاييس اللغة ٢١٩/٥ والتبيين ص ٢٨٠ وابن يعيش ٨٢/١ وشرح الكافية للرضي ٤٠/٤ والمغني ٢٨/١ .

الشاهد: رفع (ذو) بفعل مضمر بعد (إن) الشرطية . واستشهد به الرضي على صلاحية إذن للدخول على الماضي .

(٤) ينظر اللسان ٤٤٢/٧ (ح ف ظ) .

(٥) ينظر الصحاح ٢٩١/١ (ل و ث) وهي بفتح اللام: الحمق والهَيْجُ ، وبالضم: الاسترخاء والبطء والحمق .

(٦) صدر بيت من الطويل وتمامه:

وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

وهو لهشام المري في الكتاب ١١٤/٣ وشرح أبيات سيبويه ٩٨/٢ وضرائر الشعر ص ٢٠٧ والخزانة ٣٨/٩ وبلا نسبة في المقتضب ٧٣/٢ وكتاب الشعر ص ٣٢٨ والإنصاف ٦١٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٤ وشرح الكافية للرضي ٩٣/٤ والمغني ٤٦٣/٢ والهمع ٣٢٥/٤ .

الشاهد: إضمار الفعل بعد من الشرطية ورفع ما بعدها بفعل مقدر يفسره ما بعده ، ولا يجوز في غير الشعر .

(٧) ينظر جمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ . مثل يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم .

لطمتْني ذاتُ سوارٍ ؛ لأنَّ (لو) شرطٌ في الماضِي بمنزلةِ (إنْ) في المستقبلِ. المثلُ لحاتمٍ[(١)] وقد لطمتْهُ جاريةٌ[(٢)] ، يريدُ لو حُرَّةٌ لطمتني لهَانَ عليَّ . وقيل: بل لامرأةٍ شريفةٍ لطمتها أَمَةٌ ، فقالتْ ذلك أي: لو لطمتني حرةٌ ذاتُ حُلِيٍّ لاحتملتُها ، ولكنْ أَمَةٌ عَاطِلٌ ، فصار ذلك مثلا للكريمِ يظلمُه الدَّنِيءُ فلا يُطِيقُ الصبرَ ، ويُرْوَى: لو ذاتُ قُلْبٍ[(٣)] ، وهو السوارُ . وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ تَمَنِّيًا ، وقولُه تعالَى:﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾[(٤)]. (لو) لا يَلِيهَا إلا الفعلُ لِمَا بَيَّنَّا ، و(أَنْ) واسمُها بتأويلِ مصدرٍ ، والمصدرُ اسمٌ ، فيُقَدَّرُ فعلٌ مِنْ معنَى (أَنْ) وهو ثَبَتَ ، ويلزمُ الحذفُ لوجودِ القرينةِ ، ووجودُ مفسِّرٍ في المعنَى ، فصارَ كقولِه تعالى:﴿وَإِنۡ أَحَدٌ﴾[(٥)] وقال ابنُ الحاجب: ((لو قلتَ: ولو صبرُهم لم يَجُزْ))[(٦)]. **مُحَمَّدٌ:** أَمَّا مع الاقتصارِ على صبرِهم فلا يجوزُ لعدمِ فائدةِ الحملِ ، وأَمَّا أَنَّ صبرَهم لا يقعُ بعد (لو) فليس بشيءٍ بدليلِ: لو ذاتُ سوارٍ ، وما يتعلَّقُ بخبرِ أَنَّ مِنْ كونِه فعلًا يَتَأَتَّى الكلامُ عليه في الحروفِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

قولُه: ((**ومنه المثلُ: إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ**[(٧)])). (إلَّا) مركبةٌ مِنْ (إنْ) الشرطيةِ و (لا) النافيةِ ، فلذا لا يَلِيهَا المبتدأُ ، وتقديرُه: إلا يكنْ لك في النساءِ حظيةٌ ، وتقديرُه (كان) أولَى مِنْ غيرِها مِنَ الأفعالِ ؛ لأنَّه لا يلزمُ مِنْ إظهارِها زيادةُ معنًى ، ولو عَنَتْ بالحظيةِ نفسَها لم يكنْ إلا نصبَ الحظيةِ[(٨)] ، وقد رُوِيَ كذلك (١٠٦/ب) وليس مِنْ ذا البابِ ، والفاءُ في (فلا) جوابٌ ، وأليةٌ مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ ، وإنْ كان غيرَ مكرَّرٍ ؛ لأنه مَثَلٌ والمثلُ يجري مجرَى الشعرِ في الضرورةِ ، أو

---

(١) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عَدِيّ فارس شاعر جواد جاهلي ، يضرب المثل بجوده كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيّء) قال ياقوت: وقبر حاتم عليه. له ديوان شعر مطبوع ، وأخباره كثيرة متفرقة في كتب الأدب والتاريخ. توفي ٤٦ق هـ . ينظر الشعر والشعراء ٢٤١/١ والأغاني ٢٦٠/١٧ والأعلام للزركلي ٢/ ١٥١ .

(٢) في الأصل ١٠٦/أ: جايره .

(٣) ينظر الصحاح ٢٠٥/١ (ق ل ب) .

(٤) من الآية (٥) من سورة الحجرات.

(٥) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ١٧٧/١ .

(٧) ينظر جمهرة الأمثال ٦٧/١ ومجمع الأمثال ٢٠/١ والمستقصى ٣٧٣/١ . يضرب في مداراة الناس والتودد إليهم .

(٨) ينظر الكتاب ٢٦١/١ .

أَنَّ (لا) المشبَّهُ بليس ، وأليةُ اسمُها ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه حاصلةً ، وقولُ الزمخشريِّ: «فإني غيرُ أليةٍ»[1] تفسيرٌ للمعنَى ؛ لأنَّ (إنَّ) لا تعملُ مضمرةً . وأصلُ المثلِ أَنَّ رجلا كان لا تَحْظَى عندَه امرأةٌ فلَمَّا زَوَّجَ هذه لم تَأْلُ جَهْدًا في ما تحظَى به عندَه ، فطلَّقَها ولم تحظَ ، فقالتِ المثلَ أي: إنْ لم يكنْ لك حظيَّةٌ فما ألوتُ أي: فما قَصَّرْتُ في طلبِ الحُظْوَةَ ، وحظيةٌ وأليةٌ (فَعِيلَةٌ) مِنَ الحُظْوَةِ ومِنْ أَلَوْتُ[2]. وقد حُذِفَ الفعلُ وفاعلُه معًا ، منه قولُه تعالى:﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ ﴾[3] أيْ يقولونَ: سلامٌ ، وهو كثيرٌ .

[المبتدأ والخبر]

قال الزمخشري: «هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق. والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها ؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع.

وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة ؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب.

وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه.

ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عامله في الجزءين وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة»

قال صاحبُ الكتاب: «المبتدأُ والخبرُ هما الاسمانِ المجردانِ الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: قوله: «هما الاسمان». يريدُ لفظًا أو تقديرًا ، فإنَّ قولَ العربِ: «تسمعَ بالمعيديِّ» ،

---

(١) قال الزمخشري في المستقصى:" وألية رفع ؛ لأنها خبر مبتدإ محذوف تقديره: فأنا لا ألية ، أي فأنا غير ألية ، ويجوز نصب حظية وألية على تأويل: إن لا أكن حظية فلا أكن ألية ." ٣٧٣/١ ، ٣٧٤.

(٢) ألا يألو: قصَّرَ ، وكذا: ألَّى ، آلَاهُ يألوه ألْوًا: استطاعه . الصحاح ٢٢٧٠/٦ (أ ل و) .

(٣) من الآية (٢٣ ، ٢٤) من سورة الرعد .

إمَّا أَنْ يكونَ أرادَ أَنْ تسمعَ أو أقامَ الفعلَ مقامَ المصدرِ الذي هو سماعُك ، وعلى كِلَا[1] التقديرين يكونُ في تقديرِ الاسمِ ، وكذا الخبرُ فإنَّ الجملةَ في موضعِ المفردِ ، فهي في تقديرِ الاسمِ.

قولُه: ((**المجردانِ للإسنادِ نحو: زيدٌ منطلقٌ**)). هذا تمثيلٌ للاسمين لفظًا. **قولُه:** ((**والمرادُ بالتجريدِ إخلاؤُهما**)). إخلاءٌ مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِه ، وهو بمعنى خلوُّهما ، قال في ديوانِ الأدبِ: ((أَخْلَا وخَلَا واحدٌ هذا إذا كان لازمًا))[2] ، وأنشدَ:

١٦٨- أَتَيْتُ مَعَ الحُدَّاثِ لَيْلَى فَلَمْ أُبِنْ فَأَخْلَيْتُ فَاسْتَعْجَمْتُ عِنْدَ خَلَائِي[3]

(١٠٧/أ) فيُحمَلُ قولُ الزمخشريِّ عليه لِئَلَّا يُوهمَ أَنَّ الأصلَ دخولُ العواملِ ثم جُرِّدَ منها ، وهو فاسدٌ ؛ لقولِ سيبويه: ((واعلمْ أَنَّ أَوَّلَ أحوالِ الاسمِ الابتداءُ))[4] انتهَى. **مُحَمَّدٌ:** والمرادُ بخلوِّهما بقاؤُهما غيرَ مركبين مع شيءٍ مِنَ العواملِ التي ليستْ حروفَ جَرٍّ زوائدَ لفظًا وتقديرًا ، وذا أمرٌ وجودِيٌّ ، ويجبُ ذكرُ شيءٍ مِنَ العواملِ غيرَ مُقْتَصَرٍ على بعضِها ليَخرجَ مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[5] فأحدٌ هنا مُعَرًّى مِنَ العواملِ التي ذكرَها ، وليسَ بمبتدإٍ لَمَّا لم يكنْ مُعَرًّى مِنْ فعلٍ في التقديرِ ؛ لأنَّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ، ومَنْ خَصَّصَ مِنَ النحاةِ نواسخَ المبتدإِ بالذكرِ فلأنَّ الخبرَ يبقَى معها مسندًا كحالِه في الابتداءِ ، ويجبُ أيضًا الاحترازُ مِنْ حروفِ الجرِّ إذا كُنَّ زوائدَ لئلا يخرجَ مثلُ قولِ العربِ: ((بحسبِك زيدٌ))[6] ، فإنَّه مبتدأٌ وخبرٌ ، وإِنْ دخلَ عليه حرفُ الجرِّ إلا أنَّه زائدٌ ، وعَمِلَ ؛ لأنه لا سبيلَ

---

(١) في الأصل ١٠٦/ب: كل .

(٢) معجم ديوان الأدب ١٠٦/٤ .

(٣) بيت من الطويل لعُتَيِّ بن مالك العُقَيلي في إصلاح المنطق ص ٢٣٥ والصحاح ٢٣٣٢/٦ واللسان ٢٣٧/١٤ وتاج العروس ٣٨/٥ ، وفي مجمع الأمثال ٢٤٥/١ لغني بن مالك العقيلي ، ونسبه الزمخشري في أساس البلاغة إلى قيس ١٧٣/١ ، وبلا نسبة في ديوان الأدب ١٠٦/٤ والمحكم ٢٩٦/٥ وشمس العلوم ١٩٠٤/٣ .

الشاهد: استشهد ابن عمرون بهذا البيت على أن خلا وأخلى بمعنى واحد .

(٤) الكتاب ٢٣/١ .

(٥) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٦) المثال في السيرافي ١٧٥/١ والإنصاف ١٦٩/١ .

إلى إلغاءِ الجارّ ، وكذا قولُه تعالى:﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[١] ، وعَمَّ ابنُ السراجِ ، فقال: ((ما جُرِّدَ مِنْ عواملِ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ العواملِ))[٢]. لكنَّه لم يحترزْ مِنْ حروفِ الجرِّ الزوائدِ ، ولابدَّ مِنَ الاحترازِ منها ، وإلا لَزِمَ ما أوردناه ، ويجبُ ذكرُ لفظًا وتقديرًا ليخرجَ نحو: المثلِ إلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ ، فإنَّ كان مقدرةٌ على ما قُرِّرَ في الفاعلِ . **قولُه:** ((**وكونُهما مُجَرَّدَين للإسنادِ**)) نَصَبَ مجردين ؛ لأنَّه خبرُ كان ، وأضافَ المصدرَ إلى اسمِها ، وليس بحالٍ كما ظنَّه بعضُهم[٣] لمجيئِه معرفةً ، وتحقيقُ ذلك يُذْكَرُ في (كان) إنْ شاءَ اللهُ تعالى[٤]. **وقولُه:** ((**وكونُهما**)). يَقتضِي أَنَّ عاملَ المبتدإِ تَجَرُّدُه ، وعَامِلُ الخبرِ تجرُّدُ الخبرِ ؛ لأنه أضافَ الكونَ إليهما ، وكونُ أحدِهما غيرُ كونِ الآخرِ ، فيلزمُ أَنْ يُفْرَدَ المبتدأُ بعاملٍ والخبرُ بآخرَ وحينئذٍ هما عاملان (١٠٧/ب) وإلى ذلك أشارَ السيرافيُّ في شرحِ كتابِ سيبويه ، فقال: ((في كلِّ واحدٍ منهما تعريةٌ وقَوِيَ ذلك بأَنَّ خبرَ المبتدإِ قد يتقدَّمُ على المبتدإِ ، ويرتفعُ بما كان يرتفعُ به))[٥] قال: ((ويقوِّي هذا قولُ سيبويه[٦]: لأنَّ المبنيَّ على المبتدإِ بمنزلتِه))[٧].

مُحَمَّدٌ: وهو عندي أجودُ شيءٍ ؛ لأنَّ المبتدأَ قد يجيءُ لا خبرَ له في اللفظِ ولا في التقديرِ كما في أقائمٌ أخواك؟ على ما يُبَيَّنُ ، فلو كان تجرُّدُ المبتدإِ يطلبُ الخبرَ لم يوجدْ مبتدأٌ إلا وله خبرٌ ، وقولُ سيبويه[٨]: ((فأَمَّا الذي يُبْنَى عليه شيءٌ هو هو فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفعُ به كما ارتفعَ هو بالابتداءِ)). فأكثرُ الجماعةِ قال[٩]: مذهبُه أَنَّ المبتدأَ يعملُ في الخبرِ أَخْذًا مِنْ هذا المكانِ ، وبناءً على أَنَّ الضميرَ في به يعودُ إلى المبتدإِ ، وعلى أَنْ يكونَ عائدًا إلى الابتداءِ يتفقُ هو وما

---

(١) جزء من آية تكرر في أكثر من موضع سورة الأعراف (٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥) وسورة هود (٥٠ ، ٦١ ، ٨٤) وسورة المؤمنون (٢٣ ، ٣٢) .

(٢) الأصول ٥٨/١ .

(٣) يقصد أن البعض أعرب كونهما حالا ، ولذا قال بعدم جوازه لأن كونهما معرفة ، ولم أجده .

(٤) يقصد عمل مصدر كان وهو الكون ، وإضافته إلى اسمه .

(٥) السيرافي ٤٥٧/٢ بتصرف .

(٦) هذا من تمام كلام السيرافي ، وينظر الكتاب ١٢٧/٢ .

(٧) السيرافي ٤٥٧/٢ .

(٨) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٩) ينظر السيرافي ٤٥٧/٢ .

حكاه السيرافيُّ عنه ، والدليلُ الذي ذكرتُ ، فكان حملُه على ما ذكرتُ أولى ، وكذا قولُ سيبويه[١] أَنَّ (لا) لا تعملُ في الخبرِ بل هو مرتفعٌ بما ارتفعَ به إذا كان خبرًا مع أَنَّ المبتدأَ قد زال مع (لا) ، فلو كان هو العاملُ[٢] لبَقِيَ خبرُ لا بغيرِ عاملٍ عند سيبويه ، وذاك خَلْفٌ فما ذكرتُه هو المحقَّقُ ، وإنْ كان كلامُ الزمخشريّ في هذا الفصلِ وتشبيهُه بـ(كأَنَّ) يُفْهَمُ منه أَنَّ العاملَ عنده فيهما واحدٌ ، وهو لا يعتقدُ في عاملِ خبرِ (لا) ما رآه سيبويه . **قولُه:** «**للإسنادِ**» الإسنادُ شرطٌ على ما صَرَّحَ به ، ومعنى الإسنادِ الإمالةُ[٣] ومنه أسندتُ ظهرِي إلى الحائطِ أي أَمَلْتُ ظهري إليه ، وتقدَّمَ ما المرادُ بالإسنادِ في الاصطلاحِ ، وبالجملةِ ما ذكرَه ليس بحدٍّ حقيقيٍّ ، وإن فُهِمَ منه المبتدأ والخبر ؛ لأنَّه جمعَها في حَدٍّ واحدٍ[٤] ليدخلَ مثلُ أقائمٌ أخواك؟ مِمَّا المبتدأُ مسندٌ إلى ما بعدَه على ما يأتي وهو مبتدأٌ ؛ لأنَّه وُجِدَ (١٠٨/أ) التجريدُ والإسنادُ ، أَمَّا إلى المبتدإِ فلم يَشْرِطْهُ ، ومع جمعِهما في حدٍّ لا يمكنُ ذكرُ حقيقةِ كلِّ واحدٍ منهما ، فحقيقةُ الخبرِ تغايرُ حقيقةَ المبتدإِ ، ثم بَيَّنَ لِمَ خَصَّ ما ذكرَه مِنْ (كان) و(إنَّ) و(ظننتُ) ، **فقال:** «**لأنهما إذا لم يَخْلُوَا منها تَلَعَّبَتْ بهما وغصبَتْهما القرارَ**[٥] **على الرفعِ**» وهذا لا يكفِي لاختصاصِ هذه بالذكرِ ، فإنَّ نحو: زيدٌ راكبٌ مبتدأٌ وخبرٌ ، ولو قلتَ: جاءَ زيدٌ راكبًا ، فجاء أيضًا قد غصبتْهما القرارَ[٦] ، وإنما المخَصِّصُ هو ما ذكرتُه مِنْ كونِ الثاني معها يبقَى حديثًا عن الأولِ ، ولابدَّ منه إمَّا ملفوظًا به أو مرادًا . **قولُه:** «**وإنَّما اشْتُرِطَ أَنْ يكونَ التجريدُ للإسنادِ ؛ لأنهما لو جُرِّدَا لا لإسنادٍ لكانا في حكمِ الأصواتِ التي حقُّها أَنْ يُنْعَقَ بها غيرَ معربةٍ نحو: غَاقٍ**». وما أشبَهَ ذلك ، بَيَّنَ لِمَ جَعَلَ الإسنادَ شرطًا ، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ الإسنادُ عاملًا في المبتدإِ ؛ لأنَّ الإسنادَ متأخرٌ ، ومِنْ شرطِ العاملِ أَنْ يتقدَّمَ على المعمولِ لفظًا أو تقديرًا . فإنْ قيل: المرادُ القصدُ إلى الإسنادِ ، وذاك أمرٌ يصحُّ تقدُّمُه على المبتدإِ ، فنقولُ: لابدَّ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٢) يقصد المبتدأ .

(٣) ينظر اللسان ٢٢٠/٣ (س ن د) .

(٤) اعترض ابنُ الحاجب على الزمخشري في جمعه للمبتدإ والخبر في حدٍّ واحد وأجاد في توضيح ذلك ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٧٩/١ .

(٥) في الأصل الفرار . بالفاء وفي المفصل بالقاف ، ينظر المفصل ص ٧٠ ط الآداب .

(٦) في الأصل بالفاء وفي المفصل بالقاف ، ينظر السابق .

للعاملِ وأَنْ يكونَ مختصًّا والإسنادُ ليس كذلك ؛ لأنَّه يوجدُ في الفاعلِ ، ثم أخذَ يُبَيِّنَ لِمَ شُرِطَ الإسنادُ؟ **فقال:** «**لأنَّ الإعرابَ لا يُسْتَحَقُّ إلا بعدَ العَقْدِ والتركيبِ**». **مُحَمَّدٌ:** وهو الموجِبُ لإعرابِ كلِّ مُعْرَبٍ ، وشروطُ المبتدإِ تأتِي في الفصولِ فيما بعدُ بعونِ اللهِ سبحانه ، ثم بَيَّنَ عاملَ الرفعِ ، **فقال:** «**وكونُهما مجردين للإسنادِ هو رافعُهما ؛ لأنه معنًى قد تناولَهما معا تَنَاوُلًا واحدًا مِنْ حيثُ أَنَّ الإسنادَ لا يتأتَّى بدونِ طرفين مسندٍ ومسندٍ إليه ، ونظيرُ ذلك أَنَّ معنَى التشبيهِ في كأَنَّ لَمَّا اقتضَى مشبَّها ومشبَّها به كانت عاملةً في الجزأين**» (١٠٨/ب) وإِنَّما يُعمِلُ (كأَنَّ) في الجزأين البصريُّ ، فذا حجةٌ عليه ، ولأنَّ ما ذكره معنًى اختصَّ بهما فوجبَ أَنْ يعملَ بالقياسِ على العاملِ اللفظيّ ، والجامعُ بينهما ما يشتركانِ فيه مِنْ معنَى الاختصاصِ ثم بَيَّنَ شبههما بالفاعلِ **فقال:** «**إِنَّ المبتدأَ مثلُه**» يعنِي مثلَ الفاعلِ «**في أنَّه مسندٌ إليه ، والخبرُ في أنَّه جزءٌ ثانٍ**[١] **مِنَ الجملةِ**». فمُوجِبُ الرفعِ شبهُهما بالفاعلِ ، والعاملُ التجريدُ ، ومنعَ بعضُ النحاةِ أَنْ يكونَ التجريدُ عاملًا ؛ لأنَّه زعمَ [أنَّه][٢] أمرٌ عدميٌّ[٣] ، وعلى ما قررتُ ليس بعدميٍّ[٤] ، وقال: «بل الابتداءُ اهتمامُك بالاسمِ وجعلُك إياه أولا لثانٍ[٥] يكونُ خبرًا عنه»[٦]. وما ذكرَه غيرُ حاصرٍ ؛ لأنَّ أقائمٌ الزيدان؟ مبتدأٌ لا خبرَ له فلا تأتِي. وقيل: الابتداءُ كونُ الاسمِ أوَّلًا مقتضيًا ثانيًا ، وذا يَشْكُلُ بالمبتدإِ إذا كان مضافًا نحو: كُلُّ رجلٍ فإنَّ (كلًّا) أولٌ مقتضٍ ما يضافُ إليه ، ولا يَتِمُّ بهما مبتدأٌ وخبرٌ ، وجعلَ الزجاجُ[٧] العاملُ في المبتدإِ ما في نفسِ المتكلمِ يعنِي مِنَ الإخبارِ ، وذا يَشكلُ بنواسخِ المبتدإِ ، فإِنَّ معنَى الإخبارِ موجودٌ ، ولا مبتدأَ ، ولأنَّ تصوُّرَ معنَى الابتداءِ سابقٌ على معنَى الإخبارِ فكانَ أولى . وأمَّا الخبرُ فذهبُ قومٍ إلى أَنَّه يرتفعُ بالابتداءِ[٨] ، وفيما حكيتُه مِنْ فَصِّ المفصلِ تقريرُ هذا المذهبِ ،

---

(١) في الأصل ١٠٨/ب : ثاني .

(٢) ما بين [ ] زيادي من عندي لاستقامة الكلام .

(٣) ينظر ابن يعيش ٨٤/١ .

(٤) انضمام الإسناد إلى التجرد لم يجعل العامل عدميا صِرْفًا ، ذكره ابن الحاجب ١٨٢/١ .

(٥) في الأصل ١٠٨/ب: لثاني .

(٦) هذا قول ابن يعيش ٨٥/١ .

(٧) ينظر علل النحو ص ٢٦٤ وإصلاح الخلل ص ١٤٦ وابن يعيش ٨٥/١ .

(٨) نسب إلى الأخفش وابن السراج والرماني ، ينظر الارتشاف ١٠٨٥/٣ والهمع ٨/٢ .

وذهبَ قومٌ إلى أَنَّ الابتداءَ والمبتدأَ يعملان في الخبرِ[١] ، وقيل: إنه مذهبُ سيبويه استنباطًا ، فليس مصرَّحًا به ؛ لأنَّ الابتداءَ معنًى ، وإذا كان كذلك كان ضعيفًا ، فلا يعملُ في شيئين إلا بمقوٍّ[٢] ، ولا نسلِّمُ ضعفَه ولا أَنَّ المبتدأَ يصحُّ أَنْ يكونَ مقوِّيًا ، وذهبَ آخرون[٣] إلى أَنَّ المبتدأَ وحدَه عَمِلَ في الخبرِ ، وذا أضعفُ ؛ لأَنَّ المبتدأَ اسمٌ ليس بمشبَّهٍ بالفعلِ فلا يعملُ ، وذهبَ الكوفيون[٤] إلى أَنَّ المبتدأَ والخبرَ يترافعان في نحو: زيدٌ منطلقٌ وفي نحو: (١٠٩/أ) زيدٌ ضربتُه يرتفعُ المبتدأُ بما عادَ عليه. والجوابُ[٥] لو ترافعا لزمَ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما مقدَّمًا بطريقِ الأصلِ مؤخَّرًا في حالةٍ واحدةٍ وذلك محالٌ ، بيانُ لزومِ التقديمِ ؛ لأنَّ كونَ المبتدإ عاملا يقتضِي تقديمَه ، وكذا كونُ الخبرِ عاملا في المبتدإ فيتناقضان. فإِنْ قيل: لو كانا متناقضين لم يقعْ مثلُه في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ ، وهو قولُه سبحانه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[٦] فأيًّا جازمٌ لتدعوا وتدعوا ناصبٌ لـ(أيٍّ) ، والجوابُ لا نسلِّمُ أَنَّ تدعوا مجزومٌ بـ(أيٍّ) بل بـ(إِنْ) المقدَّرةِ ، وإِنْ سُلِّمَ أَنَّ الجزمَ بـ(أيٍّ) ولكن لا نُسلِّمُ أَنَّ الجزمَ بطريقِ الأصلِ بل بالنيابةِ عن حرفِ الشرطِ[٧] ، وإذا كان نائبًا فلا يستحقُّ التقدُّمَ بطريقِ الأصلِ بخلافِ المبتدإِ والخبرِ ، ولو ترافعَا لكان العاملُ في كلِّ واحدٍ منهما لفظيًّا ، ولو كان لم يبطلْ عملُهما بدخولِ (إِنَّ) و(كان) و(ظننتُ) ؛ لأنَّ العاملَ اللفظيَّ لا يبطلُ عملُه مع وجودِه مِنْ غيرِ اعتقادِ زيادتِه ، فدلَّ أَنَّ العاملَ غيرُهما ، ولأنهما جامدان ، والجامدُ لا يعملُ رفعًا ولا نصبًا إلا بالنيابةِ ولا نيابةَ ؛ لأنَّه لا منوبَ ولأنَّ الخبرَ قد يكونُ موصولا والموصولُ لا يعملُ فيما قبلَه ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مرتفعًا بما عاد عليه ؛ لأنَّ الضميرَ لا يعملُ ، ولأنَّ الضميرَ قد يكونُ في صلةِ موصولٍ ومعمولُ الصلةِ لا يتقدَّمُ الموصولَ[٨].

---

(١) ينظر أسرار العربية ص ٧٦ واللباب ١٢٨/١ .

(٢) في الأصل ١٠٨/ب: بمقوي .

(٣) نُسِبَ إلى جمهور البصريين ينظر الارتشاف ١٠٨٥/٣ والهمع ٨/٢ .

(٤) لأن كلًّا منهما اقتضى الآخر وقد أيَّدَ قولَهم أبو حيان ، ينظر الارتشاف ١٠٨٥/٣ والتذييل والتكميل ٢٦٥/٣ .

(٥) تابع ابن عمرون شيخَه ابن يعيش في هذه الاعتراضات على الكوفيين ، ينظر ابن يعيش ٨٤/١ .

(٦) من الآية (١١٠) من سورة الإسراء .

(٧) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨٣/١ .

(٨) ينظر الخلاف في رافع المبتدإ والخبر في السيرافي ٤٥٧/٢ وإصلاح الخلل ص ١٤٥ والمرتجل ص ٥٦٧ وأسرار العربية=

[أنواع المبتدإ]

قال الزمخشري: ((والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس، ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل: (ولعبد مؤمن) وإما غير موصوفة كالتي في قولهم: أرجل في الدار أم امرأة؟ وما أحد خير منك، وشر أهر ذا ناب، وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع))

قال صاحبُ الكتاب: ((فصلٌ: والمبتدأُ على نوعين الفصلُ)) .

مُحَمَّدٌ: دليلُ الحصرِ الاستقراءُ ، ولأنَّه إمَّا أَنْ يَخُصَّ واحدًا بعينِه وإمَّا أَنْ لا يَخُصَّ فإِنْ خَصَّ فهو المعرفةُ وإلا فهو النكرةُ . **قولُه**: ((**معرفةٌ**)) المعرفةُ على أنواعٍ تقدَّمَ منها العَلَمُ ، ويأتي الكلامُ على باقِيها في موضعِه إنْ شاءَ (١٠٩/ب) اللهُ تعالى. **قولُه**: ((**وهو القياسُ**)) ؛ لأنَّه[1] مخبَرٌ عنه ، والخبرُ عَمَّنْ لا يُعْرَفُ لا يُفِيدُ ، ولأَنَّ الغرضَ مِنَ الكلامِ إعلامُ السامعِ ما يَحْتَمِلُ أَنْ يجهلَه ، ولو قلتَ: رجلٌ منطلقٌ لم يُفِدْه ؛ لأنَّه لا يُحْتَمَلُ جهلُه ؛ لأنَّ الدنيا لا تخلُو مِنْ رجلٍ منطلقٍ ، ولذا قال سيبويه: ((فالأصلُ الابتداءُ بالمعرفةِ))[2]. فإِنْ قيل: ما ذكرتَه يَشْكُلُ بالفاعلِ فهو مخبَرٌ عنه ، وقد جاءَ نكرةً نحو: قولِه تعالى:﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[3] والجوابُ إنَّما جازَ ذلك في الفاعلِ ؛ لأنَّه كالجزءِ مِنْ فعلِه ، والفِعْلُ مختَصٌّ بأحدِ الأزمنةِ فتخصَّصَ الفاعلُ ، فأشبَه إذا وُصِفَ المبتدأُ ، ولأنَّ الفعلَ عامٌّ لأنَّه يقعُ بلفظِه على القليلِ والكثيرِ والفاعلُ يتنزَّلُ منزلةَ الجزءِ مِنَ الفعلِ ، فأشبَه أَرَجُلٌ قائمٌ؟ لَمَّا دخلَه عمومُ الاستفهامِ صَحَّ . فإِنْ قيل: رجلٌ ليس قائمًا فيه عمومٌ ولا يصحُّ الابتداءُ به فالجوابُ فُقِدَ شرطُ الجوازِ ، وهو تقدُّمُ النفيِ بدليلِ صحةِ ما رجلٌ قائمٌ ، وامتناعُ رجلٌ لم يقمْ ، وقال ابن السراج: ((إنما امتنعَ الابتداءُ بالنكرةِ ؛ لأنه لا فائدةَ فيه ألا ترَى أنك لو قلتَ: رجلٌ قائمٌ لم يكنْ فيه فائدةٌ ؛ لأنَّه لا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يكونَ رجلٌ قائمًا

=ص ٧٤ والإنصاف ٤٤/١ والتبيين ص ٢٢٤ واللباب ١٢٥/١ وابن يعيش ٨٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٨٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ وشرح الكافية للرضي ٢٢٧/١ والارتشاف ١٠٨٥/٣ والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣ والهمع ٨/٢ .

(١) تنظر هذه العلل في ابن يعيش ٨٥/١ .

(٢) قال سيبويه:" لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ، وأَحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام." الكتاب ١/ ٣٢٨ .

(٣) سورة الحج من الآية (٧٣) .

فإذا قلتَ: رجلٌ مِنْ بنِي فلانٍ أو وصفتَه بأيِّ صفةٍ كان يقرِّبُه مِنْ معرفتِك حَسُنَ لِمَا في ذلك مِنَ الفائدةِ ، فإنَّما يُرَاعَى في هذا البابِ الفائدةُ ، فمتى ظَفِرْتَ بها في المبتدإِ والخبرِ فالكلامُ جائزٌ ومتى لم يفدْ فلا معنَى له»[1]. وإلى مثلِ هذا أشارَ سيبويه[2] ، ويظهرُ مِنْ هذا أَنَّ ضبطَ مواضعِ الابتداءِ بالنكرةِ مِنَ النحاةِ تقريبًا وإلا فالفائدةُ هي المطلوبةُ ، ومِمَّا يُحَقِّقُ ذلك أَنَّ قولَك لِمَنْ تخاطبُه: أنتَ موجودٌ غيرُ جائزٍ لعدمِ الفائدةِ ، وإنْ كان المبتدأُ فيه معرفةً ، فأَمَّا نحو: اللهُ ربُّنا ، فيقالُ لِمَنْ لا يَعْرِفُ (١١٠/أ) ولِمَنْ يَعْرِفُ على وجهِ الذِّكْرِ. **قولُه:** «**ونكرةٌ**» أي: ويكونُ المبتدأُ نكرةً ، والنكرةُ الاسمُ الذي لا يَخُصُّ واحدًا بعينِه ، وتقدَّمَ الكلامُ على عَلَمِ الجنسِ ، والابتداءُ بالنكرةِ يجوزُ في مواضعَ منها: أَنْ تكونَ موصوفةً كالتي في قولِه تعالى:﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ**﴾[3] وتقييدُه **بقولِه:** «**كالتي**». إشارةٌ إلى أَنَّ مجرَّدَ الصفةِ لا يُجَوِّزُ الابتداءَ ؛ لأنَّك لو قلتَ: رجلٌ في الدنيا قائمٌ لا يجوزُ وإنْ كان قولُك: في الدنيا صفةً لرجلٍ ؛ لأنَّ هذه الصفةَ لا[4] تُكْسِبُ تخصيصًا فلذا قَيَّدَه بقولِه: «كالتي» أي: صفةٌ تُفيدُ تخصيصًا لتحصلَ فائدةٌ لم تكنْ عند السامعِ ، ومنها: أَنْ تكونَ النكرةُ معتمدةً على استفهامٍ كالتي في قولِهم: أَرَجُلٌ في الدارِ أم امرأةٌ؟ وظنَّ بعضُ المتأخرين[5] أَنَّ (أم) لها مدخلٌ في جوازِ الابتداءِ بالنكرةِ ، وليس بشيءٍ بدليلِ جوازِ مَنْ قامَ؟ فعُلِمَ أَنَّ المصحِّحَ الاستفهامُ فحسبُ. ومنها: أن يعتمد على حرف النفي نحو: ما أحد خير منك ، وقال بعض من تعرض لشرح المفصل: «النكرة في سياق النفي تَعُمُّ ، وإذا عَمَّتْ كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة»[6]. وقولُه[7] –وإِنْ أُولِعَ به

---

(١) الأصول ٥٩/١ .

(٢) قال سيبويه:" ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تُعَرِّفَه بشيء فتقول: راكب من بني فلان سائر." الكتاب ٣٢٩/١ .

(٣) من الآية (٢٢١) من سورة البقرة .﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ .

(٤) في الأصل ١١٠/أ زيادة: لا .

(٥) قال ابن الحاجب:" وأما غير موصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام وأم المتصلة ، فإنها إذا دخلت عليها دلت على أن المتكلم عالم بإثبات الحكم لأحدهما إلا أنه لا يعلمه بعينه ، فهو يسأل عن المتعين." الإيضاح ١٨٥/١.

(٦) هو ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح ١٨٥/١ وينظر ابن يعيش ٨٦/١ .

(٧) يقصد كلام ابن الحاجب السابق ، وهو أن النكرة في سياق النفي تعمُّ .

متفقهةُ زمانِنا- فلم[1] يصدرْ عن أحدٍ مِنْ أئمةِ العربيةِ إلا في اسمِ لا المحمولةِ على إنَّ ، فإنَّ العمومَ حصلَ فيها مِنْ تقديرِ (مِنْ) على ما يُقَرَّرُ في موضعِه ، والألفاظُ التي لا تُستعملُ إلا في النفيِ كأحدٍ وما شابَهَه أو دخلَ عليها مِنْ نحو: ما مِنْ رجلٍ في الدارِ ، وذا لا خلافَ فيه بينَ أهلِ العربيةِ ، وقد صَرَّحَ بالمعنَى الحريريُّ في دُرَّةِ الغواصِ ، فقال: ((إذا قلتَ: لا رجلُ في الدارِ بالرفع ، فالمرادُ بالنفيِ الخصوصُ ، ولهذا جازَ أَنْ تعطفَ فتقولَ: بل رجلان ، ولا يجوزُ في لا رجلَ في الدارِ بالفتحِ - إذا أعملتَ (لا) عملَ (إنَّ) - أَنْ تعطفَ فتقولَ: بل رجلان لتناقضِ الكلامِ فيه ؛ لأَنَّ أوَّلَ الكلامِ يقتضِي عمومَ النفيِ فكيفَ (١١٠/ب) تُعْقِبُ بالإثباتِ؟))[2] وتقدمه ابن السراج ، وناهِيكَ به ، فقال: ((لو قلتَ: ما رجلٌ في الدارِ لجازَ أَنْ يكونَ رجلان وأكثرُ ، فإذا قلتَ: ما مِنْ رجلٍ لم يجزْ أَنْ يكونَ فيها أحدٌ البتةَ))[3]. **مُحَمَّدٌ**: وإنَّما حصلَ في الثانيةِ العمومُ بـ(مِنْ) ، والمجوِّزُ للابتداءِ بالنكرةِ في الاستفهامِ والنفيِ عمومٌ مِنْ غيرِ الجهةِ التي بَيَّنَها بل مِنْ جهةِ أَنَّ المرادَ أيَّ فردٍ فُرِضَ تناوُلُه على سبيلِ البدلِ إنْ لم يكنْ في اللفظِ ما يدلُّ على العمومِ كالأشياءِ المختصةِ بالنفيِ أو النكرةِ الداخلِ عليها حرفُ الجرّ فأحدُ العمومين هذا المجوِّزُ ، ألا ترَى أَنَّ النكرةَ إذا أُريدَ بها في الإيجابِ أيَّ فردٍ كان جازَ الابتداءُ بها كقولِنا: ((تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ))[4] ، ويحتملُ أَنْ يكونَ منه قولُه تعالى:﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[5] فآخران مبتدأٌ نكرةٌ ؛ لأنَّ المرادَ أيُّ آخرَينِ ، وإنْ لم يتعرَّضْ له صاحبُ المفصلِ ، وقولُ سيبويه: ((وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرةِ إلا أَنْ يكونَ فيه معنَى المنصوبِ))[6]. يحتملُ أَنْ يكونَ المجوِّزُ للابتداءِ بالنكرةِ في الاستفهامِ والنفيِ أَنَّ هذه المواضعَ هي بالفعلِ أولى على ما بَيَّنَ في بابِ الاشتغالِ

---

(١) هذا خبر المبتدإ (وقوله) والفاء لا تدخل هنا إلا على رأي نسب إلى لأخفش الذي يجيز دخول الفاء على خبر المبتدإ مطلقا .

(٢) درة الغواص ص ٢٣٨ .

(٣) الأصول ٩٤/١ .

(٤) هذا القول نسب إلى عمر بن الخطاب ينظر موطأ مالك ٦١٢/٣ ومصنف ابن أبي شيبة ٤٢٥/٣ ونسب إلى ابن عباس أيضا في مصنف ابن أبي شيبة ٤٢٦/٣ ، وهو في نتائج الفكر ص ٣١٦ وأمالي ابن الحاجب ٥٨٢/٢ والكافية الشافية ٣٦٥/١ والتذييل والتكميل ٣٢٨/٣ .

(٥) من الآية (١٠٧) من سورة المائدة .

(٦) الكتاب ٣٢٩/١ .

فلِمَا فيها مِنْ طلبِ الفعلِ صَحَّ الابتداءُ بالنكرةِ بعدها كما في قولهم: ((سلامٌ عليك))[1]. ومنها: أَنْ يكونَ في معنَى النفيِ كقولهم: ((شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ))[2] ، المعنَى ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ ؛ لأنهم سمعوا هَرِيرَ كلبٍ ، والهريرُ[3] دونَ النُّباحِ ، يقال: هَرَّ الكلبُ يَهِرُّ هَرِيرًا إذا صَوَّتَ لقلةِ الصبرِ على البردِ ، ومعنَى أهرَّه حملَه على الهريرِ ، وذو النابِ السَّبُعُ ، سمعوا هريرَ الكلبِ في وقتٍ لا يهرُّ مثلُه فيه إلا لشرٍّ ، ولم يكنْ غرضُهم الإخبارَ عن شرٍّ ، وإنما يريدون الكلبُ أهرَّه شرٌّ ، يُضربُ إذا لاحتْ مخائلُ الشرِ ، وقيل[4]: صَحَّ الابتداءُ بالنكرةِ ؛ لأنها في المعنَى موصوفةً ، كأنه شرٌّ عظيمٌ أو ما أشبهَ ذلك (١١١/أ) وقيل[5]: صَحَّ ؛ لأنها في معنى الفاعلِ ، وليس بشيءٍ ؛ لعدمِ جوازِ رجلٌ قامَ ، وإنْ كان في المعنى فاعلًا ، ولو قلتَ: قام رجلٌ صحَّ لِمَا بَيَّنَّا ، ويحتملُ أَنْ يكونَ شرٌّ ليس مبتدأً بل خبرًا لمحذوفٍ تقديرُه: هذا شرٌّ ، وأَنْ يكونَ شرٌّ مبتدأً وما بعده صفتُه والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ موجودٌ . ومنها: أَنْ يكونَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا متقدِّمًا على النكرةِ نحو: ((**تحتَ رأسِي سَرْجٌ**[6] ، **وعلى أبيه دِرْعٌ**)) وتمثيلُه بما ذكرنا ليُعْلَمَ أَنَّ مثلَ هذا الظرفِ الذي هو مضافٌ إلى معرفةٍ والجارُّ الذي مجرورُه معرفةٌ ؛ لأنك لو قلتَ: على رجلٍ ثوبٌ لم يُفِدْ ، وإنما يُفِيدُ إذا ذكرتَ في الخبرِ معرفةً[7] ؛ لأنه يَصِيرُ الإخبارُ في المعنى عن المعرفةِ كأنك قلتَ: أنا متوسِّدٌ سَرْجًا ، وشُرِطَ تقديمُ الخبرِ ؛ لأنه لو تأخَّرَ لاحتملَ أَنْ يكونَ الظرفُ والجارُّ والمجرورُ صفةً ، ولم يتعيَّنْ للخبرِ به ، ومثلُه: أبوه منطلقٌ رجلٌ ؛ لأنك لو قلتَ: رجلٌ أبوه منطلقٌ احتملَ الصفةَ ، وبالتقديمِ يتعيَّنُ الخبرُ ، فلو قيل: رجلٌ في الدار احتملَ الصفةَ ، فيبقَى الخبرُ منتظَرًا ، ولا يلزمُ مِنْ جوازِ في الدارِ رجلٌ مع نفيِ الاحتمالِ جوازُ رجلٌ

---

(١) ينظر المثال في الكتاب ٣٣٠/١ والمقتضب ٢٢١/٣ .

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ٣٢٩/١ والأصول ٩٩/١ ، وهو مَثَلٌ يضرب في ظهور أمارات الشر ينظر مجمع المثال ٣٧٠/١ .

(٣) ينظر الصحاح ٨٥٤/٢ (هـ ر ر) .

(٤) ينظر شرح قطر الندي ص ٣٢٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٢٢١/١ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٢٩/١ والسيرافي ٢٢٠/٢ والتخمير ٢٥٩/١ وابن يعيش ٨٦/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٨٥/١ وشرح الكافية له ٣٥٨/٢ .

(٦) السَّرْجُ: رَحْلُ الدابة ، ينظر تاج العروس ٣٦/٦ (س ر ج) .

(٧) ينظر ابن يعيش ٨٦/١ .

في الدار مع بقاءِ الاحتمالِ ، وأُورِدَ على هذه العلةِ: زيدٌ القائمُ ، فإنَّ القائمَ يحتملُ الصفةَ ، ولو اقتصرَ عليه لعُلِمَ أنَّه خبرٌ ، والجواب أَنَّ الترَدُّدَ مَنَعَ فيما هو على خلافِ الأصلِ بخلافِ الابتداءِ بالمعرفةِ ، فإنَّه على الأصلِ ، ولا يلزمُ مِنْ كونِ الاحتمالِ مانعًا فيما جاءَ على خلافِ القياسِ أَنْ يكونَ مانعًا فيما جاءَ على القياسِ ، وأَمَّا قائمٌ رجلٌ فلا يجوزُ ، وإنْ لم يحتملِ الترَدُّدَ؛ لأنه ليس في الكلامِ معرفةٌ يَصيرُ الحديثُ عنها في المعنى على ما بُيِّنَ ، وذُكِرَ في تمشيةِ الجزولِي[1]. مِنَ المبتدإِ ما يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه أحسنُ (١١١/ب) إذا كان المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا كقولك: في الدارِ رجلٌ ، وجعلَ ما ذكرنا علةً للامتناعِ علةَ الاستحسانِ ، وقال الواحديُّ في المغرب[2]: ((قدَّمَ الخبرَ في لِزيدٍ مالٌ ليزولَ اللبسُ)) ثم قال: ((ويجوزُ تأخيرُه على ضعفٍ)).

ولم يستوعبْ مواضعَ الابتداءِ بالنكرةِ في ذا الفصلِ ، ومنها: أَنْ يكونَ فيها معنى الفعلِ دعاءً له أوعليه لقولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾[3] وكقولِه تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[4] على ما نبيِّنُه في فصلٍ آخرَ. ومما وقعَ الاختلافُ فيه أهو دعاءٌ أم لا قولُهم: ((أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك))[5] ومعناه إعوجاجٌ ؛ لأنَّ الأمتَ[6] اعوجاجٌ . في حجرٍ لا فيك في هنا حرفُ جرٍّ ، وزعمَ المبردُ[7] أنه دعاءٌ ، وليس كذلك بل نَفَى عنه العيبَ ، وجعلَه للحجرِ الذي هو أولى به ، ولو دعا له بأنْ لا يجعلَ فيه أمتٌ لم يكنْ في ذلك فائدةٌ ، وإنما هو مدحٌ[8] بما ثبتَ واستقرَّ ، ومعنى هذا المثلِ العيبُ لغيرِك لا لك ، والعوجُ ثابتٌ للحجرِ على كلِّ حالٍ ،

(١) مضى الحديث عن التمشية في ص ١٧٨ ، ولم أجد ما ذكره ابن عمرون في المقدمة الجزولية ينظر المقدمة ص ٩٧.

(٢) لم أجد من نسب إلى الواحدي كتابا بهذا الاسم ، ولكن ذكر بعض العلماء له كتابا باسم: الإغراب في الإعراب فربما يقصد ابن عمرون هذا الكتاب . ينظر معجم الأدباء ١٦٦٠/٤ وسير أعلام النبلاء ٣٤١/١٨ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٧/١ وشذرات الذهب ٢٩٢/٥ .

(٣) من الآية (٢٤) من سورة الرعد .

(٤) الآية (١) من سورة المطففين .

(٥) ينظر المستقصى ٣٦٠/١ ولسان العرب ٥/٢ يضرب المثل في الدعاء بالخير .

(٦) ينظر اللسان ٥/٢ (أ م ت) .

(٧) لم أجده عند المبرد وينظر رأيه في السيرافي ٢٢٠/٢ وهو قول ابن جني في الخصائص ٢١٨/١ وابن يعيش ٨٧/١ .

(٨) ينظر نتائج الفكر ص ٣١٦ .

ومنفيٌّ عن الرجلِ على وجهِ المدحِ ، ولذا لم يجعلْه سيبويه مدحًا[١] دعاءً . ومنها: تخصيصُ النكرةِ بمعمولِها كقولهم: خيرٌ منّي خيرٌ منك ، أو بإضافةٍ إلى نكرةٍ كقولِه صلى الله عليه وسلم: ((خمسُ صلواتٍ كتبهن اللهُ عليكم في اليومِ والليلةِ))[٢]. أو بإضافةٍ غيرِ محضةٍ نحو: مثلُك لا يفعلُ هذا. ومنها: أَنْ يكونَ فيها معنى الشرطِ كقولك: مَنْ يَقُمْ أكرمْه. ومنها: إذا لم يُقصدْ بالنكرةِ واحدٌ مخصوصٌ كما تقدَّمَ مِنْ: ((تمرةٌ خيرٌ[٣] مِنْ جرادةٍ)) ، ومثلُه قولُه تعالى:﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ﴾[٤] فمغفرةٌ مبتدأٌ وصَحَّ الابتداءُ بالنكرةِ لَمَّا كان المرادُ غيرَ متعلِّقٍ بفردٍ مخصوصٍ .

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٥] في إعرابِه وجهان: أحدُهما خبرُ مبتدإٍ (١١٢/أ) محذوفٍ ولا كلامَ فيه ، الثاني مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: أمثلُ ، وحينئذٍ جازَ الابتداءُ بالنكرةِ لِمَا ذكرْنَا ، وكذا إنشادُ سيبويه بيتَ امرىءِ القيسِ:

١٦٩- وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ[٦]

ومنها: أَنْ يكونَ تعجُّبًا نحو: ما أحسنَ زيدًا على المختارِ ، أو فيه معنى التعجبِ كقولِ

---

(١) في الأصل ١١١/ب: مدح . وأظنها كلمة زائدة ، وأنه يقصد لم يجعله سيبويه دعاء . ولم يصرح بذلك سيبويه بل قال:" وقد ابتُدئَ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوبِ وليس بالأصل، قالوا في مَثَلٍ: أَمْتٌ في الحجر لا فيكَ." الكتاب ١/ ٣٢٩ . وأظن ابن عمرون أخذه من كلام ابن الحاجب في الإيضاح ١٨٦/١ .

(٢) ورد هذا الحديث بهذا اللفظ في إرشاد الساري ٢٠٦/٢ ، وبلفظ ((خمس صلوات كتبهن الله على العباد)) في موطأ مالك ١٦٩/٢ ومسند أحمد ٣٦٦/٣٧ وسنن الدارمي ٩٨٥/٢ وسنن أبي داود ٦٢/٢ .

(٣) في الأصل ١١١/ب زيادة: منك . وقد شطبها الناسخ .

(٤) من الآية (٢٦٣) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٢١) من سورة محمد .

(٦) صدر بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس ، وهو في الديوان ص ٩:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتُهَا وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وهو في الكتاب ١٤٢/٢ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٢/١ والمحكم ٣٥٩/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧/٢ وخزانة الأدب ٢٧٧/٩ .

الشاهد: مجيء (شفاء) اسما لـ(إنَّ) وهي نكرة وقد خرجه ابن عمرون على أن المسوغ لذلك أن النكرة لا يراد منها واحد مخصوص، وأجاز ابن مالك الإخبار عن النكرة بالنكرة بعد (إن) بشرط الإفادة، وعلى رواية الديوان فلا شاهد.

العربِ: «عبدٌ صريخُه أَمَةٌ»[1] ، و«ذليلٌ عاذَ بقَرْمَلَةَ»[2] ، يقال: هذا إذا استغاثَ الرجلُ بضعيفٍ لا نصرةَ له ، ومعنى صريخُه مغيثُه ، والقرملةُ[3] شجرةٌ لا تُكِنُّ ولا تُظِلُّ ، وجاز ذلك ؛ لأنَّ فيه تعجبًا ، وقد يجوزُ أَنْ يقال: عجبٌ لذاك ، وذليلٌ عاذَ بقرملةَ مِنَ العجبِ فحَسُنَ لذاك. ومنها: أَنْ تكونَ جوابًا لقولِ القائل: أرَجُلٌ في الدار؟ فتقول: رجلٌ في الدارِ ، ذكرَه ابن السراجِ[4] . **مُحَمَّدٌ**: وذا يقوّي مذهبَ مَنْ يجوّزُ تقديمَ المبتدإِ النكرةِ على الخبرِ إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، وقال عبدُ القاهر: «والإخبارُ عن النكرةِ بكلِّ أمرٍ لا تشتركُ النفوسَ في معرفتِه ، لو قلتَ: رجلٌ مِنْ بني تميمٍ ذاهبٌ لم يجزْ ، ولو قلتَ: شاعرٌ أو فارسٌ جازَ» [5]. ومما يبيّنُ لك أَنَّ مدارَ الأمرِ على المعنى قولُ ابنِ جنيٍّ في بيتِ الحماسةِ:

١٧٠- أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ   عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا[6]

«إنه أخبرَ عن النكرةِ التي هي ملءُ عَيْنٍ بالمعرفةِ التي هي حبيبُها ، وجاز ذلك لمعناه»[7]. **مُحَمَّدٌ**: معناه يُبْنَى على قاعدةِ صديقِي زيدٌ وزيدٌ صديقِي مِنْ أَنَّ الخبرَ يكونُ أعمَّ مِنَ المبتدإِ أو مساويًا له ، وإذا جعلَ حبيبَها الخبرَ لا يكونُ ملءُ العينِ أعمَّ مِنَ الحبيبِ لاستحالةِ كونِ المبتدإِ أعمَّ مِنَ الخبرِ لو قلتَ: الحيوانُ إنسانٌ ، ولا تريدُ بعضَ الحيوانِ بل جميعَ الحيوانِ كان كذبًا بخلافِ قولِك: (١١٢/ب) الإنسانُ حيوانٌ ؛ لأنَّ معناه الإنسانُ موصوفٌ بأنه حيوانٌ ؛ لأنَّ

---

(١) مثل يضرب للضعيف يستصرخ بمن هو مثله ، ينظر جمهرة الأمثال ٤٠/٢ ومجمع الأمثال ٥/٢ وأساس البلاغة ٥٤٣/١ واللسان ٣٣/٣ .

(٢) مثل يضرب لمن يحتمي بما هو أضعف من أن يحميه ، ينظر الصحاح ١٨٠١/٥ وجمهرة الأمثال ٤٦٦/١ ومجمع الأمثال ٢٧٩/١ والمستقصى ٨٦/٢ واللسان ٥٥٥/١١ .

(٣) شجرة ضعيفة صغيرة لا شوك لها ، ينظر اللسان ٥٥٥/١١ (ق ر م ل) .

(٤) ينظر الأصول ٥٩/١ .

(٥) شرح جمل عبد القاهر له ص ٣٧ بتصرف.

(٦) بيت من الطويل وهو في ديوان مجنون ليلى ص ٥٨ ، ونسب إلى نصيب في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٤٢٣ وسمط اللآلي ٤٠١/١ وبلا نسبة في الصناعتين ص ١٨٠ وشرح الحماسة للتبريزي ١٧٠/٣ والمثل السائر ٨٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/١ وشرح الكافية الشافية ٣٧١/١ وشرح ابن عقيل ٢٤١/١ .

الشاهد: وجوب تقديم الخبر (ملء عين) على المبتدإ (حبيبها) وجوبا لأن المبتدأ معه ضمير يعود على الخبر .

(٧) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ٤٢٣ تحقيق د: حسن هنداوي ط أولى وزارة الأوقاف بالكويت ١٤٣٠هـ — ٢٠٠٩م .

الخبرَ صفةٌ في المعنى ، ولا كذلك بالعكسِ ، ونحوه لو قلتَ: قريشٌ عربٌ صَحَّ ، ولو قلت: العربُ قريشٌ وتريدُ الحقيقةَ كان كذبًا .

[أنواع الخبر]

قال الزمخشري: «**والخبر على نوعين: مفرد وجملة ، فالمفرد على ضربين: خال عن الضمير ومتضمن له وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق. والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية. وذلك زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار**».

قال صاحب الكتاب: «**فصلٌ والخبرُ على نوعين مفردٌ وجملةٌ الفصل**».

مُحَمَّدٌ: الخبرُ محلُّ الفائدةِ وأقربُ ما قِيلَ في حدِّه وإنْ كان غيرَ محقَّقٍ ما احتملَ الصدقَ والكذبَ بالنسبةِ إلى الخبرِ لا إلى المخبِرِ(١) ، وربما اتسعتِ العربُ فقالت: «زيدٌ كم مرةً رأيتُه؟»(٢) ويأتي الكلامُ على نحو ذلك في الصفةِ. ولابدَّ للخبرِ أَنْ يُفيدَ ما لم يفدْه المبتدأُ ، فلو قلتَ: الذاهبةُ جاريتُه صاحبُها لم يجزْ ؛ لأنَّ صاحبَها الخبرُ ، ولم يفدْ غيرَ ما أفاده الذاهبةُ جاريتُه ، وأَمَّا قولُه تعالى:﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾(٣) فأفاد لأنَّ المرادَ أَنَّ مجردَ العددِ موجِبٌ استحقاقَ الميراثِ غيرَ مقيَّدٍ بقيدِ الصِّغَرِ أو غيرِ ذلك . وهو على نوعين ، دليلُ الحصرِ الاستقراءُ ، ولأنَّ الخبرَ إِمَّا أَنْ يكونَ مركَّبًا تركيبًا يفيدُ الاستقلالَ وهو الجملةُ ، وإِمَّا أَنْ لا يكونَ وهو المفردُ ، وبدأَ بالمفردِ ؛ لأنه الأصلُ ، ولأنَّ الجملةَ لا تحكمُ على موضعِها بالإعرابِ إلا إذا وقعتْ موقعَ المفردِ ، والمفردُ على ضربين جامدٌ نحو: هذا زيدٌ ، ولا ضميرَ فيه خلافًا للكوفيين(٤) والرمانيّ(٥) مِنَ البصريين ؛ لأنه هو الأوَّلُ فلم يحتجْ إلى رابطةٍ ، وقال الكوفيون: إنه

---

(١) ينظر الأصول ٦٢/١ وعلل النحو: لابن الوراق ص ٣١٤ وابن يعيش ٨٧/١ ، ٣٧/٢ .

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ١٢٧/١ والأصول ٧٢/١ والرد على النحاة ص ١١٢ .

(٣) من الآية (١٧٦) من سورة النساء .

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٥٥/١ والتبيين ص ٢٣٦ وابن يعيش ٨٨/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٨٧والتذييل والتكميل ١٤/٤ والهمع ١٠/٢ .

(٥) ينظر رأيه في الإنصاف ٥٦/١ .

في معنى المشتقِّ ؛ لأنك إذا قلت: جعفرٌ غلامُك تريدُ[1] إسنادَ الغلوميةِ ، وهي الخدمة إليه ، وإذا [قلتَ][2] جعفرٌ أخوك تريدُ إسنادَ الأخوةِ والقرابةِ ، والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون ؛ لأنَّ تحمُّلَ الضميرِ يكونُ مِنْ جهةِ اللفظِ لا مِنْ (١١٣/أ) جهةِ المعنى[3] ، ولو تحمَّلَ ضميرًا لجازَ العطفُ عليه وتأكيدُه ، ولم يُسمعْ عن العربِ شيءٌ مِنْ ذلك دلَّ على عدمِ تحملِه الضميرَ ولأنه لو عَمِلَ في مرفوعٍ لجازَ أَنْ يَنصِبَ ، فإذا لم يعملْ في منصوبٍ فأولى أَنْ لا يعملَ في مرفوعٍ ، ولأنه لو تحمَّلَ ضميرًا لجازَ وقوعُ العَلَمِ صفةً ، وذلك منتفٍ بإجماعٍ . ومشتقٌّ وهو على ضربين أحدُهما للأوَّلِ نحو: زيدٌ قائمٌ ، ولا يحتاجُ إلى ضميرٍ إلَّا لكونه مشتقًّا ، والدليلُ على تحملِه الضميرَ رفعُه الظاهرَ[4] على ما يُبَيَّنَ ، وجوازُ تأكيدِه [و][5] العطفِ عليه بشرطِه ، والبدلُ منه ويكونُ موافقًا له في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ . فأَمَّا قولُ امرىءِ القيسِ:

١٧١- بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُّ[6]

وقولُ الفرزدقِ:

١٧٢- وَلَوْ بَخِلَتْ يَدَايَ بِهَا وَضَنَّتْ[7]

---

(١) في الأصل: يريد .

(٢) زيادة من عندي .

(٣) هذه علة ابن يعيش ٨٨/١ .

(٤) ينظر ابن يعيش ٨٧/١ .

(٥) زيادة من عندي .

(٦) عجز بيت من الهزج وصدره:

لمن زُحْلُوقَةٌ زُلٌّ

نسب إلى امرئ القيس وهو في ملحقات ديوانه ص ٤٧٣ وينظر جمهرة اللغة ٥٩/١ والمحكم ٦/٩ وسمط اللآلي ٢٦٨/١ وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١ واللباب ٤١١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/١ واللسان ٢٦/١١ وخزانة الأدب ٥٥٦/٧ وتاج العروس ٢٠/٢٨ . وزحلوقة: آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، وزلٌّ: زَلَق .

الشاهد: إفراد الضمير العائد على المبتدإ المثنى ، وذلك لأن المثنى لا يستغنى كل منهما عن الآخر .

(٧) صدر بيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١/١ تمامه في الديوان:

ولـــو رَضِـــيَتْ يَـــدَايَ بهـــا وقَـــرَّتْ   لَكَـــانَ لهـــا علـــى القَـــدَرِ الخِيَـــارُ

وينظر سمط اللآلي ٢٦٨/١ وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١ وخزانة الأدب ٥٥٣/٧.

الشاهد: عود الضمير مفردا على المثنى لأن المثنى لا يستغني كل منهما عن الآخر .

فللعربِ فيه أربعةُ مذاهبٍ[١] ، عيناي رأتاه على الحقيقةِ ، وعيني رأتْه ، وأفردَ تخفيفًا وعِلْمًا بما يريدُ ، فاللفظُ على الإفرادِ والمعنى على التثنيةِ ، وأذناي سمعتْه ، فيثنِّي المبتدأَ ويُفْرِدُ الخبرَ ؛ لأنَّ حكمَ العينين أو الأذنين حكمُ واحدٍ لاشتراكِهما في الفعلِ. وأذني سمعتاه فتعبِّرُ عن العضوين بواحدٍ ، وتثنِّي الخبرَ حملا على المعنى ، وهو قليلٌ ، منه قولُ امرىءِ القيسِ:

١٧٣- وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مَآقِيهِمَا مِنْ أُخُرْ[٢]

وأَمَّا قولُه:

١٧٤- وَالسَّاقُ مِنِّي بَارِدَاتُ الرِّيْرِ[٣]

فجمعَ في موضعِ التثنيةِ لقربِ الجمعِ مِنَ التثنيةِ وهو بعيدٌ . الثاني لسببِه نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه إذا رفعتَ أبوه بقائمٍ ، ولابدَّ مِنْ ضميرٍ في شيءٍ مِنْ معمولاتِه يعودُ إلى المبتدإِ ؛ لأنَّ الخبرَ للأوَّلِ لفظًا ولأبيه معنًى ، وإنما قلنا: إنَّ هذا القسمَ مِنْ قبيلِ المفرداتِ ؛ لأنه لا يستغني (١١٣/ب) به الموصولُ صلةً بل لابدَّ معه مِنْ جزءٍ آخرَ ، ولأنه تُغَيِّرُه العواملُ ، ولو كان جملةً لم تُغيِّرْه . وفي تأويلِ المشتقِّ ، وهو ضربان للمبتدإِ نحو: زيدٌ تميميٌّ ، ولسببِه نحو: هؤلاء عربٌ آباؤُهم . وكما يكونُ الخبرُ هو المبتدأُ كما مثَّلْنَا فكذلك يكونُ مُنَزَّلًا منزلتَه ، وهو على ضروبٍ عَلَمٌ نحو: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ ، وجِنْسٌ نحو: زيدٌ الأسدُ ، ومنه قولُه تعالى:﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ

---

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ١٨٢/١ وخزانة الأدب ٥٥٥/٧ .

(٢) بيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٦ وينظر المنجد ص ١٣٨ جمهرة اللغة ٥٠٠/١ ومعجم ديوان الأدب ١٣٨/١ وإيضاح الشعر ص ٢١١ والصحاح ٥٧٧/٢ وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١ وشمس العلوم ٤٥٠/١ وشرح الكافية الشافية ١٧٩٥/٤ واللسان ١٥/٤ والخزانة ٥٥٢/٧ .

حدرة: مكتنزة صلبة. الصحاح ٦٢٤/٢ وبدرة : تامة كالبدر. الصحاح ٥٨٧/٢ .

الشاهد: التعبير عن العضوين المتلازمين بالواحد والإخبار عنهما بالمثنى .

(٣) بيت من مشطور الرجز ، وروي: باديات ، بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٩ ومعجم ديوان الأدب ٣٠١/٣ والصحاح ٦٦٦/٢ والمحكم ٢٧٦/١٠ وأمالي ابن الشجري ١٨٣/١ واللسان ٣١٤/٤ والخزانة ٥٥٦/٧ .

الرير: مخٌّ رير فاسد ذاهب من الهزال. الصحاح ٦٦٦/٢ ، وبرد عظمه هزل تاج العروس ٤١٦/٧ .

الشاهد: جمع في موضع التثنية ، فكان الأولى أن يقول: باردة أو باردتان .

﴿أُمَّهَـٰتُهُمۡ﴾[1] أي يتنزَّلْنَ منزلةَ الأمهاتِ في حرمةِ التزويجِ ، ولَسْنَ بأمهاتٍ حقيقةً ، ألا ترى قولَه تعالى: ﴿إِنۡ أُمَّهَـٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّـٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡ﴾[2] ، ومصدرٌ نحو: ما أنت إلا سيرٌ ، ولهذه الأضربِ تأويلان: إمَّا على حذفِ مضافٍ أي: مثلُ ، أبو يوسفَ مثلُ أبي حنيفةَ ، وزيدٌ مثلُ الأسدِ أو صاحب نحو: ما أنت إلا صاحبُ سيرٍ ، وكذا زيدٌ صومٌ أي: صاحبُ صومٍ ، والكثيرُ أَنْ يكونَ الحذفُ مِنَ الخبرِ ، وقد جاءَ مِنَ المبتدإِ ، وحُمِلَ قولُه تعالى:﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾[3] على وجهين: أحدِهما: ولكنَّ البرَّ برُّ مَنْ آمنَ[4] ، فيكونُ مِنَ الحذفِ مِنَ الخبرِ ، الثاني: أَنْ يكونَ التقديرُ: ولكنَّ ذَا البرِّ مَنْ آمنَ ، فيكونُ الحذفُ مِنَ الأوَّلِ ، وقولُ مَنْ قالَ[5]: لا يكونُ الحذفُ مِنَ الأولِ إلا في الشعرِ ليس بشيءٍ ، الثاني مِنَ التأويلين جعلُ أحدِهما الآخرَ مبالغةً كما قال أبو عليٍّ في قولِ الشاعرِ:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ[6]

«جعلَها نفسَ الإقبالِ والإدبارِ مبالغةً ؛ لكثرةِ وقوعِ المصدرِ منه جعلُوه إيَّاه»[7] ، والدليلُ على جعلِ العربِ الجثةَ نفسَ الحدثِ مجازًا قولُ الأعشَى:

---

(١) من الآية (٦) من سورة الأحزاب .

(٢) من الآية (٢) من سورة المجادلة .

(٣) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة .

(٤) والحذف من الثاني قول سيبويه في الكتاب ٢١٢/١ ورجحه ابن جني في الخصائص ٣٦٢/٢ وابن يعيش ٢٤/٣ .

(٥) ينظر البغداديات ص ٢٠٥ بتصرف.

(٦) سبق تخريجه في ص ٩٥ برقم ٣٨ .

(٧) ينظر البغداديات ص ٢٠٥ بتصرف .

١٧٥- إِذْ أَنْـــتُمُ بِالليـــلِ سُـــرْ رَاقٌ وَصُـــبْحَ غَـــدٍ صَـــرَارَه[١]

قال أبو علي: ((قال أبو عبيدة[٢]: زعمُوا أَنَّ جحدرًا وهو ربيعةُ بنُ ضبيعةَ[٣] كان يجمعُ القِرْدَانَ[٤] (١١٤/أ) فيَصُرُّها[٥] فيأتِي البَرْكَ[٦] إذا أمسَى فيرسلُها عليها فتنتشرُ فيضُمُّ ما انتشرَ منها ، فهذا يدلُّ على جعلِهم الحدثَ لكثرتِه منهم ، وأنهم قد عُرِفُوا به ، ولا يجوزُ أَنْ يُقَدِّرَ مضافًا ؛ لأنه لو كان كذلك لصار اسمُ الزمانِ الذي هو (صبحُ غدٍ) خبرًا عن العينِ ، وهذا لا يجوزُ ، فإذا لم يجزْ عَلِمْتَ أنه جعلَهم إياه))[٧]. وعلى هذين التأويلين حملَ العلماءُ قولَه ﷺ فيما

---

(١) بيت من مجزوء الكامل للأعشى في ديوانه ص ١٦١ بفتح الصاد وكتاب الشعر ص ٢٤٣ ، ٢٥١ بكسر الصاد والشيرازيات ٢٢٠/١ بفتح الصاد.

صراره: لم يتزوج للواحد والجمع ينظر الديوان ، وفي اللسان ٤٥٣/٤ صارورة وصارور ، وصَرُورَة وجمعه صَرارة (ص ر ر) . والمعنى كنتم بالليل لصوصا وغدا تصبحون عزابا حين تسبى نساؤكم في الحرب . ينظر الديوان ص ١٦٠ .

الشاهد: جعل القوم صرار وهو نفس الحدث ، وقال الدكتور محمود محمد الطناحي:" قول أبي علي هذا يدل على أنه يرى أن صرارة مصدر للفعل صرَّ الذي هو بمعنى الجمع ... ولم أجده في المعاجم المتداولة ، لكنه القياس ، فقد ذكر البصريون من أوزان [مصدر] فَعَلَ المتعدي فِعَالَة بكسر الفاء نحو:: حميت المكان حِماية ، ورعاه رِعاية .... وعلى هذا تكون صاد صرارة مكسورة ."كتاب الشعر ص ٢٥١ هامش رقم (٦) وما بين [ ] من عندي .

أقول: خلاصة القول أن هناك تفسيرين ، الأول الذي اعتمده الدكتور محمد محمد حسين محقق ديوان الأعشى وهو أن صرارة بمعنى غير متزوجين ؛ لأن نساؤهم ستسبى ، وهو تفسير جيد ويتفق مع ما جاء من أن صرارة بفتح الصاد جمع صرورة بمعنى غير متزوج ، وإن كان قال أن صرارة للواحد والجمع .

الثاني: هو تفسير أبي علي ، وهو أنه جعل القوم صرارة أي نفس الحدث كما ذكر الدكتور الطناحي وهنا يكون بكسر الصاد مصدر قياسي للفعل صرَّ بمعنى جمع .

(٢) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيد النحوي ، من أئمة العلم بالأدب واللغة. مولده ووفاته في البصرة استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنة ١٨٨ هـ وقرأ عليه أشياء من كتبه. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. له مؤلفات منها نقائض جرير والفرزدق ومجاز القرآن وما تلحن فيه العامة ومعاني القرآن و طبقات الشعراء والخيل وإعراب القرآن . توفي ٢٠٩هـ . ينظر أخبار النحويين البصريين ص ٥٢ وتاريخ بغداد ٣٣٨/١٥ ونزهة الألباء ص٨٤ ومعجم الأدباء ٢٧٠٤/٦ وإنباه الرواة ٢٧٦/٣ وبغية الوعاة ٢٩٤/٢ والأعلام ٧/ ٢٧٢ .

(٣) ينظر نسب معد واليمن ٧٥/١ واللباب في تهذيب الأنساب ٢٦٠/١ .

(٤) جمع قُرَاد ، وهي دويبة تعض الإبل . ينظر تاج العروس ٢٦/٩ (ق ر د) .

(٥) أي يجمعها . ينظر اللسان ٤٥١/٤ (ص ر ر) .

(٦) البَرْكُ : جماعة الإبل الباركة مفردها بارك . ينظر اللسان ٣٩٧/١٠ (ب ر ك) .

(٧) كتاب الشعر ص ٢٥١ والشيرازيات ٢٢٠/١ .

روَى أبو سعيدٍ[١] قال: ((قلنا: يا رسولَ اللهِ نَنْحَرُ الناقةَ ونذبحُ الشاةَ والبقرةَ في بطنِها الجنينُ نُلْقِيهِ أم نأكلُه ، فقال: كلُوهُ إنْ شئتُم ، فإنَّ ذكاتَه ذكاةُ أمِّه))[٢]. يُرْوَى برفعِ ذكاةِ الثانيةِ ونصبِها ، والرفعُ هو الكثيرُ ، فحملَه أبو حنيفةَ[٣] ﷺ على أَنَّ تقديرَه مثلُ ذكاةِ أمِّه ، وأوجبَ ذبحَ الجنينِ[٤] ، وحملَه الشافعيُّ ﷺ على أَنَّ ذكاةَ أمِّه تغني عن ذكاتِه إنْ لم يمكنْ ذبحُه ، أَمَّا إنْ أمكنَ فلابدَّ مِنْ ذبحِه على أَنَّ إحدَى الذكاتين هي الأخرَى ، فأغنتْ عنها[٥] ، وقال ابنُ جنيٍّ مرجِّحًا لمذهبِ أبي حنيفةَ ﷺ : ((إذا حُمِلَ على ما قالَه أبو حنيفةَ يكونُ المجازُ وقعَ في الخبرِ ، وهو الكثيرُ ، فكان الحملُ عليه أولَى))[٦]. **مُحَمَّدٌ:** لكنْ سياقُ الخبرِ وسؤالُهم: نلقِيه أم نأكلُه؟ لم يكنْ لأنهم شكُّوا أَنَّ ما أُدْرِكَ ذكاتُه وذُكِّيَ مِنْ هذا الصنفِ المأكولِ يحلُّ أكلُه ، وإنما سألوه عمَّا تعذَّرَ فيه الذبحُ ، فوجبَ حملُه على ذلك ليكونَ الجوابُ وفيًّا لجوابِ ما سألوا عنه ، وأَمَّا مَنْ نصبَ ، فلأنه أعملَ فيه الذكاةَ الأولَى ؛ لأنها مصدريةٌ ، فكأنه قال — واللهُ أعلمُ –: فإِنَّ ذكاةَ الجنينِ ذكاةً مثلَ ذكاةِ أمِّه ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: واجبةٌ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: وقتَ ذكاةِ أمِّه ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه ، فانتصبَ على الظرفِ ، ولا يحتاجُ (١١٤/ب) إلى حذفٍ ، وذا يُقوِّي قولَ الشافعيِّ ﷺ لأَنَّ الثاني إنما يكونُ وقتًا للأَوَّلِ

---

(١) أبو سَعِيد الخُدْري ، سعد بن مالك بن سنان الخدريّ الأنصاري الخزرجي، صحابي، كان من ملازمي النبي ﷺ وروى عنه أحاديث كثيرة. غزا اثنتي عشرة غزوة، وله ١١٧٠ حديثا. توفي في المدينة ٧٤ هـ. ينظر الاستيعاب ٦٠٢/٢ وابن عساكر ٣٧٣/٢٠ وسير أعلام النبلاء ١٦٨/٣ والوافي ٩٢/١٥ والأعلام ٣/ ٨٧.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣٦٢/١٧ وأبو داود ١٠٣/٣ وابن ماجه ١٠٦٧/٢ والسنن الكبرى للبيهقي ٥٦٢/٩ .

(٣) هو النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. وكان يبيع الخز ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء ، أراده المنصور العباسي بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات ١٥٠هـ . وعن الإمام الشافعيّ: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة. له مسند في الحديث جمعه تلاميذه والمخارج في الفقه، صغير، رواه عنه تلميذه أبو يوسف ، وتنسب إليه رسالة الفقه الأكبر. ينظر تاريخ بغداد ٤٤٤/١٥ ووفيات الأعيان ٤٠٥/٥ وتاريخ الإسلام ٩٩٠/٣ والوافي ٨٩/٢٧ والأعلام ٨/ ٣٦.

(٤) ينظر رأي أبي حنيفة في مجمع البحرين لابن الساعاتي ص ٧١٢ ط دار الكتب العلمية والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٣١٢/٨ ط دار الكتب العلمية .

(٥) ينظر رأي الشافعي في الأم ٦٠٨/٢ تحقيق د: رفعت فوزي عبد المطلب ، فإن خرج الجنين من بطن أمه بعد ذبحها وفيه حياة مستقرة وتمكن من ذبحه فليذبحه فإذا مات ولم يذبحه فهو حرام . والمجموع للنووي ١٤٦/٩ .

(٦) لم أعثر عليه .

إذا أغنَى الفعلُ الثاني عن الأولِ ، وإلا فمِنَ المحالِ وقوعُ الذكاةِ الأولى في وقتِ الثانيةِ ، ومَنْ قال: إنَّ النصبَ بتقديرِ حَذْفِ حرفِ الجرّ[١] فليس بشيء ؛ لأنه يلزمُ منه زيدٌ عمرًا أي كعمرٍو وقائلُ مثلِ هذا لا يُتَشَاغَلُ به. ومِنَ المنزَّلِ منزلةَ المبتدإ: نهارُك صائمٌ ، أخبرَ عن النهارِ والمرادُ الصائمُ فيه لكثرةِ صيامِه الواقعِ في النهارِ. «**والجُمْلَةُ**»[٢] يُسمَّى الحبلُ الغليظُ جِمَالَةٌ ؛ لأنها قُوًى كثيرةٌ جُمِعَتْ فأُجْمِلَتْ جملةً ، يحتملُ أَنْ تكونَ الجملةُ مشتقةً مِنْ ذلك ، ويحتملُ أَنْ تكونَ مشتقةً مِنْ جَمِيلَةِ الظباءِ أو الحَمَامِ ، وهي جماعتُها ، والجملةُ جماعةُ كلِّ شيءٍ بكمالِه مِنَ الحسابِ وغيرِه ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[٣] ، والجملةُ عندَ أهلِ العربيةِ: المركَّبُ مِنْ كلمتين أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى تعلَّقَ بها شيءٍ مِنَ الفضلاتِ أو لم يتعلَّقْ ، وهي نائبةٌ عن المفردِ هنا لِمَا بيَّنَّا ، وقَسَّمَها صاحبُ المفصلِ هنا أربعةَ أقسامٍ للبسطِ والشرحِ ، وإلا فهي اثنتان اسميةٌ وفعليةٌ كما ذكرَها في فصلِ الكلمةِ ، الأولى: فعليةٌ وهي ما كان أولُها فعلًا نحو: زيدٌ ذهبَ أخوه إيجابًا كانت أو نفيًا أو نهيًا أو استفهامًا نحو: زيدٌ أيكرمني؟ أو عَرْضًا نحو: زيدٌ ألا يقصدني أو تحضيضًا[٤] نحو: زيدٌ [هلَّا][٥] تكرمُه أو قَسَمًا نحو: زيدٌ واللهِ ليخرجَنَّ أو مدحًا نحو: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ أو ذَمًّا نحو: زيدٌ بئسَ الرجلُ أو تعجُّبًا نحو: ما أحسنَ زيدًا أو دعاءً نحو: اللهُ يغفرُ لنا أو طَمَعًا نحو: زيدٌ عسى أَنْ يتفضَّلَ عليَّ أو إشفاقًا نحو: زيدٌ عسَى أَنْ يُحِبَّ شيئًا وهو شرٌّ له ، وكلُّ واحدٍ مِنْ هذه الأقسامِ يكونُ لسببِه أيضًا فلا أُطَوِّلُ به . وجملةٌ اسميةٌ وهي ما أولُها (١١٥/أ) اسمٌ نحو: زيدٌ أبوه منطلقٌ ، خبريّةً كانت أو استفهاميةً عَرِيَّةً مِنْ (إنَّ) وأخواتِها و(مَا) أو لم تكنْ نحو: زيدٌ أهو قائمٌ؟ وعمرٌو إنَّه منطلقٌ ، وزيدٌ ما هو قائمٌ قَسَمًا كانت الخبريةُ أو شرطًا نحو: زيدٌ لعمرُه

---

(١) قال ابن الأثير:" ومن نصب كان التقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمِّه ، فلما حذف الجارُّ نصب ، أو على تقدير: يذكي تذكيةً مثل ذكاة أمه ، فحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقامه" النهاية في غريب الحديث ١٦٤/٢ ونقله ابن منظور في اللسان ٢٨٨/١٤ .

(٢) ينظر في معاني الجملة لسان العرب ١٢٣/١١ (ج م ل) .

(٣) من الآية (٣٢) من سورة الفرقان ، وفي الأصل: وقالوا لولا .

(٤) في الأصل: تحفيضا.

(٥) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

لأخرُجَنَّ ، وزيدٌ مَنْ يَقُمْ معه أكرمُه أو دعاءً نحو: زيدٌ سلامٌ عليه ، ويصحُّ في هذه الجملِ كلِّها أَنْ يكونَ للمبتدإِ ولسببِه. وجملةً شرطيةً نحو: بكرٌ إنْ تعطِه يشكرْك ، والشرطيةُ وإنْ كانتْ فعليةً لكنْ لَمَّا كانَ أولُها حرفَ الشرطِ أفردَها ، ويلزمُه أَنْ يُفْرِدَ ما في أولِه حرفُ استفهامٍ أو نفيٍ ، وقيل: أفردَها ؛ لأنها مركبةٌ مِنْ جملتين صَيَّرَهما حرفُ الشرطِ بمنزلةِ الجملةِ الواحدةِ ، ويلزمُه أَنْ يذكرَ القَسَمَ ، فإنه يجعلُ الجملتين كالجملةِ الواحدةِ ، ويحتملُ أَنْ يكونَ أفردَها لهما. والشرطيةُ جملتان إنْ رجعَ منهما ضميرٌ واحدٌ فجائزٌ(١) ؛ لأنَّ الشرطَ صَيَّرَهما بمنزلةِ جملةٍ واحدةٍ حتى أَنَّ قولَك: إنْ قامَ زيدٌ لا يُفيدُ إلا بالجوابِ ورجوعُ الضميرِ مِنْ جملةِ الشرطِ نحو: زيدٌ إنْ تعطِه يَشكرْك عمرٌو ، ومِنَ الجوابِ أنَا إنْ تعطِ زيدًا أشكرْك ، ومنهما زيدٌ إنْ تعطِه يشكرْك . وظرفيةً نحو: خالدٌ في الدارِ وتمثيلُه في الظرفيةِ بقولِه: في الدارِ يُعْلَمُ منه أَنَّ الجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ على الظرفِ.

[المبتدأ على ضربين جثة وحدث]

والمبتدأُ يكونُ جثةً وهو الشخصُ ، ولا يقعُ خبرًا عنه مِنَ الظرفين إلا ظرفُ المكانِ نحو: زيدٌ عندَك لو قلت: زيدٌ يومَ الجمعةِ لم يفدِ المخاطبَ ما ليس عندَه ؛ لأنَّ التقديرَ: زيدٌ استقرَّ يومَ الجمعةِ ، ومعلومٌ أَنَّه لا يخلُو أحدٌ مِنْ أهلِ عصرِك أَنْ يكونَ موجودًا في ذلك اليومِ ، فأَمَّا قولُهم: الليلةَ الهلالُ فعَلَى حذفِ مضافٍ تقديرُه: الليلةُ حدوثُ الهلالِ أو أُقيمَ الهلالُ مقامَ الاستهلالِ (١١٥/ب) ومثلُه قولُه تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾(٢) أقامَ القرضَ ، وهو اسمٌ مقامَ الإقراضِ(٣) ، وضَبَطَ بعضُ النحاةِ قيامَ الاسمِ مقامَ المصدرِ أَنْ يكونَا مِنْ أصلٍ واحدٍ كالقرضِ والإقراضِ(٤) ، ولِمَا ذكرْنَا لم يقولُوا ذاك إلا في أوَّلِه ، وكلُّ ما يَرِدُ عليك مِنَ الإخبارِ بظرفِ الزمانِ عن الجثةِ فخَرِّجْهُ على الممكنِ مِنْ هذين الوجهينِ ، وحَذْفُ

---

(١) ينظر ابن يعيش ٨٩/١ .

(٢) من الآية (٢٤٥) من سورة البقرة ، ومن الآية (١١) من سورة الحديد .

(٣) فقرضا اسم مصدر ناب عن المصدر أو هو مصدر على حذف الزوائد ، وقيل: مفعول به ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣٥٥/٤ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٥٧/٢ والدر المصون ٥٠٨/٢ .

(٤) دائما ما يلاقي اسم المصدر الفعل في أصله ، وينظر التخمير ٢٩٨/١ وابن يعيش ١١٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٢١/١ .

المضافِ أسهلُ. وقد تقولُ العربُ: الليلةُ الهلالُ[1] برفعِ الليلةِ وتقديرُه الليلةُ ليلةُ الهلالِ ، وذكرَ ابنُ جنيّ في التنبيهِ في قولِ الشاعرِ:

١٧٦– سَلِيلَةُ سَابِقِينَ تَنَاجَلَاهَا ... إِذَا نُسِبَتْ يَضُمُّهُمَا الكُرَاعُ[2]

«وصفَ الجوهرَ بظرفِ الزمانِ ، وهو (إذا) ، وهو كقولِ أوسٍ[3] :

١٧٧– فَقَومِي وَأَصْحَابِي يَظُنُّونَ أَنَّنِي ... مَتَى يُحْدِثُوا أَمْثَالَهَا أَتَكَلَّمُ[4]

فجعلَ (متى) خبرًا عن الجثةِ كذا مأخذُ أبي عليٍّ[5] في هذا ونحوه»[6] ، وقال: «الاعتمادُ إنما هو الآن على الظرفِ لا على أَنَّ الجملةَ وقعتْ خبرًا عن الجثةِ»[7]. **مُحَمَّدٌ**: والذي أراه في قولِه: (متى يحدثوا) أَنَّه أخبرَ بالجملةِ لا بالظرفِ ، ومِنَ المعلومِ أَنَّ الظرفَ إذا وقعَ خبرًا لا يتعلَّقُ بظاهرٍ. وفي قولِه: (متى). هو منصوبٌ بـ(يحدثوا) ومحالٌ حينئذٍ أَنْ يكونَ العاملُ مستقرًّا أو استقرَّ. وكذا قولُه: (إذا نُسِبَتْ) العاملُ في (إذا) جوابُها وحينئذٍ تكونُ الجملةُ صفةً لا الظرفُ وذكرَ بعضُ النحاةِ[8] أَنَّ ظرفَ الزمانِ يكونُ خبرًا عن الجثةِ ، ومثَّلَه بقولِه: أيُّ زمانٍ نحن

---

(١) المثال في الكتاب ٢١٦/١ .

(٢) بيت من الوافر نسب إلى رجل من بني تميم في التنبيه لابن جني ص ١٠١ وشرح الحماسة للتبريزي ١١٢/١ والحلبة في أسماء الخيل ص ٥١ و وقيل اسمه عبيدة بن ربيعة في أسماء خيل العرب ص ٤٩ وخزانة الأدب ٢٩٩/٥ وإلى القحيف العجلي في الحماسة البصرية ٢٥٥/١ .

المعنى: يصف الشاعر فرسا اسمها (سَكَاب) بأنها سليلة لخيول عريقة سريعة .

الشاهد: استدل ابن جني بهذا البيت على وصف الجوهر وهي (سكاب) وهي فرس وهي المقصودة بالمدح بالظرف (إذا).

(٣) هو أوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شريح شاعر تميم في الجاهلية، أو من كبار شعرائها ، كان كثير الأسفار، وأكثر إقامته عند عمرو بن هند في الحيرة ، عمّر طويلا ، في شعره حكمة ورقة، وكانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب. وكان غزلا مغرما بالنساء ، قال الأصمعي: أوس أشعر من زهير، إلا أن النابغة طأطأ منه. له ديوان شعر ، توفي نحو ٢ ق هـ. ينظر طبقات فحول الشعراء ص ٩٧ والأعلام ٢/ ٣١ .

(٤) بيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٢٢ تحقيق د: محمد يوسف نجم ط دار صادر ١٩٧٩م ، وفيه: وأعدائي ، وينظر الشعر والشعراء ص ٢٠٤ وكتاب الشعر ص ٢٥٢ ، ٤٠٧ والتنبيه لابن جني ص ١٠١ .

الشاهد: الإخبار عن الجثة بظرف الزمان متى .

(٥) ينظر إيضاح الشعر ص ٢٥٢ ، ٤٠٧ .

(٦) التنبيه على مشكلات الحماسة ص ١٠٢ .

(٧) السابق نفس الصفحة .

(٨) هو رأي ابن الطراوة في البسيط لابن أبي الربيع ٦٠١/١ ، ويرى أبو الحسين ابن عبد الوارث ابن أخت أبي علي=

فجوابُه زمنٌ كذا وكذا أي: نحن في هذه الأوقاتِ ، وقال: ((مدارُ الأمرِ على الفائدةِ))[1]. **مُحَمَّدٌ**: ولو قيل فيما أوردَه ، وإِنْ لم يأتِ فيه بشاهدٍ مِنْ كلامِ العربِ أنَّه على حذفِ مضافٍ لم يكنْ بعيدًا تقديرُه: أيُّ زمانٍ زمانِنا (١١٦/أ) أي: زمانُنا في أيِّ زمانٍ ، ولا يخالِفُ القاعدةَ كانَ أحسنَ شيءٍ ، وقال أبو عليٍّ في إيضاحِ الشعرِ: ((وقد حُكِيَ متى أنت وبلادُك؟ ومتى أنت وأرضُك؟ وهذا كلام متسع فيه والمعنى متى عهدُك ببلادِك؟ ومتى عهدُك بأرضِك؟ فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه كما قالوا: ((اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ))[2] ، وبلادُك الواوُ فيه بمعنى الباء ، واستُغْنِيَ عن خبرِه كقولهم: كلُّ رجلٍ وضيعتُه))[3].

وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا جاز وقوعُ كلِّ واحدٍ مِنَ الظرفين خبرًا عنه ؛ لأنَّ الحدثَ غيرُ ثابتٍ فصحَّ الإخبارُ عنه بكلِّ واحدٍ مِنَ الظرفين ، وربما أطلقَ النحاةُ على الجار والمجرور أنه ظرفٌ[4] لأنه يجرِي مجرى الظرفِ في تعلُّقِهِ بالاستقرار ، وحُكْمُ مجرورِه حكمُ الظرفِ ، إِنْ كان مكانًا جاز أَنْ يكونَ الجار والمجرور خبرًا عن الجثةِ والحدثِ ، وإِنْ كان المجرور زمانًا لم يقعْ خبرًا إلا عن الحدثِ ، فإِنْ وصفتَ المجرورَ إذا كان زمانا كقولِك: زيدٌ في يومٍ طيبٍ جاز أَنْ يقعَ خبرا عن الجثةِ ، وما صحَّ أَنْ يكونَ خبرا عن شيءٍ صحَّ أَنْ يكون صفةً له وحالًا منه وصلةً ، ويتعلَّقُ في هذه الأماكن كلِّها بـ(استقرَّ) ولا يجوز إظهارُه .

[الجار والمجرور التام والناقص والعامل فيه]

والجار والمجرور على ضربين منه ما يحسنُ أَنْ يكونَ خبرا ويعبَّرُ عنه بالتامِّ ، ومنه ما لا

=الفارسي أن مثال: الليلةَ الهلال وقع الظرف فيه خبرا عن الجثة لما اختلفت أحوال الهلال. ينظر المقتصد لعبد القاهر ٢٩٠/١ ، وهو رأي ابن خروف في شرح الجمل ٣٩٠/١ ، ونسبه السيوطي إلى أبي الخصيب الفارسي من أصحاب المبرد وحَصَرَه في مثال: الليلة الهلال. الأشباه والنظائر ١٠٢/٣ ، وأجاز بعض النحاة وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الرطب إذا جاء الحر. ينظر الهمع ٢٣/٢ وأجازه ابن مالك بشرط الفائدة ، وضبطَه بأمور: أن يُشْبِهَ اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتا دون وقت نحو: الرطب شهري ربيع ، أو يضافَ إليه اسمُ معنى عامٍّ نحو: أكلَّ يوم كذا ثوبٌ تلبسه ، أو يعمَّ والزمان خاصٌّ نحو: نحن في شهر كذا ، أو مسئول به عن خاص نحو: في أي الفصول نحن؟ ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/١ والهمع ٢٣/٢.

(١) قال ابن الربيع نقلا عن ابن الطراوة:" فالضابط إنما هو حصول الفائدة." البسيط ٦٠١/١ .

(٢) أي: اليوم لهو وغدا جِدٌّ ، ينظر جمهرة الأمثال ٤٣١/٢ ومجمع الأمثال ٤١٧/٢ والمستقصى ٣٥٨/١ .

(٣) كتاب الشعر ص ٢٥٠ بتصرف .

(٤) ينظر الحلل لابن السيد ص ١٥٠ .

يحسنُ أَنْ يكونَ خبرا ويعبَّرُ عنه بالظرفِ الناقصِ ، فالتامُّ نحو: زيدٌ مِنَ الكرامِ ، والناقصُ نحو: بك زيدٌ مأخوذٌ ، وفيك زيدٌ راغبٌ ، فـ(بك) و(فيك) هنا لا تتمُّ به الفائدةُ ، فلا يجوز أَنْ يكونَ خبرا خلافًا للكوفيين[1] ، فإنهم أجازوا: إنَّ بك زيدًا واثقًا ، وجعلوا (بك) الخبرَ إذا كان معه حال تتم بها الفائدة ، ولَمَّا كان الخبر هو المبتدأُ أو مُنَزَّلًا منزلتَه أو جملة ، والظرف ليس واحدًا منها في الظاهرِ ، وإنما هو واقعٌ موقعَ الخبرِ لزمَ النظرُ إلى ما وقعَ (١١٦/ب) الظرفُ موقعَه ، وهو عاملُه ، والصحيحُ أَنَّه (وُجِدَ) أو (استقرَّ) مما يدلُّ عليه الكلامُ خلافا لابن خروفٍ[2] على ما يُبَيَّنُ. ثم اخْتُلِفَ في العاملِ أفعلٌ هو أم اسمٌ؟ فذهب قومٌ إلى أنه فعلٌ[3] ، والفعلُ مع عاملِه جملةٌ ؛ لأنه صالحٌ وبِنَا حاجةٌ ، فوجب الحملُ عليه والجوابُ كما أنه صالحٌ فكذلك اسمُ الفاعلِ فلِمَ كان الفعلُ أولى؟ فإنْ قيل: إنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ كلُّ واحدٍ منهما يقعُ صلةً مِنْ غيرِ تقديرِ شيءٍ غيرِ عامله نحو: الذي عندك أو مِنَ الكرامِ زيدٌ ، والصلةُ لا تكونُ إلا جملةً على ما يقرَّرُ في موضعه فوجبَ أَنْ يكونَ جملةً في الخبرِ إمَّا طردًا للباب وإمَّا بالقياسِ ، والجامعُ بينهما ما يشتركان فيه مِنْ معنى الاستقرارِ ، والجواب الفرقُ مانعٌ مِنَ الطردِ ومِنَ القياسِ ، بيانُه أَنَّ[4] في الصلةِ مانعًا مِنْ تقديرِ المفردِ ؛ لأنه لا يكونُ صلةً للذي ولا كذلك الخبرُ ، قلنا: ما ذكرتَ مِنَ الفرقِ ملغًى بوقوعهما صفةً ، ويصحُّ أَنْ يُوصَفَ بالمفردِ والجملةِ ، والمفردُ هو الأصلُ وإلا لم يكنْ للجملةِ إذًا صفةً موضعٌ، ومع ذلك قُدِّرَ بالفعلِ بدليلِ جوازِ دخولِ الفاءِ إذا كان المبتدأُ نكرةً موصوفةً بالظرفِ أو الجار والمجرور[5] نحو: كلُّ رجلٍ في الدار أو عندك فله درهمٌ، ولا يصحُّ دخولُ الفاءِ إذا كانت الصفةُ مفردةً على الأصحّ والجوابُ ما ذكرتُ، وإنْ دلَّ فهو معارَضٌ بصحةِ وقوعِ الظرفِ والجار والمجرور بين (أَمَّا) وفائِها في: أَمَّا في الدارِ فزيدٌ، ولا يُفصلُ بينهما بجملةٍ فوجبَ تقديرُ المفردِ، وذا راجحٌ ؛ لأنَّا نستغنِي عن الطردِ والقياسِ فكانَ أولى ، فإنْ قيل: لا نسلِّمُ أنه لا يُفصلُ بينهما بجملةٍ ومُسْتَنَدُ المنعِ أنه يفصلُ

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في الارتشاف ١٥٩٣/٣ والهمع ٣٥/٤ .

(٢) سيأتي رأي ابن خروف ، وهو أَنَّ المبتدأ عَمِلَ النصبَ في الظرفِ. ينظر شرح الجمل له ٣٩٤/١ .

(٣) نسبه السيرافي إلى البصريين ٢٩٣/٢ وينظر الإنصاف ٢٤٥/١ والتبيين ص ٢٤٩ ونسبه إلى الجمهور وابن يعيش ٩٠/١ .

(٤) في الأصل ١١٦/ب: أن في . وقد وضعت علامة (م) لتوضح اختلاف مكان اللفظين .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٨٨/١ .

بالشرطِ كقولِه تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَـٰبِ (١١٧/أ) ٱلۡيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَـٰمٌ﴾[١] والجوابُ أَنَّ حرفَ الشرطِ صَيَّرَ الجملةَ كالمفرد بدليلِ أَنَّه لا تَتِمُّ به الفائدةُ إلا بجوابٍ ، فإِنْ قيل: فلعلَّ الظرفَ كذلك والجوابُ أَنَّ الجملةَ مِنَ الفعلِ والفاعلِ لها استقلالٌ بالفائدةِ مِنْ غيرِ دخولِ حرفِ الشرط عليهما ، فلو كانتِ الظرفيةُ كذلك لوُجِدَتْ مستقلةً في موضعٍ ما ، فإِنْ قيل: تقديرُ الفعلِ أولى ؛ لأَنَّه الأصلُ في العملِ ، والجواب أَنَّ الفعلَ وإِنْ كان أصلًا في العملِ ، ولكن المفردَ أصلٌ في الخبرِ فتعارضا ومَعَنا مرجِّحٌ ، وهو أنَّا إذا قدَّرناه فعلًا فهو في تقديرِ المفردِ ولا كذلك إذا قدَّرناه مفردًا ، فإنَّا لا نقدِّرُه في موضعِ الجملةِ ، فوجب الحملُ على المفردِ ، ولأَنَّ المفردَ أخصرُ فوجب تقديرُه بـ(مستقرٍّ) أو (موجودٍ) أو نحو: ذلك ممَّا يدلُّ عليه معنى الكلامِ فلا يقدَّرُ بـ(آكلٍ) ولا (شاربٍ) لَمَّا لم يدلَّ الكلامُ عليه . وادَّعَى ابنُ خروف[٢] أَنَّ مذهبَ سيبويه أَنَّ العاملَ في الظرفِ النصبَ المبتدأُ وأنه يعملُ في الحال ، والحالُ يأتي الكلامُ عليها . وأَمَّا الظرفُ فتمسَّكَ بظاهرِ قولِ سيبويه في مواضعَ منها: قولُه في بابِ ما ينتصبُ مِنَ الأماكنِ: ((فصار هو خلفَك بمنزلة ذلك والعاملُ في (خلفِ) الذي هو موضعٌ له ، والذي هو في موضعِ خبرِه كما أَنَّك إذا قلتَ: عبدُ اللهِ أخوك ، فالآخِرُ قد رَفَعَ الأَوَّلُ ، وعملَ فيه واستغنَى به الكلامُ))[٣]. ثم قال ابن خروف: ((وفائدةُ ذكرِ العملِ أَنَّه لم يبقَ شيءٌ مضمرٌ لشدةِ بيانِ المعنى ، ونيابةُ الظرفِ عن الفعلِ وبه فسَّرَ المعنى فقال: استقرَّ في الدارِ))[٤]. **مُحَمَّدٌ**: ما ذكرتُه عن سيبويه محتمِلُ التأويلِ ، وقال السيرافي: ((لا أعلمُ خلافًا بين البصريين أنَّك إذا قلتَ: زيدٌ (١١٧/ب) خلفَك ، وكذلك سائرُ ما يُجْعَلُ الظرفُ خبرا له أَنَّه منصوبٌ بتقديرِ فعلٍ هو استقرَّ أو وقعَ أو حدثَ أو كان أو نحو ذلك))[٥]. فوجبَ تأويلُ كلامِ سيبويه ؛ لأَنَّا لا نُطْلِقُ القولَ بخلافٍ مع أَنَّه يُفضِي إلى تكذيبٍ لشيءٍ غيرِ مصرَّحٍ به إذا أمكنَ ردُّه بالتأويلِ ، وهنا أمكنَ ، فوجب الحملُ عليه ، وتأويلُه ما ذكرَه السيرافي ؛ لأَنَّ المحذوفَ لا يُسمعُ ، فجعلَ الظاهرَ لنيابتِه عن

---

(١) من الآية (٩٠ ، ٩١) من سورة الواقعة . وفي الأصل: فأما .

(٢) ينظر رأي ابن خروف في شرح الجمل له ٣٩٤/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٤/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٤٠٦/١ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٣٩٥/١ وفيه: ذكر العامل.

(٥) السيرافي ٢/ ٢٩٣ .

المحذوفِ هو العاملُ ، ومَثَّلَه سيبويه بقولهم: أنتَ الرجلُ علمًا[1] ، وإنما يَنْصِبُ الرجلُ علمًا إذا قُدِّرَ بالكاملِ أو ما جرى مجراه ممَّا هو في معنى الفعلِ ، ولم ينصبْه بأنت الذي هو مبتدأٌ .

مُحَمَّدٌ: والذي يدفعُ عن سيبويه ما توهَّمَه ابنُ خروفٍ قولُ سيبويه في بابِ إنَّ: «وإنَّما هي ظرفٌ لا يعملُ فيه (إنَّ) بمنزلةِ (خلفَك) وإنما ينتصبُ (خلفَك) بالذي فيه»[2]. ومعلومٌ أَنَّ الذي فيه هو استقرَّ أو مستقرٌّ ، ويلزمُ مِنْ ظَنِّ ابنِ خروفٍ أَنَّ حرفَ الجرِّ يتعلَّقُ بالمبتدإِ وإنْ لم يكنْ فيه معنى فعلٍ ، وأَنَّ حرفَ الجرِّ في بعضِ الصورِ لا يُوَصِّلُ معنى الفعلِ إلى الاسمِ ، ثم العَجَبُ وهو يرفعُ الظاهرَ بالظرفِ وإذا كان عاملُ الظرفِ المبتدأَ فمِنْ أين للظرفِ أَنْ يرفعَ ولم يَنُبْ عن عاملٍ؟ وفي هذا منه خَرْمٌ للقاعدةِ فوجبَ الكفُّ عنه . وذهبَ الكوفيون[3] إلى أَنَّ الظرفَ إذا كان خبرًا ينتصبُ على الخلافِ ؛ لأنك إذا قلتِ: زيدٌ أخوك ، فزيدٌ هو الأخُ فكلُّ واحدٍ منهما رفعَ الآخرَ. وإذا قيل: جعفرٌ أمامَك فأمامَك مخالفٌ لجعفرٍ ؛ لأنَّه ليس إياه فنُصِبَ على الخلافِ ، وذكرَ النحاةُ في الجواب[4] أَنَّ الخلافَ لو أوجبَ نصبًا لانتصبَ الأولُ ؛ لأنه مخالِفٌ للثاني ، ولا أرَى هذا الجوابَ ؛ لأنَّ الثاني لم يوجدْ حتى يقالَ خالفَه الأولُ (١١٨/أ) والجوابُ لو كان الخلاف موجبًا للنصبِ لم يُخَصَّ بالظرفِ ، فإِنَّ قولك: زيدٌ صومٌ ليس الصومُ زيدًا ، ولا يُنصبُ ، فعُلِمَ أَنَّ الخلافَ لا يوجبُ النصبُ ، وعاملُ الظرفِ إذا كان الاستقرارَ لا يظهرُ ، الدليلُ على ذلك أَنَّ قولهم: كنتُ وزيدًا كالأخوين ، لو ظهرَ العاملُ في الجار والمجرور لفسدَ المعنى ؛ لأنك إنْ قدَّرته مفردًا ، فليس المعنى كنتُ وزيدًا مستقرًّا كالأخوين وإِنْ قدَّرته كنتُ وزيدًا مستقرَّانِ كنتَ مخبِرًا بتثنيةٍ عن واحدٍ وذلك لا يجوزُ ، ونقلَ الشيخُ ابنُ يعيشَ عن ابنِ جنيٍّ جوازَ إظهارِه[5] ثم قال: «والقولُ عندي أَنَّ بعد حذفِ استقرَّ ونقلِ الضميرِ إلى الظرفِ لا

---

(١) المثال في الكتاب ٣٨٤/١ .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ .

(٣) ينظر السيرافي ٢٩٣/٢ والإنصاف ٢٤٥/١ وابن يعيش ٩١/١ والارتشاف ١١٢١/٣ والهمع ٢١/٢ .

(٤) ينظر الإنصاف ٢٤٧/١ وابن يعيش ٩١/١ .

(٥) قال ابن جني: "من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد ، وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ولا أزال غرضًا" الخصائص ١٨٦/١ .

يجوزُ إظهارُ المحذوفِ ؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فإنْ ذكرتَه قبل نقلِ الضميرِ لم يمنعْ منه مانعٌ»[(١)].

مُحَمَّدٌ: وقال أبو عليٍّ: «إظهارُ عاملِ الظرفِ شريعةٌ منسوخةٌ فافهمْ»[(٢)] .

[رابط الجملة الخبرية بالمبتدإ]

قال الزمخشري: «ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ ، وقولك: في الدار معناه استقر فيها. وقد يكون الراجع معلوماً فيستغنى عن ذكره ، وذلك في مثل قولهم: البرُّ الكر بستين، والسمن منوان بدرهم ، وقوله تعالى: (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور)»

قال صاحبُ الكتاب: «فصلٌ ولابُدَّ في الجملةِ الواقعةِ خبرًا مِنْ ذِكْرِ الفصلُ» .

مُحَمَّدٌ: وإنَّما كان لابُدَّ للجملةِ مِنْ ضميرٍ إذا وقعتْ خبرًا ؛ لأَنَّ الجملةَ مستقلّةٌ يحسُنُ السكوتُ عليها فلابُدَّ مِنْ رابطٍ يربطُها بالمبتدإ ، وإلا لم يُعْلَمْ أَنَّها خبرٌ عنه ، والرابطُ ضميرٌ أو ما قامَ مقامَه ، فإنْ كان ضميرًا كان على وِفْقِ المبتدإ مِنَ الحضورِ والغيبةِ والتذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ ، وإنْ كان له أكثرُ مِنْ جهةٍ واحدةٍ جاز أَنْ يكونَ الضميرُ على حَسَبِ أيِّ جهةٍ مِنْ جهاتِه نحو: أنتم كلُّكم بينَكم درهمٌ ، إذا جعلتَ (كلُّكم) ابتداءً ثانيا جاز: بينَكم وبينهم وبينه ، أَمَّا (بينهم) فلعودِه على ظاهرٍ ، وهو (كلُّكم) وإذا عاد الضميرُ إلى ظاهرٍ يكونُ بلفظِ (١١٨/ب) الغيبةِ ، و(بينكم) لأَنَّ (كلَّكم) وإنْ كان ظاهرًا فهو (أنتم) في المعنى ، و(بينه) بالإفرادِ لأَنَّ (كُلًّا) لفظُه مفردٌ فجاز عودُ الضميرِ إليه مفردًا حملًا على اللفظِ وإنْ كان معناه جمعًا ، فإنْ جعلتَ (كلَّكم) تأكيدًا تعيَّنَ (بينكم) ؛ لأنَّه يعودُ على (أنتم) ، ونحوُ (كُلٍّ) (مَنْ) و(مَا) و(كَمْ) ، ويأتي بيانُه. ولا يتعيَّنُ للضميرِ موضعٌ مِنَ الجملةِ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ في فضلةٍ متعلّقةٍ بالجملةِ. وما قامَ مقامَ الضميرِ منه كونُ خبرِ ضميرِ الشأنِ والقصةِ مفسِّرًا له أغنَى عن عائدٍ ؛ لأَنَّ المفسِّرَ هو المفسَّرُ فلا حاجةَ إلى ضميرٍ ، ومنه كونُ فاعلِ (نِعْمَ) للجنسِ أغنى ما فيه مِنَ العمومِ عن ضميرٍ يعودُ إلى المخصوصِ إذا جُعِلَ مبتدأً ، ونِعْمَ الرجلُ خبرُه ، ولذا

---

(١) ينظر ابن يعيش ١/ ٩٠ ، وجواز إظهاره مذهب ابن خروف ، ينظر شرحه على الجمل ١/ ٣٩٥ .

(٢) وردت هذه العبارة في التعليقة لابن النحاس ص ١٥٥ ومعجم الكليات ص ١٠٥٩ .

شبَّهَه سيبويه بقولك: زيدٌ ذهبَ أخوه[1] ، وكذا قولُ الشاعرِ:

١٧٨– [فـ]أَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ[2]

كونُ اسمِ (لا) للنفيِ العامِّ أغنى عن العائدِ إلى المبتدإِ[3]. ولظهورِ أمرِ العائدِ في الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ والشرطيةِ لم يتكلَّمْ عليه ، وتعرَّضَ للظرفيةِ فقال: ((**وقولك: في الدار معناه استقرَّ فيها**)) فبَيَّنَ العاملَ ، ولم يُبْرِزِ العائدَ لَمَّا كان فاعلًا استغنى بالعِلْمِ أَنَّ الفعلَ لابُدَّ له مِنْ فاعلٍ عن إظهارِهِ وحُذِفَ العاملُ على ما بَيَّنَّا ، واختلفَ في نقلِ الضميرِ إلى الظرف ، فذهبَ بعضُهم[4] إلى أَنَّه لم يُنقلْ ، وقيل: هو مذهبُ السيرافي ، وقد صرَّحَ في شرحِ كتابِ سيبويه فقال: ((أَمَّا المضمرُ في الظرف فصحيحٌ))[5] ، والذي يمكنُ في الاحتجاجِ لصاحبِ هذا المذهبِ

---

(١) ينظر الكتاب ١٧٦/٢ ، ومثال الكتاب: عبد الله ذهب أخوه .

(٢) صدر بيت من الطويل ، نسب إلى الوليد بن نهيك ، والحارث بن خالد المخزومي ، والكميت بن زيد ، وليس في ديوانه ، وتمامه:

ولكن سَيْرًا في عِرَاضِ المواكبِ

وفي الأصل: أما القتال ، ويروى صدره في أغلب الكتب –وهو أولى بوزن البيت– :

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ

ينظر المقتضب ٦٩/٢ وكتاب الشعر ص ٦٤ وسر الصناعة ٢٦٥/١ وأمالي ابن الشجري ٣/٢ وأسرار العربية ص ١٠٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢٩/١ وشرح التسهيل ٣٢٨/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣ والجنى الداني ص ٥٢٤ والمغني ٦٧/١ وخزانة الأدب ٤٥٢/١ .

الشاهد: عدم وجود عائد في الخبر المنفي بـ(لا) ؛ لأنها للنفي العام فأغنى ذلك عن الخبر ، وفيه شاهد آخر وهو حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدإ الواقع بعد (أما) وهو ضرورة ، وإن كان ابن عمرون رواه بالفاء ، وهذه الرواية مخالفة للوارد في أغلب الكتب ، ورواه المبرد: أما القتال فلا قتال لديكم .

(٣) ومما لم يذكره من روابط المبتدإ والخبر: الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ سورة الأعراف (٢٦) ، وتكرار المبتدإ بلفظه نحو: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝ ﴾ سورة الحاقة أو بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان كنيته أجازه الأخفش، وعطف جملة فيها ضمير المبتدإ على الجملة المخبر بها ، ومنه:

وإنسانُ عيني يَحْسُرُ الماءَ تارةً ... فيبدُو وتاراتٍ يَجِمُّ فيَغْرَقُ

وعطف الجملة المذكورة بالواو أجازه هشام ومنعه الجمهور نحو: زيد قامت هند وأكرمها. ينظر الارتشاف ١١١٥/٣ والهمع ١٨/٢ .

(٤) يرى الفراء أن الظرف لا ضمير فيه إلا إذا تقدم ، فإن تأخر فلا . ينظر الارتشاف ١١٢٢/٣ والهمع ٢٢/٢ .

(٥) عبارة السيرافي: "أما رفع المضمر بالظرف فصحيح" السيرافي ٣٦٠/٣ .

بأَنَّ الضميرَ مستترٌ لا يمكنُ فصلُه ، وقد حُذِفَ عاملُه للاختصارِ والعِلْمِ به ، وهذا المعنى مطلوبٌ في الضميرِ فوجبَ حذفُه مع عاملِه ، والجوابُ قولُه: الضميرُ مستترٌ لا يمكنُ فصلُه قلنا: مُسَلَّمٌ فلِمَ لا يمكنُ نقلُه؟ فإنْ قيل: إنَّ النقلَ فرعُ الفصلِ ، فنقولُ: ما يعني بأَنَّه لا يمكنُ فصلُه يعني أَنَّه لا يأتي بدلَه (١١٩/أ) بضميرٍ منفصلٍ فمُسَلَّمٌ ، وإنْ كان أمرًا آخرَ فممنوعٌ ، ومرادُنا بالنقلِ أَنَّ الذي كان معتَقدًا مِنَ الضميرِ في عاملِ الظرفِ صارَ معتَقدًا فيما قامَ مقامَ العاملِ ، فلِمَ قلتَ: إنَّ هذا لا يجوزُ؟ وذهبَ أكثرُ النحاةِ[١] إلى أَنَّ الضميرَ نُقِلَ مِنَ المحذوفِ إلى الموجودِ ، والظرفُ وما نُقِلَ إليه في موضعِ الخبرِ ، والدليلُ على نقلِه تأكيدُه في قولِ كثيرٍ:

١٧٩- فَـإِنْ يَـكُ جُثْمَـانِي بِأَرْضٍ سِـوَاكُم ... فَإِنَّ فُؤَادِيَ عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

١٨٠- إِذَا قُلْـتَ هَـذَا حِـيْنَ أَسْـلُو ذَكَرْتُهَـا ... فَظَلَّتْ لَهَا رُوحِي تَتُوقُ وَتَنْزَعُ[٢]

وأنشدَ الثاني ليُعْلَمَ رفعُ القافيةِ ، فقولُه: (أجمعُ) لا يَلِي العواملَ ، والتأكيدُ لا يكونُ لمحذوفٍ ، وليس في البيتِ مرفوعٌ غيرُ الضميرِ في (عندَك) المستكنُّ فدلَّ على نقلِ الضميرِ ، فإنْ قيل: لعلَّه تأكيدٌ لفؤادِي وإنْ كان اسمُ (إنَّ) لَمَّا لم يظهرْ فيه الإعرابُ أكَّده بمرفوعٍ كما حكَى سيبويه: «إنهم أجمعون ذاهبون»[٣] ، فيؤكدون اسمَ إنَّ بمرفوعٍ إذا لم يظهرْ فيه النصبُ ، قيل: ذاك محمولٌ على الغلطِ فلا يحملُ عليه ، وأبينُ مِنْ هذا البيتِ ما مثَّلَه سيبويه فقال: «ألا ترَى أَنَّك تقولُ: إنَّ قومَك فيها أجمعون ، وإنَّ قومَك فيها كلُّهم كما تقول: إنَّ قومَك عربٌ أجمعون ، ففي عربٍ وفيها اسمٌ مضمرٌ مرفوعٌ كالذي يكونُ في الفعلِ إذا قلت: إنَّ قومَك ينطلقون أجمعون»[٤]. ولولا نقلُه لَمَا امتنعَ: قائمًا في الدار زيدٌ ؛ لأَنَّ الحالَ حينئذٍ يكونُ مِنْ فاعلِ الفعلِ المقدَّرِ ، والفعلُ متصرِّفٌ فوجب أَنْ لا يمتنعُ ، وفي امتناعِه دليلٌ على ما أردْنا ؛

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٦/١ والتذييل والتكميل ٥٥/٤ والهمع ٢٢/٢ .

(٢) بيتان من الطويل ، وهما لكثير في ديوانه ص ٤٠٤ ، والأول لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٩ في وينظر البيت الأول وهو موطن الشاهد في سمط الآلي ٥٠٥/١ وابن الشجري ٥/١ والحماسة البصرية ٥٤٦/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/١ وأوضح المسالك ٢٠٠/١ والمغني ٥١١/٢ وخزانة الأدب ٣٩٥/١ .

الشاهد: توكيد الضمير المستكن في الظرف بأجمع ، والضمير لا يستكن إلا في عامله ، وتوكيده دليل على أن الظرف ينتقل إليه الضمير .

(٣) الكتاب ١٥٥/٢ .

(٤) الكتاب ١٤٥/٢ .

ولأنَّه لو لم ينقلْ لَمَا عُطِفَ عليه في قولِه:

١٨١- عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ(١)

فقوله: (ورحمةُ) معطوفٌ (١١٩/ب) على الضميرِ في (عليك) ، وليس معطوفًا على السلامِ وإنْ كان قد صار إليه بعضُ النحاةِ(٢) ؛ لأنه يلزمُ منه تقديمُ المعطوفِ على عاملِه ، ولا يجوزُ لأنَّ حرفَ العطفِ مُقَوٍّ(٣) ، فلا يتقدَّمُ على العاملِ كما لم يتقدَّمِ المفعولُ معه على عاملِه ولا المستثنى على عاملِه ، فإنْ قيل: فحرفُ الجرّ مُقَوٍّ(٤) ويتقدمُ على عاملِه ، والجوابُ أَنَّ حرفَ الجرّ تنزلَ مِنَ المفعولِ به منزلةَ الجرِّ فجازَ تقديمُه كما يتقدمُ المفعولُ به بدليلِ مررتُ بزيدٍ العاقلَ بنصبِ الصفةِ والعطفَ في مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، فأَمَّا قولُ الشاعر:

١٨٢- جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَمِيْمَةً(٥)

فلم يتقدمْ على عاملِه. وإذا ثبتَ رفعُه الضميرَ فهو غيرُ رافعٍ للظاهرِ في صورةٍ خلافًا لمدَّعِيهِ مطلقًا(٦) ، وإذا جرَى صفةً أو حالًا أو خبرًا أو صلةً ؛ لأَنَّه أضعفُ في العملِ مِنْ (أفعلَ

---

(١) عجز بيت من الوافر ، نسب إلى الأحوص ، وهو في حواشي ديوانه ص ٢٣٩ ، وصدره:

أَلَا يَا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ

وينظر الأصول ٣٢٦/١ وشرح أبيات سيبويه ٣٣١/١ والخصائص ٣٨٦/٢ وابن الشجري ٢٧٦/١ والمغني ٤١٢/٢ والهمع ٢٤٠/٣ وخزانة الأدب ٣٩٩/١ .

الشاهد: أن الضمير مستكن في الجار والمجرور (عليك) بدليل العطف عليه بقوله ورحمة .

(٢) هو قول ابن السيرافي وقال: إن تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة قبيحة . ينظر شرح أبيات سيبويه ٣٣١/١ والخصائص ٣٨٦/٢ وينظر المراجع السابقة في تخريج البيت .

(٣) في الأصل ١١٩/ب: مقوي .

(٤) في الأصل ١١٩/ب: مقوي .

(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه:

ثلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عنها بمُرْعَوِي

قيل: لزيد بن الحكم الثقفي في عيون الأخبار ١٢/٢ وقيل: ليزيد بن الحكم الثقفي في الأصول ٣٢٦/١ وأمالي القالي ٦٨/١ وابن الشجري ٢٧١/١ وخزانة الأدب ١٣٠/٣ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٣١/١ والخصائص ٣٨٣/٢ وضرائر الشعر ص ٢١٠ وشرح التسهيل ٢٥٣/٢ .

الشاهد: تقديم المعطوف على المعطوف عليه والأصل: جمعت غيبة ونميمة وفحشا ، وأجازه جماعة من النحاة في الواو خاصة في ضرورة الشعر .

(٦) إذا لم يرفعه فاعلا فسيجعله مبتدأ والظرف المتقدم خبر ، وسبقه السهيلي ، ينظر نتائج الفكر ص ٣٢٥ ، وإذا=

منك) ، والمختارُ في (أفعلَ منك) أَنْ لا يرفعَ الظاهرَ ، فالظرفُ أولى. ولو كان يرفعُ الظاهرَ لَمَا عملتْ (إنَّ) في زيدٍ في قولك: إنَّ عندك زيدًا ، ولو رفعَ لم يكنْ فَرْقٌ بينَ التامِّ منه والناقصِ ؛ لأَنَّ ما يرفعُ مِنَ الأفعالِ لا فرقَ فيه بين التامِّ والناقصِ بدليلِ أَنَّ (ضَرَبَ) و(كان) الناقصةَ كلُّ واحدةٍ منهما ترفعُ الظاهرَ ، وإنْ كان (ضربَ) تامًّا و(كان) ناقصةً . ولو كان الظرفُ عاملًا في ظاهرٍ ما جازَ إلغاؤُه مع تقدُّمِه في نحو: في الدارِ زيدٌ قائمٌ ، فإنْ قيل: فقولُ سيبويه: «أكبرُ ظنِّي أنَّك ذاهبٌ (أَنَّ) مبنيةٌ عليه»[١] يعني على الظرفِ كما يبنَى الرحيلُ على (غدٍ) إذا قلتَ: غدًا الرحيلُ ، يُفهمُ منه أنه يرفعُ (أَنَّ) بالظرفِ ، والجواب ليس المرادُ بقولِ سيبويه هنا (١٢٠/أ) مبنيةٌ على الظرفِ أنها مرفوعةٌ بالظرف ؛ لأنه قد أطلقَ أَنَّ الرحيلَ يُبنَى على (غدٍ) ، وقد قال سيبويه: «(أَنَّ) بعد (لو) و (لولا) مبنيةٌ عليهما»[٢]. وليس مذهبُ بصريٍّ أَنَّ (لو) و(لولا) تعملُ في شيءٍ ، والمرادُ بالبناءِ ارتباطُ المعنى بما قبله[٣] ، وإنْ كان قد أطلقَ البناءَ في مواضعَ مِنْ كتابِه مُرِيدًا به العملَ ، ومَنْ زعمَ أَنَّ فيما سطرَه سيبويه المنعَ مِنَ الابتداءِ بأَنَّ المفتوحةَ المشدَّدةَ يريدُ به أنها لا ترتفعُ بالابتداءِ ، فما أصابَ ؛ لأَنَّ سيبويه إنما منعَ أَنْ تقعَ أولا وعلَّتُه تُذكرُ في موضعِه ، وفي القصرياتِ عن أبي عليٍّ: «لستُ أمنعُ أَنْ أرفعَ أنك في: لك أنَّك لا يُسَاءُ إليك بالابتداءِ ؛ لأنها الآنَ غيرُ معرَّضةٍ لأَنْ يليَها إنَّ لوقوعِها بعد الظرفِ ، وإنما أمنعُ أَنْ يُبتدأَ بها إذا كانت معرضةً لأَنْ يليَها إنَّ وقد زال هذا»[٤] ، وقالَ القَصْرِيُّ[٥]: «اعلمْ أنه

=اعتمد الظرف والجار والمجرور على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال رفعا ما بعدهما فاعلا نحو: ما في الدار أحدٌ ، وذلك إما واجب أو راجح ، وقيل: الراجح الرفع على الابتداء . فإذا لم يعتمد نحو: في الدار أو عندك زيد ، فالابتدائية واجبة عند السهيلي خلافا للأخفش والكوفيين في إجازتهم الوجهين ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط . ينظر الهمع ١٣١/٥ بتصرف . وينظر شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ والارتشاف ١١٢٢/٣ .

(١) ينظر الكتاب ١٣٥/٣ وفيه: "أفي أكبر ظني أنك ذاهب ، وصارت (أنَّ) مبنية عليه."

(٢) الكتاب ١٢١/٣ بتصرف .

(٣) قاله السيرافي ينظر شرحه ٣٣٩/٣ .

(٤) القصريات مفقود ، ولم أعثر على كلام أبي علي .

(٥) مُحَمَّد بن طوس القصري أَبُو الطّيب قَالَ ياقوت: هُوَ من النَّحْوِيين الْمُعْتَزلَة، أحد تلاميذ أبي عَليّ الْفَارِسِي. أمْلى عَلَيْهِ الْمسَائِل القصريات، وَبِه سميت. قَالَ: وَأَظنهُ من قصر ابْن هُبَيْرَة بنواحي الْكُوفَة. قَالَ: وَسمعت فِي الْمُفَاوضَة أنه لما كَانَ حَدثا كَانَ الْفَارِسِي يتعشقه، ويخصه بالطرف، ويحرص على الْإِمْلَاء عَلَيْهِ والالتفات إِلَيْهِ. مَاتَ شَابًّا.=

يجبُ أَنْ يحفظَ هذا عن أبي عليٍّ ويُعتمدُ في أَنَّه[1] قولُه لأنَّه آخرُ قولٍ سمعناه منه)). **مُحَمَّدٌ:** والظرفُ منصوبٌ بالمقدَّرِ على ما بَيَّنَّا ، وهو والضميرُ الذي فيه في موضعِ رفعٍ ونحوه الجارُّ والمجرورُ. **قولُه:** ((**وقد يكونُ الراجعُ معلومًا فيُستغنَى عن ذكرِه**)) (قد) تدلُّ على أَنَّ حذفَ الراجعِ قليلٌ ، وحذفُه في المسَعَّرَاتِ ليس قليلًا ، ولكثرةِ استعمالِ الناسِ لها وقوةِ علمِهم بالمحذوفِ جازَ حذفُها والإتيانُ بها جائزٌ ؛ لأنَّه الأصلُ مِنْ ذلك: ((**البُرُّ الكُرُّ**[2] **بستينَ**)) ، البرُّ مبتدأٌ والكرُّ مبتدأٌ ثانٍ وبستين الخبرُ عن الكرِّ ، والكرُّ وخبرُه خبرٌ عن البرِّ ، ولا عائدَ في لفظِ الجملةِ إلى البرِّ بل هو محذوفٌ تقديرُه: منه ، وحُذِفَ للعلمِ به ؛ لأنه يُعْلَمُ أَنَّ البرَّ جميعُه لا يكونُ كرًّا واحدًا ، والكرُّ مقدارٌ يقدَّرُ به ، فلذلك تعينَ (منه) ، وموضعُ (منه) نصبٌ على الحالِ (١٢٠/ب) مِنَ الضميرِ في بستينَ ، وجازَ تقديمُه على العاملِ المعنويِّ ؛ لأَنَّ لفظَ الحالِ جارٌّ ومجرورٌ ومتى كانتِ الحالُ كذلك جاز تقديمُها على المعنويِّ[3] ، والهاءُ المجرورةُ تعودُ إلى البرِّ وفي الجارِّ والمجرورِ ضميرٌ آخرُ مستكنٌّ يعودُ إلى ذِي الحالِ ، وقد حُذِفَ أيضًا التمييزُ مِنْ قولِه: بستين للعِلْمِ به ؛ لأنَّ المرادَ درهمٌ ، وقولهم: ((**السمنُ منوانِ**[4] **بدرهمٍ**)) ، السمنُ مبتدأٌ ومنوانِ مبتدأٌ ثانٍ وبدرهمٍ خبرٌ عن المبتدإِ الثاني ، و [هو و][5] خبرُه خبرٌ عن السمنِ ، ومعلومٌ بما ذكرنا في المسألةِ المتقدمةِ أَنَّ المرادَ منه هو المجرورُ بمن العائدُ إلى السمنِ وموضعُ الجار والمجرور صفةٌ للمنوين ، وهو المجوِّزُ للابتداءِ بالنكرةِ هنا وفيهِ ضميرٌ مستكنٌّ يعودُ إلى منوين ، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾[6] (مَنْ) مبتدأٌ بمعنى الذي ، وصبرَ فعلٌ وفاعلٌ ، وغفرَ كذلك وهو معطوفٌ على (صبرَ) ، فهو مِنْ تمامِ الموصولِ ، والعائدُ الفاعلُ ، و ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ

=ينظر الوافي ١٤٦/٣ وبغية الوعاة ١/ ١٢٢.

(١) في الأصل ١٢٠/أ: أنه في . ووضع علامة (م) فوقهما لتدل على اختلاف مكان اللفظين .

(٢) " الكُرُّ: ستون قَفِيزا ، والقَفِيزُ: ثمانية مكاكيك ، والمَكُّوكُ: صاع ونصف" لسان العرب ١٣٧/٥ .

(٣) ينظر ابن يعيش ٩١/١ .

(٤) المنوان تثنية منا بالقصر وهو رطلان ، ينظر شمس العلوم ٦٣٨٦/٩ .

(٥) ما بين [ ] زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٦) من الآية (٤٣) من سورة الشورى.

﴿عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾[1] (إنَّ) واسمُها وخبرُها خبرٌ عن الموصولِ ، ولا عائدَ في اللفظِ ، والتقديرُ: لَمِنْ عزمِ الأمورِ منه ، والهاءُ المجرورةُ بـ(مِنْ) عائدةٌ إلى (مَنْ) ، وموضعُ الجارِّ والمجرورِ نصبٌ على الحالِ مِنَ الضميرِ في خبرِ (إنَّ) ، ولا تستنكرْ حذفَ العائدِ ، فقد جاء الخبرُ بجملتِه محذوفًا على ما يُبَيَّنُ في الفصلِ الثالثِ مِنْ هذا الفصلِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

[تقديم الخبر على المبتدإ]

قال الزمخشري: «ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، وكقوله تعالى: (سواء محياهم ومماتهم) (وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ، المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه ، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً وذلك قولك: في الدار رجل.

وأما سلام عليك وويل لك وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها إذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل. وفي قولهم: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القتال؟»

قال صاحبُ الكتاب : «**فصلٌ ويجوزُ تقديمُ الخبرِ الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: قولُه: «**ويجوزُ تقديمُ الخبرِ على المبتدإِ**» جوَّزَ ذلك البصريون[2] ، والدليلُ ما حُكِيَ عن العربِ: «في أكفانِه دَرْجُ الميّتِ»[3] ، وليس (درجُ) مرفوعًا بالجار والمجرور ، لِمَا سبقَ ، ونحوه: أين زيدٌ؟ وقال الكوفيون[4]: لا يجوزُ ؛ لأَنَّ الخبرَ لا يعرَى مِنْ ضميرٍ فيلزمُ تقديمُ المضمرِ على الظاهرِ. (١٢١/أ) والجوابُ أَنَّ ذلك جائزٌ إذا كان في النيةِ مؤخَّرًا ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك في ضربَ غلامَه زيدٌ .

---

(١) من الآية (٤٣) من سورة الشورى.

(٢) هذه إحدى مسائل الخلاف الذي ذكرها أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٦٥/١ ، وينظر التبيين ص ٢٤٥ وابن يعيش ٩٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ١٩٠/١ والأشموني ٩٨/١ .

(٣) أي عاد الضمير من الخبر المتقدم لفظا المتأخر رتبة على المبتدإ . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١ والمغني ٥١٢/٢ . وفي التبيين: وفي أكفانه لُفَّ الميتُ ص ٢٤٨ وابن يعيش ٩٢/١ . وورد في لسان العرب: والميت يُلَفُّ في أكفانه لفًّا إذا أدرج فيها. ٣٢٠/٩ وينظر تاج العروس ٣٧٦/٢٤.

(٤) ومما ذُكِرَ أيضا من أدلة المنع أن المبتدأ والخبر يأتيان معرفتين نحو: زيد أخوك ، ونكرتين متساويتين نحو: أفضل منك أفضل مني فلو قُدِّمَ الخبرُ لأَوْهَمَ أنه مبتدأ ، ويأتي الخبر فعلا نحو: زيدٌ قام ، فلو قدِّم لأوهم الفاعلية . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١ والهمع ٣٢/٢ .

وتقديمُ الخبرِ على ضربين جائزٌ كقولهم: ((**تميميٌّ أنا**))[١] ، (أنا) معرفةٌ ، وتميميٌّ نكرةٌ وليس (أنا) مرفوعًا بتميميٍّ ؛ لأنَّه لم يَعْتَمِدْ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه[٢] ، وقوله: ((**مشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ**)) (مَنْ) موصولةٌ ، ويشنؤك صلةٌ ، والفاعلُ العائدُ ، والموصولُ معرفةٌ ، ومشنوءٌ نكرةٌ ، ولا يُرْفَعُ (مَنْ) بمشنوءٍ لِمَا ذكرنا في (أنا) مِنْ: تميميٌّ أنا ، وقولُه تعالى: ﴿سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ﴾[٣] محياهم مبتدأٌ ، وسواءٌ خبرٌ مقدَّمٌ ، وأَمَّا قولُه تعالى:﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[٤] فذكرَ في الكشافِ: ((سواءٌ بمعنى استواءٍ وُصِفَ به كما يُوصفُ بالمصادرِ ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾[٥] وارتفاعُه على أَنَّه خبرُ (إِنَّ) ، وأأنذرتهم في موضعِ المرتفعِ به على الفاعليةِ كأنه قيل: إِنَّ الذين كفروا سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُه أو يكونُ أأنذرتهم في موضعِ الابتداءِ وسواءٌ خبرًا مقدَّمًا بمعنى سواءٌ عليهم إنذارُك وعدمُه ، والجملةُ خبرُ (إِنَّ) ، فإِنْ قلتَ: الفعلُ أبدًا خبرٌ لا مخبَرٌ عنه ، فكيف جازَ الإخبارُ عنه في هذا الكلامِ؟ قلتُ: هو مِنْ جنسِ الكلامِ المهجورِ فيه جانبُ اللفظِ إلى جانبِ المعنى مثل: لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ))[٦]. **مُحَمَّدٌ**: ما أشارَ إليه مِنْ كونِ سواءٍ مصدرًا[٧] وُصِفَ به ، فهو كذلك ، وأَمَّا أَنَّ سواءً خبرُ (إِنَّ) وأأنذرتهم في موضعِ المرتفعِ به ، فغيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما

---

(١) قال سيبويه:" وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدإ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّما ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّما. وهذا عربيٌّ جيدٌ. وذلك قولك: تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك." الكتاب ٢/ ١٢٧ .

(٢) جوز الأخفش والكوفيون الابتدائية والفاعلية . ينظر الهمع ١٣١/٥ .

(٣) من الآية (٢١) من سورة الجاثية . وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم سواءً بالنصب ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر سواءٌ بالرفع . ينظر السبعة ص ٥٩٥ ، ومعجم القراءات للخطيب ٤٦٠/٨ .

(٤) من الآية (٦) من سورة البقرة .

(٥) من الآية (٦٤) من سورة آل عمران .

(٦) ينظر الكشاف ١٦٢/١ بتصرف .

(٧) في الأصل ١٢١/أ: مصدر . وهي خبر كون .

قبله ، وقوله في الوجهِ الثاني: إنَّ سواءً[١] خبرٌ مقدَّمٌ على ما ذكرَ في المفصَّلِ فغيرُ صحيحٍ أيضًا؛ لأنَّه لا يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ ما بعدَ الاستفهامِ عليه[٢] ، والجيِّدُ أَنَّ سواءً عليهم مبتدأٌ ، وأأنذرتهم (١٢١/ب) الخبرُ ، واستغنَى عن العائدِ نظرًا إلى المعنى ؛ لأنَّ العائدَ يُرَادُ ليربطَ الكلامَ وقد ارتبطَ بالمعنى ، فاستغنَى عن العائدِ ، ومثلُه قولُ الشاعرِ:

١٨٣-فَـإِنَّ حَرَامًـا لَا أَرَى الـدَّهْرَ بَاكِيًـا عَلَـى شَـجْوِهِ إِلَّا بَكَيْـتُ عَلَـى عَمْـرِو[٣]

لَمَّا كان المعنى: فإنَّ حرامًا تركُ البكاءِ على عمرٍو إذا رأيتُ باكيًا على شجوِهِ أغنَى عن العائدِ ، ولعلَّ الزمخشريَّ عوَّلَ على كلامِ عبدِ القاهرِ في شرحِ الإيضاحِ[٤] ، فإنه[٥] تركَ الآيةَ الكريمةَ ، وعدلَ إلى المعنى فأبرزَه في لفظِ الآيةِ الكريمةِ ، وعدلَ إلى المعنى فأبرزَه في لفظٍ وأعربَ اللفظَ الذي ذكرَه ، وتركُ الظاهرِ لا سبيلَ إليه ، أَلَا ترَى ما جعلَه الزمخشريُّ نظيرًا مِنْ: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ لا يجوزُ إظهارُ (أَنْ) فيه نظرًا إلى اللفظِ لئلَّا يكونَ في اللفظِ قد عَطَفَ اسمًا على فعلٍ ، وممَّا يزيلُ عنك كلَّ شبهةٍ قولُهم: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو المعنى ليس باستفهامٍ ومع ذلك راعُوا اللفظَ ، وعلَّقُوا علمتُ عن العملِ ، وكذلك لا يجوزُ تقديمُ شيءٍ ممَّا بعدَ الهمزةِ عليها وإنْ كان المعنى على غيرِ الاستفهامِ ، هذا ما لم يَقُلْهُ نحويٌّ ، وقد بالغَ بعضُ المتأخرين فقال: «والظاهرُ أنَّه ممَّا التُزِمَ فيه التقديمُ ؛ لأنه لم يُسْمَعْ خلافُه مع كثرتِه وكثرةِ ما فُهِمَ

---

(١) في الأصل ١٢١/أ زيادة: لأن الاستفهام . وهما كلمتان مشطوبتان .

(٢) أورد ابن هشام في المغني اعتراض ابن عمرون وردَّ عليه ، فذكر أنه يجوز في: (سواء عليهم) كون سواء خبرا عما قبلها أو بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل ، ثم قال:" وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ، فيقال له: وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنه مثل: زيد أين هو؟ منعناه وقلنا له: بل مثل: كيف زيد ؟ ؛ لأن أأنذرتهم إذا لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا ، لعدم تحمله ضمير سواء ، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمت أزيد قائم ، وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق ، قلنا: بل الاستفهام مراد هنا ؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم: أزيد قائم ؟ وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبيل المتكلم ولا غيره." المغني ١٦٢/١ .

(٣) بيت من الطويل نسب إلى عبد الرحمن بن جمانة المحاربي، وهو شاعر جاهلي، ينظر المعاني الكبير لابن قتيبة ٨٣٨/٢ ط دائرة المعارف العثمانية ١٩٤٩م وشمس العلوم ١٤٠٠/٣ واللسان ١٢٧/١٢ وتاج العروس ٤٦٣/٣١ .

الشاهد: حذف العائد من جملة الخبر لارتباط الخبر بالمبتدإ في المعنى .

(٤) لم أجد الآية الكريمة في المقتصد وينظر المقتصد ٢٩٤/١ فقد شرح عبد القاهر مثال: سواء علي أقمت أم قعدت .

(٥) أظن ابن عمرون يقصد الزمخشري بالضمير في : فإنه .

مِنَ المبالغةِ في معنى الاستواءِ»[1] ، ثم قال: «وقولُ أبي عليٍّ سواءٌ مبتدأٌ ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ مبتدأةً مردودٌ»[2]. عَلَّلَ لأبي عليٍّ وردَّ عليه ، ولم يَعلمْ ما مُرَادُ أبي عليٍّ ، فإنْ قيل: فلِمَ عدلَ عن الإنذارِ إلى أأنذرتهم؟ قلنا: لأَنَّ هذا استفهامٌ تقرَّرَ به معنى التسويةِ ، فلذا عدلَ إليه . **قوله:** «**وقد التُزِمَ تقديمُه**» يعنِي الخبرَ فيما وقعَ المبتدأُ فيه نكرةً والخبرُ ظرفًا ، وذلك نحوُ: في الدارِ زيدٌ[3] (١٢٢/أ) تقدَّمَ شرحُه والخلافُ فيه ، «**وأَمَّا سلامٌ عليك وويلٌ له وما أشبهها مِنَ الأدعيةِ فمتروكةٌ على حالها إذ كانت منصوبةً مُنَزَّلَةً منزلةَ الفعلِ**» ، إنَّما ذكرَ سلامٌ عليك ؛ لأنَّ المبتدأَ فيه نكرةٌ والخبرُ جارٌّ ومجرورٌ ، ولم يلزمِ التقدُّمُ فاعتذرَ بقولِه: «**متروكةٌ على حالها إذ كانت منصوبةً**» ، وقد تقدَّمَ شرحُه أيضًا . **قولُه:** «**وفي قولِهم: أين زيدٌ؟ وكيف عمرٌو؟ ومتى القتالُ؟**» زيدٌ وعمرٌو والقتالُ مبتدآتٌ ، وما قبلها خبرٌ عنها ، ولَزِمَ التقديمُ لِمَا فيه مِنْ معنَى الاستفهامِ ، وليس زيدٌ وعمرٌو والقتالُ مرفوعاتٍ بالظرفِ كما ظنَّه الكوفيُّ لِمَا تقدَّمَ مِنْ إبطالِ رفعِ الظرفِ لظاهرٍ[4] ، ونزيدُه أنَّه إذا قيل: في دارِه زيدٌ ، فلو كان زيدٌ مرفوعًا بالظرفِ لبَقِيَ الضميرُ المجرورُ بإضافةِ دارٍ لا يعودُ إلى شيءٍ وهو باطلٌ .

[حذف المبتدإ أو الخبر]

قال الزمخشري: «ويجوز حذف أحدهما ، فمن حذف المبتدأ قول المستهل: الهلال والله، وقولك وقد شممت ريحاً: المسك والله، أو رأيت شخصاً فقلت: عبد الله وربي. ومنه قول المرقش:

لا يبعــــد الله التلبــــب والــــ ... غــارات إذ قــال الخمـيس نعــم

ومن حذف الخبر قولهم: خرجت فإذا السبع، وقول ذي الرمة:

فيـا ظبيـة الوعسـاء بـين جلاجـل ... وبــين النقــا آأنــت أم أم ســالم

ومنه قوله تعالى: (فصبر جميل) يحتمل الأمرين أي فأمري صبر جميل أو فصبر جميل أجمل. وقد التزم حذف الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده ، ومما

---

(١) هو ابن الحاجب في الإيضاح ١/١٩١ .

(٢) ينظر السابق .

(٣) كذا بالأصل ، والصواب: في الدار رجل ، حتى يتفق مع القاعدة التي ذكرها ، وقد ذكره في ص ٣١٩ .

(٤) ينظر ص ٣٤٠ .

حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم: أقائم الزيدان؟ وضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً وقولهم: كل رجل وضيعته»

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ ويجوزُ حذفُ أحدِهما الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: قولُه: «**حذفُ أحدِهما**». يعنِي المبتدأَ أو الخبرَ ؛ لأَنَّ المرادَ إعلامُ السامعِ ، فمتى عَرَفَ المتكلِّمُ أَنَّ السامعَ قد عَلِمَ جازَ حذفُ ما ظنَّه معلومًا ، وإذا جازَ حذفُهما جميعًا للاختصارِ مع العلمِ في قولِه تعالى:﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّـٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾[1] تقديرُه – والله أعلمُ –: فعدتهن ثلاثةُ أشهرٍ ، فحَذْفُ أحدِهما أولَى ، «**فمِنْ حذفِ المبتدإِ قولُ المستهَلِّ**[2]» ، وهو طالبُ الهلالِ: «**الهلالُ واللهِ**» ، أي هذا الهلالُ ، فحَذَفَ هذا وهو المبتدأُ ، وبقيَ الخبرُ ، وهو الهلالُ ، وقولُه: «**واللهِ**» قَسَمٌ ، ومثلُه «**قولُك وقد شَمَمْتَ ريحًا: المسكُ واللهِ**» أي: هذا المسكُ والله ، «**أو رأيتَ شخصًا**» إمَّا عرفتَ صورتَه فقلتَ: «**عبدُ الله**» (١٢٢/ب) أي: هذا عبدُ اللهِ ، أو عرفتَ صفاتِه فتحقَّقْتَ تلك الصفةَ كما يُقالُ: رجلٌ راحمٌ للمساكين ، فتقولُ: زيدٌ أي: هو زيدٌ ، ومنه قولُ المرقشِ الأكبرِ[3] :

١٨٤– لَا يُبْعِــدُ اللهُ التَّلَبُّـــبَ فِي الـــ غَـــارَاتِ إِذْ قَـــالَ الخَمِـــيسُ نَعَـــمْ[4]

---

(١) من الآية (٤) من سورة الطلاق .

(٢) "اسْتهلَّ الصَّبِيُّ رفع صوتَه بالبكاء وصاح عند الولادةِ والشهرُ أهلَّ ويُقَال: استهللنا الشَّهْرَ ابتدأناه أَو رَأينَا هلاله." المعجم الوسيط ٢/ ٩٩٢ .

(٣) عوف أو عمرو بن سعد بن مالك ابن ضبيعة من بني بكر بن وائل ، شاعر جاهلي، من المتيمين الشجعان ، عشق ابنة عم له اسمها: أسماء وقال فيها شعرا كثيرا. وكان يحسن الكتابة. وشعره من الطبقة الأولى، ضاع أكثره. ولد باليمن، ونشأ بالعراق. وهو عمّ المرقش الأصغر، وهذا عم طرفة بن العبد . وتوفي نحو ٧٥ ق هـ . ينظر المؤتلف والمختلف ص ٢٧٦ ومعجم الشعراء ص ٢٠١ والأعلام للزركلي ٥/ ٩٥ .

(٤) بيت من السريع ، وهو للمرقش الأكبر في ديوان المرقِّشَيْنِ ص ٧١ ، وفيه: والغارات ، وينظر المفضليات ص ٢٤٠ وإصلاح المنطق ص ٦٠ والصحاح ٤٤٢/٢ والمحكم ٤٣٦/٩ والتخمير ٢٦٧/١ وابن يعيش ٩٤/١ واللسان ٤٢٧/١٢ والمغني ٦٠٥/٢ .

الشاهد: حذف المبتدإ وبقاء الخبر .

التلبُّبُ: التَّحَزُّمُ[1] ، والخميسُ: الجيشُ[2] ، والنَّعَمُ قالَ في ديوانِ الأدبِ: ((والنَّعَمُ واحدُ الأنعامِ ، وأكثرُ ما يقعُ هذا الاسمُ على الإبلِ ، وليس له واحدٌ مِنْ لفظِه))[3] انتهى . أي: هذه نَعَمٌ ، فحَذَفَ (هذه) وهو المبتدأُ ، وبقيَ الخبرُ .

قولُه: ((**ومِنْ حَذْفِ الخبرِ**)). حذفُ الخبرِ على ضربين جائزٌ نحو: ((**خرجتُ فإذا السَّبُعُ**)) ، ويأتي الكلامُ على (إذا) في الظروفِ إنْ شاءَ اللهُ تعالَى ، والذي يختَصُّ بهذا الموضعِ أَنَّ (إذا) هنا للمفاجأةِ ، يجوزُ أَنْ تكونَ اسمًا وحرفًا[4] ، فإذا كانتِ اسمًا فالأكثرُ أنها مِنْ ظروفِ الأمكنةِ قال السيرافيُّ: ((إذا قلتَ: خرجتُ فإذا زيدٌ ، زيدٌ ابتداءٌ و(إذا) الخبرُ بمنزلةِ: في الدارِ زيدٌ))[5].

مُحَمَّدٌ: لا أرى ذلك ؛ لأَنَّ (إذا) تطلبُ الإضافةَ إلى الجملةِ ، ولذلك بُنِيَتْ ، فإذا جعلتَها الخبرَ لم يقعْ بعدها جملةٌ ، وقد أشارَ الزمخشريُّ[6] إلى ما ذكرتُ في فصلِ الحرفِ على ما يُبَيَّنُ في موضعِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، وحينئذٍ يلزمُ أَنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا ، وإذا جُعِلَ حرفًا فلا إشكالَ في أَنَّ الخبرَ محذوفٌ تقديرُه: حاضرٌ أو موجودٌ مِمَّا يدلُّ عليه معنَى المفاجأةِ ، فإِنْ أُريدَ ما لا يدلُّ عليه معنَى المفاجأةِ مِنَ الضحكِ أو غيرِه لم يَجُزْ الحذفُ ، وقولُ ذِي الرُّمةِ[7]:

---

(١) ينظر اللسان ٧٣٤/١ (ل ب ب) .

(٢) معجم ديوان الأدب ٤٠٨/١ .

(٣) السابق ٢٣٢/١ .

(٤) اختلفَ العلماءُ في (إذا) الفجائية على أقوال:

الأول: أنها ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والرياشي وابن طاهر والزمخشري وابن خروف والشلوبين ونسب إلى المبرد ، وقيل هو ظاهر كلام سيبويه.

الثاني: أنها ظرف مكان وهو قول المبرد والفارسي وابن جني وابن الخياط وابن عصفور ونسب إلى سيبويه.

الثالث: أنها حرف قيل: هو قول الكوفيين والأخفش وابن بري وابن مالك. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ والارتشاف ١٤١٢/٣ .

(٥) روى السيرافي هذا عن بعض النحويين البصريين ، ينظر السيرافي ٤٣٠/١ ، ١٠٨/٥ .

(٦) الحديث عن (إذا) في الظروف وليس في فصل الحرف ، ولعل كلمة (الحرف) محرفة من الظرف ، قال الزمخشري:" ومنها (إذ) لما مضى من الدهر ، و(إذا) لما يستقبل منه ، وهما مضافتان أبدا إلا أن (إذ) تضاف إلى كلتا الجملتين ، وأختها لا تضاف إلا إلى الفعلية" المفصل ص ٢١٢ ط الآداب .

(٧) هو غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث ذو الرمة شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عَمْرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. وكان شديد القصر، دميما، يضرب لونه إلى السواد. أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، قال جرير: لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته: " ما بال عينك=

١٨٥-فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ[١]

ويُروَى هَيَا ظبيةَ[٢] ، الوعساءُ[٣] الأرضُ اللينةُ ذاتُ الرَّملِ ، وجُلاجِلٌ[٤] بضمِّ الجيمِ الأولى وكسرِ الثانيةِ موضعٌ ، ويُروَى بحاءين غيرِ معجمتين[٥] ، والنَّقَا[٦] الكثيبُ مِنَ الرملِ وتقديرُه: (١٢٣/أ) آنت هي؟ أي الظبيةُ أَمْ أُمُّ سالمٍ . فإنْ قلتَ: فما وجهُ هذه المعادلةِ وقد أثبتَ أنها ظبيةٌ وناداها والجوابُ أنَّه على شِدَّةِ المشابهةِ لا أنَّه ليس يَفْصِلُ بينهما[٧] ، «**وقولُه تعالى:** ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ﴾[٨]» يحتملُ أمرين أحدهما: حذفُ المبتدإِ أي: فأمرِي صبرٌ جميلٌ ، فأمرِي مبتدأٌ وصبرٌ جميلٌ الخبرُ ، الثاني: حذفُ الخبرِ أي: فصبرٌ جميلٌ أجملُ ، فصبرٌ مبتدأٌ ؛ لأَنَّه موصوفٌ ، وأجملُ الخبرُ غيرَ أَنَّ حذفَ الخبرِ أولَى ؛ لأَنَّه اتُّسِعَ فيه ما لم يُتَّسَعْ في المبتدإِ ، ولذا جاءَ جملةً ، ولم يجئِ المبتدأُ جملةً ، فكان حذفُ الخبرِ أولى ، ولأَنَّ الإخبارَ عن الشيءِ أبلغُ في تحقُّقِهِ مِنَ الإخبارِ به. **قولُه:** «**وقدِ التُزِمَ حذفُ الخبرِ في قولهم: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا لسدِّ**

=منها الماء ينسكب " لكان أشعر الناس. وعشق مية المنقرية واشتهر بها. له ديوان شعر. توفي ١١٧ هـ . ينظر ابن عساكر ١٤٢/٤٨ ووفيات الأعيان ١١/٤ وتاريخ الإسلام ٢٣١/٣ وسير أعلام النبلاء ٢٦٧/٥ والأعلام ١٢٤/٥ .

(١) بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ٧٦٧ ، وينظر الكتاب ٥٥١/٣ وجمهرة اللغة ١٢١٠/٢ وكتاب الشعر ص ٣٠٨ والخصائص ٤٥٨/٢ وسر الصناعة ٧٢٣/٢ والصحاح ٢٥٤٢/٦ وأمالي ابن الشجري ٦٣/٢ وشمس العلوم ١١٦/١ والإنصاف ٤٨٢/٢ والتخمير ٢٦٨/١ واللسان ١٢٣/١١ وخزانة الأدب ٦٧/١١ وتاج العروس ١٥/١٧ .

الشاهد: حذف خبر المبتدإ للعلم به ، والأصل: أأنت هي ؟ أي: الظبية .

(٢) ينظر سر الصناعة ٧٢٣/٢ وابن الشجري ٦٣/٢ وتاج العروس ١٥/١٧ .

(٣) ينظر اللسان ٢٥٦/٦ (و ع س) .

(٤) ينظر السابق ١٢٣/١١ (ج ل ل) .

(٥) ينظر تاج العروس ١٥/١٧ .

(٦) ينظر اللسان ٣٣٩/١٥ (ن ق ا) .

(٧) ينظر كتاب الشعر ص ٣٠٩ بتصرف ، وقال ابن جني في هذا البيت: " فكما لا يشك أن كلامه هنا خرج مخرج الشك لما فيه من عذوبته وظرف مذهبه". الخصائص ٤٥٩/٢ .

(٨) من الآية (١٨) ، (٨٣) من سورة يوسف .

الجوابِ مسدَّه». اعلمْ أَنَّ (لولا) على ضربين: امتناعيةٍ ولابدَّ لها مِنْ جوابٍ إمَّا مذكورٌ وإمَّا مقدَّرٌ ، قال السيرافيُّ: «وهي قد تدخلُ على جملتين إحداهما مبتدأٌ وخبرٌ ، والأخرى فعلٌ وفاعلٌ فتربطُ إحداهما بالأخرَى ويكونُ الذي يليها مبتدأً وخبرًا ، ويكونُ الجوابُ فعلًا وفاعلًا ، تصيرُ الأولَى شرطًا والأخرَى جوابًا ، تقولُ: لولا زيدٌ لخرجَ عمرٌو»[١]. **مُحَمَّدٌ**: فزيدٌ يرتفعُ بعد (لولا) بالابتداءِ عند البصريين[٢] ؛ لأنه اسمٌ مجرَّدٌ مِنَ العواملِ مسندٌ إليه ، فوجبَ رفعُه بالابتداءِ ، وخبرُه محذوفٌ ، وليس الجوابُ بخبرٍ[٣] ؛ لأنَّه جملةٌ لا رابطَ فيها ، **وقالَ الزمخشريُّ**: «**التُزِمَ حذفُ الخبرِ لسدِّ الجوابِ مسدَّه**» والذي أراه أَنَّه لا يلزمُ حذفُ الخبرِ بعد (لولا) – وإليه ذهبَ الرمانيُّ – إلا إذا كان معلومًا[٤] ، قال الرمانيُّ: «ولو أردتَ مكانًا خاصًّا بعينِه لم يجزْ حذفُه كقولِك: لولا عبدُ الله في الدارِ لكان كذا ، فمثلُ هذا لا يحذفُ ؛ لأنَّه لا دليلَ عليه ، ولكنْ يحذفُ بالمكانِ الذي هو به»[٥]. **مُحَمَّدٌ**: (١٢٣/ب) وقولُ الشاعرِ:

١٨٦– فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَغِلْمَتِي[٦]

وقولُ الآخَرِ:

---

(١) ينظر شرح السيرافي ٤٦٠/٢ بتصرف .

(٢) ويرتفع على الفاعلية عند الكسائي و بـ(لولا) عند الفراء . ينظر السيرافي ٤٦٠/٢ والارتشاف ١٩٠٤/٤ والهمع ٤٣/٢.

(٣) قال ابن هشام:" وزعم ابن الطراوة أن جواب (لولا) أبدا هو خبر المبتدإ ، ويرده أنه لا رابط بينهما." المغني ٣٠٢/١.

(٤) قال السيوطي:" وقيده الرماني وابن الشجري والشلوبين ، وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب." الهمع ٤٢/٢ ، وينظر ابن الشجري ٥١٠/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٦/١ .

(٥) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثاني ١٤٣/أ .

(٦) في الأصل ١٢٣/ب: ولمتي .

صدر بيت من الطويل ، وعجزه:

لَرُحْتُ وفي رَأْسِي مَآيِمُ تُسْبَرُ

وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٧٥ والمحكم ٥٧٧/١٠ واللسان ٣٣/١٢ وتاج العروس ٢٥٠/٣١.

الشاهد: عند ذاك حيث أظهر خبر لولا مما يدل على عدم وجوب إضماره .

١٨٧-فَـوَ اللهِ لَـولَا اللهُ تُخْشَـى عَوَاقِبُـهُ   لَحُـــرِّكَ مِـــنْ هَـــذَا السَّـــرِيرِ جَوَانِبُـــهُ[١]

يدلُّ على جوازِ إظهارِ الخبرِ. فإنْ قيل: ذا شاذٌّ في الشعرِ ، فالجوابُ ليس بشاذٍّ ؛ لأنَّه لو حُذِفَ الخبرُ في هذين البيتين لم يُعْلَمِ المرادُ ، ولم يُصَرّحْ سيبويه[٢] ولا ابنُ السَّراجِ[٣] ولا أبو عليٍّ[٤] في الإيضاحِ بلزومِ حذفِ خبرِ (لولا) ، فإنْ قيل: لو ارتفعَ ما بعدَ (لولا) بالابتداءِ لذُكِرَ الخبرُ في صورةٍ ، والجوابُ قد ذُكِرَ فيما ذُكِرَ مِنَ البيتين[٥] ، فإنْ قيل: فتحُ (إنَّ) بعد (لولا) يدلُّ أَنَّ الاسمَ بعدَها لا يرتفعُ بالابتداءِ والجوابُ لا نُسَلِّمُ أنَّه يدلُّ ؛ لأنَّ (إنَّ) تُفتحُ حيثُ لا يصحُّ دخولُ (إنَّ) المكسورةِ عليها ، وسواءٌ وقعتْ مبتدأً وغيرَ مبتدإٍ ، وهنا لَمَّا كَثُرَ حذفُ الخبرِ صارَ كأنَّه التُزِمَ بعدَها المفردُ فدخلتِ المفتوحةُ وإنْ كانت في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ، وامتنعَ مِنَ المكسورةِ ؛ لأنَّها ليست بتأويلِ المفردِ ، وذهبَ بعضُ الكوفيين[٦] إلى أَنَّ (لولا) ترفعُ الاسمَ بعدها لنيابتِها عن الفعلِ ؛ لأَنَّ معنى: لولا زيدٌ لعاقبتُك لو لم يمنعْنِي زيدٌ مِنْ عقابِك لعاقبتُك ،

---

(١) بيت من الطويل لامرأة كان زوجها في بعث على عهد عمر بن الخطاب ، ينظر العين ٧٧/١ وسر الصناعة ٣٩٤/٢ والمحكم ٧٧/١ وشمس العلوم ٢٧٤٥/٥ وابن يعيش ٢٣/٩ والحماسة البصرية ٣٢٢/٢ واللسان ١٤٢/٨ والمغني ٣٠٢/١ وخزانة الأدب ٣٣٣/١٠ .

الشاهد: استدل ابن عمرون بهذا البيت على جواز إظهار خبر (لولا) .

(٢) ذكر سيبويه أنهم حذفوه لكثرته في الكلام . ينظر الكتاب ١٢٩/٢ .

(٣) ينظر الأصول ٦٨/١ .

(٤) ينظر الإيضاح للفارسي ص ٩٧ .

(٥) ولذا خَطَّأَ مَنْ يوجب حذف الخبر بعد (لولا) المعريَ في قوله:

يُـــذِيبُ الرعـــبُ منـــه كـــلَّ عَضْـــبٍ   فلـــولا الغمـــدُ يُمسِـــكُه لَسَـــالَا

على أنَّ يمسكه الخبر ، وخُرِّجَ على أنه يجوز أن يكون المراد: أن يمسكه فيكون بدل اشتمال من الغمد ، ثم حذفت أن ورُفِعَ الفعلُ ، وقيل: يحتمل أن يكون حالا من الخبر المحذوف . ينظر المغني ٣٠٢/١ .

ويرى ابن الشجري أن خبر لولا قد ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾ (النساء ٨٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ ﴾ (النساء ١١٣) . ينظر أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢.

(٦) ينظر السيرافي ٤٦٠/٢ والتبيين ص ٢٣٩ وابن يعيش ٩٦/١ ونسب إلى الكسائي في شرح الكافية للرضي ٢٧٤/١ والتذييل والتكميل ٣٠٠/٣.

وقد ردَّ الفراءُ[١] هذا القولَ بأمرين: أحدُهما: أَنَّ (أحدًا) لا تقعُ بعدها[٢] ولا يُعْطَفُ على الاسمِ بعدها بـ(لا) فلا يُقالَ: لولا زيدٌ ولا عمرٌو لكان كذا ، ففي امتناعِهم مِنْ ذلك دليلٌ أَنَّها ليستْ جَحْدًا ، وقد أُجِيبَ عَمَّا ذكرَه الفراءُ بأَنَّ التركيبَ الذي طَرَأَ عليها غَيَّرَ حكمَ النفيِ فيها ؛ لأَنَّ التركيبَ قد يُغَيِّرُ حكمَ الأصلِ كما في(لولا) التي للتحضيضِ ، والجوابُ أَنَّا لا نُسَلِّمُ التركيبَ (١٢٤/أ) ولا نُسَلِّمُ أَنَّ التركيبَ يُغَيِّرُ المعنى ، وإِنْ سلَّمنا أنه يغيِّرُ ولكنْ لِمَ قلتُم أنه هنا كذلك؟ وإِنْ سلَّمناه ، ولكنْ لا نسلِّمُ أنه يُصَيِّرُ غيرَ العاملِ عاملًا ، وقولُه[٣]: «إنها ترفعُ لنيابتِها عن الفعلِ» ، قلنا: لا نسلِّمُ أنها تنوبُ عن فعلٍ ؛ لأنَّ معناها ما ذُكِرَ مِنِ امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه وليس لنا فعلٌ بهذا المعنَى حتى تنوبَ عنه (لولا) ، وذهبَ الفراءُ[٤] إلى أَنَّ (لولا) ترفعُ ما بعدها لانعقادِ الفائدةِ به ، واحتجَّ له بأَنَّ (لولا) مختصَّةٌ بالاسمِ فعمِلَتْ بالقياسِ على الحروفِ المختصةِ والجامعُ بينهما ما يشتركان فيه مِنَ الاختصاصِ ، فإِنْ قيل: لا نسلِّمُ الاختصاصَ ، والدليلُ أنها غيرُ مختصَّةٍ قولُ الشاعرِ:

١٨٨- قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

١٨٩- لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَولَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[٥]

فإِنْ قيل: لا نسلِّمُ عدمَ الاختصاصِ ، وقولُه: لولا حُدِدْتُ ، تأويلُه لو لم أَحُدَّ كَمَا في قولِه تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[٦] .

---

(١) هذا الرد موجود في السيرافي ٤٦٠/٢ وينظر ابن يعيش ٩٦/١ والمقاصد الشافية ١٩٩/٦.

(٢) لأن (أحدا) مما يختص بالمجيء بعد النفي ، فإذا لم تقع بعد (لولا) لا يكون معناها : لو لم .

(٣) يقصد بعض الكوفيين سابق الذكر .

(٤) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن للفراء ٤٠٤/١ حيث نسب الرفع إلى (لولا) صراحة والسيرافي ٤٦٠/٢ وابن الشجري ٥١١/٢ والتذييل والتكميل ٣٠٠/٣ والهمع ٤٣/٢.

(٥) بيتان من البسيط ، وهما للجموح أحد بني ظفر من سليم كذا في أكثر المصادر ، وقيل: لراشد بن عبد الله السُّلَمِي ينظر شرح أشعار الهذليين للسكري ٨٧١/٢ والمنجد ص ٣٢٦ ومعجم ديوان الأدب ٦/٢ وابن الشجري ٥١٠/٢ وشمس العلوم ٤٤٣٦/٧ والإنصاف ٧٣/١ والتبيين ص٢٤٢ واللباب ١٣٣/١ وابن يعيش ٩٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/١ واللسان ٥٤٥/٤ وخزانة الأدب ٤٦٢/١ وتاج العروس ٥٤٠/١٢ . ويروى: لله درك .

الشاهد: قوله: لولا حددت حيث استدل به ابن عمرون على دخول لولا على الفعل فهي غير مختصة بالأسماء ومن ثم يبطل الاستدلال على عملها باختصاصها .

(٦) الآية (٣١) من سورة القيامة .

والجوابُ أَنَّا لا نسلِّمُ أنه كالآيةِ الكريمةِ ؛ لأنَّ النحاسَ[1] قال: ((لكنْ بعدَ لا في الآيةِ دَلَّتْ أَنها بمعنى لم))[2] ، ولا دليلَ هنا على أَنَّه – وإِنْ سَلَّمَ – أَنَّ البيتَ مثلُ الآيةِ ، لكنْ قولُ الآخرِ:

١٩٠– أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَلَّا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَولَا يُنَازِعُنِي شُغُلِي[3]

لا يصحُّ حملُه على ما ذَكَرَ مِنَ التأويلِ ؛ ولأَنَّ (لا) يُنْفَى بها المستقبلُ على ما ذَكَرَ سيبويه[4] فلَمَّا دخلتْ على الماضِي قيل: إنها بمعنى (لم)[5] ، أَمَّا لولا ينازعني فليس بعد (لا) فعلٌ ماضٍ ليكونَ مثلَ الآيةِ الكريمةِ ، ولإِنْ سلَّمنا الاختصاصَ ولكنْ لماذا يعمَل؟ قولُه: ((بالقياسِ))[6]. قلنا: الفرقُ موجودٌ ؛ لأنَّ الحروفَ التي تعملُ بالاختصاصِ (١٢٤/ب) ليس فيها ما يرفعُ فقط بل ينصبُ فقط أو يجزمُ فقط أو ينصبُ ويرفعُ ، أَمَّا ما يرفعُ فحَسْبُ لم يوجدْ. **قولُه**: ((**ومِمَّا حُذِفَ فيه الخبرُ لسدِّ غيرِه مسدَّه قولُهم: أقائمٌ الزيدان؟**)) قائمٌ مبتدأٌ وإِنْ كان نكرةً لاعتمادِه على همزةِ الاستفهامِ ، وكذلك صَحَّ أيضًا عملُ اسمِ الفاعلِ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه إِنْ شاءَ اللهُ تعالَى ، والزيدان فاعلُ قائمٍ ، ولا خبرَ لا في اللفظِ ولا في التقديرِ مِنْ جهةِ أَنَّ معناه معنى الفعلِ والفاعلِ ، وكما أَنَّ الفعلَ لا يصحُّ أَنْ يخبَرَ عنه فكذا ما كان بمعناه غيرَ أَنَّ **قولَه**: ((**ومما حُذِفَ فيه الخبرُ**)) يوهمُ أَنَّ ثَمَّ خبرًا وليس كذلك لِمَا بيَّنَّا . ومما يوضِّحُ أنه

---

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري أبو جعفر النحاس ، مفسر أديب ، مولده ووفاته بمصر ، كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري ، زار العراق واجتمع بعلمائه ، توفي ٣٣٨هـ . وصنف تفسير القرآن وإعراب القرآن وتفسير أبيات سيبويه وناسخ القرآن ومنسوخه ومعاني القرآن وشرح المعلقات السبع. ينظر معجم الأدباء ٤٦٨/١ ووفيات الأعيان ٩٩/١ وبغية الوعاة ٣٦٢/١ والأعلام ١/ ٢٠٨ .

(٢) لم أجد هذا الكلام في كتب أبي جعفر النحاس وينظر إعراب القرآن له ٩٣/٥ .

(٣) بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٣٤/١ وينظر التبيين ص ٢٤٢ واللباب ١٣٢/١ وابن يعيش ١٤٦/٨ واللسان ٥٤٥/٤ والجنى الداني ص ٦٠٧ والمغني ٣٠٥/١ والهمع ٤٣/٢ وخزانة الأدب ٢٤٦/١١ وتاج العروس ٤٨٩/٤٠ .

الشاهد: دخول (لولا) على الفعل المضارع وعدم اختصاصها .

(٤) قال سيبويه:" وإذا قال: هو يفعلُ ولم يكن الفعلُ واقعا فنفيُه: لا يفعلُ . وإذا قال: ليفعلنَّ ، فنفيه: لا يفعلُ كأنه قال: والله ليفعلنَّ ، فقلتَ: والله لا يفعلُ." الكتاب ١١٧/٣ .

(٥) قاله ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٥٤٨ والزجاجي في حروف المعاني ص ٨ والهروي في الأزهية ص ١٥٧ وقال المرادي: " وقد تدخل (لا) على الماضي قليلا ، والأكثر أن تكون مكررة" الجنى الداني ص ٢٩٧ .

(٦) يقصد قول الفراء ، وقد سبق كلامه عن عمل (لولا) الرفع فيما بعدها .

لا خبرَ أنك لو أخبرْتَ عنه في مثلِ هذه الصورةِ لم يَجُزْ ، لو قلت: أقائمٌ الزيدانِ حَسَنٌ؟ لم يجز فإنْ قيل: فأنت تقولُ: ما قائمٌ بحسنٍ فتُخْبِرُ عن اسمِ الفاعلِ ، فالجوابُ أَنَّا لا ندَّعِي أنه لا يُخْبَرُ عن اسمِ الفاعلِ أصلًا ، وإنما ادَّعَيْنَا أنه إذا وُضِعَ موضعَ الفعلِ لا يخبرُ عنه ، ولا نسلِّمُ أَنَّ قولَك: ما قائمٌ بحسنٍ وُضِعَ فيه اسمُ الفاعلِ موضعَ الفعلِ ، والذي يَفْصِلُ بين الموضعين جوازُ: ما رجلٌ قائمٌ بحسنٍ ، وامتناعُ أرجلٌ قائمٌ الزيدان؟ فصحةُ الكلامِ الأوَّلِ مع ظهورِ الموصوفِ ، وامتناعُ جَرْيِ الثاني صفةً يبيِّنُ الفصلَ بينهما ، وتمثيلُه أقائمٌ الزيدان؟ ليتعيَّنَ رفعُ الزيدان بقائمٍ دون الابتداءِ ؛ لأنَّ التثنيةَ لا يخبرُ عنها بمفردٍ . **قولُه:** ((**ضربِي زيدًا قائمًا**)) ضربِي مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِه ، وزيدًا مفعولٌ به وقائمًا لا يصحُّ رفعُه على أَنَّه خبرٌ عن ضربِي ؛ لأنه ليس إيَّاه ، ولا منزَّلًا منزلتَه ، وإذا كان الخبرُ مفردًا فلابُدَّ مِنْ أَنْ يكونَ مِنْ أحدِ هذين ، وقائمًا منصوبٌ ولا (١٢٥/أ) تُسْتَعْمَلُ هنا إلا نكرةً ، وليس بجنسٍ ، فعُلِمَ أَنَّه حالٌ ولابدَّ له مِنْ صاحبٍ وناصبٍ ، وأولَى ما قُدِّرَ الفعلُ والفاعلُ ، فيكونُ جملةً ، وقُدِّرَ الفعلُ (كانَ) التامةُ ؛ لتدلَّ على الحدثِ المطلَقِ الذي يدلُّ عليه الكلامُ ، ولم تقدَّرِ الناقصةَ على أَنْ يكونَ خبرًا للزومِه التنكيرَ ، والضميرُ في (كان) فاعلُها يعودُ إلى زيدٍ ، وذكرَ الزمخشري أَنَّه يجوزُ أَنْ يعودَ إلى فاعلِ المصدرِ في المعنى ، وهو الياءُ ، فيكونُ تقديرُه: إذا كان قائمًا[1] أو كنتَ قائمًا ، و(كان) وما عملتْ فيه جملةٌ ليس فيها عائد إلى المبتدإِ ، فَقُدِّرَ ظرفَ زمانٍ مضافٍ إلى الجملةِ ؛ لأَنَّ الظروفَ كثيرًا ما يُخْبَرُ بها عن الأحداثِ[2] ، ولأَنَّ الحالَ يشبهُ الظرفَ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه ولذلك قال سيبويه في قوله تعالى:﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾[3] ((كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحالِ))[4]. وأولى الظروفِ إنْ أردتَ الماضيَ (إذْ) ؛ لأَنَّها تستغرقُ الماضيَ ، وإِنْ أردتَ المستقبلَ (إذا) ؛ لأنها تستغرقُ المستقبلَ أيضًا. وقال ابن خروف: ((مذهبُ سيبويه أَنَّ الحالَ لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ إلا إذا كانت منصوبةً مع صلاحيةِ المعنى ، وإذا كانتْ فعلًا وبالواوِ

---

(١) ذكر هذا التقدير في الكشاف ٦٥٤/١ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٩٧/١ .

(٣) من الآية (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٤) الكتاب ٩٠/١ .

فلا))[1].

وجوَّزَ أبو الحسنِ[2] أَنْ تَسُدَّ إذا كانت كما ذَكَرَ سيبويه ، وإذا كانت فعلًا .

والفراءُ[3] يجيزُ ما أجازَ أو إذا كانت بالواوِ . ويشهدُ لقولِ الفراءِ قولُه ﷺ: ((أقربُ ما يكونُ العبدُ مِنْ ربِّه وهو ساجدٌ))[4] والكلامُ قد تَمَّ بالحالِ ، وهي بالواوِ[5]. وزعمَ أَنَّ الفراءَ يُجَوِّزُ أَنْ يكونَ منصوبًا على خبرِ كان، وعليه أنشدَ لذِي الرمة ، فنصبَ العلَمينِ وهما معرفةٌ[6].

مُحَمَّدٌ: وإِنْ صَحَّ البيتُ فهو صريحٌ في البابِ ، والسيرافي في شرحِ سيبويه في قولِ الشاعرِ: (١٢٥/ب)

١٩١- عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وَفِيهِمُ ... قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامُ[7]

قال: ((وفيهمُ قبلَ التفرقِ ميسرٌ وندامُ الخبرُ ؛ لأَنَّ الواوَ تكونُ حالًا والحالُ تكونُ خبرًا للمصدرِ كقولِك: قيامُك ضاحكًا))[8] انتهَى.

---

(١) لم أجد هذا النقل في شرح الجمل لابن خروف ، ولا شرح الكتاب الجزء المطبوع ، وورد هذا النقل عن ابن خروف في تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٦٤٩ وقد يكون أبو حيان نقل من ابن عمرون.

(٢) وقيل: سيبويه يمنع ذلك .ينظر الارتشاف ١٠٩٥/٣ . وروى سيبويه في الكتاب قولهم: سمع أذني زيدا يقول ذلك . وقول الشاعر:

ورأي عيـــنيَّ الفـــتى أخاكـــا ... يعطـــي الجزيـــل فعليـــك ذاكـــا

وجعل السيرافي الحال – وهو فعل: يقول و يعطي — في المثالين سادة مسد الخبر . ينظر السيرافي ٤٧/٢ .

(٣) ينظر الارتشاف ١٠٩٦/٣ وتذكرة النحاة ص ٦٤٩ .

(٤) أخرج هذا الحديث أحمد ٢٧٤/١٥ ومسلم ٣٥٠/١ وأبو داود ٢٣١/١ والنسائي في السنن الكبرى ٣٦٤/١ وتكلمة الحديث: ((فأَكْثِروا الدعاءَ)) .

(٥) أي: وجملة الحال بالواو .

(٦) في الأصل: العالمين وهما. قال أبو حيان:"وزعم ابن خروف أن الفراء يجوز أن يكون منصوبا على خبر كان، وأنشد:

لذو الرمةِ ذا الرمةِ أشهرُ منه غيلانَا

فنصب ذا الرمة وغيلانا ، وهما علمان على الخبرية." تذكرة النحاة ص ٦٤٩ وينظر ص ٦٥٦ .

(٧) بيت من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٨٨ وفيه: الإنس ، وينظر الكتاب ٩٠/١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٤/٢ وابن يعيش ٩٢/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١١١/٣ ولسان العرب ١٩٨/٤ .

الشاهد: مجيء جملة الحال المصدرة بالواو سادة مسد الخبر .

(٨) السيرافي ٤٧/٢ .

وذهبَ بعضُ النحاةِ[1] إلى أَنَّ العاملَ في الحالِ المصدرُ المبتدأُ ولا يحتاجُ إلى خبرٍ ؛ لأَنَّ هذا محمولٌ على المعنى كأَنَّك قلتَ: ضربتُ زيدًا قائمًا ، وشَبَّهَهُ بقولِهم: أقائمٌ الزيدان؟ لَمَّا كان المعنى أيقومُ الزيدان؟ لم يحتجْ إلى خبرٍ ، وليس مثلَه ؛ لأَنَّه لا يَتِمُّ المصدرُ بفاعلِه بخلافِ أقائمٌ الزيدان؟ فإِنَّه تَمَّ بفاعلِه ، فكان حَمْلُ أقائمٌ على معنى الفعلِ أولى ، وذهبَ الكوفيون[2] إلى أَنَّ العاملَ المصدرُ المبتدأُ ، والخبرُ بجملتِه محذوفٌ للعلمِ به تقديرُه ضربي زيدًا قائمًا كائنٌ ، وقد رُجِّحَ الأولُ بأَنَّ حذفَ بعضِ الخبرِ أولى مِنْ حذفِهِ كلِّه . والذي يوضِّحُ المسألةَ أَنَّ معنى ضربي زيدًا قائمًا: ما ضربتُ زيدًا إلا قائمًا ، وهذا المعنى لا يستقيمُ إلا على المذهبِ الأولِ ؛ لأَنَّ العاملَ يتقيَّدُ بمعموله ، فإذا جعلتَ الحالَ مِنْ تمامِ المبتدإِ يكونُ الإخبارُ بأَنَّ ضربي مقيدًا بالقيامِ واقعٌ ، وذا لا ينفِي أَنْ يقعَ الضربُ في غيرِ حالِ القيامِ ، وإذا جُعِلَ الحالُ مِنْ جملةِ الخبرِ يكونُ (ضربي زيدًا) هذا الذي لم يقيَّدْ بحالٍ كائنٌ إذا كان قائمًا ، فلو قُدِّرَ وقوعُ ضربٍ في غيرِ حالِ القيامِ يكونُ مناقضًا للإخبارِ إذ مِنَ المحالِ وقوعُ غيرِ المقيَّدِ بالحالِ في زمانٍ ، وتَخَلُّفُ شيءٍ منه عن ذلك الزمانِ إذا أُرِيدَ الحقيقةُ . **وقولُه:** ((**أكثرُ شربي السويقَ ملتوتًا**)). إعرابُ هذه المسألةِ كإعرابِ (ضربي زيدًا قائمًا) ، غيرَ أَنَّ المبتدأَ (أكثرُ) ، و(أَفْعَلُ) إذا أريدَ به التفضيلُ كان بعضَ ما يضافُ (١٢٦/أ) إليه على ما يُقَرَّرُ في موضعِه إِنْ شاءَ اللهُ تعالى ، فيلزمُ أَنْ يكونَ (أكثرُ) مصدرًا لإضافتِه إلى المصدرِ ، وما أبطلْنا به مذهبَ مَنْ يعتقدُ أَنَّ الحالَ معمولُ المصدرِ يظهرُ في هذه المسألةِ ؛ لأَنَّ (ملتوتًا)[3] لو جُعِلَ مِنْ تمامِ الشربِ يكونُ الإخبارُ حينئذٍ عن أكثرِ شربِ سويقٍ ملتوتٍ أَنَّه حاصلٌ ، وذلك لا ينفِي أكثريةً في غيرِ حالِ اللتِّ ، والمرادُ مِنْ هذا الكلامِ أَنَّ الأكثريةَ تَقَعُ في حالِ اللتِّ ، ولو وقعتْ في غيرِ حالِ اللتِّ لا يكونُ في الإخبارِ كثيرُ فائدةٍ .**وقولُه:** ((**أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا**)). هذه في تقديرِ الخبرِ كالمسألتين المتقدمتين ، وفيها اتِّسَاعٌ[4] مِنْ جهةِ نسبةِ الخُطْبَةِ إلى الكونِ ؛ لأَنَّ (ما) مصدريةٌ والفعلُ

---

(١) نسب إلى بعض المتأخرين واختاره الأعلم في الإيضاح لابن الحاجب ١٩٦/١ وينظر النكت ٤١٠/١ ونسب إلى ابن درستويه والأخفش الأصغر في الارتشاف ١٠٩٢/٣ وينظر الهمع ٤٥/٢.

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٩٦ والارتشاف ١٠٩٣/٣ والتذييل والتكميل ٣٠١/٣ .

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٩٧/١ .

(٤) شرح هذا الاتساع ابنُ يعيش ٩٧/١ ، وعنه لخص ابن عمرون .

صلةٌ لها ، كأنه قال: أخطبُ كونِه أي وجودِه ؛ لأَنَّ (يكون) هنا تامَّةٌ ، والكونُ لا يكونُ خَاطِبًا ؛ وإنما جُعِلَ مبالغةً ، وإِنْ جُعِلَ المصدرُ زمانًا على حَدِّ قولِهم: مَقْدَمَ الحاجّ جازَ أَنْ يكونَ (إذا) خبرًا لا على أَنَّه ظرفٌ بل كما تقول: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومُ الجمعةِ ، برفعِ يومٍ ، فـ(إذا) يجوزُ أَنْ يَخْرُجَ عن الظرفيةِ ، قال الشاعرُ :

١٩٢–وَبَعْدَ غَـدٍ يَا لَهْـفَ نَفْسِي عَلَى غَـدٍ إِذَا رَاحَ أَصْـــحَابِي وَلَسْـــتُ بِـــرَائِحِ[١]

فأبدلَ (إذا) مِنْ (غَدٍ) . **قولُه**: ((**كلُّ رجلٍ وضيعتُه**)). (كلُّ) مبتدأٌ ورجلٌ خفضٌ بالإضافةِ ويرادُ بالضيعةِ الحرفةُ[٢] ؛ لأَنَّه يضيعُ معها غيرُها[٣] ، وهي معطوفةٌ على (كلٍّ) والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: مقرونانِ استُغْنِيَ عنه بما في الواوِ مِنْ معنى (مع) هنا ؛ لأنها تدلُّ على المصاحبةِ ، ولم يصحَّ نصبُه لعدمِ الفعل ، ومعناه على ما يُقَرَّرُ في موضعِه ، وذهبَ بعضُ النحاةِ[٤] إلى أَنَّ الواوَ الخبرُ كما لو صرَّحَ بـ(مع) ١٢٦/ب وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ الواوَ حرفٌ فلا يكونُ أحدَ جزءِي الجملةِ ، ولأَنَّ معنى العطفِ يقتضِي أَنَّه تابعٌ ، وكونُه خبرًا يقتضِي أَنْ لا يكونَ تابعًا ، فيتناقضان ، ومِمَّا يتفرعُ مِنْ هذه المسألةِ مسألةٌ حكاها الزجاجيُّ[٥] عن أبي بكرٍ يقول[٦]: عبدُ

---

(١) بيت من الطويل نسب إلى هِدَبَّةَ العذري في العقد الفريد ٢٠٤/٣ وأبي الطمحان القيني في الأغاني ٩/١٣ وخاص الخاص للثعالبي ص ١٤٦ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٣٢/٣ والحماسة البصرية ٢١٨/٢ وبلا نسبة في ابن الشجري ٤٢١/١ وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ والمغني ١٠٩/١ .

وروي: يا لهف نفسِيَ من غد . شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦/٢ .

الشاهد: خروج (إذا) عن الظرفية ومجيئها مجرورة بدلا من (غد) ، وأجاز ابن جني كونها بدلا من محل (من غد) ونصبها على المفعول به ، وأجاز ابن الشجري أن تكون (من) زائدة على قول الأخفش الذي يجيز زيادتها في الموجب و(غد) محله النصب و(إذا) بدل منها ، فهي منصوبة . ينظر التنبيه لابن جني ص ٤٠٣ وابن الشجري ٢٨/٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٢٩/٢ .

(٢) ضيعة الرجل حرفته. اللسان ٢٣٠/٨ .

(٣) قال في التخمير:" لأنك إن تعهدتها ضعتَ ، وإن تركتها ضاعت." ٢٧٣/١ .

(٤) نسب إلى الأخفش وابن خروف في التذييل والتكميل ٢٨٣/٣ ، وينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٩٤/١ .

(٥) هو عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق وتوفي في طبرية (من بلاد الشام) نسبته إلى أبي إسحاق الزجّاج. له كتاب الجمل الكبرى والإيضاح في علل النحو والأمالي واللامات ومجالس العلماء والإبدال والمعاقبة والنظائر .توفي ٣٣٧هـ. ينظر وفيات الأعيان ١٣٦/٣ وتاريخ الإسلام ٧٣٨/٧ بغية الوعاة ٧٧/٢ والأعلام ٣/ ٢٩٩.

(٦) تنظر هذه المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٨/١ والارتشاف ١٠٩٨/٣ والتذييل والتكميل ٣١٨/٣=

اللهِ والريحُ يباريها يجيزُها الكوفيون على وجه يستحيلُ عند البصريين ، ويجيزُها البصريون مِنْ وجهٍ آخرَ . الكوفيون يعطفون الريحَ على عبدِ اللهِ ، ويبارِيها خبرٌ عنهما ؛ لأَنَّ في (يباريها) ضميرين أحدُهما يرجع على عبدِ الله وهو ضميرُ الفاعلِ في النيةِ ، والآخرُ يرجعُ على الريحِ ، وهو (ها) ، وأجازَها البصريون إذا جُعِلَتِ الواوُ بمعنى (مع) كما تقول: كلُّ رجلٍ وضيعتُه ، وللبصريين في أمثالِ هذه المسألةَ طريقان[1]: منهم مَنْ يجعلُ الواوَ الخبرَ ، ومنهم مَنْ يُضْمِرُ الخبرَ تقديرُه مقرونان ، ثم يجعلون يباريها حالا ، ولا يجوزُ والريحُ يباريها على أنهما خبرٌ عن عبدِ الله ؛ لأجلِ الواوِ ، وما ذهبَ إليه الكوفيون غيرُ جائزٍ ؛ لأَنَّك إذا قلتَ: عبدُ الله يقومُ ، فهو في معنى قائمٍ ، وإذا قلتَ: عبدُ الله يُضْرَبُ فهو في معنى مضروبٍ ، ويباريها خبرُهما ، وخبرُهما مختلِفٌ ؛ لأَنَّ واحدًا مُبَارٍ والآخرُ مُبَارًى ، فقد صارَ يباريها في موضعِ شيئين مختلفين فلا يجوزُ.

[مجيء المبتدأ والخبر معرفتين]

قال الزمخشري: «وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا ، كقولك: زيد المنطلق، والله إلهنا، ومحمد نبينا ، ومنه قوله: أنت أنت ، وقول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ»

قال صاحبُ الكتاب: «فصلٌ وقد يقعُ المبتدأُ والخبرُ معرفتين معًا الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ أَنَّ أصلَ المبتدإِ المعرفةُ والخبرِ النكرةُ ، وقد يقعان معرفتين كقولك: زيدٌ المنطلقُ فإنْ قيل: الخبرُ محلُّ الفائدةِ فإذا كانا معرفتين فما الفائدةُ؟ والجوابُ أَنَّ هذا يفيدُ على صفةٍ مخصوصةٍ ، وهو أَنْ يكونَ المخاطَبُ يعرفُ المبتدأَ (١٢٧/أ) والخبرَ ، ولا يعرفُ أَنَّ أحدَهما الآخرُ ، فيكونُ فائدةُ الإخبارِ إعلامَه أَنَّ الثاني هو الأَوَّلُ . **وقولُه: «اللهُ ربُّنا ومحمَّدٌ نبيُّنا»**. يقال[2] رَدًّا على الكافرِ أو على سبيلِ الذكرِ طلبًا للثوابِ . **وقوله: «أنت أنت»**. إنما أفاد لِمَا

=والمساعد ٢١٦/١ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٩١٦/٢ ط دار السلام والهمع ٥٢/٢ ولم أجد حكاية الزجاجي عن أبي بكر .

(١) ذكرها أبو حيان عن الأخفش . ينظر التذييل والتكميل ٢٨٣/٣ .

(٢) هذا قول ابن يعيش ، ينظر شرحه ٩٨/١ .

يُعْلَمُ مِنْ تكريرِ الاسمِ أَنَّ المرادَ أنت المعروفُ بكذا[1] ، فلذا حصلتِ الفائدةُ ، ومنه قولُ أبي النجمِ :

١٩٣- أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[2]

وبعده:

١٩٤- للهِ دَرّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

١٩٥- تَنَامُ عَيْنِي وَفُؤَادِي يَسْرِي

١٩٦- مَعَ العَفَارِيتِ بِأَرْضٍ قَفْرِي

معناه وشعري الموصوفُ بالجودةِ . وقوله: أنا. بالألفِ إجراءً للوصلِ مجرَى الوقفِ على ما يأتِي في المشتركِ . **قوله:** «**ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ هنا**» لأنه يُلْبِسُ ؛ لأنهما استويا في كونهما معرفتين ومرفوعين فلم يبقَ ما يَفْصِلُ إلا الرتبةُ ، فلَزِمَتْ كما في: ضربَ موسى عيسى على ما تقدَّمَ في الفاعلِ ، وقولُ الشاعرِ:

١٩٧- لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلَاتِ لُعَابُهُ[3]

وقول الآخر:

---

(١) ينظر ابن يعيش ٩٨/١ ، ٩٩ .

(٢) بيت من الرجز المشطور لأبي النجم العجلي وهو في ديوانه ص ١٩٨ وكذا ما بعده ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م ، وينظر الكامل ٦٢/١ والمنصف ص ١٠ والخصائص ٣٣٧/٣ وأمالي المرتضى ٣٥٠/١ وابن الشجري ٣٧٣/١ وشرح التسهيل ٣٠٤/١ والمغني ٣٦٠/١ والهمع ٢٠٧/١ وخزانة الأدب ٤٣٩/١ .

الشاهد: مجيء المبتدإ والخبر معرفتين ، وقد تكرر المبتدأ ، والمعنى كما ذكر ابن عمرون .

(٣) صدر بيت من الطويل لأبي تمام في ديوانه ١٢٣/٣ ، وعجزه:

وأَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

وينظر الحيوان ٦٧/١ وعيون الأخبار ٤٨/١ والعقد الفريد ٢٧٤/٤ وزهر الآداب ٤٨٢/٢ والتخمير ٢٧٥/١ وابن يعيش ٩٩/١ وخزانة الأدب ٤٤٥/١ .

الشاهد: جواز تقدم الخبر مع استوائه في التعريف مع المبتدإ لوضوح المعنى وأمن اللبس ، إذ المعنى: لعابه مثل لعاب الأفاعي.

١٩٨- بَنُــونَا بَنُــو أَبْنَائِنَــا وَبَنَاتُنَــا   بَنُــوهُنَّ أَبْنَــاءُ الرِّجَــالِ الأَبَاعِــدِ[١]

فشجَّعَهُ على التقديمِ فَهْمُ المعنَى ، وصارَ ذلك قرينةً أُمِنَ معها اللبسُ إذ مِنَ المحالِ أَنْ يكونَ بنونا هم بنو أبنائِنا ، وكذا بنوهُن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ.

[تعدد الخبر]

قال الزمخشري: «**وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منه قولك: هذا حلو حامض وقوله تعالى: (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد)**»

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ وقد يجيءُ للمبتدإِ خبران فصاعدًا منه قولُك: هذا حلوٌ حامضٌ**» ليس هذان خبرين في المعنى ؛ لأنهما لو كانا خبرين لكانَ كلُّ واحدٍ منهما مستقلًّا ، وليس كذلك بل المجموعُ خبرٌ واحدٌ ؛ لأَنَّ حلوٌ وحامضٌ قام مقامَ مُزٍّ[٢] ؛ لأَنَّ المرادَ (١٢٧/ب) أَنَّه جَمَعَ الطعمين ، وإِنَّما هما مِنْ حيثُ اللفظِ خبران .

وكذا تسمَّحَ ابنُ جني أيضًا ، فقال: «وتُقَدِّمُ أحدَ الخبرين على المبتدإِ ، فتقولُ: حلوٌ هذا حامضٌ»[٣] ، فإِنْ قيل: إذا لم يكن كلُّ واحدٍ منهما خبرًا فبِمَ يُرْفَعُ؟ فقال أبو علي: «جازَ رفعُهما وإِنْ لم يكونا جملةً ؛ لأنهما أشبَها الجملةَ لأنهما جزءان فَرُفِعَا رفعَ المبتدإِ والخبرِ ، ولم يَمْنَعْ تضادُّهما في المعنى مِنْ أَنْ يُشَبَّهَا بالمبتدإِ والخبرِ ، وإِنْ كانا مفردين كما شُبِّهَ عاقلةٌ لبيبةٌ إذا سُمِّيَ بها ، فإِنَّك تقولُ: هذه عاقلةُ لبيبةٌ بالمبتدإِ والخبرِ مِنْ حيث هما جزءان وإِنْ كانا غيرَ مستقلّيْنِ ، ولولا ذلك لَمَا جازَ تنوينُهما كما لم يُنَوَّنْ ضاربةٌ اسمَ امرأةٍ»[٤]. **مُحَمَّدٌ:** ووقعَ حلوٌ حامضٌ موقعَ

---

(١) بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الحيوان ٣٤٦/١ والإنصاف ٦٦/١ والتبيين ص ٢٤٦ والتخمير ٢٧٥/١ وابن يعيش ٩٩/١ وشرح التسهيل ٢٩٧/١ وشرح الكافية الشافية ٣٦٧/١ وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/١ والمغني ٥٢٢/٢ والهمع ٣٢/٢ وخزانة الأدب ٤٤٤/١ وفيه أنه نسب إلى الفرزدق ينظر ديوانه ٢١٧/١ ط الصاوي .

الشاهد: جواز تقديم الخبر على المبتدإ مع استوائهما في التعريف لوجود قرينة معنوية توضح المراد .

(٢) " ورمان مُزٌّ: بين الحلو والحامض" الصحاح ٨٩٦/٣ .

(٣) نَصَّ ابن جني في قول الشاعر:

بَانَ الخَلِــيطُ الــذي مــا دونَــه أحــدٌ   عنــدي ولــو لم يكــنْ يــدرِي بمــا أَجِــدُ

على أنه يجوز أن يكون دونه وعندي خبران لأحد على غرار قولهم: هذا حلو حامض ، فأفاد أنه يجوز تقديم أحدهما على الآخر. ينظر التمام لابن جني ض ٢٣٥ ، والتذييل والتكميل ٩٢/٤ .

(٤) الحجة لأبي علي ١٩٨/١ بتصرف وينظر المسائل المنثورة ص ٣٤ .

المفردِ ، وتقديرُهما تقديرُ المبتدإِ والخبرِ لحسنِ نيابتِهما عن مُزٍّ ؛ لأنَّ مُزًّا غيرُ مستقِلٍّ والمبتدأُ والخبرُ كلُّ واحدٍ منهما غيرُ مستغْنٍ عن صاحبِه كما أَنَّ مُزًّا كلُّ جزءٍ منه غيرُ مستغنٍ عن الآخَرِ. فإِنْ قيل: الخبرُ إذا كان مشتقًّا أو جملةً يحتاجُ إلى ضميرٍ فإِنْ جُعِلَ في كلِّ واحدٍ ضميرٌ وجبَ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ مستقلًّا وليس المعنى عليه ، وإِنْ جُعِلَ في أحدِهما فهو ترجيحٌ مِنْ غيرِ مُرَجِّحٍ مع أَنَّه في أيِّهما فُرِضَ وجبَ أَنْ يكونَ مستقلًّا ، وقد بُيِّنَ فسادُه ، وإِنْ جُعِلَ فيها ضميرٌ واحدٌ فلا يجوزُ كما لا يجوزُ أَنْ يَرْفَعَ فعلانِ فاعلا واحدا ، والجوابُ أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما فيه ضميرٌ أَمَّا أَنَّ ذلك الضميرَ هو العائدُ إلى المبتدإِ أو هو العائدُ على سبيلِ الاستقلالِ ، فذا أمرٌ آخرُ[1] ، لا يقال: إِنَّ المشتَقَّ متى تحمَّلَ ضميرًا وجبَ أَنْ يكونَ مستقلًّا ؛ لأَنَّا نقول: الضميرُ في المشتقِّ ليس معتدًّا به كلَّ الاعتدادِ بل هو شيءٌ يثبتُ تقديرًا ولذا ثَنُّوا اسمَ الفاعلِ وجمعُوه ، وإِنْ كان فيه ضميرٌ ولو رُوعِيَ فيه لم يُثَنَّ ولم (١٢٨/أ) يُجْمَعْ كما لو رفعَ ظاهرًا ، والعائدُ على جهةِ الاستقلالِ هو مِنْ طريقِ المعنى ؛ لأَنَّ المعنى هذا مُزٌّ ، فإِنْ قيل: فقد أخليتَهما مِنْ ضميرٍ عائدٍ مستقلٍّ ، وزعمْتَ أَنَّ العائدَ المستقلَّ مِنْ جهةِ المعنى ، وذا لا نظيرَ له فالجوابُ إذا جازتْ الصفةُ مِنْ غيرِ عائدٍ إلى الموصوفِ مِنْ اللفظِ وَاكْتُفِيَ بصحةِ المعنى فيه مع أَنَّ الصفةَ لا تعرَى مِنْ عائدٍ ، وذلك في قولِهم: مررتُ برجل قائم أبواه لا قاعدين ، فقاعدين صفةٌ لرجلٍ ، وليس فيه ضميرٌ يعودُ إلى رجلٍ ولَمَّا كان معناه لا قاعدٍ أبواه صَحَّ حملا على المعنى فالخبرُ أولى ؛ لأَنَّ الخبرَ يكونُ كثيرًا بلا عائدٍ إلى المبتدإِ إذا كانَ غيرُ مشتَقٍّ مع أَنَّ الخبرَ في مسألتِنا ليس لغيرِ المبتدإِ ، فأحرى بالجوازِ ، وقد جاء نحو هذا في الجملِ ، قال أبو علي في القصرياتِ: «فإِنْ قلتَ: لكَ الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ ، فرفعتَ فعلى إلغاءِ لك وجعلتَ شاةً مبتدأةً وبدرهم خبرَها»[2] ، وكذلك شاةٌ الثانيةُ مبتدأةٌ وبدرهم خبرُها كأَنَّك قلتَ: شاةٌ منه بدرهمٍ ، وجعلتَ الجملتين خبرا عن الشاءِ ، وهذا الخبرُ في الجملِ مثلُ حلوٍ حامضٍ في

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٢٠٣/١ ، وابن يعيش ٩٩/١.

(٢) قال الفارسي: " فإن قلتَ: الشاةُ شاةٌ بدرهم ، وحذفت لك ، رفعت الشاء بالابتداء ، وشاة مبتدأ ثان والدرهم يكون خبرها ، ويكون تقدير الكلام: الشاء شاة منها مسعرة بدرهم ، فيكون في هذا الكلام نقص ، فيحتاج إلى شيء آخر يعود على الشاء ، وتكون الجملة التي بعد الشاء في موضع نصب ؛ لأنها وقعت موقع الحال ، ولا لغو" المسائل المنثورة ص ٣٩ .

المفرداتِ لا يستغنِي إحدى الجملتين عن الأخرى ، ولك على هذا القولِ متعلِّقةٌ بدرهمٍ الأوَّلِ ، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمنه المحذوفةِ ، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بدرهمٍ الثاني ، ويَعْتَرِضُ على هذا أَنَّ الفاصلَ بينه وبين درهمٍ الجملةُ الأولى ، وهي شاةٌ بدرهمٍ ، ويُسَهِّلُ هذا أَنَّ هذه الجملةَ لا تَفْصِلُ ؛ لأنَّها بمنزلةِ جزءٍ مِنَ الثانيةِ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بدرهمٍ صفةً لشاةٍ فيكونُ شاةٌ بدرهمٍ شاةٌ بدرهمٍ خبرا مفردا ؛ لأَنَّه هو الأولُ كما كان نفسُه حالا ؛ لأنَّه هو الأولُ ، فأَمَّا قوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[1] (١٢٨/ب) فيحتملُ أَنْ يكونَ المجموعُ خبرًا واحدًا[2] ، وأَنْ يكونَ الودودُ خبرا لمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: هو الودودُ ، ونحوُه ذو العرشِ المجيدُ فَعَّالٌ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرا بعدَ خبرٍ ؛ لأنَّه يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ عن المبتدإِ الواحدِ بأخبارٍ متعدِّدَةٍ ؛ لأَنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنى ، وكما يجوزُ أَنْ يُوصَفَ الشيءُ الواحدُ بصفاتٍ متعددةٍ بالقياسِ على الصفةِ ، وقال فخرُ الدينِ: «إِنْ كانَ المرادُ أَنَّ المبتدأَ الواحدَ يَصِحُّ أَنْ يخبرَ عنه بخبرين في جملةٍ واحدةٍ فهو محالٌ». **مُحَمَّدٌ**: ليس بمحالٍ كما لم يكنْ في الصفاتِ محالا .

[دخول الفاء على الخبر]

قال الزمخشري: «إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً كقوله تعالى: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) وقوله: (فما بكم من نعمة فمن الله) وقولك: كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، وإذا أدخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالإجماع ، وفي دخول إن خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب»

قال صاحبُ الكتابِ: «فصلٌ إذا تضمَّنَ المبتدأُ معنى الشرطِ. الفصلُ» .

مُحَمَّدٌ: اعلمْ أَنَّ الأسماءَ التي لا يُجْزَمُ بها على ضربين[3]: عارٍ مِنْ معنى الشرطِ نحو: زيدٌ

---

(١) الآيات (١٤ – ١٦) من سورة البروج .

(٢) ينظر أوجه الإعراب في الآية مشكل إعراب القرآن ٤٦٨/٢ والدر المصون ٧٤٨/١٠ .

(٣) نقل ابن عمرون هذا التقسيم من شيخه ابن يعيش ، ينظر ابن يعيش ٩٩/١ .

وعمرٌو وما أشبهَهُما ، فإذا كان شيءٌ مِنْ هذه مبتدأً لا يجوزُ دخولُ الفاءِ على خبرِه إلا أَنْ يكونَ معك ما يدلُّ على الشرطِ كقولهم: أَمَّا زيدٌ فقائمٌ ؛ لأَنَّ أَمَّا معناه الشرطُ على ما يأتي ، ولو قلتَ: زيدٌ فمنطلقٌ لم يجزْ ؛ لأَنَّ الفاءَ إِمَّا عاطفةٌ وإِمَّا جوابٌ ، ولا يحسنُ شيءٌ منهما هنا أَمَّا العطفُ فلأَنَّ المعطوفَ مشاركٌ المعطوفَ عليه في الإعرابِ ، ويلزمُ منه أَنْ يكونَ الثاني مبتدأً كالأولِ ، وليس هذا بمرادٍ هنا ، وأَمَّا التي تقعُ جوابا فلا يَصِحُّ هنا أيضًا ؛ لأَنَّ ذلك يستدعِي تقدُّمُ شرطٍ أو ما فيه معنى الشرطِ ، وكلاهما مفقودٌ هنا ، وسيبويه لا يرَى زيادةَ الفاءِ[1] ، ولذا تأوَّلَ سيبويه قولَ الشاعرِ:

١٩٩- وَقَائِلَـةٍ خَـولَانُ فَـانْكِحْ فَتَـاتَهُمُ وَأُكْرُومَــةُ الحَيَّــيْنِ خِلْــوٌ كَمَــا هِيَــا[2]

بِأَنَّ المبتدأَ محذوفٌ تقديرُه: هذه خولانُ فانكحْ ، ويكونُ الفاءُ عاطفةً جملةً على (١٢٩/أ) جملةٍ .

وأبو الحسنِ يرَى زيادةَ الفاءِ[3] ، ولا إشكالَ حينئذٍ .

---

(١) قال سيبويه: " فإذا قلت: زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى انك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم ... وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه إذا كان مبنيا على مبتدإ مظهر أو مضمر ، فأما المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا اظهرته" الكتاب ١٣٨/١ بتصرف ، ثم ذكر سيبويه أن مما أضمر فيه المبتدأ بيت: وقائلة خولان .

(٢) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١ ومعاني القرآن للأخفش ٨٣/١ وكتاب الشعر ص ٢٧٩ والمحكم ٢٩٧/٥ والرد على النحاة ص ٩٦ وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٥/١ وابن يعيش ١٠٠/١ وشرح التسهيل ٣٣١/١ واللسان ٢٣٩/١٤ والجنى الداني ص ٧١ والهمع ٥٩/٢ وخزانة الأدب ٤٥٥/١ .

الشاهد: استدل الأخفش بهذا البيت على أن الفاء زائدة ، وخرجه سيبويه على تقدير مبتدإ محذوف وخولان خبره .

(٣) أظن – والله أعلم – أَنَّ النقلَ عن الأخفش بإطلاقِ قولِه بزيادة الفاء في خبر المبتدإ فيه نظر ، ذلك أن الأخفش كلامه في هذه المسألة ينبغي النظر إليه إجمالا ، قال الأخفش:" أما قوله: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة ٤٠] ، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة ٤١] فقال: ﴿وَإِيَّٰيَ﴾ وقد شغلت الفعل بالاسم المضمر الذي بعده الفعل ؛ لأن كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك: زيدا فاضرب أخاه ؛ لأن الأمر والنهي مما يضمران كثيرا ، ويحسن فيهما الإضمار ، والرفع أيضا جائز على ألا يضمر ، قال الشاعر:

وَقَائِلَـــةٍ خَـــولَانُ فَـــانْكِحْ فَتَـــاتَهُمُ وَأُكْرُومَـــةُ الحَيَّـــيْنِ خِلْـــوٌ كَمَـــا هِيَـــا

وأما قوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا﴾ [النور ٢]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ=

وحَكَى عن العربِ: ((زيدٌ فوَجَدَ))[1] ، وعن الفراءِ[2] رفعُ خولانَ بالابتداءِ ، ودخلتْ الفاءُ على الخبرِ لِمَا دخلَ الكلامَ مِنْ معنَى التثنيةِ[3] ، وتابعَه جماعةٌ كأَنَّه يريدُ بالتثنيةِ ما ذكرَ في وجهِ

=﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨] فزعموا – والله أعلم – أن هذا على الوحي كأنه يقول: ومما أقص عليكم الزانية والزاني والسارق والسارقة ، ثم جاء بالفعل من بعد ما أوجب الرفع على الأول على الابتداء ، وهذا على المجاز ، كأنه قال: أمر السارق والسارقة وشأنهما مما نقص عليكم ، ومثله قوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [محمد ١٥]ثم قال: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ ﴾ كأنه قال: ومما أقص عليكم مثل الجنة ، ثم أقبل يذكر ما فيها بعد أن أوجب الرفع في الأول على الابتداء ، وقد قرأها قوم نصبا إذ كان الفعل يقع على ما هو من سبب الأول ، وهو في الأمر والنهي." معاني القرآن للأخفش ٨٣/١ ، ٨٤ . وقال أيضا:" وما ذكرنا في هذا الباب من قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة ٣٨] و﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ ﴾ [النور ٢] ليس في قوله: ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ و﴿ فَٱجْلِدُواْ ﴾ خبر مبتدإ ؛ لأن خبر المبتدإ هكذا لا يكون بالفاء. لو قلت: عبد الله فينطلق لم يحسن ، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: ومما نقص عليكم ، وهو مثل قوله:

وقائلــــةٍ خـــــولانُ فـــــانكحْ فتـــــاتَهم

كأنه قال: هؤلاء خولان كما تقول: الهلاك فانظر إليه ، كأنك قلت: هذا الهلاك فانظر إليه ، فأضمر الاسم ." معاني القرآن ٨٦/١ ، ٨٧ . وقال أيضا:" وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [سورة التوبة ٦٣] وقوله: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام ٥٤] فيُشْبِهُ أَنْ تكون الفاء زائدة كزيادة ما ، ويكون الذي بعد الفاء بدلا من أن التي قبلها ، وأجوده أن تكسر أن وأن تجعل الفاء جواب المجازاة . وزعموا أنهم يقولون: أخوك فَوَجَدَ بل أخوك فَجَهَدَ ، يريدون أخوك وجد وبل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء ." معانى القرآن ١٣١/١ ، ١٣٢ .

وبالتأمل في كلام الأخفش نرى أنه نص على أنه لا يحسن عبد الله فينطلق ، وأَوَّلَ بيتَ الشاهدِ بل إن كلام العرب الذي قيل: إنه حكاه ، حكاه على أنه زَعْمٌ ، فَلْيُتَأَمَّلْ ذلك .

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٣٢/١ .

(٢) ذهب الفراء وتابعه الأعلم أنه يجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان أمرا أو نهيا ، ينظر معاني القرآن للفراء ٤١٠/٢ ، والنكت للأعلم ٣٦٩/١ وينظر التذييل والتكميل ١٠٦/٤ والجنى الداني ص ٧٢ والمغني ١٨٨/١ .

(٣) قال أبو حيان:" وأجاز الفراء: زيدٌ فاضربه ، قال: ولا يجوز: زيد فمنطلق . قال ابن طاهر: لأنه على زيادة الفاء عنده أو للتنبيه." التذييل والتكميل ١٠٧/٤ ، فيبدو أن المقصود التنبيه وليس التثنية كما هو مثبت في كلام ابن عمرون ، وقد يكون تحريفا من الناسخ ، ويلاحظ عند أبي حيان أن هذا تعليل ابن طاهر (٥٨٠ هـ) أو مِنْ كلامٍ آخرَ لكنه=

النصبِ في: زيدًا فاضربْ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه[1] ، وذا يَصِحُّ إذا نصبَ أَمَّا إذا رَفَعَ فلا ، وإِنَّما قلتُ: إِنَّهم أرادوا ذلك ؛ لأَنَّهم لم يُجَوِّزُوا: زيدٌ فمنطلقٌ ، قالوا: لَمَّا عَدِمَ التثنيةَ ، كما لم يجوِّزُوا زيدًا فضربْتُه ، وأنشدوا بيتا عن ابنِ الأعرابي:

٢٠٠-يَا رَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهْ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهْ[2]

أرادَ أظلمنا ، كما تقول: أخزَى اللهُ الكاذبَ منِّي ومنك ، يريدُ مِنَّا ، وزعمُوا أَنَّه لا يتَّجِهُ إلا الرفعُ بالابتداءِ ، و (فاصببِ) الخبرُ ، قال أبو عليٍّ: «هذا يدلُّ على جوازِ رفعِ زيدٍ بالابتداءِ في نحوِ: زيدًا فاضربْه ، إنْ جعلتَ الفاءَ زائدة على ما يراه الأخفشُ. فإِنْ قلتَ: أضمرَ المبتدأَ كما أضمرَه في قوله: (خولان فانكحْ) ، فإِنْ ذلك لا يَسْهُلُ هنا ؛ لأَنَّه للمتكلِّمِ فكما لا يتجّهُ هذا على إرادةِ إشارةِ المتكلِّمِ إلى نفسِه مِنْ غيرِ أَنْ تنزِّلَه منزلةَ الغائبِ كذلك لا يحسُنُ إضمارُ هذا هنا ، فإِنْ قلتَ: إِنَّ (أظلَمُنَا) على لفظِ الغيبةِ ، فليس مثلُ: هذا أَنَا ، فإِنَّه وإِنْ كان كذلك ، فالمرادُ به بعضُ المتكلمين ولا يمتنعُ ذلك ، ألا ترى أنهم قالوا: يا تميمُ كلُّهم ، فحملوه على الغيبةِ لَمَّا كان اللفظُ له وإِنْ كان المرادُ به المخاطبُ ، وإِنْ جعلتَ المضمرَ في علمِك كأَنَّك قلتَ: أظلَمُنا في علمِك كان مستقيمًا»[3]. **مُحَمَّدٌ**: لا يلزمُ مِنِ امتناعِ إضمارِ هذا لو قُدِّرَ امتناعُه إضمارُ جزءٍ آخرَ ، فقد ذكرَ سيبويه: (١٢٩/ب)

=ليس الفراء ، قال أبو حيان:" ومنهم من قال: التقدير: تنبه فزيدا اضربه ، فلما حذف تنبه أو ما في معناها قدموا الاسم دليلا على ذلك المعنى ، والأكثر نصبه بسبب الأمر." التذييل والتكميل ١٠٧/٤ .

(١) فيكون معنى التثنية ، المجيء بجملة ثانية بعد الجملة الأولى فتكون التثنية بمعنى التكرار .

(٢) بيت من الرجز بلا نسبة في كتاب الشعر ص ٢٩٤ والمقرب ٢١٢/١ والتذييل والتكميل ١٠٦/٤ والمساعد ١٧٨/٢ والهمع ١٥٩/٢ وخزانة الأدب ٣٦٩/٤ .

الشاهد: مجيء (فاصبب) خبرا عن (أظلمي) ، وهو شاهد على جواز مجيء الفاء في خبر المبتدإ ، وفيه شاهد آخر ، وهو (أظلمي) حيث إن إضافة أفعل التفضيل على معنى (مِنْ) يشترط فيها أن يكون (أفعل) بعض ما يضاف إليه ولذا فالمراد أظلمنا.

(٣) كتاب الشعر ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ بتصرف .

٢٠١- أَرَوَاحٌ مُـــــــوَدِّعٌ أَمْ بُكُــــــورُ أَنْـــتَ فَـــانْظُرْ لِأَيِّ أَمْـــرٍ تَصِـــيرُ[١]

وبَيَّنَ أَنَّ إضمارَ هذا لا يجوزُ لكن ذُكِرَ فيه وجوهٌ يخرجُ بها عن أَنْ يكونَ (فانظرْ) خبرَ أنتَ ، منها[٢]: أَنَّ (أنتَ) مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ أو خبرُ مبتدإٍ تقديرُه: إمَّا الراحلُ أنت أو الهالكُ أنت أو المحزونُ أنت ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ (أنت) المبتدأُ وما قُدِّرَ مبتدأً يكونُ خبرا ، ويُقَدَّرُ بعد (أنتَ) ، ويجوزُ[٣] أَنْ يكونَ (أنت) فاعلَ (بكورٍ) ، وأَنْ يُجْعَلُ المصدرُ بمعنى اسمِ الفاعلِ ، فيكونُ (بكورٌ) بمعنى باكرٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ تقديرُه: ذو بكورٍ أنتَ ، وأبو عليٍّ[٤] نقلَ هذه الوجوهَ إلى أظلَمِي وأظلَمُه ، ومرادُ سيبويه أَنْ تُضْمِرَ ما يخرجُ به عن أَنْ تكونَ الفاءُ داخلةً على خبرِ المبتدإِ ، والتقديرُ يكونُ مطابقا للمعنى في كلِّ موضعٍ على حَسَبِه .

الثاني ما فيه معنى الشرطِ منها: الموصولاتُ على ما يأتي بيانُه في المبنياتِ إذا لم يُرَدْ بها معيَّنٌ وكانت الصلةُ جملةً فعليةً ، **وقولُ الزمخشري**: «**فعلا**». يريدُ وما اتصلَ به ليس أولُّ الجملةِ الفعليةِ (ما) ، لو قلتَ: الذي ما يأتيني فله درهمٌ لم يجزْ ؛ لأَنَّ (ما) له صدرُ الكلامِ ، وللجزاءِ صدرُ الكلامِ ، فلا يجتمعان ، وقال ابنُ السراج: «القياسُ إجازتُه للفرقِ بين الذي وبين الجزاءِ»[٥]. وتكونُ ليست شرطيةً ، وقولي: (شرطيةٌ) إيضاحٌ ، وإلا على ما رَتَّبَ الزمخشريُّ الجملَ لا يحتاجُ إلى الاحترازِ عن الشرطيةِ أو ظرفيةً أو الجارَّ ، والمجرورُ كالظرفِ في هذا الحكمِ ، ولم يصرّحْ به الزمخشري ؛ لأَنَّه عند النحاةِ بمنزلةِ الظرفِ ، وأشار إليه في التمثيلِ بقولِه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ﴾[٦] وقال السيرافيُّ: «لو قلتَ: كلُّ رجلٍ فيه شهامةٌ فله

---

(١) بيت من الخفيف لعدي بن زيد وهو في ديوانه ص ٨٤ وروايته: لك فاعلم لأي حال تصير . وعليه فلا شاهد ، ويروى لأي ذاك ، ولأي حال ، وينظر الكتاب ١٤٠/١ وكتاب الشعر ص ٣٢٥ والمحكم ٤٧١/١٠ وابن الشجري ١٣٤/١ والرد على النحاة ص ٩٩ وشرح التسهيل ٣٣١/١ ولسان العرب ٤٢١/١٣ والجنى الداني ص ٧١ والمغني ١٨٨/١ والهمع ٥٩/٢ .

الشاهد: أنت فانظر ، حيث استدل بذلك على جواز وقوع الفاء في الخبر ، وخرجه العلماء على ما ذكر ابن عمرون .

(٢) ينظر الكتاب ١٤١/١ والسيرافي ٤٩٥/١ .

(٣) هذا الوجه والذي يليه في السيرافي ٤٩٦/١ .

(٤) ينظر كتاب الشعر ص ٢٩٤ وينظر (أنت فانظر) في التعليقة لأبي علي ٢٢٢/٢ .

(٥) ينظر الأصول ٢٧٣/٢ .

(٦) من الآية (٥٣) من سورة النحل.

درهمٌ جازَ على قياسِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ١٣٠/أ ٱللَّهِ﴾))[1]. فقاسَ الجملةَ إذا كان الظرفُ فيها خبرًا ووقعتْ صفةً على ما إذا كانتِ الصلةُ جارًّا ومجرورًا ، وإنَّما شُرِطَ في الموصولِ ما ذكرنا ؛ لأَنَّه حينئذٍ يكونُ فيه معنى الشرطِ ؛ لأَنَّه إذا لم يُرَدْ به معيَّنٌ أشبَه الشرطَ ؛ لإبهامِه ؛ لأَنَّ الشرطَ بابُه الإبهامُ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه ، فإِنْ قيل: يجوزُ أَنْ يكونَ المحدَّثُ عنه في الشرطِ معيَّنًا فلِمْ لَمْ يجزْ هنا؟ والجوابُ[2] أَنَّه إذا كان المحدَّثُ عنه في الشرطِ معيَّنًا كان الفعلُ مبهَمًا ؛ لأَنَّ قولَك: إنْ قامَ ، ليس الفعلُ مقطوعًا بوجودِه بخلافِه هنا ، فإِنَّ الفعلَ صلةٌ ، ولابدَّ للصلةِ مِنْ أَنْ تكونَ معلومةً للسامعِ على ما يُذْكَرُ في موضعِه ، فلو أُرِيدَ به معيَّنٌ لم يبقَ في الكلامِ إبهامٌ ، وَاشْتُرِطَ أَنْ تكونَ الصلةُ فعليةً ؛ لأَنَّ الشرطَ لا يكونُ إلا بالفعلِ على ما يُقَرَّرُ ، ويتعيَّنُ تقديرُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ بالفعلِ على ما يُقَرَّرُ في الصلةِ ، فإِنْ قيل: إِنَّما تدخلُ الفاءُ لمعنَى الشرطِ والشرطُ لا يكونُ إلا بالفعلِ ، والجوابُ أَنَّ الذي ليس بصريحٍ للشرطِ وإنما فيه معنى الشرطِ ، ولو كان شرطًا صريحًا لجُزِمَ به وإِنْ كان شيءٌ مِنَ الموصولاتِ على الشروطِ التي ذكرنا مبتدأً صَحَّ دخولُ الفاءِ في خبرِها مؤذنةً أَنَّ الخبرَ مستحَقٌّ بالصلةِ[3] ، فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[4] فالمعنى إِنْ ثبتُّمْ أو فررْتُم منه فإِنَّه ملاقِيكم ، ودخلتِ الفاءُ لاعتصامِهم مِنَ الموتِ عند أنفسِهم بالفرارِ ، ومثلُه قولُ زهيرٍ:

٢٠٢- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المنايَا يَنَلْنَهُ[5]

---

(١) ينظر السيرافي ٣/٣١٠ .

(٢) ينظر في علة اشتراط الإبهام في جملة الصلة ابن يعيش ١/١٠٠ .

(٣) ينظر في الفرق بين دخول الفاء في خبر الموصول وعدمه ابن يعيش ١/١٠٠ .

(٤) من الآية (٨) من سورة الجمعة .

(٥) صدر بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته ، وعجزه:

ولو رَامَ أسباب السماء بسُلَّمِ

ينظر ديوان زهير ص ١١١ ط دار الكتب العلمية وجمهرة أشعار العرب ص ١٧٤ والخصائص ٣/٣٢٤ وسر الصناعة ١/٢٦٧ وشرح القصائد العشر للتبريزي ١/٢٣٦ والإيضاح لابن الحاجب ١/٢٠٧ .

الشاهد: استشهد ابن عمرون بهذا البيت على أن الآية الكريمة كالبيت معنًى ، قال ابن جني:" فإن قال قائل: إن الموت ملاقيهم على كل حال فروا منه أو لم يفروا ، فما معنى الشرط والجواب هنا؟ وهل يصح الجواب بما هو واقع لا=

إنَّما قال هذا لِمَنْ يهابُ كي ينجُوَ ، ومثلُه: إنْ شتمتَني لم أشتُمْك ، صَحَّ ؛ لأَنَّه كان عنده أنه إنْ شَتَمَ شُتِمَ فأخبرَه (١٣٠/ب) أَنَّه إنْ شَتَمَ لا يَشْتُمُه ، وإنْ لم تدخلِ الفاء لم يُعْلَمْ أَنَّ استحقاقَ الخبرِ بالصلةِ ، فإنْ كانتِ الصلةُ شرطًا فلا تدخلُ الفاءَ في الخبرِ ؛ لأَنَّه قد أخذَ الشرطُ جوابَه في الصلةِ فلا حاجةَ إلى جزاءٍ آخرَ. ومنها: النكرةُ الموصوفةُ بما ذُكِرَ في صلةِ الموصولِ مثالُ الأوَّلِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[1] (ما) موصولةٌ ، و(بكم) الصلةُ ، و(مِنَ اللهِ) الخبرُ ، والاستقرارُ الأولُ ليس سببًا للاستقرارِ الثاني ، فلابُدَّ مِنْ زيادةِ نظرٍ وهو أَنَّ هؤلاء قومٌ عَرَفُوا النعمةَ وجَهِلُوا المنعِمَ فنُبِّهُوا أَنَّ الاستقرارَ الأولَ سببٌ للعِلْمِ بالاستقرارِ الثاني كذا نَبَّهَ عليه الزمخشري ، وممَّا يُنَبَّهُ عليه اسمُ الفاعلِ إذا كان صلةَ الألفِ واللامِ وكان مبتدأً هل يجوزُ دخولِ الفاءِ في خبرِه؟ ذهبَ قومٌ إلى جوازِه[2] ؛ لأَنَّ اسمَ الفاعلِ في صلةِ اللامِ في تأويلِ الفعلِ ، ولذلك عَمِلَ وإنْ كان ماضيًا بخلافِ ما إذا لم يكنْ صلةً ، ولذا جاز عَطْفُ الفعلِ عليه في قولِه تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾[3].

ومنه مسألةُ: يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ إذا أخبرتَ بالألفِ واللامِ تقولُ: الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ، وحُمِلَ عليه قولُه[4] تعالى:﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[5] و

=محالة؟ فالجواب أن هذا على جهة الرد عليهم أنْ يظنوا أنَّ الفرار ينجيهم ، وقد صرح بهذا المعنى وأفصح عنه بالشرط الحقيقي زهير في قوله:

ومـــن هـــاب أســـباب المنـــايا ينلنـــه ... ولـــو رام أســـباب الســـماء بســـلم

أي إن اعتقد أن التحرز ينجيه من الموت ، كان ذلك أدعى لوقوع الموت به على جهة الرد عليهم وإبطال ظنهم." سر الصناعة ٢٦٧/١ ، وينظر الخصائص ٣٢٤/٣ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٣٦/١ .

(١) من الآية (٥٣) من سورة النحل.

(٢) نسبه أبو حيان في التذييل والتكميل ٩٨/٤ إلى الكوفيين والفراء والمبرد والزجاج ، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٢/١ ، ٢٤٤/٢ والكامل ٨٢٢/٢ ومعاني الزجاج ١٧٢/١ ، ٢٧/٤ والسيرافي ٤٩٩/١ .

(٣) من الآية (١٨) من سورة الحديد .

(٤) في الأصل ١٣٠/ب: قوله عليه. وكتب عليهما (م) ليدل على اختلاف مكان الكلمتين .

(٥) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .

﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ﴾[١] وسيبويه[٢] حملَه على أَنَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ تقديرُه: وفيما يتلى عليكم الزانيةُ والزاني ، ولم يَجعلْ فاجلدوا خبرًا عنه لئلا يَحملُه على غيرِ المختارِ مع وجودِ ما ليس بمرجوحٍ . وقيل: يحتملُ أَنَّ ذلك لا يجوزُ ؛ لأَنَّه لم يُصَرِّحْ فيه بفعلٍ ولم يَطُلِ الكلامُ كما طال بصلةِ الذي فلا يَصِحُّ قياسُه عليه . ومثالُ النكرةِ الموصوفةِ: كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ ، وقيل: إذا وُصِفَتِ النكرةُ باسمِ فاعلٍ جازَ دخولُ الفاءِ على الخبرِ كقولك: كلُّ رجلٍ ذاهبٍ (١٣١/أ) فله درهمٌ ؛ لأن الصفةَ قريبةٌ مِنَ الفعلِ ، وكذا لا تكونُ إلا مشتقَّةً أو مُنَزَّلَةً منزلةَ المشتقِّ ، وبالقياسِ على ما إذا كانت صلةَ اللامِ ، والفرقُ بينه إذا كان صلةً وإذا كان صفةً أَنَّ اللامَ تُغَلِّبُ جانبَ الفعلِ بدليلِ ما ذكرنا مِنَ الإعمالِ ، ولا كذلك إذا كان صفةً. **قوله:** «**فإذا دخلتْ (ليت) و(لعل) لم تدخلِ الفاءُ بالإجماعِ**». يعني إنْ دخلَ على الموصولِ أو النكرةِ الموصوفةِ (ليت) أو (لعل) لم تدخلِ الفاءُ ؛ لأنها تُخْرِجُ الكلامَ عن كونه خبرًا ، والشرطُ خبرٌ بدليل وقوعِه خبرَ المبتدإِ وصفةَ النكرةِ ، فلو دخلتِ الفاءُ لكان الكلامُ خبرًا غيرَ خبرٍ ، وذلك محالٌ. **قوله:** «**وفي دخولِ (إنَّ) خلافٌ بين الأخفشِ وصاحبِ الكتاب**». لم يُصَرِّحْ هنا بقولِ كلِّ واحدٍ مِنَ الرجلين ، وقال عبد القاهر: «مذهبُ أبي الحسن أنها لا تمنعُ»[٣]. وأظنُّ الزمخشريَّ عَوَّلَ على كلامِ عبدِ القاهر ، فقال في الحواشي: «يجوزُ دخولُ الفاءِ في خبرِ الاسمِ المتضمِّنِ لمعنى الشرطِ إذا دخلَ عليه (إنَّ) على مذهبِ الأخفشِ ، ولا يجوزُ على مذهبِ سيبويه». وقال المبردُ في المسائلِ المشروحةِ مِنْ كتابِ سيبويه : «كان الأخفشُ يُضَعِّفُ: إنَّ الذي يأتيني فله درهمٌ لدخولِ (إنَّ) على الذي ، ولا أرَى ما قال إلا غَلَطًا»[٤]. وقال السيرافي

---

(١) من الآية (٢) من سورة النور .

(٢) ينظر الكتاب ١٤٢/١ والسيرافي ٤٩٨/١ .

(٣) المقتصد ٣٢٤/١ .

(٤) كتاب المبرد مفقود ، وليست هذه المسألة موجودة في الانتصار لابن ولاد . وقال ابن مالك أنه ظفر بنص للأخفش يشير أنه يجيز دخول الفاء مع دخول (إن) ، ينظر شرح الكافية الشافية ٣٧٩/١ ، ونص الأخفش:" وأما قوله: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾ [سورة النساء ١٦] فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدإ ؛ لأن الذي إذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ=

في شرح الكتاب: ((وكان أبو الحسن الأخفشُ يُضَعِّفُ: إنَّ الذي يأتيني فله درهمٌ لدخولِ (إنَّ) على الذي ، ويقول: الذي تدخلُ الفاءُ في خبرِه ؛ لأنه يُذْهَبُ بها وبالفعلِ بعدها مذهبَ الشرطِ فإذا دخلتْ إنَّ أبطلتِ الشرطَ كقولك: مَنْ يأتني آته ، فلو قلتَ: إنَّ مَنْ يأتني آته لم يجزْ إلا إنَّ مَنْ يأتيني آتيه بإبطالِ الجزاءِ لدخول (إنَّ) وتصيرُ بمعنى (الذي) ، وكان الزجاجُ[1] لا يُبْطِلُ حكمَ (١٣١/ب) المجازاةِ عن الذي بدخولِ (إنَّ) ، والقولُ ما قال أبو إسحاق))[2]. وإذ قد تَبَيَّنَ النقلُ ، فالذي يظهرُ أَنَّ الأخفشَ هو الذي يمنعُ ؛ لأنه يُجَوِّزُ زيادةَ الفاءِ فيمكنُ إذا وَرَدَ عليه شيءٌ مِنْ ذلك أَنْ يخرِّجَه على زيادةِ الفاءِ ، وسيبويه لا يعتقدُ ذلك ، وقد أوردَ في الكتابِ فقال: ((ومثلُ ذلك قولُه تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[3] وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[4]))[5] فلابدَّ مِنِ اعتقادِ أَنَّ (إنَّ) لا تمنعُ ، ويَبْعُدُ بل يمتنعُ أَنْ يَذكرَ سيبويه آيةً في أمرٍ لا يوافقُ مرادَه[6]. فإنْ قيل: الآيةُ الكريمةُ (إنَّ) لم تدخلْ على الذي ، وإنما دخلتْ على موصوفِ الذي ، والجوابُ حينئذٍ يكونُ مِنْ طريقِ الأولى ؛ لأنه إذا جاز مِنْ أجلِ الصفةِ مع وجودِ (إنَّ) فلأَنْ يجوزَ إذا كان الموصولُ اسمَ (إنَّ) أولى. وقيل: إنَّ الخبرَ الذي. وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ ليس بخبرٍ بل عطفٍ . فأقول: حينئذٍ لا يكونُ لسيبويه في ذكرِه فائدة ، وقال تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[7] وقال

=أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة النساء ٩٧] ثم قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ ." معاني القرآن للأخفش ٨٧/١ .

(١) ينظر الأصول ١٦٨/٢ .

(٢) السيرافي ٣١٠/٣ .

(٣) من الآية (٢٧٤) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (٨) من سورة الجمعة . وذكر الأخفش هذه الآية في معاني القرآن ٤٧١/٢ ولم يعلق بشيء .

(٥) الكتاب ١٠٣/٣. وعلى هذا فالأخفش يمنع الفاء في خبر الذي إن دخلت (إنَّ) وسيبويه لا يمنع . وهذا ما ذكره ابن يعيش ١٠١/١ ، وممن ذكر أن الأخفش هو من يجيز وسيبويه يمنع ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠٥/١ .

(٦) أشار إلى ذلك ابن الحاجب في الإيضاح ٢٠٦/١ .

(٧) الآية (١٣) من سورة الأحقاف .

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[1] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم﴾[2] ورُوِيَ عن النبي ﷺ «أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ ومالٍ وكانت في الجاهليةِ فهي تحتَ قدميَّ هاتين»[3] وقيل[4]: إنَّ (إنَّ) لا تدخلُ على الشرطِ فكذا ما كان بمعناه ، والجوابُ أَنَّه لا يلزمُ مِنْ عدمِ دخولِ (إنَّ) على صريحِ الشرطِ أَنْ لا تدخلُ على ما كان بمعناه ألا ترَى أَنَّ الظرفَ لا يقعُ مكانَ فعلِ الشرطِ وقد وقعَ فيما هو بمعناه ١٣٢/أ ولأَنَّ للصريحِ مِنَ القوَّةِ ما ليس لغيرِه .

[خبر إن وأخواتها]

قال الزمخشري: «**هو المرفوع في نحو قولك: إن زيداً أخوك، ولعل بشراً صاحبك ، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعه بالفاعل. ونزل قولك: إن زيداً أخوك منزلة ضرب زيداً أخوك. وكأن عمراً الأسد منزلة فَرَسَ عمراً الأسد. وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعاً به في قولك: زيد أخوك ولا عمل للحرف فيه**».

قال صاحبُ الكتاب: «**خبرُ إنَّ وأخواتِها الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: لَمَّا كان خبرُ (إنَّ) وأخواتها هو خبرُ المبتدإِ حقيقةً عَرَّفَه ما يَخُصُّه ، وهو **قوله**: «**هو المرفوعُ في نحوِ قولِك: إنَّ زيدًا أخوك**». فجعلَ المثالَ مُعَرِّفًا لخبرِ (إنَّ) ، وكذا لعل بِشْرًا أخوك. **قوله**: «**وارتفاعُه عند أصحابِنا**» يعني البصريين[5] «**بالحرفِ**». يعني (إنَّ) وأخواتها ؛ لأَنَّ هذه

---

(١) من الآية (١٠) من سورة البروج .

(٢) من الآية (٩١) من سورة آل عمران . ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٦/١ ولم يعلق على دخول الفاء .

(٣) قال النبي ﷺ:" أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ وَمَأْثُرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ تَحْتَ قَدَمَيَّ." وهذا نص أبي عبيد في الأموال ص ١٤٣ ط دار الفكر بيروت ، وأخبار مكة للأزرقي ص ١٠٩ ط دار الأندلس بيروت .

وروي بنص (تحت قدمي) بغير (فهي) في مسند أحمد ٦٧/١٠. وبلفظ (فهو موضوع) في معرفة الآثار والسنن للبيهقي ٣٠٦/١٣ .

(٤) ينظر هذا الإيراد والرد عليه في الإيضاح لابن الحاجب ٢٠٥/١ قال:" وتقريره أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ؛ لأنه قسم من أقسام ما له صدر الكلام ، وأَنَّ إِنَّ لا يليها إلا معمولها ، فلو دخلت على الشرط فلا يخلو إما أن تعمل أو لا ، وكلاهما ممتنع ، ووجه امتناعه ظاهر ، وأيضا فإن كلا منهما له صدر الكلام فيتنافيان".

(٥) اختلف البصريون والكوفيون في رافع خبر (إن) وأخواتها ، فذهب البصريون إلى أن (إن) ناصبة للاسم رافعة للخبر =

الحروفَ أشبهتِ الفعلَ في لزومِه الأسماءَ ؛ لأَنَّ الفعلَ يختَصُّ بالأسماءِ ، و(إِنَّ) كذلك فأشبهتِ الأفعالَ مِنْ هذه الجهةِ ، والماضي في بنائِه على الفتحِ ، وأنها على ثلاثةِ أحرفٍ ، وما زادَ كالفعلِ ، وتَدْخُلُها نونُ الوقايةِ كالفعلِ نحو: إِنَّنِي كأعطانِي ، وأَنَّ معانيها معاني الأفعالِ ، فمعنى (إِنَّ) و(أَنَّ) أُوَكِّدُ ، و(ليتَ) أتمنى ، و(لعلَّ) أترجَّى ، و(كأَنَّ) أُشَبِّهُ ، و(لكنَّ) أستدركُ فلَمَّا أشبهتِ الفعلَ مِنْ هذه الجهاتِ أَلْحَقَ منصوبَها بالمفعولِ ؛ لأَنَّه منصوبٌ وأَلْحَقَ مرفوعَها بالفاعلِ ؛ لأَنَّه مرفوعٌ مع عاملٍ ومنصوبٍ فأشبهَ الفاعلَ. **قوله:** «**ونَزَلَ قولُك: إِنَّ زيدا أخوك منزلةَ ضَرَبَ زيدا أخوك ، وكأَنَّ عمرا الأسدُ منزلةَ فَرَسَ عمرا الأسدُ**». يريد أَنَّ هذه الحروفَ يقتضِي معانيها اسمين أعني مبتدأً وخبرًا ، فأشبهتِ الفعلَ المتعدِّي في اقتضائِه فاعلا ومفعولا ؛ لأَنَّ (إِنَّ) لتأكيدِ الجملةِ ، و(لكن) لاستدراكِ الخبرِ ، فلابدَّ منه ؛ لأنه المستدرَكُ ، ولابدَّ مِنَ الاسمِ ليَعْلَمَ خبرَ مَنْ قد استدرَكَ ، و(ليت) تمنٍّ لقدومِ زيدٍ ، و(لعل) ترجٍّ ، فشُبِّهَتْ مِنَ الأفعالِ بما قُدِّمَ مفعولُه على فاعله على ما نَبَّهَ عليه في: ضربَ زيدا أخوك ، وقُدِّمَ[1] المنصوبُ فرقًا بينها وبين الفعلِ مِنْ حيثُ كان الفعلُ (١٣٢/ب) الأصلَ في العملِ جرَى على سننِ قياسِه في تقدُّمِ المرفوعِ على المنصوبِ إذ كان رتبةُ الفاعلِ مقدمةً على المفعولِ على ما بُيِّنَ ، ويجوزُ تقديمُ المنصوبِ في الفعلِ على المرفوعِ توسُّعًا ولَمَّا كانتْ (إِنَّ) وأخواتها فروعًا في العملِ على الفعلِ أُعْطِيَتِ الحالةَ الفرعيةَ ، وهي تقدُّمُ المنصوبِ على المرفوعِ ، وقيل[2]: قُدِّمَ المنصوبُ على المرفوعِ في (إِنَّ) وأخواتها ؛ لأَنَّ ما يعملُ مِنَ الحروفِ على ضربين: منه ما أشبهَ الفعلَ لفظًا ومعنى نحو بابِ (إِنَّ) ، ومنه ما أشبهَ الفعلَ معنًى لا لفظًا نحو (ما) و(لا) بمعنى ليس ففُضِّلَ المشبَّه مِنْ جهتين بأَنْ وقعَ منصوبُه متقدِّمًا على مرفوعِه ؛ لأَنَّ هذه مَظِنَّةُ قوةِ الفعلِ ، وعكسُ الأمرِ في صاحبِه دلالةً على انحطاطِه عن رتبةِ ما أشبهَ الفعلَ مِنْ جهتين ، وأَمَّا لا رجلَ أفضلُ

=وذهب الكوفيون إلى أن الخبر ارتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول (إن) ينظر مجالس العلماء ص ١٣٢ والإنصاف ١٧٦/١ والتبيين للعكبري ص ٣٣٣ والارتشاف ١٢٣٧/٣ والجنى الداني ص ٣٩٣ والهمع ١١٥/٢ .

(١) تنظر هذه العلة في ابن يعيش ١٠٢/١ .

(٢) قال أبو البركات: "فإن قيل: فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع؟ قيل: لوجهين: أحدهما أن هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى ، فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف أو أفعال؟ .... والوجه الثاني: أن هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى ، حملت عليه في العمل ، فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع" أسرار العربية ص ١٤٩، ١٥٠ بتصرف .

منك ، فمُشَبَّهٌ ببابِ (إنَّ) فهو فرعُ فرعٍ . **قوله: ((وعند الكوفيين مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به في قولك: زيد أخوك ، ولا عملَ للحرف فيه))**. لأَنَّ (إنَّ) المكسورةَ مع اسمها بمنزلةِ المبتدإِ ، ولذا قال بعضُ النحاةِ: ((ولأَنَّ محلَّ إنَّ المكسورةِ وما عملتْ فيه الرفعُ جازَ أَنْ تقولَ: إنَّ بِشْرًا أخوك وعمرو ، ودخلتْ معها لامُ الابتداءِ ولم يغيَّرْ معنى الابتداءِ فكانتْ ضعيفةَ العملِ فلم تعملْ في شيئين وإذا لم تعملْ في شيئين وجبَ أَنْ يبقَى الخبرُ مرفوعًا ولا عملَ لـ(إنَّ) فيه))[1]. والجوابُ أَمَّا قوله: ((إنَّ المكسورةَ مع اسمها بمنزلةِ المبتدإِ)) قلنا: لا نسلِّمُ ، وأَمَّا العطفُ فإنما جازَ على معنى الابتداءِ ، وقولُ مَنْ قال: محلُّ إنَّ المكسورةَ رفعٌ[2] ، فنقول: هذا غيرُ مسلَّمٍ. وأَمَّا اللامُ فهي لتأكيدِ الجملِ ، ولَمَّا كانت (إنَّ) تقتضِي جملةً ولم يغيَّرْ معنى الابتداءِ ولا الأوليةَ جازَ دخولُ اللامِ معها ، وقوله: ((إنَّ ضعيفةَ العملِ فلضعفِها لم تَتَصَرَّفْ في معمولِها)) (١٣٣/أ) أَمَّا لا تعملُ في الخبرِ فغيرُ مسلَّمٍ ، وقولُ النحاةِ: خبرُ (إنَّ) و(كان) و(ما) و(لا) كلُّه مجازٌ ؛ لأَنَّ الحرفَ والفعلَ لا يُخْبَرُ عن شيءٍ منهما ، ولكن لَمَّا أَثَّرَ العملُ فيهما نُسِبَا إليهما .

قال الزمخشري: ((وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه، ما خلا جواز تقديمه إلا إذا وقع ظرفاً كقولك: إن في الدار زيداً، ولعل عندك عمراً، وفي التنزيل: (إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم)))

قال صاحبُ الكتاب: ((وجميعُ ما ذُكِرَ في خبرِ المبتدإِ الفصل)) .

مُحَمَّدٌ: قوله: ((وجميعُ ما ذكرَ في خبرِ المبتدإِ مِنْ أصنافِهِ)). يعني كونَه مفردا نحو قوله تعالى:﴿إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡۗ﴾[3] هذا غيرُ مشتَقٍّ ، ومشتقًّا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾[4] إذا جُعِلَ (هو) فصلا ، وإِنْ جُعِلَ مبتدأً فهو تمثيلُ الخبرِ إذا كان جملةً مِنْ مبتدإٍ

---

(١) ينظر المفصل ص ٤٠٣ ط الآداب ، وأظن ابن عمرون نقل ملخص كلام صدر الأفاضل بتصرف ، ينظر التخمير ٢٨٢/١ .

(٢) جواز العطف بالرفع على موضع إن المكسورة واسمها هو قول سيبويه ينظر الكتاب ١٤٤/٢ ، وينظر المقتضب ١١١/٤ والمفصل ص ٤٠٣ ط الآداب .

(٣) من الآية (١٤٠) من سورة النساء .

(٤) من الآية (٥٨) من سورة الذاريات .

وخبرٍ ، وجملةً مِنْ فعلٍ وفاعلٍ وما اتصلَ به نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[1] وشرطا[2] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ إِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ يَرۡجُمُوكُمۡ﴾[3] وظرفا نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾[4] وجارا ومجرورا كما ذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾[5]. **قوله:** ((**وأحوالِه**)). يعني كونَه معرفةً ونكرةً ومحذوفًا . وأَنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ إذا وقعَ أحدُهما خبرَ (إنَّ) يُقَدَّرُ بـ(استقرَّ) أو مستقرٌّ وإذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ ، فالنكرةُ الخبرُ ، وإذا كان اسمُ إنَّ جثةً لا يقعُ خبرا عنه مِنَ الظرفين إلا ظرفُ المكانِ . **قوله:** ((**وشرائطِه**)). يعني إذا كان مشتقًّا أو جملةً فلابدَّ مِنْ عائدٍ ولا يحذفُ إلا مع قرينةٍ ، وإذا كان اسمُ (إنَّ) نكرةً والخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لَزِمَ تقديمُ الخبرِ. **قوله:** ((**قائمٍ فيه**)). يعني موجودا فيه ما لم يمنعْ مانعٌ نحو أَنْ يكونَ الخبرُ ما له صدرُ الكلامِ كالاستفهامِ . **قوله:** ((**ما خلا جوازَ تقديمِه**)). يعني تقديمَ خبرِ (إنَّ) على اسمها لا يجوزُ لعدمِ تصرُّفِ (إنَّ) وأخواتها ما لم تتصرفْ في نفسها ؛ لأنها حروفٌ لم تتصرَّفْ في معمولها بتقديمٍ وتأخيرٍ فلا يجوزُ: إنَّ (١٣٣/ب) منطلقٌ زيدًا. **قوله:** ((**إلا إذا وقعَ ظرفًا**)). مستثنًى مِنْ قوله: ((**ما خلا جواز تقديمِه**)) ثم مَثَّلَه إذا كان ظرفًا وجارًّا ومجرورًا بقولِه: إنَّ في الدارِ زيدًا ، ولعلَّ عندك عمرًا ، وفي التنزيلِ جَلَّ مُنَزِّلُه: ﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾[6] فإيابهم اسمُ (إنَّ) وإلينا الخبرُ ، ومثلُه حسابهم اسمُ (إنَّ) ، وعلينا الخبرُ ، والخبرُ في الموضعين جارٌّ ومجرورٌ لكنه عند النحاةِ كالظرفِ ، وإنما جازَ التقديمُ في الظرفِ ؛ لأنهم قد توسَّعُوا فيه ما لم يتوسَّعوا في غيرِه لكثرةِ استعمالِهم له ، ولذلك جوَّزُوا الفصلَ به بين المضافِ والمضافِ إليه على ما يأتي إنْ شاءَ

---

(١) من الآية (٥٨) من سورة النساء .

(٢) في الأصل : شرطٍ .

(٣) من الآية (٢٠) من سورة الكهف .

(٤) من الآية (٣٨) من سورة الزخرف .

(٥) الآية (٢٥) من سورة الغاشية .

(٦) الآيتان (٢٥-٢٦) من سورة الغاشية .

الله تعالى ، فالفصلُ بين إِنَّ واسمِها أولى . ومَنْ قال مِنَ النحاةِ[١]: إِنَّ خبرَ إِنَّ مع الظرفِ يُقَدَّرُ مؤخرًّا كأنك قلتَ: [إِنَّ] [٢] في الدار زيدًا مستقرٌّ ، ليس مما يعوَّلُ عليه ؛ لأنَّه لو كان كما ظَنَّ لقيلَ: تقدَّمَ معمولُ الخبرِ ، وإنما جَوَّزَ فيه ؛ لأَنَّ عاملَ الظرفِ صار مستهلكًا لا يجوزُ إظهارُه ، فلا اعتبارَ به فلا عليك أين قدَّرْتَه .

[حذف خبر إن]

قال الزمخشري: «وقد حذف في نحو قولهم: إن مالاً وإن ولدًا وإن عددًا أي إن لهم مالاً، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد من الناس عليكم فيقول: إن زيدًا، وإن عمرًا أي: إن لنا، وقال الأعشي:

إن محـــــــلًا وإنّ مُـــــــــرتحلا وإن في الســفر إذ مضــوا مهــلا

وتقول: إنّ غيرها إبِلاً وشاءً أي: إنّ لنا، وقال:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

أي: يا ليت لنا. ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقرشي مت إليه بقرابة: فإن ذاك، ثم ذكر حاجته ، فقال: لعل ذاك أي: فإن ذاك مصدقٌ، ولعل مطلوبك حاصلٌ، وقد التزم حذفه في قولهم: ليت شعري»

قال صاحبُ الكتاب: «فصلٌ وقد حُذِفَ في نحوِ قولِهم: إِنَّ مالا الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: قوله: «وقد حُذِفَ». يعني خبرَ (إِنَّ) في نحو قولهم: إِنَّ مالا وإِنَّ عددا أي: إِنَّ لهم مالا ، فحُذِفَ الخبرُ وهو جارٌّ ومجرورٌ للعلمِ به ؛ لأنه جوابُ قائلٍ: هل لهم[٣] مالٌ؟ فقيل في الجواب: إِنَّ مالا ، ولم يَحْتَجْ إلى إظهارِ الخبرِ لِمَا ذكرنا ، وقال بعضُهم: «لو حَذَفَ إِنَّ لم يكنِ الحذفُ كحُسْنِهِ مع إِنَّ»[٤]. لأنَّ (إِنَّ) تطلبُ الجملةَ ، والاسمُ وحدَه وإِنْ كان يطلبُ خبرا لكن

---

(١) قال ابن الدهان:" ويجب أن يُقَدَّرَ العاملُ في الظرف بعد الاسم كيلا يقدم الخبر وهو غير ظرف." الغرة لابن الدهان من أول باب إن إلى آخر باب العطف تحقيق د: فريد بن عبد العزيز الزامل ط أولى دار التدمرية ٢٠١١م . المجلد الأول ص ٤٤ . وينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ١٤٢ .

(٢) زيادة من عندي .

(٣) في الأصل: لهم هل. ووضع عليهما (مـ) ليدل على تغاير مكانيهما .

(٤) قال عبد القاهر:" ثم إنك إن عمدت إلى (إنَّ) فأسقطها وجدت الذي كان حَسُنَ من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ." دلائل الإعجاز ص ٣٢٢ تحقيق: محمود محمد شاكر ط الخانجي ٢٠٠٤م . وينظر التخمير ٢٨٦/١ فقد=

يشتدُّ الطلبُ ؛ لأنه انضمَّ إلى طلبِه طلبُ (إنَّ). **قوله: «ويقول الرجلُ: هل لكم أحدٌ؟ إنَّ الناسَ عليكم ، فيقول: إنَّ زيدا»**. وإِنَّ عمرا أي: إنَّ لنا ، واستغنَى عن (١٣٤/أ) ذكره لتقدُّمِه في السؤال ، وذَكَرَ هذا التمثيلَ ليُبَيِّنَ موضعَ الخلافِ ؛ لأنَّ الكوفيين[١] لا يُجَوِّزُونَ حذفَ الخبرِ إلا إذا كان الاسمُ نكرةً ، والفراءُ[٢] يَحْذِفُ إذا وقعَ تكريرٌ كما حُكِيَ[٣] أَنَّ أعرابيًّا قيل له: «الزَّبَابَةُ الفَارَةُ ، فقال: إنَّ الزَّبَابَةَ وإِنَّ الفَارَةَ» يعني أَنَّ هذه تخالفُ هذه ، والزَّبَابَةُ[٤] فارَةٌ صمَّاءُ تضرِبُ العربُ بها المثلَ ، تقولُ: «أَسْرَقُ مِنْ زَبَابةٍ»[٥] ، ويُشَبَّهُ بها الجاهلُ فالخلافُ الذي بينَ الاسمين يدلُّ على الخبرِ ، والبصريون[٦] يجوِّزُون حذفَ الخبرِ في المعرفةِ والنكرةِ سواءٌ أَوُجِدَ المخالفُ أم لم يوجدْ ، وينشدون قولَ الأخطلِ أنشدَه السيرافيُّ:

٢٠٣- خَلَا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرِيشٍ تَفَضَّلُوا ... عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمَ نَهْشَلَا[٧]

فحذفَ خبرَ (أَنَّ) الأكارمَ والاسمُ معرفةٌ ، وقال الأعشى ميمونُ بنُ قيسٍ يمدحُ سلامةَ[٨] ذا فائشٍ:

=نقل كلام عبد القاهر .

(١) ينظر الخصائص ٣٧٤/٢ وابن يعيش ١٠٤/١ والتذييل والتكميل ٤٨/٥ .

(٢) ينظر رأيه في الأصول ٢٥٨/١ والسيرافي ٤٧٠/٢ وابن يعيش ١٠٤/١ .

(٣) هذه الحكاية في السيرافي ٤٧٠/٢ .

(٤) ينظر الصحاح ١٤٢/١ ، واللسان ٤٤٦/١ (ز ب ب) .

(٥) المثل في الصحاح ٤٢/١ ومجمع الأمثال ٣٥٣/١ والمستقصى للزمخشري ١٦٧/١ واللسان ٤٤٦/١ .

(٦) ينظر الخصائص ٣٧٤/٢ وابن يعيش ١٠٤/١ والتذييل والتكميل ٤٨/٥ .

(٧) بيت من الطويل نسب إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ط دار الكتب العلمية ، وقد ذكر عدم وروده في الديوان البغدادي والدكتور: محمود محمد الطناحي في هامش أمالي ابن الشجري ، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٣١/١ والمقتضب ١٣١/٤ والخصائص ٣٧٤/٢ وشرح القصائد السبع للأنباري ص ٥٦ والتبصرة والتذكرة ٢١٢/١ وابن الشجري ٦٣/٢ وابن يعيش ١٠٤/١ واللسان ٦٨٢/١١ وخزانة الأدب ٤٦١/١٠ وتاج العروس ٥٢/٣١.

الشاهد: حذف خبر (أنَّ) مع كون اسمها معرفة ، وقد استدل به المبرد ليرد على الكوفيين اشتراطهم تنكير الاسم ، قال ابن جني:" قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم ؛ لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع (إن) المكسورة فأما مع (أن) المفتوحة فلن نمنعه." الخصائص ٣٧٤/٢ .

(٨) هو سلامة بن يزيد بن سلامة ذو فائش نسبة إلى واد يقال له الفائش ، ومنهم قبيلة كبيرة ذات منعة باليمن يقال لهم الأفيوش. ينظر الاشتقاق لابن دريد ص ٥٢٩ ، جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٣٦ والسلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٨٥/١ لبهاء الدين الجُندي اليمني ط مكتبة الإرشاد صنعاء ١٩٩٥م .

٢٠٤- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا[١]

ويُرْوَى: إذ مضوا ، وما مضوا ، وإذ غدوا ، ويُرْوَى أيضا: مثلا مكانَ مهلا ، البيتُ أولُ القصيدةِ فمَنْ رَوَى: ما مضوا رَدَّ إلى معنى السَّفْرِ ؛ لأَنَّ السَّفْرِ اسمُ جمعٍ ومَنْ رَوَى: ما مضى رَدَّه إلى لفظِ السفرِ ، و(ما) مصدريةٌ بدلُ مِنَ السفرِ ، والسَّفْرُ المسافرون يعنِي الأمواتَ ، ومعناه: إنَّ لنا محلًّا في الدنيا ما كنا أحياءً ومرتَحَلا منها إذا متنا. وقولُه: (إنَّ في السَّفْرِ) يريدُ مَنْ قَدَّمَ لآخرتِه فاز وظَفِرَ[٢] ، وقيل: معنَى إنَّ في السفرِ ما أمضيتُه وقطعتُه راحةً وفراغًا ، وقال أبو عبيدة: «إِنَّ مُقِيمًا وإِنَّ مسافرًا ، وقال: إنَّ في السفرِ إذ مضى مهلا قال: (١٣٤/ب) ذَهَابًا لا يرجعون»[٣]. وقيل: معناه: إنَّ في الدنيا مَحَلًّا ومرتَحَلا نعيمٌ وبؤسٌ ، وقال أبو عمرو: «مهلا: مهلةٌ لِمَنْ بَقِيَ مِنْ بعدهم أي يَسْتَعِدُّ ويُصْلِحُ مِنْ شأنِه»[٤]. وفي السفرِ خبرُ إنَّ مهلا أو مثلا ، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرُ (إنَّ) لنا أي: إنَّ لنا في ارتحالهم مهلا ؛ لأَنَّا نَفْنَى كما فَنَوا مِنَ الدنيا ، وبعدَه:

٢٠٥- اِسْتَأْثَرَ اللهُ بِالوَفَاءِ وَبِالْـ ـعَدْلِ وَوَلَّى المَلَامَةَ الرَّجُلَا[٥]

جَعَلَ الملامةَ لخَلْقِه إذ لم يَفَوا . **قولُه**: «**ويقولُ: إنَّ غيرَها إبِلًا وشاءً أي: إنَّ لنا**». غيرُها اسمُ (إنَّ) ، وإبلا يجوزُ أَنْ يكونَ بَدَلًا وتمييزًا وعطفَ بيانٍ ، ومَنْ مَنَعَ البيانَ محتجًّا بأَنَّه مختصٌّ بالمعارفِ فيُبَيَّنُ في موضعِه ، ويجوزُ أَنْ يكونَ (إبلا) اسمَ (إنَّ) ، وغيرُها حالٌ مِنَ الخبرِ المحذوفِ وقالَ رؤبةُ:

---

(١) بيت من المنسرح للأعشى ديوانه ص ٢٣٣ وفيه: ما مضى والصبح المنير ص ١٥٥ وفيه الروايات ، وينظر العين ٢٦/٣ والكتاب ١٤١/٢ والأصول ٢٤٧/١ وشرح السيرافي ٤٦٩/٢ وكتاب الشعر ص ٤٩٥ والخصائص ٣٧٣/٢ وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢ والتبصرة والتذكرة ٢١١/١ وابن الشجري ٦٣/٢ وابن يعيش ١٠٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٢/١ وخزانة الأدب ٤٥٢/١٠ .

الشاهد: حذف خبر (إن) أي: إن لنا محلا ، وإن لنا مرتحلا .

(٢) هذا كلام الأعلم في النكت ١١٨/٢ .

(٣) الصبح المنير ص ١٥٥ .

(٤) هذا القول في النكت ١١٨/٢ دون نسبة إلى أبي عمرو . وفي الصبح المنير:" أبو عمرو ... يقول: إن في الدنيا محلا ومرتحلا إلى الآخرة." ص ١٥٥ .

(٥) ينظر ديوان الأعشى ص ٢٣٣ والصبح المنير ص ١٥٥ .

٢٠٦- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[١]

أي: يا ليت لنا ، أيامُ الصبى اسمُ ليت ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: لنا ، ورواجعَا حالٌ مِنَ الضميرِ في الخبرِ المحذوفِ ، وأَلِفُ (رواجعَا) للإطلاقِ ، وليست بدلا مِنَ التنوينِ ؛ لأَنَّه يكونُ ضرورةً ، ولا حاجةَ إليها مع إمكانِ غيرِها ، وقيل[٢]: تقديرُه أقبلَتْ رواجعَ ، وقيل[٣]: كانت رواجعَ ، وتقديرُ الخبرِ جارًّا ومجرورا أولى لكثرةِ حذفِه ، فكان تقديرُه أولى ، وكان بعضُهم يَنْصِبُ بـ(ليتَ) كما يُنْصَبُ بـ(تمنَّيتُ) ؛ لأنَّها في معناها ، ونقولُ: هي لغةُ تميمٍ يقولون[٤]: ليت زيدًا قائمًا كما يقولون: ظننتُ زيدًا قائمًا ، وعليه الكوفيون[٥] ، وأنشدوا:

٢٠٧-لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعَ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ البَدِيءُ الأَوَّلُ[٦]

والبصريون[٧] يرفعون الرجيعَ ولا كلامَ فيه إنَّما الكلامُ في النصبِ ، والروايةُ (١٣٥/أ) لا يُعَارَضُ بها ، فإِنَّ الكوفيين يجوِّزُون الأمرين[٨] ، والجوابُ أَنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ أضمرَ كان كما

---

(١) شطر بيت من الرجز وليس في ديوان رؤبة بل هو في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢ وطبقات ابن سلام ٧٨/١ والأصول ٢٤٨/١ والتمام ص ١٦٨ والصحاح ٢٦٥/١ وابن يعيش ١٠٤/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٣/١ والجنى الداني ص ٤٩٢ والمغني ٣١٤/١ والهمع ١٥٧/٢ وخزانة الأدب ٢٣٤/١٠ .

الشاهد: حذف خبر (ليت) كما وضحه ابن عمرون ، واستشهد الفراء وكذا ابن سلام بهذا البيت على أن (ليت) تنصب اسمها وخبرها ، وعلى هذا يكون (رواجعا) هو الخبر .

(٢) هو قول سيبويه ، ينظر الكتاب ١٤٢/٢ .

(٣) هو قول الكسائي ، ينظر الأصول ٢٤٨/١ .

(٤) ذكر ابن سلام في طبقاته أنها لغة قوم العجاج ، وهو من تميم ٧٨/١ وينظر ابن يعيش ١٠٤/١ .

(٥) نسب هذا الرأي إلى الفراء وتابعه ابن سلام وجماعة ينظر معاني الفراء ٤١٠/١ ، وطبقات ابن سلام ٧٨/١ ونُسِبَ في التذييل والتكميل إلى ابن الطراوة وابن السيد ٢٧/٥ .

(٦) بيت من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤١٠/١ والزاهر ٢٣٥/٢ وشرح التسهيل ٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٥١٦/١ والتذييل والتكميل ٢٨/٥ والجنى الداني ص ٤٩٣ .

الشاهد: نصب الاسم والخبر بليت.

(٧) أعتقد أن قول ابن عمرون على أنه قياس مذهبهم الرفع ، وقد جاء الضبط في بعض مراجع البيت بالرفع ينظر الزاهر ٢٣٥/٢.

(٨) نَصَّ الفراء على جواز الأمرين ينظر معاني القرآن للفراء ٤١٠/١ .

يراه الكسائي[١] في (ليت أيامَ الصِّبَى رواجعَا) ، ويكونُ التقديرُ: ليت الشبابَ يكونُ الرجيعَ ، وحَذَفَ (كان) وأتَى باسمها ضميرًا منفصلا ، فقال: هو الرجيعُ كما في: أَمَّا أنتَ منطلقا ، ويدلُّ على (كان) المحذوفةِ كان الموجودةُ بعدَ الشَّيبِ ، والتي مع الشيبِ شأنيةٌ وخبرُها هو البديءُ الأوَّلُ ، ونحوُه المثلُ: ((ليتَ القِسِيَّ كلَّها أَرْجُلَا))[٢] ، قال ابنُ الأعرابِيّ: ((أرجلُ القِسِيّ إذا أُوتِرَتْ أعالِيها ، وأيدِيها أسافلُها ، وأرجلها أشدُّ مِنْ أيدِيها[٣] ، وقال بعضُهم: ظنُّوا أَنَّ ذلك ممكنٌ وليس ممكنًا ؛ لأَنَّه لَمَّا كانت أعالي القسيّ أطولَ مِنْ أسافلِها فلو تركتِ الأسافل على غِلَظِ الأعالي مع قصرِها لم تواتِ النَّازِعَ فيها ، ولتخلَّفَتْ عن الأعالي يُضْرَبُ للمتمَنّي مُحَالًا))[٤] . وأنشدَ الكوفيون أيضًا في (كأنَّ):

٢٠٨- كَـأَنَّ أُذْنَيْـهِ إِذَا تَشَـوَّفَا قَادِمَـــةً أَوْ قَلَمًـــا مُحَرَّفَـــا[٥]

فنصبوا بها مفعولين كأَنَّهم نظرُوا إلى ما فيها مِنَ التشبيهِ ، ورواه البصريون[٦] قادمتَا بغيرِ تنوينٍ على التثنيةِ وحذفِ نونِها تخفيفًا ، وذا لا يَدْفَعُ الروايةَ الأخرى ويمكنُ تخريجُه على إضمارِ فعلٍ تقديرُه: تُشْبِهُ . ورواه في مختصرِ العمدةِ[٧]: =

---

(١) ينظر الأصول ٢٤٨/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٤/١ وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٤ ، وقال الرضي:" وهو ضعيف ؛ لأن كان ويكون لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالها فيه ، فتكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم: إن خيرا فخير." وقد علل البغدادي رأيَ الكسائي بأن كان تستعمل بعد ليت كثيرا ، واستشهد بقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾ الحاقة (٢٧) وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ النساء (٧٣) ينظر خزانة الأدب ٢٣٤/١٠.

(٢) ينظر المستقصى ٣٠٢/٢ ومجمع الأمثال ١٨٧/٢ .

(٣) ينظر تهذيب اللغة ٣٤/١١ ومجمع المثال ١٨٧/٢ .

(٤) هذا نقلٌ من مجمع الأمثال ١٨٧/٢ ولم يصرح بالقائل .

(٥) بيت من الرجز لمحمد بن ذؤيب العماني ، وهو له في الكامل ١٠٤٦/٢ وأدب الكتاب للصولي ص ٨٦ وزهر الآداب ٣٦٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٥١٧/١ وخزانة الأدب ٢٣٧/١٠ وللعتابي في العقد الفريد ٢١٣/٦ ولأبي نخيلة في ضرائر الشعر ص ١٠٨ وبلا نسبة في الخصائص ٤٣٠/٢ وشرح التسهيل ٩/٢ والمغني ٢١٧/١ والهمع ١٥٦/٢ .

الشاهد: نصب الجزأين بكأنَّ وهما أذنيه وقادمة وهو من أدلة الكوفيين .

(٦) ينظر الخصائص ٤٣١/٢ وضرائر الشعر ص ١٠٨ .

(٧) العمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق القيرواني المتوفي ٤٥٦هـ ، وهو كتاب في نقد الشعر ، وقد اختصره عالمان: الأول: وهو بعنوان (العدة في اختصار العمدة) لأبي عمرو عثمان بن علي الأنصاري توفي في حدود ٥٧٠هـ . والثاني: لأبي بكر محمد بن سعيد بن محمد الشنتريني المعروف بابن السراج الأندلسي توفي ٥٤٩هـ . ينظر هدية=

=«قال العُمَانِيُّ[1] الراجزُ: تَخَالُ أُذْنَيْهِ[2]» . **قولُه:** «**ومنه**» يعني مِنْ حذفِ الخبرِ «**قولُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ[3]** رضي الله عنه **لقرشيٍّ مَتَّ**» المتُّ المدُّ[4] أي أدلَى إليه بقرابةٍ «**فإنَّ ذلك**». تقديرُه: «**مُصَدَّقٌ**» على ما يُبَيِّنُه الزمخشري ، **وقولُه:** «**ثم ذَكَرَ حاجتَه ، فقالَ: لعلَّ ذلك**». أي: لعلَّ مطلوبَك حاصلٌ. **قولُه:** «**وقدِ التُزِمَ حذفُه**» يريدُ حذفَ الخبرِ «**في قولهم: ليتَ شِعْرِي**». وذا بمُجَرَّدِه غيرُ (١٣٥/ب) مستقيمٍ إنَّما مرادُه إذا ذُكِرَ لِشِعْرِي معمولٌ ؛ لأَنَّ معمولَه هو الذي يسدُّ مسدَّ الخبرِ ،ولذا قال بعضُ مَنْ تعرَّضَ للمفصَّلِ: «الظاهرُ أَنَّه أرادَه ثم رجعَ عنه؛ لأنَّه بمجرَّدِه غيرُ مستقيمٍ»[5]. **مُحَمَّدٌ:** ولو كان كلَّمَا في المفصلِ مِمَّا يحتاجُ إلى تتميمٍ الظاهرُ أنه رجعَ عنه لَكَثُرَ ذلك. و(شعري) مصدرُ شَعَرْتُ أَشْعُرُ إذا فَطِنْتُ ، وهو مضافٌ إلى فاعلِه معناه: ليتني أشعرُ فأتَى بمصدرِ الفعلِ الذي وقعَ خبرًا وأُضِيفَ إلى ما كان اسمَ (ليتَ) فاستغنَى عن الخبرِ بمعنى أَنَّه اشتملَ الكلامُ على محدِّثٍ ومحدَّثٍ عنه ، فأشبَه: ظننتُ أَنَّ زيدًا منطلقٌ لَمَّا اشتملَ على محدِّثٍ ومحدَّثٍ عنه استغنَى عن المفعولِ الثاني على رأيِ سيبويه[6]. وقيل[7]: طالَ الكلامُ بمعمولِ شعرِي ، فاستغنَى عن الخبرِ كما استغنَى عنه بعد (لولا) لطولِه بالجوابِ. وقيل[8]: الجملةُ الواقعةُ بعد شعرِي ليست معمولةً لشعرِي بل هي الخبرُ ، ويبطلُه عدمُ العائدِ ،

=العارفين ٦٥٤/١ ، ٩١/٢ وتاريخ الأدب لبروكلمان ٣٤٤/٥ . وللشنتريني كتاب: جواهر الآداب وذخائر الشعراء والكتاب ، وهو مطبوع وقد ذهب المحقق إلى أنه ليس مختصر العمدة كما يظن البعض ، ينظر جواهر الآداب لابن السراج ص ٤٠ تحقيق د: محمد حسن قزقزان الشنتريني ط وزارة الثقافة بسوريا ٢٠٠٨م .

(١) محمد بن ذؤيب الفُقَيْمي ، ولم يكن من أهل عمان وإنما قيل له عماني ؛ لأنه كان مصفر الوجه ، وأهل عمان مصفرة وجوههم . ينظر الشعر والشعراء ص ٧٥٥ والأغاني ٢٢٦/١٨ .

(٢) الذي في كتب الأدب أن الشاعر لما أنشد البيتَ للرشيد علم الحاضرون أن الشاعر أخطأ ، وصوب الرشيد البيت للشاعر بأن أشار عليه أن يقول: تخال أذنيه ، هذا ما ذكره المبرد ١٠٤٦/٢ والباقون نقلوا عنه .

(٣) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، الخليفة الراشد ، انتشر العدل والرخاء في عهده ، وتوفي ١٠١ هـ . ينظر طبقات ابن سعد ٣٢٤/٧ وسير أعلام النبلاء ١١٤/٥ والأعلام ٥٠/٥ .

(٤) ينظر الصحاح ٢٦٦/١ (م ت ت) .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ٢١٤/١ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٦١/٣ .

(٧) ينظر التنبيه لابن جني ص ٣١١ وابن يعيش ١٠٥/١ .

(٨) ينظر ابن يعيش ١٠٥/١ .

وليس بمفردٍ ، فأَمَّا قولُ الشاعرِ:

٢٠٩- لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أبي عمـــ ـــــرٍو وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ[1]

فقال أبو عليٍّ[2]: ((لا يخلُو مسافرُ مِنْ أَنْ يكونَ نداءً أو منتصبًا بشعرِي ، فإِنْ جعلتَه نداءً و جعلتَ الخبرَ بُورِكَ الميتُ لم يستقمْ ؛ لأَنَّ ليتَ شعرِي إِنَّما يكونُ بعدها الاستفهامُ في أكثرِ الأمرِ والاستفهامُ جملةٌ واقعةٌ موقعَ المفردِ وجازَ تعليقُ شعرِي ؛ لأَنَّه في معنَى العِلْمِ ، فمسافرٌ منتصبٌ بشعرِي ووقعَ المفردُ موقعَ الجملةِ التي هي استفهامٌ ، والتقديرُ: ليت شعري خبرُ مسافرٍ وينبغِي في قول مَنْ قال: إنَّ أزيدٌ عندك أو لا ؟ سدَّ مسدَّ المعمولِ أَنْ يُقَدِّرَ الخبرَ في هذا (١٣٦/أ) البيتِ مضمَرًا ؛ لأنَّ مسافرًا ليس بجملةٍ فيَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ ، ومَنْ قَدَّرَ إضمارَ الخبرِ مع الاستفهامِ فلا نظرَ في إضمارِهِ مع المفردِ ، وإذا لم يكنْ: بُورِكَ الميّتُ[3] خبرًا كان دعاءً للميّتِ المرثِيّ ، ويجوزُ أَنْ يُنْشَدَ: مسافرُ بالرفعِ على أَنْ يكونَ التقديرُ: ليت شعرِي عِلْمُ مسافرٍ على إضافةِ المصدرِ إلى المفعولِ به ، والمعنى: ليت علمِي علمُ خبرِ مسافرٍ أي ما صار إليه بعد موتِه أو ما غَالَه في حياتِه ، وأكثرُ ما يجيءُ في الشعرِ بعد ليت شعري الاستفهامُ)). ومَنْ حَذفِ خبرِ (كأَنَّ) قولُ طَرَفَةَ[4]:

---

(١) بيت من الخفيف لأبي طالب في ديوانه ص ١٠٤ ط دار ومكتبة الهلال ٢٠٠٠م ، وينظر الكتاب ٢٦١/٣ وتهذيب اللغة ٤٢١/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٩٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٥/١ وشرح التسهيل ١٦/٢ وخزانة الأدب ٤٦٣/١٠ وبلا نسبة في الزاهر ٣٠٧/١ ومجمل اللغة ٨٧١/٣ والمحكم ٣٦٣/١ ولسان العرب ٤٠٩/٤ .

الشاهد: حذف الاستفهام بعد ليت شعري ، وهذا الاستفهام يعلق شعري عن العمل في المفعول .

(٢) لم أجد البيت ولا التعليق عليه في كتب أبي علي المطبوعة .

(٣) هذا من بيت بعد بيت الشاهد وهو:

بُورِكَ المَيّتُ الغريبُ كما بُو رِكَ نَضْحُ الرُّمانِ والزَّيتونُ

(٤) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي ، أبو عمرو شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، ولد في بادية البحرين ، اتصل بالملك عمرو بن هند فجعله في ندمائه ، ثم أرسله بكتاب إلى المكعبر (عامله على البحرين وعمان) يأمره فيه بقتله لأبيات بلغ الملك أن طرفة هجاه بها، فقتله المكعبر شابا قيل: ابن عشرين عاما، وقيل: ابن ست وعشرين نحو ٦٠ ق هـ. له ديوان مطبوع . ينظر طبقات ابن سلام ١٣٧/١ والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٤٦والأعلام ٣/ ٢٢٥.

٢١٠- وَتَبْسِمُ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنَوِّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِي[1]

يريدُ: له نَدٍ ، هو يعنِي ألمى الذي الجملةُ صفةٌ له ، وقدَّرْتُه ضميرًا لِيَعُودَ مِنَ الصفةِ إلى الموصوفِ. ومِنْ مُشْكِلِ خبرِ (إنَّ) قولُ الحَسَنِ البَصْرِيِّ[2] رضي الله عنه: «كأَنَّك بالدنيا لم تكنْ وبالآخرةِ لم تَزَلْ»[3] يحتملُ الضميرُ في (تكنْ) أَنْ يكونَ للمخاطبِ وأَنْ يكونَ للدنيا، وكذا الضميرُ في لم تزلْ، وتقديرُه على الأوَّلِ: كأَنَّك لم تكنْ بالدنيا ، ويكونُ التشبيهُ في الحقيقةِ لِلْحَالَيْنِ لا للذي له الحالُ ، ومثلُه: كأَنَّ زيدا قائمٌ ، فقد ظَهَرَ أَنَّ التشبيهَ لا يفارقُ (كأَنَّ) ، وليس قولُ مَنْ قال[4]: إنما تكونُ للتشبيهِ إذا [كان] [5] خبرُها اسمًا ، وأَمَّا إذا كان فعلا أو ظرفا أو حرفَ جرٍّ فظَنٌّ وتَخَيُّلٌ ليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ ما ذكرنا مِنَ التأويلِ لا يَبْقَى إِشْكَالٌ ، وجريُها على حقيقتِها أولى وتقديرُه: إنَّ حالَك في الدنيا يُشْبِهُ حالَك زائلا عنها أو كان حالُك

---

(١) بيت من الطويل لطرفة وهو في ديوانه ص ٢٦ وينظر جمهرة أشعار العرب ص ٣٠٧ والزاهر ٣٣٢/٢ والمحكم ٥٢٠/٢ وشرح القصائد العشر للتبريزي ١٣٨/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٢٨/١ واللسان ١٨٢/٤ .

ألمى: اللمى سمرة في الشفة تستحسن. الصحاح ٢٤٨٥/٦ ، منورا: الأقحوان. تبريزي ، دعص: قطعة من الرمل مستديرة. الصحاح ١٠٣٩/٣ ، ندي: نداوة. جمهرة أشعار العرب . والمعنى يصف ثغرها بالجمال .

الشاهد: حذف خبر (كأن) وقد وضحه ابن عمرون .

(٢) الحسن بن يسار البصري من كبار الفقهاء والتابعين ، كان عالما ناسكا جريئا في الحق لا يهاب أحدا ، غاية في الفصاحة ، ولد بالمدينة وتوفي بالبصرة ١١٠هـ . ينظر طبقات ابن سعد ١٥٧/٩ ووفيات الأعيان ٦٩/٢ والأعلام٢٢٦/٢ .

(٣) روي هذا القول منسوبا للحسن البصري في الزهد لأحمد بن حنبل ص ١٩٧ ط دار الكتب العلمية على أنه كتاب وجهه إلى عمر بن عبد العزيز وكذا في البيان والتبيين ١٣٨/٣ وتفسير الماوردي ٢٤٩/٣ ط دار الكتب العلمية والبسيط للواحدي ٣٦٤/١٣ وباهر البرهان ٨٢٩/٢ وتفسير العز بن عبد السلام ٢٢١/٢ ط دار ابن حزم بيروت والجنى الداني ص ٥٧٣ ، وفي أحكام القرآن للجصاص أنه قول حكاه الحسن ٣٠/٥ ط دار إحياء التراث العربي ، وفي الشعر والشعراء ٨٦٨/٢ أنه كتاب لعمر بن عبد العزيز وجهه أحد عماله وروي بلا نسبة في البسيط للواحدي ٣٧٠/١٢ والمغني ٢١٧/١ وعمدة القاري ٢٨٦/١ ط الطباعة المنيرية وإرشاد الساري ١٦٠/٣ ط المطبعة الأميرية وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر أنه اختلف في نسبة هذا القول تارة إلى النبي ﷺ وتارة للحسن وأكثر العلماء ينسبه إلى الحسن ، ولم أقف عليه في كتب الحديث ٥٨/٧ .

(٤) نُسِبَ إلى الكوفيين والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد ، ينظر حروف المعاني للزجاجي ص ٢٩ والارتشاف ١٢٣٨/٢ والتذييل والتكميل ١٥/٥.

(٥) زيادة من عندي .

فِي الآخرةِ الكائنةِ عن حالِك فِي الدنيا بحالةٍ لم تزلْ فِي الآخرةِ ، والأوَّلُ أولى ، فإذا كان الضميرُ للمخاطبِ يكونُ بالدنيا ظرفًا ، و(كان) تامَّةٌ وهي خبرُ (كأَنَّ) (١٣٦/ب) وإذا جعلتَ الضميرَ فِي (تكنْ) للدنيا ، فيحتملُ أَنْ يكونَ بالدنيا الخبرَ ، ولم تكن فِي موضعِ نصبٍ على الحالِ مِنَ الدنيا ، إِمَّا على أَنَّه صفةٌ لمحذوفٍ إذا لم يَجُزْ[١] أَنْ تقعَ الماضيةُ حالًا تجعلُها صفةً تقديرُه دنيا لم تكن ، ونصبُ دنيا على الحالِ ، وإِمَّا على تقديرِ واوِ الحالِ ، وكذا لم تزلْ . فإِنْ قيل: بالدنيا لا يَتِمُّ به الكلامُ ، والحالُ فضلةٌ ، فالجوابُ أَنَّ مِنَ الفضلاتِ ما لا يَتِمُّ الكلامُ إلا به كقولِه تعالى:﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٢] فمُعرضين حالٌ مِنَ الضميرِ المخفوضِ ولا يستغنِي الكلامُ عنها ؛ لأَنَّ الاستفهامَ فِي المعنى إنما هو عنها. وممَّا يُبَيِّنُ ذلك أيضا قولُهم: ما زلتُ بزيدٍ حتى فَعَلَ لا يتمُّ الكلامُ بقولِك: بزيدٍ ، وممَّا يبينُ صحةَ الحالِ جوازُ دخولِ الواوِ ، فتقولُ: كأنَّك بالشمسِ وقد طلعتْ ، ونحوه ما حُكِيَ عن بعضِهم: «كأَنَّا بالدنيا لم نَكُنْ»[٣] ، وعلى ذا يُحْمَلُ قولُ الحريريِّ:

٢١١- كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ[٤]

يكونُ (بك) الخبرَ ، و(تنحطُّ) حالٌ هذا هو الوجهُ ، وخَرَّجَهُ المطَرِّزِيُّ فِي شرحِه المقاماتِ[٥]: كأَنِّي أبصرُ بك إلا أَنَّه تَرَكَ الفعلَ لدلالةِ الحالِ. وما ذكرتُه أولى ؛ لأَنَّه إضمارُ فعلٍ وزيادةُ حرفِ جرٍّ لا يحتاجُ إليه فيما ذكرتُه[٦].

[خبر لا النافية للجنس]

قال الزمخشري: «هو في قول أهل الحجاز لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك، وقول حاتم:

---

(١) فِي الأصل ١٣٦/ب: يجوز .

(٢) الآية (٤٩) من سورة المدثر .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) شطر من الهزج من قصيدة مربعة أنشدها الحريري ، ينظر مقامات الحريري ص ١٠٨ ط مطبعة المعارف بيروت ١٨٧٣ .

(٥) ينظر الإيضاح فِي شرح مقامات الحريري ص ٢١٩ .

(٦) من أول: ومن مشكل خبر أَنَّ إلى هنا نقله أبو حيان فِي تذكرته عن ابن النحاس ، ينظر تذكرة النحاة ص ٥٣ .

ولا كريم من الولدان مصبوح

يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني أن لا يجعل مصبوحاً خبراً ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي ، وارتفاعه بالحرف أيضاً ؛ لأن لا محذوٌّ بها حذو إنَّ من حيث أنها نقيضتها ولازمة للأسماء لزومها))

قال صاحب الكتاب: ((**خبرُ لا التي لنفيِ الجنسِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: أَمَّا أقسامُ (لا) فتذكرُ في الحرفِ. **قولُه:** ((**هو في قولِ أهلِ الحجازِ لا رجلَ أفضلُ منك**)). قيَّدَه بأهلِ الحجازِ[1] ؛ لأَنَّهم يُظْهِرُون الخبرَ فرجلٌ اسمُ (لا) وأفضلُ منك الخبرُ ، ونحوُه: لا أحدَ خيرٌ منك ، وقال بعضُ مَنْ تعرَّضَ للمفصلِ: ((قولُه: لا رجلَ أفضلُ منك لا يدلُّ على إثباتِه عند الحجازيين إذ يحتملُ أَنْ يكونَ صفةً على محلِّ (لا) وكونُه يجعَلُ على مذهبِ (١٣٧/أ) الحجازيين خبرًا والتميميين صفةً تَحَكُّمٌ ، وإنما يَثْبُتُ مذهبُ الحجازيين إذا كان المنفيُّ مضافًا أو معطوفًا ، فإنه يكونُ منصوبًا ولا محلَّ له إذ ليس بمبنيٍّ يقعُ بعده مرفوعٌ ، فدَلَّكَ الدليلُ الواضحُ على أَنَّ لها خبرًا ، ولو كان صفةً لكان منصوبًا على جميعِ المذاهبِ))[2]. **مُحَمَّدٌ**: قال سيبويه: ((وتقولُ: لا مثلَه رجلٌ إذا حملتَه على الموضعِ كما قالوا: لا حولَ ولا قوة))[3]. فقد صَرَّحَ سيبويه بالحملِ على الموضعِ بعدَ مثلِه فتَبَيَّنَ أَنَّ ما فَرَّ إليه لا فائدةَ فيه سوى أَنَّه أعلَمَنا أَنَّه يجهلُ الحكمَ في المضافِ ثم قوله[4]: ((إذ ليس بمبني)). لا فائدةَ فيه ، فإِنَّ المعربَ يكونُ له موضعٌ. **قوله:** ((**وقولُ حاتمٍ:**

٢١٢- وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ[5]

---

(١) قال ابن يعيش:" إنما خصَّ أهل الحجاز دون غيرهم ؛ لأن أهل الحجاز يظهرون الخبر ، فيظهر فيه العمل ، وبنو تميم لا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا ." ١٠٥/١ ، وينظر التذييل والتكميل ٢٣٩/٥ والهمع ٢٠٢/٢ .

(٢) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٢١٥/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٩٢/٢ .

(٤) يقصد قول ابن الحاجب السابق .

(٥) عجز بيت من البسيط وصدره:

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا

نسب إلى حاتم الطائي وهو في ديوانه فيما نسب له ص ٣١١ ط مطبعة المدني ، وإلى أبي ذؤيب الهذلي في زيادات شرح ديوان الهذليين للسكري ١٣٠٧/٣ ، وينظر في الخلاف في نسبة البيت إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١/١ وابن=

يحتملُ أمرين أحدَهما أنَّه تَرَكَ فيه طائيَّتَه إلى اللغةِ الحجازيةِ)). لأنَّ طَيِّئًا مِنْ تميمٍ فلذا قال: ((تَرَكَ طائيَّته إلى اللغة الحجازية)) .

وقال السخاوي: ((قال بعضُ النحاةِ[١]: إنَّ أهلَ اللغةِ كالمجمعين على أَنَّ العربَ تأخذُ مِنْ طيءٍ وإنَّ طيئًا لا تأخذُ مِنْ لغتِها))[٢].

مُحَمَّدٌ: ذا أمرٌ غيرُ محقَّقٍ ، والزمخشري لم يقطعْ بالأخذِ لكنه قال: ((**يحتملُ**)) ، والاحتمالُ لا يمكنُ دفعُه ، وسيبويه قال: ((إنَّه خبرٌ ؛ لأنَّه ليس بوصفٍ في ذا البيتِ بعينِه))[٣].

مُحَمَّدٌ: مع أَنَّ بني تميمٍ لا يثبتونه أصلا ، والثاني أَنَّه صفةٌ محمولةٌ على محلٍّ لا مع المنفيِّ ، وَاخْتُلِفَ في البيتِ فقيل: لرجلٍ مِنَ النَّبِيتِ بنِ قاصدٍ ، وقال ابنُ خروفٍ[٤]: الشعرُ لنَهِيكِ بنِ إسَافِ الأنصاريِّ[٥] ، ووقعَ في شعرِه:

٢١٣- هَـلَّا سَـأَلْتِ النَّبِيتِيِّـينَ مَـا حَسْـبِي ... عِنْـدَ الشِّـتَاءِ إِذَا مَـا هَبَّـتِ الـرِّيحُ

إِذَا اللقَـاحُ غَـدَتْ مُلْقًـى أَصِـرَّتُهَا ... وَلَا كَـرِيمَ مِـنَ الوِلْـدَانِ مَصْـبُوحُ

٢١٤- ١٣٧/ب وَرَدَّ جَـازِرُهُم حَرْفًـا مُصَـرَّمَةً ... في الـرَّأسِ مِنْهَـا وَفِي الأَصْـلَابِ تَمْلِـيحُ

ثم قال: ويُرْوَى على غيرِ هذا الترتيبِ لرجلٍ جاهليٍّ مِنَ النَّبِيتِ عمرِو بنِ مالكٍ بنِ

=يعيش ١٠٧/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٦/٢ ، ولحاتم في شرح التسهيل ٥٧/٢ ، ولرجل من النبيت في الشعر والشعراء ٢٤٥/١ وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢ والمقتضب ٣٧٠/٤ والأصول ٣٨٥/١ والأعلم ٢١٥/٢ والمحكم ٢٦٤/٨ وابن الشجري ٥١٢/٢ والتبيين ص ٣٤٦ واللسان ٤٥٢/٤ وخزانة الأدب ٦٨/٤.

ولهذا البيت قصة وردت في الشعر والشعراء وملخصها أن امرأة تقدم حاتم والنابغة الذبياني ورجل من النبيت لخطبتها فطلبت منهم أن ينشدوها شعرا يذكرون فيه مآثرهم ، ويعودوا إلى رحالهم ، ولبست زي جارية وتبعتهم واستطعمتهم فكان أجودهم حاتما ، وهذه الأبيات المذكورة هي ما أنشده النبيتي .

الشاهد: قوله: "ولا كريم من الولدان مصبوح" حيث ذكر خبر لا وهو مصبوح ، هذا كما يرى الحجازيون، أمّا التميميون فيرون أن الخبر مقدر، وأن مصبوح صفة اسم لا مرفوع على المحل.

(١) لم أعثر عليه .

(٢) المفصل ٣٧٣/١ .

(٣) الكتاب ٣٠٠/٢ .

(٤) لم أجد البيت عند ابن خروف ، ولم أجد ذكرا لنهيك .

(٥) هو نهيك بن إساف بن عدي بن زيد ، ويقال إساف بن نهيك ، وقيل: يساف . ولم يذكر له تاريخ وفاة ، ينظر نسب معد ص ٣٨٠ وأسد الغابة ٣٤٣/٥ والإصابة ١٠١/١ ط دار هجر .

أوسٍ[1] ، وقال السخاوي:«لم أجدِ البيتَ في ديوانِ حاتمٍ ، ولعلَّه في نسخةٍ أخرى ، وقال الجَرْمِيُّ[2]: البيتُ لأبي ذؤيبٍ ، وأنشدَ بعد هَبَّتِ الريحُ وَرَدَّ جازرُهم البيتَ ، وبعدَه إذا اللقاح فقدَّمَ وأَخَّرَ قال[3]: وأنشدَ هذا الشعرَ ثعلبٌ ، وقال[4]: قالَ نَهِيكُ بنُ إِسَافٍ مِنْ بني حارثةَ»[5]:

هَـلَّا سَـأَلْتِ بَـنِي النَّبِيـتِ عَالِمَـةً ... عِنْـدَ الشِّـتَاءِ إِذَا مَـا هَبَّـتِ الـرِّيحُ

إِذَا اللقاحُ البيتُ ، وبعدَه:

٢١٥- إِنِّي أُتَمِّــمُ أَيْسَــارِي بِــذِي أَوَدٍ ... فَــــرْعٍ إِذَا حَــــارَدَ الحُــــوزُ المسَــــامِيحُ

يُرَادُ بالكريمِ في البيتِ الشريفُ الحسيبُ ، والمصبوحُ الذي يُسْقَى اللبنَ في الصباحِ[6].

قولُه: «**وارتفاعُه بالحرفِ أيضًا**». يعني الخبرَ ، واختلفَ البصريون[7] في رافعِ خبرِ (لا) ، فبعضُهم لا يُعْمِلُ (لا) في خبرٍ لضعفِها عن العملِ في شيئين بخلافِ (إِنَّ) ، فإنها مُشَبَّهَةٌ بالفعلِ ، فنصبَت ورفعَت ولا تُشْبِهُ (إِنَّ) فهي أضعفُ منها فلم تعملْ فيهما ؛ ولذا جازَ حملُ الصفةِ على الموضعِ قبل الخبرِ بخلافِ (إِنَّ) ، ولأنَّها جوابُ هل مِنْ رجلٍ؟ فكما أَنَّ (مِنْ) لا تعملُ في كلمتين كذلك (لا) وذهبَ أبو الحسنِ[8] ومَنْ تَبِعَه إلى أنها ترفعُ الخبرَ ، ومِنْ أدلَّتِه ما

---

(١) ينظر الاشتقاق لابن دريد ص ٤٣٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١/١ .

(٢) ينظر ابن يعيش ١٠٧/١ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٢١٦/١ .

(٣) أظن السخاوي يقصد: وقال الجرمي .

(٤) لم أجده عند ثعلب .

(٥) المفضل ٣٧٣/١-٣٧٤ بتصرف .

(٦) " صبَحَهم: سقاهم صَبوحًا من لبن ." تاج العروس ٥١٨/٦ (ص ب ح).

(٧) اختلف العلماء في رافع خبر لا النافية للجنس على أقوال:

الأول: إذا كان اسمها غير مركب معها أي مفردا فالعامل في الخبر هو لا .

الثاني: إذا ركب اسم لا معها فالعامل هو لا أيضا وهو مذهب الأخفش والمازني والبرد والسيرافي والزمخشري وجماعة.

الثالث: إذا ركب اسم لا معها فالعامل فيها النكرة (اسم لا) مع لا وهما في موضع الابتداء. وقال أبو حيان: هو ظاهر كلام سيبويه. ينظر السيرافي ١٦/٣ وشرح الجزولية للشلوبين ١٠٠٥/٣ وشرح التسهيل ٥٥/٢ والتذييل والتكميل ٢٣٣/٥ والمغني ٢٦٥/١ والهمع ٢٠٢/٢ .

(٨) ينظر المسائل المنثورة ص ٩١ والحجة للفارسي ١٨٩/١ والتبيين ص ٢٦٨ واللباب ٢٣٤/١ والتذييل والتكميل ٢٣٤/٥ .

ذكرَه الزمخشري ؛ لأنَّ (لا) مَحْذُوٌّ بها حَذْوَ (إنَّ) مِنْ حيثُ إنها نقيضتُها ؛ لأنَّ (إنَّ) للإثباتِ و(لا) للنفيِ وهو نقيضُ الإثباتِ ، والعربُ تَحْمِلُ الشيءَ على نقيضِه كما تحملُه على نظيرِه ، وقيل[1]: إنَّما حُمِلَتْ عليها لأنهما ظرفان فحُمِلَتْ مِنْ حيثُ اجتماعهما في الظرفيةِ (١٣٨/أ) وإذا حملتْ على (إنَّ) وجبَ أَنْ تعملَ فيهما كـ(إنَّ) ، وإلا لَزِمَ أَنْ يبقَى الخبرُ لا رافعَ له ؛ لأَنَّ بدخولِ (لا) انتفَى الابتداءُ ؛ لأَنَّ (لا) عاملةٌ والابتداءُ لابدَّ له مِنَ التجريدِ ، فإنْ قيل: لو انتفَى الابتداءُ لَمَا جازَ حملُ الصفةِ على الموضعِ قبل الخبرِ ، فأقولُ: ما ذكرتَ – وإنْ دَلَّ – ولكنْ هنا ما يدلُّ على جوازِ الرفعِ ، وإنْ يفِدُ الابتداءُ ؛ لأنَّ عملَ (لا) ضعيفٌ وانضمَّ إلى ذلك أَنَّه في معنَى ما مِنْ رجلٍ وجوابُ هل مِنْ رجلٍ؟ وكلُّ واحدٍ منهما يجوزُ في صفتِه الرفعُ ، فجاز هنا حملا عليهما منضمًّا إلى ضعفِ عملِ (لا) ، وذا معنَى قولهم: حملُ صفةِ (لا) على المحلِّ ، وقوله: إنَّه جوابُ هل مِنْ رجلٍ؟ و(مِنْ) لا تعملُ في كلمتين فكذا (لا) ؛ لأَنَّها جوابها ، فنقولُ: لم تعملْ (لا) لِمَا ذكرتَ فحسبُ بل له ولِمَا ذُكِرَ مِنْ حملِها على (إنَّ) ففارقتْ (مِنْ) فجازَ أَنْ تعملَ في كلمتين ، ولأَنَّه يلزمُ منه وجودُ ناصبٍ للاسمِ غيرِ رافعٍ ، وذا لا نظيرَ له في عواملِ الأسماءِ ؛ ولأَنَّ (لا) تقتضيهما فوجبَ أَنْ تعملَ فيهما ، أَمَّا الاسمُ فبإجماعٍ ، وأَمَّا الخبرُ فهو المنفيُّ في الحقيقةِ ؛ لأَنَّا إذا قلنا: لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك ، فإنَّا لم نَنْفِ[2] غلامَ رجلٍ على الإطلاقِ بحيثُ لا يوجدُ ، وإنما غرضُنا أَنْ نَنْفِيَ أَنْ يفضُلَه غلامُ رجلٍ ، فهو نظيرُ مفعولي (ظننت) ، فَتَفَطَّنْ له.

«**ولازمةٌ للأسماءِ لزومُها**». يريدُ النافيةَ للجنسِ ، وغيرُها مِنْ ضروبِ (لا) تدخلُ على الفعلِ[3] ، ولأَنَّ (لا) المشبهةَ بليس أقلُّ مِنْ (لا) المشبهةِ بـ(إنَّ) ، وهي ناصبةٌ للخبرِ في قولِك: لا رجلُ منطلقًا ، فالمحمولةُ على إنَّ أولى .

---

(١) لم أجد من قال بذلك ، وينظر في وجوه الشبه اللباب ٢٢٦/١ فقد جمعها ، والتبصرة والتذكرة ٣٨٦/١ والغرة ١٠٥/١ وابن يعيش ١٠٥/١ .

(٢) في الأصل: نفق . وأظن الصواب ما أثبته .

(٣) تأتي (لا) نافية وهي إما عاملة عمل ليس أو عمل (إن) أو عاطفة أو جوابية ، وتأتي ناهية تدخل على الفعل وتأتي زائدة. ينظر الجنى الداني ص ٢٩٠ ومغني اللبيب ٢٦٤/١ .

[حذف خبر لا النافية لجنس]

قال الزمخشري: ((**ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار. ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً**))

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ ويحذفُه الحجازيون كثيرًا الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: يعنِي يحذفون خبرَ (لا) فيقولون: لا أهلَ . أهلَ اسمُ (لا) ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: لنا ، ومثلُه لا بأسَ ، بأسَ (١٣٨/ب) اسمُ (لا) والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: عليك ، ولا فتَى إلا عليٌّ ، فتَى اسمُ (لا) ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: في الوجودِ ، يريدُ بعليٍّ أميرَ المؤمنين كرَّمَ اللهُ وجهَه ، ولا سيفَ إلا ذو الفَقَارِ ، سيفَ اسمُ (لا) ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: في الوجودِ ، وذو الفقارِ بفتح الفاءِ سيفٌ كان لِمُنَبِّهِ بنِ الحَجَّاجِ أخذَه رسولُ الله ﷺ منه يومَ بدرٍ ، فكان مِنْ سيوفِه. **قولُه:** ((**ومنه كلمةُ الشهادةِ ، ومعناها لا إلهَ في الوجودِ إلا اللهُ**)). ففي الوجودِ الخبرُ. وليس المستثنى – وهو عليٌّ ، وفي كلمةِ الشهادةِ وهو اللهُ سبحانَه – بخبرٍ كما ظنَّه الزمخشريُّ على ما صَرَّحَ به في الحواشي في كلمةِ الشهادةِ ؛ لأنَّ المعرفةَ لا تكونُ خبرًا عن النكرةِ ، ويجوزُ في قولنا: إلا اللهُ نصبُ اللهِ على الاستثناءِ ، ومُحَالٌ نصبُ خبرِ (لا) المشبهةِ بـ(إنَّ) ، وإنْ كان الرفعُ المشهورَ على البدلِ مِنْ موضعِ (لا) واسمِها نحو: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ على ما يأتي في الاستثناءِ ، وإذا نصبَ يكونُ العاملُ الخبرَ المحذوفَ. **قوله:** ((**وبنو تميمٍ لا يُثْبِتُونَه في كلامِهم أصلا**)). يعنِي الخبرَ ، وقال السخاوي: ((فكأَنَّهم يقولون: لا رجلَ ، ويَقِفُونَ عليه ، وقولُ سيبويه لا يدلُّ على أنَّهم يقتصرون لِمَنْ تَأَمَّلَ))[(١)]. **مُحَمَّدٌ:** قولُ سيبويه في بابِ (لا): ((الدليلُ على أَنَّ لا رجلَ في موضعِ اسمٍ مبتدإٍ في لغةِ بني تميمٍ ، قولُ العربِ مِنْ أهلِ الحجازِ: لا رجلَ أفضلُ منك))[(٢)]. يدلُّ على ما قاله الزمخشري لِمَنْ وقفَ عليه إِذْ عُدُولُه إلى الأخرى حينئذٍ يخلُو عن فائدة[(٣)] ، وقال فخرُ الدين: المبالغةُ لا تحصُلُ إلا عندَ حذفِ الخبرِ لأنك إذا قلتَ: لا مالَ لنا

---

(١) المفصل ٣٧٥/١ .

(٢) الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٣) كلام ابن عمرون بمعنى أن استشهاد سيبويه بلغة الحجازيين يدل على التزام التميميين حذفَ خبر (لا) ، ليكون ثمة فرق بين اللغتين .

فقد نفيتَ المال لنا ، وذلك لا يقتضِي انتفاؤُه في نفسِه ، بلى مَنْ تمسَّك بدليلِ الخطابِ يقولُ: إِنَّه يدلُّ على وجودِه في نفسِه (١٣٩/أ) ولهذا السرِّ كان واجبَ الحذفِ في قولنا: لا إلهَ إلا اللهُ وفي قولِنا: لا حولَ ولا قوةَ .

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

قال الزمخشري: ((**هو في قولك: ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك. وشبههما بليس في النفي والدخول على المبتدإ والخبر إلا أن ما أوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال، ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً ، فقيل ما زيد منطلقاً، وما أحد أفضل منك. ولم تدخل لا إلا على النكرة ، فقيل: لا رجل أفضل منك، وامتنع لا زيد منطلقاً واستعمال لا بمعنى ليس قليل ومنه بيت الكتاب:**

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

أي: ليس براح لي ، والمعنى لا أبرح بموقفي))

قال صاحبُ الكتابِ: ((**اسمُ ما ولا المشبَّهَتين بليسَ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: اعلمْ أَنَّ بين العربِ في عملِ (ما) خلافًا نُبَيِّنُهُ في المنصوباتِ ، فلغةُ أهلِ الحجازِ[١] إعمالُ (ما) عملَ (ليس) لشِبْهِهَا بها ، والزمخشريُّ جمعَ بين (ما) و(لا) ، فقال: ما زيدٌ منطلقًا ومنه قولُه تعالى:﴿**مَا هَـٰذَا بَشَرًا**﴾[٢] ولا رجلُ أفضلَ منك ، ثم **قال:** ((**وشبهُهُما**)). يعنِي (ما) و(لا) بليس في النفيِ ؛ لأَنَّك إذا قلت: ليس زيدٌ قائمًا ، فمعنَى ليس النفيُ ، وكذا (ما) النافيةُ فأشبهتا ليس في النفيِ . **قوله:** ((**والدخولِ على المبتدإِ والخبرِ**)). لأَنَّ ليس مختصةٌ بالدخولِ على المبتدإِ والخبرِ ، و(ما) و(لا) يدخلان على المبتدإِ والخبرِ ، ولا يختصَّان بذلك ، فإذا دخلتَا على المبتدإِ والخبرِ أشبهتا ليس. **قوله:** ((**إِلَّا أَنَّ ما أوغلُ في الشبهِ**)). يعنِي أكثرَ شَبَهًا بليس لاختصاصِها – يعنِي (ما) – بنفيِ الحالِ يعنِي أَنَّها تكونُ لنفيِ الحالِ أو ما هو في حكمِ الحالِ أعنِي الحالَ المحكيَّةَ ولذا جازَ وقوعُ الماضِي والمضارعِ في خبرِ ليس و(ما) ، وقالَ ابنُ خروفٍ:

---

(١) ينظر الكتاب ٥٧/١ والمقتضب ١٨٨/٤ والأصول ٩٢/١ .

(٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف .

«ولا يكونُ مستقبلًا إِلَّا في القليلِ»[1]. وقال الزمخشريُّ في الحرفِ:«إنَّ (ما) لنفيِ الحالِ ولنفيِ[2] الماضي المقرَّبَ مِنَ الحالِ»[3]. فظهرَ أَنَّها غيرُ مختصَّةٍ بنفيِ الحالِ . **قولُه:** «**ولذلك**» يعنِي لقوةِ الشَّبَهِ «**كانتْ داخلةً على المعرفةِ والنكرةِ جميعًا**». يريدُ بالدخولِ أَنَّها تدخلُ عاملةً ، وإِلَّا فلا شكَّ في دخولِ (لا) على المعرفةِ والنكرةِ غيرَ عاملةٍ ، فقيل: ما زيدٌ منطلقًا ، وما أحدٌ أفضلَ منك ، وذهبَ الكوفيون[4] إلى أَنَّ خبرَ (ما) منصوبٌ بإسقاطِ الخافضِ ، ولو أوجبَ إسقاطُ الخافضِ النصبَ لصحَّ أَنْ يقولَ: كفَى زيدًا بنصبِ زيدٍ[5]. **قوله:** «**ولم تدخلْ لا**». يعني لضعفِ شبهِ (لا) لم (١٣٩/ب) تدخلْ إلا على النكرةِ أي لم تعملْ إلا في النكرةِ ، فقيل: لا رجلٌ أفضلَ منك ؛ لأَنَّ لا لنفيِ المستقبلِ[6] على ما يُبَيَّنُ في الحرفِ. قال الزمخشري في الحواشي: «وفي اختصاصِ (لا) بالعملِ في النكرةِ وجهان: أحدُهما أَنَّ أصلَها أَنْ تدخلَ على النكرةِ التي تُبْنَى معها على الفتحِ ، فَرُوعِيَ هذا الأصلُ وإِنْ استعملتِ استعمالَ ليس. الثاني: أَنَّ شَبَهَها بليس غيرُ متوغِّلٍ ، لأَنَّها في الأصلِ لنفيِ الاستقبالِ في قولك: لا تفعلْ غدًا ، وأَمَّا قولُهم: لا أدرِي فلتسميتِه الشيءَ بما يؤولُ إليه».

مُحَمَّدٌ: يريدُ أَنَّ المستقبلَ يصيرُ حالًا ، وقال ابنُ خروفٍ: «و(لا) بابُها المستقبلُ ، وقد يرادُ

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٥٨٧/٢ .

(٢) في الأصل: النفي .

(٣) ينظر المفصل ص ٣٠٦ ط دار الجيل .

(٤) ينظر السيرافي ١/ ٣٢٣ والإنصاف ١٦٥/١ وابن يعيش ١٠٨/١ والتذييل والتكميل ٢٦٣/٤ والهمع ١١٠/٢.

(٥) هذه علة ابن يعيش ، وقد اقتضبها ابن عمرون اقتضابا مخلا ، قال ابن يعيش:" الخافض إذا سقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب ، فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور ، فنصبه ، فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض ألا ترى أنك تقول: كفى بالله شهيدا ، فيكون الاسم مجرورا بالباء ، فإذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحو كفى الله ؛ لأنه لم يكن موضعهما نصبا بل رفعا." ابن يعيش ١٠٨/١ .

(٦) قال المرادي: "وأما النافية غير العاطفة والجوابية فإنها تدخل على الأسماء والأفعال ، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعا ، ونص الزمخشري ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم بل قد يكون المنفي بها للحال." الجنى الداني ص ٢٩٦ وينظر المغني ٢٧٢/١ ومصابيح المغاني في حروف المعاني ص ٤٣٥ ط دار المنار ١٩٩٣م.

بها نفيُ ما في الحالِ إذا دخلتْ على الجملةِ الاسميةِ ، ودخولُها عليها قليلٌ))[1].

مُحَمَّدٌ: ولذا قال الزمخشريُّ في الحواشي: ((لا يجوزُ أَنْ يقولَ: لا رجلٌ أفضلَ منك غدًا ، فلذا قَلَّ عملُ (لا) عملَ ليس ، لأنها إذا عملتْ عملَ ليس يكونُ لنفيِ الحالِ وهي في أصلِها للاستقبالِ)).

قوله: ((**وامتنعَ لا زيدٌ منطلقًا**)). لأَنَّ زيدًا معرفةٌ ، وقد تقدَّمَ ما يمنعُ مِنْ عملِ (لا) في المعرفةِ ، وقال ابنُ الشجري في أماليه: ((وجدتُ قومًا مِنَ النحويين معتمدين على أَنَّ (لا) المشبهةَ بليس إنَّما ترفعُ النكراتِ ، وجاء في شعر أبي الطَّيِّبِ:

٢١٦-إِذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا[2]

ووجدتُ أَبَا الفتحِ[3] غيرَ مُنْكِرٍ لذلك في تفسيرِه لشعرِ المتنبي . وأقولُ[4]: إِنَّ مجيءَ مرفوعِ (لا) منكورًا في الشعرِ القديمِ هو الأعرفُ إلا أَنَّ خبرَها كأنهم ألزموه الحذفَ ، وقد مَرَّ بي بيتٌ[5] للنابغةِ الجعدِيّ[6] فيه مرفوعُ (لا) معرفةٌ وهو:

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٨١/٢ .

(٢) بيت من الطويل للمتنبي في ديوانه ٤/ شرح البرقوقي ٤١٩ وأمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص ٧٧ ط الرسالة وشرح التسهيل ٣٧٧/١ والجنى الداني ص ٢٩٤ والمغني ٢٦٧/١ .

الشاهد: رفع الحمد بلا ونصب مكسوبا على إعمال (لا) عمل ليس مع أن مرفوعها معرفة ، وقد أجازه ابن مالك .

(٣) قال ابن جني:" شَبَّهَ (لا) بليس فنَصَبَ الخبرَ." شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي ٣/ ٧٧٧ .

(٤) ما زال الكلام لابن الشجري .

(٥) في الأصل: البيت . وأل فيه مشطوبة .

(٦) قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجعديّ العامري أبو ليلى ، شاعر مفلق، وصحابي من المعمرين ، اشتهر في الجاهلية وسمي النابغة ؛ لأنه أقام ثلاثين سنة لا يقول الشعر ثم نبغ فقاله ، وكان ممن هجر الأوثان، ونهى عن الخمر، قبل ظهور الإسلام. ووفد على النبي ﷺ فأسلم، وسيره معاوية إلى أصبهان مع أحد ولاتها، فمات فيها نحو ٥٠ هـ وقد كف بصره، وجاوز المئة. له ديوان مطبوع . ينظر معجم الشعراء ص ٣٢١ وأسد الغابة ٢٧٦/٥ وتاريخ الإسلام ٧٢٦/٢ والأعلام ٥/ ٢٠٧.

٢١٧- وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا مُبْتَغٍ سِوَاهَا ولا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

٢١٨- دَنَتْ فِعْلَ ذِي حُبٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

٢١٩- ١٤٠/أ وَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِالشَّبَابِ وَعَصْرِهِ وَلَاقَيْتُ أَيَّامًا تُشِيبُ النَّوَاصِيَا[(١)]

وإِنَّما ذكرتُ البيتين مستدلًّا بهما على نصبِ القافيةِ لئلا يُتَوَهَّمُ أَنَّ البيتَ فَرْدٌ مصنوعٌ ؛ لأَنَّ إسكانَ[(٢)] الياءِ في متراخيًا ممكنٌ مع تصحيحِ الوزنِ على أَنْ يكونَ البيتُ مِنَ الطويلِ الثالثةِ[(٣)] ، وإذا صَحَّ نصبُ قافيةِ البيتِ فلا تخلُو (لا) الأولى أَنْ تكونَ مُعْمَلَةٌ أو ملغاةٌ ، فإِنْ كانتْ معملةً فمبتغٍ خبرُها ، ولكنَّه سَكَّنَ الياءَ في موضعِ النصبِ كما أسكنَها الآخَرُ في:

٢٢٠- كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي[(٤)]

فالنصبُ في متراخيًا بالعطفِ على مبتغٍ ؛ لأَنَّه منصوبُ الموضعِ ، فكأَنَّه قال: لا أنا مبتغيًا سواها ولا متراخيًا عن حبِّها ، فإِنْ جعلتَ (لا) الأولى ملغاةً كانَ قولُه: أنا مبتغٍ مبتدأً وخبرًا ، ولَزِمَك أَنْ تُعملَ الثانيةَ ، ويكونُ اسمُها محذوفًا تقديرُه: ولا أنا عن حبِّها متراخيًا ، وحَسُنَ

---

(١) أبيات من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٨٦ جمع وتحقيق د: واضح الصمد ، وفي الديوان: باغيا ، وفي الديوان الأبيات الثلاثة ترتيبها معكوس فقد ذكر الأخير هنا أولا في الديوان ثم الثاني ثم الأول ، وينظر بيت الشاهد في ابن الشجري ٤٣٢/١ والجني ص ٢٩٣وتلخيص الشواهد ص ٢٩٤ والأشباه والنظائر ١١٠/٨ وخزانة الأدب ٣٣٧/٣.

الشاهد: قال البغدادي:" هذا البيت من شواهد النحاة أوردوه شاهدا على عمل لا عمل ليس في المعرفة ، وهو شاذ ، وأجيب عنه بوجهين: أن الأصل لا أرى باغيا ، فلما حذف الفعل برز الضمير ، فباغيا حال. والثاني: أن أنا مبتدأ والفعل المقدر المذكور خبره ، وروي لا أنا مبتغ سواها ، وعليه لا شاهد فيه." خزانة الأدب ٣٣٧/٣ وينظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٨١/٤ .

(٢) في الأصل: إشكال ، والتصويب من ابن الشجري ٤٣٢/١ .

(٣) فيكون ضرب البيت محذوفا حذف منه السبب الخفيف فيصير: مفاعي .

(٤) صدر بيت من الوافر لبشر بن أبي خازم ديوانه ص ١٠٣ ط دار الكتاب العربي ، وعجزه:

وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِي

ولبشر في ابن الشجري ٣٨/١ وابن يعيش ٥١/٦ وخزانة الأدب ٣٤٩/٤ وبلا نسبة في المقتضب ٢٢/٤ وكتاب الشعر ص ١١٠ والخصائص ٢٦٨/٢ والمحكم ٤٢٣/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤٣/١ واللسان ٢٥٤/٣ .

الشاهد: تسكين الياء المنصوبة في كافي ، قيل: لغة كما قال أبو علي ، وقيل ضرورة كما ذكر المبرد . وقد قيل: كافي حال مؤكدة كما في الخصائص ٢٦٨/٢ أو مصدر مؤكد على وزن فاعل ابن يعيش ٥١/٦ .

حذفُه لتقدُّمِ ذكرِه.

فإنْ قيل: فهل يجوزُ أَنْ يكونَ متراخيًا حالًا ، والعاملُ فيه الظرفُ الذي هو عن؟ قيل لا يجوزُ ؛ لأَنَّ (عن) ظرفٌ ناقصٌ ، ووجدتُ في كتابٍ عتيقٍ يتضمَّنُ المختارَ مِنْ شعرِ الجعديِّ: لا أنا باغيًا سواها ، فهذه الرواية تكفيك تكلُّفَ الكلامِ على مبتغٍ[1]))[2].

قوله: ((**واستعمالُ لا بمعنى ليس قليلٌ**)). تقدَّمَ بيانُه.

قوله: ((**ومنه بيتُ الكتابِ**)). يعنِي كتابَ سيبويه وهو لسعدِ بنِ مالكٍ بنِ ضُبَيْعَةَ[3] جَدِّ طَرَفَةَ:

٢٢١- مَــنْ صَــدَّ عَــنْ نِيْرَانِهَــا فَــأَنَا ابْــنُ قَــيْسٍ لا بَــرَاحُ[4]

وبعدَه:

٢٢٢- صَــبْرًا بَــنِي قَــيْسٍ لَهَــا حَــتَّى تُرِيحُــوا أَوْ تُرَاحُــوا[5]

(مَنْ) شرطٌ ، صَدَّ يعنِي صَرَفَ نفسَه عَنْ نيرانِها ، يريدُ عن نيرانِ الحربِ ، فَأَنَا الفاءُ جوابُ الشرطِ ، وأنَا مبتدأٌ ، وابنُ قيسٍ خبرُه يعنِي أنا المشهورُ بالشجاعةِ (١٤٠/ب) والثباتِ في الحربِ ، ولذا قال: لا براحُ أي: لا براحُ لي ، فـ(لي) الخبرُ وقد حذفَه ، والبراحُ: الزوالُ .

وقوله: لا براحُ جملةٌ في موضعِ نصبٍ على الحال المؤَكِّدةِ ؛ لأَنَّ قوله: أنا ابنُ قيسٍ كما ذكرنا يريدُ المشهورَ بالشجاعةِ ، فهو كقولهم: أنا زيدٌ بطلًا شجاعًا .

---

(١) الحق أنه لا داعيَ للتكلف الذي تكلم عنه ابن الشجري بل يعتبر أنه لا شاهد على هذه الرواية .

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١ بتصرف .

(٣) هو أحدُ سَرَاةِ بني بكر بن وائل وفرسانهم المعدودين ، وهو جدُّ طرفة الشاعر ، ولم يذكر له تاريخ وفاة . ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٣٥ والأعلام ٨٧/٣ .

(٤) بيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك في الكتاب ٥٨/١ ، ٢٩٦/٢ والصحاح ٣٥٥/١ والأصول ٩٦/١ وشرح الحماسة لتبريزي ٣١/٢ واللسان ٤٠٩/٢ والخزانة ٤٦٧/١ ، ولسعد بن ناشب في المحكم ٣٢٣/٣ وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤ والزاهر ١٠٥/١ والتمام ص ٥٤ والإنصاف ٣٦٧/١ واللباب ١٧٨/١ وشرح التسهيل ٣٧٦/١ والمغني ٢٦٦/١ .

الشاهد: استعمال (لا) استعمال ليس ، فبراح اسم (لا) وخبرها محذوف تقديره: لي .

(٥) ينظر شرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٢ .

وإنَّما حَمَلَ النحاةُ لا براحُ على أَنَّه شُبِّهَ (لا) بليس ، ولم يرفعُوه بالابتداءِ ؛ لأَنَّه إذا رُفِعَ بعد (لا) بالابتداءِ يلزمُ التَّكرارُ إلا في ضرورةٍ على المختارِ فحَمْلُه على غيرِ الضرورةِ أولى[١].

---

(١) وذكر ابن عمرون من المشبهات بليس (لاتَ) في ص ٧٣٢ ، وقال ابن هشام:" وأما لات فإن أصلها لا زيدت التاء وعملها واجب ، وله شرطان: كون معموليها اسمي زمان ، وحذفُ أحدهما ، والغالب كونه المرفوعَ نحو: ﴿**وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ [سورة ص (٣)] أي: ليس الحين حين فرار ، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين." أوضح المسالك ١/٢٨٧ .

ومن الحروف العاملة عمل ليس (إنْ) النافية ، قال ابن هشام:" وأمَّا إنْ فإعمالها نادر ، وهو لغة أهل العالية كقول بعضهم: ((إنْ أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية)) ، وكقراءة سعيد: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ [سورة الأعراف (١٩٤)]." أوضح المسالك ١/٢٩١.

المنصوبات

[المنصوبات]

قال الزمخشري: ((**(ذكر المنصوبات) المفعول المطلق هو المصدر سمي بذلك ؛لأن الفعل يصدر عنه.**

ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل ، وينقسم إلى مبهم نحو ضربت ضرباً. وإلى مؤقت نحو ضربت ضربةً وضربتين.))

قال صاحبُ الكتابِ: ((**ذِكْرُ المنصوباتِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: لَمَّا فَرَغَ مِنَ المرفوعاتِ تلاها بالمنصوباتِ ، وقَدَّمَ المنصوبَ على المجرورِ ؛ لأَنَّ النصبَ أخفُّ مِنَ الجرِّ ، فقُدِّمَ لخفَّتِه ، ولأَنَّه لَمَّا لَزِمَ تقديمُ المرفوعِ ، والرفعُ حركةُ الفاعلِ لَزِمَ أَنْ يُذْكَرَ بعده ما للمفعولِ ، وهو النصبُ ، ولأنهما مِنْ عملِ الفعلِ ، والجرُّ مِنْ عملِ الحرفِ أو ما قامَ مقامَه ، والفعلُ مقدَّمٌ في العملِ ؛ لأَنَّه الأصلُ في العملِ على ما يأتِي بيانُه ، فوجبَ تقديمُ معمولاتِه ، ولأَنَّ المنصوباتِ أكثرُ مِنَ المجروراتِ فوجبَتِ البدايةُ بها ، وقَدَّمَ المطلقَ على سائرِ المنصوباتِ ؛ لأَنَّ دِلَالةَ الفعلِ عليه أقوَى مِنْ دلالتِه على غيرِه مِنَ المنصوباتِ ؛ لأَنَّه متَى ذُكِرَ الفعلُ عُلِمَ مصدرُه.

[المفعول المطلق]

قوله: ((**المفعولُ المطلقُ**)). سُمِّيَ مفعولا ؛ لأَنَّ الفاعلَ فَعَلَه بمعنَى أَنَّ له تأثيرًا في وجودِه ، ولهذا قيل: مطلقًا بخلافِ باقِي المفعولات ، فإِنَّ المفعولَ به ليس للفاعلِ تأثيرٌ في وجودِه ، فإِنْ قيل: المفعولُ له في نحو زرتُك مخافةَ الشرِّ كذلك ، ولم يُسَمَّ مطلقًا. فالجوابُ أَنَّ المفعولَ له يأتي بلامٍ نحو: زرتُك للسَّمْنِ ، ولا كذلك المطلقُ. وقيل[1]: سُمِّيَ (١٤١/أ) مطلقًا ؛ لأَنَّه لم يُقَيَّدْ كباقِي المفعولاتِ نحو مفعولٌ به ومعه ، ثم أخذَ في حدِّه ، **فقال:** ((**هو المصدرُ**)). فحَدَّ الشيءَ بما هو أعمُّ منه ؛ لأَنَّ المصدرَ يكونُ مطلقًا وغيرَ مطلقٍ في نحو: يعجبني ضربُ زيدٍ المصدرُ هنا فاعلٌ ، ولم يَذْكُرْ فصلا يميِّزُه ، وتمامُه أَنْ يقالَ: هو المصدرُ الذي يُذْكَرُ مع فعلِه أو ما قامَ مقامِ فعلِه فضلةً . فقولي: ((مع فعلِه)) ليخرجَ منه نحو: لَيُعْجِبُنِي ضربُ زيدٍ ، وقولي: ((أو ما قام مقامَ فعلِه)) ليدخلَ فيه: قعدتُ جلوسًا ، وقولي: ((فضلةً)) ليخرجَ منه: ضُرِبَ الضربُ ، فإِنَّ الضربَ

---

(١) ينظر المرتجل ص ١٥٩ والتخمير ٢٩٧/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢١٨/١ .

اسمُ ما لم يسمَّ فاعلُه ، فلم يكنْ فضلةً فلم يكنْ مطلقًا ، ثم لم يتقدَّمْ للمصدرِ مُعَرّفٌ ليُحِيلَ عليه هنا ، وحدُّ المصدرِ: اسمٌ يدلُّ على حَدَثٍ[1]. وأَخَذَ الزمخشريُّ يُبَيّنُ لِمَ سُمِّيَ مصدرًا ، فقال: ((**لأَنَّ الفعلَ صَدَرَ عنه**)). يعني اشتُقَّ منه مِنْ قولهم: مصدرٌ[2] للمكانِ الذي تصدرُ الإبلُ عنه عن الماءِ ، وهي مسألةُ خلافٍ[3] ذهبَ البصريُّ إلى أَنَّ الفعلَ الصناعيَّ مشتقٌّ مِنَ المصدرِ ؛ لأَنَّ معنَى الاشتقاقِ: اتفاقُ كلمتين في حروفِهما الأصولِ ، ومعنى الأصلِ. وإذا جُعِلَ القيامُ أصلا استقامَ معنَى الاشتقاقِ ولا كذلك بالعكسِ ؛ لأَنَّا لو جعلنا الفعلَ أصلًا لم يتفقَا في معنى الأصلِ ؛ لأَنَّ (قامَ) يدلُّ على معنى القيامِ والزمانِ ، وليس المصدرُ بدالٍّ على ذلك ، فلا يكونُ الفرعُ حينئذٍ دالًّا على معنى الأصلِ ، فلا يَصِحُّ أَنْ يكونَ مشتقًّا منه ؛ لأنَّ كلَّ مشتقٍّ مِنْ شيءٍ لا يكونُ معناه أَنْقَصُ مِنْ معنى الأصلِ. دليلٌ آخرُ زيادةُ المعنى تُوجبُ الفرعيةَ كالتعريفِ مع التنكيرِ والتثنيةِ والجمعِ مع الإفرادِ ، وما تمسَّكَ به بعضُ البصريين مِنْ أَنَّ المصادرَ تختلفُ كما تختلفُ سائرُ أسماءِ الأجناسِ ، فنقولُ: ضربًا وسرقةً وكتابةً (١٤١/ب) وغيرَ ذلك والفعلُ على طريقةٍ واحدةٍ ، فعُلِمَ بذلك أَنَّ المصدرَ أصلٌ ، ونظيرُ ذلك أسماءُ الفاعلين والمفعولين لَمَّا كانت مشتقةً مِنْ غيرِها لَزِمَت طريقةً واحدةً فلا يتمُّ إذا حُقِّقَ ؛ لأَنَّه منقوضٌ بالصفاتِ نحو حَسَنٍ وكَرِيمٍ ونَدْسٍ[4] وخَدِرٌ[5] وغيرِ ذلك مع أَنَّها فروعٌ. آخرُ تسميتُه مصدرًا يدلُّ أَنَّ الفعلَ مشتقٌّ منه ؛ لأَنَّ المصدرَ الموضعُ الذي تصدرُ عنه الإبلُ على ما بَيَّنَّا ، فيكونُ عنه صادرٌ وهو الفعلُ. فإِنْ قيل: لا نسلِّمُ أَنَّه للموضعِ ، والجوابُ أَنَّه الموضعُ بالنقلِ أَنَّه يطلقُ ، ويُرَادُ به الموضعُ ، فإِنْ قيل: يحتملُ أَنْ يكونَ عَلَمًا على الحدثِ ، فنقول: صحةُ دخولِ اللامِ

---

(١) قال الرماني: " اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول" شرح الحدود للفاكهي ص ١٨٣ .

(٢) ينظر اللسان ٤٤٩/٤ .

(٣) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصل المشتقات في الإيضاح للزجاجي ص ٥٦ والسيرافي ١٦/١ والتبصرة والتذكرة ٧٥٤/٢ والغرة ١٦٤/١ ط التدمرية والإنصاف ٢٣٥/١ وأسرار العربية ص ١٧١ ونتائج الفكر ص ٥٣ والتبيين ص ١٤٣ واللباب ٢٦٠/١ وتوجيه اللمع ص ١٦٧ وابن يعيش ١١٠/١ وشرح التسهيل ١٧٨/٢ وشرح الجزولية للأبذي السفر الأول ص ٤٠ والتذييل والتكميل ١٣٤/٧ والهمع ٩٥/٣ .

(٤) " رجلٌ نَدْسٌ ، ونَدُسٌ ، ونَدِسٌ أي فَهِمٌ سريع السمع فَطِنٌ." اللسان ٢٢٩/٦ .

(٥) الخَدَرُ: الفتور في الرجل أو اليد ، وخَدِرَ خَدَرًا فهو خَدِرٌ . ينظر اللسان ٢٣٢/٤ .

والإضافةِ عليه يمنعان العلمية ، ولأَنَّ كونَه علمًا يفتقرُ إلى نقلِ الأصلُ عدمُه ويلزمُ منه النقلُ أو الاشتراكُ ، والأصلُ عدمُ كلِّ واحدٍ منهما . فإنْ قيل: كما يطلقُ ويرادُ به الموضعُ يطلقُ ويرادُ به المصدرُ ، فلماذا كان حملُه على الموضعِ أولى؟ والجوابُ إرادةُ الحدثِ منتفيةٌ بالإجماعِ ، فإنْ قيل: إذا انتفَى إرادةُ الحدثِ وجبَ أَنْ يُحملَ على الصادرِ إِمَّا[1] على حذفِ مضافٍ وإِمَّا على المبالغةِ بجعلِه نفسَ الحدثِ لقولهم: رجلٌ عدلٌ ، فنقولُ: ذلك مجازٌ ، وجعلُه للموضعِ حقيقةٌ ، وحملُه على الحقيقةِ أولى . فإنْ قيل: وردَ (الْمَفْعَلُ) ويرادُ به المفعولُ كقولهم: مَرْكَبٌ فارةٌ ومَشْرَبٌ عَذْبٌ أي: مركوبٌ ومشروبٌ ، قلنا: ذلك أيضا مجازٌ[2] ، والذي ذكرناه حقيقةٌ ، فالحملُ عليها أولى. فإنْ قيل: ما ذكرتَ وإِنْ دَلَّ على أَنَّ الفعلَ مشتقٌّ مِنَ المصدرِ ، ولكنْ هنا ما يعارضُه ، وبيانُه مِنْ وجوهٍ: أحدُها: أَنَّ المصدرَ يعتلُّ باعتلالِ الفعلِ ويصحُّ بصحتِه (١٤٢/أ) لأَنَّ (قامَ) لَمَّا أُعِلَّ أُعِلَّ قيامٌ ولَمَّا صَحَّ (لَاوَذَ)[3] صَحَّ لِوَاذٌ فوجبَ أَنْ يكونَ المصدرُ فرعًا ، وقد تكلَّفَ بعضُ النحاةِ مَنْ لم يحقِّقْ للردِّ عن هذه المعارضةِ بأَنْ قال: «لا نسلِّمُ بل الأمرُ بالعكسِ»[4] ، وذا ليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ إعلالَ (قامَ) لوجودِ علةِ الإعلالِ ، وهي اجتماعُ المتقارباتِ ، وهي الفتحةُ قبل حرفِ العلةِ وحرفُ العلةِ وحركتُه فَفَرُّوا إلى حرفٍ تَقِلُّ معه الأمثالُ وهو الألفُ أَمَّا قيامٌ فإِنَّ أصلَه قِوَامٌ والواوُ متى تحركتْ وانكسرَ ما قبلها لم تقلبْ ياءً إلا إذا كانتْ في مصدرِ فعلٍ معتلٍّ أو جمعًا بشروطِه على ما يأتي في نحو حِيَاضٍ ، فعُلِمَ أَنَّ الإعلالَ سَرَى مِنَ الفعلِ إلى المصدرِ ، فلا يصحُّ دعوَى العكسِ ، وكذا مَنْ قال: «لا نسلِّمُ أَنَّ المصدرَ يعتلُّ باعتلالِ فعلِه بل عندَ اعتلالِ فعلِه ؛ لأَنَّه يلزمُ منه أَنْ تكونَ العلةُ غيرَ اعتلالِ فعلِه وليس ثمَّ علةٌ أخرَى»[5] والجوابُ السديدُ[6] أَنَّا لا نسلِّمُ أَنَّ اعتلالَ الشيءِ لاعتلالِ غيرِه يوجبُ الفرعيةَ ، ولو أوجبَ الفرعيةَ للزمَ أَنْ يكونَ المضارعُ فرعًا على الماضي ، والماضي فرعًا على المضارعِ ، بيانُه أَنَّ أَغْزَى أعلَّ بقلبِ لامِه ياءً في أَغْزَيْتُ حملا على مضارعِه ، وهو يُغْزِي ،

(١) في الأصل: وإمَّا .

(٢) قال ابن الحاجب:" لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ، ولو سُلِّمَ فنادرٌ بعيدٌ ." الإيضاح ٢١٩/١ .

(٣) لاوذَ فلانٌ: راغ عنك وحَادَ ، واللواذ: الخلاف . تاج العروس ٤٧١/٩ (ل و ذ) .

(٤) لم أصل إليه بعد بحث .

(٥) لم أعثر عليه .

(٦) وقيل: إنما صح المصدر لصحة الفعل واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل . ينظر السيرافي ١٦/١ والإنصاف ٢٣٩/١ .

ويقومُ أعلَّ بنقلِ حركةِ عينِه إلى الفاءِ حملا على إعلالِه في الماضي ، وحينئذٍ يلزمُ أَنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما فرعًا على الآخرِ ، وذلك محالٌ. وثانيها: أَنَّ المصدرَ يؤكَّدُ به الفعلُ في نحو: ضربتُ ضربًا ، والتأكيدُ فرعٌ على المؤكَّدِ ، والجوابُ أَنَّ التأكيدَ لا يدلُّ على الفرعيةِ في الاشتقاقِ بدليلِ أَنَّ الحروفَ تكونُ تأكيدًا ولم يُقَلْ أَنَّها مشتقةٌ . وثالثها: أَنَّ الفعلَ يعملُ في المصدرِ ، والعاملُ قبل المعمولِ (١٤٢/ب) والجوابُ أَنَّ العملَ لا يدلُّ على الفرعيَّةِ في الاشتقاقِ بدليلِ الأسماءِ الجازمةِ فإِنَّها تجزمُ الفعلَ ، وليس الفعلُ مشتقًّا منها وكذا الحروفُ العاملةُ. **قوله:** «**ويُسَمِّيه**[١] **سيبويه الحدثُ والحدثان**». وإنَّما سمَّاه بذلك ؛ لأَنَّ الأسماءَ تحدثُه يريدُ أَنَّه يحدثُ مِنْ فاعلٍ[٢] ، وقيل: لأَنَّه يحدثُ مرَّةً بعد أخرى ، ولا يكونُ ثانيًا كزيدٍ وعمرٍو وربما سمَّاه الفعلَ. واعلمْ أَنَّ الفعلَ فِعْلَان حقيقيٌّ وهو المصدرُ لأَنَّ الفاعلَ يفعلُه ، وصناعيٌّ وهو كلمةٌ دلَّتْ على حدثٍ وزمانِه ، ولا يفعلُها الشخصُ فمفعولُ الشخصِ حقيقةً المصدرُ ، فبهذا الاعتبارِ سمَّاه الفعلَ ثم أخذَ في تقسيمِه ، **فقال:** «**وينقسمُ إلى مُبْهَمٍ ومُوَقَّتٍ**» لأنه إِمَّا أَنْ يَقَعَ على القليلِ والكثيرِ نحو: ضَرْبٍ ، وهو المبهمُ مِنْ أبهمتُ البابَ إذا أغلقتُه[٣] ، فلَمَّا كان لا يخصُّ نوعًا مِنَ المصدرِ سُمِّيَ مبهمًا ، وهذا المصدرُ هو الذي لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ ؛ لأَنَّه يدلُّ علي القليلِ والكثيرِ فجرَى مجرَى الماءِ والزيتِ والترابِ. وإِمَّا أَنْ يخصَّ نوعًا وهو المرادُ بالموقتِ ، ومتى لم يكنِ المطلقُ تأكيدًا فهو الموقتُ نحو: ضربتُ ضربةً لأَنَّ التاءَ قيَّدته بالوَحْدَةِ ، ونحو: ضربتين في أَنَّه للموقتِ وكذا الصفةُ نحو: ضربتُ ضربًا حسنًا وبأيِّ نوعٍ تخصَّصَ فهو الموقتُ وبهذا الاعتبارِ يصحُّ تثنيتُه وجمعُه ؛ لأنه إذا أُريدَ به نوعٌ جازَ أَنْ يضمَّ إلى نوعٍ آخرَ ويُثَنَّى نحو العلومِ والأشغالِ وإذا كان المصدرُ مِنْ لفظِ الفعلِ أو معناه نحو سِيرَ به سيرًا ، وذُهِبَ به مشيًا نُصِبَ على التأكيدِ والحالِ وإضمارِ فعلٍ وإذا لم يتقدَّمْه فعلٌ مِنْ لفظِه ولا معناه كان نصبُه عند سيبويه[٤] (١٤٣/أ) على الحالِ لا غيرَ نحو: قُتِلَ صَبْرًا[٥] أي صابرًا .

---

(١) كذا في المفصل ص ٣١ ، وفي الأصل: وتَسْمِيَةُ. وينظر الحدثان والحدث في الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) ينظر السيرافي ٢٦٢/١ .

(٣) ينظر أساس البلاغة ٨٥/١ وشمس العلوم ٦٥٢/١ .

(٤) ينظر الكتاب ٢٣١/١ .

(٥) في الكتاب ٢٣١/١ : قُتِلَ به صبرا ، وفي ٣٧٠/١ قتلتُه صبرا .

[نائب المفعول المطلق]

قال الزمخشري: «**وقد يُقْرَنُ بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه؛ وذلك على نوعين: مصدر وغير المصدر. فالمصدر على نوعين: ما يلاقي الفعل في اشتقاقه كقوله تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) وقوله تعالى: (وتبتل إليه تبتيلاً) ، وما لا يلاقيه فيه كقولك: قعدت جلوساً، وحبسْتُ منعاً ، وغير المصدر كقولك: ضربته أنواعاً من الضرب، وأيَّ ضرب، وأيما ضرب ، ومنه رجع القهقرى ، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء، لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ، ومنه ضربته سوطاً**».

قال صاحب الكتاب: «**وقد يُقْرَنُ بالفعلِ غيرُ مصدرِه ، الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: قوله: «**وقد يُقْرَنُ**» يدلُّ أَنَّه يريدُ أَنَّ ذلك قليلٌ ، ويحتملُ أَنْ يريدَ بالمضارعِ الماضيَ[1]. والمصدرُ إِمَّا أَنْ يكونَ مِنْ لفظِ الفعلِ الناصبِ له نحو: ضربتُ ضربًا ، والفعلُ يعملُ فيه بلا خلافٍ لقوةِ دلالتِه عليه ، وإِمَّا أَنْ لا يكونَ مِنْ لفظِه ، وهو ما وُضِعَ هذا الفصلُ له. **وقوله:** «**ممَّا هو بمعناه ، وذلك على نوعين: مصدرٌ وغيرُ مصدرٍ**». ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ ، وإِنْ شئتَ ؛ لأَنَّه إِمَّا أَنْ يكونَ مصدرًا وإِمَّا أَنْ لا يكونَ مصدرًا. فالمصدرُ على نوعين: ما يُلاقِي الفعلَ في اشتقاقِه[2] كقولِه تعالى:﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[3] أنبتَ بمعنى نَبتَ[4] ، قوله تعالى:﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾[5] . قال الزمخشري: «التبتيلُ هنا مِنْ بَتَّل ؛ لأَنَّه في معنى يُبَتِّلُ»[6]. **مُحَمَّدٌ:** وليس فَعَّلَ وتَفَعَّلَ واحدًا في المعنى حتى يكونَ مصدرُ أحدِهما بمعنى الآخرِ . وقال السيرافي في شرح سيبويه: «قد يجيءُ المصدرُ مِنْ لفظِ الفعلِ [المتروك وليس][7]

---

(١) إذا دخلت (قد) التي تفيد التقليل على المضارع صرفت معناه للماضي . ينظر الجنى الداني ص ٢٦٠ والهمع ٢٢/١ .

(٢) قال في العين:" وربما رفعوا مصدرا إلى فعل غيره بعد أن يكون الاشتقاق واحدا." ١٣٠/٨ .

(٣) الآية (١٧) من سورة نوح .

(٤) ينظر الصحاح ٢٦٨/١ واللسان ٩٥/٢ .

(٥) من الآية (٨) من سورة المزمل .

(٦) ينظر الكشاف ٢٤٤/٦ .

(٧) زيادة من السيرافي لاستقامة الكلام .

بمبنيٍّ مِنْ بنيةِ الفعلِ ، فلا يكونُ بينَه وبين الذي [هو][1] مِنْ بنيةِ الفعلِ فَرْقٌ ، كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلاً﴾))[2] ، وأنشدَ قولَ الشاعرِ:

٢٢٣- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ[3]

ثم قال: ((إلَّا أَنَّ المعنى في تَطَوَّى وَانْطَوَى واحدٌ))[4]. فأغنَى بنيةُ أحدِهما عن الآخرِ ، ولم يشرطْ بعد أَنْ يلاقي في الاشتقاق اتفاقُ معنًى ، وذكرَ ابنُ الخشابِ: ((ويقعُ مصدرٌ موضعَ مصدرٍ ، والحكمُ في الإعرابِ والتأكيدِ واحدٌ))[5] ، وذكرَ تبتيلا وذا كثيرٌ في القرآنِ. **مُحَمَّدٌ**: فعلمْتَ أَنَّ بعد الملاقاةِ في الاشتقاقِ لا يُشْتَرَطُ الاتحادُ في المعنَى بل يلزمُ (١٤٣/ب) أَنْ يلزمَ مِنْ وجودِ أحدِهما وجودُ الآخرِ على ما يُبَيَّنُ عند ذكرِ كلامِ سيبويه ، فلا يمنعُ بعد ذلك تفاوتٌ إنْ وُجِدَ ، وقال بعضُ المتأخرين في شرحِ المفصل: ((في مثلِ ذلك قولان: أحدُهما: أَنَّ تَبْتِيلًا بمعنى تَبَتُّلٍ ، وهو ظاهرُ قولِه: مما هو بمعناه))[6]. فادَّعَى اتحادَ المعنَى ثم أحالَ على المصنفِ بأنه ظاهرُ كلامِه ، ثم قال: ((الثاني: أنَّه لَمَّا كان تَبَتَّلَ مطاوعَ بَتَّلَ كان متضمنًا له ، وكذا أنبتَ ، وإنْ كان على العكسِ))[7] يريدُ أَنَّ (أنبتَ) على العكسِ مِنْ تَبَتَّلَ أي أَنَّ أنبتَ متضمّنٌ لنَبَتَ.

مُحَمَّدٌ: وليس كما قال ؛ لأنَّ أهلَ اللغةِ قالوا[8]: أنبتَ بمعنى نبتَ ، ثم قال: ((ويلزمُ على

---

(١) زيادة من السيرافي لاستقامة الكلام .

(٢) السيرافي ٢/٢٤٥ .

(٣) عجز بيت من الرجز لرؤبة ، وصدره:

عن مَتْنِهِ مِرْدَاةَ كُلِّ صَقْبِ

وهو في ديوانه ص ١٦ ، وينظر الكتاب ٨٢/٤ والأصول ١٣٥/٣ والصحاح ١١٢/١ والمحكم ١٣٥/٣ وابن الشجري ٣٩٥/٢ وابن يعيش ١١٢/١ واللسان ٣٢١/١ . وبلا نسبة في كتاب الشعر ص ٤٧٧ .

الحِضْبُ: ضرب من الحيات . اللسان ٣٢١/١ وتَطَوِّي مطاوعُ طَوَى ، والطَيُّ نقيض النشر. اللسان ١٨/١٥ .

الشاهد: نصب انطواء مفعولا مطلقا للفعل (تطويت) وإن لم يكن مصدرا له ؛ لأنهما بمعنى واحد .

(٤) السيرافي ٢/٢٤٥ .

(٥) تحدث ابن الخشاب في المرتجل عن المفعول المطلق ص ١٥٩ ولم أجد فيه ما حكاه ابن عمرون .

(٦) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٢٢٢/١ .

(٧) ينظر السابق نفس الصفحة .

(٨) قال الفراء:" وهما لغتان ، يقال: نبتت وأنبتت ." معاني القرآن ٢٣٢/٢ وقال ابن دريد:" وقالوا: أنبتَ البقلُ في معنى نَبَتَ. وَأنكرَ الأَصْمَعِي ذَلِك وقالَ: لا أعرف إِلَّا نبتَ البقلُ وأنبتَه اللهُ نباتا" جمهرة اللغة ١/ ٢٥٧ وينظر معجم=

الأوَّلِ الوقوفُ على السماعِ وعلى الثاني لا يلزمُ))[1]. فانظرْ كيفَ يستنبطُ استنباطاتٍ بَنَى عليها الأحكامَ مِنْ غيرِ استنادٍ إلى إمامٍ يَرْجِعُ إليه؟ كأَنَّه يَضَعُ لغةً أو يَدَّعِي استقراءً كالأصمعيّ وأمثالِه ، قال سيبويه: ((بابُ ما جاءَ المصدرُ فيه على غيرِ الفعلِ ؛ لأَنَّ المعنَى واحدٌ))[2]. فشَرَطَ ما شَرَطَه الزمخشري ، وأوردَ: اجتوَرَ وتجاورَ ، ولاشكَّ في اتحادِ المعنى فيه ، قالَ: ((ومثلُ ذلك انكسرَ كَسْرًا وكُسِرَ انكسارًا ؛ لأَنَّ معنى كُسِرَ وانكسرَ واحدٌ))[3]. **مُحَمَّدٌ**: كيف يكونُ معنى انكسرَ وهو مطاوعٌ معنى كُسِرَ ، وليس بمطاوعٍ؟ لكن متى وُجِدَ كُسِرَ فقد انكسرَ ، ومتى انكسرَ فقد كُسِرَ ، فلَمَّا لزمَ مِنْ وجودِ أحدِهما وجودُ الآخرِ جاز أَنْ يجريَ مصدرُه عليه ، وكذا قوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[4] لأَنَّه إذا أمرَه بالتبتُّلِ ، فقد أمره بالتبتيلِ ، وذا نهايةُ ما صَحَّ ، وسيبويه جعلَ منه قولُه: ((يدعُه تركًا))[5] ، وذا لاشكَّ في اتحادِه ، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[6] فنباتٌ مصدرُ نَبَتَ وأَنْبَتَ مصدرُه إنباتٌ ، فوضعَ أحدَهما موضعَ الآخرِ ، وقوله تعالى:﴿وَتَبَتَّل (١٤٤/أ) إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ فَتَبَتَّلَ مصدرُه تَبَتُّلٌ ، والتَبْتِيلُ مصدرُ بَتَّلَ ، فوضعَ مصدرَ (فَعَّلَ) موضعَ مصدرِ (تَفَعَّلَ) ، وكِلَا الفعلين مِنَ البَتْلِ[7] ، وهو القطعُ ، فهذا معنى **قولِ الزمخشري**: ((**يُلَاقِي الفعلَ في الاشتقاقِ**)). وما حكيتُه مِنْ أَنَّه لا فرقَ بينه وبين الجارِي يدلُّ أَنَّ العاملَ الفعلُ الموجودُ ، وقال بعضُهم[8]: ((إنَّه بإضمارِ فِعْلٍ يجرِي هذا المصدرُ

=ديوان الأدب ٣٣٧/٢ وتهذيب اللغة ٣٧٠/١٤ و الصحاح ٢٦٨/١ ، وشمس العلوم عن الفراء ٦٤٧٢/١٠ وفي اللسان أن أبا عبيدة أجازه ٩٥/٢ وتاج العروس ١١٠/٥.

ولم يذكر الأصمعي ولا أبو حاتم ولا الزجاج نبت وأنبت في فعل وأفعل . وعلى القول بأن أنبت متعدٍّ ونبت لازم فلا يلزم ابن الحاجب ما قاله ابن عمرون .

(١) ابن الحاجب في الإيضاح ٢٢٢/١ .

(٢) الكتاب ٨١/٤ .

(٣) السابق نفس الصفحة .

(٤) من الآية (٨) من سورة المزمل .

(٥) الكتاب ٨٢/٤ .

(٦) الآية (١٧) من سورة نوح .

(٧) ينظر اللسان ٤٢/١١ .

(٨) نسب إلى المبرد وابن خروف ، ينظر المقتضب ٢٠٤/٣ والارتشاف ١٣٥٣/٣ والهمع ٩٨/٣ .

عليه)) . وقال الشيخُ مُوَفَّقُ الدِّينِ[١] يعيشُ رحمه الله: ((هو مذهبُ سيبويه))[٢]. **قوله**: ((**وما لا يُلَاقِيهِ فيه**)) – يريدُ في الاشتقاقِ – ((**كقولِك: قَعَدْتُ جُلُوسًا ، وحَبَسْتُ مَنْعًا**)) . إمَّا اتساعًا يقومُ مصدرُ أحدِهما مقامَ مصدرِ الآخرِ كما ذكرَ ، وإمَّا اضطرارًا إذا لم يكنْ للفعلِ مصدرٌ نحو: يدعُه تركًا ؛ لأَنَّ العربَ اطَّرَحَتْ مصدرَ يدعُ. **مُحَمَّدٌ**: وذا لابدَّ فيه مِن اتفاقِ المعنَى ؛ لأَنَّه ليس بينهما اشتقاقٌ يربطُ أحدَهما بالآخرِ ، وليس قولُ مَنْ قالَ: ((إنَّ بينَ جلسَ وقعدَ فَرْقًا))[٣] مِمَّا يعوَّلُ عليه ؛ لأَنَّه قولُ مَنْ مَنَعَ الترادفَ في اللغةِ ، وهو باطلٌ بأشياءَ مِنْ جملتِها المضمراتُ نحوُ: أنا وإياي والتاء في ضربتُ والياءِ في ضربني وغلامي جميعُ ذلك للمتكلِّمِ مع اختلافِ ألفاظِها ، ومِنَ النحاةِ[٤] مِنْ ينصبُ جلوسًا بـ(قعدتُ) ؛ لأَنَّ معناهما واحدٌ ، ومنهم مَنْ ينصبُه بإضمارِ فِعْلٍ مِنْ لفظِه تقديرُه: جلستُ جلوسًا ، وهو مذهبُ سيبويه[٥].

ثم **قال**: ((**وغيرُ المصدرِ نحوُ: ضربتُه أنواعًا مِنَ الضربِ وأَيَّ ضربٍ وأَيَّمَا ضربٍ**)). فهذه منصوبةٌ بما قبلَها مِنَ الأفعالِ ، فأنواعٌ جمعُ نوعٍ ، والنوعُ يكونُ مِنَ الضربِ وغيرِه ولَمَّا وصفَه بقولِه: ((مِنَ الضربِ)) صَحَّ أَنْ يُنْصَبَ على أَنَّه مفعولٌ مطلقٌ. وقيل: إنها صفاتٌ حُذِفَ

---

(١) في الأصل كتب فوق موفق الدين: بن . وكلاهما صحيح ، فابن يعيش اسمه: يعيش ، وشهرته ابن يعيش . وينظر ابن يعيش ١١٢/١ .

(٢) لم ينص سيبويه في هذا الموضع على الناصب ، ولم يوضحه السيرافي في ٤٥٧/٤ وما ذُكِرَ معزوٌّ إليه وينظر في هذا العزوِ الارتشاف ١٣٥٣/٣ والهمع ٩٨/٣ ، وأظن – والله أعلم – أن كلام سيبويه يشير إلى أن الناصب الفعل المذكور ، فترجمته للباب : هذا ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأن المعنى واحد . ولو كان ينصبه بفعل محذوف لنص عليه أو ذكره في المنصوب بفعل مضمر ، بل إن كلام السيرافي أيضا يؤيد ظني ، فقد قال:" وكذلك كل فعلين في معنى واحد أو يرجعان إلى معنى واحد إذا ذكرتَ أحدَهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره." ٤٥٦/٤ .

(٣) ينظر الصاحبي لابن فارس ص ٩٨ ط مكتبة المعارف بيروت ، وظاهرة الترادف فيها خلاف بين اللغويين بين مثبت ونافٍ ، وممن أفاض فيها السيوطي في المزهر ٤٠٢/١ ط عيسى الحلبي ، ومن كتب المحدثين علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ص ٢١٥ ط عالم الكتب وفي اللهجات العربية د: إبراهيم أنيس ص ١٦٦ ط مكتبة الأنجلو .

(٤) في ناصب جلوسا وأشباهه خلاف بين النحاة: فالجمهور على أن الناصب فعل مضمر محذوف من لفظه ، وقيل: الناصب هو الفعل الظاهر ونسب إلى المازني ، وقيل: إن أريد به التوكيد فالناصب مضمر من لفظ المصدر المذكور وإن أريد به بيان النوع عمل فيه الظاهر ، وإن كان لغير توكيد فإن كان له فعل من لفظه عمل فيه مضمرا ، وإن لم يوضع له فعل عمل فيه الظاهر ، ونسب التفصيل إلى ابن جني . ينظر الارتشاف ١٣٥٥/٣ والهمع ٩٩/٣ .

(٥) ينظر المحتسب ١٣٩/٢ .

موصوفُها تقديرُه: ضربتُ ضربًا أيَّ ضربٍ ثم حَذَفَ ضربًا وأُقِيمَ أَيُّ ضربٍ مقامَه ، قال (١٤٤/ب) سيبويه: ((إِنَّ (أَيَّ) و(مثلَ) صفةٌ أبدًا))[١]. ولو قيل: إِنَّما انتصبَ على المصدرِ ؛ لأَنَّ (أَيَّ) بعضُ ما يضافُ إليه وأُضِيفَ إلى المصدرِ ، فانتصبَ على المصدرِ ونحوُه: أَيَّمَا ضربٍ (ما) زائدةٌ ، و(أيُّ) مضافٌ إلى ضربٍ ومثلُه ضربتُه كُلَّ الضربِ.

قوله: ((**ومنه رجعَ القهقرَى**)). وهو الرجوعُ إلى خلفٍ ، ((**واشتملَ الصماءَ**))[٢] وهو أَنْ يُجَلِّلَ جسدَه بثوبٍ نحوِ شملةِ الأَعْرَابِ بأكسيتِهم وهو أَنْ يَرُدَّ الكساءَ مِنْ قِبَلِ يمينِه على يدِه اليسرَى وعاتقِه الأيسرِ ثم يردُّه ثانيةً مِنْ خلفِه على يدِه اليمنى وعاتقِه الأيمنِ فيغطِّيهما جميعًا وذكرَ أبو عبيدةَ ((أَنَّ الفقهاءَ يقولون: هو أَنْ يَشْتَمِلَ بثوبٍ واحدٍ ليس عليه غيرُه ثم يُرْجِعُهُ مِنْ أحدِ جانبيه فيضعُه على عاتقِه فيبدو منه فَرْجُه))[٣].

((**وقعدَ القُرْفُصَاءَ**))[٤] ، رواها أبو عبيدةَ[٥] والفراءُ[٦] بالمدِّ ورُوِيَ القُرْفُصَى مقصورًا والقِرْفِصَى مقصورًا مكسورًا ، ابنُ دُرَيْدٍ[٧] القَرْفُصَى بفتحِ القافِ ، وهي قِعْدَةُ المحتبِي وهو أَنْ يجلسَ على إليتَيهِ ويُلْصِقَ فخذَيهِ ببطنِه ويربُطَ ساقيه بثوبٍ أو نِجَادِ سيفٍ وهي قِعْدَةُ الشرفاءِ مِنَ العربِ ، وقال أبو المهديّ[٨]: ((هو أَنْ يجلسَ على ركبتَيهِ مُنْكَبًّا[٩] ويُلْصِقَ بطنَه بفخذَيهِ ويَتَأَبَّطَ كفيه وهي جلسةُ الأعرابِ ، وأنشدَ:

---

(١) الكتاب ٣٦٣/١ بتصرف .

(٢) ينظر اللسان ٣٤٦/١٢ .

(٣) ينظر السابق .

(٤) ينظر اللسان ٧١/٧ .

(٥) ينظر تهذيب اللغة ٣٨٧/٩ ، وقال الزبيدي:" قعدَ القرفصى مثلثة القاف والفاء مقصورة ، الكسر نقله الفراء عن بعضهم ، والقُرْفُصاء بالضم ممدودة ، وهذه الفصحى ، وزاد ابن جني القُرُفْصاء." تاج العروس ٩٤/١٨ ، وحكم ابن سيده على قَرْفَصى بالشذوذ ، ينظر المخصص ٦/١٦ .

(٦) "قال الفراء: جلس فلان القُرفصاءَ ممدود مضموم" تهذيب اللغة ٣٨٧/٩ وينظر المزهر ١١٨/٢ .

(٧) لم أجده في جمهرة اللغة أو الاشتقاق ومرَّ تثليثُه كما ذُكِرَ في تاج العروس .

(٨) هو أبو المهدي ، ويقال له: أبو مهدية أعرابي من باهلة كان به مَسٌّ . ذكر في طبقات النحويين والغويين ص ٤٤ ، ١٥٧ والفهرست ص ٥٢ وإنباه الرواة ١٨٢/٤ .

(٩) في الأصل: متكئا . والتصويب من الصحاح ١٠٥١/٣ واللسان ٧٢/٧ .

٢٢٤- ثُمَّ جَلَسْتَ القُرْفُصَى مُنْكَبًّا[١]))[٢]

ثم قال[٣]:((لأَنَّها أنواعٌ مِنَ الرجوعِ والاشتمالِ والقعودِ)). أَيْ: أَنَّها مصادرٌ ؛ لأَنَّ أنواعَ المصادرِ مصادرٌ وهي منصوبةٌ بالفعلِ قبلها ؛ لأَنَّ القهقرَى نوعٌ مِنَ الرجوعِ[٤] ، فإذا عُدِّيَ إلى المصدرِ الذي هو عامٌّ جاز أَنْ يتعدَّى إلى النوعِ إذ كان داخلًا تحتَه ، وقيل[٥]: بل يقدَّرُ لها فِعْلٌ مِنْ لفظِها تُنْصَبُ به كأَنَّه تَقَرْفَصَ القرفصاءَ ، وتَصَمَّمَ الصماءَ ، ورُجِّحَ الأَوَّلُ (١٤٥/أ) بأَنَّه لا يحتاجُ معه إلى[٦] تقديرٍ ، وقيل: ليستْ مصادرًا[٧] ؛ لأَنَّها لا تَعْمَلُ عملَ الفعلِ بل صفاتٌ حُذِفَ موصوفُها كأَنَّه رجعَ الرجعةَ القهقرى ، ولو كانت صفةً لجَرَتْ على موصوفٍ في الاستعمالِ في صورةٍ ، ولعملتْ عملَ الصفةِ ولتحمَّلتِ الضميرَ. وقوله: إنَّها لا تعملُ. فنقول: كلُّ مصدرٍ ذُكِرَ مع فعلِه لا يعملُ ، فلذا لم تعملْ هذه. **قوله:** ((**ومنه ضربتُه سوطًا**)). يريدُ أَنَّ الآلةَ تُنْصَبُ على المصدرِ أيضا تقديرُه: ضربتُه ضربةَ سوطٍ ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه للاختصارِ ، وجازَ لِمَا بينَ الفعلِ والآلةِ مِنَ الملابسةِ ، وليس السوطُ منصوبًا على تقديرِ حذفِ حرفِ الجرِّ لوجهين: أحدِهما: أَنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ ليس بقياسٍ . الثاني أَنَّه يجوزُ أَنْ يقالَ ضربتُه مائةَ سوطٍ ، فيحتملُ أَنْ يكونَ المرادُ كلَّ ضربةٍ بآلةٍ غيرِ الآلةِ الأولى ولو كان تقديرُه: مائةَ ضربةٍ بسوطٍ لكان المعنَى أَنَّ جميعَ الضرباتِ بآلةٍ واحدةٍ ولا يحتملُ غيرَ ذلك ، والكلامُ لاشكَّ محتمِلٌ. ومِمَّا يُنْصَبُ على حذفِ مضافٍ قولُهم: ضربتُه ضربَ الأميرِ اللصَّ أصلُه: ضربًا مثلَ ضربِ الأميرِ اللصَّ ؛ لأَنَّك لا تفعلُ فعلَ غيرِك ، فحُذِفَ المصدرُ وأقيمتِ الصفةُ مقامَة ثم حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه ، وقد حُذِفَ الموصوفُ وحدَه نحوُ

---

(١) بيت من الرجز المشطور ، وهو بلا نسبة في الصحاح ١٠٥١/٣ واللسان ٧٢/٧ وتاج العروس ٩٤/١٨ .
الشاهد: مجيء القرفصى مقصورا .

(٢) ينظر الصحاح ١٠٥١/٣ واللسان ٧٢/٧ .

(٣) أي الزمخشري .

(٤) ينظر الكتاب ٣٥/١ والسيرافي ٢٦٧/١ ونسبه العكبري إلى سيبويه اللباب ١٦٥/١ وابن يعيش ١١٢/١.

(٥) ذكره العكبري في اللباب بلا نسبة ٢٦٥/١ ، ونسبه الرضي في شرح الكافية إلى بعض الكوفيين ٣٠٠/١ .

(٦) في الأصل ١٤٥/أ: إلى معه . وقد وضع فوق كل من الكلمتين (مـ) كعادته في الدلالة على تغاير مكانيهما .

(٧) في الأصل ١٤٥/أ: مصادر . ونسبه ابن يعيش إلى المبرد ١١٢/١ .

قولِه تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ ﴾(١) أي: كتابةً كما كُتِبَ ، وقد يُحْذَفُ المضافُ إليه أيضا ، ويبقَى ما أضيفَ إليه الثاني كقولِه تعالى: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾(٢) أي: دورانًا مثلَ دورانِ عينِ المغشيِّ عليه مِنَ الموتِ ، وكما جاز أَنْ تُنْتَصَبَ الآلةُ على المصدرِ فكذا العددُ يجوزُ أَنْ يُنْصَبَ على المصدرِ إذا فُسِّرَ بالمصدرِ لِمَا بين (١٤٥/ب) العددِ والمعدودِ مِنَ الملابسةِ نحوُ: ضربتُه ثلاثَ ضرباتٍ وعشرينَ ضربةٍ ، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(٣) أصلُه جلدًا ثمانين جلدةً ، فحُذِفَ الموصوفُ وأقيمتِ الصفةُ مقامَه ، وكذا صمتُ أحسنَ الصيامِ ، أصلُه صيامًا أحسنَ الصيامِ ، ثم حُذِفَ المصدرُ وأقيمتِ صفتُه مقامَه ، ومما يَنْتِصَبُ على المصدرِ اسمُ الإشارةِ في نحوِ قولِهم: ضربتُه هذا الضربِ ، فهذا اسمُ إشارةٍ أُشِيرَ به إلى المصدرِ فصَحَّ انتصابُه على أَنَّه مفعولٌ مطلقٌ ، ومما ينتصبُ على المصدرِ قولُ الأعشَى:

٢٢٥- أَلَمْ تَغْـتَمِضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدَا وَبِـــتَّ كَمَـــا بَاتَ السَّـــلِيمُ مُسَـــهَّدَا(٤)

فقولُه: ليلةَ أرمدَ نَصْبُ ليلةٍ على المصدرِ تقديرُه: اغتماضَ ليلةِ أَرْمَدَ وكذا قولُه:

٢٢٦- يَرُدُّ الْكَتِيبَةَ نِصْفَ النَّهَارِ(٥)

نِصْفَ منصوبٌ على المصدرِ لا على الظرفِ ؛ لأَنَّ ابنَ الأعرابيِّ قال في تفسيرِه: «يَرُدُّ

---

(١) من الآية (١٨٣) من سورة البقرة .

(٢) من الآية (١٩) من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية (٤) من سورة النور .

(٤) بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٣٥ وينظر الخصائص ٣٢٢/٣ وابن الشجري ٢٣/٢ والأشموني ٢١١/١ .
المعنى: "أحق أنك قضيت ليلةً كليلةِ الأرمد لا يغمض لك جفن ، وعادك ما يعود اللديغ المسهد؟" الديوان ص ١٣٤.
الشاهد: نيابة ليلة عن المصدر اغتماض .

(٥) عجز بيت من المتقارب وصدره:

وطعنةِ مُسْتَبْسِلٍ حارِدٍ

وهو لسَبْرَةَ بن عمروٍ الفَقْعَسِيِّ قي نوادر أبي زيد ص ٤٣٩ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٥٢/٢ والخصائص ٣٢٢/٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٨٥/٢ .
الشاهد: نيابة نصف عن المصدر ردًّا .

الكتيبةَ مقدارَ نصفِ النهارِ أي: مقدارَ مسيرةِ نصفِ يومٍ ، فليسَ معناه إذًا يردُّها في وقتِ انتصاف النهارِ فكأَنَّه قال: يردُّ الكتيبةَ رَدَّ نصفِ النهارِ أي: الردَّ الذي لو بدأَ أَوَّلَ النهارَ لبَلَغَ نصفَه .

وكذا قولُ العِجْلِيّ[1]:

٢٢٧- وَلَمْ يَضِعْ جَارُكُمْ لَحْمَ الْوَضَمِ[2]

فلحمَ الوضمِ منصوبٌ على المصدرِ أي ضياعَ لحمِ الوضمِ ، وكذا قولُه:

٢٢٨- حَتَّى إِذَا اصْطَفُّوا لَهُ جِدَارَا[3]

فجدارُ نصبُه على المصدرِ ؛ لأَنَّ معناه حتَّى إذا اصطفُّوا له اصطفافَ جدارٍ ، ويحتملُ أَنْ يكونَ جدارًا حالا أي: مثلَ جدارٍ))[4]. ومِنْ ذلك قولُ الشاعرِ: (١٤٦/أ)

٢٢٩- فَعَادَيْتُ شَيْئًا وَالدَّرِينُ كَأَنَّمَا يُزَعْزِعُهُ وَغْدٌ مِنَ الْمُومِ مُرْدِمِ[5]

---

(١) هو الفضل بن قدامة العجليّ، أبو النجم، من بني بكر بن وائل من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر. نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام. قال أبو عَمْرو بن العلاء: كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت ، توفي ١٣٠ هـ. ينظر الشعر والشعراء ٦٠٣/٢ والأعلام ٥/ ١٥١.

(٢) بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج في ديوانه ٤٢٧/١ وفيه: ولم يكن . وليس لأبي النجم العجلي وليس في ديوانه ط مجمع اللغة بدمشق ، وينظر المعاني الكبير ١١١٢/٢ لابن قتيبة والخصائص ٣٢٣/٣ والمحكم ٣٧٢/٣ واللسان ٥٣٥/١٢ .

الوضم: "كل شيء وَقَيْتَ به اللحم من الأرض ، والجمع أوضام." المحكم ٢٥٣/٨ .

الشاهد: نصب لحم على المفعول المطلق ، وهو نائب عن ضياع الذي حذف وأضيف المضاف إليه مكانه .

(٣) بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج في ديوانه ١١٥/٢ ، وينظر الخصائص ٣٢٣/٣ .

الشاهد: نصب جدارا على المصدر نائبا عن المصدر المحذوف .

(٤) الخصائص ٣٢٣/٣ .

(٥) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في كتاب الألفاظ لابن السكيت ص ٨٧ ولأبي خراش في شرح أشعار الهذليين للسكري ١٢١٧/٣ وفيهما: والدَّرِيسُ: وهو الثوب الخَلَقُ. الصحاح ٩٢٨/٣ . وفيهما: ورد. والمقصود ورود الحمى.

الدرين: حطام المرعي وهو النبات الجاف. ينظر اللسان ١٥٣/١٣ ، الموم: الحُمَّى. اللسان ٥٦٦/١٢ . مردم: ملازم ، وهو من أردمت عليه الحمى أي لازمته. ينظر اللسان ١٧٨/١٣ .

والمعنى: انحرفت عن أصحابي قليلا ، وثوبي كأن حُمَّى أصابته ولازمته .

الشاهد: نصب شيئا على المصدر نائبا عن المصدر المحذوف .

يريدُ فعاديتُ معاداةً ، ووَضَعَ شيئًا وهو عامٌّ موضعَه . ولا يصحُّ نصبُ شيءٍ في مسألةِ الكتابِ: «ما أَغْفَلَه عنكَ شيئًا»[1] على المصدرِ ؛ لأَنَّ فعلَ التعجبِ يستغنِي بما فيه مِنَ المبالغةِ عن التوكيدِ بالمصدرِ بل شيئًا في هذه المسألةِ مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: دَعْ الشَّكَ ؛ لأَنَّ هذا الكلامَ يقال لمنْ قال: فلانٌ مهتمٌّ بي ، فقالَ المجيبُ: ما أَغْفَلَه عنك شيئًا .

واعلمْ أَنَّ المصدرَ يُذْكَرُ لأحدِ ثلاثةِ أشياءٍ إمَّا للتأكيدِ كقعدتُ قعودًا الأصلُ قعدتُ قعدتُ ، فحَذَفَ الثانيةَ ووضعَ المصدرَ مكانَها ؛ لأَنَّه أخصرُ وكراهيةِ إعادةِ الأَوَّلِ بعينِه ، وإمَّا لبيانِ النوعِ نحو: قعدتُ قعودًا طويلًا ، وإمَّا للعددِ نحو ضربةٍ وضربتين .

[المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة]

قال الزمخشري: «والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل إظهار فعله، وما لا فعل له أصلاً، وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاءٍ فالنوع الأول كقولك للقادم من سفره: خير مقدمٍ ولمن يُقَرْمَطُ في عداتِه: مواعيد عرقوب وللغضبان: غضب الخيل على اللجم. ومنه قولهم: أو فرقا خيرا من حب بمعنى أو أفرقك فرقا خيرا من حب ، والنوع الثاني قولك: سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً وعقراً وبؤساً وبعداً وسحقاً وحمداً وشكرا لا كفراً وعجباً وأفعلُ ذلك وكرامة ومسرة ونعم ونعمة عين ونعام عين ، ولا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همًّا ولأفعلنَّ ذلك ورغماً وهواناً ، ومنه إنما أنت سيراً سيراً وما أنت إلا قتلاً قتلاً وإلا سير البريد وإلا ضرب الناس وإلا شرب الإبل.

ومنه قوله تعالى: (فإمَّا مَنًّا بعدُ وإمَّا فداءً) ومنه مررت به فإذا له صوت صوت حمار، وإذا له صراخ صراخ الثكلى، وإذا له دق دقك بالمنحاز حب القلقل. ومنه ما يكون توكيداً إما لغيره كقولك: هذا عبد الله حقاً، والحق لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول، وهذا القول لا قولك، وأجدك لا تفعل كذا، أو لنفسه كقولك: له علي ألف درهم عرفاً، وقول الأحوص:

إني لأمنحــك الصــدود وإنــني   قسـماً إليـك مـع الصـدود لأميـل

ومنه قوله تعالى: (صنع الله) و(وعد الله) و(كتاب الله عليكم) و(صبغة الله) وقولهم:

(١) ينظر الكتاب ١٢٩/٢ وينظر السيرافي ٤٦١/٢ .

الله أكبر دعوة الحق.

ومنه ما جاء مثنى ، وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك.

ومنه ما لا يتصرف نحو: سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله.

والنوع الثالث نحو: ذفراً وبهراً وأفة وتفة وويحك وويسك وويلك وويبك.

قال صاحب الكتاب: ((**فصلٌ والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلاثةِ أنواعٍ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: لَمَّا ذكرَ مِنَ المفعولِ المطلقِ ما ينتصبُ بفعلٍ ملفوظٍ به انتقلَ إلى ما يُحْذَفُ عاملُه وذلك ثلاثةٌ ؛ لأَنَّه إمَّا أَنْ يجوزَ إظهارُ العاملِ وإمَّا أَنْ لا يجوزَ ، الثاني إمَّا أَنِ اسْتُعْمِلَ منه فعلٌ وإمَّا لم يُسْتَعْمَلْ ، وهذا هو المرادُ **بقولِه:** ((**لافعلَ له أصلًا**)) يعني أَنَّه لم يستعملْ فعلُه ، وإلا فهي منصوبةٌ بذلك الفعلِ ، ومحالٌ أَنَّه لا يكونُ له فعلٌ أصلًا ؛ لأَنَّه يبقَى بلا ناصبٍ(١) فهذه قسمةٌ دائرةٌ بين النفيِ والإثباتِ. **قوله:** ((**وثلاثتُها يكونُ دعاءً وغيرَ دعاءٍ ، فالنوعُ الأولُ**)) مِنَ القسمةِ الأولى ، وهو دعاءٌ ((**قولُك للقادمِ مِنْ سفرِه: خيرَ مقدَمٍ**)). بإضمارِ قدمتَ ، وإِنْ شئتَ قلتَ: قدمتَ خيرَ مَقْدَمٍ ، فأظهرتَ العاملَ فمَنْ حَذَفَ (١٤٦/ب) فلقيامِ القرينةِ ، وهي مشاهدةُ أَثَرِ السفرِ ، وخيرٌ أفعلُ التفضيلِ حُذِفَتْ ألفُه ، و(أفعلُ) بعضِ ما يضافُ إليه ، وقد أضيفَ إلى مقدَمٍ ، وهو مصدرٌ فانتصبَ خيرَ مقدمٍ على المصدرِ ويجوزُ رفعُه فتقولُ: خيرُ مقدمٍ على تقديرِ: قدومُك خيرُ مقدمٍ. **قوله:** ((**ولِمَنْ يُقَرْمِطُ في عِدَاتِه**)). ذكرَ بعضُ شراحِ المفصلِ(٢) أَنَّ معنَى يقرمطُ يُرَدِّدُ ، ولم أجدْ في كتبِ اللغةِ قَرْمَطَ بمعنَى رَدَّدَ ، وفيها(٣) قرمطَ الخَطَّ إذا قاربَه وقرمطَ في العَدْوِ إذا قاربَ الخَطْوَ فيكونُ معنى يقرمطُ في عداتِه يقاربُ بين بعضِها وبعضٍ مِنْ غيرِ وفاءٍ ؛ لأَنَّه إذا وَفَى انفصلَ بعضُها مِنْ بعضٍ بخلافٍ ما إذا لم يَفِ فكأَنَّه يقاربُ بينهما كمقاربةِ الخطِّ والخُطَى ؛ لأَنَّه إذا فَعَلَ ذلك نَبَتْ عنه العينُ لقلَّةِ الانتفاعِ به فكذا إذا لم يَفِ بالوعدِ نَبَتْ عنه النفسُ . **قوله:**

---

(١) قدَّر العلماء لهذا النوع فعلا من نفس معنى المصدر المنصوب ، وسيأتي الكلام عليه .

(٢) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٢٢٤/١ .

(٣) " قَرْمَطَ في خطوه: إذا قارب ما بين قدميه ... والقَرْمَطَةُ في الخط: دقة الكتابة وتداني الحروف." اللسان ٣٧٧/٧ بتصرف.

٢٣٠- ((مواعيدَ عُرْقُوبٍ))[١] أخاهُ بيثربِ[٢]

مواعيدُ جمعُ ميعادٍ ، وهو منصوبٌ بإضمارِ وعدتُ ، وإِنْ شئتَ أظهرتَ ، فقلتَ: وعدتَ مواعيدَ ، وعرقوبٌ رجلٌ أتاه أخٌ له يسألُه شيئًا ، فقال عرقوبٌ: إذا أطلعتْ هذه النخلةُ فلك طلعُها ، فلَمَّا أطلعتْ أتاه للعِدَةِ ، فقال: دعْها حتَّى تصيرَ بلحًا ، فلمَّا أبلحتْ قال: دعها حتى تصيرَ زَهْوًا[٣] ، فلمَّا أزهتْ ، قال: دعها حتى تصيرَ رُطَبًا ، فلمَّا أرطبتْ قال: دعها حتى تصيرَ تمرًا ، فلما أتمرتْ عَمَدَ إليها عرقوبٌ مِنَ الليلِ فجَدَّهَا ولم يعطِ أخاه شيئًا ، فصارَ مثلا في الخُلْفِ ، يُرْوَى (بيثربَ) وهي مدينةُ الرسولِ ﷺ ، وأنكرَ بعضُ أهلِ اللغةِ يثربَ[٤] ؛ لأَنَّ عرقوبًا رجلٌ مِنَ العماليقِ ، وكانوا بالبعدِ مِنْ يثربَ ، وإِنَّما هي يَتْرَبُ[٥] بتاءٍ معجمةٍ بثنتَينِ مِنْ فوقٍ وراءٍ مفتوحةٍ ، وهي موضعٌ قريبٌ مِنَ اليمامةِ ، ونصبُ أخاه بـ(مواعيدَ) ؛ لأَنَّه جمعُ ميعادٍ

---

(١) ينظر في هذا المثل وخبره الأمثال لأبي عبيد ص ٨٧ والفاخر للمفضل بن سلمة ص ١٣٣ ومجمع الأمثال ٣١١/٢ واللسان ٥٩٥/١ .

(٢) هذا التكميل من ابن عمرون إشارة إلي عجز بيت من الطويل ورد في : الكتاب ٢٧٢/١ والخصائص ٢٠٧/٢ وشرح التسهيل ١٠٧/٣ والهمع ٦٦/٥ . وقد أفاض الدكتور: رمضان عبد التواب في استقصاء مصادره ، وذكر أن له ثلاث صدور أولها وهو لجبيهاء الأشجعي:

وعدتَ وكان الخُلْفُ منك سجيّةً

ثانيها وهو لعقمة الفحل في ديوانه بشرح الأعلم ص ٥٣:

وقد وعدَتْك موعدا لو وفتْ به

وثالثها وهو للشماخ ، ينظر ملحق ديوانه ص ٤٣٠ ط دار المعارف:

وواعدتني ما لا أحاول نفعَه

ينظر بحوث ومقالات في اللغة د: رمضان عبد التواب ص ٩٧ ط الخانجي ١٩٩٥م .

(٣) " الزهو من البُسْرِ حين يصفر ويحمر ويحلُّ جَرْمُه ، قال: وجَرْمُه للشراء والبيع." اللسان ٣٦٣/١٤ .

(٤) نَسَبَ ابن يعيش ١١٣/١ هذا الإنكار إلى أبي عبيدة ، وفي نسبة عرقوب خلاف ، فابن الكلبي أخبر عن أبيه أنه رجل من العماليق ، وقيل: منسوب إلى تميم ، وقيل: ابني سعد ، وقيل: رجل من الأوس أو الخزرج . ينظر مراجع المثل وينظر أيضا جمهرة اللغة ١٢٤/١ وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري ص ١١٣ تحقيق د: إحسان عباس ، د: عبد المجيد عابدين ط مؤسسة الرسالة ١٩٧١م.

(٥) القول بأنها يترب بالتاء مترتب على أن عرقوبا من العماليق وهم لم يسكنوا المدينة ، قال البكري:" والعماليق إنما كانت من اليمامة إلى وبار ، ويترب هناك." فصل المقال ص ١١٣ وجمهرة اللغة ١٢٤/١. قال ياقوت" يَتْرَبُ بالفتح ثم السكون ، وراء مفتوحة أيضا قيل: قرية باليمامة عند جبل وَشْم ، وقيل: اسم موضع في بلاد بني سعد بالسودة ... ويترب مدينة بحضرموت ." معجم البلدان ٤٢٩/٥ بتصرف.

وهو مصدرُ فأعملَه (١٤٧/أ) وإنْ كان جمعًا . وقولُهم للغضبانِ: ((غَضَبَ الخيلِ على اللُّجُمِ))[١]. وإنْ شئتَ أظهرتَ ، فقلتَ: غضبتَ غضبَ الخيلِ ، يُضْرَبُ لمنْ يَغْضَبُ غضبًا لا ينتفعُ به[٢] ، ويجوزُ رفعُ غضبِ الخيلِ أي: غضبُك غضبُ الخيلِ. **قوله:** ((**ومنه أو فَرَقًا خيرًا مِنْ حُبٍّ**[٣] **بمعنَى أو أَفْرَقُكَ فَرَقًا**)). قيل: فَصَلَه ممَّا قبلَه لقلَّةِ استعمالِه ، وأوَّلُ مَنْ قال ذلك الغضبانُ بنُ القُبَعْثَرَى[٤] ، وكان الحجَّاجُ[٥] قد حَبَسَه ، فوَرَدَ عليه كتابُ عبدِ الملكِ[٦] بأَنْ يُؤَمِّنَ كلَّ خائفٍ وأَنْ يُطْلِقَ كلَّ مسجونٍ ، فأحضرَه الحجاجُ ، فقال: إِنَّك لسمينٌ ، فقال: ضيفُ الأميرِ يَسْمُنُ ، فقال: أنت القائلُ لأهلِ العراقِ مِنْ أجلِي: تَعَشُّوا الجَدْيَ قبل أَنْ يتغدَّاكم ، فقال: ما نَفَعَتْ قائلَها ولا ضَرَّتْ مَنْ قِيلَتْ فيه ، فقال: أتحبُّني يا غضبانُ ، فقال: أو فَرَقًا خيرًا مِنْ حُبٍّ. فذهبتْ مثلا ، وإنْ شئتَ أظهرْتَ الفعلَ ، فقلتَ: أو أَفْرِقُكَ فَرَقًا ، ويجوزُ رفعُه بإضمارِ أمرِي فَرَقٌ . وقيل: إنَّ ما كان منها مثلًا لا يغيَّرُ ؛ لأَنَّ الأمثالَ لا تغيَّرُ ، وذا قياسٌ في مقابلِ النصِّ ؛ لأَنَّ سيبويه[٧] جوَّزَ رفعَ غضبِ الخيلِ ، وفَرَقٍ خيرٍ مِنْ حُبٍّ وخيرِ مقدمٍ. النوعُ الثاني مِنَ المصادرِ المنصوبةِ بإضمارِ فعلٍ لا يجوزُ إظهارُه قولُك: ((**سُقْيًا**))[٨] هو

---

(١) ينظر مجمع الأمثال ٥٦/٢ والمستقصى ١٧٧/٢ وفرائد الخرائد في الأمثال ص ٣٨٢ ليوسف بن طاهر الخويي تحقيق د: عبد الرزاق حسين ط دار النفائس الأردن ٢٠٠٠م.

(٢) هذا كلام الميداني في مجمع الأمثال ينظر٥٦/٢ .

(٣) ينظر الأمثال لابن سلام ٥٦ وفصل المقال ٥٤ .

(٤) هو من الفرسان والخطباء ينظر البيان والتبيين ٣٧٦/١ وابن عساكر ٦٢/٤٨ وفيه قصته مع الحجاج وتوضيح المشتبه ٢٢٦/١ ط مؤسسة الرسالة .

(٥) هو الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، قائد داهية سفاك خطيب ، نائب عبد الملك بن مروان ، ولي له مكة والمدينة والطائف ثم أضاف إليها العراق ، مات بواسط ٩٥ هـ. ينظر ابن عساكر ١١٣/١٢ ووفيات الأعيان ٢٩/٢ وتاريخ الإسلام ١٠١٧١/٢ والأعلام ١٦٨/٢ .

(٦) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي ، تولى الخلافة بعد أبيه ، وكان من أعاظم الخلفاء ودهاتهم ، فقيها واسع العلم متعبدا وكان قويا على معانديه ، نقلت الدواوين في عهده من الفارسية إلى العربية ، وتوفي بدمشق ٨٦هـ. ينظر طبقات ابن سعد ٢٢١/٧ وتاريخ بغداد ١٢٦/١٢ وابن عساكر ١١٠/٣٧ والأعلام ١٦٥/٤ .

(٧) حكى سيبويه الرفع عن بعض العرب ، ينظر الكتاب ٢٧٣/١ والسيرافي ١٦٨/٢.

(٨) في هامش الأصل ١٤٧/أ : حاشية قال عبد المنعم الإسكندري رحمه الله: قولهم: سقيا لك إنما قال سيبويه رحمه الله في لك: إنه للتبيين ؛ لأن سقيا وإن كان اسما نكرة فقد أقيم مقام الفعل ، وأعمل عمله فكما لا يوصف الفعل كذلك لا يوصف ما وقع موقعه ، ومعنى للتبيين أنه يبين به المراد بالفعل والمعنيّ بالدعاء لا أنه تبيين له كما تبين=

مصدرُ سقاكَ الله ، و((**رَعْيًا**)) مصدرُ رعاك الله ، فهذان دعاءٌ له. و((**خيبةً**)) مصدرُ خَيَّبَه الله[1] وهو غيرُ جارٍ على خَيَّبَ ، وإنَّما الجارِي خابَ الرجلُ خيبةً ، و((**جَدْعًا**)) مصدرُ جَدَعَه الله ، والجَدْعُ[2] قطعُ الأنفِ وقطعُ اليَدِ أيضًا وقطعُ الأذنِ أيضًا وقطعُ الشفةِ ، والجَدْعُ حبسُ الدابةِ على غيرِ عَلَفٍ ، وقولُهم: جَدْعًا ، يحتملُ ذا كلَّه ، و((**عَقْرًا**)) مصدرُ عَقَرَه الله (١٤٧/ب) و((**بُؤْسًا**)) مصدرُ بَئِسَ الرجلُ بُؤْسًا إذا افتقرَ[3]. و((**بُعْدًا**)) مصدرُ بَعُدَ ضِدُّ القربِ. و((**سُحْقًا**)) مصدرُ سَحُقَ سُحْقًا أي بَعُدَ[4] ، وقيل[5]: إنَّ بؤسًا مصدر أبأسه ، وبُعْدًا مصدرُ أبعدَه ، وسُحْقًا مصدرُ أسحقَه على حذفِ الزوائدِ. وهذه الستةُ دعاءٌ عليه. ولَمَّا كان عدمُ ظهورِ الفعلِ في هذه المصادرِ سماعيًّا أحببتُ ذِكْرَ ما جاءَ منها ليكونَ مضبوطًا ، وذَكَرَ سيبويه[6] (تَعْسًا) ، وهو مصدرُ تَعِسَ يَتْعَسُ تَعْسًا ، والتَّعْسُ الهلاكُ[7]. و(تَبًّا) التَبُّ الهلاكُ والخسرانُ[8] ومنه قولُه تعالى: ﴿ تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ ﴾[9]. و(جُوعًا) مصدرُ جَاعَ جُوعًا نقيضُ شَبِعَ.

=الصفة الجارية ، فالجار هنا يتعلق بالمصدر تعلق المفعول في أن نفس الفعل يتناوله ، وليس يتعلق بمحذوف كما يتعلق به وهو صفة ، فاعلمه .

وعبد المنعم هو: عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد التيمي القرشي ، أصله من مكة ، واستوطن الإسكندرية ، عالم باللغة والأدب والنحو ، قرأ على ابن بري وغيره ، له: تحفة المعرب وطرفة المغرب ، وتوفي ٦٣٣هـ . ينظر تاريخ الإسلام للذهبي ١٠٩/١٤ والوافي ١٤٥/١٩ وبغية الوعاة ١١٥/٢ والأعلام ١٦٧/٤ .

(١) قال بذلك سيبويه ، ينظر الكتاب ٣١٢/١ .

(٢) ينظر لسان العرب ٤١/٨ (ج د ع) .

(٣) ينظر الصحاح ٩٠٧/٣ (ب إ س) .

(٤) ينظر اللسان ١٥٣/١٠ (س ح ق) .

(٥) هو قول ابن يعيش ، ينظر ١١٤/١ وابن الحاجب في سحقا ينظر الإيضاح ٢٢٨/١ .

(٦) ينظر الكتاب ٣١١/١ .

(٧) ذكر الجوهري في الصحاح أنها بفتح العين في الماضي والمضارع ٩١٠/٣ (ت ع س) وفي اللسان وتاج العروس عن ابن الأثير أنها بالكسر في الماضي وقد تفتح ، وبالفتح في المضارع. وذكره ابن منظور بالوجهين اللسان ٣٣/٦ وتاج العروس ٤٨١/١٥ (ت ع س) .

(٨) ينظر الصحاح ٩٠/١ (ت ب ب) .

(٩) الآية (١) من سورة المسد . وابن عمرون يقصد معنى التب ، ولا شاهد للمصدر في الآية .

و(نُوعًا) عَطَشًا[١] ، ومِنَ الناسِ مَنْ يقولُ: نُوعًا إِتْبَاعًا لجوعا[٢]. فهذه كلُّها دعاءٌ وقال سيبويه بعدَ جوعًا: ((وجُوسًا))[٣]. كأَنَّه قال: جَهْدًا . وقال السيرافي: ((وربما جاءُوا بالفعلِ ، فقالوا: سقاكَ الله سَقْيًا))[٤]. قال سيبويه: ((وقد رفعتِ الشعراءُ بعضَ هذا))[٥]. فقالوا: خيبةٌ[٦] بالرفعِ ، وقال: فغَيٌّ[٧] ، وذا يدلُّ أَنَّ غَيًّا منها ، والغَيُّ ضِدُّ الرَّشَادِ[٨] إلا أَنَّ النصبَ مِنْ غيرِ إظهارِ الفعلِ هو الكثيرُ فلذا ذكرَه الزمخشريُّ ، وأعرضَ عن غيرِه . و((**حمدًا**)) مصدرُ أحمدُ ، و((**شُكْرًا**)) مصدرُ أشكرُ شكرًا لا كفرًا مصدر يكفُرُ كفرًا. و((**عُجْبًا**)) [٩] مصدرُ أَعْجَبُ عجبًا ، و((**أفعلُ ذلك وكرامةً**)) ، والكرامةُ اسمٌ أقيمَ مقامَ الإكرامِ ؛ لأَنَّ مصدرَ أكرمَ إكرامٌ . و((**مَسَرَّةً**))

---

(١) قال ابن منظور:" والنُّوعُ، بالضَّم: الجُوعُ، وصرَّف سيبويه منه فعلا فقال: ناعَ يَنوعُ نُوْعاً، فهو نائِعٌ. يقالُ: رماه اللَّهُ بالجوعِ والنُّوعِ، وقيلَ: النُّوعُ اتباعٌ للجُوعِ، والنائِعُ اتباعٌ للجائعِ، يقالُ: رجلٌ جائعٌ نائعٌ، وقيلَ: النُّوعُ العطَشُ وهو أشبه لقولهم في الدعاء على الإنسان: جُوعاً ونُوعًا، والفعلُ كالفعلِ، ولو كانَ الجوع نوعاً لم يَحْسُنْ تكريره، وقيلَ: إذا اختلفَ اللفظانِ جازَ التكريرُ،" لسان العرب ٨/ ٣٦٤ ، وقال سيبويه:" ناع ينوع نوعا وهو نائع." الكتاب ٢٢/٤.

(٢) قال ابن دريد:" وناعَ الغصنُ يَنوع، إِذا تمايل، فَهُوَ نائع. وَمِنْه قيل: جَائِع نائع، أي: متمائل من الجُوع هكذا يقول الأصمعي والبصريون، وقال غيرهم: نائع اتباع لجائع." جمهرة اللغة ٢/ ٩٥٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٣١١/١ ، والجوس الجوع. ينظر اللسان ٤٣/٦ (ج و س) .

(٤) قال السيرافي:" وربما جاءوا به توكيدا ، فقالوا: سقاك الله سقيا." ٢٠٥/٢ .

(٥) الكتاب ٣١٣/١ .

(٦) ذكر سيبويه في الكتاب ٣١٣/١ قول الشاعر أبي زبيد:

أقـــام وأقـــوى ذات يـــوم وخيبـــةٌ　　　لأول مـــن يلقَـــى وشـــرٌّ ميسَّـــرُ

الشاهد: رفع خيبة على الابتداء وما بعدها الخبر ، ومع أنه نكرة إلا أنه في معنى المنصوب على المصدر المستعمل في الدعاء .

(٧) ذكر سيبويه في الكتاب ٣١٤/١ قول حسان وهو في ديوانه ص ٢١٠:

أَهَـــاجَيْتُمُ حَسَّـــانَ عِنْـــدَ ذَكَائِـــهِ　　　فَغَـــيٌّ لِأَولادِ الحِمَـــاسِ طَوِيـــلُ

الشاهد: رفع غيٌّ على الابتداء وما بعده خبر وهو كسابقه .

(٨) "الغي: الضلال والخيبة" الصحاح ٢٤٥٠/٦ (غ و ي) .

(٩) الأكثر أن مصدره عَجَبٌ بفتح أوله وثانيه. ينظر المحكم ٣٣٨/١ واللسان ٥٨٠/١ وتاج العروس ٣١٩/٣ (ع ج ب) . وفي سيبويه بالفتح ٣١٨/١ والسيرافي ٢١١/٢ ، وضبطت في المخطوط بضم الأول .

مصدرُ أَسُرُّكَ مسرةً . و(نَعَمْ) حرفٌ ، و((**نُعْمَةُ**[1] **عينٍ**)) قُرَّتُها مصدرُ نَعِمَتْ عينُك . و((**نَعَامُ عينٍ**)) ونُعْمَى عينٍ ، و((**نُعْمَ عينٍ**)) كلُّه بمعنًى أي: إِنْعَامًا لعينِك ، وذكر السيرافي[2] بعدَ نُعْمَةِ عينٍ: وحُبًّا مصدرُ أحببتُ أو حَبَبْتُ . ((**ولا أفعلُ ذلك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا**)) ، فكيدًا مصدرُ كاد الذي هو (١٤٨/أ) مِنْ أفعالِ المقاربةِ يحتملُ أَنْ تكونَ ناقصةً أي: ولا أكادُ أقاربُ الفعلَ وحُذِفَ الخبرُ للعلمِ به ، ويحتملُ أَنْ تكونَ[3] تامَّةً. وهمًّا مصدرُ هَمَمْتُ بالشيءِ همًّا ، ((**ولأفعلَنَّ ذلك ورَغْمًا**)) ، يقال: رَغِمَ[4] أنفُه رَغْمًا ورُغْمًا بفتحِ الراءِ وضمِّها . وقيل: تقديرُه وأُرْغِمُكَ رغمًا ، فيكونُ مصدرًا محذوفَ الزوائدِ وأصلُ الرغمِ لُصُوقِ الأنفِ بالترابِ ، وهو كنايةٌ عن الذُّلِّ. ((**وهَوَانًا**)) مصدرُ أُهِينُه هوانًا ، فهذه اثنا عشرَ مصدرًا ليستْ دعاءً ، وهي تُوَافقُ ما تقدَّمَ مِنَ المصادرِ التي يرادُ بها الدعاءُ في أَنَّ أفعالَها مستقبَلةٌ وهي أخبارٌ يُخْبِرُ المتكلِّمُ عن نفسِه وقد جاء بعضُ هذه المصادرِ مرفوعًا ، منه:

٢٣١- عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي ... فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ[5]

حكاه يونسُ[6] مرفوعًا وتقديرُه أمري عَجَبٌ ، والنصبُ على الفعلِ المتروكِ إظهارُه هو الوجهُ ومِنْ سَقْيًا إلى هذا المكانِ نَصَّ سيبويه أَنَّ العربَ جعلتْ هذه المصادرَ بدلا مِنْ أفعالها ، وذا بابُه السماعُ ، فلذا تتبَّعْتُه على ما ذكره سيبويه لَمَّا لم أجدْ له ضابطًا.

---

(١) قال ابن منظور:" والعربُ تقولُ: نَعْمَ ونُعْمَ عينٍ ونُعْمَةَ عينٍ ونَعْمَةَ عينٍ ونِعْمَةَ عينٍ ونُعْمَى عينٍ ونَعَامَ عينٍ ونُعامَ [نِعامَ] عينٍ ونَعامةَ عينٍ ونَعِيمَ عينٍ ونُعَامَى عين أي أفعلُ ذلكَ كرامةً لك وإنعاماً بعينك وما أشبهه؛ قالَ سيبويهِ: نصبُوا كلَّ ذلكَ على إضمارِ الفعلِ المترُوكِ إظهاره." لسان العرب ٥٨١/١٢-٥٨٢ .

(٢) الحق أن: وحُبًّا في نص سيبويه ، وقد نقله السيرافي ، وأما (ولا كيدا) (ولا همًّا) فهو من كلام السيرافي. ينظر السيرافي ٢١١/٢ .

(٣) في الأصل ١٤٨/أ زيادة: ناقصة . وهي مشطوبة .

(٤) "رغَم أنفي لله عز وجلّ بالكسر والفتح رُغْما ورَغْما ورِغْما" الصحاح ١٩٣٥/٥ (ر غ م) .

(٥) بيت من الكامل ، وهو لهني بن أحمر في الكتاب ٣١٩/١ ، ولزرافة الباهلي في شرح أبيات سيبويه ١٥٩/١ ، ولواحد منهما في اللسان ٦١/٦ . ولرجل من بني عبد مناة في سمط اللآلي ٢٨٨/١ ، ولرؤبة في ابن يعيش ١١٤/١ ، وبلا نسبة في عيون الأخبار ١٨/٣ شرح التسهيل ١٩٢/٢ والهمع ١١٨/٣ . وعدد في الخزانة نسبته إلى كل من سبق ٣٤/٢ وزاد ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي ، وعمرو بن الغوث الطائي .
الشاهد: رفع عجب على الابتداء ، ومع أنه نكرة إلا أنه في معنى المنصوب على المصدر المستعمل في الدعاء .

(٦) ينظر الكتاب ٣١٩/١ .

قولُه: ((**ومنه إنَّما أنت سيرًا سيرًا**)). أي: تسيرُ سيرًا ، ((**وما أنت إلا قتلا قتلا**)) أي: تقتلُ قتلًا ، ((**وإلا سيرَ البريديّ**)) أي: ما أنت إلا تسيرُ سيرَ البريديّ ، ((**وإلا ضربَ الناسِ**)) أي: ما أنت إلا تضربُ ضربَ الناسِ ، وكذا ((**إلا شربَ الإبلِ**)) أي: ما أنت إلا شربَ الإبلِ ، وأصلُه تشربُ شُرْبًا مثلَ شربِ الإبلِ فحُذِفَ الموصوفُ وأقيمتِ الصفةُ مقامَه ، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه ، ومنه قولُه تعالى:﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾(١) أي: فإمَّا تمُنُّونَ مَنًّا وإمَّا تُفَادُون فداءً. قال سيبويه: ((كأَنَّه في (١٤٨/ب) هذا كلِّه قال: ما أنت إلا تفعلُ فعلًا وإنما أنت تفعلُ فعلا ، ولكنهم حذفُوا الفعلَ))(٢). وقال سيبويه: ((ومعنَى هذا البابِ — والإشارةُ بهذا إلى قولِه: ومنه إنما أنت سيرًا إلى فداءٍ — أَنَّه فعلٌ متصِلٌ في حالِ ذكرِك إياه استفهمتَ أو أخبرتَ ، وأَنَّك في حالِ ذكرِك أشياءَ مِنْ هذا تَعْمَلُ في تثبيتِه لك أو لغيرِك))(٣) انتهى. ولا يرادُ به المضيَّ ولا المستقبلَ والمنصوباتُ فيها بَدَلٌ مِنْ فعلِها ، ولذا لا يجمعُ بينهما ، وتكلَّفَ بعضُ المتأخرين ممَّنْ تعرَّضَ للمفصلِ بضابطٍ تصيَّدَه مِنْ تمثيلِ الزمخشري في المفصلِ ، فقال: ((أَنْ يتقدَّمَ نفيٌ أو ما هو في معنى نفيٍ داخلٌ على اسمٍ وبعدَه إثباتٌ لا يصحُّ أَنْ يكونَ ما بعد الإثباتِ خبرًا عن الأوَّلِ فعند ذلك إذا نصبتَه على المصدرِ وجبَ الحذفُ ، ولو فُقِدَ شرطٌ مما ذُكِرَ لم يلزمِ الحذفُ ، فلو لم يوجدِ النفيُ ، فقلتَ: أنت سيرًا ، وأنت سيرَ البريدِ لم يجزْ الحذفُ))(٤). ثم ذَكَرَ ((أو يكونُ مكرَّرًا))(٥) والتكرارُ هنا ليس بمانعٍ بل المانعُ ما ذكرنا مِنَ المعنى ، وقال سيبويه: ((وتقولُ: أزيدٌ سيرًا سيرًا؟ وإنَّ زيدًا سيرًا سيرًا ، وكذلك في (لعلَّ) و(ليت) و(كأَنَّ) و(لكنَّ) وما أشبه ذلك ، وكذلك إنْ قلتَ: أنت الدهرَ سيرًا سيرًا ، وكان عبدُ الله [الدهرَ] (٦) سيرًا سيرًا ، وأنت مُذِ اليومِ سيرًا سيرًا))(٧). يريدُ سيبويه أَنَّ هذا البابَ يدخلُ عليه نواسخُ الابتداءِ ، وجعلَه

---

(١) من الآية (٤) من سورة محمد.

(٢) الكتاب ٣٣٥/١ .

(٣) السابق ٣٣٩/١ .

(٤) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٢٢٨/١ .

(٥) ذكر ابن الحاجب هذا في شرح المقدمة الكافية ٣٩٦/٢ ، ولم يشترط التكرار في شرح المفصل ، بل جعله أمرا قد يتوهمه الناظر في تمثيل الزمخشري ، ثم دفع هذا التوهم . ينظر الإيضاح ٢٢٨/١ .

(٦) زيادة من نص سيبويه ، ينظر السابق .

(٧) الكتاب ٣٣٥/١ .

مثلَ: ما أنت إلا شربَ الإبلِ ، وأنشدَ سيبويه [في][1] البابِ:

٢٣٢- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا[2]

قال: «كأنَّه نفَى قوله: فعيًّا بهن واجتلابا أي: فأنا لا أعيَا بهن وأجتلبُهن اجتلابا ، ولكنَّه نفى هذا ومثلُه ألم تعلمْ يا فلان مسيرِي فإتعابًا وطرادًا؟ فإنما ذكرَ مُسَرَّحَه (١٤٩/أ) ومَسِيرَه وهما عملان فجَعَلَ المسيرَ إِتْعَابًا وجعلَ المسرَّحَ لا عِيَّ فيه وجُعِلَا فِعْلًا متَّصِلا إذا سارَ وإذا سَرَحَ»[3]. ومثلُه:

٢٣٣- سَمَاعَ اللهِ وَالعُلَمَاءِ إِنِّي أَعُوذُ بِحَقْوِ خَالِكَ يَا ابْنَ عَمْرِو[4]

كأنه قال: أُسْمِعُ اللهَ هذا ، كما تقول: أُشْهِدُ اللهَ بهذا على نفسِي ، وسماعُ اللهِ بمنزلةِ إِسْمَاعُ اللهِ كأنه قال: أُسْمِعُ إسماعًا اللهَ ، كما تقول: ما أنت إلا ضربَ الناسِ ، ومدارُ هذا البابِ على المشاهدةِ أو الظَنِّ أو الذكرِ ، وكلُّ ما يقومُ مقامَ اللفظِ بالعاملِ ، فأَمَّا المشاهدةُ والظنُّ في حالِ الذكرِ فمتصلانِ ، وإِنْ شئتَ رفعتَ ذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ الأَوَّلَ .

مُحَمَّدٌ: ورفعُه إمَّا على حذفِ مضافٍ ، قال ابنُ خروف[5]: وأَبَى المبردُ[6] والزجاجُ إلا حذفَ مضافٍ لا غيرَ ، وما أَتَى منه لا يمكنُ فيه حذفُ مضافٍ إلا مُسْتَكْرَهًا كثيرٌ منه قولهم: نهارُه صائمٌ . **مُحَمَّدٌ**: تقديرُ هذا نهارُه نهارُ صائمٍ أي نهارُ رجلٍ صائمٍ ولا أرَى في هذا استكراهًا

---

(١) زيادة من عندي .

(٢) بيت من الوافر لجرير في ديوانه ص ٦٥١ وينظر الكتاب ٢٣٣/١ ، ٣٣٦ والمقتضب ١١٩/٢ والكامل ٢٦١/١ والخصائص ٣٦٧/١ والمحكم ٥٧/٣ وابن الشجري ٦٢/١ واللسان ٢٦٨/١ .

الشاهد: في البيت شاهدان أولهما مُسَرَّحِي حيث جاء ناصبا للقوافي أي تسريحي ، والثاني: عيا واجتلابا حيث نصب بفعل محذوف تقديره: فلا أعيا بهن عيا ، ولا أجتلبهن اجتلابا .

(٣) سيبويه ٣٣٦/١ .

(٤) بيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب ٣٤٠/١ والمحكم ٥١٢/١ ، ٤٥٦/٣ واللسان ١٨٩/١٤ وتاج العروس ٤٥٧/٣٧ .

الشاهد: نصب سماع بالفعل المضمر كأنه قال: أسمع الله سماعا .

(٥) ليس في الجزء المطبوع من شرح الجمل لابن خروف.

(٦) أجاز المبرد في المقتضب وجهين: الأول: حذف المضاف ، والثاني: أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل. ينظر المقتضب ٢٣٠/٣ .

والذي نقلَه السيرافي[1] كلامٌ معناه أَنَّ الزجاجَ أَبَى حذفَ المضافِ ، وهذا معروفٌ مِنْ مذهبِ الأخفشِ أَنَّه لا يَرَى حذفَ المضافِ في كلِّ موضعٍ ، وإِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الأَوَّلَ الثانيَ مجازًا ، وقال السيرافي: ((فيكونُ إِقبالٌ في موضعِ مقبلةٍ مجازًا ، كقولك: رجلٌ عدلٌ أي عادلٌ))[2]. وأبو عليٍّ قال[3]: جعلَها نفسَ الإقبالِ مبالغةً كقولِ الشاعرِ:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ[4]

جعلَها نفسَ الإقبالِ على ما أشرنا إليه فعلمتَ أَنَّه لا يُشْتَرَطُ النفيُ والإثباتُ ولا التكرارُ لوجودِه بدونِ الجميعِ ، وقولُه أيضا: ((لا يكونُ خبرًا عن الأَوَّلِ))[5]. قد ذَكَرَ سيبويه[6]: أَنَّه يجوزُ الرفعُ فيه فهو جائزٌ (١٤٩/ب) على ما ذكرنا مِنَ التأويلِ ، ثم استنبطَ ضابطًا في قولِه تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[7] فقال: ((أَنْ تتقدَّمَ جملةٌ متضمنةٌ فوائدَ ، فإذا ذَكَرَ فوائدَها بألفاظِ المصادرِ وَجَبَ حذفُ أفعالِها فحذفُوا الفعلَ لقيامِ القرينةِ الأولى وهي الجملةُ التي هذه فوائدُها والتزموه ؛ لأَنَّ اللفظَ الأَوَّلَ قد وقعَ موقعَ الفعلِ فاستغنَى عنه لفظًا ومعنًى كقولِه تعالى:﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾[8] فإِنَّ شَدَّ الوثاقِ[9] متضمِّنٌ فوائدَ وجوديةً مِنْ مَنٍّ واسترقاقٍ أو فداءٍ أو قتلٍ ، فلَمَّا ذُكِرَتْ تِيْكَ المعانِي بألفاظِ المصادرِ لم تُذْكَرْ أفعالُها ، وقيل: فإِمَّا مَنًّا وإِمَّا فداءً ، فلو قيل في مثلِه: فإِمَّا تمنُّون مَنًّا وإِمَّا تفادُون فداءً لم يَجُزْ))[10]. **مُحَمَّدٌ:** قوله: ((فإذا ذَكَرَ فوائدَها)) لم يُذْكَرْ في الآيةِ الكريمةِ إلا بعضَ فوائدِها فما أَتَى بضابطٍ ؛ لأَنَّه قال: ((متضمِّنٌ فوائدَ وجوديةً مِنْ مَنٍّ)) ، فذَكَرَ أربعَ والآيةُ الكريمةُ لم تستوفِ تلك الفوائدِ ، وهو لم يَقُلْ بذكرِ بعضِها

---

(١) الصحيح أن الزجاج أبى إلا حذف المضاف ، وهذه عبارة السيرافي. ينظر السيرافي ٢/٢٢٧ .

(٢) السيرافي ٢/٢٢٧ .

(٣) قال في التعليقة :" وأنت إقبال وإدبار إذا جعلت إياه على الاتساع." ٢/٢٤٤ وينظر البغداديات ص ٢٠٥.

(٤) سبق تخريجه في ص ٩٥ برقم ٣٨ .

(٥) يقصد ابن الحاجب ، ينظر الإيضاح له ١/٢٢٩.

(٦) ينظر الكتاب ١/٢٣٦ .

(٧) من الآية (٤) من سورة محمد.

(٨) من الآية (٤) من سورة محمد .

(٩) في الإيضاح لابن الحاجب : شدوا الوثاق. ١/٢٢٩ .

(١٠) الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٢٩ .

أو كلِّها وأيُّ بعضٍ منها يكونُ كافيًا بل تَرَكَهُ مهمَلًا ، وسيبويه أدرجَه في القاعدةِ الأولَى على ما نَبَّهْتُ عليه. **قوله:** ((**ومنه مررتُ [به]**[١] **فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ**)) صوتَ حمارٍ لا ينتصبُ بصوتٍ الأوَّلِ ، وقال ابن خروف:((لأَنَّه لا يَتَقَدَّرُ بأَنْ والفعلِ))[٢] مع أَنَّه قال: ((إذا كانَ المصدرُ يرادُ به الماضِي أو المستقبلُ قُدِّرَ بأَنْ والفعلِ الماضي أو المستقبلِ ، وإذا أُريدَ به الحالَ قُدِّرَ بأَنْ خفيفةٍ وثقيلةٍ)) يريدُ بقولِه: ((خفيفةٍ)) يعنِي مِنَ الثقيلةِ . وقوله: ((لا يقدَّرُ)) دعوًى لأَنَّ المصدرَ إِنَّما يمتنعُ مِنْ ذلك إذا كان العاملُ فيه فعلَه وليس في مسألتنا كذلك ، وقال الزجاج: ((إِنَّما لم يجزْ أَنْ أنصبَ صوتَ حمارٍ في قولِك: له صوتٌ صوتَ حمارٍ بصوتٍ الأَوَّلِ ؛ لأَنَّ الفعلَ لا يقعُ هنا إذا قلتَ: له صوتٌ (١٥٠/أ) لم يصلُح: له يصوِّتُ ، فلَمَّا لم يقعْ موقعَ الفعلِ لم يعملْ ، واحتِيجَ إلى الإضمارِ))[٣]. **مُحَمَّدٌ:** وهذا منع لا يكونُ المصدرُ واقعًا موقعَ الفعلِ فلا يكونُ مثلَ: ضربًا زيدٍ على ما تقدَّمَ أَمَّا لِمَ لا يُقَدَّرُ بأَنْ والفعلِ؟ فلم يتعرَّضْ له ، وسيبويه[٤] نَصَّ على أَنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يجوزُ إظهارُه ، فذا يُبَيِّنُ أَنَّ سيبويه لم ينصِبْه بنفسِ المصدرِ ، وذكر السيرافيُّ[٥] انتصابُه بفعلٍ يدلُّ عليه صوتٌ ؛ لأَنَّ له صوتٌ يدلُّ على يُصَوِّتُ ، وينوبُ عنه ، فكأَنَّه قال: فإذا هو يصوتُ ، ويكونُ نصبُ صوتِ حمارٍ على هذا التقديرِ إمَّا على أَنَّه مصدرٌ أو على أَنَّه حالٌ أي فإذا هو يصوتُ تصويتًا مثلَ صوتِ حمارٍ إنْ قُدِّرَ مصدرًا وإنْ قُدِّرَ حالًا فتقديرُه فإذا هو يصوِّتُ مُشْبِهًا ، ثم قال: ((ويجوزُ أَنْ يكونَ نصبُه بإضمارِ فعلٍ إمَّا مِنْ لفظِ صوتٍ أي: يصوتُ صوتَ حمارٍ ونصبُه حينئذ إمَّا على المصدرِ أو الحالِ ، وإمَّا مِنْ غيرِ لفظِ صَوتٍ ، فنصبُ الثاني حينئذ على الحالِ لا غيرَ))[٦] ، فقولُ السيرافي: ((إنَّ له صوتٌ يدلُّ على أَنَّه يصوِّتُ)) إنْ أرادَ أَنَّه مقدَّرٌ بعده فهو الوجهُ الثاني ، وقد ذكرَه وإنْ أرادَ أَنَّ المصدرَ ينوبُ منابَه كما صرَّحَ به لا بمعنَى أَنَّه معمولُ المصدرِ ، فهو مُشْكِلٌ ؛ لأَنَّه كيفَ ينوبُ

---

(١) زيادة من المفصل ص ٨١ ط الآداب .

(٢) ذكر ابن خروف أن النصب هنا الوجه ؛ لأن الثاني ليس بالأول فيدخله الاتساع. ينظر التذييل والتكميل ٢١٨/٧ والهمع ١٢٧/٣ .

(٣) لم أستطع العثور عليه .

(٤) ينظر الكتاب ٣٥٥/١ .

(٥) ينظر السيرافي ٢٤٣/٢ .

(٦) السابق الصفحة نفسها .

منابَه ولا يعملُ ؟ وسيبويه نَصَّ أَنَّه بإضمارِ فعلٍ ، وها أنا ذا أكشفُ لك قناعَ هذه المسألةِ وأُبَيِّنُ ما أرادوا وإِنْ لم يذكرْه أحدٌ مفصَّلًا لتأخذَها مِنْ كُتُبٍ ، وإِنَّما لم ينصبْه سيبويه بصوتٍ المذكورِ وإِنْ كان مصدرًا ؛ لأَنَّ المصدرَ لا يعملُ أي إذا نابَ عن الفعلِ أو قدِّرَ بأَنْ والفعلِ ، ولو صَرَّحَ بكلٍّ واحدٍ منهما لم يُفِدْ المعنَى ، فلذا عدلَ إلى المعنَى لَمَّا تعذَّرَ اللفظُ فوجدَه بمعنَى: فإذا هو يصوتُ ، وإِنَّما لم يجزْ إظهارُ يصوتُ ؛ لأَنَّه مِنْ (١٥٠/ب) معنَى الجملةِ فهي مُغْنِيَةٌ عن إظهارِه ، ولذا مَثَّلَه سيبويه بقولِه تعالى:﴿جَاعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًا﴾(١) لَمَّا قُدِّرَ جاعلٌ لِمَا مَضَى امتنعَ أَنْ يَنْصِبَ سَكَنًا ، فنصبَه بفعلٍ مضمرٍ مِنْ معنَى الكلامِ يقدِّرُه جعلَه سكنًا ، فكذا هنا ، ولذا قال: ((مثلُه في النصبِ لا في المعنَى)) (٢)، ومثلُه: ((**وإذا له صراخٌ صراخَ الثكلَى**)) ، ومثلُه: ((**وإذا له دَقٌّ دَقَّكَ بالمنحازِ**(٣) – وهو الهاوُونُ – **حبَّ القِلْقِلِ**(٤))) بقافين مكسورتين ، وهو حَبٌّ أسودُ أصلبُ ما يكونُ مِنَ الحبوبِ(٥) ، والعامَّةُ تقول: حبَّ الفِلْفِلِ بالفاءِ ، وقال الشيخُ ابنُ يعيش: ((هو تصحيفٌ))(٦) ، وكيف قُدِّرَ ففيه معنَى التشبيهِ ، قال سيبويه: ((فإِنْ كان معرفةً لم يكنْ إلا مفعولا ويشرِكُه النكرةُ وإِنْ شئتَ جعلتَ النكرةَ حالًا عليه وقعَ ، وهو يُشَبَّهُ به الأَوَّلُ يدلُّك على ذلك أَنَّك لو أدخلتَ مثلَ هنا كان حسنًا، وكان نصبًا على الحالِ، فإذا أخرجتَ مثلَ قامَ المصدرُ مقامَ مثلٍ؛ لأَنَّه نكرةٌ مثلُه))(٧). وقالَ أيضا: ((وإِنْ شئتَ قلتَ: له صوتٌ صوتُ حمارٍ إذا جعلتَه صفةً(٨) للصوتِ ، ولم تردْ فعلًا ، ولا إضمارَه))(٩). فإِنْ قلتَ: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتٌ حَسَنٌ اختيرَ الرفعُ بخلافِ صوتِ حمارٍ ؛ لأَنَّ صوتَه ليس صوتَ حمارٍ وإِنَّما جازَ رفعُه على سعةِ

---

(١) من الآية (٩٦) من سورة الأنعام . وينظر الكتاب ٣٥٦/١ .
(٢) الكتاب ٣٥٦/١ .
(٣) ينظر اللسان ٤١٥/٥ (ن ح ز) .
(٤) مثل يضرب في الإذلال والحمل عليه ينظر مجمع الأمثال ٢٦٥/١ والمستقصى ٨٠/٢ .
(٥) ينظر الصحاح ١٨٠٥/٥ (ق ل ل) . والهاوَن والهاوُن والهاوُون هذا الذي يدق فيه . لسان العرب ٤٤١/١٣ .
(٦) ابن يعيش ١١٥/١ وهو قول الأصمعي في الصحاح ١٨٠٥/٥ ورواه سيبويه بالفاء ٣٥٧/١ .
(٧) الكتاب ٣٦٠/١ بتصرف .
(٨) في الأصل: صلة. والتصحيح من نص سيبويه .
(٩) السابق ٣٦١/١ .

الكلامِ ، وإن شئتَ قلتَ: له صوتًا حسنًا كما قال:

٢٣٤– فِيْهِ ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَافِ[(١)]

ولأَنَّه لو ظهرَ الفعلُ لنَصَب فكذا إذا قُدِّرَ ومثلُه: له صوتٌ أيَّ صوتٍ ولو قلتَ: هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ فالرفعُ هو الوجهُ لأَنَّك لم تذكرْ فاعِلًا ، وحيثُ قلتَ: هذا فالصوتُ هو هذا ، فإِنْ لم تُشَبِّه وجعلتَه صوتَ الحمارِ رفعتَ ، وإِنْ شَبَّهْتَ أيضًا فهو رفعٌ (١٥١/أ) ولو نصبتَ كان وجهًا ؛ لأَنَّه إذا قال: هذا صوتٌ عُلِمَ أَنَّ له فاعلا ، فتَحْمِلُه على المعنى ، ولو قلتَ: صوتُه صوتُ حمارٍ لم يكنْ إلا الرفعُ ، ولو قلتَ: له عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ اختيرَ الرفعُ ؛ لأَنَّ هذه خصلةٌ تذكرُها في الرجلِ ، وكذا الحلمُ والعقلُ والفقهُ والفضلُ ، ولم تُرِدْ أَنْ تخبرَ أَنَّك مررتَ برجلٍ في حالِ تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ ، ولكنَّك أردتَ أَنْ تذكرَ للرجلِ فضلا فيه وأَنْ تجعلَ ذلك خصلةً استكملَها لقولِك: له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين ، وإِنْ شئتَ نصبتَ كأَنَّك مررتَ به في حالِ تعلُّمٍ ، ولم يستكملْ أَنْ يقالَ له: عالمٌ ، وإِنَّما فَرَّقَ بينَ هذا وبينَ الصوتِ؛ لأَنَّ الصوتَ علاجٌ، ولأَنَّ العِلْمَ عندهم بمنزلةِ اليدِ والرِّجلِ ولأَنَّ قوله: له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاءِ ثناءٌ ، وإِنَّما الثناءُ أَنْ تخبرَ بما قدِ استقرَّ ، ولا تخبرُ أَنَّ أمثلَ شيءٍ كان منه التعلُّمُ في حالِ لقائِه. وذكرَ المشارُ إليه باستنباطِ الضابطِ لهذه المسائلِ ضابطًا فقالَ: «أَنْ تتقدَّمَ قبل المصدرِ المذكورِ للتشبيهِ جملةٌ مشتملةٌ على اسمٍ بمعناه ، ومَنْ هو منسوبٌ إليه في المعنى»[(٢)]. وليس كما ظنَّ بدليلِ جوازِ النصبِ في له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ فهذا ليس فيه تشبيهٌ ، والضابطُ ما ذكرَه العلماءُ المعالجةُ ، وقد أشارَ إليه هذا المستنبِطُ في تعرُّضِه للفَرْقِ بينَ له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وله عِلْمٌ علمُ الفقهاءِ في اختيارِ النصبِ على الرفعِ في الأَوَّلِ وعكسُه في الثاني .

قولُه: «**ومنه**» أي مِنَ المصدرِ المنصوبِ بإضمارِ فعلٍ لا يجوزُ إظهارُه «**ما يكونُ توكيدًا**

---

(١) عجز من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠ ، وصدره:

قولُك أقوالًا مع التَّحلافِ

ينظر العين ١٦/٤ والصحاح ١٣٧٠/٤ ومجمل اللغة ٤٤٣/٢ ومقاييس اللغة ٣٣/٣ والمحكم ٢٣٨/٤ وشرح التسهيل ١٩١/٢ واللسان ١٤٢/٩ خزانة الأدب ٤٣/٢ .

ازدهاف: استعجال. المحكم ٢٣٨/٤ . الشاهد: رفع ازدهاف لأن المراد به الصفة والرفع أولى ، وفيه نصب أيما على المصدر أو الحال مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو ضعيف والوجه إتباعه لازدهاف .

(٢) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٢٣٠/١ .

لغيرِه». أي لِمَا معناه غيرُ معنى المصدرِ المنصوبِ ، وترجمةُ سيبويه: «هذا البابَ ما ينتصبُ مِنَ المصادرِ توكيدًا لِمَا قبلَه»[1]. يريدُ لِمَا قبلَه مِنَ الكلامِ . وبعدُ فاعلمْ أَنَّ هذا عبدُ اللهِ ليس (١٥١/ب) عبارةً عن أَحِقُّ إِنَّمَا الإخبارُ الظاهرُ أَنَّه عن يقينٍ فصارَ حَقًّا توكيدًا لذلك ، والزمخشريُّ أرادَ توكيدًا لغيرِ الكلامِ الذي قبلَ[2] (حَقًّا) ، وهي هذا عبدُ اللهِ ، وجعلَ حَقًّا توكيدًا لغيرِه ؛ لأَنَّ الإخبارَ يحتمِلُ أَنْ يكونَ عن يقينٍ أو ظَنٍّ أو شَكٍّ ، فلَمَّا قال: حَقًّا أَكَّدَ بعضَ مُحْتَمَلاتِ الإخبارِ ، وليس ذلك نفسَ هذا عبدُ اللهِ ، وقال الزمخشريُّ: «حَقًّا» أي أَحِقُّ ذلك حَقًّا تأكيدٌ لمضمونِ الجملةِ ، ومضمونُ الجملةِ غيرُ قولِك: أَحِقُّ في الحقيقةِ ، ومثلُه قولُ الشاعرِ:

٢٣٥- وَأَنَّا لِلَحْمِ السَّيْفِ غَيْرَ نَكِيرَةٍ[3]

فغيرُ منصوبٌ على المصدرِ ؛ لأَنَّ غيرَ نكيرةٍ بمعنى حَقًّا ، فأُجْرِيَ مجراه ، ومثلُه: هذا عبدُ اللهِ الحقَّ لا الباطلَ ، فالحقُّ منصوبٌ على المصدرِ ولا حَرْفُ عطفٍ ، والباطلُ معطوفٌ على الحقِّ ، وجازَ كما جازَ: كلُّ شاةٍ وسخلتِها ؛ لأَنَّه لا يجوزُ أَنْ يقولَ: أَحِقُّ لا الباطلَ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الباطلُ منصوبًا بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: لا أقولُ الباطلَ فيكونُ مِنْ جملتين . **وقولُه**: «**وهذا زيدٌ غيرَ ما يقولُ**»[4]. (ما) مصدريةٌ أي: غيرَ قولِك ، ويجوزُ أَنْ يكونَ (ما) بمعنى الذي أي: غيرَ الذي تقولُه، كأَنَّ المتكلِّمَ اعتقدَ أَنَّ قولَ المخاطبِ باطلٌ، فإذا قال: هذا زيدٌ غيرَ ما تقول، فكأنَّه قال: هذا زيدٌ حَقًّا لا باطلًا ، «**وهذا القولُ لا قولَك**» أي: لا أقولُ قولَك أي: لا أقولُ قولًا مثلَ قولِك ، ولا يجوزُ حذفُ الإضافةِ لا تقولُ هذا القولَ لا قولًا لسقوطِ الفائدةِ ، فلو وصفتَه بما يدلُّ على قوةِ ضِدِّه وصحَّتِه جازَ والمطلوبُ حصولُ فائدةِ التوكيدِ ، ومنعَ الزجاجُ تقديمَ المصدرِ هنا فلم يجزْ: حَقًّا هذا زيدٌ ، وجوَّزَ هذا حَقًّا زيدٌ ، وقال: «التوكيدُ قد

---

(١) ينظر الكتاب ٣٧٨/١ .

(٢) في الأصل: قيل . بالياء ، وأظن الصواب: قبل ، وهو ما أثبته .

(٣) صدر بيت من الطويل لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٩٦ ط دارا لمعارف وعجزه:

ونُلْحَمَهُ حينًا وليس بذِي نُكْرِ

ينظر الشعر والشعراء ٧٥١/٢ وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٠/٢ .

الشاهد: نصب غير على المصدر المؤكد لغيره.

(٤) في المفصل : غير ما تقول. ينظر المفصل ص ٣٢ ط دار الجيل .

توسَّطَ»[1]. بدليلِ إنَّ زيدًا –واللهِ– منطلقٌ ، وقولُ العربِ: (١٥٢/أ) (أَجِدَّكَ) مُقَدَّمًا يدلُّ على جوازِ التقديمِ وإِنْ كان معناه التوكيدُ ، قال سيبويه في بابِ الأفعالِ التي تستعملُ وتُلْغَى: «كما ضَعُفَ غيرَ ذِي شَكٍّ زيدٌ قائمٌ وحَقًّا زيدٌ منطلقٌ»[2]. فنَصَّ على الجوازِ وادَّعَى الضعفَ.

وقولُه: «**أَجِدَّكَ لا تفعلُ كَذَا؟**» الهمزةُ للاستفهامِ ، وجِدَّكَ مصدرٌ نقيضُ الهَزْلِ ، ويلزمُ الإضافةَ هنا ليُعْلَمَ مَنْ صاحبُ الجِدِّ ، وهو مؤَكِّدٌ ، وتقدَّمَ لأجلِ الاستفهامِ ، و(لا) للنفيِ ولَمَّا احتملَ أَنْ يكونَ لا يفعلُ جِدًّا وهزلًا أَكَّدَ بأحدِ المحتمَلَينِ ، فقال: أجِدَّك. **قوله:** «**أو توكيدًا لنفسِه كقولِك: له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا**» لأَنَّ معنَى قولِه: له عليَّ ألفُ درهمٍ اعترافٌ ، فصارَ عُرْفًا توكيدًا لنفسِ معنى الكلامِ المتقدِّمِ أي: لِمَا معناه مثلُ معنى هذا المصدرِ ، وعُرْفٌ اسمٌ أُوقِعَ موقعَ المصدرِ ، وهو اعترافٌ ، وقولُ الأَحْوَصِ[3]:

٢٣٦– إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنَّنِي ... قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمْيَلُ[4]

وَيُرْوَى أَصْبَحْتُ أَمْنَحُكَ ، وقبلَه:

٢٣٧– يَا بَيتَ عَاتِكَةَ الَّذِي أَتَعَزَّلُ ... حَذَرَ العِدَى وَبِهِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ[5]

ويُرْوَى خوفَ العِدَى[6] . وقولُه: قَسَمًا منصوبٌ على المصدرِ بإضمارِ أُقْسِمُ الذي دَلَّ عليه قولُه: وإِنَّنِي إليك لأَمْيَلُ ، وليس بواجبٍ إذا قال: لأميلُ أَنْ يكونَ مُقْسِمًا ، ولكنَّ الظاهرَ أَنَّه أرادَ القسمَ لأَنَّ اللامَ مع أَنَّ تقعُ جوابَ القَسَمِ ، فتُوهِمُهُ وجَعَلَ قَسَمًا توكيدًا لذلك. ولا يجوزُ

---

(١) ينظر السيرافي ٢٦٦/٢ وابن يعيش ١١٦/١ .

(٢) الكتاب ١٢٤/١ .

(٣) هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري ، شاعر هجاء صافي الديباجة ، عاصر جرير والفرزدق ، كان حماد الراوية يقدمه في النسيب على شعراء زمانه ، ولقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينه ، توفي بدمشق ١٠٥ هـ . ينظر الشعر والشعراء ٥١٨/١ وابن عساكر ١٩٧/٣٢ وتاريخ الإسلام ١٤/٣ وفوات الوفيات ٢١٧/٢ والأعلام ١١٦/٤ .

(٤) بيت من الكامل وهو للأحوص في ديوانه ص ٢٠٩ وفيه: أصبحت أمنحك ، وينظر الكتاب ٣٨٠/١ سمط اللآلي ٢٥٩/١ وابن يعيش ١١٦/١ والمقرب ٢٥٦/١ وخزانة الأدب ٤٨/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٢٣٣/٣ والأصول ٢٦٠/٢ ونتائج الفكر ص ٦٤ .

الشاهد: نصب قسما على المصدر المؤكد للكلام قبله ؛ لأنه لما قال: إنني إليك مع الصدود أميل كأنه أقسم .

(٥) في الأصل ١٥٢/أ: بنت ومؤكل . بالهمز ، وفي ديوان الأحوص ص ٢٠٧ بيت وبالتخفيف ، وهو ما أثبته.

(٦) ينظر تحصيل عين الذهب ص ٢٣١ .

إظهارُ الناصبِ في ما جاءَ توكيدًا لنفسِه أو لغيرِه ؛ لأَنَّ ما تقدَّمَ صار بدلًا مِنَ الفعلِ فأشبَهَ بابَ سَقْيًا ورَعْيًا ، وقولُه تعالى:﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[1] مصدرٌ حُذِفَ فعلُه لدلالةِ قولِه تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ (١٥٢/ب) تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[2] على صَنَعَ[3] ، فنَصَبَ به ويجوزُ رفعُه ، وقولُه تعالى:﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[4] نصبٌ ؛ لأَنَّ قولَه تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥﴾[5] وَعْدٌ فنَصَبَ وَعْدَ اللهِ بما دَلَّ عليه معنى الكلامُ ، ويجوزُ رفعُه أيضًا ، وقولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾[6] وما بعدَه وهو كَتَبَ ؛ لأَنَّه إذا حَرَّمَ فقد كَتَبَ ، فنصبَ كتابَ اللهِ بالفعلِ الذي دَلَّ عليه ما تقدَّمَ ، وقال الكسائي[7]: كتابَ منصوبٌ بعليكم ؛ لأَنَّ عليكم هنا اسمُ فعلٍ ، وعند البصريين لا يجوزُ[8] ؛ لأَنَّ معمولَ اسمِ الفعلِ لا يتقدَّمُ عليه على ما يأتي في موضعِه ، وصبغةَ اللهِ منصوبٌ بما دَلَّ عليه قولُه تعالى:﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾[9] إلى قولِه: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾[10] لأَنَّه يدلُّ على صَبَغَ ويجوزُ رفعُ صبغةٍ ، والصبغةُ الدينُ[11] وقيل: الختانُ[12]. «**وقولُهم: اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ**» فقولهم: الله أكبر دعاءُ حَقٍّ فصار بدلًا مِنْ (أدعُو)

---

(١) من الآية (٨٨) من سورة النمل .

(٢) من الآية (٨٨) من سورة النمل.

(٣) في الأصل ضبطت: صُنْعِ . وأظن الصواب ما أثبته .

(٤) من الآية (٦) من سورة الروم .

(٥) من الآية (٤ ، ٥) من سورة الروم .

(٦) من الآية (٢٣) من سورة النساء .

(٧) ينظر معاني الفراء ٢٦٠/١ والبحر المحيط ٢٢٣/٣ والدر المصون ٦٤٨/٣ والهمع ١٢٠/٥ .

(٨) ينظر الارتشاف ٢٣١١/٥ والمساعد ٦٥٧/٢ والهمع ١٢٠/٥ .

(٩) من الآية (١٣٦) من سورة البقرة .

(١٠) من الآية (١٣٨) من سورة البقرة.

(١١) ينظر معاني الفراء ٨٢/١ والقرطبي ٤٢٠/٢ تحقيق: التركي.

(١٢) ينظر معاني الفراء ٨٣/١ والقرطبي ٤٢٢/٢ .

أو دَعَا فنصبَ دعوةً بذلك الفعلِ الذي دَلَّ عليه معنَى الكلامِ .

((**ومنه ما جاءَ مثنًّى**)) أي: ومِنَ المصادرِ المنصوبِ بإضمارِ فعلٍ لا يجوزُ إظهارُه ما جاءَ مثنًّى ، ويرادُ بالتثنيةِ التكثيرُ ، وأَنَّه شيءٌ يعودُ مرةً بعد مرةٍ ، واقتصرَ على التثنيةِ ؛ لأَنَّها أوَّلُ التضعيفِ نحو: ((**حنانيك**)) ، قال سيبويه: ((لا يكونُ هذا مثنًّى إلا في حالِ إضافةٍ))[1] انتهى. وحنانيك تثنيةُ حنانٍ ، والحنانُ الرحمةُ[2] والخيرُ أي إذا كنتَ في رحمةٍ منه وخيرٍ فلا ينقطعُ وليكنْ موصولًا بآخرَ مِنْ رحمتِك ونُصِبَ على المصدرِ الموضوعِ موضعَ الفعلِ ، التقديرُ: تحَنَّنْ علينا تحنُّنًا ، ولا يستعملُ إلا منصوبًا ؛ لأَنَّه لَمَّا دخلَه معنَى التكثيرِ بالتثنيةِ أُلْزِمَ النصبَ ، وهو مضافٌ إلى المفعولِ ، وقال ابنُ (١٥٣/أ) قتيبةَ: ((وحنانًا أي رحمةً ، ومنه تحَنَّنْ عليَّ ، وأصلُه مِنْ حنينِ الناقةِ على ولدِها))[3]. وسبحانَ الله وحنانَيْه مضافٌ إلى الفاعلِ يكونُ في الأمرِ والخَبَرِ ، وقد جاء مُوَحَّدًا في قولِه تعالى:﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[4] وقد رفعَه الشاعرُ في قولِه:

٢٣٨- فَقَالَتْ: حَنَانٌ ما أَتَى[5] بِكَ هَاهُنَا؟[6]

رفعَه ؛ لأَنَّه لم يَدْخُلْه معنًى غيرَ الذي يُوحِيه اللفظُ ، بخلافِ حالِه في التثنيةِ. **وقولُه**: ((**لبَّيكَ وسَعْدَيكَ**)). إجابةً بعد إجابةٍ كأَنَّه قال: كُلَّمَا أُجِيبُك في أمرٍ فأَنَا مجيبٌ في آخرَ ، وقال: ((حدَّثَنا أبو الخطَّابِ[7] أَنَّه يقال للرجلِ المداومِ على الشيءِ لا يُقْطَعُ عنه ولا يفارقُه: قد

---

(١) الكتاب ٣٤٨/١ .

(٢) ينظر الصحاح ٢١٠٤/٥ (ح ن ن) .

(٣) ينظر غريب القرآن لابن قتيبة ص ٢٣٧ تحقيق: السيد أحمد صقر ط دار الكتب العلمية ١٩٧٨م .

(٤) من الآية رقم (١٣) من سورة مريم .

(٥) في الأصل ١٥٣/أ: أتا . وأتا الشجر بالألف أتوا بمعنى طلع ثمره ، وأتي أتيا وإتيانا بمعنى جاء . ينظر المعجم الوسيط ص ٤ .

(٦) صدر بيت من الطويل ، عجزه:

أَذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارِفُ؟

وهو لمنذر بن درهم الكلبي في شرح أبيات سيبويه ١٦١/١ وفرحة الأديب ص ٥٧ وخزانة الأدب ١١٢/٢ وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٠/١ ، ٣٤٩ والمقتضب ٢٢٥/٣ والزاهر ٢٠٣/١ وأمالي الزجاجي ص ١٣١ والمحكم ٥٣٥/٢ وابن يعيش ١١٨/١ واللسان ١٢٩/١٣. وروي: تقول حنان .

الشاهد: على أن حنانيك جاء موحدا ، وقد رفعه الشاعر على أنه خبر لمبتدإ محذوف .

(٧) هو "عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، أبو الخطاب ، من كبار العلماء بالعربية ، لقي الأعراب وأخذ=

أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا ، ويقال: قد أَسْعَدَ فلانٌ فلانًا على أمرِهِ وساعدَه ، فالإلبابُ والمساعدةُ دُنُوٌّ ومتابعَةٌ ، إذا أَلَبَّ على الشيءِ فهو لا يفارقُه ، وإذا أَسْعَدَ فقد تابعَه ، فكأَنَّه إذا قال الرجلُ للرجلِ: يا فلانُ ، فقال: لبَّيكَ وسعديكَ ، فقد قال: قربًا منك ومتابعةً لك ، فهذا تمثيلٌ وإِنْ كان لا يستعملُ في الكلامِ»[1]. والمرادُ بالتثنيةِ هنا الكثرةُ كما في (حنانيك) ، ونصبُ لبَّيك وسعديك بفعلٍ مضمرٍ مِنْ غيرِ لفظِ المصدرِ بل مِنْ معناه ؛ لعدمِ استعمالِ فعلٍ مِنْ لفظِه يَجرِي عليه المصدرُ ، فيلزمُ الزمخشريَّ أَنْ يذكرَه في القسمِ الثالثِ مع أُفَّةٍ وتُفَّةٍ مِمَّا لا فعلَ له ، ولا يكونُ جاريًا على أَلَبَّ ؛ لأَنَّ فَعْلًا ليس جاريًا على أَفْعَلَ ، وكذا سعديك ، وحُكِيَ عن أَبِي زيدٍ[2] بَرَّ اللهُ حجَّك وأَبَرَّه ، وسَعَدَ وأَسْعَدَه ، وقال أيضا[3]: سَعَدَ الرجلُ وسَعَدْتُه. فهذا نَصٌّ بِسَعَدَه اللهُ ، فسعديك على هذا جارٍ على فعلِه ، وقولُهم: مسعودٌ دليلٌ على سَعَدَ . وفي ديوانِ الأدبِ في فَعَلَ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ في الماضِي والمستقبلِ جميعًا: «السَّعْدُ الإِسْعَادُ»[4]. وقَدَّرَ سيبويه[5] الناصبَ (١٥٣/ب) مِنَ المعنَى ، ولم يذكرْ غيرَه ؛ لأَنَّ سَعَدَ ليس أَسْعَدَ ، وفيه بعضُ حروفِه ، وكذا لَبَّ ليس على أَلَبَّ إِنَّما هو مِنْ لامٍ وبائَينِ ، وتمثيلُه بالقربِ والبعدِ على جهةِ التقريبِ لبيانِ النصبِ لِئَلَّا ينطقَ بالناصبِ ، فأَمَّا قولُهم: لَبَّى يُلَبِّي فمشتقٌّ مِنْ لبَّيك . قال سيبويه: «وأَمَّا سَبَّحَ ولَبَّى وأَفَّفَ فإِنَّما أرادَ أَنْ يُخْبِرَكَ أَنَّه قد لَفَظَ بسبحانِ اللهِ وبلبَّيك وبأُفٍّ فصارَ هذا بمنزلةِ دَعْدَعَ إذا تَلَفَّظَ بِدَعْ وهَلَّلَ إذا قال: لا إله إلا الله»[6]. وتوهَّمَ يونسُ[7]

=عنهم ، وهو أول من فسَّرَ الشعرَ تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها". الأعلام ٣/ ٢٨٨ ، وينظر طبقات النحويين واللغويين ص ٤٠ ومعجم الأدباء ٢٨٥٨/٦ وإنباه الرواة ١٥٧/٢ وبغية الوعاة ٧٤/٢ .

(١) ينظر الكتاب ٣٥٣/١ .

(٢) "وحكى أيضاً أبو عبيد في المصنف عن أبي زيد: بر الله حجك، وأبره" تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ص ٣٥٠ ط جامعة أم القرى ١٩٩٧م ، وينظر أدب الكاتب ص ٤٤٠ .

(٣) ينظر أدب الكاتب ص ٤٤٠ .

(٤) معجم ديوان الأدب ٢٠١/٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٥٣/١ .

(٦) السابق ٣٥٤/١ .

(٧) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء أبو عبد الرحمن ، علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. من كتبه: معاني القرآن واللغات والنوادر والأمثال. ومن كلامه: ليس=

لبَّيك مفردًا قلبتْ ألفُه مع المضمرِ ياءً كعليك لَمَّا لَزِمَ الإضافةَ وليس تثنيةً ، وردَّه سيبويه بقولِ العربِ[1]: أي لَبِّ ، وليس في آخره حرفُ علةٍ وهو مبنيٌّ على الكسرِ جعلَه صوتًا معرفةً كغَاقِ، ومعناه أجبتُ ، وبإضافتِه إلى الظاهرِ في قولِ الشاعرِ:

٢٣٩- دَعَــوْتُ لِمَــا نَابَــنِي مِسْــوَرَا   فَلَــبَّ فَلَــبَّى يَــدَيْ مِسْــوَرِ[2]

وقولُه: ((**دواليك**)) تثنيةُ دَوَالٍ[3] ، والمرادُ بالتثنيةِ الكثرةُ . قال سيبويه: ((ومعنَى تثنيةُ دوالَيك أنَّه فعلٌ مِنَ اثنينِ ؛ لأَنَّك إذا داولْتَ كان مِنْ كُلِّ واحدٍ فعلٌ))[4]. وحذفُ نونِه للإضافةِ مِنَ المداولةِ وهي المناوبةُ ، وذا مِنْ فعلِ الجاهليةِ كان إذا أرادَ الرجلُ أَنْ يَعْقِدَ مودَّةَ امرأةٍ شَقَّ كلُّ واحدٍ منهما ثوبَ الآخرِ ليؤَكِّدَ المودَّةَ ، ونصبُ دواليك على فعلٍ مِنْ لفظِه أي: دَالَ[5] لك الأمرُ دَوَالًا بعدَ دوالٍ أو على الحالِ ، وهو بدلٌ مِنَ الفعلِ ، فإذا نصبتَ دوالَيك على المصدرِ قَدَّرْتَ يتداولُ تداوُلا مثل دوالَيك ؛ لأَنَّه مصدرٌ مُشَبَّهٌ ، وإذا نُصِبَ على الحالِ فتقديرُه: متداولين ، وصحَّ نصبُه على الحالِ وإنْ كان معرفةً لأَنَّ المصادرَ تقعُ أحوالًا وإِنْ كانت معارفَ نحو: جُهْدَك وطاقتَك والعراك ، وسيبويه ذكرَ (١٥٤/أ) ذلك في الشعرِ[6] ، ومثلُه ((**هذاذَيك**)) وهو مأخوذٌ مِنْ هَذَّ يَهُذُّ إذا أسرعَ[7] ، والمرادُ بالتثنيةِ الكثرةُ ، وذكرَ سيبويه حذارَيك كأَنَّه قال:

=لعييٍّ مروءة ولا لمنقوص البيان بهاء . توفي ١٨٢ هـ . ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ ومعجم الأدباء ٢٨٥٠/٦ وإنباه الرواة ٧٤/٤ وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ والأعلام ٨/ ٢٦١ .

(١) ينظر رأي يونس ورد سيبويه في الكتاب ٣٥١/١ .

(٢) بيت من المتقارب بلا نسبة في سيبويه ٣٥٢/١ وسر الصناعة ٧٤٧/٢ والصحاح ٢٤٧٩/٦ والمحكم ٦٠٨/٨ والفائق ٢٩٦/٣ واللباب للعكبري ٤٦٥/١ وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢ والمغني ٦٦٣/٢ واللسان ٧٣٢/١ وخزانة الأدب ٩٢/٢ .

الشاهد: استشهد سيبويه بـ فلبيْ يدي على أن لبى مثنى ولو كان مفردا لما قلب الألف في آخره ياء – على قول يونس أن آخرها ألف قلبت ياء حين أضيفت للضمير كعليك – حين أضافها للظاهر ؛ لأنك تقول: على زيد ، دون قلب .

(٣) " ومعني دواليك: أي إدالة بعد إدالة ، ولم يستعمل له مفرد فكأنه تثنية (دوال) كما أن حواليك تثنية (حوال)". الكليات للكفوي ص ٤٥٠ .

(٤) الكتاب ٣٥١/١ .

(٥) ينظر المعجم الوسيط ص ٣٠٤ .

(٦) ينظر الكتاب ٣٥٠/١ .

(٧) الهذُّ: سرعة القطع ، وسرعة القراءة . ينظر اللسان ٥١٧/٣ (هـ ذ ذ) .

((ليكنْ منك حَذَرٌ بعدَ حَذَرٍ))[١]. وذكرَ بعضُهم حَجَازَيك[٢] إذا أمرَه أَنْ يَحْجِزَ[٣] بينهم. **قولُه: ((ومنه ما لا يَتَصَرَّفُ))** بياءٍ بعدها تاءٌ يعنِي أَنَّه يلزمُ النصبُ على المصدرِ ، ولا يجوزُ إظهارُ الفعلِ ؛ لأَنَّ المصدرَ بدلٌ منه **((نحو: سبحانَ اللهِ))** ، ولا يدخلُه لامُ التعريفِ ، قيل: سبحانَ اسمُ المصدرِ على ما تقدَّمَ في الأعلامِ[٤] . وقيل[٥]: هو مصدرُ فعلٍ لم يستعملْ ، ويلزمُ الزمخشريَّ أَنْ يذكرَه مِنَ القسمِ الثالثِ كأَنَّه سَبَحَ[٦] سُبْحَانًا بتخفيفِ الباءِ كَكَفَرَ كُفْرَانًا ومعناه البراءةُ مِنَ السوءِ والتنزيهِ ، فإذا قلتَ: سبحانَ اللهِ فمعناه نَزَّهْتَ اللهَ ، وليس معناه قلتَ: سبحانَ اللهِ ، وأكثرُ ما يستعملُ مضافًا إلى المفعولِ ؛ لأَنَّ سيبويه حينَ قَدَّرَه قال: ((سَبَّحَ اللهَ))[٧] . ويُرْوَى أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن سبحانَ اللهِ ، فقال: ((إِنْكَافُ اللهِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ))[٨] وفَسَّرَه فقال: إِنَّك نَزَّهْتَه عَمَّا يُسْتَنْكَفُ منه. ويُرْوَى أَنَّه عليه السلام قال: ((براءَةُ اللهِ مِنَ الشَرِّ))[٩] وقد جاءَ غيرَ مضافٍ ، قال:

سبحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ[١٠]

قيل[١١]: جُعِلَ عَلَمًا على معنى البراءةِ ، وفيه الألفُ والنونِ الزائدتان فلم ينصرفْ للتعريفِ

---

(١) الكتاب ٣٤٩/١ وينظر اللسان ٣٤٩/١ .

(٢) ينظر الصحاح ٨٧٢/٣ ومجمل اللغة ٢٦٥/١ واللسان ٥١٧/٣ والهمع ١١١/٣ .

(٣) حَجَزَه يحجُزُه ويحجِزُه بالضم والكسر منعه . تاج العروس ٩٢/١٥ (ح ج ز) .

(٤) ينظر ص ١٢٤ .

(٥) هو قول السيرافي ٢١٥/٢ .

(٦) في الأصل فوق سبح كلمة: خف . وأظنها دلالة على تخفيف الباء. ينظر ابن يعيش ١٢٠/١ ، وقال ابن منظور:" وسَبَحَ لغة ، حكى ثعلب سبَّح تسبيحا وسبحانا ، وعندي أن سبحانا ليس بمصدر سبَّح إنما هو مصدر سَبَحَ." اللسان ٤٧٢/٢ .

(٧) قال سيبويه:" فنصب هذا على أُسَبِّحُ الله تسبيحا ... وخُزِلَ الفعلُ هنا ؛ لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك." الكتاب ٣٢٢/١ بتصرف.

(٨) الحديث بلفظه في الدعاء للطبراني ص ٤٩٩ ط دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ .

(٩) ذكر في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٤ / ١٦٦١ ط دار الفكر: وَفِي حَدِيثٍ مُرْسَلٍ أَنَّهُ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – قَالَ فِي قَوْلِ الْعَبْدِ سُبْحَانَ اللَّهِ: ((إِنَّهَا بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ)) .

(١٠) سبق تخريجه في ص ١٢٤ برقم ٥٠ .

(١١) ينظر الكتاب ٣٢٤/١ والسيرافي ٢١٤/٢ وابن يعيش ١٢٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٨٨/١ .

وزيادةِ الألفِ والنونِ . وقيل[1]: إنَّما لم ينوَّنْ ؛ لأنَّه نَوَى الإضافةَ ، ورُجِّحَ هذا القولُ بأَنَّ سيبويه[2] شبَّهَهُ بـ(الحمدَ للهِ)[3] فشَبَّهَ ما فيه الألفُ واللامِ بالمضافِ ، وأَمَّا قولُهم: سَبَّحَ بتشديدِ الباءِ ، فهو مشتقٌّ مِنْ سبحانَ اللهِ ، وقد جاءَ غيرَ مضافٍ منوَّنًا في الشعرِ قال: (١٥٤/ب)

سُــبْحَانَه ثُمَّ سُــبْحَانًا يَعُــودُ لَــهُ وَقَبْلَنَــا سَــبَّحَ الجُــودِيُّ وَالجُمُــدُ[4]

قيل[5]: نوَّنَه لأَنَّه نكرةٌ ، وقيل: نوَّنَه ضرورةً ، وقيل: سبحانَ مصدرٌ محذوفُ الزوائدِ وليس بشيءٍ لوجودِ الألفِ . وتستعملُ سبحانَ إذا تعجَّبُوا وذكرَ سيبويه: ((سبحانَ اللهِ ورَيْحَانَه))[6] كأَنَّه حيثُ قال: سبحانَ اللهِ قال: تسبيحًا ، وحيثُ قال: وريحانُه قال: استرزاقًا ؛ لأَنَّ معنَى الريحانِ الرزقُ ، ((**ومعاذَ اللهِ**)) منصوبٌ على المصدرِ ، ولا يجوزُ إظهارُ الناصبِ له ؛ لأَنَّ المصدرَ بدلٌ منه كما في سبحانَ اللهِ تقديرُه: أعوذُ باللهِ أي: ألجأُ إلى اللهِ وأصلُه مَعَاذًا باللهِ ؛ لأَنَّ فعلَه غيرُ متعدٍّ ثُمَّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ فوصلَ بنفسِه إلى المفعولِ ثم أضافَه بعد ذلك ، وقد استعملَه على الأصلِ مَنْ قالَ وهو ابنُ الدُّمَيْنَةِ[7]:

---

(١) ينظر المقتضب ٢١٧/٣ وشرح الرضي الكافية للرضي ٢٤٨/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٤/١ .

(٣) على أن الحمد مصدر معرفة منصوب انتصاب المصادر المضمر عاملها ، وأجاز ذلك سيبويه ينظر ٣٢٨/١ وتشبيهه سبحان به دليل على إرادة سيبويه أن سبحان معرفة كالحمد المعرَّف ، وفسره ابن عمرون بأنه طالما شبهه بالمعرفة فذا دليل على أنه يقصد تعريف سبحان بالإضافة ، وليس ما قاله ابن عمرون بلازم في تفسير كلام سيبويه إذ أن سيبويه يعتبر سبحان عند الإفراد معرفة علما ، وربما الأفضل في مسألة سبحان أن يكون سبحان مصدر فعل لم يستعمل وهو عند إفراده منصرف وعند الإضافة وهي أكثر أحواله فهو مضاف ، وبذا لا نلجأ للضرورة أو القول بمنع الصرف وأظن أن مجمل كلام ابن عمرون يفيد ذلك ، واختاره الرضي في شرح الكافية ٢٤٧/٣ .

(٤) سبق تخريجه في ص ١٢٤ برقم ٥١ .

(٥) هذا القول والذي يليه وجهان أجازهما السيرافي ٢١٦/٢ ويلزمه على القول بتنكيره أنه قال بأن سبحان علما معرفة ولذا منع من الصرف في البيت السابق واعتقاد تعريفه أو تنكيره مع اتفاق صورتي المعرفة والنكرة مُلْبِسٌ.

(٦) ينظر الكتاب ٣٢٢/١ .

(٧) هو عبد الله بن عبيد الله بن أحمد ، من خثعم ، والدُّمَيْنَةُ أمه ، شاعر بدوي قلَّ أن يُرَى مادحا أو هاجيا أكثر شعره في الغزل والفخر ، وهو شاعر أموي ، اغتاله مصعب بن عمرو السلولي وهو عائد من الحج سنة ١٣٠هـ ، له ديوان شعر . ينظر الشعر والشعراء ٧٢١/٢ ومعاهد التنصيص ٢٦٠/١ والأعلام ١٠٢/٤ .

٢٤٠- مَعَـــاذَةَ لِي بِاللهِ أَنْ أُشْمِــتَ العِــدَى بِلَيْلَـــى وَإِنْ لَمْ تَجْـــزِنِي مَـــا أَدِينُهَـــا[1]

ويلزمُ معاذَ اللهِ النصبَ ولا يدخلُه لامُ التعريفِ ، فأَمَّا العياذُ بمعنى معاذَ اللهِ فيُنْصَبُ ويُرْفَعُ ويُجَرُّ ويُعَرَّفُ فيقالُ: العياذُ باللهِ. وأَمَّا عَمْرَكَ اللهُ فمصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ وذلك الفعلُ عَمَرْتُكَ اللهَ أي: سألتُ اللهَ تعميرَكَ والمعنى عَمَرْتُك اللهَ تعميرًا مثلَ تعميرِك إيَّاه أي: سألتُ اللهَ تعميرَك كتعميرِك إياه أي: كسؤالِك تعميرَك ، وفيه استعطافٌ مِنَ المتكلِّمِ للمخاطبِ عليه وليس بقَسَمٍ ولو كان قَسَمًا لم يَخْلُ مِنْ أَنْ يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الأقسامُ ، وتُسْتَعْمَلُ كثيرًا وفيها معنى اليمينِ عَمْرَك وقِعْدَك[2] وجوابها حينئذٍ بالاستفهامِ والأمرُ والنهيُ و(إِنَّ) و(إِلَّا) لأَنَّ هذه الأشياءَ كلُّها بمعنَى السؤالِ والاستدعاءِ وكذلك أَنْ لأَنَّه في صلةِ الطلبِ كقولِك: نَشَدْتُك اللهَ أَنْ تقومَ و(لَمَا) خفيفةٌ ، ويأتِي الكلامُ على (لَمَا) و(إِلَّا) في (١٥٥/أ) الاستثناءِ ، وكان القياسُ في عَمَرَك اللهُ تعميرَك إلا أَنَّ المصدرَ حُذِفَ زوائدُه ، فالناصبُ لاسمِ اللهِ تعالى المصدرُ المحذوفُ زوائدُه ، فدلَّ ثباتُها في الفعلِ على إرادتِها في المصدرِ قال الشاعرُ:

٢٤١- عَمَّرْتُكِ اللهَ إِلَّا مَا ذَكَرْتِ لَنَا[3]

---

(١) بيت من الطويل وهو لابن الدمينة في ديوانه ص ٥١ ط مطبعة المنار بمصر ١٩١٨م ورواية الديوان : معاذة وجهِ اللهِ.
ولابن الدمينة في حماسة الخالديين ص ٧٤ ط وزارة الثقافة بسوريا وبلا نسبة في الزاهر ٣٢٣/١ وأمالي القالي ٧١/١ والتذكرة الحمدونية ١٤٠/٦ ط دار صادر واللسان ٣٧/١٥ . ولم أجد رواية ابن عمرون .

والبيت بل المقطوعة التي ورد فيها في ديوان قيس بن الملوح ص ٢٠٨ ط مكتبة مصر ، وهو بنفس الرواية التي أشرتُ إليها.

الشاهد: على الرواية التي ذكرتُها لا شاهد فيها ، وعلى ما ذكره ابن عمرون فإنه استشهد به على أن أصل معاذ أن يتعدي بحرف الجر كفعله ، والفعل عاذ يتعدي بالباء ينظر اللسان ٤٩٨/٣ وتاج العروس ٤٣٨/٩ (ع و ذ).

(٢) يقال بفتح الأول وكسره ، ومثله: قَعِيدَك الله ، قال الكسائي: قِعدك الله أي الله معك ، ومثله قعيد. وقال ابن سيده: ومعناه بوصفك الله بالثبات والدوام ، وهو مأخوذ من القواعد التي هي الأصول. وقال الفيروزآبادي : تقديره: قَعَدْتُك اللهَ أي سألت الله حفظك. ينظر السيرافي ٢١٦/٢ والمخصص ١٦٥/١٧ وشرح الكافية الشافية ٨٧٢/٢ والارتشاف ١٧٩٦/٤ والقاموس المحيط ص ٣١١ .

(٣) صدر بيت من البسيط ، وعجزه:

هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذِي سَلَمِ

وهو للأحوص في ديوانه ص ٢٥٢ وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٢ وخزانة الأدب ١٣/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٣/١ والمقتضب ٣٢٨/٢ وتهذيب اللغة ٣٨٢/٢ والمخصص ١٦٤/١٧ وشرح الكافية الشافية ٨٦٩/٢ واللسان ٦٠٢/٤ والهمع ٢٦١/٤ .=

وقال:

٢٤٢- عَمَّرْتُكَ اللهَ الجَلِيلَ فَإِنَّنِي[١]

فعَمَّرْتُك يدلُّ على التعميرِ وأَمَّا قولُهم: عَمْرَكَ اللهُ إِلَّا فعلتَ فيأتي الكلامُ عليه[٢]. وقولُ الشاعر أنشدَه أبو زيدٍ :

٢٤٣- فَقِعْدَكِ عَمْرَ اللهِ هَلَّا نَعَيْتِه[٣]

فأضافَ قِعْدَك إلى الفاعلِ وحَذَفَ مفعولَه ، وأَمَّا عَمْرَ اللهِ فأضافَ المصدرَ فيه إلى المفعولِ ردَّه إلى الأصلِ ؛ لأَنَّ المصدرَ يضافُ إلى الفاعلِ أو المفعولِ على ما يأتي بيانُه ، والذي في الاستعمالِ أَنْ يضافَ إلى الفاعلِ وكان ينبغِي أَنْ يكونَ على ما عليه الاستعمالُ ؛ لأَنَّه قد كَثُرَ استعمالُه على هذا اللفظِ فصارَ بمنزلةِ الأمثالِ إِلَّا أَنَّ الشاعرَ ردَّه إلى الأصلِ وحَذَفَ الفاعلَ وجمعَ بينَ الكلمتين على وجهِ التأكيدِ ، وإِنْ كانَ في الاستعمالِ قد يُكْتَفَى بأحدِهما ففيه مِنَ النادرِ الجمعُ بينهما ، وحذفَ المفعولَ مع المصدرِ الأَوَّلِ وإضافةُ الثاني إلى المفعولِ به في المعنى. ومنهم مَنْ يُقَدِّرُ[٤]: أُنْشِدُك بعَمْرِك اللهَ ، واللهُ منصوبٌ ، فعمْرُك مفعولٌ به كأَنَّه قال[٥]:

=الشاهد: على أن أصل فعل عمْرَك عمَّر بالتشديد ، وعليه فأصل المصدر تعمير .

(١) صدر بيت من الكامل وعجزه:

أَلْوِي عليكَ لو كان لُبُّكَ يَهتدِي

وهو لابن أحمر في ديوانه ص ٦٠ ط مجمع اللغة بدمشق وينظر الكتاب ٣٢٣/١ وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٢ وخزانة الأدب ١٥/٢ وبلا نسبة المنصف ١٣٢/٣ والمحكم ١٤٨/٢ والمخصص ١٦٤/١٧ واللسان ٦٠٢/٤ .

الشاهد: الشاهد كالبيت السابق .

(٢) ينظر ص ٦٨٩ — ٦٩٠ .

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه:

إلى أهلِ حيٍّ بالقنافذِ أوردُوا

وهو للْكَلْحَبَةِ ، ومعنى الكلحبة: صوت النار ، وهو في النوادر ص ٤٢٦ والمسائل الشيرازيات ٨٩/١ ، وقد جاء برواية: عمَّى ، على أن عمَّى اسم امرأة وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٢٣/١ ومعجم البلدان ٤/ ٤٠١ واللسان ٤٢٨/١٢ وتاج العروس ١٥١/٣٣ .

الشاهد: حذف مفعول قعدك وإضافة عمر إلى المفعول على ما بين ابن عمرون .

(٤) ينظر السيرافي ٢١٥/٢ .

(٥) في الأصل ١٥٥/أ: قال كأنه . وعلى كل كلمة منهما (مـ) .

أسألك بتذكيرِك اللهَ أو بوصفِك اللهَ بالبقاءِ ، وأجازَ الأخفشُ[1] الرفعَ في اسمِ اللهِ ؛ لأَنَّه فاعلُ المصدرِ كأَنَّه قال: أسألُك بذكرِ اللهِ إيَّاك بالبقاءِ أو بما ذَكَرَك اللهُ. وقِعْدَك اللهَ بمعنى عَمْرَك اللهَ ، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ كعَمْرَك اللهَ وفيه لغتان قِعْدَك وقَعِيدَك ، قال السيرافيُّ: ((معناه أسألُك بقِعْدَك اللهَ أي: (١٥٥/ب) بوصفِ اللهِ بالثباتِ والدوامِ))[2]. مأخوذٌ مِنْ قواعدِ البيتِ وهي أصولُه ، والأصلُ في ذلك القعودُ الذي هو ضِدُّ القيامِ لثبوتِه ، ولم يتصرفْ منه فعلٌ ، فيقال: قَعَدْتُك اللهَ كما قيل عَمَرْتُك وقال أبو عليٍّ: ((كان المعنَى في قِعْدَك اللهَ أي حفظْتُك اللهَ تحفيظًا لتحفيظِك إياه نفسَك ، وليس مِنَ القعودِ الذي هو خلافُ القيامِ ، ولكنَّه مِنْ قولِه تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾[3] أي: حافظٌ يُبَيِّنُ ذلك ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[4] وقد جاءَ في الشعرِ قَعِيدَك اللهَ وليس على حذفِ الزوائدِ ولكنَّه كالنَّكيرِ مِنْ أَنْكَرْتَ والنَّذِيرِ مِنْ أنذرتَ))[5]. ونَصَّ سيبويه[6] أَنَّ قِعْدَك ليس له فعلٌ ، فيلزمُ الزمخشريَّ أَنْ يذكرَه في القسمِ الثالثِ. وذكرَ سيبويه[7] سَلَامًا وأنتَ تريدُ تَسَلُّمًا منك كما قلتَ: براءةً منك تريدُ لا ألتبسُ بشيءٍ مِنْ أمرِك ، ومنه قولُه تعالى:﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَـٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾[8] أي: متاركةً ؛ لأَنَّ الآيةَ مكيةٌ ، ولم يؤمرِ المسلمون يومئذٍ أَنْ يسلِّمُوا على المشركين ، ولكنَّه كقولِك: براءةً منكم وتسلُّمًا لا خيرَ بيننا وبينكم ولا شرَّ. وقال: ((ومثلُه قولُه: ﴿حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾[9] أي حرامًا محرَّمًا يريدُ البراءةَ مِنَ الأمرِ ، فكأنَّه قال: أحرِّمُ ذلك حرامًا ، ومثلُ ذلك أَنْ يقولَ الرجلُ: تفعلُ كذا وكذا؟ فتقولُ: حِجْرًا أي سِتْرًا وبراءةً مِنْ

---

(١) ينظر السيرافي ٢١٦/٢ وابن يعيش ١٢٠/١والإيضاح لابن الحاجب ٢٣٧/١.

(٢) ينظر السابق نفس الصفحة .

(٣) من الآية (١٧) من سورة ق .

(٤) الآية رقم (١٨) من سورة ق .

(٥) المسائل الشيرازيات ٨٨/١ بتصرف .

(٦) ينظر الكتاب ٣٢٣/١ .

(٧) ينظر الكتاب ٣٢٤/١ وذكر سيبويه أن هذا من زعم أبي الخطاب .

(٨) من الآية (٦٣) من سورة الفرقان .

(٩) من الآية (٢٢) من سورة الفرقان .

هذا فهو ينتصبُ على إضمارِ الفعلِ))[1].

قولُه: ((**والنوعُ الثالثُ**)) يعنِي ما لا فعلَ له أصلًا تقدَّمَ معنى ما لا فعلَ له أصلًا ((**نحو دَفْرًا**)) أي نَتِنًا[2] ، ومنه قيل للدنيا: أُمُّ دَفْرٍ. ((**وبَهْرًا**)) أي تَعْسًا[3] ويقال: بَهَرَ القمرُ الكواكبَ إذا غطَّاها أي غلبَها بضوئِه ، ويقال أيضا: بَهْرًا بمعنى عَجَبًا ، والظاهرُ أَنَّ سيبويه لم يُرِدِ الذي بمعنَى الغلبةِ ولا التعجبِ ، وذكرَ سيبويه بعدَ (١٥٦/أ) قولِ الشاعرِ:

٢٤٤- ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ[4]

ثم قال سيبويه: ((كأَنَّه قال: جُهْدًا أي جَهَدَنِي ذلك جُهْدًا))[5]. وقال سيبويه أيضًا: ((ومثل تمثيلِك بهرا بنَتْنًا ودفرًا))[6]. **مُحَمَّدٌ**: فسَّرَه مرةً بتَعْسًا ومرَّةً بجُهْدًا ومرةً بنَتْنًا[7] ؛ لأَنَّه لَمَّا لم يكنْ له فعلٌ ذُكِرَ بما هو بمعناه تقريبًا[8].((**وأُفَّةً وتُفَّةً**)) أي قَذَرًا ، وقال سيبويه: ((إذا سُئِلْتَ عنها

(١) الكتاب ٣٢٦/١ .

(٢) ينظر الصحاح ٦٥٨/٢ (د ف ر)

(٣) ينظر اللسان ٨١/٤ وما بعدها (ب هـ ر) .

(٤) بيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة ، وهو في ديوانه ص ٧٣ ط دار الكتاب العربي ، وفيه عدد النجم ، وقد روي النجم والرمل والقطر ، وينظر الكتاب ٣١١/١ وجمهرة اللغة ٣٣١/١ وتهذيب اللغة ٢٧٨/٦ والخصائص ٢٨١/٢ ومقاييس اللغة ٣٠٨/١ واللسان ٨٢/٤ والمغني ٢١/١ ، وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ١٢٤ والمحكم ٣١٢/٤ والهمع ١٠٦/٣.

الشاهد: نصب بهرا على الفعل المتروك إظهاره .

(٥) الكتاب ٣١٢/١ بتصرف .

(٦) ينظر الكتاب ٣٥٤/١ ونص سيبويه:" مثل تمثيلك بهرا بتَبًّا ودفرا بنَتْنًا." ونصُّ السيرافي أن سيبويه فسَّرَ بهرا ودفرا كليهما بنتنا . ٢٤١/٢ .

(٧) فسر سيبويه بهرا بجهدا في ٣١٢/١ وبتبا ٣١١/١ ، ٣٥٤ . وقد مر أن السيرافي ذكر أنه فسره بنتنا إلا أنه مخالف لنص سيبويه. وفسره الأعلم بقهرا النكت ٤٩٢/١ .

(٨) ذكر السيرافي علة تقدير الفعل من معنى المصدر الذي لا فعل له ، ولكنه مثل لها بدفرا ، وذكر لبهرا تصريفا وفعلا ومعانيَ مما ذكره اللغويون . ينظر السيرافي ٢٤١/٢ والتذيل والتكميل ١٦١/١٠ والهمع ١٠٦/٣ . ومادة (ب هـ ر) موجودة في اللغة مستعملة ، ومما ذكره ابن منظور من معاني بهرا: غلبة وعجبا وجما والملء والمباعدة والخيبة والفخر وغير ذلك في اللسان ٨٢/٤ وينظر الصحاح ٥٩٨/٢ وتاج العروس ٢٦٠/١٠ . فظاهر كلام ابن عمرون أنه قصد أن بهرا لا فعل له وهذا مخالف لما ذكره العلماء ، ويرى ابنُ مالك أن بهرا لا فعل له في شرح التسهيل ١٨٣/٢ والله أعلم .

بقولِك: نتنًا ؛ لأَنَّ معناهما واحدٌ))[1]. ولَمَّا كان في معنى المصدرِ أُجْرِيَ مجرَى المصدرِ ولو أسقطْتَ الهاءَ من أُفٍّ كان اسمَ فعلٍ ويأتِي الكلامُ عليه . ((**ويحَك ويسَك ويلَك**))[2] الويلُ الفضيحةُ ((**ويبك**))[3]. مصادرٌ مضافةٌ إلى المفعولِ لم يشتقَّ منها فعلٌ كَرِهُوا ثِقَلَ الفعلِ ، وكونُ فائِه واوا وعينِه ياء، وقولُ الشاعر:

٢٤٥- فَمَــــــا وَالَ وَلَا وَاسَ　　　وَلَا وَاحَ أَبُــــــو هِنْــــــدِ[4]

مجهولٌ لا يُعْرَفُ قائلُه ، وأُضِيفتْ لِيُعْلَمَ مَنْ يعنِي بها كما جعلَ لك بعدَ سَقْيًا وإضافتَها مسموعةً فلا يجوزُ القياسُ عليها ولا يجوزُ سَقْيَك إذا أردتَ الدعاءَ اتِّبَاعًا للعربِ ، وإذا أُضِيفَتْ لا تكونُ إلا منصوبةً ، فإنْ لم تُضِفْهَا وجئتَ باللامِ جازَ الرفعُ ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[5] وقد جاءَ فيه النصبُ قالَ جريرٌ:

٢٤٦- فَوَيْلًا لِتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيْلِهَا الْخُضْرِ[6]

فإذا رفعتَ فأَمْرٌ مستقِرٌّ عندك وإذا نصبتَ فأنتَ تَعْمَلُ في إثباتِه ، وقال الفراءُ[7]: أصلُها وَيْ فأصلُ ويلك وي زِيدَتْ عليها لامُ الجرِّ ، فإذا [كان][8] بعدها مضمرٌ كانتْ مفتوحةً ،

---

(١) ينظر الكتاب ١/٣٥٤ .

(٢) قال السهيلي:" وأما ويح وويل فترحم واستقباح وويس استصغار." نتائج الفكر ص ٣١٨ .

(٣) " ويب كلمة مثل ويل ، ويبا لهذا الأمر أي عجبا له." اللسان ١/٨٠٥ (و ي ب) .

(٤) بيت من الهزج بلا نسبة في المنصف ٢/١٩٨ والإيضاح لابن الحاجب ١/٢٣٩ والممتع ص ٣٦٠ وشرح التسهيل للمرادي ص٤٦٤ المزهر ٢/٤٣ والتصريح ١/٣٣٠ .

الشاهد: مجيء وال و واس كفعلين لويل و ويس ، وقال بعض النحاة أن البيت شاذ وبعضهم أنه مصنوع .

(٥) الآية (١) من سورة المطففين .

(٦) عجز بيت من الطويل وصدره:

كَسَا اللؤمُ تيمًا خُضرةً في جلودِها

وهو لجرير في ديوانه ٣/٥٩٦ وفيه: فيا خزي تيم وأشار محقق الديوان أن: فويلا لتيم على هامش المخطوط ، والكتاب ١/٣٣٣ واللامات للزجاجي ص ١٢٥ وابن يعيش ١/١٢١ واللسان ١١/٧٣٨ .

الشاهد: جواز نصب ويلا إذا لم يضف وجيء معها باللام .

(٧) ينظر رأي الفراء في ابن يعيش ١/١٢١ ، وقال:" واعلم أن مذهب سيبويه والبصريين أجمعين أن أصلها ويح وويل وويس وويب دخلت عليها كاف الخطاب." ١/١٢١ .

(٨) زيادة من نص المخصص ١٢/١٨٦ .

فقلتَ: ويلَك وويلَه ، وإنْ كان ظاهرًا جاز فتحُ اللامِ وكسرِها أَمَّا الكسرُ فظاهرٌ وأَمَّا الفتحُ (١٥٦/ب) فقال: فَتْحُ لامِ الجرِّ مع المظهَرِ لغةٌ ثم كَثُرَ استعمالُها فأدخلوا عليها لامًا أخرى ، فقالوا ويلٌ لَك ، ووَيْحَك ووَيْسَك ووَيْبَك كناياتٌ عن الويلِ ، والويلُ كلمةُ شَتْمٍ معروفةٌ ، وقد استعملَتْها العربُ حتى صارتْ تعجُّبًا يقولُها أحدُهم لِمَنْ يُحِبُّ ولِمَنْ يُبْغِضُ ، وكَنُّوا بالوَيْسِ عنها ، وقال بعضُ العلماءِ: وَيْسٌ تَرَحُّمٌ ولو كان الأمرُ كما ظَنَّ الفراءُ لَمَا قِيلَ: ويلٌ له بضمِّ اللامِ والتنوينِ[1]. قال سيبويه: «وهذا حرفٌ لا يُتَكَلَّمُ به مفردًا إلا أَنْ يكونَ معطوفًا على ويلَك، وهو ويلَك وعَوْلَك»[2]. والعَوْلُ[3] كلُّ أمرٍ عَالَك أي غَلَبَكَ.

[الأسماء المنصوبة بأفعال مضمرة]

قال الزمخشري: «**وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجرى وهي على ضربين: جواهر نحو قولهم: ترباً وجندلاً وفاهاً لفيك، وصفات نحو قولهم: هنيئاً مريئاً وعائذاً بك وأقائماً وقد قعد الناس؟ وأقاعداً وقد سار الركب؟**».

قال صاحبُ الكتاب: «**فصلٌ ، وقد تَجْرِي أسماءٌ غيرُ مصادرٍ ذلك المجرَى ، وهي على ضربين: جواهرٌ. الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: يريدُ أَنَّ تُرْبًا وإنْ لم يكنْ مصدرًا فقد أُجْرِيَ مجرَى المصدرِ ، وقد تقدَّمَ أَنَّ غيرَ المصدرِ يقومُ مقامَه لكنَّ الذي يختصُّ بهذا الموضعِ أَنَّه بإضمارِ فعلٍ لم يُسْتَعْمَلْ ، ومعنى **قوله:** «**ذلك المجرَى**» أَنَّه منصوبٌ بفعلٍ لا يستعملُ كما كان المصدرُ في دَفْرًا وأُفَّةً ، وذلك «**على ضربين جواهرٌ نحو قولِك: تُرْبًا**» يريدُ بالجوهرِ الجثةَ ؛ لأَنَّ المصدرَ معنًى والجوهرَ جثةٌ ، فتُرْبٌ وجَنْدَلٌ جعلوه بدلًا مِنْ تَرِبَتْ يداك وجَنْدَلَتْ ، فقال إذا أرادُوا الدعاء تُرْبًا وجندلًا ، فإنْ أتيتَ بـ(لك) بعد تربًا وجندلًا فحكمُه حكمُه بعد سَقْيًا ؛ لأَنَّها لبيانِ مَنْ تعني بالدعاءِ ، قال سيبويه: «كأَنَّه قال أكرَمَك اللهُ أو أطعمكَ اللهُ تربًا وجندلًا ، وما أشبَه ذلك مِنَ الفعلِ ، وَاخْتُزِلَ الفعلُ هاهنا وجعلوه بدلًا مِنْ قولِهم تَرِبَتْ يداه»[4]. وقد قال الشاعرُ: (١٥٧/أ)

---

(١) من أول وقال الفراء إلى هنا ملخص من المخصص ينظر المخصص لابن سيده ١٨٦/١٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٣٣٢/١ ، وليس هذا نصَّ كلامِ سيبويه بل هو معنى كلامه .

(٣) ينظر لسان العرب ٤٨٣/١١ .

(٤) الكتاب ٣١٤/١ وليس في نص سيبويه : أكرمك الله . وربما كانت: ألزمَك الله . وهي أولى بالمعنى .

٢٤٧- فَتُرْبٌ لِأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلُ[١]

فرفعَه بالابتداءِ وفيه معنَى المنصوبِ كما في سَلَامٍ ، وكذا «**فَاهَا لِفِيكَ**»[٢] ، وصارَ بدلًا مِنَ اللفظِ بالفعلِ ، وأَضْمَرَ له كما أَضْمَرَ للتُّرْبِ والجندلِ ، وصار بدلًا مِنْ دَهَاكَ اللهُ ، وخصُّوا الفَمَ بذلك ؛ لأَنَّ أكثرَ مَتَالِفِ الإنسانِ فيما يأكلُه ويشربُه ، وقولُ الشاعرِ:

٢٤٨- وَدَاهِيَــةٍ مِــنْ دَوَاهِــي الْمَنُــو نِ يَرْهَبُهَــا النَّــاسُ لَا فَــا لَهَــا[٣]

يَرُدُّ قولَ مَنْ قال[٤] أَنَّه أرادَ الخيبةَ ؛ لأَنَّ الخيبةَ لم يتقدَّمْ لها ذِكْرٌ في البيتِ ، وإنَّما يعودُ إلى الداهيةِ كما قال سيبويه[٥] ، ويَرُدُّ أيضًا قولَ الزمخشريِّ[٦] في الحواشِي: «أَنَّه أرادَ فَمَ الدنيا أو فَمَ الأرضِ». «**وصفاتٌ نحو قولِهم: هنيئًا مريئًا**» ، يقالُ: شيءٌ هَنِيءٌ مَرِيءٌ ، وكلُّ شيءٍ يأتِيك مِنْ غيرِ تَعَبٍ فهو هنيءٌ[٧] ، والمريءُ ما يَنْسَاغُ في الحلقِ[٨] ، وليسَا مصدرين ؛ لأَنَّ فَعِيلًا قليلٌ في المصادرِ ، وقد جاء وَجَبَ القلبُ وَجِيبًا[٩] .

---

(١) عجز بيت من الطويل ، وصدره:

لقد أَلَبَ الواشون أَلْبًا لِبَينِهم

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣١٥/١ والمقتضب ٢٢٢/٣ والحجة لابن خالويه ص ٣٥٠ والمخصص ١٨٥/١٢ وابن يعيش ١٢٢/١ والهمع ١٣٠/٣ .

الشاهد: رفع ترب على الابتداء لأنه في معنى الدعاء .

(٢) مثل في جمهرة الأمثال ٩٠/٢ ومجمع الأمثال ٧١/٢ والمستقصى ١٧٩/٢ ومعناه: لك الخيبة ، وأصله جعل الله لفيك الأرضَ. وقد شرح ابن عمرون المثل كشيخه ابن يعيش ينظر ١٢٢/١ .

(٣) بيت من المتقارب نسب إلى عامر بن الأحوص في الكتاب ٣١٦/١ والخنساء في تحصيل عين الذهب ص ٢٠٩ وعامر بن جوين الطائي في خزانة الأدب ١١٧/٢ ، وبلا نسبة في المحكم ٤٣٥/٤ والمخصص ١٨٥/١٢ وابن يعيش ١٢٢/١ واللسان١٣/٥٢٨ .

الشاهد: استدل به على ما رجحه من أن المقصود في (فاهَا لفيك) أي في الداهية .

(٤) حكى ابن الحاجب هذا القول في الإيضاح ١٤٠/١ ولم ينسبه .

(٥) ينظر الكتاب ٣١٥/١ .

(٦) قال الزمخشري في المستقصى:" فاها لفيك: أي جعل الله فاه الداهية لفيك ، فأضمر الفعل كما أضمر في قولهم: تربا وجندلا ، ونزل فاها لفيك منزلة دهاك الله أي واجهتك الداهية وشافهتك ، يضرب في دعاء الشر." ١٧٩/٢.

(٧) ينظر اللسان١/١٨٥ (هـ ن أ) .

(٨) ينظر السابق ١٥٥/١ (م ر أ) .

(٩) وجب القلب أي اضطرب ، ينظر الصحاح ٢٣٢/١ (و ج ب) .

وجاءَ (فعيلٌ) في الأصواتِ[1] نحو الهديرِ والضجيجِ ، ونُصِبَ بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه: ثَبَتَ ذلك هنيئًا مريئًا ، ونَصْبُهُ على الحالِ جُعِلَ بدلًا مِنْ قولِهم: يَهْنَأُكَ ، أَمَّا أَنَّه مصدرٌ أو منصوبٌ نصبَ المصدرِ فلا ، وقولُ سيبويه: «هذا بابُ ما جَرَى مِنَ الصفاتِ مجرَى المصادرِ المدعُوِّ بها»[2]. يريدُ أَنَّه بدلٌ مِنَ الفعلِ ، وأَنَّه دعاءٌ فَذِكْرُ الزمخشريّ له في المصادرِ لا وجهَ له ، ولو كان كُلَّمَا هو بدلٌ مِنَ الفعلِ يكونُ منصوبًا نصبَ المصادرِ لَزِمَ أَنْ يكونَ الجدارَ الجدارَ يُنْصَبُ نصبَ المصادرِ ، ولم يذكرْه[3] هو ولا غيرُه إلا في المفعولِ به ، ولا التفاتَ إلى ما قالَه صدرُ الأفاضلِ[4] تركتُ ذكرَه لأَنَّه لا يُساوي حكايتَه . ويُبَيِّنُ ذلك ما قالَه أبو علي رحمه الله: «وجهُ كونِ هنيئًا بدلًا مِنَ الفعلِ مِنَ القياسِ أَنَّ الحالَ (١٥٧/ب) مُشَبَّهَةٌ بالظرفِ مِنْ حيثُ كانتْ مفعولًا فيها ، فمِنْ حيثُ صارتِ الظروفُ في الأمرِ نحو إليك وعليك ، وغيرِ الأمرِ نحو إليَّ بدلًا مِنَ الفعلِ كذلك صارتِ الحالُ بدلًا منه»[5]. «والذي يدلُّ أَنَّ هنيئًا قد صارَ بدلا مِنَ اللفظِ بالفعلِ قولُه تعالى: ﴿كُلُوا وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ﴾[6] فإفرادُ الكلمةِ مع الجميعِ يدلُّ أَنَّها صارتْ بدلًا مِنَ الفعلِ»[7] ، ولَمَّا صارَ بدلًا مِنَ الفعلِ أعملَه الشاعرُ في قولِه:

هَنِيْئًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتُهُم[8]

---

(١) يأتي فَعِيلٌ مصدرا إذا دل الفعل على صوت كالضجيج والصهيل والأنين. ينظر شرح الشافية للرضي ١٥٥/١ والهمع ٤٩/٦ .

(٢) الكتاب ٣١٦/١ . وفيه: باب ما أجري مجرى المصادر المدعوّ بها من الصفات .

(٣) يقصد الجدار الجدار ، فقد ذكره الزمخشري في باب التحذير ،ينظر المفصل ص ٤٩ ط دار الجيل .

(٤) قال صدر الأفاضل:" صيغة الصفة كما تستعمل في الصفة تستعمل أيضا في المصدر بدليل قولهم: قم قائما ، والمعنى قم قياما ، والمقدر ها هنا المصدر ؛ لأنه دعاء ، والأدعية تجيء بالفعل والمصدر ، وهنيئا مريئا ليس بفعل فتعين أن يكون مصدرا." التخمير ٣١٥/١ .

(٥) المسائل الشيرازيات ٢٧٢/١ .

(٦) من الآية (٢٤) من سورة الحاقة .

(٧) ينظر الشيرازيات ٢٧٧/١ بتصرف .

(٨) صدر بيت من الطويل وقد جاء عجزه بعدة روايات:

سوى بَعْلِ جُمْلٍ لا هنيئا له جُملُ

وروي لأبي الغِطْريف الهدَّادِي في شرح أبيات سيبويه ١٣٣/١:

وللعَزَبِ المسكينِ ما يَتَلَمَّسُ=

فرفعَ به بيوتَهم ، وبه أيضًا يتعلَّقُ الجارُّ في قولِه: لأربابِ ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مَرِيئًا صفةَ هنيءٍ ؛ لأَنَّه بدلٌ مِنَ الفعلِ فلا يُوصَفُ كما لا يُوصَفُ الفعلُ ، ولا يُستعملُ مريئًا إلا تابعًا لهنيئًا ، وقد فُرِّقَ بينهما فيما أنشدَ المبرِّدُ :

٢٤٩- كُلْ هَنِيْئًا وَمَا شَرِبْتَ مَرِيْئًا[١]

وإذا كان خبرًا ظَهَرَ الناصبُ له ، فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾[٢] فيحتملُ أَنْ يكونَ هنيئاً حالًا مِنَ الهاءِ في كلوه ، ويحتملُ أَنْ يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه أكلًا هنيئًا ، وقد ظهرَ ناصبُ هنيئًا على التقديرين ، فإِنْ وُقِفَ على قولِه: كلوه ، وَابْتُدِئَ هنيئًا مريئًا كان بدلًا مِنَ الفعلِ ، ولا يصحُّ حينئذٍ نصبُه بكلوه ؛ لأَنَّه بدلٌ مِنَ الفعلِ فكما لا يعملُ كُلُوه في الفعلِ فكذا لا يعملُ فيما هو بدلٌ منه . **وقولُه:** ((**عائذًا بك**)) ((كأَنَّه رأَى شيئًا يُتَّقَى فصار عند نفسِه في حالِ استعاذةٍ))[٣] ((**وأقائمًا وقد قعدَ الناسُ ، وأقاعدًا وقد سارَ الركبُ**)). هذه الثلاثُ أيضًا منصوبةٌ على الحالِ إلا أَنَّها بدلٌ مِنَ[٤] الفعلِ ، فالوجهُ أيضًا ذكرُها في الحالِ ، وقَدَّرَ سيبويه[٥] العاملَ مِنْ لفظِها أعوذُ عائذًا ، ويقومُ قائمًا ، قال المبردُ: ((هي في تأويلِ

=وروي: يتلبس. وروي أيضا:

ولالآكلين التمر مخمس مخمسا

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣١٨/١ ورسالة الملائكة ص ٦٩ وأساس البلاغة ٨٦/١ وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٩٢/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٤١/١ وتصحيح التصحيف ص ٣٧١ والهمع ٨٣/١. وورد في ص ٢١٦ برقم ٩٧ .

الشاهد: إعمال هنيئا وهذا يدل على أنه بدل من الفعل .

(١) صدر بيت من الخفيف وتمامه:

ثم قمْ صاغرا فغيرُ كَرِيمِ

وهو لأبي العطاء السندي في البيان والتبيين ٣٤٧/٣ والأغاني ٢٤٤/١٧ وبلا نسبة في الكامل ١٦٣/١ وفضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب ص ٦٢ الناشر الجمل ومحاضرات الأدباء للأصفهاني ٧٩٨/١ .

الشاهد: التفريق بين هنيئا ومريئا .

(٢) من الآية (٤) من سورة النساء .

(٣) هذا كلام ابن يعيش ١٢٣/١ .

(٤) في الأصل زيادة: الحال. وهي مشطوبة .

(٥) ينظر الكتاب ٣٤١/١ .

المصدرِ؛ لأَنَّه لا يعملُ في اسمِ الفاعلِ إذا كانَ حالًا فعلٌ مِنْ (١٥٨/أ) لفظِه لعدمِ الفائدةِ))[١].

وذا مردودٌ بقولِه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[٢] فرسولًا نَصْبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه أرسلنا ، وقولُ سيبويه في بابٍ بعد هذه المسائلِ: ((ولو قلتَ: ما أنت إلا قائمٌ وقاعدٌ وأنتَ عائذٌ باللهِ ارتفعَ))[٣] ثم قال بعد أسطرٍ: ((لأَنَّه مبنيٌّ على الأوَّلِ والآخِرُ هو الأولُ))[٤]. يُبَيِّنُ أَنَّه ليس عنده مصدرٌ[٥] ولا يجوزُ إضمارُ الفعلِ الدَّالِ على الحالِ إلا أَنْ تكونَ المشاهدةُ تدلُّ عليه بخلافِ المصدرِ ؛ لأَنَّ المصدرَ مأخوذٌ مِنَ الفعلِ فيدلُّ على معنًى معيَّنٍ بخلافِ الحالِ لكنْ لَمَّا شُوهِدَ أماراتُ القيامِ ، قال: أقائمًا وقد قعدَ الناسُ ، قال سيبويه: ((ولكنَّه حَذَفَه استغناءً بما يُرَى مِنَ الحالِ))[٦]. قال سيبويه: ((وإذا ذكرتَ شيئًا مِنْ هذا البابِ فالفعلُ متَّصلٌ في حالِ ذِكْرِكَهُ وأنتَ تعملُ في تَثْبِيتِهِ لك ولغيرِك في حالِ ذكرِكَ إِيَّاهُ))[٧].

مُحَمَّدٌ: وممَّا ينتصبُ فيه المصدرُ على أَنَّه بدلٌ مِنَ الفعلِ لكنَّه في معنَى التعجُّبِ قولُهم: كَرَمًا وصَلَفًا ، قال سيبويه: ((ولكنَّهم خَزَلُوا الفعلَ هاهنا ؛ لأَنَّه صارَ بدلًا مِنْ قولك: أكرِمْ به وأصلِفْ به ، ومثلُه كرمًا وطُولَ أنفٍ أي أكرِمْ بك وأَطْوِلْ بأنفِك))[٨]. **مُحَمَّدٌ**: وهو دعاءٌ لِمَا رَأَى مَنْ كَثُرَ منه الكرمُ والصلفُ تَعَجُّبٌ مِنْ ذلك ودعاءٌ بالزيادةِ ، والدوامِ على ذلك فوقعَ التعجبُ مِنَ الثابتِ.

---

(١) لم أهتدِ إلى هذا القول لا في المقتضب ولا الكامل . ونسبه ابن يعيش إلى المبرد ١٢٣/١ ، قال السيرافي:" قال أبو العباس المبرد: ويلزمه على قوله إذا كان العامل في قائما أيقوم وفي قاعدا أيقعد أن يكون قائما في معنى قياما وقاعدا في معنى قعودا." السيرافي ٢٢٩/٢. وقدَّر المبرد الفعل بـ ثبت . ينظر المقتضب ٢٢٩/٣ .

(٢) من الآية (٧٩) من سورة النساء . لأن الحال تأتي للتوكيد كالآية الكريمة .

(٣) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) في الأصل : مصدرا .

(٦) ينظر الكتاب ٣٤٠/١ .

(٧) السابق ٣٤١/١ .

(٨) السابق ٣٢٨/١ .

[إضمار المصدر]

قال الزمخشري: ((**ومن إضمار المصدر قولك: عبد الله أظنه منطلق، تجعل الهاء ضمير الظن كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق. وما جاء في الدعوة المرفوعة (واجعله الوارث منا) محتمل عندي أنْ يوجَّهَ على هذا**)).

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ ومِنْ إضمارِ المصدرِ قولُك: عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ الفصلُ**)).

لَمَّا فرغَ مِنَ الكلامِ على إضمارِ الفعلِ العاملِ في المصدرِ أتبعَه بذكرِ إضمارِ المصدرِ ، **قوله:** ((**عبدُ اللهِ أظنُّه منطلقٌ**)). عبدُ اللهِ مبتدأٌ ومنطلقٌ الخبرُ ، و(أظنُّ) مُلْغًى[1] ؛ لأَنَّه (١٥٨/ب) متوسطٌ ومتى توسَّطَ أو تأخَّرَ ظننتُ وأخواتُها جازَ الإلغاءَ على ما يأتي بيانُه غيرَ أَنَّ الإلغاءَ مِنْ غيرِ توكيدٍ أحسنُ ؛ لأَنَّ الإلغاءَ اطِّرَاحٌ لجانبِه ، والتوكيدُ عنايةٌ به ، فلذا لم يَحْسُنْ الإلغاءُ كحسنِه مِنْ غيرِ توكيدٍ هذا إذا أَكَّدتَه بضميرٍ كما مَثَّلَ ، فإِنْ أَكَّدتَه بظاهرٍ فقلتَ عبدُ اللهِ أظنُّ ظنًّا منطلقٌ فالرفعُ في هذِه المسألةِ أبعدُ مِنَ التي مَثَّلَ بها صاحبُ المفصلِ ، وقال في الحواشِي: ((لا يجوزُ أَنْ يقولَ: عبدُ الله أظنُّ ظنًّا منطلقٌ ؛ لأَنَّ توكيدَ الملغَى لا يجوزُ)) ، وقال السيرافي: ((عبدُ الله أظنُّه منطلقٌ أجودُ مِنْ عبدُ اللهِ أظنُّ ظنًّا منطلقٌ ، وأظنُّ ظنِّي منطلقٌ))[2]. وقولُ السيرافي يدلُّ على جوازِه ، والهاءُ في أظنُّه ضميرُ المصدرِ وإِنْ لم يتقدَّمْ له ذِكْرٌ ؛ لأَنَّ الفعلَ دالٌّ على مصدرِه ، **وقولُه:** ((**كأَنَّك قلتَ: عبدُ اللهِ أظنُّ ظنِّي منطلقٌ**)). وقدَّره بمصدرٍ معرفةٍ ؛ لأَنَّ الضميرَ معرفةٌ ، ولا يجوزُ أَنْ يُجْعَلَ الضميرُ لعبدِ الله ؛ لأَنَّه لو كان له لَنَصَبَ منطلقًا ؛ لأَنَّ الهاءَ تكونُ المفعولَ الأولَ ، ومتى أعملتَ ظننتُ في أحدِ مفعوليها لَزِمَ إعمالُها في الثاني ، فلَمَّا قال: منطلقٌ ، عُلِمَ أَنَّ الضميرَ للظَّنِّ لا لعبدِ الله ، فإِنْ جعلتَ أظنُّ بمعنَى أتَّهِمُ صحَّ أَنْ يكونَ الضميرُ لعبدِ اللهِ ؛ لأَنَّها إذا كانتْ بمعنَى أتهمُ تعدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ ، وما جاءَ في الدعوةِ المرفوعةِ .

قال السخاوي رحمه الله: ((وأَمَّا قولُ رسولِ الله ﷺ: ((اللهمَّ عافِني في سمعِي وبصرِي ما

---

(١) في الأصل: ملغا .

(٢) ينظر السيرافي ٤٦٢/١ .

أبقيتَنِي ، واجعلْهُ الوارثَ منّي))[1]))[2]. ونسختِي: منّا[3] ، وقال الشيخُ موفَّق الدينِ يعيشُ رحمه الله: ((وأمتِعْنَا اللهم بأسماعنا وأبصارنا ، الهاءُ في واجعلْهُ ضميرُ المصدرِ أي واجعلْ الجعلَ))[4]. والوارثُ المفعولُ الأولُ ، ومني الثاني ، وقولُ الزمخشري (١٥٩/أ) إشارةٌ إلى غيرِه . وقيل: تأويلُ الوارثِ هنا الباقِي كأَنَّه سألَ الله تعالى أَنْ يُبْقِيَ له قوةَ هاتين الحاستين إذا أدركَ الكبرَ ، وضَعُفَ سائرُ القوَى ليكونا وارثِي سائرَ الأعضاءِ بعدِهما ، وإِنَّما قال: واجعلْهُ ، بلفظِ الواحدِ ، وقد تقدَّمَ السمعُ والبصرُ ؛ لأَنَّه ردَّ الفعلَ إلى أحدِهما ، ولأَنَّ كلَّ شيئين تقاربَا في معنيَيْهِمَا فإِنَّ الدلالةَ على أحدِهما دلالةٌ على الآخرِ . ويحتملُ أَنْ يكونَ أرادَ واجعلْ ذلك[5] أشارَ بذلك إليهما كقولِه تعالى:﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾[6] بعد تقدُّمِ قولِه:﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكۡرٌ﴾[7] والأولُ أولى لاستغنائِه عن هذا التعليلِ. وقيل: إِنَّه دعاءٌ بذلك للأولادِ والأعقابِ .

[المفعول به]

قال الزمخشري: ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً وبلغت البلد. وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة على ما سيأتيك بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى. ويجيء منصوباً بعامل مضمر مستعملٍ إظهاره أو لازمٍ إضماره.

---

(١) ورد الحديث بلفظ: ((اللهم عافني في جسدي ، وعافني في بصري ، واجعله الوارث مني)) في مصنف ابن أبي شيبة ٣٩/٦ ط الرشد وسنن الترمذي تحقيق: بشار عواد ٤٦٥/٥ والمستدرك ٧١١/١ ط دار الكتب العلمية وبلفظ: ((اللهم متِّعْنِي بسمعي وبصري ، واجعله الوارث مني)) في مسند البزار ٢٥٩/٦ ط مكتبة العلوم والحكم وعمل اليوم والليلة لابن السُّنِّي ص ٥١٤ دار القبلة بيروت .

(٢) ذكر ابن عمرون هذا النص ليدل على أن السخاوي ذكر الحديث بلفظ مني ، ولكن لما كان قد ذكر في مقدمة كلام السخاوي أمَّا فذلك يشعر أن للكلام بقية ، قال السخاوي بعد ذكره الحديث:" فيجوز أن تكون الهاء للمصدر ، ولا مقال في هذا ؛ لأن الفعل عامل غير ملغى ، فالتأكيد جيد قوي ، ويكون الوارث هو المفعول الأول ، ومني هو المفعول الثاني ، وتأويله هذا أحسن مما قاله غيره في تأويل هذا الحديث." المفضل ٤٢٢/١ .

(٣) وفي المفصل منا . ينظر ص ٣٤ ط الجيل ، وص ٨٣ ط الآداب .

(٤) ينظر ابن يعيش ١٢٤/١ . بتصرف من ابن عمرون .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٢/١ .

(٦) من الآية (٦٨) من سورة البقرة .

(٧) من الآية (٦٨) من سورة البقرة . وفي الأصل: لا بكر ولا فارض .

المنصوب بالمستعمل إظهاره هو قولك لمن أخذ يضرب القوم، أو قال أضرب شر الناس: زيداً بإضمار اضرب ، ولمن قطع حديثه حديثك، ولمن صدرت عنه أفاعيل البخلاء: أكل هذا بخلاً، بإضمار هات وتفعل.

ومنه قولك لمن زكنت أنه يريد مكة: مكةَ ورب الكعبة. ولمن سدد سهماً: القرطاس والله. وللمستهلين إذا كبروا: الهلال والله، تُضْمِرُ يريدُ ويصيبُ وأبصرُوا، ولرائي الرؤيا: خيراً وما سر، وخيراً لنا وشراً لعدونا أي رأيت خيراً ، ولمن يذكر رجلاً: أهل ذلك وأهله أي ذكرت أهله. ومنه قوله:

لــــن تراهـــا ولـــو تأملـــت إلا   ولهـــا في مفـــارق الـــرأس طيبـــا

أي وترى لها. ومنه قوله: كاليوم رجلاً، بإضمار لم أَرَ ، قال أوس:

حـــتى إذا الكـــلاب قـــال لهـــا   كـــاليوم مطلـــوباً ولا طلبـــا»

قال صاحبُ الكتاب: «المفعولُ به هو الذي يَقَعُ عليه فعلُ الفاعلِ. الفصلُ» .

مُحَمَّدٌ: شَرَعَ في المفعولِ به فحدَّه ، **فقال:** «**هو الذي يقعُ عليه**». يريدُ بقولِه: «يقعُ» يتعلَّقُ به مِنْ جهةِ المعنَى ؛ لأَنَّ عَلِمْتُ زيدًا قائمًا لم يقعْ في الحسِّ على زيدٍ شيءٌ إِنَّما تعلَّقَ العلمُ به ، فإِنْ وقعَ عليه حسًّا فهو متعلِّقٌ به ، فلذا كان التعلُّقُ المعنويُّ هو المرادُ لَمَّا كان مُطَّرِدًا[1] ، وَاخْتُلِفَ في هذا التعلُّقِ أهو مِنْ نفسِ معنَى الفعلِ أم بالنقلِ ؟ وأكثرُ النحاةِ على الأولِ[2] ؛ لأَنَّ المصدرَ على ضربين ضربٌ يُلاقِي شيئًا يُؤَثِّرُ فيه ، وهو المتعدِّي ، وذهبَ بعضُهم[3] إلى أَنَّ التعدِّي يَتَوَقَّفُ على السماعِ بدليلِ نَقَصَ الماءُ ونَقَصْتُهُ ، **وقوله:** «**فعلُ الفاعلِ**» يريدُ المصدرَ وتقدَّمَ بيانُه ، وأجودُ مِنْ ذلك أَنَّه اسمٌ وقعَ به فعلُ الفاعلِ ؛ لأَنَّ (الذي) مبهمٌ ، فيُصَانُ عنه

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٤/١ .

(٢) قال ابنُ الفخار عن المتعدي:" هذا الفعل على قسمين: أحدهما: أن يكون متعديا بالوضع كضَرَبَ . والآخر: أن يكون غير متعدٍّ في الأصل ثم ينقل بالهمزة أو بتضعيف العين أو بالباء على معنى الهمزة ، فيصير متعديا بعد أن كان غير متعد ، كقولك: أكرمتُ زيدا وفرَّحتُه وذهبتُ به." شرح الجمل لابن الفخار ٢٢٠/١ رسالة دكتوراه للباحث: حماد بن محمد حامد الثمالي جامعة أم القرى .

(٣) هو ابن خروف ، قال:" لأن كثيرا من الأفعال لا يُعلَمُ تعديها إلى ما تتعدى إليه إلا بالسماع والاستعمال وفهم المعنى دليل ذلك أنك تجد لفظ الفعل يتعدى تارة ولا يتعدى أخرى نحو غاض الماء وغضتُه ونقص الشيء ونقصته وعكف الشيء وعكفته." شرح الجمل لابن خروف ٣٥٥/١ .

الحدُّ ، والجنسُ القريبُ (اسمٌ) فوجبَ ذِكْرُه ، والجملةُ إنْ وَقَعَتْ (١٥٩/ب) في موضعِ المفعولِ في بعضِ المواضعِ فليس بأصلٍ. و(به) أجودُ مِنْ (عليه) ليُطَابِقَ الترجمةَ ، فهو عند جميعِ الناسِ مفعولٌ به وتخلُّصٌ مِنْ قولِ مَنْ قال[١]: حروفُ الصفاتِ تقومُ بعضُها مقامَ بعضٍ. ((**في مثلِ قولِك: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، وبلغتُ البلدَ ، وهو الفارقُ بينَ المتعدّي مِنَ الأفعالِ وغيرِ المتعدِّي**)) .

اعلمْ أَنَّ للفعلِ متعلقاتٍ يَعْمَلُ فيها: منها مرفوعٌ كالفاعلِ ، ومنها منصوبٌ وهو متعدِّدٌ نحوُ المصدرِ والظرفِ وغيرِ ذلك ، وكلُّ فعلٍ يعملُ في هذه الأشياءِ ، أَمَّا المفعولُ به فلا يعملُ فيه إلا بعضُها على ما نبَّهنا عليه ، وسُمِّي مفعولا به ؛ لأَنَّ الفعلَ وَقَعَ به أو لأَنَّه جوابُ مَنْ قال: بمَنْ فعلتَ؟[٢] وَاخْتُلِفَ في نصبِ المفعولِ به[٣] إلى ماذا يُنْسَبُ؟ وأذكرُه بعد أَنْ أُعْلِمَكَ أَنَّه مجازٌ ؛ لأَنَّ المتكلِّمُ هو الذي يرفعُ وينصبُ . فاعلمْ أَنَّ العاملَ ما به يَتَقَوَّمُ المعنَى المقتضَى ، والذي يتقوَّمُ به معنَى المفعوليةِ هو الفعلُ[٤] ، والدليلُ عليه أَنَّه يختلفُ باختلافِه ، فإِنَّك تقولُ: ضربتُ زيدًا ، وأعطيتُ عمرًا درهمًا ، فالمفعولُ مع ضربتُ واحدًا ، ومع أعطيتُ اثنان ، والفاعلُ المتكلِّمُ في الصورتين ، فلو كان العاملُ غيرَ الفعلِ لم يختلفْ باختلافِه ، ولأَنَّه متى كان الفعلُ متصرفًا جازَ تقديمُ المفعولِ عليه ، وما لم يكنْ متصرفًا نحو: ما أحسنَ زيدًا لا يجوزُ تقدُّمُ المفعولِ به على الفعلِ ، ولولا أَنَّه عاملٌ فيه لم يكنْ كذلك ، وقال هشامٌ[٥]: ((الناصبُ للمفعولِ

(١) حروف الصفات هي حروف الجر ، وقد قال البصريون إن حروف الجر لا تنوب عن بعضها ، ويرى الكوفيون أن حروف الجر تنوب بعضها عن معان بعض . ينظر المغني ١/١٢٩ والهمع ٤/٢١٥ والنحو الوافي ٢/٥٣٧ .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٢٤٥ .

(٣) في الأصل زيادة: لأن الفعل وقع به . وهي جملة مشطوبة .

(٤) هذا قول البصريين ، وينظر في اختلاف النحاة في العامل في المفعول به وآراء العلماء الآتي ذكرهم الفراء وهشام وخلف الأحمر الغرة ١/١٩٠ والإنصاف ١/٧٨ وأسرار العربية ص ٨٥ والتبيين ص ٢٦٣ وشرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢/٤٨٦ رسالة دكتوراه للباحث: نصار بن محمد بن حسين جامعة أم القرى والتذييل والتكميل ٧/٦ والمساعد ١/٤٢٦ والمقاصد الشافية ٣/١٣١ والهمع ٣/٧ .

(٥) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له آراء نحوية خاصة ، صنف مختصر النحو والحدود والقياس ، توفي سنة ٢٠٩هـ . ينظر نزهة الألباء ص ١٢٩ وبغية الوعاة ٢/٣٢٨ والأعلام ٨/٨٨ .

به الفاعلُ»[1] ، ويبطلُه جوازُ تقديمِ المفعولِ به على الفاعلِ ، ولو كان العاملُ الفاعلَ لَمَا جاز تقديمُ المفعولِ به عليه ؛ لأَنَّ عاملَه حينئذٍ يكونُ غيرَ متصرِّفٍ ، ولأَنَّه يجوزُ نصبُه بدونِ الفاعلِ مع المصدرِ نحوِ قولِه (١٦٠/أ) تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَـٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا﴾[2] ومُحَالٌ منصوبٌ لا ناصبَ له ، ولأَنَّ الفاعلَ يكونُ ضميرًا ، ولا يعملُ الضميرُ ، وقال الفراءُ: «العاملُ المجموعُ»[3] ، وما أبطلْنَا به مذهبَ هشامٍ يَرِدُ عليه ؛ ولأَنَّه لو عَمِلَا فيه لَمَا جاز وقوعُ المفعولِ به بينهما ؛ لأَنَّ المعمولَ لا يتوَسَّطُ العاملُ ، وقال الأحمرُ: «العاملُ في المفعولِ به كونُه مفعولًا»[4] وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه يُرْفَعُ في مثلِ ضُرِبَ زيدٌ ، ومعنَى المفعولِ ثابتٌ فيه ، فإِنْ مُنِعَ ، فنقولُ: الدليلُ على أَنَّ معنَى المفعولِ ثابتٌ فيه مع رفعِه جوازُ نصبِ المعطوفِ عليه في نحوِ: مُرَّ بزيدٍ وعمرٍو وعمرا وعمرٌو ، فمَنْ نَصَبَ المعطوفَ نظرَ إلى معنَى المفعوليةِ ، ولولا بقاؤُها لَمَا نَظَرَ إليها. فإِنْ قيلَ: مُسَلَّمٌ أَنَّ معنَى المفعوليةِ ثابتٌ لكنَّه فَقَدَ شرطَ نصبِه ، وهو ذكرُ الفاعلِ ،

---

(١) ينظر الغرة ١٩٠/١ والإنصاف ٧٩/١ والهمع ٧/٣ .

(٢) من الآية (١٤ ، ١٥) من سورة البلد .

(٣) ينظر الغرة ١٩٠/١ والهمع ٧/٣ .

(٤) يرى الدكتور: عياد بن عيد الثُّبَيْتي محقق الجزء الثالث من المقاصد الشافية أن المراد هنا ليس خلفا الأحمر ت ١٨٠هـ لأنه من مشاهير رواة الشعر البصريين ، بل المقصود هنا هو الأحمر الكوفي علي بن الحسين وقيل: بن المبارك صاحب الكسائي ، له كتاب التصريف وكتاب تفنن البلغاء ترجمته في بغية الوعاة ١٥٨/٢ والأعلام ٢٧١/٤ ، وأشار الدكتور عياد إلى أن ابن فلاح اليمني في كتابه المغني قال:" الرابع لخلف الأحمر من الكوفيين ، وقيل: اسمه علي بن المبارك يلقب بالأحمر من أصحاب الكسائي." ينظر المقاصد الشافية ١٣٢/٣ .

أقول: أولا: قد سَبَقَ الباحثُ: نصار بن محمد بن حسين الذي حقق شرح الكافية لابن فلاح الدكتورَ عياد حيث ذكر في تعليقه على كلام ابن فلاح :"والرابع لخلف الأحمر من الكوفيين." أن المراد الأحمر الكوفي علي بن المبارك. ينظر شرح الكافية لابن فلاح ٤٨٦/٢ . ولأن المقاصد طبعتها الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م ، وشرح الكافية لابن فلاح عامها الدراسي ١٤٢١هـ – ١٤٢٢ هـ ، فالسابق هو الباحث: نصار .

ثانيا: جاء لخلف الأحمر البصري ما يوافق ما نسبه إليه معظم العلماء ، حيث قال:" قولك: دخلتُ الكعبةَ فوهبتُ السدنةَ مالًا فالكعبة منصوب بوقوع الفعل عليها." مقدمة في النحو لخلف الأحمر ص ٥٦ تحقيق: عز الدين التنوخي ط مديرية إحياء التراث بوزارة الثقافة بسوريا ١٣٨١هـ – ١٩٦١م . ولم يذكر ذلك الدكتور عياد ، ولا الباحث ناصر بن محمد . وأظن أن معنى قوله: بوقوع الفعل عليها هو المفعولية ، ولا يكون هناك تفسير غير أن ابن فلاح لما رأى خلفا الأحمر بصريا ولم يقف على عبارته نسب رأيه إلى الأحمر الكوفي ، وتابعه الدكتور عياد والباحث: نصار دون الوقوف على عبارة خلف . والله أعلم .

فنقولُ: ليس ذكرُ الفاعلِ بشرطٍ بدليلِ جوازِ حذفِه مع المصدرِ ، وبقاءِ المفعولِ به منصوبًا. ((**ويكونُ واحدًا**)) يعنِي المفعولَ به ((**فصاعدًا إلى الثلاثةِ على ما سيأتِيك بيانُه في مكانِه**)). **مُحَمَّدٌ**: وهناك نذكرُ شرحُه إنْ شاءَ اللهُ تعالى . ((**ويجيءُ منصوبًا بعاملٍ مضمرٍ مستعملٍ إظهارُه أو لازمٍ إضمارُه**)). لَمَّا ذكرَ أَنَّ المفعولَ به ينصبُ ، ومَثَّلَ ما عاملُه معه نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرا أَتْبَعَه بذكرِ ما يضمرُ عاملُه ، وهو كما ذَكَرَ على ضربين الأولُ منهما المنصوبُ بالمستعملِ إظهارُه ، وهو كُلُّ موضعٍ لم يمنعْ مِنْ إظهارِ الفعلِ فيه مانعٌ ، ونحو قولِك ((**لِمَنْ أخذَ يضربُ القومَ أو قال: أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ: زيدًا بإضمارِ أَضْرِبُ**)). واعلمْ أَنَّ الإضمارَ إِنَّما يجوزُ حيثُ تقومُ قرينةٌ إِمَّا حاليةٌ وإِمَّا لفظيةٌ كما تقدَّمَ في غيرِ موضعٍ مِنْ هذا الكتابِ ، وإِلَّا يكونُ تكليفُ عِلْمِ الغيبِ ، فلذا أَتَى المصنِّفُ (١٦٠/ب) في كلامِه بالقرينةِ ، فقال: ((**هو قولُك لِمَنْ أخذَ يضربُ القومَ ، هذه قرينةٌ حاليةٌ أو قال: أضربُ شَرَّ الناسِ**)) هذه لفظيةٌ ، و((**زيدًا**)) حينئذٍ ينصبُ بإضمارِ[1] أضرِبُ الدالَّ عليه القرينةُ ، فإِنْ ذكرتَ الفعلَ فلا مانعَ ، وإِنْ حذفتَه فللاستغناءِ بالقرينةِ الدالةِ عليه ، وكذا قولُك ((**لِمَنْ قُطِعَ حديثُه: حديثَك**[2])). ذكرَ القرينةَ وهي قولُه: ((لِمَنْ قطعَ حديثُه: حديثَك)) بإضمارِ حَدِّثْ أو أَتِمَّ ، **وقال الزمخشري**: ((**بإضمارِ هاتِ**)). و(هاتِ) ذكرَه في أسماءِ الأفعالِ ، وأسماءِ الأفعالِ لا تُضْمَرُ ويحتملُ أَنْ يكونَ اختارَ هنا أَنَّ (هاتِ) فِعْلٌ كما ذهبَ إليه بعضُهم[3] ، وقالَ في الحواشي في إضمارِ هاتِ وتفعلُ: ((إِنَّه لَفٌّ)). قال المبرد: ((والعربُ تَلُفُّ الخبرين لَفًّا ثم ترمِي بتفسيرِهما جملةً ثقةً بأَنَّ السامعَ يَرُدُّ كلَّ شيءٍ إلى ما له))[4]. وبعيدٌ أَنْ يكونَ ظَنَّ (هاتِ) خبرًا ، ويحتملُ أَنْ يكونَ أَطْلَقَ الخبرَ ويريدُ الكلامَ ، وكذا **قولُه**: ((**لِمَنْ صَدَرَتْ منه أفاعيلُ البخلاءِ**)) مَنْ مَنَعَ ما جَرَتِ العادةُ ببذلِه ((**أَكُلَّ هذا بخلًا**)). (أفاعيلُ) جمعُ أفعالٍ جمعَ قلةٍ جَمَعَهَ على أفاعيلَ ، و(كلَّ) نصبٌ بإضمارِ تفعلُ

---

(١) في الأصل زيادة: أن . وهي مشطوبة .

(٢) في الأصل زيادة: بإضمار حدث. وهي مشطوبة .

(٣) قال الخليل:" المهاتاة من قولك: هات ، يقال: اشتقاقه من هاتى يهاتي ، الهاء فيه أصلية ، ويقال: بل الهاء في موضع قطع الألف من آتى يؤاتي ، ولكن العرب أماتوا كل شيء من فعلها إلا هات في الأمر." العين ٨٠/٤ ، ١٤٦/٨ واختاره العكبري في اللباب ٩١/٢ والرضي في شرح الكافية ٩٣/٣ .

(٤) الكامل ١٦٦/١ بتصرف .

وإِنْ شئتَ رفعتَ ، فقلت: أكلُّ هذا بخلٌ على الابتداءِ والخبرِ ، وفي نسخةِ الشيخِ موفَّق الدينِ في ذا الموضعِ لفظُ فصلٍ[١]. وقال السخاوي: ((إنَّما جعلَ هذا فصلًا وحكمُه حكمُ ما قبلَه في جوازِ الإضمارِ والإظهارِ ؛ لأَنَّ ذلك في الأمرِ وهذا في الخبرِ ، فإِنْ قلتَ: ففي الأولِ: أكلَّ هذا بخلًا بإضمارِ أتفعلُ ، قيل: هو استفهامٌ معناه التوبيخُ والإنكارُ ، فيرجعُ إلى معنَى النهيِ على أَنَّ سيبويه[٢] أوردَه في بابِ ما يضمَرُ فيه الفعلُ المستعملُ إظهارُه في غيرِ الأمرِ والنهيِ وأورَدَه في المفصلِ في الأمرِ للمعنَى الذي ذكرتُه))[٣]. وإِنَّما قال[٤]: ((**ومنه**)). يعنِي ممَّا يُنْصَبُ بإضمارِ فعلٍ يجوزُ إظهارُه. ((**قولُك لِمَنْ زَكِنْتَ**[٥])). أي: ظننتَ ، وفسَّرَه بعضُ (١٦١/أ) أهلِ اللغةِ بعَلِمْتَ[٦] ، والوجهُ الأوَّلُ. السخاوي: ((زَكِنَ معناه تفرَّسَ وعلمَ بشهامة ، وتوقَّدَ قريحةً))[٧]. ((**أنَّه يريد مكةَ: مكةَ**)). فمكةُ الأولى مفعولُ (يريد) الملفوظُ به ، والتمثيلُ إنما هو بمكة الثانية وهي منصوبة بإضمارِ (يريدُ) الدالُّ عليه القرينةُ التي جعلته يَزْكَنُ أَنَّه يريدُ مكةَ ، وإِنْ شئتَ أظهرتَ أراد ، **وقولُه**: ((**وربِّ الكعبةِ**)) قَسَمٌ ، وإِنْ شئتَ رفعتَ ، فقلتَ: مكةُ واللهِ على تقديرِ: مكةُ قصدُه أو ما أشبه ذلك ، وكذا **قولُه**: ((**لِمَنْ سدَّد سهما**)). أي جعلَه على وجهِ السدادِ ، كأَنَّه لَمَّا شاهدَ إجادةَ التسديدِ حَبَس الإصابةَ ، فقال: ((**القرطاسَ واللهِ**)) أي: يصيبُ القرطاسَ ، ولو سمعتَ وقعَ السهمِ في القرطاسِ ، فقلتَ: القرطاسَ أي أصابَ القرطاسَ. **قولُه**: ((**وللمُسْتَهِلِّين**)) المستهلُّ طالبُ الهلالِ كالمستفيدِ طالبِ الفائدةِ. ((**إذا كبَّرُوا**)) أي قالوا: اللهُ أكبرُ ، ((**الهلالَ واللهِ**)) أي أبصروا الهلالَ والله ؛ لأَنَّ قوله: ((للمستهلين إذا كبروا)) قرينةٌ دلَّتْ على أبصروا ، وإِنْ شئتَ أظهرتَ الفعلَ فقلتَ: أبصروا الهلالَ ، وإِنْ شئتَ رفعتَ فقلت: الهلالُ واللهِ أي الهلالُ مَرْئِيٌّ أو ما أشبَه ذلك.

قوله: ((**ولرائي الرؤيا**)). رائِي اسمُ فاعلٍ مِنْ رَأَى فهو راءٍ ، والرؤيا ما يراه النائمُ في نومِه.

---

(١) ينظر ابن يعيش ١٢٥/١ والمفصل ص ٣٤ ط دار الجيل ، وص ٨٤ط مكتبة الآداب .

(٢) ينظر الكتاب ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ . ويقصد إيراد سيبويه للمثال: كلَّ هذا بخلا .

(٣) المفصل ٤٢٩/١ .

(٤) أي: الزمخشري .

(٥) زَكِنَ بمعنى ظن وبمعنى: عَلِمَ في اللسان ١٩٨/١٣ (ز ك ن) وينظر مقاييس اللغة ١٧/٣ وتاج العروس ١٤٩/٣٥.

(٦) فسرها ابن الحاجب بـ(علمت) فقط ، ينظر الإيضاح ٢٤٧/١ .

(٧) المفصل ٤٢٩/١ .

«**خيرا**» أي: رأيتَ خيرًا فأضمرَ الفعلَ لدلالةِ القرينةِ . «**وما سَرَّ**». الواوُ عاطفةٌ و(ما) مصدريةٌ سَرَّ مِنْ السرورِ صلةٌ لها ، و(ما) وصلتُها معطوفةٌ على خيرا ، ويحتملُ أَنْ يكونَ (ما) بمعنى الذي أي: والذي سَرَّ. السخاوي: «ووقعَ في بعضِ نسخِ المفصلِ «**وما شرا**» والأولُ أحسنُ في المعنى ، وكذلك هو في سيبويه[1]»[2]. ابنُ الحاجبِ: «ويقعُ في بعضِ النسخِ[3]: وما شرا أي: ما رأيت شرا ، وإضمارُ الفعلِ (١٦١/ب) بعد النفي مِنْ غيرِ تفسيرٍ ضعيفٌ»[4]. «**وخيرا لنا وشرا لعدوّنا**». يعني بقولِه أيضا جوابا لرائي الرؤيا: خيرا لنا وشرا معطوفٌ على خيرا ، وإِنْ شئتَ رفعتَ ، فقلتَ: خيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا ، وخيرٌ وما شرٌّ على تقديرِ المرئيُّ خيرٌ.

قولُه: «**ولِمَنْ يذكرُ رجلا أهلَ ذاك**». يعني يذكرُ رجلا إمَّا بخيرٍ وإمَّا بغيرِه ، فقلتَ: أهلَ ذاك أي: ذكرتَ أهلَ ذاك ، وإِنْ شئتَ أهلَه ، وذاك إشارة إلى المذكورِ أوَّلا وكذا الهاءُ في أهلِه عائدةٌ إلى الأمرِ المذكورِ أولا ، وإِنْ شاءَ رفعَ على هو ، ومنه قولُ قيسِ[5] بنِ الرقياتِ:

٢٥٠- لَـــنْ تَرَاهَـــا وَإِنْ تَأَمَّلْـــتَ إِلَّا وَلَهَـــا فِي مَفَـــارِقِ الـــرَّأْسِ طِيْبًـــا[6]

ويُرْوَى: ولو تأملتَ ، شاهدُه نصبُ الطِّيبِ بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليه لن تراها تقديرُه: إلا وأنت ترى لها في مفارقِ الرأسِ طيبا ، مفارقُ الرأسِ[7]: الفروقُ التي بين خُصَلِ الشعرِ ، واحدُها مَفْرِقٌ وفَرْقٌ ؛ لأَنَّه وصفَها بالتبرُّجِ قبل ذلك ، فعَلِمَ أَنَّه لم يَنْفِ رؤيتها على الإطلاقِ ، وإنَّما يريدُ رؤيةَ شيءٍ منها ، والجملةُ التي حُذِفَ منها المبتدأُ والفعلُ في موضعِ الحالِ ، كأَنَّه قال: لن

---

(١) ينظر الكتاب ٢٧٠/١ .

(٢) المفضل ٤٣٠/١ .

(٣) في المفصل ط دار الجيل: وما سر. ص ٣٤ وكذا في التخمير ٣٢٠/١ وابن يعيش ١٢٥/١ وفي ط الآداب: وما شر. ص ٨٤ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٧/١ .

(٥) كذا بالأصل والصواب: ابن قيس الرقيات ، وقد تقدمت ترجمته في ص ١١١ .

(٦) بيت من الخفيف وهو في ملحقات ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص ١٧٦ ، وله في الكتاب ٢٨٥/١ وبلا نسبة في المقتضب ٢٨٤/٣ والخصائص ٤٢٩/٢ والتخمير ٣٢١/١ وابن يعيش ١٢٦/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٤٧/١ وشرح التسهيل ١٥٦/٢ والمغني ٦٩٦/٢ والتذييل والتكميل ٤٥/٧.

الشاهد: ذكره ابن عمرون .

(٧) ينظر الصحاح ١٥٤١/٤ (ف ر ق) .

تراها إلا في هذه الحال. ابنُ خروف في شرح سيبويه[١]: وقعَ في روايةِ النحاسِ إلا وأنت ترى لها وأنكرَ أبو العباس[٢] البيتَ ، وقال: لو كان معروفا لم يُحْفَلْ به لخروجِه عن القياسِ ؛ لأَنَّ قوله: لن تراها وإِنْ تأملتَ ليس بكلامٍ تامٍّ ، والحملُ على المعنى قبل التمامِ قبيحٌ ، والذي بعد التمام حَسَنٌ ، كقولك: رأيت زيدا له مال وحُسْنًا وإِنْ شئتَ وحُسْنٌ وإِنْ عطفتَه على المالِ رفعتَه وإِنْ عطفتَه على زيدٍ جازَ ؛ لأَنَّ الرؤيةَ قد وقعتْ عليه ، وقال بعضهم: ((إِنَّ الزمخشريَّ مالَ إلى مذهبِ (١٦٢/أ) أبي العباسِ))[٣] ، وليس كذلك ؛ لأَنَّ أبا العباسِ[٤] منعَ مثلَ هذا ، فكيفَ يكون موافقا له؟ وكأَنَّ صاحبَ هذا القولِ لَمَّا سمعَ أَنَّ سيبويه حمله على المعنى ظنَّ أَنَّه لا يحتاجُ إلى عاملٍ وأَنَّه دخلَ في الرؤيةِ الأَوَّلةِ ، وسيبويه غرضُه بالحملِ على المعنَى أَنَّ المعنَى دالٌّ على الفعلِ ، وكيف يصحُّ حملُه على المعنى بعد (إلا)؟ و هي واو الحالِ لا واو العطفِ ، وما ذكرْنَا مِنْ روايةِ النحاسِ يدلُّ على ما أشرنا إليه ، ونصَّ أيضا على التقدير الذي ذكرنا ابنُ جني[٥]. السيرافي: ((إنما يصفها بأَنَّ الطيبَ لا يفارقُها ، وقد عُلِمَ ذلك مِنْ مقصدِه فجاز استغناؤُه

---

(١) ليس البيت في الجزء المطبوع من شرح ابن خروف على الكتاب ، وليس في شرح الجمل لابن خروف. ولم أجد كلام النحاس في معاني القرآن أو إعراب القرآن للنحاس والبيت ليس فيهما والبيت في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٢ بنفس الرواية الموجودة هنا باختلاف: ولو تأملت وكذا في تحصيل عين الذهب ص ١٩٣ .

(٢) ذكر السيرافي في ١٨٣/٢ عدة أبيات وذكر أن المبرد قد رد بعضها لكنه لم يجزم برده بيت: لن تراها بل ذكر تأويل المبرد له ، وينظر ابن يعيش ١٢٦/١ ، وقال المبرد في هذا البيت :" وهذا البيت أبعدُ ما مرَّ ؛ لأنه ذكره من قبل الاستغناء ، وإنما جاز نصبه على رأيت ؛ لأن المعنى لن تراها إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا ، فهذا على الإضمار ." المقتضب ٢٨٥/٣ . وحاصل كلام المبرد أنه أجازه وسوغ له مخرجا وإن كان بعيدا عنده ، وقد ذكر في مقدمة الباب الذي ذكر البيت تحته " أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ." المقتضب ٢٨١/٣ .

(٣) قال ابن يعيش: "وقد رد هذا البيت وأشباهه أبو العباس المبرد ، وذكر أن مثل هذا لا يجوز ؛ لأنه لا يحمل على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأول ؛ لأنه حمل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه ، وأما التقدير: لن تراها وإن تأملت إلا رأيت لها في مفارق الرأس طيبا ، فهو منصوب بإضمار فعل ، وإليه ذهب صاحب هذا الكتاب" ابن يعيش ١٢٦/١ .

(٤) ذكر ابن الحاجب أن المبرد أنكر البيت. ينظر الإيضاح ٢٤٧/١ ، وقد مرَّ كلام المبرد وإن كان الذي رواه النحاس أن المبرد ردَّ البيت .

(٥) ينظر الخصائص ٤٢٩/٢ لكنه لم يقدر ترى بل فعلا مما يصحب الرؤية من العلم ونحوه .

باللفظِ الأول عن إعادةِ الفعلِ فأضمرَ إلا رأيت لها»[١]. وهذا كما أشرنا إليه. قال الزمخشري: «تَرَى المضمرةُ إذا كان بمعنى البصرِ يكون لها حالا وطِيبًا مفعولُه ، وإنْ كان بمعنى العلمِ فلها مفعولٌ ثانٍ وطِيبًا مفعوله الأولُ ؛ لأَنَّه المبتدأُ لو لم يكن في الكلامِ ترى ، وفي مفارقِ الرأسِ مفعولٌ فيه».

قولُه: «**ومنه**» أي: مما يُنْصَبُ مِنَ المفعولِ بفعلٍ محذوفٍ «**قولُهم كاليومِ رجلًا**[٢] **بإضمارِ لم أَرَ**» رجلًا كرجلٍ أراه اليومَ ، ثم حُذِفَ الموصوفُ وأُقِيمَتِ الصفةُ وهي الجارُّ والمجرورُ مقامَه ، ونُصِبَ بالفعلِ المحذوفِ وحُذِفَ أيضا رأيتُه الذي هو صفةُ رجلٍ المجرورِ وأضيفَ رجلٌ إلى اليومِ فبقِيَ لم أَرَ كرجلِ اليومَ ثم حُذِفَ المجرورُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه ، فقيل: لم أَرَ كاليوم ، ثم حُذِفَ العاملُ وهو أَرَ مع جازِمِه فبَقِيَ كاليومِ ثم أَخْرَجَ الرجلَ المحذوفَ أوَّلا ونَصَبَه على التفسيرِ مجازًا وكان في الأصلِ مفعولًا لقولِه: لم أَرَ فصارَ الآن تمييزًا ، ويجوزُ أَنْ يكونَ كاليوم صفةً لرجلٍ قُدِّمَتْ عليها فانتصبَتْ على الحالِ ، ورجلٌ منصوبٌ[٣] ؛ لأَنَّه مفعولٌ به ، قال أوسُ بنُ حَجَرٍ يَصِفُ (١٦٢/ب) ناقتَه وشبَّهَها بثورٍ وحشِيٍّ طَلَبَتْهُ الكلابُ فقالَ:

٢٥١- وَكَــأَنَّ أَقْتَــادِي رَمَيْــتُ بِهَــا بَعْــــدَ الكَــــلَالِ مُلَمَّعًـــا شَــــبَبَا

٢٥٢- حَــتَّى أُتِــيحَ لَــهُ أَخُــو قَــنَصٍ شَـــــهْمٌ يُطِـــــرُّ ضَـــــوَارِيًا كُثُبَـــــا

٢٥٣- حَــتَّى إِذَا الكَــلَّابُ قَــالَ لَهَــا كَــــــاليَومِ مَطْلُــــوبًا وَلَا طَلَبَـــــا[٤]

أرادَ لم أَرَ طالبًا كطالبٍ أراه اليوم ، ثم عَمِلَ به ما ذُكِرَ في المسألةِ.

السخاوي: «وإنما جاز هذا لَمَّا عُرِفَ الكلامُ واستُغْنِيَ عن إظهارِ الفعلِ ، قال ثعلب: «وفيه معنى التعجبِ ، =

---

(١) السيرافي ١٨٣/٢ .

(٢) حكى هذا القول سيبويه في الكتاب ٢٨٤/١ وينظر المقتضب ١٤٩/٢ والأصول ٤٠٥/١ .

(٣) في الأصل ١٦٢/أ: منصوبا.

(٤) أبيات من الكامل وهي لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢ ، ٣ لكنها فيه متفرقة ويتخللها أبيات أخرى ، وينظر البيت الثالث وهو الشاهد في أمالي المرتضى ٧٣/٢ وابن الشجري ١٢٦/١ والتخمير ٣٢١/١ وابن يعيش ١٢٥/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٤٨/١ والارتشاف ١٣١٥/٣ .

الشاهد: حذف الفعل جوازا والتقدير: لم أرَ كاليوم مطلوبا ولا طالبا .

=ولم يُسْتَعْمَلْ في شيءٍ مِنَ الأوقات إلا في اليوم والعشيةِ))[١]))[٢].

[شواهد على حذف العامل]

قال الزمخشري: ((**قال سيبويه وهذه حجج سمعت من العرب ، يقولون: اللهم ضبعاً وذئباً.**

وإذا قيل لهم ما يعنون، قالوا: اللهم اجعل فيها ضبعاً وذئباً. وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم؟ فقال الصبيان بأبي أي لُمِ الصبيانَ. وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وَجْذٌ؟ فقال بلى وِجَاذًا أي أعرف به وجاذًا)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**قال سيبويه: وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ مِنَ العربِ . الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: ذكرَ سيبويه هذه الحُجَجَ عن العربِ لِيُعْلَمَ أَنَّ العربَ أرادتْ مِنَ التقديرِ ما ذكرَه النحاةُ ، ومتى سُئِلَتِ العربُ عن غامضِ كلامها فسَّرَتْهُ ، ويَكْفِي قولُ سيبويه في كتابِه: ((سألتَهم ما يعنُون قالوا: اللهمَّ اجمعْ فيها ضَبُعًا وذِيبًا))[٣] ، وبعضُهم يقول[٤]: اجعلْ فيها ، كلُّهم يُفَسِّرُ ما ينوِي. ((**يقولون**)) يعني العرب : ((**اللهم ضَبُعًا وذِئبًا**)) ذكرْنا تفسيرَ العرب للفعل، ووقعَ في كتاب سيبويه: ((إذا كان يدعو بذلك على غَنَمِ رجلٍ))[٥] ، وقال المبرد: ((إذا جُمِعَ الضبعُ والذئبُ في مكانٍ واحدٍ اقتتلا وسَلِمَتِ الغنمُ ، فذا دعاءٌ لها لا عليها))[٦]. وقيل في جوابه[٧]: مرادُهم ضبعًا مِنْ جانبٍ وذئبا مِنْ جانبٍ آخرَ. وقد أطلقتِ العربُ الذئبَ على

---

(١) في الحقيقة أن ثعلبا لم يحصر الحذف مع الزمان على اليوم والعشية بل حكى عن الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحةَ والمنزل الذي آنفا والمنزل الذي أمس . قال ثعلب:" فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب ، ويحذفون الفعل معه ... اكتفوا بالوقت من الفعل إذ كان الوقت يدل على الفعل ، وهو قريب." مجالس ثعلب ص ٢٦٦ بتصرف ، وذكر لا كاليوم رجلا ولا كالعشية رجلا ولا كالساعة رجلا .

(٢) المفصل ٤٣٤/١ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٥٥/١ .

(٤) قاله ابن الحاجب في الإيضاح ٢٤٨/١ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٥٥/١ .

(٦) كلام المبرد في السيرافي ١٥٤/٢ وفيه أن المبرد سَمِعَ هذا القول ، وليس هو قائله ، وينظر ابن يعيش ١٢٦/١ .

(٧) الذي في السيرافي أن هذا الكلام تفسير من المبرد لكلام سيبويه بأن المثال دعاء على الرجل في مقابلة ما حكاه المبرد، ينظر السيرافي ١٥٥/١ وابن يعيش ١٢٦/١. وهنا فقد نسب ابن عمرون إلى المبرد الرأي الذي حكاه المبردُ ، ونسب الرد الذي ذكره المبرد إلى غير المبرد ، ويبدو أن ابن عمرون اختصر كلام شيخه ابن يعيش فغير المعنى .

السنة [١] والضبعَ أيضًا على السنة[٢] ، قال جريرٌ:

٢٥٤- لَعَـلَّ اللهَ يَـرْجِعُكُمْ إِلَيْنَـا وَيُفْـنِي مَـالَكُمْ سَـنَةٌ وَذِيـبُ[٣]

(١٦٣/أ) وجَمَعَ بين اللفظين وإنْ أرادَ بهما شيئا واحدًا لَمَّا اختلفَ اللفظُ كقول الشاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا[٤]

والكذبُ والمينُ واحدٌ[٥] .

وقال الآخر:

٢٥٥- فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٦]

يريدُ السنةَ فجَمَعَ هذا القائلُ بينهما ، فقال: اللهمَّ ضَبُعًا وذِيبًا وعلى هذا لا يبقى لِمَا قاله المبردُ اتجاهٌ ، «**وسَمِعَ أبو الخطَّابِ** - هذا أحدُ مشايخَ سيبويه - **بعضَ العربِ** ، **وقيل**

---

(١) قال الزمخشري:" وأكلتهم الضبع وأكلهم الذئب أي السنة ، وأصابتهم سنة ضبع وسنة ذئب على الوصف." أساس البلاغة ٣٠٧/١ (ذ أ ب) وينظر تاج العروس ٤١٤/٢ .

(٢) ينظر الصحاح ١٢٤٨/٣ (ض ب ع) .

(٣) بيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ٣٩٧/٢ .

الشاهد: استدل ابن عمرون أن ذئب بمعنى سنة ، ولما كان ذئب معطوف على سنة فقد علل لذلك بأنه يجوز عطف الكلمتين ومعناهما واحد . قال الدكتور: نعمان محمد أمين محقق ديوان جرير: دعا عليهم أن تُجْدِبَ بلادهم ؛ لأن القوم إذا أجدبوا تبعتهم الذئاب تتبعهم فتأكلهم لضعفهم . وأظن أن كلا التفسيرين جائز .

(٤) سبق تخريجه في ص ٣٥ برقم ٩ .

(٥) ينظر الصحاح ٢٢١٠/٦ (م ي ن) .

(٦) عجز بيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٦ وصدره:

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا كنتَ ذا نَفَرٍ

وهو للعباس في الكتاب ٢٩٣/١ وابن الشجري ٤٩/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١ واللسان ٢١٧/٨ والمقاصد النحوية ٦١٢/٢ وخزانة الأدب ١٣/٤ ، وبلا نسبة في العين ٢٨٥/١ وجمهرة اللغة ٣٥٣/١ وفيه: إمَّا كنت وكتاب الشعر ص ٥٨ والبغداديات ص ٣٠٤ والخصائص ٣٨١/٢ والصحاح ١٠٠٤/٣ والمحكم ٤١٧/١ وأمالي ابن الحاجب ٤٤٢/١ وشرح التسهيل ٣٦٥/١ واللسان ٢٩٤/٦ والجنى الداني ص ٥٢٨ .

الشاهد: استدل ابن عمرون بهذا الشاهد على أن الضبع بمعنى السنة الشديدة ، ينظر المعاجم السابقة في تخريج البيت. وللنحاة في البيت شاهد آخر وهو: أما أنت ذا نفر ، حيث حذف كان وعوض عنها بما الزائدة وأدغم ما في ان المصدرية وأنت اسم كان وذا خبرا ، والأصل: فخرت عليَّ لأن كنت ذا نفر . ينظر شرح ابن عقيل ٢٩٧/١ .

له[(١)]: **لِمَ أفسدْتُم مكانَكم**[(٢)] ، **فقال: الصبيانَ بأبِي**)). فَهِمَ العربيُّ مِنْ قولِهم: لِمَ أفسدتم مكانَكم أَنَّه يلومُهم ، فقال: الصبيانَ أي لُمِ الصبيانَ . وقوله: بأبِي يريدُ بأبِي أنت ، فحَذَفَ المبتدأَ للعلمِ به. ((**وقيل لبعضِهم**[(٣)] - يعني لبعضِ العربِ-: **أَمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ**[(٤)])) بالجيمِ والذالِ المعجمةِ نُقْرَةٌ في الجبلِ يجتمعُ فيها الماءُ والجمعُ وِجَاذٌ ، ((**فقال: بلى وِجَاذًا أي أعرفُ به وِجَاذًا**)).

[المنصوب باللازم إضماره: المنادى]

قال الزمخشري: ((**ومن المنصوب باللازم إضماره المنادى لأنك إذا قلت: يا عبد الله فكأنك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلاً منه.**

ولا يخلو من أن ينتصب لفظاً أو محلاً. فانتصابه لفظاً إذا كان مضافاً كعبد الله أو مضارعاً له كقولك: يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيداً ويا مضروباً غلامه ويا حسناً وجه الأخ ويا ثلاثة وثلاثين. أو نكرة كقوله:

فيا راكبا إما عرضت فبلغا ... نداماي من نجران ألا تلاقيا

وانتصابه محلاً إذا كان مفرداً معرفة كقولك: يا زيد ويا غلام ويا أيها الرجل. أو داخلة عليه لام الاستغاثة أو لام التعجب كقوله:

يا لعطافنا ويا للرياح ... وأبي الحشرج الفتى النفاح

وقولهم: يا للماء ويا للدواهي. أو مندوباً كقولك يا زيداه))

قال صاحبُ الكتابِ: ((**المنصوبُ باللازمِ إضمارُه منه المنادَى. الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: اعلمْ أَنَّ النداءَ مصدرُ نادَى نِدَاءً ، والكثيرُ كسرُ نونِه ، ويجوزُ ضمُّها ؛ لأَنَّه صوتٌ وهمزتُه منقلبةٌ عن حرفِ العلَّةِ كهمزةِ رداءٍ ، وأصلُها الواوُ مِنْ نَدَوْتُ[(٥)] القومَ نَدْوًا دعوتُهم ، والنداءُ رفعُ الصوتِ بالمنادَى ليُقْبِلَ عليك . فإِنْ قيل: فقد نادَوا الديارَ ، قيل: أرادُوا بذلك تنبيهَ أنفسِهم على تَذَكُّرِ أحوالِهم في تلك الديارِ وجعلوها مِنَ الأشياءِ التي تُخَاطَبُ ، فأجرُوا

---

(١) ينظر الكتاب ١/٢٥٥ .

(٢) في الأصل زيادة: أنه يلومهم . وهما كلمتان مشطوبان .

(٣) ينظر الكتاب ١/٢٥٥ .

(٤) ينظر اللسان ٣/٥١٨ (و ج ذ) .

(٥) ينظر اللسان ١٥/٣١٥ وتاج العروس ٤٠/٥٨ .

عليها حكمَ المخاطَبين ومثلُه:

٢٥٦- إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا(١)

لَمَّا وَصَفَهُم بالدُّنُوِّ والتصوُّبِ جمعَهم جمعَ مَنْ يَعْقِلُ ، فكذا لَمَّا خاطبُوا الديارَ أجرُوا عليها حكمَ مَنْ يعقِلُ فنادَوها . وقيل: إنَّ المنادَى في التحقيقِ محذوفٌ والمرادُ يا قومُ أو (١٦٣/ب) يا هؤلاءِ اعجبُوا لَلماءِ ولَلدواهِي(٢) ، وكذا سُمِّيَتْ لامُ التعجبِ(٣) بخلافِ لامِ الاستغاثةِ ، ويُضْعِفُ هذا القولَ فتحُ اللامِ(٤) ، ويحتملُ أَنْ يقالَ: لَمَّا كان الماءُ مدعوًّا في اللفظِ فُتِحَ معه اللامُ. والمنادَى هو المطلوبُ إقبالُه بيا أو ما قامَ مقامَها لفظا أو تقديرا(٥) ، وَاخْتُلِفَ في المنادَى أهو مفعولٌ أم مشبَّهٌ بالمفعولِ(٦)؟ والصحيحُ الأوَّلُ ؛ لأَنَّك إذا قلتَ: يا عبدَ اللهِ فكأَنَّك قلتَ: أريدُ عبدَ اللهِ أو أنادِي ، وذلك فِعْلٌ وفاعلٌ ، فالمنادَى مفعولٌ به ، وكذا لو سُئِلْتَ ، فقيل لك: ما فعلتَ بعد قولِك: يا زيدُ لقلتَ: ناديتُ زيدًا ، فعُلِمَ أَنَّه مفعولٌ به. السيرافي(٧): هو مشبَّهٌ بالمفعولِ به لَمَّا احتاجَ المنادِي إلى عطفِ المنادَى على نفسِه واستدعائِه إياه ليُقْبِلَ عليه فيخاطبُه بالذي يريدُ احتاجَ إلى حرفٍ يصلُه باسمِه ليكونَ تصويتًا وتنبيهًا له وهو (يا) وأخواتُها ، وهو شيءٌ يحرِّكُ به المنادِي المنادَى ، فصارا لمنادَى كالمفعولِ بتحريكِ المنادِي له

---

(١) عجز بيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٥ وصدره:

شربتُ بها والديكُ يدعو صباحَه

ويروى: وباكرتها ويروى: تمززتها ، وهو للنابغة في الكتاب ٤٧/٢ والتذكرة الحمدونية ٣٤٠/٧ ولسان العرب ٣٥٥/٦ وخزانة الأدب ٨٢/٨ وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٤/٢ تذكرة النحاة ص ٣٧٠ .

الشاهد: تذكير بنات نعش لإخباره عنها بالدنو والتصوب كما يخبر عن العقلاء. وبنات نعش من منازل القمر .

(٢) في قولهم: يا لَلماء ويا لَلدواهي .

(٣) يريد اللام الداخلة في: يا للماء ويا للدواهي . وهي من صيغ التعجب السماعية ذكرها السيوطي في الهمع ٦٤/٥.

(٤) لأن لام الاستغاثة تكون مفتوحة واللام في المثالين مفتوحة . وينظر في لام المستغاث به الجنى الداني ص ١٠٣ .

(٥) قال ابن الحاجب:" هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو لفظا أو تقديرا ." الإيضاح ٢٤٩/١ .

(٦) نسب السيوطي في الهمع القول بأنه مشبه بالمفعول إلى الفارسي ينظر الهمع ٣٣/٣ وقد ذكر الفارسي باب النداء تحت باب المشبه بالمفعول به . ينظر الإيضاح ١٧١/١ ، ١٨٧.

(٧) الحديث عن النداء ساقط في شرحه للكتاب ط دار صادر وينظر كلام السيرافي على هامش الكتاب ٣٠٣/١ ط بولاق.

وتصويتِه به والمنادِي كالفاعل ، و(يا)[١] لفظٌ وصار بمنزلةِ الفعلِ الذي يذكرُه الذاكرُ ، فيصلُه بمفعولٍ ظاهرٍ وفاعلٍ مضمرٍ ، فهذا ما يستحقُّه المنادَى في الأصلِ ، وعَبَّرَ سيبويه[٢] عن هذا المعنى بأَنَّه فعلٌ لا يستعملُ إظهارُه. والجوابُ أَنَّ هذا يؤدِّي إلى أَنْ يستقلَّ الحرفُ والاسمُ كلامًا وقد تقدَّمَ فسادُه في أولِ الكتابِ ، ويَشْكُلُ بحرفِ التنبيهِ في هذا وهو (ها) ، وهو حرفٌ يحرِّكُ به المنبَّهُ ، وليس بعاملٍ في اسمِ الإشارةِ بالإجماعِ ، فثبَت أَنَّه مفعولٌ به. **قولُه:** «**ولكنه حُذِفَ** – يعنِي الفعلَ – **لكثرةِ الاستعمالِ**». يُفْهَمُ مِنْ هذا تطابقُ الفعلِ المقدَّرِ والنداءِ في المعنى وفي كل واحدٍ منهما خلافٌ ، وَاخْتُلِفَ في النداءِ أهو خبرٌ أم لا؟ أَمَّا مَنْ ذَهَبَ (١٦٤/أ) إلى أَنَّ الأمرَ والنهيَ وغيرَ ذلك خبرٌ فليس ممَّا يُتَشَاغَلُ به لسقوطه ، وأَمَّا مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ الكلامَ ينقسمُ إلى خبرٍ وغيرِ ذلك فاختلفوا في النداءِ والمختارُ أَنَّه ليس بخبرٍ ؛ لأَنَّه لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وذهبَ بعضُهم[٣] أَنَّه خبرٌ؛ لأَنَّه[٤] يحتملُ الصدقَ والكذبَ بدليلِ أَنَّه لو قال رجلٌ لآخرَ: يا زانِي عُدَّ قاذفًا ، ولو لم يحتملِ الصدقَ والكذبَ لَمَا كان خبرًا ، ولو لم يكنْ خبرا لَمَا عُدَّ قاذفا. والجوابُ أَنَّه إِنَّما عُدَّ قاذفًا ؛ لأجلِ أَنَّ المنادَى مشتقٌّ ففيه معنى الصفةِ ، ولولا الاشتقاقُ لَمَا عُدَّ قاذفا ، ولذا إذا كان المنادَى غيرُ مشتقٍّ لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ . وقيل: النداءُ خبرٌ صدقَتْهُ المشاهدةُ بدليلِ تفسيرِه بالخبرِ ، فإِنَّه لو قيل: ما فعلَ قيل: ناداه وكونه في معنى أدعوكَ وأناديكَ فوقعَ الظاهرُ موقعَ المضمرِ لضربٍ مِنَ البيانِ. والجوابُ أَمَّا قولُه: صدَّقَه المشاهدةُ قلنا: لو كان كذلك لصَحَّ أَنْ يقالَ: صدقَ لِمَنْ قال: يا زيدُ وذا لا يصحُّ ، وقوله: بدليلِ تفسيرِه بالخبرِ قلنا: لا نسلِّمُ أَنَّ قولَه: ناداه تفسيرٌ ليا زيدُ بل إخبارٌ بأَنَّه ناداه ، ونظيرُ ذلك أَنَّه يصحُّ أَنْ يقالَ لِمَنْ قال ما فَعَلَ زيدٌ بعد قوله: قُمْ أَنَّه أمرَ ، وأمرَ خبرٌ وليس الأمرُ

---

(١) في الأصل: لا . وأظن الصواب ما أثبته .

(٢) ينظر الكتاب ٢٩١/١ .

(٣) قال السيوطي:" وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خبر لا إنشاء ، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق ويا فاضل لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة ، ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة ." الهمع ٣٤/٣ وينظر البرهان للزركشي ٣٢٥/٢ ونقل فيه عن أبي البقاء العكبري في شرحه على إيضاح أبي علي أنه قال بأن يا فاسق خبر لأنه تضمن نسبته إلى الفسق ، وينظر اللباب للعكبري ٣٢٨/١ والجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور: فاضل السامرائي ص ١٧٥ ط دار الفكر ٢٠٠٧م .

(٤) في الأصل: لا يحتمل . وأظن الصواب: يحتمل ، وهو ما أثبته .

بخبرٍ ، فثبتَ أَنَّ النداءَ ليس بخبرٍ ، وَاخْتُلِفَ أيضًا في الفعلِ المقدَّرِ أهوَ خبرٌ أم لا[1] ؟ والدليلُ أَنَّه ليس بخبرٍ أَنَّ الدالَّ عليه ليس بخبرٍ وهو يا زيدُ وعلى هذا يتطابقُ النداءُ والفعلُ المحذوفُ في عدمِ الخبريةِ فيصحُّ أَنْ يكونَ حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ. وقيل: إِنَّه خبرٌ مع أَنَّ النداءَ ليس بخبرٍ ولذلك حُذِفَ ويبطلُ كونُه خبرًا أَنَّه لا دليلَ سوى النداءُ وليس بخبرٍ كما ثبتَ. وغيرُ الخبرِ لا يدلُّ على الخبرِ ولأَنَّ الغالبَ أَنَّ (١٦٤/ب) المضمرَ يطابقُ الظاهرَ في المعنَى فوجبَ أَنْ يكونَ هنا كذلك طردًا للبابِ كما في أعدُ ونعدُ وتعدُ ويعدُ على ما يأتي بيانُه أو إلحاقا بالغالبِ ، فإِنْ قيل: إذا لم يكنْ خبرًا فما هو قلنا: إنشاءٌ حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ. فإِنْ قيل: لو حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ لجازَ إظهارُه في صورةٍ ، ألا ترَى أَنَّ نونَ لم يكُ لَمَّا حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ جازَ ثبوتُها. فقيل: لم يكنْ ، والجوابُ أَنَّه لا يجوزُ إظهارُه لئلَّا يُلْبِسَ بالخبرِ لاتفاقِ لفظِ الإنشاءِ والإخبارِ. فإِنْ قيل: لو كانَ لِمَا ذكرتَ للزمَ إضمارُ الفعلِ حيث ما كان إنشاءً فإِنَّ قولَك: بعتُ في عقدِ البيعِ إنشاءٌ ، ولم يُحْذَفْ مع اتفاقِ لفظِه ولفظِ الإخبارِ بالبيعِ السابقِ ، والجوابُ أَنَّ هنا عوضٌ منه وهو حرفُ النداءِ وليس فيما ذكرتم مِنَ الصورةِ عوضٌ فافترقتا ، قال الرماني: «يا زيدُ قد دلَّ على معنى النداءِ لزيدٍ وأَنَّه منادًى ، فقد قام فعلٌ مِنَ النداءِ على غير جهةِ الخبر»[2]. وهذا ما ذكرناه مِنْ معنى الإنشاءِ ، وإِنْ لم يصرّحْ به ، وذهبَ بعضُهم[3] إلى أَنَّ يا زيدُ ليس بجملةٍ ، والجملةُ ما بعده ، وليس ينبغِي ؛ لأَنَّا نعلمُ أَنَّ يا زيدُ كلامٌ تامٌّ ، ولذا يحسنُ السكوتُ عليه. **قوله:** «**وصار (يا) بدلا منه**». يريدُ بدلا في المعنى أَمَّا في العملِ فلا ؛ لأَنَّ (يا) حرفٌ غيرُ مختصٍّ فلا يعملُ ، بيانُ عدمِ الاختصاصِ دخولُه على الفعلِ في نحوِ قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[4] فإِنْ قيل: المنادَى محذوفٌ قلنا: لا نسلِّمُ ، والأصلُ عدمُ العملِ ، وذهبَ

---

(١) قال ابن هشام :" وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء و(أدعو) خبر سهو منه بل أدعو المقدر إنشاء كبعت وأقسمت" المغني ٤٢٩/٢ ويرى الرضي أن الفعل المقدر إنشاء وقدره بالماضي. ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٦/١.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثاني ١٧٧/ب . وذكر أن سيبويه ينصب المنادى بفعل لا يجوز إظهاره ، وابن السراج ينصبه بحرف النداء ، قال الرماني:" وكلا المذهبين متوجه في هذا الباب" .

(٣) هذا قول حكاه دون نسبة ابن الحاجب وردَّ عليه بتفصيل حسن في الإيضاح ٢٥١/١ .

(٤) من الآية (٢٥) من سورة النمل ، والكلام على قراءة (ألا) بالتخفيف وهي قراءة الكسائي إذ لا موجب لنصب الفعل فقيل: إن يا حرف نداء واسجدوا فعل أمر والمنادى محذوف. ينظر أوضح المسالك ١٩/١ والتصريح ٣٨/١.

بعضُهم[1] إلى أَنَّ يا هو العاملُ في المنادَى النصبَ ؛ لأَنَّه نابَ عن الفعلِ فعَمِلَ ، ولذا جازتْ إمالتُه ، وتعلَّقَ به حرفُ الجرِّ في نحوِ: يا لِزَيدٍ. والجواب أَمَّا الإمالةُ (١٦٥/أ) فمسلَّمٌ أَنَّها كانت لنيابتِه عن الفعلِ أَمَّا في العملِ فلا نسلِّمُ ، ومثلُ ذلك إمالةُ (بلى) لَمَّا جاز حذفُ الفعلِ بعدها في الجواب أمالوها ، وإِنْ لم تكنْ عاملةً بالإجماع وأَمَّا حرفُ الجرِّ ، قلنا: لا نسلِّمُ تعلُّقُه بـ(يا) بل بالفعلِ المحذوفِ ، ولأَنَّ المنادَي يُنْصَبُ مع حذف حرف النداء ، ولو كان الحرفُ هو الناصبُ لم يجزْ حذفُه والنصبُ بغيرِ عِوَضٍ ؛ لأَنَّ الحرفَ ضعيفٌ فلا يعملُ محذوفًا مِنْ غيرِ عوضٍ بخلاف الفعلِ. وقيل: حرفُ النداءِ اسمُ فعلٍ[2] ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه لو كان للزمَ أَنْ يكونَ فيه ضميرٌ ، ولو كان لجازَ تأكيدُه كالضميرِ في أسماءِ الأفعالِ ، وفي عدمِ ذلك دليلٌ على بطلانِ كونِه اسمَ فعلٍ. **قوله:** ((**ولا يخلو** –يعني المنادَى– **مِنْ أَنْ ينتصبَ لفظًا أو محلًّا**)). هذا شأنُ كلِّ معمولٍ إِنْ كان معربًا ولم يشتغلْ بعاملٍ يكونُ الجميعُ معمولا للأولِ نحو: مررتُ بزيدٍ ظهرَ إعرابُه إنْ لم يكنْ معتلًّا وإِنْ كان مبنيًّا كان محلُّه نصبًا لتعذُّرِ ظهورِ الإعرابِ في المبنِيِّ ، ((**فانتصابُه لفظًا إذا كان مضافًا**)) لا فرقَ بين الإضافةِ إلى معرفةٍ وإلى نكرةٍ ، ولا فرقَ بين المحضةِ وغيرِها ولا فرقَ بين كونِ المضافِ والمضافِ إليه عَلَمًا وغيرَ عَلَمٍ نحو: يا عبدَ الله ((**أو مضارعًا له**)) يعني مشابها للمضافِ فهو منصوبٌ أيضا لفظًا ، وهو كلُّ اسمٍ موصولٍ بشيءٍ هو كالتمامِ له عَمِلَ الأولُ في الثاني النصبَ لفظًا كضاربٍ زيدا فإِنَّ زيدًا مفعولُ ضاربٍ أو محلًّا كخيرٍ مِنْ زيدٍ فإِنَّ قولَك: مِنْ زيدٍ في محلِّ نصبِ معمولِ الخبرِ أو الرفعَ كحسنٍ وجهُهُ فوجهُهُ فاعلُ حسنٍ ، ويا مضروبًا غلامُه ، فغلامُه مرفوعُ اسمِ ما لم يسمَّ فاعلُه ؛ لأَنَّ مضروبًا اسمُ مفعولٍ ، واسمُ المفعولِ (١٦٥/ب) يعملُ عملَ فعلِ ما لم يسمَّ فاعلُه على ما يبيَّنُ في موضعِه أو لم يعملْ لكنَّ فيه ما يقومُ مقامَ العاملِ ، وهو حرفُ العطفِ كثلاثةٍ وثلاثين إذا كانا اسمَ رجلٍ واحدٍ فالأولُ منصوبٌ ؛ لأنه مشبَّهٌ بالمضافِ ؛ لأَنَّ الثاني مِنْ تمامِ الأولِ ؛ لأَنَّ التسميةَ

---

(١) نُسِبَ إلى أبي علي الفارسي وينظر كتاب الشعر ص ٦٧ ومجمل كلامه لا يدل على ما نسب إليه بل يدل على موافقته لجمهور البصريين وينظر في الخلاف في ناصب المنادى اللباب للعكبري ٣٢٩/١ والتبيين له ص ٤٤٢ وابن يعيش نسبه إلى المبرد ١٢٧/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١ وشرح الكافية للرضي ٣٤٦/١ والارتشاف ٢١٧٩/٤ والهمع ٣٣/٣ .

(٢) نسبه ابن يعيش إلى أبي علي ١٢٧/١ وقال المرادي:" ونقل عن الكوفيين." الجنى الداني ص ٣٥٥ .

وقعتْ بالكلمتين مع حرفِ العطفِ ولَمَّا كان حرفُ العطفِ يقتضِي معطوفًا عليه ، وهو بمنزلةِ العاملِ صار كأَنَّ بعضَ الاسمِ عملَ في الآخرِ فأشبهَ ضاربٌ زيدًا. والثاني منصوبٌ بالعطفِ على الأولِ ، والأولُ منونٌ لأَنَّ التنوينَ قد حصلَ في وسطِ الاسمِ ؛ لأَنَّ تمامَ الاسمِ بما يتعلَّقُ به. واعلمْ أَنَّ اسمَ الفاعلِ والمفعولِ والصفةَ لا يعملُ شيءٌ منها حتى يعتمدُ على ما يذكرُ في موضعِه ، وهنا لم يتقدمْه في اللفظِ ما يعتمدُ عليه ، وجاز ؛ لأَنَّه صفةٌ لمحذوفٍ أُخِذَ وسُمِّيَ به إنْ جعلتَه اسمًا وإلا فالموصوفُ محذوفٌ ، وأَمَّا ثلاثةً وثلاثين ، فقال ابنُ السراج: «لو سمَّيتَ رجلًا بثلاثةٍ وثلاثين لقلتَ: يا ثلاثةً وثلاثين أقبلْ ، وليس بمنزلةِ قولِك للجماعة: يا ثلاثةُ وثلاثون ؛ لأَنَّك أردتَ في هذا يا أيُّها الثلاثةُ والثلاثون ، ولو قلتَ وأنت تنادي الجماعةَ: يا ثلاثةُ والثلاثين لجازَ كما تقولُ: يا زيدُ والحارثُ والحارثَ ، ولكن أردتَ في الأولِ يا مَنْ يقالُ له ثلاثةُ وثلاثون»[1]. وحكَى ابنُ خروفٍ[2] أَنَّ بعضَهم أجاز تكريرَ (يا) في الثلاثين في حالِ العلميةِ ، ومنعَ ذلك سيبويه[3]. وليس المرادُ بالطولِ كثرةُ الحروفِ ، ولو نادينا قَرَعْبَلَانَةَ[4] وهَزَنْبَرَانِ[5] لم يكنْ منصوبًا. **قوله**: «**أو نكرة**» كقولِ عبدِ يغوثَ وقد أسرتْه تيمُ اللاتِ وكانوا يطلبونه بدمِ رجلٍ منهم فعرضَ عليهم عشرَ دياتٍ فأبَوا إلا قتلَه ، فناحَ على نفسِه بهذا القصيدِ وقيل: لعبدِ يغوثَ بن وقاصٍ (١٦٦/أ) الحَارِثِي[6] ، ويغوثُ صنمٌ نُسِبَ إليه ، ووقاصٌ اسمُ فاعل مِنْ قولك: وَقَصْتُ عنقَه إذا كسرْتَها[7] ، فهو منقولٌ مِنَ الصفةِ ، أُسِرَ يومَ الكُلَابِ[8] أسرته تيمُ الرَّبَابِ ، وكانوا يطلبونه بدمِ رجلٍ منهم يقال له: النعمانُ بنُ حسانَ[9]، فأيقنَ أَنَّه

---

(١) الأصول ٣٤٤/١ .

(٢) لم أجده في شرح الجمل لابن خروف . وجاء رأي بعضهم في ارتشاف الضرب ٢١٨٧/٤ وأوضح المسالك ٢٢/٤ .

(٣) قال سيبويه:" ولا تقول: يا ثلاثة ويا ثلاثون ؛ لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما على حياله ، فصار بمنزلة قولك: ثلاثة عشر ؛ لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها." الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٤) هي دويبة ، ينظر العين ٣٤٨/٢ .

(٥) هو الوثاب الحديد ، ينظر المنتخب من غريب كلام العرب ص ٢٠٩ .

(٦) في المفضليات الحارثي ص ١٥٥ وهو شاعر وفارس جاهلي كان قائدا لقومه يوم الكُلابِ .

(٧) ينظر الصحاح ١٠٦١/٣ (و ق ص) .

(٨) علم على ماء على بعد سبع ليال من اليمامة وكانت عنده الواقعة التي قتل فيها عبد يغوث النعمان. ينظر معجم البلدان ٤٧٢/٤ .

(٩) ذكر مع قصة قتله والثأر له في الاشتقاق ص ١٨٥ وفيه النعمان بن جساس ، والأغاني ٢٢٥/١٦ .

مقتولٌ ، فقال هذا الشعرَ ينوحُ على نفسه، وأولُه:

٢٥٧–أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

٢٥٨– أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا

٢٥٩– فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَاقِيَا[١]

شاهدُه نصبُ راكبا المنكورِ ؛ لأَنَّه لم يخصَّ واحدًا بعينه ، وقوله: إِمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَا الجملةُ ليست بوصفٍ لِمَا فيها مِنَ الأمرِ ، وإمَّا أصلُها (إِنِ) الشرطيةُ و(ما) زائدةٌ ، والنونُ في بلغَا للتأكيدِ ، وراكبٌ اسمُ فاعلٍ مِنْ رَكِبَ الفرسَ أو البغلَ أو الحمارَ أو البعيرَ أو البحرَ ، والجمعُ رُكْبَانُ واسمُ الجمعِ رَكْبٌ ، وجمعُ راكبِ البحرِ رُكَّابٌ[٢] ، وقد جاءَ ركبانُ في السفينةِ ، قال:

٢٦٠– يُهِلُّ بِالْفَرْقَدِ رُكْبَانُهَا[٣]

وعَرَضْتَ بمعنَى تَعَرَّضْتَ[٤] ، والندامَى[٥] الأصحابُ على الخمرِ ، وقيل: الأصحابُ على الإطلاقِ ، ومِنْ نجرانَ[٦] في موضعِ الحالِ مِنَ الندامَى ، أرادَ مِنْ أهلِ نجرانَ ، وعَدَّهُم في بيتٍ بعدَه ، وهو:

---

(١) أبيات من الطويل ، وهي لعبد يغوث بن وقاص ، وبيت الشاهد في المفضليات ص ١٥٦ والكتاب ٢٠٠/٢ العقد الفريد ٨٤/٦ وأمالي القالي ١٣٢/٣ واللسان ١٧٣/٧ وخزانة الأدب ١٩٤/٢ ولمالك بن الريب في جمهرة أشعار العرب ص ٦١٤ برواية: بني مالك والريث ألا تلاقيا . وهما من مقطوعتين مختلفتين ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٤/٤ والصحاح ١٠٨٢/٣ .

الشاهد: نصب راكبا على أنه نكرة غير مقصودة ، وقال صاحب خزانة الأدب:" المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد وإما أصله يا رجلا راكبا ؛ لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة ." ١٩٤/٢ .

(٢) ينظر اللسان ٤٣١/١ (ر ك ب).

(٣) صدر بيت من السريع وهو لابن أحمر الباهلي في ديوانه ص ٦٦ وعجزه:

كَمَا يُهِلُّ الرَّاكِبُ المعْتَمِرْ

وينظر جمهرة اللغة ٧٧٢/٢ ومعجم ديوان الأدب ١٦٤/٣ والصحاح ٧٥٨/٢ والمحكم ٣٢١/١ واللسان ٤٣١/١ .

المعني: " يعني قوما ركبوا سفينة فغمت السماء ولم يهتدوا ، فلما طلع الفرقد كَبَّرُوا ؛ لأنهم اهتدوا للسمْتِ الذي يؤمونه." اللسان ٤٣١/١ .

الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أنه قد يأتي ركبان لجمع راكب السفينة والأكثر أن يجمع على رُكَّابٍ .

(٤) " عَرَضَ الرجلُ إذا أتى العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولهما." اللسان ١٧٣/٧ (ع ر ض) .

(٥) ينظر اللسان ٥٧٣/١٢ (ن د م) .

(٦) " نجران في مخاليف اليمن من ناحية مكة." معجم البلدان ٢٦٦/٥ . والمخاليف جمع مِخلافٍ وهو البيوت المجمعة.

٢٦١- أَبَا كَـرِبٍ وَالأَيْهَمَـيْنِ كِلَيْهِمَـا وَقَيْسًـا بِأَعْلَـى حَضْـرَمُوتِ اليَمَانِيَـا

وأَنْ يريدُ أَنَّه فخفَّفَ أَنَّ ، وتلاقي اسمُ (لا) والخبرُ محذوفٌ ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (أَنَّ) والأَيْهَمانِ مِنَ اليمنِ ، وقيسٌ[١] هو أبو[٢] معدي كرب أبو قيسٍ بنِ الأشعثِ الكِنْدِي ، والشِّمَالُ واحدُ الشَّمَائِلِ[٣]. وقيل: البيتُ لمالكِ بنِ الرَّيْبِ[٤] قاله (١٦٦/ب) في غربتِه عند موتِه بخراسان[٥] غازيًا. ويُرْوَى:

٢٦٢- يَا رَاكِبًـا إِمَّـا عَرَضْـتَ فَبَلِّغَـا بَـنِي عَمِّنَـا[٦] مِـنْ عَبْـدِ شَمْـسٍ وَهَاشِـمِ

ويكونُ قد خرمَه ؛ لأَنَّ أصلَه (فَعُولُن) فحذَفَ فاءَه ، بَقِيَ (عَولُن) ، فنُقِلَ إلى (فَعِلُن).

٢٦٣-أَمِـنْ عَمِـلِ الجُـرَّافِ أَمْـسِ وَظُلْمِـهِ وَعُدْوَانِــــهِ أَعْتَبْتُمُــــونَا بِرَاسِــــمِ[٧]

كان الجَرَّافُ وَلِيَ صدقاتِ هؤلاء القومِ فظلمَهم ، فشكَوه فعُزِلَ ، ووَلِيَ رَاسِمٌ مكانَه فعَمِلَ عَمَلَ الجرافِ أو أعظمَ فشكَوه. وقيل: البيتُ لعبدِ الرحمن أحدِ بنِي الحارثِ بنِ سعدٍ مِنْ بنِي

---

(١) في خزانة الأدب:" وقيس هو ابن معد يكرب أبو الأشعث بن قيس الكندي ." ١٩٨/٢ وينظر شرح المفضليات للتبريزي ٧٦٨/٢ ونسب معد واليمن ١٣٩/١ .

(٢) كذا بالأصل وأظن الصواب : ابن .

(٣) ينظر الصحاح ١٧٤٠/٥ (ش م ل) .

(٤) سبق في تخريج البيت نسبته إلى مالك ، وذكر البغدادي أنهما قطعتان شعريتان مختلفان واعتبر أن القول بأن البيت يروى لعبد يغوث أو مالك غير جيد . خزانة الأدب ١٩٥/٢ .

ومالك بن الريب بن حوط بن قرط المازني التميمي من شعراء العصر الأموي من الظرفاء الأدباء الفتاك ، كان من أجمل العرب وأكثرهم بيانا ، ولاه معاوية خراسان ، ومات بمرو سنة ٦٠ هـ ، له ديوان شعر . ينظر معجم الشعراء ص ٣٦٤ والأعلام ٢٦١/٥ .

(٥) بلاد واسعة بين العراق والهند . ينظر معجم البلدان ٣٥٠/٢ .

(٦) في الأصل ١٦٦/ب زيادة: إما عرضت. وهي مشطوبة .

(٧) البيتان من الطويل ذُكِرَ الثاني منهما مع بيت آخر بلا نسبة في الكتاب ١٥٠/٢ والمحكم ٣٩١/٧ واللسان ٢٦/٩ وتاج العروس ٨٣/٢٣ . وذكرَ البغدادي في الخزانة البيتين الذين ذكرهما ابن عمرون ، ويبدون أنه نسبهما لكن هناك بياض في مخطوطة الخزانة نبه إليه المحقق ، ينظر خزانة الأدب ١٩٦/٢ .

الشاهد: استدل ابن عمرون أن بيت عبد يغوث فيا راكبا قد جاء برواية أخرى ، والصواب أن هذين البيتين لا علاقة لهما ولا لقافيتهما بأبيات عبد يغوث . وسيبويه ذكر مع البيت الثاني بيتا آخر وفيه محل الشاهد عند سيبويه ، وهو:

أَمِـــيرَيْ عـــداءٍ إنْ حبسْـــنَا عليهمــا بهــــائمَ مــــالٍ أوديا بالبهــــائمِ

على أن أميري منصوب على الذم بتقدير أشتم .

أسدٍ[1].

ولم يفرّقِ البصريون[2] في النكرةِ بينَ اسمِ الجنسِ والمشتقِّ ، والفراءُ والكسائي[3] لا يجيزان: يا رجلاً أقبلْ ، ويجيزان: يا راكبا على معني يا رجلا راكبا ، واحتجَّا بأنَّه لم يجئْ إلا في النعتِ ، وقد جاءَ في أسماءِ الأجناسِ ، أنشدَ سيبويه:

٢٦٤- أَدَارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً[4]

وأنشدَ أيضا:

٢٦٥- لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا بَرَاحُ[5] مَرِيرَةً[6]

---

(١) في التخمير عبد الرحمن بن جُهَيمٍ أحد بني الحارث بن سعد ٣٢٩/١ ، وينظر خزانة الأدب ١٩٥/٢ .

(٢) قال ابن عقيل :" وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال:

أحدها: جوازه مقبلا عليها وغير مقبل ، وهو قول جمهور البصريين .

والثاني: المنع مطلقا ، وهو قول الأصمعي .

والثالث: إن كانت خلفا من موصوف جاز نحو: يا ذاهبا ، وإلا فلا ، وهو قول الكسائي .

والرابع: إن كانت النكرة مقبلا عليها جاز وإلا فلا ، وهو قول المازني ، قال: ولا يتصور نداء نكرة غير مقبلا عليها." المساعد ٤٩٠/٢ .

(٣) ينظر رأيهما في الارتشاف ٢١٨٤/٤ والهمع ٣٩/٣ ونسبه إلى الكوفيين .

(٤) صدر بيت من الطويل ، وعجزه:

فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يترقرقُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٥٦/١ والكتاب ١٩٩/٢ والزاهر ٢٧٧/٢ وخزانة الأدب ١٩٠/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٣/٤ .

الشاهد: استدل سيبويه بهذا البيت على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف ، والجار والمجرور صفته .

(٥) هذه الكلمة لا نقط فيها في الأصل ، وظننتها: نزاح ولم أجد هذه الكلمة في المعاجم ، وأظنها: براح وهو مصدر برِحَ مكانه أي زال عنه ، ونَصْبُ مريرةٍ كذا في الأصل ، والمعنى لا تبرحُ مريرةً ، والله أعلم .

(٦) صدر بيت من الطويل وعجزه:

مُعَذِّبُ ليلى أَنْ تراني أزورُها

وروي: تعاقب ، وروي: تعذِّبُ ، وهو لتوبة بن الحُمَيِّرِ في ديوانه ص ٣٩ ط دار صادر وفي الكتاب ٢٠٠/٢ والنوادر ص ٢٨٦ والعمدة لابن رشيق القيرواني ص ١٧١ ط دار الجيل وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٣/٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٤/١ .

وصدره في الديوان ورد: لعلك يا تيسا نزا في مريرة . وأظن ناسخ المخطوط أخطأ في كلمة: نزا في . ونزا: تحرك التيس عند السفاد اللسان ٣١٩/١٥ ، مريرة: الحبل شديد الفتل ، والعزيمة وعزة النفس. تاج العروس ١٠٩/١٤ .=

قولُه: ((**وانتصابُه محلًّا إذا كان مفردًا معرفةً كقولك: يا زيدُ ، ويا غلامُ ، ويا أيها الرجلُ**)). أَمَّا المفردُ المعرفةُ فمبنيٌّ بدليلِ عدمِ التنوينِ ، وليس فيه ما يوجبُ منعَ الصرفِ[(١)] ، وموضعُه نصبٌ ؛ لأَنَّه مفعولٌ كما ذكرنا ، وبدليلِ: يا تميمُ أجمعين ، فلو لم يكنْ موضعُ تميمٍ النصبَ لَمَا جازَ نصبُ التوكيدِ ولظهرَ إعرابُه بالقياسِ على جميعِ المعرباتِ. وبُنِيَ[(٢)] ؛ لأَنَّه أشبَه الضميرَ وهو الكافُ في أدعوكَ في إفادتِه الخطابَ وأَنَّه معرفةٌ مفردٌ ، والأسماءُ الظاهرةُ موضوعةٌ على الغيبةِ بدليلِ عودِ الضميرِ عليها بلفظِ الغيبةِ نحو: زيدٌ قامَ ، فلَمَّا أفادَ المنادَى الخطابَ أشبهَ الضميرَ ؛ ولذا قيل: إنَّ المنادَى الظاهرَ وقعَ موقعَ الضميرِ ، ولا يصحُّ أَنْ تكونَ عِلَّةُ البناءِ (١٦٧/أ) إفادتَه الخطابَ فحَسْبُ؛ لأَنَّه يلزمُ منه بناءُ المضافِ والمشابِه، ولا البناءَ مع التعريفِ؛ لأَنَّه يلزمُ منه بناءُ المضافِ والمشابِه إذا أُريدَ به واحدٌ معينٌ ، فثبتَ أَنَّ المجموعَ وهو إفادتُه الخطابَ ، وتعريفُه وإفرادُه ليكونَ كالكافِ في أدعوكَ تفيدُ الخطابَ وهي معرفةٌ مفردةٌ . وقيل: بُنِيَ لشبهِهِ بالأصواتِ التي يُصَوَّتُ بها للبهائمِ[(٣)] عند ما يرادُ منها كعَدَسْ[(٤)] وهَابِ[(٥)] ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه لو كان البناءُ لذلك لبُنِيَ النكرةُ ؛ لأَنَّه لا فرقَ في الصوتِ بين المعرفةِ والنكرةِ بدليلِ غاَقِ وغَاقٍ[(٦)] وحُرِّكَ لأَنَّ له أصلًا في التمكُّنِ بمعنَى أَنَّه يُعْرَبُ في حالٍ ، وكلُّ اسمٍ بُنِيَ في حالةٍ ويُعربُ في حالةٍ إذا بُنِيَ يُبْنَى على حركةٍ تمييزا له على مبنيٍّ لا يعربُ في حالةٍ ، وكانتِ الحركةُ ضمةً أو ما قامَ مقامَها مِنْ ألفٍ في تثنيةٍ أو واوٍ في جمعِ سلامةٍ لمذكرٍ لشبهِهِ بقَبْلُ وبَعْدُ، ووجهُ الشبهِ أَنَّه إذا أُضيفَ أو نُكِّرَ أُعربَ ، وإذا كان معرفةً مفردًا بُنِيَ . وقيل: بُنِيَ على الضمِّ

=الشاهد: نصب تيسا وهو نكرة لأنه طال بالصفة بعده وهي: نزا في مريرة.

(١) كلامه هنا يشير إلى ما نسب إلى الكسائي والرياشي بأن حركة الضم هنا إعراب ، ونسب إلى بعض العلماء أنهم يرونه بين المبني والمعرب . ينظر الإنصاف ٣٢٣/١ وابن يعيش ١٢٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٥٦/١ والارتشاف ٢١٨٣/٤ والمساعد ٥١٣/٢ والهمع ٣٨/٣ .

(٢) ينظر في علة بناء العلم المفرد اللباب للعكبري ٣٣٠/١ والتخمير ٣٣٠/١ وابن يعيش ١٢٩/١ والإيضاح لابن الحاجب ٢٥٢/١ .

(٣) قال سيبويه:" فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين ، وذلك لأنه كثر في كلامهم ، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْبُ وما أشبهه." الكتاب ١٨٥/١ .

(٤) هو زجر للبغال . اللسان ١٣٢/٦ (ع د س) .

(٥) هو زجر للخيل . تاج العروس ٤١٢/٤ (هـ ي ب) .

(٦) هو حكاية لصوت الغراب . اللسان ٢٨١/١٠ (ع و ق) .

لئلا يُشَبَّهُ بالمضافِ ، ووجهُهُ أَنَّ المضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ منصوبٌ في النداءِ ، والمضافُ إلى ياءِ المتكلمِ يكونُ مكسورًا ، والمختارُ فيه حذفُ يائِه وإبقاءُ الكسرةِ فبنيَ على حركةٍ لا تلتبسُ بشيءٍ منها. وقال الكسائي: ((وجدتُ النداءَ لا مُعْرِبَ له ، ووجدْتُه مفعولَ المعنى ، فلم أخفضْه لئلا يُشْبِهَ المضافَ ، ولم أنصبْه لئلا يُشْبِهَ ما لا ينصرفُ ، ويحتملُ وجهين فرفعتُه بلا تنوينٍ ليكونَ بينَه وبينَ ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فرقٌ ، وفي المضافِ وجدته أكثرَ الكلامِ منصوبًا فحملتُه على الأكثرِ))[1].

مُحَمَّدٌ: وذا يكادُ يَسْتَغْنِي عن رَدٍّ لسقوطِه ، ويقال (١٦٧/ب) له: ما الموجبُ لحملِ المضافِ دونَ المفردِ، وهلَّا كان المفردُ مخفوضًا بغير تنوين ؛ لأَنَّه يكونُ بلا مُعْرِبٍ بخلافِ الرفعِ، فإنَّه يكون إعرابًا بلا تنوينٍ . وقال الفراء: ((إنَّما أرادتِ العربُ أَنْ تدعُو بصوتٍ رفيعٍ ، وتجعلَ المنادَى فيه حشوًا ، فقالوا: يا زيداه ، فالتقتْ بيا في أوَّلِه ، وحُذِفَتِ الألفُ مِنْ آخره ، وهي تزادُ ، وزيدٌ كالمضافِ إذ كان متعلقًا بها فأشبهَ قبلُ ؛ فلذا ضُمَّ ، وأشبهَ المضافَ باتصالِه بالاسمِ الثاني حشوًا كالاسمِ في: يا زيداه ، وكانتِ الدالُ مفتوحةً ؛ فلذا قلتَ: يا عبدَ الله ، فصارَ المخفوضُ في مكانِ الألفِ ، ويا زيدُ في مكانِ يا زيداه ، والمضمومُ هنا بمنزلةِ المنصوبِ ، والمنصوبُ هنا بمنزلةِ المندوبِ الذي في آخرِه ألفٌ ، ولا يقالُ له: نَصْبٌ بفعلٍ ولا أداةٍ ، وهو قائمٌ بنفسِه ، وممَّا يدلُّك أَنَّ المفردَ بمنزلةِ المضافِ امتناعُ الألفِ واللامِ منه ، وممَّا يدلُّك على أَنَّه ليس منصوبًا بفعلٍ امتناعُ الحالِ أَنْ يقعَ معه ، وممَّا يدلُّك أَنَّه بمنزلةِ المضافِ وإنْ أُفْرِدَ حَمْلُكَ نعتَه على النصبِ))[2].

مُحَمَّدٌ: وذَا أيضًا ساقطٌ لادِّعَائِه أشياءَ لا برهانَ عليها ، ولو كان أصلُ المنادَى يا زيدَاه لالتبسَ بالمندوبِ ، وقولُه: ((لَمَّا حُذِفَ الألفُ صار كحذفِ المضافِ في مِنْ قبلُ)) ، لم لا يكونُ المضافُ كذلك ، وقولُه في المضافِ: ((لم يُفْعَلْ به ذلك للطولِ))[3]، مجرَّدُ الطولِ لا يُوجبُ النصبَ بدليلِ لو نادينا رجلًا اسمُه قَرَعْبَلَانَةُ فإنَّه لا ينصبُ ، وأيضا في ندبِه المضافَ يقول: وا عبدَ الملك ولا تضمُّ ، وما ذكره مِنَ الحالِ فسيأتي الكلامُ عليه ، وممَّا يُبْطِلُ ما ذكرَه في المضافِ

---

(١) ورد هذا في الإنصاف ٣٢٣/١ منسوبا إلى الكوفيين ونسب إلى الكسائي في شرح الكافية للرضي ٣٤٩/١ .

(٢) ينظر الإنصاف ٣٢٣/١ والتبيين للعكبري ص ٤٤٠ والإيضاح لابن الحاجب ٢٥٦/١ بتصرف .

(٣) ينظر الإنصاف ٣٢٤/١ .

خيرًا مِنْ زيدٍ ينصبُ وإنْ لم يقدَّرْ على ألفِ الندبةِ ، فإنْ قال: أقولُ: يا خيرًا ثم (١٦٨/أ) سقوطُ التنوينِ وذا لا يقولُه أحدٌ ، وإذ قد نُصِبَ ولم يدخلُه ألفٌ عُلِمَ أَنَّ للنصبِ أمرًا غيرَ ذلك.

وإذا ثبتَ أَنَّ الاسمَ المعرفةَ المفردَ مبنيٌّ في النداءِ فاعلمْ أَنَّ المفردَ على ضربين : عَلَمٌ قبلَ النداءِ ، وذهبَ المبردُ[1] إلى أَنَّه يُنَكَّرُ ثم يُعَرَّفُ بالنداءِ والقصدِ كما تُعَرَّفُ النكرةُ في يا رجلُ إذا أُريدَ معيَّنًا و قال في المبهمةِ مع علمِه أَنَّها لا تقبلُ التنكيرَ تتحولُ إلى المخاطبةِ ، والمضافُ يبقَى على حالِه ؛ لأَنَّه معرفةٌ بما بعدَه. **مُحَمَّدٌ**: وتنكيرُ العَلَمِ لا حاجةَ إليه ؛ لأَنَّ النداءَ إنْ كان يمنعُ التعريفَ الموجودَ قبلَ النداءِ وجبَ ذلك في المضافِ ، وإلَّا فما المانعُ مِنْ بقاءِ العلميةِ[2]؟ ويبيّنُ لك أَنَّ النداءَ لا يقتضِي تنكيرَ الاسمِ نداؤُك المضمرَ في مثلِ قولِه:

٢٦٦- يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَ[3]

فأنت لم يتغيَّرْ عن كونِه مضمرًا ، والذي يدلُّ على بقاءِ العلميةِ جوازُ حذفِ حرفِ النداءِ منه ، ولو ساوَى النكرةَ المقصودةَ لم يجزْ حذفُ حرفِ النداءِ منه كما لم يجزْ في النكرةِ المقصودةِ، واسمُ الإشارةِ لَمَّا تغيرتْ إشارتُه على ما أشارَ إليه ثم حدثَ فيه التعريفُ . قولُك: يا رجلُ إذا قصدتَ واحدًا معينًا ، وعليه بناؤُه[4] كبناءِ: يا زيدُ وعلى حركةٍ وبالضمِّ. ابنُ الحاجبِ: ((قد صرَّحَ الفراءُ والكسائي بتجويزِ: يا رجلًا راكبًا لمعيَّنٍ جعلُوه مِنَ المشبَّهِ بالمضافِ ، ومِنْ ثم أجازا يا راكبًا لمعيَّنٍ ، وفي كلامِ سيبويه[5] ما يشعرُ بجوازه ، وفيه إشكالٌ فإنَّه يستلزمُ جوازَ لا

---

(١) ينظر المقتضب ٢٠٥/٤ وابن يعيش ١٢٩/١ . ويقصد بالمبهمة: أسماء الإشارة .

(٢) ذهب ابن السراج إلى أن العلمية في : يا زيد باقية ، ينظر الأصول ٣٣٠/١ .

(٣) بيت من الرجز المشطور لسالم بن دارة ينظر خزانة الأدب ١٤٠/٢ وبلا نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١ وابن يعيش ١٣٠/١ .

الشاهد: استدل به ابن عمرون على أن النداء لا يقتضي تنكير الاسم بدليل ثبات الضمير على حاله ، واستدل به العلماء أيضا على أن المنادى المفرد مبني لشبهه بالكاف ضمير الخطاب المنصوب بدليل أنهم قد ينادون الضمير كما في البيت ، وبهذا البيت أجاز بعض العلماء نداء الضمير وإن كان الجمهور على منع ندائه .

(٤) في الأصل ١٦٨/أ: بنائه .

(٥) أظن ابن الحاجب يقصد ما جاء في الكتاب :" وقال الخليل رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف ، فهذه منصوبة ؛ لأن التنوين لحقها فطالت ، فجعلت بمنزلة لمضاف لما طال نُصِبَ ، ورُدَّ إلى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد." الكتاب ١٩٩/٢ .

رجلًا راكبًا»[1] انتهى. «ويا أَيُّها الرجلُ» ، أَيْ مبنيٌّ كرجلٍ ؛ لأَنَّه مقصودٌ به واحدٌ معيَّنٌ ، ويأتي الكلامُ على ها وصفةِ أي. **قولُه:** «**أو داخلةً عليه لامُ الاستغاثةِ**». نحو: يا لَزيدٍ إذا دعوتَه لنُصْرَةٍ فقد استغثْتَ (١٦٨/ب) به ، وهي لامُ الجرِّ فُتِحَتْ ، وإنْ دخلَتْ على ظاهرٍ ؛ لأَنَّ المستغاثَ به منادًى ، والمنادَى يشبهُ المضمرَ لِمَا ذكرْنَا مِنْ مُوجبِ بناءِ المفردِ المعرفةِ ، وهي تُفْتَحُ مع المضمرِ ، فكذا مع ما أشبهَه ، وللفرقِ بينَ المدعوِّ والمدعوِّ إليه في مثلِ قولِ عمرٍ ﷺ لَمَّا طعنَه العِلْجُ[2]: «يا لَلهِ لِلمسلمين»[3] فَتَحَ اللامَ مع اللهِ ؛ لأَنَّه مدعوٌّ وترَكَها مع المسلمين مكسورةً على حالها مع جميعِ الأسماءِ الظاهرةِ ، والمجموعُ الذي هو شبَهُ المضمرِ ، والفرقُ هو علةُ الفتحِ ليندفعَ سؤالُ الدَّورِ ، وهو لِمَ لَمْ يكنِ الأمرُ بالعكسِ؟ لو علَّلْنَا لمجردِ الفرقِ ، ولو علَّلْنَا لمجردِ شبهِ المضمرِ لوردَ على العلةِ المعطوفُ في مثلِ: يا لَزيدٍ ولِعمرٍو ، فإِنَّ الثاني أيضًا منادًى ولم تُفْتَحْ معه اللامُ ؛ لأَنَّه عُلِمَ بالعطفِ أَنَّه مثلُ الأوّلِ . وقال الزمخشري في الحواشِي: «لا يجوزُ الفتحُ في العطفِ ما لم يقعِ الاسمُ موقعَ الضميرِ». **مُحَمَّدٌ:** وذا مجردُ دعوًى ، كيفَ؟ وهو منادًى أيضًا ولو لم يكنِ اللامُ لضُمَّ. وقيل: المدعوُّ في دخولِ اللامِ عليه خارجٌ عن القياسِ ؛ لأَنَّ المنادَى لا يحتاجُ إلى لامٍ فكان تغييرُ[4] لامِه أولَى ؛ لأَنَّ دخولَها في غيرِ موضعِها ، وهو معنًى حادثٌ أوجبَ الفصلَ ، وليس فتحُها بالفتحِ الذي كان يجبُ في أصلِ اللامِ بدليلِ أَنَّك إذا عطفتَ كسرتَها مِنَ المعطوفِ . وقال الفراء: «إِنَّما فُتِحَتِ اللامُ ؛ لأَنَّهم جعلُوها وَ(يَا) كالحرفِ الواحدِ»[5] ، قال الشاعر:

---

(١) الإيضاح لابن الحاجب ٢٥٨/١ .

(٢) العِلْجُ: الرجل الشديد الغليظ ، والرجل من كفار العجم وهو المقصود هنا . ينظر اللسان ٣٢٦/٢ . والمقصود أبو لؤلؤة المجوسي وهو الذي قتل عمر رضي الله عنه ، ينظر حياة الصحابة ٢٥٦/٢.

(٣) ورد هذا المثال في بعض كتب النحو ينظر المقتضب ٢٥٤/٤ وابن يعيش ١٣١/١ وشرح التسهيل ٤٠٩/٣ وأوضح المسالك ٤٧/٤ وورد: يا لله يا للمسلين في اللامات ص ٨٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/٢ .

(٤) في الأصل ١٦٨/ب: تغيير فكان. ووضع فوق كل كلمة (مـ) .

(٥) الحق أن هذا رأي أبي زيد ومن تابعه ولم يرد عن الفراء ، بل ما جاء عنه أنه حكى عن بعض الناس ما ذكره العلماء على أنه رأي الكوفيين ، ينظر النوادر ص ١٨٥ وشرح التسهيل ٤١٢/٣ وشرح الكافية للرضي ٣٥٣/١ والمغني ٢٤٥/١ وموصل النبيل للأزهري ١١٩٩/٣ .

٢٦٧- إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لَا(١)

وليس في البيتِ شاهدٌ ؛ لأَنَّه اكتفَى بحرفٍ مِنْ كلمةٍ(٢) ، كقولِ الآخَرِ:

٢٦٨- قُلْنَا لَهَا قِفِي [لنا] (٣) **قَالَتْ: قَافْ**(٤)

أَمَّا التركيبُ فلا دليلَ عليه. ولا يدخلُ (١٦٩/أ) مع هذه اللامِ مِنْ حروفِ النداءِ غيرُ يا ؛ لأَنَّها الأصلُ في حروفِ النداءِ. فإِنْ قيل: حرفُ الجرِّ لا يُغَيِّرُ المبنيَّ فلِمَ جُرَّ زيدٌ؟ فالجوابُ أَنَّ هذه الضمةَ تشبهُ الرَّفْعَةَ في المعربِ بدليلِ حَمْلِ الصفةِ عليها كما يحملُ على الحركةِ الإعرابيةِ نحو: يا زيدُ الظريفُ ، فكما يزيلُ الجارُّ الرفعةَ كذلك يزيلُ ما يشبُهَها. ولا يستغاثُ إلا بمعلومٍ ، فإِنْ شئتَ جئتَ بلامِ الإضافةِ ، وإِنْ شئتَ بألفٍ في آخرِ الكلامِ بدلًا مِنَ اللامِ ، ولا يُجْمَعُ بينهما. قال الشاعر أنشدَه سيبويه:

---

(١) عجز بيت من الوافر ، وصدره:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم

وقد نسب إلى زهير بن مسعود الضبي في النوادر ص ١٨٥ والخزانة ٦/٢ ، ونسب إلى الفرزدق في الزاهر ٢٤٠/١ واللسان ٥٦٣/١٢ وبلا نسبة في الخصائص ٢٧٦/١ والمصباح المنير ص ٢٦ والهمع ٧٤/٣ والصبان ١٦٤/٣ .

الشاهد: في (يا لا) وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أن أصله يا لبني فلان فحذف ما بعد لام الاستغاثة وبقيت اللام فضموها لـ (يا) ونطق بهما كما تحكى الأصوات وهو مذهب أبي زيد والأنباري والفارسي والرضي.

الثاني: أن المنادى والمنفي بلا محذوفان أي يا قوم لا تغدوا ، وهو مذهب ابن مالك وابن هشام .

الثالث: مذهب الكوفيين ، قالوا: يا لَزيد أصله يا آل زيد فحذفت همزة أل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بهذا البيت وقالوا: لو كانت اللام جارة لما جاز الاقتصار عليها. ينظر والنوادر ص ١٨٥ والخصائص ٣٧٥/٢ والبغداديات ص ٤١٨ وابن يعيش ١٣١/١ وشرح التسهيل ٤١٢/٣ وشرح الكافية للرضي ٣١٠/١ والمغني ٢٤٥/١ خزانة الأدب ٦/٢.

(٢) أقول: هنا ملاحظتان ، الأولى: أن ابن مالك وابن هشام ربما أخذا رأيهما من ابن عمرون . والثانية: أن ابن عمرون في الحقيقة يرد على رأي أبي زيد والفارسي ولا يرد على الفراء .

(٣) زيادة من مراجع البيت ، وإلا يكسر البيت .

(٤) صدر بيت من الرجز وعجزه:

لا تحسبِينَا قد نَسِينا الإِيجَافْ

وهو للوليد بن عقبة بن أبي مُعَيْطٍ في الأغاني ٨٧/٥ وشرح شواهد الشافية ص ٢٧١ وبلا نسبة في الخصائص ٣٠/١ والمحتسب ٢٠٤/٢ والمحكم ٥٧٧/٦ واللسان ٣٥٩/٩ وتاج العروس ٢٥٠/٣٥.

الشاهد: اكتفى الشاعر ببعض الكلمة للدلالة عليها ، والأصل: وقفتُ ، لكنه قال: قاف .

٢٦٩- يَا لَقُومِي مَنْ لِلْعُلَى وَالْمَسَاعِي   يَا لَقُومِي مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ

٢٧٠- يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحِ   وَأَبِي الْحَشْرَجِ الفَتَى النَّفَّاحِ[١]

ويُرْوَى: يا للرِّيَاحِ[٢] بإدخالِ لامٍ زائدةٍ ، وهو علمٌ على قبيلةٍ. ويروَى: الفتَى الوضاحِ مِنَ الوَضَحِ ، وهو البياضُ[٣] كأَنَّه أبيضُ الوجهِ لكرمِه . (رِيَاحُ) بكسرِ الراءِ والياءُ منقَّطَةٌ باثنتين مِنْ تحتِ وحاءٌ مهملةٌ ، واستغاثَ بواحدٍ في لَعَطَّافِنَا ، وبجمعٍ في يا لرياحِ[٤] ، وكلٌّ جائزٌ ، ولا نظرَ إلى مَنْ زعمَ أَنَّ الاستغاثةَ بالجمعِ على خلافِ القياسِ ؛ لأَنَّ الجمعَ قد يقعُ موقعَ ضميرِ جمعِ المخاطبين ، وهو أدعُوكم ، ونَكَّرَ عَطَّافِنَا وأضافَه ، ثم استغاثَ به ، رَثَى رجالًا هذه أسماؤُهم مِنْ قومِه ، يقول: لم يَبْقَ للعُلَى والمساعِي مَنْ يقومُ بها بعدَهم . والنَّفَّاحُ: الكثيرُ العطاءَ[٥]. أو للتعجبِ[٦] نحو: يا لَلماءِ ويا لَلدواهِي، لَمَّا رأَى ماءً كثيرًا قال: تعالَ يا ماءُ ، فإِنَّه مِنْ أوقاتِك، ويا لَلدواهِي أي: تعالَيْنَ ، فإِنَّه لا يُسْتَنْكَرُ مجيئكُنَّ ؛ لأَنَّه مِنْ أوقاتِكُنَّ ، لَمَّا رأَى شيئًا مُنْكَرًا كونُه نادَى باقِي ذلك الجنسِ (١٦٩/ب) بالحضورِ أي: يا ذا الذي يُنْكَرُ كونُهُ احْضَرْ فإِنَّه لا يُنْكَرُ حضورُك الآنَ ، والمعنى فيه التعجبُ قالَه سيبويه[٧] ، ولا تدخلُ مع هذه اللامِ أيضًا إلا يا وحدَها ، وقد جاءَ في التعجبِ بغيرِ لامٍ ، ومنه قولُ عمرٍ ﷺ: ((ويا عجبًا لك يا ابنَ العاصِي))[٨]. سيبويه: ((وكلُّ هذا في معنى التعجبِ والاستغاثةِ وإلا لم يجزْ ، ألا ترَى أَنَّك لو

---

(١) بيتان من الخفيف بلا نسبة في الكتاب ٢١٦/٢ والمقتضب ٢٥٧/٤ وشرح التسهيل ٤١٠/٣ والمقاصد النحوية ١٧٤٣/٤ والهمع ٧٢/٣ وخزانة الأدب ١٥٤/٢ .

الشاهد: فتح لام لرياح لتكرار يا معه ، فإن لم تكرر كسرت اللام في المعطوف .

(٢) كذا ورد في المفصل ص ٨٧ ط الآداب وص ٣٧ ط دار الجيل.

(٣) ينظر الصحاح ٤١٦/١ (و ض ح) .

(٤) كيف يذكر ابن عمرون أن رياح علم على قبيلة ، ثم يذكر أنه علم لمستغاث به ، ثم يذكر بعدها أنه جمع ؟ والذي ورد عن العلماء أن رياح علم مفرد .

(٥) ينظر اللسان ٦٢٢/٢ (ن ف ح) .

(٦) يقصد أن اللام قد تدخل على المنادى للتعجب.

(٧) قال سيبويه:" وقالوا: يا للعجب ، ويا للماء ، لما رأوا عجبا أو رأوا ماء كثيرا ،كأنه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء ، فإنه من أيامك وزمانك" الكتاب ٢١٧/٢ .

(٨) ورد في موطأ مالك بلفظ: وا عجبا . الموطأ ٦٨/٢ تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي .

قلتَ: يا لَزيدٍ وأنت تحدِّثُه لم يجزْ))[1]. وقد يُنَادَى في الشعرِ في الاستغاثةِ بالهمزةِ مِنْ غيرِ زيادةِ لامٍ أو ألفٍ ذكرَه ابنُ خروفٍ[2].

قولُه: ((**أو مندوبًا كقولِك: يا زيداه**)). المندوبُ يفارقُ المنادَى ؛ لأَنَّ المنادَى مطلوبٌ إقبالُه ولا كذلك المندوبُ لكن كان حركةُ المندوبِ إذا كان مفردًا الضمُّ ، وهو مبنيٌّ بعلةِ بناءِ المنادَى المفردِ المعرفةِ ذكره هنا ، وسيأتي الكلامُ عليه إنْ شاء الله تعالى. وما لا يختصُّ بناؤُه بالنداءِ نحو: هذا وغلامِي على ما فيه مِنَ الاختلافِ لم يحتجْ إلى ذكرِه لَمَّا لم يكنْ له اختصاصٌ بالنداءِ وإلا فهو ممَّا لا يضمُّ في النداءِ.

[توابع المنادى]

قال الزمخشري: ((توابع المنادى المضموم غير المبهم إذا أفردت حملت على لفظه ومحله كقولك: يا زيد الطويل والطويل، ويا تميم أجمعون وأجمعين، ويا غلام بشر وبشراً، ويا عمرو الحارث والحارث، وقرئ (والطير) رفعاً ونصباً إلا البدل، ونحو: زيد وعمرو من المعطوفات فإن حكمهما حكم المنادي بعينه، تقول: يا زيد زيد ويا زيد وعمرو بالضم لا غير وكذلك يا زيد أو عمرو ويا زيد لا عمرو أو إذا أضيفت فالنصب كقولك: يا زيد ذا الجمة وقوله:

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً — فقد عرضت أحناء أمر فخاصم

ويا خالد نفسه، ويا تميم كلهم أو كلكم ، ويا بشر صاحب عمرو، ويا غلام أبا عبد الله ويا زيد وعبد الله))

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ وتوابعُ المنادَى المضمومِ غيرِ المبهمِ الفصل**)).

مُحَمَّدٌ: لَمَّا فَرَغَ مِنْ إعرابِ المنادَى وبناءِ ما بُنِيَ منه شرعَ في توابعِه ، والتوابعُ لها مكانٌ مخصوصٌ بها بين سائرِ الأبوابِ لكن لَمَّا كان حكمُها في النداءِ مخالفًا لحكمِها في غيرِ النداءِ

---

(١) الكتاب ٢/٢١٨ .

(٢) واستدل ابن خروف بقول الشاعر:

تَمَقَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطٌ — أَعَامِ لَكَ بْنَ صَعْصَعَةَ بْنَ سَعْدِ

قال:" فاستغاث بـ عامر من غير زيادة ، ورخمه ، ونادى بالهمزة وحرف الاستغاثة يا ." شرح الجمل لابن خروف ٢/٧٤٥. وحمله سيبويه على التعجب ينظر الكتاب ٢/٢٣٨ والبيت في التصريح ٢/١٨٤ والهمع ٣/٧٨ .

صار لها خصوصًا ، فذكرَها هاهنا .

ولَمَّا كان المنادَى ينقسمُ إلى معربٍ ومبنيٍّ **قال:** ((**توابعُ المنادَى المضمومِ**)). ولم يتعرضْ لتوابعِ المعربِ ، وهي توافقُ متبوعَها ما لم يكنْ بدلًا أو عطفًا بحرفٍ مفردين فليس فيهما إلا (١٧٠/أ) البناءُ ، ولا نظرَ إلى ما قبلهما ، وأجاز الكوفيون[١]: يا عبدَ الله وزيدًا عطفًا على عبدِ الله ، وتوجيهُه على مذهبِ الكوفيين أَنَّه يجوزُ في الثواني ما لا يجوزُ في الأوائلِ كما في: كلُّ شاةٍ وسخلتِها ، وهو لحنٌ عند البصريين[٢] ، وإِنْ جاءَ ما يشبهُ هذا ، فهو على إضمارِ فعلٍ ، ولَمَّا كان المضمومُ ينقسمُ إلى مبهمٍ وغيرِ مبهمٍ وصفةُ المبهمِ ليست كصفةِ غيرِه على المختارِ فلذلك فَصَلَ صفةَ غيرِ المبهمِ مِنَ المبهمِ ، وقدَّمَ غيرَ المبهمِ ؛ لأَنَّ نداءَه أكثرُ ، ولَمَّا كانتِ التوابعُ تنقسمُ إلى مفردٍ وغيرِه ؛ لأَنَّها تكونُ مفردةً ومضافةً –وما ذكرَه مختصٌّ بالمفردِ– قَيَّدَ ، **فقال:** ((**إذا أَفْرَدْتَ. قولُه: حملتَ على لفظِه**)). أي: لفظِ المنادَى كقولِك: يا زيدُ الطويلُ مرخَّمًا كان أو غيرَ مرخَّمٍ يجوزُ وصفُه ، ومنهم مَنْ منعَ وصفَ المرخمِ[٣] وحُمِلَ ما جاءَ منه على نداءَين ، وإِنْ كان[٤] مبنيًا وهي معربةٌ بالإجماعِ ، ولا يَتْبَعُ التابعُ المتبوعَ في البناءِ إذا فُقِدَتْ علةُ البناءِ في التابعِ[٥] إلا في بابِ (لا) ، فإِنَّه يجوزُ: لا رجلَ صالحَ ، وإِنَّما خالفَ بابُ (لا) جميعَ المواضعِ ؛ لأَنَّ النكرةَ تختصُّ بالصفةِ ، ونفيُ المختصِ غيرُ نفيِ غيرِ المختصِّ ، فلذا جعلَ فيه الصفةَ والموصوفَ شيئًا واحدًا ، فصارَا كنفيِ رجلٍ بالنسبةِ إلى إنسانٍ ، وليس كذلك صفةُ المعرفةِ ؛ لأَنَّها للتوضيحِ على ما يأتِي في موضعِه فافترقَا.

وقولُه: ((**حملتَ على لفظه**)). هذا مِنَ المواضعِ العجيبةِ وهي حملُ المعربِ على المبنيِّ ،

---

(١) ينظر الأصول ٣٦٩/١ وشرح التسهيل ٤٠٢/٣ والارتشاف ٢٢٠٠/٤ والمساعد ٥١٣/٢ والهمع ٢٨٤/٥ ، ونسب إلى المازني أيضا.

(٢) قال سيبويه:" وتقول: يا زيد وعمرُو ليس إلا ؛ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: يا ." الكتاب ١٨٦/٢ فقدره البصريون على إعادة يا ، وينظر شرح التسهيل ٤٠٢/٣ .

(٣) قال السيوطي:" ومنعَ قومٌ منهم الفراء والسيرافي وصفَ المرخمِ ، قالوا: لأنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه، ومن يعنى به فإن احتيج إلى النعت فردُّ ما سقط منه أولى." الهمع ٢٨٥/٥ وينظر الصبان ١٨٣/٣.

(٤) عطف على يجوز وصفه .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١٦٢/١ .

والمعربُ يفتقرُ إلى عاملٍ ، فكيف يُحْمَلُ على ما لا يفتقرُ إلى عاملٍ[1] ؟ وذا في غايةِ الإشكالِ، وقد تصدَّى سيبويه لسؤالِ الخليلِ مِنْ هذا الموضعِ ، فقال: ((على أيِّ شيءٍ هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةُ المرفوعِ ، قلتُ: (١٧٠/ب) ألستَ قد زعمتَ أَنَّ هذا المرفوعَ في موضعِ نصبٍ ؟ فلِمَ لا يكونُ كقولِك: لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟ قال: مِنْ قِبَلِ أَنَّ كلَّ اسمٍ مفردٍ في النداءِ يكونُ مرفوعًا أبدًا ، وليس كلُّ اسمٍ يكونُ في موضعِ (أمسِ) يكونُ مجرورًا ، فلَمَّا اطردَ الرفعُ في كلِّ مفردٍ في النداءِ صارَ عندهم بمنزلةِ ما يرتفعُ بالابتداءِ أو بالفعلِ فجعلُوا وصفَه إذا كان مفردًا بمنزلتِه ، قلتُ: أرأيتَ قولَ العربِ كلِّهم: أزيدُ أخَا ورقاءَ[2] لم يجزْ فيه الرفعُ كما جازَ في الطويلِ ، قالَ: لأَنَّ المنادَى إذا وُصِفَ بالمضافِ فهو بمنزلتِه إذا كان في موضعِه))[3] . **مُحَمَّدٌ**: ولَمَّا كان الخليلُ قد لَخَّصَ هذا الموضعَ لسيبويه أحببتُ الاقتصارَ عليه، ولإشكالِ هذا الموضعِ قال أبو الحسن[4]: إنَّ العاملَ في الصفةِ كونُها صفةً ؛ لأَنَّ هنا حركةَ المتبوعِ ليست عن عاملٍ ، فلو كان العاملُ في الصفةِ العاملَ في الموصوفِ لبقيَ إعرابُ الصفةِ لا عاملَ له لكن العاملَ عنده معنويٌّ ، وهو كونُها صفةً حتى لا يَعْرَى المعربُ عن عاملٍ ، والجوابُ عنه ما أشارَ إليه الخليلُ[5] إذْ ضمةُ المنادَى تشبهُ حركةَ الإعرابِ ، ولذا غَيَّرَها حرفُ الجرِّ في: يا لَزيدٍ على ما

---

(١) هذه نظرة جيدة من ابن عمرون لكنها تعوزها الدقة في التعبير إذ العامل موجود بالنسبة للمعرب والمبني ، ولو قال: فالمعرب يحتاج إلى أن يظهر فيه أثر العامل ليتضح موقعه ومعناه والمبني لا يظهر فيه أثر العامل ، فبحمل المبني على المعرب يكون لدينا أثرٌ للعامل ، وأما حمل المعرب على المبني لفظا يُخْفِي أثر العامل في الاثنين فكان الأول أولى. والله أعلم . وقال ابن الحاجب:" وهو من مشكلات أبواب النحو من حيث كان تابعا معربا أعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه إعرابا مخالفا له ." الإيضاح ٢٦١/١ .

(٢) جزء من بيت سيذكره ابن عمرون وسيأتي الكلام عنه بالتفصيل في ص ٤٧٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١٨٣/٢ بتصرف.

(٤) قال السيوطي عن العامل في النعت وعطف البيان والتأكيد:" وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي العامل فيها التبعية ، ثم اخْتُلِفَ ، فقيل: المراد بالتبعية من حيث المعنى أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف . وقيل: المراد الاتحاد من حيث الإعراب ولو اختلفت جهته. وقيل: اتحاد الإعراب بشرط اتحادها أي جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة." الهمع ١٦٦/٥ ، وينظر اللباب ٤٠٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٧٩/٢ .

(٥) ما ذكره ابن عمرون هنا هو معنى كلام الخليل والمفهوم من تعليله لتنوين: سلام الله يا مطرٌ ، حيث شبه مطر المنادى المبني على الضم بالمرفوع الذي لا ينصرف فلما صُرِفَ نوّن مضموما ولا حاجة لنصبه حيث إنه في موضع نصب. ينظر الكتاب ٢٠٢/٢ .

أشرْنَا إليه ، ولكونِها تشبهُ حركةَ الإعرابِ جازَ للمضطرِّ في الشعرِ تنوينُها نحو: يا زيدٌ ، واختلفَ النحاةُ فيه إذا نُوِّنَ هل يرفعُ أو ينصبُ؟ فالأكثرُ على رفعِه. سيبويه: ((إنَّما لحقَه التنوينُ كما لحقَ ما لا ينصرفُ ؛ لأَنَّه بمنزلةِ اسمٍ لا ينصرفُ))(١) ، ((وكان عيسى بنُ عمرَ ينصبُه ، شبَّهَهَ بقولِه: يا رجلًا إذا نُوِّنَ وطالَ ، ولم نسمعْ عربيًّا يقولُه(٢) ، وله وجهٌ مِنَ القياسِ إذ نُوِّنَ وطالَ كالنكرةِ))(٣).

وليس ما ذكرَه الزجاجي في شرحِ رسالةِ أدبِ الكاتبِ (١٧١/أ) مِنْ قولِه: ((قال سيبويه: وكلُّ العربِ ينشدُ:

٢٧١- يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجِ(٤)))(٥)

بشيءٍ ؛ لأَنَّ هذا البيتَ ليس في كتابِ سيبويه(٦) ، ولا يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ في نسخةٍ لِمَا حكيناه مِنْ قولِه: ولم يَسمعْ عربيًّا بقولِه . وليس قولُ مَنْ منعَ الصفةَ في هذا بشيءٍ ، وقال: ((إنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ وتقديره: هو الظريفُ))(٧). والتخريجُ وإنْ كان مستقيما لكنَّ منعَه التبعيةَ ليس صحيحًا بدليل: يا تميمُ أجمعون ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ أجمعون غيرَ تأكيدٍ ، فلابدَّ مِنَ التبعيةِ ، وعليه ما أشارَ إليه الخليلُ مِنْ أَنَّه يشبهُ المعربَ ، ويضافُ إليه ومعه ما يشبهُ العاملَ وبهذه الزيادةِ يفارقُ مِنَ المبنياتِ ما حركتُه تشبهُ حركةَ الإعرابِ نحوُ الماضِي ، فإِنَّ حركتَه

---

(١) ينظر الكتاب ٢٠٢/٢ ، الخليل وسيبويه والمازني ينونونه مرفوعا ، وأبو عمرو ويونس وعيسى بن عمر والجرمي ينونونه منصوبا ، ينظر أمالي الزجاجي ص ٨٣.

(٢) في الأصل ١٧٠/ب: ولم يسمع عربيا بقوله . والتصحيح من كتاب سيبويه .

(٣) الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٤) شطر من الخفيف لم يعزه العلماء ولم يذكروا له تتمة ، ينظر المقتضب ٢١٥/٢ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٥/٣ وخزانة الأدب ٥٠٨/٦.

الشاهد: نصب عديا مع تنوينها في الضرورة ، وهو قول عيسى بن عمر .

(٥) تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ص ٦١ ط معهد المخطوطات العربية وينظر خزانة الأدب ٥٠٨/٦ .

(٦) ورد بيت آخر شاهدا على قول عيسى بن عمر ، وهو قول المهلهل:

ضربَتْ نحرَها إليَّ وقالتْ ... يا عديًّا لقد وقتْكَ الأواقِي

وهو في ديوانه ص ٥٨ وفي المقتضب ٢١٤/٤ وشرح الجمل لابن خروف ٧٠٨/٢ وابن يعيش ١٠/١٠ .

(٧) هو قول الأصمعي حيث منع نعت المنادى المبني. ينظر شرح التسهيل ٣٩٣/٣ والمساعد ٤٩٣/٢ والهمع ٢٨٥/٥.

تشبهُ حركةَ الإعرابِ بدليلِ أَنَّ هاءَ السكتِ لا [...][1] تلحقُ الماضِي ، ولو قلتَ: إنْ قامَ ويقعدْ زيدٌ أُكْرِمْكَ لم يتبعْ يقعدْ حركةَ الماضِي ما لم يكنْ معه ما يشبهُ العاملَ ، وكذا الكسرُ في لامِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ مطردٌ ، ولم يتبعْهُ التابعُ على لفظِه ما لم يكنْ معه ما يشبهُ العاملَ ويشبهُ حركةَ المنادَى بالرفعِ جاز إتباعُها ، وإِنْ لم تكنْ موجودةً في اللفظِ ، واعتبرَ محلَّها دونَ سائرِ المبنياتِ ألا ترَى أَنَّك تقول: يا هذا الطويلُ ، فيتبعُ الطويلُ لفظَ هذا وإِنْ لم يظهرْ ضمُّه لكن لَمَّا أشبهَ المعربَ جاز تقديرُها كما تقدَّرُ حركةُ المعربِ .

قولُه: ((**ومحلِّه**)). يعني: يا زيدُ الطويلَ ينصبُ الطويلَ ؛ لأَنَّه صفةٌ لمبنيٍّ موضعُه نصبٌ ، ولا إشكالَ في ذا ؛ لأَنَّ كلَّ مبنيٍّ صفتُه تحملُ على موضعِه مِنَ الإعرابِ ، وذكرَ الزجاجي في مختصرِ الزاهرِ في: يا بَاقِلَّا الحارُّ[2] قال: ((لا يجوزُ نصبَ الحارِّ ؛ لأَنَّه مثلُ يا رجلُ العاقلُ ؛ لأَنَّ التقديرَ: يا أيها الرجلُ العاقلُ (١٧١/ب) وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين ، ولا مسموعٍ مِنَ العربِ))[3].

مُحَمَّدٌ: يعني أَنَّ صفةَ الرجلِ بعد (أي) لا يجوزُ فيه النصبُ على المختارِ فكذا صفةُ النكرةِ المقصودةِ في يا رجلُ ، وسيبويه قال في: ((يا رجلُ: كأَنَّك قلتَ: يا أيها الرجلُ))[4] ؛ ولذا لم يجزْ حذفُ حرفِ النداءِ على ما سيأتِي بيانُه.

وما ذكرَه النحاةُ في قولِه تعالى:﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[5] مِنْ أَنَّه إذا نَصَبَ

---

(١) هنا كلمة بالأصل لم أستطع تبيانها ، وأظن أن الناسخ شرع في كتابة كلمة تلحق لكنه أخطأ في كتابتها ولم يشطب خطأه ، ومما يرجح ذلك أن سياق كلام ابن عمرون أن هاء السكت لا تلحق الماضي لشبه الفتحة في آخره بحركة الإعراب ، والقول بأن هاء السكت لا تلحق الماضي قول الجمهور ، وقيل: تلحقه مطلقا ، وقيل: تلحقه عند أمن اللبس. ينظر الهمع ٢١٩/٦ .

(٢) قال الأنباري:" قال أبو بكر: فيه وجهان: يا باقلاءَ حارًّا ، ويا باقلاءُ حارٌّ ، فمن قال: يا باقلاءَ حارًّا أراد: يا هؤلاء اشتروا باقلاء حارا ، فحذف الفعل لدلالة المعنى عليه ... ومن قال: يا باقلاءُ حارٌّ أراد: يا هؤلاء هذا باقلاءُ حارٌّ فحذف هذا لدلالة المعنى عليه." الزاهر ١٠/٢ بتصرف .

(٣) ينظر مختصر الزاهر للزجاجي ٣١٤/١ بتصرف ط وزارة الأوقاف بقطر ٢٠١٣م .

(٤) الكتاب ١٨٨/٢ بتصرف .

(٥) من الآية (١٠) من سورة سبأ. قرأ أبو عمرو ويعقوب وأبو العالية وابن أبي عبلة والطيرُ بالرفع ، وقرأ السبعة بالنصب. ينظر النشر ٣٤٩/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٢/٢ ومعجم القراءات د: عبد اللطيف الخطيب ٣٤٠/٧.

(والطيرَ)[1] يكونُ حملًا على موضعِ الجبالِ يردُّ ما حكاه الزجاجي[2]. وقال ابنُ كيسان[3]: «ربما نصبُوا المنادَى بغيرِ تنوينٍ وأتبَعُوه صفتَه» ، وأنشدَ:

٢٧٢- بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الجَوَادَا[4]

قال: «والاختيارُ أَنْ يَضُمَّ عمرَ وينصبُ الجوادَ»[5]. ولم أرَ هذا لغيرِه ، أَمَّا عندنا فيتوجَّهُ النصبُ على أَنَّه أضافَ عمرَ إلى ياءِ المتكلِّمِ ثم قلبَها ألفًا ، ويحتملُ أَنْ يكونَ المنادَى محذوفًا ، ويكونَ نصبَ عمرَ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: يا قومِ أرونِي عمرَ الجوادَا. وحكمُ التوكيدِ إذا كان مفردًا كالصفةِ المفردةِ مَنْ حملَه على اللفظِ لقولك: يا تميم أجمعون ، والمحلِّ يا تميم أجمعين ،

---

(١) خُرِّجَ النصبُ على أنه بالعطف على موضع الجبال ، وعن أبي عمرو أنه بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير ، وقال الكسائي: معطوف على فضلا أي: وتسبيحَ الطيرِ ، وقال الزجاج: نصبه على أنه مفعول معه ، وردَّه أبو حيان بأن قبله معه ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل. وأما الطيرُ بالرفع فمعطوف على لفظ الجبال ، وقيل: عُطِفَ على الضمير في أَوِّبِي وسوغ ذلك الفصل بالظرف ، وقيل: مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي: والطير تؤوب وإلانة الحديد. ينظر البحر المحيط ٢٥٣/٧ والدر المصون ١٥٩/٩ .

(٢) من أنه لا يجوز نصب الحار في: يا باقلا الحارُّ ، فقراءة والطير بالنصب دليل على جواز النصب على موضع المنادى.

(٣) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن ، المعروف بابن كيسان ، عالم بالعربية نحوا ولغة، من أهل بغداد ، أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه " تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها والمهذب في النحو وغلط أدب الكاتب ومعاني القرآن والمختار في علل النحو والموفقي في النحو ، توفي ٢٩٩ هـ . ينظر نزهة الألباء ص ١٧٨ وإنباه الرواة ٥٧/٣ وبغية الوعاة ١٨/١ والأعلام ٥/ ٣٠٨ .

(٤) عجز بيت من الوافر ، وصدره:

فما كعب بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدَى

وهو لجرير في ديوانه ص ١٠٧ ط دار بيروت ١٩٨٦م ، وله في المقتضب ٢٠٨/٤ واللمع ص ٨١ والتبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ والتصريح ١٦٩/٢ وبلا نسبة في الزاهر ١٥/٢ والأصول ٣٦٩/١ وتوضيح المقاصد ١٠٦٦/٢ والهمع ٥٤/٣ .

الشاهد: ورد البيت بروايتين: الأولى: ضم عمر ونصب الجواد ، وهي لا تحتاج إلى تخريج لأن نصب الجواد يكون على محل عمر المنادى ، والأخرى: بنصبهما ، ونُسِبَ إلى الكوفيين إجازتهم نصب المنادى المفرد العلم وإتباعه صفته وعللوه بأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح. قال المرادي:" وخرج على وجهين: أحدهما: أن أصله يا عمرا بالألف عند من يجيز إلحاقها من غير الندبة والاستغاثة والتعجب . والآخر: أصله عمرًا بالتنوين ضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين ." توضيح المقاصد ١٠٦٦/٢ . وخرجه ابن عمرون على وجهين ذَكَرَهما فتكون أوجه التخريج أربعة.

(٥) القائل ابن كيسان ورأيه منسوب إلى الكوفيين في مراجع البيت .

وعلتُه علةُ الصفةِ ، وكذا حكمُ عطفِ البيانِ إذا كان مفردا نحو: يا غلامُ بشرُ وبشرًا مَنْ رفعَ فعلَى اللفظِ ومَنْ نصبَ فعلى الموضعِ ، وكذا حكمُ المعطوفِ الذي لا يجوزُ مباشرتُه لحرفِ النداءِ ممَّا فيه لامُ التعريفِ نحو: يا عمرُ والحارثُ بالرفعِ على اللفظِ ، وهو اختيارُ الخليلِ وسيبويه والمازني[1] ، وذكرَ الخليلُ[2] أَنَّ أكثرَ العربِ ترفعُ ، فهذا مِنْ جهةِ السماعِ ، وأَمَّا القياسُ فلأَنَّ الثاني شاركَ الأوَّلَ في المعنَى لا في (يا) ، وكونُ (يا) لا تدخلُ على ما فيه اللامُ مشترِكٌ في الرفعِ والنصبِ ، وإِنَّما جُوِّزَ (١٧٢/أ) لأَنَّ الثوانِي يجوزُ فيها ما لا يجوزُ في الأُوَلِ بدليل: كلُّ شاةٍ وسخلتِها ، ولو قلت: وكلُّ سخلتِها لم يجزْ ، ويُنْصَبُ الحارثُ على المحلِّ ، وهو اختيارُ أبي عمرٍو ويونسَ وعيسى بنِ عمرَ والجرميّ[3] لَمَّا لم يَصِحْ إيلاؤُه يا حُمِلَ على الموضعِ ، ويفارقُ الصفةَ ، فإِنَّها لا تقعُ إلا تابعةً ، ولا كذلك المعطوفُ ، ولأَنَّ المعطوفَ يكونُ في معنَى المستقلِّ بالنداءِ كما في: يا زيدُ وعمرُو بخلافِ الصفةِ ، فظَهَرَ الفرقُ بينَهما ، والمبردُ يقول: ((إِنْ كانَ الثاني عَلَمًا نحو: حارثٍ والحارثِ فالرفعُ هو المختارُ))[4] ؛ لأَنَّ اللامَ لا تكسبُه تعريفًا ، وإِنْ كان تعرَّفَ باللامِ فالاختيارُ النصبُ ؛ لأَنَّ لامَ التعريفِ معاقِبَةٌ للإضافةِ ، فلمَّا كان الواجبُ في المضافِ النصبَ حُمِلَ ما فيه معاقِبَتُها عليها. وقُرِئَ قولُه:﴿وَٱلطَّيۡرَ﴾ رفعًا ونصبًا، يعني قولَه تعالى:﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ جبالُ منادًى مفردٌ معرفةٌ بالقصدِ ، فبُنِيَ ، وأَوِّبِي فعلٌ معناه سبِّحِي ، والتأويبُ سيرُ النهارِ[5] ، وفاعلُه مضمرٌ فيه ، ومعه ظرفٌ مضافٌ ، والطيرُ مَنْ رفعَه حَمَلَه على لفظِ يا جبالُ ، ومَنْ نصبَ عطفَه على موضعِ جبالٍ ، ويحتملُ أَنْ يكونَ مَنْ رفعَ والطيرُ عطفَه على فاعلِ أَوِّبِي المضمرِ ، ومَنْ نصبَه حملَه على أَنَّه مفعولٌ معه أي أَوِّبِي مع الطيرِ ، ويجوزُ في نصبِ الطيرِ أَنْ يكونَ معطوفًا على فضلًا في:﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ

---

(١) ينظر الكتاب ١٨٧/٢ والمقتضب ٢١٢/٤ والمساعد ٥١٤/٢ والهمع ٢٨٣/٥ .

(٢) ينظر الكتاب ١٨٦/٢ .

(٣) ينظر في آرائهم المقتضب ٢١٢/٤ وابن يعيش ٣/٢ وشرح التسهيل ٤٠٢/٣ والمساعد ٥١٤/٢ والهمع ٢٨٣/٥ .

(٤) في الحقيقة أن المبرد قال عن رأي العلماء في هذه المسألة: "وكلا القولين حسن ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس." المقتضب ٤١٣/٤ ، ومع ذلك فقد نسب إليه ما ذكره ابن عمرون ، وينظر رأيه في ابن يعيش ٣/٢ وشرح التسهيل ٤٠٢/٢ والمساعد ٥١٤/٢ والهمع ٢٨٤/٥ .

(٥) ينظر اللسان ٢٢٠/١ (أ و ب) .

مِنَّا فَضْلاً﴾[١] ويجوزُ في نصبِ[٢] الطيرِ أيضًا أَنْ يكونَ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: وسخَّرْنَا الطيرَ.

قولُه: ((**إلا البدلَ**)). مستثنًى مِنْ (حَمَلْتَ) على لفظِه ومحلِّه يعنِي أَنَّ البدلَ حكمُه حكمُه لو كان منادًى ؛ لأَنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ على المختارِ على ما يقرَّرُ في موضعِه ، والمنادَى يشبِهُ المعربَ فتكونُ (يا) مقدَّرةً مع الثاني (١٧٢/ب) ؛ لأَنَّ الثانِي هو المقصودُ على ما يُبَيَّنُ في موضعِه ، فلذا قلْنَا: حكمُ البدلِ حكمُ المستقلِّ بالنداءِ ، ولأَنَّ عبرةَ البدلِ أَنْ يحلَّ محلَّ المبدلِ منه ، فلذا استثناه نحو: يا زيدُ زيدُ فالثاني بدلٌ مِنَ الأَوَّلِ ، فحكمُه البناءُ على الضمِّ لِمَا تقدَّمَ ، ((وتمثيلُه البدلَ: يا زيدُ زيدُ فيه شيءٌ ؛ لأَنَّه مِنْ بابِ التوكيدِ اللفظيِّ والأولَى أَنْ يمثِّلَ بغيرِه ، فيقولُ: يا زيدُ عمرُو ، فإِنْ قيل: فإذا كان مِنْ بابِ التأكيدِ اللفظيِّ بَطَلَ أَنْ يكونَ التوابعُ غيرَ البدلِ ونحو: زيدٌ وعمرٌو معربةً لفظًا ومحلًّا فإِنَّ هذا مبنيٌّ ، والجوابُ أَنَّا لم نقصدْ إِلَّا التأكيدَ المعنويَّ[٣] أَمَّا اللفظيُّ فقد عُلِمَ أَنَّ حكمَه حكمُ الأولِ ، ولوِ اسْتُثْنِيَ لكان أنفَى للبسِ))[٤]. وقيل[٥]: لا يجوزُ التوكيدُ اللفظيُّ في النداءِ ؛ لأَنَّ النداءَ لا تساهلَ فيه إِنَّما يجرِي اللفظيُّ في الإخبارِ ؛ فلذا جاز أَنْ يقول: رأيتُ زيدًا زيدًا على التأكيدِ بخلافِ النداءِ ؛ لأَنَّ النداءَ طَلَبُ إقبالِ المنادَى ، والتساهلُ فيه يخلُّ بهذا الغرضِ بخلافِ الخبرِ. وهو باطلٌ بقولِ سيبويه في: يا تيمَ تيمَ عديٍّ إنَّه توكيدٌ[٦] ، وهو لفظيٌّ ، فلو كان مُخِلًّا بالغرضِ لم يُخَرِّجْ سيبويه عليه[٧]. **قوله:** ((**ونحو: زيدٍ وعمرٍو**)). يعني ما يصحُّ مِنَ المعطوفِ أَنْ يباشرَ حرفَ النداءِ أيضًا مستثنًى ؛ لأَنَّه معطوفٌ على البدلِ ، وحرفُ العطفِ يقومُ مقامَ العاملِ ، فإذا انضمَّ إلى ذلك

---

(١) من الآية (١٠) من سورة سبأ .

(٢) في الأصل ١٧١/أ: النصب .

(٣) أي أن التأكيد المعنوي هو ما يجوز أن يجري على لفظ ومحل المنادى المفرد ، وكان عليهم أن يستثنوا التأكيد اللفظي كالبدل والعطف .

(٤) هذا الاعتراض من كلام ابن الحاجب في الإيضاح ٢٦٥/١ بتصرف .

(٥) هذا كلام صدر الأفاضل في التخمير ، وذكره للتفرقة بين ما ذكره النحاة من أَنَّ: رأيت زيدا زيدا توكيد ، وما ذكره الزمخشري من: يا زيد زيد بدل . ينظر التخمير ١/ ٣٣٣ .

(٦) قال سيبويه:" وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا." الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٧) في الأصل ١٧٢/ب: عليه سيبويه . وقد كتب فوق كل كلمة (مـ) لتدل على تغاير مكانيهما.

صحةُ مباشرتِه يا قَوِيَ جانبُه ، فصار كأَنَّه قيل: يا زيدُ يا عمرُو ، سيبويه: ((وهو القياسُ))[1] ؛ لأَنَّهما قد اشتركا في يا بخلافِ يا زيدُ والحارثُ ؛ لأَنَّه لَمَّا لم يجزْ إيلاؤُه حرفَ النداءِ ضَعُفَ ، فجازَ حملُه على ما قبلَه لا فرقَ بينَ المعطوفِ بالواوِ وبغيرِها مِنْ حرفِ العطفِ في ذا البابِ .

قولُه: ((**وإذا أُضِيفَتْ**[2] – يعني (١٧٣/أ) التوابعَ – **فالنصبُ كقولِك: يا زيدُ ذَا الجُمَّةِ**)). وتقدمتْ علتُه ، وما ذكرَه الخليلُ[3] مِنَ الفرقِ بين الصفةِ المضافةِ والمفردةِ ، ولأَنَّه إذا كان التابعُ مفردًا أمكنَ سحبُ حكمِ المنادَى عليه ، فتبعَه على لفظِه أَمَّا إذا خالفَه بالإضافةِ امتنعَ سحبُ حكمِ المتبوعِ عليه ، فوجبَ النصبُ ؛ لأَنَّه لَمَّا امتنعَ سحبُ حكمِ الأَوَّلِ عليه لمخالفتِه جُعِلَ حكمُه حكمُ المستقلِّ بالنداءِ ، وإذا نُودِيَ المضافُ كان منصوبًا إلا نحو: حسنِ الوجهِ فإِنَّه وإِنْ كان مضافًا وجرَى صفةً لمنادًى مضمومٍ جاز فيه الرفعُ والنصبُ نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ؛ لأَنَّ الإضافةَ في ذا كالإفرادِ مِنْ جهةِ أَنَّها غيرُ محضةٍ ؛ ولأَنَّ الألفَ واللامَ فيه يمنعُ إيلاءَه حرفَ النداءِ حتى يقولَ فيه ما قلنَا في غيرِه مِنَ التوابعِ المضافةِ ، فلو حذفتَ اللام مِنَ الحسنِ ، وقلت: يا حسنَ الوجهِ لم يكن إلا منصوبًا للطولِ ، فالطولُ أوجبَ نصبَه إذا كان منادًى ، ولا يوجبُ نصبَه إذا كان صفةً ، فمَنْعُ ندائِه إذا كان باللامِ أوجبَ له حكمُ المفردِ في الصفةِ نَبَّهَ عليه سيبويه[4] ، وقولُه: أنشدَ سيبويه:

٢٧٣– أَزَيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ[5]

شاهدُه نصبُ أخَا ورقاءَ ؛ لأَنَّه صفةٌ مضافةٌ لمنادًى امتنعَ حملُها على لفظِه فحملتْ على محلِّه ، ورقاءُ: حيٌّ مِنْ قيسٍ[6] .

---

(١) لم يقل سيبويه: وهو القياس بل قال:" وتقول: يا زبد وعمرو ليس إلا ؛ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله (يا)". الكتاب ١٨٦/٢ .

(٢) في المفصل: أضفتَ. ص ٨٧ ط مكتبة الآداب .

(٣) ينظر الكتاب ١٨٤/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ١٩١/٢ .

(٥) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٣/٢ واللمع ص ٨٠ والمحكم ١٨/٤ وابن يعيش ٤/٢ واللسان ٢٠٤/١٤ والهمع ٢٨١/٥ .

الشاهد: بينه ابن عمرون .

(٦) ينظر ابن يعيش ٤/٢ .

والثائرُ: طالبُ الدمِ[1] ، والأحناءُ: الجوانبُ[2] ، وهو جمعُ حِنْوٍ يقول: إنْ كنتَ طالبًا لثأرِك فقد أمكنَك ذلك فاطلُبْه وخاصمْ فيه. ويا خالدُ نفسَه بنصبِ التأكيدِ ؛ لأَنَّه مضافٌ ، ويا تميمُ كلَّكم (١٧٣/ب) نصبَ لَمَّا كان مضافًا وهو تأكيدُ تميمٍ ورَدَّ الضميرَ بلفظِ الخطابِ إلى تميمٍ ، وهو ظاهرٌ ؛ لأَنَّه أشبهَ المضمرَ مِنْ جهةِ إفادتِه الخطابَ ، ويجوزُ: يا تميمُ كلَّهم ؛ لأَنَّ المنادَى وإِنْ أشبهَ المضمرَ فهو ظاهرٌ[3] ، فرَدَّ الضميرَ إليه بلفظِ الغيبةِ ، وقيل: رَدُّ الضميرِ في كلٍّ بلفظِ الخطابِ أولَى اعتبارًا بالمعنَى ، فإِنْ قيل: يلزمُ أَنْ يكونَ أنتَ الذي فعلتَ أولَى مِنْ أنتَ الذي فعلَ ، والأمرُ بخلافِه ، فالجوابُ أَنَّ الذي فعلَ جزءٌ مستقلٌّ ، وأنت جزءٌ مستقلٌّ بخلافِ التأكيدِ ، فهو والمؤَكِّدُ كجزءٍ واحدٍ . **قولُه:** «**ويا بشرُ صاحبَ عمرٍو**». بِشْرٌ منادًى وصاحبُ عمرٍو صفةٌ ، وهي مضافةٌ فوجبَ النصبُ ، وقيل: بل عطفُ بيانٍ ، «**ويا غلامُ أبا عبدِ اللهِ**» مثلُه ، يُرِيكَ أَنَّه لا فرقَ في المضافِ بينَ أَنْ يَتْبَعَ علمًا أو غيرَ عَلَمٍ ، ونَصَبُ (أبَا عبدِ اللهِ) يحتملُ الصفةَ والبدلَ وعطفَ البيانِ ، «**ويا زيدُ وعبدَ اللهِ**» تمثيلٌ للعطفِ.

[وصف المنادى المفرد العلم بابن أو ابنة]

قال الزمخشري: «**والوصف بابن وابنة كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين علمين فإن وقعا أتبعت حركة الأول حركة الثاني كما فعلوا في ابنم وامرئ تقول: يا زيد ابن أخينا ويا هند ابنة عمنا ويا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عاصم. وقالوا في غير النداء أيضاً إذا وصفوا هذا زيد بن أخينا وهند ابنة عمنا، وهذا زيد ابن عمرو، وهند ابنة عاصم، وكذلك النصب والجر. فإذا لم يصفوا فالتنوين لا غير وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر كقوله:**

جارية من قيسٍ بن ثعلبة»

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ والوصفُ بابنٍ وابنةٍ كالوصفِ بغيرِهما الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: الوصفُ بابنٍ وابنةٍ في النداءِ كالوصفِ بغيرِهما إذا لم يقعَا بين علمين ، تقدَّمَ شرحُ

---

(١) ينظر اللسان ٩٩/٤ (ث أ ر) .

(٢) الأحناء: ما تشابه من الأمور . ينظر السابق ٢٠٤/١٤ (ح ن و) .

(٣) ينظر التخمير ٣٣٤/١ وابن يعيش ٤/٢ .

العلمِ ، يجرِي كلُّ واحدٍ على ما يستحقُّه ، يقول: ((**يا زيدُ ابنَ أخينا**)) ، فيبنَى زيدٌ على الضَّمِّ ، ويُنْصَبُ ابنُ أخينا ، ومثلُه: ((**يا هندُ ابنةَ عمِّنا**)). ((**فإنْ وقعَا**)) يعنِي ابنَا وابنةَ بينَ علمين أو كنيتين أو لقبين متساويين أو مختلفين فتلك تسعُ مسائلَ حُذِفَتْ ألفُ ابنٍ وابنةٍ مِنَ الخطِّ ، وَأَتْبَعْتَ حركةَ الأَوَّلِ حركةَ الثاني فقلتَ: ((**يا زيدَ بنَ عمرٍو ، ويا هندَ بنةَ عاصمٍ**)) ، لَمَّا كَثُرَ وصفُ العلمِ بابنٍ وابنةٍ مضافًا (١٧٤/أ) إلى عَلَمٍ نَزَلَا منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ مع أَنَّ النداءَ موضعُ تغييرٍ ، شبَّهَ آخرَ المنادَى براءِ امرئٍ في تَبَعِهَا الهمزةَ في الحركةِ[١] ، فتقول: هذا امرؤٌ ، ورأيتُ امرأً ، ومررتُ بامرئٍ ، وكان تَبَعُ الأولى للثاني ؛ لأَنَّ حركةَ الأَوَّلِ بناءٌ ، والثاني إعرابٌ ، والإعرابيةُ دالَّةٌ على معنى فكانَ ثَبَاتُها أولى[٢] . وقيل[٣]: رُكِّبَ الأولُ مع الابنِ ، فهما حركتَا بناءٍ ، وذا ضعيفٌ ؛ لأَنَّه إذا لم يتضمَّنِ الثاني مِنَ المركَّبين معنَى حرفٍ لا يبنَى. الزجاجي: ((جعلوا الابنَ مُقْحَمًا كقول سيبويه في[٤]: يا زيدَ زيدَ عمرٍو))[٥]. ولا أراه ؛ لأَنَّ في ابنٍ معنًى ليس في العَلَمِ الأَوَّلِ بخلافِ يا زيدُ زيدَ عمرٍو ، ويجوزُ أَنْ يَضُمَّ الأولَ وينصبَ الثاني[٦] كغيرِه مِنَ المفردِ الموصوفِ بمضافٍ. ولَمَّا ذكرَ حكمَ ابنٍ صفةً في النداءِ أتبعَه ما إذا كان صفةً لغيرِ منادًى ، **فقال**: ((**وقالوا في غيرِ النداءِ إذا وصفُوا: هذا زيدٌ ابنُ أخينا**)). فنوَّنُوا زيدا ، وأثبتُوا ألفَ ابنٍ وهو صفةٌ لزيد ، وهذه هندٌ ابنةُ عمِّنا نَوَّنَ هندًا على لغةِ مَنْ يصرفُ هندًا ؛ لأَنَّه لا فرقَ على لغةِ مَنْ لا يصرفُ ، فإنَّ التنوينَ لا يثبتُ ؛ لكونِ هندٍ[٧] غيرَ منصرفٍ ، فإذا وقعَ

---

(١) هذا قول سيبويه ينظر الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٢) هذا الكلام قريب المعنى مما مرَّ بنا قريبا من أن حمل الصفة على لفظ المنادى المفرد في: يا زيدُ الطويلُ من المواضع العجيبة.

(٣) هو رأي عبد القاهر في المقتصد ٧٨٥/٢ ونسبه ابن الحاجب في الإيضاح إلى قوم ٢٦٨/١ ونسبه ابن عقيل إلى الفارسي في المساعد ٤٩٩/٢ والهمع ٥٦/٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٥/٢ ، ٢٠٦ .

(٥) ذكره ابن عقيل دون نسبه ، قال:" وقيل: ابن مقحم" المساعد ٤٩٥/٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٠٤/٢ والمقتضب ٢٣١/٤ والمساعد ٤٩٤/٢ والارتشاف ٢١٨٧/٤.

(٧) في الأصل: هندا .

بين علمين أو كنيتين على ما تقدَّمَ في صفةِ المنادَى ، قالوا: هذا زيدُ بنُ عمرٍو ، وهندُ بنةُ عاصمٍ ، وعلتُه كثرةُ الاستعمالِ كما ذُكِرَ في: يا زيدَ بنَ عمرٍو ، وحذفوا مِنَ الأولِ التنوينَ مِنَ اللفظِ ، ومِنَ الابنِ الألفَ مِنَ الخطِّ ؛ لأَنَّهما رُكِّبَا فصارا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ، وصار الموصوفُ كالصدرِ للصفةِ ، وجعلُوا حركةَ زيدٍ ضمةً إتباعًا لحركةِ ابنٍ كما فعلوا في: يا زيدَ بنَ عمرٍو ، وفي النصبِ: رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو ، ففتحُ الدالِ مِنْ زيدٍ إتباعًا لحركةِ ابنٍ ، وفي الجرِّ: مررتُ بزيدِ بنِ عمرٍو (١٧٤/ب) للإتباعِ ، وقيل[١]: ذهبَ التنوينُ لسكونِه وسكونِ الباءِ مِنِ ابنٍ ، ويُبْطِلُهُ أَنَّه قد جاء هذه هندُ بنتُ عمرٍو ، فحذفَ التنوينَ وإِنْ لم يَلْقَهُ ساكنٌ. فإِنْ ثَنَّيتَ الابنَ أو جمعتَه أو صغرتَه زال الإتباعُ ، وعاد إلى أصلِه ؛ لأَنَّه لم يكثرْ كذلك ، فإذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غيرَ.

قوله: «**وقد جوَّزُوا في الوصفِ التنوينَ للضرورةِ**». أَتَرَاهُ يظنُّ أَنَّ العربَ كانت تعرفُ أوضاعَ النحاةِ[٢] مِنَ الوصفِ والبدلِ وغيرِ ذلك؟ فكيف يُحْمَلُ على الضرورةِ؟ بل يجبُ على النحويِّ أَنَّه إذا وجدَ محمَلا صحيحا حَمَلَه عليه ، ولا يعدلُ إلى الضرورةِ إلا إذا عَجَزَ عن غيرِها ، قال الأغلبُ العِجْلِيُّ[٣]:

٢٧٤- جَارِيَــةٌ مِــنْ قَــيْسٍ ابــنِ ثَعْلَبَــه ... قَبَّـــــاءُ ذَاتُ سُــــــرَّةٍ مُقَعَّبَــــــه

٢٧٥- مَمْكُــورَةُ الأَعْلَــى رَدَاحُ الحَجَبَــه ... كَأَنَّهَـــا حِلْيَـــةُ سَـــيْفٍ مُذْهَبَـــه

٢٧٦- أَهْـوَى لَهَـا شَـيْخٌ شَـدِيدُ العَصَـبَه ... خَـــاظِي البَضِـــيعِ أَيـــرُهُ كَالخَشَـــبَه

---

(١) هذا القول والرد عليه من ابن يعيش ٦/٢ وهو قول ابن الشجري في أماليه ١٦٠/٢ .

(٢) في هامش الأصل تعليق: أقول: أوضاع النحاة ليست من عندهم بل مأخوذة من استقراء كلام العرب .

(٣) هو الأَغْلَب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة، من بني عجل بن لجيم من ربيعة ، شاعر راجز معمر ، أدرك الجاهلية والإسلام وتوجه مع سعد بن أبي وقاص غازيا فنزل الكوفة، واستشهد في واقعة نهاوند ، وهو أول من أطال الرجز قال الآمدي: هو أرجز الرجاز وأرصنهم كلاما وأصحهم معاني. وقال البكري: الأغلب العجليّ آخر من عمر في الجاهلية عمرا طويلا، توفي ٢١ هـ . ينظر طبقات ابن سلام ٧٣٧/٢ وابن عساكر ٣٥٠/٤٨ والأعلام ١/ ٣٣٥ .

٢٧٧- فَأَعْلَنَـــتْ بِصَـــوتِهَا أَنْ يَا أَبَـــه   كُـــلُّ فَتَـــاةٍ بِأَبِيهَـــا مُعْجَبَـــه[١]

ويُروَى: تزوجتْ شيخًا غليظَ الرقبه ، قيسُ بنُ ثعلبةَ قبيلةٌ[٢] ، وحَمَلَه الزمخشري على الوصفِ ، وجعلَه ضرورةً ، وحَمْلُهُ على البدلِ وعطفِ البيانِ أولى[٣] ؛ لعدمِ الضرورةِ ، ورَجَحَ جانبُ الوصفِ ؛ لأَنَّ الغالبَ استعمالُ ابنٍ صفةً ، فحَمْلُه على الصفةِ أولى[٤] ، ويدفعُه قولُك: هذا ابنُ زيدٍ مقبلٌ ، فإنَّ في هذه الصورةِ ليس الابنُ صفةً ، وإنْ كان الغالبُ في غيرِ هذا الموضعِ ما قال ؛ لامتناعِ وصفِ المبهمِ بالمضافِ ، فكذا في البيتِ لئلا يكونَ ضرورةً ، وإذا نَوَّنَّا مع اعتقادِ الوصفِ أثبتْنَا ألفَ ابنٍ في الخطِّ[٥].

---

(١) أبيات من الرجز للأغلب العجلي وشطر البيت الأول هو الشاهد ، وقد جاء في مصادر كثيرة مع تغاير بينها في الشطر الثاني ومع تداخل في بعضها في ترتيب الأبيات والأشطر ، ينظر الكتاب ٥٠٦/٣ والمقتضب ٣١٣/٢ والخصائص ٤٩١/٢ وسر الصناعة ٥٣٠/٢ والمحكم ٤٦٥/٢ وأساس البلاغة ٩٠/٢ والمستقصى ٢٢٨/٢ وابن الشجري ١٦١/٢ والتخمير ٣٣٧/١ وابن يعيش ٦/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٦٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٢/٣ وشرح الكافية للرضي ٣٧٢/١ واللسان ٢٣٨/١ وخزانة الأدب ٢٣٦/٢ .

قَبَّاءُ: دقيقة الخصر ، اللسان ٦٥٨/١ . مقعَّبة: تشبه القدح المقعب ، اللسان ٦٨٣/١ . ممكورة: مستديرة الساقين أو مطوية الخلق ، اللسان ١٨٤/٥ . رَدَاح: ثقيلة الأوراك تامة الخلق ، اللسان ٤٤٧/٢. الحجبة: رأس الورك ، اللسان ٢٩٩/١. خاظي: المكتنز ، البضيع: اللحم ، اللسان ٣٣٦/١. الأير والإير: عضو الذكر ، المخصص ٣٠/٢.

الشاهد: استدل النحاة بهذا البيت على أن الشاعر قد يضطر إلى تنوين العلم الموصوف بابنٍ المضافِ لعلم ، وقد اعترض ابن عمرون على الزمخشري اعتباره ذلك ضرورة ، وخرَّجه على ما ذُكرَ .

(٢) ينظر نسب معد واليمن الكبير ٦٠/١ وابن يعيش ٦/٢ .

(٣) قال ابن جني:" والذي أرى أنا أنه لم يرد في هذين البيتين وما جرى مجراهما أن يجري ابنا وصفا على ما قبله ، ولو أراد ذلك لحذف التنوين ، فقال: من قيسِ بنِ ثعلبةَ ، وزيدَ بنَ المهلهل ، ولكن الشاعر أراد أن يجري ابنا على ما قبله بدلا منه ، وإذا كان بدلا منه لم يجعل معه كالشيء الواحد ، وإذا لم يجعل معه كالشيء الواحد وجب أن ينوى انفصال ابن مما قبله ، وإذا قدر ذلك فيه فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به ، فاحتاج إذن إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن ، وعلى ذلك تقول: كلمت زيدا ابنَ بكرٍ كأنك تقول: كلمت ابنَ بكرٍ." سر الصناعة ٥٣١/٢ وينظر خزانة الأدب ٢٣٧/٢وهو قول ابن يعيش ٦/٢ .

(٤) قال ابن الحاجب:" وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل وقصده أن يخرجه عن الشذوذ ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف كغيره ، وأيضا فإنْ خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا." الإيضاح ٢٦٩/١ .

(٥) قال ابن جني:" واعلم أن الشاعر ربما اضطر فأثبت التنوين في هذه المواضع التي ذكرناها ؛ لأن ذلك هو الأصل ... ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في ابن خطا. " سر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢ بتصرف ، وينظر خزانة الأدب ٢٣٦/٢ .

[المنادى المبهم]

قال الزمخشري: «والمنادي المبهم شيئان أي واسم الإشارة. فأي يوصف بشيئين بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمة التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: يا أيها الرجل، ويا أيهذا قال ذو الرمة:

ألا أيهـذا البـاخع الوجـد نفســه   لشــيء نحتـه عـن يديـه المقـادر

واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام كقولك: يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال ، وأنشد سيبويه لخزز بن لوذان:

يا صاح يا ذا الضامر العنس

ولعبيد ابن الأبرص:

يا ذا المخوفنـــا بمقتـــل شـــيخه   حجـرٍ تمـني صـاحب الأحـلام

وتقول في غير الصفة يا هذا زيد وزيداً ويا هذان زيد وعمرو وزيداً وعمراً وتقول: يا هذا ذا الجمة على البدل».

(١٧٥/أ) قال صاحب الكتاب: «فصل والمنادى المبهم شيئان الفصل».

مُحَمَّدٌ: الإبهامُ الإغلاقُ[١] ، وسُمِّيَ هذا مبهمًا لاحتياجِه إلى ما يفسِّرُه ، فهو[٢] كَالْمُغْلَقِ والمبهمُ نوعان: (أيٌّ) وأسماءُ الإشارةِ ، وغيرُهما مِنَ المبهماتِ الموصولاتُ ، وهي على ضربين: منها ما لا يفتقرُ إلى (أيٍّ) كـ(مَنْ) تقول: يا مَنْ لا يزالُ محسنًا أحسنْ إليَّ ، وما كان فيه اللامُ مِنَ الموصولاتِ ، ولابدَّ قبلَه مِنْ (أَيٍّ) نحوُ قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٣] وإنَّما اقتصرَ مِنَ المبهمِ على (أيٍّ) واسمِ الإشارةِ ؛ لأَنَّه يقعُ وصلةً إلى نداءٍ ما فيه اللامُ ، والدليلُ على أَنَّ أَيًّا وصلةٌ لزومُ (ها) ، وهو حرفُ تنبيهٍ قبلَ الرجلِ ، وثباتُها وامتناعُهم مِنْ حذفِها ، فصارَ إثباتُ ذلك كالإذنِ باستئنافِ نداءٍ ، والعِلْمُ لأَنْ[٤] لا يجوزُ الاقتصارُ على المنادَى قبلَه ،

---

(١) ينظر اللسان ٥٧/١٢ (ب هـ م).

(٢) في الأصل ١٧٥/أ زيادة: كالمبهم. وهي كلمة مشطوبة .

(٣) من الآية (١٠٤) من سورة البقرة ، وقد تكررت في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز .

(٤) الأصل في العلم أن يتعدى بنفسه إذا كان بمعنى عَرَفَ و بالباء إذا كان بمعنى شَعَرَ ينظر تاج العروس ١٢٦/٣٣=

وإذا لم يجزْ ذلك فيه كما جازَ في سائرِ المنادياتِ ، ولزمَه ما يلزمُ غيرَها عُلِمَ أَنَّه أتَى بها لتكونَ وصلةً إلى غيرِها ، ودَلَّ الأمران اللذان ذكرناهما مِنْ لزومِهم لها وامتناعِهم الاقتصارَ على المنادَى الأولِ على ذلك ، وصار أمارةً عليه. و(أيٌّ) أشدُّ إبهاما مِنْ[1] أسماءِ الإشارةِ ؛ لأنَّها لا تثنَّى ولا تجمعُ ، ولشدةِ إبهامِها لزمَها النعتُ بخلافِ اسمِ الإشارةِ[2] ، فإنَّها تكونُ تارةً وصلةً ، وأخرَى غيرَ وصلةٍ ، فإذا لم تكنْ وصلةً لم يلزمْها الوصفُ. ابن السراج: ((لا يجوزُ – يعني في (أيّ) – أَنْ يفارقَه نعتُه ؛ لأَنَّ أَيًّا اسمٌ مبهمٌ ولا يستعملُ إلا بصلةٍ إلا في الجزاءِ والاستفهامِ – يريدُ في الأكثرِ فقد جاءَ مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، فـ(أَيُّ) هنا صفةٌ وليستْ ممَّا ذَكَرَ ، رَجَعَ – فلَمَّا لم يوصلْ أُلْزِمَ (١٧٥/ب) الصفةَ لِتُبَيِّنَه كما كانت تُبَيِّنُه الصفةُ))[3]. و(أَيٌّ) بلفظٍ واحدٍ مع الاثنين والجميعِ إلا مع المؤنثةِ الواحدةِ فالاختيارُ يا أيتُها المرأةُ بالتاء ، وإنَّما أَتَوا بـ(أَيٍّ) لَمَّا لم يُولُوا حرفَ النداءِ ما فيه لامُ تعريفِ الجنسِ كراهةَ اجتماعِ علامتَي تعريفٍ ، وإنَّما قَيَّدْتُ فقلتُ: التي للجنسِ ؛ لأَنَّ (أَيَّ) إنَّما توصفُ بأسماءِ الأجناسِ ، وإنْ كان اسمُ الجنسِ مشتقًّا فعلى حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامَه. ابنُ خروفٍ: ((ما دخلتْه اللامُ وهو لواحدٍ كالدَّبَرَانِ لا يوصفُ به (أَيُّ) ، ولا المبهمُ ؛ لأَنَّه ليس بجنسٍ ، وما دخلتْه اللامُ لإبقاءِ معنَى الصفةِ يجوزُ ذلك فيه ، وأجازَه يحيى[4] ونصَّ عليه ، وقد أجاز الجرمي[5] يا أيها الحارثُ ونصَّ عليه))[6]. **مُحَمَّدٌ**: سيبويه[7] منعَه في آخرِ ما لا ينصرفُ ، فأَمَّا ما تعريفُه بغيرِ الجنسِ فلا ينادَى بدونِ أَيٍّ ولا بأَيٍّ. **كقولك**: ((**يا أيها الرجلُ**)). (أَيٌّ) منادًى معرفةٌ بالإشارةِ والقصدِ ، وها مقحمةٌ بين

=والمعجم الوسيط ص ٦٢٤ ، وقال تعالى:﴿ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَـٰهُ ﴾ فاللام فيه للتعليل ، وأظن – والله أعلم – أن مراد ابن عمرون: والعلم بأنَّ .

(١) في الأصل ١٧٥/أ زيادة: الأسماء. وهي مشطوبة .

(٢) علة شدة إبهام (أيٍّ) في ابن يعيش ٧/٢ .

(٣) الأصول ٣٣٧/١ .

(٤) يقصدُ الفراءَ ، ينظر رأيه في الارتشاف ٢١٩٤/٤ وتوضيح المقاصد ١٠٧٨/٣ والصبان ١٥١/٣ .

(٥) ينظر السابق والمساعد ٥٠٤/٢ .

(٦) ينظر المساعد ٥٠٣/٢ .

(٧) قال سيبويه:" ولا يجوز أن تقول: يا أيها الذي رأيت ؛ لأنه اسم غالب كما لا يجوز يا أيها النضر وأنت تريد الاسم الغالب ." ٣٣٤/٣ .

أَيٍّ وصفتِها. سيبويه: ((وأَمَّا الألفُ والهاءُ اللتان لحقتَا أَيًّا توكيدًا فكأَنَّك كرَّرْتَ (يا) مرتين إذا قلتَ: يا أيها ، وصار الاسمُ بينهما))[1]. وما حكاه الزمخشري[2] في فصلِ (أَيٍّ) مِنْ أَنَّها عِوَضٌ، فيأتِي الكلامُ عليه. والرجلُ عطفُ بيانٍ ، ومَنْ ذكرَ أَنَّه وصفٌ فتسامحٌ نَصَّ عليه ابنُ جنّي[3] وغيرُه على ما يأتي بيانُه في الصفةِ ، وذهبَ الأخفشُ[4] إلى أَنَّ الرجلَ صلةٌ ، وقال الزجاجُ: ((لو كان صلةً للزمَ فيه النصبُ كخيرٍ مِنْ زيدٍ))[5] ، وإِنْ أرادَ أَنَّه مثل الذي فالصلةُ لا تكونُ بالمفرداتِ في غيرِ اللامِ[6] ، وإِنْ جعلَه جملةً احتاجَ إلى حذفِ مبتدإٍ لم يظهرْ قَطُّ ، ولو قيل: يا أيها هو الرجلُ لكان عَيًّا ، وجوَّزَ المازني[7] نصبَ الرجلِ بعد (أَيٍّ) حملًا (١٧٦/أ) على محلِّ المنادَى قياسًا على: يا زيدُ الطويلَ إذا حُمِلَ الطويلُ على المحلِّ ، والفرقُ أَنَّ الثاني في: يا زيدُ الطويلَ صفةٌ ليستْ المنادَى في المعنَى فافترقا ، ويوصفُ (أَيٌّ) أيضًا بأسماءَ الإشارةِ كقولك: يا أيهذا الرجلُ ، فذا صفةُ (أَيٍّ) مثلُ الرجلِ في: يا أيها الرجلُ ، ولَمَّا كان اسمُ الإشارةِ مبهمًا شارك أَيًّا فجازَ جَرْيُه عليه صفةً ، والمرادُ صفةُ اسمِ الإشارةِ ؛ لأَنَّ اسمَ الإشارةِ يوصفُ بما يوصفُ به (أَيٌّ) ، فقولهم: يا أيهذا الرجلُ كان اسمُ الإشارةِ توكيدًا لأَيٍّ ، قال ابنُ جنّي: ((أصحابُنا يستضعفون وصفَ[8] أَيٍّ في النداءِ بهذا ؛ لأَنَّها مبهمةٌ ومُحْتَاجَةٌ إلى الصفةِ ، وهذا مبهمٌ محتاجٌ إلى مُوَضِّحٍ ، فلم يكنْ في القياسِ أَنْ يَنْفِيَ الإبهامَ بمُعْرِقٍ في الإبهامِ لكنه لَمَّا

---

(١) ينظر سيبويه ١٩٧/٢ .

(٢) قال الزمخشري عن أيٍّ:" ولاستيجابه الإضافة عوضوا منها توسيط المقحم بينه وبين صفته في النداء." المفصل ص ١٤٠ ط الآداب. يقصد بالمقحم ها التنبيه وهي عوض من المضاف ، وينظر ابن يعيش ٧/٢ ، ١٣٣. وهو قول الزجاج في معاني القرآن له ٢٢٨/١ والرضي في شرح الكافية ٣٧٥/١ .

(٣) نص عليه ابن جني في قولهم: مررت بهذا الرجل. ينظر سر الصناعة ٣٥٧/٢ ، وفي اللمع نص على أنه وصف أيٍّ ينظر ص ٨٢ .

(٤) قال أبو حيان:" وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن أيًّا في النداء موصولة ، والمرفوع بعدها خبر لمبتدإ محذوف ، والجملة صلة لأيٍّ ولذلك التزم رفع ما جاء بعدها ؛ لأنه خبر لمبتدإ محذوف ." الارتشاف ٢١٩٦/٤ وينظر معاني القرآن للزجاج ٩٩/١ وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٠/١ وشرح الكافية للرضي ٣٧٦/١ .

(٥) ينظر المساعد ٥٠٦/٢.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣٠/١ .

(٧) ينظر السابق ومعاني القرآن للزجاج ٩٨/١ والمساعد ٥٠٧/٢ .

(٨) في الأصل ١٧٦/أ زيادة: اسم . وهي مشطوبة .

كان هذا هنا موصوفًا بما فيه اللامُ صار الاعتمادُ على الصفةِ ، وَاسْتُهْلِكَ هذا بينهما»[1]. قال ذو الرُّمةِ:

٢٧٨-أَلَا أَيُّهَـذَا البَـاخِعُ الوَجْـدُ نَفْسَـهُ لِشَـيءٍ نَحَتْـهُ عَـنْ يَدَيْـهِ الْمَقَـادِرُ[2]

يُرْوَى الوجدُ بالرفعِ ؛ لأَنَّه فاعلُ الباخعِ ، وبالنصبِ على المفعولِ له ، نَحَتْهُ حَرَّفَتْهُ[3] و[المقادرُ][4] الأقدارُ ، والباخعُ: القاتلُ[5] ، والشاهدُ فيه وصفُ أَيٍّ باسمِ الإشارةِ ، والباخعُ صفةٌ لهذا ، وبعدَه:

٢٧٩-وَكَـائِنٍ تَـرَى مِـنْ رِشْـدَةٍ فِي بَصِـيرَةٍ وَمِـنْ غَيَّـةٍ يُلْقَـى عَلَيْهَـا الشَّرَاشِـرُ

الشراشرُ: مُحَابُّ النفوسِ[6].

٢٨٠- تَشَـابَهُ أَعْنَـاقِ الأُمُـورِ وَتَلْتَـوِي مَشَـارِيطَ مَـا الأَوْرَادُ عَنْـهُ مَصَـادِرُ

أعناقُ الأمورِ: أوائلُها[7] ، وتلتوِي فلا يجيئُك على ما تريدُ ، ومشاريطُ: علاماتٌ[8] (١٧٦/ب) وأوَّلُ القصيدةِ:

٢٨١- لِمَيَّـةَ أَطْـلَالٌ بِحُـزْوَى دَوَاثِـرُ عَفَتْهَـا السَّـوَافِي بَعْـدَنَا وَالْمَـوَاطِرُ

قولُه: «**واسمُ الإشارةِ لا يوصفُ إلا بما فيه الألفُ واللامُ** - يأتي بيانه - **كقولِك: يا هذا الرجلُ ، ويا هؤلاء الرجالُ**». يعني أَنَّ جميعَ أسماءِ الإشارةِ يجوزُ أَنْ تكونَ وصلةً[9].

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٣٦ .

(٢) بيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٣٧/٢ ط مؤسسة الإيمان بيروت وينظر العين ٣٠٣/٣ والصحاح ١١٨٣/٣ وابن يعيش ٧/٢ واللسان ٥/٨ وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٩/٤ وشرح الكافية الشافية ١٣١٩/٣ والمقاصد النحوية ١٦٩٨/٤ والصبان ١٥٢/٣ .

الشاهد: وصف (أي) باسم الإشارة ووصف اسم الإشارة بما فيه (أل) .

(٣) ينظر الصحاح ٢٥٠٣/٦ (ن ح ا) .

(٤) زيادة من عندي . قال العيني:" المقادر جمع مَقْدِرَةٍ وأراد بها التقادير." المقاصد النحوية ١٦٩٨/٤. والمقدرة بتثليث الدال القُدْرَةُ . المعجم الوسيط ص ٧١٩ .

(٥) ينظر اللسان ٥/٨ (ب خ ع) .

(٦) ينظر السابق ٤٠٢/٤ (ش ر ر) .

(٧) ينظر ديوان ذي الرمة بشرح أحمد بن حاتم الباهلي ١٠٣٨/٢ .

(٨) جاء في اللسان ٣٣٠/٧ وتاج العروس ٤١٠/١٩ : مشاريط الأشياء أوائلها كأشراط ، (ش ر ط) .

(٩) في الأصل تعليق في الهامش: الكلام في كونه منادى لا في كونه وصلة.

ابنُ السراج: «فإِنْ قَدَّرْتَ الوقفَ على هذا ولم تجعلْه وصلةً إلى الصفةِ ، وكان مستغنيًا بإِفرادِه كنت في صفتِه بالخيارِ إِنْ شئتَ رفعتَ ، وإِنْ شئتَ نصبتَ»[١]. وإذا جعلتَ اسمَ الإشارةِ وصلةً لم تحتجْ إلى (ها) بين (ذا) وصفتِه[٢] ؛ لأَنَّه يصحُّ دخولُها بين (يا) والمنادَى ، فتقول: يا هذا الرجلُ ، وإِنَّما اختصَّ اسمُ الإشارةِ بأَنْ يوصفَ بما فيه الألفُ واللامُ ؛ لأَنَّ الغرضَ مِنْ وصفِه بيانُ نوعِ المشارِ إليه ؛ لأَنَّ اسمَ الإشارةِ لَمَّا لم يخُصَّ نوعًا لوقوعِه على كلِّ مشارٍ إليه وصفوه باسمِ الجنسِ ليخصَّ نوعًا[٣] ؛ ولأَنَّها والصفةَ واحدٌ لم يجزْ وصفُها بالمضافِ كما لا يصحُّ أَنْ يضافَ أسماءُ الإشارةِ ، فإِنْ قيل: فالعَلَمُ لا يضافُ ويوصفُ بالمضافِ فالجوابُ أَنَّ العَلَمَ يُنَكَّرُ ثم يضافُ ، وصفةُ اسمِ الإشارةِ أشدُّ اتصالا بالموصوفِ مِنْ سائرِ الصفاتِ بدليلِ عدمِ جوازِ الفصلِ بين اسمِ الإشارةِ وصفتِه ؛ ولذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ: مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ لفصلِك بين القصيرِ واسمِ الإشارةِ ، وأنشد سيبويه ، قال الشنتمري[٤]: «هو لأبي ذؤيبٍ»[٥]. **مُحَمَّدٌ:** لم أجدْه في ديوانِه ، وأكثرُ أهلِ العِلْمِ أَنَّه لخُزَزِ بنِ لَوذَانِ السَّدُوسِي[٦] :

---

(١) الأصول ٣٣٧/١ .

(٢) هذا الكلام لابن يعيش ، وعبارته أوضح ، قال:" ولا يلزمها هاء التنبيه كما لزم أيًّا ؛ لأنه لم يحذف من اسم المشار إليه شيء كما حذف من أيٍّ ." ٧/٢ .

(٣) هذه العلة في إيضاح ابن الحاجب ٢٧٠/١ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم عالم بالأدب واللغة. ولد في شنتمري الغرب ورحل إلى قرطبة. وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية. كان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. من كتبه: شرح الشعراء الستة وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى وشرح ديوان طرفة بن العبد وشرح ديوان علقمة الفحل وتحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه وشرح ديوان الحماسة والنكت على كتاب سيبويه ، توفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ . ينظر معجم الأدباء ٢٨٤٨/٦ وإنباه الرواة ٦٥/٤ وبغية الوعاة ٣٥٦/٢ والأعلام ٢٣٣/٨ .

(٥) في النكت للأعلم الشنتمري ١٤٧/٢ اكتفي بقوله: وأنشد سيبويه ، وفي تحصيل عين الذهب ص ٣٠٨ اكتفى بنسبة سيبويه البيتَ إلى ابن لوذان السدوسي .

(٦) لم يذكر عنه العلماء أكثر من نسبه ، ينظر الاشتقاق ص ٣٥٢ والمؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٠٢ .

٢٨٢- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ[(١)]

(١٧٧/أ) شاهدُه وصفُ (ذا) اسمَ إشارةٍ بما فيه اللامُ مرفوعا وإِنْ كان مضافًا ؛ لأَنَّ

---

(١) بيت من الكامل وهو لخُزَزِ بنِ لَوْذَانِ السَّدُوسِي في الكتاب ١٩٠/٢ وابن الشجري ٨١/٣ ولخالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد في الأغاني ٨٥/١٠ وذكر النسبتين صاحب خزانة الأدب ٢٢٩/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٣/٤ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥ والأصول ٣٣١/١ ومجالس العلماء ص ١١١ والبصريات ص ٤٢٤ والخصائص ٣٠٢/٣ وابن يعيش ٨/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٧١/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣ .

الضامر: دقيق الخصر ، تاج العروس ٤١٠/١٢ . العنس: الناقة الصلبة ، الصحاح ٩٥٣/٣ . الرحل: مسكن الرجل وما يستصحبه من أثاث ، وأيضا رحل البعير ، الصحاح ١٧٠٦/٤ . الأقتاب: القِتْبُ رحل صغير على قدر السنام اللسان ٦٦١/١ . الحِلْسُ: هو ما يلي ظهر البعير تحت الرحل، تاج العروس ٥٤٦/١٥ .

الشاهد: هذا البيت فيه روايتان:

الأولى: رواية الكوفيين وهي بجرِّ الضامر على أن ذا بمعنى صاحب ، وليست هذه من باب نداء المبهم ، وعليها يكون العنس عطف بيان والرحل وما بعده معطوف على الضامر أي يا صاحب الضامر وصاحب الرحل إلخ .

الثانية: وهي رواية سيبويه وهي برفع الضامر وبإضافته إلى العنس على حدِّ الحسنُ الوجهِ ، ومع أن الضامر مضاف فحقه أن يكون نعتا منصوبا ، ولكنه رفعه لما كانت إضافته غير محضة . وَاعْتُرِضَ على سيبويه فقيل: على أي شيء يجرُّ سيبويه: والرحلِ والأقتاب والحلس ، فإن قال سيبويه: على العنس ، فإن الرحل لا يوصف بالضمور ، وهنا خرج العلماء كلام سيبويه على أوجه:

أولا: أن رفع الضامر مع أنه مضاف ؛ لأن إضافته غير محضة وهو قول سيبويه.

ثانيا: أن الموصوف محذوف تقديره: يا ذا الرجلُ الضامرُ العنسِ ، ولما كان الموصوف مرفوعا فكذلك الصفة مرفوعة ، وهو لابن الحاجب أيضا.

ثالثا: أن (أل) في الضامر موصولة أي: الذي ضمر ، والإعراب حقيقة للموصول فلما كان الموصول حرفا نقل إعرابه إلى صلته أي: الضامر ، قاله ابن الحاجب .

والعلماء حين وجهوا الرفع على ثلاثة أوجه ، فقد وجهوا جرَّ الرحل على أوجه:

أولها: أن جرِّ الرحل من باب: علفتها تبنا وماءً باردا أي: وسقيتها ، قاله السيرافي ، أي يكون الثاني على ما يقتضيه المعنى ، وفسَّرَ بعض العلماء الضامر بمعنى المتغيِّرِ ، والمعنى: المتغير العنس والرحل .

ثانيها: أن الرحل معطوف على معنى الكلام السابق ؛ لأن ذا وإن كان اسم إشارة إلا أنه يأتي بمعنى صاحب ، فكأنه قال يا صاحب الضامر وصاحب الرحل ، قاله الفارسي .

ثالثها: أن أصله: ويا صاحب الرحل عطفا على يا صاحِ ، وهو قول حكاه الفارسي ، واعترض عليه بأن كون صاحِ منادى لا يدل على أنه صاحب رحل .

رابعها: أن سيبويه استدل بالشطر الأول ليستدل على انفراده على ما رواه الثقات ممن لم يعلم تتمته ، قاله ابن الحاجب.

خامسها: أن الرحل عطف على العنس على سبيل التجوز ؛ لأن معنى الضامر العنس الذي ضَعُفَ أو بَلِيَ عنسُه فعطف عليه باعتبار المعنى أي: الذي ضعف أو بلي عنسُه ورحلُه ، قاله ابن الحاجب .

إضافتَه غيرُ محضةٍ مع أَنَّه لا يصحُّ إيلاؤُه (يا) ، فلذا جرَى مجرَى المفردِ بخلاف يا حسنَ الوجهِ فإِنَّه وإِنْ كانت إضافتُه غيرَ محضةٍ لكنه يحسنُ إيلاؤُه (يا) ، فلزِمَ نصبُه منادًى كان أو صفةً ، وقال المبرد في المسائلِ المشروحةِ مِنْ كتاب سيبويه[1]: «قولُه: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ ، ويا ذا الضامرُ العنسِ فزعمَ أَنَّه مفردٌ وإِنْ كان مضافا في اللفظِ ؛ لأَنَّ معناه الحسنُ وجهُه ، ولا ينصبُه إلا مِنْ جهةِ ما ينصبُ الظريفَ إذا قلتَ: يا زيدُ الظريفَ ، وكذلك يا هؤلاءِ العشرون رجلا ، وليس هذا كقولك: يا زيدُ أخا عمرٍو ؛ لأَنَّ هذا مضافٌ. قيل: فإذا قلت: يا حسنَ الوجهِ فلم نصبتَه وهو مفردٌ؟ وقد قال سيبويه: «والدليلُ أَنَّه مفردٌ أَنَّك لا تناديه على جهةِ ما تصفُ به»[2]. ولم يُتْبِعْ هذا تفسيرًا يبينُ قصدَه ، فقلنا في إيضاحِ ذلك:إِنَّ تفسيرَ قولِ سيبويه إِنَّما هو أَنَّ دعاءَك إِيَّاه يجعلُه معرفةً بالإشارةِ ، ويُذْهِبُ عنه تعريفَ الألفِ واللامِ كما فعلتَ في يا رجلُ وإِنَّما نصبتَه ولم تجعلْهُ مضمومًا لطولِه لا لأَنَّه مضافٌ ؛ لأَنَّه معرفةٌ بنفسِه لا بما بعده ، وإِنْ كان في اللفظِ مضافًا».

مُحَمَّدٌ: قوله: «وإِنَّما نصبتَه» يعني حسنَ الوجهِ إذا كان منادًى ، والعنسُ الناقةُ الشديدةُ[3] وذهبَ الكوفيون إلى أَنَّ الروايةَ[4]: يا صاحِ يا ذا الضامرِ ، بجرِّ الضامرِ على أَنَّ ذا بمعنَى صاحبٍ مضافةً إلى الضامرِ ، واستدلُّوا على ذلك بجرِّ المعطوفِ عليه ، وهو الرحلُ والأقتابُ والحِلْسُ ، ولو كان مرفوعًا كما رواه سيبويه لكان تقديرُه: يا ذا الضامرِ العنسُ ، والضامرِ الرحلُ وذلك غيرُ جائزٍ ؛ لأَنَّ الرحلَ لا يوصفُ (١٧٧/ب) بالضمورِ ، ولسيبويه أَنَّ الرحلَ مجرورٌ بإضمارِ مضافٍ تقديرُه: والمتغيِّرِ الرحلِ ، كقول الشاعر:

---

(١) ذكر العلماء عدة كتب للمبرد متعلقة بسيبويه منها: المدخل إلى كتاب سيبويه والرد على سيبويه وشرح شواهد سيبويه ومعنى كتاب سيبويه والزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه ومسائل الغلط . ولعل ابن عمرون يقصد كتابا مما سبق ، ينظر إنباه الرواة ٢٥١/٣ والوافي بالوفيات ١٤٢/٥ ومقدمة كتاب المذكر والمؤنث للمبرد ص ٤٥ وما بعدها ط دار الكتب ١٩٧٠م تحقيق د: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي . ولم أجد كلام المبرد في الانتصار لابن ولاد وموضع البيت في المقتضب ٢٢٣/٤ ولم يَخْرُجْ فيه عن تأويل سيبويه .

(٢) الكتاب ١٩٢/٢ بتصرف .

(٣) ينظر الصحاح ٩٥٣/٣ (ع ن س).

(٤) ينظر ابن الشجري ٨٢/٣ وابن يعيش ٨/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٧١/١ وخزانة الأدب ٢٣٠/٢ .

٢٨٣- عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[١]

ولعَبِيدِ بنِ الأَبْرَصِ[٢]:

٢٨٤- يَا ذَا الْمُخَوِّفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجْرٍ تَمَنِّيَ صَاحِبِ الأَحْلَامِ[٣]

كانت بنو أَسَدٍ قومُ عَبِيدٍ قتلوا أبا امرئِ القيسِ ، فلَمَّا قال امرؤُ القيس:

٢٨٥- واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا[٤]

رَدَّ عليه عَبِيدٌ بهذه الأبياتِ وجعلَ وعيدَه لهم كأضغاثِ أحلامٍ ، ونصبَ تمنيَ على المصدرِ أي: تمنيتَ تَمَنِّيَ ، ومَنْ رفعَ تمنيَ فعلى أنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ أي: وذاك تمنٍّ ، ويقولُ في غيرِ الصفةِ: يا هذا زيدُ على عطفِ البيانِ على اللفظِ ، ويا هذا زيدًا عطفُ[٥] بيانٍ على الموضعِ ، ومثلُه: يا هذا زيدٌ وعمرٌو ، وزيدًا وعمرا ، وتقول: يا هذا ذَا الجمةِ على البدلِ ؛ لأَنَّ اسمَ الإشارةِ لا يوصفُ بالمضافِ على ما أشرنا إليه ، ومنعَ بعضُهم[٦] أَنْ يكونَ ذا الجمةِ عطفُ بيانٍ ، قال: فإِنَّه يكون بالجوامدِ ، وهذا بمعنَى المشتقِّ ، وليس ما شَرَطَ بشيءٍ ، ليس مِنْ شرطِ

---

(١) في الأصل ١٧٧/ب: فعلفتها . وهو صدر بيت من الرجز ، وعجزه:

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢ والصحاح ١٤٠٦/٤ والإنصاف ٦١٣/٢ واللسان ٢٥٥/٩ وتوضيح المقاصد ٦٦٧/٢ والمغني ٧٢٧/٢ والمقاصد النحوية ١٠٨١/٣ والهمع ٢٢٨/٥ وخزانة الأدب ١٣٩/٣ .

شتت: أقامت شتاء ، الصحاح ٢٣٨٩/٦ . همالة: هملت عينُه فاضت بالدمع ، الصحاح ١٨٥٤/٥.

الشاهد: وماءً حيث عطفه على تبنا لكن لما كان لا يصح أن يقال: علفتُ الدابة ماءً قدَّروا فعلا يناسب الماء أي: وسقيتها ماء ، وقال ابن هشام:" وقيل: لا حذف بل ضمن علفتها معنى أنلتها ." المغني ٧٢٧/٢ .

(٢) هو عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، شاعر من دهاة الجاهلية وحكمائها ،عاصر امرئ القيس ، وله معه مناظرات ومناقضات ، وعمَّرَ طويلا حتى قتله النعمان وقد وفد عليه في يوم بؤسه ، له ديوان شعر مطبوع وتوفي نحو ٢٥ ق هـ . ينظر الشعر والشعراء ٢٦٧/١ والأغاني ٥٨/٢٢ والأعلام ١٨٨/٤ .

(٣) بيت من الكامل وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١١٣ ط دار الكتاب العربي ١٩٩٤م والكتاب ١٩١/٢ وابن الشجري ٨١/٣ والتخمير ٣٤٠/١ وابن يعيش ٧/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٧٢/١ وخزانة الأدب ٢١٢/٢.

الشاهد: القول فيه كالبيت الذي قبله ، وسيبويه يرى أن المخوِّفَ صفة مرفوعة على ما يستحقه لفظ (ذا) وهي مضافة إلى الضمير (نا) ، وهي إضافة غير محضة ، ويرى ابن الشجري أن (نا) في محل نصب ، ولا شاهد .

(٤) بيت من الرجز المشطور وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٣٤ .

(٥) في الأصل ١٧٧/ب: عطف زيدا. وكتب فوق كل كلمة (مـ) ليدل على تغاير مكانيهما .

(٦) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٢٧٤/١ .

عطفِ البيانِ الجمودُ ؛ لأَنَّ ابنَ السراج قال في: يا هذا الطويلُ: ((ليس الطويلُ بنعتِ هذا ، ولكنه عطفٌ عليه ، وهو الذي يسمَّى عطفُ البيانِ ؛ لأَنَّ هذا وسائرَ المبهماتِ إِنَّما تُبَيَّنُ بالأجناسِ))[1]. فعلمتَ أَنَّ كونَه مشتقًّا لا يمنعُ اعتقادَ عطفِ البيانِ .

[نداء ما فيه أل]

قال الزمخشري: ((ولا ينادي ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع أنهما خلف عن همزة إله ، وقال:

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

شبهه بيا ألله وهو شاذ))

قال صاحبُ الكتاب: ((فصلٌ ولا ينادَى ما فيه الألفُ واللامُ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ: يريدُ ما فيه اللامُ لغيرِ الجنسِ لا ينادَى أصلا لا بـ(أَيٍّ) ولا بدونها ؛ لأَنَّ أَيًّا إِنَّما توصفُ باسمِ الجنسِ ، ولا بدونِ (أَيٍّ) لِمَا يلزمُ مِن اجتماعِ علامتَيْ تعريفٍ ، وقد نبَّهْنَا على (١٧٨/أ) ما فيه ، ثم **قال**: ((**إلا اللهَ**)). فاستثنى هذا اللفظَ لكثرةِ استعمالِه والحاجةِ إلى ندائِه خولفَ به القياسُ[2]. **وقال**: ((**لأنهما لا يفارقانه كما لا يفارقان النجمَ**)). **مُحَمَّدٌ**: وقال سيبويه: ((ليس النجمُ والدَّبَرَانُ بهذه المنزلةِ ؛ لأَنَّ هذه الأشياءَ الألفُ واللامُ فيها بمنزلتها في الصَّعِقِ ، وهي في اللهِ بمنزلةِ شيءٍ غيرِ منفصلٍ في الكلمةِ))[3]. فقول الزمخشري: ((كما لا يفارقان النجمَ)) لا حاجةَ إليه[4] مع أَنَّه ليس مثلَه كما بيَّنَه سيبويه ؛ ولأَنَّ النجمَ قد يجوزُ فيه: يا النجمُ ؛ فلذا

---

(١) الأصول ٣٦٨/١ .

(٢) قال ابن يعيش:" فأما قولهم: يا ألله ، فإنما جاز نداؤه وإن كان فيه الألف واللام من قبل أنه تلزمه الألف واللام ولا تفارقانه ، وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم ، وأصل اسم الله تعالى – والله أعلم – إله ثم دخلت عليه الألف واللام فصار الإله ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف ، فصار تقديره ألِلاه بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، فأدغموا اللام الأولى في الثانية بعد إسكانها وفخموها تعظيما ... فلما كثر استعمال اسم الله تعالى وكانت الألف واللام فيه عوضا من المحذوف صارتا كحرف من حروفه ، وجاز نداؤه وإن كانتا فيه." ابن يعيش ٩/٢ بتصرف ، وينظر الكتاب ١٩٥/٢ والتخمير ٣٤٥/١ .

(٣) الكتاب ١٩٦/٢ .

(٤) الحق أن نقد ابن عمرون هنا في محله تماما ، ولم يشبه سيبويه الله في ندائه بالنجم بل فرق بينهما ، ينظر السابق .

ضَمَّ إليه أَنَّه خَلَفٌ(١) ، وهذا أحدُ قولَي سيبويه(٢) ، وعلى القولِ الثاني(٣) لا تنفعُه هذه الضميمةُ ، والذي نعتمدُه في العلةِ كثرةُ الاستعمالِ(٤) مع الحاجةِ إلى دعائِه تعالى الله علوًّا كبيرًا وقال الشاعر:

٢٨٦- مِـنَ اجْلِـكِ يَا الـتِي تَيَّمْـتِ قَلْـبِي وَأَنْـــــتِ بَخِيلَـــــةٌ بِالـــــوُدِّ عَـــــنِّي(٥)

شاهدُه دخولُ (يا) على (التي) شبَّهَه بيا الله ، وهو شاذٌّ كما ذكره الزمخشري لَمَّا لم يفارقِ اللامَ التي ظنَّها كاللامِ في الله ، وتيَّمَتْ: ذَلَّلَتْ(٦) ، وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنِّي أي: عليَّ .

[تكرير المنادى في حال الإضافة]

قال الزمخشري: «وإذا كرر المنادي في حال الإضافة ففيه وجهان: أحدهما أن ينصب الاسمان معاً كقول جرير:

يا تـــيم تـــيم عـــدي لا أبا لكـــم لا يلقيـــنكم في ســـوءةٍ عمـــر

وقول بعض ولده:

يا زيـــد زيـــد الـــيعملات الـــذبل تطـــاول الليـــل عليـــك فـــانزل

والثاني أن يضم الأول».

قال صاحبُ الكتاب: «فصلٌ وإذا كُرِّرَ المنادَى في حال الإضافةِ ، وفي نسخةٍ في غيرِ حالِ الإضافةِ الفصلُ».

---

(١) أي: أن (أل) في الله خلف لهمزة إله ، على ما ذكر الزمخشري ، وقد نقلتُ شرح ابن يعيش لهذا .

(٢) حيث ذكر سيبويه أن الألف واللام في الله خلف لألف إله . ينظر الكتاب ٢/١٩٥ .

(٣) أي: على قول سيبويه أن الألف واللام في الله لازمة ولا تفارقه ، وبذا يكون اعتبر ابن عمرون جزأي العلة قولين .

(٤) لم يتعرض ابن عمرون لقول الزمخشري: مع أنها خلف لهمزة إله. لا بالشرح ولا بالاعتراض مع أن هذا أحد علتين ذكرهما الزمخشري لنداء لفظ الجلالة الله .

(٥) بيت من الوافر ، روي: فديتك يا التي ، وروي: أحبك يا التي ، وهو من الأبيات الخمسين ينظر الكتاب ٢/١٩٧ والمقتضب ٤/٢٤١ والصحاح ٦/٢٤٨٠ وأسرار العربية ص ٣٣٠ والإنصاف ١/٣٣٦ واللباب للعكبري ١/٣٣٥ وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٠٨ وشرح الكافية للرضي ١/٣٨٣ اللسان ١٥/٢٤٠ والهمع ٣/٤٧ وخزانة الأدب ٢/٢٩٣ .

الشاهد: يا التي فقد نادى ما فيه أل ، يرى الزمخشري وابن الحاجب والرضي أنه شاذ ، ويرى سيبويه والمبرد أنه شبَّهه بـ الله فهو ضرورة شعرية ، وفي التخمير ١/٣٤٥ أنه على حذف الموصوف: يا حبيبة أنت التي تيمت.

(٦) ينظر اللسان ١٢/٧٥ (ت ي م) .

مُحَمَّدٌ: **قولُه**: ((**في حالِ الإضافةِ**)). أيْ: في حالٍ يكونُ المنادَى فيها مضافًا ، فيُكَرَّرُ المنادَى دونَ المضافِ إليه ، وأَمَّا في غيرِ حالِ الإضافةِ ؛ فلأَنَّ المكرَّرَ هو غيرُ مضافٍ يعني أَنَّهما لم يكرَّرَا معا ، والأولُ ترجمةُ سيبويه[(١)].((**ففيه** – يعني الاسمَ الأولَ – **وجهان**: **أحدُهما أَنْ يُنْصَبَ الاسمان معا**)). سيبويه: ((لو لم يكرروا الاسمَ كان الأوَّلُ منصوبًا))[(٢)]. يعني لأَنَّه مضافٌ والمنادَى إذا كان مضافًا (١٧٨/ب) نُصِبَ. سيبويه: ((فَلَّما كرَّرُوا الاسمَ توكيدًا تركوا الأولَ على الذي كان يكون لو لم يكرِّرُوا))[(٣)]. فعلى قول سيبويه يكون المضافُ مجرورًا بالاسمِ الأوَّلِ ، والثاني مُقْحَمًا بين المضافِ والمضافِ إليه ، وفُتِحَ ليطابقَ المؤَكَّدَ ، فحركةُ الثاني إتباعٌ ، وحكى سيبويه عن الخليل[(٤)] أَنَّ قولَهم: يا طلحةَ أقبلْ – يعني بفتحِ التاءِ مِنْ طلحةَ – يُشَبَّهُ بيا تيمَ تيمَ عديٍّ. وقال بعدَ أسطرٍ: ((كما تلحقُ الهاءَ – يعني طلحةَ – فتجعلُها على لفظِ آخرِ الاسمِ وهو الحاءُ))[(٥)]. ثم نصَّ في آخرِ البابِ على جوازِ وصفِ المرخمِ فقال: ((ومَنْ قال يا زيدُ الحسنُ قال: يا طلحةَ الحسنُ ؛ لأَنَّها كفتحةِ الحاءِ ، أَلا ترَى أَنَّ مَنْ قال: يا زيدُ الكريمُ قال: يا سَلَمَ الكريمُ))[(٦)]. وقيل[(٧)]: تقديرُ مذهبِ سيبويه: يا تيمَ عديٍّ تيمًا ، وقدَّمَ ، ولا حاجةَ إلى هذا العملِ ، وقال المبرد[(٨)]: إنَّ الأوَّلَ مضافٌ إلى محذوفٍ ، والثاني مضافٌ إلى الموجودِ تقديرُه: يا

---

(١) قال سيبويه:" هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر." الكتاب ٢٠٥/٢ .

(٢) السابق ٢٠٦/٢ وعبارة سيبويه: نصبا .

(٣) السابق الصفحة نفسها .

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٧/٢ .

(٥) الحقيقة أنه ذكر معنى ذلك بعد سطر واحد ، ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٦) الكتاب ٢٠٩/٢ بتصرف .

(٧) ما ذكره ابن عمرون هنا بأن الأصل: يا تيم عدي تيما ، غير مستقيم ؛ لأنه لا وجه لنصب تيم المتأخر ، وابن الحاجب في الإيضاح ٢٧٧/١ ذكر أن البعض يرى أن الأصل: يا تيم عدي تيم عدي وأن المحذوف هو عدي الثاني فبقي يا تيمَ عدي تيمَ وهذا غير مستقيم ، فقدِّم تيم الثاني ليكون عدي متمما له لفظا وإن كان للأول معنى ولفظا.

(٨) ينظر ابن يعيش ١٠/٢ والحق أن المبرد أجاز وجهين في يا تيم تيم عدي: الأول: وهو الأجود رفع الأول لأنه منادى علم مفرد مبني ونصب الثاني ؛ لأنه مضاف. والثاني: بنصبهما على أن تيم الأول مضاف إلى عدي إما على إقحام الثاني بين المضاف والمضاف إليه أو على حذف المضاف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والأصل: يا تيم عدي تيم عدي. المقتضب ٢٢٧/٤ .

زيدَ عمرٍو وزيدَ عمرٍو ، حُذِفَ الأولُ تخفيفًا للعلمِ به ، وحركتُهما إعرابٌ. وقيل[١]: إنَّ زيدًا الأوَّلَ مضافٌ إلى الموجودِ ، والثاني مضافٌ إلى محذوفٍ ، وفيه تعسُّفٌ ، ويلزمُ المبردَ إيقاعُ الظاهرِ موقعَ المضمرِ ، وتكريرُ كلمتين ، وليس في قولِ سيبويه إلا زيادةٌ فهو أولى. وقيل[٢]: يجوزُ أَنْ يكونَ فتحُ الأول إتباعًا للثاني نحو: يا زيدَ بنَ عمرٍو ، وفيه بعد ؛ لأَنَّه لم يكثُرْ كثرةَ وصفِ العَلَمِ بابنٍ مضافٍ إلى عَلَمٍ. وقيل[٣]: رُكِّبَ زيدٌ الأولُ والثاني كبعلبكَّ ، ثم أضيفَ إلى عمرٍو . **قولُه**: ((**كقولِ جريرٍ**)) في قصيدته التي يهجو بها عُمَرَ بنَ لَجَأٍ[٤] يقول فيها:

٢٨٧–خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِه — وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

٢٨٨– يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ — لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوءَةٍ عُمَرُ[٥]

(١٧٩/أ) وقيل: إنَّ قبلَ يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ:

٢٨٩– أَتَبْتَغِي التَّيْمُ عُذْرًا بعدَمَا غَدَرُوا — لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ تَيْمٍ إِذَا اعْتَذَرُوا

ثم بعدَ: يا تيمَ تيمَ عديٍّ بأبياتٍ خَلِّ الطريقَ البيتُ . شاهدُه نصبُ تيمِ الأوَّلِ والثاني على ما بُيِّنَ ، وعديٌّ أخو تيمٍ ، وهما ابنا عبدِ مناةَ[٦] ، وأضافَ تيمًا إلى عديٍّ ؛ ليمتازوا به مِنْ غيرهم ويأتي الكلامُ على لا أَبَا لكم، والمرادُ به الغلظةُ في الخطابِ، وخبرُ (لا) محذوفٌ تقديرُه: في الوجودِ ، وليس لكم بخبرٍ ، والسوءَةُ : الفَعْلَةُ القبيحةُ[٧] ، توعَّدَهم أَنْ ينهُوه عن سَبِّهِ ،

(١) مذهب حكاه ابن الحاجب في الإيضاح ينظر ٢٧٧/١ .

(٢) هذا قول السيرافي ، وذكره الأعلم ولم ينسبه ينظر النكت ١٦١/٢ .

(٣) نسبه في الارتشاف ٢٢٠٥/٤ والهمع ٣/ ٥٨ إلى الأعلم ولم أجده في النكت ينظر ٢٧٨/١ و ١٦٠/٢ وتحصيل عين الذهب ص ٨٣ و ٣١٦ .

(٤) عمر بن لَجَأ شاعر أموي من بني تيم بن عبد مناة ، كان بينه وبين جرير مفاخرات ومعارضات ، توفي بالأهواز نحو ١٠٥هـ . ينظر الاشتقاق ص ١٨٥ والأعلام ٥٩/٥ .

(٥) من البسيط لجرير والبيت الثاني في ديوانه ٢١٢/١ والأول في ٢١١/١ والذي ذكره ابن عمرون ثالثا في ٢١٢/١ قبل بيت الشاهد ببيت ، وينظر بيت الشاهد في الكتاب ٢٠٥/٢ والمقتضب ٢٢٩/٤ والأصول ٣٤٣/١ والخصائص ٣٤٥/١ والمحكم ٥٦٥/١٠ واللسان ١١/١٤ وتوضيح المقاصد ١٠٨١/٣ والمقاصد النحوية ١٧١٨/٤ وخزانة الأدب ٢٩٨/٢ .

الشاهد: يا تيم تيم عدي حيث تكرر المنادى فيجب في الثاني النصب ويجوز في الأول الرفع والنصب .

(٦) ينظر الاشتقاق ص ١٨٢ .

(٧) ينظر اللسان ٩٦/١ (س و أ) .

فشدُّوا عُمَرَ بنَ لجأٍ وأتوا به جريرًا ، وحكَّمُوه فيه فأَضْرَبَ عن هَجْوِهِم ، وقولُه: لا يُلْقِيَنَّكُم بالقافِ ، وقيل: بالفاءِ ، وهو تصحيفٌ ، والنونُ للتأكيدِ ، والنهيُ في اللفظِ لعُمَرَ ، وفي المعنى للمخاطبين لقولِه تعالى:﴿لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ﴾[1] **وقولُه:** ((**وقولِ بعضِ ولدِه**)) يعني ولدَ جريرٍ ، وقيل[2]: لبعضِ السَّعْدِيّين ، وقيل: لعبدِ الله بنِ رواحةَ[3] صاحبِ رسولِ الله ﷺ:

٢٩٠- يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ[4]

الشاهدُ فيه نصبُ زيدٍ الأوَّلِ ، والثاني على ما بَيَّنَ مِنَ الإضافةِ والإقحامِ ، واليعملاتُ: جمعُ يَعْمَلَةَ[5] ، والذُّبَّلُ: الضامرةُ[6] ، ولِحُسْنِ قيامِه عليها أضافَه إليها أو لمعرفةِ حدائِها ، وبعده:

٢٩١- تَطَاوَلَ اللَّيلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِي[7]

أي: انزلْ عن راحلتِك وَاحْدُهَا. **قولُه:** ((**والثاني أَنْ يَضُمَّ الأَوَّلَ**)) وهو الأقيسُ ؛ لأَنَّه منادًى مفردٌ معرفةٌ ، والثاني مضافٌ وهو عطفُ بيانٍ أو بدلٌ فيلزمُ النصبَ ، إمَّا بإضمارِ أعنِي أو منادًى حُذِفَ عنه حرفُ النداءِ ، وقد جوَّزَ وجهٌ ثالثٌ ، وهو: يا (١٧٩/ب) زيدَ زيدِ

---

(١) من الآية (١٨) من سورة النمل .

(٢) لم أقف على من نسبه إلى بعض السعديين .

(٣) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري من الخزرج ، صحابي جليل وشاعر راجز ، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار وبدرا وأحدا والخندق ، وكان أحد الأمراء في موقعة مؤتة ، واستشهد فيها ٨ هـ . ينظر سير أعلام النبلاء ٢٣٠/١ والأعلام ٨٦/٤ .

(٤) بيت من الرجز المشطور ، اختلف في نسبته فهو لبعض ولد جرير في الكتاب ٢٠٦/٢ والمقاصد النحوية ١٧٠١/٤ ولجرير في أساس البلاغة ٦٧٩/١ ولعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٥٢ تحقيق د: وليد قصاب ط دار العلوم ١٩٨٢م واللسان ٤٧٦/١١ نقلا عن النحاس وصححه في خزانة الأدب ٣٠٣/٢ ولزيد بن الأرقم في فرحة الأديب ص ١٣٤ وبلا نسبة في المقتضب ٢٣٠/٤ والممتع ص ٧٢ وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣ والمغني ٥٢٨/٢ والهمع ١٩٦/٥ .

الشاهد: يا زيد زيد اليعملات حيث كُرِّرَ المنادي فوجب النصب في الثاني وجاز في الأول الرفع والنصب .

(٥) ينظر اللسان ٤٧٦/١١ (ع م ل) .

(٦) ينظر السابق ٢٥٥/١١ (ذ ب ل) وهي جمع: ذابل .

(٧) ينظر ديوان عبد الله بن رواحة ص ١٥٢.

عمرٍو بإضافةِ زيدٍ الأوَّلِ إلى الثاني والثاني إلى عمرٍو مِنْ غيرِ زيادةٍ ولا حذفٍ.

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

قال الزمخشري: «وقالوا في المضاف إلى ياء المتكلم يا غلامي ويا غلامِ ويا غلامَا وفي التنزيل: (يا عباد فاتقون) وقرئ (يا عبادي) ويقال يا رباً تجاوز عني ، وفي الوقف يا رباه ويا غلاماه ، والتاء في يا أبة ويا أمة تاء تأنيث عوضت عن الياء ألا تراهم يبدلونها هاء في الوقف ، وقالوا يا ابن أمي ويا ابن عمي ويا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ ويا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ وقال أبو النجم:

يا ابنـة عمـا لا تلـومي واهجعـي ألم يكـن يبـيض لـو لم يصـلع

جعلوا الاسمين كاسم واحد».

قال صاحبُ الكتاب: «فصلٌ وقالوا في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ: يا غلامِي الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: «وقالوا في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ: يا غلامي» غلامٌ منادًى مضافٌ إلى ياءِ المتكلمِ ، ويأتي الكلامُ على الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ . والكلامُ على ياءِ الإضافةِ ، وفيها لغتان ، وقدَّمَ الزمخشري يا غلامِي بإثباتِ الياءِ ، وإنْ لم يكنْ المختارَ في النداءِ ؛ لأَنَّه الأصلُ ، فلذا بدأَ به ، ولم يتعرَّضْ لسكونِ الياءِ وحركتِها ؛ لأَنَّ ذلك له موضعٌ يأتِي فيه لكنَّه[1] أثبتَ الياءَ وهو الأصلُ ؛ لأَنَّ الياءَ هنا بمنزلةِ الظاهرِ ، فكما تقولُ: يا غلامَ زيدٍ كذا يا غلامِي بإثباتِ الياءِ ، حكى هذه اللغةَ يونسُ[2] ، وقرأَ رُوَيْسٌ[3] عن يعقوبَ الحضرمي[4]: ﴿يَا عِبَادِي

---

(١) في الأصل ١٧٩/ب تكرار: لكنه يأتي فيه. وقد حذفتها لاستقامة الكلام .

(٢) ينظر الكتاب ٢٠٩/٢ والأصول ٣٤٠/١ .

(٣) في الأصل: ورس . وظننتُها ورش ، وبعد الرجوع إلى المبهج وكتب القراءات وجدت أن القراءة مروية عن رويس ، وأظن أن الناسخ نسخها خطأ ، والله أعلم . وينظر النشر ٣٦٤/٢ والإتحاف ٤٢٨/٢ .

ورويس: هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري ، أبو عبد الله ، وهو من أفضل أصحاب يعقوب ، مقرئ حاذق بالقراءة مشهور بالضبط والإتقان ، توفي بالبصرة ٢٣٨هـ . ينظر الوافي بالوفيات ٢٧١/٤ وغاية النهاية ٢٣٤/٢ .

(٤) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، أحد القراء العشرة ، وأعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية ، كان فاضلا تقيا زاهدا ، قرأ على سلام عن عاصم عن عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ توفي ٢٠٥ هـ . ينظر وفيات الأعيان ٣٩٠/٦ وسير أعلام النبلاء ١٦٩/١٠ وبغية الوعاة ٣٤٨/٢ .

فَاتَّقُونِ﴾[1] بإثباتِ الياءِ في الحالين فيما قرأتُه في المبهجِ[2] على الشيخين الإمامِ العدلِ كمالِ الدينِ عبدِ المجيرِ بنِ محمدٍ بنِ عشائرَ القَبِيصِي ثم الموصلِي[3] – رحمه الله – عن الشيخِ الإمامِ صائنِ الدينِ يحيى بنِ سعدونَ بنِ تمامٍ بنِ محمدٍ الأزدِي القرطبِي[4] المقرِي النحوِي عن مؤلِّفِه الشيخِ الإمامِ أبِي محمدٍ عبدِ الله بنِ عليٍّ بنِ أحمدَ المقرِي النحوِي البغدادِي[5] ، والشيخِ الإمامِ العالِمِ تاجِ الدينِ أبِي القاسمِ أحمدَ بنِ هبةَ اللهِ بنِ سعدِ اللهِ البحترِي المعروفِ بابنِ الجَبْرانِي الحلبِي[6] المقرِي النحوِي اللغوِي عن الإمامِ الأوحدِ العلامةِ تاجِ الدينِ أبِي اليُمْنِ زيدٍ بنِ الحسنِ بنِ زيدٍ الكندِي[7] المقرِي النحوِي اللغوِي عن مؤلِّفِه رحمهم الله. الثانية يا غلامِ بحذفِ الياءِ وهو المختارُ في النداءِ ، وقيل[8]: إنَّ أبَا الحسنِ (١٨٠/أ) قد حكَى حذفَها في غيرِ النداءِ ، فلذا قلنا: المختارُ في النداءِ ؛ لأَنَّ الياءَ حلَّتْ محلَّ التنوينِ ، وهي على حرفٍ واحدٍ كالتنوينِ ، فحُذِفَتْ كحذفِه مِنَ المنادَى. سيبويه: «وتُرِكَ آخرُ الاسمِ جرًّا ليُفْصَلَ بينَ الإضافةِ وغيرِ الإضافةِ ، وصارَ حذفُها هنا لكثرةِ النداءِ في كلامِهم حين استغنُوا بالكسرةِ عن الياءِ ولم يكنْ

---

(١) من الآية رقم (١٦) من سورة الزمر.

(٢) ينظر المبهج في القراءات الثمان ص ٢٩٩ و٣٠٠ و ٧٢٠ ، رسالة دكتوراه للباحث: عبد العزيز ناصر السَّبْر جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٥ هـ. وفي المبهج أن من أثبت الياء من يا عبادي في حالتي الوصل والوقف هو رويس أما يعقوب فقد أثبت ياء فاتقون وصلا ووقفا ، ووافقه رويس وروح ، وليس محل الشاهد . ينظر معجم القراءات للخطيب ١٤٥/٨ و ١٤٦ .

(٣) ترجم له في شيوخ ابن عمرون ص ٣٠ .

(٤) ولد ٤٨٦هـ بقرطبة ثم استوطن الموصل ، وله علم بالنحو والقراءات بروايات مصر والعراق ، وكان وقورا ، توفي بالموصل ٥٦٧ هـ . ينظر معجم الأدباء ٢٨١٥/٦ وإنباه الرواة ٤٣/٤ ووفيات الأعيان ١٧١/٦ .

(٥) كان إمام مسجد ابن جَرْدَةَ وله معرفة بالنحو واللغة ، وكان حسن الصوت خاصة في ليالي رمضان ، روى كتاب سيبويه ، وكان متواضعا ، ألف المبهج والإيجاز والكفاية ، وتوفي ٥٤١ هـ. ينظر معجم الأدباء ١٥٤٠/٤ وإنباه الرواة ١٢٢/٢ وسير أعلام النبلاء ١٣٠/٢٠ .

(٦) ترجم له في شيوخ ابن عمرون ص ٣١ .

(٧) كان نحويا لغويا مقرئا محدثا ، وكان أعلى أهل الأرض إسنادا في القراءات ، له حواش على ديوان المتنبي وحواش على خطب بن نباته ، ولد ببغداد ، وتوفي بدمشق ٦١٣ هـ. ينظر إنباه الرواة ١٠/٢ ووفيات الأعيان ٣٣٩/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٤/٢٢ .

(٨) لم أجد من نسب إلى الأخفش هذا الرأي ، ونسب إليه أنه يجيز حذف الألف المنقلبة عن ياء المتكلم في النداء مع بقاء فتح ما قبلها فيقول: يا غلامَ ، وكذا نسب إلى المازني والفارسي ينظر الارتشاف ١٨٥٢/٤ والهمع ٣٠٠/٤ .

لَبْسٌ في كلامِهم»[1]. **مُحَمَّدٌ**: فلا يجوزُ حذفُها في مصطفايَ ؛ لأَنَّه ليس في اللفظِ كسرةٌ فحَذْفُ الياءِ يُورِثُ لبسًا ، ولذا ثبتَ الضميرُ في يا غلامَنا ، ولم يجزْ حذفُه ، وإنْ كان ضميرًا مجرورًا ، وفي التنزيلِ جَلَّ منزِّلُه: ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[2]. اللغةُ الثالثةُ: يا غلامَا لَمَّا كَثُرَ استعمالُهم النداءَ آثرُوا فيه التخفيفَ تارةً بالحذفِ على لغةِ مَنْ أسكنَ الياءَ ، وأخرَى بالقلبِ على لغةِ مَنْ فتحَ الياءَ ، أبدلَ مِنَ الكسرةِ قبلَها فتحةً[3] ، فتحرَّكَتْ وانفتحَ ما قبلَها فقلبَها ألفًا ، ويقال: يا ربَّا تجاوزْ عنّي ، وفي الوقفِ يا ربَّاه ، سيبويه: «وإنَّما أَلْحَقْتَ الهاءَ ليكونَ أوضحَ للألفِ ؛ لأَنَّها خفيةٌ»[4]. **مُحَمَّدٌ**: وهي هاءُ السكتِ. ابن السراج: «ولك أَنْ تحذفَ الهاءَ في الوقفِ ، والوقفُ عليها أحسنُ»[5] ، وما رَوَى حفصٌ[6] عن عاصمٍ مِنْ فتحِ الياءِ في:﴿يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾[7] فقال أبو عليٍّ: «هو على قولنا: يا بنيَّا ، فأبدلَ مِنْ ياءِ الإضافةِ ألفًا ومِنَ الكسرةِ فتحةً ، وعلى هذا حَمَلَ أبو عثمان[8] قولَ مَنْ قال: يا أبتَ»[9]. يعنِي حَذَفَ الألفَ وأَبْقَى الفتحةَ قبلها ، ومنهم مَنْ يقولُ: يا ربُّ بضمِّ الباءِ حكاها سيبويه[10] ، وإنَّما يُفْعَلُ ذلك فيما الغالبُ عليه الإضافةُ ؛ لأَنَّه إذا لم يُضِفْهَا إلى غيرِ المتكلِّمِ يُفْهَمُ أَنَّ المرادَ الإضافةُ إلى ياءِ المتكلمِ ، وشَبَّهَ المضافَ بعد حذفِ الياءِ (١٨٠/ب) بغيرِ المضافِ كما في: يا حارُ على قولِ

---

(١) الكتاب ٢٠٩/٢ .

(٢) من الآية رقم (١٦) من سورة الزمر. وهي قراءة القراء ما عدا رويس . ينظر معجم القراءات للخطيب ١٤٦/٨ .

(٣) في الأصل ١٨٠/ا: ألفا. وقد شطبها وكتب فوقها الناسخ : فتحة .

(٤) الكتاب ٢١٠/٢ .

(٥) قال ابن السراج:" فإذا وقفت قلت: يا غلاماه وعلى هذا يجوز: يا أباه ويا أماه." الأصول ٣٤٠/١ ولم يذكر حذف الهاء .

(٦) هو حفص بن سليمان بن المغيرة قارئ أهل الكوفة ،كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، وهو ابن زوجة عاصم توفي ١٨٠ هـ . ينظر تاريخ بغداد ٦٤/٩ وغاية النهاية ٢٥٤/١ والأعلام ٢٦٤/٢ .

(٧) من الآية (١٣) من سورة لقمان. وقراءة حفص في النشر ٣٤٦/٢ والإتحاف ٣٦٢/٢ ومعجم القراءات للخطيب ١٩٠/٧ .

(٨) ينظر رأي أبي عثمان في الأصول ٣٤٠/١ .

(٩) الحجة لأبي علي ٤٥٤/٥ .

(١٠) ينظر الكتاب ٢٠٩/٢ .

مَنْ ضمَّ الراءَ في الترخيمِ. والتاءُ في: يا أَبَةِ[١] للمبالغةِ في معنى الأبوَّةِ ، ويا أُمَّةِ ، الأمُّ مؤنثةٌ ، وهي فيهما تاءُ تأنيثٍ عُوِّضَتْ عن الياءِ ، ألا تراهم يُبدلُونها هاءً في الوقفِ ، والدليلُ أَنَّها عِوَضٌ أَنَّه لا يجمعُ بينهما ، وقال الكوفيون[٢]: ليستْ عِوَضًا مِنْ حذفِ الياءِ. ولو كان كما زعموا لكانتِ التاءُ حشوًا ، وإذا كانت تاءُ التأنيثِ حشوًا لا تقلبُ في الوقفِ هاءً. سيبويه: ((إنَّما يُلْزِمُون هذه الهاءَ في النداءِ إذا أضفتَ إلى نفسِك خاصَّةً ، كأَنَّهم جعلُوها عوضًا مِنْ حذفِ الياءِ ، وأرادُوا ألا يُخِلُّوا بالاسمِ حين اجتمعَ فيه حذفُ الياءِ ، وأَنَّهم لا يكادون يقولون: يا أَبَاه ويا أُمَّاه ، وهي قليلةٌ))[٣]. فكأنَّ أَبَةَ اسمٌ للمؤنثِ يقعُ على المذكَّرِ ؛ لأَنَّهما والدان كما تقعُ العينُ للمؤنَّثِ والمذكَّرِ ؛ لأَنَّهما شخصان ، وكأَنَّهم إنَّما قالوا: أبوان ؛ لأَنَّهم جمعوا بين أَبٍ وأبةٍ إلا أَنَّ أبةٍ لا يكون مستعملًا إلا في النداءِ إذا عَنَيتَ المذكَّرَ ، واستغنُوا باللامِ ، ولا يجوزُ دخولُ الهاءِ في عَمٍّ ؛ لأَنَّ له مؤنثًا مِنْ لفظِه ، فإذا وصلتَ جازَ كسرُ التاءِ ، وهو المختارُ ؛ لأَنَّ الكسرةَ مِنَ الياءِ ، فبينها وبين الياءِ المحذوفةِ مناسبةٌ ، فكانت أولى ، وقولُ مَنْ قال[٤]: أراد يا أبتِي فحذفَ الياءَ ، وأبقَى[٥] الكسرةَ دليلا عليها ضعيفٌ ؛ لأَنَّ الياءَ عوضٌ ، فكيف يجمعُ بينهما؟ وقيل: الكسرةُ التي قبل الياءِ نُقِلَتْ إلى التاءِ ؛ لأَنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا حوَّلُوا الكسرةَ إلى التاءِ ، ويا أبتَا ويا أمَّتَا بألفٍ بعد التاءِ وجمع بين عِوَضَينِ ، وهو أسهلُ مِنَ الجمعِ بين العوضِ والمعوَّضِ عنه. وأَمَّا قولُ الآخرِ :

٢٩٢- أُمَّهَتِي خِنْدِفُ[٦]

---

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن التاء هنا تكتب تاء وهاء ، ورجح كتابتها تاء . ينظر ٤٠٧/٣ .

(٢) قال الرضي:" وقال الكوفيون: التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها ، ولو كان الأمر كما قالوا لسُمِعَ يا أبتي ويا أمتي أيضا." شرح الكافية للرضي ٣٩١/١ وينظر شرح التسهيل ٤٠٧/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٢١١/٢ .

(٤) هو قول ابن يعيش ١٢/٢ .

(٥) في الأصل ١٨٠/ب: بقي . وما أثبته من ابن يعيش ينظر السابق .

(٦) جزء بيت من الرجز وتمامه:

أمهـــــتي خنــــــدف وإليـــــــاس أبي ... نسبي عالٍ الصولةِ معتزِمِ

وروي صدره:

عندَ تنادِيهم بهالٍ وهبِي =

فشعرٌ جاءَ كقولِ الآخرِ: (١٨١/أ)

٢٩٣- هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[1]

=وهو لقصي بن كلاب في معجم ديوان الأدب ١٧٥/٤ والصحاح ٢٢٢٥/٦ وسمط اللآلي ٩٥٠/٢ واللسان ٣٤١/١١ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٨٤/٢ وسر الصناعة ٥٦٤/٢ والمحكم ٣٦٣/٤ والممتع ص ١٤٨ وتوضيح المقاصد ١٥٤٧/٣ والهمع ٧٠/١.

الشاهد: استدل ابن عمرون بأمهتي على أنه جمع بين التاء العوض وياء المتكلم في الشعر ، وذكر السيوطي أنه دليل على أن أصل أم: أمهة ، وقال أبو بكر كما في سر الصناعة: الهاء أصلية وهي على وزن فُعَّلَة.

(١) صدر بيت من الطويل ، وهو للفرزدق ، وتمامه:

على النابحِ العاوِي أشدُّ رِجَامِ

وهو في شرح ديوانه ٤٠٩/٢ وله في الكتاب ٦٢٢/٣ والبغداديات ص ١٥٨ والخصائص ١٤٧/٣ وسر الصناعة ٤١٧/٢ والمحكم ٤٣٣/٤ واللسان ٤٥٩/١٢ وخزانة الأدب ٤٦٠/٤ وبلا نسبة في المقتضب ١٥٨/٣ وجمهرة اللغة ١٣٠٧/٣ أسرار العربية ص ٢٣٥ والإنصاف ٣٤٥/١ .

الشاهد: فمويهما ، وللعلماء في هذه الكلمة مذاهب :

الأول: وهو المشهور في هذا الشاهد أن الشاعر جمع للضرورة الشعرية بين العوض وهو الميم والمعوض عنه وهو الواو لأن فم أصلها فَوْهٌ ، فحذفوا الهاء اعتباطا دون تعويض ثم حذفوا الواو وعوضوا منها الميم ، فصار فم .

الثاني: أجاز ابن جني في سر الصناعة ٤٨٥/٢ أن يكون فَمًا مقصورا كعصا ، وتثنيته فموان وفموين ، وعليه لا ضرورة.

الثالث: ذكره الفارسي في البغداديات ص ١٥٨ قال:" قيل: إنه أبدل من العين الذي هو واوٌ الميمَ كما تبدل منه في الإفراد ثم أبدل من الهاء التي هي لامٌ الواوَ ، وبدل الواو من الهاء غير بعيد ."

الرابع: أن الميم بدل من الهاء من فوه وقد قدمت على الواو ، ذكره البغدادي في الخزانة .

الخامس: قال المبرد:" فأما قوله: فمويهما ، فإنه جعل الواو بدلا من الهاء لخفائها للين وأن الهاء خفية." المقتضب ١٥٨/٣ . ويكون ردَّ الهاء وهي لام فوه مع بقاء إبدال الواو ميما .

السادس: قال سيبويه في باب الإضافة (النسب) :" وأما فم ، فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله فَوْهٌ ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين نحو دَمٍ ، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك دم على حاله إذا أضاف ترك فم على حاله ، ومن ردَّ إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فم ، قال الشاعر وهو الفرزدق:

هما نفثا في فيَّ من فمويهما ." الكتاب ١٦٥/٣ .

السابع: أن تكون الواو في فمويهما لغة تتعاقب فيها الواو والهاء في موضع اللام كما تعاقبتا في مثل: سنة وعضة ، وعليه فلا يوجد في البيت أكثر من ردِّ اللام . ينظر العضديات ص ٣٧ .

ويا أبَةَ ويا أُمَّةَ وفيه وجهان أحدُهما: أَنه حَذَفَ الألفَ تخفيفًا مِنْ: يا أبتاه[1] ، ويجوزُ أَنْ يكونَ شبَّهَ هذه الهاءَ بهاءِ طلحةَ[2] ، فحذفَها للترخيمِ ، ثم ردَّها وحرَّكَها بالفتحِ كما تقدَّم في طلحةَ إذا فَتَحَ تاءَها. وقيل[3]: فُتِحَتْ ؛ لأَنَّ ياءَ الإضافةِ تُفْتَحُ في إحدى اللغتين ، ولَمَّا كانت هذه عِوَضًا منها أُعْطِيَتْ حركتَها. ويا أُمَّ شبَّهَ التاءَ كما ذكرنا بتاءِ طلحةَ لَمَّا رآها متحركةً فحذفَها للترخيمِ ، وإنْ كانت عِوَضًا مِنَ المضافِ ، وهي في موضعِ خفضٍ ، والمضافُ لا يرخَّمُ ولا يجوزُ في غيرِ الأمِّ نصَّ عليه سيبويه[4] ، وجوَّزَ السيرافي ذلك في: يا أبَ كالأمِّ ، وهو خلافُ نصِّ سيبويه ، ويجوزُ: يا أَبَةُ ويا أُمَّةُ بضمِّ التاءِ على التشبيهِ بتا طلحةَ غيرَ مُرَخَّمٍ ، وخَصَّ ابنُ السراجِ[5] الضمَّ بيا أمَّةُ ، وحكى الواحدي في المغرب له في النحو: «قال الفراءُ وأصحابُه: التاءُ في يا أبتِ ليستْ علامةَ تأنيثٍ إنَّما هي هاءٌ أصليةٌ دخولُها للسَّكْتِ ، وهو قولهم: يا أباه ثم سقطتِ الألفُ لدلالةِ فتحةِ الباءِ عليها ، وانصرفتِ الهاءُ إلى لفظِ التاءِ لكثرةِ الاستعمالِ ، وكُسِرَتْ على تقديرِ أَنَّ بعدها ياءَ الإضافةِ ، ولم يُسْتَعْمَلْ في غيرِ النداءِ»[6].

مُحَمَّدٌ: وهذه دعاوى لا دليلَ على شيءٍ منها.

وقالوا: «**يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عمِّي**». بإثباتِ الياءِ ؛ لأَنَّها لم تحلَّ محلَّ التنوينِ مِنَ المنادى؛ لأَنَّ الذي اتصلتْ به الياءُ وهو الأمُّ ليس بمنادًى إنَّما المنادَى الابنُ ، وهذا حكمُ كلِّ منادًى أُضِيفَ إلى ظاهرٍ أُضِيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ إنْ ثَبَتَتْ ياؤُه ، «**ويا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ**» وجهُه أَنَّه أضافَ الابنَ إلى الأمِ ، وحَذَفَ الياءَ تخفيفًا ، وحَذْفُ الياءِ مختصٌّ بيا ابنَ أمِّ ويا ابن عمِّ ؛ لأَنهما كَثُرَ استعمالُهما فتنزَّلا منزلةَ الكلمةِ (١٨١/ب) الواحدةِ ، فجازَ حذفُ الياءِ تشبيهًا بيا غلامِ. وقيل: إنَّ بعضَ النحاةِ جوَّزَ حذفَ الياءِ مِنْ يا ابنَ أخِي وليس بمعروفٍ ، ويا

---

(١) قاله أبو عثمان المازني ينظر الخصائص ٢٩٣/٢ والعكبري في اللباب ٣٧٠/٢ . والوجهان المذكوران في ابن يعيش ١٢/٢ وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٣٨٨ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٣١١/٢ .

(٢) هو قول صدر الأفاضل في التخمير ٣٥٠/١ .

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٢٨١/١ .

(٤) ينظر الكتاب ٢١٣/٢ .

(٥) ينظر الأصول ٣٤٠/١ وقد ذكره نقلا عن سيبويه ولم يعلق بشيء . وأجاز الفراء: يا أبتُ بالضم ، ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٢ .

(٦) ينظر التفسير البسيط للواحدي ١١/١٢ .

ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ جعلوا المضافَ والمضافَ إليه اسمًا واحدًا بمنزلةِ خمسةَ عشرَ[١] ، فبَنَوْهُما على الفتحِ ، أَمَّا الأولُ فلأَنَّه تنزَّلَ منزلةَ صدرِ الكلمةِ مِنْ عَجُزِها ، والثاني لأَنَّه تضمَّنَ معنَى لامِ الإضافةِ. وقيل[٢]: إنَّ فتحَ الثاني للإتباعِ لقولهم: يا زيدَ بنَ عمرٍو. وقيل[٣]: يجوزُ أَنْ يكونَ مَنْ كسرَ رَكَّبَ الاسمين أيضًا ثم أضافَ إلى ياءِ المتكلمِ وحذفَها وبَقِيَتِ الكسرةُ على حالها. **وقولُ الزمخشري:** «**جعلُوا الاسمين كاسمٍ واحدٍ**». يحتملُ التأويلين. ويا ابنَ أُمَّا ويا ابنَ عَمَّا تَقْلِبُ مِنَ الكسرةِ فتحةً ومِنَ الياءِ ألفًا ، قال أبو النَّجْمِ:

٢٩٤- يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي[٤]

ويُرْوَى: يا بنتَ عَمَّا[٥] ، الشاهدُ قلبُ الياءِ ألفًا ، يخاطبُ زوجتَه وهي ابنةُ عمِّه أَيْ: لا تلومِي على صَلَعِ الرأسِ ، فإنَّه كانَ يَبْيَضُّ لو لم يَصْلَعْ ، والصَّلَعُ خيرٌ مِنَ البياضِ ، والهجوعُ: النومُ بالليلِ خاصةً[٦] ، وعَطَفَ أمرًا على نهيٍ . وأولُ القصيدِ:

٢٩٥- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخَيَارِ تَدَّعِي[٧]

٢٩٦- عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٨]

وقيلَ: بعد البيتِ المستشهَدِ به:

٢٩٧- أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ لو لَمْ يَصْلَعِ؟[٩]

---

(١) وقيل: الأصل: يا ابن أما فحذفت الألف تخفيفا ، ينظر اللباب للعكبري ٣٤١/١ وابن يعيش ١٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٢/١ .

(٢) ينظر ابن يعيش ١٣/٢ .

(٣) ينظر السابق ١٣/٢ .

(٤) بيت من الرجز المشطور لأبي النجم العجلي وهو في ديوانه ص ٢٥٩ وينظر الكتاب ٢١٤/٢ والنوادر ص ١٨٠ والصحاح ١٩٩٢/٥ واللسان ٤٢٤/١٢ والمقاصد النحوية ١٧٠٣/٤ وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٢/٤ شرح الكافية الشافية ١٣٢٦/٣ وتوضيح المقاصد ١٠٨٩/٢ والهمع ٣٠٢/٤ والصبان ١٥٧/٣ .

الشاهد: قلب ياء المتكلم ألفا في عمَّا .

(٥) ينظر الأصول ٣٤٢/١ ومنازل الحروف للرماني ص ٢٩ ط دار الفكر واللمحة لابن الصائغ ٦١٦/٢ .

(٦) ينظر اللسان ٣٦٧/٨ (هـ ج ع) .

(٧) ينظر ديوان أبي النجم ص ٢٥٦ .

(٨) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٩) ينظر ديوان أبي النجم ص ٢٥٨ .

وقيل: بل بعده:

٢٩٨- لَا تُسْمِعِينِي مِنْكِ لَوْمًا وَاسْمَعِي[١]

[المندوب]

قال الزمخشري: ((**ولا بد لك في المندوب من أن تلحق قبله يا أو وا ، وأنت في إلحاق الألف في آخره مخير فتقول: وازيد. والهاء اللاحقة بعد الألف للوقف خاصة دون الدرج ويلحق ذلك المضاف إليه فيقال: وا أمير المؤمنيناه. ولا يلحق الصفة عند الخليل فلا يقال: وازيد الظريفاه. ويلحقها عند يونس. ولا يندب إلا الاسم المعروف فلا يقال وارجلاه ولم يستقبح، وامن حفر بئر زمزماه لأنه بمنزلة واعبد المطلباه**)).

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ لابدَّ لكَ في المندوبِ مِنْ أَنْ تُلْحِقَ قبلَه يا أو وَا الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: المندوبُ اسمُ مفعولٍ مِنْ نَدَبْتُ الميّتَ إذا أعلنتُ بذكرِه[٢] ، وإنَّما يُنْدَبُ الميتُ أو مَنْ جرَى (١٨٢/أ) مجراه وتقدَّمَ الفرقُ بينه وبين المنادَى. **قولُه:** ((**مِنْ أَنْ يُلْحَقَ قبلَه** – يعني قبلَ المندوبِ – **(يا) أو (وا)**)). لأَنَّ المرادَ مِنَ الندبةِ إعلامُ السامعين أَنَّ النادبَ قد وقعَ في أمرٍ عظيمٍ ؛ ولذا كان أكثرُ مَنْ يتكلَّمُ بها النساءُ لضَعْفِ عقولهن وقلوبهن ، فألزموه (يا) أو (وا) لهذا المعنى، أَمَّا (وا) فَقَلَّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ في غيرِ الندبةِ، وقولُ عمرَ رضي الله عنه لعمرِو بنِ العاصِ[٣]: ((وا عجبًا لكَ))[٤] ليس بندبةٍ لكنَّ التعجبَ لا يفارقُها[٥] ، وأَمَّا يا فتدخلُ على كلِّ منادَى، والمندوبُ منادًى لا يرادُ إقبالُه. **قوله:** ((**وأنت في إلحاقِ الألفِ في آخرِه مخيَّرٌ**)) لَمَّا كانتِ الندبةُ يُطْلَبُ منها إعلامُ السامعِ زادوا في آخرِ الاسمِ ألفًا لمدِّ الصوتِ وكانتِ الألفُ أولى بذلك لزيادةِ مدِّها ، ومَنْ لم يأتِ بها اكتفَى بما في (يا) أو (وا) مِنْ مدِّ الصوتِ ، وقيل: أكثرُ ما يتركون

---

(١) ينظر ديوان أبي النجم ص ٢٥٩ .

(٢) ينظر الصحاح ٢٢٣/١ (ن د ب) .

(٣) هو عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي ، صحابي جليل اشتهر بالدهاء والحزم ، فتح مصر ووليها ، وتوفي بالقاهرة ٤٣هـ . ينظر معرفة الصحابة ١٩٨٧/٤ وأسد الغابة ٢٣٢/٤ ط دار الكتب العلمية والأعلام ٧٩/٥ .

(٤) ينظر الموطأ ٦٨/٢ تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي .

(٥) تأتي (وا) اسم فعل بمعنى التعجب والاستحسان . ينظر الجنى الداني ص ٣٥٢ والمغني ٤٢٥/٢ .

الألفَ مع (وا) ، تقول: وا زيدَا أو وا زيدُ ، حركةُ المندوبِ حركةُ المنادَى ، وتوابعهُ كتوابعِ المنادى ، فإنْ كان مفردًا معرفةً بُنِيَ على الضمِّ إلا أَنْ تدخلَ عليه الألفُ فيُفْتَحَ.

ابنُ السراج: «قال قومٌ مِنَ النحويين: كلُّ ما كان في آخرِه ضمٌّ أو فتحٌ أو كسرٌ ليس يُفَرَّقُ بين شيءٍ وشيءٍ جاز فيه الإتباعُ والفتحُ ، يا قطام يا قطاميه ويا قطاماه ويا رجلانيه ويا رجلاناه»[1] انتهى. إلا أَنْ يُخَافَ لَبْسٌ فحينئذٍ يقلبُها مع الضمَّةِ واوًا نحو: وا غلامهوه. ولو فتحتَ الهاءَ وقلتَ: وا غلامهاه التبسَ بأَنَّه غلامُ امرأةٍ ، ومع الكسرةِ ياءً نحو: وا غلامكِيه إذا ندبتَ غلامَ امرأةٍ لو فتحتَ الكافَ التبسَ بأَنَّه غلامُ رجلٍ حافظُوا على التثنيةِ والجمعِ والمؤنثِ بخلافِ حركةِ الإعرابِ وما يشبِهُها ؛ لأَنَّ ذلك يكونُ بعاملٍ فلا يُلْبِسُ . فإنْ قيل: لِمَ جازَ في الندبةِ و اغلامكِيه ، ولا يجوزُ في النداءِ يا غلامَكَ. فَقُلْ: إنَّ المنادَى (١٨٢/ب) مخاطبٌ فلم يُجْمَعْ فيه بين مخاطبين مِنْ غيرِ شريكٍ ، والمندوبُ ليس مخاطبًا فجازَ فيه ، وإنْ كان المندوبُ مقصورًا حَذَفْتَ ألفَه لألفِ الندبةِ ، فتقول: وامثنَّاه بخلافِ حال الألفِ في التثنية ؛ لأَنَّ ألفَ الندبةِ ليست لازمةً بل أنت في الإتيانِ بها وحذفِها مخيَّرٌ ، ولأَنَّ النداءَ موضعُ تخفيفٍ ، والهاءُ اللاحقةُ بعد الألفِ للوقفِ خاصةً دون الدَّرَجِ ، وإنَّما ألحقوا الهاءَ لخفاءِ الألفِ إذا وُقِفَ عليها ، قال ابنُ قيسِ الرُّقِيَّاتِ:

٢٩٩- وَتَقُولُ سَلْمَى وَا رَزِيَّتِيَه[2]

وقال الكوفيون[3]: يجوزُ إلحاقُها في الوصلِ ، وأنشدوا:

---

(١) الأصول ٣٥٧/١ .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وروي: وتقول سعدى ، وفي ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ص ٩٩ :

تبكـــــي لهـــــم أسمـــــاءُ مُعْوِلَـــــةً وتقـــــــول ليلـــــــى وا رَزِيَّتِيـــــــه

ينظر الكتاب ٢٢١/٢ والمقتضب ٢٧٢/٤ وشرح أبيات سيبويه ٣٨٥/١ والمساعد ٥٣٥/٢ والمقاصد النحوية ١٧٤٩/٤ والتصريح ١٨١/٢.

الشاهد: قال ابن السيرافي:" الشاهد فيه أنه جعل رزيتي في الندبة بمنزلتها في غير الندبة ، ووقف على الهاء لأجل بيان حركة الياء." ٣٨٥/١ تحقيق د: محمد على الريَّح هاشم ط دار الفكر ١٩٧٤م .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ٤٢٠/١ .

٣٠٠- كَأَنَّكَ فِينَا يَا أَبَاهُ غَرِيبُ[١]

وأجاز الفراءُ[٢] ضمَّ الهاءِ وكسرَها في الوصلِ ، فالكسرُ على حدِّ التقاءِ الساكنين ، والضمُّ تشبيهًا لها بهاءِ الضميرِ في نحو: عصاه مِنْ جهةِ أَنَّهَا وقعتْ بعد ألفٍ ، وحملَ البصريون البيتَ على الضرورةِ . **قوله:** ((**ويلحقُ ذلك** – إشارةً إلى ألفِ الندبةِ- **المضافُ إليه** ، **فيقال: وا أميرَ المؤمنيناه**)). لأَنَّ المضافَ والمضافَ إليه تنزَّلَا منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ ، ولم يَفْصِلْ بينهما تنوينٌ ، فَدَلَّ على شدّةِ اتصالِهما ، فإنْ كان في المضافِ إليه تنوينٌ حذفتَه لألفِ الندبةِ ، ولم تحرِّكْ ؛ لأَنَّ النداءَ موضعُ تخفيفٍ ، فلم يجمعوا في آخرِه بين زيادتين ، فإنْ كان المندوبُ مضافًا إلى ضميرِ المتكلِّمِ فإنْ كان على لغةِ مَنْ حَذَفَ الياءَ كَسَرَ أو ضَمَّ فتَحْتَ لألفِ الندبةِ ، فقلت: وا غلامَاه ، وإنْ كان على لغةِ مَنْ سَكَّنَها فإنْ شاءَ حذفَها لالتقاءِ الساكنين ، فصار كاللفظِ المتقدِّمِ ، وإنْ شاءَ حرَّكَها لالتقاءِ الساكنين ، فقال: واغلامَاه[٣] ، ومَنْ حرَّكَها قال: واغلامِيَاه بإثباتِها قولًا واحدًا ، ومَنْ قَلَبَها ألفًا حذفَها لألفِ الندبةِ ، فقال: وا غلاماه ، وإنْ (١٨٣/أ) نَدَبْتَ مضافًا إلى ظاهرٍ مضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ أثبتَّ الياءَ ، فقلتَ: وا انقطاعَ ظهرِيَاه ؛ لأَنَّ الحذفَ إنَّما يكونُ في المنادَى . السخاويُّ: ((حكى بعضُهم: وا ثكلَ أُمَّاه ، وأنشدَ:

٣٠١- فَيَا لَهْفَ مَا أُمَّا وَلَهْفَا إِذَا غَدَا ... عَلَيَّ ذَوُو الأَظْعَانِ بِالنَّظَرِ الشَّزْرِ[٤]

---

(١) عجز بيت من الطويل وتمامه:

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا ... كأنك فينا يا أبات غريبُ

ومن روى البيت رواه: أباتِ ، وهو لأبي الحسن الجُدْرُجَان في النوادر ص ٥٧٥ والخصائص ٣٣٩/١ والمحكم ٥٦٣/١٠ واللسان ٨/١٤ وبلا نسبة في الصحاح ٢٢٦١/٦ ومجمل اللغة ٥٢٣/٢ ومقاييس اللغة ٢٥٢/٣ وأساس البلاغة ٤٩٦/١ وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ وتوضيح المقاصد ١٠٩٤/٢ والتصريح ١٧٨/٢ والهمع ٣٤٢/٥ .

الشاهد: يا أبات ، يرى ابن جني أنه تأنيث أبا وابن مالك أن أبا مقصور من أب والتاء عوض من ياء المتكلم ، وجاء في التصريح انه أراد أبت فأشبع (أبتا) ثم قدم الألف على التاء ، وحمله في الهمع على ضرورة الشعر .

ولم أجد من رواه أباه ، ليؤكد ما استشهد به ابن عمرون من إثبات هاء السكت في الوصل .

(٢) ينظر المساعد ٥٣٩/٢ وذكر أن مذهب سيبويه وعامة النحويين منع إثباتها في الوصل ، والهمع ٧١/٣ .

(٣) في الأصل: وا غلامياه . وأظن الصواب ما أثبته .

(٤) بيت من الطويل وهو لعبد الرحمن بن جمانة المحاربيّ في النوادر ص ٤٤١ وبلا نسبة في كتاب الشعر ص ٢٨١ وضرائر الشعر ص ٢١٦ والارتشاف ٢٤٣٥/٥ .

الشاهد: ما أمَّا ، وقد أوضحه ابن عمرون .

وأُمِّيَاه هو الفصيحُ))[1]. **مُحَمَّدٌ:** ولو قيل: إنَّه قَلَبَ الياءَ ألفًا مِنْ غيرِ زيادةِ ألفٍ كان وإنْ كان غيرَ متكلِّمٍ فتحتَ إلا أَنْ تَخَافَ لَبْسًا كما أشرنا إليه. **قولُه:** ((**ولا يَلْحَقُ الصفةَ عند الخليل**[2])). يعني ألفَ الندبةِ ، فلا يقال: وا زيدُ الظريفاه ؛ لأَنَّ الصفةَ ليست كالمضافِ إليه يفصِلُ التنوينُ بينهما بخلافِ المضافِ والمضافِ إليه ، ويُلْحِقُها يونسُ[3] ، وعليه الكوفيون[4]. وقال الخليل: ((لو جازَ إلحاقُ العلامةِ الصفةَ لجازَ إلحاقُها الخبرَ في: وا زيدُ أنت الفارسُ البطلاه؛ لأَنَّ هذا غيرُ نداءٍ كما أَنَّ الصفةَ غيرُ نداءٍ ، وليس هذا كقولِك: وا أميرَ المؤمنيناه))[5]. السخاوي: ((وحكى عنه محمدٌ بنُ يزيدَ عن يونسَ أبو العباس إلحاقَها الخبرَ والصفةَ[6]))[7]. **قولُه:** ((**ولا يُنْدَبُ إلا الاسمُ المعروفُ**)) سيبويه: ((كأَنَّ التبيينَ في الندبةِ عذرٌ للمتفجِّعِ فعلى هذا جرَتِ الندبةُ في كلامِ العربِ))[8] فإنَّما ينبغِي لك أَنْ تتفجَّعَ بأعرفِ أسماءِ المندوبِ ، وأَنْ يَخُصَّ ولا يُبْهِمَ ؛ لأَنَّ الندبةَ على البيانِ. ((**فلا يقال: وارجلاه**)) ، وكذا المبهمُ وإنْ كان معرفةً نحو: وامَنْ في الداراه. الرماني: ((لأَنَّه لم يصحبْه ما يخرجُه إلى الأعرفِ))[9]. سيبويه: ((ولو جاز ذا قلتَ: وا مَنْ لا يعنيِني أمرَهُوه ، فلا يعذرُ أَنْ يتفجَّعَ ويُبْهِمَ كما لا يعذرُ أَنْ يتفجَّعَ على مَنْ لا يعنِيه أمرُه))[10]. ((**ولم يُسْتَقْبَحْ: وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه**)) لشهرةِ هذه الواقعةِ عند العربِ صارتْ

---

(١) المفصل ٥٠٢/٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٥/٢ .

(٣) ينظر السابق ٢٢٦/٢ والمقتضب ٢٧٥/٤ وابن يعيش ١٤/٢ .

(٤) ينظر الارتشاف ٢٢١٦/٥ والمساعد٥٣٧/٢ والهمع ٦٩/٣.

(٥) الكتاب ٢٢٥/٢ بتصرف .

(٦) قال المبرد:" وكان يونس يجيز أن يلقى علامة الندبة على النعت ، فيقول: وازيد الظريفاه ، وا زيداه أنت الفارس البطلاه." المقتضب ٢٧٥/٤ .

(٧) المفصل ٥٠٧/٢ .

(٨) الكتاب ٢٢٨/٢ .

(٩) قال الرماني: " ولم يجز في المبهم وإن كان معرفة ؛ لأن التعريف بتعيين الشيء بعينه يحتمل أن يكون ممن لا يلتفت إليه ولا يحسن التفجع عليه ، ويحتمل أن يكون ممن هو على خلاف هذه الصفة ؛ لأنه بمنزلة رؤية إنسان بعينه حتى قد عُرِفَ بمعرفة تخصه ...ولا يجوز: وامن في الداراه ؛ لأنه مبهم" شرح الكتاب للرماني للباحث سيف بن عبد الرحمن ص ٢٠٠ بتصرف .

(١٠) ينظر الكتاب ٢٢٨/٢ .

بمنزلةِ واعبدَ (١٨٣/ب) المطلباه[١] ، وهو جَدُّ النبِيِّ ﷺ ، وهو الذي أظهرَها بعد دُثُورِها على ما ذُكِرَ. وقال الرماني: ((فأَمَّا وا مَنْ حفرَ بئرَ زمزماه فيجوز ؛ لأَنَّه معروفٌ بعينِه كأَنَّك قلتَ: وا إبراهيماه فلَمَّا تعيَّنَ صاحبُها لم يُسْتَقْبَحْ))[٢].

[حذف حرف النداء]

قال الزمخشري: ((**ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به أي. قال الله تعالى: (يوسف أعرض عن هذا) وقال: (رب أرني أنظر إليك) وتقول: أيها الرجل وأيتها المرأة، ومن لا يزال محسناً أحسن إلي. ولا يحذف عما يوصف به أي فلا يقال: رجل ولا هذا. وقد شذ قولهم: أصبح ليل، وافتد مخنوق، وأطرق كرا و (جاري لا تستنكري عذيري)**

ولا عن المستغاث والمندوب وقد التزم حذفه في اللهم لوقوع الميم خلفاً عنه)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**ويجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ**)). لأَنَّه إِنَّما أَتَى بالحرفِ لتنبيه المنادى ، فإذا كان مقبِلًا على المنادِي استغنَيَ عن التنبيهِ ، فحَذَفَ وإنْ كان بمقتضَى القياسِ أَلَّا يَحْذِفَ الحروفَ ؛ لأَنَّه إِنَّما أَتَى بها اختصارًا مِنْ معانِي الأفعالِ[٣] ؛ لأَنَّ (ما) النافيةَ معناها: أَنْفِي ، وكذا جميعُ الحروفِ ، واختصارُ المختصَرِ على خلافِ القياسِ ؛ لأَنَّه إِجْحافٌ. **قولُه:** ((**عَمَّا لا يُوصَفُ به أَيٌّ**)). السخاوي: ((ولم يَحذفُوه عن اسمِ اللهِ في مثلِ: يا الله اغفرْ لي لَمَّا كان الأصلُ في كلِّ ما فيه لامُ التعريفِ أَنْ يُوصَفَ به أَيٌّ عُومِلَ معاملةَ ما يوصفُ به أَيٌّ))[٤]. وفي العوني لابن الخشَّابِ: جوازُ اللهُ اغفرْ لي يريدُ يا اللهُ ، والذي يُوصفُ به (أيٌّ) تقدَّمَ بيانُه أَنَّه اسمُ الجنسِ واسمِ الإشارةِ ، قال تعالى:﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَـٰذَا﴾[٥] أيْ: يا يوسفُ ، وقال:

---

(١) هو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، زعيم قريش في الجاهلية ، وأحد سادات العرب ، كان عاقلا ذا أناةٍ ونجده وكانت له السقاية والرفادة ، مات بمكة عن نحو ثمانين عاما أو أكثر نحو ٤٥ ق هـ . ينظر الأعلام ١٥٤/٤ .

(٢) قال الرماني: " ولكن يجوز: وامن حفر زمزماه ؛ لأن هذا قد دلَّ على أمر كبير يحسن أن يتفجع لأجله ، وهو بعينه" شرح الكتاب للرماني ص ٢٠١ للباحث سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي .

(٣) تنظر هذه العلة في ابن يعيش ١٥/٢ .

(٤) المفضل ٥١٢/٢ .

(٥) من الآية (٢٩) من سورة يوسف.

﴿رَبِّ أَرِنِى﴾[1] أيْ: يا ربِّ ، «**وتقولُ: أيُّها الرجلُ ، وأيَّتُها المرأةُ، ومَنْ لا يزالُ محسنًا أحسنْ إليَّ**» ، يريدُ يا أيُّها ويا أيَّتُها ويا مَنْ، «**ولا يُحْذفُ عمَّا يوصفُ به أيٌّ**» ، أَمَّا رجلٌ[2] فلأَنَّ تعريفَ النكرةِ يكونُ بلامِ التعريفِ ، فلا يُحْذَفُ إِلَّا بعوضٍ إذا أُرِيدَ تَبْقِيَتُهُ على التعريفِ ، والعِوَضُ حرفُ النداءِ ، وقيل: لأَنَّ اللامَ تُعَرِّفُ بالعهدِ السابقِ مِنَ المتكلِّمِ والمخاطبِ ، فإذا أُرِيدَ تعريفُ الإشارةِ قُدِّمَ قبله مبهَمٌ وصُيِّرَ ما فيه اللامُ صفةً حتى يختلطَ به نحو: مررتُ (١٨٤/أ) بهذا الرجلِ ، وفي النداءِ: يا أيُّها الرجلُ ، فإذا قلنا: يا رجلُ فقد جعلنا مكانَ أيُّها واللامِ (يا) فلو حذفنَاها لكان إجحافًا ، ويَرِدُ عليه عدمُ جوازِ حذفِ النداءِ مِنَ النكرةِ إذا لم يُرَدْ واحدٌ معيَّنٌ كقولك: يا رجلًا ، فليس (يا) عوضًا مِنْ شيءٍ ، ولا يجوزُ حذفُها. وقيل: إنَّما لم يَجُزْ في النكرةِ غيرِ المقصودةِ لئلَّا يُلْبِسَ بغيرِ المنادَى ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه يجوزُ حذفُ (يا) مِنَ المضافِ ، وأقربُ ما رأيتُ ما ذكرَه الزمخشري: «الأصلُ في حذفِ حرفِ النداءِ العَلَمُ ؛ لأَنَّه الجديرُ بالحذفِ ، ووقوعُه في النداءِ أكثرُ ، ثمَّ شُبِّه به غيرُه لمشاركتِه إيَّاه في أَنَّه لا يُوصَفُ به (أيٌّ) ، وبَقِيَ ما عداه على الأصلِ ، فلا يقال: رجلُ أَقْبِلْ خلافًا للكوفيين[3] ، ولا هذا أَقْبِلْ» أي: لا يجوزُ حذفُ (يا) مِنِ اسمِ الإشارةِ ، وما ذكرْنا عن الزمخشريِّ كافٍ في تعليلِ المنعِ ، وقيل: لأَنَّك تشيرُ لِمَنْ تُخاطبُه إلى غيرِه ، وفي النداءِ إنَّما تشيرُ به إلى المخاطَبِ ؛ فلذا لَزِمَ حرفُ النداءِ ليُعْلَمَ ذلك[4] ، وقيل: لأَنَّ اسمَ الإشارةِ شاركَ اسمَ الرجلِ في جوازِ وقوعِه صفةً لأيٍّ ، فأُجْرِيَ مجراه ، «**وقد شَذَّ قولُهم: أَصْبِحْ ليلُ**[5]». يريدُ يا ليلُ ، فحَذَفَ حرفَ النداءِ مِنَ النكرةِ المقصودةِ ، وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ في شدَّةِ الشيءِ ، وقيل: أَوَّلُ مَنْ قال ذلك امرأةٌ طرقَها امرؤُ القيسِ ، وكانت النساءُ تكرهُه ، فجعلتْ تقولُ له: أصبحتَ يا فتى ، فيقولُ: لا ، فرجعَتْ إلى خطابِ الليلِ كأَنَّها تستعطِفُه ؛ لفَرْطِ ضَجَرِها ، فقالتْ: أَصْبِحْ ليلُ. **وقولُه**: «**افْتَدِ**

---

(١) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة ، ومن الآية (١٤٣) من سورة الأعراف.

(٢) ينظر ابن يعيش ١٦/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٢٨٧/١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٨٦/٣ والمساعد ٤٨٦/٢ والهمع ٤٣/٣ .

(٤) ينظر ابن يعيش ١٦/٢ وذكره عن المازني .

(٥) ينظر المثل في جمهرة الأمثال ١٩٢/١ ومجمع الأمثال ٤٠٣/١ والمستقصى للزمخشري ٢٠٠/١ ، ويقال لليلة الشديدة.

مخنوقُ[1]». يريدُ يا مخنوقُ ، وهو مثلٌ يضربُ في الحضِّ على تخليصِ الرجلِ نفسَه مِنَ الأذَى والشرِّ. «**وأَطْرِقْ كرا**[2]». يريدُ يا كرا ، وكرا ترخيمُ كروانَ على يا حَارِ ، حَذَفَ الألفَ والنونَ يردّهما ، فبقيتْ الواوُ متحركةً (١٨٤/ب) قبلَها فتحةٌ ، فقَلَبَها ألفًا ، وفيه شذوذان حذفُ يا وترخيمُ ما ليس بعَلَمٍ ممَّا ليس فيه تاءُ التأنيثِ ، يضربُ مثلا لِمَنْ يتكلَّمُ في الأمرِ في حَضْرَةِ مَنْ هو أحقُّ بالكلامِ فيه منه ، ويقال: إنَّ تمامَه أطرقْ كرا إنَّ النعامَ في القُرَى ، وقولُ العجَّاجِ:

٣٠٢- جَارِيَ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

٣٠٣- سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

٣٠٤- وَحَذَرِي مَا لَيْسَ بِمَحْذُورِ[3]

يريدُ يا جاريةُ ، وكان يُصْلِحُ حِلْسًا لبعيرِه فهربتْ منه امرأتُه ، وقيل: مرَّتْ جاريةٌ فألحَّتْ عليه بالنظرِ تعجُّبا منه ، فقال هذا الشعرَ يخاطبُها به. سيبويه: «يجوزُ حذفُ يا مِنَ النكرةِ في الشعرِ»[4]. يريدُ المقصودةَ لا ما تأوَّله عليه المبردُ[5]. العذيرُ هنا الحالُ ، وقيل: الصوتُ أي لا تستكثِري عذيرِي وإشفاقِي على بعيري ، ويُرْوَى:

---

(١) ينظر مجمع الأمثال ٧٨/٢ والمستقصى ٢٦٥/١ .

(٢) ينظر جمهرة الأمثال ١٩٤/١ ومجمع الأمثال ٤٣١/١ والمستقصى ٢٢١/١ . يُضْرَبُ مثلا للرجل الحقير إذا تكلم فِي الموضع الجَلِيل لَا يتَكَلَّم فيه أمثاله.

(٣) أبيات من الرجز المشطور وهي للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١ والبيت الأول هو الشاهد وهو للعجاج في العين ٩٣/٢ والكتاب ٢٣١/٢ والمقتضب ٢٦٠/٤ والأصول ٣٦١/١ والصحاح ٧٠٢/٢ ومقاييس اللغة ٢٥٤/٤ والمحكم ٧٢/٢ واللسان ٤٢٢/٤ وخزانة الأدب ١٢٥/٢.

العذير: الحال ، الصحاح ٧٤١/٢.

الشاهد: جاري ، أي: يا جارية حيث حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ضرورة في الشعر ، وأجازه الكوفيون في سعة الكلام .

(٤) الكتاب ٢٣٠/٢ وهذا استدلال سيبويه بالبيت ، ومعناه أنه ضرورة ، وقد يستدل به الكوفيون على جواز رجلُ أقبل.

(٥) قال المبرد:" قد أخطأ في هذا كله خطأ فاحشا ، وذلك أن قولك: جاري لا تستنكري عذيري ، جاريةُ هنا معرفة ، الدليل على ذلك الترخيم ، ولو كانت نكرة لزمها في النداء والتنوين والنصب ، فلم يجز ترخيمها ؛ لأن المضاف لا يرخم في النداء ؛ لأنه جاء على الأصل ، وكذلك النكرة ، ولو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء ، لأنه فيهما على الأصل ، وقد وضع باب الترخيم ما فيه هاء التأنيث كله على أنه نكرة ، وهذا خطأ ، وتخطئته قول أبي عثمان ، ويدل على ذلك أنه حذف يا من افتد مخنوقُ وأصبح ليلُ ، فضمهما ، ولو كانا نكرتين نصبا ونونا." الانتصار ص ١٥١ وينظر المقتضب ٢٦٠/٤ ، ٢٦١ .

سَعْيِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

٣٠٥- وَقَدَّرَ مَا لَيْسَ بِالْمَقْدُورِ

٣٠٦- وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنْ شُقُورِي(١)

يقال: دفعت له شقوري أي أخباري(٢) ، وأبدل السير منه ، وعطف عليه ما بعده ، ومن رواه سِيرِي أرادَ اذهبِي عنِّي ، الزمخشري: ((مِنَ الناسِ مَنْ يزعُمُ أَنَّ جاريةً عَلَمٌ)) ، فعلى ذا لا شذوذَ فيه ، قال: ((ومِثْلُ المثلِ: بمثلِ جارية فلتزْنِ زانيةٌ سِرًّا وعلانيةً))(٣). **مُحَمَّدٌ**: وشرحُ بيتِ العجاجِ يمنعُ مِنْ ذلك . **قولُه**: ((**ولا عن المستغاثِ**)) به نحو: يا لزيدٍ ؛ لأَنَّ المستغيثَ يريدُ مَدَّ الصوتِ ورفعَه فلا يليقُ به الحذفُ ، وكذا النادبُ يريدُ مدَّ الصوتِ. **قولُه**: ((**وقدِ التُزِمَ حذفُه** – يعني حرفَ النداءِ – **في اللهمَّ لوقوعِ الميمِ خَلَفًا عنه**)) أَيْ: عن حرفِ النداءِ ، والضمَّةُ في الهاءِ هي ضمةُ المنادَى ، ويريدُ بالخَلَفِ العِوَضَ (١٨٥/أ) والدليلُ على إرادةِ العربِ العوضَ أَنَّهم لا يجمعون بين الميمِ ويا في غيرِ الضرورةِ خلافًا للكوفيين ، ويزعمُ الكوفيُّ(٤) أَنَّ الميمَ ليستْ عِوَضًا ، وأصلُه عندهم يا أللهُ أُمَّنَا بخيرٍ غيرَ أَنَّه كَثُرَ على ألسنتِهم فخفَّفُوه ، ولو كان الأمرُ على ما زعمُوا لَمَا حَسُنَ اللهم أُمَّنَا بخيرٍ ؛ لأَنَّه تكرارٌ ، ولا اللهمَّ الْعَنِ الكافرَ ؛ لأَنَّه يكونُ تقديرُه: اللهمَّ أُمَّنَا بخيرٍ الْعَنِ الكافرَ وذا كلامٌ غيرُ حَسَنٍ واحتجَّ الفراءُ(٥) بأَنَّ هذا كان الأصلَ ، ثم كَثُرَ وَاسْتُعْمِلَ في غيرِهِ ، ولو كانتِ الميمُ مِنْ أُمَّنَا لَمَا احتاجَ الشرطَ في قولِه تعالى:﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ﴾(٦) لأَنَّ الفعلَ حينئذٍ يكونُ الجوابَ ، وهو أُمَّنَا.

---

(١) هذه الأبيات أيضا في القصيدة باختلاف الترتيب ، ينظر ديوان العجاج ٣٣٢/١ .

(٢) ينظر اللسان ٤٢٢/٤ (ش ق ر) .

(٣) قال الزمخشري: " بمثلِ جاريةَ فلتزن الزانية سرا وعلانية ، هو جارية بن سليط أفرشَتْهُ امرأة نفسها افتتانا بجماله ، فلامتها أمها ثم لما رأته قالت ذلك ، يضرب فيما يلام فيه مباشرة للجهل به ، ثم يعذر إذا وقف على كيفيته" المستقصى ١٥/٢ وينظر جمهرة الأمثال ٦٠/٢ ومجمع الأمثال ٩٥/١ .

(٤) ينظر الأصول ٣٣٨/١ واللامات ص ٩٠ وحروف المعاني للزجاجي ص ٧٤ وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٤/١ والإنصاف ٣٤١/١ واللباب للعكبري ٣٣٨/١ وابن يعيش ١٦/٢ والمساعد ٥١٠/٢.

(٥) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن له ٢٠٣/١ .

(٦) من الآية (٣٢) من سورة الأنفال .

وَاخْتُلِفَ في وصفِ اللهمَّ ، فمنَعه سيبويه[(١)] وأجازَه الفراءُ[(٢)] والمبردُ[(٣)] واستدلَّا بقولِه تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[(٤)] والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويه ؛ لأَنَّ المنادَى أشبَه الضميرَ ، والضميرُ لا يُوصفُ ، ولذا قيل: إنَّ وصفَ المنادَى على خلافِ الدليلِ، وانضمَّ إلى ذلك في اللهمَّ تركيبُه مع الحرفِ والحرفُ لا يُوصفُ ، فلَمَّا اجتمعَ الوصفان في اللهمَّ امتنعَ وصفُه، الآيةُ الكريمةُ محمولةٌ على نداءَين كأَنَّ تقديرُه ، والله أعلمُ: يا فاطرَ السماواتِ[(٥)].

[الاختصاص]

قال الزمخشري: «**وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. جعلوا أياً مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل القوم والعصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا. كأنه قيل: أما أنا فأفعل كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل متخصصين من بين الأقوام، واغفر لنا مخصوصين من العصائب. ومما يجري هذا المجرى قولهم: إنا معشر العرب نفعل كذا.**

ونحن آل فلان كرماء. وإنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة. إلا أنهم سوغوا دخول اللام ههنا فقالوا: نحن العرب أقرى الناس للضيف. وبك الله نرجو الفضل. وسبحانك الله العظيم. ومنه قولهم الحمد الله الحميد. والملك لله أهل الملك. وأتاني زيد الفاسق الخبيث. وقرئ (حمالة الحطب) ومررت به المسكين والبائس. وقد جاء نكرة في قول الهذلي:

---

(١) ينظر الكتاب ١٩٦/٢ .

(٢) لم يتعرض الفراء للآية في معاني القرآن ، ولم أتوصل إلى نسبة هذا الرأي إليه ، ولم يذكره أبو حيان في الارتشاف ولا السيوطي في الهمع .

(٣) قال المبرد:" لأنها إذا كانت بدلا من يا فكأنك قلت: يا الله ثم تصفه ، كما تصفه في هذا الموضع." المقتضب ٢٣٩/٤ ، وهو قول الزجاج أيضا في معاني القرآن وإعرابه ٣٩٤/١ .

(٤) من الآية (٤٦) من سورة الزمر .

(٥) هذا تخريج سيبويه ينظر الكتاب ١٩٦/٢ .

ويأوي إلى نســـــوة عطــــــل   وشـعثاً مراضـيع مثـل السـعالي

وهذا الذي يقال فيه: نصب على المدح والشتم والترحم»

قال صاحبُ الكتاب: «**فصلٌ وفي كلامِهم ما هو على طريقةِ النداءِ الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: يعني اسْتُعْمِلَ فيه لفظُ المنادَى ، ويُقْصَدُ به الاختصاصُ لا النداءُ ، وإنَّما اسْتُعْمِلَ فيه لفظُ النداءُ ؛ لأَنَّ المنادَى مخصوصٌ ، وذا مخصوصٌ ، فلَمَّا اجتمعَا في ذلك أُجْرِيَ مجرَاه ، وإِنْ لم يكنْ منادًى بدليلِ عدمِ جوازِ دخولِ حرفِ النداءِ عليه (١٨٥/ب) وإنَّما لم يَجُزْ دخولُ (يا) ؛ لأَنَّك لستَ تُنَبِّهُ به غيرَك ، سيبويه: «الاختصاصُ أجرَى هذا على حرفِ النداءِ – يريدُ بحرفِ النداءِ أَيَّ[١] ، رَجَعَ – كما أَنَّ التسويةَ أَجْرَتْ ما ليس باستخبارٍ على حرفِ الاستفهامِ؛ لأَنَّك تسوِّي عملَك فيه كما استوَى في الاستفهامِ ، وذلك ما أدرِي أَفَعَلَ أم لم يفعلْ؟ فجرَى هذا مجرَى أزيدٌ[٢] عندك أم عمرٌو؟ لأَنَّ عملَك قد استوَى فيهما كما استوَى عليك الأمران»[٣]. ولا يكونُ هذا الاختصاصُ إِلَّا مع المخاطَبِ والمخاطِبِ نَصَّ عليه سيبويه[٤] ، ولا يجوزُ مع المبهمِ نحو: إِنِّي هذا أفعل كذا وكذا ، ولا يجوزُ أَنْ تَذْكُرَ إِلَّا اسمًا معرفةً ؛ لأَنَّ الأسماءَ إِنَّما تُذْكَرُ هنا توكيدًا ، فإذا أبهمتَ فقد جئتَ بما هو أشكلُ مِنَ الضميرِ ، فلا تقول: إنَّا قومًا ، وأكثرُ الأسماءِ في ذا البابِ دخولا بنو فلان ومعشرٌ مضافةً وأهلُ البيتِ وآلُ فلان[٥] ، ولا يكونُ الاختصاصُ إلا في أثناءِ الكلامِ ، وإنَّما يُذْكَرُ على جهةِ البيانِ والتوكيدِ. «**وذلك قولهم: أَمَّا أنا فأفعل كذا أيُّها الرجلُ**». (أَمَّا) حرفُ تفصيلٍ ، (أنا) مبتدأٌ ، والفاءُ جوابٌ ، (أفعلُ) فِعْلٌ وفاعلٌ ، كذا صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، وتقديره: أفعلُ فعلًا مثل ذا أيُّها ، الرماني: «رفعُ (أيٍّ) ؛ لأَنَّه على مخرجِ النداءِ فيجبُ أَنْ يُعاملَ معاملةَ المنادَى كما وجبَ في التسويةِ أَنْ يُعاملَ معاملةَ الاستفهامِ»[٦] ، والرجلُ وصفُ أيٍّ ، نصَّ عليه سيبويه[٧] ، وذا يدلُّ أَنَّ أيًّا

---

(١) أظنه يقصد أنه كأيٍّ حين تنادى بحرف النداء ، وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٢٩٢/١ .

(٢) في الأصل: زيد ، وفي سيبويه: أزيد . وما أثبته من سيبويه .

(٣) الكتاب ٢٣٢/٢ .

(٤) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٥) ينظر الكتاب ٢٣٦/٢ .

(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثاني ١٨٢/أ ، ب .

(٧) ينظر الكتاب ١٠٦/٢ ، ١٩٥ .

معرفةٌ في الاختصاصِ ، وليس بمضافٍ ، وإنَّما صار معرفةً نظرًا إلى حالِه في النداءِ ، وأيُّها الرجلُ في موضعِ نصبٍ بإضمارِ فعلٍ على الاختصاصِ تقديرُه: أخصُّ أو أعنِي ، فاللفظُ على النداءِ والمعنى على النصبِ على الاختصاصِ ، **وقولُ الزمخشري:** ((**متخصِّصًا**)). يعني أَنَّ الفعلَ المقدَّرَ في موضعِ الحالِ. السيرافي: (١٨٦/أ) ((أَيُّها الرجلُ هنا في موضعِ اسمٍ مبتدإٍ ، والخبرُ محذوفٌ أو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: الرجلُ المذكورُ مَنْ أُرِيدُ أو مَنْ أُرِيدُ الرجلُ المذكورُ))[١] ، وبعضُهم صرَّحَ[٢] بأَنَّه مبتدأٌ ، وذا مستغنًى عنه لا فائدةَ فيه ، فلا يجوزُ تقديرُه ثم تدرَّجُوا ، فقالوا: الجملةُ في موضعِ الحالِ ، وذا فرعٌ لم يثبتْ أصلُه. ومثلُه ((**نحن نفعلُ كذا أَيُّها القومُ ، واللهم اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابةُ جعلوا يا مع صفتِه دليلًا على الاختصاصِ والتوضيحِ**)) ، فذا معنَى قولِنا: يُرَادُ به البيانُ والتوكيدُ ، فالبيانُ في نحن نفعلُ كذا أَيُّها القومُ ؛ لأَنَّ (نحن) يقعُ للاثنين والجماعةِ ، فبَيَّنَه بقولِه: أَيُّها القومُ ، وأَمَّا أنا أفعلُ كذا أَيُّها الرجلُ فللتوكيدِ. **قولُه:** ((**ولم يَعْنُوا بالرجلِ والقومِ والعصابةِ إلا أنفسَهم ، وما كَنَوْا عنه بأنا ونحن والضمير في لنا**)). لأَنَّه للتوضيحِ على ما بُيِّنَ فلو أُرِيدَ غيرُ المتقدِّمِ لم يكنْ توضيحًا ومعناه وهو ما كَنَوا عنه بأنا. **وقولُه:** ((**كأَنَّه قيل: أَمَّا أنا فأفعلُ متخصِّصًا بذلك مِنْ بين الرجالِ ونحن نفعلُ متخصِّصِين مِنْ بينِ الأقوامِ ، واغفرْ لنا مخصوصين مِنْ بينِ العصائبِ**)). معناه كما ذَكَرَ أَنَّ الفعلَ الذي قُدِّرَ نصبُه لمحلِّ أَيُّها الرجلُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ. **قولُه:** ((**ومِمَّا يجرِي هذا المجرَى**)). يعنِي على الاختصاصِ ، وإِنَّما قالَ: ((ومنه)) لأَنَّ هذا لم يَجِئْ على (أَيٍّ) و لأَنَّ الأَوَّلَ مرفوعُ اللفظِ و ذا منصوبٌ و لأَنَّ المفردَ فيه لَمَّا لم يَجْرِ على (أَيٍّ) لَزِمَ النصبُ ، قال الشاعرُ:

٣٠٧- بِنَا تَمِيْمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ[٣]

((**قولهم : إِنَّا مَعْشَرَ العربِ نفعلُ كذا**)). (إِنَّا) أَنَّ واسمُها ، ونفعلُ كذا الخبرُ ، ومعشرُ

---

(١) ينظر رأيه في الإيضاح لابن الحاجب ٢٩٢/١ .

(٢) قال ابن يعيش: " فأيّ وصفتها مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، أو خبر محذوف المبتدإ" ابن يعيش ١٧/٢ .

(٣) بيت من الرجز المشطور وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٦٩ وله في الكتاب ٢٣٤/٢ وتوضيح المقاصد ١١٥٠/٣ والمقاصد النحوية ١٧٧٧/٤ والهمع ٣١/٣ وخزانة الأدب ٤١٣/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤٣٤/٣ والصبان ١٨٧/٣ .

الشاهد: نصب تميما على الاختصاص.

منصوبٌ بإضمارِ أعنِي ، وهو منصوبٌ على الاختصاصِ ، سيبويه: «ولكنه فعلٌ لا يظهرُ ولا يُسْتَعْمَلُ (١٨٦/ب) كما لم يكنْ ذلك في النداءِ لأَنَّهم اكتفَوا بعِلْمِ المخاطبِ أَنَّهم لا يريدون أَنْ يحمِلُوا الكلامَ على أَوَّلِه ، ولكن ما بعده محمولٌ على أَوَّلِه»[1]. وكذا «**نحن آلَ فلانٍ كرماءُ**» ، نَصْبُ آلِ فلانٍ على الاختصاصِ ، «**وإنَّا مَعْشَرَ الصعاليكِ لا قوةَ بنا على المروءةِ**» ، قوةَ اسمُ (لا) و الجارُّ و المجرورُ الخبرُ والآخرُ معمولُه ، وذا تصغيرٌ لشأنِهم. سيبويه: «وإذا صغَّرْتَ الاسمَ فهو بمنزلةِ تعظيمِ الأمر في ذا البابِ»[2]. **قولُه**: «**إلَّا أَنَّهم سوَّغُوا دخولَ اللامِ هنا**». وذا يُبَيِّنُ أَنَّه ليس بنداءٍ ؛ لأَنَّ ما فيه اللامُ لا ينادَى إلا بأَيٍّ على ما بُيِّنَ ، «**فقالوا: نحنُ العربَ أقرَى الناسِ للضيفِ**» ، العربُ منصوبٌ على الاختصاصِ ، وأقرَى الناسِ خبرُ نحن ، «**وبك اللهَ نرجُو الفضلَ**» ، بكَ معمولُ نرجو الفضلُ مفعولٌ به ، واللهُ منصوبٌ على الاختصاصِ ، وفيه معنَى التعظيمِ ، «**وسبحانَك اللهَ العظيمَ**» ، تقدَّمَ نصبُ سبحانَ في المصادرِ ، واللهُ منصوبٌ على الاختصاصِ ، وفيه أيضًا معنَى التعظيمِ ، والعظيمُ صفةُ اللهِ ، وليس يريدُ بقوله: بك اللهَ نرجو الفضلَ أَنَّه ممَّا سوَّغُوا فيه دخولَ اللامِ ، وإنَّما ذكرَه لأَنَّه مِنْ بابِ الاختصاصِ ، **قولُه**: «**ومنه** – يريدُ أَنَّه بإضمارِ فعلٍ لا أَنَّه للاختصاصِ – **قولُهم الحمدُ للهِ الحميدَ**». الحمدُ مبتدأٌ ، ولله الخبرُ ، والحميدُ منصوبٌ على التعظيمِ و المدحِ ، وإنْ شئتَ جعلتَه صفةً ، وإنْ شئتَ قطعتَه فابتدَأْتَه ، وكذا **قولُه**: «**والملكُ للهِ أهلَ الملكِ**». أهلٌ منصوبٌ على التعظيمِ ، ويجوزُ فيه الرفعُ والجرُّ ، لَمَّا شاركَ التعظيمُ الاختصاصَ مِنْ جهةِ إضمارِ الفعلِ أَدْرَجَهُ مع الاختصاصِ في الفضلِ ، وهو أَعَمُّ مِنْ الاختصاصِ لأَنَّه يكونُ للحاضرِ و الغائبِ (١٨٧/أ) وليس فيه تخليصٌ مِنْ موصوفٍ آخرَ بخلافِ الاختصاصِ. سيبويه: «ليس كلُّ موضعٍ يجوزُ فيه التعظيمُ ، ولا كلُّ صفةٍ يَحْسُنُ أَنْ يُعَظَّمَ بها ، لو قلتَ: مررتُ بأخيكَ صاحبَ الثيابِ أو البَزَّازَ لم يكنْ هذا ممَّا يَعْظُمُ به الرجلُ عندَ الناسِ ولا يُفَخَّمُ به ، وأَمَّا الموضعُ الذي لا يجوزُ فيه التعظيمُ فأَنْ تَذْكُرَ رجلًا ليس بِنَبِيهٍ عند الناسِ ولا معروفٍ بالتعظيمِ ثم[3] تعظِّمْهُ كما تعظِّمْ النبيهَ وذلك قولُك: مررْتُ بعبدِ اللهِ الصالحَ – لم يجزْ أَنْ تعظِّمَه بالصلاحِ إلا أَنْ يكونَ قد عُرِفَ عبدُ اللهِ

(١) الكتاب ٢/٢٣٣ .

(٢) السابق ٢/٢٣٥ وفيه: وإذا صغرت الأمر .

(٣) في الأصل: لم . والتصويب من سيبويه .

حَقَّ معرفتِه بالصلاحِ فتعظِّمُه وإلَّا فلا – فإنْ قلتَ: مررْتُ بقومِك الكرامِ الصالحين ، ثم قلتَ: الْمُطْعِمِينَ في الْمَحْلِ جازَ لأَنَّهم إذا وصفَهم صاروا بمنزلةِ مَنْ قد عُرِفَ منهم ذلك ، وجازَ لهم أَنْ نجعلَهم كأَنَّهم قد عُلِمُوا ، فَاسْتَحْسِنْ مِنْ هذا ما استحسنَتِ العربُ وأَجْرِهِ كما أَجْرَتْهُ ، وليس كلُّ شيءٍ مِنَ الكلامِ يكونُ تعظيمًا للهِ عزَّ وجلَّ يكونُ لغيرِه مِنَ المخلوقين ، و قد يجوزُ أَنْ تقولَ : مررْتُ بقومِك الكرامِ إذا جعلتَ المخاطبَ كأَنَّه قد عرَفَهم وإنْ كان لم يعرِفْهم))[1].

لَمَّا كان هذا الفصلُ مِنْ كلامِ سيبويه قد ضُبِطَ فيه التعظيمُ أحببْتُ إيرادَه هنا ، واعلمْ أَنَّ المدحَ والذمَّ يكونان بالأسماءِ التي تدلُّ ألفاظُها على المعاني التي ذَكَرَ على أنواعِها معارفَ ونكراتٍ أعلامًا وغيرَ أعلامٍ. **قولُه**: ((**وتقولُ: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ**)). الفاسقُ منصوبٌ بإضمارِ أشتمُ أو أذكرُ أو أعنِي ، ولم يُرِدْ أَنْ يُعَرِّفَه شيئًا يُنْكِرُه وإنَّما ذكرَه المصنفُ هنا لأَنَّه منصوبٌ أيضًا بإضمارِ فعلٍ كالتعظيمِ ، وقُرِئَ قولُه تعالى:﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[2] بنصبِ حمالةِ على الذمِّ وإذا رفعتَ كان معطوفًا على فاعلِ سَيَصْلَى لأَنَّ طولَ الكلامِ بالمفعولِ (١٨٧/ب) سدَّ مسدَّ التأكيدِ ، ومَنْ رفعَ حمالةَ جازَ أَنْ يكونَ صفةً إنْ أُرِيدَ به الماضِي وبدلًا إنْ لم يُرَدْ به الماضي وخبرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: هي أو يكونَ امرأتُه مبتدأً وحمالةُ خبرَه. **قولُه**: ((**مررتُ به المسكينَ البائسَ**)). المسكينُ منصوبٌ بإضمارِ أعني أو أرحمُ ، وهذا يقالُ فيه: نَصْبٌ على الترحُّمِ ، سيبويه: ((الترحُّمُ يكونُ بالمسكينِ والبائسِ ونحوِه ، ولا يكونُ بكلِّ صفةٍ ولا كلِّ اسمٍ))[3]. ويجوز جَرُّ المسكينِ على البدلِ مِنَ الهاءِ في (به) ، وفيه معنَى الترحُّمِ ، ويجوزُ رفعُه إمَّا مبتدأٌ خبرُه مررتُ به ، وفيه أيضًا معنى الترحُّمِ وإمَّا خبرُ مبتدإٍ تقديرُه: هو البائسُ ، وزعمَ يونسُ[4] أَنَّه ليس يَرْفَعُ شيئًا مِنَ الترحُّمِ على إضمارِ شيءٍ يَرْفَعُ ويزعمُ أَنَّ الرفعَ الذي فُسِّرَ خطأٌ. **قولُه**: ((**وقد**

---

(١) الكتاب ٦٩/٢ ، ٧٠ بتصرف .

(٢) من الآية (٤) من سورة المسد . " قرأ الحسن وزيد بن علي والأعرج وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن محيصن وعيسى بن عمر وعاصم بخلاف عنه وابن أبي إسحاق حمالةَ بالنصب على الذم والشتم ، وقيل: بالنصب على الحال. وقرأ باقي السبعة وعاصم في روايةٍ وأبو جعفر ويعقوب وخلف حمالةُ بالرفع على تقدير: هي حمالة أو امرأته مبتدأ وحمالة خبره." معجم القراءات ٦٣١/١٠ للخطيب .

(٣) ينظر الكتاب ٧٤/٢ .

(٤) ينظر الكتاب ٧٧/٢ .

جاءَ نكرةً في قولِ - أميَّةَ بنِ أبي عائذٍ - **الهذلي**»[1]:

٣٠٨- فَأَوْرَدَهَا مَرْصَدًا حَافِظًا بِهِ ابنُ الدُّجَى لَاطِيًا كَالطُّحَالِ

٣٠٩- مُفِيدًا مُعِيدًا لِأَكْلِ القَنِيصِ ذَا فَاقَةٍ مُلْحِمًا لِلْعِيَالِ

٣١٠- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مَثْلَ السَّعَالِي[2]

قولُه: أوردَها يعني عَيْرًا أوردَ الأُتُنَ مَرْصَدًا أيْ: مكانًا يرصدُ فيه الصائدُ الوحشَ ، ابنُ الدُّجَى الصائدُ سمَّاه بذلك ؛ لأَنَّه يَكْمُنُ بالليلِ للصَّيدِ لَاطِيًا بالأرضِ ؛ لئلَّا يراه الصيدُ فهو ملتصِقٌ بالأرضِ كالتصاقِ الطحالِ بالجَنْبِ[3] ، ومُعِيدًا لأكلِ القَنِيصِ أيْ أَنَّه إذا أكلَ لحمَ الصيدِ مرةً أكلَه أخرى ؛ لأَنَّ رزقَه منه فهو يعيدُه أبدا ، ويأوِي إذا أتَى مأواه إلى نسوةٍ عُطَّلٍ مِنَ الحُلِيّ لفقرهِن[4] ، وقولُه: وشُعْثًا بإضمارِ ارحموا شعثًا ، فهو منصوبٌ على الترحُّمِ (١٨٨/أ) والاختصاصِ ، ولا يمنعُ حرفُ العطفِ لأَنَّ الصفاتِ يجوزُ عطفُ بعضِها على بعضٍ على ما يأتِي. سيبويه: «كأَنَّه حيثُ قال: إلى نسوةٍ عُطَّلٍ صِرْنَ عندَه ممَّنْ عُلِمَ أنهنَّ شعثٌ ، ولكنَّه ذكرَ ذلك تشنيعًا لهن وتشويهًا. قال الخليلُ: كأَنَّه قال: وأذكرُهُنَّ شعثًا إلَّا أَنَّ هذا فِعْلٌ لا يُسْتَعْمَلُ إظهارُه ، وإنْ شئتَ جررْتَ الصفةَ»[5]. **مُحَمَّدٌ**: تقديرُ الخليلِ حالٌ ، وقال بعضُ المتأخرين: «إنَّ شعثًا معطوفٌ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ في قولِه: إلى نسوةٍ»[6] ، وليس ممَّا يُعَرَّجُ

---

(١) أمية بن أبي عائذ العمري من بني عمرو بن الحارث من هذيل ، شاعر أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام ، كان من مدّاح بني أمية، له قصائد في عبد الملك ابن مروان ، ورحل إلى مصر فأكرمه عبد العزيز بن مروان ، وأقام عنده مدة بمصر، فكان يأنس به ويوالي إكرامه. ثم تشوق إلى البادية وإلى أهله، فرحل. توفي نحو ٧٥هـ . ينظر الشعر والشعراء ٦٦٧/٢ والأغاني ٢٤/٧ والأعلام ٢٢/٢ .

(٢) أبيات من المتقارب ، الثالث منها هو بيت الشاهد وهو في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ وهو لأمية في الكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ وشرح أبيات سيبويه ١٠١/١ واللسان ١٢٧/٨ والمقاصد النحوية ١٥٥٦/٤ وخزانة الأدب ٤٢٦/٢ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٣٢/١ وشرح التسهيل ٣١٨/٣ والصبان ٦٩/٣ .

الشاهد: نصب شعثا على الاختصاص .

(٣) ينظر الصحاح ٧١/١ (ل ط أ) وورد في بعض مصادر البيت: ملحما للعيال ، وورد: لاصقا كالطحال ، وورد: لاطئا.

(٤) ينظر الصحاح ١٧٦٧/٥ (ع ط ل) .

(٥) الكتاب ٦٦/٢ .

(٦) هو صدر الأفاضل في التخمير ينظر ٣٦١/١ .

عليه ؛ لأَنَّه حينئذٍ لا يُفِيدُ المعنى المطلوبَ. **قولُه**: ((**وهذا الذي يقالُ فيه: نصبٌ على المدحِ والشتمِ والترحمِ**)). إشارةٌ إلى قولِه: ((ومنه الحمدُ لله الحميدَ)) إلى آخرِ الفصلِ.

[الترخيم]

قال الزمخشري: ((ومن خصائص النداء الترخيم إلا إذا اضطر الشاعر فرحم في غير النداء. وله شرائط إحداهها أن يكون الاسم علماً. والثانية أن يكون غير مضاف. والثالثة أن لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً. والرابعة أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف إلا ما كان في آخره تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين. يقولون يا عاذل، ويا جاري لا تستنكري، ويا ثب اقبلي، ويا شا ارجني، وأما قولهم: يا صاح وأطرق كراً فمن الشواذ.

والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط ثم إما أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير وهو الكثير، أو يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيعامل بما تعامل به سائر الأسماء. فيقال على الأول يا حار، ويا هرق، ويا ثمو، ويا بنو في المسمى ببنون. وعلى الثاني يا حار، ويا هرق ويا ثمى، ويا بَنِي ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً فإن كان مفرداً فهو على وجهين أحدهما أن يحذف منه حرف واحد كما ذكرت لك. والثاني أن يحذف منه حرفان. وهما على نوعين إما زيادتان في حكم زيادة واحدة كاللتين في أعجاز أسماء ومروان وعثمان وطائفي. وإما حرف صحيح ومدة قبله وذلك في نحو منصور وعمار ومسكين. وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكماله فقيل يا بخت ويا عمرو ويا سيب ويا خمسة في بخت نصر وعمرويه وسيبويه، والمسمى بخمسة عشر. وأما نحو تأبط شراً وبرق نحره فلا يرخم)).

قال صاحبُ الكتاب: ((فصلٌ ومِنْ خصائصِ النداءِ الترخيمُ. الفصل)).

مُحَمَّدٌ: قيل: أصلُ تصرُّفِ رَخَمَ في لغةِ العربِ القطعُ والحذفُ[1] ، ومنه قولُهم في صفةِ صوتِ المرأةِ أو كلامِها: رخيمٌ ، قال ذو الرُّمةِ:

---

(١) قال ابن فارس:" الراء والخاء والميم أصل يدل على رقة وإشفاق." مقاييس اللغة ٢/ ٥٠٠ وينظر الصحاح ٥/ ١٩٣٠ واللسان ١٢/ ٢٣٤ وتاج العروس ٣٢/ ٢٣٨ .

٣١١- لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الحَْرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمُ الحَوَاشِي لَا هُرَاءٌ وَلَا نَزَرُ[١]

وهذا كقولِ الآخرِ:

٣١٢- وَإِنْ تَكَلَّمَتْ تَبْلَتِ[٢]

أي تقطعُ الحديثَ ، وقالوا: رَخَّمَتِ[٣] الدجاجةُ إذا انقطعَ بيضُها[٤] ، فمِنْ هذا وَضَعَ أهلُ النحوِ هذا اللقبَ يحذفون فيه جميعَ زوائدِ المصغَّرِ تصغيرَ الترخيمِ كقولهم في تصغيرِ أحمدَ ومحمدٍ ومحمودٍ وحامدٍ وحمدانَ: حُمَيْدٌ لكنَّ الغرضَ مِنَ الترخيمِ التخفيفُ ، وقولُهم: صوتٌ رخيمٌ ، هو تقطيعٌ في الصوتِ تستخف فيُسْتَحْسَنُ ، يقال: رخمتِ الجاريةُ إذا لَانَ منطقُها ، ومِنْ هذا بابُ الترخيمِ ، يريدون تسهيلَ اللفظِ بالحذفِ. **قولُه:** ((**ومِنْ خصائصِ النداءِ الترخيمُ**)). سيبويه: ((وإنَّما كان ذلك (١٨٨/ب) في النداءِ لكثرتِه في كلامِهم ، فحذفُوا ذلك كما حذفوا التنوينَ ، وكما حذفوا الياءَ مِنْ قومِي في النداءِ))[٥]. وهو مِنْ خصائصِ النداءِ على سبيلِ الجوازِ لا الوجوبِ. **قولُه:** ((**إلا إذا اضطرَّ الشاعرُ فرخَّمَ في غيرِ النداءِ**)). لأَنَّ الشاعرَ يحذفُ ما لا يجوزُ حذفُه في الكلامِ كقولِه:

---

(١) بيت من الطويل لذي الرمة وهو في ديوانه ٥٧٧/١ والعين ٨٥/٤ ومعجم ديوان الأدب ١٩٠/٤ والخصائص ٢٩/١ والصحاح ٨٣/١ والمحكم ٣٥٣/٤ وابن الشجري ٣٠٠/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٩٠/١ واللسان ١٨١/١.
الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أن معنى رخيم لَيِّنٌ .

(٢) جزء من بيت من الطويل وهو للشنفرى ، وقد جاء بعدة روايات ، فجاء: وإن تخاطبك ، وإن تحدثك ، وإن تكلمك وتمامه:

كأن لها في الأرض نِسْيًا تَقُصُّهُ على أَمِّها وإن تكلمْكَ تَبْلَتِ

ينظر المفضليات ص ١٠٩ وأدب الكاتب ص ٤٩٣ وجمهرة اللغة ٢٥٦/١ ومعجم ديوان الأدب ١٤٦/٢ وتهذيب اللغة ٨١/١٣ والصحاح ٢٤٤/١ والخصائص ٢٨/١ ومجمل اللغة ١٣٤/١ والمحكم ٤٩٨/٩ وشمس العلوم ٦٢٥/١ واللسان ١١/٢ .

الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أن تبلت بمعنى قطعت ، وكذا ذكر أصحاب المعاجم .

(٣) هكذا ضبطت في الأصل .

(٤) "أَرْخَمَتِ النعامة والدجاجة على بيضها ، ورَخَمَتْهُ من حَدِّ نصر و رَخَمَتْ عليه تَرْخُمُه رَخْمًا بالفتح ورَخَمًا ورَخَمَةً محركتين وهي مُرْخِمٌ ورَاخِمٌ ومُرْخِمَةٌ .... حَضَنَتْهُ ، ورَخَّمَهَا أهلُها ترخيمًا ألزموها .... إياه ." تاج العروس ٢٣٧/٣٢ بتصرف وينظر العين ٢٦٠/٤ واللسان ٢٣٣/١٢ ولم أجد ما ذكره ابن عمرون .

(٥) الكتاب ٢٣٩/٢ .

٣١٣- لَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيّ لَا يَدَّعِي القَومُ أَنِّي أَفِرْ[(١)]

إِنَّمَا هو أفرُّ بتشديدِ الراءِ ، فخفَّفَها ليتشاكلَ أواخرُ الأبياتِ ، فحَذْفُ ما يجوزُ حذفُه في صورةٍ أولَى ؛ لأَنَّ الترخيمَ جائزٌ في النداءِ ، فجازَ للشاعرِ الترخيمُ[(٢)] في غيرِ النداءِ. واعلمْ أَنَّه يجوزُ للشاعرِ الترخيمُ على أيِّ اللغتين شاءَ مِنْ إرادةِ المحذوفِ وعدمِ إرادتِه خلافًا للمبردِ[(٣)] في حارٍ على إرادةِ المحذوفِ بدليلِ قولِ الشاعرِ:

٣١٤-أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوتِهِ فَيُجِيبُ[(٤)]

ففتحَ واوَ عُرْوَ ، ولا يمكنُ أَنْ يُتَأَوَّلَ أَنَّه غيرُ منصرفٍ ؛ لأَنَّه كنيةٌ ، ولأَنَّه حَذْفٌ على غيرِ قياسٍ ، فلا فرقَ بينَ أَنْ يُنْوَى أو لا يُنْوَى مع أَنَّ تَرْكَ اللفظِ على ما كان عليه أدلُّ على المحذوفِ ، وأقلُّ تغييرًا ، وكذا قولُ حسانَ:

٣١٥- أَتَانِي عَنْ أُمَيَّ نَثَا حَدِيثٍ[(٥)]

شاهدٌ لسيبويه[(٦)] ؛ لأَنَّه أرادَ أُمَيَّةَ بنَ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِي ، ولم يُرِدِ القبيلةَ التي [هي][(٧)]

---

(١) بيت من المتقارب لامرئ القيس وهو في ديوانه ص ١٥٤ والشعر والشعراء ١٢٢/١ ومجمل اللغة ٣٢٧/١ وشمس العلوم ٢١٠٤/٤ وضرائر الشعر ص ١٣٢ واللسان ٥٥٩/١٣ والمغني ٢٧٧/١ وخزانة الأدب ٢٢١/١١ .

الشاهد: استدل النحاة بهذا البيت على زيادة لا قبل القسم للدلالة على أن جواب القسم منفي ، واستدلوا على تخفيف أفر للضرورة الشعرية .

(٢) في الأصل ١٨٨/ب زيادة: جايز. وهي مشطوبة .

(٣) حيث لم يجز الترخيم على إرادة المحذوف ينظر المقتضب ٢٥١/٤ والإيضاح لابن الحاجب ٢٩٥/١ والارتشاف ٢٢٤٥/٥.

(٤) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في ابن الشجري ١٩٥/١ وأسرار العربية ص ٢٣٩ والإنصاف ٣٤٨/١ وضرائر الشعر ص ١٣٩ وشرح الكافية الشافية ١٣٦١/٣ وشرح التسهيل ٤٣٢/٣ والمقاصد النحوية ١٧٦٢/٤ والتصريح ١٨٤/٢ وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ .

الشاهد: ترخيم أبا عروة بحذف التاء من المضاف إليه مع إرادة المحذوف وترخيم المضاف مذهب الكسائي والفراء.

(٥) هذا صدر بيت من الوافر لحسان بن ثابت يهجو كما ذُكِرَ في ديوانه ص ١٤٧ أميةَ بن خلف الخزاعي ، والشطر الآتي في كلام ابن عمرون هو عجزه ، ورواية الديوان : أتاني عن أميةَ ذَرْوُ قولٍ . ولا شاهد فيه . ورواية ابن عمرون ذكرها ابن الشجري في أماليه ١٩١/١ قال ابن الشجري: نثا حديث: ظاهر حديث ١٩٦/١.

(٦) ليس البيت في كتاب سيبويه ، وهذا من كلام ابن الشجري ، فقد نقل عنه ابن عمرون من قوله: شاهد لسيبويه إلى قوله: بذي حفاظ . وأظن أن ابن الشجري وتابعه ابن عمرون يقصد أن لسيبويه أن يحتج بهذا البيت على المبرد .

(٧) الزيادة من أمالي ابن الشجري ١٩٦/١ .

أميةُ بنُ عبدِ شمسٍ[١] ، ويوضّحُ ذلك مع الروايةِ قولُه بعده:

وَمَا هو في المغِيبِ بِذِي حِفَاظِ

هذا هو الصحيحُ لا ما أطلقَه الزمخشريُّ في حواشِيه مِنْ قولِه: «وعند المبردِ[٢] لا يجوزُ الترخيمُ في غيرِ النداءِ ضرورةً إلا أَنْ يقالَ: أطلقَ وأرادَ نوعًا منه مجازًا». **قولُه:** «**وله شرائطُ (١٨٩/أ) إحداها: أَنْ يكونَ عَلَمًا**». تقدَّمَ شرحُ العَلَمِ وإِنَّما اشترطَ العلميةَ ؛ لأَنَّ العَلَمَ كَثُرَ نداؤُه ، فناسبَ أَنْ يُخَفَّفَ ولأَنَّ العَلَمَ يَدخلُه التَّغَيُّرُ كثيرًا كما ذكرْنا في حَيْوَةَ ومَكْوَزَةَ وغيرِ ذلك «**والثانيةُ أَنْ يكونَ غيرَ مضافٍ**». يريدُ أَنَّ المنادَى غيرَ مضافٍ إلى شيءٍ ، سيبويه: «ولا تَحْذِفُ شيئًا قبلَ أَنْ تنتهِي إلى آخرِه ؛ لأَنَّ المضافَ إليه حَلَّ محَلَّ التنوينِ»[٣]. وذهبَ الكسائي والفراءُ[٤] إلى جوازِ ترخيمِ المضافِ ويحذفُون آخرَ المضافِ إليه يقولون: أبا عروَ يريدون أبا عروةَ وأنشدوا عليه[٥] ما هو عند البصريين محمولٌ على الضرورةِ للدليلِ الذي ذكرناه عن سيبويه في منعِه ؛ ولأَنَّ المضافَ إليه غيرُ منادًى ، فلا يجوزُ ترخيمُه ، وأَمَّا الحذفُ مِنَ الأَوَّلِ فمنتفٍ بالإجماعِ. «**والثالثةُ أَنْ لا يكونَ مندوبًا**». لأَنَّ امتدادَ الصوتِ مطلوبٌ في الندبةِ على ما أشرْنا إليه ، وكذا المستغاثُ به فلا يليقُ بهما الحذفُ ، فلا يجوزُ فيهما الترخيمُ ؛ لأَنَّه يَنْقُصُ امتدادَ الصوتِ ، ولو قال: الثالثةُ أَنْ يكونَ مبنيًّا في النداءِ كانَ أَقَلَّ كُلْفَةً ؛ لأَنَّ جميعَ ما يعربُ في النداءِ لا يرخَّمُ ؛ لأَنَّه لم يتطرَّقْ إليه التغييرُ بالبناءِ ، فلم يتطرَّقْ إليه التغييرُ بالترخيمِ ، ويندرجُ تحته المندوبُ والمستغاثُ ، «**والرابعةُ أَنَّ تزيدَ عدَّتُه على ثلاثةٍ**» ؛ لأَنَّهم إذا حذفُوا ممَّا هو أكثرُ مِنَ الثلاثي شبَّهوه بأصلٍ أخفَّ منه ، والثلاثي أخفُّ الأوزانِ وليس مِنَ الأوزانِ أقلُّ منه وهو

---

(١) ورد ذكر أمية بن عبد شمس في الاشتقاق ص ٧٣ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٧٤ .

(٢) المراد أن الزمخشري أطلق عن المبرد أنه لا يجيز الترخيم في غير النداء للضرورة ، والصحيح ما ذكره ابن عمرون أنه منع الترخيم في غير النداء على لغة من قال: يا حارِ مع إرادة المحذوف فقط أما على لغة من قال: يا حارُ فجائز.

(٣) ينظر الكتاب ٢٤٠/٢ بتصرف من ابن عمرون في عبارة سيبويه .

(٤) ينظر رأي الكسائي والفراء في ابن يعيش ٢٠/٢ ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ٣٤٧/١ والهمع ٧٨/٣ .

(٥) في هامش ١٨٩/أ: حاشية: الذي أنشدوا عليه قول الشاعر ، ولم يعرف قائله:

أبا عُــرْ[وَ] لا تبعــد وكــل ابــن حــرة ... ســـيدعوه داعـــي ميتـــة فيجيـــب

وقول زهير:

خذوا حذركم يا آل عكرمَ واذكروا .

أصلٌ حتى يشبَّه به ، وأجازَ الفراءُ والكوفيون[١] ترخيمَ الثلاثي المتحرِّكِ الأوسطِ ، قال الفراء: ((إذا رُخِّمَ صار مثلَ يَدٍ))[٢] ، وحكَى النحاسُ[٣] مثلَ ذلك عن الأخفشِ سعيدٍ. ومنه قولُ المتنبي:

٣١٦- عُمَ بْنَ سُلَيْمَانَ[٤]

يريدُ عُمَرَ ، وما ذكرنا مِنَ الدليلِ يمنعُه ، وإنْ جاءَ (١٨٩/ب) منه شيء فعلى الحذفِ الذي هو غيرُ قياسي ، وَاحْتُجَّ لهم أيضًا بما أنشدَه سيبويه:

٣١٧- فَقُلْتُمْ تعَالَ يَا يَزِ بْنَ مُخَرِّمٍ[٥]

والجوابُ أَنَّ الياءَ محذوفةٌ لالتقاءِ الساكنين لا للترخيمِ ، ولم يمثِّلِ العَلَمَ ، وتمثيلُه: يا حارِ.

قولُه: ((**إلا ما في آخرِه تاءُ التأنيثِ ، فإنَّ العَلَمِيَّةَ والزيادةَ على الثلاثةِ فيه غيرُ مشروطتين**)).

لأَنَّ التأنيثَ يقتضِي التخفيفَ لثقلِه فصار هذا عوضًا مِنِ اقتضاءِ كثرةِ العَلَمِ الحذفَ ، ولابدَّ أَنْ يكونَ مقصودًا حتَّى يكونَ النداءُ قد أثَّرَ فيه البناءُ فيدخلُ عليه الترخيمُ ، وأَمَّا الزيادةُ على الثلاثةِ فإنَّما اشْتُرِطَ لِمَا ذكرنا مِنْ أَنَّ الثلاثي الأصلَ الأخفُّ ، والتأنيثُ يوجبُ الثقلَ ؛ ولأَنَّها زائدةٌ وحذفُ الزائدِ لا يوجبُ إخلالًا لاسيَّمَا إذا كان مُوحِيًا للثقلِ ، ولأَنَّها مُشَبَّهَةً بكَرِبَ مِنْ

---

(١) ينظر رأي الكوفيين والأخفش في شرح الجمل لابن بابشاذ ص ٣٣٨ وابن الشجري ٣٠٤/٢ والمساعد ٥٥٢/٢ .

(٢) ينظر الإنصاف ٣٥٧/١ واللباب للعكبري ٣٤٧/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٥٧/٣.

(٣) رأي الأخفش في أمالي ابن الشجري ٣٠٤/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٩٥/١ وتوضيح المقاصد ١١٣٥/٣ .

(٤) بعض شطر من الطويل وهو للمتنبي في ديوان ٢١٢/٤ يمدح عمر بن سليمان الشرابي وتمامه:

أَجِدَّكَ مَا تَنْفَكُّ عَانٍ تَفُكُّهُ ... عُمَ بْنَ سُلَيْمَانَ وَمَالٌ تُقَسِّمُ

الشاهد: ترخيم عُمَرَ وهو ثلاثي متحرك الوسط ، وهو جائز على قول الكوفيين ومنعه البصريون . وينظر الفسر لابن جني ٥٢٧/٣ وشرح ديوان المتنبي للواحدي ص ١٨١ وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٨٩/٤ .

(٥) صدر بيت من الطويل ، وعجزه:

فقلتُ لكم إني حَلِيفُ صُدَاءِ

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٥٣/٢ والمحكم ٢٥٦/٨ وابن الشجري ٣٠٤/٢ واللسان ٤٥٧/١٤ وليزيد بن مخرم في خزانة الأدب ٣٧٨/٢ . وروي: مخرق .

الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أنه قد يقال أن يزي ترخيم بعد ترخيم ، فرُخِّمَ يزيد بحذف الدال ثم رخِّمَ يزي بحذف الياء على مذهب الكوفيين ، ولذا أجاب بأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ، واستدل سيبويه بالبيت على ترخيم يزيد ، وقال بعض العلماء بأن البيت دليل على جواز ترخيم العلم الموصوف بابن .

معدِي كَرِبَ ، فكما يُحذفُ الاسمُ الثاني مِنَ المركَّبِ كذلك ما أشبهَه ، ولأَنَّها تتغيَّرُ بقلبِها في الوقفِ هاءً ، فجاز أَنْ يلحقَها تغييرٌ آخرُ بالحذفِ ؛ لأَنَّ التغييرَ يؤنسُ بالتغييرِ ، ((**يقولون: يا عاذلَ**)) يريدُ عاذلَةَ ، ((**وجارِيَ لا تستنكرِي**)) تقدَّمَ شرحُه في فصلِ حذفِ حرفِ النداءِ فلا نعيدُه ، ((**ويا ثُبَ**)) يريدُ يا ثُبَةُ ، وهي الجماعةُ مِنَ الناسِ واسمُ رجلٍ[(١)] ، ((**ويا شَا ارْجُنِي**)) أرادَ شاةً بعينِها ، وارجُنِي أقيمِي[(٢)] ، وهذا الترخيمُ على لغةِ يا حارِ بكسرِ الراءِ ، فأَمَّا مَنْ ضمَّ الراءَ فقياسُه يا شاهُ بردِّ الهاءِ التي هي لامٌ لئلا يبقَى اسمٌ على حرفين ، الثاني منهما حرفُ علَّةٍ ، وذا لا نظيرَ له. وممَّا يحتاجُ إلى بيانِه أَنَّ ما فيه هاءُ التأنيثِ إذا لم يكنْ عَلَمًا لا يرخَّمُ على يا حارِ ، سيبويه: ((لأَنَّهم لو فعلوا ذلك التبسَ المذكرُ بالمؤنثِ ، وذلك أَنَّه لا يجوزُ أَنْ يقولَ للمرأةِ: يا خبيثُ أقبلِي ، وإِنَّما جاز في العَلَمِ ؛ لأَنَّك لا تؤنِّثُ مذكرًا ، ولا تذكِّرُ مؤنثًا))[(٣)]. ولا تلتَفِتَنَّ (١٩٠/أ) إلى قولِ مَنْ قال: ((والعلميةُ المذكورةُ ليست شرطًا معيَّنًا ، وإِنَّما هي أحدُ شرطين))[(٤)] وأطلقَ ولم يُفَصِّلْ. و[إذا][(٥)] رُخِّم لم يُحْذَفْ غيرُها ، خلافًا ليحيَى[(٦)] فإِنَّه حَذَفَ الزوائدَ مع الهاءِ، وقال العجاجُ:

٣١٨- فَقَدْ رَأَى الرَّاؤُونَ غَيْرَ البُطَّلِ ٣١٩- أَنَّكَ يَا مُعَاوِ يَا ابنَ الأَفْضَلِ[(٧)]

فحَذَفَ ياءَ معاويةَ بعد حذفِ التاءِ ، فلأَنَّه بعد حذفِ التاءِ صار الاسمُ عنده كأَنْ لم يُحذفْ منه شيءٌ خلافًا للمبرد ، فإِنَّه قال: ((إِنَّما هو معاويَ ابنَ الأفضلِ))[(٨)]. ((**وأَمَّا**

---

(١) ينظر اللسان ٢٤٤/١ (ث و ب) .

(٢) ينظر اللسان ١٧٦/١٣ (ر ج ن) .

(٣) الكتاب ٢٥١/٢ بتصرف.

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٣٩/٢ .

(٥) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٦) قال الشاطبي:" وأجاز الفراء حذف ما قبل الهاء إن كان زائدا ، فيجوز عنده في مروانة يا مروَ وفي مَرجانة يا مرجَ والسماع بذلك معدوم ." المقاصد الشافية ٤١٠/٥ وينظر شرح الكافية للرضي ٤٠٣/١ .

(٧) بيتان من الرجز للعجاج ديوانه ٢٥١/١ ورواية الديوان: إنك يا يزيد يا ابن الأَفْحُلِ . وينظر الكتاب ٢٥٠/٢ والبصريات ص ٣٤١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٥/١ والخصائص ٣١٦/٣ والارتشاف ٢٢٤٠/٥ والهمع ٨٦/٣ والمقاصد الشافية ٤١٠/٥ وخزانة الأدب ٣٧٨/٢ .

الشاهد: ترخيم معاوية بحذف التاء ثم ترخيمه مرة ثانية بحذف الياء ، فهو ترخيم بعد ترخيم عند سيبويه .

(٨) نسب ابن السيرافي هذا إلى بعض النحويين١٩٦/١ .

قولُهم: يا صاحِ)) في ترخيمِ صاحبٍ ، وليس بعَلَمٍ ولا فيه تاءُ التأنيثِ ، فلكثرةِ استعمالِه ، وهو شاذٌّ ، ومثلُه كَرَا[1] في قولِه: ((**أَطْرِقْ كَرَا**)) هو شاذٌّ ، رخَّمَه على يا حارُ فوقعتِ الواوُ طَرَفًا ، وقبلَها فتحةٌ ، فقلبتْ ألفًا ولو رخَّمَه على يا حارِ لقال: يا كروَ. **قولُه**: ((**والترخيمُ حذفٌ في آخرِ الاسمِ على سبيلِ الاعتباطِ**)). يعني مِنْ غيرِ علةٍ ، يقال: اِعْتُبِطَ البعيرُ إذا ماتَ مِنْ غيرِ علَّةٍ[2] ، إنَّما هو تخفيفٌ. **قولُه**: ((**ثم إمَّا أَنْ يكونَ المحذوفُ كالثابتِ في التقديرِ ، وهو الكثيرُ**)). لأَنَّه أدلُّ على المحذوفِ أو يُجْعَلُ ما بقيَ كأَنَّه اسمٌ برأسِه مبالغةً في الخفةِ حتى لا يُرَادُ المحذوفُ فحُذِفَ ما يدلُّ عليه وجُعِلَ مستقلًّا ، فيُعامَلُ بما يعاملُ به سائرُ الأسماءِ ، وذا ليس على إطلاقِه لِمَا ذكرْنَا فيما فيه تاءُ التأنيثِ وليس عَلَمًا. **قولُه**: ((**فيقال على الأوّلِ يا حارِ**)). يعني بكسرِ الراءِ كما كانتْ مع الثاءِ في يا حارِثُ ((**ويا هِرَقْ**)) ، تبقَى القافُ ساكنةً على حالها التي كانتْ مع اللامِ في هِرَقْلَ خلافًا للفراءِ[3] ، فإنَّه يقول: يا هِرَ ويحذفُ حرفين ؛ لئلا تبقَى القافُ ساكنةً ، فيُشْبِهُ الأدواتِ يعني الحروفَ. والجوابُ أَنَّا نريدُ المحذوفَ ، ولذلك تبقَى (١٩٠/ب) الواوُ في (ثَمُو) بعد حذفِ الدالِ ؛ لأَنَّ المحذوفَ مُرَادٌ ، فإنْ أدَّى السكونُ إلى اجتماعِ ساكنين غيَّرْتَه بردِّه إلى أصلِه إنْ كان له أصلٌ في الحركةِ نحو أَنْ تسمّي رجلًا مُحْمَارًّا منقولا مِنِ اسمِ الفاعلِ ، فإذا رخَّمْتَه قلتَ: يا مُحْمَارِ بكسرِ الراءِ ، وإنْ لم يكنْ للساكنِ أصلٌ في الحركةِ نحو رجلٍ اسمُه اسْحَارَّ نصَّ سيبويه[4] أَنَّ الراءَ الأولى منه لا أصلَ لها في الحركةِ ، فإذا حذفتَ الراءَ الآخرةَ لم يكنْ بدٌّ مِنْ تحريكِ الراءِ الساكنةِ ؛ لأَنَّه لا يلتقِي ساكنان في غيرِ الوقفِ على غيرِ حدِّه ، وتحرُّكُه بالفتحِ ؛ لأَنَّه يلي الذي منه الفتحةُ وهو الألفُ. ((**ويا ثمو**)) مرخَّمٌ[5] مِنْ ثمودَ ، فحذفتَ الدالَ وبقيَتِ الواوُ سالمةً وإنْ وقعتْ طَرَفًا وقبلَها ضمَّةٌ ؛ لأَنَّ الدالَ مُرَادَةٌ فكأَنَّ الواوَ لم تقعْ طرفًا ، وكذا ((**يا بنو**)) في المسمَّى ببنون ، ولا تَحْذِفِ الواوَ لئلا يبقَى أقلَّ مِنْ

---

(١) في الأصل ١٩٠/أ: كثيرا. وأظن الصواب ما أثبته.

(٢) " اِعْتَبَطَ البعيرَ نحَرَهُ بلا علة ." تاج العروس ٤٦٥/١٩ (ع ب ط) .

(٣) ينظر ابن يعيش ٢١/٢ وشرح الكافية للرضي ٤٠٥/١ والهمع ٨٥/٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٢٦٤/٢ والأصول ٣٦٤/١ .

(٥) في الأصل: مرخما . بالنصب ، والصواب ما أثبته .

ثلاثةٍ ، ((**وعلى الثاني**)) يعني قولُه: ((**أو يُجْعَلَ ما بقيَ كأَنَّه اسمٌ برأسِه**)). فإِنْ كان ما قبلَ الآخرِ مضمومًا كبُرْثُنٍ إذا قلتَ يا برثُ اعتقدتَ أَنَّ هذه الضمةَ غيرُ الأصليةِ ، فيعاملُ بها ما يعاملُ به في سائرِ الأسماءِ وبيَّنَّا ما فيه مِنْ أَنَّه يستثنَى ما فيه الهاءُ ممَّا ليس بعَلَمٍ. ((**يا حارُ**)) بضمِّ الراءِ لَمَّا حذفَ التاء ولم يُرِدْهَا ، صارتِ الراءُ آخرَ المنادَى فضمَّها ، وكذا ((**يا هِرَقُ**)) بضمِّ القافِ ((**ويا ثَمِي**)) بقلبِ الواوِ ياءً لَمَّا حذفَ الدالَ غيرَ مريدٍ لها قَلَبَ الضمةَ كسرةً ، فانقلبتِ الواوُ ياءً ؛ لأَنَّها وقعتْ طرَفًا وقبلَها ضمَّةٌ ، ومتى وقعتِ الواوُ كذلك قُلِبَتْ لِمَا يُحَرَّرُ في موضعِه ، ومثلُه: ((**يا بَنِي**)) في المسمَّى ببنون على قياسِ ثَمِي ، ولم يتعرَّضْ سيبويه لأَنْ يكونَ الباقي على زنةِ اسمٍ تامٍّ ، واعتبرَه المازني[1] وأكثرُ النحاةِ[2] ، وقالوا: لا يجوزُ ترخيمُ طَيْلِسَانَ بكسرِ اللامِ على لغةِ مَنْ يقول: يا حارُ ؛ لأَنَّه يبقَى على وزنِ فَيْعِل وليس بموجودٍ (١٩١/أ) وردَّه السيرافي بأَنْ قال: بالإجماعِ يجوزُ يا مَنْصُ[3] ، وليس في الأوزانِ يا مَفْعُ ، فثبتَ أَنَّ لا اعتبارَ بالوزنِ ، وهو الصحيحُ ، وإِنْ كان قبل المحذوفِ للترخيمِ شيءٌ قد سقطَ للساكنين فإِنَّك إذا حذفتَ رجعَ الساقطُ نحوُ رجلٍ سمَّيْتَه قاضون فإِنَّ الواحدَ قاضِي ، فلَمَّا جاءَتْ واوُ الجمعِ سقطَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين ، فلَمَّا رخمْتَ حذفتَ الواوَ والنونَ ، فرجعتِ الياءُ التي سقطتْ للساكنين لزوالِ أحدِهما ، وإذا رخمْتَ رجلًا اسمُه خمسةَ عشرَ حذفْتَ الثاني ، فإِنْ وقفتَ على خمسة قلبتَ تاءَها هاءً تعاملُها معاملةَ ما لم يُحْذَفْ منه شيءٌ. وشِيَةٌ إذا سُمِّيَ به ورُخِّمَ رددْتَ المحذوفَ إلى موضعِه على يا حارُ لئلا يبقَى اسمٌ على حرفين الثاني حرفُ علةٍ ، فنقولُ على مذهبِ سيبويه[4]: يا وَشِيُ بكسرِ الشينِ ، والأخفشُ[5] يسكِّنُها ، ويأتي الكلامُ إِنْ شاءَ الله تعالى على ما لكلِّ واحدٍ منهما مِنَ الاحتجاجِ في موضعِه. **قوله:** ((**ولا يخلُو المرخمُ مِنْ أَنْ يكونَ مفردًا أو**

---

(١) ينظر الأصول ٣٧٣/١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٠/١ .

(٢) ينظر السابق ورسالة الملائكة ص ١٧٧ وشرح الكافية الشافية٣/٣١٦٥ وذكر أبو حيان أنه مذهب كثير من النحويين ينظر الارتشاف ٢٢٣٨/٥ وتوضيح المقاصد ١١٤٥/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٢٥٩/٢ والأصول ٣٦٠/١ .

(٤) ينظر البديع ٤٢١/١ والارتشاف ٢٢٢٩/٥ .

(٥) ينظر الأصول ٣٧٦/١ والبديع ٤٢١/١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠١/١ .

مركبًا ، فإنْ كان مفردًا ، فهو على وجهين)). صوابُه على نوعين ؛ لأَنَّ العادةَ فيما يقالُ فيه وجهان أَنَّه يجوزُ كلُّ واحدٍ منهما في المحلِّ الواحدِ ، وليس هنا كذلك ، ((**أحدُهما أَنْ يُحذفَ منه حرفٌ واحدٌ كما ذكرتُ**)). تقدم شرحه ، ((**والثاني أَنْ يُحذفَ منه حرفان ، وهما نوعان إِمَّا زيادتان في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ كاللتين في أعجازِ** - يعني أواخر- **أسماءَ**)). أسماءُ فعلاءُ مِنَ الوسامةِ ففي آخرِه ألفُ التأنيثِ ، وقبلَها ألفٌ ، قُلِبَتْ ألفُ التأنيثِ همزةً ، وقلبتْ واوُها همزةً وإِنْ كانتْ مفتوحةً كقولهم: أحدٌ وأناةٌ ، هذا مذهبُ سيبويه[1] ، وقيل[2]: إِنَّه منقولٌ مِنْ جمعِ اسمٍ ، فيكونُ وزنُه أفعالًا فيكونُ مِنْ بابِ منصورٍ وجَعْلُه أفعالًا أولى ؛ لأَنَّ ما ذكرَه سيبويه (١٩١/ب) يلزمُ منه قلبُ الواوِ المفتوحةِ همزةً ، وهو غيرُ مقيسٍ ، وقيل: لو كان أفعالًا انصرفَ في تسميةِ المذكرِ به نحو: أسماءَ بنِ خارجةَ[3] ، وقيل: إنَّما لم يصرفْه وإِنْ كان منقولا مِنَ الجمعِ ؛ لأَنَّه غلبَ في تسميةِ المؤنثِ ولسيبويه أَنَّ المنقولَ مِنَ الصفةِ إلى العلميةِ أكثرُ مِنَ المنقولِ مِنَ الجمعِ ، فكان الحملُ عليه أولى ، وكِلَا القولين جائزٌ. فنقولُ: يا أَسْمَ ، قال الشاعرُ:

٣٢٠- يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ[4]

ومروانُ وزنُه فعلانُ على ما بُيِّنَ في ما لا ينصرفُ ، قال الشاعرُ:

---

(١) ينظر الكتاب ٢٥٨/٢ .

(٢) هو قول الشنتمري في تحصيل عين الذهب ص ٣٣٨ ، وأجاز هذا القول ابن يعيش ٢٢/٢ وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٢/١ .

(٣) أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري ، تابعي من أهل الكوفة ، كان سيد قومه جوادا مقدما عند الخلفاء قال له عبد الملك ابن مروان: ثم سدت الناس يا أسماء؟ فقال: هو من غيري أحسن! فعزم عليه، فقال: ما سألني أحد حاجة إلا رأيت له الفضل عليّ. وزوّج ابنة له فقال يوصيها: يا بنية كوني لزوجك أمة يكن لك عبدا، ولا تدني منه فيملّك ولا تتباعدي عنه فيتغير عليك . توفي ٦٦ هـ . ينظر فوات الوفيات ١٦٨/١ والأعلام ٣٠٥/١ .

(٤) صدر بيت من البسيط ، وعجزه:

إن الحوادثَ مَلْقِيٌّ ومُنْتَظَرُ

نسب إلى لبيد في الكتاب ٢٥٨/٢ وهو في ملحقات ديوانه ص ٣٦٤ تحقيق د: إحسان عباس ونسب إلى أبي زبيد الطائي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٩٠/١ والمقاصد النحوية ١٧٦٣/٤ وبلا نسبة في ابن الشجري ٣١٤/٢ وأوضح المسالك ٦٣/٤ والأشموني ١٧٨/٣ .

الشاهد: ترخيم أسماء مع حذف الهمزة والألف قبلها لأنهما زيادتان في حكم زيادة واحدة .

٣٢١- يَا مَرْوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ[(١)]

وعثمانُ فعلانُ مِنَ العَثْمِ[(٢)] ، فتقولُ: يا عُثْمَ ، وطائِفيٌّ في المسمَّى المنقولِ مِنَ النسبِ. فهذه الكلمُ جميعًا في آخرِها زائدان زِيْدَا معًا[(٣)] فتنزَّلَا منزلةَ الحرفِ الواحدِ ، فحُذِفَا معًا. «**وإِمَّا حرفٌ صحيحٌ ومَدَّةٌ قبلَه**» يعني النوعَ الثاني مِمَّا يُحذفُ منه حرفان ، ولابدَّ أَنْ تكونَ المدَّةُ زائدةً وإِلَّا لم يجزْ حذفُها ، ولو سمَّيتَ ببِرْذَوْنٍ ورخَّمتَ لم تَحْذِفِ الواوَ ؛ لأَنَّها ليستْ مدَّةً ؛ لأَنَّ المدةَ أَنْ يكونَ حرفُ العلَّةِ ساكنًا وقبلَه حركةٌ مِنْ جنسِه ، ولو سمَّيتَ بسِنَّوْرٍ ورخمتَ لم تحذفِ الواوَ؛ لأَنَّه ليس قبلَ الواوِ مِنْ جنسِه ، ولو سمَّيتَ بمختارٍ ومنقادٍ ، ثم رخمتَ لم تحذفِ الألفَ لأَنَّها ليستْ زائدةً ، ولابدَّ مِنْ أَنْ يبقَى بعدَ الحذفِ ثلاثةُ أحرفٍ ، فلو سمَّيتَ بعمادٍ ورخمتَ لم تحذفِ الألفَ ؛ لأَنَّه لا يبقَى ثلاثةُ أحرفٍ ، وذلك في مثلِ: منصورٍ يا منصُ ، وعَمَّارٍ يا عَمَّ ، ومسكينٍ يا مسكُ ، وإِنَّما حُذِفَتَا أَمَّا الأصليُّ فلأَنَّه طَرَفٌ فحُذِفَ ، فلمَّا حُذِفَ جرَى مجرَى الزائدِ في مروانَ ، والذي قبلَ الأصلِ زائدٌ للمدِّ ، فأشبهَ الألفَ ، فحُذِفَا جميعًا كما حُذِفَا مِنْ مروانَ. «**وإِنْ كان مركَّبًا**» غيرَ تركيبِ الإِضافةِ والجُمَلِ حذفتَ الاسمَ الثاني ؛ لأَنَّه أشبهَ تاءَ التأنيثِ فحُذِفَ (١٩٢/أ) كحذفِها جعلوا حكمَهما في التصغيرِ واحدًا ، فكذلك في الترخيمِ. فقيل: يا بُخْتَ في بُخْتَ نَصَّرَ ، قال صدرُ الأفاضلِ: «نَصَّرَ بتشديدِ الصادِ»[(٤)] ، ومثلُه أبو

---

(١) صدر بيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ٧/٢ ورواية الديوان:

مَـــــرْوَانَ إِنَّ مَطِيَّـــــتِي مَعْكُوسَـــــةٌ تَرْجُـــو الحِبَـــاءَ وَرَبُّهَـــا لَمْ يَيْـــأَسِ

ورواه النحاة يا مروَ إِنَّ ، وينظر الكتاب ٢٥٧/٢ والزاهر ٣٩٨/٢ واللمع ص ٨٤ وابن الشجري ٣١٣/٢ وشمس العلوم ٢٤٦٢/٤ وابن يعيش ٢٢/٢ وأوضح المسالك ٦٢/٤ والمقاصد النحوية ١٧٦٧/٤ والتصريح ١٨٦/٢ وخزانة الأدب ٣٤٧/٦ والأشموني ١٧٨/٣ .

الشاهد: ترخيم مروان بحذف الزيادتين في آخره ، لأنهما زيدتا معا .

(٢) عَثَمَ العظمُ المكسور: فسدَ ونقص عن قوته التي كان عليها ، وانجبر على غير استواء. تاج العروس ٥٣/٣٣ (ع ث م).

(٣) في الأصل ١٩١/ب: معا زيدا. وكتب فوق كل كلمة (مـ) .

(٤) ينظر التخمير ٣٧٠/١ ، ومع أن صدر الأفاضل نسب التشديد إلى ما ذكره أبو حاتم عن الأصمعي ، فقد صاغ ابن عمرون عبارته على أن التشديد قول صدر الأفاضل وأن أبو حاتم ذكر مثله ، وعبارة التخمير: "نقله أبو حاتم" فكأن ابن عمرون هو من ذكر قول أبي حاتم من اجتهاده وقراءته مع أنه نقل عبارة صدر الأفاضل نقلا .

حاتمٍ[١] في كتابِ ما تلحنُ فيه العوامِ عن الأصمعيّ[٢]. ويا عَمْرَ يريدُ يا عمرَويهِ ، ويا سِيْبَ يريدُ يا سيبويهِ ، ويا خمسةَ في المسمَّى بخمسةَ عشرَ ، وإذا رخمتَ مَنِ اسمُه اثنا عشرَ ، حذفتَ عشرَ مع الألفِ ؛ لأَنَّ عشرَ بمنزلةِ نونِ مسلمين ، والألفَ بمنزلةِ الواوِ فقلتَ: يا اثْنَ ، «**وأَمَّا نحو: تأبَّطَ شرًّا وبَرِقَ نحرُه فلا يُرَخَّمُ**» يعني المنقولَ مِنَ الجُمَلِ نصَّ عليه سيبويه[٣] في الترخيمِ ، وقال في النسبِ إلى الحكايةِ[٤]: حذفتَ الآخِرَ وتركتَ الصدرَ ، فقلت: تأبطِيٌّ ، ويدلُّك على ذلك أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُفْرِدُ ، فيقولُ: تأبطَ أقبلْ فيجعلُ الأولَ مفردًا. **مُحَمَّدٌ:** وعلى ذا قولُ عَمْرَةَ أختِ ذي الكلبِ[٥]:

٣٢٢- فَاجْزُوا تَأَبَّطَ قَرْضًا لَا أَبَا لَكُمُ[٦]

فقيل[٧]: رخمتْ في غيرِ النداءِ شاذًّا ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مِمَّا حُذِفَ في الشعرِ وليس ترخيمًا ، وإِنَّما لم يُرَخَّمْ ؛ لأَنَّ المسمَّى بجملةٍ يُرَاعَى فيها معنى الجملةِ ، فلو حُذِفَ منها شيءٌ لاختلَّ ذلك المعنَى ، أَمَّا النسبُ فيذكرُ في موضعِه ، ولأَنَّه لو طُرِحَ منها شيءٌ ربَّما ألبسَ أَنَّ الملفوظَ به هو الاسمُ ، والصحيحُ أَنَّه لم يُؤَثِّرْ فيها النداءُ بناءً ؛ لأَنَّ بعضها عاملٌ في بعضٍ ، فأشبهَ المضافَ والمضارعَ له فلم يجزْ ترخيمُها ، وقول سيبويه: «مِنَ العربِ». يدلَّ أَنَّه قليلٌ ؛ فلذا لم

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني ، من كبار علماء اللغة والشعر من أهل البصرة ، من كتبه: المعمرين ، ما تلحن فيه العامة والشجر والنبات والأضداد والمختصر في النحو ، توفي ٢٤٨هـ . ينظر معجم الأدباء ١٤٠٦/٣ وفيات الأعيان ٤٣٠/٢ والأعلام ١٤٣/٣ .

(٢) ينظر في رأي الأصمعي أدب الكاتب ص ٤٦٢ وفي التعريب والمعرب لابن بري ص ٤٩ تحقيق د: إبراهيم السامرائي ط الرسالة .

(٣) ينظر الكتاب ٢٦٩/٢ .

(٤) ينظر السابق ٣٧٧/٣ .

(٥) في ديوان الهذليين اسمها جنوب بنت العجلان بن عامر من بني كاهل ، ولم يذكر عنها سوى أنها أخت عمرو ورثته حين قتل ، ينظر ديوان الهذليين ١٢٠/٣ . وفي الأغاني ١٠/٢٣ اسمها ريطة .

(٦) صدر بيت من البسيط وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، ينظر ديوان الهذليين ١٢٦/٣ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٤/١. ورواية الديوان:

فاجْزُوا تأبَّطَ شَرًّا لا أبا لكمُ صَاعًا بصَاعٍ فإنَّ الذلَّ مَعْتوبُ

الشاهد: على رواية الديوان لا شاهد ، وعلى ما ذكره ابن عمرون فقد رخم تأبط شرا في غير النداء للضرورة .

(٧) هو قول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٠٤/١ .

يذكرْه في بابِه .

[حذف المنادى]

قال الزمخشري: ((**وقد يحذف المنادي فيقال: يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب:**

يا لعنـــة الله والأقـــوام كلهـــم   والصـالحون على سمعـان مـن جـار

وفي التنزيل: (ألا يا اسجدوا).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وقد يُحْذَفُ المنادَى الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: المنادى مفعولٌ ، والمفعولُ يجوزُ حذفُه ، وكما جاز حذفُ حرفِ النداءِ كذلك يجوزُ حذفُ المنادَى ، وشرطَ بعضُهم (١٩٢/ب) لحذفِه أَنْ يكونَ بعد حرفِ النداءِ جملةٌ ، كأَنَّه اعتقدَ أَنَّ الجملةَ صارتْ عوضًا حتى قال: ((لو تقدَّمتِ الجملةُ لم يجزْ حذفُ المنادى)).

فلو قيل: اسجدُوا يا لم يجزْ ، بخلافِ قولِه تعالى:﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[١]. ((**فيقال: يا بؤسٌ لزيدٍ**)) المنادى محذوفٌ ((**بمعنى: يا قومُ بؤسٌ لزيدٍ**)) ، فبؤسٌ مبتدأٌ ، وجاز الابتداءُ بالنكرةِ ؛ لأَنَّها دعاءٌ ، ولو كان منادًى لنُصِبَ ، فقال: يا بؤسَ لزيدٍ على إقحامِ اللامِ ويجوزُ يا بؤسًا لزيدٍ إذا دُعِيَ عليه أي يا قومُ بؤسًا لزيدٍ ، ((**ومِنْ أبياتِ الكتابِ**)) يعني أبياتِ سيبويه:

٣٢٣- يَا لَعْنَــةُ اللهِ وَالأَقْــوَامِ كُلِّهِــمُ   وَالصَّــالِحُونَ عَلَــى سَمْعَــانَ مِــنْ جَــارِ[٢]

فيه وجهان: أحدُهما: أَنْ يكونَ المنادى محذوفًا كما أشارَ إليه ؛ لأَنَّه رفعَ اللعنةَ ، فليستْ مناداةً. الثاني: أَنَّ (يا) لمجرَّدِ التنبيهِ ، وفي كتابِ سيبويه والصالحين ، وهو ظاهرُ الإعرابِ ، وفي نسخِ المفصلِ والصالحون[٣] .

---

(١) من الآية (٢٥) من سورة النمل .

(٢) بيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب ٢١٩/٢ والكامل ١١٩٩/٣ والأصول ٣٥٤/١ وابن الشجري ٦٩/٢ ، ٤١٤ وأمالي ابن الحاجب ٤٤٨/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٣٧/٣ والجنى الداني ص ٣٥٦ والهمع ٤٥/٣ وخزانة الأدب ١٩٧/١١.

الشاهد: كما ذكره ابن عمرون .

(٣) في المفصل ص ٤٨ ط دار الجيل: والصالحون ، وكذا في ابن يعيش ٢٤/٢ والتخمير ٣٧١/١ وفي المفصل ص ٩٧ ط الآداب: والصالحين .

ولرفعِه وجهان[1]: معطوفٌ على المعنى ؛ لأَنَّ المجرورَ بعد المصدرِ فاعلٌ في المعنى فعُطِفَ عليه ، وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفًا على لعنةِ على حذفِ المضافِ ، وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه تقديرُه: ولعنةُ الصالحين ، وسَمعانُ يُرْوَى بفتحِ السينِ وكسرِها ، ومِنْ جَارٍ في موضعِ نصبٍ حالًا مِنْ سمعانَ ، «**وفي التنزيل:** ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾» وقرأَ الكسائي[2] أَلَا خفيفةً حرفَ تنبيهٍ ، ويا حرفُ نداءٍ اسجدوا لله إِمَّا على حذفِ المنادى أو على تجريدِ يا للتنبيهِ ، وقرأَ الجماعةُ أَلَّا مشدَّدَةً على أَنْ يكونَ أصلُها أَنِ الناصبةَ للفعلِ أُدْغِمَتْ نونُها في لامِ لا ، ونُصِبَ به يسجدو وحَذْفُ النونِ علامةُ النصبِ.

[التحذير]

قال الزمخشري: «ومن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: إياك والأسد، أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك. ونحوه: رأسك والحائط، وماز رأسك والسيف. ويقال إياي والشر، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، أي نحني عن الشر، ونح الشر عني، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي، والمعنى النهي عن حذف الأرنب. ومنه شأنك والحج، أي عليك شأنك مع الحج، وامرأ ونفسه أي دعه مع نفسه.

وأهلك والليل، أي بادرهم قبل الليل. ومنه عذيرك أي أحضر عذرك أو عاذرك. ومنه هذا ولا زعماتك. وقولهم كليهما وتمراً أي أعطني وكل شيء ولا شتيمة حر أي: إئت كل شيء ولا ترتكب شيتمة حر. ومنه قولهم: انته أمراً قاصداً لأنه لما قال انته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه قال الله تعالى: (انتهوا خيراً لكم) ويقولون: حسبك خيراً لك، ووراءك أوسع لك. ومنه من أنت زيداً أي تذكر زيداً أو ذاكراً زيداً. ومنه مرحباً وأهلاً

---

(١) الوجهان في ابن يعيش ٢٤/٢ وينظر التخمير ٣٧١/١ .

(٢) " قرأ أبو جعفر والكسائي ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبو العالية والعمش وابن أبي عبلة أَلَا يَسجدوا بتخفيف اللام" معجم القراءات للخطيب ٥٠٤/٦ " وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة وابن مسعود أَلَّا يَسجدوا بتشديد اللام." السابق ٥٠٥/٦ "وقرأ ابن مسعود والأعمش هَلَّا يسجدون بقلب الهمزة هاء على معنى أَلَا يسجدون" السابق ٥٠٥/٦ "وعن ابن مسعود أنه قرأ هَلَّا تَسجدون ... وقرأ عبد الله والأعمش هَلَا يَسجدون." السابق ٥٠٦/٦ بتصرف.

وسهلاً، أي أصبت رحباً لا ضيقاً، وأتيت أهلاً لا أجانب، ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً. وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار أي فإنك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار. ومنه قولهم: كاليوم رجلاً بإضمار لم أَرَ ، قال أوس:

حـــتى إذا الكـــلاب قـــال لهـــا كـــاليوم مطلـــوباً ولا طلبـــا))

قال صاحبُ الكتاب: ((فصلٌ ومِنَ المنصوبِ باللازمِ إضمارُه قولُك في التحذيرِ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ: إنَّمَا لَزِمَ إضمارُ (١٩٣/أ) العاملِ ؛ لأَنَّ هذه الكَلِمَ صارتْ بدلًا مِنَ الفعلِ ، منها ((**قولُك في التحذيرِ: إيَّاكَ والأسدَ**)) ، فإياك ضميرٌ منفصلٌ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: إيَّاك نَحِّ أو إيَّاك باعدْ ، ولزمَ تقديمُه على الفعلِ ؛ لأَنَّه ضميرٌ منفصلٌ لا يتَّصِلُ بالفعلِ ، ولو أُخِّرَ للزمَ الإتيانُ بالمتصلِ ، فكنتَ تقول: نَحِّكَ ، ولم تُعَدِّ العربُ ضميرَ الفاعلِ إلى ضميرِ المفعولِ في غيرِ ظننتُ وأخواتِها ، وما شُبِّهَ بها ، فلا يقال: ضربتَكَ ، ولا ضربتُني لكن ضربتَ نفسَك ، وضربتُ نفسِي ، وإنَّما لم يجزْ إظهارُ الفعلِ سيبويه: ((لكثرتِه في كلامِهم))[١]. الرماني: ((لأَنَّ التحذيرَ ممَّا يُخَافُ وقوعُ المخَوفِ ، فهو موضعُ إعجالٍ لا يحتملُ تطويلَ الكلامِ لئلا يقعَ المخُوفُ بالمخاطبِ قبل تمامِ الكلامِ))[٢]. ابنُ خروفٍ: ((لا يجوزُ في جميعِ ما كان بدلًا مِنَ الفعلِ أَنْ يتعدَّى إلى مصدرٍ ؛ لأَنَّ ذلك مِنْ تصرُّفِ الفعلِ ، وصارتْ أَيًّا تتحمَّلُ الضميرَ الذي كان في الفعلِ ، فيجوزُ تأكيدُه))[٣]. وهو سهوٌ ؛ لأَنَّ سيبويه قال: ((وحَمَلْتُه – يعني التأكيدَ – على الاسمِ المضمرِ في نَحِّ))[٤]. **مُحَمَّدٌ**: وكيف يتحمَّلُ الضميرُ ضميرًا هذا خُلْفٌ ، وقال ابنُ باب شاذ: ((إنَّه يَنْصِبُ في مثلِ إيَّاك الطريقَ))[٥]. وذا شيءٌ لم يَصِرْ إليه سيبويه ، فما أعلمُ مِنْ أين

---

(١) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٢) قال الرماني: " ولا يجوز إظهار الفعل في هذا الباب ؛ لأنه كثر حتى بلغ إلى حدٍّ صار ذكر الاسم فيه بمنزلة ذكر الفعل فامتنع إظهار الفعل ؛ لأنه لا يدخل فعلٌ على فعلٍ ، فكذلك ما صار بمنزلة الفعل" شرح الكتاب للرماني المجلد الأول دكتوراه للباحث: محمد إبراهيم يوسف ٥٧٦/٢ .

(٣) وقال به ابن عقيل في المساعد ٥٧٢/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٧/١ .

(٥) ينظر شرح المقدمة المحسبة ص ١٥٢ .

يأخذُه؟ ولو جاز أَنْ يعملَ لَمَا مَنَعَ سيبويه[١] مِنْ قولِك: إياك زيدًا على ما بَيَّنْتُه ، وزعمَ بعضُ النحويين[٢] أَنَّه لا مضمرَ ، ومُحَالٌ وجودُ معمولٍ لا عاملَ له. هذا إذا لم[٣] يُعْطَفْ عليه ، قال سيبويه: ((وذلك قولُك إذا كنت تحذِّرُ: إياك))[٤]. فإِنْ عطفتَ ، وهي مسألةُ الكتابِ فقلتَ: والأسدَ، الأسدُ معطوفٌ على إياك ، وإِنْ كان طريقَ التخويفِ مختلفًا ألا ترَى أَنَّك تقولُ: خوَّفْتُ زيدًا الأسدَ ، فزيدٌ مخوَّفٌ ، والأسد مخوَّفٌ منه ، فنصبَهما الفعلُ لَمَّا (١٩٣/ب) تناولَهُما ، وإنِ اختلفتْ جهتَا التخويفِ ، فكذا في العطفِ ، سيبويه: ((فإِيَّاك مُتَّقًى والأسدُ مُتَّقًى منه فكلاهما مفعولٌ به ومفعولٌ منه))[٥]. وقد علمتَ أَنَّ المفعولَ منه وبه ينتصبان إذا أُضْمِرَتْ أفعالُهما. واعلمْ أَنَّ الواوَ ربَّما جاءتْ في معنَى (مِنْ) والباءِ و(معَ)[٦] ، **وقولُه**: ((**اتَّقِ نفسَك أَنْ تتعرَّضَ للأسدِ ، والأسدَ أَنْ يُهْلِكَكَ**)). تفسيرٌ لمعنَى الكلامِ ، والإعرابُ على ما أخبرتُك به ، وفصَلَ الزمخشريُّ بين هذه المسألةِ وبين إياي والشرَّ بمسألتين ليس فيهما إِيَّا ، وأرَى أَنْ أَفْرُغَ مِنْ إِيَّا ثم أعودُ إلى المسألتين ، ((**ويقالُ: إِيَّايَ والشرَّ**)) معطوفٌ عليه ، سيبويه: ((كأَنَّه قال: إياي فلأَتَّقِيَنَّ مِنَ الشرِّ))[٧]. أَمَرَ نفسَه ، السيرافي: ((وأَمَّا إياي والشرَّ ، فليس يخاطبُ نفسَه ولا يأمرُها ، وإنَّما يخاطبُ رجلًا يقولُ له: إيايَ باعدِي الشرَّ))[٨]. وعليه تفسيرُ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٧٩/١ .

(٢) أظن أن ابن عمرون يقصد أن منهم من لا يضمر فعلا عاملا في إياك ، ولم أعثر عليه .

(٣) في الأصل ١٩٣/أ: لم إذا. وكتب فوق كل كلمة (مـ).

(٤) الكتاب ٢٧٣/١ .

(٥) الكتاب ٢٧٤/١ ، وفي الكتاب: معه ، وأشار الأستاذ عبد السلام هارون أنه في مخطوط الكتاب: منه .

(٦) تكون الواو بدلا من الباء في القسم وبمعنى (مع) في المفعول معه ، ولم أجد كونها بمعنى (من) ، وسيوضحه ابن عمرون قريبا. ينظر الجنى الداني ص ١٥٤ والمغني ٤١٥/٢ .

وقال ناظر الجيش: " وفي كلامه — يقصد ابن عمرون- أمران: ... الأمر الثاني: قوله : إن الواو ربما جاءت في معنى من والباء ومع. فإن هذا الكلام يوهم أن واو العطف ترد بالمعاني الثلاثة وفي ذلك نظر ، فإن الواو التي بمعنى مع هي واو مع ، وليست من العطف في شيء ، ... وأما التي بمعنى الباء ، فقد قالوا ذلك في قولهم: أنت أعلم ومالُك ، لما تعذر جعلها عاطفة في هذا التركيب ، وذلك على أحد الأقوال في المثال المذكور ، وأما كونها بمعنى من ، فهذا لا يتحقق ، وإنما لما كان الأسد في قولنا: إياك والأسد محذَّرًا منه قيل: المعنى: إياك من الأسد ، فهو تفسير معنى لا تفسير إعراب." تمهيد القواعد ٣٦٨٠/٧ بتصرف .

(٧) الكتاب ٢٧٤/١ .

(٨) شرح السيرافي ١٧٠/٢ وفيه: إياك والشر ، وإياك باعد عن الشر .

الزمخشري ؛ لأَنَّه **قال**: «**أيْ: نَحِّنِي عن الشرِّ ونحِّ الشرَّ عنّي**». في أَنَّه أمرٌ لغيرِ نفسِه ، وتفسيرٌ للمعنى لا إعرابٌ. ابنُ خروفٍ[1] لا تَقْرَبِ الشرَّ فيأتِيك منّي ما[2] تكرُه أيْ اتقِ الشرَّ واتقِ معاقبتِي لك. «**وإيايَ وأَنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ**». وفسَّرَه نَحِّنِي عن مشاهدةِ حَذْفِ الأرنبِ ، ونَحِّ حذفَها عن حَضْرَتِي ومشاهدتِي ، والمعنى النهيُ عن حذفِ الأرنبِ. سيبويه: «أي احذرُوني أَنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ»[3] كما تقول: إيايَ وضربَك عمرًا أي احذرْنِي وضربَك عمرًا أي واحذرْ ضربَك عمرًا في الأعمالِ ، والمعنى احذرْنِي مِنْ ضربِك عمرًا . **مُحَمَّدٌ**: هذا تفسيرُ قولِه: وربَّما جاءتِ الواوُ في معنَى مِنْ. وزعمَ الزجاجُ[4] أَنَّ معناه إياي وإياكم وأنْ يحذفَ أحدُكم. وذا تطويلٌ لا حاجةَ إليه لقيامِ المعنى والإعرابِ بدونِه ، ابنُ خروفٍ[5]: ويجوزُ أَنْ يُحْمَلَ أيضًا على الخبرِ أيْ إياي أحذرْ (١٩٤/أ) وحَذْفَ أحدِكم الأرنبَ. السخاوي: «هو قولُ عمرَ ﵁ ، قال: «إيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ ولكن لِيُذِلَّ لكم الأسلُ الرماحُ والسهامُ»[6] نَهَى عن حذفِ الأرنبِ بالعصا ونحوه ؛ لأَنَّ ذلك لا يَحِلُّ به الصيدُ إذا قُتِلَ ، وقَتْلُ الأرنبِ بالحذفِ هو الغالبُ فهذا وإِنْ كان تقديرُه: باعدْنِي عن حذفِها وباعِدْ حذفَها عنّي فإِنَّ المرادَ النهيُ عن حذفِها لا غيرَ ، ولو قال: لا تحذفوا الأرانبَ لم يكنْ فيه مِنَ المبالغةِ في النهيِ ما في هذا الكلامِ»[7] وممَّا نَبَّهَ عليه سيبويه[8] أَنَّه لا يجوزُ حذفُ الواوِ مِنَ المعطوفِ في هذه المسائلِ. **مُحَمَّدٌ**: لأَنَّ الفعلَ المقدَّرَ ليس متعدِيًّا إلى اثنين فلابُدَّ مِنَ الواوِ في الثاني ، ولا يجوزُ حذفُها. وقيل: جاءَ في الشعرِ

---

(١) قال أبو علي:" قال أبو إسحاق: ليس يكون هذا آمرا لنفسه ، وإنما معناه أن يخاطبَ رجلا ، فيقول له: إياي والشر أي لا تقرب الشر فيأتيك منّي ما تكره ، أي: اتق الشر واتق أن أعاتبك عليه." التعليقة لأبي علي ١٨٠/١ .

(٢) في الأصل ١٩٣/ب: لا. والتصويب من التعليقة لأبي علي ، ينظر السابق .

(٣) قال سيبويه:" ومثله: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ... وزعم أن بعضَهم يقال له: إياك ، فيقول: إياي كأنه قال: إياي أَحْفَظُ وأَحْذَرُ." الكتاب ٢٧٤/١ .

(٤) " وزعم الزجاج أن ذلك جملتان ، والتقدير: إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذفِ أحدِكم الأرنب." الارتشاف ١٤٧٨/٣ وينظر ابن يعيش ٢٦/٢ والمساعد ٥٦٩/٢ والتصريح ١٩٤/٢ .

(٥) رأي ابن خروف في المقاصد الشافية ٤٨٨/٥ .

(٦) هذا اللفظ في كنز العمال ٢٣٩/٩ ط مؤسسة الرسالة ١٩٨١م.

(٧) المفضل ٥٦١/٢ .

(٨) ينظر الكتاب ٢٧٤/٢ .

ويجوزُ حذفُ الواوِ مِنَ الجملِ لقولِه تعالى:﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1] حَذَفَ الواوَ مِنْ (قال) الثانيةِ ، وهو كلامٌ محمولٌ بعضُه على بعضٍ ، وهو في الكتابِ العزيزِ كثيرٌ ، وإنَّما حَذَفَ مع الجُمَلِ ؛ لأَنَّ كلَّ جملةٍ قائمةٍ بنفسِها. فإنْ عدَّيتَه بمِنْ جازَ ، فقلتَ: إياك مِنَ الأسدِ ، وإيايَ مِنَ الشرِّ ، وإيايَ مِنْ أَنْ يَحْذِفَ ، ويجوزُ حَذْفُ حرفِ الجرِّ قياسًا مع أَنْ ؛ لأَنَّها مصدريةٌ فطالتْ ، فجازَ حذفُ حرفِ الجرِّ معها ، ومع أَنَّ تخفيفًا ولو صرَّحْتَ بالمصدرِ لم يجزْ الحذفُ ، ومع الاستفهامِ نحو: فَكِّرْ هل انتفعتَ؟ أي فكِّرْ في هذا وقولِ الشاعرِ:

٣٢٤- إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ[2]

قال سيبويه: «كأَنَّه قال: إِيَّاك ثم أضمرَ بعد إياك فِعْلًا آخرَ ، فقال: اِتَّقِ المراءَ»[3]. وإنْ شئتَ جعلتَ الواوَ محذوفةً إذ كانتْ في شعرٍ فقد تُحْذَفُ مِنَ الشِّعْرِ (١٩٤/ب) أكثرُ مِنْ هذا، فحُذِفَتْ إذ كانتْ في معنَى مِنْ كما تُحْذَفُ مِنْ. **وقولُه:** «**ونحوه رأسَك والحائطَ**». سيبويه: «ومِنْ ذلك رأسَه والحائطَ كأَنَّه قال: خَلِّ أو دَعْ رأسَه مع الحائطِ ، فالرأسُ مفعولٌ به ، والحائطُ مفعولٌ معه فانتصبَا جميعًا»[4]. وقال سيبويه: «لَمَّا ذكرُوا في هذا البابِ مفعولًا ومفعولًا منه أو مفعولًا معه حذفُوا الفعلَ استغناءً بما يرونُ مِنَ الحالِ ، وبما جرَى مِنَ الذِّكْرِ ، وصارَ المفعولُ الأَوَّلُ بدلًا مِنَ اللفظِ بالفعلِ حتى صار مثلَ عليك زيدًا ؛ لأَنَّهم لا يضمُّون إليه مفعولا منه أو به أو معه كما لا يكونُ بعد عليك إِلَّا مفعولًا به إِلَّا أَنَّهم لو قالوا: نفسَك ورأسَك أو الجدارَ لكان إظهارُ الفعلِ جائزًا نحو: اِتَّقِ رأسَك أو احفظْ نفسَك ، فلمَّا ضمُّوا إليه مفعولًا منه أو

---

(١) من الآية (٢٣ ، ٢٤) من سورة الشعراء .

(٢) بيت من الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن من بني هاشم في معجم الشعراء ص ٣١٠ وإنباه الرواة ٧٦/٤ وخزانة الأدب ٦٣/٣ وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٩/١ والمقتضب ٢١٣/٣ والأصول ٢٥١/٢ والخصائص ١٠٢/٣ واللباب للعكبري ٤٦٣/١ وأمالي ابن الحاجب ٦٨٦/٢ وشرح التسهيل ١٦٠/٢ واللسان ٤٤١/١٥ والمقاصد النحوية ١٧٨٤/٤ .

الشاهد: إياك المراء فقد حذف الواو للضرورة وأجازه أبو إسحاق ، ونصب سيبويه المراء على تقدير فعل: اتق المراء .

(٣) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٤) السابق ٢٧٤/١ .

مفعولًا أو مفعولًا معه صار بدلًا مِنَ اللفظِ بالفعلِ حتَّى صارَ كأَنَّه حرفٌ عَمِلَ فيما بعده بمنزلةِ عليكَ ، فكلُّ مفعولٍ أو مفعولٍ منه أو به أو معه في التحذيرِ يجرِي ذا المجرَى»[1]. **مُحَمَّدٌ:** ومثلُه: رأسَك والجدارَ لا فرقَ ، والأجودُ إضمارُ اتقِ رأسَك ؛ لأَنَّه ذكرَه في التحذيرِ والجدارَ[2] إِمَّا معطوفٌ عطفَ المفردِ على رأسِك ، وإِمَّا بإضمارِ فعلٍ أي اتقِ ويكونُ عَطَفَ جملةً على جملةٍ. «**ومازِ رأسَك والسيفَ**[3]». والذي خُوطِبَ بهذا رجلٌ مِنْ بنِي مازنٍ اسمُه كِدَامٌ[4] أَسَرَ بُجَيْرَ القُشَيْرِي[5] ، فجاءَه قَعْنَبُ اليربوعي[6] ليقتلَه ، فمَنَعَ المازني منه ، فقال للمازني: مازِ رأسَك والسيفَ ، إِمَّا سمَّاه بمازنٍ إذ كان مِنْ مازنٍ ثم رخَّمَه ، وإِمَّا أَنْ يكونَ ترخيمًا بعد ترخيمَ كأَنَّه رخَّمَ مَازِنِيًّا فصار مازِنًا ثم رَخَّمَ مَازِنًا ، فصار مازِ ، والأولُ أظهرُ. «**ومنه شأنَك والحجَّ**» وذا ليس بتحذيرٍ ، وتقديرُه: اِلْزَمْ شأنَك يعني أمرَك (١٩٥/أ) والحجُّ يحتملُ العطفَ والمفعولَ معه ، **وقولُ الزمخشري:** «**أيْ: عليك شأنَك**». تفسيرٌ للمعنَى ؛ لأَنَّ عليك لا يعملُ مضمرًا ؛ لأَنَّه اسمُ فعلٍ. «**وامرأً ونفسَه**» أي دَعْ امرأً مع نفسِه ، فنفسُه مفعولٌ معه ، ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفًا. «**وأهلَكَ والليلَ**». أي بادرْ أهلَكَ ، والليلُ معطوفٌ أو مفعولٌ معه والمعنَى بادرْ أهلكَ قبلَ أَنْ يُدْرِكَكَ أو يدركَهم الليلُ ، الزمخشري: بادَرَ يتعدَّى إلى مفعولين كقولِك: بادرْتُ زيدًا الغايةَ أي سابقْتُه إليها ، فزيدٌ مُبَادِرٌ أي: مسابقٌ ، والغايةُ مبادَرَةٌ أي مسابَقٌ إليها ، فالأهلُ في المسألةِ في حكمِ الغايةِ[7] كأَنَّه قال: سابقْ إلى أهلِك ، والليلُ في حكمِ زيدٍ أي وسابقِ الليلَ كأَنَّه قال: واجعلْ أهلَك مسبوقًا إليهم ، واجعلِ الليلَ مسبوقًا ، وإذا فعلَ ذلك فقد بادرَهم قبلَ الليلِ ، ومنعَ مِنْ إظهارِ الفعلِ في هذه المسائلِ ذكرُك الاسمَ الثاني بالواوِ ؛ لأَنَّه اسمٌ ثانٍ معطوفٌ على الأولِ ، فأشبهَ إياكَ والأسدَ ، «**ومنه**» أي مِمَّا ينتصبُ بإضمارِ فعلٍ لازمٍ إضمارُه

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه وليس نصه ، ينظر الكتاب ٢٧٥/١ .

(٢) في الأصل ١٩٤/ب : رأسك. وهي كلمة مشطوبة ، وكتب في الهامش: الجدار تصويبا لها.

(٣) ينظر مجمع الأمثال ٢٧٩/٢ والمستقصى للزمخشري ٣٣٩/٢ .

(٤) هو كدام بن بَجِيلَةَ المازني ، وقصتهم في اللسان ٤٢٩/٣ وتاج العروس ٢٣٩/٩ ، وفيهما كَدَّام ، وينظر التخمير ٣٧٥/١ وابن يعيش ٢٦/٢ وفيهما كرام.

(٥) ينظر السابق .

(٦) ينظر السابق .

(٧) ينظر ابن يعيش ٢٦/٢ ففيه معنى ذلك .

((**عذيرَك**)) ، الزمخشري: يقولُه مَنْ يريدُ أَنْ يُوقعَ بعدوِّه وهو معذورٌ في ذلك ، ومنه قولُ عمرٍو ابنِ معدِي كرب[١] :

٣٢٥- أُرِيــدُ حَيَــاءَهُ وَيُرِيــدُ قَتْلِــي   عَــذِيرَكَ مِــنْ خَلِيلِــكَ مِــنْ مُــرَادِ[٢]

أرادِ إِنْ أوقعتُ به كنتُ معذورًا ، وكأَنَّه قال: أحضِرُ عذرِي فهذا وقتُه ، ويستعملُ فيما لا عذرَ فيه للتبكيتِ ، كقولِ الشاعرِ:

٣٢٦- عَـذِيرَ الحـيِّ مِـنْ عَـدْوَا   نِ[٣]

لا عذرَ لهم ، وقال: استعذرَ اللهَ مِنْ فلانٍ إذا بَيَّنَ أَنَّ مَنْ أوقعَ به فهو معذورٌ أي قال: مَنْ عذيرِي مِنْ (١٩٥/ب) فلانٍ .

وفي الحديثِ: استعذرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مِنْ عبدِ الله بنِ أُبيٍّ[٤] ، وعنه عليه

---

(١) هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي ، فارس اليمن ، ومن أشجع فرسان العرب ، وفد على النبي وأسلم وشهد القادسية ، توفي على مقربة من الري ، وقيل: قتل عطشا يوم القادسية ٢١ هـ . ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٢٠٨ ومعرفة الصحابة ٢٠١٧/٤ والأعلام ٨٦/٥.

(٢) بيت من الوافر لعمرو بن معدي كرب في شعره ص ١٠٧ والرواية الأكثر ورودا: حِبَاءه أي: إعطائه عطية ، ويروى: حياته ، ومراد قبيلة من اليمن ، ينظر الكتاب ٢٧٦/١ والزاهر ٤٩٧/١ والعقد الفريد ١٠٩/١ والأغاني ٢٢/١٠ ومقاييس اللغة ٢٥٣/٤ وشمس العلوم ٤٤٣٥/٧ واللسان ٥٤٨/٤ والمساعد ٥٧٨/٢ وخزانة الأدب ٢١٠/١٠.

الشاهد: يرى سيبويه أن عذيرك مصدر ناب مناب الفعل ، وقيل: إنه منصوب بفعل محذوف تقديره: أُحْضِرُ أو الزم .

(٣) بيت من الهزج لذي الإصبع العدواني وهو في ديوانه ص ٤٦ وتمامه:

عَـــذِيرَ الحَـــيِّ مِـــنْ عَـــدْوَا   نِ كَـــانوا حَيَّـــةَ الأرضِ

وعدوان: اسم رجل ، حية الأرض: الرجل المنيع ، وله في الكتاب ٢٧٧/١ والشعر والشعراء ٧٠٨/٢ وثمار القلوب ص ٥١٧ واللسان ٥٤٧/٤ وخزانة الأدب ٢٨٦/٥ وبلا نسبة في العين ٢١٦/٢ والزاهر ٤٩٧/١ والمحكم ٣٢٠/٢ .

الشاهد: عذير الحي ، وهو كالبيت السابق .

(٤) قالت هذه العبارة صحابية اسمها بَرِيرَة ، ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/١٧ وعمدة القاري ٢٤٧/١٠ .

وعبد الله هو: عبد الله بن أبي من مالك بن الحارث ابن عبيد الخزرجي أبو الحباب، المشهور بابن سلول، وسلول جدته لأبيه، من خزاعة ، رأس المنافقين في الإسلام. من أهل المدينة. كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم. وأظهر الإسلام بعد وقعة بدر، تقية. ولما تهيأ النبي صلى الله عليه وآله لوقعة أحد، انخزل أبيّ وكان معه ثلاثمائة رجل، فعاد بهم إلى المدينة. وفعل ذلك يوم التهيؤ لغزوة تبوك. كان عملاقا يركب الفرس فتخط إبهاماه في الارض ، توفي ٩ هـ. ينظر الاشتقاق ص ٤٥٩ والأعلام ٤/ ٦٥ .

السلام: ((مَنْ يعذرُنِي مِنْ أناسٍ أَبَنُوا أهلِي)) [١] أي: عابوا[٢] ، غيره: عذيرُ الرجلِ ممَّا يحاولُ ممَّا يُعْذَرُ عليه ، والعذيرُ الحالُ[٣] ، والعذيرُ المعذرةُ ، يقال: عذيرُك مِنْ فلانٍ أي: هَلُمَّ معذرتَك منه ، ابنُ دريدٍ: ((تقولُ العربُ: عِذْرةً إليك ، ومَعْذِرَةً أي اعتذارَك ، ومَنْ عذيرِي مِنْ فلانٍ أي: مَنْ يعذرُنِي منه ، وساءَ عذيرُه أي حالُه))[٤]. ونصبُه كما ذُكِرَ أي أحضرْ عذرَك أو عاذرَك ، وجُوِّزَ أَنْ يكونَ مصدرًا ومنعَه بعضُهم[٥] ؛ لأَنَّ فعيلًا مصدرٌ إنَّما يكونُ في الأصواتِ.

مُحَمَّدٌ: وقد جاءَ في غيرِها وَجَبَ القلبُ وَجِيبًا ، وقيل[٦]: بمعنى عاذرٍ ؛ لأَنَّ فعيلا يكونُ بمعنى فاعلٍ كقولهم: قديرٌ بمعنى قادرٍ ، وشاهدٌ وشهيدٌ ، ولا يظهرُ الفعلُ الذي نصبَ عذيرًا ؛ لأَنَّ به أقيمَ مقامَ الفعلِ ، ودخولُ فعلٍ على فعلٍ محالٌ ، ويجوزُ رفعُ عذيرٍ.

قولُه: ((**ومنه هذا ولا زعماتِك**))[٧]. هذا خبرٌ ، المعنى أَنَّ المخاطبَ كان يزعمُ زَعَمَاتٍ ، فلمَّا ظهرَ خلافُ قولِه قال: هذا الحقُّ ولا زعماتِك أي ولا أتوهَّمُ زعماتِك ، سيبويه: ((ولم يذكرْ [ولا][٨] أتوهمُ زعماتِك لكثرةِ استعمالِهم إياه لاستدلالِه بما يرَى مِنَ الحالِ أَنَّه ينهاهُ عن زعمِه))[٩]. وقال: ((يدخلُ هذا المثَلُ في أَنْ يقالَ للإنسانِ إذا زعمَ شيئًا في رأيٍ يراه أو مشورةٍ يشيرُ بها أَنْ يقولَ: هذا لرأيٍ آخرَ أصحَّ مِنْ ذاك ، هذا ولا زعماتِك أي هذا حقٌّ صحيحٌ دونَ ما زعمتَه ، والزعمُ قولٌ يتبعُه اعتقادٌ))[١٠]. **وقولُهم**: ((**كِلَيهما وتمرًا أي: أعطنِي**)). فكليهما مفعولُ أعطنِي .

---

(١) رواية البخاري ومسلم:" أشيروا علي في أناس أبنوا أهلي." البخاري ٢٦٩/٣ ومسلم ٢١٣٧/٤ أما لفظ " من يعذرني من رجل قد بلغ أذاه في أهلي" ففي البخاري ٢٦٦/٣ ومسلم ٢١٣٣/٤ .

(٢) ينظر اللسان ٣/١٣ (أ ب ن) .

(٣) ينظر اللسان ٥٤٨/٤ (ع ذ ر) .

(٤) جمهرة اللغة ٦٩٢/٢ .

(٥) ينظر النكت للأعلم ٤٦٨/١ وابن يعيش ٢٧/٢ ونسب إلى المفضل في الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٧/١.

(٦) قائله المفضل بن سلمة ، ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٧/١ وابن يعيش ٢٧/٢ والمساعد ٥٧٩/٢ .

(٧) ينظر المثل في الكتاب ٢٨٠/١ والارتشاف ١٤٧٤/٣ والمساعد ٤٤١/١ .

(٨) زيادة من سيبويه ينظر السابق .

(٩) ينظر الكتاب ٢٨٠/١ .

(١٠) أظن ابن عمرون نقل كلام شيخه ابن يعيش بتصرف ينظر ابن يعيش ٢٧/٢ .

الميداني[1]: «أولُ مَنْ قال ذلك عمرٌو بنُ حُمْرَانَ الجعدِي[2] ، بينما هو يوما إذ دُفِعَ إليه رجلٌ قد أضرَّ به (١٩٦/أ) العطشُ والسُّغُوبُ وعمرٌو قاعدٌ بين يديه زُبْدٌ وتمرٌ وتامِكٌ[3] ، فدنَا منه الرجلُ وقال: أطعمنِي مِنْ هذا الزبدِ والتامكِ ، فقال عمرٌو: نَعَمْ كلاهما وتمرًا فذهبتْ كلمتُه مثلًا ، فرفعَ وقال: كلاهما أي لك كلاهما ، ونصبَ تمرًا على معنى وأزيدُك تمرًا ، ومَنْ روَى كليهما ، فإنَّما نصبَه على معنى أُطْعِمُك كليهما وتمرًا ، وقال قومٌ: مَنْ رفعَ حكى أَنَّ الرجلَ قال: أنلنِي ممَّا بين يديك ، فقال عمرٌو: أيُّما أحبُّ إليك زُبْدٌ أم سَنَامٌ ، فقال الرجلُ: كلاهما وتمرًا أي مطلوبي كلاهما وأريدُ تمرًا أو وزَوِّدْنِي تمرًا»[4]. «**وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ**». أي اِيتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ أو ولا تأتِ شتيمةَ حرٍّ ، وهو مَثَلٌ ، ومنهم مَنْ يقولُ: كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ ، فيرفعُ الأولِ ، ويَنْصِبُ الثاني كأَنَّه قال: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا تشتَمَنَّ حُرًّا ، سيبويه: «وتركُ ذكرِ الفعلِ لعِلْمِ المخاطبِ»[5]. **قولُه**: «**ومنه قولُهم: انتهِ أمرًا قاصدًا**» ؛ لأَنَّه لَمَّا قال: انتهِ عُلِمَ أَنَّه محمولٌ على أمرٍ يخالفُ المنهيَّ عنه ، قال اللهُ تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾[6] . **مُحَمَّدٌ**: الذي يظهرُ مِنْ كلامِ سيبويه أَنَّه لا فرقَ بينَ الآيةِ الكريمةِ والمسألةِ ؛ لأَنَّه قال: «وممَّا ينتصبُ في هذا البابِ على إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُه قولُه تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾»[7] وقال: «ونظيرُ ذلك مِنَ الكلامِ قولُه: انتهِ يا فلانُ أمرًا قاصدًا ، إنَّما أرادَ انتهِ

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري ، ولد وتوفي في نيسابور ، من كتبه: مجمع الأمثال ونزهة الطرف في علم الصرف ، والسامي في الأسامي وغيرها ، توفي ٥١٨هـ . ينظر معجم الأدباء ٥١١/٢ وإنباه الرواة ١٥٦/١ والأعلام ٢١٤/١ .

(٢) ذكر في مجمع الأمثال ١٥٢/٢ .

(٣) التامِك: السنام . ينظر اللسان ٤٠٧/١٠ (ت م ك) .

(٤) مجمع الأمثال ١٥٢/٢ بتصرف والتخمير ٣٨٠/١.

(٥) الذي قاله سيبويه بعد هذا المثال: " فحذف لكثرة استعمالهم إياه" ٢٨١/١. وليس في كتب الأمثال .

(٦) من الآية (١٧١) من سورة النساء.

(٧) الكتاب ٢٨٢/١ .

وَائتِ أمرًا قاصدًا إِلَّا أَنَّ هذا يجوزُ لك فيه إظهارُ الفعلِ ، وإِنَّما ذكرتُه لأمثِّلَ لك به الأولَ ؛ لأَنَّه قد كَثُرَ في كلامِهم حتى صارَ بمنزلةِ المثلِ»[1]. فنَصُّ سيبويه ما ذكرتُ في: وانتهوا خيرًا أَنَّه لا يجوزُ إظهارُ الفعلِ ، ونَصَّ في انتهِ يا فلانُ أمرًا قاصدًا أَنَّه يجوزُ. ابنُ خروفٍ: إِنَّما أظهرَ الفعلَ في المسألةِ التي مثَّلَ بها - **مُحَمَّدٌ**: يعني انتهِ يا فلانُ أمرًا قاصدًا ، رجعَ - لأَنَّها مِنْ كلامِه ولم تكثرْ في كلامِهم. **مُحَمَّدٌ**: قد أُشِيرَ مِنْ كلامِ ابنِ خروفٍ إلى أَنَّ الفعلَ في انتهوا خيرًا (١٩٦/ب) إِنَّما حُذِفَ لكثرةِ الاستعمالِ ، وأخذَه ابنُ خروفٍ مِنْ قولِ سيبويه: «لأمثِّلَ لك به الأولَ ؛ لأَنَّه قد كَثُرَ في كلامِهم حتى صار بمنزلةِ المثلِ» ، وقال بعضُ المتأخرين[2]: جازَ إظهارُ الفعلِ في قولِهم: انتهِ أمرًا قاصدًا لأَنَّ الانتهاءَ يجوزُ الاقتصارُ عليه ، وليس في الحالِ دلالةٌ على التوجهِ إلى أمرٍ بخلافِ الآيةِ ؛ لأَنَّهم نُهُوا عن الكفرِ ، والدعاءُ إلى الإيمانِ قائمٌ ، فلَمْ يحتجْ إلى إظهارِه لدلالةِ الحالةِ عليه ، وليس العلَّةُ ما ذكرَ ؛ لأَنَّ قولَه: انتهِ أمرًا قاصدًا إِنَّما يقالُ لِمَنْ جارَ، فكأَنَّه بالانتهاءِ عن الجَوْرِ يرتكبُ القصدَ ، والظاهرُ أَنَّ التسويةَ بينَ المسألتين سهوٌ وقعَ للزمخشري[3] ، وَلِنَعُدْ إلى إعرابِ قولِه تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرًا لَّكُمۡ﴾ والصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويه أَنَّ خيرًا منتصبٌ: وَائتِ خيرًا ؛ لأَنَّه لَمَّا نهاه عُلِمَ أَنَّه يأمرُه بما هو خيرٌ ، فكأَنَّه قال: وَائتِ خيرًا ، وإِنَّما قلنا: أَنَّه لَمَّا نهاه عُلِمَ ؛ لأَنَّ النهيَ عن الشيءِ أمرٌ بضدِّه ؛ لأَنَّ النهيَ تكليفٌ ، وتكليفُ العَدَمِ محالٌ ؛ لأَنَّه ليس مقدورًا ، وإذا ثَبَتَ أَنَّ متعلِّقُ التكليفِ ليس العدمَ ثبتَ أَنَّه أمرٌ وجوديٌّ ينافِي المنهيَّ عنه وهو الضدُّ على ما قُرِّرَ في أصولِ الفقهِ. وقال السيرافي: «إذا أمرْتَه بالانتهاءِ فإِنَّما تأمرُه بتركِ شيءٍ ، وتاركُ الشيءِ آتٍ ضدَّه»[4] ، فهذا معنَى ما أوردناه مِنَ الدليلِ ، وإِنْ لم يكنْ مُلَخَّصًا. ابنُ خروفٍ: «إذا قال: انتهِ ، وقال بعده: ما يدلُّ على ضدِّه

---

(١) السابق ٢٨٤/١ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢٥٨/٢ والتذييل والتكميل ٥١/٧ وتمهيد القواعد ١٧٥٥/٤ .

(٤) شرح السيرافي ١٨٠/٢ .

كقولِه: خيرًا عُلِمَ أَنَّه يريدُ وَائتِ خيرًا ، وليس كلُّ ناهٍ يقصدُ الأمرَ بضدِّه». **مُحَمَّدٌ**: وما ذكرَه ممنوعٌ ، وما ذكرْنَا مِنَ الدليلِ يدلُّ على خلافِه ، وحملَه الكسائي[1] على إضمارِ كان تقديرُه: يكنِ الانتهاءُ خيرًا لكم ، ويمنعُه إضمارُ كانَ ولا تضمرُ في كلِّ موضعٍ ، ولذلك لا يصحُّ: أطِعِ اللهَ أفقهَ الناسِ أي تكنْ أفقهَ الناسِ ، ولا انصرْنَا أخانا أي تكنْ أخانا[2] ، ومِنْ جهةِ المعنى أَنَّ مَنْ تركَ (١٩٧/أ) ما نُهِيَ عنه فقد سقطَ عنه اللومُ ، وعُلِمَ أَنَّ تركَ المنهيِّ خيرٌ مِنْ فعلِه ، فلا فائدةَ في قولِه: خيرًا ، وحملَه الفراءُ[3] على أَنَّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ كأَنَّه قال: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم ، وقال: إنَّ هذا الحذفَ لم يأتِ إلا فيما كان أفعلُ نحو: خيرًا لك وأفضلَ ، واستدلَّ الفراءُ على ما ذكرَه بأَنَّك تقولُ: اتَّقِ اللهَ هو خيرٌ لك ، يريدُ الاتقاءُ خيرٌ لك ، فإذا حذفنا هو الذي يرتفعُ به خيرٌ وصلَ الفعلُ فنصبَه ، ويمنعُه مِنْ جهةِ المعنى أَنَّ الانتهاءَ لا يتنوَّعُ إلى خيرٍ وشرٍّ ؛ لأَنَّ المطلوبَ التركُ ، وقد حصلَ فلا فائدةَ حينئذٍ في قولِه: انتهاءً خيرًا ، ومِنْ جهةِ اللفظِ أَنَّه قد جاءَ فيما ليس مصدرًا ، وهو قولُهم: وراءَك أوسعَ لك ، والذي يُبَيِّنُ فسادَ ما ذهبَا[4] إليه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾[5] لو حُمِلَ على ما قالا لا يكونُ خيرًا؛ لأَنَّ مَنِ انتهَى عن التثليثِ ، وكان معطِّلًا لا يكونُ خيرًا له ، وفي قولِ سيبويه: «وَائتِ خيرًا»[6]. يكونُ آمرًا بالتوحيدِ الذي هو خيرٌ ، وذا في نهايةِ الحسنِ ، فللهِ درُّ الخليلِ وسيبويه ما أطلعَهما على المعانِي! «**ويقولون: حسبُك خيرًا لك**». حسبُك إمَّا مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ أو خبرُ

---

(١) ينظر مجالس ثعلب ٣٠٧/١ وابن الشجري ٩٩/٢ والارتشاف ١٤٧٥/٣ وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن ١٤٣/١ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١ .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ وفيه استدلاله بـ اتق الله هو خير لك ، وينظر مجالس ثعلب١ /٣٠٧ وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٨/١ .

(٤) في الأصل ١٩٧/أ: ذهبنا.

(٥) من الآية (١٧١) من سورة النساء .

(٦) الكتاب ٢٨٤/١ .

مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُه: حسبُك الذي فعلتَ أو الذي فعلتَ حسبُك ، وخيرًا مفعولٌ لفعلٍ مقدَّرٍ محذوفٍ تقديرُه: وَائتِ خيرًا ؛ لأَنَّ حسبَك معناه كُفَّ ، ولَمَّا أمرَه بالكَفِّ عَلِمَ أَنَّه محمولٌ على غيرِه ، فقال: خيرًا أي: وَائتِ خيرًا كما ذكرَ في انتهوا خيرًا لكم حذوَ القِدَّةِ بالقِدَّةِ[1].

((**ووراءَك أوسعَ لك**)). وراءَك اسمُ فعلٍ أي تأخَّرْ وفي ضدِّه أمامَك أي تقدَّمْ ، وأوسعُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي تجدْ مكانا أوسعَ لك أو وَائتِ مكانا أوسعَ ؛ لأَنَّه لَمَّا نهاه عن التقدّمِ بقولِه: وراءَك عَلِمَ أَنَّه يأمرُه بإتيانِ ما هو أوسعُ له ، قيل[2]: أصلُ هذا أَنَّ ابنَ الحمامةِ[3] (١٩٧/ب) الشاعرَ جاء إلى الحطيئةِ[4] ، فقال: السلامُ عليكم ، فقال الحطيئةُ: كلمةٌ تقالُ وليس لها جوابٌ ، فقال: أَأَلِجُ؟ فقال: وراءَك أوسعَ لك ، فقال: أنا ابنُ الحمامةِ الشاعرِ ، فقال: كُنْ مِنْ أيِّ طيرِ اللهِ شئتَ. وقولُه: انتهوا خيرًا ، وحسبُك خيرًا ، ووراءَك أوسعَ إنَّما يُحْذَفُ الفعلُ في النهيِ ، أَمَّا في الخبرِ والاستفهامِ فلا. ((**ومنه مَنْ أنتَ زيدًا؟**)) أنت مبتدأٌ ، و(مَنْ) خبرٌ مقدَّمٌ ؛ لأَنَّه استفهامٌ ، وزيدًا مفعولُ تذكرُ أو ذاكرًا أو مُعَرِّفًا ؛ لأَنَّه إذا ذكرَه فقد عَرَّفَه ، وزيدٌ بدلٌ مِنْ ذلك الفعلِ ، وذاكرًا حالٌ ، والجملةُ كذلك ، فلَمَّا حذفَ ذاكرًا أو الفعلَ صار زيدًا بدلًا منه ، والعاملُ في الحالِ قال الزمخشري: ((الفعلُ المضمرُ وهو كنتَ ؛ لأَنَّ معنى الكلامِ مَنْ كنتَ أنتَ ذاكرًا زيدًا؟)) وجعلَه بمنزلةِ ما أنا والسيرَ ، غيرُه[5] العاملُ في الحالِ ما في الاستفهامِ مِنْ معنى الفعلِ كما عَمِلَتْ (ها) بما فيها مِنْ معنى التنبيهِ ، و(ذا) بما فيها مِنْ معنى الإشارةِ ، والأولُ

---

(١) القِدَّةُ: القطعة من الشيء المقدود ، والفرقة من الناس تختلف آراؤهم ، ومِسطرة كبيرة من الخشب يسوى بها البناء. ينظر المعجم الوسيط ص ٧١٨ .

(٢) ينظر الفاخر للمفضل ص ٣٠١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٠٩/١ .

(٣) هو هوذة بن الحارث بن عجرة السلمي ، شاعر قوي العارضة ، ممن كانوا في عصر النبوة ، والحمامة أمه اشتهر بها ، وسكن البصرة ، ووفد على عمر في خلافته ، توفي نحو ٢٠ هـ. ينظر معجم الشعراء ص ٤٨٢ والأعلام ١٠٢/٨.

(٤) هو جرول بن أوس بن مالك العبسيّ أبو ملكية ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. كان هَجَّاءً عنيفا لم يكد يسلم من لسان أحد ، وهجا أمه وأباه ونفسه. له ديوان شعر مطبوع ، توفي نحو ٤٥ هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ٩٧/١ والأعلام ٢/ ١١٨ .

(٥) قاله صدر الأفاضل ، ينظر التخمير ٣٨١/١ .

أجودُ ؛ لأَنَّ كنتَ تقعُ كثيرًا في ذا الموضعِ ، فأضمرَها ومعنى هذا الكلامِ إنكارٌ على مَنْ قال: أنا زيدٌ ، وزيدٌ رجلٌ عظيمٌ ، والسامعُ يعرفُه معنًى لا شخصًا ، فأنكرَ عليه أَنْ يدَّعِيه ، ولا يكونُ هذا الكلامُ إلا جوابًا ، وصار كالمثلِ حتى أَنَّهم يسألون الرجلَ عن غيرِه ، فيقولُ القائلُ منهم: مَنْ أنتَ زيدًا؟ كأَنَّه يُكلِّمُ الذي قال: أنا زيدٌ ، وقد يجوزُ أَنْ يَذكرَ غيرَ زيدٍ باسمِه كأَنَّ رجلًا ذكرَ عمرا ، فقلتَ: مَنْ أنت عمرا؟ سيبويه: «واستغنوا عن إظهارِ الفعلِ بأَنَّه قد عُلِمَ أَنَّ زيدًا ليس خبرًا ولا مبنيًّا على مبتدإٍ ، ولابدَّ مِنْ أَنْ يكونَ على فعلٍ. وقد يجوزُ الرفعُ والنصبُ أقوَى ، وتقديرُ الرفعِ كلامُك زيدًا وذكرُك زيدٍ على معنى ذكرُك ذكرُ زيدٍ أو كلامُك اسمُ زيدٍ»[1] ، وإنَّما قال: ومنه ؛ لأَنَّه ليس بنهيٍ. **قولُه:** «**ومنه مرحبًا وأهلًا (١٩٨/أ) وسهلًا**». وفَصَّلَ هذا أيضًا ؛ لأَنَّ هذا يكونُ خبرًا إذا قلتَه لِمَنْ قصدَك ، وإذا قلتَه لمسافرٍ عنك كان خبرًا لفظًا ودعاءً معنًى ، ولا يقدَّرُ الفعلُ المضمرُ فيه إلَّا بلفظِ الخبرِ ؛ لأَنَّه أبلغُ في المعنى ، وصار بدلًا مِنْ فعلٍ مِنْ لفظِه ؛ لأَنَّه في موضعِ رَحُبَتْ بلادُك ، فلذلك لم يدخلْ عليه ناصبٌ ظاهرٌ ، ويقدَّرُ ناصبُه بما يليقُ بالمعنى أي أصبْتَ رحبًا لا ضِيقًا ، وأتيتَ أهلا لا أجانبَ ، ووَطِئْتَ سهلا مِنَ البلادِ لا حَزْنًا ، سيبويه: «ويقول الرادُّ: وبك وأهلا ؛ لأَنَّه إذا قال وبك وأهلا صار كأَنَّه قد لَفِظَ بمرحبًا ، ثم قال: وأهلا ، فإذا قال: وبك أهلا فهو يقول: ولك الأهلُ إذا كان عندك الرحبُ والسعةُ ، وإنْ شئتَ كان على قولِك: وأنت عندي ممَّنْ يقال له هذا الكلامُ لو جئتَني ، وإنَّما جاء بقولِه: وبك ليُبَيِّنَ مَنْ يعني ، ومنهم مَنْ يرفعُه ، فيَجعلُ ما يُضْمِرُ هو ما أظهَرَ أي هذا أهلٌ»[2]. «**وإنْ تأتني فأهلُ الليلِ والنهارِ أي: فإنَّك تأتي أهلا لك بالليلِ والنهارِ**». وأجودُ مِنْ تقديرِه[3]: فأنت تأتي ؛ لأَنَّ (إنَّ) لا تُحْذَفُ، ولَزِمَ ذكرُ الجملةِ الاسميةِ ؛ لأجلِ الفاءِ على ما يُقَرَّرُ في الشرطِ ، والمعنَى تَجِدُ مَنْ هو كالأهلِ بالليلِ أي في الليلِ والنهارِ ؛

---

(١) الكتاب ٢٩٢/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٥/١ بتصرف.

(٣) من تقدير الزمخشري .

لأَنَّ المرءَ يُكْرَمُ في أهلِه[1] ، وَكَثُرَ ذلك في كلامِهم حتى جرَى كالمثلِ ، فلم يجزْ إظهارُ فعلِه .

قال الزمخشري: ((**ويقولون الأسد الأسد والجدار الجدار والصبي الصبي إذا حذروه الأسد والجدار المتداعي وإيطاء الصبي. ومنه أخاك أخاك أي الزمه، والطريق الطريق أي خله وهذا إذ ثني لزم إضمار عامله وإذا أفرد لم يلزم**)) .

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ ويقولون: الأسدَ الأسدَ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: إذا حذَّرْتَه مِنَ الأسدِ قلتَ: ((**الأسدَ الأسدَ**)) أي احذرِ الأسدَ ، ((**والجدارَ الجدارَ**)) أي احذرِ الجدارَ المتداعِيَ ، ((**والصبيَّ الصبيَّ**)) أي احذرْ إيطاءَ الصبيِّ ، ((**وأخاك أخاك**)) أي الزمْ ، وفَصَلَه بقولِه: ((**منه**)) ؛ لأَنَّه ليس تحذيرًا بل إغراءً[2] ، ((**والطريقَ الطريقَ**)) أي خَلِّ ، وهذا كما ذَكَرَ ((**إذا ثُنِّيَ لَزِمَ إضمارُ عاملِه ، وإِنْ أفردَ لم يلزمْ**)) كأَنَّهم جعلوا التكرارَ عوضًا مِنَ الفعلِ ، فلم يجمعُوا بينهما ، وقال بعضُهم[3]: ما نُصِبَ بفعلٍ مضمرٍ إِنْ كان يجوزُ ظهورُه فلا ضميرَ في الاسمِ المنصوبِ به ، وإِنْ كان مِمَّا لا يجوزُ ظهورُه كان الاسمُ المنصوبُ به مُتَحَمِّلًا ضميرًا. وكأَنَّه ادَّعَى ما ذكرناه مِنْ أَنَّ إِيَّاك مُتَحَمِّلٌ للضميرَ ، وقد أبطلناه . ١٩٨/ب

---

(١) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣١٠/١ .

(٢) في الأصل ١٩٨/أ: إغرارا .

(٣) هو ابن يعيش ينظر ٣٠/٢ ، وذكر المرادي في شرح التسهيل ص ٨٦٠ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٦٨٦/٧ والأزهري في شرحه على التسهيل ١٢٤٤/٣ أن الضمير المرفوع انتقل إلى إياك.

[ما أضمر عامله على شريطة التفسير]

قال الزمخشري: «ومن المنصوب باللازم إضماره ما أضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: زيداً ضربته، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته. إلا أنك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره قال ذو الرمة:

إذا ابــن أبي موســى بــلالاً بلغتِــه فقــام بفــأس بــين وصــليك جــازر

ومنه زيداً مررت به، وعمراً لقيت أخاه، وبشراً ضربت غلامه، بإضمار جعلت على طريقي ولا بست وأهنت قال سيبويه: النصب عربي كثير والرفع أجود.

ثم إنك ترى النصب مختاراً ولازماً. فالمختار في موضعين: أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملةٍ فعلية كقولك: لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، ورأيت عبد الله وزيداً مررت به، وفي التنزيل: (يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً). ومثله (فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة) فأما إذا قلت: زيداً لقيت أخاه وعمراً مررت به ذهب التفاضل بين رفع عمرو ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين، فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلام إلى الابتداء كقولك: لقيت زيداً وأما عمر فقد مررت به، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو عادت الحال الأولى جذعة.

وفي التنزيل: (وأما ثمود فهديناهم) وقرئ بالنصب.

والثاني أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى وذلك أن يقع بعد حرف الاستفهام كقولك: أعبد الله ضربته؟ ومثله آلسوط ضرب به عمرو؟ وآلخوان أكل عليه اللحم؟ وأزيداً أنت محبوس عليه؟ وأزيداً أنت مكابر عليه؟ وأزيداً سميت به؟ ومنه أزيداً ضربت عمراً وأخاه؟ وأزيداً ضربت رجلاً يحبه؟ لأن الآخر ملتبس بالأول بالعطف أو بالصفة. فإن قلت: أزيد ذهب به؟ فليس إلا بالرفع، وأن يقع بعد إذا وحيث كقولك: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيداً تجده فأكرمه، وبعد حرف النفي كقولك ما زيداً ضربته وقال جرير:

فــلا حســباً فخــرت بــه لتــيم ولا جــداً إذا ازدحــم الجــدود

وأن يقع في الأمر والنهي كقولك: زيداً اضربه، وخالداً أضرب أباه، وبشراً لا تشتم أخاه، وزيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه عمرو. ومثله أما زيداً فاقتله، وأما خالداً فلا

تشتم أباه. والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، تقول: اللهم زيداً فاغفر له ذنبه، وزيداً أمرَّ الله عليه العيش. قال أبو الأسود الدؤلي:

فكلا جزاه الله عني بما فعل

وأما زيداً فجدعا له، وأما عمراً فسقياً له. واللازم أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل كقولك إنْ زيداً تره تضربه قال الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته

وهلا وألاً ولولا ولوما بمنزلة إنْ لأنهن يطلبن الفعل ولا يبتدأ بعدها الأسماء»

قال صاحبُ الكتابِ: «فصلٌ ومِنَ المنصوبِ باللازمِ إضمارُه ما أُضْمِرَ عاملُه على شريطةِ التفسيرِ. الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: إنَّما لم يجزْ إظهارُ العاملِ هنا ؛ لأَنَّ الظاهرَ الموجودَ تفسيرٌ له ، فاستغنيتَ عن الأوَّلِ بتفسيرِه ، فإِنْ أظهرْتَ الأوَّلَ حذفتَ الثاني ، وإنْ لم تُرِدِ التفسيرَ جاز أَلَّا تحذفَ الثاني ، وضابطُ[1] هذا أَنْ يتقدَّمَ اسمٌ وبعده فعلٌ أو اسمُ فاعلٍ أو ما عَمِلَ عملَه مِنْ أوزانِ المبالغةِ أو مفعولٌ مسلَّطٌ على ضميرِه أو ما يتعلَّقُ به ضميرُه على جهةِ المفعولِ ، فيدخلُ زيدًا ضربتُه ، ومررتُ به وضربتُ أخاه أو رجلًا يحبُّه ، وضربتُ عمرا و رجلًا يحبُّ جاريتَه ، ولو قلتَ: زيدٌ ضربتُ عمرا وضربتُ رجلًا يحبُّ جاريتَه لم يجزْ لخُلُوِّ الخبرِ مِنَ الضميرِ ، فتفطَّنْ لِمَا بينَ عطفِ المفردِ والجملةِ ، فإِنَّ الجملةَ مبنيةٌ على الاستقلالِ ، ولا يغرَّنَّك ما قاله في التخميرِ[2] ، وإنشادُ البيتِ:

٣٢٧- وَهَاجَتْهُ الجَنُوبُ لِوَصْلِ حَيٍّ   أَقَامَ وَيَمَّمُوا دَارًا طَرُوحَا[3]

وقولُه: «ليس في (أقامَ) ضميرٌ ، إنَّما الضميرُ في الجملةِ المعطوفةِ ، وهي يَمَّمُوا»[4] ، والجملةُ

(١) ينظر هذا الضابط في الإيضاح لابن الحاجب ٣١٠/١ .

(٢) أي: مما قد يوهم جواز: زيد ضربت عمرا وضربت رجلا يحب جاريته ، فقد قال عن الضمير المشتَغَلِ به الفاعلُ:" وكذلك إذا اتصل بالمعطوف على ما هو في صورة المفعول لذلك الفعل." التخمير ٣٩٠/١ .

(٣) بيت من الوافر لأبي العلاء ، وهو في شروح سقط الزند ٢٤١/١ والتخمير ٣٩١/١.

الشاهد: وجود الضمير العائد من جملة الصفة على الموصوف النكرة في جملةٍ معطوفةٍ على جملةِ الصفةِ وليس في جملة الصفة ذاتها ، مما جعل صدر الأفاضل يجيز مثل: زيد ضربت عمرا وضربت رجلا يحب جاريته .

(٤) ينظر التخمير ٣٩١/١ .

صفةٌ لحيٍّ ؛ لأَنَّ تقديرَه: أقامَ بعدَهم وحذفَه للعلمِ به لفظًا أو تقديرًا ؛ ليدخلَ فيه زيدٌ ضربتُ إذا اعتقدَ حذفَ الضميرِ مِنْ (ضربتُ) لو سُلِّطَ عليه أي: على الأولِ لعَمِلَ فيه بمعنَى أَنَّه يجوزُ تقديمُ معمولِه عليه وإِلَّا فقولنا: زيدًا مررتُ به لا يصحُّ أَنْ يعملَ مررتُ في زيدٍ ؛ لأَنَّه لا يتعدَّى إِلَّا بحرفِ جرٍّ إِلَّا في ضرورةٍ مِنَ الشعرِ ، فيخرجُ منه ما إذا وقعَ الفعلُ صفةً للاسمِ لامتناعِ تقديمِ الصفةِ على الموصوفِ نحوِ قولِ الشاعرِ: (١٩٩/أ)

٣٢٨- وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ[٥]

لأَنَّ حميتَ جملةٌ صفةٌ لشيءٍ ، وكذا إذا كان موصولًا ، فأَمَّا قولُه تعالى:﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾[٦] فليس فيه معمولًا للزاهدين لامتناعِ تقديمِ معمولِ الصلةِ ، ولا مفسِّرًا ففيه قولان ذكرَهما السيرافي[٧] أحدُهما تقديرُه: وكانوا فيه زُهَّادًا مِنَ الزاهدين ، ودَلَّتْ مِنَ الزاهدين على زُهَّادٍ ، والثاني على التَّبْيينِ كأَنَّه قال: أعنِي فيه ، فالعاملُ أعني لا الزاهدين قال: ((ومنهم مَنْ يجعلُ الألفَ واللامَ في معنى الطَّرْحِ))[٨]. وقال ابنُ السراجِ في الأصولِ:((وكان بعضُ مشايخِ البصريين يقول: إنَّ الألفَ واللامَ هاهنا ليستا في معنى الذي ، وإِنَّهما دخلتَا على الأسماءِ للتعريفِ ، وأجازَ أَنْ يُقَدَّمَ عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجزْ أَنْ يعملَ ما دخلتْ عليه في شيءٍ ، فيحتاجُ فيه إلى عاملٍ ، قال أبو بكرٍ: وأنا أظنُّ أَنَّه مذهبُ أبي العباسِ[٩] ، والذي عندِي فيه أَنَّ التأويلَ: وكانوا فيه زاهدين مِنَ الزاهدين ، فحذفَ زاهدين وبيَّنَه مِنَ الزاهدين ، وهو قولُ الكسائي[١٠] ولكنَّه لم يفسِّرْ هذا التفسيرَ .

---

(٥) عجز بيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٨٩/١ وتمامه:

أبحـــت حمـــى تهامـــة بعـــد نجـــد ومـــا شـــيء حميـــت بمســـتباح

وهو لجرير في الكتاب ٨٧/١ وابن الشجري ٦/١ والمقاصد النحوية ١٥٦٧/٤ وبلا نسبة في كتاب الشعر ص ٣٨٨ وسر الصناعة ٤٠٢/٢ وشرح التسهيل ٣١٢/٣ وتوضيح المقاصد ٩٥٣/٣ والتصريح ١١٢/٢ .

الشاهد: حذف العائد من حميت وهي جملة وصف بها شيء النكرة وهو حذف جائز للعلم به.

(٦) من الآية (٢٠) من سورة يوسف .

(٧) ينظر السيرافي ٤٧٤/١ .

(٨) السابق الصفحة نفسها .

(٩) لم أعثر عليه عند المبرد وذُكِرَ في اللامات ص ٥٨ .

(١٠) ينظر الأصول ٢٢٣/٢ .

وكان هو والفراءُ[١] لا يجيزانه إلا في صفتين في مِنْ و في))[٢]. **مُحَمَّدٌ**: وقد جاءَ بغيرِهما في قولِ الشاعرِ:

٣٢٩- أَبَعْلِي هذا بِالرَّحَا المتَقَاعِسُ؟[٣]

وقال الآخر :

٣٣٠- كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا[٤]

وإذا[٥] حالَ بينَ الاسمِ والفعلِ حرفُ استفهامٍ أو (ما) النافيةُ أو حرفُ شرطٍ أو تحضيضٍ أو عَرْضٍ. نحو: زيدًا ضربتُه كأَنَّك قلتَ: ضربتُ زيدًا ضربتُه إلا أَنَّك لا تُبْرِزُهُ استغناءً عنه بتفسيرِهِ ، هذا مذهبُ البصريين ، وذهبَ الكوفيون[٦] إلى أَنَّه منصوبٌ بالفعلِ الموجودِ وإِنِ

---

(١) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٢) الأصول ٢/٢٢٣ .

(٣) عجز بيت من الطويل وصدره:

تقول وصكّتْ صدرَها بيمينِها

وهو لأبي مُحَلِّمٍ السَّعْدِيّ في الكامل ١/٥١ والعقد الفريد ١/٩٩ وللهُذْلُول بن كعب العنبري في شرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٩٦ وبلا نسبة في كتاب الشعر ص ١٠١ والخصائص ١/٢٤٥ والمنصف ١/١٣٠ وشرح التسهيل ١/٢٣٧ وخزانة الأدب ٨/٤٣٠.

الشاهد: حذف متعلق الجار والمجرور بالرحا ويدل عليه المتقاعس أي: أبعلي متقاعس بالرحا. واستدل ابن عمرون على جواز ذلك بغير من وفي ، وجعله ابن مالك في شرح التسهيل قليل.

(٤) بيت من الرجز المشطور وهو للعجاج في ملحقات ديوانه ٢/٢٨١ والتنبيه على مشكلات الحماسة ص ٢٢٩ وخزانة الأدب ٨/٤٢٩ وبلا نسبة في الزاهر ١/٦١٠ وكتاب الشعر ص ١٠١ والمنصف ١/١٢٩ وتوضيح المقاصد ٤/١٢٣٦ والمقاصد النحوية ٤/١٨٩٦ .

الشاهد: استدل الفراء بالبيت على جواز تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها ، ومنعه الجمهور وقالوا تعلق بالعصا بفعل محذوف دل عليه أن أجلدا المذكور .

(٥) أظن العطف هنا على قوله: فيخرج منه ما إذا كان الفعل صفة . ومراده أنه إذا فُصِلَ بين الاسم المتقدم والفعل بعده بما ذكرَ فإن الفعل لا يتسلط على الاسم لأن هذه المذكورة تمنع تسليط ما بعدها على ما قبلها ، وينظر شرح التسهيل ٢/١٣٨ .

(٦) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ١/٨٢ والتبيين ص ٢٦٦ وابن يعيش ٢/٣٠ وشرح الكافية للرضي ١/٤٣٨ والتذييل والتكميل ٦/٣١٠ وائتلاف النصرة ص ١١٣ والتصريح ١/٢٩٧ والهمع ٥/١٥٨ .

اتَّصَلَ بضميرِه ؛ لأَنَّ ضميرَه ليس غيرَه ، وهو فاسدٌ ؛ لأَنَّ[1] الفعلَ لَمَّا تعدَّى إلى الضميرِ استوفَى (١٩٩/ب) ما يقتضيه ، فلا يجوزُ أَنْ يعملَ في آخَرَ ، وهو متعدٍّ إلى واحدٍ ، ولو كان كونُهما في المعنَى واحدًا يوجبُ أنْ يعملَ فيهما للزمَ النصبُ في الأولِ كما يلزمُ في الضميرِ ، ولَمَّا لم يلزمْ دَلَّ على تنافٍ بينهما ، ولَمَا جازَ رفعُ الأولُ كما لم يجزْ الإتيانُ بضميرِ المرفوعِ ، ولأَنَّ قولَك: زيدًا مررتُ به لا يجوزُ أنْ يعملَ في زيدٍ مررتُ ؛ لأَنَّه لا يتعدَّى إلا بحرفِ جَرٍّ إلا في ضرورةٍ ، ولَمَّا جازَ مِنْ غيرِ ضرورةٍ دَلَّ على أَنَّه ليس كما زعمُوا ، قال ذو الرُّمَّةِ :

٣٣١- أَقُولُ لَهَا إِذَا شَمَّرَ اللَّيْلُ وَاسْتَوَتْ ... بِهَا البِيدُ وَاشْتَدَّتْ عَلَيْهَا الحَرَائِرُ

٣٣٢- إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[2]

يمدحُ بلالَ بنَ أَبِي بُرْدَةَ الأشعري[3] ، والهاءُ في لها تعودُ إلى ناقتِه ، وشَمَّرَ الليلُ ذهبَ أكثرُه[4] ، واستوتْ بها البيدُ أي: استوَى سيرُها في البيدِ على قَصْدٍ[5] ، البيدُ جمعُ بيداءَ ، وهي الأرضُ القَفْرُ[6] ، والحرائرُ جمعُ حَرُورٍ وهي الريحُ الحارَّةِ[7] ، والوِصْلَانِ تثنيةُ وِصْلٍ بكسرِ الواوِ وتسكينِ الصادِ ملتقَى كلِّ عظمين[8] ، وهي المفاصلُ ، وبئسما جازَى ناقتَه ، شاهدُه نصبُ ابنٍ بإضمارِ بَلَغْتِ ابنَ أبي موسى ، وموضعُ هذا البيتِ عند قولِه: «**بعد إذا وحيث**» ؛ لأَنَّ

---

(١) هذه العلة في ابن يعيش ٣٠/٢ .

(٢) بيتان من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٠٤٢/٢ والشاهد في البيت الثاني وهو في الكتاب ٨٢/١ والمقتضب ٧٤/٢ وكتاب الشعر ص ٤٩١ وسمط الآلي ٢١٨/١ وابن الشجري ٤٩/١ وأمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١ والمغني ٢٩٨/١ وخزانة الأدب ٣٢/٣ .ويروى: ابن وبلال بالرفع والنصب وقد نبه عليه ناسخ المخطوط فكتبهما بالضبطين وكتب فوقهما: معا.

الشاهد: إذا رفع ابن وبلال فعلى تقدير: بُلِغَ وإذا نصبا فعلى تقدير فعل: بلغْتِ .

(٣) بلال ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعر كان أميرا على البصرة وقاضيا لها ، عزله عنها يوسف بن عمر الثقفي سنة ١٢٠ هـ ، ومات في سجنه سنة نيف وعشرين ومائة . ينظر أخبار القضاة ٣٠٦/١ لوكيع ط عالم الكتب وجمهرة أنساب العرب ص ٣٩٨ وخزانة الأدب ٣٥/٣ .

(٤) تشمير الليل ذهابه و قلوصه . سمط اللآلي ٢١٨/١ .

(٥) ينظر السابق والديوان ١٠٤٢/٢ .

(٦) ينظر اللسان٩٧/٣ (ب ي د) .

(٧) ينظر الصحاح ٦٢٨/٢ (ح ر ر) .

(٨) ينظر اللسان ٧٢٩/١١ (و ص ل) .

البيتَ ممَّا يختارُ فيه النصبُ ، والرفعُ في ابنٍ إمَّا بإضمارِ فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أي إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى بلالٌ ليكونَ مطابقًا لمعنى المفعوليةِ ، وهو أولَى مِنْ رفعِه بالفاعلِ على تقديرِ إذا حضرَ ابنُ أبي موسَى ، وقيل به ، وإمَّا على الابتداءِ على مَنْ يراه[1] ، وقدَّمَ التمثيلَ بقولِه: ((**زيدًا ضربتُه**)) ؛ لأَنَّ مفسِّرَه مِنْ لفظِه ومعناه ، ثم تلاه **بقولِه**: ((**ومنه زيدًا مررتُ به**)) فزيدٌ منصوبٌ بإضمارِ جعلتُ زيدًا على طريقِي مررتُ به، وهذا تفسيرُه بمعنى الفعلِ الثاني لا بلفظِه؛ لأَنَّ الثاني لا يتعدَّى إلى مفعولٍ به إلا بحرفِ جرٍّ ، ومتى كان الفعلُ كذلك لا يضمرُ (٢٠٠/أ) ولَمَّا كان الفعلُ واقعًا عليه قدَّمَه على عمرا لقيتُ أخاه بإضمارِ لابستُ عمرا ؛ لأَنَّك إذا لقيتَ الأخَ ، فقد لابستَ عمرا ، وبِشْرًا ضربتُ غلامَه بإضمارِ أهنتُ بشرًا ضربتُ غلامَه ؛ لأَنَّ ضربَ الغلامِ إهانةٌ للسيِّدِ ، ((**قال سيبويه**[2]: **النصبُ عربيٌّ والرفعُ أجودُ**)) اعلمْ أَنَّ النصبَ على المفعولِ كما ذكرْنَا ، وأصلُه ضربتُ عبدَ اللهِ ، ثم يُقَدَّمُ المفعولُ للعنايةِ به ، ثم تقوَى العنايةُ فيُجْعَلُ رَبَّ الجملةِ ويُرفَعُ بالابتداءِ ، ويَشتغلُ الفعلِ بضميرِه ، فيقال: زيدٌ ضربتُه ثم مع تقديمِه تقوَى إرادةُ المفعوليةِ ، فتنصبُه وتُخرجُه مخرجَ جملتين فعليتين . قولُه: ((والرفع أجود)) لأَنَّك لا تحتاجُ إلى إضمارٍ بخلافِ النصبِ ، والرفعُ بالابتداءِ ، والجملةُ بعده الخبرُ ، وجاز رفعُه لاشتغالِ الفعلِ عنه بضميرِه. **قولُه**: ((**ثم إنَّك ترَى النصبَ مختارًا ولازمًا. فالمختارُ في موضعين أحدِهما أَنْ تعطفَ هذه الجملةَ على جملةٍ فعليةٍ**)) ***مُحَمَّدٌ***: سواءٌ وجودُ منصوبٍ في الجملةِ الفعليةِ وعدمِه. ((**كقولِك: لقيتُ القومَ حتى عبدَ اللهِ لقيتُه**)) لقيتُ القومَ جملةً فعليةً ، وحتى حرفُ عطفٍ قيل: الغرضُ مِنَ العطفِ هنا اعتدالُ اللفظِ ؛ لأَنَّ حتى قال ابنُ خروفٍ: ((لا تُعْطَفُ بها الجملُ))[3] نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه ، فالنصبُ هنا أجودُ ، وإنْ لم يكنْ عطفًا صريحًا لكنَّه لَمَّا نصبَ الاسمَ بإضمارِ فعلٍ صارَ الكلامُ جملةً فعليةً وقبلها مثلُها ، فرَاعَوهَا ، ولكنها

---

(١) نُسِبَ إلى الكوفيين أن المبتدأ يقع بعد إذا ، ونُسِبَ إلى الأخفش أيضا وتابعهم ابن مالك ، ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٦٥/٢ وشرح التسهيل ٢١٣/٢ والجنى الداني ص ٣٦٨ والمغني ١٠٨/١.

(٢) ينظر الكتاب ٨٢/١ .

(٣) قال ابن خروف عن حتى :" وتكون حرف عطف في بعض اللغات ، تعطف المفردات ولا تعطف الجمل ، ولكن تُعادلُ ما بين الجمل في باب الاشتغال." شرح الجمل لابن خروف ٤٩١/١ وينظر الجنى الداني ص ٥٥١ المغني ١٤٦/١ .

يعادلُ بها الجملُ ، ولذا جاز ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُ أخاه ، ومُحَالٌ العطفُ هنا ؛ لأَنَّ زيدًا ليس بمضروبِ ، وفي شرحِ مختصرِ الجرميّ للربعيّ: «أَنَّ حتى تُعْطَفُ بها[1] الجملُ كالواوِ»[2] وهو كلامٌ غيرُ محقَّقٍ ، والذي يُحْتَمَلُ أَنْ يقالَ[3]: شرطُ العاطفةِ أَنْ يكونَ ما بعدَها جزءًا ممَّا قبلَها (٢٠٠/ب) فيه معنى التعظيمِ أو التحقيرِ ، وكأَنَّ هذا المعنى لا يتحقَّقُ في الجملةِ حتى تكونَ معطوفةً. ويُضَعِّفُ هذا الاعتلالَ ضربتُ القومَ حتى الأميرُ ضربتُه فلا فرقَ في المعنى بينه وبين ضربتُ القومَ حتى الأميرَ إذا نصبتَ الأميرَ بالعطفِ على القومِ ، وإنَّما اخْتِيرَ توافقُ الجملِ؛ لأَنَّ العطفَ أصلُ التثنيةِ في المفرداتِ ، ولذا لا يعطَفُ فعلٌ على اسمٍ ، والجملُ لا يصحُّ فيها التثنيةُ لكنَّ التوافقَ أحسنُ ؛ ليكونَ الكلامُ على نمطٍ واحدٍ ، ويجوزُ الرفعُ على الابتداءِ ؛ لأَنَّه يجوزُ عطفُ الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ. «**ورأيتُ عبدَ اللهِ وزيدًا مررتُ به**» لا إشكالَ في أَنَّ الواوَ للعطفِ ، وتقديرُه: جعلتُ على ما سبقَ ، وفي التنزيلِ جَلَّ مُنَزِّلُه: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ﴾[4] فيُدْخِلُ فعلٌ وفاعلُه ضميرٌ مستكِنٌّ ، ومَنْ مفعولٌ به ، يشاءُ في رحمتِه صلةُ مَنْ ، والعائدُ محذوفٌ تقديرُه: يشاؤه أي يشاءُ إدخالَه ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: ويعذِّبُ الظالمين ؛ لأَنَّ قولَه سبحانه: ﴿أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ يُفْهَمُ منه أَنَّه يُعَذِّبُهم ، ولا يُقَدَّرُ أَعَدَّ ؛ لأَنَّه لا يتعدَّى إلا بحرفِ جرٍّ[5] ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[1] لَمَّا

---

(١) في الأصل ٢٠٠/أ: به . وقد شطبت وصححت في الهامش: بها .

(٢) وقال بهذا الرأي أيضا ابن السيد في شرح أبيات الجمل ص ٥٨ ورأي ابن السيد في المغني أيضا ١/١٤٦ .

(٣) يشترط للعطف بـ(حتى) شروط: الأول: أن يكون ما بعدها بعضا أو كالبعض مما قبلها ، نحو: قدم الحُجَّاجُ حتى المشاةُ ، وقدم الصيادون حتى كلابهم . الثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص ، نحو: مات الناس حتى الأنبياء ، وزارك الناس حتى صغارهم . الثالث: وهو شرط ابن هشام الخضراوي أن يكون ظاهرا لا مضمرا. ينظر الجنى الداني ص ٥٤٧ والمغني ١/١٤٦ .

(٤) من الآية (٣١) من سورة الإنسان .

(٥) الحق أن يقال: لا يصح تقدير: أعدَّ ؛ لأن الظالمين في حكم المفعول الثاني لأعد ، وقد تسلط الفعل عليه بحرف الجر والمعنى على ذلك ، فإنه لم يُعِدَّهم بل أعدَّ العذابَ لهم ، وأعد تتعدى تارة لمفعول واحد ، فيقال: أعددْتُ الشيءَ ، وتارة لمفعولين الثاني مجرور ، فيقال: أعددْتُه لأمرٍ ما. ينظر مقاييس اللغة ٤/٢٩ واللسان ٣/٢٨٤ وتاج العروس=

تقدَّمَ قولُه تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ وهي جملةٌ فعليةٌ ؛ لأَنَّ هَدَى فعلٌ وفاعلٌ ، وفريقًا مفعولٌ به مقدَّمٌ اختيرَ في: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ النصبُ ليكونَ قد عطفَ جملةً فعليةً على جملةٍ فعليةٍ ، وتقديرُ الفعلِ: وأضلَّ فريقًا حقَّ عليهم الضلالةُ ؛ لأَنَّ مَنْ حقَّ عليهم الضلالةُ فقد أضلَّه اللهُ سبحانه. **قولُه:** ‹‹**فأَمَّا إذا قلتَ: زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررتُ به ، ذهبَ التفاضلُ بين رفعِ عمرٍو ونصبِه**›› (٢٠١/أ) لأَنَّ الجملةَ الأولى جملتان كبيرةٌ في ضمنِها جملةٌ صغيرةٌ هي خبرٌ عن المبتدإِ ، فالكبيرةُ زيدٌ لَقِيتُ أباه ، والصغيرةُ لقيتُ أباه ، ونعني بالصغيرةِ أَنَّها جزءُ الكبيرةِ ، فلَمَّا تقدَّمَ جملتان كنتَ مخيَّرًا في العطفِ على أيَّتِهما شئتَ ، إنْ راعيتَ القربَ نصبتَ ، وإِنْ راعيتَ الأَوَّلِيَّةَ رفعتَ فإِنْ قيل: البصريون يراعُون الأقربَ بدليلِ ضربتُ وضربنِي زيدٌ قلنا: هنا الثاني في ضمنِ الأوَّلِ بخلافِ إعمالِ الفعلين ، فكلٌّ واحدٍ منهما مستقِلٌّ على أَنَّا نقولُ: ولولا القربُ لَمَا ساوَى النصبُ مع احتياجِه إلى إضمارٍ الرفعَ الذي لا يحتاجُ إلى إضمارٍ، فإِنْ قيل: لا يجوزُ العطفُ على الفعليةِ ؛ لأَنَّها خبرٌ والمعطوفُ حكمُه حكمُ المعطوفِ عليه ، فيلزمُ أَنْ يكونَ المعطوفُ أيضا خبرًا عن الأوَّلِ وهي جملةٌ لا ضميرَ فيها فوجبَ أَنْ لا يصحَّ النصبُ ، والجوابُ أَنَّ حقيقتَه العطفُ على الكبيرةِ ، والنصبُ إنَّما جاءَ مراعاةً لفظيَّةً ، وقولُ سيبويه في ضربتُ عمرا وزيدا كلَّمْتُه: ‹‹إِنَّما اخْتِيرَ هذا على الجِوَارِ وليكونَ معنًى واحدًا أقوَى بَيَّنَ أَنَّ المرادَ هنا مِنَ العطفِ ليس حقيقةَ العطفِ إنَّما المرادَ الجوارُ ، وأَنْ يكونَ الكلامُ نَسَقًا واحدًا››[2]. وبدليلِ أَنَّ الحملَ يكونُ بـ(حتَّى) وهي لا تعطفُ جملةً على جملةٍ على ما أشرنا إليه ، والعطفُ في المفرداتِ يقتضِي المشاركةَ في الإعرابِ ؛ لأَنَّ المفردَ غيرُ مستقِلٍّ ، أَمَّا الجملةُ فهي مستقلةٌ ، فجازَ أَنْ لا يُرَادَ بالعطفِ الاشتراكُ في الإعرابِ ولذا يصحُّ عطفُ الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ ولا إعرابَ يجمعُهما لَمَّا كانت كلُّ واحدةٍ منهما مستقلةً ، وقال أبو علي وابن جني: ‹‹إِنَّ الرفعَ لَمَّا لم يظهرْ في الخبرِ صار كأَنَّه غيرُ خبرٍ ، فجازَ أَنْ يُعْطَفَ عليه ما ليس بخبرٍ ونظيرُه الضميرُ في اسمِ الفاعلِ لَمَّا لم يظهرْ لم يُعْتَدَّ بهِ فثُنِّيَ (٢٠١/ب) الاسمُ وجُمِعَ ولو ظهرَ لم

=٢٥٨/٨ والمعجم الوسيط ص ٥٨٧ .

(١) من الآية (٣٠) من سورة الأعراف .

(٢) الكتاب ٨٨/١ بتصرف .

يُثَنَّ ولم يُجمعْ))[1]. **مُحَمَّدٌ:** وما تمسكًا به يبطلُه تجويزُ سيبويه[2] النصبَ في: هذا ضاربٌ عبدَ الله وزيدًا يَمُرُّ بهِ إنْ حملتَه على المنصوبِ ، وقد جاءَ صريحُ النصبِ مع خُلُوِّه عنِ الضميرِ[3] في قولِه تعالَى: ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[4] بنصبِ السماءِ مراعاةً للجملةِ القريبةِ وهي يسجدان ، وهي فعلية ، فعلمتَ صحةَ ما أشرنا إليه. **قولُه:** ((**فإنِ اعترضَ بعد الواوِ ما يصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ كقولِك: لقيتُ زيدًا وأَمَّا عبدُ اللهِ فقد مررتُ به**)) إنَّما كانتْ أَمَّا تصرفُ الكلامَ إلى الابتداءِ ؛ لأَنَّها ليستْ عاطفةً وإنَّما تنوبُ عن حرفِ الشرطِ على ما يقرَّرُ في موضعِه والشرطُ يقتضِي أَنَّ له صدرَ الكلامِ ، فلذلك قَطَعَتْ ما بعدها عمَّا قبلَها ، ((**فعادتْ الأولَى جَذَعَةً**)) يعنِي لم يَبْقَ نَظَرٌ إلى ما قبلُ فاختيرَ الرفعُ لعدمِ أمرٍ آخرَ يختارُ له النصبُ مع الاستغناءِ عن الإضمارِ ، ويجوزُ النصبُ وتقديرُ الفعلِ بعد الاسمِ ؛ لأَنَّ أَمَّا لا يليها الفعلُ وتقديرُه: أَمَّا زيدًا فضربتُ فضربتُه كذا قدَّرَه السيرافي[5] ومعه فاءٌ أخرَى ، ولا أرَى لإعادةِ الفاءِ وجهًا ، فإنْ قيل: فعلى ما قَدَّرَ يكونُ قد فَصَلَ بينَ أَمَّا وفائِها بجملةٍ وذلك غيرُ جائزٍ قلتُ: لَمَّا كان ذلك الفعلُ لا يظهرُ تنزَّلَ منزلةَ المفردِ ولأَجلِ أَنَّه لا يُنْظَرُ إلى ذلك الفعلِ جازَ إنْ زيدًا تَرَ تضربْ ، فجزمَ ترَ لأَنَّه لَمَّا لم يظهرْ المقدَّرُ صارتِ المعاملةُ مع الموجودِ الظاهرِ ، وقولي: لعدمِ أمرٍ يختارُ له النصبِ يأتي في أثناءِ الفصلِ. **قوله:** ((**ولقيتُ زيدًا وإذا عبدُ اللهِ**

---

(١) ينظر رأي أبي علي في البصريات ص ٢١٣ ورأي ابن جني في المحتسب ٣٠٢/٢ ، ٣٠٣ ، وذكر ابن عمرون معنى كلامهما .

(٢) ينظر الكتاب ٩٣/١ .

(٣) إذا اشتملت الجملة المعطوفة على الجملة الصغرى على ضمير يعود على المبتدإ جازت المسألةُ ، وإذا لم تشتمل ، فمذاهبٌ: الأول: مذهب جماعة من القدماء والفارسي أن العطف هنا جائز . الثاني: مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي أنه لا يجوز. الثالث: مذهب هشام ، وهو أنه إن كان العطف بالفاء أو الواو جاز لأن الفاء للسببية والواو للجمع ففيهما معنى يربط بين الجملتين ، وإن كان العطف بغيرهما فلا تجوز المسألة. الرابع: ونسب إلى الجمهور أنه إن كان العطف بالفاء جاز وإلا لم يجز . ينظر التذييل والتكميل ٣٣٢/٦ .

(٤) من الآية (٦ ، ٧) من سورة الرحمن . وفي الأصل: الشمس والقمر .

(٥) لم أجد ما قاله ابن عمرون في شرح السيرافي عند تناوله للمسألة ، ينظر شرح السيرافي ٣٩٨/١ ، لكنه قال: "كأنه قال: فأما ثمود فهدينا فهديناهم." ٣٧٥/١ وقدره أبو علي: أما زيدا فضربت ضربته ، على أن موضع ضربت بعد الفاء ، وأصل المثال: أما زيدا فضربته. التعليقة ١٢٤/١.

يضربُه عمروٌ)). إذا هنا للمفاجأةِ وتسدُّ مسدَّ الفاءِ في جوابِ الشرطِ ، وما بعد فاءِ الجوابِ مستأنفٌ ، فكذا هنا فكان ما بعدها مستأنفًا فلذا عادتِ الحالُ الأولى جَذَعَةً في أَنَّه يُختارُ الرفع ؛ لأَنَّك لا تحتاجُ (٢٠٢/أ) معه إلى إضمارٍ ، ويجوزُ النصبُ ؛ لأَنَّ شرطَ الجوازِ موجودٌ.

وقولُه: ((**جَذَعَةً**)) أي كأمرِها مبتدأةً ؛ لأَنَّ الجَذَعَ هو الصغيرُ ، الجوهريُّ: ((الجَذَعُ قبلَ الثَّنِيّ والجمعُ جُذْعَانُ وجِذَاعٌ والأنثى جَذَعَةٌ ، والجمعُ جَذَعَاتٌ ، تقولُ منه لولدِ الشاةِ في السنةِ الثانيةِ ، ولولدِ البقرةِ والحافرِ في السنةِ الثالثةِ وللإبلِ في السنةِ الخامسةِ أجذعُ ، والجَذَعُ اسمٌ له في زمنٍ ليس بسنٍّ يَنْبُتُ ولا يَسْقُطُ ، وقيل في ولدِ النعجةِ: إنَّه يُجْذِعُ لستةِ أشهرٍ أو تسعةٍ ، وذلك جائزٌ في الأضحيةِ))[1] ، وفي التنزيلِ جلَّ مُنَزِّلُه : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2] ثمودُ مبتدأٌ ، وفهديناهم الخبرُ ، وقُرِئَ بالنصبِ[3] ، قرأتُ على الشيخِ الإمامِ كمالِ الدينِ أبي محمدٍ عبدِ المجيرِ بنِ محمدٍ بنِ عشائرَ القبيصيّ رحمَه الله ، وقرأَ على الشيخِ الإمامِ صائنِ الدينِ أبي بكرٍ يحيى بنِ سعدونَ بنِ تمامٍ بنِ محمدٍ الأزديّ القرطبيّ وقرأَ على الشيخِ الإمامِ أبي عبدِ اللهِ محمدٍ بنِ مسيحٍ بنِ محمدٍ الأنصاريّ[4] ، وقرأَ على الشيخِ الإمامِ المقرئِ أبي مَعْشَرٍ عبدِ الكريمِ بنِ عبدِ الصمدِ الطبريّ[5] كتابَه الجامعَ الموسومَ بسوقِ العروسِ. وأَمَّا ثمودَ بفتحِ الدالِ[6] =

---

(١) ينظر الصحاح ١١٩٤/٣ واللسان ٤٣/٨ (ج ذ ع) .

(٢) من الآية (١٧) من سورة فصلت .

(٣) " قرأ الحسن وابن أبي إسحاق والأعمش والمفضل عن عاصم والمطوعي بخلاف عنه وعيسى بن عمر الثقفي والأعرج بخلاف عنه وأبو زيد ثمودَ بالنصب غير مصروف." معجم القراءات للخطيب ٢٧٢/٨ وينظر الإتحاف ٤٤٢/٢.

(٤) لم أعثر عليه ، ولم أجده فيمن روى عن عبد الكريم بن عبد الصمد الآتي ، ووجدت ممن أخذ عن عبد الكريم: محمد بن عبد الله بن مسبح بن عبد الرحمن أبو عبد الله الفضي ، قرأ على أبي معشر سوق العروس ، وقرأ عليه يحيى بن سعدون القرطبي ، لم يصل إلى سنة ٥٢٠هـ . ينظر غاية النهاية ١٨٧/٢ .

(٥) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان الطبري الشافعي ، عالم بالقراءات مؤرخ لرجالها ، كان شيخ أهل مكة وتوفي بها سنة ٤٧٨ هـ ، له: التلخيص وسوق العروس في القراءات وطبقات القراء وعيون المسائل وغيرها. ينظر معرفة القراء ص ٢٤٣ وغاية النهاية ٤٠١/١ والأعلام ٥٢/٤ .

(٦) في معجم القراءات للخطيب ٢٧٢/٨ أن جبلة وسعيد عن المفضل عن عاصم ثمودٌ بالرفع والتنوين. وفي إعراب القرآن للنحاس "أن أبا حاتم روى عن أبي زيد عن المفضل عن الأعمش وعاصم أنهما قرآ (وأما ثموداً) بالنصب." ٥٥/٤ . وفي معجم القراءات لعبد العال سالم مكرم عن المفضل: ثمودَ ، وثمودًا ٦٨/٦ ط جامعة الكويت .

=جَبَلَةُ[1] وسعيدٌ[2] عن المفضَّلِ[3] ، غيرُهما برفعِها ، تقدَّمَ وجهُ إعرابِه وأينَ يقدَّرُ العاملُ.

قوله: «**الثاني**» يعنِي مِنَ الموضعين اللذين يُختارُ فيهما النصبُ «**أَنْ يقعَ موقعًا هو بالفعلِ أولى وذلك أَنْ يقعَ بعد حرفِ الاستفهامِ**». يريدُ الهمزةَ وحدَها فهي التي يُختارُ النصبُ بعدَها ، ولذا لم يمثِّلْ بغيرِها ، وأَمَّا (هل) فلا يليها المبتدأُ وخبرُه فعلٌ كما أشرنا إليه في بابِ الفاعلِ[4] ، وإِنَّما كان الاختيارُ النصبَ ؛ لأَنَّ الاستفهامَ في الحقيقةِ إِنَّما هو عن الفعلِ فمتَى ظُفِرَ به وجبَ أَنْ لا يُعْدَلَ إلى غيرِه لكن همزةُ الاستفهامِ لَمَا كان لها مِنَ التصرفِ في الاستفهامِ ما ليس لباقِي آلاتِ الاستفهامِ ؛ لأَنَّها تدخلُ في جميعِ ضروبِ (٢٠٢/ب) الاستفهامِ مِنَ التسويةِ والتقريرِ والتوبيخِ ، وليس لشيءٍ مِنْ حروفِ الاستفهامِ غيرِها هذا التصرفُ كانت أُمَّ البابِ جُوِّزَ بعدها أَنْ يُرفعَ الاسمُ بالابتداءِ وبعدَه فعلٌ كقولِك: أعبدُ اللهِ ضربتَه؟ ويُختارُ النصبُ في: أعبدَ اللهِ ضربتَه؟ لِمَا ذكرنا ، «**ومثلُه آلسوطَ ضُرِبَ به زيدٌ؟**» زيدٌ اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ فصَحَّ نصبُ السوطِ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه أَلَابَسَ السوطَ[5] ضُرِبَ به زيدٌ؟ ، «**وآلخوانَ**[6] **أُكِلَ عليه اللحمُ؟**» اللحمُ اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، والخوانُ منصوبٌ بإضمارِ لابسَ[7]. **قوله:** «**و أزيدًا أنت محبوسٌ عليه؟**» هذه المسألةُ تمثيلُ اسمِ المفعولِ المفسِّرِ لأَنَّ محبوسًا اسمُ مفعولٍ ، وقد فسَّرَ ناصبَ زيدٍ ، ولا تنظرْ إلى بُعْدِ زيدٍ عن المفسِّرِ لأَنَّ اسمَ المفعولِ إِنَّما يعملُ إذا اعتمدَ فلذا أَتَى بأنت، ولم يُعَدَّ فاصِلًا كما في قولِنا: آنت عبدُ اللهِ ضربتَه، فإِنَّ المختارَ الرفعُ ؛ لأَنَّ عبدَ اللهِ لم يَلِ همزةَ الاستفهامِ ، ومحبوسٌ مثلُ يُحْبَسُ فكما يُفَسِّرُ يُحْبَسُ

---

(١) جبلة بن مالك بن جبلة بن عبد الرحمن أبو أحمد الكوفي ، قرأ على المفضل بن محمد الضبي ، وروى عنه أبو زيد عمر بن شبة النميري ، لم يذكر تاريخ وفاته . ينظر غاية النهاية ١٩٠/١ .

(٢) هو أبو زيد الأنصاري وقد تقدمت ترجمته في ص ٧٩ .

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي ، راوية علامة بالشعر وأيام العرب ، روى عن عاصم بن أبي النجود القراءات والحديث ، من كتبه: المفضليات والأمثال ومعاني الشعر وغيرها ، توفي ١٦٨ هـ . ينظر إنباه الرواة ٢٩٨/٣ ومعرفة القراء ص ٧٩ والأعلام ٢٨٠/٧ .

(٤) ينظر ص ٣٠٧ .

(٥) أظن أن الصواب أن يكون التقدير: أَلَابَسَ زيدٌ السوطَ ؛ لأن ما قدره يخلو من فاعل .

(٦) الخوان ما يؤكل عليه. المعجم الوسيط ص ٢٦٣ .

(٧) أظن التقدير: لابسَ اللحمُ الخوانَ أُكِلَ عليه .

كـذا محبوسٌ وتقـديرُه: أتنتظرُ زيـدًا أنـت محبـوسٌ عليـه ، ومثلـه ((**أزيـدًا أنـت مكـابرٌ عليـه؟**)) ، تقديرُه: أفقدتَ زيدًا أنت مكـابرٌ عليه أو أسُلِبْتَ زيدًا ، سيبويه: ((وإنْ لم يُرِدْ به الفعلَ وأرادَ به وجهَ الاسمِ رَفَعَ))[1]. يعني إنْ أرادَ به الماضيَ ؛ لأَنَّه حينئذٍ لا يعملُ ، ((**و أزيدًا سُمِّيتَ به؟**)) أي أَلَابستَ زيدًا سُمِّيتَ به أي بهذا اللفظِ ومنه ((**أزيدًا ضربتَ عمرا وأخاه؟**)) لَمَّا عطفَ أخاه على مفعولِ الفعلِ نصبَ زيدًا بإضمارِ أهنتَ زيدًا ضربتَ عمرا وأخاه ، و ((**أزيدًا ضربتَ رجلًا يُحبُّه؟**)) ، لَمَّا وصفتَ الرجلَ بيُحِبُّه والهاءُ لزيدٍ نصبتَ زيدًا بإضمارِ أَأَغْضَبْتَ أو أَأَهَنْتَ أو ما شاكلَ ذلك ممَّا يوافقُ المعنى. **وقوله**: ((**لأَنَّ الآخِرَ ملتبسٌ بالأَوَّلِ**)). يعني أَنَّ الجملةَ التي بعدَ الاسمِ الْتَبَسَتْ بالأَوَّلِ بالعطفِ في: وأخاه (٢٠٣/أ) والصفةِ في رجلًا يحبُّه . **قوله**: ((**فإنْ قلتَ: أزيدٌ ذُهِبَ به ؟ فليس إلا الرفعُ**)) لأَنَّ الجارَّ والمجرورَ في موضعِ رفعٍ فليس للضميرِ هنا تعلُّقٌ بالنصبِ بوجهٍ فخرجَ عن ضابطِ البابِ فلا يجوزُ في أزيدٌ إلا الرفعُ ، وقد جُوِّزَ أَنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ والذي أُقيمَ مقامَ الفاعلِ مصدرٌ مضمرٌ تقديرُه: ذُهِبَ الذهابُ ، وأُضْمِرَ المصدرُ لتقدُّمِ الفعلِ كقولهم: مَنْ كذبَ كان شرًّا له[2] وحينئذٍ يكونُ مِنَ البابِ ، ويكونُ نصبُ زيدٍ بإضمارِ ألابستَ زيدًا ذُهِبَ به؟ **قوله**: ((**وأَنْ يقعَ بعد (إذا) و(حيثُ)**)) معطوفٌ على أَنْ يقعَ بعد حرفٍ هو بالفعلِ أولى ، فهو مِنْ تمامِ القسمِ الثاني. اعلمْ أَنَّ (إذا) و(حيثُ) إنَّما جُمِعَ بينَهما ؛ لأَنَّ كلَّ واحدةٍ منهما فيها معنى الشرطِ ولا يجازَى بها فليستْ شرطًا محضًا ، فلذا جاز الوجهان وهذا فيه تسامحٌ ، والحقُّ أَنَّ (إذا) لا يقعُ بعدها المبتدأُ لِمَا فيها مِنْ معنى الشرطِ ، وأُخِذَ على سيبويه[3] جوازُ رفعِ ما بعدَها بالابتداءِ ، وَاسْتُدِلَّ على ذلك بعدمِ جوازِ: أجلِسُ إذا زيدٌ جالسٌ ، وقال ابنُ خروفٍ: ((ما في كتابٍ سيبويه مِنْ قوله: والرفعُ بعدهما جائزٌ لأَنَّك قد تبتدئُ الأسماءَ بعدها مِنْ كلامِ الأخفشِ))[4] ، وقد تُكُلِّمَ أَنَّ

---

(١) الكتاب ١٠٩/١ .

(٢) قولٌ للعرب رواه سيبويه ، ينظر الكتاب ٣٩١/٢ والمقتضب ٥١/٤ والأصول ٧٩/١ .

(٣) قال سيبويه" والرفع بعدهما جائز ؛ أنك تبتدئ بعدهما ، فتقول: اجلسْ حيث عبد الله جلسَ ، واجلسْ إذا عبد الله جَلَسَ ." الكتاب ١٠٧/١ .

(٤) ينظر المقاصد الشافية ٩٩/٣ .

مذهبَ المازنيِّ[١] كمذهبِ سيبويه ، والنصبُ بعد (إذا) هذه وهي الزمانيةُ ، وبعد (حيثُ) أجودُ مِنَ الرفعِ في هذا البابِ لطلبِه الفعلِ ، وتقديمُ الاسمِ بعدهما على الفعلِ قبيحٌ ، وإنِ ارتفعَ فبفعلٍ مضمرٍ ، والفعلُ بعد (إذا) أحسَنُه أَنْ يكونَ ماضيًا إذا كان قبلَ الاسمِ أو بعده انتهى.

وقال أيضًا ابنُ خروفٍ في بابِ ما يضافُ إلى الأفعالِ[٢]: ((وقولُه في الطُّرَّةِ: لم يُضَفْ إلى الأفعالِ خطأٌ والصوابُ إلا إلى جملةٍ فيها فعلٌ)). ليتَ شعري أيجوزُ أَنْ يضافَ إلى المبتدإِ إذا كان خبرُه فعلًا فهو مناقضٌ (٢٠٣/ب) لِمَا ذكرَه في ذا المكانِ ، والسيرافي لم ينفِ ذلك عن سيبويه ، وإنَّما أخذَ يحتجُّ له بأَنَّ الجملةَ الاسميةَ إذا كان خبرُها جملةً فعليةً كانت في معنى الفعليةِ[٣] ، وكذا ابنُ ولَّادٍ[٤] ، ويدفعُ ما قالاه عدمُ ارتفاعِ زيدٍ بالابتداءِ بعد (هل) في نحو: هل زيدٌ انطلق؟ وتسويةُ ابنِ خروفٍ بين (إذا) و(حيثُ) في أَنَّ المرفوعِ بعدهما بإضمارِ فعلٍ ليس بجيِّدٍ ؛ لأَنَّه يجوزُ أَنْ تقولَ: اجلسْ حيثُ زيدٌ جالسٌ بخلافِ (إذا) فَبَانَ الفرقُ ، والدليلُ أَنَّ (حيثُ) فيها معنى الشرطِ أَنَّه متى كُفَّتْ بما جازَ أَنْ تكونَ شرطًا ، فلولا ما فيها مِنْ معنى الشرطِ لَمَا جازَ ذلك ، وقولُ سيبويه: ((وممَّا يقبُحُ بعده ابتداءُ الاسمِ (إذا) و(حيثُ)))[٥] هكذا في أكثرِ النسخِ ، وليس ذلك في بعضِها ، والإشكالُ جمعُه بين (إذا) و(حيث) ، وذلك يقتضِي أَنْ يكونَ فيهما سواءٌ ، وليس كذلك بل (إذا) يقبحُ على سبيلِ الامتناعِ ، و(حيثُ) على سبيلِ أَنَّه مرجوحٌ. واعلمْ أَنَّ (إذا) هذه غالبُ أحوالِها أَنْ يكونَ فيها معنى الشرطِ ؛ فلذا قيل: إنَّها مختصةٌ بالفعلِ[٦] ، وأبو الحسنِ[٧] لَمَّا رآها تكونُ غيرَ شرطٍ جَوَّزَ بعدَها وقوعُ المبتدإِ ؛ لأَنَّها ليستْ (إنِ) التي لا تفارقُ الشرطِ ، ومَنْ خَرَّجَ كلامَ سيبويه أَنَّ آتيكَ إذا زيدٌ جَلَسَ أَنَّه

---

(١) ذكر ابن ولاد أن أبا عثمان المازني أَوَّلَ : إذا ابنُ أبي موسى برفع ابن على تقدير فعل ، ينظر الانتصار ص ٦٨ .

(٢) هذا الباب في الكتاب ١١٧/٣ .

(٣) قال السيرافي: " وللمحتج عن سيبويه أن يقول: لما كانت (إذا) غير عاملة في الفعل كعمل (إن) جاز أن يكون الواقع بعدها مرفوعا بالابتداء ، ويكون معنى المجازاة يصح لها بالفعل الذي بعد المبتدإ" السيرافي ٤٢٩/١ .

(٤) ينظر الانتصار ص ٦٦ .

(٥) الكتاب ١٠٦/١ بتصرف .

(٦) (إذا) التي هي ظرف مضمن معنى الشرط تختص بالدخول على الجملة الفعلية ، ينظر ابن يعيش ٩٦/٤ والمغني ١٠٨/١ .

(٧) ينظر رأيه في الجنى الداني ص ٣٦٨ والمغني ١٠٨/١ ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ٢١٣/٢ .

مبتدأٌ وَضَّحَ لأَنَّ خبرَه فعلٌ[1] ، فليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ سيبويه يرى في غيرِ الهمزةِ مِنْ حروفِ الاستفهامِ أَنَّه لا يليها الاسمُ إلا في ضرورةٍ ، وإذا وليها في الضرورةِ يقول: يرتفعُ بإضمارِ فعلٍ مع أَنَّ الاستفهامَ يصحُّ أَنْ يقعَ بعده مبتدأٌ وخبرٌ في مثلِ هل زيدٌ منطلقٌ؟ وقد صرَّحَ سيبويه أَنَّك لو قلتَ[2]: إذا زيدٌ أميرٌ لم يجزْ. فإذا لم يجزْ ما ذكرَه دَلَّ أَنَّها أضعفُ مِنْ (هل) ؛ فلذا قلنا: إِنَّ مذهبَه أَنَّه لا يليها إلا الفعلُ ظاهرًا أو مقدرًا ، وما ذكرَه أبو الحسن هو العلَّةُ في جوازِ إيلائِها (٢٠٤/أ) الاسمَ ، وإِنْ كان بإضمارِ فعلٍ مِنْ غيرِ ضرورةٍ ، والذي ذكرَه ابنُ خروفٍ مِنْ أَنَّه قولُ أبي الحسنِ هو الصحيحُ[3] والله أعلمُ ، وقد أنشدَ ابنُ جنِّي في الخصائصِ :

٣٣٣- إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابنِ عَمِّي   إِذَا لَمْ يَلْقَنِي الرَّجُلُ الظَّلُومُ[4]

وقال: «(هو) ضميرُ قصةٍ»[5] ؛ لأَنَّ الرجلَ الظلومَ مرتفعٌ بقولِه: يخفني ، فليس فيه ضميرٌ يفسِّرُ الفعلَ ، وقال: «إِنَّ هذا وغيرَه ممَّا يقوِّي مذهبَ أبي الحسنِ»[6]. **مُحَمَّدٌ**: ولا أرَى ما قال بل هو على إضمارِ كان ؛ لأَنَّ كان تُضْمَرُ بعد حرفِ الشرطِ كثيرًا ، وإذا فيها معنى الشرطِ ، فلذا أُضْمِرَ ولا حُجَّةَ فيه على سيبويه وللهِ المِنَّةُ . ثم مثَّلَ **فقال**: «**إذا عبدَ اللهِ تلقاه فأكرمْه**» ، عبدُ الله منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: إذا تلقَى عبدَ اللهِ تلقاه فأكرمْه ، «**وحيثُ زيدًا تجدْهُ فأكرمْهُ**» أي: حيث تجدْ زيدًا تجدْه فأكرمْه . **قوله**: «**وبعد حرفِ النفيِ**» يعني ممَّا يختارُ فيه النصبُ ، فهو مِنْ تمامِ القسمِ الثاني وقوعُ الاسمِ بعد حرفِ نفيٍ ، سيبويه: «شبَّهُوها بألفِ الاستفهامِ حيث قُدِّمَ الاسمُ قبل الفعلِ ؛ لأَنَّهن غيرُ واجبةٍ كما أَنَّ الألفَ وحرفَ الجزاءِ غيرُ

---

(١) هو قول السيرافي ، ينظر شرحه ٤٢٩/١ .

(٢) ينظر الكتاب ١١٩/٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٣) مع أن النص في متن كتاب سيبويه إلا أن ابن خروف جعله للأخفش ، وربما حمله على ذلك ما اشتهر عن الأخفش من جواز رفع الاسم بعد إذا على الابتداء ، ينظر الخصائص ١٠٥/١ الارتشاف ١٤١١/٣ والمساعد ٥٠٧/١ . وتابع ابن عمرون ابن خروف ، ولم يذكر السيرافي ما ذكراه ينظر السيرافي ٤٢٩/١ ، وسيبويه ذكر جواز ذلك على قبح فلم اختارا تخريج كلامه على ما ذهبا إليه وهو بعيد .

(٤) بيت من الوافر لضيغم الأسدي وهو في الخصائص ١٠٤/١ والمحكم ٢٤/١٠ وشرح التسهيل ٢١٣/٢ واللسان ٣٧٣/١٢ .

الشاهد: رفع هو على الابتداء وهو يقوي مذهب أبي الحسن وخرجه ابن عمرون على إضمار كان .

(٥) الخصائص ١٠٤/١ .

(٦) السابق ١٠٥/١ .

واجبةٍ))[١] انتهى. كقولِك: ما زيدًا ضربْتُه ، تقديرُه: ما ضربتُ زيدًا ضربتُه ، وقال جريرٌ:

٣٣٤- فَـلَا حَسَـبًا فَخَـرْتَ بِـهِ لِتَـيْمٍ وَلَا جَـــدًّا إِذَا ازْدَحَـــمَ الجُـــدُودُ[٢]

نَصَبَ حَسَبًا بإضمارِ فعلٍ مِنْ معنَى فَخَرْتَ ؛ لأَنَّه مُتَعَدٍّ بحرفِ جَرٍّ أي: فلا ذكرتَ حَسَبًا وقيل: إنَّ حَسَبًا اسمُ (لا) ، ونَوَّنَ مضطرًّا ، وإذا أمكنَ حملَه على غيرِ الضرورةِ لم يُحْمَلْ عليها ، الزمخشري: ((إنَّما تدخلُ لا في نفيِ الماضي إذا كان مكرَّرًا كالبيتِ ، والآيةِ الكريمةِ ، قوله تعالى: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[٣] وقد تدخلُ على الماضِي غيرِ مكرَّرٍ (٢٠٤/ب) وهو قليلٌ كقولِه:

٣٣٥- وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لَا فَعَلَه[٤]))[٥]

معنى البيتِ أَنَّك لم تذكرْ لتَيْمٍ قبيلتِك منقبةً تفخرُ بها ، ولا لك جَدٌّ شريفٌ تفخرُ به فلا قديمَ لك ولا حديثَ ، يهجُو عمرَو بنِ لَجَأٍ ، وهو مِنْ بنِي تيمِ عدِيٍّ ، سيبويه: ((وإِنْ شئتَ رفعتَ والرفعُ فيه أقوَى. يعني مِنَ الرفعِ في الاستفهامِ))[٦]. **قولُه: ((وأَنْ يقعَ في الأمرِ والنهيِ أيضًا))**. معطوفٌ على وأَنْ يقعَ بعد حرفِ الاستفهامِ ، فهو أيضًا مِنَ القسمِ الثاني ، سيبويه: ((وبابُ الأمرِ والنهيِ يختارُ فيه النصبُ في الاسمِ الذي يُبْنَى عليه الفعلُ ، ويُبْنَى على الفعلِ))[٧]. **مُحَمَّدٌ**: يريدُ ذا البابَ ، ثم قال: ((كما اخْتِيرَ في بابِ الاستفهامِ ؛ لأَنَّهما إنَّما هما للفعلِ))[٨]. يعني أَنَّ الأمرَ إنَّما يكونُ بالفعلِ ، ثم قال: ((وهما أقوَى في هذا مِنْ بابِ الاستفهامِ ؛

---

(١) الكتاب ١٤٥/١ .

(٢) بيت من الوافر لجرير في ديوانه ٣٣٢/٢ وروايته: فلا حسبٌ وينظر الكتاب ١٤٦/١ وشرح أبيات سيبويه ٦٠/١ والرد على النحاة ص ١٠٦ وخزانة الأدب ٢٥/٣ .

الشاهد: نصب حسبا بفعل محذوف تقديره: فلا ذكرتَ .

(٣) الآية (٣١) من سورة القيامة .

(٤) بيت من الرجز المشطور للعفيف العبدي في اللسان ٩١/١ ، ولشهاب بن العَيِّف في خزانة الأدب ٨٩/١٠ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٣ والإنصاف ٧٧/١ والجنى الداني ص ٢٩٧ والمغني ٢٧١/١ .

الشاهد: دخول لا على الماضي دون تكرير وهو قليل أو شاذ .

(٥) ينظر المفصل ص ٤١٩ ط الآداب بتصرف .

(٦) الكتاب ١٤٦/١ .

(٧) الكتاب ١٣٧/١ .

(٨) السابق نفس الصفحة .

لأَنَّ حروفَ الاستفهامِ قد تستعملُ وليس بعدَها إلا الأسماءُ لقولك: أزيدٌ أخوك؟))[١] **مُحَمَّدٌ:** ولأَنَّ الرفعَ بالابتداءِ وخبرُه أَمْرٌ فيه إضمارٌ أيضًا لأَنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، فلا يكونُ خبرًا ، وإذا رُفِعَ الاسمُ وبعدَه أمرٌ ، فالأمرُ معمولُ الخبرِ تقديرُه: أقولُ اضربْه ، فإذا احتاجَ مع الرفعِ إلى إضمارٍ والنصبِ إلى إضمارٍ رَجَحَ النصبُ ؛ لأن الأمرَ إنَّما يكونُ بالفعلِ ، ومثلُه النهيُ كقولك: ((**زيدًا اضربه**)) أي: اضربْ زيدًا اضربه ، ((**وخالدًا اضرب أباه**)) أي: أَهِنْ خالدًا ، ((**وبِشْرًا لا تَشْتُمْ أخاه**)) أي: أكرمْ بِشْرًا لا تشتمْ أخاه ، ((**وزيدًا ليضربْه عمروٌ**)) أي: ليضربْ زيدًا ليضربْه عمروٌ ؛ ليُرِيكَ أَنَّه لا فرقَ في ذلك بينَ الأمرِ المبنيِّ والمعربِ ، ((**وبشرًا ليَقْتُلْ أباه عمروٌ**)) أي لِيَتِرَ بشرًا ليقتلْ أباه. **قولُه:** ((**ومثلُه أَمَّا زيدًا فاقتلْه وأَمَّا خالدًا فلا تشتمْ أباه**)). تقديرُه ظاهرٌ ذكرَه المصنفُ ؛ لأَنَّه لَمَّا جعلَ أَمَّا قاطعةً لِمَا بعدها عمَّا قبلَها ولم يجعلْها كحروفِ العطفِ (٢٠٥/أ) في تواخِي الجملِ ذَكَرَ هذه المسألةَ ليريَكَ أَنَّ ما بعدَها حكمُه حكمُ المستأنفِ ، وكما يُختارُ زيدًا اضربْهُ كذا يُختارُ أَمَّا زيدًا فاضربْه. **قولُه:** ((**والدعاءُ بمنزلةِ الأمرِ والنهيِ**)). سيبويه: ((واعلمْ أَنَّ الدعاءَ بمنزلةِ الأمرِ والنهيِ ، وإِنَّما قيل: دعاءٌ ؛ لأَنَّه اسْتُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ ونهيٌ))[٢]. يريدُ أَنَّ لفظَه لفظُ الأمرِ ومعناه أيضًا الطلبُ إِلَّا أَنَّه قيل: دعاءٌ أَدَبًا ؛ لأَنَّه لا يحسُنُ أَنْ تقولَ لِمَنْ فوقَك: أمرتُك ، وهذا موضعُه أصولُ الفقهِ[٣] ، تقول: اللهمَّ زيدًا فاغفرْ له ذنبَه أي: ارحمْ زيدًا فاغفرْ له ذنبَه ، وزيدًا أَمَرَّ اللهُ عليه العيشَ ، هذا دعاءٌ بلفظِ الخبرِ تفاؤُلًا بوقوعِه ، تقديرُه: آذَى اللهُ زيدًا أَمَرَّ عليه العيشَ ، قال أبو الأسودِ[٤]:

---

(١) الكتاب ١٣٧/١ ، وفيه: قد يستفهم بها .

(٢) الكتاب ١٤٢/١ .

(٣) فصيغة الأمر إذا كانت من النظير للنظير أو من الأدنى للأعلى ليست أمرا ، وإن كانت من العبد لربه صارت مسألة ورغبة ينظر اللمع في أصول الفقه للشيرازي ص ٤٦ وقواطع الأدلة ٩٥/١ . وينظر التحقيق ص ٦١ فقد ذكر نحوه هناك .

(٤) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني ، واضع علم النحو ، كان من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان ، ولي البصرة في عهد علي بن أبي طالب ، ومات بالبصرة ٦٩هـ ، له ديوان مطبوع. ينظر معجم الأدباء ١٤٦٤/٤ وإنباه الرواة ٤٨/١ والأعلام ٢٣٦/٣ .

٣٣٦- أَمِـيرَانِ كَـانَا آخَيَـانِي كِلَاهُمَـا   فَكُـلًّا جَـزَاهُ اللهُ عَـنِّي بِمَـا فَعَـلْ[(١)]

نصبَ كُلًّا بإضمارِ جَزَى اللهُ كُلًّا ، والأميران عبدُ الله بنُ عباسٍ وابنُ عامرٍ[(٢)] رضيَ اللهُ عنهما ، وقد ذكرَهما في البيتِ قبلَه:

٣٣٧-ذَكَـرْتُ ابْـنَ عَبَّـاسٍ بِبَـابِ ابْـنِ عَـامِرٍ   وَمَـا مَـرَّ مِـنْ عَيْشِـي هُنَـاكَ وَمَـا فَضَـلْ[(٣)]

كان ابنُ عباسٍ ﷺ أميرًا على البصرةِ مِنْ قِبَلِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ كرَّمَ اللهُ وجهَه ، وكان يُكْرِمُ أبَا الأسودِ ، فمدَحَه ، يريدُ أنَّه ذَكَرَ إحسانَه وما عاملَه مِنَ الجميلِ. **وقولُه:** ((**أَمَّا زيدًا فَجَدْعًا له**)) ، وجَدْعٌ مصدرٌ فكيفَ جازَ أَنْ يُفَسِّرَ وهو لا يصحُّ أَنْ يُسَلَّطَ لولا الإعمالُ؟ ابنُ خروف: ((قد تُفَسِّرُ أشياءُ كثيرةٌ لا تعملُ))[(٤)] ، وأجازَ الفراءُ[(٥)] أَنْ يُفَسِّرَ أيضًا ، وأعملَه فيما قبلَه المبردُ[(٦)] إذا كان نكرةً غيرَ موصوفٍ ، وأبَى ذلك الفراءُ وسيبويه[(٧)]. **مُحَمَّدٌ**: سيبويه: ((لأَنَّك لو أظهرتَ الذي انتصبَ عليه سَقْيًا وجَدْعًا لنَصَبَ زيدًا ، فإضمارُه بمنزلةِ (٢٠٥/ب) إظهارِه))[(٨)]. فهذا مِنْ سيبويه في غايةِ الظهورِ ، وذا مصدرٌ بدلٌ مِنْ فعلِه ، فإذا قلتَ: ضَرْبًا زيدًا فمِنَ النحاةِ مَنْ يقولُ[(٩)]: العاملُ الفعلُ ، ومنهم مَنْ يقولُ المصدرُ نائبٌ عن الفعلِ فعَمِلَ عملَه ، وسيبويه على الأوَّلِ تقديرُه[(١٠)]: أَمَّا زيدًا جَدَعَ فجَدْعًا له ، ومثلُه: ((**أَمَّا عمرا فسَقْيًا**

---

(١) بيت من الطويل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٠٠ ورواية الديوان:

أمـيران كـانا صـاحبي كلاهمـا   فكـلا جـزاه الله عـني بمـا عَمِـلْ

والبيت في الكتاب ١٤٢/١ والرد على النحاة ص ٩٦ وابن يعيش ٣٨/٢ .

الشاهد: نصب كلا بفعل محذوف يفسره ما بعده .

(٢) عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة الأموي ، أمير فاتح ولد بمكة ، وولي البصرة أيام عثمان كان سخيا وصولا لقومه توفي ٥٩هـ . ينظر طبقات ابن سعد ٤٧/٧ وأسد الغابة ٢٨٩/٣ والأعلام ٩٤/٤ .

(٣) ينظر ديوان أبي الأسود ص ١٠٠ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٤١٩/١ .

(٥) نسب إلى الكوفيين في الارتشاف ٢١٦١/٤ .

(٦) أجاز المبرد: زيدا ضربا . ينظر المقتضب ١٥٧/٤ ، وينظر التصريح ٣٠٥/١ .

(٧) نسب النحاة تجويز: زيدا ضربا إلى المبرد والسيرافي ، فلا داعي لتخصيص سيبويه والفراء كمانعين ، ينظر السابق.

(٨) الكتاب ١٤٢/١ .

(٩) ينظر اللباب للعكبري ٤٤٨/١ والارتشاف ٢٢٥٥/٥ والتصريح ٦٢/٢ .

(١٠) ينظر الكتاب ١٤٢/١ ونسبه في الهمع إلى الجمهور ٧٦/٥ .

له)) أي: أَمَّا عمرا سَقَى فسَقْيًا له ، وممَّا يتعلَّقُ بهذا الموضعِ دخولُ الفاءِ في أَمَّا فلِمَا فيها مِنْ معنَى الشرطِ على ما يُقرَّرُ في موضعِه ، وأَمَّا مثلُ زيدًا فاضربْه ، فقيل: دخلتْ لِمَا في الكلامِ مِنْ معنَى التنبيهِ بسببِ الأمرِ والنهيِ ، فقولك: زيدًا فاضربْه معناه تأَهَّبْ فاضربْ زيدا ، ثم حُذِفَ الفعلُ وقَدَّمَ زيدًا وشُغِلَ عنه الفعلُ بضميرِه، ولا يجوزُ في الخبرِ زيدًا فضربتُ ولا فأضربُ، ولا بزيدٍ فمررتُ ، ودليلُ جوازِه في الأمرِ قولُه تعالى:﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾[1] وقيل[2]: إنَّ الفاءَ زائدةٌ ، وليس مذهبًا لسيبويه ، فكيفَ تُخَرَّجُ مسائلُه على قاعدةٍ هي مِنْ رأيِ غيرِه؟ واعلمْ أَنَّه إذا لم يكنْ في الكلامِ فعلٌ ولا ما أشبهَ الفعلَ ، فلا نَصْبَ ، وإِنْ كان أمرًا ، ومنه قولُ سيبويه: ((أَمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه ، وأَمَّا الكافرُ فلعنةُ اللهِ عليه ، فرفعُ زيدٍ والكافرِ بالابتداءِ))[3].

قوله: ((**واللازمُ**)) يعنِي ما يلزمُ فيه النصبُ ، وليس الأمرُ كذلك بل ما يلزمُ أَنْ يكونَ بإضمارِ فعلٍ بدليلِ قولِه تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[4] ، لَمَّا فَرَغَ ممَّا يُختارُ فيه النصبُ انتقلَ إلى ما يلزمُ **فقال**: ((**أَنْ تقعَ الجملةُ بعدَ حرفٍ لا يليه إلا الفعلُ كقولِك: إنْ زيدًا تره تضربْه**)) هذا التمثيلُ إنَّما يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ ، سيبويه: ((ويجوزُ في الكلامِ في إنْ إذا لم تجزمِ اللفظَ ، وإِنْ جزمتْ ففي الشعرِ ؛ لأَنَّها تشبَّهُ بلم ، وأَمَّا سائرُ حروفِ الجزاءِ فهذا فيه ضعيفٌ في الكلامِ ؛ لأَنَّها ليستْ كإِنْ فلو جازَ في (إِنْ) وقد (٢٠٦/أ) جزمتْ كان أقوَى إذ جاءَ فيها فَعَلَ))[5]. فهذا كما تراه ، والذي حملَه على التمثيلِ بها مع أَنَّها مختصَّةٌ بالشعرِ ما فيها مِنْ إشكالٍ ، وهو أَنَّ الاسمَ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ ، فالفعلُ الموجودُ بِمَ جُزِمَ ، والشرطُ لا يَجزمُ فِعْلَيْ الشرطِ؟ والجوابُ عنه ما تقدَّمَ مِنْ أَنَّه لَمَّا لم يجزْ إظهارُه صارتِ المعاملةُ مع الموجودِ ، قال النَّمِرُ بنُ تَولَبٍ:

---

(١) من الآية (٥٨) من سورة يونس .

(٢) " اختلف في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي نحو: زيدا فاضرب ، وعمرا فلا تُهِنْ ، فذهب قوم منهم الفارسي إلى أنها زائدة ، وذهب قوم إلى أنها عاطفة ." الجنى الداني ص ٧٣ .

(٣) الكتاب ١٤٢/١ .

(٤) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٥) الكتاب ١١٢/٣ بتصرف .

٣٣٨- لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[١]

يخاطبُ امرأتَه ، والمنفسُ: النفيسُ ، يقول: إذا أنفقتُ شيئًا مِنَ المالِ وإنْ كان نفيسًا فلا تجزعِي عليه ، فإنَّ اللهَ يُخلفُه على يَدَيَّ ، وإذا هلكتُ فاجزعِي عند ذلك ، ويروَى: إنْ منفسٌ بالرفعِ تقديرُه: إنْ أُهْلِكَ منفسٌ ، وقيل: إنْ هلكَ منفسٌ ، والأولُ أولى ليكونَ في معنَى المفعولِ وفي البيتِ نكتةٌ تمسَّكَ بها أبو علي في تقويةِ مذهبِ الأخفشِ أَنَّ الفاءَ زائدةٌ[٢] ؛ لأَنَّه قال: «في البيتِ فاءان فأحدُهما زائدةٌ»[٣]، ووجَّهَه غيرُه أَنَّ أحدَهما جوابُ إذا والأخرَى لِمَا تضمَّنَه فعلُ الأمرِ مِنَ التنبيهِ على ما بُيِّنَ في: زيدًا فاضربْ ، فَزَالَ بحمدِ اللهِ ما تمسَّكَ به[٤] كذا أشارَ إليه ابنُ خروفٍ رحمَه اللهُ. **قولُه:** «**وهَلَّا وأَلَا ولولَا ولومَا بمنزلةِ إنْ لأَنَّهُنَّ يطلبْنَ الفعلَ ، ولا يُبتدأُ بعدَها الأسماءُ**». اعلمْ أَنَّ الحروفَ التي تختصُّ بالأفعالِ على ضربين: منها ما لا يحسنُ أَنْ يَلِيَهُ الاسمُ نحوُ (قد) و(سوفَ) و(لم) و(لَمَّا) ، والحروفُ الجازمةُ والناصبةُ ، فإنْ جاءَ في شيءٍ منها ففي الضرورةِ ، ومنها ما لا يليه إلا الفعلُ ، ويحسنُ إضمارُه وتأخيرُه ، وهي حروفُ التحضيضِ خالفتْ هذه الحروفُ التي قبلَها في جوازِ إضمارِ الفعلِ والتقديمِ والتأخيرِ ؛ لأَنَّ هذه الحروفَ لَمَّا جُعِلَ فيها معنَى التحضيضِ واستدعاءِ الفعلِ صارتْ (٢٠٦/ب) كأَنَّها أفعالٌ ، فجازَ إيلاءُ الاسمِ إيَّاها تشبيهًا بالفعلِ ، وهذا معنَى قولِ سيبويه: «وإنَّما جازَ فيها ذلك – يعني إيلاءَ الاسمِ – لأَنَّ فيه معنى التحضيضِ والأمرِ ، فجازَ فيها ما يجوزُ في ذلك»[٥]. يعني في الأمرِ مِنَ الإضمارِ ، ابنُ خروفٍ[٦]: فإنْ وليَها الاسمُ وكان منصوبًا ولم يشتغِلِ الفعلُ عنه لم يكنْ إلا في الشعرِ نحو: هَلَّا زيدًا ضربتَه ، ولم يحكِ سيبويه أَنَّ الاسمَ يقعُ بعدها مرفوعًا ،

---

(١) بيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص ٨٤ ، وله في الكتاب ١٣٤/١ وكتاب الشعر ص ٣٢٦ والمحكم ٥٢٧/٨ وابن الشجري ٨١/٢ والحماسة البصرية ٣١٧/٢ واللسان ٢٣٨/٦ وخزانة الأدب ٣١٤/١ وبلا نسبة في المقتضب ٧٤/٢ والرد على النحاة ص ١٠٦ واللباب للعكبري ٤٢٢/١ وشرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢.

الشاهد: نصب منفسا بفعل مقدر يفسره المذكور ، وعلى رواية الرفع وهي للكوفيين يقدر: هلكَ أو أُهْلِكَ .

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٣١/١ وشرح الكافية للرضي ٣٨٨/٤ .

(٣) ذكره في خزانة الأدب عن أبي علي في المسائل القصرية ، ينظر الخزانة ٣١٥/١ .

(٤) أي: ما تمسك به أبو علي من تقوية مذهب الأخفش .

(٥) الكتاب ٩٨/١ .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٤٠٧/١ .

وحكاه الكوفيون على الابتداءِ والخبرِ ، وأنشدوا:

٣٣٩- وَنُبِّئْـتُ لَيْلَـى أَرْسَـلَتْ بِشَـفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَـــلَّا نَفْـــسُ لَيْلَـــى شَــــفِيْعُهَا[1]

وأنشدَ الفراءُ:

٣٤٠- الآنَ بَعْــدَ لجَـاجَتِي تُلْحِيْنَــنِي هَـــلَّا التَّقَـــدُّمُ وَالقُلُـــوبُ صِـــحَاحُ[2]

وكلُّه عندَ سيبويه على إضمارِ فعلٍ أَمَّا فهَلَّا نفسُ ليلَى فعلَى إضمارِ كان الشأنيةِ ، وكذا في البيتِ الثاني ، والحالُ في قولِه: والقلوبُ صحاحٌ سدَّتْ مسدَّ خبرِ التقدُّمِ ؛ لأَنَّه مصدرٌ والحالُ تَسُدُّ مسدَّ خبرِ المصدرِ كما في ضربي زيدًا قائمًا ، وقد تقدَّمَ ، وأَلَا في التحضيضِ مخفَّفَةٌ ومُثَقَّلَةٌ.

[حذف المفعول به]

قال الزمخشري: «وحذف المفعول به به كثير. وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً. والثاني أن يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به. فمن الأول قوله عز وجل: (يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) وقوله تعالى: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) لأنه لا بد لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى: (الذي يتخبطه الشيطان من المس) وقرئ قوله تعالى: (وما عملته أيديهم) وما عملت.

---

(١) بيت من الطويل اختلف في قائله فقيل: قيس بن الملوح وقيل: الصمة بن عبد الله القشيري وقيل: ابن الدمينة وهو في ديوان مجنون ليلى ص ١٥٤ وملحق ديوان ابن الدمينة ص ٢٠٦ تحقيق أحمد راتب النفاخ ، وينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١١٥/٣ وشرح شواهد الإيضاح ٧٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣ وشرح التسهيل ١١٤/٤ وتوضيح المقاصد ١٣٠٩/٣ والجنى الداني ص ٦١٣ والمغني ٨٧/١ والمقاصد النحوية ١٣٣٢/٣ والتصريح ٤١/٢ وخزانة الأدب ٦٠/٣ .

الشاهد: وقوع نفس وهو اسم بعد هلا التي تفيد التحضيض ، وهو كما ذكر ابن عمرون مذهب الكوفيين ، وقيل: هو شاذ ، وقيل على تقدير كان الشانية ، أي: فهلا كانت نفس ليلى شفيعها ، على إضمار كان واسمها ضمير القصة والجملة الاسمية بعدها خبر كان ، وقيل التقدير: فهلا شفعت نفس ليلى ، ورفع شفيعها على أنه خبر لضمير محذوف أي: هي شفيعها.

(٢) بيت من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٩٨/١ ومجالس ثعلب ٦٠/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٥٣/٣ والجنى الداني ص ص ٦١٤ والمقاصد النحوية ١٩٧٦/٤ .

الشاهد: هلا التقدم حيث حذف الفعل بعد هلا ، والتقدير: هلا كان التقدمُ ، وجعله الفراء مبتدأ .

ومن الثاني قولهم: فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع. ومنه قوله عز وجل: (وأصلح لي في ذريتي) وقول ذي الرمة:

وأن تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

ومن حذف المفعول به حذف المنادي يقال يا بؤس لزيد بمعنى يا قوم بؤس لزيد ومن أبيات الكتاب:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار»

قال صاحبُ الكتاب: «فصلٌ وحذفُ المفعولِ به كثيرٌ الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: المفعولُ به فضلةٌ ، فجازَ حذفُه ، وما في (ظننتُ) مِنَ الخلافِ فيُذْكَرُ في موضعِه ، ولا تقولَنَّ: إنَّه أطلَقَ ويجبُ أَنْ يُقَيِّدَ ، فأحدُ مفعولَي ظننتُ لا يجوزُ حذفُه ؛ لأَنَّ ذلك فيه شيءٌ يُنَبَّهُ عليه في موضعِه ، وليس مرادُه إلَّا المفعولَ به على إطلاقِه أَنَّه يجوزُ ، أَمَّا مع غيرِه أو وحدَه فتفاصيلُ هذا يُذكرُ في مواضعِه. **قوله:** «**وهو في ذلك على نوعين**» دليلُ الحصرِ الاستقراءُ ؛ ولأَنَّه إذا حُذِفَ إمَّا أَنْ يُرادَ وإمَّا أَنْ لا ، وليس وراءَهما قسمٌ آخرُ. «**أحدُهما (٢٠٧/أ) أَنْ يُحْذَفَ لفظًا ويُرَادَ معنًى وتقديرًا**» ، كقولِه تعالى: ﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[1] تقديرُه: لِمَنْ يشاءُه ؛ لأَنَّه صلةُ (مَنْ) ، ولابدَّ مِنْ عائدٍ ومعناه لِمَنْ يشاءُ بَسْطَ رزقِه ، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه ، وقوله تعالى:﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2] تقديرُه: إلا مَنْ رحمَه ، والكلامُ على الاستثناءِ يأتي في موضعِه . ثم أخذَ يُبَيِّنُ ما الذي أحوجَ إلى أَنْ يكونَ مرادًا ، **فقال:** «**لأَنَّه لابدَّ للموصولِ مِنْ أَنْ يرجعَ إليه مِنْ صلتِه مثلُ ما ترى في قولِه تعالى:**﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[3]» يعني الهاءَ العائدةَ مِنَ الصلةِ إلى الموصولِ في يتخبَّطُهُ ، وقُرِئَ قولُه تعالى:﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[4] وما

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة الرعد ، وتكررت في بعض المواضع.

(٢) من الآية (٤٣) من سورة هود .

(٣) من الآية (٢٧٥) من سورة البقرة .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة يس .

عملتْ[1] ، يعني بإثباتِ الهاءِ ، وحذفِها لأَنَّها ضميرٌ منصوبٌ متَّصِلٌ بفعلٍ ، وذلك جائزٌ على ما يُقَرَّرُ في موضعِه ، ومثلُه كلُّ موضعٍ يحتاجُ فيه إلى ضميرٍ عائدٍ إلى ما قبلَه. ((**الثاني أَنْ يُجعلَ**)) أي المفعولُ ((**بعد الحذفِ نِسْيًا مَنْسِيًا**)) فَسَّرَهُ **بقولِه:** ((**كأَنَّ فعلَه مِنْ جنسِ الأفعالِ غيرِ المتعديةِ كما يُنْسَى الفاعلُ عند بناءِ الفعلِ للمفعولِ**)) ومنه قولُهم: ((**فلانٌ يعطِي ويمنعُ ويَصِلُ ويقطعُ**)) ، المرادُ أَنَّه متمكِّنٌ في أمورِه ، ليس الغرضُ العلمُ بما يعطيه ويمنعُه ويصلُه ويقطعُه ، ومنه قولُه تعالى:﴿وَأَصۡلِحۡ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾[2] أصلِحْ متعَدٍّ ، ولم يُذْكَرْ مفعولُه ، وقيل[3]: إنَّه أَجْرَى أَصْلِحْ مجرَى غيرِ المتعدِّي ، ولذا عدَّاه بحرفِ الجرِّ ، وقولُ ذي الرُّمةِ:

٣٤١-وَمَا لَامَ يَوْمًا مِنْ أَخٍ وَهْوَ صَادِقٌ إِخَايَ[4] وَلَا اعْتَلَّتْ عَلَى ضَيْفِهَا إِبِلِي

٣٤٢-إِذَا كَانَ فِيهَا الرِّسْلُ لم تَأْتِ دُونَهُ فِصَالِي وَلَو كَانَتْ عِجَافًا وَلَا أَهْلِي

٣٤٣-وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي[5]

(٢٠٧/ب) الشاهدُ فيه حذفُ مفعولِ يجرحُ ولم يتعلَّقْ به مُرَادٌ ؛ لأَنَّه يريدُ نحرَها للضيفانِ وليس مرادُه تَبْيِينَ المجروحِ ما هو؟ والهاءُ في عراقيبِها تعودُ إلى الإبلِ وذِي ضروعِها يعني اللبنَ ، ويحتملُ فيه ما ذُكِرَ في قولِه تعالى:﴿وَأَصۡلِحۡ ﴾ فتكونُ العراقيبُ هي المجروحةُ[6].

---

(١) " قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وعبد الله بن مسعود وأبو جعفر ويعقوب وما عملته بالهاء موافقة لمصاحفهم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وخلف والمطوعي وطلحة وعيسى والمفضل وما عملت بغير هاء موافقة لمصاحفهم." معجم القراءات للخطيب ٤٨٤/٧.

(٢) من الآية (١٥) من سورة الأحقاف .

(٣) قاله صدر الأفاضل ، ينظر التخمير ٣٩٨/١ .

(٤) في الديوان إخائي .

(٥) أبيات من الطويل وهي لذي الرمة في ديوانه ١٥٥/١-١٥٧ ، والبيت الأخير فيه الشاهد وهو له في أساس البلاغة ٦٤٠/١ وخزانة الأدب ١٢٨/٢ وتاج العروس ٢٠٩/٨ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢٥١/١ والمغني ٥٩٨/٢.

الرِّسْلُ: اللبن . اللسان ٢٨٥/١١ .

الشاهد: حذف الهاء من يجرح أي يجرحها يعني الإبلَ ، فحذف المفعول لأنه غير مراد ، وأجاز ابن عمرون أن يتعدي يجرح بحرف الجر ، فتكون العراقيب هي المجروحة ، وأجاز ابن هشام تضمين يجرح معنى فعل لازم وهو: يَعِثْ.

(٦) ينظر التخمير ٣٩٨/١ .

[المفعول فيه]

قال الزمخشري: ((**هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت، ومستعمل اسماً وظرفاً، ومستعمل ظرفاً لا غير. فالمبهم نحو: الحين والوقت والجهات الست. والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار.**

والمستعمل اسماً وظرفاً ما جاز أن تعتقب عليه العوامل. والمستعمل ظرفاً لا غير ما لزم النصب نحو قولك: سرنا ذات مرةٍ وبكرة وسحر وسحيراً وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء، إذا أردت سحراً بعينه وضحى يومك وعشيته وعشاءه عتمة ليلتك ومساءها.

ومثله عند وسوى وسواء. ومما يختار فيه أن يلزم الظرفية صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً وكثيراً وقليلاً وقديماً وحديثاً)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**المفعولُ فيه هو ظرفَا الزمانِ والمكانِ . الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: سُمِّيَ مفعولًا فيه ؛ لأَنَّ الفعلَ وقعَ فيه ، وهو ظرفَا الزمانِ والمكانِ ، الظرفُ في اللغةِ الوعاءُ[1] ، وعند النحاةِ[2] كلُّ اسمٍ مِنْ أسماءِ الزمانِ والمكانِ يُرَادُ فيه معنَى (في) ، وليستْ في[3] لفظِه ومجرورٍ بفي نحوُ: قمتُ في الدارِ ، فإنَّ في الدارِ في موضعِ نصبٍ على الظرفِ كذا نَبَّهَ عليه أبو عليٍّ[4] وابنُ الخشابِ[5] ، وليس نريدُ بقولِنا: ((يرادُ فيه معنى (في))) التضمُّنَ ؛ لأَنَّه لو كانَ متضمِّنًا لبُنِيَ ، وإنَّما لم يكنْ متضمِّنًا ؛ لأَنَّه يجوزُ ظهورُ (في) فيها أي: في أكثرِها بخلافِ أسماءِ الاستفهامِ والشرطِ كذا أشارَ إليه ابنُ الخشَّابِ[6] ، فإنَّ أسماءَ الاستفهامِ لا يُجَامَعُ شيءٌ منها همزةَ الاستفهامِ ما لم يحدثْ معنًى آخرَ بخلافِ الظرفِ ، فإنَّه إذا ظهرَ في خَرَجَ الاسمُ عن أَنْ يكونَ ظرفًا ، والمعنَى واحدٌ نحو: خرجتُ اليومَ وفي اليومِ ، فعُلِمَ أَنَّه ليس متضمِّنًا

---

(١) ينظر اللسان ٢٢٩/٩ (ظ ر ف) .

(٢) ينظر الإيضاح للفارسي ص ١٦٤ واللمع ص ٤٨ والمقتصد ٦٣٢/١ والغرة ٢٨١/١ والارتشاف ١٣٨٩/٣.

(٣) في الأصل زيادة: ظرفه . وهي مشطوبة .

(٤) قال أبو علي عن أضرب حذف حروف الجر: "أن يحذفَ الحرف في اللفظ ، ويكون مرادا فيه ، وإنما تحذفه من اللفظ اختصارا واستخفافا ، فهذا يجري مجرى الثابت ، فمن هذا القسم الحذف في جميع الظروف ، (في) حذفت اختصارا ؛ لأن في ذكرك الأسماء التي هي ظروف دلالة على إرادتها" كتاب الشعر ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) ينظر المرتجل ص ١٥٧ مكرر .

(٦) لم أعثر عليه في المرتجل ، وينظر ابن يعيش ٤١/١ .

وقال أبو عليٍّ: ((فقد علمْتَ بردِّك له في الإضمارِ أَنَّك لا تُضَمِّنُ الاسمَ معنَى الحرفِ فتبنِيَه ، وأَنَّه مرادٌ في حالِ الحذفِ إلا أَنَّ في ظهورِ الاسمِ دلالةً عليه فحذفْتَه لذلك))[١]. وما لَزِمَ الظرفيةَ فيجرِي في هذا مجرَى غيرِه ، لأَنَّ لزومَ الظرفيةِ ما كان لأمرٍ يرجعُ إلى الظرفِ بل لأمرٍ آخرَ على ما نُبَيِّنُهُ ، وسُمِّيَا لاشتمالهما على ما فيهما ظرفًا نقلًا لاسمِ الظرفِ إليهما ، وقيل[٢]: أوَّلُ مَنْ سمَّاها ظروفًا الخليلُ ، وكانوا يسمونها الصفاتِ والْمَحَالَّ. (٢٠٨/أ) والزمانُ والمكانُ مفهومان ، فلا حاجةَ إلى تكلُّفِ حدِّهما في النحوِ. ((**وكلاهما**)) يعني ظرفَ الزمانِ والمكانِ ((**ينقسمُ إلى مبهمٍ ومؤقَّتٍ ومستعمَلٍ اسمًا وظرفًا**)) ليس هذا الثالثُ قسيمًا للذين قبلَه بل الظرفُ ينقسمُ إلى الأولَيْنِ ثم قولُه: ((وكلاهما)) ينقسمُ إلى مبهمٍ ومؤقتٍ قيل: يريدُ بـ(كلاهما) ظرفُ الزمانِ والمكانِ وظرفُ المكانِ لا ينقسمُ إلى مبهمٍ ومؤقتٍ[٣] بل لا يكونُ إلا مبهمًا فحسبُ، والجوابُ مِنْ وجوهٍ أحدُها: أَنْ يكونَ المرادُ بـ(كلاهما) اسمَا الزمانِ والمكانِ لا الظرفَ منهما، ولا شبهةَ أَنَّ أسماءَ المكانِ منها مؤقتٌ ومبهمٌ ، ويحتملُ أَنْ يريدَ الظروفَ القياسيةَ ، وما جاءَ على التشبيهِ قال سيبويه: ((هذا بابُ ما شُبِّهَ مِنَ الأماكنِ المختصةِ بالمكانِ المبهمِ شُبِّهَتْ به إذْ كانتْ تقعُ على الأماكنِ ، وذلك قولُ العربِ سمعناهم يقولون: هو منِّي منزلةَ الشَّغَافِ))[٤]. وذكرَ منه بابًا ولأَنَّ اسمَ المكانِ إذا كانَ مشتقًّا يجوزُ أَنْ ينتصبَ على الظرفِ ، وإِنْ لم يكنْ مبهمًا ، قال سيبويه: ((ويتعدَّى إلى ما اشْتُقَّ مِنْ لفظِه اسمًا[٥] للمكانِ))[٦] يريدُ إِنْ اشتقَّ للمكانِ اسمٌ مِنْ لفظِ الفعلِ تعدَّى ذلك الفعلُ الذي مِنْ لفظِه إلى مبهمِه ومختصِّه ؛ لأَنَّه قد دلَّ عليه بلفظِه ، فتعدَّى ذلك الفعلُ إليه بمنزلةِ الزمنِ والحدثِ في المختصِّ والمبهمِ ، وليس كالزمنِ في تعدِّي كلِّ فعلٍ إليه بل كالحدثِ ، وربَّما وصلَ إليه مِنَ المعنَى كما يصلُ إلى الحدثِ مِنَ المعنَى كقولِه:

---

(١) كتاب الشعر ص ٤٣ .

(٢) الظرف قول البصريين والصفة قول الكسائي والمحال قول الفراء ، ينظر الأصول ٢٠٤/١ واللباب للعكبري ٢٧١/١ .

(٣) ذكر ابن يعيش أن ظرف المكان يأتي مبهما ومثل له بالجهات الست وما لا حد له ومثل للمختص أو المؤقت بالدار والمسجد ٤٣/٢ ، وهذا الاعتراض ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٣١٦/١ .

(٤) الكتاب ٤١٢/١ والشغاف: غلاف القلب ، وهو جلده دونه كالحجاب. الصحاح ٣١٨٢/٤ (ش غ ف).

(٥) في الأصل: اسمٌ . والتصويب من السابق .

(٦) الكتاب ٣٥/١ .

٣٤٤- تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسَيْمَ الصَّبَا[١]

في قولِ بعضِهم[٢] ، ولأَنَّ الفرسخَ فيه تأقيتٌ ويُنْصَبُ على الظرفِ. **قولُه:** ((**مبهمٌ**)) فالمبهمُ ما ليس فيه تقييدٌ مثالُه زمنٌ ودهرٌ وحينٌ فإِنَّ هذا ينطبقُ على قليلِ الدهرِ وكثيرِه ، والمؤقتُ ما فيه تقييدٌ (٢٠٨/ب) نحوُ: يومٍ وساعةٍ ويومِ الجمعةِ وشهرِ رمضانَ. والمكانُ المبهمُ نحوُ: خلفَك وأمامَك ، السيرافي: ((الجهاتُ وما كانَ مِنَ العمومِ مثلُهنَّ ؛ لأَنَّه لا شيءَ مِنَ المكانِ إلا وهو يصلحُ أَنْ يكونَ خَلَفًا لشيءٍ وقُدَّامًا لشيءٍ وكذا الناحيةُ ووسطُ وجانبُ ؛ لأَنَّه لا شيءَ مِنَ المكانِ إلا وهو ناحيةٌ عن شيءٍ وجانبٌ لشيءٍ ووسطٌ لِمَا يحيطُ به ، فما كان سبيلُه هذا السبيلُ جازَ أَنْ يكونَ ظرفًا مِنَ المكانِ))[٣]. ويُضَعِّفُ هذه الطريقةَ أَنْ سيبويه لا يجعلُ الطريقَ ظرفًا إلا في الشاذِّ وعليه أنشدَ:

٣٤٥- كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[٤]

والطريقُ ما مِنْ شيءٍ إلا وهو يصلُحُ أَنْ يكونَ طريقًا ، فلو قلتَ: قمتُ مكانًا طيِّبًا تعني المسجدَ جازَ ؛ لأَنَّك أتيتَ باللفظِ الذي يشاركُه فيه غيرُه ، والمؤقتُ الفرسخُ وَالْمِيلُ لكنَّه وإِنْ تأقَّتَ مِنْ جهةِ أَنَّه معلومُ المقدارِ فهو يشبهُ المبهمَ مِنْ جهةِ أَنَّه غيرُ متعيِّنِ الموضعِ ، فمِنْ هذه

---

(١) جزء من بيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥ وتمامه:

إذا التفتتْ نحوي تضوَّعَ ريحُها نسيمَ الصَّبَا جاءتْ بـرَيَّا القَرَنْفُلِ

وهو له في العين ٢٧٥/٧ والمنصف ٢٠/٣ ورصف المباني ص ٣١٢ ونفح الطيب ٦٨٤/٢ وخزانة الأدب ١٦٠/٣ وبلا نسبة في المحكم ٢٩٣/٢ والممتع ص ٣٦٢ واللسان ٢٢٩/٨ والمغني ٧٠٧/٢ .

الشاهد: أصله: تضوَّعَ ريحُها تضوُّعًا مثلَ تضوُّعِ نسيمِ الصَّبَا ، فحذف: تضوعا مثل تضوع ، وناب نسيم الصبا منابه ، ومثل ذلك نصب الفعل للمكان المختص ن فهو على حذف مضاف .

(٢) ينظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٠ وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١١ .

(٣) السيرافي ٢٧٠/١ .

(٤) بيت من الكامل وهو لساعدة بن جؤية الهذلي وتمامه:

لَدْنٌ بهـزِّ الكـفِّ يَعْسِلُ متنَـه فيـه كمـا عَسَـلَ الطريـقَ الثعلـبُ

وهو له في ديوان الهذليين ١٩٠/١ والكتاب ٣٦/١ والمحكم ٥٠/١٠ واللسان ٤٤٦/١١ والمقاصد النحوية ٩٨٩/٢ والتصريح ٣١٢/١ وخزانة الأدب ٨٣/٣ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٤٢/٢ والخصائص ٣١٩/٣ وابن الشجري ٦٣/١ وأسرار العربية ص ١٨٠ وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ .

الشاهد: عسل الطريقَ حيث حذف حرف الجر وأصله: في الطريق ونصب الطريق على الظرفية .

الجهةِ صحَّ أَنْ يكونَ ظرفًا أَمَّا المؤقتُ مِنَ المكانِ الذي لا يشبهُ المبهمَ فنحوُ المسجدِ والدارِ ، وما أشبهَ ذلك ، وقيل[١]: المؤقَّتُ الذي له اسمُه باعتبارِ ما هو داخلٌ في مسمَّاه ، والمبهمُ ما له اسمُه باعتبارِ ما ليس داخلًا في مسمَّاه ، فالدارُ مؤقتةٌ ؛ لأَنَّ لها اسمُها مِنْ جهةِ ما هو داخلٌ في مسمَّاها مِنَ البنيانِ والسقفِ وغيرِه ، والفرسخُ مبهمٌ ؛ لأَنَّ له اسمًا باعتبارِ قياسٍ غيرِ داخلٍ في مسمَّاه ، ويُشْكِلُ هذا أيضًا بالطريقِ على مذهبِ سيبويه. **قولُه:** ((**فالمبهمُ نحوُ الحينِ والوقتِ**)) فهذه مبهمةٌ بلا خلافٍ ، فهذا مِنْ ظروفِ الزمانِ ، والمبهمُ مِنَ المكانِ الجهاتُ الستُّ ، وغيرُها نحوُ: عندَ ، وهو أبهمُ مِنْ قدَّامٍ ومكانٍ وسوًى ، وقال ابنُ جني: ((المبهمُ ما لم يكنْ له أقطارٌ تحصرُه ، ولا نهاياتٌ تحيطُ به نحوُ خلفَك))[٢]. ((**والمؤقتُ**)) يريدُ **(٢٠٩/أ)** مِنَ الأزمنةِ ((**نحوُ اليومِ والليلةِ**)) ، ((**و**)) مِنَ المكانِ ((**السوقُ والدارُ**)) وفائدةُ هذا التقسيمِ أَنَّه متى كان اسمُ المكانِ مؤقَّتًا لم يتعدَّ إليه الفعلُ بجهةِ الظرفيةِ بخلافِ اسمِ الزمانِ ، وإِنَّما كان كذلك لأَنَّ[٣] دلالةَ الفعلِ على الزمنِ أقوَى مِنْ دلالتِه على المكانِ ؛ لأَنَّ الفعلَ لا يوجدُ إلا في زمانٍ فقد دَلَّ على مطلقِ الزمانِ ، وصيغتُه دالَّةٌ على الزمانِ المعيَّنِ مِنَ الماضِي وغيرِه ، فيُعْلَمُ الزمانُ مِنْ صيغتِه ، فأشبهَ المصدرَ الدالَّ عليه الفعلُ بحروفِه ، فتعدَّى إلى المبهمِ والمختصِّ منه كالمصدرِ ولا يدلُّ على المكانِ إلا مِنْ جهةِ أَنَّه لا يوجدُ إلا في مكانٍ ، وليستْ لدلالتِه خصوصيةٌ بمكانٍ دونَ مكانٍ فلَمَّا لم يدلَّ إلا على المبهمِ لم يتعدَّ بجهةِ الظرفيةِ إلا إلى المبهمِ مِنَ المكانِ أو ما أشبهَ المبهمَ على ما بُيِّنَ ، وقد جاءَ مِنَ المختصةِ ما قد استعملتْهُ العربَ ظرفًا فمِنْ ذلك ذهبتُ الشامَ ، سيبويه: ((شبَّهَهُ بالمبهمِ إذ كان مكانًا))[٤]. وقيل[٥]: أصلُه ذهبتُ إلى الشامِ ، وذا يَدْفَعُ ما أشارَ إليه سيبويه أَنَّه مشبَّهٌ بالمبهمِ ، ودخلتُ البيتَ ، وليس البيتُ مفعولًا به كما ظنَّهُ الجرميُّ[٦] بدليلِ

---

(١) رواه ابن الحاجب بصيغة: ومنهم من قال ، ورجحه ينظر الإيضاح ٣١٧/١ ، وذكر أيضا ، وقيل: المبهم النكرة والمؤقت المعرفة .

(٢) ينظر اللمع ص ٤٩ .

(٣) ينظر هذا التعليل في ابن يعيش ٤٣/١ .

(٤) الكتاب ٣٥/١ .

(٥) ينظر السيرافي ٢٧١/١ .

(٦) ينظر السابق ٢٧٢/١ وفيه العلة التي ذكرها ابن عمرون ردًّا على الجرمي. ونسب إلى أبي الحسن والمازني ينظر شرح الجزولية للأبذي ص ٨٢١ السفر الأول للباحث: سعد حمدان محمد الغامدي.

عدمِ جوازِ دخلتُ الأمرَ ، ولو كان متعدّيًا جازَ . وهو منّي منزلةَ الشغافِ ومنزلةَ الولدِ ، وهو مني مزجرَ الكلبِ ، وهو مني مقعدَ القابلةِ إذا دنَا الرجلُ ولَزِقَ بك مَنْ بينِ يديكَ ، ومنه:

وَالعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَابِئِ الضْـ ضُرَبَاءِ[1]

وهو مني مناطَ الثُّرَيَّا ، وهو مني معقِدَ الإزارِ ، وخصَّ الإزارَ بذلك ؛ لأَنَّ الإنسانَ لا يعرَى منه إذا عَرِيَ مِنْ جميعِ الثيابِ ، وهو مني دَرَجَ السيولِ[2] ، وقالوا: رجعَ أدراجَه أي: رجعَ في الطريقِ الذي جاءَ فيه ، وهو مني مَرْأً ومسمعًا في بعضِ الاستعمالِ ، وعسفان في قولِه: (٢٠٩/ب)

٣٤٦- قِلْـنَ عُسْـفَانَ ثُمَّ مِلْـنَ سِـرَاعًا طَالِعَـــاتٍ عَشِـــيَّةً مِـــنْ غَـــزَالِ[3]

وقيلَ في قولِه تعالى:﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[4] إِنَّه مِنْ هذا[5] واللهُ أعلمُ. ابنُ خروفٍ[6]: والمسموعُ مِنْ هذا النوعِ كثيرٌ ، وكلُّها مشبَّهَةٌ بالمبهمِ ، وحكَى يحيى[7] أَنَّ العربَ في ثلاثةِ أفعالٍ دخلتُ وذهبتُ وانطلقتُ تَنْصِبُ بها جميعَ البلدانِ ؛ لأَنَّها نَوَاحٍ ، ولم يقولوا: ذهبتُ البيتَ ، ولا انطلقتُ الدارَ . وينقسمُ الظرفان أيضًا إلى مستعملٍ اسمًا وظرفًا أي لا يلزمُ

---

(١) بيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، وتمامه:

فَـــوَرَدْنَ وَالْعَيُّـــوقُ مَقْعَـــدَ رَابِـــئِ الضْـــ ضُـــرَبَاءِ خَلْـــفَ الـــنَّجْمِ لَا يَتَتَلَّـــعُ

تم تخريجه في ص ١٣٩ برقم ٥٦ .

الشاهد: نصب مقعد على الظرفية وهو مكان مختص .

(٢) الدَّرَجُ: الطريق ، ودَرَجُ السيلِ: منحدره وطريقه في معاطف الأودية . اللسان ٢٦٧/٢ (د ر ج) .

(٣) بيت من الخفيف لكثير عزة في ديوانه ص ٣٩٦ ، وينظر الأغاني ١٥٢/١ ومعجم البلدان ٢٠١/٤ وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ وعجزه فيه: يتطلعن من ثنايا الثغور وصدره في شرح التسهيل ٢٢٨/٢ .

قلن: قال قيلا نام وسط النهار. المعجم الوسيط ص ٧٧٠ . عسفان: قرية تبعد عن مكة ستا وثلاثين ميلا. معجم البلدان ١٢١/٤ . غزال: ثنية يقال لها قرن غزال. معجم البلدان ٢٠١/٤ .

الشاهد: نصب عسفان على الظرفية وهو ظرف مكان مختص .

(٤) من الآية (١٦) من سورة الأعراف .

(٥) نصب صراطك بعد حذف حرف الجر وهو: على . ينظر معاني الفراء ٣٧٥/١ ومعاني الزجاج ٣٢٤/٢ وإعراب القرآن للنحاس ١١٧/٢.

(٦) لم أعثر على النص بهذه الصورة ، وينظر حديثه عن ظرف المكان في شرحه على الجمل ٣٧٦/١ .

(٧) هو الفراء ، ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٣/٣ والتذييل والتكميل ٣٧/٨ .

الظرفيةَ ومستعملٍ ظرفًا لا غيرَ أي يلزمُ الظرفيةَ ، ولا يستعملُ غيرَ ظرفٍ ، ثم أخذَ يبينُ المستعملَ اسمًا وظرفا **فقال**: ((**ما جاز أَنْ تعتقبَ عليه العواملُ**)) يعني يجوزُ أَنْ يكونَ فاعلا في نحوِ: طابَ اليومُ ومفعولًا به كقولك: أحبُّ يومَ الجمعةِ ومضافًا كقولك: صلاةُ يومِ الجمعةِ وظرفًا كقولك: صمتُ يومًا ، ومثلُ ذا في ظروفِ المكانِ نحو: جلستُ أمامَك ويجوزُ أمامُك واسعٌ ، ومع كونِها تعتقبُ عليها العواملُ فليستْ سواءً في ذلك ، سيبويه: ((واعلمْ أَنَّ الظروفَ بعضُها أشدُّ تمكُّنًا في أَنْ يكونَ اسمًا كالقصدِ والنحوِ والقُبُلِ والناحيةِ ، وأَمَّا الخلفُ والأمامُ والتحتُ والدونُ ، فتكونُ أسماءً))[١]. وكينونةُ تلك أكثرُ ، وقد منعَ الكوفيون[٢]: زيدٌ خلفُك أشدَّ منعٍ وفي أخبارِ الأماكنِ يجيزون داري خلفُك.

((**والمستعملُ ظرفًا لا غيرَ ما لزمَ النصبَ**)) ظاهرٌ لا يحتاجُ إلى تفسيرٍ ، ثم أخذَ في عدِّه لَمَّا لم يكنْ له ضابطٌ ، **فقال**: ((**سرنا ذاتَ مرةٍ**)) إنَّما لم يتمكَّنْ ذاتَ مرةٍ ؛ لأَنَّ ذاتَ ليس مِنْ أسماءِ الزمانِ بل مستعارٌ ، فقد خرجَ عن أصلِه فلزمَ طريقةً واحدةً ، ومثلُه ذا صباحٍ إلا في لغةِ لخثعمَ[٣] ، فإنَّهم يجيزون فيها الرفعَ ، وقاسُوه على ذاتِ اليمينِ وذاتِ الشمالِ ، وظروفُ المكانِ أقوى مضارعةً للأسماءِ فلذا (٢١٠/أ) تمكَّنَتْ ذاتُ اليمينِ وذاتُ الشمالِ في كلامِهم ، ولم تتمكَّنْ ذاتُ ليلةٍ وأخواتِها ، الميداني في كتابِ الأدواتِ[٤]: لقيتُه ذاتَ يومٍ وذاتَ ليلةٍ وذاتَ غداةٍ وذاتَ مرةٍ وذاتَ الزُمَيْنِ[٥] وذاتَ العُوَيْمِ[٦] ، ولا يقولون: ذاتَ شهرٍ ولا ذاتَ سنةٍ بل السماعُ في هذه الأوقاتِ التي مضتْ .

---

(١) الكتاب ٤١١/١ بتصرف .

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٥٢/٨ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٦/١ والسيرافي١٢٢/٢ . وخثعم هو: أَقْيَلُ أو أَفْتَلُ بن أنمار بن إراش سُمِّيَ خثعما باسم جملٍ وقيل: إنهم نحروا جزورا فتخثعموا عليه بالدم أي: تطلُّوا به. ينظر نسب معد واليمن الكبير ٣٤٣/١ والاشتقاق ص ٥٢٠ .

(٤) لم يذكر بروكلمان كتابا باسم الأدوات للميداني ، وذكر له: الهادي للشادي كتاب في النحو ، ورسائل نحوية صغيرة ، وبحث عن بناء الجمع والحروف ، ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢١٢/٥ .

(٥) أي في ساعة لها أعداد ، يريد تراخي الوقت. لسان العرب ١٩٩/١٣ (ز م ن) .

(٦) قيل: أي لدن ثلاث سنين مضت ، وقيل: معناه العام الثالث مما مضى فصاعدا إلى ما بلغ العشر ، وقيل: منذ ثلاثة أعوام. اللسان ٤٣١/١٢ (ع و م).

ولقيتُه ذا صباحٍ وذا مساءٍ وذا صبوحٍ[١] وذا غبوقٍ[٢] هذه الأربعةُ بغيرِ تاءٍ[٣] ، وإضافةُ (ذاتٍ) إلى ما بعدَها إضافةَ المسمَّى إلى الاسمِ كأَنَّه قال صاحبُه هذا الاسمُ. الثانيةُ «**بُكْرَةً**»[٤] وهي منونةٌ «**وسَحَرَ**» غيرُ منصرفٍ لِمَا تقدَّمَ في أول الكتابِ ، «**وسُحَيْرًا مصروفٌ وضُحًى وعشاءً وعشيَّةً وعتمةً ومساءً إذا أردتَ سحرًا بعينِه وضحَى يومِك وعشيتَه وعشاءَه وعتمة ليلتِك ومساءَها**» إنَّما لزمتْ هذه الظرفَ ؛ لأَنَّ أصلَها أَنْ لا تختصَّ مِنْ يومٍ معينٍ فلَمَّا أريدَ بها ذلك لزمتْ طريقةً واحدةً ، ولو لم تردْ مِنْ يومٍ بعينِه كان متمكِّنًا ، وذكرَ غيرُه مِنْ ظروفِ الزمانِ ما هي متمكِّنةٌ ضُحَيًّا وصباحًا وضَحْوَةً إذا أردتَهُ مِنْ يومٍ بعينِه . وصباحَ مساءَ يريدُ صباحَ أيامِه ومساءَها ، وهذا مبنيٌّ ؛ لأَنَّه مركبٌ لتضمُّنِ الثاني معنَى الواوِ ؛ لأَنَّ الأصلَ صباحٌ ومساءٌ. وبُعَيْدَاتِ بينٍ جمعُ بَعْدُ مصغَّرًا ، وبعدُ وقبلُ لا يرفعان لقلةِ تمكنِهما ؛ لأَنَّهما ليسا باسمين لشيءٍ مِنَ الأوقاتِ كالليلِ والنهارِ وقد استُعْمِلَا في التوقيتِ للدلالةِ على التقديمِ والتأخيرِ ، وإنْ كانا يُجَرَّانِ ، فلَمَّا صُغِّرَ بعدُ وجُمِعَ وأضيفَ إلى بين لزمَ طريقةً واحدةً ومعناه: ذاتَ مرةٍ ، وسِيرَ عليه ليلا وسِيرَ عليه نهارًا إذا أردتَ ليلَ ليلتِك ، ونهارَ نهارِك ؛ لأَنَّه إنَّما يجري على قولِك: سِيرَ عليه بَصَرًا وسير عليه ظلامًا ، ثم انتقلَ إلى ما كان مِنْ ظرفِ المكانِ غيرَ متمكنٍ ، **فقال**: «**ومثلُه عند**» (٢١٠/ب) الرماني: «لا يجوزُ في: سيرَ به عندَك إلا النصبُ ؛ لأَنَّه ظرفٌ غيرُ متمكنٍ مِنْ أجلِ أَنَّه ليس له جهةٌ مع ما فيه مِنَ الإبهامِ الذي يلزمُه الإضافةُ فمكانَك متمكنٌ وإنْ لم تكنْ له جهةٌ ؛ لأَنَّه يُنَكَّرُ ويُعَرَّفُ باللامِ فتمكَّنَ وليس كذلك (عند)»[٥] انتهى.

ولا يُغَيِّرُه عن الظرفيةِ إلا (مِنْ) وحدَها لكثرةِ تصرُّفِ (مِنْ) وسِعَةِ[٦] مواضِعها ، فتقول: جئتُ مِنْ عندِه ، ولا تقول: رُحْتُ مِنْ عندِه ، ولا يجوزُ أَنْ يُكْنَى عن (عندَ) ؛ لأَنَّه يلزمُ أَنْ

---

(١) الصبوح كل ما أُكِلَ أو شُرِبَ غُدْوَةً . اللسان ٥٠٣/٢ (ص ب ح) .

(٢) هو خلاف الصبوح والمقصود بالعشي . السابق نفس الصفحة ، ٢٨٢/١٠ (غ ب ق).

(٣) ينظر السابق ٤٥٩/١٥ (ذو و ذات) .

(٤) في الأصل: بُكَرًا .

(٥) قال الرماني: "وتقول: ما زيد على قومنا ولا عندنا ، فلا يجوز فيه الجر ؛ لأنه لا يجوز: على عندنا ، من أجل أن عند ظرف غير متمكن إذ استبهم استبهام الحروف ، من أجل أنه ليست له جهة كجهة خلف وقدام وهو مع ذلك لا يقوم بنفسه دون إضافة إلى غيره" شرح الكتاب للرماني للباحث: محمد إبراهيم يوسف ٢٥٩/١ .

(٦) ضبط الناسخ السين بالكسر والفتح ، وكتب فوقها: معا . ينظر تاج العروس ٣٢٤/٢٢ (و س ع).

يدخلَ عليه حرفُ الجرِّ ، ولا يجوزُ وإنَّما جازَ مِنْ لِمَا ذكرْنا ، ولأَنَّ كلَّ فعلٍ له ابتداءٌ وغايةٌ ، ولا يلزمُه أَنْ يكونَ له انتهاءٌ ويجوزُ في الشعرِ إخراجُها عن الظرفيةِ كقول بعضِ المحدثين:

٣٤٧- كُـلُّ عِنْـدٍ لَـكَ عِنْـدِي   لَا يُسَـــاوِي نِصْـــفَ عِنْـــدِي[١]

وتُسْتَعْمَلُ (عند) في الزمانِ والمكانِ نحوُ: عندَ الليلِ وعند الصباحِ وعند الجبلِ.

((**وسِوَى وسَوَاء**)) بمعنًى هما ظرفان بدليلِ اكتفاءِ الموصولِ بكلٍّ واحدةٍ منهما صلةً في نحوِ: مررتُ بمَنْ سواك في السعةِ ، ابنُ السراجِ: ((الفرقُ بين قولِك: عندَك وخلفَك أَنَّ خلفَك تعرفُ بها الجهةُ وعندَك لِمَا حضرَك مِنْ جميعِ أقطارِك ، وكذلك سواك لا يخصُّ مكانًا مِنْ مكانٍ فبَعُدَا مِنَ الأسماءِ لاستيلاءِ الإبهامِ عليهما))[٢]. السيرافي: ((لَمَّا كان ظرفًا ، ولم يكنْ مستعمَلًا كثيرًا في الظروفِ لم يحسنْ أَنْ يُجْرَى مجرَى الظروفِ في التمكُّنِ ؛ لأَنَّها إذا استعملتْ ظرفًا فمعناها يتغيرُ عن معناها اسمًا ؛ لأَنَّ سواءَ في معنَى مستوٍ وسواءُ الشيءِ وسطُه ، وهي في الظرفِ بمعنَى غيرٍ وغيرٌ ليس بظرفٍ ، فإنَّما جُعِلَ بمعنَى غيرٍ على معنَى أَنَّه[٣] غيرُك ويغني غناءَك على أَنَّه ظرفٌ ، فإذا خرجَ عن ذلك لم يستعمَلْ اسمًا إلا في ضرورةٍ على تأويلِ غيرٍ))[٤]. **مُحَمَّدٌ**: والذي يُفَرِّقُ بينَ غيرٍ وسِوَى أَنَّه يجوزُ عندِي غيرُ (٢١١/أ) زيدٍ ولا عمروٍ ، ولا يجوزُ: عندي سوى زيدٍ ولا عمروٍ ، والصحيحُ أَنْ ما كان مِنَ الظروفِ أصلُه غيرُ ظرفٍ ثم نُقِلَ إلى الظرفِ لم يجزِ الاتساعُ فيه[٥] ، وأصلُ سوى الصفةُ كقولِه تعالى:﴿أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٦] ومَنْ قرأَ

---

(١) بيت من مجزوء الرمل نسب إلى بعض المولدين ينظر درة الغواص ص ٣٢ والمغني ١٧٧/١ والتصريح ٥٣/١ والهمع ٢١٨/٤ وتاج العروس ٤٢٧/٨ .

الشاهد: خروج عند عن الظرفية قال الحريري: ضرورة ، وقال ابن هشام:" كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها." المغني ١٧٧/١ .

(٢) الأصول ١٩٩/١ .

(٣) في الأصل: أنه معنى . وكتب فوق كل كلمة (مـ) .

(٤) لم أجد نص السيرافي بهذه الصورة ، ولكن وجدت مجمل ما ذكره ابن عمرون في مواضع متفرقة ، ينظر السيرافي ٢٥٦/١ و ٣٦٠/٢ و ٢١٧/٤ .

(٥) ذكر السيوطي للتوسع في الظروف شروطا ، وهي: الأول: أن يكون الظرف متصرفا ، الثاني والثالث: ألا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا ، الرابع: ألا يكون العامل فعلا متعديا إلى ثلاثة ، والخامس: ألا يكون العامل كان وأخواتها . ينظر الهمع ١٦٨/٣ ، وينظر تمهيد القواعد ٢٠٣٢/٤ .

(٦) من الآية (١٠) من سورة فصلت .

بالنصبِ[1] فحالٌ ، والحالُ صفةٌ في المعنى أو هي مصدرٌ ، وقُرِئَ بالرفعِ أي هي سواءٌ ، فيكونُ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ ، ويوصفُ بها الأمكنةُ ، فيقال: مكانٌ سوًى ثم أجرِيَ مجرَى المكانِ في قولك: جاءَنِي القومُ سواك أي مكانَك وبَدَلَك ، فلَمَّا أدخلُوه في بابِ الظرفيةِ لم يتَّسِعُوا فيه إلا في الشعرِ فإنَّهم حملُوها على غيرِ لقربها منها ، ومِنَ الناسِ[2] مَنْ يرَى إخراجَها عن الظرفيةِ ويستدلُّ بما رَوَى الفراءُ[3] عن أبي ثَرْوَانَ: «أتاني سَوَاؤُك» ، فرفعَ وذا شاذٌّ لقلَّتِه مع ما ذكرْنا مِنَ الدليلِ ، واستدلَّ أيضًا بقولِ الشاعرِ:

٣٤٨- وَلَمْ يَبْـقَ سِـوَى العُـدْوَا نِ دِنَّاهُـــمْ كَمَـــا دَانُـــوا[4]

ويصحُّ أَنْ يُجعلَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ ، فلا يكونُ فيه شاهدٌ ، فإِنْ قيل: لا يجوزُ جعلُه صفةً لمحذوفٍ ؛ لأَنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ ، فلابدَّ مِنْ إخراجِه عن الظرفيةِ ، واستعمالُه اسمًا ليكونَ فاعلَ يَبْقَ ، فنقولُ: لا حجةَ في البيتِ ؛ لأَنَّه مِنْ قبيلِ الضرورةِ ، وقد جُوِّزَ إخراجُها في الضرورةِ ، ووَهِمَ عبدُ القاهرِ في سِوَى في شرحِ الإيضاحِ ، فقال: «إنَّ سوى عندَهم ظرفُ مكانٍ في الأصلِ ، وحقُّه أَنْ لا يَلِيَ العواملَ ؛ لأَنَّه أبدًا في تقديرِ فعلٍ كما تكونُ الظروفُ ، والظروفُ لا يُتَصَوَّرُ فيها أَنْ تَلِيَ العواملَ ؛ لأَنَّ المعنى المقدَّرَ فيها عاملٌ وناصبٌ لها ، ومحالٌ أَنْ يَلِيَ معمولين في حالٍ واحدةٍ »[5]. **مُحَمَّدٌ**: متى كان الظرفُ لا يلي العواملَ؟ بأي شيءٍ ينتصبُ سرْتُ يومَ الجمعةِ؟ فلم يكفِه أَنَّه لم يعرِفِ المسألةَ حتَّى عرَّفَنَا أَنَّه يجهلُ القاعدةَ في الظرفِ. **قولُه: «وممَّا يُختارُ فيه (٢١١/ب) أَنْ يلزَمَ الظرفيةَ صفةُ الأحيانِ»** أطلقَ الاختيارَ ، ولا يجوزُ

---

(١) قراءة النصب قراءة الجمهور ، وقرأ بعضهم بالرفع وبعضهم بالخفض. ينظر معجم القراءات للخطيب ٢٦٥/٨ .

(٢) نسبه في الهمع ١٦٠/٣ إلى الرماني وأبي البقاء العكبري وابن هشام ، وينظر المغني ١٦٢/١ .

(٣) ورد في معاني القرآن للفراء : أتيت سواءك ٧٣/١ . ورواية الفراء عن أبي ثروان في الإنصاف ٢٩٨/١ .

(٤) بيت من بحر الهزج للفِنْدِ الزِّمَّانِي في أمالي القالي ٢٦٠/١ وشرح الحماسة للتبريزي ١٣/١ والتصريح ٣٦٢/١ والمقاصد النحوية ١٠٩٧/٣ وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، وبلا نسبة في الزاهر ٣٨٦/١ والتبيين للعكبري ص ٤٢١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٠/١ والهمع ١٦١/٣ .

الشاهد: وقوع سوى فاعلا وهذا يعني أنه يخرج عن الظرفية ، وقيل: لا يخرج إلا في الشعر .

(٥) لم أعثر عليه في حديثه عن سوى في الظرف ينظر المقتصد ٦٥٢/١ ولم يتحدث بالكثير عن سوى في الاستثناء ينظر المقتصد ٧١٣/٢وقال الإمام عبد القاهر في شرح الجمل:"وذلك يقتضي أن يكون ظرفا حتى يكون جملة من حيث إن الظرف يقدر فيه فعل ، ويكون في ذلك الفعل ضمير كالذي يكون في قولك: زيد في الدار." ص ١١٣.

غيرُه ، وجازَ في قريبٍ الرفعُ لتمكُّنِه في الظروفِ حتَّى جرَى مجرَى المختصِّ ، والمختصُّ قد يقعُ موقعَ موصوفِه ، وتصحيحُ الكلامِ وممَّا يلزمُ الظرفيةَ صفةُ الأحيانِ إلا أَنْ تكونَ مختصَّةً بالموصوفِ كالأبطحِ[1] والأجرعِ[2] ومِلْءٍ وأشباهِها أو نصفٍ ، فتقول: طويلٌ مِنَ الدهرِ ، وإنَّما جازَ حين وُصِفَ ؛ لأَنَّه ضارعَ الأسماءَ ؛ لأَنَّ الموصوفةَ في الأصلِ هي الأسماءُ ، السيرافي: «الصفةُ تقعُ على كلِّ شيءٍ فإذا أردتَ به الزمانَ فكأَنَّك استعملتَ غيرَ لفظِ الزمانِ ، فصارَ بمنزلةِ ذاتَ [مرةٍ][3]»[4]. فإذا قلتَ: سِيرَ عليه طويلًا وحديثًا وكثيرًا وقليلًا جازَ أَنْ يُضمرَ في سِيرَ مكانًا وزمانًا ومصدرًا على حَسْبِ السؤالِ ، فإذا أضمرتَ مكانًا أو زمانًا نصبتَ على الظرفِ ، وإذا أضمرتَ المصدرَ نصبتَ على الحالِ ؛ لأَنَّه مضمرٌ معرفةٌ ، وسِيرَ عليه قديمًا أي زمانًا قديمًا ، ثم اعلمْ أَنَّ مِنَ الظروفِ ما يستغرقُه المظروفُ كقولِك: صمتُ يومًا ، وكذا سرْتُ فرسخًا فما كان جوابًا لكم كان مستغرَقًا، ويجوزُ أَنْ لا يكونَ موقَّتًا ، فإِنْ دخلَه التوقيتُ جازَ، وجازَ أَنْ يكونَ جوابًا لمتى ، وما كان جوابًا لمتى لا يكونُ إلا موقَّتًا ، ولا يقتضِي أَنْ يكونَ العملُ فيه كلِّه ، والكوفيون لا يجيزون في المستغرَقِ الظرفيةَ فلا يقولون[5]: صمْتُ في يومِ الخميسِ ، والصحيحُ ما ذهبَ إليه البصريون ؛ لأَنَّ في لا يمتنعُ دخولُها على الآنَ ، وهو لا يقبلُ التبعيضَ ، واختلفَ البصريون والكوفيون[6] أيضًا في الأماكنِ التي تصحُّ أَنْ تكونَ ظروفًا إذا لم تضفْ نحو خلفٍ ، فمذهبُ البصريين صحةُ أَنْ يقعَ ظرفًا ، ومنعَ ذلك الكوفيون ، فأجازَ البصريون: زيدٌ خَلْفًا ، وقال الكوفيون: زيدٌ خَلْفٌ على معنَى متأخِّرٍ ، فإذا قلتَ: ذهبَ زيدٌ قُدَّامًا فظرفٌ (٢١٢/أ) عندَ البصريين ، وحالٌ عند الكوفيين تقديرُه: متقدِّمًا ، واحتجَّ الكوفيون بأَنَّ الظرفَ يشبهُ الفعلَ ، فكما احتاجَ الفعلُ إلى فاعلٍ كذا يحتاجُ الظرفُ إلى مضافٍ إليه يسدُّ مسدَّ ما يطلبُه الفعلُ ، وعند البصريين الإضافةُ للتعريفِ ، والأصلُ التنكيرُ ، ولا يشترطُ في ظرفِ الزمانِ فكذا في المكانِ ، قال النابغةُ:

---

(١) هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى . الصحاح ٣٥٦/١ .

(٢) هو الأرض ذات الحزونة تشاكل الرمل . اللسان ٤٦/٨ .

(٣) الزيادة من السيرافي ينظر ١٢٤/٢ .

(٤) السيرافي ١٢٤/٢ بتصرف .

(٥) لأن الكوفيين يرون أن (في) تقتضي التبعيض . ينظر التذييل والتكميل ٢٨٧/٧ والهمع ١٤٨/٣.

(٦) ينظر الخلاف في التخمير ١٩/٢ وابن يعيش ١٢٧/٢.

٣٤٩- زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدٌ وَبِذَاكَ خَبَّرَنَا الغُرَابُ الأَسْوَدُ[(١)]

[مجيءُ الظرفِ مصدرًا]

قال الزمخشري: ((**وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام ، فيقال: كان ذلك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر؛ ومنه سير عليه ترويحتين، وانتظرته نحر جزورين، وقوله تعالى: (وإدبار النجوم)**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**وقد يُجْعَلُ المصدرُ حينًا الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: إنَّما جازَ ذلك ؛ لأَنَّ المصدرَ يدلُّ على الزمانِ ، فبينهما ملابسةٌ ، فجاز أَنْ يقومَ مقامَه مجازًا ، وقال أبو إسحاق: ((لا يجوزُ إلَّا فيما عُرِفَ نحوُ: قدومِ الحاجِّ ، ولو قلتَ: لا أكلِّمُك قيامَ زيدٍ ، يريدُ وقتَ قيامِ زيدٍ لم يجزْ ؛ لأَنَّه لا يُعْرَفُ))[(٢)]. ((**فيقالُ: كان ذاك مقدَمَ الحاجِّ**)) وفي التمثيلِ شيءٍ[(٣)] ؛ لأَنَّ مقدمَ يجوزُ أَنْ يكونَ مكانًا ، ويجوزُ[(٤)] أَنْ يكونَ مقدَمَ مصدرًا[(٥)] ، والأولى التمثيلُ بما هو مختصٌّ بالمصدرِ ، ، وأصلُه وقتَ مقدمِ الحاجِّ ، فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه ، وكذا جميعُ ما جُعِلَ مِنَ المصادرِ ظروفًا ، ومثلُه ((**خفوقَ**

(١) بيت من الكامل وهو للنابغة في ديوانه ص ٨٩ وروايته:

زعمَ الغُرابُ بأنَّ رحلتَنا غدًا ... وبذاكَ خبَّرَنَا الغُدَافُ الأسودُ

ويروى: تنعاب الغراب ، ويروى: نبأنا ، وهو في جمهرة أشعار العرب ص ٧٦ والحيوان ٤٤٢/٣ والصحاح ١٨٩٣/٥ وشمس العلوم ٥٨٦٨/٩ وشرح التسهيل ٣٢١/١ واللسان ٤٩١/٢ والتذييل والتكميل ٦٥/٤ وتاج العروس ٤٤٠/٣١ .

البوارح: مفردها بارح وهو ما مرَّ من الطير من يمينك إلى يسارك والعرب تتطير به ، وعكسه السانح وهو ما مر بين يديك فأمكنك صيده والعرب تتفاءل به، والبوارح: الريح الشديدة وقيل: الأنواء . اللسان ٤١٠/٢ ، ٤١١ (ب ر ح).

الشاهد: روي غدا بالنصب على الظرفية وبالرفع خبرا لرحلتنا وهو جائز كما في شرح التسهيل. وفيه أيضا إقواء وهو اختلاف حركة الروي بين الضم والكسر في القصيدة الواحدة ، ينظر المعجم المفصل في العروض ص ٦٠ د: إميل بديع يعقوب ط دار الكتب العلمية، قيل: لما عيب على النابغة ذلك أصلح البيت وجعله: تنعابُ الغرابِ الأسودِ.

(٢) لم أجد لأبي إسحاق الزجاج شيئا من هذا ، وقال النحاس:" ولا يجوز: أنا آتيك مَقْدَمَ زيد ، إنما يجوز هذا فيما عرف." إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٦٤/٤ .

(٣) الاعتراض على تمثيل الزمخشري ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٣٢١/١ .

(٤) في الأصلِ ٢١٢/أ وقعت جملة (ويجوز) بعد جملة (والأولى) ، وقد نبه الناسخ بوضع علامة فوق بداية الجملتين .

(٥) أي مصدرا ميميًّا وهو: "اسم يدل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة" التبيان في تصريف الأسماء د: أحمد حسن كحيل ص ٤٦ وينظر الارتشاف ٥٠٠/٢ والمساعد ٦٣٢/٢ والهمع ٥٤/٦ .

النجمِ» ، والنجمُ يريدُ به الثُّريَّا ، وخفوقُه مغيبُه ، «**وخلافةَ فلانٍ ، وصلاةَ العصرِ ، ومنه**» أي ممَّا أُقِيمَ المصدرُ مقامَ الظرفِ «**سيرَ عليه ترويحتينِ**» ، قال الأزهري: «قال الليثُ: الترويحةُ في شهرِ رمضانَ سُمِّيَتْ ترويحةٌ لاستراحةِ القومِ بعدَ كُلِّ أربعِ ركعاتٍ»[1]. وقال في التخميرِ: «الترويحةُ واحدةُ التراويحِ ، ومنه قولُهم: يستحبُّ أَنْ يجتمعَ الناسُ في شهرِ رمضانَ فيصلِّي بهم إمامٌ خمسَ ترويحاتٍ كلُّ ترويحةٍ بتسليمتينِ»[2]. فالترويحةُ اسمٌ لهذه الصلاةِ لكنَّ المرادَ مقدارُ ترويحتينِ ، فلمَّا كان على حذفِ مضافٍ هو مصدرٌ **قال:** «**ومنه** (٢١٢/ب) **انْتُظِرَ به نَحْرَ جزورينِ**». أي وقتَ نَحْرِ جزورين ، «**وقولُه تعالى:**﴿وَإِدۡبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[3]» بكسرِ الهمزةِ مصدرُ أَدْبَرَ إِدْبَارًا أي وقتَ إدبارِ النجومِ ، وإدبارُها غروبُها أي سَبِّحْ في أولِ النهارِ وآخرِه فمَنْ قرأَ بفتحِ الهمزةِ ، فهو جَمْعٌ ليس بمصدرٍ .

[خروجُ الظرفِ عن الظرفية]

قال الزمخشري: «**وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى في اتساعاً، فيجرى لذلك مجرى المفعول به، فيقال: الذي سرته يوم الجمعة وقال:**

ويــومٍ شـــهدناه ســـليماً وعـــامراً   قليـلٍ سـوى الطعـن النهـال نوافلـه

ويضاف إليه كقولك: يا سارق الليلة أهل الدار، وقوله تعالى: (بل مكر الليل والنهار) ولولا الاتساع لقلت سرت فيه وشهدنا فيه».

قال صاحبُ الكتابِ: «**وقد يُذْهَبُ بالظرفِ عن أَنْ يُقَدَّرَ فيه معنَى في اتِّساعًا الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ قولُنا في حدِّ الظرفِ أَنَّه يرادُ به معنَى في ، ويجوزُ أَنْ لا يُعْتَقَدَ إضمارُ في ، والمعنَى على ما كان في حالِ اعتقادِ (في) ؛ لأَنَّ ذا أمرٌ مجازِيٌّ ، فتنصبُه حينئذٍ نصبَ المفعولِ به ، وكذا المصدرُ ، يجوزُ فيه هذا ، وهذا معنَى **قولِه:** «**فيجرِي لذلك مجرَى المفعولِ به**» وهذا

---

(١) تهذيب اللغة ٢١٧/٥ والعين ٢٩٣/٣ .

(٢) التخمير ٤٠٢/١ .

(٣) من الآية (٤٩) من سورة الطور . قرأ سالم بن أبي الجعد والمنهال بن عمرو وزيد عن يعقوب وابن السميفع وسلام وأيوب والأعمش والمطوعي وهارون عن أبي عمرو والجعفي عن أبي بكر بفتح الهمزة ، وقرأ الجماعة بكسر الهمزة. ينظر معجم القراءات للخطيب ٩/ ١٧١ .

الحكمُ إنَّما يجوزُ في المتمكِّنِ مِنَ الظروفِ والمصادرِ ، وتنصبُه باللازمِ والمتعدِّي سواءٌ استوفَى مفعولَه أم لم يستوفِ[1] ، وذا يُبَصِّرُكَ أَنَّ معنَى الظرفيةِ باقٍ ، وإلَّا لَمَا تعدَّى إليه اللازمُ ، ويأتِي تفصيلُ ذلك في الفعلِ ، ولا يجوزُ الاتساعُ مع المصدرِ ، تقولُ: أَمَّا اليومُ فالقتالُ إيَّاه ؛ لأَنَّ القتالَ مصدرٌ لا يُحْذَفُ معه حرفُ الإضافةِ كما يحذفُ مع الفعلِ واسمِ الفاعلِ ؛ لأَنَّهما أقوَى منه ، وتظهرُ فائدةُ الاتساعِ مع الضميرِ إنِ اعتقدتَ الضميرَ ظرفًا فلابدَّ مِنْ وجودِ (في) ، وإنِ اعتقدتَه مفعولًا به لم يحتَجْ إلى (في) ، وتمثيلُه: «**الذي سرتُه يومُ الجمعةِ**» ، لَمَّا أخبرتَ عن يومِ الجمعةِ واعتقدتَ أَنَّ العائدَ إلى الذي غيرَ ظرفٍ لم تحتجْ إلى (في) ، وقال العامرِيُّ :

٣٥٠- وَيَــــومٍ شَــــهِدْنَاهُ سُــــلَيْمًا وَعَــــامِرًا قليــــلٍ سِــــوَى الطَّعْــــنِ النِّهَــــالِ نَوَافِلُــــه[2]

الشاهدُ نصبُ الضميرِ وهو الهاءُ في شهدناه على المفعولِ به على السعةِ ، ولو أرادَ الظرفَ لقالَ: شهدنا فيه ، وسُليمًا مفعولُ شهدنا وعامرًا معطوفٌ عليه (٢١٣/أ) والطعنُ جمعُ طعنةٍ ، والنهالُ المرتويةُ مِنَ الدمِ ، وأصلُ النهلِ أولُ الشربِ[3] ، ونوافلُه فاعلةٌ بـ(قليلٍ) ، ويروَى: ويومًا ، وكذا قليلًا ، وإذا أضيفَ إليه – وإنَّما تضيفُ إليه بعدَ أَنْ تعتقدَ أَنَّه مفعولٌ به ؛ لأَنَّه لو بقيتْ في مرادةً لَمَنَعَتْ مِنَ الإضافةِ إليه ، وذا يمنعُ ما تخيَّلَه مَنْ زَعَمَ أَنَّ الإضافةَ تكونُ بمعنَى في[4] على ما نُنَبِّهُ عليه في المجروراتِ – فقولُك:

---

(١) لم يُجِزِ ابن الحاجب أن يتعدى المستوفي لمفاعيله الثلاثة للظرف المشبه بالمفعول به ؛ لأنه ليس في كلامهم ما يتعدى إلى أربعة ، ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٢/١ .

(٢) بيت من الطويل لرجل من بني عامر في الكتاب ١٧٨/١ وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣ والكامل ٤٩/١ وعلل النحو ص ٢٨٢ وابن الشجري ٧/١ والمقرب ١٤٧/١ واللسان ١٤٤/١٤ والهمع ١٦٦/٣ والأشباه والنظائر ٣٨/١ وخزانة الأدب ١٨١/٧ .

الشاهد: كما ذكر ابن عمرون.

(٣) ينظر الصحاح ١٨٣٧/٥ (ن هـ ل) .

(٤) ذكره ابن عمرون في باب الإضافة ٢٧٩/ب منسوبا لبعض المتأخرين ونقل عن ابن الخشاب أنه يحسبه عبد القاهر ، وينظر شرح التسهيل ٢٢١/٣ وأيده ابن مالك والارتشاف ١٨٠٠/٤ ونسبه إلى عبد القاهر والمساعد ٣٢٩/٢ . وقد أثبت الإمام عبد القاهر أن الإضافة تجيء في النادر بمعنى (في) والباء ينظر شرح الجمل له ص ٢٢٩ .

٣٥١- يَا سَارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدَّارِ[١]

أضافَ سارقًا إلى الليلةِ مع أَنَّ السرقةَ وقعتْ في الليلةِ ، ومثلُه قولُه تعالى:﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٢] الليلُ والنهارُ ظرفان للمكرِ فأُخْرِجَا عن الظرفيةِ اتساعًا ، وأُضِيفَ إلى الليلِ وعُطِفَ النهارُ عليه ، وأَنْ يُجْعَلَ اسمَ ما لم يسمَّ فاعلُه[٣] ؛ لأَنَّه ما لم يُتَّسَعْ فيه لم يَقُمْ مقامَ الفاعلِ.

[حذفُ عاملِ الظرفِ]

قال الزمخشري: ((وينصب بعامل مضمر كقولك في جواب من يقول لك: متى سرت؟ يوم الجمعة. وفي المثل السائر: أسائر اليوم وقد زال الظهر؟ ومنه قولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه حينئذٍ الآن، أي كان ذلك حينئذٍ. واسمع الآن.

ويضمر عامله على شريطة التفسير كما صنع في المفعول به. تقول: اليوم سرت فيه وأيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله؟ مقدراً أسرت اليوم ، وأينطلق عبد الله يوم الجمعة؟)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((ويُنْصَبُ بعاملٍ مضمرٍ الفصلُ)) .

مُحَمَّدٌ: الظرفُ منصوبٌ لابدَّ له مِنْ ناصبٍ كالمصدرِ والمفعولِ به ، وذلك الناصبُ إمَّا أَنْ يكونَ موجودًا كقولك: خرجتُ يومَ الجمعةِ ، فيومَ الجمعةِ منصوبٌ بخرجتُ ، ويعملُ فيه الفعلُ وشبهُه ، ويعملُ فيه أيضًا رائحةُ الفعلِ كقولِه:

---

(١) بيت من الرجز المشطور بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١ والأصول ١٩٥/١ واللباب للعكبري ٢٧٤/١ وابن الشجري ٥٧٧/٢ وشرح التسهيل ٢٤٤/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠١٨/٢ والهمع ١٦٧/٣ والأشباه والنظائر ٣٠/١ وخزانة الأدب ١٠٨/٣ .

الشاهد: لما توسع في الظرف واعتبره مفعولا به أضاف إليه اسم الفاعل العامل فيه .

(٢) من الآية (٣٣) من سورة سبأ .

(٣) أظن أن ابن عمرون يريد ما ذكره ابن يعيش بقوله:" أن يكون جعل المكر لهما ؛ لأنه يكون فيهما كما يقال: ليل نائم ونهار صائم ، جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما ، فيكون حينئذ من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل." ٤٦/٢ .

٣٥٢- أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ[١]

كأَنَّه قال: أَنَا المعروفُ ، وإِمَّا أَنْ يكونَ محذوفًا ، وهو على ضروبٍ منها ما لا يجوزُ إظهارُه ، وهو إذا وقعَ خبرًا أو صفةً أو صلةً أو حالًا للعلمِ به اسْتُغْنِيَ عنه[٢] ، ومنها ما يُستنبطُ مِنْ معنَى ما بعدَه كقولِه تعالى: ﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾[٣] يومَ منصوبٌ بما دَلَّ عليه لا بشرَى لامتناعِ عملِ ما بعد لا فيما قبلَها ، وتقديرُه: تُعْدَمُ بشارةُ المجرمين يومَ يرونَ الملائكةَ ، وقولُه: (يومئذٍ) العاملُ فيه للمجرمين ؛ لأَنَّ الظرفَ يجوزُ أَنْ يعملَ في الظرفِ وإِنْ تقدَّمَ عليه (٢١٣/ب) ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٞ﴾[٤] وقوله تعالى:﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ ﴾[٥].

قولُه: «**ويُنْصَبُ بعاملٍ مضمرٍ كقولِك: في جوابِ مَنْ يقولُ: متى سرتَ؟ يومَ الجمعةِ**» أي سرتُ يومَ الجمعةِ ، ولا يكونُ منصوبًا بسرتَ الموجودةِ ؛ لأَنَّها قد عملَتْ في متى ، وفعلٌ واحدٌ لا يكونُ له ظرفَا زمانٍ ، وإِنْ شاءَ أظهَرَ ذلك الفعلَ ، هذا إِنِ اختارَ أَنْ يكونَ الجوابُ على حدِّ السؤالِ ، وإِلَّا فيُعربُه بما يريدُ إذا صحَّ ، «**وفي المثلِ السائرِ: أسائرَ اليومِ**[٦] **وقد زالَ**

---

(١) صدر بيت من الرجز بلا نسبة وتمامه:

ليس عليَّ نسبي بضُؤْلَانْ

ينظر تهذيب اللغة ٦٥/٢ لرجل من بني أسد وكتاب الشعر ص ٢٥٠ والخصائص ٢٧٠/٣ والتمام ص ١٦٣ والمحكم ٢٢٣/٨ ولأبي المنهال في اللسان ٣٨٩/١١ والمغني ٥٠١/٢ والهمع ١٣٢/٥ وشرح أبيات المغني ٣١٨/٦.

ضؤلان: ضئيل . اللسان ٣٨٩/١١ والمنهال الرجل الكثير الإنهال. اللسان ١١/

الشاهد: قال أبو عليّ:" إن قلت: بم يتعلق قوله: بعض الأحيان؟ فالقول فيه أنه يتعلق بأحد شيئين ، إما أن يكون أبو المنهال كنيةً بعض من يقرب منه ، فقال: أنا أبو المنهال أي مثله ، فيتعلق الظرف بهذا الذي يحدث من معنى الفعل أو يكون أبو المنهال رجلا نبيها أو ممتنعا على من يريده ، وقد عرف بذلك حتى إذا ذكر دلَّ على النباهة والامتناع فيتعلق الظرف بهذا المعنى."كتاب الشعر ص ٢٥١ .

(٢) ينظر الهمع ١٣٥/٥ .

(٣) من الآية (٢٢) من سورة الفرقان .

(٤) من الآية (١٥) من سورة الحديد .

(٥) من الآية (١٠١) من سورة المؤمنون .

(٦) قال ابن يعيش:" والمراد أإنك تسير سائرَ اليومِ ؟ أي باقي اليوم." ٤٧/٢ .

الظهرُ[1]؟)) بضمِّ الهاءِ نصَّ عليه الزمخشري[2] ، وقال: ((لا يجوزُ في هذا المثلِ غيرُ هذا ؛ لأَنَّ الأمثالَ لا تُغَيَّرُ))[3] ، وتقدَّمَ في أولِ الكتابِ معنى سائرٍ[4] والهمزةُ للاستفهامِ ، وأضافَه إلى اليومِ ، وأراد أتسيرُ سائرَ اليومِ؟ الميداني في أمثالِه: ((قالَ يونسُ: أصلُه أَنَّ قومًا أُغِيرَ عليهم فاستصرخوا بني[5] عمِّهم ، فأبطئوا عنهم حتى أُسِرُوا وذُهِبَ بهم ثم جاؤُوا يسألون عنهم ، فقال لهم المسئولُ هذا القول ، يُضْرَبُ في اليأسِ مِنَ الحاجةِ ، يقولُ: أتطمعُ وقد بانَ لك اليأسُ؟))[6] **قولُه:** ((**ومنه**)) يعني ممَّا ينتصبُ فيه الظرفُ بعاملٍ مضمرٍ ((**قولُهم لِمَنْ ذَكَرَ أمرًا قد تقادمَ زمانُه: حينئذٍ الآنَ أي: كان ذلك حينئذٍ واسمعِ الآن**)) فالآنَ منصوبٌ بإضمارِ اسمعْ ، ولا يكونُ منصوبًا بكان ؛ لأَنَّها قد عملتْ في حينئذٍ ، ويأتي الكلامُ على حينئذٍ في موضعِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، ((**ويضمرُ عاملُه على شريطةِ التفسيرِ كما صُنِعَ في المفعولِ به**)) ضابطُه كما تقدَّمَ في المفعولِ به[7] ، ((**تقولُ: اليومَ سرتُ فيه**)) تقديرُه: سرتُ اليوم ، ولك في نصبِ اليومِ وجهان على الظرفِ والمفعولِ به اتساعًا ، أَمَّا الهاءُ في فيه فضميرُ ظرفٍ لا غيرَ (٢١٤/أ) وموضعُها مع حرفِ الجرِّ نصبٌ على الظرفِ ، ولو قدَّرتَ الهاءَ منصوبةً على المفعولِ به اتساعًا قلتَ: سرْتُه ، ((**وأيومَ الجمعةِ ينطلقُ فيه عبدُ اللهِ؟**)) تقديرُه: أينطلقُ يومَ الجمعةِ؟ حكمُها حكمُ المسألةِ قبلَها ، ومِنَ القواعدِ التي يُنَبَّهُ عليها ما ذكرَه ابنُ جني في الخصائصِ: ((أَنَّهم لتجاورِ الأزمنةِ ما يعملُ في بعضِها ظرفًا ما لم يقعْ فيه مِنَ الفعلِ ، وإِنَّما وقعَ فيما يليه نحو قولِهم: أحسنتُ إليك إذ أطعْتَني[8] ، وأنت لم تحسنْ إليه في أولِ وقتِ الطاعةِ ، وإِنَّما أحسنتَ إليه في

---

(١) ينظر المثل في جمهرة الأمثال ٩٦/١ ومجمع الأمثال ٣٣٥/١ وفيه القوم بدل اليوم والمستقصى ١٥٣/١ .

(٢) ويؤيده ما جاء في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ٣٥٤ من أنه "جمع ظهير ، وهو ما قوي واشتد ظهره من الدواب" وضبطه غيره بسكون الهاء.

(٣) ليس هذا الكلام في المستقصى .

(٤) ينظر ص ١٦٤ .

(٥) في الأصل: ببني . والذي في مجمع الأمثال: بني ، وهو الصواب ، وهو ما أثبته ، قال تعالى:﴿فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ۚ﴾ (القصص ١٨) واستصرخه: استغاث به. المعجم الوسيط ص ٥١٢ .

(٦) مجمع الأمثال ٣٣٥/١ .

(٧) ذكر ذلك في ص ٥٣٨ .

(٨) المثال في الخصائص: أحسنت إليه إذ أطاعني .

ثانِي ذلك ، أَلَا ترَى أَنَّ الإحسانَ مسبَّبٌ عن الطاعةِ ، وهي كالعلَّةِ ولابدَّ مِنْ تقدُّمِ وقتِ المسبَّبِ على وقتِ السببِ كما لابدَّ مِنْ ذلك مع العلَّةِ لكنه لَمَّا تقاربَ الزمانان وتجاورتِ الحالان في الطاعةِ والإحسانِ أو الطاعةِ واستحقاقِ الإحسانِ صارا كأَنَّهما إنَّما وقعَا في زمانٍ واحدٍ ، ودليلُ ذلك أَنَّ لَمَّا مِنْ قولِك: لَمَّا أطاعنِي أحسنتُ إليه[إنَّما هي منصوبةٌ بالإحسانِ وظرفٌ له][1]»[2].

«ويؤَكِّدُ عندك أَنَّه ليس معه في وقتٍ قولُك: إذا سألتُه فإنه يعطينِي ، فدخولُ الفاءِ هنا أدلُّ دليلٍ على التعقيبِ»[3].

«وعلى هذا يتوجَّهُ عندي قولُ الله سبحانه:﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾[4] وذلك أَنْ تجعَلَ إذ بدلًا مِنَ اليومِ وإِلَّا بقيَتْ بلا ناصبٍ ، وجازَ إبدالُ إذ وهو ماضٍ في الدنيا مِنَ اليومِ وهو حينئذٍ حاضرٍ في الآخرةِ لَمَّا كان عدمُ الانتفاعِ بالاشتراكِ في العذابِ إنَّما هو مسبَّبٌ عن الظلمِ ، وكانتْ أيضًا الآخرةُ تلِي الدنيا بلا وقفةٍ ولا فصلٍ صار الوقتان على تعاقبِهما[5] كالوقتين المقترنين»[6].

«وهذا في الأزمنةِ دونَ الأمكنةِ مِنْ حيثُ كان كلُّ جزءٍ مِنَ الزمانِ لا يجتمعُ مع جزءٍ آخرَ إنَّما يلِي الثاني الأولَ صار الوقتان كأَنَّهما واحدٌ وليس كذلك المكانُ ؛ لأَنَّ الأماكنَ كلَّها تجتمعُ في الوقتِ الواحدِ فلم (٢١٤/ب) يقمْ بعضُها مقامَ بعضٍ ، ولم يجرِ مجراه»[7].

«وقد مرَّ بنا شيءٌ مِنْ هذا النحوِ في المكانِ قال:

---

(١) زيادة من الخصائص ظننت أن إثباتها إكمال لنقل ابن عمرون حتى لا يكون قد بتر الكلام لو وقف حيث انتهى نقلُه فقط.

(٢) الخصائص ٢٢٢/٣ بتصرف.

(٣) السابق ٢٢٣/٣ .

(٤) الآية (٣٩) من سورة الزخرف .

(٥) في الخصائص: تباينهما .

(٦) الخصائص ٢٢٤/٣ .

(٧) السابق ٢٢٥/٣ .

٣٥٣- وَهُمْ إِذَا الخيلُ جَالُوا فِي كَوَاثِبِهَا[١]

وإِنَّما يجولُ الراكبُ في صهوةِ الفرسِ لا في كواثبِه ، لكنَّهما لَمَّا تجاورَا جريًا مجرَى الجزءِ الواحدِ»[٢].

[المفعولُ معه]

قال الزمخشري: «وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع ، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل ومن أبيات الكتاب:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

ومنه قوله عز وجل: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) أو ما هو بمعناه نحو قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، لأن المعنى ما تصنع وما تلابس وكذلك حسبك وزيداً درهم، وقطك وكفيك مثله لأنها بمعنى كفاك. قال:

فما لك والتلدد حول نجدٍ وقد غصت تهامة بالرجال

وقال:

---

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه:

فوارس الخيل لا مِيلٌ ولا قَزَمُ

وقد اختلف في قائله فقيل: زياد بن منقذ ينظر الصحاح ٢٠١٠/٥ وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١٥٠/٤ واللسان ٤٧٧/١٢ وخزانة الأدب ٢٥٠/٥ وتاج العروس ٢٦٤/٣٣ ولزياد بن حمل في حماسة الخالديين ص ٨٩ وشرح حماسة أبي تمام للتبريزي ١٨١/٣ وقال السيوطي:"هذا من قصيدة لزياد بن حمل وقيل: لزياد بن منقذ وقيل: للمرار بن منقذ وفي الأغاني: إنها لبدر أخي المرار بن سعيد." ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١٣٤/١ ط لجنة التراث العربي ، ويروى: حالوا بالحاء بدل جالوا .

حالوا: بالحاء وثبوا. اللسان ١٩٤/١١ وبالجيم: طافوا. اللسان ١٣٠/١١ الكواثب: جمع كاثبه وهي مقدم المنسِجِ حيث تقع عليه يد الفارس. اللسان ٧٠٣/١ ميل: جمع أميل ، وهو الذي لا يستوي في ركوبه للفرس. اللسان ٦٣٨/١١ قَزَمٌ: رِذَالُ الناس. اللسان ٤٧٧/١٢ .

المعنى: يصف قوما بالتمكن من قيادة الخيل في الحرب فهم إذا قفزوا أو جالوا على صهوة الخيل لا يميلون ولكنهم من كبار الفوارس.

الشاهد: استدل ابن جني بالبيت على أن الشيء قد ينزل منزلة غيره لمجاورته إياه فلما جاورت الكواثب (عرف الفرس كما عبر البغدادي في الخزانة) صهوات الخيل نزلت الكاثبة منزلة صهوة الفرس .

(٢) الخصائص ٢٢٧/٣ .

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند))

قال صاحبُ الكتابِ: ((**المفعولُ معه هو المنصوبُ بعد الواوِ الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: قدَّمَ المفعولَ معه على المفعولِ له كما فعلَ سيبويه ؛ لأَنَّهم لم يتجوَّزُوا فيه بحذفِ حرفِ الجرّ كما فعلُوا في المفعولِ له ، فإِنْ قيل: تقديمُ المفعولِ له أولى ؛ لأَنَّ كلَّ عاقلٍ لا يفعلُ فعلًا إلا لغرضٍ ، ولا يلزمُ أَنْ يكونَ له مفعولٌ معه ، فكانَ دلالةُ الفعلِ على المفعولِ له أقوَى ، فكان تقديمُه أولى ، فنقولُ: المفعولُ معه أقربُ إلى المفعولِ به ، فكان تقديمُه أولى بيانُ ذلك أَنَّ سيبويه قال في امرأً ونفسِه: ((إِنْ شئتَ على أَنْ تأمرَه بهما جميعًا تريدُ اتركْ امرأً واتركْ نفسَه))[1].

مُحَمَّدٌ: يعنِي أَنَّ نفسَه مفعولٌ لفعلٍ مقدَّرٍ محذوفٍ ، والواوُ عطفتْ جملةً على جملةٍ ، وقال أيضًا: ((والوجهُ الآخرُ اتركْ امرأً مع نفسِه))[2] ، ثم قال: ((ويكونُ وجهٌ ثالثٌ وتكونُ الواوُ عاطفةً ولا تنقضُ معنى مع كما أَنَّك حين عطفتَ بالواوِ ما بعدَها على ما قبلَها في غيرِ الفعلِ لم تنقضْ معنى مع نحو: ما أنتَ وزيدٌ))[3]. **مُحَمَّدٌ:** فقد خيَّرَ سيبويه بين أَنْ تجعلَ نفسَه مفعولًا معه وبين أَنْ تجعلَه منصوبًا عطفًا على المفعولِ به ، وليس شيءٌ مِنَ المفعولِ له هذه المزيةُ ، فكان تقديمُه أولى فإِنْ قيل: المفعولُ له يتعدَّى إليه الفعلُ بنفسِه فكان أقوَى ، فالجوابُ إنَّ ذلك مجازٌ فلا يكونُ مرجِّحًا ، ولأَنَّ التعدِّي على حسبِ الاقتضاءِ أَلَا ترَى أَنَّ مِنَ المفاعيلِ (٢١٥/أ) ما لا يصلُ إليه الفعلُ إلا بحرفِ جرٍّ ، ومع ذلك فهو أقوَى مِنَ المفعولِ له . **قولُه:** ((**هو المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بمعنى (مع)**)) إنَّما احتاجَ إلى قولِه المنصوبِ ليُخْرِجَ نحوَ: كُلُّ رجلٍ وضيعتُه[4] ، فإِنَّ الواوِ فيه بمعنى (مع) وليس مفعولًا معه. **وقوله:** ((**المنصوبُ**)). أي: الذي يُنْصَبُ إذا وُجِدَ شرطُه ، ولا يلزمُ الدورُ[5]. **وقوله:** ((**وإِنَّما ينصبُ إذا تضمَّنَ الكلامُ فعلًا**)) يعني إذا وُجِدَ لفظُ

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه ، قال:"وكأنه قال: دعْ امرأ ودع نفسه." الكتاب ٢٧٥/١ .

(٢) ينظر السابق ٢٧٤/١ قال سيبويه:" دعْ امرأً مع نفسه.".

(٣) هذا معنى كلامه ينظر السابق ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ والسيرافي ١٧٢/٢ ، وأجاز سيبويه: ما أنت وزيد برفع زيد ونصبه ٣٠٩/١ .

(٤) هذا تعليل ابن الحاجب في الإيضاح ٣٢٤/١ .

(٥) هذا ردٌّ من ابن عمرون على ابن الحاجب الذي أشار أن الزمخشري إذا كان يُعَرِّفُ حقيقةَ المفعول معه بأنه المنصوب فذلك يلزمه الدور ؛ لأنه ينصبه إذا عرفَ أنه مفعول معه ويحكم عليه بأنه مفعول معه إذا نصبه ، ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٣/١ .

الفعلِ. ابنُ السراج: «الأفعالُ التي لا تتعدَّى والأفعالُ التي قد تعدَّتْ إلى مفعولاتِها فاستوفتْ ما لها تتعدَّى إليه»[1]. **قولُه**: «**أو ما هو بمعناه**» يعني بمعنى الفعلِ ، ويأتي تمثيلُه على النوعين. السخاوي: «مِنْ شرطِ المفعولِ معه لزومُ الواوِ قبلَه بمعنَى المصاحبةِ»[2]. **مُحَمَّدٌ**: ليس هذا بشرطٍ بل هو فصلٌ يفصلُه عن كلِّ رجلٍ وضيعتُه ثم قال: «وكونُ الأوَّلِ فاعلًا»[3]. **مُحَمَّدٌ**: وهذا ليس شرطًا بدليلِ ما ذكرنَا مِنْ قولِ سيبويه امرأً ونفسَه ، وقال: «وأَنْ يتعدَّى إليه ما لا يتعدَّى إليه على أَنَّه مفعولٌ به»[4]. **مُحَمَّدٌ**: ليس هذا شرطًا بدليلِ امرأً ونفسَه. وقال ابنُ الحاجبِ: «ومَنْ قال مشارِكًا لفاعلٍ فإِنَّه يُوهِمُ اختصاصَ المفعولِ معه بذلك لاتفاقِهم على أَنَّ عمرًا في نحوِ: ضربتُ زيدًا وعمرا ليس منه ، ويُضَعِّفُهُ إطباقُهم على أَنَّ زيدًا في: حسبُك وزيدًا درهمٌ مفعولٌ معه ، والمعنى كفاك وزيدًا درهمٌ. والجوابُ عن مثلِ ضربتُ زيدًا وعمرا أَنَّه وُجِدَ ما هو أولى منه فحُمِلَ عليه»[5]. **مُحَمَّدٌ**: الجوابُ ليس بشيءٍ بدليلِ ما ذكرنا مِنْ قولِ سيبويه في امرأً ونفسَه ، ونقلُه[6] الاتفاقَ ما أدري مِنْ أين هو؟ ، وقال بعضُهم: «لا يكونُ إلا بعد (٢١٥/ب) فعلٍ لازمٍ أو مُنْتَهٍ في التعدِّي»[7] ، وهو باطلٌ بتمثيلِ النحاةِ: جاءَ البردُ والطيالسةَ ، وجاءَ متعدٍّ ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾[8] ولم ينتهِ في التعدِّي[9] ، تمثيلُه نحو قولِك: «**ما صنعتَ وأباك؟**» (ما) مفعولُ صنعتَ ، قُدِّمَ لأَنَّه استفهامٌ ، وأباك مفعولٌ معه ناصبُه صنعتَ ، والواوُ مقوِّيَةٌ له حتى وصلَ إلى ما بعدَها ، ولا يجوزُ تقديمُه على الفعلِ. ابنُ السرَّاجِ: «لأَنَّ الواوَ أصلُها أَنْ تكونَ للعطفِ ، وحقُّ المعطوفِ أَنْ يكونَ بعد المعطوفِ عليه كما أَنَّ حقَّ الصفةِ أَنْ تكونَ

---

(١) الأصول ٢١١/١ .

(٢) المفضل ٦٣٨/٢ .

(٣) السابق ٦٣٩/٢ .

(٤) المفضل ٦٣٩/٢ .

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٤٩٧/٢ ، هذا مع أن ابن الحاجب في الإيضاح اشترط إن يكون المفعول معه مشتركا بينه وبين فاعل قبله. ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٤/١.

(٦) في الأصل زيادة كلمة: الأمام . وهي مشطوبة .

(٧) هو ابن يعيش ينظر ٤٨/٢ .

(٨) من الآية (٣٧) من سورة فاطر .

(٩) أي: لم يستوفِ جاء مفعوله في المثال: جاء البرد والطيالسة .

بعد الموصوفِ ، وقد أُخْرِجَتِ الواوُ في هذا البابِ عن حدِّها ومِنْ شأنِهم إذا أخرجوا الشيءَ عن حدِّه ألزمُوه حالًا واحدةً»[1].

وقولُه: «**ما زِلْتُ أسيرُ والنيلَ**» (ما) نافيةٌ ، وزلتُ زالَ واسمُها ، وأسيرُ جملةٌ خبرُ زلتُ ، والنيلُ مفعولٌ معه[2] ، وأصلُ المفعولِ معه أَنْ يكونَ بمع والواوُ للاجتماعِ ، وقد يكونا[3] معًا ، فلَمَّا كان معنى الواوِ كمعنى (مع) في بعضِ الوجوهِ حذفوا (مع) وأقاموا الواوَ مقامَها ؛ لأَنَّ (مع) كلمةٌ على حرفين ، والواوُ على حرفٍ واحدٍ فكانت أخصرَ ، وكان ما بعد مع مجرورًا بالإضافةِ ؛ لأَنَّ معًا اسمٌ ، والواوُ ليستْ اسمًا ولم يكنِ الفعلُ يصلُ إلى ما بعد الواوِ بدونِها فجُعِلَتْ مقوِّيَةً للفعلِ حتى وصلَ إلى ما بعدَها فهي في ذلك كحرفِ الجرِّ إلا أَنَّ حرفَ الجرِّ يعملُ والواوُ ليستْ عاملةً في المفعولِ معه ؛ لأَنَّ أصلَها العطفُ. قال الرماني: «وإنَّما مُنِعَتْ في هذا البابِ الشَّرِكَةَ في الإعرابِ بامتناعِها مِنَ الشركةِ في المعنى»[4]. وقولُه: «كونوا أنتم وبنِي أبيكم» بمعنى (مع) لا يصلحُ غيرُ ذلك ؛ لأَنَّه لا يجوزُ كونوا أنتم على هذه الصفةِ وليكنْ بنو أبيكم على مثلِها وإنْ كنتم مفترقين (٢١٦/أ) وإنَّما المعنَى اجتمعُوا على هذه الصفةِ واصطحبُوا عليها ، فالمعنى معنى (مع) لا معنى العطفِ ، وقولُ الشاعرِ:

٣٥٤- فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ   عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا[5]

فإنَّما المعنَى أَنَّه مع لقائِها لشغفِه بها على هذه الصفةِ ، ولم يردْ أَنْ يجعلَها والهةً به ، لأَنَّ

---

(١) الأصول ٢١١/١ .

(٢) في الأصل: معه مفعول . وقد وضع الناسخ عليهما (مـ) .

(٣) في الأصل: يكون .

(٤) قال الرماني: " والفرق بين الواو التي بمعنى العطف وبين الواو التي بمعنى مع أن التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى ... وليس كذلك التي بمعنى مع ؛ لأنها للمصاحبة فقط" شرح الكتاب للرماني ٦١٢/٢ بتصرف للباحث: محمد إبراهيم يوسف .

(٥) بيت من الطويل نسب إلى كعب بن جعيل في الأصول ٢١١/١ والفصول المفيدة ص ١٩٠ وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ والجليس الصالح ص ٥٦٥ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ والأزهية ص ٢٣٢ وشرح التسهيل ٢٥١/٢ .

حَرَّان: عطشان. اللسان ١٧٨/٤ . تقدَّدَ: يريد حتى كاد يتشقق جوفه من كثرة الشرب. ابن السيرافي ٢٨٦/١.

يصف رجلا لقي حبيبته فكان معها كالعطشان الذي رأى الماء فظل يشرب حتى انتفخ بطنه وتشقق من كثرة الشرب أي أنه لم يبرح من عندها.

الشاهد: نصب إياها على المفعول معه .

ذلك هُجْنَةٌ في النساءِ وإنَّما هو الوالهُ بها. **مُحَمَّدٌ**: هذا هو الصحيحُ لا ما أشارَ إليه ابنُ الخشَّابِ[1]. وذهبَ الزجاجُ[2] إلى أَنَّ المفعولَ معه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ كأَنَّه قال: ما صنعتَ ولابستَ أخاك واحتجَّ بأَنَّ الفعلَ لا يعمَلُ في المفعولِ وبينهما الواو ، والجوابُ أَنَّ التقديرَ على خلافِ الأصلِ وما ذكرَه غيرُ محتاجٍ إليه ، وقوله: «إنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعولِ وبينَهما الواو» فالجوابُ[3] أَنَّ عمرًا في قولنا: ضربتُ زيدًا وعمرًا قد عملَ فيه الفعلُ وبينهما الواوُ ، والفعلُ إنَّما يعمَلُ على حسبِ اقتضائِه فإنِ اقتضَى بواسطةٍ فلابدَّ منها. وذهبَ الأخفشُ[4] إلى أَنَّه ينتصبُ انتصابَ (مع) وهو ضعيفٌ ؛ لأَنَّ معا ظرفٌ والمفعولُ معه ليس بظرفٍ وما ليس بظرفٍ فلا يجوزُ نصبُه على الظرفِ ، وذهبَ الكوفيون[5] إلى أَنَّه منصوبٌ على الخلافِ ومعنى الخلافِ عندَهم أَنَّه لا يحسنُ تكريرُ الفعلِ فلا يقالُ: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ؛ لأَنَّ الخشبةَ لم تكنْ معوجَّةً فلَمَّا لم يحسنْ تكريرُ الفعلِ كما يحسنُ في نحو: قامَ زيدٌ وعمروٌ خالفَ الثاني الأول ، فانتصبَ على الخلافِ كما في الظرفِ والجوابِ تقدَّمَ في الكتابِ ما يُنَبِّهُ عليه ، ونزيدُه أَنَّك إذا قلتَ: ما قامَ زيدٌ لكن عمروٌ ، فعمروٌ (٢١٦/ب) يخالفُ زيدًا ولو كان الخلافُ يوجبُ النصبَ لوجبَ بعد لكنْ ولا في العطفِ ، وذهبَ بعضُهم[6] إلى أَنَّ هذه الواوَ لا تستعملُ إلا في موضعٍ يصلُحُ أَنْ تقعَ فيه عاطفةً ، وليس بشيءٍ بما نَبَّهَ عليه الرماني[7] مِنَ المعنى في: وكان

---

(١) ليس البيت في المرتجل . وما أيد به ابن عمرون نصب إياها من جهة المعنى ومن جهة الصناعة:" كان متعيّنًا لقبح العطف على المضمر المرفوع متصلا من غير تأكيد." الفصول المفيدة ص ١٩٠ .

(٢) ينظر السيرافي ١٩٦/٢ وابن يعيش ٤٩/٢ والخلاف في ناصب المفعول معه في الإنصاف ٢٤٨/١ والتبيين ص ٣٧٩ والتذييل والتكميل ١٠١/٨ وما بعدها والمساعد ٥٤٠/١ .

(٣) ينظر الجواب في المرجعين السابقين .

(٤) ينظر معاني الحروف للرماني ص ٦٠ والإنصاف ٢٤٨/١ والتبيين ص ٣٧٩ .

(٥) ينظر السابق .

(٦) هو ابن جني ينظر سر صناعة الإعراب ١٢٧/١ ونسبه في الخصائص ٣١٣/١ ، ٣٨٣/٢ إلى أبي الحسن ، وفي التذييل والتكميل ١٠٨/٨ أن جلّ النحويين تلقى هذا القول بالقبول ، وهو رأي السيرافي وأبي علي الفارسي والشلوبين وابن عصفور وابن الضائع وابن الباذش .

(٧) قال الرماني عن البيت: " فالنصب يوجب أنه العطشان إلى ذلك وحده ، ولو رفع لأوجب أنه عطشان ، وهي أيضا عطشى إلى ذلك" شرح الكتاب للرماني ٦١٤/٢ للباحث: محمد إبراهيم يوسف.

وإيَّاها كحَرَّانَ ، وبدليلِ استوى الماءُ والخشبةَ[1] ، ولا يحسنُ العطفُ ، ((**ومِنْ أبياتِ الكتابِ**)) يعني كتابَ سيبويه:

٣٥٥- فكُونُوا[2] أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُم مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ[3]

ويروَى وكونوا ، الشاهدُ نصبُ بني على أنَّه مفعولٌ معه وناصبُه كان بتوسُّطِ الواوِ ، مكانٌ نُصِبَ على الظرفِ فهو خبرُ كان ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مكانُ مصدرًا بمعنَى الكونِ أي: كونوا أنتم كونًا مثلَ كونِ الكليتين ذكرَ هذا الزمخشري ، والعاملُ في مِنَ الطحالِ فعلٌ مستنبَطٌ مِنْ معنَى الكلامِ ؛ لأَنَّ معناه: اقرُبُوا مِنْ بنِي عمِّكم كما تقربُ الكليتان مِنَ الطحالِ ، ومعنى البيتِ أَنَّه يحثُّهم على الائتلافِ والتقاربِ في المذهبِ ، وضربَ المثلَ لهم بقربِ الكليتين مِنَ الطحالِ.

قولُه: ((**ومنه قولُه تعالى:**﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[4])). نَصَبَ شركاءَكم على أَنَّه مفعولٌ معه ، ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوبًا بإضمارِ فعلٍ كقولِ الشاعرِ:

٣٥٦- عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[5]

---

(١) قال الرماني: "وتقول: استوى الماء والخشبةَ أي قد استوى في الارتفاع حتى لحق الخشبة ، وليس للخشبة فعل في هذا الاستواء ، ولو قال: استوى الماءُ والخشبةُ بالرفع لم يكن من هذا المعنى في شيء ، ولكان بمعنى: استوى الماءُ في الجريان ، واستوت الخشبة في الانتصاب" شرح الكتاب للرماني ٦١٣/٢ للباحث: محمد إبراهيم يوسف.

(٢) في الأصل: كونوا . وبغير الفاء ينكسر البيت .

(٣) بيت من الوافر وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ ومجالس ثعلب ص ١٠٣ والأصول ٢١٠/١ وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١ واللمع ص ٥١ والتبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ وشرح التسهيل ٢٦٠/٢ وأوضح المسالك ٢٤٣/٢ والفصول المفيدة ص ١٨٩ والتصريح ٣٤٥/١ والهمع ٢٣٨/٣.

الشاهد: نصب بني على المفعول معه ، ومع أن الضمير في فكونوا قد أكد بأنتم إلا أن النصب على المفعول معه هنا راجح على العطف على الضمير في فكونوا ؛ لأن الأمر للمخاطبين فقط ولم يرد أن يأمر بني أبيهم .

(٤) من الآية (٧١) من سورة يونس . وقرأ أبي بن كعب بوصل الهمزة فاجمعوا من الجمع. ينظر معجم القراءات للخطيب ٥٩٤/٣ .

(٥) في الأصل: فعلفتها ، والبيت من الرجز المشطور لبعض بني دبير في معاني القرآن للفراء ١٢٤/٣ وبلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢ والصحاح ٣١٩/١ والإنصاف ٦١٣/٢ واللسان ٢٨٧/٢ وتوضيح المقاصد ٦٧٧/٢ والمغني ٧٢٧/٢ والتصريح ٣٤٦/١ والهمع ٢٢٨/٥ والأشباه والنظائر ١٠٨/٢ والمقاصد النحوية ١٠٨١/٣ وخزانة الأدب ١٣٩/٣ .

الشاهد: نصب ماء بفعل مضمر تقديره سقيتها ؛ لأنه لو عطف على تبنا لم يتشارك معه في الفعل .

وعطفُه على أمرِكم لا يجوزُ ؛ لأَنَّه لا يقالُ: أجمعتُ شركائي . **قولُه:** ((**أو ما هو بمعناه**)) يعني بمعنى الفعلِ نحو قولِك: مالك وزيدًا وما شأنُك وعمرًا ، سيبويه: ((نصبُوا عمرًا لأَنَّه شريكُ الكافِ في المعنى ، ولم يصحَّ العطفُ ؛ لأَنَّ الكافَ ضميرٌ مخفوضٌ ولا يجوزُ عطفُ الظاهرِ المخفوضِ على المضمرِ المجرورِ لِمَا يُبَيَّنُ في موضعِه ، ولم (٢١٧/أ) يصلُحْ رفعُه لأَنَّك لو رفعتَه كنتَ عاطفًا له على الشأنِ ، وليس عمروٌ بشريكٍ للشأنِ ، ولا أردتَ أَنْ تجمعَ بينَهما ، فحُمِلَ على المعنَى ، فصار كأَنَّك قلتَ: ما صنعتَ وزيدًا؟))[١]. **مُحَمَّدٌ:** فمِنْ هنا **قال الزمخشري:** ((**لأَنَّ المعنَى: ما تصنعُ وما تلابسُ**)) ، وذكرَ سيبويه: ((ومَنْ نصبَ قال أيضًا: ما لِزيدٍ وأخاه كأَنَّه قال: ما كان شأنُ زيدٍ وأخاه ؛ لأَنَّه يقعُ في هذا المعنَى هنا فكأَنَّه قد تُكُلِّمَ بكان))[٢]. **قولُه:** ((**وكذلك حسبُك وزيدًا درهمٌ وقَطْكَ وكَفْيُكَ مثلُه ؛ لأَنَّها بمعنى كفاك**)) ، قال سيبويه: ((لَمَّا كان فيه معنى كفاك قَبُحَ أَنْ يحمِلُوه على المضمرِ نَوَوا الفعلَ كأَنَّه قال: ويَحْسِبُ أخاك درهمٌ))[٣]. فكلامُ سيبويه يدلُّ أَنَّه مفعولٌ به أُضْمِرَ عاملُه ، والزمخشري جعلَه مِنْ بابِ المفعولِ معه. وقَطْكَ مبنيٌّ اسمَ فعلٍ مخفَّفٍ مِنْ قَطَّ مأخوذٌ مِنْ قَطَطْتُ الشيءَ أي قَطَعْتُه[٤]. وكَفْيُك بسكونِ الفاءِ وتحريكِ الياءِ بما يستحقُّه مِنَ الإعرابِ بمعنى حَسْبُك. وحَسْبُك اسمُ فعلٍ معربٍ ؛ لأَنَّه تُصُرِّفَ فيه ما لم يُتَصَرَّفْ في أسماءِ الأفعالِ بدخولِ حرفِ الجرِّ عليه في قولِك: بحسبِك زيدٌ ، قال مسكينُ الدَّارِمِيّ[٥]:

٣٥٧- فَمَا لَكَ وَالتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ   وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ[٦]

---

(١) الصواب أن النص للسيرافي وليس لسيبويه ، ينظر السيرافي ٢٠٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣١٠/١ ونص سيبويه فيه:" فكأنه قد كان تكلم به" .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ .

(٤) ينظر الصحاح ١١٥٣/٣ (ق ط ط) .

(٥) ربيعة بن عامر بن أُنَيْفٍ بن شريح الدارميّ التميمي ، شاعر عراقيّ شجاع من أشراف تميم ، لقب مسكينا لأبيات قال فيها: (أنا مسكين لمن أنكرني) له أخبار مع معاوية. وكان متصلا بزياد بن أبيه. توفي ٨٩هـ وجمع شعره في ديوان وطُبعَ ، ينظر معجم الأدباء ١٢٩٩/٣ والوافي بالوفيات ٦٦/١٤ والأعلام ٣/ ١٦ .

(٦) بيت من الوافر لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٩٠ ط دار صادر وله في الكتاب ٣٠٨/١ وشرح أبيات الجمل لابن السيد ص ٢٧٤ والغرة ٣٥٩/١ وشمس العلوم ٧٣٢١/١١ وخزانة الأدب ١٤٢/٣ وبلا نسبة في الكامل ٤٣٢/١ وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ ورصف المباني ص ٤٢٢ والمقاصد الشافية ٣٣٠/٣ والصبان ١٣٦/٢ .

الشاهد: نصب التلدد على المفعول معه والعامل فيه مقدر كما بينه ، أو العامل هو ما فهم من مالك أي: ما تصنع؟.

الشاهدُ نصبُ التلددِ بإضمارِ تلابسُ أو كان ، وقيل[1]: نَصَبَه أبو الحسنِ الأخفشِ بفعلٍ مِنْ لفظِه كأَنَّه قال: مالَك وتَلَدَّدُ التَّلَدُّدَ ، والتَلَدُّدُ[2] التقلُّبُ والتردُّدُ مِنَ اللَّدِيدَيْنِ وهما صفحتَا العنقِ ، والتقلُّبُ النظرُ يمينًا وشمالًا ، وقيل: التلدُّدُ الذهابُ والمجيءُ حَيْرَةً ، وسُمِّيَتْ تهامةَ[3] مِنْ تَهِمَ الشيءُ إذا تَبَيَّنَ ؛ لسكونِ الريحِ فيها ، يقول: مالك تتركُ تهامةَ مع كثرةِ خَصْبِها ، وتسكُنُ نجدًا مع جدبِه ، وغَصَّتْ[4] كَثُرَ الخلقُ فيها ، ويروَى فما أنا والتلدُّدُ على إضمارِ كان لا غيرَ ، وقال: (٢١٧/ب)

٣٥٨-إِذَا كَانتِ الهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[5]

السيرافي: «كأَنَّه قال: يكفِيك ويكفِي الضَّحَاكَ»[6].

قال الزمخشري: «وليس لك أن تجره حملاً على المكنى. فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار كقولك: ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه، وما شأن قيس والبر تسرقه، والنصب جائز».

قال صاحبُ الكتابِ: «فصلٌ وليس لك أَنْ تجرَّه حملًا على المكنِي الفصلُ» .

مُحَمَّدٌ: العطفُ على الضميرِ المجرورِ لا يجوزُ لِمَا يُبَيَّنُ ، فإذَا جئتَ بالظاهرِ كان الاختيارُ الجرَّ ؛ لأَنَّك لا تحتاجُ معه إلى إضمارٍ كقولك: «**ما شأنُ عبدِ الله وأخيه يشتُمُه**» ، فأخيه معطوفٌ على عبدِ اللهِ ، ويشتمُه جملةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ إنْ شئتَ مِنَ المجرورِ الأولِ وإِنْ شئتَ مِنَ المعطوفِ ، وهذا حالٌ مِنَ المضافِ إليه ، وقيل: العاملُ ما في الاستفهامِ مِنْ

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) ينظر اللسان ٣٩٠/٣ (ل د د) .

(٣) ينظر السابق ٧٢/١٢ .

(٤) ينظر السابق ٦١/٧ .

(٥) بيت من الطويل نسب إلى جرير في ذيل الأمالي ص ١٤٠ وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤١٧/١ والأصول ٣٧/٢ وجمهرة اللغة ١٠٤٧/٢ والزاهر ٩٤/١ وأمالي القالي ٢٦٢/٢ والتمام ص ٣٢ والصحاح ٢٤٢٩/٦ والمحكم ٣٦٧/٤ وشرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣ واللسان ٣١٢/١ والمغني ٦٥٤/٢ .

الشاهد: نصب الضحاك على أنه مفعول معه والعامل مقدر تقديره: يكفي . ويجوز في الضحاك النصب على المفعول معه ويجوز جره بالعطف على الضمير والرفع على أنه قام مقام مضاف محذوف . ينظر شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩١/٧ .

(٦) السيرافي ٢٠٣/٢ .

معنى الإنكارِ ، «**وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ يسرقُه ، والنصبُ جائزٌ**». على ما فُسِّرَ في قولِه: مالك وزيدًا ، قال السخاوي: «وأرى أنَّه لا يترجَّحُ هنا الجرُّ على النصبِ ؛ لأَنَّ المرادَ في الجرِّ غيرُ المرادِ في النصبِ»[١].

قال الزمخشري: «**وأما في قولك: ما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من ثريد، فالرفع قال:**

يا زبرقان أخا بني خلف ... ما أنت ويب أبيك والفخر

وقال:

وكنت هناك أنت كريم قيس ... فما القيسي بعدك والفخار

إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله، وكيف تكون أنت وقصعة من ثريد. قال سيبويه لأن كنت وتكون تقعان ههنا كثيراً وقال:

فما أنا والسير في متلفٍ ... يبرح بالذكر الضابط

وهذا الباب قياس عند بعضهم وعند آخرين مقصور على السماع».

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ وأَمَّا في قولِك: ما أنتِ وعبدُ اللهِ الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: إنَّما فَصَلَ ذا ممَّا قبلَه ؛ لأَنَّه ليس في اللفظِ فعلٌ ، ويصحُّ فيه العطفُ ، فلذا كان الوجهُ ، تقول: ما أنت وعبدُ الله؟ (ما) استفهامٌ ، أنت مبتدأٌ ، وما قبلَه الخبرُ ، وعبدُ الله معطوفٌ على أنت ، وكيف أنت وقصعةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟ أنت مبتدأٌ ، وكيف الخبرُ ، وقصعةٌ معطوفةٌ على أنت ، قال الْمُخَبَّلُ السَّعْدِيّ[٢] يهجُو الزبرقانَ بنَ بدرٍ[٣] ، وهو ابنُ عمِّه ، وكلاهما مِنْ

---

(١) المفضل ٦٤٨/٢ .

(٢) هو ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي أبو يزيد ، من بني أنف الناقة من تميم ، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، هاجر إلى البصرة، وعمر طويلا، ومات في خلافة عمر أو عثمان. قال الجمحيّ: له شعر كثير جيد، هجا به الزبرقان وغيره، وكان يمدح بني قريع ويذكر أيام بني سعد قبيلته. ينظر أسد الغابة ٢٥٤/٢ والأعلام ١٥/٣.

(٣) الزبرقان بن بدر التميمي السعدي ، صحابي من رؤساء قومه ولقب بالزبرقان – وهو من أسماء القمر – لحسن وجهه. ولاه رسول الله ﷺ صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر ، وكان فصيحا شاعرا فيه جفاء الأعراب. ويُنسب إليه قول النابغة: (تعدو الذئاب على من لا كلاب له) . توفي نحو ٤٥هـ . ينظر طبقات ابن سعد ١٦٥/٦ ومعرفة الصحابة ١٢٣٧/٣ والأعلام ٤١/٣ .

بنِي سعدٍ:

٣٥٩- يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ وَالفَخْرُ

٣٦٠-(٢١٨/أ) مَا أَنْتَ إِلَّا فِي بَنِي خَلَفٍ كَالأَسْكِتَيْنِ عَلَاهُمَا البَظْرُ[١]

ويروَى: هل أنت؟ شاهدُه رفعُ الفخرِ بالعطفِ على (أنت) وإنْ كانتِ الواوُ بمعنى (مع) ، وامتناعُ النصبِ منه إذ ليس قبلَه فعلٌ يتعدَّى إليه فينصبُه ، ومعنى وَيْبَ أبيك التصغيرُ له والتحقيرُ[٢] أي ويلَ أبيك كرهُوا استعمالَ الويلِ واستقبحوه فغيَّرُوه ، وهو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ وبَنُو خَلَفٍ رهطُ الزبرقانِ ، وقال الآخرُ:

٣٦١- وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمَ قَيْسٍ فَمَا القَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالفَخَارُ[٣]

رفعَ الفخارَ على ما تقدَّمَ مِنَ العطفِ ، رَثَى رجلًا مِنْ ساداتِ قيسٍ. **قولُه**: «**إِلَّا عند ناسٍ مِنَ العربِ ينصبونه على تأويلِ ما كنت أنت وعبدَ الله ، وكيف تكون أنت وقصعةً مِنْ ثريدٍ؟ قال سيبويه**[٤]: **لأَنَّ كنت وتكون يقعان هنا كثيرًا**». بَيَّنَ بما نقلَه عن سيبويه وجهَ النصبِ وكان ناقصةٌ لا تامةٌ ، وما خبرُها ، ولو كان التامةُ كانت (ما) مبتدأةٌ ، وما بعدَه الخبرُ ولم يَعُدْ على المبتدإِ ضميرٌ ، وأَمَّا مع (كيف) فيجوزُ التامةُ والناقصةُ ثم **قال**: «**وهو قليلٌ**» أي: النصبُ ؛ لأَنَّ كنتَ تقعُ هنا كثيرًا ، ومنه قولُ أسامةَ بنِ الحارثِ[٥] وكان أصحابُه أرادوا منه السفرَ معهم إلى الشامِ فأبَى ، وقال القصيدةَ التي أولُها هذا البيتُ ، وهو مُنْكِرٌ لِمَا أرادوا منه مِنَ السفرِ في تلك الصحارِي:

---

(١) بيتان من الكامل للمخبل السعدي في شعره ص ١٢٥ جمعه د: حاتم الضامن مجلة المورد العراقية المجلد الثاني ١٩٧٣م وينظر الكتاب ٢٩٩/١ واللسان ٧٤٠/١١ وخزانة الأدب ٩١/٦ وللمنتخل السعدي في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ١٧٩ وبلا نسبة في اللمحة لابن الصائغ ٣٧٠/١ والهمع ٢٨١/٥ .

الشاهد: رفع الفخر وعطفه على أنت مع ما فيه من معنى مع ؛ لأنه ليس قبله فعل ينصبه .

(٢) ينظر اللسان ٨٠٥/١ (و ي ب) .

(٣) بيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب ٣٠٠/١ شرح أبيات سيبويه ٢٨٦/١ وشمس العلوم ٧٣٢٠/١١ وابن يعيش ٥٢/٢.

الشاهد: عطف الفخار على القيسي مع أنه فيه معنى مع .

(٤) ينظر الكتاب ٣٠٣/١ .

(٥) لم يترجم له العلماء لكن ورد ذكره في الشعر والشعراء ٦٦٦/٢ وديوان الهذليين ١٩٥/٢ والإصابة ٣٧٨/١ ط هجر.

٣٦٢- وَمَا أَنَا وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ[(١)]

شاهدُه نصبُ السيرِ على تقديرِ ما كنتُ والسيرَ ، والمتلَفُ[(٢)] موضعٌ يُهْلَكُ فيه ، ويُبَرِّحُ[(٣)] يَشُقُّ والضابطُ القويُّ[(٤)] ، وخصَّ الذَّكَرَ؛ لأَنَّه أقوَى مِنَ الناقةِ (٢١٨/ب) على سلوكِ الفيافِي، ويبرّحُ صفةٌ لمتلَفٍ ثم **قال:** ((**وهذا البابُ قياسٌ عندَ بعضِهم**)) لكثرةِ ما جاءَ عن العربِ ((**وعند الآخرين مقصورٌ على السماعِ**)) وقَوَّى أبو الحسنِ[(٥)] القولَ الثاني ؛ لأَنَّ إقامةَ الواوِ مقامَ (مع) تَصَرُّفٌ في اللغةِ فلا يجوزُ إلا ما سُمِعَ .

[المفعول له]

قال الزمخشري: ((**هو علة الإقدام على الفعل. وهو جواب لمه؟ وذلك قولك: فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبناً، وفعلت ذلك أجل كذا؛ وفي التنزيل: (حذر الموت)**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**المفعولُ له هو علَّةُ الإقدامِ على الفعلِ الفصل**)) .

مُحَمَّدٌ: قوله: ((**المفعولُ له**)) وبعضُهم يقولُ[(٦)]: مفعولٌ مِنْ أجلِه ؛ لقولِه تعالى:﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[(٧)] والجيدُ هو الأولُ ؛ لأَنَّ (مِنْ) والباءَ إذا دخلا في هذا

---

(١) بيت من المتقارب لأسامة بن الحارث الهذلي ينظر ديوان الهذليين ١٩٥/٢ وله في شرح الكافية الشافية ٦٩٠/٢ واللسان ٥٣٢/٤ والمقاصد النحوية ١٠٧٥/٣ وتاج العروس ٥٠٩/١٢ وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٣/١ وشرح التسهيل ٢٥٨/٢ ورصف المباني ص ٤٢١ واللمحة لابن الصائغ ٣٧١/١ والتذييل والتكميل ١٢٥/٨ والهمع ٢٤٢/٣ .

الشاهد: نصب والسير على إضمار كنت .

(٢) ينظر تاج العروس ٥٦/٢٣ (ت ل ف) .

(٣) ينظر السابق ٣٠٧/٦ (ب ر ح) .

(٤) ينظر السابق ٤٤٠/١٩ (ض ب ط) .

(٥) أظنه نقل عن ابن يعيش ٥٢/٢ ولكن ابن يعيش جعل أبا الحسن وأبا علي ممن يوافقون القول بالقياس ، وحكى الفارسي عن أبي الحسن أن قوما يقيسونه وقوما لا يقيسون ولم يحك له رأيا في المسألة ينظر الحجة للفارسي ٢٨٩/٤ وينظر التذييل والتكميل ١٤٥/٨ والارتشاف ١٤٩٣/٣ والمقاصد الشافية ٣١٨/٣.

(٦) ينظر الجمل للزجاجي ص ٣١٦ ط الرسالة والإيضاح لابن الحاجب ٣٢٥/١ وأمالي ابن الحاجب ٧٥٣/٢ والتذييل والتكميل ٢٣٥/٧ .

(٧) من الآية (٣٢) من سورة المائدة .

البابِ فالمعنى معنى اللامِ فهي الأصلُ ، وهي الدَّالَّةُ على العِلّيةِ. **قوله:** ((**هو علَّةُ الإقدامِ**)) إنَّما قال علةُ ؛ لأَنَّ المفعولَ له معنًى يقتضِي وجودُه وجودَه[1] ؛ لأَنَّه إذا قعدَ عن الحربِ فقد جَبُنَ. **وقولُه:** ((**وهو جوابٌ لِمَه؟**)) معرِّفٌ آخرُ ، وبعضُهم[2] يقدِّرُه بلولا ، ومعنى قولك: صليتُ امتثالا لأمرِ اللهِ لولا[3] امتثالُ أمرِ اللهِ ما صلَّيتُ ، ((**وذلك قولُك: فعلتُ كذا مخافةَ الشرّ**)) ، فمخافةُ مفعولٌ له ، وكذا ((**ادخارَ فلانٍ**)) أي فعلتُ كذا ادخارَ فلانٍ ، ((**وضربتُه تأديبًا له**)) فتأديبًا مفعولٌ له ، فإنْ قيل[4]: لا شبهةَ في أَنَّ التأديبَ لم يسبقِ الضربَ فكيفَ يكونُ سببًا له؟ بل هو الآن عنه ظَهَرَ ؛ لأَنَّك تقول: ضربتُه فتأدَّبَ ، فالجوابُ أَنَّ في الكلامِ مقدَّرًا آخرَ غيرَ هذا الظاهرِ محذوفًا لدلالةِ المعنى عليه تقديرُه ضربتُه طلبَ التأديبِ أو إرادةَ التأديبِ ، وذلك سابقٌ للضربِ ، وأنت لا تقول: ضربتُ فطلبتُ تأديبَه ؛ لأَنَّ المفعولَ له فعلٌ مِنْ أفعالِ النفوسِ ، ولذا كان مصدرًا غيرَ علاجٍ كالطلبِ والإرادةِ (٢١٩/أ) والخشيةِ وما يجرِي ذلك المجرَى ، ولذا لا يجوزُ: ضربتُه قتلًا على أَنَّه مفعولٌ له ، ((**وقعدتُ عن الحربِ جبنًا**)) ، فجبنًا مفعولٌ له ، وفي التنزيلِ:﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[5] فحذرَ الموتِ مفعولٌ له ؛ لأَنَّه سببٌ لجعلِهم أصابعَهم .

[شروط المفعول له]

قال الزمخشري: ((**وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المعلل، ومقارناً له في الوجود. فإن فقد شيء منها فاللام كقولك جئتك للسمن واللبن ولإكرامك الزائر، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيداً أمس**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وفيه ثلاثُ شرائطِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: ما مِنْ شيءٍ ينتصبُ على معنى المفعولِ له إلا وهو داخلٌ في ضمنِ الفعلِ الذي قبلَه في المعنى على وجهٍ مِنَ الوجوهِ ، ولا تكونُ فيه هذه الصفةِ إلا بعدَ شرائطَ ، الأولى: ((**أَنْ**

---

(١) أي يقتضي قعودُه عن الحرب كونَه جبانا . وينظر ابن يعيش ٥٣/٢ .

(٢) نسبه السيرافي إلى بعض النحويين ، ينظر السيرافي ٢٥٦/٢ والنكت ٥٣١/١ .

(٣) في الأصل: ولولا . وأظن الواو زائدة فحذفتها .

(٤) ينظر إيراد هذا الاعتراض والرد عليه في الإيضاح لابن الحاجب ٣٢٥/١ وشرح المقدمة الكافية له ٤٩٣/٢ .

(٥) من الآية (١٩) من سورة البقرة .

يكونَ مصدرًا» تقدَّمَ حَدُّ المصدرِ ثم لا يكفِي كونُه مصدرًا فلو قلتَ: جئتُ جلوسًا لم يجزْ ؛ لأَنَّه لا يدرِي ما أردتَ مِنْ كراهيةِ الجلوسِ أو إرادتِه ، وكذا لا يجوزُ خرجتُ ولايةً بل لابدَّ أَنْ يكونَ المصدرُ كما ذكرْنا مِنَ المعانِي النفسيَّةِ(١) كالابتغاءِ والخوفِ والرجاءِ ، وسواءٌ لفظُ المصدرِ وما هو في تقديرِه كقولِه تعالى: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾(٢). الثانيةُ: «**أَنْ يكونَ فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ**» بمعنى أَنَّ المنصوبَ على أَنَّه مفعولٌ له مع كونِه مصدرًا يكونُ فاعلُه هو الذي فعلَ الفعلَ المعلَّلَ هذا الشرطُ ليس بمتفَقٍ عليه ، قال ابنُ خروفٍ(٣): لم ينصَّ عليه أحدٌ مِنَ المتقدِّمِين ، ولا يمتنعُ ، وهو في الكلامِ والشعرِ موجودٌ ، وقيل(٤): لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ منه ؛ لأَنَّه لا يشبهُ المصدرَ المؤكَّدَ فلم ينتصبْ ، والجواب أَنَّه كما انتصبَ قولك: ضربتُه ضربَ الأميرِ اللصَّ كذلك هذا ومِنَ الدليلِ على جوازِه قولِه تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(٥) فخوفٌ وطمعٌ ليسا فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ ، وقد حُذِفَ معه اللامُ تقديرُه والله أعلمُ لخوفِ (٢١٩/ب) المسافرِ ولطمعِ المقيمِ. الثالثة: **قولُه**: «**ومقارنًا له في الوجودِ**» قيل(٦): لأَنَّه سببٌ ولا يجوزُ أَنْ يتأخَّرَ زمنُ العلةِ عن المعلولِ ، وهو باطلٌ بأَنَّه يجوزُ باللامِ ، فلو كان لِمَا ذَكَرَ لم يجزْ ، والصحيحُ إِنَّما اشْتُرِطَ ؛ لأَنَّ الأصلَ جئتُك اليوم لأجلِ ابتغائِك الخيرَ أمسَ ، فحذفتْ أَجْلٌ ، فلو حذفتَ اللامَ واليْتَ بين حذفين ، وربما أوقعَ لبسًا ، فإنْ قيل: قولُه تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾(٧) زينةٌ معطوفةٌ على لتركبوها ، فهي مفعولٌ له ، وليستِ الزينةُ مقارنةً للخَلْقِ ، فالجوابُ أَنَّ عطفَها على لتركبوها وفيه اللامُ حَسَّنَ ذلك مع أَنَّه يحتملُ أَنْ يكونَ مصدرًا لفعلٍ محذوفٍ وأَنْ يكونَ مفعولًا

---

(١) اشترط السهيلي هذا الشرط في نتائج الفكر ص ٣٠٤ والروض الأنف ٢٧٢/١ والتذييل والتكميل ٢٣٥/٧ ونسب إلى ابن الخباز والزُّندي ينظر التصريح ٣٣٤/١ .

(٢) من الآية (٢) من سورة الحجرات .

(٣) ينظر رأيه في المقاصد الشافية ٢٧٢/٣ .

(٤) أظن الكلام ما يزال لابن خروف ، وينظر التذييل والتكميل ٢٣٩/٧ والارتشاف ١٣٨٣/٣.

(٥) من الآية (١٢) من سورة الرعد .

(٦) ينظر التخمير ٤١٩/١ وابن يعيش ٥٣/٢ .

(٧) من الآية (٨) من سورة النحل .

به لفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه: وجعلَها زينةً ، وإذا احتملَ لم يكنْ فيه حجَّةٌ ، وتركَ المصنفُ مغايرَةَ معنى المصدرِ بمعنى الفعلِ لئلَّا يلزُم أَنْ يكونَ طلبْتُ طلبًا منه ولأَنَّ الشيءَ لا يكونُ علَّةَ نفسِه ، وزادَ بعضُهم(١) أَنْ يقعَ بعد فعلٍ لا يتعدَّى أو قد انتهى في تعدِّيه ، وليس بشيءٍ [الجواز](٢) أعطيتُك إكرامًا لزيدٍ ، فمتى فُقِدَ شرطٌ مِنْ هذه الشروطِ فلابدَّ مِنَ اللامِ ؛ لأَنَّه إذا اجتمعتْ هذه الشرائطُ أشبهَ المفعولَ المطلقَ وليس إيَّاه ، فأشبهَ المفعولَ به الذي ليس بينه وبين الفعلِ نسبةٌ ، وله به تعلُّقٌ ، فلذا جُعِلَ بابًا على حيالِه خلافًا للزجاجِ(٣) ، فإِنَّه نصبَه على المصدرِ ، ولو كان كما ظَنَّ لجازَ أَنْ يُجْعَلَ اسمَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وهو ممتنعٌ بالإجماعِ ، وإنَّما قلنا: إنَّه لابدَّ مِنَ اللامِ ؛ لأَنَّها الأصلُ ، فتقول: ((**جئتُك للسَّمْنِ واللبنِ**)) لانتفاءِ المصدرِ ، ((**ولإكرامِك الزائرَ**)) أي جئتُك لإكرامِك الزائرَ لانتفاءِ أَنَّهما لفاعلٍ واحدٍ ((**وخرجتُ اليوم لمخاصمتِك زيدًا أمسَ**)) لاختلافِ الزمانِ (٢٢٠/أ) ومحلُّ الجارِّ والمجرورِ النصبُ على أَنَّه مفعولٌ له ، وتقومُ الباءُ مقامَ اللامِ ، قال تعالى:﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾(٤) وكذا مِنْ كقولِه سبحانه:﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(٥) ، وكذا الكافُ في مثلِ قولِه سبحانه:﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ﴾(٦) وقال تعالى:﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾(٧) أي لإرسالِنا ولِمَا علَّمَكم ، ومنه قولُه تعالى:﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾(٨) أي: أعجبُ لأَنَّ اللهَ ، وكذا: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٩) =

---

(١) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٨٨٧/٤ وقد نقل نص ابن عمرون دون نسبة .

(٢) زيادة لاستقامة الكلام ، وهي في تمهيد القواعد ١٨٨٧/٤ .

(٣) قال في نصب: (حذر الموت): " وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال: يحذرون حذرا" معاني القرآن للزجاج ٩٧/١ ، ١٧٣ وينظر التذييل والتكميل ٢٣٧/٧ .

(٤) من الآية (١٦٠) من سورة النساء .

(٥) من الآية (٣٢) من سورة المائدة .

(٦) من الآية (١٥١) من سورة البقرة .

(٧) من الآية (٢٣٩) من سورة البقرة .

(٨) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

(٩) من الآية (٨٢) من سورة القصص .

=على قولِ الخليلِ وسيبويه[١] ، وحكَى سيبويه: ((كما أَنَّه لا يَعْلَمُ فتجاوزَ الله عنه))[٢] أي: لأَنَّه لا يعلَمُ فتجاوزَ الله عنه.

[جوازُ كونِ المفعولِ له نكرةً ومعرفةً]

قال الزمخشري: ((**ويكون معرفة ونكرة وقد جمعهما العجاج في قوله:**

يركب كل عاقر جمهور ... مخافة وزعل المحبور

والهول من تهول الهبور))

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ ويكونُ معرفةً ونكرةً**)).

يعنِي المفعولَ له ، نَبَّهَ بهذا على الردِّ على الجرمِي[٣] والرياشِي[٤] ، فإِنَّه عندهما نكرةً ، واستشهدَ **بقولِه:** ((**وقد جمَعَهما العجَّاجُ**)) يعني المعرفةَ والنكرةَ ((**في قولِه:**

٣٦٣- يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ ٣٦٤- مَخَافَةَ وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ

٣٦٥- وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوّلِ الْهُبُورِ[٥]))

العاقرُ الرَّمْلُ الذي لا يُنْبِتُ[٦] ، والجمهورُ المتراكبُ منه[٧] ، يصفُ ثورًا أفلتَ مِنَ الصائدِ

---

(١) قال سيبويه:" وسألت الخليل – رحمه الله تعالى – عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ وعن قوله تعالى جده: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ فزعم أنها (ويْ) مفصولة من (كأن) ، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا ، فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا" الكتاب ١٥٤/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٠/٣ .

(٣) ينظر رأيه في الأصول ٢٠٨/١ وأسرار العربية ص ١٨٨ وابن يعيش ٥٤/٢ والتذييل والتكميل ٢٤٤/٧ والهمع ١٣٣/٣.

(٤) ينظر المصادر السابقة .

(٥) أبيات من الرجز المشطور للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ ، ٣٥٥ وله في الكتاب ٣٦٩/١ والأصول ٢٠٨/١ واللباب للعكبري ٢٧٧/١ والمقاصد الشافية ٢٨٢/٣ وخزانة الأدب ١١٤/٣ وبلا نسبة في التمام ص ٨٩ وأسرار العربية ص ١٨٧.

الشاهد: مجيء المفعول له نكرة (مخافة) ومعرفة (وزعل المحبور) وهذا رأي الجمهور وحجة لهم على الجرمي والرياشي .

(٦) ينظر الصحاح ٧٥٥/٢ (ع ق ر) .

(٧) ينظر اللسان ١٤٩/٤ (ج م هـ ر) .

وأَنَّه يركبُ هذا الرملَ مخافةَ أي لخوفِه ، وعطفَ عليه وزَعَلَ المحبورِ ، والزعلُ النشاطُ[1] ، والمحبورُ المسرورُ[2] ، وهو معرفةٌ ، ومخافةُ نكرةٌ ، والهولُ يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفًا أيضًا ، فيكونُ مفعولًا له أي ولهولِ تهوُّلِ الهبورِ ، وهي الغاباتُ مِنَ الأرضِ المطمئنَّةِ[3] ، واحدُها هَبْرٌ ؛ لأَنَّه مكمنُ الصائدِ فهو يخافُها لذلك ، وتهوَّلَه بمعنى هَالَه[4] ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الهولُ معطوفًا على كلِّ عاقرٍ ويجوزُ تقديمُ المفعولِ له على العاملِ فيه ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ للفعلِ منصوبان كلُّ واحدٍ منهما مفعولٌ له إلا أَنْ يُجْعَلَ أحدُهما بدلًا مِنَ الآخرِ إنْ أمكنَ أو معطوفًا ، وقولُه تعالى:﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ (٢٢٠/ب) ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾[5] فقولُه: لتشقَى هو المفعولُ له لقولِه: ما أنزلنا ، وقولُه: تذكرةً منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه إلا أنزلناه تذكرةً ، وقيل: ذكرناه تذكرةً ، واعلمْ أَنَّه يجوزُ أَنْ يعملَ في المفعولِ له المعنَى ، وقيل: لابدَّ مِنْ حرفِ الجرِّ إلا أَنْ يكونَ أَنَّ مع معمولها ، ويجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ كما ذكرَ سيبويه في مسألةِ أَمَّا العلمُ فعالمٌ ، قال سيبويه: ((فكأنَّ الذي يوهمُ أهلَ الحجازِ البابُ الذي ينتصبُ ؛ لأَنَّه موقوعٌ له نحوُ قولِك: فعلتُه مخافةَ ذلك ، وذلك قولهم: أَمَّا النبلُ فنبيلٌ ، وأَمَّا العقلُ فهو الرجلُ الكاملُ كأَنَّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلِ والرأيِ كأَنَّه أجابَ مَنْ قال: لِمَه؟))[6]

[الحال]

قال الزمخشري: ((شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول وذلك قولك: ضربت زيداً قائماً تجعله حالاً من أيهما شئت وقد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين. قال عنترة:

متى ما تلقني فردين ترجف … روانف أليتيك وتستطارا

---

(١) ينظر الصحاح ١٧١٦/٤ (ز ع ل) .

(٢) ينظر اللسان ١٥٨/٤ (ح ب ر) .

(٣) ينظر تاج العروس ٣٨٧/١٤ (هـ ب ر) .

(٤) ينظر تاج العروس ١٦٦/٣١ (هـ و ل) .

(٥) الآية (٢ ، ٣) من سورة طه .

(٦) الكتاب ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ .

ولقيته مصعداً ومنحدراً)).

قال صاحبُ الكتاب: ((**شَبَهُ الحالِ بالمفعولِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: الحالُ مؤنَّثَةٌ ، تقولُ: هذه حالٌ وتصغِّرُها حُوَيْلَةٌ ، وقولُهم في جمعِها: أحوالٌ يدلُّ أَنَّ ألفَها منقلبةٌ مِنْ واوٍ ، وإنَّما سُمِّيَتْ حالا ؛ لأَنَّه لا يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ الفاعلِ فيها إِلَّا لِمَا أنت فيه تطاولَ الوقتُ أو قَصُرَ[1] ، وأَمَّا المقدَّرَةُ فإذا قَدَّرْتَ مُقَدِّرًا رَجَعَ الأمرُ إلى ما ذكرتُ ، واعلمْ أَنَّ الحالَ زيادةٌ في الخبرِ ؛ لأَنَّ جاء زيدٌ جملةٌ خبريةٌ انعقدتْ بها الفائدةُ ، وصَحَّ السكوتُ عليها فإذا قلتَ: راكبًا فقد زدتَ في الفائدةِ. **وقولُه:** ((**شَبَهُ الحالِ بالمفعولِ مِنْ أَنَّها فضلةٌ**)) لأَنَّه إذا كان حدُّها أَنَّها زيادةٌ تعيّنُ أَنَّها فضلةٌ ، ((**مثلُه**)) يعني المفعولَ ؛ لأَنَّه يأتي بعد الفعلِ والفاعلِ فهو فضلةٌ. **وقولُه:** ((**جاءَتْ بعد مُضِيِّ الجملةِ**)) تقدَّمَ بيانُه ، ومِنْ جهةِ اقتضاءِ العاملِ لها كما يقتضِي المفعولَ ، ولذا يتعدَّى إليها كلُّ فعلٍ ، ومِنْ جهةِ أَنَّ صاحبَها قد حالَ بينها وبين العاملِ كما حالَ بين المفعولِ وبين الفعلِ أَنَّه فيه بمنزلتِه غيرَ مقدَّرٍ في لفظِها حرفُ الجرِّ ، فنُصِبَتْ تشبيهًا (٢٢١/أ) بالمفعولِ. **قوله:** ((**ولها بالظرفِ شَبَهٌ خاصٌّ**)) لأَنَّها إذا أشبهَتِ المفعولَ ، وهو خمسةٌ دخلَ فيه الظرفُ ، فلذا بين أَنَّه خاصٌّ مِنْ حيثُ إنَّها مفعولٌ فيها أي: أَنَّها تقدَّرُ بـ(في) غيرَ أَنَّ في يدخلُ على لفظِ الظرفِ ، ولا يدخلُ على لفظِ الحالِ ، بل تقول: جاء زيدٌ في حالِ كونِه ضاحكًا ، ولأَنَّها في معنى: جاءَ زيدٌ في وقتِ ضحكِه ، ولهذا جازَ للحالِ أَنْ تسدَّ مسدَّ خبرِ المبتدإِ إذا كان مصدرًا نحو: ضربي زيدًا قائمًا كما يسدُّ الظرفُ مسدَّ الخبرِ ، ولذا عملَ في الحالِ المعنى كما يعملُ في الظرفِ ، وكانت مُتَقَضِّيَةً في الغالبِ ، فلا يجوزُ: جاء زيدٌ أحمرَ ، والحالُ تشبهُ أيضًا المفعولَ به ؛ لأَنَّها عبارةٌ عن صاحبِها فأشبهتْ خبرَ كان ، وهو يشبهُ المفعولَ به[2] ؛ ولذا لم يعملِ المعنويُّ فيها متقدمةً على المختارِ مالم تكنْ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا على ما يُبَيَّنُ ، وتشبهُ الحالُ التمييزَ مِنْ جهةِ[3] أَنَّها بيانٌ لهيئةٍ مِنْ هيئاتٍ مختلفةٍ يحتملُها الكلامُ كما أَنَّ التمييزَ بيانٌ لنوعٍ مِنْ أنواعٍ مختلفةٍ يحتملُها الكلامُ ، ولذا وجبَ أَنْ يكونَ الحالُ نكرةً ، وتشبهُ الحالُ الصفةَ مِنْ حيثُ كانت وصفًا لصاحبِها بهيئةٍ مِنَ الهيئاتِ

---

(١) ذكر ابن يعيش هذه العلة ٥٥/٢ .

(٢) ينظر هذا الشبه في التخمير ٤٢٤/١ .

(٣) ينظر الشبه بين الحال والتمييز في الإيضاح للفارسي ص ١٧٢ والمقتصد ٦٧٥/١ .

التي يكونُ عليها ، وتشبهُ الخبرَ ؛ لأَنَّها تحتملُ الصدقَ والكذبَ ، ولذا كان حكمُها أَنْ تكونَ مِنْ معرفةٍ أو منزَّلٍ منزلةَ المعرفةِ.

وذُكِرَ للحالِ شروطٌ منها: أَنْ تكونَ نكرةً أو في حكمِ النكرةِ ، وقد بُيِّنَ لِمَ كان؟ وقولنا: في حكمِ النكرةِ ليدخلَ ما جاءَ منها معرفةً على ما يُبَيَّنُ ، وأَنْ تكونَ مشتقَّةً أو في حكمِ المشتقةِ فيدخلُ فيها: مررتُ بزيدٍ أسدًا ؛ لأَنَّه في معنى شديدٍ أو جريءٍ ، وقد مَنَعَ بعضُهم اشتراطَ الاشتقاقِ ، وقال[1]: الحالُ تكونُ خبرًا لذي الحالِ ، فإذا كانتْ كذلك كانت جامدةً ومشتقةً فمِنَ الجامدِ قولُهم: هذا خاتمُك حديدًا[2]. **مُحَمَّدٌ**: والذي (٢٢١/ب) أراه تمييزٌ ؛ لصحةِ قولِك: هذا خاتمُك مِنْ حديدٍ وإِنْ أرادَ به أَنَّه قَوِيٌّ فهو كقولِك: هذا زيدٌ أسدًا ، وأَنْ تكونَ بعد معرفةٍ أو منزَّلٍ منزلةَ المعرفةِ ، وقد بُيِّنَ لم كان كذلك ، ويجوزُ أَنْ تأتِي مِنْ نكرةٍ على ما يأتي لكنَّ الأكثرَ ما قدَّمْنَا ، وأَنْ تكونَ بعد كلامٍ تامٍّ ؛ لأَنَّها زيادةٌ أو في حكمِ التامِّ ليشملَ نحوَ: ضربي زيدًا قائمًا. ولابدَّ للحالِ مِنْ صاحبٍ ؛ لأَنَّها خبرٌ والخبرُ لابدَّ أَنْ يكونَ عن مُخْبَرٍ وعاملٍ ؛ لأَنَّها معمولةٌ ، وكلُّ معمولٍ لابدَّ له مِنْ عاملٍ ، وأَنْ تكونَ جوابًا لكيف.

وتكون مُنْتَقِلَةً نحوَ: جاءَ زيدٍ راكبًا ، ومُؤَكِّدَةً على ما يأتي بيانُه ، وغيرَ منتقلةٍ ولا مؤكِّدةٍ كقولهم: خلقَ اللهَ الزرافةَ يديها أطولَ مِنْ رجلَيها ، فأطولُ حالٌ ، وليست إياهما ، وموطِّئَةً ، وهي الحالُ الموصوفةُ كقولك: مررتُ بزيدٍ رجلًا صالحًا ، فرجلٌ منصوبٌ على الحالِ ، وصالحًا نعتٌ لها ، والحالُ في الحقيقةِ إِنَّما هي الصفةُ ، والأصلُ أَنْ تقولَ: مررتُ بزيدٍ صالحًا ، وإِنَّما ذكرتَ رجلًا توطئةً للحالِ إذ الحالُ صفةٌ معنويةٌ شبيهةٌ بالصفةِ اللفظيةِ ، ولَمَّا كان حكمُ الصفةِ اللفظيةِ أَنْ يكونَ لها موصوفٌ في اللفظِ يجرِي عليه كذا فعلوا في الحالِ في بعضِ المواضعِ للإشعارِ بأَنَّها صفةٌ في المعنى ، ومُقَدَّرَةً وهي المستقبَلَةُ كقولك: مررتُ بزيدٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا أي: مُقَدِّرًا وقيل: إنْ أَتَى قبلها المستقبَلُ كانت مقدَّرَةً ، وذا لا يشملُ جميعَ المقدَّرَةِ ، ومحكِيَّةً لقولك: مررتُ بزيدٍ أمسَ قائمًا ، وإِنْ أَتَى قبلَها الماضِي كانت محكيَّةً ، وإِنْ كان الفعلُ بمعنى الحالِ كانت مُسْتَصْحِبَةً. **قوله**: «**ومجيئُها لبيانِ هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ**» يريدُ وقتَ وجودِ

---

(١) ينظر أمالي ابن الشجري ٦/٣ ، ٩٨ ونتائج الفكر ص ٣٠٩ وشرح الجمل لابن خروف ٣٧٨/١ ولم يرَ ابن الحاجب اشتراط اشتقاق الحال ينظر الإيضاح له ٣٣٥/١ وشرح المقدمة الكافية ٥٠٩/٢ .

(٢) جعل سيبويه حديدا حال ، ينظر الكتاب ٣٩٦/١ والمقتضب ٢٧٢/٣ والسيرافي ٢٨٧/٢ .

الفعلِ ، هذا بيانُ لِمَ جِيءَ بها ، وسواءٌ كان الفاعلُ والمفعولُ لفظيًّا ومعنويًّا فاللفظيُّ كقولك: ضربتُ زيدًا قائمًا (٢٢٢/أ) والمعنويُّ كقولِك: هذا زيدٌ قائمًا، فإنَّ زيدًا مفعولٌ مِنْ جهةِ المعنى لأَنَّه مشارٌ إليه فهو مفعولٌ إذا صرَّحْتَ بالفعلِ الذي ذا بمعناه ، نَبَّهَ عليه الزمخشري في حواشيه ومثلُه في الفاعلِ المعنويّ زيدٌ في الدارِ قائمًا فالضميرُ فاعلُ الاستقرارِ . **قولُه:** «**وذلك قولُك: ضربتُ زيدًا قائمًا تجعلُه حالًا مِنْ أيّهما شئتَ**» مِنَ الفاعلِ وإِنْ شئتَ مِنَ المفعولِ والصحيحُ ما قيَّدَه ابنُ السراجِ: «إذا أزلتَ الحالَ عن صاحبِها فلم يلاصِقْهُ لم يجزْ إلا أَنْ يكونَ السامعُ يعلمُه»[١]. **قوله:** «**وقد تكونُ منهما ضربةً على الجمعِ والتفريقِ**» ثم مَثَّلَ الأوَّلَ وهو على الجمعِ فقال: «**كقولك: لقيتُه راكبين**» فراكبين حالٌ مِنَ التاءِ والهاءِ ، وقولُ بعضِ شُرَّاحِ المفصَّلِ: «أنت مخيَّرٌ إِنْ شئتَ فرَّقْتَ بينَهما»[٢]. لا يجوزُ التفريقُ إذا اتفقَ اللفظُ إلا في ضرورةٍ ، وكذا لَمَّا أرادَ الزمخشري تمثيلَ التفريقِ **قال:** «**لقيتُه مُصْعِدًا ومُنْحَدِرًا**» ، قال عنترةُ:

٣٦٦- أَحَـوْلِي تَـنْفُضُ اسْـتُكَ مِـذْرَوَيْهَا ... لِتَقْتُلَـنِي فَهَـا أَنَا ذَا عُمَـارَا

٣٦٧- مَـتَى مَـا تَلْقَـنِي فَـرْدَيْنِ تَرْجُـفْ ... رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وَتُسْـتَطَارَا[٣]

الشاهدُ: نصبُ فردين وهو حالٌ مِنَ الفاعلِ والمفعولِ ، و روانفُ[٤] جمعُ رَانِفَةٍ وهي أسفلُ الأليةِ وطرفُها ممَّا يلِي الأرضَ مِنَ الإنسانِ إذا كان قائمًا. وقوله: وتستطارا يحتملُ[٥] أَنَّه حَذَفَ النونَ عطفًا على جوابِ الشرطِ وأعادَ الضميرَ إلى الروانفِ بلفظِ ضميرِ الاثنين وإِنْ كان جمعًا ؛ لأَنَّه تثنيةٌ في المعنى ؛ لأَنَّ كُلَّ إليةٍ لها رانفةٌ ويحتملُ أَنْ تعودَ إلى الأليتين ويحتملُ أَنْ يكونَ مفردًا والألفُ بدلٌ مِنْ نونِ التأكيدِ كقولِ الأعشَى: (٢٢٢/ب)

---

(١) الأصول ٢١٤/١ .

(٢) ابن يعيش ٥٦/٢ .

(٣) بيتان من الوافر لعنترة في ديوانه ص ٦٩ وينظر سمط اللآلي ٤٨٣/١ وأساس البلاغة ٣٩٠/١ شرح الكافية الشافية ٧٥٥/٢ وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ واللسان ٥١٣/٤ والتذييل والتكميل ١٣٥/٩ وخزانة الأدب ٥٠٧/٧ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١.

الشاهد: مجيء الحال من الفاعل والمفعول مثنى لاتفاق الحالين في اللفظ .

(٤) ينظر اللسان ١٢٧/٩ (ر ن ف) .

(٥) تنظر الأوجه المحتملة في تستطارا في ابن يعيش ٥٦/٢ .

٣٦٨- وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا[١]

وأصلُ هذه النونِ أَلَّا تدخلَ إِلَّا على غيرِ الموجبِ ، وربَّما دخلتْ على الموجبِ لفرطِ التأكيدِ قاله الزمخشري ، ويجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما كما قال:

٣٦٩- وَاللهِ لَوْ لَاقَيْتُهُ خَالِيًا　　لَآبَ سَيْفَانَا مَعَ الغَالِبِ[٢]

مرادُه خالِيَيْنِ فاكتفَى بأحدِهما. **قوله:** «**لقيتُه مصعدًا منحدرًا**» الرماني: «إنْ تكنْ قرينةٌ حكمْنَا بأَنَّ مصعدًا لزيدٍ ومنحدرًا للمتكلِّمِ ؛ لأَنَّ الحالَ تلِي صاحبَها ، وهو زيدٌ ، ثمَّ يصيرُ الحالُ الثانيةُ بمنزلةِ الاستدراكِ ، كأَنَّ المتكلِّمَ بَنَى الكلامَ على لقيتُ زيدًا مصعدًا ثم استدركَ ، فأَحَبَّ أَنْ يُبَيِّنَ حالتَه»[٣].

واعلمْ أَنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ للاسمِ الواحدِ حالتان وأكثرُ إذا كان ممَّا يجوزُ اجتماعُه كقولك: قام زيدٌ ضاحكًا متحدِّثًا[٤] ، فإنْ لم يمكنْ اجتماعُهما وصَحَّ أَنْ يُسْبَكَ منهما حالٌ جازَ أيضًا كقولك: هذا الطعامُ حلوًا حامضًا كأَنَّك أردتَ مُزًّا ، فكما يجوزُ تعدُّدُ الخبرِ كذلك الحالُ ، وذهبَ بعضُهم[٥] إلى أَنَّه لا يجوزُ ، واحتجَّ بأَنَّ الحالَ كالظرفِ ، والفعلُ إذا عملَ في ظرفٍ لم يجزْ أَنْ يعملَ في آخرَ مِنْ جنسِه لاستحالةِ وقوعِ الفعلِ الواحدِ في زمانين أو مكانين ، ومتى

---

(١) عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٣٧ وتمامه:

وذا النُّصُبَ المنصوبَ لا تَنْسُكَنَّهُ　　ولا تعبدِ الأوثانَ واللهَ فاعبُدَا

وينظر العين ١٥٢/٣ والكتاب ٥١٠/٣ والصحاح ٢٢١/٦ والمحكم ٢١٢/٣ وابن الشجري ١٦٥/٢ وشرح الكافية الشافية ١٤٠٠/٣ واللسان ٤٧٣/٢ وتذكرة النحاة ص ٧٢ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٧/٢ والممتع ص ٢٧١ .

الشاهد: إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا في الوقف .

(٢) بيت من السريع وهو لابن زَيَّابة في شرح الحماسة للتبريزي ٧٥/١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٤٦٦/١ ط لجنة التراث العربي وخزانة الأدب ١٠٩/٥ .

الشاهد: خاليا فهو حال والمقصود خاليين لأنه من الفاعل والمفعول فاكتفى بأحدهما .

(٣) لم أجده في شرح كتاب سيبويه للرماني والمثال ليس في كتاب سيبويه ، وهو من أمثلة ابن السراج ، قال: " ومن كلام العرب: رأيت زيدا مصعدا منحدرا ، ورأيت زيدا ماشيا راكبا إذا كان أحدهما ماشيا والآخر راكبا ، وأحدكما مصعدا والآخر منحدرا" الأصول ١/ ٢١٨ وهو ناقل لكلام المبرد ينظر المقتضب ١٦٩/٤ .

(٤) قال بذلك ابن جني وجماعة ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٤ والمساعد ٣٥/٢ .

(٥) نُسِبَ منع تعدد الحال إلى الفارسي وبعض المحققين وابن عصفور ، ينظر المقرب ١٥٥/١ التذييل والتكميل ١٣٢/٩ وتوضيح المقاصد ٧١٤/٢ .

قلنا: هذا زيدٌ ضاحكًا جالسًا ، فالأولى عاملةٌ في الثانيةِ ، والصحيحُ الأوَّلُ ؛ لأَنَّه إنَّما امتنعَ في الظرفين لاستحالةِ المعنى ، وذا مفقودٌ في الحالِ ، فحصلَ الفرقُ. وقوله أيضا: إذا اجتمعَا فالأولى عاملةٌ في الثانيةِ ، فليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ مِنَ الأحوالِ ما لا يصحُّ أَنْ يعملَ كقولك: هذا زيدٌ أسدًا فارسًا ، ولا يصحُّ أَنْ يقالَ: الثانيةُ صفةٌ للأولى ، وإنَّما جازَ تعدُّدُ الحالِ لأَنَّ الحالَ زيادةٌ في الخبرِ ، تقول: مررتُ بزيدٍ وجهُهُ حسنٌ جالسًا (٢٢٣/أ) فجالسًا لا يكونُ صفةً لِمَا قبلَه ؛ لأَنَّ الجملةَ لا توصفُ ، ولا يصحُّ عملَ وجهُه حسنٌ في جالسٍ .

[العامل في الحال]

قال الزمخشري: «**والعامل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك: فيها زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنك قائماً، وما لك واقفاً، وفي التنزيل: (وهذا بعلي شيخاً) و (فما لهم عن التذكرة معرضين) وليت ولعل وكأن ينصبنها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل، فالأول يعمل فيها متقدمًا ومتأخراً ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً. وقد منعوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور**».

قال صاحبُ الكتاب: «**فصلٌ والعاملُ فيها إمَّا فعلٌ الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: لَمَّا كانت منصوبةً لم يكنْ لها بُدٌّ مِنْ ناصبٍ ، وناصبُها إمَّا فعلٌ وإمَّا شبهُهُ ، فالفعلُ تقدَّمَ تمثيلُه . **قوله:** «**وشبهُهُ مِنَ الصفاتِ**» يريدُ اسمَ الفاعلِ أو المفعولِ أو أوزانَ المبالغةِ العاملَ منها ممَّا يجوزُ تقديمُ معمولِه ، وذكرَ بعضُ الشرَّاحِ للمفصَّلِ[1] والصفةُ المشبَّهَةُ ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ حَسَنًا وبابُه لا تتقدَّمُ عليه الحالُ إذا كانت معمولةً له ، وذكرَ أيضًا المصدرَ ، وذا فيه تفصيلٌ لم يتعرَّضْ إليه قد نبَّهْنَا عليه. **قوله:** «**أو معنى فعلٍ كقولِك: فيها زيدٌ مقيمًا**» لَمَّا كان فيها متعلِّقًا بمحذوفٍ قد نابَ عنه صَحَّ أَنْ يعملَ في الحالِ ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في الجارِّ والمجرورِ ، «**وهذا عمرٌو منطلقًا**» ليس في الكلامِ فعلٌ لكن فيه شيئان معنَى كُلِّ واحدٍ منهما معنى الفعلِ ، أحدُهما: (ها) ؛ لأَنَّه بمعنى أُنَبِّهُ ، والثاني: (ذا) ؛ لأَنَّه بمعنى أُشِيرُ ، فنَصَبَ منطلقًا بأحدِهما وهو حالٌ مِنْ زيدٍ في اللفظِ وفي المعنى مِنَ الضميرِ في أُنَبِّهُ عليه أو أُشِيرُ إليه ،

---

(١) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٣٢٨/٢ وكذا ابن يعيش ٥٧/٢ .

والأجودُ أَنْ يكونَ العاملُ (ذا) لقربِه ، ومَنْ[1] جوَّزَ أَنْ يكونَ العاملُ المجموعَ ، فليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ عاملين لا يعملان في معمولٍ واحدٍ ، السخاوي: «إذا قلتَ: هذا زيدٌ قائمًا[2] ، فإنَّما يصحُّ إذا كان المخاطبُ يَعْرِفُ زيدًا ، ولا يصحُّ إذا أردتَ تعريفَ المخاطبِ بزيدٍ ؛ لأَنَّ معنى الكلامِ إذ ذاك هذا زيدٌ في حالِ قيامِه دونَ حالِ قُعُودِه ، وذا محالٌ ، فإذَا كان المخاطبُ يعرفُ زيدًا كانت الفائدةُ في الحالِ ، وإذا كان يجهلُهُ كانت الفائدةُ في المعرفةِ به»[3] انتهى. فإنْ قيلَ: ذكرتَ أَنَّ (ها) تعملُ في الحالِ فلِمَ جازَ عملُها و(يا) و(ليتَ) (٢٢٣/ب) و(كأَنَّ) و(لعلَّ) وعَمَلُ ما في الحروفِ مِنْ معنَى الفعلِ لا يجوزُ لأَنَّ الحرفَ أُتِيَ به اختصارًا عن الفعلِ ، فإعمالُ ما فيه مِنْ معنَى الفعلِ تَرَاجُعٌ عمَّا اعتزموه مِنَ الاختصارِ؟ وكذا لم يجزْ عَملُ (ما) النافيةُ وهمزةُ الاستفهامِ وحرفُ الاستثناءِ في الحالِ نَصَّ عليه أبو عليٍّ في القصرياتِ ، فالجوابُ[4] أَنَّ (يا) هي نفسُ الفعلِ المعبَّرِ عنه بناديتُ ، وكذا (ها) هي المعبَّرُ عنه بنبَّهْتُ ، ولذا استعملتْ في النداءِ في قولِك: يا أَيُّها الرجلُ ، وكذا (ليت) و(كأَنَّ) و(لعلَّ) ، فلمَّا كانت نفسَ العملِ المعبَّرِ عنه بالفعلِ في قولِك: تمنَّيتُ وشبَّهتُ وترجَّيتُ ونبَّهتُ وناديتُ صارت مشاهدتُك الفعلَ مقامَ لفظِك باضربْ زيدًا؛ فلذا عملتْ بخلافِ الهمزةِ في الاستفهامِ، فليستْ المعبَّرَ عنه باستفهمتُ عبارةً عن طلبِ الفهمِ ، فلو قال: أَفْهِمْنِي لصحَّ أَنْ يقولَ: أَسْتَفْهِمُ ، فعلمتَ أَنَّ الهمزةَ في قولِك: أزيدٌ عندك؟ ليستْ المعبَّرَ عنها باستفهمتُ ، وكذا حرفُ الاستثناءِ ، فإِنَّ الاستثناءَ له حدٌّ ، الاستثناءُ عبارةٌ عن المحدودِ بذلك الحدِّ ، وكذا النفيُ ليس عبارةً عن ما فحصلَ الفرقُ.

قوله: «**وما شأنُك قائمًا؟**» شأنُك مبتدأٌ و(ما) استفهامٌ خبرٌ عنه وقائمًا حالٌ ، قيل[5]: الناصبُ له شأنُك ؛ لأَنَّه في معنَى: ما تصنعُ وما تلابسُ في هذه الحالِ؟ كأَنَّه شيءٌ عَرَفَه المتكلِّمُ مِنَ المسئولِ الذي هو الكافُ فسأَلَه عن شأنِه في هذه الحالِ ، وقد يكونُ فيه إنكارٌ لقيامِه ويسأَلُه عن السببِ الذي أدَّى إليه ، فكأَنَّه قال: لم قمتَ؟ ثم قال[6]: وتأويلُ مالك قائمًا؟

---

(١) ذكر ابن باب شاذ أن منهم من جعل العامل مجموع التنبيه والإشارة ، ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٩٠.

(٢) المثال في المفضل: هذا زيد مقبلا قائما ينظر ٦٧٧/٢ .

(٣) المفضل ٦٧٧/٢ بتصرف .

(٤) ينظر الغرة لابن الدهان ٣٩٩/١ .

(٥) هو قول سيبويه ينظر الكتاب ٦٠/٢ والسيرافي ٣٩٤/٢ وابن يعيش ٥٨/٢ .

(٦) يقصد ابنُ عمرون القائلَ بأن العامل شأنك ، وكلامه يؤكد نقله عن السيرافي ، ينظر السيرافي ٣٩٤/٣ .

وتأويلُ ما شأنُك ؟ كأَنَّه قال: ما تصنعُ. وهذا شيءٌ أخذَه القائلُ مِنْ بابِ المفعولِ معه نقلَ ذلك التأويلَ إلى هنا ، وقيل: العاملُ الاستفهامُ يعني لِمَا في (ما) مِنْ معنَى الاستفهامِ ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه قد تقدَّمَ ما يدلُّ أَنَّ همزةَ الاستفهامِ لا تعملُ فما ظنُّك بما تضمَّنَ معناها فإِنْ قيل: لم تعملْ لتضمُّنِهَا معنى الهمزةِ بل لِمَا فيها مِنْ معنَى الفعلِ كما في هذا ، والجوابُ أَنَّ هذا في معنى المشتقّ (٢٢٤/أ) لأَنَّه بمعنى المشارِ إليه ، ولذا صَحَّ أَنْ يُوصفَ به أَمَّا (ما) الاستفهاميةُ فلا نسلِّمُ أَنَّ فيها معنى الفعلِ إلا بالنظرِ إلى أَنَّها تضمَّنَتْ معنى همزةِ الاستفهامِ ، وأَنَّ الحروفَ وُضِعَتْ اختصارًا للفعلِ ، وتقدَّمَ بيانُ بطلانِه ، ولذا عدلَ الزمخشري في: ما أنت زيدًا أي: ذاكرًا زيدًا أو تذكرُ أَنَّ العاملَ في الحالِ (ليت) ؛ لأَنَّها تقعُ هنا كثيرًا فلو جازَ للاستفهامِ أَنْ يعملَ في الحالِ لَمَا احتاجَ إلى أَنْ تُقَدِّرَ شيئًا معدومًا ، وكذا قال أبو عليٍّ في قولِ الشاعرِ:

٣٧٠- يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَه[١]

«إِنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ منصوبًا على الحالِ والعاملُ ما في الكلامِ مِنْ معنَى الفعلِ»[٢] ؛ لأَنَّ المعنى نَبُلْتِ أو عَظُمْتِ ، فلو جازَ إعمالُ ما في ما مِنْ معنى الاستفهامِ لَمَا احتاجَ إلى هذا التأويلِ ، وقال ابنُ جني[٣]: لَمَّا كانَ معنى الإضافةِ معنى اللامِ أو (مِنْ) وكنتَ قد تُخرجُ ذلك إلى اللفظِ جازَ أَنْ يعملَ ذلك المعنَى ، فعلى هذا جازَ ما شأنُك قائمًا؟ نصبْتَ قائمًا على الحالِ مِنَ الكافِ المضافِ إليها ، وعلى هذا قولِ الشاعرِ:

٣٧١- حَلَقُ الحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ[٤]

---

(١) صدر بيت من مجزوء الكامل وهو للأعشى ، وعجزه:

بَانَتْ لِتُحزِنَنَا عَفَارَه

كذا ورد بالديوان ص ١٥٣ ورواه كثيرون على أن بانت هو الصدر وينظر كتاب الشعر ص ٢٢٢ ومقاييس اللغة ٦٥/٤ والمحكم ١١٨/٢ واللسان ٦٣/٤ وخزانة الأدب ٣٠٨/٣ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٦٥/٢ وأمالي ابن الحاجب ٣٦٨/١ وشرح التسهيل ٣٤٤/٢ والتذييل والتكميل ٩٥/٩ وتوضيح المقاصد ٧١٠/٢ وتمهيد القواعد ٢٣٠٠/٥.

الشاهد: جواز نصب جاره على التمييز لأنه بمعنى من جارة ، ويجوز على الحال كما ذكر ابن عمرون .

(٢) كتاب الشعر ص ٢٢٢ وهذا معنى كلام أبي علي وليس نصه .

(٣) لم أعثر عليه ولكنه ذكر هذه المسألة في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢١ .

(٤) عجز بيت من الكامل وهو لزيد الفوارس وصدره:

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشِدُون عليهمُ

وهو في النوادر ص ٣٥٩ وخزانة الأدب ١٧٣/٣ وبلا نسبة في الشيرازيات ٢٨٤/١ والتنبيه على مشكلات الحماسة=

ومثلُه :

٣٧٢- فَبَدَا لَهُ أَقْرَابُ هَذَا رَائِغًا[١]

فقولُه: مضاعَفًا حالٌ مِنَ الحديدِ ورابعًا حالٌ مِنْ هذا ، وهما مخفوضان بالإضافةِ ، ومثلُه هذا غلامُ هندٍ محسنةً إليه أي تملِكُهُ محسنةً إليه ، وإنَّما ذكرَ أبو الحسنِ منه بُوَيْبًا[٢] ، وقال اللخمِيّ[٣]: «وأجازَ أبو زيدٍ الحالَ مِنَ المضافِ إليه وإنْ لم يكنْ فاعلًا ولا مفعولًا»[٤].

مُحَمَّدٍ: قوله: «وإنْ لم يكنْ فاعلًا ولا مفعولًا» ليس بجيّدٍ ؛ لأَنَّه حالٌ مِنَ المفعولِ المعنويِّ على ما قرَّرْنا ، وقال الجعدِيُّ (٢٢٤/ب):

=ص ٢٢ وأمالي ابن الشجري ٢٥٦/١ وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٣٨/٣ وتذكرة النحاة ص ٥١٨ والهمع ٢٣/٤ .

الشاهد: مضاعفا حيث جاء حالا من المضاف إليه .

(١) صدر بيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي ، وعجزه:

عَجِلًا فَعَيَّثَ في الكنانةِ يُرْجَعُ

ينظر ديوان الهذليين ٩/١ والمفضليات ص ٤٢٥ وجمهرة أشعار العرب ص ٥٤٣ والصحاح ١٢١٧/٣ والمحكم ٣٢٠/١ وشمس العلوم ٢٤٣٦/٤ واللسان ٦٦٨/١ .

قال أبو زيد:" الأقراب: الخواصر . والرائغ: المنصرف. والكنانة: الجعبة. يرجع: يأخذ مرة ثانية من السهام ليرمي." جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٣ .

الشاهد: رائغا حيث وقع حالا من هذا وهو مضاف إليه .

(٢) ذكر ابن جني ذلك في التنبيه على مشكلات الحماسة ص ٢١ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخمي ، عالم وأديب أندلسي ، من مؤلفاته: الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل ، وشرح فصيح ثعلب ، والرد على الزبيدي في لحن العوام ، توفي بإشبيلية ٥٧٧هـ . ينظر البلغة ص ٢٥٦ وبغية الوعاة ٤٨/١ والأعلام ٣١٨/٥ .

(٤) وقال بجواز الحال من المضاف إليه ابن الشجري في أماليه ٢٤/١ ونسبه السهيلي إلى بعض النحويين ينظر نتائج الفكر ص ٢٤٥ وذكر السيوطي: يجوز إن كان المضاف بمعنى الفعل ؛ لأن المضاف إليه فاعل أو مفعول ، ونسب إلى بعض البصريين جوازه الحال من المضاف إليه مطلقا ، وجوزه الأخفش وابن مالك إن كان المضاف جزء من المضاف إليه أو كالجزء منه. ينظر الهمع ٢٣/٤ .

٣٧٣- كَــأَنَّ حَوَامِيَــهُ مُــدْبِرًا خُضِــبْنَ وَإِنْ كَــانَ لم يُخْضَــبِ[١]

فمُدْبِرًا حالٌ مِنَ الهاءِ في حواميه ، وقال ابنُ الشجري: «العاملُ على رأيِ أبي عليٍّ ما تقدّرُه في المضافِ إليه مِنْ معنى الجارّ يعني أَنَّ التقديرَ كأنَّ حواميَ ثابتة[٢] له أو كائنة[٣] له ، قال[٤]: ولا يجوزُ تقديمُ هذه الحالِ ؛ لأَنَّ العاملَ فيه معنًى لا فعلٌ محضٌ».[٥] وقال فيما أنشدَه سيبويه:

٣٧٤- أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا[٦]

قال: «في نصبِ خليلًا وجهان أحدُهما مفعولٌ به أي أعنِي خليلًا ، والآخرُ أَنْ يكونَ حالًا ويجعلُ أيامًا مضافةً إلى جملٍ ، وفي إضافتِه إليها يحدثُ معنى فعلٍ لها وشبَّهَه بقوله: لقيتُه يومَ عبدِ اللهِ قائمًا إذا عَرَّفْتَ اليومَ بعبدِ اللهِ ، ولم تضفْه إلى الابتداءِ والخبرِ ؛ لأَنَّ يومَ عبدِ اللهِ إِنَّما يضافُ إليه إذا كانَ له فيه أثرٌ يكونُ له يومٌ يُذْكَرُ به قائمًا ، ويكونُ له يومٌ آخرُ يُذْكَرُ به راكبًا»[٧]. **مُحَمَّدٌ**: انظرْ كيف تحيَّلَ للعاملِ ، وقال ابنُ خروفٍ: «قال أبو علي: قائمًا حالٌ مِنَ الكافِ يعنِي في ما شأنُك قائمًا؟» ثم قال[٨]: «والعاملُ معنى الجملةِ مِنَ الابتداءِ والخبرِ بما

---

(١) بيت من المتقارب للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٣٥ وفيه حوافره ، وينظر الشعر والشعراء ١٢٩/١ والتنبيه على مشكلات الحماسة ص ٢١ وابن الشجري ٢٤/١ ، ٢٣٨ وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٣٨/٣ والتذييل والتكميل ٨١/٩ وخزانة الأدب ١٦١/٣.

الشاهد: مجيء مدبرا حال من الهاء وهي مضاف إليه .

(٢) في الأصل: ثانيه . والتصويب من ابن الشجري .

(٣) في الأصل: كانيه . والتصويب من المرجع السابق .

(٤) يقصدُ ابن الشجري أبا علي .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢٤٠/١ .

(٦) جزء من بيت من البسيط وتمامه:

أيامَ جُمْــلٍ خلــيلا لــو يَخَــافُ لهــا صَــرْمًا لخــولطَ بــين العقــلِ والجســدِ

نسب إلى الأخطل في الكتاب ٢٣٨/٢ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٦/١ وبلا نسبة في سر الصناعة ٥٠٨/٢ والتذييل والتكميل ٢٩٣/٧ .

الشاهد: نصب خليلا بفعل تعجب محذوف تقديره: أعجب بها خليلا .

(٧) أظنه يقصد أبا علي ، وذكر الأعلم هذا النص منسوبا لأبي العباس ينظر النكت ١٨٠/٢ .

(٨) أي: ابن خروف .

حلَّتْ محلَّه مِنَ الفعلِ لأَنَّ المعنى لِمَ قمتَ؟ ويَضعفُ عملُ ما فيها بما دخلَها مِنْ معنى الاستفهامِ». **مُحَمَّدٌ**: يمتنعُ لِمَا ذكرنا ثم قال[١]:«وكذلك عملُ المضافِ فيها أيضًا». يعني يضعُفُ وهذا غيرُ مسلَّمٍ بما بيَّنَّاه ، وممَّا يُضْعِفُ الحالَ مِنَ المضافِ إليه أنَّه يجبُ أَنْ يكونَ معنى الإضافةِ مقيَّدةٍ بالحالِ ، وعلى هذا يَفْسُدُ: ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً ؛ لأَنَّه يلزَمُ منه أَنَّها إذا كانتْ غيرَ جالسةٍ لم تملِكْه ، وليس هذا بمرادٍ. وفي الجملةِ ، فالعاملُ في ما شأنُك قائمًا؟ في الحالِ قولُ أبي عليٍّ أقربُ إلى قولِ سيبويه ؛ لأَنَّه قدَّرَه بقوله: لِمَ قمتَ؟ **وقوله**: «**ما لكَ واقفًا**» الذي أرَى أَنَّ واقفًا حالٌ مِنَ الكافِ والعاملُ (٢٢٥/أ) في الحالِ الاستقرارُ لا الجارُّ والمجرورُ ، ومثلُه: زيدٌ عندَك ، فنصبُ (عندَ) بالاستقرارِ ، ولا حاجةَ إلى أَنْ يكونَ بمعنى ما تصنعُ؟ وفي التنزيلِ جلَّ مُنْزِلُه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٢] هي مثل: هذا زيدٌ منطلقًا ، وقولُه تعالى:﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٣] حالٌ مِنَ الضميرِ المجرورِ باللامِ كما ذكرتُ في: مالَك واقفًا. **قوله**: «**و(ليتَ) و(لعلَّ) و(كأَنَّ) ينصبْنَها**» تقدَّمَ بيانُه ، ومِنَ العاملِ المعنويِّ ما ذكرَه أبو عليٍّ[٤] في مسألةِ سيبويه إنَّ الذي في الدارِ أخوك قائمًا منصوبٌ على أحدِ وجهين إمَّا أَنَّ الأخَ مِنَ الصداقةِ فيكونُ العاملُ في الحالِ معنى المؤاخاةِ ، وإمَّا أَنْ يكونَ مِنَ النسبِ ولا يجعلُه الأولَ في المعنَى ، ولكنْ مثلَه كأَنَّك قلتَ: إنَّ الذي في الدارِ مثلُ أخيك أو كأخيك أي: يقومُ مقامَه ، ويسدُّ مسدَّه إلا أَنَّك تحذفُ وتتسعُ فيكونُ العاملُ في الحالِ معنى التشبيهِ كأَنَّه في التقديرِ: الذي في الدارِ يماثلُ أخوك قائمًا أو يشابهُهُ وعلى هذا تقولُ: زيدٌ عمروٌ قائمًا ، وعديٌّ حاتمٌ جودا[٥] ، وكعبٌ زهيرٌ شعرًا. **مُحَمَّدٌ**: وعلى ذا يُخَرَّجُ العاملُ في الظرفين مِنْ قولِ كَعْبٍ:

---

(١) أي: ابن خروف .

(٢) من الآية (٧٢) من سورة هود .

(٣) الآية (٤٩) من سورة المدثر .

(٤) ينظر التعليقة ٢٩٥/١ وينظر النكت ١٢٢/٢ .

(٥) في الأصل: شعرا . والصواب ما أثبته ، وينظر الارتشاف ١٥٧٢/٣ والمقاصد النحوية ٤٧٥/٣ .

٣٧٥-وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغَنُّ غَضِيْضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[١]

فقوله: غداةَ البينِ إذ رحلوا لابدَّ له مِنْ عاملٍ ، وما بعدَ (إلَّا) لا يعملُ فيما قبلها ، ونقلْنا عن أبي علي أَنَّه لا يعملُ حرفُ النفيِ بما فيه مِنْ معنى الفعلِ[٢] ، فأقولُ: إنَّ المرادَ لَمَّا كان التشبيهَ لا الحقيقةَ ؛ لأَنَّها ليستْ أَغَنَّ حقيقةً فعملَ معنَى التشبيهِ في الظرفين كأَنَّه في التقديرِ: وما كسعادٍ ولم أَرَ أحدًا تَتَبَّعَ العاملَ المعنويَّ كما تتبَّعْتُه ، وإذا جازَ أَنْ يعملَ في الحالِ فعملُه في الظرفِ أقربُ (٢٢٥/ب) **قوله:** «**فالأولُ يعملُ فيها متقدِّمًا ومتأخِّرًا**» يعني الفعلَ وما أشبهَه ما لم يَعْرِضْ له مانعٌ كاسمِ الفاعلِ إذا كانَ صلةً أو صفةً ؛ لأَنَّه عاملٌ قويٌّ فتصرَّفَ في معمولِه بالتقديمِ والتأخيرِ خلافًا للفراءِ[٣] إذا كان صاحبَ الحالِ اسمًا ظاهرًا فلمْ يجزْ تقديمُ الحالِ على العاملِ وإنْ كان متصرِّفًا ، واحتجَّ بأَنَّ في الحالِ ضميرًا ، فلو قُدِّمَ لَزِمَ تقديمُ المضمرِ على الظاهرِ وما ذكرَه يبطلُ بجوازِ تقديمِها على المضمرِ وقد ساعدَ عليه ، وتقولُ العربُ: «شَتَّى تؤوبُ الحربُ»[٤] تؤوبُ فعلٌ ، والحربُ فاعلُه ، وشَتَّى حالٌ كأَنَّه قال: متفرِّقًا تؤوبُ الحربُ أي: إلى تَفَرُّقِ الكلمةِ ترجعُ الحربُ ، وبقولِ العجاجِ أنشدَه أبو عليٍّ:

٣٧٦- إِذَا سَمِعْتَ صَوْتَهَا الخَرَّارَا أَصَمَّ يَهْوِي وَقْعُهَا الضَّرَارَا[٥]

---

(١) بيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٠٩ تحقيق د: مفيد قميحة ط أولى دار الشواف المملكة العربية السعودية وينظر جمهرة أشعار العرب ص ٦٣٢ والشعر والشعراء ١٥٤/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٨/٢ والنهاية في غريب الحديث ٣٧١/٣ والمغني ٥٠٥/٢ واللسان ١٩٧/٧ والهمع ١٣٣/٥ .

الشاهد: غداة البين إذ رحلوا ، فلابد أن يتعلق الظرفان ، فمن أجاز مطلقا أن يتعلقا بحروف المعاني علقهما بما النافية وقد خرج ابن عمرون الشاهد على ما ذَكَرَ .

(٢) نقله عن أبي علي في القصريات ، ينظر ص ٥٩٨ .

(٣) ينظر الأصول ٢٤٠/٢ وفيه الفراء والكسائي ، والغرة لابن الدهان ٣٩٥/١ وأسرار العربية ص ١٩٢ ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ٢٥٠/١ والتذييل والتكميل ٨٦/٩ والهمع ٢٨/٤ .

(٤) هذا المثل صوابه: شتى تؤوب الحَلَبَةُ ينظر جمهرة الأمثال ٥٤١/١ ومجمع الأمثال ٣٥٨/١ والإنصاف ٢٥١/١ ويضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق .

(٥) بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ١٢١/٢ وفي: يهوي أصم صقعها الصرارا ، وينظر المعاني الكبير لابن قتيبة ١١٠٣/٢ وبقية الخاطريات ص٣٦ والغرة ٣٩٥/١ .

"الصَّرَارُ: شيء يصيح عند حصاد البُرِّ ، ويقال له الصَّرصار ، والصرار أيضا: الجُدْجُدُ ." معجم ديوان الأدب ٥٦/٣.

الشاهد: أصل الكلام : أصمَّ وقعُها الصرارَ يهوي أي هاويا أي جعل وقع الصوت الصرار حال كونه هاويا أصمًّا.

قدَّمَ يهوِي على وقعِها ، وهو في موضعِ هاويًا أي أصم وقعها الضرار هاويا ، وقيل[1]: إنَّ البغداديين يمتنعون مِنْ تقديمِ الحالِ مِنَ المضمرِ المرفوعِ ، ويبطلُ قولُهم بقولِ الشاعرِ:

٣٧٧- مُزْبِـدًا يَخْطُـرُ مَـا لَمْ يَـرَنِي وَإِذَا أَسْمَعْتُـهُ صَـوْتِي انْقَمَـعْ[2]

وحكى السخاوي «أَنَّ بعضَ النحاةِ منعَ تقديمَ الحالِ على العاملِ وإِنْ كان متصرِّفًا ، واحتجَّ بأَنَّها تشبهُ التمييزَ»[3] ، وخلافٌ مثلُ هذا لا يُعْبَأُ به ؛ لأَنَّها كما أشبهتِ التمييزَ فقد أشبهتِ المفعولَ ، وخصوصًا الظرفَ فجازَ تقديمُها. **قولُه:** «**ولا يعملُ الثاني**» يعني ما فيه معنى الفعلِ على ما فصَّلناه «**إلا متقدِّمًا**» لضعفِه ؛ لأَنَّ الحالَ وإِنْ أشبهتِ الظرفَ فليستْ إِيَّاه ، فلذا امتنعَ تقديمُه إلا إذا كانتِ الحالُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإِنَّه يجوزُ تقديمُه على العاملِ المعنويِّ (٢٢٦/أ) لأَنَّ اللفظَ لفظُ الظرفِ ، فجازَ فيها ما جازَ في الظرفِ ، ولأَنَّ الظرفَ وحرفَ الجرِّ النظرُ إليهما لا إلى ما نابا عنه بدليلِ إِنَّ في الدارِ زيدًا ، قال الفرزدقُ:

٣٧٨- فَقُلْتُ لَـهُ لَمَّـا تَكَشَّـرَ ضَـاحِكًا وَقَـائِمُ سَـيْفِي مِـنْ يَـدِي بِمَكَـانِ[4]

فقوله: مِنْ يدي صفةٌ لمكانٍ قُدِّمَ عليه فانتصبَ على الحالِ ، وكذا قولُه تعالى:﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[5] هنالك ظرفُ مكانٍ في موضعِ نصبٍ على الحالِ العاملِ فيه للهِ ، قال

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) بيت من الرمل وهو لسويد بن أبي كاهل في المفضليات ص ١٩٨ والشعر والشعراء ٤٢١/١ عيون ١٠/٢ وخزانة الأدب ١٢٥/٦ وبلا نسبة في المقتضب ١٧٠/٤ والأصول ٢١٧/١ والبديع ١٩٩/١ وشرح الكافية الشافية ٧٤٨/٢ وشرح التسهيل ٣٤١/٢ والتذييل والتكميل ٨٥/٩ وتمهيد القواعد ٢٢٨٩/٥ .

روت بعض المصادر البيت كما هنا وبعضها روى الشطر الثاني: فإذا يخلو له لحمي رتع . وهو في القصيدة وهو تداخل بين بيتين .

مزبد: غاضب. ينظر اللسان ١٩٣/٣ .

الشاهد: تقديم الحال مزبدا على العامل وعلى صاحب الحال المضمر .

(٣) المفضل ٦٧٣/٢ .

(٤) بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ٥٩٠/١ والكامل ٤٧٣/١ وشرح أبيات سيبويه ٩٢/٢ وتمهيد القواعد ٢٣٠٤/٥ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٥٣٦/٢ وخزانة الأدب ٥٧٨/٧ .

الشاهد: تقدم الحال وهو من يدي على العامل المعنوي وهو الجار والمجرور بمكان .

(٥) من الآية (٤٤) من سورة الكهف .

السخاوي: ((وأجازَ أبو الحسن تقديمَ الحالِ على العاملِ المعنوي وأجراها في ذلك مجرى الظرفِ))[1] ، ومثلُه نقلَ أبو البقاءِ[2] ، وذكرَ ابنُ بابَ شاذ عن الأخفشِ تفصيلا ، فقال: ((زيدٌ قائمًا في الدار جائزةٌ لتقدُّمِها على جزءٍ واحدٍ ، وذا كلامٌ تقدَّمَ ؛ لأَنَّه بعد المبتدإِ ، والمبتدأُ يطلُبُ الخبرَ ، فكأَنَّه في نيَّةِ التقديمِ))[3]. **مُحَمَّدٌ**: وأنشدَ مَنْ يحتجُّ للأخفشِ بقولِ النابغةِ على روايةِ مَنْ رواه بالنصبِ:

٣٧٩- رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِمْ   فِيْهِم[4]

فقوله: محقبي حالٌ زَعَمَ العاملَ فيها فيهم ، وقد قدَّمَها ، ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في الحالِ ما في قولِه رهطُ ابنِ كوزٍ ؛ لأَنَّه ذكرَهم في مَعْرَضِ الفخرِ ، فصار كقول الآخر:

أَنَا أَبُو المنْهَالِ بعضَ الأَحْيَانِ[5]

فنصبَ الظرفَ وهو بعضُ الأحيانِ بما في قوله: أنا أبو المنهالِ مِنْ معنى الفخرِ ، ويروَى: محقبُو ولا إشكالَ فيه ، وقال ابنُ باب شاذ: ((فهذه ثلاثُ مسائلَ زيدٌ في الدارِ قائمًا جائزةٌ بلا خلافٍ ، قائمًا في الدارِ زيدٌ ممتنعةٌ بلا خلافٍ ، وهذا ينفِي ما أطلقاه ، وزيدٌ قائمًا في الدارِ يجوزُ ولا يجوزُ))[6] **قوله: ((وقد منعُوا في: مررتُ راكبًا بزيدٍ أَنْ يُجعَلَ الراكبُ حالًا مِنَ المجرورِ))** سيبويه بعدَ كلامٍ: (٢٢٦/ب) ((ومِنْ ثمَّ صارتْ مررتُ قائمًا برجلٍ لا يجوزُ ؛ لأَنَّه صار قبلَ العاملِ في الاسمِ ، والعاملُ الباءُ وليس بفعلٍ ، ولو حَسُنَ هذا لَحَسُنَ قائمًا هذا رجلٌ))[7]. وقال

---

(١) المفصل ٦٧٤/٢ .

(٢) ينظر اللباب للعكبري ٢٩٠/١ .

(٣) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٩٥ بتصرف .

(٤) بيت من الكامل للنابغة وعجزه:

فيهم ورَهْطُ رَبِيعَةَ بنِ حُذَارِ

وهو في ديوانه ص ٥٥ وله في جمهرة اللغة ٨٢٥/٢ وشرح الجمل لابن خروف ٣٨٣/١ وتوضيح المقاصد ٧١٣/٢ وتمهيد القواعد ٢٣٠٣/٥ وخزانة الأدب ٣٣٣/٦ وتاج العروس ٥٦٦/١٠ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢ وشرح التسهيل ٣٤٦/٢ والتذييل والتكميل ٨٣/٩.

الشاهد: محقبي حيث وقع حالا وعامله فيهم وهو شاهد للأخفش ، وقد تأوله ابن عمرون .

(٥) سبق تخريجه في ص ٥٧٣ برقم ٣٥٢ .

(٦) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٩٥ .

(٧) الكتاب ١٢٤/٢ .

ابن خروفٍ: ((أدخلَ سيبويه مررتُ قائمًا برجلٍ شاهدًا على أَنَّ العاملَ في الحالِ حرفُ الجرِّ ؛ فلذا لم يجزْ التقديمُ كما لم يجزْ مع الجارِّ والمجرورِ ؛ لأَنَّه ليس بفعلٍ))[١]. **مُحَمَّدٌ**: ذكرَ ابنُ خروف في مررتُ قائمًا برجلٍ أَنَّ العاملَ في الحالِ حرفُ الجرِّ ، كيفَ يصحُّ أَنْ يعملَ حرفُ الجرِّ إذا لم يتعلَّقْ بمحذوفٍ في الحالِ؟ والصحيحُ في تعليلِه أَنَّ الفعلَ ما لم يصلْ إلى صاحبِ الحالِ إلا بعد وجودِ الباءِ ؛ لأَنَّها مقويَّةٌ للفعلِ ، ومِنْ هنا يُعْلَمُ أَنَّ مذهبَ سيبويه أَنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في صاحبِها ، وهذا موضعٌ كَثُرَ فيه القولُ ، فاعلمْ أَنَّ الحالَ صفةٌ لذِي الحالِ في المعنى ، فكما لم يجزْ أَنْ يعملَ في الصفةِ غيرُ العاملِ في الموصوفِ ، فكذا الحالُ ، فإِنْ وقعَ ما يوهمُ ظاهرُه خلافَ ذلك فَالْطُفْ له حتى تردَّه إلى القاعدةِ كما ذكرنا في هذا زيدٌ قائمًا ، وذا دَأْبُ العالمِ إذا جاءَ ما يوهمُ خَرْمَ القاعدةِ تَلَطَّفَ به حتى يردَّه إليها ، وقَلَّ أَنْ يسلمَ بابٌ مِنْ مشكلٍ يَرِدُ ، وفيه يتفاضلُ العلماءُ ، والعجبُ مِنِ ابنِ جني مع تَتَبُّعِه لهذا الفنِّ كيف قال في التمامِ: ((فلَمَّا كان وضعُ الحالِ على مخالفتِها لحالِ صاحبِها استجازتِ العربُ والعلماءُ الجمعَ بين حالَي المختلفَي[٢] الإعرابينِ المختلفَي الْمُعْرِبَين[٣] نحو: هذا رجلٌ مع امرأةٍ ملتزمين[٤]))[٥] ، وقد قال سيبويه: ((إذا قال: هذا رجلٌ مع امرأةٍ أو مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ فقد دخلَ الآخرُ مع الأولِ في التنبيهِ والإشارةِ ، وجعلتَ الآخرَ في مرورِك فكأَنَّك قلتَ: هذا رجلٌ وامرأةٌ ، ومررتُ برجلٍ وامرأةٍ))[٦]. فانظرْ سيبويه كيف تحيَّلَ إلى أَنْ جمعَ بينهما في عاملٍ واحدٍ بقوله: فقد دخلَ الآخرُ مع (٢٢٧/أ) الأوَّلِ في التشبيهِ فكيفَ يظنُّ ما قاله ابنُ جني مع ما ذكرَه سيبويه[٧] ، وكذا قولُ

---

(١) ذكر أبو حيان في التذييل نقلا عن الإفصاح:" وقد قال أبو بكر بن طاهر: إن مذهب س أن الباء هي العاملة ، فلذلك لم يتقدم عليها الحال" التذييل والتكميل ٧٥/٩ .

(٢) كذا بالأصل: المختلفي بالألف واللام ، وأظنه سهوا لأنه لا يضاف ما فيه(أل) ، وكذا ما بعدها.

(٣) يقصد: العاملين في المعمولين المختلفين في عملهما.

(٤) قال سيبويه: " مررت برجل مع امرأة ملتزمين" الكتاب ٥٧/٢ والسيرافي ٣٨٨/٢ .

(٥) لم أستطع العثور عليه في التمام أو في كتب ابن جني .

(٦) الكتاب ٥٨/٢ .

(٧) ذكر سيبويه مثال: مررت برجل مع امرأة ملتزمين في باب: ما ينصَبُ فيه الاسم ؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة ، وقد قال: " ومما لا يجوز فيه الصفة: فوق الدار رجل ، وقد جئتك برجل آخر عاقلين مسلمين" ٥٧/٢ وهذا مما يوهم أنه يجوز أن يختلف عامل الحال عن عامل صاحبها ، وقد فسَّر السيرافي كلام سيبويه في هذا المثال بما يوافق ما ذهب إليه ابن عمرون ، قال في عدم جواز الصفة في: فوق الدار رجل إلخ: " لأن إعرابهما مختلف ، ولا يحسن أن=

ابنِ جني أيضًا في الخصائصِ: ((وقد يكونُ العاملُ في الحالِ غيرَ العاملِ في ذي الحالِ نحو قولِه تعالى:﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1] فالحالُ هنا مِنَ الحقِّ ، والعاملُ فيه هو وحده أو هو والابتداءُ الرافعُ له ، وكلا ذينك لا ينصبُ الحالَ ، وإنَّما جازَ أَنْ يعملَ في الحالِ غيرُ العاملِ في صاحبِها مِنْ حيثُ كانت ضربًا مِنَ الخبرِ ، والخبرُ العاملُ فيه غيرُ العاملِ في المخبرِ عنه))[2].

مُحَمَّدٌ: رَحِمَ اللهُ ابنِ جني لم يُنْعِمِ النظرَ هنا أيضًا ، وحقيقةُ القولِ أَنَّه حالٌ مِنَ المفعولِ الذي هو الهاءُ في أُثْبِتُه أو أُحِقُّه ، ثم ليت شعري إذا جعلَ مصدِّقًا حالا مِنَ الحقِّ ، وهو ليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ ، فكيف يصحُّ ذلك هذا خلفٌ؟ وقال ابنُ خروف: ((وعَمِلَ الظرفُ في الحالِ ؛ لأَنَّ المعنى استقرَّ في الدارِ فأعطيتَ هذا المعنى فجاز أَنْ يعملَ المجرورُ والظرفُ في الحالِ ، وإنْ كانت الحالُ مِنَ المبتدإِ ؛ لأَنَّك إذا قلتَ: استقرَّ فيها زيدٌ لم يكنْ زيدٌ إلا فاعلًا فمِنْ حيث آلَ المعنى إلى هذا جازَ أَنْ يكونَ حالًا منه))[3]. **مُحَمَّدٌ**: إنْ منعَ أَنْ يكونَ في الجارِّ والمجرورِ إذا وقعَ خبرًا ضميرٌ فقد تقدَّمَ عليه ومع ذلك لا حاجةَ إلى أَنْ يكونَ حالا مِنَ المبتدإِ بل مِنْ ضميرِه والمعنى واحدٌ فلا حاجةَ إلى مخالفةٍ لم يُحَصِّلْ صاحبُها إلا زيادةَ كُلْفَةٍ لا حاجةَ إليها ، وذهبَ ابنُ كيسانٍ[4] إلى جوازِ تقديمِ حالِ المجرورِ عليه في مثلِ مررتُ قائمًا برجلٍ ، واحتجَّ بأَنَّ عاملَه الفعلُ ، وهو متصرفٌ ، واختاره ابنُ بَرْهَانٍ ، وقال: ((منه قوله تعالى:﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[5]))[6]. والصحيحُ أَنَّه حالٌ مِنَ الكافِ في أرسلناك والهاءُ للمبالغةِ ، وأنشدَ

=تنصب هذا على الحال كما نصبت قائمين ، وإن كان ليس فيه الألف واللام ؛ لأن المنصوب بالحال لابد له من عامل واحد مقدر في نصبه ، وليس في قولك: في الدار رجل ، وقد جئتك برجل آخر شيء يقع عليهما من تنبيه أو إشارة أو اجتماع" السيرافي ٣٨٩/٢ –٣٩٠ .

(١) من الآية (٩١) من سورة البقرة .

(٢) الخصائص ٢٠/٢ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٨٣/١ ففيه نحو ذلك .

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ١٥/٣ وابن يعيش ٥٩/٢ والتذييل والتكميل ٧٤/٩. وهو قول أبي علي الفارسي ، ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٨٠ وقول ابن برهان في شرح اللمع ١٣٨/١.

(٥) من الآية (٢٨) من سورة سبأ .

(٦) شرح اللمع لابن برهان ١٣٨/١ .

غيرُه: (٢٢٧/ب)

٣٨٠-إِذَا الْمَـرْءُ أَعْيَتْـهُ الْمُـرُوءَةُ نَاشِـئًا فَمَطْلَبُهَـا كَهْـلًا عَلَيـهِ شَـدِيدُ[١]

وقال: كهلًا حالٌ مِنَ الهاءِ في عليه . **مُحَمَّدٌ**: لا يجوزُ أَنْ يكونَ مِنَ الهاءِ في عليه ؛ لأَنَّ العاملَ في عليه شديدٌ لا يتقدَّمُ معمولُه عليه إلا الظرفُ ، فتخريجُه[٢] على إضمارِ فعلٍ دَلَّ عليه فمطلبُها تقديرُه: يطلبُها كهلًا أو ما أشبهَه. وأنشدَ أيضا:

٣٨١-لَئِنْ كَانَ بَـرْدُ المَـاءِ حَـرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيْبًـا إِنَّهَـا لَحَبِيـبُ[٣]

قال: فحرانَ حالٌ مِنْ إِلَيَّ ، والجوابُ[٤] أَنَّ حرانَ حالٌ مِنْ بردِ الماءِ وجعلُه حرانَ صاديًا مبالغةٌ كقولِه تعالى:﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾[٥] قيل فيه: لتنوءُ العصبةُ بها فهو مِنْ بابِ المقلوبِ لفهمِ المعنى[٦] كذا في البيتِ ، وما ذكرَه مِنَ التصرفِ فيقول: قد يعرِضُ له ما

---

(١) بيت من الطويل وهو للمَعْلُوطِ بنِ بَدَلٍ القُرَيْعِيِّ في عيون الأخبار ٢٤٧/١ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٩ ولرجل من بني قريع في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٨/٣ وله أو للمخبل السعدي في خزانة الأدب ٢١٩/٣ وهي في شعر المخبل الذي جمعه د: حاتم الضامن ص ١٣٤ فيما نسب إليه وإلى غيره ، وبلا نسبة في البديع لابن الأثير ١٩٩/١ وشرح الكافية الشافية ١٧٨/٢ والتذييل والتكميل ٧٣/٩ وتمهيد القواعد ٢٢٨٧/٥ والصبان ١٧٨/٢ .

الشاهد: مجيء كهلا حال من الضمير المجرور في عليه ، وهذا يقوي ما رآه ابن كيسان .

(٢) قال التبريزي:" وينتصب كهلا على الحال أيضا والعامل فيها مطلبها ؛ لأن المعنى مطلبه لها وهو كهل ، فالمصدر مضاف إلى المفعول أو مطلبه لها إذا كان كهلا ، ومثله هذا تمرا أطيب منه بسرا ." شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٨/٣ . ورفض ابن جني التخريج على هذا الرأي وقال:" المصدر في الخبر لا يضمر فيه الفاعل بل يحذف معه حذفا." التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٨٠ .

(٣) بيت من الطويل نسب إلى عدد من الشعراء وهو في دواوينهم ، فهو في ديوان مجنون ليلى ص ٤٩ وعروة بن حزام ص ١٥٤ وكثير عزة ص ٥٢٢ وقيس بن ذريح ص ٦٠ ، وهو لقيس بن ذريح في الكامل ٧٨٩/٢ وسمط اللآلي ٤٠٠/١ ولعروة في التذكرة الحمدونية ٥٨/٦ ورجحه البغدادي في خزانة الأدب ٢١٢/٣ ولكثير في المقاصد النحوية ١١٢٥/٣ وبلا نسبة في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٩ ومقاييس اللغة ٢٤٢/١ والبديع لابن الأثير ١٩٩/١ .

الشاهد: مجيء حران وصاديا حالان من الياء في إليَّ وهذا يدعم قول ابن كيسان .

(٤) هذا الجواب هو رأي ابن جني ينظر التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٧٩ .

(٥) من الآية (٧٦) من سورة القصص .

(٦) قاله ابن شقير في جمله ص ١١٣ ، وينظر معاني الفراء ٣١٠/٢ والتذييل والتكميل ٢٨٠/٦ .

يمنعُه مِنَ العملِ فكذا هنا فصورةُ أَنْ يصلَ إلى صاحبِ الحالِ بنفسِه صيَّرَه بمنزلةِ غيرِ المتصرفِ.

[وقوعُ المصدرِ حالًا]

قال الزمخشري: ((**وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قم قائماً، وقوله:**

ولا خارجاً من في زور كلام

وذلك قتلته صبراً، ولقيته فجاءة وعياناً كفاحاً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت عنه سمعاً، أي مصبوراً ومفاجئاً ومعايناً.

وكذلك البواقي وليس عند سيبويه بقياس وأنكر أتانا رجلة وسرعة، وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وقد يقعُ المصدرُ حالًا الفصل**)).

مُحَمَّدٌ: أصلُ الحالِ الصفةُ ، وهي مشتقَّةٌ مِنَ المصدرِ ؛ فلذا جازَ وقوعُ المصدرِ حالًا إقامةً للأصلِ مقامَ الفرعِ ، ولذا تقعُ الصفةُ مصدرًا في قولِ أبي العباس[(١)] ، وعليه بنَى الزمخشري إقامَةَ الفرعِ مقامَ الأصلِ في قولهم قمْ قائمًا ، وقد تقدَّمَ بيانُه ، وأَمَّا قولُ الفرزدقِ:

٣٨٢- أَلَمْ تَــرَنِي عَاهَــدْتُ رَبِّي وَإِنَّــنِي لَبَــيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًــا وَمَقَــامِ

٣٨٣- عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًــا مِــنْ فِيّ زُورُ كَــلَامِ[(٢)]

قال سيبويه: ((فكأَنَّه قال: عاهدْتُ لا شاتمًا فيما أستقبلُ ولا خارجًا مِنْ فِيّ زورُ كلامٍ))[(٣)] على الحالِ ، ألا تراه ذكرَ عاهدتُ ثم قال: ((ولو حملَه على أَنَّه نَفَى شيئًا هو فيه (٢٢٨/أ) ولم يُرِدْ أَنْ يحملَه على عاهدتُ لجازَ ، ولهذا الوجهِ كان يذهبُ عيسى فيما نرَى))[(٤)]. **مُحَمَّدٌ:** فليس

---

(١) ينظر الكامل ١٥٦/١ والمقتضب ٢٦٩/٣ .

(٢) بيتان من الطويل وهما للفرزدق في ديوانه ٤٠٥/٢ ، ٤٠٦ والبيت الثاني هو محل الشاهد وهو في الكتاب ٣٤٦/١ والكامل ١٥٥/١ وتصحيح الفصيح ص ٤٥ والمحكم ٣/٥ واللسان ٢٥٠/٢ وتذكرة النحاة ص ٨٥ وبلا نسبة في المقتضب ٢٦٩/٣ والتعليقة ١٩٨/١ والبديع ١٩٤/١ والمغني ٤٦٦/٢ .

الشاهد: نصب خارجا على المصدر النائب عن فعله ، وقيل: إنه حال ، ويرده أن الشاعر لم يقصد الحالية بل قصد أنه لن يفعل ذلك في المستقبل .

(٣) الكتاب ٣٤٦/١ بتصرف .

(٤) السابق الصفحة نفسها .

بين الوجهين خلافٌ في أَنَّه على الحالِ[١] إلا أَنَّ عيسى لا يحملُه على عاهدتُ ونَصَبَه بحلفةٍ ، وسيبويه يجعلُه حالًا وهو منصوبٌ على إضمارِ فعلٍ لا يظهرُ[٢] . وقوله: على عاهدتُ أي جوابًا لعاهدتُ ؛ لأَنَّه لا يمكنُ حملُ خارجًا على أشتمُ ؛ لأَنَّ الاسمَ لا يُعطفُ على الفعلِ فتقديرُه لا يخرجُ خارجًا وفي مذهبِ سيبويه قد عُلِمَ المحلوفُ عليه بخلافِ قولِ عيسَى ، فلذا كان قولُ سيبويه الوجهَ. وقوله: إِنَّه في موضعِ المصدرِ. تقدَّمَ في المصدرِ بيانُ ذلك ، وأَنَّه مذهبُ أبي العباس[٣] ، وكذا قمْ قائمًا ، والصحيحُ أَنَّه حالٌ قامتْ مقامَ الفعلِ ، والزمخشري بنى على مذهبِ أبي العباسِ فلذا احتجنا إلى التطويلِ. **قوله:** «**وذلك قتلتُه صبرًا**» يعني مِنْ وقوعِ المصدرِ حالًا ، فصبرًا منصوبٌ على الحالِ وهو بمعنى مصبورٍ ، وذهبَ أبو الحسن[٤] إلى أَنَّه يجوزُ أَنْ تكونَ مصادرًا لأفعالٍ مضمرةٍ ، تلك الأفعالُ في موضعِ الأحوالِ ، كأَنَّه أضمرَ بعد قتلتُه صبرتُه صبرًا ، وكذا جميعُها ، وقامت المصادرُ مقامَها وهي بدلٌ منها ، ولم ينكرْ مذهبَ سيبويه ، واستحسنَ المبردُ[٥] وأصحابُه قولَه ، ولم يقولوا بغيرِه ، ولو كان كما زعمُوا لجازَ ذلك في كلِّ مصدرٍ له فعلٌ ، وأَلَّا يقفُوا على السماعِ أو لا يمكنُ أَنْ يفسَّرَه الفعلُ الأولُ ؛ لأَنَّ القتلَ لا يدلُّ على الصبرِ ، وقال الزجاجُ: «الدليلُ أَنَّه ليس نصبُه على المصدرِ أَنَّه يحسُنُ أَنْ يكونَ جوابُ كيف ، فلو قيل: كيف أتَى؟ لجاز أَنْ تقولَ: مشيًا ، فدَلَّ أَنَّه حالٌ»[٦]. **مُحَمَّدٌ:** وسيبويه[٧] جعلَها أحوالًا جاءتْ على لفظِ المصدرِ كعَدْلٍ ورِضًى ، والعاملُ فيها الفعلُ الذي قبلَها وهي مِنْ (٢٢٨/ب) فاعلِ تلك الأفعالِ ولم يحتجْ فيها إلى إضمارٍ ، ولا فيه دليلُ مشاهدةٍ ، «**ولقيتُه فجأةً**» أي: مفاجئًا ، «**وعَيَانًا**» أي: معايِنًا «**وكفاحًا**» أي: مكافَحَةً ، «**وكلمتُه مشافهةً**» أي مشافِهًا ، «**وأتيتُه ركضًا**» أي راكضًا ، «**وعَدْوًا**» أي عادِيًا «**ومشيًا**»

---

(١) ذكر السيرافي أن المبرد والزجاج فسرا كلام سيبويه على أن خروجا في موضع مصدر نائب عن فعله ، ينظر السيرافي ٢٣٤/٢ والمقتضب ٢٦٩/٣ . وكلام سيبويه يؤيد ذلك ينظر الكتاب ٣٤٦/١ .

(٢) تفسير العامل المحذوف بـ(يخرج) يجعل الحال هنا مؤكدة، وسيذكر ابن عمرون في الحال المؤكدة ذلك ينظر ص ٦٢١.

(٣) ينظر ص ٤٣٥ .

(٤) ينظر الارتشاف ١٥٧١/٣ ونسب إلى الكوفيين وهو ظاهر كلام ابن السراج في الأصول ١٦٣/١ .

(٥) ينظر المقتضب ٢٦٩/٣ و ٣١٢/٤ ، ٣١٣ .

(٦) السيرافي ٢٥٨/٢ بتصرف .

(٧) ينظر الكتاب ٣٧٢/١ .

أي ماشيًا ، ((**وأخذتُ عنه سَمْعًا**)) أي: سامعًا ، فذا معنى **قولُه**: ((**وكذا البواقِي**)) **قوله**: ((**وليس عند سيبويه بقياسٍ**)) لأَنَّه مُخْرَجٌ عن بابِه ، ((**وأنكرَ أتَى رُجْلَةً وسُرْعَةً**)) لَمَّا كان وقوعُ المصدرِ حالًا إخراجًا له عن أصلِه لم يكنْ عندَه قياسًا مع أَنَّه لَجَأَ إلى الاستعمالِ ، فقالَ: كما أَنَّه ليس كلُّ مصدرٍ اسْتُعْمِلَ في بابِ سَقْيًا وحَمْدًا ، فإنْ قيل: فقد جَوَّزَ سيبويه[1] في: سِيرَ عليه سيرًا أَنْ يُنصبَ المصدرُ على أَنَّه حالٌ وجعلَها قياسًا فما الفرقُ؟ فنقول: إنَّ سيبويه جَعَلَ وقوعَ المصدرِ حالًا إذا كان المصدُر مِنْ لفظِ الفعلِ قياسًا ، وهنا ليس مِنْ لفظِه فافترقَا. **قوله**: ((**وأجازَه المبردُ**[2] **في كلِّ ما دَلَّ عليه الفعلُ**)) وذا قياسٌ لم يَسِرْ على ما لم يكثرْ فلا يسوغُ.

[وقوعُ الأسماءِ أحوالًا]

قال الزمخشري: ((**والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتها في هذا الباب، تقول هذا بسراً أطيب منه رطباً، وجاء البر قفيزين وصاعين، وكلمته فاه إلى في، وبايعته يداً بيد، وبعت الشاء شاة ودرهما، وبينت له حسابه بابا بابا**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**والاسمُ غيرُ الصفةِ والمصدرِ بمنزلتِهما في هذا البابِ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: قال سيبويه: ((وذلك قولُك: هذا بُسْرًا أطيبُ منه تمرًا ، فإنْ شئتَ جعلتَه حِينًا قد مضَى نحو: إذ كان ، وإنْ شئتَ جعلتَه مستقبلًا نحو: إذا كان ، وإنَّما قال الناسُ: هذا منصوبٌ على إضمارِ إذا كان فيما يُسْتَقْبَلُ وإذ كان فيما مضَى ؛ لأَنَّ هذا لَمَّا كان ذا معناه أشبَه عندهم أَنْ يَنتصبَ على إذ كان وإذا كان))[3]. وفي كلامِ سيبويه التمثيلُ والمعنَى والعامُل ؛ فلذا استغنيتُ به عن تمثيلِ الزمخشري . واعلمْ(٢٢٩/أ) أَنَّه قد اختلفَ الناسُ في ناصبِ الحالِ هنا ، والذي ظهرَ مِنْ كلامِ سيبويه[4] أَنَّه كان التي قدَّرَها وهي تامةٌ ، والعاملُ في الظرفين أطيبُ ؛ لأَنَّه بمعنَى فعِل ومَصْدَرٍ ؛ لأَنَّه بمعنَى يزيدُ طيبُه ، فجازَ أَنْ يعملَ في الظرفين، وقيل[5]: إنَّ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٣١/١ .

(٢) ينظر السيرافي ٢٥٨/٢ .

(٣) ينظر الكتاب ٤٠٠/١ .

(٤) ينظر السابق والسيرافي ٢٨٩/٢والتذييل والتكميل ١١٠/٩ .

(٥) نسب إلى المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وابن عصفور ينظر التذييل والتكميل ١١٢/٩ وينظر المقرب ١٥٥/١ ونتائج الفكر ص ٣٠٧ .

العاملَ في الحالين أطيبُ ، ويُفْسِدُه أَنَّ الأُولَى حالٌ العاملُ فيها على قولِهم معنويٌّ ، وهو أطيبُ ولا يجيزُ سيبويه تقديمَ الحالِ على العاملِ المعنويِّ ، وقيل[١]: العاملُ في الأولَى اسمُ الإشارةِ ، ولا يجوزُ ؛ لأَنَّ الإشارةَ إذا نصبَتِ الحالَ تكونُ الحالُ موجودةً وقتَ الإشارةِ ، وليس كونُه بسرًا موجودًا وقتَ الإشارةِ ، فإنْ قيلَ: ذكرتَ كان في الموضعين وذكرتَ دليلًا على تعبيرِ الأولَى فلِمَ قدَّرْتَ الثانيةَ؟ فنقولُ: لَمَّا كان كونُه رطبًا غيرَ موجودٍ وقتَ الإخبارِ ؛ لأَنَّ الإشارةَ إلى ثالثٍ كما نُبَيِّنُ تعيَّنَ أَنَّها ليستْ مقيِّدَةً لأطيبَ بل للزمانِ الذي أُرِيدَ وقوعُ أطيبَ فيه ، وهو إذا ، وإذا يفتقرُ إلى أَنْ يضافَ إلى جملةٍ كما يُذْكَرُ في موضعِه كانتِ الحالُ مِنْ فاعلِ الجملةِ المضافِ إليها إذا أو إذ على ما يُرَادُ لتكونَ مقيِّدةً لذلك الزمانِ ، قال الزمخشري: «أي هذا التمرُ في حالِ البُسْرِ يكونُ أطيبَ منه في حالِ الرطبِ ، وذو الحالِ المشارِ إليه» ، وقال ابنُ باب شاذ: «هذا بسرًا أطيبَ منه تمرًا ، ولا يجوزُ هذا بسرًا أطيبَ منه عِنَبًا ؛ لأَنَّ هذا لا ينتقلُ إلى هذا النوعِ ، فإنْ رفعتَ الكلَّ جازتِ المسألةُ ، والإشارةُ في هذه المسائلِ إلى شيءٍ ثالثٍ ليس هو فيها بسرًا ولا رطبًا»[٢]. **مُحَمَّدٌ**: وإنَّما شَرَطَ الثالثةَ ؛ لأنه تفضيلٌ له على نفسِه باعتبارِ أحوالِه ، فما لم يكنْ له أحوالٌ لا يظهرُ التفضيلُ ، ثم قال ابنُ باب شاذ: «كأَنَّك تشيرُ إليه وهو بَلَحٌ ، فتقديرُه (٢٢٩/ب) هذا البلحُ إذا يكونُ بسرًا أطيبَ منه إذا يكونُ تمرًا ، وإنْ أشرتَ إليه وهو مطبوخٌ ، فتقديرُه: هذا المطبوخُ إذا كان بسرًا أطيبَ منه إذا كان تمرًا ، وإنْ أشرتَ إليه وهو رطبٌ فتقديرُه هذا الرطبُ إذا كان بسرًا أطيبَ منه إذا كان تمرًا»[٣]. وإلى مثلِ هذا أشارَ السيرافي في غيرِ شرحِ الكتابِ. **مُحَمَّدٌ**: أَمَّا قوله: فيما يتحوَّلُ أو لا يتحوَّلُ فكذا ذكرَه ابنُ السراجِ[٤] عن الأخفشِ. **مُحَمَّدٌ**: وشرطَ التحوَّلَ ليكونَ في معنى المشتقِّ ، وإنْ كانتِ الحالُ قد تكونُ غيرَ مشتقةٍ ولكنْ لا تعرَى مِنْ رائحتِه ، ولذا رفعَ هذا بسرٌ أطيبُ منه عنبٌ ، ولم يُجِزِ النصبَ في بسرٍ وعنبٍ ؛ لأَنَّ أطيبَ حينئذٍ لا يكونُ خبرًا عن هذا لخلوِّه مِنْ ضميرِه فلابدَّ مِنْ

---

(١) القائل أبو علي الفارسي في الحلبيات ص ١٧٨ والمسائل المنثورة ص ٣٥ وابن يعيش ٦٠/٢ .

(٢) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٩٦ بتصرف .

(٣) شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٩٦ .

(٤) قال ابن السراج:" قال: وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع ، وما كان يتحول فهو نصب." الأصول ٢٢٠/١ .

رفعِ البسرِ خبرًا عن هذا ، ورفعُ عنبٍ ليكونَ خبرا عن أطيبَ ، وأَمَّا أَنَّه له حالاتٌ فأشارَ إليه الزمخشري لَمَّا قدَّرَه بقولِه: هذا التمرُ ، فحصَلَ بعد كَدِّ الخاطرِ أَنَّ أطيبَ اسمٌ لا دلالةَ له على زمانٍ معيَّنٍ فأولَى الأزمانِ به وقتُ الإخبارِ وليستِ الحالُ موجودةً زمنَ الإخبارِ ، فلذا قدَّرَ الظرفَ بتعيُّنِ زمانِ الطيبِ متى حصَلَ أو يحصُلُ ، وقُدِّرَ بإذ أو بإذا لعمومِ إذ في الماضِي وإذا في المستقبلِ ولَمَّا كانتِ الحالُ مخصوصةً بذلك الزمنِ جعلتْ مِنْ فاعلِه إعلامًا بأَنَّها مقيّدةً لكان وهي التامةُ كما ذُكِرَ في ضربِي زيدًا قائمًا. **قوله**: ((**وجاءَ البُرُّ قفيزين وصاعين**)) أي: جاء وافيًا وبالغًا قفيزين وصاعين ، وعلى هذا يكونُ قفيزين معمولًا للحالِ ، والمرادُ والله أعلمُ جاءَ البرُّ مقدَّرًا هذا التقديرَ ، وقيل[1]: المرادُ قفيزين بدرهمٍ وأظنُّه سهوًا لا أصلَ له ، وإنَّما ذكَر هذا في نعتِه البرَّ قفيزين بدرهمٍ ، وقيل[2]: إنَّ قفيزين خبرُ جاءَ ، ونصَّ سيبويه[3] أَنَّ جاءَ لم (٢٣٠/أ) تأتِ ككان إلَّا في قولِهم: ما جاءَتْ حاجتُك ، ولم يقولوا ما جاءَ حاجتُك ، فإذا منعَه سيبويه ، ولم يحدثْ إلا حذفُ التاءِ فأولى أَنْ لا يقاسَ عليه . **قولُه**: ((**وكلَّمتُه فاه إلى فيَّ**)) وقعَ فاه إلى فيَّ موقعَ مشافهةٍ وإنَّما قلنا: إنَّه واقعٌ موقعَ المصدرِ ؛ لأَنَّه معرفةٌ والحالُ لا يجيءُ معرفةً إلا مصدرًا ، ومشافهةً موقعُ مشافِهٍ[4] ، وقال ابن خروف: ((إلى فيَّ متعلِّقٌ باستقرارٍ في موضعِ الحالِ مِنْ فاه))[5] **مُحَمَّدٌ**: ولا يصحُّ ما قالَه ؛ لأَنَّ فاه لا يتمُّ به المعنى فكيف يجوزُ أَنْ يكونَ الجارَّ والمجرورَ حالًا؟ ثم قال ابنُ خروفٍ: ((ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ رفعٍ أي هو إلى فيَّ أو ذلك إلى فيَّ))[6]. **مُحَمَّدٌ**: وإذا قدَّرَ هذا التقديرَ يبقَى هو منفصلًا مَنْ فاه ، ولا يصحُّ أَنْ تتعلَّقَ الجملةُ بفاه ؛ لأَنَّها إنْ تعلَّقتْ به فيُغنِي عن ذلك تعلُّقُ الجارِّ به ويخلُصُ مِنْ زيادةِ الكلفةِ ، ثم قال: ويجوزُ أَنْ يعاملَ اللفظُ فلا تعلَّقُ إلى فيَّ بشيءٍ مِنْ حيث عدلُوا فيه عن المعنى الأولِ. **مُحَمَّدٌ**: يعني عن رفعِ فاه بالابتداءِ ثم قال: إنَّ العربَ أظهرتِ الإعرابَ في الاسمِ الأولِ ولم تظهرْه في الثاني مِنْ حيث كان

---

(١) هو قول ابن يعيش ٦١/٢ .

(٢) هو قول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٣٩/١ وينظر التذييل والتكميل ونسبه إلى بعضهم ١٦٤/٤ .

(٣) ينظر الكتاب ٥٠/١ ، ٥١ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٩١/١ والمقتضب ٢٣٦/٣ والسيرافي ٢٨٢/٢ .

(٥) ينظر تمهيد القواعد ٢٢٤٩/٥ .

(٦) ينظر السابق ٢٢٥٠/٥ .

جارًّا ومجرورًا. **مُحَمَّدٌ**: وذا منه تسوُّفٌ إلى أَنَّ الأصلَ: فوه إلى فيَّ ، وظهرَ النصبُ في الأولِ وبقيَ الثاني لا عاملَ له كيف يبقَى جارٌّ ومجرورٌ بغيرِ عاملٍ؟ والصحيحُ أَنَّ الجارَّ والمجرورَ يتعلَّقُ بفاه ؛ لأَنَّه واقعٌ موقعَ مشافهةٍ كذا ذكرَه ابنُ جني[1] عن أبي علي ، وذهبَ الفراءُ[2] أَنَّ تقديرَه جاعلًا فاه إلى فيَّ ، ويلزمُه أَنْ يكونَ قياسًا ، ويلزمُه جوازُ كلمتُه وجهَه إلى وجهِي ، ولأَنَّه قد يكلِّمُه فاه إلى فيه وإِنْ لم يكنْ وجهُه إلى وجهِه ، ويجوزُ الرفعُ كلمتُه فوه إلى فيَّ ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ. **وقولُه**: ((**بايعتُه يدًا بيدٍ**)). قال سيبويه: ((أرادَ بايعتُه بالتعجيلِ))[3] (٢٣٠/ب) وقوله: يدًا. منصوبٌ على الحالِ بمعنى نافذًا أو متعجِّلًا ، إِمَّا مِنَ التاءِ وإِمَّا مِنَ الهاءِ ، قال ابنُ جني[4]: تقديرُه ذا يدٍ بيدٍ ، وذا يدٍ عبارةٌ عن المبيعِ ، وصاحبُ الحالِ محذوفٌ كأَنَّه قال: بعتُه المتاعَ مسعَّرًا ، وقوله: مسعَّرًا ، الظاهرُ أَنَّه وهمٌ مِنَ الناسخِ ، والمرادُ نافذًا ، وقال: ليس المرادُ هنا العضوُ ؛ لأَنَّ هذا يقولُه الأقطعُ كما يقوله ذو اليدين ، والجارُّ في هذه مثلُه في كلمتُه فاه إلى فيَّ ، وقال سيبويه: ((ليس في بايعتُه يدًا بيدٍ إلا النصبُ ؛ لأَنَّه لا يحسُنُ أَنْ يقولَ: بايعتُه ويدٌ بيدٍ ، ولم يردْ أَنْ يخبرَ أَنَّه بايعَه ويدُه في يدِه))[5]. **قولُه**: ((**وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا**)) شاةً نصبٌ على الحالِ ؛ لأَنَّ معناه مسعَّرًا ، ودرهمًا معطوفٌ عليه أصلُه بدرهمٍ ، وجعلَ الواوَ في معنى الباءِ فبطلَ خفضُ الدرهمِ ، وجعلَ معطوفًا على شاةٍ، والشاةُ مُثَمَّنٌ ، ودرهمٌ ثمنُه ولاقترانهما عطفتَ أحدَهما على الآخر ، وصاحبُ الحالِ الشاءُ ، وقيل: الاسمان جميعًا في موضعِ الحالِ. **قوله**: ((**وبيَّنْتُ له حسابَه بابًا بابًا**)) في معنى مفصَّلا أو مصنَّفا أو مبوَّبا قال ابن جني[6]: تقديرُه بَيَّنْتُ له حسابَه بابا ذا بابٍ ، فحذفَ المضافَ الذي هو صفةٌ في الحقيقةِ ، وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه ، قال سيبويه: ((واعلمْ أَنَّ هذه الأسماءَ التي في هذا البابِ –

---

(١) ينظر المحتسب ٢٥١/١ .

(٢) نسب إلى الكوفيين في السيرافي ٢٨٢/٢ وابن يعيش ٦١/٢ وشرح التسهيل ٣٢٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩١/١ . وفي الأصل: ثم وقوله . ولم أجد معنى لثم هنا فحذفتها .، وليست من نص سيبويه .

(٤) ورد التقدير: ذا يد في التذييل والتكميل ١٥/٩ وتمهيد القواعد ٢٢٤٩/٥ ولم ينسب إلى ابن جني ، ولم أجده عند ابن جني .

(٥) الكتاب ٣٩١/١ .

(٦) لم أجد هذا الكلام عند ابن جني لكن الأبذي نقله عن ابن جني في شرح الجزولية السفر الأول ص ٨٤٩ ونسبه ابن الدهان إلى الفارسي ينظر الغرة ٣٨٣/١ . وقال أبو علي في المسائل المنثورة:" يريد مفصلا ." ص ٣٨ .

يعني كلمتُه فاه إلى فيَّ وبعتُه يدًا بيدٍ وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا وما كان مثلُه – لا ينفردُ منها شيءٌ دونَ ما بعده ، وذلك أَنَّه لا يجوزُ أَنْ تقولَ: كلَّمتُه فاه حتى تقول: إلى فيَّ))[1]. **مُحَمَّدٌ**: نظرَ إلى معنى الرفعِ ، فلذا قيل[2]: إنَّ هذه المسائلَ مِنْ أشكلِ مسائلِ النحوِ ؛ لأَنَّ الجملَ تُسْتَعْمَلُ استعمالَ المفرداتِ ولا يعكسُ ، وهنا بالعكسِ ؛ لأَنَّه إذا لم يجزْ حذفُ دَلَّ أَنَّ الأولَ مرتبطٌ بالثاني ، وذا معنى قولِنا: أَنَّه نظرَ إلى معنى الرفعِ وهو (٢٣١/أ) معنى الابتداءِ والخبرِ .

[تنكيرُ الحال وتعريفها]

قال الزمخشري: ((**ومن حقها أن تكون نكرة، وذو الحال معرفة. وأما أرسلها العراك، ومررت به وحده، وجاءوا قضهم بقضيضهم، وفعلته جهدك وطاقتك، فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع مالا تعريف فيه، كما وضع فاه إلى في في موضع شفاهاً، وعنى معتركة، ومنفرداً وقاطبة وجاهداً. ومن الأسماء المحذو بها حذو هذه المصادر قولهم: مررت بهم الجماء الغفير.**

وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله:

لعزة موحشاً طلل قديم))

قال صاحب الكتاب: ((**ومِنْ حقِّها أَنْ تكونَ نكرةً وذو الحالِ معرفةً الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ بيانُ لِمَ كان مِنْ حقِّ الحالِ التنكيرُ وذو الحالِ التعريفُ. **قوله**: ((**وأرسلَها العراكَ**[3])). يريدُ اعتراكًا ، والعراكُ مصدرُ عاركَ عراكًا إذا زاحمَ في موضعِ معتركةً كما ذكرنا قبل في المصادرِ[4] التي وقعتْ أحوالًا إِلَّا أَنَّ هذه معارفٌ ولا يجوزُ نزعُ الألفِ واللامِ إلا إِنْ سُمِعَ

---

(١) الكتاب ٣٩٢/١ بتصرف .

(٢) القائل هو ابن الحاجب في الإيضاح ٣٣٩/١ .

(٣) جزء من بيت من الوافر وهو للبيد في ديوانه ص ٨٦ وتمامه:

فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

وينظر الكتاب ٣٧٢/١ والمقتضب ٢٣٧/٣ والمحكم ٢٧٠/١ واللسان ٩٩/٧ وتوضيح المقاصد ٦٩٩/٢ والتصريح ٣٧٣/١ وخزانة الأدب ١٩٢/٣ .

الشاهد: مجيء العراك مصدرا معرفة وهو حال والتقدير: معتركة .

(٤) ينظر ص ٤٢٤ .

وقيل[1]: يحتملُ أَنْ تكونَ اللامُ زائدةً فلا تعريفَ. **قوله:** «**مررتُ به وحدَه**» وحدَه منصوبٌ على الحالِ ، وهو معرفةٌ بالإضافةِ ، وجاز ؛ لأنَّه مصدرُ وَحَدَ يحدِه حِدَةً ، ووحَدَ يَوحَدُ وَحَادَةً ووِحْدَةً[2] ، ومنهم مَنِ استدلَّ على أَنَّه مصدرٌ[3] باشتقاقِ اسمِ الفاعلِ منه في قولِه:

٣٨٤- فَقَدْ رَجَعُوا كَحِيٍّ وَاحِدِيْنَا[4]

وقال: ليس بجمعِ واحدٍ الذي هو للعددِ ؛ لأَنَّ ذلك يستغنِي عن جمعِه بألفاظِ العددِ ومنهم مَنْ قال: الدليلُ أَنَّه مصدرٌ أَنَّه لا يُثَنَّى ولاُ يجمَعُ ، وأجاز الكوفيون[5] وحدينا ووحدونا. وهو مضافٌ إلى الفاعلِ ، ويوضِّحُه قولُهم: لا إله إلا الله وحدَه ، وقيل[6]: يحتمِلُ أَنْ يكونَ للمفعولِ به ، أَمَّا كونُه للفاعلِ فأَنْ تجعلَ قصدَك إليه دونَ غيرِه ، وأَمَّا كونُه للمفعولِ به أي مررتُ به منفردًا في مكانِه ولم يكنْ معه غيرُه ، وزعمَ يونسُ[7] أَنَّ وحدَه بمنزلةِ عندَه أي ظرفٌ ، كأَنَّك قلتَ: مررتُ برجلٍ على حيالِه ، فطُرِحَتْ على ، فمِنْ ثَمَّ قال: هو مثلُ عندَه. وقوله: على حياله أي تَحَوُّلِه ، يقالُ: حَالَ وتَحَوَّلَ بمعنًى[8] ، ولو قال: على حِدَّتِه لكان أبينُ ، وهو عنده ظرفٌ غيرُ متمكِّنٍ ، وأَنَّه على إرادةِ حرفِ الجرِّ ، ولا يظهرُ معه كعند في السابق[9] ، وقال أبو علي[10]: معناه مررتُ به على حيالِه في موضعِ الظرفِ ، وإذا كان الظرفُ صفةً أو

---

(١) ينظر الكتاب ٣٧٥/١ والتذييل والتكميل ٣١/٩ .

(٢) ينظر اللسان ٤٩٩/٣ وتاج العروس ٢٦٤/٩ (و ح د) .

(٣) صرح أبو علي في العضديات ص ٣٣ بأن وحده مصدر .

(٤) عجز بيت من الوافر للكميت وصدره: فَضَمَّ قَوَاصِيَ الأَحْيَاءِ مِنْهُمْ

وهو في ديوانه ص ٤٢٨ ط دار صادر ٢٠٠٠م وله في معاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٩١/٤ والصحاح ٥٤٨/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٣٢/١ واللسان ٤٤٨/٣ وبلا نسبة في العضديات ص ٣٤ والمحكم ٤٨٨/٣ والبديع ٢٩٨/٢ وابن يعيش ٣٢/٦ والتذييل والتكميل ٣٣٩/٣ .

الشاهد: واحدينا فهو جمع واحد الذي هو اسم فاعل وليس العدد .

(٥) حكى أبو زيد: قلنا هذا الأمر وحدينا . المحكم ٤٩٠/٣ .

(٦) ينظر السيرافي ٢٦٤/٢ وابن يعيش ٦٣/٢ .

(٧) ينظر الكتاب ٣٧٧/١ والسيرافي ٢٦٤/٢ .

(٨) ينظر الصحاح ١٦٨٠/٤ وتاج العروس ٣٦٥/٢٨ (ح و ل) .

(٩) في الأصل: السابع . وأظنها تحريفا ولا معنى لها هنا .

(١٠) كان الفارسي يشرح رأي يونس ، فقال:" كأنك قلت: مررت به على حياله ، وطُرِحَتْ (على) فشُبِّهَ بالظرف" البصريات ص ٦٦٠ .

حالًا قُدِّرَ فيه ناصبٌ له هو الأوَّلُ ، وقال ابنُ الأعرابيّ: (٢٣١/ب) «يقال: جلسَ وحدَه وعلى وحدِه ، وجلسا وحدَهما وعلى وحدِهما وعلى وحدِهم»[١]. وقال أبو زيد في المصادر: «اقْتَضَيْتُ كلَّ درهمٍ على وحدِه أي على حدتِه»[٢] انتهى. وقال ابنُ خروف: «كلَّمَا سَقَطَ منه حرفُ الجرّ وانتصبَ في هذه الأبوابِ فسيبويه يسمّيه ظرفًا في أكثرِ أحوالِه» انتهى. ويقالُ مجرورًا في قولهم: عُيَيْرُ وحدِه ، وجُحَيْشُ وحدِه ، وعُيَيْرٌ تصغيرُ عَيْرٍ ، وهو الحمارُ[٣] ، وجحيشُ ولدُ الحمارِ[٤] ، ويُذَمُّ بهما الرجلُ ، وهو الذي ينفردُ بما يفعلُه ، ولا يخالطُ أحدًا في رأيٍ ولا معونةٍ ، ومعناه أنَّه ينفردُ بخدمةِ نفسِه ، وقد تقال: جحيشُ نفسِه ، وعييرُ نفسِه بمعنى الأولِ. وقَرِيعُ وحدِه ورُجَيْلُ وحدِه ونَسِيجُ وحدِه مدحٌ وأصلُه أَنَّ الثوبَ إذا كان مرتفعًا لا يُنْسَجُ على منوالِه غيرُه ، ويقالُ هذا للرجلِ إذا أُفْرِدَ بالفضلِ ، قال السخاوي: «كأَنَّه قال: هو وليُّ الانفرادِ ، والانفرادُ لا يكونُ إلا جزءًا ، فلَمَّا وضعَ وحدَه هذا الموضعَ لم يكنْ إلا جزءًا»[٥]. **قولُه:** «**وقَضَّهم بقَضِيضِهم**» قال:

٣٨٥- أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيضِهَا[٦]

قال سيبويه: «كأَنَّه قال: انقضَاضهم[٧] أي: انقضاضًا»[٨] ، وقال السيرافي: «اسْتُعْمِلَ قَضُّها بقضيضِها على وجهين منهم مَنْ ينصبُه على كلِّ حالٍ ، فيكونُ بمنزلةِ المصدرِ المضافِ

---

(١) تهذيب اللغة ١٩٩/٥ .

(٢) تهذيب اللغة ٢٠٠/٥ ولسان العرب ٤٥٢/٣ .

(٣) هو الحمار أهليا كان أو وحشيا ، وقد غلب على الوحشي ، والأنثى عَيْرَة . اللسان ٦٢٠/٤ (ع ي ر) .

(٤) الجَحْشُ: ولد الحمار . الصحاح ٩٩٧/٣ (ج ح ش) .

(٥) المفضل ٦٩٨/٢ ، وفيه جرًّا بدل جزءا في الموضعين .

(٦) صدر بيت من الطويل للشماخ بن ضرار وهو في ديوانه ص ٢٩٠ ط دار المعارف وتمامه:

وجاءَت سُلَيْمٌ قضَّها بقَضِيضِهَا ... تمسَحُ حولِي بالبقيعِ سِبَالَهَا

ينظر الكتاب ٣٧٤/١ والأصول ١٦٥/١ والصحاح ١١٠٣/٣ والمحكم ٩٩/٦ ومجمع الأمثال ١٦١/١ وأساس البلاغة ٤٣٦/١ وابن يعيش ٦٣/٢ واللسان ٢٢١/٧ وخزانة الأدب ١٩٤/٣ .

الشاهد: نصب قضها على الحال وهو معرفة وهو في تأويل انقضاضا أي منقضين .

(٧) في الأصل: انقضا منهم . والتصويب من سيبويه .

(٨) الكتاب ٣٧٤/١ .

المجعولِ في موضعِ الحالِ ، ومنهم مَنْ يجعلُ قضَّهم تابعًا))[1]. وقال سيبويه: ((بمنزلةِ كلِّهم يجريه على الوجوهِ[2])). يعنِي يتبَعُ ما قبله في الإعراب ككلٍّ ، وهو مأخوذٌ مِنَ القَضِّ وهو الكسرُ[3] ، وكان معنى قضِّهم أي: انقضَّ بعضُهم على بعضٍ وتجمَّعُوا. **قوله**: ((**وفعلتَه جهدَك**)) نُصِبَ جهدَك على الحالِ في موضعِ جاهدًا ، وكذا ((**فعلتَه طاقتَك**)) أي مُطِيقًا ، ويقال: طلبتَه جهدَك واجتهادًا ، فلا تُنَكَّرُ طاقتَك في هذا البابِ ، لا يقال: طلبتَه طاقةً ، وذكرَ سيبويه[4] (٢٣٢/أ) في بابِ هذا عبدُ اللهِ حَقًّا لأنه لا يُنَكَّرُ كما قال: إنَّ جهدَك وأَجِدَّك لا يستعملان إلا معرفةً بالإضافةِ. **قوله**: ((**فمصادرُ قد تُكُلِّمَ بها على نِيَّةِ وضعِها موضعَ ما لا تعريف فيه كما وُضِعَ فاه إلى فِيِّ موضعَ شَفَاهًا ، وعَنِيَ معتركةً ومنفردًا**)) يعنِي وحدَه ((**وقاطبةً**)) يعني قضَّهم بقضيضِهم ((**وجاهدًا**)). ظاهرٌ ، وقد تقدَّمَ الخلافُ في هذه المصادرِ موقعَ أيِّ شيءٍ وقعتْ[5].

قولُه: ((**ومِنَ الأسماءِ المحذُوِّ بها حذوَ هذه المصادرِ قولهم: مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ**)). الجماءُ اسمٌ[6] ، والغفيرُ نعتٌ في معنى الجمِّ الكثيرِ ؛ لأَنَّه يُرَادُ به الكثرةُ ، والغفيرُ يُرادُ به أَنَّهم قد غَطُّوا الأرضَ مِنْ كثرتِهم مِنْ قولِنا: غَفَرْتُ الشيءَ إذا غطَّيتُه[7] ، وإنَّما قال: ((المحذُوُّ بها حذوَ المصدرِ)) لَمَّا كان معرفةً جُعِلَ بمنزلةِ الجُمُومِ الغُفْرِ على معنى: جَامِّينَ غَافِرِين للأرضِ ، وقال الزمخشري: ((مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ معناه مررتُ بهم جميعًا فهو معرفةٌ مِنْ حيثُ اللفظِ نكرةٌ مِنْ حيث المعنى))[8] ، فمِنْ ثَمَّ جاز أَنْ يقعَ حالًا ، وإذا كان طُرًّا وقاطبةً جُعِلَا في موضعِ المصدرِ لَمَّا لَزِمَا الحالَ ، ولا يجوزُ حملُها إلا على المصدرِ ؛ لأَنَّا رأينا المصادرَ يخرجْنَ عن التمكُّنِ ، فلذا حَمَلَ سيبويه[9] قاطبةً وطُرًّا على المصدرِ فكذا ما كان معرفةً ، وقال السيرافي: ((لم يذكرْ أصحابُنا أَنَّهم

---

(١) السيرافي ٢٦١/٢ بتصرف .

(٢) الكتاب ٣٧٥/١ .

(٣) ينظر اللسان ٢٢٠/٧ (ق ض ض) .

(٤) ينظر الكتاب ٣٧٩/١ .

(٥) ينظر ص ٦٠٩ .

(٦) " جاؤوا جَمًّا غفيرا وجمَّاءَ الغفير والجمَّاءَ الغفير أي: بجماعتهم" اللسان ١٠٩/١٢ (ج م م) .

(٧) ينظر اللسان ٢٥/٥ (غ ف ر) .

(٨) قال في الكشاف:"كما كان الجماء الغفير على نية طرح الألف واللام" ٣٢٨/٥ .

(٩) ينظر الكتاب ٣٧٦/١ .

يستعملان في غيرِ الحالِ ، وذكرَ غيرُهم شعرًا فيه الجماءُ الغفيرُ مرفوعٌ ، قال الأعشى:

٣٨٦- صَغِيرُهُمُ وَشَيْخُهُمُ سَوَاءٌ هُمُ الجَمَّاءُ في اللُّومِ الغَفِيرُ[١]»[٢]

مُحَمَّدٌ: وقد قال سيبويه: «وبعضُ العربِ تقولُ: هو لك الجماءُ الغفيرُ يَرفعُ كما يَرفعُ الخالصَ والنصبُ أكثرُ»[٣]. **قوله**: «**وتنكيرُ ذي الحالِ قبيحٌ إلا إذا قدَّمْتَ** (٢٣٢/ب) **صفتَه عليه**». الأصلُ في الحالِ الصفةُ كما تقدَّمَ ، فمتى صَحَّ إجراؤُها على جهةِ الوصفيَّةِ لم يُعْدَلْ عنها وذلك إذا تطابقَا تعريفًا أو تنكيرًا ، ولأَنَّ النكرةَ أحوجُ إلى التخصيصِ بالصفةِ مِنَ الحالِ ؛ لأَنَّ الحالَ فضلةٌ وليست الصفةُ فضلةً ، وقريبٌ مِنْ ذا قولُهم: النكرةُ لا تؤَكَّدُ ؛ لأنها لم يثبُتْ لها غيرُ معناه فترفعُ عنها المجازَ ، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: «فجاءَ فرسٌ له سابقًا»[٤] لَمَّا وُصِفَتْ حَسُنَ أَنْ يقعَ لها حالٌ ، وقول الزمخشري: «إِنَّ (جاء) هنا بمعنى (كانَ) كما في قولهم: ما جاءَت حاجتُك» ليس بشيءٍ لنصِّ سيبويه أَنَّه لا يقاسُ[٥] ، وقد رُوِيَ فجاءَ فرسٌ سابقًا[٦] ، وإِنَّما جُوِّزَتِ الحالُ مِنَ النكرةِ لاختصاصِها بمعنًى لا يوجدُ في الصفةِ ، فمِنْ هنا جِيءَ بها وصاحبُها نكرةً لأَنَّ جعلَها وصفًا لا يكونُ مقيِّدةً للفعلِ ، فإذا أُريدَ أَنَّها مقيِّدةً للفعلِ جيءَ بها بعد النكرةِ ، وَاغْتُفِرَ ضعفُها لِمَا يؤدِّي إليه مِنَ المعنَى ، فأَمَّا إذا قُدِّمَتِ الصفةُ لم يمكنْ أَنْ تكونَ صفةً ، فوجبَ العدولُ لامتناعِ الوصفيةِ كقولك: جاء راكبًا رجلٌ ، **وقوله**: «**كقولِه**» البيتُ لكُثَيِّرٍ:

---

(١) بيت من الوافر نسب إلى الأعشى وهو في الصبح المنير ص ٢٤٣ والسيرافي ٢٦٢/٢ والراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٠٤ وبلا نسبة في الدلائل في غريب الحديث ٥٨٠/٢ ط مكتبة العبيكان والبرصان والعرجان ص ٣٦٥ والمخصص ١٢٤/٣ ، ١٣٣/١٧ ومجمع الأمثال ٢٧١/٢ والتذييل والتكميل ٩ /٣٣ والارتشاف ١٥٥٦/٣.

الشاهد: مجيء الجماء مرفوعا ونصبه هو الأكثر .

(٢) السيرافي ٢٦٢/٢ .

(٣) الكتاب ٩١/٢ .

(٤) ورد في شرح الكافية للرضي ٢٢/٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٥٠/١ ، ٥١ .

(٦) يريد أن الحال جاءت من النكرة دون وصف .

٣٨٧- لِعَــزَّةَ مُوحِشًــا طَلَــلٌ قَــدِيمُ عَفَــاهُ كُــلُّ أَسْــحَمَ مَسْــتَدِيمُ[١]

ويُروَى:

٣٨٨- لِمَيَّـــةَ مُوحِشًـــا طَلَـــلُ يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ[٢]

الخِلَلُ أغشيةُ أعمادِ السيفِ ، واحدتُها خَلَّةٌ أي يَتَبَيَّنُ تَبَيُّنَ الوشيِ في خَلَلِ السيوفِ ، ويروَى خَلَلُ أي فرجةٌ مِنَ الشيئين ، وفي الرواية الأولى: أسحمَ ، الأسحمُ الأسودُ[٣] ، والمستديمُ الدائمُ[٤] يعني مَطَرًا دائمًا ، وفي البيتِ إشكالٌ ؛ لأَنَّ الجارَّ والمجرورَ إذا وقعَ خبرًا تحمَّلَ ضميرًا ، والضميرُ معرفةٌ وإنْ عاد إلى النكرةِ ، قال سيبويه في ربَّ رجلٍ وأخيه: ((فإنْ قيل: أَمضافةٌ إلى معرفةٍ (٢٣٣/أ) أو نكرةٍ؟ فإنَّك قائلٌ إلى معرفةٍ ولكنَّها أُجْرِيَتْ مجرى النكرةِ كما أَنَّ مثلَك مضافةٌ إلى معرفةٍ وهي توصفُ بها النكرةُ))[٥]. وإذا كان معنا معرفةٌ فجَعْلُ الحالِ مِنَ النكرةِ والمعنى واحدٌ لا وجهَ له ، ويلزمُ منه أَنْ يكونَ العاملُ في الحالِ غيرَ العاملِ في صاحبِها ، وحينئذٍ يضعفُ قولُ سيبويه في منعِ تقديمِ حالِ المجرورِ عليه ، وقال ابن جني في الخصائص: ((ألا ترَى إلى قولِ سيبويه في قولهم: له مائةٌ بِيْضًا أَنَّه حالٌ من النكرةِ وإنْ كان جائزًا أَنْ يكونَ من الضميرِ المرفوعِ في له ، وعلى ذلك حَمَلَ قولَه: لعزةَ موحِشًا طللٌ ، فقال: إنَّه حالٌ من النكرةِ ، أَفَيَحْسُنُ بأحدٍ أَنْ يدَّعِي على أحدٍ من متوسِّطِينا أَنْ يخفَى هذا الموضعُ عليه فضلًا عن المشهودِ له بالفضلِ وقد أفتَى بالوجهِ الأضعفِ عنه إلا أَنَّه على الحالاتِ وجهٌ صحيحٌ))[٦]. **مُحَمَّدٌ**: والجمعُ بين هذه المسألةِ ومررتُ راكبًا بزيدٍ أَنَّه لا تجوزُ إنْ كان راكبًا حالًا من زيدٍ مشكلٌ جدًّا

---

(١) بيت من الوافر وهو في الأبيات المنسوبة لكثير ينظر ديوانه ص ٥٣٦ والتصريح ٣٧٥/١ وبلا نسبة في التمام ص ٩٢ وأمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١ .

الشاهد: تقدم الصفة على الموصوف النكرة فأعربت حالا .

(٢) ينظر ديوان كثير ص ٥٠٦ وهذا من مجزوء الوافر وهو لكثير في الكتاب ١٢٣/٢ والتصريح ٣٧٥/١ وخزانة الأدب ٢٠٩/٣ وبلا نسبة في العين ٢٦٢/٣ وكتاب الشعر ص ٢٢٠ والخصائص ٤٩٢/٢ والصحاح ١٠٢٥/٣ وابن الشجري ٩/٣ وشمس العلوم ١٦١٤/٣ وأسرار العربية ص ١٤٧ ونتائج الفكر ص ١٨٣ والتسهيل ٣٥٥/٢ واللسان ٣٦٨/٦ ، ٢٢٠/١١ والتذييل والتكميل ١٥٠/٩ .

(٣) ينظر اللسان ٢٨١/١٢ (س ح م) .

(٤) ينظر السابق ٢١٣/١٢ (د و م) .

(٥) الكتاب ٥٥/٢ .

(٦) الخصائص ٤٩٢/٢ بتصرف ، وينظر الكتاب ١١٢/٢ .

لم أجدْ لأحدٍ من العلماءِ كَشْفَهُ كما ينبغِي ، ويحتملُ أَنْ يقالَ: لَمَّا كان الضميرُ يعودُ إلى متأخِّرٍ لفظًا ذلك المتأخِّرُ هو المفسِّرُ للضميرِ قائمٌ مقامَ الوصفِ ، والصفةُ والموصوفُ شيءٌ واحدٌ ، فضَعُفَ تقديمُ الحالِ عليه ولذا سوَّى سيبويه بين المعرفةِ والنكرةِ في هذا ، وقد سَلَكَ السيرافي هذا التخريجَ ، فقال: «ويجوزُ أَنْ يكونَ نَسَبَ – يعني سيبويه – إلى المبتدإِ العملَ في الظرفِ ؛ لأَنَّ فاعلَ استقرَّ هو المبتدأُ ، والمضمرُ هو المظهرُ فلملابستِه للفعلِ المضمرِ ما جازَ أَنْ يُعَبَّرَ عنه أَنَّه العاملُ فيه»(١). فكذا في مسألتِنا ، ومثلُه في الإشكالِ في المستثنى المتقدِّمِ:

٣٨٩– وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ(٢)

على ما نشيرُ إليه إذا وصلنا إليه .

[الحال المؤكدة]

قال الزمخشري: «والحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيد أبوك عطوفاً، وهو زيد معروفاً، وهو الحق بيناً، ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق، وفي التنزيل: (وهو الحق مصدقاً لما بين يديه) وكذلك أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد، فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها. وتقول أنا فلان بطلاً شجاعاً وكريماً جواداً فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت زيد أبوك منطلقاً أو أخوك أحلت إلا إذا أردت التبني والصداقة. والعامل فيها أحق أو أثبت مضمراً».

قال صاحب الكتاب: «والحالُ المؤكِّدةُ الفصلُ».

---

(١) السيرافي ٢/٢٩٦ .

(٢) صدر بيت من الطويل للكميت في شرح الهاشميات ص ٥٠ وتمامه:

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ ... وما لي إلا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

ويروى مذهب الحق مذهب ، وينظر العين ٢٦٣/١ والمقتضب ٣٩٨/٤ ومجالس ثعلب ص ٤٩ ومعجم ديوان الأدب ٢٨٠/١ واللمع ص ٥٦ ومجمل اللغة ٥٠٤/٢ والمحكم ٣٨٣/١ والإنصاف ٢٧٥/١ واللسان ٥٠٢/١ واللمحة لابن الصائغ ٤٦٨/١ والتصريح ٣٥٥/١ وخزانة الأدب ٣١٤/٤ .

الشاهد: تقدم المستثنى آل أحمد على المستثنى منه شيعة فلا يجوز فيه غير النصب .

مُحَمَّدٌ: ليس **قولُه**: ((**هي التي تجيءُ على إثرِ جملةٍ عَقَدَهَا مِنَ اسمين لا عملَ لهما لتوكيدِ خبرِها وتقريرِ مؤدَّاه**)) بحدٍّ ؛ لأَنَّها قد وردَت بعد الفعلِ[1] كقولِه تعالى:﴿وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيًّا﴾[2] فحيًّا حالٌ مؤكِّدةٌ ، ومثلُه قولُه تعالى:﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾[3] فقائمًا حالٌ مؤكِّدةٌ بعد جملةٍ فعليةٍ ومثلُه كثيرٌ نحو: دعوتُ اللهَ سميعًا بصيرًا وقادرًا ، وما تقدَّمَ مِنْ مذهبِ سيبويه[4] في قُمْ قائمًا ، وإنَّما مَيَّزَ المؤكِّدةَ من غيرِها بما لا يوجدُ إلا فيها ، ولا يقعُ هذا الموقعَ (٢٣٣/ب) إلا المؤكِّدةُ. **قوله**: ((**زيدٌ أبوك عطوفًا**)). زيدٌ مبتدأٌ ، وأبوك الخبرُ ، وعطوفًا منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه أَحُقُّ أو أُثْبِتُ كما بيَّنَه في آخرِ الفصلِ ، والحقُّ أَنَّه حالٌ من المفعولِ في أَحُقُّه أو أُثْبِتُه. **وقوله**: ((**وحَقَقْتَ بالعطوفِ الأبوةَ**)). يعني أَنَّ الأبَ يكون عطوفًا فهذا معنى **قولِه**: ((**لتوكيدِ خبرِها وتقريرِ مؤدَّاه أو نفيِ الشكِّ عنه. وهو زيدٌ معروفًا**)) حالٌ العاملُ فيه أثبتُه، وحققْتَ بالمعروفِ أَنَّ الرجلَ زيدٌ لأَنَّ الضميرَ الذي هو (هو) يرجعُ إلى شخصٍ معيَّنٍ ، ولا يقعُ هنا إلا ما أشبَهَ المعروفَ ممَّا يُعْرَفُ ويؤَكَّدُ. **قوله**: ((**وهو الحقُّ بَيِّنًا**)). بَيِّنًا حالٌ مِنْ أثبتُه أو أَحُقُّه وحققْتَ بالبيِّنِ أَنَّ الأمرَ حقٌّ وذلك ممَّا يؤَكَّدُ به الحقُّ إذ الحقُّ لا يزالُ واضحًا بَيِّنًا ، وقوله تعالى:﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾[5] فمصدِّقًا حالٌ مؤكِّدةٌ للحقِّ. **قوله**: ((**وكذلك أنا عبدُ الله آكلًا كما تأكلُ العبيدُ**)). فقولُه: آكلا حالٌ مؤكِّدةٌ فيه تقريرُ العبوديةِ ، وتحقيقٌ لها ، ((**وتقول: أنا فلانٌ بطلًا شجاعًا وكريمًا جوادًا ، فتحقِّقُ ما أنت مُتَّسِمٌ به ، وما هو ثابتٌ لك في نفسِك ، ولو**

---

(١) ينظر الخصائص ٢٦٨/٢ والتخمير ٤٣٦/١ وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ والمقاصد الشافية ٤٨٥/٣ .

(٢) من الآية (٣٣) من سورة مريم .

(٣) من الآية (١٨) من سورة آل عمران .

(٤) في ص ٦٠٩ قاس ابن عمرون قم قائما على رأي سيبويه في قول الفرزدق ولا خارجا من فيَّ ، فاعتبار سيبويه خارجا حال – على حد قول ابن عمرون وقد علقت عليه في موضعه – قاس عليه ابن عمرون قم قائما فقائما حال على رأي سيبويه ، ولم يذكر سيبويه قم قائما كمثال ، ونص المبرد في المقتضب ٢٦٩/٣ أن قائما في موضع قياما . واعتبره ابن مالك في شرح التسهيل ٣٥٧/٢ حالا مؤكدة وينظر تمهيد القواعد ٢٣٢٦/٥ .

(٥) من الآية (٣١) من سورة فاطر .

قلت: زيدٌ أبوك منطلِقًا أو أخوك أَحَلْتَ». لأنَّ ذلك ليس تقريرَ أمرِ الأبوةِ والأخوةِ ، فإِنْ قلتَ: منطلقًا في حاجتِك أو في مصلحةِ أمرِك جازَ ؛ لأَنَّ الحالَ قد أَكَّدت معنى الأبوةِ والأخوةِ ، فصلَحَ أَنْ يكونَ للتوكيدِ ، وإِنْ لم تُرِدِ التوكيدَ وأردتَ المنتقلةَ أَحَلْتَ ؛ لأَنَّه لا يكونُ أباه في حالِ الانطلاقِ دون غيرها ، ولذا **قال: إلا إذا أردتَ التبنِّي والصداقةَ**. يعني ممَّا ينتقلُ فيجوزُ أَنْ يكونَ في وقتٍ دون وقتٍ. **وقوله**: «**والعاملُ فيها أَحُقُّ أو أُثْبِتُ مضمرًا**[1]». ممَّا دلَّتْ عليه الحالُ ، تقدَّم بيانُه ، فقال: «إِنَّ عليك أميرًا زيدٌ ضعيفٌ أكثرُ ما يكونُ في الشعرِ»[2] لا أَنَّ الابتداءَ (٢٣٤/أ) يصلُحُ أَنْ يعملَ في الحالِ ، ولا أَنَّ العاملَ في الحالِ غيرُ العاملِ في صاحبها ، فهذا ما حصلَ بعد العناءِ واللهُ المستعانُ ، وقال الزجاج: «العاملُ الخبرُ لنيابتِه عن مسمًّى أو مدعُوٍّ ويَجعَلُ فيه ذكرًا من الأوَّلِ»[3] ، والأولُ أجودُ ؛ لأَنَّه يلزمُ منه أَنْ يتحمَّلَ العَلَمُ ضميرًا بما ذَكَرَ من الاعتبارِ واسمُ الجنسِ ، وذا في غايةِ البعدِ.

[وقوع الحال جملة]

قال الزمخشري: «والجملة تقع حالاً. ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم: كلمته فوه إلى في، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة. وأما لقيته عليه جبة وشي، فمعناه مستقرة عليه جبة وشي. وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً. فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفياً. فالمثبت بغير واو وقد جاء في المنفي الأمران. وكذلك في الماضي. ولا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة».

قال صاحب الكتاب: «والجملةُ تقعُ حالًا الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: لَمَّا كانت الحالُ زيادةً في الخبرِ ، والخبرُ يجوزُ أَنْ يكونَ جملةً جازَ أَنْ يقعَ الحالُ

---

(١) هو مذهب سيبويه ينظر الكتاب ٧٨/٢ والسيرافي ٤٠٨/٢ . وجعل صدر الأفاضل تقدير (كان) التامة أوجه ينظر التخمير ٤٣٧/١ .

(٢) يقصد سيبويه ينظر الكتاب ١٢٥/١ ، وقال السيرافي:" يريد تقديم الحال على الاسم الذي منه الحال إذا كان العامل ظرفا ليس بكثير في الكلام ، والكثير أن يكون الحال بعد الظرف والحال جميعا." السيرافي ٤٥٤/٢ .

(٣) السيرافي ٤٠٩/٢ بتصرف وابن يعيش ٦٥/٢ ، قال الزجاج :" فأما قولك: هو زيد معروفا ، وهو الحق مصدقا ، ففي الحال فائدة ، كأنك قلت: انتبه له معروفا." معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٤/١ ، فالظاهر أن الزجاج يوافق سيبويه في هذه المسألة .

جملةً وهي نكرةٌ ، والجملةُ نكرةٌ فجازَ أَنْ يقومَ مقامَها[1] ، والجملةُ التي تقعُ حالًا هي التي يصحُّ أَنْ تقعَ صفةً وخبرًا وليس شيءٌ من الفضلاتِ ليس أصلُه المبتدأَ والخبرَ تقعُ الجملةُ موقعَه إلا الحالَ والصفةَ[2] ، والجملةُ على ضربين اسميةٌ وفعليةٌ. **قوله:** ((**فإنْ كانت اسميةً فالواوُ**)) اعلمْ أَنَّ الجملةَ لابدَّ فيها من رابطٍ يربطُها بما قبلها إذا وقعتْ في موضعِ المفردِ كما ذكرنا في الخبرِ ، والرابطُ المعلومُ الضميرُ ، والحالُ لَمَّا كانتْ تشبهُ الظرفَ جاز خلوُّها من الضميرِ ؛ لأَنَّ الظرفَ لا يفتقِرُ إلى ضميرٍ فلذا جازَ أَنْ تقعَ الجملةُ حالًا وإنْ لم يكنْ فيها ضميرٌ كقولِ امرئِ القيسِ:

٣٩٠- وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا[3]

ولابدَّ حينئذٍ من الواوِ ؛ لأَنَّ ما في الواو من معنَى الجمعِ يُغنِي عن الضميرِ مع مشابهةِ الحالِ الظرفَ. وقول المصنِّفِ: فالواوُ. يُفْهَمُ منه أَنَّه لابدَّ ، ولذا **قال:** ((**إلا ما شَذَّ**)) يعني من مجيءِ الجملةِ الاسميةِ بغيرِ واوٍ ، والصحيحُ أَنَّه ليس بشاذٍّ[4] بدليلِ مجيئِه في الكتابِ العزيزِ في مواضعَ منها قولُه تعالى ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى (٢٣٤/ب) ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[5] فوجوهُهم مسودَّةٌ جملةٌ اسميةٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ ولا واوَ ، والقرآنُ نختارُ له لا عليه ، وقال السخاوي: ((الذي ذكرَه النحاةُ غيرَ محقَّقٍ ، والتحقيقُ لابدَّ من الواوِ في الاسميةِ ؛ لأَنَّ الواوَ هي التي أُوقِعَتْ موقعَ الحالِ لِمَا فيها من معنَى الجمعِ ، والحالُ مفعولٌ فيها ، فإذا اتَّصلتِ الواوُ بالجملةِ آذنتْ بأَنَّ مجيءَ زيدٍ جامعَ انطلاقَ عمرٍو ، وليس الضميرُ ممَّا له ذلك ، ألا ترَى أَنَّك لو قلت: جاء زيدٌ أبوه قائمٌ أو جاء زيدٌ أبوه منطلقٌ لم

---

(١) هذه العلة في الإيضاح لابن الحاجب ٣٤٤/١ .

(٢) في الأصل: وصلة . وأظنها الصفة ، ولا تصح والصلة لأن جملة الصلة لا محل لها .

(٣) صدر بيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩ وعجزه: بمُنْجَرِدٍ قَيدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وله في جمهرة أشعار العرب ص ١٣٥ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧ والزاهر ٢١٢/٢ وشمس العلوم ١٥٧/١ وشرح التسهيل ٣٦٣/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٥٨/٢ واللسان ٣٩١/١ والتذييل والتكميل ١٧٢/٩ وخزانة الأدب ١٥٦/٣.

الشاهد: مجيء الجملة الاسمية الواقعة حالا والطير في وكناتها مقترنة بالواو مع خلوها من ضمير صاحب الحال .

(٤) قال ابن يعيش:" فإن أراد أنه شاذ من جهة القياس فليس بصحيح ... وإن أراد أنه قليل من جهة الاستعمال فقريب لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر ؛ لأنها أدل على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها." ٦٦/٢ .

(٥) من الآية (٦٠) من سورة الزمر . وينظر الكتاب ١٥٥/١ والسيرافي ١٨/٢ ومثَّلَا لمجيء الاسمية حالا بلا واو .

يصحّ»[١]. **مُحَمَّدٌ**: هذه الصورةُ بعينِها صرَّحَ ابنُ برهان[٢] فيها في شرحِ اللمعِ بالجوازِ وأبو عليٍّ في الإغفالِ[٣] ، فما أعلمُ مِنْ أينَ له هذا المنعُ؟ ثم قال: «وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ قد عُلِمَ أنَّه في موضعِ الحالِ ؛ لدخولِ الوجوهِ في رؤيةِ الذين كذبوا ؛ لأنَّه إذا رآهم رأى وجوهَهم مسودَّةً فلَمَّا كان وجوهُهم مسودَّةٌ من لازمِ رؤيتِهم عُلِمَ أنَّ الجملةَ في موضعِ الحالِ وكذلك لو قلت: رأيتُ زيدًا وجهُه حَسَنٌ جازَ على هذا ويَرِدُ على ما ذكرَه الجملةُ الفعليةُ فإنَّها تأتي بغيرِ واوٍ»[٤]. **مُحَمَّدٌ**: وما ذكره السخاوي أيضًا لا أصلَ له ، وما منعَه قد تقدَّمَ نقلُنا جوازَه عن ابن بَرْهَانَ ، ولعلَّ الزمخشري أرادَ ما ذكرَه السيرافي[٥] ؛ لأنَّ الجملةَ إذا كانت في موضعِ الحالِ جازَ أنْ تدخلَ عليها الواوُ ، فلا كلامَ في الجوازِ إنَّما الكلامُ أنَّه لابدَّ منها إلا فيما شَذَّ. **قولُه**: «**إلا ما شَذَّ من قولهم: كلَّمتُه فوه إلى فيَّ وما يُعْثَرُ عليه في الندرةِ**». قد تبيَّنَ ما فيه ، وقال صدرُ الأفاضل: «الحالُ بيانُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ ، وهذه المصدَّرةُ بالواوِ ليستْ به ، ألا ترَى أنَّك إذا قلتَ: تقلَّدتُ سيفِي والشمسُ طالعةٌ ، فطلوعُ الشمسِ ليس ببيانِ هيئةِ المتقلِّدِ ، ولا المتقلَّدِ ، والواوُ للمفعولِ فيه لا للحالِ ، والنحويون (٢٣٥/أ) سَهُوا في واوين أحدُهما هذه»[٦]. **مُحَمَّدٌ**: لَمَّا لم يقفْ على المسألةِ نسبَ القومَ إلى السهوِ ، أَمَّا بيانُ الكيفيةِ فسهلٌ ؛ لأنَّ معناه مبكرًا أو واضحًا وما أشبهَه ممَّا يساعدُ عليه معنى الكلامِ لكنَّه أساءَ فهمًا فأساءَ أدبًا. **قوله**: «**وأمَّا لقيتُه عليه جبَّةُ وشيٍ فمعناه مستقرةٌ عليه جبةُ وشيٍ**» هذه قاعدةٌ ، وهو أنَّ الظرفَ يرفعُ الظاهرَ ، ولم يبيِّنْ متى يعملُ ولا

---

(١) المفصل ٧٠٦/٢ بتصرف .

(٢) قال:" فإن كان في الجملة ضمير يرجع إلى ذي الحال كفاك ذاك من الواو." شرح اللمع لابن برهان ١٣٢/١.

(٣) ينظر الإغفال ٥٢/٢ .

(٤) المفصل ٧٠٦/٢ ، ٧٠٧ .

(٥) أظنه يقصد قول السيرافي في: كلمته فاه إلى في :" من رفع فالتقدير: كلمته أي: كلمته وهذه حاله ، ومن نصب فليس على تقدير الواو ، ألا تراك تقول: كلمت زيدا قائما ، وكلمت زيدا وهو قائم إذا أتيت بالواو في موضع الحال لم يكن ما بعدها إلا مبتدأ وخبر" السيرافي ٢٨٣/٢ .

(٦) التخمير ٤٤٣/١ بتصرف.

بأيِّ المذاهبِ فيها يتمسَّكُ؟ والصحيحُ أَنَّه لا يرفعُ الظاهرَ على ما بيَّنَّاه في خبرِ المبتدإِ[١] ، وما ذكرَه من التخريجِ لا حاجةَ إليه ، إِنَّما أحوَجَه إليه التزامُ الواوِ وهو غيرُ لازمٍ بل مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ ، ولا حاجةَ إلى الواوِ لوجودِ الضميرِ ، ومن الحالِ الواقعةِ بعد الواوِ بيتُ الكتاب:

٣٩٢- عَاوِدْ هَرَاةَ[٢] وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا[٣]

فالواوُ وما بعدَها منصوبةُ الموضعِ بعاودْ ، وتقديرُ جوابِ الشرطِ ما دلَّ عليه أولُ الكلامِ تقديرُه: وإِنْ معمورُها خربًا فعاودْ. **قوله:** «**وإِنْ كانت فعليةً لم تَخْلُ من أَنْ يكونَ فعلُها مضارعًا [أو ماضيًا فإِنْ كان مضارعًا][٤] لم يخلُ من أنْ يكونَ مُثْبَتًا أو منفيًّا ، فالمثبتُ بغيرِ واوٍ**». قال تعالى:﴿فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ﴾[٥] أي: ماشيةً ، ولا حاجةَ إلى الواوِ إذا كان مثبتًا لِمَا بينَ الفعلِ المضارعِ واسمِ الفاعلِ من المشابهةِ ، وجاز أَنْ يقعَ المضارعُ حالًا ؛ لأَنَّه يستعملُ للحالِ ، والمصنفُ أطلقَ المضارعَ ، ويريدُ فعلَ الحالِ ؛ لأَنَّ المستقبلَ لا يقعُ حالًا ؛ لأنَّه لا يدلُّ على الحالِ فلا تقول: جاء زيدٌ سيركبُ نصَّ عليه ابنُ السراجِ[٦] ، فإِنْ قيل: فقد قال سيبويه: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا»[٧]. قيل: هذا قليلٌ ، ولأنَّه اسمٌ وقعَ في موضعِه بتصرُّفٍ فيه بخلافِ الفعلِ ؛ لأنَّه واقعٌ موقعَ غيره إذا كان حالًا ، فأَمَّا ما تقدَّمَ من قولِ (٢٣٥/ب) الشاعرِ:

---

(١) ينظر ص ٣٣٩ .

(٢) في الأصل: قراة . وفي كل مراجع البيت هراة ، وهي مدينة بخراسان . ينظر معجم البلدان ٣٩٦/٥ .

(٣) صدر بيت من البسيط وهو لرجل من هراه وعجزه:

وأَسْعِدِ اليومَ مشغُوفا إذا طَرِبَا

ينظر اللسان ٣٦١/١٥ وبلا نسبة في الكتاب ١١٢/٣ والمقتضب ٧٢/٢ والأصول ٢٣٢/٢ والصحاح٢٥٣٥/٦ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٧٤/١ وخزانة الأدب ٣٩/٩.

الشاهد: وإن معمورها حيث جاءت الجملة حالا والرابط الواو ، وفيه أيضا شاهد على تقديم الاسم على الفعل بعد إن الشرطية والبصريون يقدرون فعلا بعد إن يدل عليه الموجود .

(٤) ما بين [ ] زيادة من نص المفصل ينظر المفصل ص ١١٤ ط الآداب .

(٥) من الآية (٢٥) من سورة القصص .

(٦) ينظر الأصول ٢١٦/١ .

(٧) الكتاب ٥٢/٢ .

لَــنْ تَرَاهَـــا وَلَـــوْ تَأَمَّلْـــتَ إِلَّا وَلَهَـا فِي مَفَـارِقِ الـرَّأْسِ طِيْبَـا[1]

فتقديرُه: إلا وأنت ترَى ، فالواوُ لم تدخلْ على المضارعِ المثبتِ ، وقال الجزولي: «ولا يجيءُ الواوُ مع المضارعِ غيرِ الماضي معنًى إلا قليلًا»[2]. ومُثِّلَ بقولهم: جاء زيدٌ ويَصُكُّ عنقَه ، ولا مانعَ من تقديرِ المبتدإِ كما في البيتِ . **قوله:** «**وقد جاء في المنفيّ الأمران**[3]» يعني بواوٍ وغيرِ واوٍ ، قال تعالى في قراءةِ ابنِ عامرٍ[4]:﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[5] الجملةُ في بعضِ الأقوالِ[6] في موضعِ نصبٍ على الحالِ وإنْ كان معها الواوُ ، وقال تعالى:﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾[7] فلم يأتِ بالواوِ ، فمَنْ أتَى بالواوِ فلأَنَّه لَمَّا صدَّرَ الكلامَ بحرفِ النفيِ أشبَه الاسميةَ من جهةِ أَنَّ أولَ الجملةِ ليس فعلًا ، ومَنْ لم يأتِ فلأَنَّه فعلٌ مضارعٌ ، وقال ابنُ خروفٍ: «فإنْ كان الفعلُ مضارعًا لم يدخلْهُ الواوُ ولزمَ الضميرُ ، فإنْ دخلتِ الواوُ كان على تقديرِ مبتدإٍ وصارتِ الجملةُ اسميةً»[8]. أطلَقَ ولم يفصِّلِ المثبتَ من غيرِه ، وألزمَ أَنَّها اسميةٌ إذا جاءتِ الواوُ ولا حاجةَ إلى ذلك ، وكذا أطلقَ الجزولي: «ولا يجيءُ الواوُ مع المضارعِ غيرِ الماضي معنًى إلا قليلًا»[9]. مِثْلَ إطلاقِ ابنِ خروفٍ ، والجوابُ ما تقدَّمَ إلا أَنَّه زادَ مع غيرِ الماضي معنًى وذا يُنَبَّهُ عليه في الفعلِ الماضي. **قوله:** «**وكذلك في الماضِي**» يعني أَنَّك مخيَّرٌ في الإتيانِ بالواوِ وتركِها ، فمَنْ أتى بها فلأَنَّ أولَ الجملةِ ليس فعلًا ؛ لأَنَّه قد شَرَطَ أَنَّه لابدَّ مِنْ قد مظهرَةٍ أو مقدَّرَةٍ ، قال:

---

(١) مرَّ تخريجه في ص ٤٤٤ برقم ٢٥٠ . وتقدير (وأنت ترى) دخلت الواو هنا على مبتدإ وينظر الخصائص ٤٣٠/٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٧٤/٧ .

(٢) المقدمة الجزولية ص ٩١ .

(٣) في الأصل: الأمر . وما أثبته الصواب ، ينظر المفصل ص ١١٤ ط الآداب .

(٤) قرأ تَتَّبِعانِ بتخفيف النون ، ينظر المبسوط ص ٢٣٥ والبحر المحيط ١٨٦/٥ ومعجم القراءات للخطيب ٦١٤/٣ ، ٦١٥ .

(٥) من الآية (٨٩) من سورة يونس .

(٦) ينظر الإنصاف ٦٦٧/٢ والتبيان للعكبري ٦٨٥/٢ .

(٧) من الآية (٧٧) من سورة طه .

(٨) شرح الجمل لابن خروف ٣٨٥/١ .

(٩) المقدمة الجزولية ص ٩١ .

٣٩٣- ذَكَرْتُكِ وَالخَطِّيّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[١]

ومَنْ لم يأتِ بالواوِ فلأَنَّ الجملةَ فعليةٌ قال:

٣٩٤- وَ[طَعْنٍ][٢] كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا[٣]

فغَدَا في موضعِ نصبٍ على الحالِ ولا واوَ وفَصَّلَ ابنُ (٢٣٦/أ) خروفٍ ، فقال: ((إنْ كانتْ ماضيةً لفظًا ومعنًى وكان فيها ضميرٌ لم تحتجْ إلى الواوِ ، فإنْ لم يكنْ فيها ضميرٌ احتاجتْ إلى الواوِ نحوِ: خرجَ زيدٌ وقد جاء عمرٌو ، ولابدَّ مِنْ (قد) ، وإنْ كانت ماضيةً معنًى لا لفظًا نحو: جاء زيدٌ ولم يخرجْ عمرٌو احتاجتْ إلى الواوِ كان فيها ضميرٌ أو لم يكنْ))[٤]. وقال الجزولي: ((وإذا لم يجبِ الإتيانُ بالواوِ في الاسميةِ كان مختارًا – يعنِي الإتيانَ بالواوِ – وفي حكمِها – يعنِي في حكمِ الاسميةِ – الماضي معنًى أو لفَظا ومعنًى))[٥]. **قوله: ((ولابدَّ مِنْ (قد) ظاهرةٍ أو مقدرَةٍ))**. قيل: لَمَّا كان الماضي قد تقضَّى لم يجزْ أَنْ يقعَ حالًا بغيرِ (قد) ؛ لأَنَّ (قد) تقرِّبُه من الحالِ ، فجاءَ معها ما لم يأتِ بدونِها ، وقال ابُن خروف: ((قال أبو العباس المبرد[٦]: وقوعُ الماضي موقعَ الحالِ من غيرِ (قد) قبيحٌ ، وأجازَه الأخفشُ وقَبَّحَهُ ، ولم يعرضْ له سيبويه وإضمارُ قد فاسدٌ ؛ لأَنَّ الحروفَ لا يتصرَّفُ فيها ، ولم يُفْعَلْ ذلك بأختيها السينِ وسوفَ)). **مُحَمَّدٌ**: (قد) تدخلُ على الماضي والمضارعِ ، فجازَ أَنْ تكتسبَ قوَّةً ، وما ذكروه من تقريبِ

---

(١) بيت من الطويل لأبي العطاء السندي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٠/١ وللمرزوقي٥٦/١ وبلا نسبة في ابن يعيش ٦٧/٢ والمغني ٤٩٠/٢ .

الشاهد: وقد نهلت حيث جاءت الواو مع الجملة الحالية التي فعلها ماض مسبوق بقد .

(٢) كلمة سقطت من البيت في الأصل .

(٣) بيت من الهزج للفند الزماني وتمامه:

وطعنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا والزِّقُّ ملآنُ

وهو في شعر الفند الزماني د: حاتم الضامن ص ٢٦ والحيوان ٤١٥/٦ وأمالي القالي ٢٦٠/١ وشرح الحماسة للتبريزي ١٤/١ وخزانة الأدب ٤٣٢/٣ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٤١٦/٤ والمحكم ١١١/٨ وشرح التسهيل ٢٨٥/٣ واللسان ٤٣٢/١٤ .

الشاهد: غدا حيث جاء الفعل الماضي حالا بلا واو .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٣٨٤/١ ، ٣٨٥ بتصرف .

(٥) المقدمة الجزولية ص ٩١ .

(٦) في المقتضب أن المبرد والأخفش قبحا وقوع الماضي حالا دون واو أو (قد) ، ينظر المقتضب ١٢٣/٤ .

الحالِ ملغًى بما إذا كان ماضيًا معنًى لا لفظًا نحو: جاء زيدٌ ولم يتكلَّمْ ، فهذا ماضٍ لا شبهةَ ، ولا يجوزُ دخولُ قد عليه ، فعلمتَ أَنَّ ما تمسكُّوا به من التقريبِ غيرُ ثابتٍ ، وقال أبو علي: ((بدخولِ قد ضارعَ الاسمَ ، ألا ترَى أَنَّها زيادةٌ لحقتْ كما تلحقُ الاسمَ والمضارعَ ، ولولا ذلك لم يجزْ))[1] ، يريدُ كما تلحقُ الاسمَ قبلَ الفعلِ. **مُحَمَّدٌ**: هذا يشملُ (قد) و(لم) ، وقال ابنُ خروف: ((وذهبَ أبو عليٍّ الفارسي[2] إلى حملِه على حذفِ موصوفٍ إذا وقعَ فعلًا ماضيًا ، ولا يطَّردُ له ذلك)).

[حذف العائد من الجملة الحالية]

قال الزمخشري: ((ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول أتيتك وزيد قائم، ولقيتك الجيش قادم، وقال:

وقــد أغتــدي والطــير وكناتهــا بمنجــرد قيــد الأوابــد هيكــل))

قال صاحب الكتاب: ((فصلٌ ويجوزُ إخلاءُ هذه الجملةِ عن الراجعِ إلى ذي الحالِ إجراءً لها مجرَى الظرفِ (٢٣٦/ب) لانعقادِ الشبهِ بينَ الحالِ وبينَه ، تقول: أتيتُك وزيدٌ قائمٌ ، ولقيتُه والجيشُ قادمٌ)). وأنشدَ بيتَ امرئِ القيسِ:

وَقَـدْ أَغْتَـدِي وَالطَّيْـرُ فِي وُكُنَاتِهَـا بِمُنْجَـرِدٍ قَيْـدِ الأَوَابِـدِ هَيْكَـلِ[3]

كلامُه في هذا الفصلِ بَيِّنٌ لايحتاجُ مع ما تقدَّمَ إلى شرحٍ ، أَمَّا البيتُ فقوله: أغتدِي[4] أخرجُ غُدْوَةً والطيرُ ساكنةٌ لم تَطِرْ ، والوُكْنَاتُ[5] في الجبالِ حيثُ يسقطُ الطائرُ للمبيتِ ، وقال الأصمعي: ((يقالُ وَكَرَ يَكِرُ ووَكَنَ يَكِنُ إذا آوَى إلى وَكْرِه))[6] ، والمنجرِدُ[7] القصيرُ الشعْرَ ،

---

(١) الإغفال ٥٦/٢ بتصرف .

(٢) قال أبو علي:" أي: قوما حصرت صدورهم ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه." الشيرازيات ١٥٣/١ ، ونسب القول بالموصوف المحذوف إلى أبي الحسن في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣٠٥/١ .

(٣) سبق تخريجه في ص ٦٢٣ برقم ٣٩٠ . والشاهد: وقوع جملة والطير في وكناتها حالا من الضمير في أغتدي مع خلوها من الضمير اكتفاء بالواو .

(٤) ينظر الصحاح ٢٤٤٤/٦ (غ د و) .

(٥) ينظر اللسان ٤٥٣/١٣ (و ك ن) .

(٦) تهذيب اللغة ٣٥٠/١٠ بتصرف ، وينظر اللسان ٢٩٣/٥ .

(٧) ينظر اللسان ١١٦/٣ (ج ر د) . وفي الأصل: القصير الشعرة .

والأوابدُ[1] الوحشُ ، والهيكلُ[2] الضخمُ ، والمعنى أَنَّ هذا الفرسَ مِنْ سرعتِه يلحقُ الأوابدَ فيصيرُ لها بمنزلةِ القيدِ غيرَ أَنَّه أهملَ حذفَ الضميرِ من الفعليةِ مع أَنَّ لفظَه يشعرُ بأَنَّ حذفَ لفظِ العائدِ مختصٌّ بالاسميةِ ، وليس الأمرُ كذلك ، وقال الجزولي: ((لا تخلُو الفعليةِ منه أي من الضميرِ إلا والفعلُ ماضٍ معنًى نحو: جاء زيدٌ ولم يخرجْ عمرٌو أو معنًى ولفظًا نحو: جاء زيدٌ وقام خالدٌ ، وإذا خلتْ منه أي من الضميرِ لَزِمَتِ الواوُ))[3].

[حذف عامل الحال]

قال الزمخشري: ((ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل: راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً بإضمار اذهب وللقادم مأجوراً مبروراً أي رجعت. وإن أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً، بإضمار قال. وإذا رأيت من يتعرض لآمر قلت متعرضاً لعنن لم يعنه، أي دنا منه متعرضاً. ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً، أي فذهب الثمن صاعداً أو زائداً. ومنه أتميميا مرة وقيسياً أخرى؟ كأنك قلت: أتحول. ومنه قوله تعالى: (بلى قادرين) أي نجمعها قادرين)).

قال صاحب الكتاب: ((فصلٌ ومن انتصابِ الحالِ بعاملٍ مضمرٍ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ: لَمَّا كان الحالُ منصوبًا جاء بعاملٍ مضمرٍ كباقي المنصوباتِ ، وقد تقدَّمَ ما عاملُه موجودٌ ، وأَمَّا ما عاملُه مضمرٌ فقد ذهبَ بعضُ مَنْ شرحَ المفصلِ[4] إلى أَنَّ الحذفَ مخصوصٌ في عاملِ الحالِ بالفعلِ مع أَنَّه ذكرَ في:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[5]

أَنَّ الخبرَ لنا ، وهو العاملُ في الحالِ ، والظاهرُ أَنَّه بَعُدَ عليه ذلك الفصلُ. فمنه ((**قولُهم للمرتَحِلِ: راشدًا مهدِيًّا**)) تقديرُه: اذهبْ راشدا مهديا ، **وقوله**: ((**مصاحَبًا مُعَانًا**)) أي: اذهبْ مصاحَبًا (٢٣٧/أ) مُعَانًا يقولُه الرجلُ لِمَنْ يريدُ سَفَرًا ، وقيل: قوله: مصاحَبٌ أي: ذا أصحابٍ

---

(١) ينظر السابق ٣٧٢/٣ .

(٢) ينظر السابق نفس الصفحة .

(٣) المقدمة الجزولية ص ٩٠ بتصرف .

(٤) هو ابن يعيش ينظر ٦٨/٢ ، وكلامه عن: يا ليت أيام الصبا في ١٠٤/١ .

(٥) سبق تخريجه في ص ٣٧٧ برقم ٢٠٦ . والشاهد حذف خبر ليت جوازا لأنه جار ومجرور .

ورِفْقَةٍ والظاهرُ أَنَّه مصاحبٌ بالتوفيقِ ، ومعانٌ بالمعونةِ مِنَ اللهِ سبحانه وتعالَى ، وذا أولَى وأكثرُ فائدةٍ ، ويجوزُ الرفعُ ، فيقول: راشدٌ مهديٌّ أي أنت راشدٌ مهديٌّ ، وكذا مصاحَبٌ مُعَانٌ. قوله: وقولُك للقادمِ مِنْ سفرٍ: «**مأجورًا مبرورًا أي رجعتَ ، وإنْ أنشدتَ شعرًا أو حَدَّثْتَ قلتَ: صادقًا بإضمارِ قلتَ**» ويجوزُ فيهما الرفعُ. **وقولُه**: «**وإذا رأيتَ مَنْ يتعرَّضْ لأمرٍ قلتَ: متعرِّضًا لِعَنَنٍ**» أي لأمرٍ عَنَّ له أي عرضَ «**لم يَعْنِه**[1]». فسرَّه **بقولِه**: «**أي دَنَا منه متعرِّضًا**» ومعناه أَنَّه دخلَ في شيءٍ لا يعنِيه. **قوله**: «**ومنه أخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا**» فقوله: أخذتُه يعني أشياءَ اشتراها بأثمانٍ مختلفةٍ ، فأخبرَ بأدناه بقوله: بدرهمٍ ، ثم قال: فصاعدًا ، والمعنَى أَنَّه لَمَّا اشترى زادَ ثمنُه فاشترى منه بأكثرَ مِنْ ذلك ، ولم يخبِرْنا على الثمنِ الذي انتهَى إليه ، ولا بمقدارِ الزيادةِ ، ولم يردْ أخذتُه بثمنٍ زائدٍ ثم جعلَ صاعدًا عوضًا مِنْ زادَ ، وتقديرُه فزادَ الثمنُ صاعدًا ، وقد يجوزُ الجرُّ بالفاءِ وثم على إقامةِ الصفةِ مقامَ الموصوفِ ، ولا يجوزُ بالواوِ إنْ نصبتَ أو جررتَ ؛ لأَنَّ الواوَ لا تفيدُ الترتيبَ ، وهو مرادٌ هنا. **وقوله**: «**أو بدرهمٍ فزائدًا أي فذهبَ الثمنُ صاعدًا أو زائدًا**». مستغنٍ عن الشرحِ. «**ومنه أتميميًّا مرَّةً وقيسِيًّا أخرى كأَنَّك قلتَ: أتتحوَّلُ؟**» فنصبَ تميميًّا على الحالِ ، والعاملُ فيه ما ذكرَه من قوله: أتتحوَّلُ؟ كأَنَّه رأى رجلًا يتحوَّلُ من حالٍ إلى أخرى لا يثبُتُ على شيءٍ فقال ذلك أي أتتخلَّقُ تارةً بأخلاقِ تميمٍ وتارةً بأخلاقِ قيسٍ يُوَبِّخُهُ على حالتِه لا يستفهمُه ، ويجوزُ الرفعُ أي: أنتَ (٢٣٧/ب) تميميٌّ مرَّةً وقيسيٌّ أخرَى ، وذكرَ بعضُ مَنْ تعرَّضَ للمفصلِ ، فقال: «أتميميًّا مرَّةً وقيسِيًّا أخرى؟ ذكرَه في الحالِ وليس بقوِيٍّ أَنْ يكونَ حالًا ، ولو كان حالا لكان المعنى أتتحوَّلُ في هذه الحالِ؟ ولم يردْ أَنَّه تحوَّلَ في حالِ كونِه تميميًّا وإنَّما أرادَ أَنَّه ينتقلُ تنقُّلًا متعدِّدًا ، فوجبَ أَنْ يُحمَلَ على المصدرِ لا على الحالِ ، وهو مذهبُ سيبويه[2] في الجميعِ وهو الصحيحُ لِمَا ذكرناه»[3]. **مُحَمَّدٌ**: والصحيحُ أَنَّ هذه الأسماءَ منصوبةٌ على الحالِ ؛ لأَنَّها تصلحُ جوابًا لكيف لو قيل: كيف

---

(١) هذا مثل يضرب لمن تعرَّض لشيء ليس من شأنه ينظر جمهرة الأمثال ٥٥٢/١ ومجمع الأمثال ٣٢٠/٢ . والعنن: اعتراض الموت ، أو اعتراض الشيء ينظر اللسان ٢٩٠/١٣ (ع ن ن) .

(٢) ينظر كلام سيبويه على المثال في الكتاب ٣٤٣/١ وقدره سيبويه في الخبر بقوله:" أَتَتَمَّمُ مرَّة وتَتَقَيَّسُ أخرى؟" ٣٤٥/١. وينظر ابن يعيش ٦٩/٢ .

(٣) هو ابن الحاجب في الإيضاح ٣٤٧/١ ، ٣٤٨ بتصرف .

يتحوَّلُ؟ لقال: تميميًّا مرَّةً وقيسِيًّا أخرَى لكنَّه لَمَّا رأَى سيبويه قال: ((فصارَ في هذا كهذا كما صار تُرْبًا وجندلًا بدلا من اللفظِ بتربتْ))[١]. يريدُ سيبويه أَنَّه صار بدلا من الفعلِ ، فهو مثلُ تربًا في كونه بدلا من الفعلِ لا في أَنَّه مصدرٌ ، وقال بعضهم[٢]: إنَّها أحوالٌ واقعةٌ موقعَ المصادرِ وهذا فيه شيءٌ ، فكيف ما كان ، فهي أحوالٌ. **قوله:** ((**ومنه قولُه تعالى:**﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[٣] **أي نجمعُها قادرين**)) أي: من حذفِ عاملِ الحالِ قولُه تعالى:﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[٤] فانتصابُ قادرين بتقديرِ: نجمعُها قادرين ، ودَلَّ على ذلك قولُه تعالى:﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ وذهبَ الفراءُ[٥] إلى انتصابِه بإضمارِ يحسبُ الذي دَلَّ عليه قوله تعالى:﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ

---

(١) الكتاب ١/٣٤٥ .

(٢) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ١/٣٤٧ .

(٣) من الآية (٤) من سورة القيامة .

(٤) الآيتان (٣ ؛ ٤) من سورة القيامة .

(٥) ذكر هذا القول عن الفراء كثيرون ينظر السيرافي ٢/٢٣٣ وابن يعيش ٢/٦٩ والمغني ٢/٦٩٦ وفي الحقيقة هذا تأويلٌ أجازه الفراء ، وأجاز تأويلا آخر في الآية ، فقد قال:" وقوله:﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ۚ بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ رفع ، وهو أوجه من النصب ؛ لأنه لو نصب لكان على ولكن أحسبهم أحياء ، فطرح الشك من هذا الموضع ، ولو كان نصبا كان صوابا كما تقول: لا تظننه كاذبا بل أظننه صادقا ، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ إن شئت جعلت نصب قادرين من هذا التأويل ، كأنه في مثله من الكلام قول القائل: أتحسب أن لن أزورك؟ بل سريعا إن شاء الله ، كأنه قال: بلى فاحسبني زائرك ، وإن كان الفعل قد وقع على أن لن نجمع فإنه في التأويل واقع على الأسماء ... وقد يقول بعض النحويين: إنا نصبنا قادرين على أنها صرفت عن نقدر ، وليس بشيء ، ولكنه قد يكون فيه وجه آخر سوى ما فسرت لك ، يكون خارجا من نجمع كأنه في الكلام قول القائل: أتحسب أن لن أضربك؟ بلى قادرا على قتلك ، كأنه قال: بلى أضربك قادرا على أكثر من ضربك ." معاني القرآن للفراء ١/١٧١ بتصرف ، وقال عند الحديث عن الآية في موضعها:" جاء في التفسير : بلى نقدر على أن نسوي بنانه ... وقوله: قادرين نصبت على الخروج من نجمع ، كأنك قلت في الكلام: أتحسب أن لن نقوى عليك بلى قادرين على أقوى منك ، يريد بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا ، ولو كانت رفعا على الاستئناف كأنه قال: بلى نحن قادرون على أكثر من ذا كان صوابا ." معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٨ بتصرف .

﴿قَـٰدِرِينَ﴾ أي فليحسبْنَا قادرين.

مُحَمَّدٌ: ونجمعُ أقربُ إليه فكان أولى مع أَنَّ يحسبُ ليس بلى جوابًا لقولِه تعالى:﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ فلذا قدَّرَه سيبويه[1] ، وقيل[2]: تقديرُه بلى نقدرُ قادرين ، وتقديرُ سيبويه أولَى لكونهَ رَدًّا لِمَا حَسِبُوه ، وقيل[3]: إنَّه منصوبُ لوقوعِه موقعَ نقدِرُ ، وهو باطلٌ ؛ لأَنَّه ليس من نواصبِ الاسمِ وقوعُه موقعَ الفعلِ. ومن الحالِ (٢٣٨/أ) قولهم: لأضربنَّه إنْ ذهبَ أو مكثَ[4] تقديرُه: لأضربنَّه ذاهبًا أو ماكثًا ، فإنْ قيل: كيف يجوزُ أَنْ يكونَ حالًا وهو آتٍ ، والحالُ حاضرٌ؟ قيل: هذا كقولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا ، فإنْ قيل: جوابُ الشرطِ محذوفٌ دَلَّ عليه أَوَّلُ الكلامِ ومرتبةُ الجزاءِ أَنْ يقعَ بعد الشرطِ ومرتبةُ الحالِ أَنْ تقعَ مع الجزاءِ لا تتقدَّمُ ولا تتأخَّرُ عنه ؛ لأَنَّها صفةٌ للفعلِ ، وصفاتُ الشيءِ لا تتراخَى عنه ، قيل: إنَّما سدَّ الشرطُ مسدَّ الحالِ في المعنَى من حيثُ وافقَ الحالُ الدلالةَ على الفعلِ لا من جهةِ المرتبةِ ، فإنْ قيل: إنَّ ذاهبًا وماكثًا ليس الحالَ في الحقيقةِ ؛ لأَنَّ تقديرَه: لأضربنَّه مقدِّرًا ذهابَه أو مُكْثَه فما حاجتُك أَنْ تقولَ: إنَّ ذهبَ أو مكثَ واقعٌ موقعَ ذاهبٍ وماكثٍ؟ قيل: إنَّ الذي يقدَّرُ ذاهبًا أو ماكثًا سادًّا مسدَّه لا يجوزُ إظهارُه إنَّما ثباتُه في التقديرِ لا في اللفظِ ، فلَمَّا لم يظهرْ في اللفظِ وكان الظاهرُ ذاهبًا أو ماكثًا قُدِّرَ الشرطُ موقعَه ، والمعنى أَنَّ ضَرْبَه يقعُ في حالِ ذهابِه أو مكثِه[5] وصاحبُ الحالِ فاعلُ لأضربنَّه ، والعاملُ فعلٌ يدلُّ عليه الكلامُ كأَنَّه قال: أتوعَّدُه مقدِّرًا ؛ لأَنَّ قولَك: لأضربنَّه توعُّدٌ ، فلو قلت: لأضربنه إنْ ذهبَ عمرٌو [أو][6] قامَ خالدٌ لم

---

(١) ينظر الكتاب ٣٤٦/١ .

(٢) ذكره ابن يعيش وقال:" وهو ضعيف أيضا ؛ لأن اسم الفاعل إذا وقع حالا لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه لا تقول: قمت قائما وأنت تريد الحال ؛ لأن الحال لابد فيها من فائدة إذ كانت فضلة في الخبر." ٦٩/٢ .

(٣) قال الفراء:" وقول الناس: بلى نقدر فلما صرفت إلى قادرين نصبت خطأ ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل ، ألا ترى أنك تقول: أتقوم إلينا؟ فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائم؟ وكان خطأ أن تقول: أقائما أنت إلينا." معاني القرآن ٢٠٨/٣ وينظر ١٧١/١ ، وينظر الجمل لابن شقير ص ١٤٦ وعَدَّ النصبَ بالصرف أحد وجوه النصب ينظر المحلى ص ٤٢ .

(٤) من أمثلة سيبويه ينظر الكتاب ١٨٥/٣ والسيرافي ٤٤٠/٣ .

(٥) قال المبرد:" أي: لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال." المقتضب ٣٠٢/٣ .

(٦) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

يجزْ لخلوِّ الجملةِ من عائدٍ ، ولابدَّ من عائدٍ إمَّا من جملةِ الشرطِ أو ممَّا يقدِّرُه جوابًا ، ويجوز حذُف إنْ نحو: لأضربنه ذهب أو مكثَ[1] ، وجاز حذفُ إنْ لطولِ الكلامِ ، ومخالفةِ هذا الشرطِ والجزاءِ سائرَ الشرطِ والجزاءِ ؛ لأَنَّ معنى الجزاءِ أَنْ يكونَ واقعًا بوقوعِ الشرطِ ومُرْتَقِبًا إنْ لم يقعْ ، وفي هذه المسألةِ الجزاءُ واقعٌ على كلِّ حالٍ وقع الشرطُ أو لم يقعْ كأَنَّه قال (٢٣٨/ب) لأضربنَّه إنْ ذهبَ ثم بَدَا له فقال: أو مكثَ. وقوله: أو مكثَ على جهةِ الاستدراكِ بـ(بل) ؛ لأَنَّه أوجبَ أوَّلا أَنَّه يضربُه إنْ ذهب ثم بَدَا له فأوجبَ الضربَ على كلِّ حالٍ.

[التمييز]

قال الزمخشري: «ويقال له التبيين والتفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته. فمثاله في الجملة: طاب زيد نفساً، وتصبب الفرس عرقاً، وتفقأ شحماً وأبرحت جاراً، وامتلأ الإناء ماء، وفي التنزيل: (واشتعل الرأس شيباً) (وفجرنا الأرض عيونا) (ومن أحسن قولا) (ومن أصدق من الله حديثاً) ومثاله في المفرد عندي راقود خلا، ورطل زيتاً، ومنوان عسلاً، وقفيزان براً، وعشرون درهماً، وثلاثون ثوباً، وملأ الإناء عسلاً، وعلى التمرة مثلها زبداً وما في السماء وضع كف سحاباً.

وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمراً وفي ضارب زيداً وضاربان زيداً وضاربون زيداً وضرب زيدٍ عمراً».

قال صاحبُ الكتابِ: «التمييزُ ويقالُ له التبيِينُ والتفسيرُ الفصلُ» .

مُحَمَّدٌ: التمييزُ في الأصلِ مصدرُ مَيَّزَ تمييزًا[2] إذا فَصَلَ وأفردَ شيئًا من شيءٍ ، والفعلُ الثلاثي منه مازَ زيدٌ الشيءَ يميزُه مَيْزًا ، ويقال: مِزْ ذا من ذا أي افصلْهُ ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[3] أي: انفرِدُوا وكونوا على حِدَةٍ من المؤمنين ، وفي معناه التزييلُ يقال: زَيَّلْتُ بينهم[4] أي فرَّقْتُ وفصلتُ.

---

(١) ينظر الكتاب ١٨٥/٣ .

(٢) ينظر تاج العروس ٣٤٠/١٥ (م ي ز) .

(٣) الآية (٥٩) من سورة يس .

(٤) ينظر تاج العروس ١٥٤/٢٩ (ز ي ل) .

ومنه قوله سبحانه: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿لَو تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[2] والتمييزُ أغلبُ ألقابِ هذا البابِ ، وربما استُعْمِلَ فيه التفسيرُ ؛ لأنك إذا فسَّرْتَ الشيءَ تميَّزَ ، وكذا التبيينُ ، وربما استعملتْ الترجمةُ في بعضِ ضروبه فيقال: انتصبَ هذا على الترجمةِ[3] . **قوله:** ((**هو رفعُ الإبهامِ**)) شرعَ في حدِّ التمييزِ فقال: ((وهو رفعُ الإبهامِ)) ، فرفعُ الإبهامِ هو الجنسُ يشملُ التمييزَ وغيرَه ، فإنَّ الصفةَ ترفعُ إبهامَ الموصوفِ ، وأَظْهَرَها[4]: هذا الرجلُ ، وكذا تعريفُ الشيءِ قد يرفعُ إبهامَه ويلزمُه أَنْ يقولَ[5]: رفعُ الإبهامِ المستقرِّ ليَخرُجَ منه العارضُ نحو وَصْفِ العَلَمِ فإنَّ أصلَ العَلَمِ أنْ يكونَ لواحدٍ مُعَيَّنٍ لكن عَرَضَتْ شَرِكَةٌ لكثرةِ الواضعين لها ، فأزلناها بالصفةِ ونحوُ عشرين إبهامُه مستقرٌّ ؛ لأَنَّه موضوعٌ لمعدودٍ ما لا يخصُّ شيئًا منها دونَ شيءٍ فلذا كان الإبهامُ مستقرًّا فيها ، وكذا المقدارُ وما شُبِّهَ به. **وقوله:** ((**عن جملةٍ أو مفردٍ**)) (أو) للتفصيلِ يعني أَنَّه تارةً يكونُ عن جملةٍ وتارةً عن مفردٍ (٢٣٩/أ) دليلُ الحصرِ الاستقراءُ. **قوله:** ((**بالنصِّ**)) نَصُّ كلِّ شيءٍ منتهاه يقال: نَصَّ البعيرَ[6] أي استخرَجَ ما عنده من السيرِ ، ونصَّ الخبرَ أي رفعَه واختلفَ في حقيقةِ النصِّ ، فقيل: لفظٌ مفيدٌ لا يتطرَّقُ إليه التأويلُ ، وقيل: لفظٌ مفيدٌ استوى ظاهرُه وباطنُه وقيل: هو اللفظُ الذي لايمكنُ استعمالُه في غيرِ معناه الواحدِ. **وقوله:** ((**على أحدِ مُحْتَمَلاتِه**)) أي محمولاتِه كقولِ الشاعرِ:

---

(١) من الآية (٢٨) من سورة يونس .

(٢) من الآية (٢٥) من سورة يونس .

(٣) لم أجد من سمى التمييز ترجمة ، واشتهر مصطلح الترجمة عند الكوفيين لما يسميه البصريون البدل وقيل في مقابلة عطف البيان ، ينظر الأضداد ص ٢١٢ وشرح القصائد السبع الطوال ص ١١ وص ٤٤٨ والتصريح ١٥٥/٢ والهمع ١٩٠/٥ .

(٤) أي يَظْهَرُ أَنَّ الصفة ترفع إبهام الموصوف إذا قلنا: هذا الرجل يفعل كذا فالرجل رفع إبهام اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يمثل بصفة مشتقة ؛ لأن الرجل في المثال عطف بيان أو بدل ، فيقول: جاء الرجل الكريم .

(٥) هذا من كلام ابن الحاجب في الإيضاح ٣٤٨/١ وعرف ابن الحاجب التمييز بأنه:" ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة." الكافية ص ٢٤ . وينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢١/٢ .

(٦) ينظر تاج العروس ١٧٨/١٨ (ن ص ص) .

٣٩٥- إِذَا احْتَمَلُوا رَأْسِي وَفِي الرَّأْسِ أَكْثَرِي[١]

أي حملوا فيكونُ (افتعلَ) بمعنى (فعلَ) ؛ لأَنَّ محمولاتِ العددِ المعدوداتُ ، ولا يخصُّ شيئًا فإذا قال: درهما[٢] فقد بَيَّنَ أحدَ محمولاتِ اللفظِ ولا يكونُ إلا نكرةً ؛ لأنها كافيةٌ وهي أخفُّ من المعرفةِ ؛ ولأَنَّ التمييزَ يشبهُ الحالَ والحالُ لا يكونُ إلا نكرةً[٣] ، ولأنَّ التمييزَ واحدٌ يدلُّ على أكثرَ منه ، وهذا بابُه النكرةُ ، وقولُ الشاعرِ:

٣٩٦-رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ كَرِهْتَ جِلَادَنَا رَضِيْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرِو[٤]

شاذٌّ ، ويَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ اللامُ في النفسِ زائدةٌ ، وأَمَّا قولُه سبحانَه:﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[٥] و ﴿بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا﴾[٦] فليس بتمييزٍ ، وإِنْ قيل: بل الجيدُ أَنَّه ضَمَّنَ سفهَ معنى جهلَ أو سفَّهَ وبَطِرَتْ معنى كَرِهَتْ ، وقال ابنُ السراج: «وأحسبُ البَطَرَ كراهةَ الشيءَ من غيرِ أَنْ يستحقَّ أنْ يُكْرَهَ»[٧]. فنصبَ ما بعدَها على المفعولِ به ، وقيل[٨]: إِنَّه على إسقاطِ

---

(١) صدر بيت من الطويل وهو للشنفرى في ديوانه ص ٤٧ ط دار صادر ، وعجزه:

وغُودِرُ عند الملتقى ثَمَّ سائرِي

وله في الشعر والشعراء ٨٠/١ والعقد الفريد ٩٣/١ والأغاني ١٣٠/٢١ وشرح الحماسة للتبريزي ٢٤/٢ والحماسة ٢٩٨/١ وخزانة الأدب ٣٤٧/٣ وبلا نسبة في البرصان والعرجان ص ٤٩٢ وعيون الأخبار ٢٠٠/٣ .

الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أن احتمل بمعنى حمل ، وقد ذكر ذلك أهل اللغة ينظر اللسان ١٧٤/١١ وتاج العروس ٣٤١/٢٨ .

(٢) في الأصل: حدهما. وأظنها كلمة محرفة من درهما ، من نحو: عندي عشرون درهما ، ويكون الصواب: قال: درهما . وبذا يتضح المعنى ، ينظر ابن يعيش ٧٠/٢ .

(٣) في ص ٥٩٢ استدل ابن عمرون على تنكير الحال بأنه يشبه التمييز ، وهذا يؤدي إلى الدور .

(٤) بيت من الطويل لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات ص ٣١٠ والمقاصد النحوية ١١٨٠/٣ والتصريح ٣٩٤/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٣٢٤/١ والتذييل والتكميل ٢٠٧/٩ والجنى الداني ص ١٩٨ وتوضيح المقاصد ٤٦٦/١ والهمع ٧٢/٤ . ويروى: لما أن عرفت ، ويروى: وجوهنا .

الشاهد: النفس حيث جاء التمييز معرفة ، وقد أجازه الكوفيون ، وخرجه غيرهم على زيادة اللام أو الشذوذ .

(٥) من الآية (١٣٠) من سورة البقرة .

(٦) من الآية (٥٨) من سورة القصص .

(٧) الأصول ٢٣٠/٢ .

(٨) ينظر البديع لابن الأثير ٤٣٦/١ .

حرفِ الخفضِ ، وليس مِنْ مذاهبِ البصريين ، قال ابن السراج: ((وكان شيخُنا - يعني المبردَ - لا يجيُز وَجِعَ عبدُ اللهِ رأسَه في تقديمٍ ولا تأخيرٍ ؛ لأَنَّ وَجِعَ لا تكونُ متعدِّيَةً ، وهي جائزةٌ في قولِ الكسائي والفراءِ))[1]. **مُحَمَّدٌ**: وحكَى أهلُ اللغةِ عن الكسائي[2] أَلِمْتَ بطنَك ورَشِدْتَ أمرَك ، وفي الفصيحِ لثعلبٍ: ((وغُبِنَ رأيَه))[3]. (٢٣٩/ب) ، وتخريجُها أَنَّه ضمَّنَ وَجِعَ معنى اشتكَى ، وكذا أَلِمَ ، وضمَّنَ رَشِدَ معنى هُدِيتَ ؛ لأَنَّ الرَّشَدَ هُدًى ، وضمَّنَ غَبِنَ معنى ضَيَّعَ زيدٌ رأيَه ، وليس بتمييزٍ كما ظَنَّ بعضُهم[4] ، وكذا قولُ الآخر:

٣٩٧- أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا ... كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً ضَرَّاتِهَا[5]

ليس ضراتُها تمييزًا بل هو منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ . **قوله**: ((**فمثالُه في الجملةِ**)) بدأَ بها لأنَّ العاملَ في التمييزِ فيها قويٌّ نحو: ((**طابَ زيدٌ نفسًا**)) ، ليس نفسًا تمييزٌ للفعلِ ولا لزيدٍ بل لنسبةِ الطيبِ إلى زيدٍ ؛ لأَنَّ إسنادَ طابَ إلى زيدٍ لم يكنْ لأَنَّه جثةٌ ، وإنَّما هو لأمرٍ آخرَ من متعلقاتِ نفسِه أو بدنِه فبَيَّنَ تلك النسبةَ بقولِه: نفسًا ، وكذا ((**تصبَّبَ عرقًا**)) بَيَّنَ نسبةَ التصبُّبِ إلى زيدٍ أَنَّها حاصلةٌ لعرقِه ، ومثله: ((**تفقَّأَ شحمًا**)) بَيَّنَ التَّفَقُّؤَ الحاصلَ لزيدٍ أَنَّه لشحمِه ((**وأَبْرَحْتَ جارًا**[6])) أي أَعْجَبْتَ جارًا بَيَّنَ أَنَّ الإعجابَ من جهةِ الجوارِ ، ((**وامتلأَ الإناءُ ماءً**))

---

(١) الأصول ٢٣٠/٢ .

(٢) ينظر المخصص ٦٥/٥ واللسان ٢٢/١٢ .

(٣) الفصيح ص ٢٧٠ .

(٤) ذكر ابن السراج هذا الرأي منسوبا لبعضهم ينظر الأصول ٢٣٠/٢ وينظر معاني القرآن للزجاج ٢١٠/١ .

(٥) بيتان من الرجز لعمرو بن لجأ التيمي وهما في شعره ص ١٥٣ وليسا متتاليين ، ورواية الديوان سراتها ، وكذا في كل المراجع البيت ولعمرو في الأصمعيات ص ٣٤ والمقاصد النحوية ١٤٥٠/٣ وخزانة الأدب ٢٢١/٨ وبلا نسبة في البصريات ص ٣٥١ والمحكم ٥٣٨/٦ وضرائر الشعر ص ٢٨٦ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٥/٢ وشرح التسهيل ٩٦/٣ واللسان ٣٧٢/١٠ .

سراتها جمع سُرَّةٍ ، ووادقة أي سمينة ، ينظر اللسان ٣٧٢/١٠ .

الشاهد: نصب ضراتها على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة وادقة ، وإضمار ضمير يكون فاعلا ، ويجوز عند الكوفيين النصب على التمييز ، وعدَّ ابن عصفور النصب ضرورة والأولى الرفع على الفاعلية .

(٦) هذا جزء من بيت من المتقارب للأعشى وتمامه:

تقولُ ابنتي لما جَدَّ الرحيـ ... ـلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وأَبْرَحْتَ جارا

ينظر ديوانه ص ٤٩ والكتاب ١٧٥/٢ والأصول ٣٠٩/١ والسيرافي ٣/٣ والتخمير ٤٤٧/١ .=

لَمَّا قال: امتلأَ الإناءُ لم يُعْلَمْ مِنْ أَيِّ شيءٍ حصلَ له الامتلاءُ فبيَّنَه بقوله: ماءً أي: من الماءِ ، وفي التنزيلِ جلَّ منزِّلُه:﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[1] بَيَّنَ بقولِه: شَيْبًا نسبةَ حصولِ الاشتعالِ للرأسِ أَنَّه لشَيْبِه. وقولُه تعالى:﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[2] اعلمْ أَنَّ الفعلَ له نِسَبٌ منها ما هو على سبيلِ الفضلةِ ، ومنها ما ليس كذلك ، فقولُه تعالى:﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ﴾ الأرضُ مفعولٌ به لم يُعْلَمْ من أيِّ جهةٍ حصلتْ نسبةُ التفجيرِ للأرضِ ، فقال: ﴿عُيُونٗا﴾ أيْ من العيونِ ، ومثلُه: غرستُ الأرضَ شجرًا ، وملأتُ الإناءَ ماءً أو ملأتُ صدرَه غيظًا ، ثم إنْ كان غيرَ صالحٍ أَنْ يكونَ الحكمُ منسوبًا إليه كان إلى متعلِّقِه ، وإنْ صَلَحَ (٢٤٠/أ) جاز له ولمتعلِّقِه أَمَّا قولُه تعالى:﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾[3] قولا منصوبٌ عن جملةٍ لكنْ أفعلُ يتضمَّنُ ضميرًا فأشبَه إسنادَ الصفةِ – وإنْ كان غيرَ مستقلٍّ – إسنادَ الفعلِ وإنْ كان مستقلًّا ، فبَيَّنَ أَنَّ ذلك الإسنادَ لقولِه[4] ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾[5] فقيلًا مفسِّرٌ لنسبةِ أصدقَ إلى ما تحمَّلَه من الضميرِ ، وأَنَّ ذلك الصدقَ لقِيلِه ، ونحوه في الإضافةِ: يعجبني طيبُه أبُوَّةً وطيبُه دارًا وعلمًا. ثم أخذَ فيما هو عن مفردٍ ، **فقال: ومثالُه في المفردِ** ((**عندي راقودٌ خلًّا**)) الراقودُ حُبٌّ كالإردبَّةِ[6] ، وهو مرفوعٌ بالابتداءِ وعندي الخبرُ ، وخلًّا تمييزٌ للراقودِ أي مقدارُ راقودٍ من خلٍّ ، ((**ورطلٌ زيتًا**)) أي مقدارُ رطلٍ من زيتٍ ، ((**ومنوانِ سمنًا ، وقَفِيزَانِ بُرًّا وعشرون درهمًا ، وثلاثون ثوبًا وملؤُ الإناءِ عسلًا ، وعلى التمرةِ مثلُها زُبْدًا**))

=الشاهد: نصب ربا وجارا لأنهما تمييزان عن نسبة .

(١) من الآية (٤) من سورة مريم .

(٢) من الآية (١٢) من سورة القمر .

(٣) من الآية (٣٣) من سورة فصلت .

(٤) يقصد أن الإسناد للضمير من جهة كونه: قولا المنصوب على التمييز .

(٥) من الآية (١٢٢) من سورة النساء .

(٦) قال ابن منظور:" الراقود: إناء خزف مستطيل مُقَيَّرٌ ." ١٨٣/٣ ، وقال:" والحُبُّ الجَرَّةُ الضخمة ...وقال ابن دريد: هو الذي يجعل فيه الماء." ٢٩٥/١ بتصرف ، وقال :" والإردبة: القرميدة ... وهو الآجُرُّ الكبير ." اللسان ٤١٦/١ بتصرف .

بَيَّنَ أَنَّ المماثلَ للتمرةِ من الزُّبْدِ ، «**وما في السماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا**» ، والتمييزُ إنْ وقعَ بعد عددٍ كان واحدًا ؛ لأَنَّ العددَ قد دلَّ على الكَمِّيَّةِ ، ولم يبقَ حاجةٌ إلَّا إلى بيانِ نوعِ ذلك فاكتُفِيَ فيه بالواحدِ[1] ، فإنْ قلتَ: عشرون دراهمٍ كان كلُّ واحدٍ من العشرين دراهمًا ، فأقلُّ ما يقعُ ستِّين ، وإنْ كان بعدَ غيرِ عددٍ جازَ الإفرادُ والجمعُ تقول: طبتُم به نفسًا ، وإنْ شئتَ أنفسًا ، وقد يكونُ جمعُ التمييزِ وإفرادِه فارقًا بين معنيين كقولك: هو أشجعُ الناسِ رجلًا إنْ أردتَ أَنَّ هو ذلك الرجلُ ، وإنْ قلت رجالًا كان معناه أَنَّ رجالَه أشجعُ من غيرِهم ، وقيَّدَه بعضُهم بغيرِ هذا فقال: «التمييزُ إمَّا أَنْ يكونَ جنسًا أو غيرَه»[2] ويريدُ بالجنسِ ما يقعُ على القليلِ والكثيرِ ثم قال: «فإنْ كان غيرَه – يعني غيرَ جنسٍ – طُوبِقَ ما قُصِدَ به من مثنًّى أو مجموعٍ كقولِك: حَسُنَ زيدٌ أبًا ، وحَسُنَ الزيدان (٢٤٠/ب) أبوين إنْ قصدتَ أبوَّتَه وأبوَّة أبيه»[3]. وقوله: «إنْ قصدتَ أبوتَه وأبوةَ أبيه» ليس بشيءٍ بل إنْ قصدتَ أبويه على هذا المعنَى يجوزُ حَسُنَ زيدٌ أبوين ، والذي يُبَيِّنُ أَنَّ المطابقةَ ليستْ لازمةً قولُه تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4] فاشتراطُ المطابقةِ لا وجهَ لها بل هي جائزةٌ في غيرِ العددِ ، أَمَّا في العددِ فتقدَّمَ حكمُه ، ثم قال: «وإنْ كان عن مفردٍ جُمِعَ لا غيرَ نحو: عندي قنطارٌ أثوابًا»[5] هذا أيضا ليس بجيدٍ بل التقسيمُ كما تقدَّمَ ، ثم قال: «وإنْ كان جنسًا أفردتَ كقولك: حَسُنَ زيدٌ ماءً إلا أَنْ تقصدَ الأنواعَ»[6]. وهذا الذي ذكرَه حكمُ الأسماءِ في التثنيةِ والجمعِ أَمَّا في التمييزِ ، فالحكمُ ما تقدَّمَ ، وقال ابنُ السراجِ: «العواملُ إذا كُنَّ أفعالًا أو في معنى الأفعالِ كنتَ بالخيارِ في الاسمِ المميّزِ إنْ شئتَ جمعتَه وإنْ شئتَ وَحَّدْتَه»[7]. **قوله**: «**وشَبَهُ المميّزِ بالمفعولِ أَنَّ موقعَه**» يعني التمييزَ «**في هذه الأمثلةِ**» التي بَيَّنَها «**كموقعِه**» أي كموقعِ المفعولِ به «**في**

---

(١) هذا تعليل ابن يعيش ينظر ٧٠/٢ ، ٧١ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٣٥١/١ .

(٣) السابق نفس الصفحة بتصرف .

(٤) من الآية (٤) من سورة النساء .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ٣٥١/١ .

(٦) السابق نفس الصفحة .

(٧) الأصول لابن السراج ٢٢٣/١ .

ضربَ زيدٌ عمرًا)) لأَنَّه أتَى بعد استقلالِ الجملةِ بفاعلِها[1] ، وله تعلُّقٌ بالجملةِ من حيثُ إنَّه تفسيرٌ للنسبةِ أشبَه المفعولَ به ؛ لأَنَّه يأتِي بعد استقلالِ الجملةِ بفاعلِها متمِّمًا لمعنَى الكلامِ ، وإنْ كان على سبيلِ الفضلةِ ، وكذا التمييزُ هذا في الجملةِ ، أَمَّا في المفردِ فنحو: ضاربٌ زيدًا هذا يُشْبِهُهُ التمييزُ الواقعُ بعد التنوينِ ، وإنْ أثبتَّه نصبتَ ، وإنْ حذفتَه جررْتَ بالإضافةِ مثالُه: رطلٌ زيتًا ورطلُ زيتٍ ، وأَمَّا ضاربان زيدا فيُشْبِهُهُ قفيزان بُرًّا إنْ أثبتَّ نونَه نصبتَ ، وإنْ حذفتَها جررْتَ ، وضاربون يشبهُهُ حسنون وعشرون إنْ أثبتَّ النونَ نصبتَ وإنْ حذفتَها خفضتَ ، وأَمَّا لزومُ نونِ عشرين فنأتِي عليه في العددِ ، وضربَ زيدٌ عمرًا مثالُه ما هو مضافٌ نحو: قدرُ راحةٍ سحابًا لَمَّا حالَ المضافُ المجرورُ بين الأولِ والثاني نُصِبَ في (٢٤١/أ) الموضعين.

[شرط نصب التمييز عن مفرد]

قال الزمخشري: ((**ولا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تام. والذي يتم به أربعة أشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والإضافة. وذلك على ضربين زائل ولازم.**

فالزائل التمام بالتنوين ونون التثنية لأنك تقول عندي رطل زيتٍ، ومنوا سمن. واللازم التمام بنون الجمع والإضافة لأنك لا تقول ملأ عسل ولا مثل زبد ولا عشرو درهم)).

قال صاحب الكتاب: ((**فصلٌ ولا ينتصبُ المميِّزُ عن مفردٍ إلا عن تمامٍ**[2] **الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: إنَّما شرطَ التمامَ ؛ لأَنَّ التمييزَ لا يحتاجُ إليه إلا بعد التمامِ حينئذٍ إنْ بَقِيَ إبهامٌ أزالَه التمييزُ ، وكذا ما كان عن جملةٍ لكنَّه لم يذكرْه لكونِه معروفًا ، أَمَّا قبل التمامِ فكلُّ كلامٍ يكونُ مبهمًا. **قولُه:** ((**والذي يتمُّ به**)) يعني المفردَ ((**أربعةَ أشياءٍ**)) هذه الأربعةُ هي تَفْصِلُ ما تدخلُ عليه ممَّا بعدَه. ((**التنوينُ ونونُ التثنيةِ ونونُ الجمعِ والإضافةِ ، وذلك على ضربين: زائلٌ ولازمٌ فالزائلُ التمامُ بالتنوينِ ونونِ التثنيةِ ؛ لأَنَّك تقول: عندي رطلُ زيتٍ ومنَوَا سمنٍ**)) إنْ أثبتَّهما نصبتَ على التمييزِ وإنْ حذفتَهما خفضتَ على الإضافةِ ، وربَّما تغيَّرَ المعنَى نحو قولِك: رطلُ زيتٍ ، فإنه مع الجرِّ يحتملُ أَنَّ الذي عندَك رطلٌ يُوزنُ به الزيتُ لا الزيتُ ، ومثلُه ظَرْفُ[3]

---

(١) علة شبه التمييز بالمفعول به بعد الجملة والمفرد في ابن يعيش ٧١/٢ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي المفصل: تام . ينظر المفصل ص ١١٧ ط الآداب .

(٣) ظرف الشيء وعاؤه . ينظر اللسان ٢٢٩/٩ (ظ ر ف) .

زيتٍ. **قوله**: «**واللازمُ التمامِ بنونِ الجمعِ**» ليس على إطلاقِه بل في العددِ أَمَّا نحو: حسنِينَ وجُوهًا ، فغيرُ لازمٍ إِنْ شئتَ حذفتَ النونَ وأضفتَ ، فقلتَ: حسنُو وجوهٍ ، وعلةُ امتناعِ حذفِ نونِ عشرين والإضافةِ إلى التمييزِ يأتي في الإضافةِ فكقولِك: ملءُ الإناءِ عسلًا لا يجوزُ ملءُ عسلٍ ، قيل[1]: لأَنَّ المضافَ والمضافَ إليه معًا هو المقدارُ المبهمُ الذي وقعَ التمييزُ له ، وهذا فيه شيءٌ ؛ لأَنَّ[2] المجرورَ لم يُفَسَّرْ ، وإنَّما فُسِّرَ الأولُ فحسبُ لكنَّ المضافَ إليه به حصلَ تقييدُ الأولِ فلو حُذِفَ لبَقِيَ الأولُ غيرَ مقيَّدٍ ، وحينئذٍ لا يحتاجُ إلى تفسيرٍ ، فلذا لَزِمَ أَنْ يكونَ التمييزُ بعد المضافِ إليه. وممَّا يتمُّ به الاسمُ ولم يتعرَّضْ له أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ ، قيل[3]: إنَّه في نيَّةِ التنوينِ ؛ لأَنَّ الاسمَ (٢٤١/ب) الثاني حَلَّ محلَّ التنوينِ فمَنَعَ الإضافةَ ، وليستْ العلةُ بصحيحةٍ ؛ لأَنَّه يضافُ إلى غيرِ التمييزِ ، ولو كان في الاسمِ ما يقومُ مقامَ التنوينِ لم يجزْ إضافتُه كما لم يجزْ إضافةُ اثنا عشرَ ، ويأتي الكلامُ على عدمِ إضافتِه في العددِ .

[تمييز المفرد]

قال الزمخشري: «**وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً كيلاً كقفيزان أو وزناً كمنوان أو مساحةً كموضع كف أو عددا كعشرون أو مقياساً كملؤه ومثلها. وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم: ويحه رجلاً، ولله دره فارساًن وحسبك به ناصراً**».

قال صاحب الكتاب: «**فصلٌ وتمييزُ المفردِ أكثرُه فيما كان مقدارًا الفصل**».

مُحَمَّدٌ: المقدارُ هو ما يُقَابَلُ به إمَّا على التساوِي كالكيلِ والوزنِ والمسـ[احةِ والعدد] [4] وإمَّا على المقارَبة ، وهو المقياسُ كلَه مثلُها زبدًا. «**وقد يقعُ فيما ليس [إياها]**» أي][5] فيما ليس مقدارًا «**نحو قولِهم: ويحَه رجلًا**» ، فويحَ ليس مقدارًا « **[ولله دره فارسا]**[6] **وحسبُك به ناصرًا**» لكنَّها مبهماتٌ فاحتاجتْ إلى تمييزٍ ، و [لله درُّه][7] فارسًا كأَنَّه تعجَّبَ من فروسيَّتِه ،

---

(١) هو قول ابن يعيش ينظر ٧٢/٢ .

(٢) تنظر العلة التي ذكرها ابن عمرون في التخمير ٤٥٠/١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٤/١ .

(٣) هو قول صدر الأفاضل ، ينظر التخمير ٤٥٠/١ .

(٤) طمس بالأصل ، وكذا ما يليه ، وما أثبته استعنت فيه بالمفصل وسياق الكلام .

(٥) ينظر السابق .

(٦) ينظر السابق .

(٧) ينظر السابق .

وكذا ويحَه من رجلٍ ، وحسبُك به ناصرًا ، وقال ابنُ السراجِ: «كلُّ مميّزٍ من المقاديرِ والأعدادِ وغيرِها فمِنْ تحسُنُ فيه إذا رددْتَه إلى الجنسِ ، تقول: لي مثلُه من الرجالِ ، وعشرون من الدراهمِ ومنه ما يدخلُ فيه مِنْ فتُقِرُّهُ على إفرادِه كقولك: للهِ درُّه من رجلٍ»[1]. وقال أبو العباس: «حسبُك به رجلًا ، ومن رجلٍ ، ولا تقول عشرون من درهمٍ ، ولا أفره من عبدٍ ، والفصلُ بينهما أَنَّ الإفرادَ كان يُلْبِسُ فيه التمييزُ بالحالِ ، فدخلتْ مِنْ لتخلِّصَه للتمييزِ ، ألا ترَى أَنَّك إذا قلتَ: أكرمْ به فارسًا ، وحسبُك به خطيبًا جاز أَنْ يعنِي في هذه الحالِ ، وإذا قلت: كم ضربتَ رجلًا وكم ضربتَ من رجلٍ ؛ لأنَّ كم قد يَتَرَاخَى عنها مميّزُها فإذا قلت: كم ضربتَ رجلًا احتمَلَ رجلٌ أَنْ يكونَ مفعولَ ضربتَ ، ومميّزُ كم محذوفٌ ، واحتملَ أَنْ يكونَ رجلٌ التمييزَ ، فاذا قلتَ: كم ضربتَ من رجلٍ زالَ الاحتمالُ ، وتعيَّنَ للتمييزِ ، وإذا كان في (٢٤٢/أ) الأولِ ذكرٌ منه حسنَ أَنْ تدخلَ من توكيدًا لذلك الذكرَ تقول: ويحَه من رجلٍ ، ولا يجوز عشرون من رجلٍ لخلوِّ عشرين من ضميرٍ»[2].

[تقدم التمييز على عامله]

قال الزمخشري: «ولقد أبي سيبويه تقدم المميز على عامله. وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفساً طاب زيد، ولم يجز لي سمناً منوان. وزعم أنه رأي المازني. وأنشد قول الشاعر:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب»

قال صاحب الكتاب: «فصلٌ ولقد أبَى سيبويه تقدُّمَ التمييزِ على عاملِه الفصلُ».

مُحَمَّدٌ: قيل[3]: لم يتقدَّمِ التمييزُ على عاملِه إذا كان فعلًا ؛ لأَنَّه فاعلٌ في المعنى ، وقد لَهِجَ بهذا التعليلِ جماعةٌ كبيرةٌ وبإيرا[د...][4] غيره عليه ، وليس بشيءٍ من أصلِه ؛ لأَنَّ التمييزَ يكونُ من المفعولِ لق[ولِه تعالى] [5]:

---

(١) الأصول ٣٠٨/١ بتصرف .

(٢) السابق نفس الصفحة بتصرف .

(٣) ينظر السيرافي ٧٨/٢ والتخمير ٤٥١/١ وابن يعيش ٧٤/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٥٦/١ .

(٤) طمس بالأصل بمقدار كلمتين .

(٥) ينظر السابق ، والسياق واضح .

﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونًا﴾[1] فهذا من المفعولِ ، والمفعولُ به يجوزُ تقديمُه على [عاملِه فِعْلًا][2] وقيل[3]: لأَنَّه مبيِّنٌ والبيانُ لا يأتي قبل المبيَّنِ ، وذا أيضًا ليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ ذلك لو كان علَّةٌ لَمَا جاز تقديمُه على المفسَّرِ ، وقد جاءَ ذلك ، ومنه:

٣٩٨- تَضَوَّعَ مِسْكًا بَطْنُ نُعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ[4]

وكذا قولُ الآخر:

٣٩٩- وَنَارُنَا لم تُرَ نَارًا مِثْلُهَا[5]

والصحيحُ ما أشارَ إليه الرماني[6] محتجًّا لسيبويه أَنَّ الفعلَ لَمَّا نُقِلَ عن بابِه ضَعُفَ عملُه ، وصار يعملُ عملَ ما ليس بفعلٍ ، ومعنى كلامِه أعمُّ مِنْ أَنَّه فاعلٌ كما ظَنَّ مَنْ تقدَّمَتِ الإشارةُ إليه ؛ لأَنَّ قولَه تعالى:﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونًا﴾ نُقِلَ فيه الفعلُ عن المفعولِ الحقيقيِّ إلى الأرضِ ، وأُخْرِجَ ما كان مفعولًا تمييزًا ، فقد نُقِلَ عن بابِه فضَعُفَ عملُه ، فإِنْ قيل: امتلأَ الإناءُ

---

(١) من الآية (١٢) من سورة القمر .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) هو قول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٥٦/١ .

(٤) بيت من الطويل نسب إلى عبد الله بن نمير الثقفي في اللسان ٢٢٩/٨ ولمحمد بن عبد الله بن نمير في الكامل ٦٢٩/٢ والأغاني ١٤٤/٦ وابن نمير في العقد الفريد ١٧٣/٦ والنميري في الصحاح ١٢٥٢/٣ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٥٨ ومجالس ثعلب ص ٢٥٠ وجمهرة اللغة ٩٠٤/٢ والأضداد ص ٢٨٩ وأمالي القالي ٢٤/٢ ومقاييس اللغة ٣٧٧/٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٨٩/٢ وأساس البلاغة ٦٦١/١ وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ والتذييل والتكميل ٢٥٩/٩ . ويروى خفرات .

الشاهد: مسكا حيث تقدم وهو تمييز على مميزه ، وقيل: مسكا حال أي مثل مسك تقدم على صاحبه .

(٥) صدر بيت من الرجز وعجزه:

قد علمتْ ذاك معدٌّ كلُّها

وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٥٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ وشرح التسهيل ٣٩١/٢ وتوضيح المقاصد ٧٣٥/٢ والمساعد ٦٧/٢ والمقاصد النحوية ١١٨٩/٣ والصبان ٢٠١/٢ .

الشاهد: نارا حيث تقدم وهو تمييز على مميزه وقيل: هو ضرورة ، وقيل: الرؤية علمية ونارا مفعول ثان .

(٦) قال الرماني:" ولا يجوز: ماءً امتلأتُ ؛ لأن عمل العامل في الشيء على جهة التمييز عمل ضعيف ، وإن كان فعلا ؛ لأنه في الفعل كالشاذ لقلته ، وليس بمنزلة الحال من جهة أن العامل متصرف وليس مثلَه ، لأنه وإن كان متصرفا فهو يعمل في الحال على وجه الاطراد وهو وجه قوي ، ويعمل في التمييز على طريق الشذوذ ، وهو وجه ضعيف ، فلا يستوي القياس فيه لهذه العلة" شرح كتاب سيبويه للرماني ٤٧٨/٢ للباحث محمد إبراهيم يوسف.

ماءً أصلُه امتلأَ الإناءُ من الماءِ فحُذِفَ حرفُ الجرِّ فلا نقلَ فيه ، والجوابُ أَنَّ امتلأَ هنا بمعنى مَلَأَ وعلى هذا يظهرُ النقلُ. **قوله:** ((**وفَرَّقَ أبو العباسِ بين النوعين**)) يعني بين ما (٢٤٢/ب) عاملُه فعلٌ وغيرُه ، ((**فأجازَ نفسًا طابَ زيدٌ**)) لكونِ عاملِه فعلًا ، ((**ولم يَجُزْ في سمنًا منوانِ**)) لضَعْفِ عاملِه قاسَه على الحالِ إنْ كان العاملُ فعلًا جاز تقديمُه على عاملِه ، وإنْ كان معنَى فعلٍ لم يَجُزْ لضعفِ عاملِه ، وقد بيَّنَّا الدليلَ لسيبويه. **قولُه:** ((**وزعمَ**)) يعني أبَا العباسِ ((**أنَّه رأيُ المازني**[١] **وأنشدَ**)) في ذلك:

٤٠٠- أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[٢]

زاعمًا أَنَّ نفسًا تمييزٌ ، وقد تقدَّمَ على تطيبُ ، وليس كما ظَنَّ لا لردِّ الروايةِ بغيرِها بل لأَنَّ نفسًا خبرُ كان ، وما بعدَه صفةٌ له ، ومَنْ روَى تطيبُ بنقطتين مِنْ فوقِ فلتأنيثِ النفسِ ومَنْ روَى بالنقطتين من أسفلَ فلأَنَّه عبَّرَ بالنفسِ عن الشخصِ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ تقديرُه ذا نفسٍ ، ولَمَّا وصفَ نفسًا جازَ وقوعُها خبرًا لوجودِ الفائدةِ لقولِه تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[٣] صَحَّ أَنْ يكونَ قومٌ الخبرَ حينَ وصفَه بقولِه: عادون ، وأَمَّا روايةُ مَنْ روَى:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[٤]

فلا إشكالَ فيه .

---

(١) ينظر المقتضب ٣٦/٣ والأصول ٢٢٣/١ والسيرافي ٧٨/٢ .

(٢) بيت من الطويل نسب إلى أعشى همدان ينظر الصبح المنير ص ٣١٢ وقيس بن الملوح ولأعشى همدان والمخبل السعدي في المقاصد النحوية ١١٨٧/٣ والأكثر أنه للمخبل ينظر شعره ص ١٢٤ والخصائص ٣٨٤/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩/١ واللسان ٢٩٠/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧/٣ والأصول ٢٢٤/١ وعلل النحو ص ٣٩٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٢٩/٢ وابن الشجري ٥٠/١ وأسرارا العربية ص ١٩٧ والإنصاف ٨٢٨/٢ واللباب للعكبري ٣٠٠/١ والتبيين ص ٣٩٦ وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٧٨/٢ .

الشاهد: تقديم التمييز على عامله الفعل ، وقد أجازه المازني والمبرد وحمله غيرهم على الشذوذ أو أن الرواية نفسٌ أو نفسي.

(٣) من الآية (١٦٦) من سورة الشعراء .

(٤) وروي: وما كاد ، وروي نفسٌ ونفسي ، ينظر السيرافي ٧٩/٢ والخصائص ٣٨٤/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٣٠/٢ وأسرار العربية ص ١٩٧ والغرة ٤٣٨/١ .

[أصل التمييز]

قال الزمخشري: ((واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها. ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفةً بما هي منتصبة عنه ومنادية. على أن الأصل عندي زيت رطل، وسمن منوان، ودراهم عشرون، عسل ملء الإناء، وزبد مثل التمرة، وسحاب موضع كف. وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشتعال، وأن يقال طابت نفسه، وتصبب عرقه، واشتعل شيب رأسي. لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل ، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد)).

قال صاحبُ الكتاب: ((فصلٌ واعلمْ أَنَّ هذه المميزاتِ عن آخرِها الفصلُ)) .

مُحَمَّدٌ: هذا الفصلُ تفسيرٌ لِمَا ذكرناه عن الرماني . **قولُه: ((مزالةٌ عن أصلِها أَلَا تراها إذا رجعتْ إلى المعنى متصفةً بما هي منتصبةً عنه ومناديةً على أَنَّ الأصلَ عندي زيتٌ رطلٌ وسمنٌ منوانِ ودراهمٌ عشرون))** وصحَّ الوصفُ بهذه لِمَا فيها مِنْ معنَى المقدارِ ، **((وعسلٌ ملءُ الإناءِ وزُبْدٌ مثلُ التمرةِ وسحابٌ موضعُ كفٍّ ، وكذلك الأصلُ وصفُ النفسِ بالطيبِ والعَرَقِ بالتصبُّبِ والشَّيبِ بالاشتعالِ وأَنْ (٢٤٣/أ) يقالَ: طابتْ نفسُه وتصبَّبَ عرقُه واشتعلَ شيبُ رأسِه . قوله: لأَنَّ الفعلَ في الحقيقةِ وصفٌ في الفاعلِ))** بَيَّنَ أمرَ المفرداتِ ثم انتقلَ إلى الجُمَلِ ، **فقال: ((لأَنَّ الفعلَ في الحقيقةِ وصفٌ في الفاعلِ))** لأَنْ يكونُ عرقا موصوفًا بعاملِه ، وما ذكرَه يَبْقَى عليه في المفعولِ ، فنقولُ كما أشرنا أَنَّ الفعلَ أيضًا له نسبةٌ إلى المفعولِ به بها صار الفعلُ كالوصفِ للمفعولِ. **قولُه: ((والسببُ في هذه الإزالةِ قصدُهم إلى ضربٍ من المبالغةِ والتأكيدِ))** أَمَّا بيانُ المبالغةِ فلأَنَّ الكلامَ لو جرَى على الحقيقةِ كان الفعلُ مسندًا إلى جزءِ زيدٍ وبالمجازِ صار مسندًا إلى جميعِه ، فكانت فيه مبالغةٌ ، وازدادَ بالمجازِ نوعَ إبهامٍ تشوَّفَتْ الأنفسُ بسببِ ذلك إلى طلبِ التفسيرِ ، وبيانُ التأكيدِ أَنَّه لَمَّا فُهِمَ أَنَّ الإسنادَ إلى متعلِّقِه في الحقيقةِ صار ذكرُ التفسيرِ مفيدًا نوعَ تأكيدٍ .

[المنصوب على الاستثناء]

[تعريف الاستثناء]

قال صاحب الكتاب: ((**الاستثناءُ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: الاستثناءُ استفعالٌ مِنْ ثَنَيْتُ[1] ، وحدُّه أَنْ تنفيَ عن الثاني ما ثبتَ لغيرِه بإلَّا أو بكلمةٍ تقومُ مقامَها ، وهذا حدٌّ يشملُ الاستثناءَ من الجنسِ وغيرِه . وقولي: أَنْ تنفيَ عن الثاني ما ثبتَ لغيرِه ، يشترِكُ فيه لا للعطفِ وغيرِه ، و(إلا) فَصْلٌ يَفْصِلُهُ عن ذلك ، وأَمَّا حدُّ الاستثناءِ المتصلِ[2] [فـ]هو ((أَنْ يقعَ جمعٌ يوهمُ أَنَّ كلَّ جنسِه داخلٌ فيه ، ويكونُ واحدٌ منه أو أكثرُ من ذلك لم يدخلْ في ما يدخلُ فيه السائرُ ، فتستثنِيه منه ليُعْرَفَ أَنَّه لم يدخلْ فيهم))[3] ، هذا ذكره ابنُ السراج ، وقال السيرافي:((أصلُ الاستثناءِ إخراجُ بعضٍ ما يوجبُه لفظُ عمومٍ ظاهرٍ أو عمومِ معنًى كقولك: لا أكلمُك إلا يومَ الجمعةِ أو معنى يدلُّ عليه اللفظُ (٢٤٣/ب) نحو: ما قام إلا زيدٌ))[4].

[المستثنى واجب النصب وأدواته]

قال الزمخشري: ((**المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه: ما استثني بإلا من كلام موجب وذلك جاءني القوم إلا زيداً، وبعدا وخلا بعد كل كلام ، وبعضهم يجرُّ بخلا وقيل: بهما، ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد. فأما ما عدا وما خلا فالنصب ليس إلا. وكذلك ليس ولا يكون. وذلك جاءني القوم أو ما جاءني**

---

(١) "وثنيتُ الشيءَ ثَنْيًا عطفتُه ، وثناه أي كفَّه ... وثنيتُه أيضا صرفتُه عن حاجته ، وكذلك إذا صرتَ له ثانيا." الصحاح ٢٢٩٤/٦ ، ٢٢٩٥ بتصرف ، وجعله ابن يعيش من ثنيت بمعنى صرفت لأن الاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من الأول . ينظر ابن يعيش ٧٥/٢ . وذهب ابن فارس أن الاستثناء من ثنيتُ بمعنى عطفتُ وقال:" وذلك أن ذكرَه يثنَّى مرةً في الجملةِ ومرةً في التفصيلِ." مقاييس اللغة ٣٩٢/١ ، والذي يظهر أن المعنيين العطف أو الصرف كلاهما يرتبط بالاستثناء من وجه ما .

(٢) أشار ابن الحاجب إلى إشكالية تعريف الاستثناء المتصل والمنقطع في تعريف واحد فقال:" وأما حده فمشكل ؛ لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، وكل أمرين فَصْلُ أحدِهما مفقود في الآخر يستحيل جمعهما في حد واحد ، فالأولى أن يحد المتصل على حدته والمنقطع على حدته." الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .

(٣) الأصول ٣٩٠/١ .

(٤) شرح السيرافي ٦٦/٣ بتصرف .

عدا زيداً وخلا زيداً ومن عدا زيداً وما خلا زيداً. قال لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وليس زيداً ولا يكون زيداً. وهذه أفعال مضمر فاعلوها. وما قدم من المستثنى كقولك ما جاءني إلا أخاك أحد ، قال الكميت:

وما لي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

وما كان استثناؤه منقطعاً كقولك: ما جاءني إلا حماراً وهي اللغة الحجازية. ومنه قوله عز وجل: (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقولهم: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر)).

قوله: ((**المستثنى في إعرابِه على خمسةِ أضربٍ**)) لَمَّا كان حدُّه يليقُ بأصولِ الفقهِ[١] تجاوزَ عنه ، واشتغلَ بإعرابِه الذي هو خاصٌّ بالنحوِ ، وهو خمسةٌ كما ذَكَرَ ، ودليلُ الحصرِ الاستقراءُ. ((**أحدُها منصوبٌ أبدًا وهو على ثلاثةِ أوجهٍ ما استُثْنِيَ بإلا**)) قدَّمَ (إلا) ؛ لأَنَّها أمُّ بابِ الاستثناءِ بدليلِ جوازِ استعمالها في جميع أنواعِه ، ألا تراها تقعُ بعدَها جملةٌ في نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، ولا تقعُ من حروفِ الاستثناءِ في مثلِ هذا غيرُ (إلا) ، وقدَّمَ الكلامَ على الموجبِ ؛ لأَنَّه الذي يتعيَّنُ فيه نصبُ الاسمِ على الاستثناءِ ، والموجبُ من الكلامِ في الاستثناءِ ما كان المذكورُ بعد (إلا) منفيًّا فيه ، فيدخلُ الأمرُ والتحضيضُ ، وإنْ كانا في بابِ الجوابِ بالفاءِ ، والنيابةِ عن الشرطِ غيرَ واجبَينِ ، والشرطُ نحو: جاءَنِي القومُ إلا زيدًا أو اضربْ القومَ إلا زيدًا أو لولا خاصمتَ القومَ إلا زيدًا أو إنْ قام القومُ إلا زيدًا ، وكذا ما هو في معنى الموجبِ نحو: ما أكلَ أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيدًا ، فزيدٌ منصوبٌ على الاستثناءِ ، وهو منصوبٌ من موجبٍ ؛ لأَنَّ معناه كل الناس أكل الخبز إلا زيدا ، ولو قلت: ما أكلٌ أحدٌ الخبزَ إلا زيدٌ ارتفع زيدٌ ؛ لأَنَّه خبرُ المبتدإِ ، فإِنْ لم يُجعلْ للمبتدإِ خبرًا كما في أقائمٌ الزيدان؟ ما أرَى لمنعِ زيدٍ من النصبِ وجهًا. **قوله**: ((**وبِعَدَا وخَلَا بعد كلِّ كلامٍ**)) اعلمْ أَنَّ (عدا) فيها معنى النفيِ؛ لأَنَّك إذا قلتَ: عداني هَمٌّ ، فقد نفيتَ عنك الهمَّ ، وكذا خلا المكانُ من زيدٍ قد نفَى

---

(١) لو كانت حدود الأبواب النحوية لا تليق بالنحو بل بأصول الفقه لكان لزاما ألا يُعَرِّفَ أَيَّ بابٍ ، وقد مر بنا تعريفه لكثير مما سبق ، ومن ثم كان علي ابن عمرون أن يعتذر للزمخشري بعذر آخر أو لا يعتذر عنه ، ويكتفي بقوله: لم يحد الاستثناء . ثم يذكر حده ، أما هذا الاعتذار فهو ضعيف جدا والله أعلم .

كونَه فيه ، وبما فيهما من معنَى النفيِ [جاز][1] أَنْ يُسْتَعْمَلا في الاستثناءِ ، ولَمَّا لم يكونا للنفيِ لم يقعَا صفةً ، وإِنَّما يُستعملانِ في الاستثناءِ إذا تضمَّنَتا الإخراجَ نحو ما في التمثيلِ على ما يأتي وهما فعلان مضمرٌ فاعلُهما ، ولا يجوزُ إبرازُه في تثنيةٍ (٢٤٤/أ) ولا جمعٍ ولا تأنيثُ الفعلِ له تقديرُه: بعضُهم[2] ، والمستثنى منصوبٌ ؛ لأنه مفعولٌ به ، فلذا انتصبَ بعد كلِّ كلامٍ ، و(خلا) لا يَنْصِبُ مفعولا به إلا في الاستثناءِ خاصةً لَمَّا جُعِلَتْ (خلا) بمنزلةِ جاوزَ تعدَّتْ ، و(عدا) متعدٍّ في الاستثناءِ وغيرِه ، ولا يجوزُ الاستثناءُ بجاوزَ ؛ لأَنَّ إقامةَ كلمةٍ مقامَ أخرَى من قبيلِ الوضعِ ، وليس ذلك إلا للعربِ ، وإِنَّما لم يجزْ إظهارُ الضميرِ ؛ لأَنَّهما قامتا مقامَ (إلا) ، و(إلا) لا يقعُ بعدها اسمان إلا في البدلِ ، ولا ترفعُ الأشياءَ ، فلَمَّا أُقِيمتا مقامَها لَزِمَتا طريقةً واحدةً ، فتقولُ: قامَ القومُ خلا زيدًا وخلا الزيدَينِ وخلا الزيدِينَ كلُّه بلفظٍ واحدٍ ، وتقديرُه عند الكوفيين[3]: قامَ القومُ عدا قيامُهم زيدًا ، وما ذكرَه البصريون الوجهُ ؛ لأَنَّه يكونُ المستثنى على قولهم القيامَ[4] ، وليس القيامُ داخلًا في القومِ حتى يخرجَ منهم[5] . **قوله:** ((**وبعضُهم يجرُّ بها**[6])) يعني بخلا يعتقدُ أَنَّها حرفُ جرٍّ ((**وقيل: بهما**)) أي: بخلا وعدا يعتقدُ فيهما الحرفيةَ ولو قال: بِعَدَا كان أجودَ[7] لأَنَّ خلا تقدَّمَ القولُ فيها. **قوله:** ((**ولم يُورِدْ هذا القولَ**)) يعني الجرَّ بعدَا

---

(١) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٢) هذا قول البصريين ، ينظر الكتاب ٣٤٨/٢ والسيرافي ٩٧/٣ .

(٣) ينظر الهمع ٢٨٦/٣ ولم يذكر السيرافي هذا الخلاف ينظر السيرافي ٩٧/٣ .

(٤) في هامش الأصل تعليق على يسار الصفحة: لا يلزم ما قال ؛ لأن المستثنى إنما هو زيد ، وعلى قول ما قال: وتقدير بعضهم ، يلزم أن يكون المستثنى بعضهم ، وليس كذلك .

(٥) يكون هذا الاعتراض وجيها لو كان القصد ذكر القوم ثم استثناء زيد منهم لكن القصد ذكر قيام القوم ونفي القيام عن زيد . وقال الرضي معترضا على رأي البصريين:" وفيه نظر ؛ لأن المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل ، فالأولى أن نضمر فيها ضميرا راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم أي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا." شرح الكافية للرضي ٨٩/٢ . أقول ماذا لو قلنا: إن عدا وخلا متضمنان معنى أستثني ، بدلا من هذا البحث الدقيق في تفاصيل التفاصيل محاولين تقدير فاعل متناسب مع المعنى .

(٦) في المفصل: بخلا . ينظر المفصل ص ١١٩ ط الآداب وص ٦٧ ط دار الجيل. وكذا في التخمير ٤٥٧/١ وابن يعيش ٧٧/٢ .

(٧) في هامش الأصل تعليق على يمين الصفحة: أقول الصواب ما ذكر ؛ لأنه لو قيل: كما قال الشارح لتوهم أنه يجر بعدا لا بخلا ، بل ليس مبتغاه إلا أنه يجر بعدا لا بخلا .

((**سيبويه**[1] **ولا المبردُ**[2])) إنَّما ذكرَه الأخفشُ[3] وأبو بكرٍ[4] والربعيُّ[5] وأبو عليٍّ[6] ، وأنشدَ ابنُ خروفٍ[7] بيتًا عجزُه:

٤٠١- عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ[8]

بجرِّ الشمطاءِ ، وأنشدَ[9] في النصبِ:

٤٠٢- عَدَا سُلَيْمَى[10] **وَعَدَا أَبَاهَا**[11]

وفي الجرِّ بخلا:

---

(١) لم يذكر سيبويه ذلك عند الحديث عن عدا وخلا ٣٤٩/٢ ولم يرد في فهارس الكتاب .

(٢) ينظر المقتضب ٤٢٦/٤ .

(٣) ينظر السيرافي ١٠٠/٣ والبصريات ص ٣٢٨ والمقتصد ٧١٦/٢ وابن يعيش ٧٨/٢ .

(٤) لم أجد هذا القول لابن السراج ، والمشهور أنه لأبي عمر الجرمي والمشهور عنه أنه يجر بعد ماخلا وقيل: وبعد ما عدا. ينظر البصريات ص ٨٧٤ وشرح الكافية للرضي ٩٠/٢ والارتشاف ١٥٣٥/٣ والمغني ١٥٣/١ .

(٥) كلام الربعي في الجر بـ ما عدا وما خلا في الارتشاف ١٥٣٥/٣ والمغني ١٥٣/١ والهمع ٢٨٧/٣.

(٦) الذي في المسائل المنثورة أنها فعل فقط. ينظر ص ٧٠ . وما ذكره أبو علي أنه ربما قدرت ما في ما عدا زائدة وعدا حرف جر . ينظر كتاب الشعر ص ٢٥ والمغني ١٥٣/١. وممن قال بحرفيتها الزجاجي ينظر الجمل ص ٢٣٣ .

(٧) ينظر المقاصد الشافية ٤٠٨/٣ .

(٨) عجز بيت من الوافر وصدره:

أَبَحْنَا حَيَّهُم أَسْرًا وَقَتْلَا

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٠/٢ واللمحة لابن الصائغ ٤٧٢/١ والمقاصد النحوية ١١٠٥/٣ والتصريح ٣٦٣/١ والهمع ٢٨٥/٣ .

الشاهد: عدا الشمطاء حيث جرَّتْ عدا على أنها حرف جر .

(٩) ينظر المقاصد الشافية ٤٠٧/٣ .

(١٠) في الأصل: سليمان .

(١١) بيت من الرجز المشطور بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٠/٢ والتذييل والتكميل ٣١٥/٨ وتمهيد القواعد ٢٢٠٧/٥ والهمع ٢٨٤/٣ .

الشاهد: نصب المستثنى بعدا .

٤٠٣- خَـلَا اللهِ مـا أرجُـو سـواكَ وإنَّمـا أَعُـدُّ عِيَـالِي شُـعْبَةً مِـنْ عِيَالِكَـا[(١)]

وأوقعوا البعضَ على القومِ بعدَ إخراجِ زيدٍ منهم لئلَّا يلزمَ اتحادُ الفاعلِ والمفعولِ ، فكان القومُ مثلًا عشرةً ، فأوقعَ البعضَ على تسعةٍ ، وأَخْرَجَ (٢٤٤/ب) زيدًا منهم ، ولا شكَّ أَنَّ زيدًا بعضُ العشرةِ ، وأَنَّ التسعةَ بعضُ العشرةِ ، وقدَّرَ بعضُهم[(٢)] جاوزَ جميعُهم زيدًا ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّ زيدًا من جميعِهم ، وإذا جاوزَ الجميعُ زيدًا يلزمُ أَنَّ زيدًا ليس منهم ، فلا إخراجَ حينئذٍ ولا استثناءَ .

قوله: ((**فأَمَّا ما عدا وما خلا فالنصبُ ليس إلا**)) إنِ اعتُقِدَ أَنَّ (ما) مصدريَّةٌ يعني الفعلُ بعدَها ؛ لأَنَّ المصدريةَ لا توصلُ بالحرفِ ، ولا تكونُ (ما) بمعنى الذي لعدمِ العائدِ ، وانتفاءُ باقي أوجهِ (ما) بَيِّنٌ ، وإنِ اعتُقِدَ أَنَّ (ما) زائدةٌ جازَ الجرُّ والنصبُ[(٣)] ، وموضعُ المصدرِ نَصْبٌ على الظرفِ تقديرُه: جاء القومُ وقتَ خلوِّهم من زيدٍ ، قال ابنُ الحاجب:((وجبَ هذا التقديرُ لَمَّا لم يكنْ مُقْتَضٍ للمصدرِ))[(٤)]. وقيل[(٥)]: لأَنَّ معنى ما عدا زيدًا إلا زيدًا ، ولم يَذْكُرْ لفظَ المصدرِ فصار نصبُ المصدرِ هنا كنصبِ غيرِ وسوَى لأَنَّ المعنَى واحدٌ ، وقيل[(٦)]: المصدرُ في موضعِ الحالِ تقديرُه: جاء القومُ مجاوزين زيدًا . **قوله:** ((**وكذلك ليس**)) يعني إذا اسْتُثْنِيَ بها يكونُ المستثنَى منصوبًا على كلِّ حالٍ ؛ لأَنَّه خبرُ ليس تقديرُه: ليس بعضُهم زيدًا[(٧)] ، وهنا يكونُ

---

(١) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في العين ٣٠٨/٤ وشرح التسهيل ٣١٠/٢ واللسان ٢٤٢/١٤ والتذييل والتكميل ٣١٣/٨ والمقاصد النحوية ١١١٠/٣ والتصريح ٣٦٣/١ والهمع ٢٨٥/٣ ونسبه البغدادي إلى الأعشى في خزانة الأدب ٣١٤/٣ وليس في ديوانه ينظر قافية الكاف ص ٨٩ وص ٢٦٣ .

الشاهد: الجر بخلا .

(٢) قال السيرافي:" وخلا بعضهم زيدا بمنزلة: جاوز بعضهم زيدا ." شرح السيرافي ٩٧/٣ .

(٣) سبق أن ذكرتُ أن الجر بعد ما خلا وما عدا منسوب لجماعة من العلماء منهم الكسائي والجرمي والربعي والفارسي وابن جني ينظر البصريات ص ٨٧٤ وكتاب الشعر ص ٢٥ ومعاني الحروف للرماني ص ١٠٦ والارتشاف ١٥٣٥/٣ والمغني ١٥٣/١ والهمع ٢٨٧/٣ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٥/١ .

(٥) قال المرادي:" وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء انتصاب غير." توضيح المقاصد ٦٨٨/٢ والمقاصد الشافية ٤٠٩/٣ .

(٦) هو قول السيرافي ينظر شرح السيرافي ٩٨/٣ وقال به ابن يعيش ينظر ٧٨/٢ .

(٧) هذا تقدير البصريين ، وذكر السيرافي أن الكوفيين يقدرون: ليس فعلهم فعل زيد . ينظر السيرافي ٩٦/٣.

المرفوعُ المنصوبُ ، فلا حاجةَ أَنْ يُقَدَّرَ البعضُ عبارةً عن الأَوَّلِ ، وموضعُ ليس حالٌ تقديرُه: خَالِينَ من زيدٍ ، فإنْ قلت: ما جاءَني أحدٌ ليس زيدًا ، فحالٌ من النكرةِ ، والأجودُ الصفةُ ، وذكر السيرافي(١) وجهًا آخرَ أَنْ لا يكونَ له موضعٌ من الإعرابِ ، وحينئذٍ لا يكونُ من جملةٍ واحدة ، ويخالفُ الاستثناءَ وإنْ كان بعضُ الجملِ قد يتَّصِلُ ببعضٍ في ربطِ المعنى إلا أَنَّ اتصالَ المفردِ أشدُّ ، فكان أولى ، وإنَّما يكونُ هذه الكلمُ استثناءً إذا تضمَّنَ معنى الإخراجِ ، وقال ابنُ برهان: «قال (٢٤٥/أ) أبو عليٍّ(٢): الفعلُ والفاعلُ قد يجريان مجرَى الشيءِ الواحدِ ، ولذلك وقعَا موقعَ الاسمِ المفردِ ، فقلتَ: جاءني القومُ لا يكونُ زيدًا ، وليس زيدًا وعدا زيدًا ، وكان الأصلُ إلا زيدًا ؛ لأَنَّ (إلا) حرفُ الاستثناءِ ثم وقعتْ غيرٌ موقعَ (إلا) في الاستثناءِ كما وقعتْ إلا موقعَ غيرٍ ثم وقعتِ الجملةُ موقعَ غيرٍ ، فموضعُ الجملةِ نصبٌ كما كانت غيرٌ نصبًا في الاستثناءِ ، ولوقوعِ الجملةِ موقعَ الاسمِ المفردِ لم يُسْتَعْمَلِ الإظهارُ في الفاعلِ»(٣). **قوله**: «**ولا يكونُ**» يعني أَنَّ لا يكونُ يستثنَى بها ويلزُم النصبُ على ما شُرِحَ في ليس ، ولا يُستعملُ في الاستثناءِ مِنْ كان وحروفِ النفيِ إلا لا يكونُ فحسبُ ثم أخذَ في التمثيلِ ، **فقالَ**: «**جاءَني القومُ أو ما جاءُوني عدا زيدًا**» مثَّلَ وقوعَ عدا بعدَ الإيجابِ والنفيِ. «**وخلا زيدًا وما عدا زيدًا وما خلا زيدًا**» تقديرُه كلُّه جاءَني أو ما جاءُوني ، وتركَه اختصارًا ، قال لبيدٌ:

٤٠٤- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ(٤)

معنى البيتِ ظاهرٌ ، وحُكِيَ لي أَنَّ بعضَ المتأخرين تكلَّفَ لإيرادِ إشكالٍ ، وهو أَنَّ العاملَ

---

(١) ينظر السيرافي ٩٦/٢ .

(٢) ينظر كلام أبي علي في البصريات ص ٤٤٥ بتصرف .

(٣) شرح اللمع لابن برهان ١٥١/١ .

(٤) صدر بيت من الطويل وهو للبيد في ديوانه ص ٢٥٦ وعجزه:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لا محالةَ زائلُ

وهو مشهور ويوجد في كثير من المصادر ومنها الفاضل ص ٩ والشعر والشعراء ٢٧٩/١ واللمع ص ٥٨ وشمس العلوم ١٨٨٠/٣ وأسرار العربية ص ٢١١ واللباب للعكبري ٣١١/١ وشرح الكافية الشافية ٧٢٢/٢ وشرح التسهيل ٣١٠/٢ واللسان ٣٥١/٥ واللمحة لابن الصائغ ١٠٤/١ والمقاصد النحوية ١١٠٦/٣ والتصريح ٢٩/١ .

الشاهد: نصب لفظ الجلالة بعد ما خلا .

في ما خلا (باطلٌ) ، قال[1]: ((وهذا ينقضُ قولَ النحاةِ إنَّ المستثنَى لا يتقدَّمُ على عاملِه)) ، وهذا لا يساوِي حكايتَه لكنْ جَرَّنَا القولُ ، وليس في البيتِ ما ذَكَرَ ؛ لأَنَّ المستثنَى منصوبٌ بخلا ، ولم يتقدَّمْ عليها غيرَ أَنَّ ما خلا تقدَّمَ على عاملِه ، وليس ما خلا مستثنًى . رجعنَا إلى التمثيلِ ، **فقال**: ((**وليس زيدًا ولا يكون زيدًا**)) يريدُ جاءني القومُ أو ما جاءوني ليس زيدًا . **قوله**: ((**وهذه أفعالٌ**)) يعني (عدا) و(خلا) ولم يَنْظُرِ الجرَّ بها لقلَّتِه ، ((**مضمرٌ فاعلُوها**)) بُيِّنَ ذلك. **قوله**: ((**وما قُدِّمَ من المستثنَى كقولك: ما جاءَنِي إلا أخاك أحدٌ**)) هذا القسمُ الثاني ممَّا يلزمُ النصبَ ما قُدِّمَ من المستثنَى (٢٤٥/ب) على المستثنى منه ، فإنْ كان من موجبٍ فلا إشكالَ في نصبِه ، وإنْ كان من غيرِ موجبٍ تعيَّنَ النصبُ على الاستثناءِ ؛ لأَنَّه لولا التقديمُ جازَ فيه البدلُ بعد غيرِ الموجبِ ، فلَمَّا قُدِّمَ امتنعَ البدلُ ؛ لأَنَّه تابعٌ ، والتابعُ لا يتقدَّمُ المتبوعَ ، وقال سيبويه: ((وحدَّثَنَا يونس أَنَّ بعضَ العربِ الموثوقِ بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلونَ أحدًا بدلًا كما قالوا: مررتُ بمثلِه أحدٍ فجعلوه بدلًا))[2]. **مُحَمَّدٌ**: وفي هذا البدلِ إشكالٌ ؛ لأَنَّ أحدًا حينئذٍ يكونُ مستعملًا في الإثباتِ ولا يُستعملُ إلا في النفيِ ، ويُحتَمَلُ أَنْ يقالَ: لَمَّا تقدَّمَ حرفُ النفيِ ساغَ دخولُ أحدٍ ، معَ أَنَّ البدلَ من أَيِّ الأبدالِ هو والوجهُ أَنْ يكونَ من بدلِ الكلِّ من الكلِّ ، ويكونُ أطلقَ أحدًا ، ويريدُ بعضَ الأَحَدِينَ ، وأبدلَ النكرةَ من المعرفةِ ، والنكرةُ غيرُ موصوفةٍ. وقيل: إنَّ الشيءَ يُبدلُ من الشيءِ في النفيِ ، وليس من جنسِه لضربٍ من التأكيدِ ، ويُقَدَّرُ إسقاطُه من اللفظِ ، وإنْ كان الاعتمادُ في النفيِ على العمومِ ، ويقوِّي هذا طرحُ المبدلِ منه في المعنى ، وزعمَ الرماني[3] أَنَّه مذهبُ الكوفيين[4] ، ووَجَّهَه على ما عندي إلا أبوك ما عندي أحدٌ إلا أبوك على التكريرِ ثم يستغنِي بالمتقدِّمِ عن

---

(١) لم أجده .

(٢) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

(٣) قال الرماني: " وبعض العرب يقول: مالي إلا أبوك أحدٌ ، وما مررت بمثله أحدٍ ، فيبدل الأعم من الأخص ؛ لأنه جعله في الموضع الذي يستدرك به كأنه أراد أن يقول: مالي إلا أبوك ثم استدرك بقوله: أحد ليدل على مثل المعنى إذا قال: مالي أحد إلا أبوك" شرح الكتاب للرماني ص ٥١٨ رسالة للباحث سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، وقول بعض العرب حكاه يونس ينظر الكتاب ٣٣٧/٢ ، ونسب جواز الرفع هنا إلى الكوفيين والبغداديين ينظر الأصول ٣٠٣/١ والارتشاف ١٥١٦/٣ والتذييل والتكميل ٢٣٨/٨ .

(٤) يقصد البدل وقد ذكر الفراء أن بعض العرب يبدل مع تقدم المستثنى ينظر معاني القرآن ١٦٨/١ .

هذا المتروكِ ، وقال الكميت:

وَمَــــا لِيَ إِلَّا آلَ أَحمَـــــدَ شِـــــيْعَةٌ وَمَـا لِيَ إِلَّا مَشْـعَبَ الحَـقِّ مَشْـعَبُ[1]

ويروَى:

إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

المذهبُ الطريقُ[2] ، وكذا المشعبُ[3] ، والشيعةُ الأعوانُ والأحزابُ[4] ، وأصلُه ما لي شيعةٌ إلا آلَ أحمدَ ، ومالي مذهبٌ إلا مذهبَ الحقِّ ، وقد أشرنا في الحالِ إلى هذا البيتِ ، وفيه من الإشكالِ أَنَّ العاملَ في شيعةٍ الابتداءُ وهو لا يعملُ في المستثنَى ، وإِنَّما هو مستثنًى من الضميرِ في الجارِّ (٢٤٦/أ) والمجرورِ ، فعلى هذا لم يتقدَّمْ على المستثنى منه ، ووجهُ كونِه متقدِّمًا ما تكلَّفْنَاه في الحالِ من النكرةِ في قولِه:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[5]

وأَمَّا تقديمُ المستثنى على صفةِ المستثنى منه فيأتي الكلامُ عليه ، والمصنِّفُ أطلقَ التقديمَ وهو مُوهِمٌ أَنَّما يريدُ على المستثنى منه فحسبُ لا على عاملِه ، وحكى ابنُ السراجِ[6] عن الأخفشِ أَنَّه يجيزُ ضربَ إلا زيدًا قومَك أصحابُنا على أَنْ يستثنيَ زيدًا من الفاعلين ، وقال: ((ولو استثنيتَه من المفعولين لم يحسُنْ ؛ لأَنَّك لم تجئْ للمفعولين بذكرٍ في أولِ الكلامِ ، وضرب هو من ذكرِ الفاعلين ؛ لأَنَّ الضربَ لهم))[7]. وقال ابن خروفٍ: ((أَمَّا ضربَتْ إلا زيدًا قومَك أصحابُنا هو استثناءٌ من القومِ المتصِلِ به لِلَّبْسِ فاعلًا كانوا ومفعولًا))[8].

---

(١) سبق تخريجه في ص ٦٢٠ برقم ٣٨٩ .

الشاهد: تقدم إلا آل أحمد وهو مستثنى على المستثنى منه ، وكذا إلا مشعب الحق ، وقد نصب المستثنى .

(٢) ينظر لسان العرب ٤٧٣/١ (س ل ب) .

(٣) ينظر الصحاح ١٥٦/١ (ش ع ب) .

(٤) ينظر السابق ١٢٤٠/٣ (ش ي ع) .

(٥) سبق تخريجه في ص ٦١٩ برقم ٣٨٧ . وما تكلفه ابن عمرون هو قوله:" ويحتمل أن يقال: لما كان الضمير يعود إلى متأخر لفظا ذلك المتأخر هو المفسّر للضمير قائم مقام الوصف ، والصفة والموصوف شيء واحد ، فضعف تقديم الحال عليه." ينظر ص ٦٢٠ .

(٦) ينظر الأصول ٣٠٢/١ .

(٧) السابق نفس الصفحة .

(٨) شرح الجمل لابن خروف ٩٦٤/٢ .

مُحَمَّدٌ: ومَثَّلَ ابنُ جني في اللمعِ(١): ما مررتُ إلا زيدًا بأحدٍ ، وهذا التمثيلُ يؤيِّدُ قولَ ابنِ خروفٍ ، وأنَّه لا فرقَ في المقدَّمِ على الفاعلِ والمفعولِ ، وحكَى السيرافي(٢) عن الزجاجِ أنَّه يجيزُ تقديمَ حرفِ الاستثناءِ إلى أولِ الكلامِ ، ويجيزُه أيضًا الكوفيون ، قال الكسائي: «إلا طعامَك ما أكلَ زيدٌ استثناءٌ ، وجاز أَنْ تضعَه مُقدَّمًا ومؤخَّرًا»(٣) ، وأنشدُوا:

٤٠٥- خَلَا أَنَّ العِتَاقَ(٤)

فليس أوَّلُ قصيدِه ، فلا يكونُ فيه حجَّةٌ(٥) ، وأنشدُوا أيضًا:

٤٠٦- وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ طُورِيُّ ... وَلَا خَلَا الجِنَّ بِهِ إِنْسِيُّ(٦)

وكان مَنْ أوردَ الإشكالَ بزعمِه في الأكلِ شيءٌ مِنْ هنا نقلَ الإشكالَ ، وتقديرُه: ليس من

---

(١) المثال في اللمع ص ٥٦ .

(٢) ينظر شرح السيرافي ١٠٠/٣ .

(٣) ينظر السيرافي ١٠١/٣ والإنصاف ٢٧٣/١ .

(٤) جزء من بيت من الوافر لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٩٦ ط المعارف بغداد ١٩٦٧م ، وتمامه:

خلا أن العِتَاقَ من المطايا ... حَسِيْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ

وهو لأبي زبيد في الزاهر ٣٣٦/١ وأمالي القالي ١٧٦/١ والصحاح ٩١٧/٣ والتبيين ص ٤٠٧ واللسان ٤٩/٦ وبلا نسبة في مجاز القرآن ٢٨/٢ والمقتضب ٣٨٥/١ والخصائص ٤٣٨/٢ والإنصاف ٢٧٣/١ والتذييل والتكميل ٢٤٢/٨ .

العتاق: جمع عاتق وهو الرائع الكريم . اللسان ٢٣٦/١٠ ، حَسِين : رقَّتْ له . الأمالي ١٧٦/١ ، وقيل المعنى أحسسن به ، وروي: أَحَسْنَ أي أحسسن ، وفي الديوان: حَسِسْنَ ، شوس: شَوِسَ نظر بمؤخر عينه كبرا أو غيظا ، وشوس جمع أشوس ، والأشوس الجريء على القتال اللسان ١١٦/٦ ، وأمكنة شوس: أي غليظة . اللسان ١١٠/٦ .

الشاهد: استشهد الكوفيون بالبيت على جواز تقديم المستثنى قبل جملة الكلام .

(٥) ذكر السيرافي أن قبل البيت بيتين آخرين وجعل المستثني منه: ما يُحَسُّ له حسيسٌ في البيت السابق ، وبالتالي لم يتقدم المستثنى . ينظر السيرافي ١٠٠/٣ .

(٦) بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٩٨/١ ، وله في أمالي القالي ٢٥١/١ والسيرافي ١٠١/٣ وشمس العلوم ١٨٦٢/٣ واللسان ١٤/٦ وخزانة الأدب ٣١١/٣ وبلا نسبة في الأصول ٣٠٥/١ وجمهرة اللغة ١١٤٥/٢ والزاهر ٣٧٢/١ والإنصاف ٢٧٤/١ وشرح التسهيل ٢٩١/٢ والهمع ٢٦١/٣ .

روي : طوري ، وفي الديوان طوئي ، وروي: وبلدة ، وخفيق ، وخفقة وهي في الديوان .

الطوئي: أي أحد ، وخفقة: البلدة الواسعة . ينظر الديوان ٤٩٩/١ بشرح الأصمعي . طوري: أي أحد. الصحاح ٧٢٧/٢ .

الشاهد: نصب المستثنى لما تقدم على المستثنى منه .

طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجنَّ ، وقيل[١]: بل ولا به إنسيٌّ خلا الجنُّ به إنسيٌّ ، وحذفَ الأولَ لدلالةِ الثاني ، وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين[٢] ؛ لأَنَّه لم يردْ به سماعٌ (٢٤٦/ب) ولأَنَّ (إِلَّا) مقوِيَّةٌ على ما يُقَرَّرُ فهي كواوِ المفعولِ معه وحرفِ العطفِ ، وكلُّ واحدٍ منهما لا يتقدَّمُ فكذا هنا ، وفي تمثيلِ الكسائي (ما) وهي تمنعُ أَنْ يتقدَّمَ ما بعدَها عليها[٣] ، فإذا انضمَّ إلى ذلك (إلا) فأَحْرَى أَلَّا يتقدَّمَ. **قوله:** ((**وما كان استثناؤُه منقطعًا**)) يريدُ الثالثَ من المواضعِ التي يكونُ فيها المستثنَى منصوبًا ، وسُمِّيَ منقطعًا ؛ لأَنَّ الآخِرَ ليس من نوعِ الأَوَّلِ[٤] ، وعلى الجملةِ إذا عرفتَ ما تقدَّمَ في بيانِ المتصلِ ، فكلُّ استثناءٍ لم يوجدْ فيه ذلك فهو منفصِلٌ ، وقال ابنُ السراجِ: ((إذا كان الاستثناءُ منقطعًا فلابدَّ من أَنْ يكونَ الكلامُ الذي قبلَ (إلا) قد دَلَّ على ما يُستثنَى منه ، فَتَفَقَّدْ هذا فإِنَّه يدقُّ))[٥]. قال أبو علي:((وسألتُ أبا بكرٍ عن قولِه تعالى:﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾[٦] ما المستثنى والمستثنى منه على تأويلِك في الاستثناءِ المنقطعِ[٧]؟ فقال: إذا قلتَ: لأضربَنَّك إلا أَنْ تقومَ ، فالمعنى أَنَّه يضربُه على كلِّ حالٍ إلا أَنْ يقومَ ، فكأَنَّه استثنَى حالَ القيامِ من الأحوالِ التي يضربُه فيها))[٨] انتهى. وما ذكرَه أبو بكرٍ ملغًى بقولِ سيبويه في المنقطعِ: ((وهذا يقوِّي ما أتاني زيدٌ إلا عمرٌو وما أعانَه إخوانُكم إلا إخوانُه ؛ لأَنَّها معارفٌ ليستِ الأسماءُ الأخيرةُ [بها][٩] ولا منها))[١٠].

---

(١) ينظر الإنصاف ٢٧٧/١ مع تصرف في العبارة .

(٢) يقصد أن البصريين لا يجيزون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام وهي من مسائل الخلاف ينظر السابق ٢٧٣/١ والتبيين ص ٤٠٦ وائتلاف النصرة ص ١٧٥ .

(٣) هذا الرد في السيرافي ١٠١/٣ .

(٤) هذه العلة في ابن يعيش ٧٩/٢ .

(٥) الأصول ٢٩١/١ .

(٦) من الآية (١١٠) من سورة التوبة .

(٧) أي: إذا كان ابن السراج يرى في الاستثناء المنقطع أن ما قبل إلا يدل على المستثنى فما تأويل الآية عنده .

(٨) ينظر البغداديات ص ٤٩٦ والآية الكريمة ليست في الأصول لابن السراج .

(٩) زيادة من سيبويه لاستقامة الكلام ، ينظر السابق .

(١٠) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ . قال السيرافي:" وتقوية الأبيات بـ ما أتاني زيد إلا عمرو أن المنفي الذي ليس من جنس ما بعد إلا يقدر فيه تقدير إسقاطه من اللفظ ، وأن الاعتماد عليه في النفي على العموم وأنه يذكر ما يذكر من المنفي لتوكيد النفي فيه ، ولأن يخرج من قلب السامع ذهاب الوهم إلى أنه قد فعل الفعل المنفي كأنك لم تذكر زيدا ، ولم=

ابنُ خروفٍ: «رُفِعَ على بدلِ الأجنبيّ بضربٍ من التأكيدِ»[1]. ثم أخذَ يمثِّلُ **فقال**: «**كقولك: ما جاءَني أحدٌ إلَّا حمارًا**» مَثَّلَ بالاستثناءِ من النفيِ ؛ لأَنَّ في الإيجابِ لا فرقَ في النصبِ بين المتصلِ والمنفصلِ والمنقطعِ ومنعَه ابنُ الخشابِ[2] في الموجبِ ، وليس بشيءٍ لقولِ الشاعرِ أنشدَه سيبويه:

٤٠٧- فَتًى كَمُلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَلَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا[3]

(٢٤٧/أ) وقال الرماني: «المنقطعُ بالإيجابِ أشبَهَ ؛ لأَنَّه لابدَّ فيه من ذكرِ الأولِ حتى يصحَّ الانقطاعُ إذ لو قلت: ما في الدارِ إلَّا حمارٌ خرجَ بذلك عن الانقطاعِ»[4]. **قولُه**: «**وهي اللغةُ الحجازيةُ**» بَيَّنَ أَنَّ هذا يجبُ فيه النصبُ على بعضِ اللغاتِ ، وهي المختارةُ ؛ لأَنَّ بني تميمٍ يبدلون في المنقطعِ في بعضِ المواضعِ على ما نُبَيِّنُه ، فلَمَّا لم يطَّرِدِ البدلُ مع أَنَّه ضعيفٌ لم يَنْظُرْ إليه ، والبدلُ مُشْكِلٌ ؛ لأَنَّ المستثنَى في المنقطعِ ليس الأولَ ولا بعضَه ولا ملتبسًا به ووَجَّهَ سيبويه الرفعَ على وجهين قال:«كأَنَّه أرادَ ليس فيها إلا حمارٌ ، ولكنَّه ذكرَ أحدًا توكيدًا ؛ لأَنْ يُعْلَمَ أَنْ ليس بها آدميٌّ ، ثم أبدلَ فكأَنَّه قال: ليس فيها إلا حمارٌ ، وإنْ شئتَ جعلتَه إنسانَها»[5] انتهى.

=تذكر إخوانك ، وقلت: ما أتاني إلا عمرو ، وما أعانه إلا إخوانه ... وقوله: لأنها معارف ، يريد أن ما قبل إلا وما بعده معرفتان أحدهما غير الأخرى وليست بمنزلة ما قام أحد إلا زيد." السيرافي ٩٦/٣ بتصرف . وإذا رأينا كلام سيبويه وشرح السيرافي له علمنا أن سيبويه لا يعير اهتماما لما قبل (إلا) لأنه ليس مقصودا في الاستثناء المنقطع لأنه ليس من جنس المستثنى ، ولذا فسر إلا هنا بلكن ، وبذا يظهر وجه ما قاله ابن عمرون بأن كلام أبي بكر ملغى بقول سيبويه الذي ذكره والله أعلم .

(١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٧٤/٢ .

(٢) لم يتعرض له في المرتجل ، ينظر المرتجل ص ١٨٦ وما بعدها .

(٣) بيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٨٨ وفي الديوان: أخلاقه ، وله في الكتاب ٣٢٧/٢ والشعر والشعراء ٢٩٣/١ وأمالي القالي ٢/٢ والأزهية ص ١٨١ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٦٢/٢ واللسان ٦٣١/٢ وبلا نسبة في التذييل والتكميل ١٧١/٨ والهمع ٢٩٢/٣ .

الشاهد: نصب غير على الاستثناء المنقطع في الإيجاب ؛ لأن المعنى كما قال السيرافي: لكن عيبه الجود ، والعيب ليس من كمال أخلاقه أو خيراته ، وهو مدح بما يشبه الذم. وينظر السيرافي ٧٣/٣ .

(٤) من الممكن فهم هذا من مجمل كلام الرماني في شرح الكتاب ص ٤٧٣ للباحث: سيف بن عبد الرحمن .

(٥) الكتاب ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ .

أَمَّا قوله[١]: أبدلَ تأكيدًا ، فقد ذكرَ سيبويه مثلَه في البدلِ ، وهو ما حكيناه في الاستثناءِ المقدَّمِ فيما حكاه عن يونسَ[٢] ، وأَمَّا الثاني[٣] فأوقعَ فيه أحدًا مجازًا على مَنْ يعقلُ وغيرِه فصارَ البدلُ منه بدلَ بعضٍ أو اشتمالٍ ؛ لأَنَّ مَنْ يعقلُ يتبعُه أشياءُ ، فكأَنَّه اشتملَ عليها وجوَّزَ الرماني على هذا التأويلِ[٤]: جاءَني زيدٌ إلا عمرًا ، وتأويلُه ومَنْ يجيءُ بمجيءِ زيدٍ ، ويظهرُ في: جاءَ الأميرُ إلا الحاجبَ ، ثم قال: ((ولكنَّه في النفيِ أكثرُ))[٥]. وفرَّقَ سيبويه المنقطعَ في بابين أحدِهما جوَّزَ فيه الرفعَ على ما حكَيْتُه عنه. والثاني: قال: ((لا يكونُ إلا معنى لكنْ))[٦]. وكلاهما منقطعٌ ؛ لأَنَّ الأولَ يمكنُ فيه ما ذَكَرَ من التأويلين ، ولا يمكنُ في الثاني إلا على بُعْدٍ ، فلذا لا يجوزُ فيه البدلُ على لغةِ بني تميمٍ ، من الثاني قولُه تعالى:﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٧] فعاصمٌ اسمُ (لا) ، مِنْ أمرِ اللهِ الخبرُ ، اليومَ معمولُ الجارِّ والمجرورِ الذي هو الخبرُ ، مَنْ رَحِمَ بمعنى المرحومِ ، قال ابن خروف: ((قُرِئَ على بِنْيَةِ الفاعلِ والمفعولِ))[٨] فينبغِي أَنْ يكونَ (٢٤٧/ب) القراءتان بمعنًى واحدٍ وهو الذي ذهبَ إليه سيبويه[٩] ، وهو حينئذٍ منقطعٌ ، التقديرُ: لكنْ مَنْ رَحِمَ ، ولا يجوزُ البدلُ ؛ لأَنَّ العاصمَ هو الراحمُ لا المرحومُ ، وقد حُمِلَ على المتصلِ بتقديرِ حذفِ مضافٍ تقديرُه[١٠]: إلا رحمةَ مَنْ رَحِمَ ، والرحمةُ تكونُ عاصمةً

---

(١) أظنه يقصد فحوى كلام ابن خروف السابق ، وابن عمرون يشرح كلام سيبويه والوجهين الذين خرج عليهما الرفع هنا .

(٢) ينظر ص ٦٥١ والكتاب ٣٣٧/٢ فقد حكى يونس عن العرب: ما لي إلا أبوك أحدٌ ، فأحد بدل .

(٣) أي التوجيه الثاني للرفع عند سيبويه . وهذا الرأي وهو خلط من يعقل بمن لا يعقل للمازني في شرح السيرافي ٦٨/٣ .

(٤) لم أجده في باب الاستثناء في شرح الكتاب للرماني ص ٤٣٤ ، وربما كان في شرحه لأصول ابن السراج .

(٥) في الأصول لابن السراج: ما جاءني زيد إلا عمرا ٢٩١/١ .

(٦) هو ما ترجم عنه سيبويه بباب: هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن . ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ .

(٧) من الآية (٤٣) من سورة هود . والآية من شواهد سيبويه في الباب السابق ذكرُه ، ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ .

(٨) ذكر ابن خروف الآية وذكر لها أربع أوجه ينظر شرح الجمل لابن خروف ٩٧٥/٢ .وتنظر القراءة في الكشاف ٢٠٢/٣ والبحر المحيط ٢٢٨/٥ ومعجم القراءات للخطيب ٦٤/٤ .

(٩) قال سيبويه:" أي: ولكن من رحم." الكتاب ٣٢٥/٢ .

(١٠) هذا تقدير صدر الأفاضل في التخمير ٤٦٣/١ ، وقال به الزمخشري وقدَّره: "لا عاصم اليوم من الطوفان إلا من رحم الله أي إلا مكان من رحم الله من المؤمنين." الكشاف ٢٠٢/٣ .

وذهبَ قومٌ إلى أَنَّ مَنْ رَحِمَ بمعنى الراحِمِ ، فيكونُ أيضا من المتصلِ ، وقيل[١]: إنَّ عاصمًا بمعنى معصومٍ لقولهم: ماءٌ دافقٌ وعيشةٌ راضيةٌ أي مدفوقٌ ومرضيةٌ ، ومَنْ رَحِمَ المرحومُ ، ومجيءُ فاعلٍ بمعنى مفعولٍ قليلٌ ، وقيل[٢]: تقديرُه ذا عصمةٍ ؛ لأَنَّ المعصومَ صاحبُ عصمةٍ ، وهو قليلٌ بالنسبةِ إلى غيرِ ما فيه معنى النسبِ ، وأبعدُ ما قيل: إنَّ عاصمًا بمعنى معصومٍ ، ومَنْ رَحِمَ بمعنى الراحمِ ، وقيل: لا يمكنُ فيه المجازُ إلا على بُعْدٍ ، ويَحتملُ أَنْ يُحْمَلَ عاصمٌ على شيءٍ وإطلاقُ البعضِ وإرادةُ الكلِّ جائزةٌ ، وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ مَنْ رحمَ بدلًا على الموضعِ كقولهم: لا إلهَ إلا اللهَ ، ومَنْ رحمَ بمعنى الذي ، ويحتملُ أَنْ يكونَ نكرةً موصوفةً. **قوله**: ((**ما زادَ إلا ما نَقَصَ**[٣])) (ما) نافيةٌ ، وزادَ فعلٌ فاعلُه مضمَرٌ يعودُ إلى شيءٍ جرَى ذكرُه كأَنَّه سألَ عن ماءٍ هل زادَ؟ فقال: ما زادَ إلا ما نَقَصَ ، ف(ما) مصدريةٌ تقديرُه: النقصانُ ، ومثلُه: ((**ما نفعَ إلا ما ضَرَّ**)) أي: ما نفعَ الدواءُ أو غيرُه إلا ما ضرَّ أي الضررَ ، واختلفَ النحاةُ في المنقطعِ ، فذهبَ البصريون[٤] إلى أَنَّ (إلا) فيه بمعنَى (لكنْ) ، وذهبَ الكوفيون[٥] إلى أَنَّها بمعنى (سوى) ، وتقديرُ البصريين أولى ؛ لأَنَّهم قَدَّروا حرفًا لا يعملُ بأقربِ الحروفِ إليه ممَّا لا يعملُ ، وليس كذلك سوى ؛ لأَنَّها تخفضُ ، فإِنْ قيل: إنَّ لكنْ[٦] لا تدخلُ بعدَ واجبٍ إلا أَنْ والفعلِ في خبرِ عسى بمعنَى مصدرٍ منصوبٍ ، ولو صرَّحْتَ بالمصدرِ في خبرِ عسى لم يجزْ مع (٢٤٨/أ) أَنَّا نقولُ: إذا كان بعدَها جملةٌ وليستْ إلا كذلك فلا تقدَّرُ بلكنْ ، فنقولُ: ما ذكرتَه لا يمنعُ ؛ لأَنَّ

---

(١) تنظر أوجه التخريج في الآية الكريمة في معاني القرآن للفراء ١٥/٢ ومعاني القرآن للزجاج ٥٤/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٥/٢ وشرح السيرافي ٧١/٣ وشرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٥٠ وشرح الجمل لابن خروف ٩٧٥/٢ وابن يعيش ٨١/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٦٥/١ والبحر المحيط ٢٢٧/٥ .

(٢) قاله الزجاج في معاني القرآن ٥٤/٣ .

(٣) ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر ، مثالان حكاهما سيبويه عن أبي الخطاب. ينظر الكتاب ٣٢٦/٢ .

(٤) ينظر الخلاف في الأصول ٢٩٠/١ والتسهيل ص ١٠١ والتذييل والتكميل ١٦٩/٨ والهمع ٢٤٩/٣ .

(٥) ينظر معاني الفراء ٢٨/٢ ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٨.

(٦) تأتي لكنْ المخففة على وجهين: الأول: مخففة من الثقيلة التي هي أخت إن ولا عمل لها ، وما بعدها جملة اسمية مبتدأ وخبر نحو: ما جاء علي لكن محمد قادم ، الثاني: أن تكون لكن حرف عطف فإن جاء بعدها جملة عطفت بعد الإيجاب والنفي ، وإن جاء بعدها مفرد عطفت بعد النفي أو النهي فقط عند البصريين وأجاز الكوفيون العطف بها بعد الإيجاب ومعناها الاستدراك . ينظر رصف المباني ص ٢٧٤ والجنى الداني ص ٥٨٦ والهمع ٢٦٢/٥ .

الشيءَ إذا قُدِّرَ بشيءٍ لا يلزمُه حكمُ ذلك جميعُه ، أَلَا ترَى أَنَّ[1] [إلا][2] لا يجوزُ تقديرُها بسوى ؛ لأَنَّ سوى اسمٌ وتقديرُ الحرفِ بالحرفِ أولى مع أَنَّ الاسمَ معناه غيرُ معنى الحرفِ وإلا لكانَ كلُّ واحدٍ منهما الآخرُ ، ووجهُ الجمعِ بين (إلا) و(لكنْ)[3] أَنَّ (لكنْ) يُستدرَكُ بها على طريقِ مخالفةِ ما بعدَها لِمَا قبلَها في الإيجابِ[4] والنفيِ كقولِك: ما جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو ، وإِلَّا فهي تأتي بمثلِ ذلك مِنْ كونِ ما بعدَها على خلافِ ما قبلَها في الإيجابِ والنفيِ إلا أَنَّها مع هذا تُخْرِجُ بعضًا من كلٍّ إذا كان الاستثناءُ متصلًا ، فإذا كانت على الانقطاعِ جُعِلَتْ على معنى (لكنْ) ؛ لأَنَّه يَبطلُ منها الإخراجُ ، ويبقَى أَنَّ ما بعدها مخالفٌ لِمَا قبلها ، فتصيرُ بمعنى (لكنْ) ، وقولهم: (لكنْ) تَبْيِينُ المعنَى لا الإعرابِ ، وليس الاسمُ منصوبًا بلكنْ كما توهَّمَه بعضُهم[5] ، لكنِ الخفيفةُ نَعْلَمُها جاءتْ عاملةً ولأَنَّه لا خبرَ لا ظاهرَ ولا مقدَّرَ بل هو منصوبٌ عن تمامِ الجملةِ ، ولذا مَثَّلَ سيبويه[6] انتصابَ المستثنى بانتصابِ الدرهمِ بعد عشرين ، وإِنَّما يُمَثَّلُ به ما كان منتصبًا عن تمامِ الجملةِ .

[المستثنى الذي يجوز فيه النصب والبدل]

قال الزمخشري: «والثاني جائز فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب كقولك: ما جاءني أحد إلا زيداً وإلا زيد. وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً. والاختيار البدل قال الله تعالى: (ما فعلوه إلا قليل منهم) وأما قوله عز وجل: (إلا

---

(١) في الأصل زيادة: ما . وهي مشطوبة .

(٢) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٣) هذه العلة موجودة في السيرافي ٦٣/٣ وابن يعيش ٨٠/٢ .

(٤) هل هذا يدل على أن ابن عمرون يرى رأي الكوفيين بدخول لكن بعد الإيجاب؟ لكنه منذ قليل ذكر عدم دخولها في الإيجاب فعبارته هنا ليست مناسبة لموقفة السابق منذ برهة ولو قال: إنها لمخالفة ما بعدها بإيجابه للنفي المتقدم عليها لكان أدق .

(٥) قال الرضي:" وأما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا ينتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب به المتصل به ... وما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كـ لكن العاطفة للمفرد على المفرد ... والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكنَّ قالوا: إنها الناصبة بنفسها نصب لكنَّ للأسماء وخبرها محذوف نحو قولك: جاءني القوم إلا حمارا أي: لكنَّ حمارا لم يجئ." شرح الكافية للرضي ٨٢/٢ بتصرف. فمن أعمل لكن اعتبرها المشددة أو المخففة منها .

(٦) ينظر الكتاب ٣١٠/٢ .

أمرأتك) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله تعالى: (فأسر بأهلك))).

قوله: ((**والثاني**)) هذا الثاني من الخمسةِ الأَوَّلةِ(١) ، وهو ما جازَ فيه النصبُ على الاستثناءِ والبدلِ. ((**وهو المستثنَى من كلامٍ غيرِ موجبٍ**)) بعد ذكرِ المستثنَى منه ، وهو مرادُه لأَنَّه ذكرَ المفرَّغَ بعدَه ، وقد تقدَّمَ معرفةُ الموجبِ ، وغيرُ الموجبِ بخلافِهِ ، وهو النفيُ والنهيُ والاستفهامُ ، ثمَّ مَثَّلَ **فقال:** ((**ما جاءَني أحدٌ إلا زيدًا**)) على الاستثناءِ ، ((**وإلا زيدٌ**)) على البدلِ ، ((**وكذا إذا كانَ المستثنَى منه منصوبًا أو مجرورًا**)) يعني يجوزُ فيه البدلُ والنصبُ على الاستثناءِ . **قولُه:** ((**والاختيارُ البدلُ**)) لوجهين: أحدُهما موافقةُ الثاني (٢٤٨/ب) الأولَ من غيرِ تَغْيِيرِ المعنى ، فيكونُ أولَى كما ذكرَ سيبويه في خَشَّنْتُ(٢) بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ ، قال:((الوجهُ الجرُّ ؛ لأَنَّ الجرَّ لا ينقضُ المعنى))(٣). فكان أَنْ يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ أولى . الثاني أَنَّ المنصوبَ على الاستثناءِ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ ، والبدلُ حكمُه حكمُ الأولِ ، والأولُ يكونُ فاعلًا ومفعولًا ، وكونُه لابدَّ منه أو أصلًا ليس بمشَبَّهٍ أولى ، وكذا في المجرورِ ، والبدلُ يكونُ تارةً على اللفظِ وهو في هذا الفصلِ من الاستثناءِ ، وتارةً على الموضعِ ويأتي في موضعِه ، ومنعَ ثعلبٌ(٤) البدلَ لاختلافِ معنى الثاني والأولِ ، والجوابُ أَنَّه بدلٌ في العاملِ(٥) ، ولا يلزمُ من المشاركةِ في العاملِ اتحادُ المعنى بدليلِ العطفِ في لا ولكن والصفةِ في نحو: مررتُ برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ ، وقال

---

(١) الأولة مفرد جمعه الأولات حكاها ثعلب . ينظر اللسان ٧١٩/١١ .

(٢) في الأصل: حسنت . بحاء وسين ، والتصويب من الكتاب ٧٤/١ ، وأشار المحقق الأستاذ عبد السلام هارون أنها في المخطوط الأصل الذي اعتمد عليه: حسنت ، والتصويب من نسخة أخرى ، وذكر عن اللسان: خشنت صدره تخشينا أوغرت. ينظر اللسان ١٤١/١٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٧٤/١ بتصرف في عبارة سيبويه .

(٤) اعتراض ثعلب في السيرافي ٥١/٣ وشرح التسهيل ٢٨٢/٢ والتصريح ٣٤٩/١ ، وفيه أنه اعترض على الكوفيين أيضا فقال:" إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل." التصريح ٣٥٠/١ وأجاب عنه ابن هشام ، فقال:" وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد ." المغني ٨٣/١ .

(٥) قال السيرافي في الرد على ثعلب:" أنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وذاك أنا إذا قلنا: ما أتاني أحد ، فالرافع لأحد هو أتاني أيضا فكل واحد من أحد وزيد يرتفع بـ أتاني إذا فرد به ، فإذا ذكرناهما جميعا فلابد من أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل ؛ لأنه يتصل به ، ويكون الثاني تابعا له ." ٥١/٣ وينظر ابن يعيش ٨٢/٢ .

الكسائي والفراءُ: «الرفعُ على العطفِ»[1] ، وليس كما قالا ؛ لأَنَّه لو كان عطفًا للَزِمَ فيه ما يكونُ في العطفِ على الضميرِ المجرورِ والمرفوعِ ، فإِنْ قيل: إذا كان لا يلزمُ اتحادُ المعنى وجبَ أَنْ يجوزَ في الموجبِ قياسًا على غيرِ الموجبِ ، والجامعُ ما يشتركان فيه من الاستثناءِ بعد تمامِ الكلامِ ، والجوابُ أَنَّ الفارقَ موجودٌ ؛ لأَنَّ غيرَ الموجبِ يجوزُ فيه أشياءُ لا تجوزُ في الموجبِ ، وبيانُ ذلك أَنَّه يجوزُ أَنْ تقولَ: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، فتنفِي الضدَّينِ ، ولا يجوزُ زيدٌ قائمٌ قاعدٌ فتجمعُ بينَ الضدينِ ، وكذا مِنْ يجوزُ زيادتُها في غيرِ الموجبِ ، ولا يجوزُ عند سيبويه في الموجبِ[2] ، وغيرُ ذلك ممَّا يختصُّ بغيرِ الموجبِ ، وإذا ظهرَ الفرقُ مُنِعَ القياسُ ، ولأَنَّ في غيرِ الموجبِ يجوزُ البدلُ ؛ لأَنَّه يحلُّ محلَّ الأَوَّلَ ولا كذلك في الإيجابِ ، بيانُه أَنَّ قولَك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ لو قلتَ: ما أتاني إلا زيدٌ جازَ (٢٤٩/أ) ولو قلتَ في الإيجابِ: ما أتاني إلا زيدٌ لم يجزْ ، وعبرةُ البدلِ أَنْ يحلَّ محلَّ المبدلَ منه ، وشرعَ في التمثيلِ ، فقال: قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3] قليلٌ بدلٌ من الواوِ في فعلوه ، وقرأَ ابنُ عامرٍ[4] إلا قليلًا بالنصبِ على أصلِ الاستثناءِ ، وكذا قولُه تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ

---

(١) ينظر رأيهما في السيرافي ٥٠/٣ والإنصاف ٢٦٦/١ وابن يعيش ٨٢/٢ والجنى الداني ص ٥١٠ والمغني ٨٦/١ ، وبه قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٦٠/١ والأخفش في معاني القرآن له ١٦٢/١ . والحق أن نص الفراء يخالف ما ورد عنه ، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة ١٥٠]: "وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا للذين ظلموا ، فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية ، إنما تكون إلا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة تريد بـ إلا الثانية أن ترجع على الألف كأنك أغفلت المائة فاستدركتها ، فقلت: اللهم إلا مائة ، فالمعنى له على ألف ومائة ." معاني الفراء ٨٩/١ ، ٩٠ فهو لا يرى مجيء إلا بمعنى الواو إلا مع التكرير.

(٢) تكون (من) زائدة عند البصريين بشرطين أن يكون ما قبلها غير موجب ، وأن تجر النكرة ، وذهب الكوفيون إلى أن شرطها تنكير مجرورها فقط ، ينظر الكتاب ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والسيرافي ٥٧/٣ والجنى الداني ص ٣١٧ .

(٣) من الآية (٦٦) من سورة النساء .

(٤) قراءة الرفع قراءة الجمهور ، أما النصب فقراءة أبي بن كعب وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وابن عامر . ينظر معجم القراءات للخطيب ١٠٢/٢ ، وينظر السبعة ص ٢٣٥ والحجة لابن خالويه ص ١٢٤ .

مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾[1] قرأَ بالرفعِ[2] ابنُ كثيرٌ[3] وأبو عمرٍو وابنُ محيصنٍ[4] على البدلِ من أحدٍ ، الباقون بالنصبِ على أصلِ الاستثناءِ. **وقوله: إِنَّه**[5] **قوله: فأسرِ**. ليس بجيّدٍ[6] ،

---

(١) من الآية (٨١) من سورة هود .

(٢) قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بالنصب ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن جماز عن أبي جعفر بالرفع . ينظر معجم القراءات للخطيب ١١٦/٤ ، ١١٧ . وينظر السبعة ص ٣٣٨ والتذكرة في القراءات الثمان ٣٧٤/٢ والنشر ٢٩٠/٢ .

(٣) عبد الله بن كثير الداري المكي أبو معبد أحد القراء السبعة ، كان قاضي الجماعة بمكة ، وكانت حرفته عطارا ، وهو فارسي الأصل ، مولده ووفاته بمكة ، توفي ١٢٠هـ . ينظر وفيات الأعيان ٤١/٣ وغاية النهاية ٤٤٣/١ والأعلام ١١٥/٤ .

(٤) محمد أو عمر أو عبد الله بن عبد الرحمن ابن محيصن ، مقرئ أهل مكة ، انفرد بحروف خالف فيها المصحف ، روى له مسلم والترمذي والنسائي حديثا واحدا ، توفي ١٢٣هـ . ينظر تاريخ الإسلام ٤٩٣/٣ وغاية النهاية ١٦٧/٢ والأعلام ١٨٩/٦ .

(٥) يقصد ابن عمرون أن الزمخشري قال بأن امرأتك مستثنى من فأسر ، وعبارة الزمخشري في المفصل:" فمستثنى من قوله تعالى:﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ﴾." المفصل ص ٦٨ ط دار الجيل . وينظر الكشاف ٢٢٢/٣ .

(٦) لتوضيح وجه الاعتراض على الزمخشري في الآية الكريمة علينا معرفة ما يلي:

أولا : أن قبل إلا جملتان واحدة منهما موجبة وهي : فأسر بأهلك والاستثناء بعد الموجب واجب النصب . والجملة الثانية وهي: ولا يلتفت جملة فيها نهي وهو كالنفي والاستثناء بعدها إن كان متصلا فالراجح فيه اتباع المستثنى ما قبله ويجوز النصب ، وإن كان منقطعا تعين نصبه .

ثانيا: الآية وردت فيها قراءتان ويجب أن يكون تخريج القراءتين على معنيين غير متضاربين .

ثالثا: قراءة النصب هي قراءة غالبية القراء والقراءتان سبعيتان .

رابعا: بعض العلماء يرى تخريج القراءة على الوجه الراجح وبعضهم يوجب ذلك ، وبعضهم يرتضي الوجه المرجوح إذا كان قويا جيدا .

في ضوء ما سبق أقول: إن الإمام الزمخشري جعل قراءة النصب مستثناه من فأسر بأهلك ، وهو استثناء واجب النصب لأنه من موجب ولكن المعنى هنا أن امرأة لوط ليست مسريًّا بها لأنها مستثناه من الأهل المسري بهم ، وخرج قراءة الرفع على أنها بدل من أحد ، وهو في جملة: ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك ، وهنا تكون المرأة داخلة في الأمر بالإسراء لكنها خرجت من النهي عن الالتفات ، فهي في قراءة الرفع مسري بها وفي قراءة النصب غير مسري بها ، ولكن لم لم يحملْ الزمخشري النصب على الاستثناء من أحد ؟ لأن النصب بعد جملة النفي أو شبهها وهو النهي هنا النصب مرجوح وهو لا يريد حمل القراءة السبعية على الوجه المرجوح ، أما الذين يحملون القراءة على الوجه المرجوح إذا كان قويا فليست لديهم مشكلة ومنهم ابن الحاجب في الإيضاح ٣٦٧/١ ، ولحل الإشكال الذي وقع فيه الزمخشري قيل:" الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان ، ولا يلزم من ذلك التكاذب ؛ لأن من قال: إنه سرى بها=

وإنْ كان قد سبقَه إليه الرماني[1] ؛ لأَنَّه تَنَاقَضُ القراءتان ، وذلك غيرُ جائزٍ ، ولعلَّ الحاملَ له على ذلك لئلَّا يُحْمَلَ النصبُ على غيرِ الأجودِ ، وهو جائزٌ إذا كان جيِّدًا ، ووجَّهَهُ صدرُ الأفاضلِ[2] بما لا يليقُ ذِكْرُه.

[المستثنى المجرور]

قال الزمخشري: ((**والثالث مجرور أبداً وهو ما استثنى بغيرٍ وحاشاً وسوى وسواء ، والمبرد يجيز النصب بحاشا**)).

قوله: ((**والثالثةُ**)) من الخمسةِ ((**مجرورٌ أبدًا**)) وهو ما استثنيَ بحاشى نحو: جاءَ القومُ أو ما جاء القومُ حاشى زيدٍ ، حاشى أصلُها حرفُ جرٍّ[3] تقولُ: حاشى زيدٍ أَنْ ينالَه السوءُ ، ونُقِلَتْ إلى الاستثناءِ ، وضمِّنَتْ معنى الإخراجِ لِمَا فيها من معنَى النفيِ كما ذُكِرَ في عدَا وخلَا

=يعني أنها سرت هي بنفسها مصاحبة لهم في أوائل الأمر ثم أخذها العذاب فانقطع سراها ، ومن قال: إنه لم يسر بها أي لم يأمرها ولم يأخذها وأنه لم يدم سراها معهم بل انقطع فصح أن يقال إنه سرى بها ولم يسر بها ." الدر المصون ٣٦٨/٦ . وللاستزاده من كلام العلماء في أوجه إعراب الآية وتخريجها ينظر البحر المحيط ٢٤٨/٥ والدر المصون ٣٦٥/٦ والمغني ٦٨٥/٢ .

(١) لم أجد الآية في باب الاستثناء عند الرماني ولا في معاني الحروف . قال النحاس في قراءة النصب: " وهي القراءة البينة والمعنى: فأسر بأهلك إلا امرأتك" إعراب القرآن ٢٩٦/٢ ، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٤/٢ والبيان لابن الأنباري ٢٦/٢ .

(٢) قال صدر الأفاضل:" يجوز في امرأتك الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البدل من أحد ، وأما النصب فعلى الاستثناء من قولك: فأسر بأهلك فإن سألتَ فإذا كان الاستثناء في هذه القراءة من قولك: فأسر بأهلك وقع التناقض بين القراءتين ؛ لأنه يلزم على هذه القراءة أن تكون المرأة غير مسري بها ، وعلى قراءة الرفع مسري بها ، وبين كونها مسريا بها وبين كونها غير مسري بها تناقض ؟ أجبتُ ما الدليل على وقوع التنافر بين القراءتين؟ وهذا لأن قوله فأسر بأهلك ولا يلتفت منكم أحد معناه: أسر بأهلك إسراء غير واقع فيه التفات إلا امرأتك ، فإنه يشترط في الإسراء بها ذلك. ونظير هذه المسألة اضرب منكم القوم ، ولا يتوجعوا إلا زيدا ، فسواء جعلت الاستثناء من الجملة الثانية ، وهي قولك: ولا يتوجعوا أو من الجملة الأولى ، فإن زيدا مضروب ، أما إذا جعلته من الجملة الثانية فظاهر ، ألا ترى أنك إذا قلت: لا يتوجع القوم في ضربهم إلا زيدا ، فإن زيدا مضروب ومتوجع ، وأما إذا جعلته من الجملة الأولى فكذلك قولك: اضرب القوم ولا يتوجعوا إلا زيدا معناه اضرب القوم ضربا غير موجع إلا زيدا ، وهذا يقتضي أن يضرب زيدا ضربا موجعا ، فإذا المرأة مسري بها في كلتا القراءتين." التخمير ٤٦٤/١ ، ٤٦٥ .

(٣) الجر بها قول سيبويه وكثير من البصريين ، ينظر الكتاب ٣٤٩/٢ والسيرافي ٩٨/٣ وحروف المعاني ص ١١٨ ، وقيل: تكون حرف جر فتجر ، وفعلا فتنصب ،وصححه المرادي ينظر الجنى الداني ص ٥٦١ .

وموضعُ الجارِّ والمجرورِ نصبٌ بما قبلَها ، وأَمَّا غيرُ فما بعدها مجرورٌ بالإضافةِ ، ويأتي الكلامُ في إعرابِ غيرِ فيما بَعْدُ ، وأَمَّا سُوَى فظرفٌ من ظروفِ الأمكنةِ وقد تقدَّمَ الكلامُ عليها إذا ضَمَمْتَ[1] سينَها قصرتَ ، وإذا كسرتَ جازَ القصرُ والمدُّ ، وإذا فتحتَ مُدَّتْ لا غيرَ وظهرَ حينئذٍ النصبُ ، وقد جوَّزَ بعضُهم[2] فيها الرفعَ على البدلِ ، وهو اتِّساعٌ ، وتقدَّمَ أَنَّه يلزمُ الظرفيةَ[3] ، وما بعدَها مجرورٌ بالإضافةِ . **قوله:** ((**والمبردُ[4] يجيزُ النصبَ بحاشَى**)) شاهدُه ما حكاه أبو عمرو الشيباني[5] حاشَى الشيطانَ وأَبَا الإصبعِ[6] ، وأنشد: ٢٤٩/ب

٤٠٨- حَاشَى قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهَا   عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّيْنِ[7]

وأَمَّا قولُه تعالى:﴿حَـٰشَ لِلَّهِ﴾[8] فلا دليلَ فيه ؛ لأَنَّه لا استثناءَ في الآيةِ الكريمةِ .

---

(١) ينظر اللسان ٤١٢/١٤ (س و ا) . والغرة ٥٢٢/٢ وابن يعيش ٨٣/٢ .

(٢) قال ابن خروف:" وكذلك غير وسِوى وسُوى وما كان منه نعتا جاز فيه البدل." شرح الجمل لابن خروف ٩٦١/٢.

(٣) ينظر حديثه عن سوى في ص ٥٦٦ وذكر هناك اختلافهم في استعمالها .

(٤) ينظر المقتضب ٣٩١/٤ والانتصار ص ١٦٩ .

(٥) روى أبو عمرو النصب بحاشى في كتابه الجيم ١٤٨/١ ، ١٧٥ ولم أجد المثال المذكور فيه .

وهو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي ، راوية أهل بغداد واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع عمر طويلا وهو من أهل العلم والرواية ، صنف كتاب الجيم والنوادر والخيل وغريب حديث وغيرها ، توفي ٢٠٥ أو ٢٠٦ هـ ينظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٤ وبغية الوعاة ٤٣٩/١ .

(٦) في الأصول ٢٨٨/١ " وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد: قال: سمعت أعرابيا يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع." وفي السيرافي ٩٩/٣ أنَّ أبا عمرو الشيباني وغيره حكى عن العرب النصب والخفض بحاشى . وينظر الغرة ٥٣٣/٢ والتذييل والتكميل ٣١٨/٨ .

(٧) بيت من البسيط نسب إلى الفرزدق وليست هذه الرواية في ديوانه ، وفي ديوانه ٣٦٣/١ :

إلا قريشا فإن الله فضلها   مع النبوة بالإسلام والخير

والتذكرة الحمدونية ٤٢٧/٣ وفيه: إلا قريشا ولا شاهد ، وهو بهذه الرواية في الأغاني ٢٤٥/٢١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠٧/٢ والتذييل والتكميل ٣١٤/٨ وتمهيد القواعد ٢٢٠٤/٥ وشرح الألفية لابن عقيل ٢٣٩/٢ والمقاصد النحوية ١١٠٩/٣.

الشاهد: النصب بحاشا مما يدل على أنها فعل .

(٨) من الآية (٣١) من سورة يوسف . قيل: حاشى هنا فعل لدخولها على حرف الجر وفاعلها ضمير يعود على سيدنا يوسف والتقدير: حاشي يوسف أن يقارف ما اتهمته به لطاعة الله ، وقيل: هي اسم مصدر بمعنى تنزيها منصوب على المفعول المطلق . ينظر الدر المصون ٤٨١/٦ .

[المستثنى الذي يجوز فيه الرفع والجر]

قال الزمخشري: «والرابع جائز فيه الجر والرفع وهو ما استثني بلا سيما ، وقول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارةِ جُلْجُلِ

يروى مجروراً ومرفوعاً وقد روي فيه النصب».

«**والرابعُ جائزٌ فيه الجرُّ والرفعُ ، وهو ما استثنِيَ بلا سيَّما**» ويجوزُ في الاسمِ الواقعِ بعدها الجرُّ إمَّا على زيادةِ ما وإضافةِ سِيّ إلى ذلك الاسمِ ، وإمَّا على أَنَّ ما في موضعِ خفضٍ والاسمُ بعدها بدلٌ منها ، ويجوزُ فيه الرفعُ إمَّا على أَنَّ (ما) موصولةٌ والاسمُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ والجملةُ صلةُ (ما) ، وإمَّا على أَنَّ (ما) نكرةٌ موصوفةٌ والجملةُ صفةٌ لـ(مَا) ، وقال الرماني: «ويجوزُ في الاسمِ بعد (ما) النصبُ ، فإذا قلتَ: لا يفعلُ مثلُ هذا أحدٌ سيَّما زيدًا كأَنَّك قلتَ: إلا زيدًا»[1]. وزعمَ بعضُ المتأخرين[2] أَنَّ لاسيَّما ليس باستثناءٍ ؛ «لأَنَّ الاستثناءَ إخراجُ شيءٍ من شيءٍ وإثباتُ ضِدَّ الحكمِ له ، وهذا ليس كذلك بل هو إثباتُ الحكمِ الأولِ بطريقِ الزيادةِ في معناه ، مثالُه: أحسِنْ إلى القومِ لاسيما عمرٌو ، وإنَّما أورَده لَمَّا كان بينهما مخالفةٌ مَا ؛ لأَنَّ الثاني ثبتَ له زيادةٌ فكأَنَّه غيرُ الحكمِ الأولِ»[3] ، وفي الصحاحِ: «وقولهم: لاسيَّما كلمةٌ يستثنَى بها»[4] ، وقال ابنُ السراجِ: «وقال بعضُهم: لاسيَّما يجيءُ تشبيهًا بالاستثناءِ»[5] ، وقال أبو علي: «لاسيَّما تُستعملُ في الاستثناءِ وغيرِه ، وذلك قولهم: جاءَني القومُ لاسيَّما زيدٌ ، فسيٌّ منتصبٌ بـ(لا) والخبرُ محذوفٌ ، وإنَّما صَلَحَ أَنْ تعملَ لا فيه وإنْ كان مضافًا إلى معرفةٍ ؛ لأَنَّه بمنزلةِ مِثْلٍ ، والإضافةُ إلى المعرفةِ لا تُخصِّصُه كما لا تُخصِّصُ مِثْلًا ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ لوقوعِها موقعَ الاسمِ المستثنَى ، فهذا استعمالُهم لها في الاستثناءِ ، وأَمَّا استعمالُهم لها في غيرِ

---

(١) قال الرماني: " ويجوز ولا سيما زيدًا – فيما حكاه الكوفيون– على معنى إلا زيدا". شرح الكتاب للرماني ص ٣٦٧ للباحث سيف بن عبد الرحمن .

(٢) هو ابن الحاجب في الإيضاح ينظر الإيضاح ٣٦٨/١ .

(٣) السابق الصفحة نفسها .

(٤) الصحاح ٢٣٨٧/٦ .

(٥) الأصول ٣٠٥/١ وفيه: شبيها .

الاستثناءِ ، فقولُه: (٢٥٠/أ)

٤٠٩- وَلَا سِيَّمَا يَومٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[1]

فهذا ليس موضعَ استثناءٍ ، فإنْ شئتَ جعلتَ الظرفَ خبرًا ، وإنْ شئتَ جعلتَه صفةً وأضمرتَ الخبرَ»[2]. وقال أبو علي أيضًا في الهِيتِيَّاتِ[3]: «القولُ في لاسيَّما التي تُستعملُ في الاستثناءِ أَنَّ لا فيها لاتخلُو مِنْ أَنْ تكونَ النافيةَ المبْنِيَّةَ مع النكرةِ على الفتحِ أو تكونَ التي تدخلُ في نحو: جاءني زيد لا قائمًا[4] ، فيبعُدُ أَنْ تكونَ النافيةَ ؛ لأَنَّ سيَّ معناه مِثْلَ ، تقول: هما سِيَّان وهما سواءٌ ، وإذا كان كذلك لم تكنِ التي تُبْنَى مع النكرةِ المفردةِ ؛ لأَنَّ تلك تدلُّ على الجنسِ والكثرةِ وسيّ هنا هم المستثنى منهم ، ولا يصحُّ وقوعُها هنا ؛ لأَنَّها تكونُ أكثرَ من المستثنى منهم ، وكأنَّ المعنى في: جاءني القومُ لا سيما زيدٌ جاءني القومُ لا مثلَ زيدٍ أي جاءوني لا يشبهون زيدًا في تركِه المجيءَ ، فإنْ قلت: إنَّ لا هذه في هذا النحوِ تُكَرَّرُ ، فكيف لم تُكَرَّرْ في لا سيما؟ فالقول فيه: إنَّها لم تُكَرَّرْ لمشابهةِ الاستثناءِ المعطوفَ أَلَا ترى أَنَّ قولَهم جاءَني القومُ إلا زيدًا في معنى جاءني القومُ لا زيدٌ ، فكما أُريدَ بسيَّما الاستثناءُ كما أريدُ في غيرِ مِنْ حيثُ كان خلافَه ، وكان معنى الاستثناءِ معنى العطفِ لم يلزمْ أَنْ تُكَرَّرَ لا مع الاستثناءِ كما لم يلزمْ أَنْ

---

(١) عجز بيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ وصدره:

ألا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ

وينظر الصحاح ٢٣٨٧/٦ وشمس العلوم ٢٩٠٦/٥ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٩٩/١ وشرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ وشرح التسهيل ٣١٨/٢ واللسان ٤١١/١٤ والجنى الداني ص ٣٣٤ والتصريح ١٤٤/١ والهمع ٢٩٣/٣ وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ .

دارة جلجل: موضع بديار كندة . ينظر معجم ما استعجم ٣٨٩/٢ .

الشاهد: روي يوم بالجر والرفع وقد وجههما ابن عمرون وروي بالنصب على التمييز . وينظر خزانة الأدب ٤٤٥/٣ .

(٢) البغداديات ص ٣١٧ بتصرف .

(٣) مسائل لأبي علي أملاها في : هِيت وهي مدينة على الفرات بالعراق ، ينظر في هيت معجم ما استعجم ١٣٥٧/٤ وينظر معنى كلام أبي علي منقولا عن الهيتيات في التذييل والتكميل ٣٦٥/٨ والمغني ٣٤٣/١ وتمهيد القواعد ٢٢٣٧/٥ وخزانة الأدب ٤٤٦/٣ . وتصفحت مقدمات كل كتب أبي علي المطبوعة فلم أجد من وثق كتاب المسائل الهيتيات لما قبل مغني اللبيب وبذا يصبح ابن عمرون إلى الآن أقدم إسناد لهذا الكتاب ، وبحثت في المكتبة الشاملة بكل ما فيها من كتب فلم أجد إلى الآن نسبة أقدم من ابن عمرون والله أعلم .

(٤) قائما حال ، ومن هنا قالوا بأن أبا علي يرى سي حالا ، ينظر المراجع السابقة .

تُكَرَّرَ غيرٌ ، وصار تركُ التكريرِ فيها في هذا الموضعِ دلالةً على هذا المعنى ، كما أَنَّها لَمَّا كانت في قولك: لا نولَك بمنزلةِ لا ينبغِي لك لم تُكَرَّرْ ، وكما أَنَّها لَمَّا صارتْ في لا سواءَ عوضًا من المبتدإِ لم تُكَرَّرْ كما لم يُكَرَّرْ ما هو بدلٌ منه)). فقد اتفقَ كلامُه في الموضعين على أَنَّ لا سيَّما يكونُ استثناءً وغيرَ استثناءٍ ، فمَنْ مَنَعَ الاستثناءَ أصلًا مخطئٌ ، وكذا مَنْ جعلَها استثناءً أبدًا ، ونَصَّ في بيتِ امرئِ القيسِ أَنَّه ليس (٢٥٠/ب) باستثناءٍ ، وإعرابُه تقدَّمَ ما يوضِّحُه ، وذكرَ الشيخُ ابنُ يعيشٍ[١] أَنَّه لا يجوزُ حذفُ (لا) مِنْ لاسيَّما. وقال السخاوي: ((يجوزُ أَكْرَمَهُ الناسُ سيما زيدٌ كما قال تعالى:﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾[٢] يريدُ لا تفتأُ))[٣]. وما ذكرَه أبو عليٍّ في الهيتيات لا مزيدَ عليه غيرَ أَنَّه لم يتعرَّضْ لإعرابِ سيٍّ ، ويَحتملُ أَنْ يُجْعَلَ كغيرٍ في إعرابِها ، ولم أقفْ عليه لأحدٍ[٤]. وفيما نقلتُه أولا عنه إعرابُها وموضعُ الجملةِ غيرَ أَنَّ كلامَه في الهيتيات هو الوجهُ الذي لا مَعْدِلَ عنه . وممَّا استُعملتْ فيه لاسيما غيرَ استثناءٍ زيدٌ مستحِقٌّ للإكرامِ لاسيما وقد فَعَلَ ، وما كافَّةٌ لسيٍّ عن الإضافةِ ، والجملةُ بعدها في موضعِ الحالِ ، وتُخَفَّفُ[٥] ، فيقال: سِيَمَا ، ويجوزُ أَنْ تكونَ المحذوفةُ العينَ ، وأَنْ تكونَ اللامَ بعد إلقاءِ حركتِها على العينِ ؛ لأَنَّ حذفَ اللامِ أكثرُ.

[الاستثناء المفرغ]

قال الزمخشري: ((والخامس جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وذلك ما جاءني إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا بزيد)).

---

(١) ينظر ابن يعيش ٨٦/٢ .

(٢) من الآية (٨٥) من سورة يوسف .

(٣) المفضل ٧٥٦/٢ .

(٤) أظنه يقصد ما ذكره أبو علي ، وإن كان يقصد أنه لم يقف على إعراب سي لأحد مسألة كانت تحتاج منه إلى ضبط قال سيبويه :" وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيما زيدٍ ، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثلَ زيد ، و(ما) لغو ، وقال: ولا سيما زيدٌ كقولهم دع ما زيدٌ وكقوله:﴿مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ﴾ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل ، فمِنْ ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل ، وذلك قولك: رب مثل زيد." الكتاب ٢٨٦/٢ فسي اسم (لا) فأيُّ بيان بعد هذا ولوضوح أمر سي لم يكثر فيه العلماء القول بل اهتموا بما بعدها ، وينظر المقتصد ٧١٣/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٦٨/١ ،ولكونها اسم (لا) فقد علل الفارسي إضافتها إلى المعرفة وقد مرَّ ،ينظر البغداديات ص ٣١٧.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٢٥/٢ والقاموس المحيط ص ١٢٩٧والهمع ٢٩٥/٣ .

((والخامسُ جارٍ على إعرابِه قبلَ دخولِ كلمةِ الاستثناءِ)) هذا هو الاستثناءُ المفرَّغُ ؛ لأَنَّك لم تَشغَلِ العاملَ قبلَ إلا بمعمولٍ يكونُ الثاني مستثنًى منه ، فيبقَى ما بعد إلا معمولًا للعاملِ المفرَّغِ ، ولذا كان على ما يستحقُّه من الإعرابِ قبل ذكرِ إلا[1] ، قال سيبويه: ((فأَمَّا الوجهُ الذي يكونُ فيه الاسمُ بمنزلتِه قبل أَنْ تلحقَ إلا فهو أَنْ يدخلَ الاسمُ في شيءٍ ينفِي عنه ما سواه ، وذلك: ما أتاني إلا زيدٌ))[2]. وهو في غيرِ الموجبِ ، وقال الرماني: ((إنَّما كان الغالبُ في الإلغاءِ بابَ النفيِ ؛ لأَنَّه يصحُّ فيه أعمُّ العامِ ، فيجتزئ مِنْ ذكرِه بما هو معلومٌ))[3] انتهى. إلا أَنْ يستقيمَ المعنى كقولِك: قرأتُ إلا يومَ كذا ؛ لأَنَّه يجوزُ أَنْ يقرأَ الأيامَ كلَّها إلا يومًا واحدًا[4] ومثلُه قولُه تعالى:﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[5] وهو موجَبٌ بدليلِ (٢٥١/أ) أَنَّه لا يجوزُ: أبَى القومُ إلا زيدٌ ، وقال في الكشافِ: ((﴿وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾[6] يصدَّقُوا منصوبٌ على الظرفِ))[7]. وهذا من الاستثناءِ المفرَّغِ ، وقال: ((يجوز أَنْ يكونَ حالًا أي متصدقين))[8]. وهو أيضا من المفرَّغِ في الواجبِ ، والعاملُ فيه مُسَلَّمَةٌ أو عليه الذي هو خبرُ وَدِيَةٌ[9] ، أيضًا قوله تعالى:﴿إِلَّا خَطَـَٔا﴾[10] إنَّه مفعولٌ له ، وذا أيضًا مفرَّغٌ ، وقال أبو تمَّامٍ :

(١) قال ابن يعيش:" وفائدة الاستثناء في قولك: ما قام إلا زيد إثبات القيام له ونفيه عمن سواه." ابن يعيش ٨٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣١٠/٢ .

(٣) قال الرماني: " الذي يجوز في الاستثناء بإلا إجراؤه على وجهين: التسليط والإلغاء ، فالتسليط في الإيجاب كقولك: سار القوم إلا زيدا ، والإلغاء في النفي ... وإنما كان الإيجاب أحق بالتسليط على العمل ؛ لأنه لا يصلح فيه أعم العام ... فأما النفي فيصح فيه أعم العام ، وهو معنى واحد يدل الفعل المنفي عليه." شرح الكتاب للرماني ص ٤٤٠ بتصرف للباحث سيف عبد الرحمن .

(٤) في الأصل زيادة: بخلاف ضربني إلا زيد ، فإنه لا يستقيم . وهي جملة مشطوبة .

(٥) من الآية (٣٢) من سورة التوبة .

(٦) من الآية (٩٢) من سورة النساء . وفي الأصل: فدية . وفيه: يتصدقوا .

(٧) الكشاف ١٢٧/٢ .

(٨) الكشاف ١٢٧/٢ .

(٩) في الأصل : فدية .

(١٠) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـَٔا﴾ من الآية (٩٢) من سورة النساء .

٤١٠- مِـنْ كُـلِّ فَـرْجٍ للعَـدُوِّ كَأَنَّـهُ   فَـرْجٌ حِمًـى إِلَّا مِـنَ الأَكْفَـاءِ[(١)]

ويجوزُ الاستشهادُ في المعاني بقولِ المحدَثِ ، بخلافِ ضربني إلا زيدٌ ، فإنَّه لا يستقيمُ أَنْ يضربَه كلُّ أحدٍ ويستثني ، والمستثنَى منه في المفرَّغِ محذوفٌ ؛ لأَنَّ معناه ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ، ولأجلِ ما ذكرنا كان الاختيارُ ما قام إلا هندٌ بتذكيرِ قامَ نظرًا إلى أَنَّ الفاعلَ الحقيقيَّ مذكَّرٌ وأَمَّا في اللفظِ ففاعلٌ لفظِيٌّ لا معنوِيٌّ ، وقيل: يجوزُ تأنيثُه في الضرورةِ كقولِ ذي الرمَّةِ:

٤١١-بَـرَى النَّحْـزُ والأَجْـرَازُ مـا في غُرُوضِـهَا   فَمَـا بَقِيَـتْ إِلَّا الصُّـدُورُ الجَرَاشِـعُ[(٢)]

النَّحْزُ الاسْتِحْثَاثُ بالأعقابِ[(٣)] ، والأَجْرَازُ جمعُ جُرُزٍ[(٤)] ، وهي الأرضُ التي لا تُنْبِتُ شيئًا ، والغُرُوضُ جمعُ غَرْضٍ[(٥)] ، وهو حِزَامُ الرَّجُلِ ، والجَرَاشِعُ[(٦)] المنتفخةُ الجنوبِ والبطونِ الواحدُ جُرْشُعٌ ، وعليه خَرَّجَ ابنُ جني في المحتسَبِ قراءةَ مَنْ قرأَ[(٧)]: ﴿**لَا تُرَى**﴾ [(٨)] بضمِّ التاءِ ﴿**إِلا مَسَـٰكِنُهُمْ**﴾[(٩)] بالرفعِ ، وهي شاذَّةٌ ، فاللفظان ما بعد إلا فاعلٌ ، والمعنى على البدلِ ، وقريبٌ منه تصبَّبَ زيدٌ عَرَقًا اللفظُ أَنَّ زيدًا فاعلٌ ، والمعنى أَنَّه العرقُ ، فإِنْ قيل: فهلَّا قيل: إِنَّ

---

(١) بيت من الكامل لأبي تمام وهو في ديوانه ١٥/١ .

فرج: هو الثغر . والمعنى: إن الممدوح فتح الثغور التي كانت ممتنعة إلا على الأكفاء . ينظر الديوان ١٥/١ .

الشاهد: إعراب ما بعد إلا على حاله قبل دخول إلا لأنه استثناء مفرغ .

(٢) بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه ١٢٩٦/٢ وينظر الحجة للفارسي ١٨٧/٦ والمحتسب ٢٠٧/٢ وابن يعيش ٨٧/٢ وتذكرة النحاة ص ١١٣ وتلخيص الشواهد ص ٤٨٢ والمقاصد النحوية ٩٤١/٢ والصبان ٥٢/٢ . وروي طوى ، والضلوع .

الشاهد: البيت فيه شاهدان الأول: تأنيث الفعل مع أنه فصل بينه وبين الفاعل المؤنث بإلا والأجود الحذف ، الثاني: رفع الصدر فاعلا لأن الاستثناء مفرغ .

(٣) ينظر الصحاح ٨٩٨/٣ (ن ح ز) وشرح الديوان لأبي نصر الباهلي ١٢٩٦/٢ ، وكذا المعاني القادمة .

(٤) ينظر السابق ٨٦٦/٣ (ج ر ز) .

(٥) ينظر اللسان ١٩٣/٧ (غ ر ض) .

(٦) ينظر اللسان ٤٧/٨ (ج ر ش ع) .

(٧) هي قراءة الحسن ينظر المحتسب ٢٠٧/٢ وهي قراءة جماعة من القراء ينظر المبسوط ص ٤٠٦ وابن يعيش ٨٧/٢ ومعجم القراءات للخطيب ٥٠٥/٨ وقال الدكتور عبد اللطيف الخطيب:" وضعَّفَ العلماء هذه القراءة".

(٨) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف .

(٩) من الآية (٢٥) من سورة الأحقاف .

أحدًا مضمَرٌ ، فالجوابُ يلزمُ منه إضمارٌ لا يعودُ إلى شيءٍ ولا يفسِّرُه شيءٌ ولا نظيرَ له ثم أخذَ في (٢٥١/ب) التمثيلِ ، **فقال:** ((**ما جاءني إلا زيدٌ**)) فزيدٌ فاعلُ جاءَني ، ((**وما رأيتُ إلا زيدًا**)) فزيدٌ مفعولُ رأيتَ ، ((**وما مررتُ إلا بزيدٍ**))، فالجارُّ والمجرورُ معمولُ مررتُ ، ولا يستثنَى بما سوى (إلا) وغيرِ (إلَّا) والمستثنَى منه مذكورٌ.

[المستثنى مشبه بالمفعول – العامل فيه]

قال الزمخشري: ((**والمشبه بالمفعول منها هو الأول والثاني في أحد وجهيه وشبهُهُ به لمجيئه فضلة ، وله شبه خاص بالمفعول معه ؛ لأن العامل فيه بتوسط حرف**)).

قوله: ((**والمشبَّهُ بالمفعولِ منها هو الأولُ والثاني في أحدِ وجهيهِ**)) تقدَّمَ بيانُه[1]. **قوله:** ((**وشِبْهُهُ به**)) يعني بالمفعولِ ((**لمجيئِه فضلةً ، وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعولِ معه ؛ لأَنَّ العاملَ فيهما بتوسُّطِ حرفٍ**)) يعني أَنَّ العاملَ[2] ما قبل (إلا) غيرَ أَنَّه لا يصلُ إلى ما بعدَ (إلا) إِلَّا بمُقَوٍّ

---

(١) قال صدر الأفاضل:" عنى بالوجه الأول الضرب الأول من الأضرب الخمسة أعني: ما كان منصوبا أبدا وهو ما استثني بإلا وعدا وخلا وما قدم من المستثنى وما كان استثناؤه منقطعا ، وبالثاني: الضرب الثاني من الخمسة الأضرب ، وهو ما جاز فيه النصب والبدل من كلام غير موجب ، وعنى بأحد وجهيه ما نصبت فيه المستثنى." التخمير ٤٦٩/١ .

(٢) اختلف العلماء في ناصب المستثني ، قال الشاطبي:" والمسألة قد اضطرب الناس فيها على ثمانية أقوال:

أحدها: أنه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول ، ويعزى لسيبويه .

والثاني: أنه انتصب بإلا وحدها ، وهو رأي ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد .

والثالث: أنه انتصب بالفعل المتقدم بوساطة إلا ، وهو رأي السيرافي والفارسي وابن الباذش وزاد أن النصب في غير بغير واسطة بل عمل فيها كعمله في الظروف المبهمة ؛ لأن غيرا تشبهها في الإبهام .

والرابع: أن النصب بالفعل المتقدم بغير وساطة إلا ، وهو رأي ابن خروف .

والخامس: أن النصب بما في إلا من معنى الاستثناء ، فكأن النصب بفعل ، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا ، فالتقدير: أستثني زيدا ، ونسب إلى المبرد ونحوه منقول عن الزجاج .

والسادس: أنه منصوب بالمخالفة ؛ لأن ما بعد إلا مخالف لما قبلها ، وهو أصل الكوفيين وحكي عن الكسائي .

والسابع: أن النصب على إضمار أَنَّ ، والتقدير: إلا أن زيدا لم يقم ، وينسب أيضا إلى الكسائي .

والثامن: أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وركبا ، فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة ." المقاصد الشافية ٣٤٩/٣ ، وينظر الخلاف في السيرافي ٦٠/٣ وشرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٣٤ والغرة ٤٦٢/٢ وأسرار العربية ص ٢٠١ والإنصاف ٢٦٠/١ واللباب ٣٠٣/١ والتبيين ص ٣٩٩ وابن يعيش ٧٦/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٦١/١ وشرح التسهيل ٢٧١/٢ وشرح الكافية للرضي=

كالمفعولِ معه ، ولا يكونُ إلا فعلًا أو ما فيه معنى الفعلِ ، قال أبو علي: ((إذا قلتَ: الزيدون[1] إخوتُك إلا عبدَ اللهِ لا يخلُو شيءٌ من ذلك مِنْ أَنْ يكونَ فيه معنى فعلٍ ، فتقديرُه: الزيدون يناسبونك ، وإذا قلتَ: الزيدون آباءُ عمرٍو إلا بكرًا ، فتقديرُه: يكنون بكذا ، ويزدادُ هذا قوةً بانضمامِ الحرفِ إليه))[2] انتهى. وإِنَّما قيل: إنَّ العاملَ الفعلُ[3] ؛ لأَنَّ الفعلَ ينصبُ جميعَ ما تعلَّقَ به غيرَ الفاعلِ على اختلافِ وجوهِ التعلُّقاتِ كالمفعولِ وما شُبِّهَ به من الحالِ وغيرِه فوجبَ أَنْ يَنْصِبَ هنا بالقياسِ ، والجامعُ بينهما التعلُّقُ ، فإِنْ قيل: لا نُسَلِّمُ التعلُّقَ ، ولو كان متعلِّقًا لَمَا افتقرَ إلى إلا ، والجوابُ أَنَّ التعلُّقَ ثابتٌ بدليلِ ارتباطِ الكلامِ ، قوله: لو كان متعلِّقًا لَمَا افتقرَ إلى إلا ، قلنا: لا نُسَلِّمُ أَنَّه لو كانَ متعلِّقًا لَمَا افتقرَ [إلى إلا][4] أو نقول: لَمَا افتقرَ مطلقًا أو إذا لم يكنْ التعلُّقُ حصلَ بذلك المقوّي، الأولُّ ممنوعٌ ، والثاني مسلَّمٌ، فلِمَ قلتم أَنَّ التعلُّقَ لم يحصلْ بإلا؟ وبيانُه أَنَّ القومَ ليس له تعلُّقٌ بما بعد (إلا) إلا بها ، فعُلِمَ أَنَّ التعلُّقَ حصلَ بالمقوّي ونحوه حالُ المجرورِ اقتضاه الفعلُ بمقوٍّ نحو: قام زيدٌ بهندٍ ضاحكةً (٢٥٢/أ) فقامَ غيرُ مقتضٍ لمفعولٍ به ، ولَمَّا قَوِيَ بالباءِ اقتضَى مفعولًا ، وما يتعلَّقُ بذلك المفعولِ ، ومثلُه ما أشارَ إليه الزمخشري من المفعولِ معه ، فإِنْ قيل: ما ذكرتَ وإِنْ دَلَّ أَنَّها مقويَّةٌ ولكن مَعَنَا ما يأبَاه ؛ لأَنَّها لو كانت مقويةً لكانت مقويةً حيث وُجِدَتْ ؛ لأَنَّ هذا شأنُ المقوّي ، فنقول: لا نسلِّمُ أَنَّه يلزمُ من كونِ الشيءِ مقوِّيًا أَنَّه يكونُ مقويًا حيثُ وُجِدَ بدليلِ واوِ المفعولِ معه ، فإِنَّها مقويةٌ في صورةٍ ما إذا تقدَّمَها فعلٌ على ما بيَّنَّاه في موضعِه ، وليستْ مقويةً في كلِّ رجلٍ وشيعتِه ، فكذا هنا ، فإِنْ قيل: لو كانتْ مقويَّةً لأَنْفَذَتْ معنى الفعلِ إلى ما بعدَها بما قبلها ، ولا معنَى للمقوّي غيرَ ذلك. قوله: لأنفذَتْ معنى الفعلِ ، قلنا: لا نُسلِّمُ أَنَّ المقوّي منحصرٌ فيما ذُكِرَ ، ودليلُ عدمِ الانحصارِ أَنَّ لا ولكن في العطفِ مقويَّةٌ ، ولا ينفَذُ معناه فكذا هنا ، فإِنْ قيل: لو كان مقويًا لعملِ الجرِّ كحرفِ الجرِّ ، والجوابُ أَنَّه لا نسلمُ أَنَّه لو كان مقويًا لعملِ

=٨٠/٢ والتذييل والتكميل ١٨٢/٨ والمساعد ٥٥٦/١ والهمع ٢٥٢/٣ .

(١) في الأصل : قام . وهي مشطوبة وكتب فوقها : الزيدون .

(٢) الإغفال ٣٤٦/١ بتصرف ، وينظر المسائل المنثورة ص ٥٨ ، وينظر مختار تذكرة أبي علي ص ٣٦٣ ، ٤٢٢ .

(٣) نسب القول بأن العامل الفعل فقط إلى ابن خروف ينظر شرح التسهيل ٢٧٧/٢ والمساعد ٥٥٦/١ .

(٤) زيادة من عندي لاستقامة المعنى .

الجرّ ، وأَمَّا القياسُ على حرفِ الجرّ فالفرقُ ظاهرٌ ؛ لأَنَّ حرفَ الجرّ اخْتَصَّ ، فعَمِلَ ، وليس إِلَّا مختصَّةً ؛ لأَنَّها تدخلُ على الاسمِ والفعلِ ، فإِنْ قيل: لو كان مقوّيًا لَمَا انتصبَ غيرُ في الاستثناءِ ، ولا مقوِّيَ ، فالجوابُ عن غيرِ يأتي ، وذهبَ المبردُ[١] والزجاجُ[٢] وغيرُهما إلى أَنَّ المستثنَى يُنْصَبُ بتقديرِ: أَستثني و(إلا) نائبةٌ عنها وفي عدمِ لزومِ النصبِ للاسمِ الواقعِ بعد (إلا) ما يبطلُه ويلزمُ منه وجوبُ إلغاءِ العاملِ في المفرَّغِ مع أَنَّ المعنى الذي عملَ لأجلِه موجودٌ وذلك يدلُّ أَنَّه غيرُ عاملٍ ، فإِنْ قيل: الإلغاءُ في بعضِ الصورِ لا يدلُّ على عدمِ العملِ بدليلِ ظننتُ وكان وإذنْ ، والجوابُ أَمَّا ظننتُ فليستْ (٢٥٢/ب) واجبةَ الإلغاءِ في صورةٍ مَا[٣] ، يحصلُ الفرقُ ، وأَمَّا كان فليستْ ملغاةً ؛ لأَنَّها التامَّةُ وفاعلُها المصدرُ وعلى هذا لا نُسلِّمُ إلغاءَها ، ولإِنْ سلَّمْنَا إلغاءَها ولكن لا نُسَلِّمُ أَنَّ معناها حينئذٍ مرادٌ ، وأَمَّا إذن فلم تُلْغَ بل فُقِدَ شرطُ عملِها ، وقولهم: ملغاةٌ فيه تسامحُ. وذهبَ الفراءُ[٤] وهو المشهورُ من مذاهبِ الكوفيين أَنَّ (إلا) مركبةٌ من (إِنَّ) التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، و(لا) التي للعطفِ ثم خُفِّفَتْ (إِنَّ) وأُدْغِمَتْ نونُها في لامِ (لا) فنصبُوا بها في الإيجابِ اعتبارًا بـ(إِنَّ) وعطفوا بها في النفيِ اعتبارًا بـ(لا) ، وما ذكرَه[٥] [مِنِ][٦] ادِّعاءِ التركيبِ والإدغامِ الأصلُ بنفيِهما ، ولا دليلَ على شيءٍ منهما ، ويلزمُ منه العطفُ بلا بعد النفيِ ولم يُعْطَفْ بها بعد النفيِ ، ويلزمُ إِبطالُ عملِ (إِنَّ) ، وإِنْ أُعْمِلَتْ عُدِمَ الخبرُ ، ولا سبيلَ إلى تقديرِه لاستغناءِ الكلامِ عن شيءٍ ويلزمُ إلغاءُ عاملين في المفرَّغِ مع إرادةِ معنيَيْهما ، وذا في غايةِ البُعْدِ ، وقال ابنُ السرَّاجِ: «يلزمُهم أَنْ يقولُوا: ما

---

(١) قال المبرد:" كانت إلا بدلا من قولك: أعني زيدا وأستثني فيمن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل." المقتضب ٣٩٠/٤ ، وقال:" وبيان ذلك أنك إذا قلت: جاءني إخوتك إلا زيدا ، وزيد أحد إخوتك أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنه فيمن جاء ، فإذا قلت: إلا زيدا فإنما أوقعت في موضع لا أعني زيدا منهم أو استثني زيدا منهم ، فهذا معنى." المقتضب ٣٩٦/٤ وينظر السيرافي ٦٠/٣ .

(٢) قال الزجاج:" ونصب إلا قليلا على الاستثناء ، والمعنى قليلا منكم." معاني القرآن للزجاج ١٦٤/١ ، ٣٢٧ .

(٣) اختلف العلماء هل يجب الإلغاء في باب ظن؟ فذهب الجمهور أنه لا يلزم ، وذهب الأخفش واختاره ابن أبي الربيع أنه يكون لازما . ينظر الارتشاف ٢١٠٧/٥ والهمع ٢٢٨/٢ .

(٤) ينظر السيرافي ٦٢/٣ ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٦ والغرة ٤٦٣/٢ وأسرار العربية ص ٢٠١ .

(٥) ينظر في الرد على الفراء السيرافي ٦٢/٣ والغرة ٤٦٣/٢ والإنصاف ٢٦٤/١ وأسرار العربية ص ٢٠٤ واللباب للعكبري ٣٠٤/١ وشرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٣٥ .

(٦) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

جاءني إلا زيدًا إذا أعملوا إنَّ ، وَهُمْ لا يقولونه ، فسألناهم لِمَ ذلك؟ فقالوا: لأَنَّ أحدًا مضمرةٌ ، قلتُ: ذاك أجدرُ أَنْ يجوزَ النصبُ كما يجوزُ إذا أظهرتَ أحدًا فلم يكنْ في ذلك وما يتولَّدُ منه من المسائلِ حجةٌ ، وهذا فاسدٌ من كلِّ وجهٍ ، وذِكْرُنَا له يُجْعَلُ فيما بلغتُ إليه[1]»[2] انتهى.

وقيل[3]: النصبُ بإضمارِ أَنَّ ، ولم يَرِدْ إضمارُها في صورةٍ ، ويلزمُ منه أَنْ يُنصبَ المستثنى أبدًا ، وهو مُنْتَفٍ بالإجماعِ ، وقيل: «الاسمُ المتعدِّدُ الذي تناولَ المستثنَى هو الذي يقتضِي صحةَ الإخراجِ منه ، فهو في المعنى العاملُ بوساطةِ إلا»[4] ، ثم قال صاحبُ هذا القولِ: «هذا في الاستثناءِ المتصلِ أَمَّا المنقطعُ فالعاملُ نفسُ إلا ؛ لأَنَّها تعملُ عملَ لكن»[5]. وقوله: المستثنى منه هو العاملُ على ما قَدَّرَ ليس بشيءٍ بجوازِ تقديمِ (٢٥٣/أ) المستثنى على المستثنى منه ، وما ذكرَه من العاملِ ضعيفٌ لا يجوزُ تقديمُ معمولِه أَنَّه يعملُ ، وأَمَّا قولُه في المنقطعِ فقد تقدَّمَ ما يدلُّ أَنَّ إلا لا تكونُ عاملةً. وقوله: عملَ لكن ليستْ المثقَّلةَ ، ولم يُرِدْ إعمالَها مخفَّفَةً مع أَنَّه لا خبرَ ، وتقدَّمَ في المنقطعِ ما يمنعُ من ذلك ممَّا فيه مُقْنِعٌ .

[حكم غير]

قال صاحبُ الكتاب[6]: «وحكمُ غيرٍ في الإعراب حكمُ الاسمِ الواقعِ بعد إلا تُنْصَبُه في الموجبِ والمنقطعِ ، وعند التقديمِ وتُجيزُ فيه البدلَ في غيرِ الموجبِ ، وقالوا: إنَّما عَمِلَ فيه غيرُ المتعدِّي لشَبَهِهِ بالظرفِ لإبهامِه .

وقال السخاويُّ[7]: وفي بعضِ نسخِ المفصلِ: وحكمُ غيرٍ في الإعرابِ حكمِ المستثنى

---

(١) هذه العبارة الأخيرة قلقة ، وهي أوضح في الأصول ، قال ابن السراج:" ذكرنا إياه يجعل له حظا فيما يلتفت إليه" الأصول ٣٠١/١ . وأظن معنى العبارة أن استدلالهم ورأيهم فاسد لولا ذكره له لم يلتفت إليه والله أعلم .

(٢) الأصول ٣٠١/١ بتصرف .

(٣) هذا رأي الكسائي ، قال السيرافي:" أما الكسائي فيما حكي عنه ، فقال: إنما نصبنا المستثنى ؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ." السيرافي ٦٢/٣ وينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٤٣٥ واعترض السيرافي عليه بأن ما بعد إلا من أن وما بعدها يتأول بمفرد هذا المفرد له موضع من الإعراب فنعود للبحث عن ناصب من جديد. وينظر رأيه في الإنصاف ٢٦١/١ وفي الإنصاف:" وحكي عنه أيضا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول".

(٤) هذا قول حكاه ابن الحاجب في الإيضاح ولم يعزه ، ينظر الإيضاح ٣٦٣/١ .

(٥) ينظر السابق نفس الصفحة .

(٦) ذكر ابن عمرون كلام الزمخشري في هذا الفصل كاملا فلا داعي لذكره مرة أخرى.

(٧) المفضل ٧٥٨/٢ .

بإلا تقولُ: جاءوني غيرَ زيدٍ ، وما جاءني غيرَ أخيك أحدٌ ، وما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ وغيرُ زيدٍ ، وما جاءني غيرُ زيدٍ ، وأَمَّا[1] سِوى وسَوَاءَ فلا يكونان إلا منصوبين ؛ لأَنَّهما ظرفان ولا يلِيهما عاملٌ. وقولُه: لسوائِكا مِنْ ضروراتِ الشعرِ».

مُحَمَّدٌ: إِنَّما ذكرتُ الفصلَ بتمامِه لاختلافِ النسخِ ، فنسخةُ سماعِي الأَوَّلُ وكذا نسخةُ الشيخِ موفَّقِ الدينِ[2] رحمَه الله ، ولا يزيدُ الثاني على الأوّلِ إلّا في (سِوَى) ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على ما بعد غيرٍ في الاستثناءِ ، وإعرابُها إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعد (إلّا) في الاستثناءِ ، وإِنَّما أُعْرِبَتْ (غيرٌ) ؛ لأَنَّها اسمٌ ، والاسمُ يستحقُّ الإعرابَ ، فإنْ عطفْتَ فقلتَ: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٍو جازَ في عمرٍو الجرُّ على زيدٍ والرفعُ على غيرٍ. فإنْ قيل[3]: كيف جازَ أَنْ يعملَ الفعلُ ، وهو غيرُ متعدٍّ من غيرِ مقوٍّ؟ فالجوابُ أَنَّ غيرًا تشبهُ الظرفَ ؛ لإبهامِها ، ولذلك لم يتعرَّفْ بالإضافةِ في أكثرِ (٢٥٣/ب) أحوالِها، والظرفُ يتعدَّى إليه الفعلُ اللازمُ ، فكذا (غيرٌ) ، وقال ابنُ السراجِ: «ويَضُمُّون إليها (بَيْدَ) بمعنَى (غيرٍ)»[4]. أَمَّا دخولُ (غيرٍ) في الاستثناءِ فيأتي في الفصلِ الثاني ، وأَمَّا (سِوَى) و(سواءَ) ، فقد تقدَّمَ الكلامُ عليهما في الظرفِ، وقولُ الأعشى:

٤١٢- تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقِتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا[5]

---

(١) في الأصل: ما . والتصويب من المفصل ينظر السابق .

(٢) النص الأول هو ما يوجد في المفصل ينظر ص ٦٩ ط دار الجيل ، وص ١٢١ ط الآداب ، وينظر التخمير ٤٧٠/١ وابن يعيش ٨٧/٢ .

(٣) هذا السؤال وجوابه في ابن يعيش ٨٨/٢ .

(٤) الأصول ٢٨٤/١ . قال السيوطي:" من أدوات الاستثناء بيد ، ويقال: ميد بإبدال بائها ميما ، وهو اسم ملازم بالإضافةإلى أن وصلتها نحو: ((نحن الآخرون بيد أنهم أوتوا الكتاب قبلنا)) . ومعناها معنى غير في المشهور إلا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ، ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا ، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة ." الهمع ٢٨١/٣ وينظر المغني ١٣٢/١ والمساعد ٥٩٣/١.

(٥) بيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه ص ٨٩ وفيه: جل . وينظر الكتاب ٤٠٨/١ والمقتضب ٣٤٩/٤ وحروف المعاني ص ٢٤ وتهذيب اللغة ١٢٧/١٣ والصحاح ٢٣٨٤/٦ ومقاييس اللغة ١١٣/٣ والمحكم ٤٥٥/٧ وابن الشجري ٣٥٩/١ والإنصاف ٢٩٥/١ والتبيين ص ٤٢٠ واللسان ٤١٢/١٤ والهمع ١٦٢/٣ وخزانة الأدب ٤٣٥/٣ .

الشاهد: مجيء سواء مجرورة وهو خروج عن الظرفية وأجازه الكوفيون ، وقيل هو ضرورة .

التجانُفُ الميلُ[1] يريدُ أَنَّ ناقتَه لم تَقْصِدْ غيرَ ممدوحِه ، وقبلَه:

٤١٣- إِلَى هَـوْذَةَ الوَهَّـابِ أُزْجِـي مَطِيَّـتِي　　　أُرَجِّـــي عَطَــاءً فَاضِـــلًا مِـــنْ نَوَالِكَـــا[2]

والشاهدُ: دخولُ حرفِ الجرِّ على سوائِكَا وهو ضرورةٌ ؛ لأَنَّهَا ظرفٌ غيرُ متمكِّنٍ .

[تقارضُ إِلَّا وغيرٍ]

قال الزمخشري: «**واعلم أن إلا وغيراً يتقارضان ما لكل واحد منهما. فالذي لغير في أصله أن يكون وصفاً يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة. تقول مررت برجل غير زيد، قاصداً إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته صفته، وفي قوله عز وجل: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله) الرفع صفة للقاعدون والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء. ثم دخل على إلا في الإستثناء وقد دخل عليه إلا في الوصفية. وفي التنزيل: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) أي غير الله. ومنه قوله:**

وكـــل آخٍ مفارقـــة أخـــوه　　　لعمـــر أبيـــك إلا الفرقـــدان

ولا يجوز اجراؤه مجرى غير إلا تابعاً، لو قلت: لو كان فيهما إلا الله كما تقول لو كان فيهما غير الله لم يجز. وشبهه سيبويه بأجمعون».

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ واعلمْ أَنَّ إلا وغيرًا يتقارضان الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: قولُه: يتقارضان[3]. أي: تأخذُ كلُّ واحدةٍ منهما حكمًا مِنَ الآخرِ ، وليس ذلك في كلِّ موضعٍ بل في بعضِ المواضعِ. «**فالذي لغيرٍ في أصلِه أَنْ يكونَ وصفًا**» لظهورِ معنى المغايرةِ ، «**يمسُّه إعرابُ ما قبلَه**» بطريقِ الوصفِ ، وإلا فهو يمسُّه إعرابُ ما قبلَه في غيرِ

(١) ينظر اللسان ٣٣/٩ (ج ن ف) .

(٢) ينظر ديوان الأعشى ص ٨٩ وفيه:

إلى هَـــوْذَةَ الوهَّـــابِ أهـــديْتُ مِـــدْحَتِي　　　أُرَجِّـــي نـــوالا فاضـــلا مـــن عطائكَـــا

(٣) ينظر اللسان ٢١٨/٧ (ق ر ض) ، وتقارضا الشيءَ أو الأمر تبادلاه . المعجم الوسيط ص ٧٢٧ .

الموجبِ على البدلِ ، ((**ومعنى (غيرٍ) المغايرةُ وخلافُ المماثلةِ**[١])) هذا بيانُ معنى الوصفيةِ ودلالتِه على المغايرةِ ((**مِنْ جهتين من جهةِ الذاتِ ومن جهةِ الصفةِ ، تقولُ: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ قاصدًا إلى أَنَّ مرورَك كان بإنسانٍ آخرَ**)) هذا بيانُ مغايرةِ الذاتِ ، ومن جهةِ الصفةِ **قولُه**: ((**أو بمن ليستْ [صفتُه]**[٢] **صفتَه**)) بَيَّنَ بهذا المغايرةَ في الصفةِ ، وفي قولِه تعالى:﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[٣] الرفعُ في غيرٍ صفةٌ للقاعدين والجرُّ صفةٌ للمؤمنين ، ولا يجوزُ (٢٥٤/أ) أَنْ يكونَ الرفعُ والجرُّ على البدلِ على أَنَّه استثناءٌ ؛ لأَنَّه يصيرُ التقديرُ: لا يستوي إلا أولو الضررِ[٤] أو لا يستوِي القاعدون من غيرِ الضررِ ، وليس المعنى عليه ، وقيل: رفعُ غيرٍ على البدلِ[٥] لا على أَنَّه استثناءٌ ؛ لأنَّ غيرًا نكرةٌ فلا يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً للمعرفةِ ، وقيل[٦]: لَمَّا لم يُرِدْ بالمعرفةِ قومٌ بأعيانِهم جازَ أَنْ يُوصفَ بالنكرةِ ، وقيل[٧]: إذا كانتْ غيرٌ في تقسيمٍ حاصرٍ كانت معرفةً مثلَ قولِه تعالى:﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[٨]. ((**والنصبُ على الاستثناءِ**[٩] **، ثم دخلَ**)) يعني غيرًا ((**على (إلَّا) في الاستثناءِ**)) لَمَّا كانت غيرٌ تقضِي مغايرةَ ما بعدَها لِمَا قبلَها[١٠] ، والاستثناءُ إخراجٌ ، والإخراجُ مغايرةَ فاشتركا في المغايرةِ ، فحُمِلَتْ على (إلا) بجامعِ المغايرةِ ، ولذا لم تُبْنَ غيرٌ ؛ لأَنَّ المعنى الذي صارتْ به استثناءً هو لها في الأصلِ فلم تكنْ متضمِّنةً معنى الحرفِ ، وهكذا القولُ في عدمِ بناءِ

---

(١) ينظر اللسان ٣٩/٥ .

(٢) زيادة من نص المفصل ، ينظر المفصل ص ٧٠ ط الجيل ، وص١٢٢ ط الآداب .

(٣) من الآية (٩٥) من سورة النساء . وغير قرئ بالرفع والنصب والجر . ينظر معجم القراءات للخطيب ١٣٤/٢.

(٤) ينظر السيرافي ٧٨/٣ والتخمير ٤٧٢/١ وابن يعيش ٨٩/٢ .

(٥) أجازه ابن الدهان في الغرة ٥٢١/٢ وينظر التبيان ٣٨٣/١ والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٠/١ .

(٦) نسبه الفارسي في التعليقة إلى أبي بكر ٦٢/٢ وينظر التبيان ٣٨٣/١ .

(٧) هو قول ابن الحاجب في الإيضاح ٣٧٠/١ وأمالي ابن الحاجب ٢٤٥/١.

(٨) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .

(٩) يقصد ونصب غير في غير أولي الضرر على الاستثناء .

(١٠) ينظر السيرافي ٨٩/٣ .

(سوى) ؛ لأَنَّ معناها بَدَلٌ كما تقولُ أهلُ العربيةِ أو غيرٌ كما تقولُ أهلُ اللغةِ[١] ، فقد ساوتْ غيرًا في عدمِ التضمُّنِ لمعنى الحرفِ ، وهذا موضعٌ لم أقفْ عليه لأحدٍ ، ويؤَكِّدُ ما ذكرتُ أَنَّ كلَّ موضعٍ كانت غيرٌ فيه استثناءً يجوزُ أَنْ تكونَ فيه صفةٌ ، ولا ينعكسُ ، والفرقُ بينَ[٢] الاستثناءِ والصفةِ[٣] أَنَّك إذا جعلتَها صفةً لم تحكمْ على ما بعدها بنفيٍ ولا إثباتٍ ، وإذا كانت استثناءً حكمْتَ على المجرورِ بنفيٍ إنْ كان موجبًا ، وبإيجابٍ إنْ كان من غيرِ موجبٍ ، فإذا قلتَ: جاءني القومُ غيرُ زيدٍ فمعناه القومُ المغايرون زيدًا من غيرِ أَنْ يَتعرَّضَ لزيدٍ بأَنَّه جاء أو لم يجئْ ، وإذا قلتَ: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، فزيدٌ محكومٌ بأَنَّه لم يجئْ ، وإنَّما يكونُ غيرٌ استثناءً فيما يصحُّ إضافةُ غيرٍ إليه فلا تقعُ بعدها جملةٌ[٤] (٢٥٤/ب) بخلافِ إلا فإِنَّه يصحُّ أَنْ تقعَ بعدها جملةٌ اسميةٌ أو فعليةٌ ، هذا بيانُ حملِ (غيرٍ) على (إلا) ، وبهذه المشابهةِ حُمِلَتْ إلا على غيرٍ في الوصفيةِ لَمَّا حَصَلَتْ بينهما المشابهةُ حُمِلَتْ كلُّ واحدةٍ منهما على الأخرَى ، وفي التنزيلِ جَلَّ مُنْزِلُه قولُه تعالى:﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٥] أي: غيرُ الله ، فإلا هنا صفةٌ ؛ لأَنَّ المعنى لو كان فيهما آلهة غيرُ اللهِ لفسدتا ، فالمعنى صحيحٌ بالوصفِ ، ولا يصحُّ جعلُها استثناءً بوجهٍ من الوجوهِ ، وإنْ ذهبَ إليه ذاهبٌ[٦] ؛ لأَنَّه محالٌ ؛ لأَنَّ لو يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيرِه ، فقد امتنعَ الفسادُ لامتناعِ كونِ الآلهةِ فيها أي: لو وُجِدَتْ لوُجِدَ الفسادُ ، فيصيرُ المعنى بالاستثناءِ لو وُجِدَتْ آلهةٌ لا يكونُ اللهُ منهم لفسدَتا ، فيكونُ الفسادُ على تقديرِ: أَنْ لا يوجدُ اللهُ مع الآلهةِ ، ولا يلزمُ منه نفيُ الشريكِ تعالى اللهُ عن ذلك[٧] ، وقبلَه:﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ

---

(١) أظنه يقصد بأهل العربية النحاة وبأهل اللغة أصحاب المعاجم وحفظة اللغة ، وعموما جاءت سوى في المعاجم بمعنى غير وبمعنى العَدْلِ ، وجاءت عند النحاة بمعنى مكانك أو بدل ، ينظر الصحاح ٢٣٨٤/٦ ومقاييس اللغة ١١٣/٣ واللسان ٤١٣/١٤ وفي المعجم الوسيط وردت كل هذه المعاني ينظر ص ٤٦٦ وينظر الكتاب ٣٥٠/٢ ، ٢٣١/٤ والمغني ١٦١/١ والهمع ١٦٠/٣ والمقاصد الشافية ٣٩٥/٣ .

(٢) هذه الكلمة مكتوبة في الأصل بخط مغاير – على ما أظن – فوق موضعها من الكلام .

(٣) ينظر السيرافي ٩٠/٣ .

(٤) ينظر السيرافي ٩٠/٣ .

(٥) من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

(٦) قال ابن يعيش:" فلو نصبت على الاستثناء ، فقلت: لو كان فيهما آلهة إلا اللهَ لجاز." ٨٩/٢ .

(٧) ذكره العكبري في التبيان ، وذكر وجها آخر لفساد النصب على الاستثناء ، قال:" إن آلهة هنا نكرة والجمع إذا=

ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ۝٢١ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] فلو حُمِلَ على الاستثناءِ لا يكونُ إبطالا لاتِّخاذِ الآلهةِ فلا يكونُ رَدًّا لقولهم ، وبهذا يُعْلَمُ ضعفُ قولِ مَنْ قالَ:((إِنَّ (إلا) لا تكونُ صفةً إلا في الموضعِ الذي يجوزُ أَنْ يكونَ فيه استثناءٌ))[2] ، ويَضعفُ بقولِ سيبويه أيضًا: ((لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لهلكْنَا))[3]. فالنكرةُ بعد الشرطِ لا تكونُ في معنى الجماعةِ ، ومنه قولُ الشاعرِ أي: من الوصفِ بـ(إلا) قيل: إِنَّه لعمرِو بنِ معدي كرب ، وقيل: لحضرميِّ بنِ عامرِ بنِ مُجَمِّعٍ[4]:

٤١٤- وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى وَإِنْ ضَنَّتْ بِهَا سَتُفَرَّقَانِ

٤١٥- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُو أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ[5]

شاهدُه وصفُ كُلٍّ بقولِه: إلا الفرقدان ، ولو قال: إلا الفرقدين على أَنْ (٢٥٥/أ) يكونَ

=كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء" التبيان ٩١٥/٢ .

(١) من الآية (٢١-٢٢) من سورة الأنبياء .

(٢) قاله المبرد ينظر الانتصار ص ١٦٧ وأشار الشيخ عضيمة أن ما في المقتضب يدل على عدول المبرد عن هذا القول لما يوافق كلام سيبويه ينظر المقتضب ٤٠٨/٤ وصدر الأفاضل في التخمير ٤٧٣/١ وابن يعيش ٩٠/٢ .

(٣) الكتاب ٣٣١/٢ . فالنكرة بعد الشرط لا تدل على جماعة لأن الشرط موجب بدليل تمثيل سيبويه بالشرط في الوصف بإلا ، فلو كان الشرط غير موجب لجاز الاستثناء هنا ولنص عليه سيبويه ، وينظر السيرافي ٧٧/٣ .

(٤) حضرمي بن عامر بن مجمع الأسدي صحابي من الشعراء الفرسان ، حضر حرب الأعاجم في عهد عمر ، توفي نحو ١٧ هـ . ينظر المؤتلف والمختلف ص ٨٤ وأسد الغابة ٤٠/٢ والأعلام ٢٦٣/٢ .

(٥) بيتان من الوافر نسبا إلى عمرو بن معدي كرب والثاني منهما محل الشاهد وهو في شعر عمرو ص ١٧٨ وينظر جمهرة أشعار العرب ص ١٤ والكتاب ٣٣٤/٢ والصحاح ٢٠٤٥/٦ وشمس العلوم ١٣٤/١ والممتع ص ٤٦ واللسان ٤٣٢/١٥ ولحضرمي بن عامر في المؤتلف والمختلف ص ٨٥ ولهما في خزانة الأدب ٤٢١/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٠٩/٤ والمنجد ص ٢٩١ والزاهر ٤٢٩/٢ وكتاب الشعر ص ٤٢٨ والإنصاف ٢٦٨/١ وشرح التسهيل ٢٥٥/٢ والمغني ٨٦/١ والجنى الداني ص ٥١٩ والهمع ٢٧٣/٣ .

الشاهد: مجيء إلا صفة ، وهو قول البصريين ، واستدل به الكوفيون على أن إلا بمعنى الواو ، وقيل: إلا بمعنى حتى ، وقيل: إلا الفرقدان استثناء منقطع وإلا بمعنى لكن ، وقال البغدادي: يجوز أن يكون إلا للاستثناء والفرقدان مستثنى منصوب بعد تمام الكلام الموجب لكنه على لغة من يلزم المثنى الألف وهي لغة بني الحارث بن كعب. وينظر في تخريجات البيت خزانة الأدب ٤٢١/٣ وما بعدها .

صفةً لأخٍ لجازَ لولا ما يلزمُ من اختلافِ الرِّدْفِ[1] بالألفِ والياءِ والفرقدان النجمان اللذان في بناتِ نَعْشٍ الصغرَى[2] ، ولعمرُو أبيك قَسَمٌ وقعَ متوسطًا فلم يأتِ له بجوابٍ ، وشرحُه في بابِ القَسَمِ ، والمرادُ لا يفترقان في الدنيا .

وقال ابنُ الحاجبِ: ((في البيتِ شذوذان أحدُهما أَنَّه وصفَ المضافَ هنا[3] ، وهو كُلٌّ ، والقياسُ أَنْ يُوصفَ المضافُ إليه في كُلٍّ))[4] .

مُحَمَّدٌ: لا أدرِي لم كان القياسَ[5]؟ وكيف ذاك؟ وهو قياسٌ في دخولِ الفاءِ في خبرِ المبتدإِ إذا كان نكرةً موصوفةً[6] ، ولم يتعرَّضْ لضعفِه[7] ، والصفةُ أمرٌ لا يخصُّ المضافَ دون المضافِ

(١) " الردف : هو حرف مدٍّ أو لين يسبق الروي دون حاجز بينهما سواء أكان هذا الروي ساكنا أم متحركا ، وسمي بذلك لوقوعه خلف الروي كالردف خلف راكب الدابة." المعجم المفصل في علم العروض لإميل بديع يعقوب ص ٢٤٦ .

(٢) ينظر تاج العروس ٤٩١/٨ (ف ر ق د) .

(٣) على أن إلا الفرقدان صفة لكل .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ٣٧١/١ .

(٥) سينقل ابن عمرون بعد قليل تجويز ابن الحاجب وصف (كل) أي المضاف ، فلا وجه للاعتراض هنا ، وأظن أن ابن الحاجب قصد بالقياس أن الأولى أو الأكثر وصف المضاف إليه طالما أن المضاف نكرة ليحصل تخصيص للمضاف. ولم يتعرض د:موسى بناي العليلي لتوضيح هذا الأمر ينظر الإيضاح ٣٧١/١ ط العاني ببغداد ، وكذا د: إبراهيم محمد عبد الله في تحقيقه لإيضاح ابن الحاجب ٣٣٤/١ ط دار سعد الدين دمشق ٢٠٠٥م ولم يتعرض لهذا الأمر الرضي في شرح الكافية ينظر ١٣٠/٢ . قال ابن هشام:" وأما نحو: جاءني غلام زيد الظريف ، فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته ، وعكسه: وكل فتى يتقي فائز فالصفة للمضاف إليه ؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ." المغني ٦٥١/٢ وحكم ابن هشام على بيت إلا الفرقدان بالضعف .

(٦) أظن أن مقصد ابن عمرون أن (كل) توصف ومن مواضعها ما ذكره فلماذا اعترض ابن الحاجب على وصفها هنا؟ ومن مواضع دخول الفاء على خبر المبتدإ جوازا: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بالظرف أو الجار والمجرور أو الفعل الصالح للشرطية وخصه بعضهم بكل ، أو يكون المبتدأ كُلًّا مضاف إلى موصوف بما ذُكِرَ أو موصوف بغير ما ذكر أو غير موصوف. ينظر المساعد ٢٤٦/١ والهمع ٥٧/٢ .

(٧) أي لم يذكر وصف كل بهذه الطريقة لضعفه ، أي ضعف جواز دخول الفاء على خبر كل إذا كان مضافا إلى موصوف بغير الظرف أو الجار والمجرور أو الفعل الصالح للشرطية أو مضاف إلى غير موصوف ، وذكر السيوطي أنه ضعيف . ينظر الهمع ٥٨/٢ .

إليه ، ولا بالعكسِ بل يجوزُ وصفُ أيِّهما شئتَ[1] ، ثم قال ابنُ الحاجبِ: ((وهو مع ذلك جائزٌ وحَمَلَه على ذلك ضرورةُ الردفِ بالألفِ فإنَّها لازمةٌ ، وهو الحاملُ له على أَنْ يكونَ صفةً لكلٍّ وإلا لم يَحصُلْ له الغرضُ والشذوذُ الثاني: أَنَّه فَصَلَ بين الصفةِ والموصوفِ بالخبرِ ، وهو قليلٌ))[2].

مُحَمَّدٌ: قولُه: إنَّ الفصلَ بالخبرِ بين الصفةِ والموصوفِ قليلٌ ليس كذلك[3] ؛ لأَنَّهم جوَّزُوا وصفَ اسمِ إِنَّ بعد الخبرِ على اللفظِ ، فعرفْتَ أَنَّ ذلك ليس بشاذٍّ ؛ لأَنَّ الشاذَّ لا يُفَرَّعُ عليه.

قولُه: ((**ولا يجوزُ إجراؤُه مجرَى (غيرِ) إلا تابعًا**)) يعني لا يجوزُ حذفُ الموصوفِ مع (إلا) ؛ لأَنَّ حذفَ الموصوفِ يقبُحُ في بعضِ المواضعِ فإذا انضمَّ إلى ذلك أَنْ يكونَ ما جُعِلَ صفةً ليس أصلُه الصفةُ امتنعَ حذفُ الموصوفِ ؛ لأَنَّه حينئذٍ يكونُ قد نُقِلَ مرتين مرةً إلى الوصفِ ومرةً إلى إقامتِه مقامَ الموصوفِ فيكونُ مجازًا من مجازٍ فلا يجوزُ مع أَنَّ الوصفَ بإلا اختَصَّ بأَنَّه يقعُ صفةً للمضمرِ قال أبو زُبَيْدٍ[4]: (٢٥٥/ب)

---

(١) ذكر السيوطي أنه لا خلاف في وصف المضاف والمضاف إليه ، ينظر الهمع ١٧٩/٥ ، وجاءت الشواهد القرآنية مؤيدة لوصف المضاف مرة والمضاف إليه أخرى ، ومن وصف المضاف قوله تعالى:﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة ٢٠] ومن وصف المضاف إليه قوله تعالى:﴿فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود ٣] وينظر دراسات لأسلوب القرآن القسم الثالث ٣٨٧/٣ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٣٧١/١ .

(٣) ذكر العلماء الفصل بالخبر ولم يصفوه بالقلة ، ينظر البحر المحيط ٣٩٣/٥ والمساعد ٣٨٢/٢ وشفاء العليل ٧٣٣/٢ وتمهيد القواعد ٣٢٧٩/٧ والهمع ١٦٨/٥ .

(٤) حرملة بن المنذر بن معدي كرب بن حنظلة الطائي ، شاعر معمِّر ، عاش في الجاهلية والإسلام ، توفي نحو ٦٢هـ ينظر طبقات فحول الشعراء ٥٩٣/٢ ومعجم الأدباء ١١٦٧/٣والأعلام ١٧٤/٢ .

٤١٦- لِــدَمٍ ضَـــائعٍ تَغَيَّـــبَ عَنْـــهُ أَقْرَبُـــوهُ إِلَّا الصَّـــدَى وَالجَنُـــوبُ[١]

والقصيدةُ مرفوعةٌ ، وقال آخرُ:

٤١٧- وَبِالصَّـرِيمَةِ مِـنْهُمْ مَنْـزِلٌ خَلَـقٌ عَـــافٍ تَغَيَّـــرَ إِلَّا النُّـــؤْيُ وَالوَتَـــدُ[٢]

فجعلَ النؤيَ والوتدَ نعتًا للمضمرِ ، وعلى هذا قراءةُ مَنْ قرأَ:﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣] فيمَنْ رَفَعَ قليلًا[٤] صفةً للمضمرِ في شربوا كما كان إلا النُّؤيُ صفةً للمضمرِ الذي في تَغَيَّرَ كذا ذكره أبو علي[٥]. **قوله:** ((**لو قلتَ: لو كان فيهما إلا اللهُ كما تقول: لو كان فيهما غيرُ اللهِ لم يجزْ**)) لحذفِ الموصوفِ مع إلا . **قوله:** ((**وشبَّهَه سيبويه بأجمعون**)) ؛ لأَنَّ

---

(١) بيت من الخفيف وهو لأبي زبيد الطائي ينظر شعره ص ٣٤ وفيه: من دم ، وفيه: الجيوب . ويروى: والجبوب ، والدبور ، ويروى: الصبا . وهو لأبي زبيد في المعاني الكبير ١٠٢٣/٢ وبلا نسبة في الغرة ٥١٧/٢ وشرح التسهيل ٢٨١/٢ وشرح الكافية الشافية ٧١٠/٢ وابن الناظم ص ١١٧ والتذييل والتكميل ٢٠٦/٨ وتمهيد القواعد ٢١٣٩/٥ والمقاصد النحوية ١٠٨٤/٣ والهمع ٢٧٢/٣ .

الصدى: ذكر البوم. الصحاح ٢٣٩٩/٦ . الجنوب: الريح التي تقابل الشَّمال . الصحاح ٣/١ . الصبا: ريح تهب من موضع طلوع الشمس. الصحاح ٢٣٩٨/٦ . الدبور: ريح تقابل الصبا. الصحاح ٦٥٤/٢ . الجَبُوب: الأرض الغليظة أو وجه الأرض . الصحاح ٩٧/١ ، وقيل : الحجارة. المعاني الكبير ١٠٢٣/٢ .

الشاهد: إلا الصدى قيل: إن إلا هنا صفة لأقربوه ، وقال ابن مالك: تغيب بمعنى لم يحضر فهو نفي مؤول ، والرفع بعد إلا استثناء على البدل قال العيني:"يلزم من هذا اجتماع أمرين حمل المثبت على المنفي بضرب من التأويل ، والإبدال من المنقطع ؛ لأنه ليس من جنس الأقربين ألا ترى أن أقربوه جمع لمن يعقل ، ويقال: إلا ها هنا صفة للضمير ، وفيه نظر ، قال ابن هشام: والحق أن الاسمين مبتدأ ومعطوف ، والخبر محذوف." المقاصد النحوية ١٠٨٥/٣ .

(٢) بيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه ص ٨٦ ط دار الكتب العلمية ١٩٩٤م ، وله في المقاصد النحوية ١٠٨٣/٣ والتصريح ٣٤٩/١ وبلا نسبة في الغرة ٥١٨/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ وشرح التسهيل ٢٨١/٢ وابن الناظم ص ١١٧ والتذييل والتكميل ٢٠٦/٨ والمغني ٣٠٤/١ وتمهيد القواعد ٢١٣٩/٥ والصبان ١٤٤/٢ .

النؤي: الحاجز حول الخيمة أو حفرة حول الخيمة لئلا يدخل المطر . اللسان ٣٠١/١٥ .

الشاهد: مجيء إلا صفة للضمير المرفوع المستتر في تغير ، ويرى ابن مالك أن الرفع في النؤي على الإبدال لأن معنى تغير لم يبق على حاله .

(٣) من الآية (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٤) هي قراءة ابن مسعود وأُبيّ والأعمش ، ينظر معجم القراءات للخطيب ٣٥٤/٣ .

(٥) لم أعثر عليه ، وقال به ابن الدهان في الغرة ٥١٥/٢ ونسب إلى بعضهم في الدر المصون ٥٢٩/٢ .

أجمعون لا تقعُ إلا تابعًا فكذا الوصفُ بـ(إلا)[١] ، وممَّا يُنَبَّهُ عليه أَنَّ الوصفَ بـ(إلا) جائزٌ للمضمرِ كما نَبَّهْنَا عليه ووصفُ المعرفةِ بالنكرةِ وعلى العكسِ ؛ لأَنَّ هذا لم يستحكمْ في بابِ الوصفِ ، فجازَ أَنْ يجيءَ عندهم على غيرِ نهجِه ، ويمكنُ أَنْ يكونَ لم يَجُزْ حذفُ موصوفِه لذا وقولُ مَنْ قال: «حُمِلَتْ إلا على غيرٍ في الصفةِ إذا كانت تابعةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ لتعذُّرِ الاستثناءِ»[٢] ليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه يجوزُ الوصفُ وإِنْ لم يتعذَّرِ الاستثناءُ ؛ لأَنَّ أهلَ العربيةِ أجمعوا على جوازِ: جاء القومُ إلا زيدٌ على الوصفِ ، وقال في: وكلُّ أخٍ[٣]: إِنَّه شاذٌّ ، وقد أنشدَه سيبويه[٤] مستدِلًّا به ، ولم يَقُلْ إِنَّه شاذٌّ.

[حَمْلُ البدلِ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ لا على اللفظِ]

قال الزمخشري: «**وتقول ما جاءني من أحد إلا عبد الله وما رأيت من أحد إلا زيداً ولا أحد فيها إلا عمرو فتحمل البدل على محل الجار والمجرور لا على اللفظ، وتقول ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به. قال طرفة:**

أبـــني لبيـــنى لســـتم بيـــدٍ إلا يـــداً ليســـت لهـــا عضـــد

وما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به بالرفع لا غير».

قال صاحبُ الكتاب: «**فصلٌ وتقولُ: ما جاءَني من أحدٍ إلا عبدُ اللهِ الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: هذا الفصلُ في البدلِ على الموضعِ لتعذُّرِ البدلِ من اللفظِ تقول: «**ما جاءني من أحدٍ إلا عبدُ اللهِ**» ، فعبدُ رُفِعَ على البدلِ من موضعِ الجارِّ والمجرورِ الذي هو: من أحدٍ ؛ لأَنَّه في موضعِ الفاعلِ ، وامتنعَ البدلُ من اللفظِ ؛ لأَنَّ البدلَ في حكمِ تكريرِ العاملِ فلو أُبْدِلَ على اللفظِ (٢٥٦/أ) لَزِمَ زيادةُ (مِنْ) في الموجَبِ ، وهو خلافُ مذهبِ سيبويه[٥] ، ومع المعرفةِ في مثلِ هذا ، وهو غيرُ جائزٍ ، وأجازَ الكوفيون: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ بجرِّ رجلٍ بدلًا من

---

(١) قال السيرافي:" يريد أن (إلا) وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان ما قبلها اسم موصوف مذكور كما أن أجمعين لا يكون إلا تابعا للأسماء المذكورة قبله." ٧٨/٣ وينظر ابن يعيش ٩٠/٢ .

(٢) ينظر الكافية لابن الحاجب ص ٢٦ ، وشرحه على الكافية ٥٥٧/٢ ، وشرح الرضي ١٢٨/٢ .

(٣) مر بنا منذ قليل الشذوذ الذي قال به ابن الحاجب في البيت ينظر ص ٦٧٨ .

(٤) ينظر الكتاب ٣٣٤/٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤ والمقتضب ٤٢٠/٤ والسيرافي ٥٧/٣ ، ١٠١/٥ .

لفظِ أحدٍ إذا كان نكرةً[١] ، ولم يُرَدْ حرفُ الجرِّ هنا إلا تأكيدًا للنفيِ ، وما بعد إلا هنا ليس بمنفيٍّ فلا فرقَ بين المعرفةِ والنكرةِ في ذلك ومثلُه: «**ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيدًا**» ، فزيدٌ بدلٌ من موضعِ الجارِّ والمجرورِ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ على أصلِ الاستثناءِ ، «**ولا أحدَ فيها إلا عمرٌو**» ، أحدٌ اسمُ (لا) مبنيٌّ معها[٢] ، فيها خبرٌ ، عمرٌو بعد إلا بدلٌ من موضعِ أحدٍ ؛ لأَنَّ موضعَه مبتدأٌ لو لم تعملْ (لا) ، ولا يجوزُ البدلُ من اللفظِ ؛ لأَنَّه يلزمُ منه أَنْ تعملَ (لا) في الموجبِ ، وليس بجائزٍ. **قولُه**: «**فيُحْمَلُ البدلُ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ**» إعرابُ المسألتين اللتين قبلَ لا أحدَ ، «**وتقولُ**: **ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ به**» ، فشيئًا بعد (إلا) بدلٌ من موضعِ الجارِّ والمجرورِ ؛ لأَنَّهما في موضعِ نصبِ خبرِ ليس ، ولا يجوزُ جرُّ شيءٍ على البدلِ من المجرورِ[٣] ؛ لأَنَّ الباءَ الزائدةَ في خبرِ ليس لتوكيدِ النفيِّ ، فلا تزادُ في الموجبِ[٤] ، وما بعد (إلا) موجبٌ ، قال طرفةُ بنُ العبدِ:

٤١٨- أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ[٥]

ويُرْوَى: مخبولةَ العَضُدِ . وقيلَ: إِنَّه لأوسٍ وبعدَه:

٤١٩- أَبَنِي لُبَيْنَى لا أُحِبُّكُمُ وَجَدَ الإِلَهُ بِكُمْ كَمَا أَجِدُ[٦]

شاهدُه نصبُ يدًا بعد (إلا) على البدلِ من موضعِ بيدٍ على ما بُيِّنَ ، تقولُ: أنتم كيدٍ لا

---

(١) ينظر معاني الفراء ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ونقله عن الكسائي واعترض عليه في الجر على موضع المجرور بمن ، والسيرافي ٥٧/٣ وذكر أنهم أجازوه في النكرة ولم يجيزوه في المعرفة وابن يعيش ٩١/٢ .

(٢) قال سيبويه:" ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء." الكتاب ٢٧٤/٢ وينظر ابن يعيش ٩١/٢ .

(٣) أجازه الكسائي والفراء ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٧/١ ، ٣١٨ .

(٤) ينظر السيرافي ٥٧/٣ ، وقال:" فإذا كانت الباء في صلة شيء يستوي فيه المنفي والموجب جاز حمل ما بعد إلا عليها كقولك: ما مررت بأحد إلا زيدٍ." السيرافي ٥٧/٣ وينظر ابن يعيش ٩١/٢ .

(٥) بيت من الكامل نسب إلى طرفة وجاء في ديوانه ص ١٥١ ولأوس بن حجر وجاء في ديوانه ص ٢١ وجاء لأوس في مجمل اللغة ٣١٢/٢ ومقاييس اللغة ٢٤٣/٢ واللسان ١٩٨/١١ وفيها: مخبولة العضد ، ولطرفة في التخمير ٤٧٨/١ وبلا نسبة في معاني الكتاب ٣١٧/٢ والقرآن للفراء ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ وفيه: إلا يدٍ والمقتضب ٤٢١/٤ ومعاني القرآن للزجاج ٤٥١/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥/٤ وأمالي ابن الحاجب ٤٢١/١ وشرح التسهيل ٢٨٥/٢.

الشاهد: نصب يد بعد إلا على موضع بيد قبل إلا ، ورواه الفراء بجر يد بعد إلا كدليل على جواز الجر .

(٦) ينظر ديوان أوس ص ٢١ ، وديوان طرفة ص ١٥١ وفيهما: أُحِقُّكُمُ .

عَضُدَ لها ، فما يُصْنَعُ باليدِ إذا بانتْ عضدُها. **وقوله:** ((**ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفعِ لا غيرَ**)) لا يجوزُ البدلُ على اللفظِ في اللغتين[1] ؛ لأَنَّه يَصيرُ التقديرُ ما أنت إلا بشيءٍ ولا يجوزُ كما لا يجوزُ أنت بشيءٍ ؛ لأَنَّ هذه الباءَ لا (٢٥٦/ب) تدخلُ في الإيجابِ[2] ولا يجوزُ النصبُ فيه في لغةِ أهلِ الحجازِ على الموضعِ ؛ لأَنَّه يصيرُ التقديرُ: ما أنت إلا شيئًا فيصيرُ خبرُ ما منصوبًا في الإيجابِ مع بطلانِ المعنى الذي عملتْ لأجلِه[3] ، وهو النفيُ فحُمِلَ في اللغتينِ على المعنى فرُفِعَ ؛ لأَنَّ معنى: ما زيدٌ شيءٌ وما زيدٌ شيئًا واحدٌ ولأَنَّه إذا قيل: ما زيدٌ إلا شيءٌ فالرفعُ لا غيرَ فكذا مسألتُنَا .

[تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه]

قال الزمخشري: ((**وإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه طريقان: أحدهما وهو اختيار سيبويه أن لا تكترث للصفة وتحمله على البدل. والثاني أن تنزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتنصبه، وذلك قولك ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد، وما مررت بأحد إلا عمرو خيرٍ من زيد، أو تقول إلا أباك وإلا عمراً**)).

قال صاحب الكتاب: ((**فصلٌ وإنْ قدَّمْتَ المستثنى على صفتِه[4] الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: إذا تقدَّمَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه ((**طريقان أحدُهما: وهو اختيارُ سيبويه[5] أَنْ لا تكترثَ للصفةِ وتحملَه على البدلِ**)) ؛ لأَنَّه ليس مستثنًى من الصفةِ ، فليس يُقَدَّمُ على المستثنى منه ، فلا يمتنعُ البدلُ ، ((**والثاني: أَنْ يُنَزَّلَ تقديمُه على الصفةِ منزلةَ تقديمِه**

---

(١) يقصد الحجازية والتميمية . فالحجازيون يعملون ما عمل ليس ولا يعملها التميميون . ينظر الكتاب ٥٧/١.

(٢) يقصد أن الباء التي تزاد قياسا في خبر ليس وما النافية هذه الباء التي تزاد لتأكيد النفي لا تزاد في الإيجاب ، ينظر ابن يعيش ٩١/٢ . وإلا فقد وردت زيادة الباء في الإيجاب في بعض المواضع نحو: كفى بالله شهيدا ، وأحسن بزيد ، وبحسبك درهم ، وينظر في زيادة الباء الجنى الداني ص ٤٨.

(٣) لأن ما بعد إلا موجب فلا ينصب الخبر إلا لو سبق بما النافية عند الحجازيين ، ولا يجوز الجر عند البصريين أيضا لانتقاض النفي بعد إلا والباء لا تزاد إلا في الخبر المنفي ، فالعلة في منع النصب والجر انتقاض النفي. ينظر التخمير ٤٧٩/١ وابن يعيش ٩١/٢ .

(٤) في المفصل : على صفة المستثنى منه . ينظر ص ١٢٤ ط الآداب ، وص ٧١ ط دار الجيل .

(٥) أجاز سيبويه الاستثناء والبدل ، ثم قال:" وحَسُنَ البدلُ ؛ لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك." الكتاب ٣٣٦/٢ وينظر السيرافي ٨١/٣ وهو اختيار المبرد في المقتضب ٤٠٠/٤ .

على الموصوفِ)) ؛ لأَنَّ الصفةَ والموصوفَ كشيءٍ واحدٍ ، فلَمَّا أُخِّرَتِ الصفةُ أشبهَ تأخيرَ الموصوفِ فتنصبُه ، وهو اختيارُ أبي عثمانَ[١] ، ((**وذلك قولُك: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٌو خيرٌ من زيدٍ**)) ، وتقول: على المذهب الثاني ((**إلا أباك وإلا عمرًا**)) .

[تكرير المستثنى]

قال الزمخشري: ((وتقول في تثنية المستثنى ما أتاني إلا زيد إلا عمراً أو إلا زيداً إلا عمرو ترفع الذي أسندت إليه الفعل وتنصب الآخر. وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول تركوني إلا عمرو. وتقول ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد، منصوبين لأن التقدير ما أتاني إلا عمراً أحد إلا بشر، على إبدال بشر من أحد فلما قدمته نصبته)).

قال صاحب الكتاب: ((فصلٌ وتقولُ في تثنيةِ المستثنى الفصل)).

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**في تثنيةِ المستثنى**)) يريدُ إذا استثنيتَ مرتين أطلقَ التثنيةَ ويريدُ التكريرَ[٢] ، وإلا لزمَ أَنْ يكونَ قام القومُ إلا الزيدَيْنِ من هذا الفصلِ ، وبَيَّنَ مرادَه التمثيلُ ، **فقال:** ((**ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرًا وإلا زيدًا إلا عمرٌو برفعِ الذي أسندتَ إليه**)) ؛ لأَنَّه استثناءٌ (٢٥٧/أ) مفرَّغٌ ((**وينصبُ الآخرَ**)) على الاستثناءِ ، واعلمْ أَنَّهما وإنِ اختلفَ إعرابُهما مشتركان في معنى الاستثناءِ وقد جاءَ زيدٌ وعمرٌو[٣] ، وإنَّما رُفِعَ أحدُهما ونُصِبَ الآخرُ لتصحيحِ اللفظِ . **قوله:** ((**وليس لك أَنْ ترفعَه**). يعني ليس لك مع رفعِ أحدِهما رفعُ الثاني ؛ لأَنَّ المرفوعَ بعد (إلا) إنَّما يكونُ إذا فُرِّغَ ما قبلَ (إلا) أو أُبْدِلَ ممَّا قبلَه ، وقد انتفيَا[٤] برفعِ أحدِهما في حقِّ الثاني ، أَمَّا المفرَّغُ فلأَنَّه اشتغلَ بالمرفوعِ ولا يجوزُ أَنْ يُبْدَلَ الثاني من الأولِ ؛ لأَنَّ عمرًا لا يكونُ زيدًا ولا بعضَه ولا مشتملًا عليه فوجبَ النصبُ على الاستثناءِ. ((**قوله: لأَنَّك لا تقولُ: تركوني إلا عمرٌو**)) يعني لَمَّا امتنعَ الرفعُ بما ذُكِرَ نظرَ إلى معنى الكلامِ فكان موجبًا ؛ لأَنَّ معنى: ما أتاني

---

(١) ينظر المقتضب ٣٩٩/٤ والسيرافي ٨١/٣ .

(٢) قال المبرد:" هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف." المقتضب ٤٢٤/٤ فاستخدم لفظ التكرير.

(٣) أظنه يقصد أنهما قد اشتركا في فعل المجيء لأن الاستثناء مفرغ . وكلاهما مستثنى ينظر ابن يعيش ٩٢/٢ .

(٤) الرفع على التفريغ أو الإبدال . ورفع أحدهما على الفاعلية كافٍ ، ولذا لا يجوز رفعهما معا ، وينظر ابن يعيش ٩٢/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٥/١ .

إلا زيدٌ تركوني ، وإذا كان موجبًا وجبَ النصبُ وذا لا حاجةَ إليه ؛ لأَنَّه لا مانعَ من النصبِ في غيرِ الموجبِ إذا اشتغلَ الفعلُ حتى يَحْتَالَ بما ذَكَرَ لتصحيحِ النصبِ ، والذي يُبَيِّنُ ذلك أَنَّ معنى: ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ تركوني إلا زيدًا ، ولم يلزمِ النصبُ ، فعرفتَ أَنَّما ذكرَه كُلْفَةٌ لا حاجةَ إليه ، وقال ابنُ السراجِ: «وتقولُ: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرٌو إذا أردتَ بذكرِك زيدًا بعضَ مَنْ نفيتَ توكيدًا للنفيِ ، فهو بمنزلةِ ما لم تذكُرْه»[1]. وقال الرماني: «يجوزُ على أَنْ تكونَ اعتمدتَ على إثباتِ الإتيانِ لعمرٍو خاصةً كأَنَّك قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو فجعلتَ إلا زيدٌ بمنزلةِ قولِك: أُخْرِجُ زيدًا من هذا البابِ كما أَنَّك إذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلا عمرٌو فكأَنَّك قلتَ: أُخْرِجُ الأحدِينَ من الإثباتِ ، وأُثْبِتُ لعمرٍو ، فأجازوا هذا على هذا التقديرِ»[2]. **مُحَمَّدٌ**: هذا بناءٌ على أَنَّ زيدًا لم يجئْ ، فهو إخراجُ المسألةِ عن معناها وإِنْ كان (٢٥٧/ب) معنى ما قالَه ابنُ السراجِ ، ثم قال الرماني أيضًا في تجويزِ المسألةِ: «كأَنَّك قلتَ: ما أتاني إلا عمرًا وذكرتَ زيدًا على الوجهِ الذي تذكرُه إذا جعلتَ إلا صفةً في قولِك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ أي غيرُ زيدٍ فليس في هذا دليلٌ أَنَّ زيدًا قد أتاك ؛ لأَنَّ (غيرًا) بمنزلةِ مثلٍ ، فكما أَنَّك إذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ مثلُ زيدٍ لم يكنْ في هذا الكلامِ دليلٌ أَنَّ زيدًا قد أتاك فكذلك هو في غيرٍ فإذا قلتَ بعد هذا: إلا عمرٌو على البدلِ أثبتَ الإتيانَ له فأجازوا هذه المسألةَ على أَنْ تكونَ (إلا) بمنزلةِ غيرٍ كأَنَّك قلتَ: ما أتاني غيرُ زيدٍ إلا عمرٌو فاعتمدتَ على إثباتِ الإتيانِ لعمرٍو ونفيتَه عن غيرِ زيدٍ وأبهمتَ أمرَ زيدٍ ، وهذه مسألةٌ مشكلةٌ في كتبِ النحويين وقد شرحتُها لك»[3].

---

(١) الأصول ٢٩٩/١ والمثال فيه: ما أتاني زيد إلا عمرو .

(٢) أظن هذا الكلام من الرماني توضيح لكلام ابن السراج ، فأظن –والله– أعلم أن ابن عمرون نقله من شرح الرماني لأصول ابن السراج ، وصرح الرماني في شرحه لكتاب سيبويه برفض رفعهما معا ، قال:" ولا يجوز: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرٌو ؛ لأن إلا للتقييد في هذا بمنزلة الفضلة في الكلام ، ولا توجب الشركة" شرح الكتاب للرماني ص ٥٣٠ للباحث سيف عبد الرحمن . ، وقال:" وتقول: ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله ، فترفعهما ؛ لأن الثاني هو الأول ، وهو يجري مجرى التكرير ، كأنك قلت: ما جاءني إلا زيد إلا زيد" شرح الكتاب للرماني ص ٥٣٢ للباحث سيف بن عبد الرحمن .

(٣) أظن أن ذلك تكملة لشرح كلام ابن السراج ، وذكر الرماني هذا في شرح الكتاب بألفاظ أخرى ، وقال في بيت الفرزدق:

مــــا بالمدينــــة دارٌ غـــــيرُ واحــــدة دارُ الخليفــــــةِ إلا دارُ مــــــــروانِ=

مُحَمَّدٌ: لا يجوزُ أَنْ يكونَ إلا بمنزلةِ غيرِ هنا أعني صفةً ؛ لأَنَّ تيكَ لا تكونُ إلا تابعةً[1] ، ثم قال الرماني بعد ذلك: ((ووجهٌ آخرُ وهو أَنْ تُضَمِّنَ إلا معنَى الواوِ[2] من غيرِ [أن][3] تجعلَها بمعنى الواوِ ، فكأَنَّه قال: ما أتاني إلا زيدٌ وعمرٌو ، وهذا غيرُ المعنى الأولِ ؛ لأَنَّه في الأولِ أثبتَه للثاني فقط وفي هذا أشركَهما))[4]. **قوله**: ((**وتقول: ما أتاني إلا عمرًا إلا بِشْرًا أحدٌ منصوبين ؛ لأَنَّ التقديرَ: ما أتاني إلا عمرًا أحدٌ إلا بِشْرٌ على إبدالِ بِشْرٍ من أحدٍ**)) فإِنْ قيل: ما الحاجةُ إلى ما ذُكِرَ وهلَّا قال: انتصبَا لتقدُّمِهما ، فالجوابُ لو أَخَّرْتَهما لم يجزْ رفعُهما بل لابدَّ من نصبِ أحدِهما ورفعِ الآخرِ على البدلِ ففي أحدِهما لا فرقَ وإِنَّما الفرقُ في الثاني فلذا ذكره ؛ لأَنَّه هو الذي كان يجوزُ فيه الرفعُ ، ولا يجوزُ رفعُهما إلا على ما ذَكَرَ ابنُ السراجِ[5] ، وتكريرُ المستثنى غيرُ مختصٍّ بغيرِ الموجبِ بل يجوزُ في الموجبِ إلا أَنَّه لا أثرَ فيه (٢٥٨/أ) للنصبِ فإِنَّه منصوبٌ على كلِّ حالٍ فلذا لم يتعرَّضْ له.

[حكمُ الجملةِ الابتدائيةِ بعد إِلَّا]

قال الزمخشري: ((**وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد، وإلا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيداً خيراً من جميع من مررت بهم**)).

قال صاحب الكتاب: ((**وإذا قلتَ: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه الفصلُ**)) .

="فقد سمع برفعهما جميعا على هذا الذي بينَّا من جعل غير بمنزلة مثل ...أما نصبهما جميعا فعلى طريقة الاستثناء من موجب ، وأما رفع الأول ونصب الثاني فعلى أن الأول صفة دار ، والثاني على الاستثناء من موجب ، وأما نصب الأول ورفع الثاني ، فعلى أن الأول استثناء من موجب ، والثاني بدل من دار" شرح الرماني للكتاب ص ٥٣١ بتصرف للباحث سيف بن عبد الرحمن .

(١) يقصد أنه لابد من ذكر المتبوع ولا يجوز حذفه ، وفي المثال: ما أتاني إلا زيد إلا عمرو ، لا يوجد متبوع .

(٢) ذكر المرادي من أقسام إلا:" التي بمعنى الواو ، وهذا قسم نفاه الجمهور ، وأثبته الفراء والأخفش وأبو عبيدة معمر بن المثنى." الجنى الداني ص ٥١٨ ، وقال:" القسم الرابع التي هي عاطفة بمعنى الواو بل تشرك في الإعراب لا في الحكم هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون." الجنى الداني ص ٥١٩ .

(٣) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٤) أظن الرماني مستمرا في توجيه كلام ابن السراج ، ولم يذكر تضمين إلا معنى الواو عند شرحه للمسألة في شرح الكتاب ينظر ص ٥٢٨ رسالة للباحث سيف بن عبد الرحمن .

(٥) ينظر كلام ابن السراج السابق في: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرٌو .

مُحَمَّدٌ: هذا الفصلُ من الاستثناءِ المفرَّغِ ؛ لأَنَّ ما بعد إلا صفةٌ لِمَا قبلَها فكأَنَّه مستثنًى من صفاتِه ، ولا فرقَ بين الصفةِ إذا كانتْ مفردةً أو جملةً ، وليسَ مخصوصًا بالصفةِ بل يجوزُ في الحالِ ، فإنْ كانت بعد نكرةٍ جازتْ إنْ كانتْ فيها الواوُ ، والأجودُ أَنْ يُحْمَلَ بعد النكرةِ على الصفةِ وإنْ وُجِدَتِ الواوُ[1] ؛ لأَنَّ الواوَ تأتي مع الجملةِ التي تكونُ صفةً ، وعليه حَمَلَ بعضُهم[2] قولَه تعالى:﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾[3] وجوازُها من غيرِ عائدٍ نحو: ما كلَّمْتُ أحدًا إلا وزيدٌ حاضرٌ تَعَيَّنَ أَنَّها حالٌ ؛ لأَنَّ الصفةَ لابدَّ لها من عائدٍ فإنْ كانت بعد معرفةٍ تعيَّنَتِ الحاليةُ فإنْ قيل: المفرغُ في النفي ينفِي الحكمَ عن غيرِ المستثنَى ويثبتُه للمستثنَى فكيف بيانُ هذا هنا؟ وبيانُه أَنَّك إذا قلتَ: ما مررتُ بأحدٍ إلا كرامٍ فإلا أثبتتِ المنفيَّ ، وهو مررتُ بأحدٍ لموصوفٍ بكرامٍ خاصةً ، وقيل في الجوابِ[4]: إنَّ الصفاتِ لا ينتفِي منها إلا ما يضادُ المثبتَ دون ما لا يضادُّه من الحياةِ والعلمِ ، فبهذا حَصَلَ النفيُ والإثباتُ الدالان[5] على الحصرِ ، وقيل[6]: هو جوابٌ لِمَنْ ينفِي تلك الصفةَ ، فيجابُ على قصدِ المبالغةِ والردِّ جوابًا يناقضُ ما قالَه. وهذان فيهما نظرٌ ؛ لأَنَّ المنفيَ قبل إلا هو مررتُ بأحدٍ وذلك ليس بصفةٍ بدليلِ أَنَّك بقولِك: ما

---

(١) وذلك لأن ابن عمرون ذكر أن صاحب الحال يكون معرفة أو منزلا منزلة المعرفة ، ينظر ص ٥٩٣ ، فلما جاءت الجملة بعد إلا وقبل إلا نكرة حكم عليها بأنها صفة ، لكنه اضطر لتبرير وجود الواو معها فاختار أنه قد توجد الواو في جملة الصفة ، وهذا رأي الزمخشري ، وأجاز السيرافي كون الجملة الاسمية بعد إلا حالا من النكرة ينظر السيرافي ٨٨/٣.

(٢) قاله الزمخشري في الكشاف ينظر ٥٧٧/٣ وفي الواو آراء أخرى ينظر الدر المصون ٤٦٧/٧ . ، وقال الزمخشري في قوله تعالى:﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر ٤] " ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ، والقياس ألا يتوسط الواو بينهما ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء ٢٠٨] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال في الحال: جاءني زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب" الكشاف ٣٩٨/٣ ، واعترض ابن مالك على هذا الرأي للزمخشري في شرح التسهيل ٣٠٢/٢.

(٣) من الآية (٢٢) من سورة الكهف .

(٤) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٧٧/١ .

(٥) في الأصل : الدالين .

(٦) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٧٨/١ .

مررتُ بأحدٍ كريمٍ لم تنفِ الكريمَ وإنَّما نفيتَ أَنْ يكونَ مررتُ بمَنْ هذه صفتُه ، ولو قلتَ: ما أصفُ زيدًا إلا بأَنَّه كريمٌ كان (٢٥٨/ب) ما قاله ، فترفَّقْ به فإِنَّ فيه غموضًا ، وإذا قلتَ: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه كان ما بعدَها جملةً ابتدائيةً واقعةً صفةً لأحدٍ ، واحتملَتِ الحالَ[١] لجوازِ قولِك: وزيدٌ ، ويكونُ من النكرةِ. **وقوله:** «**و(إلا) لغوٌ في اللفظِ**» لأَنَّها غيرُ مقويّةٍ هنا بل مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدَتها وهو ما نبَّهْتُ عليه. **وقوله:** «**جاعلةٌ زيدًا خيرًا من جميعِ مَنْ مررتَ بهم**» لأَنَّ زيدٌ خيرٌ منه صفةٌ لأحدٍ ولو حذفتَ (إلا) صار ما مررتُ بأحدٍ زيدٌ خيرٌ منه فنفيتَ أَنْ تكونَ مررتَ بأحدٍ يَفْضُلُه زيدٌ ، فإذا أدخلتَ إلا صار المعنى أَنَّك ما مررتَ بأحدٍ إلا وزيدٌ يفضُلُه فلهذا قال: جاعلةٌ زيدًا خيرًا من جميعِ مَنْ مررتَ بهم ، وقيل[٢]: إنَّ هذا المعنَى مفهوٌم من نفسِ خيرٍ لأَنَّك لو قلتَ: زيدٌ خيرٌ من جميعِهم أفادَ ذلك المعنَى. وهذا فيه نظٌر ؛ لأَنَّ قولَك: زيدٌ خيرٌ من جميعِهم صفةٌ ، ولا يحصلُ ما ذَكَرَ من المعنى حينئذٍ ، وكَشْفُ ما ذكرَه الزمخشري من المعنى بقولِك: ما مررتُ بناسٍ إلا زيدٌ خيرٌ منهم لو قلتَ: مررتَ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم لم تنفِ أَنَّك مررتُ بآخرين خيرٌ من زيدٍ ، ولو قلتَ: ما مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم لم يكنْ في هذا دليلٌ إنَّ زيدًا خيرٌ من جميعِ مَنْ مررتَ به ؛ لأَنَّه نفيٌ ولا يلزمُ من النفيِ أَنْ يكونَ مَرَّ بغيرِهم ، ووقوعُ الجملةِ بعد إلا مختصٌّ بالاسميةِ أو ما شابَه الاسمَ[٣] ؛ لأَنَّ الاستثناءَ إخراجٌ ، وإخراجُ ما لا يشبِهُ الاسمَ لا يتحقَّقُ فلو قلتَ: ما زيدٌ إلا قامَ على أَنْ تجعلَ قام خبرًا لم يجزْ ، ولو قلتَ: إلا يقومُ صَحَّ ؛ لأَنَّ المضارعَ يشبُه الاسمَ ، وقيل: إنَّ الاستثناءَ يقتضِي الاسمَ ، والخبرُ أصلُه الاسمُ ففي قولِك: ما زيدٌ إلا قام اجتمعَ شيئان كلُّ واحدٍ منهما يطلُبُ الاسمَ ولم يُوجَدِ الاسمُ ولا ما يشبِهُهُ (٢٥٩/أ) فلم يَصِحّ ، فأَمَّا قولُهم: ما جاءَني زيدٌ إلا تكلَّمَ بجميلٍ فصَحَّ ؛ لأَنَّ معناه كُلَّمَا جاءَني زيدٌ تكلَّمَ بجميلٍ ، وكذا ما تأتيني إلا قلتَ حقًّا ، فصار فيه ظرفٌ من معنى الجزاءِ كأَنَّه قال: إنَّ جاءَني تكلَّمَ بجميلٍ ، والجزاءُ بابُه الفعلُ فلذا جازَ ، وقولُ العربِ: واللهِ لأفعلَنَّ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أَنْ أفعلَ كذا وكذا[٤] ، فحِلٌّ مبتدأٌ وما بعدَه

---

(١) قال السيرافي في هذا المثال: إن الجملة بعد (إلا) حال ، ينظر السيرافي ٨٨/٣ وأجازه ابن يعيش ٩٣/٢ .

(٢) قاله ابن الحاجب في الإيضاح ٣٧٨/١ .

(٣) ينظر في هذه المسألة وعلتها ابن يعيش ٩٣/٢ .

(٤) ينظر هذا القول في الكتاب ٣٤٢/٣ والسيرافي ٨٨/٣ .

الخبرُ ، فهو من غيرِ الجنسِ على معنى ولكنْ حِلٌّ ذلك.

[وقوعُ الفعلِ بعدَ إلا]

قال الزمخشري: ((**وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، والمعنى ما أطلب منك إلا فعلك؛ وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت. وعن ابن عباس: بالإيواء والنصر إلا جلستم. وفي حديث عمر: عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً بمعنى إلا ضربت**)).

قال صاحب الكتاب: ((**فصلٌ وقد أُوقِعَ الفعلُ موقعَ الاسمِ الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: لَمَّا كان أصلُ الاستثناءِ للأسماءِ احتاجَ أَنْ يُخَرِّجَ ما جاءَ بلفظِ الفعلِ ، وإنَّمَا صَحَّ ؛ لأَنَّه أُوقِعَ موقعَ المصدرِ[1] ؛ لأَنَّ الفعلَ يدلُّ على مصدرِه ، فجاز وقوعُه موقعَه مع أَنَّ في الكلامِ معنى قَسَمٍ ، والقسمُ كَثُرَ استعمالُه فجاز فيه الاتساعُ ما لم يجزْ في غيرِه ، ولذا أيضًا جاز وقوعُ الموجبِ بمعنى النفيِ مع دلالةِ إلا عليه ، كما في قولهم: ((شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ))[2] ، والفعلُ هنا وإنْ كان بلفظِ الماضي فمعناه الآتي ؛ لأَنَّه طَلَبٌ ، وأقسمْتُ لَمَّا تفعلُ تقديرُه: إلا فعلتَ ، إلا أَنَّه هنا يطلبُ إلا لوقوعِ الفعلِ ، فلمَّا فعلتَ في معنى إلا تفعلُ ، وهو دَالٌّ على مصدرِه المستثنَى بإلا كما أَنَّ فعلتَ في معنى أفعلُ فجَعَلَ الماضي المنفيَّ في موضعِ النهيِ كما جَعَلَ الماضي الواجبَ في موضعِ الأمرِ ، الدليلُ على ذلك ما عُلِمَ مِنْ أَنَّ معنى الكلامِ الطلبُ ، فإِنْ قيل: لضعفِ[3] وقوعِ الماضِي بمعنى الآتي ، والآتي بمعنى الماضِي من غيرِ دلالةٍ لفظيةٍ ، فالجوابُ أَنَّ الكلامَ الذي قبل (إلا) تضمَّنَ معنى الطلبِ فصارَ ذلك قرينةً ، فقولُك: أقسمتُ إلا فعلتَ معناه لَتفعلَنَّ ، ولَمَّا تفعلُ بمنزلةِ لا تفعلْ (٢٥٩/ب) فإِنْ قيل: فإذا كان المعنَى مستقبَلًا فلِمَ عدلُوا إلى لفظِ الماضِي؟ فالجوابُ أَنَّ جعلَه ماضيًا إخراجٌ له في صورةِ ما قد ثبَتَ فيكونُ أقوى في جهةِ الطلبِ ، ولذا لم يأتِ بلفظِ الأمرِ ، نظيرُ ذلك الدعاءُ بلفظِ الخبرِ تفاؤُلًا بأَنَّه تحقَّقَ ، قال سيبويه: ((سألتُ الخليلَ عن قولهم: أقسمتُ عليك لَمَّا فعلتَ وإلا فعلتَ لِمَ جاز هذا؟ وإِنَّما

---

(١) ينظر ابن يعيش ٩٤/٢ والإيضاح لابن الحاجب ٣٧٨/١ .

(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ٣٢٩/١ والأصول ٩٩/١ ، وهو مَثَلٌ ينظر مجمع المثال ٣٧٠/١ يضرب في ظهور أمارات الشر ، ويقصد ابن عمرون أن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر. وينظر ابن يعيش ٩٥/٢ .

(٣) كذا بالأصل واضحةً ، وأظن الصواب: يضعفُ .

أقسمتَ ها هنا كقولِك: واللهِ ، فقال: وجهُ الكلامِ لَتَفْعَلَنَّ ، ولكنَّهم أجازوا هذا ؛ لأَنَّهم شبَّهُوه بقولِهم: نشَدُتك اللهَ إلا فعلتَ إذا كان فيهما معنى الطلبِ))[1]. فإنْ قيل: ولِمَ أوقعُوا الفعلَ موقعَ المصدرِ هنا؟ فالجوابُ أَنَّ الفعلَ الأولَ لَمَّا كان فيه شبهُ القسمِ أرادوا أَنْ يكونَ جوابُه جملةً والمصدرُ ليس بجملةٍ ، فعدلُوا إلى الفعلِ ، ولَمَّا لم يكنْ قسمًا محضًا بل هو سؤالٌ بأَنَّه قال: سألتُك باللهِ لم يأتوا بحرفِ الجوابِ جمعًا بين المعنيين ، وقد ذكرتُ في المصدرِ ما يكونُ جوابًا لهذه الكلماتِ. **وقوله:** ((**نَشَدْتُكَ اللهَ**[2] **إلا فعلتَ**)) نشدْتُ هنا متعديةٌ إلى مفعولين ، قال السيرافي: ((أصلُه نشدتُك باللهِ ، فإذا حَذَفَ الباءَ وصلَ الفعلُ ، ومعناه سألتُك به وطلبتُ منك ؛ لأَنَّه يقالُ: نَشَدَ الضالَّةَ إذا طلبَها))[3]. **قوله:** ((**والمعنى: ما أطلبُ إلا فعلَك**)) تفسيرُ المعنى ، وأَنَّ الأولَ في معنى النفيِ ، والفعلُ بعد (إلا) في موضعِ المصدرِ ، وكذلك أقسمْتُ عليك إلا فعلتَ ، وما حكيتُه عن سيبويه تفسيرٌ له. **قوله:** ((**وعن ابنِ عباسٍ**)) رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ ﷺ أَنَّه دخلَ على بعضِ الأنصارِ في وليمةٍ ، فقاموا فقال: ((بالإيواءِ والنصرِ))[4]. معناه سألتُكم بالإيواءِ والنصرِ ناظرًا إلى ما مدَحَهم (٢٦٠/أ) اللهُ سبحانه به من قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾[5] مستعطفًا لهم بما وردَ فيهم من خصائصِهم ، وأَمَّا حديثُ عمرَ ﷺ[6]: ((عزمْتُ)) قيل[7]: هو من قَسَمِ الملوكِ ، وكانوا يعظِّمُون عزائمَ الأمراءِ ((لَمَّا ضربتَ كاتبَك سوطًا)) بمعنى إلا ضربتَ ، قال أبو علي: ((لَمَّا إذا شُدِّدَتْ كانت بمنزلةِ إلا في قولهم:

---

(١) ينظر الكتاب ١٠٥/٣ بتصرف .

(٢) في المفصل: بالله . ينظر ص ٧٢ ط دار الجيل ، وص ١٢٤ ط الآداب .

(٣) ينظر السرافي ٢١٦/٢ بتصرف .

(٤) ينظر البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي ٢٥/٢ تحقيق د: وداد القاضي ط دار صادر بيروت وتمامه: ((بالإيواء والنصر إلا جلستم)) وينظر البديع لابن الأثير ٢٣٨/١ وربيع الأبرار ٤٢٦/٢ ط مؤسسة الأعلمي بيروت ١٤١٢هـ.

(٥) من الآية (٧٢) من سورة الأنفال .

(٦) لفظ حديث عمر رضي الله عنه الذي فيه الشاهد موجود في كتب النحو ولم أجده في غيرها ينظر المفصل ص ١٢٥ ط الآداب وربيع الأبرار ٢٦/٢ وابن يعيش ٩٥/٢ وشرح الكافية الشافية ١٦٤٥/٣ وتمهيد القواعد ٤٤٥١/٩ ، وذكر ابن يعيش أن هناك رواية أخرى وهي عن يحيى بن أبي كثير أن كاتبا لأبي موسى كتب إلى عمر بن الخطاب ((من أبو موسى فكتب إليه عمر إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطا واعزله عن عملك)) ولا شاهد هنا .

(٧) قاله ابن يعيش ينظر ٩٥/٢ .

نشدتُك الله لَمَّا فعلتَ»[١]. وتقدَّمَ في عَمْرَك تقييدُها خفيفةً عن ابنِ خروف[٢].

[حذف المستثنى]

قال الزمخشري: «**والمستثنى يحذف تخفيفاً وذلك قولهم: ليس إلا وليس غير**».

قال صاحب الكتاب: «**فصلٌ والمستثنى يُحذفُ تخفيفًا ، وذلك قولُهم: [ليس][٣] إلا وليس غيرَ**».

مُحَمَّدٌ: قال أبو الحسنِ الأخفشِ: «ليس الحذفُ في غيرٍ وإلا إلا بعد ليس لا خلافَ في ذلك»[٤] انتهَى. أَمَّا (ليس إلا) ففي ليس ضميرٌ هو اسمُها تقديرُه: ليس الأمرُ إلا ذا أو ليس ما[٥] ذكرتَ إلا كذا ، والخبرُ محذوفٌ وهو المستثنى ، ويجوزُ أَنْ يكونَ اسمُ ليس بعدَ (إلا) تقديرُه: ليس فيه إلا ذا ، والأولُ أجودُ لقلةِ الحذفِ ، وأَمَّا (غيرٌ) فإِنْ أضيفَتْ جاز رفعُها على تقديرِ: ليس غيرُه صحيحًا أو نحوُ ذلك ممَّا يدلُّ عليه الكلامُ ، ونصبُها على تقديرِ: ليس الأمرُ غيرَه ، وإذا حذفتَ المضافَ إليه قيل: يبقَى أيضًا حركةُ غيرٍ حركةَ إعرابٍ ذكرَه الزجاجُ[٦] ، وقال: «إِنْ أدرجْتَه نوَّنْتَه تقديرُه: ليس فيه غيرٌ»[٧] يريدُ غيرٌ لذلك ، ويَحْذِفُ الخبرَ ؛ لأَنَّها بمنزلِة

---

(١) الحجة للفارسي ٣٨٧/٤ بتصرف .

(٢) يقصد ابن عمرون أنه ذكر حين تكلم عن عمرك في المصدر أن ابن خروف قيد لما التي للاستثناء بأنها خفيفة ، وفي الحقيقة أن ابن عمرون ذكر أنها خفيفة ولكنه لم يذكر أن ذلك قول ابن خروف ، ينظر ص ٤٢٧ وذكر ابن خروف: قعدك الله لما فعلت ، ولم ينص على تخفيف لما ، ينظر شرحه على الجمل ٥٢٠/١ . وقد وردت لَمَّا بمعنى إلا مشددة في الكتاب ١٠٥/٣ ومعاني الحروف ص ١٣٣ والأزهية ص ١٩٨ والجنى الداني ص ٥٩٣ والمغني ٣١٠/١ والهمع ٢٩٨/٣ .

(٣) زيادة من المفصل لاستقامة الكلام .

(٤) هذا قول السيرافي ٩٢/٣ بتصرف ، ولم أجد نسبته للأخفش وينظر شرح التسهيل ٣١٨/٢ وذكر السيرافي أنه إذا أضيفت (غير) فالأخفش يجيز وقوعها بعد لم يكن ، فيقول: لم يكن غيره بالرفع والنصب . ينظر السيرافي ٩٣/٣ والتذييل والتكميل ٣٦٣/٨ والمساعد ٥٩٦/١.

(٥) في الأصل زيادة: ما .

(٦) ينظر التعليقة للفارسي ٧٥/٢ .

(٧) لم أجد هذا النص لكن في التعليقة ما هو بهذا المعنى ، قال الفارسي:" قال أبو إسحاق: غير عندي ليس بمبني على الغاية لحذف المضاف إليه منه كما بني قبل وبعد ؛ لأن المبني على الضم لحذف المضاف إليه إنما هو الظرف خاصة قال: ولو تعديت بهذه العلة الظروف إلى الأسماء غير الظروف لوجب أن يكون كل أيضا مبنيا لحذف المضاف إليه منه في قولهم: مررت بكلٍّ قائما فالضم على الغاية مقصور على الظروف دون غيرها من الأسماء لكن غير إن=

(أَيٍّ) و(كُلٍّ) و(بعضٍ) منوناتٍ ، وإِنْ حُذِفَ ما أُضِفْنَ إليه ، وقال الجرمي: ((يضمُّون ، وأجودُه الإضافةِ))[1]. وتابعَه المبردُ[2] يَبْنُون لقطعِه عن الإضافةِ كما بُنِيَ قبلُ وبعدُ إذا قُطِعَتَا عن الإضافةِ ، وهو الأجودُ ، وهو إمَّا اسمُ ليس أو خبرُها كما تقدَّمَ في ليس إلا .

[الخلاف في كون المستثنى أقل من نصف المستثنى منه]

وَاخْتُلِفَ في أَنَّ المستثنى يجبُ أَنْ يكونَ أقلَّ من (٢٦٠/ب) نصفِ ما تقدَّمَ ، والصحيحُ أَنَّه لا يجبُ[3] ، قال السيرافي: ((ولا يضرُّ أَنْ يكونَ المستثنى نصفَ المستثنى منه وأكثرَ من النصفِ بعد أَنْ يكونَ أقلَّ من المستثنى منه))[4] انتهى. وبدليلِ قولِه تعالى:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ﴾[5] فالقليلُ هو المستثنى وليس بمعلومِ القَدْرِ ، فأبدلَ منه النصفَ لبيانِ مقدارِ القليلِ ، وهو بدلُ الشيءِ من الشيءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ، والضميرُ عائدٌ إلى الليلِ ، المعنى قُمْ نصفَ الليلِ ، ولا يجوزُ إعادةُ الضميرِ على القليلِ ؛ لأَنَّه غيرُ معلومٍ فلا يُعْلَمُ نصفُه ، ثم قال سبحانه بعد ذلك:﴿أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾[6] فمعناه – والله أعلمُ – قُمْ الليلَ إلا نصفَه أو أقلَّ منه أو أكثرَ ، فخرجَ من ذلك استثناءُ النصفِ أو أكثرَ من النصفِ ، وقيل[7]: في قولِه تعالى:﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ

=جاء مضموما فللإشمام ." التعليقة للفارسي ٧٥/٢ . ونسب ابن يعيش هذا الرأي إلى بعضهم ينظر ٩٦/٢ .

(١) ينظر رأيه في السيرافي ٩٣/٣ .

(٢) ينظر المقتضب ٤٢٩/٤ .

(٣) ينظر الخلاف في القدر المستثنى من المستثنى منه في الغرة ٤٥٤/٢ والبديع لابن الأثير ٢٣٦/١ واللباب للعكبري ٣٠٦/١ وشرح التسهيل ٢٩٣/٢ وشرح الجزولية للأبذي ص ١ السفر الثاني من أول باب الاستثناء ماجستير للباحث: معتاد بن معقل بن عاقل جامعة أم القرى والاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٤٤٢ وشرح الكافية للرضي ١١٤/٢ والتذييل والتكميل ٢٥٥/٨ والجنى الداني ص ٥١٢ والمساعد ٥٧١/١ والهمع ٢٦٨/٣ .

(٤) السيرافي ٨٦/٣ .

(٥) من الآية (١ ، ٢ ، ٣) من سورة المزمل .

(٦) من الآية (٣ ، ٤) من سورة المزمل .

(٧) ينظر التبيان ٧٨٢/٢ .

﴿ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾[1] إنَّ المرادَ بعبادِي جميعُ المكلفين ، وعلى هذا يكونُ قد استثنى الأكثرَ بلا كُلْفَةٍ ، وقيل: ((إنَّه من غيرِ الجنسِ ؛ لأَنَّ الشيطانَ ليس له سلطانٌ إِنَّما يُضِلُّ بالتزيينِ لا لحُجَّةٍ))[2]. فلا دليلَ فيه حينئذٍ ، وأكثرُ الاستعمالِ أَنْ يكونَ أقلَّ من النصفِ.

[مجيء استثناءين فأكثر]

وإذا أتَى استثناءان[3] يمكنُ أَنْ يكونَ الثاني منهما مستثنًى من الأولِ ، فإنَّ الاختيارَ أَنْ يكونَ الثاني مُخْرَجًا من الأولِ كقولِك: لِزيدٍ عليَّ عشرةُ دراهمٍ إلا أربعةً إلا درهمًا ، فالوجهُ أَنْ يُجعلَ الدرهمَ مستثنًى من الأربعةِ ، فيبقَى ثلاثةٌ ، ويكونُ ما من الأربعة هو المستثنَى من العشرةِ فيبقَى سبعةٌ ، وإذا اجتمعتِ استثناءات كلُّ واحدٍ منها أقلُّ من الذي يلِيه ، فإنَّك تَعْمَدُ إلى الأخيرِ فتُنْقِصُه من الذي قبلَه ، ولا تزالُ كذلك حتى ينتهِي إلى الأولِ (٢٦١/أ) مثالُ ذلك: له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً إلا ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا درهمًا ، فالحكمُ أَنَّ عليه خمسةً ، وبعضُ الفقهاءِ[4] يذهبُ إلى أَنَّ الاستثناءين يُحَطَّانِ من جملةِ ما أَقَرَّ به إذا أمكنَ استثناؤُه منه ، وإِنْ كان يمكنُ استثناءُ الثاني من الذي قبلَه نحوُ: له عشرةٌ إلا أربعةً إلا ثلاثةً يجعلُهما مستثنَيَيْنِ من العشرةِ ، تبقَى عليه ثلاثةٌ إليَّ فافهمْه ، فإِنْ كان بعضُ الاستثناءاتِ أكثرَ من الذي قبلَه كقولِك: عشرةٌ إلا ثلاثةً إلا أربعةً ، ففيه قولان أحدُهما يُزَادُ الأربعةُ على العشرةِ ، ويُنْقَصُ منها ثلاثةٌ ، فيكونُ عليه أحدَ عشرةَ كأَنَّه قال: أربعةَ عشرَ إلا ثلاثةً ، والآخرُ أَنْ يُخْرَجَا جميعًا من العشرةِ فيبقَى عليه ثلاثةٌ إليَّ .

[الخبرُ والاسمُ في بابَيْ كان وإِنَّ]

قال الزمخشري: ((لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالفاعل والمفعول)).

قال صاحبُ الكتاب: ((الخبرُ والاسمُ في بابَيْ كان وإِنَّ الفصلُ)).

---

(١) الآية (٤٢) من سورة الحجر .

(٢) التبيان ٧٨٢/٢ بتصرف . وفي الأصل: إنما يَصِلُ . وما أثبته مناسب لما في التبيان .

(٣) ينظر في استثناء العدد السيرافي ٨٦/٣ واللباب للعكبري ٣١٢/١ وشرح التسهيل ٢٩٧/٢ والتذييل والتكميل ٢٧٥/٨ والمساعد٥٧٧/١ والهمع ٢٦٦/٣ .

(٤) ينظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٤٧٥ وينظر مسائل الاستثناء في باب الإقرار في المغني لابن قدامة ٢٩٤/٧.

مُحَمَّدٌ: يريدُ الخبرَ في كان والاسمَ في إنَّ ؛ لأَنَّه لَمَّا ذكرَ المنصوباتِ الأصليةَ والمشبَّهَةَ وهذان المنصوبان مِنَ المشبَّهِ ذكرَهما. **قوله:** ((**لَمَّا شُبِّهَ العاملُ في البابين بالفعلِ المتعدِّي**)) أَمَّا (كان) ففعلٌ لازمٌ بدليلِ التامةِ ، فليس لها مفعول به ، ولَمَّا نَقَصَتْ دلالتُها على الحدثِ لم يتمَّ الكلامُ بمرفوعِها ، واقتضتْ عِوَضًا مِمَّا نقصَتْ شُبِّهَتْ بالمتعدِّي ؛ لأَنَّها تطلُب غيرَ المرفوعِ كالفعلِ المتعدِّي ، ولَمَّا كان منصوبُها هو المرفوعُ والغالبُ في المفعولِ به أَنْ يكونَ غيرَ الفاعلِ قيل: مُشَبَّهٌ بالمفعولِ ، وليس بمفعولٍ ، ولذلك قيل: لمرفوعِها مُشَبَّهٌ بالفاعلِ ، وقولُه في الفاعلِ[1]: ومنه الْمَثَلُ . يعني من حذفِ الفاعلِ ((إِلَّا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ))[2] أي: إنْ لا يكنْ لك في النساءِ حَظِيَّةٌ فتفسيره هذا يدلُّ أَنَّه فاعلٌ ، وكذا حدُّه للفاعلِ[3] يدخلُ فيه اسمُ كان ، ولو حُمِلَ **قوله:** ((**شُبِّهَ ما عَمِلَ فيه بالفاعلِ**)) على مرفوعِ إنَّ ((**والمفعولِ**)) على المنصوبِ في البابين لا يبقَى تناقضٌ وتقدَّمَ وجهُ (٢٦١/ب) شَبَهِ إنَّ بالفعلِ المتعدِّي[4] ، ومن حقِّه أَنْ يَحُدَّ خبرَ كان واسمَ إنَّ ؛ لأَنَّ مرفوعَ إنَّ تقدَّمَ القولُ عليه في المرفوعاتِ ولم يَحُدَّهما هنا ؛ لأَنَّها في الأصلِ مبتدأٌ وخبرُ مبتدإٍ ، فاستغنَى بما تقدَّمَ ، وعملُهما ظاهرتين بَيِّنٌ فلم يمثِّلْهما ، وأَمَّا مع الإضمارِ فإِنَّ لا تعملُ مضمرةً ؛ لأَنَّها ليستْ فعلًا وتعملُ في اسمين كما تقدَّمَ بيانُه ، فقولِيْ: ليستْ فعلًا؛ لأَنَّ الفعلَ متصرِّفٌ في نفسِه فتصرَّفَ في معمولِه بأَنْ عَمِلَ ظاهرًا ومقدَّرًا ومقدَّمًا ومؤخَّرًا وقولي: تعملُ في اسمين ليَخرجَ به رُبَّ وأَنِ الناصبةُ للفعلِ في الجوابِ ، فلم يبقَ إلا كان ، فذكرَه في الفصلِ بعد هذا .

[إضمار العامل في خبر كان]

قال الزمخشري: ((**ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر وإن سيفاً فسيف، أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان شراً فجزاؤه شر.**

---

(١) ينظر المفصل ص ٦٩ ط الآداب .

(٢) مَرَّ الحديث عن المثل في ص ٣٠٩ .

(٣) قال الزمخشري:" الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا ." المفصل ص ٦٥ ط الآداب وذكر ابن عمرون دخول اسم كان في تعريف الفاعل في ص ٢٧٦ .

(٤) ينظر ص ٣٧٠ - ٣٧١ .

والرفع أحسن في الآخر ومنهم من يرفعهما ويضمر الرافع أي أن كان معه خنجر فالذي يقتل به خنجر قال النعمان بن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً

ومنه ألا طعام ولو تمراً وائتني بدابة ولو حماراً. وإن شئت رفعت بمعنى ولو يكون تمر وحمار، وادفع الشر ولو إصبعاً. ومنه أما أنت منطلقاً انطلقت، والمعنى لأن كنت منطلقاً، وما مزيدة معوضة من الفعل المضمر ، ومنه قول الهذلي:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

وروى قوله:

إما أقمت وأما أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذرُ

بكسر الأول وفتح الثاني)).

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ ويُضْمَرُ العاملُ في خبرِ كان في مثلِ قولِهم الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ لِمَ عَمِلَتْ مضمرةً؟ و ((الناسُ مجزِيُّون[١] بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ))[٢] ، و ((المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خنجرًا فخنجرٌ وإنْ سيفًا فسيفٌ))[٣] ، هذه الثلاثةُ حكمُها واحدٌ ، ونَصْبُ ما بعد (إنْ) هنا على أنَّه خبرُ كان ، واسمُها مضمرٌ فيها تقديرُه: إنْ كان عملُه خيرًا ، وإنَّما لَزِمَ إضمارُ فعلٍ لِمَا تقدَّمَ في الفاعلِ مِنْ أَنَّ حرفَ الشرطِ لا يلِيه المبتدأُ ، وكان الفعلُ كان لأَنَّ خبرَها اسمُها في المعنى ، فإِنْ رفعتَ أو نصبتَ دَلَّ أحدُهما على الآخرِ بخلافِ غيرِها مِنَ الأفعالِ ، ولأَنَّ غيرَها يدلُّ على حدثٍ ويحتاجُ إلى ما يدلُّ على ذلك الحدثِ وكان ناقصةُ الدلالةِ ، وبها يصحُّ اللفظُ والمعنى فكان تقديرُها أولى ، وبهذا الدليلُ يضعُفُ تقديرُ التامةِ ، وبالتامةِ لا يبقَى للكلامِ تعلُّقٌ بما قبله ، ونصبُ ما بعد إنْ أجودُ من رفعِه ؛ لأَنَّك إذا رفعتَ أضمرتَ كان (٢٦٢/أ) وحذفتَ الخبرَ ، وإذا نصبتَ أضمرتَ كان واسمَها ، والإضمارُ أولى مِنَ الحذفِ مع أَنَّ مرفوعَها كجزءٍ منها ، فكأَنَّك أضمرتَ شيئًا واحدًا ، وليس كذلك خبرُها ؛ لأَنَّه منفصِلٌ ؛ لأَنَّه مُشَبَّهٌ بالمفعولِ وهو منفصِلٌ من الفعلِ ، والمرفوعُ بعد الفاءِ خبرُ مبتدإٍ

---

(١) في الأصل: يجربون. ويبدو أنه سوء قراءة من الناسخ للفظ .

(٢) هذا القول في الكتاب ٢٥٨/١ والأصول ٢٤٨/٢ والسيرافي ١٥٦/٢ ومجمع الأمثال ٣٤١/٢ .

(٣) ينظر القول في الكتاب ٢٥٨/١ والسيرافي ١٥٦/٢ .

محذوفٍ تقديرُه: فجزاؤُه خيرٌ. **قوله:** ((**ومنهم مَنْ ينصبُها**[1])) يعني ما بعد (إنْ) والفاءِ أي: إنْ كان خيرًا كان خيرًا ، أَمَّا نصبُ خيرًا بعد إنْ فقد تقدَّمَ بيانُه ، وأَمَّا نصبُ ما بعد الفاءِ فقدَّرَه الزمخشري كما قدَّرَه سيبويه[2] بكان ، وفيه إشكالٌ لأجلِه قال: ((والرفعُ أحسنُ في الآخَرِ))[3] لأَنَّ جوابَ الشرطِ إذا كان ماضيًا لم تدخلِ الفاءُ على ما يأتي بيانُه ، قال السيرافي: ((قُدِّرَ على المعنى لا على اللفظِ))[4]. وحقيقةُ اللفظِ فيكونُ جزاؤُه خيرًا ، وقال ابنُ خروف: يَكُنْ جزاؤُه خيرًا أو جُزِيَ خيرًا[5]. وتزولُ الفاءُ مع إظهارِ الفعلِ ؛ لأَنَّ الفاءَ لا تدخلُ في الجوابِ إلا على الأمرِ والنهيِ ودخولُها في غيرِهما إنَّما هو على جملةٍ من مبتدإٍ وخبرٍ حُذِفَ المبتدأُ فيها وسيأتي بيانُه في الشرط ، ولا يمكنُ هنا الابتداءُ ، ولذا قال: والرفعُ أكثرُ وأحسنُ يعني سيبويه[6] ، ثم قال[7]: لأَنَّك إذا أدخلتَ الفاءَ في جوابِ الجزاءِ واستأنفتَ ما بعدها وحَسُنَ أَنْ يقعَ بعدها الأسماءُ. وحَسَّنَ النصبَ بعضَ التحسينِ كونُ حذفِ الفعلِ أكثرَ من ذكرِه فأدخلُوها مع الحذفِ فإذا ردُّوا الفعلَ لم يأتُوا بها وكذلك حذفَها عندما أظهرَ الفعلَ وعند تقديرِ المسائلِ فاعتَدُّوا بالعارضِ الذي هو الحذفُ فأدخلوا الفاءَ مع عدمِ الفعلِ. **مُحَمَّدٌ:** والذي ذكرَه ابنُ خروفٍ أجودُ ، ومنهم مَنْ قدَّرَه: فهو يُجْزَى خيرًا[8]. وفيه زيادةُ (٢٦٢/ب) كُلْفَةٍ ؛ لأَنَّه قَدَّرَ مبتدأً وفعلًا وما ذكراه أولَى ؛ لأَنَّه أقلُّ **قوله:** ((**ومنهم [مَنْ]**[9] **يرفعُهما ويُضْمِرُ الرافعَ**)) أي: إنْ كان معه خنجرٌ فالذي يُقْتَلُ به خنجرٌ ، لَمَّا كان حكمُ المسائلِ واحدًا اكتفَى بهذه المسألةِ ورفعَ الأَوَّلَ بكان ومعه خنجرٌ ، خبرُها محذوفٌ ، وتقدَّمَ قوةُ نصبِ الأَوَّلِ ، وقُدِّرَ الخبرُ ظرفًا لكثرةِ تصرُّفِهم فيه ولو قُدِّرَ: فما قُتِلَ به خنجرٌ كان أولى ؛ لأَنَّه قد يكونُ معه خنجرٌ ولا يباشرُ

---

(١) ليس هذا في نص المفصل. ينظر المفصل ص ١٢٦ ط الآداب .

(٢) ينظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٣) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٤) السيرافي ١٥٧/٢ .

(٥) تقدير جزي خيرا في الكتاب ٢٥٨/١ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٧) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٨) هو ابن يعيش ٩٧/٢ .

(٩) زيادة من نص المفصل ينظر المفصل ص ١٢٦ ط الآداب .

به القتلَ ، فلا يُقتلُ بخنجرٍ حينئذٍ ؛ لأَنَّه لا يكونُ مطابقًا لِمَا أُريدَ بهذا اللفظِ ، ورفعُ الثاني تقدَّمَ بيانُه في الأولِ ، وبَقِيَ في المسألةِ رابعٌ رفعُ الأولِ ونصبُ الثاني إنْ خيرٌ فخيرًا ، وهو أضعفُ الوجوهِ فيها ، فيَحتملُ أَنَّه لم يذكرْه لضعفِه أو لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه ، وقولُ النعمانِ بنِ المنذرِ ، وقيل: تَمَثَّلَ به لَمَّا قال لبيدٌ :

٤٢٠- مَهْلًا أَبَيْتَ اللَّعْنَ لَا تَأْكُلْ مَعَهْ   إِنَّ اسْتَهْ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ[1]

فأمسَك النعمانُ عن الأكلِ ، فقال الربيعُ[2]: أبيتَ اللعنَ إنَّه كاذبٌ ، فقال النعمانُ:

٤٢١- شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلَا   تُكْثُرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الأَبَاطِيلَا

٤٢٢- قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قِيلَا

٤٢٣- فَالحَقْ بِحَيْثُ رَأَيْتَ الأَرْضَ وَاسِعَةً   فَانْشُرْ بِهَا الطَّرْفَ إِنْ عَرْضًا وَإِنْ طُولَا[3]

شاهدُه نصبُ حقًّا[4] وكذبًا على ما مَرَّ ، ومعناه ظاهرٌ ، وما وقعَ مِنْ هذا النوعِ لا جوابَ له ، وفيه راجعٌ على الاسمِ الأوَّلِ ، فهو حالٌ إنْ كان الأوَّلُ معرفةً ، ووصفٌ إنْ كان نكرةً. **قولُه:** ((**ومنه أَلا طعامَ ولو تمرًا**[5])) (لو) شرطٌ في الماضِي على ما يأتي بيانُه فلا يلِيها إلا الفعلُ فأضمرَ كان ونصبَ تمرًا على (٢٦٣/أ) الخبرِ تقديرُه: لو كان تمرًا ، ففي كان ضميرُ الطعامِ ، ولو رفعتَ جازَ على أَنَّه اسمُ كان على تقديرِ: ولو يكونُ عندنا تمرٌ كما قال ، وإنْ شئتَ رفعتَ ، ولو يكون تمرٌ على التامةِ ، وكذا ((**إئتني بدابَّةٍ ولو حمارًا**[6])) على تقديرِ: ولو

---

(١) بيتان من الرجز المشطور في ديوان لبيد ص ٣٤٣ وينظر عيون الأخبار ٦٥/٤ والزاهر ٢٠٢/٢ والمحكم ١٨٢/٢ وسمط اللآلي ٨٨٢/١ وخزانة الأدب ١٢/٤. ولم يستدل به ابن عمرون كشاهد نحوي .

(٢) الربيع بن زياد العبسي ، أحد المشهورين في الجاهلية نادم النعمان بن المنذر ، ولم يذكر له تاريخ وفاة ، ينظر الاشتقاق ص ١٠٨ والمؤتلف والمختلف ص ١٢٥ والإصابة ٥٨١/٣ ط هجر .

(٣) أبيات من البسيط وهي للنعمان بن المنذر في الزاهر ٢٠٣/٢ وجمهرة الأمثال ١١٨/٢ والبصائر والذخائر ٢٣٩/٦ ومجمع الأمثال ١٠٤/٢ والمستقصى ١٩٢/٢ والمقاصد النحوية ٦١٩/٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٨٩/١ وخزانة الأدب ١٠/٤ . والبيت الثاني هو بيت الشاهد وهو في الكتاب ٢٦٠/١ والبديع ٦٣٩/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٧/١ والتذييل والتكميل ٢٢٢/٤ والهمع ١٠٢/٢ .

الشاهد: نصب حقا وكذبا بكان مضمرة والتقدير: إن كان القول حقا وإن القول كان كذبا .

(٤) في الأصل زيادة: إن . وهي مشطوبة .

(٥) من أمثلة سيبويه ينظر ٢٦٩/١ والأصول ٢٤٨/٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٦٩/١ .

كان حمارًا ، والرفعُ على ما ذُكِرَ في المتقدِّمةِ ، ويجوزُ الجرُّ على تقديرِ ، ولو أتيتني بحمارٍ ، وهو ضعيفٌ ؛ لكثرةِ الحذفِ تَحذفُ حرفَ الجرِّ والفعلَ العاملَ فيه[١] ، ودَلَّ عليه المتقدِّمُ ، «**وادفع الشرَّ ولو إصبعًا**[٢]» في كان ضميرُ الدفعِ ، وإصبعًا خبرُها على حذفِ مضافٍ تقديرُه: ذا إصبعٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: ولو دفعتَ دفعًا ذا إصبعٍ ، ثم حذفَ المصدرَ وأقامَ صفتَه مقامَه أو نَصَبَه على الحالِ أو الظرفِ أي مقدارَ مكانِ إصبعٍ كقولِه:

٤٢٤- وَقَــرَّبْنَ أَسْــبَابَ الهَــوَى لِمُتَــيَّمٍ يَقِــيسُ ذِرَاعًــا كُلَّمَــا قِــيسَ إِصْــبَعَا[٣]

قوله: «**ومنه**» أي: من إضمارِ كان «**أَمَّا أنتَ منطلقًا**[٤]» أصلُها أَنْ كنتَ ، فحذفَ كان فانفصلَ الضميرُ الذي هو اسمُ كان فأتَى بأنت ، ولا يجوزُ أَنْ يَلِيَ أَنِ الناصبةَ للفعلِ الاسمُ فعَوَّضَ مِنَ الفعلِ مَا بدليلِ عدمِ جوازِ الجمعِ بينهما ، وأدغمَ نونَ (أَنْ) في ميمِ ما لتقارُبِهما ومنطلقًا خبرُ كان ، انطلقتُ فعلٌ وفاعلٌ ناصب ؛ لأن[٥] المعنى لأَنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، وحُذِفَتِ اللامُ ؛ لأَنَّها مع أَنِ المصدريةِ ، **وقول الزمخشري:** «**ومنه**» أي من إضمارِ كان لا في جوازِ إظهارِها ، وذهبَ أبو العباسِ[٦] إلى أَنَّها ليستْ عِوَضًا وجوَّزَ إظهارَ الفعلِ قياسًا ، وهو خلافُ قولِ العربِ ، فإِنْ لم تأتِ بما لَزِمَ أَنْ يَظهرْ الفعلُ لا خلافَ في ذلك ؛ لأَنَّه لا يجوزُ أَنْ تَلِيَ أَنْ الأسماءُ (٢٦٣/ب) كما لا يجوزُ أَنْ تَلِيَ كي الأسماءُ إلا على قبحٍ[٧]. فإِنْ قيل: فلِمَ قَدَّرْتَ كان دون غيرِها من الأفعالِ؟ فالجوابُ أَنَّ المنصوبَ هو المرفوعُ ، ولا يصحُّ تقديرُ غيرِ كان حينئذٍ ، وقولُ العباسِ بنِ مرداسٍ:

---

(١) الحكم بالضعف وعلته في ابن يعيش ٩٨/٢ .

(٢) قول للعرب ينظر الكتاب ٢٧٠/١ .

(٣) بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ص ٢١٠ وفيه: قسْنَ . وهو في الكامل ١٠٠٧/٢ والدلائل في غريب الحديث ٩٤/١ وأمالي الزجاجي ص ٨٥ وأمالي القالي ٥٠/٢ وديوان المعاني ٤٦١/١ وزهر الآداب ٣٠٠/١.

الشاهد: نصب إصبع على الظرفية .

(٤) قول العرب: أَمَّاأنت منطلقا انطلقت ، ينظر الكتاب ٢٩٣/١ .

(٥) في الأصل زيادة: الناصب . وهي مشطوبة .

(٦) رأي المبرد في الانتصار ص ٩٨ .

(٧) ينظر الكتاب ٢٩٤/١ .

أَبَا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ فَـإِنَّ قَـومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُـمُ الضَّـبُعُ[1]

ويُروَى السَّبُعُ ، أبا خراشةَ منادًى مضافٌ ، أَمَّا أنت ذا نفرٍ ، أَنْ الناصبةُ للفعلِ ، ما عِوَضٌ من الفعلِ ، أنت اسمُ كان لَمَّا حذفَها أتَى به ضميرًا منفصلًا ، وذا نفرٍ خبرُ كان ، وأدخلَ الفاءَ لأَنَّ[2] الأولَ عذرٌ للثاني فصار الثاني مسبَّبًا عن الأولِ فأشبهَ جوابَ الشرطِ ، ولذا قال سيبويه: «كأَنَّهم قالوا: إذ صِرْتَ منطلقًا فأنا منطلقٌ ، فإنَّها في معنى إذ في هذا الموضعِ وإذ في معناها أيضًا في هذا الموضعِ»[3]. أشار إلى أَنَّ العلةَ سببٌ فأشبهَ الشرطَ فجازَ دخولُ الفاءِ لذلك ، وإلا فلا معنى لدخولِ الفاءِ مع إذ أيضًا ، ولاشتراكِهما في ما ذكرتُ جاز نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَإِذ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾[4] وبذلك حُمِلَتْ عليها إذ في تراخِي[5] عاملِها فجازَ أَنْ تقعَ موقعَ الحالِ والمستقبلِ لَمَّا كان تأويلُ إذ قمتَ قمتُ معك قد أوجبَ شيئًا لشيءٍ لقولِهم: ضربتُه فبكَى ، ومثلُه: أنْ قمتَ قمتُ ، فضارعتْ (أَنْ) المصدريةُ إذ لالتباسِ المعنيين والزمانيين فحُمِلَتْ (أَنْ) على الفاءِ و(إذ) على التراخِي[6] ، منه قولُه تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾[7] وقعتْ (إذ) فيه مع المستقبلِ وهو ينفعُكم ؛ لأَنَّ المعنى لِأَنْ ظلمتُم ، فدخلَها معنى العذرِ فجازَ ، وقيل[8]: الفاءُ هنا جوابٌ لِمَا دَلَّ عليه حرفُ النداءِ المقدَّرِ في قولِه: أبَا خراشةَ (٢٦٤/أ) من التنبيهِ كأَنَّه قال: تنبَّه فإِنَّ قوميَ لم تأكلْهُم

---

(١) سبق تخريجه في ص ٤٤٨ برقم ٢٥٥ .

الشاهد: حذف كان بعد أن وتعويض ما عنها . كذا قال النحاة ، ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن النحاة وقع لديهم تحريف في البيت بدليل أن البيت يروى في غير كتب النحو بكسر إما كنت ، واعتبر هذه الرواية الصحيحة وعليه فلا شاهد ينظر بحوث ومقالات في اللغة ص ١٥٦ ، ١٥٧ ط أولى الخانجي ١٩٨٢م ، ويذهب الدكتور علي فاخر إلى نفس الرأي في كتابه تغيير النحويين للشواهد ص ١١٠ ط أولى دار الطباعة المحمدية ١٩٩٦م .

(٢) في الأصل زيادة: كأنهم قالوا . وهي مشطوبة .

(٣) ينظر الكتاب ٢٩٤/١ .

(٤) من الآية (١١) من سورة الأحقاف .

(٥) في الأصل زيادة: عملها . وهي مشطوبة .

(٦) هذه عبارة ملبسة ولو قال: فحملت (أن) على (إذ) في دخول الفاء ، و(إذ) على (أن) في التراخي . لكان أوضح.

(٧) من الآية (٣٩) من سورة الزخرف .

(٨) ذكره البغدادي عن ابن خلف عن علي بن عبد الرحمن ، ينظر خزانة الأدب ١٤/٤ .

الضَّبُعُ ، والعاملُ في (أَنْ) [في][1] البيتِ فعلٌ من معنى قوله: فإنَّ قوميَ لم تأكلْهم الضبعُ ؛ لأَنَّ (إنَّ) لا تعملُ [و][2] لا ما بعدها فيما قبلها ، فيُسْتَنْبَطُ معنى فعلٍ تقديرُه: إذ صِرْتَ ذا نفرٍ بفخرِك صرتُ أنا ذا نفرٍ حقيقةً ؛ لأَنَّ قوميَ لم يقتلوا فتأكلُهم الضبعُ أو لم يُجْدِبُوا فتأكلُهم السنةُ بالفقرِ والإذلالِ ؛ لأَنَّهم إذا أجدبُوا ضَعُفُوا فعاثَتْ فيهم الضباعُ ، والجيّدُ في تقديرِ الفعلِ بَقِيتَ أو سَلِمْتَ لأَنْ كنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلْهُم الضبعُ ، قوله: ورُوِيَ قوله:

٤٢٥- إمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[3]

بكسرِ الأولِ وفتحِ الثاني ، أنشدَ السيرافي[4]:

إمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا كُنْتَ مُرْتَحِلًا

وعلى ما قاله الزمخشري: ((إمَّا أقمتَ)) لا يجوزُ أَمَّا مع أقمتَ ؛ لأَنَّك تكونُ جامعًا بينَ العوضِ والمعوَّضِ منه ؛ لأَنَّ ما لا تدخلُ على أَنْ إلَّا عوضًا ، ويَحتمُل أَنَّ النحاةَ لم يروا زيادةَ ما مع أَنِ الناصبةِ للفعلِ فحينئذٍ يتعيَّنَ أَنَّها عوضٌ ، ولذا قال سيبويه[5]: إنْ أظهرتَ الفعلَ كسرتَ إمَّا لئَلَّا تكونَ زائدةً ، والعوضُ ممتنعٌ لظهورِ الفعلِ فعدلَ إلى الشرطيَّةِ ، وسيبويه يشيرُ إلى أَنَّ هذا الحذفَ والتعويضَ في إمَّا شاذٌّ ، **وقولُه:** ((**وفتحِ الثاني**)) إنْ قيل: لِمَ لَمْ تكنِ الشرطيةَ؟ فقد جاء حذفُ الفعلِ معها كثيرًا ، فقال أبو علي مجيبًا: ((دخولُ ما أشبهَ دخولَ اللامِ التي تؤَكِّدُ الفعلَ ألا ترَى أَنَّ النونَ تدخلُ معها كما تدخلُ مع المضارعِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾[6] كما تدخلُ مع اللامِ فلمَّا كان كذلك لم يحسنْ أَنْ تحذفَ

---

(١) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٢) الواو غير واضحة في الأصل .

(٣) بيت من البسيط بلا نسبة في السيرافي ١٩٢/٢ وأمالي ابن الحاجب ٤١٠/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١ وشرح التسهيل ٣٦٦/١ واللسان ٤٧/١٤ والتذييل والتكميل ٢٣٢/٤ وتمهيد القواعد ١١٧٤/٣ وشرح شواهد المغني للسيوطي ١١٨/١ وخزانة الأدب ١٩/٤ .

الشاهد: كسر إما الأولى لوجود الفعل وفتح الثانية علي إضمار كان وما عوض عنها ، واستدل الكوفيون بوجود الفاء بعد أما المفتوحة على أن أَنْ أداة شرط ولأنها معطوفة على إما أقمت فلو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.

(٤) ينظر السيرافي ١٩٢/٢ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٩٤/١ وهذا معنى كلام سيبويه .

(٦) من الآية (٥٨) من سورة الأنفال . وفي الأصل: فإما .

الفعلَ هنا ، وقد أتيتَ بما يُؤَكِّدُه إذ الأولى في تأكيدِه تَبْقِيَتُهُ وتَرْكُ [حذفِهِ][1]))[2]. (٢٦٤/ب) فإنْ قيل: ما ذكرَه يَشْكُلُ بقولهم: إمَّا لا ، فقد حذفَ الفعلَ بعد إمَّا مع العوضِ فالجوابُ أَنَّ العوضَ هنا (لا) ، و(لا) لا يشبهُ اللامَ فقد ظهرَ الجوابُ وبطلانُ مذهبِ الكوفيِّ ؛ لأَنَّه يقول: فُتِحَتْ لإيلائِها الاسمَ[3] ، ويَعتقدُ أَنَّهما بمعنًى واحدٍ[4] ، وممَّا يبيِّنُ لك الأمرَ أَنَّ قوله: أبا خراشةَ ذكرَه في مَعْرِضِ أَنَّه ينهاه عن الفخرِ بكثرةِ قومِك ، فإِنَّ قوميَ لم تأكلْهُم الضبُعُ يعني أَنَّ قوميَ أيضًا فيهم كثرةٌ فلابدَّ أَنْ تكونَ الكثرةُ موجودةً ، ولو كانتْ أَمَّا شرطًا لم يكنْ كونُه ذا نفرٍ موجودًا ، وإذا لم يكنْ موجودًا لا يفخرُ به ، وإِنَّما هي أَنِ التي تدلُّ على العلةِ فكأَنَّه قال: لا تفخرْ لأجلِ هذا فإِنَّ الكثرةَ موجودةٌ أيضًا في قومي .

[المنصوب بلا التي لنفي الجنس]

قال الزمخشري: ((هي كما ذكرت محمولة على إنَّ فلذلك نصب بها الاسم ورفع الخبر، وذلك إذا كان المنفي مضافاً كقولك: لا غلام رجل أفضل منه، ولا صاحب صدق موجود؛ أو مضارعاً له كقولك: لا خيراً منه قائم هنا، ولا حافظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً في الدار، ولا عشرين درهماً لك. فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك: لا رجل أفضل منك، ولا أحد خير منك ، ويقول المستفتح ولا إله غيرك. وأما قوله:

لا نسب اليوم ولا خلة

فعلى إضمار فعل كأنه قال ولا أرى خلة كما قال الخليل في قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً

كأنه قال: ألا تروني رجلاً وزعم يونس أنه نون مضطراً)).

قال صاحب الكتاب: ((المنصوبُ بلا التي لنفيِ الجنسِ الفصلُ)).

---

(١) زيادة من كتاب الشعر ص ٥٩ لاستقامة المعنى .

(٢) كتاب الشعر ص ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) يقولون: إنَّ (أَنْ) هنا أصلها (إنْ) وفتحت لِيَلِيَها الاسم ينظر التخمير ٤٩٢/١ .

(٤) فالكوفيون يرون أنَّ (أَنْ) المفتوحة المخففة تأتي للشرط ينظر السيرافي ١٩٠/٢ وابن يعيش ٩٩/٢ والجنى الداني ص ٢٢٣ والمغني ٤٤/١ .

مُحَمَّدٌ: قوله: ((**لنفي الجنسِ**)) ؛ ليفرِّقَ بينها[١] وبين باقي أقسامِ (لا)[٢] ، وإِنَّما كانت هذه لنفيِ الجنسِ ؛ لأَنَّ الأصلَ لا مِنْ رجلٍ[٣] ، فحُذِفَتْ (مِنْ) ، وإِنَّما قلتُ: إنَّ الأصلَ ذلك ؛ لأَنَّها جوابُ هل مِنْ رجلٍ؟ بدليلِ وقوعِها جوابًا عنه ، والجوابُ يكونُ مطابقًا للسؤالِ فلابدَّ أَنْ يكونَ عامًّا ليطابقَ ، ولا يتعيَّنُ للعمومِ إلا بِمِنْ. **وقوله:** ((**هي كما ذكرتُ محمولةٌ على إنَّ**)) تقدَّمَ بيانه[٤]. **قوله:** ((**فلذلك نُصِبَ**)) أي فلِحَمْلِها على إنَّ نُصِبَ بها الاسمُ هذا هو المشهورُ من مذهبِ البصريين[٥] ، ولم يَحُدِّ اسمَ لا لأَنَّه مبتدأٌ نكرةٌ واستغنَى عن حدِّه بتفصيلِ مسائلِه. **قوله:** ((**ورُفِعَ الخبرُ**)) تقدَّمَ بيانُه في المرفوعاتِ[٦] ثم أخذ في التمثيلِ ، **فقال:** ((**وذلك إذا كان المنفيُّ مضافًا**)) شرعَ في المعربِ قبل المبنيّ ؛ لأَنَّه الذي يظهرُ فيه النصبُ ، والمبنيُّ حركتُه نائبةٌ عن حركةِ الإعرابِ ، فلذا أخَّرَه ، والمعربُ مضافٌ (٢٦٥/أ) أو مشابِهٌ للمضافِ ، فلذا قَدَّمَ المضافَ ((**كقولِك: لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منه**)) غلامُ رجلٍ اسمُ لا ، وأفضلُ الخبرُ ونحوُه: ((**لا صاحبَ صدقٍ موجودٌ. قوله: أو مضارعًا**)) بُيِّنَ في النداءِ[٧] ((**كقولك: لا خيرًا منه**)) فمنه من تمامِ خيرٍ فلذا أشبهَ المضافَ ، و((**قائمٌ**)) خبرُ (لا) ، و((**هنا**)) ظرفٌ لقائمٍ ، ((**ولا حافظًا للقرآنِ**)) الجارُّ والمجرورُ في موضعِ نصبٍ معمولُ حافظٍ فطال بمعمولِه فأشبهَ المضافَ ، و((**عندك**)) الخبرُ ، ((**ولا ضاربًا زيدًا**)) ، زيدا مفعولُ ضاربٍ منصوبٌ به ، ((**في الدار**)) الخبرُ ، فإِنْ قيل[٨]: الصفةُ إِنَّما تعملُ إذا اعتمدتْ فعلى أَيِّ شيءٍ اعتمدَ خيرٌ وحافظٌ وضاربٌ؟ والجوابُ أَنَّه صفةٌ

---

(١) في الأصل: بينهما . وأظن الصواب ما أثبته .

(٢) تأتي (لا) نافية وتكون عاملة عمل (إنَّ) وعامله عمل ليس وعاطفة وجوابية وتأتي ناهية وزائدة . ينظر الجنى الداني ص ٢٩٠ والمغني ٢٦٤/١ .

(٣) ينظر في علة كونها نفيا عاما سيبويه ٢٧٥/٢ والمقتضب ٣٥٧/٤ والأصول ٣٧٩/١ والسيرافي ١٤/٣ .

(٤) ينظر ص ٣٨٦ .

(٥) قال أبو حيان:" والقائلون إلى أنها حركة بناء جمهورهم على أنَّ (لا) عاملة في الاسم وإن كان مبنيا فهو في موضع نصب ، وذهب قوم إلى أنها لم تعمل فيه شيئا بل هو وحده في موضع رفع ، وبناؤه لتضمنه معنى (من) لا لتركبه مع (لا)" الارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٦) ينظر ص ٣٨٥ .

(٧) ينظر ص ٤٥٣ .

(٨) هذا السؤال وجوابه ذكره في ص ٤٥٤ .

لموصوفٍ محذوفٍ تقديرُه: رجلَ خيرًا ، ونُقِلَ وسُمِّيَ به فبَقِيَ حكمُه على ما كان عليه قبل النقلِ «**ولا عشرين درهمًا**» ، درهمًا منصوبٌ بعشرين ، فبذلك أشبهَ المضافَ ، و«**لك**» الخبرُ. **قوله**: «**فإذا كان مفردًا فهو مفتوحٌ**» لأَنَّه مبنيٌّ ؛ لأَنَّه مركَّبٌ مع (لا)[(١)] ؛ لأَنَّها جوابُ ما هو مع عاملِه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، وهو مِنْ رَجلٍ بعد هل ؛ لأَنَّ حرفَ الإضافةِ[(٢)] مع ما دخلَ عليه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ؛ ولذا جاز (مالكم مِنْ إلهٍ غيرُه) ، وجُعِلَتْ (لا) واسمُها إذا كان نكرةً بمنزلةِ خمسةَ عشرَ[(٣)] ، وإنْ لم يكنْ في لا رجلَ معنى حرفٍ اخْتُزِلَ ؛ لأَنَّ (لا) هنا أغنتْ عن حرفٍ يدلُّ على أعمِّ العامِّ وهو مِنْ ، فجَرَتْ مجرَى ما تضمَّنَ حرفًا ولم يكنِ البناءُ لتضمُّنِها معنى[(٤)] مِنْ كما ظنَّ بعضُهم[(٥)] ؛ لأَنَّا بَيَّنَّا في الظرفِ[(٦)] أَنَّ ما كان متضمِّنًا لا يجوزُ ظهورُ الحرفِ فيه مع بقاءِ ذلك المعنَى ، وهنا يُفيدُ العمومَ قولُك: لا مِنْ رجلٍ كما يفيدُه لا رجلَ بالفتحِ ، فعُلِمَ أَنَّه ليس متضمِّنًا ، والذي يَكْشِفُ هذا عدمُ بناءِ المضافِ والمشابِهِ مع أَنَّ معناه لا مِنْ غلامِ رجلٍ والإضافةُ والطولُ لا يمنعان بناءَ ما (٢٦٥/ب) تضمَّنَ معنى الحرفِ بدليلِ بناءِ خمسةَ عشرَك ، وإنْ كان مضافًا ومثلُه كم الخبريةُ مبنيةً وإنْ أُضِيفتْ ، وإنَّما الطولُ يمنعُ التركيبَ وذا أمرٌ غيرُ تضمُّنِه معنى الحرفِ فلو كان البناءُ لتضمُّنِه معنى مِنْ لَلِزَمَ أَنْ يُبْنَى المضافُ والمشابهُ له

---

(١) اختلف العلماء في فتحة اسم (لا) المفرد النكرة على قولين :

الأول: ذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني أن فتحته إعراب وقيل: هو ظاهر كلام سيبويه .

الثاني: ذهب أكثر البصريين ومنهم الأخفش والمازني والمبرد والفارسي إلى أنها حركة بناء ، ثم اختلفوا في موجب البناء ، فقيل: تضمنه معنى من ، وقيل تركيب لا مع اسمها تركيب خمسة عشر ، وقيل: لتضمن معنى لام الاستغراق . ينظر السيرافي ١٥/٣ والغرة لابن الدهان ١٠٧/١ وأسرار العربية ص ٢٤٦ والإنصاف ٣٦٦/١ والتبيين ص ٣٦٢ وشرح الكافية للرضي ١٥٥/٢ والارتشاف ١٢٩٦/٣ والتذييل والتكميل ٢٢٦/٥ والهمع ١٩٩/٢ .

(٢) يَقْصِدُ حرفَ الجرِّ (مِنْ) ، وبعض العلماء يسميها حروف الإضافة ، ومنهم سيبويه ينظر الكتاب ٤٩٦/٣ ، ويقصد بجواز ما لكم من إله غيره أَنَّ مِنْ حرفُ جرٍّ زائدٍ دخل على نكرة وقعت مبتدأ فهي في المحل مرفوعة بالابتداء .

(٣) ينظر الكتاب ٢٧٥/٢ والمقتضب ٣٥٧/٤ والأصول ٣٨٠/١ والسيرافي ١٥/٣ .

(٤) في الأصل زيادة: الحرف . وهي كلمة مشطوبة .

(٥) قال صدر الأفاضل:" وضمَّنَ (لا) النافية معنى مِنْ ثم بنيت على الفتح." ينظر التخمير ٤٩٥/١ وقال به ابن يعيش ١٠١/٢ وابن الحاجب في الإيضاح ٣٨٤/١ وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٧٠/٢ وهو رأي جماعة من النحاة.

(٦) ينظر ص ٥٥٩ .

ولا يركَّبان مع لا ، وحينئذٍ يفتقرُ إلى علَّةٍ أخرَى للتركيبِ[١] ، ولم أرَ أحدًا كَشَفَ هذا الموضعَ إلى هذه الغايةِ ، وإذا كان الموجبُ للبناءِ التركيبَ على ما بيَّنَّا فيمتنعُ بناءُ المضافِ والمشابهِ ؛ لأَنَّه يلزمُ من تركيبِهما تركيبُ أكثرَ من كلمتين ، وليس ذلك في كلامِ العربِ ، وذهبَ الزجاجُ والسيرافي إلى أَنَّ حذفَ التنوينِ ليس للبناءِ ، قال الزجاج: ((إنَّما حُذِفَ ليفرّقَ بين جوابِ هل من رجلٍ؟ وهل رجلٌ؟))[٢] وقال السيرافي: ((مُنِعَ التنوينُ للدلالةِ على جعلِهما كشيءٍ واحدٍ لا لمقابلةِ حرفِ الجرّ ما بعده فيبقَى عليه لم جُعِلَا كشيءٍ واحدٍ؟))[٣] وذهبَ الكسائي[٤] إلى أَنَّ سقوطَ التنوينِ لأجلِ أَنَّ نصبَ (لا) ليس نصبًا صحيحًا بل للفرقِ بين النكرةِ التي لا يتقدَّمُ خبرُها عليها وبين ما يتقدَّمُ خبرُها عليها ، وذهبَ الفراءُ[٥] إلى أَنَّهم فرَّقُوا بين (لا) إذا كانت بمعنَى (غيرٍ) وبينها إذا لم تكنْ بمعنى (غيرٍ). وما ذكراه يبطلُ بقولِنا: لا رجلٌ إذا أعملنَاها عملَ ليس[٦]. وكذا المشابهُ للمضافِ فيه ما ذكرتُ و[٧] لم يُحذفْ تنوينُه ، وبهذا يبطلُ مذهبُ الزجاجِ[٨]. ولا يُفصلُ بين (لا) واسمِها رُكِّبَ معها أو لم يُرَكَّبْ ، وقيل[٩]: في الأوسطِ للأخفشِ

---

(١) أي لتركيب المفرد مع (لا) ، فإذا كان التركيب هو علة البناء فلا حاجة لعلة أخرى .

(٢) السيرافي ١٥/٣ بتصرف .

(٣) السابق نفس الصفحة بتصرف .

(٤) ينظر الأصول ٣٨١/١ . والغرة ١١٠/١ . وخلاصة رأي الكسائي أنه إذا ابتدئ بنكرة وجب تأخيرها عن الخبر فلما جاءت النكرة بعد لا لنفي الجنس وتأخر الخبر فصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروا المبتدأ من الرفع إلى النصب .

(٥) ينظر السابق نفس الصفحة . والغرة ١١١/١ . وخلاصة رأي الفراء أن لا تكون بمعنى غير في: مررت برجل لا عالمٍ ولا زاهدٍ ويعمل ما قبلها في ما بعدها ، ثم تخرج إلى معنى ليس ، فلما كانت لا تبرئة وكان الخبر بعدها فصلوا بإعراب اسمها منصوبا بين معنيين بمعنى غير ومعنى ليس . وفي الحقيقة أنها لنفي الجنس ليست بعنى ليس أي ليس معناه مجرد النفي بل نفي الجنس .

(٦) فإن (لا) عاملة في النكرة ولو كان شرط عملها مخالفتها لحالة الابتداء بالنكرة حيث يجب تأخيرها عن الخبر لما عملت بمعنى ليس ، وهذا ردٌّ ضعيف لأن الكسائي لم يعلل لعملها بل لعملها النصب في حال التبرئة .

(٧) في الأصل: أو . وأظن الصواب ما أثبته .

(٨) قال ابن عقيل في الرد على من قال: إن اسم (لا) المفرد معرب وحذف تنوينه للتخفيف:" ورُدَّ بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو لا خيرا من زيد ؛ لأن المطول أولى بالتخفيف ، فإنما حذف للبناء." المساعد ٣٤٢/١ .

(٩) وردت حكاية الأخفش : لا رجل وامرأةَ فيها في شرح الكافية الشافية ٥٢٦/١ وشرح التسهيل ٦٨/٢ والتذييل والتكميل ٢٩٧/٥ والمغني ٧٣٢/٢ .

لا رجلَ وجاريةَ في الدارِ ، وقيل: أنكرَه أبو عثمانَ. وخُرِّجَ على حذفِ (لا) الثانيةِ لتقدُّمِ ذكرِ الأوَّلةِ[١] ، وفيه بُعْدٌ ؛ لأنَّ الحذفَ بعدَ التركيبِ يكونُ كحذفِ[٢] بعضِ الاسمِ وتبقيةِ بعضِه ولأنَّ (لا) ضعيفةٌ فلا يجوزُ أنْ تعملَ مع [عدم التركيب][٣] إذا حُذِفَتْ فمع التركيبِ حذفُها أبعدُ فلذا أنكرَه أبو عثمانَ (٢٦٦/أ) فأمَّا قولُ الشاعرِ:

٤٢٦- يَدَاكَ جَمِيعَاتٌ وَلَا مِنْهُمَا يَدَا[٤]

فهي ضرورةٌ يأباها أهلُ النحوِ ؛ لأنَّه أرادَ ولا يدًا منهما ، بنَى يدًا مع لا ، وفرَّقَ بينهما.

قوله: «**وخبرُها مرفوعٌ**» تقدَّمَ الكلامُ عليه[٥] ، «**كقولِك: لا رجلَ أفضلُ منك**» رجلٌ اسمُ (لا) بُنِيَ لتركيبِه مع (لا) ، وفتحتُه نائبةٌ عن النصبِ الذي يحدثُه (لا) ، ومثلُه: «**لا أحدَ خيرٌ منك**» ، وكذا قولُ المستفتحِ: «**لا إلهَ غيرُك**» ، وقولُ العباسِ السُّلَمِي[٦] جَدُّ العباسِ بنِ مرداسِ وقال ابنُ خروفٍ[٧]: أيمنُ بنُ العباسِ[٨] من أبياتٍ قالهنَّ لَمَّا عاضدتْ غطفانُ جيشَ النعمانِ بنِ المنذرِ على بني سُلَيمٍ[٩] ، فهزمَهم بنو سُلَيمٍ ، فخافتْ غطفانُ فذلَّتْ لبني سُلَيمٍ ، وذَكَّرَتْهُم الرَّحِمَ التي بينَهم ، فقال:

٤٢٧- إِنَّ بَغِيضًا نَسَبٌ فَاسِخٌ ... لَيْسَ بِمَوْثُوقٍ وَلَا وَاثِقِ
٤٢٨- لَا صُلْحَ بَيْنِي فَاعْلَمُوهُ وَلَا ... بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
٤٢٩- سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا ... قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ٥٢٦/٢ والتذييل والتكميل ٢٩٧/٥ والمقاصد الشافية ٤٤٣/٢ .

(٢) في الأصل: لحذف . وأظن الصواب ما أثبته .

(٣) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٤) شطر من الطويل لم أعثر عليه ، وجاء في الارتشاف ١٢٩٥/٣:

ولا منهما بُدًّا

ولم ينسبه ، ولم يعثر عليه المحقق د: رجب عثمان محمد .

(٥) ينظر الكلام على خبر (لا) في ص ٣٨٣ .

(٦) لم أجد ترجمة له وورد في ترجمة العباس بن مرداس أنه أبو عامر بن حارثة ، ينظر ترجمة العباس ص ٤٦ .

(٧) ليس بيت الشاهد في شرح الجمل له ولا في الجزء المطبوع له من شرحه على كتاب سيبويه .

(٨) لم أعثر على ترجمة له . والذي وَرَدَ أنه أنس وهو ابن العباس بن مرداس وورد في معجم الشعراء ص ٢٦٣ .

(٩) قصتهم مع النعمان في معجم قبائل العرب ٥٤٣/٢ .

٤٣٠- لَا نَسَبَ اليَومَ وَلَا خُلَّةً إِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ[١]

وليس اتسعَ الخَرْقُ على الراقعِ من تمامِ هذا البيتِ ، وإِنَّما ذلك لشَقْرَانَ القُضَاعِي[٢] مولَى سَلامانَ[٣] من قضاعةَ:

٤٣١- كُنَّا نُدَارِيهَا فَقَدْ مُزِّقَتْ وَاتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[٤]

شاهدُ (لا) نَسَبَ اليومَ أَنَّ نَسَبَ اسمُ (لا) ، اليومَ ظرفٌ ، ولا خُلَّةً ، **قال الزمخشري:** «**على إضمارِ فعلٍ كأَنَّه قال: ولا أَرَى خُلَّةً كما قال الخليل**[٥] **في قولِه:**

٤٣٢- أَلَا رَجُلًا جزَاه اللهُ خيرًا[٦]»

---

(١) أبيات من السريع وهي بتمامها في الغرة ١٢٤/١ والتخمير ٥٠١/١ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٤٣/٤ والأخير هو بيت الشاهد وهو لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل لأبي عامر جد العباس في الكتاب ٢٨٥/٢ والأصول ٤٠٣/١ ، ٤٤٦/٣ وشرح أبيات سيبويه ٨/٢ وسمط اللآلي ٣٧/٢ والمقاصد النحوية ٨٠٤/٢ والتصريح ٢٤١/١ واللسان ١١٥/٥ وشرح شواهد المغني للبغدادي ٣٤١/٤ وبلا نسبة في اللمع ص ٤٢ والمستقصى ٣٥/١ وشمس العلوم ٥٩٥٦/٩ والبديع ٥٧٩/١ وضرائر الشعر ص ٥٦ واللمحة لابن الصائغ ٤٩١/١ والتذييل والتكميل ٢٩٣/٥ وتوضيح المقاصد ١٥٥١/٣ والمغني ٢٥٢/١ ، ٦٨٩/٢ والهمع ٢٨٨/٥ . وفي أكثرها روي: الراقع ، وروي الراتق عند من روى الأبيات أو أكثر من بيت منها ينظر سمط اللآلي واللسان والمقاصد النحوية وشرح أبيات المغني للبغدادي في مواضعها السابقة . وقصة البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي والمقاصد النحوية .

الشاهد: نصب خلة على العطف على محل نسبَ ولا الثانية زائدة للتوكيد وقال الخليل نصب خلة بفعل محذوف تقديره: ولا أرى وقال يونس أن خلة اسم لا الثانية والتنوين للضرورة . واستشهد به ابن عصفور على قطع همزة اتسع للضرورة ، ينظر ضرائر الشعر ص ٥٦ .

(٢) ينظر المبهج لابن جني ص ٦١ ، وهو من شعراء الدولة الأموية ، ينظر ابن عساكر ١٢٣/٢٣ .

(٣) ينظر السابق ص ٦٢ ، وسلامان بن سعد بطن من قضاعة . ينظر معجم قبائل العرب ٥٣١/٢ .

(٤) بيت من السريع ورد لابن حمام الأزدي في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٩٢ . ولشقران مولى سلامان القضاعي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠/٢ والغرة ١٢٥/١ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٠٨/٢ .

(٦) صدر بيت من الوافر ، وعجزه:

يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

وهو لعمرو بن قعاس المرادي في خزانة الأدب ٥١/٣ ولأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعة في المقاصد النحوية ٨١٦/٢ وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢ والنوادر لأبي زيد ص ٢٥٦ والأصول ٣٩٨/١ ومقاييس اللغة ٦٨/٢ والبديع ٥٨٦/١ وأمالي ابن الحاجب ٤١٢/١ وشرح الكافية الشافية ٥٣٣/١ وشرح التسهيل ٧١/٢ والمغني ٨٢/١ والصبان ١٦/٢. =

كأَنَّه قال: أَلَا تُرُونَنِي رجلًا ، وزعمَ يونسُ[1] أَنَّه نوَّنَ مضطرًّا . **مُحَمَّدٌ: قولُه:** «**زعمَ يونسُ**» يعني في البيتينِ وأجودُ مِنَ (٢٦٦/ب) الوجهينِ أَنْ يكونَ (لا) مِنْ قولِه: ولا خُلَّةً زائدةً لتأكيدِ النفيِ ، وعطفَ خلةً على نَسَبٍ ، ونوَّنَه لامتناعِ تركيبِه للطولِ بحرفِ العطفِ وإِنَّما كان هذا أجودَ ؛ لأَنَّه حَذَفَ فيهِ ولا ضرورةَ، وليس مثلَ: أَلَا رجلًا ؛ لأَنَّه أَوَّلًا[2] فتنوينُه مع أَنَّه مفردٌ نكرةٌ يمنعُ مِنْ عملِ لا فيه ، وليس قبلَه ما يُعْطَفُ عليه فاحتاجَ حينئذٍ إلى تقديرٍ يُصَحِّحُه ، ومعنى بيتِ يونسَ إذا تَدَبَّرْتَه عَلِمْتَ أَنَّ العطفَ هو الأظهرُ ؛ لأَنَّ الأظهرَ من مُرَادِه ولا نَسَبَ ولا صداقةَ ، وأثبتَ همزةَ الوصلِ في وَاتَّسَعَ ضرورةً ، وأَمَّا:

أَلَا رَجُــــلًا جَـــزَاه اللهُ خَـــيرًا يَـــدُلُّ عَلَـــى مُحَصِّـــلَةٍ تَبِيـــتُ

وتروَى مُخَلِّصَةٍ ، فمذهبُ الخليلِ أَنَّ أَلَا[3] حرفُ تحضيضٍ وإِنْ كانتْ خفيفةً[4] ورجلًا منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ كما ذَكَرَ وجعلَ يونسُ أَلَا تمنِّيًا ، فقال: «إِنَّه نوَّنَ مضطرًّا»[5]. وإذا كان تمنِّيًا تبقَى (لا) عاملةً في الاسمِ ، ويُبْنَى معها كما إذا لم تَدخلِ الهمزةُ ، وَاخْتُلِفَ في الخبرِ ، فمذهبُ سيبويه[6] (لا) خبرَ ؛ لأَنَّه دخلَه معنَى التمنِّي فصارَ مستغنِيًا كاستغناءِ اللهمَّ غلامًا. وإِنْ أَتيتَ بما كان خبرَ (لا) نصبتَه ، ومذهبُ المازني[7] أَنَّ الخبرَ على حالِه قبلَ دخولِ الهمزةِ. وكذا العطفُ على الموضعِ بعد أَلَا التي للتمنِّي نحو: أَلَا غلامَ ولا جاريةٌ بالرفعِ ، ولم تَقُلْهُ العربُ والْمُحَصِّلَةُ[8] المرأةُ التي تُخَلِّصُ ذهبَ المعدنِ من الترابِ وطَلَبَها لذلك ، وقيل[9]: للفاحشةِ ،

=الشاهد: مجيء ألا للعرض والتحضيض ، ويرى يونس أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا التي لنفي الجنس أفادت التمني ، ونون الشاعر اسم لا ضرورة .

(١) ينظر الكتاب ٣٠٨/٢ .

(٢) أي وقع في أول الكلام فلا تكرار .

(٣) في الأصل فوق ألا كلمة: خف . ليدل على تخفيف اللام .

(٤) جاءت ألا الخفيفة للعرض وقال المرادي: إنها مختصة بالأفعال. ينظر الجنى الداني ص ٣٨٢ .

(٥) الكتاب ٣٠٨/٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٣٠٩/٢ .

(٧) ينظر المقتضب ٣٨٣/٤ والسيرافي ٤٦/٣ .

(٨) ينظر النوادر ص ٢٥٦ .

(٩) ينظر تهذيب اللغة ٢٤٢/٤ .

وقال ابنُ خروفٍ[1]: ويُرْوَى: أَلَا[2] رجلٍ بالخفضِ على معنى أَلَا[3] مِنْ رجلٍ[4] فحَذَفَ مِنْ وأبقَى الخفضَ .

[تنكير اسم لا]

قال الزمخشري: «**وحقه أن يكون نكرة، قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه رب، حسن لك أن تعمل فيه لا. وأما قول الشاعر:**

لا هيثم الليلة للمطي

وقول ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب ... نكدن ولا أمية بالبلاد

وقولهم: لا بصرة لكم ، وقضية ولا أبا حسن لها، فعلى التنكير، وأما لا سيما زيد فمثل لا مثل زيد».

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ وحَقُّهُ أَنْ يكونَ نكرةً الفصلُ**» .

مُحَمَّدٌ: إِنَّما لَزِمَ التنكيرَ ؛ لأَنَّه جوابُ هل مِنْ رجلٍ؟ والجوابُ يكونُ مطابقًا ، ولا تدخلُ مِنْ هذه على معرفةٍ فلذا أُلْزِمَ التنكيرَ (٢٦٧/أ) في الجوابِ[5] ، **وما حكاه الزمخشري مِنْ قولِ سيبويه**[6]: «**واعلمْ أَنَّ كلَّ شيءٍ حَسُنَ لك أَنْ تُعْمِلَ فيه رُبَّ حَسُنَ لك أَنْ تُعْمِلَ فيه لا**» يريدُ مِنِ الظاهرِ ، ولو لم يُرِدْ ذلك لَزِمَ أَنْ تعملَ لا في المضمرِ كما تقولُ: رُبَّهُ ، ولم يجوِّزْهُ أحدٌ ، ثم أَورِدَ ما يُوهِمُ نَقْضًا ممَّا دخلتْ لا فيه على لفظِ المعرفةِ ، منها قولُ الراجزِ:

---

(١) لم يذكره ابن خروف في شرح الجمل عند حديثه عن البيت ٩٩٧/٢ ، وذكر ابن مالك رواية الجر في شرح الكافية الشافية وقال: على تقدير ألا من رجلٍ ٥٣٣/١ ونسب أبو حيان رواية الجر إلى الكسائي على تقدير من رجل التذييل والتكميل ٣٢٤/٤ .

(٢) في الأصل فوق ألا كلمة: خف . ليدل على تخفيف اللام .

(٣) في الأصل فوق ألا كلمة: خف . ليدل على تخفيف اللام .

(٤) في الأصل: رجل من . وفوق كل كلمة (مـ) .

(٥) ينظر الكتاب ٢٧٥/٢ والمقتضب ٣٥٧/٤ والأصول ٣٨٠/١ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٨٦/٢ .

٤٣٣- لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمطِيِّ[١]

هيثمٌ اسمٌ جاءَ معرفةً ، وقد عَمِلَتْ فيه (لا) ، ومثلُه قولُ ابنِ الزَّبِيرِ الأَسَدِيِّ[٢] بفتحِ الزاي وكسرِ الباءِ :

٤٣٤- أَرَى الْحَاجَـاتِ عِنْـدَ أَبِي خُبَيْـبٍ ... نَكِـــــدْنَ وَلَا أُمَيَّـــــةَ بِالْـــــبِلَادِ[٣]

يقولُه لعبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيرِ ﵄ ، وكان يُكْنَى أَبَا خُبَيْبٍ حينَ أتاهُ مُسْتَمِيحًا فلم يَظْفَرْ بحاجتِه ومعنى نَكِدْنَ أيْ ضِقْنَ وتَعَذَّرْنَ[٤] ، وأرادَ بالبلادِ ما كان في طاعةِ عبدِ اللهِ زَمَنَ خلافتِه ، وأُمَيَّةُ مَعْرِفَةٌ ، وقد أُعْمِلَ فيه (لا) ، «**وقولُهم: لا بصرةَ لكم**[٥]» بصرةُ معرفةٌ وقد أَعْمَلَ فيها لا ، «**وقَضِيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها**[٦]» ، يُرَادُ بأبي حَسَنٍ عليَّ بنَ أبي طالبٍ كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ وكان فَيْصَلًا

---

(١) بيت من الرجز المشطور ، وهو لبعض بني دبير في الدرر اللوامع ٣١٢/١ ط دار الكتب العلمية ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/٢ والمقتضب ٣٦٢/٤ والأصول ٣٨٢/١ وابن الشجري ٣٦٥/١ وأسرار العربية ص ٢٥٠ والبديع ٥٨٤/١ واللباب للعكبري ٢٤٣/١ وشرح التسهيل ١٧٥/١ وشرح الكافية الشافية ٥٣٠/١ وتوضيح المقاصد ٥٤٤/١ والهمع ١٩٥/٢ وخزانة الأدب ٥٧/٤ .

والمقصود بهيثم رجل كان حَسَنَ الحِدَاءِ للإبلِ ، والخيبري قيل: علي بن أبي طالب ، وقيل: مَرْحَبٌ وهو الذي بارزه علي يوم خيبر وقيل: جميل بثينة وقد نسبه الشاعر إلى جده الرابع . ينظر الخزانة ٥٩/٤ والدرر اللوامع ٣١٣/١ .

الشاهد: دخول لا على المعرفة وهو الظاهر أوله النحاة على أنه يريد لا مثل هيثم ، والزمخشري على أن العلم مؤول باسم الجنس .

(٢) هو شاعر كوفي مشهور مدح معاوية وابنه يزيد ، وقدم العراق على مصعب يقال مات في أيام الحجاج. ينظر ابن عساكر ٢٥٨/٢٨ وسير أعلام النبلاء ٣٨٣/٣ وتاريخ الإسلام للذهبي ٩٥٥/٢ .

(٣) بيت من الوافر تعددت نسبته فنسب إلى ابن الزبير الأسدي وهو في ملحقات شعره ص ١٤٧ وفي الكتاب ٢٩٧/٢ وزهر الآداب ٥٢٠/٢ وابن الشجري ٣٦٥/١ والتذييل والتكميل ٢٨٧/٥ وخزانة الأدب ٦١/٤ ولفضالة بن شريك في شرح أبيات سيبويه ٣/٢ ولعبد الله بن فضالة بن شريك في الأغاني ٤٨/١٢ ومجمع الأمثال ١١٣/١ ولعبد الله بن الزبير بن فضالة بن شريك في ابن يعيش ١٠٣/٢ وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤ والأصول ٣٨٣/١ والأضداد ص ٢٠ والغرة ١٤١/١ والبديع ٥٨٤/١ وشرح الكافية الشافية ٥٢٩/١ وشرح التسهيل ٦٦/٢ والهمع ١٩٥/٢ .

الشاهد: دخول لا على أمية وهو علم والتقدير: ولا مثل أمية .

(٤) ينظر مادة (ن ك د) في اللسان ٤٢٧/٣ .

(٥) ينظر الكتاب ٢٩٦/٢ والسيرافي ٣٤/٣ وشرح التسهيل ٦٧/٢ والتذييل والتكميل ٢٩١/٥ .

(٦) جاء في غريب الحديث للخطابي: "أن معاوية كان إذا أتي بقضية شديدة ، قال: معضلة ولا أبا حسن لها." ١٩٩/٢ وكذا في النهاية في غريب الحديث ٢٥٤/٣ ، وورد عن عمر رضي الله عنه: "أعوذ بالله من كل معضلة ليس لها=

في الخصوماتِ ، فكُلُّ هذه المعارفِ على تقديرِ التنكيرِ ، ووجهُ تقديرِ التنكيرِ أَنَّ الأصلَ مِثْلُ هيثمٍ وكذا الباقِي ، وجَمَعَ بينَ الشعرِ وغيرِه في الاستشهادِ تأكيدًا ثمَّ حَذَفَ المضافَ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه ، قال سيبويه: ((قلتُ – يعنِي للخليلِ – : فكيفَ يكونُ هذا؟ وإنَّما أرادَ عليًّا ، فقالَ: إنَّه لا يجوزُ لك أَنْ تُعْمِلَ لا إِلَّا في نكرةٍ ، فإذَا جعلتَ أبا حَسَنٍ نكرةً حَسُنَ لك أَنْ تُعْمِلَ لا ، وعَلِمَ المخاطبُ أَنَّه قد دخلَ في هؤلاء المذكورين[١] عليٌّ ، فإنْ قلتَ: إنَّه لم يُرِدْ أَنْ يَنْفِيَ كلَّ مَنِ اسمُهُ عليٌّ ، فإنَّما أرادَ أَنْ يَنفيَ منكورين كلُّهم في صفةِ عليٍّ كأَنَّه (٢٦٧/ب) قال: لا أمثالَ عليٍّ لهذه القضيةِ ، ودَلَّ هذا الكلامُ المخاطَبَ على أَنَّه ليس لها عليٌّ وأَنَّه قد غُيِّبَ عنها))[٢] انتهَى. وإنْ شئتَ جعلتَه مِنْ أُمَّةٍ على ما ذَكَرَ في أوَّلِ الكتابِ في تنكيرِ العَلَمِ في قولِه[٣]: وقد يُتَأَوَّلُ العَلَمُ بواحدٍ مِنَ الأُمَّةِ المسمَّاةِ به. واستغنيتَ عن حذفِ مضافٍ ، قال السخاوي: ((ولا يُجيزُ الأخفشُ[٤] وصفَه على هذا ؛ لأَنَّه في موضعِ نكرةٍ فلا يجوزُ وصفُه بالمعرفةِ وإذ هو معرفةٌ فلا يجوزُ بالنكرةِ ، فبَطَلَ وصفُه على كُلِّ حالٍ))[٥] ، وعلى هذا جازَ: لا عبدَ اللهِ لك ، ولا يجوزُ: لا عبدَ الرَّجُلِ لك ، فأَمَّا: لا عبدَ العزيزِ لك ، ولا عبدَ الرحمنِ لك ، ففيه خلافٌ بين النحويينَ ، فالكسائيُّ[٦] يُجيزُه ، ويُجرِيهِ مجْرَى لا عبدَ الله لك ، والفراءُ[٧] يُخالفُه لأَنَّ الألفَ واللامَ يجوزُ سقوطُها ، فتقولُ: لا عبدَ عزيزٍ لك ، ولا عبدَ رحمنٍ لك كما قلتَ: ولا قضيةَ ولا أبا حَسَنٍ ، وليس كذلك لا عبدَ اللهِ ؛ لأَنَّ الألفَ واللامَ قد صارتا عِوَضًا من همزةِ الوصلِ فكما جاز يا أَللهُ اغفرْ لي ، ولم يَجُزْ يا الرحمنُ كذلك هذا .

=أبو الحسن." اللسان ٤٥٣/١١ وينظر البداية والنهاية لابن كثير ٩٨/١١ ط هجر . وورد اللفظ الذي فيه الشاهد في الكتاب ٢٩٧/٢ والمقتضب ٣٦٣/٤ والسيرافي ٣٧/٣ .

(١) نص سيبويه: المنكورين . ينظر الكتاب ٢٩٧/٢ .

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٧/٢ بتصرف .

(٣) يقصد الزمخشري ، ينظر المفصل ص ٥٨ ط الآداب .

(٤) رأي الأخفش في الغرة ١١٢/١ .

(٥) المفضل ٨٠٦/٢ .

(٦) ينظر الأصول ٤٠٦/١ والتذييل والتكميل ٢٨٦/٥ والارتشاف ١٣٠٦/٣ والهمع ١٩٥/٢.

(٧) قال أبو حيان:" وقال الفراء: إنما أجزنا: لا عبد الله لك ؛ لأنه حرف مستعمل ، يقال لكل أحد عبد الله ، ولا نجيز: لا عبد الرحمن ، ولا عبد الرحيم ؛ لأن الاستعمال لم يلزم هذين كما لزم عبد الله." التذييل والتكميل ٢٨٦/٥ والهمع ١٩٥/٢.

وأَمَّا لا هو ولا هي[1] على أَنْ يكونَ موضعُه نصبًا فهو يَجْرِي مجرَى لا زيدَ ؛ لأَنَّ الضميرَ المرفوعَ يُؤَكَّدُ به المنصوبَ فجازَ أَنْ يقعَ موقعَ المنصوبِ لَمَّا امتنعَ المتصلَ ؛ لأَنَّه لا يجوزُ: لاهُ ولا لاكَ[2] ، وإِنْ جعلتَه الضميرَ مرفوعًا جئتَ معه بما يرفعُه ، وهذه المسائلُ من كلامِ الكوفيين وحَكَوا: إِنْ كان واحدٌ وهذا الفَجُّ فلا هو يا هذا[3] وكذا القياسُ عندهم في لا هذين لك ، ولا هاتين لك على تقديرِ لا مثلَ هذين ، فهو يَجرِي مجرَى لا زيدَ لك. قولُه: وأَمَّا لا سِيَّمَا زيدٌ فمِثْلُ: لا مِثْلَ زيدٍ تقدَّمَ في الاستثناءِ[4] بيانُه .

[أحكام اسم لا إذا كان بعده لام الإضافة]

قال الزمخشري: ((وتقول لا أب لك. قال نهار بن توسعة اليشكري:

أبي الإســـلام لا أب لي ســـواه   إذا افتخـــروا بقـــيسٍ أو تمـــيم

ولا غلامين لك ولا ناصرين لك، وأما قولهم: لا أبا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك فمشبه في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدن غدوة، وقصدهم فيه إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك، وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة. ألا تراهم لا يقولون لا أبا فيها، ولا رقيبي عليها، ولا مجيري منها، وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال. وقد شبهت في أنها مزيلة ومؤكدة بتيم الثاني في يا تيم تيم عدي. والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه وبين الأولى أنه في هذه معرب وفي تلك مبني، فإذا فصلت فقلت لا يدين بها لك ولا أب فيها لك، امتنع الحذف والإثبات عند سيبويه وأجازهما يونس. وإذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من إثبات النون في الصفة والموصوف)).

قال صاحبُ الكتاب: ((فصلٌ (٢٦٨/أ) وتقولُ: لا أَبَ لكَ الفصلُ)).

---

(١) أجاز الفراء ونسب إلى الكوفيين : لا هو ولا هي بإعمال (لا) عمل (إن) وعمل ليس . ينظر الأصول ٤٠٦/١ وشرح التسهيل ٦٨/٢ والارتشاف ١٣٠٨/٣ والهمع ١٩٥/٢ .

(٢) في الأصل:لال . وأظن الصواب ما أثبته ؛ لأن اللام ليست من الضمائر المتصلة .

(٣) ينظر هذا القول في الأصول ٤٠٦/١ ونص على أنه غير مسموع عن الفصحاء والتذييل والتكميل ٢٩٢/٥ والارتشاف ١٣٠٨/٣ .

(٤) ينظر ص ٦٦٤ .

مُحَمَّدٌ: «لا أَبَ لك» ، أَبَ اسمُ (لا) مبنِيٌّ معها ، ولك الخبرُ ، وهذه المسألةُ معلومةٌ بما تقدَّمَ لكنْ ذَكَرَها لأجلِ اللغةِ الأخرَى ، قال نَهَارُ بنُ تَوْسِعَةَ اليَشْكرِيّ[1]:

٤٣٥- دَعِيُّ القَوْمِ يَنْصُرُ مُدَّعِيهِ فَيُلْحِقُهُ بِذِي النَّسَبِ الصَّمِيمِ

٤٣٦- أَبِي الإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ[2]

ومعناه لا أفتخرُ بآبائِي وانتمائِي إلى قبائلِ العربِ ، وإنَّما افتخارِي بالإسلامِ ، وكفَى به فخرًا ، شاهدُه تركيبُ أَبَ مع (لا) ، ولي الخبرُ ، وسواه استثناءٌ ، وإذا متعلِّقَةٌ بالخبرِ أو بما في قولِه: لا أبَ لي من معنَى أَنَّه لا يفخرُ بغيرِ الإسلامِ إذا افتخرُوا بقيسٍ أو تميمٍ ، «**ولا غلامين لك**» ، غلامين اسمُ (لا) مُرَكَّبٌ معها والمبنيُّ على الفتحِ لفظُه لفظُ المنصوبِ ، والمثنَّى نصُبه بالياءِ ، فكذا لفظُه في البناءِ فيما واحدُه مفتوحٌ ، وثَبَتَتِ النونُ وإنْ لم يَثْبُتِ التنوينُ كما في تثنيةِ مالا ينصرفُ ؛ ولأَنَّ النونَ تثبتُ مع الألفِ واللامِ حيثُ لا يَثْبُتُ التنوينُ[3] ، ولقوَّتِها بالحركةِ ولثباتِها في الوقفِ ، ولا يَثبتُ في الوقفِ التنوينُ ولا الحركةُ ، وإنْ زادتْ قوةً فخالفَتِ التنوينَ فلَمَّا خالفَتِ التنوينَ جاز ثبوتُها وذهبَ المبرِّدُ[4] إلى أَنَّ اسمَ (لا) إذا كان مثنًّى معربٌ ، واحتجَّ بأَنَّ الأسماءَ المثنَّاةَ والمجموعةَ لا يكونُ معَها قبلَها اسمًا واحدًا ، وهذا عينُ الدَّعْوَى ، فكيفَ يُجْعَلُ أصلًا تَمتنعُ المسألةُ لأجلِه ؟ وقال السخاوي: «حُجَّةُ سيبويه[5] أَنَّك تُثَنِّي

---

(١) هو نهار بن توسعة بن أبي عتبان من بني بكر بن وائل ، شاعر بكر في خراسان ، كان هجاء ، وله أبيات في رثاء المهلب. ينظر المؤتلف والمختلف ص ١٩٣ وابن عساكر ٣١٤/٦٢ والأعلام ٤٩/٨ .

(٢) بيتان من الوافر ، الثاني منهما هو الشاهد ، واختلف في نسبتهما فنُسِبَا إلى نهار بن توسعة في الكتاب ٢٨٢/٢ والشعر والشعراء ٥٣٧/١ والكامل ١٠٩٧/٣ والسيرافي ٢٠/٣ وشرح التسهيل ٥٩/٢ والتذييل والتكميل ٢٥٣/٥ وتمهيد القواعد ١٤١١/٣ ولسلمان الفارسي في البصائر والذخائر ٢٠٧/٨ وربيع الأبرار ١٨٧/٤ والمستطرف ص ١٤٣ ط عالم الكتب ولقراد بن أقرم الفزاري في الحماسة البصرية ٥١/٢ ط عالم الكتب ، وبلا نسبة في البديع ٥٧٥/١ والهمع ١٩٧/٢ .

الشاهد: تركيب أب مع (لا) ، و(لي) الخبر .

(٣) علة ثبوت النون بتثنية ما فيه أل وتثنية غير المنصرف في ابن يعيش ١٠٦/٢ وهي علة سيبويه ينظر ٢٨٣/٢.

(٤) ينظر المقتضب ٣٦٦/٤ .

(٥) لم أجد تثنية حضرموت في كتاب سيبويه. وقال ابن الوراق بعد ذكر رأي سيبويه والمبرد في المسألة:" وقول سيبويه أولى بالصواب ؛ لأنَّا قد نثني حضرموت ونجمع فنقول: جاءني حضرموتان ، ونجمعه فنقول: حضرموتون إذا كان اسم رجل فقد لحقت التثنية والجمع الاسم الثاني ، وإن كان قد جعل اسما واحدا ، فكذلك يجب أيضا أن تلحق علامة=

حضرموت ، فتقول: حضرموتان»[1] ، فقد رُكِّبَ المثنَّى هنا مع غيرِه. **مُحَمَّدٌ:** والتثنيةُ والجمعُ كُلُّ واحدةٍ منهما كلمةٌ مفردةٌ ولا مانعَ مِنْ تركيبِ المفردِ مع غيرِه ، ولي الخبرُ . «**ولا ناصِرِينَ لك**» مثلُ: لا غلامينِ (٢٦٨/ب) **قوله:** «**وأَمَّا قولُهُم: لا أَبَا لك ، ولا غلاَمي لك ، ولا ناصِرِي لك فمُشَبَّهٌ في الشذوذِ بالملامِحِ والمذَاكِيرِ ولَدُنْ غُدْوَةً**» الملامحُ جمعُ على غيرِ قياسٍ ؛ لأَنْ واحدَه لَمْحَةٌ[2] ، ومذاكيرُ واحدُها ذَكَرٌ[3] ، فمذاكيرُ على غيرِ قياسٍ أيضًا ، ونصبُ غدوةٍ بلدُنْ[4] ، وهي لم تَنصبْ غيرَها ، كلُّ هذه الأشياءِ شاذَّةٌ ، فكذا لا أبا لك ، وقصدُهم فيه إلى الإضافةِ. «**وإثباتِ الألفِ في أبَا وحذفِ النونِ في غلامَيْ وناصِرِيْ لذلك**» أيْ: للإضافةِ ، «**وإنَّما أَقْحَمْتَ اللامَ المضيفةَ توكيدًا للإضافةِ ، أَلَا تَرَاهُم لا يقولون: لا أَبَا فيها ، ولا رَقِيبِي عليها ، ولا مُجِيرِي منها**» ؛ لأَنَّ الإضافةَ ليستْ في هذه المواضعِ بمعنى (في) ولا (على)[5] ولا (مِنْ) ، «**وقضاءً مِنْ حقِّ المنفيِ في التنكيرِ بما يَظْهَرُ بها مِنْ صورةِ الانفصالِ**» ؛ لأَنَّ لا لاتعملُ إِلَّا في نكرةٍ ، « **وقد شُبِّهَتْ في أَنَّها مزيدةٌ ومؤكَّدةٌ بتيمِ الثاني في: يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ**» على رأيِ سيبويه[6] أَنَّ تيمَ الثاني زائدةٌ كما تقدَّمَ[7] ، ومثلُه زيادةُ اللامِ في المضافِ في النداءِ مع الاضطرارِ كقولِه:

=التثنية والجمع فيما بعد (لا) ولا يتغير من حكم البناء شيء كما يتغير ذلك في حضرموت." علل النحو ص ٤٠٨ و ٤٠٩ . وينظر اللباب للعكبري ٢٤٠/١ والتبيين ص ٣٧١ والتخمير ٥٠٩/١ .

(١) المفصل ٨٠٩/٢ .

(٢) ولم يستعملوا مَلْمَحَة ، ينظر الكتاب ٢٨٢/٢ والخصائص ٢٦٧/١ والصحاح ٤٠٢/١ والمحكم ٣٧٦/٣ واللسان ٥٨٤/٢ .

(٣) ولم يقولوا مِذْكِير ولا مِذْكَار ، ينظر الكتاب ٢٨٢/٢ والسيرافي ٤١٣/٤ والخصائص ٢٦٧/١ والمخصص ١٤٤/١٤.

(٤) لدن ظرف مبني وهو لأَوَّلِ الغايةِ زمانًا ومكانًا ، وما بعدها مجرورٌ بالإضافة ، وسُمِعَ نصبُ غدوة بعدها ، ولم تَنصبْ غيرَها ، ونصبُها على التمييز ، وعلله سيبويه بتشبيه نون لدن بالتنوين على اعتبار لغة من يقول: لدُ ، ثم شبهت بـ عشرون درهما وحكى الكوفيون: لدن غدوةٌ برفع غدوة على تقدير: كانت غدوةٌ. ينظر الكتاب ٢١٠/١ والسيرافي ١٢٧/١ والهمع ٢١٦/٣ .

(٥) ذكر ابن عمرون أن الإضافة تكون بمعنى اللام أو (من) أو (في) ، ولم يذكر بمعنى (على) ، ينظر ص ٧٤٢ و٧٤٣ .

(٦) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢ .

(٧) ينظر ص ٤٧١ .

٤٣٧- يَا بُــؤْسَ لِلْحَــرْبِ الــتِي وَضَعَتْ[١]

وفي المنفيّ جائزٌ لا اضطرارٌ ؛ لأَنَّ في عَمَلِ لا أنت مُحتاجٌ إلى التنكيرِ بخلافِ النداءِ ، ((**والفَرْقُ بينَ المنفيّ في هذه اللغةِ**)) يعنِي مَنْ أَثْبَتَ الألفَ في الأبِ وحَذَفَ نونَ التثنيةِ مِنْ غلامينِ ((**أَنَّه في هذه مُعْرَبٌ**)) ؛ لأَنَّ (لا) لا تُبْنَى مع المضافِ ، ((**وفي تلك**)) يعنِي في: لا أَب لك ((**مَبْنِيٌّ ، وإذا فَصَلْتَ فقلْتَ: لا يدين بها لك ولا أَبَ فيها لك امتنعَ الحذفُ**)) يعنِي حذفَ نونِ التثنيةِ ((**والإثباتِ**)) يعنِي امتنعَ إثباتُ الألفِ في أَبَ ((**عند سيبويه**[٢] **وأجازَهما يونسُ**[٣])) فيما لا يَتِمُّ به الكلامُ ؛ لأَنَّ الفصلَ بين المضافِ بالجارّ والمجرورِ والظرفِ والمضافِ إليه يجوزُ في الشعرِ فأجازَهما يونسُ في غيرِ الشعرِ ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأَنَّ الفصلَ باللامِ شاذٌّ (٢٦٩/أ) وبشيءٍ آخرَ أضعفُ ، والجرُّ بالحرفِ وإِنْ كان مَزِيدًا ؛ لأَنَّ حرفَ الجرّ لا يجوزُ تعليقُه بخلافِ الاسمِ ، ولأَنَّه يجوزُ حذفُ المضافِ إليه وتبقيةُ الأَوَّلِ كقولِهم: ((قَطَعَ اللهُ يَدَ ورجلَ زيدٍ))[٤] بخلافِ حرفِ الجرّ فإِنَّه لا يجوزُ حذفُ المجرورِ وتَبْقِيَةُ الجارّ فعَلِمْتَ أَنَّ طلبَ الحرفِ للمجرورِ أقوَى مِنْ طلبِ المضافِ للمضافِ إليه ، ولكونِ الجرّ باللامِ تركُوا الألفَ في لا أبَا لِي ؛ لأَنَّه لو كان بالإضافةِ لقالُوا: لا أَبِي ؛ لأَنَّ مع إضافةِ الأبِ إلى ياءِ المتكلِّمِ لا تَظهرُ الألفُ ، وذهبَ بعضُ المتأخرين[٥] إلى أَنَّه مُشَبَّهٌ بالمضافِ ، وليس بمضافٍ ، قال:((لفسادِ المعنى مِنْ وجهينِ: أحدِهما: أَنَّا نقطُع بأَنَّ قولَهم: لا أَبَا لك بمعنَى لا أَبَ لك ، ولا خلافَ أَنَّ

---

(١) بيت من مجزوء الكامل وتمامه:

وضعَتْ أراهِطَ فاستراحُوا

وهو لسعد بن مالك في شرح الحماسة للتبريزي ٢٩/٢ وابن الشجري ٤٢١/١ وخزانة الأدب ٤٦٨/١ وبلا نسبة في العين ٢٠/٤ والكتاب ٢٠٧/٢ واللامات ص ص ١٠٨ والخصائص ١٠٦/٣ ومقاييس اللغة ٤٥١/٢ وأمالي ابن الحاجب ٣٢٦/١ وشرح التسهيل ٦٠/٢ واللسان ٣٠٥/٧ والتذييل والتكميل ٢٥٥/٥ والجنى الداني ص ١٠٧ .

الشاهد: يا بؤس للحرب حيث أقحمت اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٩/٢ .

(٣) ينظر السيرافي ٢٤/٣ .

(٤) حكى الفراء عن أبي ثَرْوَان العُكْلِيّ: قطع الله الغداةَ يدَ ورجلَ من قاله. معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ وينظر الخصائص ٤٠٧/٢ .

(٥) هو ابن الحاجب ينظر الإيضاح له ٣٨٨/١ وشرحه على الكافية ٥٨٠/٢ .

الأبَ غيرُ مضافٍ يعنِي في الصورةِ الثانيةِ ، فوجبَ أَنْ تكونَ الأخرَى مثلَه»[1]. **مُحَمَّدٌ**: وذا بناءٌ منه أَنَّ النحاةَ اعتقدُوا الإضافةَ معنويةً وذا ما لم يَقُلْهُ أحدٌ منهم عَلِمْتُه بل هي غيرُ محضةٍ ، وتكونُ (لا) مع اللامِ قرينةً صادقةً لهذه الإضافةِ غيرِ المعنويةِ كما صار تقدُّمُ[2] رُبَّ رجلٍ في رُبَّ رجلٍ وأخِيه قرينةً عُلِمَ بها أَنَّ إضافةَ أخيه غيرُ معنويةٍ ، وحينئذٍ هو بمعنَى: لا أبَ لك ، وقال أيضًا: «الوجهُ الثاني: أَنَّ (لا) هذه لا تَدخلُ إِلَّا على النكراتِ»[3]. وقد قدَّمْتُ جوابَ هذا فلا أُعِيدُه ، ولكونِ الإضافةِ غيرَ حقيقيةٍ شَبَّهَهُ سيبويه بلا مثلَ زيدٍ ، والدليلُ على ما ذكرتُ قولَ الآخرِ :

٤٣٨- أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَابُدَّ أَنِّي ... مُلَاقٍ لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي[4]

فأَعملَ (لا) في أباكِ ولولا أَنَّ الإضافةَ غيرُ حقيقيَّةٍ لَمَا جازَ ، وقال[5] الرماني: «أضافَ ولم يُعَرِّفْ ؛ لأَنَّه يريدُ الانفصالَ وحَذْفُهُ اللامَ للضرورةِ»[6]. **مُحَمَّدٌ**: لأَنَّه أرادَ غيرَ الحقيقيَّةِ واكتفَى بأحدِ القرينتينِ ، وحكَى سيبويه[7] أَنَّ العربَ (٢٦٩/ب) تقولُ: «لا أباكَ في معنَى لا أبا لك» والإضافُة من غيرِ ذِكْرِ اللامِ مختصَّةٌ بالأبِ ولم أَرَ أحدًا تَتَبَّعَ هذا التَّتَبُّعَ مع أَنَّ سيبويه قال:

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٥٨٠/٢ وينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٨٨/١ .

(٢) في الأصل زيادة: تقدم . وهي تكرار من الناسخ وقد حذفتها .

(٣) شرح ابن الحاجب للكافيته ٥٨١/٢ والإيضاح له ٣٨٨/١ .

(٤) بيت من الوافر نسب إلى عنترة في التبصرة والتذكرة ٣٩١/١ والأعشى في ابن الشجري ١٢٨/٢ وعنترة أو أبي حية النميري في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٠/١ ولأبي حية في معاني القرآن للأخفش ١م٢٥٥ والصحاح ٢٢٦١/٦ واللسان ٢١٠/١١ وخزانة الأدب ١٠٠/٤ وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤ والعقد الفريد ٣١٥/٢ واللامات ص ١٠٣ والسيرافي ٢٣/٣ والخصائص ٣٤٥/١ وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠١/١ وشرح الكافية الشافية ٥٢٨/١ وشرح التسهيل ٦٠/٢ والتذييل والتكميل ٢٦٩/٥ .

الشاهد: إعمال لا في لا أباك وهو وإن كان معرفة إلا أن الإضافة غير حقيقية .

(٥) في الأصل زيادة: المبرد . وهي كلمة مشطوبة .

(٦) قال الرماني: " ويجوز: لا أباك على معنى: لا أبا لك ؛ لأنه كثر حتى فهم منه معنى الإضافة اللفظية التي لا تُعرِّفُ الأول بالثاني" شرح الكتاب للرماني ص ٣٦٠ للباحث سيف بن عبد الرحمن ثم ذكر بيت أبالموت ولم يعلق عليه بشيء.

(٧) ينظر الكتاب ٢٧٦/٢ .

((هو شاذٌّ))[1]. كما أشرتُ فيما تقدَّمَ إليه وجَعَلَه كالملامحِ والمذاكيرِ. **قولُه**: ((**وإذا قلتَ: لا غلامَينِ ظريفينِ لكَ لم يكنْ بُدٌّ مِنْ إثباتِ النونِ في الصفةِ والموصوفِ**)) مِنْ قِبَلِ أَنَّ الظريفينِ وصفٌ للمنفيّ ولم يَلِ لك ولا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بغيرِ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ ؛ لأَنَّه لا يجوزُ وصفُ الاسمِ إلا بعدَ تمامِه والمضافُ إليه مِنْ تمامِ المضافِ فلذا امتنعتِ الإضافةُ فليس للموصوفِ سبيلٌ إلى الإضافةِ ولم يَجُزْ ذلك في الوصفِ ؛ لأَنَّه ليس بمنفِيٍّ وإِنَّما جاءَ التخفيفُ في المنفِيّ كما أَنَّه يجوزُ في المنادَى أشياءُ لا تجوزُ في وصفِه مِنَ الحذفِ .

[حكم صفة اسم لا]

قال الزمخشري: ((**وفي صفة المفرد وجهان أحدهما أن يبنى معه على الفتح كقولك: لا رجل ظريف فيها، والثاني أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك: لا رجل ظريفاً فيها أو ظريف، وإن فصلت بينهما أعربت، وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء وذلك قولك: لا ماء ماءً بارداً، وإن شئت لم تنون**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وفي صفةِ المفردِ وجهانِ الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: **قولُه**: ((**في صفةِ المفردِ**)) تَحَرُّزٌ مِنَ المضافِ فلا يجوزُ في صفتِه البناءُ ، وصفةُ المفردِ يجوزُ فيه كما ذَكَرَ ((**وجهانِ: أحدُهما أَنْ تُبْنَى معه على الفتحِ**)) يعنِي أَنْ تَبْنِيَ الصفةَ مع الموصوفِ وتجعلَهما اسمًا واحدًا[2] على حَدِّ خمسةَ عَشَرَ ؛ لأَنَّ الموضعَ موضعُ تركيبٍ ، وتركيبُ اسمينِ أكثرُ مَنْ تركيبِ حرفٍ مع اسمٍ ودخلتْ عليهما (لا) ولم تُرَكَّبْ معهما ؛ لأَنَّ العربَ لا تُرَكِّبُ ثلاثةَ أشياءَ منفصلةٍ ، وأعنِي بمنفصلةٍ يُنْطَقُ بكُلِّ واحدٍ منهما مفردًا لِئَلَّا يُرَدَّ بنحوِ خمسةَ عشرَ ، فإِنَّ التاءَ شيءٌ ثالثٌ ، واعلمْ أَنَّ القاعدةَ في الاسمينِ إذا رُكِّبَا أَنْ تُضَمِّنَ الثاني معنَى حرفٍ بُنِيَ كخمسةَ عشرَ ، وإِلَّا أُعْرِبَ كمعدي كَرِب ، أَمَّا الأُولَى فيُبْنَى على ما يأتي بيانُه في المركباتِ والثاني هنا لم يتضمَّنْ معنَى حرفٍ فبناؤُه مُشْكِلٌ إِلَّا غايةَ ما وقفتُ (٢٧٠/أ) عليه ما

---

(١) لم ينص سيبويه على الشذوذ بل قال:" ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم نحو قولهم: ملامح ومذاكير." الكتاب ٢٨١/٢ . وقد أبان ابن يعيش المقصود فقال: " يريد أن هذا الإقحام ورد شاذا على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك." ابن يعيش ١٠٦/٢ .

(٢) ينظر في علة جعلهما اسما واحدا ابن يعيش ١٠٨/٢ .

ذكرتُه مِنْ أَنَّ الموضعَ موضعُ تركيبٍ كقولِك: لا رجلَ ظريفَ فيها ، وقال السخاوي: «قيل: إنَّ الفتحةَ في الصفةِ حركةُ إعرابٍ وإنَّما حُذِفَ التنوينُ ليوافقَ لفظُه لفظَ الموصوفِ»[١]. والثاني: أَنْ تُعْرَبَ الصفةُ وهو الأكثرُ في كلامِ العربِ ؛ لأَنَّها أَتَتْ بعد تركيبِ (لا) مع اسمِها ، ولا تُبْنَى ثلاثةُ أشياءَ على ما بَيَّنَّا ، ولأَنَّ الصفةَ لا تتبعُ الموصوفَ في البناءِ في غالبِ المواضعِ فكذا هنا بالقياسِ أو إلحاقًا للفردِ بالأعمِّ الأغلبِ ، وفيه وجهانِ: الحملُ على اللفظِ ، قال سيبويه: «فإنَّهم جعلُوا الاسمَ ولا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وجعلوا صفةَ المنصوبِ في هذا الموضعِ بمنزلتِه في غيرِ المنفيّ»[٢]. فإنْ قيل[٣]: كيفَ جازَ حملُ الصفةِ على اللفظِ والأولُ مبنِيٌّ والثاني معربٌ؟ فالجوابُ أَنَّ الفتحةَ في المركَّبِ مع (لا) نائبةٌ عن النَّصْبَةِ التي تحدثُها لا بدليلِ ظهورِها في المضافِ ، الثاني: الحملُ على محلِّه يعنِي على محلِّ الاسمِ لو لم تَعملْ لا فإِنَّه يكونُ مرفوعًا بالابتداءِ ، وكذا لو فُصِلَ وشَبَّهَهُ الخليلُ[٤] بقولِه:

٤٣٩- فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا[٥]

تمثيلُه: «**لا رجلَ ظريفًا فيها**» إذا وُصِفَ اسمُ لا على ما يستحِقُّه مِنَ العملِ أو «**ظريفٌ**» على موضعِ المبتدإِ على ما بَيَّنَّا فإِنْ فَصَلْتَ بينَهما أَعْرَبْتَ ؛ لأَنَّ التركيبَ لا يكونُ مع الفصلِ

---

(١) المفضل ٢/٨١٤ .

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩ .

(٣) هذا السؤال وجوابه في ابن يعيش ٢/١٠٩ .

(٤) ينظر الكتاب ٢/٢٩٢ والخليل تشبيه كان في المعطوف على اسم لا وليس صفته وينظر ابن يعيش ٢/١٠٩ .

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ

وهو لعقبة أو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في الكتاب ١/٦٧ والعقد الفريد ١/٥٠ وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٩ وسر صناعة الإعراب ١/١٣١ والإنصاف ١/٣٣٢ واللسان ٥/٣٨٩ ولعبد الله بن الزَّبِيرِ الأسدي في خزانة الأدب ٢/٢٦٠ وهو في ما نسب إليه في شعره ص ١٥٤ وبلا نسبة في العين ٦/٢٥٩ والشعر والشعراء ١/٩٩ والمقتضب ٢/٣٣٧ وأمالي القالي ١/٣٦ وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٠٧ والبديع ١/٤٧٦ وأمالي ابن الحاجب ١/١٦٠ وشرح التسهيل ٢/٣١٣ والمغني ٢/٥٥٠ .

الشاهد: عطف الحديدا على موقع بالجبال ، وقد ردَّ بعض العلماء هذا البيت ورووه في أبيات مجرورة أي ولا الحديدِ وعليه فلا شاهد ، وقال ابن الأنباري وتبعه الزمخشري أن البيت روي في أبيات مخفوضة وأخرى منصوبة ، وينظر الشعر والشعراء ١/٩٩ وما يقع فيه التصحيف ص ٢٠٧ وخزانة الأدب ٢/٢٦٢ وتغيير النحويين للشواهد ص ٢٠٣.

ولا تعملُ مع الفصلِ لضعفِها ، وليس في الصفةِ الزائدةِ يعنِي على الصفةِ الأولَى إلَّا الإعرابُ ؛ لأنَّك لو ركَّبْتَ ركَّبْتَ ثلاثةَ أشياءَ منفصلةٍ نحوِ: لا رجلَ ظريفَ عاقلًا أو عاقلٌ ، فإنْ كرَّرْتَ المنفيَّ جازَ في الثاني الإعرابُ والبناءُ وذلك: لا ماءَ[1] [ماءً باردًا][2] فيها مِنَ التركيبِ والإعرابِ بالنصبِ والرفعِ ، وإعرابُه لأنَّه عطفُ بيانٍ ويَحْتَمِلُ التأكيدَ اللفظيَّ أو البدلَ. وقيل[3]: إنَّه وَصْفٌ ، لَمَّا (٢٧٠/ب) وَصَفَه ببارِدٍ جازَ أَنْ يقَعَ صفةً ؛ لأَنَّ الأجناسَ قد يُوصفُ بها كما قالوا: ببابٍ ساجٍ ، وباردًا بالتنوينِ لا غيرَ للطولِ ، وباردٌ بالرفعِ على الموضعِ كالصفةِ. **قولُه**: «**وإنْ شئتَ لم تُنَوِّنْ**» يعني ماءً الثانِي وتقدَّمَ بيانُه .

[حكم المعطوف على اسم لا]

قال الزمخشري: «**وحكم المعطوف حكم الصفة إلا في البناء ، قال:**

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه

وقال:

لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

وان تعرف فالحمل على المحل لا غير كقولك: لا غلام لك ولا العباس».

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ وحُكْمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ إلَّا في البناءِ الفصلُ**».

مُحَمَّدٌ: إنَّما كان حكمُ المعطوفِ حكمُ الصفةِ ؛ لأنَّه تابعٌ إلَّا إذا تعرَّفَ على ما يأتِي. **قولُه**: «**إلَّا في البناءِ**» وإنَّما امتنعَ بناءُ المعطوفِ لأجلِ الفصلِ بحرفِ العطفِ ولأنَّ المعطوفَ غيرُ المعطوفِ عليه والصفةُ هي الموصوفُ والفصلُ بينَ الصفةِ واسمِ لا يَمنعُ بناءَ الصفةِ ، فالمعطوفُ أولَى ، قال الشاعرُ: قيل: هو رجلٌ مِنْ بنِي عبدِ منافٍ[4] :

---

(١) في الأصل: لا ماء فيها . وكتبت (ما) بين ماء وفيها ، لكن فوقهما ، فصوَّبْتُ المثال كما في المفصل.

(٢) تكملة المثال من نص المفصل ، ينظر المفصل ط الآداب ص ١٣١ .

(٣) ينظر سيبويه ٢٨٩/٢ والمقتضب ٣٦٩/٤ والأصول ٣٨٥/١ وابن يعيش ١٠٩/٢ .

(٤) كذا في الأصل ، وما ورد في تخريج البيت: عبد مناة .

٤٤٠-لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ   إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا[١]

شاهدُه تنوينُ ابنٍ لَمَّا عطفَه على اسمِ (لا) المبنيّ معها ، وامتنعَ بناءُ الابنِ للطولِ بالفصلِ بالواوِ ، حَمْلُه على اسمِ (لا) هذه إذا امتنعَ فيه البناءُ نُصِبَ كالمضافِ فكذا المعطوفُ لَمَّا امتنعَ بناؤُه نَصَبَهُ ، ومِثْلُ منصوبٌ صفةً لأَبٍ وابنٍ ؛ لأَنَّ مثلَ يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للاثنينِ والجمعِ بلفظِ المفردِ لِمَا فيها مِنَ الإبهامِ ، قال اللهُ سبحانَه: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾[٢] والخبرُ محذوفٌ تقديرُه في الوجودِ ، ويجوزُ رفعُ الابنِ حَمْلًا على الموضعِ على ما قرَّرْنَا ، ويجوزُ رفعُ مثلٍ أيضًا على الوصفِ على الموضعِ أو الخبرِ ، والوصفُ أولَى لروايةِ النصبِ ، وردَّ الضميرَ إلى أحدِهما وهو يريدُهما. مَدَحَ مَرْوَانَ[٣] وابنَه عبدَ الملكِ ، وليستْ إذا بخبرٍ ؛ لأَنَّ ظرفَ الزمانِ لا يكونُ خبرًا عن الجثَّةِ بل إذا متعلِّقَةٌ بالخبرِ المحذوفِ ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمعنَى مثلٍ كأَنَّه قالَ (٢٧١/أ) تَشَابَهُ مَرْوَانُ وابنُه إذا هو. وقال الآخرُ: قيل: لرجلٍ مِنْ مَذْحِجٍ[٤] وهو هُنَيٌّ بنُ أحمرَ الكنانِيُّ[٥].

---

(١) بيت من الطويل نسب إلى الكميت بن معروف أو الكميت الأسدي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٣/١ لرجل من بني عبد مناة في تخليص الشواهد ص ٤١٣ والمقاصد النحوية ٨٠٦/٢ والتصريح ٢٤٣/١ وبلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١ والمقتضب ٣٧٢/٤ والزاهر ١٠٦/١ والبصريات ٤٨٨/١ واللمع ص ٤٣ وأمالي ابن الحاجب ٤١٩/١ والتذييل والتكميل ٢٩٧/٥ وتوضيح المقاصد ٥٤٩/١ وأوضح المسالك ٢٢/٢ وخزانة الأدب ٦٧/٤ .

الشاهد: عطف ابن منصوبا منونا على اسم لا ن ويمتنع تركيبه مع اسم لا، وأجاز العلماء نصب مثل على الصفة ورفعها على الخبر .

(٢) من الآية (٤٧) من سورة المؤمنون .

(٣) مروان بن الحكم بن أبي العاص ابن أمية ، خليفة أموي ، ولد بمكة ونشأ بالطائف وسكن المدينة ، واتخذه عثمان كاتبا له وولاه معاوية المدينة ، وتولى الخلافة بعد معاوية بن يزيد بن معاوية ، توفي ٦٥هـ . ينظر أسد الغابة ١٣٩/٥ وفوات الوفيات ١٢٥/٤ والأعلام ٢٠٧/٧ .

(٤) قال ابن دريد:" رجال سعد العشيرة يُسَمَّون مَذْحِج ، ولدُ مالك بن أُدَد ، وهو مذحج ، ومذحج أَكَمَةٌ وُلِدت عليها أمهم فسُمُّوا مذحجا ، ومذحج مَفْعِل من الذَّحْجِ من قولهم: ذحجتُ الأديمَ وغيره ، إذا دَلَكْتُه ." الاشتقاق ص ٣٩٧ وينظر معجم القبائل العربية ٥١٩/٢ .

(٥) هنيء بن أحمر من بني الحارث بن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة جاهلي . ينظر المؤتلف والمختلف ص ٣٨ ومعجم الشعراء ص ٤٨٩ .

وقيل: هو لهَمَّامٍ[١] ابنِ[٢] أخِي جَسَّاسٍ[٣] ، وقال ابنُ الأعرابيُّ[٤]: إنَّ هذا البيتَ قيل قبلَ الإسلامِ بخمسِ مائةِ عامٍ ، وقيل: هو لضُمْرَةَ بنِ ضُمْرَةَ[٥] ، وكان بارًّا بأمِّه ، وكانت تُؤْثِرُ أخاه عليه وهو جُنْدَبٌ[٦]:

٤٤١- أَمِـنَ السَّـوِيَّةِ أَنْ إِذَا أَخْصَـبْتُمُ وَأَمِنْـتُمُ فَـأَنَا البَعِيـدُ الأَخْيَـبُ

٤٤٢- وَإِذَا تَكُـونُ كَرِيهَـةٌ أُدْعَـى لَهَـا وَإِذَا يُحَـاسُ الحَـيْسُ يُـدْعَى جُنْـدَبُ

٤٤٣- عَجَبًـا لِتِلْـكَ قَضِـيَّةٌ وَإِقَـامَتِي فِـيْكُمُ عَلَـى تِلْـكَ القَضِـيَّةِ أَعْجَـبُ

ويُرْوَى لتلكَ قَضِيَّة ، ونصبُ قَضِيَّةٍ على الحالِ ، وعَجَبٌ مبتدأٌ ، ولتلكَ الخبرُ .

٤٤٤- هَـذَا وَجَـدِّكُمُ الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَـانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ[٧]

---

(١) همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، سيد وائل وقائدهم في حرب البسوس حتى وفاته. ينظر نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب ٦٠٥/٢ .

(٢) في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٧/١ والمقاصد النحوية ٧٩٧/٢ أنه أخو جساس وليس ابنَ أخيه ، وهذا هو المشهور في تاريخ العرب .

(٣) جساس بن مرة بن ذهل بن شيبان أحد فرسان وشعراء بني بكر بن وائل ، قتل كليب وائل ونشبت بين بكر وتغلب حرب ضروس قتل جساس في آخرها . ينظر التنبيه والإشراف ص ١٧٣ ط مكتبة الشرق الإسلامية ١٩٣٨م والأعلام ١١٩/٢ .

(٤) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٧/١ وخزانة الأدب ٣٨/٢ .

(٥) هذه القصة في إيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٧/١ ولكنه نسبها إلى بعض ولد طيء، وينظر خزانة الأدب ٣٨/٢ .

(٦) لم أعثر على ترجمة جندب أخي ضمرة ، وذكر في قصة ضمرة في خزانة الأدب ٣٨/٢ .

(٧) هذا هو بيت الشاهد ، وهو من الكامل ، وهو مع بقية الأبيات اختلف في نسبتها على أقوال كثيرة كما ذكر ابن عمرون وأزيد مما لم يذكره الفُرْعُل الطائي ، ووردت لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢ والأصول ٣٨٦/١ ومنسوبة إلى هني أو زرافة في اللسان ٦١/٦ وتاج العروس ٥٦٩/١٥ وللفرعل أو هني في الحماسة البصرية ١٤/١ ط عالم الكتب ، لزرافة في شرح أبيات سيبويه ١٥٩/١ ولرجل من بني عبد مناة في سمط اللآلي ٢٨٨/١ ولأكثر من شاعر في المؤتلف والمختلف ص ٢١٥ ومعجم الشعراء ص ٤٨٩ وفرحة الأديب ص ٥٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٦/١ والمقاصد النحوية ٧٩٧/٢ والتصريح ٢٤١/١ وخزانة الأدب ٣٨/٢ وبلا نسبة في عيون الأخبار ١٨/٣ المقتضب ٣٧١/٤ والزاهر ١٠٥/١ واللامات ص ١٠٦ ومنازل الحروف ص ٧٧ واللمع ص ٤٣ وجمهرة الأمثال ٤٢٤/١ وأمالي ابن الحاجب ٨٤٧/٢ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ والهمع ٢٨٨/٥ . وينظر المعجم المفصل في شواهد العربية ١٤٧/١.

الشاهد: عطف أب على موضع لا أم .

وقيل: هو لزُرَافَةَ البَاهِلِيّ[١] ، وقيل: هو لعمرٍو بنِ الغَوْثِ بنِ طَيء[٢] وهو أَوَّلُ مَنْ قال الشعرَ في طيء بعد طيء[٣] ، ويقالُ[٤]: إنَّ الأسودَ بنَ عَفَّانَ بنَ الضَّبُورِ الجَدِيسِيَّ[٥] قالَ لطيء وهو جالسٌ مع ولدِه بالجَبَلَيْنِ: أُخْرُجُوا مِنْ بلادِي ، فقالَ طيء: البلادُ بلادُنا ، فتواعدَا لقتالٍ ، فقال طيء لابنِ ابنِه عمرِو بنِ الغوثِ بنِ طيء: دونَك يا عمرُو فقاتِلْه ، فقال عمرٌو:

٤٤٥- يَا طَيُّ أَخْبِرْنِي فَلَسْتَ بِكَاذِبٍ ... وَأَخُوكَ صَادِقُكَ الذي لَا يَكْذِبُ

أَمِنَ القَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُ ... وَأَمِنْتُمُ فَأَنَا البَعِيدُ الْأَخْيَبُ

٤٤٦- وَإِذَا الشَّدَائِدُ بِالشَّدَائِدِ مَرَّةً ... أَحْجَزَنْكُمْ فَأَنَا الحَبِيبُ الأَقْرَبُ

٤٤٧- وَلَكُمْ مَعًا طِيبُ البِلَادِ وَرَعْيُهَا ... وَلِيَ الثِّمَارُ وَرَعْيُهُنَّ الْمُجْدِبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

(٢٧١/ب) ويُرْوَى هذا وجَدِّكُم ، والجَدُّ هنا أبو الأبِ ، والصَّغَارُ الذُّلُّ[٦] ، وهو خبرُ هذا شاهدُه العطفُ في قولِه: ولا أَبُ على موضعِ أُمَّ على ما تقدَّمَ ، وكان تامَّةٌ وذاك فاعلُها وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ ما قبلَه عليه تقديرُه: إنْ رَضِيتَ بذلك انْتَفَيْتَ مِنْ آبائِي ، والحَيْسُ خَلْطُ الأَقِطِ بالتمرِ والسَّمْنِ[٧] ، يريدُ أُدْعَى للشدائدِ ويَقْرُبُ جُنْدَبٌ للمنافعِ. **قولُه:** «**وإنْ تعرَّفَ**» يعنِي المعطوفَ على الأولِ «**فالحملُ على المحلِّ لا غيرَ**» ؛ لأَنَّ (لا) لَا تعملُ في معرفةٍ فلذا قال: فالحملُ على المحلِّ. يعنِي ترفعُه حَمْلًا على محلِّ الاسمِ الأولِ **كقولِك:** «**لا غلامَ**

---

(١) القائل بأن هذا البيت لزرافة الباهلي هو ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٥٩/١ ، وقال الأسود الغندجاني:" ولم يخلق الله في باهلة من اسمه زرافة." فرحة الأديب ص ٥٥ ولم أعثر على ترجمة لزرافة الباهلي .

(٢) ينظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٣٧٥ .

(٣) طيء بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان . ينظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٣٢٦.

(٤) هذه القصة في فرحة الأديب ص ٥٥ وخزانة الأدب ٣٩/٢ .

(٥) كذا بالأصل ، وفي خزانة الأدب ٣٩/٢ الأسود بن عفار ، وينظر تجارب الأمم ٩٥/١ ط دار الكتب العلمية وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ١١٦ وملوك حمير وأقيال اليمن ص ١٣٨ ط دار العودة بيروت ، وفي فرحة الأديب ص ٥٥ الأسود بن عفار بن صبور الجديسي وينظر تبصير المشتبه ١٠٨٥/٣ ط المكتبة العلمية بيروت .

(٦) ينظر الصحاح ٧١٣/٢ (ص غ ر) .

(٧) ينظر الصحاح ٩٢٠/٣ (ح ي س) .

لك ولا العباسُ)) ومثلُه: كُلُّ رجلٍ عندَك فله درهمٌ وزيدٌ ، ولا يجوزُ وزيدٍ.

[جوازُ رفعِ اسمِ لا إذا كُرِّرَ]

قال الزمخشري: ((**ويجوز رفعه إذا كرر قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق) وقال: (لا بيع فيه ولا خلة) فإن جاء مفصولاً بينه وبين لا أو معرفة وجب الرفع والتكرير كقولك: لا فيها رجل ولا امرأة، ولا زيد فيها ولا عمرو، وقولهم: لا نولك أن تفعل كذا كلام موضوع موضع لا ينبغي لك أن تفعل كذا وقوله:**

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقوله:

قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

ضعيف لا يجيء إلا في الشعر، وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال: لا رجل في الدار ولا زيد عندنا)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ ويجوزُ رفعُه إذا كُرِّرَ الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**يجوزُ رفعُه**)) يعنِي اسمَ (لا) ، **وقولُه:** ((**إذا كُرِّرَ**)) يعنِي النفيَ ؛ لأَنَّه في بابِه ، **وقولُه:** ((**إذا كُرِّرَ**)) لا يجوزُ الرفعُ بعد (لا) بالابتداءِ من غيرِ تكريرٍ إِلَّا في الشعرِ أو مواضعَ مخصوصةٍ على ما يأتِي بيانُه ، قال تعالى:﴿**فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ**﴾[1] رَفْعُهُمَا[2] على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ ، وكذا قولُه تعالى:﴿**لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ**﴾[3] رَفَعَهما[4] نافعٌ وابنُ عامرٍ والكوفيون. **قولُه:** ((**فإِنْ جاءَ مفصولًا بينَه وبينَ (لا) أو معرفةً**)) يعنِي المنفيَّ وجبَ الرفعُ أَمَّا مع الفصلِ فلِضَعْفِ (لا) أَنْ تعملَ معه قال سيبويه: ((لا يجوزُ لا فيها رجلَ كما أَنَّه لا يجوزُ أَنْ تقولَ في الذي هو جوابُه: هل مِنْ فيها رجلٍ؟ ومع ذلك أَنَّهم جعلُوا لا بعدَه بمنزلةِ خمسةَ

---

(١) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

(٢) قراءة الرفع قرأ بها أبو جعفر والحسن وجبلة والكسائي كلاهما عن المفضل عن عاصم ، ويجوز أن يكون الخبر في الحج ينظر معجم القراءات للخطيب ٢٧١/١ وينظر المبسوط ص ١٤٥ والتبيان ١٦١/١ .

(٣) من الآية (٢٥٤) من سورة البقرة .

(٤) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع وأبو جعفر ، ينظر معجم القراءات للخطيب ٣٥٩/١ وينظر السبعة ص ١٨٧ والمبسوط ص ١٥٠.

عشرَ فقَبُحَ أَنْ يفصلُوا بينَهما عندَهم كما لا يجوزُ أَنْ يفصلُوا بينَ خمسةَ [و][1] عشرَ بشيءٍ مِنَ الكلامِ ؛ لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بها»[2] انتهَى. وقيلَ[3]: (٢٧٢/أ) جازَ الفصلُ بينَ (لا) والنفيِّ لَمَّا كان جوابًا لمفصولٍ نحوُ: أفي الدارِ رجلٌ أم امرأةٌ؟ ففصلَ ليُطَابقَ السؤالَ. ومع المعرفةِ فلأَنَّ لا التي لنفيِ الجنسِ لا تعملُ في معرفةٍ لِمَا تقدَّمَ. **قولُه**: «**والتكريرُ**» إنَّما وجبَ التكريرُ قال سيبويه: «مِنْ قِبَلِ أَنَّها جوابٌ لقولِه: أغلامٌ عندَك أم جاريةٌ؟ إذا ادَّعَيْتَ أَنَّ أحدَهما عندَه ، فلا يحسُنُ إِلَّا أَنْ تُعِيدَ لا كما أَنَّه لا يحسُنُ إذا أردتَ المعنَى الذي يكونُ فيه أَمْ إِلَّا أَنْ تذكُرَها مع اسمٍ بعدَها وإذا قلتَ: لا غلامَ فإنَّما هي جوابٌ لقولِه: هل مِنْ غلامٍ ؟ وعَمِلَتْ لا فيما بعدَها»[4] انتهَى. فإنْ قيل: لِمَ جعلَها سيبويه جوابًا لمكرَّرٍ؟ فالجوابُ أَنَّها لو لم تكنْ كذلك لاكتفى بنَعَمْ أو لَا ، فلَمَّا لم يكتفِ به عُلِمَ أَنَّ السؤالَ مكرَّرٌ أو التَزَمَ جوابَ المكرَّرِ فوجبَ التكريرُ ليطابقَ السؤالَ ثم مَثَّلَ المفصولَ ، فقال: «**كقولِك: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ**» وفي تمثيلِ المعرفةِ المكرَّرِ «**لا زيدٌ فيها ولا عمرٌو وقولُهم: لا نولُك أَنْ تفعلَ**[5] ، **هذا كلامٌ موضوعٌ موضعَ لا ينبغِي لك أَنْ تفعلَ كذا**» لَمَّا قال: وجبَ الرفعُ والتكريرُ ولا نولُك غيرُ مكرَّرٍ اعتذرَ بما معناه أَنَّه موضعُ الفعلِ وكما لا يَلزمُ التَّكرارُ في الفعلِ فكذا ما وُضِعَ موضعَه ، فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يُكَرَّرْ مع الفعلِ؟ فالجوابُ لأَنَّها في الفعلِ جوابٌ بيمينٍ واليمينُ قد تقعُ على فعلٍ واحدٍ فلا يجبُ تكريرُ (لا). **قولُه**: «**حياتُك لا نفعٌ**» من بيتٍ للضَحَّاكِ بنِ هَمَّامٍ الرَّقَّاشِي[6] ، وقيل: لرجلٍ من سَلُولٍ قالَه في الحُصَيْنِ بنِ المنذرِ[7]:

٤٤٨- وَأَنْتَ امْرِءٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوتُكَ فَاجِعُ

---

(١) زيادة من سيبويه .

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٣) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٩٢/١ .

(٤) الكتاب ٢٩٥/٢ .

(٥) ينظر القول في الكتاب ٣٠٢/٢ والأصول ٣٩٥/١ والسيرافي ٤٤/٣ .

(٦) ورد ذكره في الاشتقاق ص ٣٤٩ .

(٧) ذكرت بعض مصادر البيت أنه الحُضَين بالضاد المعجمة وبعضهم ذكر الحصين بالصاد المهملة ونص العسكري في تصحيفات المحدِّثين أن الصواب بالضاد ، وذكر أنه من قال فيه الضحاك بيت الشاهد ، ينظر تصحيفات المحدثين ٦١١/٢ والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ٤٨١/٢ ط دار الكتاب الإسلامي .

٤٤٩-وَأَنْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ ابْنُ حُرَّةٍ أَبِيٌّ لِمَـا يَرْضَـى بِـهِ الْخَصْـمُ مَـانِعُ ٢٧٢/ب

٤٥٠-وَفِيْـكَ خِصَـالٌ صَـالِحَاتٌ يَشِـينُها لَــكَ ابْــنُ أَخٍ عَبْــدُ الخَلِيقَــةِ رَاضِــعُ[1]

ويُروَى حياتُك لا تُرْجَى[2] ، ويُرْوَى حياتُك لا تُرْضَى[3] ولا شاهدَ فيهما ، وموتُك فاجعٌ لنا لِمَا لنا في حياتِك مِنَ الشرفِ والجَمَالِ ، والأجودُ أَنَّ معناه أنتَ مِنَّا في النَسَبِ إِلَّا أَنَّ نفعَك لغيرِنا ، فحياتُك لا تنفعُنا وموتُك فاجعٌ لحزنِنَا عليك ، وأنت ابنُ حُرَّةٍ كريمٌ يأبَى الضيَم ، ويَمنعُ خصمَه أَنْ ينالَ منه ما يرضاه فهذا ما يدلُّك على أَنَّه أرادَ لا نفعَ ولا ضررَ ، وعبدُ الخليقةِ معناه خليقتُه خليقةُ العبدِ ، وراضعٌ لئيمٌ[4] ، استشهدَ به على رفعِ الاسمِ بعدَ لا من غيرِ تكريرِ النفي ، وقال سيبويه: «واعلمْ أَنَّه قبيحٌ أَنْ تقولَ: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ حتى تقولَ: لا فارسٍ ولا شجاعٍ ، ومثل ذلك: هذا زيدٌ لا فارسًا ، ولا يحسُنُ حتى تقولَ: لا فارسا ولا شجاعا ، وذلك أَنَّه جوابٌ لِمَنْ قال أو يجعلُه ممَّنْ قال: أبِرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ ولقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ؟ وقد يجوزُ على ضعفِه في الشعرِ»[5]. ثم أنشدَ البيتَ وفيه: حياتُك لا نفعٌ ، فكذلك هذه الصفاتُ وما جعلتَه خبرًا للأسماءِ ، وقال ابنُ خروفٍ في شرحِ هذه المسألةِ: «سألَه عن رجلٍ بإحدَى الصفتينِ فنفَى الصفتينِ فلم يمكنْ في الجوابِ إِلَّا التكريرُ وهي غيرُ فاصلةٍ ، وقد يجوزُ أَنْ تقولَ في الجوابِ: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ وبامرأةٍ لا قائمةٍ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ جوابًا لَمْن قال: أبرجلٍ فارسٍ مررتَ؟ فقال: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ، وقد قال في بابِ التكسيرِ - يعني سيبويه[6]-: جمعُ سماءٍ لا من المطرِ. فجاءَ بلا مع الصفةِ ، وقال

(١) أبيات من الطويل ، والأول هو بيت الشاهد ونسب إلى الضحاك بن هنَّام الرقاشي في الاشتقاق ص ٣٥٠ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٤٠٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٣/١ وفي تصحيفات المحدثين ٦١٦/٢ وزهر الآداب ٧٠٧/٣ الضحاك بن همام ورجل من بني سلول في الكتاب ٣٠٥/٢ وأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ص ١١٦ وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤ وابن الشجري ٥٤٠/٢ والبديع ٥٨٤/١ وشرح الكافية الشافية ٥٣٩/١ وشرح التسهيل ٦٦/٢ والتذييل والتكميل ٢٠٥/٥ والهمع ٢٠٧/٢ .

الشاهد: رفع ما بعد لا مع عدم تكريرها وأجازه سيبويه مع ضعفه في الشعر وأجازه المبرد .

(٢) ينظر شرح أبيات سيبويه ٣٦٣/١ وزهر الآداب ٧٠٧/٣ .

(٣) لم أعثر عليها .

(٤) ينظر اللسان ١٢٧/٨ (ر ض ع) .

(٥) الكتاب ٣٠٥/٢ .

(٦) ينظر الكتاب ٦٠٠/٣ .

الآخرُ:

٤٥١- رَمَيْنَنَا مِـــنَ النَّبْـــلِ لا بِالطَّائِشَـــاتِ الخَوَاطِـــفِ[(١)]

وقال في البيتِ[(٢)]: شاهدُه دخولُ لا على الخبرِ من غيرِ تكريرٍ والذي حَسَّنَه أَنَّ (٢٧٣/أ) المعنَى حياتُك لا نفعٌ ولا ضررٌ أو حياتُك لا نفعٌ وموتُك لا ضررٌ» انتهى. **مُحَمَّدٌ**: أَمَّا استعمالُ سيبويه فلا يُعارِضُ ما قرَّرَه كما ذَكَرَ في الفرقِ بينَ نَعَمْ وبَلَى[(٣)] وَاستَعْمَلَ سيبويه بلَى في موضعِ نَعَمْ[(٤)] ، والذي يَظْهَرُ في هذه المسألةِ أَنَّ (لا) إذا لم تعملْ وقعتْ بينَ المبتدإِ وخبرِه أو بينَ الصفةِ وموصوفِها أو بينَ الحالِ وصاحبِه. **قولُه**: «**أَنْ لا إلينَا رجوعُها**» ، وأَوَّلَ البيتَ:

٤٥٢- بَكَـتْ جَزَعَـا وَاسْـتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَـتْ رَكَائِبُهَـــا أَنْ لَا إِلَيْنَـــا رُجُوعُهَـــا[(٥)]

شاهدُه دخولُ لا على المعرفةِ مِنْ غيرِ تكريرٍ كأَنَّه جوابٌ لِمَنْ قالَ: إليكم رجوعُها ، فقال: لا إلينا رجوعُها ، وليس بِحَدِّ الكلامِ يريدُ أَنَّها بَكَتْ على الفِرَاقِ واسترجعَتْ أيْ قالتْ:

---

(١) بيت من الطويل ، وتمام صدره:

تعرَّضْنَ مَرْمَى الصيدِ ثمَّ رَمَيْنَنَا

وهو لرجل من بني عذرة في مصارع العشاق ٢٠٤/١ وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٠٣/٢ والمحكم ١٢١/٥ واللسان ٧٨/٩ وتاج العروس ٢٣٢/٢٣.

الخواطف: الخواطيء ، ينظر تاج العروس ٢٣٢/٢٣ .

الشاهد: مجيء لا مع الصفة على أن السؤال: هل رمينكم بالطائشات؟

(٢) يقصد ابن خروف ، وقاله ابن يعيش ينظر شرح المفصل له ١١٢/٢ .

(٣) نَعَمْ حرف تصديق لما سبقها من كلام موجب أو منفي ، وبلى إيجاب لما بعد النفي ، ينظر الكتاب ٢٣٤/٤ والمفصل ص ٤٢٣ ط الآداب .

(٤) لم أجد سيبويه استعمل بلى في موضع نعم ، ولو فعل لنبه عليه غير ابن عمرون ، ولم أجد ذلك في الجنى ص ٤٢٠ ولا المغني ١٣١/١ والهمع ٣٧٢/٤ عند الحديث عن بلى ، وربما يشير ابن عمرون إلى قول سيبويه:" وسمعت من العرب من يقول: ألا تا ، بلى فا ، فإنما أرادوا ألا تفعلُ ، وبلى فافعل." الكتاب ٣٢١/٣ وقوله:" وأما ألا فتنبيه ، تقول: ألا إنه ذاهب. ألا: بلى. " الكتاب ٢٣٥/٤ . ولم يعلق السيرافي على ذلك بشيء ، وذكر العلماء أن النفي الذي تقع بعده بلى إما صريح أو مؤول ، فربما هذا من المؤول أو هما قولان منفصلان .

(٥) بيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢ والمقتضب ٣٦١/٤ والأصول ٣٩٣/١ وابن الشجري ٥٣١/٢ والبديع ٥٨٣/١ وشرح الكافية الشافية ٥٤٠/١ وشرح التسهيل ٦٥/٢ والتذييل والتكميل ٢٨٢/٥ وخزانة الأدب ٣٤/٤ .

الشاهد: دخول لا على المعرفة مع عدم تكريرها ؛ لأنها تشبه ليس .

إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعون[1] ، وأشعرتْ ركائِبَها وهي جمعُ رَكُوبَةٍ[2] أَنَّه لا رجوعُ لها إلينا وأَنْ مخفَّفَةٌ مِنَ الثقيلةِ ومَنْ قال: ((سَوَّغَه شَبَهُ لا بليسَ مِنْ حيثُ النفيِ))[3]. فلم يصنعْ شيئًا ؛ لأَنَّه إِنْ أرادَ أَنَّها مُشَبَّهٌ بليسَ فتلك لا تعملُ في معرفةٍ وإِنْ ذهبَ إليه ذاهبٌ كما نحكيه فيما يأتِي ، فَمَعَ الفصلِ لم يَقُلْ به أحدٌ ، وإِنْ أرادَ أَنَّ النفيَ يَجمعُ بينَهما فذا لا يختَصُّ بالبيتِ ، فيَلزمُ جوازُه مطلقًا وهو خِلَافُ مذهبِ سيبويه. **قولُه:** ((**ضعيفٌ لا يجيءُ إِلَّا في الشعرِ**)) يعنِي الرفعَ مِنْ غيرِ تكريرٍ. **قوله:** ((**وقد أجازَ المبردُ[4] في غيرِ الشعرِ[5] أَنْ يُقالَ: لا رجلٌ في الدارِ ولا زيدٌ عندَنا**)) يعني في مسألتينِ مفردتينِ ليستْ إحدَاهما معطوفةً على الأخرى ومتى عطفتَ فلا إشكالَ ومذهبُ المبردِ دعوًى لا دليلَ عليه إنَّما لَجَأَ إلى القياسِ ولا يُعَارِضُ السماعَ.

[إعراب لا حولَ ولا قوةَ إِلَّا باللهِ]

قال الزمخشري: ((**وفي لا حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن لا بمعنى ليس، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ (٢٧٣/ب) وفي لا حولَ ولا قوةَ إِلَّا باللهِ ستَّةُ أوجهٍ الفصلُ**)).

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**أَنْ تَفْتَحَهُمَا**)) على إعمالِ (لا) الأولى والثانيةِ ، وخبرُهما محذوفٌ تقديرُه: لنا أو في الوجودِ ، الثاني: **قولُه:** ((**وأَنْ تَنصبَ الثاني**)) يعني تَفْتَحُ الأَوَّلَ ؛ لأَنَّه اسمُ (لا) ، وتَنصبُ الثانيَ على أَنَّ (لا) الثانيةَ زائدةٌ ، وعطفتَ على اسمِ (لا) الأولى ، وامتنعَ البناءُ للطُّولِ

---

(١) ينظر اللسان ١١٧/٨ (ر ج ع) .

(٢) الرَّكُوبُ والرَّكُوبَةُ: ما يُرْكَبُ . ينظر الصحاح ١٣٩/١ (ر ك ب) .

(٣) قاله ابن يعيش ١١٢/٢ .

(٤) قال المبرد:" فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا ، وذلك قولك: أزيد في الدار أم عمرو؟ فتقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ... لا تبالي معرفة كانت أم نكرة ... وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك: رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار؟ قلت: لا رجل في الدار ، وهذا أقل الأقاويل ؛ لأنها لا تخلُصُ لمعرفة دون نكرة ، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب." المقتضب ٣٥٩/٤ بتصرف .

(٥) في المفصل : في السعة . ينظر المفصل ص ١٣٣ ط الآداب وص ٨١ ط دار الجيل .

فنصبتَ عطفًا على اسمِ (لا) المشبَّهَةِ بإِنَّ . **قولُه:** ((**وأَنْ ترفعَه**)) ثالثٌ يعنِي أَنْ ترفعَ قوةَ بالابتداءِ ، والأولُ مبنيٌّ اسمُ (لا) الأولَى والثانيةُ لم تُعْمِلْهَا. **قولُه:** ((**وأَنْ ترفعَهما**)) رابعٌ يعني ترفعُ حولَ وقوةَ على الابتداءِ فيهما ولم تُعْمِلْ (لا) شيئًا ، ومثلُه ما تقدَّمَ مِنْ قولِه تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ﴾[1]. **قولُه:** ((**وأَنْ ترفعَ الأَوَّلَ**)) خامسٌ يعنِي ترفعُ الأَوَّلَ فحَسْبُ على الابتداءِ وتفتحُ قوةً اسمَ لا الثانيةِ. **قولُه:** ((**على أَنَّ (لا) بمعنَى ليس**)) ليس هنا خصوصيّةٌ في تقديرِ التي بمعنى ليس ، ومتى فَرَّعَ على ذلك جازَ في كلِّ موضعٍ رفعتَ مِنَ الوجوهِ المتقدِّمَةِ رفعُه على الابتداءِ وعلى أَنَّ (لا) مُشَبَّهٌ بليسَ ، وإِنْ رفعتَ الثاني جازَ مع هذا الوجهِ وجهٌ آخرُ أَنْ تكونَ عطفًا على الموضعِ. **قولُه:** ((**و**[2]**على مذهبِ أبي العباسِ**)) لم يُخالفْ أحدٌ مِنَ النحاةِ في جوازِ الرفعِ هنا حتَّى يحتاجَ أَنْ يُفَرِّعَ على مذهبِ أبي العباسِ ؛ لأَنَّ أبا العباسِ إِنَّما خالفَ في عدمِ لزومِ التكريرِ ، وذلك إذا لم يكنْ معطوفًا ولا معطوفًا عليه ، أَمَّا إذا كان معه نفيٌ آخرُ عاملٌ فذا لم يمنعْهُ[3] أحدٌ ، والعجبُ منه كيف غفلَ عمَّا قالَه؟ ((**وإِنْ تَعَرَّفَ فالحملُ على الموضعِ لا غيرَ كقولِك: لا غلامَ لك ولا العباسُ**)) ليس بينَ هذا والمتقدِّمِ فَرْقٌ إِلَّا تقدُّمَ الملغاةِ وتأخرَّها[4]. **قولُه:** ((**وأَنْ تَعْكِسَ**)) يعني تَفتحُ (٢٧٤/أ) الأوَّلَ وتَرفعُ الثاني ، وهو الثالثُ فكيفَ يَعْتَقِدُهُ سادسًا ؟ وإِنِ اعتقدَ ما فَرَّعَهُ بزعمِه على قولِ أبي العباسِ فهو يَصِحُّ في الكُلِّ فتكونُ عشرةً ، وإِنِ اعتقدَ السادسَ الحَمْلَ على ليس فهو جائزٌ في جميعِ المسائلِ إذا رفعَ ، فقولُه: ستةُ أوجهٍ لا وجهَ له[5]. ويتعلَّقُ بهذه المسألةِ أَنَّ **قولَه:** ((**إِلَّا باللهِ**)) مِمَّا اسْتُثْنِيَ ، وهو مِنَ

---

(١) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة .

(٢) في المفصل: أو . ينظر ص ١٣٣ ط الآداب وص ٨١ ط دار الجيل .

(٣) في الأصل: ينفعه. وهي مشطوبة وكتب فوقها: يمنعه .

(٤) على أن لا غلامَ لك ولا العباسُ ، الرفع فيه في الثاني ، وفي لا حولٌ ولا قوةَ في الأول .

(٥) قال ابن الحاجب:" أما الوجه السادس فلا حاصل له ؛ لأنه جعله عكس الخامس ، والخامس: لا حولُ ولا قوةَ ، فعكسه لا حولَ ولا قوةُ ، وهو الثالث بعينه ، وإنما وقع ذكره وَهْمًا منه ، وقد توهم أن ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون الثاني في الثالث على غير هذا الرفع ؛ لأنه ذكر في الخامس على أن لا بمعنى ليس أو على مذهب أبي العباس ، وهذا الاعتبار ليس بشيء ، فإنه لم يقصد إلى عدِّ الوجوه باعتبار توجيهها وإنما قصد إلى عدها باعتبار اختلاف لفظها ، ولا يزيد على خمسة." الإيضاح لابن الحاجب ٣٩٦/١ وينظر التخمير ٥١٩/١ وابن يعيش ١١٣/٢ .

الثانيةِ ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ من الجملتينِ جميعًا ؛ لأَنَّه يكونُ حينئذٍ معمولًا لعاملينِ ، وحَسَّنَهُ هنا أَنَّ معنَى الثانيةِ قريبٌ مِنْ معنى الأولى ، فإذا اسْتُثْنِيَ مِنْ أحدِهما فكأَنَّه مستثنًى منهما ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الاستثناءُ مِنَ الجملةِ الواحدةِ سادًّا مَسَدَّ الاستثناءِ مِنْ جُمَلٍ مُختلفةٍ معانيها كما يظنُّه بعضُ الفقهاءِ[1] في قولِه تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟﴾[2] وقاسُوه على الشرطِ أَنَّه متى يَعْقُبُ جُمَلًا عادَ إلى الكُلِّ ، والفرقُ ظاهرٌ ؛ لأَنَّه لا يَلزمُ في الشرطِ اجتماعُ عاملينِ على معمولٍ واحدٍ بخلافِ الاستثناءِ ، والذي يقتضِيهِ اللفظُ أَنَّه مستثنًى مِنْ هم مِنْ لهم[3] ، فهو في موضعِ جرٍّ على البدلِ مِنَ الهاءِ والميمِ في لهم أو يُنْصَبُ على أصلِ الاستثناءِ ، وهذا أولَى مِنْ جعلِه مستثنًى مِنْ قولِه تعالى[4]: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ لأَنَّه أكثرُ فائدةً ، ولذا قال عمرُ ﷺ للمحدودِ في القذفِ: ((تُبْ تُقْبَلُ شهادتُك))[5] أو ما هذا معناه ؛ لأَنَّه يلزمُ مِنْ قَبولِ الشهادةِ عدمُ الفسقِ بخلافِ ما إذا استثنَى مِنَ الفاسقينَ ؛ لأَنَّه لا يلزمُ من عدمِ الفسقِ قَبولُ الشهادةِ ، ولا يَضَرُّ الفصلُ ؛ لأَنَّه مُبَيِّنٌ مَنْ رُدَّتْ بهذا السببِ شهادتُه أَنَّه فاسقٌ ، فله به تعلُّقٌ ، وليس بأجنبِي ، ولا يجوزُ أَنْ

---

(١) رُوِيَ عن الشعبي ونُسِبَ إلى مالك والشافعي ، ينظر القرطبي ١٣٤/١٥ ، ١٣٥ وصححه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٩٥/٢ . وأشار أبو حيان إلى أنه لم يرَ أحدا من النحويين تكلم في هذه المسألة غير ابن مالك وأحمد بن عبد الله المهاباذي ، وتنظر المسألة في القرطبي ١٣٥/١٥ والكشاف ٢٦٩/٤ وشرح التسهيل ٣٩٤/٢ والتذييل والتكميل ٢٦٣/٨ والبحر المحيط ٣٩٨/٦ والدر المصون ٣٨٢/٨ .

(٢) من الآية (٤ ، ٥) من سورة النور .

(٣) ذكره الزمخشري في الكشاف ٢٦٩/٤ على أنه مقتضى قول الشافعي . قال السمين الحلبي:" ومحل الاستثناء فيه ثلاثة أوجه ، أحدها: أنه منصوب على الاستثناء ، والثاني: أنه مجرور بدلا من الضمير في لهم ...والوجه الثالث: أنه مرفوع بالابتداء ، وخبره الجملة من قوله: فإن الله غفور رحيم ، واعترض بخلوها من رابط ، وأجيب بأنه محذوف أي: غفور لهم ، واختلفوا في هذا الاستثناء هل هو متصل أو منقطع؟ والثاني ضعيف جدا." الدر المصون ٣٨٣/٨ و ٣٨٤ بتصرف .

(٤) قال بذلك المهاباذي واختاره أبو حيان ، ينظر التذييل والتكميل ٢٦٤/٨ .

(٥) ينظر السنن الكبرى للبيهقي ٢٥٦/١٠ والاستيعاب ص ٧٨٢ وشرح السنة للبغوي ١٣١/١٠ ط المكتب الإسلامي.

يكونَ مستثنًى مِنْ فاجلدُوا (٢٧٤/ب) لأَنَّ حَقَّ الآدميِّ لا يَسقطُ بالرجوعِ بعد ثبوتِه ، فإِنْ قلتَ: فاجعلْهُ من بابِ إعمالِ الفعلينِ وأَنَّ حَمْلَه على أَيِّهما شِئْتَ جائزٌ والآخَرُ مستثنَاهُ محذوفٌ ، والجوابُ لا حاجةَ إلى التعدُّدِ مع حصولِ المعنَى بدونِه ، وذا شيءٌ عَرَضَ فلنَرْجِعْ إلى ما نحن بصددِه هنا .

[حذف اسم لا]

قال الزمخشري: ((**وقد حذف المنفي في قولهم لا عليك أي لا بأس عليك**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ وقد حُذِفَ المنفيُّ في قولهم: لا عليكَ أيْ لا بأسَ عليك**)).

مُحَمَّدٌ: إنَّما حذفُوه لكثرةِ الاستعمالِ تخفيفًا ، ولأَنَّه مبتدأٌ في الأصلِ فكما يجوزُ حذفُ المبتدإِ للعلمِ به كذلك هنا ، ومثلُه لا كزيدٍ ، كأَنَّه قال: لا أحدَ كزيدٍ .

[خبر ما ولا المشبَّهَتَينِ بليس]

قال الزمخشري: ((**هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء، ويقرؤن: (ما هذا بشر) إلا من درى كيف هي في المصحف.**

فإذا انتقض النفي بإلا أو تقدم الخبر بطل العمل فقيل: ما زيد إلا منطلق، ولا رجل إلا أفضل منك، وما منطلق زيد، ولا أفضل منك رجل)).

قال صاحبُ الكتاب: ((**خبرُ ما ولا المشبَّهَتَينِ بليس الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: تقدَّمَ في المرفوعاتِ شَبَهُ (ما) و(لا) بليس[١]. **قولُه:** ((**هذا التشبيهُ لغةُ أهلِ الحجازِ وأَمَّا بنُو تميمٍ فيرفعُون ما بعدَهما على الابتداءِ**)) لم أقفْ لغيرِ الزمخشريِّ على أَنَّ عَمَلَ لا عَمَلَ ليس لغةُ أهلِ الحجازِ[٢] ، ولا أعلمُ غيرَ أَنَّه قليلٌ ، وقال سيبويه في بابِ (ما): ((وأَمَّا أهلُ الحجازِ فيُشَبِّهُونَها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبَّهوا بها لاتَ في بعضِ المواضعِ))[٣].

---

(١) ينظر ص ٣٨٨ .

(٢) وقال بهذا الرأي أيضا أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي ت ٦١٠ هـ في كتابه الْمُغْرِبِ في ترتيبِ الْمُعْرِب ٤٤١/٢ ط مكتبة أسامة بن زيد ، حلب بسوريا ، وذكر أبو حيان أنه لم يقل به غيرهما ، وتابعه السيوطي ، ينظر التذييل والتكميل ٢٨٤/٤ والهمع ١٢٠/٢ .

(٣) الكتاب ٥٧/١ .

فإنْ كان تعيَّنَ عندَ الزمخشريِّ أَنَّ الضميرَ الذي في قولِ سيبويه كما شبَّهوا بها لاتَ عائدٌ إلى أهلِ الحجازِ فبنَى الحكمَ عليه أم نقلَه من موضعٍ آخرَ . **قولُه:** ((**ويقرَءُون**﴿**مَا هَـٰذَا بَشَرٌ**﴾[١] **إِلَّا مَنْ دَرَى كيف هي في المصحفِ**)). وقد نقلَها في الموضِحِ[٢] الأصبهاني[٣] عن القارِيء[٤] وأبي المتوكِّلِ[٥] وأبي نَهِيك[٦] وأبي شيخٍ[٧] وعكرمةَ[٨] =

---

(١) من الآية (٣١) من سورة يوسف . " وقرأ عبد الله بن مسعود وأبو المتوكل وأبو نهيك وعكرمة ومعاذ القارئ ((ما هذا بشرٌ)) بالرفع ، وهي لغة تميم ونجد." معجم القراءات للخطيب ٢٤٨/٤ وينظر زاد المسير ٢١٩/٤ ط المكتب الإسلامي .

(٢) كتاب مفقود .

(٣) هو إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني ، الملقب بقِوَامِ السنةِ ، كان إماما في التفسير والحديث واللغة ، ومن كتبه الجامع والإيضاح والموضح في التفسير والترغيب والترهيب وإعراب القرآن وغير ذلك ، توفي ٥٣٥هـ . ينظر إكمال الإكمال لابن نقطة ٣٩٢/٢ والوافي بالوفيات ١٢٧/٩ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٣٧ والأعلام ٣٢٣/١ .

(٤) هو معاذ بن الحارث الأنصاري من الخزرج ، يكنى أبا حليمة ، وأبا الحارث ويعرف بالقارئ ، قتل سنة ثلاث وستين ينظر معرفة الصحابة ٢٤٤٥/٥ وأسد الغابة ١٩٠/٥ وتاريخ الإسلام ٧٢١/٢ .

(٥) هو علي بن داود الناجي البصري ، ثقة نبيل من جلة التابعين ، توفي سنة ١٠٢ ، ينظر المعرفة والتاريخ ٦٩/٣ والطبقات الكبرى ٢٢٤/٩ وتاريخ الإسلام ١٩٦/٣ .

(٦) لم يذكر الدكتور عبد اللطيف الخطيب اسما لأبي نهيك ينظر فهرس معجم القراءات ١١٠/١١ ، ووجدت رجلين بهذه الكنية ينسبان إلى علم القراءات ، الأول: هو عثمان بن نهيك أبو نهيك الأزدي صاحب القراءات بصري يختلف إلى خراسان روى عن ابن عباس وأبي زيد الأنصاري ، وروى عنه قتادة وزياد بن سعد. ينظر الجرح والتعديل لأبي حاتم ١٧١/٦ وتهذيب الكمال ٣٥٥/٣٤ وتاريخ الإسلام ١٩٨/٣.

والثاني: هو علباء بن أحمر أبو نهيك اليشكري الخراساني ، له حروف من الشواذ ، وعرض على شهر بن حوشب وعكرمة مولى ابن عباس . ينظر غاية النهاية ٤٥٧/١ .

(٧) هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن القاسم بن المرزبان بن شاذان أبو بكر الأصبهاني الأعرج ، يعرف بأبي شيخ نزيل بغداد ، مقرئ عالي الإسناد ثقة ، توفي ٤٣٢هـ . ينظر إنباه الرواة ١٥٥/٣ ومعرفة القراء ص ٢١٨ وغاية النهاية ١٥٥/٢ .

(٨) ذكر ابن الجزري ثلاثة قراء كل منهم اسمه عكرمة ، الأول: عكرمة بن خالد بن العاص ابو خالد المخزومي المكي توفي ١٥هـ ، الثاني: عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر أبو القاسم المكي بقي إلى قبيل المائتين ، والثالث: عكرمة مولي ابن عباس ، وذكر أن علباء بن أحمر أبو نهيك قد عرض عليه ، وبذا يغلب الظن أن المقصود بعكرمة هو مولى ابن عباس ، ولأنه المراد عند الإطلاق ، وغيره يذكر منسوبا . ينظر غاية النهاية ٤٥٦/١ ، ٤٥٧ .

=وابنِ فائِدٍ[1] ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرٌ﴾ بفتحِ الباءِ والشينِ مع الرفعِ. **قولُه:** ((**فإذا انتقضَ (٢٧٥/أ) النفيُ بإلا**)) بَطَلَ العملُ ؛ لأَنَّها إنَّما عَمِلَتْ لنفيِ الخبرِ ، وإذا دخلَتْ إِلَّا صارَ موجبًا فانتفَى بعضُ ما عملتْ لأجلِه فبَطَلَ العملُ. **قولُه:** ((**أو تقدَّمَ الخبرُ**)) بَطَلَ أيضًا العملُ ؛ لأَنَّها عَمِلَتْ لنفيِ الخبرِ ودخولِها على المبتدإِ والخبرِ فإذا دخلتْ على الخبرِ بَطَلَ العملُ لزوالِ جزءِ العلَّةِ الموجبةِ للعملِ[2] ، ومثلُه الفصلُ بينَ المبتدإِ وما بإِنْ نحوُ: ما إِنْ زيدٌ قائمٌ بَطَلَ العملُ أيضًا للفصلِ ، ثم مَثَّلَ **فقال:** ((**ما زيدٌ إِلَّا منطلقٌ ولا رجلٌ إِلَّا أفضلُ منك**)) لم يتعرَّضْ سيبويه لنقضِ النفيِ في لا بإِلَّا فما أدرِي أَنَقَلَهُ[3] المفصلُ[4] أم فرَّعَه على الدليلِ؟ لأَنَّ ما أقوَى مِنْ لا وإذا بَطَلَ عملُ ما بإلا كانَ بُطلانُ عملِ لا أولى ، ولعدمِ تكريرِها جُعِلَتْ كليس ؛ لأَنَّها لو كان ما بعدها مكرَّرًا لَلَزِمَ تكريرُها مع المعارفِ والنكراتِ. **وقولُه:** ((**وما منطلقٌ زيدٌ ولا أفضلُ منك رجلٌ**)) هذا تمثيلُ تقديمِ الخبرِ .

[دخول الباء في خبر ما]

قال الزمخشري: ((**ودخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول: زيد بمنطلق**)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((**فصلٌ ودخولُ الباءِ في الخبرِ نحوُ قولِك: ما زيدٌ بمنطلقٍ إِنَّما يَصِحُّ على لغةِ أهلِ الحجازِ ؛ لأَنَّك لا تقولُ: زيدٌ بمنطلقٌ**)) .

مُحَمَّدٌ: ليس دخولُ الباءِ مختصًّا بأهلِ الحجازِ[5] بدليلِ قولِ الشاعرِ أنشدَه الفراءِ :

---

(١) ذكر ابن الجزري ثلاثة قراء كل منهم ابن فائد ، الأول: عمر بن عيسى بن فائد أبو بكر الحميدي البغدادي الأدمي ، ينظر غاية النهاية ٥٢٥/١ والثاني: عمرو بن فائد أبو علي الأسواري البصري ، ينظر غاية النهاية ٥٣٢/١ والثالث: غالب بن فائد الكوفي أحد الذين خلفوا حمزة الزيات بالقراءة ، ينظر غاية النهاية ٤/٢ .

(٢) اختلف العلماء في عمل ما عند تقدم خبرها على اسمها وجوزه الفراء مطلقا وجوزه الأخفش مع إلا نحو: ما قائما إلا زيد ، وحكى الجرمي أنها لُغَيَّةٌ ، وفي تقديم الخبر إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا خلاف أيضا ، فقيل: يجوز للتوسع فيهما ، وقيل: يمتنع كغيرهما . ينظر الهمع ١١٣/٢ .

(٣) سبق الزمخشريَّ ابنُ شقير في الرفع بعد إلا هنا ينظر الجمل له ص ٢٨٩ .

(٤) يقصد صاحب المفصل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ومنه قوله تعالى:﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف ٨٢] . وذكر سيبويه انتقاض النفي بعد (ما) في ٥٩/١ .

(٥) قال بهذا ابن يعيش وسَوَّى بين التميمية والحجازية في دخول الباء ، ينظر ابن يعيش ١١٦/٢ .

٤٥٣- أَمَـا وَاللهِ أَنْ لَـوْ كُنْـتَ حُـرًّا فَمَـا بِالْحُـرِّ أَنْـتَ وَلَا العَتِيـقِ[١]

فأدخلَ الباءَ ولا يجوزُ أَنْ تَعملَ هنا على لغةٍ. **قولُه:** ((**لأَنَّك لا تقولُ: زيدٌ بمنطلقٍ**)) ليس فيه دليلٌ على امتناعِ دخولِ الباءِ في لغةِ تميمٍ ، والباءُ تدخلُ لتأكيدِ النفيِ إذا وُجِدَ حرفُ النفيِ فأَمَّا إذا فُقِدَ فلا سبيلَ إلى دخولِها ، وأَمَّا دخولُ الباءِ في خبرِ ليس فيأتِي الكلامُ عليه إنْ شاءَ اللهُ تعالَى . (٢٧٥/ب)

[لات عاملة عمل ليس]

قال الزمخشري: ((**ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً ، قال الله تعالى: (ولات حين مناص) أي ليس الحين حين مناص**)).

قال صاحبُ الكتاب: ((**فصلٌ ولا التي يَكْسَعُونَهَا بالتاءِ هي المشبَّهَةُ الفصلُ**)) .

مُحَمَّدٌ: قولُه: ((**يَكْسَعُونَهَا**)) يعنِي يُتْبِعُونَهَا[٢] بالتاءِ هي المشبَّهَةُ بليس بعينِها ؛ لأَنَّها في معنى ما يدخلُه تاءُ التأنيثِ ، وليستْ كذلك الناصبةُ ؛ لأَنَّها في معنى إنَّ ممَّا يدخلُها تاءُ التأنيثِ ؛ ولأَنَّه وقعَ بعدَها المرفوعُ من غيرِ تكريرٍ ولا يصحُّ على الابتداءِ إلَّا في الشعرِ. **قولُه:** ((**ولكنَّهم أَبَوا إلَّا أَنْ يكونَ المنصوبُ بها حِينًا قال اللهُ تعالى:**﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣] **أي: ليس الحينُ حينَ مناصٍ**)).

---

(١) بيت من الوافر وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٤٤/٢ والزاهر ١٩٩/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٧/٢ والإنصاف ٢٠٠/١ ومغني اللبيب ٤٢/١ والتذييل والتكميل ٢٦٤/٤ والمقاصد النحوية ١٨٩٥/٤والتصريح ٢٣٣/٢ والهمع ٢٤٣/٤ وخزانة الأدب ١٤٠/٤ .

الشاهد: فما بالحرِّ أنت استدل به بعض النحاة على جواز تقدم خبر ما الحجازية إذا كان بالباء ، وبذا لم يجيزوا دخول الباء في خبر التميمية ، وذهب آخرون أن ما هنا تميمية ولا يجوز عمل ما مع تقدم الخبر ، وبذا زيادة الباء لا تخص الحجازية ، وفيه شاهد آخر وهو زيادة أن على قول سيبويه ، وقال بعضهم أنَّ أنْ هنا حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه .

(٢) ينظر الصحاح ١٢٧٦/٣ (ك س ع) .

(٣) من الآية (٣) من سورة ص . ينظر في القراءات الواردة في الآية مختصر ابن خالويه ص ١٣٠ وزاد المسير ١٠٠/٧ والبحر المحيط ٣٦٧/٧ ومعجم الخطيب ٧٦/٨ .

وفي الموضِّحِ للأصبهاني: القارئ والضَّحَّاكُ[١] وأبو نَهِيكٍ وابنُ يَعْمَرَ[٢] وأبو المتوكِّلِ والجَحْدَرِيُّ[٣] وأبو حُصَينٍ[٤] ولاتَ حِينُ برفعِ النونِ في اللوامحِ[٥] عيسى بنُ عمرٍو ولاتِ حينِ بالجرِّ فيهما ، وعنه ولاتِ بالجرِّ حينَ بالنصبِ ، وعنه أيضًا حينُ الطبريُّ[٦] ، وعن عيسى ولاتَ حينِ بجر النونِ أبو عمران ولاتُ برفعِ التاءِ والنونِ الجُرَبِي[٧] عن أبي عمرٍو ، ويجعلُ التاءَ موصولًا بالحاءِ فيقفُ عليه ، ولا يَبتدئُ بحينٍ .

وقال[٨]: «هو في الخطِّ كذلك وهكذا رواه الفَرْغَانِيُّ[٩] =

---

(١) الضحاك بن مزاحم أبو القاسم ، تابعي وردت عنه الرواية في حروف من القرآن ، سمع سعيد بن جبير ، وأخذ عنه التفسير ، توفي سنة ١٠٥ هـ . ينظر الوافي بالوفيات ٢٠٧/١٦ وغاية النهاية ٣٠٦/١ والأعلام ٢١٥/٣ .

(٢) يحيى بن يعمَر العَدْواني ، أبو سليمان ، أخذ القراءة عن أبي الأسود وسمع عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما كان عالما بالنحو والحديث والفقه ولغات العرب ، أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء ، وتوفي بالبصرة ١٢٩ هـ . ينظر طبقات النحويين واللغويين ٢٧ ومعرفة القراء ٦٧/١ وغاية النهاية ٣٣١/٢ .

(٣) عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن قتة عن ابن عباس وقرأ عليه عيسى بن عمر ، وتوفي ١٢٨ هـ . ينظر الوافي بالوفيات ٣٢٤/١٦ وغاية النهاية ٣١٧/١ .

(٤) عثمان بن عاصم أبو حصين الأسدي الكوفي ، ثقة ثبت ، أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن وثاب ، وروى عنه سليمان الأعمش ، توفي سنة ١٣٢ وقيل: ١٢٧ أو ١٢٨ هـ . ينظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٠/٦ وسير أعلام النبلاء ٤١٢/٥ وغاية النهاية ٤٤٩/١ .

(٥) هو اللوامح في القراءة ، وهو لعبد الرحمن بن الحسن أبو الفضل المقري المتوفى ٤٥٤هـ ينظر كشف الظنون ١٥٦٧/٢ وهدية العارفين ٥١٧/١ .

(٦) في الطبري: "وحكى بعض نحويي أهل البصرة الرفع مع لات في حين ، زُعِمَ أنَّ بعضَهم رفعَ: (ولاتَ حينُ مناصٍ) ." جامع البيان ١٤/٢٠ ط هجر .

والطبري: محمد بن جرير بن يزيد الطبري المؤرخ المفسر ، كان فقيها مجتهدا ، وله تاريخ الرسل والملوك في التاريخ ، وجامع البيان في التفسير واختلاف الفقهاء ، توفي ببغداد ٣١٠ هـ . ينظر معجم الأدباء ٢٤٤١/٦ ووفيات الأعيان ١٩١/٤ والأعلام ٦٩/٦ .

(٧) هو محمد بن جعفر أبو عبد الله الحُرَبِي ، قارئ بغدادي نزل بحلب ، وقيل: هو ثقة. ينظر إكمال ابن نقطة ١١٨/٢ والوافي بالوفيات ٢٢٤/٢ وغاية النهاية ١٠٠/٢ .

(٨) يقصد الأصبهاني .

(٩) ذكر ابن الجزري اثنان من القراء كل منهما يلقب بالفرغاني ، الأول: أحمد بن عبد الله بن محمود أبو الحسين الفرغاني سكن المدينة، غاية النهاية ٧٢/١ ، والثاني: محمد بن عبد الكريم بن علي أبو بكر الفرغاني ، غاية النهاية ١٥٤/٢.

= عن رجالِه عن أبي عبيدٍ[١] في اختيارِه» انتهَى.

حُرِّكَتِ التاءُ لالتقاءِ الساكنينِ وبالفتحِ طَلَبًا للخفَّةِ ومَنْ كَسَرَهَا فعلَى أصلِ التقاءِ الساكنينِ ومَنْ ضَمَّ التاءَ فلأَنَّه لَمَّا شبَّهَهَا بليس قَوِيَتْ فحُرِّكَتْ بأقوَى الحركاتِ ومَنْ رفعَ الحينَ فعلى أَنَّه اسمُ لات ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: ليس حينُ مناصٍ حينًا ، ومَنْ نصبَ حذفَ الاسمَ تقديرُه: لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ ومَنْ جرَّ فعلى قولِ مَنْ يَجعلُ لاتَ حرفَ جرٍّ ، وأبو الحسنِ[٢] لا يُعْمِلُ لاتَ في شيءٍ فإِنْ رفعَ فعلى الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ ، وإِنْ نصبَ فعلى الظرفِ. (٢٧٦/أ) ومَنْ قال[٣]: إِنَّ التاءَ مع حينٍ فعَوَّلَ على كتابةِ المصحفِ[٤] .

وعليه جاءَ ما أنشدَه أبو عبيدٍ[٥] في غريبِ المصنَّفِ مِنْ قولِ أبي وَجْزَةَ السَّعْدِيّ[٦]:

---

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي بن مسكين بن زيد الأزدي الخزاعي ، من كبار العلماء في الأدب والحديث والفقه ، ولي القضاء بطرسوس ، وله مصنفات كثيرة منها: الغريب المصنف وغريب الحديث والمثال وفضائل القرآن وغيرها توفي سنة ٢٢٤هـ . ينظر تاريخ بغداد ٣٩٢/١٤ ووفيات الأعيان ٦٠/٤ وغاية النهاية ١٨/٢ والأعلام ١٧٦/٥.

(٢) ينظر رأيه في السيرافي ٣٢٧/١ ، وفي معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢ في: ولات حين مناص ، حكى تشبيههم لات بليس ولم يذكر ما ذكره السيرافي .

(٣) هو قول محمد بن يزيد الأموي وتابعه أبو عبيد ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٧٨/٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣ والبصريات ص ٦٠٣ .

(٤) لم ينص أبو عبيد على ذلك نصا ، ومع مراجعة ما ورد في المسألة تبين لي أن مسألة اعتماده على خط المصحف في إثبات أنها تحين مؤول بأمرين :

الأول: أنها لا تحين بإلصاق التاء والحين ، ونسب إليه أنها كذا في المصحف الإمام ، ورد عليه العلماء بأنها في جميع المصاحف ولات حين بالفصل .

الثاني: أنها لا ت حين بتباعد بين لا و ت وتقريب حين منها فهي وإن كانت مفصولة إلا أن أصلها أن تلتصق بها واستدل على فصل أمور يجب وصلها والعكس في المصحف وأن خط المصحف له خصوصية خاصة . وينظر غريب الحديث ٢٧٨/٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤٥١/٣ ومعجم القراءات للخطيب ٧٧/٨ .

(٥) في الأصل أبو عبيدة. والصواب ما أثبته .

(٦) هو يزيد بن عبيد أبو وجزة السعدي المدني ، شاعر مجيد محدث مقرئ ، سكن المدينة وانقطع إلى آل الزبير وتوفي بالمدينة سنة ١٣٠هـ . ينظر الطبقات الكبرى ٤٨٥/٧ والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧٩/٩ وغاية النهاية ٣٣٢/٢ .

٤٥٤- العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ[(١)]

فالتاءُ عندَ هذا دخلتْ على حينَ رُفِعَ أو نُصِبَ ، وما في الحماسةِ[(٢)] مِنْ قولِه:

٤٥٥- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حَيْنَ لَاتَ مُجِيرُ[(٣)]

وحَذَفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَه فهي داخلةٌ على الخبرِ .

---

(١) بيت من الكامل وهو لأبي وجزة السعدي ، وعجزه:

والمطعمون زمانَ ما من مُطْعِمِ

وروي:

والمسبغون يدا إذا ما أنعموا

وروي: والمفضلون ، والمنعمون وروي: ندًى . وهو لأبي وجزة في الغريب المصنف ٣٥٠/١ وغريب الحديث لابن سلام ٢٧٨/٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٣ وتهذيب اللغة ٥٤٩/١٥ والصحاح ٢٦٦/١ والمحكم ٤٤٦/٣ والإنصاف ١٠٨/١ والنهاية في غريب الحديث ١٩٦/١ واللسان ٨٧/٢ وبلا نسبة في حروف المعاني ص ٧٠ وسر صناعة الإعراب ١٦٣/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٨٣/٢ والممتع ص ١٨٢ وشرح التسهيل ٣٧٨/١ والتذييل والتكميل ٢٨٨/٤ والجنى الداني ص ٤٨٧ وتمهيد القواعد ١٢٢٤/٣ والهمع ١٢٥/٢ .

الشاهد: تحين حيث زيدت التاء في حين ، وبه استدل بعض النحاة أن تاء لات زائدة في الحين والأصل: لا تحين، ورواه بعضهم العاطفونة بتاء مبدله من هاء السكت على أن أصله العاطفونه فوصل وأبدل التاء من الهاء . وذكر النحاس أن البيت روي: ولات ما من عاطف ، وعليه فلا شاهد .

(٢) ينظر حماسة أبي تمام ص ١٧١ ط دار الكتب العلمية .

(٣) بيت من الكامل ، روي حين لات ، وحين ليس ، ونسب إلى التيمي في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠/١ وضرائر الشعر ص ١٨٢ ونسب إلى الشمردل الليثي في الحماسة البصرية ٢٣٠/١ ط عالم الكتب والمقاصد النحوية ٦٤٤/٢ والتصريح ٢٠٠/١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٢٧/٢ وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٠٥/٤ ، ٢٩٢ والارتشاف ١٢١٢/٣ وتمهيد القواعد ١١٥٠/٣ والهمع ٨٤/٢ وخزانة الأدب ١٧١/٤ والصبان ٢٥٦/١ .

الشاهد: إهمال لات لعدم دخولها على الزمان ، أو تكون داخلة على غير الحين شذوذا ، وقد قدر ابن عمرون مضافا محذوفا ، وقوله: فهي داخلة على الخبر . إن قصد خبر لات اعترض بأنه مرفوع والصواب أن ينصب .

المجرورات

[المجرورات]

قال الزمخشري: ((لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة وهي المقتضية للجر، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل ههنا غير المقتضي كما كان ثمة، وهو حرف الجر أو معناه في نحو قولك: مررت بزيد، وزيد في الدار، وغلام زيد، وخاتم فضة)).

قال صاحبُ الكتابِ: ((ذِكْرُ المجروراتِ الفصلُ)).

مُحَمَّدٌ: لَمَّا استوفى المرفوعاتِ والمنصوباتِ من الأسماءِ أَتْبَعُه المجروراتِ. البصريُّ يقولُ: مجرورٌ والكوفيُّ: مخفوضٌ[١] .

قولُه: ((لا يكونُ الاسمُ مجرورًا إِلَّا بالإضافةِ)) بخلافِ الرفعِ والنصبِ ؛ لأَنَّهما للفاعلِ والمفعولِ ، وحُمِلَ عليهما غيرُهما ، وأَمَّا المجرورُ فلا يُحْمَلُ عليه شيءٌ ؛ فلذا **قال: ((لا يكونُ الاسمُ مجرورًا إِلَّا بالإضافةِ))** والإضافةُ معناها الإمالةُ وجَعْلُ الشيءِ مُتَّصِلًا بغيرِه[٢]: قال:

٤٥٦- فَلَمَّــا دَخَلْنَــاهُ أَضَــفْنَا ظُهــورَنَا إِلَى كُــلِّ حَــارِيٍّ جَدِيــدٍ مشَــطَّبِ[٣]

قولُه: ((وهي المقتضيةُ)) يعني: الإضافةُ هي المقتضيةُ[٤]**((للجرِّ))** وإِنَّما كانت للجَرِّ ؛ للفَرْقِ

---

(١) ينظر ابن يعيش ١١٧/٢ .

(٢) ينظر تهذيب اللغة ٧٣/١٢ واللسان ٢١٠/٩ (ض ا ف) .

(٣) بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣ وينظر جمهرة اللغة ٩٠٩/٢ وتهذيب اللغة ٧٣/١٢ وشرح السيرافي ١٧٤/١ ومقاييس اللغة ٣٨١/٣ والمحكم ٢٣٠/٨ وأساس البلاغة ٥٩٠/١ واللباب للعكبري ٣٨٧/١ واللسان ٢١٠/٩ .

الحاريُّ: المنسوب إلى الحِيرة . اللسان ٢٢٥/٤ مشطَّب: شُطُوبُ السيفِ وشُطُبُه طرائقُه التي في متنِه ، مفردها شُطْبَةٌ وشِطْبَةٌ وشُطَبَةٌ ، والسيف مُشَطَّبٌ ومشطوبٌ . اللسان ٤٩٦/١ .

والمعنى: لما دخلنا البيت احتبينا بحمائل السيوف الحيرية .

الشاهد: استدل ابن عمرون بالبيت على أن أضفنا بمعنى أسندنا وأملنا .

(٤) على هذا يكون معنى الإضافة هو المقتضي عملَ الجرِّ ، والعامل وهو حرف الجر أداة للجر ، بمعنى أن هناك معنى يقتضي عملا بواسطة عامل ، ولخص الدكتور محمد عيد تصور النحاة للعامل في ثلاثة آراء:

الأول: العامل مؤثر في الحقيقة وهو سبب وعلة العمل ، فنحو: جاء ورأى والباء هي العوامل ومقتضاها الفاعلية والمفعولية والإضافة ، والإعراب من رفع ونصب وجر يبين هذا المقتضى .

الثاني: العامل أمارة وعلامة فقط ، فالعوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي أمارات وعلامات وغير=

بينَ المضافِ إليه والفاعلِ والمفعولِ ؛ ولأَنَّ المضافَ إليه يكونُ فاعلًا ومفعولًا في المعنى ، كقولِك: أعجبني قيامُ زيدٍ وأَكْلُ الخبزِ ، فأُعْطِيَ حركةً بينَهما ، وهي الجرَّةُ ؛ لأَنَّ مخرجَها بينَ مخرجِ الألفِ والواوِ ، ولذا **قال:** ((**كما أَنَّ الفاعليةَ**[١] **والمفعوليةَ هما المقتضيان للرفعِ والنصبِ**)) للفرقِ بينَهما. **قولُه: (٢٧٦/ب)** ((**والعاملُ هنا غيرُ الْمُقْتَضِي كما كان ثَمَّ**[٢])) يعني في الرفعِ والنصبِ ؛ لأَنَّ العاملَ هو المصَحِّحُ[٣] لمعنَى الإضافةِ ، ومُصَحِّحُ الشيءِ غيرُه ؛ فلذا كان العاملُ غيرَ الإضافةِ كالفاعلِ والمفعولِ.

قولُه: ((**وهو حرفُ الجرِّ**)) هو حرفُ الإضافةِ[٤] على ما يأْتِي بيانُه في نحوِ: مررتُ بزيدٍ ، فزيدٌ مجرورٌ بالباءِ ، وهي حرفُ الجرِّ. **قولُه:** ((**أو معناه**)) (أو) للتفصيلِ ، يعني أَنَّه تارةً يُجَرُّ بحرفِ الجرِّ كما مَثَّلْنَا ، وأُخْرَى بمعنى حرفِ الجرِّ نحوِ: غلامُ زيدٍ ، وخاتمُ فضةٍ ، الثاني هنا مجرورٌ ، وظاهرُ كلامِ الزمخشريِّ أَنَّه مجرورٌ بمعنى حرفِ الجرِّ ، فيكونُ المعنى يَعملُ جرًّا ، وليس عاملُ الجرِّ أمرًا معنويًّا ؛ لأَنَّ العاملَ المعنويَّ عند النحاةِ لا يَعملُ الجرَّ[٥] ، لكنَّ الزمخشريَّ تَسَامَحَ في

=مؤثرة بنفسها .

الثالث: أن ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له إطلاقا ، والعامل الحقيقي هو المتكلم . ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث للدكتور محمد عيد ص ٢٠٠ .

(١) في الأصل زيادة: عليه . وهي مشطوبة .

(٢) كذا في ابن يعيش ١١٧/٢ وفي المفصل: ثمة. ينظر المفصل ص ٨٢ ط دار الجيل ، وص ١٣٥ ط الآداب .

(٣) أظنه يعني بالمصحح الموجِد . وقال ابن الحاجب:" لأن العامل هو ما تتقوم به المعاني المقتضية ، فوجب أن يكون غيرها." الإيضاح ٤٠١/١ .

(٤) قال ابن يعيش:" لأنها تضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم ، فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ ، وهي الأداة المحصلة له." ابن يعيش ١١٧/٢ .

(٥) ذكر ابن الخشاب أن العامل المعنوي معقول مستنبَطٌ ، ويكون في ثلاثة مواضع: اثنان متفق عليهما وهما عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء ، والثاني: عامل الرفع في الفعل المضارع وهو التجرد من الناصب والجازم ، وأما المختلف فيه فهو عامل الصفة في قول أبي الحسن الأخفش كقولك: مررت برجل ضاربٍ الجار لضارب عند الأخفش كونه وصفا لمجرور ، وعند سيبويه العامل في الموصوف هو العامل في الصفة . ينظر المرتجل ص ١١٤ ، ١١٥ . وعدَّهما عبد القاهر اثنان وهما رافع المبتدأ ورافع الفعل المضارع ينظر شرح العوامل المائة للأزهري ص ٣١٢ واللباب في علم الإعراب ص ١٨٤ . ولذا ذكر ابن عمرون أن العامل المعنوي لا يعمل الجر ، وعلى ما ذكره ابن الخشاب فهو يعمل .

وذكر السيوطي في الأشباه والنظائر أن العامل المعنوي قيل به في مواضع ، وعَدَّ منها ستًّا: الابتداء وعامل الرفع في الفعل=

العبارةِ[١] ، وقيل: العاملُ حرفُ الجرّ المقدَّرِ في الإضافةِ[٢] ؛ لأَنَّ معنى غلامُ زيدٍ غلامٌ لزيدٍ ، وخاتمُ فضةٍ خاتمٌ مِنْ فضةٍ ، وحرفُ الجرّ يَعملُ مقدَّرًا إذا نابَ عنه نائبٌ كواوِ (رُبَّ) وفائِها[٣] وهو ضعيفٌ ؛ لأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ في الإضافةِ حرفًا مقدَّرًا[٤]. قولُه: «لأَنَّ المعنى غلامٌ لزيدٍ» ، فنقولُ: مُسَلَّمٌ أَنَّ المعنى ذلك ، أَمَّا أَنَّ اللامَ مقدَّرَةٌ فلا نُسَلِّمُ ، ولو كانت مقدَّرَةً لم يَتَنَزَّلِ المجرورُ بالإضافةِ مَنْزِلَةَ التنوينِ كما لم يَتَنَزَّلْ مع ظهورِها ، ولم يُحْذَفِ التنوينُ كما لم يُحْذَفْ مع ظهورِها ولَظَهَرَ في غلامِه كما تَظهرُ في مع ضميرِ الظرفِ لَمَّا كان مقدَّرًا في: يومُ الجمعةِ سرتُ فيه ، ولم يَصِرِ الأولُ به معرفةً كما إذا ظَهرتِ اللامُ ؛ لأَنَّ تقديرَ الحرفِ لا يكونُ أبلغُ من ظهورِه ، وإِنْ سلَّمْنَا أَنَّ الحرفَ مقدَّرٌ ، ولكن لا نُسَلِّمُ أَنَّ حرفَ الجرّ يَعملُ مقدَّرًا. قولُه: «إذا نابَ عنه نائبٌ» ، فنقولُ: لا نُسَلِّمُ أَنَّه يَنُوبُ عنه نائبٌ ، وما ذكرَه من واوِ (ربَّ) وفائِها ، فلا نُسَلِّمُ أَنَّ الجرَّ بشيءٍ منهما (٢٧٧/أ) بل بربَّ المقدَّرةِ بدونِهما[٥] في قولِ الشاعرِ:

٤٥٧- رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ[٦]

=المضارع والخلاف أو المخالفة عند الكوفيين وعامل الفاعل عند الكوفيين وعامل المفعول عند خلف الأحمر عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان عند الأخفش . ينظر الأشباه والنظائر ٢٤٠/٢ .

(١) قال الزمخشري: " المجرورات على ضربين: مجرور بالإضافة ، ومجرور بحرف الجر كقولك: غلام زيدٍ ، وسرتُ من البصرة إلى الكوفة." الأنموذج ص ١٩ . وهذا يدل على تسامح الزمخشري في عبارته في المفصل .

(٢) قال الزجاج:" الخفض إنما وقع في الإضافة بمعنى اللام." ما ينصرف ص ٦ وينظر علل النحو ص ٢٠٥ والتذييل والتكميل ٦/١٢ . وعدَّه ابن الحاجب أقرب إلى الصواب في الإيضاح ٤٠١/١ وشرح المقدمة الكافية ٥٨٨/٢ ونص عليه ابن يعيش ١١٧/٢.

(٣) حمل عمل حرف الجر المقدر في الإضافة على واو (رب) وفائها في ابن يعيش ١١٧/٢ .

(٤) قال عبد القاهر:" وإنما قلنا: إن الجر بمعنى اللام قصدا إلى أن الاسم إنما عمل الجر حيث كان في الكلام معنى حرف الجر ؛ لأن الأسماء المحضة لا أصل لها في العمل ، وإنما العمل للأفعال والحروف ، ألا ترى أن شيئا من هذه الأسماء لا يعمل رفعا ولا نصبا." المقتصد ٨٧١/٢ .

(٥) هذا ما قاله ابن يعيش أن الجر بـ(رب) المقدرة ، ينظر ابن يعيش ١١٨/٢ بل ذكر ابن مالك أنه لا خلاف في ذلك ينظر شرح التسهيل ١٨٩/٣ .

(٦) صدر بيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة ، وتمامه كما في الديوان ص ٥٢ :

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه ... كِدْتُ أَقْضِي الغداةَ مِنْ جَلَلِه

وروي: الحياة ، وهي في أكثر مصادر البيت ، وهو له في العين ٤٠٥/٧ والصحاح ١٦٥٩/٤ والمقاصد النحوية ١٢٦٩/٣ وخزانة الأدب ٢٠/١٠ ، وبلا نسبة في الأضداد ص ٩١ والزاهر ١/ ٥٥٩ والخصائص ٢٨٥/١=

وإنْ سَلَّمْنَا أَنَّه يُحذفُ في رُبَّ إذا نابَ عنه نائبٌ ، فلماذا يَعملُ هنا؟ لابدَّ له من دليلٍ. والصحيحُ ما قال سيبويه: «واعلمْ أَنَّ المضافَ ينجرُّ بثلاثةِ أشياءَ: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ وبشيءٍ يكونُ ظرفًا ، وباسمٍ لا يكونُ ظرفًا»[1]. وقولُه: «بشيءٍ يكونُ ظرفًا» يعني باسمٍ يكونُ ظرفًا ، فقد صرَّحَ وقال: «باسمٍ لا يكونُ ظرفًا» وإنَّما قلتُ: إنَّ الاسمَ الأولَ هو العاملُ ؛ لأَنَّ الثاني كالجزءِ من الأولِ ، وهو غيرُه ، فلم يَصِحّ أَنْ يَعملَ فيه ما عَمِلَ في الأولِ من غيرِ مُقَوٍّ[2] وقولي: كالجزءِ. خُرُوجُ[3] المفعولِ والخبرِ ، وقولي: غيرُ الأولِ. يُخرجُ الصفةَ ، وبَطَلَ أَنْ يكونَ العملُ للمعنى ، ولحرفٍ مقدَّرٍ ، ولابدَّ له مِنْ عاملٍ ؛ لأَنَّه معربٌ ، فتَعَيَّنَ أَنَّ العاملَ الاسمُ الأولُ ، فإنْ قيلَ: الاسمُ لا يَعملُ بطريقِ الأصلِ فكيف عَمِلَ هنا؟ والجوابُ أَنَّا نُعْمِلُه بالحملِ على حرفِ الجرِّ ، لكن لا على أَيِّها اتَّفَقَ بل على ما ناسبَ معناها. ومعنى الإضافةِ تارةً اختصاصٌ ، وهي بمعنى اللامِ ، وتارةً إضافةُ الشيءِ إلى نوعِه ، وهو بمعنى (مِنْ) ، فلذا قال الزمخشري: «**أو معناه**» يعني اسمٌ معناه معنَى الحرفِ ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ الإضافةُ بمعنى حرفٍ غيرِ اللامِ و(مِنْ) ، وإنَّما وَجَبَ في اللامِ و(مِنْ) خاصةً دونَ غيرهما مِنْ حروفِ الإضافةِ ؛ لغلبةِ معنى اللامِ على كلِّ شيئين ، ولدلالةِ الجنسِ على النوعِ ، والنوعِ على الجنسِ ، فجازَ اختزالُ (مِنْ) لهذه العلَّةِ ، إذ كان قولك: ثوبُ خزٍّ يقتضِي إذا قلتَ: ثوبٌ أَنَّه مِنْ خَزٍّ أو ما جرَى مجرَاه كما يقتضِي ضربتُ مضروبًا ، هو زيدٌ أو غيرُه فجاز لهذه أَنْ تَختزلَ (٢٧٧/ب) الحرفَ ، ويَستغنِي باقتضاءِ اسمِ النوعِ للجنسِ ، وأَمَّا غلبةُ كلِّ شيئينِ على معنًى لكذا فهو بَيِّنٌ في قولِك: غلامٌ لكذا ودارٌ لكذا ، وهو أكثرُ من أَنْ يُحصَى ، فجازَ للكثرةِ والغلبةِ اختزلَ اللامَ و(مِنْ) ،

=والمحكم ٢٠٦/٧ والغرة ٦٧٤/٢ والإنصاف ٣٧٨/١ وشرح التسهيل ١٨٩/٣ والجنى الداني ص ٤٥٥ . وروي: ورسم ، في معجم ديوان الأدب ٤٣/٣ وشمس العلوم ٤٠٤٢/٧ وعلى هذه الرواية هو من بحر المنسرح.

الشاهد: جر رسم برب محذوفة .

(١) الكتاب ٤١٩/١ . ونسب إلى الأخفش أن العامل الإضافة المعنوية ، وينظر الخلاف في العامل في المضاف إليه في الإيضاح لابن الحاجب ٤٠٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٧٣/٢ وشرح الكافية للرضي ٧٢/١ والتذييل والتكميل ١٢/والمساعد ٣٢٩/٢ والهمع ٢٦٥/٤.

(٢) في الأصل: مقوي .

(٣) في الأصل الواو من خروج غير ظاهرة ، ولكن الكلمة واضحة المعنى ، وقد وضع الناسخ ضمة فوق الخاء والجيم ، والأولى: يُخرجُ ؛ لأنه سيذكر نظيرا لها عما قليل .

ولم يكنْ لغيرِ هذين الحرفين مِنْ قوةِ دلالةِ الأولِ على الثاني ما لهما ، فلم يَجُزْ أَنْ تَختزلَ الحرفَ لو قلتَ: مررتُ زيدٍ لم يُدْرَ أردْتَ بزيدٍ أو إلى زيدٍ أو عن زيدٍ ، فلا يَتَحَصَّلُ بهذا معنًى ، وأَمَّا غلامُ زيدٍ فلا يَحتملُ إلا اللامَ ، وكذا ثوبُ خزٍّ لا يَحتملُ إلا (مِنْ) ؛ للدلالةِ التي بَيَّنْتُهَا ، وقال الرماني: «إنَّما جازَ الجرُّ بغيرِ حرفٍ في الإضافةِ خاصةً ؛ لأَنَّ فيها معنَى حرفِ الجرِّ ، وذلك كقولِك: غلامُ زيدٍ ، ففيه معنى غلامٌ لزيدٍ ، ولولا ذلك لم يَجُزْ إذ كانت الاتصالاتُ تختلفُ وجوهُها ، فليس كلُّ ما اتصلَ ثانٍ[1] بأولَ وجبَ أَنْ يَنجرَّ به ، وإنَّما ذلك للاتصالِ الذي فيه معنى حرفِ الجرِّ خاصةً ، وحروفُ الجرِّ كلِّها تَصِلُ الثانيَ بالأولِ على جهةِ الاختصاصِ الذي يَحتملُ فيه الأولُ الثانيَ الذي هو غيرُه ، وإنَّما قلنا: يَحتملُ ؛ ليُفَرَّقَ بينَ اتصالِ الإضافةِ واتصالِ الشِّرْكَةِ والتعديةِ ؛ لأَنَّ اتصالَ التعديةِ يدلُّ فيه الأولُ على الثانِي ، واتصالُ الشِّرْكَةِ اجتماعُ شيئين في معنًى ، وليس ذلك في الإضافةِ من حيثُ هي إضافةٌ في الحقيقةِ ، وأطلقْنَا الاحتمالَ مِنْ غيرِ تقييدِ معنَى الشِّرْكَةِ ؛ لأَنَّ احتمالَ الأولِ الثانيَ في الشِّرْكةِ مقيَّدٌ بمعناها ، وقلنا: الذي هو غيرُه ؛ ليُفَرَّقَ بين الإضافةِ والصفةِ ، فحروفُ الجرِّ كلُّها تَصِلُ الثاني بالأولِ ؛ لاختصاصِ الثاني بالأَوَّلِ فيها على احتمالِ اختصاصِه بما هو غيرُه ، كقولِك: حِجْرُ زيدٍ ، وليس كقولِك: ضربتُ زيدًا ؛ لأَنَّ ضربتُ يدلُّ على مضروبٍ (٢٧٨/أ) ، والحِجْرُ لا يدلُّ على المضافِ إليه لكن يَحتملُه ، وكذلك المرورُ لا يدلُّ على الممرورِ به لكنَّه يحتملُه ، فحروفُ الإضافةِ تَصِلُ الثانيَ بالأولِ ، فلابدَّ مِنْ أَنْ يعملَ فيها فعلٌ ؛ لأَنَّها بمنزلةِ اتصالِ التعديةِ إلا بمقدارِ أَنَّ الأولَ في التعديةِ يدلُّ على الثانِي بنفسِه ، وهو في حروفِ الإضافةِ يدلُّ عليه بوسيطةِ حرفٍ ، فحكمُه حكمُ اتصالِ التعديةِ في أَنَّه لابدَّ فيه مِنْ فعلٍ ؛ لأَنَّ التعديةَ للفعلِ ، وحروفُ الجرِّ وإنْ جمعَها معنى اتصالِ الثاني بالأولِ ، فإنَّما ذلك على وجوهٍ مختلفةٍ ، والاتصالاتُ كلُّها وإنِ اختلفتْ وجوهُها ترجعُ إلى اتصالِ حروفِ الإضافةِ ؛ لأَنَّك إذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو ، فرددْتَه إلى الإضافةِ قلتَ: القيامُ لهما ، وكذلك[2]: ضربتُ زيدًا وعمرًا تقول: الضربُ لهما ، فقد رجعَ اتصالُ التعديةِ والشِّرْكَةِ إلى الإضافةِ ، وإنَّما بَيَّنْتُ هذا ؛ لِتعلمَ قوتَها على غيرِها ، إنَّما صارتْ لها هذه القوةُ ؛ لأَنَّ الاختصاصَ فيها على سبيلِ الاحتمالِ ، واتصالُ التعديةِ وإنْ دلَّ الأولُ فيهما

(١) في الأصل: ثاني .

(٢) في الأصل: لذلك . والصواب ما أثبته .

على الثاني ففيه معنَى الاحتمالِ وزيادةُ الدلالةِ ، واتصالُ الشِّرْكَةِ على الاحتمالِ ؛ لاجتماعِ الشيئين في معنًى ، وكِلَا هذين الاختصاصينِ يَرجعُ إلى اختصاصِ الإضافةِ ؛ لأَنَّه معهما»[1] انتهى. وإذا ضَبَطْتَ ما ذكرَه عَلِمْتَ أَنَّ الإضافةَ أعمُّ من جميعِ الاتصالاتِ ؛ لأَنَّ جميعَها لابدَّ فيها مِنِ اتصالِ الاحتمالِ وزيادةٍ ، وبهذا تعلَمُ أَنْ لا مُشَبَّهَ بالإضافةِ كما شُبِّهَ بالفاعليةِ والمفعوليةِ ، وغيرُ المحضةِ اتصالُها اتصالُ تعديةٍ ، والإضافةُ فيها إعراضٌ عمَّا في الأولِ من الدلالةِ على الثانِي ، فلذا كانتْ غيرَ محضةٍ لَمَّا خالطَها أمرٌ آخرُ ، وهو اتصالُ التعديةِ ، فعلمْتَ صحةَ (٢٧٨/ب) قولِ النحويين: إنَّ الاسمَ لا يكونُ مجرورًا إلا بالإضافةِ ، ولَمَّا كانت الإضافةُ على ما ذكرتُ مِنِ الاتصالِ أشبهتِ اتصالَ لامِ التعريفِ بما يَتَّصِلُ به ؛ فلذلك تنزَّلَتْ ممَّا خَصَّصَتْهُ منزلةَ الجزءِ ، ولذا تنزَّلَ حرفُ الجرِّ منزلةَ الجزءِ مِنَ المجرورِ ومنزلةَ الجزءِ مِنَ الفعلِ لَمَّا تعلَّقَ بهما ، ولم أَرَ أحدًا يَتَّبِعُ هذا الموضعَ إلى هذه الغايةِ .

[الإضافةُ على ضربين]

قال الزمخشري: «وإضافة الاسم للاسم على ضربين: معنوية ولفظية. فالمعنوية ما أفاد تعريفاً كقولك: دار عمرو، أو تخصيصاً كقولك: غلام رجل. ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام كقولك: مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده، أو بمعنى من كقولك: خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج.

واللفظية أن تضاف الصفة إلى مفعولها في قولك: هو ضارب زيد، وراكب فرس، بمعنى ضارب زيداً وراكب فرساً؛ وإلى فاعلها كقولك: زيد حسن الوجه ومعمور الدار، وهند جائلة الوشاح، بمعنى حسن وجهه ومعمورة داره وجائل وشاحها. ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ والمعنى كما هو قبل الإضافة. ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة كما وصف بها مفصولة في قولك: مررت برجل حسن الوجه وبرجل ضارب أخيه».

قال صاحبُ الكتابِ: فصلٌ وإضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ على ضربين الفصلُ.

مُحَمَّدٌ: «**إضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ**» جَعْلُ الثاني مِنْ تمامِ الأَوَّلِ ، يتنزَّلُ منه منزلةَ التنوينِ ، وهي «**على ضربين: معنويةٌ**» وهي الحقيقيةُ ، وهي التي معناها معنى اللامِ أو (مِنْ) ، وتفيدُ

---

(١) ينظر في ذلك شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الثاني ٤٦/ب وما بعدها .

تعريفًا إنْ أُضيفَ إلى معرفةٍ ، وتخصيصًا إنْ أُضيفَ إلى نكرةٍ ، وإنَّما سَرَى التعريفُ أو التخصيصُ مِنْ الثاني إلى الأولِ في الإضافةِ ؛ لأَنَّه اجتمعَ شيئانِ: دخولُ الثاني في الأولِ ، وكونُه معاقِبًا للتنوينِ الذي يُعاقِبُ الألفَ واللامَ ، وما قامَ مقامَه من نونِ تثنيةٍ وجمعٍ ، فغلامٌ لزيدٍ لا يتعرَّفُ ، وغلامُ زيدٍ يتعرَّفُ لَمَّا أُضيفَ إلى معرفةٍ ، ويتخصَّصُ في نحوِ: غلامُ رجلٍ ؛ لأَنَّ الثاني ليس معرفةً حتى يتعرَّفَ به الأولُ ، وإنَّما أفادَه تخصيصًا ؛ لأَنَّ غلامَ رجلٍ أخصُّ من غلامٍ لاحتمالِ أَنْ يكونَ غلامَ امرأةٍ أو صبِيٍّ. **قولُه:** «**ولا تخلُو في الأمرِ**[1] **العامِّ مِنْ أَنْ تكونَ بمعنَى اللامِ ، كقولِك: مالُ زيدٍ وأرضُه وأبوه**[2] **وسيِّدُه وعبدُه**» فهذه كلُّها إضافتُها بمعنى اللامِ. **قولُه:** «**أو بمعنى مِنْ ، كقولِك: خاتمُ فضةٍ وسوارُ ذهبٍ وبابُ ساجٍ**» هذه كلُّها بمعنَى مِنْ ، قال ابنُ السراجِ: «إنَّما نريدُ بقولِنا: إضافةٌ بمعنَى (مِنْ) أَنْ يكونَ الاسمُ الأولُ بعضَ الثاني وله اسمُه مثلُ: ثوبُ خزٍّ ، فالثوبُ (٢٧٩/أ) من الخزِّ ، وله اسمُه وهو خزٌّ ، وإذا قلتَ: يدُ زيدٍ فليس اسمُ اليدِ زيدٌ»[3]. مُحَمَّدٌ: وهذا ذكرَه أبو عليٍّ في الإيضاحِ بمعناه[4] ، وعبدُ القاهرِ ذكرَ ما ذكرَه أبو عليٍّ ثم قال: «فإنْ قلتَ: رئيسُ القومِ جازَ أَنْ تكونَ الإضافةُ بمعنى (مِنْ) كأَنَّك قلتَ: الرئيسُ من القومِ ، وذلك أَنَّه مِنْ جملتِهم كما أَنَّ البابَ من السَّاجِ ، ولو قلتَ: جاءني القومُ كان داخلًا تحتَه كما أَنَّك إذا قلتَ: أعجبني الساجُ اشتملَ على البابِ وغيرِه»[5]. فلم يدرِ ما معنَى قولِ أبي عليٍّ بأَنَّ المضافَ قد يقعُ عليه اسمُ المضافِ إليه كما شرحَه ابنُ السراجِ ، فظنَّ أَنَّه يشملُها ؛ لأَنَّه بعضُه ، وقال السخاويُّ: «إضافةُ الأعدادِ إلى مميِّزِها بمعنَى (مِنْ) والأولُ بعضُ الثاني ، وليس له اسمُه ، وذلك: ثلاثةُ أثوابٍ»[6]. **مُحَمَّدٌ:** ما أدرِي لم لا يجوزُ أَنْ يقالَ: لَهذِه الثلاثةُ أثوابٍ ، والإشارةُ إلى المعدودِ لا إلى العددِ ، فوقعَ اسمُ الثاني على الأولِ وللهِ الحمدُ. وقولُ الزمخشري: «**في الأمرِ العامِّ**» ليس بشيءٍ ، فإنَّ الإضافةَ لا تكونُ إلا بمعنى أحدِ

---

(١) في الأصل: الأمر في . ووضع الناسخ فوق كل منهما (م) .

(٢) في المفصل زيادة: وابنه . ينظر ص ١٣٥ ط الآداب وص ٨٢ ط دار الجيل ، وكذا ابن يعيش ١١٨/٢ .

(٣) ينظر الأصول ٥٣/١ و ٥/٢ بتصرف .

(٤) ينظر الإيضاح ص ٢١١ .

(٥) المقتصد ٨٨١/٢ .

(٦) المفصل ٨١٤/٢ .

الحرفينِ ، فلا حاجةَ إلى الاحترازِ ، وربَّما تُكُلِّفَ له مخرجًا ، قال الشيخُ: ((وربَّما جاءَ منه شيءٌ على غيرِ هذين الوجهينِ ، قالوا: فُلَانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ بفتحِ الغينِ والدالِ أي: ثابتُ القدمِ في الحربِ والكلامِ ، يقالُ ذلك للرجلِ إذا كان لسانُه يَثْبُتُ في موضعِ الزَّلَلِ والخصومةِ ، قال ابنُ السِّكِيتِ: ((يقالُ: ما أَثْبَتَ غَدَرَهَ)) (١) يعني الفَرَسَ أي: ما أَثبتَه في الغَدَرِ ، وهي الحِجَرةُ(٢) واللَّخَاقِيقُ أي: خُروقُ الأرضِ وشقوقُها(٣) ، وعندي أَنَّ إضافةَ اسمِ الفاعلِ إذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدَّرًا بحرفِ جرٍّ مع أَنَّ إضافتَه محضةٌ)) (٤) انتهى. **مُحَمَّدٌ**: أحسِبُه أخذَ ثَبْتَ الغَدَرِ من كلامِ عبدِ القاهرِ ، قال ابنُ الخشابِ: ((وزادَ مِنَ (٢٧٩/ب) المتأخرينَ أحسِبُه عبدَ القاهرِ الجرجانيّ إضافةً ثالثةً ، وقال: هي بمعنى (في) ، ومثَّلَ عليها بقولهم: فُلَانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ ، قال: والمرادُ ثَبْتٌ في الغَدَرِ(٥) ، وغَرَّهُ تفسيرُهم إيَّاه بـ(في) ، وهذا كلامٌ جرَى كالمثلِ ، والأصلُ في الغَدَرِ المكانُ الذي فيه حِجْرَةٌ ولَخَاقِيقٌ ، فيَشُقُّ سُلُوكُه ، ولا تَثْبُتُ القدمُ فيه ، وثَبْتٌ صفةٌ بمعنى ثابتٍ ، فهي إضافةٌ في تقديرِ الانفصالِ على هذا ، وكيف تكونُ منفصلةً ، وتقدَّرُ تقديرَ متصلةٍ؟))(٦). **محمد**: والذي ذكرَه ابنُ الخشَّابِ هنا هو الجيِّدُ ، وقولُ الشيخِ في اسمِ الفاعلِ إذا كان ماضيًا لا أراه(٧) ؛ =

---

(١) قول ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٨٠ .

(٢) نص الزبيدي في تاج العروس ٢٠٩/١٣ على أنها بكسر ففتح ، وأرضٌ حِجَرة كثيرة الحَجَرِ . تاج العروس ٥٣٨/١٠.

(٣) اللخاقيق مفردها: لخقوق . غريب الحديث لأبي عبيدة ٧٥/٣ .

(٤) ابن يعيش ١١٩/٢ .

(٥) قائل هذا الرأي هو عبد القاهر فعلا ، ولكن ما نص عليه عبد القاهر أن الإضافة بمعنى (في) تجيء في النادر ، ينظر شرح الجمل لعبد القاهر ص ٢٢٩ ، وممن ذهب إلى مجيء الإضافة بمعنى في الزمخشري في الكشاف ٤١٦/١ وابن الحاجب ينظر الكافية ص ٢٨ والإيضاح له ٤٠٢/١ وضبطها بكون المضاف إليه ظرفا ، وابن مالك ينظر شرح التسهيل ٢٢١/٣ وضبطها بقوله: "إن حسن تقديرها وحدها" ، وقال أبو حيان:" وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى (عند) قال: تقول: هذه ناقة رَقُودُ الحَلْبِ معناه رقودٌ عند الحلب." الارتشاف ٤/ ١٨٠٠ ، وهذا قول ابن قتيبة في المعاني الكبير ٧٢/١ ، ٣٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٧٢/٢ .

(٦) لم أجد النص في المرتجل .

(٧) قال ابن يعيش بعد ذكره فلان ثبت الغَدَرِ:" وعندي أن إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيا من ذلك ليس مقدَّرًا بحرف جر مع أن إضافته محضة." ابن يعيش ١١٩/٢ . يقصد ابن يعيش أنها ليست بمعنى اللام أو (من) .

=لأَنَّـه إذا كـان ماضـيًا لا يَعمـلُ إلا لِلْجَـرَيَانِ[1] ، وقـد فُقِـدَ في الماضِـي ، فلـم يَبْـقَ إلا اختصاصُ الإضافةِ ، وهي بمعنى اللام .

وقال السخاويُّ: ((إنَّما قال: في الأمرِ العامِّ احترازٌ من إضافةِ (كلا) و(كلتا) ومن الإضافةِ بمعنى (في) ، نحوُ قولِ جريرٍ:

٤٥٨-مِنْ كلِّ مشْتَرِفٍ عَلَى بُعْدِ الْمَدَى ... ضَـرِمِ الرَّقَـاقِ مُنَاقِـلِ الأَجْـرَالِ[2]

الضَّرِمُ: السريعُ[3] ، والرقاقُ: الأرضُ اللينةُ التي تحتَها الأرضُ الصُّلْبَةُ[4] ، والمناقِلُ: الذي يضعُ رجلَه في الأرضِ ذاتِ الحجارةِ على غيرِ حَجَرٍ[5] ، والأجرالُ: جمعُ جَرَلٍ ، وهو المكانُ الذي فيه الجَرَلُ ، والجَرَلُ: الحجارةُ[6] أي: ضَرِمٌ في الرقاقِ مُنَاقِلٌ في الأجرالِ ، وقال الهذليُّ:

٤٥٩- كَـأَنَّ مُـلَاءَتِيَّ عَلَـى هِجَـفٍّ ... يَعُـنُّ مَـعَ العَشِـيَّةِ لِلـرِّئَالِ

(١) في الأصل: للجر بان . ومعنى كلام ابن عمرون أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأن اسم الفاعل على زنة لفظ المضارع في حركاته وسكناته ، فإذا وافقه في المعنى أيضا كان جاريا على المضارع لفظا ومعنى فعَمِلَ ، أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل لأنه ليس جاريا على الماضي لفظا في عدد الحركات والسكنات ، فحصلت المخالفة فلم يبق إلا أن تضيفه إلى ما بعده . ينظر ابن يعيش ٧٦/٦ .

(٢) بيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٥٨/٣ وفيه: وإن بعُدَ المدى ، وينظر المعاني الكبير ١٥/١ وجمهرة اللغة ١٣٣٠/٣ ومعجم ديوان الأدب ٣٩١/٢ وتهذيب اللغة ١٥١/٩ والخصائص ٣٢/٢ والصحاح ١٣٨٠/٤ ومجمل اللغة ١٨٤/١ والمحكم ٣٧٦/٧ وأساس البلاغة ٥٠٤/١ واللسان ١٠٨/١١ .

ومشترف: مشرِفُ الخَلْقِ بمعنى منتصب . الصحاح ١٣٨٠/٤ .

الشاهد: ضرم الرقاق فالإضافة هنا بمعنى في أي: ضرم في الرقاق.

(٣) ينظر الصحاح ١٩٧١/٥ (ض ر م) .

(٤) ينظر السابق ١٤٨٣/٤ (ر ق ق) .

(٥) ينظر تهذيب اللغة ١٥١/٩ (ن ق ل) .

(٦) ينظر اللسان ١٠٧/١١ (ج ر ل) .

٤٦٠- عَلَى حَتِّ البُرَايَةِ زَمْخَرِيّ السْـ   سَـوَاعِدِ ظَلَّ فِي شَرْيٍ طِوَالِ[١]

الحَتُّ: السريعُ[٢] ، شَبَّهَ نفسَه في شدَّةِ عدوِه بالظليمِ ، والبُرَايةُ: الشحمُ واللحمُ يبقَى مع كثرةِ السيرِ والعملِ[٣] ، وأصلُ البرايةِ النحاتةُ ، وقد أبَى بعضُهم أَنْ تكونَ (٢٨٠/أ) هذه الإضافةُ بمعنى (في) ، وقال: إنَّها محمولةٌ على إضافةِ الصفةِ المشبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ ، وقيلَ في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾[٤] إنَّ الإضافةَ بمعنَى (في)[٥]))[٦]. **مُحَمَّدٌ**: قولُ السخاوي: ((وقد أبَى بعضُهم)) هو الصوابُ ، وأصلُه ضَرِمٌ في مكانِ الرقاقِ مُنَاقِلٌ في مكانِ الأجرالِ ، ثم اتَّسَعَ فيه فجعلَ الضرمَ للرقاقِ مجازًا ، وأُضِيفَ الحَتُّ إلى البُرَايةِ ؛ لأَنَّه واقعٌ عندها ، ومُنَاقِلٌ اسمُ فاعلٍ ، فأُضِيفَ إلى الظرفِ بعدَ أَنْ جُعِلَ مفعولًا به اتساعًا ، واسمُ الفاعلِ يُضافُ إلى مفعولِه إضافةً لفظيةً ، وأَمَّا ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ فسَهْلٌ ؛ لأَنَّ المعنى أَنَّ خصامَه أَلَدُّ ، فالخصامُ فاعلُ أَلَدَّ ، فهو من إضافةِ الصفةِ إلى فاعلِها ، وأَمَّا إضافةُ (كِلَا) و(كِلْتَا) فكإضافةِ (كُلٍّ) ، وهي عندَ النحاةِ بمعنى اللامِ ، وقال ابنُ الحاجبِ: ((قوله: في الأمرِ العامِّ ، الأولى أَنْ يُحملَ على

---

(١) بيتان من الوافر ، وهما للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣١٩/١ ، ٣٢٠ وله في الحيوان ٣٢٦/٤ والمعاني الكبير ٣٣٤/١ وجمهرة اللغة ١١٤٥/٢ وتهذيب اللغة ٧٣/٢ والصحاح ٢٤٦/١ ومقاييس اللغة ٢٣٣/١ والمحكم ٤٦٨/١ واللسان ٢٢/٢ ولعمرو ذو الكلب الهذلي في المنجد ص ١٧٦ وبلا نسبة في معجم الأدب ٢/٣ وكتاب الشعر ص ٣٤٢ ومجمل اللغة ٢٢١/١ وشمس العلوم ١٢٤٥/٣ . وروي في بعضها: هزف .

قال ابن قتيبة:" ملاءتاه: ثوباه ، والهزف: الجافي ، يعن: يعرض ، الرئال: الصغار ، حت: سريع ، يقال: فرس حت وسكب وبحر كل هذا في السرعة والالتهاب ، والبراية: ما يبقى منه بعد بري الكلال له ، يقال للدابة: إنه لذو براية أي ذو بقية إذا براه السفر والمرض . والزمخري: الأجوف ، والسواعد ... ههنا مجاري المخ في عظام الظليم ، والشري: شجر الحنظل ... وأراد حت عند البراية ." المعاني الكبير ٣٣٤/١ بتصرف . والهجف بمعنى الهزف ، وينظر اللسان ٣٤٤/٩ .

الشاهد: مجيء الإضافة في (حت البراية) و(مناقل الأجرال) بمعنى (في) ، وأجاز ابن قتيبة في المعاني الكبير أن تكون بمعنى (عند).

(٢) ينظر الصحاح ٢٤٦/١ (ح ت ت) .

(٣) ينظر اللسان ٧٠/١٤ (ب ر ي) .

(٤) من الآية (٢٠٤) من سورة البقرة .

(٥) قاله الزمخشري في الكشاف ٤١٦/١ .

(٦) المفضل ٨٣٦/٢ – ٨٣٧ بتصرف .

الاحترازِ من مثلِ قولِك: ضاربُ اليومِ ، و﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾[1] ، فإنَّ هذه بمعنى (في))[2]. وقال في شرحِ مقدمتِه: ((والذي بمعنى (في) شرطُه أَنْ يكونَ المضافُ اسمًا مضافًا إلى ظرفِه ، كقولِك: ضربُ اليومِ))[3]. **مُحَمَّدٌ**: جَعَلَ الإضافةَ إلى الظرفِ بمعنى (في) ؛ لأَنَّ الظرفَ إذا كان غيرَ مُتَسَّعٍ فيه كان في تقديرِ (في) ، فأَبقَى هذا التقديرَ بعدَ الاتساع ، وفَرَّقَ بأَنَّه إذا نُصِبَ على الظرفِ كان الحرفُ غيرَ مرادٍ لكنَّه محذوفٌ ، وفي الإضافةِ يكونُ مقدَّرًا يعني مُرَادًا ، وقال: ((شَرْطُ تقديرِه أَنْ يكونَ مُجَرَّدًا تنوينُه لأجلِها)) [4] ، يريدُ لأجلِ الإضافةِ ، وقال أبو علي في الإغفالِ: ((تقديرُ حرفِ الظرفِ يمنعُ الإضافةَ ، أَلَا ترَى أَنَّه إذا كان الحرفُ مُرَادًا فيه ومُقَدَّرًا معه بدلالةِ ردِّه في موضعِ الضميرِ))[5] فهذا أبو عليٍّ يقولُ: إنَّه في الظرفِ مُرَادٌ وفي الإضافةِ ليس بمرادٍ ، واستدلَّ (٢٨٠/ب) على ذلك بما أوضحَه ، واسمُ الزمانِ والمكانِ إنَّما قُدِّرَ بـ(في) إذا كان وِعَاءً ومع الإضافةِ يُرَادُ اختصاصُ شيءٍ به اختصاصًا كان يحتملُه على ما قَرَّرَ في الإضافةِ ، فلا يكونُ بمعنى (في) ، وذا منهم تكلُّفٌ لقولِ الزمخشريِّ ، وإذا كان الشيءُ غيرَ مُحَقَّقٍ فطُلِبَ تصحيحُه لا يُجدِي إلا عناءً. **قولُه**: ((**واللفظيةُ**)) هي التي ليستْ بحقيقيةٍ ، وهي ((**إضافةُ الصفةِ إلى مفعولِها في**)) نحو ((**قولِك: هو ضاربُ زيدٍ ، وراكبُ فرسٍ بمعنى ضاربٌ زيدًا ، وراكبٌ فَرَسًا أو إلى فاعلِها كقولِك: حَسَنُ الوجهِ**)) ، **قوله**: ((**إلى فاعلِها**)) يعني إلى ما كان فاعلَها ؛ لأَنَّها حينئذٍ قد نُقِلَتْ عنه ، وصار فيها ضميرٌ يَرجعُ إلى الأَوَّلِ يرتفعُ بأَنَّه فاعلٌ و((**معمورُ الدارِ**)) معمورٌ اسمُ مفعولٍ أُضيفَ إلى ما كان مرفوعًا بأَنَّه اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، و((**جائلةُ**[6] **الوِشَاحِ**)) أُضِيفَ جائلٌ إلى وِشَاحِها ، والمعنى حَسَنٌ وجهُه ، ومعمورةٌ دارُه ، وجائلٌ وشاحُها ، وإنَّما قَيَّدَ الصفةَ إلى مفعولِها أو فاعلِها ؛ ليَخْرُجَ عنه نحوُ: سَيِّدُ القومِ ،

---

(١) من الآية (٣٣) من سورة سبأ .

(٢) الإيضاح لابن الحاجب ٤٠٢/١ .

(٣) ينظر شرح المقدمة الكافية في الإعراب ٥٩٠/٢ .

(٤) الكافية ص ٢٨ وينظر شرح المقدمة الكافية ٥٨٩/٢ .

(٥) الإغفال ٦٤/٢ بتصرف .

(٦) وِشَاحٌ جائلٌ سَلِسٌ . تاج العروس ٢٥٣/٢٨ (ج و ل) .

فإضافتُه حقيقيةٌ ؛ لإضافةِ الصفةِ إلى غيرِ معمولِها ، «**ولا تُفِيدُ**» إضافةُ [الصفةِ][1] إلى معمولِها «**إلَّا تخفيفًا في اللفظِ**» بحذفِ التنوينِ ، والمعنَى على ما كان قبلَ الإضافةِ ؛ لهذا كانت لفظيَّةً ؛ لأَنَّها لم تُفِدْ معنًى غيرَ ما كان قبلَ الإضافةِ ؛ لأَنَّ الأولَ يدلُّ على الثاني دلالةَ العاملِ على معمولِه ، وليستِ المعنويةُ كذلك. **قولُه**: «**ولاستواءِ الحالين**» يعني الإضافةَ وعدمَها «**وُصِفَتِ النكرةُ بهذه الصفةِ مضافةً كما وُصِفَتْ بها مفصولةً في قولِك: مررْتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبرجلٍ ضاربِ أخِيه**» فإنْ قيل: لِمَ قلتَ: إنَّ حَسَنَ صفةٌ للنكرةِ؟ ولِمَ لا يكونُ بدلًا؟ والجوابُ أَنَّ المشتقَّ متى جرَى على ما قبلَه في (٢٨١/أ) إعرابِه ، فالغالبُ عليه أَنْ يكونَ صفةً ، وظَنَّ بعضُهم أَنَّ المعنويةَ المحضةُ[2] ، واللفظيةَ التي ليستْ بمحضةٍ[3] ، وليس كذلك ؛ لأَنَّ المحضةَ الْمُخْلَصَةُ لمعنى الإضافةِ ، والإضافةُ التي ليستْ بمحضةٍ يشوبُها غيرَ معنَى الإضافةِ. بيانُ ذلك أَنَّ أفعلَ إضافتُه معنويةٌ وليستْ بمحضةٍ على ما يأتِي بيانُه.

[حكم الإضافة المعنوية]

قال الزمخشري: «وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، قال الفرزدق:

فسما وأدرك خمسة الأشبارِ

وقال ذو الرمة:

ثلاث الأثافي والديار البلاقعُ

وتقول في اللفظية: مررت بزيد الحسن الوجه، وبهند الجائلة الوشاح، هما الضاربا زيد، وهم الضاربو زيد. قال الله تعالى: (والمقيمي الصلاة) ولا تقول: الضارب زيد، لأنك لا تفيد فيه خفة بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع، وقد أجازه الفراء. وأما الضارب الرجل فمشبه بالحسن الوجه».

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ وقضيةُ الإضافةِ المعنويةِ أَنْ يُجَرَّدَ لها المضافُ من**

---

(١) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٢) هو ابن يعيش ينظر ١١٨/٢ .

(٣) ينظر السابق ١١٩/٢ .

التعريفِ» الفصلُ .

مُحَمَّدٌ: لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ المعنويةَ تُفِيدُ التعريفَ أو التخصيصَ اقتضَى ذلك أَنْ يُجَرَّدَ لها الاسمُ الأولُ من التعريفِ ؛ لأَنَّه إذا كان الأولُ معرفةً لا يَحْصُلُ بالثاني تعريفٌ ولا تخصيصٌ ، أَمَّا التعريفُ فلحصولِه من الأولِ ، وأَمَّا التخصيصُ فلحصولِ ما هو أبلغُ منه. **قوله: «وما تقبَّلَه الكوفيون من قولِهم: الثلاثةُ الأثوابِ ، والخمسةُ الدراهمِ[1] فبمَعْزِلٍ عند أصحابِنا عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ»** وقال ابنُ خروفٍ: «جعلَها ابنُ بابَ شاذ[2] مسألةَ خلافٍ بينَ الكوفيينِ والبصريينِ ، ولم يَعْلَمْ أَنَّ العربَ هي التي اختلفتْ في ذلك»[3]. وقد نُقِلَ أَنَّه لغةُ قومٍ ليسوا فصحاءَ شبَّهُوهُ بالحَسَنِ الوجهِ[4] ؛ لأَنَّ العددَ يُوصفُ به في نحوِ: عندي أثوابٌ ثلاثةٌ ، فلَمَّا وقعَ صفةً أجازُوا فيه ما يجوزُ في الصفةِ ، وليس مثلَ الحسنِ الوجهِ ؛ لأَنَّ المجرورَ في الصفةِ فاعلٌ في المعنَى ، وليس الدرهمُ فاعلَ الخمسةِ فافترقَا ، والذي يدلُّ على بطلانِ ما لَمَحُوه أَنَّه لا يجوزُ في أجزاءِ الدرهمِ نحوِ: الثلثِ الدرهمِ[5] ، وإنْ كان الثلثُ يوصفُ به ، وإنشادُه قولَ الفرزدقِ ليس بمانعٍ ممَّا زعمَ أَنَّه مذهبُ (٢٨١/ب) الكوفيينِ ؛ لأَنَّهم لا يمنعونَ الإضافةَ إذا لم يكنْ في الأولِ لامُ التعريفِ بل جوَّزُوه وغيرَه ، فلا رَدَّ فيه عليهم ، وإنَّما النحويون ذكروه إشارةً إلى أَنَّه المستعملُ الكثيرُ ، وهو موافقٌ للقياسِ ، فلا حاجةَ إلى شيءٍ لم يوافقِ القياسَ ، وقلَّ مستعملُوه. مدحَ الفرزدقُ يزيدَ بنَ المهلَّبِ بنِ أَبِي صُفْرَةَ[6] وإخوتَه ، وأَوَّلُ القصيدِ[7]:

---

(١) ينظر رأي الكوفيين في الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم في إصلاح المنطق ص ٣٠٢ والمقتضب ١٧٣/٢ وصناعة الكتاب للنحاس ص ١٣٩ والتكملة للفارسي ص ٢٧٦ والمخصص ١٢٥/١٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢ ، ٢٧٢/٣ وفي مجالس ثعلب: الألف الدينارِ والمائة الدينارِ ص ٥٧٢ والتذييل والتكميل ٣٤٤/٩ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن باب شاذ ص ٢٨٤ .

(٣) شرح الجمل لابن خروف ٦٣٧/٢ .

(٤) ينظر المقتضب ١٧٣/٢ والتكملة ص ٢٧٧ والمخصص ١٢٥/١٧ .

(٥) ينظر المراجع السابقة .

(٦) هو يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أحد القادة الشجعان الأجواد ولي خراسان والعراق في العهد الأموي وقتل في قتال بينه وبين مسلمة بن عبد الملك سنة ١٠٢هـ . ينظر ابن عساكر ١١٩/٧٤ ووفيات الأعيان ٢٧٨/٦ والأعلام ١٨٩/٨ .

(٧) تنظر القصيدة في شرح ديوان الفرزدق ٤٩٥/١ . والبيت الثاني الذي ذكره ابن عمرون ترتيبه في القصيدة الخامس عشر . القصيد والقصيدة من الشعر العربي: سبعة أبيات فأكثر. المعجم الوسيط ص ٧٣٨ .

٤٦١– فَلَأَمْـدَحَنَّ بَـنِي الْمُهَلَّـبِ مِدْحَـةً غَـــرَّاءَ ظَـــاهِرَةً عَلَـــى الأَشْـــعَارِ

٤٦٢– وَإِذَا الرِّجَـالُ رَأَوْا يَزِيـدَ رَأَيْـتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقَـــابِ نَـــوَاكِسَ الأَبْصَـــارِ

إلى أَنْ قال:

٤٦٣– مَـا زَالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ فَسَـــمَا فَـــأَدْرَكَ خَمْسَـــةَ الأَشْـــبَارِ

٤٦٤– يُـدْنِي خَوَافِـقَ مِـنْ خَوَافِـقَ تَلْتَقِـي فِي ظِـــلِّ مُعْتَـــبِطِ العَجَـــاجِ مُثَـــارِ[١]

ومعنى سما نَمَى[٢] ، وأدركَ خمسةَ الأشبارِ يريدُ السيفَ ، وهي أطولُه ، وقيل: هي عصا الخطابةِ ، وكانت للملوكِ ، والمعنى: ما زالَ مِنْ صغرِهِ إلى كبرِه سَيِّدًا ، يُدْنِي خَوَافِقَ يعني راياتٍ خوافقَ[٣] أي: لم يزلْ مُقَدَّمًا في الحروبِ ، و(مُذْ) مضافةٌ إلى زمنٍ ، ذلك الزمنُ مضافٌ إلى الفعلِ ، وخبرُ ما زال في قولِه: «يُدْنِي» ، وشاهدُه: دخولُ الألفِ واللامِ على الثاني فحَسْبُ على القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ ، وقد غَلِطَ في معنَى البيتِ مَنْ قال[٤]: إنَّه عَنِيَ بخمسةِ الأشبارِ القبرَ ؛ لأَنَّ فأدركَ معطوفٌ بالفاءِ ، وليس دخولُه القبرَ عُقَيْبَ عَقْدِ يَدَيْهِ إِزارَه ، ولا قائلَ بأَنَّ الفاءَ معناها الغايةَ ، وليس القبرُ محصورًا في خمسةِ أشبارٍ فما أدرِي كيف تطرَّقَ الوهمُ؟ ومثلُه في الشاهدِ قولُ ذي الرُّمَّةِ في قصيدٍ أوَّلُها:

٤٦٥– أَمَنْـــزِلَتَيْ مَـــيٍّ سَـــلَامٌ عَلَيْكُمَـــا هَـــلِ الأَزْمُـــنُ اللائِـــي مَضَـــيْنَ رَوَاجِـــعُ ٢٨٢/أ

---

(١) بيتان من الكامل وهما للفرزدق ، والأول منهما هو الشاهد وهو في شرح ديوانه ٤٩٨/١ ، وله في المقتضب ١٧٤/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤٤/١ وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢ والجنى الداني ص ٥٠٤ والمقاصد النحوية ١٢٥٥/٣ وخزانة الأدب ٢١٢/١ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣ والصحاح ٩٢٥/٣ والسيرافي ٨٦/٢ وشرح التسهيل ٢١٧/٢ واللسان ٦٧/٦ .

الشاهد: خمسة الأشبار دليل على أن الفصحاء لا يعرِّفُون العدد وما أضيف إليه كما يجيز الكوفيون .

(٢) ينظر الصحاح ٢٣٨٢/٦ (س م ا) .

(٣) خفقت الراية اضطربت . الصحاح ١٤٦٩/٤ (خ ف ق) .

(٤) قاله صدر الأفاضل ينظر التخمير ٨/٢ وابن يعيش ١٢١/٢ .

وَهَـلْ يَرْجِـعُ التَّسْـلِيمَ أَوْ يَكْشِـفُ العَمَـى ثَـــــلَاثُ الأَثَافِي وَالرُّســـــومُ البَلَاقِــــعُ[1]

التسليمُ: مصدرُ سَلَّمَ ، ويَكشفُ: يُزِيلُ العمَى ، والعمَى هنا الحيرةُ من الحبِّ ، وحَذَفَ أحدَ ياءَيْ الأثافِي تخفيفًا ، وهي جمعُ أُثْفِيَّةٍ ، وهي أحجارُ القِدْرِ[2] ، وقد تكونُ اثنتينِ ، والجبلُ ثالثُهما ، ولذا قالوا: ((رماه اللهُ بثالثةِ الأثافِي))[3] ، والبلاقعُ: الخاليةُ ، الواحدةُ بلقعٌ[4].

قولُه: ((**ويقولُ في اللفظيةِ: مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ ، وبهندٍ الجائلةِ الوشاحِ**)) شُغِلَتِ الصفةُ بالمضمرِ ، فعَمِلَتْ عملَ الاسمِ المضافِ فيما يَلِيها ، فلذا قلتُ[5]: الحسنِ الوجهِ بالإضافةِ.

قوله: ((**وهما الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ ، قال اللهُ تعالى:** ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[6])) جاز دخولُ لامِ التعريفِ لَمَّا لم يتعرَّفْ بالإضافةِ ، وأُرِيدَ تعريفُه أَدخلَ عليه لامَ التعريفِ ، فإنْ قيل: لو كان عدمُ تعريفِ الأولِ بالإضافةِ مُجَوِّزًا دخولَ لامِ التعريفِ لجازَ الْمِثْلُ زيدٍ ، فالجوابُ من وجهينِ: أحدُهما: أَنَّ تعريفَ (مِثْلٍ) بالإضافةِ يَحصلُ في بعضِ الصورِ[7] ، ولا كذلك الصفةُ واسمُ الفاعلِ إذا أُرِيدَ به الحالُ أو الاستقبالُ ، الثاني: إنَّما جاز في اسمِ الفاعلِ والصفةِ ؛ لأَنَّه يدخلُ الأولَ اللامُ مع تعلُّقِهِ بالثاني على جهةِ المفعوليةِ أو ما أشبَهَها ، فجاز مع الإضافةِ نظرًا إلى أصلِه ، أَمَّا (مِثْلُ) فليس لها حالةٌ يتعلَّقُ الأولُ بالثاني مع دخولِ اللامِ في الأولِ فخالفَ الصفةَ واسمَ الفاعلِ ، وكذا جميعُ ما أُضيفَ إضافةً لفظيةً ، قال سيبويه: ((أَدْخَلُوا الألفَ واللامَ

---

(١) بيتان من الطويل وهما لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤/٢ والثاني هو الشاهد وسبق في ص ٢٩١ برقم ١٤٧ وهو لذي الرمة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣ والمقتضب ١٧٤/٢ وصناعة الكتاب ص ١٣٩ والسيرافي ٨٦/٢ والتكملة ص ٢٧٧ والصحاح ٩٢٥/٣ والمخصص ١٢٥/١٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٤١/١ وشرح التسهيل ١١٦/٢ واللسان ٦٧/٦ والمقاصد النحوية ١٢٥٧/٣ وخزانة الأدب ٢١٣/١ .

الشاهد: (ثلاث الأثافي) حيث أضيف العدد لمعرفة فلم يعرَّف .

(٢) ينظر اللسان ١١٣/١٤ (ث ف ا) .

(٣) في الأصل: بثالث . والمثل يضرب لمن رُمِي بداهية، أو لمن لا يبقي من الشر شيئا، ينظر مجمع الأمثال ٢٨٧/١ .

(٤) ينظر الصحاح ١١٨٨/٣ (ب ل ق ع) .

(٥) في الأصل: قلت فلذا . وكتب فوق كل منهما (م) .

(٦) من الآية (٣٥) من سورة الحج .

(٧) ذكر سيبويه في : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك أن الخليل جرَّ (مثلَ) صفة على نية الألف واللام. الكتاب ١٣/٢ والسيرافي ٣٤٦/٢ .

على الحسنِ الوجهِ ؛ لأَنَّه مضافٌ إلى معرفةٍ لا يكونُ بها معرفةً البتةَ))[1]. فهذا الجوابُ الأولُ ، ثم قال: ((ولم يتجاوزْ معنى التنوينِ))[2] يعني مع تعلُّقِه بخلافِ مثلِ زيدٍ ، فهذا إشارةٌ إلى ما ذكرْتُه من الوجهِ الثاني (٢٨٢/ب) فقد جمعَ الوجهينِ في أوجزِ لفظٍ ، فللهِ دَرُّهُ. **قوله:** ((**ولا تقول: الضاربُ زيدٍ**)) ***مُحَمَّدٌ***: لا لأَنَّ إضافتَه مَنَعَتْ من دخولِ لامِ التعريفِ بل لِفَقْدِ شرطِ الإضافةِ اللفظيةِ في اسمِ الفاعلِ ، وهي الخِفَّةُ ، وكذا قال ؛ لأَنَّك لا تُفيدُ فيه خفَّةً بالإضافةِ كما أفدْتَها في المثنى والمجموعِ بحذفِ نونَيْهما بخلافِ الضاربِ زيدٍ ، فإنَّه لم يُحذفْ منه شيءٌ ، فإنْ قيلَ: لِمَ قلتَ: إنَّ شرطَ إضافةِ اسمِ الفاعلِ الخفةُ؟ فالجوابُ أَنَّ اسمَ الفاعلِ قويُّ الشَّبَهِ بالفعلِ ، فلا تُلْغَى تلك القوَّةُ إلا بشرطِ وجودِ الخفةِ ؛ ليكونَ إلغاءً لأمرٍ مقصودٍ ، وهو الخفةُ ، فتكونُ الخفةُ كالعِوَضِ من تلك القوةِ ، أَمَّا الصفةُ وإنْ أشبَهَتِ الفعلَ فليس لها قوةُ اسمِ الفاعلِ ، فجازتْ إضافتُها وإنْ لم توجدْ الخفةُ لكنَّه متى فُقِدَتْ فلابدَّ من أَنْ يكونَ الثاني موافِقًا للأولِ في نوعِ تعريفِه ؛ لئِلَّا يُخالفَ الإضافةَ من كلِّ وجهٍ ، وقولي: في نوعِ تعريفِه. أَنْ يكونَ بالألفِ واللامِ كالأولِ. **قوله:** ((**وقد أجازَه الفراءُ**)) قال الفراءُ في معاني القرآنِ العزيزِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[3] ((ولو خفضَ في الواحدِ لجازَ ، ولم أسمعْهُ إلا في قولِهم: هو الضاربُ الرجلِ ، فإنَّهم يخفضُون الرجلَ ، وينصبونه ، فإذا أضافوا إلى مَكْنِي قالوا: أنت الضاربُه ، وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه في الواحدِ والاثنين والجميعِ ، والهاءُ في القضاءِ عليها خفضٌ في كلِّه ، ولو نَوَيْتَ بها النصبَ كان وجهًا ، وذلك أَنَّ المكنِي لا يَتَبَيَّنُ فيه الإعرابُ ، فاغتَنَمُوا الإضافةَ لأَنَّها تَتَّصِلُ بالمخفوضِ أشدَّ ما تَتَّصِلُ بالمنصوبِ ، فأخذَ بأقوَى الوجهين في الاتصالِ ، وكان ينبغِي لمن نصبَ أَنْ يقولَ: هو الضاربُ إيَّاه ، ولم أسمعْ ذلك))[4] (٢٨٣/أ) انتهى. فإنْ كان قاسَه على الصفةِ ، فالفرقُ ما ذكرْناه ، وقيل[5]: بل لأَنَّ الإضافةَ سابقةٌ ، وقد حصلَ معها التخفيفُ ، ولم يَكتسبْ بإضافتِه تعريفًا ، وأُرِيدَ تعريفُه ، والجوابُ: أَنَّا لا نُسَلِّمُ تَقَدُّمَ الإضافةِ

---

(١) ينظر الكتاب ٢٠٠/١ بتصرف .

(٢) ينظر السابق الصفحة نفسها .

(٣) من الآية (٣٥) من سورة الحج .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٢٦/٢ بتصرف .

(٥) ينظر الإيضاح لابن الحاجب ٤٠٤/١ .

بل اللامُ هي المتقدِّمَةُ ، فوجبَ أَنْ يكونَ حذفُ التنوينِ لأجلِها ، وقيل: بل قاسَه على المضمرِ إذا قيل: بلزومِ إضافتِه ، والفرقُ بينَ الظاهرِ والمضمرِ بَيِّنٌ ، فلا حاجةَ إلى التكلُّفِ للجوابِ عنه. **قولُه:** «**وأَمَّا الضاربُ الرجلِ فمُشَبَّهٌ بالحسنِ الوجهِ**» لَمَّا تقدَّمَ أَنَّ شرطَ إضافةِ اسمِ الفاعلِ اللفظيةِ التخفيفِ أَوْرَدَ الضاربَ الرجلِ ، وليس فيها تخفيفٌ ، فأجابَ فإنَّها مُشَبَّهَةٌ بالحسنِ الوجهِ من جهةِ أَنَّ الضاربَ صفةٌ أُضيفَ إلى معمولِه ، وفيه الألفُ واللامُ كما أَنَّ الحسنَ الوجهِ صفةٌ أُضيفَ إلى معمولِه ، وفيه الألفُ واللامِ وإنِ اختلفَا في أَنَّ اسمَ الفاعلِ أُضِيفَ إلى مفعولِه ، والصفةُ إلى فاعلِها ، ووافقَ الأولُ الثانِي فيهما في دخولِ لامِ التعريفِ عليه.

[إضافة اسم الفاعل إلى الضمير]

قال الزمخشري: «**وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلاً جاء ما فيه تنوين أو نون وما عدم واحداً منهما شَرَعاً في صحة الإضافة. لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه له تبعاً فقالوا: الضاربك والضارباتك والضاربي والضارباتي، كما قالوا: ضارباك والضارباك والضاربوك والضاربي كما قال عبد الرحمن بن حسان:**

أيهـا الشـاتمي ليحسـب مثلـي ... إنمـا أنـت في الضـلال تهـيم

وقوله:

هم الآمرون الخير والفاعلونه

مما لا يعمل عليه».

قال صاحبُ الكتابِ: «**فصلٌ وإذا كان المضافُ إليه ضميرًا مُتَّصِلًا**» **الفصلُ** .

مُحَمَّدٌ: قوله: «**إذا كان المضافُ إليه ضميرًا**» احترازٌ ممَّا إذا كان ظاهرًا ، **وقوله:** «**متصلًا**» فيه إشعارٌ بعلَّةِ لزومِ الإضافةِ مع المضمرِ ، ولولا ذلك لم يكنْ فيه فائدةٌ ؛ لأَنَّه لا يضافُ شيءٌ إلى ضميرٍ منفصلٍ ، وليس للمجرورِ منفصلٌ حتى يُضافَ إليه ، قال الرماني: «لَمَّا كان المظهرُ يجوزُ فيه الإضافةُ مع تقديرِ الانفصالِ ، وكان المضمرُ أشدُّ دخولًا في الاسمِ اجتمعَ شيئانِ كلُّ واحدٍ منهما يدعو إلى الإضافةِ في المضمرِ فلَزِمَ (٢٨٣/ب) الحكمُ ، ولم يلزمْ في المظهرِ ؛ لانفرادِه بأحدِ السبَبَيْنِ ، وإنَّما لم يَجُزْ في المضمرِ إلا الإضافةُ ؛ لأَنَّه يُعَاقِبُ التنوينَ ، ويَدخلُ في

الاسمِ دخولَه ، ويقعُ موقعَه ، ولا يجوزُ أَنْ يَجتمعَ معه ، ويجوزُ أَنْ يَجتمعَ مع الظاهرِ))[١]. **قوله:** ((**جاءَ ما فيه تنوينٌ**)) نحو: ضاربٌ ((**أو نون**)) نحو: ضاربَيْنِ ، وضارِبِينَ ((**وما عَدِمَ واحدًا منهما**)) يريدُ التنوينَ وحدَه. **قولُه:** ((**شَرَعًا في صحّةِ الإضافةِ**)) يُقالُ: هم في هذا الأمرِ شَرَعٌ بتحرِيك الراءِ أي: سواءٌ[٢] ، ثم أخذَ الزمخشريُّ يشيرُ إلى نوعِ حَمْلٍ ، **فقالَ:** ((**لأَنَّهم لَمَّا رفضُوا**)) يعني الانفصالَ ((**فيما**[٣] **يُوجدُ فيه التنوينُ أو النونُ أَنْ يَجمعُوا بينَه وبينَ الضميرِ المتَّصِلِ جعلُوا ما لا يُوجدُ فيه تبَعًا**)). **وقولُه:** ((**ما لا يُوجدُ**)) يدلُّ أَنَّه أرادَ التنوينَ ؛ لأَنَّه لو أرادَ **بقولِه:** ((**وما عَدِمَ واحدًا منهما**)) عَدِمَ هذا في صورةٍ ، وعَدَمَ الآخرِ في صورةٍ أُخْرَى ، وما لا يوجدان[٤] فيه له تَبَعًا ، ((**فقالوا: الضارِبُكَ والضارباتُكَ والضارِبِي والضارباتِي**)) فهذه الصورُ عُدِمَ فيها التنوينُ ؛ لأجلِ لامِ المعرفةِ ((**كما قالوا: ضاربُك**)) فهذا حُذِفَ منه التنوينُ للإضافةِ ((**والضارباكَ**)) حُذِفَتْ منه نونُ التثنيةِ ((**والضاربُوك**)) حُذِفَ منه نونُ الجمعِ ((**والضارِبِيَّ**))[٥] يعني أَنَّ المثنَّى والمجموعَ سواءٌ أُضِيفَ إلى ضميرِ مخاطبٍ أو متكلِّمٍ ، الحكمُ في الجميعِ واحدٌ ، وكذا إِنْ أُضِيفَ إلى غائبٍ ، هذا شرحُ كلامِ الزمخشري ، وقال السيرافي: ((اعلمْ أَنَّ سيبويه يَعتبرُ المضمرَ بالمظهرِ في هذا البابِ ، فيقولُ: الكافُ في الضاربوكَ ، والضارباكَ في موضعِ جرٍّ ؛

---

(١) قال الرماني: "وتقول: هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، ففي الكاف خلاف على ثلاثة أوجه: فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصبا ؛ لأنه موضع لا تجوز فيه النون فلم تحذف للإضافة ؛ لأنه لو حذفت للإضافة لجاز إثباتها إذا لم ترد الإضافة ، وإنما حذفت من أجل الضمير المتصل مع الاستخفاف. وذهب أبو عثمان المازني وأبو عمر إلى أنه لا يكون إلا في موضع الجر ؛ لأنه وإن تأكد بسبب حذف النون فإنما حذف للإضافة على قياس ذلك مع الظاهر. وذهب سيبويه إلى أن الأغلب هذا الذي ذكره أبو عمر وأبو عثمان ، وأجاز أن تكون في موضع نصب على مذهب (الحافظو عورة العشيرة ، ولم يجز مثل ذلك في: ضاربوك ؛ لأنه ليس ههنا موصول يقتضي جواز الحذف لطول الصلة ، وإنما وجب حذف النون في: الضارباك والضاربوك لاجتماع ثلاثة أسباب: الاستخفاف ، وشدة اتصال الضمير المتصل بما قبله فاقتضى حذف النون كما اقتضى في: فَعَلْتُ حذف الحركة ، والوجه الثالث: صحة الإضافة . فقد ظهر من هذا أن الصحيح مذهب سيبويه" شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الأول ص ٤٤٥ دكتوراه.

(٢) يقال بالتحريك والتسكين ، شَرَعٌ وشَرْعٌ . ينظر اللسان ١٧٨/٨ .

(٣) في الأصل كلمة ممحوة من حرفين ، والأشبه أنها: لم ، ولكن الناسخ محاها ، وليست في نص المفصل .

(٤) في الأصل: يواجدان .

(٥) في الأصل زيادة: والضاربي . وهي مكررة لذا حذفت إحداهما .

لأَنَّك لو قلتَ: الضاربو زيدٍ جررْتَ ، وهذا هو الاختيارُ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ ؛ لأَنَّك تقولُ: الضاربو زيدًا ، على مَنْ قالَ: الحافظُو عورةَ العشيرةِ[١] ، فإذا قلتَ: ضاربوكَ (٢٨٤/أ) ، فالكافُ في موضعِ جرٍّ لا غيرَ ؛ لأَنَّك تقولُ: هم ضاربو زيدٍ لا غيرَ»[٢]. **مُحَمَّدٌ:** وقولُ سيبويه: «الوجهُ الجرُّ إلا في قولِ مَنْ قالَ: الحافظو»[٣]. يدلُّ أَنَّه يجوزُ إذا فَرَّعَ على البيتِ النصبُ ، فلا تكونُ الإضافةُ لازمةً ، هذا وقد عُدِمَ واحدٌ منهما ، فكيف يُظَنُّ به أَنْ يكونَ الكافُ في الضاربك في موضعِ جرٍّ ، ولم يُحْذَفْ منه شيءٌ؟ فكيف يكونُ ما ظنَّه الرُّماني[٤] والزمخشري عنه؟ ولكنَّه اختيارُ الفراءِ كما حكَيْناه عنه في الفصلِ قبلَ هذا ، وقال سيبويه: «واعلمْ أَنَّ حذفَ النونِ والتنوينِ لازمٌ[٥] مع علامةِ المضمرِ غيرِ المنفصلِ ؛ لأَنَّه لا يُتَكَلَّمُ به مفردًا حتى يكونَ [متصلًا][٦] بفعلٍ قبلَه أو اسمٍ – يعني الضميرَ المتصلَ[٧] – فصار كأَنَّه النونُ النونُ والتنوينُ في الاسمِ ؛ لأَنَّهما لا يكونان إلا زوائدَ ، ولا يكون[٨] إلا أواخرَ الحروفِ ، والمظهرُ وإنْ كان يُعاقبُ النونَ والتنوينَ فإنَّه ليس كعلامةِ المضمرِ المتصلِ ؛ لأَنَّه اسمٌ ينفصلُ ، ويَبْتَدِأُ ، فعلامةُ الإضمارِ في اللفظِ كالنونِ والتنوينِ ، فهي أقربُ إليها من المظهرِ اجتمعَ فيها هذا والمعاقبةُ»[٩] انتهى. فسيبويه يحتجُّ لحذفِ التنوينِ بأمرٍ غيرِ الإضافةِ ، ولو كانَ مضافًا عنده عنده لم يحتجْ إلى هذا الاعتذارِ ، وقال الأخفشُ: «اتصالُ المضمرِ عاقبَ النونَ والتنوينَ ، ألا

---

(١) جزء من بيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم وقيل: عمرو بن امرئ القيس الأنصاري وتمامه:

الحـــــافظو عـــــورةَ العشـــــيرة لا يأتـــــيهم مـــــن ورائهـــــم نَطَـــــفُ

ويروى: وكف ، ينظر الكتاب ١٨٦/١ وأدب الكاتب ص ٣٢٤ والمقتضب ١٤٥/٤ والمنصف ٦٧/١ والبديع ٥١٢/١ وشرح التسهيل ٧٣/١ والمقاصد النحوية ٥٣٤/١ وخزانة الأدب ٢٧٢/٤ .

الشاهد: إعمال (الحافظو) مع حذف نونها على نية إثباتها .

(٢) السيرافي ٤٣/٢ .

(٣) الكتاب ١٨٧/١ .

(٤) أظن ابن عمرون يقصد وجوب الجر وينظر رأي الرماني السابق في مسألة الضاربك .

(٥) في الأصل حرف ممحوٌّ وهو ألف (لازما) ثم عدلها الناسخ: لازم ، وبقيت الفتحتان الدالتان على تنوين النصب .

(٦) زيادة من سيبويه ١٨٧/١ .

(٧) الجملة المعترضة كلام ابن عمرون .

(٨) في الأصل: يكن . وأظن الصواب ما أثبته .

(٩) الكتاب ١٨٧/١ .

ترى أَنَّك لا تقولُ: هو ضاربُنْكَ[(١)] ، فلَمَّا امتنعَ التنوينُ والنونُ لاتصالِ الكنايةِ صار بمنزلةِ ما لا ينصرفُ من الأسماءِ ، وهو يعملُ من غيرِ تنوينٍ ، والذي جمعَ بينهما أَنَّ التنوينَ حُذِفَ من نحوِها ، ولا ضواربُ زيدًا لمنعِ الصرفِ لا للإضافةِ ، ومَنْ قال: ضاربُك لاتصالِ الكنايةِ لا للإضافةِ))[(٢)]. وقال ابنُ خروفٍ: ((وما حُكِيَ عن الأخفشِ لم يقعْ في كتابَيْهِ ، وإِنَّما أُخِذَ عنه في المجالسِ)) **مُحَمَّدٌ**: والصحيحُ ما ذهبَ (٢٨٤/ب) إليه سيبويه بالقياسِ على المظهرِ ، وإلزامُ الفراءِ[(٣)] لازمٌ لسيبويه والأخفشِ جميعًا ، والجوابُ أَنَّ العربَ لا تأتِي بالمنفصلِ إذا قَدَرَتْ على المتصلِ ما لم يكنْ أصلُه مبتدأً وخبرًا كخبرِ كان ، ولم يَجتمعْ ضميران ليس أحدُهما مرفوعًا كما في قولهم: عجبْتُ من ضربِيكَ[(٤)] ، وانتفَى هنا الأمران[(٥)] وانضمَّ إلى ذلك كراهةُ اجتماعِ الزائدينِ في آخرِ الاسمِ كما ذكرَه سيبويه ، فوجبَ لزومُ المتصلِ ، وقياسُ الأخفشِ على ما لا ينصرفُ غيرُ مستقيمٍ ؛ لأَنَّ ما لا ينصرفُ يجوزُ إضافتُه ، ويُقَدَّرُ حذفُ التنوينِ للإضافةِ ، فلو كان هنا كغيرِ المنصرفِ ؛ لجازَ الوجهان عنده[(٦)] ، قال عبدُ الرحمنِ بنُ حسانَ[(٧)] يهجُو مسكينَ بنَ عامرٍ الدَّارِمِيّ:

٤٦٦- أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِيُحْسَبَ مِثْلِي … إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

---

(١) قال أبو حيان:" وأجاز هشام إثبات النون والتنوين وإن كان الضمير متصلا ، فأجاز: هذا ضاربُنْكَ وضاربُنِي وضاربانِي وضاربونِي." التذييل والتكميل ٣٤١/١٠، ونسب السيرافي الجواز إلى بعضهم وخصه بالشعر ينظر ٤٤/٢.

(٢) ينظر السيرافي ٤٤/٢ والتبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ . فمذهب سيبويه أن حذف التنوين للإضافة في حالة الجر وفي حالة النصب على حد من قال: الحافظو عورة العشيرة ، أما الأخفش فيجعل الضمير منصوبا على كل حال ، وحذفُ التنوين لاتصال الضمير ، كذا ذكر السيرافي .

(٣) ينظر كلام الفراء السابق في ص ٧٥١ ، وأظن ابن عمرون يقصد قول الفراء:" وكان ينبغي لمن نصب أن يقول: هو الضارب إياه ، ولم أسمع ذلك." معاني القرآن ٢٢٦/٢ ، فلو كان الضمير في الضارِبُك والضارباك منصوبا لكان الأولى فصل الضمير منصوبا ، وقد أجاب ابن عمرون عن ذلك .

(٤) ينظر المثال في الكتاب ٣٥٧/٢ والتعليقة للفارسي ٨٠/٢ .

(٥) في الأصل زيادة: فوجب لزوم المتصل. وقد شطبها الناسخ .

(٦) لم يَنْقِلِ ابن عمرون عن الأخفش ما يفيد وجوب النصب فقط عنده ، قال السيرافي:" وكان الأخفش يجعل الكاف في موضع نصب على كل حال." السيرافي ٤٣/٢ ويقصد الكاف في: ضاربك وضارباك وضاربوك .

(٧) عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري ، وأمه سيرين القبطية أخت مارية زوج النبي ﷺ شاعر ابن شاعر ، وقيل: له صحبة شبَّبَ بابنةِ معاوية فغضب يزيد أخوها وحمل الأخطل على هجاء الأنصار ، توفي ١٠٤هـ . ينظر ابن عساكر ٢٨٨/٣٤ وأسد الغابة ٤٣١/٣ وتاريخ الإسلام ٦٧٢/٢ .

٤٦٧- لَا تَسُبَنَّنِي فَلَسْتَ بِسِبِّي إِنَّ سِبِّي مِنَ الرِّجَالِ الكَرِيمُ[1]

وقال ابنُ الأعرابِي: وثالثُهما:

٤٦٨- لَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ[2] لَئِيمُ[3]

شاهدُه إدخالُه الشاتمَ على ضميرِ المتكلِّمِ ، وهو الياءُ ، وموضعُها ما تقدَّمَ على الاختلافِ ، وقولُه:

٤٦٩- هُمُ الآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالفَاعِلُونَهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ حَادِثِ الدَّهْرِ مُعْظَمَا[4]

رواه سيبويه القائلون الخيرَ والآمرونَه[5] ، شاهدُه أَنَّه جَمَعَ النونَ مع الضميرِ ، وهو قليلٌ ، وقيل: الهاءُ للسَّكْتِ[6] ، وفيه من الضعفِ أشياءُ ، إدخالُها على مُعْرَبٍ ، وتحريكُها ، وإثباتُها في الوصلِ ، ويُفْسِدُه مجيئُه مع غيرِ الهاءِ ، قال الفراءُ في معانِي القرآنِ الكريمِ: «وقد قرأَ بعضُ القُرَّاءِ[7]: ﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونِ﴾[8] فكَسَرَ (٢٨٥/أ) النونَ ، وهو شاذٌّ ؛ لأَنَّ العربَ لا تختارُ

---

(١) بيتان من الخفيف وهما لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥١ وفيه: بِبَذِّي، وينظر الأخبار الموفقيات ص ٢٣٦ وأمالي ابن الحاجب ٤٤٥/١ وخزانة الأدب ١٥٨/١١. السِّبُّ: من يسابك . الصحاح ١٤٥/١ .

الشاهد: الشاتمي ، حيث أضيف ما فيه (أل) إلى الضمير المتصل .

(٢) في الأصل: عيب . بعين مهملة .

(٣) نبَّ التيس صاح وهاج. الصحاح ٢٢٢/١ (ن ب ب) ، الحزن: ما غلظ من الأرض. الصحاح ٢٠٩٨/٥ (ح ز ن). ونسب هذا البيت إلى حسان وهو في ديوانه ص ٢٢٣ وفي الكتاب ١٨١/٣ وشرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢ والحماسة البصرية ٤٨/١ والمقاصد النحوية ١٦٢٢/٤ وخزانة الأدب ١٥٥/١١ . وهو شاهد على دخول أم المعادلة لهمزة التسوية .

(٤) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٨/١ ومعاني القرآن للفراء والكامل ٤٦٨/١ ومجالس ثعلب ١٢٣/١ والصحاح ٢٥٥٩/٦ وأمالي ابن الحاجب ٣٩١/١ وضرائر الشعر ص ٢٧ وشرح التسهيل ٨٤/٣ واللسان ٢٣٦/٨ والتذييل والتكميل ٣٤٨/١٠ وخزانة الأدب ٢٦٦/٤ .

الشاهد: الجمع بين الضمير ونون الجمع في (والفاعلونه) وهو ضرورة .

(٥) ينظر الكتاب ١٨٨/١ وقال سيبويه:" وزعموا أنه مصنوع".

(٦) قاله المبرد ينظر الكامل ٤٦٨/١ .

(٧) " وقرأ إبراهيم وعمار بن أبي عمار فيما ذكر خلف عن عمار وأبو سراج وابن أبي عبلة وحسين الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وأبو البرهسم وأبو زين مُطْلِعُونِ" معجم القراءات للخطيب ٢٩/٨ وينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ والمحتسب ٢٢٠/٢ والبجر المحيط ٣٤٦/٧ .

(٨) من الآية (٥٤) من سورة الصافات . وفي معاني القرآن للفراء (مُطْلِعُونِ) ٣٨٥/٢ .

على الإضافةِ إذا أسندوا فاعلًا مجموعًا أو مُوَحَّدًا إلى اسمٍ مكنِيٍّ عنه ، فمِنْ ذلك أَنْ يقولوا: أنت ضارِبِي وأنتما ضارِبايَ ، ولا يقولون: أنتما ضارباني ، ولا هم ضاربوني ، ولا ضاربونني ، وإنَّما تكونُ هذه النونُ في (فَعَلَ) و(يَفْعَلُ) مثلُ: يضربونَني ، ويضربُني ، وضَرَبَني ، وربَّما غَلِطَ الشاعرُ ، فذهبَ إلى المعنى ، فيقولُ: هل أنت ضاربُني؟ يتوهَّمُ أَنَّه يضربُني ، فيكونُ ذلك على غيرِ صحةٍ قال الشاعرُ:

٤٧٠- هَلِ اللهُ مِنْ سَرْوِ الفَلَاةِ مُرِيحُنِي ... وَلَمَّا تَقَسَّمُنِي النِّبَارُ الكَوَانِسُ[١]

والنِّبْرُ: دابَّةٌ تُشبِهُ القُرَادَ[٢] ، وقال الآخرُ:

٤٧١- وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَومِي شَرَاحُ[٣]

يريدُ شراحيلُ»[٤]. **مُحَمَّدٌ**: فلذا قال الزمخشري: «**ممَّا لا يُعْمَلُ عليه**» وحَمْلُ القراءَةِ على لغةِ مَنْ كسرَ نونَ الجمعِ أولى ممَّا قالَه الفراءُ .

[إضافة الأسماء المبهمة]

قال الزمخشري: «وكل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف، وهي نحو: غير ومثل وشبه. ولذلك وصفت بها النكرات فقيل: مررت برجل غيرك ومثلك وشبهك ودخل عليها رب قال:

يا رب مثلك في النساء غريرةٍ

---

(١) بيت من الطويل وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء والمعاني الكبير ٦٧٧/٤ وضرائر الشعر ص ٢٧ والارتشاف ٢٣٧٩/٥ .

" الكانس: الظبي يدخل في كِنَاسهِ ، وهو موضعه من الشجر يكتنُّ فيه ويستر." الصحاح ٩٧١/٣ (ك ن س).

الشاهد: الجمع بين التنوين والضمير المضاف إليه في (مريحني) ، وهو ضرورة .

(٢) ينظر اللسان ١٨٩/٥ (ن ب ر) ويقال: النِّبرُ .

(٣) بيت من الوافر نسب إلى يزيد بن مخزم الحارثي في المقاصد النحوية ٣٤٨/١ وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ والمحتسب ٢٢٠/٢ والإبانة ٢١١/١ والمقرب ١٢٥/١ وشرح التسهيل ١٣٨/١ والتذييل والتكميل ١٨٧/٢ والمغني ٣٩٨/٢ وتمهيد القواعد ٣٩٥٣/٥ .

الشاهد: الجمع بين التنوين والضمير المضاف إليه في (مسلمني) وهو ضرورة أو شاذ ، وقيل: النون للوقاية .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٨٥/٢ ، ٣٨٦ .

اللهم إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله عز وجل: (غير المغضوب عليهم) أو بمماثلته».

قال صاحبُ الكتابِ: فصلٌ وكلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرَّفُ به الفصلُ.

مُحَمَّدٌ: قولُه: «**وكلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرَّفُ به ما أُضيفَ إليه إضافةً معنويةً**» يَحترزُ من غيرِ المعنويةِ ، وتقدَّمَ دليلُ التعريفِ بالإضافةِ. **قولُه:** «**إلا أسماءً توغَّلَتْ في إبهامِها ، فهي نكراتٌ ، وإنْ أُضِيفَتْ إلى المعارفِ ، وهي نحوُ: غير**» إنَّما[1] لم يتعرَّفْ (غيرٌ) بالإضافةِ ؛ لتوغُّلِها في الإبهامِ[2] ، وذلك أَنَّ جهةَ المغايرةِ غيرُ معلومةٍ ، هل هي طولٌ أو قصرٌ أو بياضٌ أو سوادٌ أو معرفةٌ أو نسبٌ أو غيرُ ذلك؟ فذا معنى **قوله:** «**توغلت في إبهامها**»« **ومِثْلٌ**» كذلك ؛ لأَنَّ جهةَ المماثلةِ غيرُ معلومةٍ ، وكذا «**شِبْهٌ**» ؛ لأَنَّها (٢٨٥/ب) [3] بمعنَى مِثْلٍ. **قوله:**[4] «**ولذلك**» يعني؛ لأَنَّها لم تتعرَّفْ بالإضافةَ «**وُصِفَتْ بها النكراتُ**» لمساواتِها في التنكيرِ ، فقيل: مررتُ برجلٍ غيرِك ومثلِك وشِبْهِك ، ودخلَ عليها (رُبَّ) ، وهي مختصةٌ بالنكراتِ ؛ لِمَا نذكرُه في موضعِه ، قال أبو مِحْجَنٍ الثقفي[5]:

٤٧٢- يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ   بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ[6]

---

(١) في الأصل بياض قدر حرف ، والظن أنه (م) وقد محاها الناسخ .

(٢) أي أنها لا تخص شيئا بعينه . ينظر المقتضب ٢٨٩/٤ والأصول ١٥٣/١ والإيضاح للفارسي ص٢١١ ، وقيل: لم تعرف لأن إضافتها لفظية ، ونسب إلى سيبويه والمبرد ، وقيل: السبب في تنكيرها أن أول أحوالها الإضافة فلم تستعمل مفصولة عنها ، وأول أحوال الاسم التنكير ، فلذلك كانت نكرة مطلقا ، ونسب إلى الأخفش . ينظر الكتاب ٤٢٧/١ والمقتضب ٢٨٩/٤ والسيرافي ٣١٩/٢ والتذييل والتكميل ٢٠/١٢ والهمع ٢٦٩/٤ .

(٣) في الأصل زيادة: لأنها .

(٤) في الأصل: قوله مثل . وكتب الناسخ فوق كل منهما (م) .

(٥) عمرو بن حبيب بن عمرو بن عمير بن عوف ، أحد الأبطال الشعراء الكرماء ، أسلم سنة ٩هـ وروى عدة أحاديث وهو من أبطال القادسية توفي ٣٠هـ . ينظر أسد الغابة ٢٧١/٦ وتاريخ الإسلام ١٦٧/٢ والأعلام ٧٦/٥ .

(٦) بيت من الكامل نسب إلى أبي محجن الثقفي وهو له في الكتاب ٤٢٧/١ ، ٢٨٦/٢ والسيرافي ٣١٦/٢ وشرح أبيات سيبويه ٣٧٦/١ وبلا نسبة في المقتضب ٢٨٩/٤ وحماسة الخالديين ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢ والفروق اللغوية للعسكري ص ١٥٣ ومحاضرات الأدباء ١٤٢/٢ والبديع ٣/٢ رصف المباني ص ١٩٠ والفصول المفيدة ص ٢٦١ . وروي: غريرة .

الشاهد: وصف النكرة بـ(مثل) مع إضافتها للمعرفة ، وذلك لأنها لا تتعرف بالإضافة .

أنشدَه شاهدًا على تنكيرِ (مثلِك) ؛ لإدخالِ (رُبَّ) عليها ، والعزيزةُ الغافلةُ عن الدهرِ المنعمَّةُ[١] ويريدُ بقولِه: متَّعْتُها أي: جعلتُ تمتُّعِي لها الطلاقَ ؛ لأَنِّي لم أَرْضَ خُلَّتَها وطريقتَها ، فلم أصبِرْ على قبيحِ فعلِها ، وإنْ كانتْ حسنةَ الوجهِ ، وليس قولُ مَنْ زعمَ[٢] أَنَّ هذه إِنَّما لا[٣] تتعرَّفُ بالإضافةِ ؛ لأَنَّها وقعتْ موقعَ الأفعالِ ؛ لأَنَّ معنى مررتُ برجلٍ مثلِك أي: ينوبُ منابَك ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ وهَدُّكَ أي: يكفِيكَ بشيءٍ ؛ لأَنَّ بعضَ العربِ يَجعلُ ذلك معارفَ إلا حسنَ الوجهِ ، وينبغِي على قولِه: إِنَّها إذا كانتْ فاعلةً أو مفعولةً أو مبتدأةً أو تمييزًا أَنْ تكونَ معارفَ ؛ لأَنَّها لم تَنُبْ منابَ فعلٍ ، ويلزمُ أَنَّ اسمَ[٤] الفاعلِ إذا كان بمعنَى الماضي وأُضيفَ إلى معرفةٍ أَنْ لا يتعرَّفَ ؛ لأَنَّه في معنَى الفعلِ. **قوله:** ((**اللهمَّ إلا إذا شُهِرَ المضافُ بمغايرةِ المضافِ إليه كقولِه تعالى:** ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ﴾[٥])) لأَنَّ[٦] المرادَ بالذين أنعمَ عليهم المؤمنون ، والمغضوبِ عليهم والضالين الكفارُ ، وغيرُ الكفارِ هم المؤمنون أو بمماثلِتِه ، فإذا شُهِرَ بذلك صارت معارفَ ؛ لاختصاصِها ، ولذا قال النحاةُ[٧]: إِنَّ إضافةَ شبيهٍ إلى معرفةٍ تُوجبُ تعريفَ شبيهٍ ؛ لأَنَّ شبيهًا وزنُ مبالغةٍ ، فمعناه الذي غَلَبَ عليه شَبَهُكَ ، وقيل: (٢٨٦/أ) **قولُه:** ((**إذا شُهِرَ المضافُ**)) غيرُ صحيحٍ[٨] ؛ لأَنَّ المضافَ هو (غيرٌ) ، والمرادُ إذا أضيفَ (غيرٌ) إلى ما له ضِدٌّ واحدٌ ، وأردتَ نفيَ المضافِ إليه وإثباتَ ضدِّه كقولِك: زيدٌ البصيرُ غيرُ زيدٍ الأعمَى ، والصادقِ غيرُ الكاذبِ[٩] ، و(غيرٌ) مضافةٌ إلى ما بعدَها ، وهي صفةٌ لِمَا قبلَها ، والصفةُ هي

---

(١) " العزُّ في الأصل القوة والشدة والغلبة والرفعة والامتناع" تاج العروس ٢١٩/١٥ (ع ز ز) . و " الغَرِيرُ الشاب الذي لا تجربة له ... والأنثى غِرٌّ وغِرَّةٌ وغَرِيرَةٌ." اللسان ١٦/٥ (غ ر ر) .

(٢) هو قول الأعلم ينظر تحصيل عين الذهب ص ٢٤٢ .

(٣) كلمة: لا . كتبت بخط صغير فوق تتعرف .

(٤) في الأصل: الاسم . وقد شطب الناسخ: لا .

(٥) من الآية (٧) من سورة الفاتحة .

(٦) في الأصل زيادة: لأن .

(٧) ينظر المقتضب ٢٨٨/٤ والأصول ١٥٣/١ وعلل النحو ٣٨٤ وابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٨) ذكر المبرد أن غير في (غير المغضوب عليهم) معرفة نعتا للذين أن غير أضيفت للمعرفة . ينظر المقتضب ٤٢٣/٤. وعبر السيوطي بقوله: " إن تعيَّنَ المغايِرُ والمماثِلُ." الهمع ٢٧٠/٤ .

(٩) ذكر هذا المعنى السيرافي ينظر ٣٢٠/٢ والتخمير ١٧/٢ .

الموصوفُ ، وبذلك يصحُّ أَنَّ المضافَ شُهِرَ بمغايرةِ المضافِ إليه ، فتَدَبَّرْهُ .

[أنواع الأسماء المضافة إضافة معنوية]

قال الزمخشري: «والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضافة وغير لازمة لها ، فاللازمة على ضربين: ظروف وغير ظروف. فالظروف نحو فوق وتحت وأمام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون. وغير الظروف نحو: مثل وشبه وغير وبيدٍ وقيد وقداً وقاب وقيسٍ وأي وبعض وكل وكلا وذو مؤنثة ومثناه ومجموعة وأولو وأولات وقد وقط وحسب.

وغير اللازمة نحو ثوب وفرس ودار وغيرها مما يضاف في حال دون حال».

قال صاحبُ الكتابِ: فصلٌ والأسماءُ المضافةُ إضافةً معنويَّةً الفصلُ .

مُحَمَّدٌ: إنَّما قَيَّدَ بالمعنويةِ ؛ لأَنَّ اللفظيةَ ليس فيها ما يلزمُه الإضافةُ. **وقولُه**: «**على ضربين: لازمةٌ للإضافةِ ، وغيرُ لازمةٍ ، فاللازمةُ على ضربين: ظروفٌ ، وغيرُ ظروفٍ**» دليلُ الحصرِ الاستقراءُ. **قولُه**: «**فالظروفُ نحوُ: فوقَ ، وتحتَ ، وأمامَ ، وقُدَّامَ ، وخلفَ ، ووراءَ ، وتِلْقَاءَ وتجاهَ ، وحِذَاءَ ، وحِذَةَ**» فهذه الظروفُ الغالبُ عليها الإضافةُ ، وليستْ بلازمةٍ لها عند الكوفيين ، وقد تقدَّمَ بيانُه في الظرفِ(١) ، وإنَّما غَلَبَتْ عليها ؛ لأَنَّها أمورٌ نسبيَّةٌ ، فإِنَّ (فوقًا) لشيءٍ يكونُ تحتًا للآخرِ(٢) ، فغَلَبَتْ عليها الإضافةُ لذلك ، ولأَنَّ الجهاتِ تحيطُ بالأجسامِ ، فالفوقيَّةُ معلومةٌ ، فإذا قُطِعَتْ (فوقٌ) عن الإضافةِ تكادُ تخرجُ عن(٣) الفائدةِ ؛ لأَنَّها معلومةٌ ، وبهذا يُدْفَعُ تَوَهُّمُ مَنِ اعتقدَ أَنَّ الأبَ والابنَ مشارِكٌ للجهاتِ في احتياجِها إلى المضافِ إليه. **قولُه**: «**وعندَ**» بفتحِ العَيْنِ وكسرِها وضمِّها ، وهي تلزمُ الإضافةَ لشدَّةِ إبهامِها ؛ لأَنَّها تقعُ على الجهاتِ الستِّ ما قَرُبَ منها وما بَعُدَ ، وتقدَّمَ الكلامُ عليها في الظروفِ(٤). «**ولَدُنْ**» وقد

---

(١) ذكر في الظرف اختلاف البصريين والكوفيين في ظروف المكان إذا لم تضفْ نحو: خلف ، فأجاز البصريون: زيد خلفا على الظرفية ورفضه الكوفيون ، وقالوا: زيد خلفٌ بالرفع على الخبر بمعنى متأخر ، ينظر ص ٥٦٨ وعليه فمقتضى كلامه أن يكون البصريون هم من يرون أن الإضافة غالبة ، وليس الكوفيين ، وينظر ابن يعيش ١٢٧/٢ .

(٢) هذه العلة منقولة من ابن يعيش ١٢٧/٢ وينظر السيرافي ٢٧٠/١ .

(٣) في الأصل زيادة : الإضافة . وقد شطبها الناسخ .

(٤) ينظر الكلام عليها في ص ٥٦٥ . "وعند مثلثة الأول صرح به جماهير أهل اللغة" تاج العروس ٤٢٦/٨ .

(٢٨٦/ب) نَصَبَتْ بها العربُ (غُدْوَةً) وحدَها ، ويأتِي الكلامُ عليها في الظروفِ المبنيَّةِ. ((**وبينَ**)) اسْتُعْمِلَ مصدرًا وظرفًا ، ويرجعانِ إلى الافتراقِ ، المصدرُ بانَ الخَلِيطُ ، وبانَ الأمرُ وأَبَانَ ، إنَّما معناه الكشفُ ، وفارقَه ما كان غَشِيَهُ مِنَ الإشكالِ بغيرِه ، وكذا بانَ الخليطُ إذا فارقَ[١] ، فكما لا يسوغُ إضافةُ الافتراقِ إلى غيرِ الدالِّ على الكثرةِ كذلك لم يَسُغْ إضافةُ بينَ إلى الدالِّ على الإفرادِ دونَ الكثرةِ ، فأَمَّا افتراقُ الجسمِ فلِأَنَّه جملةُ أجزائِه[٢] كما تقولُ: بينَ القومِ ، والظرفُ أصلُه المصدرُ ؛ لأَنَّ المصادرَ هي الأُوَلُ لغيرِها مِنَ المشتقاتِ ، ولأَنَّ المصادرَ قدِ اسْتُعْمِلَتْ ظروفًا في مواضعَ كثيرةٍ[٣] ، ومَنْ رَفَعَ[٤] قولَه تعالى:﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾[٥] فجَعَلَ المستعملَ ظرفًا اسمًا غيرَ ظرفٍ كقولِه تعالى:﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾[٦] وليس بالمصدرِ ؛ لأَنَّ المعنى تقطَّعَ وَصْلُكُم[٧] ، وليس يُرَادُ تقطَّعَ افتراقُكم ، فإِنْ قيل: فكيفَ جازَ استعمالُ الذي هو ظرفٌ بمعنى الوَصْلِ؟ قيل: اتَّسَعَ فيه لَمَّا كَثُرَ استعمالُه ظرفًا بين الشيئينِ الذي بينهما ملابسةٌ صارَ لذلك بمنزلةِ الوُصْلَةِ والاقترابِ ، وإِنْ كان أصلُه الافتراقَ ، وهذا الاتساعُ في المستعملِ ظرفًا دونَ المصدرِ ؛ لأَنَّ الظرفَ في الاستعمالِ أكثرُ[٨]. وهو ظرفُ مكانٍ إِنْ أُضِيفَ إلى جثةٍ نحو: الدارُ بينَ المسجدِ والسوقِ ، والمالُ بين عمرٍو وزيدٍ ، وإِنْ أُضيفَ إلى زمانٍ كان ظرفَ زمانٍ ؛ لقولِه صلى الله عليه وسلم في حديثِ مسلمٍ في أوقاتِ الصلاةِ: ((الوقتُ بينَ هذينِ))[٩] وهنا محالٌ أَنْ يكونَ ظرفَ مكانٍ ، ولا مبالاةَ بمنعِ الفارسيِّ[١٠]

---

(١) ينظر الصحاح ٥/٢٠٨٢ (ب ي ن) .

(٢) ينظر الإغفال ١/٢٤٢ .

(٣) من أول: والظرف أصله المصدر في الإغفال ١/٢٤٢ .

(٤) "قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر ومجاهد ذكره الفراء بينُكم بالرفع فاعلا." معجم القراءات للخطيب ٢/٤٩١ وينظر السبعة ص ٢٦٣ والنشر ٢/٢٦٠ .

(٥) من الآية (٩٤) من سورة الأنعام .

(٦) من الآية (٥) من سورة فصلت .

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٧٣ وحروف المعاني ٢٨ والإغفال ١/٢٤٣ ومشكل إعراب القرآن ١/٢٧٨.

(٨) الاعتراض والجواب على الاعتراض منقول من الإغفال ١/٢٤٤ .

(٩) ينظر صحيح مسلم ١/٤٢٩ .

(١٠) ذكر الفارسي في الإغفال ١/٢٧١ أن (بين) ليس من الزمان .

مع صحةِ الروايةِ ، وهي تُوجبُ الاشتراكَ من حيثُ كانت وسطًا وكان معناها الافتراقُ كما بَيَّنَّا ولا تصحُّ من واحدٍ ، إنَّما يكونُ بينَ اثنينِ (٢٨٧/أ) فصاعدًا ، إمَّا بالعطفِ بالواوِ ؛ لأَنَّها لا تُوجبُ ترتيبًا ، وقولُ امرئِ القيسِ :

٤٧٣- بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَومَلِ[(١)]

أباه الأصمعيُّ[(٢)] ، ورواه بالواوِ ، وقيل: إنَّ الدَّخُولَ أماكنُ فصحَّتْ إضافةُ بينَ إليه ، والعَجَبُ من الأصمعيّ لم ينازعْ في: فتُوضِحَ فالْمِقْرَاةِ[(٣)] والحكمُ واحدٌ ، وإمَّا بمثنًّى أو بمجموعٍ لفظًا أو معنًى ، وتُشْبَعُ فتحةُ نونِها فتَنشأُ عنها ألفٌ[(٤)] كقولِ أبي ذُؤَيبٍ:

٤٧٤- بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ ورَوعِهِ[(٥)]

---

(١) جزء من بيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨ ، وتمامه:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فحَومَلِ

وله في جمهرة أشعار العرب ص ٥١ وجمهرة اللغة ٥٦٧/١ والمحكم ٣٧١/٣ وسمط اللآلي ٩٤٢/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ واللسان ١٨٢/١١ والجنى الداني ٦٣ والمقاصد النحوية ١٦١٧/٤ وخزانة الأدب ٦/١١ .

"والدَّخُولُ وحَومَلُ وتُوضَحُ والْمِقْرَاةُ مواضعُ بينَ إمرَّة إلى أسودِ العينِ ، وأسودُ العينِ جبلٌ ، وقال ابن حبيب: هي منازل كلاب." شرح القصائد السبع للأنباري ص ١٩ .

الشاهد: فحومل حيث عطف بالفاء وهي تقتضي الترتيب ، والمقصود في العطف بعد بين الجمع ، وخرج على أن الفاء بمعنى الواو ، وقيل: الفاء بمعنى (إلى) ، ونسبه العسكري إلى البغداديين في شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢١٩ .

(٢) ينظر شرح القصائد السبع ص ١٩ وشرح ديوان امرئ القيس للنحاس ص ١٢ وشرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢١٨ والتعليقة للفارسي ٢٥٤/٣ والإغفال ٢٥٢/١ .

(٣) ذكر البغدادي في خزانة الأدب أن الأصمعي قال: إنما الرواية: وحومل وتوضح والمقراة. ينظر خزانة الأدب ٦/١١ . وتُوضَحُ والمقراةُ ذكرها امرئ القيس في البيت التالي لبيت الشاهد ، فقال:

فَتُوضِحَ فالْمِقْرَاةِ لم يَعْفُ رَسْمُهَا ... لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

(٤) ينظر الخصائص ١٢٢/٣ وسر الصناعة ٧١٩/٢ وضرائر الشعر ص ٣٤ .

(٥) صدر بيت من الكامل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في أشعار الهذليين ١٨/١ شرح أشعار الهذليين ٣٧/١ ، وتمامه:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ ورَوْغِهِ ... يومًا أُتِيحَ له جَرِيءٌ سَلْفَعُ

وروي: تعنقه وتعانقه ، وروي: روعه وروغه . ورواه أبو عبيدة: فيما تعنقه ، وما زائدة.

وهو له في جمهرة أشعار العرب ص ٥٤٩ وشرح المفضليات للأنباري ص ٨٨٠ والخصائص ١٢٢/٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٨/١ وضرائر الشعر ص ٣٤ وخزانة الأدب ٧١/٧ وبلا نسبة في كتاب الشعر ص ٢٥٧ والإغفال=

والإشباعُ هنا اخْتَصَّ به المصدرُ ، فلا يقالُ: المالُ بينَا زيدٍ وعمرٍو ، وقولُ الشاعرِ:

٤٧٥- بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا[(١)]

تقديرُه: بينَ أوقاتٍ نحنُ نرقبُه ، فهو مضافٌ إلى زمانٍ ، ذلك الزمانُ مضافٌ إلى الجملةِ ، والزمانُ يُشَابِهُ المصدرَ[(٢)] ، فجازَ الإشباعُ ؛ لذلك ، ولا يجوزُ: جلستُ بينا أمامِك وورائِك ؛ لأَنَّ ظرفَ المكانِ جثةٌ ، فلا نِسبةَ بينَه وبينَ المصدرِ ، ولذلك حَمَلَ سيبويه[(٣)] وأبو الحسنِ[(٤)] قولَ الشاعرِ:

٤٧٦- بَيْنَاهُ فِي دارِ صِدْقٍ[(٥)]

=٢٧٣/١ وشرح التسهيل ٢١٠/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٠٠/٣ والتذييل والتكميل ٣٠٥/٧ والارتشاف ١٤٠٧/٣ والجنى الداني ص ١٧٦ والمغني ٤٢٧/٢ .

سلفع: الجسور. الصحاح ١٢٣١/٣ .

الشاهد: بينا تعانقه ، حيث أشبعت فتحة (بين) فنشأ عنها ألف ، كما أضيف بينا إلى المصدر .

(١) صدر بيت من الوافر ، وهو لرجل من قيس عيلان أو لنصيب بن رباح وهو في ديوانه ص ١٠٤ ، وتمامه:

فبينا نحنُ نَرْقُبُه أتانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنَادَ راعِي

وروي: شَكْوَةٍ .

وَفْضَةٌ: وعاء من الجلد لا خشب فيه. اللسان ٢٥٠/٧ ، زناد: العود الذي يقدح به النار. الصحاح ٤٨١/٢ ، شَكْوَةٌ: وعاء من جلد الرضيع . اللسان ٤٤١/١٤ .

وينظر الكتاب ١٧١/١ ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ وكتاب الشعر ص ٢٥٩ وشرح أبيات سيبويه ٢٦٧/١ وسر الصناعة ٢٣/١ والمحكم ٥٠٤/١٠ وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٨/١ وشرح التسهيل ٢٠٩/٢ واللسان ٦٥/١٣ والتذييل والتكميل ٣٠٠/٧ والجنى الداني ص ١٧٦ والمغني ٤٣٤/٢ وشرح شواهد المغني ٧٩٨/٢ .

الشاهد: (بينا) حيث أشبعت فتحة بين فنشأت عنها ألف ، وجاء جواب (بينا) بغير (إذ) .

(٢) ينظر الإغفال ٢٧١/١ والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٣٩٠ ، وقيل: (بينا) و(بينما) مضافة إلى الجملة التي تليها مباشرة ، وقيل: الألف و(ما) كافتان والجملة بعدهما لا محل لها ، وقيل: إن (ما) كافة إن وليها جملة ، وإن وليها مفرد فتضاف إليه بشرط المصدرية ، و(بينا) إن وليها جملة فالألف للإشباع والجملة في موضع الخفض . ينظر التذييل والتكميل ٣٠٤/٧ ، ٣٠٥ والهمع ٢٠٢/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٣١/١ والسيرافي ٢١٨/١ .

(٤) ينظر الإغفال ٢٧٠/١ .

(٥) جزء بيت من البسيط ، وهو بلا نسبة ، وتمامه:

بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقامَ بها حِينًا يُعَلِّلُنَا وما نُعَلِّلُهُ

ينظر الكتاب ٣١/١ والسيرافي ٢١٨/١ وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/١ والإنصاف ٦٧٨/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح=

وما جاءَ منه على الانفصالِ. ((ومَنْ زَعَمَ أَنَّ (بَيْنَا) محذوفٌ من (بينَما) احتاجَ إلى وَحْيٍ يُصَدِّقُهُ))[1] ، وقال السيرافي: (((بينما) هو زمانٌ يُضافُ إلى ما بعدَه من ابتداءٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ ، وإذا قلتَ: بينَما زيدٌ قائمُ جاءَ عمرٌو ، فهو المختارُ لِئَلَّا يَدخلَ على جاء (إذ) ، وقد جاءَ: بينَما زيدٌ قائمٌ إذْ جاءَ عمرٌو ، فمِنَ الناسِ مَنْ يقولُ: (إذْ) زائدةٌ ، ومِنَ الناس مَنْ يقولُ: إنَّ (إذْ) خبرٌ لـ(بينَما) كأنا قلنا: وقتُ زيدٌ قائمٌ وقتُ جاءَ عمرٍو ، وربَّما أدخلوا (إذا) مكانَ (إذْ) لأَنَّه زمانٌ يُحْتَمَلُ فيه المضيُّ والاستقبالُ ؛ لأَنَّه غيرُ منقطعٍ ، وهو ممتدٌّ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ (بينَما) و(إذْ) جميعًا (٢٨٧/ب) ظرفين لِمَا بعدَ (بينَما)، وبعضُ الناسِ يَجعلُها زائدةً مع (بينَما)))[2].

مُحَمَّدٌ: قول السيرافي: ((يضافُ إلى ما بعدَه من ابتداءٍ وخبرٍ أو فعلٍ وفاعلٍ)) يحتاجُ إلى تحقيقٍ ؛ لأَنَّ (بينَ) يكونُ بينَ شيئينِ أو أشياءَ ، فإذا جاءتْ بعدها جملةٌ لم تَتَحَقَّقُ البَيْنِيَّةُ ، فليستْ مضافةً إلى واحدةٍ من الجملتينِ لكنَّها مضافةٌ إلى زمانٍ تقديرُه: بينَ أوقاتٍ كما ذكرتُ أَوَّلًا[3] ، والأوقاتُ زمانٌ يصحُّ إضافتُها إلى الجملِ بخلافِ (بينَما) ، فإنَّه لا يصحُّ معناها بإضافتِها إلى الجملِ ، وقيل: ألفُ (بينَا) كافَّةٌ[4] ، وليس بشيءٍ ؛ لأَنَّه إذا أمكنَ غيرُ الكفِّ ، فهو أولَى ، وعند أبي الحسنِ[5] (بينَا) حرفٌ من حروفِ الابتداءِ لَمَّا وقعتْ بعدَها الجملةِ ، ولم يَظهرْ فيما

=٣٩٨/١ وضرائر الشعر ص ١٢٦ وشرح التسهيل ١٤٣/١ والتذييل والتكميل ١٩٩/٢ وتمهيد القواعد ٥٠٤/١ والهمع ٢٠٩/١ وخزانة الأدب ٢٦٥/٥ .

الشاهد: (بيناه) ذكر البصريون أنه على نية الانفصال والأصل: بينا هو ، وحذف الواو ضرورة ، واستدل به الكوفيون على أن أصل الضمير الهاء فقط .

(١) الإيضاح في شواهد الإيضاح ٣٩٩/١ . وهذه العبارة مأخوذة من كلام أبي علي الفارسي ، قال:" هذا لا يعرف إلا بوحي أو خبر نبي" شرح مشكلات الحماسة ص ٣٩٠ ونسب هذا الزعم إلى الفراء ينظر شرح مشكلات الحماسة ص ٣٩٠ وخزانة الأدب ٦٢/٧ .

(٢) ينظر السيرافي ١٠٨/٥ بتصرف .

(٣) اختار ابن عمرون رأي أبي علي الفارسي في المسألة وقد نقلتُ فيما سبق آراء النحاة في إضافة بينما .

(٤) نسبه الخفاف إلى بعض البصريين في شرحه على الجمل ص ٥٢٥ وهو قول المالقي في رصف الباني ص ١٠ وينظر الجنى الداني ص ١٧٥ والتذييل والتكميل ٣٠٥/٧ والهمع ٢٠٣/٣. وقيل الألف عوض عن الإضافة لأن الأصل بين أوقات ، وهو قول الأنباري في منثور الفوائد ص ٨٠ .

(٥) نسب إلى بعض البصريين في شرح الجمل للخفاف ص ٥٢٥ وبهذا الرأي أخذ ابن قتيبة في تلقين المتعلم النحو ص ١٠٢ والزجاجي في الجمل ص ٣٠٢ والحريري في درة الغواص ص ٧٧ .

بعدَها الجرُّ ، قال من حروفِ الابتداءِ ، والتحقيقُ ما ذكرتُه ، ورُوِيَ : بينَا تَعَانُقُه بالرفعِ على أَنْ يكونَ مبتدأً ، والخبرُ محذوفُ ، ويُرْوَى: تَعَنُّقِهِ الكماةَ ، وهو الصوابُ ؛ لأَنَّ تَفَاعَلَ لا يتعدَّى ، وتَفَعَّلَ يتعدَّى[١]. ((**ووَسَطَ**)) يكونُ اسمًا وظرفًا ، فالظرفُ مُسَكَّنُ السِّينِ ، والاسمُ مفتوحٌ[٢] ، والظرفُ يلزمُ الإضافةَ. ((**وسِوَى**)) تقدَّمَ في الظروفِ[٣] ، ويلزمُ الإضافةِ.

((**ومع**)) ومعناها المصاحبةُ ، وهو اسمُ بدليلِ تنوينِه ، يقالُ: جاءَا معًا ، ودخولُ حرفِ الجرِّ عليه ، يقال: ذهبتُ معَه ، ومِنْ معَه ، وهو ظرفُ مكانٍ بدليلِ وقوعِها خبرًا عن الجثَّةِ في نحو: زيدٌ معَ عمرٍو ، فأَمَّا جاءَا معًا فيجوزُ أَنْ يكونَ معًا نُصِبَ على الحالِ كأَنَّه قال: متصاحِبِينَ ، ويجوزُ أَنْ يكونَ هنا ظرفُ زمانٍ كأَنَّه قال: في وقتِ اجتماعِهِما[٤] ، والغالبُ عليها الإضافةُ ؛ لِتَحَقُّقِ المصاحبةِ ، وإِنَّما أُفْرِدَ في: جاءَا معًا ؛ لأَنَّه ليس غيرُهما ، فيُضافُ إليه (مع) ، ولا يجوزُ أَنْ يُضافَ (٢٨٨/أ) إليهما كما لا يجوزُ ذهبَ زيدٌ مع نفسِه ، وقد يَسْكُنُ في الشعرِ تشبيهًا بهلْ ، قال:

٤٧٧- فَرِيْشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُم[٥]

---

(١) قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل ص ٢٦٠ .

(٢) في الأصل: مفتوحا. وينظر في (وسْط) بإسكان العين وفتحها العين ٢٧٩/٧ والمحكم ٥٩٤/٨ ودرة الغواص ١٨٩ .

(٣) ينظر ص ٥٦٦ .

(٤) أجازه السيرافي ينظر شرح الكتاب ٥٥/٤ ، ونكت الأعلم ٤٩٤/٢ .

(٥) صدر بيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٢٢٥/١ وللراعي النميري في ملحقات ديوانه ص ٣١١ وفيهما: فيكم بدل معكم ، وتمامه:

وريشِي منكم وهوايَ مَعْكُم ... وإنْ كانتْ زيارتُكم لِمَامَا

وهو للراعي في الكتاب ٢٨٧/٣ ولجرير في شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/٢ ودرة الغواص ص ٣٤ والمقاصد النحوية ١٣٤٦/٣ وبلا نسبة في الزاهر ٣٥٦/١ والمحكم ١١٠/١ وأمالي ابن الشجري ٥٨٤/٢ وشرح التسهيل ٢٤١/٢ وشرح الكافية الشافية ٩٥١/٢ واللسان ٣٤١/٨ والجنى الداني ص ٣٠٦ .

الريش: الخير والمعاش واللباس الفاخر والجمال والزينة والمال. ينظر شمس العلوم ٢٦٩٦/٤ .

الشاهد: معكم بتسكين العين ، وهو ضرورة عند سيبويه ، وحكى الكسائي أن التسكين لغة ربيعة وغَنْم. ينظر المحكم ١١٠/١ . وجعله الدكتور/ علي فاخر من تغيير النحويين للشواهد مستدلا برواية الديوان ، ينظر تغيير النحويين للشواهد ص ١٧٤ .

وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾[1] لا مُصَاحَبَةَ [فيه][2] ، فقيل: (مع) هنا بمعنى (بَعْدَ)[3]. ((**ودونَ**)) إذا كان في معنى[4] المكانِ ، فهو ظرفٌ كقولك: زيد دونَك في الشرفِ أو في العِلْمِ أو نحوِ ذلك ، وتلزمُه الإضافةُ ، وإِنْ كانَ بمعنى حقيرٍ ومسترذلٍ فليس بظرفٍ ، ويأتِي مضافًا وغيرَ مضافٍ ، تقولُ: هذا دونَك أي: حقيرُك ، وهذا ثوبٌ دونٌ أي: رديءٌ[5] ، ويجوزُ رفعُ الأولِ حملًا على الثاني[6] ، وهو قليلٌ ، قال ذو الرُّمَّةِ :

٤٧٨- غَبْـرَاءَ يَحْمِـي دُونُهَـا مَـا وَرَاءَهَـا   وَلَا يَخْتَطِيهَـا الـدَّهْرَ إِلَّا المخَـاطِرُ[7]

وذُكِرَ لدونَ معانٍ أخرُ ، بابُ استقصائِها اللغةُ ، ولا يَخْرُجُ عن هذين في الإعرابِ. **قولُه:** ((**وغيرُ الظرفِ نحوُ: مِثْلٍ وشِبْهٍ وغَيْرٍ**)) تقدَّمَ بيانُها ((**وبَيْدٍ**)) بمعنى (غيرٍ)[8] ((**وقِيْدٍ**[9] **وقِدًا**[10] **وقَابٍ**[11] **وقِيْسٍ**[12])) أربعةٌ بمعنَى المقدارِ نحو: قِيْدُ رُمْحٍ ، فاحتاجتْ إلى الإضافةِ ؛ لأَنَّها مِقْدَارٌ لا يُعْلَمُ مقدارُ أيِّ شيءٍ هي إلا بالإضافةِ ((**وأيٌّ**)) يأتِي الكلامُ عليها[13]((**وبعضٌ وكُلٌّ وكِلَا**)) هذه الغالبُ عليها الإضافةُ ، ويأتِي الكلامُ عليها[14]((**وذو**)) بمعنى صاحبٍ لا التي بمعنى

---

(١) الآية (٥) من سورة الشرح .

(٢) زيادة من عندي لاستقامة الكلام .

(٣) قاله السيرافي ينظر شرح السيرافي ٣٣٥/٢ ، وينظر المحتسب ٦١/٢ .

(٤) في الأصل زيادة: الكلام . وقد شطبها الناسخ .

(٥) "وهذا ثوب دونٌ إذا كان رديئا." الكتاب ٤١٠/١ .

(٦) أي رفع الظرف حملا على الاسم ، وينظر السيرافي ٣٠٠/٢ وابن يعيش ١٢٩/٢.

(٧) بيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٢٥/٢ وينظر وشرح السيرافي ٢٩٩/٢ وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/١ والتذييل والتكميل ٥٨/٨ والهمع ٢٠٩/٣ .

الشاهد: رفع دون ، وتصرفه بغير (مِنْ) قليل أو نادر .

(٨) ينظر الصحاح ٤٥٠/٢ (ب ي د) .

(٩) ينظر السابق ٥٢٩/٢ (ق ي د) . وجاء بفتح القاف وكسرها ينظر تاج العروس ٨٥/٩ .

(١٠) ينظر السابق ٢٤٥٩/٦ (ق د ي) .

(١١) ينظر السابق ٢٠٧/١ (ق و ب) .

(١٢) ينظر السابق ٩٦٨/٣ (ق ي س) .

(١٣) ينظر لوحة ٢٨٩/ب .

(١٤) ينظر ٢٩٠/ب ، و ٣١٠/أ .

(الذي) في لغةِ طيءٍ ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلا مضافةً لِمَا يأتِي بيانُه ((**ومؤنَّثُه**)) ذاتُ ((**ومثنّاه**)) مذكَّرًا ذَوَا في الرفعِ ، وذَوَيْ في النصبِ والجرِّ ، ومثنَّى المؤنثِ ذَوَاتَا في الرفعِ ، قال تعالى:﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾[1] وذواتيْ[2] جرًّا ونصبًا ، قال تعالى:﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾[3] ، ((**وجمعُه**))[4] مذكَّرٌ (ذَوُو) رفعًا ، و(ذَوِي) نصبًا وجرًّا ، وجمعُ المؤنثِ (ذواتٌ) ، ولا تُرَدُّ لامُها إلا في تثنيةِ المؤنثِ. ((**وأُولُو**)) جمعُ (ذُو) من غيرِ لفظِه ، قال تعالى:﴿أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾[5] ((**وأُولاتٌ**)) (٢٨٨/ب) جمعُ (ذاتٍ) من غيرِ لفظِها أيضًا ، قال تعالى:﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[6] وقياسُ واحدِهِ (أُلُ)[7] ولم يُسْتَعْمَلْ. ((**وقَدْ وقَطُّ وحَسْبُ**)) هذه الثلاثةُ معناها واحدٌ ، قدْ مبنيةٌ على السكونِ ، قال أبو علي: ((وقَدْ أُبْدِلَتِ الدالُ من الطاءِ المخفَّفَةِ في (قَطْ) المخفَّفَةِ ، فقالوا في قَطْنِي[8] قَدْنِي))[9] ، و(قَطْ) في الإعرابِ في قولِك: قَطْكَ درهمانِ بمنزلةِ (مُذْ) في قولِك: لم أَرَه مُذْ يومان ، و(قَطْ) أيضًا مبنيَّةٌ على السكونِ مضافةً ومقطوعةً ؛ لأَنَّهما اسمان للفعلِ ، والغالبُ عليهما الإضافةُ ، وتقول: رأيتُه مرَّةً واحدةً فقَطْ أي: اكتفِ بذلك واقطعْ ، واشتقاقُه من قَطَطْتُ الشيءَ أيْ: قطعْتُه[10] ، وكذا (قَدْ)[11] ، فأصلُهما التثقيلُ ، وحُذِفَتْ لامُهما تخفيفًا ؛ لكثرةِ استعمالِهما ، ولَزِمَتِ التخفيفَ. و(حَسْبُ) إذا أُضِيفَ أُعْرِبَ ، وإنْ كان بمعنَى (قَطْكَ) ؛ لأَنَّها متمكنةٌ أُريدَ بها معنى الفعلِ بعد أَنْ وَقَعَ متصرِّفًا وهو بمعنى أَحْسَبَنِي

---

(١) الآية (٤٨) من سورة الرحمن .

(٢) في الأصل: ذواتا .

(٣) من الآية (١٦) من سورة سبأ .

(٤) في المفصل: مجموعه . ينظر ص ٨٧ ط دار الجيل ، وص ١٣٩ ط الآداب ، وابن يعيش ١٢٩/٢ .

(٥) من الآية (٣٣) من سورة النمل .

(٦) من الآية (٤) من سورة الطلاق .

(٧) ينظر ابن يعيش ١٣٠/٢ .

(٨) في الأصل : وقدني . بزيادة واو وقد حذفتها لاستقامة المعنى ، وكذا نص السيرافي .

(٩) الشيرازيات ٢١٥/١ .

(١٠) ينظر الصحاح ١١٥٣/٣ (ق ط ط) .

(١١) ينظر السابق ٥٢٢/٢ (ق د د) .

الشيءُ إِحْسَابًا أي: كفانِي ، ويقال: هذا لك حِسَابٌ أي: كافٍ[1] ، قال تعالى: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾[2] قيل[3]: وإِنَّما غَلَبَتِ الإضافةُ على (قَدْكَ) و(قَطْكَ) و(حَسْبُكَ) ؛ لأَنَّها واقعةٌ فعلِ الأمرِ ، وفعلُ الأمرِ لابدَّ له من فاعلٍ ، ولم تكنْ هذه الأسماءُ ممَّا ترفعُ فأُضِيفَ إلى الفاعلِ فإذا قلتَ: قَدْكَ فكأَنَّك قلتَ: اكتفِ ، فالفاعلُ مضمرٌ ، وإذا قلتَ: قَدْ زيدٍ فكأَنَّك قلتَ: ليكتفِ زيدٌ . **مُحَمَّدٌ**: وذا كلامٌ مضطربٌ ؛ لأَنَّه قال: ولم تكنْ هذه الأسماءُ ممَّا يَرْفَعُ ، ثم بعدُ قال: فإذا قلتَ: قَدْكَ فالفاعلُ مضمَرٌ ، فذا يدلُّ أَنَّه رفعَ بها ، وقال: إِنَّها مضافةٌ ، واسمُ الفعلِ لا يضافُ ، قال أبو علي في إيضاحِ الشعرِ: «فإِنْ قلتَ: هَلَّا جازتِ الإضافةُ فيها كما جازتْ إضافةُ أسماءِ الفاعِلِينَ والصفاتِ المشبَّهَةِ ، وفي كُلٍّ (٢٨٩/أ) شيءٍ من ذلك ضميرٌ ، فالقولُ: إِنَّ الضميرَ في اسمِ الفاعلِ لَمَّا لم يقعْ به اعتدادٌ كان الاسمُ الذي يتضمَّنُه بمنزلةِ غلامٍ ورجلٍ وليستْ هذه الأسماءُ كذلك ، أَلا ترَى أَنَّها قد قامتْ مقامَ الجُمَلِ في صفةٍ[4] ، فلَمَّا قامتْ مقامَها لم يَجُزْ إضافتُها كما لم يَجُزْ إضافةُ الجُمَلِ»[5]. **مُحَمَّدٌ**: فإِنْ قيل: فـ(دونَك) اسمٌ للفعلِ وهو مضافٌ ، فالجوابُ أَنَّ اسمَ الفعلِ المضافُ والمضافُ إليه لا أَنَّه سُمِّيَ به بدون ، ثُمَّ أُضيفَ بعدَ التسميةِ ، وبعدُ فإضافةُ هذه مُشْكِلَةٌ ويحتاجُ إلى زيادةِ كَشْفٍ. **قولُه**: «**وغيرُ اللازمةِ نحو: ثوبٌ ودارٌ ، وفرسٌ وغيرُهما[6] ممَّا يضافُ في حالٍ دونَ حالٍ**». **مُحَمَّدٌ**: ذا ظاهرٌ مُسْتَغْنٍ[7] عن الشرحِ ؛ لأَنَّ المتكلِّمَ مُخَيَّرٌ إِنْ أرادَ أضافَ وإِنْ لم يُرِدْ لم يُضِفْ لعدمِ العلَّةِ الموجِبَةِ للإضافةِ كما تقدَّمَ .

---

(١) ينظر الصحاح ١١٠/١ (ح س ب) وابن يعيش ١٣٠/٢ .

(٢) من الآية (٣٦) من سورة النبأ .

(٣) القائل ابن يعيش ينظر ١٣٠/٢ .

(٤) عبارة الفارسي: "قامت مقام الجمل في نحو: صه" كتاب الشعر ص ٢٢ .

(٥) كتاب الشعر ص ٢٢ .

(٦) في المفصل: وغيرها . ينظر المفصل ص ٨٧ ط دار الجيل وص ١٣٩ ط الآداب وابن يعيش ١٢٩/٢ .

(٧) في الأصل: مستغني .

الخاتمة

بعد ما تقدم من دراسة وتحقيق شرح المفصل لابن عمرون (٦٤٩هـ) ، من بدايته حتى لوحة (٢٨٨/أ) ونصف الصفحة بما شمل بداية المفصل والمرفوعات والمنصوبات وحتى نهاية فصل الأسماء المضافة إضافة معنوية نستطيع أن تستخلص بعض النتائج :

١- ابن عمرون نحوي جليل يتمتع بعمق النظر واستقلال الشخصية ، ويتبين ذلك من خلال اختياراته وانتقاده للعلماء ، فإنه يبني رأيه على ما ثبت لديه ولا يقلد بل ينطلق من ثبوت الدليل لديه.

٢- تنوعت ثقافة ابن عمرون بين النحو والعروض والحديث والفقه والتفسير كما اتَّضح من كلامه في الشرح .

٣- تتضح أهمية هذا الشرح من جهتين: الأولى: أنها تمثل تراث ابن عمرون العلمي فهذا كل ما تركه هذا العالم . الثانية: أنه نظر في الشروح السابقة عليه وحاول أن ينتقدها ويَزيد في شرحه ما قد يكون فاتها.

٤- اشتمل هذا الشرح على عدد كبير من الشواهد النحوية نثرية وشعرية ، فقد استشهد بما يقارب المائتين وخمسة وعشرين شاهدا من القرآن ، وأما القراءات فقد استشهد بحوالي ثلاثٍ وعشرين قراءة ، وقد ورد في شرح المفصل لابن عمرون عدة أحاديث نبوية بلغ عددها عشرين حديثا ، وبعض الآثار والتي بلغت أربعة عشر أثرا ، أما بالنسبة للأمثال ، فقد ذكر حوالي ثلاثة وثلاثين مثلا ، وبلغ عدد الشواهد النحوية في ما درسته من شرحه حوالي ثلاثمائة وأربعين شاهدا كما اشتمل على بعض الشواهد اللغوية ، ونقول نحوية مهمة خاصة النقول من الكتب المفقودة .

٥- بدا جليا اهتمام ابن عمرون بقضايا أصول النحو فقد اهتم بالسماع واعتمد عليه في التقعيد بل وتصحيح الأحكام ، واهتم كذلك بالقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، ووضع ضابطا للضرورة الشعرية وعلل للأحكام ، وردَّ بعض التعليلات ، وكذا اهتم بالحدود وتحريرها ، ونقدها .

٦- اختيارات ابن عمرون النحوية تثبت أنه غالبا كان يميل لرأي سيبويه والبصريين ، وكان لسيبويه عنده مكانة كبيرة وجعل رأي سيبويه مناط الحكم في بعض الأحيان ، ومع

ذلك كان ناقدا لكثير من النحويين من المذهبين الكبيرين.

٧- وقف ابن عمرون من الزمخشري وقفة علمية منصفة ، فدافع عنه ، وانتقده ، واستدرك عليه ، وخالفه أيضا ، وهذه النتيجة مترتبة على عقلية ابن عمرون وعلمه وإتقانه لعلم النحو وأصوله ، وكاشفة عن طريقة تفكيره وشخصيته ، وكانت تلك طريقته مع النحويين .

٨- التزم ابن عمرون غالبا الأدب والهدوء في انتقاداته للعلماء ، ولم يصدر منه نقدٌ قاسٍ إلا مرات قليلة تحصى .

٩- شرح المفصل لابن عمرون عمل إنساني به مزايا وعليه ملاحظات ومن أبرز سماته نقده العلمي لغيره ، وتحقيقه لمسائل الخلاف وروايات الأبيات من خلال الدواوين ، وفهمه العميق للمسائل النحوية ، وإزالة اللبس عن المسائل وتحريرها . ومن أهم الانتقادات التي تؤخذ على ابن عمرون عدم نسبته لكثير من الأقوال ، والخطأ أحيانا في نسبة القول إلى العالم ، ونقله لبعض الآراء أو تلخيصه لرأي بطريقة مخلة تغير المعنى وقال عن مسألة (لاسيما) أنه لم يقف لأحد على إعراب سي وهذا منه يحتاج إلى تدقيق .

الفهارس العامة

(١) فهرس الآيات القرآنية

﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ﴾	١٨٣	٤٠٤
﴿مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	١٨٤	٢٠٨
﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٍ﴾	١٩٨	٢٦٧
﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾	٢٠٤	٧٤٥
﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ﴾	٢٢١	٣١٧
﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم﴾	٢٣٩	٥٨٩
﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾	٢٤٥	٣٣٠
﴿لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾	٢٥٤	٧٢٢
﴿رَبِّ أَرِنِى﴾	٢٦٠	٥٠١
﴿قَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٌ مِّن صَدَقَةٍ﴾	٢٦٣	٣٢١
﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾	٢٧٤	٣٦٩
﴿يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّ﴾	٢٧٥	٥٥٧
سورة آل عمران		
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾	١٨	٦٢١
﴿وَقَدۡ بَلَغَنِىَ ٱلۡكِبَرُ﴾	٤٠	٢٨١
﴿إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾	٦٤	٣٤٣
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ	٩١	٣٧٠

أَحَدِهِم ﴾		
﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٖ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾	٩٦	١٩١
﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾	١٥٤	٣٥٣
﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا﴾	١٨٠	٢٩٦
سورة النساء		
﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾	٣	٢٢١ ، ٢٢٣
﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا﴾	٤	٦٣٨
﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا﴾	٤	٤٣٥
﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾	١١	٢٩٦
﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ ﴾	١١	٢٩٦
﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾	٢٣	٤٢١
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾	٥٨	٣٧٣
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ﴾	٦٦	٦٦٠
﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ﴾	٧٩	٤٣٦
﴿إِلَّا خَطَـٔٗا﴾	٩٢	٦٦٧
﴿وَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾	٩٢	٦٦٧
﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾	٩٥	٦٧٥
﴿وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا﴾	١٢٢	٦٣٧

﴿إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡۗ ﴾	١٤٠	٣٧٢
﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾	١٦٠	٥٨٩
﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾	١٧١	٥٣٣
﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾	١٧١	٥٣١ ، ٥٣٢
﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾	١٧٦	٣٢٣
سورة المائدة		
﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾	٣٢	٥٨٦ ، ٥٨٩
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾	٣٨	٣٦٧
﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾	٩١	٣٠٧
﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾	١٠٧	٣١٨
﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾	١١٩	٨٤
سورة الأنعام		
﴿بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ﴾	٥٢	١٣٠
﴿كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ﴾	٧١	٢٤٢
سورة الأعراف		
﴿لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾	١٦	٥٦٣
﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾	٣٠	٥٤٣
﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾	٥٩	٣١٢
﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾	١٥٠	٢٤٢

سورة الأنفال		
﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ﴾	٣٢	٥٠٤
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً﴾	٥٨	٧٠٠
﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾	٧٢	٦٩٠
سورة التوبة		
﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾	٦	٢٧٩ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٥٥٤
﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	٣٢	٦٦٧
﴿مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٌ﴾	٣٦	٢٠٦
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾	٣٨	٣٦٧
﴿لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡ﴾	١١٠	٦٥٤
سورة يونس		
﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٢٥	٦٣٤
﴿فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡ﴾	٢٨	٦٣٤
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾	٥٨	٥٥٤
﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾	٧١	٥٨١
سورة هود		
﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	٥٥٧ ، ٦٥٦

﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾	٧٢	٦٠١
﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾	٨١	٦٦٠
سورة يوسف		
﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ﴾	٦	٢١
﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾	١٨	٣٤٨
﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾	٢٠	٥٣٩
﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا﴾	٢٩	٥٠١
﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾	٣١	٦٦٣
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	٣٨٨
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ ٩٤/أ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾	٣٥	٢٧٤
﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾	٨٢	٣٩ ، ٢٦٧
﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾	٨٥	٦٦٦
سورة الرعد		
﴿هُوَ ٱلَّذِي يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾	١٢	٥٨٨
﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ﴾	٢٣- ٢٤	٣١٠
﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾	٢٤	٣٢٠
﴿يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُ﴾	٢٦	٥٥٧
سورة الحجر		

﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٣٠	٣٩
﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾	٤٢	٦٩٢
سورة النحل		
﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾	٨	٥٨٨
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾	٥٣	٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧
سورة الإسراء		
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾	١١٠	٣١٥
سورة الكهف		
﴿إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ﴾	٢٠	٣٧٣
﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٦٨٧
﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾	٤٤	٦٠٣
﴿إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾	٩٤	٢٤١
﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	٩٦	٢٩٧
سورة مريم		
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾	٤	٦٣٧
﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا﴾	٨	٢٨١
﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾	١٣	٤٢٢
﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾	٣٣	٦٢١

﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾	٤	٤٠٤
﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾	٤–٥	٧٢٨
﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ﴾	٦٣	١٨٤
سورة الفرقان		
﴿يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾	٢٢	٥٧٣
﴿حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا﴾	٢٢	٤٢٩
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾	٣٢	٣٢٩
﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾	٦٣	٤٢٩
سورة الشعراء		
﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٢٣–٢٤	٥٢٧
﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ﴾	١٦٦	٦٤٣
سورة النمل		
﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾	١٢	٣٩
﴿لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾	١٨	٤٨٩
﴿أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾	٣٣	٧٦٧

﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾	٨٧	١٩٠
﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ ١٥٢/ب تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾	٨٨	٤٢١
﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾	٨٨	٤٢١
سورة القصص		
﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾	٢٥	٦٢٥
﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٦٣٥
﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾	٧٦	٦٠٧
﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾	٨٢	٥٨٩
﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾	٨٢	٥٨٩
سورة الروم		
﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥﴾﴾	٤-٥	٤٢١
﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ﴾	٦	٤٢١
سورة لقمان		
﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾	١١	٦٤
﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾	١٣	٤٩٢
سورة الأحزاب		
﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾	٦	٣٢٦

﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾	٧٣	٣٩
سورة الزمر		
﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾	١٦	٤٩٢
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	٤٦	٥٠٥
﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٢٣٤/ب ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌ﴾	٦٠	٦٢٣ ، ٦٢٤
سورة غافر		
﴿أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾	٤٦	٢٠
سورة فصلت		
﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾	٥	٧٦١
﴿أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾	١٠	٥٦٦
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾	١٧	٥٤٦
﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٣٣	٦٣٧
سورة الشورى		
﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾	٤٣	٣٤١
﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾	٤٣	٣٤١
سورة الزخرف		
﴿يَٰلَيۡتَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ بُعۡدَ ٱلۡمَشۡرِقَيۡنِ﴾	٣٨	٣٧٣
﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾	٣٩	٥٧٥ ، ٦٩٩

سورة الذاريات		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾	٥٨	٣٧٢
سورة الطور		
﴿وَإِدۡبَـٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾	٤٩	٥٧٠
سورة القمر		
﴿يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾	٦	٢٣١
﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونًا﴾	١٢	٦٣٧ ، ٦٤٢
سورة الرحمن		
﴿عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾	٤	٥٥
﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾	٦-٧	٥٤٥
﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٍ﴾	٤٨	٧٦٧
سورة الواقعة		
﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ١١٧/أ ٱلۡيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ﴾	٩٠ ، ٩١	٣٣٤
سورة الحديد		
﴿فَٱلۡيَوۡمَ لَا يُؤۡخَذُ مِنكُمۡ فِدۡيَةٌ﴾	١٥	٥٧٣
﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ﴾	١٨	٣٦٧
سورة المجادلة		
﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡ﴾	٢	٣٢٦
سورة الجمعة		
﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡ﴾	٣	٢٠٨

﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾	٨	٣٦٦ ، ٣٦٩
سورة المنافقون		
﴿تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾	٥	٢٩٦
سورة الطلاق		
﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾	٤	٣٤٦
﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾	٤	٧٦٧
سورة الحاقة		
﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾	١٩	٢٩٧
﴿كُلُوا وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ﴾	٢٤	٤٣٤
سورة المعارج		
﴿نَزَّاعَةً﴾	١٦	٢٥٩
سورة نوح		
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾	١٧	٣٩٨ ، ٤٠٠
سورة المزمل		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ﴾	١-٣	٦٩٢
﴿أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾	٣-٤	٦٩٢
﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	٨	٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠
سورة المدثر		
﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾	٢٦	١٩٢

﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾	٤٩	٣٨٢ ، ٦٠١
سورة القيامة		
﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾	٣-٤	٦٣١
﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	٣١	٣٥١ ، ٥٥١
﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰٓ﴾	٣٤-٣٥	٢٠٤
سورة الإنسان		
﴿قَوَارِيرَا۠﴾	١٥	٢٢٧
﴿يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴿٣١﴾﴾	٣١	٥٤٣
سورة النبأ		
﴿عَطَآءً حِسَابٗا﴾	٣٦	٧٦٨
سورة النازعات		
﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى﴾	١٦	٢١١
سورة المطففين		
﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾	١	٣٢٠ ، ٤٣١
سورة البروج		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾	١٠	٣٧٠

﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾	١٤-١٦	٣٦١
سورة الغاشية		
﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ﴾	٢٥	٣٧٣
﴿إِنَّ إِلَيۡنَآ إِيَابَهُمۡ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾	٢٥-٢٦	٣٧٣
سورة البلد		
﴿أَهۡلَكۡتُ مَالاً لُّبَدًا﴾	٦	٢١١
﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾	١٤-١٥	٤٤١
سورة الشرح		
﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا﴾	٥	٧٦٦
سورة القارعة		
﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ﴾	٩	١٩٢
سورة المسد		
﴿ تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ وَتَبَّ﴾	١	٤١٠
﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾	٤	٥٠٩

(٢) فهرس القراءات القرآنية

الآية	رقمها	القراءة	الصفحة
سورة البقرة			
﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾	٣٧	ابن كثير وابن محيصن برفع كلمات	٢٨١
﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	١٢٤	أبو رجاء وقتادة والأعمش وابن مسعود وطلحة بن مصرف برفع الظالمين	٢٨١
﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾	١٩٧	أبو جعفر والحسن وجبلة والكسائي	٧٢٢ ، ٧٢٧
﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡ﴾	٢٤٩	ابن مسعود وأبيّ والأعمش	٦٨٠
سورة النساء			
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنۡهُمۡ﴾	٦٦	ابن عامر	٦٦٠
سورة الأنعام			
﴿بالغُدْوَةِ وَالعَشِيّ﴾	٥٢	ابن عامر	١٣٠
﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنُكُمۡ﴾	٩٤	قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر ومجاهد بينُكم بالرفع فاعلا	٧٦١
﴿جَاعِلُ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾	٩٦	لابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب في رواية رويس	٢٩٦ ، ٤١٧

سورة التوبة			
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾	٣٠	بحذف تنوين عزير لابن كثير ونافع وابن عامر وغيرهم	٢٥٣ ، ٢٦٣
سورة يونس			
﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾	٨٩	ابن عامر	٦٢٦
سورة هود			
﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾	٤٣	_	٦٥٦
﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾	٨١	نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب	٦٦١
سورة يوسف			
﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾	٣١	عبد الله بن مسعود وأبو المتوكل وأبو نهيك وعكرمة ومعاذ	٧٣٠ ، ٧٣١
سورة النور			
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ۝٣٦ رِجَالٞ﴾	٣٥-٣٦	ابن عامر وأبو بكر	٣٠٥
سورة الشعراء			
﴿كَذَّبَ أَصۡحَابُ	١٧٦	ورش عن نافع	١٩٢

﴿لَيْكَةِ﴾			
سورة النمل			
﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾	٢٥	الكسائي	٤٥٢ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣
سورة سبأ			
﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾	١٠	قرأ أبو عمرو ويعقوب وأبو العالية وابن أبي عبلة والطيرُ بالرفع ، وقرأ السبعة بالنصب	٤٦٨ ، ٤٧٠
سورة يس			
﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾	٣٥	عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وغيرهم	٥٥٧
سورة الصافات			
﴿هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونِ﴾	٥٤	إبراهيم وعمار بن أبي عمار فيما ذكر خلف عن عمار وأبو سراج وابن أبي عبلة وحسين الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وأبو البرهسم وأبو زين	٧٥٦
سورة الزمر			
﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾	١٦	رُوَيْسٌ عن يعقوبَ الحضرمي	٤٩١
سورة فصلت			
﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَـٰهُمْ﴾	١٧	جبلة وسعيد عن المفضل وجماعة	٥٤٦
سورة الأحقاف			
﴿لَا تُرَى إِلَا مَسَـٰكِنُهُمْ﴾	٢٥	الحسن	٦٦٨

سورة الإخلاص			
﴿ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ ﴾	١،٢	أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو في رواية يونس والأصمعي وعبيد وهارون وعبد الوارث وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر	٢٦٤

(٣) فهرس الأحاديث النبوية

(٤) فهرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
((إ استعذر رسول الله صلى اله عليه وسلم من عبد الله بن أبي))	بريرة	٥٢٩
((إِيَّايَ وأَنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ ولكن لِيُذِلَّ لكم الأسلُ الرماحُ والسهامُ))	عمر بن الخطاب	٥٢٦
((بالإيواءِ والنصرِ))	ابن عباس	٦٩٠
((تُبْ تُقْبَلُ شهادتُك))	عمر بن الخطاب	٧٢٨
((تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ))	عمر بن الخطاب أو ابن عباس	٣١٨ ، ٣٢١
((عزمْتُ لَمَّا ضربتَ كاتبَك سوطًا))	عمر بن الخطاب	٦٩٠
((كأَنَّا بالدنيا لم نَكُنْ))	ــ	٣٨٢
((كأنَّك بالدنيا لم تكنْ وبالآخرةِ لم تَزَلْ))	الحسن البصري	٣٨١
((الكلامُ كُلُّهُ))	علي بن أبي طالب	٤
((فإن ذاك ، ثم ذكر حاجته ، فقال: لعل ذاك))	عمر بن عبد العزيز	٣٧٩
((لَمَّا قَالَ ﷺ: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وآلِ مُحَمَّدٍ دَلَّ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ هُمُ الَّذِينَ حَرُمَتْ عَلَيهِمْ الصَّدَقَةُ ، وعُوِّضُوا مِنْهَا الخُمْسَ ، وهُمْ صَلِيبَةُ بَنِي هَاشِمٍ وبَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ ، وهُمُ الَّذِينَ اِصْطَفَاهُمُ اللهُ مِنْ خَلْقِهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ ٥/ب السَّلَامُ))	الشافعي	١٩
((مَنِ اسْتَخْلَفْتَ عَلَى آلِ اللهِ))	عمر بن	٢٢

	الخطاب	
((وا عجبًا لكَ يا ابن العاصي))	عمر بن الخطاب	٤٦٣ ، ٤٩٧
((يا للهِ لِلمسلمين))	عمر بن الخطاب	٤٦١

(٥) فهرس الأمثال

كِلَيهما وتمرًا	٥٣٠
لَعَنَ اللهُ مِعْزًى خيرُها خُطَّةُ	١١٦
لو ذاتُ سُوَارٍ لَطَمَتْنِي	٣٠٨
ليتَ القسيَّ كلَّها أَرْجُلَا	٣٧٨
اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ	٣٣٢
متعرضا لعنن لم يعنه	٣٦٠
مواعيدَ عُرْقُوبٍ	٤٠٨
هذا ولا زعماتِك	٥٣٠

(٦) فهرس أقوال العرب وأمثلة النحاة

(٧) فهرس الأبيات الشعرية[١]

القافية	القائل	البحر	رقم الصفحة
	الألف اللينة		
العصا	عنبة الكلابية	رجز	٥٠
	حرف الهمزة المضمومة		
بَدَاءُ	(الشماخ أو محمد بن بشير الخارجي)	الطويل	٢٧٥
	الهمزة المكسورة		
صُدَاءِ	يزيد بن مخرم	الطويل	٥١٥
خَلَائِي	(عُتَيّ أو غني بن مالك)	الطويل	٣١١
الأَكْفَاءِ	أبو تمام	الكامل	٦٦٨
	الباء المفتوحة		
طَرِبَا *	(رجل من هراة)	البسيط	٦٢٥
كعابَا	(معاوية بن مالك)	الوافر	١٥٢
اجْتِلَابَا	(جرير)	الوافر	٤١٤
شَبَبَا	أوس بن حجر	الكامل	٤٤٦
كُثُبَا	أوس بن حجر	الكامل	٤٤٦
طَلَبَا	أوس بن حجر	الكامل	٤٤٦
مُعْجَبَه	الأغلب العجلي	الرجز	٤٧٦
حبَّا	الطهوي	الرجز	٩٢
كَالخَشَبَه	الأغلب العجلي	الرجز	٤٧٥

(١) وضعت هنا اسم الشاعر الذي لم يذكره ابن عمرون بين قوسين ( ) ، والأبيات المذكور جزء منها أو صدرها أو عجزها وضعت بجوارها نجمة * .

مُقَعَّبَه	الأغلب العجلي	الرجز	٤٧٥
مُذْهَبَه	الأغلب العجلي	الرجز	٤٧٥
خدبَّه	هند بن أبي سفيان	مجزوء الرجز	٩٨
الكعبَه	هند بنت أبي سفيان	مجزوء الرجز	٩٨
مُنْكَبَّا	ــ	الرجز المشطور	٤٠٣
طِيْبًا	ابن قيس الرقيات	الخفيف	٤٤٤ ، ٦٢٦
الباء المضمومة			
غُرَابُهَا	(نسب للأحوص وللفرزدق)	الطويل	٢٨٤
يواربُه	(كعب بن حعيل)	الطويل	٢٢٤
مَشْعَبُ *	(الكميت)	الطويل	٦٢٠ ، ٦٥٢
جَالِبُ	(الفضل بن عبد الرحمن)	الطويل	٥٢٧
وتحلبُ	الأسدي (الربيع السدي أو عبد الله بن الزبير الأسدي)	الطويل	٩٢
جَوَانِبُهُ	(امرأة فى عهد عمر)	الطويل	٣٥٠
وَيُثَوِّبُ	طفيل الغنوي	الطويل	٢٥٠
فَتَصَوَّبُوا *	(النابغة الجعدي)	الطويل	٤٥٠
حَبِيْبُهَا	(مجنون ليلى أو نصيب)	الطويل	٣٢٢
لَحَبِيبُ	(مجنون ليلى أو عروة بن حزام أو كثير عزة قيس بن ذريح)	الطويل	٦٠٧
عَجِيبُ	جُزْءُ بن ضرار	الطويل	٢٩٢

فَيُجِيبُ	ـــ	الطويل	٥١٣
نَجِيبُ	(العجير السلولي)	الطويل	٢٥٢
غَرِيبُ *	(أبو الحسن الحُدْرُجَان)	الطويل	٤٩٩
تَطِيبُ	(أعشى همدان أو قيس بن الملوح أو المخبل السعدي)	الطويل	٦٤٣
وَكَلِيبُ	علقمة الفحل	الطويل	٢٩٣
مَعْتوبُ *	(أخت عمرو ذو الكلب)	البسيط	٥٢١
وَذِيبُ	جرير	الوافر	٤٤٨
أَبُ	هني بن أحمر أو همام ابن مرة أو ضمرة بن ضمرة أو جندب بن ضمرة أو زرافة الباهلي أة عمرو بن الغوث	الكامل	٧٢٠ ، ٧٢١
أَعْجَبُ	(هني بن أحمر أو زرافة الباهلي أو رجل من بني عبد مناة أو رؤبة أو ضمرة بن ضمرة بن جابر أو عمرو بن الغوث)	الكامل	٤١٢ ، ٧٢٠
الْمُجْدِبُ	عمرو بن الغوث	الكامل	٧٢١
جُنْدَبُ	هني بن أحمر أو همام	الكامل	٧٢٠

	ابن مرة أو ضمرة بن ضمرة أو جندب بن ضمرة أو زرافة الباهلي أو عمرو بن الغوث		
يَكْذِبُ	عمرو بن الغوث	الكامل	٧٢١
الأَقْرَبُ	عمرو بن الغوث	الكامل	٧٢١
التَّعْلَبُ *	(ساعدة بن جؤية)	الكامل	٥٦١
يَتَلَهَّبُ *	(زيد الفوارس)	الكامل	٥٩٨
الأَخْيَبُ	هني بن أحمر أو همام ابن مرة أو ضمرة بن ضمرة أو جندب بن ضمرة أو زرافة الباهلي أة عمرو بن الغوث	الكامل	٧٢٠ ، ٧٢١
الضَّبَابُ	(رؤبة)	الرجز المشطور	٥٠٧
وَالجَنُوبُ	أبو زبيد الطائي	الخفيف	٦٨٠
الباء المكسورة			
مُنْجِبِ	طفيل الغنوي	الطويل	٢٩٥
بيثربِ *	(جبيهاء الأشجعي أو علقمة الفحل أو الشماخ)	الطويل	٤٠٨
المُنْتَسِبِ	طفيل الغنوي	الطويل	٢٩٥
مشَطَّبِ	(امرؤ القيس)	الطويل	٧٣٦
كَعْبِ	(نسب لأبي كعب بن	الطويل	٢٩٢

	مالك و ولمالك بن أبي كعب)		
المواكبِ	(الوليد بن نهيك أو الحارث بن خالد أو الكميت)	الطويل	٣٣٧
جَانِبِ	(أبو جندب)	الطويل	٢٨٤
مُجْنَبِ	طفيل الغنوي	الطويل	٢٩٥
مُذْهَبِ	طفيل الغنوي	الطويل	٢٩٥
من أبي	البحتري	الكامل	٢٠٦
خطِبي *	(أسامة بن خارجة)	الكامل	٢٧٥
فَاذْهَبِي *	(عنترة ونسب للأسعر الجعفي وللخزز بن لواذان)	الكامل	٢٩٨
قَأْبِ	(نسب لأبي نخيلة)	الرجز	١٠٠
وإلياسُ أبي *	(قصي بن كلاب)	الرجز	٤٩٣
الحِضْبِ *	(رؤبة)	الرجز	٣٩٩
الغَالِبِ	(ابن زَيَّابة)	السريع	٥٩٥
الْعُلَبِ	جرير أو عبيد الله بن قيس الرقيات	المنسرح	٢٦١ ، ٢٦٥
وَالتُّرَابِ	(عمر بن أبي ربيعة)	الخفيف	٤٣٠
يُخْضَبِ	النابغة الجعدي	المتقارب	٦٠٠
التاء المفتوحة			
يَا أَنْتَ	(سالم بن دارة)	الرجز المشطور	٤٦٠
التاء المضمومة			
تَبِيتُ	(عمرو بن قعاس	الوافر	٧٠٦ ، ٧٠٧

	المرادي أو أعرابي)		
التاء المكسورة			
عَطِرَاتِ	(عبد الله بن نمير أو محمد بن عبد الله بن نمير)	الطويل	٦٤٢
تَبْلَتِ *	(الشنفرى)	الطويل	٥١٢
ضَرَّاتِهَا	(عمرو بن لجأ)	الرجز	٦٣٦
المصيباتِ *	(أبو دهبل الجمحي)	المنسرح	١٥٨
الجيم المكسورة			
الإرتاجِ *	(ابن ميادة)	الكامل	٢٣٠
الحاء المفتوحة			
طَرُوحَا	(أبو العلاء المعري)	الوافر	٥٣٨
الحاء المضمومة			
شَرَاحُ	ليزيد بن مخرم الحارثي	الطويل	٧٥٧
وَرَائِحُ	لنَهْشَلٍ أو للحارثِ ابنِ نَهِيكٍ أو للحارثِ ابنِ ضِرَارٍ أو لمزَرِّدٍ أو لمهَلْهِلٍ أو لضرار بن نهشل أو لنهشل بن حري	الطويل	٣٠٦
الطَّوَائِحُ	لنَهْشَلٍ أو للحارثِ ابنِ نَهِيكٍ أو للحارثِ ابنِ ضِرَارٍ أو لمزَرِّدٍ أو لمهَلْهِلٍ أو لضرار بن نهشل أو لنهشل بن	الطويل	٣٠٦

وَالسَّمَاحِ	ـــ	الخفيف	٤٦٣
الدال المفتوحة			
فَاعْبُدَا *	الأعشى	الطويل	٥٩٥
تَقَدَّدَا	(كعب بن جعيل)	الطويل	٥٧٩
مُسَهَّدَا	الأعشى	الطويل	٤٠٤
الجَوَادَا *	(جرير)	الوافر	٤٦٩
الحَدِيدَا *	(عقيبة بن هبيرة أو عبد الله بن الزَّبِيرِ)	الوافر	٧١٧
فَرْدَا	المتنبي	الكامل	٢١٩
بَارِدَا	(بعض بني دبير)	الرجز المشطور	٥٨١
أُجْلَدَا	(العجاج)	الرجز المشطور	٥٤٠
حَدِيدَا *	(الزباء)	الرجز	٢٧٨
الدال المضمومة			
لواجِدُ	(أبو القاسم بن طباطبا أو الوزير المهلبي أو العطوي)	الطويل	١٤١
واحدُ	(أبو القاسم بن طباطبا أو الوزير المهلبي أو العطوي)	الطويل	١٤١
مَوْحَدُ	(ساعدة بن جؤية)	الطويل	٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢
أوردُوا	(الْكَلْحَبَةِ)	الطويل	٤٢٨
اليتعمَّدُ	ـــ	الطويل	٨٣
مُهَنَّدُ	(نسب لجرير)	الطويل	٥٨٣

شَدِيدُ	(المِغْلُوطِ بنِ بَدَلِ القُرَيْعِيّ أو المخبل السعدي)	الطويل	٦٠٧
وَالوَتَدُ	(الأخطل)	البسيط	٦٨٠
ولا صَدَدُ	الراعي النميري	البسيط	١٠٠
الجُمُدُ	(أمية بن الصلت)	البسيط	١٢٤ ، ٤٢٥
أودُ	الراعي النميري	البسيط	١٠٠
الجُدُودُ	جرير	الوافر	٥٥١
أَجِدُ	طرفة وقيل أوس بن حجر	الكامل	٦٨٢
عَضُدُ	طرفة بن العبد وقيل لأوس بن حجر	الكامل	٦٨٢
الأَسْوَدُ	النابغة	الكامل	٥٦٩
فديدُ	(رؤبة)	رجز	٩٢
الدال المكسورة			
الْمُرْدِ	النمر بن تولب	الطويل	١٢٦
مُنَضَّدِ *	(زهير بن أبي سلمى)	الطويل	٢٣
الأَبَاعِدِ	ـــ	الطويل	٣٥٩
سعدِ	النمر بن تولب	الطويل	١٢٦
جَلْدِ	النمر بن تولب	الطويل	١٢٦
نَدِي	طرفة	الطويل	٣٨١
والجسدِ *	(نسب للأخطل)	البسيط	٦٠٠
بالمسدِ *	(النابغة)	البسيط	١٧٩
لِمَحْدُودِ	(الجموح أو راشد بن عبد الله)	البسيط	٣٥١

السُّودِ	(الجموح أو راشد بن عبد الله)	البسيط	٣٥١
مُرَادِ	عمرو بن معدي كرب	الوافر	٥٢٩
بِالْبِلَادِ	ابن الزبير الأسدي أو (فضالة بن شريك أو عبد الله بن فضالة أو عبد الله بن الزبير بن فضالة)	الوافر	٧٠٩
بِالتَّنَادِ	المتنبي	الوافر	٢١٩
يَهتدِي *	(ابن أحمر)	الكامل	٤٢٨
أَبُو هِنْدِ	ـــ	الهزج	٤٣١
عِنْدِي	بعض المحدثين	مجزوء الرمل	٥٦٦
تَرْقُدِ *	(امرؤ القيس)	المتقارب	٢٢٤
الراء الساكنة			
المعْتَمِرْ *	(ابن أحمر)	السريع	٤٥٥
أُخَرْ	امرؤ القيس	المتقارب	٣٢٥
أَفِرْ	(امرؤ القيس)	المتقارب	٥١٣
الراء المفتوحة			
بزوبرا	ابن أحمر أو الطرماح	الطويل	١٢٩
وَتَأَزَّرَا	(رجل من بني عبد مناف أو الكميت أو رجل من بني عبد مناة)	الطويل	٧١٩
ابن شمرا	امرؤ القيس	الطويل	٩٩
فارس شمرا *	(جميل بثينة)	الطويل	٩٩

الغمرَا	كثير	الطويل	٢٠٢
عشارا	خداش بن زهير	الوافر	٢١٦
وَتُسْتَطَارَا	عنتر	الوافر	٥٩٤
عُمَارَا	عنتر	الوافر	٥٩٤
جَارَه *	(الأعشى)	مجزوء الكامل	٥٩٨
صَرَارَه	الأعشى	مجزوء الكامل	٣٢٧
جِدَارَا	(العجاج)	الرجز المشطور	٤٠٥
الضَّرَارَا	العجاج	الرجز	٦٠٢
جارا *	(الأعشى)	المتقارب	٦٣٦
عشارَا	الكميت	المتقارب	٢١٦
الراء المضمومة			
الحَرَائِرُ	ذو الرمة	الطويل	٥٤١
تُسْبَرُ *	—	الطويل	٣٤٩
مَصَادِرُ	ذو الرمة	الطويل	٤٨٠
الْمَقَادِرُ	ذو الرمة	الطويل	٤٨٠
جَازِرُ	ذو الرمة	الطويل	٥٤١
نَزَرُ	ذو الرمة	الطويل	٥١٢
الشَّرَاشِرُ	ذو الرمة	الطويل	٤٨٠
المخَاطِرُ	ذو الرمة	الطويل	٧٦٦
وَالْمَوَاطِرُ	ذو الرمة	الطويل	٤٨٠
يَنْظُرُ	—	الطويل	٢٥٤
وَالخَمْرُ	(الفرزدق)	الطويل	٢٨٥
السُّمْرُ	(أبو العطاء السندي)	الطويل	٦٢٧
أزورُها	توبة بن الحمير	الطويل	٤٥٧
وإدبارُ	(الخنساء)	البسيط	٩٥ ، ٣٢٦ ، ٤١٥

سِنِمَّارُ	سليط بن سعد	البسيط	٢٨٤
القَدَرُ	جرير	البسيط	٤٨٨
تَذَرُ	ــ	البسيط	٧٠٠
اعْتَذَرُوا	جرير	البسيط	٤٨٨
ومُنْتَظَرُ *	(لبيد أو أبو زبيد الطائي)	البسيط	٥١٩
الزُّفَرُ *	(أعشى باهلة)	البسط	٢١١
عُمَرُ	جرير	البسيط	٤٨٨
بخارُ	الفرزدق	الوافر	٢٢٧
وَالفَخَارُ	ــ	الوافر	٥٨٥
الخِيَارُ *	الفرزدق	الوافر	٣٢٤
الغَفَيرُ	الأعشى	الوافر	٦١٨
حَضَاجِرُ	(الحطيئة)	مجزوء الكامل	٢٣٦
وَالفَخْرُ	المخبل السعدي	الكامل	٥٨٥
وتمضَّرُ	أبو تمام	الكامل	١٤٨
البَطْرُ	المخبل السعدي	الكامل	٥٨٥
مُجِيرُ	(التيمي أو الشمردل الليثي)	الكامل	٧٣٥
تَصِيرُ	(عدي بن زيد)	الخفيف	٣٦٥
الراء المكسورة			
سائرِي *	(الشنفرى)	الطويل	٦٣٥
الشَّزْرِ	(عبد الرحمن بن جمانة المحاربيّ)	الطويل	٤٩٩
الخُضْرِ *	جرير	الطويل	٤٣١
نُكْرِ *	(دريد بن الصمة)	الطويل	٤١٩

عَمْرِو	(عبد الرحمن بن جمانة)	الطويل	٣٤٤
عَمْرِو	(راشد بن شهاب)	الطويل	٦٣٥
بِكِيرِ *	(نسب لمعاوية بن خليل)	الطويل	٢٧٥
جَارِ	ـــ	البسيط	٥٢٢
عمَّارِ *	(نسب للفرزدق)	البسيط	٩٠
الأُخرِ	كثير أو الراعي النيمري أو قتال الكلبي	البسيط	٢٠٨
عَمْرِو	ـــ	الوافر	٤١٤
أثيرِ *	(عروة بن الورد)	الوافر	٧٢
الصَّغِيرِ *	ـــ	الوافر	٦٤٨
الأَشْبَارِ	الفرزدق	الكامل	٧٤٩
مُثَارِ	الفرزدق	الكامل	٧٤٩
حُذَارِ *	النابغة	الكامل	٦٠٤
الأبصارِ	الفرزدق	الكامل	٢٢٥ ، ٧٤٩
الأَشْعَارِ	الفرزدق	الكامل	٧٤٩
المدبرِ *	(صخر بن عمرو)	الكامل	٢٢٢
الصقورِ	(المنخَّل)	مجزوء الكامل	٨٦
الدَّارِ	ـــ	الرجز المشطور	٥٧٢
صَدْرِي	أبو النجم	الرجز المشطور	٣٥٨
يَسْرِي	أبو النجم	الرجز المشطور	٣٥٨
شِعْرِي	أبو النجم	الرجز المشطور	٣٥٨
قَفْرِي	أبو النجم	الرجز المشطور	٣٥٨

الْمَحْبُورِ	العجاج	الرجز المشطور	٥٩٠
الْهُبُورِ	العجاج	الرجز المشطور	٥٩٠
بِمَحْذُورِ	العجاج	الرجز المشطور	٥٠٣
شقوري	العجاج	الرجز المشطور	٥٠٤
بالمقدورِ	العجاج	الرجز المشطور	٥٠٤
بالكُرورِ	العجاج	مشطور الرجز	٢٢٦
جُمْهُورِ	العجاج	مشطور الرجز	٥٩٠
عَذِيرِي	العجاج	الرجز المشطور	٥٠٣
الرَّيْرِ	ـــ	مشطور الرجز	٣٢٥
بَعِيرِي	العجاج	الرجز المشطور	٥٠٣ ، ٥٠٤
الفاخرِ	الأعشى	السريع	١٢٤ ، ٤٢٥
للآخرِ *	(أبو تمام)	السريع	٦
النَّهارِ *	(سَبْرَةَ بن عمروٍ الفَقْعَسِيِّ)	المتقارب	٤٠٤
مِسْوَرِ	ـــ	المتقارب	٤٢٤
السين المفتوحة			
مخمسَا	نسب لأبي الغطريف الهدادي	الطويل	٢١٦ ، ٤٣٤
السين المضمومة			
الحنادِسُ *	(ذو الرمة)	الطويل	٢٨٣
المتَقَاعِسُ *	(أبو مُحَلِّمٍ السَّعْدِيّ أو الهذلول بن كعب العبنري)	الطويل	٥٤٠
يَتَلَمَّسُ *	(أبو الغطريف الهدادي)	الطويل	٤٣٤

الكَوَانِسُ	ـــ	الطويل	٧٥٧
شُوسُ *	(أبو زبيد الطائي)	الوافر	٦٥٣
السين المكسورة			
يَيْأَسِ *	(الفرزدق)	الكامل	٥٢٠
الفُرْسِ *	(طرفة)	الكامل	٥٣
والحِلْسِ	خُزَزِ بنِ لَوذَانِ أو أبو ذؤيب	الكامل	٤٨٢
الصاد المفتوحة			
الأَحَاوِصَا	(الأعشى)	الطويل	٢٥٩
الضاد المفتوحة			
بعضَا *	(رؤبة)	الرجز	٢٣٤
الضاد المكسورة			
الأرضِ *	(ذو الإصبع العدواني)	الهزج	٥٢٩
الطاء المضمومة			
تَنْحَطُّ	الحريري	الهزج	٣٨٢
الطاء المكسورة			
الضَّابِطِ	أسامة بن الحارث	المتقارب	٥٨٦
الظاء المكسورة			
حِفَاظِ	حسان بن ثابت	الوافر	٥١٣
العين الساكنة			
انْقَمَعْ	(سويد بن أبي كاهل)	الرمل	٦٠٣
العين المفتوحة			
إِصْبَعَا	(عمر بن أبي ربيعة)	الطويل	٦٩٨
مُفَزَّعَا	(هشام المري)	الطويل	٣٠٨

والشرعَا *	الأعشى	البسيط	٢١
رَوَاجِعَا	رؤبة (هو في ملحقات ديوان العجاج	الرجز المشطور	٣٧٧ ، ٦٢٩
مَعَهْ	لبيد	الرجز المشطور	٦٩٧
مُلَمَّعَهْ	لبيد	الرجز المشطور	٦٩٧
العين المضمومة			
ضائعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢
الأصابعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢
فَاجِعُ	الضحاك بن همام أو رجل من بني سلول أو(أبو زبيد الطائي)	الطويل	٧٢٣
رَوَاجِعُ	ذو الرمة	الطويل	٧٤٩
الضفادعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢
اليُجَدَّعُ	الطهوي	الطويل	٨٣
يتترَّعُ	الطهوي	الطويل	٨٢
وَتَنْزَعُ	كثير	الطويل	٣٣٨
الجَرَاشِعُ	ذو الرمة	الطويل	٦٦٨
رَاضِعُ	الضحاك بن همام أو رجل من بني سلول أو(أبو زبيد الطائي)	الطويل	٧٢٤
قاطعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢
أدافعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢
ورافعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢
منافعُ	(سبيع بن ربيعة)	الطويل	٤٢

	رباح)		
فَاجْزَعِي	النمر بن تولب	الكامل	٥٥٥
وَاهْجَعِي	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	٤٩٦
تَدَّعِي	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	٤٩٦
يَصْلَعِ	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	٤٩٦
واسمعِي	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	٤٩٧
أَصْنَعِ	أبو النجم العجلي	الرجز المشطور	٤٩٦
الرَّاقِعِ	شقران القضاعي	السريع	٧٠٦
مُجْمَعِ *	العباس بن مرداس	المتقارب	٢٥٤ ، ٢٥٦
الفاء الساكنة			
الإِيجَافْ *	(الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيْطٍ)	الرجز	٤٦٢
الفاء المفتوحة			
المصحفَا *	(العجاج)	الرجز	٢٣٤
مُحَرَّفَا	محمد بن ذؤيب العماني أو (العتابي أو أبو نخيلة)	الرجز	٣٧٨
الفاء المضمومة			
عارِفُ	(منذر بن درهم الكلبي)	الطويل	٤٢٢
العواطِفُ	ــ	الطويل	١٨١
نَطَفُ *	قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرئ القيس	المنسرح	٧٥٤
أنفوا *	(مالك بن عجلان)	المنسرح	٢٦٦
الفاء المكسورة			

الكاف المكسورة			
المعارِكِ	الأخطل	الطويل	١٥٠
مالكِ	(طرفة بن العبد)	الطويل	١٥٢
اللام الساكنة			
فَضَلْ	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	٥٥٣
بِمَا فَعَلْ	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	٥٥٣
وقد فَعَلْ	(أبو الأسود الدؤلي)	الطويل	٢٨٣
اللام المفتوحة			
سِبَالهَا *	(الشماخ)	الطويل	٦١٦
نَهْشَلَا	الأخطل	الطويل	٣٧٥
طُولَا	النعمان بن المنذر	البسيط	٦٩٧
الأَبَاطِيلَا	النعمان بن المنذر	البسيط	٦٩٧
قِيلَا	النعمان بن المنذر	البسيط	٦٩٧
قَذَالَا	(ذو الرمة)	الوافر	٢٩٣
يَا لَا *	(زهير بن مسعود الضبي أو الفرزدق)	الوافر	٤٦٢
بَاطِلَا	امرؤ القيس	الرجز المشطور	٤٨٤
فَعَلَه	(العفيف العبدي أو شهاب بن العَيِّف)	الرجز المشطور	٥٥١
الرَّجُلَا	الأعشى	المنسرح	٣٧٦
مَهْلَا	الأعشى	المنسرح	٣٧٦
لَا فَا لَهَا	(الخنساء أو عامر بن الأحوص أو عامر بن جوين)	المتقارب	٤٣٣
قَلِيلَا	(أبو الأسود الدؤلي)	المتقارب	٢٥٣

اللام المضمومة			
زائلُ *	لبيد	الطويل	٦٥٠
وَجَنْدَلُ *	ـــ	الطويل	٤٣٣
عَوَاسِلُ *	(أبو تمام)	الطويل	٣٥٨
نَوَافِلُه	رجل من بني عامر	الطويل	٥٧١
نؤكلُ	زياد الأعجم	الطويل	١٠١
كاهِلُه	ابن ميادة	الطويل	١٤٩
تصهَلُ	(الكميت)	الطويل	٢١
جميلُ	ـــ	الطويل	١٨١
نَنْتَفِلُ	الأعشى	البسيط	٣٠١
نُعَلِّلُهُ *	ـــ	البسيط	٧٦٣
مَكْحُولُ	كعب بن زهير	البسيط	٦٠٢
خَلَلُ	كثير	مجزوء الوافر	٦١٩ ، ٦٥٢
مُوَكَّلُ	الأحوص	الكامل	٤٢٠
الأَوَّلُ	ـــ	الكامل	٣٧٧
لَأَمْيَلُ	الأحوص	الكامل	٤٢٠
تَنْهَلُ *	امرؤ القيس	الهزج	٣٢٤
كلُّها	ـــ	الرجز	٦٤٢
اللام المكسورة			
أمثالِي	امرؤالقيس	الطويل	٣٠٢
المالِ	امرؤالقيس	الطويل	٣٠٢
إبِلِي	ذو الرمة	الطويل	٥٥٨
إِسْحِلِ	عمر بن أبي ربيعة أو طفيل الغنوي أو المقنع	الطويل	٢٩٩

قاتلِي *	امرؤ القيس	الطويل	٢٥١
مِثْلِي	(الفرزدق)	الطويل	٢٨٦
جُلْجُلِ *	(امرؤ القيس)	الطويل	٦٦٥
جندلِ	الأسود بن يعفر	الطويل	١٥٤
نَصْلِي	ذو الرمة	الطويل	٥٥٨
شُغُلِي	(أبو ذؤيب الهذلي)	الطويل	٣٥٢
القَرَنْفُلِ	(امرؤ القيس)	الطويل	٥٦١
هَيْكَلِ *	امرؤ القيس	الطويل	٦٢٣ ، ٦٢٨
المضلَّلِ	الأسود بن يعفر	الطويل	١٥٤
مُزَمَّلِ *	امرؤ القيس	الطويل	٢٩٨
فحَومَلِ *	امرئ القيس	الطويل	٧٦٢
أَهْلِي	ذو الرمة	الطويل	٥٥٨
منهلِ	الأسود بن يعفر	الطويل	١٥٤
مُعَوَّلِ *	امرؤ القيس	الطويل	٣٢١
والجَدَلِ	(الفرزدق)	البسيط	٨٣
بالجُعَلِ	(المتنبي)	البسيط	٦
لِلرَّئَالِ	الأعلم الهذلي	الوافر	٧٤٤
بِالرِّجَالِ	مسكين الدارمي	الوافر	٥٨٢
الطُّحَالِ	ـــ	الوافر	٥٨١
حلالِ	(عمرو ذو الكلب)	الوافر	٢١٤
الدِّخَالِ *	(لبيد)	الوافر	٦١٤
طِوَالِ	الأعلم الهذلي	الوافر	٧٤٥
الأَجْرَالِ	جرير	الكامل	٧٤٤
الذُّبَّلِ	(جرير) أو بعض ولده أو عبد الله بن رواحة	الرجز المشطور	٤٨٩

	أو بعض السعديين (أو زيد بن الأرقم)		
فَانْزِلِي	(عبد الله بن رواحة	الرجز المشطور	٤٨٩
البُطَّلِ	العجاج	الرجز المشطور	٥١٦
الأَفْضَلِ	العجاج	الرجز المشطور	٥١٦
عن فلِ	أبو النجم	الرجز	١٦٠
المِزْمَلِ	(العجاج)	الرجز المشطور	٢٩٨
غَزَالِ	(كثير عزة)	الخفيف	٥٦٣
والأَغْلَالِ	أمية بن الصلت	الخفيف	٢٤٩
جَلَلِه *	(جميل بثينة)	الخفيف	٧٣٨
كَالطُّحَالِ	أمية بن أبي عائذ	المتقارب	٥١٠
السَّعَالِي	أمية بن أبي عائذ	المتقارب	٥١٠
لِلْعِيَالِ	أمية بن أبي عائذ	المتقارب	٥١٠
الميم الساكنة			
نَعَمْ	المرقش الأكبر	السريع	٣٤٦
الميم المفتوحة			
مُعْظَمَا	ــ	الطويل	٧٥٦
أنتُمَا	(رجل من كلب)	الطويل	٨٠
سُمَا	(رجل من كلب)	الطويل	٨٠
لِمَامَا	(جرير أو الراعي النميري)	الوافر	٧٦٥
قُيَّمَا	ــ	الرجز	٢٠١
الميم المضمومة			
عَادِمُه	المتنبي	الطويل	٧
تُقَسِّمُ *	المتنبي	الطويل	٥١٥

غَرِيمُهَا *	كثير	الطويل	٢٨٨
أَتَكَلَّمُ	أوس	الطويل	٣٣١
يَدُومُ	(المرار الفقعسي)	الطويل	٢٧٧
قَزَمُ *	(زياد بن منقذ أو زياد ابن حمل أو مرار بن منقذ أو بدر أخي المرار بن سعيد)	البسيط	٥٧٦
السَّلامُ *	(الأحوص)	الوافر	٣٣٩
الظَّلُومُ	(ضيغم الأسدي)	الوافر	٥٥٠
مَسْتَدِيمُ	كثير	الوافر	٦١٩
وَنِدَامُ	(لبيد)	الكامل	٣٥٤
يَرْحَمُهْ	—	الرجز	٣٦٤
بقَّمُه	العجاج	الرجز	٢٠١
لَئِيمُ	عبد الرحمن بن حسان	الخفيف	٧٥٦
الكَرِيمُ	عبد الرحمن بن حسان	الخفيف	٧٥٥
تَهِيمُ	عبد الرحمن بن حسان	الخفيف	٧٥٥
الميم المكسورة			
رِجَامِ *	(الفرزدق)	الطويل	٤٩٤
وَمَقَامِ	الفرزدق	الطويل	٦٠٨
كَلَامِ	الفرزدق	الطويل	٦٠٨
المتضاجمِ	الأخطل	الطويل	١١٣
مُرْدِمِ	(أبو خراشة)	الطويل	٤٠٥
بِرَاسِمِ	عبد الرحمن أحد بني الحارث بن سعد	الطويل	٤٥٦
وَهَاشِمِ	عبد الرحمن أحد بني	الطويل	٤٥٦

	الحارث بن سعد		
فَخَاصِمِ	ــ	الطويل	٤٧٢
القماقِمِ	المتنبي	الطويل	٢٦١
سَالِمِ	ذو الرمة	الطويل	٣٤٨
بسُلَّمِ *	زهير بن أبي سلمى	الطويل	٣٦٦
سَلَمِ *	(الأحوص)	البسيط	٤٢٧
تَمِيمِ	نَهَارُ بنُ تَوْسِعَةَ	الوافر	٧١٢
الصَّمِيمِ	نَهَارُ بنُ تَوْسِعَةَ	الوافر	٧١٢
الأيتامِ *	المتنبي	الكامل	١٦٠
الأَحْلَامِ	عبيد بن الأبرص	الكامل	٤٨٤
مُطْعِمِ *	أبو وجزة السعدي	الكامل	٧٣٥
مقامِي	ــ	مجزوء الرجز	١٦٥
الأحلامِ	ــ	مجزوء الرجز	١٦٥
بالحَمَامِ	ــ	مجزوء الرجز	١٦٥
الْوَضَمِ	أبو النجم العجلي (في ديوان العجاج)	الرجز المشطور	٤٠٥
الخِيَامِ	حسان بن ثابت	السريع	٢٤٨
بالتحريمِ	الحيص بيص	الخفيف	١٦
كَرِيمِ*	(أبو العطاء السندي)	الخفيف	٤٣٥
بالتعظيمِ	الحيص بيص	الخفيف	١٥
العظيمِ	الحيص بيص	الخفيف	١٥
النون المفتوحة			
لَانَا	(رجل من بني العنبر أو قريط بن أنيف)	البسيط	٣٠٨
وَاحِدِيْنَا	(الكميت)	الوافر	٦١٥

مَيْنَا *	(عدي بن زيد)	الوافر	٣٥ ، ٤٤٨
وَأُصِبْنَا	ــ	مجزوء الكامل	٢١٧
فَاجْتَلَدْنَا	ــ	مجزوء الكامل	٢١٧
فَأَطَعْنَا	ــ	مجزوء الكامل	٢١٧
السعدينَا	رؤبة	الرجز المشطور	١٥٦
عنّينا	رؤبة	الرجز المشطور	١٥٦
أَيَامِنِينَا	ــ	الرجز المشطور	٢٢٥
إِلَّا أَنَا	(عمرو بن معدي كرب)	السريع	٢٨٦
النون المضمومة			
ملآنُ *	(الفند الزماني)	الهزج	٦٢٧
دَانُوا	(الفِنْدِ الزَّمَانِي)	الهزج	٥٦٧
ثَمَانُ	ــ	الرجز	٢٣٢
الْمَحْزُونُ	(أبو طالب)	الخفيف	٣٨٠
أَدِينُهَا	ابن الدمينة	الطويل	٤٢٧
النون المكسورة			
بِمَكَانِ	الفرزدق	الطويل	٦٠٣
زمانِ	(رجل من طيء)	الطويل	١٤٨
يمانِ	(رجل من طيء)	الطويل	١٤٨
و هَنِ	(ابن هرمة)	البسيط	١٦٢
وَالدِّيْنِ	(الفرزدق)	البسيط	٦٦٣
الفَرْقَدَانِ	(عمرو بن معدي كرب أو حضرميٍّ بنِ عامرٍ)	الوافر	٦٧٧
سَتُفَرَّقَانِ	(عمرو بن معدي	الوافر	٦٧٧

	كرب أو حضرميٍّ بنِ عامرٍ)		
عَنّي	ـــ	الوافر	٤٨٦
تعرفونِي	سحيم بن وثيل	الوافر	٢٠٢
تُخَوِّفِينِي	(عنترة أو الأعشى أو أبو حية النميري)	الوافر	٧١٥
بضُؤْلَانِ *	(رجل من بني أسد)	الرجز	٥٧٣ ، ٦٠٤
الهاء المفتوحة			
حاديهَا*	(طفيل الغنوي)	البسيط	١٤٠
أَبَاهَا	ـــ	الرجز المشطور	٦٤٨
غايتاها	(نسب لرؤبة ولأبي النجم ولرجل من بني الحارث)	الرجز	١٧٠
عَيْنَاهَا	ـــ	الرجز	٤٨٤
قصورِهَا	أبو النجم	الرجز	١٤٩
الواو المفتوحة			
غدوًا	ـــ	الرجز	١٧٢
الواو المكسورة			
بمُرْعَوِي *	(زيد بن الحكم الثقفي أو يزيد بن الحكم الثقفي)	الطويل	٣٣٩
حرف الياء			
لما بيَا	(أعرابي)	الطويل	٧٥
مُتَرَاخِيَا	النابغة الجعدي	الطويل	٣٩١
فُؤَادِيَا	النابغة الجعدي	الطويل	٣٩١

أَعَادِيَا	ــ	الطويل	٢٤٦
النَّوَاصِيَا	النابغة الجعدي	الطويل	٣٩١
بَاقِيَا	المتنبي	الطويل	٣٩٠
بَاقِيَا	(النابغة الجعدي)	الطويل	٦٥٥
تَلَاقِيَا	عبد يغوث بن وقاص أو مالك بن الريب	الطويل	٤٥٥
وَلَا لِيَا	عبد يغوث بن وقاص أو مالك بن الريب	الطويل	٤٥٥
خالِيَا	(أعرابي)	الطويل	٧٤
موالِيَا	(الفرزدق)	الطويل	٢٣٥
شِمَالِيَا	عبد يغوث بن وقاص أو مالك بن الريب	الطويل	٤٥٥
اليَمَانِيَا	عبد يغوث بن وقاص أو مالك بن الريب	الطويل	٤٥٦
كَمَا هِيَا	ــ	الطويل	٣٦٢
رَزِيَّتِيَه *	ابن قيس الرقيات	الكامل	٤٩٨
الياء المضمومة			
إِنْسِيُّ	(العجاج)	الرجز	٦٥٣
الحميريُّ	أبو ذؤيب	المتقارب	١٠٣
العصِيُّ	أبو ذؤيب	المتقارب	١٠٣
الياء المكسورة			
لِلْمِطِيِّ	(بعض بني دبير)	الرجز المشطور	٧٠٩

(٨) فهرس أنصاف الأبيات[١]

القافية	القائل	البحر	الصفحة
الْمُهْتَاج	ـــ	الخفيف	٤٦٧
يَدَا	ـــ	الطويل	٧٠٥

(١) يتضمن أنصاف الأبيات التي ليس لها تتمة فقط .

(٩) فهرس المواد اللغوية الواردة في الكتاب[١]

المادة	الكلمات الواردة في الكتاب	رقم الصفحة
أ ب د	والأوابدُ	٦٢٩
أ ب ن	أبنوا	٥٣٠
أ ب هـ	أبهة	٥٤
أ ب ى	أَبَى	١٢
أ ث ر	الآثار	٥١
	إثارة	٥٦
أ ج ج	يأجوج - أَجَّ	٢٤١
أخ ذ	مآخذ	٣١
أ د د	أُدد	٢١٢
أ د م	الأديم	٣٦
أ ر ب	الأَرَب	٥٧
أ ر ز	آرز	٢٢٤
أ ر ش	أَرْش	٤٩
أ ر ط	أرطى	١٨٧
أ ر ك	والأراكُ	٣٠٠
أ ل ب	يألب – تألب	١٩٦
أ ل و	ألوت	٣١٠
أ م ت	الأمت	٣٢٠
أ م د	الأمد	٥٨
أ ن ك	الآنك	٢٢٤

(١) يتضمن هذا الفهرس المواد اللغوية التي قام ابن عمرون بشرحها ، والألفاظ الغريبة التي قمت بتفسيرها في الحواشي وهي في متن الكتاب .

أ و ب	التأويبُ	٤٧٠
أ و د	الأود	١٠٢
أ و س	إياس — آس	٩٨
أ و ل	آلُ	١٩
	التأويل	٣١
	الأوَّلة	٦٥٩
أ ي د	التأييد	٦٢
ب إ س	بؤسا	٤١٠
ب ب ب	ببَّة	٩٨
ب ت ت	البتة	٢٣٧
ب ت ر	أباتر	١٩٥
ب ت ل	البتْل	٤٠٠
ب خ ت	بختيّ	٥٠
ب خ ع	الباخعُ	٤٨٠
ب ر أ	براء	٥٣
ب ر ح	يُبَرّحُ	٥٨٦
ب ر ر	برة — مبرة	١٢٨
ب ر ز	إبراز	٥٦
ب ر س م	إبريسم	٢٤٠
ب ر ق ش	أبو براقش	١١٩
ب ر ك	البَرْكَ	٣٢٧
ب ر ي	البُرَايةُ	٧٤٥
ب ط ح	بطحائها	١٨
	الأبطح	٥٦٨
ب ع د	البعد — بَعِدَ	٢٧

ب غ ث	أبغث	٢٠٧
ب ق م	بقَّم	٢٠٠
ب ك ك	بكَّ	٩٦
	بكة	١٩١
ب ل ج	الأبلج	٢٧
ب ل س	إبليس	٢٤٠
ب ل ق ع	البلاقعُ	٧٥٠
ب ل م	أبلُم	٢٢٤
ب ن د ر	بُندار	٢٤٠
ب هـ ر	بَهْرًا	٤٣٠
ب هـ م	مبهم	٣٩٧
	الإبهام	٤٧٧
ب ي د	البيدُ	٥٤١
	بَيْد	٧٦٦
ب ي ن	البيان	٥٤
	بان	٧٦١
ت ب ب	تَبًّا	٤١٠
ت ب ن	تبَّان	٢٤٧
ت ر ج م	المترجم	٥٩
ت ع س	التَّعْسُ	٤١٠
ت ل ف	المتلَفُ	٥٨٦
ت م ك	تامِكٌ	٥٣١
ت هـ م	تهامةَ	٥٨٣
ت ي م	تيَّمَتْ	٤٨٦
ث أ ر	الثائرُ	٤٧٣

ث ر و	الثريا	١٤٠
ث ع ل	ثُعَل	٢١٢
ث ف ر	ثفْر	١١٣
ث ف ا	الأثافِي	٧٥٠
ث م ر	الثمرة	٦١
ث ن ي	الثَّنَاء	٦١
	ثِنايين	١٧٠
	الاستثناءُ	٦٤٥
ث و ب	ثبة	٥١٦
ث و ر	الثورة	١١٣
ج ب ر	جابر	١٤٥
ج ب ل	جَبَلَ	١٢
ج ح د	يجحدون	٣٤
ج ح ش	جَحْش	٦١٦
ج د ع	الجَدْعُ	٤١٠
ج د ل	أجدل	٢٠٦
ج دى	يُجْدِ – الجدا	١٤
	أجدى	٤٩
ج ذ ع	جَذَعَةً	٥٤٦
ج ر أ	اجترأ	٥٢
ج ر د	إجردة	١٠٢
	والمنجردُ	٦٢٨
ج ر ز	الأَجْرَازُ	٦٦٨
ج ر ش ع	الجرَاشِعُ	٦٦٨
ج ر ع	والأجرع	٥٦٨

ص ر ر	فيَصُرُّها	٣٢٧
ص ر ف	صرف	١٧٩
ص غ ر	الصَّغَارُ	٧٢١
ص ك ك	الصكوك	٣٣
ص ل ب	صليبة	١٩
	الأصلاب	١٠٢
ص ل ى	مصلِّي - الصلا	١٦
ص م ت	إصمت	١٠١
ص م م	الصميم	١٣
ص ن ع	الصنعة	٥٩
ص ن ف	الصنف	٥٩
ض ب ط	الضابطُ	٥٨٦
ض ب ع	الضبع	٤٤٨
ض ج م	المتضاجم — الضَّجَمُ	١١٣
ض ح ك	ضحكة	٥٤
ض ح ا	أضحى وأضحاة	٢٠٤
ض ر م	الضَّرِمُ	٧٤٤
ض م ر	ضمران	١١٧
ض و ى	أنضوي	١٣
ض ي ع	الضيعة	٣٥٦
ط ح ح	طحطح	٤٢
ض ع ف	تضاعيف	٣٤
ط ح ح	طحَّان	٢٤٧
ط ب ق	بنت طبق	١٢٠
ط ر ف ل	إِطْرِيفَلٍ	٢٤٠

و ل ع	الولوع	٤
و ل ق	أولق	١٩٥
و ل ي	ولاء	١٧٦
و ي ب	ويبك	٣٣١ ، ٥٨٥
و ي ح	ويحك	٣٤١
و ي س	ويسك	٤٣١
و ي ل	ويلك	٤٣١
و ي هـ	ويه	٩٧

(١٠) فهرس الأماكن والبلدان[١]

(١) هذا الفهرس مرتب ترتيبا ألف بائي .

يبرين	٢٤٢
يترب	٤٠٨
يثرب	٤٠٨
يمامة	٤٠٨
اليمن	١٤٨ ، ٤٥٦

(١١) فهرس القبائل[1]

(١) هذا الفهرس مرتب ترتيبا ألف بائي .

(١٢) فهرس الأعلام(١)

(١) هذا الفهرس مرتب ترتيبا ألف بائي . والعلم المشهور بلقب أو كنية يذكر في مكان لقبه أو كنيته فقط .

	٣١١ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥١٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٥١ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٤ ، ٦٧٠ ، ٦٨٨ ، ٦٩٦ ، ٦٩٨ ، ٧٠٠ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٦ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٧
زهير بن أبي سلمى	٢٠١ ، ٣٦٦
الزيادي (إبراهيم بن سفيان)	١٦٩
زياد الأعجم	١٠٠
أبو زبيد الطائي (حرملة بن المنذر بن معدي كرب)	٦٧٩
أبو زيد (سعيد بن أوس)	٧٩ ، ٨٢ ، ٢٠٤ ، ٢٣٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٥٤٧ ، ٦١٦
زيد بن ثابت	١٥٦
زيدٍ بنِ الحسنِ بنِ زيدٍ الكندِي	٤٩١

(١٣) فهرس الكتب الواردة في شرح المفصل لابن عمرون

اسم الكتاب	المؤلف	رقم الصفحة
الإغفال	أبو علي الفارسي	٢٢٠ ، ٦٢٤ ، ٧٤٦
الإقناع	السيرافي	١٦٤
أمالي ابن الشجري	ابن الشجري	٣٩٠
الأوسط	الأخفش	٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٧٠٤
الإيضاح	أبو علي الفارسي	٨٦ ، ٢٣٠ ، ٣٥٠ ، ٧٤٢
إيضاح الشعر	أبو علي الفارسي	١٤٥ ، ٢٧٥ ، ٣٣٢ ، ٧٦٨
الإيضاح في شرح مقامات الحريري	المطرزي	٣٨٢
البرهان	إمام الحرمين	٤٨
التخمير	صدر الأفاضل	٥٣٨ ، ٥٧٠
التمام	لابن جني	٦٠٥
التمشية	الجزولي	١٧٨ ، ٣٢٠
التنبيه على مشكلات الحماسة	ابن جني	٣٣١
تهذيب اللغة	الأزهري	١٩
التيسير	أبو عمرو الداني	٢٦٣
الجامع الكبير	محمد بن الحسن الشيباني	٤٣
الجمل	عبد القاهر الجرجاني	٢٦٢
الحماسة	أبو تمام	٢٩٢ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٧٣٥
حواشي الزمخشري على المفصل	الزمخشري	٦٤ ، ٦٩ ، ٨٥ ، ١٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ ،

(١٤) المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المخطوطات:

١- شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني معهد إحياء المخطوطات العربية وهي أربعة مجلدات مصورة من نسخة مكتبة فيض الله باسطمبول بتركيا ، ورقمها بالمعهد (٨٥-٨٨) .

الرسائل العلمية:

١- الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية رسالة دكتوراه جامعة أم القرى إعداد: سعد حمدان محمد الغامدي ١٤٠٦هـ .

٢- الإيضاح في شرح مقامات الحريري لأبي الفتح المطرزي ت ٦١٠هـ تحقيق: خورشيد حسن ، رسالة دكتوراه جامعة بنجاب بلاهور باكستان ٢٠٠٥هـ.

٣- تحقيق ديوان الزمخشري ودراسة لشعره رسالة دكتوراه للباحث: علي عبد الله عبد عمرو جامعة الأزهر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٤- تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة رسالة ماجستير للباحث: محمد سلامة الله محمد هداية الله جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٥- الجمل في النحو لابن شقير تحقيق ودراسسة رسالة ماجستير للباحث: علي بن سلطان بن علي الحكمي جامعة الملك عبد العزيز .

٦- الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني أنموذجا) لجنان التميمي ماجستير جامعة الملك سعود ١٤٢٨هـ .

٧- الخاطريات لابن جني الجزء الثاني رسالة ماجستير للباحث: سعيد بن محمد بن عبد الله القرني جامعة أم القرى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٨- شرح الجزولية للأبذي السفر من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة دراسة وتحقيق رسالة ماجستير للباحث: معتاد بن معتق بن عاقل الحربي جامعة أم القرى ١٤٢٤هـ .

٩- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني رسالة دكتوراه إعداد: نصار بن محمد بن

حسين حميد الدين جامعة أم القرى ١٤٢١هـ - ١٤٢٢هـ .
١٠- شرح كتاب الجمل للزجاجي لابن بابشاذ تحقيق: حسين علي السعدي رسالة دكتوراه جامعة بغداد ٢٠٠٣م.
١١- شرح كتاب سيبويه للرماني المجلد الأول تحقيق ودراسة للباحث: محمد إبراهيم يوسف شيبة رسالة دكتوراه جامعة أم القرى ١٤١٥هـ .
١٢- شرح كتاب سيبويه للرماني من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم تحقيقا وموازنة للباحث: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
١٣- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل رسالة دكتوراه للباحث: حماد بن محمد حامد الثمالي جامعة أم القرى ١٤٠٩ — ١٤١٠هـ .
١٤- كتاب شرح الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني ماجستير للباحثة: خديجة محمد حسين باكستاني جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ .
١٥- كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي لسبط الخياط البغدادي الحنبلي دراسة وتحقيق: عبد العزيز ناصر السبر رسالة دكتوراه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ .
١٦- المحصول شرح الفصول لابن إياز رسالة دكتوراه للباحث: محمد صفوت محمد علي جامعة الأزهر بدون .
١٧- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل للخفاف الإشبيلي تحقيق: أحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الله رسالة دكتوراه جامعة أم القرى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٨- النحو في كشاف الزمخشري دراسة نقدية مفصلة للباحث: غالب ياووز جامعة البنجاب بلاهور ١٩٩١م .
١٩- النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز رسالة ماجستير للباحث: عبد الله عمر حاج إبراهيم جامعة أم القرى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

المجلات العلمية:

١- مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الرابع المجلد السابع والثلاثون (شعر الفند الزماني د: حاتم صالح الضامن) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٢- مجلة مجمع اللغة العربية ط بولاق ١٩٣٩م الجزء السابع .

٣- مجلة المورد العراقية المجلد الثاني العدد الأول ١٩٧٣م (المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره صنعه حاتم الضامن) .

٤- مجلة المورد المجلد الثامن العدد الأول ١٩٧٩م (شعر العجير السلولي) صنعه محمد نايف الديلمي من ص ٢٠٧ إلى ص ٢٤٢ .

المطبوعات:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي تحقيق د: طارق الجنابي ط أولى عالم الكتب ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢- الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم العوتبي الصُحاري تحقيق د: عبد الكريم خليفة وآخرين ط أولى وزارة التراث القومي والثقافي سلطنة عمان ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للعلامة أحمد بن محمد البنا تحقيق د: شعبان محمد إسماعيل ط أولى عالم الكتب ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان تحقيق: شعيب الأرنؤوط ط أولى مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

٥- أحكام القرآن للجصاص تحقيق: محمد صادق قمحاوي ط دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤٠٥هـ .

٦- أخبار الخلفاء لأبي حاتم الدارمي تحقيق: السيد عزيز بك وآخرون ط الثالثة الكتب الثقافية بيروت ١٤١٧هـ .

٧- أخبار القضاة لوكيع تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي ط أولى ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م تصوير عالم الكتب .

٨- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار للأزرقي تحقيق: رشدي الصالح ملحس ط

دار الأندلس بيروت .
٩- أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة تحقيق: إسماعيل حسن حسين ط أولى دار الوطن الرياض ١٩٩٧م .
١٠- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار تحقيق د: سامي مكي العاني ط ثانية عالم الكتب ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
١١- أخبار النحويين البصريين للسيرافي تحقيق: طه محمد الزيني ، محمد عبد المنعم خفاجي ط أولى مصطفي الحلبي ١٣٧٤هـ — ١٩٥٥ م .
١٢- الاختيارين للأخفش الأصغر تحقيق د: فخر الدين قباوة ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٣- أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني تحقيق: سعيد محمد اللحام ط أولى دار الهلال ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
١٤- الأدب العربي في العصر الأيوبي د: محمد زغلول سلام ط منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٠م.
١٥- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق: محمد الدالي ط مؤسسة الرسالة بيروت .
١٦- أدب الكتاب للصولي تحقيق: محمد بهجة الأثري المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ .
١٧- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د: رجب عثمان محمد ط اولى مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٨- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى بن محمد الشاوي تحقيق د: عبد الرازق عبد الرحمن السعدي ط أولى دار الأنبار بالعراق ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
١٩- إرشاد الساري للقسطلاني ط المطبعة الأميرية ١٣٢٣هـ .
٢٠- الأزهية في علم الحروف للهروي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق تحقيق: عبد المعين الملوحي ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢١- أساس البلاغة للزمخشري تحقيق: محمد باسل عيون السود ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر تحقيق: عادل مرشد ط أولى دار الأعلام بالأردن ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٢٣- الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين القرافي تحقيق: محمد عبد القادر عطا ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير أبي الحسن الجزري تحقيق: على محمد عوض ، عادل أحمد عبد الموجود ط دارا لكتب العلمية بدون .

٢٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق: محمد بهجة البيطار مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بدون .

٢٦- أسس علم اللغة العربية د: محمود فهمي حجازي ط دار الثقافة بالقاهرة ٢٠٠٣م.

٢٧- إسفار الفصيح للهروي تحقيق د:أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٠هـ .

٢٨- الأشباه والنظائر للسبكي تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٩١م.

٢٩- الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق د: عبد العال سالم محرم ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٣٠- الاشتقاق لابن دريد تحقيق: عبد السلام هارون ط أولى دار الجيل بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣١- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط أولى مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م .

٣٢- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق: أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ط دار المعارف بدون .

٣٣- الأصمعيات للأصمعي تحقيق: أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ط الخامسة بيروت بدون.

٣٤- أصول التفكير النحوي د: علي أبو المكارم ط أولى دار غريب للطباعة والنشر بالقاهرة ٢٠٠٦م .
٣٥- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للدكتور: محمد بن عبد الرحمن الخميس ط أولى دار الصميعي بالرياض ١٩٩٦م .
٣٦- أصول السرخسي تحقيق: أبو الوفا الأفغاني ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٩٣م.
٣٧- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د: عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة بدون.
٣٨- أصول النحو العربي د: محمد خان مطبعة جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ٢٠١٢م.
٣٩- أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق عصام عيد فهمي ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٦م .
٤٠- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٤١- أطواق الذهب للزمخشري ط نخبة الأخبار ١٣٠٤هـ .
٤٢- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط أولى مكتبة الخانجي ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٤٣- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د: زهير غازي زاهد ط ثانية عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٤٤- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي للعكبري تحقيق د: عبد الحميد هنداوي ط أولى مؤسسة المختار بالقاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٤٥- الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة لابن شداد تحقيق: يحيى زكريا عبادة ط منشورات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٩١م .
٤٦- الأعلام للزركلي ط خامسة عشر دار العلم للملايين ٢٠٠٢م .
٤٧- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ط ثالثة دار صادر بيروت ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٨- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري تحقيق: سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
٤٩- الإغفال لأبي علي الفارسي تحقيق د: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم .
٥٠- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق د: محمود سليمان ياقوت ط دار المعرفة الجامعية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٥١- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د: عبد المجيد قطامش ط أولى دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ .
٥٢- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا صححه وعلق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ط ثانية دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ١٩٩٣م.
٥٣- الألفاظ لابن السكيت تحقيق د: فخر الدين قباوة ط أولى مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٨م.
٥٤- الأمالي لأبي علي القالي ط دار الكتب العلمية بدون .
٥٥- أمالي ابن الحاجب تحقيق د: فخر صالح سليمان قدارة ط دار الجيل بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٦- أمالي الزجاجي تحقيق: عبد السلام هارون ط ثانية دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٥٧- أمالي ابن الشجري تحقيق د: محمود محمد الطناحي ط أولى مكتبة الخانجي ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
٥٨- أمالي المرتضي غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط أولى دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٥٩- الأمثال لابن سلام تحقيق د: عبد المجيد قطامش ط أولى دار مأمون للتراث ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٦٠- الأم للإمام الشافعي تحقيق د: رفعت فوزي عبد المطلب ط أولى دار الوفاء ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

٦١- الأموال لأبي عبيد تحقيق: خليل محمد هراس ط دار الفكر بيروت .

٦٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط أولى دار الفكر العربي ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .

٦٣- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان تحقيق د: حاتم صالح الضامن ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٦٤- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٦٥- الأنساب للسمعاني تحقيق: عبد الرحمن بم يحيي المعلمي اليماني ط أولى مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .

٦٦- أنساب الأشراف للبلاذري تحقيق د: سهيل زكار ، رياض الزركلي ط أولى دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الرابعة مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م.

٦٨- الأنموذج في النحو للزمخشري تحقيق: سامي بن حمد المنصور ط أولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٦٩- الأوائل لأبي هلال العسكري تحقيق د: محمد السيد الوكيل ط أولى دار البشير طنطا ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

٧٠- أوضح المسالك لابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بدون .

٧١- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي تحقيق د: محمد بن حمود الدعجاني ط أولى دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٧٢- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د: موسى بناي العليلي ط العاني بغداد بدون .

٧٣- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د: إبراهيم محمد عبد الله ط أولى

دار سعد الدين بدمشق ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

٧٤- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د: مازن المبارك ط ثالثة دار النفائس بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٧٥- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ط مجمع اللغة بدمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

٧٦- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد ط جامعة أم القرى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٧٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق تحقيق: الشيخ زكريا عميرات ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٧٨- البحر المحيط لأبي حيان تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٧٩- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي تحقيق د: عمر سليمان الأشقر ط ثانية وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٩٢م .

٨٠- بحوث ومقالات في اللغة د: رمضان عبد التواب ط الخانجي ١٩٩٥م .

٨١- البخلاء للجاحظ تحقيق: طه الحاجري ط خامسة دار المعارف بدون .

٨٢- البداية والنهاية تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ط أولى دار هجر ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

٨٣- البديع في علم العربية لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير تحقيق د: فتحي أحمد علي الدين ط أولى جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ .

٨٤- البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ تحقيق: عبد السلام هارون ط أولى دار الجيل بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٨٥- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين تحقيق د: عبد العظيم الديب ط أولى ١٣٩٩هـ قطر.

٨٦- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثالثة دار

التراث ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٨٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع تحقيق د: عياد بن عيد الثبيتي ط أولى دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
٨٨- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي تحقيق د: وداد القاضي ط أولى دار صادر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٨٩- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح عبد المتعال الصعيدي ط مكتبة الآداب .
٩٠- بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم تحقيق د: سهيل زكار ط دار الفكر.
٩١- بغية الوعاة للسيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الفكر .
٩٢- بقية الخاطريات لابن جني تحقيق د: محمد أحمد الدالي مطبعة الصباح دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٩٣- البلغة في تراجم أئمة النحو للفيروزآبادي تحقيق: محمد المصري ط أولى دار سعد الدين بدمشق ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٩٤- البيان في غريب إعراب القرآن تحقيق د: طه عبد الحميد طه ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٩٥- البيان والتبيين للجاحظ تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط السابعة مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ -١٩٩٨م .
٩٦- تاج العروس للزبيدي ط الكويت .
٩٧- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ط الثالثة دار المعارف .
٩٨- تاريخ الإسلام للذهبي تحقيق د: بشار عواد ط أولى دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٣م.
٩٩- تاريخ ابن خلدون تحقيق د: خليل شحادة ط دار الفكر ١٤٣١هـ - ٢٠٠١م.
١٠٠- تاريخ الخلفاء للسيوطي ط أولى دار ابن حزم ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٠١- تاريخ دمشق لابن عساكر تحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العروي ط دار الفكر ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

١٠٢- تاريخ الرسل والملوك للطبري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثانية دار المعارف بدون.
١٠٣- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للتنوخي تحقيق د: عبد الفتاح محمد الحلو ط جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
١٠٤- التاريخ الكبير للبخاري تحقيق: هاشم الندوي وآخرون ط دار الكتب العلمية بدون.
١٠٥- تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي تحقيق د: بشار عواد ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
١٠٦- تاريخ النحو والنحاة من نشأته حتى الآن للدكتور: علي محمد فاخر ط أولى مكتبة الآداب ٢٠١٥م.
١٠٧- تاريخ ابن يونس المصري ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ .
١٠٨- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ط أولى جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٠٩- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر تحقيق: محمد علي النجار ط المكتبة العلمية بيروت .
١١٠- التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق: علي محمد البجاوي ط عيسى البابي الحلبي .
١١١- التبيان في تصريف الأسماء د: أحمد حسن كحيل ط سادسة مطبعة السعادة .
١١٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١١٣- تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمسكويه تحقيق: سيد كسروي حسن ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
١١٤- تحرير التحبير لابن أبي الإصبع تحقيق د: حفني محمد شرف ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بدون .
١١٥- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ط الدار التونسية للنشر ٢٩٨٤م .

١١٦- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مختارات العرب للأعلم الشنتمري تحقيق د: زهير عبد المحسن سلطان ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١١٧- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول) لأبي جعفر الفهري المقري اللغوي تحقيق د: عبد الملك بن عيضة الثبيتي ط جامعة أم القرى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١١٨- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق د: عباس مصطفى الصالحي ط أولى دار الكتاب العربي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١١٩- التذكرة الحمدونية لابن حمدون تحقيق د: إحسان عباس ، بكر عباس ط أولى دار صادر بيروت ١٩٩٦م .
١٢٠- التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن المقري الحلبي تحقيق: أيمن رشدي سويد ط أولى الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
١٢١- تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د: عفيف عبد الرحمن ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تحقيق د: حسن هنداوي ط دار القلم ، دار كنوز إشبيليا .
١٢٣- التصريف الملوكي لابن جني عني بتصحيحه محمد سعيد بن مصطفى النعسان ط أولى بمطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر بدون .
١٢٤- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف لصلاح الدين الصفدي تحقيق: السيد الشرقاوي ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢٥- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه تحقيق د: محمد بدوي المختون ، د: رمضان عبد التواب ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٢٦- تصحيفات المحدثين للحسن العسكري تحقيق: محمود أحمد ميرة المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة طأولى ١٤٠٢هـ .
١٢٧- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي تحقيق د: عوض بن حمد القوزي

ط أولى ١٤١٠: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٠: ١٩٩٦م.
١٢٨- التعليقة على المقرب لابن النحاس تحقيق د: جميل عبد الله عويضة ط أولى وزارة الثقافة عمان — الأردن ٢٠٠٤م .
١٢٩- تغيير النحويين للشواهد د: علي محمد فاخر ط أولى دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٩٦م.
١٣٠- التفسير البسيط للواحدي تحقيق د: محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان وآخرين ط جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٣٠هـ .
١٣١- تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي تحقيق د: عبد الفتاح سليم ط معهد المخطوطات القاهرة ١٩٩٣م.
١٣٢- تفسير العز بن عبد السلام تحقيق د: عبد الله بن إبراهيم الوهبي ط أولى دار ابن حزم بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٣٣- تفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق: السيد أحمد صقر ط دار الكتب العلمية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
١٣٤- تفسير الماوردي (النكت والعيون) للماوردي تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ط دار الكتب العلمية .
١٣٥- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد لابن نقطة ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد بالهند ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
١٣٦- التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د: كاظم بحر مرجان ط ثانية عالم الكتب ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
١٣٧- تكملة الإكمال لابن نقطة تحقيق د: عبد القيوم عبد رب النبي ، محمد صالح عبد العزيز ط أولى جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
١٣٨- تلخيص تاريخ نيسابور للخليفة النيسابوري الناشر كتابخانة ابن سينا بطهران .
١٣٩- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين ط أولى مطبعة العاني بغداد ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
١٤٠- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول تحقيق د: محمد حسن هيتو ط ثانية

مؤسسة الرسالة ١٩٨١م .
١٤١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق أد: علي محمد فاخر وآخرين ط أولى دار السلام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
١٤٢- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني تحقيق د: حسن محمود هنداوي ط أولى وزارة الأوقاف بالكويت ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٤٣- التنبيه والإشراف للمسعودي تصحيح عبد الله إسماعيل الصاوي ط مكتبة الشرق الإسلامية بالقاهرة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
١٤٤- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف تحقيق د: خليفة محمد خليفة منشورات كلية الدعوة الإسلامية بليبيا ط أولى ١٤٢٥هـ - ١٩٩٥م.
١٤٥- تهذيب اللغة للأزهري الناشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، الطبعة ١٣٨٤ : ١٣٨٧هـ / ١٩٦٤ : ١٩٦٧م.
١٤٦- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق د: فايز زكي محمد دياب ط ثانية دار السلام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
١٤٧- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لمحمد بن عبد الله القيسي الدمشقي تحقيق: محمد بن نعيم العرقسوسي ط أولى مؤسسة الرسالة ١٩٩٣م.
١٤٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د: عبد الرحمن علي سليمان ط أولى دار الفكر العربي بالقاهرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
١٤٩- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني تصحيح: أوتورتزل ط ثانية دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٥٠- الثقات لابن حبان تحقيق د: محمد عبد المعيد خان ط أولى دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد بالهند ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
١٥١- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا تحقيق: شادي بن محمد بن سالم ط أولى مركز النعمان للبحوث باليمن ١٤٣٢هـ -٢٠١١م.
١٥٢- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط

دار المعارف بدون .

١٥٣- الجامع الصحيح للبخاري تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين ط أولى المطبعة السلفية ١٤٠٠هـ .

١٥٤- الجامع الصغير للسيوطي ط دار الكتب العلمية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

١٥٥- الجامع الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني تحقيق: أبو الوفا الأفغاني ط الاستقامة بحيدر أباد بالهند ١٣٥٦هـ .

١٥٦- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من وآي القرآن للقرطبي تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

١٥٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ط أولى دار إحياء التراث العربي ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

١٥٨- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي لأبي الفرج المعافي بن زكريا ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١٥٩- الجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل السامرائي ط ثانية دار الفكر بالأردن ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م .

١٦٠- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د: علي توفيق الحمد ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٦١- جمل من أنساب الأشراف للبلاذري ت ٢٧٩هـ تحقيق د: سهيل زكار ، د: رياض زركلي . ط أولى دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .

١٦٢- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد تحقيق: علي محمد البجاوي ط نهضة مصر بدون.

١٦٣- جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق: عبد السلام هارون ط الخامسة دار المعارف بدون.

١٦٤- جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د: رمزي منير بعلبكي ط أولى دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٧م .

١٦٥- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د: فخر الدين قباوة والأستاذ

محمد نديم فاضل ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
١٦٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لأبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي تحقيق د: عبد الفتاح محمد الحلو ط ثانية هجر ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
١٦٧- الجيم لأبى عمرو الشيباني تحقيق: إبراهيم الإبياري ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م .
١٦٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني ط عيسى البابي الحلبي بدون .
١٦٩- حاشية الصبان على شرح السلم للملوي ط ثانية مصطفى الحلبي ١٩٣٨م.
١٧٠- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق: بدر الدين قهوجي ، بشير جويجاتي ط أولى دار مأمون للتراث ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٧١- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د: عبد العال سالم مكرم ط ثالثة دار الشروق ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
١٧٢- الحديث النبوي في النحو العربي د: محمود فجال ط ثانية أضواء السلف ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١٧٣- حروف المعاني للزجاجي تحقيق د: علي توفيق الحمد ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٧٤- حز الغلاصم في إفحام المخاصم لابن الحاج القفطي تحقيق: عبد الله عمر البارودي ط أولى مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٥م .
١٧٥- الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام للصاحبي التاجي تحقيق د: حاتم صالح الضامن ط ثانية دار البشائر دمشق ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
١٧٦- الحلة السِّيَرَاء لابن الأبار تحقيق د:حسين مؤنس ط ثانية دار المعارف ١٩٨٥م.
١٧٧- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي ط دار الطليعة بيروت .
١٧٨- الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج تحقيق د: عادل سليمان جمال ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٨٧م .

١٧٩- الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري تحقيق: مختار الدين أحمد ط ثالثة عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٨٠- حماسة الخالديين تحقيق د: محمد علي دقة ط وزارة الثقافة بسوريا ١٩٩٥م.

١٨١- الحور العين لنشوان الحميري تحقيق: كمال مصطفى ط ثانية دار آزال للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٥م .

١٨٢- حياة الصحابة للكاندهلوي تحقيق د: بشار عواد ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

١٨٣- الحيوان للجاحظ تحقيق: عبد السلام هارون ط ثانية مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

١٨٤- خاص الخاص للثعالبي شرحه وعلق عليه: مأمون بن يحيى الدين الجنان ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

١٨٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط الرابعة مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

١٨٦- الخصائص لابن جني تحقيق: محمد علي النجار ط المكتبة العلمية بدون.

١٨٧- خطط الشام لمحمد علي كرد ط ثانية مكتبة النوري دمشق بدون .

١٨٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم محمد عبد الخالق عضيمة ط دار الحديث القاهرة.

١٨٩- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور: فاضل صالح السامرائي ط مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

١٩٠- الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر تحقيق د: شوقي ضيف ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٦م .

١٩١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطي وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .

١٩٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د: أحمد محمد الخراط ط دار القلم دمشق .

١٩٣- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق: عرفات مطرجي ط أولى مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .

١٩٤- الدعاء للطبراني تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ .

١٩٥- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق: محمود محمد شاكر ط خامسة مكتبة الخانجي ٢٠٠٤م .

١٩٦- الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي تحقيق د: محمد بن عبد الله القناص ط أولى مكتبة العبيكان ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٩٧- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ .

١٩٨- ديوان الأخطل شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين ط ثانية دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

١٩٩- ديوان الأدب للفارابي تحقيق د: أحمد مختار عمر ، ود: إبراهيم أنيس ط أولى مجمع اللغة العربية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢٠٠- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق: محمد حسن آل ياسين ط ثانية دار ومكتبة الهلال ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢٠١- ديوان الأسود بن يعفر تحقيق: نوري حمودي القيسي ط وزارة الثقافة بالعراق ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

٢٠٢- ديوان الأعشى تحقيق د: محمد محمد حسين ط مكتبة الآداب بدون .

٢٠٣- ديوان أمية ابن أبي الصلت قدم له: سيف الدين الكاتب ، أحمد عصام الكاتب ط منشورات مكتبة الحياة – بيروت بدون .

٢٠٤- ديوان أوس بن حجر تحقيق د: محمد يوسف نجم ط ثالثة دار صادر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٢٠٥- ديوان البحتري تحقيق: حسن كامل الصيرفي ط ثالثة دار المعارف بدون.

٢٠٦- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي تحقيق: مجيد طراد ط أولى دار الكتاب العربي

١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٢٠٧- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي تحقيق: محمد عبده عزام ط الخامسة دار المعارف بدون .
٢٠٨- ديوان توبة بن الحمير تحقيق د: خليل إبراهيم العطية ط أولى دار صادر ١٩٩٨م.
٢٠٩- ديوان جرير تحقيق د:نعمان محمد أمين طه ط ثالثة دار المعارف .
٢١٠- ديوان جرير ط دار بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٢١١- ديوان جميل بثينة ط دار بيروت — بيروت ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .
٢١٢- ديوان حاتم الطائي دراسة وتحقيق د: عادل سليمان جمال مطبعة المدني بدون.
٢١٣- ديوان حسان بن ثابت تحقيق: الأستاذ عبد أ.مهنا ط ثانية دار الكتب العلمية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢١٤- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت تحقيق د: نعمان محمد أمين طه ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
٢١٥- ديوان الحماسة لأبي تمام برواية أبي منصور الجواليقي تحقيق: أحمد حسن بسج ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٢١٦- ديوان حيص بيص تحقيق: مكي السيد جاسم وشاكر هادي شكر ط منشورات وزارة الإعلام بالعراق ١٩٧٤م .
٢١٧- ديوان الخنساء بشرح ثعلب تحقيق د: أنور أبو سويلم ط أولى دار عمار الأردن ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
٢١٨- ديوان أبي دؤاد الإيادي تحقيق أنوار محمود الصالحي ، د: أحمد هاشم السامرائي ط أولى دار العصماء سوريا ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
٢١٩- ديوان دريد بت الصمة تحقيق د: عمر عبد الرسول ط دار المعارف .
٢٢٠- ديوان ابن الدمينة ط مطبعة المنار بمصر ١٣٣٧هـ - ١٩١٨م .
٢٢١- ديوان ابن الدمينة تحقيق: أحمد راتب النفاخ ط مكتبة دار العروبة .
٢٢٢- ديوان أبي دهبل الجمحي تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن ط أولى مطبعة القضاء

بالنجف ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٢٣- ديوان ذي الرمة شرح ابن حاتم الباهلي تحقيق د: عبد القدوس أبو صالح ط أولى مؤسسة الإيمان ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

٢٢٤- ديوان الراعي النميري حققه راينهرت فايبيرت بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

٢٢٥- ديوان رؤبة بن العجاج تحقيق: وليم بن الورد ط دار ابن قتيبة بالكويت بدون.

٢٢٦- ديوان الزمخشري شرح فاطمة يوسف الخيمي ط دار صادر بيروت ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢٢٧- ديوان زهير بن أبي سلمى شرحه وقدم له: علي حسن فاعور ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٢٢٨- ديوان الشافعي إعداد وتعلي: محمد إبراهيم سليم مكتبة ابن سينا .

٢٢٩- ديوان الشماخ بن ضرار تحقيق: صلاح الدين الهادي ط دار المعارف بدون.

٢٣٠- ديوان الشنفرى ويليه ديوانا السليك بن سلكة وعمرو بن براق تقديم: طلال حرب ط أولى دار صادر ١٩٩٦م .

٢٣١- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم تحقيق: درية الخطيب ، لطفي الصقال ط ثانية المؤسسة العربية بيروت ٢٠٠٠م .

٢٣٢- ديوان الطرماح تحقيق د: عزة حسن ط ثانية دار الشرق العربي بيروت ١٩٩٤م.

٢٣٣- ديوان طفيل الغنوي شرح الأصمعي تحقيق: حسان فلاح أوغلي ط أولى دار صادر ١٩٩٧م .

٢٣٤- ديوان أبي طالب تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ط أولى دار ومكتبة الهلال ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٣٥- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري تحقيق: مصطفى السقا وآخرَينِ ط دار المعرفة لبنان بدون .

٢٣٦- ديوان أبي الطيب المتنبي شرح الواحدي تحقيق: فريدريخ ديتريصي ط برلين ١٨٣١م .

٢٣٧- ديوان العباس بن مرداس تحقيق د: يحيى الجبوري ط أولى مؤسسة الرسالة

١٩٩١م .
٢٣٨- ديوان عبد الله بن رواحه دراسة في سيرته وشعره د: وليد قصاب ط دار العلوم ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٣٩- ديوان عبيد ابن الأبرص شرحه أشرف أحمد عدرة ط أولى دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٢٤٠- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د: محمد يوسف نجم ط دار صادر .
٢٤١- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي تحقيق د: عبد الحفيظ السلطي مكتبة أطلس دمشق .
٢٤٢- ديوان عدي بن زيد العبادي حققه وجمعه: محمد جبار المعيد ط دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٥م .
٢٤٣- ديوان عروة بن حزام تحقيق: أحمد عكيدي ط منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ٢٠١٤م .
٢٤٤- ديوان عروة بن الورد والسموأل ط دار بيروت للطباعة ببيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٤٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة تحقيق د: فايز محمد ط ثانية دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م .
٢٤٦- ديوان قيس بن ذريح شرحه: عبد الرحمن المصطاوي ط ثانية دار المعرفة بيروت ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
٢٤٧- ديوان كثير عزة جمعه وشرحه د: إحسان عباس ط دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٢٤٨- ديوان كعب بن زهي تحقيق د: مفيد قميحة ط أولى دار الشواف بالسعودية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
٢٤٩- ديوان الكميت تحقيق د: محمد نبيل طريفي ط أولى دار صادر بيروت ٢٠٠٠م.
٢٥٠- ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د: إحسان عباس ط الكويت ١٩٦٢م.
٢٥١- ديوان مجنون ليلى تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط دار مصر للطباعة بالقاهرة .

٢٥٢- ديوان امرئ القيس تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط خامسة دار المعارف بدون.
٢٥٣- ديوان مسكين الدارمي تحقيق: كارين صادر ط أولى دار صادر ٢٠٠٠م .
٢٥٤- ديوان المفضليات بشرح الأنباري تحقيق: كارلوس يعقوب لايل مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت ١٩٣٠م .
٢٥٥- ديوان المرقشين تحقيق: كارين صادر ط أولى دار صادر ١٩٩٨م .
٢٥٦- ديوان ابن مقبل تحقيق د: عزة حسن ط دار الشرق العربي بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٥٧- ديوان مهلهل بن ربيعة شرح وتقديم طلال حرب ط الدار العالمية .
٢٥٨- ديوان النابغة تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثانية دار المعارف بدون.
٢٥٩- ديوان النابغة الجعدي تحقيق د: واضح الصمد ط أولى دار صادر ١٩٩٨م .
٢٦٠- ديوان أبي النجم العجلي تحقيق د: محمد أديب عبد الواحد مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٢٦١- ديوان النمر بن تولب العكلي تحقيق د: محمد نبيل طريفي ط أولى دار صادر ٢٠٠٠م .
٢٦٢- ديوان الهذليين ط ثانية دار الكتب المصرية ١٩٩٥م.
٢٦٣- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزمخشري ط أولى مؤسسة الأعلمي بيروت ١٤١٢هـ .
٢٦٤- الرحيق المختوم لصفي الدين المباركفوري ط دار الهلال بيروت بدون .
٢٦٥- الرد على النحاة لابن مضاء تحقيق د: محمد إبراهيم البنا ط أولى دار الاعتصام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٢٦٦- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري تحقيق: محمد الجندي ط دار صادر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٦٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق: أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بدون .

٢٦٨- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي تحقيق: عبد الرحمن الوكيل ط أولى الناشر رضا توفيق عفيفي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
٢٦٩- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، عبد القادر الأرنؤوط ط ثالثة مؤسسة الرسالة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٧٠- زاد المسير في علم التفسير لأبي لبفرج جمال الدين القرشي البغدادي ط ثالثة المكتب الإسلامي ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٢٧١- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق د: حاتم صالح الضامن ط ثانية دار البشائر ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٢٧٢- الزمخشري للدكتور أحمد الحوفي ط أولى دار الفكر العربي ١٩٦٦م .
٢٧٣- الزهد لأحمد بن حنبل تحقيق: محمد عبد السلام شاهين ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٢٧٤- زهر الآداب للحصري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط رابعة دار الجيل لبنان بدون .
٢٧٥- زهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي تحقيق د: محمد حجي ، د: محمد الأخضر ط أولى دار الثقافة بالمغرب ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٢٧٦- السبعة لابن مجاهد تحقيق د: شوقي ضيف ط دار المعارف بدون.
٢٧٧- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د: حسن هنداوي ط ثانية دار القلم دمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٧٨- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٧٩- السلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين الجندي اليمني ط ثانية مكتبة الإرشاد صنعاء ١٩٩٥م .
٢٨٠- سمط اللآلي لأبي عبيد البكري تحقيق: عبد العزيز الميمني مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م .
٢٨١- سنن الترمذي تحقيق د: بشار عواد معروف ط أولى دار الغرب الإسلامي بيروت

١٩٩٦م.
٢٨٢- سنن ابن ماجه تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط دار إحياء الكتب العربية بدون.
٢٨٣- سنن أبي داود تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بدون.
٢٨٤- سنن الدارمي تحقيق: حسين سليم أسد ط أولى دار المغني ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.
٢٨٥- السنن الكبرى للبيهقي ت ٤٥٨هـ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ط ثالثة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م .
٢٨٦- سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ط ثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٢٨٧- السيرة النبوية لابن هشام تحقيق: مصطفى السقا وآخرين ، ط دار إحياء التراث العربي بدون.
٢٨٨- شرح أبيات الجمل لابن السيد تحقيق: عبد الله الناصير ط أولى منشورات دار علاء الدين دمشق ٢٠٠٠م.
٢٨٩- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي تحقيق د: محمد علي الرَّيَّح هاشم ط دار الفكر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٢٩٠- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي تحقيق د: محمد علي سلطاني ط أولى دار العصماء سوريا ١٤٢٩هـ - ٢٠١٠م .
٢٩١- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ط ثانية دار مأمون للتراث ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
٢٩٢- شرح اختيارات المفضل للخطيب التبريزي تحقيق د: فخر الدين قباوة ط ثانية درا الكتب العلمية بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٨٧م .
٢٩٣- شرح أدب الكاتب للجواليقي تحقيق د: طيبة حمد بودي مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م.
٢٩٤- شرح أشعار الهذليين أبي سعيد السكري تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط مطبعة

المدني بدون .
٢٩٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط أولى دار الكتاب العربي بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
٢٩٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تحقي: محمد محيي الدين عبد الحميد ط ثانية مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
٢٩٧- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط عشرون دار التراث بالقاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٢٩٨- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ط مطبعة القديس جاورجيوس ببيروت .
٢٩٩- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د: عبد الرحمن السيد ، ود: محمد بدوي المختون ط أولى هجر ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٠٠- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط دار إحياء الكتب العربية بدون .
٣٠١- شرح الجزولية للشلوبين تحقيق د: تركي بن سبوبن نزال ط أولى مكتبة الرشد الرياض ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٣٠٢- شرح جمل الزجاجي لابن خروف تحقيق د: سلوى محمد عمر عرب ط جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
٣٠٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د: صاحب أبو جناح ط أولى عالم الكتب ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٣٠٤- شرح ديوان امرئ القيس لأبي جعفر النحاس علق عليه د: عمر الفجاوي ط وزارة الثقافة الأردنية ٢٠٠٢م.
٣٠٥- شرح ديوان الحماسة للتبريزي ط عالم الكتب بيروت .
٣٠٦- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق: أحمد أمين ، عبد السلام هارون ط أولى دار الجيل بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٠٧- شرح ديوان علقمة الفحل للأعلم الشنتمري تحقيق د: حنا نصر الحتي ط أولى دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٣٠٨- شرح ديوان عنترة لخطيب التبريزي تحقيق: مجيد طراد ط أولى دار الكتاب العربي ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٣٠٩- شرح ديوان الفرزدق إيليا الحاوي ط أولى دار الكتاب اللبناني ١٩٨٣م .

٣١٠- شرح ديوان الفرزدق عني بجمعه عبد الله الصاوي ط مطبعة الصاوي بدون.

٣١١- شرح ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د: إحسان عباس ، ط الكويت ١٩٦٢م .

٣١٢- شرح ديوان المتنبي وضعه عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٣١٣- شرح الرضي على الكافية تحقيق د: يوسف حسن عمر ط ثانية منشورات جامعة قاريونس بنغازي ١٩٩٦م .

٣١٤- شرح السنة للبغوي تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، زهير الشاويش ط ثانية المكتب الإسلامي دمشق ١٩٨٣م .

٣١٥- شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين ط دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣١٦- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط دار الطلائع بدون.

٣١٧- شرح شواهد المغني للسيوطي ط لجنة التراث العربي بدون .

٣١٨- شرح العوامل المائة للشيخ خالد الأزهري تحقيق د: البدراوي زهران ط ثانية دار المعارف بدون .

٣١٩- شرح القصائد الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري تحقيق: عبد السلام هارون ط خامسة دار المعارف .

٣٢٠- شرح القصائد العشر للتبريزي تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط محمد علي صبيح بدون .

٣٢١- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط الحادية عشرة مطبعة السعادة .

٣٢٢- شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة تحقيق د: محمد محمد داود ط دار المنار

بالقاهرة.

٣٢٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د: عبد المنعم أحمد هريدي ط أولى دار مأمون للتراث ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٢٤- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ط ثانية مكتبة وهبة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٣٢٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

٣٢٦- شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق د: هادي نهر ط دار اليازوري بالأردن ٢٠٠٧م.

٣٢٧- شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق د: فائز فارس ط اولى الكويت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣٢٨- شرح المفصل لابن يعيش ط إدارة الطباعة المنيرية بدون .

٣٢٩- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٩٩٠م.

٣٣٠- شرح مقامات الحريري لأحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٣٣١- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق د: جمال عبد العاطي مخيمر ط أولى مكتبة نزار مصطفى مكة المكرمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٣٢- شرح المقدمة المحسبة لابن باب شاذ تحقيق: خالد عبد الكريم المطبعة العصرية بالكويت .

٣٣٣- شرح هاشميات الكميت بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي تحقيق د: داود سلوم و د: نوري حمودي القيسي ط ثانية عالم الكتب بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣٤- شروح سقط الزند تحقيق: مصطفى السقا وآخرين ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٣٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد تحقيق: محمود الأرناؤوط ط أولى دار ابن كثير دمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٣٣٦- شعر إبراهيم بن هرمة تحقيق: محمد نفاع ، حسين عطوان ط مجمع اللغة العربية بدمشق بدون .
٣٣٧- شعر الأحوص النصارى تحقيق: عادل سليمان جمال ط ثانية مكتبة الخانجي ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
٣٣٨- شعر أبي زبيد الطائي جمعه وحققه د: نوري حمودي القيسي ط مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧م .
٣٣٩- شعر زياد الأعجم جمع وتحقيق د: يوسف حسين بكار ط أولى دار المسيرة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٤٠- شعر عبد الرحمن بن حسان جمع وتحقيق د: سامي مكي العاني ط مطبعة المعارف بغداد ١٩٧١م .
٣٤١- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي جمع وتحقيق د: يحيى الجبوري ط دار الحرية للطباعة بغداد ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٣٤٢- شعر عمرو بن أحمر الباهلي جمعه وحققه د: حسين عطوان ط مجمع اللغة العربية بدمشق بدون .
٣٤٣- شعر عمرو بن لجأ التيمي د: يحيى الجبوري ط ثالثة دار القلم الكويت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٣٤٤- شعر عمرو بن معدي كرب جمعه ونسقه: مطاوع الطرابيشي ط ثانية مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٣٤٥- شعر ابن ميادة جمع وتحقيق د: حنا جميل حداد مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٣٤٦- شعر نصيب بن رباح جمع وتقديم د: داود سلوم ط مطبعة الإرشاد بغداد ١٩٦٧م .
٣٤٧- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق: أحمد محمد شاكر ط دار المعارف بدون .

٣٤٨- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ط أولى المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٤٩- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري تحقيق د: حسين بن عبد الله العمري وآخرين ط أولى دار الفكر بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٥٠- الصاحبي لابن فارس تحقيق د: عمر فاروق الطباع ط أولى مكتبة المعارف بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٣٥١- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي ط دار الكتب العلمية بيروت .

٣٥٢- الصبح المنير في شعر أبي بصير طبع في مطبعة آدلف هلزهوسن بيانة ١٩٢٧م.

٣٥٣- الصحاح للجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار ط الثالثة دار العلم للملايين ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٥٤- صحيح مسلم تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ط أولى دار إحياء الكتب العربية ١٤١٢هـ — ١٩٩١م .

٣٥٥- صناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس تحقيق د: بدر أحمد ضيف ط أولى دار العلوم العربية بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٥٦- الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق: علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ط المكتبة العصرية بيروت ١٤١٩هـ .

٣٥٧- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق: السيد إبراهيم محمد ط أولى دار الأندلس ١٩٨٠م.

٣٥٨- طبقات الحفاظ للسيوطي ط أولى دار الكتب العلمية ١٩٨٣م .

٣٥٩- طبقات الحنابلة لأبي يعلى الفراء تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٦٠- طبقات خليفة بن خياط تحقيق د: أكرم ضياء العمري ط أولى مطبعة العاني ببغداد ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٦١- طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة تحقيق د: الحافظ عبد العليم خان ط أولى وزارة المعارف الهندية ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م.
٣٦٢- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي تحقيق د: محمود محمد الطناحي ، ود: عبد الفتاح الحلو ط هجر للطباعة ١٤١٣هـ .
٣٦٣- طبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط ثالثة دار المعارف .
٣٦٤- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي تحقيق: محمود محمد شاكر ط دار المدني بجدة .
٣٦٥- الطبقات الكبرى لابن سعد تحقيق د: علي محمد عمر ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
٣٦٦- طبقات المفسرين للسيوطي تحقيق: على محمد عمر ط أولى مكتبة وهبة ١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م.
٣٦٧- طبقات المفسرين للداودي ط دار الكتب العلمية بيروت بدون .
٣٦٨- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثانية دار المعارف بدون .
٣٦٩- العبر في خبر من غبر للذهبي تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٣٧٠- عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب لأبي بكر الهمداني تحقيق: عبد الله كنون ط المطابع الأميرية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
٣٧١- عصر الدول والإمارات (الشام) د: شوقي ضيف ط ثانية دار المعارف بدون.
٣٧٢- العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق د: مفيد قميحة ط أولى دارا لكتب العلمية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
٣٧٣- علل النحو لابن الوراق تحقيق د: محمود جاسم محمد الدرويش ط أولى مكتبة الرشد بالرياض ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٧٤- علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ط خامسة عالم الكتب ١٩٩٨م .
٣٧٥- علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية الجزء الأول د: بسيوني فيود ط مكتبة وهبة

بدون .
٣٧٦- علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية الجزء الثاني د: بسيوني فيود ط مكتبة وهبة بدون .
٣٧٧- علم المنطق تأليف أحمد عبده خير الدين ط أولى مطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٠م.
٣٧٨- العمدة لابن رشيق القيرواني تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط خامسة دار الجيل ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٣٧٩- عمدة القاري للعيني ط إدارة الباعة المنيرية .
٣٨٠- عمل اليوم والليلة لابن السني تحقيق: كوثر البربي ط دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن جدة — بيروت .
٣٨١- عيون الأخبار لابن قتيبة مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦م .
٣٨٢- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ط مكتبة ابن تيمية .
٣٨٣- الغرة في شرح اللمع من أول باب (إن وأخواتها) إلى آخر باب العطف لابن الدهان تحقيق د: فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم ط أولى دار التدمرية ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٣٨٤- غريب الحديث للخطابي تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي ط دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٣٨٥- غريب الحديث لأبي عبيدة تحقيق د: حسين محمد محمد شرف ط الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٩٨٤م .
٣٨٦- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق د: محمد المختار العبيدي ط ثانية دار مصر للطباعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٣٨٧- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق: علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
٣٨٨- الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق: عبد العليم الطحاوي ط الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٤م .

٣٨٩- الفاضل للمبرد تحقيق: عبد العزيز الميمني ط ثانية دار الكتب والوثائق القومية ١٩٩٥م .

٣٩٠- فتاوى الإمام الغزالي تحقيق د: نمصطفى محمود أبو صوى ط المعهد العالي للفكر والحضارة الإسلامية كوالا لمبور ١٩٩٦م .

٣٩١- فتوح الشام للواقدي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٩٢- فرائد الخرائد في الأمثالالأبي يعقوب بن طاهر الخويي تحقيق د:عبد الرازق حسين ط دار النفائس بالأدرن ٢٠٠٠م .

٣٩٣- فُرحة الأديب للأسود الغندجاني تحقيق د: محمد علي سلطاني ط دار النبراس ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٣٩٤- الفسر شرح ابن جني على ديوان المتنبي تحقيق د: رضا رجب ط أولى دار الينابيع دمشق ٢٠٠٤م .

٣٩٥- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق د: إحسان عباس ود: عبد المجيد عابدين ط ثالثة مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٩٦- الفصول الخمسون لابن معط تحقيق: محمود محمد الطناحي ط عيسى البابي الحلبي.

٣٩٧- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين كيكلدي العلائي تحقيق د: حسن موسى الشاعر ط أولى دار البشير الأردن ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٩٨- الفصيح لثعلب تحقيق د: عاطف مدكور ط دار المعارف بدون.

٣٩٩- فضائل القرآن لأبي عبيدة القاسم بن سلام تحقيق: مروان العطية وآخرين ط دار ابن كثير دمشق .

٤٠٠- فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب لأبي بكر المحولي تحقيق: ركس سميث ، محمد عبد الحليم ط أولى الجمل ٢٠٠٣م .

٤٠١- الفهرست لابن النديم تحقيق: رضا تجدد .

٤٠٢- الفروق للكرابيسي تحقيق د: محمد طموم ط أولى وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٨٢م.

٤٠٣- الفوائد البهية للكنوي ط دار المعرفة ببيروت بدون.
٤٠٤- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي تحقيق د: إحسان عباس ط دار صادر بيروت.
٤٠٥- في التعريب والمعرب لابن بري تحقيق د: إبراهيم السامرائي ط الرسالة بدون .
٤٠٦- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي تحقيق د: محمود يوسف فجال ط ثانية دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث – الإمارات المتحدة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
٤٠٧- في علم اللغة العام د: عبد الصبور شاهين ط السادسة مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٤٠٨- القاموس المحيط للفيروزآبادي ط ثامنة مؤسسة الرسالة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
٤٠٩- قواطع الأدلة للسمعاني تحقيق د: عبد الله بن حافظ بن أحمد ط أولى مكتبة التوبة بالسعودية ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٤١٠- قواعد المطارحة في النحو لابن إياز تحقيق د: يس أبو الهيجاء وآخرين ط دار الأمل بالأردن ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٤١١- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي تحقيق: الحساني حسن عبد الله ط ثالثة مكتبة الخانجي ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٤١٢- الكافي في القراءات السبع للرعيني الأندلسي تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٤١٣- الكافية في النحو والشافية في علمي التصريف والخط تحقيق د: صالح عبد العظيم الشاعر ط مكتبة الآداب .
٤١٤- الكامل للمبرد تحقيق د: محمد أحمد الدالي ط مؤسسة الرسالة .
٤١٥- الكامل في التاريخ لابن الأثير صححه د: محمد يوسف الدقاق ط الرابعة دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
٤١٦- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون ط ثالثة مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٤١٧- كتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ٢٣١هـ ، تحقيق د: نوري حمودي القيسي و د: حاتم صالح الضامن ط ثانية عالم الكتب بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٤١٨- كتاب الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د: عبد المجيد قطامش ط أولى دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ .

٤١٩- كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي تحقيق د: كاظم بحر المرجان

٤٢٠- كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، عبد المجيد قطامش ط ثانية دار الجيل ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٢١- كتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس تحقيق د: زهير غازي زاهد ط أولى عالم الكتب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٢٢- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٢٨٨-٣٧٧ هـ تحقيق د: محمود محمد الطناحي ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٤٢٣- كتاب الطبقات الكبير لابن سعد تحقيق د: علي محمد عمر ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٢٤- كتاب العروض لابن جني تحقيق د: أحمد فوزي الهيب ط دار القلم بالكويت ثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٢٥- كتاب العين للخليل تحقيق د:مهدي المخزومي ، ود: إبراهيم السامرائي بدون.

٤٢٦- كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب تحقيق: ياسين محمد السواس ط ثانية دار المأمون للتراث بدون.

٤٢٧- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د: كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨٢م.

٤٢٨- الكشاف للزمخشري تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ط أولى مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٤٢٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهاوني تحقيق د: علي دحروج ط أولى مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦م .

٤٣٠- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء الدين البخاري ط الصحافة العثمانية ٣٠٨هـ .

٤٣١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ط دار إحياءالتراث العربي بيروت بدون .

٤٣٢- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي تحقيق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ط المكتبة العلمية — المدينة المنورة .

٤٣٣- الكليات للكفوي ط ثانية مؤسسة الرسالة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٤٣٤- كنز العمال للمتقي الهندي ط خامسة الرسالة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٤٣٥- كنوز الذهب في تاريخ حلب لسبط ابن العجمي تحقيق د: شوقي شعث ، فالح البكور ط أولى دار القلم العربي حلب ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٤٣٦- لباب الآداب لأسامة بن منقذ تحقيق: أحمد محمد شاكر ط المكتبة السنية بالقاهرة بدون.

٤٣٧- لسان العرب لابن منظور ط دار صادر .

٤٣٨- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ط أولى دار البشائر ٢٠٠٢م .

٤٣٩- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ط مكتبة المثنى بغداد بدون.

٤٤٠- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق: غازي مختار طليمات ط اولى دار الفكر بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٤٤١- اللامات للزجاجي تحقيق د: مازن المبارك ط ثانية دار الفكر ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٤٤٢- اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ تحقيق: إبراهيم سالم الصاعدي ط أولى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٤هـ .

٤٤٣- اللمع لابن جني تحقيق د: سميح أبو مغلي ط دار مجدلاوي للنشر عمان ١٩٨٨م.

٤٤٤- اللمع في أصول الفقه للشيرازي تحقيق: محيي الدين ديب ، يوسف علي بديوي

ط أولى دار ابن كثير بيروت ١٩٩٥م .
٤٤٥- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق: هدى محمود قراعة ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
٤٤٦- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العباس الأزدي المهلبي تحقيق د: عبد العزيز بن ناصر المانع ط ثانية مركز الملك فيصل للبجوث والدراسات الإسلامية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٤٤٧- المؤتلف والمختلف للدار قطني تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر ط أولى دار الغرب الإسلامي — بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٤٤٨- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر الأصبهاني تحقيق: سبيع حمزة حاكمي ط مجمع اللغة العربي بدمشق بدون .
٤٤٩- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة لابن جني مطبعة الترقي بدمشق ١٣٤٨هـ .
٤٥٠- المثل السائر لضياء الدين ابن الأثير تحقيق د: أحمد الحوفي ، د: بدوي طبانة ط دار نهضة مصر بدون .
٤٥١- مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق د: محمد فؤاد سزكين ط مكتبة الخانجي بدون .
٤٥٢- مجالس ثعلب تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط ثانية دار المعارف مصر بدون.
٤٥٣- مجالس العلماء للزجاجي تحقي: عبد السلام هارون ط ثانية حكومة الكويت ١٩٨٤م .
٤٥٤- مجمع الأمثال للميداني تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط السنة المحمدية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
٤٥٥- مجمع البحرين وملتقى النيرين لابن الساعاتي تحقيق: إلياس قبلان ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٤٥٦- مجمل اللغة لابن فارس تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ط مؤسسة الرسالة بدون .

٤٥٧- المجموع شرح المهذب للنووي تحقيق: محمد نجيب المطيعي ط مكتبة الإرشاد بجدة بدون.
٤٥٨- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء للراغب الأصفهاني ط أولى دار الأرقم بيروت ١٤٢٠هـ .
٤٥٩- المحبر لمحمد بن حبيب تحقيق: إيلزة ليختن شتيتر ط دار الآفاق الجديدة — بيروت .
٤٦٠- المحتسب لابن جني تحقيق: علي النجدي ناصف ، د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٦١- المحصول في علم أصول الفقه لفخر الدين الرازي تحقيق د: طه جابر فياض العَلواني ط مؤسسة الرسالة بدون.
٤٦٢- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تحقيق د: عبد الحميد هنداوي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٤٦٣- المحلى وجوه النصب لابن شقير تحقيق د: فائز فارس ، ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
٤٦٤- مختار تذكرة أبي علي لابن جني تحقيق د: حسين أحمد بو عباس ط أولى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م .
٤٦٥- مختصر تاريخ دمشق لابن منظور تحقيق: روحية النحاس وآخرين ط أولى دار الفكر سوريا ١٩٨٤م.
٤٦٦- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ط مكتبة المتنبي بالقاهرة بدون .
٤٦٧- مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب تحقيق: إبراهيم الإبياري ط دار الكتاب المصري القاهرة
٤٦٨- المخصص لابن سيده ط دار الكتب العلمية بدون .
٤٦٩- المدارس النحوية للدكتورة : خديجة الحديثي ط ثالثة دار الأمل بالأردن ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٧٠- مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية د: علي أبو المكارم ط دار غريب للطباعة ٢٠٠٨م .

٤٧١- مدخل إلى علم اللغة د: محمود فهمي حجازي ط دار قباء بالقاهرة بدون.

٤٧٢- المذكر والمؤنث للفراء تحقيق د: رمضان عبد التواب ط ثانية مكتبة دار التراث بدون.

٤٧٣- المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق د: رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م .

٤٧٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان تحقيق: خليل منصور ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م .

٤٧٥- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لابن شمائل القطيعي ط أولى دار الجيل بيروت ١٤١٢هـ .

٤٧٦- المرتجل لابن الخشاب تحقيق: علي حيدر ط دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٤٧٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا الهروي القاري ط أولى دار الفكر بيروت ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م .

٤٧٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين ط عيسى البابي الحلبي .

٤٧٩- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق د: محمد الشاطر أحمد محمد ط أولى مطبعة المدني ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٤٨٠- المسائل الحلبيات تحقيق د: حسن هنداوي ط أولى دار القلم ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٤٨١- مسائل خلافية في النحو للعكبري تحقيق د: عبد الفتاح سليم ط ثالثة مكتبة الآداب ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٤٨٢- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي تحقيق د: حسن محمود هنداوي ط أولى كنوز إشبيليا ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٤٨٣- المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي تحقيق د: علي جابر المنصوري ط

٢٠٠٢م .
٤٨٤- المسائل العضديات لأبي علي اللفارسي تحقيق د: علي جابر المنصوري ط أولى عالم الكتب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٤٨٥- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ط مطبعة العاني بغداد بدون.
٤٨٦- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي تحقيق د: شريف عبد الكريم النجار ط أولى دار عمار الأردن ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٠٤م .
٤٨٧- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د: محمد كامل بركات ط دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٤٨٨- المستدرك على الصحيحين للحاكم تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٤٨٩- المستصفى من علم أصول الفقه لأبي حامد الغزالي دراسة وتحقيق د: حمزة بن زهير حافظ ط شركة المدينة المنورة للطباعة.
٤٩٠- المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي ط أولى عالم الكتب بيروت ١٤١٩هـ.
٤٩١- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ط أولى دار المعارف العثمانية ١٩٦٢م.
٤٩٢- مسند الإمام أحمد تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين ط أولى مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
٤٩٣- مسند البزار تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين ط أولى مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٩٨٨م — ٢٠٠٩م .
٤٩٤- مسند الحميدي تحقيق: حسين سليم أسد ط أولى دار السقا دمشق ١٩٩٦م .
٤٩٥- مسند الشافعي ط دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ .
٤٩٦- مسند أبي يعلى تحقيق: حسين سليم أسد ط أولى دار مأمون للتراث ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٤٩٧- مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين تحقيق د: عائض بن نافع بن

ضيف الله العمري ط أولى دار المنار ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
٤٩٨- مصارع العشاق لأبي محمد جعفر بن أحمد ط دار صادر بدون .
٤٩٩- المصباح في علم النحو للمطرزي تحقيق د: عبد الحميد السيد طليب ط أولى مكتبة الشباب بدون.
٥٠٠- مصنف ابن أبي شيبة تحقيق: كمال يوسف الحوت ط أولى مكتبة الرشد بالرياض ١٤٠٩هـ .
٥٠١- المعارف لابن قتيبة تحقيق د: ثروت عكاشة ط الرابعة دار المعارف بدون.
٥٠٢- معاني الحروف للرماني تحقيق د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط ثانية دار الشروق جدة - السعودية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٥٠٣- معاني القرآن للأخفش تحقيق د: هدى محمود قراعة ط أولى مكتبة الخانجي ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٥٠٤- معاني القرآن للفراء ط ثالثة عالم الكتب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٥٠٥- معاني القرآن للنحاس تحقيق الشيخ: محمد علي الصابوني ط أولى جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٥٠٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د: عبد الجليل عبده شلبي ط أولى عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٥٠٧- المعاني الكبير لابن قتيبة ط دائرة المعارف العثمانية ١٩٤٩م .
٥٠٨- معاني النحو الدكتور فاضل السامرائي ط أولى دار الفكر الأردن ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٥٠٩- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لأبي الفتح العباسي تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط عالم الكتب بيروت بدون .
٥١٠- معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق د: إحسان عباس ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م .
٥١١- المعجم الأوسط للطبراني تحقيق: طارق بن عوض الله ، وعبد المحسن بن إبراهيم ط دار الحرمين بالقاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٥١٢- معجم البلدان لياقوت الحموي ط دار صادر بيروت ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م .
٥١٣- معجم التعريفات للجرجاني تحقيق: محمد صديق المنشاوي ط دار الفضيلة بدون.
٥١٤- معجم الشعراء للمرزباني والمؤتلف والمختلف للآمدي ط ثانية دار الكتب العلمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٥١٥- معجم الصحابة للبغوي تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني ط أولى دار البيان بالكويت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
٥١٦- معجم الصحابة لابن قانع تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي ط أولى مكتبة الغرباء الأثرية — المدينة المنورة ١٤١٨هـ .
٥١٧- معجم الصواب اللغوي للدكتور: أحمد مختار عمر ط أولى عالم الكتب ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م .
٥١٨- المعجم العربي نشأته وتطوره د: حسين نصار ط رابعة دار مصر للطباعة ١٩٨٨م .
٥١٩- المعجم الفلسفي للدكتور: جميل صليبا ط دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢م .
٥٢٠- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لعمر رضا كحالة ط السابعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٥٢١- معجم القراءات للدكتور أحمد مختار عمر ، د: عبد العال سالم مكرم ط ثانية جامعة الكويت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٥٢٢- معجم القراءات للدكتور: عبد اللطيف الخطيب ط أولى دار سعد الدين دمشق ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .
٥٢٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ط ثالثة عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ .
٥٢٤- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ط أولى مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٢٥- المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر د: إميل بديع يعقوب ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

٥٢٦- المعجم المفصل في اللغة والأدب د: إميل بديع يعقوب ، د: ميشال عاصي ط أولى دار العلم للملايين ١٩٨٧م.
٥٢٧- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية ط الرابعة مكتبة الشروق الدولية ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
٥٢٨- معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني تحقيق: عادل يوسف العزازي ط أولى دار الوطن للنشر ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م .
٥٢٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٥٣٠- المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح المطرزي تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ط أولى مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٥٣١- المغني لابن قدامة تحقيق د: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، د: عبد الفتاح محمد الحلو ط ثالثة دار عالم الكتب الرياض ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٥٣٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
٥٣٣- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لطاش كبرى زاده ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥م .
٥٣٤- مفتاح العلوم للسكاكي تحقيق: نعيم زرزور ط ثانية دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٥٣٥- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب تحقيق د: جمال الدين الشيال وآخرين ط دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
٥٣٦- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام للدكتو: جواد علي ط جامعة بغداد ثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٥٣٧- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري تحقيق ودراسة د: خالد إسماعيل حسان ط ثانية مكتبة الآداب ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
٥٣٨- المفصل في علم العربية للزمخشري ط ثانية دار الجيل بيروت بدون .

٥٣٩- المفضليات تحقيق: أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ط سادسة دار المعارف بدون.
٥٤٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق لشاطبي تحقيق د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ط أولى جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٥٤١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني تحقيق د: علي محمد فاخر وآخرين ط أولى دار السلام ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
٥٤٢- مقامات الحريري لأبي القاسم الحريري مطبعة المعارف بيروت ١٨٧٣م .
٥٤٣- مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق: عبد السلام هارون ط دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٤٤- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط وزارة الأوقاف بمصر ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٥٤٥- المقدمة الجزولية للجزولي تحقيق د: شعبان عبد الوهاب محمد مطبعة أم القرى بدون .
٥٤٦- مقدمة في النحو لخلف الأحمر تحقيق: عز الدين التنوخي ط وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
٥٤٧- المقرب لابن عصفور ت ٦٦٩هـ تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ط أولى ١٣٩٢ – ١٩٧٢م .
٥٤٨- ملوك حمير وأقيال اليمن لنشوان الحميري تحقيق: علي بن إسماعيل المؤيد ، إسماعيل بن أحمد الجرافي ط ثانية دار العودة بيروت ١٩٧٨م
٥٤٩- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور تحقيق د: فخر الدين قباوة ط أولى مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦م .
٥٥٠- منازل الحروف للرماني تحقيق: إبراهيم السامرائي ط دار الفكر عمان .
٥٥١- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين د: رمضان عبد التواب ط أولى مكتبة الخانجي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٥٥٢- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل تحقيق د: محمد بن أحمد العمري ط أولى جامعة أم القرى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٥٥٣- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، ومصطفى عبد القادر عطا ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٥٥٤- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري تحقيق د: حاتم صالح الضامن ط أولى دار الرائد العربي بيروت ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م.
٥٥٥- المنجد في اللغة لكراع النمل تحقيق د: أحمد مختار عمر ، د: ضاحي عبد الباقي ط الثانية عالم الكتب القاهرة ١٩٨٨م.
٥٥٦- المنصف لابن جني تحقيق : إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين ط أولى وزارة المعارف العمومية ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
٥٥٧- الموافقات للشاطبي بشرح الشيخ عبد الله دراز وضبط وترقيم محمد عبد الله دراز ط ثانية المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٥٥٨- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني تحقيق: محمد حسين شمس الدين ط أولى دار الكتب العلمية لبنان ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
٥٥٩- موطأ الإمام مالك تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي ط أولى مؤسسة زايد بن سلطان بالإمارات ١٤٢٥هـ — ٢٠٠٤م .
٥٦٠- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف الدكتورة خديجة الحديثي ط منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ١٩٨١م .
٥٦١- نتائج الفكر للسهيلي تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ط أولى دار الكتب العلمية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٥٦٢- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري تحقيق د: إبراهيم السامرائي ط ثالثة مكتبة المنار بالأردن ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
٥٦٣- نسب الخيل في الجاهلية والإسلام لابن الكلبي تحقيق د: نوري حمودي القيسي و د: حاتم الضامن ط المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥م.
٥٦٤- نسب قريش لمصعب بن عبد الله تحقيق: ليفي بروفنسال ط الثالثة دار المعارف

بدون.

٥٦٥- نسب معد واليمن الكبير لأبي المنذر هشام بن محمد تحقيق د: ناجي حسن ط أولى عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٥٦٦- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ط ثانية دار المعارف بدون.

٥٦٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري تحقيق: علي محمد الضباع ط دار الكتب العلمية بدون.

٥٦٨- نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب لابن سعيد الأندلسي تحقيق د: نصرت عبد الرحمن ط مكتبة الأقصى — عمان — الأردن بدون .

٥٦٩- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للتلمساني تحقيق د: إحسان عباس ط دار صادر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٥٧٠- نقد الشعر لابن قدامة تحقيق د: محمد عبد المنعم خفاجي ط دار الكتب العلمية لبنان بدون .

٥٧١- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم تحقيق: رشيد بلحبيب ط وزارة الأوقاف المغربية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٥٧٢- نهاية الأرب في فنون العرب للنويري تحقيق د: مفيد قميحة وآخرين ط دار الكتب العلمية .

٥٧٣- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي تحقيق: إبراهيم الإبياري ط ثانية دار الكتاب اللبناني بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٥٧٤- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق: محمود محمد الطناحي ، طاهر أحمد الزاوي ط أولى المكتبة الإسلامية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .

٥٧٥- النوادر في اللغة لأبي زيد تحقيق د: محمد عبد القادر أحمد ط أولى دار الشروق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٥٧٦- نيل الأوطار للشوكاني ط مصطفى البابي الحلبي بدون.

٥٧٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي ط دار إحياء التراث

العربي لبنان .

٥٧٨- همع الهوامع للسيوطي تحقيق: عبد السلام هارون ود: عبد العال سالم مكرم ط الرسالة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٥٧٩- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي تحقيق أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ط أولى دار إحياء التراث العربي ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٥٨٠- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ط أولى المكتبة العصرية بيروت ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٨١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خِلِّكَان تحقيق د : إحسان عباس ط دار صادر بدون.

٥٨٢- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي تحقيق د: مفيد محمد قميحة ط أولى دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(١٥) فهرس الموضوعات

Research Summary

Title: Explanation of the mofasal of Muhammad bin Muhammad bin Abi Ali bin Abi Said bin Omron (649 e) from the first book to the end of the chapter added names add moral Investigation and study

Researcher Name: Mohamed Sayed Abdu Ali

Research Degree: International PhD

Objective of the letter: the investigation and study of half a manuscript explaining the detailed son of Omron.

Message Planning: The message is divided into two sections of the study and the department of investigation

The section of the study: A brief translation of Al-Zamzakhri dealt with a detailed translation of Ibn 'Umarun and the aspects of his scientific life and his writings, which he explained objectively From the objective of the author and the features of the explanation and his position of Zamakhshari and other scientists and his position on the origins of grammar and illness and limits and direction of grammar and finally his relationship to explain Ibn Hayash and Ibn al-Hajib.

As for the investigation, I have explained in its introduction the method of investigation based on the basis of the scholars 'investigation. Then I investigated 288. This is half the manuscript explaining the chapter to Ibn' Umarun who died and did not complete the explanation. And followed it with a conclusion and various scientific indexes.

Al Azhar university
Faculty of Arabic Language in Mansoura
Graduate Studies
Department of Linguistics

Explanation of the mofasal of Muhammad bin Muhammad bin Abi Ali bin Abi Said bin Omron (649 Hegira) from the first book to the end of the chapter added names add moral

Investigation and study

A letter of introduction to the degree of the doctorate

Preparation
Mohamed Sayed Abdu Ali
supervision

Dr Adel Mohamed Tantawi
Professor of Linguistics at the Faculty of Arabic Language in Mansoura, Head of Linguistics Department of Higher Studies and member of the Standing Committee for the Promotion of Professors

Dr. Saeed Abdul-Azim Al-Saeed
Assistant Professor, Faculty of Arabic Language, Mansoura

Academic year
1438 / 2016/2017